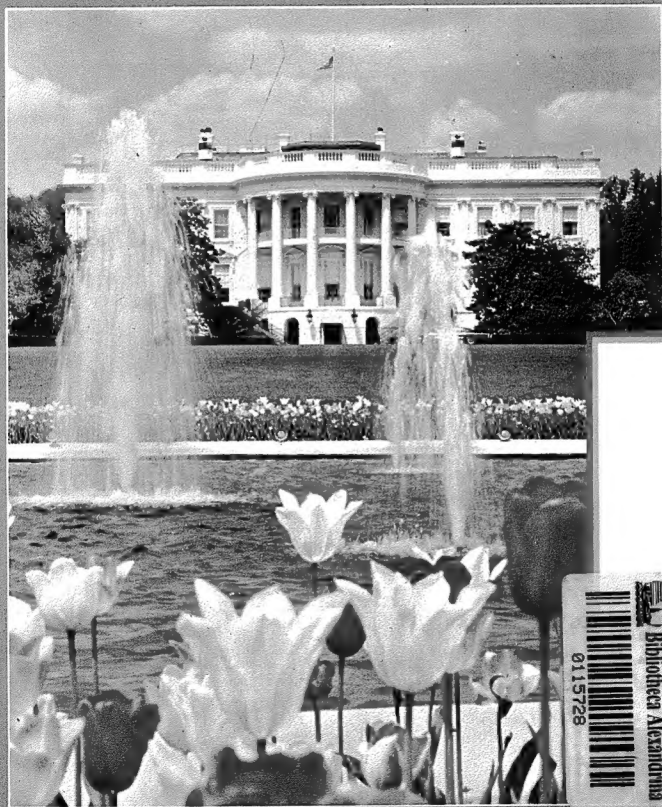


نظام شرابي

أميركا والعرب

السياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين



015728

Bibliotheca Alexandrina

٩٠

أميركا والعرب
السياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين

١٩٤١/٣

نظام شرابي

أميركا والعرب

السياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

رقم التصنيف 329,730.194.927

رقم التسجيل ٤٠٠٠٨



RIAD EL-RAYES
BOOKS

مركز الرياض للكتاب والنشر

General Presentation of the Riad El-Rayes Library - GOAL

AMERICA AND THE ARABS

American policy and the Arab world

by

NIZAM SHARABI

First Published in the United Kingdom in 1990

Copyright © Riad El-Rayyes Books Ltd

56 Knightsbridge, London SW1X 7NJ

British Library Cataloguing in Publication Data

Sharabi, Nizam

America and the Arabs: American policy and the Arab world

1. Arab countries. Foreign relations with the United States, history 2. United States. Foreign relations with Arab countries, history

1. Title

327'.0917'4927

ISBN 1 - 85513 - 081 - 5

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publishers

الله

إلى امتي العربية... إلى الشعب الواحد على ضفتي نهر
الأردن... إلى زوجتي سلمى رفيقة العمر التي هبات لي
الأجواء المؤاتية للعمل... إلى بناتي اللواتي ساعدنني
بجهدهن وعطفهن.

كلمة شكر

يسعدني أو أوجه كلمة شكر عميق لأخي الدكتور هشام الشرايبي الأستاذ في جامعة جورج تاون الأميركية لمساعدته السخية في بتزويدي بالعديد من المراجع وبالتباحث معي في مضمون الكتاب خلال مراحل تأليفه وتقديم الملاحظات والنصائح السديدة فيما يتعلق بتحليل وعرض ما تضمنه الكتاب. ويسعدني كذلك أن أعبر عن شكري وامتناني العميقين لأبن شقيقتي العزيز المهندس نبيل شوا لمبادرته الذاتية لتقديم المساندة الكبيرة التي جعلت من الممكن نشر الكتاب. وأن أعبر عن شكري المقتن بالحببة لبناتي هانيه وليلى ونديا وزوجها محمد لمساعدتهم الحثيثة في طباعة وتدقيق نصوص الكتاب.

نظام شرايبي

١٣	تمهيد:
١٥	مقدمة: العرب والعبرانيون وأميركا في التاريخ
	القسم الأول
	العلاقات الأميركية - العربية
٣١	من أواخر القرن ١٨ إلى جمال عبد الناصر
٣٣	١ - تجارة وقتال ومعاهدات
٣٧	٢ - إرساليات وقنصليات أميركية واليهود
٤٢	٣ - أميركا والصهيونية والعرب - والحرب العالمية الأولى
٤٩	٤ - الحرب العالمية الأولى ومبادئ الرئيس ولسون
٥٧	٥ - الحرب العالمية الثانية ووعود الرئيس روزفلت
٧٠	٦ - أميركا والسعودية والبترو - ومؤامرات وانقلابات في سوريا
٧٦	٧ - وحدة مصر وسوريا - حلم عربي كبير تلاشى
٨١	٨ - تنظيم الضباط الأحرار
٨٩	٩ - سياسة الأحلاف الغربية في الشرق الأوسط
٩٦	١٠ - حلف بغداد - الملك حسين يسعى لتحرير بلده
	١١ - غارة إسرائيلية كبيرة على غزة -
١٠٥	وشراء السلاح من الكتلة الشرقية
١١٢	١٢ - عبد الناصر لم يكن معادياً لأميركا والغرب
١١٧	١٣ - عبد الناصر والرئيس أيزنهاور ودالاس
١٢٩	١٤ - خطة لشراء السلام في الشرق الأوسط
	القسم الثاني
١٣٩	حرب السويس وحرب اليمن
١٤١	١ - حرب السويس واليمن

- ٢ - الرئيس جونسون لا يحب العرب ١٧٦
- ٣ - جونسون تنكّر لوعوده ٢٣٠
- ٤ - قتال ايلول / سبتمبر و وفاة جمال عبد الناصر .. ٢٧٧
- ٥ - محمد أنور السادات يتجه نحو أميركا ٢٩١
- ٦ - حرب اكتوبر ١٩٧٣ - الفرصة الضائعة ٣٣١

القسم الثالث

- الرئيس ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر ٣٧٥
- اختلاف في العواطف واتفاق في الاستراتيجية ٣٧٧

القسم الرابع

- السادات يصلي في القدس ... واليهود يرقصون ٤٣١
- ١ - البيان الاميركي - السوفياتي ١ نيسان / ابريل ١٩٧٧ ٤٥٩
- ٢ - الحاجز النفسي الرهيب ٤٧٣
- ٣ - تصلب اسرائيلي واحباط عربي ٤٨٥

القسم الخامس

- كامب دايفيد ٤٩١
- ١ - كامب دايفيد - بيغن قوي - وتنازلات السادات ٥٠٩
- ٢ - معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ٥٤٩
- ٣ - مصرع محمد أنور السادات ٥٦٨

القسم السادس

- عهد الرئيس ريغان ٥٨٣
- ١ - اسرائيل تغزو لبنان ٥٩٦
- ٢ - مبادرة الرئيس ريغان التي لم يسعَ لتحقيقها ٦١٤
- ٣ - سوريا المتطرفة ... المعتدلة ٦٣٨
- ٤ - أميركا فقدت مصداقيتها عند العرب ٦٤٢

القسم السابع

- مصالح أميركا في الشرق الأوسط ٦٥١
- ١ - ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الدولية والسلام ٦٥٥
- ٢ - من مصلحة أميركا التعاون مع العرب... ولكن ٦٧١
- ٣ - اسرائيل فوق كل شيء ٦٨٤
- ٤ - رواسب التاريخ الدينية والثقافية والحربية ٦٩٣

- ٥ - إيباك والكونغرس الأمريكي والابتزاز السياسي ٧١٠
٦ - جاء العرب إلى أمريكا ٧٣٠
٧٤٠ - إسرائيل قلعة استراتيجية لأمريكا في الشرق الأوسط ٧٤٠

القسم الثامن

- سنة ١٩٨٨ الانتفاضة الوطنية الشجاعة ٧٥١
١ - فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية ٧٥٧
٢ - إعلان «الدولة الفلسطينية» ٧٥٩
المراجع ٧٦٩
فهرس الاعلام ٧٧٣
فهرس الامكن ٧٨٤
فهرس الموضوعات ٧٩١

من موقع الشعب الفلسطيني - وإلى حد ما أيضاً، من موقع الشعوب العربية عامة - ما من دور كان اقوى في التأثير على حياتهم ومصيرهم في القرن العشرين من الدور الذي لعبته الصهيونية وإسرائيل، إلا الدور الذي لعبته الولايات المتحدة. فدون دعم الولايات المتحدة الكلي لإسرائيل خلال الأربعين سنة الأخيرة ووقوفها إلى جانب الدولة الصهيونية في الصراع العربي الإسرائيلي، لما عانى الشعب الفلسطيني - والشعوب العربية المجاورة - ما عاناه من الأم وويلات، ولما بقي على حالة التشرد والقمع والاحتلال التي هو فيها اليوم.

ينطلق هذا الكتاب من أن موقف الولايات المتحدة إزاء إسرائيل، خلال الأربعين سنة الماضية أو يزيد، لم يكن موقف عطف وحماية لإسرائيل وحسب، بل كان موقف الشريك المساهم في تحقيق المشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين. وفي تثبيت إسرائيل دولة حربية طاغية في المشرق العربي. وقد تحول هذا الموقف في عهد الرئيس رونالد ريغان إلى علاقة تحالف استراتيجي كامل يجمع بين الولايات المتحدة وإسرائيل كما يجمع بين الولايات المتحدة وبين أقرب حلفائها في حلف الأطلسي، مثل بريطانيا وألمانيا، وأكثر.

إنما عندما يتحدث المؤلف عن سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه الفلسطينيين والعرب فهو لا يعني عدااء الشعب الأمريكي للشعب الفلسطيني أو للشعوب العربية. فالشعب الأمريكي، كغيره من شعوب العالم، لا يعني بسياسة حكومته الخارجية ولا يتخذ منها أي موقف محدد إلا عندما تهدد مصالحه وعندما تؤثر في حياته بشكل مباشر. ليس من سبب السياسة الخارجية الأمريكية إلا فئة صغيرة تمثل مصالح سياسية واقتصادية معينة، وعلى رأسها مصالح الشركات الكبرى والبنوك والمؤسسات العسكرية والسياسية. وقد كتب حول هذا الموضوع عدد من الكتّاب الأمريكيين الذين كشفوا عن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وإساليبها في العالم الثالث، أمثال نغوم شومسكي والكسندر كوبرن وغيرهما. أما «العطف» الأمريكي على إسرائيل والدعم المستمر لها فهو، من ناحية، تعبير طبيعي عن السياسة الامبريالية التي تتبعها الولايات المتحدة في «العالم الحر» والتي تدعم فقط تلك الأنظمة ورجال الحكم المستعدين لخدمتها والسير في ركبتها، وهو من ناحية أخرى، نتيجة الضغوط الصهيونية في أمريكا نفسها (حيث لليهود الأمريكيين «لوبي» لا يضاهيه في قوته «لوبي» أية دولة أجنبية في الولايات المتحدة) التي تعزز علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل وتسبغ عليها صفتها «المتميزة».

غير أن الأمر كان يمكن أن يكون على شكل آخر، لو أن الجانب العربي - أي الدول العربية ككل - استطاع اتخاذ مواقف حازمة إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل خلال الأربعين سنة الأخيرة تنسجم مع حجم الإمكانيات العربية على الصعيدين السياسي والعسكري. إلا أن التشرد العربي

والخلافت العربية الداخلية - وفي السبعينات خروج مصر عن الخط الناصري - العربي - ادى إلى استهتار الولايات المتحدة الشام بالعرب وبمواقفهم وإلى إتباع سياسة لا تكثر بالمصالح العربية بل وتعمل ضدها دون أي تخوف من دفع ثمن ذلك، مما ادى بالولايات المتحدة في آخر الامر إلى أن تعلن تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل على الملا. ولم تحرك الدول العربية ساكناً، واستمرت في تعاملها مع الولايات المتحدة كان شيئاً لم يحدث.

هذا هو السياق الذي يقدم فيه المؤلف تحليله لسياسة الولايات المتحدة في المشرق العربي في القرن العشرين، مركزاً على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن. وهو يعتمد في تحليله على ثلاثة ركائز:

أولاً، على النصوص والمستندات التاريخية في تفسير الأحداث والوقائع ضمن إطار وثائقي يخرجها من الاحكام الإعتباطية والتفسيرات المفرضة، فتمكن القارئ من رؤية الحقائق بنفسه والتوصل إلى النتائج بضوء المنطق والبرهان. من هنا يجمع المؤلف بين دفتي هذا الكتاب أهم النصوص والوثائق التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية والقضايا العربية والسياسة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا هذا.

ثانياً، على المقتطفات المسهبة المستقاة من أهم المراجع العربية والأجنبية لإظهار تفاصيل التطورات السياسية والعسكرية، وإبراز ما انطوت عليه من نتائج كانت تغيب عن القارئ لولا الإسهاب في عرض الوثائق والنصوص. وهكذا، فإن اصرار المؤلف على عدم الاكتفاء بالخطوط العامة وعلى إبراز تفاصيل كل الأحداث الهامة، بما فيها المفاوضات والمباحثات بين الأطراف المختلفة، تجعل هذا الكتاب مرجعاً أساسياً لهذه الفترة الحاسمة من التاريخ العربي الحديث.

ثالثاً، على اتباع أسلوب في السرد يجمع بين العرض الوصفي والتحليل السببي، مقدماً صورة متكاملة للأحداث بتركيبها الداخلي وبترباط بعضها ببعض. وقد وضع المؤلف كتابه بأسلوب شيق يجعل قراءته ممتعة مثل قراءة الرواية التاريخية، لولا أن الوقائع والأحداث التي يتناولها تدور حول مأساة ما تزال فصولها تتوالى.

لقد تابعْتُ تأليف هذا المجلد منذ بدايته، وقد ساهمت بمدِّ المؤلف بالمراجع والمستندات التي كان يطلبها مني من حين إلى آخر، وقرأت الكتاب فصلاً فصلاً، وتباحثت مع المؤلف في الكثير من نواحيه أثناء زيارتي لعمان عبر السنوات التي استغرقتها كتابة الكتاب. وفي تقديري أن الكتاب صدر علمياً في منهجه، مرجعياً في ضمه، دقيقاً في غرضه، وشيقاً وممتعاً في أسلوبه. وإني واثق أنه سيبقى لسنوات عديدة مرجعاً أساسياً للباحث المطلع والقارئ الجاد الذي يرمي من القراءة ليس مجرد التسلية أو الترفيه بل استيعاب التاريخ ومعرفة الحقائق التي تحكمه وتسيره.

هشام شرابي

واشنطن، ٢٥ أغسطس ١٩٨٩



العرب والعبرانيون وأميركا في التاريخ

تواجه الأمة العربية وضعاً خطيراً لربما يكون صراعاً مصرياً مع دولة عظمى في هذا العالم هي الولايات المتحدة. ففي قلب الوطن العربي عند مفترق ثلاث قارات وفي أرض الرسائل السماوية المقدسة، احتضنت بريطانيا والدول الغربية التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى حركة صهيونية ادّعت لنفسها روابط دينية وتاريخية، واستنارت عواطف إنسانية مغلوطة، وعرضت على دول الغرب والولايات المتحدة خدمات سياسية وعسكرية تحققها لهم مقابل قيامها، حسب تعبيرهم «دولة خلقت لتبقى، قوية منيعة الجانب قاهرة لجيرانها». ولقد ورثت الولايات المتحدة عن بريطانيا العظمى وفرنسا النفوذ والسطوة في الوطن العربي، وسعت في سياساتها المتعاقبة لأن تجعل الدول العربية تقف إلى جانبها في سياساتها وصراعاتها الدولية، وخصوصاً في وجه الاتحاد السوفييتي الشيوعي الذي ترى فيه عدوها الأكبر المخيف. وتتمثل هذه النظرة إلى الاتحاد السوفييتي التي تنتشر في أميركا في مهاجمة الرئيس رونالد ريغان للروس في أول مؤتمر صحفي له في ٢٩ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٨١ بعد أن أصبح رئيساً للولايات المتحدة عندما قال: «من زمن الثورة الروسية حتى الوقت الحاضر أكد القادة الروس مراراً تصميمهم على أن هدفهم يجب أن يكون نشر الثورة العنصرية وإقامة دولة عليوية واحدة اشتراكية أو شيوعية، (وقال) بأنهم أعلنوا بشغل علني وواضح بأن الأخلاقيات الوحيدة التي يعترفون بها هي تلك التي تخدم هدفهم، وهم يمتنون بأنهم يحتفلون لأنفسهم بحق الاعتراف أية جريمة وأن يكذبوا وأن يفشوا للحصول على منبرهم، وأضاف الرئيس ريغان: «عندما تتعامل معهم احفظ هذا في ذهنك»^(١).

إن هذا التصور للاتحاد السوفييتي وقادته المتعاقبين على الحكم في روسيا يزودنا بتفسير لأحد أهم الدوافع وراء تصميم وثبات الولايات المتحدة بتزويد دولة إسرائيل - رغم تعنتها واستهانتها الحقيقية أو المصطنعة برغبات أميركا - بأسباب القوة الهائلة التي أمنت لها التفوق الحربي الشامل على الدول العربية، ومكنتها عبر حروب عدوانية وماس إنسانية رهيب ما زالت تكرر حتى الآن، بعد أن احتلت من أراضي فلسطين ما زاد على حدود قرأ التقسيم في سنة ١٩٤٧ من أن تتوسع فتحل بقية فلسطين - وهي القدس العربية والضفة الغربية وقطاع غزة - وأن تضم أسماً من هضبة الجولان السورية، وأن تحاول البقاء في سيناء المصرية وجنوب لبنان، وأن تهدد الضفة الشرقية من الأردن زاعمة أنها جزء من أراضيها الموعودة.

في وجه هذا الخطر المصري الذي يهدد العرب في قلب وطنهم بالإجلاء والفناء، تتضح أهمية العلاقات بين الولايات المتحدة والعرب بدولهم المتعددة، وهي أهمية تتعدى أهمية العلاقات الدولية بضغطاتها ومناوراتها وأزماتها التقليدية المعتادة بين الدول. فهذه العلاقات بالنسبة إلى العرب هي مسألة بقاء أو زوال في قلب وطنهم، وبالنسبة إلى الولايات المتحدة هي موقف أساسي يتمثل في السعي المستمر للسيطرة والحفاظ على مصالح حيوية لها في الشرق الأوسط العربي،

الذي تعتبره ببتروله الغزير الوفير وبموقعه الجغرافي على سطح الكرة الأرضية اهم منطقة استراتيجية لها وربما لدول الغرب عامة.

ومن الواضح أن عرضاً ولو موجزاً لتاريخ الولايات المتحدة القصير قياساً مع حياة الأمم، ولتاريخ الأمة العربية وما تداخل فيه من سيرة بني إسرائيل المليئة بالادعاءات والخرافات، يمكن أن يبين لنا الكثير من الأحداث والمؤثرات والمعتقدات والدوافع التي اثرت في اقدار هذه الاطراف الثلاث ومجى حياتها من الأزمنة الغابرة حتى الآن واتجاهها إلى المستقبل. فالتاريخ قصة البشرية وشعوبها ودولها بنهوضها وتحللها وزوالها في تفاعل بين ما يجابهها من تحديات وما تستطيع أن تتصدى له. والتاريخ سيرة رسل الوحي من انبياء كرام وسيرة الملوك والقادة والعظماء والمبتكرين الافاذ الذين كونوا معتقدات البشر وثقافتهم وحضاراتهم وانماط معيشتهم، وتسبب بعضهم في رفع البشرية إلى حياة افضل ودفع بها بعضهم إلى الحروب والماسي والفواجع. واحداث التاريخ مهما كانت قديمة هي السبب او المؤثر الذي يكاد يكون مباشراً لما يجري ويتفاعل في وقتنا الراهن، فلو لم ينتقل النبي ابراهيم بعائلته من العراق إلى فلسطين ارض العرب الكنعانيين، ولو لم يخرج النبي موسى ببني إسرائيل من مصر لتغير تاريخ فلسطين ارض العرب على الأرجح، ولكنها إرادة الله على كل حال. ولو لم يات الإسلام بالهدى وجميع القبائل العربية المتفرقة في أمة ودولة واحدة كان لها مجد تليد وحضارة رفيعة في تاريخ الأمم، لما تاجت في صدور العرب ذكرى الامجاد الدينية الفخرة والقومية المنيعه الجانب لتدفعهم نحو التطلع ولو بالآمال البعيدة نحو وحدة يرون انها اكرم وافضل لما فيه خيرهم وقوتهم ومصالحتهم في عالم يحترم القوة إذا استخدمت بفعالية ودون تقاعس، وإن كانوا يرون في الوحدة مطلبهم واملمهم المنشود، فإنهم يمتنعون عن بذل الجهد الصادق الدؤوب لتحقيقها ويكرسون اقليمياتهم ويعتززون بها ويعطلون التضامن العربي ويهدمون ما تحقق من وحدة في الحقب الاخيرة.

العرب القدماء

مهد العرب هو شبه الجزيرة العربية، وكان العرب من آلاف السنين اصحاب حضارة نهريّة زراعية تختلف عن الصورة الشائعة عن بداوتهم وتنقلاتهم وامتداد الصحاري القاسية الحارقة في بلادهم. ففي ذلك الزمن الغابر، كان المد الجليدي من القطب الشمالي يغلف نصف سطح الارض الشمالي بالجليد والثلوج، وكانت الجزيرة العربية تتمتع بجو تكثر فيه الامطار والرطوبة، وتجرى فيها أنهار كبيرة مكنت الإنسان العربي من الانتقال من طور الصيد والقنص إلى نمط معيشة يعتمد على الماء وانظمة الري والزراعة. ثم جاء انحسار الجليد على مدى آلاف السنين إلى الشمال وارتفعت حرارة الجو فوق الجزيرة العربية وشخ المطر وامتد الجفاف، فاختلت المستنقعات وجفت الجداول والأنهر واختلت الأشجار والزرع وانقلبت الأرض صحراء تعلوها الرمال الحارقة. وعلى مر السنين الطويلة والأجيال العديدة شخّت وسائل العيش الزراعية وابتدت الهجرات المتتالية إلى الشمال نحو الهلال الخصيب وإلى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن. واتجهت بعض الهجرات إلى الحبشة والبعض الآخر إلى وادي النيل حيث امتزجت بسكانه الاصليين، فانت سلالة المصريين القدماء وكونت حضارة فرعونية ميزتها في التاريخ البشري. وانقسم من بقي من العرب في الجزيرة إلى قسمين: الأول في الجنوب وخصوصاً اليمن حيث استمروا يمارسون الزراعة على الري والسدود واسسوا ممالك عربية متعددة ذات حضارة كسبا ومعين وقبائل ولسان وحضرموت وحمر، والثاني عاش في شمال الجزيرة حياة البداوة متنقلاً في الأرض بجماله وخيمه المصنوعة من الشعر سعياً وراء العشب وما تيسر من ماء شحيح. وانتظم العرب في قبائل تشد افرادها إليها روابط الولاء القبلي والمصلحة والمنعة والنفرة الضيقة، وعشق العرب لغتهم العظيمة وطربوا لشعرها ولغوسيقاها وتبوا الشعر بينهم منزلة عظيمة، وكان اثره كبيراً في حياتهم وحروبهم ومفازهم. ومن الصعب التصور بان الحياة البدوية بقسوتها

وشظفها وبساطتها وانعزالها كان يمكن أن تنتج ما وصل إلينا من شعر رائع التركيب والمعاني والصور إلا إذا كان الشعراء العرب الاقدمون ورثة حضارة عن أجدادهم لم يبق منها في ذلك الزمن إلا ما يمكن تناقله بالذاكرة والفكر واللسان.

واسس العرب الذين ارتحلوا إلى الهلال الخصيب في موجات متتالية عبر مئات السنين ممالك وإمبراطوريات كان لها شأن كبير في التاريخ. فالبابليون والآشوريون والكلدانيون والكنعانيون والفينيقيون واليبوسيون والآراميون والعوريون والأدوميون والموابيون عرب ساميون أتوا من الجزيرة العربية. والنبطيون في البتراء والفلسفة وتدمر ومملكتها الشهيرة زنوبيا والخصميون على الفرات عرب تركوا في سجل التاريخ أثراً بارزاً. فاليبوسيون أنشأوا مدينة القدس ذات المنزلة الرفيعة في تاريخ البشرية، والفينيقيون الكنعانيون بناء المستعمرات وأهل التجارة بين الأمم قدموا خدمة للبشرية بابتكار أحرف الهجاء، والبابليون قدموا نظاماً للمقاييس والأوزان ونظام تقسيم الوقت إلى (سنتينات) ما زال العالم يستعمله حتى الآن.

العبرانيون

فلسطين كانت أرض الكنعانيين العرب الذين سكنوا في البلاد قبل ثلاثة آلاف سنة من ميلاد السيد المسيح أي قبل ١٨٠٠ سنة من الغزوات العبرية للبلاد، وكان موقع القدس ماهولاً قبل ٢٥٠٠ سنة قبل ميلاد السيد المسيح (ق.م). والقدس بناها أول كاهن للرب (ملكي صادق) ملكها أو أميرها اليبوسي الكنعاني حوالي ١٥٠٠ سنة ق.م، وجاء ذكرها في لوحات حجرية اكتشفت في مصر ويعود تاريخها إلى ذلك الوقت، وكان اسمها (يوروباليمو) أي مدينة السلام^(١). وفي أيام الكنعانيين - حسبما جاء في سير القوراة - مرت قبائل عبرية من أرض الكلدانيين في الشرق إلى أرض كنعان حوالي سنة ١٧٣٠ ق.م، ولكن هذه القبائل لم تستوطن البلاد وإنما استمرت في سيرها إلى مصر حيث عاشت عدة قرون^(٢). وفي أيام الكنعانيين حوالي سنة ١٢٠٠ ق.م، وقع حدث ما زال أثره يثير الحروب والماسي ويهدد كيان الشعب الفلسطيني والأردني والأمة العربية. ففي تلك الحقبة من الزمن الغابر خرج العبرانيون بقيادة النبي موسى عليه السلام من مصر بعد أن عاشوا فيها مستضعفين بضعة قرون، وكان المصريون يبغضونهم خصوصاً بعد أن أصبحوا جباة ضرائب وعملاء للهكسوس الذين غزوا مصر وحكموها أمداً طويلاً. وبعد أن تمكن المصريون من التغلب على الهكسوس وطردهم من مصر، استعبدوا اليهود وسخروهم في بناء الأهرامات والطرق الملكية، وهذا ما أشار إليه رئيس وزراء إسرائيل البولوني الأجنبي والأرهابي المعروف مناحيم بيغن في أحد أحاديثه المذاعة الذي ادعى فيه أن بناء الأهرام كانوا (أجداده) العبرانيين. وكان النبي موسى قائداً للعبرانيين، وتقول الأساطير بأنه نشأ في بلاط فرعون واكتسب علماً وخبرة عسكرية، وأنه عطف على العبرانيين وقتل مصرياً دفاعاً عن أحدهم ثم فر إلى سيناء. وتقول الأديان السماوية بأنه استلم الوحي فيها وأصبح كليم الله. وتزوج ابنة النبي شعيب عليه السلام العربي المديني (يترو في الكتاب المقدس). وعاد موسى إلى مصر وطالب فرعون بالسماح للعبرانيين بالخروج من مصر. ويقول الكتاب المقدس بأن فرعون جابه الطلب بالرفض والتعنت ولم يسمح بخروج اليهود إلا بعد سلسلة من العجائب والمصائب التي حلت بمصر. فخرج العبرانيون بعد أن تحالوا على جيرانهم المصريين وسلبوا منهم المئات والفضة والذهب. وتوجه النبي موسى عليه السلام بالعبرانيين إلى سيناء وعاشوا فيها مدة أربعين سنة، ومنها توجهوا إلى الأردن. وتوفي النبي موسى عليه السلام دون أن يدخل فلسطين وقيل إنه دفن في (نبا) بالقرب من مدينة (مادبا) الأردنية. وانتقلت قيادة العبرانيين إلى يشوع الذي دخل بهم أرض الكنعانيين الفلسطينية. ويقول المؤلف البخانة المحامي هنري كتن في كتابه (فلسطين والقانون الدولي - ص ٤٠) باللغة الانكليزية ما معناه: إن الكتاب المقدس يذكر بالتفصيل استناداً إلى أساطير كتبها العبرانيون أنفسهم كيف حاصر يشوع مدينة أريحا حوالي سنة ١٢٠٠ ق.م، واسقط أسوارها بالنفخ بالأبواق وهتاف

الشعب والمقاتلين، ثم قتل جميع سكانها من رجال ونساء واطفال، وبطش بالبقر والغنم والحمير ولم يستثن من المذبحة سوى الزانية الخائنة راحاب التي ساعدت اليهود واهلها. ونهب العبرانيون المدينة واموالها وهدموها. وهذا كما يقول المؤلف هنري كتن مخالف لما ثبت للمؤرخين وعلماء الآثار من أن أريحا كانت قد هدمت حوالي سنة ١٥٥٠ ق.م قبل وصول العبرانيين بأمد طويل ولم تكن مسكونة عند وصولهم إلى المنطقة. وعلى مدى سنين عديدة استمر انتشار العبرانيين سلماً وحرباً في أنحاء البلاد الكنعانية وما كن خالياً منها، وامتزجوا باهلها وتأثروا بحضارتهم المتفوقة وقلم التزاوج بينهم، فلم يكن هناك اكتساح شامل للأرض الكنعانية ولا اجلاء لاهلها الذين بقوا فيها وكذلك بقي الكنعانيون اليبوسيون في مدينتهم القدس حتى بعد أن دخلها الملك داود وشعبه، وإن كانت أساطير العبرانيين التي جاء ذكرها في الكتاب المقدس تورد بشيء من التفصيل الحروب والمذابح والفظائع الحقيقية أو المزعومة التي فلخر العبرانيون بأن الرب أزرهم في اقتلاعها عند انتصارهم على المدن المتفرقة وملوكها. أما الساحل الفلسطيني من شمال مدينة يافا إلى جنوب غزة الذي كان يقطنه (الفلسطينيون) الذين يعتقد أنهم جاءوا من جزيرة كريت اليونانية حوالي سنة ١١٧٥ ق.م فقد بقي منيعاً قوياً وانزل بالعبرانيين هزائم قاسية وقتل ملكهم شاول وابنه بونثان وبسط نفوذه عليهم فترات من الزمن. وكان داود قبل أن يصبح ملكاً على إسرائيل تابعاً لأحد أمراء الفلسطينيين هو اخيش بن معول ملك جت كما جاء في العهد القديم في الكتاب المقدس. وعندما أصبح داود ملكاً على العبرانيين (١٠٠٠ - ٩٦٠ ق.م) جعل عاصمته من مدينة الخليل لمدة سبع سنوات، ثم نقل العاصمة إلى مدينة القدس اليبوسية الكنعانية العربية ولكنه بقي اهلها فيها في القسم الشرقي من المدينة خارج القلعة. وبعد الملك داود جاء ابنه سليمان ملكاً على العبرانيين (٩٦٠ - ٩٣٠ ق.م). وخلال حكم داود وسليمان الذي امتد حوالي سبعين سنة هي عمر الدولة العبرية الموحدة بأكملها، امتد نفوذ المملكة إلى شرق الأردن وشماله وإلى أجزاء من فلسطين. وبقي الساحل حتى جنوب مدينة عكا في يد الفلسطينيين، أما ما يعرف (بالجليل الغربي) فبقي تحت سيطرة الفينيقين من الشمال حتى جنوب مدينة عكا. وفي القدس بنى الملك سليمان الهيكل الذي اشتهر باسمه، ورغم الأساطير التي شاعت حوله فإنه كان في الحقيقة معبداً صغيراً طوله مائة قدم وعرضه ثلاثون قدماً. وعند وفاة سليمان انشطرت دولة العبرانيين إلى دولتين متناحرتين متامرتين امتلا تاريخهما بالفقر والقتال والمذابح هما دولة إسرائيل ودولة يهوذا. وتوالت عليهما الواحدة بعد الأخرى سيطرة الآشوريين والبابليين والفرس (الذين ساعدوا اليهود) وسيطرة المصريين من الغرب. وقام الآشوريون سنة ٧٢١ ق.م بالقضاء نهائياً على دولة إسرائيل في الشمال ونقلوا اهلها إلى مجاهل النسيان. أما مملكة يهوذا وعاصمتها القدس فقد عاشت عيشة مقلقة مخوفة بالمخاطر وتعرضت تكراراً للحصار والسلب والنهب والاحتلال من قبل الآشوريين و(الفلسطينيين) والبابليين والمصريين. وكانت لحقب طويلة تدفع الغدية لآشور وبابل ومصر. وعندما لم تدفع الغدية للآشوريين سنة ٧٠٥ ق.م احتلها الملك سنحريب وأعطى أراضيها لملوك الفلسطينيين ولم يترك ملكها سوى عاصمتها القدس. وفي سنة ٥٨٦ ق.م قام البابليون بالقضاء على مملكة يهوذا وأحرقوا هيكل سليمان وحملوا اليهود سبياً إلى المنفى البابلي. وبهذا قضى على كل حكم عبراني منظم في فلسطين. وينقل المؤلف المحامي هنري كتن وصف جورج فريدمان لهذا الحصر في كتابه نهاية الشعب اليهودي ما يلي:

«طربت القيدل الآنني عشرة إلى القوقاز وبالأخص إلى بلبل واختلت ومعها اختلى الشعب اليهودي إلى الأبد بكل كياته كمجتمع هو في الوقت ذاته عرقي وقومي وديني»^(١).

عندما انتصر الفرس على البابليين أعاد ملكهم قورش بعض العبرانيين إلى القدس، فقاموا بإعادة بناء الهيكل سنة ٥١٥ ق.م. ثم جاء المقدونيون بقيادة الاسكندر الأكبر حيث انتزع البلاد من الفرس سنة ٣٣٢ ق.م. واستمر الحكم اليوناني قرناً ونصف القرن وخلال هذا الحكم هدم

الهيكل الثاني. وفي سنة ١٦٦ ق.م قام المكابيون العبرانيون بثورتهم واحتلوا القدس وبعض أجزاء من البلاد. ولكن ملك سوريا اليوناني أنتيوخس سلميديتيس حاصر القدس سنة ١٣٤ ق.م، ولم يرفع الحصار إلا بعد أن قبل العبرانيون دفع أتاة. ثم جاء الرومان بقيادة بومبي الذي دخل القدس سنة ٦٣ ق.م. وفي سنة ٤٠ ق.م أصبح هيرو ملكاً على يهوذا بمساعدة الرومان. وأعاد هيرو بناء الهيكل على نمط هيكل سليمان ولكن على مقياس أكبر^(١). ولم يعمر هذا الهيكل طويلاً، إذ قام الإمبراطور الروماني طيطس سنة ٧٠ م بهدم القدس وإزالة الهيكل فلم يبق منه أثر يوثق بصحته. وفي عهد الإمبراطور هيدريان سحقت ثورة عبرية بقيادة باركوخبا وبنيت القدس من جديد كمستعمرة رومانية أطلق عليها اسم اليكلييتولينا. وبنى هيدريان معبداً لئله جوبيتر على موقع الهيكل العبري، وحرم على اليهود دخول المدينة تحت طائلة الموت. وخلال العهد الروماني جاء نور وهدي من السماء، إذ ولد النبي الكريم عيسى بن مريم عليه السلام وحمل رسالة المحبة والرحمة للبشرية جمعاء، فحاربه العبرانيون وأصروا على صلبه، فاختاره ربه إلى جواره.

وعند انقسام الإمبراطورية الرومانية سنة ٣٩٥ م إلى قسمين: الأول عاصمته روما، والثاني عاصمته القسطنطينية البيزنطية، كانت فلسطين من نصيب الإمبراطورية البيزنطية الرومية. وفي سنة ٦١٤ م اجتاحت ملك الفرس خوسرو الثاني سوريا وأرسل جيشاً إلى فلسطين لاستعادتها من الروم. وأثناء تقدم جيش الفرس إلى فلسطين، انضم إليه آلاف اليهود الذين صمموا على انتهاز الفرصة لاستعادة القدس، ولينتقموا من المسيحيين الذين اقصوهم عنها لسنوات عديدة. وعندما استولى الفرس على القدس وقعت مذبحه مروعة، إذ قام اليهود بمشاركة محدودة من الفرس بذبح تسعين ألفاً من أهلها - حسب بعض التقديرات التي تبدو مبالغاً فيها - أو أكثر من ستين ألفاً حسبما جاء في تقرير خطي لراهب من رهبان القديس سبلا^(٢). ومن هؤلاء كان أربعة وعشرون ألفاً من السجناء جمعوا في بركة (مأمل) وقتلوا. وإضافة إلى ذلك، هدمت عدة كنائس في القدس منها كنيسة الجلجلة وكنيسة القيامة التي بناها الإمبراطور قسطنطين، ولكن انتصار الفرس المستعنيين باليهود لم يعمر طويلاً، ففي سنة ٦٢٧ م هاجم الإمبراطور الروماني هرقليلوس الفرس وتغلب على خسرو الثاني واحتل القدس سنة ٦٢٨ م. وبعد شيء من التردد وافق الإمبراطور على توصلات الكهنة والناس للانتقام من اليهود الذين ذبحوا المسيحيين وقت الاحتلال الفارسي، فقتل عدد لا يحصى من اليهود الذين كانوا يقطنون حول القدس.

يتضح من هذا العرض الموجز لتاريخ العبرانيين أن حكمهم لأجزاء من فلسطين بشكل منظم انتهى سنة ٥٨٦ ق.م. أي قبل أربعة وعشرين قرناً من الزمن. وأن العبرانيين زالوا من البلاد وتفرقوا واختفى بعضهم. ويذكر أديب العامري أن بنيامين توديل الأسباني زار فلسطين خلال السنوات ١١٦٣ - ١١٧٣ وذكر أن فيها مائتي يهودي فقط. وذكر العامري كذلك أنه لم يكن في القدس في القرن الثاني عشر سوى يهودي واحد^(٣). ويتضح كذلك بأن العبرانيين جاؤوا من خارج فلسطين وأنهم كانوا متخلفين قساة طغاة كثري القلال والمذابح حتى فيما بينهم، وأن أهل البلاد من الأصول العربية والفلسطينية والحثية ظلوا فيها طيلة الاحتلال العبري مستقلين في أجزاء منها وتحت سيطرة العبرانيين في أجزاء أخرى. وأن مدينة القدس نفسها التي حكمها الملك داود ظلت تاوي حتى في أوج قوته شعبها اليهودي الكنعاني العربي ويشهد على ذلك الكتاب المقدس. إذ يذكر بأن الملك داود عندما أراد أن يبني المذبح لم يكن يملك أرضاً فيها، فقام بشراء بيدر أرونه البيوسي العربي لبني عليه مذبحاً للرب. وأنه عندما انتقل من الخليل إلى القدس جاء هو ورجاله إلى البيوسيين «سكان الأرض» في القدس فقالوا له لا تدخل إلى هنا. فأخذ داود حصن صهيون وبني فيه قلعة ولم يحتل مدينة القدس إلا فيما بعد. ويدل التاريخ كذلك على أن العبرانيين لم يكونوا قوة كبيرة في المنطقة، وأنهم كانوا في معظم الحقب تحت سيطرة الأمم القوية من الشرق والغرب، وأنهم لم يقدموا شيئاً ماثوراً من معالم الحضارة باستثناء بعض تعاليم دينهم ولرباطها

بما جاءت به المسيحية السمعاء. فلقد كان للعبرانيين عدة أنبياء جاء ذكرهم في القرآن الكريم وفي الكتاب المقدس، وكانت لهم تعاليم دينية كتب لأحبارهم الكثير منها خلال فترة سبيهم في بابل وتناقلها اليهود عبر الأجيال. وجاء في الكتاب المقدس أن العبرانيين عبدوا إلهاً خاصاً بهم ميزهم عن بقية شعوب العالم وأصطفاهم كشعبه المختار. وكانوا يعتقدون أنه أقوى من الهة الشعوب الأخرى وأنه كان يقودهم ويمشي أمامهم في الحرب ويأمرهم بقتل أعدائهم والبطش بهم وحرقت مدنهم ودمدمها. ورغم ما توصف به الديانة اليهودية من أنها أول ديانة تنادي بعقيدة الإله الواحد، فإن هناك من يعتقد بأن العبرانيين القدماء كانوا يعتقدون عقيدة تعدد الآلهة (الهة بين عدة الهة - Henotheism)، وهم يشيرون في ذلك إلى الوصية الثانية من الوصايا العشر عند العبرانيين، فهي حسب اجتهداهم لا تقول: «ليس منك الهة آخرون غيري»، وإنما تقول «لا يكن له إلهة أخرى تجامي»^(٨). وجاء في الإصحاح السادس من الكتاب المقدس ما يصح أن يكون بعضه وصفاً لما تعرضت له فلسطين من نهب وسلب في القرن العشرين:

«وإذا ادلك الرب اله الأرض التي أقسم لأبائك إبراهيم واسحق ويعقوب أن يعطيكها مدناً عظيمة حسنة لم تبنيها. وبيوتاً مملوءة كل خير لم تملأها وصهاريج مملوءة لم تحفرها وكروماً وزيتوناً لم تفرسها. فأكلت وشبعت. فأحذر أن تنسى الرب الذي أخرجك من أرض مصر من دار العبودية بل الرب الهك تتقي وإياه تعبد وباسمه تحلف. لا تتبع إلهة أخرى من إلهة الأمم الذين حواليك لأن الرب الهك هو اله غيور فيما بينكم لكي لا يشتد عليك غضب الرب الهك فيبيدك عن وجه الأرض».

وتقول المؤلفة اليهودية روبرتا فيورليخت في كتابها مصر اليهود^(٩) أن فكرة «الشعب المختار» التي هي جزء رئيسي من التراث الديني اليهودي تبرز فكرة تعدد الآلهة في علاقة اليهود بإلههم، على اعتبار أن الإله الواحد للكون لا يختار شعباً واحداً ليكون الهه، بل يكون إلهاً واحداً لجميع البشر وللكون بأسره، وتكون هناك ديانة واحدة لجميع عباده من الناس. وتضيف الكتلفة بأن العقيدة اليهودية التي تقول بأن اليهود شعب مختار استعملت لتبرير وجودهم كشعب واحد وللمباركة فتوحاتهم وإخضاع الشعوب غير المختارة. وأضافت المؤلفة بأن الحاخام مردخاي كابلان اعتبر فكرة «الشعب المختار» نوعاً من «الهيم بالذات»، واعتقد بأنها فكرة «خبيثة»، وعنصرية، وأزالها من صلوات الحركة الدينية التي أسسها. وقالت كذلك بأن الفيلسوف الفرنسي أيف سايمون قال بأنه من السهل اعتبار أقلية محدودة فئة ملعونة، خصوصاً إذا كان هناك اعتقاد بأنها تملك قوى غريبة وخارقة للطبيعة. وكان اليهود أقلية من هذا النوع بالنسبة إلى المسيحيين، لأن عقيدتهم الدينية أنكرت السيد المسيح وكان لها مراسيم أخفيت بعناية وتصميم عن أعين الغرباء. ولا شك أن هذه المعتقدات وتمسك اليهود بهويتهم كطائفة لها خاصية التحيز الذاتي المتفرع المنفر ساعدت على إثارة اتهامات عديدة ضدهم، ومنها أنهم شكّلوا مجلساً لحكامهم وضع بروتوكولات سرية تهدف إلى بث الفساد في العالم وتمكين اليهود من فرض سيطرتهم عليه. ونسبت إليهم كذلك جرائم غريبة، مثل خطف الأطفال (غير اليهود) لتصفية دماءهم واستعمالها في خبز فطائرهم (Matzoh)^(١٠). وهناك نظرية للعالم النفساني الشهير فرويد يحلل فيها أسباب كراهية المسيحيين لليهود. وعلى كل حال، فإن تعاليم حكماء العبرانيين أكدت انفصاليتهم الخاصة ومنعتهم من التزاوج مع غيرهم من الشعوب ومن التعاون والتآخي معهم إلا في أضيق نطاق. وكذلك حرّمت عليهم المشاركة في الطعام مع غير اليهود حتى وإن كان الطعام مطهواً حسب المراسيم اليهودية، أو شرب نبيذ من غريب (غير يهودي) خوفاً من أن يؤثر المسكر على الشاربين فيؤدي إلى التزاوج بين اليهود وغيرهم. وكان أشد اليهود فقراً في أحياء اليهود في شرق أوروبا يعتبر نفسه أفضل ليس من الفلاحين المسيحيين فقط وإنما من النبلاء لأن له التوراة^(١١).

ومن الأسباب التي ساعدت على نشر ذكر اليهود والنفور منهم في تاريخ التراث الديني العالمي رفضهم لتعاليم السيد المسيح القائمة على المحبة والتسامح بين البشر أجمعين، وتقريبه لهم ولكهنتهم في الهيكل وفي القدس، ووصفه لهم بأنهم أبناء قتلة الأنبياء، ونعتهم بأنهم «الحيات

ابناء الافاعي^(١)، وفوق كل هذا اعتبروا مسؤولين عبر التاريخ عن دم المسيح لانهم الحوا بهياج عظيم على الحاكم الروماني بونتئوس بيلاطس بأن يصلبه.

ولا شك أن الكتاب المقدس المسيحي كان له اثر كبير في خلق كراهية الشعوب الاخرى لليهود فهو من اوسع الكتب انتشاراً وتأثيراً في العالم، وجاء فيه الشيء الكثير عن مسؤولية اليهود عن صلب السيد المسيح وعن ذنوبهم وخطاياهم وبعدهم عن التعاليم الدينية القوية وتكريمهم لربهم واحكامهم. وتفاعل اليهود مع كل هذا بأن حقنوا سلااتهم على مر القرون بمشاعر التمييز والانعياز الذاتيين بالانفصالية المنفرة والترفع عن الشعوب الاخرى التي عاشوا بينها في مختلف أرجاء العالم: فلم يندمجوا معها مثل غيرهم من الطوائف الدينية الاخرى الاصلية او الوافدة فاكتمسوا النعمة وشعروا بالظلمة والحقد وشكوا من الاضطهاد الذي اصابهم من الشعوب الاخرى^(٢). ومن مفارقات التاريخ وتقلباته أن العرب كانوا في أيام مجدهم وحكمهم عبر التاريخ أرحم من عامل اليهود، فجاء اليهود باطباع صهيونية في القرن العشرين ليعتدوا على العرب في ديارهم وليتغصبوها منهم ويطردهم ويشردوهم وينزلوا بهم المصائب والماسي والتكبات، ويذيقوهم ويلات الحروب والمذابح والاجهاد.

العرب بعد الاسلام

في اوائل القرن السابع الميلادي انزل الوحي على النبي الكريم محمد (ص) في الغار بجوار مكة، فحمل الرسالة المقدسة نوراً وهدى واحداث تبدل رافعاً في حياة العرب وفي تاريخهم وفي تاريخ العالم بأسره. فتوحدت العرب في الجزيرة العربية تحت راية الاسلام بعد جاهلية قبلية وتفرقة وضعف. وانطلقت جيوشهم بقيادة قادة نوابغ فحرت القدس من الحكم الرومي البيزنطي سنة ٦٣٧ م. واستولت على فلسطين وسوريا مؤيدة من اهل البلاد العرب ومنهم الفسائسة المسيحيون. واشتهر العهد الذي قطعه الخليفة عمر عند دخول القدس لاحترام الكنائس والعقائد وسلامة سكانها وممتلكاتها مثالا رافعاً لنبل المنتصر العربي واحترامه للاديان السماوية وبيوت عبادة الله. ثم اتعت الجيوش العربية اجلاء الروم إلى ما وراء حدود آسيا الصغرى وحاصرت القسطنطينية ذاتها مدة سنة (٧١٦ - ٧١٧). كما قضت على الامبراطورية الفارسية ذات الامجاد والتي كانت تستخف بالعرب وتستضعفهم ايام تفرقهم القبلي الجاهلي. وفي حوالى قرن من الزمن امتدت الدولة العربية حتى مشارف الهند والصين وروسيا وشملت الهلال الخصيب ومصر وشمال افريقيا واسبانيا ووصلت إلى جنوب فرنسا، حيث وقف الاندفاع العربي واربد بعد معركة بواتييه قرب مدينة تورز سنة ٧٣٢ م^(٣)، واحتل العرب مالطة وصقلية وساردينيا وجنوب ايطاليا وحاصروا روما. واضطر البابا حنا الثامن (٨٧٢ - ٨٨٢ م) أن يدفع لهم الجزية لمدة سنتين. وكانت الدولة العربية اوسع من الامبراطورية الرومانية في اوج عظمتها. ومع أن العرب كانوا من ارحم الغزاة في التاريخ وتعايشوا مع الشعوب التي دخلت تحت حكمهم ولم يفرضوا عليهم اعتناق الاسلام بحد سيوف فوق رقابهم كما شيع اعداء الإسلام وكما ردد بعض المسلمين وصغارهم الهتاف الشعبي الحماسي (دين محمد قام بالسيف)، وإنما اعتنقت الاسلام مختارة بعد الاحتلال الاسلامي العربي خلال قرنين. وكان من الطبيعي أن تحدث هذه الفتوحات والفتوحات العثمانية الاسلامية اللاحقة التي هددت العالم الاوربي المسيحي من طرفه ردة فعل من الحقد والخوف والكراهية ضد الاسلام والعرب المقترن اسمهم بالاسلام. وتعززت هذه المشاعر ايام الصليبيين واستمرت بعدهم بدرجات متفاوتة إلى يومنا هذا، حتى لتكاد تكون جزءاً من التراث المسيحي الغربي الذي استغله الصهيونيون بخبث في تأييد اهدافهم واطماعهم في قلب الوطن العربي.

وانقضى عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم حكم الامويين وجاء العباسيون وجاء معهم

العصر الذهبي للمدينة الإسلامية العربية، وأصبحت بغداد عاصمة لها بريقها وأماها، ولكن ظلها انخسر عن اسبانيا وشمال افريقيا. وابتليت بالمؤثرات الفارسية من معتقدات وحكم استبدادي وأفكار وخمور وأغاني وزوجات ومحظيات فارسيات^(١١). وتبدلت أنماط الحياة العربية الخشنة ولعبت الشعوبية دورها في محاربة العنصر العربي متخفية تحت شعار الدين نقافاً. وتأثر العرب بالحضارات والثقافات السابقة من أرامية ومصرية ويونانية وفارسية وهندية فترجموا من مخطوطاتها ودرسوها وزادوا عليها في مختلف مجالات العلم والمعرفة كالطب والفلسفة والرياضيات. واحتل علماءهم وفلاسفتهم واطباؤهم مكانة بارزة مرموقة في تاريخ العلم والفكر. وكانوا جسراً في الشرق الأوسط وفي الأندلس وصقلية نقل علوم الأقدمين وما زاد العرب عليها إلى العالم الغربي الأوروبي فساعد على بعث نهضته الحديثة.

ويقول المؤرخ العربي الأمريكي الجنسية فيليب حتي:

«لم يقدم أي شعب في أوائل القرون الوسطى لتقدم البشرية بقدر ما قدم العرب. كان العرب يدرسون ارسطو عندما كان (الإمبراطور) شارلمان ونيلاؤه يتعلمون كتابة أسمائهم والعلماء في قرطبة بمكتباتها العظيمة السبعة عشرة التي كانت تحتوي الواحدة منها على أكثر من أربعين ألف مجلد كانوا يتمتعون بجماعات متفرقة في الوقت الذي كان فيه غسل الجسم يعتبر عادة خطيرة في جامعة أوكسفورد». وللقرون عديدة في القرون الوسطى كلت اللغة العربية لغة العلم والثقافة والفكر المتقدم في أرجاء العالم المتحضر^(١٢).

ولكن الوهن والانحلال دباً في الدولة العباسية وضاعت سلطة الخليفة بين القواد الأتراك والقواد الفرس الذين لم ينسوا حقدهم على العرب وأفسد المجتمع نظام الحريم والخصيان والترف. وقعلت الفرق والشعب الدينية فعلها في إضعاف الدولة وتفكيكها.

وفي أواخر القرن الحادي عشر سنة ١٠٩٦ م جاء الصليبيون في موجات متلاحقة على مدى مائتي سنة من دول أوروبا تحفزهم دوافع دينية لتخليص الأراضي المقدسة، وتحرك ملوكهم وأمرأهم ونبلاهم أطماع اغتصاب الأرض وخيراتاها وكسب أمارات ومدن وممالك لأنفسهم. إضافة إلى دوافع اجتماعية وسياسية وتجارية شاركهم فيها الإمبراطور البيزنطي الذي استنجد مراراً بـ (بابا) روما وكذلك المدن الإيطالية ذات الأساطيل والنفوذ الحربي والمطامع التجارية. وعندما استولى الصليبيون على بيت المقدس في ١٥ تموز/يوليو سنة ١٠٩٩ م ذهبوا الآلاف من النساء والأطفال والشيوخ والرجال. وانتشأوا مملكة القدس اللاتينية وإمارات في سوريا ولبنان وفلسطين وهاجموا مصر وتونس. واختلط تاريخ هذه الحقبة من الغزوات والحروب الصليبية ببعض الأساطير التي انتشرت في الشرق والغرب. واشادت بذكر القائد العظيم صلاح الدين الأيوبي وبشجاعة الملك الإنكليزي ريتشارد قلب الأسد الذي قيل إنه اقترح زواج أخته من أخي صلاح الدين وأهدائهما القدس كهدية زواج وذلك بغية إنهاء القتال بين المسلمين والمسيحيين. ولقد ترك لنا الأمير السوري أسامة بن منقذ الذي كان معاصراً للصليبيين كتابه «كتاب الاعتبار» الذي وصف فيه صلاته معهم وعقائهم. كما وصفهم مؤرخو الأحداث العرب بأنهم: «وحوش يتصفون بالشجاعة وروح القتال ولا شيء غير ذلك».

وفي سنة ١١٨٧ م بعد انتصاره العظيم في حطين تمكن السلطان صلاح الدين الذي وُجد مصر وسوريا من تحرير القدس وأظهر رحمة وتسامحاً رائعاً بإطلاق سراح آلاف الأسرى دون جزية. ومن بعد صلاح الدين تابع الأيوبيون والمماليك قتل الصليبيين الغزاة وتمكنوا من طردهم من الأرض العربية نهائياً سنة ١٢٩١ م بعد الاستيلاء على مدينة عكا. ولقد تركت الحقبة الصليبية أثراً ظاهرة في العادات وأساليب الحرب والتعامل التجاري واساليبه، وعلى أنواع الطعام والتطبيب والآداب والأساطير في الشرق العربي وفي الغرب. كما تركت إرثاً من الحقد والكراهية بينهما ظهر أثره حتى بعد قرون عديدة، ففي قول ماثور نسب إلى الجنرال اللنبي البريطاني عند

احتلاله القدس وطرد العثمانيين المسلمين منها سنة ١٩١٧: «اليوم انتهت الحرب الصليبية».
وكذلك في قول ماثور للجنرال غورو الفرنسي في دمشق أمام قبر البطل صلاح الدين الأيوبي
محرر القدس من الصليبيين: «لقد عدنا يا صلاح الدين».

وفي سنة ١٢١٦ ظهر جنكيز خان الملقب بـ (عقاب الله) في آسيا، واجتاحت جحافلها المغولية
المرعية الأراضي الإسلامية من الشرق، فهدمت وحرقَت المدن وذبحت سكانها وقضت على مراكز
الثقافة والحضارة العربية والإسلامية. وفي سنة ١٢٥٨ م حاصر هولاكو حفيد جنكيز خان بغداد
ورفض التراجيع وعروض الصلح ولم تردعه الإنذارات التي تبدو لنا اليوم غريبة طريفة عن
مصر من يعتدي على مدينة السلام (بغداد) أو يقضي على الخلافة، ومن الإنذار بأنه إذا قتل
الخليفة فإن الكون سيختل نظامه وستخفي الشمس وجهها وسيقطع المطر ولن تنمو
المزروعات^(١٧). وقام هولاكو بنهب بغداد وحرقها وقتل معظم سكانها بما في ذلك عائلة الخليفة،
ولكنه لم يجعل خرابها شاملاً بكيفية المدن التي اجتاحتها لأنه أرادها أن تكون مقراً له. واستمر
الزحف المغولي من دون هولاكو إلى سوريا حتى اقترب من مصر، فقصدي له الممالك وقضوا عليه
نهائياً في معركة عين جالوت قرب الناصرة بقيادة السلطان المملوكي بيبرس سنة ١٢٦٠ م. وهكذا
انقذت البلاد من هذا البلاء الأكبر وانقذت مصر في فلسطين.

وفي المغرب انحسر العرب عن الأندلس بعد حكم دام أكثر من سبعمائة سنة تميز بحضارة
مذهرة باهرة. وسقطت غرناطة آخر معاقل العرب سنة ١٤٩٢ م وهي السنة التي أبحر فيها
كولومبوس غرباً واكتشف أمريكا.

ثم جاء الأتراك السلاجقة ومن بعدهم العثمانيون فاجتاحوا الأقطار العربية وانتصروا على
المماليك في معركة مرج دابق سنة ١٥١٦ م، واحتلوا مصر في السنة التالية ونقلوا آخر خليفة
عباسي صوري إلى استانبول وجعلوا سلطانهم خليفة، وضموا شمال أفريقيا وجوانب الجزيرة
العربية إلى ملكهم إضافة إلى البلقان والباليا وشواطئ البحر الأسود بكاملها وقسموا من هنغاريا
وحاصروا فيينا سنة ١٥٢٩ م، ولكنهم انسحبوا منها في وجه المقاومة الغربية المسيحية التي
تضافرت في وجه الغزاة المسلمين.

وامتد الحكم العثماني للوطن العربي حتى الحرب العالمية الأولى بعد أن انحسر فعلياً عن
عدة أجزاء منه، وإصابه الوهن والضعف بسبب الجهل والتخلف في وجه ما أحرزته الدول
الغربية من أسباب التقدم والقوة التي مكنتها من التوسع الاستعماري ومن السيطرة على مصائر
الشعوب الأخرى. ولا شك أن قضاء العثمانيين المسلمين على الدولة البيزنطية المسيحية وحروبهم
في أوروبا وحكمهم لأقطار عديدة فيها لأجيال طويلة ساهم في إثارة الإحقاد والحساسيات الدينية
العميقة بين الشرق المسلم والغرب المسيحي، وأثر على موقف الدول والشعوب الغربية المسيحية
تجاه العرب ومنهم المسيحيون وقضية فلسطين.

الولايات المتحدة تصبح دولة كبيرة

عندما وصل المكتشف كريستوفر كولومبوس في أواخر القرن الخامس عشر إلى قارة أمريكا
الشمالية، كانت الأراضي التي تعرف اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية موطناً للهنود الحمر
وقبائلهم المختلفة. ولكن الوضع تبدل عندما بدأت جموع المهاجرين البريطانيين والأوروبيين
تتدفق على الشاطئ الشرقي من البلاد ابتداءً من أوائل القرن السابع عشر، وكانت أول مستوطنة
بريطانية دائمة هي مستوطنة جيمس تاون التي أسست في فرجينيا سنة ١٦٠٧ م، واشتهرت رحلة
السفينة (Mayflower) التي وصلت شاطئ مساتشوستس بتاريخ ١٦٢٠. وتوالى تدفق المهاجرين
وإنشاء المستوطنات التي كانت تابعة للتاج البريطاني. وعلى الرغم من الأمراض والأهوال
ومقاومة الهنود الحمر للمستوطنين بالسلاح وهجماتهم المتكررة عليهم، فإن الهجرة استمرت حتى

شملت مناطق البلاد كافة. وافنى المهاجرون البيض أعداداً كبيرة من الهنود وطردوا قبائلهم من مواطنها ومراعيا وحسروا بعضهم في محميات ما زال هنود حمر يعيشون بمثلها حتى الآن. وتمثلت النعرات الانسانية في نعت بعض كتب التاريخ الأمريكان والروايات والأفلام الأمريكية العديدة للهنود الحمر بـ «المتوحشين» وبأنهم عائق للتقدم والمدنية.

ولقد تنوعت اسباب الهجرة إلى أمريكا. فجاءت طوائف دينية طلباً لحرية عقائدية حرّموا منها في موطنهم الأصلي، أو لتأسيس كنيسة خاصة بهم يطبقون تعاليمها على مجتمعهم الجديد ونمط حكمه. وجاء البعض هرباً من استبداد الملك الانكليزي ومن الثورات والحروب الأهلية التي وقعت في بريطانيا والمنايا. وهاجر البعض إلى أمريكا هرباً من الاضطهاد أو من الفقر والمجاعة في بلده الأصلي أو طمعاً في تحسين أحواله المادية. وكانت الاغراءات والآمال الزاهية تجذبهم إليها وتغذيها في العهود الأولى شركات نقل المستوطنين وتموينهم التي كانت تلجأ إلى الخطف أحياناً، وساهم مؤسسو المستوطنات في نشر صور زاهية لجذب المهاجرين. ومنح الملك الانكليزي وهو صاحب الأراضي الأمريكية المشاع اقطاعات متعددة لإنشاء المستوطنات. وجرى نقل الرجال إلى أمريكا مقابل ارتباطهم بعمود عمل فيها قدر من الاستعداد لفترات محددة. وجاءوا بالفتيات للزواج من الرجال. وجاء النبلاء وأصحاب المهن المختلفة وجاء الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية ليتخلصوا من دخول السجن في بلدهم. وفي وقت مبكر جاءت سفينة هولندية سنة ١٦١٩ تحمل العبيد. وتوالت الهجرة إلى أمريكا من مختلف اقطار العالم. ونقل العبيد قسراً إليها من أفريقيا. ومع ازدياد المستوطنات نشأت الحاجة إلى التوسع وادى ذلك إلى الاصطدام بالفرنسيين الذين كانوا ينشئون المستوطنات والقلاع والمراكز التجارية في كندا الشرقية وواي المسيسي، ووقعت الحرب بين بريطانيا وفرنسا في أمريكا وانقسم الهنود بين الطرفين. وانتصر الانكليز سنة ١٧٦٣ وزال الحكم الفرنسي في شمال أمريكا وبقيت آثار الثقافة والكيول الفرنسية في كويبيك بكندا حتى اليوم.

ومع تزايد عدد المستوطنات والمستوطنين وممارستهم للحكم الذاتي وتمسكهم بحريتهم وتزايد قوتهم الاقتصادية والثقافية تهيأت الأسباب للتصادم مع الوطن الأم. فانكثروا أرادوا ان تخضع المستوطنات لمصالحها الاقتصادية وأن تجعلها مصدراً للمواد الأولية دون ان تناقشها المستوطنات في انتاج المصنوعات. وكان هناك صراع متكرر بين حكام المستوطنات المعيّنين من قبل الملك والمجالس التمثيلية المنتخبة من الشعب. وزادت نفعة المستوطنات التي أصبحت تعتبر نفسها كيانات مثل انكثروا تقريباً لها روابط معها دون ان تكون خاضعة لها. فقد حاولت الحكومة الانكليزية بعد ان انتصرت على فرنسا أن تنظم حكم المستوطنات الثلاث عشرة. واصدرت قراراً بحجز مناطق للهنود الحمر حرمت على المستوطنات التوسع فيها حتى لا يلجأ الهنود إلى الحرب دفاعاً عن أرضهم ووطنهم. ولكن هذا القيد رغم أنه لم ينفذ بفعالية تتعارض مع شعور المستوطنين بما اعتبروه حقهم في احتلال الأراضي حسب احتياجاتهم بغض النظر عن حق الهنود في مراعيهم ووطنهم. وادى قيام انكثروا بإصدار قوانين طابع الإيرادات على العقود والإيجارات والوثائق القانونية وقوانين الملاحة والتجارة التي اضرّت بالمستوطنين بفرضها قيوماً على تجارة المواد مثل السكر والحبر والنيبيذ والتبغ والقطن والنيلة. ومنعهم من تصدير بعض المواد أو إقامة الأفران لصنع الفولاذ إلى امتعاض ومعارضة شديدة. وتمسك المستوطنون بحقهم في رفض الخضوع للضرائب دون أن يكون لهم الحق في أن يكونوا ممثلين في المجلس التشريعي الذي يفرض الضرائب. وعندما فرضت بريطانيا رسماً على استيراد الشاي لمصلحة شركة الهند الشرقية الانكليزية حدث فعل عنيف سنة ١٧٧٣ فقام عدد من شبان مدينة بوسطن بالصعود إلى ثلاث سفن بريطانية والقوا بحمولاتها من الشاي في البحر، واشتهرت هذه الحادثة في التاريخ بحفلة شاي بوسطن.

منذ بداية الاستيطان في أمريكا كانت اللغة والثقافة الانكليزيتين هي الأقوى والأعم، وانتشرت

العادات والقوانين الإنكليزية ممتزجة بثقافات وعادات الجماعات الأخرى الوافدة. وتواصلت قواعد المساواة والحرية وحق المواطنين في التمثيل النيابي في المجالس التشريعية وفي وضع القوانين والإشراف المالي العام. وتطورت أنماط الحكم إلى ديمقراطية فصلت فيها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها، نتيجة لما اعتقد أنه تفسير خاطئ لفلسفة الكتائب المفكر الفرنسي مونتسكيو السياسية وذلك مع قيام توازنات وقيود بينها. وتواصل الشعور بحق المواطن في جني ثمرات مبادراته وجهوده في النطاق الاقتصادي الحر. وسمح اتساع الأرض الرحيب مواردها الهائلة ببناء مجتمع غني قام على (حق) الاستيطان والتوسع ولو على حساب الغير. وفي مقابل مطالب المستوطنين وتطلعاتهم رد الملك جورج الثالث وبرلمانهم بإجراءات عنيفة على تمرد بوسطن، فأثار ذلك مخاوف المستوطنات الأخرى، فعمدوا سنة ١٧٧٤ مؤتمراً لجميع المستوطنات في فيلادلفيا. وقرر هذا المؤتمر القاري (Continental Congress) وقف التعامل التجاري مع بريطانيا حتى ترفع مظالمها عن المستوطنات. وفي السنة التالية ابتداء القتال في لكسغتون ضد القوات البريطانية، وعقد مؤتمر ثانٍ تقرر فيه الاستعداد للحرب وإنشاء جيش سلطت قيادته لجورج واشنطن. وفي ٤ تموز يوليو سنة ١٧٧٦ أعلن الكونغرس استقلال الولايات المتحدة. وبعد قتل وقتل فيه فرنسا إلى جانب المستوطنات اعترفت انكلترا باستقلال الولايات المتحدة الثلاث عشرة.

وكان من المبادئ الإنسانية الرفيعة التي تضمنها إعلان الاستقلال ما يلي:

«جميع (البشر) خلقوا متساوين وانهم مزودون من خالقهم بحقوق لا يمكن منعهما عنهم. ومن بينها حق الحياة والحرية والسعي وراء السعادة، ولتأمين هذه الحقوق تنشأ الحكومات بين الرجال وتستمد سلطاتها العادلة من رضا المحكومين. وعندما يصبح أي نوع من الحكومات هداماً لهذه الغايات فمن حق الشعب أن يبدلها أو يلغيها وأن ينشئ حكومة جديدة وأضعا أسسها على هذه المبادئ ومنظماً لسلطاتها على شكل يبدو للشعب على الأرجح محققاً لسلامتهم وسعادتهم».

وقال توماس جفرسون سنة ١٧٩٠ تنقيحاً للحرية والديمقراطية: «كل رجل وكل جماعة من الرجال على الأرض يملك حق الحكم الذاتي».

في سنة ١٧٨٧ اجتمع المؤتمر الفيدرالي في فيلادلفيا، وبعد أبحاث ومناقشات حادة تم وضع مشروع الدستور الأمريكي الذي حدد صلاحيات الحكومة الفيدرالية وهيكلها على أساس من الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية مع قيام قيود وتوازنات فيما بينها. وصودق على الدستور في ٢٥ حزيران/يونيو سنة ١٧٨٨ بعد أن اضيفت إليه وثيقة بحقوق المواطنين. وتم انتخاب جورج واشنطن رئيساً للجمهورية وأقسم يمين الرئاسة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٧٨٩. وهكذا تم إنشاء دولة الولايات المتحدة التي أصبحت خلال أقل من مائتي سنة إحدى أقوى دولتين في العالم وفي تاريخه.

وبعد الاستقلال استمر تدفق المهاجرين إلى أمريكا وامتد التوسع إلى الغرب. وفي سنة ١٨٠٣ باع نابليون أراضي لويزيانا الشاسعة بما في ذلك ميناء نيو أورلينز للولايات المتحدة بمبلغ خمسة عشر مليون دولار. ومع تزايد عدد الولايات اشتد الانقسام بينها حول موضوع العبيد بسبب التوسع في زراعة القطن والصب السكر والتبغ التي زادت في الحاجة إلى العبيد. وبدلاً من أن يتحرر العبيد بصورة تدريجية كما كان يعتقد ويأمل بعض كبار رجال أمريكا مثل جورج واشنطن، اتحدت الولايات الجنوبية في تمسكها بحق امتلاك العبيد وتسخيرهم في العمل. وشكلت مسألة الاستعباد هذه مشكلة عند تقديم طلبات من الولايات الجديدة للانضمام إلى الولايات المتحدة حتى لا ترجح كفة تلك التي تسمح بالاستعباد أو تلك التي لا تسمح به الواحدة على الأخرى. وفي سنة ١٨١٩ اشترت الولايات المتحدة من إسبانيا فلوريدا وحقوق إسبانيا في أوريفون. وفي سنة ١٨٦٧ اشترت الاسكا من روسيا وأصبحت ولاية أمريكية فيما بعد. وفي سنة ١٨٩٨ ضمت هاواي بناء

على طلب جمهورية هاواي واصبحت الولاية الخمسين سنة ١٩٥٩.

في سنة ١٨١٧ أصبح جيمس منرو رئيساً للولايات المتحدة واصدر مبداه الشهير الذي عرف باسمه سنة ١٨٢٣، واكد فيه ان البلاد الاميركية الجنوبية والشمالية يجب ان تظل حرة ومستقلة وان لا تعتبر قابلة للاستعمار في المستقبل من قبل اي قوى اوروبية. وان النظام السياسي للدول المتحالفة (الملكيات في اوروبا في ذلك الوقت) مختلف عن النظام السياسي في اميركا. وان الولايات المتحدة ستعتبر اي محاولة لنقل نظامهم إلى نصف الكرة الأرضية الاميركي خطر على سلام الولايات المتحدة وسلامتها، كما وان الولايات المتحدة لن تتدخل في مستعمرات الدول الغربية ولن تشترك في حروب الدول الأوروبية التي تنشب لأمور بينها.

عندما تفاقمت مشكلة العبيد وازداد الاختلاف بشأن تحريرهم على مستوى الولايات وبالنسبة إلى الأفراد وذوي المبادئ الإنسانية، قامت جمعيات لمحاربة العبودية وجرى تهريب العبيد من الجنوب إلى الشمال وإلى كندا على نطاق واسع. وصدر كتاب كوخ العم توم «Uncle Tom's Cabin» الذي يصف حياة العبيد وأوضاعهم والقسوة التي تلازم عبوديتهم وانتشر انتشاراً كبيراً وأحدث ضجة وانطباعاً كبيراً في البلاد. وعندما أصبح انتخاب ابراهام لنكولن للرئاسة الاميركية مؤكداً انسحبت كل ولايات الجنوب من الاتحاد وتبعته عدة ولايات جنوبية وغيرها. وفي شباط/فبراير ١٨٦١ شكلت هذه الولايات «ولايات اميركا الكونفيدرالية». ولكن الولايات الشمالية وعددها ٢٣ وسكانها ٢٢ مليوناً كانت أقوى وذات موارد وإمكانات اوفر من الولايات الكونفيدرالية التي بلغ عددها ١١ ولاية وسكانها تسعة ملايين. اندلعت الحرب الأهلية. وفي اول سنة ١٨٦٣ أعلن الرئيس ابراهام لنكولن تحرير العبيد واستسلمت القوات الكونفيدرالية بقيادة الجنرال لي في سنة ١٨٦٥. وقتل الرئيس لنكولن اغتيالاً في مقصورته في احد المسارح.

ولم يؤد انتهاء الحرب الأهلية وانتصار الشمال إلى تحرير العبيد دفعة واحدة، وإنما استمر النضال السياسي والخلافات بشأن حكم الجنوب وشأن العبيد. وادخلت التعديلات على الدستور الاميركي وعلى القوانين لتحسين أحوالهم وحماية حقوقهم في المساواة مع البيض في جميع الميادين والفرص. ووقعت حوادث عنف عديدة وتاججت مشاعر البغضاء والازدراء في قطاعات عديدة في المجتمع الاميركي ضد السود، وهي ما زالت ذات اثر في المجتمعات الاميركية حتى الآن وإن كان يقابلها تحسن كبير في اوضاعهم قانونياً واجتماعياً واقتصادياً.

في سنة ١٨٩٨ وقعت الحرب مع اسبانيا بعد ان قلم الكوبيون بثورة على اسبانيا. وانتصرت الولايات المتحدة انتصاراً سريعاً في البر وفي البحر، وخضعت كوبا لاحتلال اميركا المؤقت إلى حين الاستقلال. وتنازلت اسبانيا لأميركا عن بورتوريكو وغوام كتعويضات حرب وكذلك عن جزر الفيليبين مقابل عشرين مليون دولار. وفي الحرب العالمية الأولى انضمت اميركا بقواتها ومواردها الضخمة إلى الحلفاء مما ساعد على انتصارهم على المانيا وحلفائها. واشتهر الرئيس الاميركي ودرو لنسن في هذه الحقبة بمبادئه الرفيعة او (نقاطه) الأربع عشرة التي قدمها إلى مجلس الشيوخ في كانون الثاني / يناير سنة ١٩١٨ لتكون قاعدة لصلح عادل ودعا فيه إلى نيل الارتباطات الدولية السرية وإلى تأمين حرية الملاحة فوق البحار وإزالة الصواجز الاقتصادية بين الأمم، وتخفيض التسليح وتسوية الادعاءات الاستعمارية مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح السكان المحليين. واهتم الرئيس ولنسن اهتماماً خاصاً بتشكيل عصبة الأمم لتوفر ضمانات لسلامة أراضي واستقلال الدول الكبيرة والصغيرة على السواء ولعدم تكرار الحروب. ومن المفارقات ان الولايات المتحدة لم تدخل عصبة الأمم واختارت سياسة الانعزال بعد الحرب مباشرة. ولم تصافق على معاهدة فرساي واصدرت التشريعات لتكون محايدة ولتمنع تورطها في حروب بين الدول الأخرى. واصبحت الولايات المتحدة دولة عظمى بين الأمم لها قوة اقتصادية هائلة وشركات تجارية وصناعية ونقابات عمال ضخمة، رغم الازمات الاقتصادية الكبرى والنكبات الزراعية التي نزلت بالبلاد. ثم

قامت الحرب العالمية الثانية وكادت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية واليابان الإمبراطورية الاستعمارية أن تسيطر على العالم الأوروبي والآسيوي. ولكن بريطانيا وروسيا الشيوعية صمدتا وانحازت الولايات المتحدة بمساعداتها الضخمة إلى الحلفاء الغربيين ثم دخلت الحرب بمواردها الهائلة عندما أغارت اليابان على ميناء بيرل هاربور. وبعد معارك عديدة وطاحنة في مختلف أنحاء العالم انتهت الحرب بانتصار أمريكا والغرب وروسيا في أوروبا وأفريقيا، وكذلك في الشرق بعد أن اسقطت أمريكا قنبلتين ذريتين على مدينتين يابانيتين هما هيروشيما وناغازاكي مدعية بأن ذلك يقصر أمد الحرب ويوفر أرواح مئات الآلاف من البشر الأمريكيين واليابانيين كانت ستضيع فيما لو استمر القتل بوسائل الحرب التقليدية. وكان هناك من السياسيين الغربيين من أعلن فيما بعد بأنه لو كان اليابانيون شعباً أوروبياً لما اسقطت أمريكا على مدنه قنبلها الذرية المروعة والمهلكة للسكان ولذريتهم.

وأنشئت هيئة الأمم المتحدة وشاركت فيها وفي مؤسساتها الولايات المتحدة، وكانت قد عقدت اجتماعات قمة واتفاقات متعددة خلال الحرب بين قادة أمريكا وبريطانيا وروسيا - روزفلت وتشترشل وستالين - حددت مصر وهوية عدد كبير من شعوب العالم ودوله. وقدمت أمريكا عن طريق مشروع مارشال مساعدات وفيرة لتمكين دول أوروبا من إعادة بناء اقتصادها وحياتها. ودخلت أمريكا مع بعض الدول الأخرى تحت اسم الأمم المتحدة حرب كوريا التي كانت قد انقسمت إلى جزئين أحدهما شمالي شيوعي والآخر جنوبي غير شيوعي. وبعد معارك طاحنة اشتركت فيها قوات الصين الشيوعية انتهت الحرب وبقيت دولتان كوريتان. ودلت هذه الحرب على تصميم أمريكا على استعمال القوة والمال والوسائل الأخرى لمحاربة الامتداد الشيوعي في العالم، حتى في المناطق التي تبعد عن حدودها آلاف الأميال. وأنها تعتبر الخطر الشيوعي أينما كان هو الخطر الأعظم والعدو الأكبر عليها وعلى غيرها من الدول والشعوب مهما كانت ظروفها وخياراتها وجغرافيتها ومصادر الأخطار عليها. وحرب فيتنام التي خاضتها أمريكا وفقدت فيها عشرات الآلاف من أبنائها وعشرات الآلاف من الجرحى دليل واضح على هذا الموقف وهذه السياسة التي تفسر مواقف وتصرفات أمريكا في العالم وفي الوطن العربي.

إن من يستعرض هذا الموجز لتاريخ الولايات المتحدة لا بد وأن يلاحظ عدة عناصر من التشابه في تاريخها وتطورها من مستعمرة بريطانية ثم مجموعة مستوطنات وولايات إلى أن أصبحت دولة عظمى على مساحات شاسعة من الأرض مع ما تميز به نشوء إسرائيل الصهيونية. ففي الحالتين قامت مجموعات متلاحقة أجنبية غريبة بالتدفق على بلاد ليست ببلادها، واغتصبت الأرض وتوسعت فيها وطردت أهلها قهراً واقتداراً متذرة بطلب المأوى والحرية الدينية والسياسية وبالرغبة في التعمير والبناء، وفي الحالتين لجأ الفريق الغريب إلى إنشاء دولته الحديثة العهد على هجرة شعوب متنوعة من الخارج إلى وطن شعب عربي يعيش عيشة متحضرة في مدنه العريقة في التاريخ والتي خلدها التوراة، وفي قراه وحقوقه وبساتينه التي استوطنها وزرعها منذ آلاف السنين، وإلى وطن قبائل سميت بالهندية تعيش عيشة قبلية بدائية في موطنها. وفي البلدين لجأ الوافدون القرياء إلى القوة والأرهاب والإغراء والخداع والبطش والمذابح لتثبيت أقدامهم في البلد المغتصب وطرد أصحابه منه. وادعوا حتى لانفسهم بأنهم إنما جاؤوا للتخلص من الظلم والاضطهاد في مواطنهم القديمة ولتعمير الأرض الجديدة ونشر المدنية والحضارة فيها. وكانوا في الحالتين متعددي السلالات واللغات، وثبتوا أقدامهم في الأرض وتوسعوا فيها عن طريق شراء الأرض من الأفراد مدعومين بقوانين وأوضاع فرضها المحتل^(١) ومن الدول، وعن طريق المذابح وطرد أصحاب الأرض بالقوة زاعمين أنهم أحق بها من أصحابها «المتخلفين»، وأنهم إنما كانوا يحققون «وعود» الله وينفذون إرادته في تعمير الأرض. وفي الولايات المتحدة كانت العقيدة الغالبة للوافدين هي المسيحية، وخصوصاً البروتستانتية التي تجد في

الكتاب المقدس روابطين (بني إسرائيل) والأرض المقدسة ومعتقدات استفاد منها اليهود لكسب التأييد والمساعدة لتحقيق أهدافهم الصهيونية ضد العرب والمسلمين الذين اعتبرهم المسيحيون الغربيون والأمريكيون غرباء عن الثقافة الغربية المسيحية وراثتها. في الوقت الذي اعتبروا فيه اليهود جزءاً من هذه الثقافة والتراث وذلك على الرغم من شعورهم بنفور وكراهية نحو اليهود اقترنا بالتحيز ضدهم وباضطهادهم في البلاد الغربية المسيحية المختلفة.

إنه من الصعب ان نحدد مدى تأثير هذا التشابه على تقبل وعدم استنكار الشعب الأمريكي وقادته من سياسيين ورجال دين وأدباء وغيرهم من الأفراد العاديين. لما قام به اليهود وحركتهم الصهيونية ودولتهم الإسرائيلية من اغتصاب الأرض العربية بالقوة القاهرة وتشريد أهلها بالضغط والارهاب والمذابح والحرب. فهذا كان جزءاً شبيهاً بما اتصف بها التاريخ الأمريكي في بعض جوانبه البشعة وإن كان مرتبطاً بآراض شاسعة وقبائل بدائية لا يحرص الناس عادة على تطبيق المقاييس الأخلاقية الإنسانية عليها وعلى حقوقها ومصريها. ولعل كل هذا شكل خلفية نهون على من لا يستيقظ ضميره ووعيه او لا يعرف قدراً وافياً من شؤون الشعوب الأخرى وحقوقها تقبل الظلم والأذى الذي نزل بالعرب بمساندة الولايات المتحدة للصهيونية وإسرائيل، وخصوصاً إذا كان معرضاً للدعاية الصهيونية والمؤثرات اليهودية والصهيونية الفعالة الأخرى كما هو حال الشعب الأمريكي والرؤساء والمسؤولين الأمريكيين في الأجهزة التنفيذية او التشريعية. ومنهم من له معتقدات دينية تدفعه للانحياز لصالح الصهيونية وإسرائيل بصورة تتناقى مع الروح والشرائع الدينية القويمة والمبادئ الإنسانية العادلة.

- (١) Seth P. Tillman, *The United States in Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982), P.266.
- (٢) *The World Book Encyclopedia* (Chicago: Field Enterprises Educational Corporation, [1969]), vol. 10: Jerusalem, P. 78.
- (٣) هنري كتن، *فلسطين والقانون الدولي*، ط ٢ (بيروت: الباحث، ١٩٨٢)، ص ٣.
- (٤) المصدر نفسه.
- (٥) توفيق الخليل، *القدس من ١٩٤٧ - ١٩٦٧* (د.م.: د.ن. د. ت. د.)، ص ٣.
- (٦) كتن، المصدر نفسه، ص ٩.
- (٧) محمد أديب العامري، *عروبة فلسطين في التاريخ: الحقائق التاريخية والمكتشفات الأثرية تجاه المزايم الصهيونية* (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٢)، ص ٢١ - ٢٢.
- (٨) الكتاب المقدس، الأصحاح السادس (التثنية).
- (٩) Roberta Strauss Feurelicht, *The Fate of the Jews: A People Torn Between Israeli Power and Jewish Ethics* (London: Quartet Books, 1983), P.6.
- (١٠) كان الأطفال العرب في العشرينات في يافا يسمعون عن هذه الجرائم ويحذرون الاقتراب من اليهود.
- (١١) Feurelicht, Ibid, P. 35.
- (١٢) الكتاب المقدس، سفر متى، الأصحاح (٢٣).
- (١٣) في بعض البلاد الغربية كانت القوانين تمنع تعيين اليهود كضباط في الجيش أو في مناصب حكومية وكانوا يتمتعون من الدخول إلى النوادي. وكانت بعض القواميس المحترمة تفسر كلمة يهودي بأنها صفة تحقيرية - مرابي.
- (١٤) فيليب خوري، *العرب: تاريخ موجز* (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٦)، ص ٢٠٥.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ١٠٨ - ١٠٩.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ٥ - ٦.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٢١٧.
- (١٨) الفلسطينيون العرب لم يبيعوا سوى نسبة ضئيلة جداً من الأراضي لليهود رغم اغراء الاسعار المرتفعة وسياسات حكومة الانتداب. ولم يتجاوز حجم الاملاك اليهودية سنة ١٩٤٨ ستة بالمئة من مجموع أرض فلسطين.

القسم الأول

العلاقات الاميركية - العربية
من أواخر القرن ١٨ الى عبد الناصر

١ تجارة وقتال ومعاهدات

ابتدت العلاقات بين أميركا والعرب في أواخر القرن الثامن عشر بالتجارة والقتال والمعاهدات القنصلية، ولم تكن نشطة حتى نهاية القرن التاسع عشر بسبب البعد الجغرافي وصعوبة المواصلات. وكان التبادل التجاري بين العرب ودول أوروبا قائماً منذ زمن بعيد على أساس القرب الجغرافي والطريق العربي إلى الشرق الأقصى والهند، وتباين منتوجات الطقس البارد في أوروبا ومنتوجات الطقس الحار في البلاد العربية. وعلى مرّ القرون، كان التبادل التجاري بين أوروبا والعرب يشتمل على منتوجات مثل القطن والحبر والتمور والفواكه المجففة والبصل وزيت الزيتون ثم التبغ والحمضيات، ولم تكن أميركا في حاجة إلى مثل هذه المنتوجات من البلاد العربية لأنها كانت تنتج مثلها وتصديرها. وعند قيام الثورة الصناعية في أوروبا، اهتمت بعض الدول الأوروبية زراعتها فتراجعت إلى حد أدنى من احتياجاتها للذءاء وبعض أنواع المواد الأولية، فأخذت تستورد منتوجات عربية مثل القمح والشعير والصوف والجلود، وفي مقابل ذلك كانت البلاد العربية تستورد من أوروبا مصنوعات المتكاثرة. والبلاد العربية كانت تحت الحكم أو النفوذ الأوروبي، وهذا بالطبع ساهم في إعطاء الأولوية التجارية في البلاد العربية للدول الأوروبية مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا في شمال أفريقيا، وبريطانيا وفرنسا في مصر والسودان والعراق والجزيرة العربية والشرق الأوسط عامة. وفي أواخر القرن الثامن عشر دخلت البضائع الأميركية إلى الأسواق العربية، وكان التجار الأميركيون يأتون إلى سوانىء عدن ومسقط والإسكندرية وشمال أفريقيا ويشتررون القهوة والسجاد العجمي والفواكه المجففة والصمغ العربي، وكانت بعض السفن الأميركية تتظاهر بأنها سفن بريطانية للحصول على معاملة أفضل من السلطات العثمانية التي لم تكن تعرف الفرق في ذلك الوقت بين البريطانيين والأميركيين. وأدخل الأميركيون زراعة عدة أنواع من القطن الأميركي إلى عدد من الأقطار العربية، كما ساهم الأميركيون في مشروع الجزيرة في السودان وفي مجال التطوير الصناعي في مصر، وخدم في مصر في حقبة السبعينات من القرن التاسع عشر عدد من الضباط الأميركيين، حيث أجروا مسوحات طوبغرافية وجيولوجية وقاموا بأعمال هندسية ودرّبوا الجنود المصريين. وزود العرب أميركا بالجمال التي كانت (فرقة الجمال) التي عملت في الصحراء الأميركية في الخمسينات من القرن التاسع عشر ثم انقرض عنها في الحرب الأهلية.

ومع تطور النشاط التجاري للولايات المتحدة وانتشار سفنها في مياه المنطقة العربية والاشتباكات التي خاضتها مع القراصنة المطلقين من شواطئ شمال أفريقيا، نشأت الحاجة إلى عقد معاهدات تجارية مع سلاطين وحكام الموانئ البحرية التي تتاجر معها السفن الأميركية، وخصوصاً بعد أن خسرت الحماية البريطانية بعد حرب الاستقلال الأميركي، فعقدت الولايات المتحدة معاهدة تجارية مع المغرب سنة ١٧٨٦ ومع مسقط سنة ١٨٣٣. فقد كان سيدي محمد بن عبد الله حاكم المغرب يهتم بتحسين علاقاته مع الدول البحرية لتنشيط التجارة بغية زيادة دخل بلاده والحصول على مبلغ طيب يدفع له

مقدماً مقابل عقد المعاهدة. وكانت المعاهدة تتضمن علاقات دبلوماسية قنصلية، وتنص على حق القنصل الأمريكي في أن يختار الإقامة في أي ميناء يختاره وعلى التعامل التجاري على أساس قاعدة أفضل دولة وعلى امتيازات أجنبية وتأكيدات ضد القرصنة. وكانت هذه المعاهدة من أقدم المعاهدات التي عقدها الولايات المتحدة، إذ كانت معاهدتها الرابعة عشرة مع دولة أجنبية^١.

كان القرصنة على الشواطئ الجزائرية خطراً على السفن الأمريكية، ولذلك اهتمت الولايات المتحدة بتقوية بحريتها الحربية لحماية تجارتها وسفنها التجارية، فصوّت الكونغرس الأمريكي سنة ١٧٩٤ لتشكيل قوة بحرية كافية لحماية تجارة الولايات المتحدة من أعمال القرصنة. وكان القرصنة المقاتلون يستولون على السفن الأمريكية ويأسرون بحارتها وضباطها ويسجنونهم ويفرضون عليهم العمل الإجباري كالعبيد حتى تدفع عنهم الفدية من قبل الحكومة الأمريكية.

وفي سنة ١٧٩٥ وقعت الولايات المتحدة مع الجزائر معاهدة ودفعت لها مبلغ ٩٩٢,٤٦٢ دولاراً بدلاً من ٥٨٥,٠٠٠ دولار المتفق عليه أصلاً بسبب تأخر وصول المبلغ وذلك كغدية عن الأسرى وعن عقد المعاهدة، كما دفعت الولايات المتحدة أتاوة سنوية قدرها ٢١.٦٠٠ دولار على شكل ذخائر بحرية أو ذهب أو كليهما. وعقدت الولايات المتحدة معاهدات مماثلة مع تونس سنة ١٧٩٧ ومع طرابلس (ليبيا) سنة ١٧٩٦ ولكن من دون اتاوات سنوية. وكانت هذه المعاهدات تنظم الأمور القنصلية التجارية والبحرية الحربية بين الطرفين. واشترك الأمريكان بالسفن الحربية وقوات صغيرة مرتزقة في قتال مع حامية طرابلس مستغلين صراعاً على الحكم بين أخوين، وعقدوا على اثره سنة ١٨٠٥ اتفاقية مع حاكم طرابلس. وفي تموز/يوليو ١٨١٢ أعلن حاكم الجزائر الحرب على الولايات المتحدة لأنها لم تستطع أن تدفع الاتاوة السنوية للجزائر بسبب الأوضاع التي كانت قائمة بين أوروبا التي كان نابليون يسيطر عليها وبين بريطانيا، وكذلك الحرب بين الولايات المتحدة وبريطانيا سنة ١٨١٢. وكانت التجارة الأمريكية قد تراجعت بعد سنة ١٨٠٧، وقامت الولايات المتحدة بإرسال قوات بحرية واستولت على سفينة القيادة الجزائرية قرب شاطئ أسبانيا، وقتلت الأدميرال الجزائري وحوالي ثلاثين من بحارته وأسرت أربعمئة، ثم أسرت مائة آخرين من سفينة جزائرية أخرى. وعندما وصل الأسطول الأمريكي إلى الجزائر كانت السفن الجزائرية لا تزال في عرض البحر، فتمكن الأمريكان من فرض شروطهم على الجزائريين، فألغيت الاتاوة السنوية وأطلق سراح الأسرى الأمريكان من دون شروط ودفعت الجزائر تعويضات للأمريكان. ووقعت بين الطرفين معاهدة سنة ١٨١٥، ولكن إبرامها تأخر لأن النسخة الأصلية ضاعت في البحر في الطريق إلى الولايات المتحدة. وطالب الحاكم الجزائري عمر باشا، ولزبما بتحريض من بريطانيا، بتجديد المعاهدة القديمة - الأفضل له - التي تنص على دفع الاتاوة السنوية، فكان جواب الرئيس الأمريكي ماديسون: «إنه مبدأ مفروس في سياسة أمريكا الثابتة بأن السلام أفضل من الحرب وإن الحرب أفضل من الاتاوة».

فلم يجر سوى تعديل طفيف على المعاهدة^٢.

وفي سنة ١٨٢٢ دعا حامي مسقط وتوابيعها (سلطان مسقط) الولايات المتحدة لعقد معاهدة تجارية كان من بنودها ما يلي:

- ١ - يقوم السلام بين البلدين.
- ٢ - المواطنون الأمريكيون لهم حرية دخول موانئ مسقط مع بضائعهم وبيعها أو تبادلها مع منتجات أو مصنوعات مملكة مسقط على أسس الاتفاق الحر بشأن الأسعار.
- ٣ - حددت رسوم الملاحة ودخول الموانئ العُمانية.
- ٤ - العناية بالتجار من السفن الأمريكية الجانحة على الشواطئ العُمانية.
- ٥ - حق النزول والإقامة للتجار الأمريكان في موانئ سلطان مسقط.
- ٦ - الرسوم تدفع بموجب قاعدة الدولة الأفضل معاملة.
- ٧ - السماح بتعيين قناصل أمريكيين في الموانئ المهمة، يتمتعون بمزايا وصلاحيات قنصلية ولا يخضعون للاعتقال ولا يجوز الاستيلاء على ممتلكاتهم.

كانت هذه المعاهدة ثاني معاهدة تعقد بين أمريكا وبلد عربي. وفي سنة ١٨٤٠ جاء مبعوث عُُماني إلى

نيويورك في أول زيارة يقوم بها دبلوماسي عربي إلى أميركا. وفي نهاية القرن التاسع عشر أسست إرسالية في مطرح لتقديم خدمات طبية وكانت تابعة لـ (The Reformed Church of America). وأنشأت قنصلية أميركية في مسقط ظلت تعمل لغاية سنة ١٩١٥ عندما أغلقت بسبب قلة العمل والاهتمام. وقام السلطان سعيد والد الملك قابوس برحلة إلى أميركا. وخلال الحرب العالمية الثانية استخدمت أميركا مطارات عُمان.

وفي القرن التاسع عشر جاء الكاز الأميركي إلى سوريا وكان يستعمل للمصاييح، ويقول مؤرخ مدينة حلب بأن الناس تفادت الكاز في بادئ الأمر لأنهم ظنوا بأن راحته مضرة بالصحة وأن ضوئه يضر بالعيون^(١). ولكن الكاز انتشر وأصبح المادة الأولى للإضاءة. وذكرت التقارير القنصلية البريطانية بأن بيعوت كانت تستورد ما قيمته أربعمائة ألف دولار من الكاز من الولايات المتحدة وكان ينقل على سفن أميركية. ثم جاء الكاز الروسي سنة ١٨٨٥ وتغلب على الكاز الأميركي في الأسواق. وفي سنة ١٩١٢ كان ثلث البترول المستورد لسوريا يأتي من الولايات المتحدة. وفي منتصف القرن التاسع عشر لم تكن في الدولة العثمانية وشمال أفريقيا سوى (وكالة) تجارية واحدة في مدينة الاسكندرية، وثلاث وكالات في أزمير.

هناك من كتب بأن بعض المؤرخين العرب ذكروا أن العرب اكتشفوا أميركا في القرن العاشر الميلادي قبل أن يكتشفها كولومبوس بمئات السنين. وينسب للجغرافي العربي الشريف الإدريسي أنه دَوّن أن ثمانية من العرب المغامرين أبحروا من لشبونة ليستكشفوا ما كان يسمى «بحر الظلمات» ونزلوا في جنوب أميركا. ورغم عدم وجود أدلة كافية على هذه الرواية، فقد قيل إنه عندما احتقلت إيطاليا في سنة ١٩٥٥ بمرور خمسمائة سنة على ميلاد كولومبوس، كان من ضمن المعروضات العائدة لكولومبوس كتاب قيل إنه كتاب الشريف الإدريسي الذي جاءت فيه قصة البحارة العرب^(٢). وعلى كل حال، فالعرب ابتدأوا بالهجرة إلى أميركا في أوائل القرن التاسع عشر وتزايد عددهم بالآلاف على مرّ السنين، وكانت أكثريتهم من [بلاد الشام] اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين. والأوائل منهم اعتبروا أتراكاً من آسيا لأنهم كانوا من رعايا الدولة العثمانية. وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحوا يسمون سوريين لأن معظمهم جاء من سوريا الكبرى. وعمل الكثيرون منهم كباعة متجولين وكانوا يرسلون الأموال لأهلهم في القرى والمدن العربية. وقد ساهمت التحويلات العربية من الولايات المتحدة في تحسين أحوال الأهل فيها وخصوصاً في جبل لبنان على ما يبدو. كما وأن الاتصالات بين المهاجرين العرب وأهلهم ومعارفهم التي لم تنقطع كان لها تأثير على الفكر والمغاميم في البلاد العربية.



Jacob Coleman Hurewitz (ed.), **The Middle East and North Africa in World Politics: a Documentary Record**, 2nd ed. (New Haven: Yale University press, 1975 - 1979), P. 101. (١)

Ibid, p. 203.

American Arab Affairs (Winter 1982 - 1983), P.18.

(٢) شارل عيساوي، ني:

(٣) هذه الأقوال منسوبة إلى:

Elaine Haquobian and Ann Padine (eds), **The Arab Americans: Studies Assimilation** Wilmette, Il: The Medina University Press International.

في القرن التاسع عشر نشط الأميركيون في مجالات تعليمية وتبشيرية وخيرية متعددة في البلاد العربية، ففي سنة ١٨٢٢ أنشأوا إرساليات تبشيرية وخيرية في القدس وبيروت، ثم توسعت أميركا في هذه المناحي حتى شملت عشرات المدارس والمستوطنات، وطُبعت آلاف الكتب وتخرج من الجامعات والمعاهد الأميركية على مرّ السنين في الشرق العربي الآلاف من الشباب والشابات وأنفقت الملايين من الدولارات، وكانت من أشهر المعاهد الأميركية وما زالت الجامعة الأميركية في بيروت، وهي الكلية السورية البروتستانتية سابقاً التي أسست عام ١٨٦٦. وأنشئت كذلك الجامعة الأميركية في القاهرة وكلية روبرت كوليدج وكلية البنات في أستانبول بتركيا ومدارس ثانوية في بغداد وطهران. وكانت هناك كذلك إرساليات أميركية مشيخية بروتستانتية في عدد من أقطار الشرق الأوسط جمعت بين العمل الديني التبشيري والعمل الخيري والطبي. وعلى وجه العموم، فإن هذه المعاهد والمؤسسات جعلت الأميركيين محبوبين في المنطقة العربية خصوصاً، لأنها لم تكن تابعة للدوائر الحكومية الأميركية، ولم تكن الولايات المتحدة قد اكتسبت في أذهان الناس صورة الدولة المستعمرة البغيضة مثل بريطانيا وفرنسا. ولا شك أن الكثيرين من العرب الذين نهلوا العلم في الجامعات والمعاهد الأميركية ووصل العديد منهم إلى مراكز قيادية في أقطارهم العربية المختلفة بعد أن تعايشوا في المحيط الجامعي والتعليمي مع أساتذتهم الأميركيين ومع عائلاتهم وأطفالهم، وتأثروا بمبادئ تربيتهم وأنماط معيشتهم وأفكارهم ونظرتهم الانسانية في الحياة وشؤونها واحترامهم للحرية ووجهات نظر الآخرين وحقوقهم الانسانية، يشعرون بألم مرير معزج بالاستغراب لما تسببه سياسات الادارات الأميركية المتتابعة عن طريق إسرائيل من ظلم وقهر وتكسر للمبادئ الانسانية بالنسبة إلى حقوق شعب فلسطين، وللتحيز الظالم الصارخ لمصلحة اليهودية الصهيونية على حساب العرب.

كان للولايات المتحدة في اواسط القرن التاسع عشر وزير مفوض في أستانبول عاصمة الدولة العثمانية التي كانت تضم البلاد العربية. ووصل إلى مسامع هذا الوزير المفوض الأميركي أن رجلاً يدعى واردر كريسون يتنقل في القدس:

«ويزعم بأنه قنصل امريكا وأنه اصدر اختاماً قنصلية جديدة لفرع يافا... وفصلاً عن هذا كله، فإنه كان يعطي اليهود وثائق حماية تدفع عنهم أي تعديها»^(١).

وظن الوزير المفوض بأن الرجل مجنون فشكاه لـ «الباب العالي» وهدده بالنفي بواسطة السلطات العثمانية، ثم تبين أن الرجل كان قد تعين فعلاً «قنصلًا في القدس ويافا بأمر من مجلس الشيوخ الأميركي بتاريخ ١٨٤٤/٥/٧، ولكن سوء المواصلات أخرت وصول قرار التعيين إلى الوزير المفوض الأميركي والسلطات العثمانية. وبقي كريسون في فلسطين ثم تزوج يهودية واعتنق الديانة اليهودية. ووضع بعض الكراسيات الدينية التي استوحاها من التوراة وكانت إحداها بعنوان: «إسرائيل... ثم شجرة الزيتون التي باركها الله». ونشر في أميركا وأوروبا نشرات عديدة ناشد فيها العالم:

«أن يقدم المساعدة لليهود ويشجع هجرتهم إلى فلسطين... أن في ذلك تحقيق لوعد الله»

وإضافة إلى ذلك، أنشأ كريسون مستعمرة زراعية لليهود قرب القدس وبذل اسمه فأصبح «ميخائيل بوث اسرائيل»، وكان هذا قبل قيام الحركة الصهيونية تحت قيادة هيرتل.

وفي سنة ١٨٥٦ كانت هناك قنصلية أميركية في القدس تشمل صلاحياتها مدينة يافا. وقنصلية أخرى في بيروت تشمل مدينة حيفا والجليل. وكان هناك نواب للقنصل في بعض المناطق. وكان القنصل يتمتعون بسلطات وصلاحيات منها منح الحماية من السلطات العثمانية للأجانب في الدولة العثمانية ومنهم اليهود الذين لا يحملون الجنسية العثمانية، وذلك بموجب شروط الامتيازات الأجنبية التي حصلت عليها دول أجنبية مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية. ومع إنه لم تكن لأميركا مطامع كبيرة في المنطقة في ذلك

الزمن، فإن القناصل الأميركيين كانوا يقدمون الحماية والعون لليهود الأميركيين وغير الأميركيين في فلسطين، وكان اليهود يتسللون ويأتون إلى فلسطين بسبب روابط دينية ليموتوا ويدفون فيها. وقد ساعد تمنعهم وعدم قابليتهم للامتزاج في العيش مع الآخرين في مجتمعاتهم الأوروبية على تعرضهم للاضطهاد المتميز بالنمرات الدينية الذي نزل بهم في عدة دول أوروبية ومنها روسيا، التي هرب منها ألوف الشبان اليهود هرباً من الخدمة العسكرية. وفيما بعد جاء اليهود إلى فلسطين بتحريض من الحركة والمطامع الصهيونية، وبسبب ما زعم من مذابح وتشريد النازيين لهم. وفي زمن العثمانيين جاءوا إلى فلسطين بذرائع مختلفة وحاولوا البقاء فيها والتهرب من محاولات السلطات العثمانية لإبعادهم، وكانوا يتحاليون لشراء الأراضي لإنشاء مستعمرات لهم عليها. ولم تكن السلطات العثمانية وأصحاب البلاد العرب بغافلين عن خطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولكن الفوضى في الإدارة الحكومية وتقشي الرشوة والعون من القناصل الأجانب وحكوماتهم ووصول المساعدات والهبات إلى اليهود مكنتهم من البقاء في فلسطين والاستيطان فيها. وفي المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال بسويسرا سنة ١٨٩٧ تقرر المطالبة بجعل فلسطين هوطناً قومياً لليهود. وحاول اليهود الاستعانة بدولة أجنبية لتساعدهم في تحقيق غايتهم، ولجأ ثيودور هرتسل إلى القيصر الألماني الذي كان معروفاً بصداقته للسلطان عبد الحميد وتركيا، ولكن هرتسل لم ينجح في مسعاه، واتجه اليهود إلى بريطانيا التي أرادت استخدام اليهود لخدمة مصالحها الاستعمارية ومنها تجزئة الوطن العربي وحماية قناة السويس.

كان وزير أمريكا المفوض في استانبول يهودياً اسمه ستراوس وقيل إنه كان يهودياً معتدلاً في يهوديته. تمكن هذا المفوض الأمريكي اليهودي من نيل رضا السلطان عبد الحميد، وحصل منه على امتيازات اعتبرتها وزارة الخارجية الأمريكية فوزاً كبيراً لستراوس ولحسن سياسته. وكانت خلاصة تلك الامتيازات ما يلي:

- ١ - التعويض عن أملاك المبشرين الأميركيين التي دمرت في مذابح الأرمن عام ١٨٩٥.
- ٢ - حرية سفر المبشرين وتنقلاتهم في آسيا الصغرى.
- ٣ - عدم التفریق في المعاملة بين الأميركيين المسيحيين والأمريكان اليهود. أي السماح لليهود الأميركيين بالسفر إلى سوريا وفلسطين^(١).

ولكن هذه الامتيازات لم يكتب لها أن تتحقق، لأن وزير تركيا المفوض في واشنطن أبرق إلى السلطان عبد الحميد يقول بأنه اكمل مباحثاته مع وزارة الخارجية الأمريكية، واتفق معها على عدم السماح للمبشرين واليهود بدخول سوريا وفلسطين. وعندما شك ستراوس الأمر إلى السلطان وطلب عزل الوزير المفوض التركي (فاروق بك) على أساس أن ما زعمه في برقيته إلى السلطان كان كذباً، ابتسم السلطان لستراوس وقال له:

«إن فاروقاً عزيز عليّ كأحد أبنائي ويدين لي بترتيبه».

وخرج ستراوس من حضرة السلطان يائساً. وفي ليلة مفادرة ستراوس لعاصمة بني عثمان في كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٩، أرسل له السلطان رسالة مع رئيس الديوان العالي مدحه فيها لاعتداله واتزانته رغم أنه يهودي في مشكلة اليهود «أكثر كثيراً من المسيحيين في بريطانيا وأمريكا»، وصرح في الرسالة بأنه (السلطان) «يعامل اليهود أحسن معاملة وسيظل يعاملهم كذلك على ألا يتطاولوا إلى الطمع في ملكه»^(٢).

وفي طريق عودته إلى أمريكا قابل ستراوس ثيودور هرتسل في فيينا، وحاول هرتسل أن يستدرج ستراوس ليكشف ما إذا كان السلطان قد تحدث إليه عن الصهيونية. ولكن ستراوس كان متحفظاً وقال لهرتسل: «كيف يفعل عبد الحميد معي هذا؟ اني وزير مفوض لأمريكا لا لليهود، فما شأن عبد الحميد يتحدث عن مسألة مي من اختصاص اليهود لا من اختصاص أمريكا»^(٣).

وكان هرتسل يرى بأنه يجب أن تبذل الجهود لحمل السلطان على إصدار فرمان بحق اليهود في استعمار فلسطين مقابل أن يقدم اليهود في العام من عشرة إلى عشرين مليون جنيه للسلطان يستعين بها على وفاء ديون كل من بريطانيا وفرنسا على تركيا، وبالتالي تمكن السلطان من التحرر من نفوذ بريطانيا

وفرنسا. وحذر ستراوس هيرتسل من فكرة الاستعانة بالمقربين من السلطان العثماني، وأفهمه أن السلطان عبد الحميد رجل داهية، وأنه يحكم نفسه بنفسه وليس لإنسان نفوذ عليه. وعندما نجح هيرتسل في مقابلة السلطان فشل في اقناعه بمطالبه الصهيونية ومقترحاته. ولكن الجهود اليهودية الاستيطانية في فلسطين استمرت. وبعد خلع السلطان عبد الحميد ومجيء جماعة (الاتحاد والترقي) إلى الحكم في تركيا، استمرت الهجرة اليهودية. وقام جمال باشا قائد الجيش الرابع التركي في الحرب العالمية الأولى التي كان في السابق متحسماً ضد اليهود بزيارة المؤسسات اليهودية في فلسطين «واقطعها عشرين ألف دونم من الأراضي المريء»^(١). ويذكر مانويل أن سبب التبدل في السياسة التركية تجاه اليهود في فلسطين في ذلك الوقت يرجع إلى ضغط ممثلي أمريكا والمانيا في استانبول على الحكومة التركية «لحماية اليهود واناخذ الصهيونية». وأن سبباً آخر في انقاذ اليهود هو انهماك الأتراك في مذابح الأرمن. واستمرت المساعدات والمعونات تصل إلى اليهود من اغنياء اليهود في الخارج ومن امريكا المحايدة في الحرب رغم الحصار البحري خلال الحرب العالمية الأولى، ومنها ما جاء على ناقلة الفحم الامريكية (فولكان) التي كانت تقوم بنقل الفحم لسفن الاسطول الامريكي في البحر الأبيض المتوسط، وبذلت في هذه العملية جهود وزير البحرية الامريكي يوسفوس دانيال ووزير امريكا المفوض في استانبول هنري مورغانو والقناصل الامريكين وحظيت العملية بموافقة الرئيس ولسون.

في أيام العثمانيين لعب الوزراء المفوضون الامريكيون في العاصمة التركية والقناصل الامريكيون في فلسطين أدواراً متبانية فيما يتعلق باليهود الذين جاؤوا إلى فلسطين، فبعضهم ساعد في تقديم العون لهم وفي منحهم «وثائق حماية» وجوازات سفر امريكية، والبعض الآخر قام بتزويد كل يهودي لاجئ إلى فلسطين بجواز سفر امريكي. وتدل سجلات وزارة الخارجية الامريكية على:

«أن فصلنا امريكا اسمه بيج استقال في عام ١٨٦١ بحجة انه اطلع في القدس على وثائق حماية صادرة من المفوضية الامريكية في استانبول لجماعات من اوباش اليهود بدافع العطف عليهم دون منهم الجنسية الامريكية، وكان من رأي بيج هذا انه لا شأن لامريكا بالتدخل في مثل هذه الشؤون، وأنه ليس من حقها ان تصدر مثل هؤلاء الناس جوازات سفر ولا وثائق حماية»^(٢).

وفي ١٨٦٨/٨/٢١ اصدر سيوارد وزير خارجية امريكا اوامر مشددة إلى وزير امريكا المفوض في استانبول لحصر الحماية الامريكية على اليهود الامريكيين فقط.

«ولكن هذه الاوامر المشددة كانت كثيراً ما تهمل ويتجاهل امرها بفضل دعايات اليهود في امريكا وتدخلهم مع المسؤولين. فمن ذلك ان كبير الحاخامين في القدس ذهب مرة إلى امريكا وخطب في حفل كبير امام رئيس الجمهورية جرانت وبلغ في وصف سوء حالة اليهود في فلسطين والاضطهاد النازل بهم، فكان من جراء ذلك ان تدخل الرئيس وخرق القانون»^(٣).

وكان بعض القناصل الامريكيين في فلسطين وبعض الوزراء المفوضين والسفراء الامريكيين في استانبول يهوداً، ومع ان بعضهم اظهر تحفظاً في مساندة اليهود، إلا ان البعض الآخر تحمس كثيراً لآبناء دينه. وكانت امريكا تعارض القانون العثماني الذي يبيح للمسيحي الامريكي ويحرم الامريكي اليهودي من امتلاك الأرض في فلسطين على اعتبار ان الفريقين هم امريكيون. ومع تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين نتيجة لشدة اضطهادهم في أوروبا الشرقية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تفاقمت مشاكل اليهود في فلسطين:

«وتحتمس الوزير المفوض الامريكي اليهودي لآبناء دينه ورجع الصدى بذلك في امريكا وفي القدس معاً. اما في القدس فقد ضج القنصل الامريكي واسمه سيلام ميل (Cella Merle) من اليهود ومن مشاكلهم، وضجت معه وزارة الخارجية وصار اليهود مشكلة تملأ كما أصبحوا كذلك بعد الانتداب على فلسطين».

كان ميل قسيساً وعالم لاهوت، وكلماً زادت خبرته باليهود وبالحركة الصهيونية والاكاذيب اليهودية زادت حماسه ضد اطماع اليهود في فلسطين. ولقد كتب إلى وزارة الخارجية الامريكية يقول:

«إن اليهود شعب متعصب يرفض الامتزاج بغيره، وفي رأيي أنه لا يد من وجود اسباب خفية تثير اضطهاد روسيا لليهود ومحاولتها طردهم من اراضيها والخلاس منهم. وإذا كانت هذه هي طبيعة اليهود وهذا مبلغ عقليتهم، فإن إقامة ملكة لهم في فلسطين ستتوهم على التطليق إلى أسوأ النتائج. واليهود شعب قد استعبد

زمناً طويلاً وليس في اليهود أي استعداد طبيعي للامتزاج والتقاء مع الغير... فاین لمثل هذا الشعب المستعبد الذي تحرر من ذلة الاستعباد من زمن قريب جداً أن يقيم له حكماً ودولة وأن يحكم نفسه ويدير شؤونه. إن أقرب طريق لإنقاذ اليهود هو احترامهم في فلسطين وإقامة دولة لهم هناك وتركهم دون تدخل خارجي وإطلاق يدهم ليحكموا أنفسهم بأنفسهم، وأنا أكفل بأن اليهود سيفنون أنفسهم بأنفسهم وسيضيء بعضهم على بعض بأسرع مما يتصور الإنسان»^(١٤).

وفي ذلك الوقت كما هو الحال الآن كان اليهود يثيرون الاحتجاجات والصراخ في انحاء العالم ويستخدمون الضغوط والرشاوى لتحقيق مطالبهم وغاياتهم. وعندما فشل البريطاني لورنس اوليفانت في الحصول على موافقة السلطان العثماني على إسكان اليهود في وادي الأردن، وكان قد حصل على موافقة رئيس الوزراء البريطاني اليهودي ديزرائيلي واللورد سالزبوري على هذا المشروع، لجأ إلى وزير أميركا المفوض في استانبول الجنرال لويز والاس (السياسي والعسكري والروائي). وكان الجنرال والاس «بروستانتياً من هواة ومحبي ودارسي التوراة». وهو الذي ألف رواية بن حور التي اشتهرت في فيلم سينمائي ومجدت اليهود. وحاول الجنرال الحصول على موافقة الوزارة الأميركية للتدخل لمصلحة مشروع اوليفانت ولكنها أرسلت إليه تقول: «تدخل على أساس العطف الانساني فقط ولا تتعد ذلك قط»^(١٥).

ولكن والاس اندفع مع عواطفه الى أبعد الحدود، إلا أن الباب العالي أفهمه بأنه لا يمكن الموافقة على ما طلب في فلسطين، وأنه إذا أراد اليهود العمل فامامهم ما شاعوا من سهول سوريا والعراق والناضول اما فلسطين فلا»^(١٦).

كان ذلك قبل سنة واحدة من احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢. وعندما تم احتلال بريطانيا لمصر «وقف ادوار كوزيت جد النائب الصهيوني الذي مات في الحرب الأخيرة، وصرح بأن احتلال مصر قد وحد بين مصالح الامبراطورية في الشرق الاوسط وبين مصالح اليهود في فلسطين. ومنذ ذلك الحين (١٨٨٢) حتى سنة ١٩١٧ كان الاتراك يخشون الانتكيز ويشكون في نواياهم نحو فلسطين»^(١٧).

ومن الملابس التي نشأت عندما جاء الجنرال والاس إلى القدس (١٨٨٢) ليقنق أحوال اليهود، واستمع فيها إلى وفد من اليهود الأميركيين يحتجون على سوء حالهم وأن «قرشاً واحداً لا يصل إليهم من الألف التي تجمع في امريكا وترسل إلى فقراء القدس» أن الباشا الحاكم أرسل ترجمانه اليهودي يوسف كرجبر ليستقبل الجنرال ويرحب به. ونظراً إلى أن وصول الجنرال صادف مساء يوم جمعة اقترب فيه موعد

محلول السبت اليهودي، فإن الترجمان يوسف اختصر مراسيم الاستقبال، فغضب الجنرال غضباً شديداً لأنه اعتبر ذلك إهانة له وقدم شكوى للباشا الحاكم، فقام الباشا بطرد الترجمان اليهودي يوسف فحرم اليهود نصيبهم عند الباشا»^(١٨).

وكما يجري اليوم، كتبت جريدة يهودية هافا تساليت كانت تنشر في القدس في ذلك الوقت «مقالاً نارياً بعنوان (امريكانى طافية)، ويجن والاس مرة أخرى ويشكو للباشا فيأمر الباشا بإرسال فرمكين محذر الجريدة إلى السجن مدة ٤٥ يوماً وأغلاق جريدته»^(١٩).

عندما ثار الاتراك بزعامة حزب تركيا الفتاة وخلعوا السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩، ظن الكثيرون بأن عهداً جديداً من الحرية والاخاء والمساواة قد بزغ. غير أن الثورة التركية اشعلت روحاً وطنية تركية ترفعت عن الاجناس الأخرى. وكتب القنصل الاميركي والاس إلى حكومته في ٢٦/١١/١٩٠٩ بأن الثورة حركت روح الاحتقار للأجانب والتخوف منهم وجعلت الاتراك يسيئون معاملتهم

«لا سيما اليهود... ومن الغريب أن ثوار سالونيك وهم مسلمون متحدرين من اصول يهودية كانوا اشد وطنية وتطرفاً ضد الأجانب من الاتراك انفسهم وكان رجال تركيا الفتاة ساخطين اشد السخط على الامتيازات الأجنبية. وكانوا اشد سخطاً على هذه العمليات المصطنعة التي كان يلقاها اليهود من الفضليات الأجنبية»^(٢٠).

وعندما عاد ستراوس إلى استانبول شكاً إلى وزير العدلية التركية «سوء الحالة في فلسطين وسوء المعاملة التي يلقاها اليهود بسبب كره الموظفين الشخصي لهم. وبناء على هذه الشكوى استقال حاكم القدس وعزل رئيس المحكمة الشرعية وبذل نحو نصف رجال الشرطة»^(٢١).

ولكن لم يتحسن الحال إلا إلى حين. ودلت تقارير الوزير المفوض ستراوس على أن امريكا شرعت في الاهتمام بمصالحها أكثر من اهتمامها باليهود وقال في نهاية تقرير له: «موجب الارشادات الجديدة التي اتت

بها الآن فنحن معنيون اولاً وقبل كل شيء بالحرص على كرامتنا ونفوذنا وتنمية صلاتنا الاقتصادية مع تركيا». وهذا يشمل البلاد العربية في الشرق الأوسط في ذلك الوقت. ولما رأت اميركا الدول الأوروبية تعقد الصفقات مع تركيا في سبيل البترول ومد السكك الحديدية وغير ذلك قررت أن تفعل مثلما يفعلون، ولكن فلسطين في ذلك الوقت كانت محط أنظار رجال الامبراطورية البريطانية الذين كان لهم امتيازات للبترول وأخرى لاستغلال البحر الميت^(١٧).



هوامش (٢)

- (١) فرانك مانويل، بين أميركا وفلسطين، ترجمة يوسف حنا (عمان: وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الثقافة والفنون، ١٩٦٧). استند الكتاب على وثائق وزارة الخارجية الأميركية لسنوات ١٨٢٠ - ١٩٤٨ ومعظمها رسائل من قناصل أميركا في القدس وسفرائها في أستانبول.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٣٧.
- (٤) المصدر نفسه، ص ٣٨.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٦٢.
- (٦) المصدر نفسه، ص ١٨.
- (٧) المصدر نفسه، ص ١٨ - ١٩.
- (٨) المصدر نفسه، ص ٣١.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٢٥.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٣٦.
- (١١) المصدر نفسه.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٢٧.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٤٠ - ٤١.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٤١.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ٤٢.



أميركا والصهيونية والعرب - والحرب العالمية الأولى

في بداية القرن العشرين كانت الحركة الصهيونية ضعيفة في أميركا، وكانت العناصر ذات النفوذ بين اليهود الأميركيين هي من مهاجري اليهود الألمان الذين كانوا يتمسكون باليهودية كدين وليس كقومية وطنية عنصرية وإن كانوا يتعاطفون مع المضطهدين اليهود بحكم الانتماء الديني. وقبل أن يزداد النفوذ اليهودي على وزارة الخارجية الأميركية وداخلها، كان في القسم المختص بالشرق الأوسط من المسؤولين من يساء:

«من تدخل أميركا في شؤون اليهود، ويرون في هذا التدخل تطفلاً على ما ليس لأميركا شأن فيه. وكان السبب في استيائهم أنهم كانوا يرون في مثل هذا التدخل ما يعود بأضرار جسيمة على مصالح أميركا الاقتصادية في الشرق. وكانت الصهيونية نفسها مدار جدل وخلاف بين اليهود أنفسهم. وكانت الصهيونية تعني مطالبة يهود أميركا بالولاء لأميركا والدولة اليهودية. وهذا ولاء مشكوك فيه، وإذا فما شأن أميركا وتدخلها في مثل هذه المشاكل»^(١).

وتبين سجلات الحكومة الأميركية أن أحد اليهود كتب مرات عديدة إلى رؤساء الجمهورية وإلى وزراء الخارجية الأميركية يطلب منهم التدخل والتوسط مع الأتراك:

«الاسترداد فلسطين وإقامة ملكة يهودية فيها ولكنه لم يفز حتى برءً عابر على طلباته. وكان المسؤولون في وزارة الخارجية شديدي الحرص على عدم الرد على أي طلب يهودي في شؤون السياسة والاستعمار في فلسطين، خوفاً من استفلال اليهود لمثل هذا الرد مهما كان متحفظاً. ولكن اليهود ظلوا مثابرين على توريث أميركا في رد من الردود على طلباتهم الكثيرة التي زادت بعد أن قويت حركة هرتزل وانتشرت الدعوة إلى الصهيونية»^(٢).

وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩١٢، أرسل الصهيونيون الأميركيون طلباً إلى وزير الخارجية الأميركي يطلبون فيه رأي الرئيس الأميركي في حركتهم.. فكان جواب الوزير:

«إن مشاكل الصهيونية تتضمن مسائل تتناول مصالح بلاد غير أميركية. فما شأن أميركا لأن تتدخل في أشياء قد تفسر على غير حقيقتها»^(٣).

وفي جواب أخر قالت وزارة الخارجية الأميركية:

«إن الحركة الصهيونية لا تلقى في تركيا رضى ولا قبولاً، وإنما تلقى هناك السخط والمراة»^(٤).

وفي ٢٦ يوليو/تموز ١٩٢٢، أرسل رئيس الاتحاد الصهيوني الأميركي طلباً إلى وزارة الخارجية الأميركية يرجو فيه أن تشمل الأجهزة الدبلوماسية الأميركية في الأراضي التركية:

«جميع الممثلين الصهيونيين هناك بالعطف والرعاية. ولكن الوزارة ردت على ذلك برسالة يفهم منها أن مثل هذا التدخل من شأنه أن يعتبر تدخلاً سياسياً من أميركا في شؤون الشرق الأوسط وليس لأميركا الحق في مثل هذا التدخل ولا هو من سياستها المتبعة»^(٥).

وفي سنة ١٩١٤، أراد عدد من زعماء اليهود الأميركيين تشكيل:

«هيئة تتولى بحث شؤون اليهود في فلسطين. وذكروا بين أعضاء تلك الهيئة هنري مورغانثو سفير أميركا اليهودي في استانبول، فلما بلغ وزارة الخارجية ذلك استأمت واضطر مورغانثو إلى أن يستقيل من الهيئة».

ومع مجيء الرئيس ولسون إلى الرئاسة أصبح القاضي لويس برانديز اليهودي النشيط «مستشاره الأكبر» تبديل الوضع. كان ولسون رجلاً إنسانياً يعطف على جميع المضطهدين. وكان عطفه على اليهود من الناحية الانسانية فقط. ولكن برانديز تولى مهمة رعاية هذا العطف وتحويله إلى أكثر من الاهتمام الانساني. وحسبما جاء في كتاب بين أميركا وفلسطين فإن:

«الجهاز الدبلوماسي الأميركي أصبح بفضل توجيه ولسون يستجيب لمناشدات اليهود الأميركيين الذين وقفوا انفسهم على حماية المستعمرين اليهود والدفاع عنهم في فلسطين... ولا شك في أن زيادة اهتمام السياسة الأميركية باليهود في فلسطين في عهد ولسون ومنذ أن انتخب في عام ١٩١٦، كانت له أسباب العسكرية

واسبابه الدعائية لاسميا قبل ان تساهم امريكا في الحرب... ولكن ترى هل خلت فكرة العطف على يهود فلسطين وفي عهد ولسون من كل مصلحة داخلية؟ ترى وهل لم يكن للأصوات اليهودية في العاصمة الاميركية وفي العامل الحاسم في تقرير انتخابات الرئاسة دخل في ذلك الاهتمام؟ لقد اثبتت السجلات ان وزارة الخارجية قد نشرت في شهر آب/اغسطس ١٩١٦ بياناً عن خدماتها الطيبة لليهود ومساعدتها لهم. ترى لماذا كان هذا البيان - إن لم يكن للانتخابات؟.

ويضيف مانويل بأنه:

«ليس من شك في ان السبب الذي منع الأتراك من إفتاء اليهود في فلسطين خلال الحرب هو خوف الترك من نفوذ اليهود في أمريكا»^(١).

وعندما اشتركت تركيا بالحرب وانسحب ممثلو الحلفاء من السلطنة العثمانية، وجدت أمريكا نفسها الحامية الوحيدة لليهود في السلطنة، وكان ممثلها في استانبول هنري مورغانو الأمريكي اليهودي الذي وصف بالاعتدال. وكان البريطانيون في مصر ينشرون المبالغات عن الأخطار التي تجابه اليهود في فلسطين في ذلك الوقت.

حاولت بريطانيا واليهود في امريكا وغير امريكا الحصول على تأييد الولايات المتحدة لوعده بلفور الذي صدر في ١٩١٧/١١/٢ وسياسة بريطانيا الصهيونية. وبغض النظر عما صدر عن الرئيس ولسون من بعض مظاهر التأييد لليهود وللصهيونية بوصفه بروتستانتيًا يؤمن بالتوراة التي ربطت اليهود بالأرض المقدسة، إضافة لأسباب إنسانية، فإن وزارة الخارجية الأمريكية حافظت على قدر من عدم التورط فيما يتعلق بوعده بلفور. ويؤكد فرانك مانويل استناداً إلى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية بأن:

«ما نعلمه على التحقيق أن وزير خارجية امريكا استطاع بعد صدور الوعد [وعده بلفور] أن يعلن للملا أنه كوزير خارجية امريكا يستطيع أن يؤكد أن لا بريطانيا ولا غيرها استطاع أن يحصل على موافقة الحكومة الأمريكية على إصدار الوعد قبل وضعه وإصداره ونشره. وقال لانسنغ كذلك أنه بوصف كونه وزير خارجية امريكا لم يوقع قط على أي مخابرات في هذا الباب، وأن مباحثات برانديز مع الكولونيل هاريس (مستشار الرئيس ولسون) بصدده وعد يصدر عن حكومة بريطانيا في لندن هي أشياء لا شأن للحكومة الأمريكية بها»^(٢).

وعندما تزايد إلحاح اليهود وضغوطهم للحصول على اعتراف من الحكومة الأمريكية بوعده بلفور، كتب وزير الخارجية لانسنغ في ١٩١٧/١٢/١٢ إلى الرئيس ولسون يقول:

«إن ضغط اليهود علينا بلغ حدًا لا يطاق، فهم يريدون منا أن نعلن عن موقفنا من وعد بلفور، والذي أراه أنا هو وجوب التحفظ للأسباب التالية:

- ١ - لسنا في حرب مع تركيا، ولهذا يجب ألا نخذ اغتصاب أرض هي ملك للعثمانيين.
- ٢ - إن جميع اليهود غير متفقين على فكرة استعمار فلسطين والاستقلال فيها كشعب قائم بذاته.
- ٣ - كثير من الطوائف المسيحية ستعترض على تسليم أرض المسيح إلى اليهود. وفي الجملة، فلست أرى ما يوجب تدخلنا في هذه المسألة».

وفي اجتماع للوزارة الأمريكية في اليوم التالي، أعاد الرئيس ولسون رسالة لانسنغ مع ملاحظة قال فيها:

«أني موافق معكم، ولكني أظن أننا كنا وافقنا على اعلان بريطانيا رد فلسطين إلى اليهود»^(٣).
في مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩ بعد انتصار الحلفاء، كان الوفد الأمريكي في بادئ الأمر يعارض المطالب والأطماع الصهيونية. ولكن بعد أن جاء ولسون ليحضر المؤتمر تبدل الوضع. ووضع قسم الاستخبارات الملحق بالوفد مشروعا للشرق الأوسط يجعل:
«فلسطين في المستقبل دولة يهودية... ثم أخذ المؤتمرون أو المتأمنون في وضع خرائط لحدود فلسطين استوحوا من التوراة»^(٤).

وفي الجهة الأخرى، ابتدأت البرقيات والاحتجاجات تتدفق.

فد الوفد الاميركي إلى مؤتمر الصلح شرع يتسلم كل يوم ألف برقية وألف احتجاج وألف تحذير بصدده انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وكان أول من افتتح حملة التشهير والتحذير إلى الوفد الاميركي الجنرال جليبرت كلايتن رئيس المكتب العربي في القاهرة. فلقده ابرق إلى لندن، ولندن حولت برقيته إلى الوفد

الأمريكي. وكانت خلاصة البرقية أنه إذا نفذت بريطانيا وعد بلفور ثم نفذت هي وفرنسا اتفاق سايكس - بيكو فسوف يؤثر الشرق العربي وسوف تحتاج بريطانيا إلى جيش احتلال دائم في ذلك الشرق لاختضاعه بالقوة^(١٢).

وجاءت برقيات الاحتجاج من العرب في سوريا ومن العرب في أمريكا ومن بعض الجهات الأمريكية. وكذلك من اليهود المعارضين للصهيونية ومن عرب فلسطين المسلمين والمسيحيين

ومن الفرنسيين سكان في القدس ومن اليهود الأرثوذكس في فلسطين ورجال الأعمال في فرنسا ورجال الدين والأميرالية الأمريكية في الشرق ومن القنصلية الأمريكية في القدس^(١٣).

كانت برقيات الاحتجاج تحذر من أن «جراثيم الشيوعية» سينقلها المهاجرون اليهود من روسيا، وقداسة البابا سيثور، والحكم اليهودي للأراضي المقدسة سيجعلها مسرحاً للخلافات الداخلية، وستضيع حقوق العرب مسلمين ومسيحيين في سبيل أقلية يهودية، والعالم الإسلامي سيشتعل، وأن «إقامة الدولة اليهودية في فلسطين ستشعل العالم بالاسلامية»، والصهيونيون هم من اليهود الذين لا دين لهم، وأن:

«حقوق فرنسا في فلسطين تاريخية ويجب أن لا يعتدي عليها أحد... أما الوفد الأمريكي فكان يقرأ هذه الألوف من البرقيات ويحيي ما فيها دين أن يفعل شيئاً»^(١٤).

وبنه أحد مستشاري الوفد الأمريكي في التقارير التي قدمها إلى الوفد الأمريكي، بأن إقامة دولة يهودية في فلسطين يناقض مبادئ الرئيس ولسون، وخصوصاً مبدأ تقرير المصير للشعوب، وأن اتفاق سايكس - بيكو يناقض تلك المبادئ. ولكن الرئيس ولسون وقف موقفاً مؤيداً لليهود وخالف سياسة وزارة الخارجية الأمريكية وخبراء الوفد الأمريكي. وفي تصريح له للقاضي جوليان ماك من أعضاء المؤتمر الصهيوني العام في أمريكا قال:

«إن مطالبكم بفلسطين وفي غيرها قد مست قلبي في الصميم، وأنا كنت قد أعلنت من قبل موافقتي على بيان الحكومة البريطانية في لندن بصدد أمالكم في تحقيق حقوقكم التاريخية في فلسطين، وأنا على ثقة بأن دول الحلفاء بالاتفاق مع حكومتي سوف تؤسس لكم كومنولثاً يهودياً في فلسطين»^(١٥).

أنعش هذا التصريح اليهود ونشروه في أنحاء العالم. وأضاف مانويل بأن الوفود العربية في مؤتمر الصلح:

«ليست الوفود التي تدرك تمام الإدراك الاعياب السياسية الدولية. فلم يحسن العرب الكر والفر بل وصدر عن رجال الوفود العربية في المؤتمر تصريحات وتصريحات عن حسن نية، إلا أنها أفادت اليهود أكبر الفوائد دين أن يدرك العرب ذلك. وقد رحبت صحف أمريكا ببعض تصريحات العرب وتصرفاتهم أحسن ترحيب، وكانت صحف نيويورك اليهودية أشد صحف العالم اعتماداً بذلك، مما ضل الرأي العام الأمريكي، فاعتقدوا أن العرب واليهود أمة واحدة، وأنهم من جنس سامي واحد، وأنهم أبناء عم فلا يضربهم أن يعيشوا معهم، ولا يمنع أن يكون لليهود في فلسطين فضل ترقية الشرق العربي كله»^(١٦).

وقال مانويل كذلك بأن الملك فيصل بن الحسين:

«بلغته الفارعة وجمال ملابسه وحلاوة صوته (أشار) أعجاب السامعين عندما ظهر في مؤتمر الصلح في ١٩١٩/٢/٦. ولما مضى في الكلام عن العرب وقضاياهم وتضحياتهم وقف له لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا وسأله: كم عدد الجيوش العربية التي اشتركت في حرب التحرير. وكان لويد جورج يعلم أن عدد الجنود الذين اشتركوا في الثورة العربية لم يزد عن ألفين. ولكن فيصل اعتدل في موقفه وأجاب لويد جورج بقوله: كان عدد الجيوش العربية التي اشتركت في الثورة مئة ألف بالإضافة إلى مسلحين آخرين»^(١٧).

ويعد أن تحولت لجنة كنغ - كرين في عدد كبير من البلدان العربية وتبنت من «عداء الشعوب العربية المنطوق لليهود ولفكرة إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين»، أرسلت برقية من بيروت إلى الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح أكدت فيها للوفد عداء العرب للصهيونية، وحذرت من العواقب السيئة لسياسة بريطانيا التي تضمنها وعد بلفور، وأوصت بوجوب:

«إنشاء مملكة عربية كبرى واحدة بزعامة فيصل وهو رجل متسامح سامي الأخلاق بعيد عن التعصب محب للمسيحيين مخلص للأمريكان. ويبلغ من تسامحه الديني أنه وعدنا بأن يتعاون معنا نحن الأمريكان في ترقية البلاد العربية أن أنشأنا له الدولة العربية الواحدة تحت حماية أمريكا، فإنه يتعاون معنا في جميع الشؤون ترقية الشرق. ونهب في ذلك إلى حد الوعد بإقامة كلية أميركية للبنات في الحجاز. ولو تم هذا للأمريكان

أصبحت لهم المكانة الأولى في الشرق في شؤون التعليم، ولقضيتنا بذلك على نفوذ فرنسا والفاتيكان في ترقية الشرق»^(١٧).

لم تكن قضية فلسطين في ذلك الوقت تخلو من شؤون البترول أو على الأقل من «رائحته». وكانت هناك مذكرات أمريكية مفصلة سنة ١٩١٨ اشتملت على موضوع البترول في فلسطين، وما كانت قد قامت به شركة ستاندرد أويل من البحث عن البترول في فلسطين.

وكانت هذه الشركة قد اشترت من رعايا عثمانيين سبعة امتيازات للبحث عن البترول في النقب، وعن الكبريت والزفت والفوسفات في منطقة البحر الميت. وقد قضت شركة ستاندرد بعد حصولها على تلك الامتيازات نحو ستة شهور في البحث والتنقيب»^(١٨).

ويذكر مانويل أنه جاء في تقرير للشركة في سنة ١٩١٤ أن البحوث الأولية تبعث على الأمل الكبير وأن الشركة خصصت المال اللازم للاستمرار في التنقيب ولفتح طريق من الخليل إلى مناطق الامتياز. وعندما أعلنت الحرب كانت البواخر تحمل مأكلات الحفر في طريقها إلى فلسطين. وكانت هناك تقارير تقول بأن اليهود يحتفظون في سجلاتهم السرية بتقارير خطيرة عن منابع الزيت في وادي الأردن وفي المنطقة الواقعة بين بحيرة طبريا والبحر الأحمر، وأن الزيت فيها غني غنى أعظم المنابع في العالم. وبغض النظر عن عدم ثبوت صحة هذه التقديرات، فإن بريطانيا واليهود حاولوا الاستئثار بالبترول الذي يمكن العثور عليه في فلسطين وكذلك بثرواتها الأخرى. ونتيجة للخلاف بين أمريكا وبريطانيا بشأن البترول في فلسطين تناووس الطرفان وتوصلا إلى معاهدة أنكلو - أمريكية حول الزيت في النقب سنة ١٩٢٤. وكانت أمريكا قد طالبت تضمن صك الانتداب على البلاد العربية نصاً يفتح الباب أمام الدول دون تمييز لاستغلال البترول العربي. وكان اهتمام أمريكا مقتصرأ بالدرجة الأولى على الشؤون الاقتصادية دون أن تتورط كثيراً في الشؤون السياسية في المنطقة. ويذكر مانويل في كتابه بين أمريكا وفلسطين بشأن بريطانيا رغم أنها كانت تريد أن تحتفظ بجميع مصادر فلسطين لليهود، ولا تريد أن تكون هذه المصادر مشاعة بين الأمم، فإنها قبلت:

«أن تشترك أمريكا لا سواها في هذه المصادر على أن تتورط أمريكا في حماية الوطن القومي حتى تستمر بريطانيا بذلك أمام الدول الأخرى التي تعارض سياسة تهويد فلسطين»^(١٩).

ورغم سياسة العزلة الأمريكية التي أصر عليها الكونغرس الأمريكي، فإن الكونغرس اتخذ القرار الذي يوافق على سياسة تهويد فلسطين طبق وعد بلفور، وهو قرار اتخذته الكونغرس ضد إرادة وزارة خارجية أمريكا وضد كل مبدأ قانوني. ولقد ساعد هذا القرار الأمريكي بريطانيا على دفع الاتهامات عن نفسها، وعلى حصولها على:

«موافقة دول جامعة الأمم القاضي بانتدابها على فلسطين طبق وعد بلفور. وفازت بريطانيا بما تريد على حساب أمريكا»^(٢٠).

وفي الجلسة الافتتاحية لعصبة الأمم، خطب بلفور وورث أمريكا حكومة وشعباً ومجالس نيابية في مزاعم غير صحيحة. فاثار ذلك دالاس رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية فكتب يقول:

«أن هذه الدعايات الكاذبة التي يقوم بها اليهود والانكليز بصدد أن أمريكا حكومة وشعباً ومجالس نيابية توافق على سياسة بريطانيا في تهويد فلسطين هي دعايات خطيرة ويجب أن نقضي عليها، لا سيما بعد أن وقف بلفور في الجلسة الافتتاحية في جامعة الأمم وزعم أن الحكومة الأمريكية ومجلس الشيوخ الأمريكي قد وافقوا بالإجماع على وعد بلفور، أي على سياسة تهويد فلسطين. أن هذه المزاعم في رأيي هي مزاعم غير صحيحة بل كاذبة - ذلك أن بلفور استند إلى قرار مجلس الشيوخ، ثم راح يدرج وزارة الخارجية الأمريكية علماً منه أن الوزارة لا تستطيع أن تصدر بياناً تكذب فيه - هو ومجلس الشيوخ»^(٢١).

ورغم هذا، فإن وايزمن وبرانديز وجماعتهما في لندن وفي أمريكا نجحوا في استصدار قرار مشترك من مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكيين بتاريخ ١١/٩/١٩٢٢ كان نصه:

«يقرر مجلس الشيوخ الأمريكي ومجلس النواب الأمريكي بأن أمريكا تعطف على إنشاء وطن قومي لليهود في

فلسطين، مع العلم بأن هذا لا يتحيف مع الحقوق المدنية للمسيحيين ولبقية الطوائف الأخرى غير اليهودية في فلسطين. أما الأماكن المقدسة في فلسطين فيجب أن تصان الصيانة الكافية»^(١٢٠).

ولم يذكر «المسلمون» بالتحديد في هذا القرار، ولم تذكر الحقوق الوطنية والسياسية للعرب المسلمين والمسيحيين أصحاب البلاد. وضحكت وزارة الخارجية «في سرها من سخافات الشيوخ والنواب ومن جهلهم بشؤون الشرق»، ولكن هذا الضحك لم يمنع البلاء عن فلسطين وأصحابها في ذلك الوقت ولا فيما بعد. ومنذ بداية الانتداب، أصرت بريطانيا:

«على جعل فلسطين وحدة منفصلة في كل شيء عن شرق الأردن. وليس فيما يتعلق بوعد بلفور فحسب، بل بكل شيء آخر حتى فيما يتعلق بمصالح اميركا كحكمة الرعايا الاميركان وما هو من هذا القبيل»^(١٢١).

ويذكر ماثويل بأن النقاد الأميركيين تساءلوا:

«لماذا هذا الفصل الذي فعلته (بريطانيا) في الأردن... أتراها احتفظت بها منذ البداية لغايات كانت تتوقعها كنتيجة محتومة ليهودية فلسطين»^(١٢٢).

ومن الأمثلة التي تدل على تحفظ وزارة الخارجية الأميركية بشأن التوريط في مساعي الصهيونية واليهود وأطامعهم ما حدث عند وقوع الاضطرابات في فلسطين سنة ١٩٢٩. فلقد خشي قنصل اميركا في القدس أن:

«يسخر يهود اميركا كل نفوذهم لتوريط الحكومة الأميركية في مسألة الدفاع عن وجهات نظر اليهود (امام لجنة التحقيق التي شكلتها بريطانيا) فأرسل إلى الوزارة يحذرها من ذلك ويقول انه لا بأس من اشتراك يهود اميركا في هذه المسألة ولكن حذار من اشتراك الحكومة الأميركية لأن عملاً كهذا سيضيع علينا نفوذنا بين المسلمين كلهم»^(١٢٣).

وعندما طلب الزعيم الصهيوني الأميركي الحاخام ستيفن وايز من وزير خارجية اميركا تعيين عضو أميركي للدفاع عن وجهة نظر اليهود أمام لجنة التحقيق، قال الوزير:

«أن تعيين عضو أميركي يهودي هو من شأن يهود اميركا، أما توريط الحكومة في ذلك فشيء نرفضه. وقال الوزير. ما شأن اميركا في الدفاع عن قضية العرب أو قضية اليهود في فلسطين... ان حشر القسم الخاص بوعد بلفور في صك الانتداب ثم ضمه إلى المعاهدة الأميركية - البريطانية عام ١٩٢٤ وهي معاهدة تتناول مصالح اميركا من زيوت وغيرها ثم مصالح الرعايا الاميركان. وضم هذا كله في المعاهدة كان كلاماً فارغاً لا معنى له ولا يفيد اميركا في شيء»^(١٢٤).

عندما احتج أعضاء من الكونغرس الأميركي على الكتاب الأبيض البريطاني (١٩٣٩) الذي وضع بعض القيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ادعوا بأن المادة السابقة من معاهدة ١٩٢٤:

«تعني أن اميركا تتحمل المسؤولية الأدبية في حماية يهود فلسطين. وبناء على هذا التفسير المتحيز اعتبر رجال الكونغرس نشر الكتاب الأبيض خروجاً على معاهدة عام ١٩٢٤»^(١٢٥).

- (١) فرانك مانويل، بين أميركا وفلسطين، ترجمة يوسف حنا (عمان: وزارة الثقافة الاعلام، دائرة الثقافة والفنون، ١٩٦٧)، ص ٤٤.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.
- (٣) المصدر نفسه.
- (٤) المصدر نفسه، ص ٤٧.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٤٧ - ٤٩.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٨٠.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٨٥ - ٨٦. بعض المراجع تصف لانسنگ بأنه كان من أنصار اليهود.
- (٨) المصدر نفسه، ص ١١٢.
- (٩) المصدر نفسه، ص ١١٢.
- (١٠) المصدر نفسه.
- (١١) المصدر نفسه، ص ١١٤.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ١٢١.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ١٢١ - ١٢٢.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ١١٦.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ١٣٥.
- (١٦) يملك آل الشوا (غزة) ارضاً في جنوب فلسطين اسمها (الحليقات) كان يعتقد من مدة طويلة أن في باطنها بترول.
- (١٧) مانويل، المصدر نفسه، ص ١٥٠.
- (١٨) المصدر نفسه.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ١٥٤.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ١٥٦.
- (٢١) المصدر نفسه، ص ١٥٩.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ١٦٠.
- (٢٣) المصدر نفسه، ص ١٧٠ - ١٧١.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ١٧١.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

منذ منتصف القرن التاسع عشر مالت الولايات المتحدة إلى العزلة ولم تتوسع في علاقاتها مع الاقطار العربية. ولكن نهاية الحرب العالمية الاولى وما ارتبط بها من اتفاقات وترتيبات للصلح بين الدول المتصارعة والمتحالفة، كانت البداية لتدخل الولايات المتحدة السياسي في الشرق الاوسط. فالبند (١٢) من مبادئ الرئيس الاميركي ولسن الاربعة عشرة التي اعلنها في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩١٨، تعرض بالتخصيص لمصير الدولة العثمانية التي كانت تضم العديد من الاقطار العربية. ونص على ما يلي:

«الجنسيات (الشعوب) الاخرى التي هي تحت الحكم التركي حالياً يجب ان يضمن لها حياة امنية لا ريب فيها وان يتاح لها بدون علق فرصة التطور المستقل».

إن مبدأ تقرير المصير الذاتي الذي تضمنه هذا البند ترك أثراً طيباً على شعوب الشرق الاوسط العربي، تغرز بمناداة الولايات المتحدة لإقامة نظام عالمي مشرق، فخلق ذلك آمالاً وتوقعات متفائلة بعد دمار الحرب وويلاتها. وتماشياً مع مبادئه، أرسل الرئيس ولسن بعة كتف كراين^(١) إلى سوريا وفلسطين لاستقصاء رغبات الاهالي في مصيرهم، ولكن تفاعلات سياسات الدول القوية في مؤتمر الصلح أفشلت تطبيق مبادئ الرئيس ولسن وعطلت نجاح محاولاته، وتغلّبت ولو بشكل شبه مقنع التقاليد والعقليات والاساليب الامبريالية على مصير الدول وعلى اتفاقات الصلح وترتيباته. وبعد وفاة الرئيس ولسون ورفض الولايات المتحدة لمعاهدة فرساي، انسحبت الولايات المتحدة من ميدان السياسات العالمية وتركزت بشكل عام شؤون الشرق الاوسط باستثناء بعض المداخلات في الشؤون الاقتصادية، وعقد اتفاقية مع بريطانيا بشأن المساواة في الفرص في فلسطين. وحتى سنة ١٩٤٠ بدت شبه الجزيرة العربية بعيدة للرئيس روزفلت واعتبر أن شؤونها من اختصاص بريطانيا. ففي تلك السنة اعتمدت الولايات المتحدة وزيرها المفوض في القاهرة إضافة إلى عمله فيها ممثلاً لها في السعودية، وذلك رغم توصية وزير الخارجية كورديل هل بعدم ضرورة ذلك على اعتبار أن مصالح الولايات المتحدة في السعودية لا تتطلب تمثيلاً رسمياً أمريكياً فيها. وفي سنة ١٩٤٢ عين أول قائم بالاعمال الاميركي مقيماً معتمداً لدى بلاد الملك عبد العزيز آل سعود.

في ذلك الحين كان الوضع يختلف بالنسبة إلى علاقات الولايات المتحدة بالحركة الصهيونية واليهود، فمع أن النفوذ في الشرق الاوسط حتى الحرب العالمية الاولى وإلى حقبة من الزمن من بعدها كان في الدرجة الاولى لبريطانيا العظمى ثم لفرنسا، ورغم تقبل الولايات المتحدة لذلك الوضع، فلقد كان لها ولليهود الاميركيين ارتباط قوي بالحركة الصهيونية والقضية الفلسطينية وتأثير في صدور وعد بلفور وفي قيام الانتداب البريطاني على فلسطين المتضمن لوعد بلفور. فلقد أسس الصهيونيون الاميركيون لجنة تنفيذية مؤقتة للشؤون الصهيونية العامة شملت في عضويتها عضو المحكمة العليا الاميركية القاضي لويس برانديز رئيساً، والحاخام ستيفن وايز نائباً للرئيس، ويعقوب هاس سكرتيراً، وكذلك أعضاء بارزين مثل: ناثان سترأوس والبرفسور فيلكس فرانكفرت والقاضي جولييان ماك وغيرهم. وكانت غايتهم وغاية الصهاينة في بريطانيا الحصول على وعد من الولايات المتحدة وبريطانيا بالاعتراف بفلسطين دولة (Commonwealth) لليهود في حال اندحار الدولة العثمانية في الحرب. وفي سنة ١٩١٧ زار بلفور وزير الخارجية البريطاني الولايات المتحدة وتحدث مع القاضي برانديز الصهيوني البارز والمستشار الصميم للرئيس ولسون. فلقد كانت الحكومة البريطانية تسعى للحصول على تصريح من حكومة الولايات المتحدة لتأييد المطالب الصهيونية. وبذل الصهاينيون في الولايات المتحدة جهودهم للغاية نفسها وكانوا يعتمدون على مؤازرة رجال مسؤولين في الحكومة الاميركية، وكان هؤلاء متعاطفين مع المطامع والغايات الصهيونية ومحيزين لها. أما الرئيس ولسون ورغم ميادته التي اشتهر بها، فقد صاند الصهيونية وأشار إلى نفسه كصهيوني في محادثاته مع القاضي برانديز والحاخام وايز. ولكنه امتنع عن اصدار تأييد علني للحركة

الصهيونية، لأن الدولة العثمانية الحاكمة لفلسطين في ذلك الوقت لم تكن في حالة حرب مع الولايات المتحدة، إلا أنه أوعز في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧ بالموافقة على الإعلان المؤيد للصهيونية المقترح من الحكومة البريطانية. ولقد كتب الزعيم الصهيوني الشهير حاييم وايزمن في مذكراته، بأن هذا التأييد كان من أهم العوامل القردية في إزالة التصادم الذي خلقه البريطانيون اليهود المعارضون للصهيونية، وفي اتخاذ الحكومة البريطانية قرارها بإصدار إعلانها المؤيد للصهيونية، والذي أرادت من وراءه فيما أرادت أن تكسب الزعماء اليهود في الثورة الروسية البلشفية واليهود في أمريكا وفي ألمانيا عدوتها القوية. ولقد هزم المعارض البارز للصهيونية ادوين مونتاجيو وزير الدولة لشؤون الهند في الحكومة البريطانية في وجه الاكثرية المؤيدة للصهيونية على أساس مفهومهم للعدالة ولصلحة بريطانيا وحلفائها وهم: لويد جورج وبلفور ملنر والجنرال سمطس وسيسيل، وصدر وعد بلفور بعد نقاش وتعديلات بالنص في كتاب موجه من بلفور وزير الخارجية البريطاني إلى الزعيم الصهيوني اللورد روتشيلد بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧:

«يسرني كثيراً أن انقل إليكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة تصريح التعاطف التالي مع المطامح اليهودية الصهيونية الذي قدم للوزارة ووافق عليه
إن حكومة جلالتك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستستخدم أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يكون مفهوماً بوضوح بأنه لن يعمل أي شيء يمكن أن يضر بالحقوق المدنية والدينية للجانبايات غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو بالهقوق السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر».

ورغم أنه لم يكن من حق الحكومة البريطانية أن تصدر هذا التصريح الذي اشتهر تحت اسم (وعد بلفور)، ورغم أن تطبيقه يتناقض مع مبدأ تقرير المصير الذي نادى به الرئيس الأمريكي ولسون وحق الشعب الفلسطيني العربي في أرضه ووطنه ومصيره، فإن الرئيس ولسون أعلن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ مساندته الفعلية لوعد بلفور في كتاب وجهه إلى الحاخام ستيفن وايز الأمريكي الصهيوني. أما اللورد بلفور فقد زعم بأن التزام الحلفاء بالقضية الصهيونية نقض مفعول مبدأ (تقرير المصير) القائم على الوضع العددي السائد في فلسطين في ذلك الوقت الذي كان فيه العرب أكثر بكثير من اليهود فيها. وزعم بأن فلسطين كانت حالة خاصة يجب فيها أن تؤخذ بعين الاعتبار رغبات ومطالب الجالية اليهودية التي ستتكون في فلسطين بأعداد متزايدة بادعاءاتها الدينية والتاريخية مقابل رغبات الاغلبية الحالية (العرب).

واعتبر «خبر» أن مبدأ الرئيس ولسون عن تقرير المصير يتعارض مع تأييده ودفاعه عن الصهيونية. ولا شك بأن ادعاءات بلفور بشأن تعطيل مبدأ تقرير المصير لشعب على أرضه وفي وطنه إلى أن تمكن الدولة الاستعمارية مئات الألوف من الغرباء من سلالات مختلفة من أنحاء العالم من دخول البلاد ضد رغبات أهلها، والاستيطان فيها ليصبحوا في المستقبل أكثرية تتمتع بحق تقرير المصير بقوة السلاح والتهديد وتشريد اصحاب الأرض، إنما هو مغالطة بشعة وتلاعب يجاني العدالة والمنطق.

في مؤتمر الصلح بعد الحرب تعارضت نقاط الرئيس ولسون الأربع عشرة مع الاتفاقات الاستعمارية التي كان الحلفاء المنتصرون قد عقدها بينهم خلال الحرب، فابتكر نظام الانتخاب كخروج لهذا الاختلاف، ووقع اختلاف عند اختيار دول الانتخاب. واقترح الرئيس ولسون إرسال لجنة للتحقق من رغبات الاهالي في سوريا وفلسطين، فعارض الصهيونيون وفرنسا إرسال اللجنة ولم تشترك فيها بريطانيا. وعندما تحولت لجنة كنغ كراين^(١) في سوريا وفلسطين من ايار/مايو إلى تموز/يوليو ١٩١٩، طالب الاهالي بالاجماع باستقلال سوريا وفلسطين ولبنان في دولة عربية واحدة، وفي حالة تعذر الحصول على الاستقلال الكامل، فإنهم يفضلون أن تكون بلادهم تحت انتداب الولايات المتحدة أو بريطانيا كخيار ثان. وعارض الاهالي بشدة فرنسا باستثناء بعض العراض المؤيدة لها من لبنان، وعارض مسلمون ومسيحيون بشدة ساحة الصهيونية. وفي حلب قابلت اللجنة وفدأ عربياً من العراق حيث طالب بالاستقلال للعراق دون أن يذكر أي دولة مفضلة كدولة منتدبة بل اعترض الوفد على المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم التي أعلنت

مبدأ الانتداب، وطالب كذلك بحدود أوسع للعراق منها ديار بكر ودير الزور والموصل والحيرة. وأظهر الوفد تفضيلاً للأمير عبد الله (جلالة الملك عبد الله) أو الأمير زيد كملك على العراق، كما طالب بالاستقلال التام لسوريا وعارض الهجرة الهندية واليهودية. وذكر الوفد بأنه عند تحقيق الاستقلال، فإن العراق سيرحب بالمساعدات الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة.

كانت لجنة كنغ كراين وسيلة لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير الذي نادى به الرئيس ولسون للشعوب، عن طريق التثبّت من الرغبات الحقيقية للشعوب المنوي تقرير مصيرها. ولقد أثبتت هذه اللجنة أنها لم تتأثر بالروح الاستعمارية السائدة في دول الغرب وممثلها في ذلك الوقت، وأنها متفهمه لدرجة كبيرة لواجباتها في إطار مبادئ الرئيس ولسون، ومدركة للإجحاف الذي يشكله وعد بلفور والبرنامج الصهيوني بالنسبة إلى فلسطين وشعبها وللمخاطر التي سترافق تطبيق هذا البرنامج. وكان المؤتمر السوري الذي عقد بدمشق في ٢ تموز/يوليو ١٩١٩ قد طالب بما يلي:

- ١ - الاستقلال السياسي التام الناجز.
 - ٢ - حكومة ملكية مدنية نيابية حكم مقاطعاتها لامركزي.
 - ٣ - تنصيب الأمير فيصل ملكاً على البلاد.
 - ٤ - إذا لم يكن الاستقلال الناجز ممكناً فاختيار الولايات المتحدة دولة منتدبة على أساس أنها ليست دولة استعمارية، ويشترط أن لا يمس استقلال البلاد السياسي ووحدتها، وأن لا تزيد مدة الانتداب عن عشرين سنة، وعلى أساس أن الانتداب يعني مساعدة فنية واقتصادية فقط لا تمس استقلال البلاد السياسي التام.
 - ٥ - بريطانيا تكون الخيار الثاني إذا لم يتم انتداب الولايات المتحدة.
 - ٦ - رفض المطالب الصهيونية، فلا حق للأسرائيليين في «القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين»، ورفض جعلها وطناً قومياً لهم و:
- «يرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا لأنه ليس لهم فيها أدنى حق، ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي، أما السكان الأصليون من اخواننا الموسويين فلم لنا انا وعليهم ما علينا».
- ٧ - عدم فصل القسم الجنوبي من سوريا المعروف بفلسطين.
 - ٨ - الاستقلال التام للعراق^(١).

هذه كانت مطالب ممثلي شعب سوريا الطبيعية وهي مطالب تعبّر عن الرغبة في الاستقلال في دولة سورية واحدة، تدار مقاطعاتها على أساس لامركزي، ويحكمها ملكية على رأسها جلالة الملك فيصل، كما عبّرت عن إدراك واضح للخطر الصهيوني وابعاده وضرره الفادح على البلاد. ولجنة كنغ كراين نفسها أدركت هذا الخطر وإجحافه بحق الشعب الفلسطيني، وطالبت في تقريرها بوجوب إدخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني، وقالت بالنسبة إلى وعد بلفور بأن إنشاء وطن قومي (للشعب اليهودي) لا يعني جعل فلسطين بلداً يهودية. وأكدت بأنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية دون الاعتداء على الحقوق المدنية والدينية لغير اليهود في فلسطين. وقالت بأن أحاديث اللجنة مع ممثلي اليهود كشفت عن أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلّوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الأراضي منهم، وأن البرنامج الصهيوني يتعارض مع مبادئ الرئيس ولسون من أن حل أي:

«مسألة تتعلق بالسيادة أو الأرض أو المسائل الاقتصادية يجب أن يكون على أساس قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حراً لا على المصالح المادية أو لقيادة أي دولة أو أمة أخرى ترغب في حل آخر خدمة لتفويضها الخارجي أو لسيادتها».

«فيذا كان هذا المبدأ سيسود وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين، فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين - وهم تسعة أعمار السكان كلهم تقريباً - يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً، والجدائل تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض. فتعريض شعب هذه حالته النفسية لهجرة يهودية لا حد لها، واضغط اقتصادي اجتماعي متواصل ليسلم

بإلادته، نقض شائن للمبدأ العادل الذي تقدم شرحه واعتداء على حقوق الشعب وإن كان ضمن صور قانونية^(١).

وتضيف لجنة كنج - كراين:

«ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بالغ أشده وليس من السهل الاستخفاف به، فإن جميع الموظفين الإنكليز الذين جادتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة، ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي، وهذا نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الإجحاف بحق غير اليهود. لا بد من الجيوش في بعض الأحيان لتنفيذ القرارات، ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة، هذا فضلا عن مطالب الصهيونيين الأساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلوا منذ ألفي سنة، وهذه دعوى لا تستوجب الاكتراث والاهتمام»^(٢).

وأبدت اللجنة ملاحظات ضد اختيار الولايات المتحدة كدولة منتدبة على سوريا، وإن كان هذا خيار الشعب السوري الذي توصي به اللجنة، وهذه الاعتراضات تدل على تفهم اللجنة للوضع الدولي وإدراكها للنفوذ الصهيوني في أمريكا:

«أولها أن رضا الشعب الأمريكي يقبل الوصاية غير مؤكدة، وثانيهما أن رضا الإنكليز أو الفرنسيين بالجلء وترحيبهم بمجيء أمريكا غير مؤكد أيضاً، وهذه حالة قد تسبب تعباً دائماً لإدارة أمريكية علاوة على أن التشجيعات الكثيرة التي أعطيت للصهيونيين وإن كانت مهمة قد تؤدي إلى عرقلة أمريكا بالنظر إلى سكانها اليهود ذوي النفوذ»^(٣).

واشتملت توصيات اللجنة على ما يلي:

- ١ - انتداب أمريكا على سوريا وكخبائر ثان بريطانيا.
- ٢ - انتداب بريطاني على العراق الموحد دون تقسيمه إلى مناطق نفوذ، ويجب أن يشتمل على الأقل على ولايات البصرة وبغداد والموصل ويمكن أن تلحق به المناطق الكردية والأشورية الجنوبية و: «هذا يتضمن أنه ليس للدولة المنتدبة أن تكون دولة مستمرة، إنما يجب أن تحافظ على حقوق الشعب كإمانة مقدسة»^(٤).
- ٣ - قيام ملكيات دستورية تحت الانتداب مع إقرار الملك فيصل على عرش سوريا.
- ٤ - معارضة إنشاء دولة يهودية في فلسطين.
- ٥ - تقليص كبير للبرنامج الصهيوني من قبل مؤتمر الصلح وتطبيق تدريجي للبرنامج المقلص.
- ٦ - فلسطين تصبح جزءاً من سوريا الموحدة.
- ٧ - تدويل الأماكن المقدسة.

وحتى هذه التوصيات التي كانت تنقص من حق تقرير المصير، والتي كان يمكن لو طبقت أن تغير مجرى التاريخ في فلسطين والعالم العربي، وتمنع المآسي والصروب والنكبات لم توضع موضع التنفيذ. فرغم أن تقرير لجنة كنج كراين لم يرفض في مؤتمر الصلح إلا أنه لم يبحث فيه، وإنما دُفن بين وثائق وأوراق الوفد الأمريكي وتجاهله المؤتمر، ولم ينشر التقرير إلا في سنة ١٩٢٢ بعد أن تمت تسوية الصلح وترتيباته. وقد غادر الرئيس ولسون باريس في منتصف صيف ١٩١٩ وانصرف اهتمامه لأمر وجداه أكثر أهمية، وجابه معارضة محلية شديدة في الولايات المتحدة ضد ميثاق عصبة الأمم ومعاهدة فرساي، فلقد كانت أمريكا في ذلك الوقت ميالة لتجنب التورط في مشاكل العالم وتفضّل الانعزال عنها. وإضافة إلى ذلك، فإن تقرير لجنة كنج كراين كان صريحاً وحاداً فلم يرضَ بريطانيا أو فرنسا. وفي غياب الرئيس ولسون ضعفت روح التمسك بعيداً حق تقرير المصير للشعوب في الوفد الأمريكي ذاته، ولم يكن لديه التصميم أو الرغبة في مقارعة بريطانيا وفرنسا الاستعماريّتين في أمر لم يجد فيه الوفد أهمية كبيرة. ولقد مكن هذا الموقف بريطانيا وفرنسا والصهيونيين من التصرف بحرية لتنفيذ الاتفاقات التي توصلوا إليها خلال الحرب، رغم أن هذا كان يتعارض مع الوعود التي قطعتها بريطانيا للعرب الذين وقفوا إلى جانبها وساندوها بشكل فعال في القتال ضد الأتراك. واتضح أن بريطانيا رغم تنافسها مع فرنسا فضلت مساندة فرنسا ومراضاتها على مصلحتها في احترام مشاعر العرب الطيبة تجاهها ومراعاة أساليبهم

المشروعة، وهي بذلك فرضت عليهم مع حلفائها مصيراً حافلاً بالتجزئة والحيف، وهدرًا للحقوق بما في ذلك حق تقرير المصير.

في مؤتمر الصلح الذي عقد في سان ريمو في ٢٤ نيسان/أبريل سنة ١٩٢٢ وقعت اتفاقات الانتداب، فكانت سوريا ولبنان من حصة فرنسا، وأعطى الانتداب على العراق وفلسطين لبريطانيا. وكانت هذه الانتدابات من درجة (١)، وهذا يعني في الميثاق بأن الانتداب كان مؤقتاً ويجب أن يؤدي إلى الاستقلال، وكان يعني كذلك بأن الشعوب الموضوعة تحت الانتداب كانت على درجة وافية من التقدم والتطور ولا تحتاج لسوى درجة معينة من المساعدة والنصح الإداري لاستكمال تأهيلها للاستقلال الكامل. أما الانتداب على فلسطين فقد عزز باتفاقية رسمية بين بريطانيا وعصبة الأمم في ٢٢ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٢٢ وتضمن وعد بلفور. ومن الواضح أن فرض الانتداب كان تعارضاً بيناً لمبدأ تقرير المصير للشعوب. ولم يحضر مفوضون أمريكيون المؤتمر، ولكن سفير الولايات المتحدة في روما روبرت اندروود جونسون وكان شاعراً ينظم القصائد الشعبية، حضر إلى سان ريمو واتضح بأنه لم يكن مطلعاً على القضايا المطروحة أمام المؤتمر، وكان عاجزاً عن اتخاذ مواقف بسبب تأخر وصول التعليمات من واشنطن إليه. ولقد جلس ممثل الولايات المتحدة هذا في حديقة الفندق لمدة يومين يقرأ الجرائد في الوقت الذي كان فيه البريطانيون والفرنسيون يبتون في أهم شؤون الشرق الأوسط ومصير شعوبه^(١).

وفي مؤتمر سان ريمو أقر الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على ضم الموصل للعراق وإعطاء فرنسا حصة المانيا وهي ٢٥٪ في شركة البترول التركية، وعلى أن تسمح فرنسا بنقل البترول من الموصل وإيران للبحر الأبيض المتوسط عبر سوريا بانيوب أو بسكة حديد. وعارض العرب في العراق وسوريا وفلسطين فرض السيطرة الأجنبية عليهم، وروا في هذه التقسيمات خيانة لمبادئ الرئيس ولسون ونكثاً بوعود بريطانيا للعرب، وأعربوا عن استيائهم بصورة عنيفة في الاقطار الثلاثة.

بعد انتهاء الحرب، كان الأمير فيصل (جلالة الملك فيصل) حاكماً عسكرياً على دمشق التي دخلها بقوات الثورة العربية، وكانت قيادته معترف بها ومقبولة من قبل الشعب السوري. وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٢٠ عقد المؤتمر الوطني السوري في دمشق، وحضره مندوبون من سوريا وفلسطين ولبنان وشرق الأردن والعراق. ونادى المؤتمر بفصل ملكاً على سوريا الكبرى، ولكن القوات الفرنسية احتلت لبنان ثم تقدمت شرقاً إلى سوريا ووجدت في قبول جلالة الملك فيصل للتاج السوري تهديداً مباشراً (لحقوقها) في سوريا. وهاجمت القوات الفرنسية القوات العربية على الطريق إلى دمشق، وتغلّبت عليها في موقعة ميسلون حيث استشهد يوسف العظمة وزير الحربية السوري. وبدخل الجنرال الفرنسي غورو إلى دمشق في ٧ آب/أغسطس سنة ١٩٢٠ وعزل جلالة الملك فيصل وسيطرت فرنسا على سوريا. وفي العراق ثار العراقيون على بريطانيا التي نكثت بعهدها للعرب، وكان لجماعة (العهد) العراقية دور كبير في الحركة الوطنية وهي مؤلفة من مدنيين وضباط حاربوا في جيش فيصل ضد العثمانيين، وطالب السّنة والشّيعا في جبهة واحدة بحكومة مستقلة، وقامت ثورة عارمة لم يتمكن الجيش البريطاني في العراق المكون من مائة وثلاثين ألف جندي من إخمادها قبل أن تاتيه نجدات اضافية. وفي فلسطين قامت الاضطرابات ضد اليهود في القدس ويافا سنة ١٩٢٠ وطالب أهلها بالوحدة مع سوريا، ولكن الانتداب البريطاني فرض على فلسطين وشرق الأردن. وفي ١ تموز/يوليو سنة ١٩٢٠ استبدل الحكم العسكري البريطاني بإدارة مدنية، وكان أول مندوب سامي بريطاني على فلسطين هو السير هربرت صمويل الصهيوني الذي باشر دون تأخير في تنفيذ وعد بلفور، وحدد الهجرة اليهودية الأولى لفلسطين لسته عشر ألف وخمسمائة مهاجر. وفي القاهرة عقد وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل برئاسته مؤتمراً عاماً لشؤون الشرق الأوسط من ١٢ - ٢٤ آذار/مارس سنة ١٩٢١ حضره سير برمي كوكس المندوب السامي للعراق، وسير هربرت صمويل المندوب السامي لفلسطين، وغيرهما من البريطانيين البارزين الخبيرين بالشؤون العربية مثل لورنس وكليتون وكرونوالس وجرتود بل. وتقرر في هذا المؤتمر اعطاء عرش العراق لجلالة الملك فيصل الذي كان قد أقصي عن عرش سوريا وتنصيب الأمير عبد الله (جلالة الملك عبد الله) على إمارة شرق

الأردن، واستبدال الانتداب على العراق بمعاهدة تحالف تعقد بين بريطانيا والملك فيصل عند ارتقائه عرش العراق. وفي بادئ الأمر رفض جلالة الملك فيصل عرش العراق مراعاة لحق أخيه الأكبر جلالة الملك عبد الله فيه، فكلف لورنس بإقناع جلالة الملك عبد الله بالتنازل عن حقه بعرش العراق لمصلحة أخيه الملك فيصل، وكان جلالاته في ذلك الوقت في معان الحجازية مع قوة عسكرية للإغارة على الفرنسيين في سوريا للثأر لأخيه وإعادته إلى عرشه فيها، ولإثارة حماس الشعب السوري لتحرير أرضه من الفرنسيين كما جاء في مذكرات جلالة الملك عبد الله. ولما لم يظهر جلالة الملك عبد الله اعتراضات رئيسية على ترشيح أخيه، أعيد الاتصال بجلالة الملك فيصل فقبل بعرض العراق.

وبعد مؤتمر القاهرة توجه ونستون تشرشل إلى القدس واجتمع بالأمير عبد الله (جلالة الملك عبد الله)، وتوصل إلى اتفاق معه تقوم بريطانيا بموجبه بالسعي لدى فرنسا لتلين سياستها في سوريا، بحيث تقوم في دمشق حكومة عربية تحت حكم الأمير عبد الله (جلالة الملك عبد الله). وإلى أن يتم ذلك يقوم الأمير (جلالة الملك عبد الله) بإدارة منطقة شرق الأردن بمساعدة بريطانية وإعانة مالية منها. ولكن فرنسا لم تقبل بتغيير سياستها أو حكمها في سوريا، وأصبح الحكم السياسي المؤقت لشرق الأردن كياناً ثابتاً هو إمارة شرق الأردن. أما جلالة الملك فيصل فقد أعلن مجلس الدولة العراقي تنصيبه ملكاً على عرش العراق في ١١ تموز/يوليو سنة ١٩٢١. وهكذا تأسس كل من العراق وسوريا وشرق الأردن وفلسطين ولبنان الكبير بموجب الخطوط العريضة للاتفاقات السرية والعلنية التي عقدتها الدول الاستعمارية فيما بينها، رغم المثل ومبادئ تقرير المصير التي نادى بها الرئيس ولسون ورغم تدخل الولايات المتحدة المحدود في مؤتمر الصلح.

لم تبد الولايات المتحدة اهتماماً سياسياً كبيراً بمنطقة الشرق الأوسط العربي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. فلقد كانت المنطقة خاضعة أساساً للنفوذ البريطاني وليس للولايات المتحدة مصالح رئيسية فيها، وكانت قيادة الحركة الصهيونية في يد اليهود البريطانيين ولم تكن قد انتقلت إلى اليهود الأمريكيين، وكانت بريطانيا وحكومة الانتداب البريطاني في فلسطين تضع البرنامج الصهيوني موضع التنفيذ دون عوائق من جانبها، ولم تعرقل بريطانيا الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهيأت لـ (الوطن القومي اليهودي) فرص النمو والنجاح على حساب العرب. ولذلك لم تكن هناك أسباب قوية للضغط على حكومة الولايات المتحدة للتدخل لمصلحة الصهيونيين. غير أن اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة بدأ يتطور ويتزايد عن طريق حصول شركات البترول الأمريكية على امتيازات ومشاركات بترولية اعتباراً من سنة ١٩٢٠ ثم فيما بين سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢٤ في العراق والبحرين والسعودية. ففي ٢٩ أيار/مايو سنة ١٩٢٢ منحت السعودية امتيازاً للبترول في المنطقة الشرقية لمدة ستين سنة لشركة ستاندرد أويل - كاليفورنيا، فأسست شركة تحت اسم شركة كاليفورنيا أرابيان ستاندرد أويل، وعندما اشتركت شركة تكساس بالمشروع بدل الاسم في سنة ١٩٢٤ إلى شركة البترول العربية الأمريكية الشهيرة في المنطقة العربية بـ (أرامكو). وكان من أول إجراءات الشركة أنها أعطت للحكومة السعودية قرضاً بمبلغ ثلاثين ألف جنيه ذهباً (أو خمسة وثلاثين ألفاً)، فلقد كانت السعودية في حاجة شديدة إلى المال بسبب الكساد العالمي وانخفاض عدد الحجاج إلى مكة المكرمة، ولم تكن للحكومة الأمريكية علاقة بالقرض ولم يكن لها اهتمام كبير بالسعودية في ذلك الوقت. أما الشركة فقد أنشأت علاقات طيبة مع الحكومة السعودية ورجحت مادياً أرباباً طامعة، لأن الأبار التي حفرتها في الظهور والدمام وأبقيق وغيرها كانت ناجحة جداً، وتبين أن البترول الثابت والمتوقع منها فاق أفضل التوقعات. وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٢٩ عقد الملك عبد العزيز بن سعود اتفاقية جديدة مع شركة أرامكو بعد أن كان قد تلقى عرضاً في سنة ١٩٢٧ من اليابانيين، ولكنه رفضه لأنه اعتقد بأن الحافز وراء ذلك العرض كان سياسياً، وكذلك أبدت ألمانيا اهتماماً بالامر، ولكن الملك فضل أن يستمر مع الأمريكيين على أساس أن ذلك يعود على بلاده بالمنفعة الاقتصادية دون التزامات وسيطرة سياسية، وهذا يعكس النظرة المائدة عموماً في ذلك الوقت بأن أمريكا لم تكن دولة استعمارية. غير أن علاقة الملك عبد العزيز بن سعود مع شركة البترول الأمريكية كانت أوثق من علاقته

مع الحكومة الأمريكية، ففي سنة ١٩٣٧ طلب بن سعود من شركة ستاندرد اويل في كاليفورنيا أن تبليغ الحكومة الأمريكية عن قلقه من جراء الهجرة اليهودية إلى فلسطين، واعتبر ذلك أول شكوى من رئيس دولة عربية للولايات المتحدة بسبب تأييدها للصهيونية على حساب حقوق العرب. وفي سنة ١٩٣٩ صدر الكتاب الأبيض البريطاني بشأن فلسطين واعتبره البعض نقضاً لوعده بلقور وترضية للعرب لكسب ودهم أثناء الحرب. وأثار هذا الكتاب احتجاجات الصهيونيين الصاخبة وكانت قيادتهم قد انتقلت إلى الولايات المتحدة، وفي هذا الجو وتحت تأثير ما انتشر وزعم عن اضطهاد اليهود في أوروبا وبسبب الضغوط الصهيونية في الولايات المتحدة، اضطرت الحكومة الأمريكية لأن تزيد اهتمامها بالقضية الفلسطينية ولأن تتورط فيها.

- (١) دانيال بلس رئيس الجامعة الأميركية ببيروت كان قد اقترح إرسال بعثة تتقصى الحقائق الضرورية لتطبيق برنامج تقرير المصير.
- (٢) الدكتور هنري كنتج كان رئيس كلية أوبراين الأميركية وبشارلز كرين كان رجل أعمال بارز ومهتم بالشؤون الدولية.
- (٣) جورج انطونيريس، *يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية*، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢)، ص ٥٩٦ - ٥٩٨.
- (٤) المصدر نفسه، ص ٦٠٨.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٦٠٩.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٦١٢.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٦١٨.
- اللجنة أشارت إلى أن العراق اختار اميركا كدولة منتدبة ولكنها ذكرت بأنه لربما يتعذر ذلك، وعلى هذا الأساس أوصت ببريطانيا.
- (٨) George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 3rd. ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1962).

الحرب العالمية الثانية وعود الرئيس روزفلت

في خلال الحرب العالمية الثانية حافظ الملك عبد العزيز بن سعود على الحياد النسبي مع انحياز لبريطانيا، وساعدها لدرجة ملموسة في حربيها ضد ألمانيا وحلفائها. فلقد كان في إمكانه بوصف حارساً للامكان الاسلامية المقدسة وملكاً عليها أن يساعد دول المحور بإصدار دعوة للجهاد ضد بريطانيا في الشرق الأوسط والهند ولكنه لم يفعل ذلك، وأرسل ابنه الأمير منصور ليخاطب الجنود الهنود في مصر ويحثهم على القتال قبيل معركة العلمين الشهيرة سنة ١٩٤٢^(١).

وحتى سنة ١٩٤٠ لم يكن لأمريكا اهتمام يذكر بالسعودية، فلم يكن هناك ممثل في جدة أو تنصل، وكانت شركات البترول الأمريكية تعمل في البلاد دون حماية حكومتها، وسببت الحرب صعوبات لعمليات شركة أرامكو في السعودية بالنظر لأولويات وضرورات الحرب، وكان ابن سعود في ضيق مالي بسبب تناقص الإقبال على الحج مكة المكرمة والمدينة المنورة، حيث كان الحل مساعدة مالية أجنبية إما من الحلفاء أو المحور. ففي سنة ١٩٤١ كان موقف المحور قوياً بسبب انتصارات ألمانيا في يوغسلافيا واليونان، وكان في بغداد انقلاب ميل للمحور، وكانت قوات المحور تستعد للهجوم في شمال افريقيا على مصر، واليابان كانت تتطلع بنهم إلى الثروات البترولية في الخليج، ولكن ابن سعود رفض التعامل مع برلين أو طوكيو وناشد أرامكو والحكومتين البريطانية والأميركية تقديم المساعدة له، يُدّ أن البلدين بسبب أولويات الحرب حرمتاه من العائدات المتوقعة حيث طلب قرصاً بثلاثين مليون دولار يدفع له على خمسة أقساط سنوية، وكان وضع الملك سيئاً لدرجة أنه هدد بإلغاء امتياز أرامكو إذا لم يحصل على الأموال المطلوبة، ولم تكن الشركة في ذلك الوقت في وضع يسمح بتلبية طلب الملك. ولكن الأمر كان خطيراً، فاجأت للحكومة الأمريكية حيث قابل ممثل الشركة جيمس موفت الرئيس روزفلت للحصول على موافقته على قرض من الحكومة الأمريكية للملك بكفالة انتاج الشركة من البترول. فطلبت أمريكا من بريطانيا تقديم القرض من أصل قرص مقداره ٢٥ مليون دولار كانت أميركا منحتة لبريطانيا، كما قدمت أميركا مساعدات للسعودية بموجب ترتيبات (الإعارة والتأجير) ١٩٤٢).

وبطبيعة الأمر، كانت هذه المساعدات الأمريكية تتعارض إلى درجة ما مع حياد السعودية، ولكنها كانت بداية علاقات أدت في النهاية إلى ربط السعودية برباط وثيق مع أمريكا.

ومع تطورات الحرب العالمية الثانية ازداد تدخل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط واهتمامها بها، إذ دخلت القوات الأمريكية إلى إيران لنقل المساعدات الحربية لروسيا الحليفة، ودخلت كذلك إلى مصر وفلسطين للقيام بأعمال فنية تتعلق بالأسلحة الحربية التي كانت أميركا تزود بها بريطانيا، وجاءت القوات البحرية والسفن التجارية إلى الموانئ العربية لايصال المعدات الحربية لميدان الشرق الأوسط. وفي سنة ١٩٤٢ قررت رئاسة الأركان الأمريكية أن تكون هناك قاعدة جوية في الشرق الأوسط تربط القاهرة بكراتشي حيث يسهل ذلك العمليات الحربية ضد اليابان. وكانت هناك قاعدة جوية جيدة في عيدان بإيران، ولكن هذه القاعدة كانت ستخل بعد نهاية الحرب مع ألمانيا، ولذلك بدأ من الحكمة إنشاء قاعدة جوية في منطقة الخليج العربي. وتم اختيار الظهران في السعودية لهذه الغاية بجانب أبار بتحول شركة أرامكو ومنشأتها، وكانت المفاوضات بشأنها سرية للغاية، وكذلك تاريخ عقد الاتفاقية التي نصت على حق السلطات العسكرية الأمريكية في إدارة القاعدة لمدة ثلاث سنوات تعود بعدها إلى السلطات السعودية. ولقد ابتدا إنشاء القاعدة في سنة ١٩٤٤ وانتهى في سنة ١٩٤٦، وقام بإنشائها الجنود الأميركيان وأسرى الحرب الطليان. ولم تكن قاعدة الظهران بديلاً لقاعدة عيدان فقط، وإنما لقاعدة (بين فيلد) (Payne Field) قرب القاهرة، وهي من أكبر القواعد الجوية الأمريكية وأفضلها بالمعدات في الخارج، وتتميز بأنه في الإمكان توسيعها فوق الصحراء المنبسطة حول الظهران. ولقد قامت بعض الاعتراضات في أميركا بسبب هذا التوسع البعيد في المصالح الأمريكية، ولإقدام الحكومة الأمريكية على الاستثمار فيما أسموه (مطار شبه خاص)، وكذلك على استخدام عمال حربيين في هذا المشروع. أما الوطنيون العرب فقد

هاجموا اتفاقية قاعدة الظهران الجوية وطالبوا بإلغائها لأنهم وجدوا فيها امتيازاً لا مبرر له للامبريالية الاميركية رغم المنافع التي قيل انها تحققها للسعودية مثل: تدريب الطيارين السعوديين واستعمال السعودية للمطار وتحمل الولايات المتحدة لنفقات صيانة القاعدة وتوسيع المطار ودفع ايجار منظم للسعودية، وذلك إضافة إلى أن وجود قوة الطيران الحربية الاميركية في القاعدة يشكل ضماناً ووقاية للسعودية ومنطقة الخليج وبتوكلها مما اعتبر خطر التوسع الشيوعي السوفياتي.

في سنة ١٩٤٢ وبطلب من الملك، حضرت بعثة زراعية اميركية إلى السعودية لتقديم الإرشاد في أعمال الري والمشاكل المتعلقة بها وبغية تحسين واحة الخرج. وفي سنة ١٩٤٢ جاءت بعثة عسكرية إلى الرياض لبعثة أشهر لتقوم بتدريب الجيش السعودي، وشاركت في هذه المهمة مع البعثة العسكرية البريطانية التي طلبها الملك، وفي السنة نفسها قام الاميران فيصل وخالد بزيارة للولايات المتحدة.

اما في اليمن فقد كان حكم الإمام يحيى انزعالياً شديد التخلف، وعندما جاء ابنه الإمام أحمد اتجه نحو الاتحاد السوفياتي والصين والدول الصديقة للاتحاد السوفياتي مثل المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا. ولكن عندما حدث المجاعة في اليمن، طلب الإمام أحمد المساعدة العاجلة من الولايات المتحدة سنة ١٩٥٩. وبعد وفاة الإمام أحمد بوقت قصير قامت ثورة السلال على ابنه الإمام البدر واشتعلت الحرب الأهلية لعدة سنوات، وجاءت عهود عسكرية حافظت على الحياد بين الشرق والغرب. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ اعترفت الولايات المتحدة بالجمهورية العربية اليمنية، ولكن العدوان الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ على مصر والأردن وسوريا دفع اليمن إلى قطع علاقاته مع الولايات المتحدة، ثم عادت هذه العلاقات في تموز/يوليو ١٩٧٢، وأرسلت اميركا فريقاً لتقدير اولويات التطوير في اليمن، وأعادت برنامج المساعدات في السنة التالية. كانت المساعدات قبل سنة ١٩٦٧ تتركز على البنية الأرضية الأساسية، وتدريب عدد من اليمنيين في الجامعات الاميركية وفي الجامعة الاميركية في بيروت. وبينت الولايات المتحدة أول الطرق الرئيسية من (موخا) على البحر الأحمر إلى (تعز) ثم إلى (صنعاء)، وأكملت سنة ١٩٦٥ وبلغت تكاليفها ٢٥ مليون دولار. ولكن هذه الطرق كانت من النوع الذي يثير الغبار ولذلك لم تحظ بالتقدير. وأنشأ الاميركيون نظاماً للمياه في تعز، فكانت أول مدينة في اليمن تزود بمياه نقية وافية بالانابيب، وأكمل المشروع في سنة ١٩٦٦ وبلغت تكاليفه تسعة ملايين دولار، وعندما أعيدت العلاقات بين اليمن والولايات المتحدة سنة ١٩٧٢ استمرت المساعدات الاميركية واشتملت بالدرجة الأولى على مشاريع راسمالية أساسية مثل: انظمة مياه الشرب والزراعة والتدريب والخبراء والادوات والتعليم المحلي والتعليم العالي في الخارج، واشتركت في تقديم هذه المساعدات وكالة (USAID) الاميركية ومؤسسات اميركية أهلية والبنك الدولي وجهات أخرى عربية كالسعودية وبعض دول الخليج^(٣).

وفي شمال افريقيا العربي نزالت القوات الاميركية في أوران والدار البيضاء والجزائر بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٢ لطرد قوات المانيا وإيطاليا. وفي نيسان/ابريل سنة ١٩٤٢ كان هناك اربعمئة ألف اميركي في شمال افريقيا. ويبدو أن العلاقات بين هذه القوات وأهل البلاد لم تكن حسنة ولم يحم تفاهم طيب بينهما. وفي ليبيا الملكية السنوسية أقيمت قاعدة ويلاس الاميركية الحيوية الضخمة لتدعيم مركز الولايات المتحدة الاستراتيجي، ومنحت الولايات المتحدة خمس قواعد على أرض المغرب الذي كان تحت الحماية الفرنسية. وعندما كانت تونس على خصام مع فرنسا بسبب تأييد تونس للجزائريين في حرب استقلالهم، كان موقف الولايات المتحدة حيادياً، ولكنها وقفت إلى جانب فرنسا في الأمم المتحدة عند حرب القضية الجزائرية حتى سنة ١٩٥٨، وتبدل الوضع عندما جاء الرئيس كينيدي إلى الحكم، فأيّدت الولايات المتحدة استقلال الجزائر أملة أن تكتسبها إلى صف ما سمي بـ (العالم الحر). كما ساعدت الولايات المتحدة تونس والمغرب والسودان في عدد من المشاريع عن طريق الوكالة الاميركية للتنمية الدولية.

وأنشأت الولايات المتحدة سلسلة قواعد تربط شمال افريقيا العربي بعمدان الهند - بورما - الصين، واقترن كل ذلك بتقديم مساعدات اقتصادية وينظم (الإعارة والتأجير) ومركز التصوين للشرق الأوسط.

وعينت الولايات المتحدة بالترتيبات المؤقتة لإنتاج البترول ويمد خط أنابيب بترول عبر الصحراء العربية. وعينت وزير اقتصاد للشرق الأوسط وملحقاً لشؤون البترول في المنطقة بأكملها لحقته بالسفارة الأميركية بالقاهرة.

في خلال الحرب تعطلت أعمال البترول في الجزيرة العربية. وفي سنة ١٩٤٠ أغارت الطائرات الإيطالية على منشآت البترول الأميركية في الظهران. ومع تزايد العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة، طلبت الحكومة السعودية سنة ١٩٤١ من شركات البترول الأميركية مساعدتها في الحصول على معونات (الإقراض والتأجير) التي ابتكرتها أمريكا لمساعدة بريطانيا في الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا. ثم تزايدت المساعدات الأميركية الاقتصادية والفنية والحربية للسعودية بعد سنة ١٩٤٢، وكان من الطبيعي أن يزداد اهتمام الولايات المتحدة بالمشاكل السياسية في الشرق الأوسط، فأرسلت الكولونيل دونوفان مدير مكتب الخدمات الاستراتيجية، ووندل ولكي كممثل شخصي للرئيس الأميركي، والسفير هاريمان وغيرهم من ذوي المناصب الرفيعة لزيارة المنطقة خلال الحرب. ووصلت العلاقات بين السعودية درجة من الأهمية والمودة وجد معها أنه من المناسب أن يُرتب لقاء بين الملك عبد العزيز والرئيس الأميركي روزفلت في طريق عودة الرئيس من اجتماع قمة الحلفاء في (يالطا)، رغم أنه كان منهكاً صحياً لدرجة الخطر على حياته. وعقد الاجتماع على ظهر بارجة حربية أميركية في بحيرة قناة السويس، وكانت تلك أول مرة يقادر فيها الملك عبد العزيز بلاده كملك. وخلال الاجتماع عبر الملك عن مدى اهتمامه بالقضية الفلسطينية، وقدم الرئيس روزفلت تأكيدات بالصدقة والمساعدة.

وتذكر وثيقة من وثائق وزارة الخارجية الأميركية، بأن الاجتماع جرى على ظهر السفينة الأميركية (كويشي) بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٥. وكان الاجتماع ودياً للغاية على المستوى الشخصي. وتورد المذكرة عن المحادثة بين الملك ابن الصحراء والرئيس الأميركي ما يلي:

«أولاً:

طلب الرئيس الأميركي من الملك المشورة بالنسبة لمشكلة اللاجئين اليهود الذين طردوا من ديارهم في أوروبا. وقد أجاب الملك بأنه في رأيه ينبغي لليهود أن يعودوا إلى العيش في الأراضي التي طردوا منها. أما اليهود الذين دمرت ديارهم تماماً وليست لديهم سبل للعيش في أوطانهم، فينبغي أن يعطى لهم مجال حيوي في بلدان المحور التي اضطهروهم. وقد علق الرئيس بقوله إن بولندا قد تعتبر حالة تستحق الدراسة فيما يتعلق بالموضوع. إذ يبدو أن الألمان قتلوا ثلاثة ملايين من اليهود البولنديين مما ينبغي على أساسه إيجاد مكان في بولندا لإعادة توطين كثير من اليهود ممن لا وطن لهم»^(١).

وقال روزفلت الذي قيل إنه كان تحت ضغط قوي من زوجته إليانور وغيرها ليوافق على الخطة الصهيونية لإنشاء (Commonwealth) يهودي في فلسطين أن:

«اليهود تحملوا الكثير على أيدي النازي، ولذلك فهم استحقوا موطناً آمناً في فلسطين». وكان رد الملك عبد العزيز:

«في تقاليدنا ومجتمعنا، المجرم يدفع العقوبة وليس الضحية البريء: إذا كان يجب إعطاء أرض خاصة لليهود فيجب أن تكون في ألمانيا وليس فلسطين»^(٢).

وقد عرض الملك بعد ذلك قضية العرب وحقوقهم المشروعة في أراضيها وأوضح أن العرب واليهود لا يمكن أن يتعاونوا أبداً لا في فلسطين ولا في أي بلد آخر. واسترعى الملك الانتباه إلى التهديد المتزايد الذي يتعرض له وجود العرب، والأزمة التي نجمت عن استمرار الهجرة اليهودية وشراء الأرض من قبل اليهود. وأوضح الملك أيضاً أن العرب يفضلون الموت على أن يتخلوا عن أراضيهم لليهود.

وأوضح الملك أن أمل العرب يقوم على أساس كلمة الشرف التي أعطاها الحلفاء، وعلى حب الولايات المتحدة المعروف للعادلة وتوقع مساندة الولايات المتحدة لهم.

وأجاب الرئيس أنه يود أن يطمئن الملك أنه لن يفعل شيئاً لمساعدة اليهود ضد العرب، وأنه لن يقوم بأي تحرّك معاد للشعب العربي. وذكر الملك بأنه من المستحيل منع اللقاء الخطب وإصدار القرارات في الكونغرس أو في الصحافة، والتي يمكن أن تتخذ بشأن أي موضوع. وقال إن توكيده هذا يتعلق بسياسته هو مستقبلاً كرئيس للسلطة التنفيذية في حكومة الولايات المتحدة.

وقد وجه الملك الشكر إلى الرئيس لبيانته وأشار إلى المقترح المتعلق بإيفاد بعثة عربية إلى أمريكا وانكثرتا لشرح قضية العرب وفلسطين. وقال الرئيس إنه يعتقد أنها فكرة طيبة جداً، لأنه يعتقد أن هناك أناساً كثيرين في أمريكا وانكثرتا قد أعطيت لهم معلومات خاطئة. وقال الملك أن بعثة من هذا القبيل لاطلاع الناس مفيدة، ولكن الأهم بالنسبة إليه ما قاله الرئيس لتوه فيما يتعلق بسياسته تجاه الشعب العربي.

وقد أوضح الملك أن مشكلة سوريا ولبنان تسبب له قلقاً عميقاً. وسأل الرئيس عما سيكون عليه موقف حكومة الولايات المتحدة لو أن فرنسا استمرت في الضغط على سوريا ولبنان بمطالب لا تطلق. وأجاب الرئيس:

«أن الحكومة الفرنسية قد قدمت له كتابة ضمانها باستقلال سوريا ولبنان وإن بوسعه في أي وقت أن يكتب إلى الحكومة الفرنسية مصمماً على أن تحترم كلمتها. وقال إنه في حالة ما إذا اعادت الحكومة الفرنسية استقلال سوريا ولبنان، فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تقدم لسوريا ولبنان كل التأييد الممكن فيما خلا استعمال القوة»^(١).

وخلال هذا اللقاء أشار الملك عبد العزيز إلى أن البريطانيين يضغطون عليه ويقولون له بأن المشاركة الاميركية في شؤون المنطقة العربية هي مشاركة مؤقتة، وأن الدور الرئيسي في السعودية سيكون لبريطانيا، وأن المستقبل مرتبط معها وليس مع أمريكا.

«إنهم دائماً يقولون أولمحمود بأن المصالح السياسية لأمريكا في العربية السعودية هي مصالح مؤقتة تتعلق بالحرب، وأن معونها قصيرة الأجل مثل قانون الاعارة والتأجير، وأن العربية السعودية تقع على طريق تحكمه وتحدده ضوابط الاسترليني، ويتصل بغيره عن طريق المواصلات البريطانية ويتم الدفاع عنه بالبحرية والجيش الملكيين... وأن آمني واستقرار اقتصادي مرتبطان بالسياسة الخارجية البريطانية، وأن أمريكا سوف تعود بعد الحرب إلى مشاغلها في نصف الكرة الغربي وبإيجاز يقولون لي: إن «المشاركة» المتعددة الأطراف في العربية السعودية هي مشاركة مؤقتة، وأن بريطانيا وحدها هي التي ستستمر كشرريك في المستقبل كما كانت في السنوات الأولى من عهدي وعلى أساس قوة هذه الحجة يسمحون لي أن تكون الأولوية لبريطانيا في السعودية فما الذي يمكن أن أصدق؟

وأجاب الرئيس قائلاً: أن الخطط المتعلقة بعالم ما بعد الحرب تتصور تقليصاً لجلالات النفوذ التقليدي لصالح سياسة الباب المفتوح، وأن الولايات المتحدة تأمل أن يصبح باب العربية السعودية مفتوحاً لها ولغيرها من الأمم دون احتكار من قبل أي منها، لأنه فقط عن طريق التبادل الحر للسلع والخدمات والفرص يمكن للازدهار أن ينتشر لصالح الشعوب الحرة»^(٢).

ويتضح من هذه الشكوى أن بريطانيا كانت تسعى للمحافظة على مركزها المتميز في السعودية والمنطقة العربية وعلى مصالحها الاقتصادية ومواصلاتها وسيطرتها السابقة التقليدية، وأن الولايات المتحدة أصبحت تتجه إلى تغيير هذا الوضع، ولأن تشارك بدور أكبر في شؤون المنطقة العربية دون أن تصود للعزلة بعد الحرب. وكان هذا جزءاً من حركة التبدلات التاريخية التي تمثلت في تقلص نفوذ الامبراطورية البريطانية وفرنسا في أرجاء العالم وانحسار سيطرتها، وسعي الولايات المتحدة بقوتها الحربية والاقتصادية الجبارة لثرت الدولتين وتستولي على حصة وفيرة من بترولهما في المنطقة، ولتسد ما سمي بـ (الفراغ) الذي نتج عن ضعفهما العسكري والمالي بعد الحرب العالمية الثانية دون أن تتخلل عنهما كحلفتين أضعف منها وأقل شأنًا في المعتركات الدولية وفي مقارعة الاتحاد السوفياتي. وقد قال الرئيس روزفلت لجلالة الملك عبد العزيز آل سعود بصراحة:

«يا صاحب الجلالة، إننا نحب الانجليز ولكننا نعرف أيضاً الطريقة التي يصرون بها على إفادة أنفسهم. إنك وإياي نريد تحقيق الحرية والازدهار لشعبينا وميراننا بعد الحرب، فكيف لا نهتم بمن تتحقق على يديه الحرية والازدهار، كذلك يعمل الانجليز ويضعون لجلب الحرية والازدهار للعالم، ولكن بشرط أن يتحقق ذلك عن طريقهم وإن يكتب عليه «مصنوع في بريطانيا»»^(٣).

وطالب الملك عبد العزيز الرئيس روزفلت بترجمة ذلك الى ترتيبات واتفاقات ومعاهدات بين السعودية وأمريكا طبقاً لسياسة «الباب المفتوح»، ويقول محمد حسين هيكل:

«ويتضح من ملفات وزارة الخارجية الاميركية وعلى وجه التحديد مفاوضات اجتماعات لجنة التنسيق الخاصة

الحرب العالمية الثانية ووعود الرئيس روزفلت

المكلفة بوضع السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، أن سنة ١٩٤٤ كانت في الحقيقة سنة الإعداد للاختراق الأمريكي المخطط لمنطقة الشرق الأوسط والعالم العربي. (كان ذلك قبل سنة من زيارة روزفلت، وإقامته على ظهر الطراد مكويشي، في المياه الإقليمية المصرية لقناة السويس).

ويصعد تقرير سري للجنة التنسيق الخاصة بتاريخ أول نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٤٤ الأهداف السياسية للولايات المتحدة في المنطقة على النحو التالي بالنص:

١ - تأكيد المصالح المستقلة للولايات المتحدة في إجراء ترتيبات عادلة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن على أساس حسن الجوار.

٢ - تأكيد حق الشعوب في اختيار ما تريده من أشكال الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحفاظ عليها لنفسها.

٣ - توفير مساواة في الفرصة في التجارة والتراتيزم والتبادل التجاري تختلف عن سياسة الاستعباد وحرية التفاوض، إما من خلال الوكالات الحكومية أو المشروعات الخاصة بغض النظر عن نوع النظام الاقتصادي المطبق.

٤ - حماية المواطنين الأمريكيين بصفة عامة وحماية الحقوق الاقتصادية المشروعة والنهوض بها سواء كانت حقاً ماثلة أم محتملة^(١).

وفي تقرير آخر قالت لجنة التنسيق الأمريكية:

«أن من المعترف به أن التنفيذ الناجح لسياساتنا الاقتصادية في الشرق الأوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنجاح الذي نحققه في الميدان السياسي، ولعل القضية الفلسطينية دون جميع المشكلات السياسية هي التي تتطلب حلاً عاجلاً في هذه المنطقة».

لم تكن السياسة الأمريكية الجديدة بعد الحرب خافية على بريطانيا. ففي ٢١ أيار/مايو سنة ١٩٤٥ وجهت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية البريطانية تقصص عن موقفها ومطلبها جاء فيها:

١ - نحن نرغب في أن يتوقف التدخل السياسي البريطاني الذي يعرقل حصولنا على امتيازات بتولية في المناطق التابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسيادة البريطانية.

٢ - نحن نرغب في زيادة معدل استغلال البترول من احتياطات نصف الكرة الشرقي ولا سيما الشرق الأوسط، حتى يمكن خفض نسبة الاستغلال لبترول نصف الكرة الغربي خصوصاً بترول الولايات المتحدة (حتى يظل هذا البترول المخزن احتياطياً موفراً للمستقبل).

٣ - نحن نرغب في توصيل منابع البترول وبخاصة بترول السعودية والعراق إلى مياه الخليج الفارسي أو البحر الأبيض بواسطة خطوط للأنابيب^(٢).

كانت الولايات المتحدة تريد أن تستولي على حصة أكبر من البترول العربي، وأن تستهلكه بسعر رخيص لتفمر به أوروبا الغربية في إطار مشروع مارشال، وأن تصافظ على البترول الأمريكي كاحتياط للمستقبل. وكانت تريد أن تفتتح أمامها المجالات التجارية والعمرانية في المنطقة وطرق مواصلاتها وأن تطور نفوذها فيها وسيطرتها عليها ولو على حساب بريطانيا وفرنسا. وقد جاء في المذكرة الأمريكية:

«أن تحري السعيد [باشا] رئيس وزراء العراق قال لهم [للاميركيين] انه يخشى إعطائهم تسهيلات لأن بريطانيا سوف تعترض بنفس المعنى كره لهم شاه ايران حين قال لهم «إذا تأخرنا في إعطائكم ما تطالبون فاعطوا ان السبب هو الضغط البريطاني»^(٣).

وفي خلال الحرب العالمية الثانية كان وتستون تشرشل يطلب المساعدات من روزفلت، وكان روزفلت يطلب منه في المقابل أن تتنازل بريطانيا للولايات المتحدة «عن كل مجموعات الجزر التابعة للامبراطورية والواقعة قرب الشواطئ الأمريكية» وأن تمنحها «تسهيلات مرور في كل أرجاء الامبراطورية».

وعندما طلب تشرشل - وبعد دخول أمريكا الحرب عقب هجوم اليابان عليها - أن يعتمد الحلفاء استراتيجية تقضي بالانتهاء من المانيا أولاً ثم التفرغ بعد ذلك لليابان، طلب روزفلت إعادة اقتسام بترول الشرق الأوسط الذي كانت بريطانيا تسيطر على معظمه.

وكان تشرشل يعطي التنازلات بعد التنازلات إلى درجة لفتت أنظار مجلس الوزراء البريطاني حتى قال بعض الوزراء ومنهم أرنست بيغن (في وزارة الحرب الانتلافية):

«إن روزفلت يتعامل مع تشرشل بسلوب الراباي شيلوك مع مديني في مسرحية شكسبير تاجر البندقية»^(٤).

وكانت الولايات المتحدة عندما تشجع حركات مقاومة الاستعمار القديم تهدف إلى أن تترسب سيطرة من نوع جديد لنفسها. وكانت صريحة في طرح موضوع إعادة توزيع ثروات العالم ومن أهمها بتقول الشرق الأوسط العربي. ولقد كتب روزفلت كتاباً شخصياً إلى تشرشل قال فيه:

«إنني لا أنظر بعين الصدد إلى امتيازات النفط البريطانية في الشرق الأوسط، ولكنني لا أخفي عليك أن الظروف المتغيرة في العالم أصبحت تفرض على الجميع ميزاناً جديداً للعدل في توزيع الموارد الطبيعية»^(١٢). هذا ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة تحقيقاً لمصالحها ومنافعها في المنطقة العربية. ولقد نجحت إلى حد كبير في تحقيق ما سعت إليه بالنسبة إلى هذه المصالح، في أن تصبح القوة الأجنبية الأكبر أثراً في المنطقة. وفي إثبات ما نادت به من:

«تأكيد حق الشعوب في اختيار ما تريد» من أشكال الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحفاظ عليها لنفسها، «وفي إجراء ترتيبات عادلة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن على أساس حسن الجوار». و«تحقيق الحرية»، وإن لا يتخذ أي قرار بشأن الوضع الأساسي في ذلك البلد [فلسطين] بدون التشاور الكامل مع العرب واليهود».

وأما ما أكدته الرئيس روزفلت للملك عبد العزيز بأنه: «إن أقوم بأي عمل بصفتي رئيساً للسلطة التنفيذية لهذه الحكومة يمكن أن يكون معادياً للعرب»، فكان أمر آخر أثبتت الأيام والأحداث اللاحقة بأن الولايات المتحدة لم تتقيد به، وإنما نقضته وخالفته لحصلته الحركة الصهيونية وإسرائيل وفي سبيل فرض سيطرتها ونفوذها على المنطقة العربية ولجابهة الاتحاد السوفياتي والشيوعية.

أرسل الملك عبد العزيز آل سعود كتاباً مؤرخاً في ٢٦ ربيع الأول ١٣٦٤ الموافق ١٠ آذار/مارس ١٩٤٥ إلى «مضرة صاحب الفخامة المستر روزفلت - رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأقدم». أثبت فيه حق العرب التاريخي في فلسطين وأن أول من توطن فيها قبل ثلاثة آلاف وخمسمائة سنة قبل الميلاد كان الكنعانيون «وهي قبيلة عربية نزحت من جزيرة العرب وكانت مساكنهم الأولى في منخفضات الأرض ولذلك سموا كنعانيين». وجاء في الكتاب أنه كان لليهود بعد مجيء «النبي إبراهيم وفريق من اليهود - ونزوحهم إلى مصر وعودتهم منها، وجود قليل متقطع قصير في مقابل استمرار الوجود العربي آلاف السنين دون وجود لليهود في فلسطين. وقال الكتاب: «إن حل قضية اليهود المضطهدين في العالم يختلف عن قضية الصهيونية الجائرة». وأن فلسطين قد تحملت قسماً فوق طاقتها، وأن مساعدة الصهيونية يشكل خطراً على فلسطين وعلى سائر البلاد العربية، وأن الصهيونيين نظموا تشكيلات عسكرية سرية خطيرة للعدوان والاختيالات، وأن ذلك صدر عن:

«برنامج متفق عليه ومرضي عنه من سائر اليهودية الصهيونية وأنهم قتلوا اللورد موير ممثل بريطانيا في القاهرة التي أحسنت إليهم». وأن أخشى ما تخشاه البلاد العربية من الصهيونية هو أنهم سيقومون بسلسلة من المذابح بينهم وبين العرب. «وأن اليهودية الصهيونية» ستكون من أكبر عوامل الانقسام بين العرب والحلفاء». «وأن مطامع اليهود ليست في فلسطين وحدها فإن ما أعده من العدة يدل على أنهم يتوغل العدوان على ما جاورها من البلدان العربية» «ولو تصورنا استقلال اليهود في مكان ما في فلسطين، فما الذي يمتنعهم من الاتفاق مع أي جهة قد تكون معادية للحلفاء ومعادية للعرب وهم قد بدؤوا بعدوانهم على بريطانيا بينما هم تحت حمايتها»^(١٣).

ولا ريب أن هذا الكتاب يدل على رؤيا واضحة مبكرة لأساس القضية الفلسطينية، وللعدوان والخطر الصهيوني على فلسطين وعلى ما جاورها من الدول العربية.

في ٥ نيسان/أبريل ١٩٤٥، أرسل الرئيس روزفلت إلى الملك عبد العزيز كتاباً أشار فيه إلى الحديث «الذي لا ينسى» الذي جرى بينهما على ظهر السفينة الحربية الأمريكية وقال:

«تذكرون جلالتكم بأنني في مناسبات سابقة نقلت إليكم موقف الحكومة الأمريكية من فلسطين، وأوضحت رغبتنا بأن لا يتخذ أي قرار بشأن الوضع الأساسي في ذلك البلد بدون التشاور الكامل مع العرب واليهود. وبدون شك، فإن جلالتكم تذكرون كذلك بأنني خلال حديثنا أخيراً، أكدت لكم بأنني إن أقوم بأي عمل بصفتي رئيساً للسلطة التنفيذية لهذه الحكومة يمكن أن يكون معادياً للعرب. يسرني أن أجد جلالتكم التأكيدات التي قدمت سابقاً بشأن موقف حكومتي وموقفي كرئيس للسلطة التنفيذية بشأن القضية الفلسطينية، وأن أبلغكم بأن سياسة هذه الحكومة في هذا الشأن لم تتبدل»^(١٤).

وبعد أسبوعين من الاجتماع على ظهر السفينة الحربية، أشار الرئيس الأمريكي روزفلت في تقرير للكونغرس الأمريكي بأنه تعلم عن كل المشكلة (المشكلة الإسلامية والمشكلة اليهودية) بعد التحديث لمدة خمس دقائق مع ابن سعود أكثر مما كان يمكن أن يتعلم بتبادل دزيتين أو ثلاث من الرسائل». وكان الملك ابن سعود يشير من جانبه إلى الرئيس روزفلت بأطيب عبارات المديح، وتعززت صداقته نحو الرئيس الذي أهده طائرة فخمة. ولكن كل هذا لم يبطل تأييد الرئيس روزفلت أو الولايات المتحدة للحركة الصهيونية. ففي حملة الرئاسة الانتخابية سنة ١٩٤٤ أيد الرئيس روزفلت ومناقضه توماس ديوي البرنامج الصهيوني بقوة. ويقول مانويل في كتابه **بين أمريكا وفلسطين** بأن موقف روزفلت من قضية فلسطين بعد مذابح اليهود في أوروبا النازية سيظل غامضاً سنين طويلة، كما أن وعده للملك عبد العزيز كانت مخالفة لما تعهد به روزفلت عام ١٩٤٤ للصهيونيين من العمل على تحقيق غاياتهم في فلسطين. ولكن تعهد روزفلت لليهود في تصريحه لهم في عام ١٩٤٤ كان شيئاً قاطعاً وسياسة محددة، فهو وعد اليهود بتحقيق إقامة دولة لهم في فلسطين دون أن يربط هذا بإرادة العرب. أما كلام روزفلت لابن سعود، فغاية ما فيه أنه كلام قابل للجدل وقد يؤجل العمل إلى تنفيذ الدولة اليهودية ولكنه لا يقضي عليها. ترى هل تهرب تلاعب السياسة البريطانية إلى أمريكا فصار تلاحب تلاعب بريطانيا مدة ثلاثين سنة في قضية فلسطين...».

وينقل مانويل عن كتاب سمير ولز وكيل وزارة الخارجية في عهد روزفلت: **يجب أن لا نفضل، أن روزفلت قال له مرة:**

«إن تحقيق الوطن القومي لليهود لا يكون من ورائه إيواء عدة مئات من اللاجئين فحسب، ولكن سيكون من جرائه كذلك قيام دولة ديمقراطية في وسط الشرق المتأخر تتبر له السبل وتمثل على رفع مستوى المعيشة بين سكانه... إن روزفلت كان يرجو أن تقدم فلسطين تقدماً كبيراً في شؤون الزراعة والصناعة، وأن يشير هذا التقدم تقدماً مماثلاً له في الأثرين وسوريا ولبنان. كذلك كان روزفلت في محادثات مع وزير خارجيته دائم التفاوض بإمكان تسوية كل خلاف بين اليهود والعرب بالمفاوضات بين الفريقين».

وبالنسبة إلى رسالة روزفلت إلى ابن سعود قال سمير ولز:

«إنها دسيسة من وزارة الخارجية فهي دبرتها، فوضعت الرسالة في الأيام الأخيرة من حياة روزفلت حين كان ضيقاً ولا يقوى على عمل من التفكير العميق والدراسة الصحيحة، فأضى الرسالة وأبسى فيها على كل حال ما يتعرض مع ما سبق لروزفلت أن أعلنه لليهود».

ومن المعروف أنه خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، استغل اليهود ما نشر وما رجوا له من مزاعم وادعاءات عن قتل اليهود من قبل النازيين، فنظمت اليهودية العالمية وخصوصاً يهود الولايات المتحدة حملة نشطة ومتناسقة لإلغاء (الكتاب الأبيض) البريطاني الذي صدر سنة ١٩٣٩ وخالف الكثير من البرنامج الصهيوني. كما طالبوا بهجرة يهودية غير مقيدة إلى فلسطين وإنشاء دولة يهودية قومية فيها. وفي الولايات المتحدة أدى تأثير اليهود والجالية اليهودية ذات النفوذ الكبير إلى قيام أكثر من ثلاثين من مجالس الولايات التشريعية بإصدار قرارات تصاند الصهيونية، وتكاثرت اللجان والمنظمات الصهيونية وزاد تعاطف الأمريكيين مع اليهود ومطالبهم الصهيونية^(١).

الرئيس هاري ترومان يكي أمام المحاكم الاسرائيلي الكبير

تكررت الوعود الأمريكية خلال رئاسة ترومان. فلقد أرسل وزير الخارجية الأمريكي بالوكالة دين اتشيسون مذكرات طبق الأصل لخمس دول عربية معتمدة في واشنطن يعزز فيها تأكيدات الشفوية لهم (في العاشر من أيار/مايو ١٩٤٦)، بأن الولايات المتحدة ستشاور مع العرب واليهود قبل اتخاذ أي قرار بشأن تقرير لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية^(٢).

وفي كتاب من الرئيس ترومان إلى الملك عبد العزيز بن سعود أعطي للصحافة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦، كره الرئيس التأكيد الأمريكي بأنه:

«يجب أن لا يخذ أي قرار بشأن الوضع الأسلمي في فلسطين بدون التشاور مع العرب واليهود»^(٣).

ومن المؤلم للحرب والعدالة الإنسانية والسياسية (إن وجدت)، أن هذا الوعد لم يحترم ونقض بعد

أمد قصير عندما رضى الرئيس ترومان الأمريكى للضغط السياسى الداخلية، واعترف به (إسرائيل) خلال ثوان أو دقائق من إعلان قيامها في ١٥ أيار/مايو سنة ١٩٤٨. وقد كتب الرئيس ترومان الذي كان له في السابق شريك يهودي توسط لديه عندما أصبح رئيساً للجمهورية لصلحة اليهود:

«كنت أدرك تماماً عدا العرب لتوطن اليهود في فلسطين، ولكن كنت مثل أميركيين عديدين مثلاً لمصيبة الشعب اليهودي في أوروبا. وعد بفور الذي وعد اليهود بتأسيس وطن في فلسطين بدا في دأئنا متلازماً مع سياسات ودررو لسون النبيلة وخاصة مبدأ تقرير المصير»^(١٤).

ونقل عن مذكرات الكولونيل ويليام ايدي الوزير المفوض السابق في جدة، أن الرئيس ترومان أبدى اهتماماً بتلبية المطالب الصهيونية في فلسطين، فحاول ايدي أن ينهيه إلى أن ذلك قد يغضب العرب، فنظر ترومان إليه «شزراً» وقال له: اسمع إنني مرشح نفسي مرة ثانية للرئاسة، وأنا لا أعرف أن للعرب أصواتاً في الانتخابات الأمريكية ولكن لليهود أصواتاً مؤثرة فيها. هكذا كان حال العرب مع الرئيس ترومان.

وهذا يوضح لنا كيف استباح الرئيس ترومان لنفسه إغداق حق على جماعات غريبة من الخارج لحرمان شعب أصيل في وطنه وفي تقرير مصيره على أرضه أو حتى البقاء فيها. وليس من المستغرب في خضم الضغوط والمساعى اليهودية الصهيونية الخبيثة أن يأتيه الحاخام الإسرائيلي الأكبر سنة ١٩٤٩ ويقول له حسب إحدى الروايات:

«إن الله وضعك في رحم أمك لتكون الأداة لتحقيق إعادة ولادة إسرائيل بعد ألفي سنة»^(١٥).

وانهزمت الدموع من عيني هاري ترومان. وكانت هناك الضغوط اليهودية المتلاحقة على الرئيس ترومان التي بلغت حداً جعله يصدر التعليمات لرفض طلبات أي من دعاة اليهود لمقابلته. وكان الزعيم الصهيوني الشهير وايزمن في نيويورك ويريد مقابلة ترومان. وتشاء الأقدار أن يكون لترومان صديق وثيق يهودي من أيام الجندية، وكان هذا الصديق كذلك شريك ترومان في مخزن (للفوسيت) المتنوعة في ميسوري. وقام هذا الشريك الصديق اليهودي واسمه ايدي جيكيوسون بالاتصال بالرئيس ترومان هاتفياً وطلب مقابلته، فوافق ترومان بشرط بأن يعد جيكيوسون بأن لا «ينطق بكلمة عن الشرق الأوسط، فوعده جيكيوسون بذلك. ولكنه عندما أدخل إلى مكتب الرئيس في البيت الأبيض مكثت الدموع الغزيرة تنهمر من عينيه على خديه، ونظر إليه ترومان وقال له مستخدماً التعبير الإنكليزي غير الراقى:

«أدي يا ابن الكلبة، وعدتني لا أن تقول كلمة واحدة عما يجري هناك». بد (فلسطين)، فأجاب جيكيوسون: «سيدي الرئيس إنني لم أقل كلمة واحدة ولكن في كل مرة أفكر في اليهود المشردين دون مأوى - دون مأوى لآلاف السنين - وأفكر بالدكتور وايزمن أبداً في البكاء. لا أستطيع أن أمنع ذلك. إنه رجل مسن وقد أمضى حياته بكاملها يعمل لليهود المشردين، وهو الآن مريض وهو في نيويورك ويريد أن يقابلك وكل مرة أفكر في ذلك لا أستطيع الامتناع عن البكاء».

واستمر جيكيوسون في البكاء وقال له ترومان:

«أدي يا ابن الكلبة كان علي أن أطردك من هنا لإخلاقك بوعده، إنك كنت تعرف تماماً بأنني غير قادر على تحمل رؤيتك باكياً».

وبدت ابتسامة على وجه جيكيوسون وسط دموعه. وشكر الرئيس وانصرف. وتناول ترومان الهاتف وأبلغ وزارة الخارجية بأنه سيقابل وايزمن... وهكذا يناضل اليهود والصهيانية في سبيل مآربهم ومطامعهم. وجاء وايزمن إلى البيت الأبيض في زيارة لم يعلن عنها. وأبلغه ترومان بأن الولايات المتحدة تؤيد تقسيم فلسطين. وفي نموذج لتذبذبات السياسة، أدلى السفير الأمريكي أوستين في الأمم المتحدة بتصريح في اليوم التالي، يدعو إلى تأجيل قرار التقسيم واستبداله بوصاية الأمم المتحدة على فلسطين، وكان ذلك في إطار السياسة التي كان ترومان قد وافق عليها. وعلى كل حال لم تأت الوصاية وإنما تحقق التقسيم»^(١٦).

ويذكر كيرتس أن المؤرخ الشهير أرنولد توينبي قال في كتابه دراسة للتاريخ:

«يبدو أن تلف المحسن السياسي من ميسوري [يقصد ترومان] ليجمع بين الاحسان وسيلة للتنفيع في مساعدته لليهود المظلومين المذنبين كان غير مخفف بأي إدراك حساس بأنه كان بذلك يضرش أو يفرى على إيقاع الظالم والممانعة على العرب».

كانت أميركا قد أبدت قرار تقسيم فلسطين وضغطت على غيرها من الدول لتأييده. وكانت أميركا تريد أن تقوم بريطانيا بتنفيذ التقسيم، ولكن بريطانيا أعلنت في ١٣/١١/١٩٤٧ بصورة رسمية بأنها لن تشارك في تنفيذ التقسيم. وكانت أميركا تخطى على مصالحها الاقتصادية في منطق الشرق الأوسط العربي وتريد أن يسود الاستقرار وتضمن سلامة أنابيب البترول، وكل هذا يقتضي عدم إثارة العرب ومن ورائهم العالم الإسلامي إذا نفذ التقسيم. وكان من رأي العسكريين الأميركيين أن الجيوش العربية ستندفع إلى فلسطين لتطرد اليهود، وستضطر أميركا إلى التدخل و:

«سيجر تدخل أميركا وراءه تدخل روسيا. وزاد من قلق العسكريين أن كوربت روزفلت المعروف بحماسته للعرب كتب الكثير في هذا وحذر الأميركيين وأنذرهم وأرهبهم»^(٣٦).

وذكر مانويل كذلك أنه في الاجتماع الذي عقدته اللجنة البرلمانية الخاصة بشؤون الدفاع يوم ١٩/١١/١٩٤٨ سأل النائب ديوي وزير الدفاع فورستال السؤال:

«الم يؤثر قرار التقسيم على سلامتنا في الشرق؟ ان سؤالاً كهذا هو سؤال سياسي ولكن من الجواب ان أسألك عنه، فإن ٢٥٠ مليون مسلم منتشرون بين الباكستان ومراكش وكراشي والرباط والدار البيضاء ومن ورائهم الجامعة العربية. هؤلاء كلهم يهددوننا ان نحن مضينا في التقسيم بأن يخرّبوا أنابيب البترول، فماذا تقول أنت كوزير الدفاع؟»^(٣٧).

وافق فورستال على كل ما جاء في السؤال ووافق نائب الأدميرال كارني على جواب وزير الدفاع، وقال إنه إذا ثار العرب ضد التقسيم وهجموا على الزيوت وقطعوا أنابيبها وخرّبوا منشأتها، فإن هذا سيؤدي إلى إحداث قلق في الشرق، وهذا ما يصيبو إليه الروس اصطفايا في الماء العكر. وشهد نائب رئيس الأركان أمام اللجنة في ٢/٢/١٩٤٨، بأن الاضطرابات القائمة في فلسطين بسبب قرار التقسيم تؤثر أسوأ الأثر في مركز أميركا في الشرق وتهدد البترول بشر الأخطار. ونتيجة لجمال المخاوف والتحذيرات ضد تنفيذ قرار التقسيم أعلنت أميركا في مجلس الأمن في ١٩/٢/١٩٤٨ عدولها عن التقسيم. وكان وقع هذا الإعلان المفاجئ شديداً على اليهود خصوصاً وأن وائزمن كان مجتمعاً بالرئيس ترومان في اليوم السابق للإعلان. وفي ذلك الاجتماع

«أكد ترومان لوايزمن أنه لن يتراجع، وأن جميع الإشاعات الخاصة بتراجع أميركا هي إشاعات كاذبة».

وأضاف مانويل معلقاً:

«وليس هناك تفسير لكلام ترومان غير امرين: فإما ان يكون ترومان غير صادق وأنه خدع وائزمن، وإما ان تكون وزارة الخارجية أخذت قرار التراجع دون علم ترومان».

وجاءت فكرة «الوصاية» على فلسطين. ولكن دولة إسرائيل قامت في ١٥/٥/١٩٤٨ وكان الرئيس ترومان أول من اعترف بها خلال دقيقة واحدة أو بعد دقائق قليلة، وكان ترومان هو من أعلن بينما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تنظر في قيام دولة إسرائيل حسب قرار التقسيم.

«ان كل أرض يفتتحها اليهود في فلسطين ليست داخلية في الحدود التي حددها مشروع التقسيم يجب ان يحتفظ بها اليهود بحق الفتح» [مانويل].

وهذا ما حصل ليكسب ترومان أصوات اليهود وتأييدهم في الانتخابات. وهذا حصل لأن العرب وجيوشهم ومقاتليهم والعالم الإسلامي لم يتمكنوا من إنقاذ فلسطين ولم ينزلوا الضرر البالغ المؤثر بالمصالح الأميركية والبريطانية. وابتدت مرحلة جديدة لأبشع جريمة اقترفتها بريطانيا وأميركا في القرن العشرين. وفي دراسة قدمها في شليم، الأستاذ بجامعة أوكسفورد، لمؤتمر عقد بجامعة أسكس ببريطانيا في أيار/مايو ١٩٨٦ حول «الدول العظمى وأميركا الوسطى والشرق الأوسط» قال: بأن سياسة إدارة الرئيس ترومان الخارجية كانت سلسلة من التراجعات بين البيروقراطية المتعاطفة مع العرب، وبين البيت الأبيض الموالي للصهيونية. وفي جميع المسائل البارزة: التقسيم، الوصاية، الاعتراف بدولة إسرائيل، حظر السلاح ومصرع النقب، فإن ترومان الذي كان يتعرض لضغوط صهيونية في سنة انتخابية للرئاسة اتبع بثبات خطأ صهيونياً. فبالنسبة إلى كل هذه المسائل فهو إما نقض أو اتلف بصورة سرية موقف وزارة الخارجية. وفي النهاية، لم يكن منتقدو ترومان وحدهم الذين اتهموه (ترومان) بأنه حط من قدر الرئاسة

بالتلاعبات السياسية (الداخلية) في السياسة الخارجية، وأنه ضحى بالمصالح الأمريكية في الخارج لكسب منافع انتخابية^(٣١)، بل أن وزير خارجيته المخلص جورج مارشال اتهمه بذلك أيضاً.

أمريكا ترث المصالح والنفوذ الغربي في الشرق الأوسط

والتصريح التالي

في إطار تزايد تدخل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، جاء رجال الاستخبارات الأمريكية وأقاموا اتصالات مع الملوك والحكومات العربية وكان منهم أرشيبالد روزفلت، الذي أقام اتصالاً مع الملك فاروق عن طريق مستشاره الصحفي كريم شابت. وكان روزفلت يعمل تحت ستار السفارة الأمريكية في القاهرة كمستشار سياسي، ثم جاء شقيقه كيرمت روزفلت الذي اشتهر لدوره في مؤامرة القضاء على حكم (مصطفى) في إيران، وإعادة الشاه إلى عرشه في طهران. وكان هناك:

«بقايا الجواسيس العاديين من أيام الحرب العالمية. ومن الذين عملوا في إطار مكتب الخدمات الخاصة الذي أنشأه (الآن دالاس). وهو المكتب الذي ظل يعمل إلى ما بعد انتهاء الحرب وحتى أعاد الرئيس ترومان تشكيله باسم (وكالة المخابرات المركزية)».

وكان هناك رجال يرتبطون بمصالح البترول والثروات الهائلة التي بدا أنها ستندفق على المنطقة، ومنهم وكلاء شركات من مختلف أنواع المنتجات والأسلحة جاءوا لجمع المعلومات. واشترك في الجهد الأمريكي أساتذة أمريكيون:

«غلبوا الشرق الأوسط وقاموا بالتدريس في جامعاته وتعلموا لغته. ولقد لجأت إليهم الحكومة الأمريكية ليقوموا بنفس الدور الذي قام به بعض (المستشرقين) في طليعة الاستعمار الأوروبي والتمكن له في القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين».

وكان للصنفيين الأمريكيين دور ملموس عن طريق متابعة أحداث المنطقة خلال الحرب والتعرف على ملوكها وروساء حكوماتها وقادتها. وكذلك ساهمت شركات البترول في هذا النشاط عن طريق (خبرائها) ورجالها.

هفوق هذا كله، فقد كانت هناك أعداد من الدبلوماسيين الأمريكيين اثروا أسلوب الاتصالات غير الملتنة حتى لا يلتفت نشاطهم أنظار حلفائهم من الانجليز والفرنسيين».

ثم:

«أحاط بهؤلاء جميعاً نطاق من المتطوعين العرب الذين راوا الشمس البريطانية تغرب، بينما هناك شمس أمريكية أخرى على وشك الصعود، وحولوا ظهورهم للشمس الغاربة وراحوا يدورون في الفلك الجديد عليهم يجنون لأنفسهم مكائناً فيه».

ويضيف محمد حسنين هيكل:

«وكانت بيروت قد أصبحت بؤرة هذا النشاط الواسع الذي راح يمد يخطوه في كل مكان، فقد وقع الاختيار في ذلك الوقت بصفتها نهائية على العاصمة اللبنانية لتكون مركزاً خفياً لعمليات البترول الأمريكي في شبه الجزيرة العربية والخليج. وأصبحت بيروت مركز الإمداد والتأمين ونقطة التسمع والمراقبة. وهيأت بيروت حياتها بالليل لكي تتوج عن المجاهدين غناء النهار. وكانت ميزة بيروت أنها على الشاطئ، وأنها أقرب إلى الغرب وأنها بعيدة عن النفوذ الإمبراطوري القديم إلا من بقايا معنوية تربط جزءاً من سكانها بثقافة فرنسا وبالحضنين إلى (أم رؤوم)».

وفي هذه الفترة من نهاليت سنة ١٩٤٤ وسنة ١٩٤٥ شهدت المنطقة - فضلاً عن بداية النشاط الخفي - توسعاً ملفتاً للنظر في مجالات الدعاية والأعلام. وكانت دور الصحف التي تبشر بطريقة الحياة الأمريكية والقيم الأمريكية تتكاثر وتنتشر على طول منطقة الشرق الأوسط وعرضها من القاهرة إلى طهران ومرواً ببيروت^(٣٢).

وتزايدت الروابط بين الولايات المتحدة والسعودية، ووصفت سياسة أمريكا بعدم استعمال الهيمنة والقوة والضغط، واحترمت حقوق السيادة والهوية الإسلامية للمملكة.

واعتبر السوفييات هذا التقارب الوثيق اختراقاً أميركياً للسعودية، وأطلقوا على السياسة الأميركية نعت «دبلوماسية الدولار». وفي سنة ١٩٤٦ منح بنك التصدير والاستيراد الأميركي السعودية قرضاً بمبلغ عشرة ملايين دولار. وقام ولي العهد الأمير سعود بزيارة للولايات المتحدة حيث استقبله رئيس الجمهورية ومنحه وسام الجدارة، مع إشارة إلى الخدمات الجلّي التي قدمها للطفاء خلال الحرب. غير أن المشكلة الصهيونية كانت تشوّه الروابط الوثيقة بين الولايات المتحدة والسعودية. ولقد اعترض الملك عبد العزيز من سعود بشدة على طلب الرئيس ترومان إدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين، وذكره في كتاب نشر في الصحف الأميركية بالبيان الذي صدر عن الحكومة الأميركية في ١٦ آب/أغسطس ١٩٤٥، بأنّها لن تقدم مقترحات بشأن فلسطين دون الأخذ بعين الاعتبار رغبات الدول العربية، وأبدى جلالة الملك أسفه لانحراف الرئيس الأميركي عن هذا الموقف. وكذلك نشأ بعض التوتر بسبب قرار التقسيم الذي أيدته الحكومة الأميركية وضغطت على غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتأييده، وبسبب سياستها المناهضة (لإسرائيل) تأثرت المفاوضات بشأن تمديد تأجير قاعدة الظهران الجوية.

تجمعت عدة عوامل لتزيد في اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط، فلقد تزايد إنتاج البترول في السعودية والكويت بصورة مذهشة، وتوسعت مصالحها البترولية في البحرين والعراق ومصر، وتطورت القضية الفلسطينية بما ارتبط بها من تعاطف الولايات المتحدة مع الصهيونية وازداد تخوفها من الاتحاد السوفيياتي، فدفع كل ذلك الولايات المتحدة لأن تبلور سياسات وتتخذ إجراءات «لحماية» الشرق الأوسط وضمان مصالحها ومصالح العرب فيه. وفي إطار هذه السياسات، هدد الرئيس الأميركي ترومان الاتحاد السوفيياتي لينسحب من شمال إيران، فانسحب وقدم الرئيس الأميركي المساعدات لليونان وتركيا ضد ما اعتبره خطراً سوفياتياً. وأصدر سنة ١٩٤٧ ماسمي بمبدأ ترومان وفحواه: أن الولايات المتحدة ستساعد الشعوب الحرة المهددة من الداخل لحماية مؤسساتها الديمقراطية وسلامتها الوطنية ضد الحركات العدوانية التي تسعى لأن تفرّض عليها نظاماً استبدادياً شاملاً. وفي ٢٥ أيار/مايو سنة ١٩٥٠ شاركت الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا في إصدار التصريح الثلاثي الذي أعلن عزم الدول الثلاث على حفظ التوازن في التسليح بين إسرائيل والدول العربية، مع مراعاة حق كل منها في توفير الأمن الداخلي والدفاع المشروع عن النفس وحماية المنطقة وفي الوقت نفسه على منع سباق التسليح بينها. ولقد جاء في هذا التصريح:

إن الحكومات الثلاث تدرك وتقر بأن الدول العربية وإسرائيل جميعاً تحتاج للمحافظة على مستوى معين من القوات المسلحة لغايات تأمين سلامتها الداخلية وللدفاع الذاتي المشروع، ولتتمكن من القيام بدورها في الدفاع عن المنطقة كاملة. أن جميع طلبات السلاح والمواد الحربية لهذه الدول سينظر فيها في ضوء هذه المبادئ. وفيما يتعلق بهذا، فإن الحكومات الثلاث ترغب في أن تذكر وتعيد التأكيد على ما جاء في البيانات التي أدلى بها ممثلوها في مجلس الأمن بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٤٩، وأعلنوا فيها معارضتهم لقيام سباق للتسلح بين الدول العربية وإسرائيل.

أن الحكومات الثلاث تعلن بأنّها تلقّت تأكيدات من الدول المعنية التي تسمح لها (الحكومات الثلاث) بأن تحصل على أسلحة منها، بأن الدولة المشتري لا تنوي القيام بأي عمل عدواني ضد أي دولة أخرى. وأن تأكيدات مشابهة ستطلب من أي دولة أخرى في المنطقة تسمح (الدول الثلاث) بتزويدها بالأسلحة في المستقبل.

أن الدول الثلاث تنتهز هذه الفرصة لتعلن اهتمامها العميق ورغبتها في تشجيع إقرار السلام والاستقرار والحفاظ عليهما في المنطقة، وكذلك معارضتها التي لا تتبدل لاستخدام القوة أو التهديد بالقوة بين أي من الدول في المنطقة. وإذا وجدت الحكومات الثلاث بأن أيّاً من هذه الدول تعد لاعتداء على الحدود أو خطوط الهدنة، فإنّها بالتانسق مع التزاماتها كاعضاء في الأمم المتحدة، فإنّها ستتخذ فوراً الإجراءات داخل وخارج الأمم المتحدة لمنع مثل هذا الانتهاك^(٣).

ويرى محمود رياض وزير الخارجية الأسبق في مصر ومنذوب مصر في الأمم المتحدة، بأن مشاركة

الولايات المتحدة في (التصريح الثلاثي) الذي صدر بعد شهر من صدور قرار مجلس الجامعة العربية بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٥٠، بالموافقة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي نشأت عن تخوفها من أن يصبح التضامن العربي قادراً على ردع الاعتداءات الإسرائيلية، ومن أن تتحول المعاهدة إلى حلف عربي قوي يمكن الدول العربية من التحرر من السيطرة الغربية. ويعتبر التصريح الثلاثي وسيلة لوقاية إسرائيل من أي خطر عربي محتمل. هذا في الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية المصدر الوحيد لتزويد الدول العربية بالسلاح القليل، وكانت تمد إسرائيل بكميات وافية من الأسلحة الثقيلة المتطورة وهي الأسلحة التي استخدمتها في اعتداءاتها في حرب السويس على مصر بمشاركة بريطانيا وفرنسا، وهما من دول (التصريح الثلاثي) اللتين زعمتا مع الولايات المتحدة بأنهم أصدروه لمنع العدوان في المنطقة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإنه من المؤلم للعرب أن معاهدة الدفاع المشترك لم تثبت فعاليتها في مواجهة الاعتداءات المتكررة على الدول العربية رغم أنها تنص على ما يلي:

«تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة اعتداءً عليها جميعاً، ولذلك فإنها عسلاً بمبدأ الدفاع الشرعي تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجموعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما»^(١).

ولعله من الأنصاف أن نذكر قول محمود رياض، بأن معاهدة الدفاع المشترك العربية مثلت التنبيه العربي في وجه الموقف الغربي المعادي إلى ضرورة التعاون العسكري والاقتصادي، وإلى أنها رغم ما تبين من عدم تطبيقها في اعتداءات متكررة على الأراضي العربية.

«إلا أنها كانت تحتاج في ذلك الوقت إلى شجاعة وحكمة سياسية لإقرارها. فقد كانت القوات البريطانية تحتل مصر والأردن والعراق تحت ستر معاهدات أو اتفاقات ثنائية. الأمر الذي يلقي بظله على بقية الدول العربية. من هنا، يمكنني القول أن المعاهدة كانت خطوة جريئة في حينها، إلا أنها كانت بحاجة إلى التطوير حتى تصبح أكثر فعالية ولا تظل حبراً على ورق. المهم أن المعاهدة أثارت انزعاج الولايات المتحدة، فقد كانت تخشى أن تتحول إلى أداة فعالة لردع الاعتداءات الإسرائيلية كما كانت تخشى أن تتحول إلى نواة لحلف عربي بعيد عن السيطرة الغربية. ولم تكن المخاوف الأمريكية دون أساس، فقد كان هذا هو الهدف فعلاً من وضع المعاهدة»^(٢).

ومع مرور الوقت، ثبت أن نية الدول الثلاث لم تكن صادقة أو ثابتة فيما أعلنته عن حفظ التوازن بين الفرقاء المعتدي والمعتدى عليهم، حتى لو قبلنا جدلاً بأنه يجوز الحد من التسليح المشروع لعدة دول عربية في مقابل دولة مقتنصة ومصممة على التوسع هي إسرائيل.

- George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 4th. ed. (Ithaca: Cornell University press, 1980), P. 580. (١)
- Margarita Dobert, «Aid to Yemen.» *American Arab Affairs* (Spring 1984), PP. 108 - 109. (٢)
- هناك مصادر عديدة تؤكد أن هذا الرقم مبالغ فيه جداً وأنه لم يقتصر على اليهود. (٣)
- وليم ادي، «روزفلت يقابل ابن سعود»، جورديان تايمز (الأردن)، ١٩٨٧/٨/٢٩. (٤)
- محمد حسنين هيكل، «الحلقة الثانية من كتاب صراع امبراطوريات وكضاح ثورات»، وثيقة رقم (٩)، نشرت في: جريدة الراي (الأردن)، ١٩٨٦/٩/٢٠. وذكر الأستاذ هيكل بأنه ليست هناك محاضر سعودية مكتوبة يمكن الرجوع إليها عن محادثات هذا اللقاء، وذكر كذلك بأن هناك تقرير ثالث كتبه الكولونيل ويليام ادي الوزير المفوض في جدة الذي حضر الاجتماع وقام بالترجمة بين الملك والرئيس وتركز هذا التقرير الثالث على العلاقات الثنائية بين الأسرة المالكة السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وأنه كتب على نسخة واحدة فقط سرية اودعت في خزائن البيت الأبيض. (٥)
- المصدر نفسه، وثيقة رقم (١٠). (٦)
- المصدر نفسه. (٧)
- المصدر نفسه. (٨)
- المصدر نفسه. (٩)
- المصدر نفسه. (١٠)
- هيكل، المصدر نفسه، في: الراي (الأردن)، ١٩٨٦/٩/٢٨. (١١)
- المصدر نفسه. (١٢)
- رقم الكتاب ٤٥/١/٤ بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣٦٤ الموافق ١٠ آذار/مارس ١٩٤٥. منشور في نشرة مطبوعة، وجدت بين أوراق المرحوم روجي باشا عبد الهادي وزير الخارجية الأردني (مساعد السكرتير العام لحكومة الانتداب على فلسطين سابقاً). (١٣)
- George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 3rd. ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1962), P. 553. (١٤)
- يشير إلى نشرة وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٤٥. (١٥)
- Seth P. Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982), P. 14. (١٦)
- George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, New York Times, 15/5/1946. (١٧)
- Ibid, 29/10/1946. (١٨)
- Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles* P. 18. (١٩)
- المصدر نفسه. (٢٠)
- كيرتس، صورة متبذلة، ص ٣٠. (٢١)
- فرانك مانويل، بين أمريكا وفلسطين، ترجمة يوسف حنا (عمان: وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الثقافة والفنون، ١٩٦٧)، ص ١٩٣. (٢٢)
- المصدر نفسه، ص ١٩٤. (٢٣)
- Avi Shlaim, in: *Journal of Palestine Studies*, No. 66 (Winter 1988). (٢٤)
- هيكل، المصدر نفسه، في: الراي (الأردن)، ١٩٨٦/٩/٢٠. (٢٥)
- Guy Wint and Peter Calvocoressi, *Middle East Crisis*, A Penguin Special, S 167 (Harmonds Worth, Middlesex: Penguin Books, 1957), Appendixes, P. 136 - 137. (٢٦)
- محمود رياض، «الامن القومي العربي بين التجاوز والفشل: الحلقة الثالثة»، في: المصهور (الأردن)، ١٩٨٥/٨/٢٢. (٢٧)
- المصدر نفسه. (٢٨)

في سنة ١٩٤٨، دخلت قطع بحرية أميركية مياه الخليج لأول مرة، وقامت بزيارة مجاملة للسعودية في ميناء الدمام، ورفعت درجة المفوضية الأميركية في جدة إلى درجة سفارة، وقدمت المساعدة الفنية للسعودية بموجب برنامج النقطة الرابعة. وفي ١٨ حزيران/يونيو ١٩٥١، وقعت اتفاقية دفاع بين البلدين مددت بموجبها إيجارة قاعدة الظهران الجوية لمدة خمس سنوات، ومكنت السعودية من شراء أجهزة حربية أميركية، ونصت على قيام المدربين الأميركيين بتدريب الجيش السعودي. واعتبرت أميركا بأن السعودية مؤهلة للمساعدة بموجب برنامج مساعدات الدفاع المتبادلة بوصفها دولة «معتبرة قدرتها لحملة نفسها أو للمساعدة في الدفاع عن المنطقة مهمة لسلامة الولايات المتحدة». ومما لا شك فيه أن العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية تأثرت بصورة إيجابية مع تزايد إنتاج البترول. فبعد ابتداء الإنتاج التجاري (أرامكو) سنة ١٩٤٥، ووصل سنة ١٩٥٠ إلى خمسة وعشرين مليون طن في السنة، وبذلك أصبحت السعودية تحتل المركز الثاني في استخراج البترول في المنطقة بعد إيران. وازدادت موارد السعودية من ثلاثمائة ألف دولار سنة ١٩١٧ إلى تسعين مليون دولار سنة ١٩٥٠، ومكنتها هذه الأموال من الإقدام على مشاريع في مناحي العمران المتعددة من طرق وكهرباء واستصلاح للأراضي وزراعة ومياه ومدارس ومستشفيات. وكان أميركا دور كبير في تقديم المساعدات الفنية لتجاوز هذه المشاريع. غير أن العلاقات الطيبة بين السعودية وأميركا لم تكن دون نكسات أو تعكرات. ففي سنة ١٩٥٤ طردت الحكومة السعودية بعثة النقطة الرابعة بعد أن عملت لمدة ثلاث سنوات في البلاد. وفي سنة ١٩٥٥ أوقفت الولايات المتحدة في الموانئ الأميركية شحن ثمانية عشرة دبابة للسعودية بسبب الاحتجاجات والتظاهرات الصهيونية. وبدأ هذا للسعوديين برهاناً على تحيز أميركا لإسرائيل.

مع تزايد إنتاج البترول والثروات على السيطرة عليه، أصبح لشركات البترول قوة ونفوذاً كبيرين. ويصف محمد حسين هيكل هذا التطور فيقول:

«ولم تكن النظم الحاكمة في العالم العربي على بينة كاملة بحقائق السيطرة الأجنبية، فقد كانت الانظار كلها تتجه إلى جيوش الاحتلال وإلى قواعد العسكرية غافلة عن أن هناك أداة أخرى للسيطرة لا تقل في خطورتها - إن لم تزد - عن خطر القوات والقواعد العسكرية.

لقد كانت كل دولة عربية على استعداد أن تنسى وجود دولة أجنبية فيها داخل الدولة. فلم تكن حكومة العراق على وعي كامل بـ «حجم» شركة البترول البريطانية - العراقية، بينما كانت هذه الشركة تتحكم في مصائر العراق بأكبر مما تصل إليه سلطة الاحتلال. ونفس الشيء كان حادثاً في السعودية مع شركة «أرامكو» التي أصبحت هي الأخرى دولة داخل الدولة، وممثلاً حقيقياً لمصالح وسلطة الولايات المتحدة في السعودية. ولقد تأثر التاريخ العربي الحديث ليس فقط بسيطرة هذه الشركات العملاقة الكبرى واحتكارها لثرواتها - وإنما تأثر أيضاً بالصراعات على الامتيازات فيها. وقد كان الصراع بين شركة «البترول البريطانية - العراقية» وشركة «أرامكو» الأميركية هو المحرك الأساسي لسلسلة من الانقلابات العسكرية وقعت في سوريا سنة ١٩٤٩.

وقد بدأت السلسلة بانقلاب في دمشق قاده اللواء «حسني الزعيم»، وتبين بعد قليل أن الانقلاب وراءه شركة «أرامكو» التي وقّع لها «حسني الزعيم» على امتياز بعد خط لأنابيب البترول بين مناطق الإنتاج في السعودية، وموانئ البحر الأبيض في سوريا (خط التابالين).

وما هي إلا أيام حتى وقع انقلاب ثان قاده اللواء «سامي الحناوي»، وتبين بعد قليل أيضاً أن القوة المحركة له هي شركة البترول البريطانية - العراقية. وكان أول قرار للواء «سامي الحناوي» هو إلغاء اتفاق خط أنابيب البترول بين السعودية والبحر الأبيض.

وفي مصر كانت هناك سيطرة مماثلة لشركة عملاقة، فقد كانت الدولة داخل الدولة هي شركة قناة السويس. والحقيقة أن شركة قناة السويس كانت هي الجانب الأخر لصورة القاعدة العسكرية البريطانية في قناة السويس»^(١).

في ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٩، قام حسني الزعيم بانقلاب على حكومة الكتلة الوطنية بعد أن علم بأن

الرئيس شكري القوتلي بنوي طرده من منصبه كرئيس لأركان الجيش السوري. وانشق حسني الزعيم عن العراق والأردن وتعاون مع مصر والسعودية لأنه خشي أن يضعف مركزه إذا تحقق مشروع سوريا الكبرى تحت القيادة الهاشمية، ولأنه أراد أن يكسب مالياً وسياسياً. وأيدت الولايات المتحدة حسني الزعيم رغم التمسك بمظاهر الحياد تجاه التطورات الداخلية في سوريا. وجاء تأييد الولايات المتحدة للزعيم مجارة للسعودية التي قيل أنها قاومت مشروع سوريا الكبرى خشية تزايد القوة والنفوذ الهاشميين، وذلك إضافة إلى أن الولايات المتحدة فضلت أن تبقى سوريا منفصلة وارتاحت لتصريحات حسني الزعيم المعادية للشيوعية. وعندما قام سامي الحناوي بانقلاباً على حسني الزعيم، اتبع سياسة توثيق الروابط مع العراق والأردن متعاوناً في ذلك مع حزب الشعب برئاسة رشدي الكيخيا المؤيد للتعاون مع بغداد. وبالفعل اتجه المجلس التأسيسي السوري بصورة دستورية نحو الوحدة مع العراق، فدفع ذلك عدداً من الضباط ذوي النفوذ في الجيش السوري بقيادة أديب الشيشكلي إلى القيام بانقلاب على الحناوي لمنع الوحدة بين سوريا والعراق، وللحفاظ على استقلال سوريا الانفصالي. ولقد نال ذلك ارتياح الولايات المتحدة لأن الشيشكلي جدد الصلات الودية مع مصر والسعودية. وقام الملك سعود بمنح سوريا قرضاً كبيراً بغية تثبيت حكومتها المعادية للهاشميين. غير أن الحكومة السورية لم تتبع سياسة ودية صريحة تجاه أمريكا وكانت تقاوضها للحصول على مساعدات فنية محدودة، وفي الوقت نفسه تجاهر بتنديدها لسياسة أمريكا وخصوصاً ما ارتبط منها بتأييد إسرائيل. فلقد كانت هناك في سوريا كما في غيرها من الدول العربية خيبة أمل من الولايات المتحدة. حتى أن وزراء بارزين في حكومة العظم أعلنوا ميلهم لسياسة مؤيدة للسوفييت، على اعتبار أن العرب يفضلون أن يصبحوا سوفييتاً على أن تهوؤ بلادهم ويخسروا وطنهم. وعلى أساس أن الاتحاد السوفياتي عدو لاعداء العرب أي لأمريكا المساندة لإسرائيل. وفي شباط/فبراير ١٩٥٠، أعلن رئيس الوزراء السوري خالد العظم بأن سوريا لن تسعى للحصول على قرض أمريكي، وأنها ستعتمد على مواردها الذاتية لتنفيذ مشاريعها الانمائية. وعندما قدمت المفوضية الأمريكية في دمشق الاحتجاجات على افتتاحيات الصحف السورية المعادية لأمريكا، قامت حملة صحفية قوية ضد ما اعتبر تدخلاً أمريكياً في حرية الصحافة. وبما أثار الاستياء والغضب الشديدين تصريحات المسؤولين الأمريكيين بأن إسرائيل هي «القلعة الرئيسية للديمقراطية وللثغلة الأمريكية في الشرق الأوسط». وفي هذا الجو انفجرت قنبلة في المفوضية الأمريكية ومزق العلم الأمريكي ووضعت الخطط لفرض ضرائب تمييزية على البضائع الأمريكية. وهاجمت الجرائد السورية بعنف رسالة الرئيس ترومان بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٥١ التي وعد فيها بمساعدة الشرق الأوسط، لأن الرسالة وضعت إسرائيل على المستوى نفسه مع الدول العربية وقاطع الصحفيون السوريون حفلة استقبال صحفية نظمها مكتب المعلومات الأمريكي. وفي ٧ تموز/يوليو ١٩٥١ رفض رئيس الوزراء خالد العظم علانية المساعدة الفنية الأمريكية بموجب النقطة الرابعة.

بعد صراعات داخلية في سوريا، تغلب الفريق الذي يميل إلى مصر والسعودية وإلى الحياد الإيجابي والمقاوم للاتجاه نحو الغرب. وعقدت سوريا صفقة سلاح كبيرة مع الاتحاد السوفياتي وانتقالات تجارية مع الصين الشيوعية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، وقعت سوريا مع مصر والسعودية معاهدة تحالف وتعاون مشترك، وحصلت على قرض سخي من السعودية ومواد حربية سوفييتية من مصر. وشاركت سوريا في التثدييد بالولايات المتحدة وأصبحت تصريحات ممثلها في الأمم المتحدة أشد مرارة واشتعالاً ضدها. وزار الرئيس شكري القوتلي الاتحاد السوفياتي، ويبدو أن إحدى نتائج هذه الزيارة كان ظهور اثنتي عشرة طائرة ميغ سوفييتية في سوريا. وكانت الأسلحة الحربية السوفياتية تفرغ في ميناء اللاذقية بشمال سوريا. ونشأ شعور لدى قادة الغرب والمتعاطفين مع الغرب بأن سوريا كانت في طريقها «أن تدخل خلف الستار الحديدي» الشيوعي دون رجعة. وصرح القائم بأعمال السفارة الأمريكية في عمان في إحدى الحفلات لموظفين حكوميين كبار ومدعويين آخرين، بأن ميناء اللاذقية السوري أصبح قاعدة بحرية قوية يديرها ويسيطر عليها السوفييت. فلم يصدق أحد^(٣). وفي زيارة للهند، أعلن الرئيس شكري القوتلي في

كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، تمسك سوريا بالحياد الإيجلابي بين الشرق والغرب، وهاجمت الصحف السورية المسيطر عليها من قبل الحكومة وكذلك الراديو السوري مبدأ أيزنهاور، على اعتبار أنه دليل على الامبريالية الأمريكية. وقبيل سوريا العرض التشيكوسلوفاكي لبناء صفاة حصص. ٦ آب/ أغسطس ١٩٥٧، عقدت اتفاقية بين سوريا والاتحاد السوفياتي للمساعدة الاقتصادية، من بنودها منع سوريا اعتماداً بمبلغ مائة وأربعين مليون دولار ومساعدات أخرى لتسعة عشر مشروعاً تنموياً. ونتيجة العدوان الثلاثي على مصر وما أثاره من مشاعر الغضب العربي على الغرب، نسف السوريون أنابيب بترول شركة البترول العراقية التي تمر عبر سوريا والأردن وفلسطين. وبذلك حرمت أوروبا من النفط الذي كان يسيل بمعدل ٢٥ مليون طن سنوياً. واعتبرت الولايات المتحدة أن سوريا تتدفع بقوة نحو الاعتماد على الاتحاد السوفياتي في وقت تضعضعت فيه القوى المالية للغرب، وعزز هذا الاعتبار قيام سوريا بطرد ثلاثة من أعضاء السفارة الأمريكية في دمشق ومنهم الملحق العسكري، وكذلك تعيينها للجنرال عفيف البزري الذي كان يقال بأنه شيوعي رئيساً لأركان الجيش السوري. وتيقنت الولايات المتحدة بأن سوريا أصبحت (تابعة) للاتحاد السوفياتي. وعندما شكل صبري العسلي حكومة سورية تضم الأحزاب الرئيسية الثلاثة (الحزب الوطني وحزب الشعب وحزب البعث)، لقي بياناً في مجلس النواب السوري أعلن فيه بأن حكومته تنوي تعزيز الروابط مع مصر من أجل اتباع سياسة موحدة ومن أجل تحقيق وحدة عربية شاملة. ويقول محمود رياض^(٣) في مقال نشر في جريدة الدستور (الأردنية) ١٩٨٥/٩/١١.

«وكان هذا التصريح حول الوحدة العربية بمثابة الإعلان عن بدء صراع جديد في سوريا. فبعد أن كان الصراع منحصراً في موضوع الأحلاف أصبح موضوع الوحدة بين مصر وسوريا يمثل قمة الصراع، واعتبرت انكثرتا وفرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل هذه السياسة بمثابة تهديد لمصالحها في المنطقة وإن اختلفت هذه المصالح. فإسرائيل تريد التوسع، وانكثرتا وفرنسا ترغبان في الاحتفاظ بوجودهما الاستعماري، والولايات المتحدة ترى ضرورة سيطرتها على المنطقة لمنع أي تظفل سوفياتي وحماية مصالحها البترولية ومنع أي تهديد لإسرائيل. كان الغرب يرى أن سياسة عدم الانحياز التي ينادي بها عبد الحامد تشكل خطراً على المصالح الغربية بعد جلاء القوات الانجليزية في يونيو/ حزيران ١٩٥٦، ويرى أن اقتصاد مصر وسوريا يشاطف هذا الخطر خاصة إذا ما امتدت هذه السياسة إلى المنطقة كلها».

وعندما اعترفت سوريا بالصين الشعبية شنت الدول الغربية حملة شديدة عليها، واتهمتها بأنها أصبحت إحدى الدول التابعة للاتحاد السوفياتي. واتبعت الحملة أساليب خبيثة لإثارة مخاوف الطوائف الإسلامية ومخاوف الدول العربية من الاتحاد الشيوعي ومن التأثير اليساري على أنظمة الحكم. ولم تلق هذه الحملة النجاح أو التأثير المطلوب، لأنه من الصعب قبول الاتهام أو الإيحاء بأن شكري القوتلي وصبري العسلي وحزب الشعب ورجال الأحزاب الأخرى يروجون للشيوعية أو للأفكار اليسارية في سوريا أو البلاد العربية الأخرى.

وفي إطار المخططات الأمريكية والغربية للسيطرة على دول الشرق الأوسط وإخضاعها للسياسات والتوجيهات الغربية والأمريكية، دبرت مؤامرة انقلابية على سوريا التحالف مع مصر، وبذلك المساعي لفشل الحلف العسكري الرباعي بين مصر وسوريا والسعودية والأردن، والقضاء على الرئيس عبد الناصر وقيادته التحريرية للعالم العربي وذلك لعزل مصر عن دول مشرقه. واشترك في المؤامرة على سوريا عراق نوري السعيد وبريطانيا وتركيا ولبنان والحزب القومي السوري والجماعات السورية المعارضة في الداخل والخارج. أما الولايات المتحدة فقد انضمت إلى هذه المؤامرة في مرحلة متأخرة من الإعداد لها. وكانت المؤامرة تقتضي الإدعاء بأن سوريا أصبحت تحت السيطرة الشيوعية، وكذلك تسليح رجال المعارضة السورية لكي يقوموا بتردم مسلح ويطلبوا مساعدة الدول العربية الشقيقة، فدخلت قوات من الجيش العراقي والأردني تلبية لهذا الطلب تحت ستار المحافظة على الأمن في المنطقة حسب خطة التآمر المقترحة. وتدخل كذلك إذا اقتضى الأمر قوات من تركيا ولبنان. أما الولايات المتحدة فيبدو أن دورها كان تقديم المال والسلاح والقيام بعمليات خفية داخل سوريا. ويذكر الرئيس أيزنهاور في مذكراته بأن: «الأراء اختلفت بشأن ما يجب عمله وقرر الملك حسين بأنه لا يريد أن يشارك في حركة ضد سوريا^(٤)».

وكان أشد المتحمسين للمؤامرة والقتال ضد سوريا حكومة كميل شمعون. ويذكر ايزنهاور في مذكراته:

«وفي منتصف ايلول/سبتمبر ١٩٥٧ كانت جميع الدول باستثناء لبنان قد تخلت عن فكرة غزو سوريا»^(١).

وبيروت كانت مركز التخطيط التنفيذي للمؤامرة، وجاء إليها من سويسرا الرئيس السوري السابق اديب الشيشكلي للاشتراك فيها مع اثنين من ضباطه السابقين، ولكنه انسحب مع مبلغ من المال بعد أن شعر بأن المؤامرة لن تنجح. وكان كميل شمعون على علم بالتحضير لتنفيذ المؤامرة، وكانت لجنة مشتركة أميركية عراقية تجتمع في بيروت لـ:

«بحث الأبعاد السياسية للمؤامرة ووسائل تنفيذ المخطط المقترحة»^(٢).

غير أن المؤامرة لم تنجح، فقد كانت الاستخبارات السورية تتابع ما يجري، ويبدو أن ضمير أحد المتآمرين دفعه لأن يتصل بعبد الحميد السراج وأن يطلعه على الكثير من تفاصيل المؤامرة، وأن يسلمه نسخة من الميثاق الذي وقعه المتآمرون السوريون المختطفو الاتجاهات للسر بموجبه^(٣). وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، أصدر عبد الحميد السراج تقريراً جاء فيها: أن الحزب السوري القومي المشترك في المؤامرة قرر اغتيال شخصيات سورية منها: أكرم الحوراني وخالد بكdash وعبد الحميد السراج وطلعه العودة الله وأحمد جنيدي ومصطفى حمدون وعبد الغني قنوت. وعندما بقي القبض على المتآمرين السوريين، جرت محاكمتهم أمام محكمة عسكرية تشكلت في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧. ولقد تضمنت الشهادات التي أدلت أمام المحكمة أسماء المتآمرين وتواريخ الاتصالات التي جرت بينهم وأماكنها. وانتهت المحاكمة بإصدار أحكام اعدام وسجن، ولكن أحكام الإعدام بدلت إلى سجن لاعتبارات سياسية ولكانة عدد من المتهمين العائلية. وكان من الذين توسطوا لتخفيف أحكام الإعدام الزعيم اللبناني حميد فرنجة القومي الزعرة والرافض للاحلاف الغربية. وثبت اشتراك الولايات المتحدة في المؤامرة، واتهم أحد كبار موظفي السفارة الأميركية بأنه من رجال الاستخبارات المركزية الأميركية وأنه كان على اتصال بالمتآمرين. ويشير صلاح نصر رئيس الاستخبارات المصرية السابق في مذكراته إلى دور الولايات المتحدة في المؤامرة فيقول:

«وحل صيف ١٩٥٧ واكتشفت السلطات السورية مؤامرة دبرتها المخابرات المركزية الأميركية لإعادة حكومة موالية للغرب في سوريا، إذ قبض على دبلوماسي من السفارة الأميركية في دمشق عند الحدود السورية - اللبنانية وهو يحاول تهريب لاجئ سوري من بيروت إلى دمشق في حقيبة سيارته. وقد أكدت العملية للسوريين أن الغرب لن يتوقف عن فرض حكومات خاضعة تحقق مصالحهم ومطالبهم في العالم العربي وتقوض دعائهم»^(٤).

ورغم إنكار الولايات المتحدة وبريطانيا والعراق لاشتراكهم في المؤامرة، فإن شهادات عدد من الشهود أمام المحكمة السورية قدمت الدليل على تورط عدد من أعضاء السفارة الأميركية في دمشق وأجهزة الاستخبارات في المؤامرة. ولقد أيدت محاكمة عدد من السياسيين العراقيين في العراق عند قيام الثورة العراقية سنة ١٩٥٨ الشهادات التي أدلت أمام محكمة دمشق، وأثبتت اشتراك الدول الثلاث في المؤامرة بقصد قلب نظام الحكم في سوريا، و:

«إقامة نظام رئاسي قوي، وتشكيل حكومة من الموقعين على الميثاق (ميثاق المتآمرين المتنوعي الاتجاهات) والعمل على تحقيق مشروع اللامبالاة الخصيص. وقد ساهمت الولايات المتحدة بالمال والسلاح كما كان عليها في حالة قيام حكم موال للعراق أن تحول دون تدخل عسكري من قبل تركيا وإسرائيل»^(٥).

ويضيف محمود رياض:

«وكان اشتراك أمريكا بالذات في المؤامرة أساساً كبيراً سمحت لها ودلت على مدى تخطيطها في علاقاتها مع الدول العربية. لقد سبق وعاونت الولايات المتحدة مصر في مفاوضاتها مع بريطانيا لتوقيع اتفاقية الجلاء، كما كانت حريصة على علاقاتها القوية مع السعودية وتحاول كسب الدول العربية إلى جانبها للمحافظة على مصالحها الترتيبية. وكان يمكن للولايات المتحدة بعد قيام حلف بغداد وانضمام العراق إليه، والذي اكمل الطوق الذي كانت تريده حول الاتحاد السوفياتي من الجنوب عن طريق الاحلاف كان يمكنها أن تتوقف عند هذا الحد، إلا أنها كانت تصر على وجود عرق استراتيجي للحلف عن طريق إرغام سوريا على الانضمام إليه.

ويكأن يجب أن تدرك الولايات المتحدة أن نجاح المؤامرة علاوة على أنه سوف يسيء إليها في العالم العربي وفي العالم الثالث كله محاولتها إرغام شعب على سياسة لا يرغب فيها، فإذن مثل هذا الانقلاب لا يمكن أن يدوم في سوريا، وتاريخ الانقلابات في سوريا يثبت ذلك. كانت الولايات المتحدة متصورة أن نجاح المؤامرة سوف يقضي على الوجود السوفييتي في سوريا والسيطرة على الشرق العربي سيطرة كاملة وإبعاد عبد الناصر عنه. وما حدث كان العكس تماماً من ذلك، وادى دورها في المؤامرة إلى المزيد من الشك لدى الشعب السوري والشعوب العربية في حقيقة نواياها وسياستها في المنطقة. ولم يشفع لها وقوفها إلى جانب مصر ضد المدون الثلاثي^(١٠).

وتابعت الولايات المتحدة توجيه الضغوط على سوريا وصرحت في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٧ بأن سوريا في طريقها لأن تصبح قاعدة للشيوعية الدولية، وشاركتها تركيا في هذا الضغط وحشدت قواتها على حدودها مع سوريا، فاحتجت سوريا على هذا التصرف واتهمت تركيا والولايات المتحدة بمحاولة التدخل المسلح ضدها. وجاءت قوات مصرية إلى مدينة اللاذقية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٧ لمساندة سوريا في وجه التهديدات التركية المتفق عليها مع الولايات المتحدة، وأثار وصول القوات المصرية مشاعر الامتنان وحامساً كبيراً في سوريا وفي البلاد العربية، لأن الشعوب العربية وجدت في إقدام مصر على إرسال قواتها لنجدة سوريا دليلاً على تضامن عربي فعلي بين مصر وسوريا على الأقل، وقام الاتحاد السوفييتي بالإعلان عن استعداده لمساندة سوريا. ولكن المملكة العربية السعودية بذلت جهداً لتخفيف التآزم، فقام (الأمير) فيصل ولي العهد في ذلك الوقت بزيارة لواشنطن في ٢٢ أيلول/سبتمبر وقابل الرئيس أيزنهاور وصرح:

«بأن سوريا لا تشكل أي تهديد للدول العربية المجاورة لتركيا»^(١١).

إضافة إلى ذلك، قام الملك سعود بزيارة لدمشق في ٢٥ أيلول/سبتمبر، و:

«نمدد بأيّة محاولة للعدوان على سوريا، وأكد على التضامن العربي ووقوف السعودية إلى جانب سوريا. وكان لموقف الملك سعود في ذلك الوقت أثر حاسم على الولايات المتحدة، فتراجعت عن تصريحاتها العنيفة ضد سوريا، وأعلنت تركيا أنه لا يوجد لديها أي نية للاعتداء على سوريا»^(١٢).



- (١) محمد حسنين هيكل، مصراع اميراطوريات وكفاح ثورات، في: الراي (الأردن)، ١٠/٥/١٩٨٦.
- (٢) المؤلف كان من بين الحاضرين.
- (٣) محمود رياض، «الامن القومي العربي بين التجاوز والفشل»، في: المصنوع (الأردن)، ١١/٩/١٩٨٥.
- (٤) Hicham Sharabi, *Palestine and Israel: the Lethal Dilemma* (New York: Pegasus, 1969), P.67.
- (٥) Ibid.
- (٦) رياض، المصدر نفسه، في: المصنوع (الأردن)، ١٩/٩/١٩٨٥.
- (٧) المصدر نفسه.
- (٨) مذكرات صلاح نصر، الراي (الأردن)، ٢٧/١/١٩٨٦.
- (٩) رياض، المصدر نفسه.
- (١٠) المصدر نفسه.
- (١١) المصدر نفسه، في: المصنوع، ٢٠/٩/١٩٨٥.
- (١٢) المصدر نفسه.



وحدة مصر وسوريا. حلم عربي كبير تلاشى

في أول شباط/فبراير سنة ١٩٥٨، تحقق حلم كبير من أحلام القومية العربية كان في تحقيقه أثر كبير لوطنية الرئيس عبد الناصر وزعامته القومية وشخصيته ذات الجاذبية الهائلة، إذ قامت الوحدة بين مصر عبد الناصر وسوريا بعد تفاعلات سياسية وتردد من الرئيس عبد الناصر وإصرار من ضباط الجيش السوري وعدد من السياسيين السوريين، وأعلنت هذه الوحدة تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة» وكانت برئاسة جمال عبد الناصر بإقليميهما الجنوبي والشمالي. وبمجرد أن ظهر الاتجاه نحو الوحدة والإصرار عليها وحتى قبل إعلانها ابتدأت المقاومة العربية والأجنبية لمنع قيامها ومحاربتها، فاجتمع مجلس حلف بغداد بحضور الدالاس، لأول مرة بعد أن انضمت إليه الولايات المتحدة، وكان الموضوع الرئيسي أمام الاجتماع هو الاتحاد المصري - السوري. وأكد نوري السعيد ورئيس وزراء تركيا عدنان مندريس على أن من واجب كل عضو في الحلف بذل كل جهد ممكن لمنع قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وكانت تركيا تخشى أن تقوم على حدودها دولة متحدة يبلغ تعداد سكانها ثلاثين مليوناً بدلاً من دولة سوريا البالغ عدد سكانها خمسة ملايين. ولكن لم يقدر لهذه الوحدة أن تعيش لأكثر من ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، إذ قضى عليها انقلاب انفصالي سوري أدخل الفرع إلى قلوب الإقليميين والمعادين للوحدة العربية وللرئيس عبد الناصر في سوريا وفي غيرها من البلاد العربية والأجنبية. وحسب تعبير صدر عفوياً في جلسة خاصة استذكر المجتمعون فيها هذا الفرع، قال سياسي عربي من ذوي المناصب العالية في بلده وكأنه يحدث نفسه ويخفف الوزر عن ضميره: «ان هذه الوحدة كانت تهدد مراكزنا».

وفي مقابل الوحدة المصرية - السورية، قام اتحاد الأردن والعراق في ١٤ شباط/فبراير ١٩٥٨ واشتمل على ما يلي^(١):

- ١ - الاتحاد العربي مفتوح لأعضاء آخرين.
- ٢ - تحتفظ كل دولة بكيانها السياسي والتزاماتها ومعاهداتها.
- ٣ - ملك العراق رئيس الاتحاد.
- ٤ - العاصمة تكون بالتناوب بين عمان وبغداد.
- ٥ - تقوم وزارة اتحادية وبرلمان اتحادي إضافة إلى الوزارتين والبرلمانيين القائمين في البلدين.
- ٦ - توحّد السياسة الخارجية والدفاع ومناهج التعليم ثم العملة والسياسة المالية والاقتصادية.

وأرسل عبد الناصر برقية تهنئة لقيام الاتحاد تلقى عليها ردّاً مؤسفاً من الأمير عبد الله. ولم يعمر هذا الاتحاد طويلاً، إذ قضت عليه وعلى الآمال التي بنيت عليه الثورة العراقية الدامية في ١٤ تموز/يوليو سنة ١٩٥٨، واتهم الرئيس عبد الناصر بأنه كان وراءها ولم يكن ذلك صحيحاً.

في الحقبة التي سبقت قيام ثورة الضباط الأحرار كان المجتمع المصري يعاني من الصراع بين الملك فاروق الذي أحاط نفسه برجال نسب إليهم الفساد والاستغلال، ولجأ إلى تشكيل وزارات من أحزاب الأقلية دون أن يتقيد بالدستور المصري على الوجه الصحيح، وبين حزب الوفد الذي كان يحظى بأغلبية برلمانية وشعبية كبيرة غزتها ذكرى الزعيم سعد زغلول وزعامة خليفته مصطفى النحاس. وكانت السفارة البريطانية ذات نفوذ كبير يستند احتلال القوات البريطانية لقناة السويس والوجود البريطاني الحربي في مصر خلال الحرب، والذي تمثل في حادث محاصرة قصر عابدين بالذبابات بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٤٢، واقتحام السفير البريطاني سير مايلز لامبسون (لورد كيلرن فيما بعد) لمكتب الملك فاروق وإرغامه تحت التهديد بخلع عن العرش على إسناد رئاسة الحكومة المصرية إلى مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري وزعيم الأغلبية، وذلك على أمل استمالة الشعب المصري وتأمين الاستقرار الذي يمكن بريطانيا من التفرغ لجهودها الحربي في جو مناسب غير معاد لها. ولقد أثر هذا الحادث على مكانة الرئيس مصطفى النحاس الوطنية، وأثار إحساساً قوياً بالمهانة بين أفراد الشعب المصري والقوات المسلحة ضد بريطانيا وقواتها.

إضافة إلى السفارة البريطانية وضغوطها ونفوذها كان دور السفارة الأمريكية يتزايد، وكان هناك اتجاه في مصر للاستفادة من النفوذ الأمريكي الجديد والاستعانة به لمقاومة الضغوط والتخفيف من السيطرة البريطانية، ولإجلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس.

وعندما جاء دالاس في زيارته الأولى للقاهرة، لمس الشعور المعادي للاستعمار الغربي ولتعالى البريطانيين وخصوصاً في مصر. وكان هذا الشعور بطبيعة الحال يعرقل مساعي دالاس لاكتساب مصر والعرب إلى جانب أمريكا والغرب وانضمامهم إلى أحلاف الدفاع الغربية عن المنطقة. ولقد أشار دالاس إلى غطرسة البريطانيين ومشاعر المصريين المعادي في حديثه مع اللورد سالسبري، الذي أوفده تشرشل لبحث معه نتائج زيارة دالاس للقاهرة بقوله:

«إنه يريد أن يتعرض للجو العام الذي أحس به في المنطقة. فإن بعض أعضاء الوفد الأمريكي تولد لديهم الانتطاع بأن المسك البريطاني تجاه الدول العربية ومصر بالذات ينطوي على كثير من الإيحاء بالسيطرة الغربية، وأن الانجليز يتصرفون هناك على أساس أن القوة هي الوسيلة الوحيدة لإقناع هؤلاء الناس بحل المشاكل، وأنه يكفي إعادتهم إلى رشدهم بمجرد خربهم أو ركلهم».

ثم قال دالاس:

«إننا بالطبع نقدر التجربة البريطانية في الشرق الأوسط، ولكن بما أننا الآن داخلون في الأمور إلى حد ما، فمن الحق أن يسمح لنا ببعض الحرية في العمل وأن لا نعامل كمجرد متفرجين. ونحن ندرك أسباب قصورنا، ولكنه يخطر ببالنا أننا نستطيع أن نقوم بدور ما لتخفيف المشاعر المعادية للغرب في المنطقة، وهي مشاعر قد تدفع أصحابها لقبول الشيوعية. وباختصار فإننا نرى أننا متفقون معكم في الأهداف ولكن قد تختلف في الوسائل، وهذا طبيعي لأن التجربة الاستعمارية لا تؤثر علينا».

ثم أضاف دالاس:

«أن من الضروري بذل كل جهد لاستيعاب مصر في الدفاع عن الغرب، لكن المصريين لن يتخلوا عن شكواهم وإحساسهم بالظلم إلا إذا خلصوا أنفسهم من النفوذ البريطاني وتفتحت عيونهم على مخاطر غيره»^(٦). من ناحيتهم كان البريطانيون رغم تحالفهم وتعاونهم مع أمريكا متضايقين من تطور الدور الأمريكي في الشرق الأوسط على حساب النفوذ البريطاني، كانوا يشكون من تشجيع السفير الأمريكي في القاهرة للقادة المصريين أثناء مفاوضات الجلاء. وفي هذا الشأن عبر أنتوني آيدن لدالاس عن مشاعره بقوله:

«إن الانقلاب العسكري المصري ليس أقل سوءاً [في المفاوضات] من الحكومات المصرية السابقة. ولعله أسوأ منها جميعاً بما أتبع له من سلطات وعقلية ديكتاتورية تمكته من ممارسة الابتزاز بسلح الإرهاب».

ثم أن الأمور تزداد تعقيداً بالدور الذي تلعبه السفارة الأمريكية في القاهرة، والذي وصل في بعض الأحيان إلى:

«حد التخريب المقصود سواء بتشجيع المصريين على التمسك بمطالب غير معقولة، أو عن طريق تصريب معلومات مسبقة إليهم تقسد على المفاوضات البريطاني حريته في المناورة»^(٧).

هكذا وصف أنتوني آيدن الإصرار على الجلاء الحقيقي بأنه «ديكتاتورية وإبتراز» و:

«علق في نهاية المقابلة بأن زميله الأمريكي دالاس لا يعرف طبيعة المصريين ولا يعرف نوع «العصاة» العسكرية التي تحكم مصر الآن».

ولا شك أن هذه عبارات تدل على مشاعر تعالٍ عنصري أقل ما يقال فيه أنه مؤسف. وكانت لدى بريطانيا خطة سميت (روديو) لإعادة احتلال مصر إذا لم تقبل مصر بشرطها. وتزامن الموقف، وكان للأمريكيين وجود سري مع معداتهم ومنها أسلحة ذرية في قاعدة أبو صوير، أشار إليها آيدن في نهاية حديثه مع دالاس وكان رد دالاس بإلحاح:

«من فضلكم لا تقولوا شيئاً للمصريين عن ذلك الآن وسوف نتحدث معهم عنه في اللحظة المناسبة».

وكان آيدن يأمل أن يبتز إيزنهاور بسر مطار أبو صوير الذي لم تكن السلطات في مصر تعلم بوجود القاعدة الأمريكية فيه لا قبل الثورة ولا بعدها.

وكان الإقطاع الزراعي قوة ضخمة في مصر، وكان العديد من ملاك الأرض الكبار من أعضاء أو

مؤيدي حزب الوفد الكبير. وكانت نسبة قليلة من المصريين تملك حوالى تسعين بالمائة من أراضي مصر، وكان الفلاح المصري مستضعفاً فقيراً. وبكلمات محمد حسنين هيكل:

«كانت صورة المجتمع المصري في أعقاب الحرب مثيرة للقلق... أحد عشر ألفاً من كبار الإقطاعيين - إذا جاز التعبير - يملكون وحدهم سبعين في المئة من الأرض الزراعية (وهي أسس الاقتصاد المصري في ذلك الوقت). وكان في الريف المصري أحد عشر مليون فلاح لا يملكون سوى أجر يومهم، ولم يكن يزيد في أحسن الأحوال على ثلاثة قروش. وكان العمال وغالبيتهم في مجال الخدمات - حوالى ثلاثة ملايين - يعيشون تحت ظروف عمل قاسية ويحصلون على أجور متدنية»^(١).

وتذكر جيهان السادات في كتابها سيدة من مصر، بأنها عرفت أسرة غنية من الصعيد تملك آلاف الأفدنة اشتهرت بإقامة الحفلات الكبرى، وبأن هذه الأسرة:

«بدلاً من أن توزع ما تبقى من طعام على الفلاحين والخدم الذين خدموا الضيوف، كانت تصدر أوامرها بحفر حفر كبيرة تدفن فيها بقايا الطعام، وكان منطق الأسرة أنه إذا تذوق الفلاحون هذه الأنواع من الطعام فإنهم سيبتشون الحصول عليها ويشعرون بالمرارة نحو الأسرة، ومن ثم فقد كان من الأفضل التخلص من هذا الطعام المترف. وترك هؤلاء الفقراء وبعض طعامهم التقليدي وهو الخبز وقطعة الجبن الأبيض وبعض الخضروات الموجودة في الحقل. إن مثل هذا السلوك كان قسرياً لدرجة كبيرة وكان يجب أن ينتهي».

وبالفعل، فإننا في البلاد العربية المجاورة للشقيقة مصر، كنا نسمع بأن أحد أمراء العائلة المالكة في مصر كان يطعم كلابه بقية طعام موائده العامة ويحرم الفقراء والخدم منها للسبب نفسه الذي ذكرته جيهان السادات.

ولم تكن الصناعات قد تطورت كثيراً في مصر:

فلم أن الأجزاء الأهم منها تحت السيطرة الأجنبية، بدليل أن المصريين كان لهم ثلاثون في المائة من مقاعد مجالس إدارات هذه الشركات، بينما كان للأجانب سبعون في المائة منها... وكانت البنوك وشركات التأمين ومؤسسة التجارة الخارجية كلها ملكاً للأجانب... وحتى شركات بنك مصر والذي كان إلى حد ما رمزاً لمحاولة استقلال اقتصادي كانت مشتركة بمشاركة أجنبية (شركة برادفورد في صناعة النسيج)^(٢).

وبالنسبة إلى الحركة الصهيونية التي كانت تبذل المساعي على المستوى العالمي لتستولي على فلسطين بشراهة، لا يردعها ضمير أو مبادئ إنسانية قوية لا بالنسبة إلى الغاية ولا إلى وسائل تحقيقها. يقول محمد حسنين هيكل في عرضه لصراع الإمبراطوريات وكفاح الثورات في الشرق الأوسط خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

«ولم تكن النظم الحاكمة في العالم العربي قادرة على فهم ما يجري قرب حدودها على خطوط الهدنة مع إسرائيل.

ومن المؤكد أنه لم تكن هناك، خصوصاً في مصر، نظرة عميقة إلى طبيعة الفكرة الصهيونية ذاتها، ولا إلى الظروف الإقليمية التي أصبحت فيها إسرائيل واقعاً قائماً. ولا كان هناك التنبيه الكافي إلى طبائع الصراع معها ولا إلى أصاليب أدارته في المناخ الدولي المستبد، والذي راحت فيه الهيمنة الأميركية تؤكد نفسها يوماً بعد يوم».

كانت دوائر الحكم في مصر - القصر الملكي ومعظم الأحزاب السياسية - لا تعرف ما فيه الكفاية عن الحركة الصهيونية. وكان النظر إليها في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة متأثراً بطابع إنساني لم يكن له في حقيقة الأمر مبرر. وكانت معظم المعلومات لدى دوائر الحكم تجمي من الصحاح «حاييم ناحوم» (افندي) حاخام اليهود في مصر، و«إسحاق قطاوي» (باشا) وهو أبرز أفراد الجالية اليهودية في مصر. وكان عضواً في مجلس الشيوخ المصري، وكانت زوجته وصيفة شرف للملكة مصر. وكل من هذين الرجلين كان يصور الحركة الصهيونية على أساس أنها مجرد تنظيم ليهود لاجئين من جحيم النازي يبحثون عن ملأى يستطيمن العيش فيه بسلام. ومن المحتمل أن كلا هذين الرجلين لم تكن لديه صورة حقيقية عن مطالب الحركة الصهيونية الجديدة. ومن المرجح على أية حال أن الحاخام حاييم ناحوم» (افندي) كان يعارض فكرة إقامة دولة يهودية، لأن ذلك كان يمكن أن يؤثر على أوضاع اليهود في العالم كله، فضلاً عن أنه من الخطر - وربما من المستحيل - جمع يهود العالم كله في دولة واحدة.

ورغم أن عدداً من الساسة المصريين المهتمين بالقضايا العربية كانوا يحاولون لفت النظر مبكراً إلى حقيقة الخطر الصهيوني، فإن الرأي الغالب في مصر الرسمية كان يميل إلى اعتبار ذلك نوعاً من المبالغة، وربما من هنا أن حكومة مصر طوال مدة الحزب لم تلتفت إلى أن يكون في مصر مركز لتدريب فيلق يهودي

بشترك مع الحلفاء في معارك الصحراء في اواخر ١٩٤٢ وطوال ١٩٤٣. وكان هذا الفيلق اليهودي هو النواة الأساسية للجيش الإسرائيلي فيما بعد.

وحتى عندما بدأت الصهيونية في فلسطين تنتصح بما لا يقتل مجالاً للشك بعد صدور قرار التقسيم، فإن الحكومة المصرية لم تكن على وعي بحدود الخطر الإسرائيلي.

وربما من هنا فإن البلاغات الرسمية المصرية كانت في تلك الأيام تتحدث عن إسرائيل سياسياً بوصفها «المزعومة»، كما أن البيانات الرسمية العسكرية كانت تتحدث عن «عصابات صهيونية» في فلسطين^(١).

ويستطرد محمد حسنين هيكل يعرض يوضح بعض الالتباس الذي يمكن أن يكون قد نشأ عما قاله عن عدم تفهم العرب للحركة الصهيونية ومراميها وارتباطاتها بالمخططات الدولية، وعدم فهم الانظمة العربية لما يجري قرب حدودها على خطوط الهدنة مع إسرائيل فيقول:

«وكان هناك وهم شائع ظال قائماً لعدة سنوات وهو يتعلق بتصنيف إسرائيل كدولة شيوعية أو دولة تابعة للشيوعية الدولية بقيادة الاتحاد السوفياتي - بينما كانت كل الحقائق التاريخية والسياسية والعملية على مبادئ القتال توضح لكل من يريد أن يرى الصورة كما هي أن هوية إسرائيل كانت على العكس من ذلك تماماً، وأنها ابتداءً من «وعد بلفور» كانت جزءاً من المخطط الإمبراطوري البريطاني في الشرق الأوسط، ثم تحولت بعد تغيير موازين القوى لكي تكون جزءاً من المخطط الإمبراطوري الذي يحاول أرث التركة الآن وهو: الدور الإمبراطوري الأمريكي».

ثم انتقل التفكير العربي من النقيض إلى النقيض حين راح ينسب أهمية إسرائيل كلها إلى أهمية الأصوات اليهودية في الانتخابات الأمريكية، أو إلى حجم تبرعات أصحاب الملايين اليهود في أمريكا لصناديق الحملات الانتخابية للرؤساء الأمريكيين. وفي ذلك كله، فقد كان هناك سوء فهم أو لعله قصد مقصود يفقل واقع الأمور، وهو أن إسرائيل جزء من مخطط السيطرة على المنطقة وقد ترتقي أحياناً إلى مرتبة شريك صغير فيه^(٢).

George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 4th. ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1980), P. 288.

- (٢) محمد حسنين هيكل، مصراع امبراطوريات وكفاح ثورات، في: الرأي (الأردن)، ١٩٨٦/١٠/٢٦.
- (٣) المصدر نفسه، ١٩٨٦/١٠/١٧.
- (٤) المصدر نفسه، ١٩٨٦/١٠/١.
- (٥) المصدر نفسه.
- (٦) المصدر نفسه.
- (٧) المصدر نفسه.

كان هناك توتر وقلق وإحباط في مصر وصراع للسيطرة على الجيش المصري، أطرافه الإنكليز والملك فاروق والوفد الذي كان يحاول أن يدفع ببعض أبناء عائلته إلى مواقع فيه. وإضافة إلى هؤلاء، كان هناك الإخوان المسلمون والشيوعيون. وبدأ عمل سري داخل الجيش. ويقول محمد حسنين هيكل الذي أصبح بعد الثورة على صلات وثيقة جداً مع جمال عبد الناصر:

«وفي الحالة الثورية التي بدأت مصر تعيش فيها بعد حريق القاهرة فقد ظهر ويتنامى دور لتنظيم سري في الجيش أطلق على نفسه اسم «الضباط الأحرار». وكان اسم هذا التنظيم في حد ذاته يوحي بتوجه وطني مستقل لا يتأثر بالصراعات الحزبية أو المذهبية، وإنما يلزم نفسه بالمجرى الرئيسي للمشاعر الوطنية السائدة في ذلك الوقت. وفي مناخ الحالة الثورية التي سادت مصر خلال الشهور الست الحافلة الأولى من سنة ١٩٥٢».

بدأ هذا التنظيم يتحرك إلى موقع «مواجهة وتصدي»، فقام بعمليات واسعة لتوزيع منشورات سرية يدعو فيها الجيش إلى الحركة والعمل، ثم قام بمحاولات لعمليات اغتيال استهدفت بعض رموز النظام الملكي، ودخل في معركة سافرة مع الملك فاروق في انتخابات مجلس إدارة نادي ضباط الجيش، وأصبح تنظيم «الضباط الأحرار» أهم وأبرز الاحتمالات المجهولة في مناخ الحالة الثورية وتفاعلاتها.

أنشأ تنظيم الضباط الأحرار «بفكر وجهد ضابط شاب ولد في سنة ١٩١٨ لأب من أقاصي الصعيد هو «عبد الناصر حسين» وأم من سواطئه بحر الاسكندرية هي «هفيمة حماد». واكتشف هذا الشاب الطويل القامة في وقت مبكر «أن اهتماماته العامة تتعدى مغموه الخاصة». وانجذب إلى حركة «مصر الفتاة» ثم «تأثر بالوفد» في مرحلة أخرى، وبعدها «اقترب من الماركسيين في مرحلة ثالثة». وبعدها تعاون مع الإخوان المسلمين. ومنذ البداية جعله شعوره الوطني يرفض:

«القصر، كما نأى بنفسه عن تيار سري بين ضباط الجيش الشبان - مشايخ للقصر. وفي ذلك الوقت ظن لوهلة أن التعاون مع الألمان قد يكون حلاً سلالاً للمشكلة الكبرى التي استحكمت في عقل مصر وسميرها وهي مشكلة الخلاص من الاحتلال البريطاني وسيطرته».

ودفعت الظروف هذا الشاب لأن يخدم في السودان ضمن الكتيبة المصرية المرابطة هناك بموجب اتفاقية الحكم الثنائي للسودان بين مصر وبريطانيا. وفي سنة ١٩٤٨ دخل مع الجيش المصري إلى فلسطين وحارب فيها بشجاعة. وبعد انتهاء القتال عاد إلى مصر وعين استاذاً للتاريخ العسكري للشرق الأوسط وللإستراتيجية العامة، و:

«وجهه هذا كله إلى قراءات واسعة في التاريخ والإستراتيجية، وبالتالي في السياسة - كانت متفقه مع اهتماماته وفي الوقت نفسه ضرورية لعمله، وكانت تلك عملية تأهيل قدير وعميق لحلمه بالثورة».

هذه المقادير وشعوره الوطني القوي وجهه نحو الثورة على النظام الملكي.

وحسبما يذكر محمد حسنين هيكل كانت نظرية جمال عبد الناصر في تحقيق الثورة تتلخص فيما يلي:

- ١ - أن مصر مهددة بالثورة: (تعيش «حالة ثورية» حقيقية بمحمل أوضاعها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وصلت إلى طريق مسدود بحريق القاهرة وما يعنيه).
- ٢ - أن الشعب لا يتحرك لأن النظام الملكي يستعمل الجيش ضده كسلاح للإرهاب.
- ٣ - إذا انتقلت أداة القوة وهي الجيش من سيطرة الملك وانحازت للشعب، إذن فإن الشعب سوف يتحرك ضد النظام.

وهكذا، فإن خطة الثورة كانت متناهية في بساطتها، متناهية في كفاءتها في ذات الوقت^(١).

في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ تبدل مسار التاريخ في مصر وفي الوطن العربي، فقد قام الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر بثورة بيضاء للقضاء على حكم الملك فاروق ومفاسده، ولتحرير البلاد من الاحتلال الاجنبي الذي حرم مصر من استقلالها لسنوات طويلة. ولقد أثرت بعض الشكوك التي شارك في محاولة نشرها أنور السادات بعد وفاة عبد الناصر حول هوية المؤسس الأول لتنظيم الضباط الأحرار.

لفي حياة عبد الناصر قال السادات في كتابه الذي جاء في صيغة رسالة موجهة إلى ولده، مجدت بالرئيس عبد الناصر وقيادته:

دأما الاعتبار الأول يا بني فهو أن عمك جمال هو عقل الثورة ومديرها ورأسها، بمعنى أنه إلى هذه اللحظة مثلاً وبعد مضي عدة سنوات على قيام الثورة، فإن أحداً منا نحن الذين كنا في مجلس قيادة الثورة لا يعلم بالضبط عدد الضباط الأحرار، ومن هم الذين خرجوا يوم ٢٣ يوليو [تموز] سنة ١٩٥٢ ومن هم الذين لم يخرجوا إلا فرد واحد هو عمك جمال. وما زلنا بين الحين والآخر نسمع أسماء ضباط ولا نعرفهم فيقول عمك جمال إن فلاناً هذا خرج يوم ٢٣ يوليو وكان يقود الوحدة الفلانية، وفلان هذا تأخر ساعتين عن موعد وصوله إلى المنطقة الفلانية^(١).

وأكد السادات في كتابه بأن جمال عبد الناصر هو الرئيس المنتخب للهيئة التأسيسية للضباط الأحرار:

والذي أسس هذه الهيئة التأسيسية فرد واحد هو عمك جمال يا بني، اجتمع بهم فردي أول الأمر ثم جمعهم في هيئة بعد ذلك^(٢).

وأضاف السادات مشيراً لانسحاب عبد الناصر في اجتماع الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار في بداية الثورة، بعد أن دافع عن الديمقراطية في وجه إجماع أعضاء الهيئة على التمسك بالديكتاتورية في حكم مصر بعد ديمقراطية فاروق وحكومات أحزاب الأقلية وفسادها ورشوتها:

دأما الاعتبار الثاني يا بني فهو أن انسحاب عمك جمال أوجد فراغاً خطيراً لا يستطيع أحد منا أن يملأه، ولا نستطيع نحن الثمانية الباقين جميعاً أن نملأه. فالمسألة لم تكن مسألة انسحاب عضو من الهيئة التأسيسية، وإنما هي انسحاب الرجل الذي أسس هذه الهيئة التأسيسية. وهنا يجعل بي أن أحكي لك يا بني عن تاريخ هذه الهيئة، فكما قلت لك سابقاً يا بني، تولى عمك جمال أمر هذه الثورة سنة ١٩٤٢ وكان معه في ذلك الوقت أعلام بغدادي وبخال وحسن إبراهيم، وكنت أنا قد قبض عليّ في السنة السابقة أي سنة ١٩٤٢، وإلى ذلك التاريخ الذي تولى فيه عمك جمال مسؤولية التنظيم أي سنة ١٩٤٢، لم يكن هناك جهاز لهذا التنظيم، وإنما كانت هناك جماعات من الضباط تجمعهم الصداقة تارة، والزمالة في الدراسة تارة أخرى، ويربط الجميع شعور واحد هو كراهية السيطرة البريطانية التي اتخذت أشكالاً متعددة سواء في الجيش أو في جميع فروع الحياة في مصر، مما أوقع البلاد بين أنياب استعمار سياسي واقتصادي واجتماعي كاد أن يقضي على كيان هذا الشعب^(٣).

ولكن عمك جمال ما أن تسلم المسؤولية حتى بدأ يكوّن الجهاز أو - القاعدة - التي لا بد من إيجادها لكي تنطلق منها الثورة، وتظل بعد ذلك حصناً يدفع عن الثورة الدس والمؤامرات.

أما في كتابه وصيفي الذي نشر سنة ١٩٨٢، فإن الرئيس أنور السادات يذكر صلة الصداقة والمشارع الوطنية المشتركة التي جمعت بين عدد من الضباط صفار السن والرتبة ويقول:

«كانت أماننا الكبيرة وعزة شبابنا تصطبغ كل يوم بعدد كبير من الأحداث، فقد كنا ضباطاً صفاراً وكان لنا قواد... وكان هناك أيضاً الانجليز... وكان قوادنا المصريين لا عمل لهم إلا إزلائنا والانتحاء أمام الانجليز، وكنا نرى هذا الوضع الكريه فنتحرق ونسخط ولكننا لم نكن نستطيع أن نتكلم... وماذا يستطيع ملازم شأن أن يفعل في داخل النظام العسكري وفي تلك الأوضاع الرهيبة إلا أن يسكت ويكتم الغيظ ويدفن النار في أحشائه^(٤)».

ويقول السادات بأن الرابطة الوطنية ووحدة المشاعر التي ربطت الضباط الصفار لم تحصل في ذلك الوقت لدرجة تنظيم أو جهاز، وإنما كان يجمعهم فكر وأحاسيس وطنية لحماية مصر وطرد المستعمر الذي اعتبروه أصل البلاء. وكان هؤلاء الضباط ينقلون ويتفكرون ولكنهم كانوا يحتفظون بالفكرة المشتركة. وقال السادات:

«وقد تخفتني من بيننا أسماء في كثير من الأوقات كما اختفى اسم جمال عبد الناصر عامين كاملين بين ديسمبر [كانون الأول] ١٩٢٩ وديسمبر ١٩٤١. إذ كان في هذه الفترة قد نقل إلى السودان وظلت أنا في نواة التنظيم أيلورها بقدر طاقتي حتى طردت من الجيش وأودعت سجن الأجانب ابتداءً من أغسطس [آب] ١٩٤٢... بعدما تراوحت حياتي بين المعتقلات والسجون والتشريد والهروب والمطاردة والاستغلال بالأعمال الصرة إلى أن عدت إلى الجيش في عام ١٩٥٠، وانضمت إلى الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار في عام ١٩٥١. وكان جمال عبد الناصر قد تولى في غيبي قيادة التنظيم بكل شعبه وخلاياه السرية^(٥)».

ولعل السادات اراد أن يضفي على نفسه صفة القائد أو منزلة قيادية بإشارته إلى أن الرئيس عبد الناصر غاب في السودان: «وظلت أنا في نواة التنظيم لبلورها بقدر طاقتي حتى طردت من الجيش»... «وكان جمال عبد الناصر قد تولى في غيابي قيادة التنظيم بكل شعبه وخلاياه السرية»، هذا مع مراعاة أنه لم يكن هناك تنظيم للضباط الاحرار عند اعتقال السادات في سجن الاجانب سنة ١٩٤٢.

أما في كتابه انور السادات - البحث عن الذات، فإن السادات يتسبب إلى نفسه تأسيس تنظيم الضباط الاحرار بعد أن نقل إلى (سلاح الاشارة) بالمعادي في القاهرة ويقول:

«بدأت الاتصالات فوراً وعلى نطاق واسع شمل اغلب اسلحة الجيش، ففي القاهرة التجمع الاكبر من الضباط وبدلاً من حورتي بمنقباد بدانا تلقى في شقتي بكويري القبة... في نادي الضباط. وفي المهامي وبيوت بعضهم».

كان الاتصال اول الامر قاصراً على زملاء السلاح والسن في دفعتي.. ولكن انتصارات هنر المتلاحقة في سنة ١٩٢٩، ٤٠، ٤١.. وهزائم الانجليز شجعتني على أن أوسع الدائرة شيئاً فشيئاً حتى شملت الكثيرين ممن التحقوا بالجيش بعدنا ونفراً غير قليل ممن كانوا اسبق في الخدمة منا.

كان الجميع يستجيبون للدعوة بسرعة وحماس.. وكانت الدعوة أننا يجب أن ننتهز الفرصة ونقوم بثورة مسلحة ضد الانجليز في مصر..

هكذا قام اول تنظيم سري من الضباط^(٣) وكان ذلك سنة ١٩٢٩.. كان ضمن أعضائه عبد المنعم عبد الرؤوف وكان يعتبر الرجل الثاني بعدي.. وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم وشالد محيي الدين وأحمد سعودي حسين يرجمه الله.. وحسن عزت والمشير أحمد اسماعيل الذي كان يحضر اجتماعاتنا دون مشاركة سياسية، فقد كان يرجمه الله رجل عسكرية كرس حياته لعمله وتفخيمه.

لم الجأ إلى الخلايا السرية للدفع بهذه الثورة المسلحة لبلوغ أهدافها كما فعل عبد الناصر بعد عودته من السودان في ديسمبر [كانون الأول] سنة ١٩٤٢ وتسلمه التنظيم في أوائل سنة ١٩٤٢ بعد اعتقالي في صيف ١٩٤٢ ففي تلك السنة كان خط هنر قد بدأ في الانكسار وبالتالي استعاد الانجليز قوتهم في مصر، فكان على عبد الناصر أن يخطط للمستقبل^(٤).

هكذا زعم السادات وهكذا تباينت أقواله بين كتاب وكتاب، أما خالد محيي الدين عضو مجلس قيادة

الثورة الذي عارض الرئيس عبد الناصر في عدة مواقف، فيقول بأن السادات كان عضواً في مجموعة فيها عبد المنعم عبد الرؤوف وعبد اللطيف البغدادي وحسن عزت ويؤكد ما يلي:

«ومن خلال تجربتي الشخصية أقول بلا تردد أن جمال عبد الناصر وحده هو الذي أقام تنظيم الضباط الاحرار الذي قاد ثورة يوليو [تموز] ١٩٥٢»^(٥).

وقال خالد محيي الدين كذلك بأن الضباط الاحرار بدأوا بتشككون بالاخوان المسلمين، وساعد على إشارة هذه الشكوك انحياز الإخوان المسلمين لإسماعيل صدقي باشا من رؤساء احزاب الأقلية المشهورين. ووقعت القطيعة بين الضباط الاحرار والإخوان المسلمين سنة ١٩٤٧، ويضيف خالد محيي الدين:

«جمال عبد الناصر في هذه المرحلة رجل وطني يقرأ ويفكر ويتأمل ولكنه لم يكن قد وضع يده على شيء محدد. كان شديد الإلتصاف للآخرين من كل الاتجاهات، ولم تكن لديه أية حساسية من أن يكون هذا أو ذاك شيوعياً أو أخوانياً وغير ذلك. إلا أنه حين شرع في بناء تنظيم الضباط الاحرار جعل من السواء لهذا التنظيم محكاً وحيداً للرفض والقبول. كان جمال هو الذي فكر في تشييد هذا التنظيم وهو الذي بالمر إلى إقامته خطوة خطوة وفكرة فكرة وحركة حركة»^(٦).

وقال كذلك بأن جمال عبد الناصر وزكريا محيي الدين وعبد الحكيم عامر هم الذين وضعوا خطة تنفيذ الثورة. وأضاف عن انور السادات ولىة الثورة:

«كان انور السادات في تلك الليلة مع أسرته في إحدى دور السينما. وفعلاً اصطنع شجاراً مع البعض ونهب إلى قسم الشرطة ليسجل حضوره بالرغم من أن عبد الناصر ترك له (إشارة) تفيد أن التحرك سيتم الليلة. وأخيراً حضر بعد أن تم كل شيء، ولأننا جميعاً كنا مشغولين فقد أخذ البلاغ الاول لينضمه على الشعب ولم يكن له أي دور لىة الثورة، إذ أنه بعد خروجه من قسم الشرطة وتسجيله أنه كان موجوداً في السينما (الصيفي) حتى الواحدة والنصف صباحاً، وصل حوالى الثانية إلى منطقة سلاح الصعود وبقي مع وجيه رشدي حتى اطمان إلى نجاه للثورة ولم يكن شمة عمل ينتظرونه»^(٧).

ولم ينكر السادات تخلفه عن المشاركة في العمليات ليلة الثورة أو ذهابه للسينما، وقال بأن عبد الناصر اضطر لتقديم موعد الثورة عندما بلغه أن الملك فاروق يعتزم تعيين اللواء حسين سري عامر الذي يعرف الكثير عن الضباط الأحرار وزيراً للحربية: «والذي سوف يكون أول ما يفعله بالتأكيد هو أن يقضي عليهم ويجهض كل مشروعاتهم بمجرد توليه الوزارة لكي يثبت للملك قوته وولاه»^(١٧).

ويستطرد السادات فيقول:

«في يوم ٢٦ يوليو [تموز] ١٩٥٢ أرسل عبد الناصر رسالة في مع حسن إبراهيم تسلمتها في مطار العريش، يطلب مني فيها أن أنزل إلى القاهرة يوم ٢٢ يوليو لأن الثورة قد تحدد لقيامها ما بين ٢٢ يوليو و٨ أغسطس [أب].. وفعلنا وصليت القاهرة يوم ٢٢ يوليو.. ولكنني لم أجد عبد الناصر في انتظارني على محطة سكة الحديد كمادته، فقلت لنفسي لا بد أن الوقت لم يحن بعد.. ولذلك توجهت إلى بيتي وأصلحت زوجتي إلى السينما، ولكنني عندما عدت إلى البيت في منتصف الليل وجدت بطاقة من عبد الناصر يطلب مني فيها أن أقبله في منزل عبد الحكيم عامر الساعة ١١ مساء.. وعلمت من الجواب الذي سلمني البطاقة أن عبد الناصر قبل أن يترك البطاقة أتى إلى بيتي مرتين.. مرة في الساعة الثالثة مساء ومرة أخرى في العاشرة»^(١٨).

وتوجه السادات إلى ثكنات الجيش في العباسية ولم يكن يعرف كلمة الصرف فلم يسمح له بالدخول:

«ناورت وحاولت كثيراً ولكن دون فائدة، كنت أجن فكيف تقوم الثورة أمام عيني وأنا لا أشارك فيها! لقد كرست كل حياتي لهذه اللحظة والذات.. من أجلها كفحت وعانيت بل وكنت في كل مرحلة من مراحل العمر.. ففهم كان كضاحي وفهم كان كيان.. وأنا أقف موقف المتفرج مما أعطى لهذا الكيان مبرراً لوجوده.. ناورت وحاولت مرة أخرى وعدة مرات إلى أن التقيت بعبد الحكيم عامر»^(١٩).

وأبلغه عبد الحكيم عامر أن القيادة قد سقطت فتوجه إلى رئاسة الجيش:

«حيث كان عبد الناصر الذي طلب مني أن اتصل تلفونياً بجميع وحداتنا لأرى إذا كان كل شيء يسير حسب الخطة الموضوع».

ولم يذكر السادات ما الذي منعه من محاولة الاتصال بعبد الناصر أو بغيره من قادة الضباط الأحرار فور وصوله إلى القاهرة، رغم علمه بأن تلك الليلة أو ما يليها ستكون ليلة الثورة التي: «عانى وجاهد وكفح من أجلها في كل مرحلة من مراحل العمر، ورغم قوله بأنه كرس حياته كلها لهذه اللحظة».

نجحت ثورة الضباط الأحرار ثورة ٢٣ يوليو [تموز] ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر الذي لم يكن قد ظهر علناً كقائد للثورة. وفي الصباح الباكر لنجاح الثورة:

«اتصل عبد الناصر تلفونياً باللواء محمد نجيب في بيته بجمعية الزيتون وأرسل عربية مدرعة أتت به إلى هنا في الفجر»^(٢٠).

وأصبح اللواء محمد نجيب قائداً اسماً للثورة إلى أن تم إقصاؤه نهائياً بعد صعوبات ومواجهات بينه وبين الضباط الأحرار.

كان هناك غموض يحيط بشخصية قائد الثورة وأعضاء مجلس القيادة، وحتى بعد أن ظهر اللواء محمد نجيب في واجهة الصورة كانت تكهنات رجال السفارة البريطانية في القاهرة تتراوح بين ما جاء في برقية الملحق العسكري المرسلة لوزارة الخارجية البريطانية يقول فيها:

«إن معلوماتنا تشير إلى أن القيادة الحقيقية هي في يد مجموعة من الضباط الوطنيين المهتمين بالإصلاح الداخلي في مصر وكلهم في سن الشباب تنقصهم الخبرة والتجربة».

وبين برقية القائم بأعمال السفارة البريطانية لوزارة الخارجية البريطانية في اليوم نفسه والتي قال فيها:

«أنهم مجموعة من الضباط الشبان ومعظمهم من «البلطجية» المتأثرين بالشيوعية والافخوان المسلمين، ولا بد أن نكون على حذر من تصرفاتهم في الأيام القادمة».

وأخيراً اتضحت الصورة وعرف المصريون والعرب والعالم بأن جمال عبد الناصر هو قائد الثورة ورئيس مصر القوي، وأن اللواء محمد نجيب كان واجهة مفيدة استغلها الضباط الأحرار الشبان ذوو

الرتب الصغيرة نسبياً لاكتساب قبول الجيش لثورتهم ولتأييد الشعب لهم. ولعل هذا أعطى اللواء محمد نجيب دوراً شخصياً في نجاح الثورة كما يقول محمد حسنين هيكل:

«ولمض الوقت فإن شخصية محمد نجيب» غطت على كل شيء. والحقيقة أن دوره في نجاح «الانقلاب» كان كبيراً، فلو شخصيته التي بدت هادئة وواثقة صباح يوم ٢٢ يوليو [تموز]، وإسرا ابتسامة الممثلة لما استطاع الانقلاب من أول لحظة أن يحصل على تأييد لا تحفظ فيه من جانب الشعب المصري وتماطفت قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي.

ومن المؤكد أن الضباط الشبان الذين كانوا وراءه لم يكونوا في ذلك الوقت على استعداد لمواجهة جماهير مصر والعالم. وحتى لو كانوا على استعداد لكل هذه المواجهة، فإن من المشكوك فيه أنهم كانوا في تلك الأوقات قادرين على عرض أنفسهم بنجاح داخلياً وخارجياً. خصوصاً أمام شعب تعود أن يحترم أسبقية السن، ثم أمام منطقت حافلة بالفتنرات لم تصمد لنفسها اتجاهات تصل فيه إلى مصاد، ثم أن هذه المنطقة كانت ملتقى اهتمامات العالم ومحط أنظاره»^(١٦).

وفي بداية الأمر، انتشرت بعض الشائعات التي تقول بأن الضباط الأحرار كانوا على صلة وثيقة بالسفير الأمريكي في القاهرة، كان من ملاسماتنا أن الملك فاروق استنجد بالسفير كافرّي لتأمين سلامته وحمايته الشخصية. ولكن محمد حسنين هيكل الذي أصبح وثيق الصلة بالرئيس عبد الناصر يؤكد أن علاقة الضباط الأحرار مع السفارة الأمريكية كانت مثل غيرها مع السفارات الأخرى، وأن الاتصال المبكر بها كان لحجب إبلاغها أن الثورة كانت أمراً داخلياً. ويذكر هيكل بأن مركز السفير الأمريكي كان قوياً قبل الثورة:

«أما الحرص على أن يستمر مركزه قوياً بعد الثورة فكان لأسباب تكتيكية والاستمانة به كقوة للضغط على الإنكليز».

الذين كانوا يصطلون قاعدة قناة السويس. ويضيف هيكل في إيضاحه بهذا الشأن:

«وفي تلك الفترة لم يكن الاتحاد السوفياتي قوة مؤثرة في دنيا الكتلة الشيوعية أو يمكن الاستمانة بها كمسيلة ضغط، كما أن أمريكا في تلك الفترة غير أمريكا بعد ذلك. في تلك الفترة كانت أمريكا خارجة من الحرب متصدرة، كانت أقوى قوة في العالم عندها الذرية والهيدروجينية. وفي الوقت نفسه كان الأمريكيون يبدون من خلال الأفلام السينمائية بالمظهر الطيب وكانت حياتهم توحى بالاطمئنان إليهم. بمعنى آخر، إن صورة الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية كانت تتميز بالطيبة وليست كصورته بعد ذلك في أواخر الخمسينات وكل الستينيات. وبالممارسة بدأت الثورة تكتشف الصورة الحقيقية لأمريكا. أمريكا التي تخفي تحت مظاهر البصوحة ومضغ اللبان حب السيطرة على العالم. بالممارسة والتفاعلات تكتشف أطماع أمريكا وأهدافها. وحدث الصدام. فعل أساس التفاعلات تبني المواقف والتفاعلات. وفي الأشهر الأربعة الأولى للثورة كانت هناك قناعة بأن أمريكا يمكن أن تفعل شيئاً إيجابياً. ثم بدأ التلاعب وظهرت نيات أمريكا تجاه الثورة، وظهرت خطتها في مساندة حلف بغداد. وعندما عقدت صفقة الأسلحة التشيكية كان الصدام بلسغ الذروة، وكانت الإنذارات تنهمر على الثورة إنذاراً بعد إنذار ولكن عبد الناصر وقف وتصدى بشجاعة»^(١٧).

ويذكر أنور السادات في كتابه أن مركز الثقل كان في عهد الملك فاروق قد ابتدأ في الانتقال من السفارة البريطانية إلى السفارة الأمريكية:

«بمعنى أن رئيس الوزارة المصرية كان لا بد لكي يعين أن يكون مرضياً عنه من السفارة الأمريكية ومعروفاً تمام المعرفة لأفرادها، وأن الملك فاروق «عقد لنفسه صداقة متينة مع سفير أمريكا في مصر المستر كافرّي لكي يتي بمأمركا شر انجلترا إذا ما فكرت في أن تنقلب عليه في يوم من الأيام. وكان طبيعياً جداً أن ترحب أمريكا بهذه الصداقة وأن تعمل على تعزيزها، وهي التي بدأت تصب بأهميتها هذه المنطقة من العالم خاصة وأن شعور الكرامية ضد بريطانيا كان يزداد يوماً بعد يوم في البلاد، مما أتاح لأمريكا فرصة ذهبية لكي تبني لنفسها سمعة تقوم على أنها ضد الاستعمار وأنها بطلة الحريات وتقرير المصير»^(١٨).

ويضيف السادات بأن السفير كافرّي فكان واعياً وحصيفاً، فلم يبدأ إلى استدعاء القوات الأمريكية لعملية الملك فيهب الشعب كله للمقاومة وتقيم الذابج، ولم يطلب سوى المحافظة على حياة الملك الذي كان الضباط الأحرار قد قرروا الاقتفاء بطرده من مصر بعد أن يتنازل عن العرش دون محاكمة. ويذكر السادات:

«وبدا لنا أيضاً أن أمريكا سياسة أمريكية على خلاف ما كنا نعرف من أنها تسير في نيل السياسة البريطانية الاستعمارية وخاصة في هذه المنطقة من العالم التي كان يدعي السلسة البريطانيين الاستعماريين أنهم

خبرائها الوحيدون. ولعل هذا يلقي لك ضوءاً يا بني على ما قلته لك سابقاً من أن تصرف الثورة حيال أمريكا كان مناقضاً من أول يوم لتصرفها حيال بريطانيا، وأن صداقة حقيقية انقطعت بيننا وبين السفير الأمريكي المستر كافري، وأن الرجل كان مخلصاً حقاً^(٢١).

ولقد كان للنتهم الذي أيداه السفير كافري لأهداف الثورة المصرية أثر في جعل الضباط الأحرار يشعرون أن:

«أمريكا عازمة حقاً على التمسك بما تعلن عنه من أنها ضد الاستعمار، وإنها مع حق تقرير المصير للشعوب الصغيرة التي ابتليت بالسيطرة الأجنبية، وبقيت اليوم (١٩٥٧) وبعد كل ما حدث من أمريكا ويحدث أن المستر كافري كان رجلاً مخلصاً تمام الإخلاص، وإنه كان يفكر بعقلية ناضجة لمصلحة أمريكا قبل كل شيء.. ولكن ما حدث بعد ذلك وما يحدث في هذه الأيام التي اكتب فيها هذه الكلمات أثبت بطريقة قاطعة أن آراء المستر كافري شيء.. وآراء واشنطن وأولئك الذين يجلسون إلى المكاتب فيها شيء آخر^(٢٢)».

ويؤكد خالد محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة استقلالية الضباط الأحرار عن أمريكا من بداية الثورة إذ يسجل:

«كان علي صبري - أحد الضباط الأحرار - ضابط مخابرات سلاح الطيران، فلتصل به مساعد المحق العسكري الأمريكي في القاهرة، وقد أدرك هذا الرجل أن هناك شيئاً ما في الجيش، فسأل علي صبري عما إذا كانت هذه الحركة شيوعية أو لها ميل شيوعي وقال له بصراحة مطلقة: أنه إذا كان الحركة أية ميل شيوعي فسوف تتحرك أمريكا وبريطانيا معاً لإيقافها، فأكده علي صبري العكس تماماً، وقال له إن الحركة أبعد ما تكون عن هذه الميول. وكانت هذه الاتصالات تتم بمعرفة عبد الناصر حتى أنه تسأل مرة أمام الجميع عما إذا كان علي صبري قد اتصل بمساعد المحق العسكري الأمريكي. فقد كان جمال سياسياً ناضجاً يهيم تامين الثورة ضد أي مخاطر خارجية، ولكنه لم يكن في أي وقت قابلاً للاحتواء من أية قوة صديقة كانت أم عدوة. وفي تلك العلاقة المتميزة بالاتحاد السوفياتي لم يتردد في قبول مشروع روجرز. لم يكن عبد الناصر رجل أمريكا أو روسيا في أي وقت، وإنما كان رجل مصر والأمة العربية منذ البداية إلى النهاية. وهو لم يكن سعيداً باحتياجاته العسكرية للسوفيات وإنما كان يستخدم هذه العلاقة في الضغط على أمريكا^(٢٣)».

وخالد محيي الدين اختلف مع عبد الناصر عدة مرات وهو من الزعماء المصريين الذين كانت لهم ميل وقناعات وطنية يسارية.

وفي كتاب أنور السادات البحث عن الذات قال:

«قبل أن أعلن قيام الثورة وفي فجر ليلة ٢٢ يوليو [تموز] فكرنا الاتصال بالأمريكان لنعطيم فكرة عن أهداف الثورة وطبيعتها.. فقد كانت صورة أمريكا في أذهاننا مقترنة بحماية الحرية ومناصرة حركات التحرر.. وكنا نهدف من هذا الاتصال أيضاً إلى تحييد الانجليز.. ولكن كيف نتصل ونحن لا نعرف أهدأ بالسفارة الأمريكية؟ هذان البحث إلى ضابط مسؤول عن مخابرات الطيران اسمه علي صبري، وكان في ذلك الوقت صديقاً للملقق العسكري الأمريكي فارسلنا في طلبه وحملناه رسالة إلى صديقه.. الذي نقلها بدوره إلى مستر كافري السفير الأمريكي في ساعة مبكرة من صباح ٢٢ يوليو [تموز].. اعتبر السفير الأمريكي كافري هذا لفتة طيبة منا وخاصة أنه كان صديقاً شخصياً لفاروق أو هكذا كان يعتبره الملك، وبالفعل كان اتصالنا به بداية علاقة طيبة بيننا وبينه^(٢٤)».

ويلاحظ أن السادات لم يشر إلى أن علي صبري كان من الضباط الأحرار، ويبدو بأنه أراد كذلك أن يسجل أن علي صبري الذي أصبح خصماً كبيراً له فيما بعد كان في ذلك الوقت صديقاً للملقق العسكري الأمريكي.

ومن جهة أخرى، يذكر محمد حسنين هيكل بأن جمال عبد الناصر كلف القانقلم عبد المنعم أمين صباح يوم ٢٢ تموز/يوليو بإخطار السفارة الأمريكية بنيات حركة الضباط الأحرار وتوجهاتها بما في ذلك تمسكها بالتمزات مصر الدولية، لأنه كان لهذا الضابط اتصالات اجتماعية بعدد من الدبلوماسيين في القاهرة. ولم يكن الرئيس عبد الناصر قد فكر قبل الثورة بضمه إلى حركة الضباط الأحرار. ولكن في ليلة الثورة:

«وفي اللحظات العرجة من عملية الاستيلاء على السلطة أحس القانقلم عبد المنعم أمين بما يحدث وانضم إليه بلا تردد. وكان دوره في تأكيد مساندة الدفعة للثورة كبيراً ومؤثراً، وقرر دمج جمال عبد الناصر، دعوته إلى

عضوية مجلس قيادة الثورة مباشرة وبدون المرور على مستويات التنظيم المتصاعدة^(٣٧).

وبالنسبة إلى المبادئ الثورية عند الضباط الأحرار يقول محمد حسنين هيكل:

«إن واجب الإنصاف للحقيقة والتاريخ يقضي التسليم بأن جمال عبد الناصر لم يكن لديه حين قامت الثورة غير مضمون الشعار الذي لم يكن يردود غيره في تلك الأيام وهو شعار «العزة والكرامة». ومن التجني على الحقيقة وعلى التاريخ أن يزعم أحد أن جمال عبد الناصر كان لديه في هذه الظروف برنامج كامل أو شبه كامل للعمل الوطني يشتمل على تغييرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية محددة.

على أن نفس الواجب يفرض التسليم بأن مضمون شعار «العزة والكرامة» ينطوي على إيماءات واضحة أولاً لإعادة السلطة إلى الشعب، والثانية تخليص الوطن من سيطرة واستغلال الملك والإقطاع والاحتلال البريطاني»^(٣٨).

بعد نجاح الثورة واستيلاء الضباط الأحرار على الحكم في مصر اتجهت جهود عبد الناصر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية تزيل الإقطاع الزراعي، وتحسن أوضاع الطبقات العاملة وتحقق العدالة الاجتماعية. ولكن لم تكن هناك للضباط الأحرار فلسفة أو نظرية سياسية اجتماعية اقتصادية متكاملة، وإنما كانت لديهم مبادئ ستة شكلت ردود فعلهم لما اعتبروه في شبابهم سوءاً يجب تحرير مصر من شوائبه:

- ١ - القضاء على الاستعمار وأعدائه من الخونة.
- ٢ - القضاء على الإقطاع.
- ٣ - القضاء على سيطرة رأس المال.
- ٤ - تطبيق العدالة الاجتماعية.
- ٥ - إقامة جيش وطني قوي.
- ٦ - إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

ويقول السادات:

«وقد نجحت الثورة في تطبيق المبادئ الخمسة الأولى، أما المبدأ السادس الذي ينص على إقامة حياة ديمقراطية سليمة فقد أهملته الثورة تماماً، وبالتالي تحول الإنسان المصري إلى مجرد أداة في خدمة النظام الثوري، مما أدى إلى كل السلبات والنكسات التي بدأت بـ«إنفصال سوريا عن مصر» في ٢٨ سبتمبر [أيلول] سنة ١٩٦١، ثم بلغت قممها في هزيمة ٥ يونيو [حزيران] ١٩٦٧، وحتى رحيل أخي وصديقي عمري جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر [أيلول] ١٩٧٠»^(٣٩).

ثم يقول السادات:

«كان عليّ أن أعيد الإنسان المصري إلى مصر، أو أن أعيد مصر إلى الإنسان المصري»^(٤٠).

وأقوال السادات هذه تذكرنا بأن النيات المزعومة أو حتى الحقيقية كثيراً ما تكون في خضم الصراعات السياسية والاجتماعية الاقتصادية، مغايرة جداً لما يفعله القادة ولتصرفاتهم الواقعية وإنجازاتهم الحقيقية.

- (١) محمد حسنين هيكل، «مصراع امبراطوريات وكفاح ثورات»، في: الراي (الأردن)، ٨/١٠/١٩٨٦.
- (٢) انور السادات، يا ولدي هذا عمك جمال (بيروت: مكتبة العرفان، [١٩٧٦])، ص ٨١.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٨٤.
- (٤) المصدر نفسه، ص ٨٢ - ٨٣.
- (٥) انور السادات، وصيقي، ص ٢٦.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.
- (٧) لم يقل الضباط الاحرار.
- (٨) انور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، ط ١ (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨)، ص ٢٢ - ٢٤.
- (٩) خالد محيي الدين، «خالد محيي الدين يكشف لوراقه»، الوطن العربي، العدد ٤٨٢ (١٦ - ٢٢ ايار/مايو ١٩٨٦)، ص ٣٥.
- (١٠) المصدر نفسه.
- (١١) المصدر نفسه.
- (١٢) السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، ص ١٢٩.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ١٤٠.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ١٤٠ - ١٤١.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ١٤١.
- (١٦) هيكل، «مصراع امبراطوريات وكفاح ثورات»، في: الراي (الأردن)، ١٠/١٠/١٩٨٦.
- (١٧) فؤاد مطر، بصرحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل (بيروت: دار القضاء، ١٩٧٥)، ص ٧٧.
- (١٨) السادات، يا ولدي هذا عمك جمال، ص ٩٢.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٩٤.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٩٦.
- (٢١) محيي الدين، «خالد محيي الدين يكشف عن لوراقه»، مجلة الوطن العربي العدد ٤٨٣ في ١٦ - ٢٢ ايار ١٩٨٦.
- (٢٢) السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، ص ١٤٣.
- (٢٣) هيكل، «مصراع امبراطوريات وكفاح ثورات»، في: الراي (الأردن)، ١٢/١٠/١٩٨٦.
- (٢٤) المصدر نفسه، ٨/١٠/١٩٨٦.
- (٢٥) السادات، وصيقي، ص ١٢.
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ١٤.

بدأ من أول الأمر بأن الرئيس عبد الناصر لم يكن يحصر اهتمامه في التصدي لإسرائيل ومحاربتها والقضاء عليها، لأن مقاومة إسرائيل كانت مؤجلة في تفكيره آنذاك بسبب وجود الجيش البريطاني في القناة، ولحاجته إلى السلاح الضروري للحرب مع إسرائيل^(١)، وإنما كان يولي اهتمامه إلى مشاكل مصر الداخلية وتحسين أوضاعها وتبديل مجتمعها إلى الأفضل. وليس صحيحاً أن عبد الناصر كان أصلاً معادياً لأمريكا والغرب بل لعل العكس هو الصحيح، فإن سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني العدواني جعلت التصدي والصدام أمراً محتوماً، إذا أخذنا بعين الإعتبار صلابة الرئيس عبد الناصر الوطنية وشجاعته وإصراره على استقلال بلاده وحرية أمته العربية ورفضه للإنحياز والتبعية ومقاومته للهيمنة الغربية. ففي أوائل الخمسينات وفي إطار الخطط الأمريكية الغربية لمواجهة «الخطر» الشيوعي السوفياتي أرادت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومعهم تركيا أن تنمي التعاون الدفاعي الإقليمي في الشرق الأوسط بمشاركة الدول العربية، وذلك في نظام حربي واسع يشمل الشرق الأوسط بأكمله ويكون مقر قيادته في منطقة قناة السويس. وكان هذا المشروع يهدف إلى تعزيز مركز بريطانيا في الشرق الأوسط ويعد نفوذ حلف الأطلسي إلى شرق البحر الأبيض المتوسط ويحمي جناحه الآيمن. وسعى الغربيون لأن يكون المشروع مقبولاً من الدول العربية ومن مصر التي حاولوا إغراها بمعونات حربية واقتصادية مقابل الاشتراك فيه. ولكن مصر كانت منهكة بامر إجلاء القوات البريطانية عن أرضها وقناتها، وكانت إيران بقيادة مصدق تكافح في سبيل نفلها، ولم تقبل مصر بالمشروع ووصف المصريون بأنه: «منظمة من الدول الغربية لحماية المصالح الغربية» ومن الممتع أن نقرأ ما كتبه الرئيس أنور السادات عن المشروع الغربي للدفاع الإقليمي في الشرق الأوسط، وطلب الثورة المصرية لشراء السلاح الأمريكي ورد الحكومة الأمريكية بعرض «ميثاق للأمن المتبادل» يصفه الرئيس السادات بأنه:

«عبارة عن اتفاقية قالوا لنا بأنه بمجرد أن نوقعها فإننا لن نكون بحاجة إلى أن ندفع ملياً واحداً، بل سنستفيد الأسلحة على الجيش المصري مجاناً، هذا بخلاف المعونات الأخرى. وقد كان المرض على الطريقة الأمريكية محالاً بالتشويق والدعاية المغرية، فثارة يقولون إن أكثر من أربعين دولة تنتم بغیرات هذا الإئتلاف اليوم وتتوسع في بحبوحة الرفاهية، وثارة يقولون ولماذا تخصصون من ميزانيتكم أية مبالغ تنفقونها على التسليح في الوقت الذي يمكنكم فيه أن تحصلوا على السلاح بالجملة بل على أحدث الأسلحة أيضاً وهكذا... فقط وقعوا وبعدها يكون الطوفان»^(٢).

وعندما اطلع الضباط الأحرار على مشروع الاتفاقية وجدوا أن «ظاهرها بريء براءة عجيبة أما باطنها فقد أخذ يتكشف لنا سطرراً بعد سطر»، ويأت:

«هذا العرض (الاتفاقية) ليس إلا استعماراً جديداً أنكى وأشد مما عانيناه على يد بريطانيا. فقد كنا مع بريطانيا ندفع ثمن السلاح رغم كل الاعييب، ولكن أمريكا لا تريد ثمناً للسلاح وإنما ستتقاضى الثمن من سيادتنا وكرامتنا، وستتقاضى الثمن سيطرة كاملة على جيشنا وبلدنا على كياننا»^(٣).

ويقول السادات أيضاً:

«فإن اتفاقية الأمن المتبادل التي تقدمها أمريكا للشعوب البرية حينما تسمى هذه الشعوب إلى طلب العون لكي تحافظ على كيانها، ليست إلا استعماراً مباشراً صريحاً يبدأ بالبعثة العسكرية الأمريكية وأملياتها وسيطرتها، وينتهي بالسيطرة الكاملة على مقدرات تلك الشعوب ومصائرها وأرضها وسكانها»^(٤).

كان عبد الناصر والعرب يعتقدون أن الاستعمار الغربي أشد خطراً عليهم وعلى استقلالهم ومصالحهم من (الخطر) السوفياتي البعيد، ووجدوا بأن الغرب أقام إسرائيل مركزاً متقدماً للإمبريالية الغربية في قلب العالم العربي يفصل شرقه عن غربه ولضربه وفرض إرادتهم عليه. كما وأنهم لم يقبلوا أن يتم التسلط عليهم تحت ستار التعاون الحربي مع الغرب الذي اعتبروه نوعاً من الإستعمار الجديد، وأرادوا وقاية بلادهم من أن تصبح ميداناً تمتد إليه الصروب في المستقبل. ونتيجة لهذا الرفض وبعد زيارة للشرق الأوسط اقتنع وزير خارجية أمريكا دالاس في إدارة أيزنهاور بأن الدفاع عن المنطقة يجب أن

يكون من شأن دولها، فاتجهت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى دول الحزام الشمالي وهي: باكستان وإيران وتركيا وبغداد حيث كان الخوف من السوفييات أكثر شدة، وأنظمة الحكم القائمة أكثر استجابة للغرب، وهكذا ولد حلف بغداد الذي تحول فيما بعد إلى منظمة المعاهدة المركزية (سننتو).

وخلال زيارة دالاس للشرق الأوسط تقابل مع عبد الناصر وأجرى معه مباحثات ركز فيها دالاس اهتمامه وتعصبه التبشيري على «الخطر الشيوعي السوفيياتي وعلى ضرورة قيام حلف يقف في وجهه. وأجابه عبد الناصر بأن همه الأكبر هو وجود ثمانين ألف جندي بريطاني على أرض القناة المصرية، وبأنه لا يستطيع أن يحارب الخطر البعيد خمسة آلاف ميل ويترك الخطر القريب على أرض مصر. وعاد دالاس يشرح لعبد الناصر أخطار الشيوعية وكيف «أن السوفييات لا يؤمنون بشيء اسمه الاستقلال»، وأنه عندما يوافق عبد الناصر على الأحلاف، فإن القوات البريطانية في القناة ستعتبر بمثابة المنتهية وأن العلم المصري سيرتفع على القاعدة. أما الجنود البريطانيون فسيصبحون جزءاً من النظام الدفاعي. ويقول فؤاد مطر في كتاب بصراحة عن عبد الناصر نقلاً عن محمد حسنين هيكل، أن الرئيس عبد الناصر أجاب دالاس:

«بهذه البساطة؟ هل أن ما سنقوله للناس أننا أنزلنا العلم الإنكليزي ورفعنا العلم المصري فوق القاعدة وأبقينا الإنكليز فيها لأنهم أصبوا زملاء لنا في مواجهة الشيوعية والاتحاد السوفيياتي؟ انني إذا فعلت ذلك سيقتلني الشعب المصري بالكلية. من المستحيل أن أفعل ذلك»^(١).

وكان واضحاً أن دالاس كان يريد من عبد الناصر أن ينسئ خطر الغرب وخطر إسرائيل وعدوانهما، وينسئ ضرورة تطوير الدفاع العربي. وأن يعادي الاتحاد السوفيياتي والشيوعية. أما عبد الناصر فاعترف بأن خطر الشيوعية سيأتي ليس من الخارج، وإنما عبر جبهة مصر الداخلية التي يجب أن تكون جاهزة للدفاع. وشرح وجهة نظره لدالاس على الوجه التالي:

«إن خبرتي العسكرية تجعله يعتقد أن الحروب العالمية مضي زمانها، وأن القنبلة الذرية خلقت أوضاعاً جديدة وموازنات تختلف تسري أحكامها على العالم كله. فالجيش السوفيياتي لن يتقدم بعد خطوطه الحالية لأنه يعلم أنه إذا فعل ذلك فسوف تكون النتيجة حرباً عالمية. لكن الشيوعية بالطبع مستعدة للتقدم كعقيدة، وبالطبع فإن لها رغباتها في الانتشار العالمي وحتى السيطرة ولكن طريقتها لن يكون طريق الزحف العسكري، وإنما سيكون طريق النفاذ إلى الجبهات الداخلية للشعوب لإثبات أن قياداتها الوطنية عاجزة عن تحقيق الاستقلال وعن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإن الاحتلال تحت أي اسم هو الذي يفتح الباب للشيوعية. والإحساس بالتخلي عن الإرادة الوطنية داخلياً وخارجياً هو الذي يفتح الباب للشيوعية. وليس يعني ذلك أننا نترك المنطقة بغير دفاع، ولكننا نرى أن وسيلة الدفاع الحقيقية موجودة في ميثاق الضمان الجماعي العربي، وكل ما يحتاجه هذا الميثاق هو إعادة تنظيمه وإعادة تسليحه ليكون هو الكفيل بعد ذلك بالدفاع عن المنطقة وأهلها ومن منظور أمنهم ومصالحهم، وفي هذه الحالة فإن الشعوب العربية كلها سوف تفي وتعتبر أن الدفاع هو بالفعل دفاع عن النفس وبالحق وليس الحق الذي يراى به باطل»^(٢).

وسأل دالاس إذا كان ميثاق الضمان الجماعي موجهاً ضد إسرائيل وإذا كان عبد الناصر يعتبر المنطقة «معرضة لتهديدات» أخرى غير التهديد السوفيياتي، فأجاب عبد الناصر بأن الميثاق موجه لأي نوع من العدوان تتعرض له الأرض العربية. وبأن «تهديد الاحتلال الإمبراطوري القديم ما زال قائماً في بلاد عربية متعددة منها مصر، وأن إسرائيل تمثل تهديداً آخر، وأن قادتها لا يتوقفون عن المناداة بفرض السلام وهذا يعني الحرب، لأن السلام لا يفرض وإنما يصل إليه الأطراف باقتناعهم، فإذا تحدث أحد عن فرضه فمعنى ذلك أنه لا يتحدث عن الإقناع وإنما يتحدث عن السلاح. وتابع دالاس التعبير عن اهتمامه بأمر إسرائيل فسأل عبد الناصر:

«ولكن ليس السلام مع إسرائيل هو طبيعة الأمور؟».

ثم ضحك وقال:

«الذي أعرفه أنهم ساميون متحكم وأبناء عم لكم، ثم أنهم تعرضوا لويلات كثيرة أيام هتلر».

ورد جمال عبد الناصر بأن تلك كلها قضايا معقدة فإسرائيل الآن خليط من حوالى تسعين جنسية وأصولهم النامية موضع شك كبير، وعلى فرض أنهم ساميون فإنهم تصرفوا بمنطق الغزاة وفرضوا على العرب الفلسطينيين أسوأ ما تعلموه من اضطهاد النازي، فقد احتلوا نصف وطن عربي وحولوا أصحابه

الأصليين إلى مواطنين من الدرجة الثانية. ثم تساعل جمال عبد الناصر إذا كان يعقل أن تقوم بهذه الطريقة وفي وسط أرض الآخرين دولة غربية تقطع اتصال العالم العربي مشرقه عن مغربه مع اعتقاد العرب على الناحيتين أنهم ينتمون إلى أمة واحدة. واستفسر دالاس عما إذا كان صحيحاً أن إسرائيل قطعت امتداد العالم العربي إلى قسمين لا اتصال بينهما. وقال عبد الناصر: إن نظرة على أي خريطة كفيلة بإظهار هذه الحقيقة. وتساعل دالاس عما إذا كان ذلك يعني استحالة السلام بين العرب وإسرائيل. ورد جمال عبد الناصر بأنه: «لا يستطيع أن يرى كيف يمكن أن يتحقق السلام على أساس الأمر الواقع». ثم استنرد:

«ومع ذلك، فإن إسرائيل ليست شاذة الآن، وأنا واحد من الذين يعتقدون أن إسرائيل بالنسبة لنا قضية داخلية. إن خطورها يبدو جسيماً لأننا متخلفون، فإذا استطعنا تعويض التخلف بالتنمية والتقدم، فإن الموازين تعدل نفسها تلقائياً»^(١).

وكرر الرئيس عبد الناصر لدالاس بأن موازين القوى القائمة في العالم تجعله يعتقد بأن الاتحاد السوفييتي لن يهاجم المنطقة بقواته العسكرية، لأنه في هذه الحالة عليه أن:

«يجتاح كل الشرق الأوسط من اللوز إلى شمال إفريقيا. وأي حركة في هذا الاتجاه تعني الاتجاه نحو حرب عالمية».

وكرر أن:

«الخطر الحقيقي هو التخلف والتنمية، فهما اللذان يعطيان للشيوعية الذخيرة التي يحاربون بها. أما في بلد ينمي نفسه ويسعى إلى التقدم وإلى العدل الاجتماعي ولا يسلم نفسه لأي سيطرة أجنبية، فإن الخطر الشيوعي لا يجد لنفسه فيه موطئ قدم».

ثم لجأ دالاس إلى محاولة لإقحام الإسلام كوسيلة لمحاربة الشيوعية فقال:

«لا يستطيعون استخدامه في محاربة الشيوعية»، وكان رد جمال عبد الناصر بأن «هناك مقولة مأثورة في الإسلام تصف الجور بأنه كافر. وهكذا فإن الفقر يحارب بالتنمية والعدالة الاجتماعية وليس باستعمال الدين ضد طبيعة دعوته»^(٢).

ويقول محمد حسنين هيكل إن دالاس خرج بعدة انطباعات بعد اجتماعه بعبد الناصر. وكان أحدها حسب وثائق وزارة الخارجية الأمريكية:

«إن القيادة العسكرية المصرية التي قابلها في القاهرة بدت له مختلفة عن طراز العسكريين الذين يعرفهم من أمريكا اللاتينية. فالمصريون أكثر نقاء ولكنهم حتى الآن أكثر سذاجة. ولقد أعجبه بعض منطهم في تصور الخطر الشيوعي من الداخل. كذلك أثر فيه طموحهم إلى مشروعات كبيرة كسد أسوان العالي، ولكن عليهم أن يتعلموا أن هناك مخاطر من الخارج تتربص بهم، وأنهم لا يستطيعون وحدهم تحقيق مشاريعهم الطموحة، وعليهم أن يفهموا ذلك ويعملوا نتائج»^(٣).

ومن الصعب أن لا نفهم عبارة أن يفهموا ذلك ويعملوا نتائج على أنها لا تعني أن على قادة مصر أن ينصاعوا لأمريكا ويصبحوا تابعين لها مقابل مساعداتها.

أراد الرئيس عبد الناصر أن يختار سفيراً مصرية في واشنطن له القدرة على التعامل بصورة حسنة مع الأمريكيين. فاختار وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور أحمد حسين الذي كانت له صلات بالأمريكيين وكان مصداقاً في انتقائه بأن مستقبل مصر يرتبط بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وزوده بمذكرة للحكومة الأمريكية تحدد موقف مصر من مقررات الدفاع عن المنطقة جاء فيها بالنص:

١ - إن فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي تقترحها الدول الغربية أو أية منظمة من نوعها غير مقبولة بالنسبة لمصر. فمثل ذلك يعني ببساطة أن مصر سوف تستبدل قوات بريطانية تحتل أراضيها بقوات من دول غربية تقطع نفس الشيء وهذا بدوره سوف يعني استمرار الاحتلال الأجنبي.

٢ - إن الدفاع عن الشرق الأوسط ينبغي له أن يتركز على ميثاق الضمان الجماعي بين دول الجامعة العربية. ولما كانت بريطانيا مرتبطة بمعاهدات مع العراق والأردن، ثم أن الولايات المتحدة مرتبطة بمعاهدات مع المملكة العربية السعودية فليست هناك حاجة إذن إلى شيء إضافي.

٣ - بعد أنتم الانسحاب غير المشروط من مصر، فإن مصر ستكون على استعداد لمناقشة أية أفكار للدفاع عن الشرق الأوسط.

- ٤ - أن مصر لا يمكن أن تكون شيوعية وهي على أي حال سوف تقاوم أي عدوان على أراضيها من دافع مصالحها الخاصة.
- ٥ - أن العلاقات مع بريطانيا قد تتطور إلى الأسوأ وسوف تقدر مصر كل التقدير كل مساعدات تقدمها لها الولايات المتحدة لإقناع بريطانيا بعدم جدوى الإصرار على البقاء في قاعدة قناة السويس.
- ٦ - أن مفتاح الموقف في الشرق الأوسط يرتبط بقوة مصر الاقتصادية والعسكرية، وفي هذا الصدد، فإن حكومة الثورة في مصر تتطلع إلى مناقشة جدية مع الطرف الأمريكي بهدف مساعدتها اقتصادياً وتمكينها من تسليح جيشها^(١).

وخلال اجتماع عبد الناصر ودالاس أثار عبد الناصر موضوع الأسلحة الأمريكية التي تحتاج إليها مصر، فأوضح دالاس أسباب تأجيل إيزنهاور أمر تزويد مصر بالأسلحة، وقال بأن ونستون تشرشل اتصل تلفونياً بالرئيس الأمريكي المنتخب حديثاً وطلب منه بإلحاح أن لا يبيع السلاح إلى المصريين: «حتى لا يبدأ رئاسته بتزويد مصر بأسلحة قد تستخدم في قتل الجنود البريطانيين الذين خدموا تحت إمرة إيزنهاور أثناء الحرب العالمية الثانية»^(٢).

وذكر دالاس أن إيزنهاور تأثر كثيراً وطلب قائمة الأسلحة المطلوبة فوجد أنها تحتوي على أسلحة خفيفة من النوع الصالح لحرب عصابات يمكن أن تشن على القوات البريطانية المسلحة في القناة. ومع أن إيزنهاور لم يرفض طلب الأسلحة مصر، إلا أنه احتفظ به في ملف القضايا المعلقة. ولم يتبين إلا فيما بعد بأن القائمة التي عرضت على إيزنهاور كانت قائمة قديمة من عهد الملك فاروق أرسلت لأمريكا لشراء أسلحة تتعلق بالأمن الداخلي. وقال دالاس لعبد الناصر:

«إنه سينظر إلى الطلب المصري بعين العطف، وأنه سيحاول في الوقت نفسه المساعدة على حل المشكلات التي كانت قائمة بين بريطانيا ومصر»^(٣).

ويقول محمد حسنين هيكل بأن دالاس تأثر بقوة حجج عبد الناصر ضد الانضمام إلى حلف دفاعي مشترك «كما أنه تراجع بعد ذلك عن التأييد المطلق لحلف بغداد»^(٤). وأصبح مقتنعاً بفائدة تيسير الانسحاب البريطاني من مصر وعلى إقامة سلام بين إسرائيل والدول العربية. ويقول هيكل كذلك بأن دالاس رغم أنه وجد عبد الناصر منطقياً في كثير من القضايا، إلا أنه لم يحب شخص عبد الناصر، وقد عبّر عن ذلك لهمرشولد الذي نقل هذا القول لمحمود فوزي ومنه لعبد العنانصر^(٥).

ولكن رغم كل هذا، فلم تسفر المناقشات عن تزويد مصر بالأسلحة الأمريكية. وفي شباط/فبراير سنة ١٩٥٦، جاء الرئيس شكري القوتلي إلى أسوان واجتمع بالرئيس عبد الناصر الذي حدثه عن علاقات مصر بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وذلك بغية الوصول إلى فهم مصري - سوري مشترك.

وهوكن القوتلي كيف أنه في بداية الثورة حاول الحصول على صفقة أسلحة من أمريكا لا تزيد قيمتها على مائة مليون دولار ولكن واشنطن خفضتها إلى ما قيمته عشرة ملايين دولار فقط، ولم تكف بهذا بل ربطت تنفيذها باتفاق مصر مع إنجلترا حول القاعدة البريطانية في قناة السويس. ومضى عبد الناصر يحكي كيف أنه بعد أن تم الاتفاق مع إنجلترا عاد فاثار موضوع السلاح مرة أخرى مع السفير بإبيريود. وعندما لم يحصل رد قسام إبلاغه أنه في حالة امتناع الولايات المتحدة عن تسليم مصر فسيقوم بشراء أسلحة من الكتلة الشرقية، وكيف أن واشنطن ردت عليه بعد ذلك معرفة عن استعداد الحكومة الأمريكية لتقديم صفقة أسلحة لمصر قدرها ٢٧ مليون دولار، ولكنها وضعت شروطاً لإتمامها وجدها عبد الناصر شروطاً تعجيزية، فقد اشترطت قبول مصر استقبال بقعة أمريكية لتدريب القوات المصرية، ووضعت شروطاً أخرى تتعلق باستخدام هذه الأسلحة من شأنها أن تحد من حرية مصر في استخدامها. والحقيقة أن دالاس لم يكن يتصور أن يلجأ عبد الناصر بالفعل إلى الكتلة الشرقية لطلب السلاح، ولذلك وضع مزيداً من القيود على صفقة السلاح هذه عند البحث في طريقة الدفع، فقد أمر أن يكون الدفع نقداً بالدولار ورفض تقديم أية تسهيلات... وذكر عبد الناصر للقوتلي أن مواقف الولايات المتحدة هذا لم يترك أمامه خياراً سوى عقد صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا^(٦).

وجاء وكيل وزارة خارجية أمريكا جورج ألن إلى مصر لإقناع الرئيس عبد الناصر بالرجوع عن صفقة الأسلحة التشيكية، ولمعرفة ما إذا كان الرئيس عبد الناصر ينوي عقد المزيد من الصفقات السوفياتية:

«فقد عليه عبد الناصر قناعة بأن استمرار تزويد إسرائيل بالأسلحة الغربية لتستمر في تفوقها العسكري على العرب لا يترك أمام مصر من خيار سوى المعنى لشراء مزيد من الأسلحة السوفياتية»^(٧).

وعندما أرسلت مصر بناءً على طلب الولايات المتحدة كشوفات بالأسلحة التي تطلبها، جاء رد الولايات المتحدة بأنها أعدت بعضها للشحن، وطلبت إرسال بعثة عسكرية مصرية لمعاينتها قبل شحنها ومعاينة الأسلحة المطلوبة وغيرها التي يمكن أن تكون ذات فائدة لمصر. وسافرت البعثة المصرية ثم عادت وقدمت تقريرها الذي تضمن ما يلي وكان ذلك سنة ١٩٥٢:

- ١ - لم يكن هناك سلاح معد للشحن.
- ٢ - لم يسمح للبعثة بمعاينة سوى أنواع من الأسلحة الصغيرة التي لم تطلبها مصر ولم تكن في حاجة إليها.

«واكثر من ذلك، فإن البعثة أوضحت كيف أهملت من جانب الحكومة الأميركية إعمالاً تاماً وكيف أن المسؤولين الأميركيين الذين احتكوا بأفراد البعثة في الحفلات الخاصة كانوا لا يطمون شيئاً من هذا الموضوع، بل أكثر من ذلك أمس أفراد البعثة بحذر شديد من كل من قابلوه من المسؤولين الأميركيين، ولما سألوا عن الكشوفات المصرية التي أرسلت للحكومة الأميركية كتبها لم يرد عليهم أحد بخبر أو بشر وتركوا عاطلين في واشنطن لا أحد يتصل بهم ولا أحد يجيبهم إذا سألوا.

وهكذا اتضح لنا أن الأمر لم يكن إلا نوعاً من التخدير، هذا في الوقت الذي كانت فيه السفارة الأميركية هنا في مصر لا تزال تولد الوعد وتطلق البخير وتبشر بالخبر المعيم والآمال العظيمة»^(١٤).

هذا ما قاله الرئيس السادات، وأضاف بأن الولايات المتحدة طلبت من مصر تأجيل طلب السلاح إلى ما بعد الوصول إلى اتفاق الجلاء مع بريطانيا مراعاة لحليفتها:

«وطلبت منا أمريكا أن نقرر ظرفها على أن نكون واثقين تمام الثقة أنه في اليوم الذي توقع فيه اتفاقاً مع بريطانيا فإن أمريكا ستبادر وتبينا كل ما نريد من الأسلحة»^(١٥).

وبعد الجلاء البريطاني عن القناة الذي ساعدت الولايات المتحدة أدبياً في تحقيقه مدفوعة ببنيتها للسيطرة على مصر عاودت مصر طلب الأسلحة، فأخذت الولايات المتحدة تماطل وتبخر مسألة الإخلاف ولم تستجب لطلب مصر. ويشرح الرئيس السادات أهمية السلاح لمصر في ذلك الوقت وخطة الولايات المتحدة بشأنه فيقول:

«كانت خطة أمريكا وبريطانيا هي التحكم فينا عن طريق بيع السلاح واحتكاره، وكانت خطتنا هي تحطيم هذا الاحتكار إلى الأبد ونسف أسطورة التحكم والسيطرة عن طريق بيع السلاح من المودين التقليديين كما كانوا يظنون. إن المسألة أصبحت لنا مسألة حياة أو موت، فإما أن نسلم لأمريكا وبريطانيا ونعقد صلحاً مع إسرائيل يشروطها وتنتهي فلسطين وينتهي معها مليون من اللاجئين، وإما أن نحرم من السلاح فتعدي علينا إسرائيل ثم تغزونا في آخر الأمر ويصبح اللاجئين أربعة وعشرين مليوناً من النبل إلى الفرات»^(١٦).

غير أنه يجب أن نذكر بأن الأسلحة الوحيدة التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى مصر كانت: «زوجاً من مسدسات (الكولت) عيار ٣٨ ملمتراً المطلية بالفضة كان دالاس قد حملها معه لإهدائها إلى اللواء محمد نجيب»^(١٧).

وحتى هذين المسدسين أثاروا ونستون تشرشل فاتصل هاتفياً بالرئيس أيزنهاور محتجاً: «على الناحية الرمزية الكامنة في المسدسين وقال انها علامة سيئة ومن شأنها تشجيع المصريين»^(١٨).

وتبين لعبد الناصر بأنه إضافة إلى معارضة بريطانيا وفرنسا لتزويد مصر بالسلاح، وإلى اتصال رئيس شركة قناة السويس بمساعد وزير الخارجية الأمريكي (بايرون) الذي أصبح سفيراً في القاهرة ويليغه أن الشركة قلقة من احتمالات تزويد الجيش المصري بالسلاح قبل أن يتم البت في ضمانات الملاحة في قناة السويس وتمهيدات تراها شركة قناة السويس ضرورية لها قبل أي حديث عن جلاء البريطانيين عن مصر، فإن إسرائيل كانت العائق الرئيسي الذي يمنع تزويد مصر بالسلاح الحيوي لأمينها وسيادتها وللدفاع عن أراضيها وعن الأراضي العربية. أن التمتع الأمريكي لبيع السلاح لمصر استمر بعد اتفاقية جلاء البريطانيين... ويقول محمد حسنين هيكل:

«إن عبد الناصر ما لبث أن رأى الدلائل تشير إلى أن إسرائيل هي العبة الأكبر في موضوع السلاح. ويوماً بعد يوم اتضح له أن الولايات المتحدة لن تقدم لمصر سلاحاً له قيمة إلا إذا تمت تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي باتفاق من نوع ما. ولم يكن مستعداً لذلك. ونهبت بعضات مصرية إلى سويسرا وبلجيكا وإيطاليا وأسبانيا تبحث عن السلاح ثم تبين أن سوق السلاح في الغرب يخضع لسيطرة عليا سياسية، وقد تسمح

هذه السيطرة بصفتها محدودة ولكنها لا يمكن أن تسمح بصفتها تستطيع تحديث جيش جديد بالكامل»^(٣٦). وحتى قبل أن تعرف إسرائيل بوضوح نيات الثورة المصرية تجاهها باشرت في الضغط على الحكومة الأمريكية لتمنع بيع السلاح لمصر. ويذكر محمد حسنين هيكل:

«وكان الضغط الإسرائيلي موجهاً إلى البيض الأبيض مباشرة، وحاول «بليرو» أن يناقش الموضوع مع الرئيس اينزهور في أحد الاجتماعات الأولى لمجلس الأمن القومي. ولكن الرئيس الجديد قال لمساعد وزير الخارجية طبقاً لوثائق مجلس الأمن القومي:

هاتفك (اختصار اسم هنري) إذا استجبنا لطلب مصر فسوف تجد أماناً طلباً من إسرائيل لا نستطيع أن نرفضه. وأنا لا أريد أن أجد الولايات المتحدة منهكة في تمويل سباق سلاح بين مصر وإسرائيل»^(٣٧).

وهكذا كان الوضع، مصر مرغمة على طلب السلاح بسبب العدوان والخطر الإسرائيلي، والولايات المتحدة والغرب يرفضان بيعها السلاح لحماية إسرائيل ولعدوانها ولكاسبتها غير المشروعة.

في تموز/يوليو ١٩٥٥ وقعت مصر وبريطانيا اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى، وظهرت الولايات المتحدة مؤيدة لهذا الجلاء عن القناة. وسار الأمر سيراً يدا حسناً، فازعج ذلك الإسرائيليون الذين كانوا يفضلون بقاء القوات البريطانية في منطقة القناة حيث تشكل حاجزاً يشغل المصريين، وكانوا في الوقت نفسه يكرهون أن تكون علاقات الولايات المتحدة بمصر طيبة حسنة. فقام بن غوريون وعدد من الضباط الإسرائيليين بتدبير خطة للقيام بأعمال إرهابية في مصر قيل إنها كانت دون علم وزير الدفاع الإسرائيلي (بنحاس لافون)، وكانت الخطة تتضمن نصف المنشآت الأمريكية والبريطانية في مصر بغية إقناع أمريكا وبريطانيا بأن عبد الناصر غير قادر على السيطرة على بلاده، وأنه لا يمكن الاعتماد على مصر. ولكن ضابط الاستخبارات الإسرائيلي ومجموعة اليهود المصريين الذين جندهم لتنفيذ الخطة، فشلوا واعتقلوا وشنق اثنان منهم وانتحر الضابط الإسرائيلي ثم انكشفت المؤامرة واشتهرت بـ «فضيحة لافون».

وفي الوقت ذاته كانت الاستخبارات المركزية الأمريكية تقوم بنشاطاتها في القاهرة، فبينما كان عبد الناصر يبعث مع أعضاء مجلس قيادة الثورة في بناء برج للاتصالات اللاسلكية العالمية الخاصة بوزارة الخارجية وإدارات الاستخبارات، أشار عبد الناصر إلى عدم وجود أموال مرصودة في الميزانية لهذه الغاية، فقيل له بأن «المال جاء من اعتماد أمريكي خاص»، واستغرب عبد الناصر هذا الأمر فقيل له: «إن وكالة المخابرات الأمريكية وضعت تحت تصرف اللواء محمد نجيب ثلاثة ملايين دولار»^(٣٨)، كانت قد عيئت في حقيقة كبيرة وسلمها عميل أمريكي إلى ضابط اتصال بين الاستخبارات المصرية ووكالة الاستخبارات الأمريكية، وغضب عبد الناصر وطلب إيضاحاً من محمد نجيب فقال بأنه فهم بأنه لم يكن للاستخبارات الأمريكية ارتباط بالمبلغ و:

«أنه مرسل من الرئيس اينزهور الذي خصص اعتمادات مالية لبعض رؤساء الدول ليتكثروا من تجاوز مخصصاتهم القليلة بالميزانية من أجل الدفاع عن أنفسهم وعن بلادهم ضد الشيوعية»^(٣٩).

فطلب عبد الناصر إيداع المبلغ في خزانة إدارة الاستخبارات، ثم استخدمه لبناء برج فخم مزركش بدلاً من البرج الأصلي البسيط المقترح، وقصد عبد الناصر من البرج المزركش أن يكون نصباً مبهش على حافة وكالة المخابرات الأمريكية»^(٤٠). كان ذلك رد عبد الناصر على التصرف الأمريكي الذي اعتبره إهانة لمصر ومحاولة للإفساد.

هوامش (٩)

- (١) فؤاد مطر، بصراحة عن عيد الناصري: حوار مع محمد حسنين هيكل (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ٧١.
- (٢) أنور السادات، يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات أنور السادات (بيروت: مكتبة العرفان، [١٩٧١])، ص ٩٧.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٩٨.
- (٤) المصدر نفسه، ص ١٠٧.
- (٥) مطر، بصراحة عن عيد الناصري: حوار مع محمد حسنين هيكل، ص ٨٠.
- (٦) محمد حسنين هيكل، صراع امبراطوريات وكفاح ثورات، في: الراي (الأردن)، ٢١/١٠/١٩٨٦.
- (٧) المصدر نفسه.
- (٨) المصدر نفسه.
- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) المصدر نفسه، ١٤/١٠/١٩٨٦.
- (١١) محمد حسنين هيكل، عيد الناصري والعالم (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٦٥.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٦٩.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.
- (١٥) محمود رياض، «الامن القومي العربي بين الاتجاز والفشل»، الدستور (الأردن)، ١١/٩/١٩٨٦.
- (١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) السادات، يا ولدي هذا عمك جمال، ص ١٢٢.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ١٢٢.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ١٤٢.
- (٢٠) هيكل، عيد الناصري والعالم، ص ٦٩.
- (٢١) المصدر نفسه.
- (٢٢) هيكل، صراع امبراطوريات وكفاح ثورات، في: المصدر نفسه، ٢٢/١٠/١٩٨٦.
- (٢٣) المصدر نفسه.
- (٢٤) هيكل، عيد الناصري والعالم، ص ٧١ - ٧٢.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٢.
- (٢٦) المصدر نفسه.

في شهر كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٥٤، اجتمع وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة وقرروا أن التعاون مع الغرب أمر ممكن إذا تمت تسوية القضايا العربية، وإذا قام الغرب بتزويد العرب بالسلاح. ولقد أعلن هذا القرار ونشر في البلاد العربية، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تهتما بالفرصة التي هياها هذا القرار لبحث شروط التعاون مع العرب، وإنما أخرجتا للوجود حلف بغداد الذي أعلن نوري السعيد التوقيع عليه في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٥٥. ويذكر سير أنتوني ناتنغ الوزير البريطاني السابق الذي شارك في السياسة البريطانية في تلك الحقبة من الزمن:

«تعود جنود حلف بغداد في الدرجة الأولى إلى فشل بريطانيا وأمريكا في إقناع مصر بالانضمام إليهما في منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط على نمط منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). وكانت أول مرة تعرض فيها هذه الفكرة على مصر خلال السنة الأخيرة من حكم الملك فاروق. ولم يكف الملك فاروق آنذاك برفض الفكرة جملة وتفصيلاً على الفور، بل واختار تلك اللحظة لإلغاء المعاهدة البريطانية - المصرية لعام ١٩٣٦، أي قبل خمس سنوات من موعد انتهائها، وتدهورت العلاقات الانجليزية مصرية نتيجة لذلك.

ومع أن الثورة عام ١٩٥٢ جاءت بنظام أظهر تصميمياً بيعت على الأمل من أجل حل القضيتين الرئيسيتين وهما استقلال السودان وانسحاب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس، فإن بريطانيا ومصر لم تنجحا في حل خلافاتهما حتى شهر تشرين الأول [أكتوبر] عام ١٩٥٤. وخلال هذه الفترة، حاولت بريطانيا مراراً وتكراراً إقناع عبد الناصر بإعادة النظر في رفض الملك فاروق فكرة إقامة حلف على غرار حلف الأطلسي للشرق الأوسط ولكن محاولاتها ذهبت هباء، إذ أن عبد الناصر كان مصمماً على إبقاء مصر محايدة، وعلى مقاومة كل المحاولات البريطانية للتسلق إليه أو إكراهه على تبني أي سياسة أخرى.

ولقد حاول كل من دالاس وأيدن مثلما حاولت اثنا نفسي فيما بعد توقيع المعاهدة عام ١٩٥٤. كذلك رمى نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي بثقله وراء تلك المحاولات، ولكن جواب عبد الناصر كان دائماً نكس الجواب وهو الرفض. فقد قال عبد الناصر أن حلفاً على غرار حلف الأطلسي في الشرق الأوسط يمكن أن يكون فيه منطلق من الناحية العسكرية، ولكنه كان ينظر إليه من الناحية السياسية. وهكذا ظل دائماً ملتزماً بسياسة الحياد التي كان يرى أنه لن يكون دونها أي استقلال حقيقي».

ويذكر ناتنغ كذلك بأن بريطانيا وأمريكا نتيجة لرفض عبد الناصر الانضمام إلى منظمة «الدفاع عن الشرق الأوسط» اتجهتا في نهاية عام ١٩٥٤ إلى مكان آخر من أجل:

«تأسيس وإقامة اتفاق دفاعي بزعامة الغرب وكان من المحتم أن تختار تركيا والعراق من أجل وضع حجر الأساس إذ أن تركيا كانت قد انضمت في الآونة الأخيرة إلى حلف الأطلسي كما أن العراق كان يرتبط بمعاهدة منذ مدة طويلة مع بريطانيا تعود لعام ١٩٢٠ عندما حصل العراق على نوع من الاستقلال».

وإضافة إلى ذلك، فإن نوري السعيد:

«الذي حارب إلى جانب البريطانيين في الحرب العالمية الأولى لم يكن ليتصور العراق دون بريطانيا. ومع أن نوري السعيد كان قد خاب أمله من خيانة بريطانيا ووعودها التي قطعها عام ١٩١٥ بضمغان استقلال العرب بمجرد انتهاء العرب وشعر بالصدمة من خيانتها الفلسطينيين فيما بعد، فإنه تمسك بحلفه مع رفائقة السابقين البريطانيين وتجاهل بل وسفر من القومية العربية التي كانت قد بدأت تتكسح العالم العربي بتشجيع من نجاح الزعماء الجدد مثل عبد الناصر في التخلص من بقايا الاستعمار البريطاني».

هذه كانت الدوافع وراء بريطانيا وأمريكا ونوري السعيد الذي وقع على الاتفاق الذي سمي:

«اتفاق الدفاع عن (الأجزاء الشمالي) مع تركيا عندما تمولى إليه بريطانيا وقد تم توقيع المعاهدة في بغداد في شهر شباط [فبراير] عام ١٩٥٥، إذ كان نوري السعيد يعرف جيداً أن بريطانيا ستواصل تبعاً لهذه المعاهدة القيام بدورها الذي كانت قد تعهدت القيام به بموجب معاهدة عام ١٩٢٠ التي كان من المقرر لها أن تنتهي عام ١٩٥٧»^(١).

في بادئ الأمر لم تنضم الولايات المتحدة لحلف بغداد وذلك مراعاة لمصر والسعودية اللتين عارضتا هذا الحلف، وكذلك مراعاة لإسرائيل التي خشيته أن يقوي الحلف الدول العربية المشتركة عسكرياً

ويزيد في تضامنها وتعاونها. ولعل الولايات المتحدة شاركت بريطانيا في المرحلة الأولى في إخفاء مسؤوليتها عن قيام هذا الحلف. ويقول أنور السادات في هذا الشأن:

«فقد انطلق الدبلوماسيون البريطانيون والأميركان في سفارتي بريطانيا وأمريكا من كبر واحد إلى أصغر واحد... ويؤكدون لنا في مناسبة وغير مناسبة جهل حكومتي بريطانيا وأمريكا بأمر هذا الحلف الذي أعلنه نوري السعيد»^(١).

ورغم أن الولايات المتحدة لم تتضمن رسمياً لحلف بغداد الذي تشكل في أول عهده من العراق وتركيا وإيران وباكستان وبريطانيا، فإنها ما لبثت أن ضمت مراقبين ومعتلين عنها إلى لجان الحلف المختلفة كما لو كانت عضواً فيه. وحاربت مصر حلف بغداد، وكانت وزارة الزعيم الوطني مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد وخليفة الزعيم الوطني الكبير سعد زغلول قد رفضت في عهد فاروق مشروعاً للدفاع المشترك عرض عليها تحت اسم (قيادة الشرق الأوسط)، رغم ضغط أميركية عزها الرئيس ترومان بتصريح على لسان وزير خارجيته أعلن فيه أنه لم يكن من حق مصر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا من جانب واحد. ولم ينضم الأردن لحلف بغداد رغم الضغوط التي وجهت إليه. ويشير المرحوم السيد هزاع المجالي رئيس الوزارة الأردنية في مذكراته إلى المنافع والمزايا التي كانت ستعود على الأردن فيما لو انضم لحلف بغداد. كما يشير إلى زيارة الرئيس التركي جلال بايار وإلى زيارة رئيس أركان حرب الجيش البريطاني الجنرال تمبرل الذي أوفدت الحكومة البريطانية إلى عمان للضغط على الحكومة الأردنية لإقناعها ولو باستعمال التهديد بقبول الانضمام للحلف. ويستعرض المجالي في مذكراته رأيه في قضية حلف بغداد فيقول:

«ولعل محاولة الانضمام إلى الحلف لم تعد خافية على أحد، فقد أصدرت «بياناً للناس» حول «قضية تميلره» شرحت فيها ظروف الحادثات وطبيعتها وتاريخها، وقد لخصت في ذلك الكتيب الأسباب التي حدث بالأردن إلى القيام بهذه المحاولة وأنها فيما يلي:

- ١ - حاجة الأردن إلى تعديل المعاهدة القائمة مع بريطانيا وتقليص مدتها من اثنتي عشرة سنة إلى أربع سنوات.
- ٢ - زيادة عدد القوات المسلحة عدداً وعدة والحصول على أسلحة حديثة وطلائرات مقاتلة وأموال ثابتة لتحويل هذه القوات.
- ٣ - الحصول على مساعدات اقتصادية لتصنيع البلاد وإقامة مشاريع كبيرة للتقليل من اعتماد البلاد على المعونات الخارجية.
- ٤ - التخلص من القيادة البريطانية في الجيش العربي الأردني خلال أربع سنوات»^(٢).

وكان من رأي المجالي أن أي قيود يفرضها الحلف على الأردن لن تكون أكثر عبئاً من الالتزامات التي تفرضها المعاهدة الأردنية - البريطانية القائمة. كما كان يرى أن الدول العربية لم تكن جادة أو ترغب رغبة صادقة في أن:

«تقدم لهذا البلد الفقير (الأردن) الرازح تحت مسؤوليات جسام مساعدة مالية تقوم مقام المساعدة البريطانية».

وشكل المجالي الوزارة وأراد أن يستمر بالمفاوضات بشأن انضمام الأردن للحلف، ولكن التظاهرات والاعتراضات والتحريرض والمؤثرات الخارجية» أزمت الوضع في الأردن فأختار الاستقالة بدلاً من استعمال القوة لفرض الحلف حسبما جاء في مذكراته. ويذكر المجالي بأن أحد كبار المسؤولين في الجيش الأردني اقترح اقتناص قادة التظاهرات. وأشار سليمان موسى المؤرخ الأردني إلى الاقتراح نفسه عندما تعرض لأيام حلف بغداد في الأردن بقوله:

«ونشبت المظاهرات وامتدت من مدن الضفة الغربية إلى مدن الضفة الشرقية، ولم يلبث أن اتضح أن العملة أحرزت نجاحاً كبيراً في استتارة الرأي العام حتى أن موظفي الدولة أخذوا يحرضون وزراءهم على الاستقالة. وفي ذلك الجو المسموم، اقترح الفريق جلوب (يوصفه المسؤول عن الأمن العام) فرض نظام منع التجول واستعمال الشدة، بل كان هناك اقتراح بالقتل قادة المظاهرات. وفي أحد اجتماعات مجلس الوزراء الفريق جلوب إلى دار رئاسة الوزارة في مكتب عسكري، وبخل إلى قاعة الاجتماعات وقدم لرئيس الوزراء قائمة بأكثر من ثلاثين شخصاً قال إنهم المحرضون على قيام المظاهرات، وإن اعتقالهم سيؤدي إلى عودة

الهدوء واستقرار الأحوال^(١)... ولكن المجالي لم يكن ممن يحبون سنفك الدماء ولم يكن يريد أن يفرض رأيه بالحديد والنار. كان همه أن يعالج الأمر بالطرق الدستورية والديموقراطية. لذلك أصدر تعليماته بعدم استعمال الشدة. حقاً لقد كان المجالي يرى أن من مصلحة الأردن الانضمام إلى ميثاق بغداد، وأن ذلك سيزيد من منعة الأردن وسيسد أزره في مواجهة إسرائيل ولكنه لم يرد أن يستعمل العنف والإكراه^(٢).

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، جاء الرئيس التركي جلال بايار إلى عمان ولم يستقبله الشعب الأردني المعارض لحلف بغداد استقبالا ترحيبياً، وخصوصاً وأن تركيا خيبت آمال العرب بعلاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع إسرائيل. وفي آخر اجتماع بين جلالة الملك حسين والرئيس التركي الذي عقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر حضر الاجتماع الجنرال غلوب البريطاني، ثم قدم تقريراً لوزارة الخارجية البريطانية قال فيه:

«عقد الرئيس التركي خلال زيارته التي دامت خمسة أيام محادثات متواصلة مع الملك حسين ولم أحضر أنا شخصياً أيًا من هذه الاجتماعات، ولكنني استدعيت لحضور الاجتماع الأخير الذي عقد يوم الاثنين في السابع من شهر تشرين الثاني [نوفمبر] وانتهى بمفادرة الوفد التركي دين التوقيع على أي اتفاق.. ويمكن تلخيص موقف الجانبين كما يلي:

كان من الواضح أن الملك حسين يريد الاستناد على الفور من التلطف التركي لضمان انضمام الأردن إلى حلف بغداد، ولهذا طالب بزيادة كبيرة في قواته المسلحة ولم يكن قد استشرت مسبقاً حول الموضوع. وقد أجاب الأتراك مستكرين التفكير في المسألة على أساس المساومة، ولم يكونوا هم أنفسهم قادرين على عرض أي زيادات من مواردهم الخاصة، ولكنهم فهموا أن الحكومة البريطانية قد تنظر نظرة مؤيدة لمثل هذه الزيادة. ولكن من الواضح أنهم لا يستطيعون إلزام الحكومة البريطانية، ومن المفترض أن يتقدم الأردن بهذه الطلبات مباشرة إلى بريطانيا العظمى.

ويذكر تقرير غلوب بأن الأتراك شرحوا وجهة نظرهم وهي:

«أن الأردن سيزداد قوة إلى درجة هائلة إذا ما أصبح شريكاً نذاً في تحالف يضم أمريكا في المستقبل القريب، وإذا ما أصبح الأردن عضواً في التحالف فإنه لن يضطر بعد ذلك إلى طلب المساعدة من بريطانيا العظمى وحدها، ولكن المجلس الكامل للتحالف سيناقش حاجاته، كما أن الحكومات القوية المعنية ستكون قادرة على التفكير في الإجراءات الضرورية لتقويته».

فبريطانيا وأمريكا:

«ستجدان أن من السهل كثيراً تقوية الأردن إذا كان عضواً في حلف بغداد الذي يقصد منه الدفاع ضد روسيا. أما إذا ظل الأردن خارج الحلف فإن بريطانيا وأمريكا سوف تترددان بالضرورة في تقوية الأردن إلى درجة كبيرة خوفاً من أن تتعرض الدولتان لنهم تسليح الأردن ضد إسرائيل».

وقال الأتراك إن الأردن:

«يحاول تحمل كل العبء الناجم عن مقاومة التوسع اليهودي في الوقت الذي يقف فيه وحيداً. وسوف يزداد الأردن قوة إلى درجة كبيرة في وجه إسرائيل فيما لو كان عضواً في تحالف يضم تركيا وإيران وباكستان، وذهبوا إلى حد القول أنه بمجرد التوقيع على الحلف، فإن الجيش العربي يستطيع أن يرسل بعثة عسكرية إلى أنقرة لوضع أسس المساعدة العسكرية التركية في حالة تعرض الأردن لعمل عدواني».

وذكر تقرير الجنرال غلوب كذلك أن جلالة الملك حسين شخصياً كان يدير المناقشات من الجانب الأردني «بينما كان المسؤولون الأردنيون الحاضرون يقدمون التأييد كلما صدرت ملاحظة من الملك. وكان الملك حسين أكثر جراً وإقداماً مما كنت أتوقع، وأنه بدأ مصصماً على عدم التوقيع على أي شيء».

«مع أنه ذكر عدة مرات أنه إذا كان لا يستطيع التوقيع الآن فإنه ربما يحصل تغيير خلال أيام قليلة، وأنا (غلوب) لا أستطيع أن أقدر أنه يعني بذلك أنه يريد أن يكون لطيفاً مع الأتراك في رفض أو ما إذا كان فعلاً يميل إلى الموافقة، ولكنه مصمم على عدم تضيق فرصه الموافقة مقابل أعلى ثمن ممكن من القوات المسلحة والطائرات»^(٣).

هذه كانت المحاولة التركية وما اشتملت عليه من حجج لإقناع الأردن بفوائد ومزايا انضمامه لحلف بغداد، ولكن هذه الحجج والمبررات تنهار تماماً أمام الأمر الواقع المؤلم للعرب، وهو أنه لا الولايات المتحدة ولا الدول الغربية ولا الدول الأخرى الصديقة لها كانت على استعداد أن تقدم للدول العربية أسلحة تمكنها من القضاء على إسرائيل أو التفوق عليها أو حتى إجبارها على الانسحاب من الأراضي

التي احتلتها عن طريق التوسع الحربي خارج حدود قرار التقسيم. أما ما قدمته تلك الدول من أسلحة للدول العربية فكانت الغاية منها تسليح الدول العربية الواحدة ضد الأخرى، دون أن تكون كافية للمساس بتفوق إسرائيل الكاسح عليها منفردة ومجتمعة وللمتظاهر بأنها لا تحرم العرب من السلاح.

ومن طرف آخر كانت بريطانيا تعتبر انضمام الأردن لحلف بغداد على جانب كبير من الأهمية، واعتبرت بأن هذا الانضمام سيقوي الحلف ويشجع لبنان على الانضمام إليه، فيضعف ذلك من الهيمنة المصرية وربما يعزل سوريا عن الدول العربية الأخرى. ومن ضمن مساعي بريطانيا لإقناع الأردن بالانضمام للحلف كان إرسال رئيس أركان حرب الجيش البريطاني الجنرال تمبلر إلى عمان للضغط على المسؤولين الأردنيين تحقيقاً لهذه الغاية. وكانت التعليمات التي صدرت إلى الجنرال تمبلر لدى زيارته للأردن كما يلي - وهي تبرز صورة واضحة لمفهوم بريطانيا بشأن علاقاتها مع الأردن أو على الأقل لادعاءاتها بهذا الشأن بالنسبة إلى الخطر الشيوعي على منطقة الشرق الأوسط:

«سري ومكتوم

إن الهدف من بحثكم هو إقناع الأردن بالانضمام إلى حلف بغداد، وسوف تجري المفاوضات بمساعدة سفير حكومة صاحبة الجلالة نياية عن حكومة صاحبة الجلالة، ويجب أن تسعى إلى الحصول على التزام من الأردنيين في بيان علني قبل أن تغادر الأردن، فإذا ما قفلوا ذلك فإن حكومة جلالته الملكة راعية في الوقت نفسه في نشر دوا السباح للحكومة الأردنية بنشره الخطوات التي هي على استعداد لاتخاذها لدى انضمام الأردن للحلف من أجل زيادة قوة الفيلق العربي وإعادة النظر في المعاهدة الانجلو - أردنية لعام ١٩٤٨. وستجد مرفقاً بطي هذه التعليمات مسودة بيان على هذا الأساس.

خلفية:

من المفهوم أن الحكومة الأردنية والملك يودان الانضمام إلى حلف بغداد، ولكن من المحتمل أن يكون الملك قد تلقى عروضاً مضادة من الروس إما مباشرة أو من خلال المصريين (إذ إن قائد القوات المصرية موجود في زيارة للأردن الآن). وقد كانت الدعاية المصرية والسعودية الموجهة ضد حلف بغداد مكثفة في الأردن ويدعمها الشيوعيون الأردنيون والعناصر المعادية للغرب. وتخشى الحكومة الأردنية من وقوع اضطرابات في حالة انضمامها إلى الحلف. كما تخشى أن يثير البرلمان الأردني بعض المصاعب، ولهذا فهي تقول إنها يجب أن تحصل قبل اتخاذ هذه الخطوة على ضمانات بمزايا إيجابية يحصل عليها الأردن من الانضمام ليكون في الوعاء إقناع البرلمان والشعب بصحة قرار الحكومة.

خلال محادثاتك مع الملك والحكومة الأردنية عليك أن تنطلق من الافتراض بأنهم يرغبون في الانضمام إلى الحلف، وأن الهدف من مفاوضاتك معهم هو العمل سوية كشركاء على التوصل إلى الحجج والمغريات التي ستمكنهم من تقديم مثل هذا القرار بنجاح إلى الرأي الأردني والبرلمان الأردني واقناعهما بأن الانضمام هو لصالح الأردن. وخلال قيامك بذلك يمكنك الاستفادة من الحجج ووجهات النظر التالية:

الحجج السياسية:

منذ أن خلفت الدولة الأردنية وهو ما لعبت حكومة جلالته الملكة دوراً كبيراً فيه وحكومة جلالته الملكة تعتبر الأردن صديقاً حميمياً وحليفاً وثيقاً في الشرق الأوسط، وكجزء من هذا التحالف فقد تعهدنا بالدفاع عن الأردن ضد الهجوم كما ساعدناه على بناء الفيلق العربي ليكون أكفاً قوة مقاتلة في الشرق الأوسط ونحافظ عليه الآن بنقلات ندفعها نحن وتبلغ حوالي عشرة ملايين جنيه استرليني في السنة. وقد كان هدفنا ولا يزال هو إعطاء الأردن الأمن وإمكانية تطوير ازدهاره سلمياً.

لم يسبق لنا أن طلبنا أي شيء مقابل ذلك. ومن ذلك المنطلق فنحن لم نضغط على الحكومة الأردنية حتى للانضمام إلى حلف بغداد لأننا مع أننا نشعر دائماً بأن هذه الخطوة هي في مصلحة الأردن فقد أردنا أن نترك التوقيت للأردنيين. ولكن الأدلة الأخيرة على الخطة السوفياتية للتغلغل والتخريب في الشرق الأوسط غيرت هذه الصورة، فالشرق الأوسط يقف الآن على مفترق طرق. ففي جانب يقف المتصان مع المغرب والدول الأخرى التي تحمل نفس التفكير، وفي الجانب الآخر يقف المعسكر المحايد الذي سمح فعلاً نتيجة قصر النظر (وربما دون نكاه) بالتغلغل السوفياتي، ولهذا السبب بالذات فنحن نرى أن على الأردن أن يعلن موقفه الآن. وأنانا كصديق له وكحليف يحق لنا أن نطلب منه ذلك».

وقالت التعليمات للجنرال تمبلر بأن الحكومة البريطانية تفهم اعتقاد العرب بأن إسرائيل هي الخطر الأقرب من الخطر السوفياتي، ولكنها تطلب أن يدرك الأردن والعرب المخاطر البعيدة المدى للتغلغل السوفياتي في أراضيهم. كما أشارت التعليمات إلى أن حلف بغداد ليس موجهاً فقط ضد هجوم سوفياتي،

وإنما هو رابطة بين أعضائه للدفاع عن أمنهم ضد أي مصدر وإن يتجاهل الخطر القادم من إسرائيل. وأن الأردن سيحتل في الحلف بحلفاء أقوياء:

«يديركون مشكلة إسرائيل... كما أن مثل هذا التحالف سيكون بالتأكيد ضلماً لأفضل لسلامة الأردن وخيره في المستقبل من تحالفه مع المصريين والسعوديين».

وقالت التعليمات:

«إذا لم يقرر الأردن الآن الوقوف إلى جانب أصدقائه الحقيقيين، فإنه لا يجازف بأمنه الداخلي والخارجي فسحب، بل وينظمه المالي ووجوده نفسه كقوة مستقلة».

وأشارت التعليمات إلى مزايا اقتصادية سيجنيها الأردن إذا انضم للحلف، وأوضحت أن:

«انضمام الأردن إلى الحلف سيعود عليه بمكاسب ليس فقط بالتأييد العسكري المشترك مع جيرانه. وسوف تزداد مكانة الأردن العسكرية قوة كما أن وجود قواته في الجهد المشترك سوف يؤدي إلى دراسة حاجاته على ضوء أهميته كمضو في الفريق ككل»^(١).

هذه كانت التعليمات التي زود بها الجنرال تمبلر بشأن مهمته في الأردن. وكانت هذه المهمة والتعليمات مخالفة للتعهدات التي قدمتها بريطانيا للرئيس جمال عبد الناصر في شهر آذار/مارس السابق بأنها لن تضغط على أي دولة عربية للانضمام إلى حلف بغداد، ولذلك أوعزت إلى سفيرها في مصر سِر همفري تريفلان لكي:

«يبليغ عبد الناصر بأن مهمة تمبلر في الأردن لم تكن الضغط على حكومت للانضمام إلى الحلف، وإنما هي ببساطة بحث تزويده بالأسلحة. ولكن عبد الناصر كان يعرف طبعاً أن هذا غير صحيح، إذ لم يكن مقتنعاً بأن بريطانيا لا يمكن أن ترسل مبعوثاً يمثل هذه الرتبة لمجرد بحث شحنات الأسلحة، بل وكان يعرف أيضاً من خلال عيونه في عمان أن تمبلر ذهب ليقول للاردنيين أن الوقت قد حان لكي يقرروا رايهم بالنسبة لحلف بغداد، وأن إمدادات الأسلحة البريطانية ستعتمد على قرارهم في هذا الصدد. ولما كان تريفلان يعرف هو الآخر ذلك، فإنه لم يكن مرتاحاً أو سعيداً من الآثار المحتملة على العلاقات الانجلو - مصرية. وكان قد حذر لندن فعلاً من ردود الفعل المصرية المحتملة على انضمام الأردن إلى حلف بغداد»^(٢).

لقد أوردنا التعليمات التي زود بها الجنرال تمبلر بنصها الحرفي من الوثائق الرسمية، لأنها تعرض بصورة شاملة المزايا والإغراءات والإنذارات التهديدية التي عرضت ووجهت إلى الأردن لحثه على الانضمام لحلف بغداد. ولكن الأردن مثل بعض الدول العربية الأخرى امتنع عن الانضمام للحلف، لأن محاولة ضمه إليه أثارت الاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، ولأن الكثيرين من المسؤولين ومن القطاعات الأخرى وجدوا فيه ضرراً على التضامن العربي وعزلاً لعدد من الدول العربية وخصوصاً مصر ولبنان عن شقيقاتها. كما وأن «خطر» الاجتياح السوفياتي الشيوعي لم يكن خطراً قريباً وشيكاً متجسداً بوضوح أمام أعين العرب. وكانت هناك الشكوك القوية في أن الحلف سيعود بالفائدة على العرب، وخصوصاً من الناحية العسكرية في وجه الخطر والتهديد الإسرائيلي المصري المائل بكل وضوح وفعالية على فلسطين والأردن وكيانها بأسره وعلى الدول العربية. ولم تكن هناك ثقة بالوعود الغربية أو بآمن الغرب والولايات المتحدة يمكن أن تزيد في إمكانات الدول العربية، لدرجة تسمح لها بتحرير الأرض العربية المحتلة أو حتى بمجرد ردع إسرائيل أو تهديد تفوقها العسكري على العرب جميعاً. ولقد أثبتت الأيام صدق هذه الشكوك العربية مراراً وتكراراً، وبدا أن حلف بغداد كان وسيلة لجعل العرب ينتظمون في منظمة تقوم لخدمة مصالح الغرب والولايات المتحدة في السيطرة على دول الشرق الأوسط، وتسيرها في ركابها وفي مواجهاتها وصراعاها مع الاتحاد السوفياتي والشيوعية العالمية. ورأى الكثيرون من العرب أن «الخطر» الشيوعي هو أمر داخلي أكثر منه خطر عسكري خارجي، وبذلك فإنه لا يحتاج لحلاف عسكرية لا تقدم ضماناً لاسترجاع الأرض العربية المحتلة أو لوقف المزيد من التوسع الإسرائيلي. عندما جاء الجنرال تمبلر إلى عمان، وجه للحكومة الأردنية مذكرة جاء فيها أنه يتوجب على الحكومة الأردنية:

«أن تعلن عن مواقفها الآن بصراحة ووضوح، فيما القبول وأما اتباع سياسة حياد مبنية على اعتقاد خاطيء وهي سياسة ستفتح أبواب الشرق الأوسط كله للتدخل السوفياتي، كما ستفتح جميع أقطاره ومن جعلتها

الأردن إلى انتشار الشيوعية، مما سيؤدي في نهاية الأمر إلى قلب أنظمة الحكم القائمة حالياً. إن الأردن سيفارم - إذا ما اتبع هذه السياسة - بأمته الخارجي والداخلي، ليس ذلك فحسب بل إنه سيفارم بمصر نظام الحكم الحالي فيه ولوجوده كله»^(١).

ولم يكتف الجنرال تمبلر بالتهديد الذي تضمنته المذكرة، وإنما قام بترديد التهديد شخصياً للمسؤولين الأردنيين منذراً بإيham بأن امتناع الأردن عن الانضمام لحلف بغداد سيؤدي إلى زوال حكمهم والقضاء على الكيان الأردني. ولقد أشار سليمان موسى إلى هذا التهديد عندما ذكر بأن رئيس الوزراء الأردني سعيد المفتي عرض الأمر على جلالة الملك حسين:

«ومضى المفتي لمقابلة الملك حسين، وعمل قول المفتي حين تمبلر في أثناء الحديث خيط قبضة يده على الخنضدة وقال إن كيان الأردن سيكون معرضاً للخطر إذا لم تنضموا إلى ميثاق بغداد»^(٢).

وخرج الجنرال تمبلر من الاجتماع مع جلالة الملك دون الحصول على موافقة الأردن على الانضمام لحلف بغداد.

وهناك قول نسب لمسؤول في الديوان الملكي الأردني، وهو أن الجنرال تمبلر قال لجلالة الملك حسين بصفة خاصة بعدما رأى الهيجان والتأزم الخطير في الشارع الأردني ما معناه:

«إنني اعترف بأنني لو كنت مكان جلالته لامتنتعت عن الانضمام إلى حلف بغداد».

وبالطبع، فإن هذا القول يتناقض مع مهمة الجنرال وتهديداته، كما لا يتجانس تماماً مع الحديث الذي روي عن رئيس الوزراء الأردني السيد سعيد المفتي والجنرال تمبلر أثناء اجتماع لهما وسط أزمة حلف بغداد. وقد حضر الاجتماع مع الجنرال تمبلر السفير البريطاني في عمان والجنرال غلوب الذي كان يعرف اللغة العربية ويتكلمها برفانة ولهجة خاصة به. وحضر الاجتماع كذلك المرحوم السيد عزمي المفتي نجل رئيس الوزراء الذي كلفه والده، حرصاً على سرية الحديث والدقة، نقل أقواله للجنرال تمبلر باللغة الانكليزية. قال الجنرال تمبلر للرئيس الأردني ما معناه:

«عني أن أعود إلى لندن خلال يوم أو يومين، ولذلك أطلب أن تطوني قراركم بشأن انضمام الأردن إلى حلف بغداد لانقله إلى حكومي».

وأجاب رئيس الوزراء الأردني بأنه يتوجب عليه أن يستكمل بحث الأمر مع مجلس الوزراء الأردني. فقال الجنرال:

«إن هذا ليس جواباً محدداً، إنني أريد جواباً ملموساً (Tangible) أحمله معي إلى لندن: إن جلالة الملك حسين وافق معي على المزايا والمنافع التي سيحققها الأردن بعد انضمامه لحلف بغداد ووافق كذلك على الانضمام للحلف».

فأجاب سعيد المفتي:

«إن انضمام الأردن إلى حلف بغداد يحتاج إلى ثلاث مراحل. أولاً: الحصول على موافقة مجلس الوزراء الأردني متلما تتطلب الأمور الخطيرة في بريطانيا موافقة الوزارة البريطانية. ثانياً: الحصول على موافقة مجلسنا التشريعيين متلما هو الحال بالنسبة لبرلمانكم البريطاني. وثالثاً: نظراً لخطورة هذه الخطوة يجب إجراء استفتاء للشعب الأردني ليعبر عن رغبته وقراره بشأن الانضمام للحلف».

ثم وقف رئيس الوزراء الأردني وبذلك أنهى الاجتماع^(٣).

وعلى كل حال فلقد صرح جلالة الملك بعد دفن حلف بغداد بمدة طويلة، بأن سبب امتناع جلالته عن قبول الانضمام إلى هذا الحلف لم يكن التأزم أو التظاهرات وإنما عدم قناعة جلالته بأن الحلف كان لمصلحة الأردن والعرب. أما بالنسبة إلى بريطانيا، فإن سير انتقوني ناتنغ يلخص نتائج مساعيها كما يلي:

«وكانت نتيجة كل ذلك في الواقع هي أن بريطانيا حصلت على أسوأ شيء من كل شيء. إذ إن عبد الناصر لم يعد يثق في كلامها واستأنفت إذاعة القاهرة هجماتة العنيفة على بريطانيا والعراق بينما رفض الأردن الانضمام إلى حلف بغداد. فقد أمضى تمبلر أسبوعاً في عمان وهو يحاول اقناع جلالة الملك حسين ووزرائه بالانضمام، وكان يعتقد في البداية أنه حقق تقدماً جيداً مع أن رئيس الوزراء سعيد المفتي والآخرين أرادوا المزيد من الوقت لإعداد الرأي البريطاني والرأي الشعبي. ولكن بعض الوزراء وبينهم أربعة فلسطينيين من الضفة الغربية كانوا يعادون الانضمام بقوة متلما عارضته بعض الصحف، وأصرروا على أن إسرائيل هي

العدو الحقيقي الوحيد لا الاتحاد السوفياتي، وإن الانضمام إلى حلف بغداد لن يساعد الأردن على مقاومة التهديدات الإسرائيلية وسيضرب عبد الناصر.

وبعد ستة أيام من المحادثات استقال الوزراء الفلسطينيين ثم استقال رئيس الوزراء. وأبلغ رئيس الوزراء الجديد هزاع المجالي تميل أن يقامه في الأردن لن يكون عاملاً مساعداً في الوقت الذي يتم فيه تشكيل الحكومة الجديدة. وهكذا عاد تميل على الفور إلى لندن ولم ترد أية إشارة أو دليل على رغبة الأردن في الانضمام إلى الحلف. وهكذا تخلت بريطانيا عن الفكرة، وقبل أيدن هذا الفشل. إلا أن هذه المحاولة الأخيرة الفاشلة لجر الأردن كانت بداية نهاية علاقة بريطانيا الخاصة مع الأردن ونهاية تولي الجنرال غلوب منصب القائد العام للجيش الأردني^(١٧).

ويعلق محمود رياض أمين عام جامعة الدول العربية ووزير خارجية مصر السابق المطلع اطلاعاً وثيقاً خلال عدة حقب على الشؤون والسياسات العربية والغربية في العالم العربي، وعلى المباحثات العربية التي شارك فيها والتي جرت في عدد من البلاد العربية نتيجة للضغط التي واجهتها بعض الدول العربية لحثها على الدخول في حلف بغداد فيقول، إن الأردن:

«كان في عهد الملك عبد الله يمتحن إلى حد بعيد مع سياسة بغداد، وكان ذلك اتجاهًا طبيعيًا نظراً للمصالح العائلية التي تربط العرشين الهاشميين. هذا بالإضافة إلى أن النفوذ البريطاني كان قوياً في العاصمة».

ويضيف محمود رياض:

«وإن الملك حسين كان يمثل الجيل الجديد من الشباب المتحرر، والذي يسعى إلى تحرير بلاده من النفوذ الأجنبي وتعاون مجموعة من السليبيين الكفاء. وإذا اتجه الأردن في ظل قيادته نحو المحافظة على كيانه ورفض المشاريع المطروحة كمشروع الهلال الخصيب وسوريا الكبرى، ولم يكن هذا الموقف بالأمر السهل بالنسبة للملك حسين ومعاونيه. بل كان يتطلب شجاعة وجسارة. وأكرم الملك حسين أثناء لقائه معنا رفضه الانضمام لأي أحلاف عسكرية مع تحريه بتقوية معاهدة الدفاع المشترك»^(١٨).

ويضيف محمود رياض في معرض استعراضه لوقف معظم الدول العربية في النهاية ضد حلف بغداد بما في ذلك العراق بثورته، ولارتفاع راية القومية العربية للتححر الوطني في الوطن العربي ضد النفوذ الأجنبي:

«وفي الأردن أقدم الملك حسين على اتخاذ إجراءات جذرية لإنهاء النفوذ البريطاني وإخراج غلوب القائد البريطاني».

يعلق محمود رياض على هذا الاتجاه القومي فيقول:

«وقويت حركة التحرير الوطني في الخليج وعدن والمغرب العربي. وأصبحت هناك راية ترفرف في سماء الشعوب العربية ويلتفت حولها الجميع وهي راية القومية العربية. لقد كانت مصر قبل المؤتمر موضع اتهام بارتباطها بالغرب لتوقيعها اتفاقية الجلاء، التي كانت تمنح للقوات البريطانية العودة للقاعدة في حالة حدوث عدوان خارجي على الدول العربية أو تركيا لمدة خمس سنوات بعد إتمام الجلاء. إلا أن موقف عبد الناصر في المؤتمر ومواقفه الشديدة لسياسة الأحلاف الغربية أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن اتفاقية الجلاء لا علاقة لها بالأحلاف الغربية، وإن السياسة المصرية مستقلة تماماً وإن إيمان مصر بالقومية العربية لا جدال فيه.

وكان إعلان عبد الناصر السياسة المصرية على هذا النحو القاطع والواضح بمثابة هزة عنيفة كالتزلزل خلفت موجات من الرأي العام العربي المتطلع للحرية والتخلص من أي سيطرة أجنبية، موجات جرفت أمامها كل الحواجز الاستعمارية وسقطت أمامها سياسات الذين عجزوا آنذاك عن أن يتصوروا إمكانية التخلص من السيطرة الغربية»^(١٩).

أما فيما يتعلق بالعراق، فقد جابه وضعاً أختار فيه الدخول في حلف بغداد على افتراض أن ذلك يوفر له مساعدات عسكرية وسياسية وأسلحة ومعدات حربية، تزيد من قوته في وجه أخطار اعتبر أنها يمكن أن تأتيه من الاتحاد السوفياتي والشيوعية، ولكي يتمكن من تطوير علاقاته ببريطانيا التي كانت تقيد به معاهدة ١٩٣٠ التي كان الرأي العام العراقي يبالغ في الارتباط الثنائي غير المتكافئ بين العراق وبريطانيا، وفي نوري السعيد إرضاء الرأي العام العراقي بإلغاء الارتباط الثنائي غير المتكافئ بين العراق وبريطانيا، وفي الوقت نفسه الانضمام إلى نظام الدفاع الجديد في المنطقة الذي روجت له الدول الغربية، بحيث يستبدل الارتباط الثنائي الذي يعطي بريطانيا امتيازات في العراق وقواعد جوية، بحلف متعدد الأطراف مع

بريطانيا وغيرها من المعسكر الغربي على أمل أن يتقبل الرأي العام العراقي إلغاء المعاهدة كتحقيق لمطلب وطني، ولم تتمكن مصر التي أرسلت عضواً لمجلس قيادة الثورة المصري صلاح سالم إلى سرسك في العراق من إقناع المسؤولين العراقيين بالامتناع عن الانضمام إلى الحلف. كما لم تنجح في ذلك لجنة مشتركة من رؤساء وزارات سوريا ولبنان والأردن وصلاح سالم أرسلتها جامعة الدول العربية للفتية نفسها. ولم يردع العراق عن دخول حلف بغداد معارضة عبد الناصر لما قاله نوري السعيد للوفد المصري في بغداد من أن اشتراك العرب في حلف بغداد سيمكثهم من الحصول على السلاح من الغرب بما يمكنهم من مواجهة إسرائيل:

«فلقد بينَ عبد الناصر بأن الغرب الذي أقام إسرائيل لا يمكن أن يسلم العرب بالقدر الذي يتيح لهم هزيمتها، وأن الغرب يعتبر إسرائيل حليفه الأول في المنطقة، وبالتالي فإن انضمام العرب لأحلاف غربية سيجعلنا حلفاء لإسرائيل»^(١).

ويقول محمود رياض بأن ما قاله عبد الناصر لم يكن مجرد تكهنات بعيدة عن الواقع:

«فقد أثبتت الأيام صحتها وقد رأينا كيف أن الرئيس الأمريكي كارتير أثناء محادثاته مع الوفد المصري في كامب ديفيد تعرض لفكرة التعاون الثلاثي بين أمريكا وإسرائيل ومصر في إطار ميثاقية الإجماع الاستراتيجي في المنطقة، على أن يشارك عدد آخر من الدول العربية في مثل هذا التعاون فيما بعد وحتى الآن لا يزال هذا الاتجاه قائماً لدى الإدارة الأمريكية وتسمى بطرق عديدة غير مباشرة من أجل تحقيقه، ثم أكدت الولايات المتحدة بتوقيعها مع إسرائيل على اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين أن إسرائيل هي حليفها في المنطقة ضد الدول العربية»^(٢).

ويضيف محمود رياض:

«أما بالنسبة للغرب فقد تولد لديه انطباع بأن عبد الناصر هو أكبر أعدائه في المنطقة، وأنه يمثل عتبة كبرى أمام مخططة السيطرة على مقدرات الدول العربية، ولذا كان المؤتمر بداية لبداية الصراع الذي بدأ بين عبد الناصر والغرب ذروته. الصراع الذي لم يتوقف إلى أن انتقل إلى رحمة الله»^(٣).

قادت انكلترا وفرنسا الحملة ضد مصر ورفضت فرنسا تزويد سوريا بكمية محدودة من الأسلحة وطلبات (المستير) بحجة اعتراض الولايات المتحدة وبريطانيا، خصوصاً وأن سوريا رفضت الانضمام إلى حلف بغداد. وتساعد العداء والمؤامرات بمشاركة الولايات المتحدة ضد سوريا الوطنية وضد مصر إلى أن قامت بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦.

وفي الستينات قادت الولايات المتحدة حملة العداء وبلغ هذا العداء ذروته في تأييدها السافر للعدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا وكذلك على الأردن سنة ١٩٦٧. ووجد الرئيس عبد الناصر بأن حلف بغداد كان محاولة لعزل مصر عن شقيقاتها ولإجهاض جهودها لإقامة حلف دفاعي عربي. كما وجد بأن الغرب والولايات المتحدة لم يتعظوا من تنبيهاته التي أعلنها في السنة السابقة (١٢ آب/أغسطس و٢ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤) وصرح فيها أن مصر في الأساس تميل إلى الغرب، وأن روسيا والشيوعية هما الخطر الوحيد الممكن على سلامة مصر. وحثَّ الغرب على تأجيل إنشاء الأحلاف في المنطقة إلى ما بعد انقضاء فترة من الاستقلال الذي يبعث على الثقة بين مصر والدول الغربية. وقال بأن التعاون وإن كان غير محدد في اتفاقية مكتوبة خير من معاهدة ينظر إليها المصري العادي بشك وريبة، وبأنه إذا ترك العرب لوحدهم دون ضغوط وقيد فإنهم بطبيعة الأمر سيتجهون إلى الغرب لطلب السلاح والمساعدة»^(٤).

- (١) انتوني ناتنغ (وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية)، «الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية، ١٩٥٥ - ١٩٥٦»، في: *الدستور (الأردن)*، ١٩٨٦/١/٢١.
- (٢) أنور السادات، يا ولدي هذا عهدك جمال... مفكرات أنور السادات (بيروت: مكتبة العرفان [١٩٧١])، ص ١٢٨.
- (٣) مزاع المجالي، مفكراتي، ط ١ (د. م.: د. ن. - ١٩٥٠)، ص ١٦٨ - ١٦٩.
- (٤) كان من بين الأسماء المقترحة السادة: سليمان النابلسي وعبد الحليم النمر وعاكف الفايز وشفيق الرشيدات.
- (٥) موسى سليمان، «فصول من كتاب وثلاث شخصيات أردنية»، *الدستور (الأردن)*، ١٩٨٥/١٢/١٢.
- (٦) ناتنغ، «الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية، ١٩٥٥ - ١٩٥٦»، في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/٢٦.
- (٧) المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/١٩.
- (٨) المصدر نفسه.
- (٩) سليمان، «فصول من كتاب وثلاث شخصيات أردنية»، في: المصدر نفسه، ١٩٨٥/١٢/١١.
- (١٠) المصدر نفسه، ١٩٨٥/١٢/١٢.
- (١١) نقلًا عن صديق للمرحوم السيد عزمي المفتي، حدث المؤلف بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٩، عن هذه الواقعة كحدث في تاريخ دولة السيد سعيد المفتي.
- (١٢) ناتنغ، «الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية ١٩٥٥ - ١٩٥٦»، في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/١٩.
- (١٣) محمود رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل»، في: *الدستور (الأردن)*، ١٩٨٥/٨/٣١.
- (١٤) المصدر نفسه، ١٩٨٥/٩/١.
- المؤتمر: هو مؤتمر رؤساء الحكومات الذي دعا إليه الرئيس عبد الناصر في القاهرة في ١٩٥٥/١/٢٢. يروي فيه السيد توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني كيف أن الولايات المتحدة تدخلت لمنع بريطانيا من إرسال قوة للدفاع عنها (أم ريش) ضد العدوان الاسرائيلي واحتلالها على خليج العقبة.
- (١٥) رياض، المصدر نفسه.
- (١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) المصدر نفسه.
- (١٨) George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, (Ithaca: Cornell University Press, 1982), P. 510.

في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥ قامت إسرائيل بغارة كبيرة على موقع حربي مصري في قطاع غزة وقتلت أكثر من خمسين ضابطاً وجندياً مصرياً^(١).

ولقد زاد هذا الاعتداء في شعور الرئيس عبد الناصر بضرورة الاهتمام بتعزيز قوة مصر الحربية ولو على حساب الإصلاحات الداخلية. وكما قال في حديث مع شو إن لاي الزعيم الصيني الكبير الذي حذره من التعقيدات التي ستنتج عن الغرب إذا اشترى السلاح من الروس:

«إننا لا نستطيع أن ندافع عن أنفسنا بالمستشفيات أو المدارس فكل ما نفعه هو أننا نهيبها للإسرائيليين كي يحتلوها»^(٢).

ويقول محمود رياض الذي كان قريباً من عبد الناصر بأنه:

«كان واضحاً في أن العدوان على غزة هو بداية مرحلة جديدة في السياسة العدوانية الإسرائيلية بعد تولي بن جوريون وزارة الدفاع منذ فترة وجيزة، وأنه ستلوه اعتداءات أخرى على كتلة الجبهات العربية. وشعرت بأن الاتفاق العسكري مع سوريا يمكن أن يمثل خطوة فعالة لردع مثل هذه الاعتداءات»^(٣).

ويضيف محمود رياض بأن توقيت الاعتداء على غزة مع زيارة صلاح سالم لدمشق لم يكن مصادفة، وإنما قصد منه أن يكون تحذيراً من الإسرائيليين لسوريا مضمونه أن مصر غير قادرة على حماية قطاع غزة، وبالتالي فهي غير قادرة على مساندة سوريا. وهذا يعني بأنه لا جدوى من الدخول في حلف عربي مع مصر، أو ربما مع غيرها من الدول العربية التي كانت تجري بينها أبحاث لقيام حلف عربي يُعزز معاهدة الدفاع المشترك العربية. ولكن العدوان الإسرائيلي على غزة أحدث تأثيراً عكسياً لما هدفت إليه إسرائيل، لأن حماسة السوريين لعقد تحالف مع مصر زادت لدرجة كبيرة. وفي تقدير السبع أنتوني ناتنغ الوزير البريطاني السابق الذي يلقي الضوء على الكثير من اتجاهات الرئيس عبد الناصر في ذلك الوقت وموقف أميركا والغرب من العرب:

«كانت الغارة الإسرائيلية على غزة التي جاءت فور انضمام العراق إلى حلف بغداد نقطة تحول حاسمة في موقف عبد الناصر من الغرب وإسرائيل. فقد كان حتى ذلك التاريخ يأمل في أن يكون الغرب أو الأميركيين على الأقل على استعداد لاحترام تعهداتهم بتقديم الدعم له بمجرد حل الخلافات بين مصر وبريطانيا، وقد شجعه على هذا الأمل تلك البيانات السياسية التي صدرت عن واشنطن، وأشارت إلى أن إدارة أيزنهاور كانت أكثر تعاطفاً مع مصر والعرب مما كانت عليه إدارة سلفه هاري ترومان. ولقد كان يأمل حتى في إمكانية ترتيب صفقة بين مصر وإسرائيل، ويدخل من أجل هذا الهدف في واقع الأمر في اتصالات سرية مع رئيس وزراء إسرائيل موشيه شاريت».

لكن عبد الناصر أصبح مقتنعاً بعد حلف بغداد والغارة على غزة عندما لم يكن لديه أكثر من ست طائرات صالحة للخدمة ولخبرة مدافعات اللياليات لا تكفي إلا لمعركة مدتها ساعة واحدة، بأن بريطانيا وأميركا كانتا منهكيتين مع فرنسا - التي كانت آنذاك المصدر الرئيسي لتسليح إسرائيل - في تدبير مؤامرة لتدمير الثورة المصرية، وإعادة التسلط الغربي في جميع أنحاء العالم العربي عن طريق استخدام إسرائيل والعراق كعميلين خاصين بهذه الدول. وهكذا فقد استخلص منذ تلك اللحظة بأن على مصر أن تبحث عن مصدر آخر غير الغرب للدفاع عن نفسها في وجه أعدائها.

ولكن عبد الناصر تردد حتى في هذه الساعة المتأخرة في طلب المساعدة من المعسكر السوفييتي. ففي أواخر الأربعينيات، كانت روسيا تصرح باستمرار مصر والعرب في مجال القضية الفلسطينية. والواقع أنها صوّتت إلى جانب خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين وخلق الدولة اليهودية، كما أنها خلضت في حقيقة الأمر سباقاً غير مشرف مع الأميركيين لتكون أول دولة تعترف بإسرائيل. وخلال فترات الهدنة من حرب عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ زود المعسكر السوفييتي إسرائيل بالسلاح التي استخدمتها للانتصار بالحرب.

ولهذا فقد وجّه عبد الناصر أول استفسار له عن شراء الأسلحة من مصادر غير غربية إلى الزعيم الصيني شو إن لاي في مؤتمر باندونج في شهر نيسان [أبريل] عام ١٩٥٥، الذي كان أول تجمع للدول الحديثة بالاستقلال في أفريقيا وآسيا. ورد شو إن لاي على عبد الناصر بأنه ليس لديه أي أسلحة إضافية يمكنه أن يزود مصر بها. ولكنه قال أنه سينقل استفسار عبد الناصر إلى الروس.

وبعد فترة قصيرة من عودة عبد الناصر إلى القاهرة من باندونغ أبلغه السفير السوفياتي بأن روسيا يسرها أن تزود مصر بأي كميات تريدها من الأسلحة، بما في ذلك الدبابت والطائرات الحديثة وحتى أن تتساعدوا في بناء السد العالي، مقابل دفعات مؤجلة من القطن والأرز المصري ودون أي قيود أو شروط سياسية على الصفقة.

وبعد شهرين، تابع الروس ذلك العرض بمسودة اتفاق لتزويد مصر بأسلحة قيمتها ثمانين مليون دولار بما فيها طائرات ميغ المقاتلة وقاذفات البوشن ودبابت ستالين. وكانت كل تلك الأسلحة من الصناعة الروسية، مع أن الاتفاق سيتم توقيعه مع الحكومة التشيكوسلوفاكية من أجل إظهار الصفقة بأنها عادية أمام العالم الخارجي.

بعدئذٍ بذل عبد الناصر محاولة أخرى أخيرة لإجبار الأميركيين على التحرك مستخدماً مسودة الاتفاقية، ولكي يبين لهم أنه يستطيع الحصول على السلاح إذا ما واصل الغرب حرمانه منه من مصادر أخرى. ولكن واشنطن رفضت ذلك ورات فيه ابتزازاً. وفي أيلول [سبتمبر] تم التوصل إلى صفقة الأسلحة التشيكية وأعلنت على العالم جميعاً.

وبعد أربعة أسابيع أعلن عبد الناصر أيضاً أن مصر وقعت كجزء مضاد لحلف بغداد حلف دفاع مشترك مع سوريا والمملكة العربية السعودية ينص على تشكيل قيادة عسكرية مشتركة للدول الثلاث، ويكون رئيس الأركان المصري اللواء عبد الحكيم عامر قائداً عاماً لها^(١).

هكذا كان حال الرئيس عبد الناصر مع الغرب ومع أمريكا بشأن السلاح الحيوي للدفاع عن مصر وبشأن غيره من المشاريع والمعونات ذات الأهمية الكبرى لمصر. هو يحاول التعاون معهم على أساس من استقلال بلده وأمته وهم يصدونه ويتهمونهم تضليلاً بالنظر والعداء ضد أمريكا والغرب، ويسعون لتحطيمه وللسيطرة على بلده وعلى البلاد العربية وفرض إرادتهم عليها. ومن المؤشرات على استعداد الرئيس عبد الناصر للتعاون مع الغرب ما جاء في بوقية سير هنري ترينفيليان السفير البريطاني في ذلك الوقت لوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ عن محادثاته مع الرئيس عبد الناصر التي تنفي عدااه للغرب:

«بعدنا مخاطر التطفل السوفياتي في الشرق الأوسط. قال لي (عبد الناصر) ان الشيوعية في مصر أقل كثيراً منها في العراق الآن وأنه لن يسمح للروس بالسيطرة عليه أو على بلاده.
«إن انطباعنا العام هو ان عبد الناصر لا يزال يعتقد بأن مصالحه تكمن مع الغرب... وأنه ربما كان لا يزال في وسعنا أن نتعامل معه»^(٢).

وإضافة إلى هذا، يبدو، من ناحية، أن الرئيس عبد الناصر كان مستعداً في ذلك الوقت المبكر للتوصل إلى تسوية عربية مع إسرائيل أيام وزارة موشيه شاريت الذي وصف بالاعتدال. ومن ناحية أخرى يشير سير انتوني ناتنج إلى موضوع الأسلحة الشرقية لمصر فيقول:

«وفي الوقت نفسه حاول القنصل في السفارة البريطانية في القاهرة أن يصحح الصورة التي رسمها الجنرال غلوب عن الأسلحة التي حصل عليها عبد الناصر.

ففي رسالة مؤرخة في الخامس من كانون الأول [ديسمبر] عام ١٩٥٥ صادرة عن السفارة البريطانية في القاهرة، بعث تي دبليو جارفيل ما يلي:

سري ومكتوم

يقترح الجنرال غلوب أنه لا يوجد خطر لنشوب حرب بين مصر وإسرائيل، وأن الاستعدادات المصرية التي أثارت الكثير من سوء الفهم هي مجرد حركات مسرحية. إنني لا أستطيع أن أقول أنه لا يوجد أي دليل هنا على أن المصريين يخدعون. والحقيقة أن كل الأدلة لدينا تشير إلى استنتاج معاكس تماماً (للجنرال غلوب)، إذ أن نطق وإبعاد صفقة الأسلحة مع المسكر السوفياتي يشيران بقوة كبيرة جداً إلى أن المصريين ينوون أن يضعوا أنفسهم في موضع يستطيعون معه أن يوجهوا ضربة ساحقة إلى إسرائيل خلال السنتين القادمتين. وكما ذكرنا في مكان آخر، فنحن لا نعتقد أنهم أصبحوا ملتزمين بمثل هذه الخطوة بشكل لا رجعة فيه، إذ أن سياستهم ستعتمد إلى درجة كبيرة على نتيجة مجموعة مقعدة من المشكلات المترابطة (مفاوضات السد العالي) والتحركات نحو تسوية فلسطينية وما إلى ذلك) التي يحتمل حلها خلال الأشهر القليلة المقبلة. ولهذا، فمن رأينا أنه سيكون من التهور الشديد أن نستعين بخطر الحرب.

ثانياً، ليس لدينا أي دليل على أن المصريين قد فكروا بذلك الإسهاب الذي يتحدث عنه الجنرال غلوب من أجل التفكير بتصفية الأردن وحصول إسرائيل على الضفة الغربية، إذ أن هدفهم كما نفهم هو

ايجاد (أردن من دون غلوب) أي اجتشتات النفوذ البريطاني ووضع الأردن في الفك المصري وإزالة الخطر المستمر والمتصّل في معالة الأردن أو إرهابه من أجل الانضمام إلى حلف بغداد. وليس هناك ما يشير إلى أن المصريين يعادون الأردن أو إلى أنهم وصلوا إلى المرحلة التي يرغبون معها بتعطيمه ككيان. وأخيراً وكما ورد في رسالة السفير إلى شارلز ديوك... المؤرخة في الرابع من تشرين الثاني [نوفمبر] ليس هناك أي دليل على أن المصريين يحاولون تقويض النظام الأردني بالمعنى المفهوم. فمن المؤكد أنهم سيحاولون تحويل الأردن إلى الاتجاه الذي يريدهونه، ونحن نتوقع منهم أن يحاولوا فعل ذلك ضمن إطار المؤسسات الأردنية القائمة.

المخلص: تي. دبليو. جاري^(١).

كان للغارة الإسرائيلية على غزة تأثير كبير على الرئيس عبد الناصر وتوجهاته. فقد نيهته إلى ضرورة الاهتمام بتعزيز قوة مصر الحربية ولو على حساب الإصلاحات الداخلية حتى تستطيع الدفاع عن نفسها وانجازاتها ضد الأعداءات الإسرائيلية أو الغزو الإسرائيلي الذي أصبح احتمالاً ملموساً يجب توقع حدوثه... ويقول سير أنتوني ناتنغ في تحليله لوثائق وزارة الخارجية البريطانية السرية:

وفيال الأشهر الأثني عشر التي سبقت غارة غزة كانت مصر على اتصال غير مباشر مع إسرائيل في عهد حكومة موشي شاريت من خلال المكتب الصحفي للسفارة المصرية في باريس، إذ شعرت مصر بأن شاريت كان أكثر اعتدالاً من سلفه العدواني ديفيد بن غوريون. صحيح أنه لم يقلل شرطي عبد الناصر الأساسيين للتسوية السلمية وهما عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ومنازلهم وأراضيهم في فلسطين والانسحاب من النقب الجنوبي لتأمين اتصال بري بين مصر والأردن. ولكن منذ أن أصبح شاريت رئيساً للوزراء لم تقع على الأمل أي حوادث خطيرة على الحدود.

ولكن في أواسط شباط [فبراير] ١٩٥٥، أي بعد ستة من الهدوء النسبي، عاد بن غوريون إلى الحكومة وزيراً للدفاع الإسرائيلي، وبعد أيام قليلة جاءت غارة غزة. وهكذا قطعت مصر الاتصالات غير المباشرة مع شاريت ولم يتم بعد ذلك بأي اتصال مطلقاً^(٢).

واتجه الرئيس عبد الناصر إلى الولايات المتحدة وطلب منها أن تبقيه الأسلحة الحربية التي تحتاج إليها مصر. ولكن معارضة مجلس الشيوخ الأمريكي وعداء دالاس المتزايد للرئيس عبد الناصر أدبا إلى مفاوضات طويلة لم تسفر عن نتائج إيجابية. وحاولت الولايات المتحدة استغلال رغبة الرئيس عبد الناصر في شراء الأسلحة منها، فوافقت وكيمل الدفاع الأمريكي ويليام فوستر إلى القاهرة. ويذكر محمد حسنين هيكل بأن فوستر أحدث انطباعاً سيئاً، ولم تكن زيارته ناجحة في النهاية. وفي خلال تلك الزيارة، وعد فوستر بأن تقدم الولايات المتحدة أسلحة إلى مصر في مقابل بضائع ولكن الحكومة الأمريكية قالت بعد ذلك أن ويليام فوستر خرج عن حدود تفويضه، وأنه أعلن وعده باستخفاف وهو يدخن السيجار بعد الغشاء.

وأوفد عبد الناصر سكرتيره لشؤون الطيران في ذلك الوقت علي صبري إلى أميركا للاطلاع على الأسلحة التي تريدها مصر. وفي الوقت نفسه ذهب محمد حسنين هيكل إلى واشنطن، وكانت أميركا مشغولة بانتخابات الرئاسة التي كان الجنرال ايزنهاور مرشحاً لها. ووجد هيكل بأن اهتمام المسؤولين الأمريكيين ينصرف إلى موضوع إقامة حلف وقواعد للغرب في منطقة الشرق الأوسط، واستغلال الدين الإسلامي لإقامتها ضد الشيوعية وضد (الخطر) الشيوعي. وعند مقابلة هيكل للجنرال الأمريكي أولستد مدير برنامج المساعدة العسكرية الخارجية في البنتاغون كانت أمامه خارطة للشرق الأوسط. وسأل الجنرال محمد حسنين هيكل:

وما رأيك في حلف إسلامي يضم تركيا أكثر الدول الإسلامية تقدماً، وباكستان أكثر الدول الإسلامية ازدهاراً، وفي الوسط مصر أكثر الدول الإسلامية تميزاً بالتقاليد حيث الأزهر^(٣).

كان الجنرال الأمريكي يريد إقامة الحلف للدفاع عن الشرق الأوسط ضد (الخطر) الشيوعي ولاجتذاب ملايين المسلمين في الاتحاد السوفياتي والصين بتشكيل طابور خامس قيهما. ويذكر محمد حسنين هيكل بشيء من التهكم بأن الجنرال أولستد قال:

«بإتانه (الأمريكيين) يريدون أن يغزوا الديبليس والازرار والأعلام الصغيرة على منطقة الشرق الأوسط في الخارطة أسوة بممثليتها على مناطق اليابان وآسيا وكوريا وغيرها»^(٤).

ويضيف هيل:

«عدت إلى القاهرة أروي لعبد الناصر فرح الأمر كان بلعبة الدبابيس والأزرار والاعلام على خريطة العالم، وعاد علي صبري من دون أن يأتي بالسلاح»^(١٠).

وتضام أمل عبد الناصر في الحصول على السلاح من الولايات المتحدة. وفي حفلة أقيمت في سفارة السودان في القاهرة تكريماً لاسماعيل الأزهرى التقى بالسفير السوفياتي سولود، وقال للسفير بأنه يريد شراء السلاح من روسيا. ولم يكن رد السفير الروسي واضحاً، ويبدو أنه فوجئ. بالطلب ولم يتمكن من تقدير مدى جديته. ثم سافر عبد الناصر إلى مؤتمر باندونغ، وفي هذه الرحلة التقى بالزعيم الصيني الكبير شوان لاي وجدته عن طلبه للسلاح عن طريق السفير السوفياتي في مصر. وطلب من الزعيم الصيني أن يتولى نقل الطلب للاتحاد السوفياتي. وعندما عاد عبد الناصر من باندونغ حيث برز كزعيم كبير مرموق بين زعماء عدم الانحياز والعالم اتصل به السفير السوفياتي في القاهرة وسأله عن طلبات السلاح الذي تريده مصر. وبعد مفاوضات سرية، تم الاتفاق على أن يأتي السلاح من تشيكوسلوفاكيا وليس من الاتحاد السوفياتي مباشرة، مراعاة لسياسة الوفاق التي كان قد توصل اليها مؤتمر القمة الرباعي بين خروتشوف وإيزنهاور وأيدن وأدغار فور الفرنسي. وعندما توصلت الولايات المتحدة إلى معلومات عن صفقة الأسلحة، قررت إرسال جورج آلن إلى القاهرة ليحث الأمر مع عبد الناصر، وقرر عبد الناصر استئاق وصول رجل الاستخبارات كيرت روزفلت وجورج آلن مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، فقام في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ بإعلان عن صفقة السلاح التشيكية المصرية، فأحدث ذلك دويّاً كبيراً، واعتبرت خطوة الرئيس عبد الناصر حدثاً ضخماً يمثل اعتناق دولة عربية كبيرة من الهيمنة الغربية. كما مثل دخول الاتحاد السوفياتي إلى الشرق الأوسط كقوة فعالة، وتوثقت علاقته بمصر ويمن تبعها من الدول العربية في شراء السلاح من روسيا ومن الدول الشرقية، وفي اعتناق سياسة عدم الانحياز التي أصبحت مصر من أركانها. ولم تخف مصر أنها اضطرت لشراء السلاح من المعسكر الشرقي لأن الولايات المتحدة رفضت بيعها ما تحتاج إليه من الأسلحة. وهكذا كان الوضع: مصر تطلب السلاح من الولايات المتحدة وتلج في طلبه، والولايات المتحدة تعلم بأن مصر في حاجة ملحة لهذا السلاح للدفاع عن نفسها في وجه خطر محقق أكيد، ولكن الولايات المتحدة تماطل وترفض، وعندما يضطر الرئيس عبد الناصر لشراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، فإن الولايات المتحدة تبادر لتهامه بالعداء لها والغرب ويانه يحاول ابتزازها.

ومن الممتع والمفيد أن نقرأ ما كتبه سير انتوني ناتنغ بشأن صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، وتأثيرها الكبير على الاستراتيجية والخطط الغربية الأمريكية في الشرق الأوسط، ودخول الاتحاد السوفياتي كقوة فعالة فيه وحرمان مصر من السلاح الغربي:

«... فعندما تمت صفقة الأسلحة التشيكية التي كانت ستحصل مصر بموجبها على قاذفات اليوشن وطائرات ميغ المقاتلة والدبابات والفراسات، بالإضافة إلى المدفعية والأسلحة الأخرى، ظهر قلق شديد في لندن وأوشنطن كما أذكر جيداً من المناقشات التي حضرتها خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بين وزيرى الخارجية البريطاني والأميركي هارولد مكيلان وفوستر دالاس. فقد كانت الصفقة مفاجأة تامة لكل من بريطانيا وإسرائيل».

وهذا ما توضّحه «مذكّرة في منتهى السرية» أعدها إيفان شاكيره الذي كان آنذاك نائب وزير الخارجية البريطانية لشؤون الشرق الأوسط جاء فيها:

«لقد كنا نفترض حتى الآن أن الخطر السوفياتي في الشرق الأوسط إذا ما أراد السوفييت تجسيده سيأخذ إما شكل العدوان المباشر أو الأعمال الهدامة على النمط الشيوعي المكثف. ولواجهة الشكل الأول خططنا لبناء نظام دفاعي يستند إذا أمكن على عالم عربي موجد والقاعدة المصرية، وإذا فشلنا في ذلك فالاستناد إلى الحزام الشمالي (تركيا وإيران). أما ضد خطر الهم فقد اعتمدنا من ناحية على مقدرة «الرجال الأقوياء» مثل نوري (السميد) والجنرال زاهدي والكولونيل عبد الناصر لإخماد النشاطات الشيوعية، واعتمدنا من ناحية أخرى على الآثار المفيدة للتنمية وتحسين مستويات المعيشة، وما زال ذلك نتيجة الثروة الجديدة للدول العربية الفنية بالنفط».

غارة اسرائيلية كبيرة على غزة - وشره السلاح من الكتلة الشرقية

«لكن وجد الروس الآن طريقة مختلفة تماماً لاقتحام المنطقة، فقد اختاروا أقوى دكتاتور واحد أشد المعارضين للشيوعية في الشرق الأوسط ليتلقى تأييدهم ومحاباتهم. وبغريزة تكاد تكون معصومة من الخطأ اختاروا ذلك الشكل من الإغراء الذي لا يد وأن يثبت أنه لا يمكن لمل ذلك الرجل أن يقاومه وأنه سيكون مغرباً لكل الدول الغربية الأخرى، إذ أن تزويد الأسلحة يعني بالنسبة لأي جبار لإسرائيل شيئاً واحداً فقط: زيادة قوته ضد إسرائيل. والواقع أن الروس استطاعوا أن يحدوا بالضبط نقطة الضعف المركزية في موقفنا في الشرق الأوسط ألا وهي وجود إسرائيل كحمية للغرب. فمنذ عام ١٩٤٧ وحتى يومنا هذا والاتحاد السوفياتي يتجنب مثل الدول الغربية الاختيار ما بين الإسرائيليين والمغرب، إذ أن أعمالهم في الأمم المتحدة وغيرها كانت تحايي على ما يبدو في البداية طرفاً ثم تحايي الطرف الآخر. أما الآن فقد اتخذوا نتيجة لتغيير النظام في الاتحاد السوفياتي دون شك قراراً سياسياً، إذ أنهم سيؤكّدون على المصالح العربية بغض النظر عن المصالح اليهودية، وهذه دون أي شك (ضربة معلم) وربما يعتمد على رد فعلنا عليها مستقبلاً هذا البلد ومستقبل أوروبا الغربية. وإذا ما استطاع الروس أن يفتحوا الرأي العام العربي بأنهم مؤيدون العرب ضد إسرائيل وأن القوى الغربية تقف إلى جانب إسرائيل، فإنهم سينجحون نسبياً في انتزاع امدادات النفط التي يعتمد عليها اقتصادنا».

ويعلق السير أنتوني ناتنغ:

«وأتذكر أن هذا الإدراك والمتحقق مما كان يجري كان ضربة مبررة لكل من رئيس الوزراء البريطاني أنتوني ايدن والأميركيين. إذ شعر الطرفان في قمة جنيف التي عقدت قبل ذلك في جنيف - مع أن الشرق الأوسط لم يبحث فيها بشكل فعلي - أنهم توصلا إلى تفاهم مع خلفاء ستالين - بولغانين وخروتشوف - أطلق عليه (روح جنيف)، واعتقد أنه سيحول دون أي إجراء سوفياتي يهدف إلى إبعاد الدول العربية عما كانوا يشعرون بأنه لا يزال علاقة خاصة مع بريطانيا بشكل خاص والغرب بشكل عام. كذلك شعر ايدن والأميركيون بأن عبد الناصر خذلهم بما شكل كبير لأنهم كانوا يفترضان أن معارضته للشيوعية في مصر ستمنعه عن دخول أي صفقات كبرى مع المعسكر السوفياتي»^(١).

ويضع السير أنتوني ناتنغ اللوم في هذا الوضع على بريطانيا والغرب إذ يضيف:

«إلا أن ما أخفق ايدن وبشكل أقل الالاس في فهمه هو أن بريطانيا والغرب هما اللذان جرا إلى درجة كبيرة هذا الوضع على أنفسهم من خلال رفضهما تزويد عبد الناصر بالأسلحة التي أرادها، إلا إذا انضمت مصر إلى بعض منظمات الدفاع التي يشرف عليها الغرب.

والواقع أن بريطانيا سمحت حتى عام ١٩٥٤ إلى فرض نفس الشرط مقابل سحب قواتها من منطقة قناة السويس، ولكن عبد الناصر أعاد مراراً وتكراراً ودون فائدة، مطالعاً قال في مرات عديدة خلال المفاوضات، أنه لا يمكن أن يسمح للقوات البريطانية بعد أن أخرجها من الباب أن تعود من الشباك. وقد قبل بإسكات ما يمكن قبوله عندما وافق في المعاهدة التي وقعتنا أنا وهو في تشرين الأول [أكتوبر] ١٩٥٤ على أنه إذا ما تعرضت مصر أو أي دولة عربية أخرى أو تركيا للهجوم من قوة خارجية، فوإن في وسع القوات البريطانية أن تعود إلى قواعدنا السابقة للمساعدة على صد القوة الغازية.

ومع ذلك، فإن الأميركيين الذين وقعوا تحت ضغط بريطانيا لكي لا يزودوا أي أسلحة إلى أن يتم الاتفاق على الانسحاب البريطاني لم يرسلوا إلى مصر قطعة سلاح واحدة خلال السنتين الأولى من الثورة، وكذلك على الرغم من الوعد الشخصي الذي قطعه الرئيس أيزنهاور بتزويد مصر بكميات كبيرة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية بمجرد أن تتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا، فإن الوضع ظل على حاله بعد عام ١٩٥٤ والواقع طوال فترة تولي عبد الناصر الرئاسة - حيث أن أميركا لم تزودها بأي أسلحة إطلاقاً. كما أن بريطانيا لم تزودها إلا بحفنة من المعدات البالية التي كانت متخلفة جداً في جودتها وكميتها عن الأسلحة التي كانت تزودها فرنسا لإسرائيل آنذاك. وعلى هذه الأسس وجدنا كانت صفقة الأسلحة التيشكية أمراً مفهوماً وإن لم تكن أمراً لا مفر منه. وقد أظهرت مذكرة شككبره أن وزارة الخارجية على الأقل تدرك بأنه مهما كانت التلويات الروسية خبيثة، فوإن اللوم لا يقع على مصر في مسعاها للحصول على الأسلحة من المعسكر السوفياتي لا سيما وأن الزعماء البريطانيين والأميركيين كانوا في ذلك الوقت يتوعدون إلى النظام السوفياتي الجديد ويمثلون عن خلق (روح جنيف).

إنه ليس لدينا في الواقع أي مبرر للوم لقطار الشرق الأوسط على الحصول على الأسلحة أو المساعدات المالية والاقتصادية من الستار الحديدي بالنظر لعلاقتنا الحالية مع الاتحاد السوفياتي. أما الذي يحق لنا أن نرتب فيه فهو الدوافع وراء المعطي لا أخلاقية المسلم».

ويضيف السير أنتوني ناتنغ:

«وإن حرمان مصر من الأسلحة لم يكن على أي حال الطريقة الوحيدة التي أحبطت بها بريطانيا خلق العهد

الجديد من الصداقة والتعاون، الذي كان عبد الناصر يأمل في أن تؤدي إليه المعاهدة الانكلو-مصرية عام ١٩٥٤. إذ إن الحكومة البريطانية كانت قد بدأت تشجع العراقيين حتى قيل أن يجب حير المعاهدة على خلق «الحزام الشمالي» من الدفاع عن طريق حلف دفاعي مشترك مع تركيا، وربما إيران وباكستان تنضم إليه بريطانيا من أجل تأمين منطقة لاستمرار وجود القواعد الجوية البريطانية في العراق مقابل تزويده بكميات كبيرة من الأسلحة البريطانية الحديثة. وكان رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وهو أقدم وأخلص حلفاء بريطانيا في العالم العربي يؤيد مثل هذا الاتفاق. إلا أن عبد الناصر رأى فيه خطوة بريطانية لتقسيم الأمة العربية ولعزل مصر إذا ما تم اقتناع الدول العربية الأخرى بالانضمام إليه.

لهذا حاول عبد الناصر بكل ما لديه من قوة اقناع نوري السعيد بأن يفكر ثانية في الأمر، ولكنه أخفق في ذلك ووقع العراق وتركيا على حلف بغداد في شباط [فبراير] عام ١٩٥٥. ومن هنا استخدم عبد الناصر كل سلاح من أسلحة الدبلوماسية والمكيدة اثر ذلك لضمان عدم حذو أي دولة عربية حذو العراق. وقد نجحت هذه الجهود بما فيه الكفاية، وربما كان عبد الناصر على استعداد لتترك الأمور على حالها لو أن إسرائيل لم تقم خلال أربعة أيام من توقيع حلف بغداد بشن غارة كبيرة على قطاع غزة، مما أدى إلى قتل وجرح حوالي سبعين جندياً مصرياً^(١٧).

- (١) عدد القتل والجرحى المصريين يختلف من مصدر إلى آخر.
- (٢) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٧٧.
- (٣) محمود رياض، «الأمن القومي العربي بين الانتهاز والقشل»، في: الدستور (الأردن)، ١٩٨٦/٩/٦.
- (٤) أنتوني ناتنغ، «الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية ١٩٥٥ - ١٩٥٦»، في: الدستور (الأردن)، ١٩٨٦/١/٢٩.
- (٥) المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/١٢.
- (٦) المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/١٩.
- (٧) المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/٢٨.
- (٨) فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ٧٢.
- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) المصدر نفسه.
- (١١) ناتنغ، «الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية، ١٩٥٥ - ١٩٥٦»، في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/١/٢٤.
- (١٢) المصدر نفسه.

لا شك أن سير انتوني ناتنغ الوزير البريطاني للشؤون الخارجية السابق مصدر وثيق الاطلاع. ولقد شارك في الأحداث السياسية وتبين دوافعها وملابساتها ومجراها في الشرق الأوسط بحكم منصبه الكبير المسؤول. ولقد أوردنا تحليله وتعليقه على سياسة بريطانيا والولايات المتحدة تجاه مصر والرئيس عبد الناصر بالنسبة إلى حلف بغداد والأسلحة الشرقية لمصر والغايات الكامنة وراء تزويد مصر بها لتبين الحقائق التاريخية لتلك الحقبة المهمة، ولنضعها أمام الذين يتقبلون ادعاءات الغرب وأميركا بأن الرئيس عبد الناصر كان (معادياً) و(متطرفاً) في مواقفه وسياساته. والحقيقة هي أن هذه (المعاداة) وهذا (التطرف) لم يكونا سوى ادعاء وذريعة كاذبة لتشويه صورة عبد الناصر والتجريح عليه حتى بين بني أمته العرب، بسبب تمسكه باستقلال بلاده وحريته أمتة وحرصه على تحريرها من تبعية الاستعمار الغربي، ورفضه الهيمنة الأميركية التي كانت ترفض أن تتقبل الروح الاستقلالية والكرامة الوطنية لشعوب الشرق الأوسط العربي أولقاداته. كما كانت تسعى لفرض إرادتها على الدول العربية تأمينا لمصالحها البترولية والاقتصادية والسياسية والحربية، وتعزيزاً لقوتها ومركزها في مواجهة عدوها الذي يخيفها وهو الاتحاد السوفيياتي الشيوعي، ومنعه من تنمية نفوذه في منطقة الشرق الأوسط وتطوير علاقاته بدوله وذلك دون مراعاة وأفية لمصالح الدول العربية، ولحقها في اختيار طريقها في المعترك الدولي وترابطاته وتفاعلاته. ولقد كان هناك من المسؤولين الأميركيين من أظهر تفهماً أفضل لموقف الرئيس عبد الناصر. كما كانت هناك صعوبات نشأت عن مفاهيم وتفاعلات شخصية بين الرئيس عبد الناصر وبين الرئيس أيزنهاور وجون فوستر دالاس اللذين كانا خلال الخمسينات المسيطران على العلاقات بين مصر وأميركا. ويقول الدكتور هنري ويليام براندر وهو مؤرخ متخصص في التاريخ الدبلوماسي للولايات المتحدة والقرن العشرين:

وربما كان أمراً حتمياً أن الرجلين الأميركيين وجدا من الصعب التعايش مع عبد الناصر. ومع انهما اعترفا بالتأييد من حيث المبدأ للقومية المناهضة للاستعمار والتي كان عبد الناصر يمثلها، فإن أيزنهاور ودالاس كانا معقدين بحقيقة أن الولايات المتحدة كلت قوة أمر واقع، وربما كانت في الشرق الأوسط أكثر من أي مكان آخر.

أما عبد الناصر فقد وجد الأمر الواقع شيئاً بغيضاً. ورأى أنه يمثل مصلحة الغرب وبغدد مصلحة مصر وفعل كل ما يقدر عليه من أجل تعديل كفة الميزان. وحتى تتعدى مشكلة المصالح المختلفة لأيزنهاور ودالاس من ناحية، ولعبد الناصر من ناحية أخرى، فقد وقع تصادم خطير في الشخصيات. فالرئيس الأميركي ووزير خارجيته لم يكونا يفرقان ما يفعلان مع عبد الناصر. فقد بدا لهما في بعض الأحيان أنه رجل دولة معقول ومسؤول شأنه شأن كثيرين آخرين ممن واجههم في حياتهم العملية الطويلة، وفي أحيان أخرى بدا لهما عنيفاً ولا مسؤولاً وإدارة طوعية في أيدي الروس. ولأن أيزنهاور ودالاس لم يستطيعا أن يفهما عبد الناصر فقد عجزا عن رسم سياسة إزاء مصر، ونتيجة لذلك، فإن العلاقات الأميركية - المصرية خلال السنوات الثماني من حكم أيزنهاور تقلبت جداً من الود النسبي إلى الصداقات المؤسفة المشحونة التي أدت إلى أكبر فشل يشهده ذلك العقد، كما أدت إلى تغيير وجه الشرق الأوسط بشكل دائم^(١).

ويقول هذا المؤرخ كذلك:

وفي الوقت ذاته وجد القادة الأميركيين أن خطط عبد الناصر الحيادية شيئاً غير مفهوم أبداً. وقد أوضح السفير كلفري في القاهرة القفصية حين أكد بأن هدف عبد الناصر هو التصرف بدون التزامات... بغض التعاون مع الغرب بشكل قوي حتى تسعى القوى الأخرى المعنية بما فيها الاتحاد السوفيياتي إلى حقوة لدى مصر. وقد رأى محللو وزارة الخارجية الأمور بنفس المنظار حيث قالوا إنه بالنسبة لبلد صغير مثل مصر، فإن السياسة المحايدة معقولة جداً وينبغي على الولايات المتحدة أن تتوقع من عبد الناصر أن ينهج مثل هذه السياسة في المستقبل القريب. ويكلمت تقرير وضعه مكتب البحوث الاستخباراتية في وزارة الخارجية: دور محايد ضخم، يتصور أهمية دولية، يستغل شرب الآخرين بعضهم ببعض ليحقق مصالحه، يبدو أنه سيكون دور مصر طوال عدة سنوات قادمة على الأقل.

عيد الناصر لم يكن معادياً لأمريكا والغرب

وحتى مدير السي . إي . الان دالاس المؤمن بالحرب الباردة وجد ان سياسة عدم الانحياز التي ينتهجها عبد الناصر سياسة معقولة تملأاً، ولم تتغير نظرتة حتى عندما عقد عبد الناصر صفقة اسلحة مع الكتلة السوفياتية سنة ١٩٥٥. فقد اعتقد دالاس ان عبد الناصر يدرك مخاطر إقامة علاقات وثيقة مع الروس. واعتقد ان عبد الناصر كان يستقل السوفيات لأغراضه، ففي مذكرة لآخيه وزير الخارجية عرض الان دالاس تقييمه لعبد الناصر والسياسة المصرية على النحو التالي:

«لقد حقق عبد الناصر هبة ومكانة قيادية في العالم العربي بواسطة صفقة الاسلحة السوفياتية وهو مصمم على فعل كل ما يستطيع للمحافظة على هذه المكانة. إنه غير متلهف للخضوع للهيمنة السوفياتية نظماً أنه غير راغب في الانضمام لتحالف غربي وما زال مقتنعاً بأنه يستطيع ان يتمسك بطريق وسط.
«إذا استطاع ان يحافظ على استقلاله وهيئته من خلال ترتيب مع الغرب فإنه يفضل ذلك على ارتباط وثيق مع السوفيات.

«وإذا شعر بان الغرب قد أدار له ظهوره فإنه سيقبل المزيد من المساعدات السوفياتية إذا عرضت عليه، وسوف يسمى وربما ينجح في أخذ سوريا والسعودية إلى صفه.
وأضاف دالاس ان المفاوضات الرامية إلى اغراء عبد الناصر بتقريبه من الجانب الاميركي ستكون طويلة وصعبة وغير موثوق بنتائجها، ومع هذا فقد حذر دالاس من سياسة معاكسة تتمثل في محاولة إبعاد عبد الناصر عن سائر العالم العربي حيث قال دالاس: إن هذا يشكل خطراً فادحاً، كما أنه قد يفري إسرائيل بمهاجمة مصر».

وأضاف المؤرخ:

«إن الخطر الذي تحدث عنه دالاس بدا اكبر من أي خطر آخر في أعقاب غارة إسرائيلية على غزة في شباط/فبراير ١٩٥٥، فطوال الشهور العديدة التالية لم تنجح حكومة ايزنهاور في مساعدتها الرامية إلى التوفيق بين المصريين والاسرائيليين. وفي بداية سنة ١٩٥٦ عين ايزنهاور روبرت اندرسون ليحاول مرة أخرى تقليص التوتر بين الجانبين.

وفشلت جهود اندرسون وشكل فشلها نقطة تحول في تفكير حكومة ايزنهاور إزاء عبد الناصر ومصر. ومع ان ايزنهاور لم يبرء الاسرائيليين من مسؤولية انهيار مبادرة اندرسون، فإنه حمل المصريين معظم اللوم حيث كتب ايزنهاور في مذكراته: لقد أثبت عبد الناصر أنه عقبة كاداءة^(١).

ويذكر المؤرخ براندز بأن ايزنهاور بدأ ينظر إلى عبد الناصر نظرة تشاؤم بسبب طموحه وشعوره بالقوة نتيجة علاقاته الجديدة مع الاتحاد السوفياتي، ولاعتقاده بأنه يستطيع أن يصبح الزعيم القومي للعالم العربي بأسره. وبذل المسؤولون الاميركيون جهوداً لعزل عبد الناصر عن العالم العربي و: «وجه ايزنهاور وزارة الخارجية الاميركية للتحقيق في إمكانية بناء دولة عربية أخرى كقوة تتحدى لمصر».

ولم يعارض فوستر دالاس فكرة القضاء على مكانة عبد الناصر، ولكنه فضل أن يتحقق ذلك بصورة حذرة حتى لا يندفع عبد الناصر دون رجعة إلى الجانب السوفياتي ويصبح (تابعاً) له. واقترح أن تتشدد الولايات المتحدة في علاقاتها التجارية مع مصر، وأن تقلص من مساعداتها الاقتصادية لها، وأن تقدم الدعم لحلف بغداد دون الانضمام إليه رسمياً. كما أوصى بزيادة المساعدات الاميركية للدول العربية الصديقة لأمريكا، وتأخير المفاوضات الخاصة بالسد العالي كما:

«لوصى دالاس بعمليات سرية معينة والتي لم تتضح طبيعتها، حيث ان هذا الجزء من مذكراته يظل سرىاً^(٢).

ورد الرئيس عبد الناصر على العداوة الاميركية والغربية بتأميم القناة، ووقع العدوان الثلاثي على مصر واندحر وكانت النتيجة تصراً سياسياً ومعنوياً وقومياً لعبد الناصر. ويصف المؤرخ براندز أفكار الرئيس ايزنهاور ودالاس وغيرهما من الاميركيين الآخرين حول عبد الناصر رغم الاعتدال الذي أظهرته الولايات المتحدة خلال أزمة السويس كما يلي:

«دومع ان الحكومة الاميركية انتهت إلى الوقوف لنجدة عبد الناصر، فإن القضية اكثت المعتقدات الاميركية بأن عبد الناصر رجل مفامر وخطير. فبعد وقت قصير من وضع عبد الناصر يده على القناة قال ايزنهاور لمجموعة من رجال الكونغرس في البيت الأبيض، ان خطب عبد الناصر العنيفة تبدو شبيهة بخطب هتلر. وقد عقب دالاس ووصف الرئيس المصري بأنه متعصب وخطير للغاية^(٣).

إن الذي جعل الرئيس عبد الناصر خطيراً في رأي ايزنهاور هو اعتقاده بأن الرئيس عبد الناصر كان يشكل تهديداً لإمدادات أوروبا الغربية من النفط، وعندما وقعت الثورة الدامية في العراق «أصبح ايزنهاور

مقتنعاً بأن عبد الناصر كان يرمي إلى قطع أوردة أوروبا، فقد قال أيزنهاور لثانئيه ريتشارد نيكسون:

«لقد وصلنا إلى مفترق الطرق. فقد كنا نحاول منذ سنة ١٩٥٤ الإبقاء على الفرصة للوصول إلى إمدادات البترول الحيوية بسلام دون إعاقة من جانب أي طرف، غير أن الحادث الحالي يتحقق نتيجة كفاك عبد الناصر للسيطرة على هذه الإمدادات - الحصول على الدخل والقوة لتدمير العالم الغربي»^(٢).

إن هذه الأفكار والمعتقدات عن الرئيس عبد الناصر وجهوده تتصف بالخلل وهي مقاييرة لحقيقة جهاده وطموحاته. فليس هناك ما يدل ولو من بعيد على أن عبد الناصر «كان يرمي إلى قطع أوردة أوروبا». أو أنه كان يبغي «الحصول على الدخل والقوة لتدمير العالم الغربي». والصواب هو أن عبد الناصر كان يسعى بصلابة لتحرير بلده والبلاد العربية من النفوذ والسيطرة والتبعية الأجنبية، وكان يجاهد لاسترداد حق مصر على قناتها ولاسترجاع الحق العربي في تقرير المصير القائم على الاستقلال والحرية، وفي بناء القوة العربية في وجه الاخطار الخارجية وفي مقدمتها الخطر الإسرائيلي الذي اغتصب الأرض العربية، واختطت سياسة عدوانية توسعية، وضرب المصريين بصورة وحشية في غزة. والواقع أن منزلة عبد الناصر المؤثرة بين العرب ودولهم وتزايد قوته كانا سيمكناهما من صمود أفضل في وجه الخطط والمشاريع والاستغلال والسيطرة الغربية أو الأمريكية. ولكن هذا في حد ذاته لا يجعله (متطرفاً) أو (عدوانياً) أو شبيهاً (بهتلر) يجب إسقاطه والقضاء عليه بل واعتقاله. ولو رجع الرئيس أيزنهاور ودالاس وغيرهما من القادة الأميركيين إلى تاريخهم، لوجدوا أن أجدادهم ثاروا وحرصوا بخطب نارية لعلها أشد احتياجاً من خطب عبد الناصر، وجاربوا ملكهم وبلدهم الأم ذاتها لنيل حريتهم وتحرير أرضهم. وأنهم فرضوا الوحدة بقوة السلاح في حربهم الأهلية على مستوطناتهم رغم أن الأرض الأمريكية واسعة شاسعة تكفي لإنشاء عدة دول مستقلة عن بعضها. والوحدة العربية لم تكن وحدة حاول عبد الناصر فرضها بالقوة والقهر، بل إنه تردد في ذلك حين في قبولها. وهي مصلحة عربية كبرى وطموح عربي قومي ولو على المستوى العاطفي، عززه عبد الناصر وجعله ممكناً بعد أن كان طموحاً تولد في العهد العثماني في قلوب وفكر وأمال العديد من العرب وملوكهم وأحزابهم وحركاتهم القومية. وهو طموح طبيعي عادي بين الأمم لا يمثل تطرفاً أو دكتاتورية أو عدواناً على الشعوب والدول الأخرى، إلا إذا قبلنا مزاعم ونعوت وظم دول الاستعمار والدول التي تتمسك بفرض سيطرتها وإرادتها على الدول الأضعف، دون مراعاة لحقها في الحرية والاستقلال وتقرير مصيرها في خضم الصراعات والعلاقات الدولية وحماية مصالحها واختيار بنائها وأنظمتها الاجتماعية والاقتصادية الداخلية.

ولنا الحق في أن نسأل في هذا المجال: هل يجب أن يبقى الوطن العربي منقسماً على نفسه متخاصماً ضعيفاً خاضعاً للسيطرة الأجنبية ومصالح الدول الأجنبية واحتياجاتها، ومبذراً لأمواله وموارده، ومستنزفاً لقواه بسفه عجيب؟

ويخطر على البال كذلك رغم الاختلاف في الأوضاع والأشخاص أن نسأل: هل كان للولايات المتحدة أو لبريطانيا - ممثلة في ونستون تشرشل - الحق في أن تتعت الجنرال ديغول بأنه (عنيف) و(متطرف)، وأن تسعى للقضاء عليه لأنه كان خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها متصلياً في التمسك بحقوق فرنسا المستضعفة وكرامتها ومصالحها ومقاومة التعدي عليها أو الانتقاص من مكانتها، أو لأنه كان خلال تلك الحرب شوكية في جنب تشرشل أو أيزنهاور الذي كان قائداً عاماً لقوات الحلفاء؟

ولكن مع أن مفاهيم ومعتقدات الرئيس أيزنهاور وجون فوستر دالاس كانت هي الأكثر تأثيراً في توجيه القرارات وتحديد المواقف السياسية الأمريكية، فلقد كان هناك بين المسؤولين الأميركيين من احتفظ بوجهات نظر أكثر توازناً وأقل انفعالاً، إذ يقول المؤرخ براندز:

«وفي أواخر صيف ١٩٥٧ أصدر مكتب البحوث الاستخباراتية في وزارة الخارجية تقييماً جديداً لسياسة

عبد الناصر الخارجية، وقد أعلن هذا التقرير أن أهداف عبد الناصر كانت أهدافاً يسعى إلى تحقيقها أي

زعيم مصري غير متحفظ، وهذه الأهداف هي بالتحديد:

« تحرير مصر من النفوذ الأجنبي.

« ترسيخ الوحدة العربية تحت قيادة مصرية.

- معارضة (الاستعمار) في الشرق الأوسط وإفريقيا.

- التعامل مع القوى العظمى على أساس التكافؤ.

لقد وصف مجللو وزارة الخارجية ميل عبد الناصر لموسكو بأنه تصرف تصحيحي لنفوذ غربي سابق مفرط، ومن المتوقع أن يعود عبد الناصر إلى الملل نحو الغرب لو أن روسيا غالت في ممارسة نفوذها.

وبينما استغل عبد الناصر القومية العربية ضد الغرب، فإنه قد يحولها في وقت ما من المستقبل غير البعيد ضد موسكو. وحسبما جاء في التقرير «يتوقع عبد الناصر أن تتفقد القومية العربية الشرق الأدنى من الشيوعية مثلما تحرر الشرق الأدنى من (الاستعمار) الغربي»^(٣).

ويضيف براندز بأن «هذه الأفكار الهادئة» كانت سائدة في بعض الأوقات حتى في البيت الأبيض، وأنه قرب آخر سنة ١٩٥٧ فكر الرئيس أيزنهاور أنه ما دام من المحتمل أن يبقى عبد الناصر في الحكم لمدة ليست قصيرة، فإنه قد يكون من المستحسن أن تجري محاولة للتفاهم والاتفاق معه. وسأل دالاس في مذكرة خاصة إن كان يعتقد «أن هناك أي أمل في المبادرة بتحريك لمحاولة إعادة عبد الناصر إلى جانبنا؟» وفكر أيزنهاور في إيفاد مبعوث سري لعبد الناصر و:

«إذا ما وافق عبد الناصر على تخفيف التوتر في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة ستحاول أن تساعد على حل بعض مصاعبه. وأضاف أيزنهاور التحذير: إذا فعلنا هذا فإنه ينبغي أن يتم بمهارة - من المؤكد أننا لا نريد أن نكون في موقف من يلحق حذاء دكتاتور»^(٤).

ولكن يبدو أنه لـ:

«أسباب تظل غير معروفة لم يأت أي شيء من اهتمام أيزنهاور بانتهاج الوفاق مع القاهرة. وربما اعترض دالاس على الفكرة بهدوء مثلما كان يفعل أحياناً مع اقتراحات كلن أيزنهاور يؤيدها بتردد. وربما غير الرئيس رأيه ببساطة. وعلى أية حال وفي غضون ستة شهور، تحول أيزنهاور مرة أخرى إلى الاعتقاد بأن عبد الناصر يحاول تركيز العالم الغربي بالسيطرة على امدادات النفط مثلما يدل تطبيقه لنيكسون الذي ورد سابقاً»^(٥).



- (١) هنري ويليام براندن. «عيد الناصر في نظر ايزنهاور ود. الاس.». في: للراي (الاردين). ١٩٨٦/٨/٣٦.
- (٢) المصدر نفسه. ١٩٨٦/٩/١.
- (٣) المصدر نفسه.
- (٤) المصدر نفسه.
- (٥) المصدر نفسه.
- (٦) المصدر نفسه.
- (٧) المصدر نفسه.
- (٨) المصدر نفسه.

قبل شهر من انتهاء رئاسة ايزنهاور سافر الرئيس عبد الناصر إلى نيويورك لحضور اجتماعات الأمم المتحدة. وجاء الرئيس ايزنهاور إلى نيويورك واجتمع الرئيسان حيث شكر الرئيس المصري الرئيس الأمريكي على (المساعدة العظيمة) التي قدمتها أمريكا لمصر خلال أزمة السويس، وقال بأنه يعارض السيطرة السوفياتية على الكونغو مثلما يعارض السيطرة السوفياتية على مصر. وعندما تحول الحديث إلى المشكلة العربية - الإسرائيلية، تبدل الجو الودي وقال عبد الناصر بأن الأمم المتحدة لم تنفذ قراراتها المتعلقة بإسرائيل. وقال كذلك بأنه:

«من اللحظة التي تولى فيها السلطة سنة ١٩٥٢ كان يتطلع إلى علاقات طيبة مع الولايات المتحدة، غير أن العقبة الرئيسية كانت دائماً إسرائيل. وقال بأنه سعى إلى المساعدات العسكرية الغربية لكن طلبه كان يلقى رفضاً مستمراً. وأضاف: وفي ذات الوقت كانت إسرائيل تتلقى الأسلحة من الغرب - طائرات من فرنسا، مدرعات من المملكة المتحدة ومدافع غير مرتدة عيار ١٠٥ ملم من الولايات المتحدة».

وعندما اعترض ايزنهاور قائلاً بأن الولايات المتحدة لم ترسل أي أسلحة هجومية لإسرائيل، بل أرسلت بعض معدات الرادار والأسلحة الدفاعية، أجاب عبد الناصر بأن جميع الأسلحة ذات قيمة هجومية. وعند هذه النقطة ذكر وزير الخارجية كريستيان هيرتر، خليفة دالاس الراحل، لايزنهاور أن ما يقوله عبد الناصر صحيح، حيث إن أمريكا أرسلت لإسرائيل شحنة صغيرة من المدافع التي ذكرها عبد الناصر. وبعد سبع دقائق من المحادثات غير المجدية عن قضية إسرائيل تحول النقاش إلى قضية السويس، وقد أعلن عبد الناصر أن المصريين شعب حساس جداً، وقال إن سحب العرض الأمريكي بتحويل سد أسوان كان إهانة بالغة وأصر على القول: إننا نريد أن نحافظ على كرامتنا.

وقد أكد ايزنهاور أن حكومته تراجع عن اتفاقية أسوان بعد أن علمت بأن عبد الناصر كان يتفاوض مع الروس، وقال ايزنهاور إن الولايات المتحدة كانت دائماً تتشكك (عندما يلمس السوفيات بلداً ما).

عند هذه النقطة وقف عبد الناصر وهم بالسير نحو الباب ولكنه غيّر رأيه وعاد إلى مقعده. ومع هذا فقد انتهى الحديث تقريباً. فبعد مناقشة قصيرة غادر عبد الناصر ومساعدوه^(١).

وفي النهاية يعلق براندز على السياسة الأمريكية في مواجهة عبد الناصر فيقول: «وكما ذكرنا في بداية هذه المقالة، فإن المتاعب الأمريكية مع عبد الناصر نجت عن مصدرين وهما: الخلافات المتعلقة بالمصالح وتتضارب من الشخصيات. وكان تقرير أي المصدرين أهم من الآخر قضية ليست فقط ذات أهمية تاريخية بل ذات أهمية مستمرة، لأنها تعود إلى جوهر الطريقة التي يقوم بها القادة الأمريكيون وقادة الاقطار الأخرى بتسيير الأمور الخارجية».

إن الخلافات الشخصية بين ايزنهاور ودالاس وبين عبد الناصر - اعتقادهما بأنه العقبة الرئيسية أمام السلام في الشرق الأوسط وشكوكهما إزاء شخصيته وطموحاته (الهترية) - كانت ذات أهمية كبيرة في رسم العلاقات الأمريكية - المصرية خلال الخمسينات، وكانت عدم ثقة الأمريكيين بعبد الناصر مسؤولة عن إثارة سلسلة الأحداث التي أدت إلى أزمة السويس، فلولا يكن ايزنهاور مقتنعاً بأن عبد الناصر يشن حملة شخصية ثارية ضد الغرب لما كان هناك ميذا ايزنهاور ولما كان هناك تدخل أمريكي في لبنان.

غير أن ميذا ايزنهاور وعمليات الانزال في لبنان وحتى قضية السويس كانت تفاصيل - مظاهر سطحية لتغيرات أكثر جوهرية في ميدان القوة في الشرق الأوسط - فعندما استلم ايزنهاور ودالاس السلطة في سنة ١٩٥٢ كان الوضع القائم في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها. والثورة في مصر والتحدي البارز الذي مثله للموقف هناك وفي اقطار مجاورة هدد بشكل حتمي ذلك الوضع القائم. وكان يمكن أن يعتمد الشكل الذي اتخذته هذا التحدي على شخصية:

«عبد الناصر وعلى شخصيات قادة أجانب مثل ايزنهاور ودالاس، ولكن وجود التحدي لم يكن يعتمد على هذه الشخصيات».

وكما جاء في تحليل وزارة الخارجية سابقاً، فإن سياسات عبد الناصر كان يمكن أن ينجحها أي زعيم مصري غير متحفظ لتحقيق سيادة أكثر لصر، والقضاء على النفوذ الغربي، واللجوء إلى المساعدة الروسية عند الضرورة لتحقيق هذه الأهداف.

إن أهداف حكومة ايزنهاور كانت أهدافاً يمكن لأي حكومة أمريكية أن تسعى لتحقيقها: المحافظة على ميل الشرق الأوسط للغرب، والمحافظة على طريق الوصول إلى نط المنطقة وإبقاء السوفيات خارجها. ولو كان ايزنهاور ودالاس على اتفاق شخصي مع عبد الناصر لبقيت هذه الاختلافات في السياسة وظل بدا الرجال الثلاثة على خلاف^(٧).

ولكن يبدو لنا بأنه لو أظهر القادة الأمريكيون اعتدالاً أكثر في محاولاتهم لفرض سيطرتهم على دول الشرق الأوسط بالضغط القاهرة والمؤامرات، وتقبلاً أفضل لمطوحات الرئيس عبد الناصر والعرب القومية الطبيعية العادية ولرغبتهم في الانفتاح من السيطرة الاستعمارية، وأنه لو تجاوزت الولايات المتحدة مع مساعي عبد الناصر في التقرب منها فيما يتعلق بطلبات السلاح والتعاون الاقتصادي وفي بناء السد العالي وفي وضع حد للعدوان الإسرائيلي الاستيطاني التوسعي، لتغير مجرى الأمور ولتأمنت مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بصورة أعم، ولما أصبح العرب ينظرون بكرهية والم إلى أمريكا التي يرون فيها حليفاً وشريكاً للعدوان والاعتصاب الإسرائيلي المستمر منهم بنهم وجشع ووحشية.

رغم وعودها السابقة وإدراكها حاجة مصر الملحة للسلاح، فقد بذلت الولايات المتحدة جهداً كبيراً ولجأت إلى التهديد لتردع مصر عن شراء الأسلحة الشرقية، فأودت رجل الاستخبارات الكبير كيرمت روزفلت^(٨). وكذلك جورج آلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط إلى مصر. ويذكر محمد حسنين هيكل بأن روزفلت وصل:

«حاملاً رسالة مؤداه أن دالاس غاضب للغاية، وقال بأن دالاس يتصرف كالثور الهائج وأنه مصمم على إيقاف الصفقة. وأضاف أن دالاس يريد من الرئيس عبد الناصر أن يلقي الصفقة، فإذا لم يفعل فإن الولايات المتحدة تعزم اتخاذ التدابير الأربعة التالية:

- ١ - إيقاف كل المساعدات الأمريكية لصر بما في ذلك معونات القمح.
- ٢ - إيقاف كل التجارة.
- ٣ - قطع العلاقات الدبلوماسية.
- ٤ - محاصرة مصر ومنع أي سفينة تحمل سلاحاً من الوصول إليها.

كان دالاس يعتقد أن كل ذلك ضروري لأن صفقة السلاح كانت تمثل قفزة من الدول الشيوعية فوق (الحزام الشمالي) بالإضافة إلى أنها كانت تحطم قلب أحلافه ومنطها^(٩).

ويضيف محمد حسنين هيكل بأن جورج آلن كان يحمل رسالة من دالاس إلى عبد الناصر، وتحسب عبد الناصر أن تتضمن الرسالة إنذاراً لصر كما أشارت وكالات الأنباء نقلاً عن روايات من واشنطن، فاستدعى كيرمت روزفلت قبل وصول آلن وقال له، إنه إذا صحت هذه الأنباء وقدم إليه آلن إنذاراً فإنه سيدق الجرس الموضوع على مكتبه ويأمر رئيس تشريفات الرئاسة بأن يطرد الزائر الأمريكي، ومن ثم سيخرج شخصياً ويبلغ مراسلي الصحف أنه قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. إنه لن يسمح بتوجيه تهديد إليه^(١٠). فاتصل روزفلت بجورج آلن وأطلعه على الموقف ولم تسلم الرسالة ولم ينجح آلن في مهمته. ويذكر هيكل أن الوضع كان متأزماً وخطيراً بالنسبة إلى مصر طيلة مدة المباحثات، فلم يكن السلاح الشرقي قد وصل إلى مصر، وكان يمكن للحصار الأمريكي أن يخلق ملاسبات ومصاعب خطيرة لها. وعندما وصلت الشحنة الأولى من الأسلحة إلى رصيف ميناء الاسكندرية:

«وجدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن عليها أن تعمل بشكل عاجل. وهكذا أغرت أحد بحارة سفينة من أولى السفن التي حملت الأسلحة بالهرب، ولما أبلغ قبطان السفينة عن اختفاء بحاره، استقصت السلطات المصرية آثاره فتوصلت إلى أنه انتهى به المطاف إلى القنصلية الأمريكية في الاسكندرية، ولكنها ريثما توصلت إلى آثاره كان الألوان قد فأت، فقد كان البعاز الهارب قد وضع في صندوق كبير كتب عليه «أوراق دبلوماسية» وشحن على متن طائرة أمريكية حملته إلى الولايات المتحدة^(١١).

ومن ناحية الجيش المصري فإن هيكمل يذكر بأنه استقبل السلاح السوفياتي بشيء من الاستغراب في بادئ الامر، لأنه كان بطبيعة الحال معتاداً على الأسلحة الانكليزية «وحدثت تساؤلات كثيرة بين الضباط ثم قالوا: لنجرب»^(٣). أما الجماهير العربية فقد أبدت بحماس خطوة عبد الناصر لأنه كسر احتكار السلاح الغربي وضعف التبعية للغرب. ويضيف هيكمل بأن:

«الانظمة الرجعية بتشجيع من امريكا بدأت تتحدث عن (السلاح الكفر)، وهذا ما جعل عبد الناصر على ان يقول بأن السلاح ليس بالمصدر الذي يأتي منه ولأنه يكتسب جنسية الذي يستعمله، وأن السلاح السوفياتي في يد المصري يصبح مصرياً»^(٤).

وحاول الرئيس عبد الناصر أن يشرح موقفه للولايات المتحدة ويهون أمر شراء الأسلحة التشيكية أو على الأقل أن يضع الأمور في نصابها العادية. فطلب من السفير الدكتور أحمد حسين الذي كان مجازاً أن يعود إلى واشنطن ويشرح لـالاس الصورة في مصر. فعاد السفير وقابل دالاس وأبلغه رسالة الرئيس عبد الناصر ومضمونها أن مصر:

«قد قبلت بالعرض التشيكوسلوفاكي بعد أن اكدت نتيجة الانتخابات الإسرائيلية نوايا إسرائيل العدوانية وتوات عمليات إسرائيل العدوانية. وبسبب الصعوبات التي واجهتها مصر في الحصول على هذه الأسلحة من الدول الغربية».

وأضاف السفير المصري من ناحيته، بأنه أكد لـالاس بأنه لمس:

«فعلاً من جميع المسؤولين في مصر وعلى رأسهم الرئيس عبد الناصر حرصاً شديداً واطمئناناً كاملاً إلى أن هذه الصفقة لن ترتب عليها بأي حال من الأحوال تسرب النفوذ أو النشاط الشيوعي إلى البلاد».

وأضاف يـ:

«أنها ما زالت في حدود الصفقة الواحدة التي تبررها احتياجات الدفاع عن النفس ولا يصح اعتبارها بداية لصفقات أخرى مقبلة».

وأشار إلى سياسة مصر الواقعية الايجابية ممثلة بالدور الكبير الذي قام به الفنيون المصريون لمساعدة جونسون في وضع مشروعه لتوزيع مياه نهر الأردن. واقترح السفير المصري اقتراحاً شخصياً بأنه من المفيد أن تتاح الفرصة لـالاس لزيارة مصر، أو أن:

«يمكن الرئيس عبد الناصر من زيارة امريكا حتى يجتمع المستر دالاس بالرئيس عبد الناصر للتشاور والتفاهم».

وشرح السفير بأنه من الضروري بصورة عاجلة أن:

«تتسرع مصر بمساعدة امريكا لها في تنفيذ مشروع السد العالي، وقلت له أنه بالرغم من أن الحكومة الروسية تعرض علينا شروطاً أحسن من شروط البنك الدولي لتمويل المشروع وتنفيذه، ولكننا ما زلنا نفضل أن نتعامل مع البنك الدولي».

وجاء في تقرير السفير المصري أن دالاس عبر عن شكره لرسالة عبد الناصر، ولكنه أراد أن لا يخفي انزعاجه الشديد من شراء مصر للأسلحة من الكتلة الشرقية:

«مخضوباً وأن حكومة الولايات المتحدة قد أثبتت في السنوات الأخيرة صدق نيتها في مساعدة مصر - وذكر لي المستر دالاس في هذه المناسبة الدور الذي لعبته امريكا لمساعدة مصر في اتفاقية السويس».

وقال دالاس:

«إنه يتفق بالرئيس عبد الناصر ويكرر لمساعدته دائماً أنه أكبر شخصية في الشرق الأوسط يمكن الثقة بها والاعتماد عليها. ولكن تصرف مصر الأخير كان صدمة للحكومة الأميركية وسياساتها الخارجية، مما وصفه البعض بأنه أكبر هزيمة لسياسة امريكا وسياساتها الخارجية بعد فشلها الأول في الصين، وقد شجع هذا بعض المتكبرين لنا وأقرضنا صدور البعض الآخر، مما قوى مركز الإسرائيليين ومؤيديهم في هذا البلد، وهم الذين كانوا يمارضون في جلاء الانكليز عن قاعدة قناة السويس مدعين أن في ذلك تقوية لمصر التي لا يمكن الاطمئنان لها في المستقبل، وقائلين إن مصر القوية ستكون مصدراً للتعاقب. وأضاف المستر دالاس بأن معلمي إسرائيل قد صرحوا بأنه «لا يمكن أن تنتظر إسرائيل حتى يكمل العرب استعدادهم للقضاء عليها». وأنه شخصياً يجد نفسه محرجاً ومركباً صعب دقيق لأن إسرائيل ستطالب ولا شك بالحصول على أسلحة وضمانات امريكية، وستستعمل لتحقيق مطالبها كل وسائل الضغط القوية التي إن نجحت ستهدد امريكا عند

العرب بكل الإساءة وهي الغرض الأول الذي ترمي إليه روسيا الآن. ثم عرض المستر دالاس أنه يعتقد بأن تجاربه ودرايته العميقة بوسائل الشيوعيين وحيلهم تفوق دراية المصريين بها. وعبر عن شعوره بأن صفقة الأسلحة التي عقدتها مصر مع الكتلة الشرقية ستسبب للحكومة حرجاً في شأن استمرار مساعداتها الاقتصادية لمصر، لأن كرامة أمريكا أصبحت الآن في الميزان^(١).

وقال دالاس بأن الحكومة الأمريكية تحتاج لبعض الوقت لدراسة الأزمة الحالية.

وهذا ما قاله دالاس وقوله هذا يثير في الذهن أفكاراً عن معانيه ودلالاته: مصر تحتاج إلى السلاح بصورة مصيرية للدفاع عن نفسها ولردع العدوان ولخنق المزيد من اغتصاب الأرض العربية، والولايات المتحدة تعلم ذلك دون ريب، ومصر تلجأ أولاً إلى الولايات المتحدة وليس إلى الكتلة الشرقية لتبنيها السلاح، فترفض الولايات المتحدة طلب مصر رغم وعودها السابقة لها. ويسبب المطالبة والرفض الأمريكي تضطر مصر لشراء صفقة سلاح من الكتلة الشرقية دون أن تصبح تابعة لها، فتثور الولايات المتحدة وينزعج دالاس ويهدد بحصار مصر لمنع وصول الأسلحة إليها وكان البحر البعيد آلاف الأميال عن أمريكا ملكها الخاص. ويهدد بوقف التعامل التجاري والمساعدات بما فيها القمح وقطع العلاقات الدبلوماسية. وتعتبر الولايات المتحدة أن عقد الأسلحة التشيكية خروج عن الهيمنة الغربية وتحد للنفوذ الأمريكي الغربي، وأنه تصرف خطير لا تسمح به أمريكا ومخالفة جسيمة وخطية كبرى اقترفتها مصر رغم احتياجها للسلاح الذي ترفض الولايات المتحدة تزويد مصر به للدفاع عن نفسها. وتصر الولايات المتحدة ومعها الغرب على أن تبقى مصر والدول العربية الأخرى ضعيفة مكشوفة أمام إسرائيل العدوانية. وتحارب أمريكا والغرب ويتآمران لمنع قيام تضامن عربي قومي أو قيام وحدة عربية حتى بين الدول العربية الصديقة لها، ويدبران المؤامرات البشعة لعزل مصر عن السعودية وعن المشرق العربي وللفصل سوريا عن مصر ووضعها تحت نفوذ عراق نوري السعيد ولكن دون وحدة بينهما. مصر تعرض التعاون مع أمريكا والغرب على أساس من الاستقلال والحرية والكرامة التي يجب أن تحكم العلاقات بين الدول حسب ميثاق الأمم المتحدة، وأمريكا والغرب يريدان أن تنصاع لهما مصر والدول العربية على أساس من التبعية والخنوع. مصر عبد الناصر تريد استرداد الحق الفلسطيني في إطار حلول معتدلة، والولايات المتحدة والغرب يفشلان مساعيها لحماية إسرائيل وعدوان إسرائيل. ودالاس يمنع السلاح عن مصر متذرعاً بالحرج الذي يصيبه، لأن إسرائيل ستطلب مزيداً من السلاح فيما لو استجاب لطلب مصر، ولأن إسرائيل ستضرب مصر دون أن تنتظر حتى تصبح مصر أقوى منها. وهو يقول ذلك وكأن الولايات المتحدة طرف حيادي لا يفدق السلاح الوفير المتطور الفتك على إسرائيل، وكأن إسرائيل مستقلة الإرادة تماماً وقادرة بقواها ومواردها الذاتية أن تحارب العرب وتتجاهل قرارات الأمم المتحدة دون مساندة أمريكا ومساعداتها وأسلحتها هي وبعض الدول الغربية المتحالفة معها والمرتبطة معها بقبول حلف الأطلسي. الولايات المتحدة تدفع مصر دفعاً نحو السوفييت الذين كانوا المورد الوحيد المتاح لتسليح مصر للدفاع عن نفسها، وعندما تطلب مصر أسلحة من السوفييت دون أن تعرض استقلالها أو حريتها للخطر، تقوم قيامة دالاس والرئيس أيزنهاور ويلجآن إلى التهديد والوعيد، ويقولان بأن قادة مصر لا خبرة كافية لديهم بشأن (أخطار) الشيوعية. ومن ناحية الأحاسيس العاطفية النفسية، فلربما أن الولايات المتحدة والغرب مثل أنتوني آيدن الاستقراطي البريطاني الأنيق والاستعماري الذي استكثر أن يقف ضابط شاب صغير السن والرتبة اسمه جمال عبد الناصر في بلد احتلته بريطانيا ما يزيد عن سبعين سنة، فيصمد في وجه امبراطورية عظمى وأفدة امبراطوريتين على طريق الزوال، وينجح في إفشال سياساتهن ومؤامراتهن ومخططاتهن ويحافظ على حرية بلده واستقلاله في خضم الصراعات الدولية والعلاقات بين الدول من صدافات وخسومات رفض أن تختارها له أمريكا. وهذا في نظر الغرب المساند من أمريكا القوية جريمة لا تغتفر تستوجب اغتياله.

ويشير محمد حسنين هيكل في كتابه عن: عبد الناصر والعالم إلى مواقف وأحداث تلقي الضوء على خلفية الأحداث الخطيرة والصراعات والمناورات التي تجري بين الدول وبين معلميها، فيقول بأن السفير المصري في واشنطن الدكتور أحمد حسين الذي كان يمضي إجازة في القاهرة، اندفع إلى مقابلة عبد الناصر

دون موعد عندما سمع بنينا صفقة الأسلحة، وحذره من مقبة هذه الخطوة وما يمكن ان يأتي بعدها من اضطار، وأشار بانفعال وعصبية إلى عملية قلب حكومة (اربيينيز) اليسارية في غواتيمالا التي اتهمت استخبارات الولايات المتحدة بتدبيرها، مبدئاً خشيتة من أن تقوم الاستخبارات الاميركية بعملية مماثلة في مصر. فلم يتراجع عبد الناصر وأجاب «فلتذهب غواتيمالا إلى الجحيم»^(١).

ثم حاول الدكتور احمد حسين تطيف الجو بين عبد الناصر والفريق الاميركي المفاوض فاقام حفلة عشاء في بيت حميه قرب الاهرامات، وفي بداية هذه الحفلة تقدم السفير الاميركي بايرون من عبد الناصر وهو في حالة شديدة من الانفعال، واشتكى من أن أحد رجال السفارة الاميركية ضرب ضرباً شديداً في السويس في ذلك اليوم [ظن الناس أنه جاسوس فضربوه]، ثم اضاف بايرون بمرارة «أسف لقد كنت اظن أننا في بلد متمدن» وغضب عبد الناصر والتفت إلى عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف بغدادى وقال لهما فلنخرج. وحاول كيرمت روزفلت وجونستون [صاحب مشروع استقلال مياه الأردن] الاعتذار لعبد الناصر وإعادته للحفلة ولكنه رفض ذلك. وانهار السفير بايرون نفسياً وتزعزع مركزه كسفير في مصر، وأرسل روزفلت وجونستون برقية إلى دالاس ينصحنه باستدعاء بايرون. ولكن عبد الناصر وافق على أن يأتي بايرون لتقديم جودج آلن ولم يحاول الانتقام منه^(٢).

إضافة إلى مشكلة السلاح الذي تحتاجه مصر كانت هناك احتياجات مصر الاقتصادية. فلقد كان الوضع الاقتصادي متروكاً، وزاد فيه سوءاً حريق القاهرة بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٦ الذي لم تتكشف هوية مشعليه بشكل اكيد حتى الآن، وإن كان الاتهام قد وجه إلى الملك فاروق الذي استغل الحريق لإقالة حكومة مصطفى النحاس. ويذكر الرئيس أنور السادات بأنه:

«وعندما قامت الثورة كانت البلاد قد اشرفت فعلاً على الإفلاس اقتصادياً، فالاحتياطي كله كان قد نفذ منذ وقت طويل وأصبحت خزينة الدولة مدينة بأكثر من خمسة وأربعين مليون من الجنيهات، وكان رصيد البلاد من الذهب والعملات الخارجية في نزول مستمر. كل هذا بخلاف ما أشاعه الأجانب من زعر في السوق المصرية نتيجة انسحاب الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية بعد حريق القاهرة».

وكذلك:

«واقصادنا كله إلى ساعة بدء العدوان على مصر في ٢٩ تشرين الأول [أكتوبر] ١٩٥٦ كان في أيدي الأجانب، سواء منهم الفرنسيين والبريطانيين أو اليهود من مختلف الجنسيات الأخرى»^(٣).

ويضيف السادات أنه في خلال ستة أشهر من قيام الثورة، حاولت بريطانيا «إذلال» مصر الثورة عن طريق امتناعها عن شراء حصتها من القطن المصري التي كانت هي العميل الأول له، وكان هذا القطن «المورد الأساسي للعملة الأجنبية»، وهدفت إلى «حرمان الشعب من الحصول على حاجاته الضرورية»^(٤). وجرى دراسات لاحتياجات مصر الاقتصادية الداخلية والخارجية، واستقر الرأي على ضرورة دخول رؤوس أموال أجنبية إلى مصر إلى جانب رأس المال المصري حتى تتوافر العملات الأجنبية التي تحتاجها مصر لاستيراد ما تحتاجه من الخارج. وكان من الطبيعي أن لا تلجأ مصر إلى بريطانيا التي خرجت منهكة من الحرب العالمية الثانية، وكانت مصر في صراع معها بشأن الجلاء عن قناة السويس. ومن المتبع والمفيد أن نقرا ما قاله الرئيس أنور السادات عن موقف أميركا في هذا المجال:

«لذلك فكرنا في الاستعانة بأميركا خاصة وأن الوعد والاماني العذاب كانت تنهال علينا عن طريق سفارتها... وأميركا لم تخرج من الحرب مفلسة بل على العكس من ذلك خرجت مزدهرة مقلقة وتكدست فيها رؤوس الأموال التي تفيض عن حاجتها للاستثمار والرخاء»^(٥).

وطلبت مصر الثورة العون من الولايات المتحدة على أن يكون هذا العون في حدود القانون المصري أسوة برأس المال المصري. ويضيف السادات:

«وراعتقنا أن الوعد والاماني لا بد أن تقبل فعلها هذه المرة، خاصة وأن الأميركي بطبعه رجل بيع وشراء ودولار وفرصة الاستثمار التي سيتيحها بناء مصر من جديد فرصة لا تعوض للكسب الحلال»^(٦).

وجاء رد الولايات المتحدة على صورة مشروع اتفاقية مشوقة مغرية بالوعود حسبياً وجدها رجال الثورة، ولكنها تتضمن شروطاً خطيرة تخرج بالاتفاقية عن حدودها الاقتصادية العادية المتمثل برأس المال

الخاص، وتعطي الحكومة الأمريكية وسيلة للتدخل والسيطرة واستعمال الضغط العسكري على مصر. ويقول الرئيس السادات:

«ورفضنا هذه الاتفاقية أيضاً بإشده مما رفضنا اتفاقية الأمن المتبادل، لأنها في جوهرها أبشع من أي استعمار ظهر على وجه الأرض إلى يومنا هذا. مرة أخرى انفضحت الوعود، وانكشفت الأمانتي وتبخرت الآمال... وهكذا أمسكتا بمفتاح السياسة الأمريكية... منذ الشهور الأولى لقيام الثورة، ولكننا كنا نأمل دائماً أن يأتي اليوم الذي تقوم فيه أمريكا أنها على خطأ إذا كانت حقاً تؤمن بحق تقرير المصير للشعوب. وكنا نأمل أيضاً أن تفهم أمريكا لماذا رفضنا إضفاء اتفاقية الأمن المتبادل مع أن جيبشنا في مسيس الحاجة للسلاح. ولذلك رفضنا اتفاقية رأس المال وقت أن كان اقتصادنا يترنح من فرط الإعياء ولكن أمريكا لم تفهم إلى هذه اللحظة»^(١٧).

ويشرح الرئيس السادات موضوع الأحلاف التي عرضتها الولايات المتحدة على مصر ودول الشرق الأوسط في عبارات مقعقة بالعاطفة والتهكم والاستنكار فيقول:

«وظهرت نظرية الدفاع عن الشرق الأوسط... بدأت أمريكا بحكاية «الخطر الشيوعي» الداهم الذي يهدد المنطقة وبدأ واضحاً لنا... بعد حكاية الاتفاقيتين... وهما «اتفاقية الأمن المتبادل» و«اتفاقية رأس المال» أن السياسة الأمريكية ليست لله ولا لحق تقرير المصير ولا لنصرة الشعوب الصغيرة كما تقول الدعاية، وهي ليست أيضاً سياسة برية مستقيمة مجردة من الأهداف والغايات كما يحاول الدبلوماسيون الأمريكيون أن يقتنعوا الناس دائماً على طريقة (اللاهوتية) الأمريكية - وإنما هي سياسة ذات أهداف محددة مرسومة وغايات أشد جشعاً وأكثر فتكاً من كل ما استنبطه الاستعمار في القرون الماضية. الإله في أمريكا ليس هو الله الذي عرفتنا به الكتب السماوية وأرشدنا إليه الأنبياء وإنما الإله في أمريكا هو الدولار. هو الذي يعز وهو الذي يذل، هو الذي يمنح وهو الذي يمنع، هو مصدر كل القيم خلقية كانت أو بشرية، هو المسير لهذا الكون وهو المنظم لكل هذه الحياة، هو الظاهر فوق الخلق والذي تدل له رقب البشر وينحني أمام جلالة دهاقين السياسة وقادة الشعوب، هو الذي يأخذ بريقه بالأبصار ويسيل له لعاب الناس في كل الأمصار، هو النور إذا وجد والظلمة إذا اختفى، هو أصل الحياة ومنتهى أمل الكون، هو الذي يهب للصليبة والاستقلال وكل ما عداه ذل واستعباد. هو الدولار لا إله إلا هو فلتخضع له العباد وتسجد له الشعوب. وكان يمكن أن يكون الخطب يسيراً إذا احتفظت أمريكا لنفسها بهذه الديانة وذلك الإله داخل حدودها، ولكن الأمر تعدى ذلك إلى الخروج بهذه الديانة إلى العالم كله للتبشير بها وإنما لإرغام الناس بكل الطرق على اعتناقها والإيمان بها، وإلا كان التهديد وكان الوعيد وتحركات الأسطول ذي اليأس الشديد»^(١٨).

ويقول السادات بأن سياسات الولايات المتحدة لم تتبدل من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٧ رغم التطورات «الهائلة» التي غيرت تاريخ البشرية «بل زادت سوءاً وتبجحاً بعد أن كانت في الماضي تصطنع بعض الحياء». ويعزو السادات موقف الولايات المتحدة إلى الأسباب التالية:

«إن الإله الذي اتخذته أمريكا لنفسها إله أبكم وأعسى وأصم وهو الدولار، فبينما يفر الإله الذي نعرفه نحن في بقية أنحاء العالم، فإن إله أمريكا لا يرجح لأنه من ملأه عناصرها الجشع والطمع والسيطرة، وبينما يحب الإله الذي نعرفه البشرية جمعاء لا فرق بين أبيض ولا أحمر ولا أسود ولا أصفر، نرى إله أمريكا لا يحب إلا ذاته ويعتقد أن البشر قد خلقوا للتراف له والمهانة بين يده. ولعل هذا يفسر الغرور الذي تتسم به تصرفات أمريكا في السياسة بل في أبسط مظاهر الحياة، وكان الله لم يخلق شعباً ألوثي من كل شيء إلا هذا الشعب. ومن الأسباب أيضاً سيطرة الصهيونية المالية المطلقة، وهذا الأمر لم يات اعتباطاً ولا من قبيل المصادفة، فإله الصهيونية هو نفس إله أمريكا... هو الدولار... وخطط أمريكا هي نفس خطط الصهيونية التي تهدف إلى السيطرة على العالم... وضمر أمريكا مشق - للأسف - من ضمير الصهيونية الذي لا يعترف بالعدالة ولا بالقيم ولا بالحقوق، فالعدالة في نظر أمريكا والصهيونية تعني أن كل جريمة ترتكب لصالح أمريكا أو الصهيونية هي عدل وحق، وكل فضيلة على وجه الأرض لا تعود على أمريكا والصهيونية بالمغانم والمكاسب فهي بذيلة مذمومة مهما كان رأي الشرائع والأديان»^(١٩).

وأكد السادات على أن:

«سيطرة الصهيونية على أمريكا تشكل المحور الأساسي لملاقمتنا مع أمريكا وتفسر الكثير من تصرفات أمريكا المتناقضة».

ويضيف:

«لقد اعترف مترومان» رئيس أمريكا بقيام دولة إسرائيل من قبل أن تعلن المعصاة الصهيونية في تل أبيب

قيامها، وخرجت صحافة العالم في اليوم التالي تعمل صورة رئيس أميركا وهو يحتضن العلم الإسرائيلي إعلاناً للعالم بأن الدولة الجديدة ربيبة أميركا... ومن صنع يديها وفلذة من فلذات كبدها.
ولم تحفل أميركا أن يكون قيام هذه الدولة على أرض مفتعبة... وحقوق مسلوقة وأشلأ وجسامع ومذابح يندى لها جبين البشرية، بل على العكس من ذلك لا زالت أميركا إلى هذه اللحظة تدفق على إسرائيل كل شيء حتى بعد أن دمغها العالم كله بالعدوان والخيانة والفدرة^(٣١).

السد العالي

مرة أخرى وقفت الولايات المتحدة موقفاً معادياً لعبد الناصر ومصر، فعندما أراد الرئيس عبد الناصر أن يبني السد العالي الذي يمكن أن يكون بناؤه قد أنقذ مصر في العهد الحاضر من مجاعة بشعة رهيبية، اتجه إلى الولايات المتحدة وإلى الغرب وليس إلى الاتحاد السوفياتي الشيوعي، ولكن الولايات المتحدة سارت في الاتجاه العدائي نفسه لمصر ولعبد الناصر عندما سحبت عرضها للمساعدة المالية لبناء السد سنة ١٩٥٦، وتبعته في ذلك بريطانيا والبنك الدولي. ووجدت مصر والدول العربية في هذا العداء انعكاساً للضغوط والمسايع الصهيونية الداخلية في أميركا على سياستها تجاه العرب. ونجحت السياسة السوفياتية في استغلال هذا العداء للعرب الذي أضعف نفوذ الغرب، وحسن صورة روسيا السوفياتية في الشرق العربي. فبناء السد العالي كان من أمال مصر الكبيرة ومن غايات الثورة المصرية الرئيسية الحيوية لتطوير موارد مصر وإمكاناتها، ولجابهة تزايد سكانها الضخم السريع، وكان من المقدر أن بناء سيزيد بنسبة ثلاثين بالمائة من مساحة الأراضي المصرية القابلة للزراعة، ويؤمن لمصر قوة كهربائية ضخمة. ويذكر صلاح نصر رئيس الاستخبارات المصرية السابق في عهد الرئيس عبد الناصر في مذكراته:

وفي عام ١٩٥٥ بعد أن قام البنك الدولي بدراسة المشروع، اتفقت كل من واشنطن ولندن على تمويل المشروع بالاشتراك مع البنك الدولي الذي كان سيدفع نصف العملات الصعبة التي يحتاجها المشروع، بينما تتكفل حكومتا واشنطن ولندن بالنصف الأخرى.

«كان كل من ايدن ودالاس تولفاً للمساهمة في تمويل المشروع، فالأول كان يريد إبعاد الدب الروسي عن المنطقة كما كان يمكن أن يترك الروس في مصر أثراً فنياً يتحدث عنه الأجيال المقبلة في زهو يبيننا تتذكر ضغوط الغرب عليها. أما دالاس فكان يشك في قدرة الروس على تنفيذ المشروع في الوقت الذي كان يتوق فيه إلى استعادة نفوذ أميركا في مصر بمحاولة اكتساب الشعبية التي فقدتها منذ رفضها إمداد مصر بالسلاح الذي تحتاجه.

ولقد ساهم يوجين بلاك رئيس البنك الدولي في حث ايزنهاور على مساهمة واشنطن والبنك الدولي في تنفيذ المشروع. كان بلاك في زيارة لبعض الدول العربية منها مصر، وبعد عودته إلى واشنطن أقنع ايزنهاور بأن مصر هي المفتاح لأية تسوية في الشرق الأوسط^(٣٢).

ويضيف صلاح نصر بأن الولايات المتحدة والبنك الدولي وضعاً شروطاً مالية واقتصادية صعبة على مصر تجعل الغرب يسيطر على اقتصاد مصر وكان وفي ذهنه ما حدث لمصر في عهد الضديوي اسماعيل من ابتزاز وضياع استقلال مصر. وكان من هذه الشروط:

«أن تجري عقود الإنشاء على أسس المنافسة مع إبعاد الكتلة الشرقية كلياً عن المشروع، وأن تعهد مصر بالآ تبرم أية اتفاقيات أو تحصل على أية قروض دون موافقة البنك الدولي»^(٣٣).

ورفض الرئيس عبد الناصر بأن يقبل بأي إشراف خارجي على خزائنه مصر ومالياتها. ومن ناحية أخرى كان دالاس يظن بأنه إذا فشل عبد الناصر في بناء السد العالي فإن الشعب المصري سيطيح به. كان السد العالي يحتاج إلى مئات الملايين من الدولارات. وفي بادئ الأمر أبدت روسيا استعدادها لتدرس باهتمام تقديم المساعدة لمصر لبناء السد. ولعل هذا العرض دفع الولايات المتحدة لعرض قرض على مصر مقداره (٥٦) مليون دولار للمرحلة الأولى من البناء. وساهمت بريطانيا بعرض تبلغ قيمته أربعة عشر مليون دولار، وعرض البنك الدولي مبلغ مائتي مليون دولار. ولقد قدمت هذه العروض على أساس أن تخصص مصر مبالغ مقابلة، وأن تولي مصر أولوية لهذا المشروع على المشاريع الأخرى، وأن لا تقبل المساعدة من الاتحاد السوفياتي لبناء السد. وحاول دالاس أن يفرض شروطاً مالية وسياسية على مصر التي أظهرت تقصيلها للحصول على المساعدة المالية من الولايات المتحدة والبنك الدولي بدلاً من الاتحاد

السوفياتي، وكان دالاس يسعى لفرض سيطرة مالية طويلة الأمد على مصر عن طريق عدم التزام الولايات المتحدة بتخصيص الأموال اللازمة للقرض لأكثر من سنة واحدة في كل مرة يجري التصويت عليها في الكونغرس. ولقد أوضح دالاس ذلك للملك سعود عند زيارته للولايات المتحدة عندما:

«أبلغه دالاس أنه عندما قرر المساعدة في بناء السد مع أن المشروع طويل الأمد، فقد كان هدفه أن يربط مصر بأمريكا لمدة عشر سنوات، إما أن يقطع عيد الناصر في خلالها عن التعاون مع الاتحاد السوفياتي، وإما أن يكون نظامه قد سقط عن الحكم»^(٣٢).

وكذلك أراد البنك الدولي أن يكون له حق الإشراف على ديون مصر الخارجية، وهدف من ذلك استبعاد قيام مصر بشراء مزيد من الأسلحة السوفياتية. وكان هناك كذلك اختلاف بشأن نسبة الفائدة على القرض. ورغم أن بعض هذه الشروط عدلت إلا أن الرئيس عبد الناصر فقد ثقته بحسن نية دالاس، وأيقن بأنه لن يوافق على تقديم القرض لمصر رغم الرسالة التي كان وزير المالية الدكتور عبد المنعم القيسوني حملها من دالاس إلى عبد الناصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ ومقادها:

«أن الاتحاد السوفياتي يساعد مصر بالأسلحة وأن ذلك يعني الموت بينما ستعتمد الولايات المتحدة إلى مساعدة مصر على بناء السد العالي وهذا يعني الحياة»^(٣٣).

كانت الولايات المتحدة تريد الحد من علاقات مصر بالاتحاد السوفياتي وأن تعقد مصر صلحاً مع إسرائيل.

عندما لم تقم روسيا بتقديم عرض للمساعدة في بناء السد رغم زيارة وزير خارجيتها شيلوف للقاهرة في حزيران/يونيو ١٩٥٦ لحضور الاحتفالات بجلاء القوات البريطانية عن مصر، أوعز الرئيس عبد الناصر لسفيره في واشنطن أن يقبل العرض الأمريكي. وأعلن السفير المصري عن قبول العرض ولكنه صدم صدمة قوية بعد يومين من إعلانه عندما أبلغه وزير الخارجية دالاس بعبارات فيها سخرية مهينة، حسب تقرير السفير المصري، بأن الولايات المتحدة سحب عرضها لتمويل السد، معللاً ذلك بأن مصر لم تتوصل إلى اتفاقية مياه مع السودان، وأن هناك شكوكاً في مقدرة مصر على تخصيص موارد كافية للمشروع أكبر مما كان مقدراً في بادئ الأمر عندما قدمت أمريكا عرضها، خصوصاً وأن مصر تنفق المال الطائل على شراء الأسلحة السوفياتية. ومن العوامل التي أدت إلى سحب العرض الأمريكي لتمويل السد، معارضة أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي الجنوبيين لهذا المشروع الذي يمكن أن يزيد في زراعة القطن المصري الذي يزاحم قطن الجنوب الأمريكي، وكذلك معارضة بعض شيوخ المنطقة الغربية الذين يريدون إنفاق الأموال الأمريكية على مشاريع سدود في ولاياتهم. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك انتقادات عامة في مجلس الشيوخ لبرامج الإعانات الخارجية وخصوصاً للدول المحايدة مثل مصر، ويبدو بأنه كان فوق كل هذه الأسباب تصميم وزير الخارجية دالاس على أن يكشف ما ظنه (مخادعة) من الاتحاد السوفياتي بشأن تقديم العون لمصر، وأن يوجه صفة إلى عبد الناصر ويلقنه درساً عن (ضرر) الحياذ، وليفهمه بأن العداء لأمريكا والغرب لا يجدي ولا يعود بالنفع. وكان دالاس في ذلك الوقت يشعر بحزارة عميقة لاعتراف عبد الناصر بالصين الشيوعية. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك رغبة الولايات المتحدة في ربط مساهمتها في تمويل السد العالي بحث جمال عبد الناصر على قبول الاقتراحات الأمريكية لحل النزاع المصري - الإسرائيلي، دون أن يتضمن ذلك حلاً مقبولاً للعرب بالنسبة للمشكلة الفلسطينية. ويذكر محمود رياض بأن جريدة «النيويورك تايمز» الصادرة في ١٢ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٥٦، عبرت عن هذا الرأي:

«عندما ذكرت أن الحكومة الأمريكية تربط بين مقترحاتها بتقديم برنامج مساعدة مدته عشر سنوات لبناء السد العالي وإنهاء النزاع بين مصر وإسرائيل. وكان فشل مهمة أندرسون أحد العوامل التي دفعت إيزنهاور إلى اتخاذ قرار بالحد من مساهمة الولايات المتحدة في تمويل السد العالي، وعبر عن استيائه من الموقف المصري بإرسال موافقة لفرنسا في أواخر فبراير [شباط] ١٩٥٦ بتسليم إسرائيل طائرات المستر والتي كان المفروض تسليمها لدول الناتو. وأصبحت الإدارة الأمريكية مقتنعة بضرورة العمل على إخضاع مصر لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة»^(٣٤).

ولقد ندد عدد من المسؤولين الأمريكيين بالحجج التي اصطلحت لتبرير الامتناع عن تقديم المساعدة

لمصر، وصرح السناتور فولبرايت رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، بأن هذه القرارات ليست صحيحة. وأكد بأن أهم سبب لرفض المساعدة هو إقدام مصر على شراء الأسلحة السوفياتية وليس العيب الذي ينشأ عن تسديد ثمن هذه الأسلحة. وأكد هذا الرأي بصورة مستقلة حاكم البنك الدولي يوجين بلاك الذي قال بأن:

«التسهيلات التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لمصر لشراء الأسلحة لا تشكل أي ضغط على الاقتصاد المصري»^(٣٦).

ولقد أثبتت الأيام مقدرة مصر ونجاحها في بناء السد العالي بكامل طاقته بمعاونة الاتحاد السوفياتي رغم استمرارها في استيراد أسلحة سوفياتية على نطاق واسع. ولقد أثار منظر الروس السوفيات وهم يعملون في بناء السد العالي جنباً إلى جنب مع المصريين بعض الحسرة في قلب ريتشارد نيكسون، عندما جاء إلى مصر وهو خارج الحكم حاملاً رسالة تعريف من الرئيس كينيدي، وعومل بالمراسيم المتبعة في زيارات نواب رؤساء الجمهوريات. فلقد قال للرئيس عبد الناصر بعدما زار السد:

«لقد رايت اليوم أفدح خطأ ارتكبته أمريكا، فقد اعتصر قلبي عندما رايت السوفيات يعملون جنباً إلى جنب معكم فوق موقع السد العالي، ولولا دالاس لكان هناك أميركيين بدلاً من السوفيات»^(٣٧).

ومما هو جدير بالذكر، أن عبد الناصر لم يفاجأ بنكوص الولايات المتحدة عن تمويل بناء السد العالي، فإن محمود رياض يذكر:

«في لقاء مع عبد الناصر في أبريل [نيسان] ١٩٥٦، قال لي إنه شبه متأكد من تراجع الولايات المتحدة عن وعدها بالمساعدة في تمويل السد العالي، وعندما سألته عن سبب هذا الانطباع قال لي إنه يرى أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي تفرض شروطاً اقتصادية على مصر تضعها تحت الوصاية، فلا يمكن لمصر بموجب هذه الشروط أن تقوم بآلية مشاريع تنمية أخرى غير السد العالي، أو أن تقتصرش لأي سبب دين موافقته هذا علاوة على أن أمريكا لا زالت متحفظة عن التأكيد على مواصلة تمويل المرحلة الثانية للسد. وأضاف أن الولايات المتحدة بدأت في الأشهر الأخيرة تتخذ موقفاً أكثر تشدداً مع مصر»^(٣٨).

وكان عبد الناصر قد نبّه سفيره في أمريكا إلى قناعته بأن الولايات المتحدة ستسحب عرضها بالمساعدة في بناء السد العالي ولو قبلت مصر بجميع شروط أمريكا. ففي نيسان/أبريل ١٩٥٦، وصلت إلى عبد الناصر المحاضر السرية جداً لاجتماع وزراء الخارجية لدول حلف بغداد الذي عقد في طهران في شهر آذار/مارس إذ قام أحد الوزراء العراقيين بتدوين مذكرات كاملة عما يجري في الاجتماع وصور الوثائق، وعند مروره عبر بيروت سلمها إلى أحد المسؤولين المصريين وطلب إيصالها إلى الرئيس عبد الناصر شخصياً، وأرفق بها بطاقة جاء فيها أنه يحيل هذه المعلومات:

«إلى زعيم القوميين العرب يقادهم بدافع من الولاء للقومية العربية والمناهضة للمؤامرات عليها»^(٣٩).

وأثبتت الأيام والأحداث صحة المحاضر والوثائق المنقولة.

ولم يعترف دالاس بأن سحب العرض الأمريكي لتمويل السد العالي وبأن رفضه لبيع الأسلحة الضرورية لمصر دفعها للتوجه نحو الاتحاد السوفياتي وإلى تأميم القناة. وادعى أن ما أظهره المصريون من مقدرة وكفاءة نشيطة سريعة تدلان على أن عبد الناصر كان قد أعد للتأميم قبل رفض أمريكا لتمويل السد العالي، وأن هذا التأميم لم يكن مجرد رد فعل لتعتنه هو.

ومن الضروري أن يراعى أنه خلال رئاسة الرئيس ايزنهاور كان دالاس هو المهيمن الرئيسي على سياسات الولايات المتحدة، وكان لثقافته ومعتقداته وحوافزه الشخصية تأثير كبير على هذه السياسات. ومما لا شك فيه أن تهملاً لهذه العقائد والمبادئ والمؤثرات يوضح إلى حد كبير طبيعة سياسات الولايات المتحدة واتجاهاتها ومضمونها. فلقد نشأ دالاس نشأة دينية (إرسالية)، ومارس الأعمال القانونية والمصرفية، وكانت له صلات لعدة سنوات مع (شركة الفواكه المتحدة) الأمريكية، فعرف كيف تقوم الشركات الأمريكية بنشاطها التجاري ومدخلاتها السياسية خارج أمريكا، وحاول إجراء تألف بين امبريالية أخلاقية وضغوط التوسع التجاري والمصالح التجارية، ونظر إلى القضايا السياسية من منظور الكفاح بين قوى الخير وقوى الشر، وعبر عن ذلك بقوله «علينا أن ندع الحق يعمل بواسطتنا»، واعتبر أن

الشرق الاوسط ذو اهمية فائقة، وذلك ينسجم مع وصف ايزنهاور للشرق الاوسط عندما كان قائداً عاماً للحلف الاطلسي بأنه استراتيجياً أهم منطقة في العالم. وحاول دالاس إبقاء الاتحاد السوفياتي خارج منطقة الشرق الاوسط التي أراد أن تكون خالصة لـ (العالم الحر). وكان يعتقد بأن الإخلال بهذه السياسة الأساسية سيسبب عواقب وخيمة على الغرب، وتبدلاً خطيراً في ميزان القوى العالمي، وتهديداً جسيماً لاقتصاد أوروبا نتيجة لسيطرة السوفيات على البترول. وإضافة إلى ذلك، كان يرى بأن انتصار الشيوعية في الشرق الاوسط، قلب العالم الإسلامي، قد يكون مقدمة لانتصارها في آسيا وأفريقيا، وبالتالي في أوروبا. وعلى هذا الأساس، فإن دالاس اعتبر بأن وجوداً سوفياتياً قوياً في الشرق الاوسط يشكل خطراً مباشراً على الأمن القومي الأمريكي، ولذلك لجأ إلى سياسة بناء الأحلاف الدفاعية لتطويق الاتحاد السوفياتي داخل حزام أو حائط لا يسمح له بتجاوزه دون أن يخاطر برد فعل اميركي خطير، بما في ذلك استعمال السلاح النووي. واعتمد دالاس كذلك سياسة (شفير الحرب) ومبدأ (من ليس معنا فهو ضدنا)، وحاول بذلك تقييد حرية الدول العربية في اختيار مواقفها وارتباطاتها مع دول العالم الأخرى، بل هدد استقلالها وعرضه للنقصان. وكان دالاس ذا عقيدة محافظة يساند الحكومات المحافظة والأنظمة التي تسمى (رجعية)، ويدعمها ويحاول منع اسقاطها دون أن يحسب حساباً للتطور وحقوق الحركات الشعبية، وإن لم تكن شيوعية أو مرتبطة بالشيوعية أو تابعة لها. وكان يؤيد قمع المعارضة للحكومات المحافظة بحجة الحفاظ على الاستقرار، وكان ذلك أحد أهداف حلف بغداد في المجال الداخلي. ويقول الدكتور هشام الشرابي، الأستاذ في جامعة جورج تاون الأمريكية، بأن دالاس:

«كان يصف المعارضة للأنظمة الميالة للغرب في الشرق الاوسط بأنها ليست سيئة التوجه سياسياً فحسب، وإنما هي خاطئة أخلاقياً، ويجب أن يقاومها العالم الحر بقيادة أمريكا ضد الشيوعية وما يقرب منها ككاسا يكاك يكون دينياً»^(٣١).

ولكن دالاس رغمًا عن استيائه الشديد لعدم نجاح مباحثاته مع عبد الناصر ورغم صفقة الأسلحة التشيكية، فإنه بذل جهداً للتوصل إلى تسوية للنزاع بين مصر وإسرائيل. وكانت المساعي لاستكشاف السبل للوصول إلى تسوية مستمرة منذ توقيع اتفاقات الهدنة وبروتوكول لوزان. وفي سنة ١٩٥٥ تزايدت المساعي لإقرار السلام بين العرب وإسرائيل، وذلك ما كان الرئيس ايزنهاور يرى ضرورة لتحقيقه. والرئيس ايزنهاور حسب قول محمود رياض:

«كان يمثل آخر جيل من الرؤساء الأقوياء في أمريكا، ولم تكن الإدارة الأمريكية في عهده قد أصبحت تحت السيطرة الصهيونية الكاملة كما هو الحال بالنسبة للإدارات الأمريكية التي تلتها. كانت الاتصالات الأمريكية تجري في معظم العواصم العربية وخاصة مع الدول المحيطة بإسرائيل، إلا أنه كان هناك نوع من التركيز على مصر عام ١٩٥٥ باعتبار أن الموقف الذي ستتخذه القاهرة سوف يؤثر بالضرورة على بقية الدول العربية»^(٣٢).

وفي هذه السنة تصاعد الخلاف بين الدول العربية وإسرائيل بشأن مياه نهر الأردن، وجاء أريك جونسون ليعلم للوصول إلى حل لهذه المشكلة. وفي ٢٦ آب/أغسطس ألقى دالاس خطاباً أثنى فيه على جهود جونسون، وقدم بعض ما يراه من حلول لتسوية المشكلة الفلسطينية. وتضمنت هذه الحلول مطالبة دالاس بالموافقة على إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم ضمن الحدود الممكنة، ودفع التعويضات لهم مع مساعدة من الولايات المتحدة. وطالب دالاس بمنع العدوان والامتناع عن استئناف القتال، وقال بأن الرئيس ايزنهاور قوضه بأن يؤكد:

«إن الولايات المتحدة على استعداد للمشاركة في منع أو رد أي محاولة من الجانبين لتعديل الحدود بين إسرائيل وجاراتها بالقوة. وتحدث عن الحدود فربح تحويل خطوط الهدنة إلى حدود دائمة. كما أيد أن تقوم الأمم المتحدة ببحث وضع القدس. وكانت هذه المقترحات أولى مبادرات أمريكية شاملة لإحلال السلام في الشرق الاوسط. وقد طرح دالاس في مبادرته حلاً للمشكلة الفلسطينية، إلا أنه لم تكن هناك دولة عربية يمكنها أن تتحدث باسم الفلسطينيين وتقبل بالتنازلات التي اقترحها دالاس والتي لا تتماشى مع قرارات الأمم المتحدة»^(٣٣).

ورفض بن غوريون مقترحات دالاس وظل على تعنته رغم مساعي السلام التي بذلها أمر جاكسون مندوب طائفة (الكويكرز) في الأمم المتحدة التي جاء فريق منها لخدمة اللاجئين في قطاع غزة. وكانت

الولايات المتحدة قد شجعت جاكسون لتحقيق اتصالات بين بن غوريون وعبد الناصر. ويذكر محمود رياض الذي اتصل به جاكسون فشجعه على القيام بمساعيه:

«وبعد مضي حوالى ثمانية عشر عاماً، كتب جاكسون عن اتصالاته مع عبد الناصر وبين غوريون وتبين منها تمت الاخير وعرفته لاي محاولة من اجل السلام»^(٣٧).

حسبما يذكر محمد حسنين هيكل، تشير أوراق الرئيس ايزنهاور المودعة في مكتبة تحمل اسمه في (ابيلين) بولاية كانساس، إلى تفكير واتجاهات الرئيس ايزنهاور تجاه مصر في هذه المرحلة بعد أن عقد عدة اجتماعات لمجلس الأمن القومي الأمريكي. كان مشروع السد العالي حلمًا وأملًا كبيراً من آمال الرئيس عبد الناصر والشعب المصري، ولذلك فكر الرئيس ايزنهاور باستخدام الإغراء الذي يمثله مشروع السد العالي والمساعدات التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة إلى مصر، وذلك بغية التأثير على الرئيس عبد الناصر وضمه إلى جانب أمريكا والغرب وفرض السيطرة الأمريكية على مصر. إن المفاوضات حول السد العالي ستستغرق وقتاً غير قصير لتحديد الشروط والضمانات، وسيعطي طول المفاوضات وهذه الشروط والضمانات لأمريكا والغرب فرصة لوضع القيود التي يرونها ضرورية على السياسة المصرية ولتغييرها وللضغط على مصر حسبما تراه مناسباً. ودلت أوراق ايزنهاور كذلك أن هدف أمريكا الثابت هو تحقيق صلح بين مصر وإسرائيل وضم مصر إلى حلف غربي للدفاع عن الشرق الأوسط. «إن أمامنا فرصة لشرء السلام في الشرق الأوسط بهذا السد العالي»^(٣٨).



- (١) هنري ويليام براندن، معبد الناصر في نظر ايزنهاور ودالاس، في: الراي (الأردن)، ١٩٨٦/٩/١.
- (٢) المصدر نفسه، نقلًا عن أميركان أراب نيوز.
- (٣) كان لكهنت روزفلت دور كبير في إسقاط مصدق في إيران وإعادة الشاه إلى عرشه.
- (٤) محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٨٢.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٨٥.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٨٧.
- (٧) فؤاد مطر، **بمراجعة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل** (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ٨٤ - ٨٥.
- (٨) المصدر نفسه، ص ٨٥.
- (٩) محمد حسنين هيكل، **مصراع امبراطوريات وكفاح ثورات**، في: الراي (الأردن)، ١٩٨٦/١٠/٣١.
- (١٠) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ٨١.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٨٥.
- (١٢) أنور السادات، **يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات أنور السادات** (بيروت: مكتبة العرفان، ١٩٧١)، ص ١٠٠.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ١٠١.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
- (١٥) المصدر نفسه.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ١٠٦.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ١١٥ - ١١٦.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ١١٧ - ١١٨.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ١١٨.
- (٢٠) **مذكرات صلاح نصر**، في: الراي (الأردن)، ١٩٨٦/١/٢٢.
- (٢١) المصدر نفسه.
- (٢٢) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ٩٤.
- (٢٣) المصدر نفسه.
- (٢٤) محمود رياض، **«الأمم القومية العربية بين الانجاز والفشل»**، في: الدستور (الأردن)، ١٩٨٥/٩/١١.
- (٢٥) المصدر نفسه، ١٩٨٥/٩/١٣.
- (٢٦) هيكل، **عبد الناصر والعالم**، ص ٢٤٥.
- (٢٧) رياض، **«الأمم القومية العربية بين الانجاز والفشل»**، في: المصدر نفسه، ١٩٨٥/٩/١٣.
- (٢٨) هيكل، المصدر نفسه، ص ٩٨.
- (٢٩) هشام شرابي، **فلسطين وإسرائيل**، ص ٥٢.
- (٣٠) رياض، **«الأمم القومية العربية بين الانجاز والفشل»**، في: المصدر نفسه، ١٩٨٥/٩/١١.
- (٣١) المصدر نفسه.
- (٣٢) المصدر نفسه.
- (٣٣) محمد حسنين هيكل، **مصراع امبراطوريات وكفاح ثورات**، في: الراي (الأردن)، ١٩٨٦/١١/٢.

وضع الرئيس أيزنهاور خطة لشراء السلام في الشرق الأوسط بالسد العالي - على حد تعبيره - فقام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ بإرسال صديقه الشخصي وزير المالية السابق روبرت أندرسون مع رسالة إلى الرئيس عبد الناصر ليقول له:

«إنه الآن وقد تظلت الولايات المتحدة على صدمة صفقة الأسلحة المصرية السوفياتية وتجاوزت ذلك وبدأت صفحة بإعلانها عن استعداد أمريكا للمساهمة في بناء السد العالي وبإقناع البنك الدولي والحكومة البريطانية بالمشاركة في التمويل، فإنه يظن أن الوقت قد أصبح مناسباً لكي تضع الولايات المتحدة ومصر علاقاتهما معاً على أسس سليم ثابت ودائم».

لقد أرسل أندرسون لتحقيق هذا الغرض وطلب أن تكون اتصالات أندرسون:

مصرية حتى يتم التوصل إلى نتائج عملية تعلن بعد ذلك».

وكان من الواضح أن أندرسون جاء ليعرض صفقة تمويل السد العالي مقابل الصلح الذي تريده الولايات المتحدة مع إسرائيل:

«وبعض جمال عبد الناصر فقد بدت له العلاقة بين تمويل السد العالي والصلح مع إسرائيل مباشرة وبطريقة فجأة»^(١).

وتلخص جواب الرئيس عبد الناصر لأندرسون في نقطتين:

«الأول أن إسرائيل ليست قضية مصرية وإنما هي قضية تهم العالم العربي بأسره ويصعب على مصر أن تتفرد فيها برأي».

والثانية أنه إذا جاز له أن يتحدث عن مصر، فإنه يستطيع أن يكرره نفس الموقف الذي قبله مع «أصدقائنا» بالندونج من أن مصر على استعداد للقبول بقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، وأن مصر سوف تكون مستعدة لكي تقنع بقية العالم العربي بقبول هذا القرار لتسوية مع إسرائيل»^(٢).

وأوضح الرئيس عبد الناصر أنه كان يشعر إلى تقرير الكونت برناودت الذي اغتاله الإسرائيليون سنة ١٩٤٨، والذي يعطي منطقة النقب للدولة الفلسطينية ويحقق الاتصال البري بين مصر والأردن والبلاد العربية في الشرق. وشرح الرئيس عبد الناصر قصده لروبرت أندرسون على خارطة الشرق الأوسط، وأنه إذا أخذت إسرائيل النقب فإنها تقطع الاتصال الجغرافي البري بين المغرب والمشرق العربي. فوقع أندرسون بأنه فهم ذلك وبأنه عادل تملأ «Fair enough»، ثم راح أندرسون يتحدث عن سبل المساعدات الأمريكية التي يمكن أن تنزل على مصر إذا ساعدت على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ثم قال:

«إن الرئيس الأمريكي رجل متدين وإن حلمه هو أن يدخل التاريخ ليس بوصفه قائداً لقوات الحلفاء ضد «هتلر»، وإنما بوصفه صانعاً للسلام في الأرض المقدسة»^(٣).

وسافر أندرسون إلى إسرائيل للاجتماع مع بن غوريون وعاد إلى القاهرة لينقل إلى الرئيس عبد الناصر إصرار بن غوريون على المفاوضات المباشرة بينهما. ورفض الرئيس عبد الناصر هذا الطلب لأن الشعب المصري والعرب لا يقبلون بذلك. ثم عرضت الولايات المتحدة أن تقدم مشروعات حلول تفصيلية، يوقعها الطرفان دون لقاء بينهما ثم تتاح الفرصة للقاء مباشر بعد التوقيع»^(٤).

وقدم أندرسون لجمال عبد الناصر ملفاً يحتوي على ثلاثة وثائق:

الأولى رسالة مقترحة من الرئيس المصري لجمال عبد الناصر، إلى الرئيس «أيزنهاور» وقد بدأت الرسالة المقترحة على النحو التالي:

«عزيزي السيد الرئيس

إنني إذ أعرف رغبة العالم كله في حفظ السلام وأشاطره فيها، فإنني أود أن أتوجه إليكم أنتم الذين أصبحت اعلاناتكم الكثيرة من أجل السلم والعدالة معروفة جيداً لمواطني، أن شعب مصر ليست لديه رغبة سوى أن ينمو ويتطور في استمتاع سلمي بتراثنا القومي. ونحن إذ حصلنا منذ عهد قريب جداً على السيطرة

الخالصة - أي السيطرة على اراضيها - لا يمكن أن تكون رغبتنا الآن هي نيل الاستمتاع بها من أجل الغزو أو المخافة العسكرية، ويعني هذا أن مصر لا تضم أي نوايا عدائية تجاه أي دولة أخرى، وأن تكون أبداً طرفاً في حرب عدوانية. ويعني هذا على وجه الخصوص أن مصر سوف تواصل بذل كل جهد ممكن كيما تضمن أن الحوادث العدائية على طول خط الهدنة بين مصر وإسرائيل لن تصبح سبباً للحرب، وأكد لكم أنه من ناحية مصر سيبدل كل الجهد الممكن لمنع الحوادث نفسها، وعلاوة على ذلك فإن العقاب المناسب سينزل بأي شخص يخضع للولاية المصرية تثبت مسؤوليته عن ارتكاب سلوك غير سليم في هذا الصدد. لقد كان إنشاء إسرائيل بدون أدنى شك أخطر تحد يمكن تصوره للانضغاط السلمي للشعب العربي، وبالرغم من الإحساس بالظلم الذي سيقع فيما بين أجيالنا، فإن مصر قد أعلنت على أية حال قبولها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتقرير مصير فلسطين والمليئين من اللاجئين العرب الذين شردتهم إسرائيل وقد سلمت مصر بذلك، وبأنه من المستصوب في نهاية الأمر تحقيق تقام بين الدول العربية وإسرائيل يجلب السلم الدائم في المنطقة ويحترم الحقوق والأمان الأساسية للشعب العربي»^(٢).

أما الوثيقة الثانية فكانت مشروع بيان مصري يعلن المبادئ العامة لحل النزاع العربي - الإسرائيلي وكانت تضم خمسة بنود عامة يتحدث الأول منها عن التسوية الإقليمية على أساس إقامة اتصال جغرافي بين مصر والأردن وإقامة حدود دائمة ومعترف بها بين العرب وإسرائيل. ويتحدث البند الثاني منها عن مشكلة اللاجئين بما في ذلك إضفاء الجنسية الإسرائيلية على العرب الذين يعدون إذا لم يتيسر توحيدهم. ويتحدث البند الثالث عن مشكلة القدس ويحيلها إلى محادثات مقبولة من «المجتمع العالمي». ويتحدث البند الرابع عن إنهاء حالة العرب رسمياً وإنهاء المقاطعة لإسرائيل وللمتعاملين معها والغاء جميع القيود على الملاحة في الممرات المائية العربية. ثم يتحدث البند الخامس منها عن أهمية التنمية المشتركة والموحدة بين العرب وإسرائيل وي طرح وادي الأردن ومياه نهر الأردن كنموذج لاحتلالاته. أما الوثيقة الثالثة فقد كانت رسالة مفتوحة أيضاً من جمال عبد الناصر، إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن مشروع السد العالي. وكان أخطر ما فيها هو القول بإشراك البنك الدولي إشرافاً قطعياً على موارد مصر المالية وأوجه صرفها في سنوات تنفيذ المشروع»^(٣).

ويذكر محمد حسنين هيكل أن جمال عبد الناصر دهش دهشة يشوبها الغضب وهو يطلع على هذه المقترحات التي طلب منه أن يوقع على وثائقها، ولكنه اكتفى بأن يقول لأندرسون بأنه سيدرس نصوص المقترحات ويحييه فيما بعد. وتتابع اجتماعات أندرسون مع علي صبري «الذي كان مكلفاً بقناة الاتصال غير الرسمي مع الولايات المتحدة»، ولكن الرئيس عبد الناصر رفض الصيغ التي عرضت عليه لأنه «اعتبر أن مقابلته السد العالي بالصلح مع إسرائيل أمر يمس السيادة ولا تجوز مناقشته من الأساس». وألقى قناة الاتصال غير الرسمي مع الولايات المتحدة ليحصر الاتصالات بين البلدين في القنوات الرسمية وحدها عن طريق وزارتي خارجية البلدين. وكان من جملة ما اقترحه الجانب الأمريكي لحل المشكلة الكبيرة وهي عدم وجود اتصال بري بين مصر والعالم العربي اعطاء مصر جزءاً من صحراء النقب، واعطاء الأردن جزءاً آخر بحيث يلتقي الجزءان عند الطريق المؤدية إلى ميناء (إيلات) على خليج العقبة، وتبقى (إيلات) ميناء إسرائيلي مرتبطاً بإسرائيل بطريق أرضية عند نقطة تقارب القسم المصري والقسم الأردني. أما الجزءان العربيان فيتم الاتصال بينهما عن طريق جسر علوي يمر فوق الممر الإسرائيلي الأرضي. ويقول محمد حسنين هيكل في هذا الشأن:

«والدهش أن هذه الخطة استغرقت من الأميركيين قسماً هائلاً من العمل، وأنتج كل من الجيش الأمريكي ووكالة المخابرات المركزية الأميركية ووزارة الخارجية عشرات الرسوم الهندسية المفصلة لبناء هذه الطريق المظلة في الصحراء»^(٤).

لم يقتل الرئيس عبد الناصر بهذه الخطة لأنه وجدها مصطنعة وجوفاء. وقشل أندرسون في مسعاه لأن الإسرائيليين لم يكونوا مستعدين قطعياً للرجوع إلى الحدود المقررة بموجب قرار التقسيم أو لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. فلقد رفض بن غوريون وساطة الأمم المتحدة، وتمسك بإجراء مفاوضات مباشرة مع عبد الناصر بقصد تعطيل المسعى الأمريكي. ويقول محمود رياض في كتابه عن: الأمن القومي العربي:

«وعندما عاهد أندرسون اتصاله بعبد الناصر يلح في تحقيق حل للمشكلة طلب عبد الناصر من أندرسون أن

تتقدم الولايات المتحدة باقتراحات محددة حول حدود إسرائيل وهو ما عجز عنه أندرسون، وهو ما لا يستطيع أي رئيس أمريكي حتى الآن أن يطلب به إسرائيل أو يجبرها على الاعلان عنه^(٨).

وعلى هذه الصورة فشلت مساعي السلام، ومن الواضح أن اطماع بن غوريون والقادة الصهيونية وعدم تمسك الولايات المتحدة بالحزم والصلابة في مواجهة هذا التفتت وهذه الاطماع ادبوا إلى هذا الفشل. ومن المفارقات السياسية المؤلمة أن الضغوط التي صدرت عن الولايات المتحدة كانت مسيطرة على مصر التي كانت تدافع عن الحق العربي، وليس على بن غوريون وإسرائيل المفتتة لوطن شعب طردته من أرضه.

ويبدو أنه في هذه الفترة كان ايزنهاور شديد الغضب من حركات التحرر الوطني «وعزا معظمها إلى نشاط الاتحاد السوفياتي وتأثيره». ويذكر محمد حسنين هيكل أن ملفات مجلس الأمن القومي الأمريكي توضح بأن الرئيس ايزنهاور أصدر في ذلك الوقت توجيهاً إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ورد في دراسة «ستيفن أمروز» لمجموعة أوراق ايزنهاور الخاصة، وقد جاء في هذا التوجيه ما يلي:

«إن وكالة المخابرات المركزية يجب أن تبدأ نشاطات قوية وصالبة وواسعة المدى لخلق واستغلال التسايع للشيوعية الدولية وأن تسعى لتزويق العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وبين الطرفين وبين كل من يتعامل معهم، وعليها أن تعمل على تأخير النمو العسكري والاقتصادي للكل، وعليها أن تعمل على الإساءة لهيبة وعقائد كل الأطراف العلوية للولايات المتحدة، وعليها أن تتصدى لأي خطر على مصالحنا من جهات أو أفراد يتعاملون مع الشيوعيين في المناطق المنتمة للعالم الحر، وعليها أيضاً أن تنشئ تنظيمات تحت الأرض لها برامج سرية بما في ذلك اللجوء إلى حروب العصابات إذا اقتضى الأمر لزعزعة استقرار وسلامة مثل هؤلاء الأطراف أو الأشخاص».

«ولم يكن الشرق الأوسط بعيداً عن هذا التوجيه في التفكير الداخلي لايزنهاور وإن لم يرد ذكر المنطقة في التوجيه صراحة، لكن المؤشر الحقيقي إلى ما كان يدور في رأسه هو مجموعة تصرفاته وقراراته في الأسابيع التالية. كانت كلها تدور حول الشرق الأوسط. وكان معظمها يتركز على جمال عبد الناصر»^(٩).

قبل اجتماع لحلف الأطلسي (١٩٥٦) كتب الرئيس ايزنهاور توجيهاً كشف عن تفكيره في ذلك الوقت تجاه (مشكلة ناصر):

«إن حرباً نشترت فيها في الشرق الأوسط قد تقود إلى مواجهة مع الاتحاد السوفياتي، وأنا أرى اعتماد سياسة تركز على عزل ناصر».

ثم كتب ايزنهاور:

«لا بد أن نتوجه سياستنا إلى الفصل بين المصريين والسعوديين وأنني واثق من شيء واحد وهو أنه إذا وجدت مصر نفسها معزولة عن بقية العالم العربي وبغير حليف سوى السوفياتي - فإنها سوف تتصرف من هذا الوضع بسرعة وسوف تسارع بالتحاق بنا في البحث عن تسوية مقبولة لازمة الشرق الأوسط».

«وبهذا التوجيه من ايزنهاور ذهب الوفد الأمريكي برئاسة دالاس إلى اجتماعات حلف الأطلسي في باريس يطلب بتنسيق كل الجهود لعزل مصر عن العالم العربي، ولم يكن ذلك كفاً من وجهة نظر شريكها الكيبريين في الحلف وهما بريطانيا وفرنسا. فقد كان كلامنا بطلبنا بسياسة أكثر عدوانية تجاه مصر».

واتفق في اجتماع الحلف على زيادة شحنات أسلحة دول الحلف إلى إسرائيل

«ووافقت الولايات المتحدة على التصريح لفرنسا بشحن سرب آخر من طائرات الـ (ميستر ٤) إلى إسرائيل. كلت في الأصل مخصصة للحلف الأطلسي، وكان انتاجها يتم بشمول أمريكي، كذلك قررت بريطانيا تقديم عدد من بطاريات المدفعية الثقيلة إلى إسرائيل».

«وكان آخر ما حدث أن الحكومة الفرنسية بالتواطؤ مع إسرائيل قررت أن تنتهز فرصة التصريح الأمريكي بشحن سرب من طائرات الميستر إلى إسرائيل، فإذا هي تشحن خمسة أسراب، وبدلاً من ١٢ طائرة فإنها شحنت بالفعل ٦٠ طائرة»^(١٠).

وشرح الرئيس عبد الناصر للملك سعود وللأمير فيصل (وقتها) حقيقة مساعي الولايات المتحدة وحلفائها الخبيثة للتفريق بين مصر والسعودية.

وفي اجتماع لمجلس الأمن القومي الأمريكي قال ايزنهاور: «لا بد أن نجد حلاً لمشكلة ناصر». وفي سلسلة من الاجتماعات التي ترأسها دالاس للمسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية عن شؤون الشرق الأوسط

تراوحت الآراء. كان هناك من وجد بأنه لا جدوى هناك من التعاون مع العرب سواء الثوار منهم مثل الرئيس عبد الناصر أو الملوك مثل الملك سعود. وحيد الاعتماد على إسرائيل أو إطلاق العنان لها لتضرب العرب وعلى رأسهم الرئيس عبد الناصر «حتى تكسر رأس الفتنة في عقر دارها»، واعتبر بأن أي وسيلة أخرى هي مضيعة للوقت. وكان هناك من عارض إطلاق العنان لإسرائيل لأن ذلك يضع أصدقاء الولايات المتحدة في موقف حرج «بين فهم الملك سعود والأسرة المالكة السعودية»، ويؤدي إلى جعل موقف «سوريي السعودية» في العراق مستحيلاً استحالة كاملة. واقترح أن يتم «مصر اجتمعة ناصر» عن طريق فصل سوريا والسعودية عنه عن طريق الانقلابات في سوريا بالتنسيق مع العراق لوضع وزارة في الحكم موالية للغرب. أما في السعودية فلا يجوز التضحية بالأسرة السعودية، خصوصاً وأنه لا يمكن العثور على بديل مناسب في ذلك الوقت. واقترح ريموند هير رئيس المجموعة الطارئة التي سميت بالاسم الرمزي (لوميغا)، وكان في الأصل سفيراً لأمريكا في السعودية.

«تصبح السعوديين بالخطر المصري الانقلابي وأن هذا الخطر إذا ما ترك إلى مدهاء سوف يؤثر على كل العروش في المنطقة».

واقترح فوق ذلك:

«تزويد السعوديين بمعلومات مستمرة عن خطط للتآمر المصري بحيث ينتهبوا قبل قوات الأوان إلى مغبة الطريق الذي يصلكونه».

«وأيدي كبريت روزفلت تقديره بأن أسلوب الانقلابات الذي اتبع في إيران وفي جواتيمالا لا يصلح في مصر لأن عبد الناصر له شعبية كاسحة فيها، وليست هناك وسيلة للخلاص منه إلا إذا تقرر اغتياله، وهو يرى أن الإقدام على مثل هذه الخطوة في الوقت الراهن يمكن أن تؤدي إلى كارثة في الشرق الأوسط. ومع أنه أول من يدرك الآن أن عبد الناصر لن يدخل مشروعات الغرب في المنطقة وأن يقبل الصلح مع إسرائيل، فإن السياسة الأمريكية يجب أن تبحث لنفسها عن بدائل لتحييم نفوذه غير الانقلاب وغير الاغتيال في الوقت الحالي على الأقل»^(١).

واعتبر رجال الاستخبارات أن الخطر الناصري يكمن في الأردن بعد فشل مهمة تمبلر، وأن عمان أصبحت «مكتوفة أمام ضغوط الحور المصري - السعودي - السوري».

ثم انتقل المجتمعون إلى بؤرة الخطر التالية وكانت هي سوريا في تقديرهم، وقد بدت إمكانيات العمل فيها سهلة، وكانت مقدمات قد بدأت بالفعل مع عدد من السياسيين السوريين وكبار ملاك الأراضي ومع عدد من الضباط السوريين المتصلين بهم»^(٢).

وأرسل كبريت روزفلت إلى بيروت ليقوم منها بمهامه، وراجع في السفارة الأمريكية مع ولبور ايفلاند، ممثل المخابرات المركزية المكلف بالعمل في سوريا تحت إشراف مجموعة (أوميغا) آخر تطورات عملياته التي تضمنت الاتصال مع السيد ميخائيل اليان، وهو نائب سوري ووزير سابق وواحد من أبرز الشخصيات التقليدية القديمة في سوريا. وقد تم الاتصال بميخائيل اليان بمعرفة السيد كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية في ذلك الوقت وبمساعدة إدارة الأمن العام اللبناني. ويذكر محمد حسنين هيكل بأن ميخائيل اليان أبدى استعداده لـ:

«التعاون على إحداث انقلاب في سوريا بطيح بحكومة شكري القوتلي المتعاونة مع مصر ووجهي بدلاً منها بحكومة أصدقاء الغرب والعراق».

وأنه سيستخدم صلاته الوثيقة مع عدد من كبار ضباط الجيش المصري، وطلب أن يوضع تحت تصرفه:

«اعتماد مالي قدره نصف مليون ليرة سورية لتسهيل العملية وطلب أن تسلم إليه نقداً». كما يقول «ومن الغريب أن بريطاني كانت لها في ذلك الوقت خططها المستقلة للعمل في سوريا وكانت تتم في إطار حلف بغداد وبالتنسيق الكامل مع العراق ورئيس وزرائه نوري السعيد، وكانت الخطة كما سبق القول تعتمد على الاستعانة بالواء أديب الشيشكلي. وقد وصل الشيشكلي سراً في هذا اليوم إلى بيروت والتقى بممثلي الأمن العام اللبناني [الذين كانوا يتعاونون في الوقت ذاته مع المخابرات الأمريكية ومع ميخائيل اليان]. وقد رتب الأمن العام اللبناني للواء الشيشكلي أن يذهب إلى قرب الحدود السورية ويقتد اجتماعاً مع عدد من أنصاره الدماي في قرية شتورة الصيفية بالحدود»^(٣).

وبعد اجتماع بين الرئيس ايزنهاور وانتوني ايدن «والتوجيه الصادر منهما»، تم الاتفاق بين استخبارات البلدين على العمل في سوريا بسرعة، وعلى أنه من الضروري تغيير الحكومة في مصر. ويذكر محمد حسنين هيكل بأنه تمكن من الحصول على وثيقة خطيرة جداً من وثائق إدارة الاستخبارات المركزية الأمريكية عن طريق أحد كبار الصحفيين الأمريكيين بعد صعوبات وعراقيل كثيرة. وهذه الوثيقة هي نص لتقرير يعثث به محطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في لندن إلى رئاستها في واشنطن في ربيع سنة ١٩٥٦، عقب أحد اجتماعات التنسيق للعمل ضد مصر بين الوكالة نفسها (الاستخبارات المركزية الأمريكية). وبين الاستخبارات البريطانية ممثلة في هيئة الاستخبارات البريطانية السرية (SIS) وهيئة الاستخبارات الخاصة المعروفة باسم (MI6). وتشير الوثيقة إلى اجتماعات عقدت في لندن و:

«حضره من الجانب البريطاني الليجور جنرال السع جون سنكلير رئيس جهاز الخدمة السرية البريطاني (SIS)، ومعه مساعده المختص بتنفيذ العمليات في الشرق الأوسط وهو المستر جورج يونغ. وأما الجانب الأمريكي فقد مثله المستر جيمس ايكليز جر الذي تبين فيما بعد انه كان مسؤولاً عن مخطط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في مصر، وأن غطاءه الرسمي لهذا العمل كان إرساله إلى القاهرة بوصفه الوزير المفوض للسفارة الأمريكية فيها»^(١).

وجاء في الوثيقة أن الاستخبارات البريطانية حاولت اقناع الجانب الأمريكي بأن جمال عبد الناصر قد أصبح (شيوعياً):

«ولهذا يتحتم التخلص منه، ولم تكن المخابرات الأمريكية على وفاق مع المقدمة ولكنها كانت متفقة مع النتيجة».

وكشف جورج يونغ بأن:

«المخابرات البريطانية قررت العمل صراحة على قتل جمال عبد الناصر. وظهرت الوثيقة أن البريطانيين كانوا يرون بأن عبد الناصر خطر بسبب علاقته مع الروس، بينما كان الأمريكيون يرون أنه خطر ليس بسبب علاقاته مع الروس وإنما لأسباب أخرى بينها محاولته لبناء مصر قوية في موقعها الجغرافي، ثم دعوته إلى الوحدة العربية، ورفضه للصليح مع إسرائيل».

«وبصرف النظر عما تقوله الوثيقة بخصوص ضرب مصر وقتل جمال عبد الناصر، فإن الوثيقة تشير إلى خطط لتدمير انقلاب في سوريا ومن أهم بنوده العمل على إحداث انقسام في حزب البعث الذي يقوده الأستاذ ميشيل عفلق، كما أنها تشير إلى مخطط لعزل الملك سعود ملك السعودية في ذلك الوقت بسبب تعاونيه مع جمال عبد الناصر، أو بسبب ضعف قدرته على مواجهة جمال عبد الناصر. والوثيقة تظهر بما لا يقيّل مجالاً للشك أن التعاون مع إسرائيل عسكرياً ضد مصر، كان سابقاً في تفكير بعض الأجهزة البريطانية على الوقائع التي اعطت قرار تأميم قناة السويس، كذلك تظهر أن البريطانيين تتشاوروا مع إسرائيل بشأن سوريا»^(٢).

وجاء في نصوص الوثيقة أن البريطانيين يعتقدون بأن عبد الناصر مصمم على تدمير إسرائيل وأن يقلل سلاماً معها أو صلحاً، ولهذا السبب فهو يسعى لتوحيد العالم العربي تحت قيادة مصر. وأن ناصر «الآن يمكن اعتباره في جيب الاتحاد السوفياتي، وهذا تقديرهم [البريطانيين] الذي لا يتزحزح عنه».

وجاء في الوثيقة أن جورج يونغ يقسم العرب إلى فريقين: عرب مرووضون (Tamed Arabs) وعرب متوحشون (Wild Arabs)، وأن المرووضين هم أصدقاء الغرب ويجب المحافظة عليهم والمتوحشين هم الأعداء «وواجبنا أن لا نتربد في نبحهم»^(٣).

ويقول محمد حسنين هيكل:

«ومن الظواهر التي تستحق الدراسة أن جيمس ايكليزجر عاد بعد اجتماعات لندن إلى القاهرة، وحاول تسريب معلومات إلى الرئيس جمال عبد الناصر مفادها أن الإنكليز قد يحاولون التخلص منه شخصياً، وأنهم جسوا نبض الجهات الأمريكية المختصة فيما إذا كانت مستعدة للتعاون معهم لتحقيق هذا الهدف، وأن الرد الأمريكي عليهم كان نصيحة لهم أن يصرفوا النظر عن مثل هذه التصورات الخطيرة. ووصلت هذه المعلومات المتسرّبة بالفعل إلى جمال عبد الناصر، ودعته إلى التساؤل عن الهدف من وراء تسريب هذه المعلومات إليه وهل القصد الأمريكي هو الدس لبريطانيا أو أن الهدف هو محاولة تخفيفه»^(٤).

ويذكر محمد حسنين هيكل بأن السفير المصري في واشنطن الدكتور أحمد حسين بعث بتقرير تحت رقم ٢٩/١٠/٢ قال فيه:

«زارني مسؤول كبير مطلع معروف لنا بميوله الطيبة نحو مصر والعرب وتحدثنا عن الموقف الحاضر، وفهمت منه أن الانجليز الآن في حالة خوف وانزعاج ويتصرفون تصرفات عصبية غير متزنة. ثم أضاف أحمد حسين ملغذ ذكر في نفس المصدر أثناء الحديث أنه لا يستبعد أن تلجأ إسرائيل لعمليات الاغتيال الاجرامية ضد القادة في مصر. خصوصاً وأن تاريخها السابق يشمل مثل هذه الأعمال الاجرامية»^(١٤).

ويضيف هيكل بأن فرنسا وضعت خطة لتصفية الرئيس عبد الناصر وأنها أرسلت فرقة اغتيال خاصة مدربة من ثلاثة أفراد، وسبقتهم إلى القاهرة شحنة أسلحة وقنابل داخل حقيبة دبلوماسية إلى السفارة الفرنسية في مصر.

ولم تنجح فرقة الاغتيال هذه في مهمتها البشعة، وبقيت الأسلحة مخبأة في السفارة الفرنسية حتى سنة ١٩٥٨. وبذلت إسرائيل مساعداً لقتل الرئيس عبد الناصر:

«فقد جندت رئيس خدم من أصل يوناني اسمه (اندريلاس) يعمل في محلات جروبي - وكان وقتها متعهد الحفلات الرسمية - بأن يضع جرعة من السم في شيء يملك جمال عبد الناصر أو يشربه في إحدى المآدب الرسمية، وبالفعل وضع الرجل جرعة سم في فنجان قهوة وكاد يضعه أمام جمال عبد الناصر بعد حفل عشاء، ولكن أعصابه خائنه في اللحظة الأخيرة، فارتعشت يده واضطرب على نحو لاحظته مسؤول الأمن في الحفل ومن أول سؤال انهار (اندريلاس) واعترف»^(١٥).

كانت هذه نيات ومسااعي الولايات المتحدة والرئيس أيزنهاور ودالاس وبريطانيا وانتوني ايدن وفرنسا وإسرائيل سنة ١٩٥٦، وهي سنة حرب السويس التي قال فيها انتوني ايدن قبل اشتعال القتال للوزير البريطاني أنتوني ناتنغ بأنه يريد أن (يُقتل عبد الناصر). وأن من يطلع على تاريخ هذه النيات والتصرفات لا يستطيع إلا أن يشعر بالاشمئزاز والغضب والأسف من دول الغرب هذه التي تتشدد بالمبادئ الصامية، وتدعي أنها تدافع عن حقوق الانسان وعن الديمقراطية وعن حق الشعوب في الحرية والاستقلال، كما لا يستطيع أن يجد أن العبارات والنصوت التي توجه ضد (الاستعمار البغيض) و(الامبريالية الأمريكية) و(الامبريالية الغربية) و(استعباد الشعوب واستغلالها وسرقة ثرواتها واخضاعها للتبعية الاستعمارية) هي مجرد عبارات غوغائية أو عاطفية جوفاء، يطلقها منطرفون أو محرضون يحترفون إثارة (المتابع والشغب). والرئيس عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي اللذان تأمرت عليهما الولايات المتحدة والغرب كان لهما من التأييد الشعبي الحر ما يفوق نسبة الاصوات الديمقراطية التي كان ينالها العديد من رؤساء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وذنبهما أمام الولايات المتحدة والغرب انهما تمسكا باستقلال بلديهما وجرئتهما في تقرير مصيرها وفي رفض التبعية الغربية وأي تبعية أخرى، واتجهما نحو التضامن العربي والوحدة العربية. ورغم أنه من المعروف بأن صراع الأمم لا يتقيد بالقواعد الاخلاقية أو المبادئ والحقوق الانسانية، فإن هذا لا يعني أنه يتوجب أن نستسيغ التصرفات الدولية الاجرامية وإن نجد المبررات لها من كتاب (مكيافيلي)، أو أن نمتنع عن ادراك بشاعته واختيار افضل السبل لمقاومتها ورفضها وازهارها علي حقيقتها للرأي العام العربي والاجنبي بصورة سليمة صحيحة مقنعة، وكشف نفاقها الذي تبثه يومياً وشهراً بعد شهر وسنة بعد سنة عبر إذاعاتها واعلامها، وعبر منابر الأمم المتحدة التي عانت كثيراً من اجهاض الكثير من قراراتها العادلة من قبل إسرائيل وعدد من دول الغرب.

في هذه الفترة وانسجاماً مع السياسة العدوانية ضد مصر، طلب انتوني ايدن من خروشوف وبولغانين خلال زيارتهما للندن من ١٢ - ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٥٦ التوقف عن تزويد مصر بمزيد من الأسلحة حتى «لا يؤدي ذلك إلى تكمين من المشاكل». وعلم عبد الناصر بهذا الطلب لأن القيادة الروس في ذلك الوقت كانوا يحرصون على تنمية علاقاتهم الطيبة بمصر، فكانوا يطلعون عبد الناصر على ما يتصل بالشرق الاوسط في علاقاتهم الخارجية. وتنبه عبد الناصر إلى احتمال قيام هيئة الأمم بفرض حظر على السلاح فحترم مصر مما تحتاجه منه. ووجد بأن المصدر الذي يمكن أن يأتي منه السلاح في هذه الحال هو الصين الشيوعية، نظراً إلى أنها لم تكن عضواً في الأمم المتحدة. وكان (شو ان لاي) الزعيم الصيني

الشهر صديقا لمصر. وكان قد لعب دوراً في صفقة السلاح الأولى التشيكية. ولهذا السبب قام عبد الناصر بالاعتراف بالصين الشيوعية. وثار غضب دالاس الشديد فوافق لفرنسا على تزويد إسرائيل بعدد من طائرات (الميستر) المتطورة. ويرر ذلك بضرورة المحافظة على توازن السلاح في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل بموجب (التصريح الثلاثي) الأمريكي - البريطاني - الفرنسي. ويكرر فعل لذلك، طلب عبد الناصر من الاتحاد السوفياتي تزويده بطائرات (ميغ ١٧) بدلاً من (ميغ ١٥) المتفق عليها في صفقة الأسلحة الأولى. ويقول محمود رياض في هذا الشأن:

«وقد اتضح فيما بعد أن اعتراف عبد الناصر بالصين كان من أشد العوامل التي أشعلت الغضب في البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية، فقد كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تقاوم بعنف شديد اعتراف الدول بالصين، وفرضت عليها حصاراً اقتصادياً شاركتها فيه الدول الغربية. وكان اعتراف مصر بالصين هو أول اعتراف يصدر من دولة عربية، وكان ذلك تطبيقاً لسياسة عدم الانحياز وهي السياسة التي وصفها دالاس في تصريح له في ٩ حزيران/يونيو ١٩٥٦، بأنّها سياسة غير أخلاقية. وعندما تحدث دالاس عن الأخلاقيات كان يوحى بأن سياسة الولايات المتحدة تقوم على المبادئ والقيم، إلا أنه تناسى تصريحه هذا بعد أيام قليلة عندما أيد الدولة الراشدة لسياسة عدم الانحياز في أوروبا وهي يوغوسلافيا، فتقدم بطلب إلى مجلس الشيوخ الأمريكي بعدم وضع أية قيود على المساعدات الاقتصادية لها... ولقد وجد دالاس أن سياسة عدم الانحياز التي أعلنها الرئيس تينوت تخرج بيغوسلافيا من الكتلة الشرقية وهو مكسب سياسي للغرب، ولكن اتجاه الدول العربية نحو سياسة عدم الانحياز يخرجها من نطاق نفوذ الغرب وهو مكسب سياسي للشرق. وقد رايت أن تشير إلى هذا المثال للتعرف على كيفية اتباع دولة كبرى لسياسة ذات وجهين طاماً أن هذه السياسة تحقق لها مصالحها»^(١).

على هذه الصورة كان موقف الولايات المتحدة والغرب من عبد الناصر والعرب. ومع أن الولايات المتحدة كانت تفضل أن تتفادى إشارة عداوة العرب ونفورهم منها، فإنها في واقع الأمر لم تكن تخشى عداوتهم بحد ذاتها، وكما يقول المؤرخ الأمريكي براندر:

«ولم يكن نفور العرب بحد ذاته مشكلة رئيسية، فمع أن دالاس لم يعلن عن الوضع الصحيح بشكل صريح فلا بد أنه فكر بعناية أطلقها ستالين حول هذا الموضوع: كم فرقة يملك الغرب: أن ما كان يهم دالاس وإيزنهاور هو الأثر الذي يمكن أن يحدث نفور العرب على العلاقات بين القوى العظمى وبالتحديد: ما يمكن أن يسمح به ذلك النفور بأن يكون للروس موطئ قدم على باب الشرق الأوسط.

لقد أشار دالاس بشيء من القلق إلى فئات معينة من العالم العربي قد تحولت إلى موسكو للمساعدة. وبالنسبة لدالاس وإيزنهاور كان الشعب الروسي هو الذي جعل عبد الناصر قوة يحسب حسابها»^(٢).

وكنا يعلمان بأن مساندة الولايات المتحدة لنظام عبد الناصر وخصوصاً بالأسلحة سينزعج البريطانيون «الذين كانوا يعتبرون عبد الناصر تجسيداً للشر في الشرق الأوسط».

وكان إيزنهاور يرى بأن الأهمية الأساسية للشرق الأوسط تتمثل في النفط وفي أنه مورد حيوي لأوروبا الغربية ومنها الحليفة بريطانيا. وأوروبا الغربية كانت مهمة في تفكير وعواطف إيزنهاور:

«والذي كان قد برزت شهرته العالمية وبدا حرفة سياسية معتمدة على أعماله الجريئة أيام الحرب في المسرح الأوروبي، فقد كانت أوروبا شيئاً أساسياً».

وفي كتاب لمجلس الأمن القومي في أواسط سنة ١٩٥٣ يذكر:

«أهمية الحفاظ على علاقات طيبة مع مصر والدول العربية الأخرى هناك تحذير بأنه:

«ينبغي أن نخلق في العملية حتى لا نسيء بعلاقتنا مع المملكة المتحدة فيما يتعلق بإيضاح أو حل القوة الرئيسية للعالم الغربي الممثل في حلف ناتو».

وكانت هناك إسرائيل كمقبة في طريق تقديم المساعدات الأمريكية لمصر.

«فمع أن إيزنهاور لم يكن مهتماً شخصياً بمصر التجربة الصهيونية مثل سلفه هاري ترومان، فإنه لم يغفل عن البؤر السياسي لقضية إسرائيل في أمريكا».

وبذلك رغم أنه كان في مركز قوي يمكنه من النجاح في الانتخابات دون أن يحظى بأصوات اليهود:

«وفي ذروة أزمة السويس كتب لصديق يقول بأنه أمر وزارة الخارجية بأن تعلم إسرائيل بأننا سنعالج امورنا كما لو لم يكن في أمريكا يهودي واحد»^(٣).

من هذا كله يتضح أن الولايات المتحدة كانت تعني في سياساتها ومواقفها وفي أطار انتقال النفوذ

والسيطرة الغربية اليها، أن تراعي مصالح حلفائها الغربيين في حدود معينة وفي تدفق نفط الشرق الأوسط إليهم، كما كانت شديدة العناية في إبعاد ما اعتبرته خطر الشيوعية والاتحاد السوفياتي عن الشرق الأوسط، وكانت ترغب في تقديم المساعدات الاقتصادية للعرب وتنمية العلاقات الحسنة معهم ومع الرئيس عبد الناصر، لا خوفاً من قوتهم، وإنما لعزلهم عن الاتحاد السوفياتي الخصم الخطير للولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، كانت تحكم سياسات الولايات المتحدة ضرورة مراعاة إسرائيل وتقويتها وحمايتها ولو على حساب العرب. وبطبيعة الحال، فإن تقرق العرب وخصوماتهم فيما بينهم وعدم استفادتهم لدرجة وأقية من تنمية علاقاتهم مع الاتحاد السوفياتي في وجه أمريكا وعدم بروز سلاح البترول العربي كقوة مؤثرة فعالة حتى ذلك الحين، أضعف جانبهم ويمكن إسرائيل من البقاء في الأرض العربية، ثم من التوسع في الأرض العربية عن طريق القوة المبنية على المساعدات المالية والحربية التي زودتها بها الولايات المتحدة على مقياس تمثل فيه الانحياز الأمريكي الصارخ للعدوان الإسرائيلي، وعلى أساس أن إسرائيل تمثل قضية إنسانية لشعب يهودي مضطهد، وأنها تشكل قاعدة في الشرق الأوسط لحماية مصالح الولايات المتحدة وحليفاتها الغربية.

- (١) محمد حسنين هيكل، مصراع امبراطوريات وكفاح ثورات، في: الراي الاربن، ١٩٨٦/١١/٤.
- (٢) المصدر نفسه.
- (٣) المصدر نفسه.
- (٤) المصدر نفسه.
- (٥) المصدر نفسه.
- (٦) المصدر نفسه.
- (٧) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٨٨.
- (٨) محمود رياض، «الامن القومي العربي بين الانجاز والفشل»، في: الدستور (الاردن)، ١٩٨٥/٩/١١.
- (٩) هيكل، مصراع امبراطوريات وكفاح ثورات، في: المصدر نفسه.
- (١٠) المصدر نفسه، ١٩٨٦/١١/١١.
- (١١) المصدر نفسه، ١٩٨٦/١١/٥.
- ويذكر هيكل ان كل المعلومات الواردة بصدد هذه المناقشات منقولة عن اوراق مجلس الامن وشهادات الذين شاركوا في الاجتماع كما جاءت في تحقيقات اللجنة الخاصة برئاسة السناتور تشيرش رئيس لجنة نشاط المخابرات في الكونغرس الاميركي.
- (١٢) المصدر نفسه.
- (١٣) المصدر نفسه: فر ميخائيل اليان إلى بيروت يوم هجوم إسرائيل على مصر ١٩٥٦، ونهب إلى رجل المخابرات الاميركي (الفلاند) وشتمه لانه اراد أن يستعمله في مؤامرة بالتنسيق مع إسرائيل.
- (١٤) المصدر نفسه.
- (١٥) المصدر نفسه.
- (١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) المصدر نفسه.
- (١٨) المصدر نفسه.
- (١٩) المصدر نفسه.
- استعمل ايذن كلمة Murdered.
- (٢٠) رياض، «الامن القومي العربي بين الامجاز والفشل»، في: المصدر نفسه.
- (٢١) هنري ويليام براندز، «عبد الناصر في نظر ايزنهاور ودالاس»، في: الراي (الاردن)، ١٩٨٦/٨/٣١. نقلًا عن: اميكان اراب نيوز.
- (٢٢) المصدر نفسه.

القسم الثاني

عرب السويس وعرب اليمن

حرب السويس واليمن

كان مشروع قناة السويس مشروعاً فرنسياً نفذه فرديناند ديليسبس قريب الامبراطورة (يوجيني) زوجة الامبراطور نابليون الثالث، وساهمت فيه مصر بالمال ويمعلناته وأرواح العديد من العمال المصريين. وعندما باع الخديوي اسماعيل أسهم مصر في شركة قناة السويس لبريطانيا في عهد رئيس وزرائها اليهودي بنيامين دزرائيلي بمبلغ أربعة ملايين جنيه استرليني ليسدد فوائد ديونه، أضحت مصر لا تملك شيئاً في تلك الشركة وكان:

«بنك روتشيلد هو الذي مول الصفقة وكان هو في نفس الوقت صاحب القسط الأكبر من دين اسماعيل».

وعندما شحنت أسهم مصر في قناة السويس في عدد من الصناديق الحديدية على ظهر الباخرة البريطانية «ملابار» التي وصلت إلى ميناء «بورنسموث» في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٨٥، أصبح محققاً أن مصر لم تعد تملك شيئاً في شركة قناة السويس، بل أن شركة قناة السويس هي التي أصبحت الآن تملك أهم ما في مصر^(١). وبعد أن احتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ أصبحت السيطرة الرئيسية على الشركة للحكومة البريطانية التي كانت تعتبر قناة السويس، بطبيعة الحال، ممراً حيوياً لمواصلاتها الامبراطورية إلى الهند والشرق البعيد. وأصبحت الشركة قوة ضخمة في مصر لها أجهزتها الخاصة وسياستها المستقلة عن الحكومات المصرية، بما في ذلك سياستها المستقلة تجاه إسرائيل. وكان مدرؤها يشاركون في المؤتمرات الدولية المالية والاقتصادية وكانت لهم اتصالاتهم السياسية على أعلى المستويات الدولية. وكان لها علم خاص وشيفرة خاصة وجهاز استخبارات خاص يعمل لخدمتها في جمع المعلومات، بل ويقوم عند اللزوم ببعض العمليات «القدرة» لحماية مصالح الشركة كما يفعل جهاز استخبارات أي دولة. وبعد انتهاء الحرب وحتى قيام الثورة المصرية سنة ١٩٥٢، راحت شركة قناة السويس تنصرف مزة أخرى كدولة مستقلة. كان رئيسها فرنسوا شارل رويوزر مصر محاطاً بكل المراسم التي يحاط بها رؤساء الدول، وكان طرفاً حاضراً في كل المؤتمرات الدولية ابتداء من المؤتمرات التي وضعت اتفاقات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى غيرها من التجمعات المكلفة بوضع النظام الاقتصادي العالمي الجديد. كما أنه كان طرفاً حاضراً في كل المؤتمرات السياسية التي يعقدها الاقطاب في الغرب، خصوصاً إذا كان موضوع البحث يتصل بالشرق الأوسط. وكان معظم أعضاء مجلس الإدارة قد أصبحوا الآن من البريطانيين، وإن تنازلت الشركة فقبلت دخول بعض المصريين بعدد محدود كأعضاء في مجلس إدارتها، حددت لهم اختصاصات لا علاقة لها على الإطلاق بإدارة الشركة ولا بقضاياها الحساسة. كذلك تنازلت الشركة فقبلت باستخدام بعض السياسة المصريين من كل الأحزاب كاستشاريين لها في بعض المشاكل التي كانت تطرأ مع الحكومة المصرية. وأخطر من ذلك أن الشركة أصبحت لها سياسة مستقلة خاصة تجاه إسرائيل. ولقد كانت للشركة اتصالات وثيقة مع عدد من اليهود في مصر وفي فرنسا قبل الحرب وإثنائها وبعدها. وكان للشركة بطبيعة الحال اهتمام بالصفة الأخرى الشرقية لقناة السويس كما كان لها

رأيها في خطوط المواصلات من سيناء إلى فلسطين. وتدل وثائق الشركة على أنها تبرعت إلى الحركة الصهيونية قبل سنة ١٩٤٨ بمبالغ طائلة، كما أنها بعد حرب فلسطين أقامت مكتباً للاتصال ولتنسيق المعلومات مع الاستخبارات الإسرائيلية وحينما لفت «حسن يوسف» (باشا) وكيل الديوان الملكي في ذلك الوقت نظرها إلى معلومات مستفيضة بدأت تصل إلى مصر عن مدى التعاون بينها وبين إسرائيل كان جواب الشركة:

«إن مصالحها على الضفة الأخرى من قناة السويس إلى جانب حركة مرور الناقلات الحاملة للبترول من الخليج إلى مصفاة حيفا تفرض على الشركة ضرورة وجود نوع ما من العلاقات مع إسرائيل، وأن مشاكل الحكومة المصرية على الحدود ليس لها أن تتدخل في عمليات شركة قناة السويس»^(١)

ويضيف محمد حسنين هيكل أن وثائق الحكومة المصرية تدل على أن الحكومات المصرية التي فاوضت بريطانيا على الجلاء عن قناة السويس لم تنتبه إلى أن شركة قناة السويس كانت طرفاً خطيراً في تلك المفاوضات: «كان يتردد أن يبقى دوره خافياً من وراء ستار وهو شركة قناة السويس»، كما تدل حسابات الشركة على أنها صرفت على المجهود الحربي الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية مبلغ أربع مائة مليون جنيه استرليني (بقيمة ذلك الوقت). كانت شركة قناة السويس:

«أكبر بكثير من مجرد مؤسسة مالية أو بحرية أو اقتصادية عادية».

رفض أميركي مهين وتأميم قناة السويس

عندما فاجأ دالاس السفير المصري بإبلاغه برفض الولايات المتحدة لتقديم الأموال اللازمة لتحويل السد العالي، كان لنكون وايت المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية قد أصدر بياناً بذلك للصحفيين قبل مرور دقيقة واحدة على دخول السفير المصري لمكتب دالاس، وقام السفير المصري بالإبراق بما حدث للرئيس عبد الناصر الذي كان على متن طائرة مع الزعيم الهندي الكبير نهرو في طريقهما إلى مصر. وعندما أطلع الرئيس عبد الناصر على بيان دالاس والطريقة التي تميز بها تصرف وزير الخارجية الأمريكي، اعتبر بأن الرفض الأمريكي واسلوبه يشكلان إهانة لكرامة مصر وهجوماً «على نظام حكم ودعوة للشعب المصري إلى اسقاطه»، وكان رده سريعاً جداً. ففي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٥٦ يوم ذكرى تنازل الملك فاروق عن العرش، أصدر مرسوماً بتأميم قناة السويس ليستعمل مواردها ورسمها بالعملة الأجنبية لبناء السد العالي.

دومع أن عبد الناصر كان متصلاً بموسكو للتفويض على بناء السد العالي، فإنه لم يتحدث معهم كلمة واحدة عن نوابه لتأميم قناة السويس، حتى في الداخل لم يتحدث مع أحد في هذا القرار إلا في آخر لحظة^(٢).

وفي الخطاب الذي ألقاه عبد الناصر يوم ٢٦ تموز/يوليه سنة ١٩٥٦ في الاسكندرية، ذكر عبد الناصر المستعمرين بالمهانة التي كان يفرضها المستعمر على الشعب المصري قبل قيام الثورة... قال عبد الناصر: لقد أعادت الثورة للشعب كرامته بعد أن كان قد سلبها المندوب السامي البريطاني ثم السفير البريطاني فيما بعد... وأخذ عبد الناصر ييرر في خطابه الأسباب التي دفعته للجوء إلى الروس لشراء أسلحة روسية بعد غارة إسرائيل على غزة في شباط/فبراير سنة ١٩٥٥، فقال للمستمعين أنه سواء أكانت هذه الأسلحة شيوعية أم غير شيوعية فهي في مصر تصبح أسلحة مصرية.

وأشار عبد الناصر في خطابه إلى أن واشنطن أرادت أن تعاقب مصر لأنها رفضت الدخول في أحلاف عسكرية، كما أرادت أن تفسد علاقاتها الاقتصادية مع الدول التي تتعامل معها، وهاجم الولايات المتحدة بعنف بسبب الطريقة المهينة التي سحبت بها العرض الأمريكي، وذكر بأن مصر لن تقبل المساس بكرامتها وسيادتها وأنها لن تقبل باستغلالها والتحكم في شؤونها، وأكد أن مصر ستنفذ مشروع السد العالي ووجه كلامه إلى واشنطن قائلاً «موتوا بغيظكم»^(٣). وكان الرئيس عبد الناصر (مراً) وهو من بني مر. ويشرح الأستاذ محمود رياض مشاعر الرئيس عبد الناصر وأسباب لجوئه إلى العبارات العنيفة في خطابه فيقول:

وقد تبدو هذه الكلمات الآن غنية للغاية، إلا أن عبد الناصر كان يعلم أنه يخوض معركة شرسة وأن نجاحه يتوقف على مدى مساندة جماهير الشعب له، وكان تحديه للسياسة الاستعمارية في خطابه بلغة بعيدة عن اللغة الدبلوماسية المكشوفة يدفع الجماهير إلى الالتفاف حوله ليس في مصر وحدها بل في أنحاء العالم العربي... وأشار في خطابه إلى سياسة الغرب بتسليح إسرائيل لتصبح متفوقة على الدول العربية من أجل القضاء على الشعوب العربية، وأشار إلى مطامع إسرائيل في ضم سيناء (وهو ما أعلنه فعلاً بن غوريون بعد العدوان الثلاثي)^(١).

وذكر الرئيس عبد الناصر في خطابه أنه في الوقت الذي تسحب فيه الولايات المتحدة عرضها للمساعدة في بناء السد العالي، تواصل مساعداتها لإسرائيل عن طريق هبات وقروض حكومية ومبيعات للسندات الإسرائيلية وتبرعات أميركية معفاة من الضرائب بلغت في مجموعها ثلاثة بلايين دولار تقريباً، ويبدو أمامها العرض الأميركي المسحوب البالغ ستة وخمسين مليون دولار مبلغاً ضعيفاً هزئياً. ثم جاءت العبارة التي اتفق عليها مع محمود يونس: لقد أشعرنني مستر بلاك أنني اجلس أمام فرديناند ديليسبس. واستطرد عبد الناصر يقول:

«وفقاً لتوجهات ديليسبس القاسية مات ما يزيد عن مائة ألف عامل مصري اشتركوا في حفر القناة... قناة لا تخصهم ولا تخص بلدهم ولكن تخص شركة أجنبية امتصت الأرباح العائدة لا لصالح مصر ولكن لزيادة ثراء اصحاب الشركة. ولكن أيام الاستغلال الأجنبي قد ولت ومن ثم ينبغي أن تصد «القناة وأربابها إلى مصر»».

وقرأ عبد الناصر قرار التأميم وأنهى خطابه بصيحة هزت الجماهير حيث قال:

«سوف ينني السد العالي وسوف تعيد حقوقنا المسلوقة».

«لقد كان تأميم قناة السويس بمثابة ضربة معلم لاستقلال العرب. لقد أصبح عبد الناصر البطل الذي لا ينافس في ميدان التحرير والقومية العربية»^(٢).

ويذكر محمد حسنين هيكل بأن فكرة تأميم القناة تولدت عندما أشار وزير الخارجية البريطاني سلووين لويد في حديث مع الرئيس عبد الناصر إلى أهمية قناة السويس لبريطانيا وإلى أنها جزء من مجمع بترول الشرق الأوسط، وأن عبد الناصر علق على ذلك بملاحظة مضمونها أن حصّة الدول المنتجة للبترول هي ٥٠٪ من الأرباح، بينما تقل حصّة مصر عن ذلك من أرباح قناة السويس وأنه يجب زيادة حصّة مصر. وتفاعلت فكرة الزيادة في رأس عبد الناصر وانتقلت فكرة الخمسين بالمئة من الأرباح إلى فكرة كامل الأرباح. ومن كامل الأرباح هذه صمم عبد الناصر على إقامة السد العالي رغم ما اعتبره خداعاً من الدالاس وايدن وسحبهما لعرض التمويل^(٣). وعلى هذا الأساس، فإن فكرة تأميم قناة السويس لم تكن مبيتة من عدة سنوات كما ادعت وزارة الخارجية الأميركية، ولم يسه الرئيس عبد الناصر لدفع الولايات المتحدة لرفض تمويل السد العالي، وإنما كان تأميم القناة وسيلة لتأمين مورد مالي لبناء السد العالي بعد أن انكشف موقف الولايات المتحدة السلبى المعادي.

كان الرئيس عبد الناصر قد درس النتائج التي يمكن أن تترتب على تأميم قناة السويس، فقدربان بريطانيا بزعامة أنتوني ايدن المهووس بكره عبد الناصر والدكتاتوريين سيليخا إلى العنف والتدخل العسكري، وأن فرنسا ستشارك مع بريطانيا في هذا التدخل. أما إسرائيل فقد اعتقد بأن بريطانيا لن تقبل بأن تشارك معها في القتال حتى لا تثير العالم العربي ضدها. وكان من حسابات الرئيس عبد الناصر أن الولايات المتحدة لن تقف موقفاً عنيفاً ضد مصر، وأن بريطانيا وفرنسا حسب معلوماته العسكرية عن القوات البريطانية التي زوده ببعضها (نوار ابوكا) في قبرص وجماعة عمالية في مالطا، تحتاجان لما لا يقل عن شهرين لاكمال الاستعدادات للهجوم على مصر يكون هو خلالها قد أثبت للعالم حسن نية مصر، وأن القناة ستظل مفتوحة وتسرع فيها الملاحة بكفاءة ويسر، ويفوت بذلك الفرصة على أنتوني ايدن أمام الرأي العام العالمي لتبرير اللجوء إلى القوة الحربية. وبالفعل، فلقد أثبتت مصر أنها قادرة على إدارة القناة بكفاءة عالية رغم الصعوبات التي خلفتها الدولتان الغربيتان وشركة قناة السويس لإثبات عجز مصر عن إدارتها وتسير الملاحة فيها بصورة سليمة.

وأحدث تأميم القناة موجة عارمة من الفرح والشعور بالاعتزاز في مصر وخارج مصر في العالم العربي، فلقد كانت القناة رمزاً كبيراً من رموز الاستعمار تذكر بما:

وتعرضت إليه مصر من استغلال، ومات آلاف المصريين وهم يحفرونها، وكانت شركة قناة السويس دولة داخل الدولة. كانت لها شيفرتها السرية الخاصة وعلمها الخاص. وكان شعارها هو (إننا نريد القناة لمصر وليس مصر للقناة)^(٨).

كانت الآمال المصرية والعربية لا تتعدى عدم تجديد عقد امتياز الشركة بعد نهايته في سنة ١٩٦٨، وهي الآن ملك لمصر ولم تعد شركة أجنبية للأجانب المستعمرين المستغلين. وأعلنت الدول العربية تأييدها لمصر باستثناء عراق نوري السعيد، وإن كان بعض الساسة العراقيين أرسلوا برقيات يعربون فيها عن تأييدهم لتأميم القناة. وعندما بلغ نية التأميم أنتوني أيدن كان في حفلة عشاء في مقر رئاسة الوزارة البريطانية في ١٠ داوونغ ستريت، أقامها تكريماً للملك فيصل ملك العراق، وكان نوري السعيد في معينة وكذلك عدد من رجال السياسة البريطانيين العسكريين. وكان الحديث يدور عن عبد الناصر وعن مدى شعبيته في العالم العربي وعن البديل الذي يطلونه محله حالما يطيرونه ويخرجونه عن الحكم^(٩). وغضب أيدن غضباً جامحاً وطلب مشورة نوري السعيد، فأجاب (حسب ما ذكره في روايته لمجلس الوزراء العراقي فيما بعد)

لم يبق أمامكم سوى سبيل واحد للعمل هو: اضربوا الآن واضربوه بشدة وإلا فسيفوت الأوان^(١٠). ولا بد أن هذا جسيم شهوداً مؤلماً جداً ظهر فيه رئيس وزراء عراقي شهير أمام مليكه، وهو يناشد رئيس وزراء دولة أجنبية استعمارية أن يستعمل القوة والبطش لاسقاط رئيس عربي وحكم عربي في دولة عربية شقيقة. أما في الأردن فإن الصورة كانت مشرقة ويقول محمود رياض:

وكانت برقية الملك حسين بتهنئة عبد الناصر لها وقع كبير في النفوس، فقد كانت تمثل تحدياً للوجود البريطاني في الأردن بل وتحدياً للأخطار المحيطة به^(١١). وابتدأت الاستعدادات المصرية البريطانية والفرنسية، وجرت الاتصالات السرية بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. وجمدت الأموال المصرية في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، واستمر مرور السفن في القناة بما فيها السفن البريطانية والفرنسية، وسمحت مصر لشركات الملاحة أن تدفع رسوم القناة في حساب شركة قناة السويس في باريس ولندن، وعقد مؤتمر لأربع وعشرين دولة في لندن لعب فيه دالاس دوراً كبيراً. وأقر المؤتمر ملكية مصر للقناة، ولكنه قرر تشكيل هيئة دولية لإدارتها وتصرف شؤونها، فرفض الرئيس عبد الناصر الإدارة الأجنبية ولم يقبل بأكثر من هيئة استشارية. وفي مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٥٦ في واشنطن أعلن دالاس بأن:

قناة السويس لا تحتل مقاماً أولياً من اهتمام الولايات المتحدة^(١٢).

وصرح الرئيس أيزنهاور في مؤتمر صحفي يوم ٤ أيلول/سبتمبر بعد يوم واحد من وصول رئيس وزراء استراليا روبرت منزنس ويعنته إلى القاهرة:

إننا ملتزمون بتسوية سلمية لهذا النزاع ولا شيء غير ذلك^(١٣).

كان هذا التصريح ضربة لمهمة منزنس، وشعر أنتوني أيدن بأن الولايات المتحدة تخذله، ولكن الولايات المتحدة أيدت (حق) إسرائيل في خليج العقبة، وجمدت حسابات مصر في المصارف الأمريكية، وأوقفت شحن المساعدات إلى مصر بما في ذلك الغذاء وكميات من الأدوية الضرورية. وفشل منزنس في إرهاب الرئيس عبد الناصر عن طريق التلويح باستعداد بريطانيا وفرنسا لاستعمال القوة ضد مصر، وكاد الرئيس عبد الناصر ينهي الاجتماع مع منزنس ويعنته. وكان منزنس حاقداً على الرئيس عبد الناصر ويعارض التأميم بشدة، وأعلن في لندن قبل مجيئه لمصر:

لو تركنا مصالحنا الضعيفة تحت رحمة نزوة رجل واحد، فمن ذلك يد بمثابة انتصار لنا... إننا لا نستطيع أن نقبل شرعية ما قام به عبد الناصر حتى من الزاوية الأدبية^(١٤).

ويذكر صلاح نصر رئيس الاستخبارات المصرية بأن الرئيس عبد الناصر وجد أن مشروع منزنس يعني خضوع سيادة مصر على القناة، وأنه سيعطيها في دوامة السياسة والمشاكل الدولية. وقال عن مشروع

إدارة القناة من قبل هيئة تشكّلها الدول المنتفعة من القناة:

«إن هذا الاقتراح من السذاجة بحيث يمكن تشبيهه بمشروع لإنشاء هيئة من المنتفعين لتشغيل ميناء لندن، تصر على أن كل السفن التي تستخدم الميناء ينبغي عليها أن تدفع الرسوم للهيئة. إن هذا الاقتراح قد تم تخطيطه لاختصاص سيادة مصر وحقوقها في إدارة القناة التي اعترفت بها بريطانيا منذ سنتين في المعاهدة الانجليزية - المصرية عام ١٩٥٤، حيث قررت أن القناة جزء حيوي من مصر»^(١٢).

وحاولت بريطانيا وفرنسا الضغط على مصر بجعل (المرشدين) الأجانب في القناة يتركون عملهم. ثم تشكلت بمساهمة من الدول جميعية المنتفعين من قناة السويس وقصد من هذه الجمعية أن تقوم بتشغيل القناة على نفقتها وتدفع لمصر رسوماً مقابل ذلك، فأعلن الرئيس عبد الناصر بأن أي محاولة لفرض هذه الجمعية على مصر ستؤدي إلى القتال. وبدأ مع الوقت بأن المصريين يديرون القناة بصورة سليمة وبدون تعارض مع ميثاق القسطنطينية (١٨٨٨) الذي يحكم أوضاعها. ولم يكن في الإمكان انكار حق مصر السيادي في تأميم القناة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ عرضت قضية القناة على مجلس الأمن، وتم التوصل إلى ستة مبادئ لتسوية المشكلة وافقت عليها مصر وبريطانيا وفرنسا وكانت كما يلي:

- ١ - الملاحة حرة مفتوحة وبدون تمييز.
 - ٢ - أن تحترم سيادة مصر.
 - ٣ - أن تكون إدارة القناة منفصلة عن سياسات أي دولة كانت، فلا تخضع الملاحة فيها لتحيزات سياسية.
 - ٤ - أن تحدد رسوم القناة باتفاق بين مصر والمنتفعين من القناة.
 - ٥ - أن تخصص نسبة عادلة من العائدات لتحسين القناة وتطويرها.
 - ٦ - في حالات النزاع يجب تسوية الأمر بالتحكيم.
- واستعملت روسيا الفيتو ضد توصيتين قدمتهما بريطانيا وفرنسا لالزام مصر ببعض الضمانات وبالتعاون مع جمعية المنتفعين بالقناة.
- ونشأ شعور عام بأن الحالة قد سويت، وأن خطر اندلاع القتال قد زال، وهذا ما عبّر عنه همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة للدكتور محمود فوزي بعد إقرار المبادئ الستة:
- «إنها نتيجة ممتازة فبعدما أنهى البريطانيون استعداداتهم العسكرية ضدكم من القطارات المحطة»^(١٣).
- ويذكر صلاح نصر في مذكراته أن الرئيس عبد الناصر بذل جهداً في تهدئة الأزمة الشديدة، فأوقف هجمات الفدائيين داخل النقب، ووضع بندا في قرار تأميم القناة ينص على استمرار جميع موظفي القناة بمن فيهم البريطانيون والفرنسيين.
- «كما حاول عدم التدخل في الملاحة حتى لا يعطي أيدي وموليه وأعوانها فرصة الزعم بأن الملاحة داخل قناة السويس أصبحت خاضعة لنزوات عبد الناصر».
- وأعلن عبد الناصر تعهد مصر بضمان تنفيذ اتفاقية القسطنطينية وحرية الملاحة كما كانت قبل التأميم.

«وكان عبد الناصر على استعداد أن يقابل أيدي وموليه في أي بلد محايد، ولكن لم يكن لديه الاستعداد أن يتخل عن مبدأ جوهري هو أن القناة تخص مصر، وأن إدارتها وبطلها ينبغي ألا يبقيا ملكاً لقوة أجنبية»^(١٤).

ورغم ذلك كان لديه الاستعداد لقبول مساهمة الدول المستخدمة للقناة بصفة استشارية في الأمور التي ترتبط بمصالحها. وفيما يتعلق بجهود الرئيس عبد الناصر للوصول إلى تسوية لازمة تأميم القناة يقول صلاح نصر:

«وهنا يلعب العملاء المزدوجون دوراً ملموساً في لعبة الحرب السياسية. لقد كان عبد الناصر يريد أن يجس نبض لندن وواشنطن إزاء الوصول إلى تسوية للموقف، فاختار عميلين شقيقين أحدهما ينتمي للمخابرات المركزية الأمريكية فأرسله إلى واشنطن، والآخر ينتمي إلى المخابرات البريطانية فأرسله إلى لندن. وقام عبد الناصر بتزويد العميلين بالتوجيهات وطلب منهما أن يبينوا للبريطانيين والأمريكيين أن القناة في ظل الإدارة المصرية سوف تظل مفتوحة لجميع سفن دول العالم، وأن تستخدم قط كسلاح ضد أية دولة تستخدم القناة. ولكن جهود الأخوين باءت بالفشل، فأولاً لا يمكن لعمل مزدوج أن يقوم بمهمة السفارة بين الدول حتى لو

كانت مهمة سرية، وثانياً لأن الأحداث كانت قد سبقت الزمن...»^(١٤).

وأضاف صلاح نصر في مذكراته:

«ومن ناحية أخرى كان عبد الناصر منذ نشوب أزمة تأميم قناة السويس يرغب في الوصول إلى تسوية سلمية طالما كانت لا تمس سيادة مصر، وكان هناك دافعان أساسيان يحثانه لاتخاذ هذا النهج.

كان الدافع الأول سياسياً، إذ تعرض عبد الناصر لنوع ما من الضغوط من بعض الدول العربية ومن روسيا ويوغوسلافيا والهند تحبذ فكرة الوصول إلى تسوية... وكان عبد الناصر حينما قام بتأميم القناة قد حصل على إعجاب معظم زعماء الدول العربية.

ولكن ما إن تطورت الأزمة وبدأت تظهر في الأفق بوادر احتمال نشوب الحرب، حتى بدأت الدول العربية المنتجة للبتروöl - وبخاصة الدول التي لا تمتلك خطوط أنابيب تمتد إلى البحر الأبيض - تخشى على أمن القناة كمنفذ رئيسي لتصدير بترولها إلى الغرب»^(١٥).

ولقد ذكر المرحوم السيد عوني عبد الهادي الزعيم الفلسطيني والوزير الأردني الذي كان في ذلك الوقت سفيراً للأردن في القاهرة، بأنه قابل مع عدد من السفراء العرب الرئيس عبد الناصر وحشوه على السعي لحل الأزمة بصورة سلمية»^(١٦).

كان الرئيس عبد الناصر يعلم بأن الخطر لم يمر، وكان الأميركيون أحد مصادر معلوماته السرية لأنهم أرادوا إقناعه بالمخاطر وبقبول التسوية. وكانت المعلومات تأتيه كذلك من «صديق» مصر في حلف بغداد وتدل على أن نوري السعيد كان مقتنعاً بأن الهجوم على مصر سيحدث، وذلك إضافة إلى أنباء الحشودات البحرية والجوية البريطانية والفرنسية. وحتى ذلك الوقت، كان الرئيس عبد الناصر يعتقد بأن الدولتين الاستعماريّتين لن تتواطأ مع إسرائيل وتشركانها في هجوم محتمل على مصر، ولذلك لم يترك سوى قوات قليلة في سيناء رغم المعلومات السرية التي سلمت مقابل ثمن نقدي للسفارة المصرية في باريس عن تواطؤ بين فرنسا وإسرائيل. ويذكر صلاح نصر رئيس الاستخبارات المصرية السابق في مذكراته، بأن الرئيس عبد الناصر كان ميّز أن انشغال فرنسا في الثورة الجزائرية سوف لا يمكنها من المشاركة في أي عمل عسكري موجه لمصر رغم كراهية موليه له».

وهن كذلك بأن ما يقوم به موليه رئيس الوزراء الفرنسي وأنتوني آيدن رئيس الوزراء البريطاني «من تلويح باستخدام القوة ليس إلا بمثابة إرهاب له ليقبل نوعاً من الإشراف الدولي على القناة».

ويضيف صلاح نصر:

«ويثور عبد الناصر حينما يصله تقرير من سفارتنا في باريس جاء به أن مسيو بينو وزير خارجية فرنسا أهان السفير المصري ونعته بأنه قاض يحمي «مجرماً عتيقاً»»^(١٧).

ولكن تكشف فيما بعد أن التواطؤ قد حدث بين فرنسا وإسرائيل ثم بريطانيا. وأن اتصالات عديدة تمت بين الأطراف الثلاثة. وأن الاجتماعات عقدت وتم الاتفاق النهائي في منزل خاص في (سيفر) بضواحي باريس، باشتراك وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد^(١٨) وغي موليه وكريستيان بينو وزير خارجية فرنسا وبورج مونو ري وزير الحربية الفرنسي وبن غوريون وموشيه دايان وشمعون بيريز. ولقد سجل موشيه دايان في مذكراته تفاصيل هذا التواطؤ^(١٩). وكان لكل طرف من الأطراف الثلاثة أسبابه المتشابهة لخوض القتال ضد مصر. ففرنسا كانت تملك القسم الأكبر من أسهم شركة القناة وكانت تحارب ثوار الجزائر المناضلين لتحرير وطنهم من الاحتلال الأجنبي الاستيطاني، وكانت مصر عبد الناصر تزود الثوار بالسلح والدعم لدوافع قومية عربية واشغالا للسلح الفرنسي حتى تقل قدرة فرنسا على تزويد إسرائيل بالسلح. وكان أنتوني آيدن الممثل الأنيق للاستعمار القديم يبيّض الرئيس عبد الناصر وما يمثله عبد الناصر من وطنية وعروية ونزعة استقلالية صلبة رأى فيها آيدن كلها خطراً على مصالح بريطانيا والغرب وإسرائيل. واعتبر بأن عبد الناصر (دكتاتوراً) خطراً وعدواً لبريطانيا. ووصف مستشار في السفارة البريطانية في واشنطن الرئيس عبد الناصر بأنه «عدو الشعب البريطاني رقم واحد».

انتوني ايدن يريد أن يقتل عبد الناصر

كان انتوني ايدن السياسي الأنيق اللامع صاحب الشهرة والخبرة الدبلوماسية العريقة ومن أكبر مؤيدي عصبة الأمم رجلاً ذا مشاعر حادة وأفكار ثابتة، ومن هذه الأفكار الملحة على ذهنه أن الرئيس عبد الناصر يشبه هتلر، وأنه يجب أن يحطم:

«ولا يستطيع من يراه على التلفزيون أن ينسى الكراهية الشخصية المكشوفة التي كان يتحدث بها عن عبد الناصر، والتي أثارت التساؤل إذا كان قد حدث شطط في الحكم على الأشياء في المراكز العليا»^(٣١).

وقد أكد السير أنتوني ناتنغ وزير الشؤون الخارجية البريطاني السابق شخصياً في الفيلم التلفزيوني الوثائقي (نهاية إمبراطورية) الذي عرضه التلفزيون الأردني مساء ١٦/١٢/١٩٨٦، بأن أنتوني ايدن كان يكره الرئيس عبد الناصر ويتضايق منه لدرجة أنه خلال أزمة السويس قال لأنتوني ناتنغ عن عبد الناصر: «أريد أن يقتل (Murdered)». وأكد أنتوني ناتنغ بأن ايدن استعمل هذه الكلمة بالذات.

وعزز هذه الكراهية، حسب رأي محمد حسنين هيكل، كره زوجة انتوني ايدن (كلاريسا) قريبة السير ونستون تشرشل التي كانت تتور بسبب الانتقادات التي كانت توجه لزوجها في تعامله مع عبد الناصر، ويبدو أنها لم تحف غضبها على عبد الناصر:

«فعندما زار الصحفي الأميركي جوزيف السوب الرئيس عبد الناصر روى كيف زارها ذات يوم فالتقت جريدة تعمل في إحدى صفحاتها صورة بشعة لعبد الناصر وقالت بغضب شديد: كيف يمكن لهذا المصري أن يتعدى انتوني وينجو من العقاب؟»^(٣٢).

هذا القول تعبير استعماري متعال جعله الوهن والضعف اللذان أصابا بريطانيا وكشفهما فشلها في حرب السويس يبدو هستيرياً سخيفاً. ويذكر هيكل كذلك بأن الانتطباع الذي كان سائداً لدى بعض الدبلوماسيين في لندن هو أن ايدن كان يريد رأس عبد الناصر إرضاءً لزوجته على الأقل:

«وقيل لنا أنها كانت تحلم أن يثب ايدن نفسه مثملاً فعل عمه السير ونستون تشرشل».

وكانت هناك حرب الدعاية المتبادلة والمؤامرات الأميركية والبريطانية المؤيدة من قبل نوري السعيد ضد عبد الناصر. وكانت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تضاف من مواقف عبد الناصر المدعومة بنفوذه الكبير في العالم العربي وأفريقيا، فلقد رفض أن يقف إلى جانب الغرب أو أن ينصاع إلى توجيهاته، بل أن عبد الناصر في نظرهم تصدى للتحركات الغربية فحارب حلف بغداد وتمرد على الغرب وبعث الأمل في الوحدة العربية التي لا يحبرونها وجعل تحقيقها أمراً واقعياً. كما وأنه تقرب من روسيا الشيوعية، وإن كان ذلك بسبب سياسات الغرب والولايات المتحدة العدوانية، وشكل خطراً على مصالح الغرب وسلامته مواصلاته عبر قناة السويس، وهي الممر الحيوي لبتترول الشرق الأوسط إلى الغرب ولمصلحته الاقتصادية.

واعتقدت بريطانيا بأن عبد الناصر سيعمل على أن تفقد بترولها، وكانت إسرائيل مثل الدول الغربية تريد القضاء على عبد الناصر واسقاطه قبل أن تتزايد القوة الحربية التي كان يبنينا لصر بالسلح وبالقادة الموحدة لحلف عسكري بين مصر وسوريا والأردن، وقبل تضيق الخناق على إسرائيل التي كانت تريد تحطيم القوات العربية واكتساب حق الملاحه البحرية في قناة السويس والبحر الأحمر وخليج العقبة حتى ميناء (إيلات)، وأن تضع حداً لغارات الغدائين من سيناء. كما وأن إسرائيل أرادت بعد أن تستولي على سيناء أن تبقى فيها حتى تصبح عن طريق القوة العدوانية شريكاً من الضفة الشرقية في قناة السويس فتتمكن من السيطرة عليها. وفي الواقع، فإنه عندما طلب من إسرائيل الانسحاب من سيناء بعد حرب السويس قال بن غوريون: ولماذا نخرج؟ إن أجدادنا أيام موسى عاشوا أربعين سنة في سيناء. وأعلن في الكتبتست في اليوم التالي لوقف إطلاق النار أن قوات إسرائيل لم تدخل أراضي مصرية، وأن عملياتها العسكرية كانت في سيناء فقط، وبذلك يكون قد أعلن أن سيناء أرض غير مصرية، كما أعلن أن اتفاقات الهدنة وخطوطها مع مصر قد زالت واختفت، وأن سيناء صحراء اجنبية عن مصر، وأنه تم تحريرها من القوات والحكم المصري.

من الظاهر أن هذه الأسباب والدوافع للقضاء على عبد الناصر ومواقف عبد الناصر وتحقيق مطالب إسرائيل، كانت أقوى من قضية قناة السويس بحد ذاتها وتأمين الكفأة في إدارتها وحرية الملاحة فيها. فرغم ضغوط الولايات المتحدة على بريطانيا لكي لا تلجأ إلى الحرب، ورغم التوصل إلى اتفاق البنود الستة بشأن القناة والملاحة فيها التي وافقت عليها الأطراف المعنية، ورغم أن المصريين سيروا الملاحة عبر قناتهم بكفاءة عالية وطريقة سليمة، وأن الرئيس عبد الناصر بذل جهداً لتفادي الصدام العسكري، فإن بريطانيا وشركاءها في التواطؤ اختاروا الحرب والقتال، ويات من الواضح أنه إضافة إلى دوافع كل من الأطراف المتعدية، فإن بريطانيا والغرب لم يستسقروا ولم يتقبلوا أن يخرج زعيم عربي عن طوقهم وسلطانهم. ويخطط نهجاً مستقلاً لبلده ليحدد مصيرها ومواقفها ويدير شؤونها وفق اختيارها في المجتمع الدولي، خصوصاً وأن هذا الزعيم كان على رأس أقوى دولة عربية، وكان يلهب حماس الجماهير العربية ويولد ضغوطاً كبيرة على الأنظمة والحكومات العربية الموالية للغرب والسائرة في ركابه. ويؤيد هذا الرأي ما جاء في مذكرات موشيه دايان عن وزير خارجية بريطانيا سلوين لويدي وتعليقاته خلال المباحثات في ضواحي باريس. فبعد أن وصف دايان كيف أن سلوك الوزير البريطاني خلال تلك المباحثات كان يعبر عن «الاشمئزاز من المكان ومن المجتمعين فيه الآخرين ومن موضوع المباحثات»، وأن الملاحظات الأولى التي أبداهما أوجت بأنه يستعمل أساليب «ذين يسام تجاراً جشعين»، قال بأن سلوين لويدي أبلغ المفاوضين الفرنسيين والإسرائيليين بأنه كان يمكن في الواقع أن يتم الوصول إلى اتفاق مع مصر بشأن قناة السويس في خلال سبعة أيام، وأن محادثاته في نيويورك مع وزير الخارجية المصري محمود فوزي كانت مثمرة، وأن المصريين قبلوا بالاعتراف بجمعية الدول المنتفعة من قناة السويس وتحديد رسوم القناة مسبقاً وبضمان الاشراف الدولي على إدارة القناة وفرض العقوبات حسب ميثاق الأمم المتحدة إذا أخلوا بالتزاماتهم، ولكن سلوين لويدي اضاف بأن بريطانيا لا ترغب في الاتفاق مع مصر لأن مثل هذا الاتفاق سيفشل في اضعاف عبد الناصر بل سيزيده قوة. وبما أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية اعتبرت بأنه يجب اسقاط عبد الناصر، فإنها مستعدة للجوء إلى الحرب لتحقيق هذه الغاية. كما وأن الحكومة البريطانية لن تساند المملكة الأردنية الهاشمية إذا قام الأردن بمهاجمة إسرائيل^(٣١).

ويذكر صلاح نصر في مذكراته:

«ومن ناحية أخرى، كان ايمن قد أعلن حرباً نفسية شعواء على عبد الناصر بعد أن طرد الملك حسين جلوب من قيادة الفيلق العربي الأردني في شهر مارس [إذار]. فقد ظن أن عبد الناصر وراء كل المتاعب التي تواجهها بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط. وأخذ رجال المخابرات الأمريكية بالاشتراك مع نظرائهم البريطانيين في تدبير انقلاب في مصر على نظام عبد الناصر مشابه للانقلاب الذي أطاح بحكومة مصدق في إيران»^(٣٢).

في حزيران/يونيو ١٩٥٦، أعلن بن غوريون بأن إسرائيل لن تلجأ إلى الحرب حتى ولو استفزت للقتال. وفي تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها، أكد ممثلو إسرائيل في الأمم المتحدة بأن إسرائيل لن تلجأ إلى حرب وقائية ضد جيرانها العرب، وكان ذلك خداعاً وتضليلاً. فقد قامت إسرائيل بعد ثلاثة أيام بتعبئة قواتها وغزت مصر في اليوم التالي، أي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر واحتلت قطاع غزة وسيناء وشرم الشيخ، مستغلة اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية. وقامت بريطانيا وفرنسا حسب مخطط التواطؤ العدوانى بتوجيه ائذار إلى كل من مصر وإسرائيل تطلب منهما وقف القتال والانسحاب عشرة أميال من طرفي القناة كل في جهته. وطلبت من مصر أن تقبل باحتلال القوات البريطانية والفرنسية للمواقع الرئيسية في بورسعيد والاسماعيلية والسويس. كانت القوات الإسرائيلية وقت الائذار على بعد حوالى أربعين كيلومتراً من القناة، وكان واضحاً أن الائذار يعني أن تتوغل إسرائيل لمسافة أكبر في الأراضي المصرية، وأن تتسحب مصر من أرضها غرب القناة. وكان واضحاً كذلك أن الائذار كان يستند إلى حجة واهية، وشكل محاولة مزيفة لتبرير العدوان الصارخ والتواطؤ السري مع إسرائيل.

وعندما صدر الائذار البريطاني - الفرنسي، أرسل الرئيس ايزنهاور رسالة إلى أنتوني ايمن يؤكد فيها أنه يتوجب على كل من الدول الموقعة على (التصريح الثلاثي) ابلاغ الطرفين الآخرين بنتيها في

الخروج على التصريح. ولكن ايزنهاور رفض الاقتراح السوفياتي للقيام بعمل عسكري مشترك لوقف العدوان حتى لا يكون حليفاً للاتحاد السوفياتي ضد حلفائه الحقيقيين، وحتى لا يفتح المجال أمام الروس للدخول بفعالية في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط التي كانت الولايات المتحدة والغرب تبغي إبقاها مغلقة في وجه الاتحاد السوفياتي. وفي الأمم المتحدة أعلن همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة استقالته يوم ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ احتجاجاً على العدوان، ولكن أغلبية كبيرة من دول العالم ومنها مصر طلبت منه الرجوع عنها والبقاء في منصبه. فبقي فيه إلى أن لاقى حتفه في حادث سقوط طائرته في ادغال الكونغو.

أما الرئيس عبد الناصر فلقد دهش للكذب الذي تضمنته الانذار. ولم يصدق أن رئيس وزراء بريطانيا رغم بغضه له يكذب إلى هذا الحد. وينسب محمد حسنين هيكل عدم التصديق هذا إلى الاعتقاد الشائع عن المصادقية التي يتميز بها (الجنتمان) البريطاني فيقول بأن عبد الناصر:

«لم يستطع أن يصدق لأن من بين الأساطير الراسخة في الشرق الأوسط: الجنتمان البريطاني المذهب لا يكذب مطلقاً. ويرغم أنه كان يكره أيدن ولم يكن يثق به. وبرغم أنه كان يعرف أن أيدن يريد القضاء عليه فلم يساوره الظن في أن أيدن يكذب»^(٣٤).

ورفض الرئيس عبد الناصر الانذار وأغلق قناة السويس وقام الطيران البريطاني والفرنسي بقصف القاهرة وقواعد الطيران المصري، ثم قامت القوات البريطانية والفرنسية باحتلال مدينة بورسعيد بعد قتال عنيف، وكذلك احتلت القسم الشمالي من القناة بعد أن سحب عبد الناصر قواته من سيناء.

ويعلق أنور السادات على تصرف بريطانيا وفرنسا ودور أميركا، فيقول:

«لقد كان من الممكن أن تعيش بريطانيا وفرنسا على أموال أميركا وحمايتها عيشة شريفة، ولكن هاتين الدولتين على ما تعودتا عليه لن تستطعا أبداً العيش بشرف... فإنه ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى راحت بريطانيا وفرنسا تطبقان أحد أساليب الاستعمار ضد الشعوب الصغيرة بقصد السيطرة على مواردها وحرماتها من ممارسة سيادتها. واستخدمت الدولتان في ذلك دولارات أميركا وأسلحة أميركا عن طريق حلف الأطلسي من جهة... ومن جهة أخرى استخدمت هاتين الدولتان السارقتان أميركا ونفوسها وتأييدها في المجال الدولي عن طريق هيئة الأمم المتحدة، لكي يجعلنا من شرعية الغاب دستوراً للمعاملات في هذا العالم... أريد أن أقول لك أن أسلحة هذا الحلف وأساطيله وطائراته ودياباته هي التي كان مقدراً لها أن تفتك بقوات مصر المسلحة تحت ستار إسرائيل، لولا بظفة جمال عبد الناصر الذي أصدر أوامره بسحب قوتنا من سيناء وتوحيد الجبهة في اللحظة الحاسمة. أسلحة حلف الأطلسي هذه... هي التي جاءت إلى مصر لكي تخلع... جمال عبد الناصر وتقضي على الثورة، لكي تعود مصر من جديد مستعمرة ليس لبريطانيا وحدها هذه المرة وإنما لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل... أسلحة حلف الأطلسي هذه هي التي جاءت إلى مصر لكي تقضي على القومية العربية وتحققها الصاعد المقدس... فزعماء الغرب لم يكفهم أن يحصلوا على البترول ولا أن يستخدموا قناة السويس في حرية وأمن، وإنما هم يريدون أن يستعبدونا وبذلكا رقابنا ويحصلوا على البترول ويملكون القناة ويقضوا إلى الأبد على كل وعي أو حريّة أو استقلال في دنيا العرب وفي مصر على وجه الخصوص»^(٣٥).

عبد الناصر بطلاً عربياً كبيراً

بعد الفارة الجوية على القاهرة تأزم الوضع في مصر، وضعت ثقة بعض القادة المصريين في إمكانية الصمود في وجه العدوان الغربي والإسرائيلي. وعندما عقد الرئيس عبد الناصر اجتماعاً وزارياً، كان صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة في حالة يأس وضعف نفسي، وخاطب الرئيس عبد الناصر قائلاً:

«لقد فعلت كل ما في وسعك. لقد خدمت بلدك بكل قدرتك وطاقتك ولكنك فشلت، وبقيت خدمة أخرى واحدة فقط يمكنك أن تؤديها لبلدك: إن السير صفري ترقيفان لا يزال في السفارة البريطانية قاذب ومسلم نفسك إليه. ذلك أنهم يريدونك وحيد فقط»^(٣٦).

وقد قيل إنه طلب من الاستخبارات المصرية توفير سم لينتحر به جميع أعضاء مجلس القيادة. ولكن عبد الناصر كان من معدن آخر ولم يَزْ بأن الأمر يقتصر على شخصه، وأعلن بأنه يفضل أن يضحي بنفسه مقاتلاً ورفض الاستسلام. وأبتدأ يحضر لحرب العصابات في مصر ضد الغزاة، وخرج من

حرب السويس بطلاً عربياً كبيراً وزاد نفوذه وتأثيره وجاذبيته.

من بداية الحرب أثار الاعتداء على مصر استكساراً في الرأي العام العالمي وفي بعض دول (الكومنولث)، وفي بريطانيا نفسها رغم نظرة التعالي والنصرة البريطانية تجاه (المصريين). وكان هناك استكسار لأساليب الخداع والتواطؤ التي لجأت إليها حكومة آيدن والتي كان من المفروض (تقليدياً) أن تترفع عنها الحكومات البريطانية، وكذلك بسبب استغلال (الإذاعة البريطانية) لتكون أداة للدعاية المضللة، فالتفت بذلك مصداقيتها وميادها وسمعتها. وقبل أيام من بداية القتال قام الرئيس أيزنهاور بالاتصال هاتفياً مع أنتوني آيدن محاولاً اقناعه بالارتداد عن التورط في الإجراءات الحربية. وفي اليوم السابق لبداية الهجوم، قام الرئيس أيزنهاور بإصدار بيان غوريون بأن لا يلجأ للعمل الحربي^(٣١).

وعند بدء القتال، ندد مجلس الأمن دون تأخير بالغزو وطالب بوقف القتال، وقامت مصر بإغراق عدد من السفن في القناة فأغلقتها. وتضعف الجنيه الاسترليني ومركز بريطانيا المالي لدرجة خطيرة. واكتشف ضعف بريطانيا وتبين أنها فقدت قوتها ومنزلتها السابقة، واستقال وزيران بريطانيان هما السير أنتوني ناتنغ ووزير الدولة للشؤون الخارجية، السير إدوارد بويل السكرتير المالي للحريية البريطانية. وفي مجلس العموم البريطاني وجه زعيم حزب العمال سؤالاً إلى الحكومة عن تورطها في حرب السويس، كما وجه تهمة (الكذب) إلى كل من أنتوني آيدن رئيس الوزراء، وسلوين لويد وزير الخارجية. ولقد ثبت بعد سنوات أن هذين المسؤولين البريطانيين كانا كاذبين عندما نشر موشيه دايان مذكراته، ونتيجة لدراسات وأحداث جرت مع وزير الخارجية الفرنسي بينو وسلوين لويد نفسه.

أما الولايات المتحدة فقد هددت بصورة مكتومة بتطبيق عقوبات اقتصادية على المعتدين. وأعلن السوفييات انذارهم الشهير بإطلاق صواريخهم البعيدة المدى على المعتدين، وهو الانذار الذي وصف من قبل بعض الجهات بأنه إنذار دعائي صدر بعد وقف القتال، لأنه من المستبعد أن يورط الاتحاد السوفيياتي نفسه في حرب عالية من أجل مصر البعيدة عنه، وحيث لا توجد له فيها مصالح حيوية معرضة للخطر. وهناك من يقول بأن الرئيس عبد الناصر قال في خطاب ألقاه بعد ثلاث سنوات من الحرب: «بأن روسيا عرضت عليه المساعدة ضد العدوان بعد أن كانت الحرب قد انتهت علياً»^(٣٢).

ويذكر محمود رياض إن الرئيس شكري القوتلي الذي زار موسكو من ١٠ إلى ١١/٣٠/١٩٥٦، أبلغه أن:

«الاتحاد السوفيياتي سيقدم أقصى معونة ممكنة لمصر بما في ذلك الأسلحة والفنيين، إلا أنهم غير مستعدين لإرسال قوات عسكرية خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى قيام حرب عالمية»^(٣٣). وعند وصول الانذار السوفيياتي إلى فرنسا، قال المستشار الألماني اديناور لرئيس الوزراء الفرنسي الذي كان مجتمعاً به:

«الأفضل أن لا تكون لدينا أي إوهام، فهؤلاء الأمريكيون لن يهرعوا إلى مساعدتك على الرغم من حلف الأطلسي».

وعندما قابل السفير الفرنسي الرئيس أيزنهاور استقبله وفقاً وكان:

«شاحب الوجه وعصبياً، وكرر له المرة بعد المرة قوله: يجب عليكم وقف هذه الحرب... يجب عليكم الانسحاب من مصر... أن موقفنا يطابق موقف الأمم المتحدة.. دعني أقول لك هذا يا سيدي، إن الحياة لا تدعو أن تكون سلباً يميل إلى السماء، وأنتي شديد القرب من الطرف العلوي للسلم.. وأريد أن أقدم نفسي لخفاقي بيدين نظيفتين لم تلوثهما حرب نووية»^(٣٤).

ولكن ما لا شك فيه أن روسيا على وجه العموم كسبت من موقفها المعادي للامبريالية في نظر العرب ومن تهديدها بإرسال متطوعين لمساعدة مصر في القتال. ولعل هذا كان من الحوافز المهمة التي أدت إلى إصدار (مبدأ أيزنهاور) لمقاومة الحركات الشيوعية التي تساندتها روسيا في الشرق الأوسط.

وفي سوريا صنعت محطة ضخ البترول العراقي بتدبير من ضباط قوميين على رأسهم عبد الحميد سراج، فانقطع سيل البترول إلى البحر الأبيض المتوسط وارتفع سعره. ونسب هذا النصف إلى المقاومة الشعبية لتقادي تحميل الحكومة السورية أي مسؤولية، ولم ينسف خط التابلين الأمريكي لأن الولايات

المتحدة لم تؤيد العدوان العسكري. ولقد أثر قطع البترول وإغلاق قناة السويس على الوضع الاقتصادي الغربي، وزادت احتمالات البطالة في الصناعات التصديرية، واستاءت دول حلف الناتو من حليفتيها لإقدامهما دون مشاورات مسبقة معها على مغامرة حربية سببت لها مشاكل واضرار اقتصادية. وفي بريطانيا استطلعت طوابير الهجرة منها للاستيطان في الخارج، وانهارت صحة رئيس الوزراء انتوني ايدن، فسافر إلى جزيرة جمايكا للاستجمام، ثم تخلى عن الحكم وتوفي بسبب المرض الذي ربما قد زادت خطورته بسبب القهر والفتل.

وانتشر الغضب في الدول العربية وثار مشاعر شعوبها استنكاراً للعدوان وتأييداً لمصر، فقامت التظاهرات معبرة عن التعاطف مع مصر في البحرين والعراق والكويت وبلدان الخليج الأخرى. وحتى الحكومة العراقية غضبت على بريطانيا لأنه كان من الصعب عدم اظهار التعاطف مع مصر في وجه اعتداء بريطاني متحالف مع إسرائيل، ولأن هذا الاعتداء تسبب في وقف ضخ البترول العراقي. واقترح العراق مع باكستان اقضاء بريطانيا من حلف بغداد، ولكن معارضة تركيا لذلك جعلتهم يكتفون بإدانتها فقط. واجتمعت تسع دول عربية في بيروت هي: مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا واليمن، وهددت بفرض عقوبات اقتصادية إذا لم تتسحب القوات المعتدية. وقطعت مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا. وأبلغ الأردن بريطانيا معارضته لاستعمال القوات البريطانية للقواعد الجوية في الأردن، ثم ألغى بعد ذلك المعاهدة الأردنية البريطانية، وخسرت بريطانيا اتفاقية الجلاء وما كان قد تبقى من حق استعمال قاعدة القناة. ويذكر جلالة الملك حسين في كتاب مهنتي كملك:

«فمنذ الأيام الضيقة التي ثارت فيها الفتن وحوادث الشغب بمناخية حلف بغداد بتحريض من عبد الناصر، وأنا أبذل ما لي وسعي للتوفيق بيننا. وخلال غزو السويس لعب الأردن دوراً كبيراً في حث العالم العربي على الوحدة، وكنا أول من ساند عبد الناصر عندما أمتت قناة السويس، وأول من دعا إلى اتحاد العالم العربي لدعم عبد الناصر بعد هجوم إسرائيل والأقطار الغربية على مصر»^(٣).

ويقول محمود رياض الذي كان سفيراً لمصر في دمشق:

«وعرض الملك حسين والرئيس القوتلي معاونة مصر بالهجوم على إسرائيل تنفيذاً للاتفاقيات العسكرية الموقعة مع مصر، إلا أن عبد الناصر رفض تدخل البلدين وطلب مني ابلاغ شكري القوتلي رفضه القاطع لقيام سوريا بأي عمل عسكري، وكان رأي عبد الناصر أن الموضوع قد تعدى كونه مجرد عدوان إسرائيلي يمكن للدول العربية التصدي له. وأنه ليس من المصلحة تعرض سوريا لغزو بريطاني - فرنسي، بل من الأفضل الاحتفاظ بقوتها سليمة، فقد يستطيعان معاونة مصر في المستقبل»^(٤).

ووقفت الهند واليونان إلى جانب مصر. واضطرت بريطانيا وفرنسا إلى الانسحاب منها. وأمم عبد الناصر البنوك البريطانية والفرنسية وشركاتها في مصر... أما إسرائيل فقد حاولت أن تسيطر وأن تحتلق بشرم الشيخ وقطاع غزة، ولكنها اضطرت لأن تتسحب في ٩ آذار/مارس ١٩٥٧ نتيجة لحزم الرئيس الأمريكي إيزنهاور، وجاءت قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة لمراقبة خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل من الجانب المصري وفي شرم الشيخ.

وارتفعت منزلة الرئيس عبد الناصر وأصبح بطلاً عربياً كبيراً وأسطورة رائعة في نظر الملايين من العرب في أقطارهم المختلفة. وتعدى بريقه وتأثيره حدود الوطن العربي. ويتمثل بعض هذا التأثير فيما قاله الرئيس كاسترو، وهو الزعيم الكوبي الكبير، للرئيس عبد الناصر عندما التقيا في نيويورك سنة ١٩٦٠:

وفي عام ١٩٥٦ كتأ في الجبال نظام (باتيسنا) ووصلنا إلى حال من اليأس، ولكن عندما رأينا انكم صمدتم أمام الانجليز والفرنسيين والإسرائيليين وأن العالم وقف إلى جانبكم قررنا أن نصمد. وتلك كانت نقطة تحول بالنسبة إلينا اعتبرنا أن الأمل لا يزال وارداً، وأن في الإمكان الانتصار على باتيسنا حتى ولو كانت أميركا تصانده»^(٥).

ومجد أنور السادات بطولة الرئيس عبد الناصر في حرب السويس، إذ قال قبل أن يصبح هو رئيساً للجمهورية:

«... جمال استطاع أن ينتصر في معركة السياسة على دهاقين السياسة الذين اقنوا عمرهم في الخبرة والدهاء... وسقط أمامه رئيس وزراء أكبر إمبراطورية يعرفها العصر الحديث صريعاً موصوماً بالتآمر والعار. واستطاع جمال أن ينتصر في المعركة الأدبية حين وقفت من خلفه شعوب تعددها ألف وخمسة مليون نسمة تصرخ في وجه أعدائه الذين أرادوا أن يعيدوا بالعالم إلى شريعة الغاب. وانتصر... جمال في المعركة العسكرية على جيوش الإمبراطورية البريطانية - وما يسمى بفرنسا - المزودة بأحدث الأسلحة وأفضل أدوات الفتك والدمار»^(٢).

وعندما توقف للقتال، أشاد الرئيس عبد الناصر في خطاب إلقاءه في الجامع الأزهر بموقف جلاله الملك حسين والرئيس شكري القوتلي وجلالة الملك سعود. وأشار إلى إصرارهم على دخول الحرب إلى جانب مصر. وبين أن القيادة المصرية هي التي طلبت منهم عدم دخول الحرب. وأشاد الرئيس عبد الناصر كذلك بالولايات المتحدة وبالاتحاد السوفياتي لموقفهما ضد العدوان الثلاثي. ومما هو جدير بالذكر أنه في اجتماع للرؤساء العرب عقد في بيروت بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ تأييداً لمصر، لم يكتف جلاله الملك حسين بـ:

«السماتة الكلية لمصر، بل ندد بالموقف العراقي موجهاً كلامه لآين عمه ملك العراق بسبب تضائل نوري السعيد رئيس حكيمته، والذي كان لا يزال يصر على التعاون مع بريطانيا. وكان موقفاً شجاعاً للغاية، فالقوات البريطانية كانت لديها قواعد في الأردن وتستطيع أن تخلق متاعب كثيرة. وقد توجهت في ذلك اليوم بعد نهاية الاجتماع إلى مقر إقامة الملك حسين في فندق سان جورج شاكرًا له موقفه الشجاع، مؤكداً أنه موقف لن ينسى وموقف تظهر فيه معادن الرجال وقدراتهم على التصدي للتحديات، ولم تكن هذه الأزمة هي الوحيدة التي يتخذ فيها الملك حسين موقفاً جريئاً بجانب الحق العربي»^(٣).

انحسار الإمبراطورية البريطانية وأمريكا ترث النفوذ الغربي

خلال أزمة السويس وقفت الولايات المتحدة موقفاً معتدلاً تجاه مصر. ولا يعود ذلك إلى أن الدلاس بدل موقفه من الرئيس عبد الناصر وسياسته، وإنما لعدة أسباب لعل من أهمها قيام بريطانيا وفرنسا، وهما حليقتان للولايات المتحدة، بعمل حربي كبير حضرتا له بالتستر والخفاء دون التشاور مع الولايات المتحدة ودون مجرد إبلاغها بنيةتهما، رغم أن الحرب التي اشعلتها بالتواطؤ مع إسرائيل كان يمكن أن تؤدي إلى تورط الولايات المتحدة في مجابهة خطيرة مع الاتحاد السوفياتي قد تتسبب في إشعال حرب شاملة بينهما. وقبل بداية العدوان العسكري على مصر، حاولت الولايات المتحدة تهدئة الوضع ومنع القتال. فقام الرئيس أيزنهاور قبل بضعة أيام من اندلاع الحرب بالاتصال هاتفياً برئيس الوزارة البريطاني السير أنتوني إيدن وحاول إقناعه بالعدول عن القيام بإجراءات حربية، وأندرين غوريون قبل يوم من الهجوم بأن لا يلجأ للقتال. وعندما هاجمت إسرائيل مصر دعت الولايات المتحدة إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن، وطلبت انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة الأصلية، كما دعت إلى عدم استعمال القوة. واستاءت الولايات المتحدة من تكتم بريطانيا وفرنسا عنها في تحركاتهما فلم يبلغ السفير الأمريكي عندما زار وزير الخارجية سلوين لويدي في لندن بأن مندوب بريطانيا في مجلس الأمن أمر بأن يستعمل حق الفيتو ضد مشروع القرار الأمريكي، أو أن وزير خارجية فرنسا (بيينو) سيحضر إلى لندن بعد نصف ساعة ليشترك في توجيه الإنذار لمصر وإسرائيل لتنسحب مسافة عشرة كيلومترات عن القناة، وهو الإنذار المخادع الذي يدعو إسرائيل - التي كانت وقت صدوره بعيدة عن القناة - إلى التقدم نحوها، ويدعو مصر المعتد علىها إلى الانسحاب عن قناتها إلى الغرب.

وأعلن الرئيس أيزنهاور بأن الولايات المتحدة ستحترم التزاماتها بموجب (التصريح الثلاثي) بشأن توازن التسليح في الشرق الأوسط. أما بريطانيا التي اشتركت في مباحثات دول التصريح، فبعتها كانت تشارك في المباحثات دون نية صادقة وإخفاء نياتها. وفي مجلس العموم البريطاني أعلن السير أنتوني إيدن بأن (التصريح الثلاثي) لا ينطبق على أزمة السويس. وجرى تبادل 'لاتهامات بين بريطانيا والولايات المتحدة، فادعت بريطانيا بأن الولايات المتحدة شجعت المغامرة البريطانية - الفرنسية ولكنها اعتذرت عن

المشاركة في الهجوم على مصر بسبب اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية، ثم بدلت موقفها فيما بعد إلى معارضة للهجوم. ومن ناحيتها اتهمت الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا بالتضليل والخداع المخزيين، واستاعت لأنهما استعملتا السلاح الأمريكي الذي زودتهما به للدفاع عن أوروبا، في الهجوم على مصر. وفي خلال الأزمة صرح دالاس في حديث صحفي بأن هناك اختلافاً بين الولايات المتحدة وحليفاتها رغم اتفاقهم التام على أمور مثل حلف الناتو. وأن الولايات المتحدة لها موقف مختلف بالنسبة إلى الأمور التي لها صبغة استعمارية، وهي لا تقرن نفسها مع الدول التي تسعى للحرية والاستقلال ولا مع الدول التي ما زالت تتحمل مسؤوليات استعمارية. وأوضح دالاس بأنه لا يعارض العقوبات الحربية فحسب، وإنما يعارض كذلك الحرب الاقتصادية كمثل اغراق الأسواق بالقطن الأمريكي للقضاء على القطن المصري. ومع أن دالاس حاول فيما بعد التخفيف من تأثير تصريحاته، إلا أن الاختلاف بين الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيين ظل قائماً. ولم تتأثر هيئة الولايات المتحدة بالدرجة نفسها التي تأثرت بها هيئة بريطانيا وفرنسا الخاسرتين نتيجة التأميم^(١٠).

ومع أن دالاس كان يكره سياسة عدم الانحياز التي تمسك بها الرئيس عبد الناصر وكذلك تقربه من الاتحاد السوفييتي، فإنه يبدو بأن وزارة الخارجية الأمريكية لم تكن في ذلك الوقت قد بنيت نهائياً من الرئيس عبد الناصر، بل اعتقدت بأنه يمكن التوصل إلى وضع تعايشي معه. وحيدت أن لا تتخذ سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر صيغة العقاب. ومع أن الولايات المتحدة عارضت بشدة وضع مصر يدها على الشركات الأجنبية وجمدت الأرصدة المصرية في أمريكا، إلا أنها عارضت استعمال القوة لحماية الحقوق الغربية. وفي وجه معارضة من الكونغرس، أصدر الرئيس أيزنهاور في ١٧ شباط/فبراير ١٩٥٧ بياناً طالب فيه بالجلء عن غزة:

«مصرحاً بأن ميثاق الأمم المتحدة يحرم استخدام القوة واحتلال أراضي البلاد الأخرى كوسيلة للمساومة في تسوية الخلافات الدولية. وعمل ذلك يجب أن تتسبب إسرائيل دون قيد أو شرط. وفي الأمم المتحدة أكد السفير الأمريكي هنري كابوت لودج بأنه:
«لا يجوز لعرض الأمم المتحدة أن يحقق غمناً سياسياً باستخدام القوة، كما لا يجوز له أن يستخدم غمناً أحرزه بطريق القوة كنقطة للمساومة بغرض تحقيق غم آخر. إن الولايات المتحدة ترفض أن تجعل إسرائيل أمر انسحابها مشروطاً»^(١١).

هذه كانت القواعد الأخلاقية التي أعلنتها الولايات المتحدة في عهد أيزنهاور بالنسبة إلى العدوان الثلاثي على مصر، وبالنسبة إلى الأراضي المصرية المحتلة. وبفضّ النظر عن مجمل الدوافع التي حفزت الرئيس أيزنهاور للإصرار على انسحاب المعتدين، فإن موقف الرئيس أيزنهاور ترك أثراً طيباً في العالم العربي، وأظهر ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة لأفشاء العدوان وحماية الحقوق الإقليمية والوطنية، والتقليل من الحروب والمآسي البشرية، وخلق جو تخفّ فيه المرارة والأحقاد واللام واليأس الذي يدفع إلى العنف والإرهاب، وإلى اضطراب المعتدى عليهم إلى القتل وإسالة الدماء في سبيل تحرير أوطانهم. ولكن الواقع المرير يدل حتى الآن، بأن هذه القواعد الأخلاقية مثلها مثل مبادئ الرئيس وإسوان لا تحظى باهتمام الولايات المتحدة الفعلي أو جهودها لوضعها موضع التطبيق بالنسبة إلى القضية الفلسطينية وإلى قضية الشرق الأوسط العربي والعدوان الإسرائيلي.

اندحر العدوان الثلاثي وانتهت حرب السويس وأصبح في الإمكان اعتبار هذه الحرب نهاية للعهد التي كانت فيها بريطانيا المهيمنة الرئيسية على العالم العربي، وكانت الولايات المتحدة تقوم خلالها بدور مساند لها على وجه العموم. فحرب السويس بدلت هذا الوضع وقامت الولايات المتحدة بفصل نفسها عن السياسة البريطانية خلال هذه الحرب التي أقدمت عليها بريطانيا دون التشاور المسبق معها، أو حتى مصارحتها بنياتها التي أخفتها عنها بمشاركة فرنسا وإسرائيل، لأنها وجدت بأن هذا التصرف العصبي الذي أقدمت عليه بريطانيا شكل خطراً على المصالح الأمريكية والدولية عامة، فضغطت على الغزاة المعتدين حتى انسحبوا يجرون أنزال الخيبة والخذلان. وأصبح للولايات المتحدة الدور الأول في الشرق الأوسط بين الدول الغربية، وباتت وصية على مصالحها ومصالح الغرب فيه، وأصبح من المتوجب على

دول الغرب أن تأخذ بعين الاعتبار مواقف الولايات المتحدة وسياساتها في العالم العربي، في الوقت الذي بقيت فيه الولايات المتحدة مهتمة بأن تراعي مصالح الدول الغربية، وخصوصاً ما تعلق بالبترول عند تحديد سياساتها في المنطقة. وعلى هذا الشكل حلت الولايات المتحدة مكان الدول الاستعمارية لتعنية ما سمي بـ (الفراغ) الناشئ عن ضعف وتراجع الدول الاستعمارية التقليدية وهي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وللحفاظ على أنظمة الحكم التي كانت ترغب في قيامها وبقائها، ولتغ دخل الشيوعية والنفوذ الشيوعي إلى المنطقة. وكان من الممكن أن تظهر الولايات المتحدة في الشرق الأوسط كقوة ذات صيغة غير استعمارية، وذلك نظراً لاختلاف تاريخها ولو نسبياً عن تاريخ دول أوروبا الاستعمارية، ولأنه كان لها في الشرق الأوسط سجل من الأعمال الخيرية والصحية والجامعات والمدارس لم يكن قد لطفه تورط سياسي استعماري بغيض. ولكن الولايات المتحدة اختارت أن تجعل من نفسها قيمة على مصالح الغرب وإنحازت لإسرائيل وجعلتها إحدى الركائز الكبرى لسياستها في الشرق العربي. فكانت النتيجة المحتومة أن وجد فيها العرب شبيهاً وشريكاً للاستعمار الغربي، وعدواً لهم رغم صلاتها الوثيقة التي قامت في الحقب اللاحقة مع عدد من حكومات الدول العربية وأنظمتها. وكتب محمود رياض وزير الخارجية المصري وأمين عام جامعة الدول العربية السابق عن هذا الاتجاه الأمريكي، فقال عن الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي ابتدأ فيها الاستعمار الغربي ينحسر في وجه حركات التحرر العربي التي سعت إلى تحقيق الاستقلال الوطني وتحرير بلادها من الاستعمار والنفوذ الأجنبي:

ومن ناحية ثانية، كانت الولايات المتحدة تسعى جامدة إلى تزعم العالم الغربي وورثة الامبراطورية البريطانية التي بدأت شمسها تقرب، وفرنسا التي كانت تحاول الإبقاء على وجودها في العالم العربي ومستعمراتها في إفريقيا. وفي ضوء منغيات ما بعد الحرب، بدأ المعسكر الغربي بزعماء الولايات المتحدة يبحث عن أبعاد مخطط جديد يضمن بقاء سيطرته على الدول العربية، ويضمن بقاء هذه الدول تدور في فلك السياسة الغربية وفي خدمة أهدافها، سواء في المنطقة أو في العالم بصفة عامة، وبدأت ملامح مخطط السيطرة الغربي تتشكل وتتمتع. ويقام إسرائيل وانتهاء الحرب، أصبح واضحاً أن هذا المخطط يقوم على دعمتين أساسيتين: الأولى، تثبيت وجود الكيان الإسرائيلي الجديد وضمان قوته وتفرقه على جميع الدول العربية، وهذا الهدف لم يكن ليتحقق إلا بالاعتماد أيضاً لضعف الدول العربية بكافة السبل والحيلولة دون امتلاكها لأسباب القوة. الثانية، ضمان خضوع الدول العربية للسيطرة الغربية من خلال ما سمي بعد ذلك بسياسة التحالف، والتي حاول الغرب جر الدول العربية إليها تحت دعاوى ومسميات متعددة، ولم يكن الهدف من طرح سياسة التحالف محاولة تحقيق المصالح الغربية في المنطقة العربية وحسب، وإنما كانت أيضاً جزءاً من سياسة الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، والقائمة على محاولة تطويعه بشبكة متصلة من القواعد العسكرية، الأمر الذي نجحت فيه أوروبا وآسيا^(١).

وباستثناء سياستها خلال أزمة قناة السويس وحرب السويس التي كانت صالحة لأن تؤدي إلى علاقات حسنة مع مصر والعالم العربي، فإن الولايات المتحدة، وبالتأكيد خلال فترة نفوذ (دالاس)، تصرفات في تحقيق مصالحها وفي مراعاة مصالح الغرب وكأنها دولة استعمارية، وساندت الأنظمة الموالية للغرب وحاولت إسقاط الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية بواسطة (وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية)، واستبدلتها بأنظمة حكم متواطئة مع الغرب. وكانت سوريا ومصر عبد الناصر هدفان لمثل هذه المحاولات. وكانت النتيجة أن اتهمت الولايات المتحدة بأنها تحارب الحركات التقدمية التي تسعى إلى تحسين أوضاع الشعوب، وتؤيد الأنظمة التقليدية المتحالفة مع الدول الاستعمارية المستقلة لشروط بلادها ومواردها. ولا شك أن هذه التهم ومواقف الولايات المتحدة ساعدت على توجه بعض الدول العربية نحو الاتحاد السوفياتي الذي يدا كصديق يؤيد الدول العربية وطموحاتها وأمالها الوطنية، وأصبح سنداً لها ومورداً للسلاح والمعونات الحربية والاقتصادية والدبلوماسية، ودولة قوية يمكن الاستعانة بها للصمود في وجه الضغوط الأمريكية الغربية التي اعتبرها العديد من العرب عدوانية وظلمة. ولم يكن هذا العداء الأمريكي ممثلاً في وزير الخارجية (دالاس) سراً مكتوماً عن جميع العرب. ففي سنة ١٩٥٧ قال (دالاس) للملك سعود:

والوضع في الشرق الأوسط متغير وأن فتيل التفجير في القنبلة هو عبد الناصر، وإذا فإن من أهم الأشياء:

التحرك بسرعة وهدوء وإزاحته من وسط الشحنة المتفجرة. وعرف عبد الناصر كل شيء عن محادثات دالس مع الملك سعود لأن نسخاً من محاضر الجلسات وصلت إليه عن طريق أحد المؤمنين بالقومية العربية، وكان من وسائل القنابل التي انتهجها دالس وسيلة غير إنسانية وغير أخلاقية ولا تليق بدولة كبرى^(١٦).

ففي سنة ١٩٥٧ كانت مصر في حاجة ملحة إلى الأدوية والمضادات الحيوية لمعالجة جرحى عدوان السويس، وكانت أرصدتها في الولايات المتحدة قد جمدت إثر التأميم ورفض (دالاس) الإفراج عنها لشراء الأدوية. ولم يغفر الرئيس عبد الناصر لدالاس هذا العمل المنافي للروح الإنسانية^(١٧)، واضطر لطلب المساعدة من الاتحاد السوفياتي، فقام السوفييت بإرسال الأدوية بالطائرات ونقل القمح على سفن وصلت إلى الموانئ المصرية خلال أسابيع. واضطر الرئيس عبد الناصر أن يوجه الاتهام إلى الولايات المتحدة بأنها تحاول تجويع شعب مصر وإلحاق الأذى به.

ووصف أنور السادات موقف قادة الولايات المتحدة السياسيين والعسكريين في ذلك الوقت والعقيلة المؤثرة على مواقفهم وسياستهم فقال:

«لقد كان يسيطر على عقليّة ساسة واشنطن ورجال الحرب فيها بعد الحرب العالمية الثانية - ولا يزال إلى يومنا هذا (١٩٥٧) - حلم السيطرة على الشرق الأوسط وأخضاعه لأحلاف الغرب، لأن ذلك يشكل حلقة من حلقات الحصار الذي تقننت أمريكا وحلفاؤها في فرضه على روسيا والكتلة الاشتراكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.. ومن هنا ينشأ جوهر مشكلتنا مع أمريكا وحلفائها الذين لم يتورعوا عن أن يشنوا هجوماً مسلحاً على مصر، ويقتلوا النساء والأطفال ويهدموا البيوت لأننا نصر على أن لا نتبع الغرب أو الشرق. من أجل هذا ظلت أمريكا تمنّي نفسها طويلاً بربطنا إلى عجلتها وعجلة حلفائها بدلاً من أن تسير فيما ارتضىناه لأنفسنا من حيايد بين الكتلتين، فلما فشلت تأمرت مع حلفائها لتجويع شعب مصر بسبب معونة السد العالي فلما أنها أن ذلك سيخضع هذا الشعب فيحكم لها على ركبتيه.

ومن أجل هذا أيضاً تطلق أمريكا صحافتها اليوم في سمار مجنون لكي تجعل... جمال عبد الناصر ديكتاتوراً متعنّاً، لأنه يتمسك بحقوق شعبه وبكرامته وسيادته. ولكي توهم العالم أن مصر الدولة الصغيرة الشابة هي غول سيفك بآمن العالم وبسلامته»^(١٨).

وفي حقيقة الأمر، فإن الولايات المتحدة في محاربتها للشيوعية في الشرق الأوسط وقفت في وجه تطور حكومات لم تكن خاضعة للشيوعية، وساندت أنظمة عربية اعتقد الكثيرون بأنه كان عليها أن تتطور أو تزول. وفي إطار ملء الفراغ الذي أحدثه تناقص قوى بريطانيا وفرنسا وانحسار نفوذهما عن الشرق الأوسط، وكجزء من خطط الولايات المتحدة لأن تترث السيطرة في المنطقة ولأن تحميها من التدخل أو التسلل الشيوعي، أعلن الرئيس الأمريكي في ٩ آذار/مارس ١٩٥٧ ما سمي بـ (مبدأ أيزنهاور) ليعبر عن استعداد الولايات المتحدة لصد أي عدوان من أي بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية على أي دولة في الشرق الأوسط تطلب المساعدة من الولايات المتحدة. واقترن ذلك بتخصيص مساعدات اقتصادية مقدارها مائتا مليون دولار لهذه الدول، شرط أن تمتنع عن قبول مساعدات من الاتحاد السوفياتي، وخصصت كذلك مساعدات غذائية وأخرى متنوعة. ويقول محمود رياض:

«كان من الواضح أن أيزنهاور لم يكن يرى أمامه سوى الخطر الوارد من الشرق وهو انتشار الشيوعية، ولم يستطع إدراك عبق الاحساس العربي بالاستقلال ورفض التبعية، وإن الشعوب العربية وهي تلفظ النفوذ الاستعماري لن تقبل بدهاء بالنفوذ الشيوعي. وبدلاً من أن يستل أيزنهاور هذه النزعة الاستقلالية لدى الساسة العرب والشعوب العربية لصالحه عن طريق التعاون والصداقة والاحترام المتبادل، لجأ إلى أسلوب الضغط والتهديد وفرض سياسة تضمن للولايات المتحدة تطويق الاتحاد السوفياتي بالقواعد العسكرية، لكنها لا تضمن حماية الأمة العربية من التهديد الصهيوني»^(١٩).

ولقد رأى الكثيرون في الغرب والشرق وفي العالم العربي أن (مبدأ أيزنهاور) يمثل سياسة انتهازية ساعدت في إحداث فراغ عن طريق مطالبة بريطانيا وفرنسا بالانسحاب من مصر لتقوم بفرض هيمنتها وسيادتها مكانهما كقوة عظمى. ويذكر صلاح نصر في مذكراته:

«ولقد نظر عبد الناصر وحلفاؤه السوريون إلى مبدأ أيزنهاور على أنه محاولة أميركية للتحرك إلى مناطق النفوذ في العالم العربي التي خسرها البريطانيون نتيجة العدوان الثلاثي»^(٢٠).

محاولة تصيب الملك سعود زعيماً في العالم العربي ومؤامرة في الأردن وقتل داخلي في لبنان

قويل (مبدأ ايزنهاور) بصورة متباينة في العالم العربي، فلقد رحب به العراق ولبنان الذي حصل على عشرة ملايين دولار عند اعلانه عن تأييد هذا المبدأ الأمريكي، رغم أنه كان الأقل تعرضاً لـ (الخطر) الشيوعي، ورفضه الأردن ولم يعترض عليه السعودية ولم يؤيده السودان ولم يرحب به المغرب الذي طالب بعد استقلاله عن فرنسا بإزالة القواعد الأمريكية التي كانت قد أنشئت على أرضه زمن الحكم الفرنسي. وهاجمت مصر وسوريا (مبدأ ايزنهاور) الذي افترض وجود خطر سوفياتي مباشر أو عن طريق تسلل العناصر الشيوعية إلى أجهزة الدول (المهددة) أو عن طريق حرب العصابات من الداخل. ولم تقتنع هاتان الدولتان بوجود خطر سوفياتي شيوعي عليهما، خصوصاً وأن علاقاتهما مع الاتحاد السوفياتي كانت حسنة في تلك الحقبة، ولكنهما وجدت مبدأ ايزنهاور وسيلة للتدخل الأمريكي في شؤون الدول العربية الداخلية كما حدث في الحرب الأهلية في لبنان، رغم أن طلب المساعدة من الولايات المتحدة صدر عن رئيس الجمهورية اللبنانية كميل شمعون. واعتقد العرب بأن الخطر السوفياتي كان خطراً وهمياً، وأن الخطر الحقيقي كان وجود إسرائيل وسعيها للتوسع، وكذلك مطامع بريطانيا وفرنسا اللتين اعتدتا على مصر قبل بضعة أشهر في حرب السويس. ولقد زاد مبدأ ايزنهاور في شكوك العرب، ووجدوا فيه ستاراً لإدخال القوات الأمريكية إلى الشرق الأوسط وللساندة بعض الأنظمة العربية التي اعتبروها (رجعية)، ولمحاربة التحركات التي اعتبروها (تحريرية).

أما المملكة العربية السعودية فكان لها موقف مختلف، إذ تطابقت مخاوفها من الشيوعية مع موقف الولايات المتحدة التي قلقت من مكاسب الاتحاد السوفياتي السياسية والمعنوية في العالم العربي. وخشيت السعودية من الدول العربية (المتطرفة) التي تطورت علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي. فبعد إعلان مبدأ ايزنهاور بوقت قصير، قام الملك سعود بزيارة الولايات المتحدة لإظهار التضامن العربي الأمريكي بوجه عام، ولليؤكد على العلاقة الخاصة والثقة المتبادلة بين السعودية والولايات المتحدة. وكانت هذه الزيارة أول زيارة يقوم بها رئيس عربي للقرب بعد حرب قناة السويس. وكانت الحكومة الأمريكية تأمل أن يساعد الملك سعود في أن يفهم العرب بصورة أفضل سياسات الولايات المتحدة بعد عودته إلى وطنه. ولقد قام الرئيس الأمريكي بشرح معنى وأهمية (مبدأ ايزنهاور) فلم يعترض عليه الملك. كما تفاوض وزراؤه مع الوزراء الأمريكيين لتسديد اتفاقية قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات، وحصلوا على وعد بمساعدة أمريكية لتطوير ميناء الدمام. ومن الجدير بالذكر أن محمود رياض يعطي صورة مختلفة عن الدوافع والأهداف من زيارة الملك سعود لواشنطن وموقف الملك والدور الذي قام به. فهو يذكر في كتابه عن الأمن القومي العربي، أن الملك سعود قام عندما تلقى الدعوة لزيارة أميركا بالتشاور مع حلفائه في اجتماع في القاهرة حضره الرئيس عبد الناصر وجلالة الملك حسين ورئيس الوزراء السوري صبري المسلي (الرئيس القوتلي كان وقتها في الهند والباكستان). وكان مدار البحث مبدأ ايزنهاور، ولم يهاجم المجتمعون هذا المبدأ بعنف لأن الولايات المتحدة كانت قد وقعت ضد العدوان الثلاثي، وكان تصور المجتمعين هو أنه يمكن اقناع الولايات المتحدة بوجهة النظر العربية المعقولة وهي لا تقوم الولايات المتحدة بالانحياز إلى إسرائيل، وأن تستجيب لمطالب الشعب الفلسطيني العادلة، وأن لا تفرض شروطاً سياسية على الدول العربية ضمن عروضها لتقديم المساعدات لها. ويذكر محمود رياض بأن الملك سعود لم يتمكن من اقناع الرئيس ايزنهاور بالتخلي عن (مبدئه)، وزار في طريق عودته من أميركا جلالة الملك الراحل محمد الخامس والرئيس بورقيبة للتشاور معهما. ثم جاء إلى القاهرة حيث عقد اجتماع دعا إليه الرئيس عبد الناصر وحضره جلالة الملك حسين والرئيس شكري القوتلي^(١٤). وبعد الاستماع إلى شرح الملك سعود عن موقف الرئيس ايزنهاور، وأنه أكد رغبة الولايات المتحدة في تقديم مساعدات للدول العربية

والتعاون معها وفي احلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، علق الرئيس عبد الناصر على الموقف الأميركي قائلاً:

«انه لا يرى خطراً شريعياً داهماً، وأن إسرائيل تشكل الخطر الاساسي على الدول العربية، وأن هذه النقطة سوف تبقى على الدوام مثار خلاف بيننا وبين أمريكا»^(١١).

وصدر عن الاجتماع بيان لم يشر إلى (مبدأ أيزنهاور)، وإنما أكد التمسك بالحياد الايجابي. ولم يكن هناك ارتياح لنتائج الاجتماع أو لنتائج زيارة الملك سعود لواشنطن. وظهرت الخلافات بين الدول العربية ورؤسائها حتى على المستوى الشخصي، واشترك في اشغال نيران الخلاف، الاعلام الغربي وكميل شمعون ونوري السعيد. ولقد استفاد هؤلاء من أزمة التمرد في الأردن لضرب التحالف العربي:

«وكانوا يضربون على وتر حساس بأن عبد الناصر يهدف إلى انتهاء الملكية في المنطقة تمهيداً لإقامة الدولة العربية الواحدة برئاسة، وهو آخر ما كان يفكر به»^(١٢).

واتهم الملك سعود الرئيس عبد الناصر بأنه أوقف عملاً لاغتياله عن طريق وضع متفجرات في غرفة نومه، وأكد ذلك للرئيس شكري القوتلي الذي كان يزور الرياض في جولة للتشاور وتحسين العلاقات والتضامن العربي. وقال بأن العميل أدلى بمعلومات تدل دلالة قاطعة على صحة ادعائه بأنه مكلف باغتيال الملك. ولكن الرئيس عبد الناصر أنكر الاتهام واعتبره مؤامرة مدبرة بعناية ومهارة فائقة من قبل الولايات المتحدة.

خلال زيارة الملك سعود لأمريكا، اجتمع بالأمير عبد الله الهمي على عرش العراق الذي كان في واشنطن مصطحباً معه أربعة من رؤساء الوزراء السابقين. وخلال الاجتماع أكد له الأمير عبد الله الرغبة في السلام والتعاون بين بيت (هاشم) وبيت (سعود)، كما أكد بأن الخطر الحقيقي يكمن في مبادئ عبد الناصر الثورية وليس في سياسة هاشمية ثأرية أصبحت جزءاً من الماضي. وأظهر الملك سعود رغبته في الاستماع إلى ما يعرضه الأمير واستعداداً مبدئياً للاقتناع به. وهكذا ابتدأت على ضفاف نهر (بوتوماك) في واشنطن مرحلة تشكلت فيها كتلة عربية غير رسمية سميت بـ (تحالف الملوك). وفي طريق عودته من أمريكا زار الأمير عبد الله المغرب، وحاول اقناع الملك الحسن الثاني بالانضمام لـ (حلف الملوك) المحافظين، كما عرج الملك سعود على مصر وحاول أن يوضح السياسة الأميركية لعبد الناصر. ومع أن اجتماع الزعيمين اتصف بالمظاهر الودية إلا أن الاختلاف بينهما كان كبيراً. واعتبر عبد الناصر أن زيارة الملك لأمريكا كانت موجّهة ضده. وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة سعت لتعزيز مركز الملك سعود ليصبح الزعيم الأول في العالم العربي مكان عبد الناصر.

ويذكر الدكتور هشام شرابي بأن الرئيس أيزنهاور كتب في مذكراته:

«كنا نريد استكشاف امكانيات جعل الملك سعود كمركز ثقل مقابل عبد الناصر. فإن الملك كان اختياراً منطقياً على اعتبار أنه كان يعن دعمه للشويعية، وكان يتمتع على اسس ديني بمنزلة عالية بين الأمم العربية»^(١٣).

ولكن مساعي أيزنهاور باءت بالفشل، فلم يكن الملك سعود مؤهلاً لهذا الدور ولم تكن له منزلة دينية رفيعة بصورة خاصة بين العرب. وكانت النتيجة أن تقوض مركز الملك سعود الشخصي وارتفعت منزلة عبد الناصر. ومن ذيل للتنافس مع عبد الناصر الاتهام الذي وجه للملك سعود وللسعودية بدفع رشوة كبيرة للمسؤول الأمني السوري الكبير عبد الحميد السراج، بصله من بنك عربي في الرياض لاغتيال عبد الناصر. ومن الثابت أن الصك دفع للسراج وقيدت قيمته بحساب تحت أول حرفين في اسمه في البنك العربي بدمشق، ولكن الحكومة السعودية إنكرت تهمة محاولة الاغتيال. وحسبما أوضح أحد سفراء السعودية في جلسة خاصة في عمان، فإن المبلغ قدم كمساعدة للحكومة السورية لدعم ميزانيتها باسم مسؤول حكومي هو عبد الحميد السراج متناً لأحراجها، وذلك حسب الأسلوب المتبع أحياناً بين السعودية وبعض الحكومات العربية^(١٤).

في نيسان/ابريل ١٩٥٧، جرت محاولة انقلابية فاشلة في الأردن، فجلت الولايات المتحدة إلى (مبدأ أيزنهاور) وأرسلت أسطولها إلى شرق البحر الأبيض المتوسط في استعراض لاهتمامها بما يجري في المنطقة، وأعلن وزير الخارجية دالاس بأن الولايات المتحدة تنظر إلى استقلال الأردن وسلامته كأمر

حيوي لمصالح الولايات المتحدة القومية. ونقل عن جلالة الملك حسين إشارته إلى هذه المحاولة في كتاب الحسين - مهنتي كملك:

«على من الشهور ازدادت الضغوط، وبعد سنة من رحيل جلوب في ربيع عام ١٩٥٧ تمكنت من القضاء في الوقت المناسب على مؤامرة أعدت ببراعة عرفت بتسرد الزرقاء، كانت ترمي إلى اغتيال لخلق الاضطراب والفوضى في الأردن وإعلان الجمهورية. كان يعني هذا الانقلاب (بداية النهاية) بالنسبة للأردن»^(١).

وتضيف الإشارة:

«كانت المؤامرة سياسية، ولكن في هذه المرحلة من تطور الأردن كان الجيش يحتل مكاناً بلغ من الأهمية حداً لا بد على الرغم من كل شيء أن يحسب له حساب. وقد نجح عملاء الأجنبي الماجورين ذوي البراعة الشيطانية في أن يحملوه على التدخل في النزاع. كان انعدام الخبرة لدينا ظرفاً ملائماً، وكان يكفي ذلك إيجاد الضباط المترددين والمندمى الخبرة»^(٢).

وجاء في الكتاب كذلك:

«ومن الغريب أن يعد بعض السياسيين الفائزين في انتخابات حرة إلى التآمر على شخصي بدلاً من الاكتفاء بتأييد وتشجيع الإصلاحات لبلادهم. وفي الواقع كان أول (إصلاح) لهذه الجماعة القائمة على السلطة هو القضاء على الملكية، ولأسباب غامضة يدخل فيها الطمع والبشع اتجهت نحو عبد الناصر والشيوعيين الذين كانوا يعرضون عليهم على ما اثنى وجهات نظر مستقبلية أفضل». كانوا مصممين على عدم التراجع أمام أي شيء. ففي ٢١ كانون الأول (ديسمبر) مثلاً، التقى رئيس وزراء الأردن^(٣) خطاباً في مديح الرئيس عبد الناصر استغرق أربعين دقيقة دون أن يشير في أية لحظة إلى دور الأردن في الشرق الأوسط»^(٤).

وفي سنة ١٩٥٨، تدخلت الولايات المتحدة في الحرب الأهلية في لبنان، وأرسلت إليه قواتها بناء على طلب من الرئيس كميل شمعون. ومن الواضح من كلتا الحالتين أنه لم يكن هناك خطر سوفياتي أو شيوعي، ولم يكن للشيوعيين دور كبير فيما حدث في الدولتين لا من الداخل ولا من الخارج. فالشوار اللبنانيون لم يكونوا شيوعيين ولم تساعدهم سوريا على نطاق واسع. ولكن هذا لم يمنع الولايات المتحدة من الادعاء بأن تدخلها العسكري كان موجهاً ضد «اعتداءات الشيوعية الدولية». واتضح للعرب من مؤيديهم ومعارضين أن الولايات المتحدة تلجأ إلى (مبدأ ايزنهاور) للمحاطة على الأوضاع القائمة في بعض البلاد العربية «ولمنع انتشار الدعوة العربية القومية» مثلاً تستعمل لمحاربة الشيوعية السوفياتية ومن تعتبرهم عملاء لها. واقترن ذلك باتهام الولايات المتحدة بأنها تؤيد «الأنظمة الاقطاعية المحافظة والراسمالية المستغلة» وتقاوم «التقدم والتطور».

وفي لبنان كانت المعركة التي فجرها مقتل الصحافي العربي النزعة نسيب المتني في أيار/مايو ١٩٥٨ صراعاً بين رئيس الجمهورية كميل شمعون المنحاز للغرب والطامع في تجديد رئاسته للجمهورية، وبين خصومه من الزعماء اللبنانيين المتمسكين بعروبتهم ومن الناصريين والتقدميين، وكذلك خصومه الكتاب وخصمه الشخصي البطريرك المعوشي والرئيس فرنجية والنجادة ورشيد كرامي والزعيم كمال جنبلاط وغيرهم. ولقد ساندت مصر الجبهة الوطنية ضد شمعون. أما الجيش اللبناني بقيادة الجنرال فؤاد شهاب فقد بقي عموماً على الحياد، ولم يبق أي دليل على أن عبد الناصر أراد ضم لبنان إلى سوريا ومصر، ولكن مصر كانت ضد كميل شمعون لأنها اعتبرته عميلاً لبريطانيا، ولأنه احتضن المنشقين والمتآمرين على سوريا وتكرار للعروبة وساند الامبريالية ولم يؤيد مصر في حرب السويس ووقف ضد الوحدة العربية والتحرير»^(٥).

ولقد قدم لبنان شكوى للأمم المتحدة، ووجه وزير خارجيته الدكتور شارل مالك اتهاماً إلى الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل الجسيم في لبنان، وأيده في هذا الادعاء وزير خارجية أمريكا دالاس. ولكن فريق المراقبين الذي أرسله مجلس الأمن إلى لبنان أفاد بأنه لم يجد ما يثبت بأن سوريا ترسل بصورة منتظمة متسللين سوريين إلى لبنان. وعندما فشل لبنان في نطاق الأمم المتحدة، طلب المساعدة الحربية من الولايات المتحدة بموجب (مبدأ ايزنهاور)، ولقد تزامن ذلك مع قيام الثورة في العراق بتاريخ ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، ووجدت فيها الولايات المتحدة اتجاهاً نحو التوحيد العربي الذي تجاهد مصر من أجله. وأرادت الولايات المتحدة صد هذا التيار الذي يتصف بالعداوة للغرب فأرسلت قوات عسكرية

لحماية (سيادة) لبنان (واستقلاله). وأعلن الرئيس ايزنهاور أنه فعل ذلك استجابة لطلب صريح من الحكومة اللبنانية. ونزل ثلاثة آلاف وستمائة من رجال البحرية الأمريكية في ١٥ تموز/يوليو ١٩٥٨ إلى مطار وشواطئ بيروت، وبيتهم قوات من الجيش الأمريكي ولكنهم لم يشتبكوا في القتال. وجاء ميرفي وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية إلى لبنان للسعي إلى إيجاد تسوية سلمية، واقترب ذلك بنشر دعاية عن (شدته وحزمه) ولعل من مظاهر هذه الشدة والحزم، إطلاق صاروخ أمريكي للتهديد على بيت رئيس الوزراء الأسبق صائب سلام المعارض لشمعون. وبعد أن أعلن الرئيس شمعون بأنه لن يجدد رئاسته للجمهورية وبعد مفاوضات في لبنان وزيارة ميرفي للقاهرة، تمت التسوية بين الأطراف المتنازعة على الاسم التالية:

- ١ - بقاء الرئيس شمعون في كرسي الرئاسة حتى نهاية مدة رئاسته في ايلول/سبتمبر ١٩٥٨.
- ٢ - انتخاب رئيس جمهورية جديد. وانتخب فعلاً كما كان متوقعاً الجنرال فؤاد شهاب بأكثورية ٤٨ صوتاً ضد ريمون اده الذي نال سبعة أصوات.
- ٣ - التقيد باليثاق الوطني الذي عقد بين الرئيس بشارة الخوري والرئيس رياض الصلح (١٩٤٣) في زمن النضال في سبيل استقلال لبنان، والذي قبل مسلمو لبنان بموجبه التمسك ببقاء لبنان مستقلاً ومحتفظاً بسيادته، مقابل أن يتخلى المسيحيون عن حماية الدول الغربية لهم وتدخلها في لبنان.
- ٤ - تقاسم المناصب الحكومية العامة الادارية والتشريعية بنسبة ٦ - ٥ لمصلحة المسيحيين.
- ٥ - تقليص العلاقات مع الدول الغربية واتخاذ موقف وسط بين الغرب والدول العربية المجاورة.
- ٦ - تكريس مبدأ (لا غالب ولا مغلوب) كسياسة للمصالحة والوفاق في العهد الجديد.

وانسحبت القوات الأمريكية من لبنان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨، وقدمت الولايات المتحدة للبنان هبة مقدارها عشرة ملايين دولار للانعاش الاقتصادي. ويعود انزال القوات الأمريكية على شواطئ لبنان إلى أن دالاس كان يريد أن يظهر للعدو وللصديق أن الولايات المتحدة قادرة وعازمة على أن تقرن الفعل بالقول، وأنها لا تخشى رد فعل الاتحاد السوفياتي، وقال ايزنهاور بأن قناعة تولدت في الشرق الأوسط وخصوصاً في مصر أن الأمريكيين:

«كانوا قادرين على الكلام فقط، وأما نخلاف رد الفعل السوفياتي إذا حاولنا القيام بعمل عسكري. كانت مصداقية أمريكا في خطر وبدأ بعد الانقلاب العراقي بأن التدخل الأمريكي ضروري»^(١٢).

ويضيف الدكتور هشام شرابي بأن:

«التدخل الأمريكي العسكري أثبت لمصر وسوريا بأن هناك حدوداً لا بد وأن ينتج عن تجاوزها رد فعل للولايات المتحدة. وربما كان أكثر أهمية من ذلك أن هذا أبرز تبايناً واضحاً مع تمنح السوفييات من أن يقدموا على عمل... وإذا نظرنا إلى الوراء فلهذا لا يكون من غير الجائز أن نفترض بأن بين العوامل التي أثرت في التصرف السوفياتي خلال أزمة حزيران [يونيو] ١٩٦٧، كان بالضغط التدخل الحربي (الأمريكي) في تموز [يوليو] ١٩٥٨، هذا إذ لم ننكر اعتقاد مصر بأن الطلقات الأمريكية تدخلت فعلاً»^(١٣).

علاقات الفضل في عهد الرئيس كنيدي

قبل أن يأتي الرئيس كنيدي إلى الحكم توفي دالاس وعين كريستيان هيرتر مكانه وزيراً للخارجية، وحدث تحسن في موقف الولايات المتحدة من مصر وعادت لتقديم المساعدات لها «وتقيلت ميزان القوى القائم» في المنطقة العربية. ولكن عهد الرئيس كنيدي، الذي جاء للرئاسة الأمريكية سنة ١٩٦٠ وكان أصغر رئيس وأول كاثوليكي ينتخب في الولايات المتحدة رئيساً للجمهورية، تميز بتحسن كبير في العلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية. فقد أظهر الرئيس كنيدي تحسناً بمشاكل منطقة الشرق الأوسط الداخلية ولم تمنعه عنها مخاطر يراها آتية من الجانب السوفياتي. وكما قال سفيره في القاهرة جون بادو عنه، فإنه فهم ضرورة التعامل مع حقائق أحوال الشعوب الأخرى، وسمى للبحث والإقناع والتفتيش عن

المصالح المتبادلة وترك الباب مفتوحاً أمام المشاكل في سعي لحلها.

ولقد ساعد موقف الرئيس كندي على خلق جو من التفاوض في مصر والدول العربية، واكتسب ثقة الرئيس عبد الناصر وغيره من الزعماء العرب ولو بدرجة نسبية. وتبادل معهم الرسائل مباشرة وبصراحة وزاد الاتصال بهم، وأظهر عناية في اختيار رجاله المعنيين بشؤون الشرق الأوسط ومنهم السفير في مصر جون بادو الذي كان رئيساً للجامعة الأميركية في القاهرة، واعتبر مرجعاً كبيراً في شؤون مصر في ذلك الوقت. وخلال عمله كسفير كانت العلاقات بين عبد الناصر والولايات المتحدة أفضل مما بلغت في أي وقت آخر، وأصبح المسؤولون الأميركيون من الخبراء في شؤون الشرق الأوسط يشعرون بأن الرئيس كندي يولي أراهم عناية وأقية بعد أن كان دالاس والرئيس ترومان ينظران إليهم برؤية وبهملانهم. والتزم كندي بموقف حيادي تجاه الخلافات الإقليمية في المنطقة العربية ولم يحاول أن يفرض خياراً انحيازياً كما كان يفعل دالاس. ولكن كل هذا لا يعني أن الرئيس كندي أهمل الصراع ضد الشيوعية، وإنما لم يعد هذا الصراع هو المقياس أو الإطار الوحيد للطاغي في السياسة الأميركية في العالم العربي، وبطبيعة الحال لم تعد (ليبدأ أينهاور) الاممية أو الفعالية نفسها. واهتم الرئيس كندي بأن يقف على العموم موقفاً محايداً من القضية الفلسطينية. ولم يكن غافلاً عن الصعوبات التي تربط بها و:

«كان على معرفة دقيقة بوجهة نظر إسرائيل، أما تفهمه لوجهة نظر العرب فكان أقل صحة ووضوحاً. وبالرغم أنه لم يسهم إسهاماً جوهرياً في حل النزاع العربي - الإسرائيلي، إلا أنه أدخل في السياسة الأميركية وعياً جديداً لهذه المشكلة وضرورة الابتعاد عن التحيز»^(١).

وعندما كان كندي عضواً في مجلس الكونغرس ساند مع بعض الزعماء الأميركيين الثورة الجزائرية، بينما أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة تأييد الحكومة الأميركية لفرنسا التي كانت قواتها ترتكب المجازر ضد الشعب الجزائري، وكانت أميركا تمد فرنسا بالسلاح. وحاول بعد تسلمه الرئاسة اكتساب صداقة الرئيس الجزائري بن بلة أملاً أن يستعمل الجزائر إلى العالم الحر، واعترفت الولايات المتحدة بثورة اليمن التي أطاحت بحكم متخلف متحجر. وتحسنت علاقة الولايات المتحدة مع الدول العربية (المتطرفة)، وقيل إن الرئيس كندي فكر في دعوة الرئيس عبد الناصر لزيارة الولايات المتحدة وفي اكتساب صداقته، ولم ينظر إليه نظرة عداء وريبة بل نظرة اعتراف بمنزلة في العالم العربي وإنجازاته الكبيرة التي حققها في مصر بعد تسلمه لقيادتها. وتبادل مع الرئيس عبد الناصر رسائل مطولة استعرضا فيها المشاكل العالمية وعرضا فيها تصور كل منهما لها ومنها قضية فلسطين التي اعتبرها الرئيس عبد الناصر القضية الأساسية في الشرق الأوسط.

وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٦١ أرسل الرئيس عبد الناصر رسالة للرئيس كندي رداً على إحدى رسائله أورد فيها ملخصاً مؤثراً ومتفهماً للأسس التي قامت عليها قضية فلسطين، وموقف الولايات المتحدة منها والاتجاه الذي يتوقع أن تسير فيه في المستقبل. وأتينا نجد من المفيد جداً أن نورد الكثير مما جاء في هذه الرسالة التي تكشف عن مواقف عبد الناصر ومحاولته أن يكسب تفهماً أميركياً أفضل للموقف العربي وتعاوناً أميركياً مع العرب:

سيادة الرئيس

اسمحوا لي أن أضع أمامكم الملاحظات الآتية لطلها تساعد مترابطة على توضيح صورة سريعة للمشكلة:

١ - لقد أعطى من لا يملك وعداً لمن لا يستحق، ثم استطاع الاثنان من لا يملكه ومن لا يستحق، بالقوة والضيعة أن يسلبا صاحب الحق الشرعي حقه فيما يملك وفيما يستحق. تلك هي الصورة الحقيقية لوعد بلفور الذي قطعت بريطانيا على نفسها وأعلنت فيه - من أرض لا تملكها إنما يملكها الشعب العربي الفلسطيني - عهداً بإقامة وطن يهودي في فلسطين. وعلى المستوى الفردي - يا سيادة الرئيس - فضلاً عن المستوى الدولي، أن الصورة على هذا النحو تشكل قضية نصب واضحة تستطيع أي محكمة عادية أن تحكم بالإدانة على المسؤولين عنها.

٢ - ومن سوء الحظ - يا سيادة الرئيس - أن الولايات المتحدة وضعت ثقلها كله في غير جانب العدل والقانون في هذه القضية مفاجأة لكل مبادئ الحرية الأميركية والديمقراطية الأميركية، وكان الدافع إلى ذلك مع الأسف هو اعتبارات سياسية محنية لا تتصل بالمبادئ الأميركية بل ولا بالصلحة

الأميركية على مستواها العالمي. ولقد كانت محاولة اكتساب الأصوات اليهودية في انتخابات الرئاسة هي ذلك الدافع المحل. ولقد قرأنا لأحد السفراء الأميركيين السابقين في المنطقة أن سلفكم المستر هاري. س. ترومان لما تلقى بكل قوته وفيها بالقطع قوة منصبه الخطير على رأس الأمة الأميركية ضد الحق الواضح في مستقبل فلسطين، لم يكن له من حجة إزاء الذين لفتوا نظره من المسؤولين إلى خطورة موقفه غير قوله:

«هل للعرب أصوات في انتخابات الرئاسة الأميركية؟»

وفي الملاحظة الرابعة من الرسالة أشار الرئيس عبد الناصر إلى الترابط بين إسرائيل والاستعمار والخطر الممتد إلى المستقبل:

«إن الخطر الإسرائيلي بعد ذلك كله لا يمثل مجرد ما تم حتى الآن من عدوان على الحق العربي، إنما هو يمتد إلى المستقبل العربي ويهدده بأفدح الأخطار، وإذا ما لاحظتم استمرار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وتشجيعها وفتح الأبواب أمامها، رأيتم معنا أن هذه الهجرة تصنع ضغطاً داخل إسرائيل لا بد له أن ينفجر ويترجم إلى التوسع. ولعل ذلك هو التفسير المنطقي للتحالف القوي بين إسرائيل ومصالح الاستعمار في منطقة الشرق الأوسط. فإن إسرائيل منذ قيامها لم تتعد كثيراً عن الفلك الاستعماري، وكان واضحاً أنها تشعر بترابط مصالحها مع الاستعمار. كذلك كان الاستعمار من ناحيته يستخدم إسرائيل كأداة لفصل الأمة العربية فصلاً جغرافياً عن بعضها. وكذلك أن يستخدمها كقاعدة لتهديد أي حركة تسعى للتحرر من سيطرته، ولست في حاجة للتدليل على ذلك إلا بتذكركم بالظروف التي تم فيها العدوان الثلاثي علينا والتواطؤ الذي سبقه سنة ١٩٥٦.

من هذا العرض السريع للصورة في خطوطها العامة أردت أن أقول لكم إن موقفنا من إسرائيل ليس عقدة مشحونة بالعواطف إنما هو:

- عدوان تم في الماضي.

- وأخطار تتحرك في الحاضر.

- ومستقبل غامض مخوف بأسباب التوتر والقلق ومعرض للانفجار في أي وقت.

ولكي أكون منصفاً، فإنه يبدو لي أن بعض العناصر العربية قد ساهمت في تصوير المشكلة لديناكم باعتبارها شحنة عاطفية، وأذكر في هذا المجال أن سلفكم الرئيس دوايت أيزنهاور قال في عندما كان في - شرف لقائه في نيويورك في ٢٦ سبتمبر [أيلول] ١٩٦٠ - : أن بعض السياسة العرب كانوا يبدلون بتصرحات علنية متشددة في موضوع فلسطين، ثم يتصلون بالحكومة الأميركية يخفون من وقع تشدداتهم فاشكين: أن تصريحاتهم كانت موجهة إلى الاستهلاك المحلي العربي. وأني لأسف حقيقة أن هذه الأصوات المتخاذلة المتريدة استطاعت أن تجد من يسمعون في بلادكم، وإن كانت في بلادنا - مهما تظاهرت بالتصلب في الحق - لم تجد من يسمعون أو يثق بها. ولقد أثبتت الحوادث فيما بعد على أي حال أن هؤلاء الذين خدعوكم لم يتمكنوا من خداع شعوبهم»^(١).

ويستمر الرئيس عبد الناصر في رسالته ليصالح الرئيس كينيدي بشأن مواقف الولايات المتحدة وسياساتها من مصر والعرب من أيام الحرب العالمية الأولى وموقفه هو من الولايات المتحدة. وأننا نرى من المفيد أن نورد النصوص التي استعرض الرئيس عبد الناصر فيها هذه المواقف، والتي تلقي الضوء على طبيعة الأحداث والخلافات بين الولايات المتحدة والدول العربية، وتشكل رداً على الذين اتهموا ويتهمون الرئيس عبد الناصر بالعنف والتصلب تجاه الدولة العظمى - الولايات المتحدة :-

«واسمحوا لي أولاً أن أؤكد لكم إيماني العميق - كان ولا يزال - أن الوصول إلى تفاهم عربي - أميركي هدف مهم بالنسبة إلينا يستحق أن نذل من أجله كل الجهود، ونحاول من أجله ولا نياس من المصولة أو نضل. ونحن في هذا نصد عن تتبع واقع أجرى التاريخ الأميركي، وعن أعجاب عريق بخصائص الأمة الأميركية، وعن مشاركة مخلصه في كثير من مبادئ النضال التي استهدت بها أمتكم العظيمة في صنع كيائها. والأنا أمتانكم في إبداء هذه الملاحظات:

لقد حاولنا دائماً - وما زلنا نحاول وسوف نصر دائماً على المحاولة - أن نمد أيدينا إلى الأمة الأميركية، وأؤكد لكم أنه مما يحز في نفوسنا أن أيعد الحدود أننا في كثير من الأحيان نجد يدنا ملققة وهدما في الهواء. ولقد تفصلتم - سيادة الرئيس - وأشرتم في خطابكم إلى دور الرئيس ودر ويلسون وفرانكلين روزفلت في بروز دول عربية مستقلة ذات سيادة متكافئة في المجتمع الدولي. واسمحوا لي أن أقول أن الرئيسين الكبيرين لا يمتثلان في بلادنا أملاً تحققت بقدر ما يمتثلان أملاً لم تتحقق.

لقد كانت في بلادنا ثورة وطنية عارمة تطالب حق تقرير المصير، ولما أعلن الرئيس ولسن نقاطه الأربع

عشرة المشهورة، كان صدامها على الثورة الوطنية العارمة في بلادنا قوياً وقِعْلاً. ولقد ذهب وقد يمثل الثورة الوطنية في مصر - في ذلك الوقت - إلى باريس ليحضر مؤتمر الصلح وينادي بحق مصر في تقرير مصيرها. وكان هذا الوفد يرفع - بين ما يرفع من الأعلام - مبادئ الرئيس ودرو ويسلون نفسها ويستند إليها. ولكن الرئيس ويسلون رفض مقابلة هذا الوفد، كما أن الوفد لم يجد فرصة يشرح فيها قضية بلاده أمام مؤتمر الصلح في باريس. ولم يكن أمام هذا الوفد وأمام الشعب الذي أرسله إلى باريس غير المقاومة الشعبية المسلحة ضد الاستعمار. وكانت القوة القاهرة سلاح الاستعمار لقمع الثورة الشعبية خلافاً مع كل دعوى عن تقرير المصير.

كذلك استطاعت مبادئ الاطفاطي التي أعلنها الرئيس روزفلت سنة ١٩٤١ عن تحرير الشعوب أن تشد إليها آمال شعبنا، وربما كان سوء حظنا أن الرئيس روزفلت لم يعيش ليرى يوم انتهاء الحرب حتى نتاح له الفرصة لوضع قوته الضخمة وقوة وطنه وراء المبادئ التي أعلنها وقت محنة الطفيلان الفاشستي. كانت الصدمة الكبرى في العلاقات العربية - الأمريكية هي غلبة اعتبارات السياسة المحلية الأمريكية على اعتبارات العدل الأمريكي والمصلحة الأمريكية في تقرير موقفكم من الظروف التي أهدر فيها الحق العربي في فلسطين إهداراً كاملاً. ولقد سبق في الإشارة إلى هذا الأمر حين تعرضت لمشكلة فلسطين من جانبها الإسرائيلي.

احتمد الخلاف بيننا وزادت حدته ما بين سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٥ بسبب التباين بين نظرة كل منا إلى مشكلة واحدة هي مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط. كان رأينا أن التحالف العسكرية خصوصاً تلك التي تستند إلى قوة عالية كبرى لا تكفل الدفاع عن الشرق الأوسط، إنما هي تزيد تعرضه للخطر بمقدار ما تزج به في الحرب الباردة. وكان رأينا أن الدفاع الحقيقي عن الشرق الأوسط تقوم به بلدان هذا الشرق الأوسط، وأن ميدانه ليس الخطوط الدفاعية بقدر ما هو الجبهات الداخلية للشعوب، وكان الاستقلال الحر غير المشروط والاتجاه المجدي إلى التطوير الوطني البناء هو خير ضمان لسلامة الشرق الأوسط ضد أي عدوان كلفنا كان مصدره. ولقد أتبع في أن أشرح بنفسي موقفنا هذا للمسترجون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الوقت، عندما تليت في فرصة لقلت سنة ١٩٥٣ في القاهرة.

ثم أشارت رسالة الرئيس عبد الناصر إلى أنه في غمرة المباحثات حول الدفاع عن الشرق الأوسط، قام الجيش الإسرائيلي بغارة عدوانية على غزة وصفتها وثائق الأمم المتحدة بأنها غارة «وحشية مدبرة»، فكانت نقطة تحول في اتجاهات الأحداث. كما أشارت إلى الخطة العدوانية على جبهة مصر الداخلية التي سميت «عملية لا فون» والتي كانت تهدف إلى:

«تجزؤ القنابل في بلادنا وتدمير منشأتنا وإسامة العلاقات بيننا وبين دول صديقة بينها الولايات المتحدة، التي وضع العملاء الإسرائيليون القنابل الحارقة أمام مكاتبها في القاهرة».

ثم أضافت الرسالة:

«ولقد دفعنا ذلك إلى الاحساس بأن انهمالنا في عملية التطوير الوطني لا يجدي إزاء العدوان، وتحتّم أن نوجه جزءاً من الاهتمام - بجانب التطوير - إلى الاستعداد المسلح لرد العدوان إذا ما تحرك ضدنا. ولقد كان من هنا أن بدأتنا بطلب شراء السلاح من الولايات المتحدة بإلحاح. ولما ووجهنا بالمسألة ثم العرض كان أن اتخذت قرار شراء السلاح من الاتحاد السوفييتي. ولؤكد لك بأنني سوف أظل أحتفظ بكتي من الوفاء لحكومة الاتحاد السوفييتي. واتصور لو كنت مكاني لكن ذلك شعورك نفسه وأنت ترى التهديد يمحيط ببولتك، وتجد في الوقت نفسه أنك لا تملك وسيلة أنزال القنابل بالمتمدين».

ثم أشارت الرسالة إلى الفترة العاصفة التي مرت بها العلاقات المصرية - الأمريكية بسبب السلاح السوفييتي وإلى محاولات تشويه سياسة مصر الوطنية، وإلى الحرب النفسية التي شنت على عبد الناصر ومصر:

«مستخدمة عدداً من محطلات الاذاعة السرية التي كانت تبث دليقتها المسمومة إلى شعبنا بغية تحويله عن الصمود وراء حكومته الثورية».

وقالت الرسالة إن الحرب النفسية بلغت ذروتها بسحب الحكومة الأمريكية لعرضها بتمويل السد العالي فنتجتها بريطانيا والبنك الدولي:

«ولم يكن هناك شك في أن الطريقة التي تم بها سحب هذا العرض كانت تتطوي على الكثير مما لا يرضي الشعب العربي في مصر لنفسه أن يتقبله».

ثم أشارت الرسالة إلى تقديم مصر للولايات المتحدة وشعبها للتأييد الذي قدمته لمصر في قضية حرب

العدوان الثلاثي على مصر بعد تأميم قناة السويس، ولكنها عبرت عن الأسف لما جرى بعد ذلك:

«ومن سوء الحظ أن التحسن الكبير الذي طرأ على علاقتنا في ظروف المحنة الدامية بدأ يتعرض لتكسة خطيرة. فإن سياسة الولايات المتحدة اتجهت - في أعقاب إنهاء معركة السويس بهزيمة العدوان - إلى عزل مصر ومحاولة تحقيق أهداف العدوان بوسائل سلمية، وكان ذلك عن طريق مشروع ايزنهاور الذي أراد معاملة الشرق الأوسط - على حد تعبيركم - أثناء المناقشة بصدد في الكونغرس الأمريكي - كما لو كان مقاطعة أمريكية».

ثم أشارت الرسالة إلى ما تعرضت له سوريا من أزمة خطيرة بسبب تأمر عدد من دول حلف بغداد مجتمعين ومنفردين عليها. فتعرضت سلامة الشرق الأوسط كله للخطر:

«إلى أن مصر حاولت مراراً لفت نظر الحكومة الأمريكية إلى خطورة مثل هذه الجهود الهدامة من جانب حلف بغداد ودوله».

وعندما انهار حلف بغداد بقيام الثورة العراقية انهضت السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وأصبحت الحاجة ماسة إلى سياسة جديدة وأعية تستلهم الماضي وتقدر على مواجهة الحاضر وعلى علاقات المستقبل. ولقد كان أملاً كبيراً أن تهيأ الفرصة أمام الولايات المتحدة لتدرس المنطقة في ضوء نظرة جديدة غير متأثرة بالاعتبارات القديمة وغير خاضعة لارتباطات لا تمثل الأمان الحقيقية للشعوب العربية. ولقد كان مؤملاً حقيقة أن لا تسال حكومة الولايات المتحدة نفسها بعد انهيار حلف بغداد فيما يتعلق بصلة الشعوب العربية به:

ولماذا تحولت السياسة الأمريكية إلى انقراض على هذا النحو؟

لأننا اختلنا معظم الأصدقاء التقليديين للسياسة الأمريكية وحكمت عليهم شعوبهم؟

لماذا تقف الولايات المتحدة - وهي دولة قامت على الحرية والثورة - ضد نزعة الحرية ونزعة الثورة وتجد نفسها مع القوى الرجعية والعناصر المعادية للتقدم في صف واحد؟».

وقالت الرسالة إنه جاءت بعد ذلك مرحلة من التحسن في العلاقات العربية - الأمريكية التي كانت

بطيئة وتعتثر أحياناً بـ:

«تأثير دوافع غير أمريكية على الإطلاق. ولذكر منها مقاطعة الباخرة العربية كليويترا على أرصفة ميناء نيويورك».

وأشارت إلى لقاء عبد الناصر بالرئيس ايزنهاور في أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ وحديثهما عن العلاقات بين بلديهما:

«وفي تطوراتها وفي ضرورة النظر إليها على ضوء جديد يتماشى مع ما نطلع إليه جميعاً من سلام قائم على العدل. لكن ذلك كما تذكرين في أواخر مدة رئاسته، ومن ثم لم يتح للمصالحة الجديدة أن توضع موضع الاختبار».

وأضافت الرسالة للرئيس كندي:

«وليس معنى ذلك بحال من الأحوال أن علاقتنا خلال هذا كله لم تمش لحظاتها المشقة. كان هناك في تاريخ الأمة الأمريكية ما يشدنا إلى الكثير من المبادئ الأمريكية وإلى ما أعطته الثورة الأمريكية للثورات الإنسانية من التجارب العميقة ومن الرجال الأبطال. وكان هناك مواقف بلادكم منا وقت العدوان علينا انتصاراً للصداقة. وهو موقف أشدنا به دائماً. وسوف يظل يحظى بعرفاننا مهما كان من تطورات العلاقات بيننا. كذلك كانت هناك مساعداتكم القيمة لنا - عن طريق تصدير القمح أو عن طريق قروض صندوق التنمية - كذلك لا يغوتني هنا أن أشيد بمساهماتكم القيمة في مشروع انقاذ آثار النوبة. ولقد كانت رسالتكم إلى الكونغرس في هذا الصدد تحية كريمة تقبلها شعبنا بمزيد من التقدير والرضا».

سيادة الرئيس:

لقد كان هدفي من وراء هذا الشرع الطويل لبعض معالم الصورة أن أوضح أمامكم أن قضايا الشرق العربي متصلة ببعضها اتصالاً وثيقاً. كان هدفي أن أشرح لكم أن حق اللجوء الفلسطيني مرتبط بحق الوطن الفلسطيني، وأن بقية الأوطان العربية لا يمكن أن تهمل نفسها عن العدوان الذي انتفض على واحد منها بسبب واضح هو أن هذا العدوان - فضلاً عن كل ما يعنيه التضامن العربي - يهدد الأوطان العربية الباقية بالخطر نفسه والخطر نفسه. ولقد كان هدفي أيضاً أن أشرح لكم أن ما واجهناه من المصاعب في علاقاتنا كان سلسلة متصلة تتشابه حقائقها، وفي رأيي أنها كانت تخضع لمؤثرات غير أمريكية في كثير من الظروف. وعند هذه النقطة أريد - يا سيادة الرئيس - أن أنشدكم مخلصاً متوجهاً إلى شبابكم وإلى

شجاعكم بأنه قد حان الوقت الذي يتعين فيه على الولايات المتحدة أن تفتح عينها على تطورات الأحداث في منطلقتنا على أساس نظرة أميركية بحتة. لا تتأثر باعتبارات السياسة المحلية الأميركية وعمليات حساب الأصوات في الانتخابات. فإن صلات الولايات المتحدة بهذه المنطقة أكبر بكثير من أي اعتبار محلي. وإننا لنفهم من بعيد أن الشعب الأميركي يجتاز مرحلة من البحث في أعماق النفس يواجه بها ظروف العالم المضطرب واحتمالاته الخطيرة. وليس أفضل من مثل هذه المرحلة مناسبة يتحذر فيها الفكر من القيود المصطنعة ومن أغلال المصلحة الحزبية القصيرة الأمد، ليكن الموقف المستلهم من المبادئ والهادف إلى تحقيق السلامة الأميركية العليا. وأسنا نشك لحظة أن تطالعكم إلى (الحدود الجديدة) على حد تصييركم ومحاولتكم الدائمة لاكتشاف طريق الواجب أمام شعب الولايات المتحدة العظيم سوف تكون من بواعث الطمأنينة لدى شعبنا و لدى شعوب كثيرة أخرى تتطلع إلى الشعب الأميركي بالمحبة والاعجاب.

سيادة الرئيس

تبقى ملاحظة أخيرة أريد أن أضفها بإخلاص وتجرد وقبل أن أنهي هذا الخطاب وهي تتعلق به على أي حال. لقد حاولت في هذا الخطاب أن أفتح قلبي. وإذا ما خطر لأحد من الذين سوف تتاح لهم فرصة الاطلاع عليه أن اعتبارات السياسة المحلية العربية هي التي ألمته فإن ذلك خطأ كبير. لقد أردت من هذا الخطاب أن يكون لكم ولا يكون - لما يسميه بعض من يدعون الخيرة - للاستهلاك المحلي أو للتعبئة النفسية هنا. وإذا ما سمحت لي فإني أقول إن الذين تابعوا ما يحدث في بلادنا يعرفون أنني أفضل في جميع الظروف أن أقول لأمتي ما أؤمن بأن واجبا أن تسمعه. كذلك، فإن موضوع قضية فلسطين لا يحتاج إلى تعبئة نفسية، فإن امتنا كلها تعيش المشكلة حقيقة واقعة وليس عقدة عاطفية وأؤكد لك - بشرط - أن ما يحكم موقفني ونظرتي إلى قضية فلسطين ليس هو كوني رئيسا للجمهورية العربية، إنما الأصل والأساس هنا هو موقفني ونظرتي كوطني عربي كواحد من ملايين الوطنيين العرب. وتقبلوا يا سيادة الرئيس عميق احترامي وتقديري.

الاسكندرية في ١٨ أغسطس [أب] ١٩٦٦.

توقيع

جمال عبد الناصر

ويعلق محمد حسنين هيكل على رسالة الرئيس عبد الناصر فيقول وهو الذي كان وثيق الصلة به:

وكان يمكن كينيدي أن يستخدم هذه الرسالة ككتاب دراسي يسترشد به في أصول التعامل مع مصر. فقد حددت بالتفصيل كل مبادئ عبد الناصر الأساسية:

عدم شرعية الدولة اليهودية. مناهضة التوسع والعدوان الإسرائيلي. الحفاظ على استقلال مصر. تدعيم أواصر الوحدة العربية وأخيراً رغبة مصر في مصادقة أمريكا ولكن ليس بالخضوع للضغط أو التنازل عن قيد أنملة من حريتها.

وهي وجه التأكيد كان عبد الناصر - بعد هذا التبادل في الرسائل - يأمل في أن تكون هناك مبادرة أميركية جديدة حيال مصر، وكان يرجو أن يتبنى الزعيم الجديد للبيت الأبيض ومعاونوه الشبان سياسة أكثر توازناً وتكافؤاً في الشرق الأوسط، ولكن لم يكن ذلك هو الذي حدث، فقد تحطمت مبادرة كينيدي الفلسطينية كما ضاعت مبادرات أخرى كاتمة غيها على صفحور الواقعة^(٣).

وكان من هذا الواقع رسالة شغوية نقلها السفير (بادو) من الرئيس كينيدي إلى الرئيس عبد الناصر جاء فيها: أن الرئيس كينيدي يتعرض إلى ضغط من عدد من أعضاء مجلس الكونغرس بسبب ادعائهم أن الولايات المتحدة تساعد الرئيس عبد الناصر في شراء السلاح بصورة غير مباشرة، على اعتبار أن تقديم القمح الأميركي لمصر يمكنها من استعمال نقدها الأجنبي لشراء السلاح. واعتبر الرئيس عبد الناصر هذه الرسالة تهديداً لمصر. وكان كذلك من هذا الواقع تورط الاستخبارات المركزية الأميركية في سوريا وأزدياد ارتياب الرئيس عبد الناصر في نيات كينيدي. وجرت اتصالات بين الرئيس كينيدي والرئيس عبد الناصر بشأن الصواريخ التي عملت مصر على تطويرها، واستخدمت في ذلك عدداً من علماء الألمان، وأثارت إسرائيل ضجة دولية بشأن هؤلاء العلماء الذين وصفهم بـ (العلماء النازيين)، وتضايق الرئيس عبد الناصر من هذا الموقف وقال للسفير الأميركي:

دعنا الروس علماء المان يعملون من أجلهم وعندكم علماء المان يعملون من أجلكم. فلماذا يجب أن لا يعملوا من أجل مصر. (هيكل - عبد الناصر والعالم).

ولاحقت إسرائيل العلماء الألمان بالطرود البريدية المفخخة بالمتفجرات، واختطفت الاستخبارات

الإسرائيلية ابنة أحدهم ليرغموا هؤلاء العلماء (ويرهبوا غيرهم) على التخلي عن عملهم لمصلحة مصر. وذكر هيكل أن الرئيس كنيدي طلب من الرئيس عبد الناصر أن يتعهد بأنه لن يحاول الحصول على أسلحة نووية، وكضمان على هذا التعهد أن يسمح لأمريكا أن تمارس حق تفقد وتفتيش المفاعل الذري المصري الذي بنته روسيا. ورفض عبد الناصر هذا الطلب. كما طلب كنيدي وضع حد متفق عليه للقوات الهجومية لدى مصر وإسرائيل، وأن تشرف الولايات المتحدة على مراقبة هذا الحد. ولكن هذه الأمور طفت عليها أزمة الصواريخ الروسية في كوبا التي أفضت العالم في جو الصراع الرهيب بين كنيدي وخروشوف، وانتهى بسحب الصواريخ ويتعهد أمريكا بأن لا تغزو كوبا، وهو التعهد الذي قال خروشوف لعبد الناصر أن روسيا سعت لاستخلاصه من أمريكا عن طريق إشعارها بخطر الصواريخ في كوبا. وأكد خروشوف لعبد الناصر أنه لم يتراجع أمام كنيدي كما ظن الناس، وإنما نجح في الحصول على التعهد الأمريكي وهو هدفه الأصلي.

في صيف وخريف ١٩٦٣، ابتداء عبد الناصر يتصور أن الرئيس كنيدي خدعه، وشعر بأن جزءاً من المخطط الأمريكي يرمي إلى مزيد من تورط مصر في اليمن لإبقاء الجيش المصري في فيانها وجبالها، حيث تستنزف قواتها بعيداً عن إسرائيل. ولقد زاد في ظنون عبد الناصر هذه اخفاق أمريكا في اقناع السعوديين بوقف تسليح الملكيين واستخدام المقاتلين المرتزقة. ويذكر محمد حسين هيكل بأن ارتياب عبد الناصر في نيات كنيدي كان يعود أصلاً إلى الأيام الأولى من رئاسته، عندما كان عبد الناصر يسمع عن وعود كنيدي لتزويد إسرائيل بالأسلحة. وأن ما سمعه عبد الناصر أصبح يقيناً عندما جاءه السفير الأمريكي بادو، وبلغه رسالة شفوية من كنيدي مفادها أن الإسرائيليين يشعرون بأنهم مهددون، وأنه سمح لهم بشراء بطاريات صواريخ هوك مضادة للطائرات لكي يزيل مخاوفهم. واعترض عبد الناصر للسفير على هذا التصرف، في الوقت الذي تتحدث فيه أمريكا عن وقف سباق التسلح. وأجاب السفير دوماً على الرسول إلا البلاغ. (عبد الناصر والعالم). وعندما أعلنت الولايات المتحدة رسمياً عن هذه الصفقة من الأسلحة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، نشرت بعض الصحف الأمريكية أن الحكومة الأمريكية استشارت الرئيس عبد الناصر بشأنها، وذلك فلا مبرر هناك لاعتراضاته عليها. واعتبر عبد الناصر بأن إبلاغه عن الصفقة كان «مناورة تنطوي على الخديعة». ويذكر هيكل:

«وحاص عبد الناصر بأنه رغم أن كنيدي جاء بالفكر جديدة، فإن الرئيس الأمريكي الشاب يحاول فرضها بوسائل تظل من اللبنة وأحياناً تخلو من أي هدف».

قبل اغتيال كنيدي كانت العلاقات بين مصر وأمريكا تتدهور من «مرحلة الاحتواء إلى مرحلة العنف»، وفي رسالته الأخيرة لعبد الناصر، عبّر الرئيس كنيدي عن ضيقه من امتناع عبد الناصر عن الخضوع لرغباته وجاء في الرسالة:

يجب علي أن أبلغ قلقي الشخصي من عدم قيام الجمهورية العربية المتحدة حتى يومنا هذا بتفقيذ الجانب الخاص بها في اتفاق فك الاشتباك في اليمن، وأعتقد أنه من الانصاف أن نقول إن السعوديين ينفذون التزاماتهم بموجب تلك الصفقة. والواقع أنني فهمت أن الجمهورية العربية المتحدة تشارط مخابراتنا بأنها في أن امدادات السلاح السعودية عبر الحدود قد تولفت تقريباً إن لم يكن كلياً. إننا مطمئنون إلى أن حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة السعودية تبدلان تأكيدهما لنا بأنهما لا تساعدان الملكيين، لذلك فإنه ليس لي من وسيلة للضغط على فيصل، لأنه بعد أن نفذ جانبه في الصفقة فما زال يرى الجنود المصريين في اليمن، ويسمع من القاهرة التصريحات الدعائية الصادرة عن الجمهورية العربية المتحدة. ومن جهة أخرى، لم تقم الجمهورية العربية المتحدة بعمليات الانسحاب على مراحل طبقاً لجدول يتفق عليه وتقومنا لروح الاتفاق. وبينما نعتقد أننا نفهم بعض الأسباب، فإننا لا نستطيع أن نتغاضى عن حقيقة أصبحت معروفة لدى الجميع، ألا وهي أن الجمهورية العربية المتحدة لا تنفذ تعاقداً أبرمته الأمم المتحدة وأيدته بالفعل الولايات المتحدة وكذلك باعتبارها صديقة كل من الطرفين. وبسبب دوري الشخصي في القضية، أظن أنكم ستفهمون سبب إحساسي بأن الأمر يعني شخصياً إزاء تعرض الولايات المتحدة للتقد في الداخل والخارج على حد سواء»^(١٧).

كانت هذه آخر رسالة يرسلها الرئيس كنيدي إلى الرئيس عبد الناصر بعد أن زاد الاحساس

بالشكوك والريبة بينهما. ولكن هذا لم يكن إحساس الرئيس عبد الناصر الوحيد تجاه الرئيس كينيدي. ففي مساء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر (١٩٦٢)، بلغ محمد حسنين هيكل الرئيس عبد الناصر بإطلاق النار على الرئيس كينيدي:

«فصق وצל يعاود الاتصال بالتلفون يستفسر عن المزيد من الأخبار، وعندما حملت الأنباء في النهاية وفاة الرئيس كينيدي كان حزنه واضحا».

ويضيف محمد حسنين هيكل:

«وكان تأثر الشعب المصري صادقا، وعرض التلفزيون المصري فيلماً كاملاً لجنائز كينيدي أربع مرات متوالية إشباعاً للهفة للناس... وخيم الحزن شاملاً على الرئيس الشاب الذي كان يشرع بالشباب الكثير. ومن الصعب أن نقول: ماذا كان يمكن أن يحدث لو ظل حياً، فقد اندفعت الأحداث بسرعة إلى فترة العنف أيام حكم ليندون جونسون لأمريكا بعد كينيدي»^(١).

وخيم الحزن كذلك على الكثيرين من العرب في أقطارهم المختلفة لوفاة الرئيس الأمريكي الشاب. ويصح القول على العموم بأن سياسة الرئيس كينيدي ومواقفه بعثت شعوراً بالثقة والأمل في الوطن العربي في أنه في الإمكان تحسين العلاقات بين العرب والولايات المتحدة، وأن موقف الولايات المتحدة في عهده أصبح أقرب إلى العدالة والإنصاف. ولكن هذه الثقة والأمل ما لبثا أن قضى عليهما اغتيال الرئيس كينيدي. وأثار مقتله مشاعر حزن ملموسة في العالم العربي. أما دوافع قتله فما زال يكتنفها غموض لم ينقش كلياً حتى الآن، ولم يتأكد بعد إذا كان جريمة دبرها ونفذها شخص بمفرده مختل التوازن العقلي، أو اغتيالاً مديراً من عالم الإجرام الأمريكي، أم جريمة سياسية اتهم الصهيونيون بتدبيرها لوضع حد لسياسة الرئيس الأمريكي الشاب في الشرق الأوسط.

وعلى كل حال، فإنه من الثابت أن قاتل مرتكب الجريمة كان يهودياً، وأنه استغل صلاته برجال الشرطة ليرتكب اعتداه في مركز الشرطة ويسكت القاتل إلى الأبد. واختفى من الساحة رئيس أميركي لربما كان يمكن أن يبدل مسيرة التاريخ بين العرب والولايات المتحدة وإسرائيل.

عرب اليمن

اليمن السعيد، منبع القحطانيين من العرب وأحد مواطن الحضارة العربية القديمة الذي قامت فيه الممالك وعرف الأساطير والديانات السماوية وطوابق البناء المتعددة والسدود المائية المتطورة بالنسبة إلى العهود القديمة، كان قد وصل في القرن العشرين إلى درجة مفاجئة من التخلف والجمود. وكان حكم الإمام الطاعني في المجتمع اليمني القبلي يمنع التقدم والتحضر والانفتاح على العالم. وكانت النكبات اللاذعة تتناقل في العالم العربي بصورة متعددة عن تخلف اليمن، ومن أشهرها أنه عندما أتيح لأدم عليه السلام أن يجول ببصره من السماء في جميع أنحاء العالم، لم يتعرف على أي منها باستثناء اليمن الذي وجده على حاله كما كان يوم الخليفة. وذكر محمد حسنين هيكل أن رالف باننش قال له بعد زيارة لليمن أوفدته فيها الأمم المتحدة:

«يا الهي... عندما رايت الكونغو رايت جريمة الاستعمار... ولكن عندما وصلت إلى اليمن أمنت بأن من سوء الحظ أنها لم تعرف ولو قدراً ضئيلاً من الاستعمار»^(٢).

في المجال الدولي، فرض الإمام العزلة على البلاد ومال إلى إيطاليا ومساعدتها في الفترة بين الحربين العالميتين، وحارب السعودية في عشرين سنة ١٩٣٤ وخسر الحرب، ثم تصالح معها وأصبح اليمن يتلقى معونتها، وتخاصم مع بريطانيا ثم تصالح معها سنة ١٩٤٦ بشأن الحدود مع محمية عدن. وفي خلال الحرب العالمية الثانية كان الإمام محايداً ولكنه كان ميلاً لدول (المحور)، غير أن انتصار بريطانيا في العلمين جعله يخفف من هذا الميل ثم قطع علاقاته معها وطرده الألمان والإيطاليين من أراضيها. أما الولايات المتحدة فقد ابتدأت العلاقات بينها وبين اليمن سنة ١٩٣٠، عندما زارت شخصيتان أمريكيتان هما تشارلز كرين وك. س. توتشال اليمن لتقديم المساعدة في استغلال ثرواتها الطبيعية. وفي سنة ١٩٤٦ عقدت بعثة دبلوماسية أميركية برئاسة الكولونيل ويليام إيدي اتفاقية تجارية وصداقة مع (الإمام)،

وايادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ١١ أيار/مايو سنة ١٩٤٦. وفي ٢٤ أيار/مايو سنة ١٩٤٧، وقّع البلدان اتفاقية حصل اليمن بموجبها على اعتماد لغاية مليون دولار لشراء بضائع ومواد أميركية فائضة. وفي السنة نفسها قام ابن الإمام يحيى حميد الدين الأمير سيف الاسلام عبد الله بزيارة الولايات المتحدة، حيث قابل الرئيس ترومان وعقد مباحثات مع صناعيين أميركيين. ومنح الإمام أحمد الذي خلف والده الأميركيين تحت اسم (شركة الإنماء الأميركية اليمنية) امتيازاً للتنقيب عن المصادر المعدنية والاستثمار في اليمن على أساس المناصفة. وعقد الامام كذلك اتفاقات تجارية وإنشائية مع الاتحاد السوفياتي وعدد من الدول الشيوعية منها الصين التي أنشأت طريق صنعاء - الحديدة. وعارض اليمن حلف بغداد ووقع معاهدة تحالف حربي مع مصر والسعودية. وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة زار ولي العهد الأمير البدر للقاهرة ووقع على اتفاقية تحالف قامت بموجبها (الولايات العربية المتحدة). وكان عبد الناصر يعلم بأن انضمام الامام إلى هذا الاتحاد كان صورياً وغير صادق^(٣).

استمر تخلف اليمن في عهد الامام أحمد. ويعرض محمود رياض صورة مؤلمة لهذا التخلف في وصف للأوضاع التي شاهدها هناك مع صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة خلال جولتهما التي قاما بها لاستطلاع:

«مواقف القادة العرب وتصوراتهم لمستقبل المنطقة ومستقبل العلاقات العربية، ثم محاولة تحقيق التفاهم حول الفعل العربي الموحد لمواجهة الأخطار الخارجية، وتحديد الموقف العربي بالنسبة لسياسة الأحلاف».

قال محمود رياض:

«وفي اليوم التالي توجهنا بطائرة عسكرية لزيارة اليمن، وعندما وصلنا تمز لم يستطع قائد الطائرة أن يبين موقع المطار، إذ كانت تحيط بنا الجبال الشاهقة من كل جانب، ولم يستطع قائد الطائرة التعرف على المطار إلا عندما شاهد الغبار يتصاعد خلف طائرة قرر طيارها السويدي، وكان يعمل في خدمة الامام، أن يصعد بها إلى الجو ليرشدنا إلى طريق المطار. وعندما هبطنا لم نجد من معالم المطارات سوى (الكلم) الهوائي الذي يشير إلى اتجاه الريح. والواقع أن ما شاهدهنا في مدن اليمن سواء في تمز أو في صنعاء أو في البيضاء لم يكن يخطر على بال أحد، بل لم أكن أتصور أن هناك بقعة على الأرض ما زالت تعيش في مثل هذا التخلف الذي شاهدهنا، فلم تكن هناك عملة نقدية وإنما كان التعامل يتم عن طريق الريال الفضي وعليه صورة إمبراطورة النمسا ماريا تريزا باعتباره قطعة من الفضة. لم تكن توجد في هذه المدن بنوك أو مستشفيات أو مدارس وكان التلفون الوحيد في صنعاء موجوداً لدى الإمام. وقد أدى هذا التخلف إلى هجرة أعداد كبيرة من اليمنيين إلى شرق أفريقيا وأنحاء عديدة من العالم العربي. وعندما ذهبنا إلى البيضاء استضافونا في منزل يتكون كل طابق فيه من غرفة واحدة، إذ كانت المنازل مبنية بطريقة تسمح بأن يدافع سكانها عنها ضد أي هجوم خارجي. وكانت المفاجأة في الصباح عندما وفد رجال القبائل لتحيتنا يهتفون باسم جمال عبد الناصر وللقومية العربية، واستمعت إلى بعضهم يذكر اسم أحمد سعيد ولم أكن قد سمعت بهذا الاسم من قبل، فسألت زميلي فتحي الديب المسؤول عن الشؤون العربية في المخابرات العامة فاجتسم قائلاً إنه الموظف المسؤول عن صوت العرب، ولدركت قوة الاذاعة ومدى تأثيرها. كانت المخابرات العامة توالي الاذاعة بالعلوفات عن أحوال اليمن وأسماء القبائل والمشايخ، فكان أحمد سعيد يتلو أسماعهم ويدعوهم لمقاومة الاستعمار في جنوب اليمن، وكان اليمنيين يتعجبون لسماع أسماء مشايخهم. واشتهرت قصة رفض رجال القبائل شراء أجهزة الراديو والترانزستور قبل أن يتأكدوا من أنها تبث إرسال صوت العرب، ويصرون على سماع الاذاعة قبل شراء الراديو. وعلما أثناء وجودنا في تمز أنه حتى يضمن الامام أحمد ولاء زعماء القبائل كان يحتفظ في قلعة تمز بعد من ابنائهم كرهائن^(٤)».

وعند موت الامام أحمد واعتلاء ولي العهد الإمام البدر للحكم سنة ١٩٦٢، كان اليمن في درك سحيق من التخلف، وهناك من يقول ومنهم عربي عمل مع الامام أحمد في اليمن بأن البدر كان متقشراً على الحضارة، وأنه يملك قابلية لادخال التحسينات والمدنية إلى بلاده، وأنه كان معجباً بمصر التي كان يزورها وكان يمكن أن يصلح أحوال بلاده نظراً لرغبته في الاستعانة بالخبراء المصريين لتنفيذ مشاريع مثل التي شاهد تنفيذها في مصر. كما كان معجباً بالرئيس عبد الناصر الذي أرسل له برقية تعزية بوفاته والده الامام أحمد، وأمر بوقف الاذاعات ضد الامام الجديد. غير أن محمد حسنين هيكل يقدم صورة مختلفة للامام البدر عندما كتب:

«وبعد وفاة الامام أحمد خلفه ابنه الأمير محمد البدر الذي كان أبوه يستخدمه دائماً في البعثات التي يوفدها إلى مصر، وكان عبد الناصر محتاراً في أمر البدر، وكان يتسائل ما إذا كان في وسع البدر أن ينقل اليمين إلى العالم الحديث، وظل يتعجب ويتسائل إلى أن طلب الأمير البدر ذات يوم - وكان لا يزال ولياً للعهد - أن يزور حديقة الحيوان في القاهرة. ونهب البدر يرافقه وفد رسمي إلى حديقة الحيوانات حيث سار كل شيء على ما يرام، إلى أن اكتشف البدر شجرة (قات) لم يتبينها أحد غيره، ففرح وصعد إليها وجلس على غصن منها وأخذ يعضغ أوراق (القات). وبعد أن سمع عبد الناصر بهذه الواقعة لم يعد يتسائل عن طاقات البدر أو قدراته»^(٢٨).

كان من الطبيعي، واليمينيون شعب ذكي له تراث قديم من الحضارة، أن يسعى الرافضون للتخلف والقهر للتخلص من حكم الامام الطاعني. وكان التحضير للثورة قد بدأ قبل وفاة الامام أحمد. ومهما تكن الامال التي يمكن أن ترتبط بقابلية الامام البدر وقدرته على ادخال الحضارة إلى بلاده دون ثورة وعنق، فإنه كان من المتعذر على قادة الثورة اليمنية الرجوع عن تدبيرهم عند وفاة الامام أحمد في ١٩ أيلول/سبتمبر وحلول ابنه الامام البدر مكانه، فلقد كان هذا التراجع سيعرضهم للكشف والاعدام. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر قامت الثورة بقيادة الضابط عبد الله السلال، وفر الامام البدر إلى السعودية بعد أن كان يعتقد أنه قتل، واشتعلت الحرب بين الجمهوريين تساندهم مصر بمساندة متساعده بقواتها العسكرية، وبين الإماميين تساندهم السعودية بالمال والسلاح. ولم يكن عبد الناصر مدبراً لثورة اليمن، وإنما علم بموعده تنفيذها قبل أيام قليلة. ويقول مدير المخابرات المصرية السابق صلاح نصر:

«الواقع ان مصر كانت تعلم بهذا الانقلاب، وكانت قيادة الثورة اليمنية قد أودعت عبد السلام صبرة قبل قيام الثورة بأيام قليلة إلى القاهرة كي يبلغ عبد الناصر عن قيام الثورة، ويبحث مع المسؤولين في مصر مدى المعونة التي يمكن أن تقدمها مصر.

توجه عبد السلام صبرة ويرفقه عبد الرحمن البيضاني إلى انور السادات الذي كان يرتبط بالثاني بوشاش صداقة أسرية، وأبلغاه بأن ثمة ثورة سوف تقوم في مدى يومين أو ثلاثة على الأكثر، وطلباً منه حث عبد الناصر لتقديم المعونة المناسبة للثورة الشعبية في اليمن»^(٢٩).

ولم يطلب عضو الوفد اليمني أكثر من معونة سلاح وأموال واعتراف فوري بالثورة، وأبدى الرئيس عبد الناصر استعداده لتقديم المال والأسلحة ولكن الاعتراف جاء بعد قيام الثورة بشان وأربعين ساعة حتى لا تتهم مصر بالتواطؤ مع الثوار.

لم يتمكن الثوار من القضاء قضاءً تاماً على الاماميين ومن يساندهم من القبائل اليمنية التي كانت تنتقل من جانب إلى آخر، وساعدت التركيبية القبلية في اليمن ووعورة جباله وأراضيه والمساعدات التي كانت تأتي للفرقيين من الدول التي تساند كل فريق على إطالة أمد الحرب وعدم حسمه. وتبعاً لذلك، ارتفع عدد القوات المصرية في اليمن إلى عشرات الآلاف، ووجه اللوم للرئيس عبد الناصر بسبب اشتراك مصر في حرب اليمن التي استنزفت الكثير من قوى مصر من سلاح وعتاد وجنود وجهود. ولكن هذا اللوم يجب أن لا يقبل على علته، وإنما يجب أن يدرس في إطار الأوضاع والعوامل والملايسات التي ارتبطت بحرب اليمن. فلقد كان الرئيس عبد الناصر يتصرف كزعيم عربي قومي إضافة إلى كونه رئيساً لمصر، وكان يستند إلى معلومات زوده ببعضها انور السادات التي كانت تؤكد بأن الثورة اليمنية قادرة على السيطرة على البلاد ولا تحتاج لأكثر من التأييد السياسي ومعونة عسكرية رمزية. ويبدو أن معلومات السادات جاءت من بعض اليمنيين الذين كانوا على صلة به. ويذكر صلاح نصر مدير الاستخبارات المصرية السابق، بأنه عندما تبين للجمهوريين أنه لا مفر من خوض حرب أهلية لا يستطيعون توفير السلاح والمال اللازم لها، أوفد الرئيس عبد الله السلال عبد الرحمن البيضاني إلى الرئيس عبد الناصر لطلب العون للثورة:

«وكان طلب البيضاني يدع إلى السخوية، إذ طلب من البيضاني أن يقنع عبد الناصر عن طريق السادات بأن الأمر لا يقتضي أن ترسل مصر مقاتلة تلحق فوق صنعاء كرمز لساندة عبد الناصر لثورة اليمن.

ولكن ما مرت أيام قلائل حتى تبين للسلال أن الأمر أشد من هذا الاقتراح الساذج. لقد انبثقت حرب أهلية في اليمن، وأصبح الجمهوريين يحتاجون إلى قوات برية وإلى دبابات ومدافع وإلى معونة جوية تلك مواقع الحليين في الجبال. ولم يبت عبد الناصر تَوْأ في طلب السلال، بل استنفد عدة أيام على الأقل ليضع

قراره الذي لم يرق على دراسة تفصيلية لقصور المعلومات عن اليمن»^(٣٠).

وبعد مناقشة الأمر مع عبد الحكيم عامر وأنور السادات، قرر عبد الناصر بأن يرسل قوات مصرية لتؤدي دورها في حرب اليمن التي امتدت سنوات. وكان الأول مسؤولاً عن الشؤون الحربية، والثاني عن الشؤون السياسية في اليمن طيلة خمس سنوات^(٣١).

كان عبد الناصر يدرك أن وجود قوات مصرية على الحدود المشتركة بين اليمن وعدن، وبين اليمن والسعودية سوف يقلق الملك فيصل والانكليز في المحميات، ولكن دافعه في الاستجابة لمساندة الثورة في اليمن:

«كان دافعاً عاطفياً أكثر منه استراتيجياً. فعبد الناصر وهو بمثابة رائد القوى التقدمية العربية لا يمكن أن يدير ظهوره لثورة عربية تتشد العون، فذلك معناه انحسار المد الثوري الذي كان ينادي به عبد الناصر».

إن مصر:

«مركزاً للإشعاع التقدمي لا بد لها أن تقوم بدورها وإلا أخفقت الثورة العربية في كل مكان... ذلك أن عبد الناصر كان يؤمن بأن الثورة العربية ثورة شاملة لا يجوز تجزئتها، فإن أخفاق الثورة في أي مكان سيؤدي إلى أخفاق الثورة في كل مكان».

وقال صلاح نصر كذلك أن عبد الناصر كان يرى بأن وجود القوات المصرية في اليمن:

«سوف يجعل مصر تسيطر على البحر الأحمر من الشمال إلى الجنوب، وهذا يكسبها قيمة استراتيجية كبرى فضلاً عن أن وجود القوات المصرية سوف يهدد مصالح الاستثمار [البريطاني] في الجنوب العربي».

بعد ست سنوات توقف القتال، وكان عدد الجنود المصريين في اليمن قد بلغ في ذروته سبعين ألفاً، أي نصف عدد الجيش المصري في ذلك الوقت. وكان أنور السادات مكلفاً بشؤون اليمن ومن المؤيدين للتدخل المصري فيها. وقيل إنه كانت له:

«علاقة صداقة عائلية مع عبد الرحمن البيضاني الذي أصبح نائباً لرئيس الجمهورية اليمنية. وإشيع أن البيضاني كان صهراً للسادات» (مذكرات صلاح نصر).

وعندما يلقي اللوم على الرئيس عبد الناصر بسبب ما يعتبره البعض خطأ التورط في الحرب الأهلية، يجب أن لا تغفل عن أمثال الرئيس السادات من القادة المصريين وكذلك القادة العرب الذين كانوا يبذلون الجهود الحثيثة لتوريط الرئيس عبد الناصر تحت ستار الواجب القومي وبمختلف المبررات، لا نصرة للتقدمية والقومية العربية وإنما حقدًا على عبد الناصر ومحاولة منسجمة ومتأمرة مع الغرب والولايات المتحدة لدحره والقضاء عليه. ويصف محمود رياض موقف عبد الناصر من اليمن على الصورة التالية:

«كان يتردد في العواصم العربية في ذلك الوقت أن جمال عبد الناصر فقد اهتمامه بالعمل العربي بعد فشل الوحدة مع سوريا، إلا أن اعترافه بثورة اليمن الإصلاحية أكدت أنه لم يتخل عن دوره في مساندة أي شعب عربي يطلب بحقه في الحياة والتقدم، وكان عبد الناصر يرى أن مساندة مصر للثورة اليمنية هي دعم للمد الثوري التحرري، كما أن هذه المساندة تتيح لمصر أن تصبح على حدود اليمن الجنوبية مما يساعدها على تقديم المعونة الفعالة للثوار الوطنيين تقود الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب»^(٣٢).

كان الرئيس عبد الناصر يستند إلى المعلومات التي زوده بها أنور السادات، والتي كانت تؤكد بأن الثورة اليمنية قادرة على السيطرة على البلاد ولا تحتاج لأكثر من التأييد السياسي ومعونة عسكرية رمزية. ويبدو أن معلومات أنور السادات جاءت من بعض اليمنيين الذين كانوا على صلة به. كانت مصر قد أوفدت أنور السادات إلى اليمن في تشرين الأول/أكتوبر، ووقع معاهدة دفاع مشترك بين مصر واليمن، وأرسلت مصر ثلاث طائرات حربية وقوة رمزية من قوات الصاعقة، ولكن تطور الحرب الأهلية في اليمن وتقلب القبائل اليمنية نتيجة للمساعدات والهيأت السعودية لرؤسائها، واشترك مرتزقة أوروبيين لقيادة القوات المقاومة للثورة وطلبات عبد الله السلال المتكررة لمساندته في الموقف المتدهور، أدت إلى تزايد التورط المصري حتى وصل عدد قواتها إلى سبعين ألف جندي ثم سحب منهم خمسون ألف جندي. وكان هناك الجانب الإنساني في النظرة إلى مساندة مصر لثورة اليمن تتمثل فيما قاله رالف بانس لمحمود رياض الذي كتب:

«وأذكر أنني قابلت الدكتور والف بانث الأمين المساعد لمسكرتير الأمم المتحدة بعد عودته من المنطقة مندوباً عن السكرتير العام في محاولة لتهدئة الموقف، وقد أشار إلى حالة التخلف في اليمن وذكر أنه لم يشاهد مثل هذه الحالة في أية بقعة في العالم، وكان يعتبر أن مساندة النظام الجمهوري هو عمل إنساني من الدرجة الأولى، خاصة بعد أن أعلنت الثورة المساواة بين الطوائف وإلغاء اللرق والقضاء على التفرقة بين الزيدية والشوافع ومنع الاحتفاظ بالرهائن»^(٣٧).

ورغم كل هذا، فإن هناك من شبه التورط المصري في اليمن بالتورط الأمريكي في فيتنام، وهذا تشبيه غير سليم لأن أمريكا كانت تخوض في فيتنام حرباً استعمارية للحصول على مواد أولية لازمة للصناعة الأمريكية مثل القصدير والمطاط، ولتمنع توحيد فيتنام التي كان قد مرزقها الاستثمار الفرنسي. وكانت الولايات المتحدة تعلن أنها تصد عن فيتنام الجنوبية وعن العالم الحر وكأنما كانت فيتنام الجنوبية وأمة الشعوب. كما كانت تعلن أنها تدافع عن الحرية وعن العالم الحر وكأنما كانت فيتنام الجنوبية وأمة الحرية والديمقراطية. ولقد عارضت قطاعات متعددة داخل الولايات المتحدة وخارجها حرب فيتنام واستمرارها، ونددت بالمذابح والغارات الأمريكية المدمرة عليها، واستنكرت إسقاط المبيدات الشديدة الفعالية على غابات فيتنام وأراضيها وعلى أراضي كامبوديا المجاورة التي قضت على الغابات والأشجار، وأنزلت أضراراً صحية وجسدية بالفيتناميين رجالاً ونساءً وأطفالاً. ولقد نشر تصريح في إحدى المجلات نسب للأمير الكمبودي سيهانوك يقول فيه بأن الغارات الأمريكية على كامبوديا التي هدمت القرى وأحرقت الشجر والغابات وشردت أهلها، كانت السبب الرئيسي في فقدان سيطرة الأمير على البلاد وانضمام الكمبوديين إلى الحركات الشيوعية. ورغم أن هنري كيسنجر منح جائزة نوبل للسلام، فإن أحد أساتذة جامعة جورج تاون الأمريكية ذكر بأنه هو وعدد من أساتذة الجامعة قدموا اعتراضاً لجامعة جورج تاون، يطلبون فيه عدم السماح للدكتور كيسنجر بإلقاء المحاضرات في الجامعة لأنه (مجرم حرب)، وذلك لاشتراكه في المسؤولية بالنسبة إلى الفظائع التي ارتكبتها القوات الأمريكية في فيتنام وكامبوديا. أما مصر فدولة وزعامة عربية أرادت القيام بواجبها القومي بمساعدة اليمن للتحرك من التخلف والضعف، وتحسين الموقف العربي والوقو العربية في جنوب الجزيرة العربية ضد الاستعمار الغربي البريطاني. وفي ٢٨/أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧١، خطب السيد علي ناصر رئيس جمهورية اليمن الجنوبية أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي قائلاً:

«إن شعبنا اليمني بأجمعه لن ينسى مدى التاريخ أن شوره لم تكن تلقف على قدميها أسبوعاً واحداً لولا الزعيم الخالد جمال عبد الناصر والشعب المصري الشقيق»^(٣٨).

كان من الطبيعي أن تؤدي مساندة الرئيس عبد الناصر ووجود قواته في اليمن إلى ازدياد مخاوف الدول الغربية وعداوتها لمصر عبد الناصر، الذي حارب سيطرتها الاستعمارية والتسلطية وهدد قواعدها وأفضل أخلاقها في المنطقة. وخشيت الدول الغربية أن يسيطر عبد الناصر على البحر الأحمر بالتعاون مع الدول العربية و:

«كان الموقف الغربي المعادي لعبد الناصر في ذلك الوقت من العوامل الرئيسية التي شجعت إسرائيل على ارتكاب عدوانها عام ١٩٦٧»^(٣٩).

أما مواقف الولايات المتحدة فقد كان معادياً لمصر في مساندتها للثورة اليمنية، ويكتب صلاح نصر في هذا الشأن:

«في ذلك الوقت كانت علاقة عبد الناصر واشنطن تسبب له قلقاً نتيجة موقف الولايات المتحدة من مشكلة اليمن. وكما ذكرت من قبل كانت واشنطن ترى أن الوجود المصري في اليمن بمثابة تصدير للشيوعية الدوائية إلى الجزيرة العربية، وهو أمر يهدد المصالح الأمريكية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم قامت الولايات المتحدة بمحاولات يائسة لكسب السعودية على إثارة الأزمات في اليمن، ما حدا بعيد الناصر إلى التفكير في ضرورة اجتراح زعماء العرب لإنشاء جبهة موحدة لمواجهة ما يطرأ من أحداث في المستقبل»^(٤٠).

ووقف الكونغرس الأمريكي والصحافة الأمريكية ضد (تدخل) مصر في حرب اليمن، ولكن من ناحية أخرى كان هناك رأي في بعض الدوائر الدبلوماسية الأمريكية بأنه يجب حصر القضية في اليمن ذاتها دون توسيع تشعباتها، فلم تكن هناك مصلحة محددة للولايات المتحدة في اليمن، ولم تكن فيها استثمارات

أمريكية أو علاقات تجارية مهمة. وكانت شركة أمريكية قد نقيت عن البترول ولم تجد شيئاً. ولكن الولايات المتحدة بمصالحها البترولية وعلاقاتها الطيبة مع المملكة العربية السعودية وجدت أنه من مصلحتها أن تقف إلى جانب السعودية التي كانت تحارب عبد الناصر في اليمن. ومع أنه لم يكن هناك خطر مباشر من مصر وقواتها في اليمن على منابع البترول السعودية أو الأرض السعودية، إلا أن الثورة الجمهورية اليمنية وتأييد عبد الناصر لها عرضاً بصورة غير مباشرة الحكم السعودي والنظام السعودي الملكي وبالتالي البترول السعودي للخطر، وذلك في نظر السعوديين والولايات المتحدة التي اعتبرت هذا التهديد أمراً مهماً لها ومصالحها. وإضافة إلى ذلك، فقد أثارت حرب اليمن حماس (المتطرفين) في البلاد العربية وزادت في تأييدهم لعبد الناصر. وهذا أيضاً أمر لم تكن تحبه الولايات المتحدة. ولقد حاول الرئيس عبد الناصر أن يطمئن السعودية والولايات المتحدة بأنه لا نية لديه للاعتداء على السعودية أو بترولها، وطلب من السفير ايلزهورث بنكر الذي أوفده الرئيس كينيدي لمصر للتشاور معه بشأن حرب اليمن أن يبلغ الرئيس الأمريكي: «أن الإشاعات القائلة أنه سيضعف على أبار البترول في سبغ وهراء وأضاف: (قل للرئيس كينيدي أنني لست مهتر وأنه ليس عندي رول في اليمن). وقال عبد الناصر أن مثل هذه الإشاعات هي أمراء لنا ولكنها تتجاوز طاقاتنا، فقد ذهبا لئيم من أجل غرض معين وأنا لستمدون لك اشتباكاتنا، فإذا أوقف السعوديون مساعداتهم للملكيين فإننا سنسحب فوراً، فإنتي لا أريد الإبقاء على أية قوات في اليمن»^(٣).

كان الرئيس كينيدي قد جاء إلى الحكم في أمريكا سنة ١٩٦٠. وكان متفهماً لدوافع وحساسيات أطراف النزاع، وتعامل مع الرؤساء العرب بصراحة واحترام. وبعد ثلاثة أشهر من قيام الثورة اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة الجمهورية الجديدة في اليمن، لأنها لم تكن ترغب في أن يبدو الاقتصاد السوفياتي نصيراً للقوى التقدمية والتطور بينما تبدو هي كضيق للرجعية والتخلف في اليمن. وسعت الولايات المتحدة لحصر الحرب في اليمن ولمنع ذيولها من الانتشار. وكانت ترى أن دخول الثورة المصرية إلى اليمن هو بمثابة تصدير لـ «الشيوعية الدولية» إليها. ويذكر صلاح نصر أن مسؤولاً أمريكياً كبيراً قال له:

«إننا نحترم حيادكم. وإن تتدخل فيما يجري في مصر من قرارات اشتراكية. إنما لن نسمح بتصدير الثورة المصرية إلى اليمن.... ففي السلاح الروسي المستخدم هناك تكمن بذور الشيوعية الدولية.. وهذا يتناقض كلية مع مصالحنا في المنطقة».

وفي رسالة من الرئيس كينيدي إلى عبد الناصر حذرته الرئيس الأمريكي من أنه من السهل عليه أن يدفع بجيشه إلى أرض اليمن المجهولة، ولكن إخلاء هذه القوات سلامة عندما يحين وقت سحبها سيكون عسيراً. ووصف الأمريكيون القتال في اليمن بأنه (فيتنام عبد الناصر). ولكن عبد الناصر رغم احساسه بوطأة حرب اليمن لم يستجب لنصيحة الرئيس كينيدي. ولم يستطع بسهولة أن يتراجع أمام الشعوب العربية التي كانت تنشد التحرر والتقدم. وجاءت أحداث في العالم العربي دعمت مركز عبد الناصر، فقد أطيح بعبد الكريم قاسم في العراق ويحكومة العظمة في سوريا، وكان من أول ما فكرت به حكومتا الانقلابيين أمر الوحدة مع مصر^(٤). فلقد كان عبد الناصر زعيماً عربياً له جاذبية كبيرة يفهم الوطنية والقومية العربية على أنها واجب قومي يؤدي بالجهاد والأموال والأرواح والتضحية، وليس بمجرد إطلاق الشعارات وتناجح العواطف من بعيد.

في حرب اليمن سعت الولايات المتحدة لأن تقنع الأردن بقطع مساعداته للإمام المخلوع. أما بالنسبة إلى السعودية فكان الأمر أكثر صعوبة وأشد خطراً. فالإمام البدر وعائلته كانوا قد لجأوا إليها وكان لهم حق المستجير. وكان السعودية تملك من الموارد ما يمكنها من الاستمرار في مساعدة الملكيين. وكانت طبيعة الحال أكثر حساسية للاخطار والعدوى التي يمكن أن تتفاعل بسقوط الملكية في اليمن المجاور لها ويوصل (التقدميين المتطرفين) إلى الحكم. كانت السعودية تطلب من أمريكا أن تضغط على مصر عن طريق التهديد بوقف المساعدات الأمريكية المهمة لها حتى تجبر مصر على الانسحاب من اليمن. وكانت مصر تطلب من أمريكا بما لها من نفوذ استثماراتها البترولية في السعودية أن تقنع السعودية بوقف مساعداتها للإمام البدر.

وقام سفيرا الولايات المتحدة في القاهرة وجدة بمساع حثيثة وودية مع الحكومتين للتوصل إلى تسوية للمشكلة، على اعتبار أن ذلك يخدم مصلحة مصر ومصلحة الولايات المتحدة، وعلى أساس أن الولايات المتحدة تحافظ على سلامة الأراضي السعودية وعلى النظام الملكي القائم فيها دون أن تنضم الولايات المتحدة للفرزاع. وأرسلت الولايات المتحدة سرياً صغيراً من قوة الطيران الأمريكي إلى السعودية تحت ستار (التدريب)، وكان في الحقيقة لإظهار عزمها على الدفاع عن السعودية إذا تعرضت أراضيها للخطر. أما مصر فقد أرادت أن تضغط على الملك سعود وتشعره بأنه لا يستطيع أن يفرض الخطر على الناس ويظهر أنه مرنس بهمان منه، فأرسلت طائرتي حلقت فوق قصره وألقت مشاعل ضوئية كان الهدف منها مجرد تحذيره، وكان ذلك قصر الناصرية الذي سمي باسم عبد الناصر تيمناً. ويذكر محمد حسنين هيكل في كتابه **عبد الناصر والعالم**^(٣)، أنه عندما لجأ الملك سعود إلى مصر لجوءاً سياسياً في أواخر حياته: «وصف للرئيس عبد الناصر مدى الذعر الذي أصب به وكما كره المصريين يومها».

ومما أقلق الملك سعود كذلك كان وجود معارضة في السعودية ذاتها لسياسته المساندة للجانب الملكي في اليمن. وقد انطلق ثلاثة طيارين سعوديين بطائراتهم المحملة بالذخيرة والسلاح المعبأة في صناديق عليها صورة اليمين المتصافحتين، التي كانت شعار برنامج المساعدات الأمريكية، وطلب الطيارون حق اللجوء السياسي. واحتج الرئيس عبد الناصر للسفير الأمريكي على هذا النوع من المساعدات ووصفه له بأنه «ينطوي على تقديم الموت وليس الصداقة». وبعد هذا الحادث منع الملك سعود سلاحه الجوي من الحركة ومنع تحليق طائراته.

بعد أن استمر القتال بصورة لم تكن حاسمة لمصلحة أي من الطرفين، اقترحت الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٢ أن يرسل الأمين العام للأمم المتحدة مندوباً خاصاً لبحث المشكلة مع الأطراف المعنية للتوصل إلى تسوية، فانتدب رالف بانث للقيام بهذه المهمة. وفي الوقت نفسه أرسل الرئيس كينيدي السفير أيلزورث بنكر إلى الشرق الأوسط كمبعوث خاص لتعزيز جهود بانث، وتوصل بنكر إلى اتفاقية مع مصر والسعودية تقضي بالانسحاب المتبادل، وسلمت الاتفاقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت، وكان من بنودها أن توقف السعودية مساعداتها للملكيين، وأن تقيد نشاطات الإمام البدر وعائلته، وأن تسحب القوات المصرية من اليمن دون تأخير. غير أن تطبيق هذه الاتفاقية تأخر واستمر تدخل الجانبين في اليمن. وفي هذه الفترة جاء الرئيس جونسون إلى الحكم بعد اغتيال الرئيس كينيدي وتبدلت السياسة الأمريكية. لم يكن جونسون يهتم كثيراً بتقهم وجهات النظر العربية ودوافعها، واختار أن لا يُعنى كثيراً بإنهاء الحرب في اليمن طالما أنها محصورة فيها ولا تضر بالمصالح الأمريكية. واستمرت هذه الحرب حتى سنة ١٩٦٧ عندما انسحبت القوات المصرية منها، وبطل النظام الجمهوري قائماً تتعاقب عليه الرئاسات، وبقيت السعودية سالمة وكانت هذه السلامة هي الهدف الأساسي لسياسة الولايات المتحدة.

في حرب اليمن

بالنسبة إلى حرب اليمن، لعله من المفيد أن نورد بعض ما تضمنته الرسالة التي بعث بها الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس كينيدي بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ رداً على رسالته بشأن حرب اليمن، فقد أوضح عبد الناصر في هذه الرسالة موقفه، وحاول أن يقنع الرئيس الأمريكي بصحة دوافعه وينظرة إلى الثورة اليمنية وارتباطها بقضايا الشعوب العربية. قال عبد الناصر في هذه الرسالة إن هذه أول مرة يسمح لنفسه فيها أن يناقش مشاكل العالم العربي خارج حدوده، لأنه أثر دائماً: «أن تبقى الخلافات الداخلية للعالم العربي في نطاقها المحلي برغم المحاولات المتكررة من جانب غيونا لأخراجها عن هذا الإطار».

ولكنه استجاب لاهتمام الرئيس كينيدي الكبير في الصرب اليمنية بسبب ارتباطات أمريكا الوثيقة بالملكة العربية السعودية. وأشار عبد الناصر في الرسالة إلى أنه وافق على الفور على اقتراح الرئيس كينيدي بتقاضي الاصطدامات على حدود اليمن، وبأن تقاضي هذه الاصطدامات كان:

«هو الهدف الذي من أجله ذهبت قوات من الجمهورية العربية المتحدة إلى اليمن، وأنه حاول بمختلف البيانات أن يعبر عن سياسته تجاه الثورة اليمنية الوطنية الداعية إلى منع التدخل الخارجي في شؤون اليمن، وترك الشعب العربي اليمني حراً في أعمال إرادته وصياغتها نهائياً على النحو الذي يريده».

ولكن كان من سوء الحظ أن الملك سعود كان له تصور مخالف، لأنه اعتبر أن «الثورة في اليمن معركة بين النظامين الملكي والجمهوري» ثم قال عبد الناصر في رسالته:

«أني أحب أن أؤكد لكم عدة حقائق خاصة بسياسة الجمهورية العربية المتحدة:
أولاً:

أن الجمهورية العربية المتحدة في إيمانها بالثورة طريقاً إلى تحقيق أهداف شعبها وامتها العربية، لا تعتبر أن رسالتها هي توزيع الثروة كيفما اتفق على بقية شعوب الأمة العربية. أنه يمكن أن نفرض على شعب آخر انقلاباً من الخارج لكننا من الخارج لا نستطيع أن نفرض عليه الثورة، فإن الثورة طاقة داخلية تفجرها الشعوب في أعماقها لتصبح بها خلل التوازن بين الآمال التي تحول بينها وبين آمالها. وفي رأينا أن خير ما تستطيع الجمهورية العربية المتحدة - حتى لرسالتها الثورية تجاه الأمة العربية - هو أن تكون نموذجاً علياً لقدرة الإنسان العربي على تطوير حياته إلى المستقبل الأفضل.

ثانياً:

أن الجمهورية العربية المتحدة تؤمن أن العنف ليس خطراً ملازماً للثورة باعتبارها تغييراً أساسياً في ظروف الحياة، بل إن العنف في ظرف الحرب الباردة قد يعرض الشعوب للثائرة من أجل أهدافها لتأخيرات لا حدود لها تبعث بها عن أهدافها، ومن هنا، فإن الجمهورية العربية المتحدة حرصت دائماً على فتح الطريق أمام التطور الطبيعي من غير عوائق أو عقبات حرصاً على سلامة النضال العربي، بل لقد وصلت في ذلك إلى قبولها في بعض الأحيان بهدنة مع عناصر تعتبرها في أي مقياس عناصر معادية للتقدم بحكم مصالحها».

ثم أضافت الرسالة أن الجمهورية العربية المتحدة وهي تصرف جهودها في بناء نفسها اقتصادياً واجتماعياً «من أجل القوة الذاتية لشعبها ومن أجل النموذج الصالح أمام أمتهاء، لا يتوافر لديها الوقت أو الجهد لتهدره في مفارقات عقيمة أو في خلافات لا جدوى منها»، وأن الجمهورية العربية المتحدة كانت دائماً تدافع ضد «هجمات ضارية عليها من جانب الذين لا يؤمنون بحتمية شروق الشمس بعد ظلام الليل الطويل».

وأضافت رسالة عبد الناصر بأنه يدرك «أن كل نيائنا الطيبة لا تكفي لتحقيق السلام الدائم في الشرق العربي» لأن هناك متناقضات «خارج إرادتنا» لها أثرها في أوضاعها وتطورها. فهناك ظروف تاريخية أضرت تقدم العرب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي:

«بعض شعوب الأمة العربية في عصر الانطلاق إلى غزو الفضاء - تجد نفسها تعيش في أغلال رجعية تمنعها من أن تخطو على الأرض خطوة واحدة إلى حقها في الحياة».

وهناك أرض عربية في قلب العالم العربي اقتطعت ظلماً وبالعدوان، وأعطيت لـ:

«شعب قد يكون له حق في وطن ولكن ذلك لا يعطيه حقاً في وطن أحد شعوب الأمة العربية، ولقد كان محتماً أن تحدث عملية الاغتصاب شعوراً عدوانياً لدى المغتصبين، فلقد أدركوا أنهم - في غيبة حق يعزز دعوهم على فلسطين - لا بد من الاستمرار في العدوان، خصوصاً أن السياسات الاستعمارية التي تعرضت لها بلادنا كانت تمنحهم ظروفًا مؤاتية للعدوان».

وفي نهاية الرسالة قال عبد الناصر أنه قصد بسبب اهتمام الرئيس كتيدي بالسلام في البلاد العربية:

«أن نرد لحة من الأخطار التي تهدده (السلام) بصرف النظر عن النيات الطيبة للرجال وعن الآمال العظيمة التي تملأ قلوب الشعوب في عصر تتفتح فيه احتمالات للتقدم لا حدود تصدها. على أن ذلك لا يقلل في حال من الأحوال من تقديري لكل جهد بذلتموه أو تذلونوه في المستقبل من أجل السلام، فإن الأمل الأكبر لشعوب الأمة العربية هو سلام قائم على العدل»^(١٤).



- (١) محمد حسنين هيكل، مصراع امبراطوريات وكفاح ثورات، في: الراي (الأردن)، ١٠/١٩٨٦.
- (٢) المصدر نفسه.
- (٣) مذكرات صلاح نصر، في: الدستور (الأردن)، ١/٢٢/١٩٨٦. عبد الحكيم عامر اعترض على هذا الكتمان في القطار في الطريق إلى الاسكندرية معتباً بأنه كان يجب ابلاغه عن قرار التأميم كقائد عام ليقدر إذا كانت القوات المسلحة قادرة على حماية قرار التأميم.
- (٤) محمود رياض، «الامن القومي العربي بين الانتاج والفشل»، في: الدستور (الأردن)، ٩/١٣/١٩٨٥.
- (٥) المصدر نفسه.
- (٦) مذكرات صلاح نصر، في: المصدر نفسه.
- (٧) محمود يونس هو المهندس الذي كلفه الرئيس عبد الناصر الاستيلاء فوراً على ادارة القناة بمجرد سماع اسم (فريدانند دلسبيس) في خطاب الرئيس عبد الناصر.
- (٨) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم (بيروت: دار النهار والنشر، ١٩٧٢)، ص ١٢٠.
- (٩) المصدر نفسه، ص ١٤٠.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ١٤٢.
- (١١) المصدر نفسه.
- (١٢) رياض، «الامن القومي العربي بين الانتاج والفشل»، في: المصدر نفسه.
- (١٣) هيكل، عبد الناصر والعالم، ص ١٥٢.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ١٥٤.
- (١٥) مذكرات صلاح نصر، في: الراي (الأردن)، ١/٢٤/١٩٨٦.
- (١٦) المصدر نفسه.
- (١٧) هيكل، عبد الناصر والعالم، ص ١٥٦.
- (١٨) مذكرات صلاح نصر، في: المصدر نفسه.
- (١٩) مذكرات صلاح نصر، في: المصدر نفسه.
- (٢٠) مذكرات صلاح نصر، في: المصدر نفسه.
- (٢١) سلوين لويدي لم يحضر الاجتماع الآخر ومثل بريطانيا مندوبان أقل رتبة.
- (٢٢) Moshe Dayan, *Story of My Life* (New York: Morrow, 1976).
- (٢٣) Guywint and Peter Calvocoressi, *The Middle East Crisis*, A Penguin Special, S167 (Harmonds Worth, Middlesex: Penguin Books, 1957), P.71.
- (٢٤) هيكل، عبد الناصر والعالم، ص ١٧٠ - ١٧١.
- (٢٥) Dayan, *Story of My Life*, P. 180.
- (٢٦) مذكرات صلاح نصر، في: المصدر نفسه، ١/٢٢/١٩٨٦.
- (٢٧) هيكل، عبد الناصر والعالم، ص ١٦١.
- (٢٨) أنور السادات، يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات أنور السادات، (بيروت: مكتبة العرفان، ١٩٧١)، ص ١١ - ١٢.
- (٢٩) هيكل، المصدر نفسه، ص ١٦٢.
- (٣٠) Sydney Nettleton Fisher, *The Middle East: A history* (New York: Knoff, [1968, 1969]), P. 690 - 691.
- (٣١) George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, (Ithaca: Cornell University press, 1952), P. 509.
- (٣٢) رياض، «الامن القومي العربي بين الانتاج والفشل»، في: المصدر نفسه، ٩/١٦/١٩٨٥.
- (٣٣) هيكل، مصراع امبراطوريات وكفاح ثورات، في: المصدر نفسه، ١/٢٥/١٩٨٦.
- (٣٤) حسين (ملك الأردن)، مهنتي كملك، ص ١٥٢.
- (٣٥) رياض، «الامن القومي العربي بين الانتاج والفشل»، في: المصدر نفسه.
- (٣٦) فؤاد مطر، بمصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل (بيروت: دار الفضايا، ١٩٧٥)، ص ٨٧.
- (٣٧) السادات، يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات أنور السادات، ص ٧٢.

- (٢٩) رياض، «الأمن القومي بين الانجاز والفشل»، في: المصدر نفسه.
- (٤٠) لم تكن الولايات المتحدة تملك اسهماً في شركة قناة السويس.
- (٤١) مذكرات صلاح نصر، في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/١/٢٧.
- (٤٢) رياض، «الأمن القومي للعربي بين الانجاز والفشل»، في: المصدر نفسه، ١٩٨٥/٨/٢٢.
- (٤٣) ميكل، عبد الناصر والعالم، ص ٢٤٧.
- (٤٤) قريبا بعد عادت الولايات المتحدة فقدمت مساعدات بموجب القانون العام رقم ٤٨٠ اشتملت على القمح الذي تحتاجه مصر.
- (٤٥) السادات، يا ولدي هذا عك جمال... مذكرات انور السادات، ص ١١٠.
- (٤٦) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل»، في: المصدر نفسه، ١٩٨٥/٩/٢٠.
- (٤٧) مذكرات صلاح نصر، في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/١/٢٧.
- (٤٨) كان برفقة جلالة الملك حسين دولة السيد بهجت التلهوني ودولة السيد سليمان النابلسي ورفقة الرئيس القوتلي السيد صبري المسلي وخاله المعلم وصلاح البيطار وفاخر الكيالي.
- (٤٩) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل»، في: المصدر نفسه.
- (٥٠) المصدر نفسه.
- (٥١) Hicham Sharabi, *Palestine and Israel: the Lethal Dilemma* (New York: Pagasus, 1969), P. 64.
- (٥٢) المؤلف كان حاضراً الجلسة الخاصة. وكان قد اطلع على قيد المبلغ في البنك.
- (٥٣) الحسين، مهنتي كله، ص ١١٦.
- (٥٤) المصدر نفسه، ص ١١٧.
- (٥٥) سليمان النابلسي.
- (٥٦) الحسين، المصدر نفسه، ص ١١٨.
- (٥٧) عندما كان كميل شمعون وزيراً لمفاوضة للبنان في لندن خلال الحرب العالمية الثانية سعى بعض القوميين العرب من مستشاري المفوضية واحدهم السيد نديم دمشقية لاستمالة المفاهيم القومية العربية. وكان المؤلف قد حل وقتها ضيفاً على السيد دمشقية.
- (٥٨) Sharabi, *Palestine and Israel: the Lethal Dilemma* PP. 69 - 70.
- (٥٩) Ibid., PP. 70 - 71.
- (٦٠) هشام شرابي، المقاومة الفلسطينية في وجه إسرائيل وامريكا، ترجمة انعام رعد (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، ص ٧٧.
- (٦١) ميكل، عبد الناصر والعالم، ص ٢٦٩ - ٢٧٢.
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.
- (٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٨ - ١٠٩.
- (٦٤) المصدر نفسه، ص ٣١٠.
- (٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.
- (٦٦) أعلن الرئيس عبد الناصر حل هذا الاتحاد في ٢٢ كانون الأول عام ١٩٦٦.
- (٦٧) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل»، في: المصدر نفسه، ١٩٨٥/٨/٢١.
- (٦٨) ميكل، عبد الناصر والعالم، ص ٢٩٢.
- (٦٩) مذكرات صلاح نصر، في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/٢٤، مدير المخابرات المصرية السابق.
- (٧٠) المصدر نفسه.
- (٧١) محمد حسنين هيكل، مصر لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر، ما وراءها؟ - ومن وراءها (بيروت: الاعلامية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦).
- (٧٢) رياض، «الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل»، في: المصدر نفسه، ١٩٨٥/١٠/٧.
- (٧٣) المصدر نفسه.
- (٧٤) المصدر نفسه.
- (٧٥) المصدر نفسه.
- (٧٦) مذكرات صلاح نصر، في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/٥.
- (٧٧) ميكل، عبد الناصر والعالم، ص ٣٠٤.
- (٧٨) مذكرات صلاح نصر، في: المصدر نفسه، ١٩٨٦/٢/٢٤.
- (٧٩) هيكل، المصدر نفسه، ص ٢٩٥.
- (٨٠) المصدر نفسه، ص ٣٠١ - ٣٠٣.

كان ليندون جونسون رئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي وكانت له خبرة ومهارة في السياسات المحلية. ويذكر ويليام كوانت بأن:

«عواطفه الشخصية نحو إسرائيل كانت دافئة ومعجبة. كان في كل الظواهر يحب من تعامل معهم من الإسرائيليين. والعديد من أقرب مستشاريه كانوا أصدقاء معروفين لإسرائيل. واتصالاته مع الجالية اليهودية الأمريكية كانت وثيقة طيلة حياته»^(١).

وكان كوانت يقول كذلك بأن محبة جونسون لإسرائيل لا تعني أنه كان ضد العرب، ولكنه كان لا يحب راديكالية عبد الناصر، وكان يرى أن السوفيات يستغلون القومية العربية ليضعفوا تأثير الغرب في الشرق الأوسط، وأنه كان يتقلب بين التوافق مع عبد الناصر وبين الاعتقاد بأن مكانة عبد الناصر وطموحاته يجب أن تقلص. ومن المهم أن جونسون كان يرى أن قضايا الشرق الأوسط أولوية ثانوية في اهتمامات أمريكا، حيث أن حرب فيتنام كانت همه الأكبر.

وعندما جاء ليندون جونسون إلى الحكم إثر اغتيال الرئيس جون كينيدي، لم يحدث تغييرات كبيرة بين كبار المسؤولين عن توجيه السياسات الأمريكية، غير أنه أجرى عدة تعيينات رئيسية مهمة شملت عدداً من اليهود. كان منها تعيين آرثر غولدمبرغ كممثل للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وتعيين يوجين روستو كمسؤول ذي شأن في وزارة الخارجية، وترقيع والت روستو إلى منصب مستشار للرئيس في البيت الأبيض. ومع أنه من الصعب معرفة مدى مشاركة الرئيس جونسون في تحديد تفاصيل سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول العربية، فلا بد أنه كان يقرر الاتجاهات الرئيسية لهذه السياسة وكان يتأثر بالسياسات المحلية داخل أمريكا ويميله التي تولدت لديه أيام عضويته في مجلس الشيوخ وكتائب للرئيس كينيدي. ويذكر جون بادو السفير الأمريكي السابق في مصر الذي كان مديراً للجامعة الأمريكية في القاهرة، بأن صدر جونسون كان «يضيّق بالشؤون العربية»^(٢). وقبل انقضاء مدة طويلة من عهده شعرت الدول العربية وحتى الصديقة منها للولايات المتحدة بعدم تعاطفه مع العرب، وأصبحت مصر هدفاً لمضايقات خفية ساعدت مع عناصر أخرى منها ردود الفعل المصرية على التآزم ثم إلى حرب سنة ١٩٦٧. ويذكر ديفيد نيس القائم بأعمال السفارة الأمريكية السابق في القاهرة (من آذار/مارس إلى أيار/مايو سنة ١٩٦٧)، بأن مصر:

«لم يتبق لها سوى أصدقاء قليلين في واشنطن، والمسؤولون الذين كان في إمكانهم أن يتكلموا بصراحة امتنعوا عن ترويض أنفسهم لأنهم كانوا يعلمون بأن التيار ضدهم بدرجة قاهرة. لا أحد قبل أن يتحمل الخطر السياسي بعمل شيء لصالح مصر. لا أحد أراد أن يتهم بمساعدة ناصر، وهذا كان صحيحاً على جميع المستويات بما في ذلك الكونغرس والبيت الأبيض»^(٣).

وفي محاضرة القاها نيس في مؤتمر الشؤون العالمية عقد بجامعة كولورادو في نيسان/إبريل سنة ١٩٦٨، أشار إلى سلسلة من المضايقات الأمريكية ضد مصر خلال سنة ١٩٦٦ والقسم الأول من سنة ١٩٦٧. ففي سنة ١٩٦٦ أوقفت الولايات المتحدة فجأة شحنات الطعام الحيوي لمصر، وفي شباط/فبراير ١٩٦٦ قدمت مصر طلباً إلى الولايات المتحدة لأن تستمر في برنامج مساعدات قيمتها مائة وخمسون مليون دولار على أساس سنوي، كما كانت تفعل في عهد الرئيس كينيدي وفي أول سنة من حكم الرئيس جونسون، فمطلبت الولايات المتحدة لعدة أشهر، وعندما استعملت مصر عن الجواب قيل لها بأن طلبها موضع دراسة متعاطفة وأنها ستحصل على جواب في المستقبل. ويراعى في هذا الموقف أن مساعدات الطعام المطلوبة كانت ضرورية جداً لشعب مصر لتقادي المجاعة فيها ولم يكن للأسلحة أو مساعدات اقتصادية^(٤). وإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة رفضت الإفراج عن مبالغ بالجنيه المصري تراكمت لمصر من مشاريع مساعدات الطعام السابقة. وذكر نيس بأن مصر كانت في حاجة ملحة لتلك الجنيهات لمشروع خطه أصلاً ونشطه الأمريكان واقتنوا المصريين بالمشروع في تنفيذه، وهو مشروع بناء اهراءات حديثة في

أنحاء مختلفة من مصر لخرن القمح وحمايته وتقادي تلف عُشره كل سنة نتيجة تراكمه على أرضه الموانئ وفي مخازن مفتوحة^(١). وحتى في بعض المشاريع الزراعية وتحديث قناة السويس التي لم تكن تشمل على مساعدات مالية، فإن الولايات المتحدة وقفت موقفاً سلبياً من محاولات مصر الحصول على تمويل من البنوك الدولية أو من بنوك نيويورك، ورفضت حتى مجرد التباحث في أمرها. وبالنسبة إلى مشكلة اليمن التي كانت قوات مصر منهكة في القتال فيه، طلبت مصر من الولايات المتحدة أن تتوسط لحلها نظراً لعلاقتها الطيبة مع السعودية. ولكن الإدارة الأمريكية جابهت الطلب بالتهرب والتلمص^(٢)، وتصرفت بالأسلوب نفسه عندما تلقت دعوة مصرية لوزير الخارجية الأمريكية بـين راسك لزيارة مصر، متذرة باجتماع لمنظمة دولية يتوجب على الوزير حضوره كلما طلبت مصر موعداً للزيارة. وفي الحقيقة كان الوزير الأمريكي لا يريد تلبية دعوة مصر. ولم تنقض سنة ١٩٦٦ حتى تبدل موقف الولايات المتحدة من صداقة محدودة وعلاقات طبيعية إلى عداوة. وبحلول سنة ١٩٦٧، كانت مصر قد تيقنت من أن هدف الولايات المتحدة أصبح القضاء على حكم عبد الناصر ونظامه وعزل مصر عن بقية العالم العربي^(٣). ولقد علق الرئيس عبد الناصر لمحمود رياض على موقف الرئيس جونسون وسياساته بقوله:

«دعني يفهم جونسون أن متاعب أمريكا في هذه المنطقة ليست بسبب شخص جمال عبد الناصر أو بلد اسمه مصر، ولكن متاعب أمريكا هي بسبب سياسة أمريكا نفسها. إنهم لا يجيدون التعامل إلا مع عملاء مثل كميل شمعون الذي جعلوه يتحالف مع إسرائيل ضدنا. إن المجتمع الأمريكي مجتمع قوي وعظيم... ولكنهم جاؤوا لنا برئيس يتعامل بمنطق قطاع الطرق مع شعوب تعيش في القرن العشرين»^(٤).

كان عبد الناصر يشعر بنفور شخصي من الرئيس جونسون ومن ماضيه السياسي الحزبي المحلي في أمريكا ومن صوره التي كان الرئيس عبد الناصر يستقريء منها معالم شخصية جونسون، وخصوصاً تلك الصورة التي بدا فيها رافعاً رجليه ومعرياً لجزء من جسمه للكشف لمن كانوا معه عن جرح عملية كانت قد أجريت له في بطنه:

«وشعر عبد الناصر بأن هذه الصورة تكشف عن أنه رجل جلف لا حياة له ويفتقر إلى دماثة الخلق وتسامح: (كيف يستطيع رئيس الولايات المتحدة أن يفعل ذلك). ولم يجد عبد الناصر اطمئناناً إلى جونسون في أي من التقارير أو الصور، وشعر بأن جونسون يفترق إلى التجربة والخبرة في الشؤون العالمية، وأنه بطبيعته خلق ليكون سياسياً حزبياً مطيحاً»^(٥).

وفي المقابل، كان الرئيس جونسون يغضب ويستاء من مواقف عبد الناصر سواء العربية منها أم مع دول عدم الانحياز أم بسبب علاقاته مع الدول الشيوعية. وفي سنة ١٩٦٤، أحرق الطلاب الكونغوليون المكتبة الأمريكية في القاهرة احتجاجاً على عملية نظمها الولايات المتحدة لإنقاذ المدنيين البيض في الكونغو. ووقع الحادث رغم احتياطات الشرطة المصرية الجدية. ورغم ذلك غضب الرئيس جونسون غضباً شديداً، وطلب السفير الأمريكي في القاهرة مصر بالاعتذار ودفع التعويضات، ورفض عبد الناصر الطلبين. ويذكر محمد حسنين هيكل بأن الرئيس جونسون استقبل السفير المصري في واشنطن وقال له وهو في حالة غضب شديد:

«كيف يمكنني أن اطلب القمح لكم من الكونغرس بينما تحرقون مكتبتي؟» وكان أكثر ما أغضب بشأن ذلك الحادث رؤيته لصورة العظم الأمريكي وهو يحرق على أيدي المتظاهرين»^(٦).

وبعد شهر واحد من حادث حرق المكتبة وقع حادث آخر، إذ صدر الأمر لطائرة حربية مصرية بإسقاط طائرة دخلت الأجواء المصرية دون استكمال إجراءات الترخيص، وتجاهلت الإنذارات التي وجهتها إليها الطائرة الحربية المصرية بسبب اختلال جهاز اللاسلكي فيها، وسقطت الطائرة وقتل قائدها والراكب الآخر فيها، وكانت الطائرة هي الطائرة الخاصة بجون ميتشوم من كبار رجال البترول في تكساس وأحد المعارف الشخصيين للرئيس جونسون، وبطبيعة الأمر انزعج الرئيس جونسون وبلغ السفير الأمريكي في القاهرة عبد الناصر عن انزعاج الرئيس جونسون قائلاً:

«أولاً تحرقون مكتبته ثم تسقطون طائرة واحد من أقرب أصدقائه».

ورفض عبد الناصر أن تقوم لجنة أمريكية بالتحقيق في الحادث، ولكن قبل أن يلحق مراقب من طرف الحكومة الأمريكية بلجنة تحقيق مصرية. وتشاء الظروف أن يستدعي وزير التموين المصري السفير

الاميركي بلجنة تحقيق مصرية. وتشاء الظروف أن يستدعي وزير التموين المصري السفير الاميركي لطلب تجديد اتفاقية القمح، بعد ظهر اليوم الذي ذهب فيه السفير صباحاً لمشاهدة طائرة صديق الرئيس جونسون والتي اسقطت في مستنقع خارج الاسكندرية. وكان السفير منزعاً ومضطرباً، واعتذر (بأدب) عن شرب العصير الذي قدمه له وزير التموين وقال:

«انه يعتقد ان الوقت غير مناسب لمناقشة الرئيس الاميركي جونسون بتمديد اتفاق تزويد مصر بالقمح، ولم يستمر الاجتماع أكثر من خمس دقائق».

وفي اليوم التالي بلغ عبد الناصر، بصورة يبدو أنها كانت غير دقيقة، أن الولايات المتحدة رفضت كلياً إمداد مصر بأي كمية أخرى من القمح، وأن السفير الاميركي باتل قال لوزير التموين المصري:

«والله انني لا أستطيع ان أبحث هذا الموضوع قطعاً لأننا لا نستطيع سلوككم»^(١١).

وغضب عبد الناصر، وفي الجو السيئ القائم مع الولايات المتحدة، صدّق الرواية وهاجم الولايات المتحدة بعنف في الخطاب الذي القاه في الاحتفال بعيد النصر في بورسعيد قائلاً:

«يقول السفير الاميركي إن سلوكنا غير مقبول، طيب حنقول لهم اللي ما يحبوش سلوكنا يروحوا يشربوا... وتوجه عبد الناصر بالسؤال إلى الجماهير: يشربوا من ايه...؟»

وهتفت الجماهير: يشربوا من البحر».

واستطرد يقول:

«وإذا لم يكلمهم البحر الأبيض للواء غليلهم فليشربوا البحر الأحمر».

إن ما أريد أن أقوله للرئيس جونسون هو اني لست مستعداً لبيع استقلال مصر مقابل ثلاثين أو أربعين أو خمسين مليون جنيه، ولسنا مستعدين لمناقشة سلوكنا مع أحد أياً كان، وسنقطع لسان كل من يتقول علينا أو يمسنا بسوء... لن نقبل بأسلوب قطع الطريق من قبل رعاة البقر»^(١٢).

وشعر الرئيس جونسون بالإهانة الشخصية توجه إليه في خطاب علني، وقابل السفير الاميركي عبد الناصر وأكد له أن اقواله لوزير التموين المصري نقلت إليه مشوهة. ولكن الضرر كان قد وقع وتزايد حقد الرئيس جونسون الشخصي وظل عبد الناصر متشككاً في الرئيس جونسون.

وازدادت هذه الشكوك السوداء عندما باع شاويش بريطاني يعمل في وزارة الدفاع البريطانية وثائق خطط الطوارئ السرية البريطانية إلى الملاحقين المصري والعراقي في لندن، وكشفت هذه الوثائق الخطط البريطانية للتدخل في مصر والدول العربية وكانت تدل على أن تنفيذ هذه الخطط سيكون عملاً مشتركاً بين البريطانيين والأميركيين و:

«على تعاون الأسطول السادس الاميركي مع الأسطول البريطاني، وتعاون اسراب الطائرات المقاتلة والقاذفة الاميركية مع سلاح الجو الملكي البريطاني»^(١٣).

وعزز الشكوك في الدور الاميركي ما أعلنه رئيس وزراء إسرائيل في (الكنيست) تحت ضغط الاسئلة في موضوع سلامة إسرائيل، من أن الأسطول السادس الاميركي:

«يشكل الاحتياط الاستراتيجي لإسرائيل».

وفي بداية سنة ١٩٦٧ عندما كان القتال لا يزال دائراً في اليمن، حدثت انفجارات قوية في مدينة تعز، وتبين أن الانفجارات نتجت عن اطلاق قذائف بازوكا من اتجاه مقر (النقطة الرابعة) الاميركية في المدينة، التي كانت تستسمر وراها وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية. وعندما اقتحمت القوات اليمنية مبنى (النقطة الرابعة) اعتقلت أربعة اشخاص، ووجدت عدداً كبيراً من الوثائق صورها خبراء الاستخبارات المصريين واطلوا على أسرارها قبل إعادتها إلى الأميركيين.

رسائل لم تزل التفور بين عبد الناصر والرئيس جونسون

رغم الرسائل التي تبادلها الرئيس جونسون والرئيس عبد الناصر، وعبر فيها الأول عن رغبته في التعاون وإزالة سوء الفهم بالنسبة إلى موقف الولايات المتحدة من إسرائيل، وشرح فيها الرئيس

عيد الناصر مظالم العرب من الاستعمار وحققهم في آمالهم وتطلعاتهم ورغبتهم في سلام عادل، فإن الوضع لم يتحسن. وتبين الرسالة التي أرسلها الرئيس عيد الناصر إلى الرئيس جونسون رداً على رسالته التي أرسلها له بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٦٤ مفهومه للمشاكل التي كانت موضوع اهتمام بين الطرفين العربي والأميركي. فقد رُحِبَ عيد الناصر بمبادرة الرئيس جونسون بالكتابة إليه استئنافاً للاتصالات التي كانت قد جرت بينه وبين الرئيس الراحل كينيدي، والتي كان الرئيس جونسون قد أطلع على مضمونها. فقد حاول من خلالها كل طرف أن:

«يقرب من فكر الآخر بالفهم... حول العديد من المشاكل والموضوعات التي أثارت اهتمامنا المشترك سواء في العلاقات المباشرة بين بلدينا، أو في الدائرة العالمية الأوسع بعدها. وإثباتاً أن ذلك سوف يضع تحت تصرفكم صورة صحيحة من فكر الجمهورية العربية المتحدة ودافعها في كل موقف اتخذته».

وعبر الرئيس عيد الناصر في رسالته عن أيمانه بجذوى الاتصال الشخصي المباشر بين رؤساء الدول، على اعتبار أن ذلك يضيفي على العلاقات الدولية نظرية انسانية تستطيع دائماً أن تتلمس - حتى وسط الأزمات المحتدمة - أسباباً للاتصال. كما قال بأنه يلتقي مع الرئيس جونسون في الآمال التي يلقها على الأمم المتحدة والتعاون معها بوصفها «طريقاً إلى عالم أكثر انسياساً وسلاماً»، وفي أهمية العلوم الذرية وتطويرها لخدمة السلام دون الحرب، وفي منع انتشار الأسلحة النووية، وفي ضرورة توسيع وتعميق العلاقات العربية الأميركية وفتح طريقها بالتفاهم والاحترام المتبادل، وتضييق مجال الاختلاف وتوسيع مجالات التعاون. ثم أضاف الرئيس عيد الناصر في رسالته بعض الملاحظات التي اعتقد بأن لها دوراً حيوياً، وخصوصاً فيما يتعلق بالشرق العربي ثم بالعالم الأفريقي والآسيوي بوجه عام فقال:

«هولاً: أن هناك صراعاً ضد الاستعمار ما زال قائماً، ولا يمكن انكار وجود هذا الصراع ولا للتقليل من خطره على السلام، وأشعر هنا على سبيل المثال إلى موقف بريطانيا من جنوب شبه الجزيرة العربية وإلى موقف البرتغال من أنجولا وموزمبيق.

ثانياً: أن هناك صراعاً من أجل الوحدة باعتبارها تحقيقاً للذات القومية لأمة عديدة بينها الأمة العربية. أهم مرقبتها مصالح الدول الاستعمارية الكبرى في ظروف سابقة، وما زال هذا التمرق في الكثير من الأحيان قائماً تتحصن وراءه وواسع انفصالية تغذيها فعلاً من الخارج القوى نفسها صاحبة المصلحة في التمرق. ثالثاً: أن هناك صراعاً بين التقدم والتخلف، بتعبير آخر بين الفنى والفقر، ويمارس هذا الصراع دوره على مستوى الدول، خصوصاً مع التقدم العلمي والتكنولوجي العظيم الذين تناقضا طبيعياً، وإن بدا للوهلة الأولى غريباً، ذلك أنه يمنع المتقدمين الفرصة ليكونوا أكثر تقدماً ويفرض على المتخلفين - برغم كل ما يبذلونه من جهود - أن يكونوا أكثر تخلفاً ولو بالقياس إلى غيرهم من المتقدمين.

وأبعاً: أن هناك صراعاً اجتماعياً في داخل هذه الأمم المتنبهة حديثاً إلى أبعاد القرن العشرين وأماله الواسعة، يستهدف إقامة حرية الإنسان على أوتق الضمانات ويربط الحرية السياسية، وأي معنى قد يكون لها، بالحرية الاجتماعية ومضمونها الأصيل. وأني لاستذكر في هذا المجال ما ورد في الميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة، في أن حرية تنكرة الانتخابات ترتبط بحرية رغيف العيش، وأني لأثق بأنكم أول من يقرر شرعية هذا الصراع وضرورية مواجهته بكل مسؤولية الضمير الوطني، فلقد أثارت الإعجاب في بلادنا حملتكم ضد الفقر في الولايات المتحدة أغنى البلاد في عالمنا الحاضر.

خامساً: بالنسبة إلى الشرق العربي هناك صراع بين الأمة للعربية وإسرائيل، التي كان قيامها نتيجة للرغبة في تعزيز وحدة العرب والحيلولة دون التقاء شعوبهم من ناحية، وإبقاء قاعدة وسط الأرض العربية لاستمرار تهديدها كما أثبتت عملية التواطؤ العدوان على مصر سنة ١٩٥٦.

ولربما كان يمكن تلخيص هذه الملاحظات التي أوردتها في عبارة واحدة هي: أن السلام لا يمكن أن يستقر أو يستمر حقيقة إلا إذا كان مدعماً بالعدل. وسلام الأمر الواقع - مهما خلصت النيات - لا يستطيع غير أن يلعب دور الهدهد الذي يسبق العاصفة. وأني لأؤكد لك أن الجمهورية العربية المتحدة لا تتردد في بذل أي جهد من أجل تحقيق مثل هذا السلام القائم على العدل، وتمد بغير تحفظ وبغير شروط يدها بالحب والأمل والرغبة في التعاون الصادق إلى كل من يشغل بالهم مستقبل السلام وكثافته، وأني لأثق في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة الأميركية وشعبها العظيم تعطي قضية السلام كل اهتمامها، وأيست هناك في هذا العصر مسؤولية تضارع مسؤولية الولايات المتحدة وقوانينها.

ومن صميم قلوبنا نحن نتمنى كل التوفيق للولايات المتحدة كما تمنى لكم شخصياً كل النجاح في المسؤولية العظيمة التي تتحملون تبعاتها.

وتفضلوا بقبول فائق تحياتي.

جمال عبد الناصر

القاهرة في ٢٦ إبريل [نيسان] ١٩٦٤ء^(١٤).

واستمر تبادل الرسائل بين الرئيسين المصري والأميركي وكشفت عن تزايد التباعد في مواقف الرئيسين. ثم وصلت إلى ما وصفه محمد حسين هيكل بفترة العنف في ١٨ آذار/مارس سنة ١٩٦٥ عندما وجه جونسون ما اعتبره عبد الناصر إنذاراً في وثيقتين: إحداهما على صورة كتاب شخصي كتب على زاويته كلمة (سري) سلمهما السفير الأمريكي باتل إلى الرئيس عبد الناصر. وفي الكتاب الشخصي قال الرئيس جونسون:

«إن أفضل الوسائل لتذليل المصاعب هي مناقشتها مباشرة بيني وبينك كرجل لرجل، يكن كل منا الاحترام لحقوق الآخر ومسؤولياته.

إن المشكلة التي تحتاج - اليوم - إلى هذا النوع من النقاش: هي مشكلة معالجة سباق التسلح المتزايد والمتصاعد في الشرق الأوسط بروح الهدوء والمسؤولية. إن موقفنا قد وطد ضمن إطار سياستنا التقليدية القائمة على ضبط النفس فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة، وتستند هذه السياسة إلى المبادئ الآتية:

لولا: أننا سنواصل - إلى أقصى حد ممكن - تحاشي بيع الأسلحة إلى الأطراف الرئيسية في النزاع العربي - الإسرائيلي.

لغياً: فإننا لن نبيع تحت أي ظرف من الظروف الأسلحة التي من شأنها أن تعطي أحد الأطراف تفوقاً عسكرياً على الطرف الآخر. هذه هي السياسة التي اتبعناها والتي سنواصل اتباعها.

هذا ما ادعاه الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، وهو ادعاء يدعو إلى التفكير في مدى الهوية الحقيقية بين الحقيقة المرة والأكاذيب التي يلجأ إليها بعض المسؤولين السياسيين في خضم العلاقات الدولية وهراعاتها. والكثير منها ليس مجرد أكاذيب بيضاء تقتضيها أجندات المجاملات واللياقة الرسمية.

وجاء في الوثيقة الثانية:

«إنه صدرت عن الإسرائيليين ردود فعل قوية حيال ما بدا لهم بمثابة جوانب كيدية في مخططات تحويل ينانيع نهر الأردن وروافده. وحيال التمرجات العربية التي تتسم بالهجة العدائية التي تلهب مشاعر الجماهير، وحيال الحشد الذي تقوم به القيادة العربية الموحدة، وأخيراً حيال إلغاء شحنات الأسلحة الألمانية.

كجزء من السعي الأمريكي المستمر من أجل تخفيف التوتر، فقد أوفد الرئيس جونسون المستر افريل هاريمان والمستر روبرت كوبر إلى إسرائيل لتهنئة الإسرائيليين.

وأدت محادثاتهم إلى تهدئة الحالة، لكن المشكلات الأساسية لا تزال قائمة ولا تزال تشكل سبباً كامناً للحرب. ويبدو أن العرب قلقون من قيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية خارج حدودها، إلا أن إسرائيل منزعة بدورها من البيانات المعزوة إلى بعض الزعماء العرب والتي تعرب عن النية في إبادة إسرائيل في يوم ما. إننا نضمر كذلك - بسبب مثل هذه الضغوط - بأن الإسرائيليين يعتبرون - ذات يوم - أنهم مجبرون على التحول من البرنامج السلمي إلى برنامج الأسلحة النووية. لقد قمنا بطمأنة الإسرائيليين إلى أن الولايات المتحدة خالقة - إلى الحد الذي توافق فيه على وجود اختلال خطير في التوازن لا يمكن توقيمه بأسلحة من مصادر أخرى - بأن عقد معهم صفقات أسلحة مباشرة ولكن محدودة وذلك على سبيل الاستثناء للسياسة القائمة». (عبد الناصر والعالم).

وذكرت الوثيقة أن الولايات المتحدة كانت تتنعم عن أن تصبح مصدراً مباشراً لتزويد المعدات العسكرية لأي من الأطراف الرئيسية في النزاع العربي - الإسرائيلي:

«وشكنا من أن الضغط النفسي من قبل الولايات المتحدة لم يجد استجابة مماثلة من الاتحاد السوفييتي الذي استمر في تزويد شحنات ضخمة من السلاح إلى دول معينة في المنطقة مدعياً أنه يعمل من أجل السلام».

وفي الوقت ذاته يعتقد الروس على ما يبدو أن من مصلحتهم استغلال النزاع العربي - الإسرائيلي لإثارة الفوضى والاضطراب. وتشير الوثيقة إلى الخطر الذي يمكن أن ينجم عن المنافسة على الأسلحة وأنه يمكن أن تؤدي إلى وقوع هجوم عسكري وقائي لمنع الطرف الآخر من استكمال تقوى عسكري بأسلحة جديدة. وتؤكد أنه من الأفضل:

والحيلولة دون اختلال التوازن في أنواع الأسلحة تلك التي قد تشجع على القيام بضربة وقائية، وهذا يعني أنه قد يكون من المصلحة الدولية العادلة الموافقة على بعض طلبات الأسلحة حتى تمنع النزاعات.^{١٠} وبطبيعة الحال، فإن هذا كان دعوة للعرب لأن يقبلوا بالتفوق العسكري الإسرائيلي عليهم، وأن لا يحاولوا تسليح أنفسهم لدرجة تسمح لهم باسترجاع أرضهم المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني أو حتى لصد عدوان إسرائيلي جديد. وتستطرد الوثيقة لتحذير مصر والعرب مقبة الاعتراض على تزويد الولايات المتحدة لإسرائيل بالسلاح:

ومراعاة لهذا المبدأ، باعت حكومة الولايات المتحدة صواريخ هوك لهزيمة المخاوف الإسرائيلية من قاذفات القنابل التابعة للجمهورية العربية المتحدة. ولهذا السبب نفسه، فإن الولايات المتحدة مستعدة لأن تبيع الإسرائيليين أنواعاً وكميات محدودة من الأسلحة اللازمة لدفعها إذا تأكدت من التزام إسرائيل بضبط النفس. وبالطبع، فإن حاجة الولايات المتحدة إلى بيع الأسلحة لإسرائيل ستوقف على ما يفعله العرب. فيجب أن يكون مفهوماً أنه إذا أقدمت الدول العربية على تضخيم قضية بيع الولايات المتحدة كميات محدودة من الأسلحة لإسرائيل وإذا جعلت من ذلك مشكلة كبرى، فإنها قد تثر بذلك في الولايات المتحدة رد فعل عاماً من شأنه أن يهدد بالخطر التزام حكومة الولايات المتحدة بضبط النفس ومعالجتها الحليدية للمشكلة العربية - الإسرائيلية. ولقد قاومت الولايات المتحدة - دائماً - أمر المضي إلى الحد الذي تواصل إسرائيل ضغطها عليها للذهاب إليه. وهكذا فإن من شأن العرب إذا ضخموا القضية أن يضروا بالدافع الأمريكي إلى تجديد مبيعات الأسلحة لإسرائيل، وأن يتسببوا عمداً في استقطاب الوضع في الشرق الأدنى استقطاباً تحاول الولايات المتحدة جامدة أن تتفاداه.

كانت هذه الوثيقة دليلاً واضحاً على أن الرئيس جونسون يهدد العرب بأن عليهم أن يقبلوا بهدوء تزويد أميركا لإسرائيل بالأسلحة على مقاييس وبأنواع تجعلها أقوى منهم جميعاً. وبأن عليهم أن لا يعترضوا أو يثيروا ضجة أو مشكلة بشأنها حتى لا يخرجوا الولايات المتحدة عن معالجتها الحيادية المزعومة بلا خجل لمشكلة النزاع العربي - الإسرائيلي ويعرضوا المنطقة لمخاطر الاستقطاب. وليس من المستغرب أن يلجأ الرئيس جونسون إلى المغالطة والتهديد لمصلحة إسرائيل. فلقد ثبت أنه أدخل بلاده حرب فيتنام بالخدعة والكذب، فأودى بحياة مئات الآلاف من شباب أميركا وفيتنام وكمبوديا في حرب خاسرة لا حق للولايات المتحدة فيها. وبطبيعة الحال، لم يترك الرئيس عبد الناصر تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل بالسلاح الفوير دون تعليق. ففي خطبة في حفل تخرج في الكلية الحربية أعلن:

«إن الدول الغربية تواصل تزويد إسرائيل بالسلاح لتستمر في تفوقها العسكري على العرب في الوقت الذي ترفض فيه بيع الأسلحة لمصر، وذلك لإرغامها على طلب الحماية من الدول الثلاث أصحاب التصريح الثلاثي حول الشرق الأوسط أميركا وبريطانيا وفرنسا. والحقيقة أن هذه السياسة الغربية التي كانت سائدة في الخمسينات استمرت بعد ذلك وحتى اليوم مع تغيير في مواقف الدول. فقد كانت فرنسا هي المصدر الرئيسي لتسليح إسرائيل إلى أن امتنع ديغول عن تزويدها بالسلاح بعد عدوان ١٩٦٧. وأصبحت أميركا هي المصدر الرئيسي لتسليح إسرائيل لتضمن تفوقها على العرب جميعاً. وقد تواطأت أميركا مع إسرائيل في عدوانها عام ١٩٦٧ وما تلاه من اعتداءات على الدول العربية وإن اختلف أسلوب التواطؤ»^{١١}.

وإضافة إلى السلاح الشرقي والغربي في حرب سنة ١٩٤٨ وإلى السلاح الفرنسي والأميركي بعد تلك السنة اليفيضة في تاريخ العرب، كان هناك السلاح الذي زودت به ألمانيا الغربية إسرائيل، إضافة إلى التعويضات المالية التي زعم أنها كانت مقابل ما لحق اليهود في ألمانيا من خسائر مزعومة خلال العهد النازي، كما لو كانت إسرائيل وريثاً شرعياً للأفراد اليهود الألمان. وفي بداية سنة ١٩٦٥ نشبت أزمة بين عدد من الدول العربية والألمانيا الغربية أظهرت فيها الدول العربية تضامناً قوياً وأعلنت مصر أن قيام ألمانيا الغربية بتزويد إسرائيل بالأسلحة والتعويضات لليهود وعزمها على الاستمرار في ذلك يشكل تهديداً للدول العربية. وأوضح السفير الألماني في القاهرة لوزير الخارجية المصري محمود رياض بأن الحكومة الألمانية إنما تنفذ تعليمات الحكومة الأميركية. وأن بلاده محتلة من القوات الأميركية ورفض محمود أن يقبل اعتبار ألمانيا الغربية «مجرد مستعمرة أميركية بعد عشرين سنة من انتهاء الحرب». ونتيجة للضغط العربي الموحد أعلنت ألمانيا الغربية حظر تصدير السلاح لإسرائيل. وذكر محمد حسنين هيكل في كتابه عبد الناصر والعالم أن السلاح الألماني لإسرائيل كان هو السلاح الذي وعد به الرئيس كينيدي إسرائيل

سنة ١٩٦١، وضغط على المستشار الألماني أديناور خلال زيارته للولايات المتحدة لتسليمه لها. وفي المراحل الأولى من علاقة عبد الناصر بالرئيس كينيدي، ثارت شكوك عبد الناصر بالرئيس الأمريكي بسبب تقارير أشارت إلى أن كينيدي وعد إسرائيل بتزويدها بالسلاح، وأنه ضغط على المستشار الألماني أديناور لتسليم السلاح لها.

جونسون يطالب بدبلوماسية هائلة وعبد الناصر يقول: «الجماهير ملأح الثورة العربية»

أظهر الرئيس جونسون رغبة في تحسين علاقته الشخصية مع الرئيس عبد الناصر. فعندما قام أنور السادات وقرينته بزيارة إلى واشنطن ليقابل جونسون ويحاول تذليل الطريق للوعر ويهدد بزيارة للقاهرة يقوم بها وزير الخارجية دين ريك أو نائب الرئيس همفري وزيارة يقوم بها الرئيس عبد الناصر لواشنطن خلال سنة ١٩٦٧ بذل الرئيس جونسون وقرينته جهداً كبيراً لاكتساب «مودة واعجاب زائريهما». وفي القاعة البيضاء في البيت الأبيض أشار الرئيس جونسون إلى عدد من صور رؤساء الدول الموقع عليها بتوقيعهم:

«ثم بدأ يتظرف ويقول بلهجة عاطفية: إنني أحبكم... إنني معجب ببلادكم... إنني أحب الرئيس عبد الناصر. والان انظر: إن لدي هنا مكاناً شاغراً بصورة من صور الرئيس عبد الناصر فلم لا يرسل لي إحدى صوره؟ ولماذا نغادي بعضنا البعض؟ يجب أن نكون أصدقاء».

وقال السادات للرئيس جونسون أنه يحمل طلباً واحداً فقط من الرئيس عبد الناصر وهو:

«إننا لا نريد قمحاً ولا مساعدات، فما نريده - وما... نعتقد أنه مفتاح كل شيء - هو الفهم. لا نريد شيئاً أكثر من الفهم. وأنا لا أحمل غير هذه الرسالة. وعندما سألت الرئيس عبد الناصر عما يجب أن أبلغك إياه قال لي قل له إن الفهم هو كل ما ننتفقه»^(١٤).

ورد الرئيس جونسون على ذلك بالتساؤل عن أسباب مهاجمة عبد الناصر له وللسياسة الأمريكية علناً، وطالب باستبدال ذلك بـ (الدبلوماسية الهادئة) وقال: «إن ما أرغب فيه هو أن أحل مع عبد الناصر مشكلاتنا معاً، على غرار ما يتبعه هو وزوجته اليني الذي يجدها ويختلف معها ويخفيان مشاكلهما عن الناس ويحلانها معاً. ورداً على طلب الالتزام بـ (الدبلوماسية الهادئة)، طلب الرئيس عبد الناصر من السفير الأمريكي أن يبلغ الرئيس جونسون رسالة شفوية جاء فيها أن الولايات المتحدة تملك المال والقنابل الذرية والطاقات الهائلة، وهي تستطيع بما توفره هذه الامكانيات أن تساعد سياساتها وأن تجعل نفوذها مؤثراً أو أن تفرضه. أما مصر فهي دولة صغيرة تناضل لبناء أرضها وتحسين أوضاع شعبها، ولا تملك موارد فعالة سوى جماهيرها والجماهير العربية وإيمان تلك الجماهير وإن:

«السلاح الأول للثورة هو جماهيرها وهو إيمان تلك الجماهير واستقلالها. ولقد استطعت دائماً أن أحرك تلك الجماهير للدفاع عن نفسها ضد أي خطر. إن الجماهير هي سلاح الثورة العربية. وهكذا، فإن الدبلوماسية الهادئة قد تلائم الولايات المتحدة لكنها لا تلائمن لأن الاعتماد عليها يعززي عن تأثير الجماهير. وإذا كان لي أن أكون مستعداً بسلحي فيجب أن أكون دائماً مستعداً للتحدث إلى الشعب العربي. يجب أن أشرح وأوضح دائماً للشعب العربي يجب أن أيسط وأكشف جميع أسرارنا أمام الجماهير. ويغير ذلك أواجه الحركة بلا سلاح»^(١٥).

ويقول محمد حسنين هيكل إن زيارة السادات لواشنطن «أدت إلى جعل الطريق أكثر نمومة». وطلب الرئيس جونسون صورة للرئيس عبد الناصر ليضعها في مكتبته في البيت الأبيض بين صور رؤساء الدول. فلم يرسل له الرئيس عبد الناصر صورته التي طلب السفير المصري حملها معه إلى واشنطن. وهناك طرافة فيما كتبه محمد حسنين هيكل عن هذه الواقعة، التي تكشف عن بعض التصرفات الدبلوماسية والتعامل الشخصي بين رؤساء الدول إلى جانب الصراعات والمناورات القائمة بينهما. يقول هيكل:

«بعد السفير المصري إلى واشنطن خلوي اليني. وبعد أسبوعين من ذلك بعث ببرقية سرية يطلب فيها الأذن بالعودة إلى القاهرة حاملاً رسالة شخصية من جونسون.

وعندما وصل تبين أن الرسالة الخاصة كانت عبارة عن نسخة من صورة للرئيس جونسون رسمها الفنان

نورمان روكويل، وكتب جونسون على جانبها العبارة الآتية فوق توقيعهم:
أرجو أن ألقط بآنتا يمكن يوماً أن نصبح من الأصدقاء»^(١٨).

ولم يذكر هيكل ما فعل الرئيس عبد الناصر بصورة الرئيس جونسون.

وفي الوقت نفسه تقريباً، كانت السيدة مئي ابنة الرئيس عبد الناصر تزور واشنطن مع زوجها،
فاستضافهما الرئيس جونسون وعقيلته، وأظهر رقة ومودة بالعين وقال للسيدة مئي:

«أنت عروس... وأبنتي عروس كذلك... ولذا فانا كوالدك، تعالي إلى المزرعة... أخبري والدك بأنني أريد أن
أكون صديقاً له».

ويضيف محمد حسنين هيكل:

«لم يكن في وسع عبد الناصر - الذي كان رجلاً متفظاً - أن يفهم قطعاً هذا التصرف فتسأل عما يمكن أن
يعنيه. وشعر بأن جونسون يعطيه من طرف اللسان كلمات معسولة، بينما تختلف الأفعال الأميركية تماماً.
وهكذا مرت سنة ١٩٦٦ على أسوأ ما يكون».

في إطار جو مقعم بالعداء لمصر ولعبد الناصر وحرب مشتعلة في اليمن وقفت فيها الولايات المتحدة
وبريطانيا ضد عبد الناصر، ازداد تآزم الوضع إلى أن تفجر في حرب سنة ١٩٦٧. كانت إسرائيل تعتدي
على القرى في الضفة الغربية من الأردن وتقتل أعداداً من سكانها المدنيين وتكبد الجنود الأردنيين الذين
يهبون للدفاع عنها خسائر في الأرواح. كانت هذه الغارات تخطط وتتفد بعنف ووحشية بقوات كبيرة تهدم
عددًا كبيراً من البيوت بالمتفجرات، وتقتل الرجال والنساء والأطفال من غير المتحاربين عن سابق قصد
وتصميم، وتتصعب الكسائن للقوات الأردنية وتباغتها من كمائن معدة سابقاً وتنزل بها الإصابات
والخسائر في الأرواح. وفي غاراتها الشهيرة على قرية السموع، قتلت القوات الإسرائيلية أربعة عشر جندياً
أردنياً وستة مدنيين، وجرحت حوالي سبعة وثلاثين شخصاً، وهدمت ستة وأربعين بيتاً^(١٩). وكانت إسرائيل
تزعم بأن غاراتها كانت رداً على هجمات الفدائيين الفلسطينيين ولردع سكان القرى الذين يقدمون لهم
المأوى والعون. والحقيقة أن إسرائيل كانت تسعى لإرهاب العرب وسحق إرادتهم وشل مقاومتهم
وإرغامهم على التخلي عن المزيد من أراضيهم وقراهم المجاورة للأراضي المحتلة. وفي الوقت نفسه كانت
إسرائيل تعتدي على الحدود السورية والأرض المنزوعة السلاح على الحدود السورية، وكانت كذلك
تستولي على مياه نهر الأردن في وجه ردف سورية صلبة. كان الفدائيون قد أصبحوا قوة مستقلة تسعى
لتحرير الأرض المحتلة. وادركت إسرائيل أنهم أصبحوا أكثر من بضعة متسللين وإرهابيين حسب
تسميتها لهم يعملون ضدها. وكانت تسعى لطمس الهوية الفلسطينية وتشير إلى الفلسطينيين كـ (لاجئين
عرب)، وكان من نيات إسرائيل وخططها المبيتة أن تسحق القوة العسكرية المصرية والسورية وأن تسقط
الأنظمة العربية (المطرقة)، لأنها وجدت بأن مجرد الاغارة على القرى والمواقع العربية لا تكفي لحماية
أمنها وتحقيق غاياتها.

حرب ١٩٦٧. مصر وسوريا والأردن

في ٧ نيسان/أبريل ١٩٦٧، وقعت معركة طائرات في أجواء دمشق أسقطت الطائرات الإسرائيلية
فيها ست طائرات سورية، وقامت إسرائيل بحشد قوات عسكرية كبيرة على الحدود السورية، وبدأ بأن
إسرائيل تنوي مهاجمة سوريا. وأكدت سوريا ذلك وأعلنته. ورغم أن موشيه دايان زعم في مذكراته بأن
إسرائيل لم تحشد قواتها على الحدود السورية وبياناتها لم تكن تنوي مهاجمتها، فإنه أشار إلى أن سوريا
كانت في بادئ الأمر تعتقد فعلاً بأن إسرائيل تدعم قواتها على الحدود، وفسر هذا الاعتقاد بأنه نشأ عن
مخاوف سوريا المتضخمة نتيجة لكثرة المعركة الجوية في ٧ نيسان/أبريل ١٩٦٧. واتهم دايان الاتحاد
السوفييتي بالمساهمة في إثارة مخاوف سوريا ومصر بشأن الحشودات الإسرائيلية. وأضاف دايان بأن:

«إسرائيل - وبفوق الجميع رئيس الوزراء أشكول - تبينت خطر هذه الشكوى غير الصحيحة وسعت لإكراهها.
ولكن الاتحاد السوفييتي كان كارهاً لأن يتخلل عن مثل هذه الحجة المحببة والمثيرة. رئيس الوزراء دعا السفير
السوفييتي في إسرائيل لأن يتجول معه على مدى الحدود الإسرائيلية - السورية ليرى بنفسه بأنه لم تكن هناك
تجمعات عسكرية. السفير امتنع عن الذهاب»^(٢٠).

ويذكر دايان كذلك بأن عبد الناصر كان يتلقى معلومات من سوريا والاتحاد السوفياتي بأن إسرائيل كانت تحشد قواتها قرب الحدود السورية، وأنها تنوي غزو سوريا واحتلال دمشق واسقاط النظام اليساري القائم فيها. ومع أن عبد الناصر كان في إمكانه أن يمتنع عن الاستجابة لطلب المساعدة من سوريا فيحصر مكانته كزعيم للعالم العربي، إلا أنه اختار الالتزام بميثاق الدفاع والواجب القومي، وأعلن في أول أيار/مايو ١٩٦٧ بأنه سيزود سوريا بالطائرات والطيارين للمساعدة في الدفاع عن أجوائها. ويؤكد جلالة الملك حسين حشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية، إذ يذكر في كتابه حربنا مع إسرائيل:

«وفي أعقاب هذه المعركة [المعركة الجوية] حشدت إسرائيل قوات كثيفة على الحدود السورية. وسرعان ما أخذت الأحداث تتلاحق لتؤدي إلى الحرب. وكان رد الفعل المصري المباشر أن أصدر المشير عبد الحكيم عامر نائب الرئيس المصري والمقاتل الأعلى للقوات المسلحة أمره اليومي الأول وفقاً لميثاق الدفاع المقود بين مصر وسوريا وهذا نصه: ترفع حالة الطوارئ في الأراضي المصرية إلى أعلى الدرجات اعتباراً من الساعة الرابعة عشرة والنصف من ١٥ أيار [مايو] ١٩٦٧».

وفي ١٢ أيار [مايو] أكد موظف استخبارات روسي في السفارة السوفياتية في القاهرة للاستخبارات المصرية التقارير السورية الخاصة بالحشودات الإسرائيلية على حدودها. وفي اليوم التالي، كرر الرئيس نيكولا بوجدورني أمر الحشودات لأنور السادات الذي كان يزور موسكو في ذلك الوقت. ويشير موشيه دايان في (قصة حياته) إلى أن:

«بوجدورني أضاف بأن غاية إسرائيل كانت غزو سوريا، وبأن الاتحاد السوفياتي سيساعد سوريا ومصر في حربهما مع إسرائيل. وأن مصر يجب أن تكون مستعدة لمثل هذا العمل... يجب أن لا تؤخذوا على حين غرة. إن الأيام القادمة ستكون مصيرية».

ويذكر دايان كذلك بأن وزير الخارجية السوفياتي تحدث مع السادات بالمعنى نفسه، وأضاف بأن الاستخبارات السوفياتية تقول بأن الهجوم على سوريا لربما يحدث بين ١٦ و ٢٢ أيار/مايو. ونظراً إلى أن إسرائيل أعلنت بأن استعراضها في يوم (الاستقلال) في ١٥ أيار/مايو سيقصر على قوات قليلة رمزية، فإنه يبدو بأن السوريين والسوفيات استنتجوا بأن القوات الإسرائيلية منهمكة في التحضير لغزو سوريا. وبطبيعة الحال نقل أنور السادات هذه المعلومات إلى الرئيس عبد الناصر.

وتجاه هذا الوضع أراد عبد الناصر أن يخفف الضغط عن سوريا، فأرسل قوات كبيرة إلى سيناء ليشعر سوريا باستعداده للقتال بجانبها، ولإجبار إسرائيل على نقل جزء من قواتها من الحدود السورية إلى الجنوب لمواجهة القوات المصرية. وأعلن إغلاق المضائق في وجه السفن الإسرائيلية والسفن التي تحمل المواد الاستراتيجية لإسرائيل لفرض حصار على ميناء (إيلات)، وطلب عبد الحكيم عامر سحب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة من المواقع الممتدة من غزة إلى (إيلات)، ولم يطلب في بادئ الأمر انسحاب هذه القوات من شرم الشيخ أو قطاع غزة، ولكن يوثقات السكرتير العام للأمم المتحدة رفض السحب الجزئي لقوات الطوارئ، مدعياً بأنه لا يمكن لقوات الطوارئ أن تنسحب من بعض مراكزها وتبقى في البعض الآخر، فطلب عبد الناصر في ١٧ أيار/مايو انسحاب جميع قوات الطوارئ، فوافق يوثقات وسحب القوات جميعها. ودخل جيش التحرير إلى قطاع غزة. ويعتقد محمود رياض بأن تصرف يوثقات لم يصدر عن سوء نية:

«ولكنه كان يتنقل ببساطة من عدم معرفة بالمنطقة وبحقيقة التوترات القائمة فيها... وهكذا وجد يوثقات نفسه في شهر مايو [أيار] ١٩٦٧ في وسط أزمة سياسية كبرى بالشرق الأوسط يفرض أن تتضح في ذهنه تماماً أبعاد الأزمة. وفي الوقت نفسه فإن قرار عبد الحكيم عامر بسحب قوات الطوارئ كان قراراً متسرعاً يفقد أية قيمة عسكرية ولا يشكل أي ضغط عسكري على إسرائيل»^(٣).

وعلق جلالة الملك حسين على تصرف يوثقات بقوله:

«في ١٨ أيار [مايو] ١٩٦٧ وافق الأمين العام للأمم المتحدة يوثقات على جلاء القوات الدولية عن المنطقة المجردة من السلاح في غزة من دون استشارة مجلس الأمن. بعد هذه المبادرة الخطيرة والمذهلة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة بث موقناً بحتمية الصدام العسكري مع إسرائيل، فقدت فوراً اجتماعاً استثنائياً

دام ٤ ساعات مع رئيس حكومتي الجديد السيد سعد جمعة وأعضاء الحكومة وكبار الضباط في هيئة أركان القوات المسلحة الأردنية، وفي الوقت نفسه وضعنا قواتنا في حالة تأهب^(٣).
ويذكر موشيه دايان في قصة حياته بأنه:

«في نفس اليوم بعد اعلانه للحصار، قابل ناصر السفير السوفيتي في القاهرة وسأله السفير إذا كان يرغب في أن تكرر روسيا إنذارها لإسرائيل بأنها إذا هاجمت أية دولة عربية فإن الجيوش السوفيتية سترسل لتساعد العرب المتحاربين، فاجاب ناصر انه من الأفضل أن يرسل هذا الإنذار للولايات المتحدة».

أما جلالة الملك حسين فإنه علق على سحب قوات الطوارئ وما سيقبىه بقوله:

«منذ اليوم الذي انسحبت فيه قوات الأمم المتحدة من قطاع غزة توقعت نتائج هذه الخطوة. كان الأمر واضحاً بالنسبة إليّ: لم يبق مفر من الحرب مع إسرائيل، ذلك أن الإسرائيليين كانوا يعملون جاهدين في سبيل افعال وضع شبيه بالوضع الذي نشأ قبل نزاع ١٩٥٦، فتوسعوا في نشر أخبار جمعات الفدائيين العرب، واستغلوا هذه الهجمات بمهارة بفضل دعاية مركزية تستهدف استدراج عطف العالم عليهم. وفي هذا الوقت كان العرب في وضع لا يحسدون عليه... ولا ننسى تهديدات اشكول ومسؤولين إسرائيليين آخرين بالهجوم على المواقع السورية واحتلالها عند الاقتضاء إذا استمرت دمشق في دعم الفدائيين التابعين لمخططة التحرير الفلسطينية. وقد ردت العاصمة السورية بدعوة سفراء الدول الكبرى وإحاطتهم علماً بنيات إسرائيل العدوانية. وهي نيات تتم عنها الحشود الإسرائيلية الكثيفة على الحدود»^(٤).

وكان جلالة الملك يعتقد بأن عبد الناصر لم يكن يسعى في ذلك الوقت لإشعال الحرب ضد إسرائيل، وإنما اتخذ إجراءاته لغايات دفاعية ولمساعدة سوريا. ومع أن جلالة الملك حسين كان موثقاً بأن نشوب الحرب أصبح أمراً حتمياً، إلا أنه استبعد أن يكون الرئيس عبد الناصر رغبياً في تصعيد الصراع إلى صدام عسكري، وبدا لجلالة الملك بأن تحركات القوات المصرية في سيناء كانت مناورات لثني إسرائيل عن نياتها العدوانية. ومما يؤكد الرأي القائل بأن عبد الناصر لم يكن في الأساس مصمماً على مهاجمة إسرائيل أو متلهفاً لإشعال الحرب، ما جاء في مذكرات موشيه دايان من أنه على الرغم من أن عبد الناصر كان يعلم (في رأي دايان) بأن إرسال القوات المصرية إلى سيناء وإغلاق المضائق «سيعتبر أعمال حرب»، إلا أن عبد الناصر حسب تقديرات دايان كان يعتمد على قيام الدول الكبرى بمنع إسرائيل من القتال، وأن إسرائيل لو هاجمت مصر فإنها لن تتمكن من اختراق الخطوط المصرية، وأنها لو هاجمت ونجحت في اختراق تلك الخطوط، فإن مجلس الأمن سيتدخل ويوقف القتال، وتبقى المضائق مغلقة في وجه السفن الإسرائيلية ولا تعود قوات الطوارئ إلى مراكزها ويكون عبد الناصر قد نجح في تحقيق أهدافه. واعتقد دايان كذلك بأن عبد الناصر كان متأثراً في تفكيره بما حدث سنة ١٩٥٦، عندما اضطر المعتدون الثلاثة للانسحاب من قناة السويس وسيناء وقطاع غزة وبقيت قناة السويس مؤمنة.

ولقد وجه الكثيرون الانتقاد لعبد الناصر بعد انتهاء الحرب، لأنه تسبب في حرب لم يقدر على الانتصار فيها وكان جزء من قواته ما زال في اليمن، وحتى بعض الذين كانوا يشنون الهجوم عليه ويطالبونه بإجلاء قوات الطوارئ ومحاربة إسرائيل، انضموا بعد الكارثة إلى النقاد والشامتين. وفي حقيقة الأمر، كان عبد الناصر ينمي قوة مصر الحربية بمثابرة وجهد بحيث تضاهي قوة إسرائيل، وكان يتعرض لضغط شديد ليضع حداً لاعتداءات إسرائيل ضد العرب. واشترك في هذا الضغط محبوب عبد الناصر ومبعوضه الذين كانوا يصرحون النيات الخبيثة لتوريطه والقضاء عليه، وكان هناك تركيز على ضرورة إجلاء قوات الطوارئ، خصوصاً وأن ذلك سيعني أن عبد الناصر مستعد بالفعل لمجابهة إسرائيل وكانت جهات عديدة (تعاير) عبد الناصر بأنه يفتني وراء قوات الطوارئ.

كان العرب متشوقين لاسترجاع فلسطين وإعادة اللاجئين إلى وطنهم، وكانوا ينظرون إلى عبد الناصر بأمل ورجاء أن يتمكن من تحقيق هذا الهدف القومي الكبير. وكان الكثيرون يرون في وجود قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة دليلاً ومؤشراً على أن وقت التحرير لم يكن قد أتى، أو أن عبد الناصر لم يكن قد اعترى بعد الدخول في حرب التحرير. ووصل الأمر نتيجة للمرارة والتلهف وفي بعض الأحيان نتيجة للخيانة والتآمر والرغبة في توريث عبد الناصر إلى التشكك والتشكيك في تصميمه على القتال لتحرير فلسطين واسترجاعها، وكانت الأجواء العربية مشبعة بالضغط المعنوي على عبد الناصر ومطالبته بإجلاء

قوات الطوارئ وتحرير الأرض الحبيبة. ويبدو كذلك بأن وجود قوات الطوارئ كان يمكن أن يعرقل تطبيق خطط القيادة العربية الموحدة. يقول محمود رياض في كتابه عن الأمن القومي العربي:

«وكانت الأردن قد قدمت مذكرة تشير فيها بأنها غير مستعدة لتنفيذ توصيات القيادة العربية قبل أن تنسحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء وغزة، لأن وجود هذه القوات يشكل عائقاً يحول دون تنفيذ خطط القيادة العربية الموحدة»^(٣١).

وفي اجتماع عاجل لمجلس الدفاع العربي عقد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، أوضح محمود رياض أسباب وجود قوات الطوارئ، كما أوضح بأن هذه القوات لا تشكل قيداً على مصر يمنعها من حرية العمل الذي تراه مناسباً، وبين كذلك بأن مصر تستطيع أن تطلب جلاء هذه القوات في أي وقت تشاء. ويذكر محمود رياض:

«وبدأ السيد أكرم زعيتر رئيس الوفد الأردني بأن الأردن أثارت الموضوع بغرض الاطمئنان وأثنى على البيان الذي ألقاه محمود رياض».

ومن أمثلة الضغوط المتنوعة على عبد الناصر ما جرى في لقاء تم خلال زيارة بيتية بين مسؤول عربي قريب من رئيس دولته العربية والسفير المصري فيها، فلقد ظل المسؤول يكرر للسفير بإلحاح طيلة قسم كبير من الزيارة ضرورة أن يقوم الرئيس عبد الناصر بجلاء قوات الطوارئ ومجابهة إسرائيل وجهاً لوجه، مبيناً بأن هذه الخطوة ستكسب الرئيس عبد الناصر المحبة العامة حتى من خصومه ومعارضيه. وكان واضحاً لمن سمع الحوار بأن هذا الإلحاح كان يشكل رسالة للرئيس عبد الناصر لحثه على سحب قوات الطوارئ ليوقف وجهاً لوجه أمام إسرائيل وقواتها في الأرض السليبة. وكان الرئيس عبد الناصر قد أعلن بأنه سيهبط لنجدة الدول العربية التي تتعرض للهجمات الإسرائيلية. وعندما وقعت الاعتداءات الإسرائيلية واختار أن لا يرد عليها، هاجمته بعض الصحف ومحطات الإذاعة العربية مدعية أنه يخفي وراء قوات الأمم المتحدة في سيناء وقطاع غزة، وكانت هذه القوات تسمح بمرور سفن إسرائيل من وإلى (أم الرشراش) التي أسماها الصهيونيون (إيلات). وكان هناك ميثاق دفاع عربي ملزم لمصر. وعندما حشدت إسرائيل قواتها وهددت سوريا وقامت سوريا بطلب المساعدة من مصر، كان من الصعب أن لا يتخذ الرئيس عبد الناصر إجراءات دفاعية في محاولة لردع إسرائيل عن الهجوم على سوريا.

وفي الواقع، فإن الرئيس عبد الناصر حاول تقادي القتال ولم يعارض المساعي لتهدئة الوضع. وعندما جاء يوثانت إلى القاهرة عرض مشروعاً قيل أنه حظي بموافقة الولايات المتحدة. وكان المشروع يطلب من إسرائيل أن لا ترسل أي سفينة عبر مضائق العقبة (تيران) لاختبار القرار المصري بإغلاقها، ويطلب المشروع كذلك من الدول الأخرى أن لا تحمل سفنها مواد استراتيجية إلى إسرائيل، وفي الوقت نفسه أن لا تتسارع مصر إلى استعمال حق تفتيش السفن المبحرة عبر المضائق. وقبل الرئيس عبد الناصر بهذا المشروع. وفي رسالة من الرئيس جونسون للرئيس عبد الناصر، ذكر الرئيس جونسون أن «الهدف الاسمي والأرفع هو تقادي القتال. كما قال يوجين روستو للسفير المصري في واشنطن، بأن أمريكا أبلغت إسرائيل صراحة «أنها ستناقص أي هجوم على أي دولة عربية»^(٣٢). وفي مقابل ذلك، كانت هناك جهات أمريكية تعرض بعض القادة الإسرائيليين على القتال دون تأخر. ونتيجة لادعاءات إسرائيلية بلغت للرئيس جونسون مفادها أن مصر ستتهجم في تلك الليلة (٢٦ أيار/مايو)، وجه الرئيس الأمريكي رسالة إلى الرئيس عبد الناصر مفادها:

«أنه إذا هاجم المصريين وسدوا المضايق الأولى فإن من شأن الحكومة الأمريكية أن تتخذ موقفاً شديداً للغاية من مصر. وأضاف بأن حكومة الولايات المتحدة أن تسمح بصوت ذلك في الوقت الذي يجري الامين العام للأمم المتحدة مفاوضاته»^(٣٣).

وفي القاهرة في الوقت ذاته توجه السفير السوفياتي إلى بيت الرئيس عبد الناصر في الساعة الثالثة صباحاً وطلب إيقاظ الرئيس عبد الناصر، وبلغه بأن الأمريكيين اتصلوا بالكرملين وأخبروا السوفييات بأن لدى إسرائيل معلومات بأن المصريين سيبدأون هجومهم على إسرائيل عند مطلع الفجر. كما أبلغه السفير بأن الاتحاد السوفياتي يناشد الرئيس عبد الناصر أن لا يقوم بتنفيذ خطته، لأن الطرف الذي يطلق

الرصاصة الأولى - مهما يكن - سيصبح في وضع سياسي لا يمكن الدفاع عنها. ولذا، فإن الروس - كأصدقاء - ينصحون مصر بعدم إطلاق الرصاصات الأولى. وأجاب عبد الناصر بأنه لم يصدر أي أمر بالهجوم، كما وأنه لم تكن هناك خطة للهجوم في ذلك الصباح كما زعم الإسرائيليون. وقام الرئيس عبد الناصر بإلقاء خطابين يومي ٢٧ و ٢٩ أيار/مايو أكد فيهما: «إننا لن نطلق الرصاصات الأولى. ولن نكون البادئين بالهجوم، وكان يعتقد بأن ذلك كان بمثابة رسالة واضحة لجميع الأطراف وتعهداً غنياً للرئيس جونسون والاتحاد السوفياتي وكذلك للرئيس ديفول بأنه لن يبدأ الحرب. ويتهم موشيه دايان الجنرال ديفول بأنه وقف موقفاً ساعد الرئيس عبد الناصر في كسب ما يريد من دون قتال. فلقد أوقف شحنات الأسلحة لإسرائيل رغم أن ثمنها كان قد دفع، وذهب ديفول إلى أبعد من ذلك وأصر بأن بقية طلبات العرب مثل عودة اللاجئين (وحقوق الفلسطينيين) يجب أن تدرس من جديد من قبل الدول الأربع الكبرى. وفي نصحه لإسرائيل بأن تعهد بشؤونها إليه (لكون فرنسا إحدى الدول الأربع الكبرى)، لم يستنكف ديفول عن التأكيد بأن حقبة التعاون الفرنسي - الإسرائيلي التي انتعشت سنة ١٩٥٦ قد انتهت، وأن فرنسا أصبحت الآن مهتمة بتنمية علاقات جيدة مع الدول العربية»^(٣٧).

ولم يكن الرئيس عبد الناصر مطمئناً لموقف الولايات المتحدة وشعر بأنها «تتكلم مرة أخرى لبلسانين على الأثر». فقبل يومين من الهجوم الإسرائيلي وضع الرئيس جونسون الأسطول السادس على أهبة الاستعداد، وأرسلت الولايات المتحدة حاملة الطائرات (انتربايد) عبر قناة السويس فيما اعتبره الرئيس عبد الناصر «استعراض قوة لا لزوم له»، خصوصاً وأن طائراتها كلها اصطفت على سطحها. وأغضب منظرها وهي تعبر القناة المصريين «فتجمهروا على ضفة القناة وقذفوها بالنعال القديمة». ويذكر محمد حسنين هيكل كذلك:

وفي ذلك الوقت، توصل أبا إيبان في واشنطن إلى اتفاق بأن تحافظ الولايات المتحدة دائماً على توازن القوى بين إسرائيل والبلاد العربية. وكان ذلك يعني أن تظل إسرائيل مستضمة في القوة للدول العربية مجتمعة، بحيث تظل إسرائيل أقوى من أي دولة عربية منفردة. وينص الاتفاق على أنه في حالة نشوب الحرب لن تقوم الولايات المتحدة على إجبار الإسرائيليين على الانسحاب من الأراضي المحتلة كما فعلت عام ١٩٥٦، وأن تسمح بلوم لإسرائيل في الأمم المتحدة. كان هذا ما حصل عليه إيبان. ولكن ما من أحد يصرف ما حصل عليه ياريف من الأميركيين».

لم يقبل الرئيس عبد الناصر رغم شكوكه في الرئيس جونسون والولايات المتحدة بالتقارير والتهامات التي بلغت إليه عن اشتراك الولايات المتحدة مع إسرائيل في القتال بالطائرات والاستخبارات السالكية بأنواعها للتجسس ونقل المعلومات وفك رموز الشيفرات المختلفة، وطالب بالعثور على حطام طائرة أميركية حتى يقبل بالتهامات ضد أميركا، وذلك على الرغم من:

«أنه في اليوم الثالث من الحرب أكد له رجال يثق فيهم كل الثقة أن المقاتلات الأميركية شوهدت فوق المواقع المصرية، وأن شارة سلاح الجو الأمريكي شوهدت يوضوح عليها. ومع ذلك فلم يستطع أن يصدق أن الأميركيين يشتركون في الهجمات والغارات على مصر»^(٣٨).

ولكن عندما جاءه السفير السوفياتي دون موعد سابق يحمل له رسالة من الرئيس جونسون جاء فيها: «أن طائرتين أميركيتين اضطرتا إلى الورد فوق المواقع المصرية في طريقيهما لانتفاذ الباشرة الأميركية (البرتي) التي ملجأها الإسرائيليون»، فإن الرئيس عبد الناصر ابتداءً يقتنع بتواطؤ الولايات المتحدة. فهي اعترفت بتخليق طائراتها فوق المواقع المصرية، وأرسل الرئيس جونسون رسالة للرئيس عبد الناصر عن طريق (كوسيفغن) لعزل الاتحاد السوفياتي عن مصر شوتيمية وتضويه عملية تنفذ ضد مصر. ويضاف إلى ذلك أن الرئيس عبد الناصر علم بأن السفينة (ليبرتي) كانت سفينة تجسس، وكانت تلتقط رسائل واتصالات الاستخبارات المصرية وتلك شفرتها. وفي كتابه (Taking Sides) الذي استند إلى الوثائق الرسمية في مركز الوثائق الوطني الأمريكي في ميريلاند بأميركا، ذكر ستيفن غرين بتفصيل، بأن أميركا في حرب سنة ١٩٦٧ أرسلت في عملية سرية للغاية مجموعة من طائرات الاستطلاع والتصوير الجوي المتطور الأميركية إلى مطار صغير منعزل قرب مدينة بير السبع في النقب، وأن هذه الطائرات قامت بطلعات عديدة

ليلاً ونهاراً فوق قطاعات القتال، وصورت مواقع وتحركات القوات المصرية والسورية في سيناء والجولان. وكانت تعود إلى قاعدتها الجوية المنعزلة وتسلم الإسرائيليين فوراً هناك نسخاً عن الصور التي حصلت عليها من ارتفاعات عالية ومنخفضة، وكانت بذلك تمكن الإسرائيليين من معرفة نتائج المعارك والأوضاع وتحركات القوات المصرية والسورية ومن تنظيم عملياتها وضرب القوات العربية بدقة. وذكر غرين كذلك بأنه وصل إلى علمه بأن الأميركيين ساعدوا الإسرائيليين في التقاط الاتصالات اللاسلكية العربية خلال القتال وفي التشويش عليها وفي تحريف مضمونها (Cooking) بالأجهزة الأميركية المتطورة لخداع الجانب العربي خلال المعارك. ولكن غرين أضاف بالنسبة إلى هذه العملية الثانية، بأنه لم يكن في الإمكان التثبت تماماً من المعلومات عن مساعدة سلاح الإشارة الأمريكي للإسرائيليين أو الحصول على تفاصيل العملية.

من الملابس الطريفة والمؤسفة في الوقت ذاته ما جاء في الصحف الأميركية من أن الرئيس جونسون قال لزوجته (الليدي بيرد) عندما أبلغه والت رستون بنبأ ابتداء الهجوم الإسرائيلي «بيدو انتا نواجه حرباً بين إيدينا». وفسر الرئيس عبد الناصر كلمات الرئيس جونسون مثل (بين إيدينا وعندنا) بأنها دليل على اشتراك الولايات المتحدة في الاعتداء على مصر، وإن لم يتبين تفاصيل الطرق التي اشتركت فيها. ومما أثار شكوك الرئيس عبد الناصر كذلك قول أرثر غولديبرغ في الأمم المتحدة في اليوم الأول من القتال «أن الولايات المتحدة لا تعرف من بدأ القتال. ولكنه مضى بعد ذلك فسلم بصحة الرواية الإسرائيلية التي زعمت أن مصر هي التي بدأت الهجوم»^(٢٤). وشعر عبد الناصر بالتحقير من جونسون وأحس بأن الخديعة كانت على نطاق واسع، وأنه في الوقت الذي كان الرئيس الأمريكي يبعث إليه بالرسائل - مناشداً إياه الحفاظ على السلم - كان الأميركيون يتأهبون للتورط في العدوان الإسرائيلي. وقطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية بالولايات المتحدة وتبعتها في ذلك عدة دول عربية. وغضب الرئيس جونسون من تهمة التواطؤ التي ألصقت به وببلده، وشعر بالإهانة والغيظ عندما وجد أربعة وعشرين ألف أميركي من الرجال والنساء والأطفال يطردون من مصر والشرق الأوسط. وظل الجو بينه وبين الرئيس عبد الناصر ملبدًا بالريبة والشكوك والكراهية حتى نهاية عهده. ولعل الحادثة التالية التي أوردها محمد حسنين هيكل تعكس مستوى الرئيس جونسون الأخلاقي الشخصي، ومدى حقدّه وشماتته ضد الرئيس عبد الناصر حينما دعا الرئيس جونسون إلى الغداء أربعة سفراء عرب لم تكن دولهم قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية بالولايات المتحدة وهي: المملكة العربية السعودية وتونس ولبنان والكويت، ليظهر بأن الولايات المتحدة لم تكن معزولة عن العالم العربي. كان السفراء العرب يتحدثون معه عن الوضع في الشرق الأوسط، أما هو فكان:

«يذاع كله المدلل (بيجل) ويطمحه من فتات المائدة... وإذا بجونسون يقول فجأة:

«أيها السادة دعونا من الكلام في السياسة. ولنجعل من غداً مناسبة اجتماعية تماماً». وأخذوا يتجاذبون الحديث إلى أن نادى جونسون كلبه وأخذ يتحدث إليه متسائلاً: ماذا أستطيع أن أفعل؟ رجل يضايق جاره ضيقاً شديداً إلى أن فرغ صبر الجار فأمسك به وضربه علقه ساخنة فماذا أستطيع أن أفعل من أجله؟ وكانت تلك نهاية الهبوط في نظرة عبد الناصر إلى ليندون جونسون»^(٢٥).

خلال الأزمة التي سبقت حرب حزيران [يونيو] ١٩٦٧، وقفت الولايات المتحدة موقفاً عدائياً تجاه مصر والدول العربية، فلقد غضب الرئيس جونسون عندما طلب الرئيس عبد الناصر انسحاب قوات طوارئ الأمم المتحدة من سيناء، وازداد غضبه عندما أمر عبد الناصر بإغلاق خليج العقبة في وجه السفن الإسرائيلية، وذلك في وقت كان فيه الرئيس جونسون متورطاً في حرب فيتنام ولا يرغب في أن تتعرض الولايات المتحدة لمشاكل أو مجابهات خطيرة أخرى. ولم يقلل الرئيس جونسون تبريرات مصر من أن إجراءاتها كانت دفاعية في وجه الحشود والنيات الإسرائيلية، وأعلن جونسون أن إغلاق مصر لخليج العقبة في وجه إسرائيل هو إجراء غير شرعي وذلك لإرضاء إسرائيل. واقترحت مصر عرض القضية على محكمة العدل الدولية فلم تقبل إسرائيل بذلك. وعلى كل حال، قبل البيت الأبيض كان يعلم بأن إسرائيل متفوقة عسكرياً على مصر وسوريا والأردن، وإن انتصارها عليهم كان مؤكداً، وكان موضع التساؤل الوحيد هو مقدار الخسائر التي ستنتزّل بإسرائيل إذا نشب القتال الذي ستتصّر فيه بصورة أكيدة. ويبدو أن الولايات المتحدة في يديء الأمر تعهدت بـ:

«صورة ضمنية بأن توفر الحماية الجوية فقط لإسرائيل إذا هاجمتها مصر، وكان من الضروري ضمان حياة الاتحاد السوفييتي الذي كان يعزز بسرعة أسطول في البحر الأبيض المتوسط»^(٣١).

وفي مجلس الأمن تبنت الولايات المتحدة موقف وادعاءات إسرائيل بصورة طبق الأصل، وكانت هناك قناعة لدى رجال البيت الأبيض في واشنطن بأن انتصار إسرائيل الساحق سيجعل في الإمكان التوصل لتسوية واضحة المعالم، وأن إسرائيل ستحظى بالسلام الذي يوفر لها السلامة ويكسبها اعتراف جاراتها العربيات. ويقول الدكتور هشام شرابي في كتابه فلسطين وإسرائيل، بأن قناعة المسؤولين في البيت الأبيض كانت مستندة إلى أن الحكومات العربية المهزومة ستطلب الصلح وتتوقف عن مقاومة إسرائيل، وظنوا كما ظنت لندن وباريس سنة ١٩٥٦ أن هناك فرصة جيدة لتحقيق تسوية ملائمة من شروطها إسقاط الرئيس عبد الناصر عن منصبه العالية». وأيدت الولايات المتحدة إسرائيل في مطالبتها بإجراء مفاوضات مباشرة دون مراعاة مدى قدرة العرب على الصمود وتصميمهم على رفض حل سلمي يفرض عليهم بالقوة من جانب إسرائيل. ويضيف الدكتور شرابي بأن الرئيس جونسون لم يتمكن من تفهم عناد العرب:

«صحيح أن القوة ليست الحكم الأخرى في النزاعات الدولية، ولكن يجب أن تؤخذ بالتسليح في مثل هذه الصدامات القصوى: المتصلر له حقوقه والمنهزم عليه واجباته: ألم تحل مشاكل ألمانيا واليابان بصورة متقنة باعتبارهما بالهزيمة وتوقيعها على معاهدات سلام»^(٣٢).

ويعلق الدكتور هشام شرابي على موقف الولايات المتحدة وعلى الذبائح الحقيقية الكامنة، فيما كانت قد أعلنته مع حليفاتها بريطانيا وفرنسا في التصريح الثلاثي سنة ١٩٥٠ من أنها تتمسك بمبدأ (الاستقلال) و(السلامة الإقليمية) لساكني الدول في الشرق الأوسط، فيقول بأن هذا المبدأ (الاستقلال) و(السلامة الإقليمية) لساكني الدول في الشرق الأوسط قصد منه تثبيت (حقوق) إسرائيل الإقليمية في الشرق الأوسط بعد أن خلقت إسرائيل على أرض عربية فلسطينية سنة ١٩٤٨. أما بعد حرب سنة ١٩٦٧، فأصبح الوضع محرراً لأن المعتدي المتقحم لأرض غيره هي إسرائيل، وضحايا الاحتلال الإسرائيلي هي الدول العربية. وفي الأمم المتحدة:

وأعاد السفير جولدبرغ التأكيد على تمسك الولايات المتحدة الثابت بمبدأ السلامة الإقليمية، ولكن هذا المبدأ كان الآن قد حول بنعومة مكررة إلى شيء آخر وزحف أمامه عدد من المبادئ الأخرى، ومع أن الولايات المتحدة صوتت لصالح قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٦٧ رقم (٢٤٢) الذي دعا من بين عدة أشياء لانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، فإنها بصورة ضمنية أيدت رفض إسرائيل لأن تنسحب من الأراضي المحتلة حتى تقدم الدول العربية بعض التنازلات الأساسية».

ولم تنزعج الولايات المتحدة من إغلاق قناة السويس لأن ذلك يمنع مرور السفن الروسية المتوجهة إلى فينتام، ويخلق المتاعب للرئيس عبد الناصر بسبب انقطاع رسوم الملاحة من القناة. وفيما يتعلق بقيام إسرائيل بضم القدس العربية والمنطقة المحيطة بها مما يتناقض مع مبدأ (السلامة الإقليمية) وميثاق الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة استنكرت الضم بالإجماع تقريباً، وكانت الولايات المتحدة الدولة الكبرى الوحيدة التي استنكرت عن الاستنكار. ورغم أن وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت رسمياً أن الولايات المتحدة تعارض الاجراء الذي قامت به إسرائيل في القدس من جانب واحد، فإنها لم تحاول اقناع إسرائيل بالتوقف عن المضي في عملية (توحيد) القدس. ولقد انكشف هذا الموقف الأمريكي عندما أصدر الرئيس جونسون تصريحاً في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧، لم يشدد فيه إلا قليلاً على الناحية الإقليمية من عملية ضم القدس العربية إلى إسرائيل، وخصص التشديد الرئيسي على الناحية الدينية من المسألة، وناشد إسرائيل بأن تراعي المصالح الخاصة للديانات الثلاث في الأماكن المقدسة في القدس. وتأثر الرئيس جونسون على سياسته المعادية للعرب بصورة متزايدة. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ استقبل في مزرعته في تكساس ليفي اشكول رئيس وزراء إسرائيل الذي جاء إلى الولايات المتحدة ليطالب شراء خمسين طائرة من نوع (سكايبوك). ويذكر الدكتور هشام شرابي أن بيع طائرات الفانتوم النفثة أصبح الموضوع الرئيسي في حملة الرئاسة سنة ١٩٦٨، وكلا المرشحين أعلنوا أنها يحبذ أن إبرام

الصفقة، وبالتأكيد فإن المستر نيكسون والمستر هامفري لم يكونا على مثل هذا الوضوح أو الاتفاق على أي مسألة حيلة الحملة الانتخابية كما كانا على مشاكل إسرائيل واحتياجاتها: (الفانتوم لإسرائيل) كان على الأرجح شعار الانتخابي الوحيد الذي شارك فيه الحزبان. وقبل أيام قليلة فقط من الانتخابات وقّع الرئيس جونسون مرسوماً يسمح ببيع ثمانية وخمسين نفثة فانتوم لإسرائيل (فلسطين وإسرائيل).

في ٢٢ أيار/مايو قابل السفير الأمريكي في القاهرة وزير الخارجية المصري السيد محمود رياض وشرح له موقف الولايات المتحدة كما يلي:

- ١ - معارضة إجلاء قوات الطوارئ.
- ٢ - يجب أن لا تحتل القوات المصرية شرم الشيخ إلا إذا أعلنت مصر بأنها تعترف بمبدأ حرية الملاحة عبر المضائق.
- ٣ - يجب أن لا يدخل الجيش المصري قطاع غزة وتكون الأمم المتحدة مسؤولة عن الإدارة في قطاع غزة.

وقام الرئيس جونسون بإيفاد روبرت أندرسون كمبعوث خاص مع رسالة شخصية إلى الرئيس عبد الناصر، وجاء في الرسالة بأن الولايات المتحدة لن ترسل قوة بحرية عبر المضائق ولكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن الرئيس جونسون نفسه كان ملتزماً بما:

«سلامة ونمو إسرائيل وهذا يتضمن حقها في حرية الملاحة».

وعبر الرئيس جونسون في رسالة عن اعتقاده بأنه يجب التوصل إلى حل وسط وتقادي الحرب. ويقول موشيه دايان في قصة حياته بأن:

«جواب عبد الناصر الرسمي كان بأنه وافق على مقترحات (يوثانت) التي تؤجل مصر بمحبيها حصارها لمدة أسبوعين على أن تمتنع إسرائيل خلالهما عن إرسال سفنها عبر المضائق، وعلى أن تجري خلال هذه المدة محاولة للوصول إلى تسوية يوافق عليها الطرفان».

ويضيف دايان بأن:

«النتيجة الرئيسية لزيارة أندرسون كانت تقوية قناة ناصر بأن الدول الكبرى كانت معارضة للحرب، وأنه إذا اشتعلت الحرب فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سيشاركان معاً - كما فعلتا في ١٩٥٦ - لوقفها حالاً».

كما عرض الرئيس عبد الناصر أن يوغل نائبه السيد زكريا محيي الدين إلى واشنطن خلال فترة تجميد الموقف إذا لم يكن الأمريكيون مستعدين لإيفاد نائب الرئيس هيوبرت هامفري كما أن الرئيس جونسون قد اقترح في رسالة سابقة للرئيس عبد الناصر، وتم اتفاق على أن يتوجه السيد زكريا محيي الدين يوم الاثنين ٥ حزيران/يونيو للاجتماع بالرئيس جونسون في اليوم التالي والتفاوض معه لتسوية الأزمة، ولكن هذا السفر لم يتم لأن القوات الإسرائيلية باشرت هجومها صباح ٥ حزيران/يونيو ولم تنتظر لمحاولة الوصول إلى تسوية سلمية.

على الرغم من أن الرئيس عبد الناصر لم يستشر أو يطلع جلالة الملك حسين على نيته بإغلاق المضائق وسحب قوات الطوارئ، ورغم العلاقات السيئة التي كانت قائمة بين الأردن ومصر وسوريا، فإن جلالة الملك حسين اختار أن يقف الأردن إلى جانبهما في الحرب ضد إسرائيل. وفي كتاب حربنا مع إسرائيل يشير جلالة الملك حسين إلى الوضع السيئ الذي كان قائماً بين الدول العربية المحيطة بإسرائيل والخلافات بينهما، والعداء الذي أظهرته بعض الدول العربية للأردن. ويقول بشيء من المرارة الخفية:

«وسط هذا الجو المومم لم يجد السوريون أنسب من أن يرسلوا إلينا في ٢٦ أيار [مايو] ١٩٦٧ سيارة لتفجير (ي الرمثا) على الحدود، وكان من المفروض أن تنفجر في قلب عمان. وأسفر هذا الحادث عن مصرع ١٤ أردنياً، ورداً على هذا الشعور الأخوي قطعنا علاقاتنا الدبلوماسية مع دمشق، وقد أدى الحادث إلى إشاعة القلق في الأردن. ففي هذه الظروف الدقيقة لم نعد نعرف من نصد: من عدونا إسرائيل أم من حلفائنا العرب»^(٣٧).

ورغم أنه كان يبدو لجلالة الملك حسين حتى أواخر شهر أيار/مايو ١٩٦٧، بأن التهديد الإسرائيلي

المباشر كان موجهاً ضد سوريا ومصر، وكان في الإمكان أن يبقى الأردن خارج النزاع، إلا أنه اختار مشاركة الدولتين الشقيقتين في صراعهما مع إسرائيل، وفسر جلالته موقفه بما يلي:

«في حزيران [يونيو] كنا مرتبطين جميعاً بميثاق دفاعي عربي تم التوقيع عليه في القاهرة في مؤتمر القمة العربي الأول. ولم ينقض أحد هذا الميثاق أو يتنكر لأحكامه حتى بعد الخلافات التي قامت في مؤتمر القمة العربي الأخير في الدار البيضاء. وعلى كل حال حتى لو لم يكن هذا الميثاق قائماً فالقضية تصبح قضيتنا جميعاً إذا نشبت الحرب. ماذا ما علمتنا إياه التجارب. ففي عام ١٩٥٦ اعتدى الإسرائيليون على مصر بحجة أن الإرهابيين يهاجمونهم عن طريق الأردن... عام ١٩٦٦ شكوا الإسرائيليون هذه المرة من أن الإرهابيين يعملون انطلاقاً من سوريا. وقد دفعنا نحن الأردنيين الثمن تلك (الحملة التأديبية) المعروفة التي شنتها إسرائيل على السموع. ومعنى هذا أن الخلافات القائمة بين العرب تصلح للاستهلاك داخل المعسكر العربي فقط. وبالنسبة إلى الإسرائيليين ليس هناك أي فرق بيننا فكلنا في نظرها عرب».

وأضاف جلالته بأنه رغب في التضامن مع إخوانه العرب:

«خاصة أنني اعتبر دائماً الوحدة ضرورية لتأمين السلامة المشتركة للعرب ولتأمين بقائهم. لذلك اصر على القيام بكل المحاولات لتوثيق الروابط التي يجب أن تجمعنا ضارباً عرض الحائط بالعداء المستمر الذي يظهره بعض حلفائنا تجاه الأردن».

ولم يكن جلالة الملك الحسين يريد أن يفصل عن إخوانه العرب رغم الإساءات والهجمات العلنية من الإذاعات، فهو يؤكد:

«إنني مؤمن أكثر من أي وقت مضى بأنه علينا أن نجلب خلافاتنا الشخصية لئلا تؤثر بأي حال من الأحوال على المصالح القومية ذات الأهمية الحيوية».

ولذلك اقترح في بيان رسمي فتح حدود الأردن لدخول قوات سعودية وعراقية لتساعد في الدفاع عن حدود الأردن الطويلة

«وإضعاف عزيمة هجوم صهيوني حتمي أو على الأقل تخفيف أضراره. أنا مدرك لهف تل أبيب الرئيسي: احتلال الضفة الغربية من نهر الأردن حيث يشكل وجودنا خطراً دائماً على إسرائيل ما دامت القضية الفلسطينية لم تحل»^(٣١).

في ٣٠ أيار/مايو ١٩٦٧، اتصل جلالة الملك حسين بالرئيس عبد الناصر بواسطة السفير المصري في عمان السيد عثمان نوري، وطار إلى القاهرة بصورة سرية للاجتماع بعيد الناصر. ويصف موشيه دايان هذه الخطوة من جانب الملك بأنها كانت محفوفة بالخطر لأن العلاقات بينه وبين عبد الناصر كانت سيئة، وأن عبد الناصر حاول علناً إسقاط الملك عن عرشه، ولذلك اعتقد دايان بأنه كان من المخاطرة أن يطير الملك إلى القاهرة «قبل أن يتلقى موافقة مسبقة من عبد الناصر لاستقباله»، فلما من دايان بأن جلالة الملك لم يتصل بعيد الناصر مقدماً. وعلى كل حال فإن جلالة الملك أقدم على المخاطرة، وخلال ساعات قليلة يوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٦٧ كان يوقع على ميثاق الدفاع الذي كان يربط بين مصر وسوريا. ويقول موشيه دايان الذي انضم إلى الحكومة الإسرائيلية وزيراً للدفاع قبل أيام من بداية الحرب، بأنه وجد في توقيع جلالة الملك لميثاق الدفاع مع مصر وسوريا معنى واحداً هو الحرب. وعين الجنرال المصري المرحوم عبد المنعم رياض قائداً عاماً للجبهة الشرقية والقوات الأردنية، واكتملت الحلقة العربية حول إسرائيل بانضمام العراق إلى ميثاق الدفاع في ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ أي قبل يوم واحد من اشتعال الحرب. وجاء عدد من الطائرات وكتيبتان مصريتان إلى الأردن وتحركت حملة عراقية إليها، ولكن لم تصل أي من القوات المصرية أو العراقية أو السعودية أو السورية إلى مواقع القتال الفعال في الأردن في الوقت المناسب قبل انتهاء المعركة، ولعله مما يوضح المدى السيء الذي كانت قد وصلت إليه العلاقات العربية قبيل الأيام المصرية الحديث الذي جرى بين جلالة الملك حسين والرئيس عبد الناصر عند لقائهما في القاهرة:

«كان عبد الناصر يريدني ثياباً الدنية الكاملة. عا يقول لي بلهجة فيها بعض التهكم: ما دامت زيارتك سرية ماذا يحصل إذا قبضنا عليك؟

وأجاب جلالة الملك: لم يخطر ببالي هذا الاحتمال أبداً. ووضعت حداً لهذا الحديث الذي أصبح مزيجاً من المرو والصلو... في سيارة الكاديلاك السوداء التي اقتلتنا من المطار إلى قصر القبة شرحت لعبد الناصر الأسباب التي حملتني على المجيء وضرورة ترميد جهودنا كما يتطلب الوضع»^(٣٢).

كانت خطة إسرائيل أن تتظاهر بالبراءة وبالتجرد عن النيات العدوانية. وزعمت بأنها لم تحشد قواتها على حدود سوريا، وحاولت أن تبدو أمام العالم بأنها الدولة المهددة والمعتدى عليها، وأنها إنما اتخذت إجراءات للدفاع عن نفسها أمام إجراءات مصر وسوريا وحشوداتها، وأنها إنما تهجم لتستيق الهجوم الذي كان الرئيس عبد الناصر ينوي القيام به عليها، لأنها لاتقبل الاستسلام أو الخنوع وإغلاق المضائق. ويزعم دايان في قصة حياته بأن تحركات الرئيس عبد الناصر الحربية (العدوانية) أتت على إسرائيل مثل «الرعد من السماء الزرقاء». ومع أن هذه التحركات كان مبعثها طلب سوريا أن تساعدها مصر في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الإسرائيلي المرتقب، فإن الصورة انقلبت بعد ١٥ أيار/مايو (١٩٦٧)، وكان الحشودات والتهديد الحربي لم يصدر عن إسرائيل ضد سوريا وإنما صدر عن مصر ضد إسرائيل، لأن مصر نقلت أكثر من نصف قواتها إلى سيناء وأزاحت قوات الطوارئ وأغلقت المضائق^(٣). أما الحقيقة فهي أن إسرائيل وجدت بأن اعتداءاتها الوحشية على الأراضي السورية والقرى الأردنية لم تكن كافية للقضاء على العمل الفدائي أو لقمع إرادة العرب وتصميمهم على الصمود وعلى تدعيم قوتهم في وجه العدوان الإسرائيلي، فقررت أن تضرب مصر وسوريا ضربة دمعة تسحق بها قواتهما العسكرية وتسطط انظمتها (المنطوقة) وتكسب (حسب تصورها) قبيل الدول العربية (المعتدلة) الرضاة بالاستعمار الجديد، وفي الوقت نفسه تقضي على الحركة الفدائية التي كانت تجاهد لإحياء الهوية الفلسطينية التي سعت إسرائيل إلى طمسها وتجاهلها، فكانت تشعر إلى اللاجئين الفلسطينيين على أنهم لاجئون (عرب) وليس (اللاجئون الفلسطينيون). ويدعي دايان في مذكراته بالنسبة إلى إجراءات عبد الناصر الوقائية بأن:

«إسرائيل اهتزت ونهلت فلا الحكومة ولا الشعب توقع مثل هذا التصرف. إسرائيل لم ترد الحرب ولكنها لم تكن تستطيع أن تجعل نفسها تقبل إغلاق خليج العقبة الذي كان سيعني نهاية أيلات كميناء إسرائيلي، أو أن تتجاهل ببدوه التهديد المحسوس المنفلت في تقدم الجيش المصري بقوة كاملة نحو حدودها».

وأضاف دايان بأن المشاورات ابتدأت داخل إسرائيل وفي عواصم العالم بغية رفع الحصار وإزالة (الخطر) العسكري المصري، ولكن اتضح لإسرائيل بأن العالم الخارجي لن يتخذ إجراءات فعالة لتحقيق هذا الهدف، ويزعم كذلك بأن السوفييت زدوا مصر بتقارير كاذبة عن الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية، ووعدا أن يساعدوا العرب بإرسال حملة عسكرية إذا نشبت الحرب. وأشار دايان إلى الأثر الذي أحدثه موقف الأردن ووقوفه إلى جانب مصر بقوله:

«وفي ضوء زيارة حسين للقاهرة والميثاق ووضع قوات الأردن تحت القيادة المصرية، فإن إسرائيل لم تعد قادرة أن تبقى هادئة مستسلمة بينما تقف الجيوش العدو مهية لغزوها من الشمال والشرق والجنوب، وحتى أولئك الذين كانوا يسقطون من حساباتهم تعابير القادة العرب (المزخرفة) لم يقدروا على صم أذانهم عن صراخات الحرب الرنانة التي انفجرت في خطب عبد الناصر وتصريحات حسين والأمر اليومي الأعلى قائد ميدان الجنرال مرتجي. وعلى هذا فالسؤال أمام إسرائيل لم يكن ما إذا كان عليها أن تقبل بالحصار ولا حتى إذا كانت العرب ستقع، ولكن إذا كان عليها الانتظار حتى تهاجمها الجيوش العربية أو أن تبدأ هي بالضربة الأولى».

ويزعم دايان بأنه قدر بأن الأردن يعتزم فتح جبهة شرقية ضد إسرائيل، وأن مصر تنوي الهجوم عليها، وأنها ستبادر إلى توجيه الضربة الأولى إذا تيقنت بأن إسرائيل ستبادرها بالهجوم. واعتقد دايان بأنه إذا نجحت مصر في ضربة أولى فإن إسرائيل ستفقد ميزة المباغتة وستجابه بفتح جبهة شرقية من الأردن. واستنتج دايان أن ضربة وقائية إسرائيلية هي أضمن لانتصار إسرائيل، وذكر بأن المصريين استمروا في تعزيز قوتهم في سيناء وجاؤتهم تعزيزات من جيوش دول عربية أخرى، كما ذكر بأن المصريين وضعوا اللمسات الأخيرة على خططهم الحربية ومنها خطة تقضي أن تقوم وحدات من الجيش المصري بعزل (أيلات) والاتصال بالقوات الأردنية، وأن يقوم الجيش السوري في الشمال المعزز بقوات عراقية يعزل واحتلال القسم الشمالي من الجليل الأعلى. ويقول دايان بأنه أصبح لمصر ثمانين ألف جندي وثمانمائة دبابة في سيناء، وجامت تعزيزات من الكويت والجزائر. ووضع جلالة الملك حسين قواته تحت القيادة المصرية وكذلك فعل العراق. وبالطبع اضطرت إسرائيل إلى تعبئة قواتها، ولكنها لجأت في بادئ

الأمر إلى الجهود الدبلوماسية بدلاً من الحرب لمواجهة الموقف الذي تجسم فيه بصورة جادة احتمال الهجوم المتوقع عليها. ويصف موشيه دايان الجو في إسرائيل بالتصميم على رفض الحصار، وأن الشعب الإسرائيلي كان يتوقع من قادته أن يبقوا موقفاً حازماً وأن يعبروا بوضوح عن هذا الموقف، ولكن انتشر الشعور بأن ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل كان يتمزق حيرة وتربداً وكان عاجزاً عن اتخاذ قرار، وانقلب تشكك الشعب الإسرائيلي بقيادته إلى ازدراء عام، فبقية إسرائيل كان في خطر وتزعزعت ثقة الشعب في الحكومة رغم التوتر في البلاد أمام الوضع المصري. وربط دايان بين توقيع جلالة الملك حسين على ميثاق الدفاع مع مصر في ٣٠ أيار/مايو ١٩٦٧ الذي زاد في حدة الشعور بالخطر في إسرائيل وبين تعيينه وزيراً للدفاع.

ويبدو أن الأميركيين لم يوافقوا على تقديرات الحكومة الإسرائيلية بشأن هجوم عربي قريب، وسعت الولايات المتحدة لإصدار إعلان توقعه الدول البحرية الكبرى عن حرية الملاحة، فرفضت فرنسا (ديغول) توقيع مثل هذا الإعلان. وسعت أميركا كذلك لإنشاء قوة بحرية خاصة لتأكيد حرية الملاحة، وأملت أن تشترك فيها ست دول أخرى منها بريطانيا وهولندا، وكانت الفاية من هذه القوة البحرية أن تقوم بمواكبة سفينة إسرائيلية في إبحارها عبر مياه المضائق، وأن تقوم برد النار إذا ما قامت مصر بمهاجمة السفينة الإسرائيلية. وعلق دايان على تشديد الولايات المتحدة على مسألة «من يطلق الطلقة الأولى» بأن الولايات المتحدة لم تعتبر بأن الحشودات العربية وإغلاق المضائق بمثابة «الطلقة الأولى» من قبل مصر. وذكر بأن وزير الخارجية السوفياتي (غروميكو) استدعى السفير الإسرائيلي في موسكو وسلمه إشعاراً رسمياً لينقله إلى حكومته، وجاء في المقطع الأخير من هذا الإشعار:

«إن الحكومة السوفيتية تريد أن تكرر وأن توضح بأنها ستفعل كل شيء لمنع احتمال الصدام العربي، إن مجهوداتنا الآن مركزة على هذا الهدف، ولكن إذا أخذت حكومة إسرائيل على نفسها مسؤولية إشعال الحرب فسيكون عليها أن تدفع الثمن الكامل للنتائج».

ويسرد موشيه دايان الأيام الأخيرة التي سبقت نشوب القتال وما جرى خلالها من اتصالات ومساح، ويدل هذا السرد على تأثير دايان على القرارات الإسرائيلية وتغلب رأيه في ضرورة بدء القتال والقضاء على القوات العربية قضاءً مبرماً، فهو يقول بأن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل الانتظار مدة ثمانية وأربعين ساعة بعد إعلان الرئيس عبد الناصر بأنه سيفلق مضيق تيران قبل أن ترسل سفينة إسرائيلية إثبات (حقها) في المرور في خليج العقبة. وإن أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلية اقترح أن يطلب من الولايات المتحدة أن ترسل مدمرة أميركية لمرافقة السفينة الإسرائيلية، وسيكون هذا الإجراء بمثابة اختبار لنيات الولايات المتحدة الحقيقية. وكانت الولايات المتحدة قد طلبت من إسرائيل أن تتشاور معها قبل اتخاذ أي خطوة إذا أرادت أن تشارك الولايات المتحدة في تحمل مسؤولية ما سيحدث. أما دايان فقد اقترح الانتظار مدة يومين حسب طلب الولايات المتحدة، فإذا لم تستعمل قواتها لتأمين الملاحة لإسرائيل فإن على إسرائيل أن تبشّر بالهجوم وأن تحطم مئات الدبابات العربية في معركة أمدها يومان أو ثلاثة. واتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بالانتظار مدة يومين دون طلب مدمرة أميركية. ويقول دايان بأن الولايات المتحدة طلبت ما يلي:

«أولاً اعطونا وقتاً وسفنتح الخليج ونضمن حرية الملاحة. ثانياً إذا تصرفتم بمفردكم فستبقون بمفردكم. إذا امتنعتم عن الهجوم وقام المصريون بمهاجمتكم فإننا سنساعدكم».

ويقول دايان بأن الإسرائيليين شعروا نتيجة لمعلومات وصلت إليهم بأن الأميركيين كانوا يحاولون ترضية المصريين. جونسون كان مستعداً لدعوة ناصر لواشنطن وإعطائه هبات وقروض. والسفير الأمريكي في القاهرة كان قد قال لناصر بأن الولايات المتحدة لم تكن مع إسرائيل، ولكن لم تكن هناك معلومات تنفي المعلومات بأن السفير نفسه كان قد طلب من مصر رسمياً فتح المضائق وإعادة قوات الطوارئ وسحب قواتها من سيناء».

وجاءت بريقة من الرئيس جونسون في اليومين الأخيرين قبل اندلاع القتال ووجدتها الحكومة الإسرائيلية «طويلة ومعقدة وسلبية في أسلوبها»، وغير مشجعة لأنها عبرت عن الأمل في أن (العمل

القوي) يمكن أن يحقق تسوية مرضية لمشكلة حرية الملاحة عبر المضائق. ولكن هذا (العمل القوي) يجب أن تقوم به الأمم المتحدة أو القوى البحرية وليس الولايات المتحدة بمفردها بأي حال. كما ذكرت البرقية بأن الولايات المتحدة كانت تدرس الاقتراح البريطاني الذي يدعو إلى وجود دولي في مياه المضائق. وبعد نقاش حول ما جاء في برقية الرئيس جونسون، قررت الحكومة الإسرائيلية الموافقة على اقتراح موشيه دايان بعدم انتظار نتيجة مساعي الولايات المتحدة.

في صباح ٥ أيار/مايو ١٩٦٧ ابتدا الطيران الإسرائيلي بالهجوم على المطارات المصرية ومواقع انطلاق الصواريخ ومحطات الرادار، فخسرت مصر في اليوم الأول من الحرب ثلاثة أرباع طائراتها، وبذلت سوريا والأردن الحرب وتقدمت الجيوش الإسرائيلية في سيناء واحتلتها كما احتلت الضفة الغربية والقدس والجولان السوري، وعسكرت القوات الإسرائيلية على امتداد قناة السويس وفي شرم الشيخ وفتحت المضائق وأصبحت قادرة على ضرب المدن المصرية على الضفة القناة الغربية وفي العمق وتدميرها بسهولة، وأصبحت أبار البترول المصرية في سيناء تحت سيطرتها، واحتلت مرتفعات الجولان الحصينة وباتت على مقربة من دمشق، وخسر الأردن القدس والضفة الغربية بعد قتال وصفه جلالة الملك حسين بعبارات مؤثرة:

دعنا نشبث بالضفة الغربية للاردن تشبثاً في كل مكان. في القدس في رام الله في الخليل في منطقة نابلس بأسرها، كنا نضمد ملتصقين من خندق إلى خندق من منزل إلى منزل على السطوح في الكهوف، حتى أننا كنا نمارب للدفاع عن مداخل الهيوت. وقد اعترف الإسرائيليون أنفسهم في ما بعد بضراوة المعارك، وقالوا إن عنف المعركة مع الأردن لم يشهدوا مثيلاً له على أية جبهة عربية أخرى، غير أن هذا لا يمنع أن تكون حصيلة أيام المعركة الثلاثة التي عشناها حصيلة ثقيلة: ٦٠٩٤ قتيلاً أو مفقوداً^(٣٦).

وفي مساء ٦ حزيران/يونيو وصلت إلى جلالة الملك حسين رسالة من الرئيس عبد الناصر توضح الوضع الميؤوس منه وتعتبر عن التقدير لموقف الأردن في الأيام المصرية جاء فيها:

وأخي العزيز الملك حسين

تقليت برقيتك. علينا أن نواجه واحدة من تلك اللحظات المسالوية التي تمر بالأمم أحياناً. إن من واجبتنا مواجهة مسؤولياتنا من دين الانتماء بالنتيجة. نحن نعرف كل شيء عن الوضع الصعب الذي تتخبطون فيه في الوقت الذي تتدهور جبهتنا ضحية ضربة قاتلة وجهها إلينا أسس الطمان الإسرائيلي، وبعد هذا أصبح على قواتنا البرية بعدما فقدت كل دعم جوي أن تتلقى الضربة من قوات متفوقة. يوم يكتب الشاريين سيذكرون شجاعتكم وصمودكم. سيذكرون أن الشعب الأردني البطل دخل المعركة لحظة فرضت عليه دون أي تردد ومن دون النظر لأي اعتبار إلا اعتبار الشرف والواجب. لقد فرض علينا العدوان علينا مواجهة من دون تقدير قوته. اعتقد أن أفضل قرار يمكن اتخاذه هو الانسحاب من الضفة الغربية للأردن مع الأمل أن يأمّر مجلس الأمن بوقف إطلاق النار. تاريخ الشعوب مليء بالتقلبات بالانتصارات والهزائم لنأمل أن يكون ما نختاره الآن في هذه اللحظة الحرجة حتى لو بدا لنا مريباً - خطوة مستتبع لنا التقدم. إنها مشيئة الله وأمل فيها خيراً. نحن نؤمن بالله وإن يتخلى عنا وقد تحمل لنا الأيام المغلبة النصر بفضل تعال. أخيراً أريد أن أعبّر لكم عن تقديري لموقفكم البطولي وعن إرادتكم الشجاعة في الاختيار وعن البطولة التي اثبتتها كل فرد من الشعب والجيش في الأردن. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته^(٣٧).

يبدو من الأكيد أن إسرائيل سمعت إلى الحرب، وأنها انتهزت فرصة اغلاق المضائق لتتظاهر بأنها ضحية المضايقة والعدوان، ورغم ادعائها بأنها لم تحشد قواتها على الحدود السورية ولم تخطط لغزوها أو للهجوم على مصر أو الأردن، فإن الحشودات الإسرائيلية على الحدود السورية لم تكن حشودات وهمية، فلقد اكدتها سوريا والاتحاد السوفياتي والمصادر اللبنانية. والحكومة الإسرائيلية رفقت مقترحات لتسوية الأزمة والمساعي لعلها دون قتال ومنها ما صدر عن الرئيس جونسون نفسه. وتحدث القادة الإسرائيليون بمن فيهم رئيس الوزراء أشكول والجنرال رابين رئيس الأركان في ذلك الوقت في مهاجمة دمشق ومنع نشاط أعمال المقاومة. وأفاد مراسل جريدة النيويورك تايمز في تل أبيب في ١٢ أيار/مايو ١٩٦٧، بأن السلطات الإسرائيلية كانت قد قررت بأن استعمال القوة ضد سوريا «ربما يكون الطريقة الوحيدة لوقف الإرهاب المتزايد». وحسب معلومات أريك رولو مراسل جريدة (لوموند) الفرنسية الشهيرة في القاهرة في ذلك الوقت، فإن الرئيس عبد الناصر اعتقد بأن الهجوم الإسرائيلي سيقع خلال

بضعة أيام أو حوالي ١٧ أيار/مايو، وتعرّز هذا الاعتقاد لدى الرئيس عبد الناصر عندما أبلغه الاتحاد السوفياتي بأن الإسرائيليين قد اختاروا القسم الأخير من أيار/مايو ١٩٦٧ للقيام بهجوم خاطف ضد سوريا لإسقاط نظام البعث الحاكم فيها ثم نقل القتال إلى أراضي مصر^(٣). ومع تزايد حركة المقاومة وتزايد قوة منظمة (فتح) وتأكيدا على (الهوية الفلسطينية) التي حاولت إسرائيل طمسها ومع إصرار الدول العربية على رفض الاستسلام لإسرائيل، فإن إسرائيل وجدت بأن ضرباتها وغاراتها الفردية المتعددة ضد الأراضي العربية واعتداءاتها الوحشية على القرى الأردنية لم تكف لتلقين العرب «درساً» للتوقف عن مناشئها أو لمنع أعمال المقاومة الفلسطينية. ولذلك قررت اللجوء إلى سحق قوات الدول العربية المعادية في حرب اجتياحية وإسقاط أنظمتها (المتطرفة) والقضاء على حركة المقاومة الفلسطينية ونشر «السلام» والاستقرار في المنطقة إلى أن يأتي الوقت المناسب للجولة التالية من العدوان والتوسع الصهيوني. ومن المؤكد أن إسرائيل ما كانت لترضى حتى لو لم يطلق الرئيس عبد الناصر المضايق ويسحب قوات الطوارئ أن تبقى ساكنة راضية، وهي ترى تزايد القوة العربية التي كان الرئيس عبد الناصر يسعى لبثائها حتى تضاهي قوة إسرائيل أو أن تتفوق عليها. ولم يكن من الصعب على إسرائيل خلق المبررات الفكرية أو المصطنعة لتدعي أنها تتعرض للخطر والمعدوان من (جاراتها) العربيات. فهي اغتصبت الأرض الفلسطينية ثم أنشأت دولة عليها بمساعدات ومساندة كريمة ظالمة من بريطانيا وفرنسا ثم من حليفاتها الكبرى الولايات المتحدة، فادعت أمام العالم وخصوصاً المسيحي الغربي منه بأنها أرض أجداد اليهود التي يحق لليهود العالم أن يعيشوا عليها (بأمن وسلام) وبدون (عدوان) من (جيرانهم) العرب. وأصبح من اليسر عليها، وقادتها عريقون في الدعاية والافتراء وطمس الحقائق والابتزاز والضغط على الحكومات، أن تزعم أمام المساندين لها والمضللين تحت تأثير تفسيرات توراتية وإنسانية مفلوطة وأمام الخاضعين لنفوذ حملاتها من الدول الكبيرة وخصوصاً الولايات المتحدة، أن أي طلب أو مسعى لإعادة أي حق عربي سواء أكان سلمياً أم عن طريق الجهاد والنضال إنما هو (عدوان على أراضيها) و(تهديد لسلامتها وسيادتها) وسلب لـ (حقها) في العيش بسلام بين جاراتها العربيات. ولذلك فهي (تضطر اضطراراً) لتجنيد رجالها ونسائها، ولأن تقاوت لتدافع عن نفسها وليس للاعتداء على غيرها.

عبد الناصر لم يطلب الحرب - وعلى التواطؤ الأميركي

في سنة ١٩٦٧ لم يكن الرئيس عبد الناصر يسعى للدخول في حرب مع إسرائيل، فهو كان يعلم بأن إسرائيل أقوى من مصر، وكان قد قال علناً في بورسعيد (سنة ١٩٦٢):
«أنا لست في وضع يسمح لي بالذهاب للحرب. أنا أقول لكم ذلك بصراحة وليس من المخجل أن أقول ذلك علناً، إذ الذهاب للحرب بدون الوسائل الوافية يقود البلد والشعب للكثرة»^(٤).

ولم يعتبر عبد الناصر بأن إغلاق خليج العقبة هو عمل حربي أو أنه سيؤدي إلى الحرب، فالسيادة على الخليج لم تكن قد حلت مشكلتها ولم تكن تأكيدات أميركية واضحة قد أعطيت لإسرائيل بشأنها في سنة ١٩٥٧ بعد حرب السويس. ففي مؤتمر صحفي عقد في ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٧، اعترف وزير الخارجية جون فوستر دالاس بأن وضع الخليج ومياهه الإقليمية مشكوك فيه عندما قال:

«إن هناك وكان دائماً هناك اختلاف في الرأي حول الوضع الدولي لخليج العقبة، البلاد العربية تعتقد بأن حد الستة أميال ينطبق وليس حد الثلاثة أميال، ويأت ما دام مركز إسرائيل على خليج العقبة لم يتحدد بقرار دائم للحدود، فإن إسرائيل لا تملك حق المطالبة (بصوت) في الدخول إلى الخليج، ويأت إذا وافقت الدول التي لها حدود دائمة على الخليج وهي مصر والأردن والعربية السعودية على إغلاق الخليج، فسنهم يعتقدون بأن لهم الحق لأن يغلوا ذلك وأربما يوجد هناك قدر في العقولية من وجهة القانون الدولي لهذه الادعاءات. هذا ليس هو رأي الولايات المتحدة. (شرايبي: فلسطين وإسرائيل).

وكان عبد الناصر يسعى لاستعادة الحقوق الفلسطينية والعربية وليس مجرد إغلاق المضائق في وجه السفن الإسرائيلية. ففي ٢٤ أيار/مايو ١٩٦٧ بين لـ (يوثانت) النقاط التالية:

- ١ - يجب أن يعترف بمضايق تيران كمياء اقليمية مصرية.
- ٢ - يتوجب على إسرائيل أن تقبل بنود اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩ بالكامل.
- ٣ - يجب أن تكون الأمم المتحدة مسؤولة عن الأمن على كافة الحدود والخطوط الموقفة. ويجب على إسرائيل أن تراعي بدقة تامة المناطق المجردة من السلاح.

كان هدف عبد الناصر إعادة الأمور إلى ما كانت عليه سنة ١٩٤٨ وأصبح تذكره يشمل القضية الفلسطينية بصورة شاملة. وفي خطبة لاتحاد العمال العرب العام في ٢٦ أيار/مايو (١٩٦٧) أعلن:

«أن العرب يصرون على حقوقهم وهم مصممون على استعادة حقوق الشعب الفلسطيني».

وفي ٢٩ أيار/مايو (١٩٦٧) قال لأعضاء المجلس القومي المصري:

«أن المسألة اليوم ليست مسألة العقبة ولا مضائق تيران ولا قوة طوارئ الأمم المتحدة. إنها حقوق الشعب الفلسطيني»^(١).

ويبدو أن الرئيس عبد الناصر بعنايته بالقضية الفلسطينية بصورة شاملة وسعيه لتحقيق تسوية عادلة بشأنها، كان مستعداً لتسوية مرضية بشأن حرية الإبحار في المضائق إذا أعيدت للفلسطينيين حقوقهم، وكان بوصفه أكبر زعيم عربي قادراً ليس على التفاوض والتحدث باسم العرب بدرجة كبيرة من الشمول فقط، وإنما كان في مقدوره أن يقدم (تنازلات) في عدة نواح من النزاع إذا أعيدت للفلسطينيين حقوقهم وأرضهم في إطار الوضع سنة ١٩٤٨. فإن المشاكل الأخرى كانت في نظره في ذلك الوقت أمراً تابعاً للقضية الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني الأساسية. وفي تحليل لتشارلز يوست مبعوث الولايات المتحدة الخاص للقاهرة نشرت مجلة الشؤون الخارجية، فإنه حتى ٤ حزيران/يونيو «لا يبدو بأنه كانت أية نية في القاهرة للبدء في الحرب»^(٢). وقبل يومين من ذلك قال الرئيس عبد الناصر في مصادفة مع النائب البريطاني كريستوفر ميهيو أذيعت جزئياً في الولايات المتحدة مساء ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، بأنه إذا لم تهاجم إسرائيل فإننا سنتركهم وشأنهم، وأضاف بأنه لا نية لدى مصر لمهاجمة إسرائيل. وكان الرئيس عبد الناصر قد أرسل تأكيدات بهذا الشأن للولايات المتحدة وظل على اتصال وثيق بها حتى آخر لحظة، واتفق مع الرئيس جونسون على إيفاد نائبه زكريا محيي الدين إلى واشنطن للاجتماع به في ٦ حزيران/يونيو (١٩٦٧). وحسب تقديرات أو معلومات أريك رولو مراسل جريدة لوموند الفرنسية، فإن كل ما كانت تطلبه مصر لسحب قواتها من الحدود كان إعلاناً من إسرائيل بالتخلي عن عزمها على مهاجمة سوريا، وهكذا ضاعت فرصة جيدة كان من الممكن للولايات المتحدة وإسرائيل الاستفادة منها للتوصل إلى تسوية للنزاع ولقضية فلسطين. ولكن يبدو أن ضياع هذه الفرصة كان ضياعاً للسلام وليس لما تبتغيه إسرائيل من قهر للعرب وتحطيم لقوتهم حتى يتحقق لها (السلام) كما تبتغيه أطماعها وكما يتمشى مع مخططاتها ومسايعها التوسعية في الأرض العربية. وما كانت إسرائيل ولا حليفها الولايات المتحدة ترضى أن تترك الرئيس عبد الناصر يخرج بالنصر دبلوماسي يحقق فيه مكسباً ومكانة عن طريق استرداد الحقوق الفلسطينية والعربية. فإسرائيل كانت تعلم بأن قوتها العسكرية تفوق قوة العرب المجتمعة حولها، وكذلك كان يعلم الرئيس جونسون في حزيران/يونيو (١٩٦٧) من التقارير والتحليلات العسكرية المقدمة إليه من وزارة الدفاع الأمريكية وكالة الاستخبارات المركزية. وإسرائيل لم تحاول تخفيف حدة الأزمة أو إنهاؤها سلباً، وإنما سعت لإبراز نفسها في صورة الدولة الصغيرة المهددة والمعتدى عليها، ولتحديد (الأمم المتحدة) المنقسمة على نفسها. وبالطبع سعت كذلك إلى الحصول على مساندة الولايات المتحدة الدولية العظمى القوية، أو على الأقل حسبما بدا للبعض موافقتها الضمنية على مهاجمة الدول العربية. وكما قال الدكتور هشام شرابي، فإن إسرائيل لم تتصرف عن خوف أو غضب، وإنما قررت الهجوم المباغت على الدول العربية بعد حسابات دقيقة وتحليلات سياسية وعسكرية، لأنها وجدت بأن ثمار حرب تقهر فيها الدول العربية وتسحق قواتهم وتحتل أراضيهم أشهى وأجدى عليها من مفاوضات دبلوماسية لعلها تضطر فيها لتقديم (تنازلات) كما تسميها ضلالاً وخداعاً.

مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة وقفت قبل حرب ١٩٦٧ وخلالها ويعده إلى جانب إسرائيل. فهي

كانت تعلم بأن مصر لم تكن تنوي مهاجمة إسرائيل، وإنما كانت تحاول ردها عن مهاجمة سوريا ووقف اعتداءاتها على الدول والقرى العربية وقتل سكانها وهدم بيوتها. وكانت في الوقت نفسه تعلم بأن إسرائيل كانت متفوقة عسكرياً على الدول العربية كلها بفضل مساعداتها ومساعدات فرنسا والمانيا الغربية. والولايات المتحدة لم تردع إسرائيل عن عدوانها على الدول العربية (المتطرفة) ولا على الدول العربية (المعتدلة) الصديقة لها وللعالَم الغربي. والولايات المتحدة لم تبذل جهداً لحرم إسرائيل من المكاسب التي جنتها عن طريق العدوان واستعمال القوة، أو لإعادة ما ضاع من الأرض والحقوق الفلسطينية والعربية التي لا شك فيها. ولكنها قدمت معونات الضخمة لإسرائيل وحمايتها لها ولكاسيها، ووقفت ضد المطالب العربية رغم اعتدال العديد منها حتى بالمقاييس الأمريكية، واستعملت نفوذها في وجه الدول التي ساندت المطالب العربية أو بعضها. كما استعملت نفوذها وصوتها في الأمم المتحدة للغاية نفسها. وهناك من يتهم الولايات المتحدة والرئيس ليندون جونسون شخصياً بممارسة التواطؤ مع إسرائيل في حرب سنة ١٩٦٧، ويخادع وتضليل الرئيس عبد الناصر ليأتي هجوم إسرائيل مباغتاً ساحقاً. ففي ٢٢ أيار/مايو أرسل الرئيس جونسون رسالة كتابية وقعها بنفسه إلى الرئيس عبد الناصر أكد فيها «حسن نواياه» نحو مصر. ونفى أن لديه «اتجاهات غير ودية نحوها». وامتدح جهود عبد الناصر في «مجال التنمية الاقتصادية»، وأكد على ضرورة تصادي القتال ودان المنازعات يجب أن لا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالقوات المسلحة، واقترح بأن يوفد نائبه هيوبرت هامفري إلى الشرق الأوسط في محاولة لتسوية المشاكل القائمة. وجاء في الرسالة:

«إن المنازعات الكبرى في عصرنا هذا يجب ألا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالسلاح والرجال (لا في آسيا ولا في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية). فذلك اللون من النشاط قد أدى إلى نشوب الحرب بالفعل في آسيا وهو يهدد السلام في مناطق أخرى... أن كل منا ممن يحملون مسؤولية قيادة أمة يواجه مشكلات متباينة صاغها التاريخ والموقع الجغرافي وأصق المصالح لدى شعوبنا، وبهما كانت الخلافات في نظريتنا واهتماماتنا بالنسبة لبلادكم وبلادنا، فإننا علينا أن نشترك في الاهتمام باستقلال وتقدم الجمهورية العربية المتحدة وبالسلام في الشرق الأوسط»^(١).

وأضاف الرئيس جونسون في مذكرة شفوية نقلت مع رسالته و:

«وليس لدينا أي سبب للاعتقاد في هذا الموقف الحالي بأن أحدًا من أطراف اتفاقات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل لديه النية في ارتكاب عدوان».

كما أعرب عن قلقه من أعمال (الارهاب) من الأراضي السورية ضد إسرائيل، ومن سرعة انسحاب قوات الطوارئ، ومن تعبئة قوات الطرفين وحشدها على الحدود. وأكد التزام الولايات المتحدة المستمرة لبدا حرية المرور البريء:

«إلى خلع العقبة لأن ذلك يعتبر جزءاً من المصلحة الحيوية للمجتمع الدولية، ونحن موقنون بأن التدخل في هذه الحقوق الدولية قد تكون له عواقب دولية خطيرة».

وأكد الرئيس جونسون على ما يلي:

«وفي الموقف الحالي، فإن حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومات العربية الأخرى تستطيع أن تتأكد بيقين وأن تعتمد على أن حكومة الولايات المتحدة تعارض معارضة صارمة أي عدوان في المنطقة من أي نوع - سواء كان مكشوفاً أو في الخفاء وسواء قامت به القوات المسلحة النظامية أو قوات غير نظامية - وقد كانت هذه سياسة هذه الحكومة تحت قيادة أربعة عهود أو حكومات مختلفة، وسجل أعمالنا في المدين اللامنين - سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها - يوضح هذه النقطة بجلالة»^(٢).

ولا يستطيع من يستعرض هذه الرسالة إلا أن يتساءل: ماذا فعل الرئيس جونسون لمعارضة الاعتداء الإسرائيلي ونتائج «معارضة صارمة»؟ فلا مجال للجدل بأن الرئيس جونسون كان يعلم بأن مصر لم تكن تنوي الهجوم على إسرائيل، وأنه كان يعلم بأن إسرائيل هي التي خططت للاعتداء دون أن تكون في خطر لأنها الأقوى، ولأن مصر وسوريا والأردن لم تخطط للهجوم أو تنوي الشروع فيه. كان الرئيس عبد الناصر يهتم جداً بموقف الولايات المتحدة، لأن موقفها كان يشكل العامل المؤثر على إقدام إسرائيل على الاعتداء أو إحجامها عن الهجوم. وعندما نقل محمود رياض رسالة الرئيس جونسون إلى

الرئيس عبد الناصر، سأل الرئيس عن تقييمه للرسالة وإذا كانت تمثل «موقفاً حقيقياً من جونسون»، فأجاب محمود رياض:

«بالتأكيد، فانا لا اتخيل أن يخذعنا رئيس الولايات المتحدة في خطاب رسمي يوقعه بإمضاءه ويقترح فيه إيفاد نائبه هيوبرت هفري إلى المنطقة».

وسكت عبد الناصر قليلاً قبل أن يقول معترضاً: «أنا ما زلت أشعر بعدم الاطمئنان، بل إنني أشك في صدق هذه الرسالة من جونسون، فإذا كنت لديه كل تلك النوايا في الانحياز الكاسل لإسرائيل ومعاداةنا لحسابها طوال السنوات السابقة فهل سيمتكر فجأة لكل ذلك ويتخذ موقفاً عادلاً بيننا وبين إسرائيل».

ويضيف محمود رياض:

«لقد أنتهى اجتماعي بعبد الناصر عند هذا الحد، ولم تمر سوى أيام قليلة قبل أن أتبين خطاي في التقدير وصحة شكوك عبد الناصر، بل إن الأحداث سرعان ما أثبتت أن تلك الرسالة من جانب جونسون كانت في الواقع أكبر عملية خداع يقوم بها رئيس أمريكا على الإطلاق لصالح بلد وضد بلد آخر».

كان الرئيس جونسون يعلم بأن إسرائيل ستهاجم مصر، فيبعد أن حصل يوشانت على موافقة عبد الناصر على مقترحاته وتأكيداته بأنه لا ينوي مهاجمة إسرائيل، غادر القاهرة في ٢٥ أيار/مايو معتقداً بأن الأزمة في سبيلها إلى التهدئة والانحراج.

«لأنه تبين بعد ذلك أن جونسون وكبار مستشاريه اجتمعوا مع وزير الخارجية الإسرائيلي ابا ايبان في مساء السادس والعشرين من مايو [أيار] وذلك لبحث احتمالات الموقف في المنطقة، وبعد الاجتماع قال جونسون لمساعديه إن إسرائيل سوف تضربهم - أي تضرب المصريين»^(١).

وبتاريخ ٢ حزيران/يونيو ١٩٦٧ أجاب الرئيس عبد الناصر على رسالة الرئيس جونسون، ومن المفيد لتبيين عناصر الوضع على حقيقته قبيل اندلاع القتال أن نذكر بعض ما أورده رياض من محتويات هذه الرسالة، فقد جاء فيها:

«إنني أرحب بمباداتكم في الكتابة إليّ حول الوضع الراهن في الوطن العربي، اعتقاداً مني بأنه مهما بدت نقطة الالتقاء بيننا خارج نطاق رؤيتنا في هذه المرحلة فإن أية محاولة مشتركة من جانبنا لإيجاد حوار مباشر قد يساهم على الأقل في تبديد جزء من السحابات المصطنعة التي يراد لها أن تصور ممارسة الحق وكأنه أمر حرام وأن تصور حق الدفاع وكأنه عدوان. ولقد يكون من المفيد - في مجال الحكم على أحداث الساعة - أن نرأى في ترابطها الزمني والمنطقي المتكامل حتى نتجنب سوء الفهم وحتى نصل إلى تقييم سليم ومقبول وعادل لواقع الأمور التي نعيش في وسطها»^(٢).

وأشار الرئيس عبد الناصر في رسالته إلى أن تهديد إسرائيل لسوريا رسمياً وحشد قواتها على حدودها، هو الذي سبب قيام مصر بإجراءاتها الدفاعية وليس العكس، وأنه تبعاً لذلك طلب انسحاب قوات الطوارئ لا للتهديد للهجوم وإنما حرصاً على سلامتها إذا قامت إسرائيل بالهجوم، واضطرت مصر للدفاع عن سوريا وعن أراضيها. وبين الرئيس عبد الناصر كذلك أن عودة القوات المصرية لشرم الشيخ هو حق من حقوق السيادة لمصر على المضيق وعلى مياه مصر الإقليمية في الخليج، وأن مصر إنما مارست حقوقها القانونية الثابتة إزاء الملاحة الإسرائيلية في المضيق وفي الخليج - وهي حقوق لا تحتل التشكيك - وأن منع مرور السفن الإسرائيلية أو المواد الاستراتيجية المرسلة إليها الذي هو أمر شرعي:

«يستهدف في الواقع إزالة آخر أثر للعدوان الثلاثي إصلاً لهذا المبدأ الأخلاقي الذي يقضي بعدم مكافأة المعتدي على عدوانه».

وأكد الرئيس عبد الناصر في جوابه بأن مصر ستظل تسمح «بالمرور البريء» للسفن الأجنبية في مياه مصر الإقليمية، ولذلك فلا يوجد هناك مبرر «لفرض جو من الأزمة أولش هذه الحملة النفسية الموجهة» ضد مصر. وإضافة إلى ذلك أكد الرئيس عبد الناصر على حقيقتين من الحقائق الأساسية التي:

«ستظل تفرض حكماً في المستقبل إلى أن يصل الجميع إلى تقدير كامل لها وإلزامها ولجذورها: أولاً - هي حقوق شعب فلسطين وهي في نظرنا أهم حقيقة ينبغي الاعتراف بها. لقد استطاعت القوة المسلحة المعتدية أن تطرد الشعب من وطنه وتحوله إلى لاجئين على حدود هذا الوطن، وتقتل قوى السيطرة والعدوان اليوم حاكماً دون حكم الثابت في العودة إليه والعيش فيه رغم قرارات الأمم المتحدة التي كان آخرها في العلم المفني، وفنيتهما - تتصل بموقف إسرائيل إزاء اتفاقات الهدنة وهو موقف لا يمثل في مجرى انتهاك

مستمر لحكام هذه الاتفاقيات بل وصل إلى حد إنكار وجودها أو الالتزام بها بل وإلى احتلال المناطق المجردة من السلاح وطرد مراقبي الأمم المتحدة منها وإهانة المنظمة الدولية والاعتداء عليها».

هوامتان هما حقيقتان أساسيتان لا بد من تقدير لهما للحكم على مجرد أحداث اليوم وتطوراتها^(١٧).

وعاد الرئيس عبد الناصر وأكد في رسالته بأن قوات مصر:

«لن تبدأ بأي عدوان، ولكننا بلا شك سندافع ضد أي عدوان يقع علينا أو على أي بلد عربي بكل ما نملك من قدرات وإمكانات».

وعلق على إشارة الرئيس جونسون إلى أنه لا يمكن حل مشاكل العصر «عن طريق اختراق الحدود بين الدول بواسطة الرجال والسلاح» فقال في جوابه:

«وإننا نتفق معك في هذا الرأي ومع ذلك فينبغي أن ننظر في كيفية تطبيق هذا المبدأ على كل حالة، فإذا كان قصدكم هو عبور بعض أفراد شعب فلسطين خطوط الهدنة فإنني أود هنا أن أشير إلى ضرورة بحث هذا الجانب في نطاق النظرة الشاملة لقضية شعب فلسطين، وهنا أيضاً نتساءل عن مدى قدرة أية حكومة في أن تسيطر على مشاعر أكثر من مليون فلسطيني فات ما يقرب من العشرين عاماً دون أن تهتم العائلة الدولية - ومسؤوليتها هنا مسؤولية لا يمكن الفرار منها - بإعادتهم إلى وطنهم. وتكتفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل دور من أدوار انعقادها بتأكيد هذا الحق. إن ما يقوم به بعض أفراد الشعب الفلسطيني من عبور خطوط الهدنة إن هو في الواقع إلا مظهر من مظاهر الغضب الذي أصبح - عن حق - يتملك هذا الشعب إزاء الإنكار الكامل لحقوقه من جانب العائلة الدولية، ومن جانب القوى التي تقف مع إسرائيل وتعاونها مادياً وأدبياً. وفي الواقع، إننا مهما حاولنا أن نفصل بين جوانب المشكلة فلا بد أن نعود في النهاية إلى جوهرها وأصلها الذي يمثل في حق شعب فلسطين في أن يعود إلى بلاده، ومسؤولية العائلة الدولية في أن تكفل له ممارسة هذا الحق»^(١٨).

أرسلت هذه الرسالة الجوابية الصادرة إلى الرئيس جونسون في ٢ حزيران/يونيو وكان في القاهرة مبعوث أميركي رسمي وآخر شخصي، ونقل المبعوث الشخصي للرئيس عبد الناصر رسالة شفوية من الرئيس جونسون يؤكد بها:

«أن الولايات المتحدة تسعى لحل سلمي للآزمة وأنها سوف تقف ضد أي طرف يبدأ بالعدوان المسلح».

وأكد المبعوث الرسمي السفير تشارلز يوست لمحمود رياض الذي كانت تربطه به صداقة قديمة أيام كانا سفيرين في دمشق:

«بأن الولايات المتحدة سوف تكون ضد أي طرف يبدأ بالعدوان المسلح».

فأكد له محمود رياض وزير خارجية مصر بأن مصر لن تبدأ هجوماً مسلحاً، وأنها أكدت ذلك للولايات المتحدة رسمياً بناءً على طلبها. وأضاف محمود رياض:

«أما من ناحية إسرائيل فإنني أريد أن أنبهك لما يربطنا من صداقة، فإن إسرائيل إذا بدأت العدوان من جانبها فإن هذا سيؤدي بالضرورة المؤكدة على الولايات المتحدة في المنطقة كلها، فضلاً عن أنه سوف يزيد من المكاسب السوفيتية فيها»^(١٩).

وفي مساء ٢ حزيران/يونيو استدعى محمود رياض السفير يوست لتسليمه رسالة الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس جونسون وسأله:

«كيف ترى الآن احتمال أن تبدأ إسرائيل بالهجوم علينا؟»

«واجابني السفير الأميركي قائلاً: إن هذا الاحتمال قائم بنسبة خمسين في المائة».

ويذكر محمود رياض في مذكراته:

«واعترف بأن هذه الإجابة قد جعلتني في حيرة شديدة في موقف الولايات المتحدة. فما نحن لدينا في القاهرة مبعوثان من الرئيس الأميركي معرّف عنهما الموضوعية وعدم التحيز، ليؤكد ما جاء في رسالة جونسون بأن الولايات المتحدة لن تقبل بعدوان أي طرف على الآخر، وفي الوقت نفسه فما هو السفير الأميركي في القاهرة يقول إنه يرى أن احتمال أن تبدأ إسرائيل الحرب هو احتمال قائم بنسبة خمسين في المائة. وكان واضحاً في أن السفير يقول في ذلك هدوءاً عن رأي شخصي. وبدأت اشترك مع عبد الناصر لأول مرة في شكوكه حول مدى صدق الرئيس الأميركي جونسون وجديته تعهده الرسمي»^(٢٠).

وفي ٣ حزيران/يونيو طلب تشارلز يوست مقابلة محمود رياض، وأبلغه موافقة الرئيس جونسون على

استقبال نائب الرئيس المصري زكريا محيي الدين في أي وقت، واتصل محمود رياض بالرئيس عبد الناصر فوافق خلال دقائق على أن يسافر نائبه في ٥ حزيران/يونيو إلى واشنطن لمقابلة الرئيس جونسون يوم ٦ حزيران/يونيو، ووافق السفير يوسف فوراً على تأريخ السفر. وفي هذه المقابلة ذكر محمود رياض للسفير يوسف:

«إننا على استعداد للتسليم بأمرين، أولهما معلومة الولايات المتحدة لإسرائيل، وثانيهما أن تقدم الولايات المتحدة حمايتها لإسرائيل، ولكن في مقابل ذلك يجب أن يكون هناك التزام من إسرائيل بعدم العدوان. كما أن المساعدة العسكرية إذا تجاوزت قدراً معيناً تصبح على وجه التأكيد تشجيعاً على العدوان».

ولم يكن حديثي هذا سوى مجرد تسجيل موقف، لأنني كنت أعلم أي حجج نسقها معها بلغت قوتها أو موافق تتخذها لتأكيد حسن النوايا لن تحول دون العدوان الإسرائيلي إذا كان قد تلقى مباركة جونسون. ولقد اتضح فيما بعد أن العد التنازلي كان قد بدأ فعلاً، وأن كل تلك الاتصالات الأميركية معنا في القاهرة كانت تتم في ظل معرفة مؤكدة من جانب الولايات المتحدة بأن إسرائيل سوف تهاجم مصر^(١).

كان محمود رياض يعتقد بأن الرئيس عبد الناصر لم يكن ينوي الدخول في حرب مع إسرائيل لأسباب واقعية تتمثل في أنه كان يقدر بأنه:

«أن يحقق من وراء الهجوم أي مكسب، كما أن قيامه بمثل هذا الهجوم معناه الدخول في صدام علني ومباشر مع الولايات المتحدة التي تطل دائماً حمايتها لإسرائيل. ولم يكن عبد الناصر راغباً في مثل هذا الصدام».

والرئيس عبد الناصر لم يكن يملك القدرة العسكرية الوافية لتهزم الجيش الإسرائيلي، وكان جزء من قواته المسلحة ما زال في اليمن. وهناك من العسكريين من يعتقد بأنه لو سبق الرئيس عبد الناصر إسرائيل في ضربة وقائية ضد الطيران الإسرائيلي، لكان أنزل به خسارة جسيمة تجعله عاجزاً عن تحطيم القسم الأكبر من الطائرات المصرية وهي جاثمة في مطارات مصر الحربية، وعن زعزعة توازن القيادة المصرية وإصابتها بالذهول والارتباك. ولكن إسرائيل كانت هي الأسبق، وكانت تعتمد على قواتها الضخمة الجاهزة والمهيئة عسكرياً ونفسياً، وكانت الولايات المتحدة تساندنها بالتصويه والتضليل، وبأسطولها السادس في البحر الأبيض المتوسط، وبعمليات التجسس التي اشتهرت في مجالها حادث باخرة التجسس الأميركية (ليبرتي) التي ضربتها الطائرات الإسرائيلية أمام الساحل المصري، والتي جرى تعقيم كبير عليها من قبل الولايات المتحدة رغم مقتل أربعة وثلاثين من رجالها وجرح ما يقرب من مائة من طاقمها. ولقد وصل هذا التعقيم والقموض على حادث الهجوم على الباطرة (ليبرتي) حد التهديد في وجه المحاولات لاستكشاف حقائق الحادث وما ارتبط به من مواقف وتستر. ويقول جون تيلور في كتابه عن الحادث، أن إسرائيل ضربت سفينة التجسس الأميركية لتخفي التجاوزات في اعتداءاتها عن الولايات المتحدة، حتى تفوت عليها وعلى الأمم المتحدة فرصة التدخل المبكر لتحرمها من تحقيق غاياتها. وكانت خطة إسرائيل الأصلية تقضي بأن توهم العالم بأن مصر هي التي هاجمت السفينة الأميركية. وهو يعتقد بأنه لولا ضرب السفينة لعلمت الولايات المتحدة بتحضيرات إسرائيل للهجوم على سوريا ولكانت سوريا قد انتقدت، وأن السفينة (ليبرتي) كانت العلق الوحيد الذي يقف في طريق خطة إسرائيل الكبرى لتوسيع مساحتها الإقليمية ثلاثة أضعاف في الشرق الأوسط لمصلحتها الذاتية، لطرد المزيد من العرب من بيوتهم وبيوت آبائهم وأجدادهم، وبشر الأرواح بقتل العديد من النساء العربيات والأطفال، وبإبتران المزيد من التنازلات الإقليمية بالقوة. ولتحقيق هذه الغايات كان يهون على إسرائيل أن تكذب على الولايات المتحدة، ثم تدفع جانباً يد حليفها الأميركية الكابحة لها في هذه الحرب بالحد والازدراء نفسها الذي يشعر به الصهاينة نحو العرب^(٢). ويقول تيلور بأن الإسرائيليين لم يكونوا نادمين على ما فعلوا، وإنما كانوا فخورين ودون شعور بالخجل، ولا يفهمون معنى الشرف والصدق كما يفهم غيرهم.

الولايات المتحدة التي كانت قد أكدت لمصر بأن إسرائيل لن تبدأ بالقتال، وأخذت تعهداً من مصر بأن لا تهاجم إسرائيل، ووعدت بأن تعارض بحزم الطرف الذي يبدأ بالحرب، أعلنت على لسان وزير خارجيتها دين رusk بأنها لا تعرف بصورة أكيدة من الذي بدأ الحرب. وكان ذلك مغالطة كبيرة تدل على تواطؤ الولايات المتحدة مع إسرائيل، أو على الأقل تمهيداً للتوصل مما كانت قد أعلنته من أنها ستقف بحزم

ضد من يبدأ الحرب. وقرر الرئيس عبد الناصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بسبب توأطئها مع إسرائيل. واستدعى وزير خارجية مصر محمود رياض السفير الأمريكي في القاهرة ريتشارد تولتي ليبلغه هذا القرار، فنصح السفير بعدم قطع العلاقات بين البلدين، وبأن يسافر زكريا محيي الدين إلى واشنطن حسبما كان مقررًا، وأكد عدم اشتراك طائرات أمريكية في القتال. ولم يوافق عبد الناصر على إلغاء قرار قطع العلاقات أو على سفر زكريا محيي الدين لأنه وجد بأن موقف الولايات المتحدة الأساسي القائم على الخداع والتضليل والتواطؤ لا يسمح بذلك. ويقول محمود رياض:

«وسألني السفير عما إذا كان هناك الآن ما يمكن عمله. قلت له: نحن لا نطلب أكثر مما جاء في رسالة جونسون نفسها منذ بضعة أيام بأن يطلب من إسرائيل وهي الدولة المعتدية بالعودة إلى مواقفه السابقة مع استعدادنا بعد ذلك لبحث قضية فلسطين بالكامل»^(١٦).

ومن المناسب أن نورد هنا تعليق محمود رياض على شخص السفير تولتي، المختلف عن عدد من المسؤولين الأمريكيين ذوي التأثير على قرارات الحكومة الأمريكية والعاملين على تنفيذ سياساتها في الشرق الأوسط:

«لقد كان السفير الأمريكي ريتشارد تولتي واحداً من مئات الأميركيين الشرفاء الذين قابلتهم طوال عملي كوزير للخارجية وأظهروا قناعة كاملة بعدالة موقفنا، ولكنهم كانوا عاجزين عن أن يؤثروا في الأحداث التي كانت تحركها المصالح الشخصية وجماعات الضغط الصهيونية في واشنطن.

وكان من طراز يختلف عن أولئك الذين ظلوا يعملون على تضليلنا، ولقد كان السفير تولتي وجهاً آخر مختلفاً تماماً عن ذلك الوجه الذي ظل يمارس خداعنا طوال الأيام القليلة السابقة، ففي الوقت الذي كانت واشنطن تبث إلينا فيه بالرسائل للتوصل إلى حل سلمي للامنة، وفي الوقت الذي كان فيه يوجين روستو يستدعي السفير المصري في واشنطن ليؤكد له أن الولايات المتحدة سوف تناهض العدوان بقوة، ويؤكد له، باعتباره وكلاً لوزارة الخارجية الأمريكية، أن إسرائيل لن تبدأ الحرب مطلقاً، وفي الوقت الذي يحدد لنا فيه جونسون يوم الخامس من يونيو [حزيران] بالذات موعداً لاستقبال زكريا محيي الدين. في هذا الوقت كله وخلال ذلك كله كان جونسون وكبار مساعديه يعرفون على وجه الدقة أن إسرائيل سوف تشن الحرب ضدنا يوم ٥ حزيران [يونيو]، بل ويتفاوض مع رئيس المخابرات الإسرائيلية على مجرى تلك الحرب. والآن ونحن في وسط الحرب وقمة العدوان الإسرائيلي نشهد الولايات المتحدة وهي تتظاهر بأنها لا تعرف من الذي بدأ الحرب»^(١٧).

وعندما اتخذ مجلس الأمن يوم ٦ حزيران/يونيو قراراً بوقف إطلاق النار وقراراً منته يوم ٧ حزيران/يونيو، بذلت الولايات المتحدة جهوداً كبيرة حتى يأتي القرار خالياً من التزام إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط ٤ حزيران/يونيو كما جرت العادة من قبل، وكما أصر أيزنهاور في عدوان سنة ١٩٥٦.

«لما الآن فلقد بذل الرئيس الأمريكي ليندون جونسون كل ما في وسعه داخل مجلس الأمن وخارجه لمنع المجلس من مطالبة إسرائيل بالانسحاب، بل معاونتها في الاستمرار في احتلال الأراضي التي استولت عليها»^(١٨).

في صورة أخرى للنيات ولشرح خلفيات موقف الرئيس جونسون، يقول ويليام كوانت في كتابه (De-cade of Decisions)، بأن الرئيس جونسون في بادئ الأمر حاول أن يردع إسرائيل عن الحرب، وقام بجهود دبلوماسية لمنع وقوع الحرب بما في ذلك توجيه رسالة إلى كوسيفين رئيس وزراء روسيا اقترح فيها اتخاذ مبادرة مشتركة أمريكية - روسية لمنع النزاع بين مصر وإسرائيل من الانجراف إلى القتال. وذكر في تلك الرسالة بأن موقف الولايات المتحدة هو مساندة إسرائيل بقصد أن يردع السوقيات من الاندفاع مع الجانب المصري. ولكن لم يكن هناك ما يدل على أن الولايات المتحدة حثت يوثانت على أن لا يسحب قوات الطوارئ الدولية من قطاع غزة وشرم الشيخ التي تشرف على مضيق تيران، ولم يكن عبد الناصر أصلاً قد طلب سحبها من هناك، ولكنه قبل بانسحابها عندما أصر يوثانت على أن يكون الانسحاب من جميع المواقع. كما يقول كوانت بأن عبد الناصر لم يفلح المضيق من ١٩ حتى ٢٢ أيار/مايو، فلم تتصل به الولايات المتحدة خلال تلك المدة بشأن المضيق، ولم تصدر تأكيداً علنياً بأن المضيق ممر دولي أو أنها

ملتزمة بسلامة إسرائيل، ولكنها استمرت في تحذير إسرائيل من الإقدام على القتال على مسؤوليتها الفردية، وتحثها على أنه من الأفضل معالجة الأزمة عن طريق الأمم المتحدة ووضع قوات الطوارئ على الجانب الإسرائيلي.

ويذكر كوانت بأن أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل اعتقد بأن كتاب الرئيس جونسون لرئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول لم يعبر عن رأي جونسون الشخصي، وإنما كانت صياغته من وضع صوفيا بيوراهي حريص، وعلى كل حال، فإن الولايات المتحدة كانت مطمئنة إلى أن إسرائيل كانت قادرة على أن تنصهر على جاراتها العربيات مجتمعة، بغض النظر عن بييدا الهجوم، إضافة إلى أن المسؤولين الأمريكيين في الاستخبارات الأمريكية والبنتاغون حللوا ادعاءات إسرائيل والأدلة ووجدوا أن مصر لم تكن تعد للهجوم كما تدعي إسرائيل. وتضايق الرئيس جونسون من طلب إسرائيل بأن تعلن أمريكا أن هجوماً على إسرائيل ستعتبره أمريكا هجوماً عليها.

كان أمام الرئيس جونسون خياران الأول: إطلاق عنان إسرائيل لتفعل ما تراه مناسباً لمصلحتها - أي إشعال الحرب - الثاني: اللجوء إلى فكرة القوة البحرية المتعددة الجنسيات لفتح مضيق تيران ووضع قوات الأمم المتحدة على الحدود المصرية - الإسرائيلية على الجانبين. وفي ظاهر الأمر لم يكشف جونسون عن موقفه بصورة حاسمة واضحة أو سرية وكانت التقديرات الأمريكية أن إسرائيل تستطيع أن تحافظ على مستوى التعبئة العسكرية القائمة لمدة شهرين، وكان هذا يعني أن هناك متسع من الوقت لمحاولة التوصل إلى حل للأزمة دون الاضطرار لدخول الحرب. وكان يوثائق قد حصل على وعد من الرئيس عبد الناصر بأن لا يلجأ لهجوم وقائي مسبق. وفي الوقت نفسه كان الرئيس جونسون يحسب حساباً للكونغرس والرأي العام الأمريكي بشأن احتمال تورط أمريكا في حرب مثل تورطها في حرب فيتنام التي اعتبر جونسون مسؤولاً مضاداً عنها. ويذكر كوانت بأن جونسون كان يعترف بأن «إسرائيل كدولة ذات سيادة لها الحق في أن تتصرف بمفردها، ولكن في هذه الحالة لا تشمل أمريكا أية واجبات بشأن نتائج تصرف إسرائيل».

وقال جونسون بأنه لن ينكث بوعده لإسرائيل، ولكنه لن يرضخ لضغوط إسرائيل عليه بشأن موعد حدوده لهجومها على مصر وسوريا يعرض أمريكا للمخاطر. وكان يكرر لأبا إيبان العبارة بأن «إسرائيل لن تكون بمفردها إلا إذا تصرف بمفردها» خلال اجتماعه في واشنطن قبل اندلاع القتال بأيام. وقال كذلك إنه لا يملك السلطة لأن يقول بأن هجوماً على إسرائيل سيعتبر هجوماً على الولايات المتحدة، وإنه لا يستطيع أن يتصور بأن إسرائيل تقوم بعمل متهور. وعلى احتمال أن إيبان شك في شجاعته الشخصية أكد له جونسون أنه ليس فأراً ضعيفاً أو جباناً، كما أكد له بأنه سيفعل كل ما في وسعه لفتح الخليج لجميع السفن بما في ذلك سفن إسرائيل. وأعطى إيبان مذكرة تحدد سياسة الولايات المتحدة كما يلي:

«الولايات المتحدة لها إجراءاتها الدستورية الخاصة وهي أساسية لأفعالها بشأن الأمور المرتبطة بالحرب والسلام. الأمين العام للأمم المتحدة لم يقدم تقريره بعد لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمجلس لم يتبين بعد ما يمكنه أن يفعله، أو ما يمكنه أن لا يفعله أو يريد أن يفعله رغم أن الولايات المتحدة ستلجأ للقيام بعمل سريع في الأمم المتحدة.

لقد أعلنت بصورة علنية في هذا الأسبوع أرائنا بشأن سلامة إسرائيل ومضيق تيران. بالنسبة للمضيق أننا ننوي أن نتابع بقوة الإجراءات التي يمكن اتخاذها من قبل الدول البحرية لتأمين بقاء المضيق والخليج مفتوحين للمرور الحر البري لسفن جميع الأمم. يجب أن أشدد على أنه من الضروري لإسرائيل أن لا تجعل نفسها مسؤولة عن البقاء في العمليات الحربية. إسرائيل لن تكون وحيدة إلا إذا قررت أن تتصرف بمفردها. إننا لا نستطيع أن نتصور بأنها ستخذ هذا القرار» (Decade of Decisions).

ورغم عبارات المذكرة التحذيرية، فإن جونسون كان يعلم بأنه لن يردع إسرائيل عن الحرب رغم علمه بأن عبد الناصر لم يكن ينوي الهجوم على القوات الإسرائيلية. فعندما غادر أبا إيبان البيت الأبيض التقت الرئيس جونسون إلى مستشاريه الذين حضروا الاجتماع وقال:

«لقد فشلت. إنهم سيهجمون».

وفي تقدير كوانت كان الرئيس جونسون يريد مخلصاً أن يردع إسرائيل عن الهجوم، ولكنه شعر بأنه غير قادر على تقديم أي شيء يمكن أن يمنع ذلك، وهو التعهد الثابت بأن يستعمل القوة إذا لزم الأمر لفتح المضيق. وحاول جونسون أن ينتزع وعداً من إسرائيل بأن تمتنع عن الهجوم لمدة أسبوعين. وذكر كوانت بأن المسؤولين الإسرائيليين لم يعتقدوا بأن جونسون قصد بوضوح أن يمنعه عن إشعال نار الحرب، وأن بعضهم اعتقد بأن جونسون أعطاهم «الضوء الأخضر» للهجوم على العرب.

إضافة إلى أبا إيبان جاء رئيس الاستخبارات الإسرائيلية مائير ياميت في ٢٠ أيار/مايو إلى واشنطن تحت اسم مستعار ليستطلع موقف الولايات المتحدة. وبلغ ياميت حكومته بأن فكرة القوة البحرية المختلطة لفتح مضيق تيران قد أفلست، وبأنه إذا شنت إسرائيل هجومها على مسؤوليتها وأحرزت انتصاراً كاسحاً فلن ينزعج أحد في واشنطن. ولم يكن البيت الأبيض أو وزارة الخارجية مصدر انطباعات ياميت، وإنما تولدت قناعاته من محادثاته في البنتاغون حيث قابل وزير الدفاع مكنمارا، وفي وكالة الاستخبارات المركزية حيث قابل رئيسها هلمز. وفي المساء المتأخر من ليل يوم الجمعة ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ (توقيت عمان)، أذاع راديو صوت أميركا من واشنطن برنامجاً بمناسبة ذكرى حرب سنة ١٩٦٧ بث خلاله تسجيلاً صوتياً لياميت ذكر فيه أنه ذهب لواشنطن قبيل اندلاع الحرب ليتأكد من الموقف الأمريكي، وأنه قابل مسؤولين أميركيين ومنهم وزير الدفاع مكنمارا، وأنه عاد إلى إسرائيل وبلغ الحكومة الإسرائيلية بأنه يعتقد بأنه إذا اشعلت إسرائيل القتال فإنها ستحارب وحدها.

وإضافة إلى تقديرات ياميت، وصل إلى إسرائيل تقرير يفيد بأن وزير خارجية أميركا دين رusk أجاب عن سؤال صحفي ما إذا كانت الولايات المتحدة تحاول كبح جماح إسرائيل بقوله:

«إنني لا أظن أن من مسؤوليتنا أن نكبح جماح إسرائيل.» (كوانت: Decade of Decisions).

وإضافة إلى كل هذا، أعرب السفير الإسرائيلي وبعض السفراء الأميركيين في الدول العربية لواشنطن عن الراي بأنه من الأفضل للعلاقات الأميركية - العربية من جهة، والأميركية - السوفياتية من جهة أخرى، أن تحارب إسرائيل وحدها بدلاً من أن تعتمد على الولايات المتحدة لاستخدام القوة لفتح مضيق تيران. ويقول كوانت بأنه في الوقت الذي ساد فيه بعض الظن في واشنطن بأن الأزمة بدأت تتحدر من ذروتها، قررت إسرائيل في ٤ حزيران/يونيو أن تدخل الحرب ولم تبلغ واشنطن بقرارها هذا. وفي ٥ حزيران/يونيو انقضت الطائرات الإسرائيلية في هجوم صاعق على المطارات والقواعد المصرية واشتعلت الحرب العربية - الإسرائيلية الثالثة.

كان الهجوم الإسرائيلي مناقضاً لوعد رئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول بأن تترتب إسرائيل لغاية ١١ حزيران/يونيو، وكان مخالفاً لتحذيرات جونسون لإسرائيل وطلبه بأن تتشاور معه قبل اتخاذ قرار بالقتال. وكان دين رusk قد بلغ المسؤولين الإسرائيليين بأنه سيكون من المهم «من باشر القتال». فكيف قابل الرئيس جونسون هذا التحدي الظاهر من إسرائيل المعتدية؟ يذكر كوانت بأن الرئيس جونسون يعكس الرئيس ديفول لم يدمع إسرائيل بأنها الجانب المعتدي رغم أنه عبّر عن خيبة أمله لأنها أهملت نصحه، وأنه لعل جونسون تأثر بتعاطفه مع الدولة اليهودية وخشي عداوة الراي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة، بل لعله كان من البداية يحث الإسرائيليين بمكر خفي على أن يقاتلوا دون أن تكون هناك دلائل مكشوفة على تواطؤ مع الولايات المتحدة. والكثيرون من الإسرائيليين لم يستطيعوا أن يوفقوا بين معارضة جونسون لاستعمال القوة قبل اندلاع القتال وبين مساندته لإسرائيل بعد هجومها، ولذلك افترضوا أن جونسون كان طيلة الوقت يحاول أن يشير لإسرائيل أن تتصرف بمفردها. وحسب تقديرات كوانت، فإن هذا الافتراض خاطيء وأن الرئيس جونسون كان يعارض بصدق اللجوء إلى القتال وأنه أيد فكرة القوة البحرية المتعددة الجنسيات. ولكن رغم كل هذا، فإنه كان مستعداً لمساندة إسرائيل بعد عدوانها. وتفسر كوانت لهذا التناقض هو أن الرئيس جونسون كان قبل اندلاع الحرب يخشى أن تورط إسرائيل أميركا في حرب في الشرق الأوسط، فتعرضها لأخطار المجابهة مع الاتحاد السوفياتي، في وقت كانت فيه أميركا تعاني من تورطها في حرب فيتنام ومشاكلها الضخمة. ومع أن مستشاري جونسون

الرئيسيين كانوا مجمعين على أن إسرائيل ستتصير بمفردها إذا اشتعلت الحرب دون أن تتورط أمريكا، فإنه كان يفكر في احتمال أن يكونوا مخطئين في تقديراتهم، وأن تضطر إسرائيل لأن تطلب مساعدة أمريكا في القتال أو أن يفامر السوفيات بالتدخل على أساس أن الولايات المتحدة متورطة في حرب فيتنام وعاجزة عن أن ترد على تدخلهم بصورة فعالة.

هذه كانت مخاوف الرئيس جونسون قبل اندلاع القتال التي كانت مبعث نصحه لإسرائيل بأن لا تشعل الحرب. ولكن خلال ساعات قليلة بعد اندلاع القتال أصبح واضحاً أن الإسرائيليين سينتصرون خلال وقت قصير. فزال مخاوف جونسون بشأن احتمال تورط أمريكا ومجابهة السوفيات وما دامت إسرائيل لن تنهزم فتطلب المساعدة، فإن أمريكا يمكنها أن تصرف جهودها لوقف القتال وضمان عدم تدخل السوفيات. ولم يعد مهماً لجونسون من بدأ القتال، وإنما عني بأن يكون ظاهراً أن أمريكا لم تكن مشتركة فيه حتى يخفف من تعريض مصالح أمريكا للخطر في البلاد العربية، ومن احتمال تدخل السوفيات حتى تستطيع أمريكا أن تلعب دوراً فعالاً في محاولة وقف إطلاق النار. وعند اندلاع القتال قصد أن تكون قوات الانزال البحرية في الأسطول السادس في إجازة على شواطئ مالطا، ولم ترسل حاملتي الطائرات الأمريكيتين من قواعدهما قرب جزيرة كريت إلى منطقة القتال. وأبلغت الحكومة الأمريكية السوفيات بأن اندلاع القتال كان مفاجأة لها. وجرت اتصالات بينهما على (الخط الساخن) للتضامن على السعي لوقف القتال وعدم التورط فيه. ووافق السوفيات على وقف القتال على خطوط ما بعد الحرب دون عودة للخطوط السابقة. ولكن الوضع لم يخلو من توتر وخطر كبير. فلقد ظنت واشنطن في بادئ الأمر أن السوفيات هم الذين هاجموا سفينة الاستخبارات الأمريكية ليبيرتي قرب الشواطئ المصرية، فأثار ذلك قلقاً شديداً بشأن احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة، ثم تبين أن العددي على السفينة كان إسرائيل. وغلف الحادث بكتمان شديد تسترأ على إسرائيل رغم الخسائر الكبيرة في الأرواح الأمريكية. ولكن عندما هدد السوفيات باتخاذ إجراءات من جانبهم إذا لم يتوقف الهجوم الإسرائيلي باتجاه دمشق، أكد لهم الرئيس جونسون بأن إسرائيل ستتوقف، ولكنه أمر مكتماراً بأن يرسل الأسطول السادس نحو الشواطئ السورية ليظهر للسوفيات أن أمريكا مصممة على مجابهة أي إجراءات سوفياتية. وتوقف القتال وتوقف إبحار الأسطول السادس الأمريكي نحو الشرق. وظل جونسون ومستشاروه مصممين على عدم إرغام إسرائيل على العودة إلى خطوط ما قبل القتال متلماً فعل الرئيس أيزنهاور سنة ١٩٥٦. وكانوا يرون بأن موضوع الانسحاب يجب أن يرتبط باتفاقية سلام حقيقي وأن هذا يحتاج لوقت طويل. والوقت كان لمصلحة إسرائيل. وزعم الإسرائيليون أنهم لا ينوون توسيع حدودهم نتيجة للحرب، ولم يكن جونسون مستعداً لبذل جهد حثيث في ذلك الوقت للتوصل إلى سلام، وللضغط على إسرائيل للانسحاب بسبب انهماك في حرب فيتنام، وربما لضعف تأثيره بالنسبة إلى الدول العربية في ظل الظروف السائدة في ذلك الوقت (سنة ١٩٦٧) حيث أن الولايات المتحدة لم تكن تعتمد كثيراً على البترول العربي. وتبنا والقرليني كمستشار لوزارة الخارجية الأمريكية أن حظر البترول العربي لن يكون له أثر كبير (كوانت - Decade of Decisions). وهكذا أضاع موقف جونسون الحق العربي ومهد السبل لمزيد من العدوان على العرب وتعريضهم للمأساة والقتل والتشريد. وبقيت حوافز القتال والنضال قائمة، فجاءت الحرب التالية التي حذرت الولايات المتحدة من أنها ستقع بسبب حمايتها ومساندتها وتحيزها الشديد لإسرائيل. والرئيس جونسون وضع المسؤولية الرئيسية للحرب على مصر بسبب إغلاقها لمضيق تيران الذي وصفه بـ «عمل أحمر»، وأعلن بأن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل لتتسحب في غياب سلام، وأعتبر بأن الحل الشامل للقضايا الناشئة من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٦٧ يجب أن يقوم على أساس الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للجميع، وعلى وضع حد لسباق التسلح وتأمين حرية الملاحة والعدالة للأجئين وعلى «حق معترف به للحياة السياسية». ويذكر كوانت أن الولايات المتحدة بذلت جهودها خلال الأشهر الخمسة اللاحقة للحرب لكي يصدر مجلس الأمن قراراً يتضمن هذه المبادئ الخمسة، وأن النص على «أراضي» وليس على «الأراضي» في القرار (٢٤٢) كان مقصوداً، لأنه كان أكثر ما يمكن أن تقبل به

إسرائيل، فترك المجال أمام إسرائيل لتتمسك بالتقسيمات التي توافق أطماعها وتبرر تمنعها عن الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة. وضاعت جهود كبيرة في السنوات المقبلة في النقاش حول تفسير نصوص القرار (٢٤٢). وكانت أمريكا سنة ١٩٦٨ تبلغ إسرائيل بأن تسوية النزاع يجب أن تكون على أساس انسحاب إسرائيلي كامل ولكنها لم تصرح بذلك علناً «ولم تقل شيئاً علناً لتعديل لغة القرار (٢٤٢)» وجونسون كان منهمكاً في حرب فيتنام. وعندما أعلن أنه لن يرشح نفسه للرئاسة لدورة أخرى، انصرفت الجهود إلى الانتخابات وإلى اختيار مرشح داخل الحزب الديمقراطي لاختيار بديل له. وفي مثل هذه الأجواء كان من الصعب أن تقوم الحكومة الأمريكية بمبادرات رئيسية بشأن النزاع في الشرق الأوسط. كان الرئيس جونسون يأمل في التوصل إلى اتفاق مع السوفيات لتحديد توريد السلاح لدول الشرق الأوسط، فلم يقبل السوفيات إلا بعد أن تتم تسوية سياسية، فقرر جونسون أن ينفذ قراره المؤقت بتزويد إسرائيل بالطائرات (ف - ٤)، بعد أن كان يقول قد يدل سياسة فرنسا الخاصة بتسليح إسرائيل بالطائرات وغيرها من الأسلحة. ويقول كوانت بأن جونسون لم يكن يرغب في أن يعود القتال في الشرق الأوسط، فرفع حظر السلاح وزود إسرائيل بالأسلحة. وذكر بأن اشكول صرح في جريدة دافار الإسرائيلية في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، أن جونسون كان قد أعطاه فعلياً حق الفيتو على بيع أمريكا دبابات للآلدين. (Decade of Decisions). كما ذكر كوانت بأن العديد من المسؤولين في الدوائر الحكومية الأمريكية شعروا بأنه يجب استخدام تسليح إسرائيل للحصول منها على تنازلات لإضعاف شهيتها للمزيد من التوسع الإقليمي، وأنه يجب أن يطلب منها الموافقة على الانسحاب الكامل في إطار السلام مقابل الطائرات النفاثة. واقترح آخرون خوفاً من نشاط إسرائيل النووي أن تلتزم بالتوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي قبل تسليمها السلاح الأمريكي، فلم تقبل أمريكا بذلك. وفي ذلك الوقت كان المرشحون للانتخابات الأمريكية يؤيدون طلب إسرائيل للسلاح. وفي تموز/يوليو أصدر مجلس الشيوخ قراراً يدعو لبيع طائرات (ف - ٤) لإسرائيل، وأعلن جونسون أن إسرائيل ستحصل على الطائرات. ولتخفيف الصدمة على العرب، قال وزير الخارجية رسك للمصريين بأن الولايات المتحدة تحبذ انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من سيناء كجزء من تسوية عامة، وهذا ما تضمنه مشروع روجرز بعد سنة. ومع حرب سنة ١٩٦٧ تطورت فكرة السلام الشامل، فلقد وجدت الولايات المتحدة أن أصرار إيزنهاور سنة ١٩٥٦ على انسحاب إسرائيل لم يمهّد احتمالات الحرب أو يمنع وقوعها، فشجع هذا على التفكير بأنه يجب أن يكون هناك سلام شامل بين إسرائيل وجاراتها مقابل الانسحاب الإسرائيلي. وعلى هذا الأساس وجدت أمريكا نفسها تؤيد احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة، وأثبتت الأيام بأن هذا لم يمنع الحرب ولم يعم السلام، وأن إسرائيل لا تريد أن تنسحب حتى مقابل سلام شامل إلا إذا كان يحقق مطالبها.

الرئيس جونسون يشعر بالألم من موقف العرب

ومن المفارقات والادعاءات المعاكسة العجيبة التي تجاهه الباحث في حرب سنة ١٩٦٧، أن يقرأ بأن الرئيس ليندون جونسون تألم من موقف بعض العرب تجاه الولايات المتحدة، إذ يشعر جلالة الملك حسين إلى الزيارات التي قام بها بعد الحرب إلى عدد من زعماء العالم «القادرين على لعب دور في المسألة التي نعيشها نحن العرب»، فأشاد بموقف الرئيس ديقول وتفهمه ومعرفته المتعمقة بالقضية من مختلف وجوهها، وقوله إذا كان لإسرائيل الحق في العيش بسلام وأمن فالآلدين - بكل تأكيد - يستحق ذلك بالنسبة ذاتها. وأشاد جلالة الملك حسين كذلك بالتفاهم المتبادل الذي أظهره كل من رئيس وزراء بريطانيا هارولد ولسن ووزير الخارجية جورج براون. وذكر بارتياح الاستقبال الودي الذي لقيه في موسكو من الرئيس بولغورني ورئيس الوزراء كوسيفن وقال:

«حاولت - بعدما شكرت الروس على التأييد الذي قدموه دائماً للعالم العربي - أن أبذل الفهم السوداء التي كانت في السابق قد غشيت العلاقات بين موسكو وعمان. وقد أظهر الزعماء السوفييتيين معرفة متعمقة بقضيتنا وأكاد لنا تأييدهم»^(١).

أما بالنسبة إلى الرئيس ليندون جونسون، فإن جلالته الملك حسين يقول:

«أول من اجتمعت بهم كان الرئيس جونسون رئيس الولايات المتحدة، وقد أظهر لي تفهماً واعتصاماً لما أقول، ولكنني لمست لديه بعض المرارة - بل الكثير من المرارة - حيال موقف بعض العرب من الولايات المتحدة وبخاصة موقف مصر. وقد انتقد جونسون كذلك تصرفات إسرائيل التي كانت قد أكتت له أنها لن تقوم بأية مبادرة عسكرية. كان يرغب بالإسهام على قدر ما يقدر في إيجاد حل سلمي للمشكلة».

ولا نخال بأن الرئيس ليندون جونسون كان قد نسي شملته لخسارة مصر وعياداته الوقحة الخالية من اللياقة التي وجهها إلى كلبه (بيفل) في حضور أربعة من السفراء العرب لم تقطع دولهم العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. وكانت العبارات عن الرئيس عبد الناصر:

«ماذا أستطيع أن أفعل؟ رجل يضايق جاره ضيقاً شديداً إلى أن فرغ صبر الجار، فامسك به وضربه علة ساخنة فماذا أستطيع أن أفعل من أجله».

وقال ميكيل في عبد الناصر والعالم بأن ذلك كان «نهاية الهبوط في نظرة عبد الناصر إلى ليندون جونسون» ولكنه لم يذكر ماذا كان رد فعل السفراء العرب الأربعة على وقاحة الرئيس الأمريكي جونسون المناهية للادب والحقيقة الأمور.

وبطبيعة الحال، ليس من السهل التعاطف مع الرئيس جونسون في تأمله من العرب أو من الرئيس عبد الناصر، فحتى لو تجاهلنا ما يتقن منه الكثيرون من تواطؤ الولايات المتحدة مع إسرائيل، فإن هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها وهي أن الولايات المتحدة كانت تساند إسرائيل وتزودها بالسلاح والمال والمساعدات الحربية التقنية المتطورة. وليس هناك في واقع الأمر أدنى شك في أن الولايات المتحدة لم تكن في مساندتها ومعوناتها لإسرائيل تدافع فقط عن (حقها) المزعم في العيش والوجود بسلام، وإنما كانت تمكنها من الاستمرار في العدوان على فلسطين وعلى الدول العربية واغتصاب أراضيها وطرد أهلها وتشريدهم. وكانت كذلك من الناحية الواقعية تساندها في رفضها للانسحاب من الأراضي العربية، وعلى الأقل لإعادة ما اغتصبته زيادة عما قرره الأمم المتحدة للدولة الفلسطينية في قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، الذي بذلت الولايات المتحدة الضغوط الكبيرة على الدول الأعضاء للتصويت لمصلحته. ومن الواضح أنه لو كان الرئيس جونسون صادقاً في انتقاده لإسرائيل بسبب خرقها لتأكيداتها المزعومة له بأننا لن نقوم بالعدوان، لكان بذل الجهود الحثيثة لإجبارها على الانسحاب من سيناء والضفة الغربية والجولان، بدلاً من أن يبذل الجهود لأن يأتي قرار الأمم المتحدة لوقف القتال خالياً من إلزام القوات الإسرائيلية بالانسحاب إلى مواقعها الأصلية قبل اندلاع القتال. أما الادعاء بأن الولايات المتحدة كانت في الواقع تجابه عبد الناصر المعادي لها والدول العربية التي كانت منحازة للاتحاد السوفياتي فهو ادعاء غير صادق ولا يمثل الحقائق وتطوراتها. فمما لا شك فيه ولا خلاف أن معظم الدول العربية والأنظمة العربية كانت أشد ميلاً وأطوعاً للغرب ومحالفة له، وكانت علاقاتها بالاتحاد السوفياتي إما مقطوعة أو محدودة أو عادية، وكانت كلها تحارب العقائد والأحزاب الشيوعية في داخلها. ولا يمكن أن نتجاهل بأن الأردن كان صديقاً وفيّاً للولايات المتحدة والدول الغربية، وأنه كان معتدلاً ومسالمًا ولا يقبل الإثارة والتحريض في علاقاته معها، ورغم كل ذلك فإنه خسر نصف أرضه في الضفة الغربية بكاملها بسبب المساعدات الأمريكية ودعم الولايات المتحدة لإسرائيل وتخاذلها في الضغط على إسرائيل للانسحاب من الضفة الغربية والقدس العربية، أو حتى في وضعها تحت حماية الأمم المتحدة بصورة مؤقتة حسبما اقترحت بريطانيا حليفة أمريكا. وحتى بالنسبة إلى مصر والرئيس عبد الناصر الذي وصف بأنه عدو للولايات المتحدة والغرب ومن أشد المتطرفين ضدها، فإنه من بداية ثورة الضباط الأحرار سعى للتقرب إلى الولايات المتحدة وتعزيز صلاته بها في حدود استقلال بلاده وكرامتها، وأعلن سنة ١٩٥٥ أن الخطر الممكن على سلامة مصر هو روسيا والشيوعية، وأن مصر في الأساس تميل إلى الغرب، ولكنه نصح الغرب بتأجيل فكرة إنشاء الأحلاف في منطقة الشرق الأوسط إلى ما بعد انقضاء فترة من الاستقلال الذي يبعث على الثقة بين مصر والدول الغربية التي كانت تستعمر الدول العربية وتسيطر عليها، ويزيل الشكوك ويترك العرب دون ضغوط أو قيود غربية، ويكون من نتيجة ذلك أن يتجهوا إلى تعزيز علاقاتهم وصداقتهم مع

الغرب. ويقول صلاح نصر رئيس الاستخبارات المصرية السابق في مذكراته:

«ويبدو أن عبد الناصر كان يفكر في بداية الثورة المصرية وكان أميركا ما زالت تعيش بمبادئه الماضي وتقليده، بدرجة أنه استشهد بهذه المبادئ في إحدى خطبه التي ألقاها عام ١٩٥٨، فأشار إلى تصويره لمجتمع امريكي تدعمه فقط بمبادئه، ويسون الأربعة عشر والعريات الأربع التي نادى بها فرانكلن روزفلت وتقاليد أميركا في الحرية. وقال انه يتصور أميركا دولة تقدمية قوية بلا مستعمرات وبدون اطماع استعمارية بعيدة عن مكائد السياسة الأوروبية وملجأ لآمال الشعوب الصغرية».

ويذكر صلاح نصر أن عبد الناصر لم يكن مصيباً في هذا التصور لأن:

«هذه الصورة التي كان يتحدث عنها لم تتم إلا حينما كانت أميركا غير متورطة في مشاكل العالم كما هي متورطة اليوم، ولم تكن تحمل على كاهلها من المسؤوليات والأصنام ما تنوء به اليوم».

فسياسة عبد الناصر من قيام الثورة حتى سنة ١٩٥٥ استندت إلى «أمله في أن تمتد الولايات المتحدة مصر بالمصادر الرئيسية التي تتمكن من انتشالها من حالة الهاوية التي خلفها العهد السابق للثورة»، وأنه كان هناك بعض التفاهم الايديولوجي بين عبد الناصر والأميركيين والبريطانيين في بداية الثورة «أساسه تصميم مشترك على سد الطريق في وجه أي ثورة شيوعية». ولكن التعاون مع الولايات المتحدة لم يتحقق:

«لا لأن عبد الناصر لم يفتن به ولكن لأن عبد الناصر لم يجد أي عين للفكرة بين الرأي العام المصري».

وفي بداية الثورة ظهرت دلالات غدت أمل عبد الناصر وكان منها:

«رسالة أيزنهاور إلى الرئيس السابق محمد نجيب في ١٥ يوليو [تموز] سنة ١٩٥٤ إذ جاء فيها: ويمجد الانتفاء من اتفاق السويس سوف تدخل الولايات المتحدة الأميركية تلقائياً في التزامات راسخة مع مصر لديها بالمعونة الاقتصادية وتدعيم القوات المسلحة المصرية».

ولكن عندما تكشفست سياسات أميركا والأحلاف التي أرادت فرضها على الدول العربية عاد عبد الناصر وهاجم أميركا:

«وردد بسياسة الأحلاف، وبدأ يتجه نحو سياسة الحياد الإيجابي والتجمع العربي والتضامن الآسيوي - الأفريقي، وكلها سياسات قومية تتضارب مع مصالح الولايات المتحدة».

وكان لصدور (مبدأ أيزنهاور) تأثير سلبي على قناعات عبد الناصر.

ولذلك، لم يكن غريباً أن يقول عبد الناصر في سنة ١٩٥٩ رداً على سؤال للصحفي الهندي (كارينجا)

عن احتمال قيام تقارب بين القومية العربية والولايات المتحدة ما يلي:

«إن مشكلتنا مع أميركا تكمن في أنها ليست لها سياسة واضحة نوعاً ما، فهي تريد أن تفرض نفوذها على منطلقنا مثل أية قوة كبرى، وهذا يخلق تناقضاً بيننا وبينها»^(١٧).

ولقد وجد الرئيس عبد الناصر بأن الولايات المتحدة لم تتخذ مواقف إيجابية تجاه المصالح القومية العربية الأساسية، وكانت تمارس الضغوط لفرض نفوذها بطرق وأساليب مختلفة على العرب حسب مصالحها الخاصة والضغط والاعتبارات الدولية، وبالمطبع كانت إسرائيل العامل الأكبر في إفساد العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر والعرب. وكان الرئيس عبد الناصر يعبر بصرارة عن موقف الولايات المتحدة وتحيزها لإسرائيل على حساب حقوق العرب ومصالحهم الحيوية المصرية. ويذكر صلاح نصر في مذكراته كذلك:

«لقد أشار عبد الناصر في أكثر من مرة إلى أن كل نقطة من وجهات نظر إسرائيل كانت تقابل في واشنطن بكل اهتمام، بينما تغفل كل نقطة من وجهات نظر العرب. كما قال إن مسف نيويورك كانت تكتب دائماً عن حقوق إسرائيل ولكنها لم تذكر شيئاً عن حقوق الفلسطينيين العرب للعودة إلى ديارهم. إن الصهيونية تسيطر على الصحافة الأميركية كما تسيطر على الحكومة الأميركية والدوائر الثقافية وفي قطاع الأعمال والمال وبالأحرى في كل مكان»^(١٨).

ومع أن الولايات المتحدة كانت تقدم لمصر ولعدد من الدول العربية مساعدات اقتصادية ومالية على مدى سنوات، فإن رد الفعل العربي أو المصري لم يتصف بوجه عام بشعور الامتنان والثقة. فلقد اعتبر الكثيرون من العرب بأن هذه المساعدات كانت مرتبطة بقيود سياسية، وأن المشاريع التي شملتها إنما قصد منها التهديد لتحقيق مصالح مستقبلية لإسرائيل مثل مشاريع المياه والطرق. وكانت صور (اليدنين المتصافحين) مع العلم الأمريكي على المطبوعات الخاصة بالمساعدات تثير شعوراً بالاستياء والاستهزاء

لأنها لم تقبل على أساس أنها تمثل نية صادقة للمساعدة، وكانت صور الوزراء العرب في بعض الدول العربية الذين كانوا يستقبلون أكياس الطحين أو القمح مع مسؤولي (النقطة الرابعة) الأمريكيين في الموانئ وغيرها تثير الانتقاد والتهم، كما كان موقف الحكومة الأمريكية في بعض الحالات متعنتاً ويقترن به تهديد مبطن بعدم اللباقة. وعلى سبيل المثال، قام سفير أمريكي في دولة عربية بالاعتراض على قرار وزير المالية بالامتناع عن شراء القمح الأمريكي بموجب اتفاق معقود بين البلدين على أساس القانون العام الأمريكي رقم (٤٨٠)، وكان ذلك في سنة كان من المتوقع أن يكون ناتج القمح المحلي فيها وفيراً يغني عن القمح الأمريكي، ورغم أن السفير كان يعلم بأن وضع ذلك البلد العربي المالي لم يكن حسناً في ذلك الوقت، فإنه أصر على أن يتم شراء القمح الأمريكي وأن يدفع ثمنه مقدماً. وعندما لم يرضخ الوزير لإصرار السفير، لجأ السفير إلى رئيس الوزراء وقام بحضور الوزير بمحاولة تهديدية، فقرا لهما نص برفقة قال بأنه سيرسلها إلى حكومته فحواها أن الوزير لا يدرك بأن الامتناع عن شراء القمح يعرض كافة المساعدات الأمريكية لتلك الدولة للانقطاع، وقال بأن موقف الوزير يشكل (سوء نية). وأجاب الوزير بأنه فعلاً لا يعتقد بأن الامتناع عن شراء القمح الأمريكي يجب أن يسبب انقطاع المساعدات. ورفضت الحكومة الأمريكية حلاً وسطاً اقترحه أحد المسؤولين عن المساعدات الأمريكية في البلد العربي بأن يدفع ثمن القمح بعد بيعه محلياً. وعندما لم يتجاوب رئيس الوزراء مع مطالب السفير، لجأ السفير إلى أعلى مرجع في الدولة ولكن مساعيه باع بالفشل^(١٤). وبطبيعة الحال كانت هناك حالات أظهر فيها الموظفون الأمريكيون المسؤولون عن تقديم المساعدات لباقة ودماثة محببة، فمنهم من كان يحضر إلى مكتب الوزير لتقديم مساعدة حكومته المالية دون أي مظهر من مظاهر التمنع أو الترفع، وكأنه ينقل معروفاً مقابل معروف. وفي مصر كانت الولايات المتحدة تباع قمحها بموجب القانون نفسه مقابل عملة مصرية يصرف قسم منها على مشاريع محلية يتفق عليها بين الدولتين. ولكن عبد الناصر كان يبدي عبر أجهزة إعلامه امتناناً للمساعدات السوفياتية أكثر مما أبداه للولايات المتحدة. ويذكر مدير الاستخبارات المصرية صلاح نصر أن السبب في ذلك يعود إلى عوامل نفسية مترسبة في نفوس العرب مشوبة بالكرامية، وإلى أن نظام الولايات المتحدة للمساعدات الخارجية «تسبب إثارات للمستلم، فهو يتضمن ترتيبات معقدة وشروطاً تستغرق الوقت وتقيد الجهة المستفيدة منها في أوجه استخدامها ومراقبة تنفيذ مشاريعها، والمساعدات الأمريكية تمنع على أساس سنوي، مما يجعل المشاريع الطويلة المدى عرضة للمخاطر والتوقف. وفي بعض الحالات كانت تحدث استقرازمات تثير المشاعر، ففي شهري نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو سنة ١٩٦٠، تسام بعض أعضاء الكونغرس عما إذا كانت المعونة الأمريكية ستستمر في الوقت الذي تمنع فيه مصر السفن الإسرائيلية من المرور في قناة السويس. فرد الرئيس عبد الناصر على ذلك في خطاب ألقاه في السابع من أيار/مايو (١٩٦٠) بالنصورة قائلاً:

«إننا نقول لهؤلاء الناس كما نقول أيضاً لهؤلاء الشيوخ... إذا كانت إسرائيل والصهيونية تسيطران على مجلس الشيوخ الأمريكي، وإذا كان الشعب الأمريكي يحنن للصهيونية التي تسيطر عليه، فإن ذلك يرجع إلى أن الصهيونية من خلال الرشوة والفساد مارست السيطرة على حياة الكثير من الزعماء الأمريكيين ومعيشتهم»^(١٥).

وعلى كل حال، فإن العرب كانوا ولا يزالون يشعرون بأن ما تقدمه الولايات المتحدة لا يمكن أن يغني عما اغتصبت منه إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة والغرب، ولعل غالبيتهم تجد في المعونات الأمريكية نفاقاً وملهاة وخداعاً وليس عطاءً وصداقة حقيقية.

في جانب آخر من العلاقات المصرية - الأمريكية، نجد أنه عندما ازداد يقين الرئيس عبد الناصر بالضرورة الملحة لتسليح مصر لردع الاعتداءات الإسرائيلية والرد عليها عند خرقها لاتفاقات الهدنة، فإنه اتجه إلى الولايات المتحدة وطلب منها أن تزوده بالسلاح، فرفضت الولايات المتحدة أن تستجيب لطلبه بشروط مقبولة. وعندما أراد بناء السد العالي اتجه للولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي للحصول على التمويل اللازم لبنائه، فقامت الولايات المتحدة بسحب عرضها بصورة فظة قصد منها إهانة الرئيس عبد الناصر وتلقيه (درساً) حسب مفاهيم فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا. والرئيس عبد الناصر

حارب الشيوعيين في مصر ورفض قيام حزب شيوعي فيها، كما اشترط حل الحزب الشيوعي مثل بقية الأحزاب السورية كشرط لقيام الوحدة بين مصر وسوريا، وهاجم سيطرة الشيوعيين على حكم الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في لهجة كان يحتفظ بها للهجوم على الامبريالية الأمريكية. كان لب هجومه يكمن في أن جميع الشيوعيين عملاء لقوة أجنبية، إذ قال في إحدى خطبه:

«إننا لم نسمح بإنشاء حزب شيوعي في مصر لأننا على يقين بأن الحزب الشيوعي في مصر لا يعمل وفقاً لإرادته الخاصة ولا وفقاً لمصلحة بلده... إنه يتسلم تعليمات الشيوعية من الخارج ويعمل لحساب الاجنبي».

عبد الناصر يهاجم الشيوعيين وخروشوف يقول: عبد الناصر «شاب طائش»

وفي ٢٠ آذار/مارس سنة ١٩٥٩ قال في إحدى خطبه في دمشق:

«إن الشيوعية في الجمهورية العربية المتحدة تعني إن دكتاتورية رجعية ارمابية سوف تقوم كي تسود التبعية، حيث تنفذ الدولة إرادتها في ظلها وتتبع خط الشيوعية الدولية، وفضلاً عن ذلك، فإن الشيوعية تعتقد في الإلحاد والتبعية». (مذكرات صلاح نصر)

ويبدو أن الرئيس عبد الناصر كان يعتقد بوجود تخطيط شيوعي للاستيلاء على الحكم في العراق وفصل سوريا عن مصر. ففي حديث مع الصحفي الهندي كارينجا في نيسان/أبريل ١٩٥٩، قال عبد الناصر بأن لديه معلومات عن مؤامرة شيوعية للاستيلاء على العراق وفصل سوريا عن مصر:

«ثم الزحف نحو الهدف الشيوعي النهائي بإنشاء هلال خصيب أحمر أو اتحاد فدرالي يتكون من العراق والكويت وسوريا والأردن ولبنان، وهذا يعني بالطبع للسوفييت ليس منفذاً للخليج العربي وخليج العقبة فحسب بل ينشئ أيضاً منفذاً إلى الخليج الهندي».

وقال عبد الناصر بأن الأمر بدأ بمحاولة سوفياتية قبل الوحدة بين مصر وسوريا لتحويل سوريا إلى دولة شيوعية. واستمر بعد ثورة العراق، ونظام السوفييات «عمل سري شيوعي موجه إلى الجهة العربية بغرض التدمير والتخريب»، وأنه وفقاً للمعلومات المتوافرة لدى مصر، فإن هذه الخطط وضعت في مؤتمر الحزب الشيوعي الواحد والعشرين الذي عقد في موسكو. وتضيف مذكرات صلاح نصر بأن الرئيس عبد الناصر قال بأن سبب التنديدات العلنية بينه وبين خرووشوف هو رد خرووشوف على هجوم عبد الناصر على الشيوعيين السوريين وكان خرووشوف مسؤول عن حماية جميع الشيوعيين العرب. فكتب له عبد الناصر وحذره من:

«معاونة الحزب الشيوعي في بلدنا ونكرته بحقيقة أن اتجاهنا الودي مع شعب سوريا لا يقوم على أساس الحزب الشيوعي بل بعيداً عنه».

وشعر عبد الناصر بأن روسيا كانت ضد القومية العربية، وقال بأنه لم يكن أمامه بديلاً سوى أن يقول لخرووشوف بأن العرب لا يريدون هذا النوع الجديد من الاستعمار. وفي خلال ثلاثة أسابيع ضاعت العلاقات الودية الهائلة التي بنيت في مدى يزيد عن ثلاث سنوات، ووصف خرووشوف عبد الناصر بأنه «شاب طائش» قليل الخبرة ومتهور، ورد عليه عبد الناصر رداً عنيفاً وقال بأن الشعب العربي سيدمر الشيوعية والتبعية مثلما دحر الامبريالية وعملائها. وفي حفل عشاء أقيم لوفد برلماني من الجمهورية العربية المتحدة برئاسة أنور السادات، أشار خرووشوف إلى الوطنيين العرب وقال:

«أنتم ونحن ننظر إلى الأمور بطرق مختلفة، ولكن ينبغي أن لا يلق هذا حادثاً بيننا. إن التاريخ هو الحكم فنحن شيوعيين وأنتم لا تنتهون إلى هذه العقيدة، ومع ذلك، فإن التاريخ سوف يعلمكم وأما نحن الذين سنعلمكم ولكن الحياة ذاتها هي التي سوف تعلمكم... وقد تظنون أنني أريد أن أحولكم من عرب ووطنيين إلى شيوعيين... بالطبع لا أريد أن أفعل هذا الآن، ولكنني أشعر بأن بعضاً منكم قد يتحول إلى شيوعيين في المستقبل لأن الحياة تفرض ذاتها على الإنسان. إننا نعمل على أساس اشتراكية وأنتم العرب تدركون هذا الآن، ولكنكم لا تفهمون الاشتراكية التي تؤدي إلى الشيوعية... إنكم أشبه بشخص يتعلم الحروف الأبجدية، فالاشتراكية هي حرف ألف في الأبجدية التي تنظم المجتمع الإنساني، بينما حرف ب هو وديانية الشيوعية، فإذا أردتم أن تسعوا نحو الاشتراكية ينبغي عليكم ألا تقولوا أنكم معارضون للشيوعية، إذ أن ذلك تكونون قد وضعتكم أنفُسكم في موقف مربك ومن ثم تقعون في فخ الامبريالية».

وكان رد السادات بعد أن اتصل بعبد الناصر في القاهرة هو أن العرب الوطنيين يصرون على العمل والحياة بأسلوبهم الخاص. (مذكرات صلاح نصر).

وخلال إحدى المحادثات التي جرت بين الرئيس عبد الناصر وخروشوف خلال زيارة الرئيس المصري للاتحاد السوفياتي في نيسان/أبريل ١٩٥٨، فهم عبد الناصر من الترجمة أن خروشوف يطلب أن يسمح للشبوعيين في سوريا ومصر بنشاط أكبر، فرد عبد الناصر موضحاً:

«أنا لسنا شبوعيين. لقد فهمت من المترجم أنك ذكرت في حديثك أن على الجمهورية العربية المتحدة مساعدة الشبوعيين في نشاطهم... أنا نعتبر هذا بمثابة تدخل في شؤوننا الداخلية».

وبعد أن ساد الجو شيء من الهجوم أصحح خروشوف الموقف معتذراً بأنه لم يطلب ذلك، وأنه كان هناك خطأ في الترجمة، وأنه مستعد لحاسبة المترجم على خطأه، فقبل عبد الناصر بهذا التفسير وطلب عدم محاسبة المترجم المخطيء.

هكذا كان تصلب الرئيس عبد الناصر ضد الشيوعية وفي مجابهة الزعيم القوي للدولة الشيوعية العظمى، رغم احتياجه لمساعداتها ومساندتها إلى درجة كبيرة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. ولا يستطيع الباحث في العلاقات العربية - الأمريكية أن يطرد بسهولة الفكرة بأن محاربة العرب للشيوعية وحذرهم في التعامل مع الاتحاد السوفياتي من تلقاء أنفسهم، وبالتحريض والتهديد من الولايات المتحدة والغرب، لم يعط العرب مردوداً وأغياً من الولايات المتحدة يخفف من إغداقها المساعدات العسكرية والمالية على إسرائيل، ومن مساندتها لها ليس فيما يزعم أنه دفاع عن (بقائها) فقط، وإنما في تمكينها من العدوان أو احتلال الأراضي العربية وتشريد أهلها من وطنهم والتمسك بالأراضي العربية توسيعاً لحدود إسرائيل. ويبدو أن العرب المعادين للشيوعية لم يتمكنوا ولم يحاولوا أن يقرضوا على الولايات المتحدة القناعة بأن موقفهم يستوجب منها شيئاً ولو معتدلاً يتضمن أن تضغط على إسرائيل لإعادة ولو جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، أو على الأقل أن يكبح جماح أطماعها في المزيد من التوسع في الوطن العربي فتتحسن فرص تحقيق السلام وتخفف من أخطار حروب ربما تدفع العالم بأسره إلى حرب نووية تدمر البشرية. ولا يستطيع من يتابع أقوال الرئيس عبد الناصر ويستعرض مواقفه الفعلية الثابتة ومواقف الأردن وسوريا المستقلة تجاه الشيوعية والسوفيات، وتمسك الرئيس عبد الناصر، الذي عادته الولايات المتحدة، بالاستقلال وحرية الإرادة لبلده وتحسسه المهرف بالكرامة الوطنية القومية، ورفضه للتعنية رغم المساعدات والدعم السوفياتي الذي جعلته سياسات الولايات المتحدة في أَسْرَ الحاجة إليه، برفضها التجاوب مع محاولته للتقرب منها في حدود من الاستقلال وعدم التبعية، إلا أن يستغرب ويستنكر ادعاء رؤساء الولايات المتحدة والعديد من المسؤولين الأمريكيين في مختلف المراكز الحكومية أو في الكونغرس، وخصوصاً هنري كيسنجر، أن العرب وعبد الناصر منخازون للسوفيات أعداء أمريكا، وأن عودة الأرض العربية إلى أصحابها هو انتصار للاتحاد السوفياتي لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل به أو تتركه يتحقق. ولا شك أن هذه الادعاءات والتبريرات لسياسات أمريكا العربية والإسرائيلية تصدر عن خلل وعن تغطية لدوافع واعتبارات تقوم، في أهميتها أو قوة أثرها على صانعي السياسات الأمريكية، اعتبارات المبادئ الإنسانية وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان في وطنه والعيش فيه بسلام. كما وأن هذه الدوافع والاعتبارات الضالة تغلبت أحياناً حتى على مصالح الولايات المتحدة الحقيقية ذاتها، وإن كان العرب لم يلحقوا بها من الضرر ما كان يمكن أن يردعها عن معاداتها إلى هذه الدرجة من الاستهتار بحقوقهم المشروعة.

رفض عبد الناصر دخول مصر والدول العربية في الأحلاف الغربية، وانضم إلى مجموعة دول عدم الانحياز لأنه أراد لمصر والدول العربية الانعتاق من التبعية، وأراد تحقيق الاستقلال واكتساب حرية الخيار في المعترك الدولي دون الخضوع أو الخنوع للدول العظمى التي سعت لفرض سيطرتها على الشعوب والدول الأضعف. وأراد عبد الناصر أن يبقى سيطرة القوتين العظميين وضغوطهما بالتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، ولم يكن في نيته أن يعادي أيًا منهما. ووجد عبد الناصر أن

السوفييات يساندونه ويصوتون في المحافل الدولية إلى جانبه وإلى جانب الكتلة الآسيوية - الأفريقية، يعكس أميركا التي امتنعت مثلاً عن التصويت على قرار الجمعية العامة يدعو إلى إنهاء الاستعمار، ووجد بأن الصحافة الأميركية تهاجمه بنقد لاذع لتصويته إلى جانب السوفييات. وفي خطاب القاه في بورسميد في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٦٠ بمناسبة الاحتفال بيوم النصر قال عبد الناصر:

«الحيد الإيجابي يعني لنا أعداء لأعدائنا، أصدقاء لأصدقائنا، خلف الناتو عدونا في الجزائر كما أنه يدي لنا عداء بمعاونته إسرائيل وتسليحها. ان الناتو ودول الغرب والاستعمار الغربي يظهر العداء لنا ويحارب مبادئنا مع أننا نصر على هذه المبادئ... ماذا يقول الأميركيون؟ يقولون أننا لسنا محايدين لأننا صوتنا أربع عشرة مرة بجانب الروس ولم نصوت مرة واحدة معهم. إننا نقول لهم أنه ينبغي عليهم أن يدركوا أننا لا نبيع أصواتنا. إن أصواتنا ليست للبيع لهم أو للروس أو لغربهم. إننا نصوت وفق مبادئنا». (مذكرات صلاح نصري).

كان عبد الناصر يحاول أن يستفيد من صراع الدول الكبيرة لحماية بلاده والمنطقة العربية لأنه يؤثر عليها وعلى مصيرها إلى حد كبير، فالدول الكبرى تستغل الدول الصغيرة كأدوات في صراع الحرب الباردة في مخططاتها العسكرية، وموقع العالم العربي يجعله من أهم المناطق في العالم وعرضة للتدخل الاجنبي ومحاولات السيطرة والاستقطاب. والحقيقة هي أن عبد الناصر لم يتقصد أن يعادي الولايات المتحدة أو الغرب، ولكن الولايات المتحدة من عهد دالاس، وخصوصاً في عهد ليندون جونسون وهنري كيسنجر كانت تضغط على مصر وتضايقها وتعادي الرئيس عبد الناصر وتتحاز انحيازاً ضحماً لإسرائيل وتدعمها وتمكنها من العدوان والتوسع. وهناك من يعتقد بأن الاتحاد السوفياتي تأمر على مصر ويتقصد الغدر بها في حرب سنة ١٩٦٧. ولكن هذا يبدو أمراً مستبعداً، وأنه لو افترض بأنه كان صحيحاً فإنه لا يبرئ ساحة الولايات المتحدة من تواطؤها مع إسرائيل، أو الوقوف إلى جانب عدوانها ودعمها لها في الامتناع عن الانسحاب وإرجاع ما كسبته عنوة وعدواناً في تلك الحرب. ومن الذين اتهموا الاتحاد السوفياتي بالخديعة والغدر في حرب سنة ١٩٦٧ الجنرال غلوب قائد الجيش العربي الاردني السابق، الذي فصله جلالة الملك حسين بجرأة متناهية لتعريب قيادة الجيش. والجنرال غلوب كان يستخف بالمصريين وينكر عروبتهم بصورة تدل إما على سوء القصد أو على ضحالة فهمه للتاريخ العربي، أو لحقومات القومية والتراث والعوامل والتفاعلات التي تقوم عليها. ولقد ادعى الجنرال غلوب بأن الاتحاد السوفياتي خطط لتوريط الرئيس عبد الناصر لدخول الحرب مع إسرائيل، على أساس أن هزيمة مصر والدول العربية وهي أضعف من إسرائيل ستدفع العرب إلى أحضان الاتحاد السوفياتي والوقوع تحت سيطرته، وأنه حتى لو حدث ما كان مستبعداً جداً وانتصر العرب على إسرائيل، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا ستهايان لنجدتها فتكسبان عداوة الدول العربية الحرة، وبهذا فإن الاتحاد السوفياتي سيكون الرابع في حال انتصار العرب أو إذا خسروا، وتكون الولايات المتحدة هي الخاسرة لصداقة العرب. (Glubb Pasha - The Middle East Crisis).

ويستند الذين يتهمون الاتحاد السوفياتي بتوريط مصر وخداعها، إلى أن الروس هم الذين بلغوا مصر عن الحشودات الإسرائيلية على الحدود السورية، وأن السفير السوفياتي في القاهرة هو الذي طلب إيقاف الرئيس عبد الناصر في الثالثة صباحاً (٢٦ أيار/مايو) وأبلغه بـ:

«ان الأميركيين اتصلوا بالكرملين وأبلغوا الروس ان لدى إسرائيل مطومات تقيد ان المصريين سيهاشرون الهجوم مع أنشوا الفجر الأولى».

كما أبلغه بأن القادة يناشدونه إذا كان ذلك صحيحاً أن لا يبادر بالقتال وأنهم كـ:

«أصدقاء ينصمون مصر بعدم اطلاق الرصاصة الأولى».

ولك الرئيس عبد الناصر للسفير بأن مصر لا تسوي الهجوم، ويستدل المتشككون في دور الاتحاد السوفياتي من كل ذلك، أن الروس وطلوا الرئيس عبد الناصر ثم خدعوه حتى يتحينوا الفرصة لإسرائيل للقيام بالضربة الأولى وإنزال الهزيمة بمصر، فيكون من نتائجها أن تضطر مصر للجوء إلى طلب مساعدة الاتحاد السوفياتي والارتقاء إلى أحضانها. ولكن هذا الاتهام لا يأخذ بعين الاعتبار أن علاقة مصر

بالاتحاد السوفياتي كانت حسنة، وإن علاقة مصر بالولايات المتحدة كانت سيئة، وإن سحق قوات عبد الناصر وإنزال خربة قاسية بسوريا كان يحتمل أن يؤدي إلى سقوط الرئيس عبد الناصر ونظام حكمه وسياساته الصاعدة في وجه الولايات المتحدة والغرب، وإلى سقوط الحكم الناصري لهما في سوريا، وإلى قيام أنظمة تتبع عن الاتحاد السوفياتي أو تعاديه، وتدخل في فلك الولايات المتحدة والدول الغربية، فيكون الاتحاد السوفياتي هو الخاسر والولايات المتحدة والغرب هما الرابحان. وغلوب باشا البريطاني يقول بأن الروس ليسوا بسطاة، وأن البريطانيين والأميركان لهم عقول بسيطة، وأنهم يتقبلون الأحداث حسب ظاهرها من دون سؤال، وأنهم سقطوا في مصيدة الروس فكسبوا عداوة العرب المريعة وقطع العلاقات الدبلوماسية معهم وانقطاع البترول وغير ذلك من الإجراءات الثأرية.

وعلى كل حال، فإن تقديرات الرئيس عبد الناصر كانت تدل على أن القوات الحربية المصرية قد وصلت في تعزيز أسلحتها لدرجة تضاهي القوات الإسرائيلية على الأرض، وكان قد أعلن عن ذلك مع ذكر بعض الأرقام في مؤتمر القمة قبل حرب سنة ١٩٦٧، وقال بأن مصر على وشك الحاق بالقوة الجوية الإسرائيلية وأنها تعرف مواقع القواعد الجوية الإسرائيلية^(٣١). ومن ناحية أخرى، كانت تقديرات عبد الحكيم عامر عن مدى كفاية القوات المصرية واستعداداتها خاطئة، وتبين أنه أقل كفاءة وأقرب على إدارة حرب أمام عدو في مستوى إسرائيل المدعومة من قبل الولايات المتحدة الجبارة بالطاقات الحربية والوسائل التقنية الحديثة، وكان هناك انطباع خاطئ عن مدى استعداد وتصميم الاتحاد السوفياتي على مساعدة مصر وسوريا وعن نوع هذه المساعدة، فعندما عاد شمس الدين بدران وزير الحربية المصري من موسكو قبيل اندلاع القتال، قال لمجلس الوزراء بأن الاتحاد السوفياتي سيساعد مصر وسوريا دون تحديد لطبيعة هذه المساعدة ووسائلها. وعندما تسامل أحد الوزراء عن الموقف فيما لو تدخل الأسطول السادس الأمريكي لمصلحة إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، مشيراً إلى تصريح ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل بأن هذا الأسطول هو الاحتياطي الاستراتيجي لإسرائيل:

«أهلب شمس الدين بدران [وهو من مؤيدي عبد الحكيم عامر] بأن القوات المصرية كفيلة بمواجهة الموقف.... وقد اعتقد بعض الوزراء أن وزير الحربية الذي كان قد عاد لتوه من زيارة إلى الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يعطي هذا الرد ما لم يكن متأكد بأن لديه السلاح الذي يواجه به الأسطول الأمريكي السادس»^(٣٢).
ويذكر محمود رياض أن عبارة [المعارضة القوية من جانب الاتحاد السوفياتي] التي وردت في البيان السوفياتي الرسمي بتاريخ ٢٣ أيار/مايو، فسرت في مصر بأنها وعد بالتأييد العسكري في مواجهة التهديدات الإسرائيلية بدخول دمشق. كما وإن المارشال غريشكو قال لوزير حربية مصر شمس الدين بدران وهو يودعه في المطار بموسكو:

«إننا سنكون إلى جانبكم على الدوام ونقل إليه رسالة من رئيس الوزراء كوسيجين بهذا المعنى»^(٣٣).
وأعتبر شمس الدين بدران أن هذه العبارات تشكل وعداً بالتأييد العسكري السوفياتي إذا قامت إسرائيل بالعدوان. ولقد أكد الرئيس عبد الناصر هذا المعنى في كلمة له يوم ٢٩ أيار/مايو قائلاً:
«وحيثما قابلت شمس بدران بالأمس بعد عودته من موسكو، أبلغني رسالة من السيد كوسيجين يقول فيها أن الاتحاد السوفيتي يقف معنا في هذه المعركة ولن يسمح لأي دولة أن تتدخل»^(٣٤).

ولقد أذيع ونشر هذا التصريح على نطاق واسع. ولذلك يمكن التساؤل: لماذا لا يصحح الاتحاد السوفياتي هذا الانطباع الخاطئ إن كان لا ينطبق على نيته، وتصميمه الحقيقي بشأن مساعدة سوريا ومصر؟ أما إذا كان الانطباع صحيحاً ويمثل وعداً صادقاً من الاتحاد السوفياتي، فلماذا لم يبادر الاتحاد السوفياتي إلى تقديم عون كاف لردع العدوان الإسرائيلي أو صدّه وإفشاله، خصوصاً وأنه كان يعلم بأن إسرائيل أقوى من مصر وسوريا عسكرياً، وأن مصر تعهدت للاتحاد السوفياتي وللولايات المتحدة بأن لا تقوم بالهجوم على إسرائيل، وهي بالفعل لم تبادر بالهجوم ولم تكن تنوي القيام به.

ومن سوء الحظ ومن الخطأ أن مصر لم تأخذ تعهدات واضحة محددة من الاتحاد السوفياتي تبين نوع المساعدات التي يلتزم بها ووسائل وضعها موضع التنفيذ، وإن كان مجرد تقديم التعهدات لا يمكن أن يبدل من نتائج الحرب إلا إلى المدى الذي تصمد فيه القوات العربية، وتحارب بكفاءة مستنودة

بمساعات وقيمة من المستوى المتطور الكافي لفتح القوات الإسرائيلية المستودة من أمريكا، أو على الأقل لإنزال خسائر رادعة بها. وليس من الواضح أن الاتحاد السوفياتي في الظروف التي كانت قائمة في حزيران/يونيو ١٩٦٧ كان مستعداً لجابهة كبيرة مع الولايات المتحدة التي تساند إسرائيل إلى حد المغامرة بحرب نووية مع الاتحاد السوفياتي. ولربما يكون خداع الرئيس جونسون الذي لم يكن الرئيس عبد الناصر غافلاً عنه قد أثر عليه ولو قليلاً، إضافة إلى موقف الاتحاد السوفياتي، فامتنع عن استباق العدوان الإسرائيلي بضربة أولى تنزل خسارة جسيمة بالطيران الإسرائيلي فتقتص من فعاليته وتجعله عاجزاً عن إلحاق الخسائر الضخمة بالطيران المصري والقوات المصرية، وتطيل أمد القتال فيتبع ذلك فسحة أطول للاتحاد السوفياتي لمساعدة مصر وسوريا، ويجعل في الإمكان وقف القتال بشروط أفضل لهما.

في مساء ٧ حزيران/يونيو وصلت رسالة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي تطلب فيها من مصر الموافقة على وقف العمليات العسكرية على اعتبار أن ذلك يشكل عملاً ايجابياً لمعالجة الوضع. فطلب الرئيس عبد الناصر من محمود رياض أن يرد عليها، فجاءت في رده النقاط التالية التي تتضمن عتاباً وطلباً للمساعدة:

«أولاً: لقد حشدنا قواتنا في سيناء بناء على المعلومات التي أرسلها إلينا الاتحاد السوفيتي من نية إسرائيل بالهجوم على سوريا.
ثانياً: إن السفير السوفيتي بالقاهرة قد أيقظ الرئيس جمال عبد الناصر لكي يبلغه بأن الاتحاد السوفياتي يطلب من مصر عدم القيام بهجوم على إسرائيل، وهو نفس ما أبلغتنا به الولايات المتحدة رسمياً. وهكذا حصل الاتحاد السوفيتي وكذلك الولايات المتحدة من مصر على تعهد رسمي بأنها لن تبادر بالهجوم.
ثالثاً: عندما بادرت إسرائيل بالهجوم ضدنا وقفت الولايات المتحدة إلى جانبنا بوضوح في مجلس الأمن، ورفضت الاعتراف بوجود عدوان إسرائيلي كما أنها رفضت وما زالت ترفض الإشارة إلى ضرورة انسحاب إسرائيل: «وإن غين موقف الاتحاد السوفيتي لا يكاد يختلف كثيراً عن موقف الولايات المتحدة، حيث أنه يطلب منا قبول وقف إطلاق النار دون الإشارة إلى ضرورة انسحاب القوات المعتدية لمواقع ٤ يونيو/حزيران». رابعاً: ليس مفهوماً لنا كيف يمكن وقف العمليات العسكرية بينما قوات العدو تهاجمنا باستمرار براً وجواً. خامساً: إن هذا الطلب الذي يبلغنا به الاتحاد السوفيتي معناه أننا نعلن التسليم للعدوان الإسرائيلي. سادساً: إزاء هذا الموقف، فإننا عازمون على مواصلة القتال إلى أن ينسحب العدو من أراضينا. سابعاً: أننا نتوقع أن يقدم لنا الاتحاد السوفيتي معونة جادة وسريعة حتى نتمكن من الدفاع عن أنفسنا ضد العدوان الإسرائيلي»^(٢٤).

عبد الناصر يحمل نفسه مسؤولية الهزيمة وتزايد النفوذ السوفياتي

كانت نتيجة القتال في حرب سنة ١٩٦٧ هزيمة ساحقة لمصر وسوريا والأردن. وأعلن الرئيس عبد الناصر بأنه سيدلي ببيان عبر التلفزيون والإذاعة عن الوضع نتيجة للانهيار الحربي، وكان ذلك مساء ٩ حزيران/يونيو بعد خروج مصر والأردن من الحرب وقليل يوم واحد من وقف العمليات المصرية في الجبهة السورية. وأعلن عبد الناصر في بيانه بأنه يتحمل مسؤولية الهزيمة والفشل كلها، ولذلك فقد قرر أن يتنحى عن رئاسة الجمهورية وأن يكلف زكريا محيي الدين بتولي منصب رئيس الجمهورية. وما أن أعلن الرئيس عبد الناصر استقالته حتى تفجرت بصورة عفوية عواطف الجماهير في مصر وفي الوطن العربي، وخرج مئات الألوف في القاهرة وساروا في الشوارع المؤدية إلى بيت الرئيس عبد الناصر في منشية البكري هاتقين مطالبين ببقاء الرئيس عبد الناصر في منصبه رئيساً وقائداً. وقضى عدد كبير من الوزراء والمسؤولين المصريين ساعات طويلة في منزل الرئيس عبد الناصر وهم يبذلون الجهد لإنقاذه بالعدول عن استقالته. وكانت تصلهم أصوات الجماهير الهادرة التي كانت تصدر عن مشاعر عميقة ترفض الهزيمة والاستسلام وتعلن تمسكها بالزعيم القائد جمال عبد الناصر. وخرجت جماهير غفيرة في مختلف أرجاء الوطن العربي تهتف معلنة تمسكها بالرئيس جمال عبد الناصر وإصرارها على الصمود والثبات، ويكي الألوف من الحزن والقهر والانفعال، وانهالت البرقيات على القاهرة من الدول العربية كافة تلح على بقاء الرئيس عبد الناصر. كان كل ذلك تعبيراً عن محبة العرب لعبد الناصر، وتقديراً ووفاء

لزعامة ووطنيته ومكانته في وجدانهم وقلوبهم، ورفضاً للاستسلام للهزيمة الساحقة التي نزلت بدولهم الثلاث وبهم. وأخيراً في ١٠ حزيران/يونيو أرسل الرئيس عبد الناصر رسالة إلى مجلس الأمة المصري أعلن فيها عدوله عن الاستقالة، وعاد إلى موقعه قائداً وزعيماً لينصّب بجهد حثيث على إعادة بناء قوة مصر الحربية، وليرزّل آثار العدوان إلى أن توقف قلبه وانتقل إلى جوار ربه.

كان من نتائج الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في حرب سنة ١٩٦٧ أن ازداد الاستياء بشدة ضدها في العالم العربي، وقطعت الدول العربية الرئيسية علاقاتها الدبلوماسية معها. وهوجمت الممتلكات الأميركية في بعض الدول العربية واحتجز بعضها، وتعطل عدد من برامج المساعدات الأميركية، وتوقفت أعمال بعض المؤسسات الأميركية فيها من تعليمية وثقافية وخيرية ومساعدات لإعاشة وسحب موظفوها، وأوقف نقل البترول العربي بالناقلات الأميركية، وقطع البترول الكويتي والعراقي عن الولايات المتحدة وأضرب عمال البترول الليبي عن العمل. وازداد اليقين لدى العرب بأن إسرائيل هي الأداة لتطبيق السياسات الأميركية ولغرضها بالقوة على العرب. وكذلك قطعت الدول الاشتراكية باستثناء رومانيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وتزايد النفوذ السوفييتي ودوره في المنطقة. ويذكر هنري كيسنجر في هذا الشأن:

«خلال الستينات ازداد النفوذ السوفييتي بشكل إرمامتيكي في مصر وسوريا والعراق والجزائر وبعد ذلك في ليبيا. حرب ١٩٦٧ التي ساعد الاتحاد السوفييتي في إثارتها مكن السوفييت لأول مرة في التاريخ من وضع أسطول دائم من حوالى خمسين سفينة حربية في البحر الأبيض المتوسط»^(١).

ولقد ضعف نفوذ الولايات المتحدة في العالم العربي، وفي المقابل تحول الرأي العام الأمريكي ضد الدول الغربية، وأثار الصهيونيون والإسرائيليون وأنصارهم كراهية الأمريكيين ضد العرب، وقيل بأن الأمر وصل إلى حد نشر نداءات في صحف الولايات المتحدة لجمع الإعانات لإسرائيل جاء فيها: «ادفع دولاراً تقتل عربياً». ويصف محمود رياض العربي المعتدل في مذكراته عن سفره إلى نيويورك في الأسبوع الثالث من أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة صورة بشعة عن الكراهية والحقد اللذين انتشرا ضد العرب المعتدى عليهم:

«وكانت مدينة نيويورك مدينة بالتحامل الشديد على العرب نظراً للنفوذ الصهيوني فيها، ولكنني وجدت هذه المرة مشحونة بالكراهية لكل ما هو عربي وقد شوهدت فيها الحقائق وقلت رأساً على عقب، فإسرائيل المعتدية والمحتلة لأراضي ثلاث دول عربية هي التي تتمتع بالتأييد والعطف. بينما العرب المعتدى عليهم هم الوحوش الكاسرة التي تستحق العقاب. لقد كان المرء يشعر بمرارة حقيقة من تحامل وسائل الإعلام فيها ضد الحد الأدنى من الحقيقة الذي يتمثل في أن إسرائيل هي التي بدأت العدوان وجاهرت بسياستها التوسعية، وأنها تضطهد الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت أرهاق الاحتلال العسكري الإسرائيلي».

لقد كان المرء يندهش كيف أن مواطنين شرفاء مستنيرين كموطني المجتمع الأمريكي بينون مشاعرهم على حقائق مزيفة يتم تكرارها لهم كل يوم، وكان يبدو لي أن يهود أمريكا أكثر تشدداً ونظراً من غيرهم من اليهود بما في ذلك يهود إسرائيل»^(٢).

وكان الناس يسمعون في مختلف أرجاء البلاد العربية من أقاربهم وأصدقائهم من مختلف الجنسيات ومن الطلاب العرب الذين يدرسون في الولايات المتحدة، القصص المؤلمة عما يتعرض له العرب في أمريكا من تهجمات عنيفة وقحة مسعورة ومؤلمة، ليس لأن العرب انتهزوا في الحرب وإنما لمجرد أنهم عرب. ولقد اضطّر العديد منهم لإخفاء هويتهم العربية لوقاية أنفسهم من التهم والتحقير ومذلة الشتمة.

ولقد أخبرني صديق لبناني رفيع التهذيب ولطيف المظهر مسيحي العقيدة من عائلة الصليبي من سوق الغرب قرب بيروت، بأنه كان يرقص مع سيدة أجنبية في حفلة في اليونان. وأثناء الحديث بينهما عرفت السيدة صدفة بأنه عربي لبناني، فانتفضت وأبتعدت عنه باشمعزاز صارخة: أنت خنزير - وعلم صديقي من مضيقه في تلك الحفلة بأن السيدة كانت يهودية.

وكان من الطبيعي أن تتزايد صعوبة إعادة العلاقات العادية بين العرب والولايات المتحدة، كما ازدادت مشكلة السلام تعقيداً باحتلال إسرائيل لاجزاء من أرض فلسطين فحسب، بل باحتلالها لصفء الأردن الغربية بكاملها ولأرض مصر وسوريا وسيناء والجولان. واضطر حوالى ربع مليون من النساء

والأطفال والرجال وبعضهم ترك بيته للمرة الثانية أو الثالثة أو الرابعة للهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الضفة الشرقية من الأردن وغيرها، وتحمل الآلام والمآسي والمصاعب المضنية المذلة التي تلازم الضياع والتشرذم والاتقلاص من السكن والوطن ومن الممتلكات ومواطن الارتزاق والبيئة المألوفة. كما اضطر للعرب (١١٦) ألف شخص من الأراضي السورية التي احتلتها إسرائيل، وخمسون ألفاً من سينا وغزة لجأوا إلى مصر^(٩). وبطبيعة الأمر زادت المشاكل والتكاليف المالية التي تجابهها الأردن وسوريا ومصر. وواجهت مصر أزمة اقتصادية شديدة لأنها فقدت آبار البترول في سينا وانقطع دخلها من رسوم قناة السويس المغلقة. وشعر الرئيس عبد الناصر بالمخاطر المرتبطة بالجبهة الداخلية في مصر، وطرا تطور على تفكيره بالنسبة إلى نظام الحكم الذي كان قائماً، وتبين له أن هذا النظام كان السبب في أخطاء كبيرة وقعت على مستوى السلطات العليا والتفرد بها بصورة لا تترك متسعاً للمعارضة في الرأي وكشف الأخطاء ومكانم الضعف وضرورات الإصلاح. وفي يومي ٢ و٣ آب/ أغسطس (١٩٦٧)، شرح الرئيس عبد الناصر تلك الأخطاء في اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وقدم نقداً ذاتياً شديداً بالنسبة لنظام الحكم القائم، وبعد أن عرض الأخطاء التي أدت إلى الهزيمة والصراعات القائمة حول السلطة توصل:

«إلى أن النظام المطلق القائم على الحزب الواحد قد فشل، واقترح قيام نظام جديد على أساس ديمقراطي بوجود حزب معارض بجانب الاتحاد الاشتراكي يكون له جريدة تعبر عن رأيه وإن يصرح الجميع من الخوف في إبداء الرأي. وذكر أن النظام الجديد سيحول دون قيام ديكتاتورية في المستقبل تؤدي إلى سيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد على مقدرات البلد، واقترح إجراء انتخابات في شهر ديسمبر [كانون الأول] على أساس قيام الحزبين. وعاد وأكد أن استمرار النظام الحالي سيؤدي إلى طريق مجهول ومظلم وإن نعلم من سيستلم السلطة من بعدنا».

«وبعد مناقشات طويلة اشترك فيها جميع أعضاء اللجنة عارضوا إجراء أي تعديل في نظام الحكم قبل إزالة آثار العدوان» (مذكرات محمود رياض).

ورغم هذا القرار، فإنه يبدو أن تغييراً طرأ على أسلوب الرئيس عبد الناصر في الحكم، إذ يذكر محمود رياض في مذكراته بأنه بعد الهزيمة عزل عبد الحكيم عامر والقيادات غير الصالحة، وبذلك واجه الجيش من تأمين النظام إلى تحرير الأرض. وبدأ الدعوة إلى تضامن عربي دون النظر إلى أنظمة الحكم وإلى تعبئة الجبهة الداخلية من أجل معركة التحرير. وبدأ عبد الناصر في الدعوة إلى مزيد من الجهد في جميع المجالات وانعكس ذلك على أسلوبه في العمل والتفكير فقلل من الكلام وأكثر من الاستماع، وكان يناقش ويتقبل النقد والنصيحة ويحرس عليهما، ويستمع إلى أكبر عدد من معاونيه بل ومن الشخصيات ذات الخبرة من خارج الحكم. وبذلك الرئيس عبد الناصر جهوداً ضخمة لإعادة بناء القوات المصرية المسلحة استعداداً للدخول في معركة عسكرية قدر أن تكون في أواخر سنة ١٩٧٠ أو أوائل سنة ١٩٧١، وعلى الرغم من أن مسؤولية الهزيمة يجب أن توزع على جميع المسؤولين في مراكز السلطة والمجتمع والقوات المسلحة المعنيين بالأمر، وذلك على أساس الواقع والقواعد العادلة القومية مع مراعاة تفوق العدو الإسرائيلي المدعوم دعماً قوياً جداً من الدولة الأميركية العظمى والغرب، فإن الرئيس عبد الناصر أعلن بشهادة مسؤوليته العليا عما حدث:

«والحقيقة أن عبد الناصر كان أكثر الذين تصلوا مرارة وقسوة تلك الأيام العصيبة لإدراكه أنه سواء كان الخطأ عسكرياً أو سياسياً فإنه يتحمل وحده في النهاية المسؤولية التاريخية عن الهزيمة» (مذكرات محمود رياض).

عندما توقف القتال على الجبهة المصرية، طلب السفير السوفياتي مقابلة محمود رياض (وزير الخارجية المصري) يوم ٦ حزيران/يونيو ليبلغه نتائج الاجتماع الطارئ للدول الاشتراكية الذي عقد في موسكو، وأن الدول الاشتراكية باستثناء رومانيا قررت قطع علاقاتها مع إسرائيل، كما قررت تقديم المعون العاجل إلى الدول العربية لإزالة آثار العدوان. وفي تلك المقابلة أثار محمود رياض مع السفير السوفياتي موضوع احتمال أن تنشأ الحاجة في مصر إلى الخبراء السوفيات بجانب الحاجة إلى السلاح الذي تحتاجه مصر لإعادة بناء قواتها بآقصى سرعة وكفاءة. وإضافة إلى السفير السوفياتي جاء سفراء الدول

الاشتراكية وعرضوا مساعدات حكوماتهم لمصر، فقدمت ألمانيا الشرقية خمسين طائرة (ميج ١٧) وعدداً كبيراً من الدبابات والمدفعية. ويبدأ بأن سفير بولندا الذي كان نشيطاً في اتصالاته وعروضه يعمل كواجهة للاتحاد السوفيياتي لتحسس وجهة نظر الرئيس عبد الناصر تقادياً للحرج فيما لو قدم الاتحاد السوفيياتي عرضاً ومقترحات بصورة مباشرة وقامت مصر برفضها. ويذكر محمود رياض في مذكراته:

«وإثناء مقابلي لسفير بولندا أشار إلى أن إسرائيل قريبة من عدد من القواعد العسكرية الأمريكية بما يتيح لها الحصول على معونات عسكرية سريعة في وقت الحاجة. وأنه شخصياً يتساءل عن إمكانية التفكير في إعطاء تسهيلات للدول الاشتراكية حتى يمكنها تقديم معونتها بسرعة، وعندما أجبتُه بأن الأمر العاجل هو سرعة وصول الأسلحة إلينا لإعادة بناء الجيش، عاد مرة أخرى ليقترح من جانبه عقد اتفاق عسكري مع الاتحاد السوفييتي لتسهيل مهمته في سرعة إمدادنا بالسلح». «

وفي ١٠ آب/أغسطس (١٩٦٧)، جاء الرئيس اليوغوسلافي العظيم جوزيف بروز تيتو إلى القاهرة ثم قام بزيارة إلى دمشق وبغداد وعاد ثانية إلى القاهرة و:

«كان يبدل نشاطاً دبلوماسياً ضخماً أملاً في إقناع جونسون بتحقيق الحل السلمي العادل»^(٣١).

وكان الرئيس تيتو يرى بأنه إذا تمكن المعتدي من الاحتفاظ بمكاسبه وشار عدوانه فإن ذلك سيشكل سابقة خطيرة، وأن أي تخاذل في هذا الأمر «سوف يكون له آثار سيئة على العالم الثالث كله». ولذلك كان يرى من الضروري تحقيق الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية. ومن الواضح أن الرئيس جونسون لم يستجب لمساعي الرئيس تيتو العادلة.

وجاء وفد عسكري سوفيياتي إلى القاهرة لبحث المساعدات العسكرية. كما وجهت القيادة السوفيياتية دعوة للرئيس عبد الناصر للتباحث معه في موسكو، ولكنه امتنع عن قبول الدعوة:

«فهر كان يرى أنه من الأفضل من الوجهة السياسية حضور أحد القادة السوفييت إلى القاهرة بدلاً من ذهابه هو إلى موسكو. وأن التقاليد قد جرت في مصر على أنه إذا حل مكروه بشخص فإن الأصدقاء هم الذين يقدون إلى داره للوقوف بجانبه». (مذكرات محمود رياض).

وهكذا جاء بودغورني إلى القاهرة يوم ٢١ حزيران/يونيو وبحث مع الرئيس عبد الناصر عن وقوف الاتحاد السوفيياتي والدول الاشتراكية إلى جانب مصر لإزالة أثار العدوان، ووجوب تحقيق ذلك بالطرق السلمية بعد تحقيق توازن عسكري:

«ما يستلزم بسرعة دعم الجيش المصري بالأسلحة والخبراء الروس وخاصة في مجال الدفاع الجوي».

وهكذا ابتدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيياتي أدت فيما بعد إلى وجود سوفيياتي قوي في مصر وإلى تعديل في سياسة مصر بالنسبة إلى عدم الانحياز. وكان الوجود السوفيياتي يزداد كلما ازداد الدعم الأمريكي للاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي العربية.

واشتملت مباحثات بودغورني مع الرئيس عبد الناصر على موضوع المعدات العسكرية والأسلحة والدبابات التي كانت مصر في حاجة فورية إليها وعلى الطائرات وخاصة البعيدة المدى لتتشابه مع الطائرات الإسرائيلية التي كانت تستطيع أن تصل إلى المحافظات المصرية كافة. كما اشتملت على موضوع إدخال قطع من الأسطول الروسي إلى البحر الأبيض المتوسط لكي تتوازن مع سفن الأسطول السادس الأمريكي الذي تعتبره إسرائيل احتياطياً استراتيجياً لها، وعلى الترتيبات الخاصة بتزويد السفن الروسية وتقديم التسهيلات لها في موانئ مصر من بورسعيد إلى السلوم وحمايتها بصورة مشتركة من أي هجوم جوي.

وإثار الرئيس عبد الناصر موضوع الدفاع الجوي عن مصر وطلب أن يكون في إطار دفاع مشترك مصري - سوفيياتي، بحيث تتاح الفرصة للضباط والجنود المصريين اكتساب خبرة عالية من العسكريين السوفييات المشتركين معهم. ولكن الرئيس عبد الناصر أوضح أن مسؤولية إخراج القوات الإسرائيلية من سيناء ستكون من واجب المصريين بمفردهم بعد استكمال بناء القوات المسلحة والاستعدادات الحربية. وأشار إلى أن هناك احتمالاً بأن تقوم إسرائيل من جديد مدفوعة من الولايات المتحدة بهجوم مصر عبر قناة السويس، خصوصاً عندما يتضح الارتباط الجديد بين مصر والاتحاد السوفيياتي، وبعد أن تدخل سفن الأسطول السوفيياتي المياه والموانئ المصرية. وذكر بودغورني أنه استلم برفقة من موسكو بالموافقة

على طلبات مصر الخاصة بدعم الدفاع الجوي، وعلى اشتراك السوفيات بأكبر قدر ممكن لتدعيم هذا الدفاع عن جميع أنحاء مصر. ولكنه أشار إلى أهمية إزالة آثار العدوان عن طريق الحل السلمي:

«ووافق عبد الناصر ولكنه ذكر أنه حتى يتم ذلك يجب تحقيق توازن عسكري مما يستلزم سرعة دعم الجيش المصري بالأسلحة والخبراء الروس وخاصة في مجال الدفاع الجوي». (مذكرات محمود رياض).

في اجتماعاته مع بودغورني ويحضور رئيس أركان حرب الجيش السوفياتي والسفير السوفياتي في القاهرة، أشار الرئيس عبد الناصر إلى أن مصر تعرضت للعدوان في ١٩٥٦ و ١٩٦٧ لأنها رفضت أن تسير في ركاب السياسات الأمريكية، ولأن الغرب اعتبر مصر منحازة بالفعل إلى الكتلة الشرقية. وأن إسرائيل قامت مدعومة بتواطؤ الولايات المتحدة باحتلال سيناء:

«وخلال الحرب تساءل الناس هنا في مصر قائلين: أين اصدقائنا السوفييت؟ ولكن كان من الواضح عدم إمكان معلوماتكم لنا عسكرياً قبل أن يكون هناك اتفاق معكم على الترتيبات العسكرية اللازمة. وإننا اعرف أن من شأن هذا الاتفاق أن يتر لنا مزيداً من العداوة من الجانب الأمريكي، ولكنني اعرف أيضاً أن الولايات المتحدة قد انضات تماماً إلى جانب إسرائيل في مجلس الأمن، ورفضت أي مشروع قرار يطالب إسرائيل بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو [حزيران]، واعرف أن أمريكا سوف تواصل سياستها العدوانية ضدنا في المستقبل القريب، وإذا فإنه غير منطقي في مصر محايدين بين الذي يضر بنا وبين الذي يساعدا. وإننا راغبون في تعميق وتدعيم التعاون المصري - السوفيتي بهدف إعطاء الأولوية لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي علينا»^(٣).

وأشار الرئيس عبد الناصر إلى الوضع الداخلي في مصر وقال بأن هناك جماعات في مصر ترى أن تتفق مصر مع الولايات المتحدة «بأي شكل وبأي ثمن» وأن:

«هناك مجموعة تلقى اليوم في كل ما حدث على شخصياً لأنني أسأت العلاقة مع الأمريكيين متناسين أن الأمريكيين هم الذين بدأوا بالإساءة إلينا. في الوقت نفسه هناك اتجاه آخر يطالب بالربط بالضرورة الارتباط الوثيق الكامل بالاتحاد السوفيتي. ثم هناك اتجاه ثالث يطالب بالحياد التام بين الأمريكيين والسوفييت. في رأيي أن كل هذه الاتجاهات طبيعية، ولكن شعبنا كما قلت هو شعب أصيل وصلب ويملك قدرة كبيرة على التحمل والمقاومة، ثم أن الأمر الفاصل بالنسبة لي هو أن نحذر أراضيها مهما كلفنا ذلك من تضحيات. والشعب المصري ذكي بطبيعته وسوف يدرك تماماً معنى كل تصرف نقوم به». (مذكرات محمود رياض).

وفيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة قال الرئيس عبد الناصر لبودغورني:

«أما سياسة أمريكا معنا فإن كلام أمريكا لا يطمئن أبداً فهي تعمل دائماً على خداعنا. ورغم أننا لم نعلن حتى الآن عن موقفنا السياسي، لكن الأمريكيين يعرفون جيداً لماذا سنقول وإلى أين سنتجه وماذا سنفعل. أصب قابل مندوب لهم في الأمم المتحدة مندوبنا هناك السفير محمد عوض القوي وقال لـ: أنتم تصممون الآن غلطكم بخلطة أخرى. مشيراً إلى التعاون معكم. عموماً نحن لا نصدق كلامهم أو وعودهم عن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، بل على العكس، فإنه من المحتمل أن تقديري أن تستأنف إسرائيل هجماتها علينا وذلك بسبب بسيط هو أن الأمريكيين والإسرائيليين لم يحققوا هدفهم حتى الآن. لم يتم الصلح مع العرب ولم يحدث الاستقرار المطلوب لإسرائيل وهم يعلمون أن الهزيمة العسكرية لا تستطيع أن تمنع العرب من التحرك بعد أن يفقدوا من الصدمة التي أصيبت بها، وهي اعتقاد أن المعركة جاءت لهم بنتيجة عكسية، فبدلاً من أن تؤدي الهزيمة العسكرية إلى خضوع العرب لإسرائيل، فإنها دفعت مصر وسوريا إلى مزيد من الانحياز إلى الاتحاد السوفيتي، وهو انحياز سيؤدي أكثر وأكثر مع تزايد الدعم الأمريكي لإسرائيل، ولذلك فإن أمام الولايات المتحدة الآن طحين: إما أن تهلجنا مباشرة تحت أي مبرر أو أن تدعم إسرائيل وتدفعها للقيام بهجوم جديد علينا، ولهذا عليكم أن تسارعوا فوراً بدعم دفاعاتنا وتقويتها وتلبية مطالبنا من طائرات الميغ ٢١، كما يجب أن يتوفر لدينا نوع جديد من الطائرات ذات المدى البعيد وهي التي تنقصنا حالياً»^(٤).

وقال الرئيس عبد الناصر لبودغورني إن إسرائيل تملك معلومات كاملة عن مصر «تقلاً عن الأمريكيين»، وأن مصر بلد سياحي مكشوف يوفر لمصر حوالي مئة مليون دولار سنوياً من العملة الصعبة، وأن إسرائيل في المقابل تعتبر بلداً مغلقاً من ناحية الأمن والمعلومات. وفي جوابه عن سؤال الرئيس عبد الناصر عن موقف الاتحاد السوفياتي في حال وقوع عدوان إسرائيلي جديد أجاب بودغورني:

«وقد سالتني يا سيادة الرئيس ماذا تعمل لو حدث عدوان إسرائيلي جديد؟ أولاً اعتقد أن قواتكم المسلحة لم

تستعد حتى الآن لمواجهة مثل هذا العدوان. ثانياً أعتقد أنه من غير المرجح فيه أو المطروح أن يشترك الاتحاد السوفييتي في حرب في الوقت الحاضر، لذلك فالهم الآن هو أن تدعم قدراتكم بأسرع ما يمكن كي تستعدوا لمواجهة المفاجآت. إن العدو قريب منكم إنه على مسافة مائة ميل. أنت قلق لأن تتلام ونحن نملك تساماً رغم بعد المسافة بيننا وبينكم»^(٣٦).

وفي جوابه أكد الرئيس عبد الناصر استعداد مصر للتعاون مع الاتحاد السوفييتي بشرط أن لا يؤثر ذلك على سمعة مصر ومركزها التضامني والقيادي في العالم الثالث. وجاء السلاح إلى مصر كما جاء الفتيون والخبراء العسكريون والطيارون الروس إلى مصر حتى زاد عددهم عن خمسة عشر ألف فرد. ويصف محمود رياض أهمية المباحثات التي جرت بين الرئيس عبد الناصر ويودغورني فيقول:

دعني أعي حال فإن تلك الجولة من المباحثات بين عبد الناصر ويودغورني في شهر يونيو [حزيران] كانت حاسمة من نواح عديدة فلقد كان عبد الناصر يريد أن يعرف من جانبه الأرض التي سيقف عليها لإزالة آثار العدوان وكان الاعتبار العسكري يحظى عنده بأولوية قصوى إلى درجة أن استقلنا في السياسة الخارجية وهو الأمر الذي خاض عبد الناصر معارك ضخمة من قبل للمحافظة عليه وتدعيمه طوال السنوات السابقة قد أصبح من الضروري أن يتلام مع المرحلة الجديدة كما أن سياسة عدم الانحياز التي رفع بها عبد الناصر لواءها من قبل مع نهري وتيتو بدأ بالتفكير لأول مرة في التضحية بها بعد أن رأينا من الولايات المتحدة هذا الانحياز الكامل لإسرائيل». (مذكرات محمود رياض).

ويعلق الرئيس الأمريكي نكسون في مذكراته عن الدعم السوفييتي بعد حرب ١٩٦٧ والدوافع الكامنة وراءه فيقول بما معناه:

بعد حرب ١٩٦٧ قدم الاتحاد السوفييتي مساعدات ضخمة من المال والرجال والعتاد لمصر وسوريا والمراق. كان السوفييت يرغبون أن يحافظوا على وجودهم في الشرق الأوسط ليس بسبب التأييد (الأيديولوجي) لقضية التضامن العربي ولكن لأن الاتحاد السوفييتي كان يستطيع أن يصل بواسطة مصر والدول العربية الأخرى إلى ما كان دائماً يتوق إليه - الأرض والبترول والنفرة ومياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة. وكما علق ليل روجرز (وزير خارجيته) الفرق بين غايتنا والهدف السوفييتي في الشرق الأوسط بسيط جداً ولكنه أساسي. نحن نريد السلام. هم يريدون الشرق الأوسط»^(٣٧).

بغض النظر عن تفسير الرئيس نكسون لطامع الاتحاد السوفييتي، فإنه لم يذكر في هذا المجال أن (السلام) الذي تريده الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو سلام عرض على العرب التنازل عن أجزاء غالية من وطنهم (وكل جزء من الوطن عزيز وغال)، كما يعطي لإسرائيل ما اغتصبته لها بريطانيا وعدد من دول العالم الغربي وما ساعدتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها على ضمّه إليها والتوسع فيه من الاوطان العربية وتشريد أهلها. وكذلك يفرض هذا (السلام) الأمريكي على العرب القبول بعلاقات (طبيعية) مع إسرائيل في جميع المجالات، والقبول بها في قلب وطنهم حاجزاً مجزئاً لوطن العربي والأمة العربية وأداة للقهر والسيطرة الأمريكية حسيماً تمليه مصالح الولايات المتحدة وأطماع إسرائيل العدوانية التوسعية. خلال شهر تموز/يوليو (١٩٦٧)، توافد على القاهرة خمسة رؤساء دول عربية هم: جلالة الملك حسين والرئيس الجزائري هواري بومدين والرئيس السوري نور الدين الاتاسي والرئيس السوداني اسماعيل الأزهري والرئيس العراقي عبد الرحمن عارف. وفي أول اجتماع بين جلالة الملك حسين والرئيس هواري بومدين مع الرئيس عبد الناصر الذي حضره وزير الخارجية محمود رياض:

وتحدث الملك حسين في الاجتماع عن الأخطاء العربية ولخصها في عدم وجود موقف عربي موحد وعدم تنسيق عربي قبل ولقاء المعركة وعدم قيام الدول العربية جميعها بالجهود الضرورية أثناء المعركة. وأشار الملك إلى أنه لا أمل في الوصول إلى أي حل عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى أنه لم يثنى وجوده في نيويورك مدى الخلافات بين الوفود العربية، وأن البعض يزايد على الآخرين. وذكر الملك حسين أنه تقابل مع هارولد ولسون رئيس الوزراء البريطاني وتحدث معه الملك عن دور بريطانيا في القضية وطلب منه تأييد بريطانيا للحق العربي. كما أنه التقى بالرئيس شارل ديغول الذي كان متقهماً للموقف تماماً وقال للملك حسين: إذا كان من حق إسرائيل أن تعيش في سلام وأمن فإن الأردن لها بالتاكيد نفس الحق»^(٣٨).

واقترح جلالة الملك حسين عقد مؤتمر قمة لتنسيق المواقف العربية بغية التوصل إلى موقف موحد. ولكن الرئيس عبد الناصر لم يوافق على الاقتراح لأنه لم يجد بأن الوقت كان مناسباً لعقد مثل هذا الاجتماع. وبعد مغادرة جلالة الملك حسين للقاهرة اجتمع الرؤساء صباح يوم الخميس في ١٣

تموز/ يوليو وقال الرئيس السوري بأن المساعدات التي تصل من الاتحاد السوفياتي غير كافية، وأن سوريا قدمت طلبين إلى الاتحاد السوفياتي ولكنها لم تتلق موافقة عليها. كما قال إن الهدف يجب أن يكون واضحاً وهو الكفاح المسلح، وأنه من الضروري وجود قيادة عسكرية موحدة وقيادة سياسية موحدة، وأن سوريا مستعدة للوحدة مع مصر. وكان رد عبد الناصر أن المهم الآن ليس الوحدة، وإنما تحرير الأراضي العربية.

ولخص الرئيس عبد الناصر للرؤساء العرب نتائج مباحثاته مع نيكولاي بودغورني وقال بأنه:

«سيمطي كل فرصة لاحتفالات الحل الصلمي وإن كان لا يتوقع نجاحه لأن الحل الصلمي بوضعنا الحالي سيكون معناه تنازلات جهرية من الجانب العربي لصالح إسرائيل، وتكون بذلك كلفنا إسرائيل بتقديم تنازلات لدونائها علينا»^(٧١).

وشرح عبد الناصر المواقف العسكرية والسياسي وذكر بأن:

«مصر تعيد بناء قواتها المسلحة استعداداً لعبور قناة السويس وتحرير الأرض والعودة إلى مواقع ٤ يونيو [حزيران] بما في ذلك قطاع غزة».

وصرح بأنه مقتنع «بأن ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة» وأنه بالنسبة إلى معادلات توفير الأسلحة السوفياتية لمصر وصعوبة تأمين العملات الصعبة اللازمة لشراء الأسلحة من مصادر أخرى، فإن الاستعدادات لمعركة التحرير لا يتوقع أن تستكمل إلا في أواخر ١٩٧٠ أو أوائل ١٩٧١، ولذلك طالب الدول العربية التي لها علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي أن تبذل المساعي لديها لحثها على الإسراع في سد احتياجات مصر العسكرية. واتفق الرؤساء على أن يسافر هوارى بومدين وعبد الرحمن عارف إلى موسكو فوراً للتباحث مع القادة السوفيات بصورة سرية وعاجلة، ثم العودة إلى القاهرة لإبلاغ الرؤساء المتبقين فيها بنتائج محادثاتهم. ويتذكر المحاضر التي تلقاها القاهرة عن اجتماع الرئيسين العربيين مع القادة السوفيات أن بريجنيف في رده على طلب المساعدات العسكرية والمعدات الحديثة والعون الاقتصادي للدول العربية تساعل:

دما هو الموقف الواقعي للعربية لإنهاء المشكلة الحالية؟ إن عدد سكان إسرائيل يبلغ حوالي ٢,٥ مليون نسمة ولكن عدد جيشها يبلغ حوالي ٢٥٠ ألف جندي، أي ١٥ بالمائة من سكان إسرائيل يصلون السلاح وهم مدربون تدريباً عالياً، يملكون تقوفاً في التكتيك العسكري وفي الطيران واستخدام الدبابات والمشاة المحمولة وفي التعاون بين القطاعات المختلفة، هذا بالإضافة إلى أنهم ميالوا أنفسهم في الخلف أيضاً للمعركة، بينما لم يحدث هذا في الجانب العربي... نحن في البلدان الاشتراكية، اجتماعنا مرتين خلال هذه الفترة القصيرة، وهذا ليس سهلاً لأننا لا نجتمع حتى لقضايانا بهذه السرعة. إننا لا نكاد ننام منذ شهر كامل. كيف نوقف الجيش الإسرائيلي عن السرحف إلى القاهرة أو دمشق؟ من جانبنا ضغفنا على أمريكا وقطعت الدول الاشتراكية علاقاتها مع إسرائيل وهي خطوات جديدة لم تتخذ مثلاً خلال العشر سنوات الأخيرة، وإسرائيل تريد أن تبقى في الأراضي التي احتلتها ولا تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة أي قرار يلزمها بالانسحاب... علينا أن ننظر إلى الحقائق كما هي وندرسها بالتفصيل. بدأت الحرب في ٥ يونيو [حزيران] وفي ٨ يونيو بدأ الاتحاد السوفيتي يرسل طائرات بالأمدادات والأسلحة التي فقدت في الحرب، وذلك عن طريق ٥٤٤ رحلة جوية و١٥ باخرة ناقلة، وأرسلنا حوالي ٤٨ ألف طن من المعدات العسكرية، كما أرسلنا الخبراء اللازمين للتدريب على الأسلحة والمعدات. أما بشأن الحل الصلمي، فإن الدول الاشتراكية ترى أنه إذا اتخذ قرار بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، يمكن للعرب مقابل ذلك إنهاء حالة العرب مع إسرائيل، وقد استشرنا جميع رجال القانون الدولي فقالوا: إن إنهاء حالة الحرب لا يعني الاعتراف بالدولة الصهيونية، وأن الحل الصلمي سيمطي الفرصة للعرب للاستعداد وتدعيم قدرتهم الدفاعية»^(٧٢).

واستطرد بريجنيف قائلاً بأن العرب يرغبون في بناء جيوش عربية من جديد، وأن ذلك يحتاج إلى وقت وتدريب عدد كبير من الجنود وقال:

«إننا متأكدون لأننا ربطنا سمعتنا بسمعتكم، ولأننا وجدنا أحدث طائراتنا وأحدث صواريخنا في مراكز بصوت الولايات المتحدة وكذلك أحدث دباباتنا في ألمانيا الغربية بعد أن أسرتها إسرائيل».

وإذ قال الضباط الإسرائيليون إن هذه الدبابات والطائرات التي تركتها لهم «من أفضل أنواع الأسلحة». وأضاف بريجنيف بأن القوى الامبريالية تهيم الظروف التي ستسبب الأعمال الاستفزازية

ثم العمليات العسكرية الكبيرة ضد سوريا ومصر، وهذه العمليات:

«معناها سقوط النظم التقدمية، وإذا حدث ذلك وجاءت نظم جديدة فستعمل على إنهاء كل شيء والاعتراف بإسرائيل والصلح النهائي معها، وهذا معناه من جديد ضياع سمعنا مرة أخرى»^(٣٦).

وذكر بريجنيف بأن الدول الاشتراكية وافقت على تقوية الدول العربية عسكرياً بتزويدها بالأسلحة والقروض والخبراء لإعادة تنظيم الجيوش حسب متطلبات المعارك الحديثة، وخصوصاً في الجو وفي تشكيل الدبابات، ولأجل الإعداد السياسي للشعب وتهيئته للقتال ولبناء اقتصاد متين.

واشترك رئيس الوزراء كوسيفين في الحديث وقال:

«من الواجب اتباع المرونة اللازمة، لأن المهم هو كسب الوقت اللازم لتعزيز القوات المسلحة العربية، وقال إن إرسال قوات سوفيتية إلى العرب معناه أن تقوم أمريكا وبريطانيا بإرسال قواتهما إلى إسرائيل أيضاً».

وأضاف:

«إنني لا أصد بذلك أننا خائفون ولكن أقصد أنه يجب التفكير جيداً في عواقب الأمور قبل تازيم الموقف. في الحرب الأخيرة مع إسرائيل لم تشترك معها قوات أو طائرات غير إسرائيلية لأن إسرائيل كانت قوية، ونحن نسمع أن بعض العرب يقولون إن السوفييت خائفون، ولكن الحقيقة أنه لا بد أن نفكر جيداً وأن نحل المشاكل برفوس باردة. أريد أن أقول إن الموقف السياسي حالياً مضجع، وأن كثيراً من البلدان تقف إلى جانبكم، وإننا لسنا إلى جانبكم فحسب ولكننا معكم. لقد علمت أنه سوف يعقد قريباً اجتماع لوزراء الخارجية العرب، يا حبيذاً لو شكلت لجنة فرعية من المجتمعين لتبحث موضوع البترول. وفي حديثي الأخير مع جونسون لمست أنه كان يريد مساعدة إسرائيل بكل قوة لكنه، كان في الوقت نفسه يخشى أن يفقد العالم العربي، كذلك لا يريد أن يقطع علاقاته نهائياً مع العرب. هذا الموقف يجب الاستفادة منه أن جونسون يعرف أنه إذا فقد البلاد العربية، فإنه سيفقد أفريقيا أيضاً. إذن فبالوسائل السياسية يمكننا أن نحصلوا على نتائج كبيرة»^(٣٧).

هكذا كان الموقف السوفياتي ومفهومه للوضع القائم. وأصر بريجنيف على رأيه بأن يقلل العرب مشروع قرار في الأمم المتحدة يطالب بإنهاء حالة الحرب وللحرب أن يشترطوا انسحاب إسرائيل في مقابل ذلك. وأكد:

«إن إنهاء حالة الحرب يختلف عن توقيع اتفاقية صلح مع إسرائيل، ومن ثم فإنه لا يفرض على العرب إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية مع إسرائيل».

وعندما سأل الرئيس بومدين، الذي كان متمسكاً بشدة بالحق العربي، رئيس الوزراء السوفياتي كوسيفين إذا كان يرى «إنهاء مشكلة فلسطين» رد كوسيفين قائلاً:

«ولا كلا قبلتم جميع المسائل الأخرى لطرحتم قضية فلسطين منفصلة. ففي لقائي الأخير مع جونسون (مباحثات جلاسبرج) سألته: كيف ترون حل قضية فلسطين؟ فقال لي: يجب أن تشترك كل الدول في حلها. وأنهم موافقون على قبول عدد من اللاجئين الفلسطينيين في الولايات المتحدة وعدد آخر قبله كندا. والولايات المتحدة مستعدة لتحمّل كافة النفقات»^(٣٨).

ومن الواضح أن قول الرئيس جونسون يظهر بوضوح سعي الولايات المتحدة لإبعاد الفلسطينيين عن وطنهم لإفساح المجال فيه لليهود المقتصبين. وبقي الرئيس جونسون على عدائه للعرب وتأييده القوي لإسرائيل في عدوانها وفيما اغتصبته واستولت عليه في حرب ١٩٦٧.

في ٩ آب/أغسطس (١٩٦٧)، أرسل الرئيس الأمريكي ليندون جونسون مذكرة إلى الرئيس اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو ليقيم بإبلاغها إلى مصر. ولقد أكد الرئيس الأمريكي في هذه المذكرة تصميم الولايات المتحدة على بذل جهد كبير للتوصل إلى تسوية دائمة وعادلة في الشرق الأوسط. وأضاف جونسون في المذكرة أن أي تسوية يجب أن تكون واقعية، وأن الولايات المتحدة ترى أنه لا يجب أن تمس التسوية كرامة العرب أو تجبرهم على التنازل عن أية حقوق أو مصالح مشروعة. وأرسل الرئيس الأمريكي كذلك في ٢٤ آب/أغسطس رسالة إلى الدول العربية التي لم تقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة كره فيها ما جاء في مذكرته التي أرسلها بواسطة الرئيس تيتو صديق العرب الشهير. وكرر كذلك مبادئه الخمسة لحل النزاع التي أعلنها من قبل. وجاءت هذه الرسالة قبل خمسة أيام فقط من موعد انعقاد مؤتمر القمة

العربي في الخرطوم. ويعتقد محمود رياض بأن الرئيس جونسون كان مخادعاً في مزاعمه وتأكيداته، إذ يقول في مذكراته:

«وكان جونسون يحاول اقناع هذه الدول بحسن النوايا الأميركية عن طريق وعوده الغامضة، وباحالة بث الخلافات بين الدول العربية والحيلولة دون توحيد موقفهم في اجتماع الخرطوم لمواجهة العدوان الإسرائيلي، ولينقادى اتخاذ قرارات عنيفة ضد الولايات المتحدة»^(٨٠).

مؤتمر القمة في الخرطوم.. وعيد الناصر يتعاون مع جلالة الملك حسين

على مستوى التحرك العربي الجماعي عقدت الدول العربية مؤتمر قمة في الخرطوم من ٢٩ آب/أغسطس حتى الأول من أيلول/سبتمبر (١٩٦٧) ولم تحضره سوريا، وإن كان نائب رئيس وزرائها وزير الخارجية إبراهيم مakhos يتابع المؤتمر من فندقه بالخرطوم. وكان جلالة الملك حسين قد اقترح عقد مثل هذا المؤتمر ليتداول فيه الرؤساء العرب في الموقف العربي المشترك الذي يجب اتخاذته تجاه إسرائيل، بعد أن رفض جلالاته التفاوض المباشر معها متجنباً الانفراد والانفصال عن الدول العربية الأخرى التي كانت ضحية العدوان في الحرب. وعندما وصل الرئيس عبد الناصر إلى الخرطوم تبدت ظاهرة مذهلة تثير أعماق العواطف، فقد خرج عشرات الألوف من سكان الخرطوم وخارجها لاستقباله وتحيته والهتاف بحياته كرمز للصمود والتحدى. وكانوا يهتفون مطالبين بتحرير الأرض والنار من إسرائيل. ووصف محمود رياض الذي رافق عيد الناصر إلى المؤتمر تلك اللحظات المثيرة فقال في مذكراته:

«لقد خرج الشعب السوداني الشقيق في الخرطوم والمدن المجاورة لاستقبال عبد الناصر وتحيته والهتاف له بإدراك غريزي بأن عيد الناصر أصبح رمزاً للصمود والنضال. ويمجدون أن هبطت طائرة عبد الناصر على أرض المطار اقتحمت الجماهير السودانية كل المواجه وتخطوا رجال الأمن وهم يهتفون بحياة عبد الناصر مطالبين بالنار من إسرائيل وبتحرير الأرض. لقد كنت استقل سيارة خلف عبد الناصر، وخيل لي أن سكان الخرطوم قد خرجوا جميعاً لاستقباله وسمعت من أحد الوزراء السودانيين أن الخرطوم لم تشهد في تاريخها من قبل مثل هذا الطوفان البشري الضخم الملق حول زعيم لم ينح للهزيمة. واعتقد أن هذه أول مرة في التاريخ يتم فيها استقبال قائد مهزوم استقبال الفاتحين. وتفسير ذلك هو افتتاح الجماهير العربية بأن الهزيمة كانت نتيجة مؤامرة كبرى دبرتها الولايات المتحدة وإسرائيل للقضاء على أمانى الأمة العربية وحريتها. والشئ الهام الذي أحسست به في ذلك اليوم هو أن هذا الاستقبال من الشعب السوداني الشقيق وشعور عبد الناصر بأنهم يضعون ثقتهم فيه لتحقيق الانتصار قد أعطاه في ذلك اليوم طاقة نفسية إضافية لا حدود لها. وإذا كان خروج الشعب المصري للتمسك بعبد الناصر في ٩ و١٠ يونيو [حزيران] تمسكاً منه بقيادة عبد الناصر لمواصلة النضال فإن خروج شعب السودان لاستقبال عبد الناصر كان يعبر بصديق عن تمسك العالم العربي بمرمز نضاله وإصراره على مقاومة الهزيمة»^(٨١).

اشتهر مؤتمر الخرطوم (باللغات) الثلاث تجاه إسرائيل. وأعتبر البعض أن ذلك مثل سلبية وصلابة غير محمود. وجاءت هذه اللغات الثلاث في البلاغ النهائي للمؤتمر الذي جاء فيه:

«قد رملوك رؤساء الدول العربية توحيد جهودهم السياسية على الصعيدين الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في الخامس من حزيران [يونيو]، وسيتم ذلك ضمن نطاق المبادئ الأساسية التي تعتمدها الدول العربية وهي: لا صلح مع إسرائيل ولا اعتراف بإسرائيل ولا مفاوضات معها. وتأكيد حقوق الشعب الفلسطيني في أراضيه»^(٨٢).

والحقيقة التي يجب أن تذكر هي أن موقف إسرائيل لم يكن في الواقع يقلّ (صلابة) عن موقف الدول العربية (بلاواتها) الثلاث. فهي كانت تريد أن تأتي كل دولة عربية إلى طاولة (المفاوضات)، لا لتفاوض وإنما لتوقع على شروط استسلامية تقر لإسرائيل ابتلاع فلسطين وما تسير من الأراضي العربية الأخرى، وتمنحها علاقات طبيعية مع الدول العربية تمكنها من السيطرة والاستغلال الاقتصادي في الأسواق العربية بأمن وسلام. ومن المحتمل أن إسرائيل أصرت على المفاوضات وهي تعلم بأن العرب لن يوافقوا على الاستسلام، وبذلك لا تتحقق المفاوضات. وبعبارة أخرى لم تكن إسرائيل ترغب في تسوية عادلة حقيقية وإنما أرادت اعترافاً وقبولاً بما حققته من مكاسب في حرب ١٩٦٧، إضافة إلى ما استولت

عليه قبل تلك الحرب على اعتبار أنها (حقائق) جديدة تنتقل بعدها في الظروف المناسبة إلى مزيد من الاختصاص والتوسع.

ويقول جلالة الملك حسين أن بلاغ مؤتمر الخرطوم:

«كان الوسيلة الوحيدة لتأكيد إرادتنا التي لا تتزعزع في البقاء متحدتين مصممين»^(٤٧).

ويقول بعض كبار المسؤولين الأردنيين الذين حضروا المؤتمر بمعنية جلالة الملك، بأن الرئيس عبد الناصر وقف إلى جانب الأردن عند تخصيص المساعدات لدول الصمود لدرجة أنه أيد زيادة حصة الأردن على حساب حصة مصر التي كانت في أشد الحاجة إليها. ولقد أيد هذا القول محمود رياض فيما جاء بمذكراته عن المساعدات المالية التي خصصت في المؤتمر لمصر والأردن ومجملها مائة وخمسة وثلاثون مليون جنيه استرليني، وقدرت مصر أنها تحتاج منها إلى مائة وعشرين مليون جنيه لتعويض ما خسرت مصر من القناة والبرتول. وذكر بأن جلالة الملك فيصل قدم خمسين مليون جنيه، وقدم سمو الأمير صباح السالم الصباح أمير الكويت خمسة وخمسين مليوناً، وقررت ليبيا دفع الثلاثين مليوناً الباقية. و:

«في الاجتماع الفرعي الذي عقد بعد ذلك بين ممثلي الوفود، طلب وزير الاقتصاد الأردني أن تحصل الأردن على ٤٠ مليون جنيه لأنه يرى الـ ١٥ مليوناً المقترحة للأردن أن تكون كافية للوفاء باحتياجاتها. فابلغت الأمر إلى الرئيس عبد الناصر واقتضت عليه أن يرفع نصيب الأردن من ١٥ إلى ٢٠ أو ٢٥ مليون جنيه، فاعترض قائلاً: «دع الأردن تحصل على كل ما تطلبه فقد كان الملك الحسين شجاعاً وشرافاً معنا وليكن هذا حصماً من نصيب مصر. فبعلاً حصلت الأردن على ٤٠ مليوناً ومصر على ٩٥ مليوناً»^(٤٨).

ولا شك أن موقف عبد الناصر دل على شعور تقدير وامتنان عميق لجلالة الملك حسين، وتحسس بروح التعاون والتكافل التي يجب أن تقوم بين الدول العربية وشعوبها. وفي مؤتمر الخرطوم استطاع الرئيس عبد الناصر تعزيز علاقاته الثنائية مع الملوك والرؤساء العرب:

«وإلا الخلاف بينه وبين الملك فيصل، وكان عبد الناصر يكن للملك فيصل تقديرأ خاصاً حتى في أسوأ فترات الخلاف السياسي التي سببتها حرب اليمن، وكانت تلك العلاقة القائمة على التقدير المتبادل بين عبد الناصر وافيض تعود إلى أول لقاء بينهما في القاهرة سنة ١٩٥٥ عندما تلاقى أرواحهما في رفض حلف بغداد»^(٤٩).

ولم يتوقف الرئيس عبد الناصر عند هذا الحد من التأييد والتعاطف مع الأردن، بل إنه شرح للمؤتمر الخطر الذي يحيط بالأردن وخصوصاً ضعفه الفربية والقدس، وضرورة توفير حرية التحرك السياسي له لتمكينه من إنقاذها:

«إن العمل السياسي شاق ويحتاج إلى فضال عفيف. إن الموقف السياسي بالنسبة إلينا في مصر يختلف كثيراً بعدما اتخذنا اليوم قرار الدعم الاقتصادي لدول المواجهة، لأن الأمريكيان كانوا يعتقدون أننا سوف نستسلم بعد ستة أشهر، لكن هذا الدعم سيمكّننا من الصمود وموقفنا في مصر يختلف كثيراً عن موقف الملك حسين في الأردن، لأننا في مصر نستطيع أن نصد سنة وسنتين وأكثر. إننا في مصر نستطيع الانتظار حتى نستكمل استعداداتنا العسكرية، وعندئذ نقوم بالعمل الذي تفهمه إسرائيل جيداً وهو تحرير الأرض بالقوة. من هنا، فإنني لست قلقاً بالنسبة للموقف في مصر، ولكن ما يقلقني حقيقة هو الموقف في الضفة الغربية. وهنا يجب أن نسال أنفسنا: هل عامل الوقت بالنسبة للضفة الغربية سيكون في صالحنا أم لا؟ أنا شخصياً أعتقد أنه لن يكون في صالحنا على الإطلاق. إنني لاتباع بالتفصيل كل ما يحدث في إسرائيل اليوم. لقد اندمجت الأحزاب الثلاثة التي تمثل قمة التطرف في إسرائيل في كتلة واحدة تحت اسم (اليكود)، وهذه الكتلة تصر على الاحتفاظ بالضفة الغربية بأكملها وعدم التخلي عن أي شبر منها. ولهذا يجب أن نسرع بالتحرك ونبذل أقصى جهدنا لاستعادة القدس والضفة الغربية بالوسائل المتاحة لدينا في الوقت الحاضر. لأننا لو تأخرنا قليلاً فلن تعود القدس وإن تعود الضفة الغربية»^(٥٠).

وتسأل عبد الناصر إذا كان يمكن استعادة الأرض المحتلة عن طريق الحل العسكري؟ وقال رداً على هذا السؤال أن الطريق ليس مفتوحاً أمام العرب في ذلك الوقت. وأنه لم يكن هناك سوى العمل السياسي لاسترجاع الضفة الغربية والقدس. وقال عبد الناصر:

«وعندما حضر الينا الملك حسين في القاهرة كنت أشعر بالمشكلة الحقيقية بالنسبة للضفة الغربية، كنت أتألم من أجلها ومن أجل أهلها، كان أحسائي بها وألمني لها أضاعف ألي لسببها. لأن الضفة الغربية مزدهرة يسكنها الفلسطينيون وقد سقطوا الآن في قبضة الاحتلال اليهودي، في الوقت الذي نقف نحن مكتوفي الأيدي

لا نستطيع أن نفعل شيئاً من أجلها. إن سيناء تكاد تكون خالية من السكان، كما أن مصر لن تهدأ لحظة عن تحريرها حتى لو اضطرت إلى تقديم عشرات الآلاف من الشهداء، لكن إطماع اليهود في الضفة الغربية قديمة ومعروفة أنهم يطلقون عليها اسم «يهودا والسامرة» ويعتبرونها جزءاً من «أرض الميعاد»، لهذا أبلغت الملك حسين أنه من أجل استعادة الضفة الغربية والقدس له الحق في أن يتخذ كافة الوسائل المناسبة ما عدا التفاوض مع إسرائيل، كما ذكرت له أننا لا نمانع في أن يواصل تحسين علاقاته ببريطانيا وأمريكا من أجل الهدف نفسه، ذلك لأنني اعتبر أن كل يوم يمر على الضفة الغربية وهي تحت الاحتلال الإسرائيلي هو خطوة على طريق ربطها بإسرائيل. لا بد أن ندرك جميعاً أن هناك أمراً حيوياً وعاجلاً وهو استعادة الضفة الغربية والقدس في أقرب وقت، ومن أجل تحقيق هذا الهدف العاجل فقد قلت للملك حسين إن له أن يقوم بأي إجراء يراه مناسباً ما عدا الصلح مع إسرائيل والتفاوض معها. وأكرر هنا اليوم في هذه القاعة وأمامكم جميعاً لأن أي تأخير في استعادة القدس والضفة الغربية سيساعد على تغيير مائلاتها لتصبح في النهاية جزءاً من إسرائيل... نحن في مصر نتعرض لضغط من أمريكا أكثر مما يتعرض له الملك حسين في الأردن، إلا أننا نستطيع كما سبق أن قلت أن تناضل سياسياً وإن نرفض المقترحات الأمريكية، غير أننا لا نرى ضرراً في قبول المشروع اليوغسلافي على اعتبار أننا في الوقت الحاضر عاجزون عن القيام بعمل عسكري وليس أماناً إلا العمل السياسي»^(٨٧).

وقال عبد الناصر إن الأمريكيين لا يريدون إعادة الأراضي المحتلة لأنهم يريدون إذلالنا، ولأنهم يخططون لتمكين إسرائيل من السيطرة على المنطقة العربية، وأنه يرى أن يحاول الملك حسين أن يتقاهم مع الأمريكان وأن يتفق معهم على استرجاع الضفة الغربية. وقال عبد الناصر إنه مستعد لأن يعلن كلامه علانية لأن أميركا فقط قادرة على أن تجبر إسرائيل بالجلء عن الضفة الغربية. وفي حديث مع مجلة الوطن العربي ذكر الباهي الأدغم الزعيم التونسي أنه رغم لاءات مؤتمر قمة الخرطوم ورفض عبد الناصر للتفاوض مباشرة مع الرئيس جونسون حسب اقتراح الحبيب بورقيبة إلا أن عبد الناصر قال بالنسبة للضفة الغربية:

«لنا لا مانع في أن يكون هناك اتصال بأمريكا مع جونسون. أنا أرحب بهذا. لأن هناك قضية مستعجلة جداً هي قضية الضفة الغربية، فالضفة الغربية تضم مدناً فيها بشر - سكان - وهناك احتمال أن تفرغها إسرائيل بإزهاها المواطنين العرب»^(٨٨).

وأضاف الباهي الأدغم:

«وأتذكر أن عبد الناصر قال: للملك حسين أن يفعل ما يشاء وأنا أؤيده. وبعدها عاد يقول بصوت عال وبصوت جهوري مثلاً جلالة الملك فيصل نظراً لعلاقاته مع أمريكا وكذلك الأخ باهي نظراً لعلاقة بورقيبة بأمريكا. أنتما من الممكن أن تفعلوا شيئاً».

وذكر الباهي الأدغم أن عبد الناصر قال له:

«الملك حسين شرعية الكلام باسم الضفة»^(٨٩).

كان موقف الرئيس عبد الناصر يدل على فهم صحيح لحقائق الأوضاع والمخاطر الكامنة فيها، ويمثل تضحية كبيرة في أشد أوقات الضيق والحاجة الملحة، وتحسباً قومياً بالواجب تجاه الضفة الغربية والقدس والأردن، وبضرورة إفساح المجال لإنقاذ الضفة الغربية والقدس في إطار ما يرفضه العرب من صلح مع إسرائيل، خوفاً من أن يستمر الاستيطان الصهيوني لهما فتصبحان جزءاً من الدولة اليهودية. غير أن الأيام والسنوات التالية كشفت عن تمسك الولايات المتحدة بانهيارها الثابت إلى جانب العدوان الإسرائيلي ومكاسبه، وأنها أفضلت مع إسرائيل حتى مساعي الأردن الذي اعترفت دائماً باعتهاله وصداقته للتوصل إلى تسوية توفيقية بعيدة عما تصفه الولايات المتحدة بالتعتن والتطرف. ووصف محمود رياض المشهد في قاعة مؤتمر الخرطوم بقوله:

«وعندما أنهى الرئيس عبد الناصر كلمته ساد السكون في قاعة الاجتماع وتطلعت العين نحو الملك فيصل. فقال الملك فيصل: أنني اقترح أيها السادة أن تكون كلمة الأخ الرئيس عبد الناصر هي ورقة العمل الخاصة بالمؤتمر وأن تكون هي أساس القرارات التي ستصدر عنه في المستقبل».

وفي الجلسة التالية تحدث جلالة الملك حسين وأيد ما قاله الرئيس عبد الناصر وأبرز قضية القدس وعدم احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة العديدة التي صدرت بشأنها. وأشاد بالرئيس عبد الناصر

مسجلاً إيمانه بأن عبد الناصر يمثل الوطنية والإخلاص في الوطن العربي»^(١٠).

في مؤتمر الخرطوم تحدث المرحوم أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير في ذلك الوقت، وطالب بأن لا يقبل العرب بدفع ثمن باهظ لاستعادة الضفة الغربية وقال:

«إن سياسة أمريكا تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية بصفة نهائية، والنقاط الخمس الواردة في مشروع جونسون ثمن غال وباهظ من أجل استعادة الضفة الغربية... أنا كمواطن عربي وك رئيس للمنظمة أرفض دفع هذا الثمن وأعلن الآن أنني غير موافق. المشروع اليوغوسلافي يهدف إلى تسوية نهائية وإلى سلم دائم في المنطقة قبل حل القضية الفلسطينية».

وعرض الشقيري وجهة النظر الفلسطينية في ستة مبادئ حددت فيها منظمة التحرير موقفها وكانت كما يلي:

«أولاً: لا صلح ولا تعايش مع إسرائيل.

ثانياً: رفض المفاوضات مع إسرائيل.

ثالثاً: عدم الموافقة على أية تسوية تمس القضية الفلسطينية وتؤدي إلى تصفيتها.

رابعاً: عدم التنازل عن قطاع غزة والضفة الغربية والتأكيد على عروبة القدس.

خامساً: عدم انفراد أي دولة عربية بقبول أية حلول لقضية فلسطين.

سادساً: التركيز على أن قضية فلسطين برغم أنها قضية عربية مصيرية إلا أن شعب فلسطين هو صاحب الحق الأول في تقرير مصيره»^(١١).

وأضاف الأستاذ الشقيري بأن هذه المبادئ الستة وضعت «بعد تفكير عميق ودراسة هادئة» ولم تكن وليدة عناد أو تطرف. وخالف الرئيس عبد الناصر ما قاله الشقيري عن «تصفية القضية» الفلسطينية وقال بأن هناك فرقاً بين التصفية وبين العمل السياسي وأنه:

«إذا لم نبادر بعمل إيجابي لاسترداد الضفة الغربية فستحول الأرض التي احتلها اليهود تدريجياً إلى أرض إسرائيلية»^(١٢).

ولذلك فالعمل السياسي ضروري عندما يتعذر اللجوء إلى العمل العسكري لتحرير الأرض.

قامت في المؤتمر اتجاهات متشددة تطالب الدول التي لم تقطع علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة أن تفعل ذلك، وتطالب بسحب الأرصدة العربية من منطقة الاسترليني والدولار وبضرورة الاستثمار في وقف ضخ البترول العربي، وكانت هذه المطالب تحظى بتأييد الشعوب العربية عموماً نتيجة للتواطؤ الأمريكي. ولكن الرئيس عبد الناصر لم يقف مع هذه المطالب، ويقول محمود رياض في مذكراته:

«وعندما عرض عبد الناصر تلك الاتجاهات داخل المؤتمر فإنه كان يعلم أنه يتخذ موقفاً جريئاً لا تتقبله الجماهير العربية إلا من عبد الناصر. ومع ذلك فقد كان تصدي عبد الناصر لهذه الاتجاهات ودعوته لاستئناف ضخ البترول، منطلقاً من تحليل موضوعي رفض أن ينساق فيه لاغراء المشاعر الغاضبة ضد الولايات المتحدة. كان عبد الناصر يرى أن كل تلك الإجراءات يمكن أن تكون مفيدة لو أننا على وشك القيام بعمل عسكري فوري. أما وقد بدأنا نعيد بناء قواتنا المسلحة من الصفر فإن الأمر سوف يستغرق فترة طويلة. وفي هذه الحالة، فإن إيقاف ضخ البترول سيلحق الضرر الفادح باقتصاديات الدول العربية البترولية، وفي النهاية فرغم أن مصر قطعت علاقاتها فعلياً مع الولايات المتحدة فإن عبد الناصر لم يطلب من الدول العربية الأخرى أن تتخذ نفس الخطوة. خصوصاً الدول التي تربطها صداقة تقليدية بالولايات المتحدة. وكان عبد الناصر يستهدف من ذلك أن يبقى على باب عربي مفتوح للحوار مع الولايات المتحدة، فضلاً عن رغبته في أن يتيح للولايات المتحدة الفرصة كاملة لأن تثبت لو أرادت لاصدقائها القليلين الباقين في العالم العربي أنها تنوي تخفيف انحيازها الكامل لإسرائيل ضد العرب».

وتحسن وضع مصر بالدعم المالي العربي وامتداد الأسلحة السوفياتية والاشتراكية وبتماسك الجبهة الداخلية ووقوف الشعب مع الرئيس عبد الناصر ومساندة الدول العربية لمصر. وكانت من النتائج الجانبية لمؤتمر الخرطوم تسوية مشكلة اليمن بصفة نهائية. فسحبت القوات المصرية منه بالتدريج على امتداد الأشهر الثلاثة التالية وزال العامل الأساسي في توتر العلاقات المصرية - السعودية. كما وحصل الملك حسين على دعم سياسي عربي في تفاوضه المقبل مع الولايات المتحدة بشأن الضفة الغربية استناداً «مبدأ التقديرة مع الأمريكيين. وهكذا بانتهاء مؤتمر الخرطوم بدأت مرحلة جديدة في البحث عن السلام في الشرق الأوسط»^(١٣). (مذكرات محمود رياض).

رغم القرار المتصلب الذي اتخذته مؤتمر الخرطوم ومواقف عدد من الزعماء العرب، فإن الرئيس بيد الناصر أظهر ليونة واقعية في موقفه بعد حرب سنة ١٩٦٧. ويذكر جلالة الملك حسين لقاءه بالرئيس عبد الناصر عندما توجه للقاهرة بالطائرة وسط أحوال جوية سيئة جداً في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ فيقول:

- ١ - لقد اشتملت المحادثات التي أجريتها مع الرئيس المصري بطابع غاية في الود والحرارة. لأول مرة تواجدت في مواجهة رجل آخر حلو الحديث لطيف المعشر وودود حسن الاقتفات. ودار الحديث بيننا حول ما أسميناه بـ (الموقف العربي). كان هناك خمس نقاط أساسية وجوهرية بالنسبة إلينا:
- ١ - الاعتراف بحق العيش بسلام وأمان لكل دولة في هذه المنطقة بما في ذلك إسرائيل.
- ٢ - الاتفاق على وضع حد لحالة الحرب والحرب نفسها.
- ٣ - فتح الطرق الملاحية الدولية للجميع بما في ذلك قناة السويس.
- ٤ - انسحاب إسرائيل من سائر الأراضي العربية التي احتلتها خلال حرب حزيران [يونيو].
- ٥ - التسوية النهائية لقضية اللاجئين الفلسطينيين المحزنة والاعتراف بحق هؤلاء الرجال والنساء بالعودة إلى أراضيهم^(١).

ويذكر جلالة الملك حسين بأن الرئيس الجزائري هواري بومدين رغم شدة تصلبه وافق على ترك جلالة الملك والرئيس عبد الناصر يحاولان تحقيق ما اقترحناه موضعاً لنا في الوقت نفسه بأنه لا يؤمن بذلك أبداً. ويؤكد بعض المسؤولين الأردنيين الذين كانوا قريبين من جلالة الملك حسين في ذلك الوقت، بأن الرئيس عبد الناصر فوض جلالة الملك بأن يسعى بأي شكل يراه مناسباً لدى الرئيس الأمريكي جونسون لإنقاذ الضفة الغربية ووعده بتأييده في وجه التهجمات والانتقادات التي يتوقع أن تصدر عن الزعماء العرب المعارضين للملاينة وللطرق السلمية. ومن ناحيته يذكر جلالة الملك في معرض الإشارة إلى مهمته في تحرير الأراضي المحتلة:

«لم يكن من المعقول أن نزال هذا التحرير بالقوة. ولقد اعترفتي الدهشة عندما سمعت عبد الناصر يحدد مثلي أن تحقق هذا التحرير بالطرق الدبلوماسية»^(٢).

ولعل ما جاء في مذكرات محمود رياض يفسر اللطف والمودة وروح التعاون التي قابل بها الرئيس عبد الناصر جلالة الملك حسين، فإنه يقول:

وفي تلك الفترة كان الموقف الذي تأثر به عبد الناصر فعلاً هو موقف الملك حسين ملك الأردن، فقد دخل الحرب تضامناً مع مصر مما كلفه فقدان الضفة الغربية بعد أن واجه إسرائيل بقواته المحدودة وبدون أي غطاء جوي. ولقد كتب عبد الناصر خطاباً إلى الملك حسين في ٢٢ يونيو [حزيران] يذكر فيه «أن مصر على استعداد لأن تربط اقتدارها ربطاً كاملاً ونهائياً بقضية شعب الأردن البطل تحت قيادته الوطنية، التي أثبتت إخلاصها لشعبها في أكثر الظروف صعبة وخطراً. وأنا على استعداد لأن نضع كل ما نملك في خدمة المصير المشترك لشعبينا. ولقد كان عبد الناصر صادقاً للغاية في كلماته تلك. وظل متأثراً بموقف الملك حسين أثناء الحرب ولم ينس ذلك أبداً إلى أن توفاه الله. وقيل أن يسافر الملك حسين إلى نيويورك لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قضى ليلة في القاهرة للتشاور مع عبد الناصر، وقال له عبد الناصر في ذلك اللقاء «أن مصر سوف تقسم الريف مع الأردن نصفين. نصف لكم ونصف لنا. ونحن من جانبنا لن نخرج من هذه الأزمة إلا معاً لأننا دخلناها معاً وخسناها معاً ويجب أن نكسبها معاً»^(٣).

ويقول محمود رياض كذلك أن الرئيس عبد الناصر كان متفهماً للصعوبات التي يجابهها جلالة الملك حسين، من حيث أنه لا يستطيع أن يعقد صلحاً منفرداً مع إسرائيل، أو أن يستبدل سلاح جيشه الغربي بأسلحة شرقية في وقت قصير، ولذلك حاول أن يوفر لجلالة الملك مرونة في التحرك السياسي على أمل أن يسترجع الضفة الغربية، وعلى أمل أن تشفع في ذلك صداقته القديمة مع الولايات المتحدة. ويذكر كذلك أن الرئيس عبد الناصر شرح الموقف المصري لجلالة الملك حسين فقال له بأن مصر ترى بأنه لن يكون في الإمكان إزالة إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي إلا بالحرب، وأن أميركا وإسرائيل تريدان شعناً للانسحاب الإسرائيلي هو اتفاقات صلح نهائي مع الدول العربية، وتصفية القضية الفلسطينية، وضمان مكاسب سياسية واقتصادية وإقليمية كتمن للحل السلمي.... وقال عبد الناصر بأن مصر ستجاري كل محاولات السلام في الأمم المتحدة، ولكنها لن تدفع أبداً الثمن الذي تطلبه الولايات المتحدة وإسرائيل لأن

ذلك سيدفعها للحرب مرة أخرى. وفوض الرئيس عبد الناصر لجلالة الملك حسين أن يباحث الأميركيين إلى المدى الذي يريده دون إبرام اتفاقية صلح منفرد مع إسرائيل، لأن ذلك معناه تصفية القضية الفلسطينية. وأن يبقى علاقته مع الولايات المتحدة كاملة في سبيل تحقيق حل سلمي بشأن الضفة الغربية يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل منها، حتى ولو اقتضى ذلك أن يذهب في مجاملته واسترضائه للرئيس جونسون إلى أبعد الحدود (مستعملاً تعبيراً شعبياً حسبما ذكر بعض المسؤولين الأردنيين). وقال الرئيس عبد الناصر لجلالة الملك حسين بأنه رغم كل هذا، فإنه لا يتوقع أن يرغب الأميركيون إسرائيل على الانسحاب الكامل من الضفة الغربية، وأنه يرجو أن يكون مخطئاً في تقديره. وأنه:

«يشعر بالآلم بسبب الارهاب الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية على يدي الاحتلال الإسرائيلي».

وأن إسرائيل تطمح في الاستيلاء على كل فلسطين. وقال عبد الناصر لجلالة الملك حسين بأنه يستطيع إذا اقتضى الأمر ذلك أن:

«يلتزم أميركا بإنهاء حالة الحرب رسمياً مع إسرائيل، ويستطيع أيضاً أن يبرم مع الولايات المتحدة اتفاقاً للدفاع المشترك. ومصر في هذه الحالة لن تقف ضد مثل هذا الاتفاق للأمن المتبادل»^(٦٧).

- (١) William Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab- Israeli Conflict, 1967-1976* (Berkeley: University of California press, 1977).
- (٢) Hisham Sharabi, *Palestine and Israel: the Lethal Dilemma* (New York: Pagasus, 1969), P.76.
- (٣) Ibid.
- (٤) المصدر نفسه باللغة العربية.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٧٧.
- (٦) John Stothoff Badeau, *The American Approach to the Arab World*, 1st. ed. (New York: the Council on Foreign Relations by Harper and Row, 1968).
- (٧) شرابي، المصدر نفسه، ص ٧٨.
- (٨) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨، ٢ مج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ - ١٩٨٦)، ص ٣٦.
- (٩) محمد حسنين هيكل، *عبد الناصر والعالم* (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٣١١.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٣١٤.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٣١٦.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٣١٦ - ٣١٧.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٣١٨.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٣١٩ - ٣٢٢.
- (١٥) محمود رياض، *الأمن القومي العربي بين الانتاج والفشل*، في: *الدستور* (الأردن)، ١١/٩/١٩٨٥.
- (١٦) هيكل، المصدر نفسه، ص ٣٢٩.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٣٣١.
- (١٩) حسين (ملك الأردن)، *حربنا مع إسرائيل* [كما رواها لفيك فانس وبيار لوييس]، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، ص ٢٢ - ٢٣.
- موشي دايان يعترف في مذكراته أنهم هدموا عشرة بيوت.
- (٢٠) Moshe Dayan, *Story of My Life* (New York: Morrow, 1976), P. 246.
- (٢١) رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨، مج ١: *البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط*، ص ٢٨.
- (٢٢) حسين، *حربنا مع إسرائيل*، ص ٢٨.
- جلالة الملك حسين بعث مع الفريق عبد النعم رياض رسالة لعبد الناصر يحذره فيها من مؤامرة تستهدف جره إلى معركة في ظروف غير ملائمة، انظر: محمد حسنين هيكل، *لصلى لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر، ما وراها؟ - ومن وراها* (بيروت: الألفية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦).
- (٢٣) حسين، المصدر نفسه، ص ١١.
- (٢٤) رياض، *الأمن القومي العربي بين الانتاج والفشل*، في: المصدر نفسه، ١٤/١٠/١٩٨٦.
- (٢٥) هيكل، *عبد الناصر والعالم*، ص ٣٣٦.
- (٢٦) المصدر نفسه.
- Dayan, *Story of my Life* PP. 248 - 249.
- (٢٧)
- (٢٨) هيكل، المصدر نفسه، ص ٣٤١.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٣.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.
- (٣١)
- Sharabi, *Palestine and Israel: The Lethal Dilemma*
- Ibid., P. 80.
- (٣٢)
- (٣٣) حسين، *حربنا مع إسرائيل*، ص ٢٨.
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٩ - ٣٠.
- (٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٦.
- Dayan, *Story of my Life* P. 248.
- (٣٦)

- (٢٧) حسين، المصدر نفسه، ص ٧١.
- (٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٤ - ٧٥.
- يذكر محمد حسنين هيكل أن الخطابين القاتلين عند بداية المعركة كانوا العجز في مجابهة ضربة الطيران الاسرائيلي وقرار الانسحاب صباح ٦ يونيو... موجسامة ضربة الطيران عند جمال عبد الناصر ولم يعرف بقرار الانسحاب إلا بعد صدوره بوقت طويل.
- انظر، هيكل، لمصر لا لعبد الناصر.
- (٢٩) Sharabi, *Palestine and Israel: the Lethal Dilemma* P. 107.
- (٣٠) Ibid., P. 111.
- (٣١) Ibid., P. 112.
- (٣٢) Ibid., P. 113.
- (٣٣) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ٣٩ - ٤٠.
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ٤١.
- (٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٣.
- (٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٦.
- (٣٧) المصدر نفسه، ص ٤٨.
- (٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٩.
- (٣٩) المصدر نفسه، ص ٥٠.
- (٤٠) المصدر نفسه، ص ٥٠ - ٥١.
- (٤١) المصدر نفسه، ص ٥١.
- (٤٢) رياض، المصدر نفسه، ص ٥٧.
- (٤٣) المصدر نفسه.
- (٤٤) المصدر نفسه، ص ٥٩.
- (٤٥) حسين، حويفا مع إسرائيل، ص ٩٦.
- (٤٦) مذكرات صلاح نصر، في: الراي (الأردن)، ١٩٨٦/١/٢٩.
- (٤٧) المصدر نفسه.
- (٤٨) المؤلف كان وزيراً للمالية ووزيراً للاقتصاد الوطني في الأردن، ١٩٦٣ - ١٩٦٤.
- (٤٩) مذكرات صلاح نصر، في: المصدر نفسه.
- (٥٠) المؤلف حضر مؤتمر القمة الأول والثاني واجتماع لجنة المتابعة بينهما كعضو في الوفد الاردني.
- (٥١) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ٤٥.
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.
- (٥٣) المصدر نفسه، ص ٧١.
- عندما استلم عبد الناصر محضر الجلسة في موسكو لم يجد في المحضر اي اشارة أو تلميح إلى كلمة «مساعدة مباشرة» أو تدخل عسكري كما روى شمس بدران عقب وصوله. بل ان الحقيقة التي عرفها الرئيس من التقرير «ان الكرملين طلبوا من شمس بدران عدم تصعيد الموقف». وأن إشارة غريشكو إلى شمس بدران أثناء تدوينه في المطار لم تكن سوى «أنا سوف تكون إلى جانبكم على الدوام». انظر: محمد فوزي، مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق، ٢ مج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣ - ١٩٨٦). انظر مج ١: حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ - ١٩٧٠، ص ٩٦.
- (٥٤) رياض، المصدر نفسه، مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٦٣.
- (٥٥) Henry Kissinger, *White House Years* (Boston: Little, Brown, 1979), P. 346.
- (٥٦) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ١٢٢.
- (٥٧) John Davies, *The Evasive Peace: a Study of the Zionist - Arab Problem* ([London]: Murray, [1968]), P. 69.
- مدير عام وكالة الفوت وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين سابقاً.
- (٥٨) رياض، مذكرات محمود رياض، مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ١١٩.
- (٥٩) المصدر نفسه، ص ٨٥ - ٨٦.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ٩١ - ٩٢.
- (٦١) المصدر نفسه، ص ٩٢ - ٩٤.

Ritchard Milhous Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon* (New York: Grosset and Dunlap, 1978), (٧٢) P. 591, vol. 1.

- (٧٤) رياض، المصدر نفسه، ص ٩٩.
- (٧٥) المصدر نفسه، ص ١٠١.
- (٧٦) المصدر نفسه، ص ١٠٢ - ١٠٣.
- (٧٧) المصدر نفسه، مع ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ١٠٣.
- (٧٨) المصدر نفسه، ص ١٠٥.
- (٧٩) المصدر نفسه، ص ١٠٩.
- (٨٠) المصدر نفسه، ص ١١٩.
- (٨١) المصدر نفسه، ص ١١٩ - ٢٢٠.
- (٨٢) المصدر نفسه، ص ١٢٥.
- (٨٣) حسين (ملك الأردن)، مهنتي كملك، ص ٢٢٩.
- (٨٤) رياض، المصدر نفسه، ص ١٢١.
- (٨٥) المصدر نفسه.
- (٨٦) المصدر نفسه، مع ١، ص ١٢٢.
- (٨٨) الوطن العربي، العدد ٧٤ - ٦٠٠ (١٢ آب ١٩٨٨).
- (٨٩) المصدر نفسه.
- (٩٠) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ١٢٤.
- (٩١) المصدر نفسه، ص ١٢٥.
- (٩٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧.
- (٩٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧ - ١٢٨.
- (٩٤) الحسين، مهنتي كملك، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.
- (٩٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.
- (٩٦) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ٩٦.
- (٩٧) المصدر نفسه، ص ٩٧ - ٩٨.

توجه جلالة الملك حسين إلى نيويورك ليتحدث أمام الجمعية العامة ممثلاً للجانب العربي. ثم اجتمع بالرئيس جونسون فوجده مشحوناً بقدر هائل من المرارة ضد مصر... ولم يقدم للملك حسين فيما يتعلق بالضفة الغربية سوى وعود غامضة (مذكرات محمود رياض). وتبين من مواقف الولايات المتحدة أنها لم تقف فقط ضد عبد الناصر والدول العربية التي تصفها بالتطرف، وإنما سببت للاردن الصديق خيراً جسيماً أفقده صفته الغربية وزاد مشاكله. وتكشف كذلك أن الاعتدال العربي والجنوح إلى المسالمة لم يقابل بصورة إيجابية من الجانب الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة، وازدادت ثقة إسرائيل بسوقوف الولايات المتحدة إلى جانبها سياسياً واقتصادياً، وفي عدوانها العسكري والحفاظ على ثماره ومكاسبه، فضعف استعدادها للمساهمة في جهود التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية أو التخفيف من آثار عدوانها الأخير.

وعندما قرر جونسون الوقوف بجانب العدوان الإسرائيلي أصبح ذلك هو الخط العريض لسياسة الولايات المتحدة، وانعكس ذلك بشكل واضح خلال السنوات التالية على جميع المحاولات الدبلوماسية التي بذلت من أجل عودة السلام إلى المنطقة، وهو الأمر الذي تسبب بدوره في قيام سياسة الاستقطاب في المنطقة^(١).

ويضيف محمود رياض وزير خارجية مصر في ذلك الوقت، بأن الولايات المتحدة كانت قد تعهدت قبل حرب حزيران

ببناييد الاستقلال السياسي وسلامة أراضي جميع الدول في المنطقة. ثم تعهدت بأن تقف ضد أي طرف يبدأ بالعدوان. ثم تنكرت لهذا كله بمجرد أن بدأت إسرائيل بالعدوان. وأثناء الحرب رفضت الولايات المتحدة في مجلس الأمن إدانة العدوان الإسرائيلي. بل ورفضت أيضاً الموافقة على أي مشروع وقرار يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية. كما تنكرت بعد ذلك لاستمرار قيام اتفاقيات الهدنة وهو ما التزمت به رسمياً لمصر قبل أقل من أسبوعين من قيام الحرب^(٢).

وكان الرئيس جونسون قد أعلن في ١٩ حزيران/ يونيو (١٩٦٧) المبادئ الخمسة التي تعمل وجهة النظر الأمريكية لحل النزاع:

- ١ - اعتراف كل دولة بحق الدول الأخرى بالعيش.
 - ٢ - أن يكون هناك عدل للجائنين.
 - ٣ - احترام السلامة السياسية والاقليمية لجميع الدول.
 - ٤ - كبح جماح سباق التسلح.
 - ٥ - حق جميع الدول في العبور الحر عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة.
- ويقول السيد جون ديفز الذي كان مفوضاً عاماً لوكالة أغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في هذا الشأن:

«بينما أصرت الولايات المتحدة من ناحية المبدأ في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ على انسحاب إسرائيل، فإنها لم تلح عليه بصورة فورية كما كانت قد فعلت في ١٩٥٦، ولكنها سعت لتطبيق المبادئ الخمسة».

ويقول السيد ديفز كذلك بأن موقف الولايات المتحدة ما كان له أن يبعث على الأمل في عمل سريع، ولم تكن قد وافقت على المبادئ الخمسة الأطراف الأخرى في الأمم المتحدة أو العرب أو إسرائيل، ولم تعمل الولايات المتحدة لانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها. ويضيف السيد ديفز بأن الخلاف القائم بين موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الذي طالب بالانسحاب إسرائيل دون شروط أدى إلى: وإطلاق يد إسرائيل في أمور مثل احتلال الأراضي التي استولت عليها والتمسك بها، وضم مدينة القدس القديمة ورفض السماح للنازحين الذين كانوا قد عبروا إلى الضفة الشرقية للاردن بالعودة إلى بيوتهم في منطقة الضفة الغربية أو لقطاع غزة. وهكذا فإن سياسة عدم اتخاذ إجراء إلا في تحرك منسق على قطاع المبادئ الخمسة، أصبحت في الواقع سياسة في صالح إسرائيل على الأقل في المدى القريب لأنها تكشف عن أنها سياسة تساهمية.. ومهما يكن من أمر فلكلنا اتضح أن سابقاً منذراً للتسلح قام ثانية، وهو سباق إذا سمح له بالاستمرار فإنه سيؤدي إلى وقوع حرب أخرى^(٣).

وفي ملاحظة في ذيل الصفحة (٩٩) علق السيد ديفز بأن قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) الذي صدر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ لا يبشر بأن يكون فعالاً. وهذا ما ثبتت صحته حتى الآن. ويعلق السيد ديفز الوثائق الخيرة في شؤون اللاجئين والقضية الفلسطينية على موقف الولايات المتحدة وسياساتها تجاه العرب، بعبارات تدل على تفهم لآسس العدوان الاسرائيلي والغربي على الحقوق الفلسطينية والعربية وعلى نتائج سياسات الولايات المتحدة فيقول:

«إذا نظرنا إلى الوراء فإنه يبدو بأن الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة في الأزمة القريبية، بينما شهدنا الى علاقات اقرب مع اسرائيل فإنه زاد في إبعاد اميركا عن الدول العربية والشعوب العربية، ونتيجة لذلك جعلت الغرض أمام روسيا اعظم. وهذا فلاميركا التي لعبت دوراً نشيطاً لإيجاد حل، فإن التطورات اللاحقة لقتال حزيران [يونيو] لم تكن مجزية كثيراً: لا نهاية للنزاع - لا حل منظور - سباق تسلح قائم - صرف الشعوب العربية عن اميركا وتحسين فرصة روسيا ونشاطها في المنطقة - وهذه ليست الامور التي كانت تسعى إليها اميركا أو تريدها».

ولفت النظر في سياسة الولايات المتحدة غياب الاعتراف بأن النزاع ينجم عن حقيقة أن إسرائيل التي تهيمن عليها الصهيونية لا تلائم ولا يمكن أن تلائم الشرق الأوسط، وأن النزاع من سنة ١٩١٧ فما بعد كان نتيجة لجهود تصميمي لفرض مثل هذه الدولة على المنطقة بواسطة القوة الخارجية، وفي وجه المعارضة القوية الإجماعية تقريباً من السكان المحليين. إن دور اميركا في هذا الشأن معاكس كل تاريخها لأنه يناقض مبدأ حقوق الشعوب بالحريات الأساسية وبتقرير المصير،

وهي مبادئ كانت الولايات المتحدة الناصر الأول لها. والحقيقة الجديرة بالملاحظة أنه حتى في وجه خمسين سنة من النزاع العربي - الصهيوني، وعشرين سنة من من النزاع العربي - الاسرائيلي، فإن الولايات المتحدة لم تتأجل أبداً بصورة جدية مشكلة معاملة الشعب اليهودي من وجهة نظر الشعور على سبيل بديلة لإنهاء اضطهاد اليهود، وتأمين حقهم في الحرية والعبادة، وذلك لتفادي التمرد على حقوق العرب الأساسية ولتفادي اضطهاد الشعب العربي»^(١).

ويضيف السيد ديفز بأن توقعات الغرب من أن انتصار اسرائيل هو هزيمة للإتحاد السوفياتي لأنه خسر أسلحة وافرّة في مصر وسوريا، ولأن علاقته مع العرب ستسفل لم تتحقق. ففي الواقع قام الاتحاد السوفياتي بتعويض العرب عن الأسلحة التي فقدوها وزادوا قطعهم الحربية البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وأصبح تورط الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في النزاع أكثر من قبل، ولم يعد ينحصر بين اسرائيل والدول العربية المحيطة بها.

كشفت الأيام القريبية بأن الولايات المتحدة لم تحترم حتى مبادئ الرئيس جونسون الخمسة، ولم تتقيد بها عند طرح الأفكار والآراء التفصيلية للتوصل إلى تسوية، وهي الآراء والأفكار والمقترحات التي كان من المفروض أن تتوافق وتتسجم مع تلك المبادئ. وعلى سبيل المثال، توصل آرثر غولدبرغ المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة مع السفير السوفياتي دوبرينين في ١٨ تموز / يوليو (١٩٦٧) إلى مشروع قرار يقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة يؤكد عدم جواز غزو الأراضي عن طريق الحرب، وذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، كما يطالب مشروع هذا القرار جميع أطراف النزاع أن تسحب قواتها بلا تأخير من الأراضي التي احتلتها بعد ٤ حزيران / يونيو (١٩٦٧). وفي أقل من ثمان وأربعين ساعة، سحبت الولايات المتحدة هذا المشروع و:

«أصبح واضحاً أن الجهود الإسرائيلية - الأميركية سوف تركز من الآن فصاعداً على أن ترغم مصر على قبول الأمر الواقع، وذلك بتنفيذ السياسة الأميركية في المنطقة والإستسلام للمطالب الإسرائيلية»^(٢).

وأكّد عبد الناصر لوزير خارجيته محمود رياض بأن الولايات المتحدة لم تترك له خياراً سوى «الالتجاء بالكامل إلى الإتحاد السوفياتي». وبذلك كان من نتائج حرب سنة ١٩٦٧ أن تصاعد الصراع في الشرق الأوسط بين اميركا والسوفييات لدرجة تقوى ما قبلها، وازدادت تعقيدات مشكلة النزاع والسلام في السنوات التالية.

تزايد الشكوك العربية في نيات أميركا

كان من نتائج مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل عسكرياً وسياسياً بشكل ضخم ومتصاعد ان ازدادت الشكوك العربية من نيات الولايات المتحدة وسياستها، وتقوى الاعتقاد بأنها تحرك إسرائيل لخدمة أهدافها الرامية إلى السيطرة على العالم العربي، وبأنها لا تكتفي بحماية إسرائيل وإنما تحمي اعتداءاتها ومكاسيها وترسيخ احتلالها للأراضي العربية. وكان من الطبيعي أن يتجه العرب وخصوصاً مصر وسوريا إلى مزيد من التقارب، والاستعانة بالإتحاد السوفياتي وأسلحته وحتى قواته في وجه استمرار تدفق المعونات الأميركية على إسرائيل، وكان من الطبيعي كذلك أن يزداد النفوذ السوفياتي في المنطقة العربية. ويشير محمود رياض في مذكراته إلى ذلك بقوله:

فقد ترتب على حرب يونيو [حزيران] لنتنا أصبحنا في حاجة ماسة إلى السلاح السوفياتي، وإلى كميات ضخمة منه لإعادة بناء قواتنا المسلحة بهدف طرد الاحتلال الإسرائيلي من أراضينا، وكلما تزايد الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل كلما كنا نتقدم بمزيد من الطلبات إلى الإتحاد السوفياتي، فكل فعل في الاتجاه الأمريكي نحو إسرائيل، كان يتلوه على الفور رد فعل في الاتجاه المصري نحو الإتحاد السوفياتي. وهكذا، فإن التعاون مع الإتحاد السوفياتي الذي كان قاصراً على استيراد السلاح حتى سنة ١٩٦٧، تطور بعد ثلاث سنوات إلى اشتراك طيارين سوفيات في الدفاع عن العمق المصري. إن عدم توازن السياسة الأمريكية في المنطقة ودعمها لإسرائيل حتى تمكنت من استمرار احتلالها لأراضينا، أرغنا على الدخول في سباق ضخم للتلصص كان لا بد أن يقترن بالطبع بمزيد من النفوذ السوفياتي^(١).

ويضيف محمود رياض أن هذا الوضع دفع الرئيس عبد الناصر إلى القول في حديث له في مجلس الوزراء:

«إنني لم أعد أقفهم المنطق الذي تسير على أساسه السياسة الأمريكية الخارجية، فبينما تنفق ٢٠ ألف مليون دولار في محاولة فاشلة لصد النفوذ السوفياتي في جنوب شرقي آسيا وترسل إبنائها إلى فيتنام ليمسوا قتل من هناك، نجد الأمريكيين هنا في منطقتنا يدفعون بألاف الملايين من الدولارات نقداً وسلاحاً إلى إسرائيل منحايزين في ذلك ضد الحد الأدنى من المطالب القومية العربية، فيؤدي عملياً إلى تدعيم النفوذ السوفياتي في منطقتنا كلها».

ويضيف محمود رياض

«وكان عبد الناصر يطلق على هذه الظاهرة (عنصر التدمير الذاتي) في السياسة الأمريكية»^(٢).

في أواخر سنة ١٩٦٧ وأوائل سنة ١٩٦٨ طلبت الولايات المتحدة من مصر أن تعيد علاقاتها الدبلوماسية معها، واشترطت في طلبها أن تعلن مصر رسمياً أن الولايات المتحدة لم تشترك في القتال إلى جانب إسرائيل في حرب سنة ١٩٦٧ ثم عادت وسحبت هذا الشرط. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ قرر الرئيس جونسون تزويد إسرائيل بطائرات الفانتوم المتطورة البعيدة المدى، وكان ذلك بعد أن قرر الرئيس ديفول فرض حظر على تزويد إسرائيل بطائرات الميراج والأسلحة الفرنسية. وكان لقرار الرئيس جونسون دلالة مقلقة عند العرب، فإسرائيل كانت تحتل أراضي ثلاث دول عربية وترفض الانسحاب، وتقوم الولايات المتحدة بدعمها بطائرات متطورة جداً قاذفة مقاتلة بعيدة المدى، تعزز احتلالها للأراضي العربية وترمز إلى دعم الولايات المتحدة السياسي والعسكري لإسرائيل وعدونها. ولم توافق مصر على إعادة المجال للدول العربية الأخرى لعودة علاقاتها مع أميركا. وفي الدورة الطارئة للأمم المتحدة، فشلت الجهود لإصدار قرار يلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وكان السبب الرئيسي للفشل هو الجهود الكبيرة التي بذلتها الولايات المتحدة لمنع إصدار مثل هذا القرار رغم قبول الدول العربية بحل سلمي. غير أن الوضع تحسن في مجلس الأمن الذي انعقد في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، وتجاوب الأعضاء مع الحق العربي، واعتقد وزير الخارجية المصري محمود رياض بأن التطورات على الجبهة المصرية مثل إغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات، وانتقام إسرائيل بقصف معامل تكرير البترول في السويس وتهجير سكان منطقة القناة وصمود مصر كان لها تأثير كبير على ما يحدث في مجلس الأمن:

وفي نفس اليوم الذي قصفت فيه إسرائيل السكان المدنيين بالسويس، أعلنت الولايات المتحدة عن قرارها

بتسليم إسرائيل عدداً جديداً من قاذفات القنابل، مما أقصع عن مدى إيمان الولايات المتحدة في دعمها للإحتلال الإسرائيلي وأعماله الوحشية».

وابتدأت تظهر صورة جديدة لإسرائيل في المجتمع الدولي. كانت إسرائيل تعرض نفسها كدولة صغيرة ترغب في العيش بسلام مع جاراتها اللواتي يحطن بها ويردن القضاء عليها بوحشية. أما الآن فقد انكشفت إسرائيل كدولة قوية شرسة تحتل أراضي ثلاث دول عربية وتقصف السكان المدنيين، ويبدأ بأن الدول العربية هي التي تدافع عن نفسها وتسعى لتحرير أراضيها. ويقول محمود رياض في مذكراته: «فتغيرت صورتنا إذن داخل المنظمة الدولية، وأصبح انتمال الولايات المتحدة مثلاً للأعين خصوصاً بالنسبة لدول العالم الثالث»^(١).

وكان محمود رياض يشارك في مباحثات الأمم المتحدة في تلك الفترة الخطيرة.

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧

ثم جاء قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢). فبعد محادثات ومناقشات عديدة تقدم اللورد كارادون مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة بمشروع قرار اعتبر قراراً توفيقياً. وكانت لكارادون خبرة سابقة في منطقة الشرق الأوسط. وحصل مشروع القرار على أصوات أعضاء مجلس الأمن بالإجماع بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. وأصبح أشهر قرار يرتبط بالعنوان الإسرائيلي بعد قرار تقسيم فلسطين. كما أصبح القاعدة الرئيسية التي يستند إليها في المباحثات والمشاريع المقترحة والتصريحات والإدعاءات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة حتى يومنا هذا. ونظراً إلى الاختلافات والتحايل الذي اقترن بتفسير أجزاء من هذا القرار، وخصوصاً من حكومة مناحيم بيغن، للتهرب من الالتزامات التي يفرضها القرار على المعتدي، فإنه من المناسب أن نورد بعض ما جاء في كلمات أعضاء مجلس الأمن الذين وافقوا على القرار، وخصوصاً ما ارتبط بإلزام إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة. وكان استعمال كلمة (أراض) بدلاً من كلمة (الأراضي) في نص القرار باللغة الإنكليزية أمراً مقصوداً حتى تقبل إسرائيل بالقرار. ولكنه أثار تساؤلات وتشكيكات حول مدى إلزام إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة. فقبل التصويت على القرار استوضح محمود رياض من اللورد كارادون إذا كانت عبارة (أراضي محتلة) تعني حلاء إسرائيل عن (بعض) الأراضي العربية فقط وليس عن كلها، فاجاب كارادون:

«بالقطع لا. إن النص يعني كل الأراضي وليس بعضها بدليل النص في مقدمة القرار على عدم شرعية حيازة الأراضي عن طريق الحرب. ولكن هذا النص باللغة الإنكليزية مأخوذ عن المشروع الأمريكي. ثم كلمة (الأراضي) موجودة في نص القرار باللغات الرسمية الأربع الأخرى (الفرنسية والروسية والأسبانية والصينية)»^(٢).

وبالنسبة إلى تساؤلات الوفود العربية في الأمم المتحدة، طلب محمود رياض من اللورد كارادون أن يقابل الوفود العربية ويبدع على تساؤلاتها. وفي مقر البعثة الأردنية لدى الأمم المتحدة كرر اللورد كارادون «التأكيد على أن مجرد ذكر الفقرة الأولى (في القرار) الخاصة بعدم جواز ضم الأراضي بواسطة الحرب، وطبقاً لمشاوراته الشخصية مع غولديبرغ مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وطبقاً لمفهومه هو شخصياً ولنطبق القرار نفسه، فليس هناك أي محل للتشكيك في هذه النقطة. إن جميع الأطراف - هكذا أعلن كارادون أمام الوفود العربية - تعرف أن القرار يعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة».

وقال محمود رياض في مذكراته:

«في هذا الاجتماع تمتدت فعلاً أن أوجه إلى كارادون أسئلة محددة وصفتها الوزير عبد النعم الرفاعي في فيما بعد بأنها استفزازية.

فسألت: هل يعني القرار إنسحاب إسرائيل من الضفة الغربية كاملة؟

اجاب كارادون: نعم.

قلت: وسيناء وقطاع غزة؟

اجاب كارادون: نعم.

قلت: ومرتفعات الجولان؟

أجاب كارادون: نعم وباختصار القرار يعني عودة إسرائيل إلى مواقع ٤ يونيو [حزيران]».

وذكر محمود رياض كذلك أنه تحدث مع غولديبرغ المندوب الأمريكي ومع نائب وزير الخارجية السوفياتية كوزينيتسوف في:

«غرفة معينة تم إعدادها بطريقة خاصة في مبنى الوفد السوفيتي لدى الأمم المتحدة لمنع الأجهزة الأمريكية من التنصت على ما يدور فيها من مباحثات».

وقال محمود رياض لكوزينيتسوف:

«لقد فهمنا من البريطانيين والأمريكيين أن المشروع الذي قدمه اللورد كارادون يعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية، فهل لديكم هذا الفهم من الجانب الأمريكي؟ قال كوزينيتسوف: نعم».

وأضاف محمود رياض بأن أرثر غولديبرغ جاءه ليتأكد من موقف مصر من مشروع القرار البريطاني فقال له محمود رياض:

«إنكم تفكرون في جلسة مجلس الأمن ولكنني أفكر في الشهور المقبلة، ولذلك أحب أن يكون موقفني واضحاً عندما أوافق على المشروع، فإنا سنتعاون مع ممثل الأمم المتحدة لتنفيذ القرار في حالة واحدة وهي انسحاب إسرائيل الكامل وعدم حصولها على أي مكاسب إقليمية، وقلت له إنني بعد أن استمعت أكثر من مرة لتأكيدات بأن حكومتها ستعمل وتلقي بثقلها لتنفيذ القرار، بأنني أرى ضرورة إعلان هذا الالتزام أمام مجلس الأمن فوافق على ذلك».

وفي الجلسة التي قدم فيها اللورد كارادون مشروعه البريطاني أعلن غولديبرغ ممثل الولايات المتحدة:

«باسم حكومتي، فإنني الآن أضمن لهذا المجلس وللأطراف المعنية أننا سوف نستخدم كل نفوذنا الدبلوماسي والسياسي بالنسبة لمشروع القرار الذي تقدمت به المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، من أجل مساندة جهود الممثل الخاص للأمم المتحدة لتحقيق تسوية عادلة ومنصفة، بحيث يعيش كل من في المنطقة في سلام وأمن وهدوء. وكما أشار اللورد كارادون، فإن مشروع القرار الذي تقدمت به المملكة المتحدة المعرض أمامنا الآن هو في الحقيقة ليس فقط نتاجاً للمناقشات الحالية، ولكنه نتاج لخصسة شهر من المشاورات المكثفة بين أعضاء الجمعية العامة وهذا المجلس والأطراف المعنية» (مذكرات محمود رياض).

وكان اللورد كارادون قد أدلى بتفسيرات إضافية لمشروعه، وأوضح سياسة الحكومة البريطانية في إطار ما كان قد أعلنه وزير الخارجية البريطاني قبل أقل من شهر أمام الجمعية العامة من:

«إن بريطانيا لا توافق على أن تكون الحرب وسيلة لتسوية المنازعات ولا على السماح لدولة بالتوسع في حدودها نتيجة لحرب. إن هذا يعني أن إسرائيل يجب أن تتسحب ولكن بنفس القدر يجب على جيران إسرائيل أن يعترفوا بحقها في الوجود، وأنها يجب أن تتمتع بملاأمن داخل حدودها».

ثم تحدث مندوبو إثيوبيا والهند ونيجييريا وفرنسا والبرازيل ومالي واليابان، وأكدوا على أنه لا يجوز اكتساب الأراضي بالقوة والحرب، وأكد بعضهم على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وعلى أن القرار يلزم إسرائيل بالانسحاب منها ويلزم مجلس الأمن بتطبيق مبدأ الانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة دون استثناء. وقال مندوب الهند:

«وإن ما نفهمه هو أن مشروع القرار إذا وافق عليه المجلس سوف يجعل المجلس ملتزماً بتطبيق مبدأ الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي، وأنا أكرر - كل الأراضي - التي تم احتلالها بواسطة إسرائيل كنتيجة للنزاع الذي بدأ في ٥ يونيو [حزيران] ١٩٦٧».

وأضاف مندوب الهند مشيراً إلى احتمال استغلال إسرائيل لعبارة (حدود أمنة معترف بها):

و بعبارة أخرى، فإن مشروع القرار يجعل المجلس ملتزماً بالانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من كل سيناء وغزة ومدينة القدس القديمة والأراضي الأردنية غرب نهر الأردن والأراضي السورية، وحيث أن الأمر كذلك، فإن إسرائيل لا تستطيع استخدام كلمات «حدود أمنة معترف بها» التي يتضمنها القرار في فقرته الفرعية الثانية من مشروع قرار المملكة المتحدة من أجل الاحتفاظ بأي أرض احتلتها في النزاع الأخير. إن هذا هو مفهومنا الواضح لمشروع قرار المملكة المتحدة. وتصويتنا إلى جانب القرار يتم طبقاً لذلك».

(مذكرات محمود رياض).

وعندما تحدث مندوب فرنسا بعد التصويت على القرار بالاجماع قال:

«يجب أن نقر بأن النقطة التي كان الوفد الفرنسي يؤكد عليها دائماً باعتبارها ضرورية وهي مسألة انسحاب قوات الاحتلال، فإننا بالنسبة للقرار الذي تم تبنيه بواسطة المجلس، وإذا رجعنا إلى النص الفرنسي للقرار والذي هو أصيل بنفس قدر النص الإنكليزي، فإننا سوف نجد أنه لا يوجد أي مكان للغموض حيث أنه يتكلم عن «الأراضي المحتلة» وهو التعبير الذي لا جدال في تطبيقه مع تعبير «أراضي محتلة» في النص الإنكليزي، ونحن أيضاً مطمئنون لسماح ممثل المملكة المتحدة (كارادون) وهو يبرز العلاقة بين تلك الفقرة من مشروعه وبين عدم جواز حيافة الأراضي بواسطة القوة».

وقال مندوب مالي الذي كان رئيساً لمجلس الأمن:

«إن وفد بلادي يرغب في أن يتم تفسير تصويته اليوم لصالح القرار على ضوء التفسير الواضح وغير المبهم الذي أعطاه ممثل الهند للقرارات ومبادئ نص مشروع المملكة المتحدة وعلى وجه الخصوص. أولاً - إن انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية كلها من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ٥ يونيو [حزيران] لا يمكن أن يكون محلاً لأي شرط من أي نوع. ثانياً - إن الحل العادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يكمن في التنفيذ الفعال للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن على أساس استعادة الحقوق الخاصة بالشعب العربي لفلسطين. وهي الحقوق التي لا يمكن المساس بها، وفي رأي وفدي، فإن حل هذه المشكلة يجب أن يقوم فوق كل شيء على الحاجة للإعتراف بأن كل شعب له حق طبيعي في أن يكون له وطن قومي».

(مذكرات محمود رياض).

وافقت مصر والأردن وإسرائيل على القرار (٢٤٢) ورفضته سوريا التي أعلن مندوبها الدكتور جورج

طعنة في جلسة مجلس الأمن رفض بلاده:

«بسبب خلل المشروع من حد زمني لتنفيذ الانسحاب الإسرائيلي».

وينص القرار على ما يلي:

«إن مجلس الأمن إذ يعبر عن قلقه المستمر إزاء الموقف الخطير في الشرق الأوسط، وإن يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب والحاجة إلى العمل لأجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمان، وإن يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق.

١ - يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، الأمر الذي يجب أن يتضمن كلا البندان التاليين:

(أ) انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير.

(ب) إنهاء جميع حالات الحرب أو الادعاء بها واحترامها والإعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وبحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود أمنة ومُعترف بها ومتحدرة من أعمال القوة والتهديد بها.

٢ - ويؤكد أيضاً ضرورة:

(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(ج) ضمان الحرية الإقليمية والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من خلال اتخاذ اجراءات تشتمل على إقامة مناطق منزوعة السلاح.

٣ - ويطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً ليتوجه إلى الشرق الأوسط وإقامة اتصالات مع الدول المعنية من أجل السعي لإيجاد اتفاق والمساعدة في الجهود الرامية إلى تسوية سلمية ومقبولة بما يتماشى مع شروط هذا القرار ومبادئه.

٤ - ويطلب من السكرتير العام أن يرفع إلى مجلس الأمن تقارير عن تقدم جهود الممثل الخاص في أسرع وقت ممكن».

كما لا شك فيه أن القرار (٢٤٢) لم يكن حاسماً ولم يحدد موعداً لانسحاب إسرائيل، كما أنه صادق لها ولو بصورة ضمنية على ما كانت قد احتلته من الأراضي العربية قبل حرب سنة ١٩٦٧ زيادة عما خصص له (الدولة الإسرائيلية) في قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، دون أن يشير إلى حقوق الفلسطينيين في وطنهم وحريتهم في تقرير مصيرهم، وإنما اكتفى بالإشارة إلى ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة

اللاجئين. ومع أن القرار يرتبط مباشرة بعدوان سنة ١٩٦٧ وليس بسنة ١٩٤٨، إلا أن الالتزام بما جاء في القرار من:

«إنهاء جميع حالات الحرب أو الادعاء بها واحترام الاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وبحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود أمنة ومعترف بها ومتحررة من أعمال القوة والتهديد بها».

وهذا يعني قبول دولة (إسرائيل) ويحدود أمنة ومعترف بها وبسيادتها. ومهما كانت هذه الحدود التي يدعو القرار للاعتراف بها ويخضعها للسياسة الإسرائيلية، فإنه لم يقصد ولم يؤمل في أفضل الافتراضات أو الأمان أن تكون حدود سنة ١٩٤٨ أو أقل منها. ولكن يمكن القول إن الفلسطينيين أو من يمثلهم لم يكونوا طرفاً في القرار (٢٤٢)، ولذلك فإنه لا يشكل التزاماً عليهم بقيدهم مبدئياً بما نص عليه، أو يجرهم من حق النضال لاسترداد الحقوق الوطنية الفلسطينية وتقرير مصيرهم في إطار المبادئ الوطنية والوحدوية، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، يبدو مؤكداً أن الإصرار على استعمال عبارة (من أراض) في النص الإنكليزي للقرار رغم التساؤلات والإعتراضات. قصد منه أن يترك مجالاً لإسرائيل لأن تمتنع عن الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وإن كان ذلك مقيداً من ناحية المبدأ «بعد جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب». وفيما يتعلق بـ (الحدود الأمنة)، فإن المجال ترك مفتوحاً أمام الفرقاء للاستفادة منها، وما هي إسرائيل تدعي وتتصرف وكأن (الأمن) يرتبط بـ (حدودها) هي دون حدود غيرها. وذلك إضافة إلى ادعائها بأن الانسحاب المنصوص عليه في القرار لا ينطبق على الضفة الغربية والقدس، وأنها لم تكسب الأرض العربية عن طريق (الحرب) الذي نص عليه القرار وإنما عن طريق (الدفاع) ضد (المعتدين العرب). وعلى كل حال فإن القرار (٢٤٢) كان قراراً توفيقياً جعل في الإمكان الحصول على موافقة جميع الأطراف المعنية باستثناء سوريا. وجاء في مذكرات محمود رياض:

«لأننا لا نقول لا هذا القرار كان مثالياً، فالواقع أنه كان أضعف من مشروعات قرارات أخرى سبقته، ولكنه كان القرار الممكن الحصول عليه في ظل الظروف التي صدر بها»^(١).

وخصوصاً أضعف موقف مصر والعرب العسكري وخطر التفاوض على القضية الفلسطينية الأساسية من موقف ضعيف. وحتى الآن لم ينفذ القرار (٢٤٢) بسبب تعنت إسرائيل. وكان النقص الخطير فيه وفي موقف الولايات المتحدة أنها سمحت لإسرائيل بالاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة طيلة السنوات السابقة، مما مكن إسرائيل من تبديل طبيعة الأرض وطردها سكانها وبناء المستوطنات وحشر اليهود فيها والاستيلاء على موارد الأرض ومياهها وتغيير معالمها، وكل هذا يقضي على فرص السلام والوصول إلى تسوية عادلة. ولقد احتاج انقضاء سيناء المصرية من هذا المصير حرب استنزاف طويلة وحرباً أعد لها الرئيس عبد الناصر واتفاقية كامب ديفيد التي عزلت مصر الدولة العربية الكبرى عن شقيقتها وأخرجتها مؤقتاً من إطار أي جهد مشترك كان يمكن أن تقوم به الدول العربية الصاعدة.

في كتابه عن سنوات البيت الأبيض، يشير هنري كيسنجر مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي إلى نصوص القرار (٢٤٢) والإختلافات بشأن تفسيرها ويقول:

«ولكن سرعان ما اتضح بأن هذه العبارات الغامضة كانت مقبولة من قبل كل فريق فقط لأنه يمكن تفسيرها لصالحه. مصر والأردن فسرتقرة (الانسحاب من أراض محتلة) بأنها تلزم بالانسحاب من جميع الأرض المحتلة: إسرائيل اعتبرت (حدود أمنة ومعترف بها) بأنها تمنع وتستثني العودة إلى خطوط ما قبل حرب الأيام الستة: إسرائيل كان الانسحاب يعني التخلي عن ضمانات ملغوسة للسلاسة، فطلبت ثمناً مقابل ذلك. للحرب الانسحاب كان يعني في رأيهم استرجاع ما يخصهم، وتبعاً لذلك فإن الانسحاب الإسرائيلي حق لهم وليس تنازلاً إسرائيلياً».

ويقول كيسنجر كذلك بأن مصر أصرت على انسحاب إسرائيل قبل تنفيذ بنود القرار (٢٤٢) الأخرى، أو حتى قبل الشروع في التفاوض عليها. أما إسرائيل فطلبت الإبتداء بمفاوضات وجهاً لوجه، لأن هذا يشكل اعترافاً ضمنيّاً بها على الأقل ويقلل من خطر كانت إسرائيل تخشاه وهو قيام الدول العظمى بفرض شروط للتسوية. أما الأردن فقد قبل بالقرار (٢٤٢) على أساس وعد من سفير الولايات المتحدة في الأمم

المتحدة السيد آرثر غولدنرغ، بأنه بموجب بنود القرار ستقوم الولايات المتحدة بالعمل على إعادة الضفة الغربية للاردن مع تعديلات طفيفة للحدود، وبأنها كانت مستعدة لاستعمال نفوذها للحصول على دور للاردن في القدس. ولكن كيسنجر يعلق على ذلك بقوله:

«وما هنا لم تكن هناك مفاوضات قائمة بين الوعد كان بدون معنى».

ويقول كيسنجر كذلك بأن:

«مصر والاردن قامتتا على كره منهما باستطلاعات في سبيل التوصل لشكل من التراضي، انهما طلبتا بانسحاب إسرائيل لحدود ما قبل ٥ حزيران [يونيو] ١٩٦٧، ولكنهما بينتا استعدادهما للنظر في تصريجات عن إنهاء حالة الحرب وحق كل دولة في عيش امن والإعتراف بإسرائيل. ومع أن هذا شكل تقدماً (كمياً Quantum) عن العداءة التي ميزت المواقف العربية على مدى حقيبتين، فإنه كان أقل بكثير من مطالب إسرائيل الملتهبة: مفاوضات مباشرة - حدود آمنة ومعترف بها (عبارة تخفيفية بدلاً من تغييرات بالحدود)، حدود مفتوحة للتجارة والتنقل وضمان لحرية الملاحة عبر الممرات البحرية الدولية. وحتى الدول العربية المعتدلة لم تكن لترضى بشيء أقل من الانسحاب الكامل ورفضت المفاوضات المباشرة (على الأقل في العلن)».

ويضيف كيسنجر:

«بأن الدول العربية (المطرقة) رفضت عملية السلام على أي أساس، وأن منظمة فتح الفدائية أعلنت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨ بأنها ترفض جميع التسويات التوفيقية التي تستهدف وقف النضال المسلح، وحذرت الدول العربية من السير في هذا السبيل وأعلنت بأنها تؤيد قيام مجتمع حر مفتوح غير طائفي وغير عنصري في فلسطين - ويكلمنا أخرى إلغاء دولة إسرائيل كلية».

وفي الأردن يؤكد بعض كبار المسؤولين الأردنيين بأن الرئيس جونسون طلب من الأردن الموافقة على القرار (٢٤٢)، ووعد جلالة الملك حسين بأن يتم الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية خلال ستة أشهر ولكنه نكث بوعده. وذكر محمود رياض في مذكراته أن جلالة الملك حسين أشار إلى مثل هذا الوعد وقال:

«وفي تلك الفترة جاء الملك حسين إلى الولايات المتحدة واجتمع بالرئيس جونسون للمرة الثانية، وعندما قابلته في نيويورك ذكر لي أنه تلقى تأكيدات من واشنطن بانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي المصرية إذا قبلنا المشروع الأمريكي».

وأضاف بأن المشروع الأمريكي لم يكن يشير إلى الانسحاب وكانت الثقة مفقودة بموقف الولايات المتحدة ووعدها.

حرب الاستنزاف - التفوق العسكري يميل لمصلحة العرب

لم يوقف انتهاء حرب سنة ١٩٦٧ أعمال المقاومة والقتال، وراح الرئيس عبد الناصر يبذل الجهود الجبارة لبناء قوة مصر الحربية، ثم جاءت حرب الاستنزاف التي استمرت حوالي ثلاث سنوات، استمرت مصر خلالها في بناء قواتها الحربية بدعم من الدول العربية والإتحاد السوفياتي، وأنشأت شبكة دفاع جوي متطورة قوية غرب قناة السويس. ويذكر الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية المصري السابق في مذكراته التي نشرت في مجلة الوطن العربي، بأن حرب الاستنزاف ضد إسرائيل زادت في خبرات وكفاءة القوات المصرية الميدانية، وقد رافق ذلك مجيء وتعاون مستشارين عسكريين سوفيات وقوات قتالية سوفياتية، وزود الإتحاد السوفياتي مصر بخراط جوية تبين الموقف العسكري في منطقة السويس (٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٩)، وتنظيم العمليات الدفاعية لإسرائيل في سيناء، بما في ذلك مواقع المخازن والشؤون الإدارية والمواقع الدفاعية بالتفصيل. ومن ناحية أخرى، استمرت الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بالأسلحة والمقاترات، وقام طيارون أمريكيون من احتياطي السلاح الجوي الأمريكي بملابسهم المدنية، بقيادة هذه الطائرات من ولاية ميسوري إلى قاعدة جوية شرق الولايات المتحدة إلى جزر الأزور ثم إلى قبرص، حيث تم تغيير العلامات الأمريكية إلى إسرائيلية ثم ومنها إلى إسرائيل، وتقاضى كل طيار أكثر من ألف دولار للرحلة الواحدة.

ويطبيعة الحال، نزلت بمصر خسائر كبيرة في حرب الاستنزاف ولكن خسائر جسيمة مقابلة نزلت

بالإسرائيليين. ويذكر هنري كيسنجر بأنه وقع ١٢٨٨ حادثاً (تخريبياً) في الفترة بين حرب سنة ١٩٦٧ ونهاية سنة ١٩٦٨ معظمها على الجبهة الاردنية، وقتل للإسرائيليين ٢٢٤ وجرح ٧٦٥ من العسكريين وقتل ٤٧ وجرح ٣٣٠ مدنياً.

وتعتبر هذه الخسائر جسيمة بالنسبة إلى عدد سكان إسرائيل الذي كان مليونين ونصف المليون، وتوازي مقتل عشرين ألف شخص وجرح مائة ألف في بلد بحجم الولايات المتحدة. واعترف مسؤولون وسكروين اسراييليون بفداحة الخسائر الإسرائيلية. واستقبل قرار وقف إطلاق النيران في إسرائيل بشعور الرضى. وأقر الكاتب الإسرائيلي ماتى بيليد - وكان برتبة عميد في الجيش الإسرائيلي ومسؤولاً عن شعبة الإمداد - بأن:

«فشل الجيش الإسرائيلي من الناحية العسكرية في حرب الإستنزاف بمثل أول معركة يهزم فيها في ساحة القتال منذ قيام إسرائيل، لدرجة أننا في إسرائيل قبيضنا على أول قشة القيت إلينا وهي وقف القتال». (مذكرات محمود رياض).

أما شاه إيران فكان تعليقه لوزير الخارجية محمود رياض في آذار/ مارس ١٩٧١ عن حرب الإستنزاف:

«إنه من الضروري على مصر أن تقوم بعمل عسكري لتحريك الموقف، وإن حرب الإستنزاف التي شنتها مصر ضد الاحتلال الاسرائيلي قد كيدت إسرائيل خسائر فادحة كان الإسرائيليون يخفونها، ولكنهم شكوا إليه أكثر من مرة من ضخامتها». (مذكرات الفريق محمد فوزي).

ويعلق الفريق أول محمد فوزي على حرب الإستنزاف بأنه يكفي أنها منعت العدو من استغلال انتصاره الساحق بفرض شروط المنتصر والاستسلام على مصر، وأنها مكنت مصر من بناء قواتها بأسلحة متطورة ورفعت كفاءتها العسكرية واستعادت إرادة القتال والتصميم على إزالة آثار العدوان.

أما إسرائيل فقد قامت من جانبيها بالإغارة على القواعد الفدائية المشتبه بها في الأردن. وبهجوم ضخم على مطار بيروت الدولي (٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨)، وتبادلت قذائف المدفعية مع مصر بصورة منتظمة عبر القناة. وقامت القوات المصرية بغارات عبر القتال وأوقعت إصابات بالقوات الإسرائيلية وأضراراً في مواقعها. وقامت القوات الإسرائيلية الجوية بغارات على الجسور المصرية، كما قامت قوات جوية بعملیات نزول في عمق الأراضي المصرية وتسفيت محطات كهربائية ومرافق مصرية متعددة، وكانت بعد حادث إغراق المدمرة الإسرائيلية أيلات قد قصفت مصافي وخزانات البترول، وأنزلت الدمار بمدن القناة بعنف شديد لتقتصر مصر والعرب بكل هذا بأن السلام مع إسرائيل أو على الأقل وقف إطلاق النار هو لمصلحة العرب لأن الحرب تكلفهم كثيراً. وأنشأت إسرائيل (خط بارليف) على طول قناة السويس. واستعانت مصر وسوريا بصورة متتابعة بالإتحاد السوفياتي وحصلتا على أسلحته وطائراته وقواته للتدريب والحماية. ووقعت معركة جوية بين الطائرات الإسرائيلية والطائرات الروسية في القطاع الشمالي في خليج السويس، أشار إليها موشيه دايان في قصة حياته، وذكر بأن الطائرات الإسرائيلية أسقطت في تلك المعركة الجوية خمس طائرات سوفياتية، وعادت جميع الطائرات الإسرائيلية إلى قواعدها سالمة، وهبط الطيارون السوفيات بالمظلات غرب القناة، وكان اثنان منهم مجروحين واثنان ميتين. ولم ينشر أي بيان مصري أو روسي أو اسرائيلي عن المعركة، لأنه لم تكن لدى إسرائيل رغبة في إثارة السوفيات أو تصعيد الموقف معهم، وإنما كان هدف إسرائيل تصادي الصدام مع الروس حسب قول موشيه دايان^(١١).

ومن المفارقات المرتبطة بنتائج هذه المعركة، أن بعض المسؤولين المصريين شعروا بشيء من الإرتياح لهزيمة الروس، لأن هذه الهزيمة أثبتت في نظرهم بأن تفوق الطيران الإسرائيلي في اشتباكات مع الطيارين المصريين لم ينشأ عن عدم كفاءة الطيارين المصريين، أو عدم تميزهم بالشجاعة والإقدام حسبما كان يعتقد ويقول بعض القادة السوفيات، وإنما كان بسبب عدم كفاءة الطائرات الروسية بالمقارنة مع الطائرات الأمريكية التي زودت بها الولايات المتحدة الطيران الإسرائيلي. وفيما بعد تحسنت كفاءة الطائرات الروسية خلال سنوات حرب الاستنزاف، فقد طور السوفيات طائراتهم الميخ تطويراً كبيراً في

ضوء الاختبارات في مصر والملاحظات المصرية، فأصبحت تضاهي طائرات الفانتوم، وازدادت ثقة الطيارين المصريين بأنفسهم وبقدرة طائراتهم الروسية. وشكلت الصواريخ الروسية على طول القناة حاجزاً دفاعياً قوياً ضد الطيران الإسرائيلي. وتطورت الأجهزة الالكترونية للتشويش والاستطلاع والإنذار، كما سلّح المشاة المصريون بأسلحة فعالة مضادة للطائرات والدبابات، وتحسن مستوى التنسيق وتحريك القوات التكتيكي على مقياس واسع.

ويقول الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية السابق المصري في مذكراته، بأن التفوق العسكري في ذلك الوقت أصبح يميل إلى جانب مصر. ويذكر بأن:

«مقياس قدرات قواتنا (المصرية) مع قوات العدو في ذلك الوقت - أواخر ١٩٧٠ وأوائل ١٩٧١ - كانت لصالح قواتنا عدداً وتسليحاً وكفاءة في قوات العدو في كل أفرع القوات المسلحة، وأن توقيت معركة التحرير وتنفيذ الخطط الموضوعية والتي تم التدريب عليها وهي الخطة جرانيت، واستكمالها بالخط ٢٠٠ الشاملة كان توقيتاً مخططاً وسليماً»^(١٧).

وفي مذكراته التي نشرت في حلقات في مجلة الوطن العربي يستشهد الفريق أول محمد فوزي ببيان صدر عن مارشال الاتحاد السوفياتي غريشكو، وزير الدفاع، في اجتماع بين القادة السوفييات والقادة المصريين في موسكو بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧١، دارت فيه المناقشة حول القدرات العسكرية للقوات المصرية، ومدى قدرة الجيش المصري على القيام بعمليات واسعة لتحرير سيناء. وجاء في بيان غريشكو ما يلي:

«إن هناك ثلاثة معنويات تحدد مقدرة أي جيش وهي: التعداد ونوعية التسليح والكفاءة القتالية ومعنويات الجيش. فإذا كان الجيش يتمتع بتفوق في هذه العوامل الثلاثة يمكن أن يضمن له النجاح... إن المقارنة بينكم وبين إسرائيل في العوامل التي ذكرتها تشير إلى تفوقكم بالنسبة للتعداد ونوعية الأسلحة والكفاءة القتالية. ثم قرأ غريشكو من بيان لديه مقارناً بين قوة إسرائيل وقوة مصر وسوريا مجتمعين بالنسبة لكل سلاح من الأسلحة، وأشار إلى تفوق عربي بنسبة ٢ إلى ١ في عدد القوات والأسلحة، وخصوصاً في الدبابات والمدفعية وصواريخ الدفاع الجوي. أما بالنسبة إلى الطائرات فليدرك تفوق عددي بنسبة ٢ إلى ١. وذكر أن طائرات الفانتوم الأميركية تحمل ١٧ طناً من القنابل، وفي هذه الحالة لا تزيد سرعتها عن ٩٠٠ كيلو/ساعة. وقد أثبتت التجربة في فييتنام وفي منطقة قناة السويس أن طائرة الميغ تمكنت من إسقاط الفانتوم وهي محملة. أما بالنسبة إلى الأسلحة البحرية، فليدرك أيضاً ما يكفي لإقامة ٩ كبراري على قناة السويس، كما وصلكم كل الأجهزة لفتح الثغرات، وليدرك كثائيب خاصة بالتشويش على العدو إلكترونياً، ولقد أصبح لدينا من المعلومات عن كافة المواقع الإسرائيلية بعد قيامنا بالاستطلاع الجوي»^(١٨).

وكان تعليق بريجنيف أنه بعد ما جاء في بيان غريشكو التفصيلي لا يجوز أن نسمع حديثاً عن ضعف القوات المصرية، وأنها ليست في مستوى العدو لأنه إذا كان أفراد الجيش المصري يرددون مثل هذه الأقوال:

«فإن الجيش في هذه الحالة يصبح غير مستعد لأي معركة مهما تلقى من أسلحة».

وأضاف الفريق أول محمد فوزي في مذكراته، بأن الولايات المتحدة في عهد نكسون عادت وقدمت أسلحة متطورة لإسرائيل خلال سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٣ أكثر مما قدمه الرئيس جونسون طيلة عهده. وبذلك استعادت إسرائيل التوازن الحربي مع العرب منذ بداية سنة ١٩٧٢، بعد أن كان العرب متفوقين عسكرياً من أواخر سنة ١٩٧٠ وطوال سنة ١٩٧١. ثم تبدل الوضع بعد أن اتجه أنور السادات في تفكيره إلى التسوية السلمية، وأخرج الوحدات السوفياتية المقاتلة مع الفنيين والأجهزة والمعدات العسكرية الأخرى التي سحبت معهم. فقدت القوات المسلحة المصرية توازنها في القوى لفترة طويلة.

مهمة يارنغ وصاحبة روجرز

بعد قتال دام ثلاث سنوات اشتعلت خلالها حرب الاستنزاف بصورة متواصلة تقريباً، أعلن وقف القتال في ٨ آب/ أغسطس ١٩٧٠. وكان ذلك نتيجة لمبادرة أميركية اشتهرت باسم (مشروع روجرز) الذي كان وزيراً للخارجية الأميركية. ووعدت الولايات المتحدة مصر بالإمتناع عن تزويد إسرائيل بالأسلحة

خلال مدة المفاوضات على أساس مبادرة روجرز للسلام، ولكنها لم تحترم كلمتها وخرقت وعدها بعد وقت قصير وأرسلت الطائرات إلى إسرائيل.

وتنفيذاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن (٢٤٢)، عين الأمين العام للأمم المتحدة السفير غونار يارنغ ممثلاً خاصاً ليتوجه إلى الشرق الأوسط وإقامة اتصالات مع الدول المعنية من أجل السعي لإيجاد اتفاق، والمساعدة في الجهود الرامية إلى تسوية سلمية ومقبولة. وحاول يارنغ القيام بمهمته وبذل جهوده في سبيل انجачها. وبعد اتصالات ومباحثات طويلة مع الدول المعنية قدم في ٨ شباط/ فبراير ١٩٧١ وثيقة تحدد ما يجب على كل طرف أن يقبل به، وطلب أن يلتزم كل طرف مقدماً بما جاء في الوثيقة للوصول إلى تسوية. وكانت الوثيقة تلزم مصر بعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، وتلتزم إسرائيل سحب قواتها من مصر إلى الحدود الدولية. فلم تقبل إسرائيل أو مصر أن توقع على النموذج الذي أرسله يارنغ لكل منهما. فمصر أعلنت بأنها تقبل إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، ولكنها رفضت توقيع معاهدة صلح معها، وطلبت أن تلتزم إسرائيل بحل مشكلة اللاجئين، وأن تتسحب ليس فقط من الأراضي المصرية وإنما أيضاً من قطاع غزة والأراضي العربية الأخرى إلى مواقع ما قبل حرب ١٩٦٧. ومن جانبها أجابت إسرائيل بأنها على استعداد أن تدخل في مفاوضات سلام مع مصر دون شروط مسبقة، ولكنها لن تقبل بالعودة إلى حدود حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وبعد فترة قصيرة تخلل يارنغ عن مهمته التي حاول أن يقوم بها بصورة تميز بالصبر والإخلاص. ولم يعين السكرتير العام للأمم المتحدة وسيطاً مكانه.

وبالنسبة إلى مهمة يارنغ يقول محمود رياض (وزير خارجية مصر) بأنه مهد له كل فرص النجاح؛ ولكن إسرائيل علنت بإصرار على وضع العراقيل لمنع نجاحه في مهمته، خصوصاً عن طريق التمسك بوجوب إجراء مفاوضات مباشرة رغم أن ذلك لم ينص عليه القرار (٢٤٢)، كما أنها فسرت القرار بأنه «مجرد جدول أعمال» للتفاوض في إطاره وليس مجموعة التزامات أربط الفرقاء بتنفيذها. كما ثابرت على تقديم طلبات متلاحقة بشأن المفاوضات مع مصر لا ترغب في مفاوضات مباشرة، خصوصاً لأنها كانت ستتم في ظل احتلال عسكري يضعف الموقف العربي. وبهذه الطريقة عطلت إسرائيل مضمون القرار وفعاليتها وهو القرار:

والذي استمرت المفاوضات بشأنه حوالي شهرين للاتفاق على التزامات تنفذها الأطراف المعنية ووافقت عليها إسرائيل في حينها حسبما عبر عنه غولديرج بوضوح في أحاديثه لمحمود رياض. ولو أن الهدف كان مجرد وضع جدول أعمال للتفاوض، فلم يكن الأمر يستدعي أكثر من بضع ساعات لإصدار قراره^(١).

ومع أن غولديربغ (مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة) قد تعهد أمام مجلس الأمن بأن حكومته سوف تستخدم كل نفوذها السياسي والدبلوماسي في تدعيم مهمة ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة لم تحاول تقديم أي معونة ليارنغ مما أدى إلى فشل مهمته.

في أوائل سنة ١٩٦٨ وخلال قيام يارنغ بمهمته، وصلت إلى مصر معلومات بأن إسرائيل تحضر لعدوان على الأردن خلال بضعة أيام ونقلت تلك المعلومات إلى جلالة الملك حسين. ويتاريخ ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٨ عبرت قوات إسرائيلية كبيرة نهر الأردن وهاجمت (الكرامة)، فتصدت لها ببسالة قوات الجيش الأردني ورجال المقاومة الفلسطينية، وأنزلوا بها خسائر جسيمة وغنموا منها عربات مدرعة وأسلحة إسرائيلية. واضطر الإسرائيليون إلى الانسحاب دون أن يسمحوا لرجال الصحافة والمصورين الذين اصطحبهم معهم بالدخول إلى أرض المعركة التي هزموا فيها. ويقول محمود رياض في مذكراته:

وخضعت الولايات المتحدة بشدة على الملك حسين حتى لا يطلب بحث العدوان الإسرائيلي في الأمم المتحدة، لأن هذا سيصيب المشاعر الدولية ضد إسرائيل لقيامها بالعدوان في الوقت الذي يمارس فيه يارنغ مهمته من أجل السلام. إلا أن الأردن أصر على إثارة الموضوع في مجلس الأمن الذي أصدر قراراً بإدانة العدوان الإسرائيلي بعد محاولة فاشلة قام بها غولديرج لإدانة المقاومة الفلسطينية وإسرائيل على حد سواء^(٢).

ومن جانب آخر كان جلالة الملك فيصل يستحث الرئيس جونسون للعمل على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية. وفي تاريخ ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٨ أرسل الرئيس جونسون رسالة إلى الملك فيصل، فأبلغ الملك مضمونها إلى الرئيس جمال عبد الناصر. وجاء في هذه الرسالة:

وإن موقفنا بالنسبة للإنسحاب الإسرائيلي ما زال كما عبر عنه السفير جولدبرج الملك حسين في نيويورك خلال شهر نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٦٥... أنه بينما لا نستطيع أن نضمن أن الأردن سيسترد كل شيء، وإن بعض التعديل قد يكون مطلوباً لإقامة حدود دائمة، فإننا مستعدون لاستخدام نفوذنا من أجل الحصول على أكثر الترتيبات الممكنة والمناسبة للأردن. وإننا ملتزمون بمبدأ الإستقلال السياسي والوحدة الإقليمية. وبينما يجب أن يكون هناك إنسحاب للقوات، فإنه يجب أن يكون إنسحاباً إلى حدود آمنة ومتعترف بها لكل الدول وليس بالضرورة إلى خطوط الهدنة القديمة، ومع ذلك يجب أن يتم تعويض ذلك بتعديلات مناسبة مقابل التغيير في تلك الخطوط. وإننا نؤمن بأن تلك التعديلات يجب أن تمثل أدنى حد لتتسنى مع الاحتياجات الاقتصادية واحتياجات الأمن المشترك. إن شكلاً ما من الحوار بين الأطراف يبدو ضرورياً لتحقيق ترتيبات الأمن وحتى ولو لم تكن معاهدة السلام من بين تلك الإحتمالات في الوقت الحاضر^(١٧).

ومهما تكن نيات الولايات المتحدة، فإن القادة العرب شعروا بأنها تمارس الضغط عليهم للخضوع لرغبات إسرائيل وأطماعها ووجهة نظرها.

وفي لقاء بين جلالة الملك حسين والرئيس عبد الناصر في القاهرة بتاريخ ٦ نيسان / أبريل ١٩٦٨:

«أخبرنا الملك حسين بأن الأمريكيين قد طلبوا منه قبل حضوره إلى القاهرة بأربع وعشرين ساعة أن يبرم اتفاقية صلح مع إسرائيل، ولكن الملك رد عليهم بأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لم ينص على ذلك من قريب أو بعيد. ولقد تحجج الأمريكيين في طلبهم هذا بأن مهمة يارنغ تواجه الفشل وانهم يريدون انقاضها من هذا المصير، فرد عليهم الملك بأن إسرائيل هي سبب الفشل وأنه يشعر باستغراب شديد، فبدلاً من أن يضغط الأمريكيين على إسرائيل يبيتون الآن ليضغطوا عليه هو من أجل إعطاء مزيد من التنازلات لإسرائيل».

وأضاف الملك حسين:

«إنه شعر بضرورة الحضور إلى القاهرة للتشاور مع الرئيس عبد الناصر في هذه المرحلة الدقيقة، وإن هناك الآن في إسرائيل اتجاه يصر على الإحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، بل وهناك من يدعو لاجتلال أراضيها بالكامل - أي الأردن»^(١٨).

وعلق دولة السيد عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن في ذلك الوقت على موقف الولايات المتحدة وإسرائيل فقال:

«إن الملاحظ الآن أن إسرائيل قد بدأت في تحريكها السياسي تبعد عن مضمون ونصوص قرار مجلس الأمن، وهكذا رفضت إسرائيل اقتراحاً قدمناه إلى يارنغ بأن ينص في مقترحاته على أن (الأطراف مستعدة لتنفيذ القرار)، ثم جازمنا الأمريكيون في عمان أمس ونصحونا بعدم التمسك بهذا النص حتى لا نتعقد الأمور. وواضح من ذلك رفض إسرائيل لتنفيذ القرار والأمريكيون يعاونونها في ذلك، ولهذا فإننا نتعتقد الآن أن يارنغ سيتوقف عن الاستمرار في مهمته ويعود بالقضية مرة أخرى إلى مجلس الأمن»^(١٩).

ولقد أبدى الرئيس عبد الناصر استغرابه من موقف الولايات المتحدة من الأردن وقال:

«إننا نواصل تحركنا السياسي لاختبار مدى جدية التمهيدات الأمريكية التي أعطاها لكم ولأعضاء مجلس الأمن، والذي استغربه الآن حقاً هو أنني كنت أتصور أن أمريكا ستلتف معكم، كأصدقاء لها، مروقاً يختلف عن موقفها معنا. أما عن موقفنا نحن فالأمريكيون يعرفون من البداية أننا لن ننهي حالة الحرب مع إسرائيل إلا بعد جلثنا عن كل شبر في الجولان والضفة الغربية وغزة وسيناء». (مذكرات محمود رياض).

ويبدو أن انضاح الموقف الأمريكي الذي مثل انحيازاً صارخاً لإسرائيل، ولم يكن صادقاً في سعيه لتحقيق الإنسحاب الإسرائيلي رغم الوعود والإلتزامات الأمريكية، قد دفع الاتحاد السوفياتي إلى مزيد من التأيد العسكري لمصر، وإلى مشاركتها الرأي في الخداع الذي مارسه الولايات المتحدة. ويذكر وزير الخارجية المصري محمود رياض في مذكراته بعد زيارته للدول العربية والغربية والشرقية بأن عبد الناصر كان سعيداً بنتائج مباحثاته (رياض) مع بريجنيف، وأن الزعيم السوفياتي بحث برسالة إلى عبد الناصر تخبره بأن الإتحاد السوفياتي قد وافق على تزويد مصر بمائة وعشرين طياراً سوفياتياً يوضعون تحت قيادة الدفاع الجوي المصري. واعتقد محمود رياض بأن السبب المباشر وراء هذه الموافقة:

«بعد تردد استمر نحو عشرة أشهر كان يرجع إلى إعساس السوفيات بأن الأمريكيين قد ضلّوهم بشأن تنفيذ القرار ٢٤٢».

ووصلت رسالة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي تبلغ مصر بأن الإقتصاد السوفياتي قد فقد الأمل في التوصل لتسليسي مع الولايات المتحدة، وتعترف صراحة بأن الأمريكيين قد خدعوا

السوفيت. وكانت الولايات المتحدة في تلك المرحلة تلوح للإتحاد السوفيتي بسراب الحل السلمي أولاً في أن يحاول الإتحاد السوفيتي الضغط علينا لتقديم تنازلات فتحمل الوقيعة بيننا وبينه، أو أن يخفض الإتحاد السوفيتي من دعمه العسكري الذي بغيره لن نستطيع إكمال بناء قواتنا المسلحة»^(١٤).

وزاد من قناعة مصر بسوء موقف الولايات المتحدة المعلومات التي توافرت لدى الأجهزة المصرية، والتي تشير إلى أن الولايات المتحدة ستقف في سنة ١٩٦٩ ما بين ١٥ و ٢٠ مليون جنيه لاحداث اضطرابات في جبهة مصر الداخلية.

وفي ايلول/ سبتمبر ١٩٦٨ صدر تصريح للرئيس جونسون تبني فيه الموقف الإسرائيلي ونقض وعده والتزاماته السابقة بالقرار (٢٤٢) إذ جاء في التصريح:

«إن حقيقة واحدة مؤكدة وهي أن عملية صناعة السلام لن تبدأ قبل أن يبدأ القادة في الشرق الأوسط في تبادل الآراء بالنسبة للقضايا الصعبة، من خلال إجراء متفق عليه يمكن أن يسمح بالسعي إلى مناقشات نشيطة، وبغير ذلك لن يتم تقدم نحو السلام»^(١٥).

ويعتقد محمود رياض بأن هذا الوضع دفع الرئيس عبد الناصر إلى أن يطلب من الإتحاد السوفياتي أن يتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن الحل السلمي. ويذكر بأن الرئيس عبد الناصر شرح وجهة نظره في هذا التفويض لمجلس الوزراء المصري قائلاً:

«إن من رايي أن نجعل السوفيت هم الذين يدخلون المناقشات والعلاقات مع الأمريكيين، ومصر تكون بينهم وبين السوفيت، وعندما يجلس السوفيت والأمريكيين على مائدة واحدة فسكون هناك لغة مختلفة للحديث بينهم، وفصلاً عن ذلك فإن إدراك السوفيت للطريق المسدود الذي يقودهم الأمريكيين إليه في النهاية سيجعلهم أكثر حسماً في توريد شحنات السلاح التي نطلبها منهم»^(١٦).

ويبدو من تتابع التحركات والمناقشات السياسية، إن الولايات المتحدة وإسرائيل حاولتا دفع مصر إلى اتفاق منفصل يخصها وحدها. وفي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨ قدم دين راسك وزير خارجية امريكا لوزير خارجية مصر محمود رياض مشروعا يشرح سياسة الولايات المتحدة بشأن الموقف الحالي قبل أن يترك منصبه، وكان المشروع يتضمن سبع نقاط:

- ١ - انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية بالكامل.
- ٢ - إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.
- ٣ - يتبع ذلك فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية.
- ٤ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس سؤال كل لاجئ بطريقة سرية وبصفة شخصية عن رغبته في العودة إلى إسرائيل، وفي حال رفضه فله أن يختار أي بلد يريد أن يذهب إليها دون أن يشكل هذا ارتباطاً مسبقاً على هذه الدول.
- ٥ - وجود قوات دولية في شرم الشيخ على ألا تنسحب إلا بقرار مجلس الأمن أو الجمعية العامة.
- ٦ - تقاهم حول مستوى التسليح في المنطقة.
- ٧ - توقيع مصر على وثيقة تتضمن هذه الالتزامات وكذلك إسرائيل^(١٧).

ورفضت مصر هذه المقترحات لأنها تشكل حلاً منفرداً وليس حلاً شاملاً، ولأن قبولها من جانب مصر يخل بالاعتبارات الأخلاقية والالتزامات القانونية التي تتضمنها اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين مصر والدول العربية. وقال دين راسك لمحمود رياض: «ولكنني أتيت لك بانسحاب اسرائيلي كامل من الأراضي المصرية من كل سيناء» وطلب أن تكون هناك حلول ثنائية منفصلة وأضاف:

«انني نيابة عن الولايات المتحدة استطيع أن أقدم باقتراح مماثل إلى الأردن؛ ولكننا لا نستطيع أن نفعل نفس الشيء مع سوريا طالما أنها ترفض قرار مجلس الأمن»^(١٨).

ولم تنفذ الولايات المتحدة وعدها للأردن بشأن الانسحاب، ولم تقبل مصر بالحل المنفرد وإن كان يزيل الاحتلال الإسرائيلي عن سيناء بكاملها فيما لو تحقق. وتمسكت مصر بالحل الشامل لتحرير جميع الأراضي العربية. وما زال محمود رياض يذكر بوضوح بعد سنوات طويلة ما قاله له وزير الخارجية الأمريكي وهو يودعه:

«إن إدارة جونسون تنتهي مديتها في آخر الشهر القادم فلا تتوقعوا قيامها بالضغط على إسرائيل».

وبعد توقف قليل أضاف راسك:

«ولا تصدق أن هناك إدارة أميركية في المستقبل تضغط على إسرائيل»^(٣١).

ولقد أثبتت الأيام والمواقف والأحداث حتى اليوم مدى الصدق في كلمات دين راسك هذه.

الرئيس نيكسون - السياسة المتوازنة

جاء ريتشارد نيكسون إلى رئاسة الجمهورية الأميركية بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، وبدأ بأنه يريد أن يتبع ما سمي بسياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل تؤدي إلى تحقيق تسوية لتفادي وقوع انفجار جديد في المنطقة. ويذكر محمود رياض في مذكراته أنه أثناء الحملة الانتخابية للرئاسة بين نيكسون وغولدواتر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، تحدث أثناء وجوده في نيويورك مع عدد من رجال الأعمال الأميركيين ذوي النفوذ في الانتخابات

وعن سبب مساندتهم لنيكسون وتمويل حملته الانتخابية، فأطلعني بعضهم على أنهم سيعون لفوز نيكسون حتى يكون أكثر صرامة مع الاتحاد السوفيتي، وأكثر حزماً مع إسرائيل التي تعرض مصالح الشعب الأمريكي للخطر.

ولم يكن الأمر خافياً عن اليهود، ولذلك لم يحصل نيكسون سوى على نسبة ضئيلة للغاية من الأصوات اليهودية»^(٣٢).

وفي تلك الفترة حسبما يذكر ويليام كوانت في كتابه (Decade of Decisions) كانت هناك أفكار شائعة في الدوائر السياسية في واشنطن عن الشرق الأوسط منها: إنه منطقة خطيرة ربما يؤدي النزاع فيها إلى مجابهة بين أميركا وروسيا، وأن أميركا كانت تفقد فيها نفوذها، وإن نفوذ أميركا فيها يتآكل، وأن المنطقة تتعرض لـ (الاستقطاب) و (الراديكالية)، وكانت هناك أفكار عن جمع أميركا وإسرائيل والدول العربية (المعتدلة) في صف واحد ضد الإتحاد السوفياتي و (الراديكاليين العرب)، وأن استمرار النزاع هو لصلحة السوفيات وسيؤدي إلى عزل أميركا وإسرائيل في «بحر» من العرب الراديكاليين المعادين لأميركا. وكان بروز حركة الفدائيين ينبئ بما سيحدث من تزايد العنف والإرهاب وتهديد مباشر لحياة الأميركيين ومصالحهم وتزايد عدم الاستقرار، وفي النهاية ستقع الحرب مرة أخرى. كما كان هناك قلق بشأن تمكن إسرائيل من أن تطور أو أن تكون قد طورت أسلحة نووية. ولم يكن هناك:

«من يعرف ما يجب عمله بشأن الخيار الإسرائيلي، ولكن الأمر زاد في الشعور بأن الشرق الأوسط كان أخطر من أن يتجاهل».

ونتيجة لهذه «الافكار»، كان هناك توافق في الرأي في واشنطن بأنه يجب أن تقوم الولايات المتحدة بدور فعال لتشجيع تسوية سلمية قائمة على أساس القرار (٢٤٢). وكان هناك شعور بأن جهود الرئيس السابق جونسون في هذا السبيل لم تكن نشطة، وأن محاولات يارنغ كانت حذرة أكثر مما يجب، وأنه يتوجب على الولايات المتحدة بالتعاون مع الدول الكبرى، وخصوصاً الإتحاد السوفياتي، أن تسعى لدفع أطراف النزاع إلى عملية تفاوض، تكون خطوطها الأولى بلورة مبادئ تسوية يتم التوصل إليها في مباحثات بين الدولتين العظميين دون فرض تسوية على الأطراف، ودون أن تكون المفاوضات مباشرة حسبما يطلب الإسرائيليون. وكان البيت الأبيض ووزارة الخارجية متفقين على هذه النقطة، وكانت وزارة الخارجية تحبذ سياسة متوازنة نحو العرب وإسرائيل (Even handed)، وبعض التحفظ في تزويد إسرائيل بالسلاح، وانسحاباً إسرائيلياً من الأراضي العربية، وتصريحاً عربياً بسلام غير شديد الشروط. وبطبيعة الحال، كانت فكرة السياسة المتوازنة تعتبر من قبل إسرائيل وانصارها بأنها انحياز للعرب. وعندما أوفد الرئيس نكسون صديقه ويليام سكرانتون إلى الشرق الأوسط في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ في جولة استطلاعية وللإلتقاء بالرئيس عبد الناصر، وقام سكرانتون باستعمال عبارة «السياسة المتوازنة»، فإنه أشار موجات من الذعر والغضب في إسرائيل. وكان من حسن حظ إسرائيل أن البيت الأبيض لم يكن ملتزماً بسياسة التوازن مثل وزارة الخارجية، فأخذ الإسرائيليون يوجهون اتصالاتهم إلى نيكسون

وكيسنجر ويتجاوبون روجرز في وزارة الخارجية. وكان نيكسون وكيسنجر يعتقدان أن الميزان العسكري في الشرق الأوسط يجب أن يميل لمصلحة إسرائيل خوفاً من أن يلجأ العرب للحرب.

بعد أن عاد سكرانثون من جولته، انقطعت تصريحاته عن السياسة (المتوازنة) وغاب عن الحياة السياسية، وزال ما كان قد تركته تصريحاته من أثر طيب في نفوس العرب. وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨، وصل وزير الخارجية السوفياتي إلى القاهرة يحمل مشروعاً وضعه السوفيات لتسوية القضية، وكان المشروع يشتمل على جدول زمني لتنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٤٢). وطلب غروميكي أن تقدم مصر المشروع للوسيط يارنخ.

ولكن الرئيس عبد الناصر فضل أن يقدم السوفيات مشروعهم للولايات المتحدة مباشرة. وأظهر غروميكي تفاؤلاً بالنسبة إلى الموقف الأمريكي في ذلك الوقت، وأن وزير الخارجية دين رusk اقترح نقاطاً بناءة، وأن الأمريكيين أصبحوا مقتنعين بضرورة انسحاب إسرائيل. فقال له الرئيس عبد الناصر بأن الأمريكيين يتحدثون عن انسحاب من سيناء فقط، فأجاب غروميكي بأن دين رusk حدثه عن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية. وأن الاتحاد السوفياتي يأمل بأن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لتانسحب من جميع الأراضي العربية، وأنه من الضروري تقديم المشروع إلى الأمريكيين لأن ردمه عليه سيظهر «إذا كانوا صادقين في حديثهم معنا أم لا». (مذكرات محمود رياض).

وأشار عبد الناصر إلى تقلب الولايات المتحدة أكثر من مرة مع مصر والاتحاد السوفياتي. ولكنه وافق على الاستمرار في السعي لإيجاد حل سلمي على أن لا يمنع ذلك بناء قوة مصر العسكرية. فقد كان عبد الناصر يرى تخوفاً في موقف الاتحاد السوفياتي من أن تتعجل مصر الأمور فتدخل قتالاً مع إسرائيل لتحرير أراضيها قبل أن تستكمل استعداداتها العسكرية بدرجة وافية. وليس ذلك تباطؤ في تزويد مصر بالعربات ونقلات الجنود ومعدات العبور. وتقدم السوفيات بمشروعهم إلى الولايات المتحدة، وكان يتضمن في المرحلة الأولى انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مسافة أربعين كيلومتراً شرق قناة السويس. وبعد شهر من ذلك تتراجع هذه القوات إلى مواقع ٤ حزيزان/ يونيو. وتتقيد إسرائيل بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص باللاجئين، وتتقيد مصر بتأمين حرية الملاحة في قناة السويس، وترابط قوات الأمم المتحدة في شرم الشيخ. وتتفق الدول العربية المعنية على الاتفاق النهائي عن طريق يارنخ.

ويذكر محمود رياض في مذكراته بأنه عندما رفضت الولايات المتحدة هذا المشروع وافق الاتحاد السوفياتي على التعجيل في إمداد مصر بالأسلحة والمعدات التي كانت مصر تطلبها منه. وقدمت الولايات المتحدة لمصر والأردن مشاريع انفرادية لا تتضمن انسحاباً كاملاً حتى من سيناء.

في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨، قامت إسرائيل بغارة كبيرة على مطار بيروت الدولي ونسفت عدة طائرات، وبلغت خسائر لبنان ما يزيد على ٤٠ مليون جنيه^(١٣). وكانت الغاية من هذه الغارة الانتقام وإرهاب الدول العربية. فزادت قناعة مصر بأن إسرائيل لا تريد حلاً معقولاً، وإنما تريد فرض الاستسلام والتوسع:

«بينما تعمل الولايات المتحدة على أن تستمر إسرائيل في تفوقها العسكري على العرب بصرف النظر عن عريضة إسرائيل في المنطقة واستمرارها في إحتلال الأراضي العربية». (مذكرات محمود رياض).

ورغم هذه الغارة الإسرائيلية البشعة، فإن الولايات المتحدة حافظت على التزامها بتزويد إسرائيل بطائرات الفانتوم، فزاد ذلك في إصرار إسرائيل على إجبار العرب على قبول صلح وإنهاء المقاطعة الاقتصادية وفتح الممرات المائية والقناة لسفنها. وبدأ بأن الولايات المتحدة أصبحت أوثق صلة بإسرائيل وأقل رغبة وتأثيراً في الضغط عليها لقبول تسوية مقبولة. وفي مقابل ذلك، ظهر تحول في العواصم الغربية لمصلحة القضية العربية بسبب التعنت الإسرائيلي، وذلك إضافة إلى تضامن دول أفريقيا الأكد مع العرب، وهي الدول التي قطع معظمها العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. كما ازدادت القناعة العربية بوجود التنسيق لاتخاذ موقف عربي موحد رغم الخلافات العربية القائمة. وفي مقابل التأييد والمساعدات التي قدمتها الدول الإشتراكية للعرب، وتفسير فرنسا وبريطانيا للقرار رقم (٢٤٢) بأنه يلزم إسرائيل

بالإنسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية، فإن الدول الأوروبية الغربية لم تكن في وضع يجعلها تلعب دوراً حاسماً في الضغط على إسرائيل أو الولايات المتحدة لحمل إسرائيل على الإنسحاب. ويذكر محمود رياض في مذكراته أنه عندما كان يحث أعضاء مجلس الأمن على القيام بدورهم من أجل تنفيذ القرار (٢٤٢)، وخصوصاً دول أوروبا الغربية قال له وزير خارجية فرنسا التي كانت تؤيد الحق العربي:

«لا تتوقع دوراً حاسماً من أوروبا الغربية، لأن أوروبا ما زالت غير مؤهلة حالياً للقيام بعمل سياسي جماعي لا ترضى عنه الولايات المتحدة».

وهذا يعني ولو ضمناً على الأقل في تقدير وزير الخارجية الفرنسي، بأن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في الضغط على إسرائيل، أو أن يضغط غيرها من الدول لتنفيذ القرار الذي وافقت هي وبقية أعضاء مجلس الأمن عليه بالإجماع.

في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، اقترحت فرنسا إجراء مباحثات رباعية حول مشكلة الشرق الأوسط تشترك فيها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا. ويقول هنري كيسنجر الذي أصبح مستشاراً للأمن القومي ثم وزيراً للخارجية الأمريكية، بأن وزارة الخارجية الأمريكية التي انتقد موقفها وركائزها، كانت مهتمة بأن تقدم مبادرة أمريكية لتقليل الخلاف بين القراء وتوجههم نحو التسوية عن طريق يارنغ. ويعدد كيسنجر الأسباب التي دفعت وزارة الخارجية الأمريكية لهذا الاهتمام، فيقول أنها كانت: ازدياد حوادث القتال وحذتها، وذلك فلا يصح أن تبدو الولايات المتحدة غير مهتمة بالأمم؛ جميع الأطراف كانت تعتقد أو تدعي الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تحمل مفتاح التسوية، وبالتالي اعتقدت وزارة الخارجية بأنه يجب أن تتورط الولايات المتحدة في القضية بصورة فعالة: إحلال السلام يحرم الاتحاد السوفياتي من الاستفادة من التنازلات في المنطقة وعلى الأقل يكشف نياته.

ويضيف كيسنجر بأن:

«الكثيرين من خبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية كانوا غير سعداء بموقف الرئيس جونسون المترفع تجاه النزاع وعزوا ذلك للسياسات المحلية»^(٣).

وأعلن الرئيس نيكسون موافقته على الاقتراح الفرنسي والدخول في محادثات الدول الأربع وهي: فرنسا، بريطانيا، الاتحاد السوفياتي وأمريكا. ولكن هنري كيسنجر لم يكن مرتاحاً لهذه المباحثات أو للمباحثات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي. وكان يقف موقفاً ينزل الضرر الشديد بالدول العربية، ويعتقد بأن معارضة الولايات المتحدة لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل سنة ١٩٥٦ كانت خطأ، لأن ذلك شجع عبد الناصر الذي كان على كل حال سيستمر في عداوته للغرب. أما إسرائيل فقد أعلن رئيس وزرائها في الكنيست في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، بأن إسرائيل ستتمسك بمضايقات تيران في أي تسوية لمشكلة الشرق الأوسط، وقال في تصريح لجلة نيوزويك الأمريكية في ٩ شباط/ فبراير ١٩٦٩ بأن نهر الأردن يجب أن يكون هو حدود الأمن لإسرائيل:

«بكل ما يعنيه ذلك وأن جيش إسرائيل يربط على طول النهر». أما بالنسبة لمرتفعات الجولان فإنها بيساطة شديدة لن تتخل عنها ونفس الشيء بالنسبة للقدس. وبالنسبة لهذه الأمور ليست هناك مرونة على الإطلاق»^(٤).

وعندما ابتدأت مباحثات الدول الأربع في نيويورك وجه غونار يارنغ أسئلة محددة إلى أطراف النزاع تتعلق بتنفيذ القرار (٢٤٢) ومنها سؤال:

«هل تقبل مصر حق إسرائيل في الحياة في سلام داخل حدود أمنة ومعترف بها حرة من أعمال القوة أو التهديد باستخدامها؟ وأنه إذا كان الأمر كذلك فما هو مفهوم الحدود الأمنة والمعترف بها الذي تراه مصر».

ويعد أن تشاور محمود رياض مع عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن الذي جاء إلى القاهرة لهذا الغرض، اتفقا على موقف واحد. فكان الرد المصري كما يلي:

١ - أن مصر تقبل حق كل دولة في المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود أمنة ومعترف بها حرة من أعمال القوة أو التهديد باستخدامها، على أساس أن تسحب إسرائيل قواتها من جميع الأراضي العربية المحتلة كنتيجة لعدوانها في ٥ يونيو [حزيران] ١٩٦٧، وأن تطبق قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٦٧.

٢ - حينما أثبتت قضية فلسطين أمام الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧، فإن الجمعية العامة أصدرت قراراً في نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٤٧ لتقسيم فلسطين وتحدد بمقتضاه حدود [إسرائيل] (٣).

وكان ذلك على اعتبار أن حدود قرار التقسيم هي الحدود القانونية في نظر المجتمع الدولي. أما إسرائيل فقد رفضت أن تبين حدودها، وإنما تركتها مفتوحة دائماً لواصله اعتداءاتها وتوسعاتها على حساب الأراضي العربية. وعندما اقترح الوفد الفرنسي في المباحثات الرباعية إصدار إعلان مبدئي يطلق عليه اسم (إعلان المبادئ والنوايا) يحدد فيه بوضوح مبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران/ يونيو، مقابل إنهاء حالة الحرب بينها وبين الدول العربية الثلاث تنفيذاً لقرار (٢٤٢)، رفض الوفد الأمريكي إصدار مثل هذا الإعلان (مذكرات محمود رياض).

في تلك الفترة توفي الرئيس السابق الجنرال آيزنهاور، فأوفد الرئيس عبد الناصر الدكتور محمود فوزي مساعد رئيس الجمهورية لحضور جنازته، تعبيراً عن الامتنان الذي تشعر به مصر نحوه لدوره الحاسم أيام العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦. وفي واشنطن اجتمع الدكتور محمود فوزي بالرئيس نيكسون ووزير خارجيته الجديد ويليام روجرز ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر. ويذكر محمود رياض في مذكراته بأنه عندما طلب الدكتور فوزي من وزير الخارجية الأمريكي التقدم بمقترحات معقولة للعرب «علق روجرز قائلاً: لا تنسوا أنك خسرتم العرب عليكم أن تدفعوا الثمن».

أما الرئيس نيكسون فأبدى رغبته في تحسين العلاقات مع مصر، واقترح عودة العلاقات الدبلوماسية. ولكن عبد الناصر لم يجد في الموقف الأمريكي ما يبرر اتخاذ هذه الخطوة. ويذكر هنري كيسنجر في كتابه عن سنوات البيت الأبيض، بأن الدكتور محمود فوزي لم يكن مفوضاً من قبل الرئيس عبد الناصر بشأن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. وأنه أكد للرئيس نيكسون بأن مصر كانت متشوقة لأن تخفف نفقاتها العسكرية، وأن تكرر مواردها للإعمار الداخلي. ويقول كيسنجر كذلك بأن الدكتور فوزي قال للرئيس نيكسون بأنه لا يطلب من الولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل لأن تفعل ما يعود بالضرر على مصالحها، وإنما طلب معاملة عادلة متوازنة لمصر. أما إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة فإنه لم يكن قد أن الأوان المناسب لها. وفي مقابل هذه التأكيدات، علق هنري كيسنجر بأن الرئيس عبد الناصر متطرف معادٍ لا يريد أن يعيد العلاقات مع الولايات المتحدة، وأنه كان يريد من الرئيس نيكسون أن يجابه المعارضة المحلية في أمريكا والرفض الإسرائيلي والرفع السوفياتي، ليساند الأهداف الكاملة لدولة (مصر). رفضت إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة وبقيت سياستها الخارجية في أساسها معادية لها. ويضيف كيسنجر أن:

«ناصر في الواقع سعى لأن يتعامل معنا بالابتزاز، ولكنه لم يكن يملك شيئاً ليهدهنا به».

ويبدو لنا بأن قول كيسنجر فيه الكثير من التشويه للحقائق، ولا يمثل صورة صادقة لمواقف الرئيس عبد الناصر أو لموقف الولايات المتحدة الذي تميز باستعمال القوة والقمع عن طريق إسرائيل مباشرة ومساندتها في وجه الضغوط الدولية، وذلك لابتزاز التنازلات من العرب، ولإدخال اليأس والفتور إلى قلوبهم، وسحق إرادتهم الوطنية بغية إرغامهم على التخلي عن حقوقهم وحقوق الفلسطينيين، وإقامة دولة قوية عازلة تفرق بين دولهم وشعوبهم.

قام الأمريكيون بمحاولة للدس وخلق الشكوك بين مصر والاتحاد السوفياتي ونشروا الإيحاء في الأوساط الدبلوماسية بأنهم قد وصلوا إلى اتفاق سري مع روسيا بشأن الشرق الأوسط، وذلك لكي يوقفوا امدادات مصر بالسلاح الروسي الذي تحتاجه لتحرير أراضيها. ويقول محمود رياض:

«ولقد اقترنت تلك المحاولة بنشاط متزايد للمخابرات الأمريكية داخل مصر مع محاولة جادة منهم للاتصال ببعض الضباط في قواتنا المسلحة. وعلى أي حال، فإن السوفيات ملتزمون معنا منذ حرب يونيو [حزيران] بأنهم لن يوافقوا على أي حل لقضية الشرق الأوسط، إلا إذا وافقنا عليه مسبقاً» (٤).

في تلك الفترة كانت السياسة الأمريكية تتركز على ثلاثة محاور هي: المباحثات الرباعية والمباحثات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي ومهمة يارنغ. وفي ١٦ أيار/ مايو قدمت الولايات المتحدة مشروعاً من ثلاث

عشرة نقطة لتسوية ثنائية بين مصر واسرائيل، ووجدت مصر بأن هذا المشروع لا ينص بوضوح على انسحاب إسرائيل من سيناء ولكنه ينص على نزع السلاح فيها، كما وأنه كان يتناقض مع قرار مجلس الأمن (٢٤٢) ويفرض على مصر التزامات لم ترد في ذلك القرار. ثم قدمت الولايات المتحدة مشروعاً آخر تضمن النقاط التالية:

أولاً : إجراء مفاوضات مباشرة تحت إشراف يارنغ.
ثانياً : انسحاب إسرائيل إلى حدود يتم الاتفاق عليها مع عدم استبعاد الانسحاب إلى حدود مصر الدولية.

ثالثاً : نزع السلاح من جميع المناطق التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية.
رابعاً : اعتبار مضيق تيران طريقاً مائياً دولياً.

خامساً : يتم إنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل بمجرد إيداع وثائق الاتفاق في سكرتارية الأمم المتحدة.

سادساً : التفاوض حول الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بين كل من مصر والأردن وإسرائيل مع إمكانية بحث إدارة غزة مؤقتاً بواسطة الأمم المتحدة.

سابعاً : يكون للفلسطينيين اللاجئين منذ سنة ١٩٤٨ حق العودة أو توطينهم حيثما يعيشون، وذلك في إطار اتفاقية تحدد الأعداد المسموح بعودتهم سنوياً.

و «أوضح سيسكو (مساعد وزير الخارجية الأمريكي) خلال تقديمه للمشروع، انه يمكن نزع سلاح سيناء جزئياً مقابل وجود قوات إسرائيلية في شرم الشيخ».

و «كان واضحاً أن الولايات المتحدة لم تقدم بذلك أي حل لتحقيق السلام في المنطقة، وإنما كان الهدف هو مواجهة الموقف السوفيتي بمناورات سياسية مضادة»^(٣١).

ورفضت مصر هذا المشروع لأنها وجدت فيه اتفاقاً ثنائياً لحل منفرد، تتخلى فيه مصر عن الأردن وسوريا والقضية الفلسطينية. كما وأنه يعطي إسرائيل الحق في الإصرار على تعديل الحدود المصرية، ويلزم مصر بإنهاء حالة الحرب قبل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية كافة، ويمكن إسرائيل من التمسك باحتلال قطاع غزة وتحديد من توافق على عودتهم من اللاجئين لدرجة رمزية، وذلك يتناقض مع قرار الأمم المتحدة بشأن حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم. ووجدت مصر كذلك بأن هذا المشروع يشكل حلاً انفرادياً استسلامياً يترك الكثير من المشاكل معلقة دون حل. وفي اجتماعات مجلس الوزراء المصري واللجنة التنفيذية العليا، أطلع الرئيس عبد الناصر المسؤولين المصريين على المشروع الذي يبين «موقف أميركا الذي يزداد سوءاً».

وذكر:

«إن هذا المشروع لا يختلف كثيراً عن المشروع الأمريكي الذي سبقه، وهي مشاريع تستهدف أن نستسلم للشرط الإسرائيلية وجر أقدامنا إلى حل منفرد مع إسرائيل نتخل فيه عن الدول العربية الأخرى والقضية الفلسطينية كلها، وإن أميركا تستطيع أن تتخلى لإسرائيل كما تشاء، ولكن طالما أنها لم تتجس في إرغامنا على التفاوض مع إسرائيل أو توقيع صلح معها أو الإستسلام للحل المنفرد، فإنه لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة تكون قد كسبت بهد حرب يونيو»^(٣٢).

وأضاف عبد الناصر بأن مصر ستصعد حرب الاستنزاف ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأنه يقدر بأن انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل سيدفع روسيا إلى القناعة مع مصر بأنه لا جدوى من الحل السلمي «كما أن وصول طائرات الفانتوم الأميركية لإسرائيل في الشهر التالي - آب/ أغسطس - سوف يحفز الاتحاد السوفياتي على التعجيل بالتزاماته العسكرية نحونا».

ويقول محمود رياض في تلخيصه للوضع الذي قام فيه (الاستقطاب) في المنطقة بتبني الولايات المتحدة للمطالب الإسرائيلية كاملة ووقوف الاتحاد السوفياتي إلى جانب مصر في موقفها بشأن الانسحاب الإسرائيلي إلى مواقع ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧:

«وبالعالم ففي هذا الاستقطاب كان موقف الولايات المتحدة هو الأقوى لأنه لم يكن يتطلب سوى تدعيم الأمر

الواقع فعلاً وهو الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأراضيها بينما موقف الاتحاد السوفيتي هو الأضعف لأنه مضطر إلى مساعدتنا في تغيير هذا الأمر الواقع نفسه بقوة السلاح^(١٣٧).

هنري كيسنجر يصبح مساعداً لشؤون الأمن القومي في البيت الأبيض

في هذه الحقبة دخل السيد هنري كيسنجر اليهودي الألماني الأمريكي إلى الحلبة السياسية الأمريكية والدولية في مناصب مؤثرة. كان أستاذاً جامعياً وكتب عدة أبحاث وكتب عن السياسة والدفاع الاستراتيجي، وأصبح مستشاراً لرئيس الجمهورية الأمريكية لشؤون الأمن القومي، ثم وزيراً للخارجية في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون. واشتهر كيسنجر بمشاركته في محاولات استتباب الطول لمشكلة الشرق الأوسط والمباحثات الخاصة بها، وبرحلاته المكوكية بين مصر والأردن وسوريا وإسرائيل. كما اشتهر بصداقته وإعجابه بالرئيس أنور السادات وبسياساته ومواقفه، وكان وما زال يفتقد عليه فيضاً منثناء السخي.

ومن بداية الأمر وعندما أصبح كيسنجر مساعداً لرئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي، اختط موقفاً معادياً لمصر وسوريا، وكان يعتقد بأن وقوف الولايات المتحدة ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في عدوانهم سنة ١٩٥٦ كان خطأ، لأن ذلك في رأيه شجع الرئيس عبد الناصر الذي كان سيستمر في عدائه للغرب على كل حال. وفي كتابه الضخم عن سنواته في البيت الأبيض الأمريكي يجد القارئ شرحاً للأسباب التي حدثت بكيسنجر للوقوف ضد المبادرات الأمريكية التي سعت إلى بلورتها وزارة الخارجية وأطراف دولية للوصول إلى تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط. كان يرى بأن وزارة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت تستعجل إجراء المفاوضات والتسويات للقضية على أساس شامل، لأنها كانت تعتقد بأن تدهور الوضع سوف يزيد من النفوذ السوفياتي. أما هو فحاول أن يعرقل هذه المساعي ويقول صراحة:

«عندما أبلغت سيبسكو (مساعداً وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت) في منتصف شباط [فبراير] (١٩٦٩) بأننا لا نريد نجاحاً سريعاً لمشاورات الدول الأربع في الأمم المتحدة في نيويورك، كنت أتحذّر بلغة تنجّ عكس كل قناعات وزارته»^(١٣٨).

ويقول كذلك أنه كان يفضل التسويات الجزئية مثل تسوية مع الأردن، وإن كان قد تبين فيما بعد بأن تفضيله لتسوية جزئية مع الأردن كان خاطئاً، لأن مشكلة الضفة الغربية والقدس كانت أصلاً المشاكل بالنسبة إلى إسرائيل. ويقول كيسنجر كذلك بأنه لم يكن مخلصاً في التعاون مع الاتحاد السوفياتي للتوصل إلى تسوية، لأنه لم يرغب في إعطاء مكاسب للدول العربية الصديقة للاتحاد السوفياتي، ولأنه كان يخشى أن يبدو وكأن ضغط روسيا هو الذي جلب منافع التسوية للدول العربية الصديقة لها فيعود الفضل في ذلك للسوفيات. كما أراد كيسنجر أن يحرم الدول العربية المعادية للغرب من الحصول على تنازلات، وأن يضعف النفوذ السوفياتي في المنطقة. وكان كيسنجر يرى بأن تورط الولايات المتحدة كثيراً في التسوية سيضطرها في النهاية لتقديم مقترحات لن تقبلها الأطراف المتنازعة المتباعدة، فتجد نفسها في موقف يلزمها برفضها على العرب وإسرائيل. كما كان يفضل تأجيل المفاوضات ليظهر حتى للعرب (المتطرفين) بأنه لا غنى عن الولايات المتحدة لتحقيق أي تقدم نحو حل القضية، وأنه لا يمكن ابتزاز التسوية من أمريكا بالضغط السوفياتي، وأنه لا مفر لهم من السعي وراء صداقة أمريكا إذا أرادوا تحقيق أي تقدم نحو التسوية.

وأنهم الرئيس عبد الناصر بأنه تضالي معادٍ، وأنه كان متطرفاً متعنّتاً يريد كل شيء للعرب دون أن يدفع ثمناً لذلك.

ويعترف كيسنجر صراحة في مذكراته عن سنواته في البيت الأبيض كمستشار للرئيس للأمن القومي، بأنه سعى لعرقلة مبادرة ويليام روجرز ووزير الخارجية الأمريكية. وأكد لغولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل، بأنه لن يرغب إسرائيل على قبول التفسير العربي للقرار (٢٤٢) عند صياغة التوجيهات لمهمة غونار يارنغ. وكشف عن أن ادعاء إسرائيل أحياناً بأنها قبلت بعض التسويات بسبب الضغط الأمريكي لم يكن

صحيحاً، وأن الحقيقة في هذه الحالات هي أن قادتها يعرفون في قلوبهم بأن قبولهم لتلك التسويات هو في مصلحة إسرائيل على أي حال. وغالط كيسنجر في وصف النداء الذي وجهه الرئيس عبد الناصر للرئيس نيكسون وطلب فيه أن يطلب من إسرائيل الانسحاب، أو على الأقل أن يقطع عنها المساعدات الحربية والمالية والاقتصادية، فقال بأنه كان بصيغة الأمر المتعجرف لما (يجب) على الولايات أن تطلبه من إسرائيل. وبالنسبة إلى التهم المتبادلة بشأن مخالفات وقف إطلاق النار في نهاية حرب الاستنزاف، فإن كيسنجر وقف إلى جانب إسرائيل، على الرغم من أنه لو ثبت أن مصر انتهكت تلك الاتفاقية فإنها إنما قامت بإجراءات دفاع جوية كانت ضرورية لمجابهة اعتداءات إسرائيل الجوية، التي جعلتها الولايات المتحدة متفوقة تقوفاً حاسماً في مجالها. ويقول هنري كيسنجر في كتابه عن: سنوات البيت الأبيض أنه كان يرى أن الضرورة الأهم كانت مجابهة الوجود العسكري السوفياتي في الشرق الأوسط، بغض النظر عن مدى (تعتت) إسرائيل وعن أن هذا التعتت الإسرائيلي هو الذي اضطر العرب لطلب المساعدات السوفياتية، ودخول القوات السوفياتية إلى مصر للمساعدة في الدفاع الجوي عن أرض مصر وسكانها ومدارسها ومصانعها ومرافقها. وقدر كيسنجر عدد رجال هذه القوات بعشرة آلاف. ويعلم كيسنجر أنه كان يريد أن يفقد العرب كل أمل في جدرى المساعدات السوفياتية، وأن يتوصلوا إلى القناة بأن الطريق الوحيد لاسترجاع أي شيء ولو جزئي هو اللجوء إلى الولايات المتحدة والاستسلام لها كتابع لا يسبب لها أو لسياساتها المشاكل والتعقيدات. وكان يعتقد بأن السوفيات يحترمون القوة والسلطة، وأنهم يفهمون القوة العسكرية أكثر من أي شيء آخر، ولو أن هذا لا يعني أنهم يتشوقون للقتال أو أنهم يؤمنون باستعمال القوة دون تمييز. ويقول كيسنجر كذلك أن السوفيات لا يفهمون التحفظ وأنه يريكم، وفي نهاية الأمر يدفهم ذلك لأن يستنتجوا بأن هناك مجالاً للتحرك إلى الأمام. وكانت هذه القنوات لدى كيسنجر تدفعه للاعتقاد بأنه إذا لم تساند الولايات المتحدة إسرائيل بصورة ظاهرة بمساعدات عسكرية، فإن السوفيات سيفكرون في أسباب ذلك، وفي النهاية سيستنتجون إن الإدارة الأميركية تردت عن مساعدة إسرائيل بسبب اهتمامات داخلية أو سياسية واقتصادية، أو خشية نتائج التصعيد العسكري. ويستخلص من هذا التفكير بأنه لا يكفي تزويد إسرائيل بمساعدات محدودة كدء على إدخال الروس للصواريخ المتطورة وقوات مقاتلة إلى مصر، رغم أنها كانت قليلة العدد، وإنما يجب أن تكون تلك المساعدات جسيمة حاسمة، لأن ذلك كان سيظهر بأن الولايات المتحدة ستقابل كل تصعيد سوفياتي بما يضاهاه، كما سيظهر بأن الضغوط العسكرية السوفياتية ليست الطريق لتسوية مشاكل الشرق الأوسط السياسية، وهذا هو أول شرط أساسي لتشجيع الاعتدال ولتحقيق ما اعتبره كيسنجر الاستراتيجية الفضلى.

كان كيسنجر يعترف بتعتت إسرائيل وقادتها، ولكنه كان يريد أن تصرف الإدارة الأميركية النظر عن هذا التعتت والتشدد، وأن تركز جهودها على الأمر الذي اعتبره أكثر أهمية بدرجات وهو منع أي انتصار عربي، على اعتبار أن مثل هذا الانتصار سيكون انتصاراً سوفياتياً حسب زعمه وتصويره للأمور، ولكنه كان في الوقت نفسه يلجأ إلى التعتت الإسرائيلي لعرقلة المبادرات التي كانت تطرح من قبل وزارة الخارجية الأميركية، أو غيرها من دول أخرى معنية بالسلام في الشرق الأوسط، فنجدته المرة بعد المرة يرفض تلك المبادرات ويعطّلها بحجة أن إسرائيل سوف ترفضها. وكان لإسرائيل الكلمة العليا بحق الرفض والتعتت بلا حدود. وكيسنجر في هذه الحالات لم يطلب بتجاهل رفض إسرائيل وتطرقها، ولا ببذل الجهود الأميركية والدولية لإلزامها ولو بالقرارات الدولية التي وافقت عليها هي والولايات المتحدة ذاتها، وبدلاً من ذلك، اختار كيسنجر عرقلة جهود التوصل إلى السلام العادل ومنع الحرب، والتقليل من احتمال المجابهة المخيفة بين الدولتين العظميين النووييتين. وكان ينتقد الدوائر الحكومية الأميركية الأخرى لأنها كانت تضع الملامة على إسرائيل بشأن التوتر على قناة السويس، ولأنها هي التي أثارت ردود الفعل السوفياتية بغاراتها الوحشية على العلق المصري، وذلك رغم اعترافه بأن موقف تلك الدوائر ضد إسرائيل كان له ما يبرره. كان كيسنجر ينتقد تلك الدوائر بشيء من التهمك، لأن (الحل) لديها بالنسبة إلى الإجراء

العسكري السوفياتي كان الضغط على إسرائيل لتكون أكثر ليونة. ولأن وقتاً ثميناً ضاع في مناقشة أمور لا ارتباط لها في رأي كيسنجر بالأمم، وفي الجدل حول ما إذا كان التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل مختلاً أو سليماً. ففي رأي كيسنجر كان كل هذا بعيداً عن الأمر الأساسي، فالأمر بالنسبة إلى تفكير كيسنجر أو ادعائه هو أنه بغض النظر عن مدى (ليونة) إسرائيل، فإنه يجب على الولايات المتحدة أن تجابه وتردع السوفيات والعرب الراديكاليين، وإلا فإن أي (تنازلات) إسرائيلية كانت ستبدو بأنّها جاءت نتيجة لإدخال رجال القوة السوفياتية إلى مصر. وهذا في ادعائه كان سيضعف الموقف الأمريكي ويخل بالتوازن السياسي، وسيكون في إمكان السوفيات قلب التوازن العسكري في أي لحظة يختارها السوفيات. ورغم اعتراف كيسنجر بأن إسرائيل لم تكن بريئة من مسؤولية سوء الأوضاع السائدة، فإنه كان يريد أن يقنع المسؤولين الأمريكيين بأن المهم هو أن تجابه الولايات المتحدة التحدي العسكري، دين أن يقرن ذلك بضرورة الضغط على إسرائيل لتخفيف تعنتها ووقف عدوانها الذي اضطر مصر لطلب قوات سوفياتية محدودة.

هذه كانت أفكار ونيات هنري كيسنجر عندما كان مساعداً للرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي. وهو يذكر بأن وجهة نظره هذه لم تكن سائدة على الدوائر الحكومية الأخرى في ذلك الوقت، ولكنه بالطبع حاول عرقلة ما يتعارض معها من أفكار ومبادرات أوصت بها الدوائر الأخرى، وخصوصاً وزارة الخارجية قبل أن يصبح وزيراً لها. وكان السلاح الرئيسي الذي استعمله كيسنجر بفرض سياساته ومواقفه هو خوف أمريكا (البيع) السوفياتي وكراهية شعبيها له. وكان يربط بين الدول العربية الصامدة في وجه سياسات أمريكا بالاتحاد السوفياتي، كما لو كانت حليفة أو عميلة له، وينعت قادتها بالراديكالية والتصلب مهما بلغ اعتدالهم الحقيقي واستقلالهم عن السوفيات ورغبتهم في التعاون مع الولايات المتحدة دون تبعية. وكان يصور أي استرداد للحق العربي على أنه سيكون انتصاراً للسوفيات وللراديكاليين. وكان يوحي بأن مثل هذا الاسترداد سيضر بمصلحة الولايات المتحدة ويعزز مكانة السوفيات. ولذلك لا يجوز السماح بتحقيقه على الرغم من أي حق عربي أو مراعاة للحقيقة، وهي أن سياسات أمريكا هي التي قربت بعض العرب من السوفيات وأرغمتهم على طلب مساعداتها. وحاول كيسنجر إقناع أمريكا والعالم بأن صد السوفيات في الشرق الأوسط والعالم ومنع (حلفائهم) و (التابعين) العرب من الانتصار له الأهمية العليا، وأنه تبعاً لذلك يتوجب أن تكون إسرائيل أقوى من العرب مجتمعين لتتمكن من الانتصار عليهم بصورة ساحقة. وكان هذا بالطبع يعني إغداق السلاح الوفير المتطور على إسرائيل وزيادة تصلبها في رفض التسويات العادلة، وفي إثارة شهيتها لمزيد من العدوان والتوسع وتقسيم العرب وخلق المشاكل والصعوبات لدولهم وتعريضهم للنكبات المأساوية المتكررة. والحقيقة هي أنه لولا مساعدات الولايات المتحدة الهائلة لإسرائيل وانحيازها إليها وحمايتها لعدوانها، لما نشأت حاجة تضطر بعض الدول العربية إلى التقرب من الاتحاد السوفياتي وطلب مساعداته وقواته دون تفريط بالاستقلال. كما يجدر أن نلاحظ بأنه لم يشتهر عن الاتحاد السوفياتي رغم مساعداته الكبيرة لعدد من الدول العربية أنه بذل ضغوطاً شديدة لأن يجعل تلك الدول تابعة له. ولم يفرض عليها عقيدته الشيوعية أو يحاول أن يحصل فيها أو في مياها على قواعد حربية. وخلال الأزمات المتعاقبة في الشرق الأوسط، كان الاتحاد السوفياتي أشد اعتدالاً وأكثر حرصاً من الولايات المتحدة على تجنب تصاعد التوتر، وتقادي المجابهة مع الولايات المتحدة حتى لا يقع صدام بينهما. كما وأن غالبية الدول العربية إن لم نقل كلها حاربت الشيوعية دون خفاء.

إنه من الصعب على من يقرأ مذكرات هنري كيسنجر، ويتابع منطقه وادعائه وتحليلاته فيما يتعلق بإسرائيل والشرق الأوسط، أن لا يصل إلى قناعة بأن هذا الأستاذ الجامعي الذي كان مسؤولاً سياسياً فعالاً في الحكومة الأمريكية واشتهر بقدراته وذكائه، وكان نجماً إعلامياً بارزاً، يفكر إلى قسط كبير من الصدق والأمانة في عرض الدوافع والموجبات التي كانت وراء سياساته ومساغيه لمصلحة إسرائيل ضد العرب ومصالحهم وحقوقهم المشروعة، التي تعترف بها بشكل واضح المبادئ الإنسانية العادية وقرارات الأمم المتحدة، وإن كان فيها الكثير من الاجحاف، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية. ومن

المهازل البشرية أن يكون هنري كيسنجر الذي أنزلت سياساته الوليات والدمار في الوطن العربي وشعوبه، وساعدت على إشعال القتال فيه، وفي حرق وتدمير المدن والقرى والغابات والمزروعات في فيتنام وكامبوديا، قد منح جائزة (نوبل) للسلام. إلا أن إجرامه سجل عليه في كتاب وجهه عدد من اساتذة جامعة (جورج تاون) الأميركية بواشنطن، واعترضوا فيه على السماح له بإلقاء المحاضرات في تلك الجامعة نظراً إلى أنه (مجرم حرب) لدوره في فيتنام وكامبوديا^(٣١).

وبغض النظر عن مدى قناعة هنري كيسنجر بصحة تحليلاته ودوافعه وحرصه على مصالح الولايات المتحدة الوطنية، فإنه يبدو لنا بأنه يفتقر إلى الصدق والدقة في تصوير التطورات التاريخية والسياسات والمجاهبات الأميركية والغربية التي دفعت بالرئيس عبد الناصر وسوريا إلى الخلاف والصراع مع الولايات المتحدة. فبريطانيا وفرنسا هما الدولتان اللتان كانتا تستعمران الدولتين العربيتين، والولايات المتحدة كانت تسعى لفرض استعمار جديد عليهما، والرئيس عبد الناصر رئيس أقوى دولة عربية والزعيم الأكثر نفوذاً بين جميع القادة العرب، اتجه منذ بداية استيلائه على السلطة في مصر نحو الولايات المتحدة والغرب، وطلب السلاح الذي كان في أقصى حاجة إليه للدفاع عن بلده ووطنه العربي. وطلب معونات الغذاء والمساعدات المالية والاقتصادية وطلب مالا لتمويل السد العالي، وصرح في وقت مبكر بأن مصلحة العرب هي مع الغرب، وطلب مهلة من الاستقلال يستعيد خلالها العرب ثقمتهم بالغرب الذي كان يستعمرهم ويستثير فيهم نتيجة لهذا الاستعمار شعور الكراهية للمستعمر. وجمال عبد الناصر حاول مراراً تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة. وحارب الشيوعية في مصر وخارج مصر، وحافظ بثبات ودون تردد على استقلاله وحرية إرادته في علاقاته بالاتحاد السوفياتي، رغم أنه كان في أشد الحاجة لمساعداته العسكرية ومساندته في المعترك الدولي الذي لا يرحم ولا ينصف الدول الضعيفة. ولم يكن عبد الناصر (منظراً) في موقفه من إسرائيل، بل كان في بادئ الأمر يوجه جهوده للإصلاحات الداخلية في مصر وليس لمحاربة إسرائيل، وسعى لحل القضية الفلسطينية ثم العربية عن طريق التوسيات السلمية. وأجرى اتصالات لتسوية القضية الفلسطينية مع (موشيه شاريت)، وقيل أنه قبل قرار التقسيم مع بعض التحفظات. كما أنه قبل قرار مجلس الأمن (٢٤٢) الذي ما زالت تتمسك به الولايات المتحدة وإسرائيل، وأظهر من الاعتدال والواقعية تجاه ما عرض من مقترحات لتسوية القضية الفلسطينية، وقبل مشروع (روجرز) الأميركي فتعرض لانتقادات شديدة، وحاول مراراً تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة، ولكن الولايات المتحدة امتنعت عن التجاوب مع محاولاته وحتى مع مساعي الأردن المميز باعتماد مواقف أو غيره من الدول الصديقة للولايات المتحدة، وتزايد انحيازها لإسرائيل ضد الحق العربي إلى أن وصل إلى درجة يمكن أن تعتبر تحالفاً كاملاً واقعياً ورسماً. وكان من الطبيعي نتيجة لهذا الموقف الأميركي المستمر أن اضطرت مصر إلى الاتجاه نحو علاقات أوثق مع الاتحاد السوفياتي، وهو المصدر الرئيسي الوحيد المتيسر للسلاح والمعونات الحيوية لمصر. وحتى موقف الرئيس أيزنهاور سنة ١٩٥٦ الذي أثار امتنان الرئيس عبد الناصر وقطاعات كبيرة في الوطن العربي، فإنه يبدو أن دافعه الرئيسي كان خداع وتواطؤ دول العدوان الثلاثي الحليفة لأمريكا، التي خططت في الظلام ودون استشارة الولايات المتحدة لقتال ربما يجربها والدولة العظمى إلى مجابهة مسلحة مع الاتحاد السوفياتي على نطاق عالمي. ولا شك أن هنري كيسنجر كان يعلم بأن مصر وسوريا والأردن حاربت الشيوعية، وأنها لم تكن عميلة أو تابعة لروسيا. ففي مذكرة كتبها للرئيس نيكسون في ٥ آذار/ مارس ١٩٦٩ قال:

«العرب يفترضون خطأ ولكن دون تراجع بأننا نستطيع أن نجعل إسرائيل تفعل ما نشاء. الفرنسيون والبريطانيون يفترضون بأننا نقدر أن نفعل أكثر مما فعلنا. ربما السوفيات فقط الذين يعرفون حدود نفوذهم هم في القاهرة ودمشق، ويفهمون بصورة واقعية حدود نفوذنا في القدس ولكنهم يجدون فائدة كبيرة دعائية في مساعدتنا لإسرائيل (منهم من الاعتراف) بهذه الحقيقة». (سنوات البيت الأبيض).

ووفق كل شيء، فإن مساهمة الولايات المتحدة في خلق إسرائيل رغم ميادى الرئيس ولسون عن حق الشعوب في الحرية وتقرير المصير، وفي تزويد إسرائيل بالسخي بالسلاح المدمر ومساندتها اقتصادياً وسياسياً في المعترك الدولي، ليس للحفاظ على كيانها ووجودها فحسب، وإنما في عدوانها التوسعي

والتمسك بمكاسبه وحرمان العرب من أرضهم ووطنهم، هي التي دفعت مصر وسوريا لطلب المساعدات الروسية وعدد محدود من المقاتلين الروس. وهنري كيسنجر يبدو لنا مختالاً عندما يصف تمسك الرئيس عبد الناصر بتحرير أرض مصر والأراضي العربية الأخرى بالتطرف والعنصرية والتصلب، متجاهلاً أن سياسات أمريكا وسياسته بالتأكيد لم تترك خياراً مقبولاً لمصر وسوريا سوى قبول أو طلب المساعدات السوفياتية، لتتمكن من الدفاع عن نفسها في وجه المساعدات الهائلة التي تقدمها الولايات المتحدة على إسرائيل، وهي الدولة التي ترفض أن تعلن حدودها إلا في تعابير تسمح بمزيد من التوسع مثل «أرض إسرائيل الكبرى» و«أرض الأجداد» و«من الفرات إلى النيل». ثم يقوم هنري كيسنجر وغيره من القادة الأميركيين بتوجيه اللوم إلى العرب المعتدى عليهم، ويصفهم بالمطرفين المتعنتين الذين يهددون إسرائيل، ويبرر موقف الولايات المتحدة العدائي منهم بسبب «العلاقة» مع السوفيات التي دفعتها إليها الولايات المتحدة بقوة ومثابرة. وحتى لو تساهلنا فيما يتعلق بما يدعي هنري كيسنجر والقادة الأميركيون الآخرون عن الدول العربية (المتطرفة) وصدقتها للاتحاد السوفياتي (وتهديدها) لإسرائيل، فهل ينطبق هذا الادعاء على الأردن الذي كان دائماً صديقاً للغرب والولايات المتحدة وتعرض للكثير من الاتهامات بسبب ذلك، وكان دائماً معتدلاً وميلاً للسلام، فهل يمكن تبرير تقاعس الولايات المتحدة في موقفها من إسرائيل لارجاع الضفة الغربية رغم الوعود الأميركية بأي اندفاع للأردن نحو الاتحاد السوفياتي أو نحو الشيوعية في داخله؟ بل أين هي الدولة العربية من المحيط إلى الخليج التي أصبحت دولة (شيوعية)، وأين هي الدول العربية (اليسارية) التي لم تحارب الشيوعية في داخل حدودها أو سمحت لها بالنمو والانتشار^(٣). ولا بد أن القادة الأميركيين يطمون بأن الرئيس عبد الناصر سهل لجلالة الملك حسين أن يتفاهم مع الولايات المتحدة، ويدخل معها في اتفاقية دفاع إذا لزم الأمر لاستعادة الضفة الغربية، ووقف إلى جانبه في وجه انتقادات (المتصلبين) من العرب. ويبدو من الواضح أن إرغام إسرائيل على الانسحاب أو على الأقل قطع المساعدات العسكرية التوسعية عنها بغية إرغامها على الانسحاب من الأردن والأراضي العربية المحتلة، كان سيقنع العرب بأن الولايات المتحدة قد ابتدأت صفقة جديدة من الصداقة الحقيقية لهم، أو على الأقل للأردن حتى تكون قدوة لهم. أما ادعاء كيسنجر بأنه إذا قامت تسوية يكون الاتحاد السوفياتي أحد أطرافها فإن العرب سيصدقون بأن الاتحاد السوفياتي ونفوذه هو الذي عاد عليهم بالمنافع، إنما هو ادعاء ركيك هزيل وخصوصاً بالنسبة إلى الأردن، فمعظم العرب على قناعة أكيدة بأن الولايات المتحدة وخصوصاً في غياب القوة العربية والتضامن والتنسيق والإعداد العربي السليم هي الدولة الأكبر تأثيراً في الشرق الأوسط، وأن مساندتها لإسرائيل ولو بتعريض العالم للحرب الشاملة النووية هي أكبر من مساعدة الاتحاد السوفياتي المتحفظ المتفادي للصدام مع أمريكا للعرب، وأن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تأثيراً على إسرائيل ولو في إطار من النفوذ الصهيوني الإسرائيلي وتقارب مصالح الدولتين. وعلى هذا الأساس فإن النجاح في أي تسوية وإن اشترك فيها الاتحاد السوفياتي سيعزى بالدرجة الأولى للولايات المتحدة وليس للاتحاد السوفياتي. وليس من الغريب أن يعتقد الكثيرون أنه بالنسبة إلى إسرائيل وعدوانها المتكرر وتوسعها أن الولايات المتحدة لا تفارق في حساب النتائج الواقعية بين الدول العربية (الصديقة) و (المعادية)، ولا بين (المعتدلة) و (المتطرفة)، ولا بين الدول (الرجعية) والدول (اليسارية) التقدمية.

وقضية الأردن دليل قوي على صحة هذا الاعتقاد، فكيف يمكن أن يفسر إرجاع الضفة الغربية إلى الأردن بأنه انتصار سوفياتي. ويضاف إلى كل هذا أن كيسنجر يبرر عرقلة ورفضه للبادرات والاقتراحات الخاصة بتسوية مشكلة الشرق الأوسط بمجرد رفض إسرائيل لها أو بمجرد تخمينه أنها سترفضها، وهو يذكر في العديد من الحالات أنه كان لا يرى أن النجاح سيكون حليف تلك المقترحات لمجرد أن إسرائيل سترفضها. ولا يستطيع من يقرأ مذكرات كيسنجر عن سنوات عمله في البيت الأبيض إلا أن يخرج بالانطباع بأن كيسنجر يجد، أو يزعم أنه يجد، في مجرد (رفض) إسرائيل أو توقع هذا الرفض سبباً ومبرراً مقبولاً لاجهاض الاقتراح أو التشديد به واعتباره غير واقعي، دون أن يحاول بذل

جهد وافٍ لاقتناع إسرائيل بعدم سلامة موقفها أو الضغط عليها كما هو ممكن بل ومعتاد بين الدول المتعاونة، وخصوصاً تلك التي تقدم المساعدات الهائلة وتوفر الحماية، والدولة التي تتلقى تلك المساعدات وتلك الحماية. كان كيسنجر لا يحب الضغط على إسرائيل لتقبل تسوية. وكان يزعم بأن ذلك يعني الضغط على حليف لمصلحة دولة قطعت علاقاتها مع الولايات المتحدة بـ (استثناء الأردن)، وانبثقت عموماً سياسات عدائية لها وكانت في زعمه عميلة للاتحاد السوفياتي^(١٧). ونظراً إلى أنه من الصعب أن نفترض بأن هنري كيسنجر كان رجلاً جاهلاً، أو أنه انحدر إلى هذا الدرك من الخطأ، فإننا لا نجد تفسيراً للمزاعم والذرائع التي لجأ إليها في تبريره لتعطيله للمساعي العربية والدولية، وحتى لمساعي بعض المسؤولين والدوائر الأمريكية سوى تصميمه على تمكين إسرائيل من البقاء في الأراضي العربية المحتلة والاحتفاظ بها أو بأكبر قسم منها، وخصوصاً الضفة الغربية وقطاع غزة بغية ضمها إليها مع مرور الزمن، وتغيير الوضع السكاني فيها لتصبح جزءاً من إسرائيل شعباً وأرضاً.

ويزعم كيسنجر أن الرئيس أينتهاور نفسه من فراش مرضه الأخير حث الرئيس نيكسون على عدم التورط في الحل لمشكلة الشرق الأوسط، كما ادعى بأن الرئيس نيكسون في قبوله لاقتراح فرنسا بشأن المباحثات الرباعية والاقتراح للاتحاد السوفياتي بشأن المباحثات الثنائية، إنما أراد أن لا يعادي ويقول أو أن يصد الاتحاد السوفياتي أو وزارة الخارجية الأمريكية، ولكنه في الوقت نفسه وافق على اقتراح قدمه له كيسنجر لجعل المباحثات تتعثر وتبأطأ من المراحل التمهيدية. ولكن خطة كيسنجر لم تنجح بسبب حماس وزارة الخارجية الأمريكية.

وليس من الغريب بالنسبة إلى مشاعر هنري كيسنجر واثنيازه الصهيوني أن يتقهم ويكاد يجد ما وصفه بـ (بائمين الشعب اليهودي، وتطلعاته للعودة لتحقيق (أحلامه) التي احتفظ فيها على مر العصور ورغم الاضطهاد ليني (أرضه) في وجه الآلام والصعوبات والظروف المعادية. وليس من الغريب أن يتجاهل أن (الشعب) اليهودي الذي يتحدث عنه هو في معظمه من سلالات أجنبية أوروبية هو نفسه من أحداها، وهم ليسوا أحفاد من عاش من اليهود في زمن سحيق في أجزاء محدودة من فلسطين التي زارها كيسنجر في الستينات قبل دخوله الإدارة الأمريكية، وأرسل بصره من «(كيبوتز جينوسار)» موطن «(بيغال يادين)» إلى مرتفعات الجولان السورية. وإن هذا الشعب أتى إلى فلسطين في القرن العشرين بمساعدة الغرب معتدياً على وطن العرب وأراضيهم التي هي ملك لأجدادهم ولهم منذ آلاف السنين قبل التسلسل العبري القديم وإلى يومنا هذا. ولكن يجب أن يكون غريباً أن لا يتقهم هنري كيسنجر سعي الرئيس عبد الناصر والقادة العرب لتحرير أرضهم العربية وصد العدوان والتضامن فيما بينهم، وذلك حق بل واجب قومي عادي ولو في أقل القليل في حدود قرار الأمم المتحدة للتقسيم أو خطوط ١٩٦٧، أو في نطاق القرار (٢٤٢) الذي وافقت عليه الولايات المتحدة ومجلس الأمن بالإجماع فينتعهم بـ (العدوانية) و (التطرف) و (العمالة للسوفيات).

وبطبيعة الحال، يمكننا أن نزيل هذا الاستغراب إذا عدنا إلى صهيونية هنري كيسنجر وإن كان ينكرها، وإلى سعيه خلال وجوده في الحكومة الأمريكية كأحد المسؤولين ذوي النفوذ الكبير على الأحداث، لإرغام الدول العربية على التخلي عن حقوقها واجباتها القومية وجعلها تسير في فلك السياسة الأمريكية بخنوع، فهذا بالنسبة إلى كيسنجر والعديد من القادة في المعتزك السياسي ليس أمراً يجب أن تقلب عليه المبادئ الأخلاقية أو الأدبية أو حتى المواثيق الدولية، وإنما يخضع بالدرجة الأولى للاعتبارات السياسية والمصالح الدولية الصماء الحقيقية أو الظنية. ويبدو كما لو أن كيسنجر يرى بأن قيام إسرائيل على أرض لا يستطيع هو أو غيره أن ينكر بصدق أنها عربية منذ آلاف السنين، وتشريد أهلها والاستيلاء على أراض عربية مجاورة لها ورفض إعادتها إلى أصحابها (حق)، لأنه يستند إلى (أحلام وأمال) حملها اليهود بعناد وثبات طيلة مئات من السنين حسب وصفه وتعبيره. أما عبد الناصر فإنه (عدائي متطرف) وعدو يجب قهره والقضاء عليه في تصور كيسنجر وصواباته، لأنه كان يريد استقلال بلده وتحرير أرضها وتعميرها، وتحرير الأرض الفلسطينية واسترداد الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان. وهذه كلها مطالب لا يختلف

في إعلانها الملوك والقادة العرب حتى أشدهم اعتدالاً في نظر كيسنجر والولايات المتحدة. وعبد الناصر في نظر كيسنجر عدو لأنه كان يتمسك بحرية اختيار صداقاته بين الدول وقادتها، ولأنه اختار دولاً صديقة لا تعجب الولايات المتحدة رغم محافظته على استقلاله في علاقاته معها.

ويختلف الأمر في المديح وليس في النتائج عندما يتحدث كيسنجر عن جلالة الملك حسين، فهو يصفه بالشجاعة وبأنه من أكثر القادة السياسيين الذين قابلهم جاذبية، وأنه في صداقته للولايات المتحدة لم يكن أبداً مساوماً. ووصف جلالة الحسين بأنه شهيم وكريم التهذيب، وأنه تعامل بكرامة، وأنه ملك متعاطف مع الغرب في «دوامة التطرف العربي»، وأنه رغم اعتماده على المساعدة الأمريكية فإنه تحمل إجراءاتها المزعجة وأحياناً غير لائقة بصبر، ودون أن يفقد رباطة جأشه أو ينزل إلى دور المستعطي. ولقد جاء هذا الوصف في إطار حديث كيسنجر عن زيارة جلالة الملك حسين لواشنطن في نيسان/ أبريل سنة ١٩٦٩. ويذكر كيسنجر بأن جلالة الملك كان أول زعيم عربي مستعد للبحث في عقد صلح مع إسرائيل، وأنه أبلغ الرئيس نيكسون بأنه يتحدث عن نفسه ونيابة عن الرئيس عبد الناصر، وأكد تمسكها بالالتزام بقرار مجلس الأمن (٢٤٢) واستعدادهما لانتهاء حالة الحرب ولتوقيع أي وثيقة مع إسرائيل باستثناء معاهدة صلح تصفي القضية الفلسطينية. وأكد جلالة الملك حسين بأنه والرئيس عبد الناصر مستعدان لقبول مناطق منزوعة السلاح وفتح الملاحة عبر قناة السويس وكذلك عبر مضائق تيران، وهي التي ادعت إسرائيل أنها حاربت لفتحها وليس للتوسع والعدوان. ورغم هذا الموقف المعتدل جداً من الملك (الكريم الصديق) البعيد عن التطرف ومن الرئيس (العدواني المتطرف)، فإنه حتى الضفة الغربية وقطاع غزة ما زالوا حتى اليوم بكاملهما تحت الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي البغيض الذي تأمل إسرائيل أن يصبح أبدياً. واكتفى كيسنجر بالقول في مذكراته:

«يبدو من المؤسف في نظرة إلى الخلف بأنه لم يكن هناك استطلاع أكثر لترتيبات أردنية - إسرائيلية منفصلة تتضمن تبادلًا لغزة في مقابل أراضٍ من الضفة الغربية»^(١٨).

وحتى للدولة العربية المعتدلة الصديقة وللملك المعتدل المتحسس بالمسؤوليات الدولية، فإن كيسنجر لم يذكر أكثر من الأسف لأن الولايات المتحدة لم تدرس إمكانية إجراء مبادلة (أراضٍ) من الضفة الغربية مقابل ثمن عربي هو غزة هاشم جد جلالة الملك حسين.

عند وفاة الرئيس السابق أيزنهاور، جاء الرئيس الفرنسي الكبير الجنرال ديغول إلى واشنطن ليحضر جنازته تكريماً له. وطالب الرئيس الفرنسي الرئيس نيكسون بأن تتفق الدول الأربع على شروط مشتركة لتسوية قضية الشرق الأوسط، فلم يستجب الرئيس الأمريكي لاقتراح ديغول. ويذكر كيسنجر وكأنه ييسر الرفض الأمريكي بأن الولايات المتحدة كانت تعرف من المشاورات التي جرت في نيويورك، بأن كل فريق من الدول الأربع كانت لديه فكرته عن تلك الشروط، وأن أيّاً من هذه الشروط لم يكن مقبولاً لإسرائيل. وكان مجرد هذا (الرفض) الإسرائيلي المقياس الأعلى لدى كيسنجر والولايات المتحدة للحكم على جدوى الشروط وأحقيتها في النجاح. وزعم كيسنجر بأنه لو أصرت الولايات المتحدة على تطبيق التسوية المحددة، فإن ذلك سيضعها في مواجهة مع إسرائيل دون أن تكسب الولايات المتحدة صداقة العرب. أما وزير الخارجية ويليام روجرز فكان يختلف في الرأي مع كيسنجر، وقام بتقديم خطة شاملة للتسوية اعترض عليها كيسنجر رغم أنها لم تكن واقعية من وجهة نظر العرب أو حتى الاتحاد السوفياتي، ولكن الرئيس نيكسون الذي كان متأثراً بتحذيرات واعتراضات كيسنجر من جهة، وضغوط (بيروقراطية) حسب تسمية كيسنجر لها بصورة فيها تنديد واستهزاء من جهة أخرى، طلب إجراء تعديلات على خطة روجرز. وإضافة إلى ذلك، ضغط القادة الإسرائيليون على الولايات المتحدة لأمثال المباحثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول خطة روجرز المعدلة. وفي هذه الأثناء، تحدث الرئيس عبد الناصر لمجلة (تايم) وقال بأن التسوية ممكنة إذا وافقت إسرائيل على الانسحاب الكامل وعلى إعطاء الفلسطينيين الحق في خيار العودة إلى وطنهم. وهذا ما كانت إسرائيل قد رفضته حسب تعليق كيسنجر. وفي الحديث نفسه قال الرئيس عبد الناصر بأنه يقبل (حقيقة) وجود إسرائيل. ولكن الحكومة الإسرائيلية العمالية أعلنت بأنها

ستحتفظ بأجزاء من الأراضي المحتلة مهما كانت شروط السلام. وعندما أتت رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير الروسية الجنسية التي عاملت هنري كيسنجر معاملة عمة طيبة لابن أخيها أو أختها المفضل، طالبت الرئيس نيكسون:

«بأن لا يترك ناصر يتقذى مسؤولية تحقيق السلام عن طريق جمل الآخرين يصنعون الشروط. ويجب أن يعرف الاتحاد السوفيتي بأن الولايات المتحدة لن تسمح بالقضاء على إسرائيل. وإن على العرب أن يفهموا بأن إسرائيل ليست ضعيفة. هذا فقط سيطلب السلام». (سنوات البيت الأبيض).

ويقول كيسنجر بأن نيكسون لم يضغط على غولدا مائير بسبب تخوفه من الضغوط المحلية. وأنه قدم لها تأكيدات بالمساعدة ضد هجوم سوفياتي. ويضيف كيسنجر بأن نيكسون كان يحبذ وجود إسرائيل قوية، لأنه لم يكن يريد أن يترتب على الولايات المتحدة أن تحارب معارك إسرائيل نيابة عنها. وهذا أيضاً كان وجهة نظر غولدا مائير، واعتقد نيكسون بأن ناصر سيصبح أكثر اعتدالاً فقط إذا جوبه بقوة ساحقة. وأظهر نيكسون لغولدا مائير تعاطفه مع إسرائيل وطلب منها الموافقة على قاعدة (الأدوات الصلبة مقابل البضاعة الطرية)، أي أن تمنع إسرائيل الولايات المتحدة مقابل طلبات السلاح الإسرائيلية شيئاً من الحرية في التفاوض بشأن التسوية. ولكنه ألمح بقوة بأن ذلك لن يعني الكثير لغير مصلحة إسرائيل، وحتى هذا القليل وهذه القاعدة التي اشتقها نيكسون كانا هدفاً للاعتراضات والاحتجاجات الإسرائيلية الشديدة. ويقول كيسنجر بأن نيكسون طلب من اثنين من مستشاريه أن يعلموا قادة الجالية اليهودية عن شكوكه بشأن سياسة وزارة الخارجية الأمريكية، والمخ بعودة بانه سيعني بأن لا تكون هناك أي نتائج للمبادرات التي كان يوافق على إعدادها. ويضيف كيسنجر بأن نيكسون كان في بعض الأحيان يشعر برغبة لأن يفرض تسوية، وأنه علق بخط يده على إحدى المذكرات التي قدمها له كيسنجر في أواخر سنة ١٩٦٩ بشأن تشاؤم جلالته الملك حسين فيما يتعلق بفرض السلام بسبب تعنت إسرائيل:

«لقد ابتدأت أفكر بأنه يتوجب علينا أن ننظر في اتخاذ خطوات قوية من طرف واحد لننقذ إسرائيل من القضاء على نفسها. (كيسنجر - سنوات البيت الأبيض).

ويعلق كيسنجر على ذلك بأن نيكسون كان بعد أن يعيد النظر يمتنع عن اتخاذ تلك الخطوات، لأن المنتفعين من مثل هذا الإجراء سنة ١٩٦٩ سيكونون الاتحاد السوفياتي و (عملاء) الاتحاد السوفياتي المعادين للولايات المتحدة بأصوات عالية.

يبدو بأن سياسة الولايات المتحدة أدت في سنة ١٩٦٩ إلى نتائج عكسية لأهدافها، أو على الأقل أثرت في توجيه الأمور في ذلك الاتجاه العكسي. فبدلاً من سقوط الرئيس عبد الناصر قامت ثورة في السودان بقيادة جعفر النميري، وقامت ثورة أخرى في ليبيا بقيادة العقيد معمر القذافي، وأيدت الثورتان مصر تأييداً قوياً وشكلتا عمقا استراتيجياً لها^(١). وخسرت الولايات المتحدة، التي كانت تسيطر على ليبيا سياسياً وعسكرياً، قاعدتها العسكرية الضخمة (هوبلس) في ليبيا التي كانت على جانب كبير من الأهمية لاسطولها وسيطرتها في البحر الأبيض المتوسط، وبذلك أنهى العقيد القذافي الوجود العسكري الأمريكي في ليبيا. ويقول محمود رياض:

«والواقع أن هذا الدرس كانت له نتائج جوهريه من حيث أنه أدى إلى تتييه الأصوات العاقلة داخل الولايات المتحدة والبرصبة على المصالح الأمريكية في المنطقة إلى خطورة استمرار الانحياز الأمريكي لإسرائيل ليس فقط على المصالح الأمريكية الضخمة في العالم العربي، ولكن أيضاً على كل النظم السياسية التي ما زالت الولايات المتحدة تعتبرها (معتلة) بالمقياس الأمريكي»^(٢).

وأضافة إلى ذلك فقد تصاعد الدعم العسكري الإسرائيلي لمصر بدلاً من أن ينحصر كما املت الولايات المتحدة، ويؤدي إلى استسلام مصر للشروط الإسرائيلية. وتزايد هذا التصعيد إلى:

«مستوى أصبح يتجاوز نطاق الصراع العربي الإسرائيلي ويدخل في نطاق المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولم يكن هذا بالطبع قراراً سهلاً بالنسبة إلى السوفيت، فقد رأينا مدى ترددهم منذ يونيو [حزيران] ١٩٦٧ في تصعيد دعمهم العسكري لمصر، إلا أن الغارات الجوية التي بدتها إسرائيل ضد أهداف اقتصادية في العمق المصري لتت بنتيجة عكسية»^(٣).

قوات سوفياتية في مصر والتضامن العربي

اشتدت حرب الاستنزاف، وفي سنة ١٩٦٩ هاجمت قوات الصاعقة المصرية مواقع إسرائيلية في سيناء وعادت بعدد من الأسرى، وقامت أربعون طائرة مصرية بالاعارة على المواقع الإسرائيلية في سيناء، وفي المقابل قامت إسرائيل خلال ستة أسابيع بألف غارة جوية على المواقع في الجبهة المصرية، ثم استخدمت طائرات الفانتوم الجديدة التي زودتها بها الولايات المتحدة في غاراتها على مصر والأهداف الاقتصادية في العمق المصري. وزودت الولايات المتحدة إسرائيل بالمعدات الالكترونية للتشويش والطائرات المغيرة فدخلت الحرب الالكترونية إلى الشرق الأوسط:

وفي أواخر عام ١٩٦٩ كانت إسرائيل تلقي على مصر ما يقرب من ألف طن من القنابل يومياً، حسب تقدير الخبراء العسكريين، تبلغ قيمتها مليون جنيه استرليني بهدف إرغام مصر على وقف حرب الاستنزاف، واستمرت إسرائيل في غاراتها العنيفة. وقامت في فبراير [شباط] ١٩٧٠ بغارة على مصنع مدني في أبو زعبل، وقتلت طائرات الفانتوم بقنابل زمنية في فترة تغيير نوبات العمل التي تضم ألفي عامل، فقتلت سبعين عاملاً مصرياً وجرحت مائة. وقامت بغارة أخرى في أبريل [نيسان] على مدرسة أطفال في قرية (بحر البقر) فقتلت ٤٦ طفلاً وجرحت أربعين. والواقع أن أفراد الشعب والقوات المسلحة كانوا يقابلون تلك الغارات بهدوء وتصميم منقطع النظير لأن عبد الناصر كان واضحاً مع الشعب من البداية في توجيهه بأعباء حرب الاستنزاف، فقال في أكثر من خطاب علني إن المهم في هذه الحرب ليس فقط هو قدرتنا على أن نضرب العدو ولكن أيضاً أن نتحمل ضرباته المضادة^(١٦).

كانت مصر تضرب الأهداف العسكرية الإسرائيلية، وكانت إسرائيل تضرب أهدافاً مدنية متعددة بهدف إسقاط الرئيس عبد الناصر، وكانت حرب الاستنزاف فرصة لمصر لتدريب قواتها في قتال فعلي وتهيئة الشعب ليعيش جو المعركة ويقوم بواجبه فيها، وكانت الطائرات والأسلحة التي استعملتها إسرائيل في غاراتها على الأهداف العسكرية وعلى المدنيين والأطفال هي الطائرات والأسلحة الأمريكية التي قيل إن الولايات المتحدة لا تسمح بأن تتفوق عليها الأسلحة السوفياتية، وكان السلاح منفصل عن الهدف لاستعماله وعن أي اعتبار أخلاقي أو إنساني. كانت الولايات المتحدة تزود إسرائيل بأحدث الطائرات وأجهزة القتال الجوي لجعلها تتفوق تفوقاً ساحقاً على مصر وتمكن من ضرب المرافق في العمق المصري. وكان الجهد والأموال الطائلة التي تنفق على الدفاعات الجوية المصرية تضاعف هباء، لأن طائرات العدو الإسرائيلي بأجهزتها الأمريكية المتطورة كانت تستطيع أن تدمر الدفاعات المصرية دون أن يضر طائرة واحدة ودون أن تكون هناك أي فرصة لرجال الدفاع الجوي أن يطلقوا مقدوفاً واحداً.

وفي أواخر سنة ١٩٦٩ أدرك عبد الناصر بواقعيته وحسه المرهف، أنه من «الغباء والإسفاف» أن يستمر هذا الوضع، وأن رجال الدفاع الجوي المصري كانوا يخوضون معركة غير متكافئة لا لنصف في شجاعتهم أو استعدادهم للفداء، وإنما لأنهم لا يملكون السلاح وأجهزة القتال الجوي المتطورة التي يستطيعون بها مواجهة الهجمات الإسرائيلية الضارية. فقام عبد الناصر بزيارة إلى موسكو في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، وطلب من السوفيات أن يشاركوا بقواتهم في الدفاع الجوي عن مصر. واستجاب السوفيات لطلبه وأرسلوا القوات والإمدادات إلى مصر في شباط/ فبراير وإذار/ مارس في سرية تامة. وفي نيسان/ أبريل، عرف العالم بوجود هذه القوات السوفياتية في مصر عندما طار بعض الطيارين السوفيات عدداً من الطائرات الإسرائيلية المغيرة، وكانوا يتحدثون باللاسلكي باللغة الروسية. وتوقفت الغارات الإسرائيلية في العمق المصري، واتاحت الفرصة للدفاعات الجوية المصرية لتعيد بنائها وقواتها ودفاعاتها. وخلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة ١٩٧٠، قام العدو الإسرائيلي بغارات في ٢٣٠٠ طلعة وأسقط ٨٨٠٠ طن من المتفجرات. وفي أواخر حزيران/ يونيو نقلت كتائب الصواريخ سام المصرية من العمق إلى اتجاه الجبهة، وتمكنت خلال الأسبوع الأول من تموز/ يوليو من إسقاط عشر طائرات إسرائيلية معادية، سقطت سبع منها على الأرض المصرية وأطلق على هذا الأسبوع: «(أسبوع تساقط الطائرات) وقد أصبح عيداً سنوياً لوحدات الدفاع الجوي المصري»^(١٧).

في سنة ١٩٦٩ لم تتجح محاولات التسوية، ويبدو أن الرئيس نيكسون لم يكن مصمماً على السعي لحل شامل لا ترضى عنه إسرائيل. وكان مستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر يناور لإبطال مفاوضات التسوية الشاملة وإفشالها على المستوى الثنائي مع الاتحاد السوفياتي وعلى مستوى مباحثات الدول الأربع. وعمل كذلك على إفشال جهود وزارة الخارجية الأميركية لوضع مبادرات لتسوية شاملة. ولم تقدم الولايات المتحدة تأييداً قوياً لمساعي الوسيط جونا رارنغ. ويعترف كيسنجر بأن إسرائيل لم تكن تريد أرجاع جميع الأراضي العربية المحتلة:

«وعل الأرجح حتى لو حصلت على صلح ينطبق عليه تعريفها للصلح». (سنوات البيت الأبيض).

وزداد العداء لأمريكا في العالم العربي لاتحيازها الشديد لإسرائيل.

خلال حرب الاستنزاف، تقابل محمود رياض وزير الخارجية المصري مع ويليام روجرز وزير الخارجية الأميركي في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ أثناء دورة الأمم المتحدة. وخرج محمود رياض بانطباع بأن روجرز:

«مخلص في محاولته لفهم حقيقة الصراع في الشرق الأوسط، وأنه يرغب في التعامل معي بذهن متفتح مما جعلني أشعر بصدفه جديده في محاولته تنمية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة»^(١٤).

وعبر روجرز عن قناعته بضرورة تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي، وقال له محمود رياض بأن كل الفرص ستكون متاحة لتحقيق ذلك إذا سارت أميركا على سياسة أقل انحيازاً لإسرائيل. وذكر لروجرز بأنه لم يحدث أي تقدم بشأن تنفيذ القرار (٢٤٢) بسبب تعنت إسرائيل ومساندة الولايات المتحدة لها، وبأنه لا يمكن إعفاء الولايات المتحدة من مسؤولية الغارات الإسرائيلية على المدنيين والأهداف المدنية في مصر التي استعملت فيها الطائرات والقنابل التي تزود أميركا. إسرائيل بها. (مذكرات محمود رياض). ومن المناسب والمفيد أن نسجل هنا جزءاً من الحوار الذي دار بين الوزيرين العربي والأميركي لبين بعض جوانب تفكير بعض قادة الدول العظمى، أو على الأقل الحجاج والمبررات التي يتذرعون بها لتبرير وإيضاح مواقف أدت، أو قد تؤدي إلى ضياع أوطان وإنزال الناس والولايات والمظالم في شعوبها: فعندما قال محمود رياض بأنه إذا لم تقم الولايات المتحدة بالدور نفسه الذي قام به الرئيس أيزنهاور سنة ١٩٥٦، فإنه لا بد أن تقع حرب جديدة في الشرق الأوسط وستعقبها حروب أخرى، أجاب روجرز:

«إننا لا نستطيع الضغط على إسرائيل وإلا كان من حقنا أيضاً الضغط عليكم، ولذلك فإن ما نسعى إليه هو إقناع الأطراف المعنية بأهمية الحل السلمي عن طريق التفاوض.

قلت لروجرز: إننا حتى إذا سلمنا جدلاً بأنكم لا تستطيعون الضغط على إسرائيل، فإننا نرى أن من واجبكم على الأقل هو الإعلان عن موقفكم بوضوح. فهل توافقون على أن تحتل دولة عن طريق الغزو العسكري أراضي ثلاث دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة.

قال روجرز: إننا لسنا فولتا العليا أو جابرين أننا دولة عظمى، فإذا أعلننا عن موقفنا بضرورة الانسحاب الإسرائيلي الشامل من كافة الأراضي العربية فيجب أن نكون متأكدين أن ذلك سيتم تنفيذه فعلاً»^(١٥).

وعلق محمود رياض في مذكراته، على كلمات روجرز بقوله:

«وقد ذكرتني صراحة وألمح روجرز هنا بما سبق وسمعته من سلفه دين راسك قبلها بسنة من أنه لن تأتي إدارة أميركية تمارس ضغطاً فعالاً على إسرائيل، ولكن الجديد هنا هو أن روجرز لم يكف بالتصريح بعدم قدرة الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل، وإنما أضاف أيضاً عدم قدرتها على الإعلان عن موقفها بالنسبة لما نص عليه قرار مجلس الأمن من عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو بالحرب. والاستنتاج الوحيد من هذا الموقف، هو أن العناصر الصهيونية في الولايات المتحدة قد أصبحت قادرة على الضغط على الإدارة الأميركية وليس العكس»^(١٦).

من جهة أخرى، يذكر محمود رياض في مذكراته بأن انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل كان يزعج

الملك فيصل لدرجة كبيرة:

«ومع ذلك فقد كان لديه أمل في إمكانية أن تنتبه الولايات المتحدة في النهاية لمصالحها في المنطقة، وبالتالي إمكانية اقتناعها بضرورة اتخاذ موقف أكثر حياداً. والواقع أن الملك فيصل لم يتخل عن هذا الأصل حتى نهاية أيامه. وما زالت أذكر تلميحاً آخر مقابلة معه وكانت قبل اغتياله في سنة ١٩٧٥ بشهر واحد، حين ذكر لي أنه تلقى

تأكيدات من الرئيس ريتشارد نيكسون بأن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة^(١٧).

ويضيف محمود رياض:

«وهي وعود سبق وسمعها الملك حسين أيضاً في نوفمبر [تشرين الأول] ١٩٦٧ ولم تتحقق أبداً».

كما أشار هنري كيسنجر إلى أن الرئيس جونسون كان قد وعد الأردن بعودة خطوط ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة كحل لم يقبل الأردن القرار (٢٤٢). وفي الرباط أدى فشل مؤتمر القمة الذي عقد في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ في التوفيق بين المقترحات والآراء المختلفة بشأن مساعدات الصمود إلى نفاذ صبر الرئيس عبد الناصر، فوقف وغادر قاعة المؤتمر:

«يخرج عبد الناصر من المؤتمر انفض دونه أن تصدر عنه أية قرارات»^(١٨).

ولقد أدى هذا الفشل إلى اضطراب عبد الناصر إلى:

«الاعتماد كلية على الاتحاد السوفيتي اقتصادياً وعسكرياً».

وبشكل هذا الوضع نقطة ضعف كبيرة في الجبهة العربية. ويذكر محمود رياض في مذكراته بأنه كان يبدي وجهة نظره للرئيس عبد الناصر ولعدد من القادة العرب بشأن أهمية التضامن العربي وتأثيره على الصراع الأمريكي - السوفياتي في المنطقة، وكان يبين لهم أن السياسة السوفياتية تستند في أزمة الشرق الأوسط إلى أمور ثلاثة:

«إزالة آثار العدوان وعدم الاصطدام عسكرياً مع الولايات المتحدة وتثبيت الوجود السوفيتي في المنطقة مع اضعاف النفوذ الأمريكي. وإن الطريقة المثلى أمام السياسة السوفيتية هي تحقيق إزالة آثار العدوان عن طريق الحل السلمي، لأن الاتحاد السوفيتي يتقاضي بذلك احتمال الصدام العسكري مع الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت يكون قد احتفظ بنفذه في المنطقة. وهذا هو ما يدعو الاتحاد السوفيتي إلى مواصلة المفاوضات مع الولايات المتحدة وإلى استعداده لمناقشة مشروعات تحتوي على تنازلات عربية»^(١٩).

وكان هذا الموقف يتطلب من العرب تخفيف المسؤوليات عن الاتحاد السوفياتي قدر المستطاع، وتجنيد أكبر عدد من الدول العربية في المعركة حتى تصبح المواجهة في حال التدخل الأمريكي مع العرب جميعاً، وإنقاص دور الاتحاد السوفياتي في التحدث مع الولايات المتحدة نيابة عن الدول العربية، وجعل الاتصالات تعود إلى طريق الأمم المتحدة. ويذكر محمود رياض بأنه لم يتحقق شيء بالنسبة إلى التضامن العربي أو الخروج من دائرة الاعتماد الكامل على الاتحاد السوفياتي واستمرت الخلافات العربية بل زادت بعد المؤتمر نتيجة لفشله. ويضيف محمود رياض:

«والم يكن التضامن العربي مطلباً مصرياً أو عربياً فقط، ولكن كل الأصدقاء خارج الوطن العربي والذين امنوا بعدالة المطالبين، كانوا يلحون على قيام تضامن عربي حقيقي. لقد سمعت ذلك من ديفول وبعده من بومبيدو في فرنسا، ومن الجنرال فرانكو في إسبانيا، ومن فانفاني والدومويو في إيطاليا وكان شواين لاي في الصين ويترو في يوغسلافيا يعتبران ذلك الموضوع أساس أي تحرك ناجح نحو السلام، وقد سمعت نفس المضمون أيضاً من بريجنيف وكوسيفين في الاتحاد السوفياتي»^(٢٠).

وكان محمود رياض يشعر بالحرج أمام هذه النصائح الصادقة. ولسنا في حاجة إلى التعليق بأن هذه النصائح لم تلق ولا تلقى حتى اليوم الاستجابة الوافية الصادقة والسعي الصبور بين الدول العربية للعمل بموجبها. غير أن مصر سعت إلى عمل مشترك مع دول المواجهة ومع العراق الذي اعتبر دوره مهماً جداً في الجبهة الشرقية و:

«كان شاه إيران محمد رضا بهلوي يثير المتاعب للعراق، مما جعل عبد الناصر يشعر بالريبة من توقيت تحركات شاه إيران على الحدود مع العراق، وهي تحركات كان من شأنها أن تؤدي إلى تجميد وحدات كبيرة من الجيش العراقي على الحدود، ولقد حاول كل من الملك حسين وبيدغورني كل بطريقته إقناع شاه إيران بعدم إثارة متاعب للعراق حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته في الجبهة الشرقية»^(٢١).

وفي آب/ أغسطس ١٩٦٩، وقعت مصر وسوريا اتفاقية تشكلت بموجبها قيادة سياسية مشتركة لمواجهة متطلبات المعركة وتنص تلك الاتفاقية على ما يلي:

«أولاً : أن يتم تشكيل القيادة من رئيس مصر ورئيس سوريا ووزيري الدفاع ووزيري الخارجية.

ثانياً : تقوم هذه القيادة بتعيين قائد عسكري يكون مسؤولاً عن التخطيط العسكري للمعركة، مع إعطاء الأولوية للقوات الجوية والدفاع الجوي في التخطيط والإعداد.

ثالثاً لا تتعارض هذه الاتفاقية مع أي اتفاقية أخرى يمكن التوصل إليها على مستوى الجبهة الشرقية أو على المستوى العربي.

وقد طلب عبد الناصر من الرئيس السوري الإبقاء على سرية هذه الاتفاقية وعدم إعلانها، وكانت وجهة نظره في ذلك هي أن معركة تحرير الأراضي العربية من الاحتلال الإسرائيلي بالنسبة إلينا مسألة حياة أو موت، ومن المصلحة تأجيل إثارة انتباه إسرائيل إلى آخر وقت ممكن^(١٦).

مشروع روجرز

في أواخر سنة ١٩٦٩، بدأ يظهر بعض التبدل في الموقف الأميركي تجاه قضية الشرق الأوسط. ويعتقد محمود رياض الذي كان أحد كبار المسؤولين المصريين في خضم الصراع والماورات السياسية المرتبطة بالشرق الأوسط في هذه الحقبة وما قبلها، بأن هذا التبدل نشأ بسبب فشل السياسة الأميركية في تصديع الجبهة الداخلية في مصر، وتدفق الأسلحة الروسية عليها، وتزايد الوجود السوفيياتي في المنطقة، مما يضعف الوضع الأميركي الاستراتيجي فيها. وكذلك لأن مصالح أميركا في العالم العربي لا بد وأن تتهدد ولو في المدى الطويل، لأنها تساند إسرائيل ضد الحقوق العربية، كما وأن حلفاء أميركا الغربيين كانوا لا يؤيدونها في موقفها من الصراع في الشرق الأوسط. ففي ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩، تلقى محمود رياض وزير خارجية مصر رسالة من ويليام روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة، أكد له فيها بأن الولايات المتحدة ستأخذ بعين الاعتبار اهتمام مصر بأن تكون التسوية شاملة للدول العربية، وأنه ليست لدى أميركا أي نية لمحاولة فصل الجانب الخاص بمصر عن الجوانب الأخرى فإن أميركا مثل مصر ترى التسوية باعتبارها تسوية كلية لا تتجزأ. (مذكرات محمود رياض). وكان ذلك إشارة إلى نية الولايات المتحدة للحل المنفرد التي حاولت هي وإسرائيل فرضه على مصر لعزلها عن سوريا والأردن. وكانت الرسالة تتضمن عدة مقترحات، وأن يجري توقيع اتفاق بين مصر وإسرائيل بعد تفاوض يجري تحت إشراف السفير يارنغ كممثل للأمم المتحدة على غرار المفاوضات التي جرت في رودس سنة ١٩٤٩. وكانت المقترحات الأميركية واضحة في تقريرها بأن الحدود بين مصر وإسرائيل ستكون حدود مصر الدولية، وذلك يعني انسحاب إسرائيل الشامل من الأراضي المصرية و:

«الواقع أن الموقف الأميركي بالنسبة لهذه النقطة كان واضحاً ومحدداً من البداية حتى في قمة الضغط الأميركي علينا من أجل الدخول في حل منفرد مع إسرائيل، ولذلك لم تكن هناك عقبة بالنسبة للانسحاب من سيناء، وإنما كانت العقبة رفض إسرائيل الالتزام بالانسحاب من الضفة الغربية وغزة والقدس ومقرعات الجولان»^(١٧).

ولخص محمود رياض مقترحات روجرز كما يلي:

- ١ - أن توافق مصر وإسرائيل على جدول زمني من أجل انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية التي تم احتلالها خلال حرب ١٩٦٧.
- ٢ - إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.
- ٣ - توافق الأطراف على أن الحدود الدولية السابقة بين مصر وأراضي فلسطين تحت الانتداب تصبح هي الحدود الآمنة والمعترف بها بين إسرائيل ومصر.
- ٤ - أن الاتفاق سوف يتضمن إقامة مناطق منزوعة السلاح، واتخاذ إجراءات فورية في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران، وترتيبات أمنية من أجل التصرف النهائي في قطاع غزة.
- ٥ - تقوم مصر بتأكيد حق سفن جميع الدول بما في ذلك إسرائيل في حرية الملاحة بغير تمييز أو تدخل.
- ٦ - يوافق الطرفان على قبول شروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، كما يتم الاتفاق عليها في الاتفاق النهائي بين الأردن وإسرائيل.
- ٧ - يوافق الطرفان على الاعتراف بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي والحق في الحياة في سلام داخل حدود آمنة حرة من التهديدات باستخدام القوة.
- ٨ - يتم تسجيل الاتفاق النهائي كوثيقة يتم توقيعها بواسطة الطرفين وإيداعها في الأمم المتحدة.
- ٩ - يوافق الطرفان على أن يتم تسليم الاتفاق النهائي إلى مجلس الأمن للتصديق عليه^(١٨).

وإبلغ روجرز الاتحاد السوفياتي بمشروعه، وأعلنه في خطاب القاه في مؤتمر عن تعليم الكبار بتاريخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦ قال فيه، حسبما ورد في مذكرات هنري كيسنجر:

«إننا نعتقد بأنه بينما يجب تحديد حدود سياسية معترف بها ومتفق عليها من قبل الرفقاء، فإن أية تغييرات في الخطوط السابقة يجب أن لا تنكس ثقل الغزو، ويجب أن تقتصر على تعديلات غير جسيمة من أجل السلامة المتبادلة. إننا لا نؤيد التوسع، إننا نعتقد بأنه يجب سحب القوات كما ينص القرار. إننا نساند سلامة إسرائيل وسلامة الدول العربية كذلك»^(١).

وتطبيقاً لهذه المبادئ، اقترح روجرز انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية لمصر. وكان رد فعل إسرائيل المباشر هو رفض مبادرة روجرز، وأنت المعارضة من (مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية) ومن أعضاء في الكونغرس الأمريكي. أما مصر فلم ترفض مقترحات روجرز، ولكنها أبدت تحفظات بشأنها لأنها وجدت بأن رفض إسرائيل السريع لهذه المقترحات وقبولها هي لها سيعني تقيد مصر بالتزامات دون مقابل، كما حدث في السابق عند عرض مشروعات للتسوية كانت مصر توافق عليها أو على بعض بنودها ثم رفضها إسرائيل، ثم يتبين أن الولايات المتحدة لم تكن جادة في تحقيقها، وبذلك كانت مصر تقدم التنازلات ويطلب منها تقديم المزيد منها في عروض لاحقة دون أن تكون إسرائيل قد التزمت بشيء. ويذكر محمود رياض على سبيل المثال لهذه المناورات:

وإيضاحاً لهذه النقطة، فقد سبق وطلبت من الولايات المتحدة إنشاء المشاورات بشأن القرار رقم (٢٤٢) في نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٦٧، كما طلبت من الأردن قبول الالتزام بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل مقابل تعهد الولايات المتحدة بإلزام إسرائيل بالعودة إلى مواقع ٤ يونيو [حزيران]، وعندما فطنا ذلك وصدر القرار اكتشفت الأردن، ونحن بالطبع، أن الولايات المتحدة لم تكن جادة في تعهدنا، وإنها في الواقع تريد استخدام هذا التنازل الجوهري من جانبنا للحصول على مزيد من التنازلات لحساب إسرائيل»^(٢).

تلقى الأردن مقترحات روجرز الخاصة به ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، أي قبل انعقاد مؤتمر الرباط بيوم واحد، وكانت هذه المقترحات تشبه المقترحات التي قدمت لمصر، إلا أنها نصت على أن خط الهدنة في ٤ حزيران/ يونيو سيكون الأساس في تثبيت الحدود النهائية مع إجراء تعديلات يتفق عليها الطرفان لأغراض إدارية واقتصادية. وأيدت مقترحات روجرز توحيد مدينة القدس، ورفضت بذلك عودة القدس العربية إلى الأردن، ولكنها أعطت الأردن اشتراكاً محدوداً في إدارة المدينة في المجالين الاقتصادي والإداري المدني. كما أعطت للأردن دوراً في المفاوضات حول مصير قطاع غزة، وتركت حل قضية اللاجئين لاتفاق يعقد بين الأردن وإسرائيل بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين. ويقول محمود رياض في مذكراته، بأنه اتفق مع السيد عبد المنعم الرفاعي الذي كان وقتها وزيراً للخارجية الأردنية، على أن لا يرفض الأردن مشروع روجرز ككل وأن يبقى النقاش مع الأميركيين مفتوحاً. ويعتقد محمود رياض بأن إعلان مجلس الدفاع العربي، الذي عقد قبل مؤتمر الرباط، بأن الحل السلمي قد فشل نتيجة تمعن إسرائيل ودعم الولايات المتحدة لها عسكرياً ومادياً وسياسياً، ومشاركة مواطنين أمريكيين في الجيش الإسرائيلي دون أن يفقدوا جنسيتهم الأمريكية كان له أثره على واشنطن، فقامت بتقديم مقترحاتها للأردن التي كانت شبيهة بالمقترحات التي قدمت لمصر، وذلك لكي تقنع الرؤساء العرب لترك الباب مفتوحاً في وجه التسوية السلمية عند اجتماعهم في مؤتمر الرباط، ولكن الولايات المتحدة شابت من الناحية العسكرية على تزويد إسرائيل بطائرات أكثر تطوراً كلما حصلت مصر على صفقة سلاح جديدة من السوفيات، واستكملت قوات دفاعها الجوية تدريجياتها على استعمالها. وكان واضحاً أن الولايات المتحدة لن تسمح مطلقاً بتحقيق تقوى في الجو على إسرائيل، ولا حتى بتحقيق تعادل جوي. ولكن وضع مصر تحسن من ناحية إعداد الطيارين المقاتلين، حيث أصبح لدى مصر ثلاثة طيارين لكل طائرتين، ولذلك فإن تعزيز شبكة صواريخ الدفاع الجوي في منطقة قناة السويس سيكون عاملاً حاسماً في عملية العبور. (مذكرات محمود رياض). ووصل عدد القوات المسلحة إلى ٥٤٠ ألف مقاتل، وكان مقرراً لها أن تزيد إلى ثلاثة أرباع المليون ومنهم نسبة كبيرة من خريجي المدارس المتوسطة والجامعات. أما إسرائيل فلم تبدل موقفها المتصلب، وأعلنت غولدا مائير صراحة أنها لا ترى فرصة للسلام ما دام عبد الناصر في الحكم،

وذلك يجب إسقاطه وإزالة النظام الذي يمثله قبل التباحث بشأن السلام:

«وصرح أباياني بما يفيد أن بعض الجهات الأميركية، ويقصد وكالة المخابرات المركزية، طلبت من إسرائيل أن تركز جهودها على ما يؤدي إلى إسقاط عبد الناصر شخصياً»^(١٧).

بدأ بعض التراجع يظهر على الموقف الأمريكي، فقد أعلن ويليام روجرز وزير الخارجية بأن دور الولايات المتحدة هو إقناع الأطراف للتوصل إلى (اتفاق تفاوضي)، وتبعه الرئيس نيكسون بتصريح جاء فيه:

«إن الولايات المتحدة تؤمن بأن السلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الاتفاق بين الأطراف، وهذا الاتفاق يمكن التوصل إليه فقط من خلال المفاوضات بينهما»^(١٨).

وانحاز الرئيس نيكسون إلى التفسير الإسرائيلي المغالط الذي يعتبر بأن قرار مجلس الأمن (٢٤٢) هو مجرد مبادئ يتم التفاوض بشأنها، وليست شروطاً أو بؤوداً التزم الفرقاء بتنفيذها. وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٠، وجهت الولايات المتحدة ما يعتبر تهديداً لمصر، إذ جاء (برغس)، المشرف على رعاية المصالح الأميركية في القاهرة، برسالة من الحكومة الأميركية تعبر عن قلق الولايات المتحدة بسبب الغارات الإسرائيلية في العمق المصري، وعن أسفها لسقوط الضحايا، ولذلك فهي تنصح مصر بأن تعلن في الحال قبولها لوقف إطلاق النار كما حدده قرار مجلس الأمن في حزيران/يونيو ١٩٦٧، دون ربط هذا الموقف بالانسحاب الإسرائيلي. وأشارت الرسالة إلى أنه إذا لم تقبل مصر بوقف إطلاق النار، فبن الغارات الإسرائيلية ستستمر و:

«ربما بصورة أكبر مدى، ويتزايد ليشمل أهدافاً قد تضر بالاقتصاد المصري بصورة أساسية»^(١٩).

وكان رئيس الوزراء السوفياتي الكسي كوسيفين قد وجه رسالة في ٣١/١/١٩٧٠ إلى الرئيس نيكسون، أشار فيها إلى الغارات الإسرائيلية على الأهداف المدنية في مصر والأردن وعلى السكان المدنيين والمنشآت المدنية والصناعية لتدميرها، في الوقت الذي لا تقوم فيه الدول العربية بغارات انتقامية مقابلة. وأشارت الرسالة إلى أخطار اتساع القتال إذا استمرت إسرائيل في غاراتها، وإلى أن الاتحاد السوفياتي سوف يكون مضطراً لتزويد الدول العربية بـ «الوسائل التي تمكثها من الرد على المعتدي القنطرس».

وأرسل كوسيفين رسالة مماثلة إلى كل من الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو، وإلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون. ورفض نيكسون وضع اللوم على إسرائيل وقال بأنه لن يتردد في تزويد «الدول الصديقة» بالأسلحة عند الضرورة، وبأن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بالمساعدة على تحقيق تسوية سلمية بموجب القرار (٢٤٢). وأصر نيكسون على أن الانسحاب الإسرائيلي لا يمكن أن يسبق الاتفاق الكامل بين الأطراف على جميع عناصر التسوية السلمية. ويذكر هنري كيسنجر في مذكراته عن: سنوات البيت الأبيض، بأن رسالة كوسيفين أظهرت وضع الولايات المتحدة الأقوى في الشرق الأوسط، وعبر عن ذلك بما يلي:

«إن سياستنا في الوقوف بثبات تخلق المعضلة التالية لهم (السوفيات): إذا لم يوافقوا على مقترحنا فإنهم لن يتألقوا شيئاً، وسيقع عبء التصعيد عليهم، وسيخسر عملهم إذا أدى التصعيد إلى صدام كبير. إذا وافقوا فسيستوجب عليهم أن يسلموا عملهم حسب شروطنا. إن استراتيجية جوبنا الذي اقترحه هي أن نجيب بشدة بالغة على التهديد السوفياتي، وأن نربط مراعاة إسرائيل لوقف إطلاق النار بمراعاة مقابلة من الجانب الآخر بما في ذلك القوات غير النظامية، وأن نضغط على السوفيات ليحددوا أرامهم بشأن ما سيلزم العرب أنفسهم به إذا انسحبت إسرائيل».

وكلمة (العمل) التي يستخدمها كيسنجر في هذا المجال تعني الدول العربية حسب تشويهااته. ويعلق كيسنجر على رسالة كوسيفين بأنها في الحقيقة لم تكن إنذاراً، وإنما كانت تغطية وقائية لقرار السوفيات بتزويد مصر بإحدث الصواريخ المضادة للطائرات التي اتفق عليها خلال زيارة الرئيس عبد الناصر لموسكو في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٧٠. وعبر كيسنجر عن شكوكه للرئيس نيكسون في أن تكون الأسلحة الجديدة لمصر ذات جدوى، لأنها إن كانت مجرد تعزيزات لترسانة الأسلحة الموجودة في مصر فبن إسرائيل ستحطمها، أما إذا كانت أكثر تطوراً فبن المصريين لن يتمكنوا من تشغيلها

واستعمالها. ولقد أثار هذا التحليل سؤالاً يندرج بالخطر، وهو أنه إذا أراد السوفييات أن يقوموا بشيء فعال ضد هجمات إسرائيل، فإنهم سيدخلون إلى مصر مقاتلين وقنيين سوفييات. وكان تعليق الرئيس نيكسون:

«إنني اعتقد بأنه قد أن الوقت لتحدث في هذا الأمر مع السوفييات». (هنري كيسنجر: سنوات البيت الأبيض).

أما بومبيدو وولسون فقد تقيدا في جوابهما على كوسيفين بالقرار (٢٤٢) وبهمة يارنغ، ولم يشيرا إلى المقترحات الأمريكية (مقترحات روجرز) التي ركز عليها الرئيس نيكسون في رسالته. وظهر انعزال الولايات المتحدة في المباحثات الرباعية، وكانت فرنسا قد قدمت مقترحات لحل بين الأردن وإسرائيل يمكن تطبيقه على بقية المناطق الأخرى. وكان الحل يقضي بانسحاب إسرائيل إلى خطوط ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، مع إجراء تعديلات طفيفة يتفق عليها الطرفان تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن تنسحب إسرائيل بموجب جدول زمني يتفق عليه. ولكن الولايات المتحدة رفضت المشروع الفرنسي في المباحثات الرباعية «على أساس أن العرب يقيمون بينما إسرائيل ترفضه، وهي حجة تعيد موقف الدول الكبرى بمدى قبول إسرائيل لهذه المواقف».

وشددت الولايات المتحدة على ضرورة إجراء المفاوضات بين العرب وإسرائيل حسب (صيغة رودس) التي كان الإسرائيليون يفسرونها بمفاوضات مباشرة، وتمسكت الولايات المتحدة بتبنيها للطلالب الإسرائيلية وبمحاولتها للحصول على موافقة مصر على مقترحات دون أي ضمانات على أن إسرائيل ستقبل بها، أو أن أمريكا ستضغط عليها لقبولها. ويقول محمود رياض بأن السيد (برغس) الذي جاءه إلى وزارة الخارجية المصرية ليبلغه بأن (صيغة رودس) للمفاوضات لها أهمية خاصة لدى الولايات المتحدة ولذلك يجب أن تقبلها مصر، جاءه كذلك بالنسبة لمقترحات روجرز بـ:

«أغرب رسالة من واشنطن تقول بصراحة (نحن لا نعرف كيف نستطيع أن نجعل الإسرائيليين ينفذون الأسس التي يقوم عليها المشروعان الأمريكيان)، كان معنى ذلك أن الولايات المتحدة التي لا تضمن قبول إسرائيل لمقترحاتها، تصر على السعي لضمان موافقتنا نحن. كما جاء في نفس الرسالة أن الولايات المتحدة ترى أن مصر تشترك في تحمل مسؤولية وقف مباحثات جوار يارنغ، وأنه بدون امتداد مصر موقفاً إيجابياً مستقبلاً، فإن المباحثات الرباعية أيضاً لن تصل إلى أي تقدم»^(١).

ويعلق محمود رياض على هذه الرسالة:

«ومرة أخرى كانت لعبة العبث الأمريكي تدور عجائتها، فالولايات المتحدة تطلب منا الموافقة على مقترحات تتطلب منا تنازلات إضافية، وفي حالة موافقتنا عليها جداً، فإن الولايات المتحدة لا تضمن موافقة إسرائيل، ثم يأتي الرفض الإسرائيلي بعد أن تكون الولايات المتحدة قد حصلت منا فعلاً على تنازلات تتخذها في المستقبل نقطة انطلاق لتنازلات جديدة وهكذا»^(٢).

وفي إطار المباحثات الرباعية التي لم ترغب الولايات المتحدة في إنهاؤها حتى لا تتحمل مسؤولية فشلها، قامت الولايات المتحدة بتبني موقف إسرائيل المتعنت، ورفضت الموافقة على المقترحات التي كانت تقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، وأصرّت على أن الاتفاق بين الأردن وإسرائيل على الحدود يجب أن يشتمل على تعديلات على الحدود. كما اعتبرت القرار (٢٤٢) مجموعة مبادئ يجري التفاوض بشأنها وليست بنوداً للتنفيذ الذي لا ممانعة فيه. وشعر محمود رياض خلال جولاته بأوروبا الغربية «أن دولاً قد بدأت تقتحم بسلامة الموقف العربي خطاً الإحتياز الأمريكي الكامل لإسرائيل، وأن السبب في عدم تنفيذ القرار ٢٤٢ هو رفض إسرائيل الاتساع الكامل من الأراضي العربية. ولقد كان استمرار المشكلة وتضاعف حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، يؤثر على المصالح الاقتصادية للدول الغربية، ويهدد بمزيد من الخطر على تلك المصالح في المستقبل، وكانت حكومات دول أوروبا الغربية قادرة على التعبير عن موقفها بطريقة أكثر حياداً من حكومة الولايات المتحدة، لأن نظم الحكم فيها تمكنها من مواجهة الضغوط الصهيونية بأسلوب أقوى بكثير من الولايات المتحدة، ولم تكن المنظمات الصهيونية لتتجنب أبدأً في تشكيل السياسة الخارجية في فرنسا أو بريطانيا ضد مصالح تلك الدول كما تفعل في الولايات المتحدة»^(٣).

في وجه العداء المتزايد للولايات المتحدة، قام وزير الخارجية ويليام روجرز بجولة في المنطقة، زار خلالها دولاً عربية (معتدلة) مثل المغرب وتونس في شباط/ فبراير ١٩٧٠، فسمع نقداً شديداً للسياسة

الأميركية. كما نقل دونالد برغس، المشرف على المصالح الأميركية في القاهرة، لوزارة الخارجية المصرية رغبة الحكومة الأميركية باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فأجاب السفير محمود رياض بأن مصر ترحب بذلك إذا أعلنت الولايات المتحدة موقفاً إيجابياً من الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى مواقع ٤ حزيران/ يونيو.

وعندما أعلن الرئيس نيكسون بأنه قرر تأجيل اتخاذ قرار بشأن طلبات إسرائيل لطائرات جديدة، قام برغس بزيارة لوزارة الخارجية المصرية ليقول بأن هذا القرار المهم يشكل بداية جديدة لسياسة الولايات المتحدة. وكان الرد المصري أن قرار الرئيس نيكسون يعتبر خطوة إيجابية بشكل عام، ولكن الحقيقة هي أن الولايات المتحدة تعلم بأن إسرائيل تملك التفوق الجوي، وأن وزير الخارجية الأميركي أعلن بأن أميركا ستعيد النظر في قرارها إذا زود السوفييات مصر بأسلحة لزيادة قدرتها الدفاعية، وأنها ستقوم بتزويد إسرائيل بمزيد من الطائرات، أي أن هذه الخطوة ترمي في الواقع إلى الضغط على الاتحاد السوفياتي لإيقاف إمداداته العسكرية إلى مصر بالدرجة الأولى. ومع اشتداد حرب الاستنزاف، جاء جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأميركية لإجراء مباحثات في القاهرة، وكرر طلب الحكومات الأميركية بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأكد بأن الولايات المتحدة ستبني سياسة جديدة جذرية، وطلب أن تضع مصر ثقتها بأميركا. وكان جواب عبد الناصر أن مصر لا تتق بأميركا بسبب انحيازها الشديد لإسرائيل، ولأنها في كل مشروع جديد للتسوية تطلب تنازلات عربية جديدة. وقال عبد الناصر:

«نحن نوابك الذي تبشر به يجب أن يكون واضحاً ومطناً وقائماً على تصرفات محددة وليس على مجرد وعود غامضة»^(١٧).

وبالفعل لم يقدم سيسكو شيئاً محدداً، ولم تكن لمصادقاته أي جدوى، ولم يتمكن من زيارة عمان بسبب التظاهرات الكبيرة المعادية للولايات المتحدة التي قامت فيها. ولم تعجب تحركات وزارة الخارجية الأميركية المحدودة نحو السلام هنري كيسنجر، فقد علق بشيء من المارة والانتقاد بأن زيارة جوزيف سيسكو للشرق الأوسط وراء الصلح عززت الانطباع بأن الولايات المتحدة غير منزعجة من الوجود السوفياتي في مصر:

«وبأن هذا الوجود لا يعرقل بل ربما يحفز جهوداً أميركية للسلام. الإسرائيليون يدورهم وقد هزتهم الضريتان المزدوجتان من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، أوقفوا غاراتهم في العمق ولجأوا إلى سياسة ردود أكثر تمييزاً. وهذه المبادرة التي كان يمكن أن تؤدي إلى تحسين الجو قبل بضعة أسابيع، أضحت تنأزل للابتزاز الحربي السوفياتي. وبمضاعفة الأخطاء اختار نكسون هذه البرهة ليبدأ تحركاته لعقد اجتماع قمة أمريكي - سوفياتي مزيلاً بذلك أية ترددات سوفياتية. نيسان [أبريل] ١٩٧٠ لم يكن أفضل شهر لإدارة نكسون».

(كيسنجر - سنوات البيت الأبيض).

وهكذا كانت تحليلات ومفالمات هنري كيسنجر التي تكشف تحيزه الفاضح لإسرائيل، رغم اعترافه بأن سلوكها وتعتنها وغاراتها في العمق المصري أدت إلى الوجود العسكري السوفياتي في مصر، وبالتالي عزّضت العالم لخطر مجابهة رهيبية بين الدولتين العظميين. ومن التحذوق والاستخفاف بمقول الناس أن يصف كيسنجر المساعدات الحربية السوفياتية بأنها (ابتزاز) سوفياتي، بينما هو يعلم بأن العرب اضطروا لطلب هذه المساعدات للدفاع عن كياناتهم وللحفاظ على أوطانهم ويقائهم فيها في وجه العدوان الإسرائيلي، الذي غذته الولايات المتحدة ودول عربية بسخاء رهيب ضمن التفوق الاكيد السريع لإسرائيل. ولا ريب أن هنري كيسنجر وغيره من الرؤساء والمسؤولين الأميركيين يعرفون بأن الاتحاد السوفياتي يطالب ببقاء إسرائيل، وأنه لم يعط العرب من الأسلحة والمساندة ما يكفي لتمكينهم من القضاء عليها أو حتى لاسترداد ما اغتصبته سنة ١٩٦٧.

عبد الناصر يوجه نداء إلى الرئيس نيكسون

كان الوضع أمام الرئيس نيكسون بالنسبة إلى الشرق الأوسط يحتوي على عوامل متضاربة. كان يجد أمامه تصليب إسرائيل وضغوط أنصارها في الكونغرس وفي داخل الولايات المتحدة. وكان هناك انحياز عدد من رجال الإدارة الأمريكية لإسرائيل وخصوصاً هنري كيسنجر. وفي الجهة الأخرى، كان يتوجب عليه أن يراعي مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ويريد إنقاص النفوذ والدور السوفياتي في شؤونها، وأن يدفع تهمة انحياز أمريكا لإسرائيل الذي تسبب في تزايد العداء لأمريكا، وإثارة المشاعر القومية التي زاد في اشتعالها حرب الاستنزاف في منطقة قناة السويس. ومن ناحيته، كان عبد الناصر في مبادرة ودية أرسل تهنئة للرئيس نيكسون بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية، واختار عيد العمال في أيار/ مايو ١٩٧٠ ليوجه نداء إلى الرئيس نيكسون في خطاب علني، حاول فيه إتاحة الفرصة له ليتخذ موقفاً متوازناً بين العرب وإسرائيل:

«إنني أتوجه إلى الرئيس نيكسون وأقول له ان الولايات المتحدة الأمريكية توشك أن تقوم بخطوة بالغة الخطورة ضد الأمة العربية. (إشارة إلى السفارات الجديدة من الطائرات التي تدرس الولايات المتحدة إعطائها إلى إسرائيل). إن الولايات المتحدة بخطوة أخرى على طريق تأكيد التفريق العسكري لصالح إسرائيل، سوف تفرض على الأمة العربية موقفاً لا رجعة فيه. موقف يتعين علينا أن نستنتج منه ما هو ضروري، وذلك سوف يؤثر على كل علاقات الولايات المتحدة بالأمة العربية لعشرات السنين.

إنني أقول إن الأمة العربية لن تستسلم ولن تقرب، وهي تريد سلاماً حقيقياً ولكنها تؤمن بأن السلام لا يوقع على غير العدل. أريد أن أقول له إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد السلام فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. إن ذلك في طاقة الولايات المتحدة التي تأتمر إسرائيل بأمرها لأنها تعين على حسابها، وأي شيء غير ذلك لا يجوز علينا وإن يجوز. هذا حل.

والحل الثاني: إذا لم يكن في طاقة أمريكا أن تأمر إسرائيل فنحن عن استعداد لتسديدها إذا قالت ذلك مهما كانت أرائنا فيه، ولكننا في هذه الحالة نطلب طلباً واحداً هو بالتأكيد في طاقة أمريكا. ذلك الطلب هو أن تكف عن أي دعم جديد لإسرائيل طالما هي تحتل أراضيها العربية. أي دعم سياسي أو عسكري أو دعم اقتصادي. وإذا لم يتحقق الحل الثاني، فإن على العرب أن يخرجوا بحقيقة لا يمكن المكسرة فيها بعد الآن، وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد لإسرائيل أن تواصل احتلال أراضيها حتى تتمكن من فرض شروطها علينا بالإستسلام. إن ذلك، ولا أزال أتوجه بالحديث إلى الرئيس نيكسون في محاولة أخيرة، لن يحدث، إن كل المؤامرات التي تجري الآن ضد الأمة العربية وضد جبهة التحرير لن تنجح. إنني أقول للرئيس نيكسون أن هناك لحظة فاصلة قادمة في العلاقات العربية - الأمريكية، إما أن تكسر القطيعة إلى الأبد، وإما أن تكون بداية أخرى جادة ومعددة.

إن التطورات القادمة لن تمس العلاقات العربية - الأمريكية وحدها، وإنما سوف تكون لها تأثيرات خطيرة أوسع من ذلك وأبعد. إن تصميمنا على تحرير أراضيها هو الحق الشرعي الأول لأي أمة تصرف لكرامتها قيمة. إنني أتوجه بهذا كله إلى الرئيس نيكسون لأن اللحظة دقيقة ولأن المواقف بالغة الخطورة»^(١).

ولقد أشار هنري كيسنجر إلى نداء الرئيس عبد الناصر هذا في مذكراته، وغالط في وصفه بأنه كان بصيغة الأمر أو العجرفة^(٢). وأقحم الخطر الروسي بأن أضاف بأن احتمال السيطرة السوفياتية في الشرق الأوسط لم يكن مجرد نتائج لتخيلات مهتاجة، وإنما أصبح ظاهراً عندما قال الرئيس عبد الناصر لزمائر كبير أمريكي هو يوجين بلاك، رئيس البنك الدولي، بأنه يفضل بأن تتقدم المبادرات الدبلوماسية الأمريكية عن طريق الاتحاد السوفياتي «إنه لم يثق بنا لدرجة كافية ليتعامل معنا مباشرة». ومن الواضح بأنه بغض النظر عن مدى عدم ثقة الرئيس عبد الناصر بالولايات المتحدة بسبب دعمها الجسيم جداً لإسرائيل على حساب العرب وأوطانهم وأراضيهم وتشريدهم والأمهم، فليس في قول الرئيس عبد الناصر ليوجين بلاك ما يدل على هيمنة سوفياتية على مصر، وإنما أراد الرئيس عبد الناصر أن يقف حليف قوي في وجه الولايات المتحدة بسبب وجهة نظره التي شرحها لمجلس الوزراء المصري:

«إن من رأيي أن نحلل السوفييت هم الذين يدخلون المناقشات والخلافات مع الأمريكيين وبذلك، بدلاً من أن تكون الخلافات بين الأمريكيين ومصر تكون بينهم وبين السوفييت. وعندما يجلس السوفييت والأمريكيون على

مائدة واحدة، فستكون هناك لغة مختلفة للحديث بينهم. وبفضل أن ذلك، فإن إدراك السوفييت للطريق المسود الذي يقودهم الأمريكيين إليه في النهاية سيجعلهم أكثر حرصاً في توريد شحنات السلاح التي تطلبها منهم. (مذكرات محمود رياض).

لم يكن عبد الناصر يسلم زمام السيطرة على بلاده للسوفييات، وإنما كان يستعين بهم بإرادة مستقلة للدفاع عن بلده وأمته أمام العدوان الأمريكي - الإسرائيلي، ويحاول أن يدفع السوفييات لتزويده بالأسلحة لتحقيق هذه الغاية.

سُلمت نسخة من نداء الرئيس عبد الناصر إلى دونالد برغس. كان النداء قوي المنطق ومتوازناً، ويعرض الولايات المتحدة للكشف عن حقيقة موقفها ونيتها فيما يتعلق بالحل السلمي، أو على الأقل مدى خضوعها ورضوخها للضغط والنفوذ الإسرائيلي والصهيوني. وفي هذا الوقت، كانت إسرائيل تضغط للحصول على مائة وخمسين طائرة جديدة من الولايات المتحدة، وأعلن وزير خارجية أمريكا بأن الحكومة الأمريكية سوف تعلن قرارها بشأن هذه الصفقة:

«وإن القرار سيكون إيجابياً (بصورة جزئية فقط)، وسوف يصدر بطريقة متوازنة ومحسوبة لكي لا نوهي للعرب بأننا ندعم إسرائيل بشكل يجعلنا نؤيدها بغض النظر عما تفعل»^(٣٧).

وكان رد فعل الرئيس نيكسون على نداء الرئيس عبد الناصر في شكل رسالة وجهها ويليام روجرز في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ إلى وزير خارجية مصر محمود رياض، جاء فيها أنه قرأ بحرص وإمعان خطاب الرئيس عبد الناصر، وأنه يوافق على أن الوضع في الشرق الأوسط يمر في لحظة حرجية، وأنه يعتقد «إنه من مصلحتنا المشتركة أن تحافظ الولايات المتحدة وتقوي روابط الصداقة مع كل شعوب ودول المنطقة. إننا نأمل أن يكون ذلك ممكناً، ونحن مستعدون للإسهام بنصيبنا»^(٣٨).

ويعرف روجرز في رسالته عن رايه في أنه من الأفضل عملياً أن تبدأ الأطراف بالعمل تحت إشراف يارنغ بشأن الخطوات التفصيلية الضرورية لتنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٤٢). وقدم في الرسالة مقترحات، كما قدم في مذكرة إضافية إيضاحات وتأكيدات نوردها فيما يلي:

- ١ - أن تتعهد كل من إسرائيل ومصر بإعادة وقف إطلاق النيران لمدة محدودة على الأقل.
- ب - أن تتعهد كل من إسرائيل ومصر وأيضاً إسرائيل والأردن بإصدار البيان التالي الذي سيكون في شكل تقرير من السفير يارنغ إلى السكرتير العام للأمم المتحدة.

إن مصر وإسرائيل لخطرتاني بأنهما توافقان على:

أولاً : حيث أنهما قد وافقتا وأظهرتا رغبتهما في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أجزائه، فإنهما تعينان ممثليهما في المناقشات التي ستدور تحت إشرافي حسب الاجراءات وفي الأماكن التي أوصي بها، أخذاً في الاعتبار ما يفضلهُ كل طرف كنظام للإجراءات، وفقاً للتجارب السابقة بين الأطراف.

ثانياً : أن الهدف من المناقشات هو التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عام ودائم بينهما يقوم على:

- (١) الاعتراف المشترك بين كل من مصر وإسرائيل بحق كل منهما في السيادة والاستقلال السياسي.

(٢) الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ تم احتلالها في نزاع ١٩٦٧، وذلك بما يتماشى مع القرار ٢٤٢.

ثالثاً : إنه من أجل تسهيل مهمتي للتوصل إلى اتفاق كما يقرر القرار ٢٤٢، فإن الأطراف سوف (ترافق) اعتباراً من أول يوليو [تموز] وحتى أول أكتوبر [تشرين الأول] على الأقل، قرارات وقف إطلاق النار الصادرة من مجلس الأمن»^(٣٩).

وذكر محمود رياض بأن روجرز أبلغه كذلك بأنه أرسل رسالة مماثلة لكل من وزير خارجية الأردن ووزير الخارجية الإسرائيلي. وجاء في المذكرة الإضافية من الإيضاحات والتأكيدات ما يلي:

«ولاً : أن وقف إطلاق النار يعني وقف كل النيران في الأرض وفي الجو، وعدم تغيير الأمر الواقع العسكري في المنطقة يتفق عليها غرب قناة السويس ومنطقة مائتة شرق قناة السويس.

ثانياً : أن على مصر أن تضع في اعتبارها أننا نطلب من الإسرائيليين القيام بما يعتبرونه تنازلات سياسية هامة للغاية بالنسبة لنا:

(١) الموافقة على الدخول في مفاوضات غير مباشرة لتنفيذ القرار ٢٤٢ والسعي في ذلك برغبة مخلصه في تحقيق نتائج.

(٢) قبول مبدأ الانسحاب سابقاً على المفاوضات. إن هذا قد يبدو للمصريين لا يتجاوز ما يجب أن يفعله الإسرائيليون، والإسرائيليون سوف يشعرون بغير شك بنفس الشعور بالنسبة للأمور التي تطلبها من مصر.

ثالثاً : إن حكومة الولايات المتحدة متفانية للبقاء في العملية بمجرد أن تبدأ المفاوضات، إننا مستمرين في الاعتقاد بأن لا انسحاب بغير سلام ولا سلام بغير انسحاب.

رابعاً : بالنسبة للطائرات إلى إسرائيل، فإن حكومة الولايات المتحدة تضع لنفسها حداً هو ألا تتجاوز المستوى الذي تم الارتباط عليه في التعاهدات السابقة، وذلك خلال الفترة التي نسعى خلالها لتحقيق مبادرتنا السلمية. إن ما نسلعه لإسرائيل خلال تلك الفترة سوف يحافظ على المجموع الإسرائيلي داخل نطاق تحسين طائرتهم ومائة طائرة سكاي هوك ثم الارتباط عليها في عقود سنة ١٩٦٨ و ١٩٦٦، وبينها يونيت [حزيران] الحالي يكون قد تم تسليم أربع وأربعين طائرة فانتوم لإسرائيل، وثلاث سيتم تسليمها في يوليو [تموز]، وثلاث في أغسطس [أب]، فيصبح المجموع خمسين طائرة. أما بالنسبة لطائرات سكاي هوك فقد تم تسليم ثمان وثمانين إلى إسرائيل، والباقي من المئة سيتم تسليمه خلال الأشهر التالية حسب الجدول المقرر.

إننا أيضاً قد وضعنا ترتيبات طارئة سوف تجعلنا في موقف يسمح لنا بتعويض خسائر إسرائيل من الطائرات إذا تطلب الموقف ذلك. إن تلك الترتيبات سوف تتأثر بموقف ومجالات النجاح في جهودنا السلمية ومدى فعالية وقف إطلاق النار.

خامساً : إننا نأمل أن يؤدي الاتفاق على تلك الخطوط إلى إمكانية خلق مناخ ملائم لاستعادة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة.

سادساً : إننا نتوجه بهذه المقترحات مباشرة إلى مصر استجابة لنداء الرئيس جمال عبد الناصر في أول مايو [أيار]، وأيضاً لأننا نريد أن نسمعها منا مصر ونتأكد من أنه تم فهمها.

ومع ذلك فإننا سوف نخطر كلاً من الاتحاد السوفيتي والملكة المتحدة وفرنسا بهذه المقترحات، وسوف نحثهم على العمل معنا في هذه المبادرة. إننا ننوي السعي ثنائياً مع السوفيت وأيضاً من خلال مباحثات الدول الأربع، ونرى كل تلك الجهود باعتبارها تكمل بعضها البعض.

سابعاً : بينما ندرك ونعترف بحقيقة أن الأمر قد تطلب من حكومة الولايات المتحدة فترة من الوقت لتشكيل المبادرة العالية، فإننا نأمل بقوة في استجابة مبكرة من حكومة مصر. لقد تم اتخاذ قرار ولا مناص من أن نتحرك بسرعة إذا كان له أن يثمر.

ثامناً : إن مساعد وزير الخارجية سيسكو على استعداد للطيران إلى لندن أو إلى أية نقطة أخرى في منتصف الطريق وفي أي وقت، ليتقابل مع وكيل الوزارة صلاح جوهري للمزيد من المناقشة لمقرراتنا إذا كانت حكومة مصر ترغب في ذلك^(١).

وبالنسبة إلى الفلسطينيين أكدت الولايات المتحدة عن طريق برغس:

«أن الولايات المتحدة تعترف بأن الفلسطينيين يمثلون طرفاً مهماً يجب أن تؤخذ اهتماماته في الحسبان عند أي تسوية».

وويليام روجرز في رسالته لوزير خارجية مصر وفي تصريحه الصحفي تقصد أن يتحدث عن حكومات وشعوب المنطقة بما في ذلك الشعب الفلسطيني، وأشار إلى أن روجرز قال:

«... لتحرك نحو سلام عادل ودائم يأخذ في الحسبان تماماً الأمن والاهتمامات المشروعة لكل حكومات وشعوب المنطقة»^(٢).

وجدت مصر بعض الجوانب الإيجابية في مبادرة روجرز الجديدة، منها تأجيل النظر في تزويد إسرائيل بطائرات جديدة، وإن القرار (٢٤٢) هو حل لـ «التفجيز»، وأن المبادرة هي عودة لهذا القرار، ومنها تخلي الولايات المتحدة عن محاولاتها لتحقيق حل منفرد بين مصر وإسرائيل، والتزامها علناً ورسمياً بالامتناع عن الاستجابة لطلب مزيد من الطائرات لإسرائيل، وصمودها ولو لعدة أشهر على هذا الموقف في وجه ضغوط إسرائيلية شديدة. وكذلك ما ظهر من اقتناعها بأن مصر مصممة على الصمود وعلى تحرير أرضها رغم الغارات الإسرائيلية الجوية. ولا شك بأن الولايات المتحدة أخذت كذلك بعين الاعتبار المساندة القوية التي قدمها الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً في:

«استكمال شبكة دفاعنا الجوي بصواريخ سام - ٢ السوفيتية الجديدة، وهي صواريخ لم يسبق حتى ذلك الحين للاتحاد السوفيتي إن أعطاها لأعضاء حلف وارسو. كما أن الوجود القتالي السوفيتي في مصر هو إنذار كاف للولايات المتحدة، لأنها أول مرة يقدم فيها السوفيات طيارين مقاتلين لدولة غير شيوعية».

وفي تقدير محمود رياض، فإن العامل المشجع في المبادرة الأمريكية الجديدة هو أن حافزها الأول كان اهتمام الولايات المتحدة بأن تحافظ على مصالحها في المنطقة:

«بعد الاضرار المتزايدة ضدها نتيجة لتصاعد حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، والتأثير العكسي الهائل للانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل»^(٣٦).

تمثل هذا التحيز في مثابرة الولايات المتحدة على المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية، وعلى احتفاظها بالأراضي العربية المقتسبة بقوة السلاح. ومع أن مصر في ذلك الوقت رجحت النواحي الإيجابية في المبادرة الأمريكية الجديدة، فإنها لم تكن غافلة عن أن هناك احتمالاً بأن تكون المبادرة مناوراً لتحسين صورة الولايات المتحدة، وإظهار نفسها بمظهر الإعتدال، وإحالة المشكلة من جديد إلى يارنغ على سبيل الماطلة. ووجدت مصر بأن قبول المبادرة يتماشى مع مناداة مصر بتنفيذ القرار (٢٤٢)، ويخرج إسرائيل التي كانت ترفض تنفيذ هذا القرار كما ترفض إعلان التزامها المسبق بمبدأ الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. كما وأنه في حال رفض إسرائيل للمبادرة، فإنها ستستسبب في قيام خلاف علني بينها وبين الولايات المتحدة. ويقول محمود رياض بأنه أبلغ الرئيس عبد الناصر بأنه يرغب في التثبت من نيات الأمريكيين والحصول على مزيد من التأكيدات منهم، وخصوصاً فيما يتعلق بالانسحاب الشامل، كما أراد أن يتصل مع يارنغ بشأن الإشراف على ترتيبات ومراقبة وقف إطلاق النار دون ترك ذلك للأمريكيين:

«خاصة وأنني لا أنسى أبداً أن دين راسك وزير الخارجية الأسبق قد أعلن في يوم ٥ يونيو [حزيران] أن الولايات المتحدة لا تعرف من الذي أطلق الطلقة الأولى في الحرب ومن ثم فقد سبق لهم المغالطة وقد يكررون ذلك معنا في المستقبل»^(٣٧).

ولقد ظهرت دلائل تضعف الثقة بنيات الولايات المتحدة المعلنة، فقد أشار الرئيس نيكسون في حديث تلفزيوني في ٢ تموز/ يوليو إلى مصر وسوريا (كجارين عدوانيين) لإسرائيل وقال:

«إنني أعتقد أن الموقف في الشرق الأوسط الآن خطير بدرجة رهيبية. إنه شبيه بالوضع في البلقان قبل الحرب العالمية الأولى، مما قد يجر الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى مواجهة لا تريدها أي منهما بسبب الخلاف الحاد هناك. ثم شرح سياسة الولايات المتحدة في المنطقة بقوله إنها تقوم على:

أولاً : إن من مصلحتنا السلام وسلامة كل قطر في المنطقة.
ثانياً : إننا ندرك بأن إسرائيل لا ترغب في أن تقتل باقي بلد آخر إلى البحر، بينما الدول العربية تريد أن تقتل إسرائيل في البحر.

ثالثاً : إذا تغير توازن القوى بحيث تصبح إسرائيل أضعف من جيرانها فسوف تقع الحرب، وعليه فمن مصلحة الولايات المتحدة المحافظة على توازن القوى وسوف تحافظ على هذا التوازن»^(٣٨).

وليس من السهل أن نتبين أين ينتهي جهل الرئيس الأمريكي بالقضية التي تستند إليها هذه الادعاءات التي أطلقها وأين تبدأ المغالطات. فالحقيقة الواضحة هي أن الإسرائيليين وإسرائيل هي التي قذفت وطردت وتشردت، كسياسة مرسومة مبيتة، مليون أو مليوني فلسطيني وعربي من وطنهم فلسطين ومن مدن قناة السويس والجولان في ثلاث حروب وفي حرب الاستنزاف، وكان ذلك بمساعدات ضخمة وحثية من الولايات المتحدة، ومساندة تصل إلى درجة المخاطرة بحرب مع الدولة العظمى الأخرى. أما قول الرئيس نيكسون بأن الحرب ستقع إذا أصبحت إسرائيل أضعف من جيرانها، فتقابلها الحقيقة بأن الحرب وقعت بمأسسها على العرب أكثر من مرة، لأن إسرائيل كانت بالمساعدات الأمريكية أقوى من العرب. كما وأن التوازن الذي ترغب الولايات المتحدة في المحافظة عليه بين إسرائيل والعرب هو مغالطة خبيثة، لأنه لم يكن وما زال سوى تفوق عسكري إسرائيلي أكيد تحرص الولايات المتحدة على استمراره. ومن ناحية أخرى، ذكرت الأنباء بأن هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي قال:

«إننا بصدد محاولة للتوصل إلى تسوية على النحو الذي يكفل تقوية نظم الحكم العربية المعتدلة وليس النظم الراديكالية، إننا بصدد محاولة لطرد الوجود السوفييتي العسكري وذلك قبل أن يرسخوا أقدامهم»^(٣١).

ويقول محمود رياض:

«إن مثل تلك التصريحات أكتت في ذهن عبد الناصر شكوك في جدية المبادرة الأمريكية. وكان رد عبد الناصر على هذا الادعاء أنه لا توجد دولة عربية تريد أن تلقي بإسرائيل في البحر، ولكن إسرائيل هي التي ألقت بمليين فلسطيني في بحر من الرمال، والقضية لم تكن أبداً نظماً راديكالية ونظماً معتدلة في العالم العربي، لأنه لو كان كيسنجر ونيكسون صادقين في ذلك فلماذا لم يفعلوا شيئاً للملك حسين، ولم يعيدوا إليه الضفة الغربية المحتلة وهو يمثل نظاماً معتدلاً بمقاييس كيسنجر»^(٣٢).

عبد الناصر يوافق على مشروع روجرز - ومفاوضات كيسنجر

وفي موسكو اجتمع الرئيس عبد الناصر مع القادة السوفيات وأجرى محادثات طيبة، وجرى في هذه اللقاءات البحث في (المبادرة) الأمريكية، وكان الرأي الغالب هو أنه لم يكن هناك شيء جديد في تلك المبادرة باستثناء قبول الولايات المتحدة للمفاوضات غير المباشرة. وفي تقدير الرئيس عبد الناصر، كانت الولايات المتحدة تتوقع رفض مصر للمبادرة، وتتصور بأن الاتحاد السوفياتي لا يريد السلام في المنطقة. وبأنها ستقوم بتزويد إسرائيل بمزيد من الأسلحة والطائرات بحجة رفض مصر للمبادرة. وكان في تقدير الرئيس عبد الناصر أن إسرائيل سترفض المقترحات الأمريكية، وأن ذلك ربما أحدث انقساماً داخلها. وبين بريجنيف بأن الولايات المتحدة تحاول أن تأخذ بيدها زمام الأمور، وتظهر وكأنها صاحبة فضل بتقديم ما تدعي أنه مشروع كامل للتسوية. وأضاف:

«ولكن لا يجوز أن نسحب إعطاء الصورة بأننا قد قبلنا مشروعاً من جانب المعتدي. إننا نقدم لكم أسلحة للدفاع عن أنفسكم بينما تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل كل الأسلحة اللازمة للاعتداء عليكم. وهم يريدون بمبادرتهم الأخيرة أخذ كل جهد بذلناه من أجل تحقيق السلام المعادل ومعاونتكم في ذلك، ونحن متأكدون من التعاون والتفاهم الكامل معكم، وبذلك يمكننا أن نفكر سوية في الطريقة التي لا تعطي العدو ثمار ما قمنا به. ولا يجوز أن نقف موقف المدافع عن نفسنا وكأننا نحن المعتدون. والدبلوماسيون المصريون والسوفييت يمكنهم أن يجدوا أساليب وطرقاً لطرح الأمريكيين على ظهورهم كما في المصارعة، خاصة وأننا نحظى بتأييد كامل من فرنسا»^(٣٣).

وقال الرئيس عبد الناصر:

«إنني اتفق مع الرئيس بريجنيف في أنه لا يوجد فعلاً ما يمكن أن يسمى مبادرة، وإذا كنا نريد حلاً سلمياً عادلاً للعرب، فإنني واثق بأن الولايات المتحدة أن تقدم لنا مثل هذا الحل لأنهم يريدون التخلي عن مصر قبل كل شيء، ثم يعيدوا السيطرة على مصر كلها لتكون أداة لخدمة مصالحهم في المنطقة»^(٣٤).

وفي الاجتماع الأخير بين الرئيس عبد الناصر والقادة السوفيات، أكد بريجنيف تأييد الاتحاد السوفياتي لمصر والشعوب العربية، وأن الدول المحبة للسلام ترغب في التوصل إلى حل سلمي، وإنه إذا تحقق مثل هذا الحل فلن تعود الدول العربية في حاجة للدخول في حرب، وستتخسر إسرائيل ما اغتصبته وستتبدد أحلامها في فرض حل إسرائيلي على العرب. وعقد بريجنيف ما قدمته روسيا لمصر من أسلحة، وذكر أنها سترسل لمصر صواريخ سام ٣ مع بقاء الجنود السوفيات في إدارة الصواريخ التي تدافع عن العمق المصري. وقال:

«وإنني أعرف أننا لم نلب كل طياتكم، ولكنني أؤكد لكم أننا قمنا كل ما في استطاعتنا. ومن بين المسائل التي لم نحل، هو طلبكم الحصول على الطائرات (تي بي) قاذفة القنابل. ويحسن أن نؤجل الموضوع حالياً لأنه قد يسبب مضاعفات دوائية»^(٣٥).

وأثار بريجنيف موضوع الوجود العسكري السوفياتي في مصر وقال:

«إنني أثرت هذا الموضوع لكي يكون واضحاً أنه ينتهاء مشكلة الشرق الأوسط سوف يرسل مستشارونا وخبراءنا وطيارونا من مصر مباشرة، لأننا لا نرضى أن نتهم باحتلال أراضي الغير. وهي الصورة التي تحاول الدعاية الأمريكية المضادة رسمها لنا».

وهنا جاء دور الرئيس عبد الناصر لينفعل فقال بشيء من الحدة:

«إنني غير سعيد بسماع هذا الكلام فلم أكن لأرضي لنفسي بالحضور أصلاً إلى موسكو لو أنني تشككت لحظة واحدة في شعبة وجود ما يسمى باحتلال سوفيتي، فأنا الذي طلبت من الاتحاد السوفيتي الخبراء والطيارين، وأنا الذي ساطب من الاتحاد السوفيتي استردادهم حينما تنتهي مهمتهم التي جاءوا من أجلها، والذي يتحدث عن احتلال سوفيتي في مصر هم جولدا مائير ونيكسون وكيسنجر»^(٨).

وكرر الرئيس عبد الناصر ما ذكره عن أن الأساس في الحرب مع إسرائيل هي القوة الجوية المتطورة، وأن الولايات المتحدة قامت خلال ثمان وأربعين ساعة من تساقط طائرات الفانتوم بفعل صواريخ الدفاع المصرية بتزويد إسرائيل بأجهزة الكترونية ضد الصواريخ. وعلق بريجنيف بالموافقة على ما قاله الرئيس عبد الناصر، وذكر بأن الولايات المتحدة لم تزود بعض حلفائها في حلف شمال الأطلسي بأجهزة التشويش الالكترونية التي زودت إسرائيل بها، ووعد بإرسال علماء روس لدراسة موضوع هذه الأجهزة في ميدان المعارك.

وافقت مصر على مبادرة روجرز في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧٠ على أساس الانسحاب الاسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، والتمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في إطار قرارات الامم المتحدة. أما بالنسبة إلى سوريا فقد ذكر دونالد برغس المشرف على المصالح الأمريكية في القاهرة، الذي تسلم رد الموافقة المصري على (المبادرة)، بأنه يكفي أن تعلن سوريا قبولها لقرار مجلس الأمن (٢٤٢)، وبذلك يصبح في الإمكان إدخالها في التسوية على أساس عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة عن طريق الحرب. وطلب أن يترك للحكومة الأمريكية حرية اختيار الأسلوب المناسب للتوصل إلى مشروع يدخل الفلسطينيين في التسوية. أما إسرائيل فقد أعلنت بعد مناورات لعرقلة المبادرة موافقتها في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٧٠. وتوقف إطلاق النار اعتباراً من ٨ آب/ أغسطس ١٩٧٠ لمدة تسعين يوماً. ويبدو بأنه لم يكن هناك في مصر تهافت على حل يمكن أن يكون ثنائياً فرادياً بين مصر وإسرائيل، كما حدث في عهد الرئيس أنور السادات بعد حرب ١٩٧٣، إذ ذكر محمود رياض في مذكراته:

«وكان الرئيس عبد الناصر قد تحدث يوم الثالث والعشرين من يوليو [تموز] إلى الشعب، وشرح الموقف بالتفصيل، يتناول المبادرة الأمريكية التي طرحها للمناقشة في المؤتمر القومي واستمرت المناقشة لمدة أيام، فلقد كان الاتجاه العام في المؤتمر يميل إلى رفض أي حل أمريكي بعد كل الانحياز الذي مارسه الولايات المتحدة لإسرائيل ضدنا. وقد بذل عبد الناصر جهوداً مضنية في الرد بالتفصيل على الأسئلة المتتالية للأعضاء، ولم يكن قلق الأعضاء يتناول فقط الموقف على الجبهة المصرية، بل أن أكثر الأسئلة كانت تتناول الموقف على الجبهتين السورية والأردنية وحقوق الشعب الفلسطيني نتيجة إيمان الجميع بأن القضية واحدة، والتأكيد على الموقف المصري الدائم من أن الأعضاء يتخوفون من أن تكون الولايات المتحدة تتاور معنا من جديد لكي تعيدنا مرة أخرى إلى مرحلة الحل المنفرد الذي يجعل إسرائيل تنسحب من سيناء، بينما يستمر احتلالها للأراضي العربية الأخرى في الجولان والضفة الغربية وغزة. وقد أكد عبد الناصر للأعضاء أكثر من مرة أن المبادرة الأمريكية لم تأت بجديد، ولكننا نقبلها لكي نتيح الفرصة للولايات المتحدة للعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن»^(٩).

ولكن سرعان ما تبين لمصر بأن (مبادرة) روجرز قد باعته بالفشل، لأن إسرائيل واتصارها في الإدارة الأمريكية استطاعوا القضاء عليها. ففي ٢١ آب/ أغسطس أعلن وزير الدفاع الأمريكي ضرورة تزويد إسرائيل بما تحتاجه من أسلحة. وفي اليوم التالي، أعلن الرئيس نيكسون أنه قرر إرسال ثمانين عشرة طائرة فانتوم إلى إسرائيل، ثم قدم دونالد برغس مذكرة أمريكية لمصر تؤكد فيها الحكومة الأمريكية دونه دليل أكيد أن مصر خرقت شروط وقف إطلاق النار. وفي ٦ أيلول/ سبتمبر أعلنت إسرائيل أنها ترفض إجراء أي اتصالات مع يارنغ. وقامت الولايات المتحدة خلال وقف إطلاق النار بتزويد إسرائيل بأجهزة الكترونية وبصواريخ موجهة، وأعلن وزير الدفاع الأمريكي بأن الولايات المتحدة تعترف بتزويد إسرائيل بعدد آخر من طائرات الفانتوم، وكان ذلك مخالفاً للتأكيدات الأمريكية التي أعطيت لمصر. كما قامت إسرائيل بإنشاء تحصينات جديدة في خط بارليف، وكان ذلك مخالفاً لترتيبات وقف إطلاق النار، ومؤشراً على أنها لا تنوي الانسحاب. وفشلت مبادرة روجرز بتقلب كيسنجر على روجرز وبتراجع الولايات المتحدة

أمام رفض إسرائيل. ورغم أن الولايات المتحدة هي التي تراجعت عن مبادرتها، فإنها قامت بحملة إعلامية ودبلوماسية واسعة ضد مصر لتشويه موقفها ووصمها بأنها لم تحترم تعهداتها. (مذكرات محمود رياض).

وفي الحقيقة، فإن الولايات المتحدة لم تكن ثابتة على موقفها فيما يتعلق بمبادرة روجرز. ويذكر هنري كيسنجر كيف أنه بذل الجهود المتواصلة لإقناع الرئيس نيكسون بمزايا إحباط التسويات الشاملة، بحجة أنها تقوي مركز الاتحاد السوفياتي وتظهره بمظهر المنتصر الذي جاء بالخير للدول العربية. وكذلك على اعتبار ما ادعاه من أن التسوية الشاملة ستكون نتيجة لـ (الابتزاز) العربي المتطرف، وأنها لن تبذل من موقف الدول العربية من الولايات المتحدة ومصالحها، لأنها لن تزيل عداة العرب لـ (الرأسمالية الغربية) ولوجود إسرائيل بعد ذاته، بغض النظر عن أي حدود تتمسك بها. وزعم كيسنجر بأن مرور الوقت دون تسوية سيقنع العرب بأن مفتاح الحل للقضية ليس في يد السوفيات، وأنهم سيضطرون للجوء إلى الولايات المتحدة لتخليصهم من ورتطهم^(١٤). ويبدون بأن حجج كيسنجر فيها الكثير من المغالطة أو الخطأ، فسياسات الولايات المتحدة المعادية للعرب هي التي دفعتهم، أو دفعت عدداً محدوداً من دولهم قسراً إلى طلب المساعدات من الاتحاد السوفياتي والدول العربية وحكوماتها في أكثريتها كانت وما زالت ميالة للغرب ومتعاونة مع الولايات المتحدة. ومن الافتراء على التاريخ إنكار أو تجاهل أن الرئيس عبد الناصر سعى لأن تكون علاقته مع أمريكا حسنة، وأنه حاول أن يتعاون معها، وأنه طلب مساعداتها بالنسبة إلى شراء الأسلحة وتمويل السد العالي والغذاء، أو أنه والدول العربية الأخرى حارب الشيوعية دون هوادة، أو أن الدول العربية بما في ذلك مصر وسوريا سعت للحفاظ على استقلالها وتحررها من أي تبعية للسوفيات أو للكتلة الشرقية، وأن العديد من الدول العربية تعرضت في حقب مختلفة إلى الاتهام بالتبعية والعمالة للولايات المتحدة والغرب على حساب مصالح الأمة العربية، وعلى حساب الروابط والمصالح القومية. ولا شك بأن سياسات الولايات المتحدة لم تترك أمام مصر مجالاً سوى اللجوء إلى الاتحاد السوفياتي لطلب المساعدات التي امتنعت الولايات المتحدة عن تقديمها لها. وليس هناك دلائل قوي على أن الاتحاد السوفياتي حاول أن يفرض على مصر أو سوريا شروط السيطرة والخنوع، مثل التي شكا العديد من العرب بمن فيهم أنور السادات قبل رئاسته أن الولايات المتحدة حاولت فرضها عليهم. ومهما تساهلنا بشأن مغالطات وادعاءات كيسنجر والرؤساء الأمريكيين، فإنها لا يمكن أن تكون صحيحة بالنسبة إلى الأردن الذي لم يبتعد عن الغرب في صداقته، وخسر أكثر مما خسرت مصر وسوريا، ومع ذلك وقفت الولايات المتحدة في سياساتها، وما زالت، موقفاً مكن إسرائيل من ضم القدس العربية إليها والاستيلاء على الضفة الغربية والاحتفاظ بها، بعد تشريد مئات الألوف من أهلها وزرع المستوطنات اليهودية فيها لتغيير تركيبها البشرية، وإنزال العذاب والظلم الحكومي والفردى في أهل الضفة الغربية وسرقة مياهها.

ويذكر كيسنجر بأن الجميع في الإدارة الأمريكية كانوا يضعون اللوم على التصلب الإسرائيلي الذي سبب المازق، أما هو فقال:

«إن وجهة نظري كانت أنه إذا أدخل السوفييت مقاتلين روس (إلى مصر) فلن يكون لدينا أي خيار سوى مقاومة ذلك، بغض النظر عن عناصر الخطأ والصواب في المشكلة التي أثارها هذا الإجراء، لم يكن في إمكاننا قبول وجود عسكري سوفياتي إلا إذا كنا مستعدين لأن نرى المتطرفين العرب ينالون قوة دافعة ربما تكون حاسمة، أردت أن يعاد النظر في خططنا فيما إذا هدد السوفييت إسرائيل بالردع النووي، وطلبت كذلك إجراءات لمنع فناء قوة الطيران الإسرائيلية إذا أدخل السوفييت أجهزة متطورة يديرها رجالهم»^(١٥).

ويوضح هذا القول حرص كيسنجر بأن تحتفظ إسرائيل بقدرتها لا على الدفاع عن نفسها فحسب، وإنما على مواصلة اعتدائها للقضاء على العرب وإخضاعهم بغض النظر عن تعنتها، وبأنها الطرف المصمم على أن تتوافر لديه القدرة على مواصلة عدوانه دون الاكتفاء بمجرد القدرة على الردع، والدفاع المتوقع على خط القناة المصرية البعيدة عن حدود فلسطين. لقد أراد كيسنجر أن تقف الولايات المتحدة بحزم ضد إدخال المقاتلين السوفيات والأسلحة المتطورة إلى مصر، واعتقد بأن السوفيات لا يفهمون ضبط

النفس وإنما يفهمون القوة، وإن كان ذلك لا يعني أنهم متهورون. ورغم اعترافه بأن إسرائيل سببت التآزم على القناة، وإنما هي التي أثارت رد الفعل السوفياتي بغاراتها على العمق المصري، وهذا كان رأي العديد من الأجهزة الحكومية الأمريكية الذين راوا بأن الحل هو الضغط على إسرائيل لكي تكون أكثر ليونة في موقفها، فإنه انتقد الاستخبارات الأمريكية لأنها ركزت على ما إذا كان توازن الأسلحة بين إسرائيل ومصر قد اختل، وقال:

«كل هذا خطأ النقطه الأساسية، فقها كان الرأي بشأن ليونة إسرائيل أكبر. فلقد كان علينا الآن أولاً أن نعد السوفييت والعرب المتطرفين، وبعكس ذلك، فإن التنازلات الإسرائيلية ستبدو بأنها نتجت عن إدخال العسكريين السوفييت». (سنوات الأبيض الأبيض).

وهذا يعني بالطبع، أن كيسنجر كان يرى ويحاول اقناع الرئيس والإدارة الأمريكية بأن المهم ليس تعنت وتصلب إسرائيل وغاراتها على العمق المصري وقتل المدنيين وهدم المرافق المدنية والحربية، التي اعترف بأنها السبب المباشر لتزويد مصر بالمقاتلين السوفييت والصواريخ المتطورة، وإنما يجب التفاوض عن كل هذا والوقوف في مواجهة مع الاتحاد السوفياتي، رغم أن ذلك قد يعرض الدولتين والعالم بأسره لصدام نووي رهيب. ولم يكن كيسنجر جاهلاً لشرة القادة الصهيونية وشدة طمعهم وأطماعهم فهو يقول عن رابين الذي كان وقتها سفيراً لإسرائيل في أمريكا:

«لو اعطى قوة الطيران الأمريكية الاستراتيجية بأكملها كهدية مجانية، فإنه كان يتكلف المظهر (أ) بأن إسرائيل كانت تأخذ أخيراً ما هو حق لها، و (ب) كان يجد نواقص فنية في الطائرات تجعل من قبوله لها تنازلاً على كره منه للولايات المتحدة».

ويصف طريقة القادة الإسرائيليين في التفاوض بقوله:

«في الجمع بين المثارة المركزة على الهدف والتكتيكات المعقدة كان الإسرائيليون يشركون فيهم يصاومهم آخر بقايا سلامة العقل والتوازن اللازمة فقط لتوقيع الوثيقة النهائية».

وقال كيسنجر عن الرئيس نيكسون بأنه كان يعتقد بأن معظم قادة الجالية اليهودية عارضوه طيلة حياته السياسية، وكان يقول بأن النسبة الصغيرة التي صوتت في جانبه لا بد أنها مجنونة لدرجة تجعلها تبقى إلى جانبه حتى لو انقلب ضد إسرائيل. وكان يسره أن يقول لرفاقه وزواره بأن (اللوبي اليهودي) لم يكن له تأثير عليه. ولكن كيسنجر يضيف عن الرئيس نيكسون:

«في جميع القضايا الواقعية كانت تحليلاته غير العاطفية الجغرافية السياسية تقوده في النهاية إلى مواقف ليست بعيدة كثيراً عن تلك التي يمكن أن يتخذها آخرون على أساس سياسات عرقية. كان يهدد بصورة غير علنية بحقوق مبررة ضد أية مجموعة ظن بأنها تعارضه. كان يقوم بإيماءات ليظهر - جزئياً لنفسه - بأنه كان متحرراً من المؤثرات التقليدية التي كانت تقيد الرؤساء الآخرين. ولكن في نهاية اليوم عندما كان يجابه بحقائق القوة في الشرق الأوسط - بعد كرب نفسي ومناورات معقدة - كان يتبع في سبيل المصلحة الوطنية نفس الاستراتيجية: أن يقلل من النفوذ السوفياتي: أن يضعف مركز المتطرفين العرب: أن يشجع العرب المعتدلين: وأن يضمن سلامة إسرائيل. وهكذا فكثيراً ما مشيت أنا ونكسون في طرق مختلفة لبعض الطريق ولكن عند مواقع القرار للشرق الأوسط كنا نلتقي ونتفق ونعمل بمساندة مشتركة».

ويقول كيسنجر بأن الرئيس نيكسون أشار على إحدى مذكراته:

«إن السياسة (الموازنة) هي السياسة الصحيحة ولكن فوق كل شيء إن مصلحتنا هي: ما يصيب السوفييت بأكثر المآل. لا تدع النزاع العربي - الإسرائيلي يحجب هذه المصلحة».

وأنه كان في الوقت نفسه يعميل إلى آراء الدوائر الحكومية بأن سياسات إسرائيل كانت السبب الأساسي للصعوبات ويتشكك فيما كان يزعمه كيسنجر من أن إظهار عجز السوفييت عن تحقيق تقدم سيزيل وهم العرب ويقضي على ثقتهم بالسوفييت. ولقد علق خطأ على مذكرة قدمها له كيسنجر عن هذا الاحتمال:

«إنني أخالف هذا الاستنتاج كلياً - السوفييت يعرفون بأن العرب كثير الكلام الرنان - إننا كنا نشعر بالحبور بسبب (انهزامات) السوفييت في الشرق الأوسط منذ ١٩٦٧ - وزارة الخارجية قالت بأن حرب حزيران [يونيو] كانت (هزيمة) للسوفييت، إنها لم تكن (هزيمة) للسوفييت، إنها لم تكن (هزيمة) إنهم

أصبحوا أصدقاء العرب والولايات المتحدة عدوتهم (عدوة العرب)، في المدى البعيد هذا ما يخدم مصالحهم (مصالح السوفييت)». (سنوات البيت الأبيض).

ويدعي كيسنجر بأنه في الوقت الذي أعلن فيه روجرز مبادرته، لم يكن الرئيس نيكسون قد اقتنع بعد بصحة استراتيجية كيسنجر، وأنه كان يعتقد بأن الاتحاد السوفياتي كان هو الرابع سياسياً في حرب ١٩٦٧، وأنه كان لا يزال يفكر في مقايضة مع السوفييت في الشرق الأوسط وحرب فيتنام التي كانت تخوضها أمريكا. وأنه اعتبر نفسه مديناً للجالية السياسية اليهودية في أمريكا، لدرجة أقل من سلفائه من رؤساء الجمهورية الأمريكية، وكان تواقاً لأن يظهر بأنه لديه المناعة ضد ضغوطها. وكانت لديه شكوك بشأن ما إذا كانت عقيدة كيسنجر اليهودية تصيب حكمته بالخلل. ويدعي كيسنجر بأن الرئيس نيكسون خص روجرز دونه بشؤون الشرق الأوسط وذلك حتى أواخر سنة ١٩٧١. وعلى كل حال، فإن نيكسون كان في النهاية يعرقل تطبيق اتجاهات وزارة الخارجية الأمريكية نحو التسوية الشاملة، ولم يكن معنياً بنجاحها واعتقد بأنها سترفض. ويبدو هذا الموقف واضحاً في مذكرات الرئيس نيكسون نفسه، فهو يشير فيها إلى مبادرة روجرز التي استندت إلى مبدأ إعادة الأراضي العربية المحتلة مقابل ضمانات عربية لسلامة إسرائيل الإقليمية، ويقول:

«بعبارة واقعية مجردة، فإن اشتراط عودة الأراضي المحتلة كان يعني بأن مبادرة روجرز لم يكن لها أية فرصة إطلاقاً لأن تقبل من إسرائيل»^(٨٧).

وأضاف الرئيس نيكسون:

«روجرز ووزارة الخارجية جادلوا بأن المبادرة قدمت أفضل أمل للسلام، لأن إعادة الأراضي المحتلة سيزيل على الأقل الذكرى البغيضة لاندحارهم المنزل. كيسنجر أجاب بأن الخطة تشجع العناصر المتطرفة بين العرب وتغضب الإسرائيليين بلا مسوغ، وتحظى بازدياد السوفييت الذين راوا فيها سقوطاً ساذجاً في أيديهم. وكما توقع كيسنجر فإن مبادرة روجرز أثارت انتقاداً عنيفاً من الإسرائيليين، وجعلت روجرز كما ذكر في كيسنجر مراراً (أقل رجل معيية في إسرائيل)».

«كنت أعلم بأن مبادرة روجرز لا يمكن أن تنفذ، ولكنني كنت أعتقد بأنه كان من المهم أن نجعل العالم العربي يعلم بأن الولايات المتحدة لم تكن بصورة آلية تنكر قضيتي المتعلقة بالأراضي المحتلة، أو أنها ترفض تسوية توفيقية للمطالب المتضاربة. بتقديم مبادرة روجرز رسمياً، ظننت بأنه سيكون من الأسهل للقادة العرب أن يقترحوا إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة دون أن يتعرضوا للهجوم من (الصقور) والعناصر الميالة للسوفييت في بلادهم»^(٨٨).

ويغض النظر عن مدى حسن نيات ويليام روجرز، فإن ما سجله الرئيس ريتشارد نيكسون في مذكراته، وهو صاحب القرار الأخير، يثبت بكل وضوح بأنه لم يكن معنياً في السعي لتطبيق مبادرة روجرز، وإنما قبل أن تصدر عن وزير خارجيته كمنافرة لتمكين القادة العرب من إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، دون أن يسترد العرب أراضيهم المحتلة. وكان الرئيس نيكسون يعتبر بأن التنفيذ الأمريكي في الشرق الأوسط كان يعتمد بصورة متزايدة على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر وسوريا، وكان يرى بأنه من مصلحة الولايات المتحدة أن يمنع سيطرة السوفييت على الشرق الأوسط، وأن ذلك كان يتطلب توسيع العلاقات الأمريكية مع الدول العربية. وكان يعتقد بأن السوفييت كانوا يريدون أن يحافظوا على وجودهم في الشرق الأوسط لأنهم عن طريق مصر والدول العربية الأخرى كان يمكن أن يصلوا إلى ما أراده الروس دائماً:

«الأرض - البترول - القوة - ومياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة». (مذكرات ريتشارد نيكسون).

وفي هذا المجال، قال لويليام روجرز:

«الفرق بين هدفنا والهدف السوفيتي بسيط جداً ولكن أساسي، نحن نريد السلام هم يريدون الشرق الأوسط».

ولكن من يستعرض حرب سنة ١٩٦٧ وما تبعها من أحداث وإقتال، يجد بأن هذه العبارة ربما تتصف بالحدائقية اللغوية ولكنها لا تمثل الحقيقة التاريخية، لأن سياسة الولايات المتحدة وسياسة الرئيس نيكسون نفسه كانت من أبرز أسباب نشوب الحرب وليس إقرار السلام، وأنها أدت إلى تحقيق

المزيد من أطماع إسرائيل وأهدافها التوسعية التي لم تترك أي خيار للعرب سوى القتال، وليس السلام الذي أشار إليه الرئيس نيكسون. وكل هذا كان على الرغم من قناعة الرئيس ريتشارد نيكسون فيما يتعلق بأخطار المجابهة مع الاتحاد السوفياتي التي اعتبر بأنها ليست من مصلحة الولايات المتحدة الوطنية، فهو يقول في مذكراته:

«كانت إمكانية المجابهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تبدو كبيرة. إذا كان السوفييت ملتزمين بانتصارات عربية وكنا نحن ملتزمين بانتصارات إسرائيلية، فلا يحتاج الأمر لتخيل كثير ليتضح بأن كلينا يمكن أن يجرف (إلى الصدام) حتى ضد إرادتنا - وعلى وجه التأكيد تقريباً - ضد مصالحنا الوطنية».

(مذكرات ريتشارد نيكسون).

حمل الرئيس نيكسون سفيره الجديد لروسيا رسالة إلى رئيس الوزراء كوسيفين يقول فيها، بأنه من الضروري أن يقوم بلداهما ببذل جهد مهديء في الشرق الأوسط، وأن يتمتع أي طرف خارجي عن السعي لاكتساب مزية في المنطقة على حساب أي طرف آخر. وفي نيسان/ أبريل ١٩٦٩، بلغ جلالة الملك حسين الذي كان في زيارة رسمية للولايات المتحدة بأن عدم وجود علاقات دبلوماسية لأميركا مع بعض الحكومات في الشرق الأوسط يمنع قيام الولايات المتحدة بدور بناء في المنطقة. وكرر هذا القول في اليوم التالي للدكتور محمود فوزي، الذي جاء إلى أميركا كموفد شخصي للرئيس عبد الناصر لتشجيع الرئيس السابق الراحل أيزنهاور، تكريراً لموقفه في حرب السويس سنة ١٩٥٦. ولقد قال الرئيس نيكسون للدكتور فوزي بأنه لا يعتقد بأنه يمكن أن تكون هناك تسوية ترضي الطرفين بصورة كاملة، وأنه كان وثاقاً من أنه يمكن تحقيق تسوية وفاقية مقبولة للطرفين إذا تمكنت الولايات المتحدة من إقامة علاقة جديدة مع مصر (والأمم) العربية. وأضاف:

«بالطبع هذا يحتاج ثقة بين الأطراف وأنا أعلم بأن الثقة يجب أن تكون مستحقة وأن تكتسب».

وفي مقابل هذه التأكيدات والأقوال نجد بأن الرئيس نيكسون طعمان غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل عندما جاءت إلى واشنطن في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، لتطلب طائرات الفانتوم والساكايهوك والتمويل بأن الولايات المتحدة لا أوهم لديها بشأن دوافع السوفيات، رغم تحرك أميركا نحو الوفاق، وأن «قاعدتنا الذهبية فيما يتعلق بالدبلوماسية الدولية هي: افعل للأخرين كما يفعلون لك».

فأضاف كيسنجر بسرعة «زائد عشرة بالمائة».

وابتسمت السيدة مائير وقالت:

«ما دمتم تجابهون الأشياء بهذه الطريقة، فليست لدينا أية مخاوف» (مذكرات ريتشارد نيكسون).

وجاء هذا التلميع للرئيسة الإسرائيلية الروسية على الرغم من معرفة نيكسون بأنها من القادة الإسرائيليين المتصلبين جداً، وأنها تعارض إعادة بوضعة واحدة من الأراضي التي «ربحتها» إسرائيل في حرب ١٩٦٧. ويكشف الرئيس نيكسون عن تصويره للوضع العربي - الإسرائيلي بقوله للرئيس الفرنسي بومبيدو، الذي جاء في زيارة للولايات المتحدة وتعرض مع زوجته لإهانة مشينة وعبارات في غاية الفحش والبداهة من العناصر اليهودية والصهيونية المتظاهرة ضدتهما في شيكاغو:

«إذا وضعت نفسك مكان دايان ورابين وإييان والسيدة مائير الذين هم أناس انكباء وصلبون فيجب أن تعجب بهم: هناك هم يجلسون، عدد قليل جداً من الناس محاطون بالأعداء، والحقيقة هي أنهم ليسوا على استعداد أن يتقبلوا التصح حتى من رئيس الولايات المتحدة»^(٤٨).

ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته:

«حاولت أن أطمئن السيدة مائير بأنه إذا وصل الأمر إلى اختبار في أزمة - كما حدث في ١٩٧٠ و ١٩٧٢ فعندها ستوجد في جانب إسرائيل بصورة كاملة وثابتة. وفي نفس الوقت، أدركت بأن سياستي الجديدة ستسبب كثيراً من الألم والمشاكل، وأدركت كذلك بأنه سيصعب فهمها ويندب بها من قبل الكثيرين من الجانبين. إن ما كنت أحاول أن أقوله على كل حال كان إنشاء تركيبة جديدة كلياً للعلاقات القوي في الشرق الأوسط - ليس فقط بين إسرائيل والعرب، ولكن كذلك بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي».

وذكر نيكسون بأن:

هواحدة من المشاكل الرئيسية التي جابهتها في هذا المجال كانت الموقف القصر النظار الذي لا ينشئ، المتحيز لإسرائيل، المنتشر في قطاعات كبيرة متنفذة في الجالية اليهودية الأمريكية. وفي الكونغرس ووسائط الإعلام وفي الدوائر الثقافية والفكرية. فخلال ربع القرن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح هذا الموقف متأسلاً بعمق، بحيث رأى الكثيرون بأن من ليس منحازاً لإسرائيل فهو معاد لإسرائيل أو حتى ضد السامية. لقد حاولت دون نجاح أن أقنعهم بأن هذا لم يكن الحقيقة.

ولأن الرئيس نيكسون آخر تسليم طائرات الفانتوم لإسرائيل شارت الاعتراضات الشديدة. ويقول الرئيس نيكسون في مذكراته بأنه تضايق لأن عدداً من الشيوخ الأمريكيين الذين حثوه على إرسال المزيد من المساعدات الحربية (لإنقاذ إسرائيل)، كانوا يعارضون جهود الولايات (لإنقاذ) فيتنام الجنوبية من السيطرة الشيوعية. وأكد الرئيس نيكسون لسفير إسرائيل رابين، بأن المبادرة الأمريكية لوقف إطلاق النار وطلبه بأن تنقذ بها إسرائيل بدقة، إنما هدف إلى اكتساب الرأي العام الأمريكي ليؤيد تقديم العون والمساندة لإسرائيل إذا نشبت حرب جديدة. ويبدو أن الرئيس الأمريكي لم يقل لسفير إسرائيل بأن سبب تصاعد الأزمة واقترب خطر الحرب هو تعنت حكومتها واستمرارها في العدوان والتمسك بمكاسبه، وإنما قال له:

«إنني أوافقك تماماً بأن السوفييت هم السبب الرئيسي للتوترات في الشرق الأوسط وأنه إذا أخرجوا من الوضعية القائمة فإن إسرائيل ستتمكن من معالجة الأمور بدون صعوبة». (مذكرات ريتشارد نيكسون).

وكان الأصح والأقرب إلى الحقيقة أن يقول الرئيس نيكسون للسفير الإسرائيلي، بأن السوفييت أصبحوا طرفاً فعالاً في الشرق الأوسط بسبب العدوان الإسرائيلي والسياسات الأمريكية المساندة لذلك العدوان المستمر، وأن الوجود السوفياتي كان يزيد في الصعوبات والمقاومة التي تقف في وجه ذلك العدوان. وكذلك لم يقل الرئيس الأمريكي بأن إسرائيل (الصغيرة المحاطة بالاعداء الكثيرين) كانت أقوى منهم جميعاً، وأنها كانت دولة معتدية عدوانية غرست من الخارج لتوطين مجموعات من جنسيات وعروق أجنبية قزوينية وروسية وبولونية واسبانية وغيرها، جلبت إلى قلب العالم العربي لتقسيمه وثفتيته بالإكراه والقوة بمساعدة بريطانيا وأمريكا، لتخدم مصالح الغرب والولايات المتحدة، ولتكون أداة لفرض السيطرة الغربية والأمريكية ضد رغبة أهل فلسطين الإجماعية والعرب أجمعين. ولم يقل الرئيس نيكسون كذلك بأن إسرائيل لم تكن في واقع الأمر تطلب المساعدة للحفاظ على (حدودها) التي حددتها الأمم المتحدة في قرار التقسيم (١٩٤٧)، أو حتى تلك التي اغتصبها في حرب ١٩٤٨، وإنما للحفاظ على ما اغتصبته بقوة السلاح الأمريكي والغربي سنة ١٩٦٧ بما في ذلك الضفة الغربية، التي كانت جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية عضو الأمم المتحدة، التي اشتهرت حسب اعتراف الولايات المتحدة ذاتها بالاعتدال وبصداقة أمريكا والغرب وبالميل الثابت لتحقيق السلام. ولم يقل كذلك بأن الأسلحة التي كانت تطلبها إسرائيل بعد سنة ١٩٦٧ كان القصد منها مزيداً من العدوان وضرب الأهداف المدنية والعسكرية في عمق مصر وعلى القناة، ولتدمير مدنها وسحق إرادة العرب وإسقاط انظمتهم المناضلة وأجبارهم على الاستسلام والخنوع.

- (١) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨، ٢ مج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ - ١٩٨٦): مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٧٨.
- (٢) المصدر نفسه.
- (٣) John Davies, *The Evasive Peace: a Study of the Zionist Arab Problem* (London: Murray, [1968]), p.99.
- (٤) Ibid., p.100.
- (٥) رياض، المصدر نفسه، ص ٧٩.
- (٦) المصدر نفسه، ص ١٦٠.
- (٧) المصدر نفسه، ص ١٦٠ - ١٦١.
- (٨) المصدر نفسه، ص ١٤٠.
- (٩) بالنسبة للقرار (٢٤٢) انظر: رياض، المصدر نفسه، ص ١٣١ - ١٥٧.
- (١٠) رياض، المصدر نفسه، ص ١٥٣.
- (١١) Moshe Dayan, *Story of my Life* (New York: Morrow, 1976), pp.366-367.
- (١٢) محمد فوزي، مذكرات الفريق لول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق، ٢ مج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢ - ١٩٨٦)، مج ١: حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠، ص ٣٧٤.
- (١٣) رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨، مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٢٨٢ - ٢٨٣.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ١٦٢.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ١٦٥.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ١٦٥.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ١٦٦.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ١٦٦.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ١٧٣.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ١٧٦.
- (٢١) المصدر نفسه، ص ١٧٧.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ١٨٠ - ١٨١.
- (٢٣) المصدر نفسه، ص ١٨٢.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ١٨٢.
- (٢٥) محمود رياض، «البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط»، في: الراي (الأردن)، ١٩٨٦/٦/٢.
- (٢٦) سأل وزير سوفيتي المؤلف وكان وزيراً يرأس وفداً أردنياً للتعاون الاقتصادي في موسكو كيف استطاع الإسرائيليون الفوز في مطار بيروت دون مقاومة، فلم يجد عذراً مناسباً يقوله للوزير السوفيتي سوى أن الفارة وقعت ليلاً ولم يستكمل.
- (٢٧) Henry Kissinger, *White House Years* (Boston: Little; Brown, 1979), p.350.
- (٢٨) مذكرات محمود رياض، ص ١٩١.
- (٢٩) دولة السيد عبد النعم الرفاعي عرض صحيفة الإجابة على مجلس الوزراء الأردني.
- (٣٠) رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨، مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ١٩٤.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ١٩٥ - ١٩٦.
- (٣٢) المصدر نفسه، ص ١٩٦ - ١٩٧.
- (٣٣) المصدر نفسه، ص ١٩٩.
- (٣٤) Kissinger, *White House Years*, p.354.
- (٣٥) هذه المطومات من أحد الأساتذة الموقعين على كتاب الاعتراض.
- (٣٦) وضع اليمن الجنوبي يحتاج إلى بحث خاص.
- (٣٧) Kissinger, *White House Years*, p.351.
- (٣٨) Ibid. P.363.
- (٣٩) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ٢٠٠.

مصر نقلت كليتها الحربية الى السودان وكليتها الحربية لليبيا بعيداً عن الغارات الإسرائيلية.

- (٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٠ - ٢٠١.
- (٤١) رياض، المصدر نفسه، ص ٢٠١.
- (٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٠١ - ٢٠٢.
- (٤٣) سعد الدين الشاذلي، حرب اكتوبر: مذكرات (باريس: مؤسسة الوطن العربي، ١٩٨٠)، ص ٦٥ - ٦٦.
- (٤٤) رياض، مذكرات محمود رياض، مج ١، ص ٢٠٢.
- (٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ - ٢٠٤.
- (٤٦) المصدر نفسه.
- (٤٧) المصدر نفسه، ص ٢١٥.
- (٤٨) المصدر نفسه، ص ٢١٧.
- (٤٩) المصدر نفسه، ص ٢١٨.
- (٥٠) المصدر نفسه، ص ٢١٩.
- (٥١) المصدر نفسه، ص ٢٢١ - ٢٢٢.
- (٥٢) المصدر نفسه.
- (٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.
- (٥٤) المصدر نفسه.
- (٥٥)
- (٥٦) رياض، المصدر نفسه، ص ٢١٣ - ٢١٤.
- (٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.
- (٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.
- (٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.
- (٦١) المصدر نفسه.
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.
- (٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.
- (٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.
- (٦٥)
- (٦٦) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ٢٢٦.
- (٦٧) المصدر نفسه.
- (٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.
- جاءت كلمة (تراقب) في النص ربما كترجمة لكلمة (Observe) التي تعني هنا (تحتزم) او (تراقب).
- (٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٧ - ٢٢٩.
- (٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.
- (٧١) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.
- (٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٥١.
- (٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
- (٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
- (٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
- (٧٦) رياض، المصدر نفسه، مج ١، ص ٢٥٥.
- (٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.
- (٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.
- (٧٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.
- (٨٠) رياض، مذكرات محمود رياض، مج ١، ص ٢٦٤.
- (٨١)
- (٨٢)
- (٨٣) Kissinger, *White House Years*, pp.558-559.
- Ibid, p.563.
- Richard Milhous Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, vol.1 (New York: Crosset and Dunlap, 1978), p.593.
- Ibid.
- (٨٤) Ibid., p.595.
- (٨٥)

قتال أيلول/سبتمبر ووفاة جمال عبد الناصر

في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، تأزم الوضع لدرجة خطيرة بين الفدائيين والسلطات الأردنية داخل الأردن، ثم اندلع القتال في ١٧ أيلول/سبتمبر بين الجيش الأردني والفدائيين، وتدخل الجيش السوري لمساندة الفدائيين ووصلت قواته إلى منطقة إربد في شمال الأردن، ثم ارتدت إلى وراء حدود سوريا. وقام الرئيس نيكسون بإلغاء قراره السابق بتأجيل تزويد إسرائيل بالطائرات، وقرر إرسال مزيد من طائرات الفانتوم إليها في الحال، إضافة إلى المزيد من المساعدات الحربية الأخرى. وادعى نيكسون بأن التحرك الفدائي في الأردن في أيلول/سبتمبر هو تمرد موحي به من السوفييات، وأنه لو نجح الفدائيون لاشتعلت الحرب في الشرق الأوسط، لأن إسرائيل ستتخذ إجراءات وقائية لمنع قيام حكومة راديكالية في عمان تسيطر عليها سوريا، وستتشارك مصر في المعركة لأنها مرتبطة بتحالف عسكري مع سوريا، وستتعرض سمعة السوفييات عند مصر وسوريا للشكوك. وقال الرئيس نيكسون بأن:

«أمرأ كان واضحاً، فما كان يمكن أن نسمح بأن يسقط الملك حسين بواسطة تمرد مسلح موحي به من السوفييت».

وأضاف:

«ولأن ما كان يمكن للولايات المتحدة أن تقف متقاسمة وتتفرج على إسرائيل وهي تدفع إلى البحر، فمن احتمال وقوع مجابهة أميركية سوفيتية مباشرة كان كبيراً لدرجة غير مريحة. كان الوضع مثل لعبة (دومينو) تنتظر في نهايتها حرب نووية»^(١).

ولكن الرئيس نيكسون لم يوضح في مذكراته كيف أن التحرك الفدائي والسوري في أيلول/سبتمبر كان موحي به من السوفييات، وكيف أن نجاحهما في الأردن لو تحقق كان سيؤدي إلى طرد الإسرائيليين إلى البحر. ومن الممكن تفسير تعليقات الرئيس الأميركي بأنها تعني بأنه يجوز لإسرائيل تحت الحماية والمساندة الأميركية أن تتدخل عسكرياً لإبقاء الأوضاع في الدول العربية حسماً يناسبها ويناسب أميركا، ولو أدى هذا التدخل إلى مخاطر ينتصب فيها خطر الحرب النووية رهيب أمام العالم بأسره. وتدل تعليقات الرئيس نيكسون كذلك على أن الولايات المتحدة التي تتأثر بالنفوذ والضغط الصهيوني الإسرائيلي، قادرة على أن تطلب أو أن تجعل إسرائيل تقوم بالمهام التي ترغب الولايات المتحدة في إنجازها في الشرق الأوسط، في إطار مصالحها وصراعها مع الاتحاد السوفياتي الذي تعتبره «شيطاناً رهيباً» يقف وراء الكثير من التحركات العربية، أو على الأقل مسانداً لها. وفي معارك أيلول/سبتمبر رأى نيكسون في تحرك الدبابات السورية نحو إربد ثم ارتدادها عنها اختياراً للولايات المتحدة ولرد فعلها يقوم به السوفييات. ويشرح الرئيس نيكسون في مذكراته أسلوب إدارته في معالجة قتال أيلول/سبتمبر بقوله:

«قرنا أن نتبع خطأ صلباً جداً ولكن هادئاً جداً، ففوضت كينجران أن يستدعي السفير راين، وأن يقترح أن يبلغ حكومتنا بأننا سنزيداً كاملاً ضربات إسرائيلية جوية على القوات السورية في الأردن إذا أصبح ذلك ضرورياً لتفادي هزيمة أردنية. وقررت أن أضغ حشرين ألفاً من الجنود الأميركيين تحت الإنذار، وصكرت قوات بحرية إضافية إلى البحر الأبيض المتوسط».

ويصف هنري كيسنجر بالتفصيل في كتابه سنوات الليعت الأبيض، الإجراءات والاتصالات المباشرة وبواسطة أطراف أخرى التي أجراها مع جلالة الملك حسين وبريطانيا والاتحاد السوفياتي وإسرائيل لمواجهة الأزمة، وكيف زادت الولايات المتحدة قواتها وتهديدها البحري في البحر الأبيض المتوسط، وكيف نسقت مع إسرائيل ترتيبات قيام الأخيرة بضربات جوية وتدخل بالقوات البرية ضد سوريا إذا لزم الأمر، رغم الحرج الذي كان يمكن أن يصيب الأردن بسبب التدخل العسكري الإسرائيلي. كانت الولايات المتحدة ترى أن وجود المقاومة الفلسطينية على الضفة الشرقية لنهر الأردن، واتخاذها الأردن قاعدة لتجمعها وانطلاق مقاتليها ضد إسرائيل هو تهديد مباشر لإسرائيل، كما اعتبرت من جانبها غلبة أمام جلالة الملك حسين يمكن أن تمنعه من فتح حوار سياسي مع أميركا لاستعادة الضفة الغربية سلمياً.

حسب قرارات مؤتمر القمة العربي في الخرطوم.

وكانت الولايات المتحدة ترى أن أسلوب الضغط على الملك حسين شرط مسبق لفتح أي حوار معه. وامتنعت الولايات المتحدة عن تسليح وتطوير الجيش الأردني وخصوصاً في الطيران والدفاع الجوي. كما أظهرت للملك حسين عواقب نمو المقاومة وزيادة فعاليتها وقدراتها القتالية والشعبية في الأردن^(٧).

الولايات المتحدة تريد القضاء على المقاومة الفلسطينية

وفي ٢ أيلول/ سبتمبر (١٩٧٠)، كشف الرئيس نيكسون عن نية الولايات المتحدة في المساعدة على تصفية المقاومة الفلسطينية في تصريح قال فيه، أنه إذا أصبحت هناك حاجة قصوى فلا بد من قيام الولايات المتحدة بالتدخل العسكري في الوقت المناسب. ويقول الفريق أول محمد فوزي في مذكراته، بأنه ظهر فيما بعد أن الوقت المناسب هو:

«... تدخل القوات السورية والعراقية ضد عملية تصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن... وعندما ازداد السخط الدولي ضد المقاومة الفلسطينية بسبب حوادث خطف الطائرات، تسرع الرئيس نيكسون ووافق على اقتراح كيسنجر مستشاره للأمن القومي بأن تقوم القاذفات الأميركية بقصف مواقع المقاومة في الأردن، ولكن ميلفين ليد وزير الدفاع الأميركي في ذلك الوقت تجاهل هذا الأمر بدعوى أن حالة الطقس في المنطقة رديئة».

كان تقدير الولايات المتحدة أن تدخل القوات العراقية والسورية إلى جانب المقاومة الفلسطينية سوف يقلب ميزان القوى لمصلحة المقاومة، وأن الدور العسكري الأميركي والبريطاني سيقصر على طلعات جوية بمعدل مائة طلعة جوية يومياً، وهذا غير كافٍ لردع تدخل القوات العراقية والسورية. ولذلك كانت الخطط الأميركية - الإسرائيلية تقضي في حال اشتراك قوات عربية إلى جانب المقاومة، الاعتماد على إسرائيل للقيام بضربات جوية ضد القوات العربية، فإذا لم تثبت هذه الضربات أنها كافية فعندها يمكن استخدام القوات البرية الإسرائيلية.

وقامت الولايات المتحدة بحشد طاهر لإمكاناتها المتاحة، فصدرت الأوامر إلى حاملتي طائرات أميركية للتوجه إلى شرق البحر الأبيض المتوسط والعمل على تنسيق التعاون جواً مع القوات الإسرائيلية، كما تحرك لواء نقل جوي طراز س ١٢٠ بحماية سرب فاننوم ٤ إلى تركيا ورفعت درجة استعداد القوات الأميركية في ألمانيا الغربية... وقدم رابين الخطة العسكرية الإسرائيلية للتدخل جواً بصفة ميدانية ضد مدرعات سورية في منطقة إربد. وإذا دعت الضرورة يمكن التدخل بقوة مدرعة إسرائيلية في الأردن. واشترط رابين في كلتا الحالتين وجود مظلة جوية أميركية في المنطقة، وتعمد مسبق من الرئيس نيكسون باستخدام القوة إذا كان ذلك ضرورياً. وكانت إسرائيل لا تحبذ الهجوم على سورية خوفاً من تدخل السوفييت... ووافق الرئيس نيكسون على الخطة التي ستتخذها إسرائيل، وتعمد بأن الولايات المتحدة لن تكون في موقع المتفرج... (مذكرات الفريق أول محمد فوزي).

ولم تشارك القوات العراقية في القتال. أما المدرعات السورية فقد دخلت الأراضي الأردنية ووصلت إلى مشارف مدينة إربد في الشمال، ثم انسحبت بعد قتال مع القوات الأردنية.

رغم اتهامات الولايات المتحدة وشكوكها، فإنه يبدو بأن الاتحاد السوفياتي سعى في أزمة أيلول/ سبتمبر البغيفية إلى تهدئة الوضع ومنع تصعيد الصدام، وطلب من مصر وسوريا عدم إعطاء الولايات المتحدة وإسرائيل ذريعة وفرصة للتدخل العسكري. وكانت إسرائيل قد حشدت مدرعاتها في الجولان على محور القنيطرة - دمشق، إضافة إلى التحركات والاستعدادات الأميركية الحربية. وعزز الاتحاد السوفياتي قواته البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط. ويذكر الفريق أول محمد فوزي في مذكراته:

«وكان ضغط الاتحاد السوفياتي على القيادة السورية وتحذير الرئيس عبد الناصر بعدم التدخل، هما السبب المباشر في إعادة اللواء المدرع السوري إلى منطقة الحدود السورية - الأردنية يوم ١٩٧٠/٩/٢٣».

كما يذكر بأن الرئيس عبد الناصر كان أكثر الأطراف تقهماً للوضع الخطير، لأنه كان على معرفة «بجذور الصراع ونتائجه الخطيرة بالنسبة للمقاومة وموقعها الاستراتيجي الهام في المواجهة مع إسرائيل، وكانت المعلومات الدقيقة عن تطور الصراع تصل إلى الرئيس من مصدرين في عمان هما: السفارة المصرية ومركز أمني من المخابرات كان موجوداً من عام ١٩٦٧، لتتسق العمليات الفدائية ضد إسرائيل مع المقاومة الفلسطينية على حدود مصر الشرقية».

وإضافة إلى ذلك، أرسل الرئيس عبد الناصر وفداً مصرياً لمعرفة الموقف على حقيقته، وللاتصال بالسلطات الأردنية وبقيادة المقاومة. وكان عبد الناصر يهدف إلى وقف إطلاق النار حتى لا يتصاعد القتال فتتدخل القوات العراقية والسورية، فتتاح الفرصة للقوات الأميركية والإسرائيلية للتدخل، ويتقلب الصراع من صدام محلي إلى مواجهة إقليمية متعددة الأطراف تقضي على استراتيجية العمل العسكري العربي الموحد. وفي موقفه القومي هذا، كان الرئيس عبد الناصر يتفاضى عن المعارضة والانتقاد الذي وجهته إليه بعض المنظمات الفلسطينية بسبب قبوله لمشروع وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية، ويركز اهتمامه على المصلحة الاستراتيجية القومية في مواجهة إسرائيل وأمريكا.

عبد الناصر يجمع الرؤساء العرب لوقف القتال

في النصف الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٧٠، ذهب الرئيس عبد الناصر إلى مرسى مطروح لقضاء أسبوع ينال فيه قسطاً من الراحة الضرورية لصحته المعتلة. وبعد يوم واحد من وصوله، جاءه الرئيس معمر القذافي واستعرض معه الموقف في الأردن. وفي ١٨ أيلول / سبتمبر قطع الرئيس عبد الناصر أجازته بعد أن اطلع على التقارير الواردة من الأردن عن تصاعد الصراع بين السلطات الأردنية والمقاومة الفلسطينية، وعند عودته دعا ملوك رؤساء الدول العربية لاجتماع قمة في القاهرة لبحث الوضع في الأردن والتوصل إلى حل للأزمة المفجعة. وتوافد القادة المدعوون من مساء ٢١ أيلول / سبتمبر وابتدأت المباحثات والمشاورات. ثم وصل جلالة الملك حسين إلى القاهرة يوم ٢٧ أيلول / سبتمبر، واستقبله الرئيس جمال عبد الناصر وتوجها مباشرة إلى اجتماعات القمة التي كانت تدور في جو مشحون بالتوتر والجدل المرير والمنافشات المتهمة. كان هناك من طالب بإرسال قوات مسلحة من ليبيا والعراق وسوريا للدفاع عن المقاومة الفلسطينية ضد الجيش الأردني، «وكان يمثل هذا الاتجاه الرئيس الليبي معمر القذافي»، واعترض الرئيس عبد الناصر مذكراً أن غاية الاجتماع هي وقف القتال وليس توسيعه، وأن: «واجب الدول العربية في هذه اللحظة هو انتفاذ المقاومة الفلسطينية، لأن الجيش الأردني متفوق عليها عسكرياً بشكل حاسم، وتحدث الملك فيصل مؤيداً هذا الرأي»^(١).

وطالب معمر القذافي بأن يعلن الملوك والرؤساء فوراً مقاطعة عربية شاملة لجلالة الملك حسين. فعارض هذا الاقتراح الرئيس عبد الناصر لكي لا يضطر جلالة الملك حسين: «أن يذهب في قتال إلى آخر الذي فضلاً عن احتمال انتهاز إسرائيل لهذه الفرصة للتدخل العسكري المباشر».

وبذل الرئيس عبد الناصر جهوداً جبارة وأظهر

«شجاعة ضخمة في التصدّي للانفعالات التي سيطرت على المؤتمر ونقادي المهارات التي تعكس تلاحق الأحداث، إلى أن أمكن أخيراً التوصل إلى اتفاق ينهي هذا النزيف الدموي في الأردن».

ولمدة سبعة أيام وليل متصلة خلال المؤتمر لم يتمكن عبد الناصر: «من الراحة والنوم أكثر من ساعتين في اليوم الواحد». (مذكرات الفريق أول محمد فوزي).

ويذكر محمود رياض في مذكراته:

«وفي ذلك المؤتمر تآكد من جديد مدى احترام الرؤساء والملوك العرب لعبد الناصر وبرزت زعامته فوق كل المتنافسات، فقد استطاع أن يواجه ويحتوي الضخم أزمة تعرض لها العالم العربي منذ ١٩٦٧ حينما لبي الملوك والرؤساء العرب دعوته للحضور إلى القاهرة، وحين جعل الطرفين المتقاتلين يتوصلان إلى إيقاف المذبحة محيلاً بذلك التدخل العسكري من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وهو التدخل الذي كان يمكن أن تكون له عواقب في منتهى الخطورة على الموقف في المنطقة بأسرها، وحينما نصح الحكومة السورية بسحب قواتها من الأراضي الأردنية»^(٢).

ويضيف محمود رياض أن العنصر المساعد في نجاح عبد الناصر كان «التصرف السليم لسورياء التي سحبت مدرعاتها. وعدم تدخل القوات العراقية الموجودة في الأردن رغم مهاجمة الحكومة العراقية لجلالة الملك حسين سياسياً».

كان الإتفاق الجماعي الذي توصل إليه المؤتمر يقضي بوقف إطلاق النار وانسحاب الجيش الأردني وأفراد المقاومة من جميع المدن، وتكليف لجنة برئاسة ممثل الرئيس التونسي الباهي الإدغم بالأشراف على تنفيذ الإتفاق:

«وبذا توقف أكبر كارثة استراتيجية تعرض لها العالم العربي منذ هزيمة ١٩٦٧، كادت تقضي نهائياً على أكبر تجمع للمقاومة الفلسطينية في أفضل جزء من المواجهة العربية ضد إسرائيل».

فلقد جاء قتال أيلول/ سبتمبر في وقت غير مناسب يتعارض مع التقديرات السياسية والعسكرية الخاصة بالاستعدادات العربية للجولة التالية من القتال مع إسرائيل. ويذكر الفريق أول محمد فوزي بأنه:

«قبل بدء الصراع بأقل من شهر، كان ياسر عرفات يعترف أمام الرئيس عبد الناصر أن قتال المقاومة وحدها لتحرير الضفة الغربية لا يمكن تحقيقه، وأن القاعدة الاستراتيجية للمقاومة وعمقها ومصرح عملياتها التي تنطلق منه إلى إسرائيل هو الأردن، وأن العلاقات والتنسيق والتفاهم للاستعداد وتقوية المقاومة يستوجب توطين العلاقة مع السلطات الأردنية، وتنسيق أعمال المقاومة الفدائية مع الملك حسين كي تتفق وتتبنى تدريجياً مع سياسته إزاء إسرائيل، لحين استعداد كلتا القوتين في الأردن، وأن الملك حسين كان حريصاً على أن يكون الأردن جبهة رئيسية في المواجهة الشرقية بسبب موقعه الممتاز استراتيجياً. وكان ياسر عرفات مقتنعاً ببعض الشيء بهذا الأسلوب بعد صدوره عن الرئيس عبد الناصر شخصياً».

وفي تقدير الفريق أول محمد فوزي، كانت المشكلة أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت ترغب في «إظهار كفاءتها وقدراتها على حساب الاستراتيجية العامة في المنطقة العربية، وكانت تختلف في المفاهيم والأسلوب مع منظمة فتح كبرى المنظمات الفلسطينية».

ولقد سارعت بالقيام بأعمال استفزازية غير مشروعة ضد سلطات الأردن فأدى ذلك إلى صراع مسلح، خصوصاً بعد خطف الطائرات وتجزئتها في الأردن والقاهرة.

خلال القتال في أيلول/ سبتمبر، كانت الإذاعات، وخصوصاً الإذاعات العربية، تبث الأنباء المضخمة عن القصف وهمد البيوت، وعن جثث القتلى بالألوف الملقاة في شوارع عمان وغيرها من المدن الأردنية، التي أشار إليها الرئيس عبد الناصر بـ (جثث بلا قبور) ليستثير الحاشقة والعزم لوقف القتال. ويبدو أن الغاية من المبالغة الكبيرة في نقل وإذاعة الأنباء عن الدمار وعدد الإصابات، كانت دفع القادة العرب للتدخل السريع والضغط على الأردن وجيشه لوقف القتال. وكانت السفارة المصرية في عمان من المراكز القليلة أيام القتال التي لها اتصال لاسلكي مع الخارج، وكان لها دور في الجهود لوقف القتال، وكان السفير المصري عثمان نوري ينتقل بشجاعة من بيته في جبل عمان إلى مقر السفارة، حيث جاء عدد من القادة العرب الموقدين أثناء القتال في إطار المحاولات لوقفه، وكان منهم الرئيس السابق جعفر النميري والباهي الإدغم والفريق محمد صادق^(١).

وفي قتال أيلول/ سبتمبر، وقعت بعض الحوادث الفردية المؤلمة، ولكن لم يكن هناك تمييز يذكر بين فريق وآخر من أبناء الشعب، ولم يلجأ الجيش الأردني إلى التدمير والبش. ويبدو أنه في حالات عديدة كان يستعمل قنابل صوتية لها صوت مربع، ولكنها لا تهدم البيوت على سكانها. ولقد ذكر أحد مقاتلي فتح في عمان بأن رجال المقاومة كانوا يظنون بأن قنابل الجيش القوية الصوت كانت تهدم البيوت والعمارات، وأنه لولا هذا الظن لاستمروا في القتال.

إسرائيل مستعدة وقادرة عسكرياً لخدمة أميركا في الشرق الأوسط

بعد وقف القتال في الأردن، ادعى كل من الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر أن الولايات المتحدة هي التي أنهت الأزمة، وتغلبت على الاتحاد السوفياتي عن طريق توجيه إنذار إليه لردعه عن مساندة سوريا، وباستعراض قوتها وتحريك أسطولها السادس في البحر الأبيض المتوسط وبالتعاون الوثيق مع إسرائيل. ويبدو أن هذا الادعاء لم يكن يمثل الحقيقة تماماً، فلقد كان الاتحاد السوفياتي يسعى أصلاً إلى تهدئة الوضع ونصح سوريا، وطلب من الرئيس عبد الناصر أن ينصح سوريا بضغط

النفس، وسحب مدرعاتها من الأردن لتفويت الفرصة على إسرائيل للتدخل. ويقول محمود رياض في مذكراته، بأنه لو حدث تدخل إسرائيلي، فإن ذلك كان سيؤدي إلى استئناف القتال في جبهة سيناء، وأن الولايات المتحدة كانت تريد انهيار الجبهة العربية الشرقية. وعلى كل حال، فالولايات المتحدة كانت تريد أن تخلق الانطباع بأنها الدولة العظمى الوحيدة التي تستطيع أن تؤثر على الأحداث وتوجهها في منطقة الشرق الأوسط، وأنها قادرة على ردع أعدائها ومساندة أصدقائها. وكان من نتائج قتل ايلول / سبتمبر أن زادت حظوة إسرائيل لدى الولايات المتحدة، لأنها أظهرت استعدادها لأن تنسق معها وتتوب عنها بقواتها في تنفيذ عمليات عسكرية في المنطقة جواً وبراً، فازداد ميل الولايات المتحدة إلى تقديم دعم متزايد لإسرائيل اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وبدأ بأن أميركا تبنت الفكرة القائلة بأن إسرائيل عنصر فعال في محاربة النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط، وهي الفكرة التي روج لها هنري كيسنجر على أساس «أن تقوية إسرائيل هي الأسلوب البديل للتعامل مع النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية، وأن إسرائيل القوية هي لصحة أميركا الاستراتيجية». (مذكرات الفريق أول محمد فوزي).

وحسبما جاء في كتاب ويليام كوانت: حقبة القوارات، حصلت إسرائيل في السنوات ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ على اعتمادات مقدارها على التوالي: ٢٥ مليون دولار و ٨٥ مليون دولار و ٢٠ مليون دولار، ولكنها بعد القتال في الأردن حصلت في السنوات ١٩٧١ و ١٩٧٢ و ١٩٧٣ على التوالي على ٥٤٥ مليون دولار و ٣٠٠ مليون دولار و ٣٠٧,٥ مليون دولار. وقال كوانت أن الملك فيصل انتقد بشدة مساندة الولايات المتحدة الضخمة لإسرائيل لأنها:

«تعزز موقف الراديكاليين العرب والشيوعيين والصهيونيين وعناصر أخرى».

كما ذكر كوانت أن جلالة الملك حسين غضب من المساعدات والمساندة الأميركية لإسرائيل، التي تمكنها من الاستمرار في احتلالها لـ «أراض كانت أردنية»، وأن جلالة الملك حذر من أن انتصار إسرائيل سنة ١٩٦٧ ومعونات ومساندة أميركا لإسرائيل سوف يؤديان إلى «الاستقطاب والراديكالية في المنطقة». ومن ناحية أخرى، يقول كوانت بأن أحداث ايلول / سبتمبر ساعدت على تحسين علاقات أميركا مع الأردن، وحصل الأردن على مساعدات اقتصادية وأسلحة، واعتبرت أميركا أن الأردن يساعد في حفظ الاستقرار في الدول العربية الصغيرة المنتجة للبترو في الخليج بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة سنة ١٩٧١. وأن الرئيس حافظ الأسد أقصى جماعة البعث الأكثر تطرفاً الذين ارتبطوا بالتدخل في الأردن في ايلول / سبتمبر. وأن أميركا قدرت بأن مجيء أنور السادات إلى الحكم في مصر كان أفضل من بقاء عبد الناصر، لأن السادات على الأقل لم تكن له مكانة وتأثير عبد الناصر على بقية العرب، وأملت الولايات المتحدة أن يصرف السادات جهوده إلى مشاكل مصر الداخلية بدلاً من تشجيع الثورات في الخارج. يذكر محمود رياض في مذكراته، أن هنري كيسنجر أثبت مقدرة كبيرة على:

«قلب الحقائق لأنه استطاع اقناع الكثيرين بأنه كان وراء إنهاء الأزمة الأردنية، وذلك في الوقت الذي كان كثيرون يرون بصمت الولايات المتحدة في قيام الأزمة من أساسها. وكان الكثيرون وعبد من وزراء الخارجية العرب يدركون أن للولايات المتحدة وإسرائيل مصلحة مؤكدة في انهيار الجبهة الشرقية وازدياد الخلافات العربية».

وذكر محمود رياض كذلك، بأنه في الوقت الذي أعلن فيه كيسنجر عن الإنذار الأميركي للسوفييات لردعهم عن التدخل في أحداث الأردن، قام رئيس الوزراء السوفياتي الكسي كوسيفين بإبلاغ مصر بأن الاتحاد السوفياتي هو الذي وجه إنذاراً للولايات المتحدة لمنعها من التدخل، وأنه حرك مزيداً من قطع الأسطول الروسي إلى البحر الأبيض المتوسط، فكان لذلك أثر كبير في منع التدخل العسكري الأميركي - الإسرائيلي. أما كيسنجر فقد قال في كتابه سنوات البيت الأبيض، مذكراً بـ (فضل) صداقة أميركا:

«لقد تمت المحافظة على قوى الاعتدال في الشرق الأوسط، فلقد انتمى الملك بشجاعة وحسم، غير أن هذه كانت ستكون بدون جدوى لولا صداقته مع الولايات المتحدة. لقد تراجع السوفييت رافعين درجة أخرى التحير المتزايد من الومم العربي تجاه موسكو».

وفي مذكراته قال الرئيس ريتشارد نيكسون:

وفي النهاية، انقذت الأردن نفسها تحت قيادة حسين الشجاعة. في صباح ٢٢ أيلول [سبتمبر] كانت الدبابات السورية تتجه إلى الوداء مرة ثانية نحو الحدود. جاء راين [السفير الإسرائيلي] بعد الظهر الباكر ليؤكد أن الدبابات جلت عن الأردن، وأن القوات المتسردة كانت في حالة من الفوضى. ونسب انتصار حسين للموقف الأمريكي الصلب والتهديد الإسرائيلي وقتل جنود حسين الممتاز.

جلالة الملك حسين وصبر أيوب

قبل قتال أيلول / سبتمبر وخلال الأزمة البغضية، أظهر جلالته الملك حسين صبره وسعة صدره وتجاوب أكثر من مرة مع مساعي الرئيس عبد الناصر لمنع الصدام، ومع جهوده الجبارة التي بذلها حتى آخر رمق من حياته لتجاوز بلاء أيلول / سبتمبر الدامي. كان عبد الناصر يحث جلالته الملك حسين على الصبر، وشرح له كيف عالج موضوع خلاف منظمة التحرير مع مصر بشأن مبادرة ووجيز التي قبل بها وقال لجلالته:

«أرجو أن تأخذهم بالصبر حتى ولو أخطأوا وذلك من أجل شعبك ومن أجل الشعب الفلسطيني، ولا تنس أن سيدنا أيوب كان من سكان نهر الأردن. ولهذا أعتقد أنك ستكون قادراً على حسم الأمور باتزان وحكمة رغم وجود بعض المتطرفين الفلسطينيين، وإنما في نفس الوقت توجد بينهم أيضاً عناصر كثيرة متزنة. وعموماً أرجو أن نتشاور في هذا الموضوع لأنني اعتبره أهم موضوع عربي في الوقت الحاضر».

وأوصى عبد الناصر جلالته الملك أن يتعامل مع المنظمة عن غير طريق العمل البوليسي، وأن ذلك يحتاج إلى تحرر سياسي ضخم. واعتذر عبد الناصر لأنه كان يتحدث في شؤون أردنية داخلية:

«ولكن السبب بسيط وهو أن أي خربة عنكم سوف يكون لها ردود فعل عديدة على جبهتنا».

وفي رده على عبد الناصر قال جلالته الملك:

«سيادة الرئيس: أما عن صبر أيوب فهذا هو شعار سياستنا منذ أمد طويل، ولكن هناك ولا شك حدوداً للصبر. إن وجود جميع منظمات المقاومة على أرضنا نقل إلينا كل المتناقضات الموجودة في العالم العربي. كذلك فإن المتاجرة بشعار (من النهر إلى البحر) هو عملية مغرقة القصد منها نسف ما هو بقاء لدينا من إمكانيات عربية لتحرير أراضيها. والملاحظ أن العمل ضدنا من أفراد المقاومة يتزايد يوماً بعد يوم، محالون إثارة الشك واللبلة في صفوفنا حتى داخل القوات المسلحة الأردنية. ولكن الحمد لله فالوحدات العسكرية ما زالت سليمة حتى الآن. إن الاستقرازمات من أفراد المقاومة للسلطة الأردنية لا حدود لها. وعلى سبيل المثال وليس الحصر تسير سيارات المقاومة في المدن والطرق دون أن تحمل أي أرقام أو علامات مميزة، وبذلك يستحيل على السلطة المحلية أن تقوم بواجبها عند حدوث اصطدام أو وفاة أو إصابة لأي من المدنيين الأبرياء»^(١).

عبد الناصر إلى رحمة الله ويكاء العرب ومراثيهم

جاءت وفاة جمال عبد الناصر لتزيد في سواد أيلول / سبتمبر مرارة على ذكرى رحيله، فبعد جهوده الجبارة المضنية ليل نهار لوقف القتال، وبعد انقضاء المؤتمر، قام عبد الناصر بتوديع كل واحد من الملوك والرؤساء في المطار، وعندما انتهى من وداع آخر ضيفه وكان أمير الكويت ولوح له بيده، فاجأته نوبة قلبية فطلب سيارته ولم يطلب سيارة الإسعاف التي ترافق ركباً عادة. وغادر المطار إلى بيته دون أن يشعر أحد بما أصابه، ومن تلقون السيارة طلب استدعاء أطبائه. وعندما وصل البيت فحصه الطبيب المقيم الصاري حبيب، فأتضح له أن الرئيس مصاب بأزمة قلبية حادة، فقام أربعة أطباء متخصصين بإسعافه بعدة أجهزة منها أجهزة أكسوجين وصدمة كهربائية. ولم تنجح جهود الأطباء، وأسلم جمال عبد الناصر روحه الطاهرة.

وجاء في التقرير الطبي الذي وقعه الأطباء الأربعة الذين حضروا الوفاة:

«إن الرئيس أصيب بأزمة قلبية حادة نتيجة جلطة شديدة سببت انسداداً في الشريان التاجي للقلب».

وسجلت الوفاة الساعة السادسة والربع من مساء يوم ٢٨ / ٩ / ١٩٧٠ في منزله في منشية البكري^(٢).

وعندما انتشر نبأ وفاة جمال عبد الناصر، تقجرت مشاعر الحزن في العالم العربي، وعم الذهول والأسى والمرارة على زعيم عربي عظيم له مكانة متميزة في قلوب ملايين العرب. ومن كلمات محمود رياض الذي كان قريباً من عبد الناصر لسنوات عديدة:

«مات الرجل الذي تركت زعامته بصماتها بعمق ليس على تاريخ بلده فقط، وإنما في تاريخ المنطقة بأسرها. مات بعد أن قاد أمته في أحلك وأسوأ لحظاتها، واستطاع في كل مرة أن يواجه قوى أكبر وأضخم وأخطر من أي قوى واجهها العالم العربي في أية لحظة سلبية غير تاريخه الحديث. ولم يكن من السهل على أي فرد أن يصدق هذا الخبر في البداية بسهولة، فقد تابع الناس على شاشة التلفزيون وحتى نشرة الساعة السادسة تحركات زعيمهم الذي أحبه من قلوبهم، وهو يقف شامخاً ويسير منتصباً مودعاً آخر ضفيوه في القاهرة»^(١).

وقال محمد حافظ اسماعيل رئيس الاستخبارات العامة زمن عبد الناصر، ومستشار الأمن القومي للرئيس السادات فيما بعد، عن نبأ موت عبد الناصر وأثره:

«وساد صمت رهيب يعكس هول الصدمة وقد العجز في مواجهة المفاجأة الحزينة، بل الانحسار بالخسايع بفقد الزعيم والمعلم الذي احتل مركز الصدارة في تاريخ مصر والعالم العربي والعالم الثالث منذ ثورة يوليو [تويز]... وبخاص أضحى مارك التجديد الوطني، وأحدث أعظم التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بناء المجتمع المصري، لتكون مثلاً يحتذى عبر آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية... وبدا المستقبل مظلماً، وعجز مصر بدونه عن استعادة ما فقدته وأضحى ليس من أرض وتراث فحسب، بل ما فقدته من كرامتها وعزتها. كان الخوف ياكل قلوبنا أن نرغم مصر الآن على أن تنطوي على نفسها، وأن تسقط وتنسقط معها وبها في أعماق الجيب... كان عبد الناصر في هذه الأيام - رغم مرضه - قادراً على أن يملأ الدنيا من حولنا، وكان إيقاع الحياة معه سريعاً لا يفتر متصلاً دون توقف... لقد كان يحمل المسؤولية - التي طالبنا به بأن يتحملها منذ ثلاثة أعوام - كل المسؤولية. كان يخوض المعركة التي وهب نفسه لها ووقته وجهده حتى لتبدو الساعات اجثاً قاصرة عن أن تسع إرضاء ما يامل أن يحققه... وخلال أيام مؤتمر القمة العربي (ايلول / سبتمبر ١٩٧٠)، رأيت في جناحه الخاص يعتصره الإرهاق والتعب حتى لا تكاد كلمات لمن معه تتجاوز الهمس... ومع ذلك فقد ظل طيلة المؤتمر شامخ القامة مرتفع الرأس، محافظاً على توفد الروح وقدرات المبادرة والإبداع، وصفاء الذهن والفكر والمهارة السياسية التي قاد بها سفينة المؤتمر وسط انواء المؤامرات والتهديدات والابتزاز... وفي النهاية فقد أبى أن يموت قبل أن يرتب «بيته» والبيت العربي، أو أن يرحل قبل أن يعيد الاستقرار ويديم الصلاة، فيخلف ابن يبعه من بعده حرية المناورة السياسية مع القوى الأعظم أن أراد أن يسير على طريق التسوية السياسية، أو العمل العسكري إن أرغمته الظروف على أن يشن حرباً لتحرير البلاد... ففي خلال ثلاثة أعوام، استطاع أن يحقق التوازن والاستقرار، فأعاد بناء القوات المسلحة وقادها خلال معارك الاستنزاف، ثم أعاد لوقف النار الأخير لكي يتيح لها فرصة دعم سيطرتها على منطقة قناة السويس، وتمهيداً لمعركة كان يعد البلاد لها بأن تجهز خططها وتدير احتياجاتها وتنظم قيادتها» (جريدة الدستور (الأردنية) - أمن مصر القومي - ١٧/١٠/١٩٨٧).

وكان تشييع جثمان جمال عبد الناصر في أول تشرين الأول/ أكتوبر مشهداً ضخماً في تاريخ الشرق الأوسط، تجمع فيه عدد ضخم من رؤساء الدول والحكومات من الشرق والغرب لوداع الرئيس العربي الراحل. واحتشدت الملايين من الشعب في شوارع القاهرة لإلقاء نظرة الوداع على زعيمهم الذي أعطى لبلاده وأمته إخلاصه وجهده الضخم وحياته حتى آخر لحظة. ويذكر ابراهيم بغدادى رجل الاستخبارات المصرية في حلقة من مذكراته التي نشرت في جريدة الدستور الأردنية بتاريخ ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٧، أن الجماهير في يوم تشييع عبد الناصر كانت تنشد نشيداً لم يعرف مصدره:

«الوداع يا جمال يا حبيب الملايين... الوداع، ثورت ثورة كفاك عشتها طوال السنين... الوداع، أنت عايش في قلوبنا يا جمال للملايين... الوداع، أنت ثورة، أنت جصرة نذكرك طوال السنين... الوداع، أنت نورة بلدنا وأحنا عندنا الحنين... الوداع، أنت ربحانة زكية لأجل كل الشقيانين... الوداع الوداع يا جمال يا حبيب الملايين... الوداع».

رغم المحبة الهائلة التي كانت الجماهير العربية تحملها للرئيس عبد الناصر، ورغم التقدير الكبير والإعجاب الذي كان يكنه له العديد من قادة العرب والمفكرين في مختلف المجالات، فإنه لا شك أن موت جمال عبد الناصر كان مبعث رضا في نفوس العديدين ممن كانوا يخافون من وحدة عربية يحققها عبد الناصر، فتعصبهم عن مناصبهم الحكومية وعن مصادر نفوذهم. وكان موت عبد الناصر مبعث ارتياح

الذين كانوا يخشون على ممتلكاتهم من تأميم يفرضه أو تفرضه أنظمة عربية تقف به أو حتى تنافسه، وكانت هناك جماعات دينية وحزبية تحمل مشاعر العداء لعبد الناصر وما زالت تحاربه بعد موته. وكان هناك العملاء الذين أبغضوه، وكانت هناك قطاعات في مصر وفي العالم العربي أرادت أن تعفي نفسها من مشقة وتضحيات النضال الذي رفع لواءه جمال عبد الناصر. وكانت هناك إسرائيل التي عبر عن مشاعرها حايم بارليف - الذي اشتهر خطه أمام قناة السويس وحطمت القوات المصرية الباسلة - عندما قال لطلبة الكلية الحربية الإسرائيلية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠:

«إن المستقبل قد أصبح مشرقاً أمام إسرائيل يموت جمال عبد الناصر»^(١).

وكانت غولدا مائير تذكر القول بأنه:

«لا يمكن أن يتحقق السلام في منطقتنا والرئيس عبد الناصر في الحكم».

وكان هذا يعني طبعاً أن عبد الناصر يرفض الاستسلام وضياح الحق العربي والأرض العربية. وكانت هناك بعض الدوائر الأمريكية التي أسعدها موت عبد الناصر فظناً أو ادعاءً منها بأنه كان يعطل مساعي (السلام)، وهو ذلك النوع من السلام الذي كان عبد الناصر يراه استسلاماً وخنوياً وتقريباً في حق وطنه وأمه وفي حقوق شعب فلسطين. ويصف الفريق أول محمد فوزي في مذكراته رد الفعل في الولايات المتحدة وإسرائيل لوفاة عبد الناصر بأنه كان:

«الشماتة مع الاحترام، وهما الصفتان اللتان استطاع الرئيس عبد الناصر أن يفرضهما على كلتا الدولتين في صراعه السياسي والتصميم على نجاح مبادئه ومستقبل أمته وشعبه. الأمر الذي كان يتعارض مع أهدافهما. ولم يكن عداء الولايات المتحدة والدول الاستعمارية الأخرى موجهاً ضد شخص جمال عبد الناصر الزعيم النظيف والصلب كما قالوا، بقدر ما كان عداؤهم لمبادئه وقيمه القومية العربية الذي تبناه ونشره عبد الناصر، وإستراتيجية الاستعمارين موجهاً ضد مصالحهم في المنطقة».

وعلق أحد عملاء الاستخبارات المركزية الأمريكية (جول جوستين) على وفاة الزعيم عبد الناصر فقال: «إن ما يدور للأسف فيما يتعلق بعبد الناصر هو أنه ليست لديه أية زبيلة، أن شراره غير ممكن وتهدده غير ممكن، وإننا نكرهه إلى أقصى حد لكننا لا نستطيع أن نفعل ضده شيئاً. إنه نظيف جداً جداً» (مذكرات محمد فوزي).

كان الرئيس نيكسون على ظهر حاملة الطائرات الأمريكية (ساراتوجا)، قائدة الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وكانت حاملة الطائرات تقوم باستعراض للقوة في شرق البحر الأبيض المتوسط ضد عبد الناصر. وعندما نقل إليه خبر وفاة عبد الناصر قال:

«لقد فقدنا الرجل الذي كان يمكنه جذب العرب للسلام في الشرق الأوسط».

كان هذا القول اعترافاً بزعامة جمال عبد الناصر وقوة تأثيره ونفوذه. ولكن مهما كانت أحاسيس ومشاعر الرئيس نيكسون الداخلية، فإنه لا بد أن يكون قد خطر بباله، مثل أميركيين آخرين والعديد من الإسرائيليين، بأن إرادة النضال بين العرب مستضعف، وإن جبهة مصر القوية ستفقد من صلابتها، وإن القومية العربية ومبادئها قد فقدت قائداً عظيماً كان يرفع رايته عالياً.

وكانت هناك الفئات التي أشارت إليها عبارات الصحافي المصري القومي التفكير أحمد بهاء الدين في (محاورات مع السادات) حيث قال:

«فبعد هزيمة ١٩٦٧، نشطت المخابرات الأمريكية والمخابرات الإسرائيلية وبعض المخابرات العربية، وجهات سياسية ككثيرة ذاقتم مرارات الهزيمة تلوا الهزيمة على يد جمال عبد الناصر من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٦٧، وتحركت كل تلك الأجهزة التي طمنا أصدرت الصحف وطبعت الكتب وأقامت الإذاعات طوال اثني عشر عاماً، مجددة أحياناً أكبر الألقاب والأسماء، ودافعة الأموال والرشاوى لرؤساء دول ورؤساء وزارات للنيل من جمال عبد الناصر دون جدوى. تحركت تلك الجهات وهدت فيها الروح بعد أن أصبح الأسد جريحاً ومصر ملقاة في الأرض، وتفتحت خفاشيمها لرائحة الدم، وأغرقت الأسواق العربية بمئات الكتب والصحف التي تحاول جعل الهزيمة ضربة قاتلة نهائية، ولا تترك شيئاً من آثار ثورة ٢٣ يوليو [تسوزن] إلا وتحاول

تجريحه، ولا تترك وسيلة لإثبات عدم جدارة الإنسان المصري بالأحلام التي طالت بمخيلته زمناً إلا وحاولت تدميرها. كتب تقمر الأسواق بغير مؤلف واضح ولا ناشر معروف... كلها طبعت في مطابع المخابرات الدولية والعربية»^(١).

وبالطبع، فإنه مما يؤلم النفس العربية أن يكون رؤساء دول وحكومات وإحزاب وكتّاب وغيرهم قد حاربوا جمال عبد الناصر حرباً لا هوادة فيها، وأن يكون الخلاف قد اشتد بينهم وبينه. ومن بواعت الألام والاشمئزاز، أن يكون عملاء عرب من مختلف المراكز والصفات قد طعنوا جمال عبد الناصر محاولين القضاء عليه وعلى ما يمثل من مبادئ وطموحات قومية. ولعل بعض هؤلاء شعر بالأسف لموت عبد الناصر، لا لأن ضميرهم استيقظ ولكن لأن موته ربما أصابهم بالخسارة، لأنه لم تعد هناك حاجة لخدماتهم الحقيرة بعد موت جمال عبد الناصر.

مات جمال عبد الناصر بعد صراع وطني قومي، وكان مخلصاً لوطنه وأمته، نظيفاً لا يباع ولا ينشئ عن مبادئه، فأحبته الملايين العديدة من العرب في مصر وفي الوطن العربي. وامتد تأثيره إلى شعوب أفريقيا وغيرها، وكان عاملاً مؤثراً في نضالها لتتحرر من استعمار الدول الغربية التي سيطرت عليها وعلى مواردها. وكانت له مكانة عالية تقوى ما لمصر والدول العربية من أسباب القوة العسكرية، ولقد بذل جمال عبد الناصر من الجهود والتصميم في بناء قوة مصر الحربية بعد كارثة حرب ١٩٦٧ ما أنزل بصحته الضرر البالغ، وجاءت النهاية عندما اشتعل قتال ايلول/ سبتمبر بين الأشقاء في الأردن، فضحى براحته وصحته، وبذل الجهد الخارق في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب لإيقاف القتال، فأدى واجبه ثم انتقل إلى جوار ربه. ويمكن القول بأن جمال عبد الناصر مات شهيد فلسطين والأردن وأمته العربية، مات وهو يكاد يكون أسطورة في حياته. لقد أحبته أمته في مصر وخارج مصر لوطنيته وأخلاصه وثباته، ولأنها وثقت به إلى أبعد حد، ووجدت فيه القائد القومي الذي يمثل آمالها وتطلعاتها، ويسعى لتحقيقها بتصميم وثبات رغم ضراوة العداء المسنود بالقوة والجبروت الذي جابهته به الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل والخصومات والعداوات العربية المؤلمة... وجمال عبد الناصر أكد عروبة الشعب المصري وتلاحمه مع أمته العربية ورفضه للانزعال عنها، وهو ما حاول أعداء العروبة من الداخل والخارج، الكارهين للتضامن العربي والوحدة العربية أن يصرفوا مصر وشعبها عنه بالعدوان، وبإقامة إسرائيل في قلب الوطن العربي، وينشر الضلال والتمويه في الإذاعات والكتب والمجلات، بغية عزل المصريين ومصر الشقيقة العربية الكبرى عن شقيقاتها العربيات، وليضعفوا الشعور القومي الرافض للاستعمار والتبعية والدافع نحو الوحدة والتحرر. وفي الوطن العربي، كان تأثير جمال عبد الناصر قوة تجذب العرب إلى قبول مبادئ وطنية قومية تحريرية، وإلى مقارعة المستعمر والقوى الأجنبية التي تريد فرض هيمنتها على الوطن العربي وتجزئته. وكانت جاذبية عبد الناصر الشخصية تدفع الشعوب العربية للتطلع نحو الوحدة، وتشكل ضغطاً قوياً على الحكومات العربية للقبول بها رغم المشاعر والمصالح والاعتبارات الإقليمية المتعارضة مع الوحدة، والتحالفات الرسمية وغير الرسمية التي كانت تربط تلك الحكومات وقطاعات من الشعوب العربية بدول أجنبية قوية.

وجمال عبد الناصر تخطى في بريقه وجاذبيته الشخصية حدود مصر وأفاق الوطن العربي، فكان قدوة مؤثرة في شعوب أفريقيا وغيرها من شعوب العالم في نضالها للتحرر من الاستعمار والاستغلال، وأصبح زعيماً كبيراً بين قادة العالم، كسب صداقة وزمالة رجال كبار مثل الزعيم الهندي الكبري نهر، والرئيس اليوغوسلافي العظيم جوزيف بروز تيتو. وعندما صمد في وجه العدوان الثلاثي على مصر في حرب السويس سنة ١٩٥٦، برز كرمز وقوة معنوية للنضال والصمود، أبعدت اليأس والقنوط الذي كاد يحيط عزيمة المناضلين مثل الزعيم الكبير فيدل كاسترو في نضاله لتحرير كوبا من حكم باتيستا، الذي اعتبره كاسترو حكماً استبدادياً فاسداً.

لا شك أن الألوف من العرب بكوا عند موت جمال عبد الناصر، ولا شك أن العديدين ظلت تدمع عيونهم لأشهر عديدة بعد موته كلما رأوا صورته أو سمعوا صوته المسجل يذاع من محطات الإذاعة. كانت لجمال عبد الناصر هالة جذابة تحيط بشخصه وتستأثر بمشاعر العرب. وكان ذلك يبرز في صور

متعددة. وكثيراً ما سمعنا العديد ممن كانوا ينتقدون بعض تحركاته السياسية في جدال مع مؤيديه يقولون بحجارة في نهاية الجدال، وكأنهم يوضحون رأيهم الأخير ويضعونه في نصابه: «طبعاً، طبعاً إنه أفضل وأشرف الزعماء العرب وأشدهم إخلاصاً، ولا يوجد مثيل له».

وفي صورة أخرى قامت عضوات وفد أردني - فلسطيني بزيارة دمشق أيام الوحدة المصرية - السورية لتحية جمال عبد الناصر، وبعد عودة الوفد تحدثت إحدى العضوات وهي منفصلة من تأثير ذكرى اللقاء مع عبد الناصر وقالت:

«دخلنا إلى قاعة كبيرة في قصر الضيافة، وبعد قليل شعرنا بأن جو القاعة قد تبدل كأننا بفعل من السحر، ولما التقطنا حولنا وجدنا بأن الرئيس عبد الناصر كان قد دخل القاعة فاثار فيها جواً غريباً وتأثيراً جازفاً على مشاعرنا».

وأضافت بشيء كثير من الاعتزاز:

«تصوروا، عندما وقف عبد الناصر على الشرفة يخاطب في الجماهير التي احتشدت أمام قصر الضيافة لتحية، وقفنا نحن في موقع تحت شرفته، يا الله، كانت رؤوسنا قريبة من قدميه».

وحدثنا صديق لا يتصف بالانفعال العاطفي، وكان مديراً لبنك كبير في دمشق، بأن امرأة سورية جاءت إلى قصر الضيافة في دمشق تطلب مقابلة الرئيس عبد الناصر، وتضرب بيدنها بوابة القصر بقوة وإلحاح، ورفضت في بادئ الأمر أن تقصص عن مطلبها أو أن كان لها زوج أو ولد سجين تريد أن يفرج عنه الرئيس. وأخيراً قالت بأنفعال يكشف عن محبتها الجارفة لعبد الناصر:

«إنني أريد أن أقبل يدي وقدمي جمال عبد الناصر».

كان هذا كل ما تطلبه:

ونعرف رجلاً عربياً شغل عدة مناصب مسؤولة، ذهب في زيارة إلى دمشق وتوجه إلى ساحة قصر الضيافة عندما سمع بأن الرئيس عبد الناصر سيلقي خطاباً من شرفة القصر، ووقف الرجل في الساحة يستمع إلى خطاب الرئيس الذي تحدث فيه عن القومية العربية والوحدة العربية والاستعمار، فأخذت الدموع تنهمر من عينيه بغزارة، ولم يستطع أن يسيطر على انفعالاته إلا بجهد كبير. ولقد أوضح بعد أن استعاد السيطرة على مشاعره، بأن دموعه وأحاسيسه تقجرت عندما بعت كلمات عبد الناصر ذكرى الاناشيد الوطنية التي كان ينشدها مع رفاقه وهو صغير، وذكرى الانفعالات والمبادئ والنشاطات القومية التي كان يشارك فيها خلال السنوات التي قضاها في الجامعة، وأنه أدرك وهو يستمع إلى جمال عبد الناصر أن ما كان شعاراً عاطفياً وأماً غالياً بعيداً صعب التحقيق والإنجاز، قد أصبح حقيقة ماثلة أمامه على شرفة قصر الضيافة في دمشق في شخص جمال عبد الناصر وبفضل جمال عبد الناصر.

وقال رجل عربي كانت له مكانة جاء من القاهرة إلى عمان اثر فشل العدوان الثلاثي (١٩٥٦)، بأن عبد الناصر في مصر خرج من حرب السويس بطلاً وطنياً عملاقاً، وأن تأثيره وحب الشعب وثقته به بلغت ذروة عالية، وأنه لو طلب من أفراد الشعب:

«أن يركبوا القوارب ويبحروا إلى بريطانيا لمقاتلتها لاستجابوا لطلبه لأن عبد الناصر طلب منهم ذلك»

واعتقد سفير دولة عربية في القاهرة بأن جاذبية عبد الناصر ومنبع تأثيره يكمنان في عينيه. ويذكر فتيحي رضوان الذي كان من أعضاء الحزب الوطني القديم، وزيراً في بداية الثورة، واستقال بسبب المرض والاعتراض على فصل بعض الدوائر عن وزارته:

«يجب أن أذكر الآن أنه لم يحدث في تاريخ مصر الحديث كله أن امتلاك الإنسان الوطن بصوت وصورة وقرارات وإنجازات شخص واحد كما حدث لنا مع جمال عبد الناصر. كل يوم كان هناك جديد، وكل فترة قصيرة كانت هناك مفاجأة. وتوالى الأحداث بسرعة شديدة وهي أحداث بالغة الضخامة: عزل فاروق - الإصلاح الزراعي - إعلان الجمهورية - أزمة مارس [أذار] ١٩٥٤ - اتفاقية الجلاء - محاولة الاغتيال - العدوان الاسرائيلي على غزة - مجلس وطني للانتاج - مجلس آخر للخدمات - مجانية التعليم في كل المراحل - باندونغ - صفقة الأسلحة السوفيتية - تأميم قناة السويس - العدوان الثلاثي - جمال رئيساً للجمهورية - الوحدة - التأميمات - الانفصال - الاتحاد الاشتراكي - الميثاق الوطني - بناء المصانع في حلوان وإسوان - شق بعض قادة الإخوان المسلمين - شق الشيوعيين وتعذيب بعضهم حتى الموت - الخطة الخمسية الأولى - أول وزارة

ثقافة - ازدهار المسرح - تفرغ الأدباء والفنانين - ازدهار الموسيقى والباليه - ايلات - رأس العش - شدوان - حرب الاستنزاف - مبادرة روجرز - تحديد جديد للملكية - مؤتمر انقاذ المقاومة الفلسطينية... هذه كلها مجرد عناوين عامة ناقصة كثيراً ولكنها ملأت حياة مصر والمصريين، وارتبطت هذه الحياة بشخص جمال عبد الناصر. فحين يهزم لا تتخل عنه هذه الامة ولا تسمح لعدوها التاريخي ان يسقطه، بل تهرع إليه في ظلام الليل الذي لا يثيره سوى لضوء القنابل لا تتشى الموت، وانما تتصدى للجهول والمطمع على السواء وتحصي البطل من السقوط وهذا ما حدث في ٩ و ١٠ حزيران [يونيو] غداة الهزيمة.

وهاجم فتحي رضوان الذين ادعوا بأن تظاهرات اليومين المذكورين كانت مدبرة مصطنعة فقال:

«وراح بعض الحشاشين يصفون هذين اليومين بأنهما من صناعة الاتحاد الاشتراكي، ولو كان الاتحاد الاشتراكي بهذه القدرة والشعبية لما وقعت الهزيمة أصلاً، ولكن الحقيقة هي ان الوجدان الشعبي المصري كان قد امتلأ بعيد الناصر حتى مع المعارضة والسخرية أحياناً والتجني أحياناً أخرى، لذلك لم يصدق الشعب ان له حياة بغير عبد الناصر. وفي يوم الجنازة لم يصدق ان البطل قد مات»^(١١).

ويؤيد ما جاء في أقوال جيهان السادات في كتابها سيدة من مصر بأن تظاهرات وهتافات ٩ و ١٠ حزيران/ يونيو المطالبة بعودة عبد الناصر عن استقالته كانت عفوية وغير مدبرة أو مصطنعة. فما ان رآته على شاشة التلفزيون بوجهه المتعب وسمعته يقول بصوت فيه حشجة: «لقد قررت التنحي عن جميع مناصبي الرسمية وكل دور سياسي كنت اشغله وأعود إلى الشعب لأقوم بواجبي كأي مواطن عادي»، حتى أصابها الذهول وتساطعت في نفسها: كيف يستقيل عبد الناصر:

«إنه قائدنا ونحن في حاجة إليه رغم كل ما حدث. لقد هُزمتنا، نعم ولكننا نحتاجه ليقودنا ثانية إلى الإصلاح، ولن نستطيع الوصول بدونه. وشعرت برعب مفاجيء كما شعر الجميع بهذا الشعور».

ثم قالت جيهان السادات في كتابها:

«وبدأت أصوات الشعب ترتفع في الشوارع قبل ان ينهي الرجل كلمته ناصر... لا نريد إلا ناصر. ومن شرفة المستشفى كنت أرى المئات بل الآلاف يخرجون إلى الشوارع، بعضهم في ملابس النوم يجرون في اتجاه مبني الأذاعة والتلفزيون، وكانهم ينصرون أنهم يقدرون على وقف الإرسال وصمت الرئيس. وكانوا جميعاً يصرخون (ناصر... ناصر)... وجريت نحو التلفون لأكلم زوجي في مكتبه مطالبة إياه بالأ يتركه يفعل شيئاً كهذا، وقلت: اننا في حاجة إليه لإخراجنا من هذه الهزيمة والإعداد للانتقام»^(١٢).

وفي حوار مع مجلة الوطن العربي قال الباهي الأدهم الذي كان لفترة من الزمن رجل تونس الثاني بعد الحبيب بورقيبة، وكان قريباً من عبد الناصر في مؤتمر قمة أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ في القاهرة حتى ساعات قليلة من وفاة عبد الناصر:

«وبعدما حضرت «أربعين» عبد الناصر وذكرت مزايا عهد عبد الناصر. فقد أعاد الرجل للعروبة اعتبارها، وأعاد إليها الثقة في نفسها، ووقف بحزم في وجه الفاسقين والاستعمارين. وقدم صورة إيجابية للعرب. وصارت مصر يحسب لها حساب داخل ميزان القوى في العالم كقوة مادية ومعنوية»^(١٣).

وقال فتحي رضوان:

«وفي تقديري واعتقادي وتحليلي اثناء حياته وبعد وفاته، ان عبد الناصر انجز لمصر ما لم ينجزه أي إنسان آخر ربما من أيام (ميناء) وأكثر من ميناء. تأمل معي ثمانية عشر عاماً نحو المار عن الشرف المصري».

وأكد فتحي رضوان أن محاولة اغتيال عبد الناصر من قبل شباب من الإخوان المسلمين كانت «صحيحة تماماً ولم تكن تمثيلية كما زعمت بعض الجهات»، وأن زميله أحمد حسني وزير العدل في بداية الثورة، وكان من أصدقاء حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين ووكيل محكمة النقض، أكد له أنه قرأ حيثيات أحكام الإعدام ضد عبد القادر عودة وإبراهيم الطيب ودرس القضية جيداً من جميع جوانبها، وأن ضميره مرتاح إلى ما جرى، وقال لفتحي رضوان: «ولا تظن انني اعملت او تفاضيت». وأقتنع فتحي رضوان بكلام وزير العدل.

لم يكن عبد الناصر من الذين يلجأون إلى العنف وسفك الدماء، ولم يهدر دماء الطبقة الإقطاعية والمستغلة في سعيه لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري. وبعد موته شهد أنور السادات بأن عبد الناصر:

دوقف في أول يوم من الثورة ضد محاكمة الملك فاروق وإعدامه، وأنه وحده بعد ذلك ضد رأي كل أعضاء مجلس قيادة الثورة رفض فكرة الدكتاتورية العسكرية، وكان غيره يراها وسيلة للإصلاح السريع».

ويسترجع محمد حسنين هيكل قول عبد الناصر في اجتماع لمجلس الثورة صباح يوم ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٢:

«ما هو معنى إن نحاكم الملك ونعدمه؟ أولاً إذا كنا قد قررنا سلفاً أن نعدمه فلماذا نحاكمه... اسمعوا... إنني أقول لكم جميعاً أن الدم لا يؤدي إلا إلى المزيد من الدم».

وعندما ذهب إليه هيكل بقصة الدكتور شهدي عطية أحد أقطاب الحركة الشيوعية في مصر الذي ضربه سجان بقدمه فمات، ثار عبد الناصر بحدة وقال لوزير الداخلية في ذلك الوقت بعد أن روى له ما سمعه من هيكل:

«إذا كان ذلك يمكن أن يحدث في عهد الثورة فالأشرف والله أن منفضها ونعود إلى بيتوتنا... والله يصعب عهد الملك فاروق أحسن».. (هذا القول بالحرف تقريباً).

وأحيل مدير مصلحة السجون على المعاش بعد ثلاثة أيام. ويروي هيكل كذلك أنه عندما بلغ عبد الناصر ما حدث للدكتور عبد المنعم الشراوي أثناء اعتقاله، وطلب نشر قصة ما حدث قال له عبد الناصر على الفور:

«بيك الحق... انشر حتى يعرف هؤلاء جميعاً أنه ليست هناك حماية لأحد فوق القانون»^(١١).

وفي حوار أجرته معه مجلة الوطن العربي في شباط/ فبراير ١٩٨٨ قال فتحي رضوان:

«ولقد غزا فكر مصر الفتاة العربي الخاص بقضية فلسطين ومصر والسودان قلوب أعداد هائلة من الضباط بينهم الضباط الأحرار. لكن تأثر عبد الناصر بالقضية الفلسطينية كان مختلفاً، فقد شارك في حرب فلسطين، وحين تولى السلطة درس وقراً كثيراً وأخذت افكاره تتكون من الوقائع والقراءات فضلاً عما يسمع ويرى. فادرك بوضوح لا يس فيه أن بوابة مصر للتحرير هي فلسطين وأن اضلاع النفوذ الأجنبي على مصر كفييل بتحرير فلسطين... واستطيع أن اقرر للتاريخ أن البعد العربي لدى عبد الناصر واهتمامه بقضية فلسطين والربط بينها وبين تقدم مصر كانت خاصية تميز بها عبد الناصر... لقد كانت العربية وفلسطين هماً من هموم عبد الناصر، وقد وضع الاهتمام بهما وهو قائد وحاكم في مقدمة أولوياته».

وفي إشارة لرودف الفعل على تهجمات السادات وعهده على عبد الناصر، ذكر محمد حسنين هيكل بأن هوارى بومدين قال له في الجزائر:

«ما الذي تفعلونه بجمال عبد الناصر في مصر الآن... أي شيء بقي يحفز أي إنسان عربي ليعطي عمره لأمته... لقد اختلفنا معه كثيراً، ولكننا لا نختلف ولا يختلف معنا أحد في أنه كان أبرز عربي ظهر على الساحة هذا العصر، وإذا كانوا يفتلون به ما نراه اليوم... فماذا يفتلون بغيره ممن لم يملأوا عطائه ولم يكن لهم مثل دوره، وإن حاولوا بكل ما في وسعهم أن يجاهدوا ويتناضلوا؟».

وذكر هيكل أن وزير مالية الكويت عبد الرحمن العتيقي قال لوفد مصري زار الكويت:

«إن أرايتي كانت بعيدة عن آراء جمال عبد الناصر ولكن دعنا نكون صرحاء... إنني سمعت من بعضكم كلاماً عن التجربة الديمقراطية في الكويت... وأقول لك بصرحة أن هذه التجربة ما كانت لتحدث لولا تأثير جمال عبد الناصر، فاتفقوا الله فيه وفيما».

ويستطرد هيكل فيذكر ما قاله:

«في أحد القصور واحد من حملة السيوف لزائر مصري كان يرافق الرئيس السادات في رحلة عربية أخيرة له: في بعض هذه المناطق هنا ظال العبيد يباعون ويشترتون في الأسواق، ولقد حصلنا على العتق والحرية عندما بدا صوت جمال عبد الناصر ينفذ من أسوار القصور»^(١٢).

مات جمال عبد الناصر والعرب في أشد الحاجة إليه وإلى زعامته لتوحيد الجهود العربية لدفع الأخطار المخيفة التي تحيط بالوطن العربي وأقطاره، وعلى رأسها إسرائيل المسنودة من الولايات المتحدة، وإخماد نيران التناحر والقتال والنعرات الطائفية والإقليمية التي تعزقه وتضعفه. مات عبد الناصر بعد أن تزايدت خبراته وتجاريه وحكمته وبعد أن أصبح أكثر تعاوناً مع رؤساء الدول العرب على اختلاف أنظمتهم مما كان عليه في أول عهده. ولعله كان استطاع لو مد الله في عمره أن يوقف النزيف المستمر

والصراع البغيض في لبنان، وأن يتعاون مع اخوته القادة العرب في معالجة أو مجابهة الإصرار الإيراني على متابعة العدوان سنة طويلة بعد سنة على العراق العربي المسلم. بل لعله كان مع جلالة الملك حسين والمرحوم الملك فيصل والعراق وسوريا انتظم في جبهة عربية قوية تحيط بالعدو الإسرائيلي وتقف في وجه السياسة التحيزية الصارخة ضد العرب، ولعلمهم كانوا جميعاً قد تمكنوا من تنسيق النضال والضغط الاقتصادي والدولية في سعي لاسترداد ما اغتصبه العدو الصهيوني من حقوق وأراض عربية، وشكلوا قوة فعالة يمكنها أن تكون عاملاً موحداً بين الدول العربية في جبهة واحدة تساندها في الصراعات والضغط والمجاهات الدولية... ولعل هذا حلم جميل.

- (١) Richard Milhous Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, vol. I (New York: Crosset and Dunlap, 1978), p.598.
- (٢) محمد فوزي، مذكرات الفريق أول محمد فوزي، في: *الوطن العربي* (٢٧/ كانون الأول ١٩٨٥ - ٢ كانون الثاني ١٩٨٦).
- (٣) محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨، ٢ مج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ - ١٩٨٦)، ص ٢٨٥.
- (٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.
- (٥) بيت السفير المصري في جبل عمان يقع بجانب بيت المؤلف.
- (٦) رياض، المصدر نفسه، ص ٢٨٠ - ٢٨١.
- (٧) محمد فوزي، مذكرات الفريق أول محمد فوزي، في: *الوطن العربي*، (٢ - ٩ كانون الثاني ١٩٨٦).
- الفريق أول محمد فوزي كان برفقة الرئيس في مرسى مطروح وعاد معه للقاهرة - واستدعي إلى بيت الرئيس ووصل عندما كان الرئيس فاقد الوعي.
- (٨) رياض، المصدر نفسه، ص ٢٩١.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.
- (١٠) أحمد بهاء الدين، محاورات مع السادات، في: *الدستور* (الأردن)، ٢/ ١٠/ ١٩٨٦.
- (١١) مذكرات فتحي رضوان، في: *الوطن العربي* (مجلة)، العدد ٥٢٢ (٢٠ شباط ١٩٨٧).
- الدكتور زكي الرملي أخ زوج ابنة فتحي رضوان أحد الأطباء الذين وقعوا تقرير وفاة عبد الناصر أكد لفتحي رضوان أن وفاة عبد الناصر كما يبدو من الظواهر كانت طبيعية.
- (١٢) جيهان السادات، سيدة من مصر، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.
- (١٣) *الوطن العربي* (مجلة)، العدد ٧٤ - ٦٠٠ (١٢ آب ١٩٨٨)، في الحديث نفسه نفى البامي الادغم أن يكون عبد الناصر قد تأمر على بورقية.
- (١٤) محمد حسنين هيكل، *مصر... لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر، ما وراءها - ومن وراءها* (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، انظر ص ٦٨، ٧٤، ٧٥.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ١٦١.

عند وفاة الرئيس عبد الناصر تم اختيار نائب الرئيس الأول أنور السادات رئيساً مؤقتاً للجمهورية، في الاجتماع الطارئ المشترك الذي عقدهته اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء مساء ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠^(١). ولقد بدا السادات متأثراً وهو ينعي الرئيس عبد الناصر وقال:

فكنت أتمنى ألا أعيش لهذه الساعة أبداً. كنت أتمنى أن يكون جمال عبد الناصر هو الذي يعني، ولكن هي إرادة الله ونحن مؤمنون.

ولنا أنمي إليكم جمال، الرئيس والأخ والزعيم والرجل ذو المبادئ. الرجل الذي بنى هذه الدولة بكل ذرة من حياته. ليس رئيساً عادياً أو مجرد رئيس دولة، بل باني نظام وبناني دولة وصديق وزعيم وأخ. وأعود وأطلب منكم في هذه اللحظات الراهية التي تجتاز فيها بلادنا معركة الحياة أو الموت، أن فاعلنا لجمال عبد الناصر أن نعمل على الاستمرار فيما بناه بنفس التصميم ونفس الإخلاص ونفس التجرد. واليوم أضاع حياتي ثمناً للاستمرار في كل ما بناه جمال عبد الناصر وبلا أي تردده^(٢).

وفي ظهر اليوم التالي، عقد اجتماع مشترك ثانٍ نوقش فيه ترتيبات جنازة الرئيس الراحل والبيان السياسي الذي سينشر بمناسبة وفاة الرئيس العظيم، والذي كانت خلاصته أن القيادة المصرية ستستمر في السير سياسياً على الأسس نفسها التي رسمها جمال عبد الناصر.

«طلب أنور السادات أن يتضمن البيان فقرة واضحة عن تمسكنا بالعلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي نظراً لدعمه لنا في معركة التحرير»^(٣).

وحدد الرئيس المؤقت في البيان السياسي الذي ألقاه في اجتماع مجلس الأمة في ١٠/٧/١٩٧٠، والذي رشح فيه بالاجتماع رئيساً للجمهورية ست نقاط هي:

- ١ - مواصلة النضال من أجل تحرير الأرض المحتلة، والحرص الكامل على حقوق الشعب الفلسطيني، وتعزيز القدرة القتالية للقوات المسلحة.
- ٢ - تأكيد وحدة الأمة العربية التي نادى بها وعمل من أجلها الزعيم الراحل عبد الناصر.
- ٣ - تحديد أعداء امتنا تحديداً لا شبهة فيه وهم: إسرائيل والصهيونية والاستعمار العالمي.
- ٤ - التمسك بسياسة عدم الإنحياز كما علمنا جمال عبد الناصر.
- ٥ - أننا جزء من حركة التحرير الوطني باتجاهاتها التقدمية الاشتراكية.
- ٦ - أننا مطالبون بالحفاظ على المكاسب الاشتراكية التي تحققت بجمهورية مصر الشعبية العاملة^(٤).

كما أعلن: (ليس بمقدوري ولا مقدور أي شخص أن يتحمل ما كان يتحمله جمال عبد الناصر، ولذا يجب توزيع المسؤوليات ضماناً لأداء الأمانة).

وأكد السادات على أولوية (المعركة)، وإنها ليست مجرد قتال وإنما هي التحرير الشامل لكل الأراضي العربية المحتلة في عدوان ١٩٦٧:

«ذلك أننا إذا لم نحرر هذه الأراضي العربية المحتلة، فمعنى ذلك أننا خضعنا للمدو الإسرائيلي الاستعماري ومن هم خلفه، وليس هناك من يقبل في امتنا العربية تحرير بعض هذه الأراضي والتخلي عن بعضها الآخر»^(٥).

وفي اجتماع مع رئيس الوزراء السوفياتي الكمي كوسيفين الذي حضر إلى القاهرة للمشاركة في تشييع جثمان الرئيس الراحل، وأكد أن الاتحاد السوفياتي سيلتزم بجميع ما اتفق عليه الاتحاد السوفياتي مع مصر في المجالين العسكري والاقتصادي وفي أوجه التعاون كافة، رد السادات بـ:

«إن مصر لن تقرب في حقوقها الوطنية وأجبتها القومي، وأتينا نريد السلام وحسن الدماء ولكننا لن نقبل بالتسليم في أي شبر من أراضينا أو من القضية الفلسطينية. أما بالنسبة للوحدة الداخلية فهي قائمة طالما نحن مستمرون في التمسك بالأسس السياسية التي وضعها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وهو الأمر الذي كان محل إجماع في الاجتماعات المشتركة بين اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء، وهما أعلى هيئتين سياسيتين في مصر، وأن الشعب نفسه لن يقبل بغير ذلك. وبالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفيتي، فزينا

نراها علاقات استراتيجية وللدعم السوفيتي في المجالين العسكري والاقتصادي، باعتباره حجر الزاوية في استعداداتنا من أجل المعركة^(١).

السادات يبدل الطريق

هكذا بدأ الرئيس محمد أنور السادات عهده في الرئاسة خلفاً للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، فتأكد أنه سيسير على طريق سلفه العظيم «زيميله وأخيه»، حسب قوله، لتحرير الأرض العربية ورفض الطول المنفردة أو التخلي عن القضية الفلسطينية. كما أكد تمسكه بصداقة الاتحاد السوفياتي وطلب مساعدته في امجالات كافة. ولكن السادات ما لبث أن خالف تأكيدات المظنة، وسار على نقيضها في سياسته تجاه أمريكا وفي عداوته للاتحاد السوفياتي وفي داخل مصر. وفي كتابها سيدة من مصر تقول جيهان السادات عن بداية عهد السادات:

«كان أنور يحارب معارضة عنيدة: كانت رؤيته عن مصر تختلف اختلافاً كبيراً عن رؤية عبد الناصر الذي كان الكثيرين في مصر يدينون له بكل قوة. ويعكس عبد الناصر كان أنور يريد تخفيف حدة الرقابة وتشجيع الحوار السياسي. ويعكس عبد الناصر كان أنور يريد أن يفتح مصر على أسواق الغرب المجزية. ويعكس الناصريين لم يرغب أنور في الاستمرار في حرب الاستنزاف ضد الإسرائيليين. ولكن موقف زوجي كرئيس للجمهورية كان حرجاً جداً، إذ كان البعض يرى أنه لا يجب أن يكون رئيساً^(٢).

ويذكر الفريق أول محمد فوزي في مذكراته التي نشرت في مجلة الوطن العربي (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦):

«وتبين لي بعد شهرين فقط من تولي الرئيس السادات حكم مصر، أن كل ما صدر عنه من اتجاهات سياسية وعسكرية مظنة إلى المؤسسات الدستورية والسياسية والشعب وقواته المسلحة لا تترجم نياته واتجاهاته الحقيقية النابعة من ذاته، وإنما كانت خدعة كبرى ابتكرها الرئيس السادات واتقن اخراجها من أجل أن يسامر الركب، ويثقل ثقة الشعب والأمة العربية امتداداً لمبادئه وأسلوب عبد الناصر، الذي أحبه الشعب في حياته وفي مماته أيضاً، ونجح نتيجة هذا الابتكار أن يجيد أعضاء المؤسسات الدستورية والسياسية أيضاً».

وبالفعل، فإن السادات ما لبث أن استأثر بالحكم، وجعل نفسه الحاكم الفرد، وسجن المثات من قادة مصر السياسيين والمفكرين والصحفيين بعد انقلاب من جانبه ضد خصومه، اشترك فيه اللواء النيثي ناصيف قائد الحرس الجمهوري، والفريق محمد صادق رئيس أركان حرب القوات المسلحة، وممدوح سالم الذي كان محافظاً لالاسكندرية (الفريق سعد الدين الشاذلي - حزب أكتوبر [تشرين الأول]). ولقد ظل حتى الآن تساؤل حول موضوع اختيار الرئيس عبد الناصر لأنور السادات نائباً له، وكيف تمكن السادات الذي كان أضعف من غيره من قادة مصر من أن يقضي على خصومه ويستقرد بالحكم. وفي تقسير حول هذا التساؤل يقول فتحي رضوان الذي كان عضواً في الحزب الوطني (القديم) ووزيراً في أوائل عهد الثورة:

«أنه من المرجح الآن أنه قبل وفاته مباشرة كان (الرئيس عبد الناصر) قد عين بالفعل عبد اللطيف البغدادي وزيراً محي الدين نائبين له. وعندما فُتح الراديو (وهو على فراش الموت) ليستمع إلى نشرة الأخبار، كان يتوقع إذاعة هذا النبأ أو هكذا قيل. ولكن زملاء السادات الذين اختاروه للرئاسة الموقتة ثم رشحوه للرئاسة الدائمة هم المسؤولون. وسرعان ما برهنت الحوادث على تميزهم بالإممال الجسيم وقصر النظر حين أدخلهم السجن ليلة ١٤ [مايو] ١٩٧١ وهم الذين كانوا يسخرون منه. وأنا شخصياً لم أخذه يوماً مأخذ الجهد بسبب هذه السخرية بالذات، سخرية إقرانه في الأربعينات وسخرية زملائه في الحكم. ولقد كان خصومه يملكون أدوات السلطة كلها، وكانوا يستطيعون إعلان استقالته، وكانوا يستطيعون اعتقاله ولكنهم لم يفعلوا شيئاً، بل هو الذي فعل بهم وبمصر كلها. وليس معنى ذلك أنه لا يستحق السخرية، ولكن سخرية الأقدار أيضاً تلعب دوراً. فالمنصب الذي تولاه في غلظة من التاريخ هو صاحب الكلمة، وغالباً ما يكون للشخص الهزيل حظ أكبر من حظ الشخص الجاد. ومن الغريب أن ترون الاستشعار الأمريكية رأت في السادات غداة تشييع جنازة عبد الناصر أنه رجل هزيل، ولكنها تبنته رغم ذلك». (مجلة الوطن العربي - ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٨٧).

وفي تقييم لدور السادات قال أندريه غروميكو:

«يحفل تاريخ مصر وأقدار شعبها بالأحداث والتحويلات المفاجئة صعوداً وهبوطاً. ومن ذلك أن الأقدار شامت أن يخلف السادات عبد الناصر. ففي حين كان عبد الناصر الإنسان المثالي للمناضل في سبيل الدفاع عن أمن مصر ومصالحها المشروعة وعن حقوق العرب، كان السادات نموذجاً حقيقياً للاستخفاف بالمصالح الحيوية لمصر والمصالح الأساسية للعرب»^(١).

مع مرور الأيام وتتابع الأحداث، تكشف أن الرئيس محمد أنور السادات لم يتقيد بما أكرّم نفسه به في أول عهده من مبادئ سياسية قومية: «وإصبح ذكر اسم الرئيس عبد الناصر مصدر إزعاج له يشير أعصابه». وأنه يعمل إلى إبراز نفسه في وسائل الإعلام كقائد وزعيم. ويقول الفريق أول محمد فوزي الذي اعتقله السادات:

«وكان الرئيس السادات يجيد الإخراج ويتقنه في المواقف التي تجبره على إظهار شخصيته كقائد أعلى ذي خبرة ومعرفة بهدف السيطرة والقيادة، وجذب أنظار الحاضرين لشخصه هو دون سواء، ودانساً ما تنتهي هذه المواقف إلى تمثيلية مثقفة بالنسبة للعارفين، وجذب شعبي بالنسبة لعامة الشعب. وكانت مقدرة الرئيس على الخطابة سواء في انتقاء الألفاظ أو نغمة الإلقاء والاعتماد على آيات الذكر الحكيم من القرآن الكريم، هي وحدها قوة الجذب للمواطنين الذين يتخذون لغة القرآن يقيناً. وبهذا، كان الرئيس السادات ناجحاً في اكتساب عواطف الناس وليس عقولهم». (مجلة الوطن العربي: ١٠ - ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦).

ويضيف الفريق أول محمد فوزي بأن الرئيس السادات كان:

«يتخطى الحقيقة في ذكر أحداث تاريخية يدعي أن له اليد الطولى في كيانها وفي توقيتها، بهدف تضخيم أعماله وبطولاته السابقة تمجيداً لشخصه».

ولطالما كان لسانه ينزلق عند تكراره لهذه الأحداث بصورة مختلفة تكشف عن كذبه، وأنه كان يسبغ على قصصه صبغة (الحواديت) عندما يرويها للشعب والجنود والقوات المسلحة فتأتي مختلفة. ولذلك فقد الصق بنفسه صفة الخداع لأسلوب محاولة جذب المستمعين إليه، وتسليط الأضواء على شخصه فقط وبإي وسيلة. كما أن التصرفات الظاهرية للرئيس السادات لا تعبر بالضرورة عن نواياه الحقيقية بل أنه في أغلب الأحيان يقصد العكس.

ويعزو الفريق أول محمد فوزي تصرف السادات هذا إلى نوع من «الطموح الشخصي»، جعله يتطلع «إلى العلا وإلى المجد وإلى الفنى وإلى الرفاهية وإلى السعادة له ولعائلته فقط، دون النظر إلى أي اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وجاهد بكل قدراته لتحقيق هذا الهدف الشخصي، وبهذا اصطدم بقوى وطنية وشعبية أدت في النهاية إلى سلبيات كانت هي أداة تحطيم زعامته بل وفقد حياته». وعندما وجدت الولايات المتحدة أن السادات يقول للشعب المصري غير ما يبطن:

«وأنه يتجه إلى منهج غير منهج سلفه عبد الناصر، وأنه في حقيقة الأمر يحقق أهداف ومصالح الولايات المتحدة، فإنها سعت لاكتسابه إلى صفها، واستخدمت أجهزتها الإعلامية الضخمة المؤثرة لتجعل منه زعيماً كبيراً وطلاء».

ويضيف الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية:

«وإذا عمقنا التحليل والبحث في شخصية واتجاهات وميول القائد الأعلى للقوات المسلحة (أنور السادات) من خلال الفترة النهائية لإعداد القوات المسلحة لمعركة تحرير الأرض، نجد أنها تتفق ومؤهلات القائد الذي يهدف إلى المصالحة مع الاستعمار وإسرائيل وليس إلى مواجهتهما.

وبعد استرجاعي وتقييمي لأحداث الرئيس السادات معي في نطاق مهمتي الاستراتيجية وما يتبعها من مواقف جانبية أو مستقبلية للدولة، وجدت أنه لم يكن لديه النظرة أو الفكر الاستراتيجي عن الموقف الإقليمي أو الدولي، بل إن فكره كان مركزاً على تخطيط مناورات تكتيكية للسيطرة من أجل الشهرة والزعامة».

وحتى في موضوع إقامة اتحاد بين مصر والسودان ويسوريا وليبيا، فإن الفريق أول محمد فوزي اعتقد بأن السادات أقحم موضوع الاتحاد واستغله لتسليط الأضواء على شخصه، وليفعل قرار الدخول في المعركة مع إسرائيل، التي أجّل توقيتها إلى ربيع ١٩٧١ بسبب وفاة الرئيس عبد الناصر، أمراً خاضعاً لارتباطات قومية تقتضي أولاً اتمام إجراءات الاتحاد^(٢).

«وجاء تفكير الرئيس السادات الشخصي عكس تقييم الرئيس الراحل تماماً في هذا الشأن، ولم يكن هناك دليل على هذا القصد أكثر من وضوح تصريحه: «أنا عاوز ورقة الاتحاد، ويس وإن شاء الله ما يتفتق حاجة». وكان

الإعلان عن الاتحاد يعني تسليط الضوء على شخصه، أما موضوع الاتحاد ومضمونه ونتائجه بالنسبة لشعوب هذه الدول فلا يعنيه في شيء..» (مذكرات الفريق أول محمد فوزي - مجلة الوطن العربي ٢٤ - ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦).

عند وفاة الرئيس جمال عبد الناصر حاول الاتحاد السوفياتي أن يتبين اتجاهات القيادة الجديدة، ووجد في بادئ الأمر أن السادات يؤكد تمسكه بالسبيل على طريق الرئيس الراحل، وأنه متمسك باستمرار التعاون مع الاتحاد السوفياتي وطلب مساعدته لإزالة آثار العدوان. وبالفعل رفض السادات إنهاء مهمة المستشارين والوحدات السوفياتية في مصر، عند استكمال الوحدات المصرية الجديدة تدريبها على الأسلحة والمعدات الحديثة في مصر والاتحاد السوفياتي، حسبما كان قد جرى عليه الاتفاق مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وقال مقاطعاً رئيس الوزراء السوفياتي كوسيفين عندما أشار إلى هذا الاتفاق الذي كان السادات على علم به^(١):

«كلا لا أوافق إطلاقاً، وإنني أطلب القيادة السوفيتية باسم الشعب المصري كله وباسم القوات المسلحة المصرية أن يبقى المستشارون السوفيات والوحدات الصديقة في مهمتها في مصر حتى إزالة آثار العدوان، وهذا الموضوع يحقق تخطيط وهدف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والشعب».

واستمر الاتحاد السوفياتي في تقديم المساعدات لمصر، وظل ينصحها بأن لا تدخل الحرب قبل استنزاف السيل الدبلوماسية وقبل أن تتأكد مصر «من مقومات نجاحها ٢٠٠ في المائة قبل الإقدام عليها»، حسبما أشار الرئيس بريجنيف في حديثه مع الوفد المصري المكوّن من نائب الرئيس علي صبري، ووزير الخارجية محمود رياض، وعزيز صدقي وزير الصناعة، ووزير الحربية الفريق أول محمد فوزي، وهو الوفد الذي زار موسكو من ٢٠ وحتى ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠. وقال بريجنيف بأنه:

«لا يمكن أن يضر علينا بما تعلمونه إذ أنه قراركم». (مذكرات الفريق أول محمد فوزي).

وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، جاء الرئيس بودغورني على رأس وفد لحضور احتفال انتهاء العمل في السد العالي، وفي الاجتماع الذي عقده الرئيسان في تلك الزيارة تحدث السادات عن دور الاتحاد السوفياتي فقال:

«إن دور الاتحاد السوفياتي في إنجاز هذا العمل العظيم لا يحتاج مني إلى المقارنة بدور سواء كان هناك تعهد أمريكي بالمساعدة في بناء السد العالي، ولكن الذين قطعوا على أنفسهم هذا العهد كانوا هم الذين كسروه ونقضوه، وتصوروا بذلك أنهم قادرين على أن يهزوا ثقة امتنا بأحلامها وقيادتها للثورة. وتم بناء السد العالي بمعرفة الاتحاد السوفياتي، ووفق ذلك قدم مشروع كهربية الريف المصري كله. اتبني السد العالي بـ ٤٠٠ مليون جنيه غير ١٢٠٠ مصنع تم بناؤها بالمساعدة السوفياتية. وفي الأيام السوداء من حزيران [يونيو] ١٩٦٧، كان الاتحاد السوفياتي يرسل لنا طائرة محملة بـ ١٠ طن من السلاح كل دقيقة ونصف الدقيقة، خصوصاً بـ ١٠ و ١١ و ١٩٦٧/٧/١١. ألقاها جسراً جويّاً ولم يقبلوا مثل الآخرين: «تعالوا نوقع عقود» وعندما وقعنا العقود بعد ذلك مع الاتحاد السوفياتي قال: ١٠٠٠ مليون روبل مدية»^(٢).

ولكن السادات في أول زيارة له لموسكو كرئيس للجمهورية، وفي اجتماعي القمة مع بريجنيف في أول وثاني يوم من آذار/ مارس ١٩٧١، ورغم تركيزه على طلب الاستمرار في المزيد من الدعم العسكري السوفياتي، وخصوصاً سلاح الردع، أشتبك مع القادة السوفيات في جدال حول موضوع الطائرات القاذفة الصاروخية بعيدة المدى، وتتسبب عملياتها عن طريق كبير المستشارين السوفيات واعترض على أسلوب التنسيق. وبعد نهاية الاجتماع أعلم الرئيس بريجنيف (في غرفة الملابس) بعدم رغبته في تمركز هذه الطائرات في الجمهورية العربية المتحدة. ويقول الفريق أول محمد فوزي:

«وبهذا انتهى لقاء القمة المصرية - السوفياتية بنتيجة مؤسفة ومؤثرة للغاية على العلاقات وعلى المعركة أيضاً، وسجل السوفيات لقاء القمة في آذار [مارس] ١٩٧١ في موسكو أنه لقاء بداية فقد الثقة والتشكك، كما ترتفع قبل ذلك»^(٣).

وعندما أظهر الفريق أول أنزعاجه لهذه النتيجة لشدة حاجة مصر للطائرات الصاروخية بعيدة المدى للردع في المعركة، رد عليه السادات:

«لا تتزعج لأنه أسلوب ضغط على الاتحاد السوفيتي».

ويضيف الفريق أول محمد فوزي:

«وانتقلت في دوائر القيادة السياسية والعسكرية قصة الحدث المثير عن رفض الرئيس السادات تركيز الطائرات القاذفة الصاروخية الثقيلة كطائرة ردع بعيدة المدى في مصر. وكانت ردود الفعل عكسية بالنسبة للمعركة».

ورغم أن السادات منع وصول طائرات الردع إلى مصر، فإنه وضع اللوم على الاتحاد السوفياتي واستعمل ذلك للإحجام عن معركة التحرير بقوله:

«أحارب إزاي وصعيد مصر مكشوف لإسرائيل».

ومع تعثر المحاولات لتحقيق تسوية سلمية ولو جزئية بما في ذلك مبادرة السادات في ٤ شباط/فبراير ١٩٧١ لفتح قناة السويس ومع قرب انقضاء عام الحسم الذي روج له إعلامياً، لجأ السادات إلى الاتحاد السوفياتي وعقد معه صفقة كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية في تشرين الأول/نوفمبر ١٩٧١:

«حفاظاً على التوازن العسكري وسدناً له كمفاوض مع الولايات المتحدة وإسرائيل».

ولتغطية فشله السياسي لتحقيق تسوية سلمية مع إسرائيل حسب رأي الفريق أول محمد فوزي، قال الرئيس السادات في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ للاستهلاك الإعلامي:

«إن الصداقة العربية السوفياتية قاعدة من أصلب القواعد التي يحتم أن نخوض من فوقها نضالنا. هذه القاعدة ليست ضرورية للمعركة فحسب، بل إنها ضرورية أيضاً لما بعد المعركة، وأن صداقتنا مع الاتحاد السوفياتي ليست مصلحة فحسب، ولكن شيء أكبر قيمة من المصلحة، وهو المبدأ من حيث العداة للاستعمار ومقاومته، ومن حيث رفض الأسلوب الرأسمالي للتطور، ومن حيث الإيمان بأن الحرية لا تتجزأ، وأن الرخاء لا يتجزأ، وبالتالي فإن حركة التحرير الوطني جزء أصيل من حركة الثورة العالية سياسياً واجتماعياً»^(١١).

كان وقف القتال قد ابتدأ من ٨/٨/١٩٧٠ ثم مدد لثلاثة أشهر، وكانت مصر قد استجابت لنداء الأمم المتحدة وقبلت تمديد فترة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهي في ١٩٧١/٢/٥، وذلك بسبب مشاعر الحزن على القائد والزعيم الراحل الرئيس جمال عبد الناصر. ثم مدد السادات الفترة إلى ١٩٧١/٣/٧. وكان الرئيس الراحل قد صدق على تنفيذ خطة تحرير الأرض المصرية والسورية بالاشتراك مع القوات السورية في وقت واحد، وقدر بأن أنسب وقت لدخول المعركة هو في نهاية فترة وقف إطلاق النار الأولى أي حوالي ١١/٧/١٩٧٠، وحدد تنفيذ المرحلة الأولى (غرانيت) قبل تنفيذ خطة العمليات الشاملة (الخطة ٢٠٠). واستند الرئيس في قراره على أربع دعائم سياسية وعسكرية:

«أولها استعداد القوات المسلحة المصرية للقتال خصوصاً بعد الانتهاء من اعداد شبكة الدفاع الجوي المتطورة غرب قناة السويس. ثانياً تراجع إسرائيل عن تنفيذ تعهداتها التي وافقت عليها في اتفاق آب [أغسطس] ١٩٧٠، وقبلوها مبدأ انسحاب قواتها من الأراضي المحتلة عن طريق مفاوضات غير مباشرة، تجريها الأمم المتحدة تمهيداً للتسوية الشاملة، كما فشلت ضغوط الولايات المتحدة على إسرائيل، وبذا أصبح طريق الحل السلمي مسدوداً. وثالثاً استغلال القدرات المعنوية وإرادة القتال للقوات المصرية والتي نمت وازدهرت خلال حرب الثلاث سنوات، ثم إن امتداد فترة وقف القتال لأكثر من ٩٠ يوماً مع بقاء القوات معيبة بالكامل، ربما يؤثر على إرادة القتال. وأخيراً كانت حسابات وتقديرات ميزان القوى العسكرية في صالح قوى المواجهة العربية حتى آخر عام ١٩٧٠ بصفة مؤكدة»^(١٢).

وذكر اندريه غروميكو في مذكراته بالنسبة لتوازن القوى بين مصر وإسرائيل:

«كان مثيراً للاهتمام أن السادات كان عندما يتقدم بطلب المساعدات منا يصبر باستمرار على الإصراف في هذه الطلبات وخصوصاً السلاح. وكان الجانب السوفياتي بالاعتماد على الوقائع والأرقام يبين أن حجم الأسلحة المقدمة لمصر ونوعيتها لا تضمن فقط التوازن لمصر مع إسرائيل، بل وتوفر لها التفوق كذلك، وعلى الأقل في العديد من أنواع الأسلحة. إلا أن السادات كان لا يولي ذلك أي أهمية. وكان واضحاً لكل من شارك في تلك المباحثات أن السادات كان يبحث عن مبررات للتعبير عن عدم رضاه. ولم تنجح المحاولات السوفياتية في حصر القضايا المثارة في الإطار الممكن والمعتدل»^(١٣).

الجمعية العامة تأسف لاستمرار احتلال الأراضي العربية

عندما عرض وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي الخطة وتقديراتها في الأسبوع الأخير من تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٠ على الرئيس أنور السادات، واستعرض الموقف السياسي والعسكري، وافق السادات على رأي وزير الحربية بشأن تمديد فترة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى «وانتهى لقاء العمل الأول مع الرئيس السادات بتأكيد على استعداد القوات المسلحة لبدء معركة تحرير الأرض عقب انتهاء فترة وقف إطلاق النيران الثانية مباشرة، أي في ٥ شباط [فبراير] ١٩٧١».

وقد توافق هذا التوقيت مع نجاح محمود رياض في استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، يندد بموقف إسرائيل لاستمرار احتلالها للأراضي العربية، ويعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، ويطالب بضرورة السعي للتوصل إلى تسوية شاملة عن طريق المفاوضات غير المباشرة، خلال فترة وقف إطلاق النار بواسطة السفير يارنغ ممثل الأمم المتحدة.

ورغم تغت إسرائيل ومراوغاتها وتعطيلها لمهمة يارنغ، استمرت الولايات المتحدة في مساندتها وتبني مطالبها تجاه مصر وفي ميدان الصراع الدولي في الأمم المتحدة، واتهمت مصر بانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار بتحريك الصواريخ في منطقة القناة وطالبها بسحبها:

«وقام سفراؤهما في مختلف عواصم العالم بتقديم مذكرات رسمية حاولت فيها أن تثبت أن مصر لم تحترم كلمتها بانتهاكها لترتيبات وقف إطلاق النار. وبذلك فلا يجب أن يتوقع قيام سلام في منطقة الشرق الأوسط طالما أن إسرائيل لن تطفئ تماماً إلى هذا السلام»^(١).

وكان على مصر أن تثبت أن الولايات المتحدة ذاتها وإسرائيل هما اللتان نقضتا تعهدتهما ولم تحترما كلمتهما، وبذل محمود رياض وزير خارجية مصر جهوداً كبيرة داخل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وخارجها لثبوت سلامة الموقف المصري في مقابل انتهاكات إسرائيل والولايات المتحدة لتعهدتهما. ويقول محمود رياض في هذا الشأن:

«وضعت لنفسي خطة للاتصالات مع كافة عواصم العالم وتزويدها بكافة البيانات التي تثبت صحة موقف مصر، وكانت أقوى الحجج التي استخدمتها لإدانة الموقف الأمريكي هي الرسائل والبيانات والصور التي زودنا بها الاتحاد السوفيتي عن مخالفات إسرائيل والتي حصل عليها بواسطة الأقمار الصناعية، فقد كانت تؤكد مخالفات إسرائيل، كما أن إسرائيل لم تنكر أنها قامت ببناء تحصينات جديدة في خط بارليف على الشاطئ الشرقي لقناة السويس».

وفي حديث تلفزيوني في نيويورك قصد منه منظموه إثبات الاتهامات الأمريكية، أخرج محمود رياض المذكرة الرسمية التي كان قد قدمها له (برغس)^(٢) في القاهرة وتلا منها التعهد الأمريكي الصريح بعدم إمداد إسرائيل بمزيد من الطائرات الحربية أثناء فترة وقف إطلاق النار، وأشار إلى ما أعلنته الولايات المتحدة مؤخراً عن إمداد إسرائيل بمزيد من طائرات الفانتوم الجديدة، وأن ذلك يشكل انتهاكاً صارخاً من قبل الولايات المتحدة لتعهداتها.

«ولم تكن دهشة الصحفيين الأمريكيين باقل من دهشة الدبلوماسيين في الأمم المتحدة الذين اطلعوا على هذه المذكرة الأمريكية».

وأصر محمود رياض على أن مواقع الصواريخ الجديدة أقيمت في منطقة القناة قبل بداية سريان اتفاقية وقف إطلاق النار. بوقت قصير وليس بعدها، كما استنكر امتناع الولايات المتحدة عن ذكر الانتهاكات الإسرائيلية لوقف النار رغم حيازتها على اثباتات بشأنها. ومع أن روجرز كان يعبر عن رغبة حكومته في تحقيق السلام، فإنه زعم أن ما يعوق السلام هو رفض مصر لسحب الصواريخ. وكان من الواضح أن ذلك يحرم مصر من حقها في الدفاع عن نفسها داخل أراضيها، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تعطل فرص السلام عن طريق استمرارها في تزويد إسرائيل بالسلح المتطور والمال، فتزيد في قدرتها وتصميمها على التعتن وعدم القبول بحلول مقبولة وعادلة للنزاع. ويصف محمود رياض الصراع الدبلوماسي في الأمم المتحدة فيقول:

«ولقد كان الجرد داخل كواليس الأمم المتحدة هو جو معركة دبلوماسية كاملة بيننا وبين الولايات المتحدة بكل ثقلها في الميدان الدولي كقوة عظمى. ولذلك فقد كانت هناك أهمية كبرى لنوع ومدى قوة مشروع القرار الذي

منتج في النهاية في الحصول عليه. واجتمعت خلال هذه الدورة بمعظم رؤساء الوفود إما فرادى أو في نطاق المجموعات الإقليمية التي يتنوع لها، ووقفت بجانب مجموعة عدم الانحياز بقوة.

وعندما أدركت أخيراً بأن مشاوراتي قد توصلت إلى نتائج ملموسة، بادرت بعرض القضية بكاملها على الجمعية العامة. ولتأكيد سوء النية في الموقف الإسرائيلي وتراجع الموقف الأمريكي وجهت السؤال التالي في خطابي أمام الجمعية: «ما هي حجة إسرائيل في رفضها الاتصال بالسفير يارنج تنفيذ ما يتعلق بالآردن في المبادرة الأمريكية، خصوصاً وأن إسرائيل لم تنهه الآردن بخرق ترسيمات وقف إطلاق النار؟ وهل يمكن للولايات المتحدة أن توضع وجهة نظرها في تعطيل إسرائيل للمبادرة الأمريكية بالنسبة للآردن؟ ثم وجهت تسالماً آخر للولايات المتحدة: كيف ترى أن من حق إسرائيل إقامة تحصينات فوق أراضيها المحتلة، وأنه يمثل أمراً مقبولاً لديها في نفس الوقت الذي ترى فيه أن تقوية مواقع دفاعها الجوي التي تبعد أكثر من ٢٠٠ كيلومتر داخل حدودنا الدولية هو عمل غير مشروع، يستوجب إيقاف مهمة يارنج وتعطيل مباحثات الدول الأربع الكبرى بانسحابها من تلك المباحثات». (مذكرات محمود رياض).

وبعد مناقشات في الجمعية العامة ومباحثات جانبية طرح مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة من الدول الآسيوية والآفريقية فنجح القرار بأغلبية كبيرة، وصوتت الولايات المتحدة وإسرائيل ضد القرار ولم تقف بجانبهما في التصويت سوى أربع عشرة دولة، ورفضت سبع دول عربية الموافقة على القرار لأنها اعتبرت «أن بعض نصوصه تنقصها القوة». وتضمن القرار البنود التالية:

- ١ - الأسف الشديد لاستمرار الاحتلال للأراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.
- ٢ - التأكيد على أنه لا يجوز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضرورة إعادتها وإنهاء حال الحرب، والإعتراف بسيادة وسلامة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة، وحققها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.
- ٣ - الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وضرورة احترامها أمر لا يمكن الاستغناء عنه لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط^(١١).
- ٤ - التعبير عن القلق الشديد لأن قرار مجلس الأمن (٢٤٢) الذي صدر بالإجماع لم ينفذ بعد والمطالبة بتطبيقه بسرعة.
- ٥ - مطالبة السكرتير العام لعزم المتحدة بتقرير تقرير خلال شهرين عن مهمة السفير يارنج^(١٢).

كان القرار هزيمة للولايات المتحدة وإسرائيل، خصوصاً وأن الدول الغربية لم تصوت في جانب الولايات المتحدة. ووجدت مصر بأن الجانب المعادي في الإدارة الأمريكية وخصوصاً هنري كيسنجر ومن ورائه الرئيس نيكسون قضى على مبادرة روجرز. وحتى:

«عندما دعا يوناتان وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى إلى اجتماع بهدف الاتفاق على بيان يصدر باسمهم، بدعوة يارنج لاستئناف مهمته مع تجديد وقف إطلاق النار، وكانت المفاجأة هي أن روجرز هو الذي رفض تجديد فترة وقف إطلاق النار مطالباً بأن تكون الفترة غير محددة بثلاثة أشهر، وأن يكون إيقاف النار دائماً، وهوما كانت إسرائيل تسعى إليه دائماً في الماضي، وكانت نتيجة ذلك هي بالطبع عدم صدور أي بيان مشترك من الدول الأربع الكبرى».

ولكن محمود رياض يميز بين ويليام روجرز في وزارة الخارجية الأمريكية وبين المسؤولين الآخرين في الإدارة الأمريكية:

«ولقد كان وليام روجرز في الواقع شخصية تدعو للاعتدال، وبحكم رئاسته لوزارة تضم خبراء محترفين بشؤون الشرق الأوسط فقد كان ملماً بطبيعة وحجم المصالح الأمريكية في المنطقة، وتحكمه الرغبة في المحافظة على تلك المصالح وتمتينها، ويمنى التوفيق بين تلك المصالح وبين السلام العادل بين العرب وإسرائيل، ويرى أن هذا ممكن فعلاً لو استطاعت الولايات المتحدة كبح جماح رغبة إسرائيل في التوسع على حساب الآخرين. وفي المرتين اللتين اجتمعت فيهما به بنيويورك، كان هناك فارق كبير بين انطباعاتي عن روجرز. ففي المرة الأولى كان يثير قضية انتهاك لوقف إطلاق النار كمقدمة للتأثير في موقفنا، ولكنه في المرة الثانية بعد أن أصدرت الجمعية العامة قرارها، بدأ يدرك أن المجتمع الدولي ليس مستعداً على الإطلاق لسنده إسرائيل في احتلالها لأراضيها، وأن الحكومة الأمريكية تجاوزت بالكثير من هيبتها في المجتمع الدولي بانسحابها وراء الحجج الإسرائيلية للمتعة التي تنوع في النهاية أية مساعي جادة نحو السلام في الشرق الأوسط^(١٣).

ولكن رغم كل ذلك ورغم أن إسرائيل رفضت الاتصال بالسفير يارنغ، فإن الولايات المتحدة زادت حدة التوتر مع مصر، إذ ادعى روجرز أمام اللجنة المالية لمجلس الشيوخ الأمريكي في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠، أن انتشار الصواريخ أرض/ جو قد عرّض الميزان العسكري بين مصر وإسرائيل للخطر، وأن مصر نشرت هذه الصواريخ بالمشاركة مع الاتحاد السوفياتي، وأن الاعتمادات المالية اللازمة لإسرائيل سوف يتم استخدامها لتوفير الطائرات والمعدات الإلكترونية لاستعادة التوازن العسكري. وصرح روجرز، من ناحية:

«لإننا نحتاج إلى خمسة مليون دولار لتمويل مبيعات الأسلحة هذا العام لإسرائيل»^(٣).

ومن ناحية أخرى، طالب هنري كيسنجر بطرد الاتحاد السوفياتي من الشرق الأوسط، وقال بأن مصر يجب أن لا تربح في الصراع مع إسرائيل، وبأن موافقة الرئيس نيكسون في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠ على تزويد إسرائيل بأسلحة قيمتها تسعون مليون دولار نالت رضا إسرائيل، وأنها تبعاً لذلك قبلت أن تدعو السفير يارنغ لزيارتها في أوائل سنة ١٩٧١ ليبدأ مهمته. ولكن السفير يارنغ جوبه بالمعضلة نفسها التي عرقلت المفاوضات في السنة السابقة، لأن إسرائيل أصرت على (السلام) ومصر أصرت على (الانسحاب) الإسرائيلي. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، سلمت إسرائيل للسفير يارنغ (ورقة) بمطالبها، وكانت تتضمن إنهاء حالة الحرب والإرهاب والحصار الاقتصادي والمقاطعة، كما تتضمن إقامة علاقات جوار طيبة وتعاون. وفي مقابل هذه المطالب الإسرائيلية لم تقدم إسرائيل شيئاً واقعياً مقبولاً، بل على العكس طالبت بالمزيد. وحسبما ذكر كيسنجر في كتابه **سنوات البيت الأبيض**:

«في المقابل طالب إسرائيل بحدود أمنة ومتفق عليها ومُعترف بها وكذلك تدابير أمنية: بكلمات أخرى، إسرائيل تطلب أن تكسب أرضاً مصرية كجزء من عملية السلام... باختصار لم يتبدل شيء في الموقف الإسرائيلي المعتاد».

أما مصر فردت بطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود سنة ١٩٦٧، وأن تقوم إسرائيل بالتحلي عن سياسة التوسع الإقليمي. وفشلت جهود يارنغ بسبب رفض إسرائيل العودة إلى خطوط ١٩٦٧، وإصرار مصر على هذا المبدأ الذي هو حق صريح. ويعترف كيسنجر بأن مصر وافقت على (اتفاقية سلام) وليس مجرد (إعلان بإنهاء حال الحرب) ولكن بشرط أن تتسحب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧، ولقد أنهى رفض إسرائيل لهذا الانسحاب مهمة يارنغ.

السوفييات ينصَحون بعدم اللجوء للقتال وكيسنجر يعارض التسوية الشاملة

في ذلك الوقت حاول السوفييات منع مصر من اللجوء إلى القتال بسبب التصلب الإسرائيلي ورفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ونصحوا الوفد المصري الذي زار موسكو في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ بالتريث وعدم التسرع في دخول المعركة، وجددوا السعي لكي يستأنف السفير يارنغ مهمته. وقال بريجنيف للوفد الذي ضم نائب الرئيس علي صبري ومحمود رياض وزير الخارجية والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية:

«إن نصيحتنا ألا تملنوا من جانبكم بما تنوّهن عمله بعد ٥ فبراير [شباط]، وهو موعد انتهاء فترة وقف إطلاق النار. وفي جميع الأحوال يجب أن نعمل على تقوية الجيش المصري ودراسة استخدام الأسلحة الحديثة ومضاغة تدريبات الطيران. وسوف نقدم لكم في هذا المجال كل المساعدات الممكنة. أما بالنسبة للمواجهة العسكرية الشاملة مع إسرائيل، فلا يمكن أن نقول لكم إننا نوافق على القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق، فهذا أمر يحتاج إلى دراسة والتأكد من النجاح بنسبة مائتين في المئة... إن إطلاق المدفعية شيء. أما الهجوم الكبير واسع النطاق فهذا شيء آخر. مع ذلك فلديكم الآن الجيش الضخم القوي والتسليح المتناز، ولذلك فافكر لكم أننا لا نستطيع أن نقول لكم ماذا يمكن عمله»^(٤).

وكان واضحاً أن الاتحاد السوفياتي ما زال يحذّر الاستمرار في المحاولات السلمية لتسوية النزاع، رغم تغتت إسرائيل المانع لأي تسوية معقولة، ويفضل عدم القيام بعمليات عسكرية كبيرة لتحرير الأرض، كما وأنه يعمل إلى تمديد وقف إطلاق النار. وكان واضحاً كذلك أن السوفييات غير راغبين في تحمل

مسؤولية المشاركة في اتخاذ قرار الدخول في معركة كبرى ضد إسرائيل، وأنه في حال اختيار مصر للحل العسكري، فإن القرار سيكون من مسؤولية مصر وحدها.

في الجانب الأمريكي يقول هنري كيسنجر بأن تأكيد ويليام روجرز لمحمود رياض بأن الولايات المتحدة ستبذل جهداً كاملاً للتوصل إلى تسوية في سنة ١٩٧١ لم يكن مؤيداً على الإطلاق من البيت الأبيض، ويقول كذلك بأنه كانت هناك بعض الرغبة لدى الحكومة الأمريكية لفرض مشروع روجرز على الإسرائيليين، ولكن الرئيس لم تكن لديه القدرة لمجابهة الإسرائيليين وسط أزمة لاوس، كما لم يكن ذلك معقولاً من وجهة استراتيجية:-

«فما دامت مصر بالفعل قاعدة حربية سوفيتية، لا يمكن أن يكون لدينا الحافز لأن نتقلب على حليف لنا لمصلحة عميل للسوفييت».

ويضيف كيسنجر ما معناه:

«هذا هو السبب في أنني كنت دائماً معارضاً لتسويات شاملة ستفرض من قبل الطرفين، وإن تخدم سوى أهداف السوفييت عن طريق إما إظهار عجزنا، أو لتخدم كمثل بارز لا يمكن انتزاعه بشغط من موسكو. كان هدفي أن أحدث تغييراً للوقف حتى تدفع موسكو إلى قبول حل وسط، أو حتى (وذلك أفضل) أن يقرر نظام حكم عربي معتدل بأن الطريق للتقدم هو عبر واشنطن».(سنوات البيت الأبيض).

هكذا يستغل هذا السياسي اليهودي الصهيوني الحامل للجنسية الأمريكية (البيع) السوفياتي الذي يفضله ويخافه الأمريكيون، ليعرقل التسويات التي يمكن أن تؤدي إلى استرجاع ولو بعض الحقوق والأراضي العربية من إسرائيل وإلى إحلال السلام. والحقيقة هي أن سياسته وسياسة الحكومة الأمريكية ساعدت على (إدخال) السوفييات إلى الشرق الأوسط. وحتى في الأردن البلد العربي المعتدل والصديق على مدى السنين للولايات المتحدة حسب شهادتها هي، خسر صفته الغربية بسبب الدعم والسلاح الأمريكي في يد إسرائيل، التي لم تردعها الولايات المتحدة عن الألدن مثلما لم تردعها عن غيره من الدول العربية دون تمييز بين صديق معتدل أو راديكالي متطرف، (صديق) أو (عميل) للسوفييات حسب المزاعم والتشويهات الأمريكية التي عممها كيسنجر في كتبه.

السادات لم يصدر أمراً لاستئناف القتال

انتهت مدة وقف إطلاق النار في ٧ آذار/ مارس ١٩٧١، وهو التاريخ الذي حدده السادات كأخر فرصة للدول المعنية بالصراع للتوصل إلى تسوية سلمية. ولكن السادات لم يصدر أمراً للقوات المسلحة باستئناف القتال أو بإطلاق النار. وفي ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧١، عقد مؤتمر عام للضباط شرح فيه السادات أسباب تمديد وقف إطلاق النار الذي انتهى في ٤ شباط/ فبراير ١٩٧١ وقال:

«إن جهود مصر الدبلوماسية قد نجحت في عزل إسرائيل عن العالم. فقد تم عزلها عن أميركا وبريطانيا ودول أوروبا الغربية وإسبانيا وإيران.... وقد أخطرت نيكسون باتناً لا نق بوعود أميركا ولكننا على استعداد لأن نتق بالافعال»^(٣١).

وعادت حالة اللاسلم واللاحرب، وكان تأثيرها إحباط الروح المعنوية القتالية، وبدأ التشكك يتسرب إلى الشعب المصري وإلى المقاتلين من أصحاب المؤهلات العالية عن جدية النية للدخول في معركة تحرير الأرض، وترددت أقوال مثل: (اتركونا نروح شغلنا ما دام مفيش معركة) و (نتأجج حرب الاستنزاف سندوب نتيجة لتأخرنا في معركة التحرير) و (اتركونا نغير ونحرر أرضنا)^(٣٢). وقام السادات بإعادة تشكيل لجنة إعداد الدولة للحرب برئاسة نائبه حسين الشافعي، واستعان بوسائل الإعلام والصحف وعدد من الكتاب لإعلان اتجاهاته بشأن التخصير للمعركة. واشتهر في هذا المجال مقال نشره محمد حسنين هيكل في الأهرام في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١ تحت عنوان: (تحية للرجال)، صور فيه الصعوبات والخسائر والإصابات التي يمكن أن تنزل بالقوات المصرية المهاجمة عبر القناة، لاقتحام تحصينات العدو في اندفاعها شرقاً نحو المضائق الاستراتيجية في سيناء، ووصف ضخامة ومناعة تلك الدفاعات.. ولقد وجد البعض في هذا المقال تعبيراً عن عدم تصميم السادات على دخول المعركة^(٣٣).

«وكان رد قتل هذا المقاتل بين أفراد القوات المسلحة عموماً عنيفاً لتأثيره الضار على معنويات المقاتلين، وعندما أبلغت الرئيس السادات استياء أفراد القوات المسلحة جميعاً من نشر هذا المقاتل رد على قاتلاً: ما هي ده حرية الصحافة». (مذكرات محمد فوزي).

وبدا بأن الرئيس السادات اختار طريق التقرب من الولايات المتحدة والابتعاد عن الاتحاد السوفياتي رغم حرصه في بادئ الأمر على التأكيد على علاقات الصداقة والتعاون معه للاستعداد للمركة تحرير الأرض. ويقول الفريق أول محمد فوزي في مذكراته:

«ولم يكن لدى الرئيس السادات من الصبر والتؤدة لاستثمار انجازات الرئيس الراحل واستكمال أهدافه السياسية والعسكرية كي يصل بثبات إلى زعامته، بل كانت العجلة هي الدافع الحقيقي في تفكيره مركزاً على جهود الولايات المتحدة ومساعداتها... وتأكيداً للحصول على هذه المساعدة، لوح الرئيس السادات بطريقته الخاصة بإمكانية الاعتماد على مصر ككبر دولة عربية في المنطقة، إذ يمكن للولايات المتحدة في حالة تجاوبها مع تفكيره وخطة أن تتخذ مصر قاعدة مرحلية لتحقيق وضمنان مصالحها في العالم العربي كله، ويتقلص بالتالي الوجود السوفياتي في مصر وهو مصدر الخطر من وجهة نظر الولايات المتحدة وإسرائيل. وكان تقدير الرئيس السادات منذ البداية أن الإدارة الأمريكية وحدها يمكنها - إذا ضمنت تأمين مصالحها في العالم العربي - أن تضغط على إسرائيل، وتحملها على قبول حل سلمي مشرف لمصر والعرب، وأن تهيب الموقف للرئيس السادات ليكون بطل السلام في المنطقة... كما بدأ السادات بتوطيد العلاقات الشخصية مع الملك فيصل عاهل السعودية لطمه بثقل وزن السعودية لدى الإدارة الأمريكية»^(١٢).

سنة الحسم

في بداية سنة ١٩٧١، ذكر ويليام روجرز في رسائله إلى وزير خارجية مصر محمود رياض بأن سنة ١٩٧١ هي سنة حاسمة، وأنه:

«إذا لم يتحقق الحل السلمي هذا العام فإنه من غير المتوقع إيجاد فرصة أفضل لسنوات عديدة قادمة».

ولكن سنة ١٩٧١ مرت دون أن يتحقق السلام، رغم موقف مصر المعتدل وجهود روجرز التي أشار إليها محمود رياض في مذكراته، ونسب فشلها إلى موقف الرئيس نيكسون وخذلانه لمبادرة روجرز... ففي بداية السنة طرح وزير الخارجية المصري محمود رياض اقتراحاً في إطار مهمة يارنغ، يقضي بأن تقوم الدول الكبرى بضمان السلام في المنطقة بعد انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وأن تكون هذه الضمانات للطرفين، وأن تكون في المنطقة قوات من الدول الكبرى مع قوات دولية لمنع العدوان من أي طرف ضد الطرف الآخر، وتكون هذه القوات قتالية وتتمركز على جانبي الحدود في المناطق التي كانت توجد فيها قوات الطوارئ الدولية. ولقد أيد الاتحاد السوفياتي هذا الاقتراح وكذلك بريطانيا، ثم وافق عليها الرئيس الفرنسي بومبيدو الذي أكد أن فرنسا لن تزود إسرائيل بأي أسلحة ما دامت ترفض الانسحاب من جميع الأراضي العربية. وكذلك رحبت إيطاليا بالفكرة، ورغم أن الولايات المتحدة أبلغت مصر عن طريق ممثلها في القاهرة بتأييدها للفكرة، فإن إسرائيل أعلنت على الفور رفضها للاقتراح. وهذا يؤكد بطلان حجتها القائمة على:

«أن احتلالها للأراضي ضروري لعملية أمنها».

وزادت إسرائيل في تعتتها واشترطت ضمن مقترحاتها للتسوية التي كانت الولايات المتحدة تنقلها لمصر أن تنقيد مصر:

«عدم المشاركة في تحالفات عدائية، ومنع تركيز قوات عسكرية تنتمي لأطراف أخرى تكون في حالة حرب مع إسرائيل».

وهذا بالطبع يشكل مساساً بالسيادة المصرية ويجبرها على الانسحاب من اتفاقية الدفاع المشترك مع الدول العربية. وكان من الواضح أن إسرائيل تهدف أيضاً إلى فصل مصر عن شقيقتها العربيات في إطار حل منفرد. وفي هذه الأثناء، استمر روجرز في التأكيد لمصر على ثبات موقف الولايات المتحدة بالنسبة إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية، وأن الولايات المتحدة:

«تتويج البدء في مناقشة ضمانات السلام خلال الاجتماعات الرباعية عندما يتبين لها أن المفاوضات تحت إشراف يارنغ تسير بطريقة جديدة، وإن تتوقف بسبب دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد أو بسبب استئناف إطلاق النار»^(٣٧).

وطالب روجرز أن تضع الحكومة المصرية ثققتها في الولايات المتحدة لمدة شهرين أو ثلاثة، وأجاب محمود رياض:

«بأننا قد جربنا ذلك من قبل ولكن لا بأس من أن نجرب من جديد».

وفي ٤ شباط/فبراير ١٩٧١، ألقى الرئيس السادات خطاباً في مجلس الشعب، أعلن فيه عن موافقته على مد فترة وقف إطلاق النار ثلاثين يوماً، كما أعلن عن مشروع مرحلي منفرد قيل إن محمد حسنين هيكل اشتق له تعبير (المبادرة) وجاء فيه:

«إن مصر تضيف إلى كل الجهود المبذولة من أجل السلام مبادرة مصرية جديدة، تعتبر العمل بمقتضاها مقبلاً حقيقياً للربحية في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. إننا نطالب خلال فترة وقف إطلاق النار بانسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس، وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمني، يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ قرار مجلس الأمن، وإذا تحقق ذلك خلال الفترة التي حددناها، فإننا على استعداد للبدء فوراً في مباشرة تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد الدولي، ونحن نعتقد أن هذه المبادرة تساعد السفير يارنغ في الإتفاق على إجراءات محددة لتنفيذ قرار مجلس الأمن»^(٣٨).

وقبل انعقاد المجلس مباشرة، أطلع محمود رياض على نص الخطاب وناقش الرئيس السادات في مضمون هذه المبادرة، وأعلن عن رأيه في أن بعض الجهات العربية والدولية سوف تعتبر بأنها تمثل تراجعاً عن التمسك بالنسوية الشاملة:

«الأمر الذي قد يسبب بلبلة لدى الدول التي تؤيدنا، وبالإضافة إلى ذلك، فإن يارنغ على وشك أن يتقدم من جانبه بمقترحات محددة، ومن الأفضل تركيز الأضواء عليها لأنها تتم باسم الأمم المتحدة. ولكن الرئيس السادات تمسك بمبادرته، مبرراً ذلك بأن الدول التي تضررت من إغلاق القناة سوف تميل إلى جانب مصر، وأنه في حالة عدم نجاح إسرائيل مع مبادرته «فإن العالم كله سيقف ضدها، وسيؤدي إلى عزلها دولياً، وكان من رأيه أننا لن نخسر شيئاً من طرح هذه المبادرة».

وأعلن السادات في المجلس بأنه:

«بادر بالكتابة إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون يطلب منه المعاونة في حل المشكلة، إلا أنه تلقى رداً من الرئيس نيكسون وصفه الرئيس السادات بأنه يعبر عن موقف منازح لإسرائيل بالكامل»^(٣٩).

وفي ٨ شباط/فبراير ١٩٧١، قدم السفير يارنغ مبادرته إلى مصر وإسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، وتركزت المبادرة على أن تعلن إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية ومن قطاع غزة، وفي مقابل ذلك، تتعهد مصر بتوقيع (اتفاق سلام) مع إسرائيل ينص على إنهاء حلال الحرب، واعتراف مصر بحق إسرائيل في الوجود، والاعتراف بـ:

«حق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود أمنة ومعترف بها، والعمل على منع أي أعمال عدوانية من أراضي كل دولة ضد الأخرى، وعدم تدخل أي طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، وحماية حرية الملاحة في مضيق تيران بناء على ترتيبات خاصة بالنسبة لشرم الشيخ».

وقد فسرها يارنغ بأنها تعني وجود قوات لسلام المتحدة في ذلك الموقع. ولقد وافقت مصر على هذه المبادرة:

«على أساس أن (اتفاق سلام) لا يعني (معاهدة سلام) ولا يعني قيام علاقات دبلوماسية أو اقتصادية أو ثقافية».

واقترح محمود رياض في رد الموافقة على الالتزامات التي تضمنتها مبادرة يارنغ في حدود القرار (٢٤٢)، إنشاء قوة دولية لحفظ السلام، وأضاف:

«إن السلام العادل والدائم لن يتحقق في النهاية إلا بتنفيذ قرار مجلس الأمن على جميع الجبهات، وانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة».

وعندما سلم محمود رياض صورة عن الرد المصري لدونالد برنيس المشرق على رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة:

«كان تطبيقه بمجرد أن قرأ ردنا: هذه هي الكلمات السحرية. وكان برجس سعيداً حقاً بإيجابية ردنا، ومعترفاً بأن هذا الرد هو خطوة ضخمة من جانب مصر. فقلت له: اعتقد أنك ترى الآن أننا قد استجبنا لكافة نواصع ومطالب مستر روجرز والحكومة الأمريكية، فاجاب برجس بالإيجاب مضيقاً إلى ذلك تأكيداً أن الرد الإسرائيلي لا بد أن يكون الآن بالإيجاب، وإذا حاولت إسرائيل غير ذلك، فإن الحكومة الأمريكية لديها الآن كل ما يلزمها للضغط على إسرائيل»^(٣١).

وعلق هنري كيسنجر على رد مصر على السفير يارنغ بأن ذلك الرد تضمن لأول مرة قبول مصر بتوقيع اتفاقية (سلام) مع إسرائيل، ولكنه أشار إلى أن ذلك كان بالطبع مشروطاً بانسحاب إسرائيل إلى خطوط سنة ١٩٦٧ وهو ما لا تقبله إسرائيل. وأضاف كيسنجر بأن (مبادرة) السادات وردت مصر على السفير يارنغ شكلت مؤشراً على تبدل السياسة المصرية، ولكن الولايات المتحدة لم تتفهم ذلك في ذلك الوقت بسبب وجود «خمس عشرة ألف» جندي سوفياتي في مصر، وبسبب توقيع معاهدة الصداقة مع موسكو التي لم تفهم في ذلك الحين في أمريكا على أنها نوع من الترضية للسوفييات، بعد أن تغلب السادات على جميع القادة المصريين الموالين للسوفييات وسجنهم. ولقد عكس توقيع المعاهدة إقدام السوفييات وخيبة أمل السادات في السياسة الأمريكية المتذبذبة. وفي تقدير كيسنجر، فإن السادات لم يكن ينوي أن يثبت على صداقة السوفييات، كما قال كيسنجر بأنه كان على الولايات المتحدة أن تفشل أي سياسة مصرية قائمة على التهديد العسكري وعلى التواطؤ مع السوفييات. ولذلك فهم كما كانت دوافع السادات وراء معاهدة الصداقة مع السوفييات، فإن هذه المعاهدة لم تدفع الولايات المتحدة لتساعده كما يمكن أن يكون قد أمل، وعلى العكس فإنها عززت عزم كيسنجر على إبطاء التحرك نحو تسوية أكثر من قبل، ليظهر بأن التهديدات والمعاهدات السوفياتية لا يمكن أن تكون ذات أثر فعال. وفي هذه الفترة من بداية النصف الثاني من سنة ١٩٧١، أصبح لهنري كيسنجر بعد رحلته إلى الصين دور تنفيذي فعال في إدارة دبلوماسية الشرق الأوسط، لأن الرئيس نيكسون أراد أن يهدئ الأمور في تلك السنة الانتخابية^(٣٢). وعلى أي حال، فإن إسرائيل سارعت برفض مبادرة يارنغ من الأساس، ورفضت قبول الالتزامات المطلوبة منها بموجب قرار مجلس الأمن والانسحاب من سيناء، وبأشرت القيام بحملة تشهير ضد يارنغ. ويقول محمود رياض في مذكراته:

«وبدا لنا في ذلك الوقت أن الخارجية الأمريكية قد فقدت أي تأثير لها بالنسبة لتشكيل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، واجتمع كل التقارير التي تلقيناها على أن هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي أصبح في الواقع هو المسيطر على تحركات السياسة الأمريكية»^(٣٣).

وهكذا ضاعت فرصة أخرى لتحقيق السلام بسبب تعنت إسرائيل وأطماعها، وبسبب تهاون الولايات المتحدة ومساندتها لها.

في تلك الفترة زار الرئيس اليوغوسلافي تيتو القاهرة، وعبر عن رأيه في أن الوضع بالنسبة إلى قضية الشرق الأوسط زاد سوءاً عن العام السابق. وذكر بأنه تبين هذه الحقيقة من الرئيس الأمريكي نيكسون أثناء زيارته الأخيرة لبلغراد، عندما ركز حديثه عن وجود الأسطول السوفياتي في البحر الأبيض المتوسط

«بأكثر مما تناول حقيقة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. كما أن نيكسون لم يتقدم إليه بأية مقترحات بالنسبة لازمة الشرق الأوسط».

وعندما شرح السادات لتيتو (مبادرته) لفتح قناة السويس مقابل انسحاب إسرائيل الجزئي من سيناء، وقبول مصر لمقترحات يارنغ ومد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثين يوماً، عبّر الرئيس تيتو عن رأيه بأنه لا يجب تمديد وقف إطلاق النار بعد ذلك.

«لأن موقف إسرائيل السيلسي أصبح ضعيفاً للغاية، والرأي العام الدولي يقف منذ مدة مع مصر، وقال أن على مصر أن تقرر الوقت المناسب لاستخدام قوتها العسكرية في تحرير أراضيها بعد فشل الجهود السلمية».

«لما بالنسبة لمبادرة المصرية بفتح قناة السويس مقابل انسحاب إسرائيلي جزئي من سيناء، مهما كان

كبيراً، فقد اعترض الرئيس نيتو عليها بشدة، مؤكداً أنه لو تم ذلك فإن العالم سوف يفقد اهتمامه بالقضية ويانسحب إسرائيل من باقي الأراضي العربية.

وأضاف الرئيس نيتو قائلاً بأن الولايات المتحدة يزداد تورطها في منطقة الهند الصينية، ولذلك فإن من مصلحةها أن يسود الهدوء في الشرق الأوسط، وأن على مصر في هذه الحالة أن تستقل هذا الموقف وتبتذل كل ضغط ممكن تحت يدها سواء أكان عسكرياً أم سياسياً^(٣١).

وفي الولايات المتحدة، صرح الرئيس نيكسون، رداً على سؤال صحفي في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٧١ عن استعداده لاستعمال قوته في إقناع إسرائيل بالموافقة على مقترحات يارنغ، أنه من غير المفيد استخدام قوة الولايات المتحدة كوسيلة للإقناع مع إسرائيل أو مصر أو الأردن، ويرى عدم لجوئه إلى تحرك وضغط جدي على إسرائيل إلى أن المشكلة معقدة كثيراً. وطلبت الولايات المتحدة من مصر أن تجعل وقف إطلاق النار وقفاً دائماً، بحجة توفير جو ملائم لها تحاول فيه أن تقنع إسرائيل بتغيير موقفها، رغم أن وقف إطلاق النار بصورة دائمة سيشجع إسرائيل على البقاء في سيناء دون ضغط أو حافز قوي لسحب قواتها منها، وسيعني ذلك قبول مصر لاحتلال إسرائيل لأراضيها وأراضي الدول العربية. وأوضح محمود رياض للجانب الأمريكي بأن وعود الولايات المتحدة غامضة، وأن مصر وضعت ثققتها فيها أكثر من مرة، وأن الولايات المتحدة عجزت مراراً عن تحقيقها، وأن فكرة وقف إطلاق النار لادة محدودة كانت أصلاً فكرة أمريكية، وأن مصر قبلت بها. وانتقد محمود رياض إشارة الرئيس نيكسون في خطاب ألقاه أخيراً، إلى عدم توافر الاستقرار في الشرق الأوسط، وأكد بأن السبب في عدم الاستقرار هو السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة، والتي أدت إلى خلق مشاكل لها ولحلفائها في أوروبا واليابان بسبب الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل، وأضاف محمود رياض:

«وما إذا كانت الولايات المتحدة تريد التركيز على الوجود السوفييتي لتحويل الإنتباه عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها، فإن السوفييت لم يفرضوا أنفسهم علينا، ولكننا نحن الذين دعوناهم لمساعدتنا نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها وغارات إسرائيل ضد سكاننا، ولا يمكن للسوفييت البقاء ضد رغبتنا»^(٣٢).

وانتهى وقف إطلاق النار في ٧ شباط/ فبراير ١٩٧١ ولم يجدد، وفي باريس حيث كان محمود رياض يعقد اجتماعاً لسفراء مصر في العواصم الأوروبية، اجتمع مع السفير يارنغ وتحدث معه يارنغ بصراحة قائلاً:

«إنه بعد الموقف الأخير لإسرائيل لم يعد لديه ما يغطه أو يضيفه على الجهود التي قام بها خلال السنوات الماضية، وأنه قد فقد الأمل الآن بشكل كامل في تحقيق أي تقدم بعد رفض إسرائيل لمقترحاته، التي تعني بوضوح رفضها لتنفيذ التزاماتها المحددة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وذلك بالرغم من استعداد مصر لتنفيذ التزاماتها في نفس القرار. وأضاف يارنغ أنه يشعر بالأسف العميق من أن الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة لم تحاول بدرجة كافية في إقناع إسرائيل بالتحرك الجاد نحو السلام، الأمر الذي لا يمكن السيرة فيه قديماً بدون التزام واضح من إسرائيل بعدم اللجوء إلى الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة وعن طريق الغزو العسكري، ولذلك فإنه مضطر الآن إلى الانسحاب من مهمته والعودة نهائياً إلى منصبه كسفير لبلاده السويد في موسكو»^(٣٣).

وفي الجولة التي قام بها وزير الخارجية المصري محمود رياض للعواصم الأوروبية في ذلك الوقت، وجد تفهماً حسناً لموقف مصر واجتماعاً لدى الحكومات الأوروبية بأن مصر:

«فعلت كل ما في وسعها ولم تعد تستطيع أن تقدم أية تنازلات سياسية، وأن التحرك نحو السلام الآن لا بد أن يأتي من إسرائيل».

كما وجد بأن المبادرة التي تحظى بإجماع دولي هي مقترحات يارنغ. وقال في تقريره عن جولته للرئيس السادات:

«علينا الاستمرار في مطالبة الولايات المتحدة بدعمها لأنها شبيهة بمبادرة روجرز، وفي نفس الوقت يجب أن ننتبه إلى أن إسرائيل تحاول بمعاونة الولايات المتحدة أن تصرف الانظار الآن عن مقترحات يارنغ، والتركيز بدلاً منها على موضوع فتح قناة السويس. وبالنسبة لإسرائيل، ذكرت للرئيس أن (الدور دور) وزير خارجية إيطاليا، أخبرني أنه استقى معلومات من زيارته الأخيرة لإسرائيل تشير إلى الإصرار الإسرائيلي على ضم مرتفعات الجولان السورية والقدس والضفة الغربية وقطاع غزة، ونزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء في حالة

إعانتها إلى مصر. كما ذكر في زاهدی وزير خارجية إيران، وهو وثيق الصلة بالحكومة الأمريكية، بأن الولايات المتحدة ليست مستعدة للضغط الفعال على إسرائيل في الوقت الحاضر. وذكر في الرئيس تيتو أن الهدف الأمريكي الآن هو مجرد كسب الوقت واستمرار حالة اللاسلم واللاحرب، لأنها يمكن أن تؤثر بطريقة مدمرة على الروح المعنوية لدى أفراد الشعب والقوات المسلحة المصرية، ولذلك فكلما بكرت مصر بعملها العسكري يكون أفضل، بل وأن شاه إيران أخبرني أنه من الضروري على مصر أن تقوم بعمل عسكري لتحريك الموقف. وأضاف الشاه أن حرب الاستنزاف التي شنتها مصر طوال سنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ضد الاحتلال الإسرائيلي قد كبدت إسرائيل خسائر فادحة، كان الإسرائيليون يخفونها ولكنهم شكوا إليه أكثر من مرة من ضخامتها^(٣).

مع فشل الجهود السلمية وحماس الشعب المصري والقوات المسلحة لخوض معركة التحرير، حدد الرئيس السادات لوزير الحربية القائد العام الفريق أول محمد فوزي تاريخ بدء المعركة ليكون في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٧١، بحيث يبدأ تنفيذ الخطة (غرائيت)، وهي المرحلة الأولى من الخطة (٢٠٠) التي أعد لها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وبذل جهداً خارقاً خلال إشرافه المباشر على تأهيل ما يقرب من مليون جندي وضابط مصري وتدريبهم وتزويدهم بالأسلحة المتطورة، وعلى إعداد الشعب وأجهزة الحكومة والاقتصاد المصري في تنسيق استراتيجي، تفادى فيه الأخطاء السابقة التي أدت إلى نكبة حرب ١٩٦٧، ولكن رغم تحديد موعد المعركة، فإن وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي كان لا يثق بمصادقية الرئيس السادات، ووصف «مراوغاته وخداعه» فيما يتعلق بنبئته الحقيقية في دخول المعركة. وذكر في مذكراته أن اهتمام السادات كان منصباً على تصفية خصومه من قادة مصر بحجة تأمين الجبهة الداخلية، وعلى الاستئثار بالسلطة والامجاد التي يأمل في تحقيقها، وعلى الظهور بمظهر البطل والتعاون مع الولايات المتحدة والسير في ركابها. وقال الفريق أول محمد فوزي أن ذلك دفع به إلى التصميم على تقديم استقالته، وأنه:

«لم يكن للرئيس انور السادات أي هدف من وراء الإطاحة بمعارضيه سوى الانفراد بالحكم رغبة في تسليط أضواء العالم عليه، وتحقيق طموحه الشخصي للنفي وأحلامه القديمة في أن يكون زعيم مصر الشوري، وأن يصل إلى الزعامة بأي طريقة وبأي أسلوب بما تفوق زعامة وشخص غريب عبد الناصر، وكان يعتقد أنه مدعو إلى إظهار إمكاناته الذاتية التي ظلت دفينة ١٨ عاماً، وأن طاقاته الواسعة كانت مقيدة بإغلال عبد الناصر، وأن زوالها سوف يتيح له الفرصة للانطلاق»^(٤).

في محاولة لإظهار حسن النية الأمريكية في السعي للتوصل إلى تسوية سلمية، طلب وزير خارجية الولايات المتحدة الحضور إلى مصر رغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ووافق الرئيس السادات على هذه الزيارة، فجاء روجرز ومعه مساعده (سيسكو)، وفي اجتماعاته مع محمود فوزي وزير خارجية مصر حاول إظهار حسن نية الولايات المتحدة وإخلاصها بقوله، إنه يعتقد بأن زيارته لمصر هي أول مرة يزور فيها وزير خارجية أمريكي دولة لا تقوم بينها وبين الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية. كما حاول أن يبين بأنه رغم عدم التوصل إلى تسوية، فإن بعض التقدم قد حصل، ونسب الفضل في ذلك إلى مواقف الحكومة المصرية «التي أدت إلى خلق جو يسمح ببيجاد التقدم». وأشار إلى أن جواب مصر على مقترحات السفير يارنغ كان إيجابياً:

«ولكن إسرائيل لم تستخدم نفس الأسلوب ولم يكن ردنا مؤاتياً، وعندما حددت موقفها ذكرت ما ترفض القيام به، ولم تكن إيجابية في ردنا فذكرت ما لن تفعله ولم تذكر ما تنوي أن تفعله».

وأضاف وزير الخارجية الأمريكي:

«إن موقف حكومتي معروف ومعين، وهي لا توافق على أي تعديلات إقليمية كبيرة، كما لا توافق على الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ونحن نحاول إقناع إسرائيل بأن موقفنا غير سليم. ونحن لا نستطيع الضغط عليها»^(٥).

ولكن روجرز أشار إلى بعض التغيير المشجع (حسب رايه) في موقف إسرائيل، ومن ذلك عدول السيدة مائير عن الإصرار على المفاوضات وعلى الوقف الدائم لإطلاق النار، وقبولها لاستعمال كلمة (الانسحاب) بعد أن كانت ترفض استعمالها. واعترف روجرز بأن الحل المؤقت لا يكفي، وأنه يجب التوصل إلى حل دائم

وهذا هو افضل وقت لتحقيق تسوية سلمية، هذا هو الموقف الرسمي والعلمي للحكومة الامريكية. ولا يوجد أي خلاف حوله بين الرئيس نيكسون ووزارة الخارجية».

واضاف روجرز:

«إنني اود أن اوضح أن مصر ليست مطالبة بعمل أي شيء ولا نطالبكم بشيء، فقد قمتم بكل ما يمكن القيام به... إن ردكم على يارنج كان باعثاً على التقدير واعتُرف للجميع بذلك، وقد انعكس هذا في التأييد الدولي الذي حصلتم عليه، وهنا اود أن أشير إلى الخطوات التي قام بها الرئيس السادات في هذا المجال. أن الجميع يقدرون أنه لابد من أن تقوم إسرائيل بعمل حتى تتحرك المفاوضات، ولكن الولايات المتحدة لا ترغب في مواجهة علنية مع إسرائيل ونود ثلاثي ذلك، وسوف نستمر على الاتصال والتشاور معكم»^(٣٤).

وخلال الاجتماع، استعمل (سيسكو) مساعد روجرز وزير الخارجية كلمة (التراجع) من قبل إسرائيل، فطلب منه روجرز أن يستعمل كلمة (الانسحاب). وفي رده على ما أدلى به روجرز قال محمود رياض بأن مصر لا يمكن أن تنتظر إلى ما لا نهاية، وأن القرار (٢٤٢) الذي طالبت الولايات المتحدة مصر بقبوله حدد جميع النقاط التي وافق عليها المجتمع الدولي بعد مباحثات وجهود مفضنية طويلة، وأن الولايات المتحدة وعدت بالعمل على تنفيذها، ومع ذلك فإنه لم يتم أي شيء.

وفي جلسة اليوم التالي قال محمود رياض لروجرز:

«إن امامي تقريراً من ثلاث عشرة صفحة عن وعود وتعهدات امريكية لم تتحقق وانتم تتحدثون الآن عن (الانسحاب) في إسرائيل بالتحرك جدياً نحو السلام ونريد ان نعرف كم شهراً او كم سنة ستحتاجونها (لإنقاعهم)».

واضاف محمود رياض:

«إنكم حاولتم إقناعهم ورفضوا، وانتم لا تريدون استخدام الضغط ولا تريدون منا الذهاب إلى مجلس الامن، والنتيجة هي تهدي إسرائيل للجميع بما في ذلك يارنج وقرارات الامم المتحدة. وقد ابلغنا يارنج في ردنا عليه باننا مستعدون لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، علماً بأنكم لم تطلبوا منا ذلك في كل مقترحاتكم السابقة»^(٣٥).
وهنا أقدم روجرز موضوع الوجود السوفييتي في مصر، ووصفه بأنه عامل معقد في المشكلة، وأن الإدارة الامريكية لا تستطيع إغفاله:

«ولا يكفي إذن الكلام في إطار موقف مصر وإسرائيل، فإذا قلنا أننا سنوقف السلاح عن إسرائيل، فلن نجد تأييداً لذلك في بلدنا بسبب وجود السوفييت وقيامهم بتوريد السلاح لكم، وتلك حقيقة يجب مواجهتها»^(٣٦).

ولم يقل روجرز بأن السياسة الامريكية وتأييدها الساحق لإسرائيل وعدوانها بحق مصر والعرب، بل واجبهما الاكيد في الدفاع عن وطنهم، هو السبب في الوجود السوفييتي وأسلحته ورجاله في المنطقة العربية، وأنهم إنما كانوا هناك لمساعدة مصر في الدفاع عن مدنها ومدارسها ومصانعها ومرافقها الحيوية غرب القناة. وأشار روجرز كذلك إلى خلافات بين مصر والولايات المتحدة حول تفسير قرار مجلس الامن (٢٤٢). وأشار في اجتماع لاحق سؤالات ونقاطاً أظهرت حرص الولايات المتحدة على تبني مطالب إسرائيل، أو على الأقل السعي لجعلها مقبولة من الجانب المصري، مما يشكل تراجعاً عن وعود الولايات المتحدة وينود القرار (٢٤٢)، وكانت هذه المطالب تتعلق بالحدود ومدى الانسحاب، وعدم عودة القوات المصرية إلى سيناء، والحفاظ على تحصينات خط بارليف، وجعل وقف إطلاق النار دائماً لمسلحة إسرائيل وتبادل الأسرى. وكانت مصر قد أسرت عدداً من الإسرائيليين وطيارَي الفانتوم. وقال محمود رياض في رده بأنه لم يظهر أي خلاف في السابق بين الولايات المتحدة ومصر بشأن تفسير القرار (٢٤٢)، وأنه كان واضحاً بأن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون من جميع الأراضي التي غزتها إسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وأنه بالنسبة إلى الجبهة المصرية يجب أن يكون للحدود الدولية المعروفة بوضوح، فأقر روجرز بذلك. وخالف محمود رياض رأي روجرز بأن الوجود السوفييتي في المنطقة يعقد المشكلة «ويشكل عبة في طريق التسوية»، وقال:

«هل إننا نرى أن الاتحاد السوفييتي بقبوله الاشتراك في قوة دولية لحفظ السلام كجزء من التسوية إنما يساهم في التوصل إلى حل سلمي، وقد تكون هذه سابقة طيبة لتعاون الدول الأربع الكبرى في المحافظة على السلام العالمي»^(٣٧).

بعد اجتماعات روجرز مع محمود رياض اجتمع مع الرئيس السادات، ولم تخرج مباحثاتهما عن المناقشات والآراء بين وزيرى الخارجية الأمريكى والمصرى. ويصف محمود رياض انطباعاته عن موقف الولايات المتحدة الذي تبين خلال هذه الاجتماعات كمايلي:

هوكما لاحظت، فلقد كانت مباحثات روجرز والآراء التي قالها في القاهرة تعكس بوضوح مدى ضعف وزارة الخارجية الأمريكية. بل ومدى التراجع في الموقف الأمريكى نفسه. فقبل سنة واحدة لم يشر الأمريكيون أي خلاف معنا حول تفسير قرار مجلس الأمن، وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم الآن يتحدثون عن (خطوة مؤقتة)، أي انسحاب جزئي في سيناء وليس عن الحل الشامل على جميع الجبهات، بل إنهم الآن يعتبرون أن مجرد ذكر إسرائيل لكلمة الانسحاب هو تطور كبير في الموقف، وهم الآن لا يعدون بإمكانهم من محاولة (إقناع) إسرائيل بتغيير موقفها، بينما منذ أقل من سنة كانوا يتخذون إجراءات مثل وقف إرسال طائرات الفانتوم وسكاي هوك إلى إسرائيل لحثها على التحرك نحو السلام^(١٧).

وكان تفسير محمود رياض لهذا الموقف هو أن حرب الاستنزاف التي شنتها مصر، قد دفعت الولايات المتحدة لتكون في حينها أكثر جدية في السعي للتوصل للسلام، نظراً لضرورة استمرار الحروب على مصالحها بالمنطقة. أما الآن وفي ظل الهدوء الفعلي على جميع الجبهات، فليس هناك ما يلزم الولايات المتحدة على الإسراع أو على مجرد الحديث عن تسوية شاملة. وأضاف محمود رياض:

ثم يأتي روجرز إلى القاهرة لكي يتحدث عن الوجود السوفيتي في مصر، باعتباره عقبة أمام أي مجهود أمريكي لتحقيق التسوية السلمية الشاملة بالمنطقة، وهو المنطق الذي استخدمه كيسنجر ليعول الانتباه من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية إلى أمر مختلف هو الوجود السوفيتي في مصر، وسوف يتأكد فساد هذا المنطق تماماً عندما قالت مصر فعلاً في يوليو [تسوز] من العام التالي بإنهاء مهمة الخبراء والمستشارين السوفيت في مصر، ومع ذلك، فلم يتحرك كيسنجر ولم تتحرك الولايات المتحدة لتحقيق السلام الشامل^(١٨).

ويبدأ محمود رياض بأن موقف الرئيس السادات و (مبادرته) الجزئية قد أضعفت ما كان للولايات المتحدة من رغبة في الوصول إلى تسوية شاملة. ولا يستطيع المتابع لسياسات الولايات المتحدة ومواقفها تجاه العرب وإسرائيل إلا أن يضيف بأنه إذا كان لا يكفي ما قاله محمود رياض، وإذا كان قبول الرئيس عبد الناصر لمبادرة روجرز وقرار مجلس الأمن (٢٤٢) رغم ما يدفعه على إسرائيل مما لا حق لها فيه، وما ينتقصه من حق للفلسطينيين، وإذا كان سعي الرئيس عبد الناصر لتحقيق تسوية سلمية معتدلة عادلة، ومبادرة السادات ومواقفه التراجعية لا تكفي لكشف حقيقة الموقف الأمريكى الشديد الانحياز لإسرائيل، رغم عدوانها المتكرر وتعننتها، فكيف نفسر موقف الرئيسين الأمريكيين جونسون ونيكسون، ثم جهود كيسنجر ومغالطاته وسياساته تجاه الأردن الذي لم يكن فيه (وجود سوفياتي)، ولم يكن (منظرفاً) أو (راديكالياً)، بل كان على مر السنين ينال ثناء الولايات المتحدة والغرب لاعتداله وصدافته الأكيدة لهما، رغم ما عرضه له ذلك من خلافات مع بعض الدول العربية الشقيقة ومنظمة التحرير الفلسطينية. فما هو (العامل المعقد) في الموقف الأردني الذي يبير للولايات المتحدة، رغم وعدها، أن تمتنع عن إلزام إسرائيل بسحب قواتها من الضفة الغربية والقدس العربية في مقابل تسوية عادلة، ولو في إطار قرار مجلس الأمن المحايي لإسرائيل، الذي وضعت بنوده الولايات المتحدة وبريطانيا، ووافقت عليه الدول الغربية وإسرائيل والأردن ومصر.

معاهدة صداقة مصرية - سوفياتية ومواقف أميركية

اتهم السادات الاتحاد السوفياتي بأنه حاول توريثه في الدخول في حرب مع إسرائيل سنة ١٩٧١ التي أعلن أنها ستكون سنة الحسم، بناء على وعود السوفيات بإمداده بالسلاح الضروري لتمكينه من الهجوم. وادعى السادات أن السوفيات لم يفؤا بوعدهم لكي يبدو:

وأمام العالم في ثوب الزعيم الذي يقول كلاماً لا يقدر على تنفيذه، ومع كل هذا لم تتركيني عقدة الكرامة الشخصية بل أحيت راسي للمصافحة الهوجاء التي هبت علي من موسكو، ولكنني أحيت راسي لمصر، فمن أجلها هانت على إنشاء كاتبة، لأنني لم أكن أقبل بين كرامتها القومية وكرامتي الشخصية، بل من أجلها كتبت دائماً على أتم الاستعداد لابتلاع كرامتي^(١٩).

وبعد زيارة روجرز لصر التي أظهرت مدى تراجع الولايات المتحدة، جاء الرئيس بودغورني إلى القاهرة في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٧١، وألح على السادات «إلحاحاً رهيباً» لعقد معاهدة صداقة مع السوفيات. ويذكر السادات أن عبد الناصر كان قد طلب من السوفيات عقد مثل هذه المعاهدة فرفضوا، وقال: «كان في اعتقاد السوفييت أن ثورة التصحيح المصرية في مايو [أيار] ١٩٧١ كانت بمثابة ضربة قاسمة لنفوذهم في المنطقة وانتصاراً غير مباشر للأمريكان، ولذلك أرادوا بمعاهدة الصداقة تلك أن يؤكدوا للعالم أن مكانتهم الأثرية في المنطقة ما زالت كما هي على الرغم من تصفية رجالهم». (وصيتي).

ووافق السادات على المعاهدة المقترحة:

«حتى يطمئن السوفييت إلى أنه لم يحدث تغيير في العلاقات المصرية السوفيتية».

وتم التوقيع عليها في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٧١، ونصت على:

«التزام الاتحاد السوفيتي بتعزيز القدرة الدفاعية العسكرية المصرية، وتقديم كل الإمكانيات العسكرية اللازمة لصر من أجل إزالة آثار العدوان على أراضيها».

ونصت كذلك على أن مدة سريانها هي خمس عشرة سنة، ولكن الرئيس بودغورني أكد بأن وسائل الجهد السياسي لم تستنفد رغم أن الموقف الأمريكي لم يتبدل، وأن الولايات المتحدة أوقفت المباحثات الثنائية معهم، وأنها تعرقل مباحثات الدبل الأربع وجهود يارنغ، وأنها ترفض الضغط على إسرائيل ولا ترغب في التوصل إلى تسوية سلمية شاملة.

غير أن مصر توصلت إلى قناة بأنه لا بد من الحرب، وكان ذلك نتيجة لتخاذل أميركا في الضغط على إسرائيل، ولتراجعها عن محاولة التوصل لتسوية شاملة، ولقبولها بتحويل يارنغ عن مهمته الأساسية، ولتجاذب كيسنجر في التغلب على روجرز، وفي إقناع نيكسون بعدم الضغط على إسرائيل، وبمضاعفة المعونة العسكرية لها، ولانحراف الولايات المتحدة في محاولات لتنفيذ حلول جزئية منفردة تحرر إسرائيل من التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢). ولذلك بدا للجانب المصري بأنه لا سبيل إلى تحرير الأرض العربية إلا بالقتال. وشعر السادات باليأس من موقف الولايات المتحدة، وكان سابقاً:

«قد تولد لديه بعض الأمل عندما جاء روجرز إلى القاهرة، وأكد بأن عام ١٩٧١ هو عام حاسم في تحقيق السلام، ففكر الرئيس هذا الوصف في بعض تصريحاته معتقداً أن الولايات المتحدة سوف تبذل جهداً حقيقياً من أجل السلام، إلا أنه فوجئ بأمريين: تراجع أمريكي إزاء مقترحاتها السابقة، ومضاعفة معونتها العسكرية لإسرائيل، فاعلن أمام مجلس الشعب بأنه اقترح إعادة فتح قناة السويس لإثبات نوايا مصر السلمية، ولتيسير الملاحة الدولية، ولكن إذا فهم أننا نريد حلاً جزئياً أو منفصلاً فلن نعيد فتحها بل الأفضل ردمها»^(١٢)

في ذلك الوقت، وجدت مصر أن الجانب العربي يحظى بمساندة الرأي العام العالمي المعارض لسياسة إسرائيل التوسعية ومثابرتها على تحدي قرارات الأمم المتحدة، وأن إسرائيل عزلت سياسياً، ولكن تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل وسياستها التوسعية أحبط الأمل في التوصل إلى حل سلمي، ولذلك كان لا بد من اللجوء إلى القتال لتحرير الأرض. وكان وصول قوات مصرية إلى المضائق في سيناء واحتلالها والصمود فيها، يعطي مصر مزايًا عسكرية ويقوي مركزها التفاوضي، ويكشف القوات الإسرائيلية في صحراء سيناء، ويضطر إسرائيل للاحتفاظ بقوات كبيرة فيها لمدة طويلة تضر باقتصادها، في وقت تضطر فيه لإبقاء قوات على الجبهة الأردنية والجبهة السورية. ويذكر محمود رياض في مذكراته:

«وكان الرئيس عبد الناصر والفريق فوزي يتفان تماماً معي على ضرورة أن تكون المرحلة الأولى هي الوصول للمضائق، وكانت الخطة العسكرية قد تم وضعها على هذا الأسس. وكان الفريق فوزي قد أبلغني أن قواتنا المسلحة قادرة على إنجاز هذه المهمة اعتباراً من شهر مارس [أذار] ١٩٧١، وهو نفس الموعد الذي خطط له جمال عبد الناصر من قبل».

وكان عبد الناصر يريد استكمال استعدادات مصر العسكرية بالحصول على طائرات ردع صاروخية بعيدة المدى، وكان قد اتفق مع السوفيات على ترتيبات انتقالها وتركيزها في مصر والسيطرة على استخدامها مع العسكريين السوفيات. ويصف الفريق أول محمد فوزي في كتابه حرب الثلاث سنوات

جهود عبد الناصر الخارقة لبناء القوة المصرية التي حارب بها السادات سنة ١٩٧٣ فيقول:

«فعندما أعلن الرئيس عبد الناصر الهدف الاستراتيجي لمصر منذ أول تلقين لي في ١١/٦/١٩٦٧، وحدد زمن تحقيق هذا الهدف بثلاث سنوات تقريباً..

استمر يجاهد جهاداً شاقاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ومعنوياً بتأييد مطلق من الشعب، مستعيناً بقيادات عسكرية قادرة اعطاهما كل السلطات والصلاحيات لبناء وإعادة تنظيم القوات المسلحة وقتال العدو الإسرائيلي في نفس الوقت، وهي تجربة مثيرة نادرًا ما تحدث. وكان توفر الأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة، ومصادر الجندي المصري ووعده وحرمه على استيعابها والحفاظ عليها، تطبيقاً لسياسة وحكمة الرئيس عبد الناصر في ظل تمسك بالهدف الاستراتيجي، بالرغم من الضغوط السياسية والعسكرية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وعندما تصاعدت العمليات العسكرية من جانب قواتنا في أواخر عام ١٩٦٩ تحولت حرب الثلاث سنوات إلى حرب شاملة مع العدو الصهيوني، كما تحول ميزان القوى بعد ذلك في المنطقة لصالح مصر إلى أن جاءت فرصة قطف ثمار هذا الجهد والتصميم على تحقيق الهدف الاستراتيجي للشعب. وأصدر الرئيس جمال عبد الناصر توجيهاته في الأسبوع الأخير من شهر أغسطس [أب] ١٩٧٠ كي تستعد القوات المسلحة لبدء معركة تحرير الأرض بالقوة، بعد مضي الـ ٩٠ يوماً المحددة في قرار وقف إطلاق النيران المؤقت، أي في ٧/١١/١٩٧٠، وفي هذا التاريخ يكون قد مضى على قرار تصعيد المهمة لشهري ثلاث سنوات ونصف.

لقد أصبحت هذه الحقائق درساً هاماً يبين حتمية التمسك بالهدف الاستراتيجي للدولة وعدم الحياد عنه مهما كانت الصعاب»^(١٦).

ولكن جاء القدر المحتوم، ولا بد أن انتقل الرئيس عبد الناصر إلى رحمة الله في هذه المرحلة قد غرر التاريخ العربي ومصائر الشعوب العربية.

في ١/أيلول/ سبتمبر، سافر وزير الخارجية محمود رياض إلى نيويورك لحضور دورة الأمم المتحدة. وهناك قابل ويليام روجرز وسييسكو، وعاد روجرز إلى الحديث عن الاتفاق المؤقت الخاص بفتح قناة السويس وقال:

«إن الرئيس السادات يقبل بالاتفاقية المؤقتة وبالحل الجزئي، ولكنك أنت [يقصد محمود رياض] الذي ترفض ذلك وترى على التسوية الشاملة».

واعتبر محمود رياض ذلك القول أمراً غير لائق، لأنه يشكل تدخلاً من وزير خارجية دولة أجنبية بمن رئيس دولة ووزير خارجيته، وقال في مذكراته:

«ولقد رأيت أن كلمات روجرز فيها الكثير من التجاوز، فهو يدعي إمامي وعلى لسان الرئيس السادات عكس ما يظنه الرئيس في اجتماعاته وخطبه الرسمية. وعندئذ سمعت من سيسكو الذي كان يجلس إلى يساري وهو يقول بيحي من العصبية: إننا نريد أن نجعل من الرئيس السادات بطلاً»^(١٧).

ولعل هذا الانطباع الأمريكي عن موقف السادات هو ما يشير إليه الفريق أول محمد فوزي في مذكراته، عن مقابلة خاصة تمت مساء يوم ٩/٥/١٩٧١ بين الرئيس السادات ووكيل وزارة الخارجية (سيسكو)، أوضح فيها السادات نياته وأهدافه ورغبته في الالتزام بالسياسة الأمريكية في المنطقة. وضغط على (سيسكو) لكي تحصل أمريكا إلى رأي في المشروعات السلمية المعروضة بعد محاولة الضغط على إسرائيل للاعتدال في شروطها. كما عبّر الرئيس عن ضيقه وانفعاله من رفض وزير الخارجية محمود رياض قبول الاقتراحات الواردة في هذه المشروعات، وقال إن وزير الخارجية يضغط عليه أيضاً لبدء معركة تحرير الأرض. وعلق الفريق أول محمد فوزي في مذكراته، أن الغريب في الأمر هو أن الرئيس السادات روى له هذا الحديث الذي عكس القلق الذي يساوره من ضغط وزير الخارجية والحربية وغيرهما عليه ضد مشروعاته السلمية، وأن الرئيس السادات يبرر هذا القول بصراحة بأنه أسلوب ضغط منه على الأمريكيين للإسراع بوضع ثقلهم في حل القضية سلمياً.

وفي تحليله لموقف ويليام روجرز وسييسكو، الذي يلقي الضوء على دوافع رجال السياسة الذين يؤثرون في سياساتهم ومواقفهم على مصير الدول والشعوب، خرج محمود رياض بالانطباع بأن هذين المسؤولين الأمريكيين يشعران بالفشل والإحباط وفقدان التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية، نتيجة لنجاح هنري كيسنجر في تعطيل دور وزارة الخارجية، وهكذا فإن:

«روجرز في سعيه مع مصر إلى اتفاقية مؤقتة أو إلى حل جزئي، كان يقوم بأخر محاولة لتسجيل نقطة نجاح ولو كانت على حساب مصر، وعن طريق إيهام العالم والشعب الأمريكي بأن هناك اتصالات ناجحة يقوم بها».

وغضب روجرز لتشدد وزير الخارجية المصري محمود رياض، ولأنه صرح عبر التلفزيون الأمريكي بأنه لم يحدث أي اتصال بين الولايات المتحدة ومصر خلال الشهرين السابقين، وأن الولايات المتحدة لم تبلغ مصر عن كيفية ارتباط انسحاب إسرائيل الجزئي بالتصوية الشاملة، وأن روجرز كان قد قال لمحمود رياض أنه:

«لا يستطيع أن يطلب من مصر أكثر مما قدمت في ردها الإيجابي على يارنج. كما ذكر أنه أصيب بخيبة أمل تجاه موقف إسرائيل»^(١٤).

من الشخصيات الأمريكية المعتدلة نسبياً كان السناتور ويليام فولبريت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وكان فولبريت قد تقدم بمشروع يستند إلى القرار (٢٤٢) لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، وتضمن هذا المشروع البنود التالية^(١٥):

- ١ - انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في حزيران/ يونيو ١٩٦٧.
- ٢ - إنهاء حال الحرب مع إسرائيل.
- ٣ - وضع قوات من الأمم المتحدة على جانبي الحدود لضمان أمن كلا الطرفين العربي والإسرائيلي.
- ٤ - تدويل مدينة القدس وعدم ضمها لإسرائيل.
- ٥ - توقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تضمن فيها الولايات المتحدة حدود إسرائيل كما كانت قبل ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.
- ٦ - حل مشكلة اللاجئين.

وأبلغ محمود رياض السناتور فولبريت بأن مصر تقبل مشروعه. ولكن إسرائيل رفضته على الفور لأنه كان يتعارض مع أطماعها التوسعية، وإصرارها على الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة. ولم يكن السناتور فولبريت متقائلاً بنجاح مشروعه في مجلس الشيوخ. وحسبما ذكر محمود رياض في مذكراته:

«كان فولبريت يتحدث بمرارة شديدة، فذكر أنه طالب في مجلس الشيوخ بتخصيص مبالغ في الميزانية الفدرالية لمعاونة الولاية التي يمثلها في تنفيذ بعض المشاريع الاجتماعية الضرورية، ولكن المجلس رفض طلبه بينما نجحت إسرائيل في الحصول على موافقة المجلس على تنفيذ مشاريع مماثلة فيها. وعندما سألته عن الأسباب التي أدت إلى ذلك أجاب بأنها جماعات الضغط الصهيونية».

وقابل محمود رياض هنري كيسنجر فوجده يلجأ إلى أقوال غير صحيحة، مثل قوله أنه لم يكن قد بدأ في دراسة قضية النزاع العربي - الإسرائيلي، وأنه ليس لديانته اليهودية تأثيراً على تفكيره السياسي، وكان هذا الادعاء يتعارض مع صهيونية كيسنجر المعروفة. ووجد محمود رياض كذلك أن كيسنجر يتبنى المطالب الإسرائيلية، وأنه يريد أن تكون إتصالاته بوزير خارجية مصر سرية:

«بعيداً عن بيروقراطية وزارة الخارجية الأمريكية».

وفي حديثه مع كيسنجر انتقد محمود رياض النظرية المتداولة التي كان كيسنجر نفسه يروج لها، وهي أن تزويد إسرائيل بالمزيد من الأسلحة المتطورة وتعزيز قوتها سوف يجعلها تشعر بالاطمئنان، وبالتالي سيزيد استعدادها لقبول الحلول السلمية فتتسحب من الأراضي العربية. وأوضح محمود رياض لكيسنجر بأن إغداق الأسلحة على إسرائيل لم يؤد سوى لتصلبها وتعنتها ولاستمرارها بالعدوان، مستندة إلى تفوقها العسكري بالأسلحة الأمريكية، وإلى مساندة أميركا لها سياسياً واقتصادياً.

انتهاء مهمة يارنج - والسوفيات يطلبون تسويات سلمية

في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر أبلغ يارنج السفير محمد رياض مدير مكتب وزير الخارجية المصري بأن مهمته قد جعدت، وقال:

«لقد كنت اعتقد طوال أربع سنوات أن وزيركم محمود رياض يبلغني عن نوايا إسرائيل للتوسعية

ودور الولايات المتحدة المنحاز لها، ولكنني الآن أتذكر كل كلمة قالها لي بعد أن تبينت صحة ما قاله. فقد أصبحت الولايات المتحدة لا تريد مني الاستمرار في مهمتي، خصوصاً بعد أن رفضت تبني فكرة الاتفاقية المؤقتة الخاصة بفتح قناة السويس، بغر ربطها بالتسوية الشاملة طبقاً لقرار مجلس الأمن^(٢٠).

هذا كان موقف الولايات المتحدة، ولذلك فإن السادات لم يجد تجاوباً منها مع جهوده السياسية التي بذلها خلال عام ١٩٧١ للتوصل إلى تسوية، فقام بزيارة إلى موسكو للتشاور مع القادة السوفيات، وهناك انضم إليه محمود رياض، وعرض عليه تقييمه للموقف السائد بأن هناك تشدداً أمريكياً - إسرائيلياً أساسه قناة إسرائيل يـ:

«أن مصر لم تعد رغبة في القتال، وإلى السياسة السوفييتية التي تحيد عدم اللجوء للقوة في تحرير أراضيها. وقد عبر أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل عن هذا الاقتناع في تصريح أدلى به للتلفزيون الأمريكي في أوائل أكتوبر/ تشرين الأول^(٢١)».

وفي اجتماعاته مع القادة السوفيات بريجنيف ويودغورني وكوسيفين وغيرهم، انتقد الرئيس السادات موقف الولايات المتحدة وتراجعها عن وعدها، وأكد ضرورة تقوية أواصر الصداقة بين مصر والاتحاد السوفياتي، وخصوصاً في مواجهة المخطط الأمريكي الذي يستهدف إخراج السوفيات من المنطقة العربية، وخصوصاً من مصر، ويرمي إلى عزل مصر عن بقية الدول العربية بصل مصري منفرد يجعل مصر تتخلى عن سوريا والأردن والشعب الفلسطيني.

وأشار السادات إلى أنه رغم انتهاء فترة وقف إطلاق النار الأخيرة في ٧ آذار/ مارس ١٩٧١، فإنه تجاوب مع النصيحة السوفييتية بأن يستمر في جهوده السلمية:

«بالرغم من قناعتنا بأن الأمل في ذلك لا يتجاوز واحد بالمائة».

وقال السادات إنه رغم جهوده، فإنه وصل إلى طريق مسدود مع الولايات المتحدة. وفي رده على سؤال عن موقف المملكة العربية السعودية ذكر الرئيس السادات:

«بأن السعودية تبذل كل جهد ممكن مع نيكسون، وأنه طلب من الملك فيصل أن يبقى على الحياد في حالة خلافه (خلاف السادات) مع الولايات المتحدة. ولكن فيصل أكد له أنه سيكون مع مصر ضد الولايات المتحدة» (مذكرات محمود رياض).

وأضاف السادات بأن دولة الكويت تساند مصر، وأنها على استعداد لدخول المعركة معها إذا اختارت مصر العمل العسكري. وقال كذلك بأن شاه إيران أبلغ محمود رياض بأن الولايات المتحدة تسعى لتحقيق تسوية منفردة لعزل مصر عن العالم العربي، وأن الشاه هاجم السياسة الأمريكية بشدة.

ولاحض السادات رأي مصر بأنه أصبح من الضروري تحريك القضية سياسياً عن طريق عمل عسكري محدود، وأنه لذلك طلب من الاتحاد السوفييتي مساندة مع إسرائيل عسكرياً.

ومن ناحية التسليح ركز السادات على النقص في بعض أنواع الأسلحة، وأشار إلى ما يشهده ذلك من تساؤلات عن الأسباب التي تدفع الاتحاد السوفياتي إلى عدم تزويد مصر لها. ثم تحدث بريجنيف فأكد صداقة الاتحاد السوفياتي لمصر ورغبته في مساعدتها، كما أكد بالنسبة إلى التغييرات الداخلية التي جرت في مصر بأن الاتحاد السوفياتي لا توجد علاقة بينه وبين أي شخص في مصر، وأن تلك التغييرات هي أمور داخلية لا علاقة للسوفيات بها^(٢٢).

وقال بريجنيف بأنه لا يفهم سبباً للتصريحات المعادية للسوفيات التي يطلقها الرئيس الليبي معمر القذافي، وذكر بأن الاتحاد السوفياتي يقدم للدول الصديقة معونات اقتصادية تبلغ قيمتها حوالي ١٤ بليون روبل:

«أما عن الموقف السيلسي فإنه لا يجوز لأحد أن يرغب مصر أو العرب على التنازل عن حقوقهم. وقد اتفقنا سويلاً على أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ هو أساس تسوية النزاع ولستنا ضد التسوية على مراحل، ونرى بأن كل مرحلة يجب أن تكون في صالح مصر وليس عن طريق فرض شروط إسرائيلية أو أمريكية. وفي النهاية، فيجب ألا تتضمن هذه المراحل الانتقالية أي إجراء يعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن بالكامل، لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية الأخرى، ونرى أن المقترحات الأمريكية الأخيرة هي

اقتراحات ملكرة، حيث انها تستهدف خلق مشاكل بين مصر وبين الدول التي تستخدم قناة السويس». وبالنسبة إلى الوضع العسكري، أشار بريجنيف إلى أنه في الوقت الذي يرى فيه السوفيات استمرار الجهود السلمية، فإنهم يسعون لجعل مصر قوة عسكرية، وهي بالفعل قد أصبحت قوة عسكرية، وإن جيش مصر قوي:

« وسائل الدفاع الجوي لدينا غير موجودة في الدول الاشتراكية الأخرى الأعضاء في حلف وارسو، وإبان حرب الاستنزاف وخصوصاً في مرحلتها الأخيرة في العام الماضي، استطاعت وسائل الدفاع الجوي المصري إسقاط ١٤ طائرة فانتوم إسرائيلية. ولذلك، فإننا لا نتفق مع أي قول يقلل من إمكاناتهم العسكرية. والموضوع الآن كما نطرحونه هو: هل الجيش المصري قادر على القيام بعمليات واسعة لتحرير سيناء أم لا؟». وقدم المارشال غريشكو معلومات من بيان أمامه بينت تفوق قوة مصر وسوريا مجتمعتين على قوة إسرائيل:

«بنسبة ١ : ٢ في عدد القوات والأسلحة، وخاصة بالنسبة للدبابات والمدفعية وصواريخ الدفاع الجوي... وبالنسبة للأسلحة البحرية فليدكم أيضاً تفوق على إسرائيل بشكل قاطع، وبالنسبة للمعدات الهندسية فليدكم ما يكفي لإقامة تسع كباري على قناة السويس، كما وصلكم مؤخراً كل الأجهزة اللازمة لفتح الشفرات في الالغام. ولقد أصبحت لدينا معلومات عن كافة المواقع الإسرائيلية بعد قيامنا بالاستطلاع الجوي، كما يوجد لديكم كاتبات خاصة للتشويش على العدو إلكترونياً».

وفي مقابل ذلك، علق الفريق محمد صادق وزير الحربية (الجديد) بأنه متفق مع تقديرات المارشال غريشكو بوجه عام، ولكنه أشار إلى أن بعض أنواع الدبابات الروسية أضعف من الدبابات الحديثة التي تملكها إسرائيل، وأن بعض الدبابات المتوافرة لدى مصر لا تتوافر فيها أجهزة الرؤيا اللازمة للعمل ليلاً، وأنه رغم كثافة الطائرة الميغ (٢١)، فإن مداها أقصر بكثير من مدى طائرات الميراج والغانتوم التي يملكها العدو. ووعد بريجنيف بأن يستكمل الاتحاد السوفياتي نواقص الأسلحة للقوات المصرية، ويطلب الاستمرار في المساعي السلمية وقال:

«من جانبنا فسوف نواصل الضغط على الأمريكيين، ولا نستطيع أن اسلم بفقدان الأمل في الاتصالات التي تجري، ولكن أحب أن أؤكد على أهمية وقوف الدول العربية في جبهة واحدة على الدوام إذا كان لكم أن تحققوا النجاح في الحصول على حقوقكم».

وأضاف بريجنيف أن في مصر ٩٥٠٠ خبير عسكري سوفياتي، وبنه إلى ضرورة وجود خطة كاملة للدفاع المدني في مصر يشترك فيها الشعب كله. ثم قال بريجنيف بأن السوفيات يوافقون على تزويد مصر بالطائرات الصاروخية بعيدة المدى (تي. يو)، وطلبوا عدم استعمال تعبیر (سلاح الردع) أو الإعلان عن تزويدهم بها. كما يوافقون على تزويد مصر بمائة طائرة ميغ (٢١) وسوخوي وسرب ميغ (٢٣)، وكتيبة مدفعية (١٨٠) مليمترًا يصل مداها إلى ٤٢ كيلومتراً، ومدافع هاون ٢٤ مليمترًا، وكباري للعبور، وأجهزة لفتح الشفرات^(١٧).

عندما عاد السادات إلى القاهرة، جاء الرئيس تيتو في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١ في زيارة يوم واحد، للتشاور معه واستطلاع رأيه في الموقف قبل أن يكمل طريقه إلى واشنطن للاجتماع بالرئيس نيكسون. وكان مما قاله الرئيس تيتو للسادات فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة، إنه تباحث مع الرئيس نيكسون أثناء زيارته ليوغوسلافيا أخيراً، وكان الموضوع الأساسي الذي اهتم به نيكسون بالنسبة إلى الشرق الأوسط، قلقه الشديد من الوجود السوفياتي في مصر والمنطقة عموماً، وتزايد هذا الوجود بسرعة خصوصاً في مصر:

«ولقد قلت له لماذا تفضل الولايات المتحدة أن تلعب على ورقة واحدة هي إسرائيل؟ ولماذا لا تضغطون على إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من كافة الأراضي العربية؟ وقدر نيكسون بأنهم لا يستطيعون الضغط على إسرائيل، وهنا قلت له إن في هذه الحالة توقعوا مزيداً من الوجود السوفياتي في مصر وفي المنطقة، فإن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو الذي جعل جمال عبد الناصر يستعين بالسوفييت، فإذا كنتم تشككون الآن من وجودهم فالفتاح الحقيقي لمعالجة هذا الموقف هو جلاء الاحتلال الإسرائيلي».

(مذكرات محمود رياض).

ويشكل ما قاله الرئيس تيتو للرئيس نيكسون شهادة واضحة صريحة بأن السياسة الأمريكية والموقف الأمريكي هو الذي تسبب في الوجود السوفياتي في مصر والمنطقة العربية الذي تتخوف منه الولايات المتحدة وتخشاها، وأن معالجة هذا الوجود وإزالته يتحقق بجلاء الإحتلال الإسرائيلي عن الأراضي العربية. وشكا السادات للرئيس تيتو تراجع الولايات المتحدة عن وعودها وعن موقفها، وعن تضليلها للرأي العام العالمي بإذاعتها كذباً أن اتفاقاً على وشك أن يتم مع مصر، وعن سعيها لتحقيق صلح منفرد بشأن فتح قناة السويس دون أن يكون ذلك مرتبطاً بمشكلة العدوان الإسرائيلي. وعندما شرح السادات المشروع الذي سبق أن قدمه لويليام روجرز، بحيث يتم الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء على مرحلتين مع فتح القناة للملاحة في المرحلة الأولى، رد تيتو بأنه يرى بأن أي تجزئة في الحل هي لمصلحة إسرائيل وتضر بمصلحة مصر تماماً، وقال بأن الأساس هو عدم السماح لإسرائيل بأن تجني ثماراً لعدوانها. ثم أضاف الرئيس تيتو بأن ليونيد بريجنيف ذكر له بأن السوفيات لم يكونوا راغبين أصلاً في إرسال وحدات عسكرية وخبراء إلى مصر، لولا أن مصر كانت في حاجة شديدة لإعادة بناء قواتها المسلحة بسرعة بعد هزيمة ١٩٦٧، وأن السبب في إرسال الوحدات المقاتلة السوفياتية، كان إلحاح الرئيس عبد الناصر الشديد لإرسالها بعد أن تكررت غارات الطيران الإسرائيلي ضد المصانع وقناطر المياه والسكان المدنيين في العمق المصري. قال بريجنيف للرئيس تيتو كذلك:

«إن الأمريكيين يجعلون من وجودنا في مصر قضية كبرى، بينما الحقيقة هي أننا مستعدون لسحب وحداتنا وخبرائنا من مصر في اللحظة التي يتحقق فيها انسحاب إسرائيل».

وأضاف الرئيس تيتو بأن بريجنيف طلب منه أن ينقل ذلك إلى الرئيس نيكسون أثناء زيارته لواشنطن. ويعلق محمود رياض بأنه رغم سقوط حجة الولايات المتحدة التي أبلغها روجرز لمصر، من أن الوجود السوفياتي في مصر يمنحها من بذل جهد قوي لتحقيق السلام، فلم تظهر ردة فعل أمريكية إيجابية لما طلب بريجنيف نقله للرئيس نيكسون عن استعداد السوفيات لإنهاء وجودهم في مصر مقابل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية.

وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١، قدم الاتحاد السوفياتي اقتراحاً للولايات المتحدة يوافق بموجبه على أن تكون التسوية الشاملة للزراع العربي - الإسرائيلي على مرحلتين وليس على مرحلة واحدة، ويجري في المرحلة الأولى فتح قناة السويس وانسحاب إسرائيلي جزئي، على أن تعود إسرائيل في المرحلة الثانية إلى مواقع ٤ حزيران / يونيو مقابل ضمانات للسلام. وأكد السوفيات كذلك استعدادهم لسحب الخبراء والعسكريين والمستشارين السوفيات من مصر عند تنفيذ التسوية الشاملة، ولكن الولايات المتحدة لم توافق على هذا العرض. (مذكرات محمود رياض).

سافر محمود رياض في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ إلى نيويورك لعرض قضية الشرق الأوسط على الأمم المتحدة، وألقى أمام الجمعية العامة خطاباً عدد فيه الاعتداءات الإسرائيلية، ودور الولايات المتحدة في مساندة إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية، وطالب الجمعية العامة بإصدار قرار ينهي الإحتلال الإسرائيلي. ووقفت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل، وصدر القرار في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ بأكثرية ٧٩ صوتاً وامتناع ٣٦ دولة عن التصويت من بينها: ليبيا والجزائر والمغرب وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسوريا، على اعتبار أنها لم تجد في القرار إدانة وافية لإسرائيل. وعارضت القرار إسرائيل وست دول من أمريكا الوسطى:

«وأما الولايات المتحدة فلم تستطع أمام التأييد الجارف من أوروبا الغربية سوى أن تمتنع عن التصويت. بحجة عدم وجود توازن في القرار على حد تعبير مندوبيها في الجلسة، وكان موقفها محل نقد شديد، لأن القرار كان في الواقع يعبر عن جميع المواقف السابقة للولايات المتحدة».

وقد عبر القرار عن قلق الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب الوضع الخطير السائد في الشرق الأوسط، خصوصاً منذ حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، وهو يشكل تهديداً جدياً للسلام والأمن الدولي. وأكد القرار قناعة الجمعية العامة بأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني /

نوفمبر ١٩٦٧، يجب أن يطبق حالاً بجميع أجزائه لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، بحيث تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن. كما أكد القرار تصميم الجمعية العامة على أن لا يسمح بأن تكون أراضي أي دولة موضع احتلال أو استيلاء من قبل دولة أخرى، كنتيجة لاستعمال التهديد بالقوة أو باستعمال القوة، مما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وللبيدء المكرسة في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وكذلك في (إعلان تعزيز السلامة الدولية) الذي أصدرته الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠^(١).

وعبر القرار كذلك عن قلق الجمعية العامة الشديد لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧. وأكد القرار بأنه لا يجوز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهكذا فإن الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة يجب أن تعود. كما أكد بأن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط يجب أن يتضمن تطبيق كلا المبدأين التاليين:

- (أ) انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضي احتلت في النزاع الأخير.
- (ب) إنهاء كل مطالب وحالات الحرب واحترام الاستقلال السياسي وسيادة وسلامة أراضي كل دولة في المنطقة، وحققها في أن تعيش بسلام داخل حدود أمنة ومعترف بها حرة من تهديدات أو استعمال القوة.

وطالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بإحياء مهمة ممثله الخاص للشرق الأوسط بغية التوصل إلى وفاق، وليلساعد في الجهود للتوصل إلى اتفاقية سلام. وأشار القرار بالمدح إلى الرد الإيجابي الذي قدمته مصر للممثل الخاص على مبادرته لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ودعا إسرائيل للرد بصورة إيجابية لمصلحة مبادرة الممثل الخاص، وطلب القرار كذلك بتأمين حرية الملاحة في المياه الدولية في المنطقة. وكان القرار صدمة وهزيمة لإسرائيل وللولايات المتحدة التي تساندتها^(٢).

تجميد قضية الشرق الأوسط

ومضت سنة ١٩٧١ التي دعاها الرئيس السادات (سنة الحسم) دون إحراز أي نجاح في تحقيق السلام، وعلق الفريق سعد الدين الشاذلي الذي كان رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة المصرية في حرب أكتوبر (تشرين الأول) على (سنة الحسم) بشيء من التهمك:

ولا شك أن السادات قد شعر بالارتياح العظيم عندما سمع بإندلاع الحرب الهندية الباكستانية في ٣ ديسمبر [كانون الأول] ١٩٧١، إذ أنه لا يمكن أن يعترف بخطأه وهو دائماً يبحث عن شخص أو سبب ليعطيه مسؤولية الخطأ. لقد قضى طوال عام ٧١ وهو يرق طبول الحرب ويقول أن عام ٧١ هو (عام الحسم) إن سلماً أو حرباً، وما قد انتهت عام ١٩٧١ دون أي حسم، وقد بدأ الشعب المصري الذي يمارس الديمقراطية فقط من خلال النكتة يطلق النكات، ومن بين هذه النكات نكتة تقول: «إن الرئيس قد أصدر قراراً جمهورياً باعتبار عام ٧٢ امتداداً لعام ٧١، ومحرماً مطلقاً على أي فرد أن يستخدم الرقم ٧٢». وكان على السادات أن يرد على هذه النكات وأن يجد المبرر لعدم قيامنا بالهجوم على إسرائيل خلال عام ٧١، فلم يجد سبباً إلا الحرب الهندية - الباكستانية وحكاية «الضباب»^(٣).

وكان السادات قد أعلن حجة (الضباب) في سيناء الذي منعه من الدخول في الحرب سنة ١٩٧١ في خطاب له في مطلع ١٩٧٢، ليبرر للشعب المصري وللشعوب العربية وغيرها إحجامه عن دخول المعركة في السنة التي أعلن أنها سنة الحسم، وأضاف إلى مبرراته الحرب الهندية - الباكستانية. وسواء أكان تكرار الإعلان عن سنة الحسم هو للتغطية والتعمية أو للضغط على الولايات المتحدة، أم كان خطأ في التقدير العسكري أو السياسي، فإنه كان سبباً في التهمك على السادات والاستخفاف به في العالم العربي على الأقل. وشدد الفريق سعد الدين الشاذلي انتقاده التهمك للسادات بسبب تصريحاته عن (سنة الحسم)، رغم أن الاستعدادات والأسلحة اللازمة للمعركة لم تكن متوافرة لدى مصر في تلك السنة وقال:

«وبالرغم من هذه الحقائق، فقد أخذ السادات يدق طبول الحرب بعد عودته من الاتحاد السوفيتي ويصرخ في كل مناسبة وأحياناً دون مناسبة بأن عام ٧١ هو عام الحسم، ولكي يقنع الجميع بجديته في ذلك أعلن نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة اعتباراً من ٢١ أكتوبر [تشرين الأول] ٧١» (حرب أكتوبر).

وأضاف الفريق الشاذلي بأنه قيل إن إعلان السادات المتكرر عن سنة الحسم كان لعبة سياسية لعبها السادات، ولكنه هو (الشاذلي) وجد فيها خطراً لأنها كان يمكن أن تؤدي إلى حرمان مصر من عنصر (المفاجأة)، وتخلق مبرراً لتزويد إسرائيل بمزيد من الأسلحة الأمريكية، وربما دفعها إلى القيام بضربة وقائية أو إجهاضية ضد القوات المصرية، إضافة إلى أن الإعلان المتكرر دون تنفيذ يؤدي إلى فقدان الثقة لدى الدول العربية بمرور سنة الحسم دون حسم، فيقل استعدادها لتقديم المساعدات إلى مصر.

وهكذا مضت سنة ١٩٧١ التي دعاها روجرز سنة حاسمة ودعاها السادات سنة (الحسم)، دون إحراز أي نجاح في تحقيق السلام. وأطلع محمود رياض السادات على إحباطاته مع روجرز وضياح فرص السلام وسجل في مذكراته:

«كما وأنني لمست من خلال اتصالاتي بالعديد من الشخصيات الأمريكية وسفراء أوروبا الغربية، أنه مع اقتراب السنة الانتخابية (في الولايات المتحدة) فيجب أن نتوقع المزيد من الانحياز لإسرائيل والاستجابة لطلباتها، كما أجمعت الآراء على أن دور روجرز قد انتهى تماماً.

وكان الرئيس السادات قد بذل طوال عام ١٩٧١ جهوداً مضنية مع الولايات المتحدة للتحرك نحو الحل السلمي، إلا أن جهوده لم تلق أي استجابة، بل عمدت الولايات المتحدة إلى تصوير مبادراته وتحويلها إلى اتفاقية جزئية لفتح قناة السويس دون أن ترتبط بالحل النهائي، مع اشتراط عدم عبور أي قوات مصرية إلى سيناء، والإبقاء على خط بارليف تحت إشراف مجموعة من العسكريين الإسرائيليين في ملابس مدنية.

ولذلك شعر الرئيس السادات بخيبة أمل كبيرة بسبب الموقف الأمريكي، مما جعله يشدد على ضرورة العمل العسكري». (مذكرات محمود رياض).

وفي الشهر الأخير من سنة ١٩٧١، اتخذ الرئيس نيكسون خطوتين، كانت الأولى أنه تخلى لأجل غير معلوم عن السعي لتحقيق تسوية شاملة للزراع العربي - الإسرائيلي، وعهد إلى هنري كيسنجر دون وزارة الخارجية بمتابعة السعي للتوصل إلى حلول جزئية، وبموجب هذا الترتيب أصبح من مهمات كيسنجر أن يجري المفاوضات الحقيقية للتسوية الجزئية مع السفير الإسرائيلي راين، وكذلك مع السفير الروسي دوبرينين، وعهد إلى سيسكو مساعد وزير الخارجية بالمحادثات التقاربية بين مصر وإسرائيل. وكانت الخطوة الثانية أنه توصل إلى (تفاهم) خطير مع غولدا مائير يقضي بالتخلي عن المساعي لتحقيق تسوية شاملة لوقت غير محدد^(٢٧). وكانت الرئيسة الإسرائيلية قد جاءت إلى واشنطن في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، وحصلت على وعد من الرئيس نيكسون بتزويد إسرائيل بمزيد من طائرات الفانتوم. وحتى بالنسبة إلى التسوية الجزئية، فإن هنري كيسنجر اختار عدم الاستعجال في السعي لتحقيقها، وقال بأنه يتوجب أولاً الاتفاق على المسألة السنوية وهي تزويد إسرائيل بالسلاح. وعلق على هذا الأمر بقوله:

«كنا دائماً في النهاية نعطي إسرائيل ما تطلبه، ولكن فقط بعد خلافات سياسية داخلية (في الولايات المتحدة) جعلت الإدارة الأمريكية تبدو عاجزة». (سنوات البيت الأبيض).

جاءت سنة ١٩٧٢، وكانت الجهود السياسية لتحقيق الحل السلمي قد توقفت، وتركز التفكير الأمريكي على انتخابات رئاسة الجمهورية، ومع أن الرئيس نيكسون كان يعلم بأنه نجح في الانتخابات السابقة دون تأييد من اليهود، إلا أنه اهتم باستمالتهم إلى جانبه:

«فقد أصدر تعليماته إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتجميد أي تحرك أو مبادرة بالنسبة للشرق الأوسط، وقرر الاستجابة لطلبات مسز مائير لتزويدها بالمزيد من الطائرات»^(٢٨).

وبالفعل حصلت إسرائيل على ٤٢ طائرة فانتوم جديدة و٨٢ طائرة سكاى هوك بموجب اتفاق عقد بين البلدين في ٢ شباط/فبراير ١٩٧٢، رغم أن جبهة القتال كانت هادئة منذ أكثر من سنة. وفي مذكورة قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل في ذلك الوقت، تعهدت الولايات المتحدة:

«بأنها لن تقدم بأي مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط قبل مناقشتها مع إسرائيل»^(٢٩).

وهذا بالطبع قيد خطير على الولايات المتحدة يفقدها الكثير من حريتها السياسية والدبلوماسية لمصلحة إسرائيل فيما يتعلق بالشرق الأوسط. ولا شك أن الطائرات الجديدة وهذا القيد الخطير الذي وضعت الولايات المتحدة على نفسها ساعد على زيادة اطمئنان إسرائيل، ومكنها من الاستمرار في تغفها وإصرارها على العدوان والاحتفاظ بشماره. ولقد قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً قبلته إسرائيل بإجراء

مفاوضات (عن قرب) بين مصر وإسرائيل تحت إشراف سيسكو، وذلك يعني استبعاد يارنغ. وكان هدف هذه المفاوضات مقتصرًا على عقد اتفاقية لفتح قناة السويس دون ربط ذلك بالانسحاب الكامل من سيناء، ولكن الرئيس السادات رفض أن يقتصر الاتفاق على فتح القناة، وكانت خلاصة الموقف هو أن الولايات المتحدة وإسرائيل عطلتا مهمة يارنغ ومنعتا تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وقام الرئيس نيكسون بالتركيز على (الوجود السوفياتي) في الشرق الأوسط، وخصوصاً في مصر، وصوّر النزاع وكأنه صراع أميركي - سوفياتي وليس عدواناً صهيونياً على أوطان عربية. وقال في تقريره للكونغرس في ٩ شباط/ فبراير ١٩٧٢، بأن الاتحاد السوفياتي يستغل النزاع العربي - الإسرائيلي لتوسيع وجوده العسكري في مصر، وللحصول على تسهيلات بحرية وجوية فيها. وقال بأن هذا الأمر له نتائج خطيرة بسبب تأثيره على ميزان القوى بين مصر وإسرائيل، وبالنسبة إلى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وعلى المستوى العالمي. وأشار إلى أن حلف الأطلسي لا يستطيع أن يتجاهل هذا التحرك السوفياتي في مجال العلاقات بين الغرب والشرق، وأن على الاتحاد السوفياتي أن يحد من مساعداته العسكرية لمصر، وأن يمتنع عن استغلال النزاع في الشرق الأوسط لتقوية وتدعيم مركزه العسكري فيه. ولكن الرئيس نيكسون لم يطرح حلولاً لتحقيق السلام، واكتفى بحث الأطراف على التفاوض دون أن يقدم أسساً أو مشاريع يجري التفاوض في نطاقها، وكان يريد أن ينسحب السوفيات قبل التوصل إلى تسوية، وبذلك تتم المفاوضات تحت ضغط التفوق العسكري الإسرائيلي وتهديده، ولم يكف أن السوفيات كانوا مستعدين للانسحاب بعد التسوية. وبالفعل، فإن السوفيات انسحبوا بطلب من الرئيس السادات بعد بضعة أشهر دون أي صعوبات بل دون أي ثمن مقابل من الولايات المتحدة. وموقف الرئيس نيكسون والولايات المتحدة ينطبق عليه ما قاله الزعيم الصيني الكبير شو اين لاي لحمود رياض خلال زيارته الرسمية للصين، كمستشار للرئيس السادات للشؤون السياسية، لاستطلاع ما يمكن أن تقدمه الصين من المساعدات، وكان ذلك في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٧٢. وكان شو اين لاي يهتم بمصر بسبب ما تبينه من مدى النفوذ الذي كان يتمتع به الرئيس عبد الناصر بين دول عدم الانحياز وفي العالم العربي، وكان الزعيم الصيني يعادي الاتحاد السوفياتي:

«إن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يتنازعا من أجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وسيلكم الأول لمقاومة ذلك هو بمزيم من وحدة العمل العربي والفلسطيني حتى لا تتجح إحدى القوتين أو كلاهما في تمزيق العالم العربي والإيقاع بين دوله. وعندما زارنا نيكسون في الشهر الماضي لسنا شدة انخيازه لإسرائيل، وفهمنا أنه لن يجري أي تعديل في سياسته بالشرق الأوسط، ويصر على أن يتفاوض العرب مع إسرائيل من موقع الضعف، وهو الأمر الذي يتيح لإسرائيل بالطبع أن تفرض شروطها على مصر والعرب بوجه عام. ونحن نعتقد بأن مواجهةكم مع إسرائيل لا يجب أن تتوقف على كميات وأنواع السلاح لدى كل طرف، ولو انتظرت حتى يصبح لديكم تفوق أو حتى توازن عسكري مع إسرائيل، فربما يعني هذا بقاء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء والجولان والضفة الغربية سنين طويلة. ولقد كنا مؤيدين لحرب الاستنزاف التي قمتم بها ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولا اعتقد انكم كنتم وقتها تملكون تفوقاً أو حتى توازناً عسكرياً مع إسرائيل، واستطعتم في النهاية إرغام الولايات المتحدة على التقدم بأفكار للتسوية الشاملة، برغم أنها كانت ترفض ذلك في البداية. والآن فإنكم تتفاوضون في ظل هدوء كامل في جبهة القتال، وانتظاراً لما لساح أميركية جديدة أو لأسلحة سوفياتية جديدة، وهذا بالطبع وضع ليس في صالحكم، وأن تجربة النضال الفيتنامي وشعوب الهند الصينية بأسرها تؤكد درساً هاماً وهو أن وحدة النضال الشعبي يمكن أن تواجه أغنى الامبراطوريات واقواها، ومن هنا، فإننا نؤكد باستمرار وحدة النضال العربي الفلسطيني، وضرورة الاعتماد على النفس والاحتفاظ بزمام المبادرة في نضالكم العادل لاستعادة حقوقكم»^(١).

وأشار شو اين لاي إلى المباحثات المقبلة بين الرئيس نيكسون والزعيم السوفياتي بريجنيف في موسكو، وقال بأن القادة الصينيين يرون بأنها ستقوم على المساواة بينهما، وأنه يعتقد بأن السوفيات سيعنون بمصالحهم في الشرق الأوسط، ولكن ذلك سيرتبط بالمشاكل الأخرى في آسيا وأوروبا ويمكن أن يضعف مساندة السوفيات للحقوق العربية. ثم أكد شو اين لاي على أن استعادة الأرض لا يمكن أن تتحقق إلا بالقوة المسلحة، وبغير ذلك لا بد من تقديم تنازلات على حساب الاستقلال الوطني، وحتى بالنسبة إلى الحل العسكري، نصح شو اين لاي بأن لا يعتمد العرب على الاتحاد السوفياتي، وقال إن

تجربة الصين ذاتها تؤكد ذلك، وأن للعرب تجاربهم في هذا الشأن، وأنه نظراً إلى أنه لا يمكن لدولة عربية واحدة أن تصد الغزو الإسرائيلي بمفردها:

وهو الأمر المثالي لمقاومة الغزو الإسرائيلي - الأمريكي، فوحدة العمل العربي يمكن أن تساعدكم كثيراً بدلاً من الاعتماد على الاتحاد السوفيتي، انهم يقدمون لكم المساعدات العسكرية منذ خمس سنوات، ويقولون لكم الآن بعدم توفر الطائرات التي تحتاجونها. هذا في الوقت الذي يضعون فيه على حدودنا مليون جندي مزودين بالصواريخ والطائرات بعيدة المدى، وكان أجدر بهم أن يقدموها لكم لتحرير أرضكم ولشعب فييتنام ليقاوم بها الاستعمار الأمريكي^(١٧).

نظراً لتعطيل جهود السلام الذي رافقه في تلك المرحلة تأخر في توريد بعض الأسلحة المتفق عليها من الاتحاد السوفياتي، طلب الرئيس السادات في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ أن يزور موسكو، وعندما تأخر الجواب شعر الجانب المصري بأن مشكلة الشرق الأوسط بدأت تفقد أهميتها بالنسبة إلى المشاكل الأخرى التي يعالجها الاتحاد السوفياتي. ثم تم سفر السادات إلى موسكو في الموعد الذي اقترحتة موسكو وهو أول شباط/ فبراير ١٩٧٢، وأبلغ السادات القادة السوفيات بأن الوضع في منطقة الشرق الأوسط لا يحتمل تأجيل العمل العسكري، فطالب بالإسراع في تنفيذ العقود العسكرية فوعد بريجنيف بإرسال كافة الأسلحة المتفق عليها، وذكر بأن المدة طائرة ميغ ٢١ سوف تصل إلى مصر قبل نهاية ١٩٧٢، كما وعد بتقديم عشرين طائرة قاذفة قتال من طراز (تي يو)، وملتي دبابة ت٦٢، كما وعد بأن يتم تصنيع الطائرة الميغ تصنيعاً كاملاً في مصر عام ١٩٧٩.

كما أشار بريجنيف إلى مباحثاته القادمة مع الرئيس نيكسون في شهر أيار/ مايو:

«واكد انه سيعمل على حسم الموقف في هذه الزيارة من أجل تحقيق الحل السلمي».

وفي زيارة ثانية لموسكو دعاه إليها الاتحاد السوفياتي في ٢٧ نيسان/ أبريل للتشاور بشأن الحل السلمي قبل وصول نيكسون، أكد السادات على نقاط ثلاث هي:

١ - عدم قبول أي اقتراح أمريكي حول الحد من الأسلحة في المنطقة قبل إزالة آثار العدوان.

٢ - عدم التنازل عن حدود ٤ يونيو [حزيران] ١٩٦٧.

٣ - عدم قبول حلقة اللاسلم واللاحرب^(١٨).

أما بريجنيف فقد قال بأنه سيحاول الوصول إلى اتفاق مع الرئيس نيكسون، ولكن نظراً إلى أن الرئيس الأمريكي لن يتمكن من الضغط على إسرائيل خلال السنة الانتخابية فـ:

«إنه يحسن الوصول معه إلى اتفاق على أن لا نتوقع تنفيذه قبل نهاية عام ١٩٧٢، أي بعد إعادة انتخابه، وتيسيراً لهمة نيكسون فيجب الامتناع عن القيام بعمليات عسكرية».

وقبل الرئيس السادات هذا الاقتراح وكان يسعى للحصول على بقية الأسلحة التي تحتاج إليها القوات المصرية. ولكن كان واضحاً أن هناك خلافاً في الرأي بين مصر والاتحاد السوفياتي، الذي كان يرى تأجيل العمل العسكري أملاً في التوصل إلى حل سلمي، وكانت مصر قد وصلت إلى قناعة بأنه لم يعد هناك بديل عن اللجوء إلى القتال لتحرير الأرض، لأن إسرائيل لن تتسحب إلى خطوط ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ولأن الولايات المتحدة لن تضغط عليها، ولأن الخبرة الطويلة خلقت القناعة في مصر بأن الولايات المتحدة لن تبذل سياساتها المخازنة لإسرائيل بعد انتخابات الرئاسة:

«فقد كان نيكسون واضحاً في سياسته التي وضعها منذ بداية ١٩٧٢، والتي تتضمن مواصلة تزويد إسرائيل بالأسلحة المتطورة عن طريق برنامج طويل المدى لضمان تفوقها عسكرياً على مصر، مع التعهد بعدم القيام بأي مبادرة سياسية دون موافقة إسرائيل عليها. ولم يكن الاتحاد السوفياتي يملك أي وسيلة للضغط على نيكسون لتغيير موقفه خلال المفاوضات التي ستتم أثناء لقاء القمة، والتي شرحها في شو اين لاي رئيس وزراء الصين وهو صاحب الخبرة الطويلة في التعامل مع الدول الكبرى»^(١٩).

وصل الرئيس نيكسون إلى موسكو في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٧٢، وفي لقاء القمة الذي عقده مع بريجنيف، تم الاتفاق على ثمانية مبادئ تكون أساساً لتسوية لقضية الشرق الأوسط:

١ - أن يكون الاتفاق شاملاً مع إمكانية تنفيذه على خطوات.

- ٢ - انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧. (استعمل النص الانجليزي من أراضى، كما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٤٢).
- ٣ - أي تعديل في الحدود يجب أن يتم بموافقة الأطراف.
- ٤ - يمكن أن تتضمن ترتيبات الأمن وجود مناطق منزوعة السلاح وتواجد قوات الأمم المتحدة في شرم الشيخ، مع وجود ضمانات دولية تشارك فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.
- ٥ - إنهاء حالة الحرب.
- ٦ - حرية الملاحة في الممرات الدولية.
- ٧ - الاعتراف باستقلال كافة دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل.
- ٨ - مشكلة اللاجئين.

كما صدر بيان أمريكي - سوفياتي مشترك أكد فيه البلدان تأييدهما للقرار رقم (٢٤٢) ولهمة بارنغ، وأشار البيان إلى أن حل النزاع العربي - الإسرائيلي سيؤدي إلى تخفيف التوتر العسكري في المنطقة. ويقول محمود رياض في مذكراته بأن إسرائيل ارتاحت لنتائج مؤتمر القمة، لأن المبادئ التي اتفق عليها فيه لم تطالبها بالانسحاب لخطوط ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. أما مصر فلم تجد شيئاً جديداً في هذه المبادئ، وإنما وجدتتها تكراراً لما ورد في القرار (٢٤٢) ولقترحات سابقة كانت مصر قد وافقت عليها، أي أن الأمر لم يخطط ما كان الوضع عليه قبل خمس سنوات، لم يحدث خلالها تقدم فعلي نحو التسوية حتى على أساس قرار مجلس الأمن. وأرسل الاتحاد السوفياتي رسالة مطولة لإبلاغ الرئيس السادات بما تم في لقاء القمة مع نيكسون، وكانت خلاصتها أن موقف الولايات المتحدة لم يتغير. وأشار هنري كيسنجر إلى أن نتائج مؤتمر القمة بين الرئيس نيكسون وبريجنيف كانت صدمة عنيفة لمصر والسادات، الذي كان يشكو في ذلك الوقت من تباطؤ الاتحاد السوفياتي في توريد الأسلحة لمصر، ومن أنه لا يفاوض الولايات المتحدة بحرارة بشأن قضية الشرق الأوسط، وإن الرئيس نيكسون نفسه لم يكن يرغب في إشارة مشاكل الشرق الأوسط في سنة انتخابية، ومجابهة خصوصيات محلية له من اليهود وأنصارهم، وفي وقت كان منهكاً فيه باجتماعات قمة بيكين وموسكو، وهجوم (هانوي) في الربيع. ولقد وجد السادات في البلاغ النهائي لمؤتمر قمة موسكو تقييداً لقضية الشرق الأوسط، كما وجد في موافقة وزير الخارجية غروميكو على صياغات للتوجيهات المبدئية العامة لمباحثات الشرق الأوسط، ومنها فقرة تنص على الموافقة على تبديلات في الحدود لمصلحة إسرائيل حسب قول كيسنجر، أمراً خطيراً، وقال كيسنجر كذلك بأنه استغرب صدور هذه الموافقة من غروميكو، ونسبها إلى احتمال أن يكون غروميكو قد وافق عليها تحت تأثير الإرهاق والتعب خلال مؤتمر القمة^(١٤). وذكر كيسنجر أن تأخر الاتحاد السوفياتي في إطلاع السادات على نتائج مؤتمر القمة أدى:

«إلى ازدياد تحرر السادات من الأوهام المرتبطة بالسياسة السوفياتية».

إخراج القوات السوفياتية من مصر

رغم تأكيدات قادة الاتحاد السوفياتي لمصر بأنهم سوف يزودونها بما تطلبه من أسلحة لكسب معركة التحرير بصورة مضمونة، وأنهم لا يمكن أن يتفقوا مع الولايات المتحدة ضد مصلحة مصر، فلقد تولد لدى وزير الحربية المصري الفريق محمد صادق، الذي أوفده السادات إلى موسكو في ٨ حزيران/ يونيو بأن السوفيات يريدون تهدئة الوضع، وأنهم:

«سوف يستمرون في التسويف في تقديم الأسلحة بأمل تحقيق حل سلمي للقضية».

وعندما تأخر الرد السوفياتي بشأن طلبات الأسلحة ومواعيد إرسالها، اتخذ الرئيس السادات قراراً بإنهاء عمل الخبراء السوفيات في مصر، وأبلغ وزير الحربية بذلك في ٧ تموز/ يوليو ١٩٧٢. وعندما جاء السفير السوفياتي في ٨ تموز/ يوليو ليبلغ الرئيس السادات بردّ الاتحاد السوفياتي على رسالته، وكان الرد يقتصر على الموقف السياسي ولم يتطرق إلى ما كانت مصر قد طلبته من أسلحة، أبلغه الرئيس السادات بقراره بإنهاء عمل الخبراء السوفيات:

دمع إمكان استبقاء الوحدات العسكرية السوفيتية على أن يتم وضعها تحت القيادة المصرية، وفي حالة رفض هذا الطلب فطهيا أن تغادر الأراضي المصرية قبل يوم ١٧ يوليو/ تموز (١٩٧٢)».

ورغبة من الرئيس السادات للتخفيف من أثر القرار، أوفد رئيس وزراء مصر عزيز صدقي إلى موسكو يحمل اقتراحاً بصور بيان مشترك، يتضمن شكر الحكومة المصرية للاتحاد السوفياتي بمناسبة انتهاء مهمة الخبراء السوفيات في مصر، وقد رفض بريجنيف هذا الاقتراح. وبخروج الخبراء والعسكريين السوفيات من مصر، تحقق هدف كبير للولايات المتحدة طالما عبر المسؤولون الأمريكيون عن ضرورة تحقيقه. وكانت العوامل التي أدت إلى قرار إخراج الخبراء السوفيات في تقدير محمود رياض كما يلي:

- ١ - تأخير توريد بعض الأسلحة وتردد السوفيات الشديد وتخوفهم من استخدام القوة لتحرير الأرض، مما قد يؤدي إلى مواجهة خطيرة بينهم وبين الولايات المتحدة، وكانوا حريصين دائماً على تجنب هذا الاحتمال الخطير.
 - ٢ - الوعود الأمريكية للسادات واعتقاده بأن التأثير الفعال الممكن هو مع الجانب الأمريكي.
 - ٣ - جاءت المباحثات مع نيكسون في أيار/ مايو بشأن الوفاق، فدخلت قضية الشرق الأوسط في حلبة المسامحات الدولية، وفقدت تصورها للمشاكل الدولية التي تستدعي الحل السريع. وعلى الرغم من أنه كان هناك إجماع باستحالة تخلي موسكو عن تأييد الدول العربية في حقها لاسترداد أراضيها المحتلة، إلا أن التباطؤ في المعونة في تحرير الأرض بعد خمس سنوات من الاحتلال أصبح في نظر القاهرة نوعاً من التخلي عن القضية. (مذكرات محمود رياض).
- وجاء في كتاب جيهان السادات سيدة من مصر أنه بعد شهرين من إعلان سياسة الوفاق بين امريكا والاتحاد السوفياتي استلم الرئيس السادات رسالة من السوفيات يعلمونه فيها بأنه ليست هناك ضرورة لتسليح مصر، لأنها سوف تكون عاجزة عن تحقيق نصر ضد إسرائيل في جميع الظروف... وذكرت السيدة جيهان أن وجه السادات احترق من الغضب عند استلامه لهذه الرسالة، وأنه قال لها وهو يتوجه إلى محطة التلفزيون بأنه سيعلم قراره بطرد الخبراء العسكريين السوفيات من مصر. وأضافت جيهان السادات أنها كانت تستمع إلى تصريح السادات عندما:

وسمعت أول أصوات البهجة في الشارع المجاور لمنزلنا، حيث بدأ الناس بالرقص والفناء. وأينما كنت اذهب بسيارتي في الأيام القليلة التالية كان الناس يحيطون بها ملوحين بإشارات النصر. لم يكن أحد في مصر يحب الروس، لذلك كان قرار أنور بعمارضة الروس قراراً سياسياً ناجحاً، فقد كان شعب مصر يقفهم ولا يحبهم. وكان آلاف الروس في مصر منزولين وبغلاء، مما أدى إلى انعدام شعبيتهم^(٣).

وتنسب جيهان السادات عدم محبة الشعب المصري للروس إلى أنهم كانوا منزولين ولم يقيموا علاقات ود وصداقة مع المصريين ولم يظهروا شيئاً من الكرم، كما أنهم:

«لم يهتموا بحضارتنا ولم يشاركوا في احتفالاتنا ولم يدعونا إلى بيوتهم... ولم يكونوا حتى ضحواين. فالمصريين يهينون الإستهانة المشرقة في الشوارع وفي الأسواق. ولكن الاكتئاب كان يطو ويوجه الروس دائماً.

وتوضع السيدة جيهان بأن الباعة المصريين كانوا يكرهون الروس لأنهم لا يشترون بضاعتهم بـ (استثناء الذهب):

«لقد كانوا يرفضون إعطاء قرش واحد كربح للشعب الذي يعاني الفقر الشديد. وكلما أرادوا شراء شيء مما نجيد صناعته مثل أعمالنا النحاسية والفروشات كانوا يقومون دائماً بالبحث عن الأشياء الرخيصة. هذا كله باستثناء الذهب، فقد كانوا دائماً يتلفون لشراء ذهبنا لأن أسعار الذهب في مصر كانت أرخص بكثير عما كان في الاتحاد السوفيتي. لقد قاموا بشراء الكثير من الأساور والفلاذات والقطع الذهبية، حتى أن المصريين كانوا يقولون أن الروس اشتروا الأسنان الذهبية»^(٤).

وكانت السيدة جيهان تسمع بأن الروس يسامون لتخفيض السعر. ولم تذكر السيدة جيهان، إضافة إلى هذه الأسباب «الرخيصة» في بعضها، إذا كان اكتئاب وانعزال الروس عن المصريين يعود إلى طبيعتهم وحاجز اللغة، أو إلى تعليمات حكومتهم بغية تفادي الاتهامات والإشكالات المرتبطة بما يمكن أن

يوجه للروس بأنهم يحاولون نشر العقائد الشيوعية بين المصريين. كما انها لا توضع إذا كان ما تدفعه الحكومة السوفياتية لرجالها الخمسة عشر ألفاً في مصر يمكنهم من الإنفاق بتوسع، حتى إذا كان الكرم أو الإسراف من طبيعتهم.

أما كيسنجر فيقول بأنه كانت للسادات غاية مزدوجة في إخراج السوفيات من مصر. أولاً: إزالة حاجز كان يمكن أن يمنعه أو أن لا يتعاون معه إذا قرر الدخول في معركة مع إسرائيل. وثانياً: كان تقديره بأن إخراج السوفيات سيحسن فرص فتح مباحثات دبلوماسية مع الولايات المتحدة. وهناك أيضاً من رأى بأن السادات كان يخشى انقلاباً عليه يقوم به ضباط يساريون مصريون لربما تسانداهم القوات السوفياتية إذا بقيت في مصر.

ونظراً إلى أنه لم يكن هناك تفاهم مسبق مع الولايات المتحدة بشأن إخراج الخبراء والعسكريين السوفيات:

«فإنها تجاهلت تلك الخطوة الخطيرة من جانب السادات تماماً، متناسية كافة التصريحات التي صدرت رسمياً عن الإدارة الأمريكية، واستعداد الولايات المتحدة للتصرك نحو التسوية السلمية الشاملة في حالة إنهاء الوجود العسكري السوفييتي من مصر. وقد كان هناك تصور خاطئ لدى العديد من المراقبين السياسيين، بأن واشنطن ستتحرك بسرعة نحو الحل السلمي العادل بمجرد زوال الخطر الذي يشعر إليه نيكسون في كل خطاب له. ولكن ما حدث هو أن الولايات المتحدة أدارت ظهرها تماماً لهذا القرار الخطير الذي اتخذته السادات، وكأنه لا يعنيا بالمره». (مذكرات محمود رياض).

ويضيف محمود رياض:

«ولقد ذكر في أحد الأصدقاء، أنه سال هنري كيسنجر، بعد تركه لمنصبه، عن سبب موقف الولايات المتحدة السلبي من القرار الذي اتخذته السادات بإخراج السوفييت من مصر، وكان رد كيسنجر عليه هو أن هذا الموقف الأمريكي السلبي هو الموقف الطبيعي تماماً في هذه الظروف، فالسياسة لا تعرف الأخلاقيات، وليس من مهمة الولايات المتحدة أن تتطوع بدفع ثمن شيء تم تقديمه إليها مجاناً ولم يشترط عليها أحد دفعه»^(١٨).

والواقع أن إخراج السوفيات أفقد مصر فائدة ومساعدة عسكرية دون أن يعطيها فائدة سياسية، لأن هذه الخطوة جاءت في منتصف السنة الانتخابية للرئاسة الأمريكية، التي يبذل فيها المرشحون وأحزابهم الجهود لكسب تأييد ومساندة اليهود ومؤيديهم المالية والانتخابية، ولهذا السبب، لم يقم الرئيس نيكسون بتقديم أي منفعة للقضية العربية مقابل إجراء السادات البالغ الأهمية. ويذكر هنري كيسنجر الذي كان في ذلك الوقت مستشاراً للأمن القومي للرئيس نيكسون، أن إعلان الرئيس السادات عن قراره بإخراج القوات والخبراء والمستشارين السوفيات من مصر في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧٢، الذي قدر عددهم بخمسة عشر ألف رجل، جاء كمفاجأة مذهلة في واشنطن. كان احتمال قيام السادات بإخراج السوفيات من مصر قد راود تفكير كيسنجر كاحتمال يقع في مرحلة مقبلة، يقوم فيها السادات بعرض سحب هذه القوات في مقابل أن تقوم الولايات المتحدة بإحراز تقدم في مساعي التسوية التي يطلبها العرب. ويضيف كيسنجر ما معناه:

«ولكن نظراً لتقديري البخس للسادات (حتى ذلك الوقت)، فإني لم أحز أبداً بأنه سيجسم المشكلة بحركة واحدة فظة من جانب واحد»^(١٩).

وكان أول تخمين لكيسنجر عندما سمع بقرار السادات، هو أن السادات تصرف بانفعال وتهور، وأنه خسر بذلك ميزة مهمة في المفاوضات دون أي مقابل، ولكن بعد بعض التمعن والتفكير توصل كيسنجر إلى تفسير آخر لتصرف السادات، وهو أن قراره كان يعكس شعور القنوط في مصر لعدم حدوث تحرك نحو

التسوية، وأنه أراد أن يمنع وأن يظهر نفسه بأنه يمنع الشرق الأوسط من أن يتجمد في سنة التردد والحيمة - سنة ١٩٧٢ - وأنه أراد السعي للحصول على مساعدة سوفياتية أكبر لعمل هجومي في السنة التالية ١٩٧٢. كما وأن إخراج السوفيات سيكون إغراء للولايات المتحدة على أساس أنه (السادات) يقدر على التقليل من ارتباطه بالاتحاد السوفياتي. ورأى كيسنجر كذلك بأن إخراج القوات السوفياتية يعطي السادات حرية أكبر في خيارات إشعال الحرب، لأن وجودهم في مصر ربما وضع قيوداً على تحركاته الهجومية. وفي وقت لاحق أخبر السادات الولايات المتحدة بأن قرار إخراج السوفيات من مصر كان قراراً قومياً لم يتخذ لإرضاء أحد أو إغضاب أحد، وهذا حسب رأي كيسنجر يعني بأن السادات لا يطلب مقابلاً من الولايات المتحدة. ويستطرد كيسنجر فيقول بأنه على الرغم من أن السادات اشتكى من أن الولايات المتحدة كذبت عليه ونكثت بعهودها سنة ١٩٧١، فإنه اشتكى كذلك من أن الاتحاد السوفياتي لا يساعد مصر كما تساعد الولايات المتحدة إسرائيل، وناشد السوفيات في خطبه أن يمكنوا مصر من تطوير قواتها العسكرية لدرجة تسمح لها باللجوء للخيار العسكري، وأعلن أن مصر لا تريد أن يقاتل الجنود السوفيات في حروبها ولا أن تسبب مجابهة بين الدول العظمى، ولكنه كان يريد أن تقيم موسكو بأن قضية الشرق الأوسط كان لها الأولوية القصوى لدى مصر مهما كانت درجة أهميتها على جدول المشاكل السوفياتي. وأعلن بأن مصر لا تقبل دوام حالة اللاسلم واللاحرب. وفي هذا السياق اعترف كيسنجر بأن السوفيات رغم اتهامهم لهم بمخالفة تعهداتهم في مؤتمر القمة بموسكو، فإنهم جمدوا من ناحية أساسية الوضع في الشرق الأوسط، ودفعوا شئناً غالباً نتيجة لذلك في مصر وفي الشرق الأوسط بأسره. وقال بأنهم بالطبع لم يفعلوا ذلك عن دوافع بريئة، وأن قوة إسرائيل كانت الرادع الرئيسي. وكان هناك كذلك الخوف من المجابهة العنيفة مع الولايات المتحدة فيما لو نشب قتال في الشرق الأوسط. وإضافة إلى ذلك، كان السوفيات في ذلك الوقت يحتاجون للقمح من أمريكا ولساندهتها في إبرام المعاهدات الألمانية. واعتقد كيسنجر بأن تصلب الولايات المتحدة ساعد على اعتدال السوفيات. (سنوات البيت الأبيض).

تراوح موقف الاتحاد السوفياتي بين عدم الرضى عن الشكل الذي اتخذه إخراج القوات السوفياتية من مصر، وبين الارتياح لهذا الخروج. ويذكر محمود رياض في مذكراته بأن السوفيات سارعوا بإخراج قواتهم قبل الموعد المحدد، لأن غايتهم الأساسية من وجود قواتهم في مصر كانت الضغط على الولايات المتحدة لدفعها للتوصل إلى حل سلمي، ولكنهم لم يكونوا راغبين في مجابهة خطيرة مع الولايات المتحدة تؤدي إلى صدام مسلح معها. ولذلك، فإن خروج رجالهم من مصر يقلل من تورطهم وإحراجهم إذا دخلت مصر في معركة حربية:

وهذا هو الذي يفسر في تقديري السبب في أن الاتحاد السوفياتي بمجرد خروج خبرائه ووجداته من مصر، واصل في نفس الوقت دعم مصر عسكرياً بل وقدم لمصر أسلحة حديثة وجديدة لم تكن لديها من قبل، واستمر في ذلك أثناء وبعد حرب أكتوبر [تشرين الأول] ١٩٧٢^(٣).

كان من نتائج مؤتمر قمة موسكو في أيار/ مايو ١٩٧٢ وسحب القوات السوفياتية من مصر، انطمأنت الولايات المتحدة إلى أن خطر المجابهة بينها وبين الاتحاد السوفياتي قد تناقص، وساعد ذلك في جعل الاستخبارات الأمريكية تستبعد قيام مصر وسوريا بالدخول في معركة عسكرية كبيرة ضد إسرائيل، رغم وجود بعض ظواهر الاستعداد للمعركة التي كانت مصر وسوريا تعدان لها في تكتم شديد. وفي بداية رئاسته الثانية من ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢، أراد الرئيس نيكسون أن يتحرك نحو مبادئ عامة للتسوية في الشرق الأوسط، على أساس أن الجمود ووقوف الولايات المتحدة جانباً دون تحرك سيؤدي إلى انفجار الوضع فيه. وكان الرئيس نيكسون، حسب قول هنري كيسنجر، يفضل إجراء مباحثات سرية تحت غطاء من المباحثات الرسمية الشكلية الظاهرية لا يكون لها تأثير على المباحثات السرية. وفي تعليقاته على مذكرات كيسنجر الدبلوماسية له وفي توجيهاته الكتابية لكيسنجر بشأن الجمود في جهود التسوية وموقف إسرائيل، أظهر الرئيس نيكسون بعض الحزم في التعبير اللفظي عما يريد:

يجب إبلاغ رابين [السفير الإسرائيلي في واشنطن] بشكل قاطع قبل أن اقبلها [غولدا مائير] بأننا لا يمكن

ان تقف جانباً دون حراك. لقد اخبرت الأمور خلال فترتين انتخابيتين، وهذه السنة انا مصمم على التحرك من نقطة الوسط. ان الامر اصبح مهياً للانفجار».

هك [يعني كيسنجر]: انت تعرف ان موقعي بمساندة إسرائيل يثبات كل منبياً على مزاي اوسع من مجرد (بقاء إسرائيل)، ان هذه القضايا تتطلب الآن بقوة التحرك نحو التسوية. إننا الآن صديق إسرائيل الوحيد الرئيسي في العالم. ان علي ان ارى ذرة واحدة من التجاوب من جانبهم، مع الاعتراف بأن الأردن ومصر لم تعطيا ما يكفي من جانبهما. هذا هو الوقت للتحرك - ويجب ان يقال لهم ذلك بحزم - لقد جاء الوقت لنبدأ العمل على إرضاء موقف إسرائيل المتعنت. ان تصرفاتنا في الماضي دفعتهم للظن باننا سنقف معهم مهما كانوا غير معقولين»^(٧).

ورغم هذه الشهادة الدامغة من الرئيس نيكسون بأن إسرائيل متعنتة جداً، وأنها لا تتجاوب حتى مع الولايات المتحدة في جهودها للتوصل إلى تسوية، ورغم ان هذا التعنت يمكن ان يؤدي إلى انفجار حرب في الشرق الأوسط، فيدفع الولايات المتحدة والعالم إلى حرب نووية عالمية، ورغم اعتراف الرئيس نيكسون بأن الولايات المتحدة كانت الإسرائيليين للاعتقاد بأنهم مهما غالوا وشطوا، ولو بصورة غير معقولة، فإن الولايات المتحدة ستقف معهم وتدافع عنهم وتحميهم. رغم كل ذلك، فإن الرئيس نيكسون والإدارة الأميركية لم يضغطا على إسرائيل لدرجة تؤدي إلى تسوية عادلة أو شبه عادلة، فوقع الانفجار واندلعت الحرب بمأسيتها وخسائرها البشرية والمادية والأماها وتهديدها لامن العالم وطمانيته.

اتصالات مصرية - أميركية سرية وسراب وخداع، أميركي

في شباط/ فبراير ١٩٧٢، جاء حافظ اسماعيل مستشار الامن القومي للرئيس السادات إلى واشنطن، واجتمع مع الرئيس نيكسون ومع هنري كيسنجر تحت ستار من السرية، وتبين من هذه الاجتماعات ومن الأسئلة التي زعم كيسنجر أنها كانت استطلاعية، بأن الجانب الأميركي يقترح ان يعترف الاتفاق النهائي بين مصر وإسرائيل بسيادة مصر على سيناء، مقابل السماح لإسرائيل بإبقاء قواعد عسكرية فيها لمدة طويلة كجزء من الترتيبات الأمنية لحماية إسرائيل، ولكن مصر أصرت على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية كافة لتحقيق السلام الشامل. واقترح كيسنجر تأجيل المباحثات إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية. وبدا للرئيس السادات ان هذا التأجيل، مثل التأجيل السابق إلى ما بعد الانتخابات الأميركية، يعني المعاطلة في تحقيق التسوية السلمية إلى أجل طويل غير محدد. وكان ذلك من العوامل التي دفعته للاقتناع بضرورة دخول المعركة. فلقد قبل الرئيس نيكسون لإسرائيل أن ترفض الانسحاب من سيناء، ووافق على توريد مزيد من الأسلحة لها. كما أن مركز الرئيس نيكسون تجاه إسرائيل ضعف نتيجة لتورطه في فضيحة (ووترغيت) الشهيرة، التي أعلن خلالها انه «ليس محتالاً» ثم اضطر إلى الاستقالة. وأصدر خلفه الرئيس فورد قراراً يحيم من الملاحقة القضائية. وفي أول آذار/ مارس جاءت غولدا مائير إلى واشنطن واجتمعت بالرئيس نيكسون، وكانت لا تريد ان تتحرك الأمور نحو تسوية، وذلك بغية تعزيز احتلال إسرائيل للأراضي العربية وتطوير الاحتلال إلى وضع نهائي، بحيث تصبح الأرض إسرائيلية يهودية بمواردها وسكانها. وقالت غولدا مائير للرئيس نيكسون: «لم تكن على حال احسن من الآن» وأكدت على ان الطريق المسدود كان آمناً لأن العرب كانوا ضعفاء ولم يكونوا يملكون الخيار العسكري. وكانت تريد الاحتفاظ بالأرض العربية لأنها لم تكن تثق بضمانات لسلامة إسرائيل غير محسوسة كما يمكن الرجوع عنها:

«كانت تعلم جيداً بأن الاعتراف بكيان الدول هو بداية معضلة سلامتها وليس نهاية تلك المعضلة».

ويصف هنري كيسنجر مشاعر غولدا مائير دون تحفظ أو استنكار فيقول:

«ان إرجاع أرض عربية كان أمراً موجعاً جسدياً لها»^(٨).

ويعترف كذلك بأن غولدا مائير كانت تلجأ لمطالب تعجيزية لتعطيل التسويات والانسحاب من الأراضي العربية، مثل المطالبة بالمفاوضات المباشرة، والمطالبة بتنسيق المواقف بين الولايات المتحدة

وإسرائيل. وطلب التنسيق كان يبدو في الظاهر طلباً معقولاً، ولكنه كان يعني إعطاء غولدا مائير (وإسرائيل) حق الفيتو على وسائل وخطط أمريكا السياسية. ومع أن كيسنجر لم يذكر أن الرئيس نيكسون وافق على إلزام الولايات المتحدة بالتشاور والتنسيق المسبقين، إلا أنه قيد سياسة الولايات المتحدة بمذكرة التفاهم التي قدمها لها عام ١٩٧٢ والتي تفرض على الولايات المتحدة مناقشة أي مبادرة سياسية مع إسرائيل قبل الإقدام عليها.

واستعطلت غولدا مائير سلاح التملق مع الرئيس نيكسون وشكرته لأنه:

«أحدث تغييراً ثورياً في العالم، وخلق لأول مرة الأمل في قلوب الناس «بأننا نتقرب من نهاية الحروب».

كانت العجز الروسية تهدف إلى اكتساب الوقت، لأنه كلما طال بقاء الوضع القائم دون تعديل زاد تثبيت إسرائيل في الأراضي المحتلة. وكان الهدف الثاني أن تحصل على موافقة الرئيس نيكسون على صفقة عون عسكري لإسرائيل. ولقد وافق الرئيس نيكسون على جدول جديد لتزويد إسرائيل بالطائرات بما في ذلك خطط لإنتاج مشترك بين البلدين. وحاولت الولايات المتحدة تخفيف أثر هذه الموافقة على العالم العربي فلم تصدر تصريحاً رسمياً عنها، ولكن خبر هذه الصفقة انتشر خلال أسبوعين، وسبب ذلك استياءً عنيفاً في القاهرة^(٣٦).

ويذكر محمود رياض في مذكراته، بأن محاولة كيسنجر خداع القاهرة بصورة فجأة، عندما اتصل بحافظ اسماعيل لينفي له إنشاء الصفقة العسكرية الجديدة، أشارت استياء مصر، فبعد أن تسربت هذه الأنباء إلى الصحافة الأمريكية، أعلن نياها وزير خارجية إسرائيل بعد أيام من تكذيب كيسنجر لها. وفي تطبيق على الموقف الأمريكي قال الرئيس السادات في خطاب له في أول أيار/ مايو أن الحل السلمي الذي عرضته أمريكا على حافظ اسماعيل:

«هو مجرد سراب وخداع، فالولايات المتحدة أصبحت توافق إسرائيل على أن تستولي على الأراضي العربية التي ترى إسرائيل ضمها بحجة تأمين حدودها».

ثم أكد أن مصر ترفض الحل الجزئي أو المرحلي، كما لا تقبل بأي حل منفرد مع إسرائيل:

«وأشار الرئيس السادات إلى تصريح وزير خارجية إسرائيل الذي جاء فيه، بأن الهدف من صفقة الأسلحة الأمريكية الجديدة لإسرائيل هو إخماد المرب وردعهم. وعلق الرئيس السادات بأن وزير خارجية إسرائيل أصبح أيضاً وزير خارجية أمريكا، فهو الذي يعلن سياسة الولايات المتحدة»^(٣٧).

وعندما اجتمع حافظ اسماعيل بهنري كيسنجر في باريس، كانت تعليمات الرئيس السادات له أن يحاول التعرف على موقف الولايات المتحدة بدقة، وهل هي تقوم بدور المحامي عن إسرائيل أم هي على استعداد لأن تكون وسيطاً محايداً، وماذا ستفعل الولايات المتحدة إذا قبلت مصر بمقترحات أمريكية ثم رفضتها إسرائيل، ثم لماذا تدقق الولايات المتحدة على إسرائيل الأسلحة الوفيرة في الوقت الذي تستمر الاتصالات من أجل الوصول إلى تسوية سلمية.

«وبطبيعة أن حافظ اسماعيل لم يحصل على أي رد صريح من كيسنجر، حيث استمر كيسنجر في المراوغة بإجاباته ولم يستطع أن يقدم أي جديد»^(٣٨).

في حزيران/ يونيو ١٩٧٢، زار الزعيم السوفياتي بريجنيف واشنطن، وحاول إقناع نيكسون بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية لتحقيق السلام بالمنطقة، ولكن الرئيس نيكسون عجز عن أن يقبل بما ترفضه إسرائيل، ولم تحقق قمة واشنطن أي تقدم نحو السلام. وفي إطار تحركها السياسي الدولي لتدعيم موقفها استعداداً للمعركة العسكرية، كانت مصر قد طلبت في نيسان/ أبريل (١٩٧٢) أن يقدم السكرتير العام للأمم المتحدة تقريراً شاملاً عن جهود الأمم المتحدة حول الوضع في الشرق الأوسط، تمهيداً لإثارة القضية أمام مجلس الأمن على أساس هذا التقرير. وقدم السكرتير العام تقريره، واجتمع مجلس الأمن بناءً على طلب مصر في ٦ حزيران/ يونيو لمناقشة التقرير، وتزامنت اجتماعات المجلس مع لقاء القمة في واشنطن، ولكن عندما لم يسفر اللقاء عن نتائج إيجابية عاد المجلس إلى الانعقاد. وفي النصف الثاني من تموز/ يوليو قدم للمجلس مشروع قرار في ٢٥ تموز/ يوليو يتضمن:

«إدانة شديدة لإسرائيل نتيجة لواصلتها احتلالها للأراضي العربية، كما أعرب مشروع القرار عن قلق المجلس من عدم تعاون إسرائيل مع الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة. وجاء في المشروع أن العمل السلمي يمكن أن يتحقق على أساس احترام السيادة القومية وسلامة الأراضي، وحقوق جميع الدول، وكذلك الحقوق والأمال المشروعة للفلسطينيين».

وصوتت جميع الدول الأعضاء في المجلس بما في ذلك الدول الغربية ودول أميركا اللاتينية إلى جانب المشروع، ولم تشترك الصين في التصويت لأنها ترفض الاعتراف بإسرائيل، ولكن الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو وأسقطت القرار. ولم يكن استخدام الولايات المتحدة للفيتو مفاجئاً للرئيس السادات فهو كان يتوقعه، ولكنه أراد:

«أن يضع الدول الكبرى أمام مسؤولياتها».

«وفي ٢٢ يناير [تموز]، وصف الرئيس السادات الموقف الأمريكي بأن مبادرة روجرز انقلبت من وقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل إلى تثبيت وقف إطلاق النار وتثبيت الاحتلال الإسرائيلي. وذكر أن أميركا بعد أن كانت تؤيد رسمياً مقترحات بارنج، أصبحت ترفض الإشارة إليها وتعلن أنها ستستخدم حق الفيتو إذا ورد ذكرها في قرار مجلس الأمن. ووصف الرئيس السادات هذه السياسة بأنها (نصب أميركاني) قائلاً: إن الولايات المتحدة قد أصبحت تقوم بدور (البيلجي الكبير في العالم)، ثم أعلن أن سياسة مصر تتركز في نقاط ثلاث: الأولى هي القوة الذاتية المصرية، والثانية هي الإمكانيات العربية الكبيرة، والثالثة هي الدعم السوفيتي سياسياً وعسكرياً»^(٣٤).

إن مطاطة الولايات المتحدة عبر السنين في السعي الحقيقي للتوصل إلى تسوية عادلة في الشرق الأوسط بعد حرب ١٩٦٧ أمر بارز معروف. ويقول هنري كيسنجر بأن ضعف الرئيس نيكسون داخل الولايات المتحدة بسبب صدمات فيتنام ووترغيت، لم يؤثر على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. ولم تدخل مشاكل الشرق الأوسط في نزاعات كبيرة داخل الولايات المتحدة. كما وأن دول الشرق الأوسط لم تستغل الإحراج التي كانت تتعرض لها السلطة التنفيذية الأميركية، لأن تلك الدول:

«كانت تستغل الطريق بدون اعتقادهم بأميركا القوية، فكل واحدة من هذه الدول اعتمدت على سياسة أميركية قوية لتحقيق غاياتها المختلفة جداً. إسرائيل اعتمدت لبقيتها على مساعدة أميركا، والمعتدلين العرب اعتمدوا على النفوذ الأميركي على إسرائيل للتقدم نحو السلام. وحتى العرب الراديكاليين احتاجوا إلينا ولو فقط كحجة. كانوا يميلون للمبالغة في تأثيرنا الخبيث إلى نفس الدرجة الكبيرة التي اعتبروا هذا التأثير حصيناً ضد ضغوطات (وترغيت)».

وفي أواخر ١٩٧١، ابتداءً نيكسون يحول إلى هنري كيسنجر، مساعده لشؤون الأمن القومي، المسؤولية عن سياسة الشرق الأوسط، وذلك بسبب تخوفه من أن تسبب نظريات وزارة الخارجية الأميركية معارضة من جميع الجهات. ويقول كيسنجر إن ذلك يعني - في رأيه - أن يؤخر ويماطل في مساعي الوصول إلى تسوية. وساعده في مطاطاته انصباب الاهتمام على المرحلة النهائية من مفاوضات حرب فيتنام، وكذلك تخوفه من الصعوبات والمصائد التي وجدت في أزمة الشرق الأوسط وهي النزاع العربي - الإسرائيلي، والصراع العائدي بين المعتدلين والراديكاليين العرب، ونفوذ وتنافس الدول العظمى وخصوصاً الدور السوفياتي الحربي المتنامي، وكلها وإن كانت جذورها مختلفة إلا أنها ارتبط بعضها ببعض^(٣٥).

ويزعم كيسنجر بأن الطريق نحو التسوية كان مسدوداً، ويشعر إلى أن خلق إسرائيل بمساعدة أميركية وسوفياتية أشعل القومية العربية وأدى إلى الحرب، فإسرائيل أنشأت كدولة بقوة السلاح، وعاشت بعد ذلك غير معترف بها ومنبوذة، ويشعر جيرانها نحوها باستياء مرير. وفي حزيران/ يونيو ١٩٦٧، اندفعت إسرائيل عبر خطوط الهدنة بعد أن أعلنت مصر تحت قيادة الرئيس عبد الناصر (الذي كان مدفوعاً بمعلومات سوفياتية مغلوطة حسب قول كيسنجر):

«حصار ميناء إيلات الإسرائيلي، وحرك جيشها بصورة منذرة بالشر نحو إسرائيل من داخل سيناء المنزوعة السلاح».

وانتهت الحرب في ستة أيام، استولت إسرائيل خلالها على مناطق واسعة من مصر وسوريا وكذلك

الصفة الغربية من نهر الأردن، مضاعفة بذلك الخيبة والمذلة العربية. ويضيف كيسنجر: وبما أن إسرائيل لم تعش أبداً داخل حدود مقبولة، فإنها لم تفرقاً أساسياً أن تضع حدودها في موقع غير مقبول، ولأنه كان محكوماً عليها بالعداء العربي الحربي، فإنها سعت للحصول على أوسع حزام أمني يمكن تصوره. كانت الدول العربية معزقة بين «اعتراضها الفلسفي» على وجود إسرائيل، والحقيقة الواقعية من أنها لا تقدر على تبديل الوضع القائم سوى بواسطة شكل من أشكال الدبلوماسية:

«الدول العربية المعتدلة مثل الأردن - (ومصر تحت الرئيس عبد الناصر بصورة متضاربة) - تحسست طريقها نحو معادلة قبيل (إسرائيل) بخطوط ما قبل حرب ١٩٦٧، ولكنها إلى أن تتم تسوية وضع الفلسطينيين لا تقدم أكثر من نهاية لحالة الحرب - نوع آخر من الهدنة - وليس السلام الكامل الذي تطلبه إسرائيل».

وفي إطار هذه الخلفية، يعدد هنري كيسنجر العوامل التالية التي سدت طريق السلام بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣:

- ١ - موقف الدول العربية الراديكالية، وتصور (إسرائيل) لاحتياجاتها الأمنية في الضفة الغربية للأردن.
- ٢ - رفض سوريا للتفاوض على أي شروط. كانت سوريا تعارض (وجود إسرائيل) وليس مجرد موقع حدودها وكانت تشير إلى (إسرائيل) بالأرض المحتلة. في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ عندما طار كيسنجر من تل أبيب إلى دمشق لأول مرة، قالت الصحف السورية التي كانت تسيطر عليها الحكومة بأن وزير خارجية أمريكا جاء من (الأرض المحتلة) ولم تقل (إسرائيل). ووقفت العراق وليبيا والجزائر بثقلها إلى جانب الراديكاليين العرب.

- ٣ - مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية بإقامة دولة علمانية في فلسطين، وهذا يعني زوال (إسرائيل).
- ٤ - ربط إسرائيل بصورة متزايدة لسلامتها بوجودها في الضفة الغربية للأردن.

وكان هناك الاختلاف في تفسير القرار (٢٤٢) وهل هو برنامج للتنفيذ أم مجموعة مبادئ عامة تجري المفاوضات في إطارها للاتفاق على مشروع تسوية تفصيلي. وكذلك أصرت إسرائيل على الاعتراف بها من قبل الدول العربية عن طريق المفاوضات المباشرة معها، ويقول كيسنجر:

«إسرائيل لاحقت الوهم بأنها تقدر على الحصول على (الأرض) وتحقيق (السلام). خصومها العرب تبعدوا الوهم العاكس بأنهم قادرون على استرجاع (الأرض) دون أن يعرضوا (السلام)».

ويعترف كيسنجر بأن السوفيات تقادوا بعناية التسبب في مواجهة بين القوى العظمى حتى ذلك الوقت (لغاية حرب ١٩٧٣) ولكنهم كانوا يساعدون العرب. ويؤمن بأنهم كانوا يحرضونهم مع تقادي المجابهة الكبرى، وأنهم كانوا عاجزين عن تحقيق ما يريده العرب من دحر إسرائيل واسترجاع أراضيهم. ووصف السوفيات كمحلم للعرب، ولكنهم عجزوا عن إحراز تقدم في قضيتهم وقدموا لهم الأسلحة، وذلك صعد حدة العنف والصراع دون أن يبذل الحقائق والوضع الأساسي.

ويشير كيسنجر إلى ضغوط وزارة الخارجية الأمريكية لتحقيق حل دبلوماسي بغية التخفيف من استياء العرب من الولايات المتحدة وإلى مشروع روجرز لتعود إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧، ويقول إن وزارة الخارجية الأمريكية قدمت هذا المشروع ولكنها لم تحل أبداً مشكلة اقتناع إسرائيل بالتخلي عن جميع مكاسبها، في الوقت الذي رفضت فيه سوريا أي شروط، ورفضت مصر (السلام) من دون سوريا والفلسطينيين الذين كانوا مصممين على القضاء على إسرائيل. ويؤمن كيسنجر بأن تقديم المبادرات في مثل هذا الوقت يزيد من حدة التوتر ولا يؤدي إلى النجاح، وإنما يقوي موقف السوفيات والراديكاليين. وعلى كل حال، فإن الرئيس نيكسون لم يكن ينوي إنجاح مبادرة روجرز، وإنما وافق عليها شكلياً ليرضي (المعتدلين) العرب. وكان يعتبر بأن انهماك الإدارة الأمريكية بمشكلة الهند الصينية لا يسمح بأن يضع البيت الأبيض ثقله وراء مقترحات اعتبرها أصلاً غير واقعية. وهنا يعبر كيسنجر عما يراه حكمة سياسية دبلوماسية فيقول:

«المفاوضات تنجح فقط عندما تتطابق الحدود الأدنى من مطالب الفرقاء. وخلال رئاسة نكسون الأولى لم يقبل أي فريق بأن يذكر غير المطالب القصوى - إسرائيل لا تريد أن تتخل عن الحدود على مقياس واسع، والعرب

يطالبون بالانسحاب الكامل ويرفضون أن يرتبطوا بأية التزامات هامة للسلام أو حتى للامن..

ولا يستطيع من يقرأ كتابي هنري كيسنجر، الأستاذ الجامعي في جامعة هارفرد الشهيرة من ١٩٥٧ - ١٩٦٩، ويستعرض تاريخ الأحداث ومواقف الولايات المتحدة ورؤسائها وجهود هنري كيسنجر التحيزية العدائية للعرب، إلا أن يتهم هنري كيسنجر بالمغالطة والتلاعب بالحقائق واستغلال كراهية الأميركيين والغرب الشديدة للسوفيات والشيوعية وربطهم بالعرب. فهو وصف العرب عموماً بأنهم أتباع للسوفيات، واستغل كلمة (الرايكايلين) لفتت أي دولة عربية أو قائد عربي بها مجرد أنه يطالب باسترداد أرضه المحتلة وحقوق شعبه وأمه المشروعة. رغم أن هنري كيسنجر يعترف باعتدال الأردن وبصداقته لأميركا وبالمزايا الرفيعة التي يتحلل بها مليكه، وكذلك مصر والعديد من الدول العربية التي عرضت (تنازلات) جسيمة وقبلت بالقرار ٢٤٢ الذي يعترف بإسرائيل ويحدد لها أمنة، وذلك يفوق ما أعطاه لها بدون حق قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، ويترك لها مدناً وقرى عزيزة مثل: يافا وحيفا وعكا وصفد وترشيحا وصفورية وبيت دجن وأم الفحم والد و الرملة والناصرة وطبريا، يطابعها الديني المقدس وبصلاتها بسيدنا عيسى المسيح رسول المحبة والسلام. كما يستمر في نعت الرئيس عبد الناصر بـ (الرايكايلي) رغم تحمله لمسؤولية قبول مبادرة روجرز الأمريكية. ويبدو لنا أنه كان أقرب إلى الصدق أن يذكر هنري كيسنجر أنه والرئيس نيكسون كانا من أكبر أسباب الفشل في التوصل إلى تسوية عادلة في الشرق الأوسط، وأن مسؤوليتهما كانت مسؤولية مباشرة. فبعد حساب الاعتبارات كافة، يبدو من الواضح أن تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل في المجتمع الدولي ولعدوانها وفي الاحتفاظ بما غنمته بالسلاح الأمريكي، هو العنصر الأساسي في نعت إسرائيل ورفضها للتخلي عما لا حق لها فيه، وفي سياساتها ومواقفها التي لا بد وأن تؤدي إلى الحرب في المنطقة، وإلى تعريض أمن العالم للخطر عن طريق احتمال المجابهة بين الدولتين العظميين. ولا يمكن لكيسنجر أو غيره أن يحتمي وراء الادعاء بأن إسرائيل دولة مستقلة لا تخضع لأوامر ورغبات الولايات المتحدة، أو أن الولايات المتحدة لسبب أو لآخر عاجزة عن أن تمل على إسرائيل سلوكها تجاه الدول الأخرى، فحتى لو قبلنا هذا الادعاء جديلاً، فإن الحقيقة تبقى بأن الولايات المتحدة ساعدت على خلق إسرائيل، وقدمت لها من المال والسلاح الرهيب الفعال والدعم السياسي والعسكري ما يزيد عن حاجتها لضمان بقائها في حدود قرار التقسيم، أو حتى في خطوط حزيران/ يونيو ١٩٦٧، فمكنتها من العدوان التوسعي ليس في فلسطين فحسب وإنما على الدول العربية المجاورة، والولايات المتحدة لم تنقف على الحياد في النزاع العربي - الإسرائيلي رغم مصالحها الضخمة في العالم العربي، ورغم صداقة أغلبية الدول العربية لها. وهي تعلم أن إسرائيل تستخدمه لا للدفاع عن نفسها وإنما للعدوان والاحتصاب والتوسع، وهذا يجعلها دون ريب شريكاً وحليفاً ضالماً وأعياً فيما يعتبره العديد من دول العالم وليس العرب فقط، جريمة دولية وإنسانية كبرى مشحونة بالمآسي البشرية والمخاطر الدولية. ولا يبدل من هذه الحقيقة وهذه المسؤولية الأمريكية أن يقلل بأن الإدارة الأمريكية تجابه ضغطاً من الكونغرس المنحاز لليهود ولإسرائيل، أو أن الصهيونيين واليهود و (اللوبي) اليهودي في الولايات المتحدة لهم نفوذ قوي جداً على رؤساء الجمهورية الأميركيين وإداراتهم، فالنتيجة الواقعية واحدة ومسؤولية الولايات المتحدة واحدة بغض النظر عن تنوع أدوار أجهزتها الحكومية وهيئاتها المختلفة، ومدى تأثير أي منها بالضغط اليهودي الصهيوني أو صمودها أمامها. وهذه المسؤولية لا تتجزأ إلا لفأيات الدراسة السياسية والعلمية والتحليل لتلك الأدوار لاستنباط الوسائل والأساليب لمجابهتها ومعالجتها. ولا يستطيع الباحث في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إلا أن يعود إلى قضية الأردن، وأن يجد في موقف الولايات المتحدة منه دليلاً أكيداً واضحاً على أن الادعاءات بأن موقف (الرايكايلين) العرب وصادقتهم لاتحاد السوفياتي، كانت السبب في امتناع الولايات المتحدة عن المساهمة الفعالة في الضغط على إسرائيل، وعن وقف مساعداتها المفرطة لها لإرغامها على إعادة الأراضي العربية والتخلي عن العدوان، إنما هي ادعاءات لا تطابق الحقيقة مطابقة وافية.. وأنه رغم أن هذه الادعاءات وما احتوتها من اتهام بالرايكايلية والتحاليف مع السوفيات لا تنطبق على الأردن، حتى بشهادة الأميركيين الرسميين أنفسهم،

فإن الاحتلال ما زال جاشاً على الضفة الغربية وما زال يهدد الأردن في أمته ومستقبله واستقراره، وكل ذلك بسبب موقف الولايات المتحدة والمساعدات الهائلة التي تزود بها إسرائيل. وإننا نعتقد بأن التاريخ سيسجل بأن العرب، وعلى الأقل الكثيرين من عرب فلسطين والدول العربية، كانوا على قدر كبير من الاعتدال، وأنهم يقبلونهم لقرار مجلس الأمن (٢٤٢)، الذي تصر الولايات المتحدة على أنه الأساس الشرعي الدولي لتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي، قد قدموا من التنازلات ما يدل على الاعتدال وعلى ما يعتبرونه واقعية سياسية. ومن الإجحاف والتقصيد الخبيث أن ينعت أكبر زعيم عربي لا كبر دولة عربية، قبل بمبادرة روجرز الأمريكية وحاول مراراً أن يتقرب من أمريكا ويتعاون معها في حدود الكرامة والاستقلال، بأنه «رايديكالي متطرف مثير للصعوبات» لتبرير معاداة أمريكا له ولتشويه صورته في أمريكا والعالم، خصوصاً وأن أمثال الرئيس نيكسون والرئيس كارتر وهنري كيسنجر أدركوا واعترفوا في مذكراتهم بتطرف إسرائيل ورفضها للانسحاب من الأراضي العربية، ولإعادة الفلسطينيين إلى بيوتهم وأرضهم وممتلكاتهم ووطنهم. وكيسنجر يشيد باعتدال الملك حسين وأتزانته واستقلاليتة وحفظه لكرامته، ويقول بأنه الشخص الوحيد الذي كان يمكن أن تتفاوض معه إسرائيل بنجاح بشأن الضفة الغربية، وأنه كان أكثر القادة العرب وضوحاً في تحديد شروط السلام، وأنه قدم مقترحات خلال زيارته لواشنطن في شباط/فبراير ١٩٧٢ بين فيها عناصر التسوية من مفاوضات وتعديلات في الحدود واسترداد قطاع غزة، وموضوع المراكز العسكرية الإسرائيلية على نهر الأردن والمستوطنات الإسرائيلية المعزولة، ورفض ضم وادي الأردن لإسرائيل. ولكن إسرائيل قابلت هذه المقترحات المعتدلة للدولة الصديقة للولايات المتحدة البعيدة عن الشيوعية والتبعية للسوفييت بالرفض.

ويذكر كيسنجر أن جلالة الملك حسين كان يجابه معضلة:

«كان مهوداً من التعنت الإسرائيلي ومن روابطه وصداقته مع الغرب وطموحات السيطرة المصرية وتوجه سوريا والعراق الثوري، ولكنه حافظ على استقلاله ولم يكن تابعاً لأحد. لم يوجه اللوم للولايات المتحدة لهزيمة ١٩٦٧ ولم يقطع العلاقات معها مطلقاً فطعت عدة دول عربية أخرى، ولكنه شابر في إصراره على حل عادل للقضية العربية حتى قضية أولئك الذين سعوا لإسقاطه»^(٣).

ويذكر كيسنجر بأن الرئيس السادات استغل الفلسطينيين ليحصل التحركات الأردنية، وأن جلالة الملك حسين سعى في مباحثاته مع الأمريكيين لإشغال تسوية مصرية منفصلة. وعلى أي حال، فإن الولايات المتحدة لم تسع لإعادة ضفة الأردن الصديق، ولم تقبل أن توضع تحت حماية قوات الأمم المتحدة، حسب الاقتراح البريطاني، إلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني، الذي لا يمكن أن ينازع شرعاً في حقه فيها، من تقرير مصيره. ومن الواضح أن الظلم الأمريكي - الإسرائيلي لم ينصب على (الرايديكاليين) أو (أصدقاء السوفييت) أو حاملي (السلح الشيوعي)، الذين زعمت الولايات المتحدة أنهم السبب في امتناعها عن الضغط على إسرائيل للانسحاب، وإنما شمل ذلك على مقياس أفضح الأردن المعتدل المحب للسلام والتسوية العادلة. وبالنسبة إلى العلاقة بين جلالة الملك حسين والرئيس السادات، يذكر كيسنجر بأن السادات لم يكن يحب جلالة الملك أو النظام الملكي، وأنهما لم يتقا ببعضهما، وأن هذا كان كارثة لعلمية السلام في الشرق الأوسط.

وأن السادات:

«في بداية تحركه السياسي المعتدل كان يحتاج (أو ظن أنه يحتاج) للفلسطينيين ليحافظ على مصداقيته العربية، واعتقد أنه إذا ساند مفاوضات إسرائيلية - أردنية مع جلالة الملك فإنه كان سينفر الرايديكاليين العرب، وخاصة سوريا التي كان يحتاج لمساعدتها إذا أراد الاحتفاظ بالخيار العسكري لبقايل، وإن ذلك بقي بعيداً عن جلالة الملك حسين، وبذلك منع بروز الماور الذي كان يمكن أن تتفاوض معه إسرائيل بنجاح بشأن الضفة الغربية».

وأدعى كيسنجر كذلك بأن جلالة الملك حسين كان:

«لا يثق بمصر، إذ كان يخشى أن يلحق ثقل السادات السريع الضرر بالأردن مطلقاً فعل عبد الناصر. ومن المؤسف أن هذين الزعيمين المتعدلين لم يقدما الواحد للآخر التأييد الذي كان يمكن أن يزيد في سرعة دبلوماسية الشرق الأوسط. إنهما وصلا إلى طريق مسدود مخرجه الوحيد كان الحرب».

وهنا، وكالعادة، يلقي كيسنجر المسؤولية على غير الولايات المتحدة التي كان تحيزها الصارخ وحمايتها لعدوان إسرائيل قد أصبحا ظاهرين بكل وضوح.

حشد طاقات عربية

منذ بداية عام ١٩٧٢، استمرت الجهود بما في ذلك جهود الجامعة العربية لتتفية الأجواء العربية ولتحقيق وفاق عربي وحشد للطاقات والتنسيق بين الدول العربية، تمهيداً للدخول في معركة تحرير الأرض. فاجتمع مجلس الدفاع العربي في شهر كانون الثاني/ يناير ودرس موضوع المؤسسة العربية للإنتاج العربي:

«وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على أن يكون مسرح العمليات مكوناً من ثلاث جبهات: الجبهة الشمالية وتشمل القوات السورية وأي قوات تضم إليها، الجبهة الشرقية وتشمل القوات الأردنية وأي قوات تضم إليها، وأخيراً الجبهة الغربية وتشمل القوات المصرية وأي قوات تضم إليها»^(٧٤).

وتقرر وضع كل الجبهات تحت قيادة قائد عام واحد، وتعهد العراق بتقديم خمس أسراب من طائرات الميغ وهوكر هنتر وتي. يو (١٦). وقدمت الجزائر أربعة أسراب طائرات ميغ، والمغرب سرب طائرات أخرى، وذلك إضافة إلى ما قدمته السعودية والكويت وليبيا في اجتماع سابق لرؤساء الأركان العرب. وتعهدت الدول العربية بتقديم قوات مدرعة وميكانيكية:

«وهو مستوى من الدعم العسكري لم يحدث من قبل، وخطوة ضخمة اقتضى التوصل إليها مجهوداً كبيراً استدعى مني مشاورات مكثفة مع الملوك والرؤساء العرب». (محمود رياض).

ولقد أشار هنري كيسنجر في مذكراته إلى اجتماع مجلس الدفاع العربي، وإلى أن ثمانين دولة عربية حضرته وعينت الفريق أحمد اسماعيل (وزير الحربية المصري) قائداً عاماً لجبهات مصر وسوريا والأردن، وأن الأردن قبل بالاتفاق على إحياء الجبهة الأردنية. وعلق كيسنجر على ذلك بقوله بأنه لم يكن واضحاً ما يعنيه ذلك، لأن الأردن أعلن في الوقت نفسه بأنه لن يسمح بعودة الفدائيين للقيام بعمليات من داخل الأراضي الأردنية ضد إسرائيل، وبذلك كانت النتيجة العملية لهذه القرارات أن عطل أحدهما الآخر:

«وذلك ليس نادر الحدوث في اجتماعات وزراء الخارجية العرب». (سنوات التبدل العنيف).

ومهما يكن من مبالغة في تعليق كيسنجر، فقد كان هناك ما يعرقل جهود الوفاق والتضامن من اختلافات وخصام، وأحياناً صدام مسلح بين الأطراف العربية، مثل الخلاف على الحدود العراقية - الكويتية الذي تم حله بفضل تعاون البلدين، وكذلك الصدامات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، والخلافات بين مصر وسوريا من جهة، والأردن من جهة أخرى.

ويقول محمود رياض في مذكراته:

«وقد كان من أسباب استمرار هذا الخلاف في ذلك الوقت هو المشروع الذي سبق أن اقترحه الملك حسين بإقامة المملكة المتحدة، بحيث تضم كلاً من الضفة الشرقية لنهر الأردن والضفة الغربية. وكان الملك حسين مقتنعاً بأن تولي الأردن مسؤولية المطالبة باسترداد الضفة الغربية هو الأمل الوحيد في إمكانية استردادها، بينما كانت منظمة التحرير ترفض اقتراح الملك حسين».

وعلى كل حال، فإن جلالة الملك حسين، حسبما قال محمود رياض، أبدى «استعداده الكامل» لدخول المعركة المشتركة، رغم أنه:

«كان ما زال عالقاً في ذهنه ما حدث في يونيو [حزيران] ١٩٦٧ عندما دخل المعركة بدون أي استعداد، وبينما على معلومات خاطئة وافقتهار إلى التنسيق، وكانت النتيجة ضياع الضفة الغربية».

ولكن جلالة الملك أكد على ضرورة التنسيق واجتماع القيادات السياسية للاتفاق على المعركة. وبالإشارة إلى قرار مجلس الدفاع العربي بتعيين قائد واحد للجبهات الثلاث الذي كان الأردن قد وافق عليه، ذكر محمود رياض:

«ابتسم الملك حسين وذكر أنه ما زال يوافق على وضع قواته تحت قيادة الفريق أحمد اسماعيل وزير الحربية

المصري، ثم تصالح الملك قاتلاً: لكن في هذه الحالة إلا يجب على الأقل أن يثير القائد العام قواته ليتعرف على إمكاناتها حتى يستطيع إصدار تعليماته إليها؟ وبالطبع، كان الملك حسين على حق في تساؤله هذا. وللأسف الشديد، فإن أثر الخلافات السياسية حال فيما بعد دون تحقيق تلك الزيارة التي كانت أساسية^(٣١).

وأكد جلالة الملك حسين بأنه سواء بوجود التنسيق أو عدمه، فإنه يعتبر من الواجب أن تمنع قواته أي تهديد إسرائيلي للجبهة السورية عبر الأراضي الأردنية. وبالفعل، فإن جلالة الملك حسين لم يكتف بذلك الواجب، وإنما دفع بقوات أردنية إلى سوريا عندما اندلعت الحرب، فقاتلت مع القوات السورية على الأرض العربية. وكان ذلك رغم عدم وجود تنسيق سابق بشأن بداية المعركة بين مصر وسوريا من جهة، والأردن من جهة أخرى. وقد أخبر جلالة الملك حسين فيما بعد محمود رياض:

«وإنه كان قد قرر عندما بدأت الحرب في السادس من أكتوبر [تشرين الأول] أن يتحرك الجيش الأردني لتحرير الضفة الغربية، في اللحظة التي يصل فيها الجيش المصري إلى المضائق، وتحرير سوريا للجلولان»^(٣٢). وإضافة لمحاولات تحقيق التعاون والتنسيق العربي، تعزز الشعور بالقوة العربية لدخول المعركة ببروز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الفوائض النقدية العربية الضخمة، وكذلك بوارد أزمة الطاقة المرتبطة بالبترويل العربي، وكذلك توقيع اتفاقية جديدة مع الاتحاد السوفياتي نصت على تزويد مصر بأسلحة جديدة منها:

«ثلاثة أسلحة لم يسبق لمصر الحصول عليها، وتشتمل على طائرات ميغ ٢٢ ولواء صواريخ تي - ١٧ - آر وصواريخ من طراز سام ٦ وعربات قتال من طراز جديد ومدافع وصواريخ مضادة للدبابات. وذلك بالإضافة إلى وعد باستمرار المساعدة وإعادة طائرات الميغ ٢٥ إلى مصر التي كانت تقوم بالاستطلاع الجوي لمواقع الإسرائيليين في سيناء والوحدات الإلكترونية المتقدمة للدفاع والقنال الجوي». (مذكرات محمود رياض) (صفحة ٤٢١).

وعندما أصبحت مصر مستعدة لدخول المعركة الكبيرة في شهر آب / أغسطس ١٩٧٣، قام الرئيس السادات بمحاولة أخيرة لجعل الولايات المتحدة تقوم بجهد لتحقيق سلام مقبول، وكان ذلك عن طريق حديث أدلى به لجلة نيوزويك الأمريكية أعلن فيه أن المعركة باتت على الأبواب. ولكن الولايات المتحدة وكذلك إسرائيل لم تأخذ تصريح السادات بصورة جدية، فلقد تولدت لديهما قناعة بأن مصر لم تكن تعد للقتال. وكانت إسرائيل تعتقد بأنها تستطيع القضاء على القوات المصرية خلال يومين، كما كانت تعتقد بأن الزمن في مصلحتها. ويذكر محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية في ذلك الوقت:

«ولقد زارني في تلك الفترة أحد الأصدقاء الأمريكيين في مكتبي بالجامعة العربية، وكان قادماً من جولة بالمنطقة تضمنت إسرائيل، وذكر لي أنه قابل عدداً من المسؤولين الإسرائيليين، وأنه لمس منهم اقتناعاً بأن عامل الزمن في جانبهم، ولذلك فهم لن يتحركوا في أي اتجاه إلا في اتجاه الحل الذي يريدهون فرضه على الدول العربية. وأضاف أنهم في إسرائيل يتوقعون تدهور الموقف الاقتصادي في مصر خلال عامين على الأكثر، وأن مصر ستصبح في نهاية هذه الفترة مثل كلكتا، ولما سألته عن هذا التشبيه أجاب أنه من المعروف أن هذه المدينة تعتبر من أفقر المناطق السكنية في العالم، حيث يولد الطفل ويكبر ثم يموت دون أن تحين له الفرصة للعيش تحت سقف بيت»^(٣٣).

وكان كيسنجر الذي أصبح مسيطراً على السياسة الخارجية الأمريكية لا يريد إجراء أي تحرك سياسي ما دامت إسرائيل لا ترغب في ذلك، وهي تشعر بالطمأنينة في ظل علاقات «ذهبية» مع الولايات المتحدة كان لكيسنجر دور كبير في صنعها. كما وأن خطر الوجود السوفياتي في مصر الذي كانت الولايات المتحدة تعتبره خطيراً ومقلقاً لها قد زال بانسحاب الخبراء والمستشارين والقوات العسكرية السوفياتية. وجاء هذا الانسحاب هبة كبيرة مجانية للولايات المتحدة من الرئيس محمد أنور السادات دون أي مقابل لمصلحة مصر أو العرب. وفي هذه المدة من تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، كان من حسن حظ العرب أن إسرائيل تمادت في استغفالها بهم وبقوتهم وفي قدرتهم على التنسيق فيما بينهم وبمصدق تصميمهم على القتال والتضحية، فتهاوت واسترخت وفوجئت بصدمة عظيمة وتكبث خسائر كان يمكن لو تحقق الانتصار العربي بكامله أن تؤدي إلى تغيير مجرى التاريخ والمصير العربي.

- (١) أصبح السادات رئيساً للجمهورية في استفتاء، ١٥/١٠/١٩٧٠، بنسبة ٩٨,٧٠ بالمائة.
- (٢) محمود رياض، مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ - ١٩٨٦)، ٢ مج، ص ٢٩٢.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٣.
- (٤) مذكرات فريق أول محمد فوزي، في: الوطن العربي، (١٠ - ١٦ كانون الثاني ١٩٨٦).
- (٥) رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨، ص ٢٩٦.
- (٦) جيهان السادات، سيدة من مصر، ص ٢٩٨.
- (٧) مذكرات اندريه غروميكي: شيء للذكرى، في: الدستور (الأردن)، ١٨/٨/١٩٨٨.
- (٨) كانت مصر قد وافقت على تمديد وقف إطلاق النار لغاية ١٩٧١/٢/٥ ثم مددته لغاية ١٩٧١/٢/٧.
- (٩) جاء كوسبيين إلى القاهرة بمناسبة وفاة الرئيس جمال عبد الناصر مع وفد سوفيتي سياسي وعسكري رفيع المستوى.
- (١٠) مذكرات فريق أول محمد فوزي، في: الوطن العربي، العدد ٤٦٦ (١٧ - ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٦).
- (١١) المصدر نفسه.
- (١٢) المصدر نفسه.
- (١٣) مذكرات الفريق أول محمد فوزي، في: الوطن العربي، العدد ٤٦٨ (٣١ كانون الثاني - ٦ شباط ١٩٨٦).
- (١٤) مذكرات اندريه غروميكي: شيء للذكرى، في: الدستور (الأردن) ١٨/٨/١٩٨٨.
- (١٥) رياض، مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨ - ١٩٧٨، ص ٣٠٣.
- (١٦) ممثل أمريكي في القاهرة خلال القطيعة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.
- (١٧) يقول محمود رياض بأن الإشارة إلى حقوق الشعب الفلسطيني في هذه المادة يعتبر تقدماً بالنسبة لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي انتصر على آثار العدوان وإشارة لمشكلة اللاجئين دون مضمون وطني أو شرعي.
- (١٨) القرار رقم (٢٧) ٢٦٢٨ بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٧٠، في: الأمم المتحدة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، ٤٧ - ٧٢، ٤٧، ٧٤، ٧٥، ٧٦، جمع وتصنيف سامي مسلم (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، ١٩٧٢)، ٤ مج، انظر: جورج طعمة، مجلد القرارات ١٩٤٧ - ١٩٧٤.
- (١٩) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ٣٠٩ - ٣١٠.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٣١٢.
- (٢١) المصدر نفسه، ص ٣١٥.
- (٢٢) سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات (باريس: مؤسسة الوطن العربي، ١٩٨٠)، ص ٩١.
- (٢٣) مذكرات الفريق أول محمد فوزي، في: المصدر نفسه.
- (٢٤) كان محمد حسنين هيكل ما زال قريباً من السادات في ذلك الوقت.
- (٢٥) مذكرات الفريق أول محمد فوزي.
- (٢٦) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ٣٢٧.
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.
- (٢٨) المصدر نفسه.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.
- (٣٠) Henry Kissinger, White House Years (Boston: Little Brown, 1979), p.1285.
- (٣١) رياض، المصدر نفسه، ص ٣٣٠.
- (٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٢.
- (٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٠.
- (٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٤١ - ٣٤٢.
- (٣٦) مذكرات الفريق أول محمد فوزي، في: الوطن العربي، العدد ٤٧٠ (١٤ - ٢٠ شباط ١٩٨٦).
- (٣٧) في انتخابات اللجنة المركزية لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا جاء السادات رابعاً بعد علي مبري وحسن الشاذلي ومحمد فوزي.
- (٣٨) رياض، المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

- (٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.
- (٤٠) المصدر نفسه.
- (٤١) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
- (٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.
- (٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.
- (٤٤) أنور السادات، وصيفي، ص ١٤٨.
- (٤٥) رياض، المصدر نفسه، ص ٣٦٨.
- (٤٦) محمد فوزي، مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢ - ١٩٨٦)، ٢ مج. انظر: مج ١: حرب الثلاث سنوات (١٩٦٧ - ١٩٧٠)، ص ٢٨٠.
- (٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٧٢.
- (٤٨) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ٣٧٢.
- (٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٧٢ - ٣٧٤.
- (٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٧٧. يبدو أن العبارة الصحيحة هي: (لا يفر ربطها بالتسوية الشاملة).
- (٥١) المصدر نفسه، ص ٣٧٨.
- (٥٢) كانت هناك اتهامات بأن السيد علي صبري الذي سجنه السادات على صلة وثيقة بالسوفييت.
- (٥٣) رياض، المصدر نفسه، ص ٣٨٢.
- (٥٤) الإشارة إلى قرار الجمعية العامة، رقم ٢٧٢٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠.
- (٥٥) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٩٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧١.
- (٥٦) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات، ص ١٠٢.
- (٥٧) Kissinger, White House Years, p.1289.
- كان كيسنجر مستشاراً للرئيس لشؤون الأمن القومي قبل أن يصبح وزيراً للخارجية.
- (٥٨) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ٣٩٢.
- (٥٩) المصدر نفسه.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٩٧.
- (٦١) المصدر نفسه، ص ٣٩٨.
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٠.
- (٦٣) المصدر نفسه، ص ٤٠١ - ٤٠٢.
- (٦٤) Henry Kissinger, Years of Upheaval (Boston: Little Brown, 1982) P. 204.
- (٦٥) جيهان السادات، سيدة من مصر، ص ٢٢٢ - ٢٢٤.
- (٦٦) المصدر نفسه.
- (٦٧) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ٤٠٦.
- (٦٨) Kissinger, White House Years, p.1296.
- (٦٩) رياض، المصدر نفسه، ص ٤٠٧ - ٤٠٨.
- (٧٠) Kissinger, Years of Upheaval, pp.211-212.
- عبارة الرئيس نيكسون عن موقف إسرائيل المتعنّت كانت كما يلي:
- «To quit Pandering to Israel's intransigent Position».
- (٧١) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ - ٢٢١.
- (٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ - ٢٢٢.
- (٧٣) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ٤١٨.
- (٧٤) المصدر نفسه.
- (٧٥) المصدر نفسه، ص ٤٢٠.
- (٧٦) Kissinger, Years of Upheaval.
- (٧٧) المصدر نفسه.
- (٧٨) رياض، المصدر نفسه، ص ٤١٢.
- (٧٩) رياض، المصدر نفسه، انظر: مج ١: للبحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٤١٥ - ٤١٦.
- محمود رياض كان أمين عام الجامعة خلال زيارته للاردين في حزيران ١٩٧٣.
- (٨٠) المصدر نفسه. (٨١) المصدر نفسه، ص ٤٢١ - ٤٢٢.



كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بعد جهود مضنية مركزة قد استكمل إعداد وتسليح وتدريب القوات المصرية، بحيث أصبحت مع القوات السورية في رأي بعض القادة المصريين متفوقة على القوات الإسرائيلية بصورة عامة، باستثناء قوة الطيران التي كان قد أعد مقابلها دفاعات جوية بمساعدات سوفياتية. وكانت حرب الاستنزاف لمدة ثلاث سنوات قد رفعت معنويات الشعب المصري والقوات المسلحة، وساهمت في استيعاب التدريبات المكثفة القاسية التي تم عن طريقها أعداد هذه القوات، وفي اكتساب خبرات ميدانية قتالية، وفي التنسيق وإدارة المعارك على مقياس واسع. ولقد ساعد على استيعاب الأجهزة الفنية واستخدامها وفي رفع القدرة القتالية، تجنيد شباب الجامعات والمعاهد المتوسطة والعالية على مقياس واسع. وكان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد حدد موعد دخول المعركة ليكون في ربيع عام ١٩٧١، ولكن رحيله إلى خالقه مساء ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، واختيار أنور السادات رئيساً للجمهورية خلفاً له، وسعيه الحثيث للتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق الولايات المتحدة، فوت الفرصة الأولى التي اعتبرت مناسبة لخوض معركة التحرير. ولكن عندما فشلت جهود السادات ومباحثاته مع روجرز عام ١٩٧١، ثم مع كيسنجر الذي أكثر من وعوده العرقوبية عام ١٩٧٢، وواصلت الولايات المتحدة دعمها الكثيف لإسرائيل ومسايرتها في رفضها لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، أو أي مشاريع أو مقترحات أخرى تستند إلى الانسحاب الشامل مقابل ضمانات أمنية وأفية، تبين له بأنه لا مفر من الحرب لتحرير الأرض أو لتحريك الأمور نحو التسوية. وكان الإعداد للحرب والتنسيق بين مصر وسوريا يجري بكمتمان شديد حتى عن الاتحاد السوفياتي. ويذكر الفريق سعد الدين الشاذلي الذي كان رئيساً لأركان حرب القوات المصرية المسلحة خلال حرب أكتوبر [تشرين الأول] في مذكراته حرب أكتوبر، بأن التخطيط والتحضير المصري للهجوم كان يتم في سرية تامة دون اطلاع الاتحاد السوفياتي. وقبل المعركة بأسبوع، أمر الرئيس السادات بإبلاغ الجانب العسكري السوفياتي دون الكشف عن قرار مصر بتنفيذ الهجوم.

وكان الجنرال السوفياتي ساماخودسكي وعدد من الضباط السوفيات، قد عينوا في السفارة السوفياتية في القاهرة للقيام بأعمال الاتصال بين القيادة العامة السوفياتية والقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية. وعندما عين الفريق الشاذلي رئيساً لأركان حرب القوات المصرية المسلحة في ١٦ أيار/ مايو ١٩٧١، كانت هناك خطة دفاعية هي الخطة (٢٠٠)، وخطة تعرضية سميت (غرانيت) تشتمل على القيام ببعض الغارات بقوات أرضية على مواقع العدو في سيناء. وبعد جدل حول الخطة الحربية المناسبة تم التوصل إلى حل وسط هو تجهيز خطتين: الأولى تهدف إلى الاستيلاء على المضائق، والأخرى تهدف إلى الاستيلاء على خط بارليف فقط. وأطلق على الخطة الأولى اسم العملية (٤١)، وتم إعدادها مع المستشارين السوفيات بغية إقناعهم بما يجب أن يكون لدى مصر من سلاح وقوات تجعلها قادرة على تنفيذ هذه الخطة. أما الخطة الثانية فسميت (الماذن العالية) وأعدت تحت ستار من السرية التامة دون أن يطلع عليها أحد من المستشارين السوفيات. كما لم يشترك في مناقشتها سوى عدد محدود من القادة المصريين. وأصبحت الخطتان جاهزتين في صيف ١٩٧١، غير أن الخطة (٤١) الخاصة بالاستيلاء على المضائق لم تكن قابلة للتنفيذ إلا إذا توافرت أسلحة ووحدات افترضت الخطة افتراضاً أنها موجودة. أما

خطة الماذن العالية فقد كانت أول خطة هجومية مصرية واقعية^(١).

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، عدل اسم الخطة (٤١) إلى (غرانيت ٢)، واسم (الماذن العالية) إلى (بدر)، وكان ذلك بعد أن تصدد يوم الهجوم ليكون في ٦ أكتوبر/ تشرين الأول الموافق ١٠ رمضان. وبالنسبة إلى خطط مصر الحربية التحضيرية لحرب أكتوبر ونيات وأهداف الرئيس السادات، يقول الفريق أول محمد فوزي:

«أوجت مبادرات الرئيس السادات وأفكاره، بتجزئة الانسحاب الإسرائيلي وتنفيذه على مراحل، إلى بعض القادة العسكريين بالمبادرة الذاتية، أو بالإجاء غير المباشر بتقديم مذكرات وتقارير بأفكار محددة للمعركة الحربية، تتواءم مع أفكار السادات، وذلك باستبعاد فكرة الحرب الشاملة واستبدالها بحرب محدودة يكتفى فيها بعبور قناة السويس، واتخاذ مواقع دفاعية شرقها بما لا يتجاوز عمق ١٠ - ١٢ كم، متطلعين في ذلك بقصور قدرة القوات المسلحة ومدى فعالية شبكة الدفاع الجوي شرق القناة. وكان أولهما لواء سعد الدين الشاذلي، وثانيهما لواء أحمد اسماعيل رئيس المخابرات العامة، الذي استبعده الرئيس عبد الناصر لعدم اهتمامه بواجباته الميدانية العامة وقت أن كان يشغل مركز رئيس هيئة الأركان في سبتمبر [أيلول] ١٩٦٩. ولم يكن لديهما الإنجاز الكامل بقدرات القوات المسلحة الحقيقية بسبب بعد الأول عن مركز التخطيط الأعلى، وبعد الثاني عن تطور القوات منذ استبعاده... التقت السادات أفكارهما وقرر الاستعانة بهما، فعين الأول رئيساً للأركان العامة، كما عين الثاني وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة في ١٤ مايو [أيار] ١٩٧١»^(١).

وقال الفريق أول محمد فوزي بأنه عندما بدأ الفريق أول أحمد اسماعيل التحضير لتخطيط عمليات أكتوبر [تشرين الأول] ١٩٧٣ مع رئيس أركان وهيئة عملياته:

«لم يحاول أن يستعيد أو يراجع فكر واستعداد القيادات السابقة له وتجاربها واستعدادها لعمليات تحرير سيناء، والدروس المستفادة من المشروعات الاستراتيجية أو التعبوية التي استغرقت سنوات ١٩٦٩ و ١٩٧٠ و ١٩٧١ ومنها المشروع الاستراتيجي الآخر الذي تم في مارس [آذار] ١٩٧١»^(٢).

وقال الفريق أول محمد فوزي كذلك:

«وكان لانضمام قادة جدد إلى القوات المسلحة في عام ١٩٧٢، كانوا متقاعدين منذ يونيو [حزيران] ١٩٦٧ وتولوا قيادة فرقي مشاة ومدعمة، تأثر سلباً على الخبرة الميدانية، وكان ولاؤهم لفكر وأهداف الرئيس السادات إيجابياً، إذ أنه أعادهم إلى الخدمة مرة أخرى. كما أن الفريق أول أحمد اسماعيل علي والفريق سعد الدين الشاذلي لم يحضرا هذا المشروع [آذار] مارس ١٩٧١»^(٣).

وعارض محمد فوزي الادعاء بأن شبكة الدفاعات الجوية غير قادرة على حماية القوات المصرية في تقدمها نحو المضائق الاستراتيجية في سيناء، وقال:

«وفي الحقيقة لم يكن هذا الزعم الخاطئ سوى صدى لهدف السادات القاصر على عبور قناة السويس والمتمركز شرقها فقط. أن دفع نسق كامل من كتائب الصواريخ سام ٢ شرقاً يوم ١٣/١٠/١٩٧٣، هو خير دليل على صحة مروية وقدرة الدفاع الجوي بالانتقالات المتتالية لوفيات التشكيلات البرية كلما تقدمت شرقاً. وأن فشل القوات البرية في تأمينها هو السبب في عدم استكمال خطة الانتقال بالانساق الأخرى تمشياً مع قدرة الجيشين الثاني والثالث، وليست عجزاً في قدرة الدفاع الجوي كما ادعى الفريق الشاذلي قبل بداية العمليات»^(٤).

أبطال مصر يعبرون

إلى ما قبل ساعات من بدء الهجوم المصري - السوري، ظل الاعتقاد سائداً في إسرائيل والولايات المتحدة بأنه لا خطر هناك من نشوب الحرب، وكان الاستهتار الإسرائيلي والأميركي بالقدرات العربية والاستعداد والتصميم العربي عاملاً مهماً في إحراز المياعة، ونجاحها في الهجوم على القوات الإسرائيلية التي لم يتوافر لها الوقت الكافي للتعبئة والاستعداد قبل بداية الهجوم. ويقول كيسنجر بأن الرئيس السادات تمكن من خداع أميركا وإسرائيل باستراتيجيته قبيل الحرب، وبهذا تمكن العرب من تحقيق المياعة في القتال. ويؤكد كيسنجر بأن الحقائق والمعلومات لم تكن تعوز صانعي السياسة في البلدين أو دوائر استخباراتهما، ولكن الخطأ كان في الاستنتاج من تلك الحقائق. كان السادات يهدد بإشغال الحرب سنة بعد سنة، وكرر إعلانه عن سنة (الحسم) ولكنه لم يقترب من التنفيذ، ولذلك عندما جاءت تهديداته الجديدة فإنها أهملت على أساس أنها كانت للخداع. كانت إسرائيل في أيار/ مايو ١٩٧٣ قد عيأت قواتها جزئياً، ثم تبين لها أن الاستعدادات المصرية لم تكن لإشغال الحرب، وتكاليف هذه التعبئة زادت في تردد إسرائيل وتأخرها في إجراء التعبئة مرة ثانية عندما جاء الخطر الحقيقي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. والمخططون الإسرائيليون افترضوا بأن مصر لن تهاجم طالما أنها تفقر إلى التفوق الجوي، وأنه لن يكون هناك هجوم دون تحركات واستعدادات ينكشف أمرها قبل يوم أو يومين على الأقل من بداية القتال، وهذا

يعطي الولايات المتحدة وقتاً كافياً للتدخل الدبلوماسي، ويوفر لإسرائيل متسعاً من الوقت لتعبئة قواها المتوقعة على القوات العربية. ويضيف كيسنجر بأن المسؤولين الأميركيين ظنوا بأن تحركاً مصرياً عربياً غير ممكن: «ولعل ذلك انعكاس لعدم الثقة في التعاون والتسيق العربي». ولم يكن من المتوقع أن تلجأ الدول العربية للحرب، بل افترض بأنها ستعطي الدبلوماسية فرصة مرة أخرى، وأنها ستنتظر نتائج المبادرة الأميركية للسلام التي وعدت الولايات المتحدة بها بعد الانتخابات الإسرائيلية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وكانت كل هذه الافتراضات خاطئة، وتهديدات السادات التي بدت فارغة أخفت نيته الحقيقية، وهو لم يجد فائدة في انتظار دبلوماسية الولايات المتحدة لأنها ستكون بلا جدوى إلا إذا ظهر بأنها انتزعت بالقوة العربية، فإسرائيل من ناحيتها كانت لا تريد تحركاً في المفاوضات للتوصل إلى تسوية، ولذلك كانت تقلل من شأن الاستعدادات المصرية والسورية حتى لا تتبرح مخاوف الولايات المتحدة فتبادر إلى التحرك السياسي تقديراً لاشتعال الحرب (سنوات التبدل العنيف). ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته تعليقاً على أن مصر وسوريا كانتا تجريان العد التنازلي الأخير للهجوم العربي المباغت على جبهتين: من الجولان في الشمال ومن الجنوب في سيناء:

«أخذنا أنباء الهجوم الوشيك على حين غرة كلية فحتى اليوم السابق (٥ أكتوبر [تشرين الأول]) ابلغتنا وكالة الاستخبارات المركزية بأن الحرب في الشرق الأوسط لم تكن محتملة، وتجاهلت تحركات القوات الضخمة وغير العادية التي كانت تجري في مصر على اعتبار أنها مجرد مناورات سنوية. وفسر على نفس الصورة تزايد النشاطات العسكرية السورية المثيرة كتحرك وقائي بسبب إسقاط الإسرائيليين حديثاً ثلاث طائرات سورية».

ويضيف الرئيس نيكسون:

«شعرت بخيبة أمل من تقصير مخابراتنا وذهلت من فشل المخابرات الإسرائيلية... كانوا من أفضل أجهزة المخابرات في العالم وهم أيضاً فوجئوا على غير استعداد، لأول مرة منذ ١٩٤٨ كان الإسرائيليون على وشك دخول الحرب بدون أن يكونوا قد وضعوا أجهزتهم الحربية أو قوتهم الاحتياطية تحت الاستعداد»^(١).

بدأ رد الفعل الإسرائيلي يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر الذي كان يوم السبت العاشر من رمضان ويوم عيد الغفران عند اليهود. ففي صباح ذلك اليوم، اتصلت غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل بالسفير الأميركي وطلبت منه الحضور إلى مكتبها في القدس، وأبلغته بأن مصر وسوريا ستقومان بهجوم منسق على إسرائيل في وقت متأخر من بعد ظهر ذلك اليوم وقالت له:

«بما أنه من المؤكد بأن العرب سيهزمون... فلا بد أن الأزمة نشأت عن سوء فهم للنوايا الإسرائيلية، وطلبت أن تقوم الولايات المتحدة بصورة عاجلة بإبلاغ الاتحاد السوفياتي، وكذلك جيران إسرائيل العرب بأنه ليس لدى إسرائيل نية لمهاجمة مصر أو سوريا، إسرائيل ستستدعي بعض الاحتياطي، ولكن كدليل على نواياها السلمية فإنها لن تعلن النفي العام. ونفت جولدا مائير بأن إسرائيل كانت تخطط لضربة وقائية، وأكدت بأنها ترغب في تفادي إراقة الدماء وبأنها لن تبادر في أية ظروف بأعمال عدائية» (كيسنجر).

وعندما أوقف هنري كيسنجر في الساعة السادسة والربع صباح يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ في شقته بفندق (والدورف تاورز) ليحاول أن يمنع القتال، كان قد بقي ساعة ونصف الساعة على اشتعال الحرب. ويادر كيسنجر بالاتصال بالسفير السوفياتي في واشنطن «الذي كان يبالغ النوم وبدأ مشرباً»، وطلب منه أن يبلغ موسكو على استعجال وكذلك القاهرة ودمشق بأن إسرائيل أخبرت الولايات المتحدة بأنها لا تخطط لعمل هجومي. وتشكك السفير الروسي في نيات إسرائيل، وادعى (حسب قول كيسنجر) بأن الأمر خدعة من إسرائيل، وأنه مناورة منها للتستر على ضربة حربية وقائية. وعلى كل حال، فإن اتصالات كيسنجر مع الأطراف المنفردة، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة والأردن والسعودية، فشلت في منع اندلاع الحرب. وكالعادة تشكك الأميركيون بأن السوفييات حرضوا العرب على القتال، ولو على مقياس صغير، بغية تحريك المساعي الدبلوماسية، وكان من الصعب على الرئيس ريتشارد نيكسون أن يعتقد بأن المصريين والسوريين يقدمون على الحرب من دون معرفة السوفييات أن لم يكن بتشجيع منهم. واستعرض كيسنجر بعض المخاطر التي ارتبطت بنشوب القتال. كان هناك خطر توسع الحرب إلى أزمة دولية، وكذلك أن تفصل أوروبا الغربية نفسها عن الولايات المتحدة:

«إنها لم تكن إيداً مرتبطة لمساندة الولايات المتحدة لإسرائيل. وكان بعض قادتها يفتشون على ذرائع ليناو استقلالاً ذاتياً أوروبياً منفصلاً إن لم يكن معارضاً للولايات المتحدة. كان نكسون جريحاً بسبب ووترجيت، كان علينا أن نظهر تسميناً على منع تدخل الاتحاد السوفييتي، وإن نعطي الانطباع بالثقة دون ضعف».

وكعادته أقحم كيسنجر الاتحاد السوفياتي على زعم أنه المحرك للعرب، كما لو أنهم كانوا من دون إرادة أو تصميم لاسترجاع أرضهم وحقوقهم، ويرد الدفاع عن إسرائيل واحتفاظها بما غنمته بالقوة الغاصبية بأنه ردع للاتحاد السوفياتي، وذلك رغم علمه وقناعته بأن إسرائيل أقوى من العرب، وأنها ستوزعهم دون شك، وأنها وقادة الولايات المتحدة عطلوا مساعي السلام العربية والدولية بل والأميركية أيضاً.

في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، اندفعت القوات المصرية عبر قناة السويس في عملية عبور، اشترك فيها مائة ألف رجل وأكثر من ألف دبابة و ١٢,٥٠٠ مركبة خفيفة وثقيلة عبرت سباحة وفوق معديات وجسور أقامتها فوق القناة. وكان ادواؤها ونجاحها رائعين، وخسائرها أقل بكثير مما كان متوقعاً. وإضافة إلى الحاجز المائي، اخترقت القوات المصرية الساتر الترابي المرتفع على ضفة القناة الشرقية واستولت على خط بارليف الحصين، وصدت هجوماً بالدبابات شنته القوات الإسرائيلية وحطمت له مائتين وخمسين دبابة في يومين، وأسرت قائد القوة الإسرائيلية المهاجمة، وحررت حوالي عشرة كيلومترات على امتداد شرق القناة. وعلى الجبهة الشمالية، اندفعت القوات السورية ببسالة وكفاءة، واستولت على قسم كبير من الأرض السورية المحتلة في الجولان. ولقد حطم هذان الانجازان الراتعان أسطورة العجز والخوف العربي وأسطورة (الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر)، وكذلك أسطورة (خط بارليف الذي لا يمكن اختراقه)، كما أثبتا أن القدرات العربية الحربية إذا اقتربت بالاعداد والتخطيط وإرادة القتال الصلبة والتنسيق والكتمان هي قدرات ذات شأن وأثر جسيم، وكان يمكن أن تؤدي إلى انتصار أكبر وانحسار للعدوان والتوسع الإسرائيلي. ويذكر الفريق سعد الدين الشاذلي في مذكراته عن حرب أكتوبر [تشرين الأول]، وكان خلالها رئيساً لأركان حرب القوات المصرية المسلحة:

«يعطى الثامنة من صباح يوم الأحد ٧ أكتوبر [تشرين الأول] ٧٣، كانت قواتنا قد حققت نجاحاً حاسماً في معركة القناة. فقد عبرت أصعب مانع مائي في العالم وحطمت خط بارليف في ١٨ ساعة، وهو رقم قياسي لم تحلق أية عملية عبور في تاريخ البشرية، وقد تم ذلك بأقل خسائر ممكنة. فقد بلغت خسائرننا ٥ طائرات و ٢٠ دبابة و ٢٨٠ شهيداً، ويمثل ذلك ٢,٥٪ في الطائرات و ٢٪ في الدبابات و ٢٪ في الرجال. أما العدو فقد فقد ٣٠ طائرة و ٣٠٠ دبابة وعدة آلاف من القتلى وخسر معهم خط بارليف بكامله.

لقد تم سحق ثلاثة ألوية مدرعة ولواء مشاة كانت تدافع عن القناة، وأصبحت أسطورة خط بارليف الذي يتفنى به الإسرائيليون في خبركان»^(١).

ويذكر الفريق الشاذلي كذلك:

«عندما زار الجنرال بوفر الفرنسي ميدان المعركة بعد وقف إطلاق النار رافقته في زيارته، وعندما شاهد هذا الحصن (أحد حصون خط بارليف المواجه لمدينة الاسماعيلية) ففر فاه مستغرباً وقال وكيف استطعتم التغلب على هذا الحصن»^(٢).

ويشير الفريق الشاذلي إلى ثقة الإسرائيليين بخط بارليف واستهانتهم بقدرة المصريين على اقتحامه فيقول:

«ذكر اليعازر رئيس أركان القوات المسلحة الإسرائيلية خلال حرب أكتوبر [تشرين الأول] ٧٣، أنه أثناء مناقشة احتمال قيام المصريين بالهجوم عبر القناة علق دايان ساخراً ملكي تستطيع مصر عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف فإنه يلزم تدعيمها بوسائلها الهندسية الروسية والأميركية معاً».

وكان الجنرال بارليف يؤيد دايان في هذا القول:

«إن هذه الشهادة من قادة العدو هي شهادة نعتز بها لأنها تظهر عظمة التخطيط وروعة الاداء اللذين تم بهما انجاز هذا العبور العظيم»^(٣).

خلال الأسبوع الأول من القتال فشلت الهجمات الإسرائيلية المضادة على طول القناة، وبلغت خسائر إسرائيل، حسب مذكرات الرئيس نيكسون حتى نهاية اليوم الثالث من القتال، ألف جندي بالمقارنة مع

٧٠٠ قاتل طيلة حرب ١٩٦٧. وكانت إسرائيل على وشك أن تخسر ثلث قوتها من الدبابات. ويذكر الرئيس نيكسون في تلك المذكرات:

«لم يكن لدي على الإطلاق أي شك أوتردد فيما يجب علي عمله. اجتمعت بكينسجر وبلغت أنه يعلم الإسرائيليون بأننا سنعرضهم كل خسائهم. وطلبت منه أن يجري ترتيبات النقل لتحقيق ذلك».

وخلال الأيام العشرة الأولى من القتال بلغت خسائر إسرائيل حسب التقديرات الأميركية ما يلي:

- ١ - تحطيم ٩٠٠ دبابة - (أي نصف القوة المدرعة الإسرائيلية).
- ٢ - إسقاط ١٦٠ طائرة - (أي ثلث القوة الجوية الإسرائيلية).
- ٣ - خمسة آلاف إلى ستة آلاف قاتل من ضباط وجنود إسرائيل:

وهذا عدد جسيم بالنسبة لعدد سكان إسرائيل ويمثل كما لو أن الولايات المتحدة خسرت في حرب فيتنام نصف مليون قتيل»^(١).

ويذكر محمد حسنين هيكل أن تقديرات (البنتاغون) مركز هيئة أركان حرب الجيش الأمريكي - التي أبلغت إلى بعض دول أوروبا الغربية - تدل على أن:

«خسائر إسرائيل في الأيام الخمسة الأولى من المعارك... وصلت إلى: مائة وعشر طائرات وأربعمئة دبابة وحوالي ثلاثة آلاف قتيل وحوالي ألف أسير... بينهم ٤٢ طياراً - عدا خمسة عشر ألف جريح»^(٢).

ويذكر هنري كينسجر أن السفير الإسرائيلي دينتز والجنرال غور أبلغاه يوم ٩ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣)، بأن خسائر إسرائيل بلغت حتى ذلك اليوم ٤٩ طائرة منها ١٤ فانتوم و ٥٠٠ دبابة منها ٤٠٠ دبابة دمرت في الجبهة المصرية، وطلب السفير دينتز من كينسجر أن لا يطلع أحد على هذه الأرقام باستثناء الرئيس نيكسون، حتى لا تتسرب فتتشجع الدول العربية المحجمة عن القتال حتى ذلك الوقت فتدخل الحرب لتساهم في ضرب إسرائيل ضربة قاضية. وأمام هذه الخسائر فهم كينسجر لماذا كان المصريون «مزموين مغرورين وغير راغبين في وقف إطلاق النار» (كينسجر).

وبدلت قصة صغيرة أوردها محمد حسنين هيكل في كتابه «عند مفترق الطرق» على التحسن الكبير في مستوى وإداء القوات المصرية، فلقد أسقطت طائرة إسرائيلية من تشكيل أغار على قاعدة جوية مصرية في منطقة الدلتا، وهبط قائدها بالمظلة وأسر وادخل إلى القاعدة حيث تصادف وجود قائد الطيران المصري وكان يتابع الهجوم الإسرائيلي ونتائج:

«وقال القائد المصري للطيار الإسرائيلي:

إنني رايت هجوم تشكيلك على هذه القاعدة ولم يكن مستواكم كما توقعت، كنا نظنكم اكثراً من هذا... ماذا حدث لكم... هل تغرتم؟

ونطق الطيار الإسرائيلي الأسير... نطق بالحكمة كلها - قائلاً بالحرف:

سيدي... أنتم الذين تغرتم»^(٣).

ويذكر هيكل كذلك ما قاله الجنرال ناركيس الإسرائيلي خلال مناقشة له مع أحد المحققين العسكريين الغربيين في تل أبيب وهو يصف عملية العبور:

«لا بد أن نشهد لهم [للمصريين بقصد]... لقد كانت خطتهم دقيقة وكان تنفيذها أكثر دقة... إننا حاولنا بكل جهودنا عرقلة عملية العبور وصدناها بالقوة وربدها على أعقابها... ولكننا ما كنا نتمثل ما حدث إلا وقد تحققت لهم نتائج، كانوا أعضاء عيوننا وقتضائهم فإذا هم قد انتقلوا تحت النار من غرب القناة إلى شرقها، وفاجأونا صباح يوم السابع من أكتوبر [تشرين الأول] بخمس فرق كاملة أمامنا على الشرق من القناة»^(٤).

ووصف الجنرال جونين، الذي كان قائداً عاماً لجبهة سيناء وفقد السيطرة على أعصابه في المعركة، الهجوم المصري بالعبارات التالية:

«لقد كانوا يتقدمون موجات بعد موجات... كنا نطلق النار عليهم ويتقدمون - كنا نحل ما حولهم جحيماً ويتقدمون... كان لون القناة بلون الدم وهم يتقدمون»^(٥).

وأثبت حاجز الدفاع الجوي في منطقة القناة فعالية رائعة حسب وصف أحد المراقبين الدوليين:

«بين كل أربع طائرات إسرائيلية اقتربت من هذا الحائط ودخلت في مجال تأثيره فإن ثلاثاً منها تهافت كالغرافس المشتق. وقد ركزت إسرائيل ضد هذا الحائط صفوفها ما لديها من الطيارين. وخلال ثمان وأربعين

ساعة - كما تقول التقارير الإسرائيلية نفسها - فقدت إسرائيل من هؤلاء أربعين قتلاً معظمهم لايقل سجله في الطيران عن ثلاثة آلاف ساعة. ولكي يكون هذا الرقم في إطاره الصحيح، فلعنا نتذكر أن إعداد طيار من هذا المستوى في أي سلاح جوي يتكلف وفق لبق التقديرات ثلاثة ملايين جنيه إسترليني من المعدات واستهلاك الطائرات والوقود إلى آخره... وهذا بالطبع غير ثمن الطائرة التي يكون على قيادتها حين يلحق صاروخ الموت^(١٤).

ولكن الوضع تبدل عندما صدر الأمر للقوات المسلحة بتطوير هجومها نحو المضائق في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر، ذلك الهجوم الذي كان العرب يستعملونه ويظهقون لحدوثه وقلقوا لتأخره. وتآجل الهجوم إلى فجر اليوم التالي. ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية في حرب أكتوبر، أن قرار الاندفاع نحو المضائق كان قراراً سياسياً من السادات وأنه هو وعدد من القادة المصريين عارضوا هذا القرار مراراً ولكن كان لا بد لهم من تنفيذه:

طد كان هذا القرار هو أول غلطة كبيرة ترتكبها القيادة المصرية خلال الحرب، وقد جرتنا هذه الغلطة إلى سلسلة أخرى من الأخطاء التي كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها.

كان علينا يوم ١٤ أكتوبر [تشرين الأول] أن نهاجم ٩٠٠ دبابة معادية في المكان الذي يختاره العدو لهذا اللقاء ونحت سيطرة جوية معادية بقوة ٤٠٠ دبابة مصرية فقط... ما زال هناك الكثير من الغموض يحيط بهذا الموضوع. لقد نجح العدو في استدراج ألويتنا المهاجمة إلى مناطق قتل اختارها بعناية ونجح في تدبير معظم دباباتنا. لقد فقدنا في هذا اليوم الأسود ٢٥٠ دبابة وهو رقم يزيد عن مجموع خسائرتنا في الأيام الثمانية الأولى للحرب. وبحول ظهر يوم ١٤ انسحبت قواتنا مرة أخرى إلى داخل رؤوس الكبارى شرق القناة^(١٥).

أما وزير الحربية المصري السابق الفريق أول محمد فوزي فقد ذكر أن قرار السادات لتطوير الهجوم يوم ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر كان:

ومن أجل رفع الضغط على «الجبهة السورية». والسادات والقائد العام ورئيس الأركان والقيادات العسكرية العليا في كتلة الجبهتين يطمحون تماماً أن معركة أكتوبر قد تحققت أهدافها الحقيقية اعتباراً من مساء ٨ أكتوبر، وأن أي استخدام للقوات لاكتساح أرض أكثر قد فلت أوانها، وأن أي مساس لقوات النسق التعبوي في أي مهمة غير المكلف بها سوف يخل بالتوازن القوات المسلحة ويعرض أمنها للخطر^(١٦).

وذكر الفريق أول محمد فوزي أن السوريين اعتوا القيادة المصرية «بالتقاسم والسلبية في عدم تقدم القوات إلى المضائق حسب الاتفاق بين القيادتين»، عندما كانت معظم القوات الإسرائيلية منهكة على الجبهة السورية وكان عدم وضوح الرؤية لدى الجانب السوري ناشئ من خداع القائد العام عن مكان الوقفة التعبوية التي قدرها على جبهة قناة السويس عقب إنشاء رؤوس الكبارى بعمق ٨ - ١٠ كم، بينما كان توضيح القائد العام للسوريين أنها بعد الوصول إلى المضائق الاستراتيجية في سيناء^(١٧).

وذكر محمد فوزي أن بعض قادة التشكيلات المقاتلة التي شاركت في حرب أكتوبر قالوا:

«إن قرار السادات الصادر يوم ١١/١٠/١٩٧٣ بشأن العمليات الإضافية هو قرار خاطيء. انه قرار مفاجيء لم تشمله الخطة العسكرية الواقعية في جبهة قناة السويس... أن القرار نقطة تحول خطيرة في سير العمليات الناجحة... أن تنفيذ قرار الرئيس السادات هو السبب في تحول عمليات القوات المسلحة المصرية من نصر إلى هزيمة... أن الفضل والخسائر الناتجة عنه بدلت من معارك يوم ١٤/١٠/١٩٧٣ (معارك اليوم الأسود) التي فشلت فيه الوحدات المدرعة وضربت خصائر ضخمه (٢٥٠ دبابة)، كانت تطبيقاً لقرار الرئيس السادات يوم ١١/١٠... أن قرار الرئيس السادات يوم ١١/١٠/١٩٧٣ الخاص بضرورة تنفيذ العمليات الإضافية، هو المنسب في استخدام قوات الفرقتين المدرعتين المكلفتين بحماية نطاق تعبوي للجيشين الثاني والثالث غرب القناة، وأن تحركهما شرقاً أخل بالنطاق الأمني من الدروع، الأمر الذي عرض قوات الجيشين للتهديد والخطر^(١٨)».

والفريق أول محمد فوزي اتهم السادات بأنه كان قد تواطأ مع أمريكا بشأن:

مجمع المعركة ومواجهتها وبدى الاشتباكات العسكرية التي تحققت تسخين الموقف، وقال بأن هذه الأمور قد تم الاتفاق عليها خلال الاتصالات السرية بين الرئيس السادات والإدارة الأمريكية والتي استمرت بانتظام قبل العمليات ونشطت أكثر خلالها، وكانت ذات أهمية كبيرة للاستراتيجيين، وأن لهجة هذه الاتصالات كانت ودية^(١٩).

وقال الفريق أول محمد فوزي أن الإخلال بالقواعد العسكرية من الجانب المصري كان سببه أهداف

السادات ونياته السياسية وقال:

«وتكشفت اتجاهات السادات مع الإدارة الأميركية في شأن المعركة، عندما أرسل الرئيس السادات إلى كيسنجر ظهر يوم ٧/١٠/١٩٧٣ عن طريق المخابرات الأميركية يذكر فيها أننا لا ننوي تعميق القتال أو توسيع المواجهة العسكرية».

وأضاف محمد فوزي بأن كيسنجر علق على الرسالة بأن مصر:

«لا ننوي المضي في العمليات الهجومية ضد إسرائيل. ثم قام كيسنجر بإخطار إسرائيل بهذه المعلومات الخطيرة عن نية واتجاهات مصر في الحرب، في الوقت الذي كانت فيه القيادة الإسرائيلية في حالة ارتباك شديد، وتبذل الجهد للتعرف على محاور الهجوم المصري. إلا أن السادات رغبة منه في تقادي الحرب الشاملة، رأى أن تتنازل عن كبر ميزة تحصلت عليها القوات المصرية المهاجمة في الحرب، وقدمها طواعية إلى إسرائيل لتصبح المبادرة في يدها بعد مرور يوم واحد فقط من بدء القتال»^(٣١).

تطوير الهجوم المصري - نفرة الدفرسوار - وخاع السادات

ويذكر الفريق الشاذلي أن قرار تطوير الهجوم تطلب دفع الفرقتين المدرعتين ٢١ والرابعة وإواء مدرع من ضفة القناة الغربية إلى شرق القناة، وبذلك بات هناك نقص خطير في القوى الاحتياطية غرب القناة. وبعد ظهر يوم ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، ظهرت طائرة استطلاع لمدة طويلة فوق الأجواء المصرية وتبين:

«من ارتفاعها وسرعتها أنها لا بد وأن تكون الطائرة الأميركية SR 71 A التي تطير على ارتفاع ٣٠ كيلومتراً وبسرعة ٣ ماخ».

ولم تتمكن الدفاعات الجوية المصرية من إسقاطها لأنها تطير على ارتفاع أعلى من مدى الصواريخ؛ وكان معنى هذا أن إسرائيل تعلم بموقف قواتنا شرق القناة وغربها على وجه اليقين».

«وفي خلال يوم ١٥ أكتوبر [تشرين الأول] قامت الطائرة SR 71 A برحلة استطلاعية أخرى فوق الجبهة والمنطقة الخلفية، وبذلك تحقق للعدو دخول المنطقة غرب القناة من الدبابات تقريبا. كان من الممكن أن تكون هذه الطلعة الاستطلاعية إنذاراً للقيادة المصرية بأن العدو يمكنه أن يقوم باختراق الجبهة وهو مطمئن تماماً، وأنه يتحتم علينا أن نسحب الفرقة ٢١ المدرعة والفرقة ٤ مدرعة إلى غرب القناة، ولكن هذا لم يحدث للأسف الشديد لا جهلاً أو إهمالاً من القادة العسكريين ولكن مقاومة وغروراً من القيادة السياسية، لم يضع العدو الوقت وبدأ عملية اختراق مواقعنا خلال ليلة ١٥/١٦ أكتوبر [تشرين الأول]»^(٣٢).

في صباح ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر وصلت المعلومات الأولى إلى القيادة العامة المصرية بأن العدو الإسرائيلي اخترق الجبهة المصرية في الدفرسوار بقوات صغيرة لا تثير القلق. وصدر بلاغ مصري يقول لقد نجحت جماعات صغيرة من العدو في العبور إلى الضفة الغربية، ويقوم الجيش باتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليها. وكانت البلاغات اللاحقة تقول بأن عدد الدبابات التي عبرت إلى الضفة الغربية لا تتجاوز سبع دبابات:

«وأنها تظهر وتختفي بين الشجر غربي القناة. وحدث تقصير وتقطع في المعلومات نتيجة إجراء تبديل في القيادات أو تبادل في المسؤوليات أجري لظروف طارئة في بعض القيادات».

وفي حديث مع محمود رياض في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، قال الفريق أول أحمد اسماعيل رداً على ما أثاره محمود رياض بشأن ضرورة وجود احتياطي على الضفة الغربية للقناة وقائد جبهة يدير المعركة عن كُتب وليس من القيادة العامة في القاهرة:

«وبأنه هو شخصياً قائد الجبهة. وشرح ظروف النفرة بأنه حدث للأسف تعديل في القيادة المحلية في نفس اليوم الذي بدأت فيه النفرة، مما أحدث نوعاً من الخلل في القيادة، وأنه أصدر أمراً باستخدام لواء مدرع لمواجهة النفرة في بدايتها، إلا أن القائد المحلي أبلغه أن موضوع النفرة بسيط للغاية، وأنها مجرد دورية اسرائيلية نجحت في عبور القناة، وأنه يستطيع معالجتها دون استخدام اللواء المدرع. وعندما تبيننا ضخامة حجم القوات الإسرائيلية التي عبرت القناة، أصدرت أمراً إلى لواء ميكانيكي بالتصدي للنفرة، ولكنه لم ينبع في أداء تلك المهمة بعد أن دعمت إسرائيل رأس الكويبري بقوات كبيرة»^(٣٣).

كانت المعلومات والبلاغات عن الاختراق في ثغرة الدفرسوار «الديابات السبع التي تظهر ثم تختفي بين الأشجار كاذبة ومشوشة وعلى الأقل تدعو إلى العجب. والحقيقة المؤلمة هي أن قوات الاختراق الإسرائيلية بقيادة الجنرال شارون كانت كبيرة ومدعمة وقوية، وأنها غيرت مجرى الحرب ونتائجها. فبعد نجاحها في العبور إلى غرب القناة، تمكنت من مهاجمة مواقع الصواريخ (سام) في عمق خمسة عشر كيلومتراً وقضت عليها، ولم يكن لدى كتاب هذه الصواريخ أسلحة تمكنتها من الدفاع عن نفسها، وبذلك أصبحت هناك فجوة في الدفاعات الجوية في ذلك القطاع مكنت الطائرات الإسرائيلية من أن تهاجم بفعالية، وتساند القوات الإسرائيلية المهاجمة دون خوف من مظلة الصواريخ المصرية.

كانت ثغرة الدفرسوار مدار خلاف شديد بين الرئيس السادات والفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان القوات المسلحة المصرية، إذ يقول الفريق الشاذلي أنه اقترح سحب بعض القوات والأسلحة من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية لإعادة التوازن العسكري في الضفة الغربية، وللقيام على القوات الإسرائيلية المهاجمة غرب القناة. وكانت القوات والأسلحة التي طلب الفريق الشاذلي إعادتها إلى الضفة الغربية من القناة هي مقررة أصلاً كقوات احتياط هناك. ولكن الرئيس السادات غضب وثار في وجه الفريق الشاذلي:

«واخذ يصرخ بعصبية: انني لا أريد أن أسمع منك مرة ثانية هذه الاقتراحات الخاصة بسحب القوات من الشرق، إذا لثرت هذا الموضوع مرة أخرى فإني سوف أحلكم»^(٣١).

ويقول الفريق الشاذلي في مذكراته بأنه حاول أن يشرح للرئيس السادات الفرق بين الانسحاب والمناورة بالقوات:

«ولكنه كان في ثورة عارمة لا يريد أن يسمع ولا يريد أن استرسل في الكلام»^(٣٢).

واتهم السادات الفريق الشاذلي بأنه أصيب بـ (الانهيار)، وأنه طالب بالانسحاب عام، ونفى الفريق الشاذلي ذلك بشدة في مذكراته، ورد على هذه التهمة بالمثل بأن أورد عدة حالات أصيب فيها الرئيس السادات بالانهيار النفسي، ومن هذه الحالات ما أشار إليه السادات ذاته عن وضعه النفسي بعد ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والهزيمة العسكرية الساحقة التي أثرت بمصر:

«لم أكن أعرف ماذا أفعل بنفسى... كنت معتاداً أن أخرج المشي أربعة كيلومترات يومياً. ولكن بعد ٥ يونيو [حزيران] كنت أسير وحسب... لم أكن أدري كم من الزمن أسير - عشرة كيلومترات أو أكثر أو أقل لا أعرف... فقد استولى عليّ زهول غريب لم أعد أستطيع معه أن أتبين الزمن أو المسافات أو حتى المكان نفسه في بعض الأحيان»^(٣٣).

ومن طرف آخر في حديث بين محمود رياض وحافظ اسماعيل الذي كان مستشار الرئيس السادات للأمن القومي، ذكر حافظ اسماعيل أنه:

«حدث تعاون في موضوع الثغرة حيث كانت المعلومات التي وصلت بشأنها في البداية تقلل من شأنها وأهميتها، وبناء على تلك المعلومات غير الدقيقة لم تصدر القيادة بالقاهرة من اللحظة الأولى القرار السليم للتعامل مع الثغرة، وعندما تبين ضخامة الاختراق الإسرائيلي وسرعته، ارتبكت القيادة لأنه لم يكن لديها الاحتياطي الكافي لمواجهة الأعداد الكبيرة من المدرعات الإسرائيلية التي عبرت إلى الضفة الغربية بسبب عبور الفرقة ٢١ والفرقة الرابعة، وهما من الاحتياط إلى الضفة الشرقية للقناة»^(٣٤).

وقال الفريق أول محمد فوزي:

«أن ثغرة الدفرسوار ليلة ١٦/١٥ أكتوبر [تشرين الأول] والأيام التالية هي وليدة فشل تطوير الهجوم للقوة الضاربة المصرية (أربعة لواءات مدرعة) التي خططها القائد العام، تلبية للقرار السياسي الذي أصدره الرئيس السادات يوم ١٦/١٠/١٩٧٣ ونفذه القائد العام يوم ١٤/١٠/١٩٧٣ بعد اعتراض جميع القادة».

(جريدة الدستور (الأردنية) ١٢/٨/١٩٨٨).

وذكر حافظ اسماعيل أنه أمكن سحب عدد من الصواريخ المصرية إلى الخلف، فلم تدمر ولم تحدث خسائر في رجال الصواريخ الذين يستغرق تدريبهم شهوراً طويلة.

واتهم الفريق الشاذلي الرئيس السادات بتضليل الشعب والقوات المسلحة بستر السرية الذي

فرضته القيادة السياسية على الموقف غرب القناة، مما أدى إلى عدم استعدادها وإلى سهولة مفاجأتها بهجمات العدو المتفرقة غرب القناة. ويذكر في حرب أكتوبر أنه مر بخاطره وهو يسمع صراخ السدات أن يستقل، ولكنه عدل عن هذه الفكرة حتى لا يقال إنه هرب وترك القوات المسلحة في أوقات الشدة، ووجه اللوم والانتقاد إلى الرئيس السادات:

«لقد كان لستار السرية الذي فرضته القيادة السياسية على الموقف غرب القناة أثار سلبية للغاية. إنه لم يخضع الشعب المصري فقط عن حقيقة الموقف بل وخدع أيضاً الأفراد القوات المسلحة. لقد كانت الوحدات الإدارية ووحدات الدفاع الجوي ومراكز القيادة غرب القناة تتلقوا بطهش دبابات تطلق النار عليها دون أن تدري ما هي هوية هذه الدبابات. وفي الوقت الذي نكتشف فيه حقيقة الموقف تكون هذه الوحدات قد تم تدميرها أو أسرها. كانت العربات والأفراد الذين يتحركون في الضفة الغربية للقناة، وهم يعتقدون بصحة البلاغات المصرية التي تصور بأن ليس لدى العدو سوى ٧ دبابات تخطيه في الأشجار في منطقة الدفرسوار، تتقاعاً بمن يظهر أمامها ويطلق النار عليهم فيقتل فريق ويؤسر آخر. لقد قتل المئات من الجنود وأسر الآلاف دون أن يقاتلوا، لأن أحداً منهم لم يتوقع وجود العدو في هذه الأماكن. لقد كان هذا النوع من المقاتل هو ما تريده إسرائيل لأغراض الدعاية. إنهم لم يستطيعوا أن يأسروا جندياً واحداً في الضفة الشرقية إلا إذا وقع في أيديهم وجريح لا يستطيع أن يقاتل أو يدافع عن نفسه. أما في الضفة الغربية فما هم إلا بأسرون المئات دون قتال، وذلك لأن القيادة المصرية قد خدعت رجالها وأخذت عنهم الحقائق»^(٣٤).

ومن المؤلم حقاً أن تنجح عملية الاختراق الإسرائيلي في الدفرسوار رغم أن التخطيط لها واحتمال تنفيذها كان أمراً معلوماً بصورة مسبقة للقيادة المصرية. فمحمد حسنين هيكل يذكر أن الجنرال شارون قال لمجموعة من الصحفيين قسواً معه ليلة في قيادته المتقلبة في الجبهة في تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣):

«لقد كان المصريون يتوقعون في خططهم احتمال عبورنا لقناة السويس من الشرق إلى الغرب. إن ضابط المخابرات المصرية لهذا القطاع من الجبهة وقع أسيراً في يد قواتي، وقد عرضنا معه على خريطة تعدد بالضبط مكان عبورنا المحتل وخطتنا بعد العبور»^(٣٥).

ولقد كانت هناك معلومات سابقة زود بها الروس القيادة المصرية، بأن إسرائيل أعدت خطة قبل الحرب لاختراق الجبهة المصرية في الدفرسوار وسميت هذه الخطة (الغزالة). وفي مناورات مصرية على نطاق واسع بكل أنواع أسلحة الجيش استغرقت اثني عشر يوماً، مثل فيها الجنرال السوفيياتي أوكينيف ومعاونوه دور العدو، جرى تطبيق هذه الخطة بصورة مفاجئة ضد القوات المصرية، ولكن القوات المصرية بقيادة الفريق أول محمد فوزي تمكنت من القضاء على الاختراق وتقدمت وحررت سيناء بكاملها حسب الخطة المقررة في المناورات. ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي عن ثغرة الدفرسوار بأنه لا يوجد في العلم العسكري خط دفاعي لا يمكن اختراقه، ولقد تأكد هذا بالنسبة إلى خط (ماجينو) الفرنسي وخط (زيغفريد) الألماني وخط (بارليف) الإسرائيلي، لأن المهاجم يستطيع أن يركز قوة وافية لهجوم في موقع مناسب أو ضعيف في خط الدفاع، ويكون الرد على مثل هذا الاختراق بالجوء إلى المناورة بالقوات أو باستخدام القوات الاحتياطية التي يتوجب الاحتفاظ بها لمثل هذا الاحتمال. ويضيف الفريق الشاذلي:

«وفيما كنا نعد خططنا لعبور القناة، فإننا لم نستبعد مطلقاً أن يقوم العدو باختراق مواقعنا سواء في مراحل ما قبل العبور أو بعد نجاحه، بل تصورنا أيضاً المناطق التي يحتمل أن يعبر منها، وحددنا ثلاث نقاط محتملة كانت الدفرسوار أحدها، ووضعتنا الخطط اللازمة لضرب هذه الاختراقات فور حدوثها، وحددنا القوات التي تقوم بتنفيذها ودرينا تلك القوات على تنفيذ هذه الواجبات. كان قرار تطوير الهجوم الذي اتخذ مساء يوم ١٢ أكتوبر [تشرين الأول] وما ترتب عليه من دفع الفرقة المدرعة ٢١ والفرقة الرابعة المدرعة عدلاً لواء مدرع خطأ كبيراً - كما سبق أن بينت - واعتباراً من فجر يوم ١٤ أكتوبر [تشرين الأول] لم يكن لدينا غرب القناة في منطقة الجيشين الثاني والثالث سوى لواء مدرع واحد. وهنا اختلفت الموازين وأصبح الموقف مثاليًا لكي يقوم العدو بمحاولة لاختراق مواقعنا»^(٣٦).

بعد أن تمكن العدو من العبور إلى الضفة القناة الغربية من ثغرة الدفرسوار بقوات كبيرة، وقضى على الهجمات المصرية التي شنت بالقوات القليلة المتوافرة غرب القناة، اندفع الجنرال (شارون) شمالاً في محاولة لاحتلال مدينة الإسمايلية وتطويق الجيش الثاني، ولكنه لم ينجح في تحقيق أهدافه، وتم إيقافه

وصده بالدفاع المستमित الذي قام به لواء المظلات وكتيبتان من الصاعقة المصرية خلال ليلة ١٨/١٩ تشرين الأول/ أكتوبر والايام التالية، وأفضل محاولته لتطويق الجيش الثاني المصري. وحسبما ذكر الجنرال هرتزوغ:

«لقد قوبلت فرقة شارون المدرعة ولواء المظلات بمقاومة عنيفة من المشاة والمدفعية (المصرية) وتحملت خسائر فادحة. لقد كانت مهمة شارون هي احتلال الاسماعيليه، ولكن المقاومة التي قام بها الكوماندو المصريون أوقفت تقدمهم».

أما في الجنوب، فقد اندفعت القوات الإسرائيلية في عمق ١٥ كيلومتراً وتشابكت في اندفاعها مع القوات المصرية، بحيث لم تعد هناك خطوط قتال واضحة منتظمة عند وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر. وقبل وقف إطلاق النار ببضع دقائق، جرى بأمر من السادات إطلاق ثلاث قذائف (سكاد) على القوات الإسرائيلية في منطقة الدفرسوار، وأعلن السادات لوسائل الإعلام أن القذائف هي من نوع (القاهر) التي تم صنعها في مصر. وكانت غاية السادات أن يهزم إسرائيل بأن لديه السلاح الذي يمكنه من ضرب العمق الإسرائيلي^(٣).

ولقد انتقد الفريق سعد الدين الشاذلي ادعاء السادات، على أساس أنه لم يكن في امكانه أن يخدع إسرائيل وكيسنجر بوجود طائرات الاستكشاف الأميركية وأقمار التجسس، وأن السادات انما كان يقصد أن يخدع:

«الشعب المصري فقط وبعض الاخوان العرب الذين يصدقون ما يقوله لهم السادات».

ولقد حاول السادات وحاول غيره في تحليلاتهم وتعليقاتهم أن يظهروا عملية ثغرة الدفرسوار بأنها كانت مغامرة يائسة، قام بها الجنرال شارون رغم معارضة القيادة العسكرية العامة الإسرائيلية، وأنها كانت تتعارض مع القواعد العسكرية السليمة، وأنها وضعت الوية مدرعة إسرائيلية في مصيدة تحيط بها ثمانمائة دبابة مصرية قادرة على سحقها. كما قالوا بأن نجاح القوات الإسرائيلية في الوصول جنوباً إلى (الادبية) ومحاصرة مدينة السويس وقطع الطريق والإمدادات عن الجيش الثالث المصري، إنما تحقق لأن إسرائيل خرقت وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر. ولكن الواقع المبرر هو أن الاختراق الإسرائيلي عند ثغرة الدفرسوار إلى غرب القناة ومحاصرة الجيش الثالث كان انتصاراً لإسرائيل، وأن خرق وقف إطلاق النار أمر متوقع من إسرائيل لم تتمكن القوات المصرية حسب أوضاعها في المنطقة أن تصده، فتمكنت غولدا مائير أن تعلن بأن الجيش الإسرائيلي يقاتل «غرب القناة». ولقد أدى كل هذا إلى أن مصر أصبحت في موقف يشوبه الضعف في المفاوضات المقبلة، وإلى أن إسرائيل بمساندة كيسنجر تمكنت من تقاضي ثمناً للسماح بإيصال المؤن والأدوية والمياه إلى الجيش الثالث المصري المحاصر. ولقد شوهت ثغرة الدفرسوار صورة الأعداد والبطولة الرائعة والانجاز العظيم للجند والضباط المصريين في عبور القناة والاستيلاء على قلاع خط بارليف، كما أضرت بمركز مصر التفاوضي في الأيام المقبلة.

رغم قرار وقف إطلاق النار رقم (٢٣٨) الذي صدر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر وقبول مصر وإسرائيل له، فإن القوات الإسرائيلية استأنفت القتال يوم ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر زاعمة أن الجيش الثالث انتهك القرار، ووصلت إلى ميناء الادبية جنوب مدينة السويس وحاصرت مدينة السويس والجيش الثالث على ضفة القناة الشرقية، ولكنها فشلت في احتلال مدينة السويس رغم استخدامها ثلاثة ألوية مدرعة ولواء مظلياً، لم يكن يقابلها في المدينة وحدات عسكرية نظامية، وإنما جابهتها مقاومة من السكان نظماً قائد الفرقة ١٩ بالتعاون مع محافظ المدينة، واشترك فيها عدد من الجنود المنسحبين وبعض جماعات قنص الدبابات الذين سحبوها من شرق القناة. وتمكنت هذه القوى من دحر دبابات إسرائيل التي نجح بعضها في الدخول إلى شوارع السويس. وتكبد العدو الإسرائيلي مائة قتيل وحوالي خمسمائة جريح، وترك وراءه عدداً من دباباته المحطمة، ولكنه انتقم من المدينة بفارات جوية، ويقصفها بالمدفعية طوال ثلاثة أيام حتى صباح ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر بعد وصول قوات الأمم المتحدة إليها وتوقف القتال. وفي كتابه حرب أكتوبر، يعلق الفريق سعد الدين الشاذلي بمرارة على القتال غرب القناة بقوله:

ولقد كان القضاء على الثورة يوم ١٦ أكتوبر [تشرين الأول] سهلاً وميسوراً، لولم يثر السادات في وجهي وكانني ارتكبت حماقة. وفي يوم ١٩ أكتوبر [تشرين الأول]: كان الموقف لا يزال تحت سيطرتنا، ويمكن القضاء على الثورة لو أن السادات أخذ برأيي ولم يرفض سحب جزء من قواتنا في الشرق، إن في ذلك لعبة ودرسا لمصر وأبنائها. أنه درس قاس دفعته مصر والعرب ثمتاً غالباً له، ولكنه درس على أي حال. إن السادات هو أحد من كان من حكام مصر الذين حكموا هذه البلاد عبر ٧٠٠٠ عام، سيذهب ويحيى من بعده مئات آخرين وستبقى مصر شامخة عزيزة الجانب، وسيشهد التاريخ أن حرب أكتوبر ٧٣ قد أبلى فيها الجندي المصري أحسن بلاء، وأن الضباط والجنود جميعاً قد بذلوا جهدهم وأدوه أروع أداء، إلا أن حاكم مصر في ذلك الوقت المتعشش إلى السلطة وحب الظهور حول نصرهم إلى هزيمة^(٣٧).

على الجبهة السورية تمكنت القوات الإسرائيلية في هجوم معاكس من استعادة ما حصر من الأرض العربية واتجهت نحو دمشق، إلى أن صدتها القوات السورية عند قرية سمعس بمساعدة من قوات عراقية. وعندما قرر السادات قبول وقف إطلاق النار بسبب تدفق الأسلحة المتطورة والدبابات الأميركية على مطار العريش واندفاعها مباشرة إلى جبهة القتال، أبقى إلى الرئيس حافظ الأسد ليبلغه بأنه مضطر لقبول وقف إطلاق النار لعجزه عن محاربة أميركا ولخشيته من أن تدمر القوات المصرية ورد الرئيس الأسد على السادات ليقنعه بالرجوع عن قراره مؤكداً أنه في إمكان القضاء على القوات الإسرائيلية غرب القناة، وذاكراً أن القوات السورية نجحت في وقف تقدم القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية، وإنها مستعدة للقيام بهجوم معاكس. فلم يستجب السادات للرئيس الأسد وقبل بوقف إطلاق النار. وأقصد شرح الرئيس الأسد لمحمود رياض أمين الجامعة العربية في ذلك الوقت الوضع العسكري على الجبهة السورية، وقال له إن القوات السورية ظلت تواصل هجماتها على القوات الإسرائيلية رغم خسارتها لآلاف ومائتي دبابة. وذكر له بأن الاتحاد السوفياتي عوض سوريا ٧٠٪ من هذه الخسائر، كما عوض خسائر سوريا في الطائرات والصواريخ، وقال الرئيس السوري إن سوريا عندما فقدت معظم مدرعاتها لم تتوقف عن القتال، وإنما لجأت إلى استخدام المدفعية والطيران بكفاءة كاملة لوقف التقدم الإسرائيلي. وذكر أن سوريا كانت تستعد للقيام بهجوم مضاد للقضاء على الجيب الإسرائيلي الذي كان محاطاً بالقوات السورية، ولكن الهجوم تأجل ٤٨ ساعة لتستكمل القوات العراقية المشاركة في القتال تعزيزاتها بالدبابات. وبالنسبة إلى وقف إطلاق النار الذي قبل به السادات، قال الرئيس الأسد إن الاتفاق بينه وبين السادات كان يقضي بأن تحتل مصر المضائق، ولكن القوات المصرية توقفت بعد عشرة كيلومترات شرق القناة، وأنها عندما دفعت بقواتها الاحتياطية يوم ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر إلى الشرق في سيناء، أي بعد ثمانية أيام من العبور الناجح، كانت الفرصة قد ولت بعد أن فقدت القوات المصرية عنصر المفاجأة. وشكا الرئيس الأسد أنه لم يكن هناك تنسيق بين سوريا والقيادة المصرية، رغم تعيين قائد واحد للجبهتين هو الفريق أحمد اسماعيل. ولم تصل إلى سوريا بيانات صحيحة ودقيقة عن الوضع العسكري على الجبهة المصرية. وتسائل الأسد:

«إن الذين عبروا من القوات المصرية إلى سيناء هم مائة ألف جندي فأين بقية القوات المصرية؟» (مذكرات محمود رياض).

إن ما جاء في أقوال الرئيس حافظ الأسد يتجانس مع ما جاء في كتاب الفريق سعد الدين الشاذلي حرب أكتوبر، حيث قال بأنه في خلال شهر نيسان/ أبريل ١٩٧٣ أخبره وزير الحربية المصري بأنه يرغب في تطوير الهجوم الوارد في الخطة الحربية المصرية ليشمل الاستيلاء على المضائق، فأعاد الشاذلي لوزير الحربية ذكر المشكلات المرتبطة بهذا الهجوم، وأنه لم يحدث تبدل في وضع مصر العسكري منذ أن ناقشا هذه المسألة من قبل. وبعد نقاش طويل بين وزير الحربية والفريق الشاذلي، قال الوزير للفريق بأنه إذا علم السوريون بأن الخطة هي احتلال ١٠ - ١٥ كم شرق القناة، فإنهم لن يوافقوا على دخول الحرب مع مصر، فأخبره الفريق الشاذلي بأن في إمكان القوات المصرية أن تنفذ مرحلة العبور بمفردها، وأن نجاحها في ذلك سوف يشجع السوريين على الانضمام للقتال في المراحل التالية. ولكن وزير الحربية قال بأن هذا الرأي «مرفوض سياسياً». وبعد نقاش طويل طلب تجهيز خطة أخرى تشمل تطوير الهجوم بعد

العبور إلى المضائق، وبلغ الوزير الفريق الشاذلي بأن هذه الخطة «سوف تعرض على السوريين لاقناعهم بدخول الحرب، ولكنها لن تنفذ إلا في ظل ظروف مناسبة» مثل تحمل العدو لخسائر جسيمة في قواته الجوية، وقيامه بسحب قواته من سيناء فلا يعود هناك مبرر لأن تتوقف القوات المصرية في عرق ١٠ - ١٥ كيلومتراً فقط شرق القناة، رغم عدم وجود خطة حقيقية لتطوير الهجوم. ويذكر الفريق الشاذلي:

ولقد كنت أشعر بالاشمئزاز من هذا الأسلوب الذي يتعامل به السياسيين المصريين مع اخواننا السوريين، ولكني لم أكن لاسطيع أن أبوح بذلك للسوريين، وقد ترددت كثيراً وأنا أكتب مذكراتي هذه هل أحكي هذه القصة أم لا. وبعد صراع عنيف بيني وبين نفسي قررت أن أقولها كلمة حق لوجه الله والوطن. إن الشعوب تتعلم من أخطائها، ومن حق الأجيال العربية القادمة أن تعرف الحقائق مهما كانت هذه الحقائق مخجلة^(٣٢). واتهام الشاذلي للقيادة المصرية بشأن تضليل السوريين يؤيده ما ذكره الفريق أول محمد فوزي، من أن عدم وضوح الرؤية لدى الجانب السوري كان ناشئاً:

«من خداع القائد العام (المصري) عن مكان الوقفة التعويية التي قدرها على جبهة قناة السويس عقب انشاء رؤس الكباري بمق ٨ - ١٠ كم، بينما كان توضيح القائد العام للسوريين أنها بعد الوصول إلى المضائق الاستراتيجية في سيناء»^(٣٣).

وفي النهاية الأخرى، ادعى السادات في حديث له مع وزير خارجيته محمد إبراهيم كامل في استراحة قرب خزان أسوان في ١٩٧٨، (وكان يتحدث عن حرب أكتوبر وكيف أعد لها ونسق مع الرئيس حافظ الأسد ومع الملك فيصل) أن الرئيس الأسد خدعه:

«توكلت بمرارة عن الأسد شريك في الحرب، وأنه غشه وأنه دخل الحرب على أساس أن يستمر لمدة ٤٨ ساعة على الأكثر، وهو الوقت الكافي للجيش السوري لاسترداد الجولان بعد مباغتة إسرائيل بالحرب وانشغالها بالقتال على الجبهة المصرية، ثم يطلب وقف إطلاق النار عن طريق الاتحاد السوفيتي، ويكون قد حل مشكلته مع استرداد الجولان غير حائل بما يجري لصر (شريكه في الحرب)، وذكر أن الاتحاد السوفيتي كان متواطئاً مع الأسد في هذا المخطط، وأن أغلب الخسائر التي تكبدها الجيش المصري حدثت خلال الهجوم الذي قام به الجيش لرفع الحجب عن الجيش السوري عندما قام الجيش الإسرائيلي بهجوم مضاد على سوريا»^(٣٤).

وعلى أقل تقدير، فإن زعم الرئيس السادات هذا لا ينسجم مع إصرار الرئيس الأسد ومطالبتة للسادات بعدم قبول وقف إطلاق النار والاحاجة على مواصلة القتال، كما لا ينسجم مع تحركات السادات الانفرادية رغم معارضة الرئيس السوري والقادة العرب لذلك.

وفي «معاومات مع السادات» ذكر أحمد بهاء الدين بأن السادات ادعى بأن الرئيس الأسد خذله بعد يومين من بدء الحرب (١٩٧٣)، وأنه لم ينفذ الخطة المتفق عليها:

«واجتاح الجولان كله في يومين ثم طلب وقف إطلاق النار.. وجيشنا ما زال في معمة عبور القنال... كان يظن أنه يمكنه أن يخرج باسترداد أرضه كلها».

وعندما ذكره أحمد بهاء الدين أنه كان قد نفى، وأنه اتهم الروس بالكذب عليه عندما أبلغوه طلب الرئيس الأسد اليهم التدخل لوقف إطلاق النار قال السادات:

«أنا فعلاً (زرقنتا) في بريجنيف حتى احتفظ بتحالف حافظ الأسد معنا»^(٣٥).

لم يكن الحال مع السوفيات على صورة أفضل، فحسبما جاء في مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، أخفت القيادة المصرية تفاصيل سير القتال خلال العمليات الحربية وتطور القتال. ولم يكن يسمح للجنرال سماخودسكي بالدخول إلى غرفة العمليات، واقتصار الأمر على تزويده بالمعلومات من قبل أحد ضباط الاستخبارات في حدود البيانات الرسمية المعلنة:

وفي الفترة من ١٦ - ٢٢ أكتوبر [تشرين الأول] عندما كان موقف العدو غرب القناة يتطور يوماً بعد يوم، كانت بياناتنا إلى الجنرال سماخودسكي مضللة ولا تعطي صورة حقيقية للموقف. كان هذا خطأ جسيماً وعملاً معيياً^(٣٦).

وبالمقارنة، يذكر الفريق الشاذلي أن هذا الأسلوب في التعامل مع السوفيات بصفتهم الحليف الرئيسي لصر، يختلف كثيراً عن أسلوب التعامل بين إسرائيل وحليفاتها أمريكا، ويقول بأن الجنرال العيازر رئيس أركان حرب القوات المسلحة الإسرائيلية خلال حرب أكتوبر ذكر في مذكراته:

«إنه بمجرد اندلاع الحرب لجري الاتصال المباشر مع وزارة الدفاع الأمريكية، وأخذوا يطمعونهم على خططهم ويطلبون نصيحتهم، وحرصوا أن يظل هذا الاتصال مبلشراً طوال مدة الحرب»^(٣٨).

ويضيف الفريق الشاذلي أن التعاون بين القيادتين المصرية والسوفياتية «كاد يكون معدوماً»، وأن السادات رفض جميع مقترحات السوفيات بوقف إطلاق النار، وأن تعليماته كانت تقضي أن لا يعرف السوفيات أكثر مما يعلن في الصحف والبيانات الرسمية. وفي ٩ تشرين الأول/ أكتوبر، سأل السفير السوفياتي السادات عن الهدف العسكري الذي تقاثل القوات المصرية لتحقيقه، نظر السادات إلى السفير وقال:

«إنك تتكلم مع القائد الأعلى للقوات المسلحة... إن سؤالك هذا سؤال سياسي لا يوجه إلى القائد الأعلى، وإنك ساعتر نفسك وكأنني لم أسمع هذا السؤال الذي وجهته، إذا كان لديك سؤال سياسي فيمكنك أن تذهب إلى الدكتور محمود فوزي وتوجه إليه»^(٣٩).

ولا شك أن قول السادات هذا يبدو عجيباً غريباً.

أهداف حرب أكتوبر

في حرب أكتوبر، كانت سوريا بالطبع تسعى لتحرير أرض الجولان السورية العربية، ولكن ماذا كان الهدف الأساسي الذي كان الرئيس السادات يسعى لتحقيقه في هذه الحرب؟ من الواضح أنه لم يكن القضاء على إسرائيل أو تحرير سيناء بكاملها في قتال متواصل، وهناك بعض الغموض أو التقلب فيما إذا كان الهدف الأساسي هو تحرير أرض سيناء حتى المضائق والصمود فيها، أو الاكتفاء بتحرير حوالي عشرة كيلومترات على طول الضفة الشرقية للقناة. ولكن يبدو من الواضح أن الغاية العسكرية المباشرة كانت انزال ضربة جسيمة وخسائر بالغة بالقوات الإسرائيلية سلاحاً وأفراداً، بغية كسر الجمود والمراوغة والمساطة من جانب إسرائيل والولايات المتحدة لدفعهما نحو تسوية للنزاع. ففي اجتماع المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢ حزيران/ يونيو ١٩٧١، قال الرئيس السادات مشيراً إلى الغاية من الحرب والنواقص التعبوية لدى القوات المسلحة المصرية:

«أنكم مطالبون بالعمل في حدود الإمكانيات المتاحة لكم. لو أنكم عبرتم القناة وأخيطم عشرة سنتيمترات فقط شرقي القناة، وأقول ذلك طبعاً للمبالغة، فإن ذلك سوف يغير الموقف السياسي دولياً وعربياً»^(٤٠).

وعندما جاء وقت الحرب، أصدر الرئيس السادات في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر التوجيه الاستراتيجي التالي الذي صاغ عباراته محمد حسنين هيكل^(٤١):

«توجيه استراتيجي من رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة:

إلى الفريق أول محمد اسماعيل علي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة:

١ - بناء على التوجيه السياسي العسكري الصادر لكم مني في أول أكتوبر [تشرين الأول] ١٩٧٣، وبناء على الظروف المحيطة بالموقف السياسي الاستراتيجي، قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الآتية:

(١) إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم ٦ أكتوبر [تشرين الأول] ١٩٧٣.

(ب) تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات.

(ج) العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة.

٢ - تنفيذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية.

توقيع

أنور السادات

٩ رمضان ١٣٩٣ هـ

٥ أكتوبر ١٩٧٣

رئيس الجمهورية».

في تعليق على أهداف الرئيس السادات في حرب أكتوبر، يقول هنري كيسنجر بأن السادات لم يهدف إلى تحقيق مكاسب لمجرد احتلال مساحات من الأرض، وإنما أراد خلق (تأزم) يؤدي إلى تبديل موقف الفرقاء المتجمد، وبالتالي إلى فتح الباب أمام المفاوضات على أساس أن الصدمة الحربية ستتمكن كلا

الطرفين من اظهار لينة لا يمكن أن تتوافر طالما تعتبر إسرائيل نفسها سائدة عسكرياً، وتجد مصر نفسها مشلولة بالذلة والخزي. كانت غاية السادات نفسية ودبلوماسية أكثر بكثير مما كانت عسكرية، ويضيف كيسنجر:

لقد علم السادات من اجتماعين سرّيين في أوائل سنة ١٩٧٣ بين مستشاره للأمن القومي حافظ اسماعيل وييني، بأننا كنا على استعداد لأن نتعامل في دبلوماسية الصراع العربي - الإسرائيلي، ولكن لا بد أنه توصل إلى استنتاجين: الأول أن البرنامج العربي الكامل للانسحاب الإسرائيلي الشامل غير قابل للتحقيق، والثاني أن ما كان قابلاً للتحقيق حالاً لا تقدر مصر على قبوله طالما بدا بأنه يتأتى من الضعف. وهكذا دخل السادات في حرب لا للاستيلاء على أرض وإنما لاسترداد احترام مصر لذاتها، وبذلك يزداد لبيئتها الدبلوماسية. سوريا حاربت لأهداف أكثر تقليدية وواقعية: أنها ببساطة أرادت أن تسترد الأراضي المحتلة وعلى الأقل أن تنزل خسائر إسرائيل. ويضيف كيسنجر ما يبدو بأنه تمجيد وأعجاب بالرئيس السادات: نادر هو رجل الدولة الذي يملك عند بداية الحرب مثل هذا التصور الواضح لأهدافها السياسية، وأندر من ذلك حرب أشعلت لوضع أسس الاعتدال في ذيولها. (سنوات التبدل العنيف).

في بادئ الأمر لم يكن كيسنجر ينظر إلى السادات بجدية، وكان يظنه ممثلاً أكثر منه رجل دولة. ثم جاءت حرب ١٩٧٣ ووجد كيسنجر أن السادات حافظ من الساعات الأولى للقتال على صلب مشكلته، وهذا اقنعه بأن الولايات المتحدة كانت تتعامل مع رجل دولة من الطراز الأول. وينسب كيسنجر قناعته هذه إلى أن السادات في الرسالة التي أرسلها للولايات المتحدة بعد بدء القتال بيوم أو يومين، حدد هدفاً بسيطاً وبالدرجة الأولى نفسياً للحرب: أن تظهر بأننا (المصريين) لم نكن خائفين أو لا حول لنا. ويشيد كيسنجر مرة أخرى بالسادات فيقول بأن السادات حقق هذا الهدف بألمعية - أنه كان شرطاً أساسياً لسياسته المقبلة للسلام. ونحن لا يتبين لنا ما هو النبوغ أو الألمعية في هذا الهدف وفي قرارات السادات خلال الحرب لتحقيقه، إلا إذا كان النبوغ والألمعية تكمن في تهيئة الأوضاع العسكرية والأجواء النفسية في مصر والعالم العربي لتقبل المزيد من التنازلات التي يرضى عنها كيسنجر وإسرائيل، بل أنه يبدو لنا بأن كيسنجر يمتدح الرئيس السادات لا لأنه استعمل (صدمة) الحرب ليجبر إسرائيل والولايات المتحدة على التحرك نحو تسوية وتقديم (تنازلات) للعرب، وإنما لأنه، في رأي كيسنجر، لجأ إلى الحرب لاستعادة ولو قسط من احترامهم لأنفسهم واعتبارهم الذاتي، بغية أن يجعلهم ذلك مستعدين لقبول تنازلات يقدمها السادات لإسرائيل في حماية (رد الاعتبار) و (استرداد الكرامة). ويلقي كيسنجر مزيداً من الضوء على موقف السادات، فيقول بأن السادات خلال الحرب حافظ على وعده بأن لا يثير الكراهية ضد أميركا في مصر، حتى في الوقت الذي حول فيه الجسر الجوي الأمريكي لتزويد إسرائيل بالأسلحة القتال تدريجياً لمصلحة إسرائيل، وكانت الاتصالات يومية بين الولايات المتحدة ومصر، وخفف السادات التهم على الولايات المتحدة ليس كمته وإنما لتفادي دفع الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل دون رجعة في التحركات الدبلوماسية المقبلة:

«كانت خطته تقضي بإقامة علاقة معنا نكون فيها ليس الوسيط فقط رسمياً وإنما نفسياً، وبعبارة أخرى تعامل فيها مطالب مصر على قدم المساواة مع مطالب إسرائيل - وتلك فكرة مذهلة لخليفة ناصر بعد حقيقتين من الخصومات»^(١٢).

أما رئيس أركان القوات المصرية المسلحة الفريق سعد الدين الشاذلي فقد عبّر عن شكوكه في نيات السادات بقوله في مذكراته:

«بعد انتهاء الحرب وبك الاشتباك الثاني في أيلول [سبتمبر] ١٩٧٥، أعلن السادات لأول مرة بأن هدف القوات المسلحة من حرب أكتوبر ٧٣ كان «احتلال شريط من الأرض يعقّق حوالي ١٠ كيلومترات شرق القناة، ثم وجه الفريق الشاذلي عدة أسئلة إلى السادات: «لماذا إذن امرت يا سادات بتطوير الهجوم نحو الشرق يوم ١٤ أكتوبر [تشرين الأول] على الرغم من معارضة القادة جميعهم؟ ولماذا إذن رفضت يا سادات وقف إطلاق النار. وقد حققت القوات المسلحة هذا الهدف اعتباراً من يوم ٧ أكتوبر [تشرين الأول] ونجحنا في صد الهجمات المضادة جميعها خلال يومي ٨ و ٩ أكتوبر [تشرين الأول]؟» هناك أسئلة كثيرة يجب أن يجيب عليها السادات إذا كان هذا هو هدف القوات المسلحة فلماذا إذن أخذ يضلّل القيادة السياسية

حرب أكتوبر ١٩٧٣ - الفرصة الضائعة

السوفياتية ويرفض نصائحها عندما كانت قواتنا المسلحة في وضع ممتاز؛ ويعد أن حدث الثغرة لماذا يقلل السادات من أهميتها ويرفض الحلول العملية للقضاء عليها، ثم يطلب وقف إطلاق النار وهو في موقف ضعيف، ويامر قواته بعدم اتخاذ أي إجراء مسبق لمنع محاصرة الجيش الثالث؛ إنها جريمة كبرى يجب أن لا تترك دون تحقيق نزيه حتى يمكننا معرفة هذه الأمور الفاضلة^(١٧).

وفي تعليق بعد حرب أكتوبر على دور القيادة السياسية المصرية في حرب أكتوبر ١٩٧٣، يقول محمد حسنين هيكل الذي كان خلالها وبثيق الصلة بالرئيس السادات:

«ولقد اعتقدت وما زلت اعتقد أن السياسة في حرب أكتوبر خذلت السلاح - ولا أقول خافته - بمقدار ما أن السلاح في سنة ١٩٦٧ خذل السياسة - ولا أقول خانها»^(١٨).

أما السادات نفسه فيقول في كتابه وصيقي بأن:

«كل المقاييس والتقدير والاحتمالات تؤكد أن عملية العبور واقتحام خط بارليف عملية انتحارية مائة في المائة وإن تعود على القوات المسلحة إلا بهزيمة أشد إبلاماً وأكثر قسوة من هزيمة ٥ يونيو [حزيران] ١٩٦٧».

ولكنه قرر خوض المعركة إذ لم تكن العملية بالنسبة له:

«ومجرد مخاطرة غير مأمونة العواقب فقد كان يقيني - طبقاً لحساباتي وبدون التأثير بأية حسابات خارجية أخرى - أننا سننتج وسنثبت أقدامنا - بعد العبور - على الضفة الشرقية للقناة، وسنهدم جدار الخوف الذي تفننت إسرائيل في إقامته بكل الوسائل الإعلامية والأساليب السيكولوجية منذ انتصارها المزيّف في ٥ يونيو [حزيران] ١٩٦٧»^(١٩).

وحسب تقدير السادات كان احتمال النجاح في عملية العبور يزيد عن ٨٠٪:

«وكان في تقديري أيضاً أن وصولنا للمضائق أمر ممكن، ولكن لم تكن الأرض في خطتي بقدر ما هدفت خطتي لضرب نظرية الأمن الإسرائيلية، وتقويض المجتمع الإسرائيلي بقتالي بسقوط هذه النظرية من داخله، وهذا ما وقع بالفعل وما زالت موجاته تترق لإسرائيل حتى الآن ولا تستطيع لها دفعا، فقد أنهت حرب أكتوبر جيل الحرس القديم الذي قامت إسرائيل على اكتفه»^(٢٠).

ومن الواضح أن ادعاء السادات هذا عن الموجات التي ما زالت تترق لإسرائيل ولا تستطيع لها دفعا وعن إنهاء جيل الحرس القديم هو ادعاء طنان رنان لا يمثل الحقيقة إلا بقدر ضئيل. ويؤكد السادات أن من أهداف حرب أكتوبر الأساسية:

«هدم جدار الخوف عن أسامه عن طريق العبور ووقوفنا على الضفة الشرقية للقناة، وهذا ما دعاني في وقت من الأوقات لكي أقول لعبد الناصر على سبيل المجاز أن اقتحامنا القناة ووقوفنا على مجرد ١٠ سم من الضفة الشرقية للقناة كغيل بأن يغير الموقف دولياً سواء على المستوى الغربي أو الشرقي أو العربي. وبالطبع كان عبد الناصر مدركاً لهذا تماماً، ولكنه كان حذراً بحيث كان اعتباره منصباً أساساً على حساب للفشل والمخاطرة».

وأدعى السادات أن استراتيجيته:

«كانت مختلفة بحيث تحولت الـ ١٠ سم إلى ١٥ كيلومتراً تقريباً... ثم في المرحلة الثانية وصلنا إلى المضائق وبهذا جنينا ثمار المعركة كاملة بنصف معركة»^(٢١).

وهكذا وصف السادات حرب أكتوبر بنصف معركة، وتجاهل أنه أمر قواته بالتقدم نحو المضائق في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر رغم معارضة رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية وعدد من ضباط القيادة (الفريق سعد الدين الشاذلي)، فنزلت بالقوات المصرية هزيمة قاسية غيرت الوضع العسكري، ومهدت لنجاح شارون في عبور الدفرسوار إلى الضفة الغربية ومحاصرة الجيش الثالث.

ومما هو جدير بالذكر، أن وزير الحرية القائد العام الذي وجه إليه التوجيه الاستراتيجي يوم ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ هو الفريق أول أحمد اسماعيل علي القائد العسكري، الذي قيل أنه كان يكره الرئيس عبد الناصر بسبب فصله مرتين من القوات المسلحة، المرة الأولى بعد هزيمة ١٩٦٧ ثم أعيد للخدمة، والمرة الثانية وكان يومها رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة المصرية اثر غارة ناجحة في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، قامت بها قوة برمائية إسرائيلية هاجمت بالدبابات عدة أهداف في الأرض المصرية غرب القناة ثم انسحبت بعد عشر ساعات، دون أي تدخل من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية.

ودون أن يعلم رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية بهذه الغارة إلا بعد انسحاب القوة. ولقد عين الرئيس السادات الفريق أول أحمد اسماعيل بعد أن تخلص من الفريق محمد صادق الذي لم يعد السادات راضياً عنه. ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي إن الفريق أحمد اسماعيل أصبح يخشى تحمل المسؤولية نتيجة لطرده مرتين من القوات المسلحة، وأنه كان رجلاً مريضاً، وأن الرئيس السادات كان يعلم ذلك، وبالفعل فإنه مات بمرض السرطان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ في مستشفى ولنفتون بلندن:

«قد سجل الأطباء في تقريرهم الطبي أن إصابته بهذا المرض لا بد وأنها كانت واضحة وظاهرة قبل ذلك بثلاث سنوات على الأقل. وفي إحدى خطب الرئيس عام ١٩٧٧ اعترف بأنه كان يعلم بمرض أحمد اسماعيل قبل ولادة حرب أكتوبر ٧٣. وأن الأطباء أخطروه بأن حالته الصحية لا تسمح له باتخاذ القرارات»^(١٨). ويأتي تعليق الفريق الشاذلي على تعيين الفريق أحمد اسماعيل بمنطق لا يمكن تجاهله إذا كانت قصة مرضه صحيحة التفاصيل:

«كفكف والحال هكذا نقوم بتعيين رجل مريض لا يستطيع أن يتخذ قراراً قانداً عاماً للقوات المسلحة؟ إن أي خطأ يرتكبه هذا الرجل لن يؤثر على حياة الآلاف المواطنين فحسب، بل إنه قد يؤثر أيضاً على تاريخ ومستقبل أمة. إن اعتراف السادات بتعيين أحمد اسماعيل قانداً عاماً وهو يعلم بمرضه يعتبر جريمة كبرى يرتكبها بحق الشعب والوطن، لا شيء إلا لكي يصون مصالحه الشخصية ونزعت الدكتاتورية»^(١٩). ويستطرد الفريق الشاذلي فيذكر بأن اختلافه مع أحمد اسماعيل كان من الأسباب التي دعت السادات لتعيينه وزيراً للحربية على أساس «فرق تسد» الذي مارسه الحكام الطغاة منذ فجر التاريخ، وخدمة لمصالح السادات وطموحه الشخصي. كما يذكر بأنه كان في إمكان الفريق أحمد اسماعيل، ولما تمكن العدو من أحداث ثغرة في الدفوسوار يعبر خلالها إلى غرب القناة، ولكن في إمكان قوات مصر أن تقضي على قوات الثغرة في بدايتها. واعتقد الفريق الشاذلي أنه لو توافر مثل هذا القائد الذي يستطيع أن يعارض السادات:

«لاستمر القتال وفقاً للأسلوب الذي نريده وليس طبقاً للأسلوب الذي يفتخره العدو»^(٢٠).

خلال مرض الفريق أحمد اسماعيل في لندن سنة ١٩٧٤، كان الفريق الشاذلي سفيراً لمصر فيها فقام بزيارته في المستشفى، فأبلغه الرجل المريض بأن الرئيس السادات كان معادياً له (الشاذلي) وأنه أمر بإسقاط اسمه وصورة من الفيلم التسجيلي عن حرب أكتوبر. ويعد أن ترك الفريق الشاذلي منصبه كسفير في لندن ولجأ إلى الجزائر، وجه خطاباً اتهامياً إلى النائب المصري العام يطلب فيه محاكمة الرئيس السادات لجرائم اتهمه بأنه ارتكبها، وأوردتها في خطابه الذي نشره في ملحق مذكراته (حرب أكتوبر):

«خلال الفترة ما بين أكتوبر [تشرين الأول] ١٩٧٢ ومايو [إيار] ١٩٧٨، بحيث كان يشغل منصب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية بأنه ارتكب الجرائم التالية:

- ١ - الإهمال الجسيم الذي سبب اختراق الجبهة المصرية في الدفوسوار، وفشل القوات المصرية في منع هذا الاختراق أو القضاء عليه، ونجاح العدو في حصار الجيش الثالث.
- ٢ - تزيف التاريخ في كتابه البحث عن الذات الذي ملأه بالمعلومات المزيفة عن قصد وليس عن خطأ بريء.
- ٣ - الكذب على الشعب المصري ومجلس الشعب في بياناته الرسمية وفي مذكراته البحث عن الذات، ومنها أن العدو الذي اخترق في منطقة الدفوسوار هو سبعة دبابات فقط، واستمر يردد هذه الكذبة طوال فترة الحرب وأدعائه بأن الجيش الثالث لم يحاصر.
- ٤ - الادعاء الباطل على الفريق الشاذلي بأنه عاد منهراً من الجبهة يوم ١٩ أكتوبر [تشرين الأول]، وأنه لوصى بسحب جميع القوات المصرية من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية للقناة.
- ٥ - إساءة استخدام السلطة بتهمة لخصومه السياسيين بادعاءات باطلة.

وقال الفريق الشاذلي في خطاب اتهامه للسادات أنه إذا كان من المتعذر في ظل الدستور القائم محاكمة الرئيس السادات، فإنه يطلب أن يحاكم هو محاكمة علنية حتى تتبين الحقائق، وأكد أنه يستطيع تقديم الأدلة على صحة اتهاماته للرئيس السادات.

الدعم العربي والسوفياتي وسلاح البترول

في حرب أكتوبر قدمت الدول العربية مساعدات ضخمة لمصر وسوريا وتضامنت معها وساندتها، وزودتها بقوات عسكرية لم تشترك كلها في المعارك لوصولها لمواقع القتال بعد وقف إطلاق النار. وأرسلت الدول العربية أسراباً من طائرات (المنج) و (السوخوي) و (الهوكر هنتر) و (الميراج)، واشتركت السوية عراقية وأردنية في القتال في سوريا، وأظهرت الطائرات العراقية كفاءة جيدة في القتال في الأجواء المصرية. ويذكر الفريق الشاذلي في مذكراته:

«ففي أكثر من مناسبة كانت تشكيلاتنا البرية عندما تطلب معونة جوية ترفق طلبها بالقول: «نريد السرب العراقي» أو «نريد سرب الهوكر هنتر». (حرب أكتوبر).

ويورد الفريق الشاذلي الذي كان رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة المصرية في حرب أكتوبر تقييماً للمساعدات التي قدمتها الدول العربية التسع لمصر وسوريا، وذلك وفق قوة تأثير مساعدات كل دولة جاء حسب الترتيب التالي:

المركز الأول: الجمهورية العراقية.

المركز الثاني: الجمهورية الجزائرية.

المركز الثالث: الجمهورية العربية الليبية.

المركز الرابع: المملكة الأردنية.

المركز الخامس: المملكة المغربية.

المركز السادس: المملكة العربية السعودية.

المركز السابع: جمهورية السودان الديمقراطية.

المركز الثامن: دولة الكويت.

المركز التاسع: الجمهورية التونسية^(١).

وكانت هناك سبع دول عربية لم تسهم في تقديم العون بقوات عسكرية لأنها لم تكن تملك ما تستطيع أن تقدمه للمعركة.

وكان لليبية موقف خاص تجاه مصر السادات. وحسبما قالت جيهان السادات:

«أما في ليبيا فإن تصرف العقيد معمر القذافي كان غاية في السوء. فبدلاً من مساعدة مصر قام بجميع المحاولات للإفساد علينا. ولم يف بوعده بتزويد مصر بالبترول وقطع الفيار لطائرات الميراج». (سيدة من مصر).

وقالت السيدة جيهان بأن نجاح العبور:

«لم ينل رضا القذافي فقد غضب لأن أنور لم يخبره عن الموعد المحدد لقيام الحربي، وقامت الإذاعة الليبية بعد عبور القوات المصرية للقناة بيوهن بتزويد أنه لا فرصة لنا في النصر: «الجنود المصريين جبناء تمردوا على الهزائم وسوف تهزمهم إسرائيل للمرة الرابعة».

وعندما اخترقت القوات الإسرائيلية منطقة الدفرسوار إلى ضفة القناة الغربية لم تقدم ليبيا سوى الإهانات. وفي وقت لاحق قال لي قائد قواتنا في الدفرسوار أحمد بدوي:

«عندما سمعت الإرسال الإذاعي اعتقدت أن الإشاعات أتت من إسرائيل، ولكن عندما أدركت بأنها من ليبيا فزني اعترفت بأنني بكيت. كيف يمكن لإخواننا اتخاذ موقف معاد لنا».

وفي وقت لاحق جاءت توضيحات ليبية عبر الإعلام العربي تقول بأن ليبيا امتنعت عن تزويد مصر بالذبابات والمساعدات، لأن السادات تخلى عن القتال والنضال فلم يعد مستحقاً للمساعدة.

ويطلق الفريق الشاذلي على الدعم العربي فيقول:

«وهكذا يمكن القول إن التعاون العربي خلال حرب أكتوبر كان أفضل صورة ظهر بها العرب منذ إنشاء دولة إسرائيل، ولكن يجب أن نعترف بخسائرتنا وأن نتعلم منها. فقد كان الخطأ الأول هو التشجيع الواضح في إرسال

هذا الدعم العسكري إلى الجبهات المختلفة، مما جعل الكثير من وحدات الدعم تصل في وقت متأخر لا يسمح بأن يكون لها تأثير كبير على سير المعركة. والخطأ الثاني هو أن بعض وحدات الدعم كان مستوى تجهيزه وتدريبه لا يسمح له أن يدخل في معركة ضد القوات الإسرائيلية التي كانت على مستوى عال من التجهيز والتدريب»^(٩٧).

وقدمت الدول العربية وخصوصاً السعودية وإيبيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والجزائر مساعدات مالية، بلغ مجموعها مئات الملايين من الدولارات. وفي ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣) خلال المعركة، سافر الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى موسكو ودفع للسوفييات مائتي مليون دولار ثمناً لدبابات طلب إرسالها فوراً إلى مصر وسوريا.

وفي كتابه عن عهد الرئيس الياض سركيس يذكر كريم بقرادوني بأن عبد الحليم خدام قابل وفداً كتابياً كان هو وجورج سعادة (عضو المكتب السياسي) من أعضائه، وقال للوفد:

طلبت علاقاتنا مع سليمان فرنجة من النوع العاطفي فقط ففي حرب تشرين [أكتوبر] عام ١٩٧٣ كان الطعان الإسرائيلي يمنع وصول شحنة من الدبابات التي كنا بحاجة إليها إلى مرافئنا، وكنت أعرف نزيه اليزري (وزير لبناني سابق وثائب صيدا)، فطلبت منه أن يتصل برئيس الحكومة اللبنانية الذي كان آنذاك تقي الدين الصلح للسماح لنا بإيصال الدبابات من ميناء طرابلس فتهرب الصلح من هذا الموضوع، وعندئذ اتصل اليزري بسليمان فرنجة واطلعه على طلبنا فوافق فرنجة فوراً وأجاب: لتعتبر سوريا مرافئ طرابلس مرافئ سوريا حتى نهاية الحرب. وأضاف خدام قائلاً: إن الرئيس الأسد لن ينسى أبداً هذه المبادرة الكريمة، وإذا طلب فرنجة نصف الجيش السوري فرنجة مستعد لأن يرسله فوراً».(السلام المفقود).

وبالنسبة إلى موقف سوريا من لبنان وبعض الدول العربية، قال عبد الحليم خدام للوفد الكتابي:

«في ما يخص عقد معاهدة أمنية لم نتقدم بأي طلب وإن نرفض أي عرض. نحن قوميين عرب نستطيع قبول الحد الأدنى كما نستطيع الاكتفاء بالحد الأدنى. لقد اقترح الرئيس فرنجة علينا عام ١٩٧٦ معاهدة دفاع مشترك تتبع لنا التدخل في لبنان، فتدخلنا بدون أن نطلب بشيء. ولج الرئيس شمعون عام ١٩٧٧ إلى فكرة اتحاد فدراي يضم سوريا والأردن ولبنان فلم يلق منا أي جواب. وعرضت علينا الولايات المتحدة الأردن ولبنان في مقابل ذهابنا إلى مؤتمر جنيف بدون منظمة التحرير الفلسطينية فرفضنا عرضها...».

(السلام المفقود).

في حرب أكتوبر استخدم العرب سلاح البترول للضغط على الولايات المتحدة والدول التي تتساع إسرائيل. فلقد قرر وزراء البترول العرب تخفيض انتاج البترول بنسبة ٥٪ شهرياً إلى أن يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية. وفي إشارته إلى سلاح البترول العربي، يقول كيسنجر بأن أعضاء أوبك الستة الخليجيين رفعوا سعر البترول بنسبة ٧٠٪ - من ٣,٠١ دولار إلى ٥,١٢ دولارات للبرميل، وأنه نتيجة لذلك أصيبت الدول الأوروبية بالهلع، وبدأ بأنها تريد أن تكسب رضا الدول المنتجة للبترول.(سنوات التبذل العنيف).وفي محاولة عربية لتخفيف عداء الولايات المتحدة وكبح جماح مساعداتها الضخمة لإسرائيل، تشكل وفد من السعودية والكويت والجزائر والمغرب لمقابلة الرئيس نيكسون أثناء القتال. وكان الوفد يحمل مذكرة تطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية واحترام حقوق الشعب الفلسطيني، كما تطالب الولايات المتحدة بالتوقف عن مساعدة العدوان الإسرائيلي، خصوصاً بعد أن تمكنت القوات الإسرائيلية من وقف تطور الهجوم المصري في سيناء، واستردت المواقع التي كانت تحتلها سابقاً في الجولان ولم يكن كيانها في خطر. وعند اجتماعه مع الوزراء العرب الأربعة بتاريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، عبر الرئيس نيكسون عن رغبته في قيام علاقات طيبة بين الولايات المتحدة والعرب، وقال بأن المساعدات العسكرية التي يقدمها لإسرائيل هي أقل مما يطلبه انصار إسرائيل في الكونغرس، والرغم نفسه بالعمل على تحقيق السلام العادل لمصلحة الجميع، و أكد بأنه لن يخضع لضغوط السياسات المحلية الصهيونية. وأشار إلى أن هنري كيسنجر رغم يهوديته، فهو يعمل لمصلحة الولايات المتحدة ولمصلحة السلام. وأشار كذلك إلى أن الخبراء العسكريين الأمريكيين كانوا قد أعلموه في البداية بأن إسرائيل تستطيع أن تقهر العرب بسرعة، ولكن تبين عندما نشب القتال أن العرب حققوا نجاحاً كبيراً لم يكن متوقفاً حتى من قبل العرب أنفسهم حسب اعتقاده. وقال الرئيس نيكسون للوزراء العرب إنه إذا تهدد كيان إسرائيل فإن الولايات المتحدة سوف تتدخل لحمايتها، ثم

اقترح وقف إطلاق النار على أساس أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وأنه سيسعى لتنفيذه ولانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، غير أنه لم يربط هذا الانسحاب بخطوط ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. واجتمع الوزراء العرب الأربعة كذلك بهنري كيسنجر فقال لهم، بأن الانسحاب إلى خط ٥ حزيران/ يونيو يشكل خطراً على إسرائيل، وأنه لا يعتبر أن إقامة دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني يشكل حلاً مقبولاً ترضى به الولايات المتحدة، مدعياً بأن قيام الدولة الفلسطينية سوف يؤدي إلى القضاء على إسرائيل أو على الأردن:

وعندما سأله وزير خارجية المغرب بن هيمه عن موقف الولايات المتحدة في حالة قيام إسرائيل بالعدوان على الدول العربية بعد وقف إطلاق النار، أجاب كيسنجر أن الولايات المتحدة لن تقدم في هذه الحالة أية معونة لإسرائيل، زاعماً أن إسرائيل في هذه الحالة لن تستطيع مواصلة الحرب أكثر من ستة أيام، وهو تهديد لم تحترمه الولايات المتحدة، فقد استمرت إسرائيل في عدوانها بعد وقف إطلاق النار في ٢٢ أكتوبر [تشرين الأول] واستمرت الولايات المتحدة في تقديم مساعداتها العسكرية. (مذكرات محمود رياض).

وزعم كيسنجر أنه عندما اقترحت الولايات المتحدة وقف إطلاق النار في بداية القتال فهي إنما فعلت ذلك لمصلحة العرب، لأن تقديرات (البنتاغون) كانت تؤكد بأن إسرائيل ستلحق بالعرب هزيمة ساحقة كما حدث في ١٩٦٧.

وبالنسبة إلى مشروع السادات الذي كان قد أعلنه في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وانتقاده لسلوك الولايات المتحدة لاستمرارها في تزويد إسرائيل بالأسلحة التي تمكنها من الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، قال كيسنجر إن الولايات المتحدة لا تعتبر السادات عدواً لها، ولكنها تختلف معه في بعض نقاط المشروع وإن كانت تعتبر البعض الآخر بناءً. وكان مشروع السادات يتلخص في التزام مصر بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وبقبول وقف إطلاق النار في مقابل انسحاب إسرائيل إلى خط ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ تحت إشراف الأمم المتحدة، والشروع في تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية، وكذلك استعداد مصر لحضور مؤتمر سلام دولي في إطار الأمم المتحدة فور إكمال الانسحاب الإسرائيلي. وعندما سألته الشيخ صباح وزير خارجية الكويت عن السبب في إرسال كميات ضخمة من الأسلحة إلى إسرائيل، في الوقت الذي يقول فيه بأن الولايات المتحدة تعمل من أجل السلام، أجاب كيسنجر بأن الولايات المتحدة لا ترغب في أن تفقد إسرائيل قواها العسكرية، وأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تساعد في الحفاظ على التوازن العسكري مع العرب. وشعر الوزراء العرب بأن الولايات المتحدة ما زالت تسير على سياستها السابقة المنحازة كلياً لإسرائيل، وأن كيسنجر قد أصبح اليد العليا في تشكيل السياسة الأمريكية الخاصة بقضية الشرق الأوسط، كما اقنعوا بأن كيسنجر يماطل حتى تحقق لإسرائيل انتصاراً كبيراً على العرب بالأسلحة الوفيرة المتطورة التي زودتها بها الولايات المتحدة، وبذلك تكون في مركز قوة ويكون العرب في موقف ضعيف في أي مباحثات أو مفاوضات مقبلة. وبالفعل، قدم الرئيس نيكسون طلباً إلى الكونغرس للموافقة على تقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل في حدود ألفين ومائتي مليون دولار، وكانت ضخامة المساعدة مفاجأة لوزراء الخارجية العرب الذين تصور بعضهم أن مقابلة الأربعة من الوزراء العرب مع نيكسون قد تفتح صفحة جديدة للتعاون العربي - الأمريكي. (مذكرات محمود رياض).

وقال كيسنجر للوزراء العرب بأن هدف أمريكا المباشر هو وقف القتال، ثم بذل الجهد للتوصل إلى سلام دائم، وإن إطالة النزاع سينجم عنها خطر المجابهة بين الدول العظمى على الأرض العربية وذلك وهو الكابوس الدائم للعرب. وقال لهم كذلك بأنه لا يمكن الالتزام بأكثر من التعهدات العامة للقرار (٢٤٢)، ولا الحصول على التزام من إسرائيل بالعودة إلى خطوط ١٩٦٧، وأنه إذا تمسكتم بالإصرار على كل شيء كشرط مسبق لوقف إطلاق النار فعندئذ ستستمر الحرب. وفي مقابل الموقف الأمريكي تحدث السيد عمر السقايف الوزير السعودي (الرفيق الحكيم)، وأجل الموقف العربي بلهجة الاعتدال في اجتماع الوزراء العرب مع نيكسون فقال:

«إسرائيل ليست مهددة بالقضاء من قبل العرب، ولم يخش أن يؤكد بوضوح بأن لإسرائيل الحق في العيش ولو في داخل حدود ١٩٦٧».

وأضاف:

«لأننا لا نريد أكثر من عودة إلى حدود ١٩٦٧ واحترام حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم أو تعويضهم عما فقدوه. هذا سيكون كافياً لضمان استقرار وسلامة إسرائيل». (سنوات التبدل العنيف).

ولا يستطيع الإنسان إلا أن يتساءل: هل هناك (اعتدال) أكثر من هذا، وهل يمكن أن يكون ما هو أقل من هذا سوى استسلام وخضوع للظلم والمهوان وتنازل عن الوطن والأرض والأهل؟ ورغم قبول السقاف نيابة عن العرب ببقاء إسرائيل واعتدال مطلبه، فإن تعليق كيسنجر في كتابه كان أن السقاف: كلفنا بمهمة تحتاج لقوة هزل، وإن إسرائيل لا تقبل بالعودة لخطوط ١٩٦٧ كنتيجة لحرب فرضها عليها جيرانها وأصبحت الآن تميل لمصلحتها. ومن الناحية الأخرى، فإنه بدون مساندة الولايات المتحدة كان لا يمكن إحراز تقدم حتى نحو أهداف أصغر مما طالب به السقاف، وأن بعض الدول العربية الممثلة في مكتب الرئيس نيكسون (اجتماع وزراء الخارجية الأربعة) كانت تحتاج الولايات المتحدة لتدفع عنها تهديداتها من جيران نهمين (غالباً عرب حسب قول كيسنجر)، ولتهدئة الاضطراب الداخلي. وكان هذا التعليق مثلاً على التعنت والابتزاز الأمريكي الظالم في أبشع صورته. واكتفى الرئيس نيكسون بأن وعد العرب بأن يعمل في إطار القرار (٢٤٢)، ويتكليف هنري كيسنجر بأن يكون المفاوض مع العرب وإسرائيل، و (بشرهم) بأن ألح أن مشاركة كيسنجر في حد ذاتها ستؤمن نجاح المفاوضات، وأكد بأن كيسنجر لا يخضع للضغط الداخلية أي اليهودية. ورد السقاف «بأننا جميعاً ساميون». وفي إشارة إلى نيكسون، قال بأنه الرجل الذي استطاع أن يحل الحرب الفيتنامية، والذي كان يمكن أن يقر السلام في جميع أنحاء العالم، يمكنه بسهولة أن يلعب دوراً طيباً في تسوية وإقرار السلام في منطقتنا في الشرق الأوسط. ووجد هنري كيسنجر في أقوال السقاف دليلاً على أن المساعدة الأمريكية العاجلة لإسرائيل زادت في دفع العرب نحو أمريكا.

وهكذا، فإن عملية النقل الجوي لإعادة تزويد إسرائيل بـ (الأسلحة) لم تتلف - وربما كانت قد زادت - القناعة العربية بأن الولايات المتحدة كانت المفتاح لتسوية سلمية. (سنوات التبدل العنيف).

وعلى هذه الصورة يدلل كيسنجر على نجاح مواقفه واستراتيجيته الهادفة إلى قهر العرب وإدخال اليأس والقنوط إلى قلوبهم للاستسلام لأمريكا «الملجأ الوحيد دون غيرها».

ورغم اعتدال العرب الشديد، طلب كيسنجر من الوزراء العرب أن يمتنعوا عن «طلب المستحيل»، وذكر بأن الوزراء بدأوا مصممين على تفادي المجابهة مع الولايات المتحدة، وبأنه استقر أن رد فعل الدول العربية والسادات على عملية النقل الجوي الضخمة للأسلحة الأمريكية لإسرائيل لم يكن عنيفاً، وأن السادات لم يحاول أن يحرض الشعوب العربية ضد أمريكا، وأن الملك فهد (الأمير فهد في ذلك الوقت) أبلغ الولايات المتحدة بأن الوضع كان يتدهور، ويشعر بأن أصدقاء أمريكا أصبحوا الآن أمام معضلة ميثوس منها، إذا «انتصر العرب فإن الشرق الأوسط يصبح مرهوناً للاتحاد السوفياتي، إذا خسر العرب سيكون من المتوقع أن يقوم الاتحاد السوفياتي بإعادة بناء الجيوش العربية، وسيدعي المستشارون السوفيات للعودة إلى مصر، وسيصبح من المستحيل على أي عربي أن يقول باقتضار أنه صديق أمريكا. ولم يخالف كيسنجر هذا التحليل، ولكنه ذكر بأنه كان لأمريكا «كشف حساب» مختلف: خطر إعادة بناء الجيوش العربية بواسطة السوفيات كان شراً أقل شأناً من انتصار يحرزه السلاح السوفياتي، وأن نوع السلام الذي كانت أمريكا تسعى إليه لن يترك السوفيات في وضع أفضل:

«وعلى وجه التأكيد فإن استراتيجيتنا بأكملها كانت تهدف إلى العكس، الرسائل المصرية كانت تشير إلى عزم على التمرن من التبعية السوفيتية، وكنا مصممين على استكشاف هذا الاحتمال».

ويضيف كيسنجر بأن جلالة الملك فيصل لم يكن عنيفاً في موقفه عندما رد على رسالة كيسنجر، كان مثلاً أكثر منه لجوياً، أعرب عن حزنه الكبير بسبب صراع الدول الكبرى الذي هدد بالخراب كل دول المنطقة، فهو لم يند أو يلوم الولايات المتحدة بسبب الأزمة الحالية، بل طالب بعودة إسرائيل إلى حدود

١٩٦٧، والى بأن توقف الولايات المتحدة جميع شحنات الأسلحة لإسرائيل، والملح بصورة غير واضحة وغير مباشرة إلى عقوبة لعدم الانصياع لمطلبه:

«إذا لم نضع حداً لمساندتنا لإسرائيل، فإن العلاقات السعودية الأمريكية ستصبح مفاترة، نحن اعتقدنا بأنه كان علينا أن نتحمل هذه المخاطرة لكي نقيم توازناً في القوى التي تمكن الدول العربية المعتدلة أن تتنفس بسهولة أكثر - حتى وإن شعرنا بأنها مجبرة على معارضة الطرق أو الوسائل التي نتوصل بها إلى هذا الوضع». (سنوات التبدل العنيف).

رغم أن السعودية دولة البترول الكبرى هددت بتخفيض إنتاج البترول، فإن الولايات المتحدة شابت على الاستمرار في تزويد إسرائيل بكميات ضخمة من الأسلحة المتطورة، تفوق أضعاف ما قدمه الاتحاد السوفياتي من أسلحة للعرب الذين كانوا يحاولون استرداد جزء من أراضيهم المحتلة، واكتفت الولايات المتحدة بتقديم الوعود لأن تبذل جهداً طويلاً بعد وقف القتال للتوصل إلى تسوية، وطلبت أن تتخلى مصر عن «مطالبها القصوى» التي زعم كيسنجر أنها غير قابلة للتحقيق. كما طلبت وفقاً لإطلاق النار مرتبطاً بتعهد من الفرقاء للمباشرة في محادثات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، للتوصل إلى تسوية بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بجميع أجزائه بما في ذلك انسحاب القوات الذي يحدده ذلك القرار، وكان كل هذا يعني في مجمله أن تتخلى مصر والعرب عن مطالبهم المعتدلة في حد ذاتها، وتقديم تنازلات أكثر لإسرائيل والولايات المتحدة وقبول العودة إلى الماطلات والمغالطات في تفسيرات القرار ٢٤٢ والعقولات الإسرائيلية - الأمريكية لتنفيذ بنوده. وكان كيسنجر يصور القتال وكأنه صراع مع العدو السوفياتي (البيغيز)، وإن كان يزعم بأنه حاول أثناء القتال أن لا يخرج السوفيات علناً حتى لا يدفعهم إلى مزيد من التصلب في مؤازرة العرب. ويشير كيسنجر إلى دور شاه إيران الذي وقف إلى جانب الولايات المتحدة إبان حرب أكتوبر فلم يسمح للطائرات الحربية الروسية بنقل الأسلحة فوق أراضي العراق أو سوريا، ومنع موقفه العراق من أن ترسل أكثر من لواء واحد لمساعدة سوريا في القتال، وقال كيسنجر وفاء للشاه وتديداً بخذلان أميركا له فيما بعد: الشاه وقف إلى جانبنا في ساعة حاجتنا وهي خدمة لم نبادلها بإياها.

كما أشار إلى أن إيران وقفت حائلاً دون تقدم روسيا في المنطقة. (سنوات التبدل العنيف).

في إجراء مقابل للمساعدات الضخمة التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل، قام الملك فيصل بحظر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا المنحازة بتطرف لإسرائيل، وأعلن بأن السعودية ستخفض إنتاجها من النفط بنسبة عشرة بالمائة كل شهر، متجاوزاً بذلك تخفيض الخمسة بالمائة التي قررها وزراء البترول العرب. وحذت الدول العربية المنتجة للبترول حذو السعودية، وألغت البحرين اتفاقها مع الولايات المتحدة الخاص بالتسهيلات الممنوحة لها في ميناء البحرين. وبدا التضامن العربي قوياً، ونبه سلاح البترول دول العالم إلى خطورة السياسة الإسرائيلية التوسعية على مصالح تلك الدول. ومن جانب آخر، وقف الرئيس اليوغوسلافي العظيم تيتو موقفاً مسانداً للحق العربي، وقدم لمصر لواء مدرعاً، وسمح لطائرات نقل السلاح الروسية بالمرور عبر أجواء بلاده إلى مصر. واشترك في القتال على الجبهة المصرية عشرون طياراً كورياً شمالياً مع ثمانية موجهين جويين وثلاثة عناصر قيادة وشيفرة وطبيب وطباخ وخمسة مترجمين. ويذكر الفريق سعد الدين الشاذلي في مذكراته أن تصرفات هؤلاء الكوريين كانت ممتازة، وأن علاقاتهم مع الجميع كانت جيدة، وأنهم كانوا يعتمدون على انفسهم في كل شيء. (حرب أكتوبر).

وفي أثناء القتال، جاء رئيس الوزراء السوفياتي كوسيفين إلى القاهرة في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣)، وعقد خمس جلسات عمل مع الرئيس أنور السادات، ويحث معه في وقف إطلاق النار قبل أن يتطور الموقف ضد مصلحة مصر، ولكن الرئيس السادات رفض القبول بوقف إطلاق النار، وأعلمه بذلك أضاع فرصة كانت في مصلحة مصر بالمقارنة مع قبول وقف إطلاق النار فيما بعد بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣) بعد أن تبدل الموقف العسكري إلى غير مصلحة مصر، نتيجة لتدفق المساعدات الأمريكية الضخمة، ونجاح القوات الإسرائيلية في سحق محاولة للتقدم المصري نحو مضائق متلا والجدي في سيناء، وفي اختراق الجبهة المصرية في ثغرة الدفرسوار بقوات مدرعة كبيرة. ولقد أثار الرفض الأول

لوقف إطلاق النار عندما كانت مصر في موقف قوي عسكرياً ثم القبول به عندما أصبح موقفها ضعيفاً، تساؤلات بشأن نيات الرئيس السادات وتعاونته مع الولايات المتحدة.

بالنسبة إلى المساعدات السوفياتية التي قلل البعض من شأنها بما في ذلك الرئيس السادات أحياناً، فإنه من الإنصاف أن يذكر بأنه منذ أن كسر الرئيس العظيم جمال عبد الناصر الاحتكار الغربي للسلاح حتى بدء حرب أكتوبر ١٩٧٣، فإن الاتحاد السوفياتي كان قد زود مصر وسوريا والدول العربية بكميات هائلة من الأسلحة الفعالة. ويذكر الفريق الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المصرية المسلحة في حرب أكتوبر، بأن مجموع هذه الأسلحة بلغ:

١٨٠٠ طائرة. حوالى ٧٠٠٠ دبابة. حوالى ١٨٠٠ طائرة. حوالى ٨٠٠ مدفع من مختلف الأوعية. حوالى ١٥٠ قطعة بحرية. وأكثر من مليوني قطعة سلاح صغيرة من بنادق ورشاشات وآر. ب. ج... الخ). وأن هذا الحجم من السلاح يوضح لنا مدى قدرة الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى على التأثير في الأحداث في منطقة الشرق الأوسط^(٣١).

ويضيف الفريق الشاذلي أنه إضافة إلى هذه الكميات الهائلة من الأسلحة الروسية، فإن شروط تمويلها كانت في حد ذاتها مساعدة ضخمة. فلقد كان هذا السلاح يباع بسعر رخيص وأقل بكثير من سعر السلاح الغربي المماثل في الخصائص فمثلاً كان سعر الطائرة ميغ (٢١) مائتين وخمسين ألف جنيه مصري، والدبابة (٥٥) خمسة وعشرين ألف جنيه مصري، وكان السوفيات يخصصون نصف هذا الثمن ويقدمون قرضاً بقيمة النصف الثاني الذي سندفعه مصر على أقساط خلال مدة من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة، ابتداءً من نهاية فترة سماح طويلة وبفائدة ٢,٥٪. ويذكر الفريق الشاذلي كذلك:

«إن حجم السلاح الذي كان بيدنا قبل حرب أكتوبر كان يفوق ما لدى الكثير من دول حلف وارسو وحلف الناتو، وقد يدهش الكثيرون إذا علموا أن قواتنا البرية - وأكبر البرية وليس الجوية أو البحرية - كانت تتفوق على القوات البرية في كل من بريطانيا وفرنسا، ولكن يجب ألا ننسى أيضاً أن أمريكا كانت تمد إسرائيل بأسلحة متقدمة وكميات وفيرة حتى جعلت منها ترسانة من الأسلحة. كانت سياسة أمريكا ولا تزال هي أن تضمن لإسرائيل التفوق على جيرانها مجتمعين. لقد كانت القوات الجوية الإسرائيلية متفوقة تقوياً كبيراً على القوات الجوية المصرية والسورية مجتمعين، ولقد لعب التفوق الجوي الإسرائيلي دوراً كبيراً وفعالاً في إسكات واحتواء قواتنا البرية والبحرية، وإذا أخذنا المعونة السوفياتية لمصر والمعونة الأمريكية لإسرائيل كأساس للمفاضلة في مدى صداقة كل منهما لحليفه، كان واضحاً أن صداقة أمريكا لإسرائيل كانت أقوى بكثير من صداقة روسيا لمصر. إن هذه حقيقة لا يمكن إنكارها، ولكن ذلك قد يثير لنا سؤالاً آخر وهو، هل هناك دولة أخرى في العالم أجمع تستطيع أن تعطي السلاح لمصر بالكم والكيف وأسلوب الدفع الذي كان يقدمه الاتحاد السوفياتي؟ أعتقد أن الإجابة هي لا، وأن هذه الإجابة أيضاً هي ببديهة ولا يختلف فيها اثنان. ومن هنا، فإنه يمكن القول بأمانة «إن الاتحاد السوفياتي لم يكن الصديق المثالي ولكنه كان أفضل صديق في الساحة العالمية»^(٣٢).

ولو قال الفريق الشاذلي كذلك بأن سياسات الولايات المتحدة المستمرة هي التي ساعدت في دفع العرب إلى صداقة الاتحاد السوفياتي وطلب مساعداته لكان صادقاً كذلك. وفي خلال حرب أكتوبر، نقل الجسر الجوي السوفياتي، رغم أنه لم يكن مخططاً له من قبل وأنه ابتداءً بعد ثلاثة أيام من اندلاع القتال، خمسة عشر ألف طن من المعدات الحربية، كان أكثر من نصفها لسوريا بما في ذلك الدبابات التي كانت لسوريا فقط. ولقد امتدح الفريق الشاذلي الكفاءة والسرعة التي تميز بهما هذا الجسر الجوي، ويوصفه بأنه مفرخة للاتحاد السوفياتي من حيث الحجم والسرعة في التخطيط والتنفيذ «مفرخة لسوريا ومصر من حيث السرعة في التفرغ والفرز والدفع إلى الجبهة بالنسبة لهذا الحجم الكبير من الإمدادات».

وإضافة إلى الجسر الجوي، نقل السوفيات في عمليات بحرية كبيرة حتى وقف إطلاق النار ٦٢,٠٠٠ طن من الأسلحة والمتاد معظمها للجبهة السورية. وزاد الاتحاد السوفياتي وجوده البحري الحربي في البحر الأبيض المتوسط إلى أربعين سفينة، بحيث وصل مجموع عدد سفنه فيه إلى خمس وثمانين سفينة، وذلك إضافة إلى موقفه الحازم في وجه استمرار إسرائيل في عدوانها قبل وبعد قرار وقف إطلاق النار. وقام كذلك برفع استعداد ست فرق بلغ عدد أفرادها ٤٥,٠٠٠ رجل وجمع طائراته لنقلها. كما أرسل الرئيس بريجنيف في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣) رسالة إلى الرئيس نيكسون قال فيها:

مساؤولها بصراحة، إذا لم يكن في استطاعتكم أن تعملوا معنا في هذا المجال، فسوف نجد أنفسنا أمام موقف يضطرنا إلى اتخاذ الخطوات التي نراها ضرورية وعاجلة. إن إسرائيل لا يمكن أن يسمح لها بالاستمرار في تجاهل وقف إطلاق النار^(١٤).

ورد الرئيس نيكسون على الاتحاد السوفياتي بإعلان الاستعداد النووي في القواعد الأمريكية حول العالم. ومع أن الجسر الجوي السوفياتي كان أصغر بنسبة كبيرة من الجسر الأمريكي، حسب تقديرات الفريق الشاذلي على أساس الكميات وحساب المسافات من الولايات المتحدة ومن روسيا إلى مصر وسوريا، ومع أن الرئيس السادات انتقص في بعض ادعاءاته من المساعدات الروسية، فمما لا شك فيه أن الاتحاد السوفياتي هو الذي أمد مصر وسوريا بالسلح الوفير المؤثر الذي حاربتا به القوات الإسرائيلية وأنزلتا بها خسائر فادحة. وأن الاتحاد السوفياتي ثابر على مساعدة سوريا ومصر رغم تقلب الرئيس السادات وتقربه من الولايات المتحدة وإخراجه للقوات الروسية من مصر، وقام بتعويض مصر وسوريا عن خسائرها في حرب أكتوبر. وفي حديث جرى بين محمود رياض والسفير السوفياتي في القاهرة في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، شكك السفير من عدم وجود تشاور مصري - سوفياتي منذ بدء القتال. وأشار محمود رياض إلى شكوى مصر من أن الاتحاد السوفياتي لم يعوضها عن كل ما فقدته من أسلحة، فرد السفير بأن الاتحاد السوفياتي قدم لمصر أكثر من أربعمائة دبابة (٦٢) متطورة، إضافة إلى أعداد كبيرة من صواريخ سام (٧)، كما زود مصر بما طلبته من صور استطلاعية فوق المواقع الإسرائيلية. وبالنسبة إلى ما طلبه مصر من طائرات ميغ (٢٣)، فإنها سوف تصل إلى مصر في الشهر التالي مباشرة، قال بأن إجمالي قيمة الأسلحة التي قام الاتحاد السوفياتي بتوريدها إلى مصر أثناء المعركة يتجاوز بليون دولار. ونفى السفير أن السوفيات يطلبون من مصر الدفع مقدماً وبالعملة الصعبة، وأضاف:

وإن البعض في القاهرة لا يأخذ بعين الاعتبار أن الاتحاد السوفياتي وجد نفسه فجأة مطالباً بتقديم مساعدات عسكرية ضخمة على جبهتين وليس على الجبهة المصرية وحدها في وقت قصير جداً. وأن خسائر سوريا في الدبابات كانت ضخمة جداً، وأنها بلغت خلال أيام قليلة ما يزيد عن ألف دبابة. وكان لا بد من تعويضها بسرعة في نفس الوقت الذي كان يجري فيه تعويض الجبهة المصرية عن خسائرها، ولذلك اضطر السوفيات لأن يطلبوا من العراق إرسال ما لديهم من دبابات إلى سوريا على وجه السرعة على أن يعرضهم عنها فيما بعد. أما بالنسبة للطائرات فقد كان المزون السوفياتي منها لايسمح بالوفاء لكل ما طلبه الجبهتان، ومصر وحدها بلغت خسائرها نحو تسعين طائرة. (مذكرات محمود رياض).

وفي مقارنة له بين السلاح السوفياتي والسلاح الأمريكي، يقول الفريق الشاذلي إن السلاح السوفياتي كان أصلاً في أوائل الستينات أقل تطوراً من السلاح الأمريكي، ثم تناقصت الفجوة بين نوعية السلاحين، غير أن الولايات المتحدة كانت تقدم لإسرائيل أحدث ما لديها من سلاح وأجهزة ومعدات حربية حديثة متطورة، بينما لايفعل الاتحاد السوفياتي ذلك بالنسبة إلى الآخرين حفاظاً على أسرار أسلحته. وفوق كل هذا، كانت الولايات المتحدة تحرص على تزويد إسرائيل بالطائرات وأجهزة القتال الجوي المتطورة جداً، بحيث تؤمن لها التفوق الدائم الأكيد على الدول العربية مجتمعة لا في الجو فحسب، وإنما على الأرض وفي البحر أيضاً، عن طريق استخدام طيراتها المتفوق تفوقاً حاسماً إلا في نطاق حماية الصواريخ المتطورة في منطقة يحددها مدى تلك الصواريخ. (حرب أكتوبر). ولا شك أنه من الطبيعي ومن المتوقع أن يهتم الاتحاد السوفياتي بمصالحه وأن يولائها الأولوية في أهدافه وجهوده رتي تعامله مع الدول الأخرى الصديقة والعدوة، ولكن لا يمكن إنكار المساعدات الضخمة المتتابعة على مر السنين التي قدمها الاتحاد السوفياتي لمصر وسوريا من سلاح متطور فعال ومساندات في المحافل الدولية. وفي كلمات محمد حسنين هيكل الذي تعرض أحياناً للاهتمام بأنه يعمل إلى جانب الولايات المتحدة:

«وينبغي أن يقال وبكل صدق ونزاهة أن الاتحاد السوفياتي ثبت إلى آخر لحظة أنه صديق، وهذه فرصة لا تعوض لإعادة بناء الجسور وإقامتها على قواعد صلبة. وربما قيل للحق وللتاريخ أن مصر حاربت حتى هذه اللحظة بما كان لديها أصلاً من السلاح، ومعنى ذلك أن ما قتلت به مصر حتى اليوم هو السلاح السوفياتي وحده. ولم أر الفرحة على وجه إنسان هذا الأسرع كما رأيته على وجه فلاديمير فيوتيرادوف سفير الاتحاد

السوفييتي في القاهرة، كُنَّ خارجاً بعد مقابلة مع الرئيس أنور السادات وكان الرئيس قد قال له:
- إن سلاحكم والذي كُنَّ في أيدينا عند الميور -

وقال لي فينوجرادوف والابتسامه يعرض شفثيه:

لقد قضيت ثلاث سنوات حتى الآن سفيراً في القاهرة، لقد عشقتها بأيامها الطوة وأيامها المرة ولكن تلك
كُنَّت ذروة صلي في القاهرة^(٣٦).

ومع كل المساعدات الضخمة التي كان الاتحاد السوفييتي يزود بها مصر وسوريا، فإنه في الوقت نفسه كان يحاذر قدر الإمكان، في تحديد مساعداته ونوعها وتقويت تقديمها، أن لا يتورط في مجابهة لا رجعة فيها عن صدام مسلح مع الولايات المتحدة، وكان يظهر قسماً كبيراً من الاعتدال ويمتنع عن تحريض مصر وسوريا على إشعال الحرب، وكثيراً ما نصحهما بالتريث وبالسعي وراء الحلول الدبلوماسية السلمية رغم تصلب إسرائيل ومماطلات الولايات المتحدة سنة بعد سنة، عززت إسرائيل خلالها احتلالها واستيطانها للأراضي العربية. وكان الاتحاد السوفياتي وما زال غير راغب في القضاء على إسرائيل، وإنما اكتفى بمساعدة الدول العربية في محاولاتها لاسترجاع أراضيها التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧. والاتحاد السوفياتي باعتراف كيسنجر لم يتصرف رغم مساندته القوية للعرب بأسلوب يمكن أن يوصف بالرعونية، ولم يسع بتهور لإشعال القتال في المنطقة وتعرض العالم لخطر الصدام الرهيب بينه وبين الولايات المتحدة، بل على العكس مارس درجة وافية من الاعتدال والانضباط والشعور بالمسؤولية. والاتحاد السوفياتي لم يستقل مساعداته لمصر للحصول على قواعد أو مزايا أيديولوجية، واقتصر عمل بعثة الخبراء السوفيات قبل ١٩٦٧ على الاستشارات السلبية:

وقدمت النصح في أسلوب التدريب فقط، ولكن تطورت مهامهم بعد عام ١٩٦٧ ليكونوا مستشارين للقائد، ويكونون واجبه مشاركة والمشاهدة في جميع مهام القوات المسلحة. كما وضعت لهم لائحة واجبات واختصاصات محددة مبيناً بها العلاقة بين القائد وبين المستشارين^(٣٧).

وحسب وصف الفريق أول محمد فوزي:

وكان الخبراء السوفييت ذوي خبرة في أسلوب التدريب القتالي وفي التخطيط للعمليات وفي إعداد مسرح العمليات. كما كانوا يتميزون بقدرة الجسمانية وصبرهم في مشاركتهم للوحدات الميدانية والوحدات الإدارية والفنية، وأسلوب تعاملهم مع القادة الأصغر وإطاعتهم واحترامهم للقادة الكبار، ومتابعتهم لجميع الجهود اليومية لقواتنا في كل مكان نهراً ولبلاً. كل ذلك أدى إلى اكتساب الاحترام والثقة والصدقة والتعاون من جميع قادة القوات المسلحة. هذا ولم يحاول أي مستشار أن يستغل تواجده ومساعدته لقواتنا ويتدخل في شؤون سياسية أو أيديولوجية إطلاقاً. وقد استشهد منهم أكثر من عشرين مستشاراً خلال عمليات حرب الثلاث سنوات، وكُنَّت أقوم من جانبي بمشاركتهم في مناسبات أو أعياد سنوية اعتادوا الاحتفال بها في وطنهم، وكان للهدايا الرمزية والكلمات الودية في مثل هذه المناسبات وتبادل التهنة رد فعل معنوي كبير لديهم وأدى القيادة السوفييتية في الاتحاد السوفييتي، جعلت هذه المناسبات تجسيدا لشعور الصداقة والتعاون التي برزت حقيقية خلال فترة السنوات الثلاث، وكان المستفيد فيها هي مصر وقواتها المسلحة، (حرب الثلاث سنوات)^(٣٨).

ويضيف الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية المصري السابق، بأن القوات المصرية حصلت على فوائد متعددة من التعاون والصدقة مع المستشارين السوفيات، فقد زودوها بالمعلومات الاستراتيجية القيمة عن استعدادات العدو العسكرية، مثل معرفة ترددات أجهزة رادار العدو المتمركزة على شواطئه وموانئه في البحر الأبيض المتوسط، وبالمعلومات الخاصة بخطط إسرائيل العدوانية مثل خطة (الفرزاة) التي كان الجنرال شارون ينوي تنفيذها ضد حائط الصواريخ غرب قناة السويس عام ١٩٧٠، وبالصورة الفوتوغرافية للقمر الصناعي السوفياتي عن أهداف تقصيلية يصعب معرفتها داخل إسرائيل نفسها. وجاءت هذه الفوائد دون أن يطلب الاتحاد السوفياتي من مصر أي امتيازات له:

«سوى تمكن أسطول البحر في البحر الأبيض المتوسط من التزود بالمياه العذبة وبعض المؤن»^(٣٩).

ومن الناحية المالية وتسهيلات دفع أثمان الأسلحة، قدم الاتحاد السوفياتي مساعدات كبيرة جداً، وحسبما ذكر الفريق أول محمد فوزي:

«طبق الاتحاد السوفييتي معنى الصداقة والتعاون والثقة في معاملاته المالية مع مصر، وكانت القيمة المالية

لثمن الأسلحة والمعدات والأجهزة والذخائر للقوات المسلحة المصرية هي قمة هذه المعاملات، فكانت صفقات الأسلحة والمعدات الحربية تنفذ على أساس تعاوني ومساندة لشعب صديق نام متحرر في سياسته الخارجية، وكان الثمن هو ثمن تكلفة تصنيعها الشاملة فقط وليس على أساس تجاري، وعندما تطورت علاقة الصداقة والتعاون والثقة بعد ذلك، وتخفيفاً لعبء الدين العسكري عن مصر، قرر الاتحاد السوفيتي تخصيص نصف قيمة الأسلحة فقط عند الدفع، وكانت صفقات السلاح تتم على أساس قروض بفائدة سنوية ٢٪ إلى ٢,٥٪ مع فترات سماح طويلة وانقضاء على مدى أربعين عاماً^(١٠).

وعرض الاتحاد السوفياتي ما قلقت مصر من سلاح وبخيرة في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ مجاناً.

«وكانت معدات المهندسين والأجهزة وخاصة العربات المكملة للتصليح تأخذ أسلوباً آخر في القيمة المادية بوصفها معدات صالحة للاستخدام المدني في نفس الوقت، فكانت قيمتها أقرب إلى القيمة التجارية مع توافر نفس تسهيلات الدفع المتبعة في صفقات الأسلحة والمعدات الحربية... وكانت المعاملات المالية لصفقات تصليح بين مصر ودول الكتلة الشرقية الأخرى تتم على قاعدة معاملة لما يتم مع الاتحاد السوفيتي، فيما عدا قيمة الفائدة السنوية وهي ٢,٥٪ - ٣٪، وكان دفع الانقضاء يتم في مواعيد تقريباً حسب نصوص الاتفاق».

(حرب الثلاث سنوات).

الجسر الجوي الأميركي والتعبئة النووية

ماذا كان دور الولايات المتحدة وتقديراتها في حرب أكتوبر؟ الجواب عن هذا السؤال في كلمات هنري

كيسنجر كان كما يلي:

«عندما اندلعت الحرب كان علينا أن نواجه عدداً من الاعتمادات التي بدت متناقضة. كان علينا أن نضمن بقاء وسلامة إسرائيل، كنا نحافظ على علاقاتنا مع البلاد العربية المعتدلة مثل الأردن والمصرية السعودية، كنا نعرف بأنه في أزمة طويلة الأمد فإن أوروبا واليابان ستكونان قوتين متطلعتين، وببانه إذا ترددتا فإنهما ستتجهان مساراً غير مسارنا. وبينما سيناور الاتحاد السوفيتي بدون شك بحذر، فإنه لا يمكن أن ينتظر منه أن ينفذنا من معضلاتنا بل بالتاكيد سيكون من الأرجح أن يفعل كل ما يستطيع ليزيد في حدتها»^(١١).

وأضاف كيسنجر مشيراً إلى موقف العرب المعتدلين ومشاعره:

«علينا في الواقع إسرائيل كان مؤهلاً لينتصر، اسدقائنا المعتدلون - وإن كانوا لا يستطيعون الاعتراف بذلك - كانوا يخشون انتصاراً يتحقق بأسلحة سوفيتية تقريباً بقدر خشيتهم من هزيمة إخوانهم العرب».

ويقول كيسنجر كذلك بأنه عند اندلاع القتال يوم ٦ تشرين الأول / أكتوبر، صمم على أن يستقل

الحرب ليبدأ في عملية سلام، وقال للجنرال هيج في ذلك اليوم:

«لم يعد هناك عذر للتأخير... بعد أن نوقف القتال يجب أن نستخدم ذلك كدالة لجعل الدبلوماسية تبدأ».

ويذكر كيسنجر بأن الرئيس نيكسون وافق على ذلك بحماس وقال له في ٨ تشرين الأول / أكتوبر

: ١٩٧٣

«بانه يجب أن لا نسمح لإسرائيل بتأخير مساعي التسوية بسبب الانتصار الذي سيكسبونه، وهم شكرًا لله سيكسبون ويجب أن يكسبوه... ولكن يجب أن لا نتمسك بمجرد ترك هذا الأمر مطلقاً لأربع سنوات أخرى تجعلنا في خصومة مع العالم العربي. إننا لن نفعل ذلك بعد الآن»^(١٢).

ومن الواضح أن هذا كان اعترافاً من الرئيس الأميركي بأن إسرائيل كانت تعرقل وتماطل في تحقيق

تسوية سلمية، وأن الولايات المتحدة كانت تماشيها وتتساهل معها رغم ما يخلفه ذلك من عداة عربي

للولايات المتحدة. ويقول كيسنجر بأن الولايات المتحدة كانت تخشى وقوع انفجار في العالم العربي وخطراً

عربياً يتروى، وأنها لم تجد دليلاً على توافر السوفيات مع مصر وسوريا لإشعال الحرب، وإن عدداً من

حلفاء أميركا حبذوا وقف إطلاق النار دون رجوع للخطوط السابقة، وهذا يعني أن يحتفظ العرب بما

حرروه من أراض عربية حتى ذلك الوقت... ورغم ذلك، فإن الولايات المتحدة سعت في بادئ الأمر لأن

تعود خطوط القتال لما كانت عليه، وضنت على العرب باسترجاع كيلومترات محدودة من أراضيهم. ويزعم

كيسنجر بأن إسرائيل لم تكن لتقبل بأقل من استعادة مواقعها، وكان إرادة إسرائيل كانت كافية دون

مساعات أميركا ومساندتها لأن تحقق النصر في القتال أو أن تستمر فيه. ومن الواضح كذلك أن

(تصميم) كيسنجر والرئيس نيكسون، مهما كانت نسبة الصدق فيه، على الوصول إلى تسوية تضع حداً لمساة الشرق الأوسط ومناخه بصورة عادلة أو حتى عادلة جزئياً، لم يتحول إلى حقائق في الشرق الأوسط. وبقي لإسرائيل عون الولايات المتحدة وحمايتها لها ولما اغتصبت، وتحت ستار (بقاء وسلامة إسرائيل) أهدرت الولايات المتحدة بل قضت على فرصة مؤاتية للتوصل إلى سلام في الشرق الأوسط، وظلت إسرائيل بعدوانها وتوسعها موضع الرعاية الأول للطاغي للولايات المتحدة.

في بداية القتال، طلبت الولايات المتحدة وقف إطلاق النار والعودة إلى الخطوط السابقة دون ربط ذلك بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة. وكان الرئيس نيكسون وكيسنجر وغولدا مائير وغيرهم من قادة البلدين، يعتقدون في بادئ الأمر بأن إسرائيل ستحتاج لأيام قليلة فقط لسحق القوات المصرية والسورية. وإنما ما زلنا نذكر ما أذاعته محطات الإذاعة عن لسان رئيس الأركان الإسرائيلي عند بدء القتال، من أن قواته ستهشم (عظام) العرب وتسحقهم سحقاً. وهنري كيسنجر نفسه اتصل تلفونياً بالذكور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري الذي كان في نيويورك وقت اندلاع القتال وقال له: ما فائدة هذا الذي قمتم به؟ إن إسرائيل سوف تعبى قواها في يومين اثنين... وسوف تقوم بهجوم ساحق. وعرض كيسنجر اقتراحاً بوقف إطلاق النار وعودة القوات إلى الخطوط التي كانت عليها قبل بدء العمليات. وكان في هذا الاقتراح تحيز لإسرائيل، والولايات المتحدة الأميركية تتحمل أكثر من غيرها مسؤولية ما عانت المنطقة باستمرار من حالة اللاسلم واللاحرب، وهي التي رفضت أن يقرن قرار وقف إطلاق النار سنة ١٩٦٧ بعودة القوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت فيها قبل بدء العمليات. وهكذا توقف إطلاق النار ولكن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية استمر.

ويقول الرئيس نيكسون في مذكراته، إن الطرفين لم يهتما بوقف إطلاق النار، وإن السوفيات اعترضوا على دعوة مجلس الأمن للانعقاد، لأنهم ظنوا بأن العرب سينتصرون على أرض المعركة إذا أتيحت لهم فرصة تعزيز انتصارهم المبكر. وقال كذلك بأن الفرنسيين والبريطانيين حاولوا الابتعاد عن المشكلة لأنهم لم يشاركون في:

«روابطنا الخاصة الوثيقة بإسرائيل وكانوا يعلمون بأن البترول العربي كان عاملاً في هذه المجابهة»^(٣٧).

وأضاف الرئيس نيكسون بأنه رأى من الأفضل أن لايفرض، دبلوماسياً، وقفاً لإطلاق النار لا يرغب فيه أي من الطرفين أو يقبل بالتقيد به. وفضل انتظار اللحظة التي لا يكون فيها لأي من الطرفين تفوق عسكري في ميدان المعركة، فعندها يمكن أن تبدأ مفاوضات مثمرة، فإن توازن الإنهاك المشترك سيجعل من الأسهل الوصول إلى تسوية يمكن تطبيقها... ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته:

«وكانت كذلك متحسباً بأنه إذا ابتداء العرب فعلاً بخسارة هذه الحرب، فإن السوفيات سيستعرون بأنه لا يمكنهم أن يبقوا جانباً ويشاهدوا حلفاءهم يتحملون هزيمة مثله أخرى كما حدث في ١٩٦٧.. و زاد تعقيد المشكلة عندما وصلتنا معلومات من المخابرات بأن حليفنا الثابت الملك حسين قرر أن يرسل قوة صغيرة من الجنود الأردنيين لمحااربة إلى جانب السوريين، فاستدعى الجنرال برنت سكوكريف الذي حل مكان (هيج) كاتب لكيسنجر، السفير الإسرائيلي وغير عن إعلان بأن إسرائيل لن توسع الحرب بهجوم الأردن».

ويذكر كيسنجر أن السفير الأمريكي في عمان دين براون، أبلغه بأن القائم بالأعمال السوفياتي في عمان حث جلالة الملك حسين على دخول الحرب ووعده بدعم دبلوماسي كامل، ولكن السوفيات أنكروا ذلك. (سنوات التبديل العنيف).

وفي حديث مع محمد حسنين هيكل في القاهرة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٣)، دافع هنري كيسنجر عن اقتراحه الخاص بوقف إطلاق النار مع العودة إلى الخطوط الأصلية، وادعى بأنه لم يكن متحيزاً فيه لمصلحة إسرائيل كما فهم العرب خطأ:

«لإن بعضاً منكم في العالم العربي اساء فهم اقتراحي الذي طرحته في اليوم التالي لنشوب القتال في الشرق الأوسط، وهو اقتراح بعودة القوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت فيها قبل ظهر يوم ٦ أكتوبر [تشرين الأول]... لم أكن في هذا الاقتراح متحيزاً لإسرائيل كما بدا لكم، وإنما كنت في تصورات مخفية، سوف أروي لك القصة كلها»^(٣٨).

وأخذ كيسنجر يشرح لهيكل تسلسل تفكيره، فقال بأن الولايات المتحدة كانت تستبعد احتمال قيام الحرب، وأن الحشود المصرية بدت بانها للمناورة وليست لشن الحرب، وأن الخبراء الأميركيين كانوا يقدرون بأنه لو وقعت الحرب فإن الإسرائيليين سوف ينتصرون، وأن وقف إطلاق النار والعودة إلى الخطوط السابقة سيكون في تلك الحالة في مصلحة مصر وسوريا قبل أن يكون في مصلحة إسرائيل. وقال كيسنجر صراحة لهيكل بأن دافعه في هذا لم يكن مصلحة مصر، وإنما تقديراته بأن اليأس سيدفع مصر لطلب النجدة من الاتحاد السوفياتي عند انتصار إسرائيل (الموقع) عليها، وفي هذه الحالة ستسيطر الولايات المتحدة أن تواجه خطر التدخل الروسي المباشر، أو أن ترى السوفيات يدخلون مصر بطريقة لا يخرجون منها بعد ذلك أبداً، وهذا أيضاً احتمال لا نريده. لم تكن المسألة حرصاً على مصر وحدها، ولكن المسألة بالدرجة الأولى كانت حرصاً على حقائق وموازين القوة في هذا العصر، ومن هنا جاء اقترامي بوقف إطلاق النار فوراً وعودة القوات المتحاربة إلى مواقعها قبله^(١١).

ثم جاءت أنباء عبور القناة ومعارك الدبابات في الصحراء، واتضح أن المصريين أثبتوا قدرتهم على القتال وغتروا الأوضاع في الشرق الأوسط، و:

«إن الهدف السياسي من قبيل المصريين لمخاطرة الحرب أصبح واضحاً، وإن لا بد أن نسعى جميعاً إلى وقف إطلاق النار وأن نباشر العمل السياسي لحل الأزمة من أساسها»^(١٢).

وقال كيسنجر لهيكل أنه عندما توصل إلى هذه القناة، اتصل بالسوفيات واقترح وقف إطلاق النار، بغض النظر عن من بدأ القتال، وأن إسرائيل اعترضت بعنف على اقتراحه لأن قادتها كانوا يعتقدون بأنهم قادرون بعد إكمال التعبئة العامة من كسب المعركة. وذكر محمد حسنين هيكل بأن: «هناك أجزاء من حديث هنري كيسنجر في هذا الموضوع لم يحن وقتها بعد... وهي في نطاق ما لا داعي لقوله الآن، ثم هي في نطاق المحظور مما طلب كتمانها»^(١٣).

وبغض النظر عن زعم كيسنجر عن الدوافع وراء طلب وقف إطلاق النار، وأنها كانت لمصلحة العرب بحكم توقع قيام إسرائيل بتجميع قواتها وإنزال ضربة ساحقة بالمصريين والسوريين، فإنه كان من الواضح أن الولايات المتحدة أرادت أن تتخلى الدولتان عما حررتاه من أراضيها العربية وإعادتها إلى العدو المحتل. وهذا الموقف بل المسمى ينسجم تماماً مع مصالح العدو الإسرائيلي، مع أن الولايات المتحدة كانت هي التي عطلت تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، وأفشلت مهمة يارنغ ومباحثات الدول الأربع الكبرى والمباحثات الثنائية بينها وبين الاتحاد السوفياتي، ولم يكن الرئيس نيكسون صادقاً في تطبيق مبادرة روجرز التي حاربها هنري كيسنجر. وكانت الولايات المتحدة هي التي عطلت مبادرة الرئيس أنور السادات لفتح قناة السويس مقابل انسحاب إسرائيل محدود كمرحلة أولى، تكون مرتبطة وفق جدول زمني محدد بانسحاب كامل على أساس قرار مجلس الأمن. والولايات المتحدة أعطت لإسرائيل، التي تحتل أراضي ثلاث دول عربية وترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتعزل مساعي التسويات السلمية العادلة، أسلحة وتجهيزات وخبرات حربية خلال السنوات الخمس الأخيرة أكثر من مجموع ما كانت قد أعطته لها في عشرين سنة سابقة، فمكنتها من العدوان واغتصاب الأراضي العربية وتشريد أهلها وتسببت في المآسي الرهيبة والنكبات التي نزلت بهم. كما مكنتها من الاحتفاظ بثمار عدوانها، ضاربة عرض الحائط بالمبادئ والقرارات الدولية وبإلزامات الإنسانية والأخلاقية والحقوق المشروعة لشعوب ودول المنطقة، وهي مطمئنة إلى قوتها ومعتمدة على مساندة الولايات المتحدة لها ولعدوانها وتوسعها. والولايات المتحدة أرسلت طائراتها (أو طائرتها) الاستكشافية التي تطير بثلاثة أضعاف سرعة الصوت فوق مرمى الصواريخ، لتستكشف مواقع القوات المصرية والسورية ومواقع الضعف والثغرات فيها، ولتقدمها فوراً للقادة الإسرائيلية فتمكنتها من الاختراق ثم تطويق الجيش الثالث من غرب قناة السويس وشرقيها، وكان كيسنجر أثناء القتال يبذل كل جهد حثيث لتأمين مدته حاجه إسرائيل من أسلحة ومعدات بأسرع الوسائل والإجراءات، وكان يذهب إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن ليتصل منها بواسطة خط تلفوني «مباشر ومؤمن ضد الاختراق والتسمع» مع رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير عدة مرات في اليوم الواحد. وينكر هنري كيسنجر صحة ما أسماه (الإشاعة الكاذبة) والتهام الذي وجه لإدارة الرئيس نيكسون بأنها تقاسعت عن قصد في تزويد

إسرائيل بالسلاح لكي تجعلها أكثر ليونة في المفاوضات، ويؤكد بأنه لم يكن هناك تباطؤ مقصود، وأن الحقيقة هي أن الجميع كانوا يعتقدون بأن إسرائيل ستنتصر قبل أن تصلها الأسلحة الثقيلة، وأن بعض المسؤولين الأميركيين كانوا يظنون بأن إسرائيل كانت تبالغ في طلب الأسلحة وتضخم خسائرها حتى تدفع الولايات المتحدة لتزويدها بأكبر كمية من الأسلحة قبل توقف القتال وزوال الضرورة الملحة لتزويدها بها. وفي اجتماع سري في واشنطن خلال القتال، أشار وزير الدفاع الأميركي شليزنجر إلى وجوب التمييز بين الدفاع عن (بقاء إسرائيل) داخل حدود ١٩٦٧، وبين مساعدة إسرائيل على الاحتفاظ بفتوحاتها في حرب تلك السنة. وقد اتفق معه في هذا الرأي بعض المشاركين في الاجتماع^(٨). ويذكر كيسنجر كذلك بأن المسؤولين الأميركيين كانوا يعتقدون في بدء القتال بأن لدى إسرائيل ما يكفيها من أسلحة، وإنها ستنتصر في بضعة أيام قليلة. ويقول بأن إسرائيل بالغت بقدرتها على صد الهجوم العربي، وأن الإسرائيليين كانوا يتحدثون عن «انتصارات» حققوها أيام السابع والثامن من تشرين الأول/ أكتوبر، وذكروا أخباراً عن عبور لهم مبكر مزعوم للقناة من الشمال والجنوب، وكان ذلك لا يساس له من الصحة. وعلى كل حال، فإن الولايات المتحدة لم تتأخر في إرسال أسلحة الكترونية متطورة وأنواع خاصة من الصواريخ. كما وأن الرئيس نيكسون رغم انهماك في فضيحة ووترغيت المخزية واستقالة نائبه المتهم بجرائم الرشوة، لم يفقد اهتمامه وتصميمه على إغاثة إسرائيل، وقال في الأيام الأولى من القتال والعرب منتصرون عبارة لها دلائل عتيقة:

«يجب أن لا يسمح للإسرائيليين بأن يضروا»^(٩).

وطلب الرئيس نيكسون الإسراع في إرسال الطائرات والذخائر الحربية والدبابات ومنها أحدث ما لدى أميركا (م ٦٠) وضمن تعويض إسرائيل عن خسائرها، وبذلك لا تكون في حاجة لأن تقتصد في استعمال ذخائرها، أو أن تحتفظ باحتياطي باهظ من الأعداء خلال المارك، وهذا يمكنها من أن تستعمل ما لديها من العتاد خلال المعركة بكثافة. ويذكر كيسنجر بأن الولايات المتحدة سعت إلى درجة من التستر في طريقة تزويد إسرائيل بالأسلحة، لأنها كانت مدركة للحاجة لمراعاة احترام العرب الذاتي. ولم تقتصر مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل على المساعدات العسكرية الهائلة، إذ سعت الولايات المتحدة لإقناع الدول العربية الأخرى بعدم دخول «حرب مقدسة» ضد إسرائيل. وأتهم كيسنجر السوفييات بأنهم حاولوا تحويل القتال إلى حرب عربية مقدسة وقال في كتابه سنوات التبدل العنيف:

«في نفس الوقت سعت لأن فشل الهدف السوفييتي الشرير لتحويل الصراع إلى حرب عربية مقدسة... أرسلت رسالة إلى (جلالة الملك) حسين أتناشد فيها إدراكه كرجل دولة، ووعداً بجهد أميركي نشيط لتحقيق السلام بمجرد انتهاء الحرب، فاجاب معرباً عن تضامنه مع غايات اخوته العرب ومندداً برفض إسرائيل منذ ١٩٦٧ للمساهمة في صنع السلام، وأنه سيمارس ضبط النفس لاطول أمم ممكن، ولكن ما لم نقرر أن نرتب وفقاً مبكراً للقتال، فإنه لن يتمكن من الثبات على ذلك. إن حرباً مطولة ستقوي مركز السوفييت في العالم العربي».

ويضيف كيسنجر بأنه كان واضحاً بأنه لن يكون هناك وقف لإطلاق النار إلا إذا ظهر بأن إسرائيل كانت تبيع في القتال، وحتى لا تتضعضع إسرائيل وجب إعادة الثقة إليها بإظهار الدليل على تقديم المساعدات الأميركية لها. وكان علينا في الوقت نفسه أن نمنع السوفييات من استغلال تحول القتال لمصلحة العرب. ومن الواضح أن كيسنجر لا يتعب من اصطناع المبررات لمساندة إسرائيل في عدوانها وإرغام (الخطر) السوفيياتي في ذلك الإطار. وكان كيسنجر يحبذ إبراز ضغط رجال الكونغرس على الإدارة الأميركية لمصلحة إسرائيل، وذلك لصرف استياء الدول العربية عن تلك الإدارة وعن نفسه. وحاول الأميركيين إظهار مساندتهم لإسرائيل بالسلاح، بأنه مجرد رد فعل على تزويد الروس لمصر وسوريا بالسلاح.

في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣)، قام السفير السوفيياتي في واشنطن بإبلاغ كيسنجر رسالة (مهمة) مفادها، أن الاتحاد السوفيياتي بعد مشاورات غير سهلة وطويلة مع مصر وسوريا، يستطيع إبلاغ الرئيس نيكسون بأنه مستعد أن لا يحبط قراراً لوقف إطلاق النار في مجلس الأمن، ولكنه لن يؤيد دعوة

للمعودة إلى خطوط ما قبل الحرب، أي أنه سيسعمل حق الفيتو لإقشال مثل هذه الدعوة. وأعرب الاتحاد السوفياتي عن استعداده للعمل للوصول إلى تسوية عن طريق المفاوضات على أساس تحرير جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل. ويقول هنري كيسنجر إن مبادرة السوفيات هذه لوقف إطلاق النار في المواقع القائمة (والعرب منتصرون)، جاءت في ظروف سيئة لاستراتيجية الولايات المتحدة، وأنه لو ضغط السوفيات لإصدار القرار من مجلس الأمن لنال تأييداً بالإجماع تقريباً حتى من حلفاء أمريكا الأوروبيين، ولسقطت الفرضية بأن الولايات المتحدة هي الوحيدة بين الدول الكبرى التي تستطيع أن تحقق تقدماً نحو الحل، ولحقق السلاح السوفياتي انتصاراً، ولحمت الدبلوماسية السوفياتية ولاقتنع العرب بأنهم قادرين على التقلب على كل ورطة في المفاوضات بهجوم عسكري جديد، وهذا كان بالطبع أمر محرم في استراتيجية كيسنجر.

في تلك الفترة من حرب أكتوبر، لم يكن حلفاء أمريكا الأوروبيون مرتاحين لسياستها في الشرق الأوسط. ويذكر كيسنجر أنه في ١٢ - ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر أثناء المحادثات بشأن وقف إطلاق النار، اقترح وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت السير الك دوغلاس هيلم مشروعاً يتضمن ما يلي:

- ١ - وقف إطلاق النار في المواقع القائمة.
- ٢ - وضع يوليس دولي في المناطق المحتلة. وهذا يعني انسحاب القوات الإسرائيلية لخطوط ١٩٦٧.
- ٣ - انعقاد مؤتمر دولي يتبع ما جاء في البندين الأولين.

وكان رد هنري كيسنجر بأن الولايات المتحدة لن تقبل بهذا المشروع، وأن تقبل به (إسرائيل) لأنه أسوأ لها من مقترحات السادات التي اكتفت بقبول (مبدأ) الانسحاب. وذكر كيسنجر في مذكراته عن سنوات التبديل العنيف:

«خلال ساعة واحدة أخبرت كرومر (السفير البريطاني) بأننا بالفعل سنستخدم (الفيتو) ضد المشروع فيما لو قدم لمجلس الأمن».

وهكذا عطلت الولايات المتحدة مشروعاً مقترحاً من حليفها الحميمة، فيه قسط من العدالة والواقعية، وكان يمكن أن يؤدي إلى تسوية سلمية وينقذ الأرض العربية من الاحتلال الإسرائيلي حتى خطوط ١٩٦٧ دون المساس بما يسمى (بأمن إسرائيل).

ويظهر هذا المشروع وفي إطار حدوده أن مقترحات الرئيس السادات، الذي أعجب به كيسنجر إلى درجة التعظيم، كانت أكثر (اعتدالاً) من مقترحات وزير خارجية دولة وعد بلغور، التي جعلت في الإمكان بجبروتها ودماء جنودها قيام ما سمي بدولة إسرائيل. ومما ساعد كيسنجر في سياسته أن السوفيات حسب رأيه في ذلك الوقت لم يكونوا حاسمين في سياستهم. كما أن مصر وسوريا لم تقدراً قدرة إسرائيل على استرداد قوتها أو «أنهما لم تعرفا كيف تنهيا شكوكهما المتبادلة» فلم تكونا تريدان وقفاً لإطلاق النار. ولقد مكن ذلك الولايات المتحدة من الماطلة على أمل أن يتحقق انتصار إسرائيلي متوقع خلال يومين على الجبهة السورية. وهكذا وقف كيسنجر والإدارة الأمريكية إلى جانب عدوان إسرائيل، ورفضوا التسوية السلمية، وثأبوا على محاولة قهر العرب وزرع القنوط واليأس في قلوبهم وإجبارهم على الاستسلام للدولة العظمى الوحيدة التي بيدها المصير، الولايات المتحدة. هذه كانت الاستراتيجية الأمريكية خلال حرب أكتوبر. وهي الاستراتيجية التي طلب كيسنجر نيابة عن الرئيس نيكسون أن يستقبل أي موظف أمريكي لا يؤيدها خلال حرب أكتوبر، أو لا يؤيد تزويد إسرائيل بالسلاح. (سنوات التبديل العنيف).

في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، تلقت الولايات المتحدة رسالة غير متوقعة من ياسر عرفات، حسبما ذكر هنري كيسنجر، وقال بأنه لم تكن هناك من قبل اتصالات على مستوى عال مع عرفات. وأن القرار ٢٤٢ لم يشر لنظمة التحرير وإنما أشار إلى الفلسطينيين كلاجئين فقط. وأنه حتى سنة ١٩٧٤ كان الافتراض العام هو أن الأردن وليس منظمة التحرير سيفاوض بشأن الضفة الغربية. وقال كيسنجر كذلك:

«وأعلنت رسالة عرفات بأنه من المؤكد بنسبة ٩٩ بالمائة بأن الإسرائيليين سيذهبون المصريون والسوريون في الأيام القليلة القادمة. ولذلك يجب أن لا تتدخل الولايات المتحدة أو أن تقدم مزيداً من المساعدات لإسرائيل

حتى ما بعد انتهاء الحرب، ويجب أن تسعى الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار في أقرب وقت بدون شروط مسبقة.

ويُفسر كيسنجر رسالة عرفات بأنها تعني أن العرب استعدوا ما يكفي من كراماتهم للدخول في مفاوضات مجدية، حتى ولو خسروا الحرب حسب توقع عرفات، وأنها تعني كذلك بأن منظمة التحرير كانت مستعدة لأن تساهم في هذه المحادثات «مع أنها تحتفظ بحق تسوية حساب ١٩٧٠ مع الأردن». وهذا يمكن أن يعني إذا أخذ بظاهره بأن منظمة التحرير يمكن أن تتوصل إلى سلام مع إسرائيل وليس مع الأردن أبداً. وعود عرفات بالامتناع عن الأعمال العدائية ضد الأفراد الأمريكيين والمرافق الأميركية ما لم تقم الولايات المتحدة بجهد لإعادة تزويد إسرائيل بالأسلحة، بينما تشتعل الحرب. ويتسائل كيسنجر:

هل كان عرفات يؤمن حقاً بهذه التقديرات وسعى للدخول للمفاوضات؟ أم هل كان يلعب نفس اللعبة التي كان يلعبها جميع الآخرين محاولاً التأخير - في تلك الحالة تأخير جهنمنا الإسماعي - ليعجل في انتصار حلفائه.

ولم تجب الولايات المتحدة على رسالة عرفات حتى انتهاء الحرب، حينما جاء في مذكرات كيسنجر. بلغ مجموع ما قدمه الرئيس نيكسون لإسرائيل من مساعدات خلال مدة رئاسته أكثر من مجموع ما قدمه لها رؤساء الولايات المتحدة الأربعة السابقين له وهم: ترومان وإيزنهاور وكنيدي وجونسون. وكانت المساعدات الأميركية لإسرائيل تتتابع وتتزايد يوماً بعد يوم وساعة بعد ساعة أيام القتال. وجاءت هذه المساعدات عبر جسر جوي أميركي، يفوق جسر برلين الجوي، وجسر بحري أميركي ضخمين. وتدفق متطوعون أميركيون وخصوصاً من الطيارين على إسرائيل، وجاء عدد كبير من الخبراء الأميركيين مع الأسلحة الحديثة ذات الفعالية الكبيرة. وحملت طائرات غالاكسي الأميركية الجبارة الدبابات الجاهزة لتزليها في مطار العريش المحتل، لتندفع بها أطقم إسرائيلية إلى ميدان القتال مباشرة. وإضافة إلى استخدام طائرات الاستكشاف، فتحت الولايات المتحدة مخازن أسلحتها وغرفت منها لإسرائيل أسلحة كان منها ما هو متطور جداً. ولم تكن الولايات المتحدة نفسها قد استعملت في حروبها، مثل قنابل وصواريخ (سمارت) و (مافاريك) و (شرايك) والقنابل التلفزيونية وصواريخ طائرات الهليكوبتر وغيرها. وبرزت الولايات المتحدة إغداقها على إسرائيل بالأسلحة والمعدات بأن (كيان إسرائيل) نفسه أصبح في خطر. ولم يكن هذا الادعاء صحيحاً، لأن إسرائيل كانت بالفعل قد أوقفت الهجوم المصري قرب قناة السويس وليس على الحدود المصرية مع فلسطين أو حتى على المضائق في سيناء، واستردت مواقعها السابقة في الجولان السوري، وألحقت خسائر ضخمة بعملاء المدرعات المصرية والسورية. وعندما أصدر مجلس الأمن قرار رقم (٢٣٨) في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر (١٩٧٢)، الذي يقضي بوقف إطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢). قبلت به مصر ولكن إسرائيل استمرت في هجومها جنوباً في محاولة فاشلة لاحتلال مدينة السويس، ولكنها تمكنت من محاصرتها وحاصرت الجيش الثالث على الضفة الشرقية للقناة وقطعت عنه الإمدادات والمؤن. وعندما وجه السادات نداءً إلى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يطلب فيه إرسال قوات عسكرية لإجبار إسرائيل على سحب قواتها إلى خطوط وقف إطلاق النار، كما كانت يوم ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر (١٩٧٢)، رفضت الولايات المتحدة هذا الطلب لأنها لم ترغب في عودة القوات الإسرائيلية إلى تلك الخطوط أو مجيء القوات السوفياتية إلى منطقة الشرق الأوسط. ونظراً لاستمرار الوضع في التدهور، بعث بروجنيف برسالة إلى الرئيس نيكسون يطلب فيها أن تشترك الدولتان في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٨)، وذكر في الرسالة أنه إذا رفضت الولايات المتحدة هذا الاقتراح، فإن الاتحاد السوفياتي سيجد نفسه مضطراً لاتخاذ الخطوات المناسبة بمفرده. وليس أدل على تحيز الولايات المتحدة الجارف لإسرائيل ومشاركتها الوثيقة في عدوانها والاحتفاظ بثماره من قيام الرئيس نيكسون بالوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي عن طريق إعلان حال التأهب القصوى، بما في ذلك التأهب النووي في القواعد الأميركية في أنحاء العالم، وهو بذلك عرض سلامة العالم وشعوبه لخطر صدام محتمل رهيب بين أقوى دولتين يما تملكانه من أسلحة يمكن أن تدمر مناطق شاسعة على وجه الأرض. وما لا شك فيه، أنه لا يبرر هذا القرار رغبة نيكسون في أن يظهر بمظهر القوة في وقت

تضعف فيه مركزه بسبب فضيحة (ووترغيت)، أو رغبته في منع القوات السوفياتية من التركز في الشرق الأوسط على أساس أن ذلك يعرض مصالح الولايات المتحدة الكبرى في الشرق الأوسط للخطر، لأنه كان من المتاح للرئيس نيكسون أن يختار إلزام إسرائيل بسحب قواتها إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر حسب قرار وقف إطلاق النار الذي شاركت الولايات المتحدة في إقراره، وبذلك تنتهي بسهولة ضرورة ومبررات مجيء القوات السوفياتية لمصر. وقد ذكر محمود رياض في مذكراته وكان وقتها أميناً عاماً لجامعة الدول العربية:

«وقد لمست عند زيارتي لعدد من العواصم الأوروبية فيما بعد مدى التأثير السام الذي تركه هذا القرار لدى دول أوروبا الغربية، والتي شعرت بأن الولايات المتحدة يمكن أن تعرض أمن أوروبا للخطر بغير أي تضلوع مسبق معها»^(٣).

أما الادعاء بأن مجيء القوات السوفياتية إلى مصر كان سيشكل خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة فهو ادعاء لا يمكن قبوله، لأن الخبرة والواقع القريب دلّ على أن القوات السوفياتية خرجت من مصر بسرعة وبدون عوائق بمجرد أن طلب الرئيس السادات إخراجها من مصر، وبذلك أثبتوا أنهم لا يرغبون في فرض وجودهم على مصر أو التسبب في مجابهة خطيرة قد تؤدي إلى صدام مسلح مع الولايات المتحدة. كما كان قد ثبت بأن مصر رغم المساعدات السوفياتية الضخمة من عهد الرئيس عبد الناصر حافظت على استقلالها وحرية إرادتها. وقياساً على ذلك، كان من الأكيد أو القريب من الأكيد أن تعود القوات السوفياتية وتخرج من مصر وسوريا فيما لو جاءت مع قوات الولايات المتحدة في إطار تعاون مشترك، لفرض الانسحاب على إسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٤٢)، الذي ما زالت الولايات المتحدة تكرر إعلانها بالتمسك به وبضرورة تقيد جميع الأطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بالقبول به كأساس لأي تسوية. وهناك أيضاً الادعاء الأمريكي الذي يوجه هنري كيسنجر، وهو أنه لا يمكن السماح للسلاح السوفياتي (في يد مصر وسوريا) أن يهزم السلاح الأمريكي (في يد إسرائيل)، وهو ادعاء ذكره كيسنجر فيما ذكر في حديثه مع محمد حسنين هيكل يوم ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٣) في القاهرة بعد توقف القتال عندما قال:

«هناك اعتبار آخر أرجو أن تضعه في اعتبارك واست مستعداً لأن أخدمك فيه أيضاً، وهذا الاعتبار ببساطة من: أن الولايات المتحدة لا تستطيع اليوم ولا غداً أن تسمح للسلاح السوفياتي بأن يحقق انتصاراً كبيراً - حتى إذا لم يكن انتصاراً حاسماً - ضد السلاح الأمريكي... هذه مسألة لا علاقة لها بكم ولا علاقة لها بإسرائيل. هذه مسألة تتعلق مباشرة بتوازن القوة بين الدولتين الأعظم»^(٤).

هذا ما ادعاه هنري كيسنجر، ويبدو لنا بأن هذا الادعاء أقرب إلى التحديق والتبرير الكاذب منه إلى الصدق والحقيقة، وهو يبدو إحياءاً للدول العربية لدفعها لمواالات الولايات المتحدة والسير في ركابها. فالقضية ليست تنافساً تجارياً يتحدد فيه أي السلاحين أفضل، وإنما هي قضية مصر وحق ومصالح ومبادئ دولية وإنسانية. ويكفي أن نسأل لو كان السلاح في أيدي العرب سلاحاً صينياً أو يوغوسلافياً أو فرنسياً أو بريطانياً أو أمريكياً، هل كانت الولايات المتحدة تقف موقف الحياد وتتظار نتيجة المعارك بروح رياضية لا يلوئها الاتحياز للمعتدي. إن هذا الادعاء عن جنسية السلاح ما هو إلا تبرير مصطنع، يذكرنا بما يمكن أن يفتتن بالسياسات الدولية والمزاعم المرتبطة بها من مبررات ومغالطات سخيفة مؤلفة لارتباطها بمصير الشعوب وحقوقها القومية وحقها في العيش بسلامة. ويأتي في هذا السياق الزعم بأن إغراق الأسلحة المدمرة على إسرائيل يزيد في طمأننتها، وبالتالي يجعلها أكثر ميلاً للتسوية والتفاهم. وما هذا الادعاء إلا مغالطة وخداعاً كبيراً كاذباً كشفه الواقع والأحداث، فكلما عززت الولايات المتحدة قدرة إسرائيل القتالية صعدت إسرائيل عدوانها واعداءاتها وتصلبت في تعنتها وتحديدها لقرارات الأمم المتحدة والإدارة الأمريكية نفسها، وفي رفضها لأي تسوية عادلة تعيد للعرب أرضهم، وللפלستينيين والأردنيين أراضيهم وحقوقهم المشروعة أو حتى مجرد البعض منها.

وبرغم كل هذا، فإن هنري كيسنجر يكرر نعت لجوء العرب الاضطراري إلى القتال، بأنه (ضغط) سوفياتي و (إبتزاز) عربي يجب إفضالهما وإثبات عدم جدواهما بشكل أكيد. وهو يتجاهل أن اضطرار العرب للقتال نشأ عن إفضال الولايات المتحدة وإسرائيل للجهود السلمية العربية الواضحة الاعتدال عبر

السنيين، وإفشالهما لمبادرة روجرز الأمريكية ذاتها والقرار (٢٤٢). ولكن يبدو أن هنري كيسنجر الاستاذ الجامعي والسياسي الشهير يريد أن يصور تحرير الوطن وفي الواقع لجزء منه فقط بأنه (ابتزاز)، وأن استرداد بعض الحق هو اختصار لـ (البيع الخفيف الكريه) الاتحاد السوفييتي، وإن أدى هذا الاسترداد إلى رجوع المشربين الميعدين إلى أراضيهم وأوطانهم وممتلكاتهم، وإلى إزالة احتلال ظالم وحشي بغيض، وإلى إتاحة الفرصة لعودة السلام والاستقرار للشرق العربي. كان كيسنجر يريد أن يلجأ العرب إلى الولايات المتحدة، وأن يقبلوا بخنوع ما تفرضه عليهم من تسوية لا يقبل بها سوى المهزيم الخائر العزيمة المغلوب على أمره القابل للتنازل عن وطنه وإكرامته وحقوقه، وكانت الولايات المتحدة غير صادقة فيما تعرضه من تسويات، وتماطل مسابرة لإسرائيل وتمكيناً لها من كسب الوقت لتعزيز ضم الأراضي العربية إليها وتكثيف استيطانها فيها وتقريبها من أهلها وتبديل معالمها وهويتها، وجعلها جزءاً من (دولة إسرائيل) التي لا حدود لها سوى ما تستولي عليه بالقوة العدوانية المدعومة من أمريكا.

نتيجة لإحباط الولايات المتحدة الإجراءات الرامية إلى إلزام إسرائيل بوقف القتال والعودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، طلبت مصر من مجلس الأمن العمل فوراً على إلزام إسرائيل بوقف القتال، فقام مجلس الأمن بإصدار القرار رقم (٢٤٠) الذي طالب جميع الأطراف بوقف العمليات العسكرية والعودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣)، وقرر المجلس إنشاء قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة من دول أعضاء المجلس غير الدائمين، وابتدأت طلائع هذه القوات بالوصول إلى القاهرة في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣)، وتوقف القتال بعد أن اتمت إسرائيل تطويق مدينة السويس وحاصرت الجيش الثالث المصري. وهكذا عاد الوضع إلى حالة اللاسلم واللاحرب، وهو الوضع الذي حاربت مصر وسوريا من أجل تغييره بغية الوصول إلى تسوية. ورغم الانتصارات المصرية والسورية الجيدة في أيام القتال الأولى والهزيمة والخسائر الجسيمة التي تكبدتها القوات الإسرائيلية، فإن قادة إسرائيل قالوا بأن إسرائيل هي التي انتصرت، وشكوا من أن الولايات المتحدة والعالم حرماها من ثمار انتصارها. وادعت غولدا مائير رئيسة الوزراء يوم ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣) أثناء زيارتها للوحدات الإسرائيلية غرب القناة:

«إننا أرغنا على قبول وقف إطلاق النار قبل تحقيق أهدافنا، وقد كان إرغائنا على ذلك بوساطة الولايات المتحدة، وقد اضطررنا إلى القبول لأن الولايات المتحدة هي المصدر الوحيد الذي تحصل الآن منه على السلاح»^(٣٦).

وقال الجنرال دافيد اليعازار رئيس هيئة أركان حرب الجيش الإسرائيلي في مؤتمر صحفي عقده يوم ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣)، وبث التلفزيون الإسرائيلي:

«إننا حررنا من تحقيق انتصار حاسم كذا قادرين عليه، ولكننا لم نكن قادرين على الضغوط الدولية التي حالت بيننا وبينه بعد أن تحول التيار لصالحنا»^(٣٧).

وصرح الجنرال حاييم همتزوغ الذي كان رئيساً للاستخبارات الإسرائيلية، والمتحدث الرسمي باسم القيادة العامة للجيش الإسرائيلي في عرضه اليومي بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣) للصحفيين والراسلين:

«إن العالم لم يكن يريد لإسرائيل أن تنتصر، وقد أظهر نحوها في اللحظة الحرجة عدا غريباً لا نستطيع تصوره إلا بأنه نزع من نزعت معاداة السامية»^(٣٨).

وإذا استعرضنا في مقابل هذه الأقوال ما قدمته دول العالم، ذات الأثر المباشر في قضية الشرق العربي، لإسرائيل من حماية ومساندة وأسلحة وقوة هائلة وضغوط شديدة على غيرها من الدول وتصد لها بالدبلوماسية والقوة لخلق إسرائيل وحمايتها وتمكينها من اغتصاب أراضي الدول العربية والتوسع على حسابها وإنزال الويلات والدمار بها وتشريد شعوبها، لتبين بصورة واضحة صراحة ما يتميز به قادة إسرائيل من القدرة على المغالطة والكذب والتكبر للجميل والوقاحة الفاضحة. فإن ما قامت به بريطانيا العظمى المتمثل بـ (وعد بلفور)، ثم فرنسا بإساحتها وتعاونها النووي مع إسرائيل، ثم الولايات المتحدة وألمانيا ما زال جزءاً مريباً من التاريخ الحديث الذي لم تنته بعد مظالمه ونشأته. ورغم كل هذا، اشتكى

قادة إسرائيل من «ظلم» دول العالم لإسرائيل واتهما العالم بمعاداة السامية. وفي جانب آخر من الصورة تكشف عن مشاعر الإسرائيليين عند إصدار القرار (٢٣٨) لوقف الحرب، وصفت كيسنجر ساعة وصوله إلى إسرائيل في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر (١٩٧٣)، بعد أن كان قد اتفق في موسكو على صيغة القرار:

ولقد كتب الكثير بعد الحرب عن مدى تلف إسرائيل للاستمرار بالحرب، ولم يحدث وقف القتال مؤلماً. ما كان لأحد أن يحزر ذلك من استقبلنا. لقد استقبل الجنود والمدنيون السلام المقترَب كإوفر نعمة. إسرائيل كانت بطولية ولكن تحملها كاد يصل إلى نقطة الانهيار. أولئك الذين جاؤا للترحيب بنا بدؤوا بأنهم يشعرون من أعناقهم كم اقتربوا من الهاوية وكيف انتهكهم أسبوعان من الحرب. كانت مجموعات صفحية من العسكريين والمدنيين تهتف والدموع في عينيها. لقد أظهرت تعليقاتهم الإرهاق الذي كاد يبرز بشكل مجسد حدود الاحتمال البشري. إسرائيل كانت منهكة مهما أظهرت الخرائط الحربية. شعبها كان يتلفظ إلى السلام مثلاً لا يقدر سوى من لم يعرفوه أبداً... في أعناقهم عرف الإسرائيليون بأنهم وإن كانوا قد رحبوا المعركة الأخيرة، فإنهم خسروا هالة الذي لا يقهر. لم تحطم الجيش العربية. لم تنتصر الدول العربية، ولكنها لم تعد تضطر لأن تجبن وترتعد أمام جيروت إسرائيل. وبعد أن كانت إسرائيل على شفير الكارثة فإنها انتصرت حربياً ونغمت من الأراضي العربية أكثر مما فقدت. ولكنها كانت تدخل مستقبلاً مسرحاً مجهولاً يعتمد على حلقة تتقلص من الصداقة. وإن ما جعل التوقعات أكثر إبلاماً كان الإدراك بأن الرضا الذاتي (الخادع) سامم في هذا المصير. (سنوات التبدل العنيف).

السادات يدعي الانتصار - والتسويات على طريقة كيسنجر

أما الرئيس السادات فقط ادعى بأن جيشه الثالث كان في وضع حسن، وأن ثمانمائة من الدبابات المصرية كانت تحيط بالقوات الإسرائيلية غرب القناة وتستطيع القضاء عليها. وكان الناس في الاقطار العربية يسمعون تصريحاته في هذا الشأن من الإذاعات المصرية ويقرأونها في الصحف. ولقد ظهرت بعض الصحف المصرية يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٣) بعضاوين ضخمة تعلن، أن معابر الجيش المصرية تسيطر سيطرة تامة على الضفة الغربية للقناة ما بين الدفرسوار والسويس، وأن معابر الجيش الثالث سليمة، وأن الإمدادات تصل للجيش بانتظام. ونفى الرئيس السادات أمام مجلس الشعب في شباط/ فبراير ١٩٧٤، أن الجيش الثالث قد حوصر، وأخرج تمثيلية أمام المجلس اشترك فيها اللواء بدوي رئيس أركان الجيش المصري بتوجيه أسئلة إليه فوظف أجوبة تبت أن الجيش الثالث لم يكن محاصراً...، وتثور الكلمات في كتاب الفريق الشاذلي عن حرب أكتوبر:

«هل هذا معقول؟ وهل مقبول؟ وهل يصل الاستهتار بعقول الشعب أن يتمدد الحاكم في الكتب إلى هذا الحد؟»^(٣١)

وعلى كل حال، فقد تبين بعد وقف القتال أن الولايات المتحدة لم تق بوعودها لإرغام إسرائيل على العودة لخطوط ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر (١٩٧٣)، كما وأن وجود قوات الأمم المتحدة كان يساعد على تجميد الموقف في المنطقة مرة أخرى، وهو ما حاربت سوريا ومصر بمساعدة من الدول العربية والاتحاد السوفياتي لتحريكه ودفعه نحو تسوية تعيد الأرض إلى أصحابها. وأصبح في إمكان هنري كيسنجر أن يستغل حصار الجيش الثالث لفرض شروط وتنازلات على مصر، وأن يستفيد من سوء التقاسم الذي نشأ بين سوريا ومصر بسبب قبول الرئيس السادات لوقف إطلاق النار، وكذلك الخلاف بين الأردن والمقاومة الفلسطينية. وكان من الصعب على الدول العربية أن تبقى قواتها لمدة طويلة في مصر وسوريا، كما وأن مساعداتها لهما ستميل إلى التناقص مع مرور الزمن دون قتال. وإضافة إلى ذلك، فإن الدول العربية المنتجة للبترول ستواجه ضعفاً وصعوبات إذا استمرت في تخفيض انتاجها للبترول لمدة طويلة شهرياً.

في هذا الوضع الضعيف، وضعت مصر مشروعاً للسلام يتكون من عدة مراحل تبدأ بعودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر (١٩٧٣)، وعندها يتم تبادل الأسرى بين الطرفين، ثم تتسحب القوات الإسرائيلية إلى شرق المضائق في سيناء، وتتخذ قوات الأمم المتحدة مواقع لها بين الطرفين، ويكف الحصار من باب المنب عند مدخل البحر الأحمر، وتظهر مصر قناة السويس ثم تتسحب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية. ويقترون بكل هذا تطبيق مشروع مماثل على الجبهة السورية، ويعقد

مؤتمر سلام خلال فترة تطبيق فك الاشتباك بين القوات المتجابهة. ومسافر وزير الخارجية الجديد إسماعيل فهمي إلى واشنطن في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر لعرض المشروع المصري على الولايات المتحدة. فكرر الرئيس نيكسون له ما كان قد قاله لوزراء الخارجية العرب من أنه عازم على حل المشكلة على أساس العدل دون التأثير بالضغط المحلي. وأظهر كيسنجر استعداده لموازنة مشروع السلام المصري دون أن يتبناه الولايات المتحدة، وهذا يعني ضرورة موافقة إسرائيل على المشروع، وكان كيسنجر يعلم أن إسرائيل ترفض المشروع. (مذكرات محمود رياض).

وفي ذلك الوقت، كانت غولدا مائير في واشنطن، ورفضت العودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، واشترطت أن تترك مصر حصارها عند باب المندب مقابل السماح بمرور الإمدادات الغذائية الضرورية للجيش الثالث المصري المحاصر شرق القناة. وعاد إسماعيل فهمي دون وعد محدد من الرئيس نيكسون. وتم الاتفاق على أن يقوم كيسنجر بزيارة لمصر، وعلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة عند انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، وعلى بقاء مندوبين مصريين وإسرائيليين تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة عند الكيلو (١٠١) على طريق السويس، للبحث في ترتيبات فك الاشتباك بين قوات الجانبين. ووافقت مصر وإسرائيل على النقاط الست التي عرضها كيسنجر بشأن احترام وقف إطلاق النار، والبحث في العودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر في إطار الاتفاق على الفصل بين القوات المتحاربة تحت إشراف الأمم المتحدة، وكذلك ترتيبات إمداد مدينة السويس والجيش الثالث المصري بالمواد غير الحربية وتبادل الأسرى. ولكن إسرائيل تمنعت عن الانسحاب إلى مواقع ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، وعلق محمود رياض على ذلك بقوله:

«لقد تقرر كيسنجر بذلك تمهده الأساسي لمصر بانسحاب إسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر [تشرين الأول] حسب قرار مجلس الأمن، واستمرت إسرائيل في حصارها للجيش الثالث، واستطاع كيسنجر استخدام هذا الموقف لصالح إسرائيل في ملفاته التالية مع مصر»^(٣).

في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٣)، انعقد مؤتمر القمة في الجزائر، وقبل انعقاد المؤتمر أعلنت العراق وليبيا بينهما أن حضارهما. ولم يشترك جلاله الملك حسين في هذا المؤتمر، وأتاب عنه دولة السيد بهجت التلهوني رئيس وزراء الأردن صاحب الفيرة السياسية الوفيرة، ولقد تلا رئيس الوزراء الأردني رسالة إلى المؤتمر من جلاله الملك حسين، أكد فيها أنه لا يستطيع التحدث نيابة عن الفلسطينيين، وأن منظمة التحرير لا تستطيع أن تتحدث باسم الفلسطينيين المقيمين في الأردن:

«وأكّد أنه بعد تحرير الضفة الغربية فسوف يجري استفتاء تحت إشراف محلي، وفي هذه الحالة سيكون من حق سكانها أن يختاروا بين أمور ثلاثة، فإما البقاء في وحدة مع الأردن كما كان الحال قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وأما الاستقلال مع قيام اتحاد مع الأردن، وأما الاستقلال عن الأردن تماماً»^(٤).

أما السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير، فقد طالب بالاعتراف بمنظمة التحرير كممثلة للشعب الفلسطيني. وأكد الرؤساء العرب على ضرورة تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة والقدس، والالتزام باستعادة الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني «وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية». كما قرر الرؤساء والملوك مواصلة استخدام البترول كسلاح في المعركة، والربط الكامل بين رفع الحظر البترولي لأي دولة وبين التزامها بتأييد القضية العربية العادلة. ووجه المؤتمر رسالة إلى مجموعة الدول الأوروبية تصاحباً مع قرارها الصادر في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٣)، أكد فيها ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وأشار إلى الصلات الحضارية التي تربط بين هذه الدول والأمة العربية، وطالبها بوقف أي مساعدات اقتصادية أو عسكرية، وبإلغاء الحظر على تصدير الأسلحة للدول العربية.

ودلر الملوك والرؤساء العرب ضرورة تنبيه الولايات المتحدة إلى أن سياستها المخازنة لإسرائيل سوف تؤثر على مصالحها بالمنطقة العربية، كما اتفقا على ضرورة مداومة الاتصالات بالاتحاد السوفيتي لكي يواصل دعمه للقضية العربية، ولكي يمد الدول العربية بأحتياجاتها من الأسلحة»^(٥).

وعبر المؤتمر عن شكره البالغ للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية لدعمها للدول العربية عسكرياً وسياسياً لتحرير أراضيها.

وفي بيان أصدره المؤتمر في ختام جلساته أكد استعداد الدول العربية للمساهمة في تحقيق سلام عادل يرتكز على قاعدتين:

- ١ - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية وفي مقدمتها القدس.
- ٢ - استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة.

بعد وقف القتال في حرب أكتوبر، وكانت الفرصة متاحة للدخول في مفاوضات للوصول إلى تسوية شاملة تنهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، في مقابل ترتيبات أمنية وأمنية تحمي ما كانت إسرائيل قد استولت عليه أصلاً قبل حرب أكتوبر، ولكن الولايات المتحدة لم تتجه نحو التسوية الشاملة، وإنما اندفع هنري كيسنجر، الذي أصبح الوجه الرئيسي للسياسة الأمريكية، في اتجاه التسويات الجزئية التي فرت بين مصر وسوريا وثبتت إسرائيل في الأراضي السورية والأردنية الفلسطينية. وقام بالعديد من الجولات التي اشتهرت بـ (المكوكية) بين دول الشرق الأوسط. وروج لنجاحه في تحقيق انفكك أول وانفكك ثان على الجبهة المصرية، انسحبت بموجبهما القوات الإسرائيلية شرقاً من غرب القناة ومن سيناء. ورغم محاولة الرئيس السوري حافظ الأسد أن يقطع الرئيس السادات بتأجيل الاتفاق على الجبهة المصرية والإعلان عنه بعد أن يتم التوصل إلى اتفاق مماثل على الجبهة السورية، حسبما يقضي التحالف السوري - المصري، إلا أن السادات رأى أن يتم الاتفاق والإعلان عنه في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، ثم مواصلة الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق انفكك على الجبهة السورية. وكان الانفكك على الجبهة المصرية يقضي بانسحاب إسرائيل من غرب قناة السويس، وإنقاص القوات المصرية والإسرائيلية على خطوط منطقة منزوعة السلاح تتركز فيها قوات الأمم المتحدة، كما يقضي بسحب قوات الجيش الثاني والثالث المصريين من شرق القناة مع السماح لمصر بإبقاء سبعة آلاف جندي فقط وثلاثين دبابة شرق القناة يعق لا يتجاوز عشرة كيلومترات. ونص الاتفاق على أنه لا يعتبر معاهدة سلام، وإنما هو مجرد خطوة على الطريق للتوصل إلى معاهدة سلام بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٨) وفي إطار مؤتمر جنيف للسلام. وبطبيعة الحال، استغل الإسرائيليون وهنري كيسنجر خلال مفاوضات الكيلو (١٠١) حصار الجيش الثالث المصري واحتياجاته الملحة للإمدادات من مؤن وأدوية استغلالاً مهيئاً، قاسي منه الجيش الثالث والفريق الجمعي ومصر. وإضافة إلى ذلك، أعلن السادات أنه وعد كيسنجر بأن الولايات المتحدة ستعامل بالنسبة إلى البترول مثل الدول الأوروبية عند إكمال فك الإشتباك على الجبهة المصرية. ولكن جلالة الملك فيصل:

«بعد لقائه مع الرئيس حافظ الأسد في الرياض القنع بأهمية استمرار الحظر البترولي العربي إلى أن تقوم إسرائيل بانسحاب مماثل على الجبهة السورية. وبالتالي، أسرعت الكويت ودولة الإمارات والدول العربية الأخرى المنتجة للبترول إلى تأييد الموقف السوري». (مذكرات محمود رياض).

وكره فعل لهذا الموقف العربي، وجه هنري كيسنجر في ٦ شباط/ فبراير تهديداً إلى الدول العربية، لأنه اعتبر موقفها عملاً (إبتزازياً) يؤثر على اتجاه السياسة الأمريكية.

«دورة أخرى يصدر عن كيسنجر تهديد للدول العربية مما اضطر المتحدث الرسمي للبيت الأبيض مستر زيجلر أن يعلن في ١٩ فبراير [شباط] أن الرئيس حذرنى من استخدام كلمة إبتزاز»^(٣١).

في مقابل حصار الجيش الثالث المصري، لم تكن القوات الإسرائيلية غرب القناة في وضع سليم كل السلامة. فلقد كانت هذه القوات محاصرة بحوالى ألف دبابة وتحيط بها مدفعية أسلحة متفوقة مضادة للدبابات، وكان الجيش الإسرائيلي قريباً من قواعد الطيران المصرية. وبالفعل كانت القوات المصرية تشتبك في مناورات مع القوات الإسرائيلية وتبذل بها خسائر يومية تؤثر على معنوياتها. ولقد ذكر الرئيس السادات نفسه أن القوات الإسرائيلية كانت في مصيدة، وصادق على خطة مصرية للقضاء عليها في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣. وكذلك أكد الفريق محمد عبد الغني الجمسي، الذي أصبح رئيساً لأركان حرب القوات المصرية مكان الفريق سعد الدين الشاذلي، أن القضاء على القوات الإسرائيلية المحاصرة في الجيب غرب القناة أمر يمكن للقوات المصرية تحقيقه تماماً من الناحية العسكرية البحتة^(٣٢). غير أن الرئيس السادات صرح يوم إعلان اتفاق الانفكك أن كيسنجر قد إبلغه خلال زيارته السابقة بأنه إذا

حاولت مصر تصفية الجيب الإسرائيلي، فإن الولايات المتحدة ستضطر لمساعدة إسرائيل ضد مصر على أساس أنها لا يمكن أن تسمح بانتصار السلاح السوفياتي على السلاح الأمريكي. ويعلق محمود رياض على هذا الادعاء بقوله:

«والواقع أن هذا التهديد من جانب كيسنجر لم يكن سوى مجرد تهديد أجوف يستهدف به التأثير على القرار المصري بتصفية الجيب الإسرائيلي عسكرياً. وكان تبريره للتهديد وأهياً. فعندما كانت الولايات المتحدة تحارب في فيتنام قواها الشعب الفيتنامي بأسلحة سوفياتية وصينية، واضطرت إلى سحب قواتها تحت ضغط المخابرة الفيتنامية والسلاح السوفياتي. ولا اعتقد أن كيسنجر كان سيغير من سياسته لدعم إسرائيل سياسياً وعسكرياً فيما لو كانت مصر تستخدم أسلحة بريطانية مثلاً بدلاً من الأسلحة السوفياتية. ولم يكن في وسع الولايات المتحدة نظراً للاعتبارات السياسية الدولية أن تقبل لإسرائيل أكثر مما فعلت من أجل مساعدتها عسكرياً، وكان أقصى ما يمكنها عمله هو إرسال المزيد من السلاح. ومقابل ذلك فقد كانت مصر وسوريا أيضاً ستحصلان على مزيد من السلاح من الاتحاد السوفياتي»^(١).

واعتبر محمود رياض أن احتمال تدخل الولايات المتحدة بنفسها عسكرياً لمصلحة إسرائيل، فيما لو قامت مصر بتصفية الجيب الإسرائيلي، كان ضعيفاً، لأن دخول الولايات المتحدة في حرب مباشرة مع مصر كان سيعرضها لعداء الأمم العربية كلها مما يؤدي إلى تهديد خطر لمصالحها بالمنطقة، وكان يحق لمصر في هذه الحالة أن تطلب تدخل القوات السوفياتية التي احتشد جزء منها فعلاً في قواعد جنوب الاتحاد السوفياتي. وكان بريجنيف قد هدد باستخدام القوات السوفياتية لإرغام إسرائيل على التقيد بقرار مجلس الأمن والعودة إلى خط ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر. وبذلك، فإن التدخل العسكري الأمريكي المباشر ضد مصر قد يؤدي إلى مواجهة أمريكية - سوفياتية، وذلك ما كانت الدولتان تحاولان تفاديه. ومن الروايات التي يمكن أن تؤثر على الولايات المتحدة، موقف الدول العربية التي ساعدها انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل، لدرجة إعلان التسمية النووية التي عُرِضت أمن أوروبا للخطر دون مشاور مسبق معها، وقيام الولايات المتحدة بسحب أسلحة من مخازن حلف الأطلسي بصورة سرية لترسلها لإسرائيل دون أن تعلم حلفاءها بهذا الإجراء الخطير.

ويضاف إلى ذلك تأثير البترول العربي الذي أصبحت الولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبيات تشعر بوطائه. ويبدو أن تهديد كيسنجر كان يهدف إلى منع القضاء على الجيب الإسرائيلي، ولأنه لو تم ذلك فإن مصر ستكون في موقف تفاوضي قوي يمكنها أن تفرض فيه إجراء المفاوضات على أساس تنفيذ القرار رقم (٢٤٢)، وليس لمجرد تحقيق انسحاب إسرائيلي لبضعة كيلومترات إلى الشرق من القناة.

رغم ادعاءات هنري كيسنجر بأن الخطوات الجزئية التي يسعى لتحقيقها إنما يقصد منها الوصول إلى حل نهائي، فإن قادة إسرائيل كانوا يعلنون بأنهم لم يلتزموا بأكثر من تسويات جزئية، وإنهم لم يقدموا أي تعهدات تتجاوز ما جاء في اتفاقية الفصل بين القوات، التي قالوا بأنها تترنم مصر بعدم عرقلة الملاحاة الإسرائيلية عن طريق باب المنقب. ورغم امتناع الولايات المتحدة عن تقديم أي دليل على نيتها في تحقيق سلام شامل تتسحب بموجبه إسرائيل من الأراضي العربية، ورغم انحيازها الشابت لإسرائيل وعدوانها، فإن مصر أعلنت في ١ آذار/ مارس عن عودة علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. واشتدت الخلافات بين مصر وسوريا وبين مصر والاتحاد السوفياتي. وفي ١٨ آذار/ مارس قرر وزراء البترول العرب رفع حظر البترول عن الولايات المتحدة، وعارضت القرار كل من ليبيا وسوريا. وعارض الرئيس الأسد تقارب مصر مع الولايات المتحدة، وكان يرى بأنه من الضروري الحفاظ على صداقة الاتحاد السوفياتي رغم تأخره في الاستجابة لطلبات سوريا من الأسلحة أحياناً. وفي حديث له مع محمود رياض أمين عام الجامعة العربية في ٦ أيار/ مايو ١٩٧٤:

«... أشار الرئيس الأسد إلى علاقات سوريا مع الولايات المتحدة، فقال إن تجارب الدول العربية مع الولايات المتحدة كانت مريية، ومن غير المعقول أن نتصور أن الولايات المتحدة قد أصبحت فجأة صديقة لنا بمجرد سماع بعض الكلمات المسولة التي يريدها كيسنجر لو نكسبون.

وذكر الرئيس الأسد أن كيسنجر قد تقدم له بمقترحات للفصل بين القوات في الجولان، يتم بمقتضاها استمرار احتلال إسرائيل لقري سوريا ولبنان القنيطرة، مما جعله يرفضها على الفور. وأضاف الأسد أنه

يرى انه لا يجوز مطلقاً أن يتم الاعتماد على الولايات المتحدة بالكامل في حل القضية، وأن فكرة الفصل بين القوات لم تكن صائبة من البداية، وكان من الأفضل الاستمرار في مواجهة إسرائيل على الجبهتين وإرغامها بذلك على مواصلة تعبئة مواردها البشرية، مما يشكل ضغطاً اقتصادياً ونفسياً عليها، ثم الدخول في مفاوضات سلام تستهدف التسوية الشاملة مباشرة وليس مجرد الاستسحاب بضعة كيلومترات»^(٨٧).

ونظراً لقبول الرئيس السادات باتفاقية انفكاك منفصلة، اضطرت سوريا للتفاوض مع هنري كيسنجر وعقد اتفاق لفصل القوات في جبهة الجولان في ٢١ أيار/ مايو في جنيف، وكان ذلك بعد مفاوضات تشددت فيها سوريا حتى تتأهل أفضل النتائج الممكنة.

ورغم ما جاء في وسائل الإعلام الأميركية والتفاؤل الذي عم بعض عواصم العالم من أن اسلوب (الخطوة خطوة)، الذي اتبعه هنري كيسنجر في مفاوضاته (المكوكية) وأصبح عن طريقه نجماً إعلامياً هو تحرك نحو الحل الشامل لتحقيق السلام، فإن الحقيقة هي أن ما حققه كيسنجر لم يتعد وفقاً لإطلاق النار، وعودة لما كان عليه الوضع طوال ست سنوات، فلقد بقيت القوات الإسرائيلية بعيدة عن خطوط هزيران/ يونيو (١٩٦٧)، واستمر احتلال إسرائيل لجزء أكبر من الجولان والضفة الغربية من الأردن، ولم تعد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وهكذا أضاع هنري كيسنجر والولايات المتحدة فرصة ذهبية لتحقيق تسوية عادلة، أو على الأقل توفيقية، للقضية الشرق الأوسط العربية، وهذا بالطبع على افتراض أن النية كانت قد توافرت لدى أميركا لتحقيق مثل هذه التسوية، بدلاً من تمكين إسرائيل في الاحتفاظ بمكاسبها، وإرغام الدول العربية على الرضوخ والقبول بفقدان أراضيها وكرامتها والتنازل للحقوق الفلسطينية. وتزايدت قوة إسرائيل بالمساعدات الأميركية واشتدت تعنتها، ورفضت إسرائيل أن تنسحب لبضعة كيلومترات من نهر الأردن حسب طلب الأردن و:

«قد حاول الملك حسين كثيراً أثناء زيارته واتصالاته المستمرة مع واشنطن، وإثناء محادثات كيسنجر معه في عمان أن يحقق اتفاقاً لفرض الاشتباك مع إسرائيل، إلا أن الولايات المتحدة لم تقدم له أي عون. ولقد كان كيسنجر في سبتمبر [أيلول] ١٩٧٠ يعلن أنه يقف بجانب الأردن باعتبارها دولة صديقة، وذلك عندما اخلفت مع دولة عربية أخرى هي سوريا ومع المقاومة الفلسطينية، بل وصل الأمر في حينها إلى حد أن هددت الولايات المتحدة باستخدام القوات الأميركية ضد سوريا، ولكن الآن عندما اخلفت الأردن مع إسرائيل وقف كيسنجر ببساطة إلى جانب إسرائيل، ورفض أن يؤيد الأردن في سعيها لاسترداد عشرة كيلومترات فقط من الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل»^(٨٨).

ومن الواضح أن الولايات المتحدة التي تعارض قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدعي أنها تفضل قيام ارتباط بينهما وبين الأردن، كان الأجدر بها أن تضغط على إسرائيل لكي تنسحب منهما حتى يصبح في الإمكان قيام مثل هذا الارتباط، ولكنها تمنعت عن ذلك. وأشار هنري كيسنجر بأن الرئيس السادات واسماعيل فهمي، وزير الخارجية، طلبا أن لا يستجيب إلى طلب الأردن بشأن عقد اتفاق للفصل بين القوات على الجبهة الأردنية، بحيث تنسحب القوات الإسرائيلية مسافة ٨ - ١٠ كيلومترات من نهر الأردن، بحجة أن الضفة الغربية هي من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية وليس الأردن. ومن الصعب التصديق أن طلب الرئيس السادات أو اسماعيل فهمي، وزير الخارجية المصري، هو الذي منع الولايات المتحدة من تأييد طلب الأردن، ومن الأسهل جداً أن نرى قياساً على مواقف الولايات المتحدة أنها تقبلت رفض إسرائيل للاستسحاب الجزئي دون أن تضغط عليها بصورة جدية، لتفعل ذلك أسوة بما جرى على الجبهتين المصرية والسورية. ويبدو من المؤسف، إن صح زعم كيسنجر، أن يطلب أي رئيس أو مسؤول عربي رفض اقتراح بانسحاب إسرائيلي من أرض عربية لمجرد اختلاف وجهات النظر، أو حتى وجود الخصومات بشأن تحديد جهة الاختصاص العربية بشأن تلك الأرض.

من نتائج حرب أكتوبر كان قرار مجلس الأمن (٢٣٨) الذي يقتن بالقرار (٢٤٢)، وهما القراران اللذان ما زالت الولايات المتحدة تعلن على أنها يجب أن يشكلا القاعدة الأساسية لحل مشكلة النزاع العربي - الإسرائيلي. فلقد كانت الولايات المتحدة قد توصلت إلى قناعة بأنه من الصعب وليس من مصلحة استراتيجيتها تأخير إصدار قرار لوقف إطلاق النار، وذلك رغم معارضة إسرائيل لمثل هذا القرار

ولربطه بالقرار (٢٤٢)، فهي كانت في ذلك الوقت تعزز توسعها غرب القناة وحصارها للجيش الثالث المصري شرق القناة. وفي شرحه للاعتبارات الأمريكية وأسباب عدم مجاراتها لرفض إسرائيل لوقف إطلاق النار يقول هنري كيسنجر:

- ١ - كنا قد أغضنا على إسرائيل الأسلحة الوفيرة في ساعة حاجتها الشديدة، وأنقذناها ومرت فترة الخطر المميت لها.
- ٢ - أخيراً الإجراءات في الأمم المتحدة عندما كان ذلك يخدم استراتيجيتنا المشتركة مع إسرائيل.
- ٣ - لم نعد نستطيع الآن أن نعرض علاقتنا مع أوروبا واليابان للخطر، ويتسبب في حظر البترول وإن تجاهيه السوفييت وإن نتحدى الباقين من اصدقائنا العرب، أما بتأخير اقتراح وقف إطلاق النار للأبد، أو بإسقاط القرار ٢٤٢ الذي صدقنا بإسمه ضغوط السوفييت والعرب الراديكاليين مدة ست سنوات، وليس من مصلحة إسرائيل أن نتخلص من ذلك القرار.
- ٤ - بدون القرار ٢٤٢ لن يكون هناك أساس قانوني لاية مفاوضات في المستقبل، ونظراً لتوقعات التصويت في الأمم المتحدة فإن أي بديل للقرار ٢٤٢ سيكون بالتأكيد أسوأ - بالطبع لإسرائيل. (وهو ما كان يتحاشاه كيسنجر الذي حث إسرائيل على الإسراع في التوسع العسكري خلال اليومين القادمين قبل وقف إطلاق النار ليصبحوا في موقف أقوى).
- ٥ - سعت الولايات المتحدة لإقرا وقف إطلاق النار في الوقت المناسب لها وإسرائيل، لأنها لم ترغب في أن تخسر مصر الحرب بصورة مثله مهينة، أو أن يسقط السادات، أو أن تتقلب مصر بسبب مزمنة شاملة إلى دولة راديكالية. (سنوات التبدل العنيف).

وحتى بالنسبة إلى قرار وقف إطلاق النار الذي وجدت الولايات المتحدة أنه أصبح مناسباً لاستراتيجيتها وإسرائيل، فإن كيسنجر نجح في الحصول على موافقة السوفييت في زيارته لموسكو في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣)، للبحث بشأن الموقف الخطير على نصوص لمشروع بوقف إطلاق النار هي في مصلحة إسرائيل. فمن ناحية، منع أي إشارة لـ (انسحاب إسرائيلي)، واقتصر الأمر على «تطبيق القرار ٢٤٢ بجميع أجزائه».

ولقد كشف كيسنجر عن سوء قصده عندما وصف ما جاء في عبارة «تطبيق القرار ٢٤٢ بجميع أجزائه» بقوله:

وهذه مهمة غامضة لدرجة كافية لتشغل الدبلوماسيين لسنوات دون التوصل إلى اتفاق.

وهذا دليل واضح على نية مبيتة للمساطة وإعاققة الوصول إلى تسوية. وإضافة إلى ذلك، يذكر كيسنجر أنه نجح في أن ينص مشروع القرار على (المفاوضات المباشرة) بين الدول العربية وإسرائيل تحت (الرعاية المناسبة)، وكان ذلك ما ترفضه الدول العربية بثبات وتصبر عليه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، مدعية بأن المفاوضات المباشرة ستجعلها تقدم تنازلات وغيرة للعرب. ويذكر كيسنجر أنه دهش عندما قبل الزعيم السوفياتي بريجنيف وزير خارجيته غروميكو نصوصه المقترحة مع تعديلات لفظية بسيطة جداً. وأوضح أنه لم يقصد أن تعني عبارة (تحت رعاية مناسبة) ما يتعارض مع المفاوضات المباشرة. وأشار إلى أنه عارض توصية وزارة الدفاع الأمريكية بأن تقوم الطائرات الأمريكية بتزويد الجيش الثالث المصري المحاصر بالتموينات. وذكر أن إسرائيل كانت تماطل في التقيد بوقف إطلاق النار لترغم هذا الجيش على الاستسلام، أو لتقضي عليه ولتسقط أنور السادات الذي سبب لها المخاطر والمصاعب الاليمة. غير أن كيسنجر لم يرغب في سقوط السادات لأنه كان يتقرب إلى الولايات المتحدة، ولا في القضاء على الجيش الثالث لأن ذلك كان سيؤدي إلى سقوط السادات وقال كيسنجر:

«رسائلنا المتبادلة مع للقاهرة كانت قد اقتنعتنا بأن أنور السادات مثّل أفضل فرصة للسلام في الشرق الأوسط».

وقال كذلك:

«كنا معنيين بالمحافظة على السادات أكثر من الحفاظ على الجيش الثالث».

كما قال بأن أمريكا لم تضغط على إسرائيل للانسحاب لخطوط ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، وأبلغتها بأنها ستؤيد رفضها لتزويد الجيش الثالث بالسلاح الحربي. (سنوات التبدل العنيف). ومن موسكو توجه كيسنجر إلى إسرائيل مباشرة، وطمأن غولدا مائير بأنه لم يعقد أي اتفاقيات سرية

مع السوفيات في اجتماعات موسكو، وأن أمريكا لا تنوي أن تفرض على إسرائيل تعديلات في الحدود، لا حدود ١٩٦٧ ولا غيرها. وفي هذه الزيارة لإسرائيل، سمع كيسنجر مديح الضباط الإسرائيليين للمزايا القتالية للجيش المصرية والسورية. ووجد تيدلاً ملموساً في النفسية الإسرائيلية. كان الإسرائيليون قد ربحوا المعركة الأخيرة في حرب أكتوبر، ولكنهم كانوا قد خسروا حتى ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ألفي قتيل «توازي مئتي ألف قتيل أمريكي». وفقدت إسرائيل هالة القوة التي لا تقهر ولم تتمكن من تحطيم الجيش العربية. والدول العربية لم تتمتع ولكنها لم تعد تبين أمام جبروت إسرائيل التي بالكاد نجت من كارثة، ونقص عدد أصدقائها».

التعبئة النووية والقرار ٢٢٨ وإشغال السلام

في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣)، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٢٨ لوقف إطلاق النار. ومطالب القرار ودعا لما يلي:

١ - يدعو جميع القراء في القتال الحالي لأن يوقفوا إطلاق النار، وأن ينهوا فوراً جميع العمليات الحربية في وقت لا يتجاوز اثنتي عشرة ساعة من لحظة المصادقة على هذا القرار، وفي المواقع التي يحتلونها الآن.

٢ - يدعو جميع الأطراف المعنية لأن تبدأ حالاً بعد وقف إطلاق النار في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أقسامه.

٣ - يقرر بأن تبدأ حالاً وفي الوقت نفسه مع وقف إطلاق النار المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت رعاية مناسبة، بغية إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وقد صدر هذا القرار بأكثرية أربعة عشر صوتاً دون أي معارض ولم تشترك الصين في التصويت. وما زال هذا القرار مثل سابقه القرار رقم ٢٤٢ من دون تنفيذ بسبب تصليب إسرائيل وتأييد الولايات المتحدة لها في تعنتها وعدوانها. ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته أن كيسنجر وبريجنيف أعدا مشروع هذا القرار في موسكو بتاريخ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣)، وأنه صدر كقرار عن مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، وأن العرب والإسرائيليين قبلوا به من دون حماس. كما يذكر بأن الإسرائيليين ادعوا خلال ساعات بأن المصريين كانوا ينتهكون القرار، وأن الإسرائيليين استأنفوا هجوماً نشطاً واكملوا حصار الجيش المصري الثالث برجاله العشرين ألف على الجانب الشرقي من القناة.

ويعلق الرئيس نيكسون على القرار بالقول:

«بأن شروطه كانت تدعو للانتباه، لأنها كانت المرة الأولى التي وافق فيها السوفيات على مفاوضات مباشرة بين القراء بدون أية شروط أو تحفظات، وكانت كذلك المرة الأولى التي قبلوا فيها (دعوة عامة) للتقيد بالقرار ٢٤٢ بدون أن يتسككوا بالنسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة كشرط مسبق لأي مباحثات لاحقة». (مذكرات ريتشارد نيكسون).

مما لا شك فيه أن الرئيس ريتشارد نيكسون لعب دوراً كبيراً ضاراً جداً بالعرب في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وفوت فرصة كان يمكن الاستفادة منها للوصول إلى تسوية شاملة تعيد للشرق الأوسط العربي والسلام. والرئيس نيكسون قدم لإسرائيل أكثر مما قدمه لها من جاء قبله من رؤساء من مساندة وأسلحة فتاكة متطورة، وكان أصلاً يفر من استقلالية الرئيس عبد الناصر وجهاده لتحرير بلده من النفوذ والتبعية الغربية، وانتقد الرئيس إيزنهاور ووزير خارجيته دالاس لأنها ضغطا على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لسحب قواتهم من السويس سنة ١٩٥٦، ولأن الرئيس عبد الناصر نتيجة لذلك «أصبح أكثر تهديراً وعدوانية من قبل». وزعم بأن ذلك زرع بذور حرب شرق أوسطية أخرى للمستقبل، وأن بريطانيا وفرنسا أصبحتا بالمثل واليأس فلم تعد تتوافر لديهما الإرادة لممارسة دور كبير على المسرح العالمي. ومنذ ذلك الوقت، أصبح من الضروري أن تعمل الولايات المتحدة بمفردها لقيادة العالم الحر في السياسة الخارجية. ومن الواضح أن آراء الرئيس نيكسون تعكس موقفاً وعقيدة تؤمن بـ (حق) الدول الغربية الكبرى، أو

ربما بـ (مسؤوليتها)، حسب التبرير والزعم التقليدي بأن تحكم العالم وتصدر الأحكام وأوامر الردع حتى لقادة الشعوب التي أرادت الاستقلال والحرية وتقرير مصيرها وحماية مصالحها بنفسها، وحسب تقديراتها الذاتية في المجال الدولي. ومن الجدير بالذكر أن الرئيس نيكسون كان قد زار القاهرة قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية، ودعا الرئيس عبد الناصر وجرمه إلى بيته في القاهرة. ولقد وجد نيكسون بأن بيت الرئيس عبد الناصر كان متواضعاً، وأن الرئيس المصري رجل فائق الذكاء وعلى جانب عظيم من (الجانبيية) القيادية، وأنه رغم تصريحاته العامة الرنانة، فإنه أشار انطباعاً لديه بوقاره وهذوه سلوكه الشخصي. ووجد بأن الرئيس عبد الناصر كان تواقاً لأن يستطلع تقديراته (نيكسون) عن مواقف ونيات القادة السوفييات في ذلك الوقت. (مذكرات ريتشارد نيكسون).

والرئيس نيكسون لم تكن لديه النية لدعم مبادرة روجرز رغم أنها كانت لا تعيد للعرب الكثير من حقوقهم، وكان يعلم بأنها لا يمكن أن تنفذ، وإنما قبل بالتلويح بها ليرضي شكلياً من وصفهم بالردول العربية المعتدلة.

والرئيس نيكسون أبلغ السادات في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢ بأنه يرفض مقدماً إرسال قوات خارجية بما فيها قوات أميركية وسوفيياتية لحفظ السلام في الشرق الأوسط، وأنه سيسعمل حق الفيتو لإحباط قرار بشأن هذه القوات يعرض على مجلس الأمن، متذرعاً بضيق الوقت لتجميع قوة كافية أمام قوة الطرفين المتحاربين، ومشيراً إلى خطر المنافسة بين الدولتين العظميين النووييتين إذا أرسلتا قواتهما إلى المنطقة. وإضافة إلى ذلك، فإن الرئيس نيكسون أعلن الاستعداد الحربي في جميع قواعد القوات النووية والتقليدية في أنحاء العالم، لهددع السوفييات عن إرسال القوات التي جمعوها في روسيا لتحملها الطائرات، و ٨٥ سفينة في البحر الأبيض المتوسط لإرغام إسرائيل على احترام وقف عدوانها. (مذكرات الرئيس ريتشارد نيكسون).

ويشير هنري كيسنجر إلى هذا الرفض الأميركي لإرسال قوات خارجية إلى مصر ويقول:

«لم تكن مستعدين لأن ترسل جنوداً أميركيين لمصر، ولم تكن لتقبل بإرسال قوات سوفيتية. إننا لم نعمل طيلة سنوات لإنقاص الوجود العسكري السوفييتي في مصر لئلا نتمكن من التماثل في إعادته بقرار لسلام المتحدة. ولم تكن لنساهم في قوة مشتركة مع السوفييت تضفي الشرعية على تدخلهم في المنطقة وتقوي العناصر الراديكالية. المستولون المعارضون للسوفييت مثل العربية السعودية والإمارات والأردن والكويت يمكن أن يصيبها الهلع أمام هذه البادرة من التماثل بين الولايات المتحدة والسوفييت. ربما ثبت أنه من المستحيل إزاحة القوة السوفييتية، ويمكن هناك أضرار يلا نهاية لتدخلها في أية لحظة ضد إسرائيل أو ضد الحكومات العربية المعتدلة. الصين وأوروبا ستصاحب بصمتهم من تملأين أميركي سوفييتي في المنطقة». (سنوات التبدل العنيف).

وبالطبع أبلغت الولايات المتحدة السادات برفضها لإرسال قوات سوفيياتية بمفردها أو بالاشتراك مع قوات أميركية أو مع غيرها. وطلبت من مصر أن ترجع عن طلبها بهذا الشأن. وأبلغت الولايات المتحدة إسرائيل بأنها ستصمد أي تدخل سوفيياتي إفرادي بالقوة، ولكنها قبلت بعدد محدود من المراقبين السوفييات غير المقاتلين.

كان هذا موقف الولايات المتحدة الرافض لأي ضغط أو تهديد يوجه لإسرائيل لوقف عدوانها. وجاءت هذه الحماية لإسرائيل في وقت لم تكن فيه إسرائيل تواجه خطر الفناء، أو تحارب ببأس على أبواب القدس المحتلة أو تل أبيب، ولا على خطوط ١٩٦٧، أو حتى في مضائق سيناء المصرية، أو دفاعاً عن مدينة طبريا المحتلة مثلاً، وإنما كانت منهمكة في الاعتداء على الجولان السورية ومتمشقة بالصفة الغربية ومثابرة على التوسع في عدوانها غرب قناة السويس المصرية. أما الادعاء بشأن ضرورة منع عودة قوات سوفيياتية إلى مصر فلا يبدو مقنعاً لدرجة كافية، لأنه كان قد تبين من قبل وقت قصير أن السوفييات لم يحاولوا البقاء في أرض مصر عندما طلب منهم الرئيس السادات الخروج، بل على العكس فإنهم عجلوا بالرحيل وأثبتوا أنهم حريصون على تفادي المجابهة أو الصدام مع الولايات المتحدة. وحتى لو قبلت حجة منع السوفييات من العودة إلى مصر لاعتبارات أميركية غريبة، فإن هذا لا يعفي الولايات المتحدة من مسؤوليتها عن

الامتناع بل رفض الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها، ولتنفيذ قرارات الأمم المتحدة أو على الأقل تلك التي وافقت عليها الولايات المتحدة وحليفاتها من الدول القريبة. ومن الواضح أنه كان في إمكان الولايات المتحدة، لو أرادت، أن توقف مساعداتها لإسرائيل أو على الأقل أن تقلل منها لدرجة لا تعرضها لخطر الغناء الذي لا تريده لها الولايات المتحدة، ولكن تضطرها لوقف عدوانها والتخفيف من تعنتها حتى يصبح في الإمكان التوصل لتسوية مقبولة. ومن الواضح أنه كان يمكن لهذا التصرف لو أرادت الولايات المتحدة أن يزيل المبرر لدخول القوات السوفياتية للمنطقة - الذي تريد الولايات المتحدة منعه - وسواء أكان إعلان الاستعداد النووي الأمريكي ناتجاً عن رغبة الرئيس نيكسون في صرف الانتظار عن قضية ووترغيت - التي كان قد تورط فيها وأدت إلى اتهامه بالكذب والخداع وإلى سقوطه عن رئاسة الجمهورية الأمريكية بصورة مهينة - فإنه في الواقع عرض سلامة العالم وشعبه إلى خطر جسيم رهيب دون مير سليم يحمي عدوان إسرائيل وتمسكها بما اغتصبت، ليستمر الظلم والمأسى، وليبقى خطر الحرب ونفاجها جاثماً على الشرق الأوسط بل ربما على العالم.

في بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، جاءت غولدا مائير إلى واشنطن وقابلت الرئيس نيكسون، وشكرته بحرارة على جسر الأسلحة والمعدات الجوي الذي زود به إسرائيل بالأسلحة الوفيرة المتطورة والأجهزة والعتاد، وقالت له أنه في الأيام التي كانت فيها إسرائيل تحتاج إلى صديق: «تقدمت أنت، أنك لا تعرف ما يعنيه لنا جسركم الجوي».

وأجابها الرئيس نيكسون:

«إنني لا أؤمن أبداً بالإجراءات الصغيرة عندما تكون المسائل الكبيرة في خطر».

وأشار الرئيس نيكسون في مذكراته إلى محاولته لإقناع غولدا مائير بأن تتبع إسرائيل سياسة متعقلة، وأنه قال لها بأنه عندما تكون هناك وضعية استنزافية فحشٍ المنتصرين يمكن أن يخسروا. وأن المشكلة التي يترتب على إسرائيل أن تنظر فيها الآن هي إذا كان يمكن للسياسة التي كانت تتبعها أن تنجح. فمن دون تسوية تكون السياسة الوحيدة هي أن تكون إسرائيل مستعدة دائماً للحرب. ولكن هذا في الحقيقة ليس سياسة على الإطلاق. وقال لها الرئيس نيكسون كذلك بأنها يمكن أن تذكر كالقائد الذي خلق إسرائيل غير مثقلة بميزانية تسلح ضخمة، أو يتوجب عليها أن تدخل حرباً كل خمس سنوات. ويذكر الرئيس نيكسون بأن غولدا مائير بدت متفهمة للحصافة الأساسية لما قاله لها، ومتفهمة لطبيعة الخطر السوفياتي. ويبدو لنا بأن ما قاله الرئيس نيكسون لغولدا مائير هو اعتراف ولو ضمني من الرئيس الأمريكي بأن إسرائيل كانت ترفض وتعزل مساعي التسويات السلمية، وتفضل طريق الحرب ولو تكررت كل بضع سنوات. ورغم هذه السياسة التي تنتهجها إسرائيل، ورغم نصيح الرئيس نيكسون لها باتباع سياسة تؤدي إلى السلام وتتقادي الحروب التي لا بد وأن تستنزف قواها، فإنه مثل غيره من الرؤساء الأمريكيين السابقين استمر في تقديم المساعدات الضخمة لها وتأييدها وحماية عدوانها، وفي تزويدها بسبل عارم من الأسلحة المتطورة والمعونات المالية التي مكنتها وشجعته على اتباع سياسة التصلب ورفض التسويات العادلة، واستخدام القوة العسكرية والتأمر على الدول العربية المجاورة والاستمرار في العدوان التوسعي والاحتفاظ بمكاسبه. ويتحدث الرئيس نيكسون في مذكراته عن سياسته ومساعدته وأهدافها فيقول ما معناه:

«في صباح ١٠ أكتوبر [تشرين الأول]، اجتمعت مع قادة الكونجرس الجمهوريين والديمقراطيين، قلت بأن هدفنا كان تحقيق السلام بدون أن نفقد التلايد الذي يمكننا من تنميته في كلا للمسكرين العربي والإسرائيلي. لقد نجحنا حتى الآن ولم يضع أي فريق باتناً انقلابنا ضده. كان من الواضح أنه ما من أحد من هؤلاء الرجال وحتى أشدهم انحيازاً لإسرائيل من بينهم كان متحسماً لاحتمال حرب في الشرق الأوسط يمكن أن يكون فيها تورط أمريكي. مايك مانسفيلد قال: سيدي الرئيس: لا تريد فيتنامات أكثر».

وسأل أحد القادة بخوف:

«هل ستضرب إسرائيل؟».

فاجبت:

«لا. إننا لن ندع إسرائيل تتسلب في قنوات المصارف». (Go down the tubes).

ولسنا ندرى كيف حسب الرئيس نيكسون أن الولايات المتحدة كسبت التأييد من العرب، وأن الجانب العربي لم يشعر بأن الولايات المتحدة انقلبت ضده. وحتى لو كانت هناك دول أو جهات عربية أيدت الولايات المتحدة في العلن أو الخفاء، فإن ذلك كان بسبب اليأس أو القهر أو العمالة، ولم يكن لأنهم لم يشعروا بأن الولايات المتحدة وقفت ضد العرب وحقوقهم ومصالحهم في معوناتها ومساندتها وحمايتها لإسرائيل. كان نيكسون يتابع تزويد إسرائيل بالأسلحة والمعدات ساعة بساعة لتعويض خسائرها كما لو كانت جزءاً من الولايات المتحدة. وعندما اشكى له كيسنجر خلال حرب أكتوبر من أن وزير الدفاع شيلزنجر كان قلقاً خوفاً من إغضب العرب، فرفض هبوط طائرات شركة العمال الإسرائيلية في القواعد الأمريكية لنقل الأسلحة إلى إسرائيل، تم الاتفاق على إخفاء علاماتها المميزة بالدهان، وأمر نيكسون بالإسراع في عمليات شحن الأسلحة. وبالنسبة إلى تعقيدات استخدام طائرات سلاح الجو الأمريكي، استدعى الرئيس نيكسون وزير الدفاع شيلزنجر وأبلغه بأنه متفهم لقلقه وحذره، ولكنه (أي الرئيس نيكسون) كان يعي خطورة قراره، وأنه يتحمل المسؤولية الشخصية الكاملة إذا غضب العرب ونفروا من الولايات المتحدة وقطعوا تموينات البترول عنها نتيجة لقراره. وقال لشيلزنجر بأنه إذا لم يكن في الإمكان الحصول على طائرات مدنية فيجب استعمال طائرات النقل الحربية الأمريكية. وأضاف:

«مهما كانت الطريقة التي يجب أن نستخدمها يجب أن نطلق الطائرات في الجو الآن». (مذكرات ريتشارد نيكسون).

وعندما قيل للرئيس نيكسون بأن هناك خلافاً بشأن نوع الطائرات التي ستستعمل للنقل، أصيب بنوبة سخط وقال لكيسنجر:

«اللعة: استعملوا كل واحدة تملكها. قل لهم إن يرسلوا كل شيء يستطيع أن يطير».

ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته، أن الجانب الأمريكي استلم بتاريخ ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر اقتراحاً بنوي السوفيات تقديمه لمجلس الأمن يقضي بوقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل للحدود الميمنية في القرار ٢٤٢ - أي خطوط ما قبل ١٩٦٧ - والشروع في مشاورات بشأن اتفاقية سلام، ويقول بأنه لم يوافق على الاقتراح على أساس أن إسرائيل لا تقبل بالتخلي عن أراضٍ «ريحتها» في حرب ١٩٦٧، وتعتبرها ضرورية لسلامتها الإقليمية. واكتفى الرئيس نيكسون في رده على الاقتراح بالقول بأنه يحسد أن تبقى الاتصالات قائمة، ولم يلزم الولايات المتحدة بقبول الاقتراح رغم أنه ينسجم مع القرار (٢٤٢) الذي وافقت عليه أمريكا وإسرائيل.

ورغم الضغوط التي شكلها سلاح البترول العربي، فإن الرئيس نيكسون وقف إلى جانب إسرائيل وعدوانها. ففي ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر، خفضت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط إنتاج البترول الخام، وقام الرئيس نيكسون بطلب مساعدة طارئة لإسرائيل من الكونغرس مقدارها ٢,٢٠٠ (بليون دولار)، فقامت أبوظبي وإببيا والمملكة العربية السعودية والجزائر والكويت بفرض حظر كامل على البترول للولايات المتحدة، ويعلق الرئيس نيكسون على موقفه في هذا المجال فيقول:

«ومع ذلك فإنني شعرت بأنه لا يمكننا أن نفلح أقل من ذلك لأجل إسرائيل في مثل هذا الوقت العصيب».

- (١) سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات (باريس: مؤسسة الوطن العربي، ١٩٨٠)، ص ١٩.
- (٢) محمد فوزي، حرب أكتوبر: دراسة ودروس (لم يُنشر)، انظر الحلقة الرابعة من هذا الكتاب، في: *الدمستور* (الأردن)، ١٩٨٨/٧/٢٢.
- (٣) محمد فوزي، *حرب أكتوبر*، حلقات نُشرت في: *الدمستور* (الأردن)، ١٩٨٨/٨/٢. مشروع تدريبي على مستوى استراتيجي نفذ بحضور المستشارين العسكريين السوفييت لاختبار خطة العمليات مجرانيته، وتم فيه القضاء على ثغرة عند الدفرسوار وأخرى عند القنطرة شرق كان العدو قد تمكن من تحقيقها.
- (٤) المصدر نفسه.
- (٥) المصدر نفسه، ١٩٨٨/٨/٢٤.
- (٦) Richard Milhous Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, (New York: Grosset and Dunlap, 1978), vol. 11, p. 475.
- (٧) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات، ص ٢٢٥.
- (٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.
- (٩) المصدر نفسه، ص ١٤.
- (١٠) محمد حسنين هيكل، *عند مفترق الطرق: حرب أكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟* (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٢)، ص ٧٧. تختلف تقديرات الضائير من مصدر لآخر ولكنها تتفق في جسامتها.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٥٠.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٩ - ١١٠.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.
- (١٦) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات، ص ٢٤٦.
- (١٧) فوزي، *حرب أكتوبر*، في: *الدمستور*، ١٩٨٨/٨/١٠.
- (١٨) المصدر نفسه.
- (١٩) المصدر نفسه، ١٩٨٨/٨/١٠.
- (٢٠) المصدر نفسه، ١٩٨٨/٨/٢٥.
- (٢١) المصدر نفسه، ١٩٨٨/٧/٢٢.
- (٢٢) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات، ص ٢٥١.
- (٢٣) محمود رياض، مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ - ١٩٨٦)، مج ٢، ص ٤٥٢. انظر: مج ١: *البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط*، ص ٤٥٢.
- (٢٤) الشاذلي، المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
- (٢٥) المصدر نفسه.
- (٢٦) أنور السادات، *البحث عن الذات: قصة حياتي* (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨)، ص ٢٢٨. ويشرح السادات كذلك إلى أزمة عصبية كان يعاني منها بعد القبض عليه.
- (٢٧) رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨، انظر: مج ١: *البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط*، ص ٤٤٢.
- (٢٨) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات، ص ٢٦٠.
- (٢٩) هيكل، *عند مفترق الطرق: حرب أكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟* ص ٣٠٧.
- (٣٠) الشاذلي، المصدر نفسه، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ - ٢٧٠. زعم السادات لكيسنجر أنه كان في إمكانه أن يضرب عمق إسرائيل.
- (٣٢) الشاذلي، المصدر نفسه، ص ٢٧٢.
- (٣٣) الشاذلي، المصدر نفسه، ص ٢٤.
- (٣٤) فوزي، *حرب أكتوبر*، في: *الدمستور*، ١٩٨٨/٨/١٠.
- (٣٥) محمد إبراهيم كامل، *السلام الضائع في المفاوضات* كتب يقييد (دمشق: خلاص للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤)، ص ٧٥.

- (٢٦) أحمد بهاء الدين، محاورات مع السادات، في: الدستور، ١٧/١/١٩٨٦.
- (٢٧) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات، ص ١٦٨.
- تقلاً عن: محمد حسنين هيكل، طريق رمضان (باللغة الانكليزية).
- (٢٨) المصدر نفسه.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ١٦٨ - ١٦٩.
- (٤٠) المصدر نفسه، ص ٩٩.
- (٤١) هيكل، عند مفترق الطرق: حرب أكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟، ص ١٤ - ١٥.
- Henry Kissinger, Years of Upheaval (Boston: Little Brown, 1982), p.482.
- (٤٢) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات، ص ١٦٩.
- (٤٣) هيكل، عند مفترق الطرق: حرب أكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟، ص ١٢.
- (٤٤) أنور السادات، وصيقي، ص ١٢٨ - ١٤٠.
- (٤٥) المصدر نفسه، ص ١٢٩.
- (٤٦) المصدر نفسه.
- (٤٧) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات، ص ١٢٨.
- (٤٨) المصدر نفسه.
- (٤٩) المصدر نفسه.
- (٥٠) المصدر نفسه.
- (٥١) المصدر نفسه، ص ٢١١. هذا التقييم لا يشمل الدعم المالي.
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ٢١٢.
- (٥٣) المصدر نفسه، ص ١٧١.
- (٥٤) المصدر نفسه، ص ١٧٠ - ١٧١.
- (٥٥) المصدر نفسه، ص ١٧٣.
- (٥٦) هيكل، عند مفترق الطرق: حرب أكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟، ص ٤٧.
- (٥٧) محمد فوزي، مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢ - ١٩٨٦)، ج ٢، انظر: مج ١: حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ - ١٩٧٠، ص ٢٤٧.
- (٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٨.
- (٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٦١.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.
- (٦١) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.
- Kissinger, Years of Upheaval, p.467.
- (٦٢) Nixon, The Memoirs of Richard Nixon, vol. II, p.476.
- (٦٣) هيكل، عند مفترق الطرق: حرب أكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟، ص ١٧٢.
- (٦٤) المصدر نفسه، ص ١٧٣.
- (٦٥) المصدر نفسه، ص ١٧٤.
- (٦٦) المصدر نفسه، ص ١٧٥.
- Kissinger, Years of Upheaval, p.493.
- (٦٧) المصدر نفسه، ص ٤٩٥.
- (٧٠) رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨، انظر: مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٤٤٢.
- (٧١) هيكل، عند مفترق الطرق: حرب أكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟، ص ١٧٧.
- (٧٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢ (٧٢) المصدر نفسه.
- (٧٤) المصدر نفسه، ص ١٠٣.
- (٧٥) الشاذلي، حرب أكتوبر: مذكرات، ص ٢٨١.
- (٧٦) رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨، انظر: مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٤٥٥.
- (٧٧) المصدر نفسه، ص ٤٥٩.
- (٧٨) المصدر نفسه، ص ٤٦٠.
- (٧٩) المصدر نفسه، ص ٤٨٠.
- (٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٧٧.
- (٨١) المصدر نفسه، ص ٤٧٨.
- (٨٢) المصدر نفسه، ص ٤٨٦.
- (٨٣) المصدر نفسه، ص ٤٨٩.

القسم الثالث

الرئيس ريتشارد نيكسون
وهنري كيسنجر

اختلاف في العواطف واتفاق في الاستراتيجية

في كتابه عن **سنوات القيد العنيف**، يتحدث كيسنجر عن نفسه وعن الرئيس ريتشارد نيكسون، فيقول بأنهما جاءا من طرفين عاطفيين متعاكسين بالنسبة إلى مشاعرهما نحو إسرائيل، ولكنهما تقاربيا في السياسات والاستراتيجيات نظراً لتشابه إدراكهما للمصلحة القومية الأميركية:

«نكسون شارك في تحيزات الطبقة الوسطى الأدنى من كاليفورنيا، كان يعتقد بأن اليهود شكلوا مجموعة متماسكة قوية في المجتمع الأمريكي، وأنهم في أغليبيتهم متحرون لبراليون، وأنهم يضعون مصالح إسرائيل فوق أي شيء آخر، وأنهم على العموم أكثر تعاطفاً نحو الاتحاد السوفييتي من المجموعات العرقية الأخرى، وأن سيطرتهم على وسائل الإعلام جعلتهم خصوصاً خطيرين. وفوق كل شيء يجب أن نقرم إسرائيل على قبول تسوية سلام، ولا يمكن أن يسمح لها أن تعرض علاقتنا العربية للخطر».

ويضيف كيسنجر بأن هذا لم يمنع الرئيس نيكسون من أن تكون له علاقات ودية مع أفراد يهود عديدين، أو أن يرفعهم في إدارته إلى مراكز رئيسية عدة. وكان كثيراً ما يطلب في فورة عاطفية مؤقتة من كيسنجر وغيره أن تقطع كل المساعدات الأميركية عن إسرائيل، ولكن كيسنجر والأخريين لم يبادروا إلى تنفيذ مثل هذه الطلبات فوراً لعلمهم بأنه لم يكن يصر عليها أو يعود لمتابعة تنفيذها. ولقد أصدر الرئيس نيكسون أمراً من هذا النوع قبل ثلاثة أيام من استقالته، وكان كيسنجر وبيع قد كتباً صيغة الأمر ولكنهما أجلاً توقيعه حتى أتى الرئيس الجديد فورد وامتنع عن توقيع الأمر. ويقول كيسنجر كذلك ما معناه:

«ولكن بعد أخذ كل شيء بعين الاعتبار، فإن الرئيس نكسون وقف في كل أزمة إلى جانب إسرائيل بثبات أكثر من أي رئيس آخر تقريباً باستثناء هاري ترومان. إنه أعجب بشجاعة إسرائيل، إنه أحترم تشبث القادة الإسرائيليين بالدفاع عن مصلحتهم القومية، إنه اعتبر شجاعتهم العربية كمكسب نافع للديمقراطيات. ومع أنه كان مقتنعاً بأن احتلال إسرائيل للأراضي العربية زاد في قوة العناصر المعادية للغرب، فلقد كانت لديه من الحنكة والدراية ليفهم بأن العكس لم يكن صحيحاً. أن الضغط على إسرائيل بالتنسيق مع القوى الراديكالية كان على الأرجح سيؤيد المصالح السوفييتية وليس الغربية. وفي الأزمات مهما كانت حساباته عن كل مخططاً في النهاية، فإن نكسون لم يفقد رؤيته الصحيحة للأولويات. كان يدرك بأننا لا نستطيع التوسط بفعالية حتى يصبح من الواضح بأن تصرفاتنا لم تبتز منا بواسطة الضغط السوفييتي. وهكذا في نهاية الأمر - بطريق مختلف - وصل نكسون إلى نفس النتيجة التي وصلت أنا إليها: إن المصلحة القومية الأميركية تتطلب إظهار وإثبات العجز السوفييتي والراديكالي لتحقيق الأهداف العربية وأنه لا يمكن إحراز أي تقدم حتى يقبل العرب المتعطلون على الأقل يصلح قائم على وفاق صحيح».

أما بالنسبة إلى نفسه، فإن هنري كيسنجر يقول:

«نقطة بدايتي كانت في الطرف الآخر من طيف الألوان العاطفية. فمح أنني لم أكن لمارس ديابنتي، فإنني لم استطع أن أنسى بأن ثلاثة عشر عضواً من عائلتي كانوا قد ملأوا في المعتقلات النازية. لم أكن أطبق أن أشجع وأوق (محركة) أخرى تسببها سياسات بحسن نية ولكن يمكن أن يظلم زملها. معظم القادة

الإسرائيليون كانوا أصدقائي الشخصيين ومع ذلك كان علي - مثل نكسون - أن أخضع لتضليلاتي العاطفية لمفهوم المصلحة القومية. وفي الواقع إذا راعينا الشكوك التاريخية ضد ديانتي فقد كان علي واجب لأن أقل ذلك. لم يكن ذلك دائماً سهلاً وأحياناً ثبت بأنه مؤلم، ولكن سلامة إسرائيل كان يمكن أن تصان علي المدى البعيد فقط بربطها بمصلحة استراتيجية للولايات المتحدة وليس بمواقف وإحساسات الأفراد. وعلى هذا الأسس فإن المعرض ضد الصهيونية [يقصد الرئيس نكسون] من جنوب كاليفورنيا، واللاجيء من ألمانيا النازية [كيسنجر] تضائلت أيديهما في النهاية للتغلب على روية دبلوماسية في الشرق الأوسط.

ولا يستطيع الإنسان الذي يتحسس بالمبادئ الإنسانية إلا أن يشعر بمرارة عندما يدرك بأنه بين مشاعر كيسنجر اليهودية الصهيونية، وبين مفهومه ومفهوم الرئيس ريتشارد نيكسون للمصالح القومية الأمريكية ضاع الحق العربي، وابتلى العرب بالحرب والمآسي لسنوات طويلة متلاحقة من الصراع الدموي والمذابح والتشرد والالام. ولا شك كذلك بأنه إذا كانت سياسات كيسنجر والرئيس نيكسون قد نجحت في إثبات (العجز السوفياتي والرايديكالي) في إحراز تسوية لمشكلة الشرق الأوسط، فإنها في الوقت نفسه لم تثبت أن الولايات المتحدة نجحت في حل هذه المشكلة، أو أنها ترغب صدقاً في حلها حلاً عادلاً متوازناً لا يفقد كل المكاسب على إسرائيل.

مصالح إسرائيل لها الاعتبار الأعظم

يعترف الرئيس نيكسون في مذكراته بتصلب إسرائيل وتعتنتها في مواقفها، ويقول بأنه كان يرغب في تحديد أهداف سياسية لرؤاسته الثانية. فبعد انتهاء حرب فيتنام

«أراد أن يتحرك بين تعنت إسرائيل والموقف العربي، ويذكر بأن الوضع لا يمكن أن يتعدى تسوية جزئية لأن ذلك هو الأمر الوحيد الذي يقبل به الإسرائيليون، وعلى مصر أو العرب القبول بذلك مع تأكيدات بأننا سنفعل الأفضل ما يمكن لتحقيق تسوية شاملة فيما بعد».

ويذكر نيكسون بأنه كان يرغب في الإسراع في الوصول إلى تسوية مرحلية، وضغط على كيسنجر لتحقيق ذلك وقال بأن المشكلة مع الإسرائيليين في (إسرائيل) أقل صعوبة من المشكلة مع اليهود في أمريكا، وأن هنري كيسنجر وافق على ذلك، وأنه كان يؤخر مساعي التحرك نحو تسوية زاعماً أن المشاكل السياسية كانت شديدة الصعوبة. ولذلك كان نيكسون يضغط عليه للتحرك نحو التسوية.

ويقول الرئيس نيكسون أنه أراد أن يواجه المشكلة حتى لا تبقى طافية دون حل خوفاً من بقاء مائة مليون عربي:

«مكرونا فتصبح الأرض مهياة لاستغلال ليس الراديكاليين فقط وإنما بالطبع السوفييت».

وهنا يعترف الرئيس نيكسون وريما عن غير قصد بأن السوفييات كانوا على قسط من الاعتدال والتعالي بالمسؤولية، إذ يقول:

«في الواقع لظن بأن الراديكاليين هم الخطر الأعظم علينا. لأن السوفييت سيجعلون جماعتهم يتقدمون بالمسؤولية إلى درجة ما، بينما ستصرف الراديكاليين على الأرجح بصورة لا يمكن السيطرة عليها».

وأشار الرئيس نيكسون إلى أن هنري كيسنجر كان يخشى أن يعالج قضية الشرق الأوسط، فلا يحقق فيها نجاحاً لأمراً بعد مصافحته فيما يمكن أن تعتبر الأحداث العظيمة الثلاثة في حقبة ما بعد الحرب (السوفيياتية والصينية والفييتنامية). وأنه كان يخشى أن يعالج مشكلة الشرق الأوسط بسبب الضغوط الهائلة التي سيتعرض إليها من الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة. وفي مذكراته يفاخر الرئيس نيكسون بأنه ساعد في زيادة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي عن طريق مساعيه مع بريجنيف. ويذكر أن عدد الذين سمح لهم بالهجرة من اليهود كان ١٥,٠٠٠ مهاجر من ١٩٦٨ إلى ١٩٧١. وكان العدد ٣١,٠٠٠ مهاجر سنة ١٩٧٢. أما في آخر سنة كاملة من رئاسة نيكسون، وهي سنة ١٩٧٣، فكان العدد رقماً قياسياً هو ٣٥,٠٠٠ مهاجر.

كانت المصالح الإسرائيلية تتأل الاعتبار الأعظم في موقف الرئيس نيكسون وإجراءاته. وإن كان لا ينسى المؤثرات العربية، بل رغم المؤثرات العربية فهو يقول في مذكراته بأنه كانت أمامه وضعية دقيقة

بالنسبة إلى مصر، إذ كانت الولايات المتحدة تسعى عبر اتصالات خاصة لتحسين علاقاتها معها وإقناعها بقطعة نهائية مع السوريين والشعوب العربية الأخرى، وبأنه:

«بينما كان علينا أن نحافظ على مصالح الإسرائيليين، في الاعتبار الأعلى، خلال هذا النزاع الذي كانوا فيه ضحايا العدوان، فإنني أملت بأن تتمكن من مساعدتهم بطريقة لا تؤدي إلى قطعة لا يمكن إصلاحها مع المصريين والسوريين والشعوب العربية الأخرى. وكان علينا كذلك أن نرد السوفييت من التدخل بأية طريقة يمكن أن تتطلب منا أن نواجههم، ويساوي مع كل هذه التعقيدات الحربية الخطري بأن يصلح العرب أن يستخدموا الضغط الاقتصادي علينا بأن يملأوا حفرًا بترولياً». (مذكرات ريتشارد نيكسون - الجزء الثاني).

ويشير الرئيس نيكسون إلى تقديراته وأفكاره فيما يتعلق بأحداث سنة ١٩٧٣ بقوله، إن سلوك الاتحاد السوفياتي وتصرفاته خلال أزمة الشرق الأوسط لم تكن مثلاً على فشل (الوفاق) بين الولايات المتحدة وروسيا، وإنما نموذجاً لمحدوبيته: فكلتا الدواوين تتصرف بموجب مصالحهما وإن يبذل (الوفاق) ذلك، وإن كان المأمول أن يقلل من الجاذبية في المناطق الهامشية، ويوفر إمكانات بديلة في المناطق الرئيسية. ويضيف الرئيس نيكسون أن السوفييت في سنة ١٩٧٣ خشوا أن يفقدوا ما تبقى لهم من موضع قدم في الشرق الأوسط، ونظراً إلى أن الاتصالات الأميركية المباشرة مع مصر والدول العربية حققت نجاحاً متزايداً، فإن السوفييت عوضوا عن ذلك بتبجحات متزايدة ضد إسرائيل، ولعل هذا شجع العرب بصورة غير مباشرة:

«وهم كانوا مصممين متعصبين لاستعادة الأراضي المحتلة من إسرائيل إذا زودهم السوفييت بالوسائل لذلك».

ورغم نفي بريجنيف بحرارة خلال مباحثاته مع الرئيس نيكسون في اجتماع القمة الثالث في حزيران/ يونيو ١٩٧٤ بموسكو:

«فإنه من الممكن أن يكونوا قد ذهبوا إلى أبعد من ذلك، وقاموا بحث العرب بصورة مباشرة على الهجوم، وتزويهم إمكانات، إن يعجزوا فعلاً انتصراً سريعاً على الإسرائيليين إذا تمكنوا من أن يضيفوا عنصر المفاجأة إلى تفوقهم العددي الكبير، وربما افترض السوفييت بأن الأزمة الداخلية في الولايات المتحدة كانت ستصرف أو تردع الولايات المتحدة عن مساعدة إسرائيل بنفس الدرجة أو بذات السرعة كما فعلت في السابق. ولكن آمال العرب تحطمت عن طريق الهجوم الإسرائيلي الماكس، الذي جعله الجسر الجوي الأمريكي ممكناً. وللحرة الثانية خلال ست سنوات خسر العرب أكثر التجهيزات السوفيتية التي كانت قد أرسلت إليهم».

وهنا يضيف الرئيس نيكسون أقوالاً تلفت النظر بدلالاتها المحتملة:

«لأول مرة في نزاع عربي إسرائيلي تصرفت الولايات المتحدة بطريقة حافظت بل حسنت علاقاتها مع العرب، حتى في الوقت الذي كنا فيه نعيد تزويد الإسرائيليين بمساعدات ضخمة. فيمجرد أن تبينوا بأن الانتصار العسكري أصبح الآن خارج متناول أيديهم، بات القادة المصريين والسوريين مستعدين لأن يجرؤوا طريق المفاوضة، فيفضل سياستنا الجديدة لتنمية العلاقات المباشرة مع العواصم العربية بعناية، أصبح للقادة العرب مكاناً غير موسكو يتجهون إليه». (مذكرات ريتشارد نيكسون - الجزء الثاني).

وقول الرئيس نيكسون هذا ينقصه الكثير من الصحة والدقة. فالدول العربية، وحتى التي تعتبرها الولايات المتحدة دولاً راديكالية متطرفة، لم تكن تتمسك بالحرب والقتال دون المفاوضات سبيلاً للتوصل إلى تسوية عادلة، ولكنها وجدت بأن طريق المفاوضات المجدية والسلام كانت مغلفة في وجهها، بتصلب إسرائيل ومغالطات ومماطلات السياسة الأميركية المساندة لها وعدوانها، وبعصايرها على فرض صلح استسلامي مجحف على الدول العربية. كما أن العديد من الدول العربية كانت تتبع أصلاً سياسات صداقة للولايات المتحدة، وكانت تدرك أنها الدولة الأكثر تأثيراً على إسرائيل لو شاورت أو صممت على استخدام قدراتها على إرغام إسرائيل على الاعتدال، ولو بمجرد حجب معوناتا العسكرية والمالية عنها. وإسنا ندري إذا كان الرئيس نيكسون يدرك أنه حتى العلاقات الحسنة التي يشير إليها كانت وما زالت ممزوجة بالحد والكراهية ضد أمريكا، حتى في قلوب من يتهمون بالتخاذل في الدول العربية وبالإلواء للولايات المتحدة، وإن مشاعرهم الحقيقية تختلف عن سلوكهم وتعاونهم مع الولايات المتحدة.

يذكر الرئيس نيكسون في مذكراته أن إحدى المشاكل الرئيسية التي جابهها في بناء مجموعة من

علاقات القوة الجديدة في الشرق الأوسط - ليس بين إسرائيل والعرب فحسب وإنما كذلك بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي - كانت الموقف القصير النظر الذي كان سائداً بين جماعات كبيرة ذات نفوذ في الجالية اليهودية - الأمريكية والكونغرس ووسائل الإعلام وفي دوائر فكرية وثقافية. ففي خلال ربع قرن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح هذا الموقف متفلسفاً لدرجة أن الكثيرين أصبحوا يفترضون بصورة قطعية أن من لم يكن (مؤيداً لإسرائيل) فهو (معاد لإسرائيل)، وحتى معاد للسامية. ويذكر الرئيس نيكسون أنه حاول دون نجاح أن يقنع هؤلاء بأن ذلك لم يكن صحيحاً. وعندما قرر الرئيس نيكسون تأجيل تسليم طائرات الفانتوم لإسرائيل، أثار موجة من الانتقاد في الكونغرس وفي وسائل الإعلام، وأغلاظ أن عدداً من أعضاء مجلس الشيوخ الذين كانوا يعارضون الحرب في فيتنام كانوا يحثون على إرسال المزيد من المساعدات لإنقاذ إسرائيل (في حرب ١٩٧٢)، ولم يكن سبب غيظه أنهم كانوا يطلبون إمداد إسرائيل بالسلاح، وإنما أنهم كانوا معارضين لحرب فيتنام، وأنهم لم يكونوا في الحقيقة صادقين ثابتين في صداقتهم لإسرائيل. وفي هذا الجو، أمل الرئيس نيكسون مذكرة لهري كيسنجر يعبر فيها عن مشاعره، ويشير إلى أنه من الخطر على إسرائيل أن تعتقد في أوقات الأزمات والشدة - عندما يهاجمها العرب أو يهددها السوفييات مباشرة، على شيوخ الكونغرس البارزين من (ليبرالين) و (حماة) من الحزبين ليهبوا لتجديتها. وأكد الرئيس نيكسون في مذكرته هذه أن مصلحة الولايات المتحدة هي مع (الحرية) وليس فقط مع إسرائيل بسبب الأصوات اليهودية. ويضيف الرئيس نيكسون ما معناه:

«إننا مع إسرائيل لأن إسرائيل في نظرها هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تقف مع الحرية، ولأنها خصم مؤثر ضد التوسع السوفياتي. وبمصلحة كل هذا هو أن السيدة مائير ورابين والجميع يجب أن يتقوا بريتشارد نيكسون بصورة تامة. إنه لا يريد أن يرى إسرائيل تتزلق في البالوعة. وهو يقدم التزاماً مطلقاً بأنه سيضمن بأن يكون لإسرائيل تفوق دائم. ومن ناحية أخرى، فإن عليه أن يربح إلى جانبه ليس فقط مجموعة الناضحين اليهود في نيويورك وبنسلفانيا وكاليفورنيا وربما البنيوي الذين صوتوا ضده بنسبة ٩٥٪، وإنما عليه أن يكسب تأييد ١٠٪ من الشعب الأمريكي الذين يشكلون الأغلبية الصامتة، والذين يجب الاعتماد عليهم في حالة ما إذا ترتب علينا أن نقف موقفاً قوياً ضد التوسع السوفياتي في الشرق الأوسط فقط عندما يدرك القادة الإسرائيليون هذه الحقيقة سيكون لديهم أي نوع من الأمن الذي يمكن الاعتماد عليه». (مذكرات ريتشارد نيكسون - الجزء الأول).

وبطبيعة الحال، يمكن بسهولة مناقضة ما جاء في مذكرة الرئيس نيكسون عن (الحرية)، وإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تقف مع (الحرية)، وأن هذا هو سبب تأييد الولايات المتحدة أو تأييدها هو لها. فالولايات المتحدة ساندت وتساند بقوة العديد من الدول التي تخنق الحريات على أبشع صورة، وتفرض أنظمة استبدادية رهيبة تحرم أفراد الشعب من أبسط الحقوق الإنسانية والسياسية وتهدر كرامته. وسجل الحكومة الأمريكية حافل بالأمثلة البشعة على ذلك، رغم ما يتميز به الشعب الأمريكي من ديمقراطية وحرية واسعة، وما جاهدت من أجل قطاعات كبيرة من الشعب الأمريكي من مثل إنسانية رفيعة منذ حرب الاستقلال عن بريطانيا. أما بالنسبة إلى زعم وقوف إسرائيل إلى جانب الحرية فإننا لا ننتبين بدرجة وافية من الوضوح ما قصده الرئيس نيكسون، إلا إذا كان يشير إلى وقوف إسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة والغرب المسمى بالعالم الحر، وتعاونها الوثيق معها في فرض إرادتها وسياساتها على دول الشرق الأوسط العربية. وتقيد حرية هذه الدول في اختيار مصيرها وبناء مجتمعاتها وأنظمتها السياسية وعلاقاتها الخارجية مع بعضها البعض ومع دول العالم الأخرى. ومع أن الحكم في إسرائيل يتصف بقدر كبير من الديمقراطية بالنسبة إلى اليهود، إلا أنه حكم عنصري متعصب قام على اغتصاب الأرض من أصحابها وشرذمات الألوف منهم، وحرم الباقين من حقوقهم المشروعة، ولم يطبق عليهم المبادئ الديمقراطية في وطنهم وإنما فرض عليهم حكماً عنصرياً بغيضاً حقوداً، وأنزل بهم من المظالم واللوان التعذيب سواء في حياتهم اليومية أم في المعتقلات والسجون ما تنفر منه المبادئ الإنسانية والروح الديمقراطية. وإسرائيل التي قال الرئيس نيكسون أنها مع الحرية، خلقت لتقضي على حرية دول

اختلاف في المواقف واتفاق في الاستراتيجية

الشرق الأوسط العربي وشعوبه، وهي أداة للقهر والظلم، وحليف للنظام العنصري البغيض في جنوب أفريقيا، ولا يهتما من حرية الشعوب أو الدول سوى حريتها في العدوان والتوسع واغتنام المكاسب مقابل خدماتها للولايات المتحدة. وإسرائيل قامت على أساس المبادئ الصهيونية العدوانية، وهذه المبادئ صدر حكم الأمم المتحدة بشأنها بوضوح في قرار جمعيتها العامة رقم (٢٣٧٩) الذي أصدرته بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ بشأن إزالة جميع أشكال التمييز العنصري، وجاء فيه ما يلي:

١ - تشير الجمعية العامة إلى قرارها رقم (١٩٠٤) بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ المتضمن إعلان الأمم المتحدة بإزالة جميع أشكال التمييز العنصري، وخصوصاً تأكيداً بأن:

«أية عقيدة تنادي بالتمييز أو التفوق العنصري هي غير صحيحة علمياً، ومدانة أخلاقياً، وغير عادلة اجتماعياً وخطيرة».

وتشير الجمعية العامة إلى تعبيرها عن القلق من:

«مظاهر التمييز العنصري الذي ما زال بادياً في بعض مناطق العالم، وبعضه تفرضه حكومات بواسطة إجراءات تفرعية وإدارية أو غيرها من الإجراءات».

٢ - تشير الجمعية العامة إلى قرارها رقم (٣١٥١) بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، الذي أدان فيه التحالف الشرير بين عنصرية جنوب أفريقيا والصهيونية.

٣ - أخذت الجمعية العامة بعين الاعتبار القرار رقم (٧٧) الذي أقره مجلس رؤساء الدول لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في كمبالا في ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٧٥ والذي اعتبر:

«بأن نظم الحكم في فلسطين المحتلة وأنظمة الحكم العنصرية في زيمبابوي وجنوب أفريقيا لهم نفس المنشأ الامبريالي، ويشكلون نفس الهيكل العنصري الكامل، ويرتبطون عضوياً بسياساتهم الموجهة إلى اضطهاد كرامة الإنسان وسلامة إنسانيته».

٤ - تشير الجمعية العامة إلى «الإعلان الاستراتيجي لتقوية السلام والأمن الدولي، وتعزيز التضامن والتعاون المشترك بين الدول غير المنحازة» الذي صدر في مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذي عقد في ليبيا من ٢٥ إلى ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٧٥، الذي أدان الصهيونية بشدة كتهديد لسلام وأمن العالم، ودعا جميع الدول لمعارضة هذه الأيديولوجية العنصرية والامبريالية.

٥ - قررت الجمعية العامة «أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري».

هذا كان شهادة وحكم اثنتين وسبعين دولة من دول العالم صوتت لصالح هذا القرار، والذي عارضته خمس وثلاثون دولة وامتنعت عن التصويت اثنتان وثلاثون دولة. وبالمطعم، كانت الولايات المتحدة وإسرائيل بين الدول المعارضة، وكذلك فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا وبريطانيا.

التوترات بين أميركا وحليفاتها

عقب انتهاء حرب أكتوبر وفي اجتماع لمجموعة العمل الخاصة بواشنطن في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٣)، لخص هنري كيسنجر الأفكار الأميركية، ولطفا كانت أفكاره الخاصة في ذلك الحين:

«نستطيع أن ننقص النفوذ السوفييتي في المنطقة، ونستطيع رفع خطر البترول إذا استطعنا تقديم برنامج (تسوية) معتدل، ونحن سنستغل ذلك. إذا (لم نفعل ذلك) فإن العرب سيفقدون ثنائية إلى السوفييت وسيفقد البترول وسيكون العالم بأسره ضدنا، وإن يكون هناك صوت واحد في الأمم المتحدة معنا. يجب أن نثبت للعرب بأنه من الأفضل لهم التعامل معنا على برنامج معتدل بدلاً من التعامل مع الروس على برنامج راديكالي»^(١).

كانت التوترات الكامنة بين الولايات المتحدة وحليفاتها قد انفجرت عند اندلاع الحرب، وكان النقاش - الذي كان حتى ذلك الوقت نقاشاً نظرياً عما إذا كانت مصالح الولايات المتحدة ومصالح حليفاتها متوازنة دائماً وعن طبيعة وحدود (الانفراج) مع السوفييت - قد تأثر بشدة من أول يوم لاندلاع القتال. ويعترف كيسنجر بأن غالبية حليفات أميركا كانت مقتنعة بصدق بأن فشل أميركا في أن تترجم إسرائيل بتسوية هو السبب في نشوب الحرب، وأن أميركا بالفعل وضعت مصالح أوروبية حيوية في خطر لأسباب

مرتبطة بسياسات أمريكية محلية. وازداد تعبير حليقات أمريكا عن وجهة نظرها بأن التوترات في الشرق الأوسط ستختفي إذا انسحبت إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧. وفي مقابل ذلك تذرعت أمريكا (أو كيسنجر) بأن الراديكالية العربية مستمدة جزئياً من مبادئ (أيديولوجية)، وليس من النزاع العربي - الإسرائيلي كلياً، وأن التنازلات التي تتحقق تحت ضغط سوفياتي ستقوي بدلاً من أن تضعف الموقف الراديكالي، وأن قبول أهداف لا يمكن تحقيقها سيؤدي مكانة الديمقراطية. ويعلق كيسنجر بأن هذه الذرائع كانت اللقائعا عندما حل النزاع مكن التحليل، بين حليقات أمريكا.

ولم تنق حليفاننا بطريقة (الخطوة خطوة). انهم فكروا بأنهم قادرين على أن يستميلوا الدول العربية الراديكالية إلى جانبهم. قبل حرب الشرق الأوسط بقي الخلاف تحت السطح ولم تدفع أية جهة متعاقبة على طرفي المحيط الأطلسي أفكارها إلى مجابهة حاسمة، ولكن بمجرد أن اندلع القتال عوض عدد كبير من حلفائنا عن تحفظهم السابق.

واعترف كيسنجر بقوة حجة الأوروبيين وقال بأن:

«اعتماد أوروبا على البترول تعقد بشعور الإحباط لكونهم متحرجين في أزمة قامت في منطقة كان لهم فيها التلوق». (سابقاً).

وإنكار كيسنجر مسألة الموقف الذي يجب أن يتخذه الحلفاء تجاه حليفهم (أمريكا) إذا ما قام بينهم وبينها، في أزمة طارئة، خلاف صادق بشأن أسباب الأزمة وسبل معالجتها، وهل يتوجب عليهم أن يخضعوا أراهم في سبيل التضامن مع حليفهم، أم أنه يجب عليهم أن يستخدموا فرصة حرج حليفهم للدفاع عن أرائهم، ولو أدى ذلك إلى إضعاف هيكل الدفاع المشترك بينهم وتحقيق الغايات المشتركة. وأشار منتقد إلى قيام الولايات المتحدة بفرض تقديراتها على بريطانيا وفرنسا عندما حاولتا سنة ١٩٥٦ احتلال قناة السويس، فأدى ذلك إلى استياء دفين وشعور بالعجز لدى تلك الدولتين مما زاد في تخليهما عن التزاماتهما عبر البحار، وأضاف إلى أعباء الولايات المتحدة. وفي هذه المرة في حرب ١٩٧٣، انعكست الأدوار، ففي أول يوم من القتال رفضت بريطانيا وفرنسا اقتراح الولايات المتحدة بأن تصدر الأمم المتحدة قراراً يقضي بوقف إطلاق النار، ويحث أطراف القتال على العودة إلى الوضع السابق لاندلاع القتال. وفي ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر، أعلنت تركيا الولايات المتحدة بأن قاعدة (انسبرليك) الجوية والمرافق الأمريكية في تركيا متوافرة لغايات حلف الناتو فقط، وكان هذا يعني أنه لا يجوز استخدامها في حرب الشرق الأوسط. وفي ١١ تشرين الأول/ أكتوبر، أعلنت تركيا هذا الموقف علانية. وفي ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر، أعلن وزير خارجية اليونان، وهي خصم تركيا الرئيسي، بأن القواعد الأمريكية (في اليونان) لا علاقة لها في الحرب العربية - الإسرائيلية. ويوم ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر هذا كان بداية الجسر الجوي الأمريكي الكبير. وفي ١١ تشرين الأول/ أكتوبر، أعلنت إسبانيا الجنرال فرانكو، التي لم تكن عضواً في حلف الناتو وكانت مرتبطة بمعاهدة صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة، بأنها لن تسمح للولايات المتحدة أن تستخدم القواعد الإسبانية في نزاع محلي مثل الحرب العربية - الإسرائيلية، واتبعت ذلك بتصريح أكثر وضوحاً وتحديداً بأن القواعد الأمريكية في إسبانيا لا يمكن استخدامها فيما يتعلق بحرب الشرق الأوسط في أي وقت وبأي طريقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وإضافة إلى ذلك، فإن جميع حلفاء أمريكا في (الناتو) باستثناء البرتغال وهولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية (إلى حين)، فصلت نفسها عن الجسر الجوي ومنعت الطيران الأمريكي فوق أراضيها، وألزم هذا المنع الطائرات الأمريكية أن تنطلق من ألمانيا وتطير فوق المحيط الأطلسي وتدور حول فرنسا وإسبانيا ثم تدخل البحر الأبيض المتوسط فوق مضيق جبل طارق مباشرة إلى إسرائيل. وبشكل ذلك تحويلة طولها ألفي ميل. وبعد الحرب احتج كيسنجر لدى السير الك دوغلاس هيويم بأن الاتحاد السوفياتي كان يملك حرية أوسع في استخدام أجواء (الناتو) من الولايات المتحدة، لأن قسماً كبيراً من النقل الجوي السوفياتي استخدم أجواء الحلفاء دون اعتراض. وخلال الحرب بأكملها أشعرت أمريكا بطرق عديدة غير مباشرة بأن بريطانيا ستكون معقنة إذا لم تستخدم الولايات المتحدة القواعد البريطانية، سواء للنقل الجوي أو لجمع المعلومات الاستخبارية في الشرق الأوسط. لم يكن هناك رفض رسمي للجسر الجوي لأنه كان قد أوضح لأمريكا أنه يجب على

اختلاف في العواطف واتفاق في الاستراتيجية

الولايات المتحدة أن لا تطلب الموافقة عليه، ولذلك فإن طائرات SR - ٧١ الاستكشافية الأميركية الأسرع من الصوت، كان عليها أحياناً في طلعاتها في الأجواء العليا (التي كانت ضرورية لتمكين أميركا من اتخاذ القرارات) أن تنطلق من الولايات المتحدة، وكان ذلك يزيد في التفقات وينقص من فعاليتها ويعقد عمليات تزويدها بالوقود وفي استخدامها. وقام الوزير الفرنسي جوير بمهاجمة الولايات المتحدة بعنف في المجلس الوطني، بينما كان القتال ما زال مشتعلاً، ووصم إسرائيل بأنها الدولة التي منعت بثبات قيام السلام في الشرق الأوسط. ووبخ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لإيقاع الحرب مشتعلة وقال:

«لأننا نرى السيد بريجنيف رسول الوفاق والدكتور كيسنجر الحائز الآن على جائزة نوبل للسلام يتصالحان، بينما يرسلان آلاف الأطنان من الأسلحة جواً». (كيسنجر - سنوات التبدل العنيف).

وفي مواجهة كل هذا، كانت نظرية كيسنجر أو مطلبه أنه بمجرد أن اندلعت الحرب فإن الأمر المهم الذي يجب أن يراعيه حلفاء أميركا لم يكن ما إذا كانت السياسة الأميركية، قبل أو خلال الحرب، سياسة حكيمة دائماً، ولكن إذا كانت أوروبا تستطيع أن تحمي مصالحها بصورة أفضل إذا فصلت عن الولايات المتحدة، أو إذا ضمت الضغوط مع أميركا في جبهة واحدة. كان كيسنجر يريد أن تساند الحليقات الولايات المتحدة، بغض النظر عن سلاح البترول وعن أي حق عربي وأي خطأ في سياسة أميركا وأي تعنت وعدوان إسرائيلي يمنع تحقيق سلام عادل أو حتى شبه عادل.

كان لإصدار الاستعداد النووي الذي أعلنته الولايات المتحدة لمنع السوفيات من إرسال قوات إلى الشرق الأوسط أثر سيء على حليقات أميركا، خصوصاً وأنها لم تقم بالتشاور معها قبل إصدار هذا الإنذار، الذي كان يمكن أن يؤدي إلى استخدام الجنود الأميركيين الموجودين في القواعد الأوروبية، وإلى وقوع حرب عالمية يتورط فيها الجميع. وحتى بريطانيا التي يذكر كيسنجر بأنها بلغت مسبقاً عن إجراءات أميركا ووافقت على التقديرات الأميركية بشأن التهديد الموجه من بريجنيف، فإنها لم تفعل شيئاً يعارض انتقادات الحليقات الأخرى، وشاركت في الضجة حول عدم كفاية الاستشارات. ورفض رئيس الوزراء البريطاني هيث أن يصادق على الإنذار النووي الأميركي. وأعلنت ألمانيا الغربية منع نقل الأسلحة من الأراضي الألمانية أو القواعد الأميركية فيها لأي من الفرقاء المتحاربين. ويقول كيسنجر بأن حليقات أميركا باستثناء هولندا كانت واضحة بشأن ما يجب أن يتبع وقف إطلاق النار، وهو ضغط أميركي لجعل إسرائيل تعود إلى خطوط ١٩٦٧. وأن الحليقات افترضت بأن لدى أميركا القوة لإجبار إسرائيل في الخضوع لإرادتها، واعتقدت بأن تقاعس الولايات المتحدة عن إجراء تسوية شاملة كان يستند إلى حجة ومبررات أميركية كاذبة، أو سياسة مبنية على الخطأ. وأن الحليقات كانت مفتقدة لأنها بسبب عزوها عن التأثير على مجرى الأحداث كانت تقف كالتفجر العاجز على الأطراف. وانتقدها كيسنجر لأنها كانت تريد أن تكتسب رضا الدول العربية المنتجة للبترول، وترفض اتخاذ أي إجراء يمكن أن يبدو تحدياً للدول التي حظرت البترول، ولو بصورة بعيدة مثل خلق موقف مشترك للدول المستهلكة للبترول. وقال بأن «البترول والنفاعة اندمجا ليدفعا أوروبا إلى معارضة أشد حدة لاستراتيجيتنا». وأن الرئيس الفرنسي بومبيدو طالب في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ب:

«سياسة أوروبية مشتركة بشأن الشرق الأوسط. وقال بأنه يجب إعطاء أوروبا دوراً أكبر في الشؤون العالمية، لأن الجهود الأميركية السوفييتية لتسوية الأزمات العالمية يمكن أن تكون خطيرة وأن تؤدي إلى صدامات واسعة. وهذا إذا كان يعني شيئاً كان يدل بأنه يجب أن يكون لأوروبا الخيار في أن تعارض كلا الطرفين في الشرق الأوسط، وأن تبقى خارج بعض النزاعات بين الشرق والغرب. ولتحقيق هذه القدرة اقترح اجتماعات قمة منتظمة لشركاء فرنسا الأوروبيين تبدأ في الحال. وقبل زملاء بومبيدو بسرعة».

وفي ٦ تشرين الثاني / نوفمبر (١٩٧٣) اجتمع وزراء خارجية الجماعة الأوروبية في بروكسيل بلجيكا دون إشعار للولايات المتحدة ودون انتظار لنتائج رحلة كيسنجر للقاهرة، وطالب حلفاء أميركا الأوروبيون بانسحاب إسرائيل الفوري إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر لتثبيت وقف إطلاق النار، وبانسحاب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧ لتحقيق السلام. وفي ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر قال رئيس وزراء بريطانيا إدوارد هيث في كلمة لم تكن للنشر، ألقاها في مائدة على مراسلي الصحف الأميركيين:

ولم يكن هناك أبداً تقاعش مشترك بين الولايات المتحدة وأوروبا بشأن الشرق الأوسط. لا أريد أن أثير مسألة السويس ولكنها موجودة لعدد كبير من الناس. إن الشرق الأوسط خارج الناتو. خلال الست سنوات السابقة - منذ حرب ١٩٦٧ - كان لدى الولايات المتحدة فرصة وافرة لتضغط على إسرائيل لتفاوض ولم تفعل شيئاً. عندما كانت لدينا اجتماعات الدول الأربع حضرنا الولايات المتحدة أن لتفعل شيئاً. كنا جميعاً نعرف ماذا سيحدث: حرب أخرى كان لا مفر منها. (كيسنجر: سنوات التبدل العنيف).

كان هذا يعني بأن الولايات المتحدة امتنعت عن أن تلزم إسرائيل بقبول تسوية معقولة لتحقيق السلام. وكان يعني أيضاً أن الولايات المتحدة منعت الأطراف الأخرى في اجتماعات الدول الأربع (أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا) من أن تبذل جهوداً مثمرة لتحقيق ذلك. وكان يعني أيضاً ولو بصورة غير مباشرة أن بريطانيا كانت تعتقد وتعلم بأن الولايات المتحدة قادرة على الضغط على إسرائيل وإرغامها على الانسحاب، ولكنها لم تفعل رغم علم الجميع بأن تقاعسها سيؤدي إلى الحرب في الشرق الأوسط وإلى تعريض دول العالم لخطر حرب عالمية. وبالفعل، وقعت الحرب في الشرق الأوسط ولاح شبح الحرب النووي الذي كان يمكن أن يدمر البشرية بسبب تقصير الولايات المتحدة وسياستها المخازنة، وكان السير الك دوغلاس هيوم، وزير خارجية بريطانيا، قد اقترح على أمريكا خلال القتال في فترة ١٢ - ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر:

- ١ - وقف إطلاق النار في المواقع القائمة، أي دون عودة القوات المصرية إلى غرب القناة.
- ٢ - وضع بوليس دولي في بقية الأراضي المحتلة.
- ٣ - عقد مؤتمر دولي لإقرار تسوية للنزاع.

ولكن كيسنجر اعلمه أن الولايات المتحدة لن تساند هذا الاقتراح الذي يعني انسحاب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧، والذي راه كيسنجر أسوأ لإسرائيل من اقتراح الرئيس السادات الذي كان يقتصر على قبول إسرائيل بمبدأ الانسحاب فقط. وبلغ كيسنجر وزير خارجية بريطانيا التي كان لها أصلاً الدور الأول في قيام إسرائيل، بأن الولايات المتحدة ستستعمل حق الفيتو ضد الاقتراح إذا عرض على مجلس الأمن. ولم تكن اليابان مرتاحة لسياسة الولايات المتحدة. وفي داخل الولايات المتحدة ثارت انتقادات عنيفة ضد سياسة الإدارة الأمريكية وتصرفاتها. وهاجمها قادة أمريكيون مثل السناتور إدوارد كينيدي وبريجنسكي بسبب إغفالها لواجب التشاور المسبق مع حليفاتها الأوروبيات.

هكذا اختار الرئيس نيكسون وهنري كيسنجر دعم عدوان إسرائيل وحماية هذا العدوان ومكاسبه، رغم اعتراضات وشكاوى حليفات أمريكا وقلق اليابان التي كانت تحتاج إلى البترول بصورة ماسة. وكان لشاه إيران موقف ودور في حرب أكتوبر وفي غير حرب أكتوبر تجاه العرب. وفي شرح الاستراتيجية التي كان الشاه يؤمن بها، ذكر كيسنجر بأن الشاه كان يرى بأنه يتوجب على الولايات المتحدة منع سيطرة العراق على الهلال الخصيب الذي يضم العراق وسوريا والأردن، وبأن الشاه ساند التمرد الكردي داخل العراق واحتفظ بقوات إيرانية كبيرة على الحدود ليشغل العراق عن مساندة شقيقاته العربيات، وأن الشاه رغم تعاطفه مع السادات فإنه اعتبر إسرائيل قاعدة مهمة في المنطقة وأنها (مرتبطة العجلة)، وأنها بصورة غير مباشرة ساهمت في تعزيز استقلال الأردن بردع العمل العسكري السوري أو العراقي ضده. وللسبب نفسه كانت إسرائيل في رأي الشاه ضمانة لاستقلال لبنان. ولكن الشاه انتقد سياسة إسرائيل الخارجية لأنها لم تكن سياسة حكيمة.

دفع سبب تعنتها وصلابتها الدبلوماسية، عقدت موقف الحكومات العربية المعتدلة التي يعتمد بقاء إسرائيل عليها في النهاية، وهددت بإضعاف النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط.

وخلال حرب أكتوبر، امتدح الشاه تصرف الولايات المتحدة وخصوصاً إعلان الاستعداد النووي، و: «تقريباً مع مصر واعتبر السادات أفضل أمل للتطور المعتدل السلمي يتوجب على الولايات المتحدة أن تبذل أقصى جهدها لتشجيعه».

وودع الشاه الولايات المتحدة بأن يتوسط لدى السعودية ومصر لرفع حظر البترول، ورفض بعناد وثبات مرور البائزات الروسية لنقل الأسلحة إلى مصر وسوريا خلال حرب ١٩٧٣، بينما قبلت بذلك

حليفات أميركا في الناتو. ورغم تعاطفه مع السادات، فإنه:

«لم يضغط على أميركا، وكان يطالعها على ما يعرفه عن غايات العرب، ورفض أن يشارك في ضغوط المنتجين الآخرين للبترول على أميركا، ولم يشارك في تخفيض انتاج البترول او حظره الذي أدى إلى اشارة الفزع في دول أوروبا ثم إلى ارتفاع أسعاره ارتفاعاً كبيراً. واستمر في تزويد إسرائيل بالبترول. وعندما نقلت أميركا حاملات طائراتها إلى المحيط الهندي زودها بالشاه بالوقود دون أي جدال عن الثمن».

وعلق هنري كيسنجر على أهمية دور الشاه بقوله:

«إيران مفيدة كان في امكانها أن تحبط الدبلوماسية التي مكنتنا من تجاوز الأزمة، وإيران غير مكترشة كانت ستعقد مهمتها إلى حد كبير. انا اعتقد دائماً بأن علي واجباً أن أتذكر تلك الخدمات التي قدمها الشاه لبلدنا وللشعوب الحرة، وخاصة في ثقلات الزمن التي نزلت به فيما بعد».

كان شاه إيران يريد تحقيق تنمية صناعية ضخمة في بلاده، كما كان يريد بناء قوة عسكرية من حجم غير طبيعي لتصبح إيران «عملاقاً عسكرياً واقتصادياً»، خصوصاً بعد أن أصبحت الولايات المتحدة أقل تصميماً على التورط الخارجي بعد خسارتها في فيتنام. ويذكر سايروس فانس، وزير خارجية أميركا في عهد كارتر، أن جهد الشاه لبناء القوة العسكرية الإيرانية الجارية تزامن مع «نظرية نيكسون»، التي تصورت وجود دول اقليمية رئيسية كوكلاء للقوة العسكرية الأميركية في حفظ النظام والاستقرار وسد «الانفاق» السوفياتية. وأن الرئيس نيكسون قرر سنة ١٩٧٢ أنه يجب أن يسمح لإيران بالحصول على أي سلاح أميركي تقليدي يراه الشاه ضرورياً، وأنه كان ينظر إلى إيران باعتبارها البديل المنطقي للقوة البريطانية المتراجعة في الخليج «الفارسي». وأن إيران الجيدة التسليح والمالية للغرب من شأنها أن تجعل الوجود العسكري الأميركي غير ضروري في المنطقة. وقد أثبتت فيتنام أن الوجود الأميركي كان غير مجد. وبطبيعة الحال، مكنت الثروة البترولية الهائلة إيران من شراء كميات هائلة من المعدات العسكرية المرتفعة التكاليف. والشاه كان له إحساس قوي داخلي بـ «عظمة» إيران، وكان يريد أن يقوم بدور الشرطي القوي في الخليج، كما كان يخشى (التوسع) السوفياتي و (اطماعه) في المنطقة بسبب ثروتها النفطية الهائلة.

في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر كان القتال قد توقف، ولكن المشاكل العسكرية بقيت وكذلك حصار الجيش الثالث المصري شرق القناة الذي أرادت إسرائيل القضاء عليه إمعاناً في تحطيم القوة الحربية العربية، وبغية إسقاط السادات الذي اعتبرته إسرائيل في ذلك الوقت أنه هدد كيانه بالفناء، وأنزل بها خسائر جسيمة وتسبب في قتل الآلاف من جنودها، حسبما ذكر كيسنجر. وأبتدأ كيسنجر بمناورات وتحركاته السياسية التي لم تهدف إلى تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط، وإنما إلى تسويات جزئية حاول كيسنجر من خلالها إضعاف نفوذ السوفييات ودورهم في المنطقة، وإحباط الدول العربية التي نعتها بالراديكالية، وتشجيع اتجاهات الرئيس أنور السادات للتقرب من الولايات المتحدة دون إرغام إسرائيل على تقديم تنازلات لها أهمية. وهدف كيسنجر كذلك إلى الدس وإثارة الشكوك بين الدول العربية، واكتساب تأييد الدول العربية المعتدلة وتجرئها ضد الدول العربية المتطرفة، حسب تسمياته، بحجة أن الدول العربية (المتطرفة) كانت تشكل خطراً، خصوصاً لو انتصرت على الدول العربية (المعتدلة). وذكر كيسنجر بأن محاولة التوصل حالاً في ذلك الوقت إلى تسوية شاملة دائمة كان إغراء خطراً مائلاً أمامه، وأن هناك من ابتغده لأنه لم يهتم الفرصة لتحقيق ذلك. ويشير كيسنجر إلى التسوية الشاملة بقوله:

«ولكنها كانت سراباً». ويبرر ابتعاده عنها بقوله:

«كنا نعرف بأن إسرائيل رفضت مصالحة رجوعاً إلى حدود ١٩٦٧ بما في ذلك التخلي عن بلدة القدس القديمة، لن تطلب أية دولة عربية حتى أكثرها اعتدالاً أقل من ذلك في إطار سلام شامل. إسرائيل التي كانت تستعيد قوامها وتوازنها من صدمة الهجوم العربي المصاعقة كانت كالمثلولة. كانت تجابه انتخابات: إنها سعت لاستعادة «توازن» موقفها واتجاهاتها، كان من المتوقع أن تؤدي الضغوط لمفاوضات شاملة إلى إجراءات وإناسة مثل إنهاء وقف إطلاق النار أو إلى انهيار نفسي بدلاً من تسوية. وبالنسبة للعرب كان سيترقب في معالجة شاملة أن تتفق جميع الأطراف المعنية، وبذلك سيكون للعناصر المتطرفة في العالم العربي فيقت. مصر ستعقد السيطرة على قراراتها الذاتية. والاتحاد السوفياتي سيدخل نفسه كحمام للجانب العربي ويطالب بالقوى

المطالب التي علّمت سنوات من الخبرة بأنها غير قابلة للت تحقيق. حلفاؤنا في أوروبا واليابان كانوا سيؤيدون الموقف العربي ويتروكنا منعزلين بصورة كاملة».

لم يقل هنري كيسنجر بأن السراب كان من صنع يديه وصنع بلده ورؤسائه المتعاقبين على الحكم، والمصرين على التحيز الصارخ لإسرائيل. ولم يقل بأن رفض إسرائيل للتسوية الشاملة لا تسنده قوة إسرائيل وإنما يسنده جبروت أمريكا في وجه العرب والسوفييت والعالم، وأنه يكفي أن تمنع أمريكا مساعداتها ومساندتها عن إسرائيل حتى تضطر إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، خصوصاً وأن ذلك كان سيقترن بضمانات أمنية وأفية لم تعارضها الدول العربية المحيطة بإسرائيل أو الاتحاد السوفياتي. كما لم يقل كيسنجر بأن طلبات الدول المتطرفة أو المعتدلة سوريا ومصر والأردن كانت بالفعل معتدلة، وتنسجم مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢. أو أن الاتحاد السوفياتي كان بالفعل عنصراً مهدئاً معتدلاً في تسليحه للعرب وفي مواقفه في الشرق الأوسط وفي سحب قواته وفي تقاديه للصدام العنيف مع الولايات المتحدة، لدرجة أفقده الكثير من الثقة العربية والنفوذ في ذلك الحين. ولم يقل كيسنجر كذلك لماذا رفضت الولايات المتحدة الاقتراح البريطاني بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، ووضع قوات أمن دولية مكانها، فيتحقق بذلك أكثر من ثلاثة أرباع التسوية وتتناقص المآسي والآلام عن الشعب الفلسطيني وعن سوريا ومصر والأردن وربما عن إسرائيل، كما يضعف خطر الحرب والجباية في الشرق الأوسط. ومن الواضح أن كل هذا لم يعن كيسنجر ولا الرئيس نيكسون ولا الولايات المتحدة. ولعل كيسنجر كان يخشى الفضل الشخصي إذا حاول تحقيق تسوية شاملة، وهو الذي (لغ) في قضية (فيتنام).

ويتضح من هذه التبريرات بأن الحق والمبادئ، حتى الدولية منها وكذلك قرارات الأمم المتحدة، لم يكن لها الدور الأقوى في حسابات هنري كيسنجر والولايات المتحدة. وكما قال الدكتور هشام شرابي: كانت دبلوماسية ومواقف كيسنجر تقوم على قواعد:

«تأخذ ميزان القوى لا الحق أو الشرعية منطلقاً أساسياً للتوصل إلى حل واقعي ممكن... من هنا يصبح الحل الذي ترضى إليه دبلوماسية كيسنجر حل توازن القوى والامر الراهن وهو في الواقع مجرد «ترتيب» سياسي عسكري. والواقع أن هدف كيسنجر في الشرق الأوسط كما في فيتنام ليس التوصل إلى حل «عادل» و «دائم» إنما إيجاد متفيس، لأزمة الشرق الأوسط ويرتبط هذا بأن تكون الحلول حسب الخيارات المتوافرة وليس على أساس الحقوق والمطالب الشرعية والمعنوية التي لا نصير لها في ميزان القوى السائدة». أما القاعدة الثالثة فتعتمد على المفاوضات الطويلة كمنطلق جوهري للتوصل إلى نتائج ثابتة ومقبولة. وهذا يعني أن الدخول في المفاوضات يتطلب قبول اتصالات تنقطع حيناً وتعود حيناً آخر دون أن تحسم القضايا الجوهرية إلا على المدى الطويل»^{١١}.

وبهذه الطريقة يمكن مثلاً لأمريكا وإسرائيل عن طريق التسوية أن تستفيد من عامل الزمن لتبديل الأوضاع على الأرض العربية، أو أن تحصن مواقعها العسكرية وتزيد قوتها بمعونات حربية متطورة هائلة من الولايات المتحدة، أو أن تستولي على المزيد من الأراضي العربية وتزيد من التفوق والتجزئة والخصومات والتناحر بين الدول العربية. وبذلك تبدل ميزان القوى القائم بين الأطراف المعنية، فتزداد مكاسب إسرائيل وتتزايد خسائر العرب. وإضافة إلى كل هذا، كان هناك في فكر كيسنجر وحساباته تفهماً متعاطفاً وتقبلاً يصل أحياناً إلى درجة الإعجاب الكبير لمشاعر القادة الإسرائيليين ومخاوفهم. وكان يبدو وكأنه يعتبر رفض إسرائيل لأي مقترحات أو تسويات مبرراً شرعياً أو ملازماً ومقبولاً لأمريكا، وأن رضوخ أمريكا له لا يؤدي إلى إيقاع الضرر بمصالحها. ولا يضعف من هذا الرضوخ وتقبل الرفض والتعنت الإسرائيلي ما يلحقه من حيف بالحقوق الشرعية لعرب فلسطين وللدول العربية بصورة متكررة، وهي حقوق اعترف بها عدد كبير من دول العالم الحر بما في ذلك حليفتا أمريكا. ولقد نجح كيسنجر اليهودي مع الرئيس نيكسون، رغم انتمائه إلى طائفة (الكويكرز) ذات المبادئ الإنسانية السلمية، في إنقاذ إسرائيل من هزيمة تنهد حقاً لأصحابه، وفي إعادة تسليحها بأحدث الأسلحة الفتاكة لتعود قوية ولتستعيد توازنها المعنوي وتستمر في تصلبها وترفض التسويات، ولو كانت على قدر كبير من الاعتدال. وفي رأي الدكتور هشام شرابي، فإن الولايات المتحدة:

اختلاف في العواطف واتفاق في الاستراتيجية

«تمكنت بعد حرب أكتوبر من تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واستراتيجية عجزت عن تحقيقها خلال السنوات العشرين الأخيرة ويمكن تلخيصها كما يلي.

- أولاً : عودة الولايات المتحدة إلى مركز السيطرة في الشرق الأوسط وإعادة الارتباط الحميم بين مصر وأمريكا.
- ثانياً : تضعف مركز الاتحاد السوفييتي في مصر وتقلصه في الشرق الأوسط.
- ثالثاً : رفع حظر النفط من دون مقابل واستبعاد استعماله ثانية في المستقبل القريب.
- رابعاً : كسر وحدة الصف العربي ووضع الدول التقدمية في موقع دفاعي.
- خامساً : وضع الفلسطينيين في مازق خطر استطاعوا تجنبه طوال خمسين عاماً من الصراع ضد الصهيونية. (الدبلوماسية والاستراتيجية في الصراع العربي - الإسرائيلي).

وفي الواقع، فإن كيسنجر اتبع سياسة إدخال «الإحباط الكامل» واليأس في قلوب العرب، لكي يستسلموا لمشية الولايات المتحدة ولا يجدوا ملجأ سواها لاسترداد ولو أقل جزء من حقوقهم. ويذكر ويليام كوانت بأن كيسنجر اعترف بأن سياسته هذه كانت قصيرة النظر، وإنها ربما أسهمت في وقوع حرب ١٩٧٣. وأن الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ تبدو وكأنها كانت فترة فرص ضائعة كان يمكن خلالها التحرك نحو تسوية تمنع حرب ١٩٧٣. ولعل اهتمام الرئيس نيكسون في هذه المرحلة بقضايا لها أولوية لديه^(١)، ساعد على عدم العناية بقضية الشرق الأوسط لدرجة وافية، باستثناء المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري الساحق على العرب، بحجة أن ذلك يمنع العرب من إشعال الحرب، كما أنه يكسب نيكسون امتناناً وتأييداً انتصار إسرائيل للعديد من أمريكا. (Decade of Decisions).

ولقد أثبتت حرب ١٩٧٣ بأن إغداق السلاح على إسرائيل لم يمنع العرب من اللجوء إلى القتال لاسترداد أرضهم وكرامتهم، كما أنه لم يؤمن الاستقرار. وكان من المبررات الأمريكية بعدم الضغط على إسرائيل، أن إغداق السلاح عليها سيجعلها أكثر ليونة وتقبلاً لتقديم التنازلات في المفاوضات، وكما قال كيسنجر:

«ليس من مصلحتنا إجبار إسرائيل على الرضوخ (لأمريكا)، فمجرد أن يثبت بأن الولايات المتحدة تستطيع أن تفعل أي شيء، فإن المطالب العربية ستتضاعف، وسيقل النوم على أمريكا إذا رفقت إسرائيل الشروط العربية. استراتيجيتنا اعتمدت على كوننا الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تستخلص تنازلات إسرائيلية، ولكن على أساس أن يكون هناك كذلك إدراك بأن ذلك مهمة صعبة». (كوانت).

وإضافة إلى ذلك، كانت الإدارة الأمريكية تتذرع بالتعنت والرفض الإسرائيلي، وتضع مسؤولية عجزها في الضغط على إسرائيل على الكونغرس الأمريكي المؤيد لإسرائيل.

الملك الحسن: «ما كنا نستطيع البقاء» والسادات من «القادة العظام»

في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، ابتداءً هنري كيسنجر رحلته إلى الشرق الأوسط للسعي لتحقيق خطته وأفكاره. وفي المغرب الذي كان المحطة الأولى في رحلته اجتمع بالملك الحسن طالباً تأييده ومساعدته لدى إخوته الرؤساء العرب لإنجاح مهمته. ووعد الملك بإرسال رسالة للرئيس السادات يؤيد فيها سعي كيسنجر، واعتبر كيسنجر ذلك خدمة كبيرة له وللولايات المتحدة. وشرع للملك ضرورة وجود جسر الأسلحة الجوي الأمريكي الذي أنقذ إسرائيل، وبرره بقوله أنه لم يكن في إمكان الولايات المتحدة أن تسمح للسلاح السوفييتي أن يهزم الأسلحة الأمريكية في الشرق الأوسط «بدون تسليم كل المنطقة للنفوذ الراديكالي والسوفييتي».

وزعم كيسنجر بأن:

«الملك شاركنا تصورنا وقال [الملك]: ما كنا نستطيع البقاء»^(٢).

ومن الواضح أن هذا القول الذي نسبته كيسنجر للملك كان يعني، أنه لو انتصرت سوريا ومصر في حرب أكتوبر لما استطاع الملك الحسن أن يحافظ على عرشه ونظام حكمه (وربما قصد أيضاً الأنظمة المماثلة)، وهذا بالطبع قول له مدلولات خطيرة. ووصف كيسنجر الملك الحسن بأنه كان من أكثر مؤيدي

الفلسطينيين إقناعاً، وأنه كان لا يتقاس أبداً عن دعم قضيتهم فقد أرسل قوات للقتال على الجبهة السورية في حرب أكتوبر، وأنه لم تكن لديه أوهام عن السياسات الراديكالية:

«كان يعلم أنه يدر أن يدفع الضغوط عن بلده إذا مال الميزان داخل العالم العربي لصالح (المعتلين)، وإنذاك فإن المساندة الأميركية كانت ضرورية (له) وهو استحقها عن طريق العديد من أعمال الصداقة وكذلك النصح الحكيم».

وقال كيسنجر كذلك بأن الملك الحسن رغم ثقافته المدنية الرفيعة لم يرتكب غلطة الشاه (شاه إيران) بالدعوة إلى إنجاح علماني بصورة مكشوفة، وأنه كان يراعي بدقة المشاعر الدينية المحافظة في بلاده. وبالنسبة إلى النزاع مع إسرائيل «والغرب أبعد العرب عنها جغرافياً» فإنه كان يميل إلى الاعتدال ويستعمل نفوذه في هذا الاتجاه. فلقد سمح ببقاء الجنرال والترز وممثل منظمة التحرير الفلسطينية على أرض بلاده. وسمح كذلك باللقاءات السرية بين الإسرائيليين والمصريين «التي أدت إلى زيارة السادات التاريخية للقدس في ١٩٧٧».

في تونس، اجتمع كيسنجر بالرئيس الحبيب بورقيبة في قصره المطل على آثار قرطاج «بغرفة الواسعة ومراته الطويلة الملبية برسومات وصور وتمثال نصفية للرئيس التونسي»، الذي وصفه كيسنجر بأنه قائد معتدل وصديق للولايات المتحدة، وأنه كان يصبو إلى المشاركة في القيم الغربية ويظهر ولاءه للقضية العربية بتأييد الفلسطينيين. وقال كيسنجر بأن تونس كانت تحض الراديكالية العربية و «أطماع الجزائر وليبيا» في تونس، والنفوذ السوفيياتي ونيات السوفييات. وإن بورقيبة كان يعتقد بأن القوة السوفياتية كانت تنمو بصورة تزد بالشر، وأن الغرب افترض إلى «انضباط الإرادة» اللازم للمقاومة الفعالة. وعندما شرح له كيسنجر الاستراتيجية الأميركية وقال له بأن «الأخريين قادرين على إعطاء السلاح ولكن الولايات المتحدة فقط تقدر على إعطاء أرض»، وأنه لا يجب أن يميز الولايات المتحدة بالبترول:

«وافق الرئيس بورقيبة بحزن - وبحكمة - بأن موقف هو غلطة رئيسية يرتكبها العرب».

في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، توجه كيسنجر إلى القاهرة، وكانت الهدف الرئيسي لرحلته وفيها سيتقرر النجاح أو الفشل لمساغبه. ومن شرفة غرفته بفندق هيلتون النيل، تطلع كيسنجر إلى المدينة... وفي كتابه سنوات التبدل العنيف وصف المنظر الذي امتد أمامه بعبارات لا حيوية فيها وإن كان فيها بعض مظاهر التفلسف: «إنه ظهر مشهداً منبسطة يفصله نهر موحل». وأضاف بأنه:

«لم تظهر في المشهد أية بناية متميزة سوى برج القاهرة، الذي بناه ناصر في أوائل الستينات بمال زعم أنه مال وكالة المخابرات المركزية الذي أراد أن ينقذه على شيء لا يمين، ولكن كبير جداً وظاهر جداً ودائم جداً ومرتفع التكاليف جداً».

ووصف البرج بأنه صرح لا غاية له، مثل العديد من الانصباب التذكارية المصرية التي لها صفة رئيسية هي البقاء الدائم، وليس منفعة الاستخدام في تلك البلد الخالد (مصر) التي:

«يحفظ فيها الهواء الجاف والشمس الساطعة حماقات الإنسان جنباً إلى جنب مع انتصاراته».

وذكر كيسنجر أنه خلال تنقلاته في القاهرة وجد أن الأهالي عرفوا شخصيته، وأنهم كانوا ودودين ومتعشقين ومتشوقين للسلام ولعلامة من علامات الأمل. وذكر بأنه كانت في ذهنه مشاكل الرئيس نيكسون الشخصية الناشئة عن فضيحة (ووترغيت)، والضغوط الأوروبية واليابانية لمصلحة العرب التي حفزها سلاح البترول. وكانت الجماعة الأوروبية قد أصدرت رحلة كيسنجر تصريحاً عن الشرق الأوسط بتاريخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢ طلبت فيه بقوة انسحاب إسرائيل الفوري إلى حدود ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، وصاغت على التفسير العربي لقرار مجلس الأمن ٢٤٢. وانتقد كيسنجر التصريح لأنه في رأيه ضيق مجال المناورة أمام الرئيس السادات في المباحثات، لأنه لم يعد في إمكانه أن يقلل بما هو أقل مما اقترحه الأوروبيون، والذي يمكن أن يعني طلب العودة إلى خطوط ١٩٦٧ كما نص قرار مجلس الأمن. ومن أول لقاء لكيسنجر مع السادات:

«وبدا انهما من البداية يتحدثان نفس اللغة السياسية. فبالإضافة إلى إنهاء النزاع مع إسرائيل، قال السادات لوزير الخارجية الأمريكي بأن تقدم مصر الاقتصادي يعتمد على إعادة توجيه وتركيز علاقات مصر الدولية من

الشرق إلى الغرب، حيث توجد الموارد والدافع الخلاق والتكنولوجيا للتنمية»^(١).

وقال السادات لكيسنجر بأن إنهاء الحرب هو أول خطوة في معالجة مشاكل مصر المزمنة: الفقر وزيادة السكان والنقص في الطعام والنقص في فرص العمل. وقال السادات كذلك بأنه بعد فشل مبادرة روجرز يثق بأنه لن تكون هناك مفاوضات جادة طالما تمكنت إسرائيل من أن تقرن سلامتها بتسويقها الحربي. وأنه من المستحيل على مصر أن تسامح من موقف الإنزال. وذكر له كذلك كيف تخلص من أوهامه بالنسبة إلى السوفيات. وأن موسكو شنت علاقاتها مع الولايات المتحدة بأكثر من مسانداتها لمصر، وبأن معالجة مشكلة الشرق الأوسط الضعيفة في بلاغ مؤتمر قمة موسكو سنة ١٩٧٢ أزال أي تردد باقي لديه في هذا الشأن. وقال بأنه طلب إخراج القوات السوفياتية من مصر في تموز/ يوليو ١٩٧٢ بسبب عدم الاحترام الذي أظهره القادة السوفيات نحو المصريين، ووفق كل شيء لأنه كان من المؤكد أن يسعوا لإعاقة تحركاته الحربية المخططة أو لاستغلالها لغاياتهم. وقال السادات إنه أراد أن يعلم إسرائيل بأنها لا يمكن أن تجد السلامة في السيطرة والهيمنة، كما أراد أن تستعيد مصر احترامها لذاتها. والآن بعد أن صان الشرف المصري، فإن له غايتين: استرجاع «أرضي» - وذلك يعني عودة حدود ١٩٦٧ في سيناء - وصنع «السلام». وعلق كيسنجر على ما قاله السادات بالإعجاب والتعجيد للسادات:

«استمتعت إلى قصته (الليبية) بعمد النظر والدهاء وبالتصميم والليونة بشعور من الإدراك بأنني كنت في حضرة رجل فذ. بدا السادات طليقاً من هاجس التفاصيل التي يظن القادة العاديون أنهم يسيطرون بواسطتها على الأحداث فيصبحون مغمورين بها».

وشعر كيسنجر بأن في أعماق السادات:

«قوى طبيعية أساسية وعاطفية غير عادية يسيطر عليها بضبط النفس، ولكنها إذا تخطت ذلك السد اندفعت بغير ممانع لها».

وشعر كيسنجر كذلك بأن السادات يمثل أفضل فرصة لتخطي المواقف المتجمدة في الشرق الأوسط منذ خلق دولة إسرائيل، وأن المحك لذلك، إذا ما كان السادات مستعداً لقبول التحرك على مراحل، ولأن يعكس اتجاه تيار النزاع دون أي ضمانات للنجاح. وشرح كيسنجر للسادات موقف الولايات المتحدة قائلاً أنها لا تقبل أن يضغط عليها، وأنها لن تتجاوب مع (زبائن) الاتحاد السوفياتي؛ وأن سياسة عبد الناصر التي حاول بها أن يبيت تنازلات عن طريق تجنيد العالم الثالث ضد الولايات المتحدة بتأييد من السوفيات لم تنجح في الماضي، ولن يسمح لها بالنجاح في المستقبل؛ وأن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق بهزيمة حلفاء أميركا بسلاح سوفياتي كما أثبتت ذلك أميركا (في حرب أكتوبر)؛ ولكن مصر إذا اتبعت سياستها الوطنية الخاصة ستجد أميركا مستعدة للتعاون معها؛ وأن أميركا لم تكن تسعى لمركز متفوق في مصر؛ وأنه (كيسنجر) لا يلح أي صدام لا مفر منه بين الولايات المتحدة ومصر. وعندما سأل الرئيس السادات «إسرائيل؟» لم يتورع كيسنجر من الإصرار على أنه:

«ليست هناك ضرورة لأن تكون إسرائيل مصدر نزاع. وأن القضاء عليها لن يخدم أية مصلحة مصرية وأن ذلك لن يحل أية مشكلة عربية».

وأضاف بأن مصر خسرت آلاف الأرواح في سبيل قضية لم تبلور أبداً في مضمون يمكن أن تؤيده الولايات المتحدة. وأنه لا يمكن لأميركا أن تسمح بالقضاء على إسرائيل ولكنها مستعدة لأن تساعد في تخفيف المظالم العربية المعقولة. ولكن العرب متطرقون في مطالبهم. ومع أنه اعترف بأن إسرائيل كانت بالتأكيد عنيدة وأحياناً مثيرة للحقن، فإنه على السادات أن:

«يتقهم نفسية بلد لم تتمتع بأقل رموز (السيادة) وهو قبول جيرانها لها».

وحدث كيسنجر السادات على التفكير بالسلام مع إسرائيل «كمشكلة نفسية وليس كمشكلة

ديبلوماسية».

ويذكر كيسنجر بأن:

«الرئيس السادات استمع بتركيز إلى هذه «الهرطقات» للتفكير العربي واستمر يدخن غليونه دون تأثر ظاهر، ولم يظهر رد فعل سوى أن يسأل: «وماذا عن جيش الثالث؟ وماذا عن خطوط ٢٢ أكتوبر؟».

ثم من دون مناقشة قبل السادات بحجة كيسنجر أنه من الأفضل صرف الجهود لسحب القوات الإسرائيلية إلى الضفة الشرقية للقناة بدلاً من صرفها لسحبها إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر غرب القناة. وقال السادات بأن الجيش الثالث ليس في صميم المعضلة بين مصر والولايات المتحدة. وأنه مصمم على إنهاء تراث عبد الناصر، وأنه سيعيد العلاقات مع الولايات المتحدة بأسرع ما يمكن، وسينتقل بعد أن يتم ذلك إلى صداقتها.

كما قال بأنه لم يكن في نيته القضاء على إسرائيل. ووصف كيسنجر قبول السادات لاقتراحه بترك البعث في عودة الإسرائيليين إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر بأنه قرار بالغ الشجاعة، ومخالف لميل مستشاريه بالإجماع تقريباً. وقال:

«اختار السادات أن يقبل كلمة امريكي [كيسنجر] كان لا يعرفه بأن الولايات المتحدة ستحقق تقدماً ملموساً خلال فترة ثلاثة أشهر... إذا حدث أي خطأ - إذا كنت أنا قد زدت في تقدير ما كان ممكناً، إذا كنت قد خدعته أو إذا انهيارت الروح المعنوية للجيش الثالث أثناء انقلعه في الصحراء - فإن السادات سيحطم ويقتل مصر». (سنوات التبدل العنيف).

واتفق كيسنجر والسادات مبدئياً على برنامج من ست نقاط، وبعد بضعة أيام وقعت مصر وإسرائيل على هذا البرنامج الذي كان كما يلي:

- ١ - تراعي كل من مصر وإسرائيل بدقة وقف إطلاق النار الذي طالب به مجلس الأمن.
- ٢ - يوافق الطرفان على الشروع حالاً في المباحثات لتسوية مسألة العودة لمواقع ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر في إطار اتفاقية بشأن الانفكاك وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة.
- ٣ - تزود مدينة السويس يومياً بكميات من الطعام والماء والدواء. وإجلاء جميع الجرحى المدنيين منها.
- ٤ - لا تكون هناك عوائق لنقل التعمينات لضفة القناة الشرقية.
- ٥ - مراكز التفتيش الإسرائيلية على طريق القاهرة - السويس ستبدل بمراكز للأمم المتحدة. ويستطيع ضباط إسرائيليون المشاركة مع الأمم المتحدة على نهاية طريق السويس في الإشراف على نوعية الحمولات غير العسكرية على ضفة القناة.
- ٦ - بمجرد إقامة مراكز الأمم المتحدة على طريق القاهرة - السويس يجري تبادل أسرى الحرب بما في ذلك الجرحى.

ووافق السادات كذلك بصورة سرية على تخفيف الحصار على إسرائيل في باب المنذب إذا وعد الإسرائيليون باستخدامه بدرجة معتدلة. ولم يلجأ السادات للمساومة وقدم التنازلات التي وافق عليها بسهولة. ولكنه أصر على عدم رفع حظر البترول وقال بأنه لن يستطيع أن يقنع الدول العربية برفع الحظر إلا بعد أن يتحقق تقدم ملموس في المباحثات.

وقال لكيسنجر إنه إنما يعقد اتفاق النقاط الست مع الولايات المتحدة وليس مع إسرائيل. وابتدأت ظواهر اتجاه السادات نحو الولايات المتحدة وقبول سياسة الخطوة خطوة بدلاً من التسوية الشاملة تزداد. ورافق ذلك ميل السادات لاختزال الدور الذي يلعبه الاتحاد السوفياتي في المفاوضات، على اعتبار أن الاتحاد السوفياتي يساند المطالب (الراديكالية)، وبذلك فإنه سيعرقل ما يقبل به السادات في إطار ما يمكن أن يناله. ولذلك سعى السادات مع الولايات المتحدة لمنع تحول مبدأ الإشراف الأمريكي السوفياتي إلى حق للفييتو يستخدمه السوفيات في مؤتمر جنيف المقبل. ووصف كيسنجر زيارته للقاهرة بما معناه في كتابه **سنوات التبدل العنيف**:

«إن زيارته للقاهرة فاقت أماله. وأنه نال الدائع لمهارته في المفاوضات. ولكنه أضاف بأنه إذا كان المبعث يعني أنه تمكن من إقناع السادات بقبول ما كان لن يقبل به (لولا مهارة كيسنجر)، فإن هذا المعنى لا يصور الحقيقة. إن ما بدا كتهاج مفاغبي في المفاوضات للمراقبين من الخارج كان في الحقيقة اندماج التصورات المصرية والأمريكية التي كانت تتقارب من سنوات عديدة. فكل جانب سعى لأساليب الخاصة لمشاركة الآخر مشاركة فتحت الباب للسلام ونعت مصالح جميع شعوب الشرق الأوسط».

ولعل في هذا القول من التتميق اللفظي أكثر بكثير مما فيه من الصدق. ويستترسل كيسنجر في التقني بعبارات خيالية فلسفية في تمجيد أنور السادات ورواياه التي ترفعه إلى منزلة العظماء والأنبياء. ويبدو لنا بأن بلاغة كيسنجر وبعض تعابيرها الرائعة تفوق كثيراً مصداقيته في عرضه للدوافع والنيات والأسباب التي حكمت الأحداث والمصير في الشرق الأوسط وادعاءاته بشأنها. ففي وصفه للأهرامات والتماثيل المصرية الخالدة القائمة على امتداد وادي النيل التي تبهر الإنسان بضخامتها وجلالها قال كيسنجر، بأن وجوهاً إنسانية ولكنها «أكبر من الحياة»، وقال بأن السادات:

«كان رجلاً من هذا الطراز. وإن المستقبل فقط سيبين إذا كان السادات قد بدأ حركة للتاريخ لا يمكن شتي عنائها أو أنه كان مثل ذلك الفرعون القديم [أخناتون] الذي حلم وسط العديد من الآلهة بالوحدانية قبل أن تنقلها الإنسانية بآلف سنة».

في بادئ الأمر، لم تعتبر تقديرات الخبراء الأمريكيين أنور السادات زعيماً رئيسياً، وتوقع هنري كيسنجر من بعيد أن لا يتمكن السادات من الاحتفاظ بمنصبه لأكثر من بضعة أسابيع. ولكن كيسنجر اكتشف خطأ تلك التقديرات عندما قام السادات بانقلاب على جماعة من خصومه الأقوياء الذين اتهموا بالتآمر لإزاحته عن الحكم. وامتدح كيسنجر السادات لـ:

«شجاعته وسعة أفقه وتصميمه ولأنه أحدث ثورة في توجيه بلاده في الشؤون الدولية، وبرز كواحد من القادة النظام في حقبته». (سنوات البيت الأبيض).

وقال كيسنجر بأن السادات كان حتى سنة ١٩٧٢ يهدد دون أن ينفذ تهديداته. وكان:

«مثل الرئيس عبد الناصر يطلب بما لا يمكن تحقيقه وإن كان أكثر ليونة، ولم يستطع المبعوثون الأمريكيون أن يفتروا سلوكه الفاتن ليكتشفوا ما يفكر فيه السادات حقيقة».

ولهذا السبب، فإن كيسنجر حيز ترتيب اتصالات سرية مع السادات ليحمله يصل إلى القنطرة بعدم جدوى الطريق التي اتبعها، وافتتح حوار معه أملاً بواسطته أن يثنيه عن تلك الطريق. وابتدأت الاتصالات السرية مع السادات في نيسان/ أبريل ١٩٧٢، وكان التعامل في الشؤون المهمة قبل هذا التاريخ يجري عن طريق الإتحاد السوفياتي. ويعد هذه الاتصالات، عرف كيسنجر السادات:

«كواحد من القادة القليلين البارزين حقيقة الذين قلبتهم. كان يملك مزيجاً من نفاذ البصيرة والشجاعة التي تميز رجل الدولة العظيم. كان لديه الجرأة أن يذهب إلى حرب لم يفكر أحد أنه يستطيع أن ينجح فيها، وكان لديه الاعتدال ليثبه إلى السلام بعد ذلك مباشرة. وكانت لديه الحكمة ليلبد مواقف حجرتها الحقب».

وشبه كيسنجر السادات بالأنبياء وقال: «كانت له حكمة وشجاعة رجل الدولة وأحياناً بصيرة نبي»، وأنه تعمز بروح إنسانية شاملة. وكان رجلاً عظيماً واسع الأفق. ثم تساءل كيسنجر في مديح للسادات وتثنيده بمن خذلوا شاه إيران في محنته:

«من يقدر أن ينسى تقديمه ملجأ لشاه إيران الساقط عن عرشه الذي تخلص عنه اصدقاؤه الذين كانوا مدينين له أكثر (من السادات). ولكن السادات أنجده بنيل وجلال افتدى شرف جميع الذين فشلوا عند الاختبار».

ويستترسل كيسنجر في إغداق المدائح على أنور السادات فيقول ما معناه، إن البلاد العربية كانت تؤمن بالبلاغة واعتمدت على الشعارات الرنانة في المفاوضات. وإن معظم الدول العربية اعتمدت على الاتحاد السوفياتي الذي كان يمكن أن يقدم الأسلحة لحروب لا جدوى منها، ولكن ليس مشاريع للنجاح في الدبلوماسية. ودول الغرب وقيقت على الجوانب مشاهدة لدراما تؤثر على مصيرها، ولكن من الظاهر أنها غير قادرة على أن تؤثر فيها. أما السادات فإنه:

«خلال سنوات قليلة تغلب السادات على هذه الأحاجي. عندما مات كانت عليه السلام قد أصبحت أمراً عادياً. صداقة مصر لأمريكا كانت حجر الزاوية لاستقرار الشرق الأوسط. وعن طريق رحلته إلى القدس في ١٩٧٧ أظهر لجميع الذين كان يستحوذ عليهم هاجس ما هو ملموس ومدى سمو صاحب البصيرة المتسامي. كان يفهم أن بادرة بطولية تقدر أن تخلق حقيقة جديدة».

وكتب كيسنجر:

«في سنة واحدة استمر السادات بخطوات جديدة شجاعة كتت لظن بإنها وربما تستغرق حقبة. وعندما كان على مرمر البصر من تحقيق حلمه قتل».

الانبياء ينجزون رسالتهم بإلهام الرجال والنساء العاديين بنفذ بصيرتهم ولكنهم (الانبياء) يدفعون الثمن يقضئها عليهم). (سنوات التبدل العنيف).

وأشاد كيسنجر بمهارة السادات في معاملة الرؤساء الاميركيين. وقال انه عامل الرئيس نيكسون كـ «رجل دولة عظيم»، وعامل الرئيس فورد كـ «مظاهرة حية للنية الحسنة». وعامل الرئيس كارتر كـ «مبشر يكاد يكون طيباً ونظيفاً جداً لهذا العالم». وعامل الرئيس ريفان كـ «القائد الطيب للثورة شعبية». وقال بأن السادات سعى لأن يطالب مصالح مصر مع مصالح اميركا، وأن ذلك كان جزءاً من استراتيجيته وليس تنازلاً عن مصالح مصر. وكان في هذا إيمان وثقة تتخطى مجرد مصلحة بلده.

«السادات آمن بعق يخلص اميركا بالعدالة. انه غدى نفسه بالثقة في قادتنا فجعلهم بذلك يتصرفون بأفضل ما فيهم. وقدر السادات بصواب بأن الراديكالية العربية كانت تؤدي إلى تعزيز علاقة اميركا الخاصة بإسرائيل. وأراد السادات خلق رابطة اخلاقية مع اميركا تخلق حافزاً لديها للمساعدة في إرجاع الأرض العربية. وكانت زيارته للقدس بادرة فريدة. وقصد منها استرضاء إسرائيل نفسياً، وكانت وسيلة لعزل الدولة اليهودية».

كل هذا التمجيد لأنور السادات تغنى به هنري كيسنجر. ولعل الأمر يحتاج إلى طبيب نفسي خبير ليقرر ما إذا كان هذا التمجيد، بغض النظر عن مدى صوابه أو شططه، صدر عن حكم مجرد، أو أنه انعكاس لمزيج من الخوف الجارف على سلامة إسرائيل في عقل كيسنجر، وشعور الاطمئنان الذي غمره عندما أخرج السادات مصر وهي الدولة العربية الاقوى من ساحة التصدي والصراع ضد العدوان الاسرائيلي، فضمن بذلك سلامتها وأحدث انقساماً بغيضاً واسعاً في الجبهة العربية أضعف العرب وزاد في قدرة إسرائيل على المزيد من العدوان. ومن المفارقات أن البلاغة والتعابير والمقارنات الخيالية التي أغدقها كيسنجر على السادات بسخاء، فاقت البلاغة والعبارة الرنانة التي قال كيسنجر انها بضاعة العرب وانتقدهم وتهكم عليهم بسببها.

السادات الذي كان في السابق يهاجم الولايات المتحدة ويشتمها بعبارة كانت من أشد العبارات العاطفية تنديداً لأميركا ونياتها، ويمساعياها لغرض استعمار جديد أبشع من الاستعمار البريطاني القديم اختار أن يتعاون مع الولايات المتحدة، ويرر ذلك بأن الولايات المتحدة تملك القوة والنفوذ والتأثير الساحق على مصير الشرق الأوسط، وأنه لا يمكن الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية إلا بمساعدتها وبضغطها على إسرائيل. هذه كانت قناعة السادات. ولقد عبر عنها مراراً واشتهرت عبارته عن أن الولايات المتحدة «تملك ٩٩٪ من أوراق اللعب»، كما عبر عنها في محاولة خاصة مع الكاتب الصحفي المصري القومي التفكير أحمد بهاء الدين في استراحته في القناطر في أوائل سنة ١٩٧٤. وكان أحمد بهاء الدين قد عاد من زيارة لطهران قابل خلالها شاه ايران، وطلب السادات أن يحدثه عن زيارته لطهران، ثم أخذ يسأله عن الشاه الذي لم يكن يعرفه معرفة جيدة ولم يره إلا في مؤتمر في الرباط في المغرب، حسبما جاء في سرد أحمد بهاء الدين للمحاورة عن الشاه محمد رضا بهلوي:

«وبدأت أقول للسادات انه نكي وكذب بلا شك، ولكن السؤال هو في أي شيء يستخدم نكاهه. فقد أدهشني أن أجد طهران عاصمة البترول في أحيائها الشعبية أفقر من القاهرة. ومجاريها ما زالت مفتوحة، وقلت له ان طهران لانها مرتفعة كانت في عز الشتاء تحت الصفر. وأرضها مغطاة بالثلوج. ومنظر الحفاة بسلامة مهلهة على الجليد كان أقسى على نفسي من نفس المنظر لورائيته في بلاد دافئة ك مصر، واعترفت له بأن الدعاية الغربية الهائلة للشاه قد خدعتني. وقاطعني السادات قائلاً في قنعة نهائية:

— اتعرف انني اعتقد من زمان أن المثل الأعلى بين كل زعماء العالم الثالث هو شاه ايران.

وأبدت دهشتي الشديدة وتسلطت عن الاسباب فاستطرد السادات قائلاً:

— زعماء عدم الانحياز يتوكل الذين ملأوا الدنيا ضجيجاً منذ سنوات - نهر - ونكروما - وسوكارنو - وحتى عبد الناصر - وحتى تيتو التي لمسه عايش أين هم الآن؟ راحوا فين؟ اللي مات واللي انهزم واللي راح في انقلاب واللي انكش داخل حدوده زي تيتو، واحد فقط من هذا الجيل وهذه المرحلة كلها باقي على مقعده بكل سلطانه وهيلامته والدنيا تستعي إليه. هو شاه إيران.

وقيل أن النقط أنفسي استطرد يقول في حماسة:

— والسبب بسيط كل هؤلاء تصيروا أن في العالم قوتين عظيمتين هما روسيا واميركا وحاولوا التعامل

اختلاف في العواطف واتفاق في الاستراتيجية

معهما على قدم المساواة. والحقيقة غير ذلك تماماً - فهناك دولة عظمى واحدة هي أمريكا... وروسيا ليست حتى دولة عظمى ثانية - أنها تأتي بعد أميركا بعشر درجة وبعدهما دول أوروبا واليابان إلى آخره، وقد كان شاه إيران هو الوحيد الذي أدرك هذه الحقيقة. قام عمل أية؟ قعد على حجر أميركا ومك في دهموها، وأديك شايك: كل أصحابك راحوا والشاه عملته أميركا كل اللي هو عايزه. علشان كده بقول لك اني اعتقد انه راجل خارق الذكاء وغير عادي^(١).

ولا بد أن يتبادر إلى أذهاننا بأن مصير الشاه وخذلان أميركا له يمكن أن يعتبر جواباً وافياً على تقديرات السادات عن ذكاء الشاه وعن نتائج جلوسه في حجر أميركا. ولسنا نعلم إذا كان السادات قد سأل نفسه بعد أن أيقن بأن أميركا هي الدولة الوحيدة العظمى الأقوى بكثير من الأقوياء: هل ينبغي على العرب أن يحسبوا حساب هذه الدولة الجبارة، وأن يبذلوا كل جهد ممكن لاكتساب صداقتها في إطار من الاستقلال والمصالح المشتركة أو على الأقل تقادي شرها، أم أن عليهم أن يخضعوا لها ويستسلموا لإرادتها دون مقابل وافٍ لمصلحة العرب والحق العربي ودون تحرير الأرض العربية.

كيسنجر والخيار الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية

في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر، وصل كيسنجر إلى الأردن. وفي مباحثاته مع جلالة الملك حسين تبين له بأن توقيت اندلاع القتال لم يكن معلوماً لجلالته بصورة مسبقة. وأن جلالة الملك يعتبر أن الأردن هو البلد العربي الأكثر ارتباطاً بالأرض وبالشعب الفلسطيني. وأن مشاركة الأردن في الحرب:

«كان يمكن أن تؤدي إلى خرابه وخلق فراغ كانت العناصر الراديكالية ستعلاء. وإن عدم المشاركة كان يمكن أن يؤدي إلى انزعاج الأردن كليا ولأن (يصبح كيش الفداء)، كما وأن الضفة الغربية هي أرض أردنية وكذلك جزء من فلسطين، السكان أردنيون وفلسطينيون، حقوق الفلسطينيين ليست مطلوبة من الضفة الغربية والأردن ولكن من إسرائيل».

والسؤال هو من يمثل الفلسطينيين؟:

«موقفنا هو أن الضفة الغربية هي أرض أردنية فلسطينية محتلة من قبل إسرائيل، وأنه من واجب الأردن استرجاع تلك الأرض مع تغييرات طفيفة على أساس متبادل». وإضافة إلى ذلك:

«لا يمكننا أن نتخلّى عن المسؤولية عن الأقسام الإسلامية والمسيحية من القدس التي يجب أن تبقى كيفما كان الأمر مدينة موحدة»^(٢).

ويذكر كيسنجر بأن جلالة الملك حسين رفض إعطاء دور لمنظمة التحرير بالنسبة إلى الضفة الغربية، وأنه على اعتبار أنه إذا كانت الأرض الفلسطينية ستسترد للأمة العربية، فإن الأردن يجب أن يقوم بالمفاوضة. وفضل جلالة الملك تأجيل اتفاقات الانفكاك إلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة. وقال كيسنجر لجلالته بأن أفضل طريقة لحماية مصالح الأردن في المشكلة الفلسطينية هي دعوة الأردن كعضو مؤسس لمؤتمر جنيف. ثم يعلق كيسنجر على انحسار دور الأردن فيقول:

«ولكن الوقت حديدي وهو ليس بديلاً للسياسة. وفي هذه الحالة... كان الوقت سينقضي عن الخيار الأردني بسبب وضع إسرائيل الداخلي (والأمريكي) والعواطف القوية التي اشعلها الراديكاليين وضرورت عملية فصل القوات. كان ذلك مؤسفاً جداً».

ولم يشرح كيسنجر في هذا السياق «وضع إسرائيل الداخلي (والأمريكي)»، وكيف أثر على دور الأردن ومنع الانسحاب الإسرائيلي ولو عن جزء من الضفة الغربية. ولا كيف منعت (العواطف القوية التي أشعلها الراديكاليون) الولايات المتحدة الدولة العظمى التي قهرت الراديكاليين والسوفييات المناصرين لهم، حسب تأكيدات كيسنجر، عن الضغط على إسرائيل لتسحب بضعة كيلومترات أو أكثر لمصلحة الأردن المعتدل الصديق. ويبدو لنا أن الحقيقة هي أنه لا إسرائيل بالطبع ولا الحكومة الأمريكية أرادت أن تعيد أي جزء من الضفة الغربية أو قطاع غزة لا للأردن ولا للفلسطينيين أو حتى لإدارة من الأمم المتحدة، حسب الاقتراح الذي قدمه وزير خارجية بريطانيا ورفضه كيسنجر.

هذا كان تفسير أو تبرير خذلان الولايات المتحدة للأردن الصديق المعتدل. ولم يستند هذا الموقف إلى

اعتراف أمريكي بحق منظمة التحرير بتمثيل الفلسطينيين، أو بأن تكون الطرف المفاوض بالنسبة إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة. وما زالت الولايات المتحدة حتى الآن تتمسك بالقاعدة التي نسبت إلى هنري كيسنجر نفسه، وهي أن الولايات المتحدة لن تعترف أو تدخل في مباحثات مع المنظمة إلا إذا اعترفت المنظمة بإسرائيل وقبلت القرارات ٢٤٢ و ٢٢٨ الصادرتين عن مجلس الأمن. وفي الواقع جرت بعض الاتصالات غير المباشرة بين الولايات المتحدة عن طريق وسطاء منهم أساتذة عرب وأعضاء من الكونغرس الأمريكي قابلوا ياسر عرفات، وكذلك بواسطة قادة دوليين مثل برونو كرايسكي مستشار النمسا السابق، وويلي براندت بوصفه رئيس المؤتمر الدولي الاشتراكي الثاني، والرئيس اليوغسلافي الراحل تيتو. وحاول كل من كرايسكي وبراندت أن يتوسلا لتعديل القرار ٢٤٢ الذي يشير إلى المشكلة الفلسطينية كمشكلة لاجئين، ولكن الولايات المتحدة رفضت ذلك^(١). ويذكر كيسنجر بأنه في سنة ١٩٧٢ كانت الاتصالات الأمريكية غير الرسمية مع الفلسطينيين قليلة ومتفرقة وعلى مستوى درجات منخفضة من المخابرات، ولم تكن مشكلة سياسية كبيرة للولايات المتحدة، ولم تكن فكرة (الدولة الفلسطينية) موضوعاً للبحث الجدي. وفي أواخر تموز/ يوليو (١٩٧٣)، حسب رواية كيسنجر، اتصل زميل لياسر عرفات بمساعد للسفير الأمريكي بطهران - ريتشارد هلمز - وأبلغه بأن عرفات مهتم بحوار مع الولايات المتحدة على أساس قرصيتين:

- ١ - «إسرائيل موجودة لتبقى».
- ٢ - الأردن يجب أن يكون وطناً للدولة الفلسطينية «بعبارة أخرى يجب إسقاط حسين». (سنوات التبدل العنيف).

وتسائل زميل السيد عرفات عن المفهوم الأمريكي لعبارة (المصالح الفلسطينية) الواردة في بلاغ بريجنيف - نيكسون، وكيف ستتابع أمريكا هذه الحقوق. وسأل كذلك عن مدى التزام الولايات المتحدة باستمرار بقاء المملكة الأردنية. وذكر كيسنجر بأن موقفه وتفكيره كان كما يلي:

- ١ - اعتبر جلالة الملك حسين صديقاً له قيمته للولايات المتحدة وأملاً رئيسياً للتقدم الدبلوماسي في المنطقة. وأن هدفنا يجب أن يكون تقوية مركزه وليس تشجيع جماعة أعلنت تصميمها لإسقاط في أول اتصال معنا.
- ٢ - إن دولة فلسطينية تديرها منظمة التحرير ستكون بالتأكيد تحريرية وحدوية (تطالب بالأراضي العربية المحتلة)، حتى وإن بدلت أهدافها المطة فإنه لن يكون من المتوقع أن تظل معتدلة لأمد طويل. إن فصائلها المتطرفة الكثيرة ستتكفل بذلك. كما وإن روابطها السوفييتية ستقودها في اتجاه أن تصبح دولة راديكالية مثل ليبيا أو اليمن الجنوبية. إن أي كيان في الضفة الغربية سيكون له حافز لينقلب على الأردن، وإن كان مجرد اكتساب قاعدة أمنة لعمليات لاحقة ضد إسرائيل ولتفادي شروط سلام لا بد وأن يزرع السلاح في الضفة الغربية.
- ٣ - تلميحات التعايش الممكن مع إسرائيل كانت مناقضة لميثاق ١٩٦٤ الوطني الفلسطيني، وهو الوثيقة التأسيسية للمنظمة - تأسيس دولة علمانية (إسلامية مسيحية يهودية) - وذلك تعبير ملطف لتقويض الدولة الإسرائيلية.

ويذكر كيسنجر:

«من كل العرب الفلسطينيين كانت لديهم أشد المظالم مرارة ضد الدولة اليهودية حتى لو عادت إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ في الضفة الغربية وتخلت عن مدينة القدس القديمة - وهناك قليلون يعتقدون هذا في حين المكتات - فإن الفلسطينيين سيشتبهون الأراضي التي تربطهم بها اسمهم بالذات. فبالنسبة إليهم إن دولة صغرى بالضفة الغربية ستكون مجرد خطوة مرحلية نحو أهدافهم النهائية».

ولا شك أن أقوال كيسنجر هذه توضح الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تنفر من قيام دولة فلسطينية، فالأهم عندها عدم تعريض سلامة إسرائيل للخطر والتهديد، ولو من قبل أصحاب الأرض الذين يجب أن يكون لهم الحق في العودة إلى وطنهم وفي تقرير مصيرهم بأنفسهم. وهي أيضاً لم تكن عناية وافية بإعادة الضفة الغربية إلى الأردن الصديق المعتدل الحريص على الاستقرار والسلام.

في رده على زميل ياسر عرفات عن طريق (هلمز) لجأ كيسنجر إلى العموميات فقال:

اختلاف في العواطف واتفاق في الاستراتيجية

- ١ - إن هدفنا هو التعلّيش السلمي بين دول وشعوب المنطقة.
- ٢ - الولايات المتحدة مهتمة بأن تسمع أفكار الفلسطينيين عن كيفية تعزيز هذا الهدف بواسطة المفاوضات.
- ٣ - كنا واضحين في عدم قبول إسقاط حكومات قائمة في العالم العربي، وإننا ملتزمون ببقاء مملكة الأردن».

ويذكر كيسنجر أن اتصالاً آخر جرى من قبل المنظمة عن طريق المغرب، وأن الملك الحسن نقل إلى الولايات المتحدة الأسئلة نفسها بواسطة الجنرال فينونون والترز، نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، الذي كان يزور المغرب في ذلك الوقت. وقام كيسنجر بإبلاغ السفير الإسرائيلي عن هذين الاتصالين، كما أبلغ وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان بأن سياسة الولايات المتحدة مبنية على الأردن وليس على الفلسطينيين. وفي ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢، جاء اتصال آخر من بيروت مفاده أن المنظمة مستعدة للمساهمة في التفاوض مع إسرائيل. ويذكر كيسنجر بأن الرسالة الأميركية الوحيدة المهمة التي أرسلت عن طريق المغرب، خلال وجوده في وزارة الخارجية، تضمنت استعداد الولايات المتحدة لأن ترسل ممثلاً عنها ليجتمع بمسؤولين من منظمة التحرير، لتتمكن الولايات المتحدة من تكوين رد فعل لمقترحات عرفات، ولكن على أساس أن لا يكون هذا الممثل مخولاً بالتفاوض، وأنه تم اختيار الجنرال والترز لهذه الغاية لخبرته السابقة في المفاوضات مع فيتنام والصين في باريس و:

«انترح أن يكون الاجتماع في بداية نوفمبر [تشرين الثاني] قبيل رحلي للقاهرة مباشرة، وبذلك نضمن هدوء منظمة التحرير خلال هذه الفترة الدقيقة».

وكانت التعليمات التي أعطيت لوالترز تقضي بأن لا يقدم أي مقترحات، وأن يحاول الحصول على أوضح صورة ممكنة للتفكير الفلسطيني، وأن يعلم المنظمة بأن الولايات المتحدة تتمسك بمبدأ عدم خيانة أصدقائها كما تتمسك بصداقة جلالته الملك حسين وببقاء إسرائيل، وأنها سترد بخصوصية نشطة إذا أهرقت المنظمة مزيداً من الدماء الأميركية. ولم يذكر كيسنجر اسم ممثل منظمة التحرير، ولكنه وصفه بأنه زميل مقرب لياسر عرفات، وادعى أن هذا الممثل وصف المظالم التي نزلت بالفلسطينيين ونسب إليه أنه تعرض بالدرجة الأولى للأردن، وأنه قال:

«الفلسطينيون لا يستطيعون العيش في دولة هاشمية ولا يستطيعون بناء دولة لهم تقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك يجب إسقاط العائلة الهاشمية لتوفير وطن قومي للفلسطينيين».

وأنه تقاضى مسألة الشروط (أن وجدت) التي يمكن بموجبها لمنظمة التحرير أن تعترف بإسرائيل. ولكنه تحدث عن:

«دولة علمانية (وهي الكلمة الكودية^{٣١} لتحطيم إسرائيل)، أو ربما لتقليص إسرائيل لكيانها بموجب قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، وهذا يعني بتر إسرائيل قبل ١٩٦٧».

ولم يقدم ممثل المنظمة مقترحات ملموسة. (سنوات التبديل العنيف).

وادعى كيسنجر بأن بداية حوار الولايات المتحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية كانت كذلك نهايته، رغم اجتماع آخر عقد في آذار/ مارس ١٩٧٤، ولكنه لم يتجاوز نقاط البحث في الاجتماع الأول. وبدأ واضحاً من هذين اللقاءين أن المنظمة تريد تفكيك دولة إسرائيل والقضاء على الأسرة الهاشمية. وكانت هذه اللقاءات سرية، ولكن كيسنجر خشي أن تتسرب أخبارها فأبلغ عنها جلالته الملك حسين والرئيس السادات والرئيس بومدين، ويحثها فيما بعد مع الرئيس حافظ الأسد. كما بلغ مساعد لكيسنجر السفير الإسرائيلي دينتزر عنها. وعلق كيسنجر على الحادثات بقوله:

«الاجتماع والترز حقق غايته المباشرة: اكتساب الوقت ومنع الهجمات الراديكالية على عملية السلام في بدايتها. بعد ذلك توقفت الهجمات على الأميركيين - على الأقل من قبل جماعة عرفات في المنظمة - وفيما عدا ذلك لم يثمر الاجتماع أية نتائج دائمة».

وصف كيسنجر مشاعر إسرائيل تجاه المنظمة بقوله أن خوف إسرائيل من منظمة التحرير

الفلسطينية كان «أكثر كوابيسها جهرية أساسية» فالمنظمة طالبت بكل فلسطين، وكان اكتساب المنظمة لأي شرعية يعتبر خطراً أساسياً على بقاء إسرائيل. وحتى سنة ١٩٧٢ لم تكن المنظمة قد كسبت الاعتراف الشامل حتى من الدول العربية، وقرار ٢٤٢ أشار فقط لقضية (اللاجئين) ولم يعطهم أية صفة أو دور سياسي.

«في ١٩٧٢ كانوا ما زالوا يملكون كلاجئين في الأمم المتحدة، وكإرهابيين في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، و (كفروسة) من قبل الاتحاد السوفيتي، ومصدر إلهام وإزعاج في نفس الوقت في العالم العربي. بعد حرب أكتوبر ومع تزايد بروز منظمة التحرير الفلسطينية تزايدت تقارب بعض مؤيديها، لم يكن من السهل أبداً أن يعرف مقدار ما عكسه الموقف العربي من التزام حقيقي أو خوف من احتمال الإرهاب الفلسطيني أو الرغبة في اجتذاب الجماعات المحلية الراديكالية».

ويذكر كينسنجر أن خبرة الولايات المتحدة مع المنظمة لم تكن تبعث على الثقة. وأشار إلى خطف ثلاثة طائرات في سنة ١٩٧٠ إلى الأردن واحتجاز مئات الرهائن، منهم عدد كبير من الأميركيين لعدة أسباب. واتهم المنظمة بأنها نظمت عدة محاولات لاعتقال جلالة الملك حسين وأنها «حاولت الاستيلاء على مملكته في قاتل أيلول [سبتمبر] الأسود».

وأشار إلى قتل الرياضيين الإسرائيليين خلال الألعاب الأولمبية في ميونخ، وقتل دبلوماسيين أميركيين في الخرطوم في آذار/ مارس ١٩٧٢ من قبل مؤيدي المنظمة.

وكانت المنظمة معادية لأمريكا بصورة ظاهرة ومكرسة للقضاء على صديقين مهمين للولايات المتحدة: إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية. في هذه الأوضاع لم يكن لدينا حافز قوي لأن ندفع إلى الأسلم الحوار مع المنظمة... ليس بسبب ضغط إسرائيل ولكن بسبب تعلقنا للمصلحة الوطنية الأمريكية».

كينسنجر في العواصم العربية

أكمل كينسنجر رحلته إلى الرياض ووصف السياسة السعودية بأنها حذرة تحاول الاحتواء وراء عدم الانفراد باتخاذ القرارات في المعترك السياسي، وتفضل أن تبدو هذه القرارات وكأنها صادرة عن غيرها، وأن تكن قرارات مشتركة وذلك لكي تتقاضي النقد والملامة، وحتى تقع الملامة على أطراف أخرى مثل: «الأكثريّة المتطرفة في الأوبيك» و «شاه إيران» و «تعتن إسرائيل». وتفضل السعودية أن تتحرك الأطراف الأخرى قبل أن تصرف هي. ويصف كينسنجر هذا الأسلوب بقوله:

«إنها طريقة رائعة لتفادي الضغوط وهي تتفق مع احتياجات الملكة».

ويضيف بأن السعودية تشعر بصدقة عميقة لأمريكا وتحمل شعوراً صادقاً بالولاء العربي ووعياً للخطر الداخلي والخارجي، وأنه:

طيس من خطأ السعودية أن متطلبات هذه الأهداف تصادم أحياناً. وبهذا المعنى، فإن غموض السياسة السعودية مفروض بالأحداث وليس عن تفضيل.... والأمراء السعوديين تحت قيادة فيصل كانوا يعرفون حدود قوتهم ولا يبالغون فيها... الأسلوب السعودي لا يتأثر بالتهديد أو الفصاحة... الرياض لم تكن المكان المناسب لإحراز انفراجات دراماتيكية».

وذكر كينسنجر في عرضه لمقابلاته مع الملك فيصل، بأن الملك عبر عن اعتقاده بأن اليهود والشيوعيين يسعون أحياناً معاً وأحياناً بصورة متوازنة لتخريب العالم المتقدم، وأصر على أنه يجب وضع حد بصورة نهائية لمؤامرة اليهود والشيوعيين المزدوجة، وأن قاعدة الشرق الأوسط لتلك المؤامرة هي دولة إسرائيل التي:

«وضعت هناك من قبل البلاشفة من أجل للغاية الرئيسية وهي فصل أمريكا عن العرب».

وبالنسبة إلى كينسنجر اليهودي، كان الملك فيصل في عرضه لكل ذلك:

«غالباً (أو متغالباً) لأصلي - أو يعضني بلطف في فيصل خاص».

واستمر الملك في شرح المؤامرة اليهودية الشيوعية التي كانت تحاول أن تستولي على الحكومة الأمريكية. ولكن كينسنجر غير موضوع البحث بتوجيه سؤال عن صورة لواحة معلقة على الحائط في القاعة، وأنتج هذا السؤال بغلطة أخرى، إذ أشار إلى السادات كقائد للعرب. وعلق كينسنجر على غلطته:

اختلاف في العواطف واتفاق في الاستراتيجية

«لا بد أن زملاتي [الرافقين له] تسألوها ماذا فعلت بهذه السرعة لأن اعطت تومينات الغرب من البترول».

ويستطرد كيسنجر فيقول أنه بعد أن عرف الملك فيصل، وجد أنه ذو مزايا نادرة، وأنه شديد الذكاء قوي الشكيلة وحكيم لدرجة أنه لا يستعرض (قواه) أبداً. كما يصفه بأنه كان حصيفاً وأن:

«مجموعه على الشيوعية كان بالإضافة إلى قناعاته يهدف إلى تطمين الولايات المتحدة وكسب حمايتها ضد التهديدات الخارجية».

كما وأن:

«معارضته القاسية للصهيونية طمأنت الراديكاليين ومنظمة التحرير، وأنقصت بذلك حافزهم للتأثر بإغراء تخريب الملكة [السعودية] من الداخل».

وقال كيسنجر كذلك عن الملك فيصل:

«كان قوي العقيدة الدينية، وكان حصيفاً في الدبلوماسية - كان شريفاً وصالحاً ومتريفاً - صادقاً في كلمته، مخلصاً في صداقته لأمريكا، ولكنه رأى ما يكفي من تقلبات السياسة الأمريكية خلال السنوات الطويلة في المسؤولية والحكم لكي لا يسلم مستقبل بلاده بدون تحفظ تجاه هذه التقلبات التي شهدناها، وأنه وقع مكانة السعودية في العالم بإضافة ثقل السعودية في استعمال سلاح البترول... (واعتبر) بأن الصلح مع إسرائيل ممكن - وذلك اعتراف غير عادي لفيصل - بشرط أن تتسحب إلى خطوط ١٩٦٧، وأن تعيد جميع اللاجئين إلى بيوتهم. وأنه يجب إقامة دولة في فلسطين بالاتفاق - دولة يهودية - إسلامية مختلطة - وهذا بالضبط برنامج منظمة التحرير الفلسطينية».

(سنوات التبدل العنيف).

وعندما قال كيسنجر للملك فيصل أن إقامة الدولة المختلطة هو أمر غير ممكن أجاب الملك:

«إسرائيل ستسحب في الدقيقة التي ترى إسرائيل فيها انكم لن تحموها وتحضنوها بعد الآن».

وعندما طلب كيسنجر رفع الحظر البترولي، أجابه الملك بأنه من الصعب مطالبة الدول العربية الأخرى بذلك قبل حدوث تقدم في تسوية النزاع، وخصوصاً أنه صديق أمريكا، ورغم تشوقه لرفع الحظر وزيادة الإنتاج. وعلى كل حال، فإن قرار الحظر كان قراراً مشتركاً من كل العرب. وطلب الملك أن تقدم الولايات المتحدة البربر له ليطالب برفع الحظر. ثم طلب كيسنجر تخفيف تطبيق الحظر، وأجاب الملك بأنه يجب الحل الوسط وقال:

«ربما يمكن الاتفاق على الحل الوسط السعيد إذا نحن [أمريكا]، مع عجزنا عن دفع إسرائيل أن تتخلى عن كل مغامرتها وأن تسمح بعودة الفلسطينيين، أعلننا هذا كهدف على شكل مطالبة من الولايات المتحدة لإسرائيل».

وذكر كيسنجر بأنه «نحى هذا الاقتراح جانباً بلطف». وعندما ودّع الملك فيصل كيسنجر قال له حسبما ذكر كيسنجر:

«إننا نصلي لله القدير أن يستمر في منحك النجاح في كل هذه الساعي النبيلة».

واعتبر كيسنجر أن ذلك يعني تأييد الملك لسياسة الخطوة خطوة التي وصفها بأنها «نبيلة»، وأن ذلك لم يكن مجرد تطفل أو تعلق عندما أعطاني مصادقته الشخصية أمام مستشاريه الرئيسيين رغم خلفيتي الدينية:

«وعندما زار سمو الأمير فهد (خادم الحرمين الشريفين) كيسنجر مودعاً، أكد له التأييد وأنه سيسعى لإزالة العوائق بين السعودية وأمريكا بما في ذلك حظر البترول. وكذلك أكد له الوزير عمر السقاف هذا الاتجاه وقال (متخوفاً) أن البديل للسدادات هو صديق السوفيت علي صبري. ووافق على أنه إذا رجع العرب الراديكاليين بالسلاح السوفيتي فإن السعوديين سيكونون مهدين».

وأبلغ عمر السقاف كيسنجر بأن سوريا كانت «متلهفة» لأن تقيم اتصالات معه (مع كيسنجر) على أعلى مستوى، أي مع الرئيس حافظ الأسد. وأجابه كيسنجر بأنه سيتصل بالرئيس الأسد عند عودته إلى واشنطن. وكان كيسنجر يعلم بأن ذلك سيعطي السقاف فرصة للاتصال بدمشق قبل أن يفعل هو ذلك، وهكذا يتسكن السقاف من تمهيد الطريق أمامه (أمام كيسنجر) وأن يحصد بعض الفضل للمملكة العربية السعودية، وكل هذا حسب رواية كيسنجر.

اعتبر كيسنجر بأن رحلته إلى الشرق الأوسط في تشرين الثاني/ نوفمبر حددت النهاية الحقيقية لحرب الشرق الأوسط. فهي ثبتت وقف إطلاق النار، وحددت الخطوط العالجة لما بعد الحرب. وفي ١٤

تشرين الثاني/ نوفمبر، كانت مصر وإسرائيل قد توصلتا إلى اتفاق تفصيلي عند الكيلو (١٠١) لتنفيذ خطة النقاط الست. وقال:

«كنا ذوي أثر فعال في تلك المباحثات، وكنا نتجه تدريجياً إلى مركز تكون فيه مساعدتنا ضرورية للتقدم بينما تقل مقدرة السوفييت بصورة منتظمة على الإزعاج أو الأذى».

وأصبح في الإمكان التركيز على الخطوة التالية وهي عقد مؤتمر جنيف ورسم الطريق نحو السلام. وفي إطار مساعيه لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية والتضخيم لمؤتمر جنيف، توجه كيسنجر في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر إلى الجزائر وقابل الرئيس بومدين لإقناعه بعدم معارضة السياسة الأمريكية، ولاكتساب مساعيه، إن أمكن، لدى الرئيس حافظ الأسد تمهيداً لزيارته لسوريا. واتسم استقباله في الجزائر بشيء من التحفظ. ويذكر كيسنجر بأنه رغم ميل بومدين الماركسية، فإنه وجده لا يثق بالسوقيات، وأنه أظهر استعداداً للفاوض «حتى مع إسرائيل»، وأنه شدد «على دور الولايات المتحدة المركزي». ومن الجزائر اتجه كيسنجر إلى القاهرة للمرة الثانية، ووصلها مساء ١٢ كانون الأول/ ديسمبر واجتمع مع الرئيس السادات الذي حدثه عن نظريته إلى المستقبل. ويذكر كيسنجر بأن الرئيس السادات عبر عن عدم ثقته بالسوفييت وأنهم في كل زيارة لموسكو «اندلوه بفجاعتهم وبلطفهم المترفع». واتهمهم بأنهم أرادوا استغلال مصر لفألياتهم الذاتية الانانية، وأنهم «حطموا قلب عبد الناصر» بمعنى الكلمة الحري، وأن عبد الناصر عاد من آخر زيارة لموسكو وهو مصمم على أن يتحدر «من عناق هدد بكتم الانفاس». والآن بعد أن أعاد (السادات) احترام الذات المصري، فإنه ينوي أن يتخذ هدفه، سيزيل آخر مظاهر الوجود السوفياتي في مصر، سيخرج طائرات الميغ ٢٥ الاستكشافية الأربع الأسرع من الصوت، والسفن البحرية في مياه مدينة الاسكندرية ويعيدها إلى بلادها، سيهلل أو يلقي معاهدة الصداقة المصرية - السوفياتية. ورغم أنه يعتمد على الأسلحة السوفياتية، فإنه يفضل استبدالها بالأسلحة الأمريكية. وإن كان ذلك غير قابل للتحقيق فوراً ويحتاج إلى تقدم في عملية السلام. كما وأنه لا يستطيع أن يتخلل كلياً عن التأييد الدبلوماسي السوفياتي قبل أن يكون قادراً على أن يشير إلى إنجاز يتحقق عن طريق طرف آخر. أما إذا سدت الطريق أمامه، فإنه سيرغم على العودة إلى القتال. ولكنه الآن يتطلع إلى الولايات المتحدة، وقال لكيسنجر:

«انكم تسكنون كل الأوراق هنا».

وهذه العبارة اشتهرت بسرعة عن لسان الرئيس السادات. ولاحظ كيسنجر أن السادات لم يلجأ إلى التهديد أو الابتزاز، وإنما قصد زرع الثقة بينه وبين الولايات المتحدة على أمل أن يحصل على مقابل من دون مقايضة حامية. وطلب الرئيس السادات من كيسنجر أن يبلغ غولدا مائير بأنه صادق في طلب السلام ولكن ليس على حساب الأرض. ولم يصر السادات على الإشارة إلى اشتراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف الذي كان يرفضه الإسرائيليون.

كانت الرياض المحطة التالية لكيسنجر (١٤ كانون الأول/ ديسمبر)، وفي هذه المرة لم يطالب الملك فيصل، حسب زعم كيسنجر، بدولة علمانية في فلسطين تلقى الدولة الإسرائيلية، وإنما طالب بعودة إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧ فقط والتخلي عن القدس القديمة. كما أنه ركز على تمويه اللاجئين دون الإصرار على عودتهم إلى بيوتهم وأراضيهم في فلسطين. وفهم كيسنجر من كل هذا أن السعودية لن تكون عاقبة في طريق السلام الذي تسلكه الأطراف الأخرى. وذكر كيسنجر بأن الوزير السعودي عمر السقاف كان أول زعيم يدعو (هنري)، وهو اسمه الأول الذي اشتهر على لسان الرئيس السادات في عبارة (صديقي هنري)، كما فهم من محادثاته في الرياض بأن سوريا كانت متقبلة لتزويته السياسية.

وصل كيسنجر إلى سوريا في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر، واستقبله نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السيد عبد الحليم خدام. ووصف كيسنجر سوريا بأنها أكثر الدول العربية تصلباً وميلاً للقتال. وحتى سنة ١٩٧٢ كانت ترفض التباحث بشأن السلام. واعتبرت (دولة إسرائيل) كياناً غير قانوني و:

«بما أنها كرست نفسها للقضاء عليها فإنها لم تهتم كثيراً أين تقع حدود تلك الدولة».

اختلاف في العواطف واتفاق في الاستراتيجية

وكانت سوريا قد قطعت علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولم تسمح حتى بوجود قسم صغير لرعاية المصالح الأميركية ليكون قناة للاتصال بينها وبين الولايات المتحدة. وكانت سوريا معروفة للولايات المتحدة كصديقة للاتحاد السوفياتي في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة، وكإحدى زعميات المجموعة الراديكالية. وزيارة كيسنجر لسوريا كانت أول زيارة لوزير خارجية أمريكي منذ عشرين سنة. وبالنسبة إلى الرئيس حافظ الأسد، قال كيسنجر في عبارة ضمن حديثه عن بروز السادات واستيلائه على السلطة لنفسه في مصر:

«حدث مهم آخر لم يحظ بنفس الانتباه في ذلك الوقت، كان وصول الرئيس حافظ الأسد إلى الحكم في سوريا في نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٧٠. كان أقل الهاماً من السادات، ولكنه أعطى سوريا استقراراً لم يسبق له مثيل، وبز من خلفية تاريخ شعبه المضطرب كقائد يملك الشجاعة والاعتدال النسبي»^(١).
ووصف كيسنجر الرئيس حافظ الأسد بأنه صعب المراس في المفاوضات، وبدأ له بأنه لا يملك (في ذلك الوقت):

«السلطة الشخصية التي كان يتمتع بها السادات الذي كان يتصرف وكأنه مسؤول عن مصر». ولاحظ كيسنجر أن السادات لم يشر إلى عوائق محلية لسياساته عندما تباحث معه أول مرة. ووصف كيسنجر الرئيس حافظ الأسد بأنه كان معتدلاً في الإطار السوري، وأنه كان يميل للسوفييات كمصدر للأسلحة، ولكنه لم يكن تابعاً لهم أبداً. وأن:

«له عقل من الدرجة الأولى تحلله روح فكافة بارعة».

ويقول كيسنجر أن نتيجة مباحثاته مع الرئيس حافظ الأسد دلت على أن سوريا لن تعرقل عملية السلام، وإنها على الأرجح ستشارك فيما بعد بمفاوضات فصل القوات. وحسب قوله تولد لدى كيسنجر تقدير رفيع للرئيس حافظ الأسد، كما تبين أن هناك احتمالاً بأن يكون نفوذ السوفييات في سوريا أقل مما كانت تظنه الولايات المتحدة. وعندما امتد اجتماع كيسنجر الأخير قبل سفره لعمان لمدة ست ساعات ونصف الساعة، أخذ الصحفيون يتسألون فيما بينهم إذا كان كيسنجر قد خطف وأصبح أسير الحرب الثامن والعشرين بعد المائة (الأخرون إسرائيليين)، أو إذا كان مجتمعاً بصورة سرية مع ياسر عرفات. وأخيراً عندما سمع الصحفيون أبواق موكب كيسنجر، قال صحفي مرهق: «أما أنه (كيسنجر) قادم أخيراً أو أنهم جاءوا أخيراً للقبض علينا» هكذا كان جو الخوف من سوريا^(٢).

وبالنسبة إلى اشتراك سوريا في مؤتمر جنيف، يذكر محمود رياض أن كيسنجر طلب من الرئيس الأسد أن يوافق على اشتراك سوريا في المؤتمر، وكان ذلك بعد أن حصل على موافقة الرئيس السادات على اشتراك سوريا في المؤتمر، ولكن:

«الرئيس حافظ الأسد طلب من كيسنجر أن يحدد أولاً الأسس الذي سيعقد عليه المؤتمر، لأنه إذا لم يكن واضحاً من البداية أن الأسس هو انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، فإن سوريا لا ترى فائدة من حضور مؤتمر جنيف. وهكذا لم يستطع كيسنجر أن يحصل على موافقة سوريا على حضور المؤتمر. (مذكرات محمود رياض)».

وقال الرئيس الأسد لوزير خارجية مصر اسماعيل فهمي، الذي أوفده الرئيس السادات إلى دمشق في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر لإقناع الرئيس السوري بتغيير موقفه، بأن كيسنجر أبلغه بأنه «بالنسبة للجبهة المصرية فإنه قد اتفق مع الرئيس السادات على كل شيء» وذلك يعني «الاتفاق على جميع الخطوات المقبلة». وكان ذلك يخالف الاتفاق المسبق بين الرئيسين المصري والسوري على موقف موحد، بما في ذلك الإعلان عن الانسحاب الإسرائيلي على الجبهتين معاً في مؤتمر جنيف.

«وقد ختم الرئيس الأسد حديثه مع وزير الخارجية المصري بقوله، أنه إذا انهار التحالف المصري السوري الحالي، فإن مثل هذا التحالف لن تقوم له قائمة قبل وقت طويل».

ولقد شعر الرئيس الأسد بأن السادات لم يطلع على كل المباحثات والاتفاقات التي توصل إليها مع كيسنجر في زيارته لمصر:

«وقد لعب كيسنجر دوره ببراعة اللقوية بين مصر وسوريا في تلك المرحلة الدقيقة. فذكر للرئيس الأسد بأنه

سيتم فض اشتباك على الجبهة المصرية وكذلك على الجبهة السورية، وأنه سوف يعلن عن ذلك في جنيف. وعندما قابل كيسنجر الرئيس الإسرائيلي أليفه بصمودية فض الاشتباك في الجبهة السورية مردداً أنه تم الاتفاق مع مصر على كل شيء، وكان ذلك يدفع الأسد لرفض حضور مؤتمر جنيف». (مذكرات محمود رياض).

أما السوفييات فقد وافقوا على حضور مؤتمر جنيف رغم غياب سوريا، وثار الشكوك بينهم وبين سوريا.

وحمل كيسنجر متأخراً إلى عمان، ووصف زيارة عمان بأنها تبعث الهدوء:

«فالاردن كان صديقاً للولايات المتحدة بدون شروط، ولم يهدد بنتائج رهيبة إذا لم تقبل بتوصياته».

لم يكن سلاح البترول في الأردن، واشترآه في حرب ١٩٧٣ جمع بين الاحترام لضرورة التضامن العربي، وبين التفهم بأن قضية السلام ستخدم بالاعتدال:

«ولكن يجب الاعتراف بأن حسين دفع ثمناً لذلك لأنه ما من أحد الآن كان كثر الاهتمام في تأييد مطلب الأردن في الضفة الغربية»^(١١).

وزعم كيسنجر بأن جلالة الملك حسين لم يكن يرغب في اشتراك الفلسطينيين بمؤتمر جنيف، وأنه إذا كان لا مفر من هذا الاشتراك فإنه أراد أن يكون ذلك ضمن الوفد الأردني. كما زعم كيسنجر بأن «جميع القادة الأردنيين كانت لديهم شكوك خطية بشأن نوايا الدول العربية الأخرى»، وبأن دولة السيد زيد الرفاعي رئيس الوزراء الأردني قال بأنه قلق من أن مصر ستتوصل إلى «اتفاقية خاصة بها وستستغل عن الأردن»، ويأنه طلب من كيسنجر أن يقترح أن تقوم إسرائيل بتراجع بسيط لتسلم إلى الأردن مدينة أريحا وسكانها كلهم عرب وموقعها قريب من نهر الأردن، وهذا سيزم إلى مطالبة الأردن بالضفة الغربية، ويثبت جلالة الملك حسين كمحاور لإسرائيل في مفاوضات الضفة الغربية. ويدعي كيسنجر بأنه وعد بأن يفعل ذلك، وأنه نفذ وعده «ولكن إسرائيل لم تنس أن تعالج في وقت واحد مؤتمراً في جنيف وانتخابات برلمانية وفصل للقوات في سيناء وتحركاً في أريحا»^(١٢)، ولم تقلل أن تنسحب. ورغم ذلك ألقى كيسنجر اللوم على الدول العربية الأخرى لأنها حرمت جلالة الملك حسين من دوره في الضفة الغربية، وأعطت هذا الدور «في نوبة من قصر النظر العاطفي، لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت الجماعة الأقل إمكانية لأن تقبل بها إسرائيل كمحاور. ويضيف كيسنجر:

«هذا يفسر بعض تصرفات حسين اللاحقة عندما اختار السبيل المحفوف بالخطر في السعي لاكتساب مساندة راديكالية من سوريا أولاً ثم من العراق. أنه شرع في مفاصلة أكثر علنية مع الاتحاد السوفييتي، وهو سعى للابتعاد مسافة أكبر عن الولايات المتحدة. وفي هذه العملية ابتعد بصورة ظاهرة عن بعض أصدقائه الشخصيين القدامى والمحبين به»^(١٣).

ويذكر كيسنجر بأن رحلته اللاحقة للأردن كانت مناسبة حزينة، رغم أنها كانت في ذلك الوقت أفضل محطة صديقة على طريق رحلاته، والمكان المثالي للاسترخاء النفسي بين أصدقاء شاركوا في أزمات عديدة، وذلك على أساس أن «الأردن لم يعد له دور متقدم في المفاوضات وبمصالحة فصل القوات»، وأنه يجب التركيز على فصل القوات على الجبهة السورية حتى يكون هناك للمسادات سند راديكالي سوري يبرره اتفاقه المصري بفصل القوات على جبهة سيناء. ويدعي كيسنجر بأنه حذر إسرائيل مراراً بأن عليها أن تختار إما التفاوض مع جلالة الملك حسين، أو مع السيد ياسر عرفات للوصول إلى تسوية. وذكر أنه قال لجماعة من القادة اليهود الأميركيين قبل رحلته المكوكية بتاريخ ٨ شباط/ فبراير:

«إنني أتحبب بأنه إذا لم يبق الإسرائيليون يعمل نوع من الترتيب مع حسين في الضفة الغربية خلال ستة أشهر، فسيصبح عرفات معترفاً به دولياً وسيكون العالم في فوضى... لو كنت مستشاراً للحكومة الإسرائيلية للفت لرئيس الوزراء: بحق الله أفضل شيئاً مع حسين بينما لا يزال أحد اللاعين». (سنوات التبدل العنيف).

وقال كيسنجر القول نفسه للسفير الإسرائيلي ديتنز، وأنه إذا لم تتوصل إسرائيل إلى ترتيب مع جلالة الملك حسين خلال ستة واحدة فإن عرفات سيكون الناطق باسم الضفة الغربية. ولكن إسرائيل لم تتجاوب مع نصائح كيسنجر، وناشدته غولدا مائير أن لا يذكر علناً بأن الضفة الغربية كانت حتى موضع بحث.

اختلاف في العواطف واتفاق في الاستراتيجية

ولم يذكر كيسنجر لماذا لم يضغط على إسرائيل لتغيير موقفها، ولكنه طلب من جلالة الملك حسين أن يشرع أمر فصل القوات بعد تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة. وذكر بأن جلالة الملك حسين كان قد سمع إشاعات مفادها أن الولايات المتحدة ترحب بدولة فلسطينية، أو أنها تقبل بتشكيل حكومة من منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى كما طالب بعض العرب. ونفى كيسنجر بشدة هذه الإشاعات، وأن كان يعرف في نفسه بأنه من الممكن أن تكون هذه الآراء قد انتشرت على المستويات العاملة في وزارة الخارجية الأمريكية. وقال لجلالة الملك:

«جلالتكم تحظون بتأييدنا الكامل. ليس لاية اشاعات تسمعونها أساس من الصحة إلا إذا صدقنا عليها. إذا كانت لدينا رسالة نوصلها لكم فإننا نخبركم مباشرة. ليست هناك ضرورة للإشاعات أو وسائل أخرى... لن يكون هناك تعامل خلف ظهوركم مع منظمة التحرير الفلسطينية. في الواقع انشا لا نستطيع أن نرى أي حل ممكن مقبول إلا إذا كنتم جاللتكم بالسلط بلسم الضفة الغربية. هذه هي سياستنا». (سنوات التبدل العنيف).

ومع أنه من الممكن أن تصدق بأن كيسنجر والولايات المتحدة كانا يفضلان جلالة الملك حسين على منظمة التحرير الفلسطينية، فإن هذا التفضيل لم يتبلور في ضغط أمريكي على إسرائيل لتتسحب من أي جزء من الضفة الغربية لمصلحة الأردن، أو حتى لوضع قوات دولية فيها تمنع ابتلاع الأرض وتوطين الإسرائيليين فيها إلى أن يتم الحل الشامل الموعد. أو حتى الجزئي الذي يأخذ بعين الاعتبار حق أصحاب الأرض في تقرير مصيرهم. وذكر كيسنجر بأنه عندما عرض جلالة الملك حسين قبل زيارته لواشنطن بتاريخ ١٢ آذار/ مارس (١٩٧٤) اقتراحه بفصل القوات المصدود على ضفتي نهر الأردن، رفضت إسرائيل الاقتراح مباشرة، وردت بعرض مشروعها القديم الذي يدعو الأردن لأن يتولى الإدارة المدنية في الضفة الغربية بينما يستمر الاحتلال العسكري الإسرائيلي لها. وهذا ما لم يقبله الأردن. كما رفضه ميثاقهم بيفن في ذلك الوقت، ثم عاد وعرضه عندما أصبح رئيساً للوزارة الإسرائيلية تحت اسم (الحكم الذاتي). ولم يقدم كيسنجر شيئاً ملموساً للأردن سوى عبارات الأسف وشيئاً من الحزن.

قام كيسنجر بزيارة قصيرة للبنان وأشار إلى الوضع الطائفي فيه، وقال بأنه من الأرجح أن يكون المسلمون اللبنانيون هم الأكثرية، وأن هذه الحقيقة تم تجاهلها عن طريق عدم إجراء إحصاء للسكان من ثلاثين سنة. وقال كذلك بأن لبنان كان يعاني من الفدائيين الفلسطينيين، وأن الخطر من وجود الفلسطينيين المسلحين فيه قد بدأ يظهر، وأن لبنان كان من أشد الدول المتحمسة لقيام «كيان» فلسطيني خاص بهم وذلك لكي يتخلص منهم، وأنه لم يكن هناك خلاف على حدود لبنان مع إسرائيل.

توجه كيسنجر يوم ١٦ كانون الأول/ ديسمبر إلى إسرائيل، ووصف الشعور السائد هناك بأنه قلق عميق، وأن تعنت إسرائيل لم يكن يعكس غطرسة كما تصور العرب:

«بالأحرى كان (القلق) مبنياً على هاجس داخلي من كارثة كامنة. فإن طريقة المفاوضات القانونية المشبعة بالتفاصيل الصغيرة (التي استعملها الإسرائيليون) نجحت عن المعرفة بأن شعباً من ثلاثة ملايين في وسط شعوب تعددها مئة مليون هو شعب ضعيف تاريخياً، مهما كان وضع تسليحه في أي وقت. إن أبناء الفيتو عرفوا في أعماقهم وشكروا مر الشكرى، وبصورة مرضية أسهموا في خلق كابوسهم الذاتي. إنهم خلقوا دولة أصبحت مرة أخرى غيتو لهم، منبوذة من جيرانها مكنتة على نفسها ومعتمدة على مساعدة من بلد بعيد لها، أولويات أخرى عديدة».

وحتى طريقة الخطوة خطوة التي قال كيسنجر إنه دافع عنها بوصفها وسيلة لمنع تحالف عالمي ضد إسرائيل لم تقنع غولدا مائير، وكالعادة، كان كيسنجر متقهما ومتجاوباً مع أحاسيس إسرائيل وقادتها. واعتدح غولدا مائير وقال بأنها كانت على حق في التردد في قبول أي انسحاب من أرض محتلة، وفي مشاعر الألم التي تقترن بمثل هذا الانسحاب. وأن:

«السادات كان العربي الوحيد الذي فهم أنها على حق».

وقال كيسنجر:

«سرعان ما كانت هناك حلجة لكل تعاملنا مع ورطة إسرائيل التاريخية لتتصلب العذاب المذهبي وصرير الأسنان. بسبب الشروط التصلبية التي جابهتنا عندما اجتمعنا مع الفريق الإسرائيلي المفارخ».

هكذا كان حال كيسنجر في وجه تعنت الفريق المقتصب لأرض وحق شعب آخر وبقبله لهذا التعنت رغم معارضة الغالبية العظمى من الدول المعنية بالنزاع، التي حرمتها الولايات المتحدة من المشاركة في حله لكي تحمي عدوان إسرائيل. وكان الرئيس نيكسون يريد أن يؤخر إعطاء إسرائيل ربع المعونة الإضافية الأمريكية البالغ مجموعها ٢,٢ بليون دولار لجعلها تتجاوب مع مساعي أمريكا، ولكن كيسنجر صرفه عن هذا الإجراء.

مؤتمر جنيف - ٢١ ديسمبر ١٩٧٣

انعقد مؤتمر جنيف في ٢١ كانون الأول / ديسمبر (١٩٧٣) تحت الإشراف الشكلي للسكرتير العام للأمم المتحدة، فإن إسرائيل رفضت أن يكون للأمم المتحدة سيطرة على المؤتمر أو دور فعال، لأنها كانت تخشى أن تصدر الأمم المتحدة قرارات فتجد إسرائيل نفسها تحت ضغط الالتزام بتنفيذها. وحضر المؤتمر كل من مصر والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، أما سوريا فقد رفضت الحضور وبقي مقعدها شاغراً. وكانت الرئاسة مشتركة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. ودعي السكرتير العام لإصدار الدعوة لحضور المؤتمر وترأس المرحلة الأولى من افتتاحه. وترك أمر دعوة أطراف أخرى من الشرق الأوسط للاشتراك في المؤتمر لتكون موضع بحث في المرحلة الأولى من المؤتمر، وتم بهذه الطريقة عدم الإشارة إلى فلسطين والفلسطينيين رضوخاً لإصرار إسرائيل والولايات المتحدة. وربط كتاب الدعوة الموجه للسكرتير العام بين المؤتمر وبين قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٨) بتاريخ ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣. وكان كيسنجر قد أرسل مذكرة في ١٩ كانون الأول / ديسمبر إلى الرئيس نيكسون، حدد فيها الأهداف الأمريكية من عقد المؤتمر وذكر فيها ما معناه:

إن الاستراتيجية التي طورناها في أعقاب الحرب الإسرائيلية - العربية تنفتح حسبما خططنا إلى درجة كبيرة. لقد ثبتنا وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية، وسنشرع في عملية المفاوضات التي ستبدأ في جنيف. إن هذا تطور تاريخي، فلأول مرة من ربع قرن سيتفاوض العرب والإسرائيليون وجهاً لوجه. لقد فعلنا ذلك في الوقت الذي زدنا فيه نفوذنا في العالم العربي واتقننا نفوذ الاتحاد السوفياتي. إن مصر والأردن وإسرائيل ستشارك في المؤتمر، سوريا «المفسدة التاريخية العظمى في الشرق الأوسط» تبتعد عن المؤتمر في الوقت الحاضر. فالدهايم (السكرتير العام) سيكون هناك بدور محدود، وبذلك سيرفع بعض الضغط الأوروبي ودول عدم الإنحياز عن ظهرنا ويخفف قلق الإسرائيليين. إن قرار عدم الاشتراك السوري مرض لنا جداً - نعمة مقنعة - لقد تفادينا بشق النفس وضعاً تذهب فيه الدول العربية الثلاث إلى جنيف، بينما تقرر إسرائيل المنهكة في حملة انتخابية أن لا تشترك فيه بسبب تصلب سوريا في رفض تقديم قوائم أسرى الحرب. إن الرئيس الأسد تمسك بصلاية بأنه يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق على فصل قوات سوري - إسرائيلي قبل أن يحضر المؤتمر، إنه لو تنازل عن هذا الشرط لما اشتركت إسرائيل في المؤتمر إلا إذا قدمت سوريا أولاً قائمة أسرى الحرب وسمحت بزيارتهم من قبل الصليب الأحمر. وهذا لم يكن متوقعاً.

لو كانت إسرائيل هي المحجمة لكان جهدنا كله والثقة العربية التي جددناها بجهد كبير قد تراجعت، ولزاد احتمال تجدد الحرب، ولاختفت فرصة تخفيف الحظر البترولي، وازدادت القيود عليه، وتزايدت الفرص لانبعاث روسي في المنطقة.

في الظروف الحاضرة أننا نستطيع أن نركز على الاتفاقية بين مصر والأردن وإسرائيل، وانعقاد مؤتمر جنيف سيساعد في تحقيق فصل القوات خلال الأسابيع الستة المقبلة، وسيشكل رادعاً وإن كان غير حاسم لتجدد أعمال الحرب، وسيعطي الملك فيصل العذر لإلغاء حظر البترول لملين أن يكون ذلك خلال شهر كانون الثاني / يناير، ولهذه الأسباب يجب أن نترك الأسد في ضيقه وقلق لفترة من الزمن، وأن ندع الضغوط العربية وربما بعض الضغط السوفياتي عليه، بينما هو يراقب وينتظر بتشكك وعدم ثقة التطورات في جنيف. سيتوجب علينا أن نراقبه باهتمام، وأن نوضح للسوفيات بأنهم يسهمون في قيام

حرب أخرى في الشرق الأوسط بمساعداتهم الوفيرة لسوريا، وأن حرباً أخرى سيكون لها آثار خطيرة على علاقاتنا، وأن عليهم أن يضغطوا بقوة على حليفهم سوريا لمنع وقوع حرب على جبهتها. إذا وقعت الحرب فإن السادات لن يقدر على البقاء خارجها، و (جلالة الملك) حسين سيكون تحت ضغط أشد من الماضي للاشتراك فيها بصورة فعالة، وسواجها مرة أخرى شبح المجابهة السوفياتية - الأمريكية. إن السادات قد تقبل نظرتنا عن طريقة الخطوة - خطوة المرحلية وهو ثابت في هذا الشأن، ولقد قرر أن يذهب إلى جنيف مهما كان الأمر. ويستكمل كيسنجر عرضه للرئيس الأمريكي فيقول بأن التوصلات بين الأردن وإسرائيل حسنة، وأنهما تشاركان في مصلحة إقصاء الراديكاليين الفلسطينيين من الضفة الغربية. كلتا الدولتين تبدوان مستعدين لاستكشاف الأفكار التي ستقوى سلطة الحسين في الضفة الغربية كوقاية ضد التعديلات الراديكالية. وزعم بأن علاقة أمريكا مع سوريا تحسنت، وكنتيجة لحادثاته مع الرئيس الأسد سينشأ قريباً قسم للمصالح (الأمريكية) في دمشق، وأن هذا سيؤدي إلى حوار أفضل، ويمكن أمريكا من أن تلعب دوراً أكثر فعالية بين إسرائيل وسوريا. وبالنسبة لإسرائيل، ذكر أن حقيقة الوضع قد بدأت تستقر في أذهان الإسرائيليين، وإذا كسب حزب عمال غولدا ماثير تأييداً كافياً فعلى الأقل سيقضي الباب مفتوحاً. وأن إسرائيل تجد نفسها عاجزة عن تحمل حرب استنزاف أخرى، أو أن تحقق نصراً ساحقاً حاسماً، وأن الإسرائيليين ابتدأوا يدركون هذه الحقيقة البغيضة ويبدو أنهم يتحركون بألم مضمّن نحو مفاوضات جدية. ونصح كيسنجر باستمرار تزويد إسرائيل بالأسلحة عن طريق الخط البحري، وأن ذلك ضروري بصورة مطلقة. ولكن نصراً يمينياً (في الانتخابات الإسرائيلية) يمكن أن يعقد بصورة خطيرة جهود أمريكا لتحقيق السلام.

هذا ما كتبه كيسنجر للرئيس نيكسون قبيل انعقاد مؤتمر جنيف، وهو يظهر اتجاه كيسنجر وأهداف مساعيه، وهي إضعاف النفوذ السوفياتي والتقليل من دوره في الشرق الأوسط، وإحباط المطالب العربية، ونعت ما لا يحبه منها بأنه «مطالب راديكالية» و«غير قابلة للتحقيق»، وتشجيع تنازلات الرئيس السادات، وإغراق المساعدات والعون على إسرائيل بحجة أن ذلك يجعلها أكثر استعداداً للتفاوض لتحقيق السلام. وهذا بالطبع تبرير زائف ومغايير للحقيقة وحافز قوي لإسرائيل على التصلب ومواصلة العدوان. ويستمرس كيسنجر فيقول في كتابه **سنوات التبدل الضعيف**:

«في جنيف قبل عيد الميلاد مباشرة في ١٩٧٢، اجتمع العرب والإسرائيليون للتفاوض لأول مرة في ربع قرن. قبل هذا المؤتمر، وبعد ما كانت هناك دبلوماسية معقدة، فإن حماس الإسرائيليين الذين كانوا قد طلبوا لأمد طويل بمثل هذا اللقاء تناقص بنسبة مباشرة لقرب انعقاده، ولكن كل من المهم أن ينعقد المؤتمر بأسرع وقت ممكن للحفاظ على وقف إطلاق النار وللرمز إلى الاتجاهات نحو صنع السلام، وبالأخص لخلق إطار للفصل بين القوات الذي كنا قد ألزمتنا أنفسنا به».

وذكر كيسنجر بأنه لأول مرة ترسل دولتان عربيتان، هما مصر والأردن، ممثلين من مستوى رفيع ليجلسوا حول الطاولة نفسها مع مندوب إسرائيلي رسمي.

«حتى سوريا وافقت على الاحتفاظ بكرسي خال لها حول الطاولة وأمامه لوحة باسمها، وكانت عضوة رسمية في المؤتمر وتستطيع أن تحضر اجتماعاته الكاملة أو لجانه الفرعية».

ولكن كيسنجر لم يخف بأن الفكرة الأصلية من عقد المؤتمر كانت جمع العرب والإسرائيليين تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للبحث في تسوية شاملة وليست جزئية. ولكن استراتيجية الخطوة خطوة أمريكية تقبلت، لأن جميع الأطراف في رأي بمن فيها سوريا (الراديكالية) والسوفيات، كل لأسبابه الخاصة، وافقت على أن مواقع القوات الحربية المتشابكة الناتجة عن القتال كانت «مرجحة وخطرة ولا تمتثل». وكان المؤتمر لازماً لضبط جميع الأطراف في عمل رمزي واحد «يمكن كل طرف من أن يتبع سبيلاً منفصلاً إلى حين على الأقل». والسادات كان يريد التقرب من الولايات المتحدة، ولكنه كان لا يريد أن يبتعد كثيراً عن السوفيات قبل أن يضمن تأييد الولايات المتحدة، وكان يريد أن يتحرر من القيود التي يمكن أن تفرضها عليه سوريا في اتجاهاته نحو الولايات المتحدة ونحو الطول الجزئية المنفصلة. وفي الوقت نفسه كان يحتاج إلى سوريا ليبقي خيار العودة للحرب متوافراً لديه للضغط على الولايات المتحدة

وإسرائيل، فيدون التحالف مع سوريا كان هذا الخيار خياراً غير ناجح. وكان السادات يحتاج لمؤتمر جنيف كشبكة أمان يلجأ إليها إذا فشل في مساعيه وخططه للانفرادية. وحتى سوريا التي كانت لا تعترف بإسرائيل وبأي حق لها في البقاء، اضطرت للدخول في مفاوضات لفصل القوات «بسبب وجود القوات الإسرائيلية على أبواب دمشق».

ويقول كيسنجر انه كان لإسرائيل مصلحة في المشاركة بمؤتمر جنيف، لأنها رغم استعصامها لإبقاء قواتها غرب قناة السويس، فإنها كانت ستحتاج إلى عدة ألوية للمحافظة على الأراضي التي تحتلها هناك، وذلك يمنعها من تسريح قواتها، كما أن بقاء قواتها قرب دمشق سيحرمها من استرجاع الأسرى الإسرائيليين من سوريا. والاتحاد السوفياتي الذي لم يستطع تحقيق المطالب العربية عن طريق تزويد العرب بالسلاح، ولم يكن راعياً في مجابهة مباشرة مع الولايات المتحدة، كما أثبت إنذار الاستعداد النووي الأمريكي، أراد انعقاد المؤتمر لفرض قيود على خطط الولايات المتحدة، ولكي يتكسب فضلاً إذا حقق المؤتمر شيئاً من النجاح، وليضع اللوم على الولايات المتحدة إذا فشل المؤتمر. و:

«ديمقراطيات أوروبا الغربية الصناعية واليابان كانت متفرجة على مضيض كانت تريد تقديم دبلوماسياً لإنهاء حظر البترول وتخفيضات الإنتاج التي هدنت بتحطيم اقتصادها. ولكنها لم تكن بالتاكيد متحمسة بشأن (الرعاية) الأميركية - السوفيتية للمفاوضات التي اقضيت عنها، وذلك ربما عن أن سياساتها ذاتها ساهمت في قيام هذه الحالة. إنها عرضت مثل هذه الاتفاقية التي كانت مأمولة لأنها كانت تطلب بصورة مستمرة بمعالجة شاملة».

ووصف كيسنجر الخطابات العربية في المؤتمر بأنها كانت متشددة، وقال بأن هذا التشدد اقتضته ضرورات السياسة العربية ولم يكن تعبيراً صادقاً عن مواقع متصلة من الناحية الفعلية. أما بالنسبة إلى غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، فقد ذكر كيسنجر بأن خطته كانت معتدلة بالنسبة إلى الماييس السوفياتية، فهو انتقد الاعتداءات الإسرائيلية وطالب بالعودة إلى خطوط ١٩٦٧، ولكنه أكد على أنه يترب على العرب بأن يقللوا سيادة إسرائيل وحققها في البقاء الوطني، وطالب ممثل مصر إسماعيل فهمي بانسحاب إسرائيلي كامل لخطوط ١٩٦٧ وحق تقرير المصير للفلسطينيين، واعترف بحق كل دولة - وهذا ضمناً يشمل إسرائيل - في استقلالها السياسي وحرمتها الإقليمية. وكانت كلمة رئيس الوزراء الأردني السيد زيد الرفاعي شديدة عدد فيها اعتداءات إسرائيل، ولكن كيسنجر وصف أفكار الرئيس الأردني الشخصية بالاعتدال الكبير. وامتدح كيسنجر فصاحة أبا اييان وزير خارجية إسرائيل، ووصف خطابه بأنه كان:

«أطول وبوضوح أفضل خطاب بين خطب المؤتمر - معتدل في اللهجة ثابت في المضمون - فإنه شدد على أهمية واجبات السلام القانونية ورفض فكرة دولة فلسطينية وطالب بالصبر فيما كان لا بد أن يكون جهداً مطوّلاً».

لم يسفر مؤتمر جنيف عن نتائج سياسية ذات شأن، واقتصّر الأمر على تشكيل لجنة عسكرية للبحث في الفصل بين القوات على جبهة سيناء وقد فشلت هذه اللجنة في مهمتها. غير أن كيسنجر ضمّن من شأن هذا المؤتمر، وزعم أنه كان خطوة كبيرة إلى الأمام بعد الوضع الذي قام نتيجة لحرب أكتوبر:

«خلال تلك الحرب، كوابيسنا كانت فوز السلاح السوفيتي وتزايد النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط والهلع الإسرائيلي وتضايف الدول العربية وراء برنامج راديكالي معاد للولايات المتحدة. وتحالف أوروبا واليابان منفصلات عنا ومساندات للضغوط الراديكالية خوفاً من خسارة تمويلات البترول. مؤتمر جنيف فتح الباب للسلام الذي واجته مصر وإسرائيل فيما بعد، والذي سيكون من المأمول أن تلج دول أخرى من الشرق الأوسط في الوقت المناسب» (سنوات التبدل العنيف).

أميركا هي «عقوبة الله» للجنسى البشري

فيما بين ١١ و ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣، قام كيسنجر بعدة زيارات لمصر وإسرائيل والأردن وسوريا حيث تابع مباحثاته بشأن تسوياته للنزاع العربي - الإسرائيلي ومشاكل فصل القوات. وبدا له بأن الرئيس السادات متلهف على الإسراع في الوصول إلى حل لفصل القوات على القناة. وتم الاتفاق أخيراً على بقاء سبعة آلاف جندي مصري فقط على الضفة الشرقية للقناة، في مساحة محددة إلى الشرق

من القنّاة. ورفضت إسرائيل اقتراح الأردن بأن تتسحب عن أريحا مقابل تراجع للقوات الأردنية لمسافة قصيرة شرق نهر الأردن، وإدخال قوات من الشرطة الأردنية إلى المنطقة التي تتسحب منها القوات الإسرائيلية. وكانت حجة الحكومة الإسرائيلية، حسبما ذكر كيسنجر، أن مثل هذا الانسحاب يتعارض مع مشروع (الون) الذي يهدف إلى بقاء قوات إسرائيلية ومستوطنات عسكرية على طول نهر الأردن. كما يتعارض مع موقف الحزب الديني الإسرائيلي المشترك في الحكومة الإسرائيلية المعارض لأي انسحاب من الضفة الغربية. وفي سوريا التقى كيسنجر بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، (وصفه بأنه عنيف هجومي النزعة وعنيف في وطنيته ومعزز ببرايدكاليتيه)، ودلّل على نظرية خدام لأمريكا بذكر تعليق نائب الرئيس السوري على قول السفير الأمريكي ريتشارد مورفي عندما كانت طائيرة كيسنجر تهبط في المطار:

«أظن أن الطائيرة هي عقوبة الله للجنس البشري».

نفرد خدام ببساطة:

«لا. إن أمريكا هي هذه العقوبة». (سنوات التبدل العنيف).

وفي لقائه مع الرئيس حافظ الأسد، علّق الرئيس السوري على ما نقل إليه من أقوال كيسنجر للملوك والرؤساء العرب من أن أمريكا لا تقبل أن ينتصر السلاح السوفياتي على السلاح الأمريكي، واقترح مارحاً أن يسلم الجيش السوري بأسلحة أمريكية، وبذلك ينشأ وضع يكون فيه السلاح الأمريكي في يد سوريا مواجهاً للسلاح الأمريكي في يد إسرائيل. وأضاف الرئيس الأسد بأن المشكلة يجب أن تصور على أنها العرب ضد إسرائيل، وليس أمريكا ضد الاتحاد السوفياتي. ويذكر كيسنجر بأن الرئيس الأسد قبل مبدئياً أن تبدأ مفاوضات لفصل القوات على الجبهة السورية تحت رعاية أمريكا، واقترح خطة تقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع ما احتلته إسرائيل في الجولان في حرب ١٩٧٢، ومن نصف مرتفعات الجولان التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، وتحديد منطقة تكون محدودة السلاح على جانبي الخط الفاصل بين القوات. ويذكر كيسنجر أنه عندما سمع هذا الاقتراح، جالت في خاطره الأفكار عن:

«المفرقات الثارية التي ستور عندما تسمع جولدا [رئيسة وزراء إسرائيل] بهذه الخطة المقترحة».

ولكنه لم يناقش الرئيس الأسد بشأن خطته، لأن إسرائيل لم تكن قد وافقت بعد حتى على مبدأ التفاوض مع سوريا. واكتفى بأن يقول للرئيس الأسد بأنه سينقل إلى الحكومة الإسرائيلية تلك الخطة عند عودته عن طريق إسرائيل، وأظهر الرئيس الأسد بعض الاستعداد لأن يعد بتقديم قائمة بأسماء أسرى الحرب الإسرائيليين، وأكد بأن أحداً منهم لم يموت. واعتبر كيسنجر بأن سوريا تقبلت سياسة الخطوة خطوة. ولكن إسرائيل لم تلزم نفسها بالتفاوض مع سوريا. كما أنها لم تتجاوب بشأن مقترحات الانسحاب مسافة قصيرة غرب نهر الأردن حول مدينة أريحا. ووصف كيسنجر موقف سوريا والرئيس الأسد بأنه كان يدل على عدم الخضوع للاتحاد السوفياتي، وعدم التلطف على مشاركة السوفيات في المفاوضات، كما يدل على الرغبة في أن تقوم الولايات المتحدة بدورها الفعال في محاولة التوصل لفصل القوات والتسوية. وأن الرئيس الأسد قبل بخطوات كيسنجر الأولية، فذكر عدد أسرى الحرب الإسرائيليين، ثم قدم قائمة بأسمائهم، وقبل بزيارة الصليب الأحمر لهم، وقبل بأسلوب كيسنجر في معالجة الأزمة الذي كان يمكن أن يكون قد قصد منه بالدرجة الأولى، بقدر ما يعلم الرئيس الأسد، إضاعة الوقت. وكتب كيسنجر في كتابه سنوات التبدل العنيف:

«قائد أكثر جارات إسرائيل ميلاً للقتال والنضال وامن بكل أوراقه على الولايات المتحدة. في الإطار السوري كان عملاً جريئاً يضاهي تغيير مسار السادات قبل بضعة أسابيع. ولكن - بخلاف - زميله المصري لم يذهب الأسد أبعد من ذلك. فبعد أن قام بخطوته الأولى تصرف وكأنه أصبح على الولايات المتحدة أن تحلق الأهداف وأن تحل العضلات. إنه لم يجد ضرورة - أو ربما لم يكن لديه المجال - للأعمال المتسامية الكريمة التي خلق الرئيس المصري بها الإطار النفسي الذي لم يترك خياراً سوى السلام».

وقال الرئيس الأسد لكيسنجر بأن هناك فرقاً بين السلام والاستسلام. وأنه إذا لم يقدر على استرجاع الحق العربي اليوم فإنه سيستطيع أن يسترده في غد.

حسب عرض كيسنجر، لم يكن الوصول إلى اتفاق بين سوريا وإسرائيل أمراً سهلاً. وكانت هناك صعوبات في هذا السبيل لحل أساسها كان توافق الولايات المتحدة وإسرائيل في عدم الرغبة في انسحاب إسرائيلي من الجولان. وكانت الثقة بين سوريا وإسرائيل منعمة، وكانت:

«طالبان بنفس الأرض: فلسطين جزء من سوريا الكبرى. وإسرائيل عتبة في طريق الوحدة العربية».

وكانت إسرائيل تدرك أن سوريا أكثر جاراتها المحاذية ميلاً للقتال وحقدًا وعناداً. وبالمقارنة، زعم كيسنجر أن:

«مصر في أعماقها لم تشعر بواجب نحو فلسطين. فلقد كان عليها أن تتغلب على حوافزها (المصرية) لتكرس نفسها للقضية الفلسطينية. وبالتأكيد، فإنه من التقدير للايديولوجية العربية أن مصر ضحت الكثير لوقت طويل لقضية بعيدة (عنها) عاطفياً».

وأشار كيسنجر إلى أن لبنان تلثف على السلام، ولكنه كان يخشى على تماسكه غير المتين، فلم يلعب دوراً نشطاً في دبلوماسية الشرق الأوسط، وطالب بـ «وطن قومي» للفلسطينيين لسبب سلمي، هو حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي هدت تماسك الشعب اللبناني. والأردن كان مستعداً دائماً للتفاوض في جميع المراحل تقريباً. أما سوريا فقد «جعلت التصليب صفة قومية»، ورفضت بثبات أن تقبل بإسرائيل أو أن تتحدث معها بأي شكل في أي منبر، أو أن تفكر في أي وساطة مبنية على فرضية أن إسرائيل لها حق في الوجود و:

«كانت القيادة السورية فخورة حساسة سريعة التأثير بالإسامة سريعة الغضب والإغظة. كانت تتناضل لكي يعترف بجدارتها وأهليتها. إنها تستهلك طاقة في دفع الترفع (عليها) - إسرائيل تشارك العديد من صفات سوريا».

وفي سوريا وجد كيسنجر خلال مفاوضاته المتعددة بأن السياسيين السوريين كانوا الايديولوجيين المتحمسين بالليبادي، وأن القادة العسكريين كانوا العنصر الراغب في السلام لأنهم كانوا يعرفون مضاطر وتكاليف الحرب المستمرة مع إسرائيل. وأنهم حسبما قال له الرئيس الأسد بشيء من الدعاية «يجبون الروس بقدر ما احبهم كيسنجر». أما إسرائيل فكانت تتألم لإرجاع مجرد أشبار من الأرض العربية «وكانها انتزعت من لصمها».

وفي النهاية، تم الاتفاق على أن تنسحب القوات الإسرائيلية مسافة مائتي متر غرب مدينة القنيطرة، تأتي بعدها مساحة منزوعة السلاح. ويتمركز القوات الإسرائيلية على تلال دون أسلحة قادرة على ضرب القنيطرة في خط مستقيم. وتخلي إسرائيل المراكز العسكرية التي كانت تطلق القنيطرة من جانبيين. ويسمح للمدنيين الإسرائيليين بزراعة الأراضي المنزوعة السلاح. وشمل الاتفاق بعض القيود الخاصة بمواقع أنواع من الأسلحة والدبابات، ونص الاتفاق على تمركز قوات الأمم المتحدة للفصل والمراقبة في المنطقة العازلة بين القوات السورية والإسرائيلية حسب بروتوكول ملحق بالاتفاق. وعلى أن اتفاق الفصل ووقف إطلاق النار وجميع النار وجميع الأعمال الحربية كان تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨) بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. ورفض الرئيس حافظ الأسد الالتزام بمنع نشاط الفدائيين الفلسطينيين من منطقة الجولان، ولكن كان هناك تقاهم بين كيسنجر وإسرائيل بأن رد إسرائيل العسكري على مثل هذا النشاط لن يعتبر خرقاً لوقف إطلاق النار. وبأن الولايات المتحدة ستقف سياسياً إلى جانب إسرائيل. وبتاريخ ٢١ مايو/ أيار ١٩٧٤، تم التوقيع على اتفاق فصل القوات على الجبهة السورية.

كانت استراتيجية أمريكا في الشرق الأوسط، في شباط/ فبراير ١٩٧٤، تتركز على التوفيق بين عدوين لدودين حتى الموت هما سوريا وإسرائيل، حسبما ذكر كيسنجر، وكل شيء توقف على إدراك الأطراف لقدرة الولايات المتحدة على التفاوض بينهما لتحقيق فصل للقوات على مرتفعات الجولان. فطالما ظن القادة العرب بأن الولايات المتحدة، الولايات المتحدة فقط، هي القادرة على تحقيق هذا الفصل، فستكون هناك مصداقية لتأكيدهم بأنهم لن تبذل الجهد في هذا السبيل إلا إذا ألغى حظر البترول. فلقد ربط كيسنجر بين فصل القوات وبين إنهاء الحظر، واعتبر هذا الربط «قراراً شجاعاً أو ربما قراراً متهوراً»، لأنه كان يعلم بأن الولايات المتحدة كانت على كل حال تريد إنجاز فصل القوات للمحافظة على سيطرتها

على التحركات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، وللحيلولة دون انعزال السادات في المنطقة والعالم العربي. غير أن الولايات المتحدة أرادت في الوقت نفسه أن تقلب سلاح البترول ضد المنتجين، وكان من صلب سياستها أن تستنفر الدول المستهلكة للبترول التي كانت قلقة بشأن إمداداته لدرجة أنها كانت تواجه خطر «الابتزاز السياسي». ويذكر كيسنجر أنه طبق هذه السياسة في تعامله مع سوريا بشأن فصل القوات في الجولان. وكانت مجموعة الشروط الأولية التي أعدها تنص على الجدول التالي بالتتابع:

- ١ - تبلغ أميركا إسرائيل بعدد الأسرى الإسرائيليين في سوريا.
 - ٢ - ترسل سوريا قائمة بأسماء الأسرى لقسم المصالح السورية في واشنطن.
 - ٣ - يطلب من إسرائيل أن تقدم اقتراحاً محدداً بشأن فصل القوات، ويسلم هذا الاقتراح لكيسنجر مقابل تسليم إسرائيل قائمة بأسماء أسرى الحرب الإسرائيليين.
 - ٤ - بعد أن يقوم الصليب الأحمر بزيارة أسرى الحرب الإسرائيليين في سوريا، يقوم كيسنجر بنقل مقترحات إسرائيل بشأن فصل القوات إلى الرئيس الأسد، وفي الوقت نفسه يطلب من إسرائيل أن ترسل مسؤولاً رئيسياً إلى واشنطن للبحث في تعديلات ممكنة.
 - ٥ - تبدأ عملية التفاوض في إطار مجموعة العمل الإسرائيلية المصرية الموجودة في جنيف.
- ولكن كيسنجر بأنه لن يباشر في المفاوضات حتى يرفع حظر البترول. وطلب كذلك من السفير الأمريكي (ايلتس) في القاهرة أن يبلغ شروط الاقتراح إلى وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي، وأن يشدد على أنه يجب إلغاء حظر البترول حالاً. ويذكر كيسنجر أن الرئيس الأسد انتظر ثماني وأربعين ساعة فقط لينفذ الخطوة الأولى من مجموعة الشروط. وبلغ أميركا في ٧ شباط/ فبراير (١٩٧٤) بأن عدد أسرى الحرب الإسرائيليين في سوريا كان خمسة وستين، وعلق كيسنجر على ذلك بأن:
- «إسرائيل عرفت الآن بأن سوريا لا يمكنها أن تسلم عدداً أقل كجزء من اتفاقية الفصل».

سأرفع حظر البترول من أجل الرئيس نيكسون

في شباط/ فبراير، جاء الوزيران السعودي والمصري عمر السقاف واسماعيل فهمي إلى واشنطن، وفي بادئ الأمر، امتنع الرئيس نيكسون عن مقابلتهما استجابة لرأي كيسنجر إلا إذا صدر وعد بإلغاء حظر البترول من دون شروط. فأكد الوزيران بأن حظر البترول سيقف من دون شروط قبل نهاية شباط/ فبراير (١٩٧٤)، بغض النظر عن مشكلة فصل القوات على الجبهة السورية. ولكن عندما اجتمع الوزيران بالرئيس نيكسون في ١٩ شباط/ فبراير، تراجع الوزير السقاف قليلاً عن معنى (من دون شروط) وقال، حسبما ذكر كيسنجر:

«صحيح أنه ليس هناك شرط لرفع الحظر. ولكن يجب أن تحفظوا! إذاهانكم بأنه لن يرفع مقابل لا شيء».

(سنوات التبدل العنيف).

واعترض كيسنجر بشدة على هذا التحفظ. ولكن الرئيس نيكسون قال بعبارة يمكن أن تعتبر حلاً وسطاً للموقف، بأن رفع الحظر سيمكن الولايات المتحدة من أن تعمل لتحقيق السلام وتساعد للمدى الذي تريده من بما في ذلك تقديم المساعدات. وإذا رفع الحظر فإنكم ستلعبون دوراً حاسماً في الإسراع في الوصول إلى اتفاقية. وإلا فإنكم ستجعلون من الصعب لنا أن نلعب دوراً مفيداً. والسؤال الأساسي هو هل تريدوننا أن نلعب دوراً كبيراً لنجعل إسرائيل معقولة، ولنعمل لتحقيق سلام معقول. هذا هو الأمر المعروض - مساعدتنا اقتصادياً وصناعياً وثقافياً - المهم ليس الحظر أو الشروط المرتبطة به ولكن الفرصة للبناء في الشرق الأوسط. وأعلن اسماعيل فهمي بأن ما سمعه لتوه كان له «أهمية تاريخية»، وعلى أساسه سيقف الحظر ولن يكون هناك ربط بفصل القوات. وقال عمر السقاف (وكان ما سمعه كان (تتازلاً) جديداً):

«هذا ما كان في ذهننا. إننا لا نريد أن نلزمك يا سيدي الرئيس. ولكن هذا هو ما كنت أريد سماعه».

هذه كانت صورة تبين حدود طاقة العرب المتدنية.

كان الرئيس نيكسون يبحث الرئيس السادات على السعي لإلغاء حظر البترول. ووعده السادات بأن يفعل ذلك، وكتب له بأنه أرسل مبعوثاً خاصاً للملك فيصل وغيره من الرؤساء العرب لتحقيق هذه الغاية، ولكن جهوده لم تنجح في بادئ الامر. وأرسل السادات رسالة أخرى للرئيس نيكسون بواسطة مندوبة الولايات المتحدة في الامم المتحدة التي قابلت السادات بصفة شخصية، وأبلغها: «إنني سارفع الحظر. إنني سارفعه من أجل الرئيس نيكسون»^(١٩).

كانت مندوبة الولايات المتحدة هذه هي ممثلة السينما الشهيرة عندما كانت طفلة شيرلي تمبل (بلاك). وبالفعل، كان الرئيس نيكسون يهدد بأن الولايات المتحدة لا تقبل ضغط البترول، وأنه إذا استمر الحظر فإنها لن تبذل جهودها لتحقيق السلام. وفي ١٨ آذار/ مارس بعد ستة أشهر من بداية الحظر، وافقت سبع دول عربية من أصل تسع دول على إلغاء حظر البترول. ولكن بعد أن ألغى الحظر وأغرق البترول أسواق العالم لم تظهر جهود امريكية مثمرة لتحقيق تسوية أو سلام عادل أو حتى شبه عادل.

في ١ آذار/ مارس (١٩٧٤) وكان كيسنجر في زيارة للقاهرة، أعلن السادات عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع الولايات المتحدة. وارتفع العلم الاميركي على سارية السفارة الاميركية في عاصمة مصر، وألقى كل من اسماعيل فهمي وكيسنجر خطابين قصيرين. ويذكر كيسنجر بأن ذلك اتاح للإعلام المصري إبراز عودة العلاقات والخطابين، بحيث كشف ذلك انباء وصول وزير الخارجية غروميكر إلى القاهرة اثر مغادرة كيسنجر لها مباشرة. وعلق كيسنجر على ذلك بشيء من الشماتة والإرتياح بأن «السادات ما كان يمكن أن يجعل خط سيره الجديد اوضح من ذلك»، وإن ذلك كان هدفاً مدروساً لغروميكر (وروسيا) من القاهرة.

خلال زيارته المتعددة للشرق الأوسط وفي واشنطن التقى كيسنجر بعدد من وزراء الخارجية العرب، ومن الطريف والمؤلم أن ننقل بعض ما كتبه عنهم وعن علاقاتهم مع بعضهم حسبما تكتشفت له أو حسب زعمه، وهو يقول ما معناه:

«فهمي (وزير خارجية مصر) كان اول صلة مطولة [لكيسنجر] مع تلك المجموعة غير العادية من وزراء الخارجية العرب، الذين تحدثوا عن انفسهم «كأخوة» ولكنهم بدوا بأنهم لم يجدوا أبداً شيئاً طيباً ليقولوه الواحد عن الآخر. وبما أنهم كانوا يتشككون بصورة مرضية في مقاصد بعضهم البعض، فإنهم كانوا يتبادلون المعلومات بسرعة تخطئ الانفلس مخفين أهدافهم الحقيقية بتكتم متكرر بذراة اللسان... «أخوة» فهمي كانوا يتدبرون بأنه كان انسب لاجتماع وزاري [لحلف] الناتو وليس لاجتماع في الجامعة العربية، وهو (اسماعيل فهمي) اعتبرهم هواة جهلاء مهتمين بالفضل البطولي أكثر من الانجاز العملي». (سنوات التبذل العنيف).

ويقول كيسنجر عن الوزير اسماعيل فهمي الذي جاء لواشنطن في ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٧٣)، بأنه كان يلجأ إلى الدعاية الهجومية في لقاءاته معه، وأنه لم يتدد خلال الزيارة (في ذلك الوقت العصيب) بالولايات المتحدة بشأن خرق وقف إطلاق النار:

«رغم أنه كان من الطبيعي أن يولمنا لمجرتنا عن تطبيق ما فاضنا عليه. واستدعنا لأننا توصلنا إلى وقف إطلاق النار، ولأننا بدنا عملية التفاوض بين اسرائيل ومصر في موقع الكيلو (١٠١)».

وأن مديحه للأمريكيين كان ليكسب تأييد الولايات المتحدة. وأنه أكد بأن مصر ترغب في تبديل موقفها ليس من الولايات المتحدة فقط وإنما من اسرائيل أيضاً، وأن مصر لا تريد أن ترمي اسرائيل في البحر أو غزوها، وذلك بغض النظر عن القضية الفلسطينية. وهذا يعني أن مصر تقبل ببقاء دولة اسرائيل. «فهمي لم يترك مجالاً للشك في أنها [مصر] لن تدع الفلسطينيين يقفون في طريق التسوية». وطلب اسماعيل فهمي بخلق الثقة بين مصر وإسرائيل. ومن جانبه طالب كيسنجر برفع حظر البترول كشرط وكحافز لأمريكا لبذل جهودها لتحقيق التسوية بما في ذلك مشكلة الجيش الثالث المحاصر، وكالعادة يشير كيسنجر إلى مشاعر اسرائيل ومخاوفها بتعاطفه وتفهمه المعتادين:

«كل التنازلات للموسى - فوق كل شيء الأرض - كان يجب أن تقدم من اسرائيل، وبمجرد أن تقدم فهمي غير قابلة للاسترداد. ما يقدمه العرب في المقابل كان شيئاً غير ملموس مثل الاعتراف الدبلوماسي أو حالة سلام

قانونية يمكن دائماً أن تعدل أو حتى أن تلغي.. الأمل بأن إسرائيل يمكن أن تقبل أخيراً من جاراتها كانت تجعله بأماناً. المعرفة بأن الاعتراف من الدول الأخرى كان بداية الدبلوماسية وليس نهايتها، و (كذلك) الشك في أن أي تغيير في السياسة العربية سيكون حقيقياً أو دائماً.

هذا التحليل لوساوس إسرائيل حتى لو كان صحيحاً، فإنه يظل ناقصاً ولا يستكمل رسم الوضع الحقيقي. فالأرض التي طلب من إسرائيل إعادتها هي أراض عربية، وإعادتها لأصحابها تقلل بدلاً من أن تزيد من خطر الحرب وأعمال العنف الدموي. ثم إن العرب قبلوا بتنازلات لا تقتصر على مجرد حالة سلام، واعتراف بحق كل دولة في المنطقة بحدود آمنة ومعترف بها وبسلامتها وسيادتها داخل تلك الحدود، وإنما شملت تلك التنازلات إجراءات ملموسة يرى الكثيرون أنها تمس السيادة، منها مناطق عربية منزوعة السلاح وضمانات من الدول الكبرى، وفوق كل هذا كانت هناك الضمانة الكبرى، وهي التزام الولايات المتحدة الرسمي والفعلية بحماية إسرائيل وبمساعدة إسرائيل وإغداق الأسلحة الوفيرة عليها لتظل قوية قادرة على اجتياح الأراضي العربية في أيام قليلة. وهذا الالتزام الأمريكي لم يكن وعداً أو مجرد تطمين معنوي غير ملموس، وإنما كان أمراً فعلياً مجرباً، أحس بثقله العرب والاتحاد السوفياتي والعالم بأسره، ووصل إلى حد التهديد النووي الرهيب لمصلحة إسرائيل.

من المفارقات التي ارتبطت برحلات كيسنجر الموكية في الشرق الأوسط، أن المترجم الذي رافقه وقام بمسؤولية الترجمة في الرياض ودمشق كان الفلسطيني عيسى الصباغ الأمريكي الجنسية، الذي كان أصلاً يذيع من الإذاعة البريطانية وصوت أميركا ثم التحق بوزارة الخارجية الأمريكية، وكان عمله الرئيسي، فترة رحلات كيسنجر، مساعداً خاصاً للسفير الأمريكي في السعودية. ويذكر كيسنجر أن خلفه عيسى الصباغ كـ (فلسطيني) عكست كارثة الشرق الأوسط ومشاعره الجامحة، وإن قلبه كان مع الفلسطينيين ولكن عمله مع كيسنجر كان:

«في خدمة سياسة أعطت لتلك المشكلة أولوية منخفضة نسبياً».

ويضيف كيسنجر بأن:

«تصرف طيلة الوقت كانت بلا شوائب كما لو كان يستطيع أن يدعم آمال شعبه بأفضل صورة عن طريق التجرد والإنجاز الممتاز».

في ١٠ حزيران / يونيو (١٩٧٤)، ابتداء الرئيس نيكسون رحلة إلى الشرق الأوسط، وقبل سفره اجتمع مع قادة الجالية الأمريكية اليهودية. وكان قلقاً من نظرتهم التي اعتبرها متسمة بقلّة التبصر وقال لهم بأن تزويد إسرائيل بالسلاح «ربما كان معقولاً قبل خمس سنوات ولكن ليس له معنى اليوم». وأنه يتوجب عليهم أن يدركوا بأن كل حرب جديدة ستكون أكثر تكلفة من سابقتها، لأن جيرانهم سيتعاملون كيف يحاربون وأنهم أكثر عدداً، وأنه إذا نظر إلى المستقبل فإنه يتوجب على أحد ما أن يردع السوفيات، كما فعل هو بإعلان الاستعداد العسكري النووي في ١٩٧٣. وأوضح تماماً (حسب قوله) بأنه لن يكون هناك (صك على بياض) في محادثات الولايات المتحدة مع إسرائيل. وأعرب عن تعاطفه مع احتياجات إسرائيل العسكرية وعن احترامه الكبير لشجاعتهم. وقال أنه يمكن في الحقيقة التساؤل فيما إذا كانت إسرائيل تستطيع البقاء لمدة طويلة في الزمن بينما يحيط بها مائة مليون عربي، وإن الأمل الوحيد على المدى البعيد يكمن في التوصل إلى تسوية ما في الوقت الذي يستطيعون فيه أن يتعاملوا من موقع قوة، وبينما تحقق الولايات المتحدة نجاحاً ظاهراً في فطام العرب بعيداً عن السوفيات ونحو مسارات أكثر مسؤولية^(١). ومع أن أقوال الرئيس نيكسون تدل على أنه كان يعتقد بأن إسرائيل كانت تعتمد على الحرب والقوة والمساعدات الحربية وغير الحربية من الولايات المتحدة، وإن هذا على المدى الطويل لن يحقق مصالحها أو يضمن لها البقاء، فإن المساعدات الأمريكية استمرت ومكنت إسرائيل من المثابرة على تصلبها وتكرار عدوانها، والاحتفاظ بالأراضي العربية والتطلع إلى المزيد من التوسع في ظل الحماية الأمريكية والمشاركة الأمريكية.

الرئيس نيكسون يزور الشرق الأوسط

وصل الرئيس نيكسون إلى القاهرة في ١٢ حزيران/ يونيو واستقبله الرئيس السادات وعقيلته في المطار. وقال له في السيارة التي اقلتهما «هذا يوم عظيم لمصر». ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته أن استقباله كان حافلاً، وأن التقديرات المتحفظة حددت عدد الجماهير بأكثر من مليون شخص. وبدا له بأن مشاعر الجماهير كانت صادقة. وأن السادات صرخ في أذنه ليمسعه فوق هدير الجماهير: «هذا ترحيب حقيقي من القلب. إن هؤلاء الناس يريدون أن يكونوا هنا. إنه يمكن احضار الناس ولكن لا يمكن أن تجمعهم بيتسون».

كان الناس يهتفون بملء حناجرهم: نيكسون. نيكسون. وكان الرئيس نيكسون يعلم بأن السادات كان قد أصيب بنوبتين قلبيةتين خفيفتين في سنة ١٩٧٠ وأنه أصبح يعتني بصحته بصرص. وسجل نيكسون في مذكراته:

«الشيء الذي يهمني حقيقة هو: ماذا سيحدث إذا اختفى (السادات) من الصورة؟».

وعلى طريق القطار من القاهرة إلى الاسكندرية كانت هناك جماهير غفيرة، وكان السادات يشعر بأنه من المهم أن يراها معاً (نيكسون والسادات) أكبر عدد من الناس لإظهار العلاقة الجديدة بين مصر والولايات المتحدة. وأشار الرئيس نيكسون في مذكراته إلى الجماهير الفقيرة التي احتشدت لمشاهدته خلال زيارته لمصر وسجل فيها ما معناه:

«إن الإنسان يتسأل إذا كانوا قد خرجوا مجرد أنهم يظنون بأننا احضرنا كيساً مليئاً بالنقد لنعالج بها مشاكلهم. لا شك أن شيئاً من هذا يدخل في المسألة. إن ما قاله لي السادات كان أكثر من أنهم يشعرون بمحبة للأمريكيين قوية. جزء من هذا بالطبع هو ضيقهم من الروس».

ولسنا ندري إذا كان الرئيس نيكسون قد أطلع السادات على تساؤله المهيمن، عما إذا كان المصريون قد خرجوا لاستقباله لأنهم ظنوا بأنه أحضر كيساً من النقود لينفق ما فيه ليعالج مشاكلهم، أوليوزعه عليهم صدقة وتمنناً فيخفق من عوزهم. ولكن من المشكوك فيه أن يكون المصريون قد خرجوا تلقائياً ليعبروا عن محبة للحكومة الأمريكية، التي حرمت مصر وسوريا من انتصاراتهما على إسرائيل لاسترداد ولو جزء من الأرض العربية المحتلة، ومن الأرجح أن ما دفع تلك الجماهير للاحتشاد والهتاف وتوجيهات الرئيس السادات وأجهزته، والفضول الشعبي والأحاسيس بالإحباط والإرهاق، والرغبة في أن يعفوا أنفسهم من مشقة الاستمرار في النضال الذي حمل مصر وشعبها بطبيعة الحال خسائر جسيمة وألاماً وتضحيات ضخمة. ولقد اقترن بهذه الأحاسيس تلهف على سلام، شعر الكثيرون من المصريين بأن مصر قد استحققت بدماء أبنائها وخسائرها وتضحياتها التي قدمتها للقضية الفلسطينية والعربية. كما ظنوا بأن هذا السلام سيوفر لشعب مصر المساعدات والخيرات من أمريكا التي أثبتت بأنها أقوى القويات بين الدول. ومن الأكيد أن الرئيس السادات قد غذى هذا الظن وأوهم قطاعات من الشعب المصري بأن «الانفتاح» على العالم الغربي وأمريكا وارتباطه الجديد بها والتعاون معها، سيجعل الخير الوفير يتدفق على مصر فيعمّ الرخاء والهناء والحياة الرغيدة. وتبين فيما بعد على مر الأيام التي استشرى فيها الاستغلال والفساد تحت ستار الانفتاح، بأن الأحوال لم تتبدل حسب الآمال الموعودة، وإن مصر ظلت تعاني من المشاكل الصعبة والضيق الاقتصادي، وإن الحياة الطيبة لم تعد حتى سراً. ولعل السادات كان قد بدأ يشعر أو يدعي لنفسه وللآخرين بأن الدول العربية الأخرى عاجزة أو مقصرة، بحيث لا يمكن الاعتماد عليها والارتباط معها لتحقيق الأهداف العربية حسبما راه السادات مقبولة في ذلك الوقت، فاختار إنقاذ مصر ولو بمفردها ولو غضبت بقية الدول العربية وخاصمت مصر وشتمت السادات. وكان الجانب الآخر لهذا الاتجاه هو التقرب من الولايات المتحدة، والتأكيد لها بمختلف الأساليب برغبة السادات ومصر الأكيدة في اكتساب صداقتها والتعاون معها بصورة وثيقة. ولعل من مظاهر التعبير عن سياسة السادات هذه ما جاء في تقرير أرسله في ٢١ آذار/ مارس ١٩٧٤ هنري تيلور الصحافي، الذي كان سابقاً سفيراً لأمريكا في سويسرا إلى الرئيس نيكسون وجاء فيه، إنه قابل السادات من مدة قصيرة وإن السادات قال له:

«إنني قلق جداً على الرئيس [يقصد نيكسون]. إنني أحتاج إلى وقت. انني أتساءل إذا كان سيتاح لي الوقت. إنني أحتاج إلى ستة أشهر. هل تعلم ماذا أحب أن أفعل؟ إنني أرغب أن أحضر لواشنطن ولعارب لأجل الرئيس نيكسون». (مذكرات نيكسون).

صدرت هذه العبارات العاطفية عن الرئيس السادات أيام اشتداد أزمة فضيحة ووترغيت وتصاعد عملية (إدانة) الرئيس التي زعزعت مركزه، وذلك إضافة إلى خطر احتمال حدوث حادث يؤدي إلى تجديد الموقف السوري والموقف الإسرائيلي وإلى عودة مصر للقتال. ويبدو أن عبارات السادات رفعت من معنويات الرئيس نيكسون الذي كان متشوقاً لإحراز إنجاز في مجال السياسة الخارجية ليعزز مكانته داخل أميركا.

كانت زيارة الرئيس نيكسون إلى القاهرة رمزاً مهماً للتبديل الذي طرأ على العلاقات بين مصر والولايات المتحدة. ومن تعليقات كيسنجر عليها أنه لو تنبأ أحد قبل ستة بآن ملايين المصريين الهاتفين المحتاجين سيستقبلون الرئيس نيكسون في القاهرة والاسكندرية وكل قرية بينهما، ويحملون لافتات تقول «اننا ننتق بنكسون» لقليل إنه مجنون. وكذلك الأمر لو قال بأن سوريا الراديكالية ستدعو لزيارتها وتستقبل بحرارة في دمشق رئيساً أمريكياً، وكل هذا يحدث بعد ثمانية أشهر فقط من حرب الشرق الأوسط، الذي قامت فيه الولايات المتحدة بدور مورد السلاح لإسرائيل، وقام العرب فيه بحظر البترول عن أميركا، وقام السوفييت بالتهديد بالتدخل، وبذل الأوروبيون جهداً كبيراً في إبعاد أنفسهم عن الولايات المتحدة قدر الإمكان. ولا يستطيع الإنسان أن يدفع الظنون بأن موقف السادات وترحيبه بالرئيس الأمريكي وتقربه من أميركا دون مقابل، ربما كان أحد المؤثرات على التفكير الأمريكي بأنه مهما فعلت الولايات المتحدة لصالح إسرائيل وعدوانها على حساب العرب، فإن الرد العربي لن يكون الوقوف في وجه أميركا أو إنزال الضرر بمصالحها ومعاداتها بصورة فعالة مؤثرة، أو التحالف الوثيق مع الاتحاد السوفياتي. وفي تقدير الرئيس نيكسون كانت مصر مفتاح العالم العربي، وكان من أهداف أميركا توفير التأييد لها لتتابع خط سير:

«معتدل ولكي تشجع السادات وتقويه في أدواره كقائد لبلده ومؤثر بناءً وضروري في أي مفاوضات شرق أوسطية في المستقبل».

عندما إنتقل الرئيس نيكسون في رحلته إلى المملكة العربية السعودية، وجد بأن الملك فيصل تسيطر عليه الفكرة بأن الصهيونية والشيوعية تتآمران في كل مكان، وأن الصهيونية كانت وراء «الإرهابيين الفلسطينيين». ولكنه رغم «هذه العقدة» كان من أعقل القادة في المنطقة بأسرها بسبب ذكائه وخبرته الطويلة على مدى السنين من الحكم، وكان له دور كبير ونفوذ عن طريق مساعداته المالية لمصر وسوريا. وبطبيعة الحال بحث الرئيس نيكسون مع الملك فيصل مشكلة البترول وارتفاع أسعاره الخطير على العالم، وحته على جعل أسعاره معتدلة، فهاظهر الملك فيصل ميلاً لتخفيض الأسعار إذا قبلت الدول الأخرى المنتجة للبترول بنصيحته، وقال الرئيس نيكسون للملك فيصل بأنه يعتبر أنه من الضروري أن تكون المملكة العربية السعودية قوية لضمان أمن الخليج، وقال الملك بأنه من الضروري التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية. ولم يعلق على إشارة الرئيس الأمريكي إلى أن المفاوضات بشأن الضفة الغربية ستتقدم بصورة أسرع، إذا كان التزامه بالسياسات السعودية الأمريكية المشتركة في الشرق الأوسط. (مذكرات نيكسون).

وخلال مراسم الوداع، فوجيء الرئيس نيكسون عندما قال الملك فيصل على مسمع من الصحفيين المتحلقين حولهما:

«إن من يقف ضدك أيها الرئيس داخل الولايات المتحدة أو خارج الولايات المتحدة أو يقف ضدنا (نحن) أصدقائكم في هذا القسم من العالم، من الواضح أن في ذهنه هدف واحد، وهو أن يسبب تشرذم العالم واستقطاباً خاطئاً للعالم وجلب الشر، وذلك لن يؤدي إلى الاستقرار والسلام في العالم. ولذلك، فإننا نرجو الله العلي القدير أن يمدنا ويمدكم بوعونه حتى تتمكن كلانا من أن نتقدم يداً بيد وكثفاً بكثف لتتبع الأهداف النبيلة التي نشترك فيها نحن الاثنان وهي أهداف السلام والعدالة والرخاء في العالم». (مذكرات نيكسون).

ومن الواضح أن اقوال الملك فيصل هذه تعكس رغبته في أن يؤكد للرئيس الأميركي صداقته وتضامنه معه في الأهداف المشتركة.

اعتبر الرئيس نيكسون أن زيارته إلى سوريا تحتاج إلى أدق دبلوماسية في كل رحلته للشرق الأوسط، لأنه كان يعتبر سوريا أشد راديكالية في تعاطفها مع السوفييات وضد إسرائيل وضد أميركا بين الشعوب العربية. وذكر الرئيس نيكسون أن زيارته لسوريا شكلت صعوبة للرئيس الأسد، تتمثل في القصة التي رواها له الرئيس السوري عن ولده الذي كان يبلغ وقتها ثماني سنوات. كان الصبي الصغير قد شاهد استقبال الرئيس الأميركي على التلفزيون السوري، وعندما عاد الرئيس الأسد إلى بيته سأل ابنه الصغير:

«الم يكن هذا هو نفس نكسون الذي كنت تخبرنا لعدة سنوات بأنه رجل شرير خاضع تماماً للصهيانية وأعدائنا. كيف يمكنك أن تستقبله وتصافح به؟».

وقال الرئيس الأسد مبشراً:

«إن هذا هو السؤال الذي سيسأله كل شعبي، ولذلك يتوجب علينا أن نتحرك بخطى موزونة في تطوير علاقاتنا. لقد علم شعبي لسنوات أن يكرهوا الأميركيين، وفي السنوات القليلة كانوا يعلمون أن يكرهوا على وجه الخصوص نكسون الذي يمثل الرأسماليين الذين ساندوا دائماً الإسرائيليين، «نيكسون» ذاته الذي أنقذ إسرائيل في ١٩٧٣». (مذكرات نكسون).

وفي محادثاته مع الرئيس حافظ الأسد، حاول نيكسون أن يلجأ إلى التعميمات الملتوية ليتهرب من الالتزام بمساندة مطالب سوريا باسترداد الجولان بأكمله. وذكر كيسنجر بأن نيكسون اختار مثلاً سيئاً ليعين للأسد بأنه لا يجد من المناسب أن يكشف عن أهداف أميركا الحقيقية النهائية فقال:

«إذا اردت أن تدفع رجلاً من ظهر صخرة، فانت تقول له ارجع خطوة واحدة فقط إلى الوراء ثم خطوة أخرى وأخرى، فإنه لو عرف أين سيذهب (يقع) فإنه لن يرجع أية خطوات... إذا قلت ما في ذهني فإن ذلك سيقتني على الفرض، وستكون النتيجة عودة إلى الأسلوب الحربي الذي لم ينجح في ٢٥ سنة. هذا هو السبب الوحيد في أننا نريد أن نبقى لفة اقوالنا عامة».

ولكن الرئيس الأسد لاحق الرئيس نيكسون بأسئلته عن النقاط والأمور التي تقع في إطار العموميات، التي تشكل التطبيق العلمي لاستراتيجية أميركا الحقيقية، فسأل عن انسحاب الخطوة خطوة من الجولان، وعن تنفيذ القرار ٢٢٨ بأكمله، وهل ستسحب إسرائيل من مرتفعات الجولان عندما تسحب من سيناء. وأخيراً سأل دون أن يسمح للرئيس نيكسون بالتخلص، ما هو تصور الولايات المتحدة للحدود النهائية لإسرائيل في المستقبل؟ كان نيكسون شديد الكره لهذا النوع من الاستجواب، حسبما ذكر كيسنجر، ولذلك، فإنه لجأ إلى المراوغة والغموض في إجاباته قدر الإمكان، ولكنه اقترب كثيراً من موقف الرئيس الأسد بشأن انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان. غير أن كيسنجر حذر عبد الحليم خدام من التفاوض الزائد بالوعود التي يمكن أن تصدر في تلك المرحلة، وقال له بأن تحديد الحدود نهائياً لن يتم إلا بعد أن تضيق شقة الخلاف كثيراً.

ذكر الرئيس نيكسون في مذكراته بأن الرئيس الأسد أحدث انطباعاً جيداً لديه، وأنه مفاوض قوي صلب وذو جلد كبير وفيه غموض خفي، وأنه يتوقع أنه سيكون قائداً ديناميكياً إذا استطاع أن يضاف على توازن حكمه على الأمور. وتوقع الرئيس نيكسون أن يصبح حافظ الأسد (إذا لم يقتل أو يعزل حسب قول نيكسون) زعيماً له شأن في هذا الجزء من العالم، وأن «لدى الرجل عناصر من النبوغ بدون أي شك». وكان عمر الرئيس حافظ الأسد وقتئذ أربعة وأربعين عاماً. ووجد الرئيس نيكسون في خروج جماهير كبيرة لمشاهدته في دمشق رغم عدم الإعلان عن برنامج زيارته، مقياساً لرغبة الناس في صداقة الولايات المتحدة كبديل للسوفييات وفي السلام، وشعر بأنه:

«إذا لم تنجز الولايات المتحدة المبادرات التي يدلت فيها، فإنها ستصبح عرضة لنفور السوريين في نفس الفصل مع السوفييت».

وعندما قال الرئيس الأسد في حفل العشاء الرسمي على شرف الرئيس نيكسون: «لنفتح عهداً جديداً في

العلاقة بين بلدينا، اعتبر الرئيس الأمريكي أن هذه العبارة كانت دراماتيكية إذ أتت من رئيس سوريا. وفي نهاية الزيارة أعلن عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين سوريا والولايات المتحدة، وكان فصل القوات على الجبهة السورية قد حصل. وأعلن الرئيس نيكسون عن استعداد الولايات المتحدة لاستئناف التبادل التعليمي والثقافي، والتعاون في مجال النمو الاقتصادي السوري. وفي مطار دمشق عند الوداع قبل الرئيس الأسد نيكسون على الخدين، واعتبر نيكسون ذلك أرفع مجاملة ويادرة مهمة فوق العادة، لأنها أتت من رجل كان حتى أشهر قلائل أكبر مهيج محرض في العالم العربي ضد أميركا. وسجل الرئيس نيكسون في مذكراته اليومية بأن سوريا كانت، بدرجة كبيرة، أصعب بلد في تعامل الولايات المتحدة معها للتوصل إلى نوع من العلاقة الإيجابية المستمرة، وأنها كانت تريد أن تستخدم أميركا في تعاملها مع السوفيات، ولذلك فكر الرئيس نيكسون بأنه يتوجب النظر في كل طريقة ممكنة لإجراء تحركات أميركية نحو السوريين في المجال الاقتصادي.

توصل الرئيس نيكسون إلى قناعة بأن زيارته لمصر وسوريا ومحادثاته مع الرئيسين السادات والأسد، عززت الإمكانية الهائلة لدور الولايات المتحدة الجديد كقوة للسلام في العالم العربي، وذلك إذا تمكنت الولايات المتحدة أن تقوم بالدور القيادي. وإلى أن الرئيسين الواقعيين الوطنيين كانوا راغبين في السعي للتوصل إلى تسوية وفاقية مع إسرائيل، كضرورة مسبقة لتوجيه عنايتهم للتنمية وتطوير بلديهما. ويذكر الرئيس نيكسون أنه تشجع لما رآه «من مدى النفور الذي أبدى به السوفيت اتباعهم العرب عنهم»، وأن هذا النفور من السوفيات لم يقتصر على القادة العرب. واستعاد الرئيس نيكسون في ذهنه المودة التي أظهرها له المصريون، وقول السادات له بأن أميركا اكتسبت تأييداً شعبياً مالياً في سنة أشهر أكثر مما استطاع الروس أن يكسبوه في عشرين سنة. وكان خادم الرئيس نيكسون الذي رافقه في رحلته واسمه (مانولي) قد حدثه عن مودة من أحبك بهم من أفراد الشعب المصري (وكذلك في سوريا)، وأنهم أخبروه مزاراً بأن الروس «متجهمون خسيسون»، ويعيشون منعزلين ولا يعاملون الناس بلطف، أما الأميركيون فداشماً يبتسمون. وسجل الرئيس نيكسون في مذكراته:

«أعتقد بأن الشيء الذي هو في صالحنا في هذا الجزء من العالم - وأنا واثق في أجزاء أخرى من العالم - هو الحقيقة بأننا جميعاً لخطئنا، وبإستثناء بعض الأميركيين المتطرفين وخاصة في السلك الخارجي وبعض أصناف من رجال الأعمال، فإن معظم الأميركيين أساساً يحبون الناس الآخرين، ويتعجبون لآخر أنهم يريدون أن يحبوا، ولذلك فإنهم يبذلون في محاولة اكتساب الناس الآخرين. الروس يتركب نقصهم وتصميمهم الشيوعي المركز هم فصيل مختلف جداً، إنهم لا يتركبون صفاتهم الجيدة تظهر إلا عندما يعاملون مع من يعتبرونهم مساوين (لهم) بصورة كاملة».

واستعاد الرئيس نيكسون في ذهنه محادثة له مع الرئيس السادات، قال له فيها نيكسون بأنه يعتقد بأن المشكلة الحقيقية بين الصين وروسيا هي أن الصينيين في أعماقهم يعتبرون أنفسهم أفضل وأرفع مدنية من الروس، وعند ذلك انقسم السادات وقال:

«اتعرف: إن هذا نفس ما نشعر به. نحن المصريين أكثر تمدناً من الروس».

هذا ما قاله الرئيس نيكسون. ونحن نقول يا حبذا لو انعكست مزايا الشعب الأمريكي الطيبة والمبادئ الإنسانية القويمة التي تمسك بها في تاريخه على سياسات وممارسات حكوماته في الشرق الأوسط.

لم يجد الرئيس نيكسون استقبلاً حافلاً في إسرائيل، لأن بعض الجهات لم تكن راضية عن سياسته في الشرق الأوسط. وكانت غولدا مائير قد استقالت وجاء اسحق رابين إلى رئاسة الوزارة الإسرائيلية، وكان مهتماً بصورة فظة أن يعرف مدى الزيادة في المساعدات التي يمكن أن يعتمد عليها من الولايات المتحدة. ويذكر الرئيس نيكسون أنه حاول أن يجعل من الواضح لرايين والوزراء البارزين في الوزارة الإسرائيلية، إنه في الوقت الذي لن تتخاضل فيه الولايات المتحدة في تقديم مساعداتها الشاملة الكاملة للدفاع عن سلامة إسرائيل، فإنها تصر على أن يلعب الإسرائيليون دوراً مخلصاً وجدياً في المحافظة على قوة اندفاع مفاوضات السلام، التي كانت قد بدأت بسياسة كيسنجر المكوكة، وتبثت بزيارة الرئيس

نيكسون الحالية. وبطبيعة الحال، بحث الرئيس نيكسون مع القادة الإسرائيليين احتياجات إسرائيل الاقتصادية والحربية وخطوات السلام، وفي أمر التفاوض على اتفاقية بشأن مفاعلات ذرية غير حربية وتزويد الوقود، مشابهة للاتفاقية التي عقدت مع مصر. وفي حفل العشاء الرسمي، طلب الرئيس نيكسون أن يشرب الجميع نخب غولدا مائير التي كانت مدعوة للعشاء قبل شرب النخب التقليدي لرئيسي الدولة. ووصفها بأنها:

«بين زعماء العالم الذين قابلهم، لم يتصف أي منهم بشجاعة أو بذكاء أو بجلد أو بتصميم أو بتكريس نفسه لخدمة بلده أكثر من جولدا مائير».

وعند شرب النخب الرسمي، ألقى الرئيس نيكسون كلمة تحدث فيها عن المهام التي يجابهها رئيس الوزراء اسحق رابين والكنيست الإسرائيلي، وقال ما معناه:

«هناك طريقان متاحان أمامهم. الواحدة هي الطريق السهلة، سهلة سياسياً بشكل خاص كما أظن، وهي طريق الوضع الراهن. لا تتحرك لأن أية حركة تحتوي على مخاطر في داخلها، ولذلك قاوم تلك المبادرات التي يمكن أن تعرض والتي يمكن أن تؤدي إلى مفاوضات وربما تساهم في تحقيق سلام دائم وعادل ومتمين. ولكن هناك طريق أخرى. أنا أعتقد بأن الطريق الأخرى هي الطريق الصحيحة. إنها طريق رجل الدولة وليس طريق السياسي وحده. إنها الطريق التي لا تعرض سلامة بلدكم للخطر. ذلك [تعرضي البلد للخطر] يجب أن لا يحدث. ولكنها الطريق التي تترك بأن الحرب المتواصلة في هذه المنطقة ليست حلاً لبقاء إسرائيل. وفوق كل شيء ليس من الصواب أن لا يستكشف كل سبيل ممكن لتفاديها لمصلحة مستقبل أولئك الأطفال الذين شاهدناهم بالمتات وبالألوف في شوارع القدس اليوم».

ولم يذكر الرئيس نيكسون في مذكراته مدى تأثير كلماته على القادة الإسرائيليين، ولكن مما لا شك فيه أن ما قاله هو شهادة ولو ضمنية بأن القادة الإسرائيليين كانوا دائماً يختارون طريق الحرب، ويرفضون المبادرات السلمية التي يمكن أن تؤدي إلى سلام عادل ومتين ودائم. ورغم هذه الشهادة، فإن الرئيس نيكسون ومن تبعه من رؤساء الولايات المتحدة تأثروا على إغداق المساعدات على إسرائيل، ومساندتها في إصرارها على تمسكها بمكاسب عدوانها، ورفضها للحلول التي تحقق سلاماً عادلاً أو حتى قريباً من العدل.

كان نيكسون أول رئيس أمريكي يزور إسرائيل. ويعكس الاستعجال الذي تبينه لدى القادة العرب خلال جولته للتوصل إلى تسوية، فإنه وجد بأن الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة رابين لم تكن على عجلة من أمراها، وأنها كانت تريد فسحة من الزمن لا تتحرك فيه نحو تسوية. ويذكر هنري كيسنجر أن القادة الإسرائيليين كانوا في قرارة أنفسهم يفضلون لولم يأت الرئيس نيكسون إليهم. وأن الرئيس نيكسون نصحه باختيار طريق السلام والتسوية بدلاً من العودة إلى طريق الحرب. وأنه أشار إلى تلك الأيام عندما:

«كانت إسرائيل تشعر بارتياح كبير بعلاقة مع الولايات المتحدة ساندت فيها أمريكا إسرائيل وكانت أفضل صديقة لها. وكانت جاراتها القريبتان المائتان للحرب سوريا ومصر تعتبران عدوتين لأمريكا. وقال أنه يقول البعض في هذا البلد [إسرائيل] والعديد من أصدقائنا الطبيعيين جداً من الجالية اليهودية في أمريكا - يقولون الآن: دعونا نعود للوراء إلى الأيام القديمة. فقط اعطونا السلاح ونحن نستطيع أن نهزم جميع أعدائنا وجميع الآخرين».

وأضاف نيكسون:

«وهذه ليست سياسة. لا أظن بأنها صالحة للمستقبل... سينقضي الوقت». (كيسنجر - سنوات التبدل العنيف)^(١٧).

أما رابين فقد أوضح موقف إسرائيل الذي كان يتصف بالخشية من أن تفقد إسرائيل سيطرتها على عملية التفاوض، وطالب بأن يرتبط السلام بأمن إسرائيل، وأن تكون عملية السلام متأنية حتى يتم خلالها تبدل في المواقف والنيات وليس مجرد سلسلة استحيات إسرائيلية. كما يجب أن تكون هناك تنازلات متبادلة. فإسرائيل لن تتسامح بشأن الهجمات الإرهابية، ومن الضروري المحافظة على قوة إسرائيل. وأعرب رابين كذلك عن أمله في أن لا يتم تحسين أمريكا لعلاقتها مع العرب بسرعة. وأن يكون التركيز في هذه العلاقات على المساعدات الاقتصادية دون العسكرية. ووصف هنري كيسنجر هذه النقاط

التي اوردها رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين بأنها رائعة لا يمكن الاعتراض عليها.
خلال زيارة الرئيس نيكسون للأردن وجد بأن جلالة الملك حسين ذكي وجذاب، واعترف الرئيس نيكسون بأن جلالة كان:

«صديقاً ثابته وفياً للولايات المتحدة لدرجة المخاطرة بنفسه أحياناً».

وذكر بأن جلالة الملك أكد له بأنه سيستمر في القيام بدوره لمصلحة الانضباط والاعتدال على الطريق الطويلة الممتدة الى الامام. وأنه تمنى (الرحلة السلام) التي يقوم بها الرئيس في الشرق الاوسط النجاح. وسجل الرئيس نيكسون في مذكراته انه خلال زيارته إلى الشرق الاوسط، سمع مراراً من السادات بأنه ليس من الطبيعي أن تكون مصر والولايات المتحدة عدوتين، وأنه لطبيعي أن تكونا صديقتين. وأنه سمع القول نفسه في السعودية وسوريا والأردن. واعتبر نيكسون بأن ذلك كان أهم منفعة نتجت عن الرحلة الرئاسية منفصلة عن جميع المفاوضات.

«إن العرب يريدون حقيقة أن يكونوا أصدقاء للاميركيين. والان إنه متروك لنا لان نكون اصدقاءهم وان نبرهن ان صداقة امريكا هي مجدية».

وسجل الرئيس نيكسون في مذكراته كذلك انه بين لقادة الكونغرس، بأن الولايات المتحدة ستجعل اسرائيل قوية لدرجة ان لا يخاف الاسرائيليون المفاوضات، ولكن ليس لدرجة تجعلهم يشعرون بأنه لا حاجة هناك للمفاوضة. وذكر بأنه يجب أن تكون اسرائيل قوية لدرجة تمنع جيرانها من مهاجمتها وأن تكون لهم حافزاً للتفاوض. وخلال زيارته للشرق الاوسط، أعلن الرئيس نيكسون التزام الولايات المتحدة بتحقيق الحل الشامل في الشرق الاوسط:

«في بيانه المشترك مع الرئيس السادات الذي صدر في ١٤ يونيو [حزيران]، أكد نيكسون ان السلام الدائم والعادل يرتكز على التنفيذ الكلي لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، وأنه يتأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لشعب فلسطين». (مذكرات محمود رياض).

كما أكد على حق جميع دول المنطقة في الحياة. واشتملت الاتفاقات بين الطرفين على التعاون العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والثقافي على غرار الاتفاق مع السعودية. وذكر كيسنجر بأن القصد منها كان ربط الدول العربية بمصالح الولايات المتحدة، وخلق رادع لاستعمال سلاح البترول سياسياً، ولإضعاف دور الدول الأوروبية في هذه المجالات. ووعد الرئيس الأمريكي بإعادة بناء دار (الأوبرا) التي كانت قد أحرقت. وتعهد الطرفان المصري والأميركي بالتفاوض في مجال الطاقة النووية تحت ضمانات متفق عليها. وذكر كيسنجر أن غاية الولايات المتحدة كانت استباق المناورات الأوروبية لاستخدام الطاقة النووية كمدخل إلى مصر، كما فعلت فرنسا في العراق، وكذلك للوقاية ضد تحويل مصر للعملية النووية إلى استخدامات عسكرية. ولكن اعتراضات إسرائيل والكونغرس الأمريكي بقيادة السناتور هنري جاكسون أخرت توقيع الاتفاقية التنفيذية للتعاون النووي مدة سبع سنوات.

رغم تحفظات الرئيس نيكسون في تصريحاته بشأن الحل الشامل خلال زيارته للشرق الاوسط، فإن هناك من اعتبر بأنه الزم الولايات المتحدة بالحل الشامل. فلقد قال محمود رياض وهو خبير كبير في شؤون القضية العربية والنزاع مع امريكا واسرائيل:

«وخلال زيارة نيكسون لمصر والسعودية وسوريا والأردن، أعلن التزام الولايات المتحدة بتحقيق الحل الشامل في الشرق الاوسط. وفي بيانه المشترك مع الرئيس السادات الذي صدر في ١٤ يونيو [حزيران]، أكد نيكسون ان السلام الدائم والعادل يرتكز على التنفيذ الكلي لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، وأنه يتأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لشعب فلسطين. وفي نهاية ذلك الشهر تم لقاء قمة بين نيكسون وبيرجنيف انتهي إلى بيان مشترك أكد فيه ما جاء في البيان المشترك المصري الأمريكي».

قيل إن زيارة نيكسون للشرق الاوسط كانت محاولة أخيرة من جانبه للتأثير على الشعب الأمريكي، بهدف الاحتفاظ بمنصبه الذي زعزعت فضيحة (ووترغيت). ولكن نيكسون فشل في مسعاه واضطر في النهاية الى الاستقالة في ٨ آب / أغسطس ١٩٧٤، تقادياً لإدائته من قبل الكونغرس بالتقصير أو الخيانة (Impeachment)، وخرج من البيت الأبيض مقر رئيس الجمهورية مكلاً بالخزي والعار، وإن كان في

السنوات اللاحقة تمكن من تحسين صورته أمام الرأي العام الأمريكي والصحافة الأمريكية التي كان يعتقد بأنها تبغضه... وكان مبعث تبدل النظرة إليه الاعتقاد الذي تولد بأنه يتميز بالصحافة في الشؤون الخارجية الدولية.

مؤتمر القمة العربي في الرباط

في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ افتتح مؤتمر القمة العربي في الرباط. وفي هذا المؤتمر عرض الملوك والرؤساء أهداف إسرائيل التوسعية وتصلبها وسعيها لأن يستسلم العرب لهذه الأهداف. كما عرضوا سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط التي تأبرت على مساندة ودعم إسرائيل عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، بحيث فاقت تلك المساعدات اضعافاً مضاعفاً أي مساعدات تلقتها قبل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢. وعرض المؤتمر كذلك التهديدات التي تنشرها أجهزة الإعلام الأمريكي عن استخدام القوة لاحتلال منابع البترول ومرافقه، بسبب ارتفاع أسعاره الذي استغل للتهجم على العرب، واستشارة الرأي العام العالمي ضدهم. وكان من المواضيع المهمة التي بحثها المؤتمر مسألة تمثيل الفلسطينيين. ويذكر محمود رياض في مذكراته في هذا الشأن:

«وفي اليوم التالي، تحدث الملك حسين واثار مشكلة تمثيل الفلسطينيين. واعترض على القول بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وبنى اعتراضه على أساس أن أكثر من نصف سكان الأردن هم من أهل فلسطيني. ولذلك فهو يؤيد اعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني ولكن ليس الممثل الوحيد

وأوضح الملك حسين أنه في حالة اعتبار المنظمة الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، فإن الأردن لن يستطيع الاشتراك في مؤتمر جنيف أو في أية مفاوضات أو نشاط دولي شارك فيه من قبل، بسبب قبوله للقرار ٢٤٢ والقرار ٢٤٨ الصادرين عن مجلس الأمن. لأن الأردن في هذه الحالة سوف يصبح في موقع غير معترف به من جانب الدول العربية. أما في حالة الاعتراف للأردن بدوره في التفاوض، فبأنه سيعمل من أجل تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس. وبالنسبة للضفة الغربية، فإن الأردن يتعهد بعد تحريرها بأن يترك الاختيار لأبنائها ليقروا المسير الذي يريدونه بحرية تامة وتحت إشراف دولي محايد. وأضاف الملك حسين أن الجدول حول مستقبل الضفة الغربية ليس له ما يبرره قبل أن يتم استخلاصها من أيدي الاحتلال الإسرائيلي».

وتحدث ياسر عرفات مشيراً إلى قرار مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر في العام السابق، الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وقال عرفات إنه متمسك بذلك القرار ولا يعتقد أن الملوك والرؤساء يريدون التراجع عنه. وتكلم جلالة الملك حسين مرة أخرى فقال: إنه في بعض الأمور يطلب بعض اخواننا:

«أن تكون هناك حلول وسط، وأن الأمور ليس من الضروري أن تبقى إما سوداء أو بيضاء فهناك اللون الرمادية. ولكن في مسألة مصيرية وفي قضية بهذا المستوى لا يجوز أن تكون هناك حلول وسط، ولا أمك بأي شكل من الأشكال، إذا كنت ساكن طرفاً في أي بحث سياسي لاسترجاع الأرض، إلا أن اتحرك واخواني في الصورة بالنسبة لهذه الحالة، وإلا إذا كنا معي ودعموني إلى أقصى الحدود». (مذكرات محمود رياض).

وقال جلالة الملك كذلك:

«إن الهدف الآن ليس هو خلافاً حول التمثيل، وإنما ما هو السبيل الأمثل لانقاذ الأرض واستعادتها وانقاذ الحق. وبالنسبة للشخصية الفلسطينية فإنني مؤمن بوجوب إبرازها ومؤمن بهذا إلى أبعد الحدود، وأتبنى هذه الفكرة وأدافع عنها على كل شبر يحرق من الأرض. ولكن كيف نصل إلى هذا؟ إذا أردت أن نذهب إلى جنيف فهذا راكبكم، وإن أردت أن نتخذ الموقف الآخر ويحمل الاخوة عنا المسؤولية فنحن معكم»^(١).

وتحدث نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي (في ذلك الوقت) صدام حسين، فقال رداً على الذين ينادون بضرورة استخدام الليونة في التعامل السياسي الدولي، بأن العرب كانوا مرثين سياسياً قبل حرب رمضان أكثر مما هم عليه بعد الحرب، ولكن الرأي العام العالمي أصبح يؤيد العرب بسبب حرب رمضان بجانيها العسكري والاقتصادي وخصوصاً النفط:

اختلاف في العواطف واتفاق في الاستراتيجية

والأهم من كل هذا هو تضامن العرب معاً على شعار القتال والتحرير. والآن في الأمم المتحدة صوتت ١٠٥ دول لصالح حضور منظمة التحرير الفلسطينية للأمم المتحدة. وهذا قرار كبير في الحسابات العملية والسياسية والمبدئية.

وأضاف صدام حسين بأن:

«كل شبر من فلسطين يتحرر تقام عليه سلطة فلسطين ويقوم العرب برعاية سلطة فلسطين هذه اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً».

ثم تحدث الرئيس الجزائري هواري بومدين فقال بأن:

«الصمود العربي الحقيقي قد بدا في أعقاب حرب يونيو [حزيران] ١٩٦٧، وذلك عندما رفض العرب كل الحلول التي تقدمت بها الولايات المتحدة. وكان هناك زعماء عرب يستطيعون إيجاد المبررات الكافية لقبول تلك الحلول الاستسلامية على اعتبار أن هزيمتنا كانت فادحة، ولا بد من دفع ثمن سياسي لتلك الهزيمة، ولكن هذا لم يحدث، وتمت مقاومة كل الضغط الضخم الذي تعرض العرب لها عسكرياً وسياسياً من الولايات المتحدة وإسرائيل»^(١٨).

وقال هواري بومدين بأن حرب أكتوبر أثبتت أن العرب قاتلوا، وأن العالم أصبح لأول مرة ينظر إلى العرب:

«ليس كمجموعة هائلة مشتتة مفككة الاوصال، ولكن كرقعة أرضية متصلة ولها روابط كثيرة تربط بين جميع أجزائها وأطرافها. وربما قد ساعد في ذلك قضية الطاقة».

وأضاف الرئيس بومدين بأن قضية فلسطين هي العامل الذي يجمع شمل العرب أو يفرق بينهم. وأن الواجب يقضي بتحقيق التضامن العربي وبرفع:

«الوعاية عن الشعب الفلسطيني، ولينتحمل أبناء فلسطين مسؤولياتهم التاريخية»^(١٩).

عندما تحدث الرئيس بوريقية، ندد بإسرائيل التي ترفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وتتهم رجالها بأنهم «مجرد قطاع طرق». وقال بأن القادة الإسرائيليين هم الذين مارسوا الإرهاب، وأنهم قتلوا الكونت برنادوت مندوب الأمم المتحدة. وقال الرئيس حافظ الأسد:

«إن حرب تشرين - أكتوبر حدث عظيم في تاريخ العرب الحديث. ومع ذلك فحرب تشرين لم تحسم الأمر نهائياً لمصلحتنا، ولقد وضعنا أقدامنا على بداية الطريق الصحيح. ولكن علينا أن نتابع السير بجسارة وبثبات وحسب وبيدون تردد على هذا الطريق. وهو الطريق الصحيح. يجب أن نتخطى من أننا في صميم المعركة، وهذه المعركة بحاجة إلى أسلحة متنوعة وعلينا أن نوفرها، ومن أهم هذه الأسلحة وأداتها الرئيسية هي التضامن والتعاضد العربي».

وقال الرئيس الأسد بأن أميركا تساند العدو الإسرائيلي، ولكن هذا يجب أن لا يخيف العرب أو يمنعه من بذل الجهود لتحديد أوضاعها أو اكتساب صداقتها، دون أن يتصوروا بأن مجرد بذل مثل هذا الجهد سيعني أن أميركا أصبحت صديقة لنا. وذكر الرئيس الأسد أنه قال لهنري كيسنجر، بأنه لو تلازم الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية لثال العرب أكثر مما حصلوا عليه منفصلين. وأنه طلب منه أن تمتنع الولايات المتحدة عن القيام بخطوات انفرادية تفتت شمل العرب وتخلق الثغرات بينهم، وأضاف:

«إن تمسك الولايات المتحدة بأن تبقى الضفة الغربية مع الملك حسين ليس محبة فيه إطلاقاً، بل هم يلتمسون القضية الفلسطينية وقضية الشعب الفلسطيني. لهذا السبب، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل تستميتان لكي لا يتم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولذلك يجب التمسك بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وهذا لا يقلل مطلقاً من دور أية دولة عربية»^(٢٠).

وتحدث الرئيس محمد أنور السادات في مؤتمر الرباط، فحذر من محاولات الولايات المتحدة وإسرائيل لإحداث فرقة بين الدول العربية، وقال:

«وهناك أساس واضح ننطلق منه جددناه في مؤتمر الجزائر. إنه لا تقريظ في شبر من الأرض ولا مساومة ولا مهانة في حقوق شعب فلسطين. وهذه في تقرير مصره بنفسه»^(٢١).

وقال الرئيس السادات إنه يوافق على الرأي الذي قيل من أنه على الفلسطينيين أن يأخذوا كل شبر يحصلون عليه من الأرض، حتى ولو أتى به كيسنجر أو الشيطان، فليكن أياً من كان لتقوم مرة أخرى

كلمة فلسطين التي زيفت فيها إسرائيل الوقائع، فقالت في تصريحاتها إنه لم يكن هناك شيء اسمه فلسطين ولا شعب فلسطين.

ومن المفارقات السياسية، أن الرئيس السادات كان يعلن هذه المبادئ القومية في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تراهن وتعتمد عليه لإحداث التجزئة بين الدول العربية وقبول الحلول المنفردة، وعزل مصر وقوتها عن الجبهة العربية فيصيبها الضعف والوهن، ويحول الخطر العربي عن إسرائيل، ويسهل تحقيق السلام الأمريكي - الإسرائيلي في منطقة الشرق العربي، وفرض الهيمنة الأمريكية عليها. في مؤتمر الرباط، طالب صدام حسين بتقديم الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لجبهات الصمود والحرب، وقال:

«ومن غير المعقول أن يطلب من مصر أن تقاتل وتحرر أرض فلسطين وتتركها تموت جوعاً، لأن المعونة التي استلمتها مصر من الدول العربية حسب علمي هي ٦٥٠ مليون دولار، وحاجة شعب مصر من القمح ٧٠٠ مليون دولار. ونحن الآن أغلبنا لدينا من الأموال ما نستطيع به أن ندعم الجبهات، ولدينا من القدرة ما نستطيع أن نوفر مثل هذا الدعم. أما بالنسبة للمعركة فهنا تزداد مسؤوليتنا وتزداد مسؤولية الدعم الذي يجب أن نفي به»^(٣٧).

وبعد نقاش، تم الاتفاق على تخصيص مبلغ ٢٢٥٠ مليون دولار لدعم مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير، وتقرر توزيع المبالغ التي تمت المساهمة بها فعلياً كما يلي:

لصحر	: ٥٧٥	مليون دولار
للسوريا	: ٥٧٥	مليون دولار
للأردن	: ١٧٠	مليون دولار
لنظمة التحرير	: ٥٠	مليون دولار
وكانت تبرعات الدول العربية كما يلي:		
السعودية	: ٤٠٠	مليون دولار
الكويت	: ٤٠٠	مليون دولار
دولة الإمارات		
العربية المتحدة	: ٣٠٠	مليون دولار
دولة قطر	: ١٥٠	مليون دولار
العراق	: ١٠٠	مليون دولار
سلطنة عُمان	: ١٥	مليون دولار
البحرين	: ٤	ملايين دولار

وأجلت بعض الدول العربية تبرعاتها حتى تعود إلى رؤسائها وميزانياتها، ومنها الجزائر وتونس والمغرب وليبيا. وعلق محمود رياض أمين عام جامعة الدول العربية في ذلك الوقت على هذه التبرعات ومغزاها بقوله في مذكراته:

«والواقع أن هذه الروح العالية من الإحساس بالمسؤولية التي تميز بها مؤتمر القمة بالرباط كانت أروع صورة ممكنة للتضامن العربي. فبرغم أن دولاً عربية عديدة كانت قد ساهمت فعلاً عسكرياً ومالياً في المعركة بمجرد نشوبها قبل سنة، إلا أنها في هذه المرة أيضاً عندما لمست التضامن من كل من مصر وسوريا على الاستمرار في المعركة، والتمسك بالتضامن العربي ضد محاولات التفرقة والتفريق قد تطوعت تلقائياً وبإحساس رائع من التضامن بالمساهمة الجادة في تحمل أعباء المعركة القومية»^(٣٨).

ووافق مؤتمر الرباط بالإجماع على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وأظهر المؤتمر إصرار الدول العربية على «أهمية استمرار المعركة ورفض الحلول الانفرادية»، وعلى اعتبار منظمة التحرير رمزاً للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني. وشجرت مصر وسوريا بأنهما تحظيان بمساندة العرب العسكرية والمالية:

«وأصبح الاتفاق واضحاً على أن الخطوة التالية هي: إما التسوية الشاملة في مؤتمر السلام بجنيف، أو العودة إلى المعركة». (مذكرات محمود رياض).

وانفض المؤتمر على شيء من العجل وسط أنباء عن محاولات تدبر لاعتقال عدد من الرؤساء العرب. وكانت سيارة نقل محملة بالأسلحة قد عثر عليها في اسبانيا ووجهتها المغرب.

جاءت قرارات مؤتمر الرباط مخيبة لآمال هنري كيسنجر، وخصوصاً القرار المتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. فلقد بذل جهوداً كبيرة لدى عدد من الدول العربية لمنع صدور هذا القرار، بعد أن فشل أو قصر في الضغط على إسرائيل لإجراء فك اشتباك على الجبهة الأردنية، تجعل جلالة الملك حسين المفاوض عن الضفة الغربية. وحسب قول ويليام كوانت في كتابه: Decade of Decisions، فإن بعض الدوائر في أميركا شعرت بأن مؤتمر الرباط رمز إلى فشل دبلوماسية كيسنجر، وبأن مصر وسوريا كانتا تستعدان لمساندة ياسر عرفات في المطالبة بتفكيك الدولة الصهيونية. وبما أن كيسنجر خسر من سمعته بسبب قرارات مؤتمر الرباط، فإنه احتاج لنجاح آخر «لينقذ سياسته وسمعته»، وعندما وجد أن ذلك غير ممكن على الجبهة الأردنية اتجه إلى تحقيق ذلك في سبينا.

في الأمم المتحدة نالت منظمة التحرير الفلسطينية نجاحاً آخر. كانت القضية الفلسطينية تبحث سنوياً في الجمعية العامة من سنة ١٩٥٢، ولكنها أسقطت عن جدول أعمال الجمعية العامة سنة ١٩٥٢، واقتصر النقاش بشأن فلسطين بعد تلك السنة على مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وكان الوطن الفلسطيني العربي لم تعد له قضية سياسية قومية ترتبط بالسيادة وبحق تقرير المصير أو بالوحدة. وفي سنة ١٩٧٤، أدرجت القضية الفلسطينية ثانية بناء على طلب من الدول العربية وعدد كبير من دول العالم الثالث وصل إلى ثلاث وأربعين دولة، ثم تقدمت الدول العربية بمشروع قرار إلى الجمعية العامة يعتبر الشعب الفلسطيني الطرف الأساسي في القضية الفلسطينية، ويعترف بمنظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني، ويدعوها إلى الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية في دوراتها العامة. وقد نال القرار تأييداً كبيراً، إذ وافقت عليه مائة وخمسون دولة، وعارضته الولايات المتحدة وإسرائيل وبوليفيا وجمهورية الدومينيكان فقط، وامتنعت عشرون دولة عن التصويت منها بريطانيا وألمانيا الغربية وكندا وأستراليا والدانمارك وهولندا^(١٢).

وفي ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، وقف السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وألقى خطاباً قال فيه إنه ينشد الحق والسلام، وأنه جاء يحمل غصن الزيتون في يده، وناشد الأمم المتحدة أن لا تسقط غصن الزيتون من يده. واعتبر هذا الحدث انتصاراً ضخماً لمنظمة التحرير الفلسطينية والقضية الفلسطينية. وبكلمات محمود رياض في مذكراته:

«ولقد تحول خطاب ياسر عرفات إلى مظاهرة سياسية ضخمة داخل الجمعية العامة، شارك فيها مندوبو معظم دول العالم مؤيدين للحق الفلسطيني، ومندبين باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية»^(١٣).

وفي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً أعربت فيه عن قلقها لأنه لم يتم التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين، وعن إدراكها بأن مشكلة فلسطين ما زالت تهدد السلام والأمن الدوليين. كما أعربت عن اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن الشعب الفلسطيني منع من التمتع بحقوقه الثابتة التي لا تزول وخصوصاً حقه في تقرير المصير. وإعاد القرار التأكيد على هذه الحقوق من دون تدخل خارجي، بما في ذلك حق السيادة والاستقلال الوطني والعودة إلى بيوتهم وأماكنهم التي انتزعوا منها. كما أكد القرار على أن الاحترام الكامل لهذه الحقوق الثابتة وتحقيقها لا غنى عنهما لتسوية المشكلة الفلسطينية. واعترف بحق الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه بجميع الوسائل طبق غايات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وناشد القرار جميع الدول والمنظمات الدولية أن تقدم الدعم للشعب الفلسطيني في نضاله لاسترجاع هذه الحقوق بموجب الميثاق. وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن جميع الأمور المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وأن يقدم تقريراً للجمعية العامة في دورتها الثلاثين بشأن تطبيق هذا القرار^(١٤). وصوتت إلى جانب هذا القرار تسع وثلاثون دولة، وعارضته سبع دول منها

الولايات المتحدة واسرائيل، وامتنعت عن التصويت سبع وثلاثون دولة منها: ألمانيا الغربية واستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا وفرنسا واليونان وايطاليا واليابان وهولندا وبريطانيا. وفي اليوم نفسه أصدرت الجمعية العامة قراراً تدعو فيه منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمال ودورات الجمعية العامة بصفة مراقب، وأن لها الحق في المشاركة كمراقب في دورات وأعمال جميع المؤتمرات التي تعقد تحت رعاية منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وأيدت هذا القرار خمس وتسعون دولة، وعارضته سبع عشر دولة منها: الولايات المتحدة وإسرائيل وألمانيا الغربية وايطاليا وهولندا وبريطانيا وايرلندا والدانمارك، وامتنعت تسع عشرة دولة عن التصويت منها: فرنسا واستراليا واليونان^(٣٧). وكان رد الفعل الإسرائيلي لهذه القرارات عنيفاً جداً:

«وصرح رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن اسرائيل سوف تتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية في ساحة الحرب فقط. وقد كان لهذا التصريح مجرد دلالة واحدة ضمن دلالات عديدة على حقيقة مستها اسرائيل جيداً، وهي ان الرأي العام العالمي أصبح يلقب الى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. ولقد كان هذا الكسب الدولي الهام تنويهاً لأعمال وقرارات مؤتمر القمة العربي السابع بالرباط، وخصوصاً ما تعلق منها بمنظمة التحرير الفلسطينية»^(٣٨).

الرئيس جيرالد فورد يحتفظ بكيسنجر وزيراً للخارجية

بعد حرب أكتوبر وخلال سنة ١٩٧٤، استمر كيسنجر والرئيس نيكسون في إهدار فرص السلام الشامل، وهو السلام الذي طالب به الدول العربية ومعظم دول أوروبا والعديد من دول العالم. وكان ذلك رغم التصريحات والإدعاءات التي صدرت عن كيسنجر والرئيس نيكسون، بما في ذلك البيان المشترك الذي صدر عن اجتماع الرئيس الأمريكي مع بريجنيف بتاريخ ٣ تموز/ يوليو (١٩٧٤)، والذي أكد على ضرورة التوصل الى تسوية سلمية دائمة وعادلة على أساس قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، والأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لشعوب الشرق الأوسط. وعندما جاء جيرالد فورد في ٩ آب/ أغسطس ١٩٧٤ الى الرئاسة الأمريكية بعد فضيحة نيكسون، كانت الدول العربية تعتبره من أصدقاء اسرائيل، وهو على كل حال احتفظ بهنري كيسنجر وزيراً للخارجية، فأتاح له الفرصة ليستمر في سياساته المؤذية للعرب، والهادفة الى تفرقتهم لمطالبتهم المعتدلة بالحل الشامل العادل، وكان يبدو أن كيسنجر كان المسيطر الرئيسي على السياسة الخارجية الأمريكية خلال القسم الأخير من رئاسة نيكسون وخلال رئاسة جيرالد فورد. واتسمت سياسته بالابتعاد عن الحل الشامل لقضية الشرق العربي، خصوصاً وأن ذلك الحل كان يمكن أن يركز المطالب العربية والضغط العربي في اتجاه موحد، وأن يمكن السوفييات من أن يكون لهم دور فعال في تسوية القضية مساند للعرب، وأن يسمح للدول الأوروبية من الوقوف إلى جانب العرب ضد تصليب اسرائيل، فيما لو عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للوصول الى تسوية شاملة. ورغم البيان الذي صدر عن اجتماع الرئيس جيرالد فورد وبريجنيف في فلاديفوستوك بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، وأكد فيه الطرفان على ضرورة مراعاة المصالح المشروعة لشعوب المنطقة كافة بما فيها الشعب الفلسطيني، وضرورة عقد مؤتمر السلام إلا أن الولايات المتحدة كانت:

«تتعزل انعقاد المؤتمر لتلبية لرغبات اسرائيل، حيث كانت إسرائيل ترى ان اشتراك الاتحاد السوفييتي في رئاسة المؤتمر وتواجد الأمم المتحدة، بالرغم من أنه تواجد شكلي، سوف يقود في النهاية الى مطالبتها بتنفيذ قرار مجلس الأمن»^(٣٩).

واتصفت سياسة كيسنجر كذلك بـ (الخطوة خطوة) التي كانت عبارة عن سياسة تجزئة بين الدول العربية، من خلال رحلات مكوكية ومباحثات منفصلة مع كل واحدة منها على حدة. ولا يستثنى من ذلك مؤتمر جنيف الذي كان في الواقع مؤتمراً شكلياً محدوداً، قال كيسنجر انه استخدمه كغطاء لمسايعه وحلوله الانفصالية. وكان كيسنجر في تحركاته المكوكية وجهوده لتحقيق أهداف الولايات المتحدة، كما يريد، يراعي مصالح اسرائيل واحتياجاتها العدوانية، ويتقبل تعنتها دون أن يضغط عليها ضغطاً كافياً لإرغامها على الانسحاب من الأراضي العربية حسب قرارات الأمم المتحدة، التي وافقت عليها أمريكا

مقابل السلام مع ضمانات أمنية وافية. وخصوصاً بين مصر وسوريا. ولتخفيف الدول العربية التي وصفها بـ (المعتدلة) من الدول العربية التي وصفها بـ (الراديكالية) والتطرف، وكان خطرها، لو وجد حقيقة، كان أشد عليها من خطر إسرائيل. كما سعى كيسنجر إلى تشجيع الرئيس أنور السادات على عزل مصر عن بقية الدول العربية وعن السوفيات، وإلى تقديم التنازلات لمصلحة إسرائيل. ورفض كيسنجر التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو السماح لها بالمشاركة في حل القضية الفلسطينية، وحارب الاعتراف بها مثلاً شرعياً للفلسطينيين. واستغل قرب القوات الإسرائيلية من دمشق وحصار الجيش الثالث المصري وقبول الرئيس السادات لحل جزئي انفصالي عن سوريا، لجبر العرب على إلغاء حظر البترول، فهدد بوقف جهوده لتحقيق انسحاب للقوات الإسرائيلية ما لم يلغ الحظر، ويتوقف تخفيض الإنتاج الذي أثر على الدول الغربية واليابان تأثيراً كبيراً. ولقد لجأت الولايات المتحدة إلى التهديد والوعيد عن طريق صحافتها والصحافة الأوروبية التي تحدثت عن:

«خطط تعدها الولايات المتحدة لغزو منطقة الخليج، فنشرت الصنادي تايمز في ٩ فبراير [شباط] (١٩٧٥)، أن هناك خطة يدرسها مجلس الأمن القومي في واشنطن لغزو حقول البترول، في حالة وقوع حرب في الشرق الأوسط تؤدي إلى حظر نفطي جديد»^(١).

وكان هنري كيسنجر قد هدد في تصريح له في آخر سنة ١٩٧٤:

«باستخدام القوة ضد الدول المنتجة للنفط، وأيد الرئيس فوراً هذا التصريح، بل وأضاف عليه في مؤتمر صحفي عندما سأل أحد الصحفيين عما إذا كان الاستيلاء على الموارد الطبيعية عملاً أخلاقياً، أجاب قائلاً: أننا إذا راجعنا تاريخ البشرية، سنجد أن الحروب كانت تقع بشأن الموارد الطبيعية منذ الأزمان الغابرة»^(٢).

وكرد فعل على التهديدات التي كانت تنشرها الصحف ضد عرب البترول، صرح وزير خارجية دولة الإمارات العربية:

«بأن الدول البترولية سوف تفجر أبارها إذا حاولت القوات الأميركية احتلالها. كما صرح وزير البترول السعودي في فبراير [شباط] ١٩٧٥ بأنه لا يعقل أن تستخدم أية حكومة القوة ضد الدول المنتجة للبترول، لأن مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى كارثة للعالم أجمع. بعدما أيد الملك فيصل هذا التصريح بأسلوبه الهادئ، فذكر أنه لا يعتقد أن هناك حكومة عاقلة يمكن أن تورط العالم في خراب مدمر»^(٣).

كانت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية تعارضان الاتفاقات الجزئية بين مصر وإسرائيل التي أبدعها هنري كيسنجر، ووجدتا في هذه الاتفاقات دلالات خطيرة تؤدي إلى إضعاف الموقف العربي. وفي هذا المجال يذكر محمود رياض في مذكراته:

«وخلال نفس الشهر، فبراير [شباط] (١٩٧٥)، زارني فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأبلغني بأن المنظمة لا تعارض في استرداد مصر لأي جزء من أراضيها بسببها، وإنما الذي تعارضه المنظمة هو الثمن السياسي الذي ستدفعه مصر في هذه الحالة، وهو ثمن فادح سيؤدي إلى إبعاد مصر عن دورها القيادي في القضية الفلسطينية، ونسف التضامن العربي في مواجهة العدو المشترك»^(٤).

وأصدرت اللجنة التنفيذية للمنظمة بياناً هاجمت فيه المشاريع الأميركية للحل الجزئي المنفرد بين مصر وإسرائيل، وأنها:

«أنما تستهدف مقايضة جزء من الأراضي العربية المحتلة بالقضية القومية العربية كلها وخرب الثورة الفلسطينية».

وتضمن البيان اتهام كيسنجر بأنه يسعى لتقويض التضامن العربي ولتجزئة القضية العربية. وأبلغ ياسر عرفات محمود رياض بأن المنظمة ترى بأن كيسنجر يحاول الإيقاع بين الدول العربية، وأنها تخشى أن ينجح كيسنجر في:

«استخلاص ثمن سياسي ضخم وضار من مصر لن تستفيد منه سوى إسرائيل، وهذا الثمن هو خروج مصر عملياً من الحركة قبل ضمان التوصل إلى سلام شامل».

وأضاف عرفات:

«إن الرئيس السادات قد أكد في من قبل، نقلاً عن وعود كيسنجر، بأن إسرائيل سوف تتسحب من الضفة الغربية في اتفاق لفض الاشتباك على غرار ما جرى في الجبهتين المصرية والسورية، إلا أن هذا لم يحدث، الأمر الذي يؤكد عدم جدية كيسنجر في الوعد التي يعطيها. وأضاف ياسر عرفات أن عدم انسحاب إسرائيل

من الضفة الغربية المحتلة سوف يزيد من متاعبنا في لبنان، فهناك عناصر لبنانية أصبحت تضيق بالوجود الفلسطيني في أي وقت، أما إذا انسحبت إسرائيل لمسافة ١٠ كيلومترات كمرحلة أولى في الضفة الغربية، فإن هذا سيعطي أملاً للفلسطينيين في تحرّك قضيتهم، كما أنه سيضمن العناصر الثقيلة في لبنان إلى أن مسألة الوجود الفلسطيني تقترب من الحل. وأشار ياسر عرفات إلى أنه في حالة انسحاب إسرائيل لآية مسافة في الضفة الغربية، فيمكن للجامعة العربية أن تشرف على المنطقة إلى أن يتم إجراء انتخابات حرة لاختيار ممثل الشعب الفلسطيني^(٣١).

ومن ناحية أخرى، قال الملك فيصل لمحمود رياض، بأنه يعارض الحلول المنفردة التي تسعى إليها إسرائيل، وأن الرئيس جيرالد فورد أكد له بأنه سيعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وأكد الملك فيصل بأنه لن يرضى بأي تنازلات بشأن الأراضي العربية وفي مقدمتها القدس. (مذكرات محمود رياض). وكان قد زار سوريا ومصر والأردن في مطلع سنة ١٩٧٥ ساعياً لمنع تفاقم الخلاف بين الدول الثلاث. وخلال زيارته هذه، قدم دعماً قدره ٢٥٠ مليون دولار لسوريا و ١٠٠ مليون دولار لمصر. وفي ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٥، أطلق أحد أمراء العائلة الملكية السعودية النار على الملك فيصل في قصره في الرياض فأرداه قتيلاً. وعلى هذه الصورة المفجعة قضي على ملك عربي غزير الخبرة والدراية في الشؤون الدولية، وكان له وزن كبير في المحافل العربية. وانتشرت الشائعات بأن الولايات المتحدة كانت الدولة المدبرة لهذا الاغتيال الأثيم، لتتخلص من ملك عربي قوي كان يضغط عليها لاسترجاع الأرض العربية خصوصاً القدس، التي تمنى أن يصلي فيها بعد تحريرها.

كان الرئيس حافظ الأسد يشكو من تصرفات وموقف الرئيس السادات ومن مخالفته للاتفاق العسكري بين سوريا ومصر. وفي حديث مع أمين جامعة الدول العربية محمود رياض في دمشق بتاريخ ٤ آذار/ مارس ١٩٧٥، قال الرئيس الأسد بأن الخطة المتفق عليها بين سوريا ومصر كانت تقضي بأن تصل القوات المصرية إلى المضائق، وإلى أبعد من المضائق إذا تبين أن ذلك ممكناً. وفي هذا الوضع الذي تعارب فيه إسرائيل على جبهتين، تستطيع سوريا أن تحرر الجولان وتهدد شمال إسرائيل. وقال الرئيس الأسد بأنه كان هناك إجماع على أن مصر كان في استطاعتها الوصول إلى المضائق حسب اتفاقها مع سوريا، لأنها كانت تملك صواريخ سام (٦) المتحركة لوقاية قواتها من هجمات الطائرات الإسرائيلية في سيناء. ولكن حذر مصر المبالغ فيه، وتوقف القوات المصرية في مواقع دفاعية شرق القناة مباشرة، مكّن إسرائيل من تركيز قواتها على سوريا ثم مهاجمة مصر والنجاح في إحداث ثغرة الدفرسوار. وأضاف الرئيس الأسد:

«إننا دخلنا الحرب سوياً، وكان من الواجب أن نواصل تحركنا سوياً، إلا أنه كان يفاجأ بانفراد مصر باتخاذ القرارات. ثم تحدث عن الاتفاق الجديد في سيناء الذي تنسحب إسرائيل بموجب مسافة محددة، مقابل تعهد من مصر بعدم القيام بعمليات عسكرية وفتح القناة أمام السلع الإسرائيلية، وأن مثل هذا الاتفاق سيخلق توتراً شديداً في العلاقات العربية. وأضاف الرئيس الأسد أنه يشعر بأن مصر تنجذب للاجتماعات حتى لا يكون هناك أي قيد على تصرفاتها»^(٣٢).

وفي حديثه مع محمود رياض، أشار إلى مناقشة جرت بينه وبين كيسنجر في دمشق بعد استقالة نيكسون ومجاوبته لكيسنجر، بأن الولايات المتحدة تسير وراء الحلول الجزئية الإفرادية، وأنها تخلت عن الحل الشامل الذي تعهد الرئيس نيكسون، عندما زار الرئيس الأسد في دمشق، بتحقيقه على مراحل. وحاول كيسنجر إنكار صدور هذا الوعد من نيكسون، فطلب الرئيس الأسد إحضار محضر محادثات مع نيكسون، وعندها سارع كيسنجر إلى القول بأن ما سبق كان سياسة الرئيس نيكسون، أما في الوقت الحاضر فهو يتبع سياسة الرئيس الجديد جيرالد فورد. فعلق الرئيس الأسد على ذلك بقوله:

«إن ذلك يدعونا إلى عدم الثقة في أي تعهدات أمريكية، وعدم الثقة في ما يقوله أي مسؤول أمريكي حتى ولو كان رئيس الولايات المتحدة»^(٣٣).

ومن الواضح أن هذا التملص الأمريكي من الالتزامات للعرب كان يقابله الثبات الأمريكي على الالتزامات التي هي لمصلحة إسرائيل.

استمر هنري كيسنجر في مساعيه لتحقيق انسحاب جزئي انفرادي آخر في سيناء، ولكن إسرائيل

اشتطرت أن توقع مصر اتفاقاً منفصلاً معها لا يخضع لاتفاقات مصر مع الدول العربية، وأن تسمح بمرور البضائع الإسرائيلية في قناة السويس، وأن تنتهي المقاطعة الاقتصادية وحال الحرب، وتسمح بحرية التنقل للأفراد بين مصر وإسرائيل، وأن توافق على إنشاء منطقة عازلة بين قوات الطرفين. ولم يوافق الرئيس السادات على إنهاء حال الحرب قبل أن توافق إسرائيل على الانسحاب من كل سيناء. وفشل كيسنجر في مساعاه لأن إسرائيل رفضت أن تتنازل عن شروطها. وفي تقدير محمود رياض، فإن التخوف الأمريكي من أن يؤدي التصلب الإسرائيلي وفشل الحل الجزئي إلى تضامن عربي وإلى تثبيت الوجود السوفياتي في المنطقة من جديد، دفع الرئيس فورد إلى الإعلان عن عزم الولايات المتحدة على إعادة النظر في سياستها في الشرق الأوسط. كما قرر فورد تجميد المساعدات الجديدة التي تطلبها إسرائيل مؤقتاً. ودعا الرئيس فورد عدداً من السياسيين الأمريكيين البارزين للتباحث وتقديم المقترحات بشأن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط، كان منهم دين ريسك وجورج بول وسايروس فانس وروبرت مكنمارا وإفرييل هاريمان وويليام سكرانتون. ويقول محمود رياض إن معظم هؤلاء كانوا يرون بأن مصالح الولايات المتحدة تقضي بأن يتحقق سلام شامل يقوم على انسحاب إسرائيلي في الجبهات كافة، وعلى تنفيذ جميع بنود القرار ٢٤٢. وقبل نهاية شهر نيسان/ أبريل ١٩٧٥، أن فورد أن أمام الولايات المتحدة ثلاثة خيارات من وضع الخبراء:

- ١ - الدعوة ل مؤتمر السلام في جنيف والطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة مقابل تقديم ضمانات قوية لأمن إسرائيل.
- ٢ - إجراء تسوية كاملة بين مصر وإسرائيل.
- ٣ - استئناف دبلوماسية الخطوة خطوة^(٣).

وعارضت إسرائيل عملية إعادة تقييم السياسة الأمريكية ودفعت أنصارها داخل الولايات المتحدة للحصول على تأييد الكونغرس لها، فنجحوا في كسب تأييد ستة وسبعين من أعضاء مجلس الشيوخ، وقّعوا على رسالة موجهة إلى الرئيس فورد يحثونه فيها على تقديم العون العسكري والاقتصادي الذي تحتاجه إسرائيل. فلم يصمد الرئيس فورد أمام ضغط إسرائيل وأنصارها، وعاد إلى سياسة الخطوة خطوة التي كانت ترضى عنها إسرائيل.

بالنسبة إلى الضفة الغربية والأردن، لم يتحقق أي اتفاق لفصل القوات. ويذكر محمود رياض في مذكراته، بأن جلالة الملك حسين في حديثه معه في عمان في شهر شباط/ فبراير (١٩٧٥)، أشار إلى قرار مؤتمر الرباط المتعلق بتمثيل الفلسطينيين وقال: «إنه مستريح للقرار بعد أن وضع المسؤولية بأكملها على عاتق منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أنه متعب قومياً لقناعته بأن ذلك القرار لم يكن في صالح القضية الفلسطينية، وأضاف أنه في ظل هذا القرار جعله يتمتع بعلاقات طيبة مع الجميع».

وأضاف محمود رياض:

«وعندما أشرت إلى متاعب المقاومة الفلسطينية في لبنان وإنها كانت تأمل في انسحاب إسرائيل لمسافة عشر كيلومترات في الضفة الغربية كمرحلة أولى، تدخل زيد الرفاعي رئيس الوزراء قائلاً: إن الأردن حاولت ذلك فعلاً في البداية مع كيسنجر، ولكن اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري نصح كيسنجر بالآي إجراء قض اشتباك بين الأردن وإسرائيل، لتصوره أن فض الاشتباك يمكن أن يتم مع منظمة التحرير الفلسطينية»^(٣).

ولقد اثبتت الأيام حتى الآن أن إسرائيل لا تريد ابداً أن تتسحب من أي جزء في الضفة الغربية مهما كانت الجهة التي تطلب ذلك. وفيما يتعلق بالضفة الغربية ادعى كيسنجر بأنه كان:

«يجب أن تكون الخطوة التالية مع الأردن. بطرق عديدة ظهر بأن القرار في صيف ١٩٧٤ بتأخير قضية الأردن والضفة الغربية إلى ما بعد تسوية أزمنا الداخلية كان قراراً فاصلاً أثر بعمق على تطور المنطقة. كان مزيجاً من السياسات الملحقة والوانع الأمريكية والإسرائيلية والعربية التي اتخذت كل طرف في إطارها لأسباب مختلفة السبيل الأقل وعورة فحقوا أسوأ نتيجة ممكنة». (سنوات التبدل العنيف).

وزعم كيسنجر بأنه كان يعتقد بأن مصلحة الجميع ستستخدم على أحسن وجه بخلق وجود أردني في

الضفة الغربية بأسرع ما يمكن، وأن ذلك سيجعل الأردن المعتدل المفاوض في المرحلة الفلسطينية من عملية السلام. وقال يشي من التتديد بأن عدداً متزايداً من:

«الواقفين على الجوانب - حكومات اوروبية ومفكرين - كانوا يدفعون إلى الواجهة منظمة التحرير الفلسطينية وكأنها المفتاح الحديث (Fashionable Key) لفتح الضفة الغربية. كنت متأكد بأننا ستوصلد الباب للتسوية بالمزاج، فمجرد ادخال اسرائيل لغرفة مؤتمر مع مجموعة كانت قد اقسمت على القضاء عليها، وشنت عليها طيلة حقبة من الزمن حملة إرهابية، سيكون مهمة ضخمة تستهلك الطاقة والعاطفة وكيمات ضخمة من الوقت يتجسد خلالها كل التقدم للمستقبل. لم أعتقد بأنه يمكن تحقيق ذلك بدون أن تظهر لإسرائيل بوحشية وبصورة نهائية اعتمادها الكامل الشامل على المساعدة الأميركية. في رأيي كان ذلك سيقصم ظهر اسرائيل نفسانياً، وسيطعم جوهر الدولة وسيكون ضد مصلحة أمريكا لأن إسرائيل مزعزعة المعنويات ستكون في حاجة لعملية أميركية، وفي نفس الوقت أقل قابلية لتقبل نصيحتنا. وستتورط كضامن في كل حادث قتال على الحدود، وتكون على المدى البعيد قد رهنًا علاقتنا مع كل دولة في المنطقة. وحتى لو كان حكمي على الأمور خاطئاً وكان في الإمكان إحضار إسرائيل سليمة نفسياً إلى قاعة المؤتمر مع منظمة التحرير الفلسطينية، سيكون ذلك بداية كابوس مفاوضات وليس نهائية».

هذه العبارات تدل على مدى تحسس ورعاية كيسنجر لمشاعر إسرائيل، وتعاطفه مع أطماعها وتمسكها بمكاسبها العدوانية. وإسرائيل الموعلة في العدوان هي في يقينه الصهيوني أحق بالمراعاة من ممثلي الشعب، ومن الشعب الذي طردته الصهيونية وإسرائيل من أرضه بمساندة الولايات المتحدة ودول الغرب القوية، وما زالت تذيقه التشريد والقتل والويلات داخل الأراضي المحتلة وخارجها. وحتى الأردن المعتدل المحب للسلام والبعيد عن معاداة الولايات المتحدة، حسب اعتراف كيسنجر نفسه، لم يكن له نصيب ملموس فعال في جهود كيسنجر رغم أن له روابط قومية ودستورية مع الضفة الغربية ومع فلسطين، قامت في التاريخ والواقع على أساس الشعب الواحد والساحة الجغرافية الواحدة والمصالح الاقتصادية والمعيشية الواحدة، التي يصعب الفصل بينها باعتبارها جميع الأطراف المعنية. ولا يبدل من هذا الواقع الذي تميزت فيه محاباة كيسنجر ورؤسائه لإسرائيل، ما ذكره كيسنجر من أنه حاول أن يكون للأردن دوراً فيما يتعلق بالضفة الغربية، وأنه عرض رأيه هذا في عدة مناسبات خلال صيف ١٩٧٤، ومنها اجتماع للجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي، حين قال بأن الأردن يجب أن يكون المفاوض مع إسرائيل بشأن الضفة الغربية لأنه:

«أكثر الدول العربية اعتدالاً، وكان صديقاً للولايات المتحدة، ولأن أفضل طريقة لمعالجة القضية الفلسطينية هي إشراك الأردنيين في قضية الضفة الغربية، وبذلك يتحول نقاش الفلسطينيين إلى جدال بين الأردنيين والفلسطينيين بدلاً من أن يكون بين الفلسطينيين والإسرائيليين».

وأضاف كيسنجر أمام اللجنة بأنه من الناحية الأخرى، فإن السياسات الإسرائيلية كانت في حاجة لتأييد الحزب الديني. وهذا الحزب يرفض الانسحاب من الضفة الغربية. وكان للحكومة في ذلك الوقت أكثرية صوت واحد فقط في الكنيست، وكان قطاع كبير من الشعب الإسرائيلي يعارض قيام سلطة عربية لها استقلال ذاتي سياسي في الضفة الغربية:

«وكان هناك في إسرائيل من يقاوم التخلي عن أصغر قطعة من الأرض التي اعتقدوا بأنها أعطيت لليهود في التوراة».

وكان إجراء انتخابات بعد وقت قصير من الانتخابات الأخيرة على أمل تشكيل حكومة جديدة يستغرق ستة أشهر على الأقل. وكان سيعني التوقف عن التحرك في الوقت الذي كان فيه نفوذ الولايات المتحدة على أعلى مستوى بعد نجاح فصل القوات على هضبة الجولان. وأمام كل هذا، كان من الصعب على الرئيس نيكسون أن يضغط على إسرائيل لتقبل مفاوضات أردنية، لأنه كان يجابه تهمة التقصير وخيانة الواجب والأمانة بسبب تورطه الشخصي في قضية (ووترغيت)، ولم يكن يرغب بطبيعة الحال في مضاعفة خصومه المحليين داخل البلاد. وادعى كيسنجر كذلك بأن الرئيس أنور السادات كان معارضاً للخيار الأردني، ولم يكن يرغب في انتظار مفاوضات أردنية - إسرائيلية قبل أن يسترد جزءاً آخر من سيناء، وأن:

اختلاف في العواطف واتفاق في الاستراتيجية

«عدم ثقته من أصاقله بحسين، عززت تقديراته بأن مفاوضات لفصل القوات على الجبهة الأردنية احتوت على مخطبات عديدة تمنع إسناد عملية سلام الشرق الأوسط عليها. وهي (العملية) التي راعها (السادات) بمشقة مؤلة حتى هذه المرحلة».

وإن كيسنجر بأنّه لا بد أن يكون الرئيس السادات قد استنبط أن عملية الفصل على الجبهة الأردنية لا يمكن أن تبقى قضية منفصلة، وإنما ستفتح الدراما الفلسطينية التي ستجواب أصدائها في المنطقة، وتعطل خطط السادات الانعزالية وتوقيتها. وزعم كيسنجر كذلك بأن سوريا لم تكن «متلهفة» على تحرك أردني. وأن الرئيس الأسد لم يرفض خلال محادثاته معه أن يكون لجلالة الملك حسين المسؤولية الرئيسية في مفاوضات الضفة الغربية، ولكنه أشار من دون التزام إلى أنه يجب التفكير ملياً للعثور على الأسلوب الصحيح لمعالجة المشكلة الفلسطينية. واستنتج كيسنجر من ذلك بأن سوريا كانت متحفظة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وذكر أنها سعت للسيطرة عليها لتحقيق حلم الأجيال القديم الذي يرى فلسطين جزءاً من سوريا الكبرى. وأنها أيدت بثبات ما أسمته حقوق الشعب الفلسطيني، وإن كانت بعد سنوات:

«قليلة قاومت استيلاء منظمة التحرير الفلسطينية على لبنان وحالفت مؤقّتاً المسيحيين المكروهين لمنع السيطرة الفلسطينية على دولة مجاورة هي لبنان».

وزعم كيسنجر كذلك بأن سوريا في سنة ١٩٧٤، لم تقدم خطة محددة لمصلحة الحق الفلسطيني: «ولم يذكر أي مسؤول سوري رئيسي أبداً فصل القوات في الضفة الغربية مع أي شريك كاحتمال جدي». وعبر كيسنجر عن بعض الأسف لأنه ترك الخيار الأردني معلقاً دون أن يلتزم به، فجاء مؤتمر قمة الرباط العربي في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد الناطق باسم الضفة الغربية، وأزاح الأردن عن دوره، وبذلك أصبحت المعضلة الإسرائيلية والمنازق التفاوضية الفلسطينية كلاهما أمراً لا مفر منه، وهو: «ما كنت قد تنبأت به ولم اتفاده».

«أوراق اللعبة بيد أميركا»

الأمم المتحدة تقر: «الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري»

بعد أن تخلى الرئيس فورد عما بدا أنه محاولة لإعادة تخطيط السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، بعد إجراء التقييم للسياسات الأميركية السابقة، استمر كيسنجر في مساعي الحلول الانفصالية. ولم يعد الرئيس الأسد أو الرئيس السادات يتوقعان أن يتوصل مؤتمر جنيف إلى نتائج إيجابية. حسبما أبلغها محمود رياض. ولم يكن السوفييت مهتمين بإنعقاد هذا المؤتمر بسرعة لأنهم فضلوا التباحث مع الرئيس فورد قبل المؤتمر. (مذكرات محمود رياض). كان ذلك في سنة ١٩٧٥. وفي هذا الوقت، صعدت الولايات المتحدة حملتها ضد الصومال والرئيس الصومالي زياد بري، واتهمته بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي لدرجة أنه سمح بإقامة قواعد سوفياتية في بلاده. ولقد اقتنعت بعض الدول العربية وغيرها بهذه المزاعم الأميركية. وقام الرئيس زياد بري بزيارة لعدد من الدول العربية، وبذل جهداً لإقناع رؤساء هذه الدول بكذب الولايات المتحدة فيما تدعيه عن قواعد سوفياتية في الصومال. وعندما اجتمع بالرئيس السادات في القاهرة (أيار/ مايو ١٩٧٥):

«وأخرج له السادات خريطة قال إن الولايات المتحدة قد امتدت بها عليها مواقع القاعدة السوفياتية بميناء بريرة الصومالي. وقد رد الرئيس زياد بري بأنهم ينشئون في بريرة ميناء بحرياً ومطاراً دولياً، ولكن لا توجد على الإطلاق أية قواعد سوفياتية بالمنطقة»^(٣).

وعندما اجتمع محمود رياض مع الرئيس الصومالي، استعلم منه عن «المسور التي توزعها الولايات المتحدة والتي يظهر فيها صاروخ في ميناء بريرة»، دهش محمود رياض عندما أبلغه الرئيس أن الصورة هي «لثلاثة جامعين»^(٤). وبعد التهديد الأميركي للترتيب بمناطق البترول، أخذت الولايات المتحدة تتحدث عن

ضرورة حماية أمن الخليج من التهديد والخطر السوفياتيين، وبدا ذلك وكأنه محاولة لصرف اهتمام الدول العربية عن الخطر الأكيد الواضح وهو خطر إسرائيل الاستيطاني التوسعي. وفي هذا السياق دعا شاه إيران إلى قيام تعاون عربي - إيراني، ولم تقبل الكويت والعراق بعقد حلف عسكري مع إيران، وزعم الشاه عندما قابله محمود رياض في طهران في ٦ تموز/ يوليو ١٩٧٥، بأن إيران ستقف إلى جانب العرب، واقتراح أن تشكل منظمة التحرير حكومة في المنفى، وأنه يرى أن تشكيل مثل هذه الحكومة سيبعد المتطرفين الفلسطينيين، الذين يدرّبون الإيرانيين المعارضين لحكم الشاه على أعمال التخريب التي ينوون القيام بها في إيران. وقال الشاه إنه يرغب في تعاون أمني بين دول المنطقة لمنع امتداد الخطر الشيوعي. وخلال اجتماع المؤتمر الإسلامي في جدة، قال الشيخ صباح وزير خارجية الكويت لوزير خارجية إيران، أنه من الضروري أولاً تسوية بعض المشاكل القائمة بين إيران وبعض الدول العربية، مثل قضية الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي احتلتها إيران بالقوة العسكرية، وأجاب وزير خارجية إيران بأن قيام التعاون سيسهل حل المشكلات القائمة. ولم يتم التوصل إلى نتائج في اجتماع وزءاء الخارجية العرب وإيران خلال المؤتمر الإسلامي. (مذكرات محمود رياض).

عندما تقدر أن يجتمع الرئيس السادات بالرئيس الأمريكي جيرالد فورد في سالزبورغ، قام الرئيس المصري بزيارة تمهيدية لعدد من الدول العربية كمر خلالها أن: «تسعين بالمئة من أوراق اللعبة في يد أمريكا». وخلال لقائه مع الرئيس فورد في أول حزيران/ يونيو (١٩٧٥)، طلب السادات أن تعلن الولايات المتحدة أنه يتوجب على إسرائيل أن تنسحب إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، فرفض الرئيس الأمريكي هذا الطلب، واكتفى بـ:

«ترديد وعد ذات صفة عامة على طريقة نيكسون بأن الولايات المتحدة سوف تسعى من أجل ذلك».

ومن جانبه رفض الرئيس السادات إنهاء حالة الحرب مقابل إنسحاب إسرائيل جزئي جديد في سيناء، ولكن عندما جاء كيسنجر إلى المنطقة في ٢٠ آب/ أغسطس، تم الاتفاق بين مصر وإسرائيل على تسوية جزئية تم التوقيع عليها في جنيف بتاريخ ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥:

«وبمقتضى هذا الاتفاق الجزئي تعهدت إسرائيل بإجراء انسحاب محدد في سيناء شرق المضائق بعيد لمصر أباب برتلها في أبو رديس ورأس سدر، ومقابل ذلك تعهدت مصر بأن النزاع في الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة، وإنما بالوسائل السلمية وبدعم استخدام القوة أو التهديد بها وعدم فرض الحصار البحري. وهكذا تعهد السادات بتخلي مصر عن حقها بل واجبتها في النضال قبل أن تلتزم إسرائيل بالحل الشامل وسحب قواتها من جميع الأراضي المحتلة. كما تعهد بالموافقة على مرور المشاحنات غير العسكرية من وإلى إسرائيل عبر قناة السويس واستمرار عمل قوة الطوارئ الدولية، وقبل بإنشاء محطات رقابة وإنذار ميكرو لكل من الطرفين، ومنها ثلاث محطات إنذار ميكرو تكتيكي يديرها مشران من الأمريكيين. وكانت هذه التسوية هي اتفاقية فض الاشتباك الثانية في سيناء التي تعهد بموجبها أنور السادات بعدم اللجوء للقتال لتحرير الأراضي المصرية والعربية. ورفض السوفييت حضور توقيع الاتفاقية في جنيف محسباً بلقاء وزير الخارجية الأمريكية... الذي كان قد وعد الوزير السوفييتي في مايو [حزيران] بأن الولايات المتحدة لن تأخذ مبادرة منفردة في أزمة الشرق الأوسط».

واعتبر السوفييت أنهم استبعدوا من المشاركة في مباحثات الاتفاقية، وأنها «غير مشروعة»، وأنهم «لا يتحملون المسؤولية التاريخية» عنها، وأن استخدام خبراء أمريكيين بموجبها يخالف قرارات الأمم المتحدة^(١١). وحسب تعليق محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المصرية السابق:

«كان كيسنجر قد وجد ضالته المنشودة في الرئيس السادات ورئيس مصر مركز الثقل في الجانب العربي. وكان تعامله السابق معه أثناء مناقشة اتفاقية فض الاشتباك قد أغراء وفتح شهية للمزيد من التفاعلات، فاتجه نحو إبرام اتفاقية ثانية بين مصر وإسرائيل»^(١٢).

وذكر الوزير المصري أن من شروط هذه الإتفاقية العجيبة:

«محكاً عجيباً وهو أن الاتفاقية مستمرة ولا تنقضي إلا إذا حلت محلها اتفاقية جديدة، فضلاً عن التزامات شفوية من قبل الرئيس السادات مثل التعهد برفع الحظر على بعض الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل. وتخفيف حدة الدعاية والإعلام ضد إسرائيل»^(١٣).

إضافة إلى ما كسبته إسرائيل من اتفاقية سيناء الثانية مقابل انسحابها بضعة كيلومترات من سيناء، فإنها حصلت من الولايات المتحدة على ثلاثة اتفاقات، تعهدت فيها الولايات المتحدة أن تقدم لإسرائيل معونات اقتصادية ومساعدات عسكرية ومعدات متطورة مثل طائرات إف (١٦) وصواريخ بيرشينغ أرض - أرض مزودة برؤوس تقليدية، كما تعهدت بتأمين البترول ونقله إلى إسرائيل إذا لم تتمكن إسرائيل من الحصول على البترول بنفسها. والزمّت الولايات المتحدة نفسها بالوقوف إلى جانب إسرائيل في حال قيام مصر بخرق الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل:

«وبإجراء إجراءات لتصحيحه بواسطة حكومة الولايات المتحدة الأميركية... إن حكومة الولايات المتحدة الأميركية سوف تصوت ضد أي مشروع قرار يقدم إلى مجلس الأمن وتجدّه - في تقديرها - مؤثراً بشكل غير ملائم على الاتفاق»^(١).

وتعهدت الولايات المتحدة برفض المقترحات التي تجدها هي وإسرائيل ضارة بمصالح إسرائيل، وأكدت التزامها المستمر بـ «بقاء وسلامة إسرائيل»، وأنها ستنتظر بجديّة إلى أي تهديدات توجه لأمن إسرائيل وسيادتها بـ «واسطة أية قوة دولية»، وستستأمر مع إسرائيل فوراً بشأنها. ويقول ويليام كوانت في كتابه Decade of Decisions، إن المقصود بالقوة الدولية هو الاتحاد السوفياتي. كما ذكر هيكمل بأن المذكرة الخاصة بمؤتمر جنيف، أكدت التزام أميركا بأن لا تعترف ولا تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية طالما أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تعترف بحق إسرائيل في البقاء، ولا تقبل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨، وأن تتسق الولايات المتحدة استراتيجيتها في مؤتمر جنيف مع إسرائيل، وتوافق على أن:

«تبذل كل جهدها في المؤتمر للتأكد من أن جميع المفاوضات في المسائل الحيوية سوف تكون على أساس شفافي...».

كما ن:

«إن الولايات المتحدة الأميركية سوف تعارض - وإذا دعت الضرورة سوف تصوت ضد - أية مبادرة في مجلس الأمن تستهدف إدخال تغييرات على الشروط التي قام عليها مؤتمر جنيف. وسوف تعارض أيضاً بنفس الطريقة أية محاولات لتعديل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٢٣٨ بطريقة تجعلها غير ملائمين لأهدافهما الأصلية»^(٢).

وفي مقابل هذه الالتزامات السخية لإسرائيل، وعدت الولايات المتحدة مصر أن تحاول إجراء مزيد من المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وأن تقدم مساعدة فيما يتعلق بمحنة الإنذار المبكر المصرية في المنطقة العازلة، وأن تتشاور مع مصر بشأن أي انتهاكات إسرائيلية للاتفاقية بين مصر وإسرائيل. وجاء في تعليق لمحمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المصري السابق:

«دأما الطامة الكبرى فهي أن هذه الاتفاقية وإن كانت سرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، إلا أن سريتها لم تمتد إلى مصر، فقد نصت الفقرة الأخيرة من الاتفاقية الثالثة على: «أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية قد أخطرت حكومة إسرائيل بأنها قد حصلت على موافقة مصر على مضمون الاتفاق المشار إليه أعلاه». أي أن الرئيس السادات كان قد أحيط علماً بها ووافق عليها قبل إبرامها»^(٣).

ويعلق كوانت على سياسة أميركا في ذلك الوقت بأنها كانت تؤدي إلى تقسيم العرب وبالتالي إضعافهم، وأنها لم تراعى لدرجة كافية، أنه لا يمكن تجاهل الفلسطينيين في تسويات النزاع العربي - الإسرائيلي. وهكذا كانت اتفاقية سيناء مع الاتفاقات الأميركية - الإسرائيلية الثلاثة مغمساً ضخماً لإسرائيل. ولم يقلل عدد من الدول العربية ولا منظمة التحرير الادعاء الأميركي بأن الاتفاق بين مصر وإسرائيل كانت خطوة على طريق الحل الشامل، وإنما وجدوا فيه خروج قوة مصر من الجبهة العربية، وإنهاء حال الحرب بينها وبين إسرائيل، رغم استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجزء الأكبر من سيناء وللضفة الغربية والجلولان. كما وجدوا أن الإتفاق يمكّن إسرائيل من سحب قواتها عن الجبهة المصرية وحشدتها على الجبهة الأردنية والسورية، وأنه مخالف لقرارات القمة العربية. وصدر بيان مشترك وقعه الرئيس حافظ الأسد وجلالة الملك حسين في ١١ (أيلول) سبتمبر ١٩٧٥ جاء فيه:

«إن هذه الإتفاقية قد أحدثت شرخاً في العلاقات العربية، وإن تلك الاتفاقية الجزئية تقدم العدو الإسرائيلي ولا تحقق أي مكسب عربي»^(٤).

وفي حديث تلفزيوني في اميركا بتاريخ ٢٩ ايلول/ سبتمبر، علق الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي على موقف الولايات المتحدة، بعد أن اذيعت تفاصيل التعهدات الاميركية لإسرائيل، فقال بأن: «تعهدات الولايات المتحدة بشأن التوصل إلى حل لن تثمرا دامت الولايات المتحدة تقوم بتسليح إسرائيل بهذا الشكل الضخم، وترفض في نفس الوقت التعامل مع الفلسطينيين، وأبدى قلق الدول العربية من امداد الولايات المتحدة لإسرائيل بصواريخ بعشنتج التي يصل مداها إلى خمسة ميل، وتستطيع حمل رؤوس ذرية»^(٢٤).

وبالنسبة إلى إصرار الولايات المتحدة على أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار (٢٤٢) يقول محمود رياض في مذكراته:

«ومن ناحية أخرى، فقد كان من رأيي انه امر معيب للغاية ان تضع الولايات المتحدة شرطاً للتفاوض مع المنظمة، تفرض فيه على المنظمة الاعتراف بالقرار ٢٤٢. فالولايات المتحدة هي التي اصررت في عام ١٩٦٧، عندما كتبت اتفاوض مع مندوبها بالأمم المتحدة جولدبرج لاستصدار قرار من مجلس الأمن، على عدم مناقشة القضية الفلسطينية، وأن يقتصر القرار على إنهاء النزاع الذي نشب بين الدول العربية وإسرائيل عام ١٩٦٧، وبالتالي، فإن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لم يطرق إطلاقاً إلى معالجة القضية الفلسطينية. ولذلك فإن إصرار الولايات المتحدة على أن تعترف المنظمة بالقرار رقم ٢٤٢ فيه تشويه للحقيقة بالنسبة للقرار ومضمونه، ووضع للعراقيل أمام إيجاد حل للقضية الفلسطينية»^(٢٥).

في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (٣٢٧٩) بشأن إزالة جميع أشكال التمييز العنصري، وقلقلها من ظهوره في عدة مناطق من العالم، وأشار القرار إلى الحلف الأثيم بين جنوب أفريقيا والصهيونية، وإلى أن التعاون الدولي والسلام يتطلبان تحقيق التصور الوطني والاستقلال، وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد والاحتلال الاجنبي والصهيونية والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا، والتمييز العنصري في جميع أشكاله، ويتطلبان كذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقوقها في تقرير المصير. ويعد أن أشار القرار إلى نظام الحكم العنصري في فلسطين المحتلة وزيمبابوي وجنوب أفريقيا، وإلى إدانة الصهيونية بشدة لأنها تهدد سلام العالم وأمنه، وإلى دعوة جميع الدول لمعارضة هذه الايديولوجية العنصرية والامبريالية، نص على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة:

«تقرر أن الصهيونية هي شكل من العنصرية والتمييز العنصري»^(٢٦).

ولقد أيدت القرار اثنتان وسبعون دولة، وعارضته خمس وثلاثون دولة، وامتنعت عن التصويت اثنتان وثلاثون دولة. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل وفرنسا والمانيا الغربية وإيطاليا من الدول المعارضة.

ويعد يومين من هذا القرار، قَدَم هارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجية الاميركي الذي يصفه محمود رياض بأنه خير في قضية الشرق الأوسط، وثيقة إلى مجلس النواب الاميركي بين فيها أنه من الضروري مراعاة «المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني» عند التفاوض من أجل سلام عربي - إسرائيلي. وكالعادة احتجت إسرائيل وأهملت الوثيقة.

استمر السادات في سياسة التقارب مع الولايات المتحدة. وفي اواخر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٥، قام بزيارتها وألقى خطاباً في جلسة مشتركة لمجلس النواب والشيوخ، ذكر فيه أن القضية الفلسطينية هي أساس النزاع في الشرق الأوسط، وحث الولايات المتحدة على تأييد حق الشعب الفلسطيني في وطن قومي، وعبر عن قلقه من تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل. وكان تقارب الرئيس السادات مع أميركا على حساب علاقاته مع الإتحاد السوفياتي. ففي آذار/ مارس ١٩٧٦، أعلن إلغاء معاهدة الصداقة مع السوفييات أمام مجلس الشعب المصري، واتهم الروس بعدم مراعاة هذه المعاهدة، وبأنهم امتنعوا عن تزويد مصر بالأسلحة وقطع الغيار. وفي هذه المرة كذلك، لم يحصل الرئيس السادات على منفعة لصر أو للعرب من الولايات المتحدة مقابل إلغاء المعاهدة المصرية - السوفياتية، خصوصاً وأن الإلغاء تصادف مع بداية الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية في اميركا، التي تنافس فيها جيرالد فورد والمرشح الديمقراطي جيمي كارتر لكسب أصوات اليهود الاميركيين، ولم يكن الوقت مناسباً لأي تحرك سياسي لا يرضي اليهود وإسرائيل، حتى لو توافرت النيات الحسنة في الجانب الاميركي.

- (١) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little Brown, 1982), p.616.
- (٢) هشام شرابي، *الدبلوماسية والاستراتيجية في الصراع العربي الإسرائيلي* (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥)، ص ٧٨ - ٨٠.
- (٣) كان نيكسون منهكاً في مشاكل حرب فيتنام والتقارب مع الصين ومفاوضات تحديد السلاح الاستراتيجي مع السوفييت واهتم بأن يحرز نجاحاً فيها في سنة الانتخبات ١٩٧٢.
- (٤) Kissinger, *Years of Upheaval*, p.631. «We Could not have survived».
- (٥) سوندرز كان من المفاوضين الأميركيين في عهد نيكسون وكارتر - هارولد سوندرز - كتاب (الحيطان الأخرى).
- (٦) أحمد بهاء الدين، محاورات مع السادات، في: *الدستور* (الأردن)، ١٢/١٠/١٩٨٦.
- (٧) Kissinger, *Years of Upheaval*, p.655.
- الترجمة فيها شيء من التصرف.
- (٨) سمو الأمير حسن بن طلال في مجلة.
- (٩) Henry Kissinger, *White House Years* (Boston: Little Brown, 1979), p.1277.
- (١٠) Kissinger, *Years of Upheaval*, p.781.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٧٨٦.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٧٨٦ - ٧٨٧.
- (١٣) المصدر نفسه.
- (١٤) Richard Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon*, (New York: Grosset and Dunlap, 1978), vol.II, p.559.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ٥٨٥.
- (١٦) الترجمة فيها بعض التصرف دون الاخلال بالمعنى الأساسي.
- (١٧) محمود رياض، *مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨ - ١٩٧٨* (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ - ١٩٨٦)، ٢ مج، انظر مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٤٩٥.
- (١٨) المصدر نفسه.
- (١٩) المصدر نفسه.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٩٦ - ٤٩٧.
- (٢١) المصدر نفسه.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٩٨.
- (٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٩٩.
- (٢٤) الأمم المتحدة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، ٤٧ - ٤٧، ٧٢ - ٧٤، ٧٥، ٧٦؛ جمع وتصنيف سامي مسلم (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، ١٩٧٢)، ٤ مج. انظر: جورج طعمة، *مجلد القرارات ١٩٤٧ - ١٩٧٤*، القرار رقم (٢٢١٠) تاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٧٤.
- (٢٥) رياض، المصدر نفسه، ص ٥٠١.
- (٢٦) طعمة، المصدر نفسه، قرار رقم ٢٢٣٦.
- (٢٧) المصدر نفسه، قرار رقم (٢٢٣٧).
- (٢٨) رياض، ص ٥٠١ - مذكرات محمود رياض.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٥٠٥.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ٥٠٧.
- (٣١) المصدر نفسه.
- (٣٢) المصدر نفسه.
- (٣٣) المصدر نفسه.
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٠٩ - ٥١٠.
- (٣٥) المصدر نفسه، ص ٥١٠ - ٥١١.
- (٣٦) المصدر نفسه.
- (٣٧) المصدر نفسه، ص ٥١٢.
- (٣٨) المصدر نفسه، ص ٥١٢.

- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٥١٦.
- (٤٠) المصدر نفسه.
- (٤١) محمد حافظ اسماعيل، «امن مصر القومي في عصر التحديات»، في: الراي (الأردن)، ١١/٦/١٩٨٧.
- (٤٢) محمد ابراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كلب ديفيد: مذكرات (دمشق: حلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٨٧.
- (٤٣) المصدر نفسه.
- (٤٤) محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.
- نقلًا عن محضر جلسة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، ٣ أكتوبر ١٩٧٥.
- (٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.
- (٤٦) كامل، المصدر نفسه، ص ١٨٩.
- (٤٧) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ٥٢١.
- (٤٨) المصدر نفسه، ص ٥٢٢.
- (٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٢٠.
- (٥٠) **United Nations Resolutions on Palestine** (Beirut: Institute for Palestine Studies., 1975).

القسم الرابع

السيارات يصلي في القدس...
واليهود يرقصون

جاء عهد الرئيس جيمي كارتر حاكم ولاية جورجيا السابق. وقالت بعض المجلات الأميركية ان ابتسامته الحلوة، التي كانت تطلع على الناس في صورته على شاشات التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى، كانت من العناصر المؤثرة في نجاحه. ونشأ انطباع في الولايات المتحدة والخارج بأن الرئيس الجديد معني بالمبادئ والأخلاق ويحقوق الإنسان. وفي مذكراته انتقد كارتر ابتعاد السياسات الأميركية من أيام الرئيس ترومان عن (الأخلاقيات)، واستناد مواقف أميركا من الدول الأخرى إلى مقياس ما إذا كانت تلك الدول تتبع سياسة معادية للشيوعيين والدول الشيوعية. وقال بأن الولايات المتحدة كانت تحمي الملوك والرؤساء الديكتاتوريين اليمينيين، دون أن تنتقد أعمالهم التمسفية وتلتزم بحمايتهم من أي حركات داخلية يمكن أن تؤدي إلى قيام حكومات أكثر ليبرالية. وبدلاً من أن تساعد على نجاح ونشر الحرية والمبادئ الديمقراطية، ظهر بأن الحكومات الأميركية تعتقد بأنها في المعترك الدولي لا يمكن أن تنافس بشكل فعال إلا إذا تصرفت بموجب القواعد نفسها، أو من دون مراعاة أي قواعد مثلما يتصرف «الشريرين». وعبر كارتر عن انزعاجه وقلقه العميق من الأكاذيب التي كانت تنشر على الشعب الأميركي، ولأن الشعب الأميركي كان يعزل عن المساهمة في تحديد سياسة أميركا الحربية والسياسية في فيتنام كامبوديا وتشيلي وفي بلاد أخرى. وأشار كارتر إلى نشاطات محرجة أخرى قامت بها الحكومات الأميركية مثل دور وكالة الاستخبارات المركزية في التخطيط للقتل وفي جرائم أخرى^(١). وكان كارتر يرى بأن أميركا كانت:

«في أوج القوة والتأثير عندما كانت تؤكد التزامها بالحرية والديمقراطية في سياستها الخارجية. ومن المتناقضات أنه ذكر مثلاً على ذلك أن الرئيس ترومان كان في التاريخ الحديث أقوى مناصر لحقوق الإنسان على المستوى الدولي، وقال أن تشجيعه لتأسيس الأمم المتحدة وثبته في وجه الضغط العظيم عندما سارع إلى الاعتراف بدولة إسرائيل الجديدة، كانا من أزهى مظاهر النفوذ الأميركي في أبداع حالاته...».

هكذا وصف جيمي كارتر «روعة» السياسة الأميركية ونفوذها «الأخلاقي»، الذي ساهم في اغتصاب وطن شعب عربي وطرده من أرضه، وفي فتح طريق الحروب والماسي والمذابح في قلب العالم العربي، وهدد أمن العالم وسلامته. وهكذا يمكن أن يتسائل الشعب الذي ما زال ضحية قيام إسرائيل على أرضه كيف يمكن لرجل مسؤول من طراز كارتر، ولو عن عقيدة خاطئة، أن يشوه مبادئ الرحمة والمحبة التي نادى بها النبي الكريم عيسى المسيح، وأن يعتبر أبشع الجرائم في حق شعب وامة عملاً أخلاقياً رافعاً متميزاً في تاريخ أميركا، وذلك رغم أنه كان على علم بالظلم والتشريد والمآسي التي تعرض لها عرب فلسطين، ويحرمونهم من أرضهم وحقوقهم الوطنية المشروعة. وهو الذي أعلن تصميمه على التمسك بحقوق الإنسان والمبادئ الأخلاقية التي يجب أن تحكم سياسات الدول في هذا العالم.

كانت للرئيس كارتر معتقدات دينية قوية ترتبط بالتوراة واليهود وبالأرض المقدسة. وكان قد سمع عن الصهيونية عن طريق زوج أخته اليهودي. (كوانت - كامب ديفيد).

وعندما كان حاكماً لولاية جورجيا دعت غولدا مائير لزيارة إسرائيل، فلبى الدعوة مع زوجته في شهر أيار/مايو سنة ١٩٧٢. واتاحت له الزيارة الاطلاع بصورة مباشرة على جغرافية إسرائيل واحتياجاتها الدفاعية، وقال في مذكراته:

«تولنا خلالها عن أرض التوراة التي كنا قد درسناها من أيام طفولتنا المبكرة. وتجول كارتر وزوجته في مرتفعات الجولان. واطلعه رئيس الاستخبارات الإسرائيلية على قدرات إسرائيل وجاراتها العربية. وبحث كارتر مع رئيس الوزراء وزعماء آخرين مثل اسحق رابين بشأن الأمور نفسها، وذكر في مذكراته بأن زيارته لإسرائيل أثرت فيه. وأنه عندما كان يحضر لصلته الانتخابية للرئاسة تابع دراساته لتاريخ المنطقة المعقد. وعندما أعلن ترشيحه للرئاسة أبرز بصفة خاصة تأييده لالتزام أميركا بأمن وسلامة إسرائيل. وبالنسبة إلى روابطه الروحية والدينية مع اليهود وإسرائيل قال كارتر:

«في انجذابي لإسرائيل، شاركت عواطف وإحساس معظم المعدانيين الجنوبيين بأن الأماكن المقدسة التي نعتزها، يجب أن يحافظ عليها وأن تكون مفتوحة لزيارة المسيحيين، وكذلك يجب فتح الأماكن المقدسة لاتباع الديانات الأخرى. وقد تذكرت بأنه قبل حرب ١٩٦٧ لم تكن هناك ضمانات لأن تكون هذه الأماكن مفتوحة. تحت الحكم الأردني كثيراً ما أغلقت هذه الأماكن ونهبت بعض المقابر المقدسة وأماكن أخرى مقدسة. إن القيم الأخلاقية اليهودية - المسيحية ودراسة الكتاب المقدس كانت روابط بين اليهود والمسيحيين، وكانت دائماً جزءاً من حياتي. واعتقدت كذلك بعمق كبير بأن اليهود الذين نجوا من (الذبح) الكريي يستحقون (امتهم) الخاصة. وإن لهم الحق في أن يعيشوا بسلام بين جيرانهم، واعتبرت بأن هذا الوطن (إسرائيل) لليهود يتوافق مع تعاليم الكتاب المقدس، ولذلك فهو مقدر من الله. هذه المعتقدات الأخلاقية والدينية جعلت التزامي بسلامة إسرائيل لا يتزعزع»^(١).

وفي خضم هذا الانحياز المبدئي لليهود وإسرائيل، لم يتورع كارتر عن توجيه الاتهام إلى الأردن البعيد عن التعصب، وتقاضى عن الاعتداءات اليهودية والإسرائيلية العنصرية الحاقدة والإجرامية على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في الأراضي المقدسة. وعلى كل حال، فإن كارتر يوضح المؤثرات على تفكيره فيقول بأنه كان يجد أن الولايات المتحدة وإسرائيل دولتان ديمقراطيتان، وأن حجم إسرائيل الصغير وقلة عدد سكانها نسبياً وعدد خصومها آثار فيه شعوراً بالمسؤولية للحفاظ على الإسرائيليين قادرين على الدفاع عن أنفسهم. فالعرب لم يقبلوا بقرار التقسيم، ورغم أربعة حروب فإن الإسرائيليين نجوا. وقال كارتر أنه أعجب بشجاعة الإسرائيليين وكان شاكراً لله لنجاحهم في تأسيس بلدهم وبقياتهم. وأضاف كارتر بأن العديد من الأميركيين شاركوا في المشاعر نفسها. وقال كذلك إن مشكلة فلسطين كانت تعزل إسرائيل في المجتمع الدولي.

بعض التوم للدول العربية وبعض العطف للفلسطينيين

لم تكن لدى كارتر قبل مجيئه للرئاسة مشاعر قوية تجاه الدول العربية. ولم يكن قد زار أيّاً منها أو تعرّف على زعمائها. ولكنه كان يعلم بأن الدول العربية اجتمعت بتصميم على اعتراف عام بحقوق الفلسطينيين، الذين كانوا يرحلون تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة، والذين كانوا لاجئين من موطنهم ويقيمون في الأردن ولبنان والبلاد الأخرى القريبة. وبدلاً من أن يركز كارتر على العدوان الذي ارتلته الإسرائيليين وأميركا والغرب بالفلسطينيين، وعلى التشريد والظلم الذي أصابهم به، فإنه يوجه شيئاً من الانتقاد إلى مصر والأردن، فذكر في مذكراته أن سجل العرب تجاه الفلسطينيين كان به نقص كبير قبل سنة ١٩٦٧. وعندما احتلت مصر قطاع غزة، والأردن الضفة الغربية، لم تتحرك كلتا الدولتين لنزع الحكم الذاتي للفلسطينيين وهذا الانتقاد يدل على جهل بطبيعة الروابط القديمة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وينسى أو يتجاهل المشاركة الوجدانية الكاملة التي قامت بين الأردن وما ظل متحرراً من فلسطين بعد سنة ١٩٤٨. كما لا يراعي أن مصر حافظت على عروية قطاع غزة وحتمته من إسرائيل وأهدافها التوسعية والاستيطانية والطرد والتشريد حتى سنة ١٩٦٧. ولكن كارتر أشار إلى أنه، على وجه العموم، لم تولد ذكرى بأن الفلسطينيين «غير المحظوظين» عوملوا معاملة سيئة جداً

من قبل بعض الدول «المضيئة». ولكن كان هناك تذكير دائم ونشط بالورطة والتعاسة التي عاناها الفلسطينيون تحت الحكم الإسرائيلي. ومع أن إسرائيل كانت تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية «مجموعة قطاع طرق»، فإن معظم الدول اعترفت بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني، وكانت المنظمة تحرز انتصارات وتقدماً في المحافل الدولية على حساب إسرائيل. ويستطرد كارتر فيقول في مذكراته:

«وما انني جعلت التزام امتنا بحقوق الانسان مبدأ مركزياً لسياستنا الخارجية، فإنه كان من المستحيل أن اتجاهل المشاكل الخطيرة في الضفة الغربية. إن انتهاك الحقوق الفلسطينية لم يستخدم فقط ضد إسرائيل، ولكنه كان مخالفاً للمبادئ الأساسية الأدبية والأخلاقية لبلدنا [أميركا وإسرائيل]. في رأيي كان من الضروري أن تعمل الولايات المتحدة لأن تستخلص لهؤلاء الناس حق التصويت وحق الاجتماع وحق مناقشة المسائل التي تمس حياتهم، وحق استملاك الممتلكات دون خوف من أن تصادر. وكذلك الحق بأن يكونوا متحررين من الحكم العسكري. إن انكار هذه الحقوق كان موقفاً لا يمكن الدفاع عنه لمجتمع حر وديمقراطي. وأنا كنت قد وعدت بأن أسمى وراء حلول لمشاكل مثل هذه أينما وجدت»^(١).

وكان كارتر يدرك حاجة إسرائيل لحماية نفسها ضد «الارهاب»، ولكنه كان يرى أنه يجب إيجاد تسوية للمشاكل الأصلية بدلاً من متابعة العنف المستمر الذي هدد بالانتشار خارج حدود الشرق الأوسط، وربما أدى إلى توريث الدول العظمى في مجابهة وصدام. وكان الإسرائيليون يزعمون بأن الفلسطينيين لهم حقوق كأفراد، وأنه يجب الاعتراف بهذه الحقوق، ولكن لم يكن لهم حقوق أو وضع شرعي (Status) كشعب أو أمة. ويذكر ويليام كوانت في كتابه **كاهن ديفيد** (بالانكليزية)، أن كارتر في تعاطفه مع الفلسطينيين كان يجد في وضعهم تشابهاً مع وضع السود في الولايات المتحدة، وأنه نظر إلى قضيتهم من منظور حقوق الإنسان، وكان يربط بين أزمة البترول والطاقة والنزاع العربي - الإسرائيلي. وفي بداية عهده وفورة حماسه، كان يتحدث علناً دون تحديد عن «وطن» للفلسطينيين، ولكن عندما أدرك أن ذلك يكلفه ثمناً سياسياً في أميركا، أصبح أكثر تحفظاً حتى لا يغضب إسرائيل وأنصارها، وصار يدعو إلى ربط «الوطن الفلسطيني» بالأردن، ثم توقف عن الإشارة إلى هذا الوطن كلياً وأعلن معارضته لقيام دولة فلسطينية. كان كارتر يريد أن تكون منطقة الشرق الأوسط مستقرة وفي حالة سلم. ولم يرغب في أن يرى نفوذ السوفيات يزداد ويتوسع في المنطقة. وكان يعتبر بأن إسرائيل كانت ذات فائدة استراتيجية للولايات المتحدة. وأعلن بأنه سيحارب المقاطعة التجارية العربية ضد الشركات الأميركية التي تتعامل مع إسرائيل، بحجة أن هذه المقاطعة تتعارض مع حقوق الشعب الأساسية (Bill of Rights) الأميركية. واعتبر كارتر ذلك مسألة أخلاقية وليس مسألة دبلوماسية. وفي منازراته مع الرئيس فورد خلال الحملة الانتخابية، أعلن بأنه سيعتبر أي حظر للبترول من أي دولة بمثابة إعلان حرب اقتصادية، وأنه سيرد على ذلك فوراً بالطريقة نفسها لمنع شحن أي شيء للبلد التي تفرض الحظر - لا أسلحة ولا قطع غيار للأسلحة ولا حفارات للتنقيب عن البترول ولا شيء مطلقاً - وكان كارتر يريد أن تكون الأمور التالية المحور الأساسي لاهتمام إدارته:

- ١ - حقوق الإنسان.
- ٢ - سلامة إسرائيل.
- ٣ - النفوذ السوفياتي.
- ٤ - السلام في الشرق الأوسط.
- ٥ - واردات البترول.

بالنسبة إلى قضية الشرق الأوسط، ذكر الرئيس كارتر بأن كل مستشار تقريباً نصحه بالابتعاد عن هذه القضية. فإن أحداً لم ينجح بحلها من قبل، وقامت أربعة حروب وجريت جميع المقترحات وفشلت. ولكن كارتر رأى تهديدات متزايدة لأميركا في الشرق الأوسط. وكان يرغب في أن يقوم بمحاولة أخرى. «ربما كنت وثاقاً أكثر من اللازم في أن أجد أجوبة لم يتوصل إليها الآخرون»^(٢).

وكان الهيكل الرسمي المتوافر للعمل على حل القضية هو مؤتمر جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، ويرئاسة أميركا والاتحاد السوفياتي، وبمشاركة إسرائيل وجاراتها العربيات والفلسطينيين. وكان كارتر

يدرك أن مجرد جمع هذه المجموعة في إطار مؤتمر جنيف كان بحد ذاته معضلة مستعصية على الحل حتى ذلك الوقت. ورغم التعقيدات، فإن كارتر اعتقد بأنه يمكن حصر المشاكل القائمة في ثلاث مسائل رئيسية:

- ١ - سلامة إسرائيل.
- ٢ - من يملك الأرض.
- ٣ - حقوق الفلسطينيين.

هذه كانت خلفية جميع كارتر الدينية، وارتباطاته العقائدية باليهود وبإسرائيل المبنية على فهمه للتوراة، ومفاهيمه الأخلاقية في سياسات الدولة وحقوق الإنسان، وقناعاته الأساسية بالأممية القصوى لسلامة إسرائيل، واعتبارها ركيزة استراتيجية مهمة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. هذه الخلفية تكشف من الأساس ما يمكن اعتباره انحيازاً لإسرائيل على حساب المصالح العربية والفلسطينية، وتساعد على تفهم مساعي وجهود كارتر في معالجته لقضية الشرق الأوسط، بعد أن وصل إلى الرئاسة الأمريكية وأصبح يملك سلطة ونفوذاً عظيمين. وفي إطار هذه الخلفية، كانت هناك ظروف وملابسات غدت اهتمام كارتر للإقدام على معالجة معضلة الشرق الأوسط العربي. وحسبما يذكر محمد حسنين هيكل في: حديث المبادرة كان هناك سيل من أعضاء الكونغرس الأمريكي عدواً من زيارات للشرق الأوسط وقالوا لكارتر:

«إنهم لمسوا اعتدالاً كبيراً في المنطقة، وأنها في رأيهم لحظة مناسبة لتناول الأزمة وإن النجاح فيها ممكن. وإذا حدث النجاح فهو خير استهلال لرؤاسته في مجال السياسة الدولية»^(١).

ومن ناحية أخرى، كان الدكتور ناحوم غولدمان، رئيس المجلس اليهودي العالمي، يجري اتصالات في المغرب ومع رومانيا بشأن النزاع العربي الإسرائيلي، ويشير بأن منحهم بيغن القوي المتصلب يستطيع تقديم تنازلات للحرب لا يجسر غيره على تقديمها مثلما فعل ديفول بالنسبة إلى الجزائر. وبالفعل رتب غولدمان اتصالات بين بعض المسؤولين المغاربة الكبار، وبين وزراء إسرائيليين من زملاء بيغن. كما لعب دوراً في التمهيد لزيارة بيغن إلى بوخارست حيث عرض بيغن أفكاره بشأن حل النزاع على الرئيس الروماني، وطلب منه نظراً إلى أصدقائه العرب وفي مقدمتهم الرئيس أنور السادات. وكان من أفكار بيغن أن العرب يجب أن لا يعتمدوا على ضغط أمريكا على إسرائيل، لأنها لن تخضع للضغط الأمريكي ولن تفعل إلا ما تراه هي نفسها مناسباً لها. وإن إسرائيل تعلم بأن ميزان القوة العسكرية في مصلحتها وهي قادرة على الانتظار والصبر. وإن إسرائيل تريد إجراء مفاوضات مباشرة مع العرب:

«وسوف يدمش هؤلاء الذين يتقدمون لإسرائيل من استعداد إسرائيل للاقتحام في منتصف الطريق»^(٢).

وأضاف بيغن أنه لا يصدق بأن العرب يريدون حياة أمنة مع إسرائيل ما داموا على غير استعداد للحديث معها عن هذا السلام. وأعرب استعداده لمقابلة من يشاء من الزعماء العرب: «في القدس أو أية عاصمة عربية أو في بوخارست أو في نيويورك أو جنيف في إطار الأمم المتحدة، وحتى في البيت الأبيض في واشنطن».

عندما جاء جيمي كارتر للرئاسة اختار سايروس فانس وزيراً للخارجية، وبذلك انتهى عهد هنري كيسنجر اليهودي الذي ساهم إلى حد كبير مع الرئيس نيكسون في حرمان العرب من انتصار أوشك أن يتحقق سنة ١٩٧٣، وفي تعطيل تسوية شاملة للنزاع كان يمكن أن تتصور أراض عربية على أساسها، فيعود بعض الحق إلى أصحابه، ويتراجع خطر الحرب، وتخف معاناة وآلام الشعب الفلسطيني والشعب المصري وأهل الجولان، ويتبدل تاريخ لبنان بمذابحه ومآسيه والخراب والعنف والاحتلال الذي عم فيه. ومع مجيء كارتر إلى الحكم، تولد شيء من التفاؤل في الأوساط العربية، لأنه كان قد خلق انطباعاً بأنه رئيس يحترم المبادئ، ويدافع عن حقوق الإنسان التي تنطبق على الفلسطينيين، وترتبط بحل قضيتهم حلاً عادلاً دون أن يعطل هذا الحل وجود هنري كيسنجر البغيض وسياساته الصهيونية. وعزز هذا التفاؤل مجيء سايروس فانس وزيراً للخارجية، الذي وصفه محمود رياض، وهو وثيق الاطلاع في مجالات السياسة الأمريكية - العربية، بأنه من الشخصيات الأمريكية المشهود لها بالنزاهة وله دراية

سابقة بالمشكلة، ويأنه «يمثل فريقاً لا يؤمن بدبلوماسية الخطوة خطوة التي احاطها كيسنجر دائماً بهالة من الدعاية الاعلامية»^(٢)، وإنما كان يؤمن بأن المصالح الأميركية تستدعي:

«تركيز التحرك الأمريكي نحو السلام الشامل والدائم، بدلاً من تفتيته في خطوات سريعة تجعل العالم العربي أكثر ارتياباً في حقيقة الأهداف الأميركية»^(٣).

وفي ذلك الوقت، كان هناك عامل ايجابي لمصلحة العرب، وهو التضامن العربي الذي ظهر في مؤتمر القمة في القاهرة والذي عقد في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر عقد اجتماع بين الرئيس الأسد والرئيس السادات في القاهرة، وتقرر فيه تشكيل قيادة سياسية موحدة بين بلديهما. وطالبا بأن يجتمع مؤتمر السلام في جنيف في وقت لا يتجاوز شهر آذار/مارس ١٩٧٧. وبالطبع، كان التضامن العربي ضرورياً للتعامل بفعالية مع إدارة الرئيس كارتر، الذي كان لا بد وأن يختلط لحكومة سياسته الخاصة بالشرق الأوسط. ولكن من المؤسف أن التضامن العربي لم يستمر طويلاً، وكانت هناك عرقلة والتزامات أميركية زعمها كيسنجر ونيكسون وراءها، فلا اعتراف أو تقاض مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا اعترفت به (حق) إسرائيل في البقاء والعيش بسلام في حدود أمنة، وقبلت بالقرار (٢٤٢) سلفاً رغم عدم اشارته إلى حقوق الفلسطينيين الوطنية والشرعية وإلى حق تقرير المصير، ورغم نواقصه العديدة الأخرى. وكذلك التزمت الولايات المتحدة بقيد التشاور المسبق مع إسرائيل بشأن أي مبادرات أو تحركات سياسية. وتعهدت بالاعتراض:

«على أي مشروع قرار في مجلس الأمن ترى إسرائيل أنه يتعارض مع مصالحها. وهي التعهدات التي اكدها كيسنجر إثر اتفاقية سيناء الجزئية»^(٤).

وكان الجيش الإسرائيلي قد ضاعف حجمه بعد أن زودته أميركا بكليات ضخمة من الأسلحة بعد حرب ١٩٧٣:

«وبطابقاً للتصريحات الإسرائيلية، زادت قوة سلاح الطيران الإسرائيلي بنسبة ثلاثين في المائة وأصبح لديه أقوى وأحدث طائرتين في العالم وهي إف - ١٥. وحصل الجيش الإسرائيلي على أحدث الدبابات الأميركية، وزاد حجم سلاح المدرعات بما يزيد عن خمسين في المئة، كما تضاعف حجم سلاح المدفعية وتم تزويده بمدافع بعيدة المدى أكثر تطوراً. وتم تحويل معظم ألوية المشاة إلى ألوية ميكانيكية، حتى حصلت إسرائيل على كل ما يلزمها من ناقلات الجنود المدرعة، الأمر الذي جعل نسبة الزيادة فيها تصل إلى سبعمائة في المئة. وبتوقيع مصر على اتفاقية سيناء الثانية مع إسرائيل سنة ١٩٧٥، وتعهدها بعدم استخدام القوة أو التهديد بها، أصبحت الجبهة الشرقية، سوريا والأردن يواجهان خطراً في التوازن العسكري ولمصالح إسرائيل»^(٥).

وإضافة إلى ذلك تضاعفت المساعدات الأميركية لإسرائيل بعد حرب أكتوبر، فزادت سنة ١٩٧٤ عن ٢٢٠٠ مليون دولار، وتزايدت في الأعوام التالية بحيث بلغت مع المساعدات الأخرى التي حصلت عليها إسرائيل من المصادر الأميركية المختلفة حوالي ثلاثة مليارات ونصف المليار من الدولارات سنوياً، أي بمعدل ألف دولار لكل نسمة في إسرائيل، وفي مقابل هذه القوة الإسرائيلية الجبارة نقصت قوة مصر بعد أن توقف الاتحاد السوفياتي عن تزويدها بالسلاح.

أميركا يجب أن تكون «وسيطاً نشيطاً عادلاً»

في مذكراته التي نشرها بعنوان: «خيارات صعبة»، عرض سايروس فانس الوضع ومواقف الأطراف المعنية في نزاع الشرق الأوسط. وكان هذا العرض بالطبع من وجهة نظره التي ذكر بأنها كانت تتطابق بصورة عامة مع وجهة نظر الرئيس الجديد جيمي كارتر.

قال فانس بأن القرار رقم (٢٤٢) صيغ بعبارة فيها غموض مقصود، وذلك لكي تقبل به الأطراف المختلفة في مجلس الأمن والعرب وإسرائيل. وقال بأن العرب اعتبروا بأن القرار يعني انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧. أما الولايات المتحدة فإنها اعتبرت بأن روح القرار تتطلب من إسرائيل أن تتسحب من «معظم» تلك الأراضي، وقبلت ضرورة إحداث تغييرات طفيفة في الحدود لأسباب أمنية وإنسانية مع إجراء «تدريبات معقولة» في القدس. كما تمسكت بأن

الحدود النهائية بين العرب وإسرائيل يجب أن تتقرر في مفاوضات بين الطرفين، وهشامتها إسرائيل في هذا الموقف. وأضاف فانس بأن اللغة المبهمة التي استعملت في القرار أصبحت مصدر خلاف حاد بين إسرائيل والولايات المتحدة. وفيما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٧ كانت حكومات العمال الإسرائيلية تقبل من حيث المبدأ أن القرار يلزمها بقدر من الانسحاب على جميع الجبهات، ولكن كان يتضح بأن إسرائيل تنوي أن تجري إعادة تخطيط كبرى للحدود بحجة الضرورات الأمنية. ولكن عندما جاء مناحيم بيغن إلى الحكم «أصبح واضحاً بشكل متزايد أن حكومة الليكود الائتلافية تنوي تأكيد دعوى بالسيادة على الضفة الغربية وربما غزة. وأنها لن تقبل بأن ينطبق مبدأ الانسحاب على تلك المناطق»^(١١).

وأشار فانس إلى أن القرار (٢٤٢) اعتبر القضية الفلسطينية «مشكلة لأجنيين»، وأن الولايات المتحدة والعرب وغيرهم ممن أيدوا القرار كانوا يفترضون بأن الأراضي التي ستستسحب منها إسرائيل سترجع إلى السلطات العربية التي كانت تحكمها قبل سنة ١٩٦٧، ولم يكن هناك تفكير محدد في ذلك الوقت يركز على قيام دولة فلسطينية. وبعد ١٩٦٩ - ١٩٧٠ بدأ الاهتمام الجدي ينصب على الشعب الفلسطيني وعلى تطلعه إلى وطن قومي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي عرض فانس، كانت معارضة الدول العربية ومنظمة التحرير للدول في مفاوضات مع إسرائيل ورفضها لـ (حق إسرائيل) في الوجود، تضعف أي أمل حقيقي في تسوية سلمية. وازداد اعتماد بعض الأطراف العربية على الاتحاد السوفياتي للحصول على السلاح والدعم السياسي.

ومن الجهة الأخرى، فإن روابط الولايات المتحدة مع إسرائيل قللت من حرية الولايات المتحدة ومرونتها الدبلوماسية في الوساطة بين الجانبين العربي والإسرائيلي. ويستطرد فانس في عرضه للموقف، فيقول بأنه عندما طال الجمود في جهود السلام، وجد العرب أنه لا مفر من اللجوء إلى القتال لتحريك المساعي نحو التسوية، فنشبت الحرب (١٩٧٣) واستعمل العرب كذلك سلاح البترول، ولكن العرب لم يتمكنوا من إجلاء إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة، غير أن النجاح الحربي العربي المحدود وفعالية حظر البترول العربي أحدثا «تبدلاً دراماتيكياً» في أجواء الشرق الأوسط، وساعد على استرداد العرب لاحترامهم لأنفسهم، وازداد إدراكهم لسلطتهم الاقتصادية على الغرب. وفي المقابل، أظهرت قوة إسرائيل العسكرية للعرب بأنه لا يمكن استعادة الأرض بالقوة العسكرية. وذكر فانس بأن الدلائل تشير إلى أن غاية الرئيس أنور السادات في الحرب كانت في الأساس غاية سياسية ودبلوماسية، وأن قبول مصر للقرار (٢٣٨) الذي أنهى القتال ودعا إلى المفاوضات مع إسرائيل، كان يعني أن مصر قبلت صراحة ضرورة التفاوض مع إسرائيل، كما قبلت بصورة ضمنية شرعية إسرائيل كدولة. وأضاف فانس بأن مصر والدول العربية الرئيسية لم تكن مستعدة لأن تقبل ما هو أكثر من إنهاء حال الحرب مع إسرائيل، وأنها كانت بعيدة كثيراً عن التفكير في السلام الكامل وتطبيع العلاقات. كما قال بأن حرب ١٩٧٣ ومخاطرها وحظر النفط، دفعا الولايات المتحدة إلى الاهتمام الشديد بتحريك مبادرات السلام، لأنه لم يعد في استطاعتها أن تبدو أمام العرب غير مكترحة بالمشاكل الفلسطينية وبالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. ولقد أظهر الارتباط بين النفط العربي والمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للغرب الصناعي ضرورة أن يسود الاستقرار منطقة الشرق الأوسط. وأظهرت حدة المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في العالم الثالث، والمخاطر التي لا يمكن حسابها إذا نشبت حرب عربية - إسرائيلية أخرى، أن من مصلحة أميركا أن تحقق حلاً سلمياً ودائماً للنزاع، ولكن من دون أن تضعف التزامها الأساسي بوجود إسرائيل. وتولدت قناعة لدى العرب بأن السوفيات عاجزون عن فعل شيء أكثر من تزويدهم بأسلحة لا تكفي لانتصارهم على إسرائيل. وكانت:

«الدول العربية المحظقة مثل السعودية وديوليات الخليج، والزعماء المعتدلون مثل الرئيس المصري أنور السادات والملك الأردني حسين، يشاطرون أميركا قلقها من أن الراديكالية العربية التي تتفدى على المواجهة العربية - الإسرائيلية يمكن أن توفر قاعدة لتوسيع النفوذ السوفياتي»^(١٢).

ولكن الزعماء العرب المعتدلين أدركوا أنهم لا يقدرون على زعزعة التزام الولايات المتحدة بآمن إسرائيل. غير أنهم اعتقدوا بأن مصلحة أميركا الوطنية الواضحة في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط،

تضع في أيديهم وسيلة مهمة لدفع أميركا إلى الشعي لتحقيق تسوية سياسية مقبولة. ونتيجة لهذه القناعة اتجه الرئيس أنور السادات إلى توطيد علاقات مصر بالولايات المتحدة بما في ذلك النواحي الاقتصادية. وابتعد عن السوفيات وعن «الدول العربية الأكثر راديكالية بدعم مالي وسياسي من السعودية». وفي عرضه للأوضاع والمواقف السابقة لجيئه والرئيس كارتر إلى الحكم، أشار فانس إلى مؤتمر جنيف الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، وكان المفروض أن تجري فيه المفاوضات على أساس القرارين ٢٤٢ و٢٣٨، وذكر بأن سوريا رفضت حضور المؤتمر بسبب غضبها مما اعتبرته «خيانة السادات» لإيقافه - منفرداً - حرب ١٩٧٣. وأن المؤتمر رفع لكي تقوم مجموعات عمل ثنائية بالنظر في مسائل محدودة، تمهيداً لعودة المؤتمر إذا حصل تقدم كاف إلى الانعقاد للباحث في عقد اتفاقية سلام شامل. ولكن تباعد المواقف بشأن المسائل الرئيسية مثل السلام والأمن والحدود والمسألة الفلسطينية، حال دون عودة المؤتمر للانعقاد. وعبر فانس عن تصوره لما قام به هنري كيسنجر من مفاوضات مكوكية متتابعة بقوله:

دعني هذه الخلفية قام هنري كيسنجر بضرية دبلوماسية مذهلة بالتفاوض على اتفاقيتي ١٩٧٤ الغض الاشتياك في سيناء ومرتفعات الجولان، واتفاقية سيناء الثانية في أيلول [سبتمبر] ١٩٧٥، والتي انسحبت إسرائيل بمقتضاها من قطعة أخرى من سيناء وأعادتها إلى مصر. ولقد شعر كيسنجر بأن عدم الثقة بين مصر وسوريا وتمتعت الراديكاليين العرب والتفكك العربي تحول دون محاولة جديده للتوصل إلى حل شامل. ومن هنا صاغ ما سمي استراتيجية «الخطوة - خطوة» التي تقوم على اتفاقات ثنائية لفصل الأطراف وتقليل مخاطر القتال وبدء عملية طويلة لبناء ثقة كل طرف في عملية التفاوض... وكان الثمن الذي أخذته إسرائيل للانسحاب الصغير من سيناء كبيراً. وكان فهم إسرائيل هو أنها تتخل عن أرض هي حاجزها الأمني ورصيدها الأكبر في المساومة مقابل ضمان قليل بأن الخطوات المفيدة باتجاه السلام الحقيقي والتطبيع الكامل للعلاقات سوف تستمر»^(١٧).

وكان الثمن الذي تقاضته إسرائيل من أميركا هو أن تنسق معها في المستقبل أي اقتراحات أميركية للتسوية، وأن تمتنع عن الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا اعترفت المنظمة وقبلت بالقرارين ٢٤٢ و٢٣٨. ويعلق فانس على هذين الالتزامين بقوله:

ولقد فسر الإسرائيليون الالتزام الأول بأنه حق النقض (فيتو) على تقديم الولايات المتحدة الأفكار للسلام إلى العرب. أما الالتزام الثاني فببينا كان حيويًا لثقة إسرائيل في الولايات المتحدة كوسيط فقد كان من شأنه أن يجعل مهمتنا في إيجاد طريقة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية قريبة من المستحيل، وفي وقت كانت فيه المسألة الفلسطينية تصبح مسألة مركزية»^(١٨).

هذه كانت الخطوط العريضة لخلفية النزاع العربي - الإسرائيلي، والمواقف والارتباطات التي كانت قائمة، في ذلك الوقت، في مفهوم وزير الخارجية الأميركية الجديد سايرويس فانس عندما جاء الرئيس كارتر إلى الرئاسة. ويذكر فانس بأن الرئيس كارتر أجرى معه في أواخر سنة ١٩٧٦ مراجعة السياسة في الشرق الأوسط. وذكر فانس في مذكراته:

وكان هناك قدر كبير من التوافق بين تقييم نيكسون - فورس لمصالح الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والافتراضية في سلام الشرق الأوسط، وبين تقييم الرئيس كارتر وتقييمي. وتوصلنا إلى أن أسلوب (الخطوة - خطوة) قد استنفذ إمكاناته، وأنه أن الألوان لتجديد السعي لإسلام شامل. ولم يكن محلاً للسؤال أن حجر الأساس في سياسة كارتر حيال الشرق الأوسط سيبقى هو التزاماً بأمن إسرائيل. ومع ذلك اتفقنا على أن الأهمية الحيوية لنظام حكم مستقرة معتدلة ومالية للغرب في الشرق الأوسط، ووجود مطلب إلى النفط العربي، تعني أن العودة إلى مواقف أميركي سلبي هو أمر غير واقعي. فعمل الولايات المتحدة أن تكون وسيطاً نشيطاً وعادلاً بين الجانبين إذا أريد أن تكون هناك أي فرصة لسلام حقيقي»^(١٩).

ومن الواضح في هذا التقييم، أن التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل (هو حجر الزاوية) في سياسة كارتر حيال الشرق الأوسط. وأن الإشارة إلى ضرورة أن تكون الولايات المتحدة وسيطاً نشيطاً وعادلاً بين الجانبين يمكن، من واقع الأمور، أن تعتبر اعترافاً ضمنيًا، حتى وإن كان غير مقصود بأن الولايات المتحدة لم تكن في السابق تلتزم بدور عادل بين طرفي النزاع. وفي إشارة إلى القيد الإسرائيلي على الولايات المتحدة والنفوذ والضغط الإسرائيليين، ذكر فانس بأن:

«قيام كارتر ببنّي سياسة نشيطة متوازنة كان يحمل معه مخاطر سياسية لها وزنها. فقط ينظر إليه في الداخل وفي إسرائيل على أنه أخذ يميل نحو العرب، ولأنه يضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات اقليمية خطيرة»^(١٣).

وواضح هنا أن ما قاله فانس يعني بأنه حتى «السياسة المتوازنة» وإعادة الأرض بل جزءاً من الأرض أمر ترفضه إسرائيل وأتباعها وأنصارها، وتعتبره موقفاً معادياً لها. ومع أن فانس أكد بأنه:

«في هذه المسألة كما في قرارات غيرها كثيرة في مطلع إدارته رفض جيمي كارتر دون اعتزاز أن يتخذ الدرب السهل في الأمور الحساسة في السياسة الخارجية»^(١٤).

فإن الأحداث والمواقف اللاحقة أثبتت أن عزم الرئيس كارتر أصابه الوهن، وأن موقفه تبدل كثيراً لمصلحة إسرائيل. وأضاف فانس أنه اتفق مع الرئيس كارتر على ضرورة تقادي حرب كبيرة جديدة في الشرق الأوسط، وذلك لمصلحة الولايات المتحدة والغرب، وأنه رغم تفوق إسرائيل العسكري القاهر، فإن قيام العرب بمغامرة عسكرية أو قيام إسرائيل بهجوم مسبق وقائي، وهما أمران محتملان، ربما:

«ادبياً إلى مواجهة أميركية - سوفياتية في المنطقة أما مباشرة أو نيابة عن الأصدقاء، وإنها قد تتصاعد إلى حرب»^(١٥).

ويذكر فانس بأنه كان في سياسة كارتر عنصر إضافي ميزها عن سياسة أسلافه في الشرق الأوسط. كان كارتر يريد أن يبني نظاماً دولياً يتوافر فيه التعاون في الحقب المقبلة. وكان يريد في هذا الإطار إيجاد «مؤسسات ومصالح» لحل المنازعات فوراً وبمنظم، وللإستجابة للتغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. واعتقد كارتر بأن استقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط سيدعم إستراتيجيته لقيام هذا النظام الدولي. وشعر فانس أيضاً:

«بأنه بالإضافة إلى خدمة شعوب المنطقة، فإن السلام في الشرق الأوسط من شأنه أن يدعم في الداخل وفي الخارج من يؤمنون بأن حل المنازعات المحتملة أو القائمة يمكن أن يتحقق بوسائل سلمية»^(١٦).

وكغيره من القادة الأميركيين، أشار فانس إلى الحقوق العربية والفلسطينية وكأنها تتساوى وتتماثل مع «الحق اليهودي» القائم على اغتصاب الأرض بالقوة والمزاعم والتفسيرات المغلوطة والمصالح الغربية والعُدوان الإسرائيلي، وعلى المساندة الأميركية والغربية الغاشمة. وقال فانس:

«وكان شعوري هو أن لبّ مسألة الشرق الأوسط هو الحق الأصيل لكل من اليهود والعرب في أن يعيشوا جنباً إلى جنب في سلام وأمن. فالفلسطينيين الذين أخرجوا من بيوتهم وأصابتهم المارّة وتحولوا إلى الراديكالية، يعيشون في بؤس وويل، يعرفون هم مسألة حقوق الإنسان المركزية في الشرق الأوسط والتي لم تحل. وكان الرئيس وأنا مقتنعين بأن حلاً دائماً في الشرق الأوسط لن يكون ممكناً إلّا أن توجد أجابة عادلة على السؤال الفلسطيني، وإجابة تؤدي بالتأكيد إلى وطن قومي فلسطيني وشكل ما لحق تقرير المصير وتتوافق مع حق إسرائيل في العيش في سلام وأمن»^(١٧).

وهكذا تسمح الاعتبارات السياسية الكريهة ومغالطاتها التي تشوش الحقائق، أن يتساوى حق شعب طرد من وطنه ليعيش حياة البؤس والتشرّد والألام والمذابح المتكررة، مع (حق) مزعوم لمغتصب لم يذكر فانس سنداً له في أن يحتفظ بالأرض التي اغتصبها بالعُدوان والقوة الغاشمة، وشرّد أصحابها واضطهد من بقي منهم يوحشية وهدر كرامتهم في وطنهم. وإذا قيل بأن فانس كان حسن النية وأنه كان متفهماً للحق العربي، فإن ذلك لا يبيل حقيقة تعسف السياسة الأميركية ضد العرب، والحق العربي حتى في عهد من كان يدرك ما للعرب من حقوق وما للولايات المتحدة من مصالح رعاهها العرب في الشرق الأوسط.

كان الرئيس كارتر وفانس يعلمان بأن تحقيق السلام في الشرق الأوسط لن يكون سهلاً أو خالياً من المخاطر المؤلمة. وأن الفشل يمكن أن يؤدي إلى سقوط الزعماء العرب (المعتدلين) من الحكم، وإلى تقوية العناصر (الراديكالية) المعادية للغرب، وإلى زيادة النفوذ السوفياتي، وإلى العودة إلى حافة الحرب. وأكّد الرئيس والوزير كذلك أنه لا يمكن إحياء عملية السلام إلا إذا قامت الولايات المتحدة بدور قيادي في هذه العملية، فهي دون غيرها كانت تمتلك النفوذ والصلات اللازمة مع أطراف النزاع التي تمكنها من تقديم

مبادرة كبيرة. كما أدركا بأنه من الضروري السماح للاتحاد السوفياتي بدور محدود في عملية السلام في الشرق الأوسط لإغرائه لكي لا يعرقل الجهود الأميركية. وذلك رغم سعي السوفيات لزيادة نفوذهم في المنطقة، وعلى اعتبار أنه يجب أن يؤخذ في الحساب أن للاتحاد السوفياتي مصلحة رئيسية في تفادي مجابهة أو صدام مع الولايات المتحدة في تلك المنطقة الحيوية. وأضاف فانس:

«اتفقنا الرئيس كارتر وأنا على أن تقوم الإدارة بدور قيادي فوري لنفخ حياة جديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط على الأسس التي أرساها أسلافنا. وحتى قبل أن يتولى الرئيس مهام منصبه، خططنا أن نذهب إلى الشرق الأوسط في شباط [فبراير] ١٩٧٧. ولكي نجعل هذا ممكناً، طلبت إلى بريجنسكي أن يعجل عملية المراجعة السياسية التي يقوم بها مجلس الأمن القومي لتحقيق إجماع وزاري على أهدافنا»^(١).

دراسة من معهد بروكنجز

في بداية عهد الرئيس كارتر، شاع أن إدارته الجديدة تستند في توجهاتها السياسية في الشرق الأوسط إلى دراسة أعدها معهد بروكنجز الأمريكي، واشترك في إعدادها ويليام كوانت وزيجنسكي بريجنسكي الذي عينه الرئيس كارتر مستشاراً للأمن القومي. والواقع هو أن معهد بروكنجز دعا مجموعة متباينة من الأميركيين البارزين ليجتثوا في كيف يمكن أن تساعد الولايات المتحدة في تحقيق تسوية عملية وعادلة وثابتة للنزاع العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط. كما وأن الآراء والتوصيات التي توصلت إليها هذه المجموعة اتخذت إطار الحلول الوسط فيما بين أعضائها. وهي لا تمثل موقف المعهد أو المسؤولين فيه. وكان من أعضاء المجموعة إضافة إلى بريجنسكي وكوانت المحامي نجيب حليبي ومالكون كير (رئيس جامعة كاليفورنيا) وفرد خوري (من جامعة فيلانوفا) وناداف سافران (من جامعة هارفارد) وتشارلز بوست (المدير المشارك في معهد بروكنجز). وقد جاء في تقرير هذه المجموعة أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في تثبيت السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وتفادي خطر وقوع الحرب فيه، ومنع المجابهة بين الدولتين العظميين وزعزعة الاستقرار الدولي بين الغرب والشرق. وأكد التقرير على مسؤولية الولايات المتحدة كموقعة على ميثاق الأمم المتحدة وبكضوادم في مجلس الأمن، تقع عليها مسؤولية المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وعلى أن للولايات المتحدة مصلحة كبيرة في صداقة إسرائيل والدول العربية وسلامتها واستقلالها ورفاهيتها. وأن لها مصلحة مهمة في تدفق البترول إليها وإلى حليقاتها في الغرب واليابان من دون عوائق، ولها مصلحة تجارية واستثمارية ومواصلات ونقل في كل المنطقة. وأشار التقرير إلى أن قوة الاندفاع في مساعي التسوية التي كانت قوية بعد حرب ١٩٦٧ ضعفت تدريجياً، ثم انبعثت بعد حرب ١٩٧٣. وأنه يجب المحافظة على قوة اندفاعها لأن الاحباط سيؤدي إلى توتر وتجدد الأعمال العدائية، وأن الوقت كان مؤاتياً بعد أن اعترفت جارات إسرائيل علناً بـ «وجودها»، وعبرت عن استعدادها للتفاوض معها على تسوية دائمة بموجب شروط محددة. وأنه من الأفضل التركيز على الحل الشامل، وأن أي خطوات جزئية مرحلية يجب أن تكون للتهديد إلى الحل الشامل، وأن القاعدة الأساسية للتسوية يجب أن تكون مبادلة يتفق عليها بالتفاوض لتبادل الأراضي العربية التي احتلت سنة ١٩٦٧ مقابل السلام والأمن لإسرائيل، بحيث يلتزم العرب بسلام شامل يشمل الاعتراف بسيادة إسرائيل واحترام تلك السيادة، والامتناع عن التهديد واستعمال القوة والأعمال العدوانية الأخرى ضد إسرائيل، وبتمتية علاقات دولية وإقليمية متتابعة معها على المستوى السياسي والاقتصادي. ومن الناحية الأخرى، يتوجب على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي العربية إلى خطوط «حزيران/يونيو ١٩٦٧، مع تعديلات وترتيبات محددة خاصة بالقدس يتفق عليها. وهذا يشمل حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم «بشكل أو بآخر بما يتسجم مع ضرورات إسرائيل المشار إليها أعلاه». ويمكن أن يكون ذلك دولة فلسطينية مستقلة تقبل وتلتزم باتفاقات التسوية، أو كيان فلسطيني يشترك باختياره باتحاد مع الأردن، وله حكم ذاتي سياسي واسع حسبما عرض جلالة الملك حسين. وفي كلتا الحالتين يمكن أن تكون هناك:

«ترتيبات إضافية لإقامة تعاون اقتصادي وثيق مع إسرائيل والأردن، بما في ذلك سوق مشتركة إقليمية. أوسع».

أما ضمانات أمن الدول العربية فتتطلب عليها الالتزامات بعدم استعمال القوة أو التهديد بها، والاعتراف بالسيادة والعلاقات الطبيعية. وتكون هناك، لتطبيق كل هذا، مراحل محددة بوضوح ومتتابعة على مدى سنوات تشجع أطراف النزاع على تقديم التنازلات التي التزموا بها بموجب الاتفاقات. وتكون هناك مصادقات و ضمانات دولية لتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها ويصادق عليها مجلس الأمن، وإذا تضمنت الاتفاقات مناطق منزوعة السلاح، تقدم الأمم المتحدة قوات للمراقبة وحفظ السلام، ومن الأرجح أن يحتاج الأمر إلى ضمانات ثنائية أو متعددة الأطراف تقدمها دولة عظمى أو أكثر. وفي هذه الحالة، يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لتقديم مثل هذه الضمانات ذات الجدوى حسبما يكون ضرورياً لتحقيق التسوية. كما يتوجب وقف سباق التسلح في المنطقة إلى أن يتم الاتفاق على إجراءات، لهذه الغاية ستستمر الحاجة لتزويد الفرقاء بالأسلحة لتدعيم شعورهم بالأمن. وستكون هناك حاجة لتقديم معونات اقتصادية كبيرة لعدد كبير من الفرقاء ولللاجئين العائدين إلى أوطانهم، ولإسكان وتوطين اللاجئين الآخرين. وقياساً على الخبرة السابقة، فإنه من الصعب على أطراف النزاع التوصل بمفردهم إلى التسويات المطلوبة، ولذلك فهم في حاجة إلى المساعدة لتخطي القيود النفسية والسياسية القائمة بينهم. وهنا يأتي دور الدول العظمى الحيوي:

مواصلة الولايات المتحدة لأنها تتمتع بثقة الطرفين العربي والإسرائيلي وتملك امكانيات لمساعدتهما اقتصادياً وعسكرياً.

ومن المستحسن أن يضاف إلى ذلك تعاون السوفييات إلى المدى الذي يكون لهم فيه دور إيجابي^(٣). إضافة إلى دراسة معهد بروكنجز يذكر سايروس فانس في مذكراته: «اختيارات صعبة»، أن عددًا من المسؤولين الحكوميين الأميركيين قاموا بدراسات للإدارة الجديدة، وكان منهم القدر اثرتون مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في ذلك الوقت، وهارولد سوندرز الذي كان حينئذٍ مديراً للاستخبارات والأبحاث، وأنطوني لاك مدير التخطيط السياسي. وتعاون معهم خير الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي ويليام كوانت. وذكر فانس أن هؤلاء الخبراء قدموا استراتيجيتين:

١ - أن يكون للولايات المتحدة دور محدود في جهود السلام، وذلك نظراً للصعوبات ومخاطر الفشل المحتمل إذا حاولت متابعة الأمور إلى أصولها ونهايتها.

٢ - أن تقوم الولايات المتحدة بدور نشيط، وأن تقنع أطراف النزاع بأنها مستعدة لإحياء عملية التفاوض للوصول إلى تسوية للنزاع.

وأوصى الخبراء أن تباهر الولايات المتحدة فوراً إلى كسر الجمود وتنشيط عملية التفاوض لتحقيق حل سلمي للنزاع. ولكنهم حذروا من أن هذا الطريق سيؤدي حتماً إلى توترات في علاقات أمريكا مع إسرائيل. وذلك ما كان الرئيس كارتر ووزير الخارجية فانس يدركان أنه لا مفر منه، لأن إسرائيل كانت ترى أن وجودها الوطني معرض للخطر، وكانت بالطبع تشك في حسن نية العرب، وتريد بقاء الأوضاع الملائمة لها، وتخشى التغيير السريع والاضغوط الأميركية والدولية لأنها يمكن أن تتناقى مع ما تراه ضرورياً لأمنها. وكان السعي لحل شامل يثير خلافتاً داخلية حادة في إسرائيل، وكان الأمر يتطلب إقناع قادة إسرائيل عن طريق حلول عملية بأن التسويات التي تعرض تتوافق مع مصالحها الوطنية.

وفي الطرف الآخر، كان الرئيس كارتر وفانس يدركان أن الخلافات والتوترات ستتشأ مع الدول العربية، عندما يحاولون إقناعها بأنه لا يمكن استعادة الأراضي العربية المحتلة أو حل القضية الفلسطينية إلا إذا قبل العرب، من دون تحفظات، بضمان سلام إسرائيل وسلامتها الكاملة داخل حدود أمتة، ويتعاشي سياسي واقتصادي طبعي معها. وفي ذلك الوقت، كان فانس يجد بأن الدول العربية بما في ذلك الدول التي كانت ترغب في الوصول إلى تسوية، لم تكن مستعدة نفسياً بعد لقبول سلام حقيقي. فقد كان السلام في مفهومها عبارة عن إنهاء القتال وإنهاء حال الحرب. ومع ذلك فقد كانت الدول العربية الرئيسية مصر وسوريا والأردن تحت الولايات المتحدة على بذل وساطتها، ويتوقع منها أن تضغط على أطراف النزاع للتوفيق بين مطالبهم القصوى. ولم يندد فانس في مذكراته بسياسة كيسنجر

التجزئية، ولكنه كان يرى بأن الطريق الأفضل هي التسوية الشاملة وليس الجزئية المؤقتة، ولكنه لم يستبعد اللجوء إلى الاتفاقات الجزئية إذا تبين أنه ليس في الإمكان غير ذلك. وكان الحل الشامل الذي فضله فانس يتطلب العودة إلى مؤتمر جنيف، وهو ما كان العرب يريدونه. أما إسرائيل فكانت تسعى للاستفراد بكل دولة عربية على حدة لكي تتوصل إلى تسويات منفصلة. وكان طبعياً أن يعتقد العرب بأن موقفهم سيكون أقوى إذا كانوا في جبهة واحدة في مفاوضات موحدة. وكانوا يريدون كذلك أن يكون هناك اتفاق مسبق على المسائل الأساسية قبل انعقاد المؤتمر، وبالأخص على مبدأ انسحاب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧. ولكنهم كانوا حسبما ذكر فانس:

«منقسمين انقساماً عميقاً حول إجراءات المؤتمر، الأمر الذي كان انعكاساً للشكوك الداخلية واختلاف الأهداف»^(٣٦).

فالسادات كان يفضل إرسال وفد مصري إلى مؤتمر جنيف ليتعامل ثنائياً مع إسرائيل، بل كان، حسبما ذكر ويليام كوانت في كتابه كاسب ويفيد، مستعداً لعقد صفقة تسوية مع إسرائيل عن طريق المفاوضات السرية خارج مؤتمر جنيف، الذي كانت له أهمية ثانوية عند السادات. وسوريا التي كانت تعتقد بأن الرئيس السادات خذلها بإنهاء حرب ١٩٧٣ من طرف واحد، أرادت أن يكون هناك وفد عربي واحد لكي لا تنفرد مصر بتسوية منفصلة قبل أن تتم تسوية شاملة مع سوريا والأردن. وكان هناك جدل حول ما إذا كان التفاوض في المؤتمر يجب أن يجري في جلسات عامة، مثلما حدث في المؤتمر بـ (جنيف) سنة ١٩٧٣ أو بواسطة لجان منفصلة. وهل ستشكل اللجان على أساس جغرافي تنفرد فيه إسرائيل بممثلي كل دولة عربية على انفراد، أو على أساس الموضوعات مثل الحدود والأمن. وفي هذا كانت مصر تفضل التقسيم الجغرافي، وكانت سوريا والأردن تفضلان التقسيم على أساس موضوعات النقاش. ومن الصعوبات الكبيرة التي ارتبطت بمحاولات التحضير لمؤتمر جنيف كانت مسألة تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر، ودور منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وكانت إسرائيل ترفض اشتراك المنظمة في مؤتمر جنيف فهي عدوها المستميت. وتوجب العثور على طريقة لتمثيل الفلسطينيين في المؤتمر، والبت في هل تشترك المنظمة بوعد خاص بها أو ينضم ممثلوها إلى وفد عربي موحد أو إلى أي من الوفود العربية المنفصلة. ومن تقلبات الزمن المؤلة للعرب ما ذكره محمود رياض في مذكراته عن مشكلة تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر لحل قضيتهم وقضايا العرب:

«ولم يكن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف من وجهة النظر العربية مسألة شكلية يمكن التجاوز عنها، فالشعب الفلسطيني قد مثله وفد في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ للمطالبة بالاستقلال وإنهاء الانتداب البريطاني، في الوقت الذي كان تمثيل الوكالة اليهودية محل نقاش، وذلك قبل أن يصدر قرار التقسيم. كما أن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت تتحدث باسم الشعب الفلسطيني أمام الجمعية العامة ولجانها ومنظماتها وذلك بقرار من الجمعية العامة، ولذلك كان اشتراك المنظمة في مؤتمر جنيف ضرورياً لتحقيق السلام»^(٣٧).

التطبيع والسلام الشامل مقابل انسحاب جزئي

كانت إسرائيل متشددة كالعادة، وكانت الولايات المتحدة تدعي أنها مقيدة في مبادراتها واقتراحاتها بالالتزامات التي قدمتها إدارتا الرئيس نيكسون وفورد لإسرائيل بالتشاور المسبق معها، وبالإمتناع عن الاعتراف بالمنظمة أو التفاوض قبل أن تقبل المنظمة بالقرارين ٢٤٢ و٢٢٨. ووجد الرئيس كارتر ووزير الخارجية فانس بأن العرب كانوا يريدون استرداد الأراضي المحتلة مقابل مجرد إنهاء قانوني لحالة الحرب، بينما كانت إسرائيل تريد أمناً وسلاماً كاملاً شاملاً، وتطبيعاً للعلاقات بينها وبين الدول العربية مقابل انسحاب جزئي فقط من الأراضي المحتلة. وقرّر الرئيس كارتر أن يضع وزنه في خدمة عملية السلام لإعطائها قوة وأهمية لدى أطراف النزاع، ولتحقيق ذلك قرر أن يلتقي بالرؤساء العرب الرئيسيين ورئيس وزراء إسرائيل. وقبل أن تجري هذه اللقاءات، قام سايروس فانس بزيارة لعدد من دول الشرق الأوسط.

ويظهر بأن هناك عدداً من المسائل الرئيسية يجب معالجتها بصورة مبدئية قبل الوصول إلى مؤتمر السلام في جنيف:

- ١ - طبيعة السلام الذي سيتم التفاوض عليه.
- ٢ - الحدود النهائية بين إسرائيل والدول العربية.
- ٣ - الوطن القومي الفلسطيني.
- ٤ - تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر.
- ٥ - الإجراءات التنظيمية للمؤتمر.

وفي إسرائيل أصر رايبين على أن السلام لا يعني مجرد عدم وجود «حالة حرب»، وإنما يجب أن يكون السلام كاملاً، وأن تكون الحدود مفتوحة، وأن تكون العلاقات بين إسرائيل والعرب طبيعية، وأن يعترف العرب بـ «شرعية إسرائيل». ولم يقبل رايبين الانسحاب من الأراضي العربية مقابل «إيماءات عربية رمزية يمكن سحبها في أي وقت». (فانس). وقال بأن إسرائيل مستعدة للمساومة على الحدود لكنها لن تعود إلى حدود ١٩٦٧. وركز رايبين على اهتمام إسرائيل بأمنها، وادعى أن الأمن لإسرائيل هو المسألة المركزية وليس «السيدة» أو «الأرض». كما أكد أن الأمن لإسرائيل ليس وجود قوات الأمم المتحدة أو حتى وجود قوات أميركية، وإنما تمركز جيش الدفاع الإسرائيلي داخل حدود يمكن الدفاع عنها. وادعى رايبين بأن معاهدة دفاع مع الولايات المتحدة ليست ضماناً أو حافزاً لإسرائيل للانسحاب. وبالنسبة إلى القدس، وجد فانس بأن جميع الإسرائيليين يتمسكون بأنها غير قابلة للتفاوض، وأنه كان لديهم حساسية خاصة بسبب تأكيد الولايات المتحدة لموقفها الثابت ضد ضم القدس الشرقية لإسرائيل. وأبلغ رايبين وزير الخارجية الأمريكي بأن إسرائيل لا تقبل مطلقاً بدولة فلسطينية مستقلة، وأن منظمة التحرير الفلسطينية لن تكفي بدولة فلسطينية صغيرة كحل نهائي، وأنها ستستخدم الدولة الصغيرة كقاعدة لمواصلة نضالها لتدمير إسرائيل. وأظهر رايبين استعداد إسرائيل للتفاوض مع جلالة الملك حسين بشأن الضفة الغربية، بشرط أن لا تقوم دولة مستقلة بين إسرائيل والأردن. وذكر فانس بأن رايبين لم يحدد موقفه بأكثر من ذلك بشأن الضفة الغربية، وأضاف:

«لكن الموقف التقليدي لحزب العمل كان أن إسرائيل مستعدة للتفاوض على اقتسام الضفة الغربية مع الأردن»^(٣١).

وبالنسبة إلى منظمة التحرير، رفض رايبين مشاركة المنظمة في مؤتمر جنيف، وأشار إلى:

«الالتزام الولايات المتحدة الذي قدمته في مؤتمر جنيف الأول بأن تمنع حضور أي طرف لم يضر مفاوضات ١٩٧٢»^(٣٢).

ولكنه قال للوزير الأمريكي بأن إسرائيل لن تصر على فحص وثائق اعتماد الوفد الأردني. وفهم فانس أن هذا القول يعني أن إسرائيل تتوقع مشاركة فلسطينية في الوفد الأردني، وأنها ستقاضي عن هذه المشاركة ولكنها لن تقبل بوجود أي ممثل في الوفد لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وجد فانس بأن الرئيس السادات كان أكثر الرؤساء العرب تساهلاً بشأن عملية السلام، وإن كان قد قال له بأن التخليع سيحتاج إلى وقت ليعتاد العرب والإسرائيليون على بعضهم البعض:

«وأوضح السادات أن المسألة الفلسطينية وليست سيئة أو مرتفعات الجولان يجب أن تكون على رأس جدول أعمال المفاوضات. وكان الحل الذي يراه دولة فلسطينية مرتبطة دستورياً مع الأردن»^(٣٣).

واقترح السادات أن تقوم الولايات المتحدة أو القائد المصري في القيادة العسكرية المشتركة التي يوجد في أركانها ضباط فلسطينيون بتمثيل الفلسطينيين، أو أن ينضم الفلسطينيون إلى وفد للجامعة العربية. وطلب السادات بانسحاب كامل من سيناء ومرتفعات الجولان «واعتترف» بأنه ستكون هناك ضرورة لإجراء «تعديلات معينة» على الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية، لأنه لم تكن هناك حدود سابقة معترف بها دولياً. وأظهر السادات استعداده للتفاوض على حدود أمنة وكان ذلك يعني مناطق منزوعة السلاح وقوة دولية لحفظ السلام وقرتبات للرصد. (مذكرات سايبورس فانس).

وجد فانس بأن الرئيس حافظ الأسد كان صلباً بشأن السلام الشامل، وأن تاريخ النزاع الطويل

بين العرب وإسرائيل لا يسمح على المدى القصير بأكثر من تعايش سلمي. وذكر فانس بأنه من المدهش أن الرئيس الأسد، وهو أكثر الزعماء العرب الثلاثة^(٣٤) تصلباً ظهر مستعداً لقبول ما هو أقل من دولة فلسطينية كاملة الاستقلال. كما بدا بأن تأييده «السابق الشامل» لمنظمة التحرير قد خف بعد أن اصطدم جنوده مع رجال منظمة التحرير بالسلح في لبنان. واكتفى الرئيس الأسد بالتأكيد على أنه يقبل ما يقبله الفلسطينيون. وأصر على دعوة منظمة التحرير لمؤتمر جنيف، وادعى فانس بأنه بالنسبة إلى الرئيس الأسد:

«كانت مسألة كيف تعبر منظمة التحرير عن وجودها أقل أهمية من أن لا تكون منظمة التحرير قادرة على ادعاء أن التفاوض على السلام جرى فوق رأسها».

وفيما يتعلق بالأردن، ذكر فانس في مذكراته بأنه وجد أن جلالة الملك حسين كان قلقاً على بقاء دولته وسط جيران أقوى منه يحيطون ببلده من كل جانب، وأنه كان يجد في التضامن العربي وقاية لمملكته ضد الراديكاليين والفلسطينيين وضغوطهم. ولهذا السبب، فهو لن يذهب أبعد من الرئيسين السادات والأسد فيما يقبل به في سبيل التسوية. ولكن جلالة الملك شديد التمسك بالسيادة العربية على القدس الشرقية حتى قبل أن ينظر في تعديلات متقابلة محدودة في إطار انسحاب إسرائيلي من الضفة. وذكر فانس أن جلالة الملك حسين رفض اتخاذ موقف رسمي بسبب القرار العربي الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية مثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

«وأنه كان بعيد شكلاً من الفدرالية أو الكونفدرالية بين المملكة الأردنية وبين دولة فلسطينية تقوم في الضفة الغربية وغزة»^(٣٥).

وزعم فانس:

«بأن جلالة الملك بدا أنه يعمل لبناء قاعدة سياسية غير موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية كبديل أو كوزن مقابل لسيطرة المنظمة على دولة فلسطينية في المستقبل»^(٣٦).

وبالنسبة إلى الزعماء العرب، عموماً، وجد فانس بأنهم مجمعون بإصرار على طلب انسحاب إسرائيل. وبالنسبة إلى موقفهم من القضية الفلسطينية علق فانس بقوله:

«المدهش أن بعض الزعماء العرب بدوا مستعدين للبحث فيما هو أقل من دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة كجزء من تسوية شاملة. وعلى أي حال فقد كان جميع الزعماء ملتزمين التزاماً لا يرد مبدأ أن تسوية شاملة يجب أن تتضمن حل المشكلة الفلسطينية»^(٣٧).

وفيما يتعلق بالإجراءات التنظيمية للمؤتمر ذكر فانس:

«وقف السادات ورابين بثبات إلى جانب مطالبتهما بالتنازل الثنائي لترتيبات التفاوض. وكان الأسد والحسين على نفس القدر من الثبات في الإصرار على أن العرب يجب أن يشاركوا كجسم واحد، وأن يتفاوضوا على أساس (الموضوعات) وليس (الجغرافيا) كما تريد مصر وإسرائيل. وعدا عن مسألة التمثيل الفلسطيني الشديدة الأهمية لم تكن مصر وإسرائيل متباعدتين حول الأمور الإجرائية. وكانت المشكلة الحقيقية هي الانقسام بين العرب»^(٣٨).

عند عودة فانس من زيارة للشرق الأوسط كان يشعر يقسط من التفاوض. فلقد تبنت إسرائيل والدول العربية هدف عقد مؤتمر للسلام قبل نهاية عام ١٩٧٧. وكان كل طرف من الأطراف قد اطلع على آراء الأطراف الأخرى وساعد ذلك على تحديد المواقف. وجاء وقت اجتماع الرئيس كارتر بالرؤساء العرب ورئيس وزراء إسرائيل. وذكر فانس بأن كارتر كان يريد أن يضغط على الرؤساء العرب ليتوصلوا إلى إجماع بشأن الإجراءات التنظيمية للمؤتمر. ولكن فانس نصح بالترتيب وعدم عرض خطة أميركية خلال هذه اللقاءات لكي تستمر عملية استكشاف مواقف الدول المتنازعة ومراعاة للجانب الإسرائيلي، رغم أن القادة العرب كانوا «متهلفين» على أن تقدم الولايات المتحدة مقترحات محددة بأسرع وقت ممكن وخصوصاً السادات، فقد كان فانس حذراً من رد الفعل الإسرائيلي وقوابحه وذكر من دون مواربة:

«دما في الوقت الراهن على أي حال، فكان اعتقادي أن علينا أن نتحرك بحذر كي نتجنب إشارة التفوفات الإسرائيلية وتحريك عوامل قلق لا ضرورة لها في الكونغرس وفي الطائفة اليهودية الأميركية حول مضبوطه أميركية على إسرائيل»^(٣٩).

وإضافة إلى ذلك، كان وزير الخارجية الأمريكي يريد أن يستطلع مدى استعداد العرب لقبول المطلب الإسرائيلي الخاص بالسلام الكامل والتطبيع، وأن يوضح لهم أن الولايات المتحدة تقف بثبات مع إسرائيل في هذا المطلب، وأنه ليس بوسع العرب أن يتوقعوا عودة الأراضي المحتلة في مقابل ما هو أقل من ذلك. كما أراد أن يستطلع إن كانت إسرائيل مستعدة للانسحاب إلى ما يقرب من حدود ١٩٦٧، ونوع ترتيبات وضمانات الأمن التي تطلبها مقابل ذلك. واعتقد فانس بأنه يتوجب على الجانب الأمريكي أن يقول لرئيس وزراء إسرائيل، بأن الإدارة الأمريكية لا تعتقد أنه يمكن لإسرائيل أن تحصل على السلام الذي تريده من دون هذا الانسحاب. كما يتوجب أن توضح الحكومة الأمريكية بأنها ترى أن العدل والاستقرار والسلام تتطلب إيجاد وسيلة لحصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير، ولربط القضية الفلسطينية بتأسيس كيان أو وطن قومي للفلسطينيين، دون أن يؤدي ذلك إلى قيام دولة فلسطينية راديكالية في الضفة الغربية معادية لإسرائيل.

ابتدأت لقاءات الرئيس كارتر بزمعاء منطقة الشرق الأوسط في آذار/مارس بزيارة اسحق رابين لواشنطن. ونشأ نوع من التوتر بين الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي. وشدد رابين على موضوع «الحدود الآمنة» أكثر مما شدد على السيادة ورفض الضمانات الدولية أو الأمريكية، وأصر على أن الالتزام الوحيد الذي تريده إسرائيل من أمريكا هو الالتزام بتزويدها بالسلاح، ورفض أي محادثات تشترك فيها منظمة التحرير الفلسطينية أو ممثلين للفلسطينيين. ولم يقدم إجابة محددة عن سؤال الرئيس كارتر بشأن ما تريد إسرائيل. وبدأ لكارتر أن الإسرائيليون وعلى الأقل رابين لا يتقنون بالحكومة الأمريكية ولا بجيرانهم العرب، وذكر أنه يظن بأنه كان هناك بعض التبرير لعدم الثقة هذه دون أن يفصح عن أسبابه. ووجد الرئيس كارتر بأن رابين:

«عندي معدوم الخيال وغير مستعد لاتخاذ خطوات ايجابية او مخاطر لتحقيق السلام»^(٣١).

في هذه الفترة، لجأ الرئيس كارتر إلى الصحافة لخلق رأي عام يساند في خطه ومسايعه. ففي ٩ آذار/مارس ١٩٧٧، عقد مؤتمراً صحفياً وقدم فيه عدة اقتراحات لمعالجة قضية الشرق الأوسط:

١ - تحديد إطارين لحدود إسرائيل. الأول هو خط حدود السيادة القانونية لدولة إسرائيل. والثاني حزام أمني خارج الإطار الأول تتمركز في داخله قوات إسرائيلية أو دولية لتحمي إسرائيل في وقت مبكر من هجوم أعدائها.

٢ - فترة فاصلة من سنتين إلى ثماني سنوات، تحكم خلالها الأراضي المختلف عليها كمنطقة منزوعة السلاح لا منطقة سلام.

٣ - انسحاب إسرائيل في النهاية إلى خطوط ١٩٦٧ مع إجراء تعديلات طفيفة لغايات الأمن والدفاع.

٤ - إنهاء العداء ضد إسرائيل من قبل جاراتها والاعتراف بحقها في العيش بسلام.

٥ - التبادل التجاري الحر والسياحة والتبادل الثقافي بين إسرائيل وجاراتها التي اشتبكت معها في النزاع الطويل.

واعترض العرب وإسرائيل على عدد من هذه الاقتراحات. ويعد حوالي أسبوع من زيارة رابين، ذهب الرئيس كارتر ليخطب في الأمم المتحدة، وعندما وقف لتحية مستقبلية صافح من ضمنهم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الذي أصابه حرج شديد، حسبما ذكر كارتر في مذكراته. وكان ذلك رغم أنه كان قد أعد المصادقة على التزام كيسنجر بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها إلا إذا اعترفت بحق إسرائيل في البقاء وبالققرار ٢٤٢ كأساس لحل نزاعات الشرق الأوسط. وعّل التزامه بالققرار بأنه كان يعلم بأن ميثاق المنظمة ما زال يؤكد بأنه يجب القضاء على إسرائيل، وأن المنظمة كانت مسؤولة عن العديد من أعمال الإرهاب في إسرائيل.

وفي الجانب العربي، وجد محمود رياض، أمين عام جامعة الدول العربية في ذلك الوقت، بأن تصريحات الرئيس كارتر العلنية تمثل تحسناً ملموساً في الموقف الأمريكي. فلقد تحدث الرئيس الأمريكي عن منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود، بينما كانت إسرائيل ترفض دوماً نزع السلاح داخل

حدودها. كما أعلن عن ضرورة قيام وطن قومي للفلسطينيين الذي هو جوهر القضية. وأثارت تصريحات الرئيس كارتر مخاوف إسرائيل:

«وخاصة بعد أن لقي أيضاً القرار الذي كان نيكسون قد اتخذته باعطاء إسرائيل أولوية بتزويدها بالأسلحة حتى على أعضاء حلف الأطلسي»^(٣٥).

السادات «نور ساطع» على ساحة الشرق الأوسط

في نيسان/ابريل جاء السادات إلى واشنطن. ومن المثير أن نقرأ العبارات التي استهل بها الرئيس كارتر ما أورده في مذكراته عن هذه الزيارة:

في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٧ ظهر لي فجأة نور ساطع على ساحة (Scene) الشرق الأوسط. جرت أول لقاءاتي مع الرئيس أنور السادات المصري. انه رجل غير فيما بعد مجرى التاريخ. وأصبحت أعجب به أكثر من أي زعيم آخر فيما بعد.

كان الرئيس كارتر قد أجرى دراسات عن السادات وعن مصر واحتياجاتها وعلاقاتها بجاراتها من الدول. ووجد السادات جذاباً وصريحاً وقائداً قوياً وشجاعاً لا يخشى اتخاذ قرارات سياسية صعبة. وأنه كان ميالاً بصورة غير عادية للجرأة والإقدام، وبدأ قليل الصبر على الذين كانوا أكثر تهيباً أو احتشاشاً. وتولد لدى الرئيس كارتر انطباع بأنه إذا أصبح السادات حليفاً له فإن صداقتهما ستكون ذات أهمية لكليهما، وربما كانت توقعات السلام في منطقته المضطربة غير معدومة. وفي المباحثات أظهر السادات اعتدالاً، وتنبأ بأنه مع مرور الزمن فإن ياسر عرفات سيصبح أكثر لاهوتية في موقفه تجاه إسرائيل إذا عولجت المسألة الفلسطينية بمقدرة واهتمام، ووعد باستعمال نفوذه لتحقيق هذه الغاية. ولكن السادات رفض الصلح والتطبيع الكاملين في تلك المرحلة، على اعتبار أنه لا يمكن التقلب بسهولة على أجيال من الكراهية وذكريات من الحروب الحديثة الراسخة. وبدأ لوزير الخارجية فانس بأن السادات كان:

«رجلاً غير عادي حقيقة وطيناً حكيماً ملهماً جريئاً وشجاعاً. ومع ذلك فهو في الوقت نفسه منطو وحساس، ولغفوق كل شيء كان يقدر الاخلاص والمصداقية. ويقف إلى جانب من يثق بهم بلا تردد»^(٣٦).

وانجذب فانس إلى السادات بـ «دفعته وجاذبيته الجماهيرية»، وتبين فانس بأن السادات يعمل «إلى ما هو درامي ويتصرف بحس قوي لدوره في التاريخ. وأنه يعتمد على الإلهام أكثر مما يعتمد على المنهج»^(٣٧). وأنه لا يصبر على التفاصيل ويهتم بالمبادئ العامة دون أن يعنى كثيراً بالتفاصيل، وكأنه يتوقع أن تتدفق الحلول التنفيذية بصورة ذاتية من الاتفاقات على القواعد السياسية الأساسية. ووثق السادات بالرئيس كارتر، وكان يعتقد بأن وساطة الرئيس الأمريكي ضرورية لتحريك عملية السلام، وأراد أن يستكشف إذا كان كارتر يريد حقيقة أن يسعى لتحقيق السلام. وظهر فانس بأن السادات كان:

«يخطر بكل شيء في مغامرة، على أن مصر يمكن أن تحصل على تسوية تتيح له أن يوجه اهتمامه كله إلى المشاكل الداخلية المتفاقمة»^(٣٨).

وهي مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية. ومن ناحيته، كان الرئيس كارتر صريحاً مع السادات، وأفهمه صراحة بأنه كوسيط مقيد بروابط سياسية وبالاتزام الذي لا يتزعزع بأمن إسرائيل. وطلب من السادات أن يلتزم العرب علناً بالسلام الكامل ويتطبيع العلاقات مع إسرائيل وقبولها كدولة شرعية، لكي يصبح في الإمكان تحقيق تسوية قادرة على البقاء. وقبل السادات بمبدأ تحديد مناطق منزوعة السلاح وضمانات لأمن إسرائيل، ولكنه رفض استمرار وجود عسكري إسرائيلي في الأراضي العربية التي تتسبب منها إسرائيل. وكان السادات يريد استعجال مفاوضات السلام لكي يقنع العرب بجدوى سياسته. واقتنع الرئيس كارتر بأن السادات كان صادقاً بنياته نحو السلام.

في أواخر نيسان/ابريل ١٩٧٧، وصل جلالة الملك حسين وبصحبه وزير البلاط الشريف عبد الحميد شرف الذي وصفه فانس بالكفاءة العالية والحكمة. وبدأ الرئيس كارتر بأن جلالة الملك كان متفاناً لأول مرة من ٢٥ إلى ٣٠ سنة في إمكانية الوصول إلى اتفاقات في تلك السنة، وشدد على وجوب احترام حقوق الفلسطينيين الأساسية، ولم يشدد على أي مطالب بشأن السيادة على الأراضي التي كانت تحتلها

إسرائيل. ولكنه أكد الأهمية التي تعلقها الدول العربية على الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة متقابلة. وقبل بأن السلام هو أكثر من مجرد «غياب الحرب»، وشدد على أن الصيغة النهائية التي يدعو إليها القرار (٢٤٢) تقوم على مبادلة الانسحاب في مقابل السلام الحقيقي. كما أكد جلالته على ضرورة حل مشكلة القدس الشرقية ذات الأهمية. ولم يعارض ضرورة توفير أمن مناسب لإسرائيل، ولكنه ذكر القادة الأميركيين بما كان قد قاله لفانسن عندما وقف معه على عتبة بيته قرب عمان ينظران عبر وادي الأردن إلى أضواء القدس، بأن الأمن هو «حالة ذهنية وشعور بالرغبة في العيش في سلام أكثر منه مسألة جغرافية وحدود»^(٣). وبالنسبة إلى مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر السلام، تبين للجانب الأمريكي بأن جلالته يفضل أن يشارك الفلسطينيون في وفد عربي موحدة ينقسم إلى لجان على أساس موضوع البحث في كل لجنة. أما الجانب الأمريكي فكان يفضل أن يكون الفلسطينيون ممثلين بالوفد الأردني أن أمكن ذلك. ويقول الرئيس كارتر في مذكراته بأنه أحب جلالة الملك حسين وتمتع بزيارته واعتبره حليفاً ثابتاً قوياً. وأنه وجرمه شاركاه من القلب مشاعره الحزينة عندما كان يعبر لهما عن تقديره لرسالة التفعية التي كان الرئيس كارتر قد أرسلها له معزياً بوفاة الملك علياء.

ويذكر كوانت في كتابه كالمب ديفيد، بأن جلالته رفض تقسيم الضفة الغربية بين الأردن وإسرائيل، كما رفض أن يخالف قرار مؤتمر قمة الرباط الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأصرّ جلالته على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية بما في ذلك القدس.

كان لقاء الرئيس كارتر والرئيس حافظ الأسد في جنيف في ٩ أيار/مايو. جاء كارتر عن طريق لندن حيث حضر مؤتمر القمة الاقتصادي، واجتمع بالرئيس الفرنسي جيسكار ديستان الذي وصفه كارتر بأنه رجل لامع قوي وواثق جداً بنفسه واستبدادي المظهر. ولكنه كان لطيفاً ودوداً مع كارتر. وكان يجابه المشاكل التي بحثها مع كارتر بأسلوب تحليلي واضح. ومع أن الرئيسين اتفقا على معظم المسائل التي بحثاها، إلا أن كارتر «قلق وانزعج» من موقف الرئيس الفرنسي «العدائي جداً لإسرائيل»، وبدا له بأن الرئيس الفرنسي مقتنع تماماً بأن الإسرائيليين هم (International Outlaws)، وأن «كل مواقف العرب كانت سليمة».

كان الرئيس الأمريكي وزير الخارجية يعلمان بأن الرئيس حافظ الأسد زعيم قوي ومتشدد، ووصفه فانسن في مذكراته بأنه واقعي ومسنّ وحذر، وأنه يتميز:

«بقوة عظيمة بالنفس ويروح مرحلة ونكتة لاذعة وبالصبر الذي يحتاجه المفاوض الجيد»^(٤).

وقال بأنه تعلم أن يحترمه ويحبه. أما الرئيس كارتر فقد وجد الرئيس الأسد بناءً وعلى شيء من الليونة بشأن بعض النقاط المهمة المتعلقة بالسلام والفلسطينيين ومشكلة اللاجئين والحدود. وفي مباحثات الرئيسين تطرقا إلى مسألة الوطن القومي للفلسطينيين، وأن كارتر يفضل أن يكون هذا الوطن مرتبطاً مع الأردن أو كنفيدرالية أكبر، وإمكانية قيام اتحاد فيدرالي أكبر يضم الأردن وسوريا والضفة الغربية وربما لبنان. ولم يوافق الرئيس كارتر على فكرة الرئيس الأسد بأن السلام يمكن أن يتم على مراحل: أولاً مجرد إنهاء حال الحرب. وذكر أمين عام جامعة الدول العربية محمود رياض بأن الرئيس كارتر لس بنفسه مدى إصرار سوريا أن تكون التسوية شاملة وقائمة على أساس دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة و:

«أن سوريا سوف تبارك أي علاقة تتم بين الدولة الفلسطينية والأردن طالما أنها تتم مستقبلاً بموافقة الطرفين»^(٥).

كان لقاء الرئيس كارتر والرئيس حافظ الأسد في جنيف وليس في واشنطن بمثابة لقاء على أرض حيادية، ويذكر ويليام كوانت في كتابه كالمب ديفيد، بأن الرئيس السادات استاء من المعاملة الخاصة التي حظي بها الرئيس الأسد من قبل كارتر، ومن عباراته الترحيبية التي وجهها إلى الرئيس الأسد التي تضمنت عبارة «قائد سوريا العظيم». وفي هذه المقابلة التي كانت الأولى بين الرئيسين، أشار كارتر خلال

دقائق إلى مصداقته الوثيقة» للرئيس الاسد. وخلال ساعات المباحثات والعشاء السبع كان هناك «تجانس بين الرئيسين».

في ٢٤ أيار/مايو اجتمع (الأمير) فهد بالرئيس كارتر، وكان الجانب الأمريكي يعتقد بأن المملكة العربية السعودية قادرة على أن تلعب دوراً فعالاً في تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي، وأن تؤثر على السوريين والأردنيين ومنظمة التحرير الفلسطينية لجعلهم متعاونين لأنهم كانوا يعتقدون على المعونات المالية السعودية. وكان الرئيس كارتر يعتقد بأن العائلة الملكية السعودية، بوصفها حامية لأقدس الأماكن الإسلامية التي هي محط الحجيج من مختلف الأصقاع الإسلامية، كانت لها مكانة خاصة في أعين المسلمين. وأن المملكة السعودية التي لم يكن عدد سكانها يزيد على خمسة ملايين نسمة، ولم تكن قوية عسكرياً رغم ثرواتها الضخمة، كانت توافقه لأن يحل السلام والاستقرار في المنطقة والخليج، وكانت معنية كثيراً بالهجمات الإرهابية والسخط الشعبي ضد العائلة المالكة. وفي المباحثات بين (ولي العهد) السعودي والرئيس كارتر، أكد (ولي العهد) بأن العرب راغبون في السلام، وأنهم يطلبون أن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧، وأنه وإن كانت إسرائيل تجد من الصعب أن تبدأ عملية السلام بإقامة دولة فلسطينية، فإنه لا يمكن تجنب هذه الخطوة لأنها تفتح الطريق إلى السلام الحقيقي. وقال (ولي العهد) بأنه يعتقد بأنه ما من دولة عربية ستوافق على رابطة فورية بين دولة فلسطينية والأردن. ويوجد الجانب الأمريكي بأن هذا الاعتقاد لا يتفق مع المعلومات التي نقلتها أمريكا من دول عربية أخرى. ويذكر ويليام كوانت في كتابه كاهن ديفيد، بأن (الأمير) فهد قال للرئيس كارتر أن إعطاء الفلسطينيين دولتهم سيد لهم كرامتهم ويزيل عقدهم، ويجعلهم أكثر اعتدالاً وأقل تأثراً بالضغط الخارجية المتطرفة. كما قال الرئيس كارتر بأنه سيحاول أن يجعل منظمة التحرير الفلسطينية تقبل بالقرار (٢٤٢). وحاول كارتر أن يحصل على احتياطات من البترول السعودي لأمريكا، فلم يتجاوب (الأمير) فهد مع طلب الرئيس الأمريكي. ومن ناحيته، ذكر الرئيس كارتر لولي العهد بأن أمريكا ملتزمة بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض مع قادتها إلا إذا قبلوا القرار رقم (٢٤٢) وحق إسرائيل في البقاء. فوعد ولي العهد ببذل ما يمكن في هذه المشكلة. وفي مذكراته وصف وزير الخارجية الأمريكي الملك فهد بأنه:

«حاكم داهية، أدار شؤون مملكته واستخدم ثروته الضخمة بفعالية، ولم يكن دوره سهلاً لأن قوة بلده الاقتصادية ونفوذها قد ألقي عليها عبئاً كبيراً لا يتناسب معها. وقد زاد سفر القوة العسكرية المحدودة السعودية وقلة سكانها من حدة المشكلة»^(١).

وبالنسبة إلى المعدات الحربية التي تحتاجها السعودية، كرر الرئيس كارتر التزام الإدارة الأمريكية بالسابق ببيع السعودية طائرة ف - ١٥ المتطورة، وهي من النوع الذي باعته لإيران وإسرائيل. وفيما بعد، أصبحت هذه الصفقة المقترحة موضع جدل وتوتر بين الإدارة الأمريكية والكونغرس حول دور السعودية في عملية السلام، وفي سياسة الإدارة الأمريكية في تعزيز العلاقات الحميمة الأمريكية - السعودية.

قال كارتر في مذكراته، بأنه بات مقتنعاً بعد أن قابل الرؤساء العرب، بأنهم جميعاً كانوا مستعدين وراغبين في تحرك أمريكي قوي لإيجاد حلول للنزاع الطويل، وأنه إذا تحققت هذه الحلول فإنهم سيعترفون بإسرائيل وبحق الإسرائيليين في العيش بسلام، خصوصاً إذا عولجت أهم قضية في نظرهم وهي القضية الفلسطينية، كما قال بأنه كلما زاد تعامله مع القادة العرب اكتشف المزيد من التباين بين تأكيداتهم الخاصة المكتومة، وبين تصريحاتهم وتعليقاتهم العلنية. فهم كانوا يعرضون أفكاراً للسلام، ويشجعون أمريكا لأي مسعى مقول بصورة متسترة. ولكنهم فيما عدا الرئيس أنور السادات لا يرغبون في الظهور والاعتراف علناً باستعدادهم للتعامل مع إسرائيل، لأنه كان عليهم ضغط شديد، وكانوا يخشون هجمات (إرهابية) فلسطينية على بعض «أنظمة الحكم المهترئة»، والأهم من ذلك كله، تركز ثروات البترول في البلاد الأكثر راديكالية مثل ليبيا والعراق. أما السعودية فقد كانت غنية ومعتدلة معاً، ولكنها كانت تؤيد عملية السلام والسادات في الخفاء فقط. وفي الطرف الآخر، كان هناك تباين من نوع آخر بين قادة الجالية اليهودية الأمريكية. ففي المحادثات الخاصة بينهم وبين المسؤولين الأمريكيين الحكوميين، كثيراً ما كانوا يحضرون الإدارة الأمريكية - مثل القادة العرب - على أن تستكشف كل طريق يمكن أن يؤدي إلى

السلام. كما كانوا يأسفون بشدة للمقالة الإسرائيلية ويذهبون إلى القدس لكي يعثروا على قادة معتدلين يشاركونهم أهدافهم، ويبدلون بسخاء من مآلهم ووقتهم لأي قضية سلم أو خير. ولكن عند المكافحة العنيفة والحسم، ينحازون إلى جانب قادة إسرائيل ويدينون الإدارة الأميركية. «لأننا متوازنة (Even handed) في عنايتهما ومراعاتها للحقوق الفلسطينية وسلامة إسرائيل»، وافترض الرئيس كارتر أنه نظراً للدانات التي أصدرتها الأمم المتحدة ودول منفردة ضد إسرائيل، فإن اليهود الأميركيين المنتقدين لإسرائيل لا يريدون أن يجعلوا انتقاداتهم عنيفة.

الارهابي بيغن رئيساً للحكومة الاسرائيلية والعرب يفاوضون من مركز عسكري ضعيف

في ١٧ أيار/مايو، فاز حزب الليكود اليميني في الانتخابات الإسرائيلية، وأصبح مناحيم بيغن الإرهابي المتطرف رئيساً للوزراء. وهو الذي كان زعيم المنظمة الإرهابية التي اقتربت مذبحاً قرية ديرياسين، وفجرت فندق الملك داود في القدس، الذي كان جزء منه مقراً للسكريتارية العامة لحكومة الإنتداب، فقتل العديد من المدنيين والعسكريين ورجال الأمن. ولم يتأخر بيغن في الإعلان عن اختلافه مع الإدارة الأميركية، ورد بحدة على التصريحات الأميركية المعلنه التي تعبر عن موقف الولايات المتحدة المعروف، وهو أن التسوية تقوم على السلام الكامل وتطبيع العلاقات وانسحاب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة، وإقامة وطن قومي فلسطيني، وأصر بيغن على (حق) إسرائيل في السيادة على الضفة الغربية، وأطلق عليها أسماء توراتية قديمة. وأعلن أنه لا يعتبرها «أرضاً محتلة»، ولكنه بسبب اضطرابه لتشكيل حكومة ائتلافية وافق على عدم ضمها إلى إسرائيل إلا في إطار تسوية سلام وموافقة الكنيست الإسرائيلي. واعتبر ذلك حلاً وسطاً مؤقتاً، لأن بيغن، حسبما يذكر سايبوس فانس في مذكراته: «يؤمن إيماناً عميقاً بأن إسرائيل مطلباً شرعياً للسيادة على اليهودية والسامرة التوراتيتين»^(١٧).

ولكن التصريحات الإسرائيلية استمرت تعلن تمسك إسرائيل بالسيطرة على الضفة الغربية، وبأنها تنوي الإستمرار في بناء المستوطنات وتوسعها في الأراضي المحتلة. ولقد اعتبر الجانب الأمريكي أن ذلك هو «مضم زاحف»، وأنه سيقوي قناعة العرب بأن إسرائيل لا تنوي الانسحاب من الضفة الغربية. وبطبيعة الحال، كان الرئيس كارتر قلقاً من أن إسرائيل، وقد اختارت رئيس وزراء جديداً، لن تتجاوب مع مساعي السلام التي كان كارتر يعزّم القيام بها، وسجل في مذكراته بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٧١ بأنه طلب الإستماع إلى تسجيل المقابلة الإعلامية التي جرت مع مناحيم بيغن في برنامج «مشاكل وأجوبة»، وأنه كان مخيفاً أن يشاهد موقفه الصلب العنيد بشأن المسائل التي يتوجب حلها إذا كان سيتم تحقيق تسوية سلام للشرق الأوسط. ففي أول جواب له قال بأن الضفة الغربية بأكملها هي جزء لا يتجزأ من السيادة الإسرائيلية، وأنها «محررة» في حرب الأيام الستة (١٩٦٧)، وبأن أكثرية يهودية وأقلية عربية ستقوم فيها. واعتبر الرئيس كارتر أن هذا التصريح كان تبديلاً كبيراً للسياسة الإسرائيلية السابقة، وبدأت بأنها تقذف قرار الأمم المتحدة (٢٤٢) الذي وافقت عليه إسرائيل من النافذة. وذكر كارتر بأنه لم يستطع أن يصدق ما كان يسمعه، واستطرد بيغن يقول بأنه لا يمكن أن يقبل أي من الإسرائيليين في أي ظروف بمشاركة أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر في جنيف، حتى ولو كانوا أعضاء في وفد أردني. كان ما سمعه كارتر من تسجيل مقابلة بيغن يعني أنه إذا تمسك بمواقفه، فلن تكون هناك إمكانية للتقدم في الشرق الأوسط. ورغم ذلك، كان لديه بعض الأمل لأن بيغن، حسبما كان يقال، رجل صادق شجاع. وفي الوقت نفسه تحركت الجالية اليهودية وأعضاء في الكونغرس للضغط على كارتر ووزير خارجيته سايبوس فانس، وانتقدوا مبادرات السلام التي شرعت بها إدارة كارتر، وكانوا قلقين بسبب بعض اقتراحاتها بشأن المسألة الفلسطينية، وحتى بسبب لقاءات الرئيس كارتر مع الرؤساء العرب التي بدت ودية ونالت اهتماماً إعلامياً كبيراً. وشعر كارتر بأنه من الضروري أن يكسب تأييد رجال ذوي نفوذ خارج حكومته مثل السيناتور هيربرت هافري، الذي كان يعتبر من الجميع صديقاً موثقاً لإسرائيل، وغيره من

زعما الكونغرس. وحاول كارتر أن يقنع هؤلاء الزعماء بأنه يتوجب عليهم تأييده ليصبح في الإمكان نجاح مساعيه للتوصل إلى السلام، وخصوصاً وأنه كان على وشك اللقاء، بمعانيم بيغن. وبين كارتر لهم بأن نجاح مساعيه يعني مكاسب لإسرائيل لم يسبق لها مثيل، مثل المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وجاراتها وحدود مفتوحة وتجارة حرة متبادلة والعبور الحر في قناة السويس وغيرها من المرات الماثية، وربما الإعتراف الدبلوماسي بإسرائيل في المستقبل. وإن هذه المكاسب ستكون مضمونة من مصر وهي أقوى خصم متوقع لإسرائيل في أي قتال في المستقبل. ويحث كارتر مع هؤلاء الزعماء محاسن كيان فلسطيني مرتبط بالأردن بدلاً من دولة (Nation) منفصلة للفلسطينيين في الضفة الغربية، ويتوافق معهم على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة مع إجراء تعديلات طفيفة على الحدود. وكانت هناك اجتماعات أخرى لكارتر ارتاح لنتائجها مع زعماء الكونغرس باستثناء السيناتور جافنيس اليهودي، الذي أعلم كارتر بأنه سيلقي خطاباً ينتقد فيه سياسته في الشرق الأوسط. وفي هذه الفترة، قام كارتر بقرائة تحليلات عن الشرق الأوسط، ودرس خرائط إسرائيل والقدس وتاريخ القضية الفلسطينية وقرارات الأمم المتحدة بشأنها، التي أصبحت الأساس للمفاوضات. (مذكرات كارتر بتاريخ ٤ تموز/يوليو ١٩٧٧).

ورغم كل هذه المنافع لإسرائيل في نيات وأفكار الرئيس كارتر، فإنه يقول بأنه كان عليه أن يصلح الضرر الذي ألم بقاعدته السياسية بين أصدقاء إسرائيل الأمريكيين، وأن ينمي التأييد لجهوده السلمية. وقبل أن يصل بيغن إلى واشنطن، عقد الرئيس كارتر عدة اجتماعات مع القادة اليهود من جميع أنحاء أمريكا وشرح لهم سياسته، وفي معظم الحالات شعر بأنه تمكن من تخفيف قلقهم وأعطاه ذلك نسمة صغيرة، للتخضير لمحادثاته المقبلة مع بيغن. ولا يستطيع من يطلع على كل هذا في مذكرات الرئيس كارتر إلا أن يتساءل: كيف يمكن أن ينعت أي من الرؤساء العرب بالتصلب والتطرف، في مقابل الجشع والتعنت والفلو الإسرائيلي الذي أيده ودافع عنه العديد من أعضاء الكونغرس الأمريكي وأصدقاء إسرائيل والرؤساء والحكومات الأمريكية المتعاقبة.

عندما جاء بيغن إلى واشنطن في ١٩ تموز/يوليو ١٩٧٧، كانت استطلاعات الرأي العام في إسرائيل التي اطلع عليها الرئيس كارتر تدل على أن ٦٢٪ من الإسرائيليين كانوا يرغبون في السلام مع العرب، وأن ٥١٪ كانوا يقبلون التخلي عن أجزاء قيمة من الضفة الغربية، وأن ٥٢٪ اعتقدوا بأن الفلسطينيين يستحقون «وطنًا»، وأن ٤٢٪ اعتقدوا بأن هذا الوطن يجب أن يكون على الضفة الغربية على نهر الأردن، وأن ٤٥٪ - وهي نسبة نصف من كان لهم رأي - أيدوا المباحثات المباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية إذا اعترف قادتها به حق إسرائيل بالبقاء. وعندما وصل بيغن إلى واشنطن، يبدو أنه أراد أن يستهل زيارته بالإعلان للمسؤولين والشعب الأمريكي وربما للعالم بأن إسرائيل ليست قاصرة أو عالة على أمريكا، فما أن حطت به الطائرة حتى صرّح عبر الإذاعات بأنه يحمل في جيبه قائمة بالمساعدات والخدمات التي تقدمها إسرائيل للولايات المتحدة، وقال بأنه لا يستطيع أن يكشف عن كل تلك المساعدات، ولكنه يكفي بالإشارة إلى المساعدات التي قدمتها إسرائيل لأمريكا في فيتنام، وإلى أن إسرائيل تتيح لأمريكا أن تفحص الأسلحة الروسية التي تغنمها من العرب لكي تستكشف أسرارها ومزاياها ونقاط الضعف فيها. ورغم كل ما عرفه الرئيس كارتر ووزير الخارجية فانس عن ماضي بيغن الإرهابي الدموي وتعنته وتصلبه ورفضه الشديد لسلام عادل حقيقي، فإنهما يصفانه في مذكراتهما بعبارات تثير التساؤل والعجب. فهو:

«مزيج من نبي العهد القديم والأوروبي العريس على اللياقة».

وهو:

«مثل السلطان كان لديه حس قوي بالتاريخ وبأنه يمثل حلقة زمنية في سحر التاريخ»^(١).

واعتقد الرئيس كارتر بأن بيغن كان رجلاً طيباً جداً، ووجده حسن المعاشرة مخلصاً صادقاً في تكريس نفسه لأهدافه وعميق الورع الديني. وخمن كارتر بأنه إذا قدم التأييد لبيغن، فإنه سيثبت بأنه زعيم قوي. وتبين لكارتر وفانس أن المباحثات وما تلاها فيما بعد، وربما خصوصاً في كتاب ديفيد، بأن بيغن كان محاداً ولادع العبارة، ولكنه ينقلب في لحظة ليصبح دمناً وعطوفاً. وكانت لديه القناعة الثابتة

بأن «الأقوياء» فقط يعيشون، وأنه يجب أن يكون للشعب اليهودي دولة قوية تمكنه من أن يعيش في أمن وسلام. وأنها يجب أن تضم إسرائيل التوراتية كلها. وأنه كان في هذا الاعتقاد متأثراً بعق بما تعرض له في شبابه من العداء للسامية في بلده بولندا، وباعتقاله في معسكر عمل في سيبيريا، وبالمذابح التي تعرض لها اليهود. كما تبين لهما بأنه في المفاوضات كان حريصاً جداً على الالتزام بالمبادئ القانونية وبالنصوص المكتوبة وبحرفية الاتفاقات أكثر من روحها. وبأن دقته بالنسبة إلى:

«الكلمات وبذاكرته الممتازة التي تكاد تكون تصويرية وعناده واقتناعه بصحة معتقداته تجعله مفاوضاً هائلاً وفي بعض الأحيان صعباً»^(١).

كما كان استاذاً ماهراً في الجدال ومزيجاً غريباً من العاطفية والإرادة الحديدية. كان يستطيع أن يتمسك إلى النهاية بمواقفه دون تغيير، وفي الوقت نفسه ينتقد بنفسه دوافع ونيات الأطراف الأخرى في المفاوضات لتقصيرهم في الاتفاق معه. وكان يوسعه عندما تتوقف المفاوضات الرسمية أن يكون:

«جذاباً ومسترخياً يتحدث عن أسرته وأحفاده».

وذكر فانس بأنه وجد بيغن «وطني وصديق جيد»، وأنه أصبح مغرمًا جداً به. وفي زيارة بيغن الأولى لكارتير عرض بشكل مطول النزاع العربي - الإسرائيلي. وعندما تحدث عن الخطر الذي ستعرض له إسرائيل إذا انسحبت في يوم ما إلى خطوط ١٩٦٧ «كادت الدموع تظهر في عينيه» وقال «إن الرجال لن يستطيعوا أن يعموا النساء والأطفال». وبالنسبة إلى رأي بيغن في الرئيس كارتير، فقد سمع المسؤولون الأمريكيون من مصادر خاصة أن بيغن وصف كارتير في تعليقاته الشخصية غير المعلنة أنه (Soft). ومن أحد المصادر بأنه (Cream Puff) أي (لين العريكة) أو (غير متصلب) وطري مثل (الفطيرة المنتفخة). (كوانت - كامب ديفيد).

في المباحثات التي جرت بين الرئيس كارتير ومناحيم بيغن، عرض كارتير القواعد التي يقترحها للتسوية وهي السلام الشامل الذي ينطبق على كل جاراتها والقائم على قرار مجلس الأمن ٢٤٢، والذي يعني الحدود المفتوحة والتجارة الحرة وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة إلى حدود أمته يمكن الدفاع عنها عسكرياً. وكياناً فلسطينياً غير مستقل يفضل أن يكون مرتبطاً بالأردن. وأكد كارتير لبيغن بأن الولايات المتحدة لا تنوي الضغط على إسرائيل أو فرض تسوية عليها، سواء أكانت أميركية أم سوفياتية. وقال بأن المفاوضات يجب أن تقوم على قاعدة مبادلة الأراضي بالسلام التي دعا إليها قرار مجلس الأمن، وذلك عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف، والإعتراف الدبلوماسي بإسرائيل. وكل هذا يعني التطبيع الكامل الذي تطالب به إسرائيل. وأجاب بيغن على مقترحات كارتير بأنه يمكن أن يوافق عليها جميعها باستثناء الكيان الفلسطيني. وقال كارتير لبيغن بأن المستوطنات الإسرائيلية تشكل عائقاً في طريق السلام، وأن سماح القادة الإسرائيليين وتشجيعهم للمستوطنين بالانتقال إلى مناطق السكان العرب هو دليل على نياتهم، بأن يجعلوا الاحتلال العسكري احتلالاً دائماً. وذكر كارتير الرئيس الصهيوني بأن الولايات المتحدة اعتبرت دائماً أن أي مستوطنات أنشئت على أراضٍ احتلت بالقوة العسكرية مناقضة للقانون الدولي. واستمع بيغن بعناية إلى قول الرئيس كارتير عن المستوطنات ولكنه لم يجب عليها. وأشار كارتير إلى طلعات الطائرات الإسرائيلية في الأجواء السعودية، فادعى بيغن بأنه لم يكن على علم بها وأنه سيوقفها. ثم سرد أراءه عن «طبيعة إسرائيل التاريخية»، فوجدتها كارتير في تلك المرة مشوقة رغم أنه مطلع معظم ما قاله بيغن من دراسته هو للعهد القديم من الكتاب المقدس. ولم تكن لديه فكرة في ذلك الوقت عن عدد المرات التي سيجبر فيها على الاستماع لبيغن في المستقبل وهو يلقي عليه الرد التوراتي نفسه. وفي حديث خاص بعد عشاء رسمي في البيت الأبيض، قال بيغن لكارتير بأنه يضع خططاً أولية للقاءات مباشرة مع السادات، ويذكر فانس في مذكراته أن بيغن حدد الموقف الإسرائيلي كما يلي:

١ - إسرائيل مستعدة للتفاوض على تسويات مع كل طرف من أطراف النزاع بشأن الأراضي المحتلة في إطار سلام كامل واعتراف بها.

٢ - بقاء قوات وقواعد أمنية إسرائيلية خارج حدود إسرائيل النهائية حيث تدعو الضرورة.

- ٢ - إسرائيل ترفض قبول ضمانات أمنية دولية بدلاً من حدود أمنة (هذا يشكل محاولة للتوسع الإقليمي في الأراضي العربية).
- ٤ - رفض كامل للدولة الفلسطينية ولكيان أو وطن فلسطيني في الضفة الغربية.

كما ذكر فانس بأن بيغن قبل بأن يكون القرار رقم (٢٣٨) الذي يتضمن القرار رقم (٢٤٢) الأساس لمؤتمر جنيف، وبدا هذا بأنه اعتراف من بيغن بمبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية. ولكن تبين فيما بعد أنه لا يريد أن يجري الانسحاب على كل الجبهات. ورفض بيغن مشاركة الفلسطينيين بمؤتمر جنيف الذي يجب أن لا تسبقه التزامات مسبقة، وبذلك لا تلزم إسرائيل نفسها سلفاً بأي انسحاب. وطالب أن تجري المفاوضات وجهاً لوجه دون وسطاء أمريكيين أو سوفيات، وأن تكون رئاسة اللجان بالتناوب بين الوفدين المتفاوضين على أساس ثنائي. ورفض تمثيل العرب بوفد موحد، وأراد بأن يتم الاتفاق على المعاهدات ثم يعود المؤتمر للاتفاق بمجرد توقيعها. (خيارات صعبة).

ووفق كل ذلك، شعر الرئيس كارتر ببعض التفاؤل نتيجة مباحثاته مع بيغن. ولكن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً، فما إن عاد بيغن إلى إسرائيل حتى أعلن بأن بعض المستوطنات في الضفة الغربية هي مستوطنات دائمة. وعندما قام فانس بعد ذلك بوقت قصير بزيارة إلى منطقة الشرق الأوسط، أرسل تقارير مشجعة عن مباحثاته مع السادات والرؤساء العرب، ومحبة للغاية عن مباحثاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في القدس. فقرر كارتر أن يبلور مشروعاً معقولاً يبنيه على نتائج مباحثات فانس الأخيرة المطولة أملاً أن يسانده فيه الرأي العام والرغبة العامة في السلام. ولكن المعارضة الإسرائيلية لاشتراك الفلسطينيين والاختلافات الأخرى كانت تعرقل عقد مؤتمر جنيف، حيث يمكن تجميع الأطراف تحت الرئاسة المزدوجة الأمريكية السوفياتية. وفي تلك الفترة، كان الرئيس كارتر مقتنعاً بأن بعض التصرفات الإسرائيلية الأخيرة كانت العوائق الرئيسية للتقدم في مباحثات السلام. وكان من هذه التصرفات التصديق على إنشاء مجموعة جديدة من المستوطنات، متجاهلة بذلك رجاء الرئيس كارتر الشخصي لسوف إنشاء المستوطنات، وكان هناك الفوز الإسرائيلي للبنان، والامتناع الإسرائيلي عن تقديم مقترحات معقولة أو مقترحات مقابلة بشأن مسألة التمثيل الفلسطيني. وكان كارتر يرى ضرورة لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر إذا أمكن ذلك. واعتبر الجانب الأمريكي رفض بيغن لذلك بأنه تراجع عن موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين الذي لن يدقق «في وثائق اعتماد وفد أردني إلى مؤتمر جنيف»، وبأن ذلك يعني ضمناً بأن إسرائيل مستعدة لأن تتجاهل وجود أعضاء من منظمة التحرير ذوي مستوى منخفض. غير أن بيغن كرد بأن إسرائيل لن تفتش عن العرب الفلسطينيين من غير المنظمة في وفد أردني، وبأن قيام أي كيان فلسطيني لا بد أن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية تسعى إلى تدمير إسرائيل. وأدعى بأن الحكومة الإسرائيلية لا تستطيع أن تمنع اليهود من الاستيطان في الضفة الغربية لأنها جزء من إسرائيل التوراتية. وطالب أميركا بأن لا تصدر تصريحات عن الانسحاب لخطوط ١٩٦٧، لأن ذلك من شأنه تشجيع العرب على التشدد في مطالبهم وفي المساومة على الأراضي المحتلة. وأبلغ السفير الإسرائيلي دينتز وزير الخارجية الأمريكي فانس، بأن بيغن عندما وافق على المبدأ الخاص بالانسحاب من الأراضي المحتلة لم يكن يقصد الانسحاب على جميع الجبهات، وأن ما قصده هو أنه بينما توافق إسرائيل على أن القرار (٢٤٢) ينطبق على الجبهات كلها، فإنها لا توافق على أن هذا يعني بأنها ملتزمة بـ «الانسحاب من كل الجبهات». وبغضب فانس غضباً شديداً لما اعتبره تراجعاً إسرائيلياً عن اتفاق كان قد تم التوصل إليه. ثم عاد السفير الإسرائيلي وبلغ الحكومة الأمريكية بأن بيغن لم يوافق أصلاً على مبدأ الانسحاب من الضفة الغربية. ومن ناحيته طمأن كارتر بيغن بأن الحكومة الأمريكية لن تصدر تصريحات علنية حول الحدود النهائية. وتأثر بيغن على طلباته، فأرسل رسالة شخصية مباشرة للرئيس كارتر يطلب فيها أن يمنع وزير خارجيته فانس، خلال رحلته المقبلة للشرق الأوسط، من إطلاع الرؤساء العرب على الموقف الأمريكي من مسألة الحدود. واعتبرت هذه الرسالة تحدياً لسفيراً لموقف الحكومة الأمريكية لأن تكون وسيطاً عادلاً بين الأطراف المتنازعة. وقام الرئيس كارتر بإرسال رسالة جوابية إلى بيغن صيغت «بحرص وإبلاقة ولكن

بثبات»، قال فيها بأن أمريكا ستعلن موقفها الرسمي من الحدود إذا سألها العرب عن ذلك. وقصد من ذلك بأن أمريكا وإن كانت ستناظر على التشاور مع إسرائيل فإنها لن تتسق معهم خطأً ضد العرب. في هذه الفترة كان محمود رياض، أمين عام جامعة الدول العربية، يسعى لدفع المجموعة الأوروبية للتعاون مع الحكومة الأمريكية في جهوده للاستعجال في عقد مؤتمر جنيف لبحث السلام. فقام بزيارة لندن خلال شهر تموز/يوليو ١٩٧٧، واجتمع بوزير الخارجية البريطاني الدكتور ديفد أوين، الذي قال له بأن البريطانيين مقتنعون من اتصالاتهم الدائمة مع واشنطن، بأن الرئيس كارتر معني تماماً في مساعيه للوصول إلى سلام في الشرق الأوسط. وتبين لمحمود رياض مدى عمق تفهم بريطانيا لمشكلة النزاع ولتأييد إسرائيل، وكذلك لحدود مقدرة الحكومة الأمريكية في تحقيق ما تريده من حلول. وقال محمود رياض لوزير الخارجية البريطاني - ولعله أراد أن يذكره بمسؤولية بريطانيا التاريخية وتخليها عن الانتداب على فلسطين بعد أن مكنت مئات الآلاف من اليهود من دخول فلسطين ومن التسلح ومن الاستيلاء على الأرض:

«إن المشكلة بدأت عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ استقطاع جزء من أرض فلسطين لإقامة دولة يهودية عليه. وقد مضى على هذا القرار ثلاثون عاماً دون تنفيذ تظنها أربعة حروب. والمشكلة قد تستمر سنوات طويلة ويستمر فيها الصراع في المنطقة، بينما لو كانت الولايات المتحدة جادة بما فيه الكفاية في الضغط على إسرائيل لتحقيق السلام لوفرت على جميع الأطراف الكثير من المتاعب»^(١).

وفي لقاء لمحمود رياض مع أعضاء من البرلمان البريطاني قال والتر دينيس، وكان من المهتمين بقضية الشرق الأوسط، إنه خرج بانطباع بعد اجتماعه في واشنطن ببيرجنسكي، مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي، بأن الإدارة الأمريكية جادة فعلاً في التوصل إلى حل سلمي كامل. ولكن إسرائيل تضع العراقيل والعقبات في طريق هذا الحل. وإنه لربما دفع ذلك الولايات المتحدة للسير في طريق أطول إلى هدفها. وأضاف دينيس:

«دانه شعر في واشنطن بأن الأمريكيين محتاجون إلى العرب في شغلهم على الأحداث... وأن الميزان العسكري قد اختل بشدة وإصلاح إسرائيل الأمر الذي يضعف موقف المفاوضات العربي. ومن هنا لا بد من أن تسعى مصر بسرعة إلى تصحيح هذا الموقف الخطأ»^(٢).

وعندما أشار محمود رياض إلى أن علاقات مصر السياسية مع الاتحاد السوفياتي قد تدهورت فتوقف تعاملها العسكري مع مصر، أجاب والتر دينيس بأنه لم يتبين في واشنطن أن الأمريكيين متضابقون من موقف سوريا في حصولها على السلاح من الاتحاد السوفياتي. وبأن الأمر المهم هو أن العرب يتجهون إلى المفاوضات بشأن السلام من مركز عسكري ضعيف للغاية. ولهذا السبب، فإنه ليس هناك ما يدفع إسرائيل لأن تعني بالتوصل إلى اتفاقات جادة. وإضافة إلى ضعف العرب العسكري، فإنهم لا يحاولون الاستفادة من عناصر قوة أخرى متوافرة لديهم مثل البترول والفواضل النقدية، التي لو أحسنوا استخدامها لفيئتها ستدعم الموقف الأمريكي في السعي لتحقيق سلام شامل، وفي أرغام إسرائيل على التفاوض بصدق وجدية. وظهر لمحمود رياض بأن معلومات وتحليلات وزير الخارجية البريطاني وعضو البرلمان البريطاني تدل على أن الرئيس كارتر لن يلجأ إلى وقف امداد إسرائيل بالسلاح ليضغط عليها. ولذلك يتوجب على العرب أن يعتمدوا على انفسهم ومواردهم للضغط على إسرائيل وأصيركا بدلاً من اللقاء المشكلة كلها.

«على اكتاف الولايات المتحدة والتصوير بأن الولايات المتحدة تمك كل أوراق اللعبة».

مطلوب من منظمة التحرير الفلسطينية أن توافق على القرار (٢٤٢)

في مذكراته خيارات صعبة، يذكر سايروس فانس أنه نتيجة لرحلته للشرق الأوسط والدراسات والمباحثات السابقة، للجانب الأمريكي بأنه من غير الممكن التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية في مرحلة واحدة يمنع فيها الفلسطينيين حق تقرير المصير. وأنه من الضروري أن تكون هناك مرحلة يتبين خلالها: «إذا ما كان الفلسطينيون موثقين لأن يحكموا انفسهم ولأن يعيشوا في سلام إلى جوار إسرائيل، بينما يظلون تحت رقابة دولية لتخفيف مخاوف إسرائيل»^(٣).

قِذا ثبت بأن هذا الترتيب قابل للنجاح فقد يتقبل كل طرف الطرف الآخر. فلقد كان الرئيس كارتر وفانس يشاركان إسرائيل في القلق من قيام دولة فلسطينية راديكالية. وفي الأصل كانت الفكرة الانتقالية تقضي بقيام وصاية الأمم المتحدة وإدارة إسرائيلية أردنية تمتد لعدة سنوات، يجري بعدها استفتاء يقرر فيه الفلسطينيون مصيرهم. وكانت هذه الفكرة تتعرض للمراجعة والتطوير بما في ذلك وصاية إسرائيل، لكنها كانت من بين جذور ترتيبات «كامب ديفيد» للحكم الذاتي الفلسطيني أثناء المرحلة الانتقالية. فالسدادات تقبل الفكرة بوجه عام، ولكنه رفض المشاركة الإسرائيلية في وصاية الأمم المتحدة وأصر على فترة انتقالية أقصر من «العدة سنوات» التي اقترحها فانس. واعترض وزير خارجية سوريا على كلمة «وصاية»، مذكراً بتجربة العرب تحت الحكم الأجنبي وانتدابات الأمم المتحدة. ويذكر فانس بأنه عرض الفكرة على جلالة الملك حسين بعد أن استبعد كلمة «وصاية»، وأن جلالة قبل بفكرة النظام الانتقالي. أما بيغن فقد رفض الفكرة المقترحة رفضاً كلياً، كما رفض المبدئين الخاصين بالكيان الفلسطيني وبالإلتصاح على جميع الجبهات. ولكن ظهر فيما بعد أن الفكرة ربما تقاوت في ذهنه أو تناسقت مع خيارات كانت الحكومة الإسرائيلية تنتظر فيها لحل مشكلة الضفة الغربية. ويضيف فانس بأن الفكرة «أثرت في النهاية». ولا بد أن فانس يقصد في هذا القول «الحكم الذاتي» الذي نص عليه إطار السلام في كامب ديفيد.

كانت فكرة الترتيب الانتقالي تتطلب قبول الفلسطينيين على أساس أنها توفر لهم في النهاية وطناً، وتمكنهم من «المشاركة» في تحديد مستقبلهم. ولهذا السبب أهتم فانس بإدخال الفلسطينيين في معالجة الفكرة. وكان السعوديون قد أبلغوا فانس بأن منظمة التحرير تريد أن تعرف ما يقصده الإسرائيليون بقولهم للرؤساء العرب بأن أميركا يمكن أن تقبل بالدخول في مباحثات مع المنظمة إذا قبلت المنظمة القرار رقم (٢٤٢).

«مع التحفظ بأنه لم يعالج المسألة الفلسطينية معالجة سليمة».

وكان المصريون كذلك قد سألوا فانس أن يحدد ما هو المطلوب من المنظمة حتى تقبل أميركا بالاتصال معها. وأجاب فانس بأن على المنظمة أن تقبل بالقرار (٢٤٢) ولها أن تترفق ذلك بتحفظ مفاده أن القرار إشاري فقط للقضية اللاجئين «ولم يتعامل تملأ سلباً مع القضية الفلسطينية» ووجهت سوريا السؤال نفسه وحصلت على الجواب نفسه. وعندما قدمت مصر لفانس صيغة لتصريح تعترف فيه المنظمة بالقرار (٢٤٢)، رفضه فانس وظن أنه من صيغة فلسطينية لأن مشروع التصريح كان يطالب بـ «دولة فلسطينية». ولم يشر إلى (حق) إسرائيل في الوجود في سلام وأمن. وعندما زار فانس السعودية قدم صيغة محددة لتصريح مقترح يصدر عن المنظمة وكانت كما يلي:

«إن منظمة التحرير الفلسطينية تقبل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم ٢٤٢، مع التحفظ بأنها تعتبر أن القرار لا يشير إشارة سلبية إلى مسألة الفلسطينيين لأنه يقصر عن الاتيان بأية إشارة إلى وطن للشعب الفلسطيني. ومن المفهوم أن لغة القرار ٢٤٢ تتصل بحق جميع دول الشرق الأوسط في أن تعيش في سلام»^(١٩).

وأبلغ فانس السعوديين بأنه إذا قبلت المنظمة هذه الصيغة وهي بذلك «تعترف علناً بحق إسرائيل في الوجود»، فإن أميركا ستكون مستعدة للاجتماع فوراً مع المنظمة على اعتبار أنها قد تقيدت بالتزامها لإسرائيل بموجب اتفاقية سيناء (٢). غير أن فانس أكد على أن «الأطراف وحدها بما فيها إسرائيل هي التي تستطيع أن تقرر من يشترك في جنيف»، وأن أميركا مرتبطة بالتزام سابق بأن تؤيد إسرائيل في هذا الشأن. وعندما سأل الملك خالد الوزير الأمريكي إذا كان في الإمكان التأكيد للمنظمة بأنها إذا قبلت ما طلبته أميركا، فإن الفلسطينيين سيحصلون على وطن في الضفة الغربية، أجاب فانس بأن هذا هو هدف أميركا ولكنها لا تستطيع أن تضمنه. وكان هذا مثلاً على تقييد أميركا بالتزاماتها لإسرائيل وانتزاع التنازلات لمصلحتها، وعلى رفضها الالتزام بما هو لمصلحة العرب الذين يقدمون التنازلات. ويذكر فانس في مذكراته كذلك بأن الأمير سعود نقل صيغة التصريح الأمريكية للمنظمة التي كانت لجنتها التنفيذية مجتمعة تلك الليلة وأن الأمير أبلغه في اليوم التالي بأن الاقتراح الأمريكي لم يحرز الأصوات اللازمة للموافقة عليه.

«وكانت العناصر المتطرفة داخل منظمة التحرير الفلسطينية هي التي قادت المعارضة». وذكر فانس أنه غادر الطائفة «يقلب مثل لشعوره بأن فرصة مهمة قد ضاعت بسبب الانقسام العميق داخل منظمة التحرير الفلسطينية». ولكنه أضاف بعد ذلك ما يمكن أن يعتبر تعاهداً أفضل لموقف المنظمة من الاقتراح الأمريكي ومبررات رفضه:

«بنظرة إلى الماضي يبدو أن اقتراحنا لم يثمر، لأن منظمة التحرير الفلسطينية لا تريد أن تستخدم ما تعتبره رصيدها التفاوضي الأساسي: قبول حق إسرائيل في الوجود ضمن حدود أمنة ومعترف بها دون ضمان بأنها ستحصل في المقابل على وطن»^(٣١).

في شهر آب/أغسطس زار السيد ياسر عرفات القاهرة، واجتمع بأمين جامعة الدول العربية محمود رياض وأطلعته على:

«دورة عمل أمريكية كان المطلوب منه [عرفات] إبداء الرأي فيها. وقد ورد في تلك الدورة اقتراح بأن تعلن منظمة التحرير موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والمنظمة إذا رغبت أن تشير في إعلانها إلى تحفظها على القرار لأنه لم يعالج القضية الفلسطينية بطريقة كافية»^(٣٢).

وأضاف عرفات بأنه رأى مع زملائه من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير:

«وإن تكون موافقة المنظمة على القرار ٢٤٢ مرتبطة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وذلك بإقامة دولة فلسطينية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم حسب قرارات الأمم المتحدة. ولكن الولايات المتحدة رفضت تلك الصيغة من جانب المنظمة»^(٣٣).

واستعلم محمود رياض عن المقابل في حال قبول المنظمة للقرار رقم (٢٤٢) حسب الصيغة الأمريكية المقترحة، فأجاب عرفات:

«بيان كل ما تعد به الولايات المتحدة في هذه الحالة هو إجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية».

وعلى محمود رياض على ذلك قائلاً:

«وهل هذا يمثل وعداً أمريكياً بدخول الفلسطينيين الجنة»^(٣٤).

كان ما يطلبه الحكومة الأمريكية يعني أن تقبل منظمة التحرير بالقرار رقم (٢٤٢)، وفي مقابل ذلك تقبل أمريكا الحوار معها، فإذا فشل الحوار تكون المنظمة قد وافقت على قرار لم يعالج القضية الفلسطينية الأصلية، وإنما أشار إليها كمجرد مشكلة لاجئين. وتكون المنظمة قد اعترفت بإسرائيل كدولة شرعية دون أن تعترف إسرائيل أو أمريكا بدولة فلسطينية. وبذلك تكون المنظمة قد نقضت ميثاقها وتنازلت لإسرائيل عن جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ وأكثر. وأسقطت دون مقابل قرارات الأمم المتحدة السابقة ومنها قرار ١٩٤٧، الذي يقضي بقيام دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية صغيرة. وقرار التقسيم سنة ١٩٤٧ هو قرار الجمعية العامة الخاص بفلسطين، وليس القرار ٢٤٢ الذي يقلبها إلى قضية لاجئين يحتاجون لماوى في أي مكان. ويعد عودة فانس من رحلته إلى الشرق الأوسط، أعلن ناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة تؤيد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية بمؤتمر جنيف للسلام، بشرط أن تعلن المنظمة قبولها لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، واعتبر هذا التصريح اعترافاً أو ضمناً بأن المنظمة هي الممثل للشعب الفلسطيني، وقامت إسرائيل بمهاجمة هذا التصريح وثار بيغن غضباً خفياً من أن تقوم اتصالات بين الولايات المتحدة والمنظمة. (مذكرات محمود رياض).

ويذكر كوانت في كتاب كاهن ديفيد، بأنه كانت هناك اتصالات خفية بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة قام بدور الوسيط فيها لاندرايم بولنج الذي كان يعرف السيد ياسر عرفات. وفي هذه الاتصالات التي طلبت فيها الولايات المتحدة أن تعترف بالمنظمة بالقرارين ٢٤٢ و٢٢٨، لم تتعهد أمريكا بالشيء الكثير إذا وافقت المنظمة على القرارين. ورفض عرفات فكرة الوصاية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وأبلغ بولنج بريجنسكي بأن عرفات الذي كان قد قابله قبل أسبوع لا يستطيع أن يقبل القرار ٢٤٢، حتى وإن كان ذلك مقترناً (بالتحفظ) الفلسطيني، إلا إذا ضمنت الولايات المتحدة بأن دولة فلسطينية ستتأسس من المفاوضات وأن منظمة التحرير ستكون السيرة لها. ولم يقبل كارتر بذلك.

Jimmy Carter: Keeping Faith - Memoirs of a President, P. 142-143.

Ibid., P. 274.

Ibid., P. 277.

Ibid., P. 279.

محمد حسنين هيكل: حديث المفارقة، ص ٢٤.

المصدر نفسه، ص ٢٩.

مذكرات محمود رياض، ص ٥٢٦.

المصدر نفسه.

المصدر نفسه، ص ٥٢٧.

المصدر نفسه، ص ٥٢٧ - ٥٢٨.

مذكرات سايروس فانس: خيارات صعبة، (مترجم للغة العربية)، ص ٥.

المصدر نفسه، ص ٧.

المصدر نفسه، ص ٨.

المصدر نفسه، ص ٩.

المصدر نفسه.

المصدر نفسه.

المصدر نفسه، ص ٩ - ١٠.

المصدر نفسه، ص ١١.

المصدر نفسه.

المصدر نفسه.

المصدر نفسه، ص ١٢.

Toward Peace in the Middle East: Report of a Study group the Brookling Institution 1975.

مذكرات سايروس فانس: خيارات صعبة، ص ١٧.

محمود رياض: مذكرات محمود رياض، ص ٥٢٩.

مذكرات سايروس فانس: خيارات صعبة، ص ٢١.

المصدر نفسه، ص ٢٢.

المصدر نفسه، ص ٢١.

فانس كان يشير إلى الرئيس السادات وجلالة الملك حسين.

سايروس فانس: خيارات صعبة، ص ٢١.

المصدر نفسه.

المصدر نفسه.

المصدر نفسه، ص ٢٤.

المصدر نفسه، ص ٢٧.

المصدر نفسه، ص ٢٨.

مذكرات محمود رياض، ص ٥٣٠.

مذكرات سايروس فانس: خيارات صعبة، ص ٢٩.

المصدر نفسه.

المصدر نفسه.

المصدر نفسه، ص ٣١.

المصدر نفسه، ص ٣٢.

مذكرات محمود رياض، ص ٥٣١.

مذكرات سايروس فانس: خيارات صعبة، ص ٣٥.

المصدر نفسه، ص ٣٩.

المصدر نفسه، ص ٤٠.

- (٤٥) المصدر نفسه.
- (٤٦) مذكرات محمود رياض، ص ٥٢٢.
- (٤٧) المصدر نفسه.
- (٤٨) مذكرات سايروس فانتس: خيارات صعبة، ص ٥٠.
- (٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٢.
- (٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٢.
- (٥١) مذكرات محمود رياض، ص ٥٢٢.
- (٥٢) المصدر نفسه.
- (٥٣) المصدر نفسه.

كانت أميركا متأثرة على سياستها الرامية إلى حرمان السوفيات من دور كبير في الشرق الأوسط. ولكنها كانت في الوقت نفسه ترغب في تقادي معارضتهم لمسايعها في التوصل إلى تسوية. ولهذا السبب، كان فانس يزود السوفيات بمعلومات عامة عن سير المباحثات مع أطراف النزاع، ويوجد من المعقول إشراك السوفيات بحرص في عملية الاعداد لمؤتمر جنيف الذي سيكون فيه أحد الأطراف الرئيسيين. وفي هذا الاطار، نشأت فكرة اصدار بيان أمريكي - سوفياتي مشترك بشأن الشرق الأوسط. ويعد مشاورات مع الجانب السوفياتي صدر البيان المشترك في أول نيسان / أبريل (١٩٧٧). ولقي ترحيباً من الدول العربية ومنظمة التحرير وعدد كبير من الدول الأوروبية والعالم الثالث. ويذكر فانس في مذكراته بأن منظمة التحرير الفلسطينية اعتبرت البيان خطوة مهمة إلى الامام، وأنه لم يتضح له سبب ذلك لأن البيان لم يذكر منظمة التحرير ولم يشر إلى «دولة فلسطينية»، ويوجد العرب أن من مزايا البيان أنه يدعو إلى مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر جنيف، وأنه أكد على ضرورة حل المشكلة الفلسطينية وضمن «الحقوق المشروعة» للشعب الفلسطيني. وليس مجرد «مصالح الفلسطينيين» كما كانت الحكومة الأمريكية السابقة تشير إليها.

وفي الناحية الأخرى، قوبل البيان الأمريكي - السوفياتي في اسرائيل ومن بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي ومن الطائفة اليهودية الأمريكية بمعارضة شديدة وإدانة حادة. واعتبر فانس بأن ذلك كان تحديراً مسبقاً لأميركا لمنعها من التسلون مع الاتحاد السوفياتي في عملية السلام في الشرق الأوسط، بقصد الضغط على أميركا لجعلها تتراجع عن طريق تعارضه اسرائيل وهو تكتيك كثيراً ما تعرضنا له. (مذكرات فانس: خيارات صعبة).

وتحدث مناحيم بيغن البيان واصدر قراراً ببناء المزيد من المستوطنات. وقد ناقش الرئيس كارتر وفانس وزير الخارجية الاسرائيلي دايان عن اسباب الهياج في اسرائيل ضد البيان، رغم أنه لا يعكس أكثر من موقف أميركا الملن سابقاً في المباحثات الخاصة وفي العلن، ورغم أنه يمثل نجاح أميركا في دفع الاتحاد السوفياتي نحو (الاعتدال) إلى درجة كبيرة. والتزام الاتحاد السوفياتي فيه بعيداً والعلاقات الطبيعية، بين اسرائيل والعرب. كما وافق على عدم الإشارة إلى موقفه المؤيد لـ «دولة فلسطينية مستقلة»، أو الإشارة كالعادة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وكان منسجماً تماماً مع القرارين ٢٤٢ و٣٢٨. وأجاب دايان عن كل هذا بأن سبب قلق اسرائيل وانزعاجها هو أن البيان اشتمل على عبارة «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»، فشرح فانس لدايان بأن الجانب الأمريكي رفض عبارة «الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني» التي اقترحتها السوفيات، كما وأن الحكومة الأمريكية لا ترى خطأ في الإشارة إلى «الحقوق المشروعة» للفلسطينيين. وأضاف معلقاً في مذكراته:

ومن الطريف أن هذه الكلمات بالتحديد استخدمت في البيان المشترك الذي اتفق عليه في كامب ديفيد. كما تظهر في اتفاقيات كامب ديفيد... كان البيان يمثل قناعتنا بأن حلاً عادلاً للمشكلة الفلسطينية أساسي، معنوياً وسياسياً، لاية تصويره دائماً في الشرق الأوسط^(١).

ولم يتراجع دايان عن الموقف الاسرائيلي الراض للبيان، وأكد بأن اسرائيل لن تذهب إلى مؤتمر جنيف على أساسه لأنه يؤثر على المؤتمر ضد اسرائيل. وكانت النتيجة أن تراجع الجانب الأمريكي، وأوضح لدايان بأن ذلك ليس قصد أميركا وأنه غير مطلوب من أي طرف أن يدخل المؤتمر على أساس البيان الأمريكي - السوفياتي كشرط للاشتراك فيه. وأن مؤتمر جنيف سيعقد على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٢٨. وصدر بيان أمريكي - اسرائيلي بهذا المعنى، ونجحت اسرائيل في جعل الحكومة الأمريكية تتراجع عن بيانها مع الاتحاد السوفياتي. واندركت مدى ما هي عليه الحكومة الأمريكية من تخاذل. وقال الرئيس

كارتر لوفد من أعضاء المؤتمر اليهودي بأنه ينتحر سياسياً إذا اقتترف عملاً يضر بإسرائيل. (مذكرات محمود رياض).

واستاء الاتحاد السوفياتي لتراجع الحكومة الأمريكية عن بيان الدولتين العظميين، ودهشت عواصم عديدة لسرعة هذا التراجع الأمريكي الذي لم يصمد إلا بضعة أيام تحت الضغط الإسرائيلي. وعلق أمين عام جامعة الدول العربية محمود رياض في مذكراته على التخاذل الأمريكي بقوله:

«ولقد تحول الأمر إلى مهزلة سياسية، حيث إن الاتحاد السوفياتي تنازل في البيان المشترك عن ذكر منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني. ولكن عندما اعترفت الولايات المتحدة في البيان المشترك مع إسرائيل بعد خمسة أيام أنه من حق إسرائيل أن ترفض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، أصبح البيان الأمريكي - السوفياتي حبراً على ورق»^(١).

وترافق رضوخ الرئيس كارتر لموشيه دايان وللضغط الإسرائيلية مع طلب من كارتر بأن يساعده دايان لدى القوى اليهودية والمناصرة لإسرائيل في أمريكا. وادى ذلك إلى إضعاف موقف كارتر وإلى اغضاب العرب، وعزز اندفاع الرئيس السادات في اتجاه التفاوض المباشر مع إسرائيل الذي بلغ ذروته الأولى في زيارته للقدس (كوانت - كاهب ديفيد). وإضافة إلى هذا التخاذل، فإن الولايات المتحدة أظهرت مراعاتها الانحيازية أو الخائنة إلى إسرائيل عندما اكتفت بالامتناع عن التصويت على القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر (١٩٧٧) وأدانت فيه سياسة إسرائيل في بناء المستوطنات. بينما صوتت لمصلحة هذا القرار مائة وأحدى وثلاثون دولة من دول العالم، وامتنعت ست دول صغيرة عن التصويت ولم تعارضه سوى إسرائيل. وهذا القرار دعا إسرائيل بصفتها دولة محتلة لأرض غيرها إلى حماية المدنيين حسب واجباتها الدولية، بموجب مبادئ القانون الدولي ومبادئ ميثاق جنيف الخاص بحماية المدنيين في زمن الحرب الصادر في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وأن تمتنع فوراً عن اتخاذ أي إجراء يبطل الوضع القانوني أو الطبيعة الجغرافية أو التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ بما في ذلك القدس. وطلب القرار جميع الدول الموقعة على ميثاق جنيف بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب، أن يؤمنوا الاحترام والتقييد ببند هذا الميثاق في جميع الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ بما في ذلك القدس. وطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة أن يجري الاتصالات الفورية بالحكومة الإسرائيلية لضمان التطبيق العاجل لهذا القرار (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢/٥ بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧). وجاء امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على القرار الذي أيدته مائة وأحدى وثلاثون دولة من دول العالم، في الوقت الذي كان فيه الرئيس كارتر ووزير خارجيته فانس، يؤكدان أن الولايات المتحدة تريد أن تكون وسيطاً عادلاً غير منحاز، وأنه يجب أن يكون للفلسطينيين وطن خاص بهم وأن تحترم حقوقهم المشروعة، وأن المستوطنات الإسرائيلية هي انتهاك للقانون الدولي، وتشكل عقبة في طريق السلام الشامل العادل الذي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه حسبما تزعم.

السادات يعلن استعداده للذهاب إلى الكنيسة

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧، كان ياسر عرفات يجلس إلى جوار الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض، يستمع إلى خطاب يلقيه الرئيس أنور السادات في مجلس الشعب. وفي سياق الخطاب تحدث السادات عن استعداد مصر لحضور مؤتمر جنيف لتحقيق السلام، رغم الصعوبات الاجرائية التي كانت إسرائيل تضعها لفرقة المؤتمر وأحراز مكاسب تسبق انعقاده. وحسبما ذكر صبري جريس رئيس قسم «إسرائيل» في مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت (سابقاً)^(٢)، فإن السادات كان قد دعا ياسر عرفات لحضور جلسة مجلس الشعب، وأن الدعوة كانت مكافأة لعرفات لتوسطه بين السادات والرئيس الليبي معمر القذافي في حل النزاع المسلح الذي وقع بين ليبيا ومصر خلال الشهرين السابقين. ونجح عرفات وتوقف القتال. وذكر جريس بأن القذافي كان مقتنعاً بفائدة اتحاد اقتصادي مع مصر، ووافق على تزويد مصر، كدفعة مقدمة تمهيداً للمصالحة، بخمسمائة دبابة. وأن وزير خارجية مصر السابق اسماعيل فهمي أيد ذلك في حديث مع (المستقبل) بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر

(١٩٧٧) وخمسة اسراب طائرات مقاتلة، وكذلك بضعة ملايين من الدولارات. وقام عرفات بابلاغ الرئيس السادات عما وافق عليه القذافي قبل وصوله (السادات) لمجلس الشعب لإلقاء خطابه وأكد له أن القذافي وافق على الاجتماع به يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٧٧ لتسوية جميع المشاكل القائمة بينهما بصورة نهائية... ولكن يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصبح اليوم الذي توجه فيه السادات ليقابل بيغن بدلاً من القذافي. وفي خطابه رحب السادات بـ:

«الصديق الغالي وزميل النضال الرائع الأخ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

ولعل السادات كان يريد أن يولد الانطباع في العالم العربي بأنه حصل على موافقة عرفات قبل زيارة القدس. وعلى أي حال، فبعد الزيارة انقلب الترحيب والمديح إلى شتمائم.

ثم أعلن السادات:

«انني على استعداد للذهاب إلى جنيف بل إلى آخر العالم، وإن إسرائيل ستدهش عندما أقول انني مستعد أن أذهب إلى بيتهم. إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم»^(١).

ولم يلتفت العديدون إلى النيات وراء هذه العبارة، وظن ياسر عرفات وأمين عام جامعة الدول العربية بأن العبارة انما هي نوع من المبالغة اللفظية استعمالها السادات ليتحدى بها إسرائيل. وذكر محمود رياض في مذكراته:

«ولم يدرك في خلدها مطلقاً اعتبارها شيئاً جاداً، فاقصى ما كانت تحمل به إسرائيل طوال السنوات السابقة هو أن تتفاوض مع أي ممثل لاية دولة عربية في إحدى العواصم الاجنبية»^(٢).

وكان حتى المسؤولين الاجانب يعلمون بأن زيارتهم للقدس تعتبر عملاً عدائياً للعرب. وقيل أساميع قليلة كان وزير اميركي في زيارة رسمية لإسرائيل، ورفض أن يزور القدس حتى لا يثير استياء الدول العربية. وكانت قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل تمنع الدخول لأي بلد عربي لمن سجلت على جواز سفره إشارة دخول لإسرائيل. وحتى عندما صانع محمود رياض وياسر عرفات الرئيس السادات بعد أن انتهى من إلقاء خطابه، لم يسأله عن مغزى عبارته عن استعداد لزيارة القدس. وفي خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس للتحضير لمؤتمر قمة عربي للإعداد لموقف عربي مشترك استعداداً لمؤتمر جنيف، أكد وزير خارجية مصر اسماعيل فهمي بأن عبارة السادات لا تعني أبداً أنه مستعد أو ينوي الذهاب إلى القدس، وانما هي مجرد تأكيد على تمسك مصر بالسلم. كما أكد التزام مصر بالاجماع العربي. وزالت شكوك وزراء الخارجية العرب عندما شارك وزير الخارجية المصري في إعداد صيغة قرار ووفق عليه بالاجماع تقضي بالالتزام بوحدة العمل العربي وإحباط مساعي إسرائيل لتجزئة الصراع، كما يلزم الدول العربية بدعم حق منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة دورها بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك في مشاركة الدول العربية على قدم المساواة في المؤتمر السياسي. ولكن في الوقت الذي كان فيه وزير خارجية مصر يرتبط بهذه الالتزامات العربية بحسن نية، كان الرئيس السادات يجري الاتصالات مع مناحيم بيغن عن طريق واشنطن، ثم يقبل الدعوة التي وجهها إليه هذا الإرهابي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. وتحدد موعد الزيارة لتكون بعد يومين في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

كان السادات قد مل المناقشات والمفاوضات. وكانت الولايات المتحدة مستمرة في مباحثاتها مع العرب وإسرائيل، في محاولة للاتفاق على برنامج يحدد الأسس المبدئية والاجرائية بعقد مؤتمر جنيف على أساس القرارين ٢٤٢ و ٢٢٨، بما في ذلك اشتراك الفلسطينيين ضمن وفد عربي موحد ينتقسم بعد افتتاح المؤتمر إلى لجان، اقترح أن تكون إحداها خاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة وتشترك فيها إسرائيل ومصر والأردن والفلسطينيون. ويذكر سايروس هانس وزير الخارجية الأميركية في مذكراته خيارات صعبة بأن المداولات والمناورات كانت مستمرة، وأنه حاول:

«طمأنه المصريين بأننا نقترب من مؤتمر جنيف وأنه بالصبر والتصميم لن نلبث أن نتغلب على ما تبقى من الصعاب. لكن السادات كان قد استنفد صبره على المشاورات ومسودات أوراق العمل والمسايفات البديلة

للموافق، وقرر ان «مريق للخروج هو القيام بحركة جريئة تخرج عن سياق التفكير. فغرض ان يذهب بنفسه إلى القدس ويتحدث إلى الشعب الاسرائيلي عن السلام»^(١).

وكانت هناك رسالة من السادات إلى الرئيس كارتر حملها إليه وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي، وأشار إليها الرئيس كارتر في مذكراته بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧. وكانت الرسالة تحت الرئيس كارتر على عدم عمل أي شيء يمنع اسرائيل ومصر من التفاوض مباشرة بوساطة امريكية قبل أو بعد مؤتمر جنيف. وذكر كارتر أنه رغم أن اسماعيل فهمي كان أكثر تمعناً من السادات، فإنه وجد مصر أكثر دولة في الشرق الأوسط تجاوباً وتعاوناً في العمل لتحقيق تسوية سلمية. وربما كان ذلك مرحلة في تفكير الرئيس السادات لاختصر الطريق للاتصال المباشر الدراماتيكي مع اسرائيل. وإكد فانس أنه بعكس الشائعات، فإنه لم يكن هناك تشاور مسبق بين السادات والرئيس كارتر بشأن الزيارة، وإن الرئيس السادات اكتفى بإبلاغ كارتر في اليوم السابق لإعلان الزيارة بأنه يفكر في زيارة القدس. ووصف فانس قرار السادات بأنه كان «مذهلاً»، وأنه نتج عن شعور شديد بالإحباط من المفاوضات، وأنه محاولة لكسر الجمود والتفقيديات «بحركة جريئة تخرج عن سياق التفكير»، تتمثل في ذهاب السادات نفسه إلى القدس ليتحدث إلى الشعب الاسرائيلي عن السلام. وأضاف فانس: «بفجائية مذهمة غير انور السادات المناخ السياسي والسيكولوجي بأكمله»، وأنه ما أن أفادت الحكومة الامريكية من «الدهشة الأولية» حتى صادقت فوراً على مبادرة السادات. وكان واضحاً لها بأن السادات كان يعتقد بأنه سيكون آمناً في تصرفه طالما امتنعت السعودية، «المساندة له»، عن الانضمام إلى السوريين ومنظمة التحرير الفلسطينية وبقية المتشددين العرب في مهاجمة المبادرة. وفي تقدير فانس، كان اعتقاد السادات معقولاً على المدى القصير، لأن السعوديين ودولاً عربية أخرى مارست ضغوطاً علنية للنفس في انتظار النتائج التي ستسفر عنها مبادرة السادات في تغيير السياسات الاسرائيلية المتفتنة. كما كان واضحاً أن السعوديين لن يتمكنوا من الامتناع عن المشاركة في ادانة المبادرة إذا لم تحرز نتائج إيجابية سريعة وذات قيمة. واعتبرت الحكومة الامريكية بأن مهمتها الفورية هي تأمين النجاح لمبادرة السادات لكي يكسب نتائج إيجابية، والا فإنه وقد قام بمخاطرة سياسية ضخمة، فإن بقاءه في الحكم وربما الاتجاه المصري الموالي لأمريكا والغرب سيتعرضان للزوال. ونظراً إلى أن الرئيس كارتر ووزير الخارجية فانس أدركا بأن الحصيلة المحتملة للمبادرة ستكون مجرد اتفاقية أولية للسلام بين مصر واسرائيل، فإنهما قررا الحفاظ على هدفهما العريض وهو مؤتمر جنيف والسلام الشامل. وحث الرئيس كارتر العديد من الدول على أن يمتنعوا عن انتقاد خطوة السادات التي وضعته في موقف حرج، بسبب الاتهامات التي وجهت إليه بأنه يسعى للتوصل إلى تسوية ثنائية مع اسرائيل، وأنه يخون أخوته العرب ويتخلى عن القضية الفلسطينية لمجرد استرداد أرض سيناء المصرية، وذلك رغم التأكيدات المصرية والامريكية والاسرائيلية بأن الهدف ما زال هو السلام الشامل. وسجل الرئيس كارتر في مذكراته بتاريخ ١٨ تشرين الأول/نوفمبر ١٩٧٧ بأنه اتصل بالسادات هاتفياً ليشجعه ويعبر له عن إعجابه به، فشكر السادات كارتر بـ «حرارة» وعلق كارتر على ذلك بأنه لم يفعل شيئاً سوى اقناع السادات وبيغن «بأن كلا منهما يريد السلام». واعتبر كارتر أن زيارة السادات للقدس وخطابه في الكنيسة كانا من أكثر الأحداث الدراماتيكية في التاريخ الحديث. وذكر بأنه صلى علناً في الكنيسة المعمدانية الأولى في الصباح الباكر، ثم انغض الجمع عن الصلاة ليتحركوا من العودة إلى بيوتهم في الوقت الذي تعرض فيه شاشات التلفزيون مراسم استقبال السادات. ووصف كارتر خطاب السادات بأنه كان خطاباً عظيماً حدد فيه متطلبات العرب للتسوية السلمية. ولكنه قال كذلك بأن معاني كلمات السادات اضعفها وقوف السادات وحيداً أمام أعدائه القدماء وهو يحمل غصن الزيتون. ووصف كارتر استقبال الاسرائيليين للسادات بأنه كان فيه شيء من الروعة، فالاسرائيليين كانوا أيضاً يجابهون عدوهم القديم. وأضاف كارتر بأن مبادرة السادات «الرمزية الهائلة» أثارتة فرحاً، كما أشارت شعب اسرائيل وشعب مصر ومعظم العالم الغربي. وقال السادات في حديث له مع الصحفي العربي أحمد بهاء الدين بأن زيارته للقدس كانت رائعة بارعة، وأنه كان في غاية الانشراح والسرور. وأنه كان «يتحدث

ويتحرك ويشعر كما لو كان يظهر على سحابة وردية في السماء. ووصف السادات «براعة ضريته السياسية» التي أصابت أعنى الزعماء العالميين بالذهول. وقال بأن من شاهده على شاشات التلفزيون في أرجاء العالم كانوا أكثر ممن شاهدوا أول رجل ينزل على القمر. وقال أحمد بهاء الدين بأن الوزير الإسرائيلي وايزمن قال فيما بعد في وقت تازمت فيه المفاوضات، بأن المشكلة أصبحت انزال السادات من القمر إلى الأرض^(٣). ووايزمن كان من المحبين إلى قلب السادات، وكان يقول للسادات انه عاش في شبابه في الاسكندرية، وأن من إزع أمانته أن يأتي السلام وأن يشتري بيتاً صغيراً في الاسكندرية ليقي فيه بقية عمره. وكان السادات يشعر «بفخر وارتياح عظيمين»، لأن وايزمن كان يخاطبه باللهجة المصرية التي يثقها ويقول له: «تؤمر يا ريس».

مع وصول الرئيس أنور السادات إلى مطار اللد، ابتدأ المهرجان التلفزيوني الضخم المثير، وشاهد العرب والإسرائيليون واليهود والعالم رئيس أكبر دولة عربية ينزل من الطائرة التي حملته إلى أرض فلسطين المقدسة المحتلة، حيث وقف لاستقباله قادة أراهيون قتلة، لدولة قامت على أرض عربية اغتصبت كل شبر منها من البحر إلى النهر تحت حماية بريطانيا وأمريكا ودول عربية، وبمساعدهاتها العسكرية ومعوناتهما السياسية والاقتصادية والمالية التي اغدقتها عليها بسخاء كبير، والتي مكنتها من التوسع في عدوانها واحتلال سيناء بأكملها والجولان السوري. وفي القدس صلى الرئيس المصري المسلم العربي في المسجد الأقصى، وأنبهر العالم الغربي من وهج الزيارة، وشعر البعض في الجانب الأمريكي بشيء من الغيرة، لأن الاستعراض التلفزيوني الكبير للزيارة «التاريخية» لم يعط للرئيس كارت دواراً بارزاً في هذا المهرجان الضخم^(٤). واعتبر السادات أن «الزيارة» كانت أهم انتصار له، وظن الصديديون بأنهم «أنجاز عظيم» لا بد أن يتبعه سلام وأمن بين العرب وإسرائيل، يريح العالم من أخطار الحروب في الشرق الأوسط ونتائجها التي يمكن أن تؤدي إلى صدامات بين الدول العظمى، وتجلب المصاعب والدمار للعالم. وتباينت المشاعر واختلطت الأحاسيس والظنون والتقدير والتعريفات. ففي العالم العربي طغى شعور بالدهشة الممزوجة بالحزن والألم العميقين، وصعب على العديد من العرب أن يصدقوا ما رأته أعينهم على شاشات التلفزيون، وما نقلته الإذاعات ووسائل الاعلام بكثافة مؤثرة. وفي عبارات محمود رياض أمين علم جامعة الدول العربية في مذكراته:

«ومن ثم، فقد كان الشعور الطافي في النهاية هو الحزن والألم العميقين، والأحساس بأن إسرائيل تحقق في النهاية ما رفض العالم العربي بكل نظمته وحكوماته وشعوبه اعطاهما إياه. طوال ثلاثين سنة كانت مصر خلالها تقود العالم العربي في صمود في وجه الغزوات الصهيونية، وتعلن رسمياً وبكل وسائل الاعلام من اسرارها على مقاطعة إسرائيل وتمسكها بالحقوق الفلسطينية والعربية في مواجهة الاطماع التوسعية الإسرائيلية»^(٥).

واستقال وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي، كما استقال وزير الدولة للشؤون الخارجية محمد رياض اعتراضاً على الزيارة. وادعى السادات في كتابه البحث عن الذات أن وزير خارجيته دخاف من هذه المبادرة، وأنه قبل استقالته لأنه لا يكلف «أحد» بأن يفعل شيئاً غير مقتنع به. واعتبرت سوريا الزيارة بأنها خرقاً لجميع الالتزامات والقرارات التي التزمت بها مصر، وأن الزيارة تنزل الضرر بالقضية العربية، وأنها أجراء مصري انفرادي. وندد العراق بالزيارة وطلب باتخاذ اجراءات عربية ضد مبادرة السادات. وفي لبنان استمع الرئيس اليلاس سركيس إلى خطاب السادات في الكنيست من القصر الجمهوري، وعلق قائلاً:

«أبرأ الضروي أيضاً أن يشكر السادات رئيس الكنيست؟ لما كان من الأفضل له أن يلقى هذا الخطاب وهو في القاهرة؟.... هذا لا يصدق. السادات يحيط به بيغن ودايان ووينزمن وغودا ماثن؟ يا له من حلم بل يا له من كابوس. حتى الامس كنت مستعداً أن أراهن أن السادات لن يذهب إلى القدس. واليوم لا لصدق عيني، هذا جنون. الله يسلمه ويساعده»^(٦).

وعندما دخل المرافق وبلغه خبراً عاجلاً هو أن بيغن وجه نداء إلى الرئيسين السوري واللبناني يدعوها لزيارة إسرائيل، قال الرئيس سركيس:

«إذا ذهب جميع الرؤساء العرب بدون استثناء إلى القدس وإذا توسلوا إلى جميعاً لأذهب معهم فعندئذ وعندئذ فقط سأبدأ بالتفكير في هذا الأمر. خلافاً لتصورات بعض الاسرائيليين فإن لبنان ان يكون ثاني دولة عربية تعقد اتصالات مع اسرائيل بل الدولة الاخية».

ويذكر بقرادوني كذلك أن السعودية ذهلت لزيارة السادات المفاجئة وبدت على خلاف مع السادات. وإن الملك خالد خلال حديثه مع الرئيس سركيس بعد ثمانية أيام من زيارة السادات للقدس بحضور كريم بقرادوني، نفى أن يكون السادات قد استشاره قبل قيامه بالزيارة. كما ذكر بقرادوني:

«ويستفاد من مصادر مقربة من الملك أن السعوديين حققوا برحلة السادات. وقد أعلن العامل السعودي أن المسألة تعني كل العرب، وأن القدس هي مسؤولية جماعية ومشتركة لأنها مدينة مقدسة لكل مسلم وليست موضوع مفاوضات».

وأضاف الملك خالد قائلاً:

«إننا نهمل العوامل الحقيقية التي تحرك أعمال السادات، فإذا كان مدفوعاً بحاجة اقتصادية كما يزعم فلعيناً أن نذكره بأن المملكة العربية السعودية هي وحدها تساعد مصر فعلاً، وإن يقدم له الاسيكيون ولا الاسرائيليون المساعدة الاقتصادية التي يتوقها»». (عهد الرئيس إلياس سركيس).

وفي دمشق، انتقد الرئيس حافظ الأسد تصرف السادات، وقال لوفد ككتائبي كان كريم بقرادوني من أعضائه:

«أنه حاول ثني السادات عن عزمه وشرح له أن اسرائيل لن تتنازل عن شيء لأن التوازن الاستراتيجي بينها وبين العرب هو لصالحها. وأنه أكد للسادات أن زيارته لن تسفر عن أية منفعة إيجابية ملموسة للعرب، وأن أية نتيجة إيجابية لهذه الزيارة سيكون ثمنها باهظاً من الخزي والعار. والأمر الذي لا يفهمه السادات هو أن المصالح بين الدول لا تحل على طريقة النزاعات بين القبائل. فزيارة بسيطة قد تحل خلافاً قبيحاً، ولكن العرب بين الشعوب والأمم لا يمكن أن تحل بمثل هذه الطريقة. إن السادات يتصرف تصرف رئيس قبيلة أكثر منه رئيس دولة. والذي أراه أن المهم ليس إعادة قطعة من الأرض إلينا. بل الأهم هو الطريقة التي تعاد بها هذه الأرض. ذلك أن ما يحسب له حساب أكثر من الاستعادة بعد ذاتها هو التصور الجماعي لهذه الاستعادة في «الأذهان» والصدمة التي تحدثها في معنويات الشعب. من الأفضل لنا أن تبقى أرضنا ممتلئة من أن نستعيدها على حساب كرامتنا الوطنية. ومن أن نضحي في سبيلها بمصالح الأمة العربية. إذا كانت المسألة مسألة مساحة فالأراضي العربية واسعة مقترامية الأطراف وعندنا منها ما يزيد على حاجتنا الموضوع ليس موضوع أرض بل هو القضية التي ترمز إليها هذه الأرض»». (عهد الرئيس إلياس سركيس).

وأضاف الرئيس الأسد أن السادات أخطأ لأنه:

«بدأ حيث كان يجب أن ينتهي. واعترف بإسرائيل قبل أن يفلوس»».

وقال الرئيس الأسد بأنه لم يكن قد مضى على «اتفاقنا» في الرياض وقت طويل لانتهاء النزاع المصري - السوري، وبالتالي انتهاء الحرب القاسية في لبنان وقد كانت هذه الحرب إلى حد ما حرباً بين سوريا ومصر.

وأن النزاع بين سوريا ومصر «سيطور إلى حرب أشد فتكاً من حرب لبنان»، وأن معركة سوريا ضد السادات ستكون شرسة ودامية. وأن العرب سيدفعون ثمناً باهظاً لهذه الحرب لأن:

«قوة العرب الحقيقية تقوم على تقاعم بين مصر وسوريا، وفي غياب تقاعم كهذا يجد العالم العربي نفسه بدون عموده الفقري»».

وقال الرئيس الأسد بأنه لو صرف النظر عن الاعراف والتقاليد السائدة بين الدول، لما سمح للسادات بمغادرة سوريا ليذهب إلى القدس، وذلك على أساس أن:

«أي شخص على علاقة مع العدو يعتبر خائناً. وكل خائن يجب أن يعدم. ولا يمكن اعتبار الخائن بطل سلام كما يريد السادات أن يسمه»».

وذكر الرئيس بأنه شرح الفرق للسادات بين السلام والاستسلام، وصارحه بأن مياديرته ستهدم السلام، وأن السلام يجب أن يكون شاملاً. وانتقد الرئيس الأسد الرئيس السادات لأنه «تسبب مؤتمر

جنيف بزيارته المتعجلة القدس، وحرع العرب من مكاسب حرب تشرين بتعجلى في الارتباط مع اسرائيل بدلاً من بقاء حالة الاشتباك التي لم تتمكن فيها اسرائيل من تحطيم جيشنا» رغم ما دمرته اسرائيل للعرب.

وقال إنه كان في إمكان الجيش المصري أسوة بالجيش السوري أن يقوم بهجوم معاكس على اسرائيل:

«وادي اعلان وقف اطلاق النار الذي استعمل السادات في الموافقة عليه، كانت اسرائيل قد دمرت كل ما تستطيع تدميره، فيما نحن لم نكن قد قمنا بعد بأي عمل ضد الاراضي الاسرائيلية وعلى الاخص قصف المدن اليهودية. ومن ناحية أخرى، كانت اسرائيل مشغولة سياسياً على الصعيد الداخلي، وكان واضحاً انها لا تستطيع أن تتحمل متابعة حرب الاستنزاف على جبهتين. كانت إمكانات اسرائيل قد شحنت اقتصادياً وبشراً ومعنوياً. وقد أصبحت مكرفة على ايجاد حل سياسي لوقبل السادات استمرار المعارك ولو وقتاً قصيراً. ولو انه لم يستعمل في قبول فك الارتباط لحلت مشكلة الشرق الأوسط حلاً شاملاً وأصلاً للعرب. في أسوأ الاحوال كنا قادرين على بلوغ ما نطالب به الآن وما ترفضه اسرائيل أي الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية. ولكن فك الارتباط جعل اسرائيل تستعيد انفسها واتاح لها تجديد قواتها».

(بقرادوني عهد الرئيس اليااس سركيس).

بالنسبة للاخطار التي تعرض لها لبنان بسبب زيارة السادات للقدس، قال الرئيس الاسد للوفد الكتائبي اللبناني بأنه يخشى أن لا يكون لبنان قد أدرك فداحة هذه الاخطار، وأن يكون قد فرح لأن السادات وقف ضد الفلسطينيين، وأن يسارع إلى تأييده لأنه ضد المقاومة:

«فخطه السادات ستؤدي إلى إيداء الفلسطينيين واللبنانيين على التوالي. ولبنان هو اليوم في خطر من جراء مبادرة السادات. ولتكملة معلوماتكم أقول لكم ان بيننا والسادات تفاهة على توطيّن الفلسطينيين حيث هم الآن. في الضفة الغربية وسوريا ولبنان. وتوطيّن الفلسطينيين في سوريا ليس مشكلة. أما في لبنان فإنه يحدث مأسى. فكل عربي يستطيع عندنا أن يكون مواطناً مكتمل الحقوق. يستطيع الإقامة في سوريا والفعل فيها. وفي وسعة أن يشغل حتى منصباً سياسياً. إن قرارنا برفض توطيّن الفلسطينيين ناجم عن موقف مبدئي ومفهوم قومي. نرفض إعطاء الفلسطينيين الهوية السورية ما داموا لم يحصلوا بعد على دولة فلسطينية لهم. ومتى كانت لهم دولتهم الخاصة بات كل فلسطيني يستطيع أن يصبح مواطناً سورياً بمجرد طلبه هذه المواطنة أسوة بجميع العرب الآخرين. ولكن الحالة في لبنان تختلف كلياً عن واقعنا. فالتوطيّن عندهم يتخذ حجماً آخر. إنه يهز أسس بلادكم ويخل توازن صيغة التعايش ورفضكم التوطيّن ناجم عن اعتبارات لبنانية صرفة. والحال أن الاتفاق المصري الاسرائيلي يوازى توطيّن الفلسطينيين في لبنان. لهذا السبب لا نطلب إليكم ان ترفضوا مبادرة السادات اكراماً لنا بل لتنفذوا الهوية اللبنانية».

وأضاف الرئيس الاسد بأن السادات اقترح عليه أن يذهب معه إلى القدس فرفض، وأنه:

«اقترح عني أيضاً أن اتولى قيادة مصر إذا اخفق في محاولته فرفضت أيضاً».

وقال كذلك:

«باحتراف ظاهر: لا أريد شيئاً من السادات. ان يترك هذا الرجل شيئاً بعده». بقرادوني - عهد الرئيس اليااس سركيس).

ولسنا بحاجة إلى القول بأن اقتراح السادات هذا يبدو غريباً عجيماً ان امتنعنا عن القول إنه اقتراح سخيف لا يليق برئيس دولة مسؤول.

عندما وصل السادات إلى القدس كان جورج بول، وكيل وزارة الخارجية الاميركية السابق ومنذوب اميركا الدائم السابق في الامم المتحدة، في اسرائيل. وكان تعليقاً على الزيارة في مقابلة نشرتها مجلة الشؤون العربية الاميركية بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢:

«كنت في اسرائيل عندما جاء السادات. ومع انني لم اكن غير متحمس للنشوة في البلاد فينني كنت واحداً من القلائ الذين كان لديهم تحفظات خطيرة حول ما يمكن ان تؤدي إليه (الزيارة). بدا لي حينئذ بأنه إذا حطقت اسرائيل تحييد مصر (في الصراع العربي - الاسرائيلي) بواسطة اتفاقية ثنائية، فإنها ستكون بعد ذلك متصلة كلياً بشأن مسألة الفلسطينيين التي هي مفتاح القضية الاساسية».

وصدقت تقديرات جورج بول، وقبل أيام من زيارة السادات للقدس، كان محمد حسنين هيكل، وهو وثيق الاطلاع على الاحداث السياسية وقادر على متابعة تطوراتها وتحليلها، يرد امام عدسات التلفزيون

البريطاني على أسئلة في برنامج «هذا الأسبوع» في موضوع «قرارات صعبة وجذرية»، الذي أذيع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. وكان أحد الأسئلة عن النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الزيارة التي يزعم السادات أن يقوم بها للقدس. وكان جواب هيكل:

«لا بد أن أقول بكل موضوعية أنني حتى الآن ما زلت مذهولاً لهذه الزيارة.. إنها في رأيي تجيء على عكس كل شيء في أسس سياساتنا قبلها حتى في عهد الرئيس السادات نفسه... وهناك أجزاء من علاننا العربي مشعلة... والخمس الذي نعتبر الخطيئة إليه يقول لنا صراحة إنه لن يقبل تحت أي ظرف من الظروف بقيام دولة فلسطينية. أنني لا أعرف للرحلة المنتظرة سابقة أخرى في التاريخ»^(١).

وفي إشارة للسوابق التاريخية، ذكر هيكل في أجوبته أن إحدى الصحف المصرية شبهت زيارة السادات بزيارتين تاريخيتين هما: رحلة نيفل تشمبرلين الاستسلامية التخاذلية سنة ١٩٢٨ إلى ميونيخ لمقابلته هتلر، وطيبران هيس نائب هتلر سنة ١٩٤١ إلى اسكتلندا في محاولة لمقابلة تشيرشل. ولا بد أن الصحيفة المصرية كانت تظن بأن في هذا التشبيه تعظيماً للسادات وزيارته «التاريخية» للقدس. وأجاب هيكل عن سؤال عن أسباب الزيارة بأنه لا يعرف الجواب ولكنه:

«يدعو الله أن يكون هناك من يعرف أكثر مني وإلا فنحن في مشكلة خطيرة... لا بد أن يكون ما يعرفه الآخرون خطيراً وحساساً... لا بد أن تكون لديهم أسباب من الثقة تجعلهم مطمئنين إلى نتائج مثل هذه المغامرة الخطيرة»^(٢).

وفي إجابة عن أسئلة عن مؤتمر جنيف، وعما إذا كان العالم العربي وخصوصاً سورياً سيفيق من الذهول والدهشة ويبيدي موقفه تجاه مبادرة السادات، أجاب هيكل بأن الدهشة ستزول، ولكنه يعتقد بأن شعوراً صاعقاً بالمرارة سيحل مكانها، وأن الزيارة لن تفتح الطريق إلى مؤتمر جنيف ولم يعد في الامكان تشكيل وفد عربي موحد كما يريد العرب، بل إن عقد مؤتمر جنيف أصبح مستحيلًا. هذه كانت تقديرات هيكل بعد الإعلان عن الزيارة، وقبل أن يصل السادات إلى القدس في زيارته المثيرة للمشاعر. وعندما كان هيكل يستمع إلى إذاعة القاهرة تتحدث عن ترتيبات استقبال الرئيس المصري، وتعلن أن «سرباً من مقاتلات سلاح الجو الإسرائيلي سوف يفرج للقاء طائرة الرئيس السادات»، تفجرت مشاعره التي وصفها فيما بعد بعبارات عاطفية مثيرة:

«لم أتمالك نفسي ولا أعرف لماذا لاحظتها فإذا أنا أغطي عيني بكفي واجهش في بكاء لم أعرفه منذ تلك اللحظة الرهيبة التي وقعت فيها بجوار فراش جمال عبد الناصر وهو يجود بالنفس الأخيرة»^(٣).

ولا شك أن دموع هيكل ومشاعره كانت مثلاً على ما أحس به الآلاف العديدة من العرب، الذين وجدوا في زيارة السادات للقدس المحتلة مذلة ومهانة وقهراً للعرب وتخاذلاً وضربة مؤلمة تنزل بهم. وبعد أيام نشرت جريدة التايمز اللندنية حديثاً لهيكل في صدر صفحتها الأولى تحت عنوان:

«هيكل يحذر من مخاطر اتفاق بغير قبول عربي: تحذير من سلام مصنوع من ورق الكرتون»^(٤).

مشقة القتال ويأس من تضامن العرب وحرب تشكيك وأمال وهمية

لم تكن مشاعر الحزن والمرارة والقهر هي المشاعر الوحيدة التي أثارها مبادرة السادات. فلقد كان هناك من ظن بأن الرئيس السادات كان قد حصل على وعود أكيدة من أمريكا وإسرائيل من إسرائيل ذاتها لمصلحة العرب. وكان الكثيرون قد تعبوا من الحروب المتكررة وتضحياتها ومأساتها، فارتاحوا لزيارة السادات لعلها تعفيهم من مشقة التضال والصمود والصبر المضني أمام قوة إسرائيل والدعم الهائل الذي تقدمه لها أمريكا من دون حدود. وكان هناك العديديون في مصر الذين ظنوا بأنه مع السلام الذي ستحققه الزيارة ستأتي الحلول لمشاكل مصر الاقتصادية والمعيشية، ثم الفني والعمران بعد التقشف والفقر والحرمان والخراب. والكثيرون من هؤلاء كانوا يشعرون بأن مصر قد ضحت وقدمت في سبيل القضايا العربية ما فيه الكفاية ولو إلى حين. وإن مصر قد أن لها أن تستريح، وأن تتفرغ إلى مصالحها ومشاكلها الذاتية المصرية والعناية باسترجاع أرضها بالطريقة المتاحة التي تمتثل لهم في زيارة السادات،

وإن اقترن ذلك بانفصال مصر عن نضال بقية العرب ومشاكلهم. ولقد غذى هذا الاتجاه الردة الساداتية على عبد الناصر، وعلى مبادئ وسياسات عبد الناصر العربية القومية، وثباته في تحميل مصر مسؤولياتها العربية التي تطلبت بطبيعة الحال مريراً مضميناً وتوضيحات مصرية جسيمة. كما غذته جملة التشكيك في منجزات ثورة ٢٣ يوليو [توزن]، وحملة التشكيك في قدرة الشعب المصري والقدرات العربية، وفي عبارات محمد حسنين هيكل:

«لم تكن حرب التشكيك التي وجهت إلى الشعب المصري تستهدف تحريضه على أمته فقط، ولكن الحرب امتدت إلى ما هو أبعد وأعمق... نفذ التشكيك إلى كل شيء... إلى قدرات الشعب المصري وإلى إنجازاته حتى إلى معاركه التي دفع فيها دماء أغلى الأبناء... تجربة ثورة ٢٣ يوليو [توزن] كلها تصور الآن وكأنها سنوات طويلة من القهر والظلم... السد العالي وهو ملحة يصور الآن وكأنه كارثة... حرب السويس وانتصارها الذي كان نقطة تحول في العالم العربي وفي قارات العالم الثلاث النامية - آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية - تصور الآن وكأنها هزيمة ساحقة... كان هناك من يتصورون أنهم بهذا ومثله يهدمون تاريخ شخص، وما دروا أنهم قصدوا أولم يقصدوا أن ينالوا الشخص، فقد أصبح دوره ملكاً للتاريخ يحكم به أو يحكم عليه، وإنما الضرر سوف يقع على الشعب الذي هو ملك التاريخ وصانعه»^(١١).

وصور عهد عبد الناصر وكأنه كان عهد خراب اقتصادي وظلم وتعذيب تقتصره أجهزة الاستخبارات والقوى الحاكمة. وكان من الطبيعي أن يكون لهذه الحملة التشكيكية ذيل في العالم العربي وخصوصاً فيما يتعلق بجمال عبد الناصر. ففي سنة ١٩٧٦ قام الرئيس السادات بزيارة للكويت، وكان الكاتب العربي أحمد بهاء الدين موجوداً فيها كرئيس تحرير مجلة العربي الكويتية. وكانت للسادات علاقات حميمة مع دول البترول ويحصل منها على مساعدات متعددة. وقبل وصول السادات للكويت:

«كانت المهمات بدأت ترتفع في دول الخليج من طلبات مصر المالية التي تأتي في أوقات مفاجئة غير معروفة مقدماً. وهمهمات أخرى من سوء استخدام هذه المساعدات في مصر [مصر السادات] بين ضياعها في تسديد نفقات استهلاكية، وبين أحاديث متصاعدة عن قصص من الفساد بدأت تطفو على السطح»^(١٢).

وعلم أحمد بهاء الدين والوفد المصري المرافق للسادات، بأن هناك اتجاهاً في الكويت لضبط المساعدات لمصر في صندوق خاص تكون فيه المخصصات المالية محددة واضحة.

«وكان السادات قد سجل حديثاً تلفزيونياً لكي يذاع يوم وصوله بقصد شرح موقف مصر الاقتصادي، وكان حديثاً غاية في عدم التوفيق، فقد كان السادات وقتها يكرر في أحاديثه وخطبه جملاً من نوع: إن الاقتصاد مصر تحت الصفر! أن مصر ليس في عروقتها نقطة دم واحدة باقية! بل قال في هذا الحديث وفي غيره أن مصر حاربت لأنها أفلست ولم يعد في جيبيها قرش واحد».

وكان السادات يقول تلميحاً وصراحة أن وضع مصر الاقتصادي هو ما تركه له عبد الناصر، وأن عبد الناصر كان المسؤول عنه. وفي وقت زيارة السادات للخليج.

«كانت الحملة الشريرة الفرسية ضد ثورة ٢٣ يوليو [توزن] وضد جمال عبد الناصر في مصر قد بلغت ذروتها، وإن هذا يلقي اشمئزازاً شديداً من الرأي العام والمصافة في البلاد العربية بوجه عام. وكان الاعتقاد الشائع - وهو في تقديري صحيح تماماً - أن السادات هو مخطط وموجه هذه الحملة. وأنه يستخر صفحات الإعلام المصري لحرب الانتقام من الثورة ومن جمال عبد الناصر. وكان كلما اشتدت الحملة وبدأت تحدث رد فعل مضاداً، انتهن مناسبة في إحدى خطبه ليعلم أنه أمين على اسم عبد الناصر وسمعت وعائلته ولكن بطريقة لا ينفخ على أحد أنها تمثيلية على طريقة خطبة انطونيير المشهورة [ولكن برونس رجل نبيل]. وقد صارت عبارة (الله يرحمه) كلما ذكر جمال عبد الناصر نكتة شائعة. إذاً كل من يسمعوها يفهمها على أنها تعني العكس تماماً»^(١٣).

ولم يتورع السادات عن أن يشارك في اتهام عبد الناصر بقرية اختلاس عشرة ملايين دولار قدمها الملك سعود قرضاً لمصر. وعندما أثبت تقرير لجنة التحقيق براءة ذمة عبد الناصر من التهمة الخبيثة التافهة الرخيصة، أعلن السادات في مجلس الشعب:

«إن التقرير يبريء عبد الناصر، وأنه يودع التقرير أمانة مجلس الشعب ولم ينشر التقرير على الناس. فذلك كانت طريقته في بقاء الشبهة محيطة في الفضاء»^(١٤).

وبطبيعة الحال، كان التهمج الرخيص على عبد الناصر يثير اشمئزاز العديدين من العرب. وفي حفل

عشاء رسمي اقيم للسادات خلال زيارته للكويت، واجه كويتي كبير السادات وخاطبه على مسمع من المدعوين المحيطين به:

«يا سيادة الرئيس، نحن لا نقول ان يقال في مصر ان جمال عبد الناصر الذي كانت خزائنه مصر كلها في يديه - وخزائنه العرب إذا شاء - قد اخفلس عشرة ملايين دولار فهذا عار على الامة العربية كلها التي كان جمال عبد الناصر شمتا لم يبتا رمزاً لها في العالم كله. وانني اطلب من سيادتك ان تقول لنا اي مبلغ ترون انه في ذمة عبد الناصر للخزانة المصرية. وسوف ندعو الشعب الكويتي للتبرع به وتسديده عنه، وسيجمع الشعب الكويتي اي مبلغ في أقل من ٢٤ ساعة»^(١).

ويضيف أحمد بهاء الدين ان الدكتور علي الجريدي أحد أنبغ خبراء ووزراء مصر الاقتصاديين وأكثرهم نزاهة وسمعة دولية، هو الذي اشرف بنفسه كرئيس للجنة التي وضعت التقرير على تفاصيل التحقيق كافة. وانه اخبره بأنه كان واثقاً من النتيجة فقد (كان عبد الناصر أكثر كبرياءً من ان يقبل بأي الفساد له).

وقال الدكتور الجريدي بأن رئيس اتحاد البنوك السويسرية قال له إن الاستخبارات الاميركية والاستخبارات الاسرائيلية قد «هلكتنا» شهوراً طويلة في محاولات للعثور على اي حساب في البنوك السويسرية باسم جمال عبد الناصر. فلم يجدوا ما يتمنون. وفي حديثه في الكويت مع أحمد بهاء الدين، قال السادات بأن الشيخ جابر الاحمد (أمير الكويت حالياً): «هو ايضاً لم يكن مؤيداً لجمال عبد الناصر ويمتري على سياسته الاقتصادية بالذات». أرسل له رسالة يقول له فيها:

«ان عبد الناصر كان رمزاً للعرب جميعاً، وقد عرفنا العالم عن طريق عبد الناصر ولا يجوز ان يقال عنه اليوم ومن مصر هذا الكلام غير القابل للتصديق»^(٢).

واتهم السادات الصحافي المصري الذي نشر الكتاب الذي تضمن التهمة ضد عبد الناصر، وقال بأن هذا الكاتب قلبه أسود، وانه (السادات) لم يعرف عن الكتاب إلا بعد ان نشرته أخبار اليوم بعنوانين ضخمة على صفحات كاملة، وتساءل محمد حسنين هيكل باستنكار:

«ماذا إذا لم يكن ثلاث من أبرز شخصيات مصر عاصروا موضوع تبرع الملك سعود بخمسة ملايين دولار والقراضه لمرع عشرة ملايين أخرى. وقد عاشوا التفاصيل كلها ما زالوا قادرين على الكلام. وهم يعرفون ان هذه المبالغ جاءت في النور ووضعت في البنوك التي كانت مرصودة لها: وضع مبلغ التبرعات في حساب خاص بالتبرعات في بنك مصر مفتوح باسم رئيس الجمهورية وانتقل من جمال عبد الناصر إلى اشور السادات حين ولي المنصب. ثم إن مبلغ القرض جرى تحصيله باسم البنك المركزي المصري وبخل في حساباته، والثلاثة هم: حسن عباس زكي وعبد العزيز حجازي، وهما وزيران وقتها للاقتصاد والخزانة، وأحمد زندي المافظ الحالي للبنك المركزي»^(٣).

في تقدير محمد حسنين هيكل، كانت حملات التشكيك تستهدف توليد شعور بالاحباط في الشعب المصري يخلق فيه اللامبالاة التي تجعله يقبل بما لا يمكن قبوله ويسكت عما لا يجوز السكوت عليه. ونسب هيكل الكثير من الحملة على عبد الناصر إلى:

«مخططات قوى السيطرة العالمية بشكل عام، وإلى وكالة المخابرات المركزية الاميركية بشكل خاص. ولم يكن ذلك خفياً أو رجعاً باليه، وانما استناداً إلى حقائق معروفة لكتبتها ملفات هذه الوكالة التي كانت مفتوحة لمن يقرأ ويفهم ويستوعب»^(٤).

ومن الواضح أنه كانت هناك حملة مركزة لجعل الشعب المصري وغيره يتصور بأن العرب متصلبون، وأن السلام قريب أن تخلوا عن موقف «الرفض». وهنا نريد أن نقول بأن الرفض رغم مساوئه ان لم يكن جزءاً من مواقف متوازن، فإنه سلاح نضالي ونفسي ضروري للتحضير للمعركة عندما لا يكون البديل للنضال والتضحية سلام عادل يعيد الحقوق الاساسية لأصحابها. وعندما جاء الرئيس الاميركي نيكسون إلى القاهرة، عبا له السادات عشرات الآلاف من الجماهير المصرية وكأنه يطل جاء ليحقق الامال المصرية في التسوية العادلة والعمران والرخاء، رغم الفضائح التي كانت تلاحقه إلى أن قضت على رئاسته في يده وهو مكمل بالخزي والعار. وفيما بعد، عندما جاء رجل الاستخبارات الاسرائيلي السابق الياهو اليسار إلى مؤتمر القاهرة الفاضل، وزار معبداً يهودياً وقرية السادات (ميت أبو الكوم)، استقبل استقبالاً ودياً طيباً

وسمع الهاتفات بحياة (بيغن). وكانت هناك حملة اعلامية في الاعلام المصري ضد انتماء مصر العربي، وكان هناك عناق وقبيلات طبعها عدد من المسؤولين المصريين على وجنات المسؤولين الاسرائيليين، وكانهم كانوا في السابق قد حرموا على غير ارادتهم من التعبير عن اشواقهم نحوهم. وفتحت مصر ابوابها للصحفيين والمصورين الاسرائيليين ليتأكدوا بأنفسهم من «محبة» مصر لاسرائيل وللإسرائيليين. وكان كل ذلك مظهرًا من مظاهر العجب والسذاجة والسخف الذي لم يفتح اسرائيل وقادتها، وإن كان قد دلها على أن السادات متلفه على «السلام» حتى بأي ثمن، في الوقت الذي لم يكن معروضاً فيه سوى «السلام الاسرائيلي». وهذا بطبيعة الحال ثبت قناعة اسرائيل بجذوى موقفها المتصلب، فلم تجد داعياً لتليينه. وتساءلت رئيسة تحرير جريدة دافار الاسرائيلية وغيرها وصحفي اسرائيلي كبير «فتحت له كل الأبواب في مصر» عن معنى كل هذه الاشواق وكل هذا الترحيب. وقال الصحفي الكبير لسفير دولة عربية كبيرة حسبما جاء في «حديث المبادرة» لمحمد حسنين هيكل:

«أنتي في حجة من الصورة التي ظهر بها الشعب المصري اسامنا، ولست اعرف حقيقة ما يظفيه داخل أسفله. لقد سالت نفسي هل يتصور المصريون أنهم يضحكون علينا بهذه الطريقة في اظهار رغبتهم في السلام... مثل ذلك تصور ساذج... لكن الأخطر منه - لأنه أكثر سذاجة - أن يكون في وهمهم أن الصراع العربي الاسرائيلي يمكن حله بهذه المظاهر من الترحيب بنا... كلنا الحاليين لا تدعوني إلى أن أطمئن»^(٣).

ويبدو أن الأمر وصل إلى الاستشهاد بالقول الكريم «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله»، رغم أن اسرائيل لم تجنح إلى السلم وإنما اصرت على أن يستسلم العرب لشروطها، وإن تقبل مصر بالتخلي عن شقيقتها ودورها القومي الكبير الذي يزيد في قوتها وتأثيرها وفي قوة العرب جميعاً حربياً وسياسياً ومالياً. ومما غذى الشعور الانعزالي المتعب الشاكي ما حسبه الكثيرون من أن كفاح مصر ونضالها هو الذي جعل اسعار البترول العربي ترتفع ارتفاعاً كبيراً، فتدفقت الثروات الضخمة الخيالية على دول البترول العربية دون أن تقدم هذه الدول لمصر من المعونات المالية ما يوازي تضحياتها وضائرها والألم شعبها.

ومع أن الحقيقة هي أن الدول العربية المساندة لمصر قدمت لها معونات كبيرة ضخمة هي من حق مصر في نضالها القومي العربي، وبصرف النظر عما إذا كان يتوجب أن تكون هذه المعونات على مقياس أوسع، فإن دول المساندة العربية كانت لأسباب مختلفة لا تتعلّق عن جميع هذه المعونات أو مقدارها، فساعد ذلك على خلق شعور بالغبين في مصر وبأن الأخوة العرب أنصبت عليهم بلايين الدولارات والذهب وتركوا لمصر الفقر والتراب، وهي تحارب، وحدها ويقتل ابناؤها وتهدم مدنها ومرافقها ومصانعها.

إضافة إلى ما تقدم، كانت هناك مؤثرات التشكيك في عروبة مصر وانتهاؤها القومي، ومحاولات ابعادها عن أمتها العربية، وإقناع شعبها وقادتها بأن القومية العربية جلبت لها البلاء والمأساة، وأنه من مصلحة مصر الانكفاء على نفسها ونبذ التضامن العربي والوحدة العربية. وفي هذا، كان الغرب قد حرص وتضامن مع العناصر الانعزالية في مصر. وليس بعيداً تحالف الدول الغربية لضرب حاكم مصر محمد علي وابنه إبراهيم باشا، عندما توسعاً خارج حدود مصر ليقموا دولة عربية كبيرة قوية في المشرق العربي ولحصر مصر داخل حدودها.

وليس بعيداً نشوء فكرة تمكين اليهود من الهجرة إلى فلسطين وإقامة مستوطنات عازلة بين مصر والمشرق العربي قبل بداية الحركة الصهيونية. وهذه الفكرة نفسها كانت أحد الاهداف الكبيرة التي أسست اسرائيل لتحقيقها. والسياسة والتصميم نفسيهما يتمثلان في مشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا لضرب الوحدة المصرية - السورية. وفي الاتجاه نفسه، سارت الأفكار والتيارات الانعزالية تحت تسميات فرعونية وتشكيك في عروبة مصر وثقافتها وحضارتها. وإضافة إلى كل هذا كانت هناك مشكلة تقهّم طبيعة القضية الفلسطينية بالنسبة إلى مصر (وغيرها)، فلقد كانت القضية تعرض من معظم الأطراف وكأنها قضية شعب شقيق أو قريب يحتاج لمساعدة ومساندة الدول العربية الشقيقة، ولم تعرض القضية على أنها من الأساس قضية الأمة العربية أو على الأقل قضية الشرق الأوسط العربي. وكان من الطبيعي، تبعاً لذلك، أن يضيف ولو قليلاً الشعور المصري والعربي خارج فلسطين بالمسؤولية تجاه العدوان الاسرائيلي ومحاربتة. وحتى عندما احتلت اسرائيل سيناء وأعلنت بأنها ليست أرضاً مصرية وإنها

حررتها، فإنه لم يمع من كل الأذهان أن القضية ليست فقط قضية فلسطين وإن الجميع مستهدفون، وإن القضية واحدة والأمن العربي واحد، ولقد ساعد على كل هذا أننا نحن العرب رغم مشاعرنا القومية لسنا متحررين من نوازع الإقليمية والانفصالية تاريخاً وحاضراً. فكان من الميسور تصوير القضية الفلسطينية بأنها سبب البلاوي التي تنزل بمصر، وأن الفلسطينيين هم الذين يخلقون المشاكل ويورطون مصر في الحروب وويلاتها، وأنهم بطرفهم يمنعون الحل، ويتصرحاتهم العنيفة يزودون إسرائيل بسلاح تحارب به العرب أمام العالم. واشتهرت عبارة «لقاء اليهود في البحر» وتقبلها الكثيرون على أنها صدرت عن رئيس أو زعيم عربي. حتى أن الرئيس اليوغسلافي تيتو سأل عنها الرئيس عبد الناصر وقال له: «إن قضيتكم لا يساعد عليها أن تطلقوا شعاراً كـشعار لقاء اليهود في البحر». وأكد له عبد الناصر بأنه لم يستعمل هذا الشعار في حياته. وحسبما جاء في حديث المفارقة، دهش تيتو لأنه كان يظن بأن عبد الناصر كان صاحب هذا الشعار. وبعد هذا الحديث أمر عبد الناصر بإجراء تحقيق في أصل هذا القول ومصدره في رئاسة الجمهورية ووزارة الإرشاد القومي ووزارة الخارجية:

«واسفر التحقيق عن أن مصرياً مسؤولاً أو غير مسؤول لم يطلق هذا الشعار... بل إن أحداً من المسؤولين العرب لم يطلقه كذلك».

وكان أقرب تصريح لمسؤول عربي قيل في هذا الشأن هو جواب عن سؤال صحفي بريطاني صدر عن عبد الرحمن عزام، أمين عام جامعة الدول العربية عندما صدر قرار التقسيم قال فيه:

«لقد جاءوا بالبحر... ويستطيعون أن يعيدوا منه إلى حيث جاءوا»^(٢١).

ويذكر هيكل كذلك أن كريستوفر مايهيو الوزير العمالي السابق، نشر مقالاً أعلن فيه عن استعداده لدفع خمسة آلاف جنيه استرليني لأي شخص يستطيع أن يثبت صدور الشعار المشهور عن أي مسؤول مصري أو عربي. وأن أحد الصحفيين الاسرائيليين العاملين في لندن رفع قضية أمام المحكمة مطالباً بالبلغ، ولكنه عجز عن إثبات ادعائه وحكمت المحكمة برد الدعوى. ويضيف هيكل:

«يرغم ذلك كله - وفي وسط جو الهستيريا - فقد وجدنا مقالات في صفح مصرية تعود إلى اتهام مصر بشعار لم تنجح إسرائيل في الصاقه بأحد فيها»^(٢٢).

كانت الساحة في مصر مهياة لتقبل شعارات مثل «مصر أولاً» و«مصر وحدها». ويفسر محمد حسين هيكل هذه الظاهرة بقوله إنه رغم أن عروبة مصر ومصلحتها العربية وأمنها العربي حقائق علمية فإنه:

«من المطلق السياسية في مصر أن انتفاء مصر العربي لم يمتص بالقدر الكافي بين الجماعات المصرية».

ولعب التلفزيون ووسائل الاعلام الأخرى دوراً في طمس التحفظات على «المبادرة» السادات. وكان الشعب المصري (وغيره) يتابع ما يجري على شاشات التلفزيون ووسائل الاعلام الأخرى مبهوراً وكأنه يشارك في الأحداث، وكان يسيطر عليه الترقب أمام كل المؤثرات التي يمكن أن تولدها مشاهد تلفزيونية فضمة. وفي إشارة للناحية الاعلامية والاخراج البارز الذي ظهر على التلفزيون قالت غولدا مائير:

«لا أعرف إذا كان ما يحدث يستحق جائزة نوبل التي تمنح لجهود السلام العظيمة... ولكن أعرف يقيناً أنه يستحق جائزة الأوسكار التي تمنح لأفلام السينما الناجحة»^(٢٣).

كانت هناك كذلك الصعوبات والحبوط والفشل الذي كان يلزم كل سعي لتتسبب الجهود العربية وخلق تضامن عربي وثيق. كما كان هناك العذاب والارهاق الناشئ عن المعاناة التي كانت تلازم المفاوضات الطويلة وتعقيداتها بين أطراف النزاع العرب والأمريكيين والإسرائيليين، وكذلك العداء الذي غذاه الرئيس السادات ضد السوفييات والتشكيك في نياتهم تجاه مصر والعرب. وإضافة إلى كل هذا، كان هناك الولاء الوطني لمصر الذي استشاره الهجوم التهديدي على مصر ورئيس مصر من مصادر عربية عديدة، وقابله السادات بالتهجم على منتقديه بمنصف وينعتهم بأنهم «أقزام»، ويوصف قادة منظمة التحرير الفلسطينية بأنهم «عملاء للسوفييات». وعندما أمر السادات بغارة لقوة كوماندوس مصرية على مطار قبرص لاختطاف قاتلي يوسف السباعي، فشلت الغارة وقتل فيها ثمانية عشر من رجالها وفقدوا طائراتهم، وساعت علاقات قبرص مع مصر بسبب عدوان مصر على قبرص المناصرة للقضايا العربية. ولعل الغارة كانت تشبهاً بالغارة الاسرائيلية الناجحة على القذائيين العرب في (عينيتي) في يوغندا الذين كانوا

يحتجزون رهائن من اليهود. وكانت الغارة المصرية فاجعة اثارته حزناً وسخطاً في مصر عنيفين، وسعى المسؤولون إلى تحويل هذا السخط والغضب. واختاروا الفلسطينيين كيش قداء حسب جنسية الذين اغتالوه (السباعي):

«وقام الاعلام المصري بحملة عنيفة ضد منظمة التحرير الفلسطينية ضد الفلسطينيين اينما كانوا... اولئك الجاحدين المجرمين الذين قابلوا تضميلات مصر وبخلوها في اربع حروب من اجلهم بقتل ابنائنا... وبالطبع لم يلق احد بالاً إلى البيان الذي سارعت منظمة التحرير الفلسطينية باصداره اثر مقتل يوسف السباعي تدين وتستنكر بكل شدة الاعتداء عليه... وشارك مجلس الشعب الذي ناقش العملية في حملة الكرامية ضد الفلسطينيين المقيمين في مصر، تتطلق بارزاقهم واقامتهم والمزايا التي منحت لهم من مصر بعد ان قامت اسرائيل بطردهم وتشريعهم من وطنهم وديارهم منذ سنة ١٩٤٨ وما بعدها»^(٣٧).

... لم ينتظر رجال السادات انتهاء التحقيق مع القطة ليتبينوا أن الجنود القبارصة هم الذين قتلوا الكوماندوس المصريين.

كانت هناك حكومات عربية لم تؤيد السادات علناً، ولكنها ظنت وأملت أن يكون وراء مبادرته تفاهم مسبق على نتائج إيجابية وافية لمصلحة العرب. وكان من الذين ايدوا السادات الرئيس السوداني السابق جعفر النميري، الذي زار السادات فور عودته من القدس «وابدى تأييده الكامل» حسب قول السادات في كتابه البحث عن الذات. وايد السادات كذلك عدد كبير من المصريين، قال السادات إن خمسة ملايين منهم خرجوا لاستقباله هاتفين مرحبين بعد عودته من القدس. وفي إشارة إلى هذا التأييد قال محمد حسنين هيكل الذي عارض المبادرة من اولها، انه يسلم ان المبادرة قبلت في مصر ومن جانب شعبها بحماسة، ولكن ذلك حدث لأسباب لا علاقة لها بموضوع المبادرة. وقال إن من هذه الأسباب الضيق بالحرب وتكاليها.

عندما عادت السيدة جيهان السادات إلى البيت بعد اجتماع مع مجموعة نسائية يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، اخبرتها ابنتها بأن والدها عرض أن يذهب إلى القدس وأنه أعلن ذلك في خطابه للبرلمان صباح ذلك اليوم. فاندفعت صاعدة سلام البيت لتسأل زوجها عن صحة الخبر. وقال لها السادات مبوراً أسباب قراره:

«نعم.. لقد قيعنا طويلاً في عواصمنا نصدر التحذيرات لاسرائيل لاعادة الاراضي المحتلة، وصورتنا لدى العالم مضحكة وقبيحة. اننا نطالب باعادة ارضنا لكننا نرفض أن نطلب ذلك من هؤلاء الذين يحتلوننا. وقد قررت أن اذهب إلى الاسرائيليين مباشرة. ما هو الخيار الآخر لدي؟»^(٣٨).

وقال انور السادات لزوجه كذلك:

«إذا لم نستعد سيئاء سلمياً فلا بد إذن من أن نمضي في تهديتنا ونخوض الحرب مع اسرائيل مرة اخرى. ويفقد المزيد حياتهم. هل هذا ما نريده لشعبنا؟ إن نخشي بحياة ابنائنا في حرب لا يمكن لأي دولة الانتصار فيها. إن تنفق اموالنا على الأسلحة بدلاً من استخدامها في اعادة بناء بلدنا ونساعد شعبنا؟ هذا خراب يا جيهان... الخراب سوف يستمر. لا بد ان استكشف كل وسيلة للسلام بين بلدنا. بل للمنطقة كلها».

ولم تصدق السيدة جيهان ما سمعته... «سلام مع اسرائيل»^(٣٩). ولكنها لفت ذراعها حول زوجها وقبلته وقالت له:

«أه... انور... تفكر في إمكانية السلام مع اسرائيل ولكن ماذا لو رفض رئيس الوزراء بيغن أن يجتمع بك».

فرد قائلاً:

«تلك ستكون مشكلتنا... الخطوة القادمة ستكون عليه»^(٤٠).

ولم تذكر السيدة جيهان إذا كان الرئيس السادات بعد ان نطق بعبارته الاخيرة التي فيها من الحذلة اللفظية أكثر من صحة المضمون، قد أوضح كيف أن رفض بيغن لزيارته كان سيكون مشكلة لبيغن الذي لم يكن يريد حلاً عادلاً أو تقديم تنازلات وانما يريد استسلاماً ورضوخاً عربياً.



هوامش (١)

- (١) سايروس فانس، **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**، ترجمة المركز العربي للمعلومات (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٢)، ص ٦١.
- (٢) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨-١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١-١٩٨٦) ٢ مج، انظر مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط** ص ٥٣٥.
- (٣) نشر تحليل صبري جريس في: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢ (خريف ١٩٧٨)، ص ٤٥. صبري جريس مؤلف عدة كتب عن الصهيونية وإسرائيل والعرب.
- (٤) رياض، المصدر نفسه، ص ٥٣٦ - ٥٣٧.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٥٢٨ - ٥٢٩.
- (٦) فانس، **خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس**، ص ٦٢ - ٦٣.
- (٧) أحمد بهاء الدين، **معلومات مع السادات**، في **الديستور (الأرض)**، ١٩٨٦.
- (٨) وليم كوانت، **كاتب ديفيد: السياسة وصنع السلام**، ترجمة حازم صاغية، ص ١ (بيروت: دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٨).
- (٩) رياض، **مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨-١٩٧٨**، انظر مج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٥٣٩.
- (١٠) كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الرئيس الراحل سركيس**، ١٩٧٦ - ١٩٨٣، ط ١ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤)، ص ١٣٧.
- بقرادوني كان مستشاراً للرئيس سركيس ومعاون بارز لبشير الجميل وعضو بارز في المكتب السياسي للكتائب.
- محمد حسنين هيكل، **حديث المفارقة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩)**، ص ٢٣.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٢٢ - ٢٤.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٢٦.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ٦٨.
- (١٦) بهاء الدين، **معلومات مع السادات**، في المصدر نفسه، ١٩٨٦/١١/٦.
- (١٧) المصدر نفسه.
- (١٨) المصدر نفسه.
- (١٩) المصدر نفسه.
- (٢٠) المصدر نفسه.
- (٢١) محمد حسنين هيكل: **أصر لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر ما وراءها؟ ومن وراءها؟** ص ٢٢.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.
- (٢٣) هيكل، **حديث المفارقة**، ص ٢٣٥.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٤ - ١٠٥.
- (٢٥) المصدر نفسه.
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٩.
- (٢٧) محمد إبراهيم كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد: مذكرات (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤)**، ص ٢٠١.
- (٢٨) جيهان السادات، **ميدة من مصر**، ص ٤٣٧ - ٤٣٨.
- (٢٩) المصدر نفسه.
- (٣٠) المصدر نفسه.

في كتابه البحث عن الذات، يذكر السادات انه تلقى قبل زيارته بشهرين رسالة شخصية مكتوبة بخط اليد ومختومة بالشمع الأحمر من الرئيس كارتر. وقرأ السادات الخطاب:

«الذي لا يعلم عنه أحد شيئاً، ويخيل إليّ أن أحدًا لن يعلم عنه شيئاً في المستقبل أيضاً»^(١).

واكد السادات بأن الرئيس كارتر لم يطلب منه في هذا الخطاب أن يقوم بمبادرته، لأن الرئيس كارتر كان يعلم أن بين العرب واسرائيل حاجزاً نفسياً رهيباً. ولكنه يذكر بأنه رغم أنه لا يمكنه أن يفصح عن محتويات الخطاب:

«فقد كان يتضمن آخر تقييم للموقف ويمثل في الحقيقة بدء التفكير في المبادرة التي حدثت بعد شهرين»^(٢).

وبعد أن أرسل السادات رده على رسالة الرئيس كارتر، أخذ يفكر في الموقف فظهر له:

«إننا داخلون على حلقة مفرغة رهيبة - تماماً كالتي عشناها طوال الثلاثين عاماً الماضية - إذ أنه بسبب الجدار أو الحاجز النفسي الرهيب الذي أشرت إليه، أخذت اسرائيل في هذه المرحلة التمهيدية لعملية السلام تتعرض على شكلها وأجراءات من أبسط الأشياء كالمصافحة أو نقطة في النسم إلى كلمة مضادة أو كلمة معذوفة. وكان يهمها جداً أن يقال إن ورقة العمل التي ستكون أساساً لاجتماع جنيف ورقة أمريكية اسرائيلية».

ويستطرد السادات فيقول بأنه بسبب ذلك الحاجز النفسي الرهيب، الذي انتشر الظن بأنه يشكل ٧٠٪ من المشكلة، وأنه سيؤول بعد الزيارة، وأن الضغط العالمي كليل بالقلب على الثلاثين بالمائة الباقية، فإن العرب دخلوا في دوامة الاعتراضات على الشكليات وابتعدوا عن جوهر القضية. وذكر بأن الحاجز النفسي الذي يعنيه:

«هو ذلك الجدار الضخم من الشك والخوف والكرهية بل وسوء الفهم إذ أن كلا الطرفين غير مستعد لتدقيق الآخر وغير مهيا نفسياً لتقبل ما يسله منه عن طريق أمريكا (بل ويشك فيه عشرات المرات لو وصله عن طريق آخر»^(٣).

وقال السادات إن لهذا الجدار بعداً دينياً وأنه يشبه الحاجز:

«المرجاني الضخم عند استراليا والذي يمكن أن يسطر أي سفينة تقترب منه شطرين».

كان السادات يعتقد بأن «الحاجز النفسي الرهيب» هو العامل الخطير الذي يفصل بين العرب واسرائيل بما تراكم فيه من كراهية وحقد وشكوك وسوء فهم. ثم وصل به تفكيره وتخيالاته انه إذا تمكن بمبادرة جريئة دراماتيكية أن يهدم هذا الحاجز. فإن العراقيل الرئيسية ستزول وستنتفتح الطريق أمام التسوية دون عقد أو أحقاد أو مخاوف أو شكوك. ويبدو لنا بأن السادات لم يدرك بصورة واضحة أن «الحاجز النفسي» لم يكن أصل المشكلة أو سببها وإنما هو نتيجة حتمية لها. ومع انه من الصحيح انه كانت بين العرب واسرائيل واليهود مشاعر ازدراء مثل المشاعر التي تولدت في شعوب العالم الأخرى تجاه اليهود، ولو إلى درجة أخف، لأن العرب كانوا أرحم باليهود من غيرهم من الشعوب زمن سطوتهم، فإن النزاع وما أثاره من أحقاد نشأ بسبب العدوان اليهودي الاسرائيلي الغربي واستمرار العدوان والاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، وتشريد الفلسطينيين من وطنهم. ومن الصحيح كذلك ان هناك من المتطرفين اليهود والاسرائيليين وغيرهم من يكرههم العرب ويحقدون عليهم، لكن هذا الحقد لم ينشأ عن عقد أو سوء فهم، وإنما نشأ عن أنهم يريدون اغتصاب أرض فلسطين وما جاورها من أراض عربية، ويجدون أن الفلسطينيين والعرب فيها يقاومون أطماعهم وأهدافهم العدوانية التوسعية فيكبدونهم مشقة القتال وخسائر في الأرواح والمال والقلق الدائم. ويبدو أن الرئيس السادات لم يدرك أن قطاعات عديدة من الاسرائيليين الذين لا يشعرون بكرهية متأججة وحقد عنيف تجاه العرب، ولا يفصلهم جدار من الكراهية، ومنهم من يعرف ويدرك بوضوح أن فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء هي بالتحديد (أرض عربية)، يريدون شأنهم شأن المتطرفين اغتصاب الأرض العربية وطرد أهلها منها وإنشاء

دولة إسرائيلية كبرى عليها، تكون لها مقومات القوة والسيطرة على المنطقة بالتحالف مع الولايات المتحدة أو أي دولة غيرها تصبح دولة عظمى أو تساند إسرائيل. ومن غير المقبول لهؤلاء أن تبقى في هذه الدولة أقلية عربية كبيرة تتزايد على مر السنين، فتهدد المجتمع الإسرائيلي من الداخل وتركيبته السكانية وهويته اليهودية الصهيونية. فالحاجز النفسي بين العرب وإسرائيل ليس أصلاً سوء فهم أو حقد أو كره، وإنما كل هذه كانت وما زالت تتوالد نتيجة للتصميم اليهودي الصهيوني الإسرائيلي على اغتصاب فلسطين بكاملها وأجزاء واسعة من الأراضي العربية المجاورة. وفي تحقيق هذا الهدف، لا تردع إسرائيل والصهيانية ومن يساندنهم أي حقوق عربية أو إنسانية يعرفونها أو ينكرونها، فهناك الآلاف من اليهود والإسرائيليين الذين يدركون الحق العربي في فلسطين وغيرها، ويعلمون بأنه من الطبيعي والواجب أن يزود العرب عن حقهم وأن يقاتلوا في سبيله، وأن تتقوى في نفوسهم كراهية للإسرائيليين، ولكن الهم الأكبر لهم الذي يطغى على كل شيء ليس الحق العربي والمساوي والخسائر العربية، وإنما هو قيام دولة إسرائيل القوية الصهيونية ولو انتهكت في سبيل قيامها الحقوق العربية والمبادئ الأخلاقية والقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا ما يشبه الإجماع بين «مطرف» و«معتدل»، ويختصر الاختلاف بينهما في أمور هامشية وتعتبر لفظية، ومدى حدة الظلم والوحشية اللازمة لتحقيق الهدف الواحد المشترك. ويتضح الكثير من هذا في خطاب التابن الذي القاه موشيه دايان، أحد صناع إسرائيل الذي وصفه الرئيس الأميركي كارتير في مذكراته بـ (المعتدل) وتفهم الحقوق العربية. جاء دايان إلى ما يسمى كيبوتس ساحل - أوز على أرض فلسطين قرب غزة. وكان الإسرائيلي المدعو روي روتنبرغ قد جاء على حصانه ليطرد جماعة من الفلسطينيين تسلموا قبل بضعة أشهر من حرب سيناء وزرعوا أرضهم بالحبوب فقتله العرب. كان دايان متأثراً لمقتل صديقه، ووقف يريشه في خطبة قصيرة (من نص مكتوب) جاء فيه:

«دعونا اليوم لا نلطف الاتهامات على القتل. «من نحن حتى نجادل ضد حقدكم»، انهم الآن من ثمانين سنوات يقعدون في مخيماتهم اللاجئين في غزة وإمام أعينهم ذاتها تحول إلى مساكن لنا الأرض والقرى التي عاشوا فيها هم وأجدادهم... نحن جيل من المستوطنين وبدون الخوذة الفولاذية والبنادق لا يمكننا أن نزرع شجرة ونبنى بيتاً... دعونا لا نرتد إلى الوراء عندما نرى الكراهية تقور وتملا حياة مئات الألوف من العرب الذين يطمحون حولنا من كل جانب. دعونا لا نحول عيوننا (عن هدفنا) حتى لا نترنق ديناً... هذا قدر جيلنا وخيار حياتنا - إن نكون مستعدين ومسلحين اقوياء (صليين) - والا فإن السيف سينزل من قبضتنا وستطفأ شمس حياتنا»^(١).

هذا ما قاله دايان. وقد أعاد راديو إسرائيل إذاعة هذا الخطاب عشية حرب الأيام الستة - ١٩٦٧ - في يوم الذكرى السنوية لمقتل روي روتنبرغ، وهو يوم عيد ميلاد موشيه دايان. وموشيه دايان هو الذي أمر بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة بتدمير مدينة قلقيلية وطرد سكانها إلى شرق نهر الأردن. ولكن عندما تعذر قرار الطرد وقف يرحب بسكان قلقيلية الذين عادوا إلى ما تبقى من مدينتهم^(٢). ودايان مثل الكثيرين من الإسرائيليين كان يعلم علم اليقين بأن القضية لم تكن قضية حاجز نفسي أو وهمي يحول بين تلاقى شعبيين في محبة ووفاء كما تصور الرئيس السادات، أو العناق وقبيلات التلاقي بين عدد من المسؤولين المصريين والإسرائيليين بعد زيارة السادات للقدس وكامب ديفيد. وعندما تسلم السيدة جيهان السادات زوجها وهي تنزل معه «إلى أرض إسرائيل» في حيفا (حسب تسميتها) تلبية لدعوة من بيغن، وشاهدت جموع اليهود في استقبالاتها: «متراحين بشدة لدرجة أنك لا تستطيع رش الملح بينهم. لماذا قضينا كل هذه السنين نصارع هؤلاء الناس»^(٣)؟ لا بد أن نتذكر عبارة الملكة ماري انطوانات التي أبدت قدراً عجيماً من الفهم والادراك عندما اقترحت (حسبما نقل عنها صدقاً أم اصطفاً) إعطاء الكوك للشعب الفرنسي، لأنه لا يجد خبزاً يأكله، ونحن بالطبع على وجه التأكيد ومنعاً لأي التباس، لا نتمنى للسيدة جيهان المصير نفسه الذي لاقته الملكة الفرنسية المشهورة.

مهما كان اعتقاد العديد من اليهود بأن أرض فلسطين العربية هي «أرض الميعاد»، ومهما كانت حدة تشوقهم للعودة إليها وامتلاكها، فإن دايان وكثيرين غيره كانوا يعلمون بأن الأرض عربية، وأنه من الطبيعي والعادي جداً أن تمتلئ صدور العرب بالكراهية والحقد ضد الصهيانية الذين جاؤوا ليحتلوا

الأرض العربية، وأن يقاتلوا للدفاع عنها وطرد الغزاة المعتدين. ونحن العرب الذين كان من قدرنا أن نتعايش مع اليهود في فلسطين أيام الانتداب البريطاني الذي أقام قواعد إسرائيل، كنا نطمح بأن الأرض أرضنا من دون حاجز نفسي، ولكنهم كانوا مصممين على الاستيلاء على وطننا بغض النظر عن أي حق عربي أو مبدأ أخلاقي أو إنساني. وهذا ما يتجاهله الرئيس السادات أو عجز عن أن يتفهمه: فالحاجز الحقيقي بين العرب وإسرائيل، هو المخطط الذي نفذته الغرب والولايات المتحدة والصهيانية بإنشاء دولة إسرائيل في قلب العالم العربي، بين غربه وشرقه وشماله وجنوبه لتجزئة الوطن العربي وإضعافه والسيطرة عليه عسكرياً واقتصادياً وسياسياً لمصلحة الغرب والولايات المتحدة. هذا الهدف هو الأساس وهو سبب النزاع والقتال والمآسي، وليس سوء فهم وكراهية أو حاجز نفسي قام بين عشرينين أو دولتين متجاورتين عبر مئات أو آلاف السنين. والكثيرون من اليهود والصهيانية يعرفون هذا بكل وضوح بما في ذلك المتطرفون منهم. فهم يعلمون بأن الأرض المحتلة جميعها عربية، ويعرفون حق العرب فيها، وما انزل بهم من ويلات ومآس، وما تعرضوا له من ظلم وتشريد ومذابح. ويبدون أن السادات في تصورات لم يدرك أن تشديد الأسرائيليين وعلى رأسهم مناحيم بيغن على كل حرف وكلمة وإشارة في صياغة نصوص الاتفاقيات ليس مرده الشك أو المخاوف وسوء الفهم، وإنما هو وليد التصميم على توثيق المكاسب الاسرائيلية بدقة ووضوح لا يقبلان الجدل في مستقبل الأيام بعد أن يوقع العرب عليها معترفين بها قابليين أو مرغمين. كما وإن هذا التشديد هو أسلوب بيغن المحامي السابق في الصياغة والحرص على التفاصيل. كان هناك حافز آخر مرتبط بهم «الحاجز النفسي» يدفع السادات إلى زيارة القدس. فهو يذكر في كتابه البحث عن الذات أن ما تعلمه أيام سجنه في النزرة (٥٤) في سجن مصر، كان يمدده بقوة جديدة وطاقة جبارة على التغيير... وأنه تعلم:

«ثناء تامله للإنسان والحياة في ذلك المكان المنعزل، أن من لا يستطيع أن يغير أفكاره أولاً لن يستطيع أن يحدث أي تغيير في عالم الواقع ومن ثم لن يستطيع تحقيق أي تقدم. التقدم مستحيل دون التغيير. وليست هذه مجرد فكرة اعتديت إليها بل أسلوب عمل ودين حياة منذ أن اكتشفت ذاتي في النزرة ٥٤»^(١).

ومن هذا الأساس، انطلق فكر الرئيس السادات لإزالة «الجدار النفسي الرهيب» بين العرب وإسرائيل، وللتخلص من الصعوبات والأفكار والمواقف المتراكمة التي كانت طوال سنوات عديدة تمنع الوصول إلى السلام الذي أصبح السادات يؤمن به، بعد أن أزال حسبما تصور «عقد النقص والانهازامية أو عقد التشكيك والإحقاد»، واستعاد الكرامة للشعب المصري والكرامة والثقة لقواته المسلحة. ولم يبق بينه وبين إسرائيل بعد أن انتهى القتال - إلا الاحترام

«وهذا هو ما يفهمه شعبنا المتحضر... وهذا هو ما جعل خمسة ملايين مواطن يخرجون لتحيته وجعل القوات المسلحة تحييها كما لم تحي إسرائيل من قبل».

وأضاف الرئيس السادات في إشارة إلى عجز بعض الناس عن فهم أفكاره وأعماله التي أراد أن يربطها بحضارة مصر «الضاربة في القدم»:

«إن جذورنا الحضارية قائمة... عمرها أكثر من سبعة آلاف عام ولا تزال حية وناضجة... لم تن ولم تضعف أبداً... وإذا اندثرت البعض فذلك لأنهم لا يستطيعون فهم هذه الحقيقة وإدراك طبيعة المصري الأصلي الذي يبنى للحضارة اليوم متما بناها على ضفاف النيل منذ آلاف السنين في ظل الحرية والسلام»^(٢).

ومن الواضح أن عبارات السادات هي عبارات برّاقة تستغل حضارة فرعونية قديمة تتمثل فيما بقي منها من آثار حجرية وقبور وتمائيل ومعابد فيها فخامة وروعة أكثر بكثير مما تتمثل في عادات الشعب المصري ومعتقداته الدينية والاجتماعية وروابطه القومية التي تشده إلى أمته العربية ونضالها، ودون أن يكون ذلك «في ظل الحرية والسلام» التي يختتم بها الرئيس السادات عباراته الرنانة.

توصل السادات في تفكيره كذلك إلى أن لأمريكا اعتباراتها العالمية في تعاملها مع دول الشرق الأوسط، وإن لها علاقتها الخاصة بإسرائيل، وأنه لا يستطيع أن يطلب من الرئيس كارتر «إيقاف هذه العلاقة الخاصة أو أن يقف إلى جوارى ضد إسرائيل». ولكن أمريكا لها مصالح ضخمة في البلاد العربية يتوجب عليها أن ترعاها ويتحتم عليها أن تتأثر بها. ولذلك، فقد بدا للسادات أن الطريق الصحيح هو أن

يطلب من الرئيس كارتر أو أن يدفعه إلى انتهاز خط سياسي يتفق مع مصالح أمريكا ومع مسؤوليتها كدولة عظمى «مسؤولة عن السلام في العالم». وهو بذلك يضع حداً لسياسة التأييد الكامل بلا حدود التي كان الرئيس جونسون ينتهجها تجاه إسرائيل. وكان من حسابات السادات أن «الحقائق الجديدة التي أتت بها حرب أكتوبر إلى العالم، وأولها أن العرب قوة قادرة على القتال وعلى «هزيمة إسرائيل»، وأنهم استخدموا سلاح البترول بمقدرة وكفاءة وهو عصب الحياة للعرب، أصبحت تمكنه من الضغط على أمريكا عن طريق مصالحها، ولكن ليس على أساس أنه سيضرب هذه المصالح، وإنما على اعتبار أنه سيلوح بها ويراعها». وقال في ذلك بشيء من الاعتداد وعدم التوازن في التعبير.

وهنا لا بد أن أذكر الشعب الأمريكي أنه بمجرد أن شعرنا أن خطر البترول قد بدأ يضر بالمواطن الأمريكي رفعاها فوراً، لأن الهدف لم يكن عقاب المواطن الأمريكي أو الغربي بل التنبيه بأن الانحياز الأعمى لإسرائيل له ثمن... فللغريب مصالح مثلما لنا مصالح ولنا قضية وينبغي أن يعود الغرب إلى رشده ويتبين أين مصالحه ومصلحته»^(١).

ويذكر الرئيس السادات أنه اختلف مع الرئيس الأسد بشأن رغبة الرئيس كارتر أو قدرته على إلزام إسرائيل بقبول تسوية للنزاع. وكان السادات يرى بأن أمريكا تستطيع أن تضغط على إسرائيل وتحفز نتائج إيجابية، فذلك حدث حتى عندما كانت الإدارة الأمريكية برئاسة فورد ضعيفة ومشغولة في معركة الانتخابات حين استطاعت تحقيق فض الاشتباك الثاني، لأن الرئيس فورد كان لديه العزم والتصميم. والرئيس كارتر في وضع أقوى من وضع الرئيس فورد.

استمر الرئيس السادات في تفكيره «واخذت الأفكار تأخذ صورة أكثر تجسيدا ووضوحاً. ووجد أن مسؤوليته تجاه شعبه: «بالنسبة لجينا وبالنسبة للأجيال المقبلة تفرض علي أن أقوم بما ينبغي أن أقوم به دون اعتبار لكسي الحكم»^(٢). وأنه إذا تقاعس عما يستطيع عمله فإن الله سوف يحاسبه. وانتهت هذه المرحلة من تفكير السادات قبل شهرين من الزيارة. ثم قام السادات بزيارة لرومانيا وتباحث مع الرئيس شاوشيسكو الذي أكد له أن بيغن يريد التوصل إلى حل ويريد السلام، وأنه رجل قوي قادر على حسم الأمور.

«وإذ كان السادات يركب الطائرة في طريقه إلى إيران - وبالذات عندما مرت الطائرة فوق تركيا - وجدت ملاصق الجدار تبرز بوضوح أممي. كان معي في الطائرة وزير الخارجية فقط الذي لم تستطع أصعاب تحمل المبادرة واستقال... مسكين... قلت له أنني أتصور دعوة الخسنة الكبار كارتر وبريجنيف وديستان وكالاهان وهواكونغ إلى اجتماع في القدس... في الكنيسة»^(٣).

وكان يقصد الرئيس السادات أن يكون اجتماعهم في القدس مع أطراف النزاع الآخرين للتمهيد لمؤتمر جنيف «بدون الحذر والشكوك والحلقة المفرغة التي كانت تعطل الجهود السابقة» وبذلك، يدرك بيغن بأن هناك عزماً على الإعداد لمؤتمر جنيف و:

«أنا بصداد أعداد ورقة عمل تتحدد فيها الموضوعات الرئيسية حتى نبدأ مؤتمر جنيف بنجاح تام».

وفكر السادات في أن تكون الزيارة مناسبة له ليصلي يوم الجمعة ويوم العيد في المسجد الأقصى وليزور كنيسة القيامة. ثم يقوم بزيارة هذه الأماكن المقدسة مع من وصفهم:

«أصدقائي كارتر وديستان وكالاهان وكذلك هواكونغ الذي قال ماوتسي تونغ لحسني مبارك إنه رجل ممتاز وقال له وهو على فراش موته: الرجل ده كويس جداً وأنا يازكيه لكم وللدنيا كلها. (وكانت هذه آخر وصية له».

لم يكن السادات واثقاً من أن بريجنيف سيقبل رغم أنه (السادات) يقول ويسجل أنه الوحيد بين القادة السوفيات الذي يتمتع بعقلية سياسية ولهذا السبب لم يختلف معه مطلقاً، وإنما كان الخلاف دائماً مع زملائه الآخرين والموظفين. وهنا نجد بأننا إذا عرضنا هجمات السادات الضارية وانتقاداته العنيفة للقادة السوفيات، فلا بد لنا أن نتساءل إذا كان الزعيم بريجنيف يتفق دائماً مع وجهات نظر السادات ومطالبه، ويضعف أمام زملائه في القيادة السوفياتية الذين لا يتمتعون بعقلية سياسية حسب رأي السادات فلا يلي مطالبه، وذكر الرئيس السادات أنه كان واثقاً من ترحيب «أصدقائه» كارتر وديستان وكالاهان وهواكونغ، وتصور أن بريجنيف لن يجد مفراً من قبول مبادرة السادات الأولية

إزاء ترحيب هؤلاء الاصدقاء بها. وكان السادات يعتقد بأن الاجتماع الذي يقترحه للتحضير لمؤتمر جنيف سوف يجعل:

«إسرائيل تعلم - في القدس نفسها - انه لا فكاك لها من العنصرين الاساسيين في التسوية وهما: الانسحاب من الأرض العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطين كحل للمشكلة الفلسطينية التي هي لب الموضوع»^(١٧).

وعندما اكمل السادات رحلته إلى إيران والسعودية، لم يخبر أحداً فيهما عن هذه المبادرة التي اكتملت صورتها في ذهنه، وذلك حتى لا يربط أحداً من اصدقائي فيها. وكان العيد قد اقترب، ولم تعد هناك فسحة من الوقت ولم يكن من الممكن ترتيب زيارة الخمسة الكبار في الوقت القصير المتبقي للعيد. ويقول السادات:

وهكذا تفتّرت صورة المبادرة في ذهني، وبدأت تأخذ شكل الزيارة التي أقدم بها شخصياً لأصلي العيد في المسجد الأقصى تحقيقاً لما قلته من أنني مستعد أن أذهب إلى آخر العالم لتحقيق السلام^(١٨).

ولأنه قال بأنه مستعد أن يذهب لأخر العالم في سبيل السلام:

«كيف استنتي إسرائيل؟ أنا أعني ما اقول دائماً واتحمل مسؤولية الكلمة. ومن ثم فقد قررت ان اذهب إلى الكنيسة مثل الشعب هناك لأضع امامهم حقائق الموقف كاملة، وأضع على عاتقهم مسؤولية الاختيار والعمل إذا كانوا يريدون حقاً العيش في سلام في هذه المنطقة»^(١٩).

ولم يذكر الرئيس السادات ما هي «الحقائق» التي أراد أن يعرضها على الاسرائيليين، وكيف كانوا عاجزين أو معتمدين عن تحمل مسؤولية «الاختيار والعمل»، رغم أن موقفهم كان واضحاً في التعتنق والتصميم على فرض الاستسلام على الدول العربية، تحت ستار سلام، مزعوم تسنده القوة العسكرية الاسرائيلية، ويضفي الشرعية الوفاقية التعاقدية على مكاسب إسرائيل التي اغتصبتها في فلسطين والوطن العربي. وبالنسبة إلى عدوله عن دعوة أعضاء مجلس الأمن الدائمين للاجتماع في القدس مع العرب الاسرائيليين الذي نسبته الرئيس السادات لضيق الوقت قبل العيد، فإن الرئيس كارتير ذكر في مذكراته أن فكرة الدعوة تولدت في ذهن السادات استجابة لرسالة كان كارتير قد أرسلها إليه. كما ذكر بأن فكرة السادات هذه كانت مبتكرة وصعبة التحقيق وستثير اختلافات كثيرة وغير قابلة للتحقيق. كانت الفكرة «مفرطة في الخيال». وحاول الرئيس كارتير وفانس اقناعه بأن لا يحاول تحقيقها. ففي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، تحدث الرئيس كارتير هاتفياً مع السادات بشأن «مبادرته الجريئة». وكان يشعر بحرج وصعوبة عندما بلغه برده السلبي عليها نظراً لحساس السادات الشديد لها. ولكن رغم رده السلبي، فإن الرئيس كارتير استمر في تشجيع السادات على بذل الجهود للعثور على وسيلة تجعل في الامكان عقد مؤتمر جنيف. ويذكر كارتير كذلك بأن السادات كان قد أخبر فانس من مدة قصيرة بأنه يرغب في مقابلة بيغن، فنقل فانس هذه الرغبة إلى بيغن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن السادات أنه مستعد للذهاب إلى القدس. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أرسل بيغن رسالة كتابية إلى السادات عن طريق الرئيس كارتير يدعو فيه لأن يلقي خطاباً إلى الكنيسة الاسرائيلي، وقبل السادات الدعوة.

هكذا تبلورت في فكر الرئيس السادات زيارته إلى القدس، وقرر أن يعلن عنها في خطبة افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب.

ووفعلاً أعلنت أنني مستعد للذهاب إلى آخر العالم بما في ذلك إسرائيل إذا كان من شأن ذلك أن يجنبنا جرح (ناهيك عن قتل) جندي أو ضابط واحد....»

وقال السادات:

«أعلنت أنني أعني ما أقوله تملأاً وانني على استعداد للذهاب إلى الكنيسة إذا كان هذا سيقحق اهدافنا أمام الجميع، وكان جميع الوزراء حاضرين ومعهم ياسر عرفات. كان رد الفعل المباشر مضحكاً. إذ تصور البعض انها زلة لسان ولم يعلموا أن وراءها تفكيراً طويلاً عيقاً... فما زال البعض يتصور كما هي العادة ان يقول السياسي كلاماً لا يعنيه... وهذا لا يمكن أن افعله»^(٢٠).

بعد إلقاء خطابه في مجلس الشعب، ذهب الرئيس السادات إلى سوريا تلبية لدعوة سابقة تلقاها من

الرئيس حافظ الأسد. وسأل الرئيس السوري الرئيس السادات إذا كان قسلاً يعني ما أعلنه عن استعداده لزيارة القدس، فأكد له السادات بأنه لا يقول شيئاً لا يعنيه. واستمر النقاش بين الرئيسين أربع ساعات كاملة قال السادات بعدها:

«اسمع يا حافظ، لو ثبت أن هذه أزمة التوم بها كرئيس جمهورية فسوف أقوم بها، وأعود لأقدم استقالتى إلى مجلس الشعب في مصر كما ينص الدستور. أما أنا فمقتنع مائة في المائة باتسام هذه المبادرة»^(١٧).

وظل الخلاف بين الرئيسين قائماً وحذر الرئيس السوري السادات من رد الفعل العربي المعادي للزيارة، وأجاب السادات:

«بأنه حتى ولو حدث مثل هذا العداء لخطوته فإنه سوف ينزل قطعاً قبل أقل من ثلاثة أشهر. واكد... انه يتوقع حل الصراع العربي الاسرائيلي برمتة بمجرد قيامه بتلك الزيارة، لأن اسرائيل لن تجد بعد ذلك ما تتعلل به للاستمرار في احتلال الاراضي العربية»^(١٨).

قال الرئيس السادات لأحمد بهاء الدين انه شرح للرئيس الأسد كل حساباته فلم يوافق. وانه قال له في النهاية:

«طيب يا حافظ.. أنا ذاهب إلى القدس... وتستطيع أن تهاجم ذلك.. ولكنني اطلب منك ان لا تذهب بعيدا في الهجوم علينا.. لأننا سنردك.. بعد شهرين.. لكي نسلطك الأرض».

وقال السادات لأحمد بهاء الدين ردأ على دهشته وتساؤله بأنه سيستعيد الجولان لسوريا.

«أما أنك تصدق الدعايات التي تقول انني ساعدت صليحاً متفرداً»^(١٩).

كان السادات وأهلاً أو مخطئاً ويمكن أن يقول البعض أو «مخادعاً». وكان يعبر عن توقعاته المتفائلة الوردية. وفي حديث له مع أحمد بهاء الدين:

«دفع الرئيس يده وقد قبض كله وقال لي انه حين يعلن ما في يده سوف يضرب العرب بالجزمة القديمة».

وهذا الحديث رواه أحمد بهاء الدين للدكتور محمود فوزي الذي علق متهمكاً:

«هل تتصور أن الرئيس السادات عنده جزمة قديمة لكي يتحدث عنها؟ لو قلت لي انه قال إنه سيفرضهم بالجزمة «البير كاردان» لصدقت».

واكد محمود فوزي بأن زيارة السادات لن تؤدي إلى أي اتفاق.

خطاب السادات في الكنيست - ورد بيغن السليبي

عندما وصلت طائرة السادات إلى مطار اللد، لم يعرف الكثيرون بوجود القنصبة الاسرائيليين على سطح البناية الرئيسية في المطار مستعدين لمجابهة هجوم مفاجيء من طائشة السادات التي كان من الممكن أن تكون مليئة بـ (أرهابيين) (كوانت - كامب ديفيد). ومن الطريف أن ثقرأ ما كتبه الرئيس السادات عن وصوله للقدس وزيارته لها.

«عندما نزل من الطائرة وجد جولدا مائير امامه: بإبنتها السلام. ثم رايت دايان.. دايان أنا اعرفه لأنه كان خصمي في معركة ١٩٧٣. ثم قابلت ابا إيبان ويحده اريك شارون الجنرال الذي كان لدينا في النفرة - قلت له إذا انتيت مرة أخرى إلى الضفة الغربية للقناة فسيكون السجن في انتظارك. فقال أبداً... أنا حالياً وزير الزراعة»^(٢٠).

ثم رأى السادات مورديخي غور رئيس الأركان الذي كان قد حذرهم قبل زيارتي بأنني أقوم بخدعة، وأن الهدف من الزيارة هو تغطية هجوم وشيك. ولذلك حينما رأيته قلت له أنتي لا أمارس الخداع الاخلاقي مطلقاً... الخداع الاستراتيجي والخداع التكتيكي مقبول، ولكنني لا يمكن أن أقبل الخداع الاخلاقي»^(٢١). ثم ركب السادات السيارة مع رئيس دولة اسرائيل كاتزير ووصل إلى القدس الاسرائيلية ونزل في فندق الملك داود. وفي الصباح صلى الرئيس السادات صلاة العيد في المسجد الأقصى، وشاهد منبر صلاح الدين المحترق وأمر بأن يتم بناء المنبر من جديد على أيدي المصريين. والمصريون كانوا قد بنوا منبر صلاح الدين. وبعد الظهرلقى الرئيس السادات خطابه في الكنيست، ثم استمع إلى رد مناحيم بيغن وكذلك إلى خطاب زعيم المعارضة بيريز. قال السادات في خطابه انه جاء لبناء حياة جديدة وإقامة

السلام، وأن زيارته هزت كثيراً من المشاعر وأذهلت الكثير من العقول ولم يصدق الكثيرون بأنه حقاً سيزور القدس وهو رئيس أكبر دولة عربية. كما أشار إلى ضياع الشهور الطويلة في المباحثات والمفاوضات من دون طائل بسبب الشكوك وفقدان الثقة بين طرفي النزاع. وقال بأنه من واجب القادة اتخاذ قرارات مصيرية. وأنه يريد تجنب العرب وإسرائيل ويلات حروب جديدة، وأن الروح التي تزهق في الحرب هي روح إنسان سواءً كان عربياً أم إسرائيلياً... وأكد أن سعي الأمة العربية للسلام لا يأتي من موقع ضعف أو «اهتزاز» فهي تملك مقومات القوة والاستقرار. وكمثلتها:

«نابعة من ارادة صادقة نحو السلام صادرة عن ادراك حضاري بأنه لكي نتجنب كارثة محققة علينا وعليكم وعلى العالم كله. فإنه لا بد من اقرار سلام دائم وعادل لا ترعزعه الانواء ولا تبت به الشكوك ولا يهزه سوء المقاصد أو التواء النوايا».

وقال السادات بأنه لا يطلب سلاماً جزئياً أو منقزداً لأن ذلك لا يقيم سلاماً عادلاً. وأن الأساس للسلام الحقيقي حل قضية فلسطين. وأضاف السادات:

«ولكنني أقول لكم اليوم واعلن للعالم أننا نقبل بالعيش معكم في سلام دائم وعادل. ولا نريد ان نطيحكم أو ان تحيطونا بالصواريخ المستعدة للتدمير أو بقذائف الاحقاد والكرامية...» ولقد اعلنت أكثر من مرة أن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة اعترف بها العالم، وحملت القوات الاعظم مسؤولية أمنها وحمايتها وجوبها. ولما كنا نريد السلام فعلاً وحقاً فإننا نرحب بأن تعيشوا بيننا في أمن وسلام فعلاً وحقاً».

وذكر السادات في خطابه انه كان هناك جدار في الحرب النفسية والتخويف بالقوة وبالذراع الطويلة، وأن هذا الجدار تحطم سنة ١٩٧٢ ولكن بقي حاجز نفسي من الشكوك والتفوق وخشية الضداع والأوهام ويشكل سبعين في المئة من المشكلة»، وقال:

«ولماذا لا نتصدى بشجاعة الرجال وبجسارة الأبطال الذين يهبون حياتهم لهدف اسمي».

وأكد السادات بأن الأرض العربية لا تقبل المساومة، وأن القرب الوطني والقومي مقدس.

«يعتبر لدينا في منزلة الوادي المقدس طوى الذي كلم فيه الله موسى عليه السلام».

وشدد على أنه لا يمكن إنكار قضية شعب فلسطين وحقوقه وقال:

«إذا كنتم قد وجدتم الجبر القانوني والاخلاقي لاقامة وطن قومي على ارض لم تكن كلها ملكاً لكم، فأول بكم ان تفهموا اصرار شعب فلسطين على القامة دولته من جديد في وطنه».

وقال بأن الجلاء يجب أن يشمل القدس التي:

«يجب أن تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين. وأهم من كل هذا فإن تلك المدينة يجب الا تفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقراً ومقاماً لعدة قرون».

وقال السادات:

«وعندما تدق اجراس السلام فلن توجد يد لتدق طبول الحرب وإذا وجدت قلن يسمع لها صوت... وتصوبوا معي اتفاق سلام في جنيف نرفه إلى العالم المتعطش إلى السلام. اتفاق سلام يقوم على:

أولاً : انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت سنة ١٩٦٧.

ثانياً : تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير بما في ذلك حقه في اقامة دولته.

ثالثاً : حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الأمانة والمضمونة عن طريق اجراءات يتفق عليها، تحقق الأمن المناسب للحدود الدولية، إضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة.

رابعاً : تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة عدم اللجوء إلى القوة وحل الخلافات بينها بالوسائل السلمية.

خامساً : انتهاء حال الحرب القائمة في المنطقة.

وطالب السادات كل رجل وامرأة وطفل في إسرائيل أن يشجعوا قادتهم على النضال في سبيل السلام، وبناء صرحه شامخاً بدلاً من بناء القلاع والمخابئ المحصنة بصواريخ الدمار. وقال لهم أن يبشروا ابنائهم:

«إن ما مضى هو آخر الحروب ونهاية الآلام وإن ما هو قادم هو البداية الجديدة للحياة الجديدة. حياة الحب والخير والحرية والسلام»^(٣١).

وأثبتت الأيام والتصلب الإسرائيلي المسنود من الولايات المتحدة بأن السادات كان لسوء الحظ واهماً.

ثم وقف مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل الإرهابي العريق^(٣٢)، ورحب بالرئيس السادات واتى على شجاعته. وتحدث عن عودة بقايا الشعب اليهودي إلى «وطنه» وعن نضاله لتحريره، وعن رغبته في العيش بسلام مع جيرانه العرب الذين لم يقبلوا يده الممدودة وحاربه «بعد يوم من تحديد استقلالنا بموجب حقنا الذي هو حق خالد لا يقبل النقص». وأدعى بيغن أن إسرائيل لا تؤمن بالقوة وأن القوة استخدمت ضدها «لإبادة شعبنا، لتدمير استقلالنا، والقضاء على حقنا». وقال بأن إسرائيل تغلبت «على قوى العدوان». وأنها لا تؤمن بالقوة وإنما تؤمن بـ «الحق». وأن قادة جميع منظمات الحركة السرية العبرية المناضلة يجلسون في هذا المجلس الديمقراطي. ويجلس كبار الضباط العسكريين. وأنهم «كانوا مجبرين على خوض معركة قلة ضد كثرة. ضد قوة عالمية هائلة» وأنهم كلهم باحزابهم ويأرائهم المختلفة متحدون في أمنية قلبية واحدة وإرادة واحدة «وهي إحلال السلام. السلام لشعبنا الذي لم يشهد السلام يوماً واحداً منذ بدأنا العودة إلى صهيون». والسلام إلى جيراننا الذين نتمنى لهم كل خير. وقال بيغن انه يريد «سلاماً كاملاً حقيقياً. عبر المصالحة التامة بين الشعبين اليهودي والعربي ودون اغراق في ذكريات الماضي، وأن كانت قاسية على الجميع. واستنكر الفكرة «الاثيمة» المتمثلة في عبارة «عدو أبدي»، فلا «أعداء خالدين»، فيعد الحروب «حدث ما لا مفر منه - السلام». وطالب بيغن بالتطبيع والعلاقات الدبلوماسية، وطالب بتوقيع معاهدة سلام وبالتعاون الاقتصادي لأعمار «الصحارى والقضاء على الفقر والجوع والنقص في السكن» وأعلن أنه يوافق:

«على كلام جلالة ملك المغرب الذي قال علناً أيضاً أنه إذا قام السلام في الشرق الأوسط فإن الدمج بين العبريتين العربية واليهودية قادر على جعل هذه المنطقة جنة عدن على الأرض».

ودعا بيغن إلى الحدود المفتوحة والتزاوير بكثرة. وإلى قبول التقاضى في دمشق وعمان ويروت. ونفى بيغن البولندي أن يكون اليهود قد انتزعوا «أية أرض عربية» وقال:

«لقد عدنا إلى وطننا. فالرابطة بين شعبنا وبين هذا البلد أبدية. لقد نشأت منذ أيام القدم في التاريخ الإنساني ولم تنقطع أبداً. ففي هذا البلد أقمنا حضارتنا وهنا ظهر انبياؤنا الذين تلت اليوم أقوالهم المفضة. وهنا سجد ملوك يهودا وإسرائيل وهنا أصبحنا شعباً وهنا أقمنا مملكتنا. وعندما نفينا من بلدنا بسبب القوة التي استخدمت ضدتنا، وعندما أبعدنا عن أرضنا لم ننس هذا البلد حتى يوماً واحداً. لقد صلبنا من أجله وتشوقنا إليه وأما بعدوتنا إليه منذ قيت هذه الكلمات: (إذا رد الرب سبي صهيون كنا كالحالين. امتلأت أفواهنا ابتسامةً والسنتنا ترنيماً».

وأضاف بيغن بأن العالم بما في ذلك الولايات المتحدة اعترف بحق اليهود في العودة إلى «وطنهم»، وتضمنت وثيقة الانتداب تصريح بلفور «الذي اعترفت به أمم العالم». وبالرابطة:

«التاريخية للشعب اليهودي بفلسطين (أو بالعبرية أرض إسرائيل) ويدعواي إقامة وطن قومي من جديد في هذا البلد [أي في أرض إسرائيل]».

ثم زعم بيغن انه في سنة ١٩١٩ حظيت إسرائيل باعتراف الناطقين باسم الشعب العربي بحق اليهود الذي تحدث عنه. وإلى أن هذا الاعتراف «ورد في الاتفاق الذي وقع في ٢ كانون الثاني [يناير] ١٩٢٩ من قبل الأمير فيصل وحاييم وايزمن». وأنه جاء في هذا الاتفاق ما يلي:

«من خلال ادراك القريبى العرقية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي، ومن خلال فهم أن الطريق الأكثر ضماناً لتحقيق آمانيهم القومية هو التعاون الوثيق جداً من أجل تطوير الدولة العربية وأرض إسرائيل».

ولم يذكر بيغن تحفظات (الأمير) فيصل ولم يبين النص الأصلي لما سماه اتفاقاً، ولم يثبت أنه يعني النكوث عن الوعود البريطانية للعرب أو تشريد أهل فلسطين واحتلالها واحتلال أراض عربية مجاورة لها. ولكنه أشار إلى مساعي «إبادة اليهود في أوروبا». وزعم أن ستة ملايين منهم حرقوا دون أن يهب أحد لانتقامهم، وأن ذلك كان قبل أن يكون لهم وطن. ثم طالب بيغن بمفاوضات من دون شروط مسبقة

تجري على أساس «لا غالب ولا مغلوب». كما طالب بأن يعقد مؤتمر جنيف على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨. وأعلن استعداده لمواصلة التداول قبل مؤتمر جنيف في القاهرة أو أي مكان آخر. هذا كان رد الأرياهبي بيقن السلبي على السادات ومبادرته الذي حشاه بمزاعمه وإفترائه على الحقيقة والتاريخ. ثم ألقى زعيم المعارضة شمعون بيريز خطاباً مرحباً بالسادات وزيارته «التي انتظرتها إسرائيل ثلاثين عاماً». وقال بأنه لا يستطيع الموافقة على مضمون خطاب السادات «لا بالنسبة إلى السلام - لأنه لدينا وجهة نظر مختلفة - ولا بالنسبة إلى التسوية»، ولكنه يرحب بالمفاوضات ومحاولة الوصول إلى حل وسط. وإلى علاقات مباشرة:

«على غرار النسق القائم بين الشعوب الأوروبية المعاصرة، كما هو قائم على سبيل المثال بين الدول الاسكندنافية التي شهدت عداء طويلاً وتوصلت إلى مستوى عال من التقاطع دون طمس الهوية الذاتية». وذكر بيريز أن إسرائيل تدرك وجود هوية فلسطينية، ولكنه ربط التعبير عن هذه الهوية بأمن إسرائيل. و:

«يمكنني القول بأمن الأردن أيضاً. مع أن هذا ليس من شأني»^(٣٦).

كان التعب والارهاق قد أصابا السادات، وقال في كتابه البحث عن الذات إنه رغم التعب والارهاق فإنه أحس بسعادة كبيرة لأنه أبلغ أن ابنته رزقت بمولودة في الثامنة صباحاً وهو يصلي في المسجد الأقصى. أما سبب الارهاق والتعب اللذين شعر بهما السادات، فكان التركيز الذهني العميق الذي قال السادات إن مبعثه كان اعتقاده أن مهمته مقدسة. وأنه رغم ثقته من تأييد شعب له، فقد كان مستعداً إذا رفض الشعب المصري مساعاه أن يتوجه إلى مجلس الشعب ويقدم استقالته. وذكر السادات أن ثقته بالشعب المصري لم تخب:

وفقد خرج خمسة ملايين مواطن من بين الملايين الثمانية الذين يعيشون في القاهرة لاستقباله عند العودة. كانت مظاهرة تأييد لم يسبق لها مثيل. كان الجميع في قلق عزي. وكانوا يرون أنها مجازفة مني أكثر منها شجاعة. ولهذا كان الجميع يلهجون بالحمد والشكر له وهم لا يكادون يصدقون ولا يعرفون كيف يعبرون عن فرحتهم الغامرة. كان إحساسي بهذا هزيمة السعادة، وبأنني قد كلفت تكليفاً لا فكاك منه بأن أكمل هذا العمل الذي بدأت»^(٣٧).

وفي تقديره لنتائج رحلته إلى القدس وما إذا كانت حساباته قد تحققت ذكر الرئيس السادات:

«وإننا أضع دائماً لكل شيء حساباته الدقيقة (تماماً مثلما فعلت في حرب أكتوبر ١٩٧٢) وقد صدق ما حسبت له. إذ أنه مثلما استقبلني شعبي هذا الاستقبال الرائع المذهل، كانت استجابة الشعب والناس في إسرائيل - النساء والأطفال والشيوخ - استجابة مذهلة، حتى القوات الخاصة وقوات المظلات الإسرائيلية التي كلفت بحراستي كانت ترقص فرحاً وتحية في رغم أنني حاربته في ١٩٧٢ والحقت بهم خسائر لم يروا لها مثيلاً طوال ٣٠ عاماً... لذلك».

ويجيب السادات عن سؤاله بقوله:

«لأنهم يحترمون المقاتل. ولأنهم يحترمون أكثر من ذلك الإنسان الذي يستطيع بعد النصر أن يقول لهم فلتكن حرب أكتوبر آخر الحروب، ولنجلس معاً مثل كل المتحضرين حول المنضدة لنناقش ما شريدونه، وهو الأمن بدلاً من اللجوء إلى القوة»^(٣٨).

وعاد السادات من إسرائيل وقال بأنه اتفق هناك على أمرين أساسيين:

«أولاً: أن تكون حرب أكتوبر آخر الحروب... وثانياً: أن نتناقش حول منضدة المفاوضات في موضوع الأمن لهم ولنا»^(٣٩).

وذهب السادات إلى مجلس الشعب المصري وروى له ما حدث، وقال بأنه لم يفرط بأي حق للامة العربية، وأن زيارته للقدس جمعت جماعات الضغط الموالية لإسرائيل، وأن بعضها تحول إلى قوة ضاغطة على إسرائيل، وأن نتائج ذلك ستظهر خلال بضعة أسابيع. وحصل السادات على موافقة قال إنها تكاد تكون إجماعية «إذ لم يعترض إلا عضوان أو ثلاثة من بين الـ ٣٦٠ عضواً» واختار السادات أن لا يلجأ إلى الراحة، فأرسل دعوات إلى جميع الأطراف لعقد مؤتمر تمهيدي في القاهرة حتى لا تضيق قوة الدفع نحو السلام... ولم يستجب لدعوته سوى الولايات المتحدة وسكرتير علم الأمم المتحدة وإسرائيل. ولكنه ظل

مصمماً على المضي في مبادرة السلام للتوصل إلى حل «جذري حضاري» يقوم على العدل واعادة الارض العربية المحتلة سنة ١٩٦٧، واقامة دولة فلسطينية أو دكسا قال كارتير معي - وطن قومي فلسطيني». ورغم أن السادات قال بأنه يقدس السلام ويتألم للدماء والقتل والاصابات الجسدية التي تنزلها الحروب، سواء بالعرب أو بالاسرائيليين، وأن حرب اكتوبر هي آخر الحروب بينهم وأنه يريد حلاً حضارياً، فإنه أكد في خاتمة كتابه المبحث عن الذات:

«أما إذا كان الامر امر فرض إرادة طرف على طرف آخر فلا بد أن أقول أنني مثلاً أعلنت عن استعدادي للذهاب إلى آخر العالم في سبيل السلام، فأتأعرب عن عزمي على أن أحارب إلى آخر العالم في سبيل هذا الهدف»^(٣٧).

ولم يشرح السادات كيف سيحارب «إلى آخر العالم». وهو الذي قال بأن اكتوبر آخر الحروب، وقال عن نفسه أنه لا يقول كلاماً لا يعنيه ولا يمكن أن يقبل «الخداع الاخلاقي»، وأنه «لم تُبقِ تحركنا أي عقد سواء عقد النقص أو الالتزامية»:

«والتشكيك والاحقاد. ولم يبق بيننا [العرب والاسرائيليين] - بعد أن انتهى القتال - إلا الاحترام».

وهكذا يبدو أن نتائج رحلة السادات إلى القدس لم تزد عن استقبال حافل له في القاهرة، وعن فرحة الشعب الاسرائيلي الفاعمة، ورقص القوات الخاصة وقوات المظلات الاسرائيلية المكلفة بحراسته وعبارات سردها في كتابه عن حبه للسلام واستعداده للذهاب إلى آخر العالم في سبيل تحقيقه... أو ليحارب. ولعل الرئيس السادات لم يدرك أن فرح الشعب الاسرائيلي ورقص قوات المظلات الاسرائيليين المكلفين بحراسته لم يكن بسبب الرغبة في تسوية عادلة سوف تحققها زيارته أو بسبب زوال حاجز نفسي حطمته زيارته، وإنما فرحوا ورقصوا لأنهم شاهدوا رئيس اكبر وأقوى دولة عربية يأتي إليهم معترفاً بدولتهم وما كانت قد اغتصبت من فلسطين، ومفضلاً لسلامها على الصمود والنضال لاسترجاع الاراضي والحقوق العربية والفلسطينية. ومعلنًا خروج مصر من جبهة القتال والنضال إلى جانب شقيقتها العربيات. وفشلت زيارة السادات للقدس ولم تسفر عن نتائج إيجابية رغم مساعي الرئيس كارتير لمساندة السادات ومبادرته دولياً، وبدا له بأن الاحتمالات لعقد مؤتمر سلام أصبحت أبعد من قبل. وقال فانس في مذكراته خيالات صعبة، بأن مبادرة السادات لم تؤد إلى تحقيق ما كان يهدف إليه من تغييرات أساسية في الاتجاهات والمواقف الاسرائيلية. ومع أن بيغن رحب بالزيارة، فإنه لم يتجاوب مع أهدافها أبداً، فقد كانت خطوة من النوع المفاجيء الذي يجعل اسراييل تعلق من أنها لا تسيطر على مستقبلها. وزيارة السادات للقدس كسرت الطوق العربي الذي كان يحاصر اسراييل، وأحدثت شروخاً كبيرة في التضامن العربي، وأضعفت الجبهة العربية وزادت الشكوك بين الدول العربية. وهذه النتائج كانت كلها لمصلحة اسراييل، إضافة إلى الاعتراف بها وقبول التطبيع معها وتخشي أقوى دولة عربية عن القتال والصمود. وكان كل ذلك تنازلاً مسبقاً دون أن تقدم شيئاً مقابل لمصلحة العرب أو أن تلتزم باحترام حقوقهم وردمها إليهم. وبالفعل كان بيغن عندما رحب بزيارة السادات قد أعلن سلفاً وظل يعلن بأنه لن يكون هناك انسحاب اسرائيلي إلى خطوط ١٩٦٧، وأن اسراييل لن تتعامل مع منظمة التحرير أو تقبل بدولة فلسطينية. وفي عبارات محمد حسنين هيكل:

«لكن اهدأ... لم يلتفت إلى ما قال... فقد كان الضجيج العالي صاخباً.. أكثر صخباً من دق ابواب الصين والثلاثين ساعة التي قضاه كينسجر في بكين وهدمت الحاجز النفسي بين الشعب الاسميكي وبين الشعب الصيني»^(٣٨).

وكان جواب الاسرائيليين على الذين قالوا لهم بأنه لا بد أن يقدموا شيئاً مقابل زيارة السادات واعترافه الكامل باسراييل وعروضه السلمية، أنه لا يترتب عليهم أن يقدموا أي مقابل إضافة للترحيب. وفي عبارات شقيقة نقلها صحفي امريكي كبير إلى محمد حسنين هيكل عن لسان وزير اسراييل، كان يتحدث مع سفير دولة كبرى في مطار اللد بعد وداع السادات:

«لا اعرف لماذا يتعمد علينا أن نقدم مقابل لكل ما حدث... إن ما حدث كان عظيماً بلا شك ولكن المسائل لا بد أن تكون محددة. إن الآخرين والعالم كله دعوا انفسهم إلى مهرجان حافل على أرضنا وقد رحبنا بهم.

لقد كان ذلك المهرجان نوعاً من حفلات الفساجات يجيء فيه الذين دعوا أنفسهم إليه بطعامهم وشرابهم وموسيقاهم أيضاً. ثم يذهبون بعد تقديم شكرهم للذين فتحوا لهم بيوتهم ليكون مسرحاً للمهرجان^(٣١). وفي مقال للملكوم كير أحد واضعي تقرير برونكجز الشهير الذي قيل ان الرئيس كارتر اعتمد عليه في تحديد سياسته للشرق الأوسط، وهو المقال الذي نشرته صحيفة لوس انجلوس تايمز بتاريخ ٤ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٧٧ قال:

«إن كل الأطراف العربية المعنية، كانت على استعداد للذهاب إلى جنيف لتعمل على انسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإعلان مبدأ قيام الدولة الفلسطينية، في مقابل الورقة الوحيدة التي كان العرب يملكونها وهي قبول إسرائيل في المنطقة بعد حروب دامت ثلاثين سنة. إن الزيارة للقدس وأكليل زهور على قبر الجندي الإسرائيلي المجهول وتبادل التكتل مع جواذا ملثم - كل هذا كان يمكن أن يكون طبعياً بعد التوقيع النهائي على اتفاقية سلام.. إن الورقة الوحيدة التي يملكها العرب ألقيت على الملأ قبل أن تبدأ اللعبة^(٣٢)».

- (١) أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨)، ص ٤٠١.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٢.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٤٠٢.
- (٤) Uri Avnery, Israel Without Zionists: a Plea for Peaces in the Middle East (London: Macmillan 1968), P.134
- (٥) والمعبارة بالانجليزية كانت «Argue Against their hatred»
- (٦) المصدر نفسه، ص ١٢٥. يوري افنيري كان أرفاني وجندي وعضو الكنيست السابق وصاحب جريدة هاعولام هزي.
- (٧) جيهان السادات، سيدة من مصر، ص ٥٠٠.
- (٨) السادات، البحث عن الذات قصة حياتي، ص ٤٠٢.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٤١٥.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٤٠٤.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٤٠٥.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٧.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٤٠٨.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٩.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ٤١٠.
- (١٧) محمود رياض، مذكرات محمود رياض: ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ - ١٩٨٦)، ص ٢، ص ٥٢٨.
- (١٨) أحمد بهاء الدين، محاورات مع السادات، في الدستور (الأرين)، (١٩٨٦).
- (١٩) السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، ص ٤١١.
- (٢٠) المصدر نفسه.
- (٢١) المصدر نفسه، ص ٤٤٦ - ٤٤٩.
- (٢٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، زيارة السادات لإسرائيل: وثائق وتعليقات اسرائيلية، سلسلة الدراسات رقم ٤٥ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨)، ص ٣٤ - ٤٢. نص خطاب بيغن بالعربية.
- (٢٣) المصدر نفسه، خطاب بيريز، ص ٤٢ - ٥١.
- (٢٤) السادات، البحث عن الذات. قصة حياتي، ص ٤١٢.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ٤١٢.
- (٢٦) المصدر نفسه.
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ٤١٤.
- (٢٨) محمد حسنين هيكل، حديث المفجرة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩)، ص ٤٩ - ٥٠.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ١١٩ - ١٢٠.



اضعفت زيارة السادات للقدس الجبهة العربية وفرقتها، وزادت ولو نسبياً في قوة اسرائيل وجبروتها وحريتها في ضرب العرب كما جرى في لبنان دون رادع، إلا من مقاومات شعبية وفدائية مضحية باسلة. وكذلك فإن مبادأة السادات وتساهلاته لم تشكل فقط ضغطاً على اسرائيل لم تستجب له، وإنما شكلت ضغطاً على الدول العربية لتكون أكثر تساهلاً أسوة بما قبلت به مصر الدولة الشقيقة الكبرى. ويذكر كوانت في كتابه كالمب ديفيد بأن الاسرائيليين، خلال زيارة السادات للقدس وكذلك في الاسماعيلية بعدها، وجدوا بأن السادات لم يكن شديد التمسك بالقضية الفلسطينية، وأن مستشاريه، من المسؤولين المصريين كانوا أشد تصلباً منه، فسمي الاسرائيليون إلى الانفراد به في المباحثات لاستخلاص التنازلات. وإضافة إلى استمرار السادات في التهمج على السوفييات وتعاونيه مع الولايات المتحدة في محاولة عزله عن دور فعال في تسويات النزاع وفي معاداتهم، فإنه وضع مجموعة دول عدم الانحياز في موقف هرج، وهي التي كانت تساند الحقوق العربية بقوة، ووجدت أمامها الآن انقساماً وتخاصماً بين الدول العربية امتد أثره كذلك إلى الموقف الدولي المساند بوجه عام للحق العربي بعد سنة ١٩٦٧. ولقد شرح الرئيس العظيم جوزيف بروز تيتو هذا الوضع المؤسف الخطير في كتاب إلى الرئيس أنور السادات في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، قال فيه بأن: «الحقيقة - غير القليلة للشك - بأن مصالح مصر وسوريا والشعب الفلسطيني هي متبادلة ومتصلة بشكل يجعلها غير قابلة للانقسام»^(١)، جعلته يخشى منذ البداية أن تقوم مصر بعمل منفرد يترتب عليه:

دسوة تقام كبير وخلافات صعبة بين الدول العربية، بالإضافة إلى التباين في ردود فعل دول عدم الانحياز. وللأسف فإن مخاوفه هذه قد ثبتت صحتها... إننا على يقين شديد بأن هذا الانقسام يسبب أضراراً بالغة ليس فقط على صعيد العلاقات العربية العربية المتداخلة، ولكن على الموقف العربي بأكمله، وعلى موقف الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم في وضع بالغ التعقيد والصعوبة. كما أن هذه الحالة في الوقت نفسه ضارة بحركة عدم الانحياز، وكذلك أنا مقتنع بأنها ضارة بمصالح المجتمع الدولي بوجه عام، وكلاهما [المجتمع الدولي وحركة عدم الانحياز] قد أيدا بدون أنانية عبر سنن الكفاح العادل الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية»^(٢).

وقال تيتو بأن الانقسام بين الدول العربية هو ميزة كبيرة لاسرائيل، وأنها:

«ستمارس تشدداً أكبر، وسوف تبدي عدم استعداد لإبرام اتفاقيات سلام مقبولة للدول العربية المعنية مباشرة، ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»^(٣).

وأضاف تيتو في كتابه:

«ولأسف فإنني لا أرى في اسرائيل اليوم أي رجل دولة بعيد النظر، بحيث يعني له السلام والصداقة وعلاقات حسن الجوار مع الدول والشعوب العربية أهمية أكثر من الجشع لضم الأراضي العربية، ولرفض شروط غير مقبولة على أساس تفوق اسرائيل المالي والرحلي في الشرق الأوسط»^(٤).

لم تتحقق الآمال التي ظن السادات أنها ستحقق نتيجة لزيارته للقدس. كان هناك في الجانب الأمريكي من رأى أن:

«الرئيس السادات وضع ضغطاً على حكومة اسرائيل بزيارته للقدس أكثر مما كان في استطاعة اميكا أن تضمه بحجب البلايين من المساعدات»^(٥).

وإن السادات أصبح خبيراً في التعامل مع النظام السياسي الأمريكي. وقبل موته كان قد قابل ثلثي أعضاء الكونغرس الأمريكي في القاهرة. ونجح في الوصول إلى المجتمع السياسي الاسرائيلي. وأطلقت زيارته الدراماتيكية للقدس العنان لضغوط للسلام في اسرائيل أكثر مما كان يمكن أن تنهضها الولايات المتحدة. وفي الجانب العربي تصور وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل (في بادئ الأمر على الأقل)، بأن مبادأة السادات، بعكس الجيمود السابق، جعلت عامل الوقت في مصلحة القضية العربية، وخلقت ضغوطاً جديدة على الحكومة الاسرائيلية تتكرر في كل يوم وفي كل مكان. وتبنى العالم مبادأة السلام وتقبلت بها

وخصوصاً الرأي العام الأمريكي الذي كان دائماً يتعاطف مع إسرائيل، وأن الضغوطات والتفاعلات دخلت إلى إسرائيل نفسها.

«وقامت حركة السلام الآن» ورفعت شعار دأين السلام أهم من الأرض، وقلعت المظاهرات في الشوارع تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى عدم إضاعة الفرصة بأي شكل من الأشكال. ثم أخذت هذه التفاعلات تتسع دوائرها حتى نفذت إلى داخل مجلس وزراء يبيغن نفسه، فحدثت انقسامات بين الوزراء حول عدد من الموضوعات من بينها إنشاء المستوطنات الجديدة. وتنشط المعارضة الإسرائيلية تجاهم ذلك وتهاجم تقصير الحكومة الضيق لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.. بل انتقلت هذه التفاعلات إلى قلب المنظمات اليهودية والصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي سند إسرائيل الفعّال وساعدها الأمين. وقد خلقت هذه التفاعلات لنفسها قوة دفع ذاتية هائلة لا تقف عند حد. وعليها أن تعمل على دفعها باستمرار ولا تسمح لها بالركود أبدًا^(١).

كان هذا تصور محمد إبراهيم كامل الذي عينه السادات وزيراً للخارجية يوم لقاء الاسماعيلية على مشهد من يبيغن، فهو لم يكن معارضاً لمبادرة السادات من ناحية المبدأ، ولكنه استقال قبل نهاية كامب ديفيد، ورفض حضور حفلة التوقيع على اتفاقاته بسبب اعتراضه على تساهلات السادات وتنازلاته وتصرفاته التي أخلت بما كان قد أعلنه من فوق منبر الكنيست وأمام العالم أجمع. وكان ما أعلنه:

«تجميعاً شريفاً مخلصاً للعناصر التي لا يمكن أن يتحقق سلام حقيقي بغير توفيقها مجتمعاً، بحيث إن اسقاط أي جزء منها أو تشويه يؤدي إلى اختلال توازن العرض بأكمله وانتهياره»^(٢).

مهما يكن من أمر الضغوط التي أثارته زيارة السادات للقدس أو غيرها من الضغوط، ورغم أن إسرائيل كانت تعرف بأن التأييد لها في العالم بأسره قد تضائل منذ سنة ١٩٦٧ حتى لم تبق سوى دولة واحدة لها فرصة معقولة للاعتماد عليها، كما قال سوندرز المفاوض الأمريكي، فإن التصلب الإسرائيلي وموقف إسرائيل بقيا على حالهما. واتضح من المباحثات الاستطلاعية التي جرت بين مصر وإسرائيل بأنه ليس في استطاعة السادات ويبيغن بمفردهما أن يحرزا تقدماً نحو حلول للمشاكل الأساسية في النزاع رغم صلاة الرئيس كارتر لأن ينجحا في ذلك، فإن إسرائيل استمرت في رفض قيام دولة فلسطينية أو التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية أو مشاركتها في أي مفاوضات. وحسبما شرح يبيغن في اجتماع حضره في واشنطن مع لجنة العلاقات العامة الإسرائيلية - الأمريكية في أمريكا فإن إسرائيل كانت تسد الطرق كافة في وجه العرب لإقناعهم بأنه لا مفر لهم من التوجه إلى إسرائيل وقبول سلام بشروطها. وقال بأن العرب كانوا يظنون أنهم قادرون على مواجهة إسرائيل ثم وجدوا أنهم عاجزون عن ذلك، فاستعانوا بالسوفييات فلم يمكنهم العون السوفياتي من تحقيق غايتهم لدحر إسرائيل. ثم لجأوا إلى أمريكا للضغط على إسرائيل. وأراد يبيغن أن يقتنع العرب بعدم جدوى هذا الاتجاه، وبأن الطريق الوحيد المتاح لهم هو سلام حسب الشروط التي تعرضها أو تقرضها إسرائيل في مفاوضات مباشرة بينها وبين كل طرف عربي مشترك في النزاع. وعلى هذا الأساس، فإن زيارة السادات للقدس مثلت نجاحاً للخطط الإسرائيلية وليبيغن شخصياً وسياسته، وفي حديث مع بعض أعضاء وفد فرنسي في مؤتمر دولي قال شمعون بيريز:

«إن نتائج يبيغن أصابه نوع مخيف من الغرور والاستعلاء بعد زيارة الرئيس السادات للقدس... من سوء الحظ أن هذه المبادرة تأخرت جداً فلم تحدث إلا ويبيغن في الحكم. ولقد أخذها يبيغن بالقتناع كاسل أن شخصيته وسياسته هما اللتان جعلتا العرب في النهاية يذهبون إلى إسرائيل لانهم أدركوا أخيراً أنه ليس أمامهم غير ذلك سبيلاً»^(٣).

ومع أن السادات هو وحده الذي لجأ إلى إسرائيل بزيارته للقدس متصوراً أنه يمكن أن يحدث معجزة أو على الأقل إنجازاً باهراً، فإنه ظل يعتقد بأن ٩٩٪ من المؤثرات على إسرائيل هي في يد الولايات المتحدة، وأنه إذا جلس في حجرها مثلما فعل شاه إيران (الذي قال عنه السادات أنه أذكى الأذكاء في العالم الثالث وأنه حصل منها على ما يشاء)، فإن أمريكا ستضغط على إسرائيل وترغمها على الاستجابة لمبادراته في مقابل أن يضع مصر في خدمة الولايات المتحدة ومصلحتها في الشرق الأوسط وخارجها، وبذلك يضغط مساندتها لإسرائيل، ويزيد حرصها على مساندة مصر وربما العرب. وبالطبع كان ذلك قبل أن يتكشف مصير حكم الشاه ومصيره الشخصي المفجع وموقف أمريكا المخزي منه، وأن كان ربما يستحقه على كل حال. وشاه إيران الذي عطف عليه الرئيس السادات ورحب به في مصلته، كان قد جاء لاسوان الليلة

واحدة ليبلغ السادات بأنه حضر:

«لنعمز تأييده لمبادرة أنور السلمية ليس فقط للعالم كله ولكن بصفة خاصة للعرب».

وذكرت جيهان السادات بأن الشاه قال لزوجها:

«سنأوجه إلى السعودية لأسفل الملك خالد والأمراء السعوديين عن سبب تأخير سلام شامل وعادل. من أجل عودة الحقوق العربية»^(١).

وأضافت السيدة جيهان:

«وقد ثبت عدم جدوى رحلة الشاه إلى جدة، لكن أنور لم ينس قط ما بذله الشاه من جهود لم تطلب منه من أجل زوجي»^(٢).

ولسنا ندري إذا كانت السيدة جيهان قد فكرت إذا كان الأميركيون قد شجعوا الشاه على تأييده مبادرة السادات المشؤومة. كما واننا لا ندري، إذا كانت هي أو زوجها أنور السادات قد علمت بأن الملك خالد قد دعا ربه في الكعبة أن يجازي السادات عل شرم ما فعل.

في وضع الجمود والاحباط، طالبت الدول العربية الولايات المتحدة أن تستمر في القيام بدور رئيسي في السعي لتحقيق التسوية، وفكر السادات في الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي المتعدد الجنسيات في القاهرة، ولكن عندما تبين له بأنه لن يلبي أحد دعوته إلى حضور هذا المؤتمر، اقترح عقد مؤتمر في القاهرة للتحضير لمؤتمر جنيف، فرفضت الدول العربية والاتحاد السوفياتي دعوة السادات، ولم تقبل الدعوة سوى الولايات المتحدة واسرائيل. وأرسل الرئيس كارتر وزير الخارجية فانس إلى اسرائيل والدول العربية الرئيسية ليؤكد لها بأن هدف الولايات المتحدة ما زال السلام الشامل. ونقل فانس معه رسالة من السادات إلى بيغن يطلب فيها منه أن يصدر تصريحاً إيجابياً عن الفلسطينيين والانسحاب من الأراضي العربية، وذلك بغية تشجيع الدول العربية على المشاركة في مؤتمر القاهرة، فرفض بيغن أن يصدر التصريح المقترح. ووجد فانس في هذه الزيارة أن لبيغن «حائبه الدافسي واللبق». وطلب بيغن أن يذهب إلى واشنطن ليقدّم اقتراحاً جديداً زعم أنه يمكن أن يكسر الجمود.

وفي سوريا وجد فانس بأن الرئيس الأسد كان «كالعادة متبصراً وحاداً»، وأنه سيقف مع الرافضين بحذر حتى يرى ما يحدث. وفي الأردن، أوضح له جلالة الملك حسين أنه مستعد للانضمام إلى المفاوضات إذا اصدرت اسرائيل إعلاناً إيجابياً عن الانسحاب من الضفة الغربية بأكملها وعن حل لمشكلة الوطن الفلسطيني، ولكنه والزعماء السعوديين الذين اجتمعت إليهم في الرياض أكد على أن الوقت مسألة جوهرية، وكانوا جميعاً قلقين من العواقب السياسية التي تنتظر السادات إذا لم تستجب اسرائيل فوراً وإيجابياً. وكانوا متشائمين جداً من إمكان أن تستجيب اسرائيل لمطالبات السادات السياسية»^(٣).

وكان جلالة الملك حسين خبيراً في التعتن الاسرائيلي. ويذكر محمد حسين هيكال في كتابه حديث المفكرة أن جلالتة قال:

«إنني حاولت بمفردي سبع سنوات مع الاسرائيليين عن طريق الولايات المتحدة وطرق أخرى ولم أجد مبروراً على غير مشروع ألن. وهو شيء لا أستطيع قبليه... منذ انتهت معارك ١٩٦٧ إلى صدور قرار الرباط لم يكن أمامي غير مشروع ألن وأنا لا أستطيع تحمل مسؤوليته»^(٤).

في ذلك الوقت كان هناك ضغط على الرئيس كارتر وبرينجسكي، وكان الضغط صادراً من الأميركيين العرب واصدقائهم الذين كانوا يعارضون تأييد أميركا للسادات. وعندما جاء بيغن إلى واشنطن قدم اقتراحه الذي اشتهر عن «الحكم الذاتي» المزعوم، وقال إنه يقلل بأن يعيد قطاعاً من سيناء يمتد من شرم الشيخ إلى إيلات مع احتفاظ اسرائيل ببعض المواقع العسكرية على امتداد خط يمتد من العريش إلى رأس محمد جنوباً. كما يقلل أن يسحب القوات الاسرائيلية إذا وافق السادات على نزع السلاح غرب معري متلا والجدي. وبالنسبة إلى ما دعاه بيغن «حكماً ذاتياً»، قال بأنه يقبل أن يبقى موضوع «السيادة» في الضفة الغربية معلقاً لمدة محدودة، وأن تقوم «إدارة محلية» فلسطينية مقيدة بسلطة الحكم العسكري الاسرائيلي الذي يستطيع أن يسحب أي صلاحية أعطيت لسلطة «الحكم الذاتي» الفلسطينية، رغم أنها لن تتجاوز أصلاً مجرد الشؤون المحلية العادية، دون أن يكون لها صيغة سياسية أو قسماً من

الاستقلال. وظهر أن إسرائيل مصممة على الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية والسياسية على الضفة الغربية وغزة حتى تحت الحكم الذاتي. وفي مشروع بيفن كان «الحكم الذاتي» لن يتجاوز السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن يطبق على الاسرائيليين الذي سيكون لهم حق استملاك الأراضي والاستيطان فيها. وستكون العودة الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خاضعة لقرار جماعي يصدر عن لجنة مكونة من ممثلي إسرائيل والأردن والمجلس الإداري، الفلسطيني. وكان من الواضح أن إسرائيل تريد مجالات «حيوية» في مساحات واسعة من الأراضي العربية تسيطر عليها وتستوطنها تهديداً لضمها إليها، متذكرة في ذلك بدعاوى حدود إسرائيل الكبرى المزعومة الغامضة وبحجة ضرورات أمنها. وحتى كارتير الذي كان ينادي بـ «حقوق الإنسان» ويعترف بـ «حقوق» للفلسطينيين ونوع محدود من «الكيان الفلسطيني»، والذي أشار مراراً في مذكراته إلى أن بيفن كان يريد الاحتفاظ بالأراضي العربية، لم يقل إن موقف بيفن وادعاءات إسرائيل تذكره بالتذرععات النازية الهتلرية عن حق المنايا في «المجال الحيوي» الضروري لها، الذي نددت به أمريكا وحلفاؤها، واتهمت بسببه هتلر بالاجرام والعدوان وهتك حقوق شعوب ودول أوروبا المحيطة بالمانيا. ورغم هذا التصلب والتجني الذي كان واضحاً للرئيس الأمريكي وأدارته، ورغم أصرار بيفن على أن القرار ٢٤٢ لا يلزم إسرائيل بالانسحاب على جميع الجبهات، وأن «الحد الأمني» لإسرائيل سيكون نهر الأردن. ورغم قناعة الرئيس كارتير بأن مقترحات بيفن غير مقبولة، فإنه اعتبرها «خطوة في الاتجاه الصحيح». وأن مجرد تقديم بيفن اقتراحاً بالحكم الذاتي كان تطوراً مهماً في تقديم هذا الاقتراح، اعترف بيفن ولو ضمناً بأن هناك مشكلة فلسطينية، وأن العرب الفلسطينيين يجب أن يشاركوا في حكم أنفسهم^(١٧). واعتبار الرئيس كارتير هذا يدفعنا للقول بأنه إذا كان مجرد اعتراف ضمني من بيفن بـ «وجود» مشكلة فلسطينية، وهي التي ملأت الدنيا واقتربت بحروب عديدة ومأس رهيبة وظلم مرير وحشي، وبأن بعض الفلسطينيين يمكن أن «يشاركوا»، مجرد مشاركة هزيلة في حكم صوري لأنفسهم، هو تطور مهم، فإنه ليس من الغريب أن بيفن وغيره من القادة الاسرائيليين كانوا يغالون في التطرف والتعنت والاستهتار بالمبادئ والقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة. وكان من المفاجآت للجانب الأمريكي أنه بينما كان اقتراح بيفن بشأن «الحكم الذاتي» يقتصر على مجرد دور إداري محلي محدود، فإن بيفن قبل حدود ١٩٦٧ باستثناء القدس لتكون حدود السلطة الإدارية الفلسطينية. وقال فانس في مذكراته بأن العرب لم يدركوا مطلقاً مغزى هذه النقطة. وادعى بيفن أن الرئيس كارتير وافق على مشروعه بشأن «الحكم الذاتي» وانكر الرئيس كارتير أنه وافق عليه.

الجهة القومية للصمود والتصدي. انزال علم فلسطين واجتماع الاسماعيلية

في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ في طرابلس ليبيا، شكلت سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية (الجهة القومية للصمود والتصدي)، لمعارضة مبادرة الرئيس السادات الذي أصر على أن يفادى بمفرده إذا رفضت الدول العربية الأخرى مشاركته في المفاوضات. أما السعودية والأردن فقد وجدت أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تزيد على مبادرة السادات حتى لا ينزح من العالم العربي وتعلنان هما رفضهما لمبادرته. وأيد السادات في مبادرته الملك الحسن الثاني ملك المغرب الذي كان له دور في المفاوضات السرية السابقة للمبادرة بين مندوب السادات حسن التهامي وموشيه دايان في المغرب. وتعاطف معه الرئيس جعفر النميري والسلطان قابوس سلطان عُمان «كل لاعتبارات الخاصة». وقطع عدد من الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، ثم نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس. وكان هذا فشلاً لمساعي الولايات المتحدة التي سعت لأن تؤيد الدول العربية مصر، وأن يبقى لمصر دور عربي يمكنها من أن تؤثر على العرب في اتجاه (الاعتدال) الذي تريده أمريكا من العرب. وأرادت أمريكا أن لا يتفرد السادات أو يفشل حتى لا يدفعه اليأس والاحباط بسبب تصلب إسرائيل إلى أن يضم مصر إلى الدول العربية (المتطرفة).

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، عقد مؤتمر القاهرة الذي دعي إليه الرئيس أنور السادات. وحضره ممثلون عن مصر والولايات المتحدة واسرائيل ومراقب من الأمم المتحدة. وكان علم فلسطين في بادئ الأمر مرفوعاً إلى جانب اعلام الدول العربية المدعوة للمؤتمر. وعندما اعترض مندوب اسرائيل على وجود «علم مجهول لم نستطع تمييز هويته» وهدد بأن لا يحضر جلسات المؤتمر إذا لم ينزل العلم، فتم له ما أراد. ورفعت كذلك اللوحة الخاصة بفلسطين من فوق طاولة المفاوضات أمام المقاعد الخالية للوفود العربية التي رفضت المشاركة في المؤتمر. وفي هذا المؤتمر أكد مندوب اسرائيل بأن اسرائيل لن تتسحب من جميع الأراضي المحتلة ولن تقبل بقيام دولة فلسطينية. وإن القرار (٢٤٢) أشار فقط إلى لاجئين وليس إلى «دولة» أو «شعب» فلسطيني. وكان واضحاً أنه يريد أن يحصر البحث في ترتيبات ثنائية مع مصر وقال موجهاً الكلام إلى المندوب الأميركي أثرتون:

«كيف يمكن أن نناقش قضايا تتعلق بالسوريين والأردنيين وهم ليسوا موجودين في هذا الاجتماع. وفي الوقت نفسه فإن الوفد المصري لا يحمل تقويضاً منهم بقوله التحدث باسمهم ونيابة عنهم»^(١٧).

وكانت جلسات المؤتمر قصيرة وفاشلة. وذهبت سدى تكاليف المؤتمر والضيافة التي بلغت مائة ألف جنيه يومياً حسبما جاء في حديث المفكرة لمحمد حسنين هيكل.

- (١) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في التفاليف كتب ديفيد: مذكرات (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٢٥ - ١٢٦.
- (٢) المصدر نفسه.
- (٣) المصدر نفسه.
- (٤) Harold H. Saunders, *The Other Wall: the Politics of the Arab-Israeli Peace Process* (Washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research, (1985). P. 125.
- (٥) كامل، المصدر نفسه، ص ٥٩.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٥٩ - ٦٠.
- (٧) محمد حسنين هيكل، حديث المباشرة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٨٩ - ١٩٠.
- (٨) جيهان السادات، سيلة من مصر، ص ٤٧٤.
- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) سايروس فانس، خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس، ترجمة المركز العربي للمعلومات (بيروت، المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٣)، ص ٦٨.
- (١١) هيكل، حديث المباشرة، ص ١٢٨.
- (١٢) فانس، المصدر نفسه، ص ٧٠.
- (١٣) هيكل، المصدر نفسه، ص ١١٤.

القسم الخامس

كامب ديفيد

في يوم عيد الميلاد المجيد في نهاية سنة ١٩٧٧، عقد اجتماع الاسماعيلية بين الرئيس السادات ومناحيم بيغن. وكان قد أعلن في اليوم السابق في الراديو والتلفزيون عن تعيين محمد ابراهيم كامل وزيراً للخارجية مكان اسماعيل فهمي الذي استقال اعتراضاً على زيارة السادات للقدس. وجاء هذا التعيين دون علم الوزير الجديد الذي أصابته الدهشة ثم الشعور بالغضب، لأن السادات أهمل في أخذ رايه مسبقاً خصوصاً في تلك الظروف الدقيقة الحرجة. وكانت علاقة محمد ابراهيم كامل بالسادات تعود إلى أيام الحركات السرية والاعتقالات السياسية الوطنية ضد المتعاونين مع الانكليز في مصر، ومن أشهرهم في الأربعينات وزير المالية أمين عثمان. ففي تلك الأيام اتفق محمد ابراهيم كامل ولقنور السادات وحسين توفيق على اغتيال رئيس حزب الوفد مصطفى النحاس، لأنه قبل رئاسة الوزارة بضغط من السفير البريطاني السير مايلز لامبسون. وكان دور السادات أن ينتظر حسين توفيق في سيارة ليؤمن هربه بعد أن يلقي حسين توفيق بقنبلة على سيارة النحاس. وبالفعل نفذ حسين توفيق دوره وألقى القنبلة ولكن النحاس باشا لم يصب. وعندما سارع حسين توفيق إلى الموقع المتفق عليه ولم يجد أثراً لأنور السادات أو للسيارة حسبما كان متفقاً عليه^(١) وفيما بعد تم إلقاء القبض على أنور السادات ومحمد ابراهيم كامل وسجننا. وكان ثبات الأخير على إنكار التهم مما ساعد على تيرمة السادات في تلك القضية.

في الاسماعيلية أراد السادات أن يشارك بيغن في مراسم حلف اليمين من قبل الوزير الجديد كـ «تعبير عن روح الود والسلام»، ولكن محمد ابراهيم كامل اعترض على ذلك، فقبل السادات اعتراضه وجرى حلف اليمين في ركن من قاعة الاستقبال ولكن على مشهد من بيغن وبعض معاونيه الذين كانوا يجلسون في جانب آخر من القاعة. وقبل هذه المراسم بقليل كان السادات قد أفاض بالشكوى لمحمد ابراهيم كامل من:

«المتناقضات القائمة بين الدول العربية وخاصة الرئيس السوري حافظ الأسد الذي ضاق به ذرعاً. وموقف الاتحاد السوفييتي الذي يسعى لإسقاطه شخصياً ويعمل على تخريب أي جهد للخروج من الحلقة المفرغة التي يدور فيها النزاع العربي - الاسرائيلي. وأنه لا يستطيع أن يستمر في ربط مصر بعجلة القافلة العربية التي تشتعل فيها نيران الغيرة والضد والمخالفات على الزعماء والمزادات»^(٢).

وعندما بدأت المفاوضات كان السادات وبيغن قد اتفقا على انفراد على تشكيل لجنة سياسية ولجنة عسكرية تجتمع الأولى في القدس والثانية في القاهرة، وكان في ذلك ما يمكن أن تجد فيه الدول العربية دلالة على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعلى أن اهتمام مصر منصب على الانسحاب من سيناء في إطار حل منفرد لأنه جاء قبل إعلان مبادئ الانسحاب الشامل وحقوق الفلسطينيين. وأخذ بيغن يشرح مشروعه للسلام مع مصر:

«بلغة انجليزية طلبة وصوت منفر مزعج في اسهل طويل ممل مطويع بالتفاصيل المخيفة وهو يتيه اعجاباً بصوته وفصاحة بيانه. وكان أشد ما أثار دهشتي هو الوقاحة التي تضمنتها حديث بيغن، وإن حاول تقليدها

في ثوب مهذب حتى تبدو ساذجة بريئة وكأنه يخاطب أطفالاً صغاراً. وكان ذلك يشكل استخفافاً بقولنا ما يتضمن اهانة لنا»^(٣).

هذا كان انطباع محمد إبراهيم كامل. وتلخص ما عرضه بيغن في ما يلي: يستطيع الجيش المصري البقاء في مواقع لا تتجاوز عمري مثلاً والجدي، وتظل بقية سيناء أي ثلاثة أرباعها منزوعة السلاح. وتحفظ إسرائيل بمطاراتها العسكرية فيها وبمحطات الإنذار المبكر. وتحفظ إسرائيل بمستوطناتها في سيناء تحت حماية قوات إسرائيلية لأن:

«هناك مبدءاً يهودياً مقدساً ألا يترك المدنيين بدون حماية عسكرية».

وادعى بيغن بأن:

«هذا لا يشكل سيادة الرئيس مساساً بسيادة مصر... ونأمل يا سيادة الرئيس في تهمك لهذا المبدأ الانساني بعد طول ما قاساه اليهود من تهديدات عليهم»^(٤).

وعندما قاطعه الدكتور عصمت عبد المجيد ليذكره بأن القرار (٢٤٢) يقضي بالانسحاب من الأراضي المحتلة:

«دار بيغن بشكل مسرحي وأخذ يوجه إلى الرئيس السادات أسئلة سريعة متتالية كهلقات مدفع رشاش، ألم تحشدوا قوات الجيش المصري في سنة ١٩٦٧ وانتقلوها إلى سيناء؟ ألم تغلقوا مضيق تيران؟ ألم تقم المظاهرات تطالب بإلقاء إسرائيل في البحر؟ ألم تقم بالقاطات في شوارع القاهرة تطالب بأن يدخل الجيش المصري تل أبيب في ثلاثة أيام؟ ألم تطلبوا من قوات الطوارئ الدولية الانسحاب من سيناء»^(٥).

وكان السادات يجيب عن كل سؤال بنعم، إلى أن تمكن من أن يطلب من بيغن أن ينسى الماضي لكي يقوم سلام دائم شامل. واستطرد بيغن يقول بأن حرب ١٩٦٧ كانت حرباً عدوانية من مصر، وأن إسرائيل كانت فيها في حالة دفاع مشروع، وأن هذا يعطيها حق الاحتفاظ بالأرض التي احتلتها وهي تدافع عن نفسها ضد العدوان. واستعان بيغن بكتاب ذكر أنه لأحد فقهاء القانون الدولي يؤيد فيه حق الاحتفاظ بالأراضي المحتلة في حرب دفاعية أرغمت عليها الدولة المنتصرة. وشرح بيغن مشروعه للصفة الغربية وقطاع غزة وكان يستعمل تسميات توراتية، وأعلن أن إسرائيل تتمسك بسيادتها عليهما لأن الأرض أرض أجداده، ولكنه أظهر (تساهلاً) واقترح أن يترك موضوع «السيادة» مفتوحاً ومعلقاً على أن تستمر السلطات الإسرائيلية في السيطرة على شؤون الأمن والنظام العام، ويكون هناك لـ «السكان العرب الفلسطينيين» حكماً ذاتياً إدارياً، وذلك يؤدي إلى أن «ننعم» اليهود الفلسطينيين بـ «الأمن»، ويكون للسكان حق الاختيار بين الجنسية الأردنية والجنسية الإسرائيلية. ويكون للإسرائيليين الحق في شراء وتملك الأراضي، ويتمتع العرب الذين يختارون الجنسية الإسرائيلية بالحق نفسه، وزعم بيغن أن الرئيس كارتر ونائبه مونديل ورئيس وزراء بريطانيا كالاهاان امتدحوا مشروعه ووافقوا عليه. والحقيقة أن هذا الادعاء كان كاذباً بشهادة الرئيس كارتر نفسه، وإن بيغن كان يبذل في مشروع بين اجتماع وآخر. وفي رده على ما عرضه بيغن أشار السادات إلى التزامات مصر بقرارات القمة العربية وبحقوق الشعب الفلسطيني، وأنه كان يأمل أن يتم في اجتماع الاسماعيلية الاتفاق على إعلان مبادئ بين الطرفين تحكم التسوية السلمية، وطلب السادات أن يصدر إعلان إسرائيلي عن الانسحاب وحق تقرير المصير للفلسطينيين. ورفض بيغن هذا المطلب كما رفض السادات بشكل مطلق بقاء أي وجود عسكري إسرائيلي في سيناء. وثارت دهشة محمد إبراهيم كامل عندما لجأ السادات في المؤتمر الصحفي اليوم التالي «أمام حشد هائل» من الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء وشبكات التلفزيون إلى القول بأنه حدث تقدم بشأن «الانسحاب». وإلى استعمال التعابير والتسميات الإسرائيلية المضللة مثل (العرب الفلسطينيون) بدلاً من (الشعب الفلسطيني)، و (جوديا وسماريا) التي يرددها بيغن، الذي زعم أنه يهودي فلسطيني وأن هناك (عرب فلسطينيون) يريد أن تعيش معهم في كرامة وفي ظل العدل والمساواة، وقد أحضرت معي إلى الرئيس مقترحات بالحكم الذاتي هي الأولى في تاريخ «العرب الفلسطينيين»، ولا شك أن بيغن أثبت بأنه لا حدود هناك للمغالطات الوقحة. وفي ذلك الوقت فسر محمد إبراهيم كامل استعمال السادات للتعابير والتسميات الإسرائيلية بأنه كان:

ومن قبيل المجاملة الساذجة غير مقدر لدلولها السياسي ومن قبيل التفاخر بلغة جديدة هي العربية. فقد كان السادات مغرماً عند زيارته لبعض الدول بأن يضمن خطباته الرسمية فيها فقرة أو أكثر بلغة البلد المضيف. حدث ذلك في ألمانيا وفي فرنسا وفي إيران^(٣).

كان المشهد في الاسماعيلية مؤثراً لوزير الخارجية المصري الجديد. كان يستمع إلى وقااحت ومغالطات إرهابي صهيوني كبير اقتراف مذبحه دير ياسين قرب القدس، وفجر فندق الملك داود فيها بمن فيه من مدنيين^(٤)، وكان مطلوباً كجرم في بريطانيا بسبب جرائمه ضد القوات البريطانية في فلسطين. ووجد محمد ابراهيم كامل بأن بيغن كان يتميز بمقدرة هائلة في فنون المناقشة والحوار والمراوغة ومطلع على تفاصيل قضية النزاع. وأنه ذكي وفي الوقت نفسه متحجر العقائد، ويريد ابتلاع الضفة الغربية وقطاع غزة والاستفراد بمصر وعزلها عن شقيقاتها العربيات، وزرع الخصومات والشكوك بين الدول العربية والفلسطينيين، ويسعى إلى تميع مبادرة السادات وامتصاص أثارها وإفشالها. ومن الناحية الأخرى، كان هناك أنور السادات الميال للإخراج المسرحي الدراماتيكي، والذي أراد أن يتقمص دور (الرجل الكبير) المترفع الذي يعنى بالمبادئ السامية، ويترفع عن التفاصيل العملية ومتاهاتها، ويتعامل بشجاعة إنسانية بموجب مبادئ القوانين الدولية والعدالة وقرارات الأمم المتحدة. ولم يكن السادات يشك أبداً في أن مبادرته سيكتب لها النجاح خصوصاً بعد أن رأى رد الفعل العالمي الإيجابي السريع لها.

«ولشهر طويلة لم تخل صحيفة أو مجلة أو نشرة أخبار من صورة للسادات أو خبر عنه أو مديح وإطراء لمبادرته وتعلق بالآمال في أن يكتب لها النجاح، باستثناء صحافة الدول العربية، بعضها التزم الحياد وبعضها ناصبه العداء السافر الصريح»^(٥).

ولكن مباحثات الاسماعيلية فشلت ولم تحرك عملية السلام إلى الأمام. واستمر السادات في مهاجمة السوفيات ليحظى بتأييد أميركا، ويبالغ في تهجماته إلى حد كبير يتجاوز أسلوب التعامل بين الدول، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بإحدى الدولتين العظميين التي بيدها تسهيل الأمور أو عرقلتها، ولا يمكن عزلها عن قضية النزاع أو تجاهل دورها. واعتقد محمد ابراهيم كامل بأن السادات أصبح فريسة انفعالات «لا يتحملها بشر»، وأنه وجد مبادرته واقعة بين الآمال الكبيرة في السلام التي تعلق الملايين بها، وبين الهجوم العنيف الذي شنه عليه أشقاؤه العرب، وخروجه عن الصف العربي، وغدر بيغن وتعتنه، وتقريظه هو في عناصر النفوذ المؤثرة و«انسياقه وراء السراب الأمريكي الخداع». ويذكر محمد ابراهيم كامل أنه حذر السادات من دهاء وغدر بيغن وأنه:

«شبان غادر وكذاب ومزيف للتاريخ والوقائع، ولا جدوى من أن يعامله السادات كـ «جنتملان» كما فعل في لقاء الاسماعيلية. كما نبهه إلى أن العرب هم مجال مصر الحيوي و: «أنه مهما كانت سلياتهم فهم منا وعلينا».

«فمصر شاعت أم أبت جزء رئيسي وحيوي وعضوي من الوطن العربي، ولا تستطيع أن تظل بمعان عن الأحداث والتطورات التي تجري فيها من حولها».

واقترح عليه أن يؤجل بحث الانسحاب من سيناء إلى أن يتم التوصل مع إسرائيل إلى اعلان مبادئ يؤكد اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والالتزام بالانسحاب من الأراضي المحتلة وفقاً للقرار ٢٤٢. فذلك له الأهمية القصوى في وجه الخطط الإسرائيلية التوسعية. أما الانسحاب من سيناء أو الجولان فلا «يشكل مشكلة كبيرة». كما واقترح محمد ابراهيم كامل أنه إذا تم الالتزام بمبدأ الانسحاب من الأراضي العربية وبحق تقرير المصير للفلسطينيين، فمن المفيد أن يسجل الالتزام في الأمم المتحدة وأن تسجله الولايات المتحدة بضمائها. وأنه إذا تقاعست الدول العربية بعد ذلك عن الانضمام إلى مصر في مسيرة السلام فستقع عليها مسؤولية التخلف، وتصبح مصر حرة في تحقيق الانسحاب من سيناء:

«مع متابعة التزامنا بتنفيذ اعلان المبادئ واستمرار تضامننا مع باقي الدول العربية».

ومع أن السادات عبر عن موافقته على رأي وزير خارجيته، إلا أنه رفض أن يصدر الوزير تصريحاً يؤكد فيه أن وزارة الخارجية المصرية لا تعرقل جهود السلام، وأن موقفها لا يخالف موقف الرئيس

السادات كما ادعى بيغن مراراً أمام الكنيست بعد لقاء الاسماعيلية. كما يؤكد أن مصر تتكلم بصوت واحد. وكان رد السادات:

«لا... لا... لا تغل... سيبه يهووزي الكلب... ولا تلق بالاً إلى هذه التفاعلات».

وبعد سنة قرأ محمد إبراهيم كامل في كتابه سنة حملة السلام للصحفي الاسرائيلي ايتان هابر في الفصل الخاص عن مباحثات الاسماعيلية، أن السادات:

«طلب الانفراد ببيغن بعد انتهاء المحادثات، وفي لهجة يشوبها الاعتذار شرح لرئيس وزراء اسرائيل أن معاونيه في وزارة الخارجية هم الذين ألحوا عليه في ألا يتنازل بوسمة واحدة فيما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني»^(١).

كان محمد إبراهيم كامل يؤيد مبدأ المبادرة ويرى بأن السادات لم يفرط بالحقوق العربية في خطابه في القدس. وكان يعارض السلبية والرفض الذي تمسكت به بعض الدول العربية. وكان يرى:

«شيئاً من الحقيقة فيما كان يريد السادات دائماً من أن ٩٠٪ من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة، حيث تعتمد اسرائيل عليها كلياً من الخبز إلى الصلحوخ. والمفروض أن يشكل ذلك للولايات المتحدة قوة تأثير هائلة على اسرائيل ولا أقول كلمة ضغطة»^(٢).

وكان يرى بأنه يجب التعاون والتضامن مع العرب وإقامة علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي الذي قدم المساعدات الكبيرة لمصر والعرب، والذي كان السادات يشعر أنه يعاديه شخصياً ويرى أن يستلم خصمه علي صبري الحكم بعد عيد الناصر. وكان محمد إبراهيم كامل يأمل ويتمنى أن تنجح مبادرة السادات ولكنه قال:

«وغلغبي عني وقتها أن هناك عاملاً ليس في المسبل يعمل على تقويض المبادرة وهدم أركانها، وكان هذا العامل المجهول آخر ما يخطر على التصور، كان أنور السادات نفسه»^(٣).

وقال كذلك في مذكراته «السلام الضائع»:

«وانها لماسة تاريخية أن يضع القدر مصر هذه المبادرة الرائعة والتي يتوقف عليها مستقبل منطقة الشرق الأوسط وبلقاني مصالح العالم واقتصاديات لفترة طويلة في يد أنور السادات من ناحية، وفي يد مناخيم بيغن من ناحية ثانية، ومن السخرية أن لجنة نوبل منحت بيغن مع السادات جائزة نوبل للسلام»^(٤).

كما ستوضح الأحداث والتطورات.

وطن فلسطيني بروابط مع الأردن - وأميركا لا تضغط على اسرائيل

حسب معلومات الرئيس كارتر قال بيغن بأن مؤتمر الاسماعيلية كان ناجحاً. ولكن السادات اعتبره مؤتمراً فاشلاً ونكسة للسلام. وفي الحقيقة، فإن عدم ظهور أي تقدم في المفاوضات بين مصر واسرائيل، جعل الرئيس كارتر يخشى أن تكون النتيجة الدائمة الوحيدة لزيارة السادات للقدس هي عدم انعقاد مؤتمر جنيف للسلام. فقام في نهاية السنة بزيارة للسعودية والهند وإيران حيث حضر إليها جلالة الملك حسين. وكان الرئيس كارتر يهدف إلى كسب تأييد الدولة العربية (المعتدلة) لمبادرة السادات. ولكنه سرعان ما وجد بأن بقية العرب قد قرروا عدم إصدار تصريحات مؤيدة لمصر، وأنهم فضلوا الصمت عنها أو انتقادها علناً، بينما كانوا يؤيدونها في الخفاء حسبما ادعى في مذكراته. ويبدو أن مساندة السعودية للسادات كانت على أساس أن يتجح في تحقيق الحل الشامل. وتعهدت السعودية بتمويل صفقة طائرات ف - ٥ - أميركية لمصر، واشتركت مع الكويت والامارات العربية المتحدة في تقديم مساعدة مالية قدرها: ألفا مليون دولار سنة ١٩٧٧. وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية، وجد كارتر بأن الملك خالد وولي العهد الأمير فهد مكانا على اطلاع ومعرفة حسنة بالأمور ومفاوضين شديدي المراس ومصرحين ويتمتعان بمزاج طيب، وأنهما كانا لا يجيدان عن التزامهما بقيام دولة فلسطينية. وأنهما كانا من القادة العرب الوحيدين الذين تمسكوا بهذا الالتزام بالسري والعلن. وذكر الرئيس كارتر بأن جميع الدول العربية تقريباً كانت ترى بأن دولة فلسطينية مستقلة في قلب الشرق الأوسط يمكن أن تكون بؤرة احتكاك وتأثير راديكالي، وبأن وطناً فلسطينياً بروابط مع الأردن سيكون مقبولاً أكثر. حسبما قالت بعض هذه الدول في تكتم:

«والقليل من العرب كانت لديهم الشجاعة لأن يذكروا ذلك علناً خوفاً من (الارهاب) من نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية السياسي في المحافل الدولية» (مذكرات كارتير).

أما سايبوس فانس فقد قال في مذكرات خيولات صعبة عن زيارة الرئيس كارتير للرياض:

«وكان كل من السعديين والأردنيين لا يلبثون في رفضهم تأييد السادات أو المفاوضات إلى أن يقبل الاسرائيليون مبادئ الانسحاب الكامل إلى حدود ١٩٦٧ وحق تقرير المصير الفلسطيني. وعندما وصلنا إلى أسوان في مصر في طريق عودتنا إلى الولايات المتحدة قال كارتير علناً بعد اجتماع مع السادات، أن على جميع الأطراف أن تعترف (بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني).... وأنه يجب التوصل إلى وسائل (تتمكن الفلسطينيين من المشاركة في تقرير مستقبلهم). وكانت هذه الصيغة التي توصلنا إليها «اثنون وكوات الرئيس وإناء على متن الطائرة من الرياض إلى مصر مقصوداً بها أن تقترب من دعم حق تقرير المصير للفلسطينيين دون استخدام العبارة ذاتها التي أصبحت في أذهان الاسرائيليين اسماً رمزياً لدولة فلسطينية مستقلة»^(١٦).

وأعلن كارتير أنه يجب الانسحاب إلى حدود أمنة ومعترف بها، وأن السلام يجب أن يكون كاملاً وأن لا يقتصر على مجرد إنهاء الحرب، ويجب أن يكون من الواضح هنا أن الرئيس كارتير الذي كان يناهز بحقوق الانسان، وبأنه من العدل ومن ضرورات السلام الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في تسوية شاملة، لم يكن يطلب أو يصر على مبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين، وإنما كان يطلب أن يسمح للفلسطينيين بـ (المشاركة) في تقرير مصيرهم ليس فقط مع الأردن، الوثيق الصلة التي يجب أن لا تقسم مع فلسطين والفلسطينيين، والذي كانت الضفة الغربية إحدى ضفتيه، وإنما بـ (مشاركة) و «فتوة» اسرائيل وهي العدو الذي اغتصب فلسطين ورفض الانسحاب منها، وكثيراً ما انكر «وجود» شعب فلسطيني. ولم تشر زيارة الرئيس كارتير لأسوان لمدة ساعة ونصف الساعة إلى أهدافها الرامية إلى تأييد مبادرة السادات ودفع بيغن نحو قبول نظام في الضفة الغربية تحت إدارة انتقالية اسرائيلية - أردنية - فلسطينية، يجري في نهايتها استفتاء لتقرير المصير يقرر السكان بموجبه إذا كانوا يريدون مواصلة هذا النظام، أو أن يقيموا اتحاداً فديراًياً مع الأردن.

ساعات العلاقات بين السادات وبيغن. ولم تحترم اسرائيل التزامات موشيه ديان بشأن القيود على بناء المستوطنات، واستمرت في إنشائها بأسرع ما يمكن في الأراضي المحتلة. وعلق الرئيس كارتير في مذكراته على هذا التصرف بقوله:

«وكما بدا باتناً نحرز بعض النجاح مع العرب، كان بيغن يطن عن إقامة مجموعات أخرى من المستوطنات أو يصدر تصريحات استفزازية».

وبالفعل كانت بعض هذه المستوطنات الجديدة تظل خالية إلا من بعض الحراسة. وكان البعض الآخر للتوحيه واقتصر هيكلها على:

«نقل بعض الحجارة، ووضع اتوبيسات قديمة وتكتك مستهلكة للمياه... وحفر بعض الخنادق وكل ما من شأنه أن يعطي مظهر بناء مستوطنات جديدة مع الاقتصاد في النفقات. وكانت الغاية منها استخدامها في المساومة لإحراز مكاسب لاسرائيل في المفاوضات، وباختصار كانت الفكرة إحياء لزمين مبادلة الأحجار الكريمة والذهب وسن الفيل بمقود الخنز والمرايا الرخيصة. كانت اهانة لا أدري ما إذا كان يفعل (شيلوك) لو كان في زماننا هذا أكثر مما يفعله بيغن»^(١٧).

ويضيف محمد ابراهيم كامل بأن عيزر وايزمان، وزير الدفاع في ذلك الحين، ذكر في كتابه عن معركة السلام عن الخداع الذي كان لا يوافق عليه وقال:

«كان الرأي السائد أنه لو وافق المصريين على هذه المستعمرات تكون قد كسبناها، أما إذا رفضوها فستطيع اسرائيل أن تظهر بمظهر الكريم وتتنازل عن هذه المستعمرات الجديدة مقابل الحق في الاحتفاظ بالمستوطنات القديمة».

كما ذكر:

«والآن كنا على وشك أن نبدو بالمظهر الذي كان أكثر اعداء السلبية تشدداً قد صوروها اليهودية: تجار مخادعين يستغلون بدهاء كل فرصة متاحة لتحقيق كسب ويتكلمون بمهولهم [تعداتهم] كلما كان ذلك يحقق لهم منفعة»^(١٨).

أضافة إلى أن تصريحات بيغن كانت تثير السخط، فإنها كانت تعرض للخطر بصورة كبيرة امكانات السلام ومركز السادات في مصر والعالم العربي، حسب رأي الرئيس كارتر. كما اشارت الفارات الاسرائيلية المتكررة على لبنان الازمات والتوتر. وتسبب كل هذا في سيل من الرسائل الخشنة المتبادلة بين واشنطن وبيغن. وأصبحت محاولات فانس لإبقاء المفاوضات مستمرة أمراً صعباً. وعندما جاء محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية المصري إلى القدس ليحضر اجتماع اللجنة السياسية المصرية الاسرائيلية المشتركة، وجد بيغن متصلاً في موقفه كالسابق، ويريد الاحتفاظ بمستوطنات العريش ورفع وبغوات اسرائيلية للدفاع عنها. وقال بيغن إنه «جرح للغاية» لأن صحافي مصري نشر مقالاً شبه فيه بيغن بـ (شيلوك)، وأن مقال السادات في مجلة (اكتوير) تضمن «تعديات» على كرامته. وذكر محمد ابراهيم كامل لبيغن بأن العرب ساميون، وأن رأي الصحفي المصري رأي شخصي، ثم سألته أن يفسر التصريح الذي يثته الإذاعة الاسرائيلية عن أن السادات أبلغ بيغن بأن زعماء منظمة التحرير هم «عملاء للاتحاد السوفياتي»، ومفزي تكرار اذاعة هذا التصريح كل نصف ساعة منذ وصول الوفد المصري. فارتبك بيغن قليلاً ولكنه أكد أن السادات قال له ذلك، وأن الخير وصل للإذاعة عن طريق أعضاء الكونغرس الأمريكي الذين كانوا قد سمعوه منه. وخلال مأدبة عشاء رسمية أطلق بيغن عبارات مسيئة أشار فيها إلى صغر سن وزير الخارجية المصري في حضور وزير الخارجية الأمريكي فانس ووفد زائر من لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأمريكي. فاستاء الوزير المصري وفانس والنواب الأمريكيون. وفي كلمات محمد ابراهيم قال بيغن:

«وهو في حالة النشوة لسماع صوته المزجج: «كيف يجرؤ هذا القادم من مصر أن يطلب منا أن نعيد تقسيم عاصمتنا القدس بعد أن توجدت؟ ابرهي أن اذهب إلى القاهرة وأطالبه بتقسيمها؟ ويطلب بانسحابنا إلى حدود ما قبل سنة ١٩٤٧. انسي أننا كنا ندافع عن ارواحنا وأولادنا ضد جربهم الهجومي؟ والأكثر من ذلك يطلب بحق تقرير المصير للفلسطينيين العرب. لماذا؟ لينشأ دولة اراهابية على ابرابنا ليزيح سناننا وطغائنا؟... إن العرب تمتعوا بحق تقرير المصير في إحدى وعشرين دولة، وهم يريدون أن ينشئوا دولة جديدة بتقرير المصير ليقضوا على مصيرنا. انني أقولها صريحة عالية: لا لتقسيم القدس... لا لتسليم إلى حدود ١٩٤٧... لا لحق تقرير مصير اراهابيين»^(١).

إلى هذا الحد وصلت وقاحة بيغن ومغالطاته وتشويهه للحقائق وإنكاره لحقوق أصحاب الأرض. وعندما وصلت أنباء تعنت الجانب الاسرائيلي وعبارات بيغن المهينة إلى السادات، قرر سحب الوفد المصري وهدد بوقف محادثات السلام كلياً. ولكن الرئيس كارتر اتصل به هاتفياً وطلب منه أن يقي الفريق المصري في القدس، فرفض السادات ذلك ولكنه قبل أن يذهب الوفد العسكري الاسرائيلي إلى القاهرة للمشاركة في اجتماعات اللجنة العسكرية، لأن السادات كان يثق بوزير الدفاع الاسرائيلي عيزر وايزمان. ونتيجة للإحباط والحرع اللذين شعر بهما السادات، أعلم الولايات المتحدة أنه يستعد لنبد المحادثات مع اسرائيل فأخذ الرئيس كارتر يفتش عن مخرج للطريق المسدود. ولأول مرة بحث مع بريجنسكي، مستشاره للأمن القومي، في إمكانية دعوة السادات وبيغن إلى كامب ديفيد لإجراء مباحثات حثية مع الرئيس الأمريكي. وعندما طلب رأي كيسنجر في هذه الفكرة نصحه كيسنجر أن لا يشير بعد اجتماعه بالسادات إلى أي اتفاق ملموس خشية أن يتسبب ذلك في تصلب اسرائيلي. كما نصحه بأن يقتنع السادات بأن أميركا لن تترك وحده وأنها ستضغط لإحراز تسوية. وقال له كيسنجر بأنه يعتقد بأن بيغن لا ينوي التخلي عن الضفة الغربية، أو إخراج المستوطنين الاسرائيليين من سيناء، ولكنه يظن بأن هؤلاء سيفادرون سيناء في النهاية باختيارهم إذا وضعوا تحت حماية المصريين.

وسجل الرئيس كارتر في مذكراته بتاريخ ٢ شباط/ فبراير ١٩٧٨، بأنه بعد مشاوراته مع مستشاريه قرر القيام بسمي حيري، ووضع خطة تحرك واضحة يجب أن تكون صالحة لأن يقبل بها بيغن عند المجابهة إذا تمكن (كارتر) من الحصول على تأييد كامل من الشعب الأمريكي. ثم أضاف كارتر بأنه لا يعرف مدى التأييد الذي يحظى به وأنه على كل حال سيقوم بمصعاه.

جاء الرئيس السادات مع زوجته إلى كامب ديفيد في شباط/ فبراير ١٩٧٨، وشكاً للرئيس كارتر بشأن احباطاته في مقابل ما قدمه للاسرائيليين مما لم يطمحوا به من مفاوضات مباشرة مع العرب

واعتراف بكيانهم في الشرق الأوسط وبوجود إسرائيل». ويأتى الاسرائيليين رغم كل ذلك لم يكونوا مستعدين للسلام. وقال السادات لكارتر بأن أوامره زالت بسبب موقف بيغن «السخيف المضحك». وأنه عندما أثار بيغن مسألة المستوطنات الاسرائيلية في سيناء، ظن (السادات) أن ذلك كان مجرد «نكتة». ولم يقبل السادات بمشروع «الحكم الذاتي» الذي عرضه عليه بيغن ووجده مختلفاً عن المشروع الذي عرض بيغن على كارتر خطوطه العريضة. وكان السادات يشعر بالمرارة. وحاول كارتر أن يقنع السادات بأن يسمح لبعض الاسرائيليين في البقاء في سيناء تحت حماية الأمم المتحدة، فلم يقبل السادات بذلك مطلقاً. غير أنه قبل ببقاء القدس موحدة مع سيادة مشتركة في مواقع الأماكن المقدسة. وأراد السادات أن تتدخل الولايات المتحدة بحزم في عملية السلام لأنه غير قادر على أن يتفاوض مع الاسرائيليين بمفرده بصورة مجدية. ولكن السادات حسب تقديرات فانوس كان:

«مصمماً على أن لا يدع زعماء عرباً آخرين يعرقلون سياسته السلمية حتى ولو أدى ذلك إلى أن يستمر بدونهم»^(١٧).

وكان يرى أنه يجب أن يكون هناك ترتيب للصفة الغربية يستطيع أن يدافع عنه باعتباره يوفر أدوات حق تقرير المصير للفلسطينيين والانسحاب الاسرائيلي:

«وكان الجانب الأمريكى ملتقاً بأنه إذا تحقق ذلك، فإن السادات مستعد لتوقيع معاهدة سلام حقيقي مع إسرائيل».

وطالب الأمريكيون من السادات أن لا يقطع المباحثات مع إسرائيل رغم استيائه واستياء السعودية وأصدقاء أميركا العرب الشديد من أميركا وخيبة أملهم فيها، لأنهم مقتنعون بأن تصلب إسرائيل يعتمد على مساعدات أميركا العسكرية والاقتصادية. وقال الجانب الأمريكى بأن إصدار تصريح بأن المباحثات قد توقفت ستكون له آثار سلبية خطيرة بعد أن جعلت زيارة القدس من السادات «رجل دولة» ورسولاً للسلام. خلال ساعات. ويأتى من الأفضل أن يلاحق الناس إسرائيل بالتساؤل عما فعلته رداً على ما قدمه السادات. وقال كارتر بأن الاسرائيليين يقتربون من فكرة التخلي عن الأرض، وأنهم إذا تصوروا بأن الرأي العام الأمريكى يؤيدهم فلن ينسحبوا منها. وأن الرأي العام تغير لصالح إسرائيل عندما أعلن السادات سحب الوفد المصرى من مباحثات اللجنة السياسية في القدس، وأنه من دون السادات ومن دون الرأي العام الأمريكى لا يستطيع إجبار إسرائيل على تغيير موقفها، وأنه يستهدف كسب تأييد بعض زعماء الكونغرس وزعماء اليهود إلى جانبه. وبالفعل، قام الرئيس كارتر بجهد شرس موقف إسرائيل المتصلب المعرقل للسلام، واجتمع مع زعماء الجاليات اليهودية في أميركا. واكتسب بعضهم إلى جانبه واقتنعهم بأن إسرائيل تعمل عن قصد لإضاعة الفرصة الطيبة التي خلقتها مبادرة السادات. واجتمع كذلك بأعضاء لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الشؤون الدولية في الكونغرس، واجتذب عدداً منهم إلى صفه، وأعلن قانس بأنه يجب إزالة المستوطنات. وصدرت عن البيت الأبيض وزارة الخارجية الأمريكية حملة واسعة اعتبرها دايان معادية لإسرائيل وتظهر موقفها بشكل «فظاس ومتعدي» رافض المقترحات التي يمكن أن تجلب السلام. وتجاوبت الصحافة الأمريكية مع الرئيس كارتر بصورة تاييدية، وساند بعض أصدقاء إسرائيل في مجلس النواب والشيوخ من يهود وغير يهود في مديحه للسادات ونقده لبيغن وساعت العلاقات بين كارتر وبيغن. ولكن كل هذا لم يدفع إسرائيل لأن تصدر إعلان مبادئ عن القضية الفلسطينية أو تقرير المصير للفلسطينيين. كما وأنه لم يكن من الصعب جداً على إسرائيل أن تسترجع التأييد لها وأن تضغط على الرئيس كارتر، خصوصاً وأن انتخابات الكونغرس لم تكن بعيدة، وإسرائيل واللوبي الصهيونى يعرفان كيف يستغلان هذه المناسبة. وبالفعل قام الرئيس كارتر بالإدلاء بتصريحات نشرتها جريدة النيويورك تايمز في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٨:

«غير فيها عن اعتقاده بأن تسوية الشرق الأوسط ستحقق دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية. وأن مستقبل الضفة الغربية سيعتبر بدرجة أساسية على المشروع الذي أعده مناخيم بيغن لنسج الحكم الذاتى للفلسطينيين العرب. وأن التسوية الدائمة لمشكلة الشرق الأوسط لن تتطلب انسحاباً كاملاً من الأراضي العربية المحتلة. وأن الاعتبار الأهم في سياسته والذي سيستمر هو أمن إسرائيل فوق كل شيء»^(١٨).

وكانت هذه التصريحات مخالفة لما كان قد اتفق عليه مع مصر من ضغط على اسرائيل لتكون اكثر ليونة في موقفها نحو حلول عادلة معقولة. واطهرتنا التناقض والتأرجح بين كارتر رجل المبادئ والعدالة، وكارتر الحريص على مركزه السياسي والانتخابي. وفي مصر أكد السفير الأمريكي ايلتس لوزير الخارجية المصري، بأن ما نسب من تصريحات للرئيس كارتر لا يشكل تبديلاً في موقف الرئيس الأمريكي، وأكد له كذلك بصفة خاصة بأن الولايات المتحدة لا تقبل مشروع بيفن للحكم الذاتي أساساً صالحاً للتسوية، لأنه لا يمكن الشعب الفلسطيني من المشاركة في تقرير مصيره. واكتفى السادات بهذه التأكيدات ولم يقبل أن يرسل كتاباً اعتراضياً للرئيس كارتر.. ورغم تذبذب وتأرجح مواقف كارتر، فإن السادات استمر في التساهل اكراماً له -«خاطر» الرئيس كارتر، ولو على حساب الحقوق العربية والتضامن العربي. وعلل ذلك بحرصه على المحافظة على الدور الأمريكي كـ«شريك كامل». ووصل الأمر بمحمد ابراهيم كامل إلى أنه بعد زيارة السادات للنمسا في تموز/ يوليو حيث قابل وايزمان أن قال للسفير الأمريكي ايلتس الذي كان يثق به:

«إن الرئيس السادات يعمل باخلاص من أجل تحقيق السلام الشامل، وهو مستعد لاتخاذ قرارات شجاعة في هذا السبيل، ولكنه - أي السادات - كما لا يخفى على ايلتس يشتت أحياناً ويرتكب بعض الأخطاء والتجاوزات والمخالفات. وهو يثق في السفير ايلتس ويوحي له بإفكاره بصوت عال. ولاني أرجو منه عدم استغلال هذا الضعف الذي يعتري شخصية السادات في بعض الأحيان، بأن ينقلها إلى حكومته فتقوم هذه برصد هذه الأخطاء والمخالفات عليه وتكبله بها وتبني مواقفها على أساسها فهذا أسلوب غير عادل وغير شريف. قلت إنني سمحت لنفسي بمصارحته بهذا الأمر لاني أثق فيه من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنه رجل ذكي وأنا أعلم أنه يدرك تماماً ما يقصده، ولا داعي للتظاهر بيننا بغير ذلك».

ولم تبد علامات دهشة على ايلتس، ولكنه أجاب بأن السادات هو الرئيس وأنه هو سفير من واجبه أن يحيط بحكومته علماً بكل شيء^(٣٠).

بعد السادات جاء دايان المعتدل في رأي الجانب الأمريكي إلى واشنطن، وشاهده الرئيس كارتر وهو يعلن على شاشة التلفزيون الأمريكي بأن الإدارة الأمريكية معادية لاسرائيل، ولا يمكن أن تكون (بعد الآن) وسيطاً أميناً. وأن موقف سايروس فانس بشأن المستوطنات يختلف عن موقف كارتر، ويقول الرئيس كارتر إن ما من شيء في أقوال دايان كان صحيحاً. وشرح دايان وجهة النظر الاسرائيلية بشأن القرار ٢٤٢، وقال بأنه نظرًا لعدم وجود اتفاق عام على تفسير هذا القرار، فإن لكل طرف الحق في التمسك بتفسيره الخاص له وبطريقته في حل مسألة الضفة الغربية في المفاوضات، و

«كان هذا نفيًا للموقف الاسرائيلي الرسمي الذي يرجع إلى ١٩٦٨ والقائل بأن القرار ٢٤٢ يتطلب الانسحاب على الجبهات جميعاً. وتعهد بيفن نفسه في حزيران [يونيو] ١٩٧٨ بالوفاء بالتزامات الحكومات السابقة»^(٣١).

السادات يسأل شامتاً: «هل أدبوهم (الفلسطينيين) ولا لسه»

في ١٤ آذار/ مارس ١٩٧٨ هاجمت اسرائيل لبنان بعد غارة فلسطينية على ساحل فلسطين ابدت قرب حيفا المحتلة، وكان الهجوم الاسرائيلي عنيفاً اشترك فيه أكثر من ثلاثين ألف مقاتل في البر والبحر والجو، ودمر عشرات القرى اللبنانية، وكان القتل من اللبنانيين والدينيين والفلسطينيين دون تمييز بين طفل أو امرأة أو رجل مدني أو مقاتل. وكانت مقاومة الفلسطينيين واللبنانيين مقاومة بأسلحة أنزلات خسائر فادحة بالاسرائيليين. وعندما اتصل محمد ابراهيم كامل بالرئيس السادات في اليوم التالي ليعرض عليه البيان الذي أعده باسم وزارة الخارجية حول العدوان الاسرائيلي. أظهر السادات شماتته وقال ضاحكاً: «هل أعطوهم الطقة والالسه؟»، وعندما لم يفهم وزير الخارجية ما يقصده السادات، قال السادات: «يعني ادبوهم والالسه»^(٣٢).

واندهش السادات عندما شرح له الوزير الدفاع الفلسطيني بالسل ضد الاسرائيليين. ثم تبين لمحمد ابراهيم كامل فيما بعد أن السادات كان يعلم عن طريق الاستخبارات الاسرائيلية، قبل أن ينام في الليلة السابقة، عن الهجوم الاسرائيلي. وكان السادات غاضباً على منظمة التحرير الفلسطينية لأنها انضمت إلى

جبهة الرفض، وكان يعتقد بأن الغارة الفلسطينية كانت موجّهة ضد مبادرته، وقُصد منها إخراجِه أمام الدول العربية، وأوعز السادات لوزير الاعلام ورؤساء الصحف المصرية:

«القيام بحملة اعلامية ضخمة لتجريح الموقف السوري وتكريته (وكشف عوراته)، ببيان زيف موقف سوريا مما تدعيه من صمود وتصمد وتقاسم جيشها عن مواجهة الغزو الاسرائيلي الذي يعتدي على سيادة لبنان وعن الدفاع عن المقاومة الفلسطينية»^(٣١).

ورفض السادات أن يوقف حملته ضد سوريا، حتى بعد أن بينَ له وزير خارجيته مخاطرات احراج سوريا حتى لا تضطر للاشتباك مع اسرائيل، وفي وقت ووضِع ليس من اختيارها، معلماً حدث لعبد الناصر عندما غيّره الكثيرون من العرب بالاحتماء وراء قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة. وكان انفعال السادات وغيظه أقوى من هذه الاعتبارات. ولكن السادات ما لبث أن طلب من الرئيس كارتر أن يحصل على جعل اسرائيل تسحب قواتها من لبنان. وكان بيغن قد أرسل إلى الرئيس كارتر رسالة يطلمه فيها أن القوات الاسرائيلية ستدخل جنوب لبنان لتدمر قواعد منظمة التحرير فيه، وأنه سيؤجل زيارته لواشنطن بضعة أيام. وذكر الرئيس كارتر في مذكراته أن الاسرائيليين قتلوا أكثر من ألف مدني غير محارب في هذا الهجوم، وشردوا أكثر من مائة ألف من مساكنهم فأصبحوا من دون مأوى، وخسر الكثيرون منهم أعمالهم وموارد رزقهم. وبدا للرئيس كارتر بأن الهجوم على لبنان رداً على الغارة الفلسطينية، كان رد فعل فظيع مبالغ فيه. وقلق وانزعج بشكل خاص لأن اسرائيل استعملت في الغزوة أسلحة أميركية منها القنابل العنقودية القاذبة الفلطمية، وذلك بصورة تخالف اتفاقية بيعها من أميركا لاسرائيل. ويعترف فانس في مذكراته خيارات صعبة، أنه أرسل كتاباً إلى الكونغرس رداً على استفسارات من عضوي الكونغرس بول فندلي وتشارلز ولان، قرر فيه أن استخدام اسرائيل للأسلحة الأميركية في غزو لبنان «قد يكون» خرقاً لقانون ضبط تصدير السلاح، وأنه:

«لو أن الخطاب قرر أن خرقاً قد وقع، لكن يوسع الرئيس أو الكونغرس أوتوماتيكياً أن يوفقا أي مساعدة عسكرية لاسرائيل»^(٣٢).

وبير فانس التماساً مع اسرائيل بأن اهتمام الحكومة الأميركية الرئيسي «هو التزام اسرائيل بأمر الأمم المتحدة بالانسحاب»، وأن اسرائيل كانت تفعل ذلك. ولهذا السبب لم يشأ الجانب الأمريكي أن يثير أزمة «ذات أثر مضاد»، واقتصر الأمر على مجرد «الاعتراض» في مقابل أرواح ألف مدني وتشريد وتعذيب مائة ألف. وأتاح الغزو لاسرائيل أن تقيم جيئاً عازلاً عميلاً لها على امتداد حدود لبنان الجنوبية، تسيطر عليه ميليشيا تابعة لاسرائيل بقيادة الرائد سعد حداد. وزاد هذا الوضع في تشابك القضية اللبنانية مع عملية حل النزاع والسلام بين العرب واسرائيل. وعلق فانس على الانسحاب الاسرائيلي في لبنان بقوله:

«قدمت الأزمة اللبنانية دليلاً مهماً على أن بيغن سيستجيب عندما يفهم أن الرئيس مصمم على أن أسلوباً معيناً للسلوك الاسرائيلي يضر بالمصالح الأميركية يجب أن لا يستمر. وكانت المسألة محل البحث هي المحاولة الاسرائيلية بعد انسحابها من لبنان لأن تقوي سرّاً القوات المسيحية الصديقة في الجنوب»^(٣٣).

وهذا التعليق يبيّن على التساؤل عما إذا كان تمسك اسرائيل بمكاسبها العدوانية في فلسطين والأراضي العربية وتكريضها المستمر للسلام العالمي للخطر، لا يضر المصالح الأميركية وحتى بمصالح حلفائها معها، ولذلك فهي لا تجبر اسرائيل على الاعتدال والارتداد عن العدوان، وهو ما تستطيعه عند تعرض مصالحها للخطر حسب تعليق فانس على الانسحاب من لبنان. وكان من الطبيعي أن تضعف ثقة الدول العربية بدور الرئيس كارتر بعد الغزو الاسرائيلي للبنان واحتلال جنوبيه. فقد كانت:

«الولايات المتحدة قد اُكثت مراراً للعديد من العواصم العربية، بأنها لن تسمح بأي عدوان اسرائيلي على لبنان»^(٣٤).

وعندما اتخذ مجلس الأمن قراراً يقضي بالانسحاب اسرائيل أيدته الولايات المتحدة، ولكنها لم تستطع حمل اسرائيل أن تسمح للقوات الدولية بأن تنتشر على الحدود اللبنانية فوقفت عند حدود الليطاني، فانكشف تخاذل الرئيس كارتر. ونصحت الحكومة الأميركية الرئيس الياس سركيس بأن يرسل كتيبة من الجيش اللبناني إلى جنوب لبنان كرمز للسيادة اللبنانية، ولكن السفير الأمريكي سرعان ما اتصل به وطلب

منه وقف تحرك الكتيبة اللبنانية بسبب رفض اسرائيل لتمرکزها في الجنوب. وتخاذل الرئيس كارتر مرة اخرى.

في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٧٨ اثناء وجود القوات الاسرائيلية في لبنان، جاء بيغن وزوجته إلى واشنطن. وفي هذه الزيارة تحدثا لكارتر وزوجته عن حياتهما الأولى، وعن قتل والدي بيغن وأخيه الوحيد في (الحرق) المزعومة وعن سجن بيغن في بولندا ولتوانيا لنشاطاته السياسية. وتولد لدى كارتر تفهم أفضل كثيراً لبعض مواقف بيغن. ووصف بيغن زيارة السادات للقدس بأنها كانت مجرد «إيساءة فخمة»، «وشكاً» من أن مصر تريد «انسحاباً كاملاً» و «دولة فلسطينية». وقال له كارتر بأن ذلك ليس صحيحاً قطعياً، وأنه (كارتر) يعرف ذلك على وجه الحقيقة. وسأل كارتر بيغن عما يمكن أن يفعل لتحقيق السلام إذا كان رايه (راي كارتر) عن موقف السادات صحيحاً، فلم يتجاوز رد بيغن في الواقع ما كان يردده من قبل. وكان موقف بيغن قد ازداد قوة في محادثاته مع كارتر نتيجة للعملية الفدائية الفلسطينية، بعد أن كان الرأي العام الأمريكي وقطاع مهم من الرأي العام الاسرائيلي ينتقدان موقف اسرائيل من مسالتي المستوطنات والانسحاب. أما الآن فقد انتقل اهتمام مؤيدي اسرائيل في الولايات المتحدة من عملية السلام إلى أمن اسرائيل وسلامتها. كما قال فانس لكارتر بأن امكانية جعل بيغن يغير موقفه من الضفة الغربية والمسالمة الفلسطينية قد انتهت، ولا ريب أن الرئيس كارتر أدرك من تعامله مع بيغن أن هذا الصهيوني الارهابي الذي قال بأنه ولد «طبيعياً» في بولندا... ولكنه تاريخياً من مواليد القدس

ولم يتخل عن مطامعه وتصلبه وأنه لم يكن يفرق كثيراً بين معتدل عربي ومتطرف فهو كان يرى «أن الفارق بين المعتدلين العرب والمتشددين العرب كما يلي: المعتدلين العرب يريدون اغراق شعب اسرائيل في بحر الوجود العربي الواسع... والمتشددون العرب يريدون اغراق شعب اسرائيل في البحر الحقيقي. هذا هو الفرق»^(٣).

في نهاية اليوم الأول من المباحثات، أعلن كارتر صراحة بأن العقبة في طريق السلام تكمن حسب رايه في نية اسرائيل الواضحة في الاحتفاظ بسيطرة ابدية على الضفة الغربية، وحذر كارتر بيغن بأنه إذا لم ينتهز فرصة السلام فإنها ستضيع بسرعة. واشتكى بيغن من أن رأي الجانب الأمريكي في السياسة الاسرائيلية سلبي فيها كلها، وأنه لم يقدر مدى ما قطعت اسرائيل منذ رفضها مجرد التحدث عن الضفة الغربية. واثمر مرة أخرى أن القرار (٢٤٢) يتطلب الانسحاب على الجبهات كلها. وفي الاجتماعات مع بيغن لخص له الرئيس كارتر الفهم الأمريكي لما ترفضه اسرائيل وهو ما اشتد بلادات بيغن:

- ١ - رفض الانسحاب عسكرياً أو سياسياً من أي جزء من الضفة الغربية.
- ٢ - رفض وقف بناء المستوطنات أو وقف توسيعها.
- ٣ - رفض سحب المستوطنين الاسرائيليين من سيناء أو حتى إبقائهم تحت حماية الأمم المتحدة أو مصر.

- ٤ - رفض الاعتراف بأن القرار (٢٤٢) ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة.
 - ٥ - رفض إعطاء الفلسطينيين العرب سلطة حقيقية أو صوّماً في تقرير مستقبلهم، إلى المدى الذي يستطيعون فيه اختيار الانضمام للاردن أو لإسرائيل أو لاستمرار ما سمي بـ «الحكومة المؤقتة».
- ورد بيغن بأن هذا العرض يضفي صفة سلبية على الموقف الاسرائيلي إلا أنه لم ينكر أي جزء منه. ولقد شعر الرئيس كارتر بالاحباط الشديد، وجالت في خاطره فكرة التخلي عن معالجة قضية الشرق الأوسط. ولم يذكر كارتر في مذكراته إذا كانت قد جالت في خاطره فكرة حجب المساعدات الأمريكية الضخمة عن اسرائيل التي تمكنها وتشجعها على التصليب والعدوان، وإذا كان وقف هذه المساعدات سيدخله في محاذير وصراع مع القوى الصهيونية والأطراف المؤيدة لها، ولكنه اكتفى بذكر أنه كان واضحاً لجميع المفاوضين بأنه ما لم يحدث تبدل في مواقف بيغن، فإنه سيصبح عائقاً لا يمكن تجاوزه لإحراز المزيد من التقدم. ونقل كارتر هذه القناعة لقادة الكونغرس الذين كانوا يؤيدون اسرائيل. وعندما جاء بيغن إلى واشنطن في أول أيار/ مايو ليشترك في الاحتفال الأمريكي بالذكرى الثلاثين لقيام دولة اسرائيل، سجل الرئيس كارتر في مذكراته بأنه قال له بأن السلام في الشرق الأوسط بين يديه (يدي بيغن)، وأن لديه الفرصة الفريدة لتحقيق السلام أو لإجهاضه. وأن العرب يريدون السلام حقاً

وخصوصاً السادات. وكان تقدير الرئيس كارتر أن يبغى أن يتخذ الخطوات اللازمة لتحقيق السلام لاسرائيل، وأنه سيضيق الفرصة التي ربما لا تجيء مرة ثانية. ورغم كل هذا وقف كارتر والقي خطاباً في حفل ذكرى قيام اسرائيل في حديقة البيت الأبيض، الذي دعا إليه مائتي حاضماً يهودي وحضره حوالي ألف ومئتا مدعو اندخلوا إلى الساحة الجنوبية من الحديقة. ووعد كارتر في خطابه بتقديم التأييد الدائم لاسرائيل، وعرض اقامة نصب تذكاري اميركي لضحايا (المحرقة)، وصافح هو وبيغن جميع الحاضرين. ووصف كارتر هذه (التجربة) بأنها إيجابية «وتفرح القلب». ورغم وعود كارتر الطبية لاسرائيل استمرت مشاكله مع اليهود الأميركيين. وبعد بضعة أيام من الاحتفال، اضطر الحزب الديمقراطي الذي ينتمي إليه كارتر إلى تأجيل مائتين رئيسيتين لجمع التبرعات للحزب في نيويورك ولوس أنجلوس، لأن عدداً كبيراً من أعضاء الحزب ألغوا حجوزاتهم لحضورهما. وهكذا يستمر ضغط الصهاينة وانصارهم على حزبهم ورئيسهم حتى عندما يؤكد أن اهتمامه الأول هو أمن اسرائيل الدائم.

كان واضحاً للجانب الأميركي بأن اسرائيل تسعى لعقد معاهدة سلام ثنائية منفردة مع مصر، تعزلها عن الدول العربية وتتضمن أقل الالتزامات فيما يتعلق بالفلسطينيين. وأن اسرائيل لن تبذل موقفاً بالنسبة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ما لم تقتنع بأن السادات لن يوقع معاهدة سلام من هذا النوع. ولكن رغم كل تصلب وطمع اسرائيل وتصلب بيغن بمواقفه المتصلبة في مواجهة محاولات الرئيس كارتر وحكومته، فإن الولايات المتحدة استمرت في محاولاتها لإقناع العديد من الدول في افريقيا وآسيا ومنها الهند المساندة للحق العربي، بأن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بحجة أن ذلك يخرجها من عزلتها، ويؤثر تأثيراً إيجابياً نحو السلام على سياستها. وهذه الحجة تشبه الحجة التي استخدمت لتبرير اغداق الأسلحة المتطورة الجبارة الوفيرة على اسرائيل، على زعم أن القوة الساحقة في يد اسرائيل تجعلها تشعر بالامان والسلامة فتصبح أكثر استعداداً للاعتدال واللينونة. وبالطبع، ثبت أن هذا التبرير أو هذا الظن كان كاذباً أو خائباً، وأن المزيد من الأسلحة زاد من مقدرة اسرائيل على العدوان وقابليتها واقدامها على استخدام القوة المسلحة لتحقيق مآربها وأطماعها. وإضافة إلى ذلك، كانت الولايات المتحدة تضغط على مجموعة الدول الأوروبية لكي تمتنع عن اتخاذ مبادرات أو بذل جهود وضغوط لحل النزاع العربي - الاسرائيلي، رغم حيوية مصالحها في الشرق الأوسط وضرورة احلال السلام العادل فيه. وكانت الولايات المتحدة تدعي أن تدخل الدول الأوروبية ناهيك عن الاتحاد السوفياتي يعرقل جهود السلام الأميركية.

بعد زيارة لنائب الرئيس مونديل لاسرائيل ومصر عاد متشائماً، فقرر كارتر أن يكلف وزير خارجيته فانوس بالاجتماع مع وزير خارجي مصر واسرائيل على أرض محايدة، وتم اختيار قلعة ليدز في بريطانيا مكاناً للاجتماع. وفي اجتماع قلعة ليدز الذي عقد في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧٨، حاول فانوس أن يجعل الجانب المصري يدخل في المباحثات تنازلات جديدة كان السادات قد ذكرها لوايزمان عندما اجتمعا في النمسا. ولكن وزير الخارجية المصري رفض إقحامهما وحصل على موافقة السادات بريقياً على ذلك. وعلى كل حال، فلم ينتج عن لقاء ليدز أي تقدم، فقد أصّر الوفد الاسرائيلي برئاسة موشيه دايان على اللف والمراوغة، ولم يتمكن من إخفاء نيات اسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي العربية ورفض الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وذلك في حضور الوفد الأميركي الذي كان يوجه بعض الأسئلة لدايان لها مضمون انتقادي. وامتدح محمد ابراهيم كامل عضو الوفد المصري الدكتور أسامة الباز، وقال في مذكراته:

«وانتهى على ذلك الاجتماع الأول بعد أن دام أربع ساعات. والحق أن أسامة الباز سيطر تماماً على هذا الاجتماع، ولم يفلح الجانب الاسرائيلي مرة واحدة في احرابه أو تمييزه عن الرد على أي سؤال أو استفسار رداً شافياً واضحاً مفصلاً وكان نجم الاجتماع بلا مراء، مما ملأنا بالفخر، وحلّ أعجاب الجانب الأميركي، وادى إلى شعور الاسرائيليين بالاحباط».

وقد وصف دايان أسامة الباز في الفصل الخاص بالاجتماعات ليدز بما يلي:

«أن المتحدث المصري الرئيسي «الباز»، وهو قانوني خريج جامعة هارفرد، واسع الاطلاع حاد قطع نصيف ضعيف البنية ذو وجه شاحب، وكان يحاول الابتعاد عن الجانب الاجتماعي لهذه المحادثات بقدر الامكان.

وكان يجلس صامتاً عند الغداء يلتقط طعامه، ولكنه يعود إلى الحياة على مائدة المباحثات، وكانت قوته تكمن في حدة لسانه وبرايته الفائقة بأي موضوع مطروح للبحث، وفي وضوح صياغاته وأجوبته القاطعة في المناقشات والتي كانت تنسم بالتهجم في بعض الأحيان. ولا أستطيع القول عما إذا كان ملتزماً حقيقة بأحراز اتفاق سلام أم لا^(٣٧).

وفي الجانب الأمريكي كان تقييم فانس الضمني لنتائج مباحثات قلعة ليدز قوله، انه لربما كان من أهم نتائج مؤتمر ليدز أنه للمرة الأولى منذ حقب شارك الاسرائيليون والمصريون في طعام عشاء واحد، وأنه لا فائدة من استمرار أمريكا في محاولة التوسط بين مصر واسرائيل للتوصل إلى اتفاق على مبادئ عامة للسلام. ووجد بأنه يجب أن يقدم مشروع أمريكي لتسوية شاملة تتضمن ترتيبات للسلام بين مصر واسرائيل مع عملية حكم ذاتي للضفة الغربية. وبالفعل بعد مغادرة قلعة ليدز، ابتدا سوندرز بوضع مسودة لوثيقة أصبحت بعد الكثير من التعديلات أساس إطار كامب ديفيد للتسوية الشاملة.

في هذه المرحلة كان السادات محرجاً ويشعر بالإحباط والغضب الشديدين. وكان يرى أحلام مبادرته تتبخّر، وأخذ يتبادل التصريحات العلنية مع بيغن الواحد ضد الآخر. وزاد غضبه أن الاسرائيليين رفضوا اقتراحه بشأن إعادة مدينة العريش لمصر وجبل سيناء ليقيم عليه معابد للديانات الثلاث يخلد اسمه، ولتحسين موقفه أمام خصومه العرب الذين كانوا مقتنعين بأنه ينجرّف نحو صلح مفقود مع اسرائيل. وفي الوقت نفسه، بدا يجذ بأن الرئيس كارتر متردد في أن ينفذ وعده له بأن تدخل الولايات المتحدة كمشريك كامل في مساعي ومفاوضات التسوية، وذلك بغية تجنب المشاكل السياسية التي سيواجهها الرئيس الأمريكي إذا نفذ عهده له. ويذكر محمد ابراهيم كامل بأن السادات شكاً لأثرتين من أن البنتاغون ما زال يزيّد اسرائيل مرتين في اليوم الواحد بالمعلومات التي تتعلق بأمن مصر عن طريق الأقمار الصناعية الأمريكية، بينما لا تملك مصر صنوراً جوية عن اسرائيل. وأعرب السادات عن دهشة لسماع أمريكا لاسرائيل بأن تستغلها بهذا الشكل. وعندما أعلن السادات بأنه لن تكون هناك مفاوضات أخرى وطلب أن يغادر الوفد العسكري الاسرائيلي مصر، ظن كارتر بأن السادات يحاول الضغط على الولايات المتحدة لكي تلعب دوراً أعمق في نزاع الشرق الأوسط. وسجل كارتر في مذكراته بتاريخ ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٧٨ بأن السادات كان يجتمع بالراديكاليين العرب ليصلح علاقاته معهم، وهذا ليس فالأ حسناً. وأن أمله هو أن السادات ما زال يعتمد على أمريكا، وأنه سوف يتقبل ما يقترحه (كارتر). وفي المقابل، كان هناك أعضاء ديمقراطيون عديدون في الكونغرس يحثون الرئيس كارتر على التخلي عن مساعيه لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، وأن يصلح الضرر الذي ادعوا أن كارتر سببه للحزب الديمقراطي والعلاقات الأمريكية - الاسرائيلية. وعلق كارتر على ذلك في مذكراته بأنه كان من السخيرية أن يتهم بذلك، بينما كان يحاول تعزيز علاقات أمريكا باسرائيل وتقوية أمنها.

محضر سري لنيات واتجاهات السياسة الأميركية

في هذا الوضع، قرر الرئيس كارتر توجيه الدعوة إلى كل من الرئيس السادات ومناحيم بيغن للحضور إلى كامب ديفيد لاجراء مفاوضات قمة بمشاركة. واعتبر هذا القرار مغامرة جريئة من الرئيس الأمريكي تعرض مستقبله السياسي للخطر الشديد. وفي كتابه عن السلام الضائع^(٣٨)، أورد وزير الخارجية المصري محمد ابراهيم كامل مضمون محضر اجتماع سري، شرح فيه مساعد لدى وزارة الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط هارولد سوندرز لمدنوبي الصحافة الأمريكية المعتمدين لدى وزارة الخارجية الأمريكية موقف ونيات واتجاهات الحكومة الأمريكية بالنسبة إلى مفاوضات النزاع في الشرق الأوسط والتحركات السياسية الأمريكية بشأنها. وتم الاجتماع في وزارة الخارجية الأمريكية يوم ٢ ب/ اغسطس ١٩٧٨، وسجل مضمونه في تسع وأربعين صفحة وكانت له درجة من السرية. ويقول محمد ابراهيم كامل بأن صورة عن محضر الاجتماع وصلت إليه بعد أسبوعين. ودل المحضر على أن حكومة كارتر ما زالت تريد استمرار التفاوض المباشر رغم رفض السادات لذلك بعد اجتماع قلعة ليدز، لأنه حسبما قال سوندرز:

فقد صبره وبقته في أسلوب التفاوض المباشر، لأنه يعتقد أن الاسرائيليين يستخدمونه للماطلة وكسب الوقت من ناحية، وأن الأميركيين من الناحية الثانية يستخدمونه كوسيلة لتحاشي تقديمهم باتخاذ القرار العام، والذي هو في رأيه (الصادات) أن تقوم الولايات المتحدة بممارسة الضغط على اسرائيل لظن التزامها بالانسحاب من غالبية أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقال سوندرز بأن السادات يرفض التفاوض على «الأرض والسيادة»، وأنه يسمع من أصدقائه في العالم العربي بأن موقفه يتآكل ويتدهور وأن:

«السعوديين مثلاً ظفون حقيقة من أن يفقد أحد زعماء العرب المعتدلين (السادات) اعتياره في العالم العربي، ويشعرون أنه لا بد من عمل شيء لاعادته إلى الصف العربي».

وكانت المشكلة أنه إذا تثبت السادات بحل مسألة «الأرض» أولاً، فإن ذلك سيجعل موقفه محترماً في العالم العربي، ولكن هذا سيجعل الاستمرار في المفاوضات الذي تريده أميركا صعباً، وأن الوقت يفلت من أيديها بالنسبة إلى التفاوض الذي يشكل أمراً حيوياً للمصالح الأميركية الهامة، وكذلك لمصالح أصدقاء أميركا في المنطقة. ونفى سوندرز أن تكون أميركا تنوي الضغط على اسرائيل للاستجابة إلى ما يطلبه السادات، وأكد أن الخطوة الأميركية تقوم على استمرار المفاوضات بأي شكل مع مطالبة الطرفين بأن يفكرا على أساس الحلول الوسط فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية. وأكد سوندرز بأنه ليس هناك خطة أميركية، وإنما هناك تفكير أميركي حول ترك الأطراف تتفاوض على أساس أن يتقدم الجانب الأميركي بمقترحات عندما تنشأ فجوات في مواقف الطرفين. وقال سوندرز بأن اسرائيل ما زالت ترفض التفسير الأميركي للقرار رقم (٢٤٢)، وأنها ما زالت تصرّ على أن يبقى موضوع السيادة على الضفة الغربية وغزة معلقاً، وأنها لا تريد أن تتلزم بصورة مسبقة في هذا الشأن. بينما يصرّ السادات على أن يحدد مستقبل الأرض مسبقاً، ثم يجري التفاوض على التفاصيل. وذكر سوندرز بأن موقف اسرائيل أقرب إلى طريقة المعالجة الأميركية للأمور، وأن الحكومة الأميركية تعتقد أن هناك حلول وسط بين الموففين يمكن للحكومة الأميركية أن تساهم فيها. ولكن هناك موضوعاً رئيسياً هو ما إذا كانت ومتى ستلتزم اسرائيل بترك الضفة الغربية. ولكنه لم يستطع أن يحدد اقتراحاً لمعالجة تلك المشكلة. ومن ناحية، كان يمكن الاصرار على أن اسرائيل يجبر أن توافق مسبقاً على أنها في وقت معين في المستقبل ستانسحب من الضفة الغربية. غير أن سوندرز لم يعتقد أن أي شيء تقوله الولايات المتحدة أو تفعله يمكن أن يجبر اسرائيل على ذلك. وأشار سوندرز إلى أن الاسرائيليين يريدون الحل المنفرد مع مصر، ولكن السادات أصرّ على أن يحدث تقدم على الجبهات الأخرى، وأنه على استعداد لأن يكون في غاية المرونة بالنسبة إلى ما يجري على الجبهات الأخرى دون أن يظهر وكأنه يتخلى عن القضية الفلسطينية والعرب الآخرين. ثم شرح سوندرز أن أميركا تحاول أن تبني وتدعم تحالفاً بين الدول العربية المعتدلة السعودية ومصر والأردن والمغرب وتونس والكويت، وأن تجذب سوريا إلى ذلك التحالف. وقال بأن هذه الاستراتيجية لها أسباب عديدة تتعلق بالعمل من أجل السلام والبرتول وياحتواء الاتحاد السوفياتي، وهي المدخل لما تريده أميركا في هذه البقعة من العالم. وفي حال فشل أميركا في إعادة المفاوضات من جديد، فسينتج عن ذلك تحرك نحو مؤتمرات القمة العربية ونحو ذلك، مما يؤدي إلى تصطب الموقف العربي، وينشأ وضع يكون من الصعب فيه العودة إلى المفاوضات من جديد. وأضاف سوندرز، أن فشل المفاوضات سيؤدي إلى مؤتمر قمة عربي يجمع العرب وينهي مبادرة السادات ولا يبقى سوى العودة إلى مؤتمر جنيف أو شيئاً من هذا القبيل، وذلك يعني العودة إلى الوضع الذي كان قائماً منذ سنة مضت. وأنه إذا استمرت حالة اللاسلم واللاحرب فلا تكون النتيجة بالضرورة أن يسقط السادات فوراً، ولكن سيكون هناك خطر تحركات في هذا الاتجاه بالنسبة إلى مصر وسوريا، وسينتج وضع مختلف كثيراً في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإلى اسرائيل. وقال سوندرز بأنه يتوجب على أميركا المثابرة على تحريك عملية السلام التي من شأنها أن يظل العرب منشغلين، وهذا يسمح لأميركا لأن تنمي علاقاتها مع الدول العربية الرئيسية التي تحتاج إليها، ويمكنها في الوقت نفسه من الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع اسرائيل ويمنع عقد مؤتمر قمة عربي. وأعرب سوندرز عن أمله في أن يتمكن وزير الخارجية الأميركي فانس من إقناع السادات بخط سير يحول

دون اشتراكه في مؤتمر قمة عربي. وبالفعل، كانت الولايات المتحدة تقدم الوعود المتفائلة إلى العرب وبالأخص إلى السعودية لتكسب تأييدها لمساعيها. ويذكر محمود رياض، أمين عام جامعة الدول العربية في ذلك الوقت، في مذكراته البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط بأن الأمير سعود الفيصل أطلعه على تفاصيل مباحثات وزير الخارجية الأمريكي فانس في السعودية، التي أكد فيها على أن الرئيس كارتر سوف يعمل في اجتماع كامب ديفيد الثلاثي على التوصل إلى حل شامل يتماشى مع المطالب العربية قدر الإمكان، ومع هدف تحقيق السلام الدائم على أساس القرار (٢٤٢)، والذي يقضي بأن تنسحب إسرائيل في الجبهات كافة إلى حدود حزيران/ يونيو ١٩٦٧، مع تعديلات طفيفة في الحدود بالنسبة إلى خطوط الهدنة في الضفة الغربية، مع عدم الاعتراف بشرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وعلى أساس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله. وبناءً على هذه التلميحات أصدرت السعودية بياناً يرحب باجتماع كامب ديفيد المقرر في ٥ أيلول/ سبتمبر بعد أن حصلت على كل التأكيدات الممكنة لضمان أن لا تكون نتيجة كامب ديفيد مجرد حل منفرد بين مصر وإسرائيل، وبعد أن أكد لهم فانس بأن الرئيس كارتر مصمم على التمسك بمشروعه رغم إدراكه أن هذا التصميم قد يسبب عدم نجاحه في تجديد رئاسته. وهذا دليل قوي على أنه مستعد للتضحية بمستقبله السياسي في سبيل تسوية شاملة غير جزئية أو انفرادية.

عندما أطلع محمد إبراهيم كامل على محضر اجتماع سوندرز، زادت شكوكه وتزعزعت ثقته في النيات الأمريكية. فقد وجد أن أمريكا تسعى للتوصل إلى حلول وسط وتنازلات مصرية ليس فيما يتعلق بضمانات أمن إسرائيل أو تطبيع العلاقات معها فحسب، وإنما في صلب الحقوق العربية الخاصة بالأرض والسيادة. ووجد كذلك أن أمريكا نبذت حتى القرار (٢٤٢) الذي اعتبر أساس التسوية المتفق عليها دولياً ومصرياً ومن قبل إسرائيل ذاتها، وأن أمريكا تجاهلت أو تناسلت مواقفها المطلقة عن:

«وجوب الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وبغزة مع إمكانية إجراء تعديلات طفيفة في خطوط الهدنة، والبيان الصادر عن البيت الأبيض عقب زيارة السادات في ٨ فبراير [خبطاً] ١٩٧٨»^(١٩).

كما تخلت الولايات المتحدة عن وعدها بأن تقدم مشروعاً أمريكياً إذا رفضت إسرائيل مشروعاً مصرياً للتسوية، وبأن تعرض المشروع الأمريكي على مصر لمناقشته قبل تقديمه، وبذلك أصبحت الغاية من المفاوضات المباشرة التي تريد الولايات المتحدة استمرارها هي أن توافق مصر في النهاية على تنازلات إقليمية في الضفة الغربية التي ليست لها، ولنع مصر من وقف التفاوض الذي:

«سيؤدي إلى عودة مصر إلى العرب وعقد مؤتمر قمة عربي، والعودة إلى مؤتمر جنيف حيث يتم التفاوض بحضور الأطراف أصحاب الشأن وتحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وهذا ما لا تريده الولايات المتحدة ولا إسرائيل. فالقصد إذن عزل مصر عن الدول العربية والانفراد بها لإجراء تسوية منفردة وتكريس الفقرة في العالم العربي»^(٢٠).

واتضح لوزير الخارجية المصري أن الولايات المتحدة لجأت إلى فكرة الدعوة إلى مؤتمر القمة الثلاثي في كامب ديفيد، لكي تتخطى معارضة السادات للعودة إلى المفاوضات المباشرة من دون الأرض والسيادة، ولكي تنقادي عودة مصر إلى جانب شقيقاتها الدول العربية، وتمنع الاتجاه نحو مؤتمر جنيف الذي سيعني انكشاف فشل أمريكا في المفاوضات التي شاركت فيها مع مصر وإسرائيل. وكان الطعم الذي استخدمته لاستدراج السادات هو إعلانها أنها قررت القيام بدور «الشريك الكامل في المفاوضات» في كامب ديفيد، وهذا كان يعني للسادات أن كارتر ومعه نفوذ أمريكا الهائل سيضغط على إسرائيل لتتصالح للحد وتعيد الأرض والحقوق لأصحابها فتتكلل مبادرة السادات بالنجاح والفخر. وكان السادات قد شرع لجلس الأمن القومي المصري، أنه عندما جاء فانس حاملاً الدعوة إلى اجتماع القمة في كامب ديفيد قبل الدعوة على الفور، وأخبر فانس بأنه كان ينوي أن يقدم اقتراحاً لعقد مؤتمر قمة «ولكنهم سبقوني»، كما قال بأنه وجه سؤالين إلى فانس الأول: على أي أرض تقف أنت والرئيس كارتر؟ والثاني: إلى أي مدى أنتم مستعدون للذهاب في هذا اللقاء بالنسبة للتسوية الشاملة، وأن فانس أجابه:

«أنا تقف على أرض صلبة والرئيس كارتر مستعد للذهاب إلى آخر المدى، وقد وصل إلى الحد الذي لم يعد

يهتم بانتخابه رئيساً لأمريكا للمرة الثانية طالما أنه سيحل نزاع الشرق الأوسط ويدخل التاريخ كبطل للسلام...^(٣١).

وأكد السادات أنه وافق على حضور مؤتمر كامب ديفيد على هذا الأساس. وعندما جاءت نتائج اجتماعات كامب ديفيد، ثبت أن هذا كان مجرد كلام، أو أن لدى الذي كان الرئيس كارتر مستعداً أن يذهب إليه لم يقترب أبداً من تخليص القدس العربية والضفة الغربية وقطاع غزة من برائن إسرائيل وسيطرتها، رغم علمه الأكيد بنيات بيفن وإسرائيل التوسعية والاستيطانية. وفي هذا الاجتماع لمجلس الأمن القومي المصري، قال السادات أنه إذا رفض جلالة الملك حسين إطار السلام فإنه (السادات) سيمضي قدماً رغم ما يقال من أنه غير مؤهل للتحدث نيابة عن الفلسطينيين، لأنه:

«مؤهل لحل مشكلة مصر ولا أستطيع حل مشكلة مصر بدون حل مشكلة فلسطين لأنها أساس القضية».

وقال كذلك بأن مشروعه لإطار السلام سينص على حق تقرير المصير للفلسطينيين مع رابطة مع الأردن وأضاف:

«أريد أن أذهب إلى أقصى مدى، وسأعترض على الـ P.L.O. (منظمة التحرير الفلسطينية) حتى لو قبلتهم إسرائيل»^(٣٢).

وعلق أمين عام جامعة الدول العربية محمود رياض على موقف السادات وتصوراتيه قبيل الدخول في مفاوضات كامب ديفيد بقوله، إن السادات كان قد تخلى عن الضغوط التي كانت تملكها مصر بما في ذلك مساندة الاتحاد السوفياتي:

«ولذلك توجه الوفد المصري إلى كامب ديفيد وهو لا يملك سوى الحق العربي الذي تسانده قرارات الأمم المتحدة وراي عام دولي. ومن بديهيات السياسة أن الحق الذي لا تسانده القوة هو حق ضائع، وخاصة في مواجهة إسرائيل التي ضربت عرض الحائط منذ قيامها بكل قرارات الأمم المتحدة، واستخفت بالرأي العام العالمي».

ولكن السادات رفض الاعتراف بفشل «مبادرته»، وظل يدعي أنها حققت نجاحاً كبيراً عند الرأي العام الأمريكي والعالمي^(٣٣). وأضاف محمود رياض:

«ويبدو أن الرئيس السادات لم يكن يصدق ما يسمعه عن قوة الضغط الصهيوني في واشنطن، أو يتصور أن أي مفاوضات يجب أن يدخلها عنصر المساومة، ولذلك فبدلاً من أن يتقدم بأقصى المطالب العربية لينتجس مجالاً للتحرك، سارع بالتقدم بمشروع سلام منذ اليوم الأول يطابق إلى حد بعيد ما سمعه من كارتر وفانس من أراءه»^(٣٤).

في ذلك الوقت، يبدو أن الولايات المتحدة كانت تهدف إلى تحقيق سلام يعيد أجزاء من الأرض العربية وقسماً من الحقوق الفلسطينية، ويثبت إسرائيل في المنطقة كدولة مقبولة ومعترف بها. ولم تكن الولايات المتحدة تعني بأن يكون هذا السلام قائماً على الحق كاملاً وعلى المبادئ الدولية والإنسانية، وإنما يكفي أن تلتزم به مصر حتى دون شقيقتها من الدول العربية، وبذلك ينزل أو يخفف إلى درجة كبيرة خطر المجابهة مع الاتحاد السوفياتي الدولة العظمى عدوة أميركا المخفية. وتنعم إسرائيل بالسلام والعلاقات الطبيعية بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية والتجارية، وينزل الخطر فيما يتعلق بالتحول العربي بالنسبة إلى أميركا وحليفاتها، ويتم احتواء التوسع السوفياتي ويحرم أن يكون له دور في الحلول وفي المنطقة. ويثبت السادات رئيس أكبر دولة عربية في مركزه على رأس المعتدلين العرب صديقاً وحليفاً لأميركا، فلا يسقط أي عود مع الدول العربية المعتدلة إلى الجبهة العربية المتطرفة التي تقاوم السياسات الأميركية المساندة للعدوان الإسرائيلي.

- (١) محمد ابراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كليب ديفيد: مذكرات (دمشق: خلاص للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٢. لم تبين هذه المذكرات اسباب تخلف الصنادات عن ديرة في تأمين الهرب.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٤١ - ٤٢.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٤٥.
- (٤) المصدر نفسه.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٤٥ - ٤٦.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٤٩ - ٥٠.
- (٧) كان من الجرحى والد زوجة المؤلف روجي باشا عبد الهادي مساعد السكرتير العام لحكومة الانتداب في فلسطين ووزير الخارجية والتربية والتعليم في الملكة الاردنية الهاشمية.
- (٨) كامل، المصدر نفسه، ص ٥١ - ٥٢.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٦٨ - ٨٠.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٦٦.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٧١.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٥٢.
- (١٣) سايريس فانس، خيالات صعبة: مذكرات سايريس فانس، ترجمة المركز العربي للمعلومات (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٣)، ص ٧٢.
- (١٤) كامل، المصدر نفسه، ص ٨٩ - ٩٠.
- (١٥) المصدر نفسه.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ١٠٨ - ١٠٩.
- (١٧) فانس، خيالات صعبة: مذكرات سايريس فانس، ص ٧٨.
- (١٨) كامل، المصدر نفسه، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٢٤١.
- (٢٠) فانس، المصدر نفسه، ص ٨٢.
- (٢١) كامل، المصدر نفسه، ص ٢١٦.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٢١٩.
- (٢٣) فانس، خيالات صعبة: مذكرات سايريس فانس، ص ٨٦.
- (٢٤) المصدر نفسه.
- (٢٥) مذكرات محمود رياض، ص ٥٤٥.
- (٢٦) محمد حمنين فيكل، حديث المباشرة (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٩٧٩)، ص ١٦٧ - ١٦٨.
- (٢٧) كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كليب ديفيد: مذكرات، ص ٣٥٥ - ٣٥٦.
- (٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٢٤ - ٤٢٤.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٢٣.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٢٤.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ٤٦٦ - ٤٦٧.
- (٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٦٩.
- (٣٣) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ - ١٩٨٦).
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٦٠.

ابتدت مفاوضات كامب ديفيد في ٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨، وعزلت الوفود الثلاثة عن العالم وعن وسائل الإعلام وقاية لها من الضغوط الخارجية والإعلامية. وكان المفروض أن يتمتع الجميع عن التصريحات والأقوال الانتقادية والاستقرازية. ولقد ساعد على التقيد بذلك التخوف من أن تكون غرفهم مفخخة بأجهزة التنصت الخفية. وكان الرئيس كارتر قد أعد نفسه للمفاوضات بدراسة قضايا النزاع والتحليل النفسية عن السادات وييفن التي أعدها الخبراء في الاستخبارات الأمريكية. كانت هذه الدراسة تشتمل على المعلومات الوافية عن الأشخاص وتاريخهم وميولهم وتاريخهم الطبي، وكيف أصبحوا قادة لشعوبهم ومبعث طموحاتهم وأهم أهدافهم في الحياة، وصفاتهم الشخصية ومعتقداتهم السياسية والدينية، وروابطهم الشخصية والسياسية والأخلاقية، وعلاقاتهم بالقادة الآخرين، وردود فعلهم المحتملة تحت الضغوط في الأزمات، ونقاط الضعف والقوة فيهم، وموقفهم من كارتر والولايات المتحدة ومن يثقون به، وشعورهم الواحد تجاه الآخر. ويذكر الرئيس كارتر في مذكراته أنه كان متأكد من أن السادات وييفن كانا قد حضرا لاجتماع كامب ديفيد بالطريقة نفسها. وأخذ كارتر معاً إلى كامب ديفيد نسخته الخاصة من الكتاب المقدس الموضاة بالحواشي، لأنه قدر بأنه سيحتاج إليها في نقاشه مع ييفن. وكان يأمل أن يكتسب ثقة السادات وييفن ولكن سرعان ما بدا أن السادات وثق به كثيراً جداً، وأن ييفن لم يثق به إلى درجة كافية. وكان مع السادات ووزير الخارجية محمد إبراهيم كامل وبطرس غالي ووزير الدولة للشؤون الخارجية والدكتور أسامة الباز وكبير وزارة الخارجية... وحسن التهامي صاحب المعتقدات الخرافية الغربية. وكان مع ييفن وزير الخارجية موشيه دايان ووزير الدفاع عيزر وايزمان والنائب العام أهارون باراك. وكان الجانب الأمريكي يضم وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس ومساعد وزير الخارجية هارولد سوندرز وروي آثرتون وبرينسكي. وصدر أول بيان مشترك عن الاجتماع يطلب من شعوب جميع الديانات أن يبتهلوا إلى الله لكي يأتي السلام والعدل من اجتماع كامب ديفيد. وجاء في البيان بأنه بعد أربعة حروب ورغم الجهود البشرية الضخمة، ما زالت الأرض المقدسة لا تتمتع ببركات السلام.. بلحساس بالمشاكل الخطيرة التي تجابهنا فأننا نضع ثقتنا في اله أبائنا الذي نطلب منه الحكمة والهداية. بينما نجتمع هنا في كامب ديفيد، فأننا نطلب من شعوب جميع الديانات أن يصلوا معنا بأن يأتي السلام والعدل من هذه الدواول. ومع أنه من الصعب أن نعرف كم من الشعوب صلت استجابة لهذا النداء، إلا أننا نعرف بأن السلام والعدل لم يأتيا للأرض المقدسة من وراء اتفاقات كامب ديفيد.

قبل بداية المفاوضات، كان الرئيس كارتر قد أعد قائمة بالنقاط والمسائل التي يتوجب بحثها ومعالجتها، وكان منها نقاط اعتبرها متفقاً عليها مبدئياً من الأطراف الثلاثة عددها في كتاب مذكراته:

- ١ - القدس ستبقى مدينة موحدة وتحترم فيها حرية الوصول والعبادة في الأماكن المقدسة.
- ٢ - مصر ستتهيئ مقاطعتها الاقتصادية لإسرائيل.
- ٣ - ضمان حرية المرور في قناة السويس والمعمرات الدولية لإسرائيل.
- ٤ - إنهاء حال الحرب وإعلان السلام.
- ٥ - ضمان أمن إسرائيل بما في ذلك وجود عسكري إسرائيلي في الضفة الغربية.
- ٦ - ستكون لمصر السيادة غير المتنازع عليها على سيناء (بالفعل كان يستثنى من ذلك نزاع وتخفيض السلاح في سيناء وبقاء المستوطنات الإسرائيلية والمطارات الإسرائيلية بحماية عسكرية إسرائيلية سيكون للأردن وللفلسطينيين دور رئيسي في التفاوض.
- ٨ - سيكون تطبيق الاتفاقات التي يتم التوصل إليها على مراحل في خطوات متعاقبة، وستكون المفاوضات في المستقبل متتابعة ويحسن نية.

وكانت هناك نقاط عليها اتفاق جزئي ولكن الخلافات الباقية بشأنها كان لها أهمية كبيرة:

- ١ - القرار (٢٤٢) سيكون الأساس لأي تسوية سلمية - بيغن لم يقبل بعض بنود هذا القرار، وتمسك بأننا لا تنطبق على الضفة الغربية.
 - ٢ - علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، ولكن السادات لم يكن (قبل كامب ديفيد) مستعداً أبداً لعلاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل.
 - ٣ - لم يقبل أحد منا دولة فلسطينية مستقلة، ولكن السادات أراد إعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير، بينما أيد بيغن حكماً ذاتياً محدوداً لهم.
 - ٤ - إسرائيل يجب أن تنهي حكمها العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن ما من أحد كان متأكدًا ماذا كان بيغن يعني بوعده أن يفعل ذلك (انتهاء الحكم العسكري لم يكن يعني إزالة القواعد أو المستوطنات العسكرية أو غيرها من الضفة الغربية أو قطاع غزة).
- وبقيت هناك نقاط مستعصية كان منها:
- ١ - إزالة كل المستوطنات والمطارات الإسرائيلية من سيناء.
 - ٢ - الامتناع عن بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة.
 - ٣ - انطباق جميع أجزاء القرار (٢٤٢) على الضفة الغربية.
 - ٤ - ماذا سيكون الوضع النهائي والسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة.
 - ٥ - الدور العربي في القدس.
 - ٦ - ما هي طبيعة أي اتفاقية نهائية.

وكان كارتر نظراً لأهمية المفاوضات التاريخية يسجل بعناية وأحياناً حرفياً مذكرات تفصيلية بما يجري وكذلك ما يسمع، إن كان على جانب من الأهمية. وكان بعد كل جلسة يملأ على سكرتيرته سجلًا كاملاً يوماً بعد يوم تقيلاً عما كان قد سجله من مذكرات في الجلسات المنفردة والمشتركة. ومن المفيد والمتعة أن ننقل بعض ما سجله الرئيس الأمريكي يومياً عن المباحثات والأشخاص والمشاعر والمواقف والمخاوف في كامب ديفيد، وذلك بالطبع من وجهة نظره وتفهمه وتصورات:

السادات كان قوياً وجريئاً مهتماً بالرأي العام العالمي ويدوره كأكبر رئيس عربي. كان لدى كارتر دائماً الانطباع بأن السادات كان ينظر إلى نفسه كوريث لـ «عبادة السلطة» من «الفراعة العظام»، وأنه «رجل الأقدار» متدين قليل الصبر على ضعف الآخرين وعجزهم، وكان يتهم على بعض زملائه من قادة الشرق الأوسط، كان يميل إلى أن يشكل «شراكة» مع كارتر ضد بيغن. كان تفصيله الأول الوصول إلى تسوية، وتفضيله الثاني كان اتفاقاً جيداً مع كارتر، لدرجة تجعل بيغن مداناً إذا رفضه. وكان السادات حريصاً جداً على صحته وراحاتها. ومن بداية اللقاء قال لكارتر: «لنني سأحاول حمايتك بعرض مقترحات حسنة بحيث لا تكون هناك حاجة لأن تقدم الولايات المتحدة أية مقترحات».

بيغن كان حريصاً على التفاصيل والإجراءات الشكلية للاجتماعات وترتيباتها والبروتوكول. كان يصرّ أنه أقل رتبة من كارتر والسادات لأنه ليس رئيس دولة، ولكن دون أن يمنع ذلك من التصلب والإصرار على مطالبه والتمسك بمواقفه. ويدا بأنه ينظر إلى نفسه كرجل «الأقدار»، وأن له دور «توراتي»، وكان يستعمل الأسماء التوراتية ويكرر الإشارة إلى الرسائل إلى أنبياء الله اليهود. وكانت له معتقدات عميقة تبين بأن عنايته التفصيلية باللفة والأسماء والبنود تسترسل سلامة سير المباحثات. وكان مراقبوه يحترمونه. وقال بيغن بأن اجتماع كامب ديفيد لم يكن له سابقة في التاريخ، إذ لم تكن هناك لأكثر من ألفي سنة اتفاقية بين الشعب اليهودي ومصر. وأصرّ بيغن مراراً أن يطلع الجانب الإسرائيلي على أي مقترحات أمريكية قبل عرضها على الجانب المصري. واستند إلى التزام قدمه له الرئيس فورد في هذا الشأن. ومن ناحيته، أكد كارتر لبيغن حرصه على أمن إسرائيل بضمائن ملموسة، وأصرّ بيغن على أن المستوطنات الإسرائيلية في سيناء ضرورية كحاجز بين غزة ومصر، وحاول أن تكون الأولوية في المفاوضات للتوصل إلى تسوية مع مصر بمفردها، ثم تأتي بعدها مشكلة ما أسماه «مجدوبيا وسمايريا». وعلق الرئيس

كارتر في مذكراته على هذه التسمية أن بيغن كان يقصد أن يعزز الانطباع بأن تلك كانت «الأرض الموعودة التي أعطاها الله ذاته لليهود». وطالب بيغن بنزع السلاح في سيناء وبإبقاء المطارات الثلاثة التي أنشأها الإسرائيليون في سيناء من ثلاث إلى خمس سنوات، على أن يتحول واحد أو اثنان منها إلى مطار مدني يحق لإسرائيل استخدامه. وأعرب عن قبوله بتحويل أحد المطارات الثلاث إلى قاعدة جوية أميركية. ووجد كارتر أن ذلك يعني أن بيغن كان يريد وجوداً عسكرياً أميركياً في المنطقة يعزز مطلب إسرائيل ببقاء المستوطنات في سيناء، فإذا وافق السادات على قاعدة جوية أميركية استثناءً للسيادة المصرية على سيناء، فإنه سيكون من المعقول أن يقدم استثناء آخر بشأن المستوطنات الإسرائيلية. وذكر كارتر في مذكراته بأن أكثر من نصف وقت اجتماعاته مع بيغن صرف على موضوع المستوطنات وإصرار بيغن على بقاء المستوطنين فيها.

وحاول الرئيس كارتر أن يشرح لبيغن النتائج السيئة التي يتوقع أن تنشأ عن فشل المفاوضات في كامب ديفيد، فقال له بأن نقوذ إسرائيل والولايات المتحدة سيتآكل إذا ظهر للعالم العجز عن التوصل إلى السلام. ووصف له «الضعف» الكامن في وضع كل من إيران والسعودية ومصر والأردن إذا نشبت حرب عامة، لأن جميع هذه الدول كانت ضرورية للاستقرار في المنطقة في وجه الضغوط الراديكالية المتنامية. فشاه إيران كانت لديه مشاكل خطيرة داخل بلاده، والسعودية كانت مكشوفة بسبب قلة عدد سكانها وانتشارها إلى قوة عسكرية متطورة، وجمالة الملك حسين كان يتوجب عليه أن يعنى كثيراً بتهدئة جيرانه الأقوى منه والسكان الفلسطينيين الكثيرين في بلده، ومصر أصبحت في مركز مكشوف للضغوط السياسية والاقتصادية لأن مبادرة السادات السلمية كانت غير مقبولة من قبل العرب (الاصلاحيين). وأشار كارتر كذلك إلى تلف السوفييات على العودة إلى المنطقة بعد أن أخرجهم السادات من مصر. ولم يكن كارتر، حسبما شرح في مذكراته، يمانع في التوصل إلى معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر في غياب الدول العربية الأخرى طالما تضمنت العناصر الأساسية بشأن الحقوق الفلسطينية، وتسوية للمشاكل المتعلقة بالضفة الغربية، والإجراءات لمعاهدات في المستقبل بين إسرائيل وجاراتها العربيات. وبالنسبة إلى ما نص عليه القرار (٢٤٢) عن عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، وافق بيغن على ذلك مبدئياً بشرط أن توضع كلمة «عدواني» قبل كلمة «الحرب» (بالانكليزية). وهذا بالطبع تلاعب بالتعابير ليصبح في الامكان أن تدعي إسرائيل أن استيلائها على الأرض العربية لم يكن عن طريق حرب «عدوانية»، وأنما نتيجة لحرب دفاعية دافعت فيها إسرائيل عن نفسها ضد العدوان العربي. وبهذه الطريقة حاول بيغن أن يبطل تطبيق مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب والقوة الذي يلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. كما ادعى أن الاستيلاء على الأراضي في حرب «دفاعية» يعطي الدولة المدافعة (أي إسرائيل حسب ادعائه) حق الاحتفاظ بالأرض المحتلة. وحاول الاستشهاد برأي وارد في أحد كتب القانون الدولي كان يحمله معه في كامب ديفيد. وكانت هناك من اليوم الأول اختلافات حادة بشأن طبيعة ومعنى «الحكم الذاتي» للفلسطينيين وعودتهم إلى أرضهم. وعرض بيغن أن يسمح للعرب بشراء الأراضي في إسرائيل إذا أصبحوا إسرائيليين. أما الإسرائيليون فيسمح لهم بشراء الأراضي في الضفة الغربية دون قيد. وأصر على بقاء السلطة في يد الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية. وأن تتم تسوية مسألة «السيادة» فيما بعد الفترة الانتقالية. كما أصر على حرمان الفلسطينيين من أي سلطة بالنسبة إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين أو نوعيتهم، أو بالنسبة إلى ما يتعلق بأمن إسرائيل. وظهر فيما بعد أن الإسرائيلييين يحاولون أن يكون لهم حق الفيتو على أي قرار ذي شأن يتخذه الفلسطينيون من خلال «سلطة الحكم الذاتي» الفلسطينية، حتى ولو كان يتعلق ببناء الطرق أو تسديدات المياه على أساس الادعاء بأنها قد تمس بأمن إسرائيل. وسجل كارتر في مذكراته بأن المباحثات مع بيغن كانت محبطة، فهو كان يكرر حرفياً المواقف الإسرائيلية السابقة.

في اليوم الثاني للمباحثات قال السادات بأنه يشعر بمرارة، وأن بيغن صعب ويصعب فهمه. وأنه ينظر إلى الماضي القديم بدلاً من الحاضر والمستقبل. ولكن كارتر قال للسادات بأن بيغن رجل شرف

واستقامة وله معتقدات راسخة ويصعب عليه التبدل. وفي الجانب الآخر، أصر السادات على استرجاع كل شبر من أرض مصر والسيادة التامة عليها، وطلب المطلب نفسه بشأن الأرض العربية الأخرى ولكن بتشديد أقل، وقال بأن لسيناء والجولان حدوداً دولية معترفاً بها وكلها لمصر وسوريا. أما الضفة الغربية وقطاع غزة فالسيادة هي للشعب الذي يسكن فيها وليس للاردن أو إسرائيل. وذكر أنه في هذه المرحلة من المفاوضات لا يمكنه التنازل عن أي أراضٍ محتلة لإسرائيل، وإنه يجب إعادتها لمصر وسوريا وللفلسطينيين. وكان السادات مقتنعاً بأن يبقن يريد الاحتفاظ بالضفة الغربية. وعندما قدم السادات لكارتر مشروعه المقترح، شعر كارتر (حسب قوله) بشيء من الخوف والفرع، لأن عبارات المشروع حسب رأي كارتر كانت خشنة وملئية بـ «البلاغة العربية الرنانة» غير المقبولة. فقد وضع مشروع السادات اللوم على إسرائيل بالنسبة إلى الحروب السابقة، وطلب بتعويضات من إسرائيل عن استعمالها للأراضي المحتلة واستخراج البترول من الآبار المصرية. كما طالب بعودة اللاجئين الحرة إلى الضفة الغربية، وإنسحاب القوات الإسرائيلية إلى الخطوط السابقة لحرب ١٩٦٧، واعتبار الفلسطينيين «شعباً» خاصاً (ليس مجرد لاجئين)، وتخلي إسرائيل عن القدس الشرقية. ولكن السادات قال لكارتر بعد أن تركه يقرأ نقاط المشروع المقترح بأنه سيقدّم له بعض التعديلات المخففة لهذه النقاط، يمكن تبنيها فيما بعد على أساس أنها مقبولة له. وطلب السادات من كارتر أن لا يكشف هذه التسهيلات لأي كان حتى لا يحطم قوة السادات التفاوضية التي ستزول إذا كشف موقفه التفاوضي في وقت مبكر من المفاوضات. وكان هذا دليلاً على ثقة السادات بكارتر وربما محاولة لكسبه إلى جانبه ضد بيفن. واستعاد السادات إلى الذاكرة أول لقاء له مع كارتر وقنصلته (السادات) بأن بعض أحلام كارتر المتعلقة بالسلام لا يمكن أن تتحقق في زمنه (زمن السادات). أما الآن فهو مستعد لأن يجعل هذه الأحلام تتحقق لأنه أصبح مقتنعاً بأن الشعبين المصري والإسرائيلي ومعظم دول العالم يريدون السلام. وحدد السادات لكارتر ما يمكن قبوله في اتفاقية نهائية. وشعر كارتر بالتفاؤل «لأول مرة، بالتوصل إلى نجاح ملموس بما في ذلك إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين مصر وإسرائيل وحدود مفتوحة وتبادل للسفراء والخدمات البريدية والمواصلات والتجارة، وتعديلات طفيفة للحدود في الضفة الغربية، ووضع قوات حفظ السلام في منطقة سيناء». وقال السادات بصراحة بأنه يجب أن لا تكون القدس مقسمة، وأن القواعد العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية يمكن الاحتفاظ بها خلال الفترة الانتقالية فقط قبل تقرير أمر «السيادة» في الضفة، مع احتمال تمديد بقائها أكثر من ذلك إذا وجد حينها بأنه يستطيع أن يثق بالقادة الإسرائيليين، وكان شرطه لهذا التمديد أن تلتزم إسرائيل بأن تسحب قواتها، وأن تنتهي حكمها العسكري في وقت وظروف محددة يتم اتخاذ قرار بشأنها. وقبل السادات أن يستمر في التفاوض وفي تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها إلى أن يصبح جلالة الملك حسين «مستعداً للقيام بواجبه». ولاحظ الرئيس كارتر بأن السادات لم يكن يعتمد على مساعديه في كامب ديفيد ويفضل التباحث مع كارتر بمفرده. أما بيفن القوي فكان يعتمد على أعضاء وفده بكثافة. وسجل كارتر في مذكراته أن السادات كان أكثر تجاوباً في المفاوضات من معاونيه، أما بيفن فكان أشد صلابة من دايان ووايزمان وباراك الذين أظهروا ميلاً أكبر لحل المشاكل. وكان بيفن يسمح لأعضاء وفده بالاجتماع على انفراد، وكان وايزمان أقربهم إلى قلب السادات. وكان بيفن عادة يقاطع حديث المفاوضات الآخرين رغم تمسكه بقواعد اللياقة عموماً.

تبين الرئيس كارتر بأن بيفن يحاور للوصول إلى اتفاقية بشأن سيناء، ولكي يحتفظ بالضفة الغربية، ولأن يقاوم القضية الفلسطينية رغم أنه كان يزعم بأنه لا يسعى لعقد اتفاقية جزئية مع مصر فقط. وكان كارتر يعارض ذلك، خصوصاً وأن السادات أعلن بأنه لن يوقع على اتفاقية تقتصر على سيناء قبل التوصل إلى اتفاقية بشأن الضفة الغربية. وإنزعج بيفن من مقترحات السادات. وفي اليوم الثاني للمفاوضات قال بيفن إن مقترحات السادات تهدد وكأنها شروط دولة منتصرة تفرض السلام على دولة منهزمة، وأنها ليست صالحة كأساس للمفاوضات، وأصر بيفن على أن كلمة فلسطيني لا تقتصر على العرب في فلسطين واللاجئين الفلسطينيين، وإنما تشمل اليهود: «اليهود أيضاً فلسطينيون». وزعم بيفن

أن قطاع غزة أرض «مفتحة بالقوة» من قبل المصريين، وإجابة كارتر بأن مصر لا تطلب السيادة عليها. وادعى بيغن أن هناك إجماعاً قومياً في إسرائيل على بقاء المستوطنات في سيناء إلى الأبد. ولقد تبين فيما بعد أن هذه المسألة ستكون أصعب معضلة في المفاوضات، وشعر كارتر بأن بيغن سيقبل «تنازلات» كثيرة في سيناء مقابل بقاء إسرائيل في الضفة الغربية. واشتد النقاش بين الرجلين حول تعديلات الخطوط في الضفة الغربية، وأصر كارتر على التزام إسرائيل بمبدأ الانسحاب دون تحديد مدها. وأكد بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وحرمات الفلسطينيين من حقوق المواطنة الأساسية هو أمر غير مقبول للعالم، ومخالف للمبادئ التي كانت دائماً جزءاً من التعاليم والمعتقدات اليهودية عن التحرر من اضطهاد الآخرين وعن الحرية لجميع البشر. وعندما تسال دايان عن وضع الضفة الغربية وحقوق اليهود فيها، وعن احتمال قيام دولة فلسطينية من جراء «الحكم الذاتي»، وعن الخطر على إسرائيل من هجوم من الأردن، شعر كارتر بغيظ شديد وكاد يصرخ، وطلب أن تحدد إسرائيل مطالبها الأمنية وقال بأن المشكلة الصعبة ستكون الأمور التي لا ترتبط بأمن إسرائيل وليس الخاصة بآمنها. وطلب كارتر كذلك أن يضمن الجانب الإسرائيلي الثقة كوسيط، وقال بأنه من السخف التحدث عن اكتساح الأردن لإسرائيل، وأن الجانب الإسرائيلي يراوغ معه مثلما يراوغ مع العرب. واتهم كارتر بيغن بأنه يريد الاحتفاظ بالضفة الغربية وأنه يستخدم فكرة «الحكم الذاتي» ذريعة وحيلة. فاستاء بيغن. ثم أشار كارتر إلى توضيح السادات عندما قدم مبادرته، وأوضح أن سيناء منزوعة السلاح واتفاقية موقعة من مصر ستحمي أمن وسلامة إسرائيل في العالم العربي والمجموعة العالمية حتى يعد أن يذهب السادات وكارتر لكافة. وطلب من بيغن أن لا يفوت فرصة السلام. ولكن بيغن لم يبدل موقفه وتصلبه وأصر على أن يسحب السادات مقترحاته. ولكن بعد مشاورات بالعبرية مع مرافقيه اكتفى برفض المقترحات على اعتبار أنها «غير مقبولة» دون الإصرار على سحبها.

كانت المفاوضات تجري في معظم الأحيان بين كارتر وكل من السادات وبيغن على انفراد ومع أعضاء من وفديهما. ولعدة أيام نفر السادات من بيغن ولم يجتمع به أو يتحدث معه. وكان كارتر يقوم بدور «ساعي البريد» والوسيط والحكم والمقرب لوجهات النظر بين الفريقين وللصياغات المختلفة عليها. وفي مجابهة بين السادات وبيغن في حضور كارتر أصر السادات على موقفه قائلاً: «الأمن لإسرائيل - نعم - الأرض: لا». وأضاف بأنه أعطى لإسرائيل ما كانت تطلبه على مدى ثلاثين سنة وهو:

«الاعتراف الكامل - لا مقاطعة عربية - أمن بضمانات - حرية المرور في السويس ومضائق تيران - ونهاية دائمة لحالة الحرب والاحتلال».

وهدد السادات بإنهاء المفاوضات إذا أصر بيغن على الاحتفاظ بالأرض. وقال السادات أن إسرائيل والأردن لا تستطيعان أن تدعيا حق السيادة على الضفة الغربية، وأن تقرير المصير لسكانها هو المقياس الوحيد للسيادة عليها، وأن تقرير المصير يؤدي في النهاية إلى دولة فلسطينية، وأنه يرى أن هذه الدولة يجب أن لا تكون مستقلة، ولا يجب أن يكون لها قوات حربية:

«هل يجب أن نكون مرتبطة بإسرائيل أو بالأردن - وأنه يفضل أن ترتبط بالأردن».

هذا ما سجله كارتر في كتاب مذكراته.

استمرت المفاوضات دون أن يمنح الجانب الإسرائيلي ثقته للرئيس كارتر، ولم يكشف عن رغباته الحقيقية النهائية أو النقاط التي يمكن التوصل إلى حل وسط بشأنها، وكان الوقت يستهلك بسبب إصرار بيغن ورفاقه على اختيار واستبدال الكلمات وتحديد معانيها. كان كارتر يضطر دائماً لاستعمال القاموس. وكان أعضاء الوفد الإسرائيلي يتحلقون حوله للتثبت من معاني الكلمات والكلمات البديلة مثل: هل تنسحب إسرائيل (Out of) مناطق معينة أو تتسحب (into) معسكرات حربية - ما معنى - autonomy minor modification - authority - Palestine people - devolution - Self rule ensure, insure or guarantee وهكذا. ولم يدخل المصريون أبداً في مثل هذه التفاصيل عن المعاني وحدودها مع كارتر. ورغم كل هذا، فإن الرئيس كارتر أكد أن بيغن إضافة إليه وإلى السادات كان يريد السلام، وكذلك شعباً مصر

واسرائيل، وانهم لم يرغبوا في أن تغشل المفاوضات والجهود في كامب ديفيد التي كانت محط انظار العالم. وكان كل من السادات وبيغن ينظر إلى نفسه كـ «رجل الاقدار»، وأنه «يمسك مستقبل أمة بيديه». وحاول كارتر أن يقنع السادات بأن بيغن «رجل شريف وصلب» وأنه متجاوب بالمقارنة مع القادة الاسرائيليين الذين سبقوه، وأنه ينطلق من تصور «بأن سيطرته على سيناء أتت من حروب لم تبدأها اسرائيل»، وأنه يريد بـ «اخلاص» بقاء المستوطنات في سيناء، وأن أحد أهدافه من وراء ذلك عزل غزة عن سيناء بحيث تقف المستوطنات حاجزاً بينهما. ولكن كارتر قال للسادات بأنه ما دام قد قبل بأن لا يضع قوات كبيرة شرق المعمرات في سيناء تهدد اسرائيل فلا مبرر لمشروع بيغن للاحتفاظ بالمستوطنات، وأن بيغن يعرف بأن الجانب الأمريكي لا يتفق معه بشأن المستوطنات، ولكنه يتمسك بمطلبه لأنه «من المؤلم له جداً أن يبدل موقفه».

وذكر السادات لكارتر بأن وايزمان كان قد قال له في القدس بأن أهمية بقاء مستوطنات سيناء هي فقط لمنع اعتبار ازلتها سابقة تستخدم لإزالة المستوطنات في الجولان والضفة الغربية. وفي كامب ديفيد شرح عضو الوفد الاسرائيلي اهارون باراك بأن المستوطنات هي ذريعة لدخول القوات الاسرائيلية إلى سيناء بحجة حماية المستوطنين، وهي في الحقيقة لحماية اسرائيل إذا حرك السادات أو ادخل القوات المصرية شرق المعمرات. وقال السادات بأن الاسرائيليين حثوا مصر على إقصاء أميركا عن أي مباحثات. وأنهم يريدون الضفة الغربية ومستعدون أن يعيدوا لمصر سيناء مقابلها. كما وأنهم تجاهلوا تماماً «مبادرتي العظيمة». وفي الواقع قدم السادات تنازلات بالنسبة إلى الضفة الغربية، وأن لم تكن هذه التنازلات من ناحية المبدأ، فإنها كانت من ناحية التوقيت والتسويق في الالتزام بالحلول وفي بقاء السلطة بيد اسرائيل وفي تعديلات الحدود وبقاء المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية.

في مفاوضات كامب ديفيد، تنبه بيغن إلى أن السادات كان يسعى إلى التقرب من كارتر والاتفاق معه ثم مواجهة الجانب الاسرائيلي المستغفر. وطلب بيغن من كارتر أن تكون هناك اتفاقيتان في كامب ديفيد: الاتفاقية الأهم بين الولايات المتحدة واسرائيل، والثانية لها أهمية ثانوية وإن كانت خطيرة بين اسرائيل ومصر، وأن الاتفاقية الأولى يجب أن تأتي أولاً. وكان بيغن يريد أن يعرف العالم بأنه لم تكن هناك خلافات جدية بين اسرائيل وأميركا. واستفاد كارتر من محاولة السادات أن يكتسب صداقته ومن استعداده لأن يرضيه بالتساهل في مواقفه وفي تقديم التنازلات. وذكر كارتر أن اهتمام السادات وبيغن في اكتسابه كل واحد إلى طرفه زاد مركزه وتأثيره قوة عليهما. والواقع أن هذا التأثير لم يظهر تساهلاً من جانب بيغن، مثلما كان الحال مع السادات الذي كان يراعي رغبات كارتر ويتقاضي احراجه أو فضله ولو على حساب الحقوق والمصالح العربية. وكانت العلاقة بين السادات وبيغن سيئة، ويذكر كارتر بأنهما كثيراً ما اعترفا بعدم وجود احترام متبادل بينهما، وهذا يذكرنا بخطأ قول السادات في البحث عن الذات بأنه لم يبق بعد حرب ١٩٧٣ بين مصر واسرائيل سوى الاحترام المتبادل.

حاول الرئيس كارتر أن يلين من تصلب بيغن، فأكد له أن العرب لا يستطيعون الهجوم على اسرائيل بنجاح دون مصر بعد أن توقع اتفاقية مع اسرائيل، وأن هذا في حد ذاته، ضماناً لسلامة اسرائيل، وأن السادات مستعد لأن يواصل التفاوض حتى إذا فرض جلالته الملك حسين المشاركة في المفاوضات، وقال كارتر: «إن السادات تلقى رسالة من الملك تقول بأنه سيكون مستعداً للمشاركة في الاتفاقية إذا كانت مقبولة له».

وعرض الرئيس كارتر المقترحات التي بلورها على بيغن، ولكن هذا أصر على أن الحرب التي خاضتها اسرائيل كانت دفاعية تعطيها حق الاحتفاظ بالأراضي المحتلة. ولذلك لا ينطبق عليها مبدأ عدم شرعية الاستيلاء على الأرض بالحرب العدوانية. كما أصر بيغن على عدم الإشارة إلى القرار (٢٤٢) في الاتفاقية أو أي إشارة تقريباً للمسألة الفلسطينية. وجادل الرئيس كارتر بحدة واستغرق الجدل ساعات. وكان واضحاً للرئيس الأمريكي أن الاسرائيليين يريدون «زرع» الضفة الغربية بالاسرائيليين بحجة المحافظة على الأمن العام، ويريدون أن يكون لهم حق الفيتو على أي قرارات قد يتخذها السكان الفلسطينيون (سلطة الحكم الذاتي المزعوم) بشأن أي أمر. وقال كارتر للفريق الاسرائيلي بأن ما يريدون أن يفعلوه هو

أن يجعلوا الضفة الغربية جزءاً من إسرائيل. وادعى بيجن بأنهم يريدون الاحتفاظ بحق الفيتو ولكنهم لا ينفون استخدامه، وأجاب كارتر بأنه لن يقبل أي عربي يحترم نفسه بذلك، وأن ذلك يبدو مثل ذريعة... «لأننا نتحدث عن حكم ذاتي كامل - سيطرة ذاتية. انكم لا تمنونهم الحكم الذاتي إذا كان لكم أن تصدقوا على قوانينهم وأن يكن لكم حق استخدام الفيتو على قراراتهم وبقاء حكم عسكري».

وأجاب بيجن بأن «الحكم الذاتي» لا يعني «السيادة»، فأجاب كارتر بقوله: لو كنت عربياً لفضلت الاحتلال الإسرائيلي الحالي على اقتراحك هذا. ثم انصب الجميع على القواميس لاستجلاء معاني «الحكم الذاتي» و «الاستقلال» و «السيادة» و «الحقوق». ثم وعد كارتر بأنه سيحاول أن يقتصر حق المشاركة في التفاوض على سكان الضفة وقطاع غزة الدائمين وليس جميع الفلسطينيين. والرئيس كارتر الذي قدم للجانب المغتصب هذا الوعد الذي يحرم ملايين الفلسطينيين من حقوقهم، هو الرئيس الأمريكي الذي ادعى أن أساس سياسته العالمية هو الدفاع عن حقوق الإنسان ومراعاة المبادئ الأخلاقية وأنه مهمته ومعني بصورة إيجابية بحقوق الفلسطينيين وتوفير نوع من الكيان الوطني لهم. وطلب بيجن أن يأتي في نص الاتفاقية أن القدس «عاصمة إسرائيل»، واعترض كارتر على ذلك وقال لدايان بعد الاجتماع وهما يسيران نحو مقر كارتر في كوخ (أسين) بأن بيجن «غير معقول وعقبة في طريق التقدم»، وأنه (كارتر) أصبحت لديه شكوك بشأن التزام بيجن الحقيقي في التوصل إلى اتفاقية وبمعاودة سلام تتبعها. (مذكرات كارتر).

خلال مباحثات كامب دايفيد كشف كارتر عن اتجاهات وأفكار اميركية لإعطاء مصر دوراً في الشرق الأوسط، بالتنسيق والتعاون مع أميركا في إطار خططها، وكذلك لاحتواء ما سمي بالتوسع والخطر الشيوعي السوفيياتي. فلقد عبر الرئيس الأمريكي للسادات عن قلقه بشأن التطورات في الشرق الأوسط ومناطق الخليج بسبب (الخطر) السوفيياتي «في اليمن الجنوبي وأفغانستان والحبشة وليبيا والعراق وسوريا»، وقال له بأنه من الضروري أن يحول هو والسادات نفوذهما نحو تسوية هذه المشاكل بدلاً من حصر اهتمامهما بصورة مستمرة في التركيز على النزاع الإسرائيلي - المصري دون غيره. وأنه من الضروري أن يحرز النجاح في كامب دايفيد لتحقيق هذه الغاية. وشرح كارتر للسادات بأن هذا النجاح سيسمح بسحب القوات المصرية المنتشرة على قناة السويس والمتطلعة نحو إسرائيل. كما وأن النجاح في كامب دايفيد يعطي دفعة لسعي عام نحو السلام، فإن لمصر خمسة ألوية تجابه إسرائيل، وأن معاهدة سلام معها ستحرر هذه القوات من مواقعها، فتجعل أصدقاء السادات في السودان والسعودية، وكذلك أعداءه المحتملين في ليبيا والحبشة يعرفون بوجود هذه القدرة الجديدة لمصر لأن تتصرف عسكرياً إذا لزم الأمر. ومن الواضح أن كارتر كان يريد أن يقنع السادات بأن (الخطر) السوفيياتي الشيوعي أهم بكثير من خطر إسرائيل على مصر والعرب. وكان يريد أن يتعايش مع إسرائيل وأن كانت ترفض إعادة الأرض العربية إلى أصحابها وأن تعود الحقوق الفلسطينية. ولا بد أن كارتر كان يأمل أن ينجح في إغراء السادات بدور يشبع حبه للعظمة الجوفاء والمظهر الإعلامي. وفي اجتماع آخر استمع فيه الرئيس كارتر إلى شرح وزير الخارجية المصري للمواقف ونقاط النزاع، توسع الرئيس كارتر في فكرة التحالف أو التعاون الأمريكي - المصري عندما قال:

«شكراً يا سيادة الوزير سنفكر فيما قلت بعين الاعتبار، ولكني أكرر إذا كانت مصر وإسرائيل والولايات المتحدة معاً في جانب واحد فلن تجزئ قوة من خارج المنطقة أو من داخلها على التصدي لهم»^(١).

وهكذا ضم الرئيس كارتر مصر ليس إلى أميركا فقط بل وإلى إسرائيل، وليس ضد السوفييات فقط بل ضد الدول العربية والأمة العربية. وذكر محمد إبراهيم كامل في مذكراته السلام الضائع:

«ونظرت فزعاً إلى الرئيس السادات على يتدارك الأمر ويطلق على هذه الفكرة الخطيرة، ولكنه كان سابقاً في ملكوته يشد غليونه، أو لعله أثار الالتزام بحكمة القروء الصينية الثلاثة (لنا لا أرى ولا أسمع ولا أتكم). وانتهى الاجتماع وخامرنى شعور بأن أموراً كثرية تجري في الخفاء بين كارتر والسادات، وأن علي أن أعد نفسي لمفاجآت الأرجح أنها ستكون غير سارة»^(٢).

ويذكر الرئيس كارتر في كتاب مذكراته بأن السادات تأثر بما قاله له، ولكنه ارتد بسرعة إلى ما يشغل

بأنه من أن إسرائيل لن تقاوض بحسن نية، وأنها لا تتويق توقيع اتفاقية. ومن أن الولايات المتحدة في سعيها لتحقيق اتفاقية سلام كانت تقدم في معالجتها لمطالب إسرائيل مقترحات تبعد العالم العربي وتضع وتبدأ بين مصر وأمريكا رغم أفضل جهوده وجهودي.

تحديات ومخاوف في كامب ديفيد، وخرافات حسن التهامي

خلال أيام اجتماعات كامب ديفيد، كانت هناك توترات ومجابهات وتحديات وتصرفات تمس الكرامة ومخاوف على السلامة الشخصية ويأس من النجاح. وكان هناك حسن التهامي عضو الوفد المصري صاحب المعتقدات والتخيلات الخرافية المضحكة التي تثير في النفس بعض الأسف والألم لأنه كان مسؤولاً عربياً، ففي كتابه عن السلام الضائع، يذكر محمد إبراهيم كامل بأن التهامي كان عضواً في الجمعية السرية التي كان السادات من أعضائها، وأنه كان قد نبذ حياة متحررة صاخبة ولجأ إلى الدين والتصوف، وأنه كان المندوب الذي أعد لقاء السادات مع بيريز في النمسا تحت غطاء اجتماع الاتحادات الاشتراكية. وفي النمسا اجتمع به محمد إبراهيم كامل لأول مرة خلال زيارة السادات لها في تموز/ يوليو، وظل التهامي:

«يرى قصصاً عن بطولات وجسارته تتضمن أعمالاً خارقة لا يصدقها العقل، ولكنه كان يرويها بتأكيد وثقة لا تقبل المناقشة. وكان حديثه رغم ما فيه من مغالطات وجنوح إلى الخيال ظريفاً مسلياً على غرار ألف ليلة وليلة»^(١).

وفي خلال رحلة بالطائرة للاستجمام في منطقة بحيرات قرب سالزبورغ، جاء ذكر دايان الذي لم يكن السادات يحبه، فإذا بالتهامي يقول بأنه:

«يعتقد أن دايان هو المسيح الكذاب الذي تنبأت التوراة بظهوره، وأنه قد واجهه بذلك عندما قابلته في المغرب»^(٢).

وتدخل السادات وطلب منه عدم إثارة هذا الموضوع، ولم يكن محمد إبراهيم كامل يعرف حتى ذلك الوقت:

«أنه سبق المبادرة اجتماع بين حسن التهامي وموشي دايان في المغرب بترتيب من الملك الحسن الثاني»^(٣).

وعلى العشاء مع محمد إبراهيم كامل، انطلق التهامي يروي قصصه ومغامراته، وقال بأنه تعمق في دراسة الديانة اليهودية، وأنه أتبع له الاطلاع على وثائق ومخطوطات قديمة من بينها وثيقة «لا يعرف بأمرها أحد فيما عدا قلة من أحياء اليهود»^(٤)، وتعتبر سرية بشكل مطلق. وتقول الوثيقة أن اليهود سيعيشون مشقتين مدة تزيد على ألفي سنة، ثم يعودون إلى القدس لكي يذبحوا. وشرح التهامي ذلك بقوله أن الله غضب على اليهود فحكم عليهم بالخروج من القدس والعيش في المنفى مشردين في أنحاء الأرض، فنتظلموا إلى الله واسترحموا وأظهروا توبتهم والتمسوا الغفران:

«دأبوا ذلك أن يعودوا إلى القدس أرض الميعاد على أن يذبحوا بعدها، وبذلك يكونون قد تطهروا من آثامهم وتابوا عن مصيبتهم لله وأزالوا غضبه ونالوا عفوه».

واستطرد التهامي يقول بأنه ظل يوالي البحث والتقصي، فذهب إلى انكلترا وقابل كبار الأحياء اليهود فيها، وأنهم دهشوا وذعروا عندما عرفوا بأطلاعه على الوثيقة السرية الخطيرة، وفي النهاية اعتقدوا أن مجيئه إليهم هو إشارة إلهية وطلبوا منه أن يعود إليهم بعد ستة أشهر. فعاد إليهم بعد ستة أشهر: «فقالوا له أنهم تداولوا في الأمر ولم ما جاء في الوثيقة صحيح، ووجه أن يطيبهم مهلة مدتها خمس سنوات حتى يرتبوا أمورهم».

وهنا توقف التهامي ونظر إلى ساعته وقام وانصرف. وضحك محمد إبراهيم كامل ومدير مكتبه أحمد ماهر الذي كان معه على العشاء وعلق في كتابه:

«وايصدق القارئ أو لا يصدق ولكن هذه القصة كانت السند المستر ليعرض الاقتراحات التي تردت في فكر السادات بعد ذلك بشهرين انتهاء مؤتمر القمة الثلاثي في كامب ديفيد بخصوص حل مشكلة القدس كما ساروي في حينه»^(٥).

وفي اليوم التالي، التقى التهامي بمحمد إبراهيم كامل وتطرق حديثه معه إلى الاجتماع الثلاثي في

لندن (قلعة ليند) وقال له انه يعرف دايان جيداً وأضاف:

«عندما تقابلها إذا لاحظت أنه يراوغ في الحديث معك فما عليك إلا أن تقبض يده اليمنى وأنت تنظر إليه ثم ترفعها أمام وجهه وتقرء أصابعك أمام وجهه وأنت تصيح «يا تهامي» وتستجد أنه سيعود إلى رشده على الفور. وبذلك تستطيع التقاطم معه»^(١).

وفي كلمب ديفيد كان التهامي:

«لا يكل ولا يمل من ترديد وجوب استعادة القدس العربية من بين براثن اسرائيل».

وفي جلسة بين السادات ومحمد ابراهيم كامل وحسن التهامي قال السادات فجأة:

«انه سيكون شيئاً عظيماً حقاً لو استعلمنا تنفيذ فكرة الملل الرابع»^(٢).

وعندما استعلم محمد ابراهيم كامل عن الملل الرابع أجاب التهامي:

«أن تنسحب اسرائيل من مساحة ميل مربع من القدس وترفع عليها علماً عربياً أو اسلامياً».

غير أن السادات والتهامي لم يفسرا «سر هذا الملل الرابع ولا منطق» ولا كيفية تحديد خطوطه ومواقعها. وبقي الملل الرابع سرّاً غامضاً على الوزير المصري، ولكنه استنتج ان الامر من بنات أفكار التهامي الذي قال للسادات:

«فقط أرجوك يا ريس أن تكون عند اتفاقنا بتعييني حاكماً عاماً على القدس [الملل الرابع]. فانا لم اطلب منك في حياتي شيئاً، وليس لي مطلب آخر فهذا هو حلم حياتي الذي ادعوا له ان يحققه قبل مماتي».

وتتمتع السادات بشيء لم يفهمه محمد ابراهيم كامل. ولعل التهامي كان يريد أن يكون شاهداً على تحقيق ما نسبته للوثيقة السرية عن نهاية اليهود في القدس، تكفيراً عن ذنبهم ولينالوا غفران إلههم. وكان التهامي يقوم بجولات مجهولة في كلمب ديفيد، وما أن يعود منها حتى يسترسل في التحدث إلى أعضاء الوفد المصري في استراحة وزير الخارجية عن آخر أخباره، فيقول مثلاً:

«ان موسى دايان قد وافقه منذ ساعة على عودة القدس إلى العرب، ثم يتكلم عن التصوف وعن تفسير الأحلام، وينتقل إلى القمص والروايات، ويحكي كيف حل مشكلة المسلمين في الفلبينيين، وكيف استطاع أن يزجّل قيلم الثورة في الملايو لمدة ثلاث سنوات»^(٣).

وكيف عالج نفسه من سم دس له في الطعام في إحدى زيارته لبعض الدول العربية باستعمال ترياق يحصله معه دائماً. وكانت أحاديث وادعاءات التهامي الخيالية تضحك أعضاء الوفد المصري، وتخفف من التوتر والقلق الذي كان يثيره جو المفاوضات والتصلب الاسرائيلي. ولكن لم يكن من المضحك أن التهامي وقف بين الاسرائيليين في قاعة الطعام العامة في كلمب ديفيد يتحدث إليهم ويناقشهم ويقول لهم بأنه يستطيع «أن يوقف قلبه عن الحركة إلى أي وقت يشاء»، وأنهم عند العشاء أحضروا له طبيب بيغن الخاص ليناقشه علمياً بشأن وقف قلبه. ولم يذكر محمد ابراهيم كامل ما تم بعد ذلك أو مدى استهزاء الاسرائيليين بالتهامي.

في كلمب ديفيد كان الجدل يحدث أحياناً بين الرئيس كارتر ومناحيم بيغن. وقد ذكر الرئيس الأمريكي في مذكراته بأنه قال لبيغن في إحدى المقابلات أن موقفه يمثل شعب اسرائيل بصورة أفضل من موقف بيغن. وأنه في اجتماع منفرد في مقر كارتر جرى بينهما حوار محار وكريه، وقف كارتر محتدّاً في ايمامة لبيغن لأن يخرج، وأنه اتهمه بأنه كان قابلاً لأن يتخلى عن السلام مع عدوه الوحيد القوي (مصر)، وعن التجارة الحرة والاعتراف الدبلوماسي مع مصر، وحق الملاحمة من دون عائق في الممرات الدولية، وقبول العرب لقدس غير مقسمة وأمن دائم لاسرائيل وفناء العالم، كل هذا فقط لإبقاء عدد قليل من المستوطنين غير الشرعيين على أرض مصرية. وفي أحد الاجتماعات وصل الأمر بين الرئيس الأمريكي وبيغن إلى حد التحدي والتهديد. فلقد ذكر محمد كامل في مذكراته عن السلام الضائع نقلاً عن عزيز وإيزمان، ان بيغن أظهر شراسة عند بحث مبدأ «عدم جواز احتلال الأراضي بالحرب والقوة». وقال لكارتير بأنه لن يقبل هذه العبارة. وأجابه كارتر:

«السيد رئيس الوزراء: إن هذا ليس هو رأي السادات فقط ولكنه أيضاً رأي امريكا وسيتمتع عليك ان تقبله. وكانت الساعة قد قاربت الثلاثة صباحاً. وزم كارتر على شفتيه ولم يستطع ان يخفي غضبه أكثر من ذلك.

فلطيف بيده على الأوراق التي أملهه والقي بالقلم الرصاص من يده وعينه الزرقاوان تنوهجان بالفضب وقال ثاقية، وكأنه يكرر الكلمات لنفسه، أنه ينبغي عليك أن تغلب».

ورد بيغن على تهديد الرئيس الأمريكي بحزم قائلاً: «السيد الرئيس: أرجوك لا تهديدات»^(١٠). ويصف محمد كامل رد بيغن بأنه لم يكن ردًا استعطافياً متخاذلاً، وإنما كان تهديداً يرد به على تهديد كارتر. وأن التهديد الذي رد به بيغن كان يستند إلى قدرة بيغن على إفشال مباحثات كامب ديفيد، فتعود معظم مسؤولية الفشل على سمعة كارتر ومكانته السياسية، وإلى قرب الانتخابات للكونغرس، وإلى اتفاقية (بنما) ومشروع كارتر للطاقة، اللذين كان الرئيس الأمريكي يحتاج لموافقة الكونغرس عليهما، وفي الكونغرس أنصار إسرائيل. ثم كانت هناك انتخابات الرئاسة بعد ذلك التي كان كارتر ينوي خوض غمارها. وكان هناك اللوبي الإسرائيلي وأنصار إسرائيل في الكونغرس والإدارة والإعلام. وبهذه الأسلحة والضغط والتصلب مقابل تهديدات السادات كان بيغن يجابه كارتر ولا يتراجع عن تصلبه وتعنته. في الجانب المصري كان هناك توتر في نفس السادات وبينه وبين وزير خارجيته محمد كامل. وكان وزير الخارجية يتضايق وينزعج جداً من تقلبات السادات وانفراده في اللقاءات مع كارتر وفي اتخاذ القرارات وتقديم التسهيلات، كان السادات يهاجم الأردن لرفضه الانضمام إلى معادلات السلام أو قبول الدور الذي كان يرسم له دون موافقته، ودون أن تلتزم إسرائيل ولو من حيث المبدأ بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان يقول بأنه إذا رفض جلالة الملك حسين المشاركة في تسويات كامب ديفيد، فإنه هو سيقوم بدور الأردن، وعندما حذرته وزير خارجيته من مغبة التورط في هذا الدور ومن الاصطدام بمنظمة التحرير الفلسطينية:

«لجلب السادات بعنجهية: سأرسل قوات مصرية إلى الضفة الغربية وأنا أعلم أنه قد يقتل عدد من أفرادها، ولكنهم سيقتلون عشرة من أفراد المنظمة مقابل كل مصري يقتله»^(١١).

وذكره وزير خارجيته بأن العدو هو إسرائيل وليس المنظمة والشعب الفلسطيني. ولكن يبدو بأن السادات كان يعادي المنظمة وجلالة الملك حسين. ولم يتورع عن مهاجمتهما خلال زيارته للنمسا في تموز/ يوليو ١٩٧٨. وهاجم جلالة الملك حسين أمام المستشار كرايسكي في حفل عشاء حضره رئيس البرلمان النمساوي وزوجته، وويلي براوند وزوجته. فدافع كرايسكي وبراندت عن جلالة الملك وأثنيا على شجاعته وذكائه، وأظهرا تهماً للظروف الصعبة التي تحيط بالأردن. وفي النمسا تهجم السادات على السيد ياسر عرفات وسوريا وزعم للدكتور فالدهايم، الأمين العام للأمم المتحدة (في ذلك الوقت) الذي كان يزور بلده في إجازة، بأن سوريا تريد ضم لبنان، وأنها تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية مائة بالمائة. وقال كذلك: «عرفات يرسل لي سراً كي أتترك له مكاناً حتى ينضم إلى المفاوضات، وأنا أعزم أن أشارك أهالي الضفة الغربية وبعض العناصر المعتدلة في منظمة التحرير مثل خالد الحسن وغيره، ولكني لم أخبرهم بذلك حتى يحين الوقت المناسب. فمن أعدى أعداء الفلسطينيين هم قادتهم»^(١٢).

وأنا نرى بأنه ليس من الخطأ أن نعتقد بأن هذه الأقوال والمزاعم التي صدرت عن السادات لقادة عالميين وأمين عام الأمم المتحدة، تضر بالقضايا العربية وتقلل من تقديرهم للقادة العرب بمن فيهم السادات. ومن كامب ديفيد اتصل السادات بجلالة الملك حسين وأعلمه بأن المفاوضات كانت صعبة، وأن بيغن متمسك بـ «أفكاره الخيالية». ولكنه (السادات) سيصبر من أجل خاطر كارتر «الذي يبذل جهوداً جبارة للتقريب بين مواقف الطرفين». وذكر السادات أنه سيزور الملك الحسن في المغرب في طريق العودة، وطلب من جلالة الملك حسين أن يلقاه هناك. واعتذر جلالة الملك عن تلبية طلب السادات. وحسب تحليلات محمد كامل وحديثه مع الرئيس كارتر في كامب ديفيد، يبدو أن السادات الذي كان يشتد السوفيات ويندد بهم ويبيد استعداده للتصدي للنفوذ السوفياتي، ولمساندة الحكومات والنظم التي تدور في فلك أمريكا ليدخل مثلها «إلى قلب الولايات المتحدة والحصول على بركتها وتأييدها وبمعوناتها وسلاحها»^(١٣). كان مقتنعاً بأن الملحق العربية السعودية التي كانت مرتبطة بأمريكا من أجل أمنها كانت لا تستطيع أن تخالف أوامر أمريكا أو مشورتها. وأن جلالة الملك حسين:

«يدوره - بالإضافة إلى ارتباطه بالولايات المتحدة - فهو لا يستطيع إلا أن ينفذ ما تشع به عليه السعودية

لاعتماده عليها إلى حد كبير في حل مشاكل الأردن المالية والاقتصادية^(١٤).

ولكن الواقع أثبت أن السادات تبع رغبات أمريكا على حساب القضية الفلسطينية، وأن جلالة الملك حسين والسعودية لم يقبلا الدعوة والضيوف للمشاركة في تسويات كامب ديفيد المجفة، التي لم تحقق السلام وتركت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي. كان الانفعال والتوتر يثوران في نفس وزير الخارجية محمد كامل من جراء تساهلات السادات، ومن جراء محاولاته أن يثنيه عن قبول المواقف الإسرائيلية التي كان الجانب الأمريكي يعارضها، ثم يعود ويتبنائها ويقنع السادات بقبولها بعد تعديلات تبقيها في مصلحة إسرائيل. كان ذلك يحدث رغم أن بعض الأفكار والمقترحات الأمريكية التي عرضت كانت في رأي وزير الخارجية المصري:

«تشكل قاعدة طيبة يمكن لنا البناء عليها وتطويرها. وفي بقيني أن الدوح التي أوعزت للفريق الأمريكي - المشكل من رجال وزارة الخارجية الأمريكية - بهذه الأفكار، كانت تحدها النوايا الحسنة والرغبة الصادقة في تحقيق تسوية عادلة شاملة، أخذت في الاعتبار معقولية الموقف المصري، وعدايته، واستناده إلى المبادئ والقرارات الدولية التي تحكم النزاع من ناحية، والحفاظ على المصالح الأمريكية الحيوية في منطقة الشرق الأوسط من الناحية الثانية، دون أن يخل ذلك بأمن إسرائيل. إلا أن هذه الأفكار لم تثبت أن تحسنت وتأثرت وتشوهت عندما اصطدمت بالإصرار الإسرائيلي على التوسع من جانب، وتعارضت مع طموحات كارتر ونائبه مونديل بالنسبة لمستقبلهما السياسي الشخصي من الجانب الآخر»^(١٥).

وفي مقابل توترات وزير الخارجية المصرية وقلق من تنازلات السادات ونقاشه المتكرر معه، كانت هناك انفعالات السادات وتوتراته الشديدة، فلقد تبين أن الإسرائيليين استغلوا التشبث بمسئوليات سيناء ومطاراتها، التي قال دايان أنها أصعب من قضية الضفة، لكي يرغموه على التخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة والحقوق الفلسطينية، وشعر بأن مبادرته ستتهار وتفضل، وفي كلمات محمد كامل:

«كانت قد مضت عشرة أيام على بداية المؤتمر دون أن تبدو مبادرة أمل في التوصل إلى شيء، وكانت أصحاب السادات قد بدأت تهتز وصبره أوشك على النفاذ، والقلق والخوف يستبدان به من جراء جسد المواقف الإسرائيلي الذي كلما اصطدم به الرئيس كارتر - الشريك الكامل - عاد مهزولاً إليه ملتصقاً بعونه في الحيلولة دون فشل المؤتمر، ومستغيثاً به في انتقال مستقبله السياسي من الضيق الذي يتوقف على إبداء السادات شيئاً من المرونة والكرم في هذه النقطة أو تلك. ولم يكن يغيب عن بال السادات أن المؤتمر لا يمكن أن يستمر أكثر من ذلك كثيراً، وأن احتمالات تحقيق أماله قد تلاشت، وأن لحظة مواجهة الحقيقة قد حانت»^(١٦).

وبلغت توترات السادات درجة من الحدة أنه خلال حديث عادي في مقره مع وزير خارجيته وحسن التهامي وحسن كامل ويطرس غالي والسفير أشرف غريال، انفجر السادات فجأة وصاح بصوت عال:

«وماذا أفعل إذا كان وزير خارجيتي يظن أنني أهيء»^(١٧).

ولم يجد محمد كامل ما يقوله من شدة المفاجأة التي لم يكن لها مبرر ظاهر في تلك الجلسة العادية، وصاح السادات من جديد «اتفضلوا اخرجوا برة لكم»، وأعاد هذه العبارة مرتين. وقام الجميع وخرجوا في سكون باستثناء محمد كامل الذي أغلق الباب وراءهم، وعاد إلى السادات ومساله بصوت عال غاضب كيف يسمح لنفسه بأن يقول ما قال:

«وكيف تطردني خارج الغرفة. اتظن أن تعييت لي وزيراً للخارجية يخونك ذلك؟ سأتترك هذا المنصب بمجرد عودتنا إلى القاهرة وفي ستين داهية».

ويقول محمد كامل أنه استدار ليخرج ولكن السادات استوقفه وقال له:

«تعال اجلس. ماذا جرى لك يا محمد. ألا تشعر بما أنا فيه؟ وإذا لم تتحملني أنت فمن الذي يفعل؟».

ثم اعتذر السادات قائلاً:

«أنا أسف. أعصابنا جميعاً متوترة بسبب هذا السجن اللعين. لماذا لا تجلس؟».

وأجاب محمد كامل:

«لا سأتركك تستريح فذهن في منتصف الليل وأنا أرغب في المشي قليلاً».

ويقول محمد كامل كذلك بأنه شعر بالإشفاق على السادات، ولكنه قال له بأنه لا يقبل منه أن يخاطبه بهذا الشكل^(١٨).

هل قبل السادات دور كويستلج أو وجهته التكنولوجيا الأمريكية مغناطيسياً

في اليوم التالي، بلغ أعضاء الوفد المصري بأن يستعدوا لمقابلة كامب ديفيد، وأن السادات سيفادر كامب ديفيد إلى واشنطن ظهر اليوم نفسه. وقال السادات لوزير خارجيته بأنه قرر أن ينسحب من كامب ديفيد، وأنه سيسافر إلى واشنطن ليجتمع بلجنة الشؤون الخارجية الأمريكية في الكونغرس، وأنه سيعقد بعد ذلك مؤتمر صحفياً ويتحدث في التلفزيون ليشرح ما حدث ويعود يعد ذلك إلى مصر. وعندما سألته محمد كامل عن أسباب هذا القرار المفاجيء، قال السادات بأن التقاؤه مع بيفن مستحيل، وأنه يتلاعب بكارتر المسكين ويريد «أن نوقع على ما يروق له ونترك الباقي للمستقبل». وقال السادات انه قرر أن لا يوقع على أي شيء في كامب ديفيد مع الرئيس كارتر، حتى لا يصبح ما يوقع عليه أساساً للتفاوض فيما بعد ويخضع بدوره للمساومة. ويذكر محمد كامل في السلام الضائع:

«وبدا لي أن السبب في ثوبة السادات وتفكيكه في مقابلة كامب ديفيد، هو أنه أدرك أنه قدم تنازلات كثيرة بالنسبة للصفة الغربية وغزة تحت الحاح الرئيس الأمريكي، واستجابة لوعوده المصولة في تحقيق تسوية شاملة في النهاية. ثم تبين له أن صديقه والشريك الكامل قد عجز تماماً عن استخلاص أي مقابل لما تنازل عنه من منحيم بيجن-وإفاق على الواقع المزري الأليم وهو أنه حتى سيناء ليس هناك ما يضمن له أن يستعيدها خالية من المستوطنات والمطارات، فيكون بذلك قد خيب آمال المصريين بعد أن خسر العرب وخرج من المولد صفر اليدين»^(٣١).

وعندما أخبر السادات وزير الخارجية فانس بقراره، نصحه فانس أن يرجع عنه لأنه سيهرج الرئيس كارتر بقراره ولن يكسب شيئاً، وستكون إسرائيل المستفيد الوحيد. ثم جاء الرئيس كارتر وأدخله السادات إلى صالون مقره بمفرده وانصرف الآخرون، وبعد نصف ساعة استدعى السادات أعضاء الوفد المصري إلى مقره فوجدوه «مفتشاً تبدو عليه دلائل السور والفخر». وقال لأعضاء الوفد:

«إن الرئيس كارتر رجل عظيم وذو ذكاء خارق. لقد حل المشكلة ببساطة شديدة وراحني تماماً... لقد قال لي أنني أستطيع أن أعلق الالتزام بأي اتفاق نوقع عليه على موافقة المؤسسات الدستورية في مصر، أي مجلس الشعب عندما والكنيست في إسرائيل، بحيث إذا رفضاه كلاهما أو أحدهما فإن جميع ما اشتمل عليه الاتفاق من التزامات على الجانبين يسقط ويصبح غير ملزم لنا في أية مفاوضات مستقبلية».

وعندما قال محمد كامل بأن المهم ما هو الاتفاق الذي سنوقع عليه أجاب السادات:

«سأوقع على أي شيء يقترحه الرئيس الأمريكي كارتر دون أن أقراه».

وعندما قال له محمد كامل:

«ولماذا يا رئيس توقع عليه دون أن تقرأه؟ إذا أعجبنا فعلنا والا فلا نوقع».

«هوب السادات وأتقاً وقال بصوت ملؤه التحدي: بل سأوقع عليه دون أن أقراه. واستدار وغادر التراس إلى داخل استراحته»^(٣٢).

وفي بعد ظهر اليوم نفسه كان محمد كامل مستغرقاً في التفكير في تقلبات وتصرفات الرئيس السادات، وقال لنفسه:

«بأن مثل هذا الشخص لو كان رب عائلة صغيرة لسارعت بالحجز عليه، فما البال وهو رئيس مصر يتحكم في مستأثر أربعين مليون من البشر. هل هو بهذه البلاهة أو هل أصابه الجنون»^(٣٣).

وفي وسط هذه الأفكار، استدعاه السادات إلى مقره وأظهر له ورقة من صفحة واحدة بخط كارتر وعليها الحرفين الأولين من اسم الرئيس الأمريكي في ذيلها، وطلب منه أن يقرأها ليتبين منها:

«النتائج السريعة الممتازة التي حققها موقفه القوي مع فانس وكارتر في الصباح».

وقرا محمد إبراهيم كامل ما كتبه كارتر على الورقة، فوجده يقول بأن كل جانب في المفاوضات أبدى وجهة نظره وأنه (كارتر) استوعب ذلك تماماً، ولذلك فلقد قرر إنهاء المؤتمر يوم الأحد القادم الموافق ١٧ أيلول/ سبتمبر وأنه يدعو الطرفين المصري والإسرائيلي لإبداء ملاحظاتهم النهائية على الصياغة الأخيرة

للمشروع الأمريكي الذي سيقدم لهما بعد الظهر، على أن تعطى له في موعد أقصاه السبت ١٦ أيلول/ سبتمبر. ثم يقدم الرئيس كارتر مشروعه لإطار السلام للتوقيع عليه من جانب الرئيس السادات ورئيس الوزراء ييغن وهو شخصياً بوصفه شاهداً على الاتفاقية. كان السادات يبدو معترداً جداً بهذه «الوثيقة»، وطلب من وزيره أن يتق به، وعندما صارحه محمد كامل في حضور الدكتور أسامة الياز بأن المهم هو ما سيتضمنه مشروع كارتر وإن الورقة لا قيمة لها على الإطلاق، خطف السادات الورقة بسرعة:

«وهو يصيح: بل هي وثيقة خطية ويخط يد كارتر نفسه وسأخذها معي وأحفظها في خزانتي السرية في مصر حتى يحين الوقت المناسب»^(٣١).

وتسأل محمد كامل في ذهنه وأفكاره عما إذا كان السادات يستخف بعقله أم هو فعلاً يعتقد بأنها وثيقة هامة، أو هل السادات بكامل قواه العقلية، وهل أصيب بإنهيار عصبي، أو كان يمثل مشهداً دراماتيكياً، ثم استأذن وانصرف. وفكر الوزير المصري بالاستقالة إذ كان قد وصل إلى قناة عبر عنها في القسم الأول من كتابه عن السلام الضالعات بالمعبارات التالية: بأنه مع مرور الوقت وتوالي الأحداث والملاحظات وصل إلى يقيني بأن السلسلة الطويلة من اللقاءات الثنائية التي كان السادات يجريها، كانت من أخطر المؤثرات التي أدت إلى تآكل مركزه وتدهوره، وأنه عندما عبر بوابة كامب ديفيد كان:

«مغسلاً عارياً مكبلاً لا يملك حراكاً بسبب ما انفلت له لسانه داخل الغرف المظلمة من تنازلات وتجاوزات وتمهيدات الواحد بعد الآخر وفي لقاء وراء لقاء، حتى كثف نفسه ويبد ما كان منه من أرصدة، وكانت النتيجة أنه لم يجد أمامه مفرأ من للتوقيع على إشهار إفلاس مبادرته».

وفي كامب ديفيد تبين لمحمد كامل بأن:

«المشكلة ليست في الموقف الإسرائيلي المتشدد ولا في الخضوع الأمريكي لاسرائيل، وإنما المشكلة الحقيقية في الرئيس السادات نفسه، فقد استسلم الرئيس كارتر تماماً الذي استسلم بدوره لناميخ ييغن، وإن أي اتفاقية ستبرم في نهاية الأمر على هذا الأسس ستكون كارثة على مصر وعلى الشعب الفلسطيني وعلى الأمة العربية جميعاً. وقد حرت تماماً في تفسير مرامي وسلوكه وتصرفاته غير المفهومة، وانتهى تفكيري إلى أنه إما أن يكون في حالة انهيار تام سلبيه ادراته، أو أن تكون التكنولوجيا الأمريكية قد نجحت في السيطرة عليه وتوجيهه مغناطيسياً، وأما أن يكون قد أصيب بالجنون والعشى معاً أو - وهو الاحتمال الأكثر ايلاماً - أن يكون قد قبل أن يلعب دور كويسلنج في منطقة الشرق الأوسط واختار - ويعلم الله منذ متى - أن يكون عامل الولايات المتحدة في الانجراف بمصر نحو الانضمام إلى حلف استراتيجي أمريكي إسرائيلي مصري»^(٣٢).

ويذكر محمد كامل أنه ظل ساهراً تلك الليلة لا يقدر على النوم وهو يفكر في مصير مصر والعرب وفلسطين، وفي دولة صهيون التي يمكن أن تهيم على المنطقة وتشبع طمعها وجشعها في ثرواتها وتعزيقها، وأضاف:

«وتهاجمني كوابيس بشعة وأرى صوراً ومشاهد مما قرأت أو سمعت عما تقطه إدارة المخابرات المركزية الأمريكية ومنظمة الموساد الإسرائيلية. ماذا لو تخلفوا مني بشكل أو بآخر تحت ستار حدث عارض أو زعم مرض مفاجيء».

وفي الصباح، ذهب الوزير إلى السادات وبين له نواقص المشروع الأمريكي الأخير، فدافع السادات عن المشروع وقال إن نجاح مباحثات كامب ديفيد سيؤدي إلى نجاح كارتر في انتخابات الرئاسة المقبلة، حسبما قال له الرئيس الأمريكي الذي أكد له مساندته. وقال السادات لوزير خارجيته:

«لأنك لا تعلم شيئاً عن العرب. أسألتني أنا. أنهم لو تركوا وشأنهم فلن يطأوا أو يربطوا. وسيظل الاحتلال الإسرائيلي قائماً إلى أن ينتهي إلى التهام الأراضي العربية المحتلة، حين أن يحرك العرب ساكناً غير المجموعة وأطلق الضعافات الدافعة كما فعلوا منذ البداية، وإن يجمعوا على حل يبدأ»^(٣٣).

وذكره محمد كامل بأن العرب حققوا «تضامناً وتكاتفاً عظيماً» معه في حرب ١٩٧٢ وبعدها، وأن الذي أقسد هذا التضامن زيارات كيسنجر ومتوقع اتفاقية فصل الاشتباك الثنائية في سيناء بين مصر وإسرائيل». ورفض السادات أن يعترف بأنه إنما يقبل بصلح منفرد، ورفض أن يتراجع وقال لمحمد كامل:

«ماذا جرى لك؟ أتريد أن تعرض لضمته الاتحاد السوفييتي وحافظ الأسد والذافي فيقولون: إن ما ادعوه على مبادرتي منذ البداية من أنها كانت ترمي إلى حل منفرد كان صحيحاً؟».

واضاف السادات لوزير خارجيته:

وكيف يكون مسلماً منفرداً إذا كنت سائل ملتزماً بأن أقدم بدور في الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة خلال فترة السنوات الخمس الانتقالية وحتى تحل القضية الفلسطينية من جميع وجوهاً؟ وما معنى أن أبقى سيناء تحت السيطرة الإسرائيلية حتى تحل المشكلة الفلسطينية لتفرضها إسرائيل بمستوطنات جديدة يوماً بعد يوم. ليس هذا من الغباء؛ أنك تتكلم لأنك لا تصرف شيئاً عن أحوال مصر الداخلية، لقد ترك في عهد الناصر تركبة مثقلة بالهموم والمشاكل. وإن أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية في غاية السوء، وكل مراقب البلد منهار، وإن تستطيع مصر أن تخرج من أحوالها المتردية إلا إذا حصلت على السلام وكسرت كل مواردها للتنمية. وعندئذ ستكون مصر في مركز أقوى لمساعدة الفلسطينيين في حل مشكلتهم^(٣٧).

كانت الضفة الغربية وقطاع غزة الثمن الذي رفض عبد الناصر أن يدفعه التزاماً بقوميته العربية، ولكن السادات اختار دفع هذا الثمن لاسترداد سيناء للسيادة المصرية الناقصة. وأثبتت الأيام أن مشاكل مصر الداخلية المتردية لم يحلها سلامه مع إسرائيل، وإن مصر لم تصبح في مركز أقوى لمساعدة الفلسطينيين. وقدم محمد إبراهيم كامل استقالته فقبلها السادات وطلب منه أن يبقينها سراً بعض الوقت، وعرض عليه منصب سفير فاعتذر، ولم يحضر مراسم توقيع اتفاقات كامب ديفيد وعاد إلى مصر. وقبل أن يسافر وفي كامب ديفيد، إستدعاه السادات إلى مقره ورحب به أمام أعضاء الوفد المصري، وأثناء الحديث قال أحد الحاضرين:

«إن الشيء الذي سيثير معارضة الفلسطينيين هو أن عبارة تقرير المصير في الاتفاقية قد وضعت بشكل غامض غير مباشر. فقال الرئيس السادات: لم يكن ذلك. فقد قال في الرئيس كارتر أن هذه العبارة ستفقد كرمي الرئاسة».

(It would cost me my chair)^(٣٨).

ويذكر محمد كامل بأنه لم يستطع أن يلجم لسانه وقال بصوت مرتفع منقلع:

«أهذا هو رئيس أقوى دولة في العالم؟ أهذا هو القديس الذي كان يدمي أن الدفاع عن حقوق الإنسان والمبادئ والقيم هو محور سياسته؟ أنه أين كذا وأين كذا... أمن أجل أن يظل رئيساً لأمريكا ثماني سنوات بدلاً من أربع يضحي بمصير شعب بأكمله؟ يا له من تافه حقير»^(٣٩).

ويعتقد محمد كامل أن السادات أحس بأن عباراته لم تكن موجهة إلى كارتر فقط وإنما إليه أيضاً. وأنه لو كان أمامه سكين لأغمد (السادات) في صدره (صدر محمد كامل). ولكن يبدو أن السادات كان حريصاً على أن تظل الاستقالة سراً، فتمالك نفسه وقهقه بصوت عميق وقال:

«اصلك أنت يا محمد مش سياسي».

فأجابه محمد كامل:

«إذا كانت هذه هي السياسة فإنه يشرفني ألا أكون سياسياً».

ونفض السادات وانصرف الجميع^(٤٠).

كارتر يهزز الحراسة على السادات في الرابعة صباحاً

لم يكن محمد كامل الوحيد في كامب ديفيد الذي ثارت في تخيلاته احتمالات الاغتيال يقوم بها رجال الاستخبارات الأمريكية أو الموساد الإسرائيلي. فإن الرئيس كارتر نفسه كان عرضة للقلق والمخاوف لا على نفسه ولكن على حياة أنور السادات داخل كامب ديفيد، ولم يكن خوفه من هذين المصدرين وإنما من الفريق المصري في كامب ديفيد. فقد وجد بأن الدكتور أسامة الباز كان أكثر المصريين المتفاوضين تشدداً، وأن ما يقلل به الباز كان يقلله المتفاوضون المصريون، ولكن المجال كان متاحاً لأن يلجأ كارتر إلى السادات كلما اختلف مع الباز. وذكر كارتر أن الباز وباراك كانا صانعي وثائق نابغيين وعلى طلاقة بالانكليزية، وكانا يفهمان الفروق الدقيقة بين معاني العبارات الصعبة التي كان المتفاوضون يتعاملون بها. ويذكر محمد كامل بأن الباز كان يخبره عن التنازلات التي كان السادات يوافق عليها في اجتماعاته المنفردة مع كارتر ووايزمان. وكان الباز يحاول تداركها في الصياغة، ويصطدم أحياناً بالرئيس كارتر يعنف، وكان كارتر يقول بأن هذا ليس ما وافق عليه الرئيس السادات فيجيبه الباز بأن تلك هي تعليمات السادات الحرفية وأنه ينفذها. ويذكر الرئيس كارتر في كتاب مذكراته بأن أسامة الباز قال في نقاش معه مرة، بأن موقف

مصر هو أن إسرائيل يجب أن لا تكون طرفاً في القرارات الخاصة بعودة اللاجئين إلى الضفة الغربية، فغضب كاتر واتهم الباز بخداعه وبخيانة السادات، وأراد أن ينهي الاجتماع فاقنعه فانس بأن يعطي لبضعة دقائق حتى إنهاء الجلسة. وأراد كاتر أن يقابل السادات حالاً، ولكن المصريين أخبروه بأن السادات قد ذهب إلى فراشه. وقلق كاتر تلك الليلة ولم يستطع النوم على غير عادته حتى في الأزمات، وكان سبب قلقه خوفاً على السادات وسلامته. فقد ذكر في كتاب مذكراته: كنا نعالج مواضيع عاطفية جداً للعرب، وكان واضحاً أن بعض مستشاريه (السادات) الأكثر تشدداً كانوا ملتزمين بعمق بأهداف منظمة التحرير الفلسطينية وجماعات متطرفة أخرى. كان السادات يصنع قرارات كانوا يعارضونها بشدة، ولم أستطع أن أنسى النقاش الحاد الذي شاهدته على شرفة مقر السادات (في كامب دافيد). وتذكر كاتر «مغالطة» الباز في عرض آراء رئيس السادات وادعائه بأنه ينطق باسم مصر، حتى دون أن يكون قد بحث المسألة موضوع البحث مع السادات. وأنه عندما طلب أن يقابل السادات في تلك الليلة أخبره مساعده السادات بأنه أوى إلى فراشه مبكراً على غير عادته وأنه لا يمكن إزعاجه. وروى كاتر كيف أنه نهض حوالي الرابعة صباحاً وتحدث مع رجال الأمن السري ويرجينسكي، وطلب تعزيز الحراسة واليقظة حول مقر السادات. وتبين فيما بعد بأنه لم يكن هناك أساس لمخاوف الرئيس كاتر. وعندما شاهد السادات في النهار بخير شعر بالارتياح الشديد، ولكنه لم يحدث عن مخاوفه في الليل والصباح الباكر.

عندما أبلغ فانس الرئيس كاتر بعزم السادات على ترك كامب دافيد، وأنه ومساعديه حزموا أممتهم وأنه يريد طائفة حوامة تنتقله إلى واشنطن، طارت أماله في رحيل منسوق من كامب دافيد. كان كاتر يعلم بأن المباحثات أوشكت أن تقفل، وكان قد اتفق مع مساعديه على أعداد قائمة بمواضيع النقاش ونقاط الخلاف حتى لا تضيق الجهود التي بذلت في الوصول إليها وحصرها وتحديدها. وطلب إعداد خطاب يلقيه في الكونغرس يشرح فيه ما حاولوا تحقيقه في كامب دافيد وأسباب عدم النجاح. وكان يريد أن يعلم العالم بأنه والمفاوضين حاولوا أن ينجحوا. ومرة كاتر بلحظة وجدها فظيعة وأخذ يتنعم في النتائج. انفصام بينه وبين السادات وتأثير نتائج هذا الانفصام على أميركا وعلى ميزان القوى في الشرق الأوسط. وتصور كاتر في مخيلته التحالف النهائي لمعظم الدول العربية مع الاتحاد السوفياتي الذي ربما انضمت إليه مصر بعد مرور بضعة أشهر. ويذكر كاتر أنه قال لفانس أن أفضل ما يمكن أن يفعله الجانب الأميركي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه هو رفض توقيع أي وثيقة مع أي من مصر وإسرائيل، والاكتماء بإنهاء المحادثات والإعلان «بأننا بذلنا أفضل جهدنا وفشلنا». وعندما بقي كاتر لوحده في المكتبة الصغيرة التي جرت فيها معظم المفاوضات، ذهب إلى النافذة وتطلع نحو جبال (كاتوتكين) وصلى بحرارة مدة بضع دقائق لأن يجد (الجميع) السلام بطريقة ما، ثم ذهب إلى مقر السادات وأنفرد به عن الآخرين وحدته عن النتائج السيئة التي ستتبع قراره بإنهاء المحادثات ومغادرة كامب دافيد، فسيظهر بأنه تراجع علناً عن التزاماته وسيؤذي سمعته كـ «أبرز صانع سلام في العالم»، ويكون قد اعترف بفشل زيارته الشهيرة للقدس، وسيضر بعلاقة أميركا بمصر وينقض وعده لكاتر وستقع عليه مسؤولية الفشل. وعرض كاتر للسادات الخط المتوقع لسير تحالفات مصر وصداقاتها، فمن الولايات المتحدة تنتج إلى الدول العربية المعتدلة ثم المتطرفة، ومن هناك إلى الاتحاد السوفياتي، وقال كاتر للسادات بأن ذلك سيضر بوحدة من أغلى ممتلكاته وهي صداقته للسادات والثقة المتبادلة بينهما. وكان السادات يعلم بأن كاتر كان يعني ما قاله له. ثم طلب كاتر من السادات أن يبقى في كامب دافيد يوماً أو يومين آخرين. فتنعم السادات وشرح سبب قراره بالانسحاب من كامب دافيد، وقال بأن داين قال له بأن الاسرائيليين لن يوقعوا أي اتفاقات، وأن مستشاريه حذروه من توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة بمفردهم خوفاً من أن يستغل الاسرائيليون ما يوافق عليه كبدية لمفاوضات في المستقبل، دون أن يكونوا قد ألزموا أنفسهم بشيء. وعندما طمأن كاتر السادات بأنه سيكون هناك قناهم كامل بأنه إذا رفضت أي دولة أي جزء من الاتفاقات فلن تبقى أي مقترحات فيها قائمة وتعطل كلها. وقف السادات صامتاً لوقت طويل ثم نظر إلى كاتر وقال: إذا أعطيتني هذا التصريح فسأبقى معك للنهاية. ويذكر كاتر في مذكراته أن السادات صدق في وعده، ولكن

لم تقم هناك ضرورة أبداً لإعطائه مثل هذا التصريح، وأبلغ كارتر عدداً من مساعديه بما حدث وتعاهدوا على كتمان الأمر. وعاد السادات واستمرت المفاوضات في كامب ديفيد.

في اليوم التالي، عرض الرئيس كارتر مشروع الاتفاقية الخاصة بسيناء، ثم نصوص مشروع اتفاقية إطار السلام الشامل، وفعل الشيء نفسه مع بيغن ودايان وبارك. ولكي يقنع الاسرائيليين بالموافقة عليهم حاول أن يظهر لهم بأن الاختلافات الباقية بينهم وبين المصريين كانت قليلة، ورغم ذلك جادل بيغن وتمنع وكان يشكو من الضغط عليه ويستعمل كلمات وتعبيرات مثل: «إنذار نهائي» أو «مطالبات متعادلة» و«انتحار سياسي» زعم أنه تعرض لها. ولكنه في النهاية قبل أن يعرض السؤال التالي على الكنيست خلال أسبوعين: «إذا تم التوصل إلى اتفاق على جميع المشاكل المتعلقة بسيناء هل سيسحب المستوطنون؟»، ولكنه رفض أن يلتزم بالحياد عند عرض هذا السؤال على الكنيست، ووعد أن يرفع الالتزام الحزبي عن أعضاء حزبه عند التصويت عليه بحيث يصوتون كأفراد مستقلين بما في ذلك الوزراء. وتم الاتفاق على عدم بناء مستوطنات جديدة بعد توقيع إطار السلام، وعلى أن يجري حل مسألة المستوطنات الإضافية من قبل الأطراف خلال المفاوضات بشأن الضفة الغربية. وكان الاتفاق يقضي بأن يرسل بيغن إلى الرئيس كارتر رسالة عن الالتزام بتجميد المستوطنات. ويؤكد الرئيس كارتر بأن مذكراته المدونة واضحة في أن بيغن وعد بأن يستمر تجميد المفاوضات حتى نهاية المفاوضات، وأن فانس يؤيد تفسيره لما تقرر. ويأتي هذا التأكيد رداً على بيغن الذي أنكر وعده فيما بعد، وادعى أنه وعد بوقف بناء المستوطنات لمدة ثلاثة أشهر فقط. وبالفعل، فإن سايروس فانس في مذكراته خيارات صعبة يؤيد ما قاله الرئيس كارتر بوضوح، وذكر بأن بيغن كان:

«قاطماً بأنه لا يستطيع الدخول في اتفاق مع السادات يحد من حق اسرائيل في مواصلة المستوطنات في الضفة الغربية. وفي النهاية قال بيغن إنه مستعد لأن يعطي الرئيس كارتر خطاباً منفصلاً بقرار ان اسرائيل لن تقيم مستوطنات جديدة إلى ان تكتمل مفاوضات الحكم الذاتي. وعلى هذا الاساس وافقنا على ان نسقط من مسودة الاتفاق الشامل مسبقنا المقترحة حول تعليق الاستيطان»^(٣١).

وأعدت صيغة الخطاب الذي سيعطيه بيغن لكارتر، ولكن حدث تأخير في توقيعه من قبل بيغن بسبب الانهماك في بحث مسألة القدس التي أصر بيغن أنها غير قابلة للتفاوض، ورفض رفع أي علم عربي أو اسلامي فيها قائلاً لفانس:

«وأنه تدفيس للمقدسات أن يقترح أن يرفع أي علم على قدس الاقداس، وأنه إذا الحنا على المسألة فسوف يفادر كامب ديفد فوراً»^(٣٢).

وتقرر أخيراً إسقاط ذكر القدس من اتفاقية السلام الشامل على أساس أن يحدد كل طرف موقفه منها في كتاب ملحق. وبالنسبة إلى تجميد المستوطنات، رفض بيغن فيما بعد توقيع الكتاب المتفق عليه مع الرئيس كارتر منكرًا وعده. وهكذا تتعامل اسرائيل مع امريكا. ويذكر الرئيس كارتر أن بيغن كذب عليه، أو على الأقل غلط وموه عندما نقل إليه أن السادات وافق معه على صياغة لبيغن بشأن التصويت على الكنيست على مسألة مستوطنات سيناء، وقال كارتر بأن ادعاء بيغن لم يكن صحيحاً بشهادة بارك الذي كان قد سمع ما قاله السادات لبيغن.

توجهت الوفود الثلاثة من كامب ديفيد إلى البيت الأبيض في واشنطن، حيث جرى حفل التوقيع على اتفاقات ووثائق كامب ديفيد. وذكر كارتر في مذكراته أنه شعر لأول مرة بالفرح لمغادرة كامب ديفيد ليعود إلى البيت الأبيض ومهامه فيه. وعندما حمل سوندرز وثنائق اتفاقيتي كامب ديفيد ووضعهما على الطاولة مشيراً إلى مواقع التوقيع، أعادها إليه الرئيس كارتر وقال بلهجة «صارمة» ان اتفاقية إطار السلام في الشرق الأوسط يجب أن توضع على الطاولة وتوقع قبل اتفاقية إطار السلام مع مصر، وقال بأن الرئيس السادات أصر على ذلك. ووصف سوندرز هذا التصرف في كتابه الجذوران الأخرى: بأنه كان رمزاً دراماتيكيًا للتمسك بالسلام الشامل، وأن معاهدة السلام النهائية بين مصر واسرائيل سيتم التفاوض عليها فقط في إطار سلام شامل، وأنها ليست معاهدة انفرادية. وفي خطابه في حفل التوقيع على وثائق كامب ديفيد أثنى الرئيس كارتر على السادات وبيغن، ثم أثنى السادات في خطابه على الرئيس كارتر لما

بذله من «مجهود شجاع»، ولأنه وفي بوعده بأن يكون شريكاً كاملاً في مسيرة السلام. وعندما تكلم بيغن أثنى على الرئيس كارتر وقال بأنه يجب أن يسمى لقاء كامب ديفيد «مؤتمر جيمي كارتر» لما بذله من «مجهود شجاع وجبارة». ووصف هذه الجهود بأنها تقوى:

«حسب تجريبي التاريخي العمل والجهد الشاق الذي بذله أجدادنا عندما بنوا الأهرامات في مصر».

وادعاء بيغن هذا بالنسبة إلى الذين اختبروا الشره والجشع الصهيونيين يدعو إلى التصور بأن اليهود القدماء هم بناء أهرام مصر، وهو تسجيل لحق مؤجل لليهود في ملكية الأهرامات المصرية، أو على الأقل في جزء من الدخل السياحي المصري المتأتي من السياح الذين يزورون الأهرام من مختلف أنحاء العالم. وفي غرفته بالفندق شاهد وزير الخارجية السابق محمد كامل على شاشة التلفزيون مقعده الخالي في حفل التوقيع^(٣٧). كما شاهد أنور السادات وهو يعاقب بيغن: بـ «صرارة وشغف وأقبال». وتذكر قول السادات له من أيام قليلة بأن بيغن «أحط وأخس عدو». أما الرئيس كارتر فقد قال في مذكراته بأنه والسادات وبيغن شعروا:

«لعدة ساعات بغورة النشوة والفخر والرضا الواحد نحو الآخر بسبب نجاحنا غير المتوقع. لم تكن لدينا فكرة في ذلك الوقت عن مدى بعد المسافة التي بقي علينا أن نقطعها».

اعتبرت بعض الاستنتاجات في أمريكا اتفاقات كامب ديفيد أكثر المبادرات الأميركية نجاحاً في السنوات الأخيرة، وأفضل إنجاز سياسي للرئيس كارتر رغم أنه لم يكن كافياً ليتيح له النجاح في الانتخابات الرئاسية عندما تغلب عليه رونالد ريفان. وكان بعض المسؤولين وكتاب السياسة الأمريكيين يدللون على نجاح قمة كامب ديفيد بقولهم أن اتفاقاتها ما زالت قائمة وناظفة حتى بعد أن رحل السادات عن الدنيا، وأنها أزالته خطر الحرب بالترام مصر بالسلام وبالحلول السلمية، وأن بقية الدول العربية لا تستطيع أن تحارب دون مصر. ومما لا شك فيه أن هذا القول فيه الكثير من الصحة، فقد تحقق نجاح وسلام في كامب ديفيد هو نجاح وسلام بيغن وإسرائيل وكذلك أمريكا إلى المدى الذي توافقت فيه رغباتها مع أطماع ونيات ومخططات إسرائيل. أما القول بأن اتفاقات كامب ديفيد حققت السلام بين العرب وإسرائيل فقول لا يستند إلى الحقيقة، وهي أن قضية فلسطين والجزولان ولبنان وبتقرير المصير لم تحل، وبقي الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يمكن أن يقبله العرب، كما لا يمكن أن تظل مصر العربية والشتيقة الكبرى معزولة عن الدول العربية ومختلطة أو محرومة من دورها القيادي العربي مع بقية الدول العربية المناضلة.

في كامب ديفيد كان الرئيس كارتر متأثراً بعدة عوامل دفعته إلى دخول كامب ديفيد ومتابعة جهوده فيه للتوصل إلى تسوية بين مصر وإسرائيل، شملت بقدر الإمكان القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان يحث على الاندفاع في مساعيه طموحه لأن ينجح في تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي الذي استعصى على من سبقوه من الرؤساء وغيرهم. وقيل إن الرئيس كارتر كان حقيقة يشعر بالتعاطف مع الشعب الفلسطيني الذي حرم من موطنه وحقوقه وتحمل الآلام والمآسي. وكان كارتر يعني بتدعيم السادات وتعزيز مركز مصر واجتذاب الدول العربية (المعتدلة) وخصوصاً السعودية إلى جانب السادات. وبما أنه كان يريد إبعاد السوفييات ونفوذهم عن منطقة الشرق الأوسط، فإنه رغب في أن تكون اتفاقات كامب ديفيد مرضية للعرب قدر الإمكان حتى لا يدفعهم اليأس إلى الجانب السوفيياتي. وبطبيعة الأمر، كان كارتر يسعى للنجاح في كامب ديفيد لتدعيم مركزه السياسي، خصوصاً وأن الفشل بعد الجهد المكثف في خلة كامب ديفيد كان سيلحق به ضرراً سياسياً وشخصياً كبيراً. وفي مقابل هذه الدوافع والاعتبارات، كان كارتر يواجه تصلياً وخداعاً إسرائيلياً عززته تسامحات السادات الذي كان يلجأ إليه الرئيس كارتر كلما وجد بيغن يسد الطريق في وجهه. وكان كارتر متقيداً بخوفه من اللوبي الإسرائيلي والضغط الإسرائيلي ومن مؤيدي إسرائيل في الكونغرس وفي الأحزاب والإعلام الأمريكي. وكان يحتاج لأصوات أعضاء الكونغرس لتأييد سياسته المحلية والدولية بشأن معاهدة بناما ومشروع الطاقة. ويريد أن يكسب أكبر قدر من التأييد لحزبه في انتخابات الكونغرس المقبلة ومن بعدها الانتخابات الرئاسية. وفي

كل هذا كان كارتر يخشى أن يعادي مجموعات القوى الإسرائيلية وأنصارها، ويتعرض لضغوط حزبه عليه ليسترضي هذه القوى بغض النظر عن الحقوق العربية والعدالة وحقوق الإنسان التي كان ينادي بها من أول عهده. وفي النهاية، أظهرت قمة كامب ديفيد مدى قوة تأثير رئيس الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه كشفت عن الكوابح والقيود التي كانت تضعف رئيس الدولة الأمريكية العظمى. وأنه عندما هدد هذا الرئيس رئيس وزراء إسرائيل وهي الدولة الصغيرة المحتاجة التابعة لأمريكا، فإن الرئيس الصهيوني كان واثقاً من قدرة إسرائيل على التحدي ورد عليه مهدداً محذراً أن لا يلجأ للتهديد. وإضافة إلى كل هذا، كانت هناك معتقدات كارتر الدينية التي ربطت في وجدانه ومفاهيمه الأرض العربية المقدسة بتاريخ اليهود، إلى درجة ربما تكون قد حجب عن يقينه ووجدانه أن الصهيونية ودولة إسرائيل هما عقيدة وكيان يقومان في الدرجة الأولى على نيات وغايات استعمارية وعلى إنكار حقوق أصحاب الأرض، بل وعلى تشريدهم وبزجهم واغتصاب وطنهم لغرس جماعات غريبة أجنبية لم تكن لأبائهم وأجدادهم أي صلة تاريخية بالأرض المقدسة. ولسنا ندري إذا كان من السذاجة أن ننسأل كيف يتقبل أمثال الرئيس كارتر الذي يعلن احترامه للمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان وحقوق الشعب الفلسطيني المعتدى عليه وحقه في تقرير مصيره، ما زعم ولا يزال يزعم من أن (الكتاب المقدس) والاعتبارات الإنسانية تقضي بتوطين اليهود في الأرض المقدسة، بزعم أنهم كانوا ضحايا (المحرقة) النازية التي أجبت نيرانها المزعومة الأكاذيب والمبالغات الصهيونية وضحايا الاضطهاد الأوروبي، ويزعم حينئذ إلى القدس الموعودة، وكل ذلك في الوقت الذي ثبت فيه بصورة واضحة لا لبس فيها بأن توطين اليهود لم يتم ولا يمكن أن يتم إلا بتشريد مئات الألوف من العرب خارج أرضهم ووطنهم، وتعريضهم للمذابح والقصف الوحشي والاعتقالات، إضافة إلى العدوان على الدول العربية المجاورة واحتلال أراضيها والسعي الخبيث إلى تفرقتها وتجزئتها لجعلها ضعيفة ذليلة خائنة.

كان السادات يأمل ويسعى أن تكون الولايات المتحدة مشريكاً كاملاً في كامب ديفيد لتضغط بقوتها، وتستخدم نفوذها وهيبتها للضغط على إسرائيل التابعة لها والمحتاجة إليها. وسعى السادات لأن يكون الرئيس كارتر إلى جانبه في جبهة واحدة مقابل إسرائيل. ولكن مجرى الأمور في كامب ديفيد أظهر أن الولايات المتحدة شاركت في المفاوضات بدور كبير كان معظمه لمصلحة إسرائيل على حساب مصر والعرب. فلقد تصلب بيغن وزملاؤه في وجه الضغوط الأمريكية المحدودة، وقدم السادات من التساهلات والتنازلات الشيء الكثير رغم محاولات بعض أعضاء الوفد المصري المرافق له لردعه عن تقديمها. ويذكر ويليام كوانت في كتابه كليب ديفيد، بأن السادات كان يستعمل أسلوباً خاصاً في المباحثات مع كارتر ويكرر استعماله. فإنه كان يبلغ كارتر مقدماً بصورة سرية عن تنازلات يقبل بها (السادات)، ويطلب من كارتر أن يستخدمها وكأنه حصل عليها بالضغط على السادات. وكانت الغاية من ذلك أن يتمكن كارتر من الحصول على (تنازلات) من الجانب الإسرائيلي مقابلها. وعلى العموم كانت تنازلات السادات هذه على حساب القضية الفلسطينية مثل قبول تعديلات طفيفة في الحدود على الضفة الغربية وليس في سيناء، ومثل عدم الاعتراض على أن تعرض أمريكا على إسرائيل ميثاق دفاع. وبينما كان السادات يعبر عن تأييده لفكرة «وطن» فلسطيني، كان يقول بأن مثل هذا الوطن يجب أن يكون له ارتباط بالأردن. ويضيف كوانت بأنه حتى ١٩٧٧، كانت أفكار السادات بشأن القضية الفلسطينية تبعث على الحيرة الشديدة، ولم يكن المسؤولين الأمريكيين متأكدين أبداً من مدى قوة التزام السادات بالفلسطينيين، وعلى كل حال، فإنه لم يكن في تلك المرحلة قد قال شيئاً يدل أنه كان مستعداً لقبول اتفاقية منفصلة مع إسرائيل «تعطي الفلسطينيين لا شيء». أما بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي، فكان يشك في قدرة السادات على التمييز بين الحقيقة والخيال.

وكان السادات يخشى أن يفقد المساندة والمساعدات الأمريكية إذا لم تنجح المفاوضات في كامب ديفيد، ويعدّها مفاوضات المعاهدة المصرية - الإسرائيلية فتبقى إسرائيل في سيناء. وفي الجانب الآخر وجد كوانت بأن بيغن كان:

«بدون شك اقتر مفاوض في كلمب ديفيد. كان يفهم كيف يلعب الأوراق التي في يديه بأحسن طريقة. وكان شديد التدقيق في تحويل (معاني) الكلمات لمصلحته. واستخدم بكفاءة التهديد بقطع المعادثات لينتزع التنازلات في اللظات المهمة. وركز عينه على قضايا محدودة. وكان أحياناً يتساهل بشأن نقاط رمزية مهمة ولكنها غير ملموسة لكي يحصل على شيء محسوب أكثر ويعرف كيف يلعب لعبة دفع الأمور إلى الصلابة (Brinkmanship) فيؤخر تنازلاته النهائية إلى أن يكون كل طرف آخر قد وضع أوراقه مكشوفة على الطاولة».

ووجد كوانت بأن مهارة ييفن وتصميمه القوي الثابت كان وقاية له ضد ضغوط الرئيس كارتر والرئيس السادات بشأن قضايا الضفة الغربية وقطاع غزة ومصيرهما، وأي ارتباط بين الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية والقضية الفلسطينية أو تحديد سلطات الحكم الذاتي. ولم يقبل بإلغاء الصلوة العسكرية الإسرائيلية، واقتصر وعده بشأنها على «سحبها» من الضفة الغربية «مجددياً»، ولكن على أن تبقى قائمة وتكون لها السلطة العليا النهائية على الضفة والقطاع فوق سلطة الحكم الذاتي التي ستنتخب من قبل الفلسطينيين. ورفض الالتزام بانسحاب إسرائيل بعد الفترة الانتقالية من الضفة والقطاع، أو بأي مسائل بادعاءات إسرائيل بالسيادة على كل القدس. وفيما يتعلق بالرئيس كارتر، قال كوانت بأن الرئيس الأمريكي كان مستعداً لأن يضبط بشدة على ييفن للتوصل إلى اتفاقية بشأن سيناء، ولكنه كان أقل اهتماماً بتفاصيل اتفاقية بشأن الضفة والقطاع. ولم يعتمد بأن أي ربط واضح بالقضية الفلسطينية كان مستحباً أو ضرورياً. كما قال كوانت بأن فانس كان أكثر اهتماماً من كارتر في هذا الشأن... ولكن التقديرات والقرارات النهائية كانت بيد الرئيس كارتر بشأن ما يقبل وما لا يقبل. ولم يصّر كارتر على الحصول على الكتاب الموعود الذي كان على ييفن توقيع إشارات لالتزام بتجميد المستوطنات خلال مفاوضات الحكم الذاتي. ودل هذا على أن الرئيس كارتر أدرك أن عليه أن يدفع شيئاً سياسياً محلياً في أميركا إذا تصادم مع ييفن، فجعله هذا الإدراك يتراجع عن طموحه بأن يحقق سلاماً شاملاً، رغم أنه سعى للسلام باخلاص واستمر في جهوده للتوصل إليه، ولكنه كان يلجأ إلى السادات عندما يواجه صعوبات لحمله على التساهل بدلاً من الضغط على ييفن الذي كان متصلباً ولا يتراجع عن مواقفه... كان السادات يستجيب لكارتر وكان كارتر «يحب ويحبه» ويعجب به حقيقة». وكان لكل هذا أثره الكبير على نتائج كلمب ديفيد. وفي كتابه السلام الضائع، يذكر وزير خارجية مصر السابق محمد إبراهيم كامل أنه نصح السادات وناقشه مراراً أن لا يورط مصر والعرب بتساهلاته، ونهاه عن توقيع اتفاقات كلمب ديفيد لأنها تخلق بالحقوق العربية لمصلحة إسرائيل. ويشيد بمواقف وجهود عضو الوفد المصري الدكتور أسامة الباز وأعضاء آخرين ويصف ما جرى في إحدى جلسات المفاوضات بقوله:

«ثم بدأت المناقشات واشترك فيها من الجانب الأمريكي فانس وسوندرز واثرتون وكوانت وعمل لواعها من الجانب المصري أسامة الباز وعبد الرؤوف الريدبي مدير إدارة التخطيط بوزارة الخارجية ونيل العربي مدير الإدارة القانونية بها. ولا أبلغ البتة إذا قلت أنهم سيطروا بكل كفاءة وجدارة على مجرى المناقشة، وكان الجانب الأمريكي - واشهد له وخاصة سايروس فانس بالشجاعة وبردو الانصاف - في موقف الدفاع في أغلب الوقت. وكثيراً ما كان يبدو عليهم الحرج بل الضلوع أمام الحجج المصرية الدامغة والمنطق الواضح المستقيم المعزز بالأسانيد القانونية المؤكدة»^(٣٧).

ولكن السادات كان الحاكم بأمره.

بعد التوقيع على اتفاقات كلمب ديفيد، حاول المسؤولون الأمريكيون والرئيس السادات أن ينشروا جواً من التفاؤل بشأن ما حققوه في كلمب ديفيد. ففي خطاب أمام جلسة مشتركة للكونغرس في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ قال، الرئيس كارتر أن الاتفاقات قد أنهت مشكلة استمرت ثلاثين عاماً، وأنها تعالج الحل الشامل للنزاع بين إسرائيل وجاراتها، وكذلك المشكلة المستعصية للشعب الفلسطيني ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. وخطب وزير الخارجية فانس في الأمم المتحدة قائلاً بأن الاتفاقات تشكل إطاراً للسلام الشامل، وأكد على أقوال الرئيس كارتر وموقفه من أن:

«اتفاقية السلام لا يمكن أن تكون دائمة وعادلة ما لم تحل المشكلة على أساس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

كما أعاد تأكيد الموقف الأمريكي من أن قيام المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة هو عمل مناقض لميثاق الأمم المتحدة وللسلام، وأن الاتفاقات تنهي الاحتلال العسكري الاسرائيلي وتقيم حكماً ذاتياً للفلسطينيين خلال أشهر قليلة، وأنهم سيشاركون في تقرير مصيرهم وتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة. وأن مشكلة اللاجئين سببت فيها على أساس قرارات الأمم المتحدة. وفي الواقع، فإن هذه الأقوال كانت تمثل أوهاماً أو آمالاً متفائلة أكثر مما تمثل حقائق ملموسة. وقامت الولايات المتحدة بإرسال مبعوثيها إلى الدول العربية لتنتشر التفاؤل الزائف، ولكي تخفف معارضة هذه الدول ونقدتها للاتفاقات. ومن ناحيته، وجه السادات من واشنطن رسالة في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ شديدة التفاؤل إلى الشعب المصري، ادعى فيها أن الاتفاقات في كامب ديفيد حققت حلّاً شاملاً يفتح الباب لجميع الأطراف:

«دأته بالنسبة للشعب الفلسطيني، فإن الليل الطويل لوشك أن ينتهي إلى الفجر المشرق بانتهاء الحكم العسكري والحكومة العسكرية الاسرائيلية والجملاء عن الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا من نقاط خاصة بالأمن والفترة الانتقالية»^(٣١).

ولسنا في حاجة لأن نقول بأن «الفجر المشرق» الذي بشر به أنور السادات لم يبرز، وما زال باب الحل الشامل مغلقاً بسبب تنازلاته السخية وعزله لصر عن شقيقاتها، إضافة إلى عوامل أخرى تؤثر على المجابهة العربية - الاسرائيلية. ومن أهمها موقف الولايات المتحدة ضد الحق العربي لمصلحة اسرائيل وعدوانها.

إطار للسلام في الشرق الأوسط

إطار لعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل

اشتملت اتفاقات كامب ديفيد التي وقع عليها الرئيس كارتر كشاهد عن الحكومة الأمريكية على «إطار للسلام في الشرق الأوسط، وعلى إطار لعقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل». وارفقت بهذين الإطارين رسائل متبادلة بين الرئيس كارتر وكل من الرئيس أنور السادات ومناحيم بيغن، تحدد وجهة نظر ومفهوم كل منهم فيما يتعلق ببعض النقاط المختلف عليها والمسائل التي لم ينص عليها الإطاران، مثل قضية القدس، لكي لا يعطل الخلاف بشأنها توقيع الإطارين. وينص إطار السلام في الشرق الأوسط على أن الأساس المتفق عليه للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجاراتها، هو قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) بجميع أجزائه. ويشير الإطار إلى محروب أربعة قامت خلال ثلاثين سنة وإلى مبادرة السادات «التاريخية» بزيارته للقدس، وزيارة بيغن للاسماعية، وإلى ميثاق الأمم المتحدة الذي يوفر قواعد لتنظيم العلاقات بين جميع الدول، وإلى أن السلام يتطلب احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحققا في العيش بسلام داخل حدود أمنة ومعترف بها متحررة من التهديد أو أعمال العدوان بالقوة. وينص الإطار على أن الأمن والسلامة يتوافران بقيام علاقات سلام وتعاون بين الأمم التي تتمتع بعلاقات طبيعية، وأنه بموجب شروط معاهدات سلام يمكن للفرقاء على أساس متبادل أن يتفقوا على ترتيبات أمنية مثل مناطق منزوعة السلاح، ومناطق محدودة السلاح، ومحطات إنذار مبكر، ووجود قوات دولية، وإجراءات متفق عليها للمراقبة وأي إجراءات أخرى يتفقون على أنها مفيدة، ومع أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، فإن الفرقاء مصممون على أن يتوصلوا إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط، عن طريق عقد معاهدات سلام قائمة على أساس القرارين ٢٤٢ و ٢٣٨ بجميع أجزائهما، وأن الفرقاء يعترفون بأنه لكي يدوم السلام، فإنه يجب أن يشمل جميع الذين كانوا متأثرين بعمق بالنزاع، وهم لذلك يوافقون على أن هذا الإطار يقصد منه من قبلهم أن يشكل أساساً للسلام ليس بين مصر واسرائيل فقط، وإنما أيضاً بين اسرائيل وكل من جاراتها التي تكون على استعداد لتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الأساس، ولهذه الغاية اتفق الفرقاء على أن يشرعوا في العمل كما يلي:

- مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني يجب أن يساهموا في مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية بجميع نواحيها. ولتحقيق هذه الغاية يجب أن تسير المفاوضات بشأن الضفة الغربية وغزة على ثلاث مراحل: ترتيبات انتقالية لمدة لا تتعدى خمس سنوات. وإعطاء الحكم الذاتي الكامل للسكان، ستسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل أهالي هذه المناطق مكان الحكومة العسكرية القائمة. وللتفاوض على الترتيبات الانتقالية، سوف تدعى الحكومة الأردنية لتنضم للمفاوضات على أساس هذا الإطار. ويجب أن يراعى في هذه الترتيبات مبدأ الحكم الذاتي للسكان واهتمامات الأمن المشروعة للأطراف المعنية.

- سوف تتفق مصر وإسرائيل والأردن بشأن شكلية قيام سلطة الحكم الذاتي الانتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن أن تشمل وفود مصر والأردن على فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة، أو فلسطينيين آخرين حسبما يتفق عليه بصورة مشتركة. والفرداء يتفاوضون على اتفاقية تحدد سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي في الضفة وقطاع. وسوف تنسحب القوات الإسرائيلية المسلحة، وما يتبقى منها سيعد تركيزه في مواقع أمنية معينة. وستكون هناك ترتيبات لضمان الأمن الداخلي والخارجي والأمن العام. وستكون هناك قوة شرطة محلية قوية يجوز أن تضم أردنيين. وإضافة إلى ذلك، سوف تشارك قوات إسرائيلية وأردنية في دوريات مشتركة وفي المراقبة في مراكز سيطرة لضمان السلامة الأمنية للحدود.

عند قيام سلطة الحكم الذاتي - (المجلس الإداري)^(٣)، تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية. وفي أقرب وقت ممكن قبل نهاية السنة الثالثة من بدء الفترة الانتقالية، سوف تبدأ المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقتها مع جيرانها، ولعقد معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن قبل نهاية الفترة الانتقالية. وتجري هذه المفاوضات مصر وإسرائيل والأردن وممثلو سكان الضفة الغربية وغزة والمنتخبين. وتشكل لجنتان منفصلتان ولكن بينهما ارتباط، فتنفاوض الواحدة لتقرير الوضع النهائي للضفة وغزة، وتنفاوض الأخرى لعقد معاهدة صلح بين إسرائيل والأردن، مع مراعاة الاتفاقية التي يكون قد تم التوصل إليها عن وضع الضفة وغزة. وتكون مبادئ القرار (٢٤٢) قاعدة للمفاوضات التي ستحدد إضافة لأمور أخرى مواقع الحدود وطبيعة الترتيبات الأمنية. ويجب أن يلتزم الحل الناتج عن هذه المفاوضات بالحقائق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة. وبهذه الطريقة، سوف يشارك الفلسطينيون في تقرير مصيرهم بمشاركة مثلي سكان الضفة الغربية وغزة وغيره من المسائل المهمة قبل نهاية الفترة الانتقالية، ويطرح مشروع الاتفاقية للتصويت عليه من قبل ممثلي السكان المنتخبين، وبإفساح المجال لهؤلاء الممثلين ليقرروا طريقة حكم أنفسهم بتجانس مع هذه الاتفاقية، وبالمشاركة في المفاوضات لعقد معاهدة الصلح بين إسرائيل والأردن.

ينص الإطار كذلك على اتخاذ التدابير وجميع الإجراءات الضرورية لضمان سلامة إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وبعدها، وعلى تشكيل لجنة دائمة من مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لها صلاحية الاتفاق على القرارات. بشأن شروط وشكليات^(٤) عودة الأشخاص الذين كانوا قد نزحوا من الضفة الغربية وغزة سنة ١٩٦٧، إضافة إلى القرارات الضرورية لمنع الاخلال بالأمن. وينص الإطار كذلك على التزام مصر وإسرائيل بالامتناع عن اللجوء إلى استخدام القوة والتهديد بها لحل النزاعات، وكذلك الالتزام بحلها بالسبل السلمية بموجب المادة (٣٢) من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى التزامهما بالتفاوض بحسن نية لتحقيق السلام بينهما بعقد معاهدة صلح خلال ثلاثة أشهر من التوقيع على إطار السلام هذا. وفي الوقت نفسه بدعوة أطراف النزاع الأخرى لأن تباشر بصورة متزامنة التفاوض لعقد معاهدة صلح بغية تحقيق سلام شامل في المنطقة، وسيجزم إطار العمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل بالمفاوضات بينهما.

في القسم الأخير من إطار السلام وردت المبادئ والشروط التي يجب أن تطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل من جاراتها: مصر والأردن وسوريا ولبنان. وهي تشمل ما يلي:

١ - الموقعون سيقومون بينهم بعلاقات طبيعية كالتى تقوم بين الدول المتعاشية بسلام مع بعضها.

ولتحقيق هذه الغاية يجب أن يراعوا شروط ميثاق الأمم المتحدة. والخطوات التي تتخذ في هذا الشأن يجب أن تشمل على الاعتراف الكامل وإلغاء المقاطعة الاقتصادية وضمان تمتع رعايا الأطراف الأخرى بالحماية القانونية.

٢ - يجب أن يبحث الموقعون في إمكانات التنمية الاقتصادية في إطار معاهدات السلام النهائية، بغية المساهمة في خلق جو من السلام والتعاون والصداقة الذي هو هدفهم المشترك. وستدعى الولايات المتحدة لتشارك في المباحثات بشأن المسائل المتعلقة بتطبيق الاتفاقات وتوقيع تطبيق الالتزامات التي تنص عليها. وسيدعى مجلس الأمن للتصديق على معاهدات السلام ولضمان عدم الإخلال بشروطها. وسيطلب من أعضاء مجلس الأمن الدائمين أن يضمنوا معاهدات السلام وأن يؤمنوا الاحترام لبندوها. وسيطلب منهم كذلك أن يجعلوا سياساتهم وتصرفاتهم متطابقة مع التعهدات التي يتضمنها هذا الإطار.

الوثيقة الثانية من اتفاقات كامب ديفيد كانت «إطاراً لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل». وجاءت بنود هذا الإطار أكثر تحديداً من بنود إطار السلام الشامل. وينص الإطار على تطبيق مبادئ القرار (٢٤٢) في حل النزاع بين مصر وإسرائيل، وعلى وجوب تنفيذ معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في مدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات من توقيع المعاهدة. وينص الإطار على حق مصر في أن تمارس سيادتها الكاملة على سيناء، ضمن الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين أيام الانتداب على فلسطين. وعلى انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من سيناء. وعلى استخدام المطارات التي سيطر عليها الإسرائيليون قرب العريش ورفع ورأس النقب وشرم الشيخ للخدمات المدنية فقط، بما في ذلك احتمال استخدامها تجارياً من جميع الأمم. وأعلى الإطار الحق في حرية المرور لسفن إسرائيل عبر خليج السويس وقناة السويس، على أساس ميثاق القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ المطبق على كل الأمم. واعتبر مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية بالنسبة إلى حق الملاحة المفتوحة لجميع الأمم بحرية غير مقيدة أو قابلة للإلغاء ولحق العبور في الأجواء فوقها. وينص الإطار على بناء طريق بين سيناء والأردن قرب ايلات مع ضمان حق المرور السلمي عليه لمصر والأردن، وتضمن الإطار شروطاً عسكرية وترتيبات أمنية كان منها:

- ١ - أن لا يربط أكثر من لواء واحد (مشاة أو آلي) من القوات المصرية في منطقة تقع إلى مسافة خمسين كيلومتراً تقريباً شرق خليج وقناة السويس.
 - ٢ - لا توجد سوى قوات الأمم المتحدة وشرطة مدنية بأسلحة خفيفة للقيام بمهام الشرطة العادية في منطقة تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة يتراوح عرضها بين عشرين إلى أربعين كيلومتراً.
 - ٣ - في منطقة ثلاث كيلومترات شرق الحدود الدولية ستكون هناك قوات إسرائيلية محدودة لا تتجاوز أربع كتائب ومراقبون من الأمم المتحدة.
 - ٤ - تعزز دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب الشرطة المدنية في حفظ الأمن في المنطقة التي لم تدخل فيها جاء أعلاه.
 - ٥ - يجوز إقامة محطات إنذار ميكرو لضمان تطبيق شروط الاتفاقية.
 - ٦ - تتمركز قوات الأمم المتحدة في جزء من المنطقة في سيناء التي تقع داخل حوالي عشرين كيلومتراً من البحر الأبيض المتوسط ومتاخمة للحدود الدولية وفي منطقة شرم الشيخ، لضمان حرية المرور عبر مضيق تيران، ولا تسمح هذه القوات إلا إذا وافق مجلس الأمن على مثل هذا الانسحاب باجماع أعضائه الخمسة الدائمين.
- بعد توقيع اتفاقية السلام، وبعد إكمال الانسحاب المرحلي تقوم علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل بما في ذلك الاعتراف الكامل المشتغل على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز على حرية النقل والانتقال للناس والبضائع والحماية المتبادلة للرعايا على أساس القواعد القانونية الصحيحة. وخلال مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتسعة أشهر بعد توقيع معاهدة السلام، تسحب جميع القوات الإسرائيلية إلى شرق خط يمتد من نقطة شرق العريش إلى رأس محمد.

لم تشر النصوص إلى مستوطنات سيناء، ولكن الاتفاق كان قد تم على أن يوجه بيغن كتاباً إلى الرئيس كارتر، يؤكد فيه أنه سيعرض بعد أسبوعين من عودته من كامب دافيد مسألة هذه المستوطنات على الكنيست على شكل سؤال لتصوت عليه. وبالفعل نفذ بيغن وعده، ووافق الكنيست على إزالة المستوطنات من سيناء، وأزيلت بعد مقاومة أو مسرحية نظمها بعض سكانها إثباتاً وتديلاً على صعوبة إخراج الاسرائيليين من مواقع استولوا عليها وغزوا أنفسهم فيها. وكان السادات في كتابه للرئيس كارتر في هذا الشأن قد ربط بين سحب المستوطنين الاسرائيليين من سيناء، وبين مباشرة المفاوضات لعقد معاهدة السلام مع اسرائيل. وأعلن في الكتاب بأنه إذا لم تلتزم اسرائيل بعبء انسحاب المستوطنين من سيناء، فإن إطار السلام بين مصر واسرائيل يصبح باطلاً ولا أساس له من الصحة.

لم تشر اتفاقات كامب دافيد إلى مدينة القدس، وكان ذلك بقية تفادي صعوبة الاتفاق في كامب دافيد على تحديد مستقبلها والشروط الخاصة بها، وعلى أساس أن يحدد كل طرف من الأطراف الثلاثة موقفه منها في رسائل متبادلة مرتبطة باتفاقات كامب دافيد. وفي رسالته للرئيس كارتر بتاريخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، أعاد السادات تأكيد موقف مصر من مسألة القدس من أنها جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، وأنه يجب احترام وإعادة الحقوق التاريخية والقانونية العربية فيها. وأن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية. وأن لسكان القدس العربية الفلسطينيين الحق في ممارسة حقوقهم الوطنية بكونهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية. ويجب تطبيق قرارات مجلس الأمن وبالأخص القرارين (٢٤٢) و (٢٦٧) على القدس، وأن جميع الإجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتعديل وضع المدينة لاغية وباطلة ويجب نقضها. وقالت رسالة السادات بأن جميع الناس يجب أن يكون لهم حق دخول المدينة بحرية وممارسة العبادة والزيرة والمرور إلى الأماكن المقدسة من دون تمييز أو تمييز. كما يجب وضع أماكن العبادة لكل طائفة دينية تحت إدارة متليها، وإبقاء مرافق المدينة الرئيسية موحدة تحت إدارة مجلس بلدي مؤلف من عدد متساو من الأعضاء العرب والأعضاء الاسرائيليين. وبهذه الطريقة ستكون المدينة موحدة. أما رسالة بيغن للرئيس كارتر فقد أكدت بأن الكنيست بتاريخ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، اتخذ وأعلن قانوناً ينص على أن الحكومة الاسرائيلية مفوضة بأن تطبق بمراسيم القانون والسلطات القضائية والإدارية للدولة على أي جزء من «إيرتس اسرائيل» (أرض اسرائيل - فلسطين) كما هو منصوص عليه في تلك المراسيم. وأنه على أساس هذا القانون، فإن حكومة اسرائيل أصدرت مرسوماً في تموز/ يوليو ١٩٦٧ ينص على أن القدس مدينة واحدة لا تتجزأ وهي عاصمة دولة اسرائيل. وفي كتابه للرئيس السادات بشأن القدس، قال الرئيس كارتر بأن موقف الولايات المتحدة من القدس يبقى كما حدده السفير غولديبرغ في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧، ومن بعده السفير بوست في مجلس الأمن للأمم المتحدة بتاريخ ١ تموز/ يوليو ١٩٦٩. وفي خطاب غولديبرغ في الجمعية العامة أعلن بأنه من الضروري جداً الفصل بين جميع القوات وانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ إلى أراضيها. ولم يستثن القدس من الانسحاب وإن كان أنكر فيما بعد أنه أشار في خطابه إلى القدس كأرض محتلة. (سياسة أميركا في الشرق الأوسط).

أما السفير بوست فقال لمجلس الأمن، بأن ذلك القسم من القدس الذي احتلته اسرائيل في حرب ١٩٦٧ هو أرض محتلة مثل بقية المناطق التي احتلتها اسرائيل في تلك الحرب، ولذلك فهو خاضع للقانون الدولي الذي يحكم حقوق وواجبات الدولة المسيطرة، ومن شروط القانون الدولي التي تقيد اسرائيل كما تقيد أي محتل، الشروط التي تنص على أنه لا حق للمحتل بأن يحدث تغييرات في القوانين أو في الإدارة سوى تلك التي تدعو إليها بصورة مؤقتة مصالحه الأمنية. وعلى أن المحتل لا يجوز له أن يصادر أو يهدم الممتلكات الخاصة. ويجب على المحتل أن يحافظ على المنطقة المحتلة سليمة وبدون تغيير بقدر الإمكان، ومن دون التدخل في الحياة المعتادة فيها. وأي تغييرات يجب أن تكون بسبب احتياجات الاحتلال المباشرة. (تلحان).

وفي كتاب من السادات للرئيس كارتر، أعلن السادات استعداد مصر لأن تضطلع بالدور العربي

المختصين عليه في إطار السلام في الشرق الأوسط، بعد التشاور مع الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني. وإضافة إلى هذه الرسائل الملحقة باتفاقات كامب ديفيد، أرسل وزير الدفاع الأمريكي كتاباً إلى وزير الدفاع الإسرائيلي ملحقاً بالاتفاقات، يؤكد فيه استعداد الولايات المتحدة للتشاور مع إسرائيل، وتقديم المساعدة لبناء مطارين في النقب ليكونا بديلاً للمطارات التي ستخربها إسرائيل بموجب اتفاقات كامب ديفيد. كما يؤكد بأن الرئيس مستعد لأن يطلب موافقات الكونغرس اللازمة لمثل هذه المساعدة، حسبما يوافق عليه الجانب الأمريكي نتيجة للتشاور.

هذه كانت بنود إطاري السلام في الشرق الأوسط والمعاهدة المزمع عقدها بين مصر وإسرائيل. ونتيجة لتوقيع مصر على هذين الإطارين والرسائل التابعة لهما في كامب ديفيد، حصل السادات على اعتراف سيادة مصر على سيناء وهو أمر لم يكن أصلاً موضع خلاف قانوني دولي. كما حصل على انسحاب إسرائيل من سيناء باستثناء منطقة طابا التي ما زالت موضع تحكيم بين مصر وإسرائيل حتى الآن (شباط ١٩٨٨). وحتى فيما يتعلق بالسيادة المصرية على سيناء، فإن اتفاقات كامب ديفيد ألزمت مصر بقيود على انتشار قواتها العسكرية في سيناء، وبمناطق منزوعة السلاح ويقوات دولية على الأرض المصرية دون الجانب الآخر، ودون أن يكون لمصر حق إخراجها إلا بموافقة مجلس الأمن وبإجماع أعضائه الخمسة الدائمين، كما فرضت على مصر مناطق محددة للقوات والسلاح وأنواعه ومحطات مراقبة وإنذار أمريكية، وأن تكون ضمانات الأمن على الجانب المصري دون الجانب الإسرائيلي، باستثناء مساحة الثلاثة كيلومترات الهزيلة شرق الحدود الدولية، التي حددت القوات الإسرائيلية فيها بما لا يتجاوز أربع كتاب مشاة وأفراد دوليين للمراقبة. وارتبطت كل هذه القيود بمساعدات أمريكية لإسرائيل كان بعضها لإنشاء مطارين حربيين في النقب يهددان مصر. ويتوقع السادات على اتفاقات كامب ديفيد، اعترفت أكبر دولة عربية اعترافاً تعاقدياً بشرعية دولة إسرائيل، وبأن لها حقاً في الوجود بأمان على أرض فلسطين في قلب الوطن العربي تفصل بين غربه وشرقه دون تعيين حدود معلومة لها باستثناء الحدود المصرية الدولية في سيناء. كما التزمت ليس بعلاقات طبيعية كالتى تقوم عادة بين الدول وتتراوح بين الصفاء والتعكير والنزاعات، وإنما بعلاقات حسن جوار حدد لها أن تشتمل على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وحتى الثقافية التي لا بد على الأقل أن تفرض قيوداً على مصر، وتمكن إسرائيل من أن تعترض على ما يجب أن تتضمنه البرامج المصرية المدرسية والجامعية والإعلامية وغيرها من أوجه النشاط الثقافي والتاريخي، من تبيان لطبيعة إسرائيل الصهيونية العدوانية وامتناعها عن إعادة الأرض العربية والحقوق العربية لأصحابها، واستمرارها في العدوان على أجزاء أخرى في الوطن العربي والكيد له وتمزيقه إلى طوائف متنازعة متقاتلة. واتفاقات كامب ديفيد أخرجت مصر من الجبهة العربية والتزمتها بعدم اللجوء إلى الحرب والنضال، في الوقت الذي ما زالت فيه إسرائيل تحتل الأرض العربية وتستمر في عمليات ابتلاعها وضماها وفي عدوانها على دول عربية أخرى وعلى المقاومة الفلسطينية التحريرية. وبانفصال مصر عن بقية الدول العربية في منطقة المجابهة، ضعفت الجبهة العربية واطمأنت إسرائيل والولايات المتحدة إلى زوال خطر المجابهة العسكرية، فقل اهتمامها بالسعي لتحقيق سلام عادل. وزاد في قدرة إسرائيل وفي إقدامها على ضرب سوريا منفردة، وعلى محاولة سحق المقاومة الفلسطينية. وعلى الاعتداء الوحشي على لبنان وتمزيقه وفصل جنوبه والسيطرة عليه وعلى موارده المائية، وعلى تهديد الأردن، والاعتداء على الأجواء السعودية فالعراق يضرب مفاعله النووي المقيد بقيود دولية ضد الاستخدام الحربي. ويبدو من الصواب أن نحسب أن ضعف الجبهة العربية الذي سببه إخراج السادات لمصر من الجبهة العربية زاد في تصلب إسرائيل في قضية طابا المصرية. وفي تملصها من تطبيق القرار (٢٤٢) على علاته الذي تصر الولايات المتحدة في تصريحاتها على أنه القاعدة التي يجب أن يقوم عليها السلام العادل الشامل. كما أن موقف السادات دفع الدول العربية إلى قطع مساعداتها الكبيرة المتوجبة قوماً لمصر، لبناء قوتها الحربية والاقتصادية في وجه العدوان الإسرائيلي الصهيوني الذي تصانده الولايات المتحدة. وإننا نجد فيما قاله سايروس فانس في هذا المجال في كتابه خيلرات صعبة عن اتفاقيتي كامب ديفيد دلالة كبيرة على ما يعتبره الجانب الأمريكي

إنجازاً من أهم إنجازات السياسة الأميركية:

وتعتبر اتفاقية كامب ديفيد من أهم إنجازات إدارة كارتر. أولاً - فتحنا الطريق للسلام بين مصر وإسرائيل وهو ما غير الطبيعة السياسية والعسكرية والاستراتيجية لنزاع الشرق الأوسط بأكمله. فالسلام الحقيقي بين مصر وإسرائيل يعني أنه لن تكون هناك حرب إسرائيلية عربية كبرى أبداً كان موقف سوريا والأردن أو منظمة التحرير الفلسطينية أو الرافضين العرب. ثانياً - دفعت كامب ديفيد بالمسألة الفلسطينية إلى قمة المسائل التفاوضية ومع إبرام معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ستكون البؤرة الوحيدة لعملية التفاوض، وهذا تقدم له مغزاه بالنسبة لرفض إسرائيل القاطع في بداية مبادرتنا للسلام بأن تعترف حتى أن هناك مسألة فلسطينية. ثالثاً - رغم أننا فشلنا من حل مسائل الانسحاب الإسرائيلي وحق تقرير المصير الفلسطيني فقد خلقت كامب ديفيد مجرى لحل تلك المسائل في المستقبل وحدته^(٣).

وبهذا يبدو بأن الإنجاز الأمريكي المهم الكبير الذي يدل الوضع السياسي والعسكري والاستراتيجي للنزاع في الشرق الأوسط، هو سلام مصر مع إسرائيل الذي حرم العرب، بخروج مصر من القدرة على مجبلة إسرائيل عسكرياً لاسترداد الأرض العربية المحتلة وحقوق شعب فلسطين، التي ترفض إسرائيل أعادتها لهم عن طريق المفاوضات والتسويات السلمية. وأن الإنجاز المهم الثاني في كامب ديفيد هو أن إسرائيل اعترفت «أن هناك مسألة فلسطينية، بعد أن كانت ترفض في بداية مبادرة أميركا للسلام الاعتراف بمجرد وجودها. ولم يقل سايروس فانس، المسؤول الأمريكي «الطيب» نسبياً، بأن إنكار إسرائيل لوجود مسألة فلسطينية هو بعد ذاته مهزلة مهينة لأمريكا والعالم والحقيقة، وهي المسألة التي أشعلت الحروب المتتالية وهددت أمن العالم بأسره. ولكنه على الأقل اعترف بفشل مفاوضات كامب ديفيد في تسوية ما كان يمكن أن يكون إنجازاً كبيراً عادلاً حقيقياً وهو التزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة جميعها، وتمكين كل الفلسطينيين من ممارسة حق تقرير المصير.

إن اتفاقيات كامب ديفيد التي مثلت إلى حد كبير تصلب بيغن والقادة الإسرائيليين وتنازلات أنور السادات السخية، جعلت الولايات المتحدة لا تلتزم فعلياً بالحل الشامل، فتركت القضية الفلسطينية وقضية الجولان العربي دون حل، ومكنت إسرائيل من الاستمرار في احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان دون أن تنسحب شبراً واحداً منها، ومن متابعة سعيها عن طريق الاستيطان الإسرائيلي وبقية الأرض ومياهاها لتبديل هويتها العربية، وجعلها أرضاً ووطناً إسرائيلياً صهيونياً يوسع حدود دولة إسرائيل. وإطار السلام في كامب ديفيد لم يعط الفلسطينيين حقوقهم، ولم يعطهم حق تقرير المصير كما كان يعلن الرئيس الأمريكي كارتر والرئيس السادات. فإن نصوص هذا الإطار قصر هذا الحق على مشاركة الفلسطينيين من «سكان الضفة الغربية وقطاع غزة» دون بقية الشعب الفلسطيني مع إسرائيل المحتلة لهما، فجعله لاغياً وتحت رحمة إسرائيل أو رغباتها ولو بصورة سلبية عن طريق تمكينها من نقض ما يختاره الفلسطينيون. وبالنسبة إلى «الحكم الذاتي الكامل» الذي نصّ عليه إطار السلام والذي قال الرئيس كارتر عنه في خطابه أمام الجلسة المشتركة للكونغرس الأمريكي في اليوم التالي لتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد: «وقد تعهدت إسرائيل بأن يكون لهذا الحكم السيادة الكاملة، ولقد كرر في رئيس الوزراء بيغن عدة مرات قوله: «ليس حكماً ذاتياً جزئياً وإنما حكم ذاتي كامل»، فإنه في الواقع ليس حكماً ذاتياً حسب التعريف المتعارف عليه في الصياغات السياسية الدولية، ويكفي أن الإطار ينص على أن سلطة الحكم الذاتي هي (مجلس إداري)، وأن هذا المجلس لم يعط أي من عناصر السيادة أو الاستقلال، ولم تحدد له صلاحيات سياسية أو تشريعية أو للعلاقات الخارجية أو فيما يتعلق بالضرائب أو المستوطنات والأجانب الإسرائيليين في الضفة والقطاع. وعلى هذا الأساس، فإن إسرائيل تستطيع أن تدعي بأنه لا يتعدى أن يكون مجلساً إدارياً يعني بالشؤون البلدية مثل تنظيف الشوارع وتنظيم الحدائق العامة وغرس الأزهار فيها. ولا يبدل من هذا الوضع انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية، لأن القوات الإسرائيلية ستبقى في مراكز معينة في الضفة والقطاع وستشارك في دوريات أمنية، وستحتفظ إسرائيل بسيطرتها العليا على الحكم. أما ما قاله الرئيس كارتر في خطابه أمام الجلسة المشتركة من أن إسرائيل وافقت على أن حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية، سيُعترف بها، فلا يتعدى أن تدعي إسرائيل بأن تلك الحقوق قد احترمت في قيام «الحكم

الذاتي، المزعم وفي «المجلس الإداري» و«المشاركة» في تقرير المصير مع إسرائيل، حسب نصوص إطار السلام. كما أن ادعاء بعض المسؤولين الأمريكيين بأن اتفاقات كامب ديفيد تتيح للفلسطينيين أن يتمتعوا بالحكم الذاتي لأول مرة في التاريخ، هو ادعاء فيه مغالطة صارخة أو على الأقل مبنية على الوهم، لأن اتفاقات كامب ديفيد لم تعط الشعب الفلسطيني حكماً ذاتياً سوى بالاسم المقيد بعبارة «مجلس إداري» الواردة في النص، كما وأن الشعب الفلسطيني العربي كان دائماً في تاريخه جزءاً من الأمة العربية وتقسيماتها السياسية في عهد الاستقلال والمنفعة وتحت الحكم التركي، وهو شعب عربي وحدوي سواء بمنظمت أم بالأردن والصفة الغربية أم بقطاع غزة.

لم يتحقق السلام الشامل وتثبيد عربي

بغض النظر عن الادعاءات الأمريكية والساداتية بأن إطار معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل مرتبط بإطار السلام في الشرق الأوسط، فإن الواقع يدل على أن السادات قبل بحل منفرد بين مصر وإسرائيل، وأن هذا الحل المنفرد تمزج عندما وقع السادات على معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، وعزل مصر عن شقيقاتها، وترك القضية الفلسطينية دون حل رغم تأكيدات باتة سيواصل القيام بالدور العربي إذا امتنع الأردن والفلسطينيون عن المشاركة في المفاوضات، حسماً حددته لها اتفاقات كامب ديفيد دون تفويض منهما ورغم معارضتهما. ويذكر سايروس فانس في كتابه «خيارات صعبة»، أن الرئيس كارتر قال للسادات في كامب ديفيد بأن اتفاقي السلام لا يتصفان بالكمال، خصوصاً بالنسبة إلى النقطة الأساسية، وهي إيجاد ربط واضح بين:

«معاهدة مصرية - إسرائيلية وتسوية شاملة وتحقيق عملية حكم ذاتي في الضفة الغربية وغزة».

ولكنه طمان السادات إلى أن الجانب الأمريكي سيعمل معه ليضمن قيام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقين بإخلاص. ورغم أن بعض مستشاري السادات كانوا لا يزالون يقولون إن الاتفاقين أقرب للموقف الإسرائيلي، فإن السادات كان يثق بالرئيس كارتر واستجاب له، ومن الواضح أن العرب دفعوا ثمناً باهظاً دون مقابل لهذه الثقة ولغيرها من استراتيجيات الرئيس السادات وتنازلاته. فقد تركت مسألتي القدس والسيادة، وكذلك وضع الضفة الغربية وقطاع غزة النهائي خلال وبعد الفترة الانتقالية معلقة، بينما تركت السيطرة عليهما وعلى القدس لإسرائيل، وأعطى لها حق تعاقدي في إبقاء قواتها العربية في مناطق تتمركز فيها في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم تجمد المستوطنات الإسرائيلية أو تلزم إسرائيل بإزالتها، أو بالإنسحاب لخطوط الهدنة مع تعديلات طفيفة ولو من حيث المبدأ. ولم يكن هناك ربط جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعطيت إسرائيل حق المشاركة، وبالتالي النقض في تحديد من يسمح له بالعودة من الفلسطينيين الذين نزحوا من الضفة والقطاع سنة ١٩٦٧. ولم يذكر الفلسطينيون الآخرون في هذا المجال. وتركت قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق جميع الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وأملهم في الضفة والقطاع وفي الأرض المحتلة. وترك لإسرائيل حق الإشراف على انتخابات سلطة الحكم الذاتي المزعومة، وحق النقض في اختيار الأعضاء الفلسطينيين في الوفدين المصري والأردني المقترحين في الاتفاقات، التي ألزمت المرشحين الفلسطينيين لـ «سلطة الحكم الذاتي» المزعم بالقبول مقدماً بإطار السلام، فحرمتهم من حريتهم في تمثيل الناخبين الفلسطينيين. كما ألزمت الأردن والممثلين الفلسطينيين ومصر وسوريا ولبنان بتنازلات وقيد مسبقاً في المفاوضات المقبلة، والتفاوض المباشر بين إسرائيل وكل دولة عربية على انفصال خارج الإطار الدولي ومن دون المشاركة السوفياتية والاعتراف بإسرائيل، وإقامة علاقات طبيعية معها تفتح أمامها أبواب التفضل الاقتصادي وفرض السيطرة بمختلف أنواعها. ولم ينص إطار السلام على قرارات الأمم المتحدة، فتركت لإسرائيل حرية أوسع في التهرب من التزاماتها بموجب تلك القرارات. ولم يكن في إطار السلام ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي المنظمة التي اعترفت بها الدول العربية والأمم المتحدة معشاً شرعياً للشعب الفلسطيني. ولعله قصد أن يؤدي هذا التجاهل إلى الوقعة بين المنظمة وبين الفلسطينيين في الضفة

الغربية وقطاع غزة وغيرهم، ممن يقبلون المشاركة في الأدوار التي نصت عليها اتفاقات كامب ديفيد. ولم يتورع الرئيس كارتر في تصريح له في اجتماع عام في (اليوكيبا) ببنسلفانيا رداً عن تساؤل حول سماح الحكومة الأمريكية لمنظمة التحرير بفتح مكتب لها في واشنطن بأن يقول، إن الولايات المتحدة تتمتع بحرية الكلام وتؤمن كميّداً بهذه الحرية، وأن فيها العديد من المنظمات التي يرفضها الأمريكيون ويسمح لها بالوجود والكلام مثل: «جماعة الكوكلاكس كلان والحزب الشيوعي والنازيون...» في سياق هذه النعوت وصف كارتر منظمة التحرير الفلسطينية مع تلك الجماعات البغضية والمكرهة للشعب الأمريكي.

رغم أهمية الشرق الأوسط الكبرى وأهمية إحلال السلام فيه وصلته الوثيقة جداً بمصالح أمريكا، حسبما ذكرها الرئيس كارتر في الجلسة المشتركة للكونغرس الأمريكي بعد يوم من توقيع اتفاقات كامب ديفيد، فإن تسوية القضية الأساسية الفلسطينية وقضية الجولان ولبنان لم تتحقق، وبقي العدوان ومخاطر الصدام المسلح الذي يهدد المنطقة ودول العالم. وكان واضحاً للرئيس كارتر أن بيغن يريد ابتلاع الأرض العربية وضمها لإسرائيل، ومع ذلك ترك له المجال مفتوحاً لتحقيق هذه الغاية في اتفاقات كامب ديفيد بضغطه على السادات ليقدم التنازلات والمزيد من التنازلات. ففي خطابه في جلسة الكونغرس المشتركة قال الرئيس كارتر:

«لنا صداقات طويلة العهد مع دول وشعوب المنطقة (الشرق الأوسط)، كما لنا التزامات معنوية قوية متصلة بعمق في قيمنا كشعب. إن الموقع الاستراتيجي لهذه الدول والموارد التي تملكها تعني جميعها أن الأحداث في الشرق الأوسط تؤثر الآن تأثيراً مباشراً على الشعب في كل مكان. ونحن واصلنا لا نستطيع أن نغف بلا تكرار إذا ما أقدمت دولة معادية على فرض سيطرتها هناك. وليس في العالم سوى مناطق معدودة كهذه المنطقة ذات مجازفة أكبر لامكانية امتداد النزاع المحلي بين دول أخرى، ثم انفجاره إلى مجابهة بين الدول العظمى. ولقد أخذ شعبنا يتقهم أن أسماء غير مألوفة مثل: سيناء والمقبة وشم الشيخ وراس النقب وغزة والضفة الغربية والأردن، يمكن أن يكون لها تأثير مباشر وفوري على رفاهية دولة وعلى أسسنا في سبيل عالم مسلم. ولهذا السبب لا يمكننا أن نغف وقفة المتفجع، ولهذا السبب أيضاً كنا شركاء كاملين في السعي من أجل السلام. ولهذا السبب، نجد أن من الأهمية لبلادنا أن تكلت هذه الاجتماعات بالنتائج»^(٣٨).

ولا بد أن الرئيس كارتر كان يفكر بالقبول العربي وفي (البيع) السوفياتي وفي إسرائيل المغروسة في قلب الوطن العربي. ولكن رغم هذه العوامل أو سببها، فإن الولايات المتحدة وهي الشريك الكاسل في المفاوضات صاحب القوة ومصدر المساعدات المالية والعسكرية الضخمة لإسرائيل، لم تقف موقفاً حاسماً يجبر إسرائيل على الانسحاب من الأرض العربية لتعود إلى أصحابها مع حقوقهم المشروعة فيها فيسود السلام. وبذلك قبلت بتصلب إسرائيل، أو فضلت استمرار احتلالها للأرض العربية رغم ما يمكن أن يؤدي إليه هذا الاحتلال من القضاء على السلام وإشعال نار الحرب وتعريض الأمن العالمي للخطر. ولم تتحقق سوى تسوية مصرية - إسرائيلية أعادت سيادة منقوصة على سيناء لمصر، وقرضت عليها القواعد ضخمة لمصلحة إسرائيل، وأدخلتها في خصومات عنيفة مع الدول العربية. ولم يتحقق ما قاله السادات سوندرز عبر إذاعة صوت أمريكا في أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، من أن «السلام» سيكون حافز إسرائيل لتقديم التنازلات لتحقيقه بعد أن توقع على صلح منفرد مع مصر. وبيغن نفسه لم يترك مجالاً للشك بعد كامب ديفيد مباشرة في نيات إسرائيل ويدها عن قبول سلام عادل، فقال للكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، بأن

«القدس عاصمة إسرائيل إلى الأبد: غير مجازة على مدى الأجيال وإلى لبد الأبد».

وقال بأنه سيزيد الطاقة البشرية في المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرفعات الجولان بمزيد من العائلات. وأنه لم تكن عنده شكوك في هذا الشأن في كامب ديفيد، وأنه لم يوافق على تجميد المستوطنات لأكثر من ثلاثة أشهر أثناء المفاوضات. وفي مقابلة صحفية نشرتها جريدة (معاريف) بتاريخ ٢٠/٩/١٩٧٨، أكد بيغن ولم نستخدم ولا نستخدم تعبير «الشعب الفلسطيني» حتى لو كان أراد في الصيغة الانكليزية. وأنه اتفق مع الرئيس كارتر في الرسائل المتبادلة التابعة لاتفاقات كامب ديفيد، أن هذه الكلمات ستعني «عرب أرض إسرائيل» وفق لغتنا ومفهومنا لها. كما أن الضفة الغربية ستسمى وفق

لفتنا ومفهومنا «جوديا وسماريا»، ويشأن حقوق العرب التي نصت عليها الاتفاقات، قال بيغن بشأنه لم يجد صعوبة في الاعتراف بـ «حقوق عرب أرض اسرائيل الذين اعترفنا بهم دائماً»، وإن إضافة كلمة «مشروعة» لهذه «الحقوق» لا تقدم ولا تؤخر ولا تعني شيئاً خاصاً، وإنما تكرار لمعنى كلمة حقوق. ثم أضاف: «فهل هناك حقوق غير مشروعة؟»، وبالنسبة إلى طريق سيناء الذي سيربط سيناء بالأردن ورفض بيغن أن ينص على أنها طريق «دولية»، أكد بيغن أنها ستكون تحت السيادة الاسرائيلية الكاملة، وأنها ستزيد عدد الزوار والسياح، وتعزز اقتصاد اسرائيل:

«وسيكون للمرة عليه شقيقاً عندما ونحن نكرم ضيوفنا من أيام ابراهيم».

وفي تصريح صحفي آخر قال بيغن بأن الجيش الاسرائيلي سيبقى في الضفة الغربية حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية وستبقى المستوطنات الاسرائيلية. وإن هذا ليس مجرد رأي:

«لقد اتفقتنا تماماً في هذا الصدد»^(٣).

ورغم كل المكاسب التي حصل عليها بيغن، فإن شمعون بيريز زعيم حزب العمل والتجمع الذي يوصف بـ «الاعتدال»، كشف عن مطامع حزبه في المزيد، وانتقد (التنازلات) التي قدمها بيغن وحكومته في «كامب ديفيد» في خطابة الذي ألقاه في الكنيسة يوم ٢٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨، وقال إن الحكومة الاسرائيلية رفضت ثم قبلت بتطبيق القرار (٢٤٢)، وتنازلات عن كل سيناء بعد أن كانت اسرائيل تصر سابقاً على حدود صالحة للدفاع عنها مع مستوطنات ومطارات. وقال بأن «الحكم الذاتي» لم يصل مكان القرار (٢٤٢)، وإنما كان إضافة إلى هذا القرار وأعطى الكثير للفلسطينيين وخلق طموحات كامنة في نفوسهم. وأن نصوص القرار (٢٤٢) ستطبق على جميع المناطق، وستضطر اسرائيل في اللجنة المشتركة مع الاردن والممثلين الفلسطينيين لتحديد موقع حدود اسرائيل. وإن حكومة اسرائيل اعترفت «بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبمطالبه العادلة»، وقال بأنه كان من واجب الحكومة الاسرائيلية أن تقبل صراحة أنها كانت مضطرة لأن تقبل بالاتفاقات، لأن البديل كان انهيار مؤتمر كامب ديفيد الذي كان سيؤدي إلى عزلة اسرائيل، وإلى الإساءة إلى الولايات المتحدة وعلاقة اسرائيل بها، وإلى الإساءة إلى السادات «اول زعيم عربي اتى لباحثاتنا بصراحة بشأن السلام». ويعرض فرض السلام للخطر. ولكن بيريز أضاف بأنه يوافق على الاتفاقية حرصاً على: «تأييد الاحتمال الوحيد المتوفر للسلام - الذي لا بديل منه». واعترف بأن اتفاقات كامب ديفيد لا تضمن تحقيق السلام قائلاً:

«إن العبء المرتقب هو عبء كبير، لأن الواضح هو أن الأردن في حال اشتراكه في المفاوضات سينطلق من شروط جديدة. وإذا لم ينضم الأردن وبخلت مصر (بدلاً منه)، فإنها ستجر على نفسها مزيداً من المصاعب في القطاع المصري دون أن تسهل علينا الأمور في القطاع الاردني. وإذا لم تنضم كل منهما فسوف يتبلور كيان فلسطيني. ولكن إذا لم يحدث أي شيء فستبقى القضية مفتوحة تشغل العالم وتزعزل السلام وتدين الولايات المتحدة وتعزز جبهة الرفض، وربما أدت أيضاً إلى استئناف مؤتمر جنيف»^(٤).

أقيم إطار السلام الأردن دون موافقته، ويجعل لقواته دوراً في دوريات مشتركة مع القوات الاسرائيلية لحماية الحدود الاسرائيلية التي يدعى، لغايات الأمن على الأقل، أنها على نهر الأردن، وليس فقط خطوط الهدنة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما حدد الإطار دوراً للأمن المتحدة وأعضاء مجلس الأمن دون تشاور معها ومعهم و «كان الأمم المتحدة جهاز تابع لأممكاه»، حسب تعبير محمود رياض. واسرائيل لم تهتم بأن تطالب بحدود آمنة معترف بها. ويمكن اعتبار ذلك مؤشراً على أنها تطمح في عدم وضع قيود على توسعها. كما لم تذكر القدس أو الجولان العربي. ولم تكن هناك ضمانات للأمن العربي، واقتصرت الأمر على ترتيبات محددة لضمانة الأمن الاسرائيلي. ولم يربط السلام مع مصر بتسوية عادلة للقضية الفلسطينية. والتزمت مصر بتطبيع العلاقات مع اسرائيل قبل إتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء. وأقيم في الإطار موضوع لاجئين يهود لا وجود لهم. وأعطى لاسرائيل حق النقض إذا نشب خلاف حول تفسير اتفاقات كامب ديفيد وبالنسبة إلى عودة الفلسطينيين إلى الضفة العربية وقطاع غزة. كما وإن الرسائل المتبادلة بين الرؤساء الثلاثة التابعة للإطارين يمكن أن تعتبر من دون قيمة قانونية أو تعاقدية لها. وعندما لفت السفير نبيل العربي (مدير الادارة القانونية بوزارة الخارجية المصرية) نظر الرئيس

السادات في كامب ديفيد إلى هذا الأمر، أجابته السادات أنه استمع إلى شرحه دون مقاطعة حتى لا يقال أنه لا يسمع ولا يقرأ، حسيماً هو شائع عنه:

«ولكن أعلم أن كل ما قلته في قد دخل من الذني اليمني وخرج من الذني اليسرى. أنكم في وزارة الخارجية تظنون أنكم تفهمون في السياسة، ولكنكم لا تفهمون شيئاً على الإطلاق، وإن أصغر كلامكم لومكراتكم أي التفات بعد ذلك. إنني رجل أعلم وفق استراتيجية علياً لا تستطيعون إدراكها أو فهمها، ولست في حاجة إلى تقريظكم السفسطائية الهائقة... وزيركم محمد كامل يجب اليوم أمامي الرئيس كارتر. ألا يفهم أن الرئيس كارتر هو الكارت الرئيسي الذي أحوزه لإقامة السلام الشامل؟ وسكت السادات برهة ثم أضاف: ثم ألا تعلم أن قريبك محمد حسن بن هيك يهجمني في كل مكان، وأنه يتأمر على قلب نظام الحكم، وأنا لا أبالي بما ينشره من تكاذيب وسفاهات يدافع الحقد الأسود... ولكني لن أسكت عليه في النهاية وسأقطع رقبته. تفضل الآن بالانصراف ولا تعودوا لتتعبوا راسي وتضيعوا وقتي بإسنادكم القانونية الفارغة»^(١١).

وأقوال السادات هذه تكشف عن زيف ما كان يدعيه عن تمسكه بالديمقراطية وكرامة الإنسان المصري، وأن «في مصر جزيرة للأمن والحرص على كرامة الإنسان» حسب ما قال في خطابه لمجلس الشعب المصري بعد عودته من كامب ديفيد.

عندما عاد السادات إلى مصر ألقى خطاباً طويلاً في مجلس الشعب المصري بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وكان ذلك بعد بضعة أيام من الذكرى السنوية لوفاة جمال عبد الناصر. ومهد السادات لخطابه بأن أشاد بالزعيم العربي الكبير، وكأنه هو فيما فعله في كامب ديفيد كان ينطلق من قاعدة ومبادئ وطنية فقال:

«إننا نحتفل بذكرى رجل عظيم ونحن نعيش أحداثاً عظيمة. نحتفل بذكرى رجل أعطى شعبه وأعطى أمته العربية أيضاً أقصى ما يستطيع، قائد صنع تاريخاً جديداً لهذه المنطقة من العالم... نحتفل اليوم بذكرى عبد الناصر قائد ثورة ٢٣ يوليو [تموز] الذي اختار بالتضحية والتضحية والشعب، اختار سيلاً وهدفاً طريق الخلود والاستمرار، وهي أن يسقط حكم الطغاة والمستعمرين، ويعلن إرادة الكادحين والمكذوبين. وهي تغيير طريقة المجتمع سعيًا إلى تكافؤ الفرصة، وقضاء على جشع الانحطاط، وتأكيد الحق كل مواطن في عرقه وفي دينه، وبناء المجتمع مرفقه الفوارق الظلمة وقامت عليه المراتب والألام عبر أجيال وأجيال من حكم الشعب والاستقلال. قاد عبد الناصر ثورة ٢٣ يوليو [تموز] الخالدة، وحكم مصر لأول مرة بعد ظلم كالح طويل واحد من أبنائها... واختار الشعب بالأرادة الحرة رمزه وحاكمه ورئيس عائلته المصرية»^(١٢).

ثم دافع الرئيس السادات عن اتفاقات كامب ديفيد، وقال بأنه لا يدعي أنه توصل إلى الحل الشامل، ولكن اتفاقات كامب ديفيد لم تكن مجرد فض للاشتياك أو حلًا جزئيًا، وإنما هي إطار مهد الطريق للحل الشامل الذي سيحقق السلام. وأن الأردن وسوريا مدعوتان «لتحمل مسؤوليتهما» للمساهمة في تحقيق هذه الغاية. وقال السادات إنه أراد أن يكسر الجمود فلا تضع الأرض العربية، وأن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن يجب أن تطبق على القدس. وندد السادات بالخلافات العربية وبموقف الجمود السلبي، كما انتقد منظمة التحرير الفلسطينية وقال بأنها أضاعت أكثر من فرصة دولية لتسلك طريق السلام وتستعيد الحق الفلسطيني. وهاجم السادات الاتحاد السوفياتي بعنف، وقال بأن راديو موسكو:

«يبرسم لهم [للعرب المعارضين] الشعارات، ويصرح رئيس روسيا أن اتفاقية كامب ديفيد خيانة للحرب لكي يرددها من بعده البيضاوات... وأسفي شديد على أبناء من يلدي ومن أبنائي يريدون كلامهم كالببغاوات».

ولجأ السادات إلى الأسلوب الأمريكي في ربط العرب المعارضين له بالسوفيات، وقال بأنهم في معسكر واحد يقوده السوفيات، وقال:

«اليس هذا معسكرهم. معسكر الاتحاد السوفيتي والصمود والرفض وكل الكلمات والشعارات. وهناك في المغرب بين الجزائر والمغرب تجري مأساة اليمّة يقتل فيها العربي مع أخيه العربي بالسلاح السوفيتي الذي أعطي للجزائر. من تلك الجبهة أيضاً اليمن الجنوبية لا تساوي أن تذكر عنها شيئاً، وخامسة بعد أن أصبحت قاعدة سوفياتية وباعت نفسها وأرضها وشرفها. العراق هذا الذي يريد أن يهدى مصر بالأمس خمسة مليارات دولار، تنكروا أمس فقط أن مصر مازومة ومحتاجة للمعونة... ولكن فوق أننا نصل كل هذه الأمانة، أمانة امتنا العربية في قضية مصر، فإننا نحل أيضاً أمانة أكبر وأروع هي أن يعيش الإنسان العربي حراً على أرضه. هنا في مصر ديمقراطية. هنا في مصر جزيرة للأمن والأمان. هنا في مصر حرص على كرامة الإنسان».

ولسنا في حاجة لأن نقول بأن ادعاءات السادات بشأن الديمقراطية في مصر في عهده وحرصه على كرامة الإنسان، تتناقض تماماً مع طبيعة حكمه الذي تميز بقراراته الفردية، وبزجه للثبات من قادة الفكر والسياسة والصحافة المصريين في السجون بصورة تعسفية. كما وأن زعمه بأنه لن يرد على الشتمات العربية التي كانت توجه إليه هو زعم تسقطه تهجمات ضد خصومه العرب.

في الأردن بتاريخ ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر أصدرت الحكومة الأردنية بياناً عن اتفاقات كامب ديفيد أكدت فيه أن الأردن:

«لا تترتب عليه قانوناً أو معنوياً أية التزامات إزاء مواضيع لم يشارك في مناقشتها وصياغتها والموافقة عليها»^(١٦).

وأوضح البيان أن الأردن يؤمن بالحل:

«والحل الشامل الذي يعالج مختلف جوانب القضية والنزاع العربي - الإسرائيلي المنبثق عنها. وهو يعتبر انضمام أي طرف من الأطراف العربية عن مسؤولية العمل الجماعي من أجل تحقيق الحل الشامل الذي يتضمن استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية والحقوق العربية بشكل متكامل وعلى كل البيئات، اخضاعاً للموقف العربي وللمرض الوصول إلى الحل العادل الشامل المنشود».

فالتسوية النهائية العادلة يجب أن تتضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك غزة والضفة الغربية وعودة القدس العربية. وأن تنص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية كاملة. وفي مقابلة صحفية أجراها مع جلالة الملك حسين أرنود وبورتشغريف ونشرت في جريدة «الهيرالد تريبيون» الدولية بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، قال جلالة الملك بأن تفسيرات سايروس فانس له بشأن اتفاقيتي كامب ديفيد لم تغير تحفظاته وإنما أكدت. وأن البند المتعلق بحق تقرير المصير للفلسطينيين:

«لا يزال مبهماً للغاية وعليه أن يشتمل على انسحاب تام وعلى السيادة العربية في القدس العربية. وإلا فليس هناك ما يتناقض فيه».

وقال جلالة الملك كذلك أن هناك

«خلاً كبيراً في التوازن بين الاتفاقيتين: فالأولى - المنطقة بسيناء - واضحة جداً. والآخرى أقل ما يقال عنها أنها غير مشجعة».

كما قال بأن السادات قد ضجع حتى الآن في الإبتعاد عن التزاماته تجاه شركائه العرب، وذلك لأنه تخلى عن الإصرار على ضرورة التسوية الشاملة. ورداً عن سؤال عن موقف الأردن وسوريا، قال جلالة الملك بأن: «موقف سورية لا يختلف كثيراً عن موقف الأردن، فكلنا يوافق على القرار ٢٤٢ وعلى إعادة جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس العربية وحق تقرير المصير للفلسطينيين مقابل السلام النهائي في المنطقة».

كما قال رداً على سؤال عن:

«الملك الذي حققنا اتفاقيات كامب ديفد للعرب مثل إعادة سيناء كاملة، وإنهاء الاحتلال العسكري والحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية، ونقل الحامية العسكرية الإسرائيلية من أحد عشر ألف جندي إلى ستة آلاف جندي تتركز في مناطق محدودة».

قال جلالت:

«إنها ليست حقاً خطوة إلى الأمام، إذ أن الولايات المتحدة سلرت خطوة إلى الخلف بالنسبة إلى القرار ٢٤٢».

وفي رده على سؤال عن التهمة الموجهة إلى الولايات المتحدة من أنها أحدثت شرخاً في العالم العربي، وأخرجت مصر من الجبهة العربية فأضعفتها وضمنت عدم نشوب حرب عربية إسرائيلية، قال جلالة الملك:

«إن العرب انفسهم بالتكيد مسؤولون عن هذا الوضع أكثر من الولايات المتحدة. إن مصري التي سببت الشرخ».

وفي رده بشأن «المصائد الدبلوماسية» في اتفاقيتي كامب ديفيد قال جلالة الملك:

«إن الإطار العام هو في النهاية وثقة التوت التي تغطي مشروع بيجن. مجرد غطاء من السكر. انظر إلى جميع

تصرحات بيغن - بقاء القوات الاسرائيلية لفترة غير محددة والمستوطنات ايضا. ما هو المؤقت في كل هذا؟
وفي بيان جلالة الملك للشعب الاردني بتاريخ ١٠ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٨ قال:

«لقد ادى توقيع اتفاقيتي كلمب ديفيد إلى نشوء وضع جديد يواجه الأردن أخطر تبعاته. إن الدلائل تشير إلى أن اتفاقيتي كلمب ديفيد لا ترتبطان مما يربط الزامي محدد، وهذا الأمر يعني أنه إذا لم تتقدم المباحثات حول مستقبل الضفة الغربية وغزة والقدس وبقي الأراضي العربية المحتلة، فإن خطوات السلام بين مصر وإسرائيل لن تتوقف وإن تعطل. وهذا يعني أن ثقل مصر العربي والعالمي والعسكري والسياسي سيخرج في هذه الحالة من ميدان المشاركة الكاملة مع الدول العربية لمواجهة لإسرائيل. وأن القضية الفلسطينية ستفقد عنصراً رئيسياً يلتحم مع هذه القضية بوحدة المصير والكفاح الواحد. لقد ظلنا عقوداً طويلة نعمل مع مصر كشقيقة كبرى في معركة الكفاح من أجل العمل والسلام الشريف. ظلنا نتساند وإياها ونتعاون وإياها ونتمتع بالصدمة والالام معاً... ومعظم العرب لا يزالون ياملون في أن لا تصل مصر العربية إلى نقطة اللاراجوع فتعزل نفسها عن تاريخها وعروبيتها بل وعن منطقتنا... إن العالم بأسره يجب كيف أن أمة تملك اليوم هذه الموارد الهائلة والثروات الضخمة والموقع الاستراتيجي الفريد، لم تتمكن حتى الآن من وضع هذه الموارد الضخمة والامكانيات العظيمة في خدمة قوتها الذاتية وقدرتها على الصمود ومجابهة التحديات وبناء المستقبل على اسس سليمة صالحة».

(جريدة الرأي - عمان ١١/١٠/١٩٨٧).

ثم قال البيان بأن إطار السلام الشامل في كلمب ديفيد ترك مستقبل الضفة الغربية والقدس وغزة وتقرير المصير للفلسطينيين غامضاً. وبأن هناك رأياً دولياً يقول بأن «الحكم الذاتي» سينمو ليصبح كياناً فلسطينياً ناضجاً، لا تستطيع إسرائيل أن تقف في وجهه، وأن الوضع الجديد الذي سينشأ سيعني تقرير المصير للفلسطينيين وبقاء القوات الاسرائيلية.

ولكن الأردن كدولة ملتزمة بالفعاليات القومية المعروفة، ويحكم معرفته بما يخطئه له الخصم الاسرائيلي وما ينفذه، يؤكد أن هذا المنطق يبقى قاصراً ما لم يقترن بالتزام واضح بأن نهاية الطريق ستؤمن مبادئ التسوية العادلة التي اجمع عليها العالم. إن إسرائيل تزور المستوطنات والسكان الاسرائيليين في الأرض المحتلة كل يوم، وتفتح معالم الأرض المحتلة مادياً وسكانياً، وزعماء إسرائيل يصرحون بأن المفاوضات مع الجانب العربي لن تحول دون مطالبتهم بالسيادة على الضفة الغربية وغزة خلال المفاوضات وبعد مرحلة الانتقال، ويكررون كل يوم بأن القدس العربية جزء من عاصمتهم إلى الأبد».

كان جلالة الملك حسين والأمير فهد (حالياً خادم الحرمين الشريفين):

«فماضين على السادات الذي كان قد عاد إلى القاهرة دون أن يشرح لهما ما أنجز في كلمب ديفد ولماذا... وكنا يعتقدان أنه قد قدم لهما التزاماً صريحاً قبل القمة أن يتفاوض على تسوية شاملة يمكن أن ينضم إليها بقية العرب، بمن فيهم الفلسطينيون، أو على الأقل يمكن أن يؤيدها دون مخاطرة سياسية غير مقبولة. وإلغائي بأنه يدللاً من ذلك، فإن غالبية العالم العربي تهاجم السادات، وأنه لا يوجد زعيم فلسطيني معترف به مستعد للمشاركة في مفاوضات الحكم الذاتي في هذا الوقت. وقال كل من حسين وفهد أن السادات تغفل عنهما بإبرامه سلاماً منفصلاً مع إسرائيل في مقابل عودة سيناء»^(١).

وبالنسبة للأسئلة الامتصاصية التي وجهها جلالة الملك حسين للحكومة الاميركية، فإن الرئيس كارتر وفانس اشتركا في وضع الاجابية عليها، ووقعها كارتر وأرسلها لجلالة الملك مع هارولد سوندرز بتاريخ ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٨.

«وامضى هال ساعات مع مستشاري الملك، وعقد اجتماعين منفصلين مع الملك نفسه، كما اجتمع إلى ولي العهد فهد ومستشاريه وإلى فلسطينيين من الضفة الغربية، وأسوء الحظ لم ينتج باكثر مما نجت»^(٢).

ومن الواضح أن الاجابية عن الاسئلة الأردنية لم تكن مرضية، ولم تمنح جلالة الملك على الحقوق العربية.

جاء بيان مجلس الوزراء السعودي متحفظاً. فقد أعلنت فيه السعودية تقديرها للجهود التي بذلها الرئيس الاميركي جيمي كارتر، كما أعلنت أنها تعتبر بأن ما أنجز في كلمب ديفيد لا يشكل حلاً نهائياً مقبولاً للسلام، لأنه لا:

«يوضح بضرورة قاطعة عزم إسرائيل على الانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة وفي مقدمتها

القدس الشريف. ولم ينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته على أرضه ووطنه. وتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية التي نصت مؤتمرات القمة العربية على اعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الذي شرده إسرائيل عن وطنه.

ثم أعلن البيان بأنه رغم هذا التحفظ، فإن الحكومة السعودية:

«لا تعطي نفسها الحق في أن تتدخل في الشؤون الخاصة لأي بلد عربي، ولا تناقش حقه في استرداد أراضيه المحتلة أو طريق التفكاح المسلح أو عن طريق المساعي السلمية بالمقدّر الذي لا يتعارض مع المصلحة العربية العليا».

وأصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً بتاريخ ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ هاجمت فيه اتفاقات كامب ديفيد والسادات بعنف شديد. وقال البيان أن اتفاق كامب ديفيد يمثل استسلام السادات الكامل لمشروع ييقن، الذي يؤكد على تثبيت الاحتلال الصهيوني في الأراضي الفلسطينية والجولان وأجزاء من سيناء، كما أنه يفرط في القدس «التي ملئت على الدوام رمزاً مقدساً لأمّتنا العربية وسائر المسلمين والمسيحيين في العالم»، كما يفرط بكرامة مصر وجزء من ترابها الوطني:

«ويتكرر لأرواح شهداء شعب مصر وجيش مصر الذين سقطوا في سبيل أن يرتفع العلم العربي في القدس وسيناء والجولان».

واتهم بيان المنظمة السادات بأنه «يحقق أهداف الامبريالية الأمريكية القديمة التي فشلت في تنفيذها منذ مشاريع حلف بغداد وايزنهاور وعدوان ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧. ويعلن عن استعدادة للدخول في حلف مصري - إسرائيلي من أجل إخضاع المنطقة بكاملها للهيمنة الأمريكية، وتصفية مواقع حركة التحرر والتقدم لأمّتنا وسائر الشعوب المناهضة في إفريقيا والشرق الأوسط عموماً، ويعزل مصر عن العرب وعن النضال العربي، ويخالف مقررات القمم العربية وقرارات المجتمع الدولي التي صدرت عن الأمم المتحدة ودول عدم الانحياز والدول الأفريقية والإسلامية والصديقة. وفي أول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، صدر بيان عن المؤتمر الوطني في القدس ندد باتفاقات كامب ديفيد التي تنكرت لحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وأغلقت:

«قيادته الشرعية - م. ت. ف - القيادة الشرعية والوحيدة للشعب العربي الفلسطيني. بل هي تحاول خلق قيادة بديلة لها في ظل الاحتلال بالقائمة حكم ذاتي سبق للشعب أن رفضه رفضاً قاطعاً بجميع قطاعاته المرة تلو المرة».

وفي لبنان صدر بيان من مجلس الوزراء أبدت فيه الحكومة اللبنانية قلقها:

«وما أعلن من اتفاقات خصوصاً بالنسبة إلى ما قد يترتب على هذه الاتفاقات من انعكاسات على التضامن العربي، كما بالنسبة إلى اغفال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومستقبله وحقه في وطنه وعلى أرضه، ولأسيا ما قد ينطوي عليه هذا الموقف من نتائج قد تؤدي إلى توطين الفلسطينيين خارج أرضهم».

كان الرئيس إلياس سركيس قد تلقى رسالة شخصية من الرئيس كارتر حاول أن يبرز فيها الجوانب الإيجابية لاتفاقات كامب ديفيد، وأكد بأنها تمهد الطريق لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين:

«سيكون لهم حق تقرير المصير واختيار مذهبهم وإقامة كيان فلسطيني».

ولكن الرئيس سركيس ظل «متمسكاً كثير الارتباب» وهو يقول لمستشاره كريم بقرادوني:

«لا تذكر الرسالة الأمريكية المسألة اللبنانية ولا المسألة الفلسطينية في لبنان، مع أنني وجهت إلى الرئيس كارتر رسالة قلت له فيها أن لا حل للمسألة اللبنانية إلا بإيجاد حل لمسألة الخمسمائة ألف فلسطيني المقيمين على أرض لبنان. ولكن ما فتى كارتر يفكر بشكل مختلف. يضامني شعور بأن كامب ديفيد ليس إلا التحقيق النهائي على أيدي الأمريكيين لوعده بلغور. ليس في هذه الاتفاقات حل لازمة الشرق الأوسط، بل فيها قيام محور استراتيجي جديد بين القاهرة وبغداد وبيروت وواشنطن»^(١).

وهذا كان تقدير الرئيس اللبناني الماروني المعتدل نسبياً الذي لم يكن منحازاً لأي جبهة ضد السادات أو ضد أمريكا.

من ليبيا هاجم العقيد القذافي اتفاقات كامب ديفيد والرئيس السادات «لإخراجه مصر من العروبة» ومن المعركة. ولاعترافه «بعُدوحتل أرضاً عربية ليست له وهي أرض فلسطين». وتذكر جيهاً السادات أن منى ابنة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر نقلت إليها رسالة من العقيد القذافي يهدد فيها بأنه إذا رفضت السيدة جيهاً استخدام مكانتها عند زوجها

طبعه يتخل عن اتفاق كلمب ديفيد فسوف يكون القذاي مضطراً لقلقه^(١٧).
وكشفت الصحافة اللببية هجماتنا على السادات وأعلنت أن

«جيهان السادات تريد أن تحكم مصر ونزجها بفعل أي شيء قوله طميحاً لها^(١٨)».

وفي القاهرة أصدر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بياناً طويلاً ندد باتفاقات كلمب ديفيد لأنها تخل بالمصالح الوطنية والسيادة المصرية وتقدم تنازلات في القضية الفلسطينية - لب النزاع وجوهره - ولأنها توفر الأمن لطرف واحد هو إسرائيل بصورة تمس بالسيادة المصرية على سيناء، وتعطي إسرائيل حقوقاً جديدة في مضيق تيران وخليج العقبة:

«على الأقل فيما يتعلق بالمواقع التي يصطدم فيها هذا الحق مع سيادة مصر على مياهها الإقليمية».

وقال البيان بأن الطريق الذي سربط سيناء والأردن هو لمصلحة إسرائيل اقتصادياً وتجارياً وسياسياً، وأنه سيمر عبر مصر مثلاً الذي له أهمية عسكرية استراتيجية في الدفاع عن مصر. وهاجم البيان ما نصت عليه اتفاقات كلمب ديفيد من تطبيع في العلاقات مع إسرائيل، وأن هذا التطبيع فيه نقض لاتفاقية الدفاع المشترك العربي، وأنه يلغي المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل في الوقت الذي ستتعرض فيه مصر اقتصادياً عن العرب، وتقعد الدعم العربي الضروري للتنمية والتسلح، خصوصاً وأن:

«كافة الدول العربية امتنعت عن إعلان تأييدها لاتفاقيات كلمب ديفيد... ولم تكن المعارضة مقصورة على القوى الراقصة والدول التي تشكل جبهة الصمود والتصدي».

وذكر البيان أن الاتفاقات تهدد موارد المليون ونصف المليون مصري الذي يعملون في الأقطار العربية ويعيلون عائلاتهم في مصر ويحاولون مدخراتهم إليها. وأن الاتفاقات تفتح المجال أمام إسرائيل لتكون:

«الوكيل العام للاحتكارات الدولية المتعددة الجنسيات داخل الوطن العربي، ولتمثل مصر اقتصادياً عن العرب، ولتتفرق محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وتحويل العرب إلى مجرد أيد عاملة ومستهلكين للنتاج الإسرائيلي. وتسمى إسرائيل للسيطرة على الاقتصاد العربي وتريد استخدام مصر ممعبراً إليه... والأغلب أن تنطقي مصلحة فئة طفيلية محلية محدودة وعديمة الولاء لوطنها، تأمل أن تزاد ثراء من عمليات نهب وسلب تجري مصلياً مع مصلحة لطامع التوسع والسيطرة لإسرائيل وللاحتكارات الدولية التي تقف وراءها، وسوف يكون من شأن ذلك كله الأضرار الجسيم بمصالح فئات رأسمالية عديدة منتجة صناعية وزراعية، ولسوف يعاني العربيين المصريين من ذلك لفتح الآثار».

وأشار البيان إلى ما صرح به عيزر وايزمان من أنه يجب على إسرائيل الاحتفاظ بجيش قوي:

«حتى يصعب طريق السلام بلا عودة، وأنه إذا زال التوتر وقامت علاقات مع مصر اقتصادية وسياسية مع حرية المرور، فإن ذلك يعادل تماماً السيطرة على الأراضي اللازمة للدفاع عن انفسنا».

وأشار البيان إلى المخاطر الثقافية التي يمكن أن تنتج عن اتفاقات كلمب ديفيد، وأن القاهرة:

«ستكون الباب الذي تدخل فيه ثقافة إسرائيل الصهيونية العنصرية إلى المنطقة، بما تنطوي عليه من التناقض مع الثقافة العربية والإسلامية والمسيحية. وسيكون من مصر أن تعيد كتابة التاريخ والثقافة القومية التي تدرس لابنائنا في المدارس والجامعات من أجل ادخال إسرائيل الدولة الصديقة الجديدة إلى وحي وضيمر المصريين في تحد سافر للمشاعر الوطنية والدينية. وفي جلسة توقيع اتفاقات كلمب ديفيد بالبرنا مناميع بين بالحديث عن أسلافه الذين بنوا الأهرام. فما زلنا نذكر دولة إسرائيل الكبرى التي تمعد من الفرات إلى النيل».

وانتقد البيان إطار السلام الشامل لأنه لا يعالج «قضية فلسطين» وإنما يقتصر على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بوصفهم «عرب أرض إسرائيل»، و «فلسطين» في نظر ييفن ما هي إلا إسرائيل. والإطار لا يعطي الفلسطينيين حق تقرير المصير أو السيادة أو حقه في دولة مستقلة وفي أن تمتعه منظمة التحرير الفلسطينية. واعتبر بيان حزب التجمع الوطني التقدمي إيطاري كلمب ديفيد حلاً انفرادياً، وإنما يكرسان «عملية إنهاء وتصفية عربية مصر والانتماء العربي لمصر»، ويقرآن:

«وانحياز مصر مستقبلاً إلى خط الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية وإفريقيا. وفي ظل تفوق إسرائيل سيكون على مصر أن تقوم بحماية المصالح الأمريكية من بترول ونحاس ويورانيوم الشعوب العربية والإفريقية مثلاً فقلت من قبل في زائير. وصا قريب ياتي وزير الدفاع الأمريكي في زيارة لكل من مصر وإسرائيل لوضع

الترتيبات اللازمة لسكسة مصر تهديداً لقيامها بمهامها الجديدة».

ثم قال البيان بأن اتفاقات كامب ديفيد أعطت أقل بكثير مما عرض على مصر إثر هزيمة ١٩٦٧: «ورفضت مصر بشدة وقتئذ حرصاً منها على مصيرها وعروبيتها». وأن الاتفاقات لا تعكس إنجازات مصر في حرب أكتوبر أو تضحياتها الهائلة ولا:

«القوة الذاتية للوطن العربي بثرواته الطبيعية والبشرية الهائلة وموقعه الاستراتيجي الفريد، واستحواده على البترول مصدراً للرخاء وسلاحاً جباراً في وجه أعداء الأمة العربية».

وإذ ذلك، فإن هذه الاتفاقات:

«لا يمكن أن تفهم إلا على أساس أنها فرض للسلام الأمريكي بشروط إسرائيل كما أرادها بيفن في مشروعه للسلام، الذي وأن قبل الانسحاب من سيناء إلا أنه ينطوي على تصفيته للزناح العربي - الإسرائيلي وجوهري. تصفيته للقضية فلسطين بوصفها قضية تحرر وطني للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وإقامته دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية».

وفي نهايته طالب البيان بوقف المفاوضات المنفردة مع إسرائيل وبالالتزام مصر والدول العربية «بالمواقف العربية المقرة وعلى رأسها مقررات قمة الرباط»، وبمطالبه السعودية والدول البترولية العربية:

«باستخدام سلاح البترول إزاء الولايات المتحدة الأمريكية التي كشفت بصراحة كاملة عن نواياها إزاء القضايا العربية كسلاح لمواجهة التحالف الأمريكي الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق بالقدس وقضية شعب فلسطين».

كما طالب:

«بوضع الأزهر الشريف والكنيسة المصرية أمام مسؤولياتها الدينية والقومية دفاعاً عن عروبة القدس الإسلامية - المسيحية، والوقوف في وجه المخطط الصهيوني لتحويلها بالكامل».

(اتفاق كامب ديفيد وأخطاره).

في مصر كذلك، قدم أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٢ يوليو [تعوذ] الباقون على قيد الحياة مذكرة بتاريخ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨^(١) إلى الرئيس أنور السادات، ذكروه فيها بأقواله وتصريحاته وتعهداته داخل مصر وخارجها:

«هنا في الاجتماعات العامة أو في مجلس الشعب أو في اللجنة المركزية أو مع قادة الأمة العربية في مؤتمرات القمة، أو في رسائلك إليهم أو في مباحثاته معهم. أو في المنظمات الدولية والإفريقية والأوروبية، أو في منظمة دول عدم الانحياز أو في الأمم المتحدة أو في مجلس الأمن، حيث اقتنع الجميع بصدق حقنا وعدالة قضيتنا».

إن أقواله وتعهداته كانت تتلخص بعدم التفریط في أي شبر من الأرض العربية المحتلة، وبوجوب الانسحاب الإسرائيلي من هذه الأراضي كافة وهي: القدس والضفة الغربية وغزة والجولان وسيناء. وبأنه لتحقيق السلام الدائم يجب تسوية القضية الفلسطينية على أساس الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً، وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني: «ولقد أكت ذلك قبل ذهابك إلى القدس بأيام وبحضور ياسر عرفات في مجلس الشعب المصري» وبأنه لا يمكن توقيع اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل «ما يجره من ويلات على الأمة العربية»، ويأن:

«الأساس الأول لمواجهة عدونا واستعادة حقوقنا الآن وفي المستقبل كله هو وحدة الصف العربي، وإن الثغرة الرئيسية التي يمكن أن ينفذ منها العنصر الصهيوني تمرير هذه الوحدة».

ثم قالت المذكرة بأن إطار السلام في الشرق الأوسط جاء متوافقاً مع مشروع بيفن في حل المشكلة الفلسطينية، وأنه لا يضمن الانسحاب الإسرائيلي وإنما يعيد توزيع القوات الإسرائيلية. وقد أكد بيفن أن الجيش الإسرائيلي باق إلى ما لا نهاية في الضفة وقطاع غزة. كما أن الإطار لا يؤمن حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني. وليس في الإطار وقف لإنشاء المستوطنات الإسرائيلية وكلها غير مشروعة، أو ذكر للقدس التي أكد بيفن أنها ستبقى موحدة وعاصمة لإسرائيل إلى الأبد. كما أن الإطار يشكل قيداً على بقية الدول العربية المدعوة للتفاوض مع إسرائيل هو في مصلحة إسرائيل:

«ويطعي مفهوماً جديداً لقراري ٢٤٢ و٢٢٨ يتلأم مع أهداف إسرائيل وتفسيراتها لهذه القرارات».

وقالت المذكرة بأن توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد:

«قد أضفى شرعية على أوضاع غير شرعية، مما يؤدي لاستمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية وجزء واستمرار تهويدهما».

ووصفت المذكرة الإطار الخاص بالمعاهدة بين مصر وإسرائيل بأنه اتفاق منفرد، وأنه يلزم مصر بالتطبيع الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي والثقافي قبل الانسحاب الإسرائيلي الكامل وقبول حل المشكلة الفلسطينية والقدس والجولان»، وأنه يعتبر:

«تخلّ من مصر عن مسؤولياتها التاريخية تجاه الأمة العربية في موقفها المصري، رغم أن مصر بحكم الواقع والدستور جزء من الأمة العربية. ورغم أنه لا غنى لمصر عن الأمة العربية ولا غنى للأمة العربية عن مصر... أنه لا يمكننا أن نتصور مستقبلاً مشرقاً لمصر منفصلة عن الأمة العربية التي تتكامل فيها كل مقومات البشر والأرض والثروة والمصير».

وقالت المذكرة إن عزل مصر عن شقيقاتها هدف استعماري لإضعاف الجبهة العربية للسيطرة على مصر وإخضاع الدول العربية. وأن سيناء ستكون مكتشفة بأهلها وثرواتها ومواردها بوجود القواعد على تسليحها، وبمناطقها الخالية من السلاح ومطاراتها التي لا يسمح باستخدامها للطيران الحربي، وأن إطار المعاهدة يعرض مصر لتسليم ثقافتها المصرية العربية:

«والبليلة التي ستحدث لفكر شباب مصر عند محاولة تقسيم طبيعة علاقات الصداقة الجديدة مع إسرائيل، وكيف يمكن أن يلام بينها وبين علاقاتنا مع باقي الأمة العربية. كما يعرض مصر لخطر السيطرة الإسرائيلية الاقتصادية وتحطيم الاقتصاد المصري الضعيف أمام الغزو الاقتصادي الإسرائيلي القادم الذي تساعده أموال الصهيونية العالمية وأمريكا».

ويعرقل التعاون والتكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية، ويضعف المقاطعة العربية لإسرائيل في مائزتي وإشكالات صعبة جداً، ويهدد بالخطر مصالح المليون مصري العاملين في الدول العربية. كما يشكل قيدا على قيام مصر بواجبها القومي في نجدة الدول العربية إذا قامت إسرائيل بالاعتداء على أي منها. وقالت المذكرة أن اتفاق كامب ديفيد يؤدي إلى «تصفية القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني لمصلحة إسرائيل»، وأنه:

«يدور الآن... توجيه للرأي العام المصري ليترك بحريته ويؤمن بأن صلاته العربية هي سبب بلائه، ولينتظر السراب الخادع للتقدم والانتعاش بعد اتمام هذا الاتفاق، وبهذا يصور له من أنه سيفيق من عبء الاتفاق العسكري بعد معاهدة السلام».

وفي النهاية قالت مذكرة أعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية:

«والليم يا سيادة الرئيس، نحن نعتقد أنه ما زالت هناك فرصة لتحقيق المصلحة القومية العليا للأمة العربية، وذلك بجمع الصف العربي ليتخذ قادة الحرب على موقف موحد لمواجهة الأخطار التي تهدد مصر الأمة العربية، وذلك قبل اتخاذ أية خطوات أخرى لتنفيذ هذا الاتفاق».

ولم يستجب السادات لهذا النداء أو غيره، ولجأ إلى حرض الولايات المتحدة مثملاً فعل شاه إيران الذي اعتبره السادات أدنى قادة العالم الثالث، كما قال للكاتب الصحفي العربي الكبير أحمد بهاء الدين. وفي خطابه في افتتاح المؤتمر الثالث لقمة الصمود والتصدي في دمشق بتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، قال الرئيس حافظ الأسد:

«الأمس خططنا مع أنور السادات لحرب تشرين [أكتوبر] ضد إسرائيل ومن أجل حقنا العربي. وقال عنا آنذاك أننا أشرف المقاتلين، واليوم ترك أشرف المقاتلين وحيدين في خنادقهم. ترى هل سيقتصر عمل السادات في ظل صداقته التي يثقني بها بشكل مستمر مع مناحيم بيغن. هل سيقتصر عمله في ظل هذه الصداقة على بناء وتقوية التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي والدبلوماسي وغير ذلك مع إسرائيل كما تنص الوشائق أم أنه سيتمادى كل ذلك؟ هل يمكن أن نتصور أن يدور الزمن ويشترك السادات في تخطيط عملية هجومية ضد سورية مع مناحيم بيغن؟ أنا أعرف وجميعنا يعرف أن مثل هذا الكلام مؤلم ويقلل على السمع وأنتقل من الرصاص كما نقول. ولكن هل في هذا غرابة؟ هل هذا مستحيل بعد الذي حصل؟ من كان يتصور أن نكون نحن أعداء السادات كما يقول عنا وأن يكون بيغن صديق السادات كما يقول عنا؟».

وفي هذا المؤتمر قال ياسر عرفات في كلمته:

«لا المؤتمر كامب ديفيد. لا للاستسلام. لا للانصراف. لا للخيانة. لا للركوع. ونقول نعم للصمود. نعم للتصدي. نعم للتحدى. نعم لانتصار ارادة امتنا العربية. هذا هو معنى اجتماعنا هنا اليوم في دمشق. وليس كما قال بيتان العرب انه يمثل الدول والجماعات العربية خلال توقيعه على وثائق الذل والخيانة في كامب ديفيد. نحن الذين نمثل جماهير امتنا العربية من المحيط إلى الخليج. نحن نمثل ارادة الماضي والحاضر والمستقبل لامتنا العربية ونمثل ارادة التحدي في امتنا العربية».

وبند البيان الصادر عن هذا المؤتمر باستسلام السادات وتواطئه مع العدو الصهيوني والامبريالية في «معسكر داود»، وبتأمرة على وحدة القضية العربية والمصالح العليا للأمة العربية، وخرق ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، ومحاولة تصفية قضية فلسطين: «ونسف المنجزات السياسية التي حققها الشعب الفلسطيني بكفاحه ودماء شهدائه».

كما وصف اتفاقات كامب ديفيد بأنها:

«جزء من عملية شاملة لسيطرت السيطرة الامبريالية الاميركية والصهيونية على مصر والجنوب العربي والقبلة الافريقية. ولاستخدام النظام المصري كداة لضرب حركات التحرر الوطني».

وأعلن المؤتمر إنشاء جبهة تسمى الجبهة القومية للصمود والتصدي، لتكون قاعدة للنضال القومي وتعبئة الجماهير العربية، وأداة للأمة العربية في معركتها ضد الصهيونية والامبريالية ومن أجل الصمود والتحرير (اتفاق كامب ديفيد وأخطاره).

بتاريخ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧، أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي بياناً أعلن فيه استنكاره للمؤامرة والخيانة في كامب ديفيد. وأنه يعتبر العراق «جزءاً من الجبهة العسكرية الشمالية المواجهة للعدو الصهيوني ومن أية جبهة ملاصقة للكيان الصهيوني تنهيا فرص تحريكها ضد العدو في المستقبل» وأن العراق مستعد لإرسال قوات عسكرية فعالة إلى الساحة السورية. وأنه نظراً إلى ظروف مصر الاقتصادية الخائفة، وإلى أن أعادتها إلى جبهة العمل العربي المشترك يجعلها أعباء مالية لا طاقة لها بها وحدها، فإن العراق يدعو في حال تخلي مصر عن اتفاقات كامب ديفيد إلى إنشاء صندوق قومي لتقديم المساعدات المالية لجبهات المواجهة الغربية والشمالية والشرقية، ولنظمة التحرير ولصمود الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة. وأن لا تقل تخصيصات هذا الصندوق عن تسعة مليارات من الدولارات سنوياً قابلة للزيادة في ضوء احتياجات المعركة ولدة عشر سنوات، تقسم كما يلي:

- ١ - العراق - مليار دولار.
- ٢ - ليبيا - مليار ونصف مليار دولار.
- ٣ - الجزائر - نصف مليار دولار.
- ٤ - السعودية - ثلاثة مليارات دولار.
- ٥ - الكويت - مليار ونصف مليار دولار.
- ٦ - قطر - نصف مليار دولار.
- ٧ - الامارات العربية المتحدة - مليار دولار.

ويخصص منها لمصر خمسة مليارات دولار وهي التي أشار إليها السادات الانعزالي في خطابه لمجلس الشعب متهمكاً شاكياً أنها جاءت متاخرة.

مؤتمر بغداد أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨

رغم المعارضة الشديدة للسادات في العالم العربي، فإنه لم يتراجع عن تصميمه على عقد معاهدة صلح مع اسرائيل. فدعا العراق إلى اجتماع قمة طارئ يعقد في بغداد في بداية شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨. ولم توجه الدعوة إلى هذا الاجتماع عن طريق جامعة الدول العربية، تفادياً لدعوة مصر التي أصبحت على وشك أن تتعزل عزلة سياسية كاملة داخل العالم العربي. وفي اجتماع القمة في بغداد، ألقى الرئيس العراقي خطاباً قال فيه:

«لا نريد أن نجادل في حق كل حكم في التصرف في إطار ميادى السيادة على أرضه. ولكننا لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نعتبر العمل الذي قام به رئيس دولة مصر هو عمل من أعمال ممارسة السيادة وحسب، وأن نتجاهل الحقيقة الكبيرة وهي أن الصراع بين العرب وبين العدو الصهيوني ليس صراعاً إقليمياً تختص به البلدان العربية التي تعرضت أراضيها للاحتلال سنة ١٩٦٧ وحدها. وليس هو مجرد صراع على الأرض والحدود ودفاع عن السيادة الوطنية، فلو كان الأمر على هذه الشاكلة لما حصل ما حدث في سنة ١٩٦٧ أصلاً، ولما انشغلت الأمة العربية عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً بشؤون هذا الصراع. بل ما كان عليها أن تقدم التضحيات للكثيرة طيلة ثلاثين عاماً من الصراع المرير بينها وبين العدو، فالسلفة اكبر من ذلك، والصراع بين الأمة العربية والعدو الصهيوني هو صراع سياسي وعسكري واقتصادي وحضاري، بالإضافة إلى أنه صراع على الأرض والسيادة الوطنية والقومية. لذلك ومن دون المساس بصلاحيات أي حاكم في البلاد العربية، لا نستطيع أن نقبل بأن يفرض ويحول نفسه بتقرير شؤون هذا الصراع وانهاؤه بإرادته المنفردة، لأنه بذلك يسبب للأمة العربية أذى شديداً ويضعفها في الصميم»^(١).

وأضاف الرئيس العراقي، نحن لا نسعى لعزل مصر فهي قلب كل العرب، وشعبها العربي الأصيل ضحى من أجل أمته العربية ومن أجل القضية الفلسطينية - المسؤولية مسؤولية رئيس مصر وحده: وهو الذي ترك أمته وأرادتها واجماعها، ولم يكن العرب هم الذي تركوه»^(٢).

في الجلسة الثانية، تحدث جلالة الملك حسين فقال:

«إن اتجاه القيادة المصرية إلى طريق كامب ديفيد، بل الوقوع في أسر الفخاخ الدولية وما يمثل هذا من ضرر للأمة العربية ونضالها المشترك، يعبر عن واقع الأمة العربية وضياها، وحالة الفقرة والبليلة والشتت التي يتخبط بها هذا الواقع، وإن مهمتنا اليوم هي بناء الأسس لعمل عربي مشترك شجاع صحيح يتخطى سلبات الواقع العربي».

وطالب جلالاته ببناء قوة العرب الذاتية في وجه الجشع والتوسع الإمبراطوري لابتلاع الأرض العربية، واقترح إرسال وفد لاقناع السادات بالرجوع عن موقفه، رغم قناعة الكثيرين من الرؤساء بعدم جدوى ذلك. وبالفعل، فإنهم اعتذروا عن المشاركة في هذه المحاولة، فأرسل وفد برئاسة سليم الحص رئيس وزراء لبنان، وأحمد خليفة السويدي وزير خارجية دولة الإمارات المتحدة، وطارق عزيز عضو مجلس الثورة العراقي، وأحمد أسكندر وزير الإعلام السوري فلم يقبل الرئيس السادات أن يقابل هذا الوفد، ولكنه قال بأنه على استعداد للمقابلة أي رئيس أو ملك يأتي للتباحث معه في القاهرة. وهاجم السادات علناً اجتماع بغداد، ولم يستجب لنداء الرئيس أحمد حسن البكر بأن يتراجع نهائياً وفوراً عن اتفاقات كامب ديفيد، وأن يعود إلى:

«صف الاجماع العربي مع اشقاكم الذين شاركوكم السراء والضراء في أقصى المحن، وضحوا مع الشعب العربي المصري وجيشه البطل سافكين دماهم في خنادق القتال مع العدو الصهيوني، مضمين بما لديهم من أجل استرداد أراضيها المقدسة التي اغتصبها العدو الصهيوني».

كما لم يستجب السادات لدعوة مؤتمر القمة للعودة عن اتفاقيتي كامب ديفيد، ولعدم توقيع أي معاهدة صلح مع العدو الصهيوني، ولعدم «التصرف بصورة انفرادية بشأن الصراع العربي - الصهيوني» على اعتبار أن اتفاقيتي كامب ديفيد:

«تضمنان حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الأمة العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وتمتا خارج إطار المسؤولية العربية الجماعية، وتتعارضان مع مقررات القمة العربية لاسيما مقررات الجزائر والرباط وميثاق الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، ولا تؤديان إلى السلام العادل الذي تنتهده الأمة العربية».

وصدرت عن مؤتمر قمة بغداد القرارات التالية:

١ - تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس إذا وقع السادات معاهدة سلام مع إسرائيل. فقد كان من الصعب على الدول العربية أن تقبل رفع العلم الإسرائيلي في القاهرة بجانب أعلام الدول العربية وعلم جامعة الدول العربية، بينما تحتل إسرائيل القدس والضفة الغربية والجولان وغزة وتكر الحق الفلسطينيين.

٢ - عدم الموافقة على اتفاقات كامب ديفيد لأنها تتعارض مع مقررات القمة العربية، ولا تؤدي إلى

السلام العادل الذي تطالب به الدول العربية، ورفض كل ما يترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية وقانونية.

٢ - دعم سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مالياً لمدة عشر سنوات، بمساعدات تبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة مليون دولار توزع كما يلي:

سوريا	— ١٨٥٠ مليون دولار،
الأردن	— ١٢٥٠ مليون دولار،
المنظمة	— ٢٥٠ مليون دولار،
دعم للشعب الفلسطيني	
داخل الأرض المحتلة	— ١٥٠ مليون دولار،

وقسمت هذه المبالغ من الدول الداعمة كما يلي:

السعودية	— ألف مليون دولار،
العراق	— خمسمائة وعشرين مليون دولار،
ليبيا	— خمسمائة وخمسين مليون دولار،
الكويت	— خمسمائة وخمسين مليون دولار،
دولة الإمارات	— أربعمائة مليون دولار،
الجزائر	— مائتين وخمسين مليون دولار،
قطر	— مائتين وثلاثين مليون دولار،

وكانت الغاية من هذا الدعم الكبير «لدول الجبهة الشرقية ومنظمة التحرير هو محاولة تصحيح الخلل الذي

اصاب توازن القوى بفروج مصر من المواجهة مع اسرائيل».

٤ - الالتزام بقضية فلسطين باعتبارها قضية عربية مصيرية - جوهر الصراع العربي الاسرائيلي - ولا يجوز لأي طرف التنازل عن هذا الالتزام. وأن السلام يجب أن يقوم على الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية بما فيها القدس. «والالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقه في اقامة الدولة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير».

٥ - دعوة مصر لنيل اتفاقات كامب ديفيد والعودة إلى الصف العربي دون توقيع معاهدة صلح مع اسرائيل. وإذا عادت مصر إلى الصف العربي يتوجب على الدول العربية دعمها «ضمن الاطار الذي قرره المؤتمر لدول المواجهة».

٦ - إذا وقعت مصر معاهدة مع اسرائيل - توضع الإجراءات (اضافة لتعليق عضوية مصر ونقل مقر الجامعة) لحماية مصالح الأمة العربية، بما في ذلك تطبيق قوانين المقاطعة العربية على الشركات والمؤسسات والأفراد المصريين الذين يتعاملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع اسرائيل، مع «تجنب اتخاذ أية تدابير من شأنها الإضرار بمصالح الشعب العربي في مصر، وإبقاء التعامل الطبيعي مع:

«أبناء شعب مصر العاملين والمتواجدين في البلدان العربية، ورعايتهم وتعزيز انتمائهم القومي للعروبة، والتقريب بصورة واضحة بين الموقف من الحكومة المصرية والموقف من الشعب المصري العربي الاصيل بعرويته، الذي قدم أغل التضحيات من أجل القضية العربية وقضية فلسطين بالذات. واستمرار التعامل مع المؤسسات الوطنية المصرية التي لا تتعامل مع اسرائيل وتشجيعها، وكذلك النتاج الثقافي والفني المصري الوطني الذي لا يوجج للتعامل مع اسرائيل»^(٣٦).

عندما عاد محمود رياض، أمين عام جامعة الدول العربية، من مؤتمر القمة في بغداد، وجد أن هناك

في مصر:

«استخفافاً بمؤتمر بغداد وقراراته، وتصور بأن تلك القرارات لن تنفذ ولن تقوم الدول العربية بسحب سفرائها من مصر. وهاجم الرئيس السادات الدول العربية بسبب رفضها لاتفاقيتي كامب ديفيد وأدانتها لهما. وأكد أن اتفاقيتي كامب ديفيد تعطي للعرب الحل الشامل، وتحل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها»^(٣٧).

ولكن ثبت أن محمد أنور السادات كان مخطئاً في تقديراته وتصورات.



هوامش (١)

- (١) محمد ابراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد: مذكرات (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤)، ص ٥١٢.
- (٢) المصدر نفسه.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٣١٢.
- (٤) المصدر نفسه، ص ٣١٦.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٣١٧.
- (٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٧ - ٣١٨، عن قصة التهامي مع اليهود.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٣١٨.
- (٨) المصدر نفسه، ص ٣١٨ - ٣١٩.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٥٦٥.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٥٢٨.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٥٤١ - ٥٤٢.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٥٤٥.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٥٥٨.
- (١٥) المصدر نفسه.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ٥٢٢.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٥٧٤.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٥٧٥.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٥٧٥ - ٥٧٦.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٧٨.
- (٢١) المصدر نفسه، ص ٥٨١.
- (٢٢) المصدر نفسه.
- (٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٨٢.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٨٤ - ٥٨٥.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٩٢.
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٩٦.
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ٦٠٣.
- (٢٨) المصدر نفسه.
- (٢٩) المصدر نفسه.
- (٣٠) سايروس فانس، خيالات صعبة: مذكرات سايروس فانس، ترجمة المركز العربي للمعلومات (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٣)، ص ١١٠ - ١١١.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ١١١.
- (٣٢) كوانت ذكر في كامب ديفيد أن أسامة الباز ويعض موظفي وزارة الخارجية المصرية قاطعوا حفل التوقيع.
- (٣٣) كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد: مذكرات، ص ٥٦٤.
- (٣٤) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ - ١٩٨٦)، ص ٢ مج، ص ٥٦٩.
- (٣٥) هذا التعريف ينص الاطار اصر عليه بيفن.
- (٣٦) Modalities.
- (٣٧) فانس، خيالات صعبة. مذكرات سايروس فانس، ص ١١٨.
- (٣٨) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاق كامب ديفيد واخطاره: عرض وثائقي نقلًا عن نشرة انباء السفارة الاميركية (بالعربية)، بيروت ١٩/٩/١٩٧٨، ص ٧٢.
- (٣٩) المصدر نفسه، ص ٥٩ - ٦٠.
- (٤٠) المصدر نفسه.

- (٤١) كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد: مذكرات، ص ٦٠٨.
- (٤٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المصدر نفسه، ص ٨٩ - ١١٢.
- (٤٣) المصدر نفسه، ص ١١٥. بقية البيانات العربية بشأن اتفاقيات كامب ديفيد مستقاة من هذا المصدر.
- (٤٤) فانس، خيالات صعبة: مذكرات سلفيروس فانس، ص ١١٩ - ١٢٠.
- (٤٥) المصدر نفسه.
- (٤٦) كريم بقرادوني، السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ - ١٩٨٣، ط ٢ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤).
- (٤٧) جيهان السادات، سيادة من مصر، ص ٤٨٥. السيدة منى كانت قد عادت من زيارة لليبيا.
- (٤٨) المصدر نفسه.
- (٤٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، «اتفاق كامب ديفيد وأخطاره»، نشر في: السفير، ١٩٧٨/١٠/٨. الموقعون كانوا عبد اللطيف البغدادي وزكريا محي الدين وحسين الشافعي وكمال الدين حسين.
- (٥٠) رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨، انظر: مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط، ص ٥٧٣.
- (٥١) المصدر نفسه.
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ٥٧٩ - ٥٨٠.
- (٥٣) المصدر نفسه، ص ٥٨٠ - ٥٨١.

عكست اتفاقات كامب ديفيد قوة اسرائيل التفاوضية مقابل امريكا والسادات، الذي اضعف مركزه التفاوضي بتنازلاته المسبقة اثناء المفاوضات، ورضوخه لضغوط الرئيس كارتر عليه ولطالبه معتقداً او متدعراً بأن كارتر سيرد إليه الجميل، وخصوصاً إذا ساعد نجاحه في كامب ديفيد إلى إعادة انتخابه رئيساً لأميركا. ويفض النظر عن الاتهامات والشكوك التي تصور السادات عميلاً لأميركا من أيام عبد الناصر، فإنه يبدو أنه انجرف إلى التساهل أمام ضغط أميركا وتصلب إسرائيل، وبسبب اعتقاده أو تدعره بأن الدول العربية ضعيفة متفككة لا يرجى أن تكون جبهة قوية تستعيد الأرض والحقوق من اسرائيل. وإن استعادة الأرض المصرية، ولو على حساب التخلي عن الأراضي العربية الأخرى، هو بالنسبة لما هو ممكن إنجاز كبير. فلقد كان مركز اسرائيل أقوى بكثير من موقف مصر، فهي كانت تحتل سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت مدعومة من أميركا حتى في وجه حليفات أميركا. وكان الميزان العسكري لمصلحة اسرائيل بعد أن تضاعفت قوتها من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٨. وفي المقابل، تناقصت قوة الجيش المصري وتناقصت المساعدات العسكرية والمالية العربية والسوفياتية لمصر. وانعزلت مصر عن شقيقاتها الدول العربية، وسامت علاقاتها بها لدرجة كبيرة، وتبادلت التبعوت والتهجمات معها. وتتابع السادات تهجمات على الاتحاد السوفياتي.

وكان السادات قد أضعف مركزه بتنازله عن الكثير مما كان يمكن أن يستخدمه في مفاوضاته مع اسرائيل وأميركا. فقد اعترف مقدماً بإسرائيل ويقائنها وأمنها، والتزم مقدماً بعدم اللجوء إلى الخيار العسكري، ولم ينسق خطواته مع الدول العربية ولم يحافظ على التضامن معها، ولم يستغل حصار القوات الاسرائيلية غرب القناة التي كان قد أكد بأن القوات المصرية تحاصرها وتستطيع القضاء عليها بمئات الدبابات، ومنها دبابات وصلته من الدول العربية ويوغوسلافيا. وفتح باب المنب وقناة السويس أمام اسرائيل وبضائعها، وأرجع أسرى الحرب الاسرائيليين، وضغط على الدول العربية لرفع حظر البترول، وزار القدس معترفاً وقائلاً بإسرائيل، ظناً منه بأن زيارته ستسقط «الحواجز النفسية» وغيرها، وأنها ستجبر اسرائيل على الانصياع للحق والتخلي عن الأرض المحتلة وتعيد الحقوق العربية إلى أصحابها، خصوصاً وأنه انحاز إلى أميركا «وطرده» السوفيات والنفوذ السوفياتي من مصر. وأميركا في ادعاء اسرائيل تملك ٩٠٪ أو ٩٩٪ من أوراق الحل والتسوية، وهي لا بد أن تدفع الثمن له في الضغط على اسرائيل للقبول بتسويات عادلة. ويذكر ويليام كوانت في كتابه أميركا والسلام في الشرق الأوسط، الذي نشرت جريدة الدستور الأردنية حلقات منه، أن السادات كان قد تقاهم مع كارتر على استراتيجية للتصادم مع بيغن المتعنّت لإجباره على الموافقة على الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة.

«وكانت اللعبة تتطلب العثور على وسائل تقيد في ممارسة الضغط، ثم العمل من خلال خطة أميركية لها جذبة لدى العديد من الاسرائيليين واليهود الأميركيين حتى لو رفضها بيغن. وكان السادات أكثر من راغب في القيام بدوره حتى وإن تضمنت بعض المغامرة المصرية مع كارتر من أجل تسهيل الأمر على الرئيس ليكون خشناً مع بيغن»^(١).

وأضاف كوانت بأن الخطة لم تطبق:

«وربما شعر كارتر أن هناك شيئاً ما غير شريف في لعبة الاستراتيجية التصادية التي تقاهم عليها مع السادات، ومع ذلك، فإنه واصل تلميع المصريين بأن الترتيب الذي تم التوصل إليه في كامب ديفيد في شباط [فبراير] لا يزال ملائماً، وكان يمكن أن يقطع مسافة أطول في هذا الطريق لولا أن السادات لم يكن متقيداً تماماً بدوره، وأولا ضغطت السياسات المحلية».

فالسادات حسبما ذكر كوانت، كان شريكاً يصعب العمل معه في استراتيجية تصادية، وأنه:

«ترك انطباعاً لدى كارتر في نفس الوقت بأنه لا يريد فعلاً سوى روفة تين يستمر بها للتوصل إلى اتفاق سلام مصري - اسرائيلي ثنائي. كما أنه تحدث عن الحاجة لإرسال الملك حسين في المفاوضات، ولكنه كان يقدح في

الملك حسين وغيره من الزعماء العرب في السروبي الوطن، مستخفاً بالنصيحة الأميركية بأنه ينبغي له أن يخفف من حملاته الكلامية على هؤلاء الزعماء الذين يسعى للتعاون معهم^(١).

وقال كراوت بأن بيغن مسالوم جيد، وكان يعرف كيف يستغل احساس السادات باليأس والإحباط لمصلحته هو. وكان من العسير على الرئيس كارتر أن ينسق مع السادات بفعالية. وتبين أنه كان من الأسهل على الرئيس كارتر أن يضغط المرة بعد الأخرى على السادات، وهو الجانب الأيمن والأضعف لكي يحرز نجاحاً يرفع به شعبيته ومكانته الانتخابية في أمريكا، وفي مقابل ما بدا في بادئ الأمر أنه تصميم من الرئيس كارتر على تحقيق حل شامل، فإن الشعب الإسرائيلي اختار أصلاً زعيم متعصب إرهابي هو مناحيم بيغن لرئاسة حكومته، ليقف في وجه الرئيس كارتر وغيره ولمرفض التسوية الشاملة. وبالفعل رفض بيغن الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يلزم إسرائيل حتى بمبدأ الانسحاب، وأثبت أن أمريكا إما أنها لا تملك ٩٠٪ من «أوراق اللعب»، أو أنها شريكة راضية أو متقبلية لما تفعله إسرائيل وما تصر عليه. وكانت النتيجة التكرار لقضية فلسطين وللتضامن العربي. وقال غروميكو للرئيس كارتر بأن الإسرائيليين كسبوا كل شيء، بينما لم يكسب السادات والعرب أي شيء. وطلب الرئيس الأمريكي من السوفييت أن يتعاونوا مع المساعي الأمريكية، فكان الرد السوفياتي سلبياً، وطلب بريجنيف التدخل عن عملية كامب ديفيد والعودة إلى مؤتمر جنيف.

بعد كامب ديفيد مباشرة، لم يتوقف مناحيم بيغن عن إصدار تصريحات سلبية بشأن القدس والمستوطنات في الأراضي المحتلة وعلاقات إسرائيل في المستقبل مع جيرانها. وشعر الرئيس كارتر بالقلق من أن تنفجر هذه التصريحات الدل العربية المعتدلة. فلقد اظهرت أن بيغن كان يريد أن يحوز على السلام مع مصر، وأن يحوز كذلك على الضفة الغربية. وعقد الرئيس كارتر اجتماعاً مع قادة اليهود رئيسيين، وعرض معهم التوتر القائم بينه وبين اليهود في أمريكا، وطلب منهم أن يعملوا على وقف الضرر السياسي وكبح جماح بيغن الذي كان يتصرف بطريقة غير مسؤولة. ولكن بيغن استمر في التناكر للمبادئ الأساسية لاتفاقات كامب ديفيد، بشأن سحب إسرائيل لقواتها ومنح «الحكم الذاتي الكامل» لسكان المناطق المحتلة. وعندما تحدث معه الرئيس كارتر في هذا الشأن، كان جوابه مراوفاً ولم يلتزم بشيء. واتضح للرئيس الأمريكي أن بيغن لا يريد مباحثات مبكرة يشترك فيها الفلسطينيون والعرب الآخرون. وفي الجانب العربي، كان كارتر يسعى لإدخال دولة عربية أو أكثر في عمليات السلام في إطار ما اتفق عليه في كامب ديفيد. فأتصل بجلالة الملك حسين، ولكن جلالة كان حذراً، وطلب الاطلاع على وثائق كامب ديفيد وأن تجيب أمريكا عن أسئلة محدّدة يوجهها إليها. ويقول كارتر في مذكراته أن السعوديين كانوا مساندين لعملية السلام، وأن الرئيس الأسد كان حذراً وترك الباب مفتوحاً لأنه لا يريد أن يضطر للجوء إلى السوفييت بمفرده. ولكن عندما عقد مؤتمر القمة العربي في بغداد، انضم السعوديون إلى جبهة الرفض والتصدي في إدانتهم لاتفاقات كامب ديفيد. ولكنهم أوضحو بأنهم لو لم يفعلوا ذلك لكان المؤتمر من دون تأثيرهم الدافع للاعتدال اتخذ إجراءات أشد. غير أن الرئيس كارتر انزعج لأن السعوديين لم يتقيدوا بالتزاماتهم السابقة له، وغضب عندما أصبح جلالة الملك حسين الناطق باسم العرب الأكثر راديكالية. (مذكرات الرئيس كارتر).

ولم يجد جلالة الأجوبة الأميركية عن أسئلته وافية، ولم يلتزم بالمشاركة في المفاوضات التي نص عليها إطار السلام في كامب ديفيد. أما السادات فذكر الرئيس كارتر أنه عندما اتصل به هاتفياً وجد معنوياته حسنة، وأنه كان مرحاً وودوداً وواثقاً... فلقد كان على اتصال مباشر بالسعوديين، وكان من الظاهر أنه كان متشجعاً بما قاله له رغم ما جاء في التقارير العلنة عن مؤتمر بغداد. ومن المغرب جاء الملك الحسن إلى واشنطن في تشرين الثاني/ نوفمبر (١٩٧٨)، وكان متقاتلاً بشأن قدرة شاه إيران على معالجة الأمور في بلده، وكذلك بالنسبة إلى السلام في الشرق الأوسط، وقال لكارتر بأنه لا أساس لقلقه، وأن ما صنع في كامب ديفيد غير قابل للعودة عنه. وعلق كارتر على تفاؤل الملك الحسن بأن الملك كان حسن النية والاطلاع، ولكنه مضطرب بشأن تفاؤله عن إيران والشرق الأوسط. ومن الطوائف الملكية التي

وقعت خلال الزيارة، أن الملك الحسن قابل والدته الرئيس كارتر العجوز في البيت الأبيض وعرض أن يعطيها بعض العطور المغربية، فقالت له مداعبة: لا. أنتم الأجانب الملاعين كلكم مثل بعضكم البعض. فضحك الملك وقبّلها. وسجل كارتر في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر في مذكراته، بأنه يشك في أن أحداً من قبل دعا الملك «أجنبي ملعون»، أو أن أحداً غير أمه كان في مكانه أن يقول ذلك ويقول من العقاب.

في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، ابتدأت المفاوضات المصرية - الاسرائيلية - الأميركية في بلير هاوس، بيت الضيافة الرئاسي مقابل البيت الأبيض في واشنطن، وكذلك في فندق ماديسون القريب منها. كان الوفد المصري في يادئ الأمريتضمن وزير الخارجية الجديد كمال حسن علي رئيساً، ويطرس غالي والدكتور أسامة الباز، وفي وقت لاحق اشترك رئيس الوزراء المصري مصطفى خليل في المفاوضات. أما الوفد الاسرائيلي فكان يتشكل من موشيه دايان وعيزر وايزمان وباراك، ولم يكن الوفد الاسرائيلي يتمتع بصلاحيات تفاوضية كبيرة، وكان عليه أن يعود لبين والحكومة الاسرائيلية في الكثير من الأمور. وكانت «التنازلات» التي يقدمانها تلغى عند الرجوع إلى بيغن والحكومة الاسرائيلية.

وكان وزير الخارجية الأميركية سايروس فانس وروي أثرتون مع مجموعة خاصة يشاركون في هذه المفاوضات. ويقوم فانس بالاجتماع بكل من الفريقين عندما يكون موضوع النقاش على جانب من الأهمية. ولم يشترك الرئيس كارتر في المفاوضات، ولكنه كان يقابل كلّاً من الوفدين عندما تتعلّق الأمور. ويذكر كوانت في كتابه كامب ديفيد، بأن الرئيس كارتر أراد أن يعنى المفاوضون بقضية الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن دون أن يتسبب ذلك في عرقلة التقدم نحو عقد المعاهدة بين اسرائيل ومصر. وطلب الفريقان من الجانب الأمريكي تقديم نصوص تفاوضية ليجري التباحث على أساسها. وكانت الحكومة الأميركية قد أعدت بعد كامب ديفيد مسودة معاهدة مع ملاحق سياسية وعسكرية تفصيلية. وكان القصد أن تنتهي المفاوضات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع اتفاقات كامب ديفيد. ومالّح المتفاوضون عدة مسائل مهمة، منها مسألة الربط بين معاهدة السلام وقضية الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ووضع جدول زمني يحكم تطبيق المعاهدة وتنفيذ الحكم الذاتي. ويقول فانس في كتابه خيارات صعبة، أن الاسرائيليين كانوا «الفرانيت» في مقاومتهم للربط الذي طلبه الجانب المصري. وكان منها كذلك مسألة الأولوية بين التزامات مصر العربية والتزاماتها في كامب ديفيد وفي معاهدة السلام. ومسألة تخلي اسرائيل عن مصادر النفط في سيناء وتفاصيل ترتيبات الأمن. وكان الجانب الاسرائيلي يصرّ على نص في المعاهدة يلزم مصر بالتقيد بالتزاماتها في المعاهدة على حساب التزاماتها التعاقدية الدفاعية مع الدول العربية وبموجب قرارات القمة العربية وميثاق جامعة الدول العربية، حتى ولو كان ذلك في حالة حرب تشنها أو تتشب بين اسرائيل وأحدى الدول العربية. وكانت المفاوضات تتعرّض فيتدخل الرئيس كارتر لمنع تنفيذ التهديدات من الجانبين المصري والاسرائيلي بقطع المفاوضات والرحيل عن واشنطن. ثم تم التوصل إلى صيغة توضع في مقدمة مشروع المعاهدة، تعبر عن استمرار التزام الدولتين بالتسوية الشاملة. ولكن عند الرجوع إلى بيغن اعترض عليها وأراد اضعاف الالتزام الاسرائيلي فيها. وقبل الوفد المصري بمادة خاصة محددة تلزم مصر بأولوية التزامها تجاه اسرائيل. ولكن السادات لم يوافق على هذه الأولوية واعترض على عدة نقاط، وتعلّلت المفاوضات حتى ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر. وكان يزيد في صعوبة المفاوضات استمرار النشاط الاستيطاني الاسرائيلي. ففي خلال المفاوضات أعلن بيغن من اسرائيل خطاً لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وصفاها سايروس فانس بأنها تخالف حتى تفسير بيغن لاتفاقيتي كامب ديفيد. وفي محاولة ليفهم بيغن أن النشاط الاستيطاني يعرّض المفاوضات للخطر، أذاع فانس تصريحاً يعرب فيه بشكل غير رسمي عن الأسف لتصرف اسرائيل. ولم يتراجع بيغن أمام «غضب» الولايات المتحدة، وادعى أنه كان قد وضع في كامب ديفيد أن اسرائيل ستستمر في توسيع المستوطنات القائمة. كما رفض مقترحات مصر أن توقف انشاء المستوطنات وأن تعيد الأراضي الاميرية (أراضي الدولة) في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية. وأن تقوم الأمم المتحدة بالإشراف على انتخابات المجلس الفلسطيني. وعندما لجأ السادات

إلى الرئيس كارتر وسايروس فانس لاقناع اسرائيل بقبول مقترحاته، لم يبدل بيغن موقفه وكشف عن أنه يفكر في نقل مكتبه إلى القدس الشرقية. وادعى بأن إجراءاته بشأن المستوطنات في الضفة الغربية كانت تهدف إلى تهدئة مشاعر بعض حلفائه السياسيين، الذين انقلبوا عليه في ذلك الوقت. وبالفعل، تعرض بيغن للانتقاد من بعض متطري الجناح اليميني الاسرائيلي، والقي البيض على سيارته وهو في طريقه لحضور مؤتمر لحزبه. وتسلك أحد المعارضين عليها وكسر زجاجها الأمامي. وهكذا يكون الغلو الفاحش والمزايدة البشعة بين المعتصمين. ولعل معارضة الجماعات الأشد تطرفاً من بيغن المتطرف، ومعرفة الرئيس كارتر بمعتقدات بيغن عن حق اسرائيل المزعوم في اغتصاب الأراضي العربية، ساعدتا على ادخال الرضا إلى قلب الرئيس كارتر عندما جاءت الأنباء بأن الكنيست الاسرائيلي وافق على سحب المستوطنين الاسرائيليين من سيناء. فلقد اعتبر الرئيس الأمريكي أن ذلك أمراً طيباً «ملفتاً للنظر»، ويدل على «شجاعة» بيغن السياسية لأنه تصرف ضد «قناعاته» والالتزامات التي كان قد حملها طيلة حياته... وهكذا اعتبر كارتر أن ارجاع اللص لبعض الحق لأصحابه شجاعة سياسية ملفتة للنظر وتستحق الإطراء... وذلك رغم ادراكه أن الحافظ الشرير وراء سحب المستوطنين من سيناء كان عزل مصر عن العرب وتمزيق صفوفهم.

تصلب اسرائيلي وبناء مستوطنات

كانت الولايات المتحدة ومصر تريدان أن تقبل اسرائيل بإجراءات تدل على مصداقية أطاري كامب ديفيد بالنسبة إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة والحكم الذاتي عليهما، وذلك لاستدراج بقية الأطراف العربية إلى القبول بهما والمشاركة في المفاوضات على أساسهما. ولكن بيغن وحكومته لم يقبلوا وقف الاستيطان، أو تخفيف القيود على النشاط السياسي في الضفة وقطاع غزة الذي حاول السادات اعطاه أولوية. وأنكر بيغن أنه سيكون هناك استفتاء يشارك فيه الفلسطينيون، رغم ما نصت عليه 'اتفاقيتا كامب ديفيد من أن الاتفاق بالنسبة إلى الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة، سيطرح للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة. وأنكر بيغن أنه ستكون هناك حاجة لأي انسحاب لقوات الدفاع الاسرائيلية من الضفة الغربية، رغم ما نصت عليه اتفاقيتا كامب ديفيد من سحب القوات الاسرائيلية وإعادة توزيع الباقي على مراكز أمنية محددة، وأن الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية ستسحبان فور انتخاب سلطة الحكم الذاتي انتخاباً حراً. كما أعلن أن سلطة الحكم الذاتي ستكون مجرد هيئة إدارية، وذلك مخالف لما اتفق عليه في كامب ديفيد، من أن سلطات المجلس الأمريكية كانت مصممة عليه. كان منتقدو بيغن يقولون أنه بموافقتهم على الحكم الذاتي قد اتخذ الخطوة الأولى نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة. وكان جوابه النشاط الاستيطاني ورفض المقترحات المصرية والتنكر لبعض ما جاء في اتفاقيتي كامب ديفيد. وبطبيعة الحال، قلق السادات من موقف بيغن، وخصوصاً بسبب عدم الرئط بين المعاهدة المصرية - الاسرائيلية والحكم الذاتي والحل الشامل. وكان أمامه التهديد العربي بمقاطعته إذا وقع المعاهدة. وكتب السادات إلى كارتر أنه من الضروري أن يحصل على التزام حول مستقبل الضفة الغربية وغزة، قبل أن يكون في استطاعته التوقيع على المعاهدة. وعلق فانس في كتابه **خيلرات صعبة عن اللق المصري قائلًا:**

«وكان من الصعب التكد من أن أي قدر من اللق المصري من عزلة القاهرة عن العالم العربي كان يعبر عن مشاعر السادات الشخصية، وأي قدر منه يعبر عن مشاعر مستشاريه السياسيين. لكن كان من الواضح أن السادات مستعد للخطرة بمزيد من التأخير في عقد المعاهدة لكي يحصل على التزامات ذات قيمة بالنسبة للحكم الذاتي»^(٣).

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ جاء نائب الرئيس السادات حسني مبارك إلى واشنطن لينقل إلى الرئيس كارتر والمسؤولين الأمريكيين إلحاح السادات على وضع جدول زمني لتطبيق الحكم الذاتي يكون مرتبطاً بمعاهدة السلام، ولعلمهم بقلقه وشعوره بأن الجانب الأمريكي طلب إليه أن يقدم التنازلات كلها

في مواجهة التعتن الاسرائيلي، وأنه إذا لم يتم ربط بين معاهدة السلام والحكم الذاتي الفلسطيني فإن مركز الولايات المتحدة ومصر في العالم العربي سيتدهور. وكان جواب كارتر لمبارك أن يبعي السادات بأن يقبل مشروع المعاهدة كما هو من دون ربط. وكان ذلك رغم علم الرئيس كارتر بنيات وأطماع بيغن وحكومته، ومخالفاتها لضمون ومعاني اتفاقيتي كامب ديفيد. ويذكر كارتر في مذكراته بأن حسني مبارك ترك انطباعاً حسناً، وأنه قال بأن ٩٠٪ من المشكلة حلت في كامب ديفيد، ومن المشاكل الباقية لم يبق إلا الربع من دون أجوبة، ولكنها كانت مهمة. وأكد حسني مبارك أن مصر تريد أن تكون «لينة»، ولكن لا يمكنها أن تقبل معاهدة منفصلة من دون تأكيدات بشأن التقدم في المستقبل فيما يتعلق بالضفة الغربية. وقال بأن اسرائيل تصعب الأمور بالنسبة إلى الضفة. ويذكر كارتر في مذكراته أن النزاع في الشرق الأوسط كان أثقل حمل - أثقل حتى من اتفاقية (سالت) ومن قضية الصين - تايوان - وأنها تستهلك الكثير من الوقت، ولكنه رغم ذلك قرر مواصلة السعي في سنة ١٩٧٩ للتوصل إلى تسوية، رغم المعارضة العربية والخلافات بين مصر واسرائيل. ويذكر استناداً إلى تقرير استلمته الحكومة الأمريكية، بأن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أرسل مبعوثاً للسعوديين ليطالب أن يكون جلالة الملك حسين متحدثاً عن الفلسطينيين في تنفيذ عملية كامب ديفيد، ولكن لم يكن أحد من العرب قابلاً لتحمل المسؤولية إلا إذا تحملها عرفات بنفسه، وعرفات اختار أن لا يفعل ذلك. وأضاف كارتر بأن العرب والمنظمة أبقوا قضية الحقوق الفلسطينية موضع اهتمام متقدم في المناير الدولية مثل الأمم المتحدة، وخلقوا نجاحاً تأييداً لموقفهم على نطاق عالمي. وعبر كارتر عن ضيقه من ذلك بقوله أن قرارات الأمم المتحدة المتواصلة كانت تثير وتغضب الجانب الأمريكي. وكان اضطراب الحكومة الأمريكية للانهماك في المحافل الدولية والعناية بما أسماه كارتر بالأمور الفرعية يجعل المفاوضات صعبة. وكانت المسائل الأكثر حساسية مثل «المستوطنات» و«القدس» و«حقوق السيادة» تحتاج للبحث في جو غير مفتوح بين الأطراف المعنية، وليس بصورة «غوغائية» بمشاركة أكثر من مائة دولة.

كالمادة تجاوب السادات مع مطالب وتوصيات الرئيس كارتر. وعندما ذهب فانس إلى مصر وتباحث مع السادات ووزرائه مدة ثلاثة أيام وساعات طويلة من الليالي، قال السادات لفانس بأنه يقبل نص المعاهدة كما هو. وتخطى بذلك قرار مجلس وزرائه. ووافق على تصريحات أميركا التفسيرية وعلى الخطاب الخاص بأولوية الالتزامات. وبالنسبة إلى الكتاب المتعلق بالضفة الغربية وغزة، فقد قام السادات بإلغاء قرار سابق لمجلس الوزراء، وتخل عن طلبه لتاريخ محدد للانتخابات (انتخابات الحكم الذاتي)، ووافق على أن لا يتعدى الموعد المستهدف نهاية ١٩٧٩. ويذكر كوانت في كتابه كامب ديفيد، بأن السادات لم يكن قد تمسك بإصرار في مفاوضات كامب ديفيد بالربط بين إطار السلام وإطار المعاهدة المصرية - الاسرائيلية، ولكنه حاول أن يقل ذلك في مفاوضات عقد المعاهدة دون أن ينتج في سمائه. ووصف كوانت معالجة السادات لهذا الربط بـ «الاهمال». وامتدح الرئيس كارتر السادات بأنه كريم ومستجيب لاقتراحات الولايات المتحدة. وأغضب هذا المديح بيغن ووزرائه، وادعوا أنهم هم الذين كانوا متساهلين وقبلوا مشروع المعاهدة الذي تمت صياغته في بلير هاوس. وقال فانس في طريق عودته من مصر واسرائيل للصحفيين المرافقين له، بأن الحكومة الاسرائيلية هي التي منعت الحكومة الأمريكية من الوفاء بالوعد النهائي المحدد بيوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر.

في ٢ شباط/ فبراير، ابتدأت جولة ثانية من المفاوضات في كامب ديفيد بين موشيه دايان ورئيس وزراء مصر الدكتور مصطفى خليل بمشاركة سايروس فانس، وكانت الغاية من هذه الجولة وضع الشكل النهائي لمعاهدة السلام. ولكن لم ينجح الفرقاء الثلاثة في حسم المشاكل القائمة. وتبين للرئيس كارتر بأن المباحثات على المستوى الوزاري لن تتجح. ومع أن استطلاعات الرأي العام في اسرائيل أظهرت تأييداً قوياً للسلام، فإن بيغن لم يكن يسعى بعزم للتوصل إلى تسوية نهائية بسبب معتقداته السياسية وتأثير زملائه الاقربين. (مذكرات كارتر).

وفي هذا الوضع، وجد كارتر أن الخيار الوحيد أمامه هو أن يستمر في السعي نحو السلام، فإذا

فشل في مساعاه فإنه يقوم بنشر الخلافات ويتسحب من عملية السلام بالقل ضرر للجانب الأمريكي. وكان في تقدير كارتر أنه في أحسن الأحوال، ستكون هناك معاهدة سلام ثنائية بين مصر وإسرائيل، تعقبها مفاوضات مطولة بشأن الضفة الغربية وحقوق الفلسطينيين. وفي أسوأ الأحوال، ستتقطع العلاقات بين مصر وإسرائيل، وتتضمن مصر مرة ثانية إلى العرب الآخرين أعداء إسرائيل، وستزداد مطالب الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي إسرائيل نفسها بحقوق المواطنة، وينتج عن ذلك مجابهة دموية يمكن أن تثير العالم بأسره ضد إسرائيل... وهكذا كان في تقدير الرئيس الأمريكي كارتر الذي اقترن اسمه بشيء نمسي من المبادئ الأخلاقية والإنسانية في المعترك السياسي. أن مطالب الفلسطينيين بحقوقهم وحتى بمجرد حق المواطنة العادية في إسرائيل، وأن يقف العالم ضد أطماع إسرائيل وتصلبها هو أسوأ الاحتمالات التي يحسب حسابها. وفي إطار هذه العقلية وهذه التقديرات، دعا الرئيس كارتر مناحيم بيغن للحضور إلى واشنطن للتفاوض مع رئيس وزراء مصر مصطفى خليل، ولكن بيغن تكلأ ورفض أن يتفاوض مع رئيس وزراء مصر أو غير السادات رئيس مصر. ولكنه أعرب عن استعداده للاجتماع بالرئيس كارتر، فهو (حسب تقدير سايبوس فانس) لم يكن يرغب في أن يظهر أنه على علاقة سيئة برئيس الولايات المتحدة، خوفاً من أن يسبب ذلك ازعاجاً عميقاً للرأي العام الإسرائيلي.

جاء بيغن إلى واشنطن في آذار/ مارس ١٩٧٩، وكان اجتماعه بالرئيس كارتر من «أصعب الاجتماعات». وطلب بيغن أن يبدأ هو بالحديث، وبدأ عصبياً بشكل غير عادي. وحاول كارتر وفانس تهدئته. وتحدث بيغن باسترسال وتشتت عن جبروت قوات إسرائيل البرية، واستعدادها لمشاركة مصر في هجوم على ليبيا أو لحماية المملكة العربية السعودية. ووصف كيف استخدمت إسرائيل جيشها سنة ١٩٧٠ لوقف تحرك القوات السورية إلى الأردن، وطلب بالمزيد من الطائرات والدبابات. وقال بأن أمريكا وإسرائيل في حاجة لاتفاقية دفاع مشترك. وادعى بيغن أنه خسر، بصورة فظيعة، داخل إسرائيل بسبب ما قدمه من «تنازلات» في كامب ديفيد - الانسحاب من سيناء واجلاء المستوطنين ومنح «الحكم الذاتي» في الضفة الغربية - وهاجم مصر لأنها تطلب بوضع جدول زمني لراحل التقدم في تسوية مشكلة الضفة الغربية، ووصف مطالب مصر بأنها «غير مسؤولة وتخالف اتفاقات كامب ديفيد». وظهر للرئيس كارتر أن غاية بيغن كانت اقناعه بأن إسرائيل يجب أن تكون القوة الحربية المسيطرة في المنطقة، وأنها حليف أمريكا الوحيد الموثوق به في الشرق الأوسط. واعترف كارتر بالمصالح الأمريكية - الإسرائيلية المشتركة في استقرار السلام، ولكنه أشار إلى أن لأمريكا صداقات قوية ذات قيمة مع دول أخرى مثل السعودية والأردن ومصر، وأن العلاقات الجيدة معها يجب أن تستمر. وذكر الرئيس كارتر بيغن بأن هذه الدول هي قوة كابحة للإرهاب وللعرب الأكثر عداء، وأن هناك حداً للوقت الذي يستطيع أن يبقى فيه السادات منفصلاً عن القادة العرب الآخرين بينما تتعثر محادثات السلام. وقال كارتر كذلك بأن نتائج الفشل ستكون سيئة لإسرائيل، إذا سمح بيغن لبلده أن تصبح منعزلة في العالم بسبب التصليب والتصرجات والتصرفات العدائية، وأنه من الخطر على إسرائيل أن تكون الولايات المتحدة صديقتها الوحيدة الثابتة. وأضاف بأنه يأمل أن تصبح علاقات إسرائيل مع فرنسا وبلاد أوروبية أخرى طيبة خلال خمس سنوات مثل علاقتها مع أمريكا. وعبر الرئيس كارتر عن قلقه بسبب الاضطراب المتزايد في الشرق الأوسط، وأنه من الضروري أن يعم الاستقرار فيه. وقال بأنه لا يعتقد أن أي دولة عربية تشكل تهديداً لإسرائيل في المستقبل القريب، وأنه لا يستطيع أن يفهم لماذا يتصرف بيغن وكأن مصر، على نحو ما، تبحت عن مير لتهاجم إسرائيل. وقال إن السادات أثبت أنه يريد السلام، وأنه رغم الضغوط الثقيلة عليه لينسحب من المعاديات، فإنه أعطى لإسرائيل كل ما كانت قد طلبته أصلاً، ولكن إسرائيل كانت دائماً تزيد في طلباتها. ورغم كل هذا ظل بيغن سلبياً متصلباً. وبدأ واثقاً من نفسه، وادعى بأن السادات يريد أن يحطم إسرائيل، وأن إسرائيل لن تقبل أي مذكرات تصورية - (المعاهدة). ثم أشار إلى عدة نقاط وهاجمها، مع أن بعضها كان من مقترحاته الأصلية بالذات. وقال بيغن لكارتر بأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تساعد إسرائيل، لأن إسرائيل فقط تكف في طريق استيلاء السوفييات على الشرق الأوسط، وأنها تستطيع

أن تساعد في منع اغتصاب شيوعي للسلطة في السعودية... وعرض على الولايات المتحدة قاعدة جوية في سيناء كان قد وعد بإعادتها إلى مصر. (مذكرات كارتر).

ونتيجة لتصلب بيغن، شعر الرئيس كارتر بالحبوط واليأس، ووجد أنه لم يستطع أن يتخطى بيغن إلى وزارته أو إلى الكنيست، ويأن الشعب الأمريكي أصبح متعباً من هاجس وجهد كارتر ورجاله. فقرر أن يقوم بنفسه بزيارة مصر وإسرائيل في محاولة لحل المشاكل المستعصية. فرغم أن مثل هذه الزيارة تعتبر مخاطرة سياسية كبيرة وعملاً من أعمال الشجاعة السياسية، وأن فشل الرئيس في دبلوماسية شخصية كان لا بد من أن يسيء إلى قوة الحكومة السياسية، فإن كارتر وجد هذه الزيارة وجهه الشخصي المباشر الطريق الوحيد لتحريك عملية السلام، وكان ذلك في وقت تعيد فيه الحكومة الأمريكية تخطيط سياستها الأمنية في جنوب غرب آسيا ومنطقة إيران، وتبذل الجهد لتحصل على تصديق من الكونغرس على معاهدة سولت (٢)، التي كانت تثير جدلاً حول العلاقات السوفياتية - الأمريكية ومركز أمريكا الدفاعي والاستراتيجي^(١).

عندما كان الرئيس كارتر يفكر في خطوته التالية، أبلغه الرئيس السادات بأنه يرغب في الحضور إلى واشنطن ليضن هجوماً عنيفاً ضد بيغن لأنه سبب الفشل في مساعي السلام، وليعرض قضية مصر على الكونغرس والشعب الأمريكي، ولكي يأخذ مشكلة الشرق الأوسط بأكملها إلى الأمم المتحدة لمواصلة معالجتها. ولكن الرئيس كارتر طلب منه التريث لتزداد الضغوط على بيغن، وأخفى عنه أنه كان بحاجة إلى وقت أكثر ليقرر خطوته التالية. وقام الجانب الأمريكي بوضع نصوص للمعاهدة بين مصر وإسرائيل، وكانت أقرب ما يكون لموافقة إسرائيل ولم تتفق تماماً مع مطالب السادات. ووافقت الوزارة الإسرائيلية على النصوص المقترحة. وقام الرئيس كارتر بإبلاغ الرئيس السادات هاتفيًا بالموافقة الإسرائيلية من دون أن يكشف له بنود مشروع المعاهدة. وقال له بأنه يفكر بزيارة مصر وإسرائيل، وفرح السادات لذلك. ثم أوفد كارتر مستشاره للأمن القومي بريجنسكي مع نصوص مشروع المعاهدة ورسالة للسادات بخط يده، لتشجيعه على «الكرم» بقبول الصيغ التي كتبت بها بعض النصوص التي لم تكن كما أراد السادات. وسجل الرئيس كارتر في مذكراته بأنه مرة أخرى كان يريد أن يأخذ بيغن ما يريده بالنسبة إلى بعض العبارات، واعتمد على السادات لأن يكون مرناً بالنسبة إلى صياغة اللغة، ولينظر إلى المدى البعيد فيما يتعلق بتأثير الاتفاقية.

«أنت اهتم بالاسرائيليين وأنا سأهتم بالعرب»

عندما وصل الرئيس كارتر وزوجته إلى القاهرة، شعر بوهج الترحيب الحار والصداقة طيلة الزيارة. وتجمع مئات الآلاف من المصريين مرحبين على طول خط القطار الذي نقل كارتر والسادات من القاهرة إلى الاسكندرية في عربة مفتوحة من الجانبين. فلقد حرص السادات على أن يظهر للمصريين وللعالم، بأن زيارة الرئيس كارتر والترحيب الكبير به يعكسان الثقة الوثيقة بينهما والروابط بين بلديهما والتأييد الساحق من الشعب المصري لعملية السلام. وقبل السادات رغم معارضة بعض مستشاريه المقربين الصياغة التي صيغت بها النصوص المزجة. وخلال ساعة واحدة توصل مع كارتر إلى تسوية جميع المسائل التي كانت ما زالت دون حل بعد كل تلك الأشهر. وعندما عبر الرئيس كارتر عن قلقه لأن السادات كان معزولاً في العالم العربي، ولأنه كان يتعرض للتهجمات عليه بعد الاعلان عن زيارة كارتر، قال له السادات:

«يا صديقي. أنت اهتم بالاسرائيليين. وأنا سأهتم بالعرب».

وبل السادات يكرر لكارتر بأن اهتمامه الرئيسي منصب عليه (على كارتر)، وأنه أراد أن تكون رحلته ناجحة بصورة باهرة. وبهذا الأسلوب أراد السادات أن يشتري كارتر وتأييده. ويبدأ لكارتر بأنه يريد أن تبقى مصر وأمريكا جنباً إلى جنب مهما كانت نتيجة المفاوضات. وأظهر السادات استعداداً لبيع بترول سيناء لأمريكا لتمكين من تسليمه لإسرائيل، أو أن يبيعه مباشرة لإسرائيل على أساس تجاري تنافسي. وخلال زيارته لمصر، تلقى الرئيس كارتر رسالة من وايزمان يخبره فيها أنه إذا قبل السادات بالصيغ

التي صادقت عليها الوزارة الإسرائيلية فسيكون في الامكان تسوية الأمور. وإن ما يخافه الاسرائيليون أكثر من أي شيء هو السلام نفسه، وأوضح وايزمان أنه من الصعب على الاسرائيليين أن يكون لهم إيمان وثقة بأعدائهم القدماء، فهم قد اعتادوا على الشعور بـ «الحصار» و «الكرامية».

كان استقبال الرئيس كارتر في إسرائيل مختلفاً عما لقيه في مصر من ترحيب، وخاف رجال الأمن أن يجرمه المتظاهرون بالبيض. ورفضت لافقات تنديدية جاء على واحدة منها: «أهلاً يا شقيق بيبي». وبيبي هو شقيق الرئيس كارتر الذي شوهت سمعته واتهم بأنه كان على علاقة بليبيا. ورغم هذه الوقاحة الابتزازية، شعر كارتر بأنه ستكون هناك أخيراً معاهدة سلام، لأن موقف السادات كان سخياً جداً، وبدأ متجاسساً بصورة معقولة مع ما أراده الاسرائيليون. ولكن بيغن قال لكارتر، وكان ذلك لأول مرة، بأنه لن يوقع على أي اتفاقية قبل أن تعرض نصوصها على الوزراء، ثم يجري نقاش مطول في الكنيست حول كل المسائل المتعلقة بتعريف «الحكم الذاتي والقدس الشرقية» وغيرها، فقط بعد ذلك يمكن أن يوقع. ويذكر الرئيس كارتر في مذكراته أنه لم يصدق ما سمع، وأنه انتفض واقفاً متسائلاً إذا كان من الضروري له أن يبقى (كانا في بيت بيغن)، وأنه سأل بيغن إذا كان حقاً يريد اتفاقية سلام، لأن انطباعه كان أن كل شيء يستطيع (بيغن) أن يفعله ليعيقها فإنه كان يفعله بلذة. وكان الاجتماع غير مرض أبداً، وشعر كارتر بأحباط شديد، وبأن بيغن سيفعل كل شيء ممكن ليسد الطريق أمام المعاهدة، وذلك لتفادي مجابهة مشكلة «الحكم الذاتي الكامل» الذي وعد به الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأنه كانت تتسلط عليه فكرة الاحتفاظ بكل الأراضي المحتلة باستثناء سيناء. ويذا بأنه قليل الاهتمام ببلوى العرب الذين كان عليهم أن يعيشوا من دون حقوق أساسية تحت حكم إسرائيلي. وفي اليوم التالي (١١ آذار/ مارس ١٩٨٩)، قال رئيس دولة إسرائيل اسحق نافون للرئيس كارتر، بأنه لم يسمع أبداً بالتزام لرئيس وزراء إسرائيلي لوزارته، وأن ليبين مطلق الحرية ليقاوض نيابة عن إسرائيل مثلما فعل كل أسلافه ورؤساء الوزراء. وحضر الرئيس كارتر جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلي، ورغم مقاطعات عديدة تمكن من اكتمال عرض ملاحظاته، وأبدى الوزراء الاسرائيليون اهتماماً كبيراً بالصياغات المتعلقة بالالتزامات مصر بموجب اتفاقاتها ومعاهداتها مع الدول العربية، وتعارض هذه الالتزامات مع المعاهدة الجديدة. وانقضت ساعات طوال فترة بعد الظهر إلى أن تمكنوا مع الرئيس كارتر من الاتفاق على اختيار كلمة (Contravene). وكان هذا الأمر الوحيد الذي تم التوصل إليه بعد ظهر ذلك اليوم بكامله. (مذكرات الرئيس كارتر).

وفي خطابه في الكنيست قال الرئيس كارتر، أن الشعب في إسرائيل يريد السلام ولكن القادة لم يظهروا بعد بأن لديهم الشجاعة لاختبار مخاطرة السلام. فتصاعدت همهمات... ويبدو أن بيغن استاء من هذا القول، ولكن هذا القول كان صحيحاً دقيقاً وضروري قوله. (مذكرات الرئيس كارتر). وعندما لقي بيغن كلمته في الكنيست قوبل باستمرار بصراخ ووقاحة. كانت الجلسة عاصفة، علا فيها الصياح والوعيد والتنديد ببيغن من قبل الأعضاء الشيوعيين وعدد من أعضاء جماعته الليكود، وطردت العضوة المخترفة غيولا كوهين من الجلسة. ومن الصعب بالطبع أن تتبين بدقة مدى ما كان في الوقاحة والهرج والمرج من تمثيلات مصطنعة للتأثير على كارتر، في محاولة لجعله يدرك مدى تمسك الاسرائيليين بحماية سلامتهم ومصالحهم، وليرد كذلك مدى الضغط التي يتعرض لها بيغن في إسرائيل، فلا يشدد هو في ضغطه عليه لتقديم «تنازلات» للعرب. وفي وصف لجلسة الكنيست قال سايروس فانس في مذكراته **خيارات صعبة:**

«وكان قليلون منا قد شهدوا جلسة الكنيست من قبل. وقد أنهلنا الضجيج والغوضى. وكان هذا يجعل أسوأ جلسات الكونغرس الأمريكي نموذجاً لليلة البرلمان»^(١).

وذكر الرئيس كارتر في مذكراته أن الفوضى وبعض العبارات أخرجت بيغن، إلا أنه قال للرئيس كارتر بأنه مسرور وفخور بهذا المظهر الديمقراطي.

كادت مهمة الرئيس كارتر في إسرائيل أن تفشل. وكان من المشاكل المهمة اصرار إسرائيل على أن تضمن الحصول من مصر أو من أمريكا على البترول وبصورة تقضيلية لو أمكنها ذلك، خصوصاً بعد أن انقطع نفط إيران عنها بسقوط الشاه. ولكن حدث انفراج في المحادثات، وطمأن الرئيس كارتر بيغن بأنه

عدد كاف من القادة الاسرائيليين الاقوياء للتغلب على هذه الرغبات القصيرة النظر ذات المردود العكسي، وأنه ورجاله بذلوا افضل ما يمكنهم ليمدوا جسراً فوق هذه الهوة وانهم ربحوا نصراً جزئياً.

في تحليل له، عزّا ويليام كوانت النجاح في عقد معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية إلى عوامل خارج نطاق المفاوضات، وقال بأنه في النهاية فتحت الطريق أحداث من خارج نطاق المفاوضات المصرية - الاسرائيلية. فقد سقط شاه ايران عن عرشه في بداية سنة ١٩٧٩، فجفل الجميع (الطرف المعاهدة) وكارتر أكثر الجميع. ولأسباب سياسية واستراتيجية، استنتج (كارتر) بأنه لا يستطيع أن يترك فرصة السلام بين مصر واسرائيل تضيق بينما تنهك ايران في ثورة. حتى يعرض سمعته الذاتية كان مستعداً مرة أخرى لأن يقامر مقامرة رئيسية للتوصل إلى اتفاقية. وإذا كان يبغى لا يمكن تحريكه فلا بد من تحريك السادات. (كامب ديفيد).

وقبل توقيع المعاهدة، كان الرئيس كارتر قد وعد السادات بأن يسعى في زيارته لاسرائيل أن يحصل على افضل اتفاقية ممكنة لمصر. وقال له إنه بعد توقيع المعاهدة، فإن مصر وأمريكا يمكن أن تخطيا لعلاقات ضخمة بين حكومتيهما في الميدان الحربي والاقتصادية، وأعب عن الأمل بأن القطاع الخاص الأمريكي سيستثمر أمواله في مصر. وقال السادات بأنه سيستخدم اقصى نفوذه لجعل الأردن والسعودية تساندان المعاهدة المصرية - الاسرائيلية «التي ستكون أمراً واقعاً». وفي اسرائيل، تحدث كارتر وكأنه يحمل توكيلاً من السادات. ورغم ضيقه من يبغى فإنه حاول أن يسترد ثقته، وقال له ان اسرائيل والولايات المتحدة «دولتان شريكتان متساويتان». واعترف له بما تقدمه اسرائيل للولايات المتحدة من منافع مقابل مساعدات أميركا لها. (كوانت - كامب ديفيد). وكان هناك اعتبار أن اسرائيل منفعة استراتيجية ضخمة للولايات المتحدة، خصوصاً إذا كانت على سلام مع مصر الصديقة الإقليمية الرئيسية الأخرى للولايات المتحدة في المنطقة. وكان اهتمام الرئيس كارتر بتحقيق المعاهدة المصرية - الاسرائيلية اكبر من اهتمامه بقضية الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن السادات «خاطر من أجل السلام». ولأن فرصة نجاح المفاوضات بين مصر والسادات واسرائيل أوفر من فرصة النجاح بين اسرائيل وأي من الفرقاء العرب الآخرين.

كانت معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية إلى حد كبير نتاج قرارات الرئيس أنور السادات الانفرادية. وهو الذي كان يتغنى بالديمقراطية وكرامة الانسان. وفي يوم التوقيع على هذه المعاهدة، وقّع سايروس فانس وموشيه دايان مذكرة الاتفاق الأمريكية - الاسرائيلية التي جاءت مفاجأة مزعجة للسادات. وفي ٢٦ آذار/ مارس وقّع السادات وبيغن وثيقة تحت عنوان «الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية»، الذي يشمل دعوة الأردن للاشتراك في مفاوضات لتنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد، فإذا رفض الأردن تلبية الدعوة، فإن هذه المفاوضات ستجري بين مصر واسرائيل. وقد صدرت الدعوة رغم معارضة الأردن والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في تسويات كامب ديفيد. وعندما وقعت مصر معاهدة السلام مع اسرائيل، سحب معظم الدول العربية سفراءها من مصر وقطعت علاقاتها الدبلوماسية فقط. وعملت عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ونقل مقر الجامعة بصفة مؤقتة إلى تونس، وتوقف تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية العربية لمصر. كما تقرر تطبيق المقاطعة العربية على الشركات المصرية التي تتعامل مع اسرائيل. وانزلت الاعلام العربية في القاهرة ورفع علم اسرائيل. واستقال أمين عام جامعة الدول العربية محمود رياض بسبب عدم تمكنه من تادية رسالته في أوضاع لم يعد يقوم فيها ولو الحد الأدنى من التضامن العربي. وفي تقدير محمود رياض لدوافع السادات في قبول معاهدة السلام - المصرية الاسرائيلية، أن السادات كان قد تخلى عن:

جميع أسلحته الضاغطة في اتفاقية فك الارتباط في سيناء، ثم الاتفاقية الجزئية، ثم في زيارة القدس التي هنّ لها سقنت اسرائيل بالتخلي عن المطامع ويتقبل سلام عادل ويتسحب، مفترضاً أن مطالبتها التوسعية بأعنا حرمها عن أمنها وهو (حاجز نفسي كما أسماه) سينزل عندما يخاطب الاسرائيليين من الكنيست معلناً قبول مصر بـ اسرائيل ويعلنها وسلامتها^(١).

وعندما لم يتحقق ذلك وتمسكت اسرائيل برفضها للحل الشامل، ظل السادات متمسكاً بالوعود السخية التي كان يقدمها الرئيس كارتر بسخاء ويقبلها السادات معتقداً أن أمريكا تملك ٩٠٪ أو ٩٩٪ من أوراق الضغط على اسرائيل، وتجاهل أن ميزان القوى قد يتحول بصورة حاسمة إلى جانب اسرائيل حينما يصبح لها التفوق العسكري الساحق على مصر، مدعوماً بالتعهدات الأميركية لحماية اسرائيل والتعاون معها، في الوقت الذي نيز فيه السادات الدول العربية وعادى الاتحاد السوفياتي. وعندما اتضح للسادات في كامب ديفيد أن الرئيس كارتر لا يستطيع أن يفرض على اسرائيل تسوية شاملة، وأنه لم يكن هناك سوى حل منفرد مع مصر وعود من الرئيس الأميركي بأن يتابع مساعيه للتوصل إلى حل شامل، لم يجد أمامه سوى خيار العودة إلى الجبهة العربية والتعاون مع السوفييات، أو خيار القبول بما أمكنه الحصول عليه لمصر وحدها. فاختار في هذا الوضع أن يوقع على المعاهدة المصرية - الاسرائيلية، لأن الوقت كان قد فات عندما:

«تبين ملاح الفدر والخديعة في مذكرة التقاضم الأميركية - الاسرائيلية، فصار واضحاً دون أن تكون لثروته واحتجازه أي صدق، أو أن تغير ما انتهت إليه الأمور من وضع خريطة جديدة للعلاقات بين دول المنطقة. فمصر التي ظلت تقود الركب العربي وتعبر عن آماني الأمة العربية وطموحاتها، وتتصبر لقضايا التحرر في العالم الثالث وتساندها، وتتصدى للاحلاف العسكرية وترفض انشاء القواعد، تتحصر داخل حدودها. والولايات المتحدة لا تولد فيها لوجودها العسكري بينما اسرائيل وقد استبقت لها الأمر بخروج مصر - كعبر الدول العربية من حلبة التصدي العربي لها - تعريد في المنطقة، تستبج جنوب لبنان، وتهدد بهجوم على سوريا، وتتطلع إلى منطقة الخليج العربي بثرواتها البترولية»^(٣).

وأضاف محمود رياض أن:

«معنى هذا أن ما تحقق ليس خطوة نحو السلام بل نحو مزيد من عدم الاستقرار والاضطرابات وعودة لتجدد النزاع المسلح».

سقوط الشاه - مبدأ الرئيس كارتر ومعاهدة السلام

في تلك الفترة من الزمن، كانت أحداث ايران، التي أدت إلى سقوط الشاه، تخلق الولايات المتحدة ومصر واسرائيل وتؤثر على مواقف كل منها وعلى مصالح ومخططات أميركا الاستراتيجية في المنطقة واستقرارها، وتزيد في تخوف أميركا من احتمالات التفغل السوفياتي كما حدث في الحبشة واليمن الجنوبي. ويعد سقوط شاه ايران، نشأت فكرة (مبدأ كارتر) لمنطقة الخليج الذي أعلن في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، ونص على أن أي محاولة من قبل قوة خارجية (السوفييات) لتكسب السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ستعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية. وأن أي عدوان مثل هذا سيصد بالوسائل اللازمة كافة بما في ذلك القوة العسكرية. فأميركا كانت تعتبر الشرق الأوسط، حتى السبعينات، منطقة شبه محايدة، ومنعزلة عن الاتحاد السوفياتي بحزام واق من تركيا وايران وباكستان - وافغانستان محايدة - وأن ايران والسعودية قاعدتان تعتمد عليهما أميركا في المنطقة. وأن السادات قلص التسلسل السوفياتي للمنطقة وتوجه إلى أميركا. ولكن سقوط الشاه ودخول القوات السوفياتية إلى افغانستان واتجاه الحيشة واليمن الجنوبي إلى اليسار، وضع أميركا أمام مشكلة أمنية. وبحلول سنة ١٩٨٠، تم الاعتراف بوجود ثلاث مناطق أمنية استراتيجية مترابطة بدلاً من اثنتين وهي أوروبا الغربية والشرق الاقصى والشرق الأوسط. وقيل إن أميركا توصلت إلى ترتيبات تعاونية تمكنها من استخدام قواعد في جزيرة مصيرة قرب الخليج، وفي بريرة ومومباسا ورأس بناس بمصر. وتطورت الخطط الخاصة بقوات الانتشار السريع، وشاركت القوات المصرية مع القوات الأميركية في مناورات عسكرية على أرض مصر. وقيل إن سلطنة عمان والبحرين قدمتا لأميركا قواعد جوية وبحرية. وجاءت حاملة الطائرات كوينستيشن إلى بحر العرب، وطائرتا (أواكس) إلى السعودية. وأرسلت أميركا معونات طارئة إلى اليمن الشمالي وعينيت بتعزيز الدفاعات المحلية في المنطقة.

أثرت أحداث الشرق الأوسط على مفاوضات معاهدة السلام وزادت في تصلب اسرائيل بشأن البترول

وانقطاعه عنها من إيران. وقام وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون بجولة في الشرق الأوسط، تمهيداً لإعادة النظر في السياسة الأمنية الأمريكية في المنطقة بعد انهيار نظام الشاه البهلوي، وإدعم ثقة دول المنطقة في الولايات المتحدة، وتقوية الروابط الأمنية مع الدول الرئيسية منها مثل إسرائيل ومصر والسعودية والأردن:

«يرحب الرئيس إيلي براون أن يوضح أن معاهدة سلام مصرية - إسرائيلية حيوية لإنهاء عزلة التين من أشد أصدقائنا إخلاصاً، وبالتالي، تسمح لنا جميعاً بأن نركز مزيداً من الاهتمام على الأمن الإقليمي. كما أعطيت التعليمات لبراون أيضاً باستكشاف طرق زيادة قدرتنا على مساعدة أصدقائنا بما في ذلك إمكانية وجود عسكري ويحري مزيداً في المنطقة، والحصول على تسهيلات للقواعد»^(١).

ويتضح من هذه التعليمات إلى وزير الدفاع براون، أن الولايات المتحدة تنهج إلى تحقيق تعاون عسكري أمني في المنطقة يشمل إسرائيل مع الدول العربية. وعندما عاد براون إلى واشنطن قال بأنه:

«ليس هناك زعر ولا أي استعداد لكبت الصراعات المحلية وفوق كل شيء الصراع العربي الإسرائيلي لصالح مزيد من التعاون الأمني الإقليمي. وتوصل براون كما توصلت أنا إلى أن التهديدات الرئيسية للدول الممتدة في المنطقة، تصدر عن المشاكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كثيراً ما تزيدها القوى الخارجية حدة، أكثر مما تصدر عن عدوان عسكري مباشر من الاتحاد السوفييتي أو من إيران الرأسمالية أو من الرفضين العرب»^(٢).

وقال براون بأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تجد طريقة لتعزيز قدراتها العسكرية في المنطقة، دون إنشاء قواعد عسكرية محلية تخرج أصدقاء أمريكا العرب سياسياً:

«وكان براون واضحاً في أن تعاوناً عسكرياً أعرض سيأتي لقطع مع الوقت وبطريقة تدريجية وقد صلدت على تقديره بقوة»^(٣).

معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية التي وقعت في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩ ووقعها الرئيس كارتر كشاهد، تنص في مقدمتها على أن حكومتي مصر وإسرائيل مقتنعتان بالضرورة المستعجلة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط بموجب قرار مجلس الأمن (٢٤٢) و (٢٣٨)، وتؤكد أن تمسكهما بإطار السلام في الشرق الأوسط المنقح عليه في كامب ديفيد، وترغبان في وضع حد لصلالة الحرب بينهما، وبين إسرائيل وكل من جاراتها العربيات الأخرى التي تقبل بالتفاوض على هذا الأساس. وأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل هي خطوة مهمة في السعي للسلام في المنطقة، وللتوصل إلى تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي بكل جوانبه. ونصت المادة الأولى من المعاهدة على إنهاء حالة الحرب بين الطرفين وقيام السلام بينهما، وعلى سحب القوات الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين البلدين، وعلى ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على سيناء. كما نصت على قيام علاقات طبيعية وعلاقات صداقة عند أتمام الانسحاب المرحلي من سيناء. ونصت المادة الثانية على أن الحدود بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين أيام الانتداب البريطاني. ونصت المادة الثالثة على تطبيق ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول أيام السلم، وخصوصاً احترام سيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وحقه في العيش بسلام ضمن حدود أمنة ومعترف بها، والامتناع عن التهديد أو استعمال القوة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية. كما نصت على التزام كل طرف بأن لا تنشأ وتصدر تهديدات أو أعمال حربية أو عدائية أو تخريبية أو أعمال عنف ضد الطرف الآخر في أي مكان، ويتعهد بأن يضمن تقديم من يرتكب مثل هذه الأعمال للعائلة. ونصت المادة الثالثة كذلك على اتفاق الطرفين بشأن العلاقات الطبيعية بينهما تشمل الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، وإزالة الحواجز التمييزية أمام تنقل الأشخاص والبضائع مع ضمان حق الرعايا في التمتع بالحماية القانونية. ونصت المادة الرابعة من المعاهدة على إجراءات أمنية مثل مناطق محددة القوات العسكرية، وتمركز قوات ومراقبين من الأمم المتحدة في مناطق معينة، وعلى اتفاق الطرفين على أن لا يطلب سحب رجال الأمم المتحدة، وعلى أن هؤلاء الرجال لن يسحبوا إلا إذا صادق على سحبهم مجلس الأمن بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين فيه، إلا إذا وافق الطرفان على غير ذلك. ونصت المادة الخامسة على

حق حرية المرور عبر قناة السويس والمسابر البحرية المؤدية إليها في خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط للسفن المتوجهة لاسرائيل أو المبحرة منها، وذلك على أساس اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ المطبقة على كل الدول، وعلى منع الرعاع والسفن والحمولات الاسرائيلية، وكذلك الأفراد والسفن والحمولات المتوجهة إلى اسرائيل أو القادمة منها، معاملة غير تمييزية في جميع الأمور المرتبط باستخدام القناة، وعلى أن الفريقين يعتبران مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة لجميع الأمم من دون عوائق لحرية الملاحة والطيران الجوي التي لا يجوز تعطيلها، وعلى أن يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والطيران الجوي للوصول لأي من الدولتين عبر مضيق تيران وخليج العقبة. وفي المادة السادسة تعهد الطرفان بأن لا يلتزما بأي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة، وأنه مع مراعاة المادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الالتزامات بموجب هذه المعاهدة ستكون واجبة ومطبقة في حال تعارضها مع أي التزامات أخرى للطرفين. ونصت المادة السابعة على أن الخلافات الناشئة في تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة ستتمسوى عن طريق المفاوضات، وأن أي خلافات من هذا النوع لا يمكن حلها بالمفاوضات ستحل بالتوفيق أو بالتحكيم. ونصت المادة الثامنة على تشكيل لجنة لتسوية جميع الادعاءات المالية. أما المادة التاسعة فنصت على أن جميع البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحق بهذه المعاهدة تعتبر جزءاً منها مكملاً لها.

إضافة إلى صلب المعاهدة، كانت هناك ملاحق وخرائط ومحاضر رسمية اعتبرت جزءاً من المعاهدة لتنظيم تطبيقها وتحديد توقيتاتها ومعاني نصوصها، وتقادي تفسيرها بصورة تتعارض مع بعضها البعض، أو مع ما نص عليه إطار السلام في الشرق الأوسط في كامب ديفيد. ولعل أشهر محضر هو الذي تعلق بما نصت عليه المادة السادسة (الفقرة خمسة) من المعاهدة المتعلقة بالتزامات الطرفين في المعاهدة، واعطائها الأولوية على الالتزامات الأخرى وأهمها بالطبع، التزامات مصر العربية حتى في حالة الحرب بين اسرائيل ودولة عربية. فقد نص هذا المحضر على أن الطرفين متفقان على أنه ليس هناك تأكيد، بأن هذه المعاهدة تتغلب على المعاهدات أو الاتفاقات الأخرى، أو أن المعاهدات أو الاتفاقات الأخرى تتفوق على هذه المعاهدة. وأن هذا (الإيضاح) يجب أن لا يفسر على أنه يعارض ما نصت عليه المادة السادسة فقرة (٥) من المعاهدة. ومن الواضح أن هذا المحضر كان محاولة فاشلة فيها قسط كبير من السخف لجعل العرب خاصة يعتقدون بأن مصر لم تلزم بفعالية التزاماتها تجاه اسرائيل، التي قيدتها بها معاهدة السلام، على التزاماتها الخاصة بالدفاع المشترك العربي والتضامن والمساندة للدول العربية، وإنزال الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية. ونص الملحق رقم واحد للمعاهدة على أن يقوم الطرفان باختيار الدول التي تقدم الأمم المتحدة قوات ومراقبين منها، وذلك على أساس أن يكونوا من غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وأنه إذا لم يصل الفريقان إلى اتفاق في هذا الشأن، فإنهما سيقبلان أو سيساندان اقتراحاً أميركياً بشأن تكوين قوات الأمم المتحدة ومراقبيها^(١).

ونص الملحق رقم (٣) على علاقات اقتصادية طبيعية بين البلدين، وأنه بموجب المعاهدة وهذا الملحق فإن الفريقين متفقان على أن هذه العلاقات تشمل المبيعات التجارية الطبيعية للبترول من مصر لاسرائيل. وأنه يحق بصورة كاملة لاسرائيل أن تقدم عروضاً لشراء البترول من منشأ مصري، مما يزيد عن حاجة مصر الاستهلاكية المحلية للبترول، وعلى أن مصر وأصحاب الامتيازات البترولية التابعة لها، سيعاملون عروض اسرائيل على الأسس نفسها وبالشروط نفسها التي تطبق على غيرها من أصحاب العروض لشراء البترول^(٢).

في يوم توقيع المعاهدة (٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩)، وقع الرئيس السادات ومناحيم بيغن كتاباً مشتركاً إلى الرئيس كارتر تابعاً للمعاهدة. وسجل الكتاب أن المفاوضات لتطبيق نصوص إطار السلام في الشرق الأوسط الخاصة بالصفقة الغربية وقطاع غزة، ستبدأ خلال شهر واحد من تبادل وثائق إبرام المعاهدة، وبأن الملكة الأردنية الهاشمية مدعوة للمشاركة في المفاوضات، وأن وفدي مصر والأردن يمكن أن يشترك فيهما فلسطينيون من الضفة الغربية وقطاع غزة، أو فلسطينيون آخرون حسبما يتفق عليه بصورة

مشتركة. ويحدد الخطاب أن الغاية من المفاوضات هي الاتفاق قبل الانتخابات على شكليات (Modalities) إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة (المجلس الإداري)^(٧)، وتحديد سلطاتها ومسؤولياتها والمسائل الأخرى المتفق عليها المرتبطة بها. وأنه في حال امتناع الأردن عن الاشتراك في المفاوضات، فإنها ستجري بين مصر وإسرائيل. ويبيّن الكتاب أن الغاية من المفاوضات هي إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتوفير «الحكم الذاتي الكامل للسكان»^(٨). وهكذا مرة أخرى، جاء الغموض والتناقض في النيات والمعاني وراء تضارب مصطلحات «الحكم الذاتي» و«مجلس إداري» التي استعملت في نصوص كامب ديفيد وفي هذا الكتاب التفسيري التحفظي من كلا الجانبين^(٩). ويحدد الكتاب أن مصر وإسرائيل تهدفان إلى اكتمال المفاوضات خلال سنة واحدة، لكي يتم إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، وأن سلطة الحكم الذاتي المشار إليها في إطار السلام في الشرق الأوسط ستقام وتباشر عملها خلال شهر بعد انتخابها، وعندها تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية. وستسحب حكومة إسرائيل العسكرية وإدارتها المدنية، وتحل محلها سلطة الحكم الذاتي حسيماً نص عليه إطار السلام. وسيتم انسحاب للقوات الإسرائيلية المسلحة، وسيكون هناك إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية المتبقية في مواقع أمنية محددة. وجاء في النهاية أن هذا الكتاب، يؤكد تقاض الطرفين بأن حكومة الولايات المتحدة ستشارك بصورة كاملة في جميع مراحل المفاوضات. وعندما استلم الرئيس كارتر هذا الكتاب المشترك، أضاف على النسختين الأمريكية والإسرائيلية العبارة التالية:

«لقد بلغت بأن مصطلح «الضفة الغربية» تقهمة حكومة إسرائيل على أنه يعني مجديا وسامرياء، وكان ذلك تكراراً لما حدث في كامب ديفيد».

ووقع السادات كتاباً بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس إلى الرئيس كارتر، يعزّز فيه أنه بعد شهر واحد من اتمام الانسحاب الإسرائيلي المرجئي في سيناء، سترسل مصر سفيراً مقيماً إلى إسرائيل وتستقبل سفيراً مقيماً في مصر. ووقع الرئيس كارتر كتاباً إلى بيفن بلغه فيه يضمنون كتاب السادات. كما وقع بيفن كتاباً بالتاريخ نفسه إلى الرئيس كارتر بلغه فيه موافقة إسرائيل على ترتيبات تبادل السفيرين بين مصر وإسرائيل.

مذكرة تفاهم أميركية - إسرائيلية

في اليوم نفسه الذي وقعت فيه مصر وإسرائيل معاهدة السلام بينهما، وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل على اتفاقية تحت عنوان «مذكرة تفاهم» بينهما جاء فيها، أن الولايات المتحدة سوف تتخذ التدابير التي تراها مناسبة في حال انتهك معاهدة السلام، بما في ذلك إجراءات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية. وتعهّد الولايات المتحدة في هذه المذكرة:

«بتأييدها للإجراءات التي تتخذها إسرائيل إزاء انتهكات معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وبخاصة إذا كان هذا الانتهاك يهدد أمن إسرائيل. كما وأن الولايات المتحدة على استعداد لاتخاذ التدابير التي من شأنها تقوية الوجود الأمريكي في المنطقة، وأمداد إسرائيل بالمعلومات العاجلة من أجل وضع حد للانتهاك»^(١٠). وتعهّد الولايات المتحدة كذلك «بأن تعارض وتصوت ضد أي إجراء أو قرار في الأمم المتحدة إذا كان له أثر معاكسة على اتفاقية السلام، وأنها ستسعى إلى الاستجابة لمتطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل»^(١١)، وبالإمتناع عن تقديم أسلحة لدول قد تستخدمها ضد إسرائيل، وبأن تمنع تحويل الأسلحة الأمريكية إلى أطراف قد تستخدمها ضد إسرائيل (محصود ريلش - البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط). ومذكرة التفاهم هذه مع الولايات المتحدة تدل على مدى حرص إسرائيل على أن تبرز من الولايات المتحدة وتحصل منها على أكبر قدر ممكن من المساعدات العسكرية والمالية والاقتصادية، والتأييد في الأمم المتحدة والمجال الدولي، ومن الالتزامات التعاقدية المدونة، وكل ذلك رغم أن الولايات المتحدة لم تتقاس منذ سنوات طويلة عن مساعدة إسرائيل حتى بتصعيد المجابهة مع الاتحاد السوفياتي لمشارف العرب النووية، وكان إسرائيل حليف تتوقف على مساندته بالحق والباطل مصالح الولايات المتحدة الحيوية العليا، بل ربما وكان إسرائيل ولاية من ولاياتها الاتحادية. وجاءت هذه المذكرة دون تشاور مسبق مع

مصر التي بلغت عنها قبل يوم واحد من توقيعها، عندما سلم السفير ايلتس صورة منها إلى رئيس الوزراء المصري. فقام بتوجيه خطاب إلى وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس اعترض فيه على التعهدات الأمريكية المفاجئة التي سببت قلقاً للحكومة المصرية، لأنها تشكل تبديلاً في الدور الأمريكي من شريك كامل، وتجعل أمريكا حكماً في تقرير أي إنتهاك لمعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية، رغم وجود بند فيها ينص على طرق تسوية أي نزاع. كما وأنها تعهدت بدعم إسرائيل في أي إجراء تقوم به، مدعية أنها ترد على خرق لمعاهدة السلام مهما كان إجراؤها تصفياً أو مبنياً على إنتهاك مزعوم وغير حقيقي. وقالت رسالة رئيس الوزراء المصري بأن مذكرة التفاهم الأمريكية - الاسرائيلية تعيق السلام. وفي كتاب أخر أرسله رئيس الوزراء المصري بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس أكد أن مذكرة التفاهم «سيكون لها اثر عكسي على عملية السلام والاستقرار في المنطقة»^(١)، وأن مصر ترفض المذكرة والتعهدات الأمريكية فيها للأسباب التالية:

- ١ - التعهدات الأمريكية تخضع لما تدعيه إسرائيل من جانبها باتهام مصر بخرق المعاهدة حسبما تزعم إسرائيل.
- ٢ - الولايات المتحدة شريك في الجهود الثلاثية لتحقيق السلام، ولا يجوز أن تساند ادعاءات جانب واحد ضد الجانب الآخر، وأن تفترض أن مصر هي الجانب المتوقع أن ينكث بالتزاماته.
- ٣ - المذكرة:

«هي تحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضد مصر، وتعطي للولايات المتحدة حقوقاً لم يسبق للتفاوض بشأنها بين مصر والولايات المتحدة. كما تعطيهما سلطة فرض تدابير تاديبية مما يثير الشكوك حول مستقبل العلاقات، كما قد يؤثر على المنطقة بأسرها».

- ٤ - المذكرة تعني موافقة الولايات المتحدة الضمنية على قيام إسرائيل باتخاذ تدابير من بينها التدابير العسكرية ضد مصر، على أساس افتراض حدوث مخالفات أو تهديد بمخالفات لمعاهدات لمعاهدة السلام.
- ٥ - المذكرة تعطي الولايات المتحدة الحق في أن تفرض وجودها العسكري في المنطقة «لدواع بينها وبين إسرائيل وهو امر لا يمكن لمصر قبله». وتستطيع إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة أن تصطنع ظروفاً تسمح بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.
- ٦ - المذكرة تخلق وضعاً سيؤدي إلى تحالفات جديدة في المنطقة لمجابهة هذا الحلف»^(٢).

ومن الواضح أن مذكرة التفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة تشكل حلفاً تعاقدياً يعزز الحلف الواقعي بين الدولتين، وأنها كانت نجاحاً وضمناً كبيرين لإسرائيل وأمنها وعدوانها على حساب مصر وأمنها وسلامة الدول العربية. كما أنها تشكل مدخلاً للتدخل الأمريكي العسكري في المنطقة العربية وإقامة قواعد عسكرية فيه، وغطاء لإغراق مزيد من المساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية والسياسية على إسرائيل، وفرضت قيوداً على تزويد الولايات المتحدة للدول العربية بالسلاح الضروري للدفاع عن نفسها ضد العدوان الاسرائيلي رغم رفض إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية. ولكن الرئيس السادات رغم أنه، من المحتمل أن يكون، قد أدرك أنه لم ينجح في أن يكون حليف أمريكا المفضل مثلما تصور شاه إيران، استمر في نهجه ولم يعد إلى الخطيرة العربية وبقي التحالف الأمريكي - الاسرائيلي قائماً معززاً مكرماً. ويقول محمود رياض بأن الجانب المصري كان مصيباً في تحليله للسياسة الأمريكية وأهدافها عندما وصف الاتفاقية الأمريكية - الاسرائيلية بأنها تحالف عسكري بين الدولتين:

«يهدد مصر ويعرقل عملية السلام ويسمح بوجود عسكري أمريكي يحول دون الاستقرار في المنطقة».

ولكن اعترض مصر على الاتفاقية لم يردع الولايات المتحدة عن تطبيقها في سياساتها وتصرفاتها:

«ولم يكن في مقدور مصر بعد أن عزلها السادات عربياً ودولياً... مقاومة هذا التحالف الأمريكي الاسرائيلي. واكتشف الرئيس السادات أنه لم يستطع اكتساب صداقة الولايات المتحدة بعد أن ألقي بنفسه في أحضانها واستمع لنصائحها وجعلها صاحبة اليد العليا في المنطقة. فطرد الروس وعادى الدول العربية وعزل مصر عنها. وبالرغم من هذا كله، فإن الولايات المتحدة تحالفت مع إسرائيل ضد مصر وهو ما سجله رئيس وزراء مصر في خطابه (لوزير خارجية أمريكا)، وكان ذلك نتيجة طبيعية للسياسة الضالطة التي أصرت السادات على اتباعها منفرداً بالرأي، ضارباً عرض الحائط بأي رأي لآخر مصري أو عربي»^(٣).

وأضاف محمود ريلض بأن السادات:

لم يحائل إطلاقاً فضع الدور الأمريكي والفضاخ التي كان ينصبها له كيسنجر والخداع الذي أغرق فيه كارتر بوعده الوهمية، وذلك أنه كان طرفاً في كل هذا عندما قبل السياسة الأمريكية وتعلق بأهدافها دون تفكير أو مراجعة بسيطة لدور الولايات المتحدة في المنطقة.

وحسب أقوال أندريه غروميكو:

«كان السادات يدرك ما يفعل. ولم تكن تصرفاته ناتجة عن خطأ أو سوء تقدير. فقد أقدم على تصرفاته عن قناعة، وكانت تعبيراً صادقاً عن وجهات نظره. ليس من سخرية الأقدار أن تمنح جائزة نوبل للسلام للسادات ولرئيس وزراء إسرائيل بيغن وأن يجري تقديمهما «كمناضلين من أجل السلام»؟ فقد تسلم بيغن الجائزة ويدها ملطختان بالدماء العربية. ويعد أن نال تلك الجائزة استمر في نهج العدوانية وسفك دماء المواطنين العرب كما حدث في غزوة لبنان. وكذلك الأمر بالنسبة للسادات الذي خان مصالح الشعب العربي الفلسطيني والعرب أجمعين»^(٣١).

بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، خففت إدارة الرئيس كارتر من جهودها للوصول إلى تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي. ولم يعد الرئيس كارتر يرغب في أن يلعب دوراً بارزاً في شؤون الشرق الأوسط. وكان اختيار الوسيطين شتراوس ولينوفتش اليهوديين درعاً سياسياً لكارتر. فقد كان يخشى اليهود وضغوطهم على مستقبله وعلى حزبه وفي الانتخابات.

كان ما تم حتى الآن تحقيق معاهدة سلام تفصيلية بين مصر وإسرائيل، وأما القضية الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان فلم يتعد الأمر وضع إطار وقواعد وقيود في كامب ديفيد للتوصل لتسوية بشأنها، وكان القرار (٧٤٢) الذي صدر سنة ١٩٦٧ والقرار (٢٣٨) الذي صدر سنة ١٩٧٢ لم يكونا إطارين قابليين للتنفيذ، رغم أصرار الولايات المتحدة المعلن على انهما يشكلان القاعدة والاساس لتسوية النزاع في الشرق الأوسط. ويذكر سايبوس فانس بأنه والرئيس كارتر وغيرهما من المسؤولين الأمريكيين، قد توصلوا إلى قناعة بأن عملية مفاوضات واحدة لا يمكن أن تكون كافية للتوصل إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية. وعلى هذا الأساس، فإن ما تم في كامب ديفيد كان تحركاً تدريجياً ومرحلياً نحو الحل النهائي:

«وكان قصداً أن نخلق طريقاً أجرياً بوسعه إذا استخدم بجدية ووعي أن يؤدي إلى وطن فلسطيني، بينما يأخذ في اعتباره في الوقت ذاته عموم إسرائيل الأمنية المشروعة»^(٣٢).

وأنكر فانس أن تكون الولايات المتحدة قصدت من محادثات الحكم الذاتي وضع غطاء للتستر على المعاهدة المصرية - الإسرائيلية الانفردية، وأن كان هذا هو هدف بعض المسؤولين الإسرائيليين الذين اعتبروا هذه المعاهدة الهدف الرئيسي من المفاوضات، مثلما اعتبرها:

بعض المصريين الذين كانت أوولياتهم الرئيسية هي عودة سيناء وخلق حالة سلام بين البلدين [مصر وإسرائيل]»^(٣٣).

وادعى فانس: «لقد وفرت عملية الحكم الذاتي الأساس السياسي والهيكل التفاوضي اللذين لا يمكن الاستغناء عنهما لحل المسألة الفلسطينية التي تكمن فيها إمكانية اقناع الأطراف العربية الأخرى، بأن اتفاقات كامب ديفيد يمكن أن تؤدي إلى تسويات تتفق مع المصالح والكرامة العربية. وقبل نهاية رئاسته، بعث الرئيس كارتر ببعيوتين إلى الشرق الأوسط هما على التوالي روبرت شتراوس وسول لينوفتش وكلاهما يهوديان لإجراء مباحثات بشأن الحكم الذاتي، ولكنهما لم ينجحا في مهمتهما بسبب عدم التغلب على مسائل مهمة مثل: من يسمح له بالتصويت من الفلسطينيين والسيطرة على الأرض والمياه والأمن والمستوطنات الإسرائيلية. ومع مرور الوقت دون إحراز تقدم في المباحثات بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، خففت المفاوضات. وفي تحليلات سايبوس فانس لأسباب فشل مباحثات الحكم الذاتي والقضية الفلسطينية، عُدَّ أسباب الفشل كما يلي:

- ١ - عدم توافر مشاركة أمريكية مكثفة على مستوى رفيع.
- ٢ - تخلي إسرائيل عن سيناء أضعف قدرة القيادة الإسرائيلية على اتخاذ الخطوات الجريئة التي كانت ضرورية لانتجاز الأهداف التي تقررت في كامب ديفيد.

- ٣ - عدم نجاح امريكا في اقناع الدول العربية الرئيسية والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بأنها جادة ومصممة على تحقيق الحكم الذاتي الكامل «كما وعدنا».
- ٤ - تراجع اسرائيل عن الحكم الذاتي الكامل وعدم استعدادها لاعلان تجميد على المستوطنات الجديدة، كان «ضربة شبه قاتلة لامل النجاح في الضفة الغربية وغزة».
- ٥ - اعمال منظمة التحرير الازهابية (حسب تعبير فانس) أضرت بفرض التقدم. فقد عرضت المواطنين الاسرائيليين للخطر، وقللت فرص التحرك من جانب الزعماء الاسرائيليين. وكذلك رفض المنظمة للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود معترف بها. ويضيف سايروس فانس بأن تصلب المنظمة «في هذا الشأن جعل من المستحيل عملياً المجيء بصوت فلسطيني إلى المفاوضات».
- ٦ - قرب موعد الانتخابات في الولايات المتحدة واسرائيل التي استأثرت باهتمام الزعماء والمستشارين في البلدين، وحدث من قدرتهم وميلهم للقيام بتحركات وياتخاذ قرارات وضغوط شجاعة كانت ضرورية لاحراز تقدم في مفاوضات الحكم الذاتي. وكان كارتير منهمكاً في الانتخابات المقبلة ومنافسة كينيدي له في ترشيح الحزب الديمقراطي. وازافة إلى ذلك، كانت أزمة البترول والخطوط الطويلة امام محطات البنزين تستأثر باهتمامه.
- ٧ - أزمة الرهائن في ايران استقطبت الاهتمام الأمريكي، فاضعفت الاهتمام بقضية الحكم الذاتي للفلسطينيين. كما كانت هناك مسائل أخرى شديدة الاحاح في السياسة الخارجية الاميركية. ولعل سقوط شاه ايران الذي كان حليفاً تعتمد عليه امريكا في مخططاتها في الشرق الاوسط، واحتمال قيام حلف اسلامي «راديكالي» بوصول الخميني إلى السلطة، ساعد في جعل امريكا ومصر واسرائيل تندفع إلى عقد المعاهدة، ودفع السادات للتوقيع عليها رغم نواقصها والاعتراضات العربية خشية أن يعايد الخميني بسبب سياسته الاستسلامية. ولم يقل فانس بأن عدم قدرة الحكومة الاميركية او عدم رغبتها اصلاً في أن تضغط على اسرائيل ضغوطاً كافية لجعلها تقبل بالحد الأدنى من الحقوق العربية والفلسطينية، حتى من وجهة نظر ادارة الرئيس كارتير، كان السبب الرئيسي لعدم تحقيق أي تقدم في مباحثات الحكم الذاتي والتوصل إلى تسوية للقضية العربية والفلسطينية. واكتفى فانس بأن قال: كان الأساس الضروري للنجاح قد وضع في كامب ديفيد. وكان واضحاً أنه من الضروري بعد انتهاء الانتخابات أن تعطى:

«اولوية أولى لمبادرات الحكم الذاتي ولتجديد قوة الدفع المتعثرة... ولقد علمتنا التجربة ان الامور لا تبقى راكدة في الشرق الاوسط، فإذا سمح لقوة الدفع ان تعثر فإن الامور لن تثبت ان ترتد إلى الوراء»^(٣١).

وعندما جاء الرئيس ريفان إلى الحكم لم يعط عملية السلام ولا حتى لمبادرته أي اولوية، ولم يبذل جهداً كبيراً لتحريك عملية السلام. وكما قال هارولد سوندرز الذي شارك في مفاوضات كامب ديفيد وغيرها، فإن حكومات بيغن وشامير لم تكن تريد أن تتخلى عن اجزاء من اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وانما سعت بشكل لا غموض فيه لتثبيت سيطرتها على الاراضي المحتلة. كما قال ان بيغن اعتبر «الحكم الذاتي» الفلسطيني، الذي اتفق عليه في كامب ديفيد، تسوية نهائية وليس كترتيب مرحلي مؤقت كما تصوره الاميركيون والمصريون المشاركون في كامب ديفيد. (الحيطان الاخرى).

في تلك الفترة من الزمن، كان أعضاء السوق الأوروبية المشتركة يرون بأن عملية سلام كامب ديفيد تتعثر وتتضعف بالنسبة إلى الحكم الذاتي للفلسطينيين والسلام الشامل بسبب تعنت اسرائيل، فأصدر الأعضاء التسعة في حزيران/ يونيو ١٩٨٠ تصريحاً أطلق عليه اسم «تصريح البندقية». وفي هذا البيان صادقت هذه الدول الأوروبية على مبدأ تقرير المصير للفلسطينيين، وطالبت بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بعملية السلام، ونددت بسياسة اسرائيل الاستيطانية، بينما أعادت تأكيد التزامها بحق اسرائيل في الوجود، وعرضت المساعدة في ضمان سلامة اسرائيل. وكان رد فعل اسرائيل أنها رفضت كلياً مشاركة منظمة التحرير في مفاوضات السلام، أما المنظمة فرغم أنها وجدت «تصريح البندقية» تصريحاً ايجابياً بالنسبة إلى القضية الفلسطينية فإنها وجدت فيه بعض النواقص. وكما قال فاروق القدومي رئيس

الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فإن تصريح البندقية هو تبديل ايجابي في موقف الدول الأوروبية، وأن على الأوروبيين أن:

«يدفعوا مواقفهم بصورة انشط في تأييد الحقوق الفلسطينية، ويجب أن يعترفوا بالمنظمة ليس فقط كممثل رئيسي، بل كممثل شرعي، وليس بارتباطها بعملية السلام وانما بمساهمتها فيها. وبدلاً من أن يقولوا «حق تقرير المصير» بجميع ما يدل عليه ذلك، يجب أن يقولوا «تقرير المصير والسيادة والاستقلال الوطني». أي اننا نريد إعادة صياغة «تصريح البندقية» ليشتمل على ثلاثة بنود. وضع منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد - مساهمة (مشاركة) وليس فقط ارتباط - وأن يتضمن حق تقرير المصير «الاستقلال». وليس فقط تقرير المصير»^(٣١).

وفي الجانب الآخر، عارضت اسرائيل تصريح البندقية ورفضت مشاركة منظمة التحرير في مفاوضات السلام، وأعاد الرئيس كارتر التأكيد على أن موقف حكومته هو عدم التعامل مع المنظمة إلا إذا اعترفت بحق اسرائيل في الوجود. في وجه هذه المواقف السلبية تراجعت مجموعة الدول الأوروبية عن متابعة مساعيها بعد تصريحها الشهير.

- (١) دامريكا والسلام في الشرق الأوسط، في: الدستور (الأردن)، ١٩٨٥/١١/٣٠.
- (٢) المصدر نفسه.
- (٣) سايروس فانس، خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس، ترجمة المركز العربي للمعلومات (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٢)، ص ١٣٢.
- (٤) المصدر نفسه، ص ١٤٤.
- (٥) المصدر نفسه، ص ١٤٨ - ١٤٩.
- (٦) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ - ١٩٨٦)، ٢ مج، انظر مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ص ٥٨٥.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٥٨٦.
- (٨) فانس، خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس، ص ١٣٩.
- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٩.
- (١١) انظر المحضر المتفق عليه لمحق المعاهدة رقم واحد.
- (١٢) للنصوص الكاملة انظر: نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، اعداد وترجمة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩).
- (١٣) حسب نص الكتاب - لمحق المعاهدة رقم (٥).
- (١٤) Full Autonomy بالنص الانكليزي.
- (١٥) Self-Government Autonomy - Administrative Council.
- (١٦) رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨، ص ٥٨٢.
- (١٧) المصدر نفسه.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٥٨٣.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٥٨٤.
- (٢٠) محمود رياض، معاهدة كاسب ديفيد وافشل سياسة السادات، في: الراي (الأردن)، ١٩٨٦/٨/٧.
- (٢١) مذكرات اندريه غروميكي: شيء للذكرى، في: الدستور (الأردن)، ١٩٨٨/٨/١٨.
- (٢٢) فانس، خيارات صعبة: مذكرات سايروس فانس، ص ١٥٦.
- (٢٣) المصدر نفسه.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ١٥٧ - ١٦١.
- (٢٥) Journal of Palestine Studies, vol. XVII, no 266 (Winter 1988).

عاش السادات بعد اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية ليرى بأن زيارته للقدس ومبادراته وتنازلاته لم تحدث معجزة، ولم تحقق انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية باستثناء سيناء دون (طابا). وعاش ليرى بأن اسرائيل لم تتراجع عن موقفها المتصلب الشرس بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، وإنما تابرت على حرمان الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه الشرعية الوطنية، واستمرت في عملياتها الاستيطانية في الارض العربية لتجعل ضمنها لاسرائيل أمراً واقعياً مقضياً. وعاش السادات ليرى بأن الولايات المتحدة التي ظل يعن ويردد بأنها تملك ٩٩٪ من أوراق اللعب والنقود، لم تمارس نفوذاً أو ضغطاً كافياً على اسرائيل لكي تعيد أرضاً عربية، أو حقاً ولو يسيراً للفلسطينيين أو الأردن أو سوريا، أو للامتناع عن العدوان على العراق أولينان (١٩٧٨)، أو حتى لجعل تنديدها اللفظي الخفيف باعتداءات اسرائيل ومخالفاتها حتى للقانون الاميركي أكثر جدية وأشد أثراً، رغم أن كل هذه الاعتداءات كانت تخرج السادات وتزيد في استنكار سياساته وتثبت مقاطعته وعزله في العالم العربي واتهامه بخيانة الأمة العربية. وعاش السادات ليرى بطله الأثير في العالم الثالث شاه ايران يتخلص عن عرش الطاووس الزاهي الألوان، ويهرب طريداً لاجئاً إلى ضيافة السادات في مصر بعد أن تنكرت له الولايات المتحدة، ورفضت أن تاويه هي وغيرها من الدول. والسادات أراد أن يبدي نبلاً وكرماً في تقديم الملجأ للشاه المخلوع، رغم العداوة والأذى الذي أنزله الشاه المسلم بالعراق والعرب، وتعاون مع اسرائيل وتأمين البترول لها.

ثم جاء دور السادات، ففي يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، ارتدى حقله العسكرية الجديدة التي صنعها له التريزي الخاص في لندن، ولم يرتد الصدرية الواقية من الرصاص حتى لا يشوه البدلة الانيقة اللاصقة بجسده، وذهب ليتصدر المنصة في العرض العسكري بضواحي القاهرة، ونسى أن يحمل عصا المارشالية التي صنعت خصيصاً له. وأثناء العرض عندما كان هدير الطائرات، التي اشتركت في العرض، يملأ السماء، توقف جرار مدفع مشارك في العرض على بعد أمتار من المنصة الرئيسية، واندفع من ظهرها أربعة رجال وهم يقدفون القنابل ويطلقون نيران أسلحتهم على السادات، فأصابوه بطلقاتهم وقضوا عليه. كان هؤلاء الرجال من إحدى الجماعات الدينية المتشددة في مصر. وأثناء محاكمتهم أكدوا أنهم كانوا يقصدون قتل السادات وحده وكانوا يصفونه بـ «الطاغية» وبـ «عدو الله» وبـ «الظالم» وبـ «الطاغوت». وقالوا بأنهم قتلوا السادات:

«ليكون تحذيراً لكل من يجيء بعده ويتعلموا منه درساً. لقد كان هدفنا في هذه المرحلة من النضال أن نردع كل الحكام المظلمين»^(١).

وعند المألزم خالد الاسلامبولي، المنفذ الرئيسي لعملية اغتيال السادات، ثلاثة أسباب ردأ عن السؤال الذي وجه إليه وهو لماذا قررت اغتيال الرئيس السادات. كان السبب الأول هو:

«أن القوانين التي يجري الحكم بها في البلاد لا تتفق مع تعاليم الاسلام وشرائعه، وبالتالي فإن المسلمين كانوا يعانون كافة صنوف المشقات».

وكان السبب الثاني هو:

«أن السادات أجرى صلحا مع اليهود».

وكان السبب الثالث هو:

«اعتقال علماء المسلمين واضطهادهم وامانتهم»^(٢).

ويعد اغتيال السادات، ثار كلام كثير عن الخلل في الاجراءات الامنية والحراسة يوم العرض العسكري، وثارت شكوك عن جهات متآمرة لقتل الرئيس السادات منها الولايات المتحدة ووكالة الاستخبارات المركزية:

«كان الأمريكيون - بناء على طلب من السادات - قد تولوا مسؤولية حملته وزينوه بنظام كامل للأمن تكلفت مبداه ٢٠ مليون دولار»^(٣).

وكانت هناك فرقة خاصة بمكافحة الإرهاب ولكنها وضعت على بعد ستين متراً من مكان السادات. ويذكر وودوارد في كتابه القناع عن حروب وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، أن هذه الوكالة كانت قد نظمت حماية للسادات وللتحذير من محاولات الانقلاب والاغتيال، وزودت هذه الترتيبات الوكالة بوسائل إلكترونية وبشرية للتجسس على حكومة مصر ومجتمعتها وقائدها (السادات)، وذكر أن السادات كان «يتعاطى المخدرات وكانت تنتابه نوبات قلق»، ولكن مدير وكالة الاستخبارات المركزية ستانسفيلد تينر لم ينتبه أبداً لـ «ثروة القصر» هذه. وكانت الوكالة تبلغ السادات عن التهديدات (المخاطر) التي تواجهه من ليبيا والحبشة وسوريا وإيران. وذكر وودوارد أن وكالة الاستخبارات المركزية خشيت عند مقتل السادات أن:

«يوجه نائب الرئيس حسني مبارك احتجاجاً شديداً وربما عاطفياً ضد الوكالة، لأنها كانت قد دربت حرس السادات وقصرت في إنذارهم. ولكن لم يكن هناك شيء حتى ولو شكوى معتدلة»^(٤).

وكانت الوكالة تعنى كثيراً بالتجسس على حكومة السادات وتبنيها بشأن المخاطر الخارجية، لدرجة أنها تجاهلت القوى داخل مصر.. وهي التي اغتالت السادات. وهكذا رحل السادات عن الدنيا ولم يعم الحزن والحسرة أرجاء مصر أو العالم العربي لمقتله. وقال وودوارد في كتابه:

«جاء يوم الحساب وسط إرضاء الذات الخادع: الحرس ونظام الحماية الذي عمل (بنجاح) لمدة طويلة فشل. ان اغتياله (اغتيال السادات) خلال استعراض عام في ٦ أكتوبر [تشرين الأول] ١٩٨١ أنهى أحد أهم ارتباطات المخابرات»^(٥).

وفي موكب جنازة السادات الذي لم يشارك به شعب مصر، سار جيمي كارتر وريتشارد نيكسون وجيرالد فورد الأمريكيين، وسار عدد من الزعماء من الغرب والشرق، ولم يشيع من الرؤساء العرب سوى الرئيس جعفر النميري والرئيس الصومالي سياد بري. وقد صمد ذلك وأحزن السيدة جيهان السادات التي قال لها أحد الزعماء العرب فيما بعد، بأنه لم يشارك في تشييع زوجها لأن بيغن شارك في الجنازة، وأنه هو لا يسير في جنازة يسير فيها رئيس وزراء إسرائيل. كان ذلك عذراً لم تقبله السيدة جيهان وغياب القادة العرب أصابها بـ «جرح عميق»^(٦).

جاء السادات من بيئة قروية بسيطة، ولم ينل قسطاً عالياً وأفياً من التعليم أو الثقافة، والتحق بالجيش ضابطاً صغيراً. وقيل إنه كان على صلة بالاستخبارات العسكرية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية. وقيل كذلك أنه كان على صلة بالحرس الحديدي الذي شكله الملك فاروق لتصفية خصومه. وشارك في مؤامرة لاغتيال الزعيم المصري الكبير مصطفى النحاس وتملص منها. واتهم في قضية مقتل الوزير المصري أمين عثمان الذي اشتهر عنه ولاؤه لبريطانيا المحتلة لمصر، وأنه شبه الرباط بين مصر وبريطانيا بـ «الزواج الكاثوليكي الذي لا ينقسم». وسجن السادات وتولدت لديه عقدة نفسية نتيجة لذلك. وكان للسادات ميل للتمثيل أظهره حتى في السجن. وبعد أن خرج من السجن دون أن يثبت عليه الاتهام عاد إلى الجيش، وضمه عبد الناصر إلى حركة الضباط الأحرار رغم معارضة زملائه من ضباط الحركة. ويرر عبد الناصر هذا الضم لمحمد حسنين هيكل بأنه كان للسادات اسهام في العمل السياسي، وأن الضباط الأحرار كانوا محتاجين إلى ضباط في الإشارة للتعامل مع شبكة التفجيرات واللاسلكي في الجيش وفي البلد. وكان ذلك من أهم المشاكل في الاعداد لخطة الثورة. (خريف الغضب). وكان السادات يعمل في سلاح الإشارة. وبعد أن عين عبد الناصر السادات نائباً له، نشأ تساؤل عن أسباب اختيار السادات لهذا المنصب. وقيل إن عبد الناصر اتخذ قراره قبل سفره إلى المغرب لحضور مؤتمر قمة الرباط في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، وكانت قد وصلته برقيات بالشفيرة تدل إحداها على أن الجنرال محمد أوفقي، وزير الداخلية المغربي، يتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في محاولة لاغتيال عبد الناصر أثناء وجوده في المغرب، ولذلك أراد عبد الناصر، فيما لو تحققت المحاولة، أن يكون له نائب كي لا يحدث فراغ في القيادة في مصر. وقال عبد الناصر أن:

«أنور السادات يصلح لسد الفترة الانتقالية. إن الاتحاد الاشتراكي والقوات المسلحة سوف يواصلون تحمل المسؤوليات الفعلية. وفي فترة الانتقال فإن دور أنور سيكون شكلياً... إن الآخرين جميعاً وانتهم الفرصة ليكنوا شواهاً لرئيس الجمهورية الآنور... ولعل دور الآن... وعلى كل حال في فترة أسبوع على أرجح الأحوال».

هذا ما قاله عبد الناصر لمحمد حسنين هيكل في الطائرة المتجهة إلى المغرب^(٢). وفي خضم الأحداث بقي أنور السادات نائباً للرئيس. وجاء في مذكرات محمود رياض، أن السادات تولى منصب الرئيس المؤقت على أساس أنه النائب الأول لرئيس الجمهورية، وحتى يتم الاستفتاء على اختياره رئيساً للجمهورية. وأنه تولى الحكم تطبيقاً للدستور ولم يفتصب السلطة ولم يكن لأحد فضل في تعيينه رئيساً. ولم يتم تعيينه على أساس أنه شخصية ضعيفة يمكن السيطرة عليها حسبما قال البعض. ولكن محمود رياض قال بأن هناك علامة استفهام: «ة تحيط باختيار عبد الناصر للسادات نائباً أولاً له وخليفة، وأنه استعلم عن أسباب هذا الاختيار من كثيرين وقرأ الكثير من التفسيرات المختلفة دون أن يتوصل إلى ايضاح منطقي. واعتقد نتيجة لذلك بأن هذه المسألة ستظل لغزاً غامضاً إلى الأبد. ويبدو أن استقراء محمود رياض لاختيار السادات نائباً... ليفة لعبد الناصر يعود، حسبما قال، إلى أن مصر كانت تواجه الاحتلال الاسرائيلي، وكانت في أمس الحاجة إلى قيادة مجرية خيرة بالحكم وقادرة على قيادة مصر في الظروف الصعبة إلى شاطئه السلامة. والسادات بالذات كانت تنقصه الخبرة في السياسة الداخلية والمعتزك السياسي الدولي، ولم يكن عبد الناصر قد كلفه بمهام تنفيذية، ولم يكن عبد الناصر يخفي رايه بشأن مدى قدرة السادات على العمل، وكان يستعده عن المشاركة في المفاوضات السياسية. ولم يكن السادات على معرفة بما كان يجري، ولا كان يطلع على المعلومات التي كانت ترسل عادة إلى الرئيس عبد الناصر. وقيل كذلك انه حتى بعد أن أصبح السادات رئيساً للجمهورية، فإنه كان لا يطلع عادة على الاوراق والتقارير الرسمية التي ترفع للرئاسة، وكان يكتبني بـ «وحيه» وقراراته «الاستراتيجية الفردية». وقال محمود رياض في مذكراته، ان السادات جاء إلى الحكم بضربة من ضربات القدر، وأن عبد الناصر لم يكن قد أعد خليفة له لانه ما كان يتصور أنه سيموت في تلك السن المبكرة. أما فتحي رضوان، الوزير المصري السابق، فقد اعتبر مجيء السادات خلفاً لعبد الناصر سخرية «من سخریات القدر»^(٣)، وكان يجد بأن السادات كان شخصية ضعيفة، وأن زملاء السادات كانوا يسخرون منه قبل وبعد توليه الحكم، وأن قوة السادات جاءت من منصبه عندما أصبح رئيساً للجمهورية. وقال في مذكراته بأن انتصار السادات على خصومه لا يعني:

«أنه لا يستحق السخرية. ولكن سخرية الأقدار أيضاً تلعب دوراً. فالمنصب الذي تولاه في غلظة من التواريخ هو صاحب الكلمة. وغالباً ما يكون للشخص الهزيل حظ أكبر من حظ الشخص الجاد. ومن الغريب أن قرون الاستعمار الأميركية رأت في السادات غداة تشجيع جنازة عبد الناصر انه رجل هزيل ولكنها تبنته رغم ذلك»^(٤).

«الاله في أميركا هو الدولار» والسادات «شبيه الأنبياء» وأخر الفراغة

عندما توفي جمال عبد الناصر بسبب المرض، وبعد الجهد الكبير الذي بذله ليل نهار من أجل فلسطين ولوقف القتال الدامي في الأردن سنة ١٩٧٠، كان السادات نائباً للرئيس، وعندما تم اختياره رئيساً مؤقتاً للجمهورية مجد لعبد الناصر وتعهد بأن يسير على خطاه وعلى هدى مبادئه. وكان السادات قد قال لعبد الناصر أمام محمد حسنين هيكل قبل وفاته، عندما تشكك عبد الناصر في أن مرضه يمكن أن يمنعه من تحمل عبء مسؤولياته:

«ما هذا الذي تقوله يا معلم [هكذا كان السادات ينادي عبد الناصر دائماً أو يوجه إليه الخطاب] ومن هو الذي سيأتي بعدك؟ أنك جعلتها مسألة صعبة جداً أن سيخلفك لا سمح الله. ماذا تركت له لكي يفعل؟ لقد طردت الملك وطردت الانجليز وبنيت السد العالي وحققنا ارادة الوحدة العربية وغيت وجه مصر كلها. انني ارشي له هذا الرجل المسكين بصرف النظر عن يكون»^(٥).

ويذكر هيكال أنه وضع مجمل اقوال السادات هذه في نص الخطاب الذي أعده له لافتتاح الدورة العادية للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٠، وذلك ليسجل السادات على نفسه ارتباطه بما حققه عبد الناصر من أهداف كبيرة. وفي كتاب السادات يا ولدي هذا عمك جمال الذي نشر في حياة عبد الناصر (١٩٥٧) وسحب من الأسواق عندما أصبح السادات رئيساً للجمهورية، هاجم السادات أميركا هجوماً مريراً عنيفاً وقال:

«فالإله في أميركا ليس هو الله الذي عرفتنا به الكتب السماوية وأرشدنا إليه الأنبياء، وإنما الإله في أميركا هو الدولار... فلنتخضع له العباد ولنسجد له الشعوب».

وهو:

«الله/ أبكم وأعمى وأصم»...

وهو اله:

«لا يرجع لأنه من مادة عناصرها الجشع والطمع والسيطرة».

وقال ان اله أميركا هو اله الصهيونية وأن أميركا:

«لم تحفل أن يكون قيام هذه الدولة [إسرائيل] على أرض مفتصة.. وحقوق مطلوبة.. وأشلاء وجماجم ومذابج يندى لها جبين البشرية. بل على العكس من ذلك ما زالت أميركا إلى هذه اللحظة تغدق على إسرائيل كل شيء، حتى بعد أن دمغها العالم كله بالعدوان والخيانة والغدر»^(١).

واتهم السادات في كتابه أميركا بأنها أرادت أن تفرض على مصر استعماراً أشنع من الاستعمار البريطاني، وأنها ساعدت «أدبياء» في جلاء بريطانيا عن مصر لتورثها كدولة مهيمنة مستعمرة. ومجد السادات بعبد الناصر وبطولته وصموده أمام الضغوط والمؤامرات الأجنبية، ونفى أنه لم يكن يرغب في التعاون مع الغرب في حدود الكرامة والاستقلال. وأمدح السادات تأميم القناة وأشاد بالانتصار على «الملك الخليع» وطرده، وبالانتصار في معركة الجلاء بعد سبعين عاماً من الاستعمار البريطاني، وقال:

«كان ترابنا يصرخ من وقع أقدامهم وكانت سماؤنا تتململ وهي تظل عوراتهم»^(٢).

وأشاد بالانتصار في معركة احتكار السلاح الذي شاركت فيه بريطانيا وأميركا وفي معركة القناة. ثم أمدح السادات بعبارات عاطفية «اليد» السوفياتية التي امتدت لمساعدة مصر في معركتها «من غير قيد ولا شرط وبلا تحكم أو سيطرة، وإنما بصدقة راحة شريفة واحترام متبادل»، والتي امتدت لمساعدة مصر في معركة «الضغط والتجويج، فارتفعت لنا سنابل القمح ومراكب الزيت لكي ياكل الشعب ويطهو خبزهم وطعامهم ويبدل» يردده ويبريء الأمة^(٣).

وكان السادات يشير إلى قطع أميركا معونات الطعام عن مصر وختم السادات كتابه بالترحيب بعبد الناصر الحبيب العائد:

«أهلاً بك رائداً ورمزاً وزعيماً... أهلاً بك يا أهلك يا أخا العرب وموئل أهلهم. أهلاً بك يا أهلك يا رسول الخير والحق والسلام. أهلاً بك يا أهلك يا صديق الأحرار وعناط رجائهم. وجمال يا رب من صنعت الأرائع وأبدعت القاهر. إنه عبدك المؤمن بك المتوكل عليك المسير بالهامك الباعث في شعبه وقومه رسالة الحق والفرجة والسلام»^(٤).

بهذه العبارات وإلى هذا الحد عظم السادات ومجد بعبد الناصر في حياته، ولكنه عندما أصبح رئيساً للجمهورية حاد عن ميادى عبد الناصر وبنل طريقة. وقيل إنه تولدت لديه «عددة اسمها عبد الناصر»، وأنه كان يشعر بغيرة حادة منه بعد وفاته. وأخذ يندد بعبد الناصر تلميحاً وتصريحاً، وينسب إليه وإلى سياساته المصاعب والمشاكل التي زعم أنه ورثها من عهد عبد الناصر. ومع أن السادات كان يدعى أنه يحرص على «كرامة الإنسان» المصري ويؤمن «بالديمقراطية» التي قال إن ثورة تموز/ يوليو (١٩٥٢) فشلت في تحقيقها، فإنقلب دكتاتوراً يستأثر بحكم مصر بمفرده. وتخلص من معارضيه الذين كانوا قد قبلوا به رئيساً للجمهورية بموجب الدستور، واعتقل الآلاف من رجال مصر وقادة مختلف القطاعات والطوائف بصورة قرر مجلس الدولة المصري أنها مخالفة للدستور. وتورط السادات في المشاكل الطائفية، وتصادم مع بابا الأقباط شنوده ومع الأصوليين الإسلاميين بعد أن كان قد حاول استمالتهم إلى جانبه

ضد معارضيه، وأطلق على نفسه اسم «محمد أنور السادات» ولقب «الرئيس المؤمن». ومع أن الكثيرين كانوا يعتقدون بأن الرئيس عبد الناصر كان حاكماً ديمقراطياً، ورغم زعم السادات وبعض مريديه بأنه كان يريد أن يقيم حكماً ديمقراطياً في مصر، فإن بعض الذين كانوا على مقربة من الاثنين شهدوا بأن عبد الناصر كان يستمع إلى وجهات النظر المخالفة المؤيدة والمعارضة ولا يصدر القرارات بشكل فردي كما كان يفعل السادات. وأن عبد الناصر لم يكن يعقل من يخالفه الرأي، بينما كان السادات يتهم من يعارضه بأنه إنما يحاول منعه من ممارسة سلطاته كرئيس للجمهورية وأنه يحاول التآمر عليه. وشهدوا كذلك أن السادات كان يتجاوز سلطاته الشرعية حتى في أخطر الأمور، مثل التوقيع على الوحدة الثلاثية بين مصر وليبيا وسوريا دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الأمة. وهي المراجع الدستورية. وفي حوار نشرته جريدة الرأي (الأردنية) بتاريخ ١٩٨٧/١/٣، قال علي صبري رئيس الوزراء المصري السابق:

«هل تصدق أنني قرأت خبر الاتحاد أو الوحدة الثلاثية في الصحف مثلما قرأها بواب العمارة التي اسكن فيها الآن. هل يعني أن تسير الأمور في نظام حكم بهذه الطريقة؟ لقد فعل الرئيس السادات ما لم يفعله الرئيس عبد الناصر نفسه، رغم أنه قائد وزعيم تاريخي كنا جميعاً نمنحه تفويضاً كاملاً ودائماً بعمل ما يشاء. الرئيس عبد الناصر نفسه لم يتخذ أي قرار على الإطلاق يمثل هذا الشكل ويمثل هذه الطريقة».

وأضاف علي صبري بأنه رغم الحاح القذافي وعبد السلام جلود على عبد الناصر في بدايات ثورة الفاتح من سبتمبر [أيلول]، وتهديدهما بأنهما لن يقدرا القاهرة إلا بعد التوقيع على وحدة اتحادية بين مصر وليبيا، فإن عبد الناصر حرص على أن يستمع إلى آراء كل معاونيه، وامتنع عن التوقيع على الوحدة بعد أن استمع إلى معارضة علي صبري التي استند فيها إلى «الأسباب الموضوعية». وقال فحشي رضوان في مذكراته، وكان وزيراً في أول عهد الثورة واستقال معترضاً على بعض تقسيمات الإدارات:

«واحب هنا أن أذكر في منتهى الوضوح والصمم أنني استخدمت دائماً حتى في نقد السبلات والأخطاء أمام عبد الناصر، وأشهد أن عبد الناصر لم يضق أبداً بأي نقد. لم يحدث مطلقاً أن ضاق صدره بأية ملاحظات أو تعفظات مهما بلغت قسوتها. هذه حقيقة للتاريخ».

هذه كانت شهادة رجل عرف عنه أنه وطني وصلب في مبادئه ولم يكن من اتباع عبد الناصر. وكذلك شهد محمد حسنين هيكل بأن السادات لم يكن حاكماً ديمقراطياً. وهيكل اختلف مع السادات وسجن بعد أن كان مقرباً منه، وقيل أنه ساعده ضد خصومه في أوائل عهده. وكان هناك غيرهما فيمن كتبوا من مذكرات، ومنهم الفريق أول محمد فوزي، والفريق سعد الدين الشاذلي، ومحمود رياض وزير الخارجية وأمين عام جامعة الدول العربية السابق. وهناك أقوال وتعليقات محمد إبراهيم كامل المبررة، وكان وزير خارجية مصر وفريق السادات في السجن (قضية مقتل أمين عثمان) وفي مفاوضات كامب ديفيد. وكذلك الأقوال وتعليقات الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في مذكراته، وهنري كيسنجر في مؤلفاته عن أفراد السادات في قراءاته الخطيرة وتنازلاته السيئة المجانية. ولعل ما قاله السادات للرئيس كارتر يعكس نظرتة المتعالية إلى نفسه وميله الانفرادية في الحكم:

«إن الناس ينظرون إليّ على أنني خليفة عبد الناصر وذلك ليس صحيحاً، فإنا لا أحكم مصر وفقاً لأسلوبه ولكن أحكمها طبقاً لأسلوب رمسيس الثاني. ذلك ما يفهمه الشعب المصري بطبيعته وما يريد»^(١).

وجاء في مذكرات أندريه غروميكيو شيء للذكرى التي نشرت حلقات منها بجريدة الدستور:

«عاني السادات طوال حياته من عقدة العظمة، بل ويمكن القول أنها اتخذت طابعاً مرضياً في فترة رئاسته وحددت تصرفاته كسياسي وكإنسان. أنه لم يشعر بأي حرج من محاولته أن يضفي على نفسه أهمية توازي أهميته الامرات المصرية الشهيرة»^(٢).

وقال غروميكيو في مذكراته أن السادات تقصّد إقامة استراحة قرب اهرامات الجيزة، ولم يكن دافعه لذلك الهواء النقي وإنما ليتخذ من الأهرام خلفية لصورة التي أمر بتوزيعها على نطاق واسع

«بل تعدد عند استقباله الضيوف الأجانب في تلك الاستراحة أن يختار مجلسه بحيث تكون الأهرام بادية خلفه».

وقال غروميكيو:

«دعاني السادات عند زيارتي للقاهرة عام ١٩٧٤ إلى تلك الاستراحة لإجراء مباحثات حول قضية الشرق الأوسط، وشاهدت بأمر عيني هذه المسرحية المبهلة فقلت لنفسي: «يا له من قزم تحت ظلال الأهرام»^(١٧). بعد أن أصبح أنور السادات رئيساً للجمهورية، أضاف اسم «محمد» في مقدمة اسمه فأصبح اسمه «محمد أنور السادات»، ثم أضيف إليه لقب «الرئيس المؤمن». ثم أصبح يقول علناً إنه حين تواجهه بعض المشاكل التي يريد حلها، فإنه يأتي إلى فراشه، وهناك تهبط عليه أحياءات تكشف له الطول لما يريد حلها له من مشاكل أثناء نومه. (خریف الغضب).

وفي كتابه أنور السادات - وصيقي الموجه إلى شعبه وأجياله المقبلة، كان واضحاً أنه يعظم ويمجد بذاته ويرفعه عن النزوات وينبئ أحاسيسه. وفي كتابه هذا (١٩٨٢) دخل السادات في تخيلات فلسفية عن «الحب» وعالم «الروح» و «التأمل الروحي» ونيل مقاصده وعلم النفس والصوفية وأخلاق القرية وفوائد الرياضة والافتتاح الاقتصادي والتنمية والإدارة الحديثة، وعرج على ذكر شوبنهاور وأدلر وأفلاطون واينشتاين، وقال من ضمن ما قاله:

«كان علي أن أعيد الإنسان المصري إلى مصر أو أعيد مصر إلى الإنسان المصري»^(١٨).

وقال ما يبدو الآن بوضوح بالنسبة إلى عهده وأسلوب حكمه وممارساته بأنه ادعاء فارغ أو على الأقل وهم لا ينطبق على الحقيقة:

«لذلك كان لا بد أن يزيل الخوف وإن تخفتي بذور الشك وإن تتراجع الحزازات والأحقاد وإن يحس كل فرد أنه آمن على يومه وعلى نفسه وأهله وأبيه وماله»^(١٩).

وطالب شعبه والأجيال المقبلة بضرورة ممارسة «التأمل الروحي الجاد». وأقحم في كتابه الفيلسوف الإغريقي الكبير سقراط ونقل عنه حكماً منها: «إن الحياة التي لا توضع موضع تأمل لا تستحق أن تستمر»^(٢٠). ودعا إلى نبذ التشنج والجوع والانتصاع للنزوات النفس»^(٢١)، وإلى:

«الجمع بين العلم والإيمان ليس على سبيل الربط بين الأضداد كما يتبادر للذهن التقليدي لأول وهلة... لأن الإيمان قد يكون الامتداد العضوي للعلم... وقد يكون العكس... أي أن العلم يمكن أن يكون الامتداد العضوي للإيمان... من هنا كانت ضرورة تطبيق شعار (العلم والإيمان) كشعار لمصر الحديثة، وكنهج للتأمل الفكري الذي يلي احتياجات الإنسان المادية والروحية في آن واحد»^(٢٢).

واستند السادات كذلك إلى آراء العالم اينشتاين وسجل قوله:

«إن الإيمان هو أقوى وأنبث نتائج البحوث العلمية والدين، يشمل الإعجاب المتواضع بتلك الروح العليا غير المحدودة، والتي تكشف في لحظات خياطة عن بعض التفاصيل القليلة التي لا تستطیع عقولنا المتواضعة إدراكها»^(٢٣).

وذكر السادات حكماً قرأها في السجن ودونها في كراسة احتفظ بها على مر السنين:

«خلق الله الملائكة من عقل بلا شهوة، وخلق الشياطين من شهوة بلا عقل، وخلق ابن آدم من كليهما، فمن غلب عقله على شهوته فهو خير من الملائكة ومن غلبت شهوته على عقله فهو شر من الشياطين»^(٢٤).

ولعل السادات لم يدرك ما يمكن أن يكون في هذا القول من تعارض مع التعاليم الإسلامية القويمة. كما أن السادات لم يذكر في كتابه إذا كان أحد العلماء أو الأساتذة الجامعيين في مصر كتب له ما جاء في كتابه عن الروح والتأمل والفلاسفة والملائكة والشياطين، إذ لم يكن من المعروف أو الملاحظ أن السادات كان على جانب ملموس من الثقافة أو العلم.

من الواضح أن الكثير من «الشعور بالعظمة» أو ادعائها سيطر على السادات وتغلب عليه حب الظهور البراق والمعان على المستوى العالمي. وقيل إنه كان يصمم الملابس العسكرية التي يرتديها في المناسبات الخاصة، وأصبح ينسب إلى نفسه أعمالاً لم يقم بها... وأن التواضع لم يكن من صفاته وأنه إنما اصطنعه عندما لم يكن صاحب سلطان أو نفوذ. وقال لمحمد حسنين هيكل أنه وعبد الناصر آخر الفراعنة العظام في تاريخ مصر. (خریف الغضب).

واستمر السادات ما أحاط به الإعلام الأميركي والغربي من دعاية ولعان. ويبدو أنه دخل في روعه أنه من قادة العالم الكبار الذين يسمون الأحداث ويبتون في الشؤون الدولية العليا. وأخذ يطلق لقب «صديقي» على زعماء العالم مثل: الرئيس كارتر وبرجنينف وتيتو وشاه إيران وجيسكار ديستان وفورود

والمليونير اليوناني أوناسيس وديفيد روكفلر وبالطبع هنري كيسنجر بعد مجرد لقاء أول قسائين. وفي مصر أخذ ينسب إلى نفسه كل شيء وكان شخصه هو «الدولة»، ويستعمل عبارات مثل «بلدي» و «جيشي» و «أبنائي». ولعل الوحيد الذي فاق السادات أو غيره في تمجيد وتعظيم السادات كان هنري كيسنجر، لأن السادات حقق لكيسنجر أعز ما يصبو إليه هذا الأمريكي الصهيوني البغيض، وهو إخراج مصر من حلبة الصراع العربي مع إسرائيل، وبالتالي ضمان أمن إسرائيل، الغالية على قلب كيسنجر، وكذلك اظهار كيسنجر بمظهر الدبلوماسي البارع اللامع الذي نجح في حل أصعب المشاكل تعقيداً في الشرق الأوسط. ولقد كان كيسنجر سخيّاً جداً في تمجيد السادات، فلقد شبهه بـ «الأنبياء» وقال: «كانت له حكمة وشجاعة رجل الدولة وأحياناً بصيرة الأنبياء»، وأنه «تميز ببروح إنسانية شاملة وكان رجلاً عظيماً واسع الأفق»، وأنه تغلب على الصعوبات المستعصية «والأحاجي فجعل عملية السلام أمراً عادياً. وكان يفهم أن بادرة بطولية تقدر أن تخلق حقيقة جديدة»^(٣٢).

وبالطبع، هناك كثيرون يجدون في تعظيمات كيسنجر للسادات الكثير من الامتنان لتنازلاته السخية والكثير من الشطط وسخف التشبيه والصفات المزعومة.

صلات السادات السرية المبكرة

واتهمهم على الرؤساء العرب وعلى عبد الناصر

كانت للسادات صلة وثيقة قديمة بكمال أدهم مدير الاستخبارات العامة السعودية، الذي كانت استخباراته على علاقة جيدة بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. وحسبما ذكره بوب وودوارد، فإن السعوديين في سنة ١٩٧٠ كانوا يعدون السادات، وكان وقتها نائباً لرئيس الجمهورية، بمورد مالي منتظم... وكان من المستحيل تحديد أين انتهت المصالح السعودية في هذه الترتيبات وأين ابتدأت مصالح الـ (CIA) الأمريكية. (القناع - حروب الـ (CIA) ١٩٨١ - ١٩٨٧).

ويشير محمد حسنين هيكل إلى صلة السادات بكمال أدهم فيقول، بأن هذه الصلة ازدادت توثقاً خلال حرب اليمن عندما كانت مصر والسعودية تقفان في معسكرين متصارعين، وأن هذه الصلة بين الاثنين كانت وثيقة إلى درجة أن جريدة الـ «واشنطن بوست» نشرت على صفحتها الأولى في عدد ٢٤ شباط/ فبراير سنة ١٩٧٧، أن كمال أدهم كان طوال الستينات يزود السادات بدخل منتظم. وكانت هذه المعلومات قد انكشفت بعد تسرب الأسرار الذي أعقب «ووترغيت». وانقلب السادات على السوفيات واتهمهم بأنهم حطمو قلب عبد الناصر فتسببوا في موته، وربط نفسه ببلده بالولايات المتحدة التي اعتقد أو زعم أنها تملك النفوذ الذي يمكن أن يؤثر على إسرائيل فيجعلها تعيد الأرض العربية المحتلة. أما المعاهدة التي عقدها السادات مع الاتحاد السوفياتي وجعلت الملك فيصل يحضر إلى مصر بنفسه ليستكشف حقيقة الأمور، فكانت على ما يبدو مناورة:

«ولقد كان للملك رايه حتى قبل أن يجيء إلى مصر [كان في واشنطن]: فقد قال إن قابلهم من المسؤولين الأمريكيين إن المعاهدة مجرد مناورة وجد السادات نفسه مضطراً إليها، وأما نواياه الحقيقية فهو يعرفها»^(٣٣).

والسادات لم يستند من أمريكا في مقابل اخراج المستشارين والخبراء والمقاتلين السوفيات، وأهدر الفرصة التي خلفها انجاز العبور المصري الباهر سنة ١٩٧٢، والتضامن والمال والبتترول العربي والاضغوط الدولية الشديدة من الغرب واليابان على أمريكا وإسرائيل، التي لم يبق في جانبها في ذلك الوقت سوى الولايات المتحدة بمفردها، فأضاع فرصة تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الأراضي العربية. ولعله كما قال محمد حسنين هيكل كان ملهوقاً على بروز صورته في الاستعراضات وعلى عدسات التلفزيونات. وتجاهل الصداقات والتحالفات، وتوهم أنه يستطيع أن يفعل كل شيء مع صديقه الجديد هنري كيسنجر. أما الرئيس السابق كارتر فقد أوضح بعض دوافع السادات وراء استعداده وقبوله لعقد صلح منفرد مع إسرائيل، ولو أدى ذلك لتعرض مكانة بلاده في المجموعة العربية للخطر. فذكر أن

السادات شعر بأن مصر ظلت لمدة أطول مما يجب رأس الرمح للعالم العربي، وأن شبابها ضحي بهم مراراً أكثر من غيرهم في الحروب ضد إسرائيل، وأنه رأى منافع عظيمة لأخوته العرب بوضع نهاية للحرب، وشعر بأنه إذا تحررت مصر من المجابهات المذهبة والمتواصلة مع إسرائيل، فإنه يستطيع أن يساعد في تجديد حياة العرب السياسية والاجتماعية وأن يشترك في صد الأعداء المشتركين. وأكد كارتير دون سند ظاهر لنا أن اتفاقات كامب ديفيد قررت حكماً ذاتياً كاملاً. واعترف بأنه كان من الخطأ عدم الحصول على وعد واضح مكتوب من بيفين يلزمه بتجميد المستوطنات خلال محادثات السلام، وأن المصريين اعتقدوا أن أكبر غلطة في اتفاقات كامب ديفيد كانت اغفال عبارة (حق تقرير المصير) للفلسطينيين. وأضاف كارتير بأنه والسادات قصرا في متابعة اطلاع ملك الأردن حسين بشكل واف على تطور البوند النهائية للاتفاقيات. وهذا ساهم في رفضه المشاركة في محادثات الحكم الذاتي «اللاحقة».

وفي كتابه خريف الغضب^(٣٧) يذكر هيكال أنه حتى كيسنجر نفسه بنظرته العملية والطمعية - كان عاجزاً عن فهم قصور السادات في استغلال جوهر النصر الذي حققه العرب، وأنه جاء في المحاضر السرية لاجتماعات كيسنجر مع القادة الإسرائيليين أثناء محادثات فك الارتباط:

«شرح الدكتور هنري كيسنجر أن هدف محادثات فك الارتباط هو تجنب الحاجة في الوقت الحالي إلى الحديث عن الحدود أو الترتيبات النهائية للسلام، كما أن نجاح هذه المحادثات سوف يؤدي إلى نتائج مهمة أخرى بينها رفع الحظر عن تصدير البترول، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى إنهاء عزلة إسرائيل، لأنه سوف يخفف الضغوط الموجهة إليها من دول أوروبا الغربية واليابان... إن أحداً في إسرائيل لا ينبغي أن يساوره أدنى شك في أن فشل محادثات فك الارتباط سوف يؤدي إلى انكسار السد الذي يحمي إسرائيل من هذه الضغوط. وفي هذه الحالة، فإن إسرائيل لن يكون عليها فقط أن تقوم بانسحاب جزئي، وإنما سيكون مفروضاً عليها أن تنسحب إلى حدود ٤ يونيو [حزيران] ١٩٦٧... الحقيقة أنني مندهش من سلوك السادات لأن الرئيس المصري لا يظهر أنه حتى الآن على استعداد لاستعمال كل قوى الضغط السياسي التي خلفها الموقف المالي الجديد - في مفاوضات فك الارتباط. إن السادات يستطيع استعمال هذه الضغوط لكي يفرض اتفاقاً شاملاً وعلى شروطه، وحتى لو تجددت المعارك فإن العالم سوف يلقي اللوم كله على إسرائيل»^(٣٨).

ثم أضاف كيسنجر متسائلاً:

«إنني لا أعرف لماذا لا يحاول السادات استعمال حقائق الموقف الجديد لكي يضغط من أجل انسحاب إسرائيلي شامل»^(٣٩).

وأجاب كيسنجر نفسه قائلاً:

«إن السادات فيما يبدو في وقع ضحية الضعف الانساني. إنه يتصرف بسيكولوجية سياسي يريد أن يرى نفسه وبسرعة راكباً في سيارة مكشوفة، داخلًا في سوكب منتهر إلى شوارع السويس، بينما آلاف من المصريين يصنفون ويهللون له»^(٤٠).

وفي مقابل كل هذا، كان هناك من يثني على السادات ومهارته الدبلوماسية لأنه تمكن من استرداد سيناء ولو من دون طابا ويقود أمنية لمصلحة إسرائيل. وكان السادات يبشر ويؤكد بأن زيارته «العقريّة» للقدس ستعيد سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. ويعتد الرؤساء العرب الذين عارضوه بالأقزام، ويندد بهم علناً وأمام الأجانب ومنهم الرئيس كارتير. وذكر محمد حسنين هيكل:

«وعندما لم تستطع أي حكومة عربية أن تقتفي أثره في رحلة القدس وتوقيع كامب ديفيد، فإن السادات لم يلبث أن هاجمهم جميعاً باعتبارهم أقزاماً يتطلعون على مصر. وكان من الغريب أنه في إحدى خطبه في تلك الفترة، هاجم الملك عبد الله - جد الملك حسين ملك الأردن - وكان تعليق الملك حسين بأنه الجم: «من الغريب أن يهاجم فخامة الرئيس جدي الملك عبد الله على أسس ما قيل من اتصاله بالإسرائيليين، بينما فخامته ذهب إليهم في القدس ووقع معهم صلحاً منفرداً»^(٤١).

ومن الذين شعروا بالأسى لزيارة السادات للقدس الملك خالد، السعودي المعتدل الذي كان يومها متوجهاً ليغسل الكعبة الشريفة في وقفة عرفات، وقال:

«ودخلت البيت العتيق. ولم أتعود في بيت الله أن ادعو على أحد وإنما تعودت أن ادعو لكثيرين. وبالرغم مني في ذلك اليوم فقد وجدتني أبتهل إلى الله بأن تسقط الطائفة التي تقل السادات إلى القدس وتتطمع قبل أن

يصل إليها. وحتى لا يفضح المسلمين والعرب بذهابهم إلى هناك. راعني أن أدمع على مسلم ولكن الرجل لم يترك لي خياراً»^(٣٦).

وقال عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية السورية لوفد لبناني جاء مع الرئيس سركيس للاجتماع بالرئيس الأسد في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، أن القيادة السورية في غياب الرئيس الأسد عرضت خطأ اغتيال السادات عندما علموا أنه فعلاً عازم على زيارة القدس، وكان مما فكر به قتله عند خروجه من القصر الرئاسي أو في المطار:

«على يد فلسطيني متممس، أو ببساطة طائرة الرئيس المصري لدى اقلامها في المدى الجوي السوري أو... العراقي. كان موقفنا الشخصي أنه يجب قتل السادات أو على الأقل احتجازه وإطلاقه سجيناً. ففانسون العقولت السوري ينص بالفعل على معاقبة كل مواطن يقيم أي علاقة مع إسرائيل».

ولكن الرئيس الأسد وحده عارض فكرة اغتيال السادات:

«ونحننا بضرورة احترام القواعد والأصول في العلاقات بين الدول... لو اننا قتلنا السادات أو سجنناه لكن مجرى الأمور غير ما هو الآن»^(٣٧).

وعلق فؤاد بطرس وزير الخارجية اللبنانية على أقوال خدام بقوله:

«أندري يا زميلي العزيز أنه من حسن الحظ أن يوجد رجال كحافظ الأسد. أنه ولا ريب بولايمة ضمان على الحياة».

كان فؤاد بطرس يشير إلى خوف الرئيس اللبناني وأعضاء وفده من أن يقتلهم السوريون في تلك الزيارة أو أن يزجهم في السجون.

حاول السادات أن يلقي مسؤولية الأوضاع المتدهورة في عهده على عيد الناصر، وكان مما قاله:

«وقد تحملت المسؤولية بعد عيد الناصر بمصر كلها ضائعة ممرقة.. الأرض ضائعة، والحكم ضائع بين عدة قوى متصارعة، وقوة إسرائيل تقف امامنا على الضفة الشرقية للقناة، وقوى اجنبية تحاول أن تفرض علينا وصايتها وارادتها. والفريق يجمت على كاهل كل مصري... اننا نكاد نستجدي السلاح بل نستجدي لفعة العيش. وهنا كانت تبرز قيمة الجانب الروحي في حياتي لتتسلطني من كل هذا الخضم»^(٣٨).

ولكن ادعاءات السادات لم تكن تمثل الحقائق والواقع، ففي عهده هو اختل العديد من الأوضاع، وشعر الشعب بالضيق، واجتاحت مصر تظاهرات الطعام التي نسبها السادات إلى «الشيوعيين» و «الأرذال». وساد ما سمي بعهد «الانفتاح» الذي تميز بكثرة الاستيراد الاستهلاكي للكماليات والاستغلال والفضائح التي ارتبطت بقطاع جشع من رجال الأعمال والمال، ومن أبرز المتهمين عصمت السادات شقيق الرئيس أنور السادات الذي جرت محاكمته في عهد الرئيس حسني مبارك، وحكمت عليه محكمة القيم المصرية في أول نيسان/ ابريل ١٩٨٨ بمصادرة أمواله وجميع أموال أسرته التي تبلغ ثمانية عشر مليون جنيه مصري، حسبما جاء في أنباء القاهرة:

«واكثت المحكمة في حيثيات حكمها أن أفراد أسرة السادات قاموا بأفعال من شأنها الاضرار بالمصالح القومية المصرية، وأن ثرواتهم تضخمت من خلال قيامهم بأنشطة غير مشروعة مستغلين صلة القربى مع الرئيس الراحل أنور السادات»^(٣٩).

وتكاثر الأغنياء الجدد ومنهم المتلاعبون المنتفعون في بلد فيه الملايين الذين يعيشون في حدود الفقر والحاجة. وأطلق على هؤلاء المستغلين نوعاً مثل (الابقار السمان والقطط السمان) وفي مؤتمر اقتصادي دعا إليه الرئيس حسني مبارك مجموعة من أشهر رجال الاقتصاد المصريين، تبين أن ٥٢٪ من الدخل المصري (١٩٧٩) صرف على تمويل الاستيراد، وأن مصر كانت قبل سنة ١٩٧٠ تصدر ٤٠٪ من انتاجها من السكر فأصبحت في سنة ١٩٨٠ تستورد منه ٢٥٪ من احتياجاتها للاستهلاك. وحسب أرقام أوردها محمد حسنين هيكل: «كانت نسبة النمو الاقتصادي في مصر تسرع بمعدل ٦,٢٪ سنوياً بالأسعار الثابتة الحقيقية، خلال السنوات العشر من ١٩٥٧ حتى ١٩٦٧ في عهد عبد الناصر. وكان ذلك رغم ما تحملته مصر من مسؤوليات عربية استوجبها دورها القومي». وحسب تقرير البنك الدولي:

«رقم ٨٧ - ١ عن مصر الصادر في واشنطن بتاريخ ٥ يناير [كانون الثاني] ١٩٧٦، كانت نسبة النمو الاقتصادي من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥: ٦,٦٪»^(٤٠).

وفي عبارات محمد حسنين هيكل كان هذا:

«يعني أن مصر استطاعت في عشر سنوات من عصر عبد الناصر أن تقوم بتنمية تماثل أربعة أضعاف ما استطاعت تحقيقه في الأربعين سنة السابقة على عصر عبد الناصر... كانت تلك نتيجة لا مثيل لها في العالم النامي كله، حيث لم يزد معدل التنمية السنوي في أكثر بلدانه المستقلة خلال تلك الفترة عن اثنين ونصف في المائة»^(٣٨).

واقْتَصَاد عبد الناصر تحمل أعباء إعادة بناء القوات المسلحة وإتمام بناء السد العالي، الذي رفعت معظم صور عبد الناصر عن منشأته عندما قام شاه إيران عدو العرب بزيارة السد في أسوان. وتحمل اقتصاد عبد الناصر عبء مشروع مجمع الحديد والصلب الذي وصفه السادات بأنه:

«لا يقل ضخامة عن مشروع السد العالي... وتحمل هذا الاقتصاد فوق ذلك كله عبء تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية بقيمتها الحقيقية محتملة للسود الأعظم من الجماهير»^(٣٩).

وخلال هذا الوقت، لم تكن مصر تحصل من الدعم العربي على أكثر مما جاءها من قرارات مؤتمر الخرطوم في حدود مائة مليون جنيه كل سنة، وكان يوازي ما فقدته مصر بضياح دخل قناة السويس. وفي سنة ١٩٧٠ التي رحل فيها عبد الناصر، كان مجموع الديون على مصر أربعة آلاف مليون دولار، معظمها للاتحاد السوفياتي تسدد على أقساط طويلة الأمد ويقائده قليلة قدرها ٢,٥٪. وكانت الديون القصيرة الأجل - (المصارف والموردين) في حدود مائة وأربعة ملايين جنيه. وكانت معظم الديون لتسويل مشاريع تنمية. أما في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ في عهد السادات، فقد بلغت الديون القصيرة الأجل إلى ألف وأربعة ملايين جنيه، أي أنها زادت عشر مرات عن سنة ١٩٧٠. ويذكر هيكل أن مصدر هذه الأرقام هو تقرير البنك الدولي السابق نفسه. ويضيف بأن الاستهلاك العام والخاص في مصر زاد في زمن السادات عن الدخل القومي، وأن التضخم السنوي الذي كان في حدود ٥٪ سنوياً سنة رحيل عبد الناصر أصبح ما بين ٢٠ - ٢٥٪ سنة ١٩٧٥. ويضاف إلى هذا أن ما نالته مصر سنة ١٩٧٥ من الدعم العربي إضافة إلى مخصصات مؤتمر الخرطوم كاد «يصل إلى ألفي مليون دولار». وفي سنة ١٩٧٥ ساهم القطاع العام في ميزانية مصر:

«بما قيمته ثمانية ملايين جنيه على شكل أرباح وضرائب ورسوم مباشرة».

أما:

«إسهام القطاع الخاص في هذه المجالات في ميزانية الدولة سنة ١٩٧٠ (فكان) لا يزيد على ثلاثين مليون جنيه»^(٤٠).

ويضيف هيكل:

«في السنتين الأخريتين وبرغم إصابتهما العشرة التي أوقدناها شموعاً لرأس المال الأجنبي، كان مجموع استثماراته في مصر حتى شهر يوليو [تموز] ١٩٧٥ - من أولها إلى آخرها - ثلاثة ملايين جنيه استرليني بالتمام والكمال. جاءت مساهمة في مشروعات مشتركة أبرزها مشروع «وييمبي، لبيع اللحم المشوي ثم مشروع دجاج «كتكتي، لبيع الدجاج المحلي. وقد دخلت في الاستثمارات تحت بند مشروعات سياحية».

وكرّرت تنقلات الرئيس السادات داخل مصر مع العديد من المرافقين والحراس، فكثرت استراحاته بتكاليفها المرتفعة في أنحاء مصر المختلفة. وتكاثرت كذلك الهدايا وبعضها من آثار مصر إلى السادات ومن السادات دون تمييز دقيق بين ما هو ملك شخصي وما هو ملك للدولة. وقام عثمان أحمد عثمان بعملية تجديد لبيت السادات في قريته ميت أبو الكوم. وذكر محمد حسنين هيكل الذي كان يعرف بيت السادات قبل وبعد تجديده:

«ولقد كانت عملية التجديد شاملة بحيث أعيد بناء البيت تلمأً وتحول إلى شبه قصر. وقد جرى تجليد حجراته بالخشب وزود بنظام مركزي لتكييف الهواء وصنعت مداخله بأعمدة الرخام».

وفي الزيارة للبيت الجديد لم يتمكن هيكل من إخفاء دهشته من ضخامة التغيير الكبير في البيت، فأوضح السادات الأمر بقوله:

«عفريت عثمان أحمد عثمان هذا. تصور أنه قام بتجديد هذا البيت من فوائض وبقايا عمليات كان قد انتهى منها ويتكليف بسيطة»^(٤١).

وعثمان أحمد عثمان كلن من أقرب المقربين للسادات، والرئيس الشهير لشركة (المقاوون العرب) التي قامت بأعمال الردم للسد العالي. ويلغ من نفوذه في عهد السادات أن انتشرت نكتة مفادها، أن تلميذاً أجاب استأذه بأن مؤسس الدولة العثمانية هو «عثمان أحمد عثمان». ولقد أشارت السيدة جيهان السادات في كتابها سيدة من مصر إلى هذا البيت في ميت أبو الكوم، فذكرت بأن زوجها تمكن من شراء:

«بضعة فدادين وشيد وسطها بيتاً صغيراً من الطوب الأحمر. وأمكتنا فيما بعد عمل إضافات عليه تدريجياً. وفي أول الأمر عشنا عيشة بسيطة جداً بلا سخان وبوتاجاز كالذي لدينا في القاهرة. وكنا نغلي الماء في أوان على مواير الغاز البريموس»^(١٠٠). وكانت هناك مدفأة نحاسية تملأ بقطع الفحم للتدفئة في الشتاء وفيرن طيني، ولكي نوقد الفرن كنا نجمع الأخشاب وعيدان الذرة الجافة»^(١٠١). ثم جاء سخان الماء وصالة الملابس ولكن السادات احتفظ بالفرن الطيني، لصنع الخبز كما كان يحدث في صباه الباكر.

عناق الاسرائيليين. واختنوع لعبد الناصر. ومختارات من كراس السادات

أراد السادات تحقيق التطبيع مع إسرائيل رغم أنها خالفت الكثير مما جاء في اتفاقات كامب ديفيد. وإضافة إلى عناق السادات ومناحيم بيغن الأراهبي المجرم الرسمي، فقد أخذ عدد من المسؤولين المصريين لا يكتفون بمصافحة الاسرائيليين عند الالتقاء بهم، وإنما قاموا بعناقهم وضمهم إلى صدورهم وكأنما كانت القطيعة بينهم وبين الاسرائيليين قبل زيارة السادات للقدس كابوساً وهمياً مصطنعاً. وشاهدنا على شاشة التلفزيون وسمعنا السيدة جيهان، حرم الرئيس السادات، وهي تعبر عما كانت تشعر به من ألم وأسى لما كان هناك في السابق من فرقة أبعدت بين المصريين والاسرائيليين. وكانت السيدة جيهان تتحدث وكان تلك الفرقة والقطيعة كانت ناتجة عن مجرد خلافات وتجاو وحوارج نفسية كالتي تقوم أحياناً بين عائلتين متجاورتين هما في الأساس متحابتان متجانستان. وفي الواقع، فإن عبارات الشوق والمحبة واللحجة التي استخدمتها السيدة جيهان السادات بدت ساذجة، وربما تصلح لقطعة انشائية من مستوى المراهقات، وهي لا جدوى منها إلا إذا اختار الاسرائيليون استخدامها في دعايتهم. فهم ليسوا سذجاً ولا هبلز، لأنهم يدركون على وجه اليقين بأن القطيعة والعداء ومشاعر العرب نحوهم هي النتيجة الطبيعية لاغصابهم للارض العربية وتشريداهم لأهلها، وأمعانهم في ملاحقتهم وقتلهم وتدمير مدنهم وقراهم ومخيماتهم. وفي موقف مغاير عندما أراد السادات أن يجعل الآف الحجاج الأقباط يذهبون إلى القدس كمادة الأقباط قبل احتلالها وتحقيقاً للتطبيع، فإن البابا شنوده طلب من رسل السادات أن يبلغوا الرئيس بأنه لا يرى الوقت مناسباً لتنفيذ طلبه، لأن المشاكل التي تفصل مصر في ذلك الوقت عن العالم العربي سوف تحل ذات يوم، وأنه لا يريد أن يكون أقباط مصر هم مخونة الأمة العربية حينما تعود الأمور إلى طبيعتها بين شعوب الأمة العربية. ونصح البابا شنوده المسؤولين الأقباط أن يتقادوا الظهور بأنهم على اتصال بالاسرائيليين^(١٠٢).

في كتابه وصيقي إلى الشعب المصري وأجياله المقبلة، حاول السادات أن يشرح الأسباب التي جعلته يبقى إلى جانب عبد الناصر مستكيناً طائعاً. فقال محاولاً أن يظهر عظمة نفسه وترفعه:

«كانت شخصية عبد الناصر أسطورة ضخمة لها من الآثار والإبعاد ما لا يمكن حصره في هذا المقام... واستطاع أن يقدم للأمة العربية الزعامة التي طال انتظارها لها. وعشت بجانب عبد الناصر طوال هذه الفترة دون أن أشعر بأي قلق أو ضيق، وهذه من الأشياء التي طالما سالتني عنها كثيرون من الناس خاصة عن السر في أنه لم يحدث أي خلاف بيني وبينه، وذلك على النقيض من الزعماء والآخرين الذين اختلفوا معه وتركوا له الحيلة تماماً. والحقيقة أنه ليس هناك شيء سر على الإطلاق، فقد دفعني إيماني بالنجاح الداخلي إلى رفض التكليل وراء أي منصب أو وظيفة أو جاه... اقنعني إيماني بذاتي واستقلالي بفكري أنني أكبر من أي منصب أو وظيفة أو جاه، وعلى ذلك ليس هناك مجال لكي أخوض أي صراع من أي نوع كان. فليست لي مطالب شخصية، ويكفياني أن حلمي الأزلي بقيام الثورة قد تحقق، وأصبحت قيادتها في يد زميل الشباب وصديق العمر. وما دام الاحترام المتبادل هو الأساس الذي نهضت عليه صداقتنا، فلا مجال لأية معارك شخصية بيننا، ولكن هذا لا يعني وجود اختلافات بيننا في الوسائل والأساليب»^(١٠٣).

وقال السادات أن الاختلاف الجوهرى بينه وبين عبد الناصر هو أن عبد الناصر:

وكان يسمى دائماً وراء بريق النجاح الخارجي الذي تمثل في الدعاية الضخمة والاعلام الملتهم باستمرار. لذلك صور له البعض من مراكز القوى أن افتتال المعارك المستمرة يجعل الضجة عالية وصاخبة على كل ما عداهما من نفقات وأصوات... أما أنا فإيماني بالنجاح الداخلي قد منعني من خوض أية معركة إلا إذا كانت مصيرية وحاسمة من أجل مستقبل مصر، ويصرف النظر عن أي دلالات اعلامية أو دعائية^(١).

هذا ما ادعاه نجم الاعلام الأمريكي الغربي أنور السادات الذي قيل إنه كان مهووساً بحب الظهور.

وأضاف السادات:

«ولعل هذا الضجيج السيلبي كان يمتش مع طبيعة عبد الناصر الذي كان يعيش دائماً على أعصابه. فقد كانت حياته عبارة عن وتر مشدود طوال الأربع والعشرين ساعة. وفي الواقع لم يكن عبد الناصر يفتعل هذا الجور المتوتر الصاخب على سبيل إحاطة الحكم بالهبة اللازمة، بل كانت هذه طبيعته سواء قبل الثورة أو بعدها».

وادعى السادات أنه لم يشعر بالغيرة إطلاقاً من عبد الناصر:

«لأن جمال كان زميلي وصديقي وأخي وكانت ثقتي به كاملة ومطلقة»^(٢).

وكان قول السادات هذا ردأ على سؤال وجه إليه في فرنسا، في أول زيارة له بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية، على اعتبار أن الغيرة كانت:

«تنهش يومبيدو كلما ذكر اسم ديغول في حضرته».

وبالنسبة إلى ما قاله السادات عن طبيعة عبد الناصر «المتوترة الانفعالية» قبل الثورة وبعدها، نجد من المناسب أن ننقل ما قاله السادات في كتاب نشر له تحت عنوان صفحات مجهولة سنة ١٩٥٦ حيث قال:

«كان جمال بيننا صورة حلوة للأخاء والصداقة والائزان والهدوء والكرامة، وكان لهذا كله يستأثر باحترامنا جميعاً. فكانه في سكوته وهودته وطابعه الخالص، معنى مجسم حي لكل المعاني»^(٣).

وجاء في مذكرات اندريه غروميكو بشأن انفعالات عبد الناصر:

«لا أذكر أن عبد الناصر رفع صوته متهتأ في أي من لقاءاته وحتى لدى حديثه عن اسرائيل والاميرالية. كما لو أنه خال من الانفعالات العاطفية. بالطبع يعود ذلك كله إلى قدرته الهائلة على التحكم بمشاعره وبنفسه»^(٤).

أراد السادات أن لا يحرم شعب مصر وأجياله المقبلة من الحكم والمبادئ التي قرأها أيام سجنه وسجلها في كراس احتفظ به لمدة ثلاثين عاماً. ولذلك اختار بعضها وختم بها كتابه وصيقي، على اعتبار أنها:

«هي في الحقيقة أصداء لما كان يزره قلبي وعقلي من قيم انسانية عليا في ذلك الوقت المبكر من حياتي. ولذلك أصبحت على التو وما زالت إلى الآن جزءاً لا يتجزأ من وجداني وسلوكي وفكري... انها مجرد علامات على الطريق، ولذلك رايت أن أقدمها إلى ابنتي وأصدقائي لهم يسترشدون بها في مسيرتهم، أو على الأقل يجعلون مما يروق لهم منها موضوعاً لحوار بناء من أجل مصر الغد»^(٥).

ولعل الذين يقرأون المختارات التالية من كراس السادات، يذكرون بأنه كان لبعضها بريق وإثارة عندما كانوا طلاباً في أوائل الدراسة الثانوية ومرحلة الفوضج التي تمثلها:

- ١ - لا تحاول عبور القنطرة قبل أن تصل إليها.
- ٢ - أن قيمة الإنسان لا تقاس بضخامة ممتلكاته ولكن بضالة احتياجاته.
- ٣ - افتح قلبك دائماً للعب ولا تصم أذنك أبداً عن المعرفة، لأنه بالحب والمعرفة تصبح أقوى الأقوياء.
- ٤ - قل الحق دائماً ولا تسمع أبداً إلا كلمة الحق، لأن الحق حصن منيع يحميك ويحمي من يستمع إليك.

٥ - يجب ألا تضع آمالاً كبيراً في نفوس صغيرة.

٦ - تبدأ حياة الأمم العظيمة من بدء إعلان استقلالها، وكذلك يبدأ الفرد حياته الشريفة من يوم أن يعلن استقلال نفسه.

٧ - إن المجتمع الذي تهدر فيه انسانية فرد من ملايين مجتمع غير جدير بالبقاء.

٨ - إن رجلاً شجاعاً واحداً أكثرية.

في رأي الكثيرين، أضر السادات بمصالح الأمة العربية وقدم تنازلات للولايات المتحدة واسرائيل دون مقابل يعوض العرب عنها. وادعى السادات لنفسه صفات رفيعة من الإدراك والترفيع والحكمة والنبيل ما هو أسمى بكثير من مستواه الشخصي الحقيقي، فبدأ أحياناً وكأنه ممثل دعي من الدرجة الثالثة يحاول أن يبدو وكأنه بطل كبير على مسرح الحياة. وإن من يقرأ ما نشره السادات في كتبه وأعلنه في تصريحاته وخطبه من تعظيم وتمجيد بعبد الناصر في حياته، ثم من تنديد وتجريح صريح وضمني بعد وفاته في شخصه وفي مبادئ ثورته وإنجازاته، ويستعرض أخطاء السادات وتخاذله وتنازلاته لاسرائيل والولايات المتحدة، وما سببه من تمزق وضعف في الجبهة العربية قومياً وسياسياً وعسكرياً، لا يستطيع أن يحترم شخص السادات أو أن يثق به، أو على الأقل أن يثق باجتهاداته. ولكن يجب أن يكون من الواضح، بأنه ليس في كل هذا القول ما ينتقص من تضحيات مصر العربية الشقيقة الكبرى في سبيل فلسطين والعرب أو من مكانتها بينهم أو من واجب مساندتها ودعمها والتعاون معها إلى أبعد الحدود لتكون قوة صامدة، وخصوصاً في وجه الخطر الصهيوني الذي يهدد الجميع بمزيد من العدوان والتوسع والهيمنة على المنطقة.

- (١) محمد حسين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات، ط ٢ (دم.: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣)، ص ٥٣٦.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٤٩٩.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٥٢٦.
- (٤) Bob Woodward, Veil: The Secret Wars of the CIA, 1961-1987 (London: Simon and Schuster, 1987), pp. 168-169.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٢١٢.
- (٦) جيهان السادات، سيدة من مصر، ص ٣٦ - ٣٧.
- (٧) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات، ص ٩٢.
- (٨) «مذكرات فتحي ريشوان»، في: الوطن العربي (٢٠ شباط ١٩٨٧).
- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات، ص ١٥٨.
- (١١) أنور السادات، يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات أنور السادات (بيروت: مكتبة العرفان، [١٩٧١])، ص ١١٦ - ١١٨.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ١٩١.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ١٩٢.
- (١٥) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات، ص ١٨٩. نقلاً عن الصحافي الأمريكي جوزيف كرويات نقلاً عن الرئيس كارتر.
- (١٦) مذكرات اندريه غروميكو: شيء للذكرى، في: السفير (الأردن)، ١٨/٨/١٩٨٨.
- (١٧) المصدر نفسه.
- (١٨) محمد أنور السادات، وصيقي، ص ١٤.
- (١٩) المصدر نفسه.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٥.
- (٢١) المصدر نفسه.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٦.
- (٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٧.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٨.
- (٢٥) Henry Kissinger, Years of Upheaval (Boston: Little Brown, 1982), pp. 646-648.
- (٢٦) هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات، ص ١١٨ - ١١٩.
- سمع هيكل هذه الأقوال من الملك فيصل في الاسكندرية في طريق عودة الملك من الولايات المتحدة.
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦٠ - ١٦١.
- (٢٨) المصدر نفسه.
- (٢٩) المصدر نفسه.
- (٣٠) المصدر نفسه.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ٣٧٥.
- (٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.
- (٣٣) كريم بقرادوني، السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ - ١٩٨٢، ط ٢ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤).
- (٣٤) أنور السادات، وصيقي، ص ٩٣ - ٩٤.
- (٣٥) نقلاً عن نشرة داخلية في وزارة الخارجية الأردنية.
- (٣٦) محمد حسين هيكل، لمصر لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر، ما وراءها؟ ومن وراءها؟ (بيروت: الأملية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٩٣ - ٩٨.
- (٣٧) المصدر نفسه، ص ٩٤.

- (٣٨) المصدر نفسه.
- (٣٩) المصدر نفسه.
- (٤٠) ميكل، خريف الفضي: قصة بداية ونهاية عصر انوار السادات، ص ٤٠٢.
- (٤١) جيهان السادات، سيدة من مصر، ص ٢٢٤.
- (٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.
- (٤٣) ميكل، المصدر نفسه، ص ٤٥٤.
- (٤٤) السادات، وصيتي، ص ١٨٧.
- (٤٥) المصدر نفسه، ص ١٨٨ - ١٨٩.
- (٤٦) المصدر نفسه، ص ١٩٠.
- (٤٧) ميكل، خريف الفضي: قصة بداية ونهاية عصر انوار السادات، ص ٤٢.
- (٤٨) مذكرات أندريه غروميكو: شيء للذكرى، في: الدستور (الأردن)، ١٤/٨/١٩٨٨.
- (٤٩) السادات، وصيتي، ص ٢٢٣ - ٢٢٦.

القسم السادس

عند الرئيس ريغان

كان رونالد ريغان ممثلاً سينمائياً ربما من الدرجة الثالثة، عمل في نقابة الممثلين ثم أصبح حاكماً لولاية كاليفورنيا. ترشح للرئاسة الأميركية وفاز على الرئيس جيمي كارتر وأصبح رئيساً للولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٨١. وكالعديد من المسيحيين الأميركيين قادة وشعباً، كانت لريغان خلفية ومعتقدات دينية تربطه باليهودية واليهود، وبالتالي بإسرائيل وسلامتها. وفي تقرير خاص لـ *مجلة الإيكونوميست* الشهيرة بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ جاء:

«إن الرئيس ريغان لا يذهب للكنيسة هذه الأيام، ولكن التزامه بالدين عميق كما يقول مساعده. ومعتقداته تتخطى الشؤون الداخلية إلى الشؤون الخارجية. وإن اعتقاد الرئيس بالمتنبؤات التوراتية تجذبه لاسرائيل أكثر من الحاجة لكسب تأييد الناكبين والمؤيدين اليهود. وأقرب مساعديه يقولون أنه يؤمن بتنبؤ بنبوذة (سفر الرؤيا من الكتاب المقدس) بشأن معركة (ارماجيون) في الشرق الأوسط. ويؤمن بالحاجة لمساعدة إسرائيل إذا أدت الأحداث إلى وقوع هذه المعركة».

ويذكر كيرتس في كتابه *صورة متبدلة*، بأن ريغان قال في ملاحظة لتوماس داين المدير التنفيذي لأبيك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣:

«أتعلم أنني أعود إلى أنبيائكم القدماء في العهد القديم (من الكتاب المقدس) وإلى «العلامات» التي تنذر بارماجيون، وأجد نفسي اتسائل إذا كنا نحن الجيل الذي سري ذلك يحدث. لست أعلم إذا كنت قد تبينت أياً من تلك التنبؤات أخيراً، ولكن صدقني أنها بالتأكيد تصف الأوقات التي نعيش فيها»^(١).

وتقول مصادر أخرى بأن ريغان يعتقد مثل قطاعات من المسيحيين الأصوليين في أميركا بأن (ارماجيون) وهي المعركة الأخيرة بين قوى الخير والشر قد اقتربت، وأنها ستقع بين حكام العالم على تل (مجيديو) جنوب غرب مدينة الناصرة الفلسطينية. ونتيجة لهذا الاعتقاد الجدي، فإن الرئيس ريغان قلق على إسرائيل ويسعى لتقويتها عسكرياً إلى أبعد حد. ومن الواضح أن هذا الاعتقاد يضر بالعرب، وكأنه لا تفهم التفسيرات التوراتية التي يصطنعها اليهود وآخرون من غربيي الأفكار والأطوار وغيرهم ممن يخطئون التفسير والاجتهاد بحسن نية. وفي الأيام الأخيرة تناسقت الإذاعات والصحف ما جاء في كتاب دونالد ريغان، رئيس إدارة الموظفين السابق في البيت الأبيض في عهد ريغان، من أن الرئيس ريغان واقع تحت تأثير عقيلته نانسى التي تعنى باستشارة إحدى المنجعات الأميركية التي تقدم لها النصائح بشأن الأوقات المناسبة لتحركات زوجها. وفي تعليق الصحف على هذه التنجييات جاء الكثير من التهكم والتساؤل عن النصائح التنجيمية التي يتأثر بها الرئيس ريغان، أو يحتمل أن يتأثر بها في قراراته التي تؤثر على شؤون بلاده وشؤون العالم. وعندما كان ريغان يتنافس على الرئاسة ضد والتر مونديل سنة ١٩٨٤ كان يرفع (الإنجيل) ويقول: «هذا الكتاب هو الحل». وهذا يعني أن «المسيحية» وربما تفسيره لها هو دستوره لحل المشاكل التي تجابهها الولايات المتحدة في الداخل والخارج. ويبدو كذلك أن الرئيس ريغان لا يحب (الأمم المتحدة). فخلال زيارة قام بها كورت فالدهايم للرئيس ريغان في البيت الأبيض في

نهاية شهر نيسان/أبريل عام ١٩٨١، وجد فالدهايم بأن موقف ريفان من الأمم المتحدة يختلف عن موقف سلفه جيمي كارتر الذي كان يحمل للأمم المتحدة تقديراً طيباً. وقال ريفان لفالدهايم: «إن الأمم المتحدة منحازة لصالح العالم الثالث إلى حد كبير ويقتصمها ذلك النفوذ الأخلاقي الذي يتوقعه منها العالم».

وهز كل من الكسندر هينغ وجين كيركاتريك «سفيرة الولايات المتحدة القوية في الأمم المتحدة» وأسيهما بالموافقة على ما قاله الرئيس ريفان، ويبدو لنا بأنه من الأكيد بأن الرئيس ريفان في إشارته «لنقص النفوذ الأخلاقي» الذي يتوقعه العالم من الأمم المتحدة، لم يكن يشير إلى ازدياد إسرائيل المتواصل بقرارات الأمم المتحدة لمصلحة الفلسطينيين والعرب أو إلى استخدام أميركا - (الفيتو) لإجهاض الادانات والتحديات بالعدوان الإسرائيلي المتكرر. وقال ريفان كذلك:

«إن الاتحاد السوفياتي تنكر الحق الدولي بشكل فاضح، ثم ذكر... سجل الكرملين الحافل (بالآثام) والذي لا يستطيع أن يرض النظر عنه: زحفوا إلى أفغانستان ودعوا الهجوم الفيتنامي على كمبوديا. ويقومون بأنشطة غريبة في أميركا الوسطى. ولا تستطيع الولايات المتحدة تحت أي ظرف من الظروف أن تتجاهل ذلك كله»^(٣).

وفي مذكراته، وصف فالدهايم جين كيركاتريك بأنها «محافظة وصريحة» إلى حد مدهل، وأنها مندوبة غير دبلوماسية في الأمم المتحدة، وأنها والفريق الأمريكي العامل معها:

«لم يملكو خبرة في الأمم المتحدة ولم يترسروا في العمل الدبلوماسي الثنائي، وتصرفوا في البداية أمام زملائهم من مختلف أنحاء العالم باستخفاف وتعجرف».

وأضاف فالدهايم: كانت (جين كيركاتريك) مدافعة قوية عن سياسة حكومة (ريفان)، وكان ذلك يعني الدفاع الحاسم عن السياسة الإسرائيلية، وصد الهجمات القوية الموجهة ضد جنوب أفريقيا وبعض النظم الاستبدادية في أميركا الوسطى والجنوبية وبالمقابل توجيه نقد مكشوف إلى العالم الثالث، وعلى نحو خاص شنت (كيركاتريك) على البلدان النامية التي انتقدت الولايات المتحدة الأميركية وصوتت ضدها في الأمم المتحدة. ولا بد أن موقف السيدة كيركاتريك هذا كان يضعها ضد العرب الذين ينتمون إلى العالم الثالث والدول النامية. وموقف كيركاتريك هذا يتجاس مع رؤيا الرئيس ريفان للعالم. ففي عالم ريفان، هناك الانقسام الحاد والصراع بين الشرق السوفياتي والغرب. وهناك الانقسام بين الشمال المتقدم اجتماعياً واقتصادياً والجنوب المتخلف. وهذا يعني أن العرب في الشرق الأوسط ينظر إليهم عموماً كغير متطورين ولا متفتحين حضارياً وغير معقولين، وإلى حد ما غير جديرين بالاهتمام والعناية. وعلى العكس، فإن اليهود وإسرائيل شعب أوروبي مألوف صديق متمدن متحضر وغربي جداً في نظر ريفان رئيس الدولة الذي تؤثر قراراته على مصير الدول والشعوب^(٣).

قبل أن يأتي ريفان إلى الرئاسة كان ملتزماً بمساندة إسرائيل، وخلال الحملة الانتخابية سئل إذا كان سيتابع عملية كامب ديفيد للسلام، فأجاب بأنه سيستمر في تأييد تلك العملية طالما تجد إسرائيل منفعة فيها، ووعد بأن لا تستمر حكومته المقبلة في تزويد الحكومات العربية المعتدلة بكميات كبيرة من الأسلحة المتطورة، كما قدم تأكيدات بأنه سيستعمل كل الوسائل المناسبة بما في ذلك الفيتو في مجلس الأمن ليضمن بأن منظمة التحرير الفلسطينية لن يكون لها صوت أو دور كمشارك في مفاوضات السلام في المستقبل مع إسرائيل. وفي آب/أغسطس ١٩٧٩، نشرت الواشنطن بوست مقالاً لريفان حدد فيه ثلاثة أشكال للتعاون الممكن بين إسرائيل والولايات المتحدة:

- ١ - أن تستعمل الولايات المتحدة في حالات التآزم قواعد إسرائيل وإمكاناتها.
- ٢ - تبادل أسرار الاستخبارات بصورة منتظمة بين الدولتين.
- ٣ - اشتراك قوات الجيش الإسرائيلي مباشرة ضد القوات السوفياتية حتى خارج حدود إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

وخلال حملة انتخابات الجمهورية سنة ١٩٨٠، قال ريفان لجمعية الصحافة اليهودية الأميركية بأن إسرائيل منفعة استراتيجية للولايات المتحدة، وأنه يعتقد بأنه يجب أن يكون للولايات المتحدة سياسات تعطي تعبيراً مجسداً لهذا الوضع. وطيلة الحملة الانتخابية أيد فائدة إسرائيل العسكرية للولايات

المتحدة بعبارات تجاوزت إلى درجة كبيرة العبارات اللفظية المعتادة المؤيدة لاسرائيل في الحملة الانتخابية. وفي أول لقاء له مع الصحافة كرئيس للجمهورية، أشار إلى قوة اسرائيل الحربية الجاهزة ذات الخبرة القتالية كقوة في الشرق الأوسط نافعة للولايات المتحدة، وقال بأنه لو لم تكن اسرائيل موجودة بتلك القوة لكان على الولايات المتحدة تقديمها من عندها.

«امبراطورية الشرق»

وفكرة الإجماع الاستراتيجي العربي - الاسرائيلي وضرب المفاعل الذري العراقي

كان الرئيس رونالد ريغان ييغض الشيوعية والاتحاد السوفياتي، ووصفه بأنه (امبراطورية الشرق)، وبأنه خطر كبير على العالم يجب منعه من التقليل في الشرق الأوسط ومن أن يكون له نفوذ فيه. وفي أول مؤتمر صحفي له في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ بعد أن أصبح رئيساً للولايات المتحدة، قال بأن القادة الروس، منذ الثورة الروسية حتى الوقت الحاضر، أعادوا تأكيد تصميمهم على أن هدفهم يجب أن يكون إنجاح الثورة العالية وإقامة دولة اشتراكية أو شيوعية عالمية واحدة، وقال بأنهم أعلنوا جهاراً وبوضوح بأن المبدأ الأخلاقي الوحيد الذي يعترفون به هو ما يعزز تحقيق هذا الهدف. وهذا يعني أنهم يحتفظون بأنفسهم بحق اقتراف أي جريمة.. أن يكذبوا... أن يفشوا.. ليحصلوا على ما يريدون. وأضاف ريغان قائلاً:

«عندما تتعامل معهم احتفظ بذلك في ذهنك».

ولم تبدل كل تأكيدات بريجنيف المتتالية عن عدم وجود أي نية لدى السوفيات للعدوان على الخليج أو قطع بترول عن الغرب من شكوك ريغان. وقامت حكومته بتطوير مخططات تمكن القوات الأمريكية المسلحة من أن ترد عسكرياً على القوات السوفياتية إذا هاجمت منطقة الخليج^(١).

بعد أن وصل ريغان إلى الرئاسة، وجد من الضروري أن يخفف من التقيد بوعده التي أطلقها أيام الانتخابات، فنبذ الالتزام بعدم تزويد الدول العربية المعتدلة بالأسلحة، بما في ذلك الالتزام بعدم تزويد السعودية بطائرات وأسلحة متطورة. وسرعان ما وجدت حكومة ريغان نفسها تجاه اختلافات مع حكومة بيفن مثل حكومة كارتر من قبل. وفي بداية رئاسة ريغان برزت فكرة التوافق في الاهتمامات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط. وقال الجنرال الكسندر هيغ، الذي أصبح وزيراً للخارجية، للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي، أنه يجب تطوير هذه الفكرة بين الدول العربية واسرائيل، وذلك على أساس أن الخطر الداهم عليها جميعها هو احتمال الهجمات السوفياتية، وأن هذا الخطر يجب أن لا يهمل، ويجب أن لا تصفى عليه العداوة والشكوك القائمة بين الدول العربية واسرائيل. ويقول ويليام كوانت بأن فكرة الإجماع الاستراتيجي هذه، كانت تستند إلى الظن بأن القلق المشترك من الخطر الشيوعي السوفياتي سيخلق الأوضاع المناسبة لقيام تحالف مرين بين دول مثل: اسرائيل ومصر والسعودية ودول الخليج وحتى باكستان وتركيا، حسب فكرة هيغ. وسيكون هذا التحالف بقيادة الولايات المتحدة. وكان سقوط الشاه في إيران واحتجاز الرهائن الأمريكيين ودخول القوات الروسية إلى أفغانستان سنة ١٩٧٩، يقلق القادة الأمريكيين من أيام كارتر، الذي اعتبر ذلك أخطر تهديد للسلام منذ الحرب العالمية الثانية. (تلمان). واتهم السوفيات بأنهم يحاولون تعزيز مركزهم الاستراتيجي في المنطقة بحيث يهددون حرية نقل بترول الشرق الأوسط، فأعلن ما سعي بمبدأ كارتر:

«أن أية محاولة من قبل قوة خارجية لتكسب السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ستعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الاممية. وأي عدوان مثل هذا سيصد بكافة الوسائل اللازمة بما في ذلك القوة العسكرية».

وكان هناك من يعتقد أو يتوهم بأن هناك توافقاً صامتاً خفياً بين مصلحة اسرائيل ومصلحة السعودية وغيرها من الدول العربية يتخطى الخطر الاسرائيلي على الدول العربية، وأن وجود اسرائيل القوية يحمي الدول العربية (المعتدلة) من الدول العربية (الراديكالية). ويذكر الرئيس الأمريكي السابق

كارتر في كتابه دم إبراهيم بأنه خلال زيارته لدمشق في آذار/مارس ١٩٨٢، أوضح (الرئيس حافظ الأسد) بأن:

«تأييده للقوات الإيرانية في الحرب مع العراق كان حافزه الأول تقوية من الرئيس صدام حسين وقادة عراقيين آخرين. ولكنه شدد على أن أية الله الخميني يعرف بدون أي شك بأن سوريا ستشارك في الدفاع عن السعودية أو أية دولة عربية يمكن أن تهدد أو تهاجم من قبل القوات الإيرانية»^(٢).

إن القسم الأول من قول كارتر يبدو غريباً ويحتاج إلى تمحيص. ويذكر ويليام كوانت أن نظرية الإجماع الاستراتيجي كانت وراء بيع صفقة طائرات الأوكس الاستطلاعية للسعودية. ولكن النتيجة كانت اعتراض إسرائيل بشدة على الصفقة، واستعانتها بأنصارها في الكونغرس في محاولة لإلغاء الصفقة التي لم تتم إلا بعد أشهر عديدة من الجهد وبـ «شمن كبير». كما يذكر بأن الرئيس ريغان كان متقبلاً للنظرية، وأنه والجنرال هينغ لم يتعظا من فشل المحاولات السابقة لفرض أحلاف على المنطقة العربية. وبأن الولايات المتحدة بغية التشجيع على قبول الفكرة، قامت ببيع عدة صفقات من الأسلحة للدول العربية «المالية» لها، على أساس أن دول المنطقة ستدرك بأن ما أعطي من سلاح حتى لخصمها سيكون درعاً مشتركاً يحميها ضد العدوان السوفياتي، وبذلك لا تقوم بالاعتراض على تسليم خصمها. ولكن عندما جاء الكسندر هينغ في زيارة لمنطقة الشرق الأوسط في نيسان/أبريل ١٩٨١، أكد له المسؤولون الأردنيون والسعوديون بأنه مهما كان تخوفهم وكرههم للاتحاد السوفياتي فإنهم يخشون ويكرهون إسرائيل أكثر. (تلان).

وهكذا تبين لحكومة ريغان بأنه لا يمكن صرف اهتمام الدول العربية عن الخطر الإسرائيلي وتحويله إلى التحالف مع قاعدة العدوان عليهم وهي إسرائيل، تحت ستار توافق أو إجماع استراتيجي مزعوم بينها وبينهم ضد الاتحاد السوفياتي والشيوعية.

وهناك من يعتقد بأنه من الواضح أن فكرة هينغ عن التوافق الاستراتيجي، نشأت في إسرائيل التي كانت مثلهمة لأن يجري تخزين وتجميع الأسلحة والعتاد الحربي الأمريكي في أرض إسرائيل. فمع أنها ستكون في الظاهر محفوظة للاستعمال من قبل قوة الانتشار السريع الأمريكية التي ستنتقل جواً إذا حدثت تطورات في المنطقة تستدعي ذلك، فإن وجود تلك المخزونات من الأسلحة في إسرائيل سيعكسها من استخدامها في تحقيق غاياتها الحربية بحرية ضد جاراتها في الشرق الأوسط، دون خشية من منع السلاح الأمريكي عنها أو عقلة وصوله. (كيرنس - صورة متبدلة).

إضافة إلى فكرة الإجماع الاستراتيجي، كانت حكومة الرئيس ريغان في بداية عهدها تنتظر بعطف إلى فكرة ما سمي بالخيار الأردني. وكان ذلك يعني، حسبما كانت تقترحه حكومات العمل الإسرائيلية، تقسيم الضفة الغربية بين الأردن وإسرائيل. ولكن مجيء مناحيم بيغن إلى الحكم ورفض جلالة الملك حسين لفكرة تقسيم الضفة وتمسكه بحق تقرير المصير للفلسطينيين لم يفتح المجال أمام تحقيق الفكرة. ويذكر (تلان) بأن جلالة الملك الذي كان صديقاً ثابتاً للولايات المتحدة وابتعد عنها بشكل متزايد بعد كامب ديفيد، زار موسكو في أيار/مايو ١٩٨١ وأيد اقتراح الرئيس بريجنيف بشأن انعقاد مؤتمر دولي يضم منظمة التحرير الفلسطينية. وأن جلالة قال لصحفي أمريكي في صيف ١٩٨١ عن موقف الولايات المتحدة:

«دائماً بعيدون عن بعضنا بعد القطبين».

إن عدم إعطاء ريغان أولوية وجهداً كبيراً لتسوية النزاع في الشرق الأوسط لا يعني بأن الولايات المتحدة عزلت نفسها عن هذه القضية، أو أنها تخلت عن مساندة إسرائيل، أو التورط والمشاركة في المسؤولية عن أحداثها التي اتسمت بالعدوان والخراب والمآسي الدامية وخصوصاً في لبنان، عندما نصبت سوريا في ربيع ١٩٨١ صواريخ سام (٦) للدفاع ضد الغارات الجوية الإسرائيلية، التي استباحات أجواء لبنان ومدنه وقراه ومخيماته، هددت إسرائيل المعتدية بقصف تلك الصواريخ من الجو إذا لم تسحبها سوريا. فأرسلت الولايات المتحدة المبعوث الخاص اللبناني الأصل فيليب حبيب ليقرم بالوساطة بين

سوريا واسرائيل لتسوية الازمة. ودعت الاتحاد السوفياتي الذي كانت اصلاً تتهمه بتهديد السلام العالمي لكي ينصح (حليفته) سوريا بضغط النفس. وعندما استمع الرئيس اللبناني اليااس سركيس إلى ما عرضه فيليب حبيب، استغرب أن يكون اهتمام الوفد الاميركي منصّباً فقط على تجميد أزمة الصواريخ دون أن يعنى بإيجاد حل للآزمة اللبنانية بمجملها. فقد أوضح له الوفد الاميركي أنه لم يأت إلى لبنان لإيجاد حل لآزمة الشرق الأوسط أو لبنان، بل لحل «مشكلة التلال والقمم وأزمة الصواريخ» (بقراودوني - عهد اليااس سركيس).

وعلى كل حال، فقد تم تقادي أخطار مواجهة عسكرية بين سوريا واسرائيل إلى حين. وكان في تفكير الرئيس سركيس أن التعاطف الأميركي مع اسرائيل في مقابل العجز العربي، يشجع بيغن على القيام بمغامرة في لبنان، ويعطيه الذريعة لتنفيذ نياته العدوانية، وأن «الدعم الأميركي لاسرائيل هو المظلة الواقية، والعجز العربي هو الثغرة المفتوحة» لتدخل منها اسرائيل. وكان الرئيس سركيس قبل حرب لبنان قد ذاق مرارة تخاذل اميركا أمام اسرائيل بصورة مخزية، فقد كان في ٨ تموز/يوليو ١٩٧٨، بعد حصوله على موافقة الولايات المتحدة الصريحة، قد أرسل كتيبة من الجيش اللبناني إلى الجنوب كرمز للوحدة أرض لبنان وامتناد السلطة الشرعية على جنوبه، فقامت ميليشيات سعد حداد التي شكلتها اسرائيل بمنعها من التقدم في كوكبا. وفي ٧ آب/أغسطس بلغ السفير الأميركي باركر الحكومة اللبنانية بإخفاق جميع المحاولات التي بذلت لدى اسرائيل لجعلها تقبل بنشر الجيش اللبناني في الجنوب. وأحس اليااس سركيس أنه أمام باب مسدود. فالجيش لا يستطيع أن يتراجع أو أن يتقدم، ودمشق تقترح عليه إرسال تعزيزات واستعمال القوة، بينما كانت الولايات المتحدة تحذر من اللجوء إلى استعمال القوة لأنها ستؤدي حسب رأي واشنطن إلى كارثة على الجنوب وعلى سوريا. واعتذر السفير الأميركي باركر لأن إرسال الكتيبة اللبنانية للجنوب تم بناء على نصائحه وبرعايته، واستقال من منصبه لأنه لم يحصل على أي تفسير مقنع لعجز ادارته المزعوم في التأثير على رجل كسعد حداد. ووصف الرئيس سركيس معاناة السفير الأميركي بقوله:

ولقد أدرك باركر أن رؤساءه سخروا به، لكنه نفذ بكل دقة ما تلقى من أوامر وأوامر مضادة... إنه شريف وإنساني ورجل يحترم نفسه ويتمتع بشعور مهرف بالكرامة الشخصية».

وتبنت الولايات المتحدة موقف اسرائيل بشأن جنوب لبنان. (بقراودوني).

وفي جلسة تفكيره في ٥ حزيران/يونيو ١٩٨١، عرض الرئيس سركيس نظريته ورؤيته للأوضاع لمستشاره بقراودوني قائلاً:

«إن الأميركيان هم السبب وعليهم أن يكونوا الحل. كانت خطة كيسنجر ترمي أساساً إلى توطين الفلسطينيين في لبنان، ولكنه واجه قوتين رافضتين: منظمة التحرير الفلسطينية والكتائب اللبنانية. لقد عارض الفلسطينيون هذه الخطة لأنهم كانوا يريدون فلسطين. وعارضها الكتائبون لأنهم كانوا يخشون أن يخسروا لبنان. وفكر كيسنجر أن الطريقة الفضل لاتجاح خطته تقوم على اضعاف الكتائب الفلسطينية والفلسطينيين بالكتائب. والحقيقة أن كيسنجر كان يعتقد أنه يستطيع حل مشكلة الشرق الأوسط بتخريب الاستقرار في لبنان. وأمل أن يتخذ الرئيس ريفان موقفاً معاكساً، أي أن يعتبر استقرار لبنان الشرط اللازم لتسوية أزمة الشرق الأوسط»^(١).

وأضاف الرئيس سركيس بأنه لا يجوز مطلقاً أن يتحالف المسيحيون مع اسرائيل ضد سوريا، وأنهم إذا تورطوا في ذلك، فإن:

وجود جميع المسيحيين في لبنان والشرق الأوسط «سيتهدد»، وسيشن العرب حرباً صليبية مضادة، خاصة وأن الموجة الخمينية قد جعلت المسلمين أشد تعصباً منهم في أي وقت مضى. لا يجوز للأب بالثار فحرب الشرق الأوسط لم تعد حرباً على الأرض وبين الرجال. إنها صراع الآلهة: موسى وتوراته ومحمد وقرانه وبينهما المسيح وأنجيله. وخلصه القول إننا عرب شتّى أم إيبنا. لا ريب في أننا عرب نضلل عن العرب الآخرين ولكننا عرب على كل حال».

في ٧ حزيران/يونيو ١٩٨١، قامت اسرائيل بغارة جوية حطمت فيها المفاعل الذري العراقي الذي كانت تبنيه فرنسا للعراق قرب بغداد. واستخدمت اسرائيل في هذه الغارة العدوانية طائرات وأجهزة

أمريكية، ونجحت في الوصول إلى هدفها عبر أجواء دولتين عربيتين، وتدميره رغم وجود طائرات الأواكس الأمريكية في المنطقة. ويقول محمود رياض إن غارة إسرائيل على بغداد ثم على تونس تمت بموافقة الولايات المتحدة:

«وقد استخدمت الطائرات والتكنولوجيا الأمريكية والمعلومات التي تزودها بها المخابرات الأمريكية لتمكينها من ضرب أهدافها بنجاح»^(١).

ويذكر وود وارد في كتابه القنص بأنه بموجب ترتيبات «المشاركة الاستخباراتية» بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وإسرائيل، فإن إسرائيل كانت تتوصل دون حدود تقريباً إلى الصور التي تلتقطها الأقمار الجوية الأمريكية. وأنها استخدمت هذه الصور في التخطيط لضرب المفاعل العراقي. وأن مساعد رئيس وكالة الاستخبارات المركزية وضع قواعد جديدة تحصر اطلاع إسرائيل على الصور والمعلومات الاستخبارية المتعلقة بالدفاع فقط، أي بالدول (العربية) القربية التي تشكل تهديداً مباشراً لإسرائيل، ولم توضع بغداد على قائمة هذه الدول لأنها تبعد «خمسمائة ميل» عن إسرائيل. ووافق كيسي رئيس الوكالة المركزية على هذه القواعد وأن كان قد قبل بما فعلته إسرائيل وأعجبت بهجراتها. وفي تبريره للغارة، زعم مناحيم بيغن بأن غاية العراق من بناء المفاعل النووي هو صنع قنابل نووية، وأن هدف تلك القنابل سيكون إسرائيل. ودافع عن العدوان الإسرائيلي بقوله:

«لن تكون هناك (محرقة) أخرى في التاريخ أبداً أبداً».

وكان رد الفعل العالمي الاستنكار للغارة الإسرائيلية، خصوصاً وأن العراق كان قد وقع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي أصبحت نافذة المفعول سنة ١٩٧٠. كما وأن العراق كان قد قبل القيود الدولية التفتيش لمفاعله الذري من قبل وكالة الطاقة الذرية الدولية. أما إسرائيل فقد امتنعت عن التوقيع على المعاهدة، ورفضت التفتيش الدولي لمفاعله النووي في ديمونا بصحراء النقب. وكان من المعتقد أنها تملك أسلحة نووية أو أنها قادرة على إنتاج هذه الأسلحة في أقصر وقت. وفي ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٨١، صرح موشيه دايان أن إسرائيل قادرة على إنتاج قنابل ذرية في وقت قصير. وكانت هناك تقارير متتابعة بأن إسرائيل استطاعت أن تستحوذ على كميات من اليورانيوم المشع. كما وأن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية نشرت مذكرة تاريخها ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، تقول فيها أنها تعتقد بأن إسرائيل قد أنتجت أسلحة نووية: (تلحان).

وذكر الرئيس السابق جيمي كارتر بأنه يفترض على مقياس واسع بأن إسرائيل لديها أسلحة نووية أو القدرة على نشرها بسرعة، وأن السوفييات تعهدوا بأن يوفرُوا الحماية للدول المتصادمة معهم (Client States) ضد هجوم من هذا النوع بأي وسيلة ضرورية. ويتساءل كارتر ماذا ستفعل الولايات المتحدة في مثل هذه الحالة. (دم إبراهيم).

وبالنسبة إلى الغارة على بغداد، فقد اكتفى الرئيس ريفان بأن أبلغ الكونغرس الأمريكي بأن:

«مخالفة جسيمة يمكن أن تكون قد حدثت لاتفاقية عقدت سنة ١٩٥٢، وتعهدت فيها إسرائيل للولايات المتحدة بأن أجهزتها الحربية لن تستخدم إلا لغايات الدفاع»^(٢).

وأبلغ ريفان الكونغرس بأنه أجل شحن أربع طائرات (ف ١٦) مقررة لإسرائيل حتى تتم مراجعة القضية. ومع أنه قيل أن الرئيس ريفان استنطق الغارة الإسرائيلية شخصياً، إلا أنه أعلن أن الولايات المتحدة ستستخدم حق الفيتو ضد أي قرار لمجلس الأمن يفرض عقوبات على إسرائيل. وعندما وافق مجلس الأمن على قرار كانت الولايات المتحدة والعراق قد وافقتا مقدماً على صيغته، فإن القرار اقتصر على التهديد بشدة بالغارة الإسرائيلية دون فرض أي عقوبات على إسرائيل. وعندما ذهب مبعوث رسمي من وزارة الخارجية الأمريكية إلى إسرائيل في تموز/يوليو ليتباحث بشأن ما إذا كانت إسرائيل قد انتهكت اتفاقيتها مع أمريكا بأن لا تستخدم السلاح والأجهزة الأمريكية، صده بيغن قائلاً:

«رغم أن إسرائيل تأخذ دائماً بعين الاعتبار مصالح الولايات المتحدة، فإنه إذا ظن أي إنسان بأنه يتوجب على دولة ذات سيادة أن تتشاور مع دولة أخرى ذات سيادة بشأن عملية حربية محددة للدفاع عن مواطنيها، فإن ذلك سيكون مستقيماً»^(٣).

ويذكر سيث تلمان أن جريدة الواشنطن بوست علقت في افتتاحيتها، أن الصحافة الأكبر هي حسيان بيغن الظاهر بأن الولايات المتحدة ستعقد على إسرائيل الأسلحة الأكثر تطوراً بأسعار مخفضة جداً أو مجاناً، وهي تدندن بنشيد (الهانكا) اليهودي، بينما يستخدم الإسرائيليون تلك الأسلحة كما يشاؤون مهما كانت النتائج على المصالح الأميركية^(١٠). وفي الواقع فإن تعليق الواشنطن بوست أو غيره لم يمنع إسرائيل من أن تستخدم الأسلحة الأميركية مراراً ضد العرب وخصوصاً في لبنان، حتى دون مراعاة للمصالح الأميركية وبدون ردع أمريكي فعال لها، بغض النظر عما إذا كانت أميركا في وقتها جانباً تدندن بالنشيد اليهودي أو تتميز غيظاً. ففي موجات وحشية متلاحقة أمرت بها حكومة الليكود الجديدة، استخدمت القوات الإسرائيلية الطائرات والأجهزة الأميركية للإغارة على لبنان في تموز/يوليو ١٩٨١ لمدة أسبوعين، وقتلت ثلاثمائة من النساء والرجال والأطفال في الضواحي الفلسطينية لبيروت وجرحت ثمانمائة. (تلمان). واكتفت الحكومة الأميركية بالانزعاج وتأخير شحن عدد صغير من طائرات (ف ١٦) الأميركية لإسرائيل. وعندما سئل الرئيس ريغان عن الغارة على بيروت ونتائجها المرجحة، أجاب بعبارته وصفت تهكماً بأنها رائعة لا تقبل النقذ:

«لا أظن أن العنف مفيد لعملية السلام أبداً»^(١١).

لم يقلق الإسرائيليون كثيراً بسبب تأجيل شحن الطائرات على اعتبار أنها ستسلم لهم بمجرد أن تختفي أنباء الغارة من العناوين الرئيسية للصحف ومن الإذاعات. وفي السنوات الأخيرة حسب تقرير لجنة الإيكونوميست البريطانية (١٩ شباط/فبراير ١٩٨٧)، عرضت إسرائيل على الهند التعاون في قصف وتحطيم المفاعل الذري الباكستاني، على اعتبار أن الهند لا تملك الأجهزة الحربية المتطورة اللازمة لتحقيق هذه الغاية بنجاح، بينما تملك إسرائيل هذه الأجهزة. إضافة إلى أن الجاسوس (الأمريكي) جوناثان بولارد زود إسرائيل بصور فضائية ومعلومات سرية أميركية بالغة السرية عن المفاعل الباكستاني. وإسرائيل لا تريد أن تمتلك أي دولة إسلامية قنبلة نووية، أو أن تكون قادرة على صنع أو الحصول على قنبلة نووية. وحسب تقرير مجلة الإيكونوميست رفضت الهند العرض الإسرائيلي ثلاث مرات.

في ٢٤ تموز/يوليو، تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير بواسطة فيليب حبيب الوسيط الأمريكي وبمساعدة «هادنة» من السعودية. (تلمان). ورغم أن المفاوضات كانت غير مباشرة لأن إسرائيل والولايات المتحدة لا تعترفان بالمنظمة وترفضان التفاوض معها، فإن هناك من اعتبر، ومنهم شمعون بيريز، بأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت طرفاً مهماً من الناحية العملية في هذه المفاوضات. وأن وقف إطلاق النار عقد معها، وأنه لا معنى لإخفاء هذه الحقيقة. وعلى كل حال، فبالنسبة إلى الأسلحة الأميركية، فإن الولايات المتحدة عادت لتسليم إسرائيل ما تأخر منها إلى حين قصير. ولم تتوقف إسرائيل عن مخالفة تعهداتها بشأن القيود على استعمال الأسلحة الأميركية، ولم تقم الولايات المتحدة بردعها أو معاقبتها على انتهاكاتهما بشكل فعال. وعندما تبادلت القوات السورية وميليشيات الجبهة اللبنانية قبل حرب لبنان القصف المدفعي، وجّه الرئيس اللبناني المقتل إلياس سركيس نداءً إلى الولايات المتحدة وقال للمبعوث الأمريكي والتر تيلور كلوفريوس الذي كان يزور لبنان في ذلك الوقت:

«الحكومة الأميركية هي المسؤولة الأولى عن هذا الوضع. وعدتموني بالمساعدة وما وفيتهم بوعدهم. طلبت إليكم التدخل لدى إسرائيل لوقف إرسال الأسلحة إلى الميليشيات المسيحية، ولدى سوريا عن طريق الملكة العربية السعودية لوقف القصف، ولكنكم في ما يختص بالنقطة الأولى لم تتمكنوا من منع إسرائيل عن متابعة إرسال الأسلحة بما فيها من أسلحة أميركية إلى الميليشيات المسيحية. فخالفتهم بذلك الشروط التي تضمنوها انتم لتزويد إسرائيل بالسلاح. وكانت النتيجة أن الاتحاد السوفياتي زاد مساعداته العسكرية للمنظمات الفلسطينية وزاد في تصلبه مني. أما فيما يختص بالنقطة الثانية فقد عجزت عن التأثير على سوريا. بل أكثر من ذلك فقد تبنت الملكة العربية السعودية الطرح السوري ضد الجبهة اللبنانية بدلاً من أن تكون محامية عن الجبهة لدى سوريا».

وكرر الرئيس اللبناني نداءه للولايات المتحدة:

«لكن نداء الاستغاثات هذا بقي بلا جواب».

(كريم بقرادوني - السلام المفقود - عهد الرئيس إلياس سركيس).

اتفاقية التعاون الاستراتيجي الاميركية - الاسرائيلية وضم الجولان السوري

في أول زيارة قام بها مناحيم بيغن لمقابلة الرئيس ريفان في واشنطن في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨١، جرى البحث عن خطط لعلاقة تعاون استراتيجي جديدة بين أمريكا وإسرائيل، تكرس بصورة رسمية العلاقات التعاونية الوثيقة القائمة بينهما. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، وقعت اتفاقية تعاون استراتيجي بين الطرفين، تبين عندما أعلن عنها فيما بعد أنها تتضمن إنشاء لجنة عسكرية اسرائيلية - اميركية للتشاور المشترك، ووضع نظام دفاع جوي مشترك، وإجراء تمارين بحرية مشتركة في البحر الأبيض المتوسط، وتخزين أسلحة ومعدات حربية ومواد طبية اميركية في إسرائيل لاستعمالها عند الضرورة من قبل القوات الاميركية التي قد ترسل للشرق الأوسط، وكذلك استخدام الاسطول الاميركي للموانئ الاسرائيلية. وتضمنت الاتفاقية كذلك زيادة المساعدات العسكرية الاميركية لإسرائيل، ومبدأ التفاوض لوضع اتفاقية للتجارة الحرة بين الدولتين، ورفع الحظر عن تزويد إسرائيل بالقنابل العنقودية الاميركية. وعندما أعلنت إسرائيل ضم الجولان السوري، قام الرئيس ريفان بتعليق تنفيذ الاتفاقية إلى أن عادت الحكومة الاميركية لإحيائها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣. وتبع هذه الاتفاقية اتفاقات عسكرية وتجارة حرة دعمت التجارة والصناعة الحربية الاسرائيلية، ووسعت مجال التعاون في تبادل المعلومات التكنولوجية المتطورة وفي مجال الأبحاث العلمية والعسكرية، وإعفاء إسرائيل من قانون المبيعات العسكرية للأجانب. وبموجب هذه الاتفاقيات، تمكنت إسرائيل بحرية أكثر من استعمال المساعدات المالية الاميركية لتطوير صناعاتها الحربية، وكان من أشهرها تطوير الطائرة (لافي) التي أعلن عن وقف صنعها بسبب تكاليفها الطائلة بعد ضغط من الولايات المتحدة التي كانت قد قدمت ملايين الدولارات لتطويرها. وقيل إن أمريكا تعهدت لقاء إلغاء مشروع الطائرة (لافي) بدفع تعويض مالي، وتزويد إسرائيل بطائرات حديثة جداً كبديل للطائرة (لافي). وفي إطار التعاون الاستراتيجي، التزمت الولايات المتحدة والشركات الاميركية بأن تشتري قطع غيار وإلوازم اسرائيلية الصنع، كما سمحت الاتفاقيات للدول التي تتال مساعدات اميركية أن تستعمل جزءاً منها لشراء لوازم وخدمات اسرائيلية حربية. وبطبيعة الحال، هناك في الولايات المتحدة وخارجها من يعتقد بأن سياسة الولايات المتحدة التي مثلتها هذه الاتفاقات تضر بالصناعة الحربية الاميركية. وأن هذه الصناعة خسرت بعض الأسواق الحربية التقليدية، خصوصاً في أمريكا اللاتينية، وأن ذلك أدى إلى زيادة البطالة في أمريكا. وفي المقابل زادت صادرات إسرائيل الحربية حتى أصبحت تشكل ٤٠٪ من صادراتها. كما تعززت مكانة إسرائيل وزاد نفوذها في أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية والآسيوية، وقال أحد رجال جريدة كريستيان ساينس مونيتور المعروفة:

«دافع الضرائب الاميركي يدفع لمسلحة مستوى المعيشة في إسرائيل ولحروبها وغزواتها والمستوطنات التي تنشأ في جميع أنحاء الأراضي العربية المحتلة»^(١).

ومن الذين انتقدوا اتفاقية التعاون الاستراتيجي الرئيس السابق جيمي كارتر. فقد وصفها بأنها «خطأ وعائق للتقدم نحو السلام». وقال إنها ضربة للدول العربية المعتدلة التي تؤيد عملية السلام، وتجعل من الصعب عليهم أن يكونوا فعالين، وتخلق انطباعاً في العالم العربي كله بأن الولايات المتحدة تخلفت تلقائياً عن جزم آخر من نظيرتها المتوازنة وحيادها أو موقفها المتوازن^(٢). وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (٤٠/٦٨) الذي أكد أدانتها السابقة لاتفاقيات التعاون الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل. وجاء في هذا القرار:

«إن الجمعية تعتبر أن اتفاقيات التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل المعقودة في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، واستمرار الولايات المتحدة في تزويد إسرائيل بالأسلحة والمعدات الحديثة ويعبرون اقتصادي كبير، بما في ذلك إنشاء مناطق تجارية حرة بينهما، قد شجعت إسرائيل على انتهاج سياسات وممارسات عدوانية وتوسعية في المناطق الفلسطينية وغيرها التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس. وأنه كان لذلك تأثيرات سلبية على إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط مما يهدد أمن المنطقة برمتها»^(٣).

في صيف ١٩٨١، كتب محرر في جريدة الواشنطن بوست، بأن استخدام بيغن المتكرر للطائرات الحربية التي تزوده بها أميركا لتسوية مشاكل إسرائيل الداخلية والخارجية والسياسية، كان يظهر بأن «أميركا كان لها رجل مجنون كحليف»^(١). ولقد حدث بعد توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل وأميركا، أن قام الجيش البولندي بإلقاء القبض على زعماء حركة (سوليداريتي) النقابية في بولندا، فانتهز بيغن انصباب اهتمام العالم على أحداث بولندا، وغادر المستشفى فجأة (كان وركه قد كسر)، وعقد اجتماعاً لمجلس الوزراء الإسرائيلي في بيته، وخلال تسعين دقيقة صادق المجلس على ضم الجولان إلى إسرائيل (١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١). ولأزم هذا الاغتصاب للأرض السورية وقوف السوفييات إلى جانب سوريا، وتزايد التوتر في المواجهة المتطورة بين أميركا والسوفييات. في ذلك الوقت، كان وزير خارجية أميركا هيج في أوروبا، وكان من المقرر أن يزور إسرائيل، ونشأ الاعتقاد بأن بيغن كان ينوي أن يعلن ضم الجولان خلال زيارة هيج لإسرائيل أو عقب مغادرته لها، وبذلك يوجي بأن قرار الضم اتخذ بموافقة أو قبول أميركا، وتكون النتيجة أو إحدى النتائج أن يغضب العرب من أميركا وربما يحطموا سفاراتها في بلادهم، وتسوء علاقاتهم معها وهذا هدف كبير لإسرائيل. وقطعت المخابرات الخاصة بمنح إسرائيل مزايا عسكرية وتجارية لسنة ١٩٨٢ كانت تستمنحها لها زيادة عن المساعدات المالية والعسكرية المباشرة. (كريستس - صورة متبدلة). وكان رد فعل بيغن عنيفاً، فقد استدعى السفير الأمريكي صموئيل لويس إلى منزله، ووجه إليه تنديدات حادة قائلاً:

«إنك أعلنت بأنكم تعاقبون إسرائيل. أي نوع من الكلام هذا... معاقبة إسرائيل؟ ... هل نحن دولة القطاعية تابعة لكم؟ ... جمهورية سوز؟... هل نحن أولاد بسن الرابعة عشرة بحيث إذا لم يحسنوا السلوك نضرب مفاصلهم؟ ليس لكم حق أخلاقي لأن تلقوا علينا المحاضرات عن أصاليات المدينين. لقد قرأنا تاريخ (الحرب العالمية الثانية) ونحن نعرف ما حدث للمدنيين عندما قمتم بعملياتكم الحربية ضد العدو... إننا نفكر كذلك تاريخ حرب فيتنام... أنكم لا تستطيعون وأن تخيفونا بعقوبة وتهديدات. التهديدات ستقع على أذان صماء. أنكم تحاولون أن تجعلوا إسرائيل رهينة لمذكرة التفاهم... أن يكون سيف ديموكليس معلقاً فوق رؤوسنا. لقد عاش شعب إسرائيل ٢٧٠٠ سنة دون مذكرة التفاهم مع أميركا، وسيظل عاشاً بدونها ٢٧٠٠ سنة أخرى. لقد أوقفتم علينا عقوبات مدية وبذلك أخفتم بكلمة رئيس الجمهورية - ماذا تريدون أن تفعلوا؟ أن تضربونا في جيوبنا؟ أن ينجح أحد في إرهاب (اليهود الأمريكيين) بدعاية معادية للسامية. أنهم سيقفون إلى جانبنا. هذه أرض أبائهم الأولين - أن لهم الحق وعليهم الواجب لمساندتنا. أن كلمة «ينقض» هي «فكرة» من وقت محاكم التفتيش. إن أبائنا الأوائل ذهبوا إلى الموت حرقاً دون أن يقبلوا أن يتخلوا عن عقيدتهم. إننا لن نذهب إلى الموت حرقاً»^(٢).

وعبارات بيغن هذه لا تعكس فقط عواطف بيغن وأمثاله الدينية والعقائدية ووقاحته ومغالطاته الفاضحة، وإنما تلتقي في إطار تهوان أميركا وخنوعها ومساندتها لأطماع إسرائيل وتجاوزاتها الإجرامية البشعة.

أكد المسؤولون الأمريكيون بأن اتفاقية التعاون الاستراتيجي لم تكن موجهة ضد الدول العربية وإنما ضد الاتحاد السوفياتي، وكانما التحالف مع إسرائيل وتقويتها وتأييدها وحماية عدوانها ومكاسبه ليس عداءً قاتلاً للعرب. وكان هناك، في الولايات المتحدة، من اعتقد بأن اتفاقية التعاون مع إسرائيل قصد منها تطمين الكونغرس الأمريكي بأن الحكومة الأميركية متعاونة وملزمة بالتعاون مع إسرائيل، وبذلك يقبل الكونغرس أن يوافق على صفقة طائرات الأوكاس الاستطلاعية للسعودية التي ستديرها أطقم أميركية، وبطبيعة الحال، فإن هذه الاتفاقية كانت مبعث قلق للدول العربية. وتحذرت السعودية ادعاء وزارة الخارجية الأميركية بأن (الأمير) فهد لم يعبر عن عدم رضا عندما أطلعته وزير الخارجية الجنرال هيج على العلاقة الجديدة مع إسرائيل في لقاء لهما في مدريد. وعلى العكس، فقد جاء في التصريح السعودي الرسمي بأن هذه العلاقة الجديدة ستعيق السلام وتدفع المنطقة إلى سياق تسليح رهيب. وأعلنت سوريا أنها ستسعى لتعزيز علاقة استراتيجية مع الاتحاد السوفياتي. (تلمان).

وفي نيسان/أبريل ١٩٨٥، وقعت اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ووقعها عن

اسرائيل ارييل شارون وزير التجارة والصناعة. وهذه الاتفاقية هي لمصلحة اسرائيل، وتشجع التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين، وتفتح سوقاً واسعة جداً لاسرائيل في الولايات المتحدة والدول الأخرى التي تنضم إلى الاتفاقية، مثل كندا التي يتوقع أن تكون الدولة الثانية التي تنضم للاتفاقية بعد اسرائيل. وبموجب هذه الاتفاقية ستخفض الرسوم الجمركية، وستلغى عن بعض السلع الاسرائيلية المصدرة لأمريكا. ووصف الرئيس ريفان الاتفاقية بأنها «تاريخية»، وقال في رسالته التي ألقاها مندوبه أثناء مراسم التوقيع:

«إن هذه الاتفاقية تبرهن على مدى الأهمية التي تطلقها الولايات المتحدة على اسرائيل، بصفتها طرفاً حليفاً وشريكاً تجارياً وصديقاً لنا»^(١٧).

وكانت هناك معارضة لهذه الاتفاقية من قبل اتحاد العمال الأميركيين ومؤتمر المنشآت الصناعية المؤيدين عادة لاسرائيل، لأن الاتفاقية تمنح البضائع الاسرائيلية المدعومة امتيازات غير عادلة داخل الأسواق الأميركية وتهدد وظائف الأميركيين. وتزامن عقد الاتفاقية مع انعقاد المؤتمر السياسي السنوي للجنة الشؤون العامة الأميركية - الاسرائيلية الشهيرة، التي قالت مصادرها ان الاتفاقية ستضيف أربعة آلاف مليون دولار ونصف إلى الخزينة الاسرائيلية. وحضر هذا المؤتمر وزير الخارجية جورج شولتز الذي قال في كلمته التي ألقاها:

«إن الأميركيين يعرفون أننا ليس لدينا صديق نعتمد عليه في العالم أكثر من اسرائيل».

ووصف شولتز اسرائيل بأنها:

«شريك في السعي إلى تحقيق الحرية والديمقراطية. وشعب يشترك معنا في أسس المثل، وحليف استراتيجي حيوي في جزء مهم من العالم».

وقال أيضاً: أن اسرائيل «أجبرت» على خوض:

«أربع حروب خلال أقل من أربعين عاماً»^(١٨).

وباستثناء التحالف الشرير بين الولايات المتحدة واسرائيل، فإننا نجد عبارات وزير الخارجية شولتز نموذجاً مخزياً للمغالطة والنفاق وتشويه الحقائق، الذي يمارسه بعض قادة دولة عظمى تتحكم بمصائر العديد من شعوب العالم بسياساتها وقوتها الحربية الجبارة وأجهزتها السرية.

- (١) Richard Curtiss, *A Changing Image: American Perceptions of the Arab-Israeli Dispute* (Washington: American Educational Trust, 1982), P.301
- (٢) مذكرات كورت فالدهايم، في: الدستور (الأردن)، ١٩٨٧/٧/١٥. نشرت بمناسبة زيارة فالدهايم للأردن.
- (٣) انظر مقال كاثلين كريستيسون، في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٦ (شتاء ١٩٨٨).
- كانت كاثلين كريستيسون محطلة في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من ١٩٦٤ - ١٩٧٩. وهي كاتبة متخصصة بشؤون الشرق الأوسط.
- (٤) Seth Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982), P. 266.
- (٥) Jimmy Carter, *The Blood of Abraham* (Boston: Houghton Mifflin, 1985), PP. 78-79.
- (٦) كريم بقرادوني، السلام المفلوذ، عهد اليس سرقيس، ١٩٧٦ - ١٩٨٢، ط ٢ (بغوت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤).
- (٧) مذكرات محمود رياضي، في: الراي (الأردن)، ١٩٨٦/٨/٧.
- (٨) Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles*, P. 39.
- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) المصدر نفسه.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٤٠.
- (١٢) American - Arab Affairs (Spring 1984).
- (١٣) جيمي كارتر في حديث لجلة. American-Arab Affairs (Spring 1983-1984).
- (١٤) هنري كتن، «ترجمة لفصل من كتابه» تعريب الاستاذ زهير الكرمي، في: مجلة القدس الشريف (امانة القدس)، العدد ٢٥ (شباط ١٩٨٨).
- (١٥) Curtiss, *A Changing Image: American Perceptions of the Arab-Israeli Dispute*, P. 214.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ٢١٦.
- (١٧) الدستور (الأردن)، ١٩٨٥/٤/٢٤، ومجلة المجلة ١٥ - ١٩٨٥/٥/٢١.
- (١٨) المصدر نفسه.



في عهد الرئيس ريفان وقعت حرب لبنان، التي تكشفت عن صورة اليمية من صور العدوان الوحشي والدمار والتقتيل والماسي التي تنزلها سياسات الولايات المتحدة بالعرب، عن طريق مساندتها لعدوان اسرائيل وتهاونها في ردع تجاوزاتها الوحشية التي تستخدم فيها الاسلحة الاميركية. ففي ليلة الرابع والخامس من حزيران/يونيو ١٩٨٢، قصف الطيران الاسرائيلي الاحياء الغريبة من بيروت ومدن صيدا وصور والنبطية. وفي يوم ٦ حزيران/يونيو، اجتاحت اسرائيل الاراضي اللبنانية بقوات قدرت بستين ألف جندي وستمئة دبابة، يساندها غطاء جوي كثيف وقصف وإنزال بحري للقوات الخاصة، حتى وصلت إلى العاصمة بيروت التي صمد فيها المقاتلون الفلسطينيون واللبنانيون الوطنيون ببسالة في وجه الهجوم والقصف الوحشي، الذي تسبب في قتل ما يزيد على عشرة الاف قتيل ومائة ألف جريح من السكان من دون تمييز. ويصف جورج بول نقاس الرئيس ريفان امام هذه الوحشية الكريهة بقوله إنه بعد عدة أسابيع من الصمت، تكرم ريفان وأعرب عن قلقه لما حل بالسكان المدنيين من قتل ودمار وتشريد، غير أنه لم يطلب - وفقاً لأحكام القانون الأمريكي - أن يتوقف الاسرائيليون عن قتل المدنيين بالاسلحة الاميركية التي زودت امريكا بها الاسرائيليون للدفاع عن انفسهم فقط. (خطاب القاه جورج بول في مؤتمر في مدينة سان لويس بولاية ميسوري، بإشراف مجلس الشؤون الاميركية - العربية وجامعة سان لويس ومجلس سان لويس للشؤون العالمية). نشر الخطاب في جريدة الدستور (الاردنية) بتاريخ (١١/١٧/١٩٨٢).

وتدترع اسرائيل لتبرير هجومها على لبنان بمحاولة جرت لقتل سفيرها في لندن^(١). واختارت وقت الهجوم ليصادف وجود الرئيس ريفان ووزير خارجيته في فرساي حيث كانا يشاركان في مؤتمر قمة غربي. وأكد بيغن أن القوات الاسرائيلية لن تتقدم في الاراضي اللبنانية أكثر من مسافة خمسة وعشرين ميلاً تطرد من داخلها مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية لحماية الجليل. وتبين بسرعة أن هذا الزعم كان كاذباً، وأن اسرائيل كانت تسعى لقتل قادة المنظمة ورجالها والقضاء على قوتهم العسكرية وتشيت من سيتبقى منهم على قيد الحياة. وفي الامم المتحدة حاولت السيدة جين كيركباتريك، التي كانت سابقاً استاذة في جامعة جورج تاون الاميركية، والتي لا تتمتع بمزايا فكرية عالية - حسب رأي بعض زملائها - حاولت أن تساند الزعم بأن الاجتياح الاسرائيلي سيكون محدوداً، فردت على أحد الدبلوماسيين الذي قال لها في مكتب رئيس مجلس الامم، بأن الاسرائيليين وصلوا إلى مدينة صيدا على بعد ٤٥ كيلومتراً من الحدود وعلى بعد ٤٠ كيلومتراً فقط من بيروت بأن هذا مكذب. ولكنها اضطرت بعد قليل أن تعود وتعتذر بسبب كذب اسرائيل على الولايات المتحدة. وقالت بأن الاسرائيليين اكذوا للاميركيين بأن شارون سيتوقف على مسافة ٤٠ كيلومتراً^(٢).

ويذكر الرئيس السابق جيمي كارتر بأن بيغن أعلن في سنة ١٩٨١ بأن اسرائيل ستكون مسؤولة عن «حماية» المسيحيين في جميع أنحاء لبنان، وأن اسرائيل بلغت امريكا عن خطتها العامة إذا قامت بالهجوم على لبنان. ويذكر كذلك بأنه (كارتر) اتصل بمستشار الرئيس ريفان للأمن القومي ويليام كلارك عند بدء الغزو الاسرائيلي، وأبلغه بأنه كموطن قلق بشأن الغزو الاسرائيلي للبنان، وأنه غير عن هذا القلق والاهتمام لبعض القادة الاسرائيليين الذين شاركوا في مفاوضات كامب ديفيد، وأنه قال لهم بأن الهجوم على لبنان هو انتهاك لاتفاقات كامب ديفيد. وجاء الجواب الملق من القدس بأن واشنطن اعطت اسرائيل الضوء الأخضر. ومن ناحية، أكد ويليام كلارك لكارتر، بأن البيت الأبيض لم يشارك في أي موافقة على الهجوم، وأنه كانت في ذلك الوقت تأكيدات على أعلى مستوى تعطى للرئيس ريفان من قبل رئيس الوزراء بيغن بأن تقدم القوات الاسرائيلية لن يتجاوز الحد الأقصى لدى المدفعية - خمسة وعشرين ميلاً. وذكر كارتر أن مستشار الامن القومي أرسل إليه اثنين من مساعديه، وانهما أطلعا على المراسلات التي تثبت

التعهد والتأكيدات الاسرائيلية. ولم تتوقف القوات الاسرائيلية عند الحد الذي تعهد به بيفن. (دم إبراهيم).

وبالفعل، فإن الجنرال شارون، ودياباته، وصل إلى بيروت، ودخل إلى مكتب قائد الدرك اللبناني في السراي القديمة قرب القصر الجمهوري في بعيدا عاصمة جبل لبنان القديمة قرب بيروت. وعندما سمع المسؤولون في القصر صوت الدبابات الاسرائيلية وهي تتجه نحو القصر، خافوا أن يأتي الجنرال شارون ليلتقط الصور التذكارية فيه، فخرج أحد الموقدين الأمريكيين الذين كانوا مجتمعين في القصر مع رئيس الجمهورية وعدد من المسؤولين اللبنانيين، وتبعه السفير الأمريكي لتجنب أزمة عسكرية أو سياسية مفاجئة. واستقر القائد الاسرائيلي عندما قيل له ان الحرس الجمهوري اللبناني سيطلق النار إذا لم تراجع قوته، وقال بأن هدف قوته ليس اللبنانيين. وعلى هذه الصورة حمت أجساد الدبلوماسيين الأمريكيين القصر الجمهوري والسفارة الأمريكية ووزارة الدفاع اللبنانية القريبتين من القصر في غابات الصنوبر. (غسان تويني). ويذكر كريم بقرادوني (مستشار الرئيس اللبناني في ذلك الوقت) ان الرئيس سركيس عندما سمع بأن شارون سيصل إلى القصر الجمهوري ويطلب الاجتماع به نصحه بعض الحاضرين معه أن يفتاد منطقة بعدا ليلتقادي مجابهة كيدية أو تحد فرفض الرئيس اللبناني ترك مقره، وأشرف على وضع خطة إجراءات لمنع شارون من الوصول إليه، وقال في (لكريم بقرادوني الذي كان معه) بأنه أعطى الأوامر لكي توضع كل الآليات في عرض الطريق المؤدية إلى القصر، وأن يفتش الحرس الجمهوري الأرض، وأن يخرج جوني عبده للقاء شارون على المدخل الخارجي ليلبلغه بأن رئيس الجمهورية لا يرغب في مقابلته. وأنه إذا قرر الدخول إلى القصر عنوة فليفع ذلك على جسد الرئيس ومن يقف بجانبه. ولم يدخل شارون البقيض إلى القصر^(٧). وكان الاسرائيليون يريدون قتل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير ولا يريدون أن يخرج حياً من بيروت، فكانوا يكرهون كصف الأبنية والعمارات التي كان يمكن أن يكون موجوداً فيها. وكان عرفات ينتقل من مقر إلى آخر. وكان يجتمع مع رئيس وزراء لبنان شفيق الوزان في غرفة الغسيل وفي الدور السفلي من منزله على شاطئ البحر في غرب بيروت. ويجتمع مع مسؤولين آخرين في:

«سيارة عادية دائمة الحركة وراء خطوط التماس لأن الطيران الاسرائيلي بذلك سوف يتجنب قصفها خوفاً من اصابة جنوده (الاسرائيليين) هناك. ولم تتوقف عملية ملاحقة عرفات عند حد توقيع اتفاقية الانسحاب لأن بعض جهات التطرف الاسرائيلية قد قررت قتله. ولقد وافقت واشنطن على التدخل لمنع تصفيته حتى لا تهم بالقواطع في قتله»^(٨).

وكان بعض الدبلوماسيين في بيروت يظنون أن الولايات المتحدة بعد مجيء جورج شولتز إلى وزارة الخارجية، لا تهدف إلى إبادة منظمة التحرير حتى لا تثير كراهية العرب لها وحتى يبقى الباب مفتوحاً أمام تسوية سلمية في إطار مبادرة الرئيس ريفان. ولقد ابلغ الرئيس سركيس بأن اجتماعات عقدت بين عرفات ومبعوثين أمريكيين جاءوا لهذه الغاية من واشنطن. وعندما نشرت الصحف أن عرفات كان يستعد للاعتراف بإسرائيل، صرح السناتور الأمريكي ماكليوسكي بأنه حصل من عرفات على تعهد خطي بأن عرفات يعترف بجميع القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وبذلك لم تعد هناك العقبة الأخيرة وهي اعتراف واشنطن بمنظمة التحرير. (غسان تويني). ولكن عرفات لم يعترف بإسرائيل ولم يقبل دون غموض أو قيود قرار مجلس الأمن (٢٤٢). ورحل مع رجاله عن طريق البحر بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٢ على ظهر الباخرة اتلانتيك التي تحمل العلم اليوناني. ولم يقبل عرفات عرض فليب حبيب عليه بأن تواكبه سفينة زوارق حربية أمريكية. (بقرادوني - السلام المفقود). وشكل خروج ياسر عرفات في تلك الظروف الرهيبة مشهداً غريباً مثيراً، كان حافلاً بالكثير من الاعتزاز وإن كان مؤلماً ومحزناً للعواطف الفلسطينية والعربية الوطنية. كان عرفات محاطاً برئيس الوزراء شفيق الوزان والوزير ريني معوض ممثلين لرئيس الجمهورية اللبنانية. وكان هناك في الدواع قادة الجبهة الوطنية وقادة بيروت الغربية ومنهم وليد جنبلاط وقلادة الميليشيات والعلماء الدينيين. وقيل إن شارون وقف على

ظهر بناتية في بيروت يشاهد من بعيد رحيل عرفات بواسطة متظار. ولعله تبين أن المقاتلين الفلسطينيين لم يخرجوا من بيروت كجيش منتهزم، بل انهم كانوا فخورين بـ: «صمودهم وشجاعتهم ويصدهم عن بيروت لاقوى جيش في الشرق الاوسط يملك الكثير من اسلحة الدمار والقتل والابادة الاميركية المتطورة».

وبعبارات غسان تويني:

«كانوا فخورين بكونهم الجيش العربي الوحيد في الجبهة الذي انجز كما قالوا، ما لم تستطع اتحازه جيوش الدول العربية مجتمعة عام ١٩٤٨ وفي جميع الحروب العربية ضد اسرائيل بما فيها حرب أكتوبر [تشرين الأول] ١٩٧٣ الظاهرة»^(٢).

فقد اعتبروا بأن حريهم كانت الحرب العربية الاسرائيلية الخامسة. وفي عبارات ياسر عرفات لجلة فاينانشال تايمز:

«عندما بدأت الحرب في عام ١٩٨٢، قال ايتان وشارون والآخرين في اسرائيل انهم سينهون تلك الحرب خلال يومين او ثلاثة ايام. فما الذي حصل؟ لقد شهدنا أطول مواجهة عربية - اسرائيلية. ليس ذلك فحسب، بل وقد شهدنا أطول حرب استنزاف وانجح حرب استنزاف ضد الاسرائيليين... صحيح انني لم استطع ان اهزم الاسرائيليين بالضرورة القاضية ولكن من المؤكد انهم هزموا بالنقاط».

وقال عرفات أيضاً:

«عندما كان جون فوستر دالس يضع عام ١٩٥٦ خطه سئلاً: وماذا بالنسبة للفلسطينيين؟ فرد بقوله: «انهم تحت اقدام الفيلة. فالاجيال الفلسطينية المتقدمة بالسن ستموت... اما الاجيال الجديدة منهم فسوف تضطر إلى العيش مشتتة في المنفى. فما الذي حدث؟ إن العالم يواجه الآن الجيل الجديد. كما أن غالبية الفلسطينيين اليوم لا تعرف فلسطين. لقد أصبحت العقول الغربية تعتمد على الكمبيوتر ولا تتابع الامصار»^(٣).

ويخرج عرفات ورجاله من بيروت تحقق ولو بشكل منقوص أحد أهداف اسرائيل والولايات المتحدة. وكانت خطة فيليب حبيب تقضي بأن يرحل جميع قادة المنظمة وعناصرها من بيروت، وأن يتولى الجيش اللبناني الإشراف على بيروت الغربية وجمع الأسلحة الموجودة فيها. وكان من ضمن الخطة قبول وجود سياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ويفضل أن تكون خارج بيروت. ومن ضمنها كذلك خروج القوات السورية مع التأكيد بأن غاية السياسة الاميركية تسوية تنهي كل وجود عسكري غريب في لبنان، سواءاً كان فلسطينياً أم سورياً أم اسرائيلياً. (بقرادوني).

اميركا توافق على هدف اسرائيل ودموع السيدة نانسي ريغان

كان هناك من يعتقد بأن الجنرال شارون، المندفع المتهور هو الذي وسع مدى الاجتياح الاسرائيلي في لبنان دون موافقة مسبقة من زملائه في الحكومة الاسرائيلية. كما وان ويليام كوانت، الخبير الاميركي بنزاع الشرق الاوسط، اعتقد بأن اسرائيل شجعت على الظن بأن الولايات المتحدة ستنظر بعين الرضا لحرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، كجزء من «استراتيجية كبرى» ضد السوفيات. وانه لو كانت الحرب التي شنتها اسرائيل في لبنان قصيرة وقليلة التكاليف في الأرواح والمواد لربما تفاضت عنها الولايات المتحدة أو «قابقتها بالغفران». وان الولايات المتحدة لم تكن تعارض هدف اسرائيل وانما الطريقة التي ادير بها الحرب، فهي كانت تحسب حساب ضغوط الرأي العام المحلي المتصاعدة وردود فعل «الأنظمة العربية المكونة»، التي اقنعت الحكومة الاميركية بأنه يتوجب عليها التدخل لإنهاء القتال (كامب ديفيد). فلقد كانت هناك أنباء، حسبما ذكر الرئيس السابق في كتابه دم إبراهيم، عن آلاف القتلى وعشرات الآلاف من دون مأوى. وفي تقديرات أخرى بلغ عدد القتلى في جنوب لبنان بين عشرة آلاف وعشرين ألف شخص وأصبح مئات الألوف بلا مأوى. (كيرتس - صورة متبدلة). وكان الاكتساح الاسرائيلي سريعاً لدرجة أن رجال الصحافة والمصورين تمكنوا من مشاهدة انقراض القرى والمدن المهمة والدخان ما زال يتصاعد منها. وشاهدوا جثث القتلى وهي تسحب من بين الانقاض. ونقلت الصور

البشعة إلى صحف وتلفزيونات العالم، وانكشفت صورة جديدة لحروب الشرق الأوسط فبدلاً من صور طيارين إسرائيليين مبتسمين شاهدوا آلاف اللاجئين العرب الفرعين الهاربين، وشاهدوا الجثث العربية المحترقة، وشاهدوا:

«رجال الميليشيات العربية يصمدون حتى دفنوا فعلياً تحت فيضان القذائف والقنابل المتعدودة الفتاكة التي أطلقت من الدبابات والطائرات المزودة من أميركا».

وقامت في أميركا التظاهرات ضد الفظائع الاسرائيلية وتلاقت تظاهرات مضادة أمام البيت الأبيض. وشاركت السيدات العربيات في التظاهرات والاحتجاجات. وظهرت زوجة السفير السعودي في واشنطن السيدة نهى حجيلان على شاشات التلفزيون، وتحدثت عبر الاذاعات وقالت للأميركيين بأن الأسلحة «الدفاعية» التي أرسلوها لإسرائيل كانت تستعمل للقضاء على لبنان وشعبه. وفي ١٨ حزيران/يونيو ذهبت إلى البيت الأبيض وحذت زوجة الرئيس ريفان نانسي عن معاناة بيروت، وفي نهاية الحديث كانت زوجة الرئيس تبكي بشكل مكشوف. (كترس). ومهما كانت قيمة دموع السيدة نانسي، فإنه من الصعب أن نقاوم التساؤل إذا كانت هذه الدموع هي أفضل ما قدمته أميركا برئاسة ريفان إلى لبنان ومن فيه من لبنانيين وفلسطينيين. وعندما أرسل الرئيس ريفان فيليب حبيب اللبناني الأصل ليسعى للتوصل إلى تسوية يجري بمقتضاها ترحيل قادة منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها بصورة سلمية، فإنه أراد أن تحقق إسرائيل أحد أهدافها بشكل سلمي دون الاستمرار في المذبحة. ونظراً إلى أن القوات الاسرائيلية دخلت بيروت الغربية منتهكة وعود حكومتها، فقد كانت التسوية تتطلب أن ترسل الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام تفصل بين القوات المتصارعة، ولكن إسرائيل رفضت قدوم قوات تمثل الأمم المتحدة التي كانت تقضلها الولايات المتحدة والكونغرس والاتحاد السوفياتي، لأن إسرائيل، كما قال جورج بول، كانت تمقت أي شيء يشارك الأمم المتحدة. وإثبت التاريخ أن إسرائيل تكسب دائماً تقريباً أي اختيار للإرادة في مواجهة مع الولايات المتحدة. وهكذا وافقت الحكومة الأميركية على مفض على تشكيل قوة متعددة الجنسيات (غير تابعة للأمم المتحدة) من ضمنها وحدة من قوات المارينز، فكان ذلك بداية مخاطرة حكومة ريفان بأرواح هؤلاء الرجال في منطقة تتأجج فيها عواطف العداء لإسرائيل. فحتى بعد إخراج رجال المنظمة سيبقى هناك من الفلسطينيين من سيفهم اليأس والاحباط والغضب الذي انتشر في مدينة بيروت إلى أعمال عنف يائسة. وكان هذا ما حذر منه جورج بول في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، واقترح إرسال جنود من دول أخرى غير أميركا لا يحاول المقاتلون في لبنان اغتيالهم. غير أن الحكومة الأميركية لم تصغ لمثل هذه النصيحة وأرسلت قوات المارينز، ثم أخطأت بسحبها على عجل بعد سبعة عشر يوماً، ففتحت المجال لوقوع مذابح وحشية اليمعة. وبعد انسحاب المارينز بوقت قصير، تم اغتيال بشير الجميل الرئيس المنتخب الذي قيل أنه بدأ يتراجع عن ارتباطاته بإسرائيل. ورغم أنه لم تكن لرجال المقاومة الفلسطينية صلة باغتياله، فإن إسرائيل نقضت اتفاقية وقف إطلاق النار، ودخلت قواتها ببيروت الغربية وفتحت مخيمي صبرا وشاتيلا أمام (القتلة من الكتائب)، حسبما قال جورج بول. واستمرت المذبحة أياماً وليالي، فبإضافة إلى الشبان قتل النساء والشيوخ والأطفال بـ:

«البلطات وبالسكاكين وبإطلاق الرصاص وبالتعذيب...» ١٨ أيلول [سبتمبر] كشفت الجريمة ولكنها استمرت تحت مراقبة وتواطؤ أركان الحرب الاسرائيليين، إلى أن تدخلت الولايات المتحدة بعد أن كتمت الحادث، أي بعد إصدار شهادات وفاة لـ ١٢٠٠ شخص ولم يعد بالإمكان السكوت^(٣).

ويذكر الرئيس السابق جيمي كارتر بأن القتل لم يكونوا من الفلسطينيين وحدهم، وإنما قتل معهم لبنانيون مسلمون. ودفن القتل في مقابر جماعية. كما ذكر كارتر بأنه لم يكن هناك دليل على وجود مقاتلين في مخيمي صبرا وشاتيلا. وربط كارتر بين مذبحة صبرا وشاتيلا والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية بالقول إن المصريين كانوا محررين بهذه النتيجة البشعة (مذبحة صبرا وشاتيلا) لمعاهدة السلام مع إسرائيل، فسحبوا سفيرهم من تل أبيب. وأنه بين ليلة وضحاها كسب السوريون ومساندوهم السوفييات فرصة جديدة لتحسين مركزهم. وربما في النهاية ليسودوا في لبنان. (دم إبراهيم). وبلغ من بشاعة المذبحة

ومسؤولية شارون وبعض القادة العسكريين الاسرائيليين عن وقوعها واستمرارها أياماً أن اشترك حوالي أربعمئة ألف اسرائيلي في مظاهرة في الشوارع استنكاراً للمذبحة الرهيبة، وطالبوا بالتحقيق لتصفيد دور الاسرائيليين فيها. وأضاف الرئيس كارتر ما معناه أن ثبات معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية كان مستغرباً بعد المذبحة البشعة، ولكن تزايد الاعتقاد المصري بأن هذه المعاهدة يمكن أن تؤدي إلى هجمات اسرائيلية على عرب آخرين. وفي كتاب ريتشارد كيرتس صورة مقبلة، نشرت صور لبعض ضحايا المذبحة وللأطباء والمرضات من النروج والمانيا الغربية وفرنسا وهم يرون لرجال الصحافة كيف أجبروا على التخلي عن مرضاهم في المخيمات، وكيف عزل رجال الكُتاب الأطباء والمرضات الفلسطينين وقتلوهم بإطلاق الرصاص عليهم قبل أن يسلموا الأطباء الأجانب إلى ضابط اسرائيلي. وذكر كيرتس أن الصحفيين اندفعوا إلى داخل مخيمي صبرا وشتاتلا بعد حوالي ستة وثلاثين ساعة من بداية المذبحة، ووجدوا الجرافات تنقل جثث القتلى إلى قبور جماعية، وأنه لم يتم دفن كل القتلى الذين بلغ عددهم بين ألف وألفي قتيل. وأن رجال الصليب الأحمر جمعوا جثث الضحايا لتحديد هوياتهم.

قال فيليب حبيب الوسيط الأمريكي في حرب لبنان، إنه يخلج من مقابلة شخصين لبنانيين هما رئيس الوزراء شفيق الوزان وصائب سلام. وأوضح بأن قال:

لقد وعدتهم بشرى وأعطى بشرف رئيس الولايات المتحدة بأن العائلات الفلسطينية التي بقيت في المخيمات بلا حماية المقاتلين سيكنون آمنين... لم يكن لدينا ما نفعله لحمايتهم... ثم؟... خطأ... تقديرات سيئة^(٨).

وكان فيليب حبيب قد تعهد بشرف الولايات المتحدة للقادة الفلسطينيين عندما تفاوض معهم على الرحيل بضمن سلامة عائلات المنظمة التي تركت في المخيمات، وقال لهم بأن الولايات المتحدة تقدم هذه الضمانات بناءً على تأكيدات حصلت عليها من حكومة اسرائيل وقادة جماعات معينة كانت على صلة بها، وأضاف أنه على أساس هذه التأكيدات فإن الحكومة الأمريكية على ثقة بأن حكومة اسرائيل لن تتدخل في تنفيذ خطة رحيل المنظمة من بيروت قادة ومناضلين، ولن تتعرض للمقاتلين الراحين أو سلامة الأشخاص الآخرين الباقين. وعزز فيليب حبيب التعهد الأمريكي بالتأكيد على أن حكومة الولايات المتحدة تعترف بصورة كاملة بأهمية التأكيدات المقدمة من حكومة اسرائيل. وأن الحكومة الأمريكية سوف تبذل جهداً أعظم لتؤمن التقيد بهذه التأكيدات بدقة وعناية. وعلق جورج بول على هذا التعهد والتأكيدات بأن أكد أن الولايات المتحدة لم تبذل جهداً، وأنها سحبت المارينز قبل الأوان دون اتخاذ إجراءات بديلة لحماية العائلات الفلسطينية التي بقيت في بيروت حسب الاتفاق. وأن قادة ورجال المقاومة ما كانوا ليربطوا لولا التأكيدات الأمريكية بأن عائلاتهم ستكون في أمان، وأن هذه التأكيدات لم يتم التقيد بها بل نقصت باستهتار وعبت ووحشية قتل تسعمائة رجل وامرأة وطفل على الأقل في المخيمات. وفقدت أمريكا الكثير من نفوذها ومصداقيتها في المنطقة. وبسبب الشعور بالذنب، أرسلت الولايات المتحدة إلى بيروت ١٨٠٠ من المارينز لحفظوا السلام ولكن من دون تحديد واضح لمهمتهم. وزاد الارتباك كلما تقلب الرئيس (ريغان) من تحديد إلى آخر لهمة المارينز، وورط أمريكا في كل تصريح جديد. أما اسرائيل فقد رفضت القوات الدولية ورفضت أمريكا فإرسلت المارينز... وأثبت هذا للمرة المائة بأنه عندما تتجاهل أمريكا واسرائيل (عيناً بعين) فإن أمريكا حسب تعبير جورج بول «ترمش» أولاً أي تراجع وتخضع. وفي كل هذه البشاعة والأجرام، يجب أن نتذكر دائماً أن حكومات أمريكا ووزائرها الذين يرفضون التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، ويعتدون العديد من الرؤساء والقادة العرب بالتطرف والراديكالية، يتعاونون ويتحالفون وينسقون مع حكومات وقادة اسرائيليين من المعروف والثابت أنهم ارهابيون وقادة منظمات ارهابية، ذبحوا النساء والأطفال والرجال ونسفوا الدوائر الحكومية والبيوت فوق رؤوس المدنيين، وقصفوا المدن والقرى العربية في فلسطين ومصر وسوريا ولبنان. وأن شارون بالذات مجرم عريق، وأنه في سنة ١٩٥٢ قاد وحدته (١٠١) ودخل قرية قبيلة. وأطلق رجاله النار على كل من حاول الفرار من منزله، وسدوا مداخل البيوت ثم نسفوها على من بقي فيها.

وفي اليوم التالي عد المراقبون الدوليين ستين من جثث الرجال والنساء والأطفال في القرية المدمرة، ولكن بما أنه لم يترك أحد على قيد الحياة في القرية ليبلغ عن المفقودين، فإن عدد الضحايا الكمال لن يعرف أبداً^(٩).

ويذكر كيرتس كذلك ان رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق موشيه شاريت، وثق في يومياته بأن جنود شارون تسللوا إلى الأردن وألقوا القبض على ستة صبية من الرعاة الفلسطينيين. وانهم أجبروا أحد هؤلاء الصبية على مشاهدة الجنود وهم يطعنون الخمسة الآخرين حتى الموت، ثم أطلقوا سراحه ليذهب ويبلغ عائلات الضحايا كيف قتل اولادهم. وبلغ من وحشية شارون واندفاعه باستهتار، ان غولدا مائير اضطرت في حرب ١٩٧٢ أن تطلب طائرة عامودية وأن تطير وهي مرتدية (بابوجاً) إلى الارض المصرية شرق القناة (حسب الرواية عما قالت لمراسل التلفزيون البريطاني الآن هارت)، لأن شارون كان ينوي أن يأسر الجيش الثالث المصري أو يقضي عليه. وكان ذلك بعد اسابيع من وقف إطلاق النار المفروض. ونزلت الطائرة العامودية وسط دبابات شارون، وأمرته رئيسة الوزراء بوقف اعتداءاته. (كيرتس). هكذا اضطرت غولدا مائير لأن تخاطر بنفسها لتلزم الوحش الاسرائيلي لإنهاء الحرب.

من الثابت أنه كان للصهيونية ولإسرائيل أطماع قديمة في لبنان ومياه لبنان، وانها أرادت أن يكون جنوب لبنان ومن جنوب صيدا وكذلك أجزاء من سوريا جنوب دمشق جزءاً من الدولة الاسرائيلية. وفي سنة ١٩٢٠ كتب حايم وايزمن، الزعيم الصهيوني الكبير الشهير، للورد كورزن، وزير خارجية بريطانيا الاستعماري النزعة، ليؤكد له احتياج «فلسطين»، التي كانت من نصيب الانتداب البريطاني عند اقتسام الغنائم بين الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، لمياه نهر الليطاني، وأنه إذا حرمت «فلسطين» من مياه الليطاني وأعلى نهر الأردن واليرموك وشواطئ بحيرة طبريا الشرقية فإنها لن تستطيع أن تكون مستقلة اقتصادياً، وأنه أن كانت فلسطين فقيرة ضعيفة الموارد فإنها لن تكون (عندما تصبح يهودية) مفيدة لأي دولة. ويذكر موشيه شاريت رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في يومياته، بأن القادة الاسرائيليين اعتبروا لبنان أضعف حلقة في جامعة الدول العربية، وأنهم تأمروا على تقسيمه وعلى خلق دولة مارونية فيه حداً الجنوبي نهر الليطاني، وأن موشيه دايان أيد بن غوريون بحماس في نيته ضد لبنان، وقال إنه من الضروري العثور على ضابط لبناني ولو من رتبة رائد تكسب إسرائيل وده أو تشتريه بالمال وتجعله يطن نفسه مخلصاً للوامة، فيتتيح الفرصة للجيش الاسرائيلي لدخول لبنان ليحتل الأراضي الممسوخ فيها، ويقيم نظاماً مسيحياً يتحالف مع إسرائيل، وتلحق منطقة جنوب لبنان بإسرائيل. (ليفيا روكاح - يوميات موشيه شاريت). وبعد حرب ١٩٦٧ قال موشيه دايان بأن حدود إسرائيل أصبحت مثالية باستثناء الحدود مع لبنان.

أعدت إسرائيل لاجتياح لبنان قبل محاولة اغتيال سفيرها في لندن بأشهر عديدة. فإضافة إلى ظهور الجنرال شارون على شاشة التلفزيون، وكشفه لخطته الحربية وشرحه للإمكانات والاحتمالات الممكنة بالنسبة إلى لبنان، وكذلك إلى ما نشرته الصحف الأميركية مثل النيويورك تايمز من تفصيلات عن المخططات المعدة للحرب، يقول غسان تويني:

«وقد علمنا فضلاً عن ذلك أن الجنرال رافائيل ايتان، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، جاء إلى لبنان أكثر من مرة لكي يتأكد على الطبيعة من بعض المعلومات في جعبة الجنرال شارون ويراقب بعض الأوضاع المحددة. ونحن نعرف حق المعرفة أن رؤساء أركان الحرب الاسرائيليين لم يكونوا يفردهم أثناء تلك الزيارة، ونعرف في النهاية أن الجنرال شارون ذهب بنفسه إلى لبنان في ١٢ يناير [كانون الثاني] ١٩٨٢ لكي يبلغ بشير الجميل والجيبة اللبنانية بقرار غزو بلادهم وطلب مساعدتهم في ذلك»^{١١}.

وفي الأصل ومن البداية كان للولايات المتحدة دور كبير في مغامرة إسرائيل العدوانية الضخمة على لبنان، ومن المعروف أن الجنرال الكسندر هيغ هو الذي أعطى الضوء (الأخضر) أو مجرد (الضوء البرتقالي) للإسرائيليين لاجتياح لبنان والقضاء على الفدائيين الفلسطينيين وقادتهم. وهذا في حد ذاته يشكل مشاركة أميركية في العدوان. فلقد كان هيغ والمؤيدون له ولشارون في الحكومة الأميركية يريرون اجتياحاً شاملاً يقضي على المقاومة الفلسطينية، فيتبع ذلك وقف لإطلاق النار وانسحاب القوات السورية فتعود للبنان سيادته ووحده:

«أما معارضي المخطط أو بالأحرى معارضي شارون وعلى رأسهم واينبرغر، فكان رأيهم أنه يجب منع إسرائيل بأي ثمن من أن تفقد صوابها وتسيب على الولايات المتحدة فرص السلام. كان على واشنطن في رأيه أن

تعاقد الدولة العربية قبل ان تبدأ الحرب، وأن تبدي اجراءات صارمة إذا شنت الحرب بالرغم من التحذيرات الامريكية»^(١٦).

وأصحاب هذا الرأي كانوا يرغبون في أن يكون للولايات المتحدة أكثر من دولة صديقة في المنطقة، وأن يكون لها سياسة متوازنة تجعل في الإمكان تحقيق تسوية لازمة الشرق الأوسط من دون أوروبما ضد الاتحاد السوفياتي. (غسان تويني). وكان هناك فريق ثالث يرغب في اقناع بيجن بالاعتدال وسوريا بالانسحاب من لبنان:

«دون التهديد بالاجتياح الاسرائيلي، وشرعوا أخيراً بانتهاز فرصة الانتخابات الرئاسية اللبنانية على أمل أن يفقد السلطة رجل يستطع أن يبعد لبنان عن السيطرة السورية والسوفياتية دون اللجوء إلى التحالف مع اسرائيل»^(١٧).

لم تكن الولايات المتحدة تريد اجتياحاً اسرائيلياً يعقبه احتلال دائم للبنان، أو يؤدي إلى إثارة ردود فعل واسعة تشعل حرباً سورية - اسرائيلية أو مواجهات خطيرة مع السوفيات. وكانت ترى بأن دفع سوريا إلى موقف متعنت نتيجة هزيمة تلحقها بها اسرائيل أو تحطيم لصواريخها سيؤدي إلى نتائج خطيرة، تدفع سوريا إلى رفض الانسحاب والتسويات في لبنان قبل تسوية مصير الجولان، وإلى زيادة تدخل الاتحاد السوفياتي في المنطقة إلى جانب سوريا. وكانت الولايات المتحدة تأمل أن تتخلى بتمديد قواعد الفدائيين تدميراً كاملاً وتشتيتهيم خارج لبنان، وفي الوقت نفسه كانت تأمل أن تتخلى المقاومة عن النضال العسكري وتلجأ إلى التحريك الدبلوماسي لتحقيق حلول للنزاع مع اسرائيل. (غسان تويني). ومهما كان الاختلاف داخل الحكومة الامريكية، فإن السلاح الامريكي والدعم الامريكي والمشاركة أو التخاذل الامريكي هو الذي يشجع اسرائيل، ويمكنها من العدوان وقتل الابرياء وتهديم القرى والمدن، وجعل لبنان ومنطقة الشرق الأوسط مسرحاً للحروب المتكررة والماسي وعدم الاستقرار. وفي تعليق لهارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجية الامريكي السابق، قال بأن القصف الاسرائيلي لبيروت كان استعمالاً للقوة أكثر من اللازم «لأظهار قوة اسرائيل الجبارة القاهرة».

لم يكن الرئيس اللبناني راضياً عن الموقف السوفياتي أو العربي في حرب لبنان. ويذكر مستشاره كريم بقرادوني بأن الرئيس سركيس كان يظن بأن القوات الاسرائيلية لن تهاجم القوات السورية خشية من تدخل سوفياتي لمساندة سوريا، خصوصاً وأن هناك معاهدة معقودة بينهما، وتخوفاً من أن تهزم سوريا فلا تتجرا بعد ذلك دولة عربية من مد يدها إلى السوفيات لسنوات عديدة. ولكن الرئيس عاد وغير رأيه بعد أن بلغه بأن بيجن تلقى برفقة مستعجلة من موسكو أثناء اجتماع لمجلس وزرائه، وأن وجهه اصفر لأنه خاف أن تحتوي إنذاراً سوفياتياً يطلب وقف إطلاق النار فوراً. ولكنه عندما قرأ نص البرقية راح يضحك لأن الاحتجاج السوفياتي الشديد للجهة كان بسبب قصف اسرائيل للسفارة السوفياتية في بيروت. (السلام المفقود - عهد الرئيس الياس سركيس). ويذكر بقرادوني كذلك أن الرئيس سركيس كان يعتقد بأن الدول العربية جميعها كانت عاجزة عن التأثير في لبنان باستثناء مصر، لأن مصر وحدها لو أرادت كانت قادرة على وقف الاجتياح الاسرائيلي لوهددت باعادة النظر في اتفاقات كامب ديفيد. ووجد الرئيس سركيس أن العرب لم يفعلوا شيئاً، واكتفوا بالكلام الطيب والتمنيات الحارة بينما كان الجيش الاسرائيلي يسحق الفلسطينيين ويضرب السوريين ويتقدم بسرعة كبيرة إلى بيروت. ودخل منطقة بعيدا و:

«تدماي في الفطرية إلى حد أنه استولى على سرايا بعيدا الحكومي، وهو مركز محافظة جبل لبنان المتاحم للقرى الجمهوريين».

قال جورج بول بأنه كانت لاسرائيل غايتان رئيسيتان في غزو لبنان: الغاية الاولى انها كانت تريد القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وقادتها كقوة سياسية معنوية، على اعتبار أن أهمية المنظمة العسكرية أقل أثراً من قوتها المعنوية والسياسية، وأن اسرائيل لم تكن تخشى قوة المنظمة العسكرية، بل كان هناك من الاسرائيليين من يفضل أن لا تتوقف المنظمة عن نشاطها الفدائي لكي تتمكن الدعاية الاسرائيلية من تصويرها كاعمال ارهابية، تكشف للعالم أن قادة المنظمة «وحوش تمشي على قدمين»، حسب تعبير المجرم الارهابي منحيم بيجن^(١٨). وقال جورج بول كذلك بأن اسرائيل كانت تريد قتل قادة

المنظمة ومقاتليها بالمعنى الحرفي للكلمة، وتستعمل صراحة عبارة "قطع اعناقهم" (Decapitate) للتعبير عن غايتها. وضرب الاعناق هذا والذبح والتشريد يرتبط بأهداف اسرائيل ليس في لبنان فقط وانما في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المنطقة التي اعتبرتها حكومة بيغن وخليفته بـ "عاطفة مقددة جزءاً جوهرياً من (ارض اسرائيل)". وقال جورج بول بأنه حتى قبل تسلم حكومة بيغن السلطة سعى الاسرائيليون لأن يسدوا الطريق مقدماً على أي حل تفاوضي بالنسبة إلى قضية الضفة الغربية، عن طريق الاستيلاء على الأراضي وموارد المياه لبرئاسج اسرائيل الاستيطاني، وإن أساليبهم التي لم يحاولوا إخضاعها كانت الابتعاد بصرامة عن طاولة المفاوضات، إلى أن يكونوا قد وطنوا عدداً كبيراً من رعايا اسرائيل في الضفة الغربية لابتلاع المنطقة واقعياً أن لم يكن بالشكل القانوني. وأملت اسرائيل عن طريق القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية أن تحقق هذه الغاية، وأن تقرض ارادتها على الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين يكونون قد أصبحوا من دون قادة. وفي الوقت نفسه، هدفت اسرائيل أن تنشر الإحباط والضيق في نفوس الفلسطينيين المشتتين خارج الأرض المحتلة، فتضعف مقاومتهم وتقتل روح المقاومة والصمود في نفوسهم. وبدا أن عناصر من الفلّة في الحكومة الاسرائيلية أملاً، مع المتعاونين معهم من الكتاب اللبناني، أن يتمكنوا من نشر الأهراب في مخيمات اللاجئين بوسائل مثل مذابح صبرا وشاتيلا، وبالقصف المنظم للقرى ليهربوا فزعين إلى سوريا على تعطير ياسين في ١٩٤٨. وفي النهاية أمل الاسرائيليون أن يتفادوا أي مضمون حقيقي للحكم الذاتي الفلسطيني، متجاهلين أي مطالب فلسطينية لحق تقرير المصير. وأضاف جورج بول بأن كل هذا كان واضحاً من التصريحات المتكررة للقادة الاسرائيليين. ويتفق سمو الأمير الحسن، ولي العهد الأردني، مع جورج بول بشأن هذه الغاية الاسرائيلية الأثيمة. ففي كلمة القاها في (مركز كارتر) بجامعة اميوري بآتلانتا جورجيا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، قال سموه إن احتلال لبنان وما تبعه من مفاوضات متعرجة مكنا اسرائيل من تعزيز قبضتها على الضفة الغربية المحتلة. فبينما كان القتال الفعلي يجري في لبنان كانت حرب اسرائيل الحقيقية تدار في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ في حملة ضد السكان العرب المدنيين. وبمحاولتها لأن تحطم رمز القومية الفلسطينية وهي منظمة التحرير الفلسطينية (P.L.O)، سعت اسرائيل لأن تخدر طموحات الشعب الفلسطيني، وذلك لكي تتمكن من الإسراع في إنشاء المستوطنات الاسرائيلية وأن تشدد من قبضتها على المنطقة... إن سياسة التغيير المادي والديمقراطي المدروس المقصود التي اتبعتها اسرائيل جلبت العذاب واليأس ليس فقط لسكان الأراضي المحتلة وإنما للفلسطينيين في كل مكان وللدول المجاورة^(١).

ويذكر الرئيس السابق جيمي كارتر بأن الحكومة الأمريكية مع اسرائيل ساندت بشكل كامل القوات المارونية، بينما ساندت سوريا، الشيعة والسنة والدروز وبعض الجماعات المسيحية التي كانت تعارض الائتلاف الاسرائيلي - اللبناني، وقال بأن اسرائيل في حرب لبنان انتصرت بشكل ساحق في المعارك الجوية، وأن القوات السورية صمدت في البقاع. كما قال بأن إحدى غايات حرب لبنان ربما كانت صرف الاهتمام عن قضية الضفة الغربية ومنطقة غزة والمسألة الفلسطينية الشاملة. وذكر كارتر أن ستمائة جندي اسرائيلي قتلوا في حرب لبنان، وأن هذه الحرب اثارت انتقاداً شديداً في اسرائيل، وأن الشيعة في جنوب لبنان انقلبوا على اسرائيل، واستاء الدروز داخل اسرائيل لأنها ساندت الموارنة أعداء الدروز في لبنان. (دم إبراهيم). وفي جنوب لبنان جابهت قوات الاحتلال الاسرائيلية مقاومة بطولية قامت بها عناصر وطنية لبنانية وفلسطينية أنزلت بالاسرائيليين خسائر فادحة. وذكر كارتر كذلك بأن الرئيس حافظ الأسد أبلغه خلال زيارة قام بها كارتر لسوريا في آذار/مارس ١٩٨٢، بأنه يفضل أن يكون لبنان حراً مستقلاً، وأنه سيسحب قواته عندما تطلب ذلك جامعة الدول العربية والحكومة اللبنانية. وعندما قابل كارتر الرئيس أمين الجميل بعد بضعة أيام قال له الرئيس اللبناني "أنني أفهم الأمر على هذا الشكل". (دم إبراهيم). ويذكر كارتر كذلك بأن الرئيس الأسد قال له بأنه ليس لأميركا رأي أو سياسة في هذه المنطقة. أنها تنفذ السياسة التي تقرها اسرائيل. أن عدونا الرئيسي هو الولايات المتحدة وليس اسرائيل. (دم إبراهيم).

الغاية الثانية من الغزو الاسرائيلي الكبير للبنان كانت ترتبط بلبنان نفسه. وذكر جورج بول أنه عبر سنوات من المباحثات بين مندوبين اسرائيليين وبين بشير الجميل، قائد الكتائب والقوات اللبنانية، تطورت «خطة كبرى» كان «الخلل فيها الاعتقاد الساذج بالفعالية المطلقة للقوة الحربية». كانت الخطة تقضي بأن تقوم اسرائيل بمساعدة من جيش بشير الجميل الخاص «وبالأصح عصابته من القتل»، حسب تعبير جورج بول، بتنصيب بشير الجميل رئيساً للبنان، فيقوم بتشكيل حكومة صديقة لاسرائيل وخاضعة للتنفيذ الاسرائيلي، توقع على معاهدة سلام رسمية تحقق لاسرائيل طموحات هي علاقات دبلوماسية مع دولة عربية (لبنان)، لا تطلب انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية بعكس ما نصت عليه اتفاقات كامب ديفيد، وإعلاء اسرائيل السيطرة الفعالة على جنوب لبنان، بحيث تتوافر لها أرض إضافية ومنطقة عازلة تعزز قدرتها على حماية حدودها والمناطق الشمالية من فلسطين المحتلة، وتمكنها من تنفيذ خططها لتحويل موارد المياه اللبنانية في جنوب لبنان لرغد منابع مياهها المتناقصة داخل فلسطين المحتلة. وعندما تثبت حكومة بشير الجميل في الحكم، تساعد اسرائيل في إخراج القوات السورية من لبنان، وفي نشر سلطة بشير الجميل على بقية لبنان بأسره، وفي إقامة دولة مارونية تتسجم مع ما تطمح إليه اسرائيل من توسيع حدودها لتمتد من قناة السويس إلى نهر اللباني اللبناني وجبل الدروز في سوريا وإلى الحدود الأردنية - العراقية شرقاً. كما تتسجم مع رغبة اسرائيل في تجزئة المنطقة إلى دويلات طائفية ضعيفة مارونية ودرزية وكردية تهيمن عليها اسرائيل القوية. وإضافة إلى كل هذا، فإن هناك من يعتقد بأنه كانت لشارون طموحات أخرى من وراء قتل قادة المنظمة وتشريد الفلسطينيين من لبنان، عن طريق الممارسات الإجرامية الشبيهة بما اقترفه الصهاينة في ١٩٤٧ - ١٩٤٨. فهو كان يأمل أن يتمكن من إرهاب سوريا فتقوم بالسماح للفلسطينيين بالعبور، فيذهب معظم الهائمين الشاردين إلى الأردن فيزداد عدد الفلسطينيين فيها. واعتقد شارون بأن فيضان اللاجئين الفلسطينيين هذا سيزعزع النظام الأردني، فيصبح بالإمكان إقامة دولة فلسطينية مكانها في الضفة الشرقية ربما ببعض المساعدة العسكرية من اسرائيل. وعند ذلك ستكون هناك «دولة فلسطينية» وستكون اسرائيل قادرة أن تتذرع بحجة لطرد مليون فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة وربع مليون فلسطيني من «اسرائيل». وقال شارون لأنباعه: هذا سيجعل اسرائيل دولة يهودية حقيقة مطهرة بأعجوبة من سكانها الأصليين الفلسطينيين، الذين سيوضعون بأمان في وطن جديد خاص بهم في الضفة الشرقية من نهر الأردن في المملكة الأردنية الهاشمية السابقة^(١١). وأحلام شارون الإجرامية هذه تتجاسم مع مطامع بيغن بأن يستولي على الضفة الغربية وأن يضعها تحت الاحتلال اليهودي.

بالنسبة إلى علاقة بشير الجميل والكتائب والقوات اللبنانية مع اسرائيل، ذكر غسان تويني:

«منذ أن عرض سركيس اقتراحات اسرائيلية على بشير في شهر يناير - مايو - كانون الثاني وأيار - ومنذ أن أكد بشير ترشيحه وفرض ذلك على حزب الكتائب والجيبة اللبنانية، عمد الرئيس سركيس إلى أن يشكل بصورة سرية مجموعة من رجال السياسة والمستشارين العسكريين المعتدلين بذوي الخبرة حوله، لكي يوازن بها المجلس السياسي للقوات اللبنانية المدربة في اسرائيل والمتأثرة وربما المستخدمة من «الموساد»... كان من الواجب اقناع بشير - ولم يكن ذلك سهلاً - بأنه لا يمكن أن يكون مع المحتل لبلده والحاكم لبلده بصفتة رئيساً وبصفتة بطلاً. فبين التعاون مع اسرائيل وبين الحكم بمشاركة أعدائه اللبنانيين لم يكن أمامه سوى خيار واحد: ألا وهو رفض الغزو والاحتلال. كان على هذا الرجل الذي امتحن القوة والعنف أن يتجه نحو لبنان الحوار، وأن يعيد توحيد لبنان بالقوة التي ما فتئت تستهوي»^(١٢).

ويضيف تويني بأن بشير الجميل الذي انتخب رئيساً للبنان في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٢ رغم مقاطعة النواب المسلمين، كان:

«متراجماً بين ضرورة تحالفه مع اسرائيل، وبين قرار اتباع سياسة الانفتاح نحو الدول العربية ومسلمي لبنان التي أوصاه بها الرئيس سركيس والأميركيون. بعض الدول العربية تحصنت لانتخابه بالفعل بفعل مفكر وقلب مفتوح».

وذكر بفراواني بأن الرئيس سركيس كان يشكو من ضعف اهتمام الولايات المتحدة بحل قضية لبنان، وإنهم يهتمون بالأمر عندما يتعلق بإسرائيل مثل قضية الصواريخ السورية. وأن الرئيس ريفان

اهتم بالقضية اللبنانية عندما أصبح بشير الجميل قوياً. كما ذكر بأن الرئيس سركيس حرض منذ بداية الاجتياح الاسرائيلي:

«على تحذير بشير الجميل من خطورة الالتحاق في الدوامة الاسرائيلية وقال له: لا يجوز ان تتطلع يد المسيحي بدم الفلسطيني في معركة إلى جانب اليهودي».

وكان جواب بشير إيجابياً ومطمئناً لدرجة جعلت الرئيس يردد أمام سامعيه:

«لقد نضج بشير بسرعة لم اكن اتصورها». (السلام المفقود - عهد الرئيس الياس سركيس).

كان بشير الجميل في الرابعة والثلاثين من عمره القصير عندما قتل في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. وحسبما ذكر بقرادوني، شرح الجميل للرئيس اللبناني السابق صائب سلام أهدافه والقواعد التي سيعمل على أساسها كرئيس للجمهورية اللبنانية وقال له:

«لم يعد من الجائز ان نكتل على الآخرين ليقروا عوضاً عنا. علينا ان نحدد أهدافنا وان نحمل الدول النافذة على تبني وجهة نظرنا، ولا يجوز ان نبقي باسم الحياء بلا حلفاء. قد نحتاج إلى حليف وبالشبط حليف قوي. وهذا الحليف في الوقت الحاضر هو الولايات المتحدة الأمريكية. سأطلب إلى الولايات المتحدة ان تقدم لنا الضمانات نفسها التي تقدمها لاسرائيل، ومتى اتفقتنا مع الأمريكيين نستطيع مواجهة أية أزمة في وجه أي كان بما فيه اسرائيل بالذات، وعلينا من ناحية أخرى ان نتطور ونتقدم في مختلف الحقول لتتقرب من الغرب أكثر فلا نبقي في العالم الثالث». (السلام المفقود).

كان بشير الجميل يريد إحداث تغييرات كثيرة في كيان الدولة اللبنانية المنهارة، وان ييث فيه روحاً معنوية قوية جديدة، وقال معبراً عن غايته وتمسكه بهوية لبنان المسيحية:.

«لا أريد هذه الدولة التي لا تحمي أحداً ولا يعترف بها أحد ولا يحترمها أحد. وفي اعتقادي ان الدولة القوية هي الدولة القادرة على الدفاع عن هوية لبنان المسيحية وعلى ضمان المساواة بين جميع اللبنانيين».

أما الرئيس اللبناني الياس سركيس فكان يعبر عن أفكار أكثر اعتدالاً مما كان يمثله بشير الجميل، وان كان مثله يعني كثيراً باستقلال لبنان والمسيحيين فيه. ويؤمن بدور فعال للولايات المتحدة في لبنان:

«لم ينقطع رئيس الدولة اللبنانية عن ترديد قوله بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة قوية في الحرب وضعيفة في السلم. غير انها في مطلق الأحوال هي الضامن لاستقلال لبنان وسلامة أراضيه ومستقبل المسيحيين فيه. إنها لا تريد قيام اسرائيل الكبرى ولا سوريا الكبرى، ووجدها واشنطن تستطيع اقناع هذه وردع تلك عن مشروعاتهما. فلبنان حليف طبيعي للولايات المتحدة الأمريكية، مع التأكيد انه لا يجوز له في أي حال ان يصبح تابعاً لها يدور في فلكها، إلى حد يحمله على قطع علاقاته بالاتحاد السوفياتي». (بقرادوني).

ويقول بقرادوني، الذي كان مستشاراً للرئيس سركيس ونائب رئيس القوات اللبنانية، إن الرئيس سركيس آمن بانتماء لبنان العربي وبالعلاقات متميزة بين لبنان وسوريا في إطار احترام السيادة اللبنانية وخصوصيات كل من النظامين، وان كل تجاهل لدور دمشق يعني الصير ضد مجرى التاريخ والجغرافية، وان استقرار لبنان مرتبط إلى حد كبير بدمشق. وأنه لا يجوز لرئيس مسيحي أو أي رئيس عربي آخر ينتمي إلى طائفة من الاقليات أن يوقع معاهدة منفردة مع اسرائيل، فالشرق لا يرحم من لا يعرف حده فيقف عنده. واعتقد الرئيس سركيس بتعايش إسلامي - مسيحي لا يفرض فرضاً من الداخل أو الخارج، وإنما يتم التوصل إليه في مناخ ديمقراطي بعيد عن الهيمنة أو الديكتاتورية. وان تقسيم لبنان أو «اسلمته» سيعني الديكتاتورية.

يؤكد جورج بول بأنه كان للولايات المتحدة دور في «الخطة الكبرى» التأميرية على لبنان، وان هذا الدور كان خانعاً لاسرائيل ومتجاوباً مع طموحاتها وغاياتها، وان الولايات المتحدة من حزيران/يونيو إلى آب/اغسطس ١٩٨٢، ركزت جهودها على مساعدة اسرائيل لتحقيق هدفها الأول وهو طرد قادة منظمة التحرير في لبنان. وأنها من آب/اغسطس ١٩٨٢ إلى حزيران/يونيو ١٩٨٣، بذلت جهداً دبلوماسياً قوياً لمساعدة اسرائيل في تحقيق غايتها لعقد معاهدة سلام مع حكومة الجميل وتثبيتها في الحكم ودفع سوريا لسحب قواتها من لبنان. وأخيراً بعد ان تخلت اسرائيل عن «الخطة الكبرى» لأنها غير قابلة للتحقيق،

وسحبت قواتها لتقيم منطقة عازلة لها في الجنوب، وجدت الولايات المتحدة نفسها في ذلك الوقت المتأخرة لوحدها لتتخلص من الورطة التي انفجست فيها. وبطبيعة الحال، كان هناك من المسؤولين الأمريكيين من أضفى الكثير من البراءة والتجرد على الدور الأمريكي في لبنان. وقالوا إن لبنان وإسرائيل وياسر عرفات طلبوا أن تتدخل الولايات المتحدة لتأمين خروج القوات الفلسطينية من لبنان بآمان. وأن قوات المارينز الأمريكية كانت في لبنان لتخدم «مصالح الجميع». وقالوا إن طرد الفلسطينيين إلى لبنان وتجمعهم فيه سبب المشاكل الأمنية لإسرائيل، فأدى ذلك إلى دخول قواتها إلى لبنان. وبالعادة ألقى هؤلاء المسؤولون اللوم على المساعدات العسكرية السوفياتية لسوريا، والتدخل العسكري السوري المباشر، وامتداد التطرف الإيراني في تعقيد القتال في لبنان. وأدعوا أن الولايات المتحدة لم تخلق المشاكل في لبنان. وفي عبارات مستشار وزارة الخارجية الأمريكية إدوارد ديروينسكي:

«الجميع يتلعبون إلى أمريكا بعد أن تخلق المشكلة. نحن لم نخلق المشاكل - كنا هناك لنحاول حلها»^(١٦).

واشكى هذا المستشار من أن أمريكا تعطي «فضلاً قليلاً لهذه الدبلوماسية الرفيعة المستوى، ولقسط معين من المثالية التي كانت دائماً متوافرة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية على مدى السنين. وزعم بأن اتفاقية ١٧ أيار/مايو كان الغرض منها إخراج جميع الأطراف الأجنبية من لبنان - إسرائيل وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأنه لو تم هذا لكان خطوة دبلوماسية كبرى نحو الاستقرار في الشرق الأوسط. وأن الكونغرس أخطأ في معارضته لسياسة أمريكا في لبنان. وكان المستشار المذكور عضواً سابقاً في الكونغرس. وبالطبع، لم يوضع هذا المستشار أن الاستقرار الذي كانت سياسة أمريكا تهدف إليه كان بالفعل استقرار هيمنة إسرائيل على لبنان، الذي كانت سياسة أمريكا ستخرجه من الصف العربي وتجعله دولة مثبوتة تابعة لإسرائيل وإرادتها.

في المناظرة نفسها، بمركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون، تحدث فيليب جيلين المحرر السابق والكاتب في جريدة واشنطن بوست، فقال بأن الجنرال شارون يتحمل مسؤولية كبيرة في حرب لبنان، وأنه كانت له أحلام (نابليونية)، وأنه عرض على أمريكا القوات الإسرائيلية كطليعة لقوات الانتشار السريع الأمريكية، وأنه يريد نشر النفوذ الإسرائيلي في مجال يضم الشرق الأوسط ووسط وشمال أفريقيا. وحتى وإن كانت هذه ليست سياسة حكومات إسرائيل فإنها تمثل ثقافة شارون. وهو الذي صنع سياسة إسرائيل في لبنان عن طريق تنفيذ ما أراد بمجرد أن ابتداء الهجوم الإسرائيلي. كان قد حصل على موافقة الحكومة الإسرائيلية على عملية واحدة محدودة. وهو يعلم بأنه يستطيع أن يتصرف بحرية أوسع خلال تنفيذ العملية بوصفه قائدها، دون خشية نقض قراراته من قبل قادة الحكومة الإسرائيلية الآخرين، الذين لم يكونوا مسؤولين مباشرة عن العملية أو موجودين في ميدان القتال. واعتقد فيليب جيلين بأن حكومة إسرائيل لم تكن تكذب أو تقاتل عندما أعلنت أن قواتها ستقدم مسافة ٢٥ ميلاً فقط في لبنان لتخلق منطقة أمنية عازلة. ولكن شارون كان يتعامل مع الجنرال هيج الذي أعطاه (الضوء الأخضر) لتنفيذ خطته حسبما ادعى شارون بإصرار، أو الضوء البرتقالي حسبما ألح هيج. وعلى كل حال، فلا هيج ولا أمريكا أوقفت شارون عند حده في تلك اللحظة التاريخية - وكان ذلك ممكناً - مثملاً أوقف الرئيس كارتر الإسرائيلي في غزوه لبنان سنة ١٩٧٨، ومثملاً جعلهم الرئيس أيزنهاور ينسحبون من سيناء سنة ١٩٥٦. ويعلق جيلين بأنه كان من الغريب أن يترك أمر الغزو الإسرائيلي للبنان لشارون وهيج، رغم أن خطورته تجعله من مسؤولية رئيس الجمهورية الأمريكي. فالأمر كان يشتمل على استعمال سلاح زودت به أمريكا إسرائيل بموجب قانون يمنح استعماله لغير حاجات الدفاع. ووزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرغر وصف غزو لبنان بعد حدوثه «بأنه لا يمكن تمييزه عن غزو الأرجنتين لجزر الفولكلاند»، وأنه عدوان واضح. ويتساءل جيلين: «أين كان واينبرغر في لقاء شارون وهيج؟» ويوصف خطة شارون بأنها «حمقاء ومتعالية»، وأنه كان يجب أن تندد أمريكا بها وقال:

«لا يوجد في التزامنا الحقيقي العميق لتساعد في المحافظة على سلامة إسرائيل ما يتطلب أن نضمن الحملة - وحملات وحشية - وبالأخص عندما تضر بمصالح أمريكا الحيوية في المناطق الأخرى من العالم العربي».

وأضاف جيلين بأن اسرائيل تذرعت في هجومها على لبنان بمحاولة اغتيال السفير الاسرائيلي في لندن، بينما اعلنت سكوتلاند يارد ورئيسة الوزراء مارغريت تاشرن علناً بأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مسؤولة عن هذه المحاولة، وأن أحد أعضاء الجماعة المنشقة التي قامت بها كان يحصل في جيبه قائمة للاغتيال تشمل ممثل منظمة التحرير في لندن.

طلاق ياحسان مع شارون ومفاوضات اتفاقية لبنانية - اسرائيلية فاشلة

في اطار تعقيدات السياسة وتشابكاتها التي يبدو بعضها احياناً متناقضاً مع البعض الآخر، كان هناك من قال بأن الولايات المتحدة كانت تريد حماية منظمة التحرير في انسحابها من لبنان، وأنها لم تحبذ التقارب الودي بين اسرائيل والقوات اللبنانية. وحسبما ذكر غسان تويني:

«فلقد نصح الاميركيون حلفاهم اللبنانيين بعدم الاشتراك في المخطط المرسوم لا في احتلال بيروت الغربية، ولا في اعمال ضد الفلسطينيين التي ستنتهي بابتعادهم عن المجموعات الاسلامية في لبنان وعن البلاد العربية. وعند عودة اسرائيل من جديد إلى تصعيد العدوان، دعي بشير الجميل الذي كان قرار ترشيحه لرئاسة الجمهورية قد اتخذ من قبل الكتائب والجبهة اللبنانية، دعي إلى الاجتماع مع السفير الاميركي ووبرت ديلون وجهاً لوجه... شرح له السفير في عبارات لا يشوبها اي غموض بأن اي اشتراك في الحرب جنباً إلى جنب مع اسرائيل لن يهدم مستقبل العلاقات بين المسيحيين والمسلمين فحسب، ولكن يمكن أن يؤدي إلى اغتيال بشير نفسه»^(١٨).

ويذكر غسان تويني أنه في رأي الوسيط الاميركي فيليب حبيب في مباحثاته مع الرئيس الياس سركيس:

«كان هناك شرطان رئيسيان لانتخاب بشير وهما: ايقاع الطلاق مع شارون ولكن بدون مشاكسة وبدون اصدام، ومن ثم الحصول بأي ثمن على موافقة وليد جنبلاط ونبية بري وصائب سلام ولو كانت هذه الموافقة ضمنية».

وقتل بشير الجميل بالمتفجرات قبل أن يتسلم منصبه كرئيس للجمهورية اللبنانية، ولم يكشف حتى الآن علناً عن الجهة المسؤولة عن اغتياله. ويضيف غسان تويني بأنه كان هناك قرار من اليوم الأول للاجتياح الاسرائيلي وربما من قبل ذلك بعدم التعاون مع اسرائيل، وأن اسرائيل:

«لم تتأخر في الحقيقة في اظهار خيبة املاها عندما لم تتجاوب ميليشيات بشير مع النداء ولم تقم بدورها المرسوم... وربما أرادت اسرائيل تحجيم المسيحيين في لبنان الذين ابتعدوا فجأة، وظهروا انهم لا يستحقون (الرعاية) التي قدمتها اسرائيل لهم من سلاح ومؤونة والبسة ومعدات وعمل الفصوص التدريب، واخيراً بالامل الذي ضاع الآن... هذه كانت ايدئولوجية بغض الذي اعتقد بأنه انقذ المسيحيين واعطاهم فرصتهم الذهبية... ولكن كان في مواجهة بغض رجل يختلف فكراً ونفسياً وهو الياس سركيس، الذي صمم على إنقاذ بشير والمسيحيين من اطماع الإمبراطورية الاسرائيلية»^(١٩).

بذلت الولايات المتحدة جهوداً كبيرة لتحقيق أحد أهداف اسرائيل الرئيسية في لبنان. ففي الأشهر الأولى من سنة ١٩٨٢، سعت لعقد اتفاقية سلام بين اسرائيل ولبنان. وأشرف وزير الخارجية جورج شولتز بنفسه على المفاوضات الخاصة بهذه الاتفاقية. وحسبما ذكر بوب وودوارد في كتابه القنصاع عن وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، بعث الرئيس ريفان رسالة خاصة إلى الرئيس أمين الجميل بعده فيها بدعم الولايات المتحدة، ويؤكد له أن اميركا لن تسمح لأي جهة أن تهاجم لبنان بسبب توقيع الاتفاقية مع اسرائيل. وكما تم مع بشير الجميل، فقد وعد ريفان بدعم دبلوماسي ومظلة عسكرية تؤمنها القوات البحرية الاميركية في بيروت. وأضاف وودوارد بأن تقارير الاستخبارات تدفقت، وكانت تقول بأن الاتفاقية لن تمر، وبأن اميركا عاجزة عن تنفيذ وعدها بحماية أمين الجميل بسبب الوضع اللبناني المعقد، إلا إذا أنزلت خمسين ألف جندي اميركي، ولأن الرئيس الجميل في تكوينه «رئيس ضعيف»، ولأن القوات

الامريكية في لبنان إذا ارادت حفظ السلام لا بد من لجوئها إلى القوة، أي قتل العرب دفاعاً عن جهة معينة ومعاداة لجهة أو جهات أخرى. ويضاف إلى هذه الأسباب - حسب تحليل الاستخبارات - أن الرئيس حافظ الأسد، في الواقع، زعيم قوي واستراتيجي رهيب بالمقارنة مع الجميل. خلال المفاوضات الطويلة المضنية التي تم فيها التوصل إلى بوند اتفاقية ١٧ ايار/مايو، كانت اسرائيل تضغط بقواها العسكرية على لبنان كلما تمنع الجانب اللبناني عن الرضوخ للمطالب الاسرائيلية، فتصدد القصف وتزيد الدمار في لبنان. وحذر المصريون الذين كانوا قد اشتركوا في محادثات كامب ديفيد الرئيس امين الجميل من الطريقة التي يتبعها الاسرائيليون في المفاوضات، وكان السادات وهو المتساهل قد أوشك أن يقطع المفاوضات بسببها، ويرحل عن كامب ديفيد بعد أن حزم حقايبه وهياً طائفة لنقله هرباً من الإحباط والإرهاق والابتزاز الاسرائيلي:

«إن الاسرائيليين، كما قال لنا شركاؤهم في كامب ديفيد، يبدؤون بتكبيك ومضايقتك مع كثرة اقتراحاتهم غير الممكنة ولكن الدروسه والمتقة والتي يقدمونها عادة مع تفاصيل كثيرة مهياة لإغراق صلب المشكلة، بشكل ينقلب موضوع البحث إلى مستوى لا يتناسب مع جوهر ما يتم النقاش حوله. وعندما يعرض اقتراح يرفضه الاسرائيليون شكلياً ثم يعودون عن هذا الرفض ليصبح تنازلاً كبيراً من طرفهم. إن حساباً دقيقاً لأي اقتراح ترجع اسرائيل عن رفضه له مهما كان التنازل تافهاً يظهر للشريك الاممكي وكانهم مثال الاعتدال والتساهل. وبالمقابل، فإنهم يطلبون منا أن نكون كذلك متساهلين ومعتدلين أي قبول المستحيل الذي يعرضونه... وقال لنا المصريون: عندما يتم الاتفاق بكل شيء، فإن اسرائيل ستطلب منكم طلباً صغيراً نهائياً. طلباً آخر للتنازل كمكافأة على التوقيع»^(٣٠).

ووجد اللبنانيون بأن هذا كان أسلوب الاسرائيليين الخبيث المهرق في التفاوض. وحتى هنري كيسنجر نفسه كان من قبلهم قد اشتكى من أن أسلوب القادة الاسرائيليين في التفاوض يهرق ذهن من يفأوضهم، ويكاد لا يترك من العقل إلا ما يكفي لمجرد توقيع الاتفاق.

في المفاوضات بين لبنان واسرائيل، كان الجانب اللبناني يحاول حصر الاتفاقية في الامور الامنية. وكان الجانب الاسرائيلي يسعى لتحقيق التطبيع بين اسرائيل ولبنان ويصر على الاتفاق على أمور مثل: «التبادل التجاري والجدول الزمني الزماني وفتح المرور عبر الحدود وحتى انماط تاشية المرور ومراقبة القطع الاجنبية».

وجعلت اسرائيل التطبيع شرطاً مسبقاً لانسحاب القوات الاسرائيلية. وأثار المبعوث الاممكي (فيليب حبيب) نقطة تقول بأن اسرائيل لا تعتبر نفسها محتلة، ولكن:

«منقذة... خلصت لبنان من الفلسطينيين ومن السوريين: ليس من الحق العرفان لها بالجميل»^(٣١).

وكان الجانب الاسرائيلي يحاول إقناع اللبنانيين بأن لا يخافوا من معارضة سوريا. وقال عسكري اسرائيلي رفيع المستوى لأحد المفاوضين اللبنانيين:

«توقعوا على الاهتمام بسوريا، فإذا توصلنا إلى اتفاق كهذا الذي نرفسه عليكم وإذا ضايقتكم سوريا اعتمادوا علينا وستكون اسرائيل قادرة على إعطاء سوريا درساً يجعلها تتعلم... ولا يمكن لسوريا إلا أن تتسحب تجاه اتفاق اسرائيلي - لبناني مدعوم من اممكا»^(٣٢).

وأضاف تويني:

«لقد حلت اسرائيل بأنه من الممكن تمشين الخط الإقليمي الاسرائيلي العربي الذي يمتد من مصر إلى لبنان». ورداً على المبعوث الاممكي تسالط الجانب اللبناني إذا كان الاممكيون يعتقدون حقاً بأنه من مصلحة لبنان أن:

«يضيء بطليارات الدولارات التي تعطيه وضماً مميّزاً داخل البلاد العربية مقابل مليون من التجارة غير المشروعة مع اسرائيل، حيث يصل معدل التضخم هناك إلى ٢٠٠ بالمائة».

وذكروا المبعوث الاممكي بأن الالوف العديدة من اللبنانيين يعملون في العربية السعودية وفي الخليج وفي ليبيا وفي غيرها ويرسلون إلى لبنان:

«شهرًا بعد شهر نتاج عملهم لأطعام عائلاتهم وبناء قراهم. وتصدر الصناعة اللبنانية ٧٥٪ من منتجاتها نحو السوق العربية، وتزدهر البنوك العربية بفضل الدولار النقطي. لقد بنى المفاوضون اللبنانيون العالم العربي

برمته قبل أن تكون الطبقة الجديدة البديلة لهم والتي درست أكثرها في لبنان»^(١٧).

والرئيس أمين الجميل نفسه قال لجورج شولتز عندما جاء إلى لبنان في نيسان/أبريل:

«معالي وزير الخارجية: أننا نريد الوصول إلى اتفاق مع إسرائيل، ولكن إلى اتفاق يؤدي إلى الانسحاب وليس إلى اتفاق يصيب ورقة بلا فائدة. وبعبارة أخرى اتفاق مع إسرائيل يكون مقبولاً من سوريا الذي بدوره لا يمكن للجيش السوري أن ينسحب، وهذا يعني بأن إسرائيل لن تتسحب أيضاً»^(١٨).

وسجل فريق العمل اللبناني الذي يترأسه رئيس الجمهورية، وربما للتاريخ هذا التحليل:

«إن الولايات المتحدة قد لاحظت بأن إسرائيل لا تكثر لمزلة لبنان، والخيار المفضل لديها ليس دعم لبنان كي يستطيع الموار بحرية مع البلاد العربية ولكي يلعب دوراً وسيطاً في النزاع الإقليمي، ولكن على عكس ذلك أن إسرائيل تأمل بالقطعة بين لبنان والعرب لكي يتعطل الانسحاب السوري الفلسطيني، وتجعل الانسحاب الاسرائيلي مستحيلاً»^(١٩).

وكان موقف الفريق الأمريكي على طاولاة المفاوضات ضعيفاً متردداً لا حسم فيه. وقبل يومين من زيارة الرئيس اللبناني أمين الجميل إلى واشنطن، أكد الرئيس ريفان أمام مدخل البيت الأبيض تدعيم التعاون السياسي والعسكري مع إسرائيل، وأنه يجب أن تبذل كل الجهود لوضع اتفاق ١٧ أيار/مايو موضع التنفيذ. وذكر غسان تويني بأن الرئيس الجميل صرح للصحف:

«بأن طلبه من أجل انسحاب اسرائيلي من طرف واحد قد رفض، لأن الولايات المتحدة لا تمارس أي ضغط في هذا الاتجاه على إسرائيل».

نجح جورج شولتز بعد جهود متعبة في التوصل إلى اتفاقية بين لبنان وإسرائيل، وقعت مبدئياً في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٢ وأعطت لإسرائيل أقل مما سعت إليه^(٢٠). وجاء في بيان الحكومة اللبنانية الذي ألقاه وزير الخارجية الدكتور إليي سالم أمام مجلس النواب اللبناني في ١٦ أيار/مايو، بأن الحكومة اللبنانية قبلت في هذه الاتفاقية ما كانت تفضل أن لا تقبله، ولكن في المقابل استعاد لبنان أرض وشعب الجنوب اللبناني. ولأول مرة في تاريخ الحروب الاسرائيلية - العربية تم انقاذ الأرض دون قيام السلام أو العلاقات الطبيعية. وجاء في البيان أن جميع الشروط مؤقتة ومعقولة ومعقولة، بالمقارنة مع المخاطر التي كانت قائمة والتي كانت ستظل قائمة. وجاء في البيان بأن الحكومة اللبنانية رفضت إجراء المفاوضات في القدس، ورفضت إجراء مفاوضات سياسية على مستوى الوزراء، ورفضت إقامة محطات إنذار مبكر ومراكز مراقبة كانت تستدعي بقاء ألف جندي اسرائيلي في جنوب لبنان. ورفضت تعيين ضابط «معين» ليرأس الفرقة اللبنانية في الجنوب، أو ضباط ارتباط اسرائيليين في كل وحدة من وحدات الجيش اللبناني في المنطقة الأمنية في جنوب لبنان، ورفضت منح إسرائيل حق المصادقة على اختيار الضباط اللبنانيين العاملين في الفرقة الموجودة جنوب نهر الزهراني، ورفضت الاعتراف السياسي المتبادل مع إسرائيل. كما رفضت أن يكون الباروك داخل المنطقة الأمنية حتى لا يقال بأن إسرائيل تراقب الأراضي السورية والتركية والعراقية والأردنية والمصرية من قمة جبل الباروك، بواسطة لجان المراقبة الأمنية التي يشارك فيها الاسرائيليون. وقال البيان بأنه في وقت توقيع الاتفاقية يجب أن نتحدث بصراحة لأخواننا في العالم العربي، وأن نؤكد لهم بأن هذه الاتفاقية مثل اتفاقية الهدنة لا تؤثر ببتاً على علاقات لبنان العربية وخصوصاً العلاقات مع سوريا إلا بتوقيعتها. وقال وزير الخارجية بأن دور لبنان الحر المستقل سيكون أقوى من دور لبنان المجزأ المحتل، وهذا ينطبق على دور لبنان في معاهدة الدفاع (العربية) المشتركة^(٢١).

رغم المبررات والادعاءات التي أعلنتها الحكومة اللبنانية، فإن جماعات عديدة في لبنان وكذلك سوريا لم تقبل بالاتفاقية. واعتبرت بأنها تشكل انتهاكاً لسيادة لبنان ومعادية لسوريا، واعتراضاً لبنانياً بإسرائيل ويحق إسرائيل في التدخل في شؤون لبنان الداخلية. وسمحت لطائرات الاستكشاف الاسرائيلية الحربية دون غيرها بالقيام بطلعات جوية في الأجواء اللبنانية. وفي الجنوب أنشئت منطقة أمنية محددة الأسلحة كما أقيمت فيها القوات اللبنانية العملية الموالية لإسرائيل. ونصت المادة التاسعة من الاتفاقية على التزام الطرفين بأن يتخذ، خلال سنة واحدة من سريان مفعول الاتفاقية، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع الاتفاقية. كما يتعهد الطرفان بعدم تطبيق

الالتزامات القائمة أو أن تدخل في أي التزامات، أو تشرع أي قوانين أو أنظمة تتعارض مع الاتفاقية.

في مقابل المتشددین المتعاونین مع إسرائيل من الموارنة، وهم أقلية في لبنان، كانت عناصر الأغلبية اللبنانية تعارض بشدة أي تنازلات مهمة لإسرائيل التي اعتبرتها حليفة ومستقلة للموارنة. كما اتخذت سوريا موقفاً معارضاً متشدداً، وامتنعت عن قبول انسحاب قواتها التي كانت قد دخلت لبنان يطلب من الحكومة اللبنانية والدول العربية. ولم يصادق الرئيس اللبناني أمين الجميل على الاتفاقية، وفي ٥ آذار/مارس ١٩٨٤ قام بنقضها، وبذلك انتهى أمرها وخاب أمل جورج شولتز.

إسرائيل تسحب إلى الجنوب وأميركا تقصف اللبنانيين والفلسطينيين

بعد أن أدركت إسرائيل بأنها لا تستطيع أن تفرض على لبنان حكومة مارونية قادرة على بسط سيطرتها على لبنان بأسره، وتقبل أن تتنازل عن جزء من سيادة لبنان بموجب معاهدة مع إسرائيل، وتستطيع أن تخرج الجيش السوري الذي مثل بقاؤه في لبنان فيما مثل صعود سوريا وإفشالها للمخطط الأمريكي - الإسرائيلي، قررت إسرائيل التخلي عن «خطة الكبرى» بعد أن ورطت أميركا، فانسحبت إلى جنوب لبنان حيث أقامت منطقة عازلة وضعت فيها قوات من عناصر لبنانية متحالفة معها، لتحمي مستوطناتها في شمال فلسطين المحتلة وتسيطر على موارد مياه جنوب لبنان. أما الولايات المتحدة فقد أبقت المارينز في بيروت، واستمرت في محاولاتها لإنقاذ الاتفاقية اللبنانية - الإسرائيلية عن طريق الظهور بعبورية أكثر دراماتيكية كإبطل المتمردين بنظام الجميل واللاحاج، مدفوعة من إسرائيل لكي لا يبطل الجميل الاتفاقية مع إسرائيل، حسب تعبير جورج بول. وشايرت حكومة الرئيس ريفان على الادعاء بأنها طرف محايد، وأن المارينز قوة حيادية تقوم بدور المحافظة على السلام في لبنان. والحقيقة هي أن الولايات المتحدة كانت أصلاً بعيدة عن الحياد، وأنها كانت حليفة لإسرائيل، وأنها بصورة أو بأخرى شجعت إسرائيل على العدوان، ثم سعت لتحقيق أهداف إسرائيل للسيطرة على لبنان وتسليم الحكم فيه لحكومة طائفية ترضى أن تكون عميلة لإسرائيل، ويأمن يفقد لبنان سيادته على أرضه ويتفصل عن الدول العربية. وفي القتال انحازت الولايات المتحدة ضد سوريا والقوات الوطنية. واشترك المارينز الأمريكيون في القتال وأطلقوا النار على الدروز والشيعية والسوريين. وقصفت الطائرات الأمريكية المواقع السورية، وقصفت البارجة نيوجرسي بمدافعها الضخمة من عيار ١٦ إنش مواقع السوريين والمدنيين العرب. وكان القصف عشوائياً وليس حرباً مشروعة، وإنما كان «مجزرة حقاء لا أخلاقية» حسب تعبير جورج بول. ولتبرير تدخلها بالنار والقذائف ادعت حكومة الرئيس ريفان أن سوريا هي العدو، مع أن سوريا لم تكن عدو أميركا ولم ترغب في أن تكون كذلك. وما فعلته سوريا كان أخذ السلاح الذي تحتاجه من السوفييات وإعطاء الدروز بعض السلاح للدفاع عن أنفسهم وبيوتهم ضد الكتائب. وفي مرحلة من مراحل القتال، تخطت سوريا الاعتبارات الطائفية وانقذت القوات الكتائبية أو على الأقل ساعدتها على تفادي هزيمة كبيرة. (جورج بول).

وحسب عادة المسؤولين الأمريكيين فقد أقحم الرئيس ريفان السوفييات (خطر) السوفييات لتبرير تصرف الولايات المتحدة في لبنان، وأخذ يغالط ليسوي بأن إطلاق النار على الدروز وقصف السوريين بالدافع الضخم من البوارج الأمريكية، كان محاولة من أميركا لمحس السوفييات من الاستيلاء على لبنان وقلب ميزان القوى في الشرق الأوسط، وأن أميركا جمعت قواتها في البحر قرب شواطئ لبنان^(١٤) لهذه الغاية. وحاول الرئيس ريفان والمسؤولون الأمريكيون تغطية لخطائهم بتضخيم أهمية لبنان ومركزه (الاستراتيجي) في منطقة الشرق الأوسط التي لها أهمية كبرى في العالم. وادعى ريفان أن للولايات المتحدة «مصلحة حيوية» في لبنان دون أن يشرح ما هي تلك المصلحة. وفي الواقع والحقيقة وحسب رأي وتقديرات جورج بول، فإن لبنان لم يكن يشكل خطراً على جيرانه، وليس فيه مواد أولية مهمة مثل دول الخليج، والقتال الداخلي في لبنان لا يشكل تهديداً لمصالح أميركا في الشرق الأوسط مثل النزاع العربي -

الاسرائيلي. ومن وجهة نظر امريكية صحيحة ليس للبنان من الاهمية السياسية او الاقتصادية او الحربية ما يؤثر كثيراً على سياسة اميركا. والتفسير «المخجل» لتورط اميركا في لبنان كان عدم وجود سياسة امريكية شرق اوسطية واضحة مترابطة مستقلة. وان اميركا استجابت دون تردد او بعد نظر لسياسات وقرارات الحكومة الاسرائيلية، التي تختلف مصالحها واهدافها في لبنان مع مصالح واهداف اميركا. وان اميركا بدلاً من ان تلتزم بأهدافها وتتهم بمصالح اميركا الذاتية، قدمت نفسها للحكومة الاسرائيلية كمساند لما يتبنيه اسرائيل دون انتقاد أو شروط. وكانت مستعدة لمساعدتها على تحقيق اهداف ليست هي اهداف اميركا. كما كانت مستعدة لتزليل الخراب الذي سببه سعي اسرائيل وعنفها في تحقيق غاياتها. ودفعت اميركا الثمن في ارواح امريكية وفي المشاركة في قتل اللبنانيين وفي سمعتها كدولة قوية تدعي التقيد بالمبادئ الإنسانية. وهناك تقارير تؤكد بأن عدداً من رجال الجيش الاميركي والقوات الخاصة الامريكية كانت تدرب كتائب من الجيش اللبناني تضم عدداً كبيراً من انصار حزب الكتائب. وان ذلك كان جزءاً من خطة لرفع عدد قوات الجيش اللبناني من ثمانية آلاف إلى ستين ألف رجل، ليصبح في الإمكان فرض سيطرة الجميل على كل الفئات في لبنان. وجاء في كتاب الصحافي الاميركي المعروف بوب وودوارد (Veil)، انه كانت هناك معارضة من قبل مساعد رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية للتأييد الاميركي لبشير الجميل، فبالنسبة إلى انعمان (مساعد كيمي) كان بشير «قاتلاً».

وذكر وودوارد أن بشير الجميل بعد ان انهى دراسة العلوم السياسية والحقوق في لبنان، قدم إلى الولايات المتحدة ليعمل في مؤسسة حقوقية في واشنطن، وهناك جندته الاستخبارات الامريكية دون أن يصبح عميلاً منتظماً مسيطراً عليه، وان كان يقبض راتباً بانتظام، واعطي رقماً سرياً بحيث أن أي شخص يطلع على تقاريره لا يستطيع - إلا نفر قليل جداً - معرفة المصدر. وكان للاستخبارات الامريكية وجود قوي في لبنان، لانه ملققي طرق في الشرق الأوسط وقريب من الحضارة الغربية، كما كانت بيروت مركزاً مليئاً بالمؤامرات وأصحاب النفوذ، مما جعلها مصدراً غنياً بالمعلومات عن الدول العربية. وزاد ذلك من أهمية دور بشير الجميل، واكتسبت معلوماته أهمية أكبر واعتبرته وكالة الاستخبارات المركزية صاحب نفوذ إقليمي.

وذكر وودوارد بأنه عندما تدان بشيراً سيصبح رئيساً للجمهورية، تقرر قطع علاقة الوكالة الرسمية به، لانه أصبح عليه مسؤوليات أكثر أهمية من التعاون مع الوكالة، ولأن كشف علاقته بالوكالة كان يمكن أن يؤدي إلى القضاء عليه سياسياً أو على حياته. وعمل أي حال، فلقد لقي بشير الجميل مصرعه في انفجار عبوة ناسفة وضعت في مكتب تابع لحزب الكتائب في بيروت. واستغل شارون اغتيال بشير الجميل، فأتاحت قواته لوحدة من الكتائب دخول مخيمي صبرا وشاتيلا في ضواحي بيروت في مهمة انتقامية لاقرار جريمته الرهيبة. وقدرت الاستخبارات الاسرائيلية أن ٧٠٠ - ٨٠٠ شخص فلسطيني قتلوا في مذبحة المخيمين بينهم العديد من النساء والأطفال. وأذهلت صور المذبحة العالم المتدّن. (وودوارد). وتم اعتقال حبيب الشرتوني بتهمة تفجير العبوة الناسفة عن بعد، ولكن بقي سراً أو لم يعلن عن الجهة التي كانت وراء الاغتيال.

في وسط أزمة التورط الاميركي في لبنان، طرد وزير الخارجية الكسندر هيج واستبدل به جورج شولتز. وبذلك ذهب مسؤول اميركي من اشد قادة الولايات المتحدة إخلاصاً لاسرائيل ورغبة في التحالف والتعاون معها. وجاء مكانه رجل قيل ان له من نظرة مختلفة. ولئن بعض الناس أن شولتز سيكون أكثر ميلاً للعرب، لانه كان من كبار موظفي شركة بكتل الامريكية التي كانت لها مصالح كبيرة في البلاد العربية. غير ان الأيام أثبتت عدم صحة هذا الظن. وقيل إن فشل شولتز في لبنان ونقض الاتفاقية الاسرائيلية - اللبنانية ونسف السفارة الامريكية في بيروت الذي اودى بأرواح ثلاثة وستين شخصاً وجرح مائة شخص في نيسان/أبريل ١٩٨٢ أوغر صدره على العرب. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحم رجال المقاومة اللبنانية مقر المارينز الحصين وفجروه على من فيه فقتل (٢٤١) اميركياً وجرح عدد أكبر. ويقول ويليام كوانت في كتابه كامب ديفيد، انه بنهاية السنة كان من الواضح للجميع تقريباً وخصوصاً في

الكونغرس الأمريكي، بأن خلافاً أساسياً قد طرأ على السياسة الأمريكية في لبنان: ألغت الحكومة اللبنانية اتفاقية ١٧ أيار/مايو التي كان قد روج لها، ومثل ذلك رفضاً مثيراً للسياسة الأمريكية. وفقدت أمريكا من نفوذها ومصداقيتها. ووجد العرب المعتدلون بأنه ليس هناك دليل ولو بسيط على أن الولايات المتحدة تستطيع، أو أنها مستعدة لأن تستخدم نفوذها لردع إسرائيل، أن لم يكن لوقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية ووقف عدوانها الوحشي على لبنان. بل وجدوا أن الولايات المتحدة لم تحاول أن تردع إسرائيل، أو أن توقف مساعداتها عنها بصورة جدية وبذلك كانت شريكة لها في عدوانها. وكان من نتائج حرب لبنان وإجهاض اتفاقية ١٧ أيار/مايو أن ازداد نفوذ سوريا في المنطقة، فعدا إلى الأذهان القول بأنه إذا كانت حرب التحرير غير ممكنة دون مصر فإن السلام غير ممكن دون سوريا. والولايات المتحدة كانت في مساعيها لإنجاح اتفاقية ١٧ أيار/مايو ١٩٨٢ قد ضغطت على سوريا لتسحب قواتها من لبنان، وتمسك الرئيس ريفان وزير خارجيته شولتز بعناد بعدم تعديل الاتفاقية، ولكن سوريا صمدت وأثبتت بأنه لا يمكن تجاهلها في المنطقة أو إخضاعها. وعندما هاجمت القوات الإسرائيلية القوات السورية في لبنان، وهطمت أسلحتها ومعداتها من نوعية الدرجة الثانية، كان في ذلك إهانة للسوفيات، ودفعهم لأن يعيدوا تسليح سوريا بأحدث الأسلحة ويعززوا ضماناتهم لها. وقال جورج بول منتقداً الرئيس ريفان وحكومته بأن الولايات المتحدة كانت الخاسرة، وأن أمريكا ليست الحارس القانوني لإسرائيل ويجب أن تتوقف عن التصرف وكأنها كذلك. وأنها لمدة سنتين تقريباً أضاعت الوقت والمال والأرواح من دون جدوى لتساعد الحكومة الإسرائيلية في سعيها لتحقيق مصالحها الذاتية في لبنان، ولأن تزييل آثار الخراب الذي سببته هي... وهذا ليس دور أمريكا. إن أمريكا دولة عظمى قادرة تماماً على صنع سياستها الخاصة والاستراتيجيات لتحقيق مراميها. والشرق الأوسط يتفاعل بالتهديدات والاضطرابات، وأمريكا لا تستطيع بعد الآن أن تتحمل تبديد الوقت والمال والأرواح على انحرافات جانبية بينما تبقى مصالحها الرئيسية في المنطقة من دون رعاية. وإضافة إلى قول جورج بول، فإن حرب لبنان حققت لبين هدفًا كبيراً هو تعزيز صرف النظر عن قضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي رغم مبادرة الرئيس ريفان التي لم يسع إلى تنفيذها.

وحسبما قال بيغن في جريدة جيروسالم بوست بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. أكدت حرب لبنان تفيد مصر بصالحها مع إسرائيل بموجب اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المعلقة بينهما:

«وثبت أن العالم العربي لا يستطيع أن يرفع أصبعاً في مواجهة إسرائيل، ولم يكن لدى دوله جميعاً إلا قبول [الارهابيين] الفلسطينيين كلاجئين ليس لهم مكان إلا معسكرات محاصرة ومعزولة، وأن سوريا قد وضعت «في مكانها لا تتجاوز»ه. كما وضع الاتحاد السوفيتي في موضع العاجز. وتم تعطيل القوة المسلحة للفلسطينيين وضربت «هيئتها ونفوذها». كما ثبت تفوق السلاح الأمريكي. وزاد احتمال عقد معاهدة صلح مع دولة عربية ثانية بعد مصر [يقصد لبنان]، وساد الهدوء على جميع الجبهات العربية مؤان يجرؤ أحد على الاقتراب ضد إسرائيل». وهكذا، فإن الكل في وضع أشبه بوضع معاهدة عدم اعتداء مع إسرائيل. وتفتحت موازين القوى بين المسلمين والمسيحيين في لبنان»^(٣٩).

- (١) يقول هودوارد في كتابه القناع ان المخابرات الاسرائيلية ووكالة المخابرات المركزية والبريطانيين عرفوا بان ادعاء بيفر كان كاذباً لان المنظمة لم يكن لها دور في محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي وان الذي قام بالعملية فريق من جماعة ابو نضال المنشقة على المنظمة، ولكن شاربون لم يهتم بالفريق، عن حرب لبنان، انظر خطاب جورج بول الذي القاه في ٢٨ شباط ١٩٨٤ بجامعة جورجتاون الامريكية حول موضوع: «Us Policy in the Middle East», *Palestine Studies*, Vol. XIII, No. 351 (Spring 84), P.P. 3-15.
- (٢) غسان تويني، من حلقة من ترجمة كتابه حرب من اجل الآخرين، الذي كان سينشر باللغة الفرنسية. الحلقات نشرت في: *الدستور* (الأردن)، ١٩٨٥/٢/٢٨.
- (٣) كريم بقرادوني، السلام المفقود: عهد اليسار سريكتس، ١٩٧٦ - ١٩٨٢، ط ٢ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤)، جوني عبده رئيس مخابرات الجيش اللبناني.
- (٤) تويني، صرب من اجل الآخرين، في *الدستور* (الأردن)، ١٩٨٥/٢/٢٨.
- (٥) المصدر نفسه، ١٩٨٥/٣/٦.
- (٦) الشرق الاوسط، ١٩٨٧/٩/٨.
- (٧) تويني، المصدر نفسه.
- (٨) المصدر نفسه.
- (٩) Richard Curtis, *A Changing Image: American Perception of the Arab-Israeli Dispute* (Washington: American Education Trust, 1982), P.152.
- (١٠) تويني، المصدر نفسه، ١٩٨٥/٢/٢٦.
- (١١) المصدر نفسه.
- (١٢) المصدر نفسه.
- (١٣) جورج بول، مساعد وزير الخارجية الاممكي السابق.
- Panel Discussion, *Center for Contemporary Arab Studies* (April 1984). Washington
- Address delivered to «the Middle East Consultation» at the Carter Center of Emory University, Atlanta, Georgia, U.S.A.
- (١٤) Curtriss, *A Changing Image: American Perceptions of the Arab-Israeli Dispute*, PP.221-222.
- (١٥) تويني، «حرب من اجل الآخرين»، في المصدر نفسه، ١٩٨٥/٣/٤.
- (١٦) في مناظرة يركز الدراسات العربية المعاصرة، جامعة جورجتاون، واشنطن (نيسان ١٩٨٤).
- (١٧) تويني، المصدر نفسه.
- (١٨) المصدر نفسه.
- (١٩) المصدر نفسه، ١٩٨٥/١٠/٩.
- (٢٠) المصدر نفسه، ١٩٨٥/٢/١٠.
- (٢١) المصدر نفسه.
- (٢٢) المصدر نفسه.
- (٢٣) المصدر نفسه.
- (٢٤) المصدر نفسه، ١٩٨٥/٣/١٢.
- (٢٥) المصدر نفسه، ١٩٨٥/٢/٩.
- (٢٦) نشر النص الكامل للاتفاقية وملاحظاتها الصادرة رسمياً عن الحكومة اللبنانية باللغة الانكليزية في مجلة الدراسات الفلسطينية، vol. XII, No.4 (Summer 1983), P.91.
- مندوب امريكا الخاص موريس ديريور وقع الاتفاقية كشاهد.
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.
- (٢٨) ذكر جورج بول ان الاسطول الاممكي قرب الشواطئ اللبنانية كان يحمل ثلاثين لاف رجل وثلاثمائة طن من حبوب. وكانت هناك حاملتان طائرات نوويتان وثلاثون سفينة حربية منها البارجة نورجهي.
- (٢٩) محمد حسنين هيكل، عند مفترق الطرق: حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٥ - ١٦.

وضع جورج شولتز وعدد صغير من الخبراء في شؤون الشرق الأوسط إطاراً لتسريح عليه الحكومة الأميركية في جهودها في المنطقة. وفي أول أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، ألقى الرئيس ريفان خطاباً أعلن فيه «مبادرته» لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، وقال في بداية خطابه: إن هذا اليوم هو يوم فخر لأنه نهاية إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. وأن هذه الخطوة السلمية... ما كان يمكن أن تتم لولا وساطة الولايات المتحدة الحسنة والعمل البطولي الحقيقي الذي قام به دبلوماسي أميركي عظيم (السير فيليب حبيب). وعبارات الرئيس ريفان هذه تثير في الذهن بمرارة التهمة مسلسل المساعدات الضخمة والجهود الحثيثة التي بذلتها أميركا لكي تقوم إسرائيل على أرض العرب ولطردهم منها، مما أدى إلى لجونهم قهراً إلى بلدان شتى منها لبنان، حيث لاحقتهم القوات الإسرائيلية بالتواطؤ الأميركي وأسلحة القتل والدمار الأميركية للقضاء عليهم وذبحهم في المدن والقرى وفي مخيماتهم رجالاً ونساء وأطفالاً مقاتلين ومدنيين. وتثريد من يبقى منهم بوساطة أميركا الحسنة وجهود فيليب حبيب البطولية. واستطرد الرئيس ريفان قائلاً في خطابه إن المشكلة لا تقتصر على لبنان، بل تشمل في إطار النزاع الأعم في الشرق الأوسط. وأن شعوب الشرق الأوسط عانت طويلاً - عرباً وإسرائيليين - وأن المنطقة ذات أهمية استراتيجية للولايات المتحدة، وأن التوصل إلى تسوية للنزاع هو واجب أدبي على الولايات المتحدة، وأنه ملتزمة ببقاء وسلامة الدول الصديقة الإقليمية، وأنه لا يمكن تجاهل أهمية استقرار المنطقة بالنسبة إلى الاقتصاد، كما وأن تقاليد أميركا الإنسانية «تتضمن» بالسعي المتواصل لحل النزاعات سلمياً. وقال ريفان في خطابه أنه أراد في بادئ الأمر أن يتبع الخطوط العريضة لسياسة من سبقوه في الرئاسة. وأنه كانت هناك مسألتان أساسيتان يجب معالجتهما:

أولاً: الخطر الاستراتيجي على المنطقة الذي يشكله الاتحاد السوفياتي ووكلائه للتوسع في المنطقة كما تمثل في الحرب الوحشية في أفغانستان. وثانياً: عملية السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب. وذكر أن حكومته زادت في جهودها لتطوير مع أصدقاء أميركا وحلفائها سياسة مشتركة لتردع السوفيات ووكلائهم عن المزيد من التوسع في المنطقة ولصد هذا التوسع. وأنه بالنسبة إلى النزاع العربي - الإسرائيلي اعتنقت أميركا إطار كامب ديفيد بوصفه الطريقة الوحيدة للتقدم. وقال ريفان بأن أول هدف لحكومته بموجب عملية كامب ديفيد كان تحقيق معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية. وهذا تم بإرجاع سيناء إلى مصر سلمياً في نيسان/أبريل ١٩٨٢ حيث تقوم القوة المتعددة الجنسيات بواجباتها في سيناء. وقال ريفان بأنه خلال المفاوضات الصعبة لم «نحول أنظارنا» عن الخطوة الثانية في كامب ديفيد، وهي محادثات الحكم الذاتي لتمهيد الطريق للسماح للشعب الفلسطيني أن يمارس حقوقه المشروعة. ولكن نظراً لقتل السادات وأزمات أخرى في المنطقة لم تتمكن من بذل جهد رئيسي حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ لتجديد هذه المباحثات. فقام هينغ والسفير فيريانكس بثلاث زيارات لمصر وإسرائيل لإجراء مباحثات بشأن الحكم الذاتي. وذكر الرئيس ريفان أن إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وتقيد كل من الرئيس مبارك ومناحيم بيغن باتفاقات كامب ديفيد، اقنعاه بأن الوقت قد حان لسياسة أميركية جديدة في محاولة للتغلب على الخلافات الباقية بين مصر وإسرائيل بشأن عملية الحكم الذاتي. ولكن قبل أن «نشعر في جهودنا» أحيط النزاع في لبنان جهودنا بصورة مسبقة، وعلقت محادثات الحكم الذاتي، بينما «سعيناه» لأن نفصل الفرقاء في لبنان ونسكت مدافع الحرب. واستطرد الرئيس ريفان يقول في خطابه بأن حرب لبنان المحزنة خلقت فرصة جديدة للسلام في الشرق الأوسط. وأنه طلب من وزير الخارجية شولتز أن يعيد النظر في «سياستنا» وأن يستشير أوسع عدد من الأميركيين البارزين بشأن أفضل السبل لتقوية فرص السلام في الشرق الأوسط - ممن كان لهم علاقة في عمليات السلام وفي الكونغرس وفي القطاع الخاص - كما قام (ريفان) بإجراء مشاورات واسعة مع مستشاريه على المبادئ التي أعلنها في خطابه. وأعلن

ريغان أنه يريد أن يساعد لبنان لإعادة بنائه واستقراره الضروري «لجميع أمانا في السلام في المنطقة». كما أعلن أن خسائر منظمة التحرير الفلسطينية العسكرية لم تنقص تلف وتطلع الشعب الفلسطيني لتسوية عادلة لمطالبه، وأن

«انتصارات إسرائيل في لبنان بعد ذاتها لا يمكن أن تحقق سلاماً عادلاً دائماً لإسرائيل ولجيرانها... والسؤال هو كيف نوفق بين اهتمامات إسرائيل الأمنية المشروعة مع حقوق الفلسطينيين المشروعة... الجواب لا يمكن أن يأتي إلا على طائفة المفاوضات، وعلى كل فريق أن يعترف بأن النتيجة يجب أن تكون مقبولة للجميع، وأن السلام الحقيقي يتطلب تنازلات من قبل الجميع».

ووجه الرئيس ريغان في خطابه نداءً إلى إسرائيل والشعب الفلسطيني والدول العربية ناشد فيه إسرائيل: «أن توضح بأن السلامة التي تصبو إليها يمكن أن تتحقق فقط عن طريق سلام صحيح - سلام يتطلب شهامة وصبراً وشجاعة»^(١).

وناشد الشعب الفلسطيني أن يقدر ويدرك بأن أماله مرتبطة دون شك بالاعتراف بحق إسرائيل في مستقبل آمن. وناشد الدول العربية أن:

«تقبل حقيقة وجود إسرائيل وحقيقة أن السلام والعدل يكسبان فقط بواسطة مفاوضات مباشرة صعبة وعادلة».

وقال الرئيس ريغان بأن حرب لبنان وخروج الفلسطينيين من بيروت أبرزاً بصورة دراماتيكية تشرد الفلسطينيين من ديارهم، وأنه يوافق على شعورهم بقوة بأن قضيتهم هي أكثر من مجرد قضية لاجئين، وأنه بمشاركة الأردن والفلسطينيين في السلام ستكون إسرائيل واثقة من أن سلامتها ستكون محترمة من جاراتها. ثم حدد الرئيس ريغان الموقف الأمريكي كما يلي:

١ - يجب أن تكون هناك فترة من الزمن ينال خلالها سكان الضفة الغربية وغزة (الفلسطينيون) حكماً ذاتياً كاملاً لشؤونهم الخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات الفرقاء المعنيين فيما يتعلق بسلامتهم المشروعة. والغاية من فترة السنوات الخمس التي ستبدأ بعد انتخابات حرة لسلطة حكم ذاتي فلسطينية، هي أن يبرهن للفلسطينيين بأن في استطاعتهم أن يديروا شؤونهم الخاصة، وأن مثل هذا الحكم الذاتي الفلسطيني لا يشكل تهديداً لسلامة إسرائيل.

٢ - لن تؤيد الولايات المتحدة استعمال أي أراض إضافية للمستوطنات خلال الفترة الانتقالية، وفي الواقع، فإن تجميد المستوطنات الفوري من قبل إسرائيل أكثر من أي إجراء آخر يستطيع أن يخلق الثقة اللازمة لمشاركة أوسع في المحادثات، وأن نشاطاً استيطانياً إضافياً ليس ضرورياً بأي شكل لأمن إسرائيل، وهو إنما ينتقص من ثقة العرب بأن نتيجة نهائية يمكن التفاوض عليها بحرية وبصورة عادلة.

٣ - انتقال السلطة المحلية بشكل منظم وسلمي من إسرائيل إلى سكان الضفة الغربية وغزة (الفلسطينيين) ويجب في الوقت نفسه أن لا يتعارض مع احتياجات إسرائيل الأمنية.

٤ - بعد الفترة الانتقالية لا يمكن أن يتحقق السلام بتأسيس دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما لا يمكن أن يتحقق على أساس سيادة أو سيطرة إسرائيل الدائمة على الضفة الغربية وغزة. ولذلك، فإن الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة أو ضم الضفة الغربية وقطاع غزة لإسرائيل.

٥ - إن رأي الولايات المتحدة الثابت هو أن الحكم الذاتي للفلسطينيين بالترابط مع الأردن يتيح أفضل فرصة لسلام متين دائم وعادل.

٦ - التسوية يجب أن تتم بالتفاوض على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام»، هذا التبادل منصوح عليه في قرار مجلس الأمن (٢٤٢) الذي بدوره تضمنت عليه بجميع أجزائه اتفاقات كامب ديفيد. إن القرار (٢٤٢) لا يزال صحيحاً ساري المفعول كمجر الأساس لجهود أميركا السلمي في الشرق الأوسط.

٧ - في مقابل السلام تتمسك الولايات المتحدة بأن نصوص الانسحاب الواردة في القرار (٢٤٢) تنطبق

على جميع الجهات بما في ذلك الضفة الغربية وغزة. وعندما تجري المفاوضات على الحدود بين الأردن وإسرائيل، فإن الولايات المتحدة ترى بأن المدى الذي سيطلب من إسرائيل أن تتنازل فيه عن الأرض سيتأثر كثيراً بمدى السلام الحقيقي والتطبيع والترتيبات الأمنية التي تعرض في المقابل.

٨ - القدس يجب أن تبقى غير مجزأة ولكن وضعها النهائي يجب أن يقرر عن طريق المفاوضات. وأعلن الرئيس ريفان في خطابه:

«لا نختلط: إن الولايات المتحدة ستعارض أي مقترح من أي طرف وفي أية مرحلة من عملية المفاوضات يهدد سلامة إسرائيل. إن الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل لا يمكن تبديله».

وأضاف ريفان:

«في عصر التحديت النورية والترايط الاقتصادي فإن النزاع المتكرر في الشرق الأوسط هو تهديد لجميع شعوب العالم وليس فقط للشرق الأوسط وحده».

وقال: «قبل مراراً - ومن المؤسف أن ذلك كان صحيحاً - بأن قصة السعي للسلام والعدل في الشرق الأوسط هي مسألة الفرص الضائعة، وأنه يجب أن لا تترك هذه الفرصة تمر هذه المرة. وأعلن ريفان التزامه الشخصي بالمبادئ التي وردت في خطابه، ودعى الشعب الأمريكي لتأييده وللصلاة لإنجاح «مهمته العظيمة» في الشرق الأوسط»^(٧).

هذه كانت المبادئ والأسس التي أعلن الرئيس ريفان التزامه الشخصي بها لإقامة سلام عادل في الشرق الأوسط، ينهي النزاع بين العرب وإسرائيل ويضمن أمن إسرائيل وسلامتها «الغالية»، كما يراعي حسب ادعائه حقوق الشعب الفلسطيني في حكم ذاتي. وعلى الفور رفض منحاحيم بيغن مبادرة ريفان ولم يجابه بإجراء أو تأنيب من واشنطن. وعلى العكس، ففي خلال شهرين من هذا الرفض الإسرائيلي، قرر الكونغرس الأمريكي مساعدات لإسرائيل أكثر مما طلبه الرئيس ريفان لها وبدا ذلك وكأنه مكافأة لإسرائيل لرفضها مبادرة ريفان، أو لإجرامها في حرب لبنان. وفي الناحية الأخرى، وجدت منظمة التحرير بأن المبادرة ليست «أساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني»، وأن مشروع ريفان هذا:

«يشترك لحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ويتناقض مع الشرعية الدولية».

(قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر).

وقامت واشنطن بتأنيب العرب لعدم الاستفادة من الفرصة لتحقيق لسلام. ومع أن مبادرة ريفان اعتبرت إعلاناً رسمياً مهماً لسياسة أمريكا، التي ما زالت تدعي أنها تتمسك بها حتى الآن في قضية النزاع العربي - الإسرائيلي، ومع أنها نالت تأييداً أمريكياً واسعاً حتى داخل الجالية اليهودية، وأثارت اهتماماً فيه وبعض الإيجابية في العالم العربي وفي إسرائيل، إلا أن الرئيس ريفان اكتفى بأن تركها جبراً على ورق دون أن يسعى سعياً حثيثاً لتحقيق المبادئ والأسس التي تضمنتها، وذلك بالطبع باستثناء ما خص إسرائيل من مساعدات وتأييد. وأضعف الرئيس ريفان اهتمام الولايات المتحدة بقضية النزاع في الشرق الأوسط فاستمر الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وإنشاء المستوطنات فيها والتنكيل بأهلها العرب واغتصاب أرضهم ومياهم. كما استمر احتلال الجولان السوري وطابا المصرية والسيطرة على جنوب لبنان بواسطة قوة محلية عميلة تابعة لإسرائيل. ومبادرة ريفان التي أعلن المسؤولون الأمريكيون مراراً أنها والقرار (٢٤٢) ما زالت حتى الآن القاعدة الأساسية لسياسة أمريكا في قضية النزاع العربي - الإسرائيلي، تميزت بأنها لم تزل عناية صاحبها ريفان، وإن لم يُقرَّ ببذل إسرائيل لتحقيق ما جاء فيها، وإنما اكتفى عموماً بالإصرار على ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل، وعلى عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا اعترفت مقدماً بإسرائيل وبقاء إسرائيل ومكاسب إسرائيل حسبما جاء في القرار (٢٤٢)، وذلك من دون اعتراف مقابل بالمنظمة أو بحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير من قبل إسرائيل. كما أن حكومة ريفان لم تبذل جهوداً حثيثة لتابعة

تحقيق ما نصّت عليه اتفاقات كامب ديفيد فيما يتعلق بحل القضية الفلسطينية والجولان. وفي اعتقاد جيمي كارتر، فيما عدا خطاب (مبادرة) ريفان الذي صيغ بشكل جيد ثم نُسي في وقت قصير، فإنه لم تبذل أي جهود حثيثة لإحلال السلام في المنطقة عن طريق معالجة أسباب العداء والقتال الأساسية، وإن كانت بعض الجهود قد بذلت للمساعدة في سحب القوات الاسرائيلية من لبنان بصورة مرضية. ويقول كارتر انه لذلك ليس من المستغرب أن شعوب الشرق الاوسط تندد بالولايات المتحدة بقوة. فالولايات المتحدة نشطة في استعمال المدافع والجنود وغير نشطة لدرجة كافية على طاولة المفاوضات. وهي خائفة جداً للاسرائيليين وسخية في بيع الأسلحة لجميع الأطراف وإعطاء التأكيدات الخاصة للقادة ثم نسيانها عندما تنشأ الضغوط التي لا مفر منها... هناك انتقاد واسع الانتشار لواشنطن لأنها غير فعالة كما أنها جبارة ولكنها رعدية أكثر مما يجب. ويؤكد كارتر بأن الولايات المتحدة يجب أن تكون وسيطاً منصفاً لا يتحيز، ومتابراً لا يتردد، ومتحمساً وشريكاً للطرفين.

«ولنتجح المفاوضات يجب أن تحظى بالاهتمام الظاهر والمشاركة الكاملة الشخصية للرئيس ووزير خارجيته وأن لا تترك المفاوضات لمستوى السفراء»^(٧).

وفي محادثة صحفية قال زبيجنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس الأمريكي كارتر، أنه يأسف لعدم متابعة المبادرة كلياً تقريباً من قبل إدارة ريفان، وإن إلقاء الخطب ليس بديلاً لتطبيق سياسة هادئة، وإن الإدارة أظهرت عجزاً تكتيكياً مذهباً عن دفع عجلة السلام إلى الامام. وأنه يجب الفصل بين حرب لبنان وقضية الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تسوية القضية الواحدة منهما لا يجب أن تكون شرطاً لتسوية القضية الأخرى، بل يجب فك الارتباط بينهما. وانتقد بريجنسكي قول هنري كيسنجر بأن حرب لبنان خلقت فرصاً ذهبية لأمريكا، وقال بأنه لم يفهم أبداً ماذا كانت تلك الفرص الذهبية، وأن ذلك قول قصد منه تبرير الغزو الاسرائيلي للبنان، وأن حرب لبنان صرفت الاهتمام عن قضية الضفة والقطاع وكان هذا سبباً مباشراً ليقين للغزو. أما وليم كوانت فقال في كتابه *كلعب ديفيد*، بأنه في أواسط الثمانينات، بدأت قلّة من الأمريكيين تشعر بأن حل قضية فلسطين ممكن أو ضروري.

عهد ريفان كاد أن ينتهي بالخزي والمهانة

طيلة عهده الذي كاد أن ينتهي بالخزي والمهانة، ثابر الرئيس ريفان على إعطاء الأولوية في سياسته لمجابهة الشيوعية و(الخطر) السوفيياتي و(الاطماع) السوفيياتية. وقد ساعد ذلك على إهمال الحقوق والمصالح الفلسطينية والعربية. ومع أن الاتحاد السوفيياتي بمبادئه الشيوعية منافس قوي وخطير يسبب مخاوف حقيقية لأمريكا وهيمنتها في الشرق الاوسط وفي العالم، ويشكل تهديداً لأنظمة الدول التي تسمى رأسمالية ديمقراطية حرة، أو التي لا تطبق الأنظمة الاشتراكية أو الشيوعية، فإنه لا يمكننا أن نصدق بأن هذه (المخاوف) كلها حقيقية. فهي كثيراً ما تستخدم كذريعة مصطنعة لتبرير التحيز الأمريكي الصارخ لاسرائيل، وإغداق المساعدات السخية عليها، وإنزال الأضرار بالعرب لتمكين اسرائيل ليس من البقاء والعيش فقط وإنما من الاحتفاظ، إضافة إلى ذلك، بمكاسبها العدوانية مرة بعد أخرى. والولايات المتحدة على وجه العموم تقسم العالم الأوروبي والأمريكي في نظرتها وسياساتها إلى شرق اشتراكي شيوعي تحاربه، وإلى غرب محرر أو «ديمقراطي» يحترم حقوق الإنسان. وفي موقفها هذا، تكثر الولايات المتحدة من المغالطة ولا تراعي مصالح الشعوب وحقوقها وحريتها في تطوير عقائدها وطموحاتها ومصيرها. وكثيراً ما يكفي أن يكون حكام بعض الدول الرجعيين معارضين للشيوعية لتساندهم، وأن كانوا طفاة مستبدين مستغلين من أمثال ماركوس الفليبيني، وسيمورا ديكتاتور نيكاراغوا السابق، وحكام فيتنام السابقين وكوريا الجنوبية. والولايات المتحدة وقادتها وخصوصاً هنري كيسنجر، كثيراً ما يصفون الدول العربية بأنها (زبونة) أو (حليفة) أو (عميلة) للسوفييات، والحقيقة هي أن الدول العربية وشعوبها في أغليتها الكبيرة تعارض الشيوعية ولا تحالف الاتحاد السوفيياتي، ومعظمها أوثق صلة وتحالف مع الولايات المتحدة والغرب، وأكثر انفتاحاً وتأثراً بالثقافة الأمريكية والغربية، بما في ذلك الكثير من الاعجاب

بالتقاليد والمبادئ الإنسانية التي تميز بها الشعب الأمريكي والشعوب الغربية، رغم ما نال العرب من أذى من حكومات أمريكا وعدد من حكومات الدول الغربية. ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة تبالغ وتغالط في صراعها السياسي وحريها الإعلامية ضد الشيوعية والسوفيات وتتذرع (بالخطر السوفياتي الشيوعي) لتبرير مواقفها المؤيدة لإسرائيل والمعادية للعرب. والولايات المتحدة زعمت بأن الاتحاد السوفياتي يخلق المشاكل ويسبب عدم الاستقرار ويعرقل مساعي السلام في الشرق الأوسط، ولكن تاريخ النزاع العربي - الإسرائيلي بحروبه وأزماته الخطيرة يدل في الواقع على أن الاتحاد السوفياتي أظهر الكثير من ضبط النفس وعدم التهور، وشارك في السعي لتحقيق السلام، وضغط على الدول العربية بالإقناع وأحياناً بالتمنع عن تقديم السلاح المتطور الكافي لجعلها تختار سياسات ومواقف سلمية فلا تندفع نحو الحرب والقتال. ولم يعرقل الاتحاد السوفياتي مساعي السلام كما ادعى ويدعي بعض المسؤولين الأمريكيين. وحتى هنري كيسنجر الذي كان يقارع السوفيات دون هوادة في سياساته، ويستغل المخاوف الأمريكية منه وعلاقة بعض الدول العربية به لتفقد أمريكا مساعداتها على إسرائيل، قال أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، بأنه من الصحيح أن التقدم في الشرق الأوسط سيكون صعباً إن لم يكن مستحيلاً، سوى في إطار تقبل سوفياتي على الأقل. ولكن هذا التقبل السوفياتي ليس بأي صورة من الصور غير قابل للتحقيق. وقال كذلك بأن السوفيات لم يقدموا مساعدة فعالة، كما لم يحاولوا عرقلة مجهوداته الفردية من طرف واحد لتحقيق فصل القوات بين مصر وإسرائيل وسوريا بعد حرب ١٩٧٣، وأنه خلال تلك المفاوضات بقيت الحكومة الأمريكية على اتصال بالسوفيات، ولم تجد من الصعب أن تظل على صلة بهم. (تلمان).

في الولايات المتحدة من يعتقد بأن هناك إمكانية لم تختبر بعد أكثر من مجرد السعي بحذر وضمينة لنيل التقليل السوفياتي للمساعي الأمريكية لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط عن طريق تعاون سوفياتي أمريكي فعال يجعل في الإمكان تطبيقها عملياً. ورغم أن التعاون السوفياتي - الأمريكي ممكن إلا أنه جابه معارضة قوية من إسرائيل. ولقد قدمت خلال سنوات التنافس مقترحات لقيام تعاون وثيق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط وضمان تطبيقها. ولكن هذه المقترحات جميعها بما في ذلك ما تضمنه البيان الأمريكي - السوفياتي المشترك في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، قضى عليها رفض ومعارضة شديدة من إسرائيل وأنصارها في أمريكا، مدعين ومصرين بأنهم لا يقبلون بحلول «مفروضة» من قبل الدول الكبرى أو غيرها. والولايات المتحدة كانت ترسخ لرفض إسرائيل، وكان من عناصر سياستها الثابتة منع الاتحاد السوفياتي من أن يكون له دور فعال في مفاوضات أو شؤون الشرق الأوسط. (تلمان). وأعلنت الولايات المتحدة بأنها يمكن أن تضمن تسوية عامة للنزاع فقط عندما تكون هناك تسوية تم التفاوض والاتفاق عليها من قبل الفرقاء بأنفسهم. وحتى البيان السوفياتي - الأمريكي المشترك الذي سرعان ما عُطل، نصّ على أن الضمانات التي يمكن تقديمها ستتقدم فقط إذا رغب الفرقاء في ذلك، والولايات المتحدة استخدمت ذريعة رفض إسرائيل للحلول «المفروضة» وعدم رغبتها هي لفرض الحلول لتبرير تقاعسها عن القيام بدور فعال للضغط على إسرائيل، أو لتقليص مساعداتها لها. وهذا طبيعة الحال أتاح ويتيح لإسرائيل الحفاظ على سيطرتها واستيلائها على الأراضي العربية المحتلة. وتدخل في هذا المجال المزاعم الأمريكية وخصوصاً التي كان يروجها كيسنجر بأنه لا يمكن تحقيق المطالب العربية، لأن ذلك سيبدو وكأنه انتصار للسوفيات وأصدقاتهم من العرب. وكل هذا يتوافق مع ما تسعى إليه إسرائيل، فهي لا تريد سلاماً عادلاً يجعلها تنسحب من الأراضي العربية، وإنما تريد استسلاماً عربياً، فإذا تعذر سحق الإرادة العربية وإرغام العرب على الاستسلام ياساً وقنوطاً أو قهراً، فليستمر الاحتلال الإسرائيلي ولتستمر خلاله سرقة الموارد. وإجلاء الأهل وضم الأرض وخلق حقائق وأوضاع جديدة عليها، حسب التعبير الإسرائيلي، يقلبها إلى أرض إسرائيلية داخل الدولة الإسرائيلية التي ليست لها حدود معروفة والتي تتوسع باستمرار. والولايات المتحدة التي قبلت بأن توصف بـ (الشريك الكامل) في عهد الرئيس كارتر، أصبحت تقف موقفاً أكثر بعداً

عن المشاركة في قضية النزاع العربي - الاسرائيلي، وتشدد على ضرورة المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والعرب، دون أن تقوم بدور فعال لدفع اسرائيل للقبول بمؤتمر دولي تجري فيه مفاوضات أكثر توازناً بمشاركة وضمانات دولية.

كان الرئيس ريغان، في تنافسه وصراعه ضد الاتحاد السوفياتي الذي سماه (امبراطورية الشر)، ينظر إلى اسرائيل إضافة إلى عطفه الديني عليها كقاعدة في الشرق الأوسط ضد الشيوعية والاتحاد السوفياتي «معلمه»، في الشرق الأوسط، ولقد أعلن أنه يعتبرها الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة وقدم لها المعونات الاقتصادية والعسكرية الوفيرة. كما زودها بالمعلومات التكنولوجية والمعلومات السرية التي تقوم أقمار اميركا التجسسية بالتقاطها من الجو للمنطقة العربية واسرارها العسكرية. ويقول تقرير لجنة الإيكونوميست صدر في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦:

«هناك هناك تدمراً خافئاً ولكنه متزايد في واشنطن بسبب علاقة حكومة ريغان الوثيقة باسرائيل من داخل الإدارة الأميركية ذاتها، ومن صناعي الأسلحة الأميركيين الذين يجدون صناعة الأسلحة الاسرائيلية التي تساندها اميركا منافسة لهم في الأسواق العالمية».

وقد تساهل مسؤول كبير في إحدى شركات الأسلحة الأميركية الكبيرة شاكياً: «لماذا تساندهم اميركا ليناسوناه»^(١)، وأن هذه الشركة وغيرها تضغط على الحكومة الأميركية ضد بعض المبيعات العسكرية واتفاقات لعونات عسكرية لاسرائيل وتحتج خصوصاً على تمويل مشروع طائرة (لاي) الاسرائيلية الذي بلغ ٥٥٠ مليون دولار، منها ٢٥٠ مليون يمكن استخدامها لمشتريات في اسرائيل وليس في اميركا. واسرائيل تطور هذه الطائرة للتصدير ويمكنها أن تنافس الطائرات الأميركية، وخصوصاً في اسواق اميركا اللاتينية مثل الطائرة الاسرائيلية (كفير) وعربة النقل الحربية الاسرائيلية^(٢). وهناك شكوى بشأن انتهاك اسرائيل للقوانين الأميركية المتعلقة بالسلح المنتور واسرارها مثل: القنابل العنقودية وتصفيح المدافع والقطع التي يمكن أن تستعمل للتفجير النووي والكاميرات الاستطلاعية الفائقة الدقة... ونشأت شكوى كذلك نتيجة لقضية الجاسوس الأمريكي بولارد، الذي زود اسرائيل بوثائق أميركية وفيرة تكشف أسرار الدول العربية وقدراتها العسكرية، ولم يعاقب الدبلوماسيان الاسرائيليان اللذان كانا يستخدمان بولارد. واقتصر الامر على نقلهما من واشنطن، أما ضابط الطيران الاسرائيلي الذي كان متورطاً في التجسس في هذه القضية فقد اكتفى بنقله من قاعدته الجوية في اسرائيل. أما الولايات المتحدة فلم يتضح أنها اتخذت إجراءات ملموسة ضد حليفها وصديقتها التي تجسست عليها دون خجل. وفي كل من سنة ١٩٨٥ و١٩٨٦، حصلت اسرائيل على مساعدات اقتصادية تبلغ قيمتها حوالي ثلاثة بلايين دولار، أي بمعدل (٧٠٠ دولار) لكل اسرائيلي سنوياً، وذلك عدا عن المساعدات من المصادر الخاصة. وكانت هذه المساعدات موضع شكوى في اميركا، وهي تدفع لاسرائيل في اول شهر من السنة المالية فتمتلك اسرائيل من استثمار المبالغ التي لا تحتاج إليها مباشرة. ووجد رجال الصناعات الحربية في الولايات المتحدة الذين شكوا من المساعدات الضخمة لاسرائيل، بأن جورج شولتز مساند ثابت قوي لاسرائيل. وأنه ابتعد عن العرب لانهم لم يقبلوا بمقترحاته للسلام في لبنان. وإضافة إلى اميركا اللاتينية وغيرها، فإن اسرائيل باعت السلاح لإيران التي كانت تشتري السلاح من اسرائيل، دون أن تقصر في شتمها وفي صب اللعنات الصوتية والكتابية عليها، وتعلن عزمها الاكيد على تحريض القدس من برانثها. وفي أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، أغارت الطائرات الاسرائيلية على مقر القيادة الفلسطينية في تونس، وأسفرت الغارة عن مقتل حوالي خمسين وأكثر من مائة جريح من الفلسطينيين والتونسيين المدنيين رجالاً ونساء وأطفالاً ونجا عرفات. وأدعى الاسرائيليون أن الغارة كانت دفاعاً عن النفس وانتقاماً لمقتل ثلاثة اسرائيليين علي قارب في لارنكا بقيصرص. ولكن منظمة التحريض أعلنت بأنه لم يكن لها علاقة بحادث قيصرس. واستنكر الغارة العديد من الدول الغربية والشرقية وفي الأمم المتحدة، واعتبر بعضها اسرائيل دولة ارامية. أما الرئيس ريغان فقد أدلى بتصريح قال فيه بأن الغارة كانت مشروعة كدفاع عن النفس. واستدعى الرئيس بوريقية، الصديق الثابت المعتدل لأميركا والغرب، السفير الأمريكي بتونس، وطلب منه أن تبذل الولايات المتحدة موقفها ونظرتها إلى الغارة التي وصفها بأنها وحشية، وتشكل انتهاكاً لحرمة الأجواء والأراضي

التونسية. كما استنكر الغارة عدد من الأحزاب والزعماء الاسرائيليين، واعتبر بعضهم أنها تعرقل مساعي السلام. وعندما أدان مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر الغارة الاسرائيلية كعدوان مسلح بأصوات جميع أعضاء المجلس الآخرين، امتنعت أمريكا عن التصويت. وذكرت مجلة نيوزويك الأمريكية المعروفة (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥)، بأن المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض لاري سبيكس قال، بأن الغارة تبدو «تعبيراً عن الدفاع الذاتي المشروع»، وأن الرئيس أثنى على قدرات استخبارات إسرائيل. وأنه عندما اعترض شولتز وبعض المسؤولين الأمريكيين، تراجعت الحكومة الأمريكية قليلاً وصرح سبيكس أن الغارة الجوية كانت أمراً مفهوماً، ولكنه أضاف «مثل أعمال العنف هذه لا يمكن قبولها». وقطعت مصر مفاوضات طابا، وشعرت تونس بالهانة وهي من أقرب أصدقاء أمريكا. وتوجهت تظاهرات التونسيين نحو المركز الثقافي الأمريكي. وبيع الرئيس بورقيبة السفير الأمريكي بيتر سيانستيان وقال له: «الولايات المتحدة أصبحت مستعمرة اسرائيلية».

رغم الانتقادات التي وجهت للرئيس ريغان وإدارته بسبب المساعدات والمساندة لإسرائيل، فإن الرئيس ريغان وإدارته لم يبدلا من الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل، والمعادي فعلياً للدول العربية والفلسطينيين. وريغان مثل غيره من الرؤساء الأمريكيين، وعد أن يبقى إسرائيل أقوى من جميع الدول العربية مجتمعة، وكان من الطبيعي أن تشجع إسرائيل على القيام بمغامرات لا عمليات حتى من دون أن تراعي مصالح أمريكا أو ردود فعلها، أو أن تخشى عقوبة مؤثرة. ومن أمثال ذلك قصف المفاعل النووي العراقي، وضم القدس الشرقية العربية والتسارع في بناء المستوطنات، والهجمات الواسعة على لبنان وقصف مدنه وقراه بوحشية وقتل سكانه، وذبح الفلسطينيين واللبنانيين في المخيمات. ورغم الانتقادات التي وجهتها الولايات المتحدة لإسرائيل، فإن المساعدات الأمريكية الضخمة والمساندة الفعالة لها استمرت. ولم تتوقف أو تتناقص، والتحيز لإسرائيل أصبح وربما بعد الرئيس جونسون أكثر صراحة، إذا استثنينا بعض تصريحات الرئيس كارتر. ففي تصريحات متنوعة للرئيس ريغان ووزير خارجيته جورج شولتز ومسؤولين أمريكيين حكوميين، برز هذا التحيز بوضوح. فبالنسبة إلى المستوطنات الاسرائيلية، قال ريغان بأنه لا يعتقد بأن المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة «غير قانونية»، وأن إسرائيل «هي حليفنا الاستراتيجي الوحيد في المنطقة». وفي ١٦/أب/أغسطس ١٩٨٢، استعملت الولايات المتحدة حق الفيتو لإحباط مشروع قرار في مجلس الأمن نص على أنه «لا صحة قانونية» لسياسات إسرائيل الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، ونص على أنها «تشكل عائقاً رئيسياً وخطيراً للسلام». وكان اعتراض الولايات المتحدة مبنياً على أن القرار وصف سياسة إسرائيل بأنها لا أساس قانونياً لها، وأن هذا يخالف رأي الولايات المتحدة. وصرح جورج شولتز عبر برنامج ان. بي. سي (قابل الصحافة) في ٧/أب/أغسطس ١٩٨٢: «وانتي اعتقد بأن المبدأ، بأن اليهود لهم الحق في أن يعيشوا في الضفة الغربية، هو لاسرائيليين مبدأ مهم، وأنا لوافق على ذلك».

وفي أيار/مايو ١٩٨٧، وقف شولتز في مؤتمر عقدته لجنة اللوبي الصهيوني (إيباك) وهاجم منظمة التحرير بعنف واتهمها بالإرهاب ويعرقل السلام، وقال:

«إن السوفيات يستخدمون منظمة التحرير الفلسطينية لإعلان مواقف راديكالية ورفضية، وأنهم تحالفوا مع أسوأ الإرهابيين والمستبدين في منطقة الشرق الأوسط، ورفضوا إقامة علاقات مقبولة. وإذا أرادوا أن يهملوا أنفسهم لدخول المؤتمر الدولي فليعلم أن يحققوا تقدماً».

(مجلة الوطن العربي ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧).

واتهمت السيدة جين كيركباتريك، مندوبة أمريكا السابقة في الأمم المتحدة، جبهة الرفض العربية والسوفييات بأنهم يصورون إسرائيل بأنها عائق في طريق السلام، وادعت أن العوائق الحقيقية هي منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا والسوفييات الذين يعرقلون «الجهود الينامة» التي تبذل للتوصل إلى حل للنزاع. ومن الواضح أن ادعاءات السيدة كيركباتريك هي ادعاءات كاذبة ولا تمثل الحقائق، وهي تتناقض مع الكثير من تعليقات الرئيس كارتر وغيره من المسؤولين والكتل الأمريكية بشأن مواقف إسرائيل ومواقف يمين في كامب ديفيد. وادعاءات كيركباتريك تتناقض مع مجرد وجود أمثال يمين وشامير

وشارون وليفي في الحكم وغيرهم من المتطرفين، وحتى من يسمون بـ «المعتدلين»، فإن هؤلاء هم الذين لا يريدون سلاماً عادلاً شاملاً، بل يريدون ويسعون لفرض استسلام يقتصب الأرض والحقوق العربية في فلسطين وخارج فلسطين، ويحقق لإسرائيل توسعاً لا تعرف حدوده. ورفض قادة إسرائيل ونسبة كبيرة من شعب إسرائيل للسلام العادل والإرجاع الأرض والحقوق العربية ليس زعماً عربياً متجنّباً، وإنما هو حقيقة أكيدة لا يمكن نكرانها إلا من قبل المغالطين الكاذبين. ويذكر فريد خوري، استاذ العلوم السياسية في جامعة فيلا نونا الأميركية، بأن الولايات المتحدة وعدت جلالة الملك الحسين بأن تحصل على تجميد للمستوطنات وعلى انسحاب إسرائيلي من لبنان، على أساس أن ذلك يشجع جلالة الملك الحسين على التعاون فيما يتعلق بمبادرة ريفان. ولكن أميركا حثت بوعودها ولم تبد رغبة في اتخاذ إجراءات ضد إسرائيل، رغم ازدياد إسرائيل بمصالح أميركا ووجهات نظرها. وهذا بالطبع زاد في فقدان أميركا لمصداقيتها^(١). ومناحيم بيغن رفض على الفور مبادرة ريفان رغم ما أغدقته أميركا على إسرائيل من مزايا، ومع ذلك، فإن كيركباتريك لا تخجل أن تنتهز العرب بعرقلة السلام. ورغم انتقاد بعض المسؤولين الأميركيين لتصرفات إسرائيل، فإن الكونغرس الأميركي صوت لزيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل عما طلبه الرئيس ريفان للسنة المالية ١٩٨٢.

رغم الزيارات العديدة التي قام بها بعض المسؤولين الأميركيين ومنهم جورج شولتز وريتشارد مورفي إلى الشرق الأوسط، فإن تلك الزيارات لم تمثل جهداً أميركياً حثيثاً للتوصل إلى تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي. وأعلنت الحكومة الأميركية مراراً بأنها لن تقدم مبادرات جديدة، وأنها تكتفي بأن تحالّل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء كلما كان ذلك ممكناً. وحتى في هذا السعي المحدود فلقد بدا بأن الولايات المتحدة تبتذل الجهود للضغط على العرب ليقبلوا بالمطالب الإسرائيلية، والضغط على منظمة التحرير لقبول مقدماتا يتنازلات أشهرها قبول القرار (٢٤٢) الذي لم تكن أصلاً طرفاً فيه، وكان أصلاً قد صدر لتسوية الوضع الذي نشأ من حرب ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجلولان، دون أن يقصد منه أن يكون حلاً أو أساساً لتسوية «القضية الفلسطينية»، حسبما أوضح محمود رياض الذي شارك مشاركة حثيثة في المباحثات والمحاورات التي تم من خلالها التوصل إلى صيغة القرار والموافقة عليه في مجلس الأمن. وحتى مبيعات السلاح الأميركي وتقديم المعونات لبعض الدول العربية وخصوصاً مصر، فإنها لا تمثل سياسة أميركية متوازنة نحو إسرائيل والعرب، لأن القصد الرئيسي منها هو محاولة السيطرة والضغط على تلك الدول لتتصير مع أميركا في إطار سياساتها وأهدافها. ولقد قيل إن السياسي الأميركي جيمس أبو رزق أجاب من قال له - أن أميركا تعطي إسرائيل من المساعدات والقروض المتنوعة ما قيمته حوالي أربعة آلاف مليون دولار سنوياً، ولكنها في الوقت نفسه تعطي مصر مساعدات وقروضاً تبلغ حوالي ثلاثة آلاف مليون دولار ونصف - بأن ما تدفعه أميركا لمصر هو مساعدة أميركية لإسرائيل ولصلحتيها، لأنه الثمن لخروج مصر من الجبهة العربية والسلام الانفرادي مع إسرائيل ولعزل مصر وخصامها مع العرب. والكثيرون من حكام إسرائيل وأنصار إسرائيل يشجعون الحكومة الأميركية على عدم بذل جهد قوي لتحقيق حل سلمي. ويبدو بأن فشل السياسة الأميركية في لبنان، وعدم تصير المصالح الأميركية في البلاد العربية، وفقدان البترول العربي للكثير من أهميته، أضف اهتمام أميركا بالنزاع العربي - الإسرائيلي. وقيل بأن الحكومة الأميركية ترد على الذين ينتقدون سياساتها التي تهدد في رأيهم المصالح الأميركية في الشرق الأوسط بالقول، إن تلك المصالح لم تتضرر وإنما بقيت في سلام وأمان بسبب اعتماد عدد من الدول العربية على المعونات الأميركية، ولاعتماد عدد آخر منها على الحماية الأميركية لأنظمتها الحاكمة من أخطار داخلية ومن دول عربية أخرى ومن إسرائيل، التي ساهمت الولايات المتحدة بضغط وافر في زرعها في قلب المنطقة. وفي عهد الرئيس ريفان بدا أحياناً بأن الإدارة الأميركية لا تؤيد عقد المؤتمر الدولي وتفضل المفاوضات المباشرة الاستقرائية، وأعلنت الحكومة الأميركية في تموز/يوليو ١٩٨٧ بأنها تنظر في إغلاق مكاتب منظمة التحرير في أميركا، كما وأن عدداً من أعضاء الكونغرس يسعون لإقرار قوانين تمنع وجود هذه المكاتب في أميركا^(٢). وما زالت الولايات المتحدة

تصر على أن تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قرار مجلس الأمن (٢٤٢) كشرط لاعتراف اميركا بها، وذلك دون أن تطلب من اسرائيل اعترافاً مقابلاً بمنظمة التحرير. وأعلنت مراراً أن المفاوضات المباشرة هي الطريق الوحيد للتوصل إلى حل للنزاع. وتخل الرئيس ريفان عملياً عن مبادرته، وأعلن أنه لن يقدم مبادرات أخرى. وتخلت الولايات المتحدة عن دورها كوسيط له من النقص لدى أطراف النزاع ما يمكنه من بذل جهد صادق محاييد. وموقف الرئيس ريفان هذا ينسجم مع ما تريده اسرائيل للتقليل من أهمية معالجة القضية الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي. وفي مقال للدكتور هشام شرابي نشر بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ في بداية عهد الرئيس ريفان، جاء فيه أن الموقف الاسرائيلي يهدف إلى تثبيت ثلاث نقاط:

«إن الخطر على المصالح الغربية في الشرق الأوسط يتأتى ليس من النزاع العربي - الاسرائيلي (القضية الفلسطينية) وإنما من مشاكل غير مترابطة معها مثل الحرب العراقية - الإيرانية. وأن المشكلة الفلسطينية بالتاكيد لا علاقة مباشرة لها بسلامة الخليج، ويجب أن تخفض إلى الخلف في المباحثات السياسية. وأن اسرائيل فقط التي هي أقوى حليفة يعتمد عليها الغرب عسكرياً وسياسياً في المنطقة، هي متراس وحصن الدفاع الغربي».

اميركا تمنع السلاح عن الدول العربية الصديقة وتحاول قتل الرئيس القناني

أظهرت الولايات المتحدة في علاقاتها مع الدول العربية الصديقة لها ويتأثر من الكونغرس، تمنعاً في بيع الأسلحة الأمريكية التي تطلبها تلك الدول مثل الأردن والسعودية. ولقد أشار جلالة الملك حسين عدة مرات إلى الصعوبات والتمنع الذي يلاقيه الأردن عند طلب السلاح الضروري للدفاع عن الأردن من اميركا. وفي تصريح لصحيفة نمساوية بمناسبة زيارة الرئيس النمساوي كورت فالدهايم للأردن في أول تموز/يوليو ١٩٨٧، عبر جلالاته عن خيبة أمله لأن الولايات المتحدة ترفض تزويد الأردن بالأسلحة الدفاعية التي يطلبها وقال:

«إن الأردن لن يقدم مرة ثانية مثل هذا الطلب. ومع أن الولايات المتحدة كانت لزم طويل مورد السلاح التقليدي للأردن، فإنها قررت أن تمتنع عن تزويد الأردن بأسلحة يحتاجها للدفاع المشروع. ولذلك قررنا أن لا تقدم أبداً مثل هذا الطلب للولايات المتحدة»^(١).

ولاقى السعودية كذلك، وهي الصديقة المعتدلة المحافظة لأميركا، تمنعاً من أميركا عن بيعها السلاح الذي تحتاجه للدفاع عن نفسها وعن المنطقة العربية في الخليج ضد التهديد الإيراني. رغم أن تقوية السعودية لا يهدد اسرائيل مباشرة على الأقل. ورغم أن تقوية السعودية يمكن أن يوفر على أميركا ضرورة التدخل المباشر، فيما لو قامت إيران بالانتشار العسكري في المنطقة التي تحتاج أميركا وحليفاتها في الغرب واليابان إلى بثرواتها. وبطبيعة الحال، فإن اسرائيل تعارض تزويد السعودية وغيرها من الدول العربية بالسلاح، وذلك لإبقائها ضعيفة، ولوقاية سلامة اسرائيل، ولإفساد العلاقات بين أميركا وبين الدول العربية. وفي قضية صواريخ (ستنغر) التي امتنعت الولايات المتحدة عن بيع السعودية ما طلبته منها يقول بعض الخبراء، بأن هذه الصواريخ لا تشكل خطراً على اسرائيل خصوصاً وأن الولايات المتحدة أعطت لاسرائيل أجهزة التشويش على أجهزة توجيه هذه الصواريخ. وبالنسبة إلى رفض الولايات المتحدة بيع صواريخ ستنغر للكوييت، قيل إن أسباب الرفض كانت غامضة، وإن الصحافة الأمريكية نسبت الرفض إلى خوف الرئيس ريفان من معارضة الكونغرس، وإلى رفض الكويت للسفير المرشح للكوييت براندون غروف بسبب خدمته السابقة في اسرائيل، وإلى تخوف أميركا من الجالية الفلسطينية الكبيرة في الكويت (قدرت بنسبة ٤٠٪ من عدد السكان)، ومن أن يقوم (ارهابيون) فلسطينيون بالاستيلاء على الصواريخ، أو أن يضغط الفلسطينيون على الكويت لإعطاء الصواريخ لدول عربية مقاتلة في حال وقوع حرب بينها وبين اسرائيل. وأضيفت إلى أسباب الرفض تهديدات الصحافة الكويتية بسياسة أميركا في الشرق الأوسط وعلاقاتها المتحيزة لاسرائيل.

منذ زمن طويل، كانت ليبيا تشكل موقعاً له أهمية لأمريكا. فليبيا تقع على طريق المواصلات البحرية التجارية القديمة لأمريكا، أمام شواطئ شمال أفريقيا وفي البحر الأبيض المتوسط ثم اكتسبت هذه المواصلات أهمية حربية وسياسية بعد حفر قناة السويس، وفي الحرب العالمية الثانية وبعدما أقامت أمريكا في ليبيا قاعدة (ويلاس) الضخمة. ثم جاء البترول الليبي القريب من الغرب. وفي تقويم شخصي للرئيس أيزنهاور سجله في مذكراته بتاريخ ١٣ آذار/مارس ١٩٥٦ قال:

«إذا كانت العربية السعودية وليبيا صديقتين حميمتين لنا، فإنه لا يمكن لصر الاستمرار في علاقاتها بالسوفييت، ومن المؤكد ألا تبقى مصر زعيمة للعالم العربي»^(١).

ومهما يكن هناك من خطأ في تقويم أيزنهاور، فإنه يدل على ما أولاه لليبيا من أهمية، وهو تقدير أيده تقرير أعدته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لأيزنهاور سنة ١٩٥٩ وجاء فيه:

«إذا فقد الغرب تملكاً مركزه الاستراتيجي في شمال أفريقيا فسيجد أن سيطرته على البحر الأبيض المتوسط مهددة بصورة جدية. يضاف إلى ذلك أن شمال أفريقيا يحيط بالشرق التي قد يتبعها السوفييت في محاولتهم للتغلغل في أفريقيا... وتقوم ليبيا بدور الدولة العازلة بين الشرق الأوسط والمغرب، كما تحمي ولو جزئياً المغرب من زخم القومية العربية الذي ينبعث من القاهرة... وما دامت ليبيا صديقة للغرب، فإن الغرب يستطيع السيطرة على الشاطئ الجنوبي للبحر وعلى جزء من شرق البحر الأبيض المتوسط»^(٢).

ولم تبق ليبيا صديقة لأمريكا والغرب، فقد أطاح العقيد معمر القذافي وزملاؤه من الضباط الشبان بالعهد السنوسي، وأعلنوا تأييدهم لعبد الناصر وأجلوا أمريكا عن قاعدة ويلاس وحرروا بترول ليبيا من السيطرة الأجنبية واشتروا السلاح من الاتحاد السوفياتي، فاعتبرتهم أمريكا في المعسكر الراديكالي المتطرف. وعندما استولى الخميني على السلطة، أقام العقيد القذافي علاقات حسنة مع إيران الخمينية. وساعت علاقة ليبيا بأمريكا، وهاجم الطلاب الليبيون السفارة الأمريكية في طرابلس فسحب رجال السفارة منها. وساعدت أمريكا تونس عندما تعرضت لمحاولة انقلابية قبل بأن ليبيا علاقة بها.

رغم العداء بين أمريكا والقذافي، فإن البيت الأبيض في عهد كارتر وافق على الامتناع عن تحدي القذافي فيما يتعلق بالمناورات الحربية الأمريكية في خليج سرت (بخط عرض ٣٢ درجة و٣ دقائق)، وتنسب كلوديا رايت هذه المرونة الأمريكية قبل عهد ريغان إلى أن وزارة الخارجية كانت تأمل أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط، بعد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وبعد فوز كارتر بالرئاسة مرة ثانية، ولذلك كانت لا تريد مشاكل ثنائية مع ليبيا تزيد في تعكير العلاقات الأمريكية مع العرب، خصوصاً وأن الرأي اتجه إلى أن (الارهاب) الليبي ينصب على المنشقين الليبيين وليس على دعم ليبيا للفلسطينيين أو لغيرهم من الجماعات التحررية الوطنية. وكان السبب الثاني في المرونة الأمريكية هو اعتقاد بعض المسؤولين في إدارة الرئيس كارتر أن مرونة أمريكا تجاه القذافي يمكن أن تمنحه من التحالف:

«مع موسكو إلى الدرجة التي قد تخلق وضعاً استراتيجياً جديداً في البحر الأبيض المتوسط، يمكن أن يؤدي إلى قلب توازن القوى القائم هناك»^(٣).

وكان يعزز هذا الأمل راي وكيل وزير الخارجية للشؤون الخارجية ديفيد نيوسم (١٩٧٨ - ١٩٨١) من أن ليبيا مثل غيرها من الدول العربية:

«ترى شر الأمور في السوفييت. وليس للعرب رغبة في أن يدخلوا الدب إلى الكرمة»^(٤).

ولكن عندما جاء الرئيس ريغان إلى الرئاسة، اعتبرت الحكومة الأمريكية ليبيا هدفاً رئيسياً للحملة الأمريكية ضد ما زعم أنه (ارهاب دولي). وكان لا يزال يزعم أمريكا تزويد السوفيات للليبيا بالسلاح، وتحركات الرئيس القذافي السياسية في شمال أفريقيا وفي مناطق أخرى من أفريقيا والعالم. واتبعت سياسة التحدي والتشهير والتحرش والقوة العسكرية ضده. وفي خليج سدره الليبي، اصطنعت أمريكا أسباب التوتر والصدام مدعية أن ليبيا تبالغ في مدى اتساع مياهها الإقليمية في ذلك الخليج، ولقد أدى ذلك إلى وقوع قتال جوي، أسقطت فيه الطائرات الأمريكية التي انطلقت من حاملة الطائرات نيمتز طائرتين ليبيتين. وقبل إن الحراسة عززت على الرئيس ريغان خوفاً من فرق انتقامية ليبية يمكن أن تحاول التسلل إلى أمريكا لاغتياله. وذكر أن ريغان لجأ إلى استعمال سيارات عادية في تنقلاته بينما تسير سيارته

الرسمية خالية. وليس من المعروف لنا إذا كان الرئيس الأمريكي ذاق ما يشعر به رؤساء وقادة الدول الأخرى، عندما كانوا مهددين بمحاولات ومؤامرات الأجهزة الأمريكية السرية وعملاتها لاغتيالهم أو القضاء عليهم بصورة مختلفة. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، ظهر الرئيس القذافي على شاشة التلفزيون (ا. ب. سي) ونفى أن يكون قد أرسل مجموعات للقيام باغتيالات أو بأعمال تدمير، وأعلن رفضه لجدا الاغتيال، وأكد أن أمريكا هي التي تعتقد ذلك المبدأ، وأنها أرسلت من حاول اغتياله ومن حاول تسميم طعامه وغير ذلك من وسائل الاغتيال. وتحدى القذافي الحكومة الأمريكية أن تقدم الدليل لإثبات صحة ادعاءاتها. ووجه الخطاب للشعب الأمريكي وقال ما معناه:

«انكم سانجون أو [لها] إن هذا سخي وكذلك هذه الإدارة [الحكومة] وهذا الرئيس. يتوجب على أمريكا أن تتخلص من هذه الإدارة [الحكومة] واسقطها مثلما فعلوا مع نكسون».

وتمسك الرئيس ريفان باتهاماته للقذافي، ووجه إليه إنذاراً مدعياً أن لديه الأدلة عن مخططات قد أعدت لاغتيال مسؤولين أمريكيين وضرب مؤسسات أمريكية^(٣٦)، وذكر بوب وودوارد أن تقريراً أصدرته الاستخبارات الأمريكية بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، أظهر أن الكثير مما جاء في التقارير والإخباريات عن خطط ومحاولات الرئيس القذافي «الارهابية» غير صحيحة، وأنها كانت تتزايد استناداً إلى ما سبقها وإلى معلومات بُثت للتضليل، وأن الكثير من الإخباريات فبركها الإيراني منشوهر غوربانيفار، الذي كانت له علاقات بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية واستخبارات إسرائيل وإيران، وبرز اسمه مع اسم عدنان الخاشقجي في فضيحة (إيران غيت) التي شوهت سمعة إدارة الرئيس ريفان وعدداً من رجاله. فقد وجد غوربانيفار في «إخباريات» فرق الاغتيال التي نسبت للقذافي فرصة ليسبب المتاعب لليبيين، وأبقى بمفرده مسألة «فرق الاغتيال» حية وموضع اهتمام لعدة أشهر. ثم وسعته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية رسمياً ويصوّره سريّة كـ «مفبرك» للإخباريات والمعلومات.

في صراعه العدائي للرئيس القذافي، طلب ريفان من الشركات والراعياء الأمريكيين مغادرة ليبيا، وأعلن أن جوازات السفر الأمريكية غير صالحة للسفر إليها. وفرض في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٢ حظراً على البترول الليبي وعلى رخص تصدير البضائع إلى ليبيا، باستثناء مواد الطعام والدواء واللوازم الطبية. وسعى ريفان إلى فرض مقاطعة دبلوماسية واقتصادية دولية على ليبيا. وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٢، أرسلت الولايات المتحدة طائرتي أو أكس إلى مصر لمراقبة الحدود المصرية والسودانية مع ليبيا، ولتشترك في تنسيق الدعم العسكري الذي قد يرسله من مصر لمساعدة الثوار في ليبيا إذا نفذت مخططات لإشمال ثورة أو انقلاب في ليبيا^(٣٧). وحاولت أمريكا أن تلصق تهمة اغتيال السادات بالرئيس القذافي. وفي شباط/فبراير ١٩٨٢، وضعت تقارير عن محاولات ليبية لإسقاط الحكومة السودانية، فأرسلت الولايات المتحدة طائرات أو أكس إلى مصر للمراقبة والإنذار المبكر. وقيل إن هذا الإجراء أخرج مصر لأنه أظهرها قريبة جداً من الولايات المتحدة، وكذلك وقفت الولايات المتحدة ضد ليبيا في تشاد، وأرسلت السفينة الحربية أيزنهاور إلى قرب الشواطئ الليبية للضغط والتهديد، وأرسلت أسلحة وعتاداً بملايين الدولارات للجهات التشادية المعادية للرئيس القذافي، وطلبت من فرنسا أن تساند هذه الجهات لكي يستنزف القذافي ويتضعف فيسقط حكمه. (وودوارد). كانت أمريكا واستخباراتها المركزية تعتبر القذافي عدواً. وفي مذكرة «تقدير» سلمت لويليام كيسي رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في اليوم الثالث من استلامه لمنصبه، جاء التحذير بأن انتصار القذافي في تشاد سيخلق تحدياً متنامياً للولايات المتحدة والمصالح الغربية، وأن الأهداف السوفياتية تخدمها سياسات القذافي المعادية للغرب، وأن السوفييات يكسبون مكاسب جسيمة بالعملة الصعبة من مبيعات الأسلحة الوفيرة لليبيا التي قدرت بـ ١٢٠ مليون دولار في السنة. واعترفت «مذكرة التقدير» بأن القذافي ليس «لعبة» في يد السوفييات، ولكن علاقته بالسوفييات كانت حيوية أكثر مما يرتاح إليه أمريكا، وهذا يعتبر ذنباً خطيراً في نظر أمريكا. ويذكر بوب وودوارد أن القذافي عقد معاهدة تعاون مع الحبشة واليمن الجنوبية، وأن ذلك شكل تجمعاً لثلاث من أشد الدول راديكالية في إفريقيا، وعزل حليقات الولايات المتحدة مصر والسودان بين ليبيا في الغرب والحبشة في الشرق. وأن اليمن

الجنوبية كانت مصدر قلق شديد للسعودية. كما ذكر وودوارد أن القذافي دفع مبلغ مائة وخمسين مليون دولار من أصل ٨٥٥ مليون دولار، وعد بها للطف الثلاثي الذي تضمنت معاهدته ملاحق عسكرية سرية تنص على قيام قوة على حساب ليبيا تتكون من خمسة آلاف ليبي وخمسة آلاف يعني وخمسين ألف حبشي، ووضعت عشرين ألف جندي حبشي في ليبيا. وفي تقرير لجنة الايكونوميست البريطانية بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، قاوم الرئيس حسني مبارك ضغوطاً أمريكية قوية لإنشاء قاعدة تين حربيين أمريكيين في مصر، واحدة قرب الإسكندرية لتراقب وتشرف على ليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط، والثانية في (قنا) بين القاهرة وأسوان على منعطف لنهر النيل في أقرب موقع للبحر الأحمر، لخدمة قوة الانتشار السريع الأمريكية ولتغطي الشرق الأوسط والخليج والقرن الأفريقي. وضغلت أمريكا على مصر لتقبل مساعدة مالية من بنك أسرائيلي معين، ولأن تقبل إرشاد خبراء زراعيين إسرائيليين وذلك بهدف تعزيز الروابط بين البلدين وكجزء من صفقة أوسع. وفي المقابل ستشجع أمريكا صندوق النقد الدولي على التجاوب في مفاوضات مع مصر. ورفض الرئيس مبارك هذه العروض مقلماً رفض عندما طلبت أمريكا أن تشارك مصر في الغارة الأمريكية على ليبيا في نيسان/أبريل.

أميركا تمارس ارهاب وصداقة مع المغرب وتونس وغان

إن سجل أميركا حافل بالمؤامرات والجرائم الارهابية والاعتقالات ضد الرئيس القذافي وغيره من قادة الدول، الذين لم تكن أميركا راضية عنهم بسبب سياساتهم التحررية أو «اليسارية». وكتاب القضاة ليوب وودوارد الأمريكي عن حروب وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وغيره، حافل بالكثير مما اقترفته أميركا من مخططات ومؤامرات وجهود إرهابية إجرامية فاشلة وناجحة. وهناك تقارير «موثوق بها» عن خطة لوكالة الاستخبارات الأمريكية أعدت في الشهرين الأولين من إدارة ريغان ونظمها ماكس هوغل الذي شغل في ذلك الوقت منصب نائب الرئيس المسؤول عن العمليات. وكانت هذه الخطة تحتوي على مقترحات لنشر الأخبار المضللة والدعاية ضد ليبيا، وللقيام بأعمال تخريبية لمنشآت النفط الليبية، وتقديم المساعدة المادية والعسكرية لمقاتلي حبري في تشاد والجماعات الليبية المنشقة لـ «اغتيال القذافي بالذات». وفي جملة معلومة بالتضليل والمقابل مثل التي شنت في السابق ضد عبد الناصر، حاولت الولايات المتحدة أن تربط بين القذافي والبوليساريو والجيش الجمهوري الإيرلندي والسوفييات وحركة الياسك في اسبانيا، وسوايو والفلسطينيين (الإرهابيين) وعصابة بادر ماينهوف والفرق الإيطالية الحمراء والجيس الياباني الأحمر. وكان في هذه الحملة والاتهامات من الأكاذيب ما لم تصدقه وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ذاتها. وحتى عندما سحب القذافي قواته من تشاد وخفّت حدة التوتر على الحدود المصرية - الليبية اخترع الأميركيون:

«حادثة مدّعين أن (سفاحين) ليبين قد خطوا لاعتقال مكسويل راب سفير الولايات المتحدة في إيطاليا، وهي تهمة نفتها السلطات الإيطالية»^(١٢).

ووجه الجنرال هيغ:

«الظلم إلى القذافي بسبب حادثة إطلاق النار على القائم بالأعمال الأمريكي في باريس، في حين بدأ من الشواهد أنه كان للحادثة دوافع شخصية ولم تكن اعتداءً سياسياً»^(١٣).

وتقول كلوديا رايت بأن الأمر الذي جعل المواجهة مع ليبيا إحدى قواعد سياسة ريغان:

«لم يكن سبب أن أباً في البيت الأبيض كان يصدق بالضرورة ما كان يقال عن القذافي رسمياً، بل لأنه نشأ اقتناع جماعي غير مألوف عند الفرقاء بأن سياسة من هذا النوع تظهر الرئيس (ريغان) قوياً وذلك على حساب زعيم عربي (القذافي) ضعيف ومقسم. وكانت واشنطن تستطيع أن تعامل القذافي بوقاحة، وهو الأمر الذي كان قد راودها بالنسبة إلى عبد الناصر، وذلك لأن القذافي لم يكن في حجم الزعيم المصري، ولأن العالم العربي والاتحاد السوفيتي لم يكونا ملتزمين بالدفاع عن القذافي بقوة»^(١٤).

وفي نيسان/أبريل ١٩٨٦، قصفت طائرات الولايات المتحدة طرابلس وينغازي بالقنابل، متذرعة بتفجير وقع في مرقص ليبي في برلين الغربية يؤمه الأميركيون دون أن يكون هناك دليل صادق أكيد على

تورط ليبيا في ذلك التفجير. وهناك ما يشير إلى أن أحد أهداف الغارة الأميركية على طرابلس كان قتل الرئيس القذافي. ولكن الطائرات الأميركية رغم تجهزتها المتطورة لم تحسن الإصابة بدقة المرجوة، فقتلت إحدى كريمات القذافي بـ (التبني)، وحوالي مائة شخص حسب التقارير الصحفية، وأصابت السفارة الفرنسية^(١٤). وأنه بغض النظر عن سياسات الرئيس القذافي واختلاف الآراء بدوافعها ومبرراتها، فإن الضربة الجوية الأميركية كانت عملاً إجرامياً إرهابياً، ارتكبه دولة عظمى تدعي أنها ديمقراطية تحترم القانون الدولي والمبادئ الإنسانية وتندد بالإرهاب وتحاربه. وفي لغة صحافتها وتلفزيوناتها ورئيسها ريفان ووزيرها جورج شولتز تصف الرئيس القذافي بأنه «كلب الشرق الأوسط المجنون»، وأن عرفات «أب الإرهاب الحديث». ولم يخجل ريفان أن يدعي بأن الغارة على ليبيا كانت دفاعاً عن النفس. وعندما اختطفت طائرة (خطوط عبر العالم) الأميركية توجه بويندكستر (نائب ماكفرلين) إلى مصر لعرض خطة (الوردة) لضرب ليبيا على الرئيس حسني مبارك، وكانت الخطة تتضمن قتل القذافي، وقال ريفان أنه إذا تم قتل القذافي فإنه شخصياً يتحمل الضغوط. ولكن الرئيس المصري قاطع بويندكستر قائلاً:

«انظر ايها الاميرال. عندما نقرر أن نهجم ليبيا سيكون القرار قرارنا ووفقاً لجدولنا الزمني»^(١٥).

وخلال حادث اختطاف السفينة الإيطالية (اشيلي لورو)، تم رصد اتصالات الرئيس مبارك من قبل امريكا وأنه قال لوزير خارجيته: إن جورج شولتز كان مجنوناً ليفكر أن مصر يمكن أن تسلم إلى الولايات المتحدة (خاطفي الطائرة) كما طلبت الأخيرة. فمصر دولة عربية ولا يمكن أن تدير ظهرها لاشقيائها من منظمة التحرير الفلسطينية^(١٦).

واكتشف الرئيس مبارك جهاز تنصت ملصق بهاتفه. ولكن وكالة الأمن القومي الأميركية كانت لديها وسائل وأساليب أكثر تطوراً، فواصلت التنصت عليه ورصد اتصالاته. (وودوارد). وحتى في أيام الرئيس إيزنهاور عرضت خطة لإسقاط عبد الناصر تقوم بها إحدى (الوكالات) الأميركية، فلم يوافق إيزنهاور على: «فكرة اغتيال عبد الناصر على أساس أن عملاً من هذا النوع في الجو المتوتر الحالي في الشرق الأوسط سوف يؤدي إلى التهاب المشاعر في المنطقة، ومن رأي الرئيس تأجيل ذلك حتى يحدث في جو لا يكون فيه الامتناع العالمي مركزاً على هذه البقعة من العالم»^(١٧).

وفي كتابه لمصر لأعبد الناصر^(١٨)، يذكر هيكل ما نشره أحد مراسلي وكالة (الاسوشيتدبرس) من أن جون ماركس، الذي عمل في سكرتارية «اللجنة الخاصة للتنسيق المشترك» بين وزارة الخارجية الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية ثم انتقل إلى خدمة الاستخبارات، أعلن إن:

«وكالة المخابرات المركزية الأميركية حاولت ثلاث مرات في أواخر الخمسينات اغتيال جمال عبد الناصر وقد رتبت ثلاث فرق لم تنجح وقبض على بعضها وكما أن الثالثة وهي مكونة من عرب في خدمة المخابرات الأميركية لم تبلغ عما حدث لها بعد أن وصلت فعلاً إلى مصر».

هناك ممن لا يؤيدون القذافي من يرى في الكثير من التهم والادعاءات والمزاعم الأميركية ضده نفاقاً وتسليطاً واقتراءً، وأن الرؤساء والحكومات الأميركية يختلفون كثيراً عن صورة الشعب الأمريكي الذي يتصف تاريخه بالنضال من أجل الحرية والمبادئ الإنسانية، وقسط كبير من المساواة بين الألوان والأجناس والطوائف، وأن هؤلاء الرؤساء وحكوماتهم ساندوا عدداً كبيراً من أنظمة الحكم الاستبدادية التي تعارض الإرهاب الإجرامي ضد فئات من مواطنيها في امريكا اللاتينية وأنحاء أخرى من العالم. وأن الرئيس ريفان اصطنع أوهي المآذير ليخلق المجابهات مع ليبيا ليبرر استخدام قوة الانتشار السريع (القيادة المركزية)، التي كانت مهمتها الأولى في الشرق الأوسط، وكذلك لتأييد قوات الكونترا التي زعم أنها ثورة مضادة في نيكاراغوا، ولتعزيز الشعور المخالي بالوطنية الذي يحتاجه الرئيس ريفان لتأييد سياساته القائمة على القوة والتهديد بها، وعلى التهويل بـ (المخاطر) و(النوايا الخبيثة) التي تدفع (امبراطورية الشر) السوفيياتية (حسب تسميته) لأن تحاول القضاء على الولايات المتحدة وعلى المبادئ التي تمثلها وترعاها وعلى (الديمقراطيات) في العالم الحر. وفي إطار هذه السياسات، كان من الضروري مهاجمة (وكلاء امبراطورية الشر) ومنهم ليبيا معمر القذافي، وخصوصاً في حقبة انتشر فيها التحيز ضد العرب والكرامية لهم بسبب إلصاق تهمة الإرهاب بهم. ويقول هؤلاء المنتقدون للولايات المتحدة أنها في

تشهيرها بالقذافي ووصمه بالإرهاب، تبدو وكأنها تتجاهل أن أمريكا الدولة ببعض رؤسائها وأجهزتها السرية، وأشهرها وكالة الاستخبارات المركزية، وكذلك بعض رجال مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد ريغان، مارست وتمارس الإرهاب الدولي واستخدام القوة العسكرية الرسمية والخفية، وتتدخل لإسقاط أنظمة حكم في أنحاء العالم الواسع بما في ذلك محاولات اغتيال، مثلما حاولت في عملية خليج الخنازير لإسقاط كاسترو في كوبا، وتنظم حملات من المعلومات المضللة، الخادعة الكاذبة، وكان منها ما اشتهر ضد الرئيس القذافي بالذات. وكانت هناك عملية التفجير الكبير في بيروت (١٩٨٥) التي استهدفت اغتيال الشيخ محمد حسين فضل الله، الذي اعتبر مسؤولاً عن تفجير بعض المرافق الأمريكية في بيروت. ومع أن الشيخ فضل الله لم يصب، فإن عدداً كبيراً من اللبنانيين الأبرياء قتلوا. وحسبما نقلت مجلة (تايم) الأمريكية الشهيرة عن كتاب بوب وودوارد القناع، فإن دولة عربية عرضت على الشيخ فضل الله بعد فشل المحاولة «رشوة» قدرها مليوناً دولار ليقف هجمات الإرهابية، فقبل المبلغ وتوقفت الهجمات. وتضيف مجلة (تايم) (١٢ تشرين/أكتوبر ١٩٨٧)، بأن وكالة صحافة الدولة العربية ومكتب الشيخ فضل الله زعيم حزب الله نقيا ما جاء في رواية وودوارد عن العملية، كما نفى الرئيس ريغان أن يكون قد وقع أي شيء يصادق على الاغتيال. وبالفعل، فإن وودوارد يدعي في كتابه عن حروب CIA ١٩٨١ - ١٩٨٧، أن أمريكا تعاونت مع «دولة عربية»، وأن هذه الدولة استخدمت رجلاً انكليزياً كان يعمل سابقاً في وحدة (كوماندو) مختارة، فقام بتنظيم العملية مع ماجورين متفرقين، وضعا السيارة المليئة بالمتفجرات على بعد خمسين ياردة من بيت الشيخ فضل الله في بيروت بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٨٥، وأدى انفجار السيارة إلى قتل ثمانين شخصاً وجرح مائتي شخص، كما سبب الخراب والحرائق وتهديم عدة عمارات. ولم يصب الشيخ فضل الله بأذى. وعلق أتباعه يافطة ضخمة كتب عليها «صنع في الولايات المتحدة» على إحدى العمارات التي تهدمت. وادعى وودوارد أن «الدولة العربية»، دلت الشيخ فضل الله على بعض ماجوريها لإسناد تهمة تنفيذ العملية إليهم، وأنها عرضت على الشيخ مليوني دولار في مقابل إندازها مسبقاً وفي وقت مبكر عن الهجمات الإرهابية التي تدبر ضد مرافقها والمرافق الأمريكية. وأن الشيخ فضل الله قبل العرض، ولكنه طلب أن يكون الدفع بالطعام والدواء ونفقات التعليم لبعض جماعته فذلك يرفع من مكانته بين أتباعه. وأن «الدولة العربية» وافقت على طلبه، ولم تعد هناك هجمات مؤيدة من الشيخ فضل الله ضد الأمريكيين.

لم يتورع الرئيس جونسون عن أن يخدع شعبه ويختلق المزاعم ليورط أمريكا في دخول حرب فيتنام. وكان الكثير من الممارسات الأمريكية موضع تنديد شديد في الولايات المتحدة وخصوصاً بالنسبة إلى الجرائم والتجاوزات التي كانت ترتكبها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، مما أدى إلى فرض تقليص في جهازها وصلاحتها في الطبقة الأخيرة. ومن الذين ندّدوا بشدة بالتصرفات والسياسات الأمريكية «الخالية» من مضمون أخلاقي، الرئيس السابق جيمي كارتر قبل وبعد رئاسته، كما أنه انتقد الرئيس ريغان بسبب لجوئه إلى استعمال القوة بدلاً من الدبلوماسية في المجالات الدولية. وحسبما تعدد كلوديا رايت، فإن:

«الولايات المتحدة كانت منهكة في نزاع مسلح تقريباً باستمرار منذ ١٩٤٥. ففضلاً عن الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) وحرب فيتنام (١٩٦٤ - ١٩٧٢)، نجد أن الرئيس بصفتي القائد الأعلى للقوات المسلحة قد أصدر أمره ٢١٥ مرة حتى آخر سنة ١٩٧٥ باستعمال القوة العسكرية ضد أرض أجنبية أو مصالح أجنبية أو في عرض البحار. وثمة أمر معروف بصورة واسعة هو أن الرؤساء قد سمحوا أو بإدراوا أيضاً إلى القيام بحملات سرية من دون أن تستعمل فيها قوة عسكرية، وذلك لعزل وزعزعة الأنظمة التي لم تكن صديقة (تشيلي وكوبا وجامايكا ونيكاراغوا وفيتنام منذ سنة ١٩٧٤، وكامبوديا وأنغولا وأوغندا وموزامبيق وإيران وتركيا وقبرص والبنان والهند والباكستان»^(٣٧).

ويشير محمد حسنين هيكل في كتابه لمصر لا لعبد الناصر، إلى تقرير لجنة التحقيق الخاصة التي أشرف عليها السناتور تشرش، التي عهد إليها بالتحقيق في تجاوزات وجرائم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، التي كان الزعيم الهندي الشهير جواهر لال نهرو يشير إليها بأنها «القوة الشريرة الملعونة في

زماننا المعاصر. ويذكر هيك أن تحقيقات اللجنة وملفات الوكالة التي فتحت، كشفت عن مخططات الوكالة وممارساتها الاجرامية:

«ضد زعماء الثورة الوطنية المعادية للاستعمار وقيادات التقدم في العالم الثالث عموماً»^(٣١).

وقال هيك:

«حاولت هذه الوكالة ونجحت في الاغتيال المادي - بالقتل - بالنسبة «للاندي» في تشيلي و«لومومبا» في الكونغو. وحاولت هذه الوكالة ولم تنجح في الاغتيال المادي - بالقتل - بالنسبة «لكاسترو» في كوبا و«مكارتيوس» في قبرص... وحاولت هذه الوكالة ونجحت في الاغتيال المعنوي - بالتشويه - بالنسبة «لسوكارنو» في اندونيسيا و«نكروما» في غانا. وحاولت ولم تنجح في الاغتيال المعنوي - بالتشويه - بالنسبة «لشواين لاي» في الصين و«نديرا» في الهند... ان ما نشهده «الآن» [حملة تشويه سمعة عبد الناصر في عهد السادات] هو محاولة في الاغتيال المعنوي لجمال عبد الناصر بعد محاولات متكررة - لم تنجح - في اغتياله مادياً بالقتل منذ ظهوره ويزوره على مسرح السياسة العربية والعالمية، كواحد من اكبر زعماء حركة الثورة الوطنية»^(٣٢).

ويضيف هيك بأن وكالة الاستخبارات المركزية أنشأت قسمًا خاصاً للتشويه الإخباري ضد من يعارض امريكا وسياساتها في العالم، وانها أسست:

«وكالات انباء وصور منشئت وراء جمع الأخبار بطريقة عادية، ولكنها التوت قليلاً بالنشر بما يكفل إعطاء انطباعات معينة تريدها الوكالة»^(٣٣).

وأنشأت الوكالة دوراً صحفية عديدة في العالم يتمويل من مصادر الوكالة لتنتشر ما يتفق مع ما تريده الوكالة ومع توجيهاتها. وحقق ربط مصالح هذه الصحف بالوكالة تكيف اتجاهات الصحف لخدم اهداف وغايات الوكالة، وذلك حسبما جاء في التقرير الرسمي:

«الذي اذيع من واشنطن عن تحقيقات لجنة السناتور تشرش في نشاط وجرائم وكالة المخابرات المركزية الاميركية. وكانت جريدة نيويورك تايمز بين الوسائل الصحفية التي نقلت كثيراً من تفاصيله»^(٣٤).

على الرغم من القيود التي فرضها الكونغرس الاميركي، لكييج جماع تورط الرئيس الاميركي في العمليات العسكرية والخفية منذ سنة ١٩٧٣، فإنه يبدو بأن التحركات والمداخلات الاميركية في العالم العربي وجواره قد ازدادت. ولقد شمل ذلك:

«اليمن الشمالي سنة ١٩٧٩، وتونس والعربية السعودية وعمان ومصر وتشاد سنة ١٩٨٠، وليبيا ومصر والسودان سنة ١٩٨١، وتدخل اميركي غير مباشر في الانقلاب العسكري سنة ١٩٨٠ في تركيا، وفي محاولة فرنسية لاغتيال القذافي سنة ١٩٨٠. وفي هجوم اسرائيل على لبنان والعراق سنة ١٩٨١ (و) هي امور معترف بها - وقد اندخت اسلحة مالية لم تكن قد استعملت قبلاً إلا في اوقات الحروب: تجميد الموجودات الايرانية في تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٧٩، وتجميد بعض الموجودات الكويتية في تشرين الاول [اكتوبر] ١٩٨١»^(٣٥).

عندما استولت الكويت على شركة ساناتا في كوربوريشن الدولية. وحسبما يذكر بوب وودوارد في كتابه القناع عن وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، فإن سلطات اليمن الجنوبي ألقت القبض في اواخر آذار/مارس ١٩٨٢ على فريق من ثلاثة عشر يميناً أرسلته وكالته الاستخبارات المركزية للقيام بعملية تخريبية في اليمن. وكانت هذه العملية من العمليات القليلة التي تمت الموافقة عليها في عهد الرئيس كارتر. ورغم أنه كان من المفروض أن لا يعرف اعضاء هذا الفريق أن وكالة الاستخبارات المركزية هي الموجهة لهم، فإنهم عرفوا واعترفوا بأن هذه الوكالة هي التي دربتهم وأرسلتهم للقيام بنفس مرافق البترول في اليمن. ونتيجة لفشل هذه العملية الإرهابية، تم إرجاع فريق تخريبي آخر كان قد أدخل إلى اليمن الجنوبية، و«انتهت» العملية التي ادعى وودوارد أنها نظمت بالتعاون مع «استخبارات دولة عربية أخرى». وفي عدها بتاريخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٧، نشرت مجلة (تايم) الاميركية الشهيرة تحقيقاً صحفياً طويلاً جمعت من أحاديث صحفية مع العسكريين والاستخبارات ورجال الإدارة الاميركية والكونغرس، عرضت فيه ما توصلت إليه من معلومات عن تشكيل «الجيش السري» الاميركي الخفي، الذي بدأت قصته سنة ١٩٧٩ بوجدهات المختلفة وأسمائها «الحركية» الغربية مثل: «الثمرة الصفراء» و«القوة الخاصة» ١٦ و«رداذ البحر»، واسلحتها التي طورت خصيصاً لها مع أجهزة مواصلات لاسلكية

متطورة. وعُدّ تقرير مجلة تايم بعض العمليات التي قامت بها، أو حاولت القيام بها وحدات هذا الجيش السري في إيران ونيكاراغوا والسلفادور. وذكر المحاولة الفاشلة للحصول على الدبابات السوفياتية (ت - ٧٢) الممتازة من العراق، مقابل تزويده بأسلحة مدفعية ذاتية الحركة. وكذلك تورط وحدة «عملية الاستخبارات المساندة» في خطة غير مصرح بها من السلطات الرسمية لغزو داخل (لاوس) سنة ١٩٨١، للعثور على أميركيين يعتقد أنهم مفقودون في حرب فيتنام. ورغم الانتقادات والاختلافات الرسمية بشأن وحدات هذا الجيش الأميركي السري والاختلاسات التي قام بها بعض رجال وحداته، فإنه حصل على ملايين الدولارات من المخصصات التي وافق عليها الكونغرس للأعمال الخفية في عهد ريغان.

كانت الولايات المتحدة على علاقة طيبة بالمغرب وتونس الصديقتين (المعتدلتين)، وهي تساندهما ضد تحركات الرئيس القذافي في شمال إفريقيا. أما بالنسبة إلى الجزائر فإن الولايات المتحدة لم تكن مرتاحة على وجه العموم لمواقف الجزائر في المجال الدولي. فعندما أيدت الجزائر الاتحاد السوفياتي في أزمة الصواريخ في كوبا، توترت العلاقات بينها وبين أميركا التي كانت قد أيدت استقلال الجزائر من الاحتلال الفرنسي في عهد الرئيس كينيدي. ولكن العلاقات تحسنت عندما رفضت الجزائر إعطاء حق استخدام القواعد الجزائرية للاتحاد السوفياتي، وظهر بأن الجزائر غير منصازة. وفي بادئ الأمر، كانت إدارة ريغان تنظر إلى الجزائر كمشجع للإرهاب، وكدولة متطرفة رافضة للتسوية في النزاع العربي - الإسرائيلي. وبعد أيام من نجاح مساعي الجزائر في الإفراج عن الرهائن الأميركيين في طهران، أعلنت إدارة ريغان عن صفقة أسلحة جديدة للمغرب، فأصدرت الجزائر تحذيراً من زيادة التدخل الأميركي في المنطقة.

بعد أن تقلص نفوذ بريطانيا في الخليج العربي، زاد اهتمام الولايات المتحدة بعمان وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، ثم عين سفير أميركي مقيم في مسقط في تموز/يوليو ١٩٧٤. وكانت الانفصالية الأميركية في مسقط قد أغلقت سنة ١٩١٥ لفة الحاجة إليها، كما كانت الولايات المتحدة قد استعملت مطارات عُمان خلال الحرب العالمية الثانية. وعمل (فيلق السلام) الأميركي في عُمان من سنة ١٩٧٠. ومع تزايد اهتمام الولايات المتحدة، جاءت مساعداتها الحربية والاقتصادية خلال الثمانينات بملايين الدولارات. وشكلت اللجنة الأميركية - العُمانية المشتركة بتعميل مشترك، لتعنى بمصادر المياه للري الزراعي وصناعة صيد السمك وتعليم الطلاب العُمانيين في الولايات المتحدة والمدارس المهنية في عُمان، وتسهيل التبادل التجاري والفني، وقام سلطان عُمان بزيارتين لأميركا. كما قام مسؤولون أميركيون منهم الرئيس السابق جيرالد فورد بزيارات، تجولوا خلالها في عُمان واكملوا ترتيبات للتعاون الحربي الأميركي العُماني. وفي حزيران/يونيو ١٩٨٠ عقدت اتفاقية بين البلدين تقدم عُمان بموجبه تسهيلات عسكرية لأميركا. وفي عهد ريغان، زار السلطان قابوس الولايات المتحدة للمرة الثانية في نيسان/أبريل ١٩٨٢، وفي خطاب القاءه خلال هذه الزيارة، أعلن أن بلاده تقف إلى جانب (العالم الحر) وقال:

«نحن لا نقع تحت الأوهام. أننا نعي بأن الموقف الجغرافي السياسي المهم الذي نحتله على فم الخليج، والوضع غير المستقر القائم في المنطقة يجعل من المحتتم أن نطور بلدنا وبفاعلتها لأقصى قدرتنا. هذا ما نطمح ونسعى لتحقيقه. نحن لا نتوقع أن يتحمل الآخرون هذه الاحتمالات. أننا نحارب معاركنا ولكننا نقر بأننا في وضع العالم الحالي لا نستطيع أي بلد أن يتصرف منعزلاً عن غيره. وأن جهداً متناسقاً يجب أن يبذل من العالم الحر إذا كانت الحرية نفسها لن تضيع. نحن لذلك نتطلع إلى اصدقاتنا ليساعدونا، كما نعزز مساعدتنا عليهم في التجارب الصعبة والمخاطر التي تجابهنا بها. وهذا أيها الرئيس ريغان هو السبب في ترجيحنا بصراحة خاصة بهذه الفرصة، لأشيد بالتقديرات الغالية التي قدمتها الولايات المتحدة وتستمر في تقديمها لتطوير عُمان ومصلحتها»^(٣٦).

وبطبيعة الحال، فإن عُمان بلد تهتم به الولايات المتحدة لموقعه على مدخل الخليج. وبعد سقوط الشاه وقيام الخميني على السلطة في إيران، لم تعد الولايات المتحدة تستطيع أن تعتمد على إيران كما لا تستطيع الاعتماد بدرجة وافية على السعودية لأن قوتها العسكرية ليست كافية. والولايات المتحدة تعنى

كثيراً بحماية الخليج لمصلحتها ومصلحة حليفاتها الغربيين واليابان وضد السوفيات. وكان ذلك سبباً مهماً لتكوين (قوة الانتشار السريع) سنة ١٩٨٠، وتزويد عُمان بالأسلحة ومساعدتها على إخماد ثورة ظفار اليسارية، وتشجيع شاه إيران على إرسال قوات إيرانية لمساعدة السلطان قابوس. كما تضمن ترتيبات لتخزين مواد حربية في دول الشرق الأوسط إما رسمياً أو بموافقات ضمنية لتكوين جاهزة في المنطقة عند الحاجة الطارئة، وكذلك تأمين مرافق وتسهيلات لاستعمال القوات الأميركية عند الضرورة. ومن ناحيته أيد السلطان قابوس اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية، وأيد السادات رغم مقاطعة كل الدول العربية الأخرى تقريباً لمصر.

الاعتقال العربي، مشروع فهد للسلام وقرارات مؤتمر قمة فاس

في عهد الرئيس ريغان المساند لإسرائيل والمتقاسم عن بذل جهود مؤثرة للتوصل إلى حل عادل للنزاع العربي - الإسرائيلي، أظهرت الدول العربية وحتى منظمة التحرير الثورية اعتدالاً لم تقابله إسرائيل أو أمريكا بصورة إيجابية تدل على رغبة حقيقية في التوصل إلى حل غير استسلامي. وهذا الموقف المعتدل للعرب يشهد به الرئيس السابق جيمي كارتر في كتابه دم إبراهيم، حيث قال بأن معظم جيران إسرائيل العرب قبلوا بوجود إسرائيل الدائم كحقيقة لا جدال فيها، ولم يعودوا يطلبون تصفيته رغم أنه ما زالت هناك بقايا من هذا الشعور. وقال كارتر كذلك بالنسبة إلى احتمالات المستقبل أنه حتى أولئك السوريين والإسرائيليين والفلسطينيين الذين لا يثق بهم خصوصهم أبدأ يريدون أن تنجح جهود السلام، وأنه ربما كانت المطالب من جميع الجهات خشنة وقاسية، ولكن هناك مناطق اتفاق واضحة يمكن أن تشكل أساساً للتقدم، وأن المباحثات الخاصة مع القادة العرب تدعو إلى التفاوض. ولم يجد كارتر من الدول العربية من هي واقعة في الخطيرة السوفياتية كلياً «سوى اليمن الجنوبي». وذكر أن اليمن الشمالي وقع معاهدة صداقة وتعاون مع موسكو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤.

وفي الجانب العربي قال الملك خالد بن عبد العزيز للسنتاتور هوارد بيكر سنة ١٩٧٥، بأن العرب تعلموا أن يكونوا معتدلين ومعقولين، وذهبت أيام حقبة ناصر عندما هدد العرب بإفناء الإسرائيليين. (تلمان). وقال (الأمير) فهد (في سنة ١٩٨٠) لرئيسة شركة (الواشنطن بوست)، أنه إذا أعلنت إسرائيل نيتها الصداقة في الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلت سنة ١٩٦٧، فإن السعودية ستبذل أقصى جهدها لتجعل العرب يتعاونون ويعملون لتحقيق تسوية كاملة. (تلمان). وفي آب/أغسطس ١٩٨١ عرض (ولي العهد الأمير) فهد مشروعاً للسلام يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها سنة ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية، وإلى إزالة المستوطنات من هذه الأراضي، وتأمين حرية العبادة لجميع الأديان في القدس، والاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وإلى إقامة إدارة انتقالية للامم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، والاعتراف بحق كل دول المنطقة في العيش بسلام، وأن تقدم الأمم المتحدة أو عدد من أعضائها ضماناً للتسوية. وعارضت إسرائيل مشروع (الأمير) فهد وادعت أنه لا يعترف بحق إسرائيل في العيش بسلام. ورغم أن أمريكا فسرت عبارة «حق كل دول المنطقة في العيش بسلام» بأنها تشمل إسرائيل، فإنها لم تساند المشروع بقوة ولم تضغط بصورة فعالة على إسرائيل لقبوله. وفي مؤتمر القمة العربي بفاس في المغرب في ٦ - ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، الذي حضرته منظمة التحرير الفلسطينية، صدرت قرارات وصفها هارولد سوندرز بأنها تختلف عن «لاءات» مؤتمر الخرطوم الشهيرة: لا اعتراف - لا تفاوض - لا سلام مع إسرائيل. وتضمنت هذه القرارات المبادئ التالية:

- ١ - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها إلى خطوط سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.
- ٢ - إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد سنة ١٩٦٧.
- ٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأمكان المقدسة.
- ٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة

- التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد وتعويز من لا يرغب في العودة.
 - ٥ - تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة شهور.
 - ٦ - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.
 - ٧ - يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
 - ٨ - يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.
- وكانت هناك قرارات أخرى تدين الاعتداء الاسرائيلي على لبنان وعلى الشعب الفلسطيني، وتدعم لبنان وقراري مجلس الأمن (٥٠٨) و(٥٠٩) الداعين لانسحاب اسرائيل من لبنان. وأعلن المؤتمر كذلك تقديره لمبادرة العراق الإيجابية بسحب قواته إلى الحدود الدولية مع إيران، والتزامه بالدفاع عن كامل الأراضي العربية، واعتبار الاعتداء على أي قطر عربي هو اعتداء على البلاد العربية جميعها. وقرر المؤتمر تشكيل لجنة من عدة دول عربية للاتصال بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، لمتابعة قرارات المؤتمر المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي، وللتعرف على مواقفها وموقف الولايات المتحدة الأمريكية.
- بالنسبة إلى قرارات فاس، قال هارولد سوندرز بأن العرب أعلنوا بوضوح أن ضمان الأمن يشمل أمن اسرائيل... لم يعد العرب بما في ذلك سوريا ينكرون وجود اسرائيل أو التعامل على أساس أنها غير موجودة - وأن كان ذلك بعد ذاته لا يعني اعترافاً بحقها في جزء من فلسطين - أصبح العرب يقبلون بشسوية على أساس وجود دولتين فلسطينية واسرائيلية. (الحيطان الأخرى). وقال الرئيس السابق جيمي كارتر بأنه رغم أن العبارات التي صيغت بها قرارات فاس كانت في أعين الغرب «عامة» ويصعب تفسيرها، فإن السعوديين يجدون فرقاً بسيطاً بينها وبين مبادرة ريفان التي جاءت قبلها بأسبوع فقط. وأعلن الأمير سلطان بأنه يعتقد بأنه لا توجد دولة عربية واحدة ترغب في الدخول في حرب مباشرة مع اسرائيل، وأن العرب أعلنوا رأيهم في قمة فاس وأنهم يريدون الآن ويرغبون في السلام القائم على الحق والعدل، وأن باب السلام ما زال مفتوحاً والعمل في هذا الاتجاه ما زال مستمراً. (دم إبراهيم). وأضاف كارتر بأن الأميركيين وكثيرين غيرهم يتوقعون «أكثر مما ينبغي» من السعوديين، ويعجزون عن إدراك أنه رغم ثروتهم وهيبتهم فإنهم لا يملكون نفوذاً كبيراً في الشرق الأوسط. وأنه يعرف أنه في عدة مناسبات توقع الأميركيون بأن يقوم أصدقاء أميركا السعوديين بـ «تسليم» بعض العرب الآخرين إلى جانب أميركا، أو على الأقل أن يكونوا هم أنفسهم قادة جسورين في وجه المسائل الخطيرة. وأن الأميركيين توقعوا منهم أن يخففوا من تنديد العرب بالاسادات بعد مبادرته السلمية، وأن يساندوا بقوة اتفاقات كامب ديفيد، وأن يقنعوا الأردن والفلسطينيين بالانضمام إلى مباحثات السلام.. وإقناع سوريا بأن تقبل شروط اتفاقية الانسحاب بين اسرائيل ولبنان. وقال كارتر إن الأميركيين كثيراً ما يشعرون بخيبة الأمل وأحياناً بشيء من الغضب عندما لا تتحقق توقعاتهم. ويأن السعوديين حذرون بسبب وضعهم الخاص لأنهم سكان قليلون وقوة عسكرية غير كبيرة. وهم محاطون بجيران يمكن أن يكونوا خطرين ولا يستطيع السعوديون اغضابهم إلى حد كبير. وقيادة السعوديين قائمة على التوفيق والتوافق بين قادة مستقلين سريعي التأثير والتقلب في عالم عربي شديد الانقسام.

منظمة التحرير واعتراف ضمني بدولة اسرائيل ونبد الارهاب

في الجانب العربي كذلك نجد بأن منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة ياسر عرفات، قد اظهرت الكثير من الاعتدال، وأن بعض ممثليها صرحوا أنها تقبل جميع قرارات الأمم المتحدة وليس قرار (٢٤٢) بمفرده. ونجد كذلك بأنه صدرت عن ياسر عرفات ذاته في ظروف مختلفة تصريحات تعني أو تبدو وكأنها تعني أنه يقبل بالقرار (٢٤٢)، وأنه يقبل ولو مرحلياً بتحرير جزء من فلسطين.. وفي نشرة لوكالة انباء رويتر بتاريخ (١٨ آب/أغسطس ١٩٨٧)، جاء أن الرئيس الروماني شاوشيسكو قال في آب/أغسطس ١٩٨٧ بأن:

«العالم العربي اقرب من أي وقت مضى لقبول السلام مع اسرائيل ولكنه [شاوشيسكو] لحق في القناع رئيس الوزراء اسبق شامير لأن يتخلل عن معارضته لمؤتمر سلام للشرق الأوسط».

وجاء هذا التصريح بمناسبة زيارة شامير لرومانيا. وبعد اجتماعين مع الرئيس الروماني قال شامير للصحفيين، بأن شاوشيسكو قال له بأن منظمة التحرير الفلسطينية وجميع العناصر تقريباً في العالم العربي، هي اقرب من أي وقت سابق لإدراك أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع العربي - الاسرائيلي، وأنه يمكن التوصل لتسوية سلمية. وكان الرئيس الروماني المعروف بوساطاته المتكررة واتصالاته مع الأطراف المعنية في النزاع، قد قابل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبل أسبوع من زيارة شامير لرومانيا، واتفق معه على أن يسميا لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه المنظمة. أما شامير فقد ظل على تصلبه ومعارضته لعقد مؤتمر دولي، لأنه يخشى أن يلزم هذا المؤتمر اسرائيل بإعادة الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧، ذكرت جريدة الرأي الأردنية نقلاً عن وكالة أنباء (ا.ف.ب) أن ياسر عرفات أعرب عن تأييده لعقد المؤتمر الدولي بشأن فلسطين، على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة بما فيها القراران (٢٤٢) و(٢٢٨) وأن عرفات قال:

«اننا نلج على عقد هذا المؤتمر الدولي تحت اشراف الأمم المتحدة على أساس الشرعية الدولية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة والخاصة بالقضية الفلسطينية وإزمة الشرق الأوسط، فضلاً عن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بما في ذلك القراران (٢٤٢) و(٢٢٨) في عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣».

وأضاف عرفات بأن المؤتمر الدولي يجب أن ينهي الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين ولبنان وسوريا وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى، وأن العقبة الأساسية الوحيدة التي تعترض طريق السلام العادل والثابت والدائم في فلسطين والشرق الأوسط هي العقبة الاسرائيلية - الامريكية^(٣٠). وذكرت جريدة الرأي كذلك أن عرفات كرر في حديث نشرته الفاينانشيال تايمز البريطانية تأكيده لأهمية المؤتمر الدولي:

«مكمل وحيد للصراع العربي - الاسرائيلي، مؤكداً أن الأطراف المعنية تدرك استحالة تجاوز المنظمة أثناء السعي لحل مشكلة الشرق الأوسط».

كما قال:

«إن الاتحاد السوفييتي من أبرز الدول التي تدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وأنه لعب دوراً رئيسياً في توحيد فصائل المقاومة».

وفي ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧، نقلت وكالة رويتر وغيرها أن عرفات سلم رسالة لشارلي بيتون عضو الكنيست الاسرائيلي ليقوم بتسليمها لرئيس حكومة اسرائيل ونائبه، وقيل إن الرسالة تتضمن استعداد عرفات للتفاوض مع اسرائيل لتسوية القضية الفلسطينية بصورة جذرية. ثم جاءت الأنباء لتكذب بعض ما نقل عن عرفات وأتكر شارلي بيتون على شاشة التلفزيون الاسرائيلي أنه قال: إن عرفات وافق على محادثات انفرادية مع الاسرائيليين، وقال: إن حديث عرفات معه كان في إطار موضوع المؤتمر الدولي. وفي نشرة رويتر بتاريخ أول شباط/فبراير ١٩٨٨، جاء أن ياسر عرفات أجاب:

«خلال مقابلة مع مجلة تلفزيونية امريكية بشأن ما إذا كانت المنظمة على استعداد للاعتراف بشكل حاسم بحق اسرائيل في الوجود... قطعاً... وقال السيد عرفات أنني اقبل جميع قرارات الأمم المتحدة بما فيها ٢٤٢ و٢٢٨».

وأضاف عرفات:

«إن المنظمة ستقبل إجراءات لوضع الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة، أثناء مفاوضات بين اسرائيل والدول العربية بشأن تسوية الصراع في الشرق الأوسط».

في منتصف ايلول/سبتمبر ١٩٨٨، حضر ياسر عرفات اجتماع المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي الذي عقد في ستراسبورج بفرنسا، وقال في خطابه للمجموعة بأن القرار الذي اتخذته جلالة الملك حسين بقطع علاقات الاردن القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، سوف يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة فيها على أساس أن الخيار الفلسطيني أصبح الخيار الوحيد. وحمل عرفات البرلمانين الأوروبيين مسؤولية السعي أخلاقياً ومعنوياً وسياسياً لاستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، الذي لم

يمارس في تاريخه التمييز العنصري، ولم يعتد على غيره. وقال بأن جو الوفاق الدولي السائد ومساعي نزع السلاح وحل النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية، أوجدت الفرصة أمام المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية عادلة لقضية شعب فلسطين، تقوم على «الشرعية الدولية» التي التزمت بها قرارات مؤتمرات القمة العربية والمجلس الوطني الفلسطيني. وأكد عرفات على أن الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة تشكل في مجموعها القاعدة لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية. وأنه لا يجوز تجزئة الشرعية الدولية بحيث يختار بعض الأطراف ما يناسبه منها ويرفض ما لا يرغب فيه. وتساؤل عرفات:

«كيف تقبل أمريكا (إسرائيل) شهادة الميلاد الوحيدة لإسرائيل وهو القرار رقم (١٨١) الذي أشار لمولتين في فلسطين، وترفضان على سبيل المثال القرار (١٩٤) الذي ينص على حق العودة للأجانب الفلسطينيين والتعويض عليهم»^(٣١).

وقال عرفات في خطابه للبرلمانيين الاشتراكيين أن المنظمة تقبل أن يعقد المؤتمر الدولي للسلام على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومن ضمنها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و٢٣٨ مع الإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره: «والس عرفات بصورة واضحة إلى استعداده للاعتراف بالكيان الإسرائيلي مقابل قيام دولة فلسطينية مستقلة»^(٣٢).

وفي مؤتمر صحفي عقد في ستراسبورغ قال عرفات إنه:

«على استعداد للقبالة أي مسؤول إسرائيلي يرغب في لقائه في الأمم المتحدة على أن يكون هذا اللقاء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة»^(٣٣).

وخلال المؤتمر الصحفي، وجه عرفات كلامه إلى الإسرائيلي ابن ناثان الذي يدعو إلى السلام بين العرب وإسرائيل وطلب منه: «إن ينقل إلى «الإسرائيليين واليهود» تهنيتيه بمناسبة السنة اليهودية الجديدة».

وقال:

«إلى الإسرائيليين واليهود أقبل شانه توفاً. كل عام وأنتم بخير ولكن عام سلام للجميع»^(٣٤).

وجاء في نشرة وكالة الأنباء الفرنسية، أن وزير خارجية فرنسا رولان دوما صرح في ١٩٨٨/٩/٢٠ في مقابلة إذاعية في باريس، أن ياسر عرفات:

«أقر أمامه، بأنه يعترف بدولة إسرائيل كامر واثم».

وقال دوما إن هذا الإقرار صدر عن عرفات خلال لقاءهما في مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ. وأوضح دوما أنه عندما سأل عرفات إذا كان في وسعه (دوما) أن ينقل إقرار عرفات عن لسانه (لسان عرفات) «علناً» من دون أن يتعرض لنفي، أجابه عرفات بأنه لن ينفي ما يقوله دوما. وكان السيد عرفات طلب من الوزير الفرنسي نقل هذه الرسالة إلى بيريز بقوله:

«فلسطين بيريز... إذا أنا اعترفت بصفة قاطعة بدولة إسرائيل، فهل هو على استعداد للاعتراف بالدولة الفلسطينية».

ومهما يكن الحكم على أقوال عرفات، فإنها تمثل اعتدالاً كبيراً من زعيم منظمة التحرير الفلسطينية الثورية وكانت عرضة لاتهامات خطيرة من عدة جماعات فلسطينية بأنه انحرف عن رسالة الثورة وانتهك ميثاق المنظمة. ورغم كل هذا الاعتدال الذي يعتقد البعض بأنه يعود بالنفع على القضية الفلسطينية في الميدان الدولي، فإنه لم يظهر من الجانب الأمريكي والإسرائيلي رد فعل إيجابي حتى الآن تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، بل إن جورج شولتز وزير خارجية أمريكا، أعلن بعد يومين عن رفضه لإعلان من جانب واحد لاستقلال فلسطيني أو إتيام حكومة فلسطينية في المنفى. وفي الوقت نفسه حذر إسرائيل من طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن، حسبما يطالب قطاع من اليمين الإسرائيلي المتطرف. وقال بأن الولايات المتحدة ستتصدى بشدة لمثل هذه المحاولة. كما قال في الكلمة التي القاها أمام معهد واشنطن للسياسة الشرق أوسطية في كينستون بمريلاند:

«إن الأردن له هويته الوطنية الواضحة. أنه ليس دولة فلسطينية»^(٣٥).

وقال شولتز كذلك بأن اسرائيل لن تقبل بالعودة إلى حدود قرار التقسيم سنة ١٩٤٧. ولكنه أعرب عن اعتقاده بأن اسرائيل لا يمكنها أن تزعم بأنه لا يوجد مفاوض فلسطيني في الوقت الذي تلغي فيه حرية التعبير السياسي، وتقوم باعتقال أو طرد الفلسطينيين الذين يعبرون عن آرائهم، ومنهم من يعبر عن وجهات نظر معتدلة:

«ولكن وزير الخارجية الأميركية أنه لا الانتفاضة التي أسفرت عن مقتل حوالي ٢٥٠ شخصاً، ولا فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية عدلاً» «الثواب» الأساسية للنزاع العربي - الاسرائيلي».

إن «وجود اسرائيل وأمنها ورفاهيتها» هي المبادئ الأولى لأي تسوية سلمية في المنطقة، والولايات المتحدة ستفعل «كل شيء لضمانها». وطالب شولتز الفلسطينيين بالتخلي عن «الارهاب»، والاعتراف بقراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٢٢٨)، كما طالب الاسرائيليين بمبادلة الأراضي بالسلام^(٣). ودعا شولتز إلى إجراء مفاوضات مباشرة يشارك فيها الفلسطينيون في كل المراحل:

«وأعرب عن اعتقاده بأن المؤتمر الدولي قد يكون ضرورياً كحل لمساعدة الأطراف على بدء المحادثات»^(٣).

في الجانب الأردني، صرح جلالة الملك حسين في خطاب القاءه في واشنطن في نهاية أيار/مايو ١٩٨٥، بأنه أكد الرئيس ريفان بأن «الفلسطينيين» مستعدون لقبول قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٢٢٨) والمبادئ التي يتضمنها القراران، وأن هذا انجاز تاريخي:

«لأول مرة من تاريخ التسعة والثلاثين سنة من النزاع أصبح القادة الفلسطينيون يتأييد من شعبهم مستعدين لقبول تسوية تفاوضية سلمية».

وعندما سئل جلالاته لماذا لا تعلن منظمة التحرير الفلسطينية موافقتها على القرار (٢٤٢) و(٢٢٨) علناً، أجاب جلالاته بأنه سلم الرئيس ريفان «تصريحاً» دون أن يفصح عما إذا كان التصريح شفوياً أو كتابياً. وفي إجابة لجورج شولتز في مؤتمر صحافي بشأن ما ذكره جلالة الملك عن قبول المنظمة للقرارين، قال شولتز بأن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي: «يريدان أن يريا تصريحاً واضحاً في هذا الشأن يراه الجميع»، وأثنى على جهود ونيات جلالة الملك السلمية^(٣).

ومنظمة التحرير الفلسطينية قبلت قرارات مؤتمر فاس، ووافقت على مشروع العمل الفلسطيني - الأردني المشترك الذي تم التوصل إليه في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٥. وجاء في بيان اللجنة التنفيذية الذي أعلن الموافقة، أن التحرك المشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن ينطلق من الشرعية الفلسطينية، على أساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني والشرعية العربية المتمثلة بقرارات القمم العربية وخصوصاً قمتي الرباط وفاس، وعلى الشرعية الدولية «المنظمة بقرارات الأمم المتحدة»، غير أن البيان رفض القرار (٢٤٢) «الذي لا يشكل أساساً صالحاً لأي حل عادل يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كما رفض البيان اتفاقات كامب ديفيد ومبادرة ريفان، وقال البيان:

«وتأكيداً للعلاقة المتينة الخاصة بين دولتي الأردن وفلسطين، فإن الهدف المشترك للشعبين وفق قرارات المجلس الوطني يتمثل بإقامة اتحاد كونفدرالي بين دولتي الأردن وفلسطين. وكذلك فإن الإطار الصحيح لتحقيق الأهداف المطلوبة هو عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة تحضره الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وتشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع أطراف النزاع المعنية».

وفي خطاب جلالة الملك حسين إلى الأمة بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٦، أعلن بنود الاتفاق

الأردني - الفلسطيني التالية:

- ١ - الأرض مقابل السلام - كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.
- ٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.
- ٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.
- ٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

٥ - وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك (وفد أردني - فلسطيني مشترك).^{٤٠} وقال جلالته إن الاتفاق:

«برمشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك. فما دامت الكونغرافية هي خط النهاية فلماذا لا يمارس طرفاها واحدة من مسؤولياتها المكتبة قبل أن تتجسد الكونغرافية على الأرض، وبخاصة أن تلك المسؤولية تتمثل في مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي، وهي من المشكلات التي شكلت في العقد الأخير إحدى العقبات الرئيسية لعقد مؤتمر دولي للسلام».

كما قال جلالته إن الاتفاق الأردني - الفلسطيني:

«أرسى قواعد دور مسؤول منظمة التحرير في تحقيق السلام المبادل وحمايته من خلال الترابط مع الأردن الدولة التي تتمتع بمصداقية دواية عالية، فيما يتصل بمساعيها الجادة والمخلصة لتحقيق السلام المنشود».

ومع أن الاتفاق الأردني الفلسطيني جمد، فإنه كان يمثل سعياً أردنياً فلسطينياً للتنسيق والتعاون والتضامن لتسهيل التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية ولقضية السلام، كما كان يدل على الصلات والمصالح الوثيقة المتشابكة بين الشعب غرب نهر الأردن وشرقه قبل وبعد عام النكبة. وفي عبارات سمو ولي العهد الأمير الحسن:

«إن الاتفاق يمثل دعوة رسمية للوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية، وهو اتفاق صريح وأصيل وشامل ومبني على أساس إجماع دولي وعربي، ويأخذ بالاعتبار العلاقة الخاصة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، ويبين الجوهر الحقيقي لمفهوم السلام ويوفر ميكانيكية تحقيقه، كما أن كافة بنود الاتفاق تتفق مع الشرعية الدولية»^(٤١).

وفي مقابلة ضمن البرنامج التلفزيوني الإخباري لصحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأميركية قال جلالة الملك حسين:

«وانني اعتقد بأنه من المحتم أن تتواجد على الدوام هيئة فلسطينية قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني بشكل ملائم، وأن تكون هذه الهيئة بمستوى امال وتطلعات الشعب الفلسطيني... أن منظمة التحرير تقول إنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وانني اعتقد بأن عليها أن تسعى دوماً لتبرهن بأن هذا هو الوضع الحقيقي... وتستطيع أن تحقق ذلك فقط عندما تأخذ في الاعتبار أمانتي وأمال من تمثلهم... وقد يكون من أمثل الحلول أن يحقق نوع من الاعتراف المتزامن، فتعترف اسرائيل بالفلسطينيين وحقوقهم على أرضهم، وفي المقابل يتصرف الفلسطينيون بطريقة من شأنها أن تقضي إلى الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود»^(٤٢).

- (١) Jimmy Carter, *The Blood of Abraham* (Boston: Houghton Mifflin, (1985), Appendix 5, PP. 228-234.
- (٢) المصدر نفسه.
- (٣) المصدر نفسه، من ٢٠١ - ٢٠٢.
- (٤) شركة (جنرال دايمنكس).
- (٥) صدر حديثاً قرار من الحكومة الاسرائيلية بوقف تطوير الطائفة (لاي) وكان هناك ضغط من الولايات المتحدة لالغاء مشروع تطويرها.
- (٦) *American Arab Affairs* (Summer 1963), P.17.
- (٧) الواشنغتون بوست، ١٩٨٧/٨/٨. اعلن في ايلول ١٩٨٧ بأن الحكومة الاميركية قررت اغلاق مكتب المنظمة في واشنطن.
- (٨) *Al-Urdun, a Jordan newsletter* vol. XII (June- July 1987). نشر التصريح في: *Neue Kronenzeitung* التصريح كان لجريدة: كلوديا رايت، السياسة الاميركية في الشرق الاوسط ص ٢١٦.
- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.
- (١١) المصدر نفسه.
- (١٢) Bob Woodward, *Vell: The Secret Wars of the CIA, 1961-1967* (London: Simon and Shuster, 1987), P.185.
- (١٣) رايت، المصدر نفسه، ص ٢٢٨ - ٢٢٩. كلوديا رايت مراسلة في واشنطن لمجلة نيو ستسمان اللندنية ومجلة باريسية واخرى يونانية وهي كتيبة في شؤون الشرق الاوسط.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.
- (١٥) المصدر نفسه.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.
- (١٧) بوب وودوارد ذكر ان القصف استهدف الكتلة التي يقع فيها الغذائي في باب المزيزية وأن الغذائي كان نائماً وقت الغارة في خيمة في باحة الكتلة ولم يصب بأي اذى وانه جرح اثنان من اولاده.
- (١٨) Woodward, *Vell: The Secret Wars of the CIA, 1961-1967*, P.414.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٤١٥.
- (٢٠) محمد حسنين هيكل، في: الراي (الاردن)، ١٩٨٦/١١/٢٢. في اشارة لمذكرات ايزنهاور ويوهيلت مساعده العسكري الجنرال جود باستر ومنها يبدو ان اغتيال رؤساء الدول الاخرى كان مباحاً لدى الرئيس الاميركي ومساعديه.
- (٢١) محمد حسنين هيكل، *لمصر لا لعبد الناصري: الحملة ضد جمال عبد الناصر، ما وراها؟ ومن وراها؟* (بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٢٢.
- (٢٢) رايت، السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، ص ٢٢١.
- (٢٣) هيكل، المصدر نفسه، ص ٢٠.
- (٢٤) المصدر نفسه.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٥.
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٤.
- (٢٧) رايت، السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، ص ٢٢٢.
- (٢٨) *American Arab Affairs*, No. 8(Spring), P.117.
- (٢٩) تصريح عرفلت كان في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الدولي الرابع للمنظمات غير الحكومية بشأن فلسطين تمت رعاية الامم المتحدة في جنيف، وكان عرفلت ضيف الشرف.
- (٣٠) نشر في: الدستور (الاردن)، ١٩٨٨/٩/١٥. نقلاً عن وكالة انباء بترنا وغيرها.
- (٣١) المصدر نفسه.
- (٣٢) المصدر نفسه.
- (٣٣) المصدر نفسه.
- (٣٤) وكالة الانباء الفرنسية (ا.ف.ب) ١٩٨٨/٩/١٧، ورد في النشرة الصحفية لوزارة الخارجية الاردنية.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه.

Harold Saunders, «The Other Walls», in: *Jordan Times* (2/6/1985). (٣٨)

(٣٩) الراي (الأردن)، ١٩٨٥/٤/٢٥.

(٤٠) نشرة وكالة أنباء يترا كما جاءت في جريدة الدستور (الأردن)، ١٩٨٨/٩/٢١.

يصف الأميركيون سوريا بأنها (متطرفة) ومساندة للإرهاب، ويقولون بأنها تعرقل مساعي السلام. والحقيقة هي أن الكثير مما تطالب به سوريا يطلبه الأردن ومصر والسعودية وغيرها من الدول العربية، وأن سوريا كالعديد من الدول العربية ترفض الاستسلام لإسرائيل والولايات المتحدة، وتتمسك بالحقوق العربية الأساسية وبصيانة مصالحها الوطنية وباسترداد أرضها. كما أن سوريا تواجه عداءً وضغطاً أميركياً وإسرائيلياً لكي ترسخ لمخططات ورغبات الدولتين الحليفيتين. والولايات المتحدة في تحركاتها ومساعدتها حاولت أن تعزل سوريا عن شقيقتها من الدول العربية، وأهملت قضية انسحاب إسرائيل من الجولان، وساهمت في فرض حصار اقتصادي ودبلوماسي على سوريا، وسحبت سفيرها من دمشق (١٩٨٦) تضامناً مع بريطانيا، بعد محاولة نقل متفجرة إلى طائرة العال الإسرائيلية في مطار هيثرو التي اتهمت بالمشاركة فيها السفارة السورية بلندن. والولايات المتحدة التي تقدم المساعدات الحربية والمالية على إسرائيل لتجعلها على الدوام أقوى من الدول العربية مجتمعة، وتمكنها من العدوان عليها واحتلال أراضيها، تصف سوريا بأنها (زبينة) و(خليفة) للاتحاد السوفياتي. (ومساندة للإرهاب) لأن سوريا كمصر عبد الناصر تضطر لأن تلجأ إلى الاتحاد السوفياتي للحصول على السلاح الذي تحتاجه للدفاع عن نفسها وتحرير أرضها، والمشاركة في واجب تحرير الأراضي العربية دون أن تقف في علاقتها مع السوفيات سيادتها واستقلالها في قراراتها السياسية. وموقف الرئيس حافظ الأسد عرضه لعداوة الولايات المتحدة ولخاطر قد تصيبه منها. وفي اجتماع قمة بين الرئيس السوري والرئيس الياس سركيس في ١٢ - ١٤ أيار/مايو ١٩٧٩، طلب الرئيس الأسد تقويم الرئيس اللبناني للموقف الأميركي فقال سركيس:

«لأميركيين خُطان أحمران هما إسرائيل والنطف وليس فلسطين. وأصبح لهم خط أحمر ثالث هو الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية التي لا يسمحون بإسقاطها. وكانت الإدارة الأميركية تعتقد أن الأردن مدعوماً في ذلك من المملكة العربية السعودية سينضم إلى انشقاق كامب ديفيد. ولكنك عبات ببراعتك كل العرب ضد هذا الانشقاق، وأنت الآن تواجه وحدك السياسة الأميركية. أنك العبقة الرئيسية أمام المشروع الأميركي للشرق الأوسط. وإذا كان الأميركيون يتحملون الآن معارضتك فهذا لا يعني أنهم يستطيعون تحمل موقفك إلى ما لا نهاية. أنك تصبح خطراً عليهم ابتداء من حد معين وعندئذ تكون أنت في خطر. لو كنت في مكانك لكتبت في غاية الحذر واليقظة. فمن الوجهة المنطقية ستكون عرضة لمحاولات اغتيال تتوخك شخصياً، وسيهاني نظامك اضطرابات داخلية وقد يتعرض جيشك لتهمات إن من جنوب لبنان أو في الجولان. كان يعتقد كثيرون أن الوصول إلى حل معك أنت أسهل منه مع الفلسطينيين، ولكن تبين أنك أكثر تشدداً من كل الفلسطينيين مجتمعين. بناء على ذلك أمسي الحل معك أصعب. فأنت تعدد أزمة الشرق الأوسط المعقدة أصلاً»^(١).

وأعرب الرئيس سركيس عن استعداده للقيام بعمل لدى الأميركيين لمصلحة الرئيس الأسد، فشكره الأسد ولم يوافق وقال:

«لا أتق بالأميركيين. أما أنت فأبق على علاقات حسنة معهم. وإنه»^(٢).

واستنتج الرئيس سركيس من حديثه مع الرئيس الأسد أن سوريا:

«لا تريد قطع الجسور بينها وبين الولايات المتحدة... وأن دمشق لا تتكل كلياً وحسراً على موسكو»^(٣).

وهناك من المسؤولين الأميركيين، الذين ساهموا في المفاوضات والمباحثات الأميركية الإسرائيلية العربية من أظهر تقهماً لمواقف سوريا ودفاعاً عن مصالحها. وفي تطيل لهذه المواقف ودوافعها يقول هارولد سوتندرز في كتابه *الحيثيات الأخرى*، أن سوريا قاومت العزلة التي حاول كيسنجر فرضها عليها في تسوياته الجزئية التي لم يكن ينوي أن يستكملها في حل شامل عادل. وأن الرئيس حافظ الأسد يعتقد أن التفاوض سيكون ممكناً بصورة مجدية فقط إذا اتحد العرب في جبهة واحدة في التعامل مع إسرائيل، أو إذا جلسوا معها على طاولة مفاوضات في مركز متساو معها حريياً. وقال سوتندرز: إن السوريين وجدوا بأن وزراء الخارجية الأميركيين يعاملونهم مثل (Non Persons) أو كأعداء. كما فسروا اتفاقية التعاون الاستراتيجية في أواخر سنة ١٩٨١ بين أميركا وإسرائيل كدليل ملدي على سياسة موجهة ضد سوريا.

كما قال بأن السوريين لا يفهمون لماذا يكرر الأميركيون أنهم لا يعرفون ما يريد السوريون، وأن السوريين في الواقع يبنيوا موقفهم بشأن التسوية بوضوح وهو يتمثل فيما يلي:

- ١ - وقع ظلم على العرب في فلسطين عندما خلقت إسرائيل وقد العرب بيوثهم (أرضهم ووطنهم).
- ٢ - العرب قالوا يجب أن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧ إذا توقعت إسرائيل إنهاء الحرب.
- ٣ - السلام هو شيء ينمو - لا يمكن صنعه بالتشريع والقوانين.

أما إسرائيل فلم تبين حدودها المقترحة، ولذلك لا يجد العرب سبباً لتقديم المزيد من الاعتراف الرسمي بـ (إسرائيل) أكثر مما قدموا في إعلان ١٩٨٢ في فاس، حتى توضح وتحدد إسرائيل الحدود التي تسعى لنيل الاعتراف داخلها. وقال سوندرز: إن المسؤولين السوريين مستعدون للاعتراف بسيادة إسرائيل ودخل حدود ١٩٦٧. وأن المسؤولين الأميركيين يجدون سوريا متصلة، وأنها لا تسترسل في المفاوضات اللازمة لعملية التوصل إلى غايات التسوية، ولذلك فهم يتصورون بأن سوريا تحرفل عملية السلام، وأن السوريين غير مستعدين لتقديم مقترحاتهم الخاصة. ويستغل القادة الأميركيون هذا التصور أو الادعاء للسير في التسويات مع الأطراف العربية الأخرى، وترك سوريا تجابه العزلة إلى أن ترسخ فتقبل أن تقاوض عندما تضطرها مصلحتها أن تفعل ذلك. كما يتهمون سوريا بأنها تعرقل التسويات مع الأطراف الأخرى وتستخدم وسائل عنيفة لإفشالها. وبأنها حسب رأي الأميركيين قسمت منظمة التحرير الفلسطينية ليكون لسوريا دور واعتبار.

ويضيف سوندرز بأن هناك من يتقهم موقف سوريا وصعوبة التفاوض بشأن الجولان، بسبب التصلب الإسرائيلي ومقاومة المستوطنين الإسرائيليين للانسحاب، ولأن الكراهية أشد بين سوريا وإسرائيل من غيرها على الجبهات الأخرى المجاورة، وأن سوريا عاملت الأسرى الإسرائيليين بقسوة أشد من غيرها. وقال بأنه في تحليل لسوري بارز، فإن اتفاقية التعاون الاستراتيجي الإسرائيلية - الأميركية بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، كانت تقريباً أن تجعل الأسد يفقد الأمل في استبعاد أميركا لأن تتخذ موقفاً عادلاً. وسوريا من جانبها تقيد باتفاقية فك الاشتباك في الجولان وحافظت على السلام في تلك الجبهة، وقبلت بضمانات على جانبي خطوط الانفكاك. وتجد سوريا أن أميركا تخضع لضغوط (اللوبي) الإسرائيلي، ولها مصلحة لاستخدام إسرائيل لعزل سوريا وضرب من تشاء في المنطقة. والرئيس الأسد في سنة ١٩٧٤ تعاون مع وساطة أميركا لتحقيق فصل القوات على الجبهة السورية. ولوقت ما وضع ثقته في الولايات المتحدة وترك الاتحاد السوفياتي جانباً، لأنه أمل أن تجعلها العلاقة الخاصة بينها وبين إسرائيل أكثر قدرة من الاتحاد السوفياتي على التأثير على إسرائيل. واهتم الرئيس الأسد بأن يجري التفاوض في مؤتمر جنيف على أساس لجان عربية موحدة، وليس على أساس جغرافي يفصل كل دولة عربية بمفردها أمام إسرائيل. والرئيس الأسد يعلم بأن النظام السياسي الأمريكي لن يسمح بتزويد سوريا بالأسلحة الأميركية، فالكونغرس الأمريكي لا يسمح حتى بمساندة بعثات طلاب سوريين. ولذلك يترتب على سوريا أن تعتمد على الأسلحة الروسية، ولكنه لا يريد (الأسد) أن لا تكون له علاقة بغير السوفيات، ولذلك أبقي على علاقات ولو على مستوى أدنى مع أميركا للتوازن مع الاتحاد السوفياتي.

وقال سوندرز إن الخبراء السوفيات يقولون للأميركيين بأن أميركا لا تسيطر على إسرائيل وأنهم هم لا يسيطرون على سوريا. وعلى كل حال، فإن الولايات المتحدة تعتبر سوريا دولة (راديكالية) متطرفة حسب التصنيفات الأميركية، وأنها تظهر صلاباً في معارضتها للمشاريع والمسااعي الأميركية الخاصة بتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي، وهي المشاريع والمسااعي التي يجدها الكثيرون من العرب غير عادلة ومتحيزة لمصلحة إسرائيل وعدوانها. كما تعتقد الولايات المتحدة بأن سوريا تشكل (خطراً) على إسرائيل والدول العربية (المعتدلة)، وخصوصاً لبنان، وأنها على صلة وثيقة بالاتحاد السوفياتي، وتحصل منه على الدعم العسكري الذي تحاول بواسطته أن تحقق توازناً استراتيجياً عسكرياً مع إسرائيل ولو بمفردها. وهذا بالطبع يعتبر خطراً على إسرائيل لم تتأخر بعض الجماعات الموالية لإسرائيل من نشره على الرأي العام الأمريكي. ففي نشرة إعلانية ظهرت في جريدة كريستيان ساينس مونيتور بتاريخ ٩ تموز/يوليو

١٩٨٧، من قبل لجنة تدافع عن إسرائيل والصهيونية وتهاجم سوريا (كعميلة للاتحاد السوفياتي وعدوة لإسرائيل ولعدد من الدول العربية) جاء أن سوريا تريد أن تحقق مساواة عربية استراتيجية مع إسرائيل، وأن هذا سيمكنها من أن تشن حرباً على إسرائيل ولو بمفردها/، وأنها لتحقيق هذه الغاية حصلت على ما قيمته ١٩ بليون دولار من أكثر الأسلحة تطوراً من الاتحاد السوفياتي، تشتمل على صواريخ ومقاتلات متطورة من أكثر الأنواع كفاءة، كما حصلت على قدرة كبيرة في الأسلحة الكيميائية، ونظام دفاع جو قوي وحديث جداً، وقوة دبابات أكبر من قوة دبابات انكلترا وفرنسا مجتمعتين. وحصلت كذلك على وعد من الاتحاد السوفياتي بإعطائها أسلحة نووية «عندما تنشأ الحاجة». وتضيف النشرة الإعلامية التي جاءت في الجريدة على شكل: «مقائق عن سوريا في الشرق الأوسط وهل تستطيع أن تكون قوة للسلام في المنطقة»، بأن النظام السوري يتميز بالارهاب عن طريق منظمات سورية مرتبطة بالحكومة لتحقيق غاياته الوطنية. وهذه النشرة الخبيثة تعمل نموذجاً من وسائل الاسرائيليين والصهاينة وأنصارهم لتسميم عقول الأميركيين وقادتهم ضد سوريا والدول العربية، فيجدوا بأن ما تقوم به سوريا كواجب وطني قومي لتتمية قوتها الدفاعية في وجه العدوان الاسرائيلي، هو خطر وعدوان سوري على إسرائيل حليفة أمريكا، وعلى مصالح أمريكا ونفوذها في المنطقة، وحتى على الدول العربية الأخرى. وفي الفترة الأخيرة حصل بعض الانفراج في العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة، وقيل إن السبب في ذلك كان «انخفاض معدل المساندة السورية للأنشطة الإرهابية»، وإغلاق مكاتب (ابونضال) في سوريا وطرد العاملين فيها. وكذلك مساهمة سوريا في إطلاق سراح تشارل غلاس الصحفي الأميركي الذي اختطف كرهينة في بيروت. وفي تموز/يوليو (١٩٨٧)، قام المبعوث الأميركي فيرنون والترز (مندوب أمريكا في الأمم المتحدة) بزيارة لدمشق، اعتبرت بأنها محاولة أميركية لتحسين العلاقات بين أمريكا وسوريا، وأنها دلت على ادراك أمريكا بأنه لا يمكن إسقاط سوريا من الحساب السياسي أو العسكري في الشرق الأوسط، وأنه من الأفضل أن تعود العلاقات الدبلوماسية العادية معها بدلاً من ترك المجال واسعاً لتطور علاقات سوريا مع الاتحاد السوفياتي. ورغم صدور تصريحات بشأن إعادة السفير الأميركي إلى سفارته بدمشق، فإن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية أوضح في ٢٨ آب/أغسطس (١٩٨٧)، بأن العقوبات على سوريا «التي تتضمن فرض قيود على صادرات مواد ذات تكنولوجيا متقدمة وخفض حجم البعثات الدبلوماسية في البلدين وحظر زيارات كبار المسؤولين». باقية على ما هي عليه حتى الآن.

- (١) كريم بقرادوني، السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ - ١٩٨٢، ط ٢ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤).
- (٢) المصدر نفسه.
- (٣) المصدر نفسه.

رغم الصداقة والتعاون الذي تبديه معظم الدول العربية للولايات المتحدة، ورغم رفض هذه الدول للشيوعية^(١)، ورغم أن بعضها يدفع ملايين الدولارات والمساعدات في سبيل قضايا وغايات ترعاها الولايات المتحدة، ورغم التنسيق العسكري المشترك بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة المتمثل في مناورات عسكرية مشتركة كمناورات (النجم الساطع)، وفي تقديم بعض التسهيلات العسكرية المحلية في الموانئ والمرافق العسكرية العربية والتدريب العسكري، فإن عهد ريفان تميز باستمرار المساعدات والمساندة الحثيثة لإسرائيل، وببالتناقص عن معالجة قضية فلسطين والعدوان الإسرائيلي على سوريا والأردن. وحتى مبادرة ريفان نفسه، فإنها اشتهرت بإهمالها الذي ساعد عليه رفض إسرائيل لها، وتناقص الرئيس ريفان عن بذل الجهود لتحقيق ما جاء فيها. ومع تلاشي هذه المبادرة تلاشت مصداقية الرئيس ريفان والولايات المتحدة، وزادت شكوك الدول العربية في نياتها، وتعمقت قناعة رؤسائها بأن أميركا لم تف ولن تفي بالتزاماتها تجاه العرب، وأنها ستستمر في تقديم المساندة والمساعدات لإسرائيل، مما يشجعها ويمكنها من استعمال القوة للعدوان ومن الاحتفاظ بمكاسب العدوان. ولقد كان جلالة الملك حسين من القادة العرب الذين عبروا عن هذه القناعة علناً في أكثر من مناسبة. ففي مقابلة على شبكة تلفزيون سي. بي. أس الأمريكية في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، قال جلالة الملك الحسين بأن علاقاته مع الولايات المتحدة كانت تمر في مفترق خطر. وقرأ جلالته عدة أسئلة كان قد وجهها إلى الحكومة الأمريكية بشأن القدس العربية، وعن السيادة بعد الفترة الانتقالية، والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحق تقرير المصير، وبشأن الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الأراضي المحتلة، فوجد بأن الأجوبة الأمريكية لم تكن مرضية. وبعد كامب ديفيد سادت علاقة الأردن مع أميركا، وقال جلالة الملك الحسين بأن أميركا تضغط على الأردن لتؤيد معاهدة الصلح المصرية - الإسرائيلية، وأن المطلوب من العرب هو أن «يرضخوا أو يؤيدوا وضعاً غير مقبول كلياً»، وإنهم يهددون إذا رفضوا ذلك باستياء الكونغرس والرأي العام الأمريكي. وقال جلالته إن أميركا لا تستطيع أن تدعي مثل هذه العلاقة الخاصة مع إسرائيل وإعطائها كميات كبيرة من الأسلحة والمساعدات، وفي الوقت نفسه تكون قادرة على أن تكون وسيطاً يستطيع إدعاء الانصاف والتأثير على مجريات الأمور. (تلمان).

في خطاب إلى الشعب الأمريكي ألقاه جلالة الملكة نور الحسين نيابة عن جلالة الملك الحسين في جامعة جورج تاون بواشنطن في آذار/مارس ١٩٨٢، أشار جلالته إلى الصداقة بين الأردن والولايات المتحدة، وأنه يواجه الخطاب:

«إلى صداقتنا في الولايات المتحدة... معبراً في ذلك عن قناعاتي الراسخة بأنه لن يكون هناك حل سلمي للفراق العربي - الإسرائيلي ما لم يعد كبار المسؤولين إلى القيم بمبادرات جديدة جارية من أجل السلام قبل نهاية هذا العام».

وقال جلالته أنه كان أحد المفاوضات العرب الذين اشتركوا مع الحكومة الأمريكية في تفسير القرار (٢٤٢):

«على أساس وضع جدول زمني لتنفيذه. والأهم من هذا أن الولايات المتحدة في ذلك الصبح قدمت لنا التأكيدات التامة بالنسبة للمبادرة والأسس التي لا بد منها من أجل السلام العادل والدائم الذي يريده طرفانا معاً. لقد أجريت مفاوضات مع السيد ارثر جولدبرج رئيس الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة، وزرت واشنطن وتحدثت مع الرئيس الراحل ليندون جونسون، وكذلك مع كبار مستشاريه وغيرهم، وبالنتيجة وافق الأردن على القرار... وكان من الواضح أن القرار ينص على عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة حسب ميثاق الأمم المتحدة. وكان تفسير القرار في ذلك الحين واضحاً كل الوضوح وهو يعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل وحق الجميع في الحياة في أمن وسلام».

وقال جلالته إنه كان هناك اتفاق على إمكانية إجراء بعض التعديلات الحدودية الطفيفة على أسس متبادل حسب اتفاق الطرفين بين الأردن وإسرائيل. وأضاف جلالته:

«هذا ولقد تلقيت تأكيدات بأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ سيطبق خلال ستة أشهر من صدوره، إلا أن جميع الناس والمخاطر التي تلت ذلك كان سببها عدم المضي في تنفيذ ذلك القرار. ولا سيما تقاسم أميركا عن تنفيذ التزاماتها إزاء القرار المذكور. والخطر من هذا كله التفرع الواضح مع مرور الزمن في الموقف والالتزامات بالنسبة لتقسيم أميركا لهذا القرار مع أن العرب في المقابل أظهروا رغبةهم والتزامهم بسلام عادل شامل». ومن الواضح أن المسألة والمشكلة الفلسطينية لا يمكن حلها دون اشتراك نشيط من جانب الضحايا الرئيسيين... أي الشعب الفلسطيني».

وأعلن جلالة الملك حسين في خطابه أنه لن يسامح «على شبر واحد من الأرض الفلسطينية أو على ذرة واحدة من الحقوق الفلسطينية»، وأن هذا كان موقفه على الدوام. وقال جلالته بأن إسرائيل تحتل عشرة أضعاف المساحة التي حددها لها قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وإنها استخدمت القوة العدوانية للتوسع وتراجعت عن التزامها بتجميد المستوطنات، وقال بأن الحل الوحيد:

«مشكلة الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية الأخرى التي تم احتلالها في حزيران [يونيو] ١٩٦٧، هو حق تقرير المصير للشعب الذي يعيش هناك، وذلك تحت ظل التحرر التام من الاحتلال».

وانتقد جلالته ادعاءات مسؤولين عديدين ومنهم السناتور ادوارد كنيدى، بأن إسرائيل دولة ديمقراطية، وأن:

«إسرائيل هي واحدة من كبريات الدول الديمقراطية في عصرنا الحاضر - لا بل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط».

وقال إن هذه الدولة التي يزعم أنها ديمقراطية هي التي تدفع جنودها مراراً وتكراراً إلى إطلاق النار على المتظاهرين من البنات والأولاد داخل مدارسهم وكلياتهم، الذين يحتجون على:

«تجاوزات الاحتلال وممارساته». وهي الدولة التي ترسل جنودها المدججين بالسلاح إلى داخل حرم الجامعات ليستنشقوا على طلابها ويفلقوها. وهذه الدولة (الديمقراطية) هي التي يطلق جنودها النار على الطلبة ويسجنونهم «إلى مدى غير محدود دون محاكمة، لجرد أن شاباً أو شابة قذف حجراً على دورية عسكرية إسرائيلية».

وهذه الدولة الديمقراطية تتخذ من رمي الحجر:

«سبباً وجعراً لطرد الأسرة كلها من بيتها ونسفه بكل ما فيه من أغراض ومنازل... إن الديمقراطية على النمط الإسرائيلي تزعم القنابل في سيارات رؤساء البلديات الحزب المنتخبين تحت ظل الاحتلال الإسرائيلي، مما شوهم إلى الأبد دون تقديم الفاعلين للمحاكمة أو تحديد هويتهم».

هذه هي الديمقراطية التي:

«تأخذ الطفل من حضن أمه اليهودية لأنها تزوجت لحد العرب. هذه هي الديمقراطية التي تستحق الإدانة لا التمجيد. فإذا كانت هذه هي المبادئ الديمقراطية فلا بد من إعادة تحديد معنى جديد للديمقراطية».

وعلق جلالة الملك في خطابه على محاولة هنري كيسنجر في مذكراته تبرير تصرفاته في مساندة إسرائيل خلال حرب ١٩٧٣، يزعم أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تسمح للسلاح السوفياتي أن يقتصر على السلاح الأمريكي، فقال:

«يا له من منطق ساذج يصدر عن رجل قدير من نوع كيسنجر... السؤال الأول الذي يجب أن يطرح هو: ما الذي دفع مصر في أيام المرحوم الرئيس عبد الناصر لشراء أسلحة سوفياتية؟ الجواب على ذلك... رفض أميركا والغرب لتزويد العرب بالسلاح للدفاع عن النفس... ودعونا نذكر هنا أن إسرائيل هي التي أدخلت علم ١٩٤٨ - ١٩٤٩ لأول مرة السلاح من المعسكر الشرقي إلى المنطقة».

وقال جلالة الملك بأن حرب ١٩٧٣ اندلعت بسبب التقصير في تنفيذ قرار مجلس الأمن (٢٤٢)، وأن «هنري كيسنجر ابتدع نهج الدبلوماسية الموكبة»:

«والتي سرعان ما حولت دور الولايات المتحدة والتزامها تجاه القرار ٢٤٢ إلى دور المراسل الذي ينقل الرسائل بين الطرفين المتنازعين، وقد استمر هذا الدور الأمريكي خلال اتفاقيات كامب ديفيد وحتى الآن».

وقال جلالة الملك إن كيسنجر أوجد «مدرسة فكرية» في أميركا تقول، بأنه:

«كلما زادت قوة إسرائيل العسكرية كلما زاد شعورها بالأمن والإيجابية في تقديم التنازلات المطلوبة من أجل السلام العادل والدائم. وإسرائيل اليوم قادرة على خوض حرب واسعة النطاق على جميع الجبهات لمدة ستة أشهر على الأقل، دون الحاجة إلى أية مساعدات خارجية أو تمويل. هذا بالإضافة إلى أن صناعة الأسلحة في

اسرائيل حققت تقدماً مطرداً لدرجة أن وزير دفاعها ارييل شارون قال إنه لا حاجة في المستقبل لأية أسلحة من أمريكا اللهم إلا الطائرات المقاتلة المتطورة. واسرائيل تسعى لأن يكون لديها في النهاية الاكتفاء الذاتي تماماً في مجال الأسلحة... دون أية قيود أو مراقبة».

وقال جلالة الملك إن الأردن يخطط وقف إطلاق النار الطويلة مع إسرائيل:

والذي يجلبه تهديدات خارجية أخرى... فهو لا يستطيع أن يحصل على الحد الأدنى من حاجاته للدفاع عن النفس. والأردن يقع في منطقة أصبحت غارقة في أحث الأسلحة التي ينتجها الغرب والشرق... ولقد أبدينا استعدادنا بصورة عملية كواجب قومي لنا، أن نحافظ على الاستقرار والحرية في جميع أنحاء العالم العربي كلما تعرضنا لأي خطر. ولم يكن الأردن أبداً عدوانياً».

وقال جلالة الملك: بأن الأردن أضطر عام ١٩٧٤:

«يضغط اسرائيلي على الحكومة الأمريكية لأن يقبل نظام صواريخ مضاد للطائرات، وهو نظام غير متحرك وليس من المستوى المطلوب، ومع ذلك واجهنا الانتقاد عندما تطلعنا إلى مصادر أخرى للحصول على نظام آخر أفضل فعالية وأثراً. واليوم والأردن يفكر في الطلب من الحكومة الأمريكية، لا من رئيس وزراء اسرائيل أو من حكومتهم أو من الكنيست الاسرائيلي، أسلحة لسد حاجتنا الدفاعية الأساسية، انفجرت عاصفة حول الموضوع في واشنطن... الأمر الذي يؤثر على صورة أمريكا والثقة فيها أكثر مما يؤثر على الأردن. فالأردن يستطيع أن يتجه إلى مصادر أخرى لشراء السلاح».

وفي نهاية خطابه قال جلالة الملك الحسين، أن معالجة مشكلة الشرق الأوسط والحلول الممكنة لها تتعلق بالدرجة الأولى بأمريكا وبإلوفاء بالتزاماتها:

«وهي الالتزامات التي أعطتها للأطراف المعنية أمام العالم اجمع».

أما السؤال الأول الذي يجب أن تتم الإجابة عليه فهو ما إذا كانت أمريكا مستعدة للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، علماً بأن هذه الالتزامات تركز على المبادئ الأمريكية السامية من العدل والإنصاف وإدراك مصالحها القومية ذاتها، وليس من واجب العرب أن يقترحوا الخطوات التالية، بل على أمريكا أن تقر ومن ثم أن تنفذ اتفاقات قائمة^(١). ويعد سنتين من هذا الخطاب قال جلالة الملك حسين في حديث مع جريدة نيويورك تايمز (١٥ آذار/مارس ١٩٨٤): «الولايات المتحدة لم تعد وسيطاً موثقاً أو يعتمد عليه»، أنها فقدت مصداقيتها بسبب سلسلة من الأحداث: حرب لبنان، واستمرار اسرائيل في احتلال الأراضي اللبنانية، ومبادرة ريفان التي لم تتابع والتي كان جواب اسرائيل المباشر عليها الرفض وتكثيف المستوطنات. وأضاف جلالة الملك: «ولقد رأينا حديثاً اسرائيل تحاول أن تحقق خطة لإعادة توطين سكان الضفة الغربية في وادي الأردن كخطوة نهائية لدفعهم عبر نهر الأردن للضفة الشرقية، وهناك خطة لتطبيق قانون العقارات الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة» وحرمان الشعب الفلسطيني طيلة سنوات الاحتلال من التمتع بحقوق الإنسان ومن التعبير عن مشاكلهم وقضاياهم. وقال جلالة الملك إن الولايات المتحدة تلاحق العرب وتطلب منهم الدخول في مفاوضات مباشرة كطريق وحيد للخروج من الأزمة:

«وعلى كل حال فإننا لا نعرف موقف الولايات المتحدة الحقيقي. اننا ننظر إلى الأمور كما يلي:

اسرائيل تحتل أراضينا وهي موجودة هناك بسبب المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية - مساعدة تقب إلى مساعدة للمستوطنات الاسرائيلية. اسرائيل تحتل أراض عربية بواسطة مساعدة الولايات المتحدة التي ترضخ لإرادة اسرائيل، وبما أن هذا هو الحال، فليس هناك طريقة يمكن لأي أحد أن يتصور بأن العرب يمكن أن يجلسوا ويتفاوضوا مع اسرائيل ما دامت الأمور على ما هي عليه الآن. من الواضح اننا لا نستطيع أن نتعامل مع الولايات المتحدة كحليف لاسرائيل أو كوسيط.

أما الآن سنة انتخابية أخرى امريكية. إننا نرى بأن المرشحين يجب أن يحصلوا على تأييد (ايبان) والصهيونية واسرائيل في حملاتهم الانتخابية. في هذه السنة حصلت تغييرات أساسية داخل الأراضي العربية المحتلة. بعد سنة من الآن أية آمال ستبقى للوصول إلى حل سلمي مستحتم. هذا هو الوضع الآن ولذلك أقول بأن الوضع ميؤوس منه».

وقال جلالة الملك بأن الولايات المتحدة تعترض على حرمان اليهود السوفييات من حق الهجرة، مع أنهم مواطنون سوفيات وينتمون للاتحاد السوفيياتي:

اميركا فقدت مصداقيتها عند العرب

«فماذا بشأن الناس الذين ليسوا اسرائيليين ولكنهم مواطنون عرب تحت الاحتلال ويحملون الجنسية الاردنية؟ الا يجب أن يتمتعوا بحق التعبير عن آرائهم بشأن أية مشكلة أو بشأن مستقبلهم؟».

وأضاف جلالة الملك:

«أنا قلق بشأن موقف الولايات المتحدة وسياستها ذات الوجهين في كل مكان. إنه محزن لأنني كنت دائماً أفكر بأننا كنا شركاء في مبادئ، وقيم الضجاعة. ولكنني أدرك الآن بأن المبادئ تعني لا شيء للولايات المتحدة».

هذه كانت قناعة الملك العربي البعيد عن التطرف. ولم تكن عباراته تهجمات عاطفية من رئيس دولة عربية متطرفة راديكالية حسب تصنيفات الولايات المتحدة وادعاءاتها التشويهية. وخلال أزمة ما أطلق عليه اسم (إيران غيت) التي ضلّضت مركز الرئيس ريفان ومصداقيته، أو على الأقل انقصت الثقة بمدى سيطرته على رجال إدارته حتى في الأمور الخطيرة، قال جورج شولتز وزير خارجية أميركا في شهادته أمام لجنة في الكونغرس في آب/أغسطس ١٩٨٧، بأن مبيعات الأسلحة الأميركية عن طريق إسرائيل لإيران وجهت ضربة إلى العلاقات الأميركية مع دول عربية معتدلة، وأنها أثارت قلق جلالته الملك حسين بوجه خاص. وذكر شولتز للجنة بأن جلالته الملك شكك بعد تفجر الفضيحة قائلاً للاميركيين: «إن إيران عدة لكم ويعتصمها السلاح. وأنا صديق لكم وترفضون أن تبيعوني الأسلحة»^(١).

وحسبما ذكر جيمس أيكزن، السفير الأميركي السابق في السعودية، في محادثة مع مجلة (الوطن العربي) ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، فإن إسرائيل كانت وراء الحرب الإيرانية - العراقية منذ بدايتها، وأنه لدى إسرائيل شبكة تجسس ضخمة بنتها في عهد الشاه. وأن إسرائيل دفعت المال الإيراني لاشعال الحرب:

«فالحرب هي نصر لإسرائيل لأنها ألهمت العراق أن إسرائيل، وهي تريد استمرارها حتى آخر عراقى وإيراني، وأنها عندما وجدت أن استمرار الحرب غير ممكن «على المدى البعيد» قررت دعم إيران لانتصار على العراق».

وبالفعل دعمت إسرائيل إيران وأقنعت مجلس الأمن القومي الأميركي بدعم طهران. ووزدت الولايات المتحدة وإسرائيل إيران بالسلاح، فيما كنا نحن الأميركيين نتظاهر بأننا نحاول منع تصدير السلاح لإيران. واعتقد السفير أيكزن بأن إسرائيل تريد انتصار إيران لكي تخاف دول المنطقة من الانتصار الإيراني:

«وتتدفق إقامة سلام مع إسرائيل وفق الشروط الإسرائيلية».

وكذلك لكي تستعيد إسرائيل:

«محور القدس - طهران القديم وتسيطر على الشرق الأوسط. وهذا ما يعتقد به هنري كيسنجر. عندما يتكلم مع الصينيين واليابانيين يقول كيسنجر: إن الانتصار الإيراني لا بد منه لأن الدول العربية انتهت لأنها ضعيفة ومتنفسة وفاسدة. ويجب أن ننظر إلى محور «القدس - طهران» وربما انقرض. ويجب اعتبار العرب صفراً على الشمال».

وأضاف أيكزن بأنه يعتقد بأن حساب إسرائيل سيء بصورة فظيعة، ولكن معظم أعضاء الكونغرس تؤثر عليهم إسرائيل وعملاتها في الولايات المتحدة.

في سنة ١٩٨٧ حظيت الحرب العراقية - الإيرانية باهتمام دولي أكثر من السابق، ورغم تكرار العراق لاستعداده لإنهاء الحرب وقبول التسوية أو التحكيم، فإن إيران استمرت ترفض وقف الحرب. كما أنها لم تقبل بقرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) الذي صدر في تموز/يوليو ١٩٨٧، ودعا إلى وقف القتال وتسوية النزاع. وخلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية الطويلة، كانت الولايات المتحدة تسعى للظهور كدولة محايدة، وأنها لا تريد تسليح إيران ولا تريد «متنصرين أو خاسرين»، حسب تعبير مسؤول أميركي في مؤتمر بشيكاغو شاركت فيه جلالته الملكة نور الحسين، وأنها تحت الآخرين على التوقف عن تزويد إيران بالسلاح. وادعت أميركا بأنها لم تزود إيران أو العراق بالسلاح. وأنها إنما تريد أن تحافظ على حرية الملاحة في الخليج ومضيق هرمز. ولكن لا بد أن أميركا كانت تعلم وتوافق على تزويد إسرائيل بإيران بالأسلحة منذ عدة سنوات. ولقد قال السفير الأميركي السابق في السعودية جيمس أيكزن في جريدة

كريستيان ساينس مونيتور (٢٠ أيار/مايو ١٩٨٤)، بعد زيارة قام بها لمنطقة الخليج، أن إسرائيل تزيد من مساعداتها لإيران، وأن طائرات الأواكس الأمريكية في السعودية كانت ترصد الطائرات الإسرائيلية وهي تطير فوق شمال لبنان وسوريا إلى جنوب تركيا وهناك يفقدوا الرادار. وكانت هذه الرحلات الجوية يومية، واعتقد ايكزن أن الطائرات كانت تنقل قطع الغيار والعتاد الحربي لإيران، ولك أن إسرائيل تكذب عندما تنكر بصورة قاطعة بأنها تزود إيران بصورة منتظمة بالأسلحة والعتاد وقطع الغيار. وأنها بتزويد إيران بالأسلحة وقطع الغيار تساعد على استمرار الحرب وتصعيد خطر نشوب حرب أوسع، وتعارض مصالح أمريكا وحليفاتها الغربيين واليابان اللواتي يأملن أن يؤدي النقص في قطع الغيار للطائرات الإيرانية إلى وقف ضرب ناقلات الخليج. وعلى أي حال، فلقد جاءت فضيحة ما سمي «إيران غيت» قياساً على فضيحة «دوتر غيت» التي أودت برئاسة ريتشارد نيكسون، فكشفت النقاب عن أن الولايات المتحدة زودت إيران بأسلحة أمريكية كثيرة عن طريق إسرائيل، التي يعطى قادة إيران عداوتهم لها وتصميمهم على تحرير القدس وفلسطين من رجسها وبرائتها... عن طريق احتلال بغداد. وكان التفسير الذي قدمه البعض لسلوك الحكومة الأمريكية برئاسة ريغان، هو أن تزويد أمريكا لإيران بالأسلحة كان محاولة من أمريكا لإقامة علاقات مع عناصر معتدلة في القيادة الإيرانية، ولإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين من قبل الإرهابيين في لبنان. وبأنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهل إيران، فهي جارة الاتحاد السوفياتي، وتقف في طريقه إلى الخليج العربي وبحر العرب والشرق الأوسط. وتعاون إيران مع أمريكا يمكن أن يعطي الأمريكيين محطات تنصت ومراقبة وتصوير من الأراضي الإيرانية لرصد ما يجري في الاتحاد السوفياتي. وفي الوقت الحاضر (أب/أغسطس ١٩٨٧)، تقوم الولايات المتحدة باستخدام سفنها الحربية لتوفير الحماية والحراسة لناقلات النفط الكويتية، التي ترفع العلم الأمريكي عبر مياه الخليج. ويقال إن الولايات المتحدة تظهر ميلاً أكثر نحو العراق، وتضغط على إيران وتطالب الدول بحظر السلاح عنها بسبب تمنعها عن الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨)، الذي دعا إيران والعراق لوقف إطلاق النار في الحرب التي استمرت ثماني سنوات، وقيل به العراق شرط أن تقبل به إيران^(١). ويرتبط بهذا الموقف سمي أمريكا لأن تسترخي صديقاتها من الدول العربية (المعتدلة)، التي ساعدها بيع الأسلحة الأمريكية لإيران عن طريق إسرائيل. والولايات المتحدة في حشدتها لسفنها الحربية في الخليج وحراسة ناقلات النفط الكويتية وسط التهديدات والألغام الإيرانية، إنما تستعرض قوتها واستعدادها لمنع تزايد الوجود السوفياتي في الخليج، وكذلك لضمان مرور البترول لها ولشركائها وللدول الغربية واليابان، التي تعتمد عليه لدرجة حيوية جداً. وسياسة ريغان هذه تجاه معارضة من بعض فئات الكونغرس الأمريكي، التي ترى بأن غاية ريغان الرئيسية هي معارضة النفوذ السوفياتي في الخليج، وأن سياسته تعرض الولايات المتحدة لآخطار التورط في حرب الخليج وأعمال إرهابية وانتحارية إيرانية في البحر وفي مختلف أنحاء العالم. وهناك من الممثلين السياسيين من يعتقد بأن الولايات المتحدة تستغل التآزم الخطير في الخليج لتعزيز قناعة دول المنطقة بحاجتها للحماية الأمريكية، فتصبح مستعدة لأن تقبل منح أمريكا قواعد أو تسهيلات عسكرية تحتاجها في الشرق الأوسط، إضافة إلى إسرائيل التي تعتبرها قاعدتها الكبرى فيه، والتي تسمح بتخزين الأسلحة والمعدات والمواد العسكرية الأمريكية والمستشفيات الحربية، للاستعمال عند الحاجة من قبل قوة الانتشار السريع (القيادة المركزية) الأمريكية عندما تدعو الضرورات الحربية لذلك. وهناك من أمريكا من يريد أن تستمر الحرب أو أن يستمر التآزم حتى تندفع الدول العربية لشراء المزيد من السلاح الأمريكي، فتستعيد أمريكا دولاراتها ويتوافر لها إمكانية استخدام الأسلحة العربية المتراكمة في الشرق الأوسط في حال اضطراب أمريكا للقيام بعمليات عسكرية فيه. وبطبيعة الحال، فإن الرئيس ريغان تعرض للانتقاد والشئ الكثير من السخرية في بلاده وخارجها بسبب فضيحة ما سمي (إيران غيت)، لأنه كان يطلب الدول بمحاربة الإرهاب وعدم الرضوخ لمطالب الإرهابيين وعدم تزويد إيران بالسلاح، فإذا به يزود إيران بالسلاح عن طريق إسرائيل، ويفاوض إيران الإرهابية حسب شروطها. ويبدو أن نسبة كبيرة من الأمريكيين وغيرهم يعتقدون بأن الرئيس ريغان كتب فيما قاله عن دوره في فضيحة (إيران - غيت) أو أنه

على الأقل لم يكن يسيطر على رجال إدارته وأعمالهم لدرجة واقية.

هل يعقد المؤتمر الدولي؟

خلال سنة ١٩٨٧، جرت على المسرح الدولي اتصالات ومباحثات تهدف إلى عقد مؤتمر دولي يتم تحت «مظلة» أو إشرافه التوصل إلى تسوية للنزاع العربي - الاسرائيلي. وفي خضم هذه المباحثات والاتصالات تصدر تصريحات مفادها أن الظروف الراهنة مؤاتية لعقد المؤتمر الدولي. وفي الجانب العربي ليس هناك معارضة ذات شأن لعقد المؤتمر. أما اسرائيل فين رئيس حكومتها الحالي اسحق شامير ومؤيديه، يعارضون فكرة المؤتمر بتصلب، ويصرّون على إجراء مفاوضات انفرادية مباشرة بين اسرائيل والاردن، ويتذرعون بأنهم يخشون أن يفرض عليهم المؤتمر الدولي حلولاً لا يرغبون فيها، وهم يفضلون المباحثات الثنائية التي يستقربون فيها بالدولة العربية المفاوضة، فيراوغون ويتصلّبون ويضغطون ثم يحملونها مسؤولية الفشل إذا لم تستلم لشروطهم. كما أن هناك من لا يرغب في اشتراك الاتحاد السوفيياتي في المؤتمر، ويحاولون تقليص دوره، ويلجؤون بشروط يلتزم بها السوفييات مسبقاً ثمناً لقبوله في المؤتمر، مثل إعادة علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل، والسماح لليهود الروس بالهجرة من الاتحاد السوفيياتي. وفكرة المؤتمر الدولي تقترب بها عدة مشاكل جابه مثلها مؤتمر جنيف سنة ١٩٧٧ وبقي بعضها دون حل، مثل: طبيعة دور الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن الدائمين، وهل هم مجرد غطاء شكلي ليس له دور فعال، أم مرجع ملزم في حال الاختلاف في إطار المؤتمر بين اسرائيل والعرب. وهناك مشكلة تنظيم عمل المؤتمر، وهل تجري المفاوضات في إطاره عن طريق لجنة تمثل اسرائيل وكل دولة عربية مشاركة على انفراد، أم أن الدول العربية ستفاوض اسرائيل بوفد موحد، أم بلجان عربية مشتركة العضوية تبحث كل منها مع اللجنة (أو اللجان) الاسرائيلية في أحد مواضيع النزاع مثل: الانسحاب الاسرائيلي - شكل وصلاحيات الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة - الترتيبات الامنية. وهناك كذلك مسألة تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر، وهل تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية أم مندوبون توافق عليهم المنظمة من خارجها أو من داخلها ممن لا يحتلون مناصب رئيسية فيها. وهل يكون هؤلاء المندوبون أعضاء في الوفد العربي الموحد، أم أعضاء في الوفد الاردني أو غيره. وفي مسألة تمثيل الفلسطينيين هناك مشكلة رفض اسرائيل للاعتراف بالمنظمة، وكذلك إصرار الولايات المتحدة على أن تعترف المنظمة بالقرار (٢٤٢) حتى تقبل أن تتفاوض معها. وفيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين نشرت جريدة الفاينانشال تايمز حديثاً لعرفات قال فيه:

«انه مستعد للانضمام إلى وفد عربي موحد إلى مؤتمر السلام».

كما قال:

«إن الهدف النهائي يجب أن يكون اتحاد كونفدرالياً بين الاردن والفلسطينيين، لأن لنا علاقة خاصة مميزة مع الشعب الاردني»^(١).

وهناك كذلك مسألة حق أي دولة عربية في إطار المؤتمر أن تتوصل إلى اتفاق مع اسرائيل، فتوقع عليه وتلتزم به بغض النظر عن فشل أو نجاح الوفود العربية الأخرى في التوصل لتسوية. وهذا هو «الحق» الذي كان يصر عليه السادات بالنسبة إلى مؤتمر جنيف الذي لم يعقد.

فمن ناحية كانت مصر تقول إنه حالاً تدخل في مفاوضات مع اسرائيل خلال لجان العمل، فين توصلنا إلى اتفاق فلا شأن للمؤتمر الكامل بذلك. وعلى سبيل المثال لا يحق للسوريين أن يطالبوا منا عدم التوقيع على اتفاقية إذا لم يتوصلوا هم إلى اتفاقية... وكان موقف الحكومة السورية في ذلك الحين أنه ما دمنا قد بطلنا معاً كوفد عربي موحد، فلا يجوز اتخاذ القرارات إلا بلإجماع الأطراف العربية... وأنا شخصياً (كوانت) اعتقد أن هذه كانت عقبة جوهريّة. وهي التي دفعت الرئيس السادات إلى القدس بدلاً من أن يذهب إلى المؤتمر»^(٢).

وإضافة إلى الاختلاف في تفسير القرار (٢٤٢) وخصوصاً بشأن الانسحاب من الضفة الغربية وغزة وطبيعة الحكم الذاتي وتقرير المصير للفلسطينيين، فهناك امتناع الولايات المتحدة عن القيام بدور فعال لتأمين عقد المؤتمر وإنجاحه. ومع أن رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر صرحت بعد زيارتها لواشنطن

في تموز/يولايو ١٩٨٧، بأنها تؤيد بشدة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وأن فرص السلام قد تصبح لوقت طويل ما لم يتم تقدم في عملية السلام خلال الفترة الباقية لرئاسة ريفان وهي سنة ونصف السنة: «وان فكرة المؤتمر الدولي اكتسبت اولوية كبيرة في جدول اعمال الرئيس ريفان نتيجة لزيارتها»^(٧). فإن هناك من المطلعين من يعتقد أن الولايات المتحدة تقف اليوم جانباً، ولا تقوم بدور قيادي فعال في التحركات السياسية لحل النزاع عن طريق المؤتمر الدولي أو غيره. وهذا ما قاله ويليام كوانت في منتدى الفكر العربي بعمان في محاضرة له في تموز/يولايو ١٩٨٧، ونشرتها جريدة (جيروسالم ستار) الاردنية في ١٦ تموز/يولايو ١٩٨٧. وكان جلالة الملك الحسين قد قال في خطاب العرش بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦:

«لقد طرح الاردن في العام الماضي - كما تذكرين - عقد مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع سائر اطراف النزاع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية. وكان موقف بعض الدول المعنية من عقد المؤتمر سلبياً، وفي مقدمة تلك الدول: الولايات المتحدة. إلا أن هذا الموقف الأمريكي تطور فوافقت امريكا على عقد المؤتمر، بعد أن يتم الاتفاق على بعض النقاط المتعلقة بعقد المؤتمر واسلوب عمله وصلاحياته والمشاركين فيه».

وعلى كل حال، فإنه يبدو بأن مجرد عقد المؤتمر الدولي لن يضمن التوصل إلى حل لقضية النزاع العربي - الاسرائيلي، إلا إذا ضغطت الولايات المتحدة بشدة على اسرائيل، وخف التصلب الاسرائيلي نتيجة لهذا الضغط. كما يبدو بأن الرئيس ريفان لا يريد أن يضغط على اسرائيل لأن ذلك يفضيها، وأمريكا لا تقدر على غضب اسرائيل، وحتى ان كان الحل الذي يمكن أن يحاول الرئيس الأمريكي فرضه «شبه عادل»، فإنه لن يرضي اسرائيل المتصلبة وجشعها كما وانه لن يرضي العرب، وهذا يجعل الولايات المتحدة تفضل ترك الأوضاع على حالها، فتستمر في دعم اسرائيل عسكرياً وسياسياً وفي تعزيز اعتماد مصر، وهي أكبر دولة عربية، على المعونات الأمريكية، وتستمر أمريكا في تذكير الدول العربية بحاجتهم إلى الحماية الأمريكية كبديل للتضامن العربي (أصبحنا نجح حياء وخجلاً عن ذكر الاتحاد أو الوحدة العربية) والقوة العربية الذاتية... وحسبما يقول جورج بول بالنسبة إلى الولايات المتحدة والسلام، فإن سياسة أمريكا تظهر بأنها نفاق، لأنها تطلق الخطب والأقوال التي تدعو إلى السلام بينما هي بالفعل تتأبى على تقديم المعونات لاسرائيل لتعطيل فرص السلام.

- (١) الرئيس السابق كارتر يقول بأن اليمن الجنوبي يعتبر داخل الخطيرة السوفيتية بشكل كامل. وأن اليمن الشمالي وقع معاهدة صداقة وتعاون مع السوفييت في أكتوبر ١٩٨٤.
- (٢) نشر الخطاب في: الدستور (الأردن)، ١٩٨٢/٣/١٧.
- (٣) سمعنا شهادة جورج شولتز من إذاعة مصوت اممكاه. بتاريخ ٢٤ - ١٩٨٧/٧/٢٥.
- (٤) عادت إيران ففيلت بقرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) ويوقف القتال.
- (٥) جريدة الشرق الأوسط، ١٩٨٧/٩/٧.
- (٦) وليام كوانت، محاضرة في منتدى الفكر العربي بعمان، ١٩٨٧/٧/١٣.
- (٧) الدستور (الأردن)، ١٩٨٧/٧/١٩.

القسم السابع

مصالح أميركا في الشرق الأوسط

تعتبر أميركا الشرق الأوسط من أهم وأحياناً أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، فهو يربط آسيا بأوروبا وأفريقيا. وكان على مر الحقب من أهم طرق التجارة والمواصلات وممرّاً لدول الغرب إلى امبراطورياتها ومستعمراتها في المنطقة. وفي الشرق القريب والبعيد وأبرزها الهند التي جعلتها قناة السويس أقرب مثلاً. وفي الشرق الأوسط منابع البترول واحتياطياته الوفيرة التي درّت الأموال الطائلة وأنعشت التجارة وجعلت المشاريع العمرانية والإنشائية والزراعية والإنفاق الترفيهي ممكناً على مقياس واسع، إلى حد الإسراف والتبذير في بعض النواحي، وكما قال ويليام كوانت في كتابه **حقبة القرارات**، هناك شبه إجماع على أن الشرق الأوسط هو منطقة يمكن أن تهتز فيها مصالح أميركا وسلامتها الاقتصادية بصورة مباشرة. ومنطقة الشرق الأوسط مهمة لدرجة أن النزاع فيها كاد أن يدفع العالم إلى حرب نووية رهيبة. وهذا احتمال مخيف ما زال ممكن أن يتكرر. فالشرق الأوسط قريب من الاتحاد السوفياتي. وأميركا في صراعها العالمي مع الاتحاد السوفياتي تعتقد بأن للسوفيات مطامع في هذه المنطقة تهدد المصالح الأميركية الحيوية. وأميركا سعت لجعل الشرق الأوسط منطقة عازلة لـ «احتواء» السوفيات ولصد محاولاتهم «للتوسع» في المنطقة وإلى ما جاورها من أفريقيا. وحاولت إنشاء «قيادات» و«أحلاف» وقواعد رفضتها مصر أيام الملك فاروق ومصطفى النحاس، وجارها الرئيس عبد الناصر بحزم، ورفضها الأردن وسوريا. وبعد ثورة العراق التي برز فيها عبد الكريم قاسم ومحاكمات المهديين الغربية المضحكة، سقط حلف بغداد وبقي الحزام التركي - الإيراني - الباكستاني (سنتو) والاسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط. وبقيت أميركا أكثر دول العالم الأجنبية نفوذاً في الشرق الأوسط. وعند استطلاع مصالح أميركا في الشرق الأوسط نجد بأن هناك ما يقرب من الإجماع على أن هذه المصالح تتلخص فيما يلي:

- ١ - احترام ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق السلام وفرض المنازعات عن طريق التسويات السلمية واحترام المبادئ الدولية مثل حق الشعوب في تقرير المصير و«عدم الاستيلاء على الأراضي بالقوة»، وتطبيق هذه المبادئ في الشرق الأوسط وفي العالم على أساس أن ذلك يعزز السلام ويمنع المنازعات الخطيرة والحروب. وإن ذلك في مصلحة أميركا والدول الأخرى، وهي المصلحة العامة الأساسية للدول وكانت الدافع لإنشاء «الأمم المتحدة» ووضع ميثاقها.
- ٢ - تأمين تدفق بترول الشرق الأوسط إلى أميركا وحليفاتها الغربيين واليابان من دون انقطاع أو تهديد وبأسعار معتدلة. فذلك يحقق لأميركا منافع حيوية لسلامتها ولصناعاتها واقتصادها واحتياجاتها.
- ٣ - منع انتشار النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي السوفياتي في المنطقة، وفي الوقت نفسه تقادي المجابهات الخطيرة مع الاتحاد السوفياتي التي يمكن أن تؤدي إلى صدام مسلح بين

الدولتين العظميين، بسبب النزاع العربي - الإسرائيلي أو غيره من أسباب الصدام.

٤ - المحافظة على علاقات جيدة مع الدول العربية.

٥ - حماية بقاء وأمن إسرائيل.

من الواضح أن مصالح أميركا الحيوية واهتماماتها الرئيسية في الشرق الأوسط لا تتسجم مع بعضها البعض بصورة كاملة أو دائمة، بل إن بعضها يتعارض مع البعض الآخر ويجعل التقييد بها ومراعاتها أمراً صعباً أو مستحيلاً. وهذا تدل عليه التناقضات في السياسات التي تمارسها أميركا في الشرق الأوسط، فيما يتعلق بموقفها من الدول العربية ومساندتها وتحيزها الصارخ لإسرائيل الصهيونية العدوانية التوسعية. وكذلك في صراعها مع الاتحاد السوفياتي الذي تقرض مصلحتها وشكوكها محاربة نفوذه، وبالمثل ذاته تفادي مجابهات خطيرة معه تشعل حرباً رهيبية بينهما ربما تقضي على العالم. ولعل هذا التناقض والتعقيد هو ما ألح إلى ريتشارد مورتي، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، في خطابه في مؤتمر بوشياغو (٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٤)، شاركت فيه جلالة الملك نور الحسين، بقوله عن الشرق الأوسط:

«إنها منطقة لها أبعاد وتعقيدات عديدة. وسياستنا يجب أن تعكس تنوعاً مشابهاً... أميركيون كثيرون محتارون وفي النهاية محبطون لعدم وجود وضوح، وعدم التجانس الظاهري في سياستنا الشرق أوسطية... إنجازنا في لبنان وانتقادات الملك الحسين للصديقة لصداقية أميركا أثار شكوكاً لدينا (في أميركا) وفي الخارج»^(٥).

وعلى أي حال، فإن العنصر المؤثر في القرارات التي تتخذها الولايات المتحدة في إطار مصالحها في الشرق الأوسط، هو تقديرات أصحاب القرارات لأولويات المصالح التي تتضارب عناصرها بين وضع وآخر، ومدى قوة الضغوط التي يتعرضون لها بما في ذلك الضغوط الشخصية والحزبية والعقائد الدينية.

(٥) مجلة الشؤون الأميركية العربية (ربيع ١٩٨٤)، تصدر في أميركا بالانكليزية.

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي يمثلها والسلام والاستقرار وحل النزاعات بالطرق السلمية من مصالح أمريكا، لأن النزاعات والاضطرابات والصراعات يمكن أن تشعل حروباً مخيفة يقتل فيها الملايين وربما مئات الملايين من البشر، ويعم الخراب والأوبئة والأمراض في أنحاء عديدة من العالم وبالأخص الدول الكبيرة. ونظراً لأهمية الشرق الأوسط الحيوية لأمريكا، فإن النزاعات والحروب فيه مؤهلة لأن تشعل نار حرب كبرى رهيبة على المستوى العالمي. وأمريكا دولة عظمى وعضو رئيسي في الأمم المتحدة، وهي ملزمة باحترام ميثاق الأمم المتحدة. وتتوالى من رؤسائها ووزرائها تصريحات عن سياساتها القومية تؤكد احترامها وتمسكها بمبادئ الميثاق مثل: «حل النزاعات بالطرق السلمية»، و «عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة»، و «حق تقرير المصير للشعوب»، كما تنادي بحق كل دولة في أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. ويأتي في هذا الإطار ما جاء في خطاب ويليام روجرز وزير خارجية أمريكا في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦، بالنسبة إلى الشرق الأوسط:

«إننا نعتقد بأنه بينما يجب أن تثبت حدود سياسية معترف بها ومتفق عليها من جميع الأطراف، فإن أية تغييرات في الخطوط التي كانت قائمة يجب أن لا تعكس نقل الغزو، ويجب أن تنحصر في تعديلات غير جسيمة تتطلبها السلامة المشتركة. إننا لا نؤيد التوسع. إننا نعتقد بأنه يجب سحب القوات حسبما نص القرار (٢٤٢). إننا نساند أمن إسرائيل وأمن الدول العربية. إننا مع سلام دائم يتطلب الأمن للطرفين»^(١).

ومن المعروف أن مبادرة روجرز رغم الكثير الذي تعطيه لإسرائيل، لم تنفذ بسبب مقاومة هنري كيسنجر لها، ولعدم توافق الرغبة لدى الرئيس نيكسون لتطبيقها، فهو إنما تماشى معها في الظاهر ليرفع الحرج عن الدول العربية الصديقة لأمريكا، حسب قوله، التي كانت محرجة بسبب تزويد أمريكا لإسرائيل بالسلح والمساعدة للتغلب على العرب والاحتفاظ بأراضيهم. وقبل روجرز بسنوات، أصر الرئيس دوايت أيزنهاور بنجاح على أن تنسحب إسرائيل من سيناء دون شروط في أعقاب حرب السويس، لكي لا تستعمل الأرض المحتلة كأداة ضغط في المفاوضات ومسؤولياتها. وفي خطاب على شاشة التلفزيون بتاريخ ٢٠ شباط / فبراير ١٩٥٧، أعلن الرئيس أيزنهاور:

«إذا وافقنا بأن الهجوم المسلح بقدر بشكل سليم أن يحقق غايات المهاجم، فإنني أخشى بأننا نكون أربعنا إلى الوراء ساعة النظام الدولي. إننا نكون بالفعل قد تقبلنا استخدام القوة كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية، وبهذا نكسب مزاي وطنية. أنا نفسي لا أرى كيف يمكن أن يتوافق هذا مع ميثاق الأمم المتحدة. إن التعهد الأساسي لكل أعضاء الأمم المتحدة هو أنهم سيؤيدون خلافاتهم الدولية بوسائل سلمية، ولن يستخدموا القوة ضد سلامة أراضي دولة أخرى. إذا قبلت الأمم المتحدة مرة واحدة بأن النزاعات الدولية يمكن تسويتها باستعمال القوة، فإننا نكون قد هزمتنا أساس المنظمة بالذات وأفضل أمل لنا بقيام نظام عالمي... ذلك سيكون كارثة لنا جميعاً»^(٢).

على العموم لم تتصف أمريكا بتاريخ استعماري تصل بشاعته إلى ما وصلت إليه بشاعة الاستعمار البريطاني أو الفرنسي أو البلجيكي أو الإسباني. ولقد ارتبطت صورتها بمبادئ الرئيس ولسون، وبنظام الانتداب والوصاية الذي يتضمن حق الشعوب في الاستقلال بعد مرحلة من التوجيه والوصاية. كما ارتبطت في أعين العرب عموماً بموقف الرئيس أيزنهاور سنة ١٩٥٦ عندما أرغم إسرائيل على الانسحاب من كل سيناء بعد عدوانها مع بريطانيا وفرنسا على مصر، ولكن كل هذا لا يعني أن أمريكا تقض ميثاق الأمم المتحدة وحق تقرير المصير للشعوب واختيار نظمها وعدم الاستيلاء على الأرض بالقوة في مقدمة مصالحها والتزاماتها الدولية. والواقع أن أمريكا لم تحترم من الأصل مبدأ تقرير المصير بالنسبة إلى الفلسطينيين والسوريين. وأعلنت توصيات لجنة كنج كراين، رغم أن شعب البلدين اختار أمريكا لتكون الدولة المنتدبة عليه. والحقيقة كذلك أن أمريكا في تأييدها للصهيونية وإسرائيل، أيدت وساعدت على تعليق حق تقرير المصير لأصحاب البلاد، انتظاراً للوقت الذي يصبح فيه يهود العالم الغريب أكثرية في فلسطين، وذلك حسبما وصف اللورد بلفور سنة ١٩١٩ التزام الغرب بالصهيونية كـ «الترام يتخطى

الأكثريّة العدديّة، التي كانت للفلسطينيين العرب في ذلك الوقت. والرئيس أيزنهاور نفسه لم يرغب إسرائيل على الانسحاب من سيناء (١٩٥٦) لمجرد احترامه لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها والقانون الدولي، وإنما فعل ذلك لأسباب سياسيّة، ورغبة في معاقبة حلفاء أمريكا لتأمّره خفية عنها، لأن عدوانهم كان يمكن أن يعرض أمريكا لمجابهة خطيرة مع الاتحاد السوفيّاتي. والرئيس الأمريكي جيمي كارتر اشترك في ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ مع الرئيس الهندي ديساي في «تصريح دلّهي»، الذي عبر من دون شروط أو استثناءات عن اعتقاد الرئيسين بأن:

«نظام عالمي تعاوني ومستقر يعتمد على حق كل شعب في أن يقرّر شكل حكومته، وكلّ إمّة أن تقرر سياساتها السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة».

ولكن الرئيس كارتر بعد يوم واحد فقط من هذا التصريح المشترك، صرح في أسوان (٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، أن التسوية يجب أن تمكن الفلسطينيين من المساهمة (مجرد المساهمة) في تقرير مستقبلهم. وما قاله كارتر في أسوان كان يخالف «حق تقرير المصير»، ويعطي الحق لإسرائيل لأن تشارك في تقرير مصير الفلسطينيين، وأن تجهّز ما يختارونه لأنفسهم ومستقبلهم. وبالفعل، فإن الرئيس كارتر وضع أمام الفلسطينيين خيارات ثلاثة تقيد حقهم في تقرير المصير. وكانت هذه الخيارات إما ارتباط مع إسرائيل أو مع الأردن أو حكم تحت سلطة دولية. (تلّمان)^(٣). وفي كامب ديفيد لم يعط الفلسطينيين حق تقرير المصير ولا الاستقلال ولا الخيار الحر منفردين، بأن يقيموا اتحاداً مع الأردن يشمل كل الفلسطينيين داخل الضفة الغربيّة وقطاع غزة وخارجهما.

البترول واموال خيالية

من المعروف أن البترول أهم مصدر للطاقة في العالم، ويبدو أنه سيحتفظ بهذه الأهمية لمدة طويلة في المستقبل إلى أن ينفد من باطن الأرض. ومن دون موارد وافية من البترول تتعطل المصانع ووسائل الأتارّة والتدفئة ووسائل النقل براً وجواً وبحراً، وتشل حركة البوارج وحاملات الطائرات والسفن الحربيّة التي تستخدمها الدول في حروبها وفي تهديداتها لغيرها وفي المحافظة على توازن القوى بينها. ومن الواضح أن قطع البترول عن أي دولة لأقل من حاجتها سينزل بها خسائر هائلة، ويخلق لها مشاكل جسيمة تهدد بانهايار اقتصادها. وليس أدل على أهمية البترول من أن الدول الكبرى مستعدة لأن تقاثل في سبيل حماية مصالحها البتروليّة ولتأمين وصوله إليها. والشرق الأوسط يحتوي على ثلثي احتياطي البترول الثابت في العالم، وينتج ثلث البترول العالمي (١٩٨٢)، والسعودية بمفردها لديها ٢٥٪ من الاحتياطي الثابت وجوده. وهذه النسبة تشكل ١٦٦,٥ بليون برميل. وتذكر بعض التقديرات بأن حقل غوار السعودي يحتوي بمفرده على ٦١ بليون برميل، وذلك أكثر من احتياطي أمريكا وكندا مجتمعين. وبأن احتياطي الكويت يبلغ ٦٠ بليون برميل، واحتياطي دولة الامارات العربيّة المتحدّة يبلغ ٤٠ بليون برميل^(٤). وذكر الشيخ عبد الله الطريقي، الخبير بشؤون البترول الذي كان يعمل مع شركة أرامكو، بأن مناطق البترول العربيّة الثلاث وهي الخليج العربي - وخليج السويس والمصراع العربيّة في مصر - وليبيا والجزائر، تحتوي على ٥٨,٥٪ من احتياطي البترول الموجود في العالم الممكن استخراجه بالطرق الفنيّة المتوافرة (في الستينات في هذا القرن)، وذلك مع العلم أن نسبة البترول الذي يمكن استخراجه بالطرق الفنيّة لا تزيد في المتوسط عن ٣٠٪ من الكميات الموجودة فعلاً في باطن الأرض. وعليه، فإن أي تحسن في طرق استخراج البترول سيزيد من كميات البترول التي يمكن للوطن العربي انتاجها. ويقدر علماء الجيولوجيا أن المناطق البتروليّة الحاليّة في الوطن العربي والمناطق المحيطة بها، قد تحتوي على أكثر من ٧٠٪ مما قد يكون موجوداً من الرواسب البتروليّة في الكرة الأرضيّة. وهذا مستمد من الزيادة الكبيرة في الاحتياطي التي تحدث في الوطن العربي سنوياً بالنسبة إلى ما يحدث في المناطق الأخرى المنتجة والمصدرة للبترول^(٥). ومن مميزات البترول العربي أن إبارّه ليست بعيدة كثيراً عن البحار أو الأسواق، وأن تكلفة استخراجها قليلة نسبياً بسبب:

وجود ضغط طبيعي كبير في جوف الأرض يدفع البترول دفعا ذاتياً إلى السطح، مما يخفض مصاريف الإنتاج ويزيد من أرباح الشركات العاملة في الصناعة. والدراسات العلمية التي نشرت عن تكلفة العثور على البترول وحفر الآبار وإعدادها للإنتاج، وكذلك تكلفة الإنتاج نفسه، أثبتت أن المنطقة العربية في الخليج العربي هي أقل تكلفة من أي مكان آخر في العالم^(١).

وفي كتابه عن سنوات القيد العنيف، يذكر هنري كيسنجر أن الدوائر الرسمية المختصة، قدمت لمجموعة العمل الخاص بالبيت الأبيض تقريراً جاء فيه، إن مصلحة أمريكا تقتضي عدم معاداة زعيم ليبيا الجديد معمر القذافي، وأنه يجب مساييرته وتقادي الصدام معه. وذكر أن توافق الرأي في الدوائر الحكومية المختصة كان يتركز على أنه يجب إقامة علاقات مرضية مع النظام الجديد، وأن المنفعة ليزان المدفوعات الأمريكي وسلامة الاستثمارات الأمريكية البترولية تعتبر من مصالح أمريكا الأولية... وإن أمريكا تسعى للمحافظة على تسهيلاتا العربية في (كامب ويليس) ولكن ليس على حساب تهديد منافعها الاقتصادية. إنها ترغب كذلك في حماية الاعتماد الأوروبي على البترول الليبي لأنه البترول الوحيد في العالم الذي لا يمكن استبداله من وجهة نظر النوعية والموقع الجغرافي.

وأمريكا تدرك بالطبع أنها تحتاج إلى البترول العربي على مقياس متزايد في المستقبل. فهي تستورد حوالي ٢٧٪ فقط من مجموع البترول الذي تستهلكه. وحوالي ٦٪ فقط من البترول يأتي من منطقة الخليج. (تقرير مجلة الايكونوميست المكون ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧).

ويذكر هذا التقرير أن دائرة الطاقة الأمريكية قدمت لمستشار الرئيس ريفان للامن القومي الجديد فرانك كارلوتشي، دراسة مكتومة بشأن احتياجات أمريكا للبترول في المستقبل جاء فيها، أن أمريكا ستستورد من منطقة الخليج ١٥٪ من البترول الذي تحتاج إليه خلال ٨ - ١٠ سنوات. وأنه بحلول سنة ١٩٩٥ من المتوقع أن تستورد أمريكا ٤٨٪ من البترول الذي تستهلكه. وجاء في تقرير مجلة الايكونوميست أن هذه التوقعات واهتمام أمريكا بصدد النفوذ السوفياتي في الخليج، هي التي دفعت الرئيس ريفان إلى الموافقة على طلب الكويت لأن تحمي السفن الحربية الأمريكية ناقلات البترول الكويتية من عدوان إيران. وإنتاج البترول الأمريكي بلغ ذروة عالية سنة ١٩٧٠، فارتفع إلى ١١,٣ مليون برميل في اليوم، ثم ابتداءً ينخفض بسبب نضوب حقول آبار البترول الأمريكية. ورغم استخراج البترول من الاسكا سنة ١٩٧٥، فإن التوقعات بينت أنه لا يمكن توقع زيادات مستمرة في إنتاج البترول. فلقد قدرت شركة (أوكسون) في أواخر سنة ١٩٨٠، بأنه سيكون هناك انخفاض في إنتاج البترول الأمريكي الخام من حوالي عشرة ملايين برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠ إلى سبعة ملايين في سنة ١٩٩٠ مع زيادة طفيفة بعد ذلك. على هذا الأساس، فإنه رغم التوسع في استنباط واستعمال مصادر الطاقة البديلة، فإن الولايات المتحدة ستظل معتمدة لدرجة كبيرة على البترول المستورد من الخارج وبالدرجة الأولى من الشرق الأوسط، وخصوصاً من السعودية التي تملك ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي، وهي إفرادياً أكبر مورد بترول لأمريكا بمعدل ١,٢٥٤,٠٠٠ برميل في اليوم في سنة ١٩٨٠. (تلمان).

ومما يزيد من أهمية البترول العربي لأمريكا، أنه يبدو بأنه لا بديل هناك للاعتماد على البترول العربي، على الأقل في عقد الثمانينات في القرن العشرين، رغم الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها أمريكا مثل: تخفيض الاستهلاك واستكشاف آبار بترول حول شواطئ أمريكا واستعمال بترول الاسكا واستخراج الزيت من الفحم والصخور واستخدام الطاقة الشمسية والنووية. (تلمان). ولا يقتصر احتياج أمريكا للبترول العربي على ما تحتاجه للاستهلاك داخل حدودها، فإن أسطولها الضخم الذي يجوب البحار والمحيطات يعتمد على كميات كبيرة من الوقود والزيوت من مصادر البترول ومعامل التكرير في الشرق الأوسط مباشرة. وكانت القوات البحرية الأمريكية تحصل على هذه المواد البترولية بأسعار مخفضة عن الأسعار المعلنة. وحسبما جاء في دراسة لعبد الله الطريقي (١٩٦٧)، فقد قدرت وزارة الدفاع الأمريكية، النفقات الإضافية التي تعتقد أنها ستكبدتها زيادة على ما تصرفه حالياً لتأمين المتوجات البترولية اللازمة للقوات الأمريكية، إذا ما انقطع ما تأخذه من الشرق الأوسط بما مجموعه (٢١) مليون دولار

شهرياً^(٣). وكانت الكميات التي تحتاجها القوات الأمريكية في جنوب شرقي آسيا من المواد البترولية حوالى ثلث مليون برميل يومياً ثمنها السنوي ٢٤٠ مليون دولار. ويؤمن ٦٥٪ منها من منطقة الخليج العربي، وتخزن أمريكا كميات من البترول لحساب وزارة الدفاع في منطقة المحيط الهادئ وفي أوروبا. وأمريكا في نظرتها إلى أهمية البترول العربي الحيوي لها، لا تحسب حساباتها فقط على أساس الكميات المتزايدة التي ستحتاجها من الشرق الأوسط في المستقبل، وإنما تفكر بحيلفاتها واليابان اللواتي ترتبط مصالحهن بمصالحها ارتباطاً وثيقاً. فهذه الدول وخصوصاً اليابان تحتاج وتستورد البترول العربي بكميات كبيرة، وكانت تتصارع فيما بينها في السابق لتفرض سيطرتها على مناطق البترول، والاستيلاء على امتيازات التنقيب عنه واستغلاله، وتأمين تدفقه بسعر رخيص لدعم اقتصادها. ففي سنة ١٩٨٠ مثلاً استوردت أمريكا ٣٧٪ من احتياجها من البترول من الخارج. وفي السنة نفسها استوردت أوروبا الغربية ٨١٪ من احتياجها من البترول من الخارج. أما اليابان فجاء كل بترولها من الخارج. (تلمان)^(٤).

وفي تقديرات صدرت عن مكتب الموازنة التابع للكونغرس الأمريكي عن أهمية البترول السعودي فإن فقدان أمريكا للبترول السعودية لمدة سنة واحدة سيخفض الناتج الاضائي الوطني الأمريكي بما قيمته ٧٧٢ بليون دولار، ويزيد معدل البطالة ٢٪، ويسارع بالتضخم بشكل حاد ويؤدي إلى خراب وفوضى أعظم من أوروبا واليابان (حليفات أمريكا)... ولذلك لا يبدو من المبالغة بأنه لا يوجد بلد في العالم أكثر أهمية اقتصادية وبالتالي استراتيجية للولايات المتحدة من المملكة العربية السعودية. (تلمان). وللتدليل على أهمية بترول الخليج لأمريكا، قال ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الأمريكية، في مؤتمر شيكاغو (١٩٨٤)، بأن سلامة المصالح الحيوية الاقتصادية والحربية في منطقة الشرق الأوسط للحلفاء الأمريكية مع اليابان و«الديمقراطيات الغربية»...

تمتد على قدرتنا على أن نحافظ على حرية أمريكا والدول الغربية واليابان في الوصول إلى مصادر البترول في الخليج. إن منتجي البترول في الخليج هم من أكبر شركائنا التجاريين، وإن سلامة ميزان مدفوعتنا يعتمد بقل على استقرارهم الاقتصادي».

وحسب التقديرات في أواخر الستينيات، كانت أمريكا تستورد وتتفق ما قيمته من ٢٥ - ٣٠ بليون دولار سنوياً على البترول المستورد، فجعلها ذلك مضطرة للاعتماد على البترول العربي لدرجة أقلقها، لأن هذا الاعتماد جعلها «عرضة للاحتراز العربي»، وكان هذا حافزاً لأن تقوم أمريكا بتخزين قسم من بترولها وتركه في باطن الأرض، وبخفض استهلاكها واستخدام بدائل للطاقة يقلل من حاجتها للبترول. (كوانت - حقبة القرارات).

إضافة إلى أهمية البترول كمادة حيوية للطاقة في حد ذاتها، فإن أرباحاً وفيرة ضخمة عادت على أمريكا والغرب من عمليات البترول واستثماراته المتعددة المتنوعة، فلقد كان معظم منطقة الشرق الأوسط تحت الاستعمار أو النفوذ الغربي، ثم جاء النفوذ والسيطرة الأمريكية. وكانت لشركات البترول الغربية والأمريكية امتيازات للتنقيب عن البترول واستخراجه وبيعه مقابل حصة صغيرة للدول التي يستخرج البترول من أرضها. وحتى بعد أن ازدادت حصة دول الشرق الأوسط من عائدات البترول ثم بعد أن جرى تأميمه، فإن الشركات الأمريكية والغربية ظلت صاحبة مصالح وأرباح بترولية ضخمة، تشمل مختلف العمليات والاستغلال والصناعات البترولية مثل التكرير والنقل والتوزيع والتصنيع الذي يستند إلى مادة البترول. وكانت نسبة ربح الشركات من البترول العربي أعلى من ربحها من غيره بسبب قلة تكلفة استخراجها وقرب مصادرها من الأسواق.

في أواخر الستينات قبل ارتفاع الأسعار، بلغت أرباح شركات البترول الأمريكية بليوناً دولار سنوياً من عمليات الشرق الأوسط، فعاد ذلك بمنفعة على الاقتصاد الأمريكي وعلى ميزان المدفوعات الأمريكي. (تلمان). ويجب أن يراعى بالنسبة إلى الأموال الطائلة التي تحققت للدول الغربية من البترول وغيره، أن أمريكا كانت تعني بأن يعود أكبر قسم ممكن من هذه الأموال إلى أمريكا. وفي كلمات كلوديا رايت الباحثة والكاتبة في شؤون الشرق الأوسط وسياسات أمريكا فيه:

«يجب أن نميز حالاً الثوابت في سياسة الشرق الأوسط من تقلبات الرؤساء. ويمكن تلخيص الثوابت بسهولة.

فالساسة الأمريكية ترمي إلى حماية وصول النفط إلى الاقتصاد الأمريكي واقتصادات الغرب المتحالف معه. على أساس أضخم كمية وأقل سعر وتجنب معوقات التزويد (بالنفط) أو أية هزات في الأسعار. وبما يرتبط بوصول النفط مشكلة إعادة الدورة، مع أن هذه قلما يحدث فيها المسؤولون الأمريكيون علناً. والهدف هنا أيضاً بسيط جداً. إنه إعادة دورة النقد الذي يدفع ثمناً لحصدري نفط الشرق الأوسط إلى مستودعات من السلع والخدمات الأمريكية واستثمارات في ممتلكات أمريكية. وسندات لودائع في مؤسسات مالية أمريكية. وإذا أحسن إدارة ذلك فإن إعادة الدورة هذه يقصد بها حماية قيمة الدولار النسبية ومنع التضخم والحفاظ على دور الدولار في الاحتياطي الدولي^(٢).

وتضيف كلوديا رايت بأن أمريكا لا تريد أن تسحب من أمريكا الأموال العربية المستثمرة فيها، وهي تحارب أي أنظمة أو حركات يمكن أن تفعل ذلك، وتقوم بمحاولات لإسقاطها والقضاء عليها بما في ذلك استخدام الأعمال السرية.

ومع تضخم أرباح الدول العربية التي كانت توصف بأنها خيالية، ازدادت الأرباح والمنافع الاقتصادية التي جنتها أمريكا عن طريق أرباح شركاتها، ونتيجة للاستثمارات والودائع العربية التي تدفقت على أمريكا، ولشراء الدول العربية للأسلحة الأمريكية بـبلايين الدولارات، ولاستيراد المصنوعات والخدمات الأمريكية على مقياس واسع. وكذلك عن طريق المشاريع العمرانية التي عهد إلى الشركات الأمريكية بتنفيذها في الشرق العربي. وعلى سبيل المثال، فإن شركات البترول العاملة في السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة «استرجعت» لأمريكا سنة (١٩٨٠) ١,٩١٩ مليون دولار. وفي سنة (١٩٨١) ٢,٠٥١ مليون دولار، وفي سنة (١٩٨٢) ١,١٠٠ مليون دولار (إنتاج البترول كان أقل وكذلك هامش الربح). ومعظم بترول السعودية للتصدير كان يسوق بواسطة شركة أرامكو التي هي مجموعة شركات بترول أمريكية عالمية. ويقال إن «تسعود» على مراحل في سنوات ١٩٧٢ و ١٩٧٤ و ١٩٨٠، كانت أضخم مشروع استثمار أمريكي في أي بلد أجنبي، وحتى بعد أن استولت عليها السعودية واشتلت مراكز إدارية عليها فيها بالسعوديين، فإنه يقال بأن هناك تقاهماً على أن تبقى فيها أغلبية إدارية وفنية أمريكية لإدارة هذه المؤسسة الضخمة ولإجراء التنقيب عن مصادر بترول جديدة.

لم يكن البترول العربي وعملياته وصناعاته المصلحة أو المصدر الوحيد لأمريكا وأرباحها من الدول العربية في الشرق الأوسط. فمع تزايد الأرباح والأموال العربية، أصبحت منطقة الخليج العربي سوقاً مهمة وغنية جداً للصادرات والخدمات الأمريكية. وعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة ما صدرته أمريكا لهذه البلاد من ٧,٦٥٣ مليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ١١,٠٦٦ مليون دولار سنة ١٩٨٢، وفي المقابل، تناقصت قيمة ما استوردته أمريكا من البترول منها من ١٦,١٢٧ مليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٩,٤٧٥ مليون دولار سنة ١٩٨٢ معظمها من السعودية. وانخفض العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع السعودية والكويت ودولة الإمارات المتحدة من ٨,٧٤٧ مليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٦,٩ مليون دولار سنة ١٩٨١. وفي سنة ١٩٨٢ أصبح الميزان لصالح أمريكا في حدود ١,٥٩١ مليون دولار. واعتبرت أمريكا أكبر مصدر للسعودية، إذ بلغت مستوردات السعودية من البضائع الأمريكية ٢٠٪ من مجمل استيرادها. وكانت أكبر سوق للبضائع الأمريكية في الشرق الأوسط. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أكبر سوق لها، وتأتي بعدها الكويت كرايع سوق. وهذه الأسواق كانت تشكل خامس أكبر سوق في العالم للصادرات الأمريكية بعد كندا واليابان والمملكة المتحدة والمكسيك. وأسواق الشرق الأوسط كانت تستورد ١٠٪ من الصادرات الأمريكية. وبلغت قيمة المعاملات التجارية بين أمريكا والسعودية سنة (١٩٨١) ٢١,٧ بليون دولار. وكانت السعودية خامس أكبر دولة في التعامل التجاري مع أمريكا ومسادس أكبر الأسواق للتصدير الأمريكي. وأمريكا كانت تصدر ما قيمته ٢١ بليون دولار من البضائع لواحدة وعشرين دولة عربية سنة ١٩٨١، وفي السنة نفسها انخفضت مستورداتها ومعظمها من البترول انخفاضاً شديداً. وقدر بأن ما كان يصدر للدول العربية من بضائع من أمريكا سنة ١٩٨١ كان يحفظ نصف مليون عمل ووظيفة للأميركيين، وذلك غير الخدمات التي قدرت ببليونين ونصف بليون دولار تخفيض نسبة البطالة في أمريكا. وفي سنة ١٩٨٠ بلغت مستوردات أمريكا من البلاد العربية ومعظمها من البترول ٣٠,٢ بليون دولار، وكان الموردون

الرئيسيون السعوديون وليبيا والجزائر. وبلغت قيمة الصادرات الأمريكية للدول العربية ما يزيد قليلاً عن ١٢ بليون دولار أي ٦٪ من صادرات أمريكا، وكان ذلك في وجه منافسة شديدة من اليابان وألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا. وحتى في فترة الركود الاقتصادي في البلاد العربية سنة ١٩٨٢ وسنة ١٩٨٢ وتراجع التصدير الأمريكي، ظلت البلاد العربية أسواقاً مستمرة في التوسع أكثر من غيرها للمصنوعات الأمريكية المصدرة، في الوقت الذي انخفضت فيه مستوردات بترول الشرق الأوسط^(١).

بالنسبة إلى مشكلة البطالة التي تشكل خطورة اقتصادية واجتماعية جسيمة وخصوصاً إذا ارتفعت نسبتها، يقدرون في أمريكا بأن تطوير التجارة وزيادة التصدير يخلقان فرص عمل تساعد على تخفيض نسبة البطالة وحداثتها واتساعها. وفي وزارة التجارة الأمريكية كان التقدير أن كل بليون دولار تصدير يخلق من خمس وعشرين ألف إلى ثلاثين ألف «وظيفة وعمل»، وعلى هذا الأساس، فإن تصدير ما قيمته ١٦ بليون دولار سنة ١٩٨٢ للسعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، أتاح وجود حوالي أربعمئة ألف «وظيفة وعمل» للأمريكيين. وفي مجال التصدير الأمريكي الذي يعود بالنفع على أمريكا، هناك مبيعات الأسلحة وما يرتبط بها من خدمات وإنشاءات وتدريب. ففي سنة ١٩٨٠ أدخلت هذه المبيعات لأمريكا من المال العربي ٢,٠٠٢ مليون دولار، وفي سنة ١٩٨١ أدخلت ٢,٥٢٢ مليون دولار، وفي سنة ١٩٨٢ كانت الحصيلة ٢,٧٠٩ مليون دولار. وشراء الأسلحة ترتبط به خدمات حربية تشتمل على عدد كبير من المشاريع الإنشائية ومساعدات فنية وخبراء ومهندسين حربيين للإشراف على بناء المنشآت الحربية. وهناك ألوف من الأمريكيين ومُعاليهم يعيشون في السعودية بسبب مشاريع الدفاع السعودي. كما وأن عدداً كبيراً من الشركات الأمريكية قام بتنفيذ مشاريع عسكرية بعقود ضخمة منها شركات نورثروب وماكدونالد - دوغلاس. وكانت شركة صناعات ليتون مرتبطة «بمشروع سري للغاية» لتركيبة نظام ميكرويف للأمن الداخلي بقيمة ١,٤ بليون دولار يغطي جميع أنحاء المملكة. وفي المجال المدني كانت هناك شركات بشكل (التي كان جورج شولتز من كبار المسؤولين فيها) ورالف بارسونز وغيرها. وقد قامت هذه الشركات بمشاريع ببلاتين الدولارات في السعودية. وقامت شركة أرامكو بمشروع تجميع الغاز بكلفة تزيد عن ١٢ بليون دولار.

عادت أموال العرب الطائلة بالنفع الكبير على أمريكا. والكثير من الأموال العربية ذهب إلى أمريكا كودائع في البنوك الأمريكية، ولشراء سندات حكومية أمريكية، وأسهم وسندات شركات، ولشراء عقارات. وفي استثمارات متنوعة وفي أوجه من الإنفاق العادي والقيح. ورغم تعميم الدول العربية على قيمة موجوداتها في أمريكا، فإن التقديرات المختلفة لهذه الموجودات ترجع وجود ستمائة وخمسين بليون دولار. ولقد ساعد على تدفق الأموال العربية إلى أمريكا قوة الاقتصاد الأمريكي والاستقرار السياسي وارتفاع القوائد في أمريكا لعدة سنوات. كما وأن القتال والاضطراب في لبنان والعدوان الإيراني على العراق، ساعد على تدفق المال العربي إلى أمريكا، فساعد ذلك على جعل ميزان المدفوعات بينها وبين الدول العربية يميل على وجه العموم إلى مصلحة أمريكا. وروجت المخاوف من أن يتمكن العرب من شراء شركات أمريكية كبرى، ومن أن يشتروا الأراضي الأمريكية، ومن أن يصبح لهم نفوذ اقتصادي وسياسي كبير على الحكومات والسياسات الأمريكية. وساهم اللوبي اليهودي الإسرائيلي في نشر هذه المخاوف بغية استثارة العداء للعرب في الأوساط الرسمية والاقتصادية والشعبية.

تكن أهمية البترول العظمى في الحاجة الحيوية إليه كمصدر للطاقة للعالم بأجمعه. وليس هناك في المستقبل المنظور بديل يمكن أن يغني عنه. ونظراً لهذه الأهمية، فإنه يمكن أن يكون البترول قوة وسلاحاً في متناول من يمتلكه أو يسيطر عليه. والمعتقد أن العرب يملكون في باطن أرضهم أكبر احتياطات البترول في العالم. ورغم ما يقوله البعض أحياناً من أن البترول العربي كان نقمة وشراً ومفسدة للعرب، فإن البترول دون شك مصدر قوة وأموال يمكن استخدامها في إعمار العالم العربي، وتنمية وتعزيز قوته العسكرية واقتصاده. كما يمكن استخدامه كقوة في المعترك الدولي الذي تحتاج فيه الدول إلى القوة وأدوات متنوعة للضغط للحفاظ على حقوقها وحمايتها. ولحقب من الزمن كانت الدول العربية، صاحبة

البتترول، تمتنع عن استخدام البتترول كسلاح في الصراع ضد الصهيونية والدول المساندة لها، وكان بعضها يعلن أن البتترول سلعة تجارية لا يصح استخدامها في الصراعات السياسية. ولكن موقف هذه الدول تبدل إذ لم تجد مفرًا من أن تلجأ إلى سلاح البتترول في الصراع العربي والسياسي ضد إسرائيل والدول الداعمة لها. وكان البتترول وأمواله الثائلة قد أحدث ما اعتبره البعض تبدلًا تاريخيًا في العلاقات الاقتصادية العالمية لمصلحة الدول العربية وأهميتها ونفوذها، وخصوصاً المملكة العربية السعودية. فجاء في دراسة استكشافية أمريكية:

«لم يحدث أبداً في التاريخ الحديث أن تم انتقال مفاجيء للثروة بدون حرب في مثل هذه الفترة القصيرة»^(١).
فلغاية سنة ١٩٧٧، أصبحت الدول الرئيسية المصدرة للبتترول، وخصوصاً السعودية تملك ١٥٠ بليون دولار على شكل احتياطات مالية وأصول سائلة. وتولد تخوف من قوة العرب المالية ومن أن تستغل لزعة النظام المالي الأمريكي والعالمي والحكومات التي لا يرضى عنها العرب.

في حرب أكتوبر، استعملت الدول العربية سلاح البتترول وأحدثت ضغطاً كبيراً على أمريكا والدول الأوروبية قاومها كيسنجر ومن ورائه الرئيس نيكسون، رغم الامتناع والانتقاد الشديدين اللذين وجهتهما الدول الغربية الحليفة إلى أمريكا وسياستها التي أدت إلى تلك الحرب. ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته أن دلائل إمكانية فرض حظر البتترول العربي كسلاح بدت في ربيع ١٩٧٣. وفي منتصف تلك السنة، كان الملك فيصل يحذر بأنه ما لم تتبدل سياسة أمريكا تجاه إسرائيل فسيكون هناك تخفيض في كميات البتترول الذي يورد إلى أمريكا، ولكن نيكسون لم يستجب لتحذيرات الملك فيصل، وأصر على إجراء مفاوضات بين العرب وإسرائيل، وادعى إدعاء:

«نصفه الإسرائيلي كتب سياسي صارخ، ونصفه العربي صحيح بقوله إننا لسنا مع إسرائيل. ونحن لسنا مع العرب ونحن لسنا أكثر ميلاً للعرب لأنهم يملكون البتترول وإسرائيل لا تملك. إننا مع السلام»^(٢).

وبعد اندلاع حرب أكتوبر ازداد الضغط العربي. ففي ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، قبل خمسة أيام من وقف إطلاق النار، طلب الرئيس نيكسون من الكونغرس أن يوافق على مساعدة إسرائيل قيمتها ٢.٢ بليون دولار لتعويض خسائرها في الحرب. وفي اليوم التالي، أعلنت السعودية، التي كانت قد خفضت الإنتاج وأصدرت التحذيرات، حظراً على شحنات البتترول للولايات المتحدة. وفي ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر، فرضت دول الخليج العربية حظراً مماثلاً، فكانت ليبيا قد فرضت الحظر في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر. ويذكر كيسنجر أن توقيت طلب موافقة الكونغرس على المساعدة لإسرائيل لم يكن سليماً، وإنه كان يجب أن يقدم بعد وقف القتال عندما تكون حساسيات الدول العربية قد خفت. ونتيجة للحظر، بينت أمريكا أنها ستواجه عجزاً قدره ١٠٪ فيما تحتاجه من بترول، وإن هذه النسبة سترتفع إلى ١٧٪ في الشتاء حسب درجة اشتداد البرودة. وشعر الرئيس نيكسون بمدى الخطر والمشاكل التي ستنتج عن ذلك. فظهر على شاشات التلفزيون وأعلن للشعب الأمريكي الحقيقة «القاسية الصارخة»، وهي أن أمريكا تتجه نحو أكبر نقص في الطاقة منذ الحرب العالمية الثانية. وطالب بإجراءات تقشفية مثل المشاركة في استخدام السيارات، وتخفيض السرعة على الطرق، وطالب الكونغرس بإصدار قانون طوارئ للطاقة. كما طالب بالعودة إلى توقيت يوفر الطاقة ويفرض حداً أعلى لسرعة السيارات قدره خمسون ميلاً على الطرق الفيدرالية في جميع أنحاء البلاد. وفي محاولة لكي يجعل الأمريكيين يدركون أهمية وخطورة الوضع ومشكلة الطاقة، ذكر الأمريكيين بمشروع (مانهاتان) وهو مشروع صنع القنبلة الذرية، وكذلك بمشروع (أبوللو) وهو مشروع إنزال إنسان على القمر والروح الجماعية التي كانت وراءه، ثم أعلن مشروع «الاستقلال» الذي وضعه في المستوى نفسه من الأهمية لأمريكا، والذي يهدف إلى أن يحقق لأمريكا استقلالاً ذاتياً في موارد الطاقة بحلول سنة ١٩٨٠. وفي البيت الأبيض سنة ١٩٧٣، وضعت الأشياء الكهربائية على شجرة عيد الميلاد بنسبة ٨٠٪ أقل من المعتاد. وعندما سافر الرئيس نيكسون إلى كاليفورنيا مع زوجته، استخدم طائرة تجارية بدلاً من ركوب طائرة الرئاسة «سلاح الجو رقم واحد»، وكذلك ليكون قدوة في توفير الوقود. وزادت طوابير الأمريكيين أمام محطات البنزين، وظل بعضها مغلقاً.

وذكر نيكسون في مذكراته: «الخطر خفض الإنتاج الاقتصادي الأمريكي ١٥ بليون دولار». وارتفعت أسعار البترول وانخفضت أسعار الأسهم وبدأ شبح الركود الاقتصادي، وانتشرت الشائعات عن ارتفاع مؤشر أسعار الحاجيات المرتقب. وفي تلك السنة - ١٩٧٢ - ارتفع مؤشر أسعار الجملة ١٨,٢٪، وسجل مؤشر غلاء المعيشة أكبر ارتفاع منذ سنة ١٩٤٧، وكان معظم الارتفاع ناجماً عن أسعار الوقود والطعام. واشتدت الأزمة. وتصاعدت المطالبة بتقنين البترول وتوزيعه بالبطاقات. ورفض الرئيس نيكسون هذا الطلب خوفاً من أن تنشأ سوق سوداء، ولأن التقنين له صعوبات ومشاكله وتكاليفه التي تحتاج لملايين الدولارات. وكرر نيكسون في مذكراته:

«إن حظر البترول العربي سبب انخفاضاً في الإنتاج الاقتصادي الأمريكي بنسبة خمسة عشر بليون دولار خلال الربع الأول من ١٩٧٤ كان لها تأثير إيجابي واحد: إنها جعلت الوعي الخاص بالبطاقة جزءاً من الحياة الأمريكية»^(١٧).

كان عدد سكان أمريكا يشكل ٦٪ من سكان العالم في (السبعينات)، ولكن أمريكا كانت تستهلك ثلث الطاقة المستخدمة على الكرة الأرضية. مع أن موارد الطاقة كانت تشع. كان الأمريكيون في السابق يظنون بأن موارد الطاقة لا حدود لها (مذكرات نيكسون). وكانوا قد تعودوا على البترول الرخيص. أما الآن فقد بدأ سعر البترول يتبدل، وفي سنة ١٩٧٢ ارتفع سعر البرميل من دولارين ونصف تقريباً إلى ١١,٦٥ دولاراً. وفي سنة ١٩٧٧ أصبح السعر ١٢ دولاراً. وفي منتصف سنة ١٩٧٩ أصبح ١٨ دولاراً، وفي نهاية تلك السنة أصبح بعض البائعين يبيعونه بثلاثين دولاراً.

منذ بداية حظر البترول بدأ نيكسون وكيسنجر سعيًا حثيثاً لإنهائه. وبحث كيسنجر هذا الأمر مع الملك فيصل والرئيس السادات. فوجد السادات كيسنجر بأن يرفع الحظر خلال النصف الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، وقال إنه سيطلب رفع الحظر في تصريح يمتدح فيه دور الرئيس نيكسون الشخصي في جمع الفرقاء حول طاولة التفاوض وفي تحقيق التقدم بعد ذلك. (مذكرات نيكسون). وفي ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، كتب نيكسون للسادات بأنه:

«بتمتع ويلزم نفسه بأن يفعل كل شيء في قدرته ليضمن بأن تذكر مدة رئاسته الثانية كرئيس، بأنها الفترة التي طورت الولايات المتحدة خلالها علاقة جديدة مثمرة مع مصر والعالم العربي».

وطالب نيكسون في رسالته برفع حظر البترول حالاً، لأن الحظر يضر بجهود أمريكا لتحقيق السلام. وطالب بأن يتم رفع الحظر دون انتظار نتيجة محادثات انفكك القوات، التي كانت تجري بين مصر وإسرائيل. وبالطبع كان ذلك تهديداً مبطناً وابتزازاً للسادات والعرب. وفي ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٤ بعد سبعة أشهر من فرض حظر البترول، وافقت سبع دول عربية على إلغاء الحظر على أساس أن يعاد النظر فيه في حزيران/ يونيو.

بلغت أهمية البترول درجة دفعت الرئيس كارتر لأن يعلن بأن الجهد الذي يبذل لمعالجة مشكلة الطاقة «هو بالمقابل (البديل) الأخلاقي للحرب». وفي مذكراته ذكر الرئيس كارتر أنه كان من أهم أهدافه وضع سياسة طاقة وطنية، وإنه اعتبر ذلك بأهمية أي هدف آخر لحكومته. وإن سلامة أمريكا كانت مهددة بسبب مشاكل الطاقة. ففي سنة ١٩٧٣ عندما فرض حظر البترول العربي نتيجة لحرب أكتوبر، كانت أمريكا تستورد ٣٥٪ من البترول الذي تستهلكه. وعندما جاء كارتر إلى الحكم سنة ١٩٧٧ ارتفعت النسبة إلى ٥٠٪ - تسعة ملايين برميل يومياً - ولقد ساعدت مشتريات أمريكا الوفيرة على ارتفاع سعر البترول. وكان أي نقص وانقطاع في وصول البترول لأمريكا يضر باقتصادها، ويضر مع ارتفاع السعر بالأطفال والشيوخ الذين يحتاجون إلى التدفئة. ووجد الرئيس كارتر أن البترول يشكل خطراً ابتزازياً على أمريكا وحليفاتها، يمكن أن تستخدمه الدول العربية المصدرة للبترول في المعترك السياسي، وبذلك فإن سياسة أمريكا الدولية لن تكون متحررة من ضغوط قوى أجنبية. كما وأن الدول الأخرى المستهلكة للبترول التي لم يكن لديها موارد للطاقة، أو كان لديها القليل منها فقط، ستكون معرضة للضغوط عليها وتعديل سياستها لترضي أصحاب البترول، ويذكر الرئيس كارتر في مذكراته أن صديقات أمريكا اضطرت لأن تتنافس مع أمريكا للحصول على موارد طاقة. وهذا أدى إلى ارتفاع أسعار البترول وإلى النقص في

توافره. ووصل الأمر ببعض قادة أميركا المتشدين إلى أنهم تحدّثوا عن خطط للاستيلاء على حقول البترول بالقوة إذا تكرّر حظر توريدات البترول لأميركا مرة ثانية... واستاء قادة آخرون بعمق لأن أقرى دولة في العالم كانت تهتز وترتج من قبل بضعة دول «صحراوية».

كان الأميركيون في الأصل قد تعودوا على البترول الرخيص، أما الآن فقد تبدل الوضع وجابهت أميركا مشاكل طائلة بسبب الحظر والنقص وارتفاع أسعار البترول. وجابه الرئيس كارتر مشاكل مع الكونغرس، واشتكى من عدم وجود وعي كاف لأهمية المشكلة. وكانت ضغوط أصحاب المصالح المرتبطة بالبترول ومقترحاتهم المتعكسة تثقل عليه، وكانت هناك الدراسات والإختلافات والمساعي لاستنباط وتطوير بدائل للطاقة البترولية ولتقليص الحاجة للبترول وخصوصاً البترول العربي. واستمرت طوابير الأميركيين أمام محطات البنزين وهم الذين كانوا سابقاً تصدّوا على الوفرة وانخفاض السعر. واعتبر الرئيس كارتر أن أزمة البترول حالة طوارئ وطنية. وتحدّث إلى الشعب الأميركي ليحثه على محاربة التّخفيض في الاستهلاك وتحديد مستوى حرارة أجهزة التدفئة لتكون ٦٥ درجة في النهار و ٥٥ درجة في الليل. وتحدّث عن تطوير الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة الأخرى مثل الفحم الموجود بكثرة في أميركا وعن الطاقة الشمسية والنووية، وعن إقامة دائرة واحدة لتنظيم مؤسسات الطاقة في دائرة واحدة. وتحدّث عن مراقبة شركات البترول والغاز وضروية التّثبت من أربابها واحتياجاتها، وكذلك عن السعي للتمييز بين النقص الحقيقي في مصادر الطاقة والنقص المصطنع، والتقليل من استيراد البترول لدرجة كبيرة، وتكوين احتياطي بترول استراتيجي، وزيادة الضرائب على البنزين المحلي ورفع أسعار البترول والغاز المنتجين محلياً. كما تحدّث عن حوافز لصنع سيارات توفر في استهلاك البترول. وبرزت قوة منظمة الأوبك وقدرتها على التحكم بأسعار وتوريدات البترول، الذي رفعت أسعاره عدة أضعاف بعد حرب ١٩٧٣. واتجه تفكير الرئيس كارتر إلى أنه من دون تخمة في البترول تحدث بسبب تخفيض عالمي في الطلب (على البترول)، فلن يكون هناك مفر من ارتفاع سريع في الأسعار يفرض حسب أهواء منتج البترول في أميركا. وسجل الرئيس كارتر في مذكراته بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٧، بأن نفوذ اللوبي للجامعات أصحاب المصالح يكاد لا يصدق وخصوصاً من صناعات السيارات والبترول. وفي سنة ١٩٧٩ عقد مؤتمر القمة الاقتصادي في طوكيو وحضره الرئيس كارتر، وكانت «الطاقة» أهم موضوع بحث في هذا المؤتمر. وذكر الرئيس كارتر في مذكراته أن أهم أهداف أميركا التي سعت لتحقيقها في هذا المؤتمر كانت ما يلي:

- ١ - التزام كل دولة بتخفيض استيرادها في المدى القريب.
- ٢ - تحديد أهداف المدى البعيد بعد ١٩٨٥.
- ٣ - زيادة استعمال الفحم مع حماية البيئة.
- ٤ - الطاقة النووية مع الوقاية والحماية.
- ٥ - الجهود الفردية والجماعية للدول لإيجاد موارد طاقة بديلة.
- ٦ - البحث وتطوير مشاريع الطاقة وإنتاج الوقود.
- ٧ - وضع نهاية للمزايدات المرتفعة المتذبذبة في سوق البترول المباشر.
- ٨ - عدم تخزين البترول عندما تكون الموارد شحيحة.
- ٩ - تشجيع التّخفيف العالمي عن البترول بين الأمم الفقيرة.
- ١٠ - وضع نظام ثابت لتوزيع حصص الوقود بواسطة وكالة الطاقة الدولية عند الحاجة.
- ١١ - نظام رقابة على كل دولة للتّثبت من مدى تحقيقها للأهداف التي حددتها لنفسها.

وعلى غداء خلال المؤتمر، كان المستشار الألماني الغربي شميدت تهجماً تجاه الرئيس كارتر، واتهم التدخل الأميركي في الشرق الأوسط لعقد معاهدة صلح بأنه سبب مشاكل البترول في جميع أنحاء العالم. (مذكرات الرئيس كارتر). وفي أميركا أضرت مشاكل البترول الرئيس كارتر، لأن الشعب الأميركي وجه اللوم إليه وإلى حزبه بسبب هذه المشاكل، التي اضطرته لبذل جهود مكثفة وضخمة لمعالجتها مع

الكونغرس والجهات المعنية الأخرى استغرقت ثلاث سنوات من حكمه. وانخفضت شعبية الرئيس كارتر في استطلاعات الرأي العام، وزادت مشكلة الرهائن الأمريكيين في طهران من همومه^(١١)، وضعفت فرص نجاحه في انتخابات الرئاسة ضد ريفان.

كان لسلاح البترول أثره على الدول الغربية وموقفها من أمريكا وإسرائيل. وفي مذكراته يقول الرئيس كارتر بأن حظر البترول أثر على الدول الغربية الأخرى وعلمها درساً خلال الحظر. وكانت النتيجة المتوقعة «المؤسفة» انعزال عدد متزايد من الدول عن إسرائيل. وأوبيك زادت في القوة العربية ونفوذها في العواصم الأجنبية. وفي حالة حرب استنزاف يطيئها العرب عن قصد ستصبح عزلة إسرائيل اكمل لدرجة أكبر، ولا يتبقى لها سوى صديق موثوق (واحد) هو الولايات المتحدة، التي ستكون هي الأخرى عرضة للانعزال عن الدول الأخرى في مثل هذا الصراع الطويل الأمد.

«ورغم كل جهد سيكمن من الصعوبة الشديدة لنا أن نبقى إسرائيل مزودة بالأسلحة والتوريدات الأخرى لأسابيع عديدة أو أشهر في هذه الظروف. فلو كان هناك شك خطير (استناداً إلى الخبرة السابقة بأنه خلال مثل هذه الحرب (الاستنزافية الطويلة المدى) في أن طائراتنا للنقل المتوجهة إلى إسرائيل ستمنع أذنًا حتى بالمرور في أجواء الدول الأوروبية أو الأفريقية المهددة المذعورة».

وأضاف الرئيس كارتر بأنه نظراً إلى أن أمريكا قد أصبحت منذ سنة ١٩٧٧ معتمدة بصورة متزايدة على البترول الأجنبي، فإنها أصبحت منكشفة لمحاولات الابتزاز في المستقبل، وبذلك تتهدد سلامتها بصورة مباشرة. ولذلك كانت الحكومة الأمريكية قلقة على سلامة إسرائيل العليا وكيف تؤثر على الولايات المتحدة. وهكذا تبرز عناية أمريكا الحثيثة وحرصها على إسرائيل ومصالح إسرائيل، وحتى على رعاية عدوان إسرائيل من قبل رئيس أمريكي يصرف عن كتب مطامع إسرائيل وعرقلة إسرائيل للسلام، وتصميمها على الاحتفاظ بما لا يحق لها فيه، وتهديدها للسلام في الشرق الأوسط وتعريضها لحروب متتالية قد تؤدي إلى حرب عالمية مهلكة. ومن ناحية أخرى، أشار هنري كيسنجر إلى الأثر الذي أحدثه ارتفاع أسعار البترول على دول العالم، بموجب القرار الذي اتخذته وزراء أوبيك في اجتماع طهران ٢٢ - ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، الذي رفع الأسعار من ٥.١٢ دولارات للبرميل الواحد إلى ١١.٦٥ دولاراً، فخلال ثمانية وأربعين ساعة ارتفعت فاتورة البترول للولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان إلى مبلغ ٤٠ بليون دولار في السنة... كان ذلك ضربة هائلة لميزان مدفوعات أمريكا ونموها الاقتصادي والعمالة واستقرار الأسعار والتماسك الاجتماعي. فقرار طهران كلف البلاد النامية أكثر من برامج المساعدات الخارجية بأسرها التي تقدمها لها الديمقراطيات الصناعية، وأعاد خلق الأوضاع التي كان المفروض أن يعالجها العون الأجنبي. ولكن التأثير على المدى الطويل كان أشد خطورة، فبين جميع البلاد المعنية وحتى المنتجة (للبترول) ذاتها، جابهت تبدلات «زلزالية» في بنيانها الداخلي. (سنوات التبدل العنيف).

ومهما كانت النتائج، فإن سلاح البترول الذي استخدمه العرب في حرب ١٩٧٣، أثبت أنه سلاح فعال وأداة ضغط في المعترك السياسي كان له أثره على أمريكا وحليفاتها من الدول الغربية، لدرجة صعدت الخلافات بين أمريكا وبين هذه الدول. كما ثبت أنه إذا استخدم بحصافة وتنسيق وتصميم من الجانب العربي، فإنه يمكن أن يكون فعالاً مؤثراً في المعترك السياسي والحربي. وبالطبع، فإن هذا لا يعني أن أمريكا لم تجابه هذا السلاح وذبول استخدامه من ارتفاع بالأسعار ومشاكل الطاقة بضغط مقابلة. فإضافة إلى أن حظر البترول والتخفيض في إنتاجه لمدة طويلة سيؤدي إلى نقصان كبير في مدفوعات دول البترول العربية، وبالتالي في قدرتها على تمويل احتياجاتها الداخلية ومشاريعها العمرانية والتنموية، وعلى مساعدة دول المجاورة التي تقاوم لتحرير الأرض العربية، وإضافة إلى قيام أمريكا بتجميد بعض الحسابات العربية في البنوك الأمريكية، فإن كيسنجر ومن ورائه الرئيس نيكسون، هددوا الدول العربية بأن أمريكا لن تسعى للضغط على إسرائيل لكي تنسحب ولو جزئياً من الأراضي العربية المحتلة وتحقيق السلام، إلا إذا رفع الحظر البترولي وفرض اعتدال على أسعار البترول. فشكل ذلك ضغطاً على العرب خصوصاً بعد أن عزل السادات مصر عن الجبهة العربية. وكانت هناك خطط سرية أمريكية في ربيع

١٩٧٣ قبل اندلاع الحرب للتدخل بالقوة في منطقة الخليج للسيطرة على موارد البترول، وكان الملك فيصل قد حذر أميركا من الاستمرار في سياستها المناهضة لإسرائيل، ومن أن هذه السياسة ستؤدي إلى تخفيض كميات البترول التي تورد لأميركا. ووصلت معلومات عن خطط الحكومة الأميركية السرية لرئيس لجنة العلاقات الخارجية الأميركية في الكونغرس السناتور فولبرايت. فقرر أن يجبر الحكومة على الكشف عن خططها العسكرية في خطبة يلقيها بمجلس الشيوخ في ٢١ أيار/ مايو ١٩٧٣. وحذر من أن تتخذ أميركا إجراءات استفزازية للدول المنتجة للبترول يمكن أن تؤدي إلى حظر إفرادي ضد أميركا... كما حذر من أن صناع السياسة الأميركية يمكن أن يتوصلوا إلى قناة بأن عملاً حربياً أمر ضروري لتأمين مصادر بترول الشرق الأوسط لأميركا، وكان من المحتمل أن يكون الإجراء الحربي بواسطة إسرائيل أو إيران. وحث فولبرايت الدول المنتجة للبترول على أن تمارس الانضباط بالنسبة إلى الأسعار، وأن تقدم التأكيدات ضد خطر المقاطعة البترولية. وأشار إلى ميل بعض المسؤولين في الدول المنتجة للبترول لأن يفأخروا بصورة متزايدة بثرواتهم وقوتهم، ونصح تلك الدول بأن تتصرف بثروتها البترولية كنوع من الوصاية العالمية إن لم يكن لأي سبب آخر فلحماية نفسها... فإن لحم الغزال يمكن أن يكون طرياً لذيداً ولكن الغزال العاقل لا يفاخر بذلك أمام الأسود. (تلمان). وعندما رشع حاكم تكساس وزير الخزانة السابق جون كونولي نفسه لانتخابات الرئاسة الأميركية قال في خطبة له في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، بأنه يجب على أميركا أن تحصل على تفاهم واضح من السعودية والدول المعتدلة الأخرى المنتجة للبترول في المنطقة، بأن التسوية السلمية الشاملة العادلة تعني العودة إلى أسعار بترول مستقرة بصورة حقيقية. باختصار يجب على العرب أن يتخلوا عن سلاح البترول مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة. ونددت جريدة نيويورك تايمز بما قاله كونولي، وقالت نشرة اللوبي اليهودي بأن هذا القول دعوة للابتزاز. (تلمان). وكانت هناك تحريضات ضد المملكة العربية السعودية ضد منظمة الأوبك واحتكارها للبترول استغل فيها ارتفاع أسعار البترول وحظره والصعوبات التي سببها لأميركا والدول الغربية. وفي الجانب العربي قال (الأمير) فهد في تصريح له في أيار/ مايو سنة ١٩٧٧:

«لنا قاذرون على زيادة انتاج البترول ولكن لنا مطالب مقابل ذلك. الأول وفي المقدمة نريد أن ترمي الولايات المتحدة بكل ثقلها في عملية الوصول إلى تسوية عادلة لازمة الشرق الأوسط، مبنية على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧، وإعادة حقوق الفلسطينيين لوطنهم، ودولة لهم»^(١).

وفي أميركا نشأ خلاف في الرأي حول الموقف الذي يجب أن تتخذه أميركا من السعودية. كان هناك من يميل إلى استعمال القوة والضغط للحصول على بترول السعودية إذا منع عن أميركا. وكان هناك من يفضل الإقناع والإرضاء والتراضي ومراعاة مصالح الطرفين، خصوصاً وأن أميركا نفسها استخدمت السلاح الاقتصادي ضد السوفييات (القمع)، وضد فيتنام الشمالية وكوبا ونيكاراغوا. وكان هناك احتمال الرضوخ للتهديد السعودي العربي «الذي لا يلقى بأميركا كدولة عظمى». فلو تصلب العرب ووقعت حرب جديدة، فإنها ستؤدي حتماً إلى حظر البترول، وعندها ستجابه أميركا موقفاً معقداً أو خياراً صعباً في تحديد رد فعلها. وفي خضم الهجمات والشكوك التي وجهت ضد السعودية في أميركا، قال السناتور فولبرايت بأنه يشك في أن الشكوك الموجهة ضد السعودية، كانت تكمن في خوف حقيقي من أن علاقة وثيقة مع السعودية والدول العربية الأخرى المنتجة للبترول ستكون مضرّة للولايات المتحدة، وإنها بالفعل متأصلة - ربما ليس كلياً بصورة واعية - في خوف من أن العلاقة ستكون مفيدة للولايات المتحدة - مفيدة جداً بالفعل - بحيث يتآكل ويتقصر التزام أميركا المطلق بإسرائيل. (تلمان). وهذا يعني أن انصار إسرائيل يحرضون الحكومة الأميركية على السعودية فتضعف صداقة أميركا ومساندتها لإسرائيل.

«امبراطورية الشر» خطر وثيرة

«امبراطورية الشر» هي الاتحاد السوفياتي، حسب النعت الذي كرره الرئيس رونالد ريغان حتى في وقت الانفتاح واللقاء مع غورباتشوف (١٩٨٧). والاتحاد السوفياتي، حسب اعتقاد أو ادعاء قادة أميركا، يسعى من أيام لينين للسيطرة على العالم، وملتزم بإثارة القلاقل والاضطرابات ونشر الثورة

والمبادئ «الشيوعية» في جميع أرجائه، ومن أيام ستالين فرض السيطرة على أوروبا الشرقية وقمع بالقوة الصارمة حركات «التحرر» في بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وساعد على الانقلاب في أفغانستان وأدخل قواته إليها، وتدخل في أفريقيا بواسطة القوات الكوبية. وفي وثيقة أعدها المسؤولون في وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين سنة ١٩٥٠ (تعرف برقم ن. أس. س ٦٨٠)، وكان لها تأثير على صنع السياسات الأمريكية جاء:

«إن الاتحاد السوفييتي يعكس غيره من الظالمين في الهيمنة، يدفعه إيمان أعمى جديد معاكس أخلاقياً لإيماننا، ويسعى لفرض سلطته التالية على بقية العالم، وأن غايته العدائية هي إخضاع العالم الحر. ولذلك، فإن الاتحاد السوفييتي يتحدى الولايات المتحدة بصورة ممية»^(١).

وحسب اتهامات الرئيس ريفان وغيره، فإن الاتحاد السوفيياتي لا يتقيد بالمبادئ الأخلاقية أو الدولية أو الإنسانية في تعامله مع الدول الأخرى، وهو يخادع ويكذب ويناور لتحقيق أهدافه الشريرة. ويرتبط بكل هذه الاتهامات الاعتقاد أو الادعاء الأمريكي بأن السوفييات يسعون للتغلغل في الشرق الأوسط وفرض سيطرتهم عليه وعلى بتروله. وبما أن شواطئ الاتحاد السوفيياتي الشمالية يغلفها الجليد ولأن بتروله في تناقص، وبما أن السوفييات يريدون نشر نفوذهم وعقائدهم الشيوعية، فإنهم يسعون لاختراق الشرق الأوسط للسيطرة عليه وعلى بتروله، وللوصول إلى البحر الأبيض المتوسط والمياه الدافئة (من أيام القياصرة) وإلى مياه الخليج وبحر العرب وما بعدها من دول أفريقيا الشرقية. ونظراً إلى موقع الشرق الأوسط الاستراتيجي المهم وبتروله الوفير وأهميته الكبرى، ولأن الشرق الأوسط بأغلبيته المسلمة قريب من الجنوب الشرقي من الاتحاد السوفيياتي موطن عشرات الملايين من المسلمين السوفييات، الذين يؤمل تحريضهم ضد الشيوعية والسوفييات باسم الإسلام بتعاون بين أمريكا والدول العربية الإسلامية، وبما أن أمريكا تحارب العقيدة الشيوعية والتي تحت على هدم النظام «الرأسمالي الحر» ومبادئه وعقائده التي يدافع عنها الأمريكيون والنظام الأمريكي، فإن الولايات المتحدة تعتبر بأن من مصالحها الحيوية الرئيسية بل من واجبها بصفتها الدولة الغربية الكبرى، أن تصد السوفييات عن الشرق الأوسط وتحارب نفوذهم فيه. ولقد تمثل ذلك في مساندتها لإسرائيل وفي سعيها (وبريطانيا) لإقامة قواعد حربية ومقنونة وأحلاف عسكرية لاحتواء السوفييات ونفوذهم وعقائدهم، ولحماية الجناح الشرقي لحلف (ناتو) وذلك في حزام يمتد من مصر إلى العراق وتركيا وإيران وباكستان. ورفض العرب من أيام فاروق ومصطفى النحاس هذه الأحلاف باستثناء نوري السعيد، الذي سقط مع سقوط حلف بغداد. وفي الحقبة الأخيرة، وصل الأمر بالولايات المتحدة إلى محاولة اقناع عدد من الدول العربية بقبول تحالف استراتيجي مرن في منطقة الشرق الأوسط يجمعها بإسرائيل، على أساس أن الخطر السوفيياتي الشيوعي أشد خطراً عليها من خطر إسرائيل. ومرة أخرى جابهت أمريكا رفضاً عربياً.

من القواعد الثابتة لسياسات أمريكا في الشرق الأوسط محاولة تقليص دور السوفييات في شؤونها. وفي الأزمات والحروب في الشرق الأوسط وقفت أمريكا ضد التعاون المشترك مع السوفييات، ورفضت المقترحات السوفيياتية وطلبات السادات لإرسال قوات أمريكية وسوفيياتية لوقف القتال وإقرار السلام، ولجأت إلى إعلان التعبئة النووية دون التشاور الوافي مع حليفتها، وعرضت العالم لمهاك حرب نووية رهيبة لتردع السوفييات عن التدخل العسكري بسبب رفض إسرائيل لوقف عدوانها. وفي المؤتمرات والمفاوضات والمسااعي للتوصل إلى تسويات لمشكلة النزاع في الشرق الأوسط، سعت أمريكا لتقليص دور الاتحاد السوفيياتي ولإقصائه لأبعد حد عن أن يكون له دور فعال. كما حاولت إقناع العرب بالتحريض والقهر بالابتعاد عن صداقة السوفييات والتعاون معهم، وبأن أمريكا وليس السوفييات هي الوحيدة القادرة على أن تعيد لهم بعض حقهم من براثن إسرائيل المتصلبة القوية. وفي تصديدها للاتحاد السوفيياتي في الشرق الأوسط، أضرت الولايات المتحدة بدول عربية تسميها «راديكالية متطرفة» ودول عربية تسميها «صديقة معتدلة». وكان ذلك تحيزاً صارخاً لإسرائيل، حاول أن يتستر عليه هنري كيسنجر وأمثاله بالادعاء بأن الدول العربية «الراديكالية، صديقة و (زبونة) للاتحاد السوفيياتي، وأنها تأخذ منه العون والسلاح، وأنه لا يمكن لأمريكا أن تسمح للسلاح السوفيياتي بأن ينتصر على السلاح الأمريكي، ولا يمكن أن تسمح

للدول الراديكالية والسوفييات أن ينتصروا ويزياد نفوذهم. وكيسنجر وأمثاله ينتاسون في هذا الادعاء أن سياسات أمريكا ومساندتها التحيزية الثابتة لإسرائيل وعدوان إسرائيل، هي التي أرغمت بعض الدول العربية على طلب المساعدات السوفيياتية، وأن هذه الدول حافظت في علاقاتها مع السوفييات على استقلالها، واستمرت في محاربة التنظيمات والعقائد الشيوعية رغم المساعدات السوفيياتية الضخمة التي كانت في أشد الحاجة إليها. هذا إضافة إلى أن الأردن المعتدل الصديق خسر الضفة الغربية، وجابه مشاكل صعبة بسبب التحيز الأميركي لإسرائيل. كما وأنه رغم الأهمية الكبرى لأمريكا في إقصاء السوفييات عن منطقة الشرق الأوسط، فإنها لم تقدم لمصر أو للعرب (ولم يطلب الرئيس السادات) أي منقعة أو ثمن مقابل إخراج القوات والخبراء السوفييات من مصر.

في مقابل الاتهامات الأميركية لنيات وسياسات الاتحاد السوفيياتي في العالم وفي الشرق الأوسط، وأنه كان مصدر قلق واضطرابات وثورات، وأنه كان يزود العرب بالسلاح ويحرضهم على القتال والتطرف ويعرقل «مساعي السلام»، وأنه لا يمكن الثقة بالسوفييات والاعتماد عليهم في احترام الاتفاقات الدبلوماسية والتقييد بها، فإن من بين المسؤولين الأميركيين السابقين وغيرهم من يعتقد بأن الاتحاد السوفيياتي أظهر في سياساته وسلوكه في الشرق الأوسط، وفي مختلف أرجاء العالم عامة اعتدالاً واتزاناً وابتعاداً عن المخامرات الخطيرة والعنف، وبأن الشيوعية لم تعد نظاماً عالمياً متمسكاً، وأن الدول الشيوعية تختلف وتتخاصم وتتقاتل فيما بينها، كما حدث بين الاتحاد السوفيياتي والصين وفي داخل كامبوديا وبين فيتنام والصين. وفي إطار نظرية «الوفاق» بين أمريكا والاتحاد السوفيياتي يقولون بأن روسيا من زمن ستالين، مع أنها ملتزمة بمبادئ الثورة، أصبحت حذرة وحتى محافظة في علاقاتها الخارجية، وأن الزعماء السوفييات يرون قيمة كبيرة في الحفاظ على علاقة مستقرة وعملية مع الولايات المتحدة «لأنهم منجذبون إلى فكرة مشاركة هيمنة الدولتين العظميين» في الشؤون العالمية^(١٢). وكذلك بسبب خوفهم العميق من أهوال وفضائش ودمار الحروب. والسوفييات ذاقوا طعمها وعاشوا أهوالها وفضائعها ودمارها، وخسروا في الحرب العالمية الثانية حوالي عشرين مليوناً من الانفس. وفي هذا الإطار، فإن القادة السوفييات ليسوا «مخلوقات مخيفة بشعة» مستعدين لفرض أي تضحيات ومخاطر على شعوبهم لتحقيق سيطرتهم على العالم وعلى أمريكا أو للقضاء عليها، وإنما هم رجال عاديون لهم عقيدتهم ولكنها تتخذ شكلها بالدرجة الأولى من مسؤولياتهم كزعماء لبلد عظيم، إنهم محافظون ولا يميلون إلى المخامرات، إنهم يشاركون شعبيهم الفزع من حرب كبرى وليست لديهم رغبة لتجربتها مرة أخرى ولا نية لإشعال حرب. وفي الشرق الأوسط رغم أن السوفييات قدموا للعرب مساعدات حربية ضخمة، فإنهم لم يحرضوا العرب على القتال، وكثيراً ما اعتقد القادة العرب أن السوفييات لا يزودونهم بأسلحة هجومية أو بأسلحة كافية لإشعال حروب ينتصرون فيها. ويبدو كذلك أن السوفييات لم يتدخلوا بنشاط في شؤون الدول العربية الداخلية، ولم يستغلوا مساعداتهم الكبيرة أو يبذلوا مجهوداً حثيثاً لنشر العقائد الشيوعية بين العرب. وكثيراً ما نصح السوفييات العرب بالترتيب والصبر والاستمرار في الجهود الدبلوماسية لحل النزاع بدلاً من إشعال نار القتال. وفي قتال أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٧٠، نصح السوفييات سوريا بسحب قواتها من الأردن. وعندما أسقطت الطائرات الإسرائيلية خمس طائرات سوفيياتية في سماء مصر سنة ١٩٧٠ خلال حرب الاستنزاف، لم يلجأ السوفييات إلى الرد بالقوة العسكرية، وإنما اكتفوا بتزويد مصر بدفاعات ضد الغارات الإسرائيلية العدوانية. والسوفييات حاولوا التعاون مع أمريكا للوصول إلى تسوية للنزاع في الشرق الأوسط، وباعترااف كيسنجر نفسه، فإنهم لم يعرفوا مساعيه عندما كان له دور فعال في سياسة أمريكا في الشرق الأوسط. والسوفييات لأسبابهم الخاصة في ذلك الوقت، أيدوا قرار التقسيم (١٩٤٧)، وتسابقوا مع الولايات المتحدة في الاعتراف بدولة إسرائيل سنة ١٩٤٨. وحسب قول أندريه غروميكو:

«منذ البداية كان الاتحاد السوفيياتي إلى جانب قيام دولة إسرائيل، منطلقاً بذلك من مواقفه المبدئية التي تشير إلى أن للشعب اليهودي الحق كما للشعب العربي الفلسطيني الحق في إقامة الدولة المستقلة الخاصة بكل منهما. وقد اكتسب الشعب اليهودي هذا الحق نتيجة معاناته إبان الحرب العالمية الثانية من الهمجية

الفاشية. ونحن لا ننق في الرأي مع من يطلب بالقضاء على استقلال إسرائيل بوصفها دولة مستقلة بالرغم من أنها تعادي ببلانها^(١٨).

ومع أن غروميكو تند بشدة بسياسة إسرائيل القائمة على احتلال أراضي الغير والتوسع التي تثير التوتر في الشرق الأوسط وتمنع التوصل إلى تسوية سلمية، فإنه لم يوضح كيف أن معاناة اليهود على يد النازيين تمنحهم الحق في اغتصاب أرض فلسطين العربية، خصوصاً وهو يعترف بما أدى إليه قيام إسرائيل وسياستها من عدوان وتوسع ومذابح وخراب وتشريد للفلسطينيين والعرب الأبرياء. والسوفيات اقترحوا تدخلًا سوفياتيًا - أمريكيًا لفرض التقسيم وفيما بعد لوقت حرب السويس سنة ١٩٥٦. وعندما طلب السادات سحب القوات السوفياتية من مصر، نفذوا طلبه بهدوء وسرعة وبشيء من الارتياح، لأن الانسحاب يقلل من تورطهم العسكري في المنطقة ومن احتمال مجابهة مع أمريكا. وعندما زار بريجنيف أمريكا في ربيع ١٩٧٢، أشار إلى هذه الزيارة بقوله، بأنه أبقى نيكسون ساهراً طيلة الليل تقريباً محاولاً إقناعه بالحاجة لأن يعمل معاً، وإلا فسيكون هناك انفجار. (تلمان). ولم يتجاوب الرئيس نيكسون مع بريجنيف، وبالفعل وقع الانفجار وهو حرب أكتوبر الذي كاد يسبب حرباً نووية تدمر العالم. وهو أيضاً ما كانت بريطانيا قد حذرت منه حليفها أمريكا. وعندما ألح جمال عبد الناصر على السوفيات أن يشاركوا في الدفاعات الجوية عن مرافق مصر ومصانعها ومدارسها في العمق المصري، قبل بريجنيف بعد تردد وطلب من عبد الناصر:

«أن يتم سحب الخبراء السوفيت المسؤولين عن الدفاع في العمق - قبل بدء المعركة - لأن وجودهم وقتها قد يثير تعقيدات لا حدود لها»^(١٩).

وقبل عبد الناصر بذلك. وكان ذلك في اجتماع بموسكو في أوائل سنة ١٩٧٠، حضره «كل أعضاء المكتب السياسي السوفياتي وكل ماريشالات الاتحاد السوفياتي، وحضره مع عبد الناصر الفريق محمد فوزي، والدكتور مراد غالب ومحمد حسنين هيكل. وبعد اشتعال حرب أكتوبر، اقترح السوفيات تدخلًا أمريكيًا - سوفياتيًا لوقف إطلاق النار، بسبب استمرار إسرائيل في القتال والعدوان. وعلى العموم ففصل السوفيات الحلول السياسية وأيدوا «حق إسرائيل في البقاء». وهناك من يعتقد بأن «وجود» إسرائيل مناسب للسوفيات لأنها سبب رئيسي لنفور العرب من أمريكا وتقربهم من الاتحاد السوفياتي. كما أن السوفيات تجنبوا تصعيد المواجهات الخطيرة مع أمريكا في الأزمت الشرق أوسطية، واكتفوا بالسعي للمشاركة في المباحثات والمفاوضات لتحقيق التسويات في النزاع العربي - الإسرائيلي، واعترفوا بأهمية الشرق الأوسط لأمريكا. وصرح المسؤولون مراراً بأنهم لا ينوون أن يفرضوا سيطرتهم على الشرق الأوسط وبتروله، أو أن يمنحوا أو يعرقلوا تدفق البترول إلى الغرب عن طريق قطع المسارب البحرية، أو الضغط على الدول المصدرة للبترول لأن تغفل ذلك. والسوفيات يدركون بوضوح ما يعنيه مثل هذا الإجراء الخطير لأمريكا والعالم الغربي وأنه بمثابة إعلان للحرب. وفي سنة ١٩٧٧ شاركوا مع أمريكا في التصريح السوفياتي - الأمريكي الذي قبلوا فيه بالاكتهاف بالإشارة إلى «الحقوق المشروعة» للشعب الفلسطيني دون ذكر «الحقوق الوطنية». غير أن المتشككين الأمريكيين، ومنهم الرئيس ريغان اليميني المحافظ المتصلب، لا يتقنون بالسوفيات ونيتاتهم، ويقولون بأن السوفيات ما زال يراودهم حلم القياصرة القديم وهو الدخول إلى الشرق الأوسط، وإن غاياتهم لا يمكن أن تكون حسنة. وفي سنة ١٩٧٩ في خطبة وداعية كوزير للطاقة قال جيمس شليزنجر وزير الدفاع الأمريكي السابق: إن أزمة الطاقة قدمت بعداً جديداً للمنافسة السياسية والعقائدية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وفي إشارة إلى التزايد المتواصل في قوة السوفيات العربية، طالب شليزنجر برد جديد وفعال للمنافسة السياسية والعقائدية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وفي إشارة إلى التزايد المتواصل في قوة السوفيات العربية، طالب شليزنجر برد جديد وفعال على الضغوط السوفياتية في الشرق الأوسط، وهو منطقة تطمح إليها روسيا من أيام بطرس الأكبر. وحذر شليزنجر من أن سيطرة السوفيات على منابع (حفنية) البترول ستعني نهاية العالم كما نعرفه منذ سنة ١٩٤٥ وعلى مجموعة الأمم الحرة. (تلمان). وحتى قبل بضعة أيام من اجتماع القمة بين الرئيس ريغان وغورباتشوف في واشنطن لتوقيع معاهدة نزع الصواريخ المتوسطة وبحث مشاكل عالمية، وهو الاجتماع

الذي تابعه العالم باهتمام بالغ في تلك الأيام (كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧)، فإن نعت الرئيس ريغان للاتحاد السوفياتي بأنه «امبراطورية الشر» قد تكرر في بث الإذاعات العالمية.

فيما بين التشكك والعداء والصراع ضد الاتحاد السوفياتي، وهو الاتجاه الأعم في السياسة الأمريكية، وبين «الوفاق» الحذر، هناك القناعة بأن التفاهم والتعاون وتفادي المجابهات الخطيرة مع الاتحاد السوفياتي من مصالح أمريكا الرئيسية في الشرق الأوسط وفي العالم. فمن الواضح أن الصراع الحاد والازمات بين الدولتين العظميين يمكن أن يتفاهم ويتصاعد، فيؤدي إلى حروب عالمية تهدد دول العالم بالهلاك والدمار، أو إلى حروب وقلاقل محلية يمكن على الأقل أن تعرقل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعديد من دول العالم النامية ومنها دول الشرق الأوسط، وهذا يفسح في المجال أمام النشاطات الشيوعية والتفلفل السوفياتي العسكري والشيوعي الذي تحاربه أمريكا بتصميم. ومن الطبيعي أن تزيد مثل هذه التطورات في متاعب أمريكا بوصفها كبرى الدول الغربية و«العالم الحر»، التي يقع عليها العبء الأكبر في مجابهة هذه التطورات ونتائجها وأخطارها. ومن وجهة عامة، فإن تفادي المجابهات والصراعات العنيفة عن طريق التفاهم والوفاق والتسويات السلمية للزاعات، يتسجم مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأهدافه، ومع القوانين الدولية التي توافقت دول العالم على أن احترامها والتقدير بها، يضمن خير العالم والمصالح المشروعة للدول جميعاً. وفي هذا الإطار ولأن النزاع العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي إلى أخطر المجابهات بين أمريكا والسوفيات، فإن هناك في القطاع الأمريكي من يعتقد بأن من مصلحة أمريكا أن تعمل على تسوية هذا النزاع بالطرق السلمية ويتسوية عادلة تؤمن لأطراف النزاع «حقوقها المشروعة»، والذين يفضلون الوفاق والتعاون بين أمريكا والاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، يقولون بأن الاتحاد السوفياتي جاء في رغبته في التعاون، وأنه لم يكن متهوراً في سياساته ولا معرضاً على الحرب، بل كان متحفظاً في الشرق الأوسط. وهم يشيرون إلى تجاوب السوفيات فيما يتعلق بالوفاق وتحديد الأسلحة، وإلى اشتراكهم مع أمريكا في التصريح الأمريكي - السوفياتي سنة ١٩٧٧ بوصفهما رئيسي مؤتمر جنيف، وهو التصريح الذي دعا إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط تنسحب بموجبها إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وتعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتنتهي حالة الحرب، وتقيم علاقات طبيعية بين أطراف النزاع، وتقدم ضمانات دولية للنقد بشروطها، ويشترك الاتحاد السوفياتي مع أمريكا في تقديم الضمانات".

وبما أن تسوية النزاع سلمياً في الشرق الأوسط هو من مصالح أمريكا، فإنه من الأفضل عدم صد السوفيات عن أن يكون لهم دور في تسوية النزاع، لأن من الصعب تحقيق هذه الغاية من دون تعاونهم، ولأنهم بالفعل كانوا يحتون الدول العربية على الاعتدال وتفاذي الحرب والقتول بوجود إسرائيل ويقائنها. وعلى كل حال، فعند تقدير المصالح في أوقات الازمات والمجابهات وفي الأوضاع المعقدة المتغيرة، تقوم تضاربات تنشأ عن الاختلافات في اجتهادات صناعات القرارات وتقديراتهم للأولويات والأفضليات وتحيزاتهم الناشئة عن مصالحهم السياسية والشخصية، مثلما حدث للرئيس ريتشارد نيكسون عندما عرض العالم سنة ١٩٧٣ إلى خطر كبير بإعلان الاستعداد النووي لحماية عدوان إسرائيل، رغم أنه هو الذي عقد اتفاقات انفراجية وتحديد للسلح مع الاتحاد السوفياتي. ويرتبط بهذا أنه رغم أن مصلحة أمريكا تقتضي تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، فإنها تتبع سياسة منحازة بشكل فاضح لمصلحة إسرائيل ولحماية عدوان إسرائيل ومكاسبها، ولا تضغط عليها أو توقف عنها مساعداتها أو مساندتها التي تمكنها من اغتصاب الأرض العربية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه، حتى إلى المدى الذي تزعم أمريكا أنها تعترف به. ونتيجة لذلك يأتي العنف وعدم الاستقرار بمضاطره التي تتعارض مع مصالح أمريكا. ويرى بعض الكتاب الأمريكيين بأنه يترتب على أمريكا أن توازن في تحديد سياساتها في الشرق الأوسط بين مساندة «أنظمة غير متطورة تقف في طريق التقدم الاجتماعي والعدالة الاقتصادية»، وبين القوى والعناصر «التقدمية» التي تعلن سعيها لتطوير مجتمعاتها، وتستعمل من الوسائل ما يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الأمن وخلق القلاقل والانقلابات وعدم الاستقرار في الحكم.

- (١) Henry Kissinger, *White House Years* (Boston: Little Brown, 1979), P.375.
- (٢) Seth Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington, Ind: Indiana University Press, 1982), P.57.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٥٩ - ٦٠.
- (٤) الدكتور عودة أبو ردينة
- (٥) Vice President of Middle East Business for Occidental Petroleum Corporation (American Arab Affairs).
- (٦) عبد الله الخريفي، *البتروال العربي سلاح في المعركة* (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٧)، ص ٧ - ٨.
- (٧) المصدر نفسه. للقياس: الكويت ٦ سنتات للبرميل الواحد، السعودية ٨ - ٩، إيران ١٤، فنزويلا ٦٢، أمريكا ١٥١، كندا ١٢٣، الاتحاد السوفييتي ٢٤ - ٣٩٤ من منطقة لأخرى.
- (٨) المصدر نفسه، ص ١٩.
- (٩) بريطانيا تحسن وضعها بعد استخراج بترول بحر الشمال.
- (١٠) *السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: نيكسون، فورد، كارتر، ريفان*. أشرف على إعداده ليلى بارودي ومروان بحري (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٢١٢.
- (١١) استندت كلوديا رايت إلى تقارير وشهادات في مجلس الكونغرس الأمريكي.
- (١٢) بغض النظر عن مدى دقة هذه الأرقام التي جمعت من مصادر مختلفة وتبدلت من سنة وحقية إلى أخرى فإنها تدل على أهمية العلاقات التجارية بين أمريكا والدول العربية.
- (١٣) Tillman, *The United States in The Middle East: Interests and Obstacles*, P.77.
- (١٤) Congressional Quarterley's Middle East Survey.
- (١٥) دراسة.
- (١٦) ريتشارد نيكسون، مذكرات نيكسون: *الحرب الحقيقية*، ترجمة سهيل زكار (دمشق: دار حسان، ١٩٨٢)، ص ٥٥٥.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٥٦٠.
- (١٨) قيل أن منظمة التحرير الفلسطينية توسطت لدى الخميني ونجحت في الإقراج عن عشر من النساء والسود الأمريكيين من الرهائن.
- (١٩) Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles*, P.92.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.
- (٢١) المصدر نفسه: نقلاً عن تحليل كانت له أهميته لجورج كينان السفير الأمريكي السابق في موسكو.
- (٢٢) مذكرات اندريه غروميكي: *شيء للذكرى.. في: الدستور (الأردن)*، ١٩٨٨/٨/٢٤.
- (٢٣) محمد حسنين هيكل، *لمصر لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر، ما وراءها؟ ومن وراءها؟* (بيروت: الاهلية للتوزيع والنشر، ١٩٧٦) ص ١٥١.
- (٢٤) اعترض الرئيس السابق فورد ونجحه على هذا التصريح على زعم أنه يعيد الروس إلى منطقة الشرق الأوسط وتخلت عنه أمريكا.

ترتبط مصالح أميركا في الشرق الأوسط موقعاً وبترولاً وطلاقة، واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بالعرب. والعرب يمكن أن يتعاونوا مع أميركا لرعاية مصالحها، ويمكن أن يكونوا مصدر تهديد وضرر جسيم لها. وهذا الوضع يعني بأن صداقة الدول العربية وشعوبها ذات مصلحة كبيرة لأميركا من المفروض والمتوقع أن تنميتها وترعاها بحرص وعناية. وهذه المصلحة لا تقتصر على علاقة أميركا بالدول العربية التي تصفها بالاعتدال، وإنما ترتبط كذلك بالدول التي تنعتها بالتطرف والراдикаلية. فهذه الدول رغم كل الاختلافات والشقاق بينها ترتبط مع شقيقاتها بروابط قومية ومصلحة عليا ومصير مشترك، ولها تأثير حكومي وشعبي على جاراتها، وهي جميعاً تشترك ولو بدرجات متفاوتة في السعي للدفاع عن قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني، وفي خوض القتال أو بذل المال الوفير للدفاع عن الأرض العربية وتحرير المحتل منها. وفي شهادة، سنة ١٩٧٦، أمام اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي، أدلى الدكتور هشام شرابي، الأستاذ في جامعة جورج تاون الأمريكية، بما يلي:

من الناحية السياسية إذا لم تتم تسوية المسألة الفلسطينية فلن يكون هناك سلام أو استقرار في الشرق الأوسط، لأن للفلسطينيين سلطة سياسية ونفسية رهيبة في التأثير على الأحداث هناك. لا تستطيع أية دولة عربية ولا أي نظام عربي ولا أي زعيم عربي أن يتصر من القضية الفلسطينية حتى تتحقق الحقوق الفلسطينية^(١).

وتدعي أميركا أنها لا تعادي العرب، وأنها صديقة للعديد من دولهم، وأنها ترغب في اكتساب صداقة الدول العربية الأخرى. ويشير الأمريكيون إلى أن أميركا لم تكن دولة استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا، وأنها نادت بحق تقرير المصير للشعوب، وأنها كانت وراء نظام الوصاية والانتداب الذي طبق على دول الشرق الأوسط العربية بدلاً من الاستعمار كمرحلة نحو الاستقلال. وأنها ساعدت في جلاء بريطانيا عن مصر، وأنها قدمت وما زالت تقدم من المساعدات ما قيمته بلايين الدولارات للدول العربية^(٢)، بما في ذلك مصر عبد الناصر ومصر السادات ومبارك. كما قدمت الملايين لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وساندت ميزانيات بعض الدول العربية بمساعدات مباشرة، وما زالت تقدم مساعدات عسكرية ومالية لدول عربية خصوصاً لـ مصر. ويشير الأمريكيون إلى أن أميركا تحمي المنطقة من «مطامع» السوفييت ومن الشيوعية ومن إيران وحتى من إسرائيل، وأنها تضغط على إسرائيل لتخفف من تصليبها ولتعهد ما يمكن إعادته من الأراضي والحقوق العربية. وهي تحاول أن تقنع العرب بأنهم الطرف الوحيد القادر على أن يحقق ذلك لهم. ويقول بعض الأمريكيين بأن أميركا تحمي دولاً عربية من تهديد وأخطار عدوان يأتيها من دول عربية أخرى، وأنها تحمي الأنظمة والامر والجماعات الحاكمة في تلك البلاد، وأنه لولا هذه الحماية لما بقيت تلك الأنظمة وتلك الأسر في الحكم بخيرات. والأمريكيون يذكرون كل هذا كدليل لصداقتهم ونفعهم لتلك الدول، وللمطالبة بأن تؤيد السياسات والمصالح الأمريكية. وفي نقاش حول صفقة سلاح للسعودية ومصر وإسرائيل، قال السناتور كيس (نيوجيرسي): أنه إذا كانت السعودية تفهم مصالحها الذاتية، فإنها ستدرك بأنها معتمدة كلياً على ائتلاف من قوة إسرائيل ومساندة أميركا لإسرائيل، لأن هذا النظام في السعودية سيُحمى في دقيقة واحدة في قتال عربي أخوي إذا أزيل التدخل الإسرائيلي والأمريكي من المنطقة. (تلمان). ولهذا السبب، وجد السناتور كيس أن الادعاء بأن حاجة أميركا للبتترول السعودي يجبرها على التقيد برغبات السعودية هو ادعاء (مفرط لا يحتمل) وغير صحيح بتاتاً.

في مقابل ادعاءات الصداقة الأمريكية للعرب، يجد الكثيرون من العرب بأن أميركا، في الواقع، تخلت عن مناصرة حق تقرير المصير للعرب في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وناصرت قيام دولة إسرائيل وطرد شعب فلسطين من أرضه، وأنها أضاعت حق الفلسطينيين وعطلت في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وحتى حق العودة للفلسطينيين لم يعد مطلقاً، بل قيد في كامب ديفيد بمشاركة إسرائيل وموافقتها. كما حرم الفلسطينيون من حق تأسيس دولة خاصة بهم، واقتصرت «مشاركتهم» في تقرير مصيرهم على الفلسطينيين من «سكان» الضفة الغربية وقطاع غزة دون مئات الآلاف من الفلسطينيين خارجهما. كما وجد العرب بأن أمريكا في «صداقتها» لهم وتأييدها لتصفية الاستعمار البريطاني والفرنسي القديم في الشرق الأوسط، إنما كانت تسعى لإحلال «استعمار» أمريكي جديد في بلادهم، يرث دول الاستعمار القديم التي لم تعد قادرة على تحمل جهود وتكاليف الاستعمار والهيمنة. وأنها أرادت أن تكسب لنفسها منافع سياسية وعسكرية وبتروولية واقتصادية، خصوصاً وأنها أصبحت الدولة الكبرى وزعيمة للعالم الغربي، وهي في هذا المسمى لم تتعامل مع دول المنطقة على أساس احترام سيادة الدول العربية واستقلالها وحققا في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها وطريقها في المعترك الدولي، وإنما سعت لفرض سيطرتها وتحالفاتها وأرادت أن تفرضها بالضغط والقوة على دول الشرق الأوسط. وكانت منحازة لفريق من الدول العربية ضد دول عربية أخرى، وتحرضهم الواحدة ضد شقيقتها، وشاركت في المؤامرات والانقلابات الداخلية في سوريا واليمن الجنوبي وليبيا، وحاربت الزعيم العربي الكبير جمال عبد الناصر رئيس أكبر دولة عربية، رغم أنه سعى للتعامل والتعاون مع أمريكا على أساس من الاستقلال والكرامة، ورغم أنه حتى في أشد أوقات احتياجه للمساعدات والمساندة السوفياتية. حافظ على استقلال بلاده وحارب الشيوعية داخل مصر وفي الدول العربية. وحتى السادات^(١) وجد وأعلن قبل أن يصل إلى الحكم، أن أمريكا حاولت أن تفرض على مصر قيوداً وسيطرة مالية وعسكرية أسوأ مما فرضه الاستعمار البريطاني القديم. وفي سياساتها الفعلية، وجد العديدون من العرب أن أمريكا حاربت قيام دولة عربية كبيرة قوية وتضامناً عربياً متيناً بين الدول العربية، وأنها ساهمت في عزل الشرق العربي عن المغرب العربي وفي تجزئة الدول العربية. وفي الحلقة الأخيرة من الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل التي نشرتها جريدة الدستور (الأردنية) بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٥، قال محمود رياض:

«أما الدول الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تمثل التهديد الذي تمثله للأمن العربي في أكثر من جانب:

أولاً: تأييدها الدائم والمستمر لإسرائيل. ودعمها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ومساعدتها على المضي في تنفيذ مخططاتها التوسعية. وفي نفس الوقت رفض تزويد الدول العربية بحاجتها من السلاح.

ثانياً: الحيلولة بكافة السبل دون قيام قوة عربية قادرة على حماية الأمن العربي ومقاومتها لأية محاولات لقيام تنظيم عربي مشترك قادر على حشد الإمكانات العربية وردع التهديد الإسرائيلي.

ثالثاً: المحاولات الدؤوبة لإبقاء الدول العربية في فلك القوى الاستعمارية وفي خدمة مخططاتها في مواجهة الاتحاد السوفياتي. الأمر الذي سعت الدول الغربية لتحقيقه منذ بداية الخمسينات تارة تحت اسم (قيادة الشرق الأوسط)، وتارة ثانية تحت اسم (حلف بغداد)، وتارة ثالثة تحت اسم (مبدأ أيزنهاور). وهي نفس السياسة التي طرحتها الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة تحت اسم سياسة (الإجماع الاستراتيجي) في الشرق الأوسط. وإذا كانت إسرائيل بمعاندة الولايات المتحدة شكلت المصدر الأساسي لتهديد سلامة الدول العربية، فإن المحصلة النهائية للمحاولات العربية لمواجهة هذا التهديد وحماية الأمن العربي هي الفشل التام. ومثلت الهزيمة العربية في عام ١٩٦٧ قمة هذا الفشل».

وقد سعت أمريكا ونجحت في عزل مصر عن الدول العربية وأضعفت التزاماتها ومشاركتها العربية. ولقد سهلت سياسات السادات وتنازلاته هذا النجاح الأمريكي - الإسرائيلي، رغم أنه كان في السابق قد وقف موقفاً مغايراً. فحسبما قال رئيس الوزراء المصري السابق محمود فوزي للصحافي العربي أحمد بهاء الدين، فإن سيناء بكاملها كانت قد عرضت على مصر وهو في الحكم مرتين: مرة في عهد عبد الناصر، ومرة في عهد السادات وقد رفض الرجلان العرض. وأنا أشهد أمامك بذلك:

«أن الشرط المستحيل كان «أن تخرج مصر من العروبة نهائياً ولا تغدو دولة عربية بأي شكل... يعني تصبح دولة شرق أوسطية أو دولة من دول البحر الأبيض المتوسط، ولكن أن لا تعود لها صلة سياسية بأي شكل مع ما يسمى بالعالم العربي... تصبح تركيا أو اليونان أو إيران! إن تركيا وإيران دولتان مسلمتان، وفي مجلس الأمن مثلاً تصويتان دائماً ضد إسرائيل إلى آخره، ولكن العرب مثلاً مع أي دولة عربية أو مع العالم العربي

كله لا يعني ان تدخل تركيا أو إيران الحرب. هذا هو الوضع المطلوب لمر مقابل سيناء... ولا اصدق للحظة واحدة ان السادات سيقبل أو يستطيع ان يقبل ذلك^(١).

ولكن السادات خيب ظن الدكتور محمد فوزي، فيما بعد، وقبل واسهم بدور كبير في التفريق بين مصر والدول العربية ليسترجع سيناء تحت سيادة مقيدة. وهناك فوق كل شيء المصيبة الكبرى التي أسهمت اميركا منذ البداية في إنزالها بالعرب وهي قيام دولة إسرائيل. فلقد أيدت اميركا رغم وعودها للعرب الهجرة اليهودية الصهيونية إلى فلسطين، واستخدمت نفوذها على الدول الأخرى لإصدار قرار التقسيم الذي خلق دولة إسرائيلية على جزء من فلسطين، فأخذت بالعدوان المسلح الذي وفرت لها اميركا أسلحته وأمواله في التوسع حتى استولت على فلسطين بكاملها وعلى الجولان العربي السوري وعلى سيناء وجنوب لبنان، الذي رفضت إسرائيل أن تدخله كتيبة من قوات الحكومة اللبنانية، ولم تردعها اميركا عن هذا الرفض رغم أن اقتراح ادخال هذه الكتيبة صدر عن سفير اميركا في لبنان لتدعيم «الشرعية» اللبنانية على جميع أراضي لبنان، التي تدعي وتعلن اميركا أنها تريد تثبيتها في ذلك البلد الممزق. ويرى الكثيرون من العرب بأن المساعدات التي قدمتها وتقدمها اميركا لعدد من الدول العربية وللإغاة وتشغيل اللاجئين هي في الواقع مدخلاً للسيطرة على تلك الدول، وثمناً لمصلحة إسرائيل لعزل مصر عن الدول العربية الأخرى. وإن إعاشة الفلسطينيين الهزيلة لا تعوضهم عن وطنهم وحقوقهم، وإنما تذكرهم وتذكّر العرب بأن اميركا كان وما زال لها دور كبير جداً في نكبتهم وتشريدهم المتكرر، وفي المذابح والاهوال الزهية التي تعرضوا وما زالوا يتعرضون لها منذ سنة ١٩٤٨. كما وأنهم يجدون بأن مساعدات فوائض المواد الغذائية بموجب القانون العام الأمريكي (الطعام للسلام رقم ٤٨٠)، يعود بالنفع على ميزان المدفوعات الأمريكي وعلى قيمة الدولار الأمريكي، لأنه يمكن اميركا من دفع نفقات سفاراتها في البلاد التي تأخذ القمح الأمريكي بالعملة المحلية. وهم يظنون كذلك بأن المساعدات الأمريكية بما فيها مشاريع المياه والطرق تخطط لتعطي ولتهنيء منافع لإسرائيل في المياه والمواصلات. وقد قال سناثور اميركي بأن على مصر أن تعترف بإسرائيل مقابل مساعدات القمح الأمريكي، على اعتبار أن حاجة مصر للطعام ستجعلها تدفع الثمن من شرفها الوطني للحصول عليه (بادو - السفير الأمريكي السابق في مصر). وأضاف بادو بأن المساعدات الأمريكية لم تكن ضخمة أو حيوية لدرجة تجعل وقفها خطراً كبيراً على الدولة المستفيدة. وعلى كل حال، فإن المساعدات الأمريكية كانت تسبب الاستياء في الدول العربية وتحدث رد فعل نفسياً سيئاً تجاه اميركا. فهي كانت تقدم المساعدات تاميناً لمصالح اميركا وليس لمجرد دوافع إنسانية أو بسبب الصداقة المعلقة. وكانت الرقابة والشروط والقيود التي تلازم هذه المساعدات والتصرف بها مبعث ضيق في الدولة المستفيدة. وكانت الصور الدعائية للوزراء المحليين الذين يذهبون إلى الموانئ لاستلام القمح، وتنتشر صورههم وهم يصفافحون الموظفين الأمريكيين أمام شعار العلم الأمريكي والكفّين المتصافحتين تبعث على النفور بدلاً من الامتنان. وكان هناك شعور عام بأن المساعدات من الدول الغنية ليست معروفاً تشكر عليه، وإنما هي واجب وتعويض غير واف عما غنمته واغتصبت الدول الغنية عن طريق الاستعمار والاستغلال للشعوب الضعيفة والدول التي تسير في ركابها. ويقترب بكل هذا بل يطغى عليه أن اميركا تستخدم إسرائيل وتساند عدوانها، وأنها مسؤولة عن النكبات الاليمية التي نزلت بالفلسطينيين وبالعرب. فهي تعلم بأن إسرائيل تقصّل الشرق العربي عن مغربه، وتسعى لأن يظل العرب متفرقين متخاصمين ضعفاء لكي تسيطر هي على المنطقة وتتوسع فيها. وأنها تصرف العرب عن تسخير جهودهم وأموالهم لإعمار بلادهم وتقدمهم.

رغم ما يقال من أن مصالح اميركا في الشرق الأوسط تقتضي انتشار الاستقرار والسلام، فإن مساعداتها وانحيازها الثابت لإسرائيل يشجع إسرائيل على العدوان والتمسك بمكاسبه، فيضطر العرب للضلال لتحرير أرضهم واسترداد حقوقهم، فيشتعل القتال ويزول الاستقرار ويتبدد السلام وتأتي الحروب بمآسيها وويلاتها. ويضطر العرب (بعض العرب) لطلب السلاح والدعم السوفياتي، فتتخذ اميركا ذلك ذريعة لدعم عدوان إسرائيل، فتتصاعد المجابهة وتعرض المنطقة لمزيد من الحروب وتعرض

العالم لحرب نووية قد لا تبقى على أحد. وهناك من المسؤولين في أمريكا من يدعي أن أمريكا ليست مسؤولة عن تصرفات إسرائيل لأنها دولة مستقلة حرة. وهذا الادعاء يشكل استخفافاً بعبقور الناس، لأن من يزود المعتدي بالسلاح الوفير الفتاك وهو يرى عدوانه وتصميمه على الاحتفاظ بما اغتصبه بالقوة الغاشمة، إنما هو شريك أصيل للمعتدي. وأمريكا تعلم بأن إسرائيل ضمت إليها أراض عربية لا حق لها فيها، وأنها متصلة وتتعرق لمساعي السلام وترفض إعادة حقوق الفلسطينيين إلى أصحابها. وعدوان إسرائيل ومساندة أمريكا له ليس مجرد ادعاء أو تهمة انفعالية يوجهها العرب إلى أمريكا وإسرائيل، وإنما هو حقيقة بشعة مؤلة شهدت بها قرارات الأمم المتحدة، ومنها ما وصم الصهيونية، التي قامت على أساسها إسرائيل وما زالت تتمسك بها، بأنها عقيدة عنصرية بغضه. كما وأن المجتمع الدولي ومنه حليقات أمريكا الغربيات أدان وانتقد سياسة أمريكا التحيزية لإسرائيل، لأن هذه السياسة هي التي أدت إلى اشتعال حرب ١٩٧٢ وإلى حظر البترول، وسببت مشاكل الطاقة وهددت العالم بخطر الحرب الشاملة. ويشهد على هذا ما قاله أيزنهاور في عدوان ١٩٥٦، وما قاله الرئيس كارتر في مذكراته، وما قاله العديدين من المسؤولين الأمريكيين السابقين، وإن كان بعضهم قد أشار إليه بحذر وبشيء من التضمين خوفاً من انتقام إسرائيلي ويهودي. ويكفي أنه من الواضح أن أمريكا في مسانداتها ودعمها لإسرائيل لم تكن تحمي "حق" إسرائيل في البقاء داخل حدود أمنة معترف بها، وهي حسب الإجحاف الدولي حتى حدود قرار التقسيم (١٩٤٧) أو حتى "محدوده" ١٩٦٧. وإنما كانت تحمي عدوان إسرائيل في كل الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان، وكانت تمكن إسرائيل، وهي تقف بعدوانها على قناة السويس بعيداً عن مدنها ومستعمراتها غير المهددة، أن تضرب مدن مصر ومدارسها وأطفالها ومصانعها وعمالها ومرافقها بالذخائر القاذبة المدمرة. وتمكنها من أن تنتهك دون عقاب اتفاقها بشأن منع استخدام السلاح الأمريكي المتطور لتضرب لبنان بوحشية، ولتضرب المفاعل العراقي السلمي، ولتهاجم تونس الحبيب بورقيبة الذي كان صديقاً وقياداً لأمريكا باعترافها. وتفعل أمريكا كل هذا في الوقت الذي قبلت فيه الدول العربية السلام مع إسرائيل، وتقديم الضمانات الفعالة القوية لحمايتها. وأمريكا ما زالت تتبنى مطالب إسرائيل التي لا حق لها فيها، وأصدرت القوانين لتحارب المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل. وبينما هي تندق الأسلحة الوفيرة على إسرائيل، فإنها تبخل على الدول العربية الصديقة لأمريكا بالسلاح الحيوي للدفاع عن نفسها حتى ضد غير إسرائيل. ولقد عانت السعودية والأردن من هذا الموقف الأمريكي، وكان تزويدها ببعض السلاح المحدود يحتاج لصراع شديد بين الرئيس الأمريكي والكونغرس. ولقد ندد جلالة الملك حسين مراراً بموقف أمريكا بشأن السلاح وقضية النزاع في الشرق الأوسط، وبمصادقية أمريكا. وشكت السعودية من السلوك الأمريكي. وفي أول أيار/ مايو ١٩٧٨، أكد الشيخ زكي اليماني، وزير البترول السعودي في ذلك الحين، بأن سياسات السعودية بشأن إنتاج البترول ودولارات البترول مبنية على اعتبارات اقتصادية. وإن رفض أمريكا لأن تبيعها طائرات (ف ١٥) سيضعف الحماس لمساعدة الغرب وللتعاون مع الولايات المتحدة، وقال:

«إننا نلحق أهمية ودلالة كبيرتين على هذه الصفة. فإذا لم نحصل عليها سيتولد لدينا شعور بأنكم [أمريكا] غير مهتمين بسلامتنا ولا تقدرين صداقتنا»^(٦).

وذكر اليماني بأن السعودية تستطيع أن تعمل برامجها العمرانية بواسطة إنتاج مخفض للبترول وتكسب بذلك من بقاء البترول في باطن الأرض. وعبر اليماني عن الشك في أن الولايات المتحدة اهتمت كاهتمام السعودية بالعلاقة «الفريدة» بين البلدين:

«من ناحيتنا هذه العلاقة تتمودون عواطف وبسرعة عظيمة... إنني لا أعتقد بأنها تتطور بنفس الشكل أو السرعة من جانبكم»^(٧).

وفي سنة ١٩٨٥، قام صراع بين الإدارة الأمريكية والكونغرس بشأن طائرات الأواكس الأمريكية التي طلبتها السعودية. واضطرت السعودية لاستخدام مؤسسات علاقات عامة أمريكية ومكاتب قانونية للضغط وكسب التأييد للصفقة في أمريكا. وكان النقاش بشأن بيع الأسلحة للدول العربية يصل إلى درجة أن يقال: «أن الخيار هو بين ريفان وبيغن». ووصل الضغط على ريفان حداً جعله يقول في مؤتمر صحفي

في أول تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١ ما معناه: «ليس لدول أخرى ان تصنع سياسة امريكا الخارجية». (تلمان). وكان في ذلك يشير إلى إسرائيل.

وأضاف ريفان بأن امريكا لن تسمح بأن تكون السعودية كإيران. وأوضح مشيراً إلى اعتماد العالم الغربي على البترول السعودي بأنه لا يمكن بأي طريقة أن تقف وتنتصر على مطلق شخص يحصل على السيطرة ويقطع تدفق البترول^(٣). وأعلن وزير التجارة السعودي في واشنطن بوست، بأن السعوديين لا يستطيعون أن يتفاوضوا عن الفرق بين الطريقة التي تعامل بها الولايات المتحدة إسرائيل والطريقة التي تعامل بها السعودية. وعلى كل حال، وعد الرئيس ريفان بأن الطائرات لن تنقل إلى السعودية إلا بعد التثبت من ضمان سرية التقنية الأمريكية فيها، ومن أن المعلومات التي تجمعها الأواكس ستشارك فيها الولايات المتحدة دون أي فريق آخر. وأن الطائرات لن تطير خارج السعودية، وأن بيع الصفقة سيؤدي إلى تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط بمساعدة ملموسة من السعودية. وعندما تمت الموافقة على الصفقة، علق السفير الإسرائيلي في واشنطن على قرار مجلس الشيوخ بأن إسرائيل أصبحت تتوقع مساعدة حربية متزايدة من الولايات المتحدة. (تلمان). وإضافة إلى كل هذه الشروط التي قيدت مبيع الأسلحة لدولة عربية صديقة، هناك من يعتقد بأن امريكا عندما تباع بعض السلاح مثل الصواريخ لدولة عربية فإنها تجعل عددها قليلاً، وتحرص على تزويد إسرائيل بأسلحة إضافية وأجهزة تعمل دقة التوجيه في السلاح الذي تباعه للدولة العربية وتقدر على التغلب عليه. وعلى كل حال، فمهما ادعت امريكا بأن إسرائيل دولة مستقلة، وأنها لا تستطيع أن تفرض عليها سياسات أو تصرفات تحددها لها، فإن ذلك لا يعني بأن امريكا الدولة العظمى القوية ذات المصالح العالمية، غير مسؤولة عن عدم وقف المساعدات الحربية والتقنية والاقتصادية التي تمكن وتشجع إسرائيل لا على حماية «حدودها» التي حددتها قرارات الأمم المتحدة على حساب الفلسطينيين والعرب، وإنما على العدوان والتوسع واغتصاب المزيد من الأراضي العربية.

ومن المفارقات المؤلمة أنه عندما كانت توجه انتقادات للحكومة الأمريكية من داخل امريكا، لأن سياستها في الشرق الأوسط المخاضة لإسرائيل تعرض مصالح امريكا للخطر، كان الرد - ولو أحياناً - أن مصالح امريكا لم تتعرض للضرر أو الخطر في الشرق الأوسط. ولعل هذا الرد يتمثل فيما قاله الرئيس نيكسون في مذكراته مشيراً إلى تصرفات امريكا في حرب اكتوبر ١٩٧٣، من أنه لأول مرة في نزاع عربي - إسرائيلي تصرفت الولايات المتحدة بأسلوب لم يحفظ فقط علاقاتها مع العرب وإنما عززها لدرجة عظيمة، حتى بينما كانت امريكا تعيد تسليح الإسرائيليين على مقياس جسيم. وهنا يصح لنا بل يجب علينا أن نتساءل: إذا كان قهر امريكا للعرب وجرمانهم من الانتصار لمجرد استرداد أراضيهم المحتلة أو حتى لجزء منها فقط لا يفسد العلاقات العربية مع امريكا ولا يضر بمصالحها عند العرب وإنما يعزز ويحسن تلك العلاقات، فكيف سنستخس امريكا على مصالحها وتتردد مهما أترأت بالعرب من أضرار وأذى؟ وبالنسبة إلى هذا الواقع المؤلم في العلاقات العربية - الأمريكية قال مالكوم كير:

«لا شك أن من بين الأسباب التي تمنع امريكا من إظهار اهتمام أكبر بمعالجة المظالم القومية في العالم العربي ومن تخفيف دعمها الهائل لإسرائيل، إنها لم تشعر حتى الآن بأي ضغط كبير يرغب على ذلك... بما أن إسرائيل موجودة، فلا مانع من مساندتها كدولة لها قيمة استراتيجية ما دام العرب يسمعون لأمريكا بأن تفعل ذلك. ولا شك أن الحظ قد حالف امريكا أكثر مما تستحق، إذ نجحت في أن تكون صديقة لإسرائيل من دون أن تضر مصالح مهمة في العالم العربي»^(٤).

ولكن مالكوم كير قال كذلك أن امريكا دفعت ثمناً لتقاعسها وسياساتها في الشرق الأوسط، وكان في ذلك يندد بأفكار وسياسات هنري كيسنجر التي جعلت تنافس وصراع امريكا مع السوفييات العنصر الطاغية الموجع لسياساتها في الشرق الأوسط، وقال كير:

«ويشمل هذا الثمن تحول نحو ستة أنظمة عربية إلى الراديكالية، وتعزيز روابطها مع موسكو وعدائها للولايات المتحدة - تدمير لبنان - الشكوك والاستياء لدى جيل كامل من المثقفين العرب تجاه امريكا - أحجام حتى أصدقائها (اصدقاء امريكا) كالسعودية مثلاً عن المشاركة في خطط الدفاع الإقليمية - وضع عدد كبير

من الشركات الأمريكية على لائحة المقاطعة - الأضرار المستمرة التي تتعرض لها المصالح التجارية الأمريكية وامتدادات النفط - انفاق ما يساوي نحو ٢٠ مليار دولار على شكل مساعدات عسكرية ومدنية لإسرائيل ومصر وذلك في سنوات العقد المنصرم فقط. لذا، فإن مسألة إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط ليست أمراً يتعلق بكسب المنافسة في النفوذ مع الاتحاد السوفييتي فحسب، بل إنها خدمة للمصالح الأمريكية الضخمة في المنطقة ذاتها. ومن شأن استمرار الضلل في حركة الصراع العربي - الإسرائيلي أن يرفع هذا الثمن لا أن يخفضه. وأرب قائل أن في استطاعة أمريكا أن تتحمل ذلك الثمن، لكن لا يمكن أن يقال أن في استطاعتها أن تقاتل منه»^(٩).

ويرتبط بضعف تأثير العرب في المعترك الدولي وموقف الدول الأخرى منهم ما قاله محمد حسين هيكل في حوار أجرته معه مجلة «كل العرب»:

«لقد ثبت أن العرب لا ينفعون أصداقهم ولا يضررون أعداءهم. وفي النهاية من الممكن أن يبيعوا أي صديق مع الأسف الشديد. لقد انعكس هذا على علاقات القوى الدولية بهم. فتمال انظر إلى موقف أوروبا الغربية في أول عصر البترول وانظر إلى موقفها حالياً. حتى الخريطة تقول أنك تقلصت من مساحات جغرافية هائلة. فكيف يكون الخيار خيار حرب. أن خيار الحرب ليس في قوتك الذاتية وحسب بل وفي تحالفاتك الدولية أيضاً. وهنا الخريطة تقول أنك تقلصت فكيف يمكن لك أن تواجه»^(١٠).

وقال زيفينو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس كارتر، في مقابلة صحفية مع غسان بشارة، وكان يشير إلى رفض العرب الانضمام إلى جانب السادات في عملية كامب ديفيد:

«إن ما أقوله هو أن العرب مثلاً حدث كثيراً في الماضي ما زالوا اليوم يفضلون أن يجلسوا على الجوانب ويتحدثوا بدلاً من أن يكونوا جالسين بشأن استراتيجية حرب قتالية، أو بشأن استراتيجية دبلوماسية، وأنهم كانوا يريدون الأرض دون السلام (في ذلك الوقت)».

وقال بريجنسكي كذلك، بأنه يجب على العرب أن لا يقفوا تحت وهمين مضرين: الأول أن تعاملهم مع السوفييات سيحصل أمريكا بطريقة ما تستخلص تنازلات إسرائيلية للعرب... على العكس إذا وثق العرب صلاتهم بالسوفييات فإنهم يساعدون في صنع تحالف أمريكي - إسرائيلي ليس ضد العرب وإنما ضد السوفييات، وبذلك يكون بصورة غير مباشرة ضد العرب. والوهم الثاني هو أن الاتحاد السوفيياتي له مصلحة صادقة في تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي. فالسوفييات ليست لهم مثل هذه المصلحة. أن لديهم ما يكفي من الذكاء ليعلموا بأن نفوذهم في الشرق الأوسط مستند من عدم وجود سلام بين إسرائيل والعرب، لأن ذلك يخلق الفرص للتدخل السوفيياتي الحربي والسياسي... فالسلام يحسن العلاقة بين إسرائيل وأمريكا والعرب»^(١١).

السوفييات يعتبون على العرب

يبدو بأن تخوف أمريكا والأميركيين من «امبراطورية الشر»، حسب تسمية ريفان للاتحاد السوفيياتي، وكذلك من انتشار عقائدها الشيوعية ومن انتشار نفوذها ولجوء الدول العربية إلى التحالف معها، إضافة إلى حرص أمريكا على حماية مصادر البترول وتأمين وصوله إليها وإلى حليفاتها، ليس كافياً لأن تنشط على إسرائيل فتدفعها حتى في حدود قرارات الأمم المتحدة، أو في إطار المبادرات أو المباديء والنيات الأمريكية المعلنة. بل لعل هذا التخوف لم تكن له ضرورة ملحة في الشرق الأوسط. فمعظم الدول العربية تنحاز إلى أمريكا وتحارب الشيوعية في مجتمعاتها وتتفر من الاتحاد السوفيياتي حتى من دون تحريض أو حافز أمريكي، وهي في هذا تتأثر مع شعوبها إلى حد كبير بفسوخ العقائد الدينية الإسلامية والمسيحية وروح القومية والاستقلال. وتتقارب في هذا العداء للشيوعية والنفور من الاتحاد السوفيياتي الدول العربية المحافظة، والدول العربية التي تصفها أمريكا بـ «الراديكالية». ونتيجة لذلك، فإن أمريكا لا تجد نفسها في حاجة ملحة لأن تدفع ثمناً كبيراً وتعيد حقاً رئيسياً للعرب مقابل هذا العداء والنفور. والمسؤولون السوفييات عبروا بصورة مختلفة عن عتيمهم على العرب بسبب موقفهم من الاتحاد السوفيياتي. فلقد قال السفير السوفيياتي السابق في القاهرة فينوغرادوف عن العرب:

«أنكم تجتنبون إلى الاتحاد السوفييتي بعد أن تذهبوا إلى الغرب ثم تصلون معهم إلى حالة اليأس. تجتنبون إلينا دائماً مضطرين، كأننا نحن أممكم بديل تقبلون به حين لا يتبقى أمامكم غيره».

وقال ميخائيل سوسلوف:

«انكم تجينون إلينا وتحاولون مخاطبة الغرب من فوق رؤوسنا. وكل واحد منكم أتى إلينا بدأ كلامه العلني في موسكو بالضبط على اختلاف عقائده مع عقائدنا. ولم تتصور نحن أن عقائدكم يمكن أن تتفق مع عقائدنا، ثم ان غيركم في العالم لا يفعل ما تفعلونه في هذا الشأن. وان تصروا عليه دوماً فذلك معناه شيء واحد، وهو أنكم من عندنا توجهون رسالة اعتذار إلى الغرب عن مجرد وجودكم عندنا».

وقال بوريس ياناماريوف:

«لا أعرف لماذا تحدثت اعتقالات الشيوعيين في العالم العربي بعد زيارت يقوم بها زعماءه إلى الاتحاد السوفييتي. كان زيارتهم صك براءة يعطيهم الحق في تغطية اعتقالاتهم للشيوعيين. الغريب أنه لا أحد غير العرب يفعل ذلك».

وقال كذلك أنه كلما زار زعيم عربي الاتحاد السوفييتي، فإنه ييدي اهتمامه بأحوال المسلمين فيه:

«ولا نعرف لماذا لا يهتمون أيضاً بأحوال المسلمين في غير الاتحاد السوفييتي؟ في الولايات المتحدة مثلاً! لكن المسألة زادت إلى حد أنها أصبحت تحتل التأويل على أنها تدخل في شؤوننا الداخلية وهو شيء غريب. إن أحد الزعماء العرب ذات مرة اختار أن يصلي في قاعة المحادثات في الكرملين... وقام يسأل أين اتجاه الكعبة في مكة. وشعرنا أنه في الواقع يبحث عن اتجاه البيت الأبيض في واشنطن».

وبعد محاولة انقلاب فاشلة في السودان، طلب بوريس ياناماريوف (١٩٧١) من السادات:

«ان يتدخل لانقاذ حياة زعيم نقابي كبير في السودان هو (الشفيع)، فوعده السادات ان يسعى لدى الرئيس النميري لتحقيق هذه الغاية. واتصل السادات بالنميري. وكانت مساعيه الحميدة ان طلب من النميري «الخلاص من النجبان [الشفيع] ورأسه. وكان الرأس هو [عبد الخالق محجوب] زعيم الحزب الشيوعي السوداني».

ومن المحتمل ان السوفييات اطلعوا على ما طلبه السادات على اعتبار ان الدول (وفي مقدمتها الدولتان

الأعظم):

«تقوم بمتابعة وتسجيل كل المحادثات التلفونية عبر البلدان وعبر القارات. بل داخل البلدان وداخل العواصم ذاتها».

وقال ليونيد بريجنيف:

«إن بعضكم متصور انه يستطيع ان يتعامل مع الاتحاد السوفييتي وكأنه تاجر سلاح. وهذا نزول بهلافتنا عن مستواها المطلوب. وعندها قررنا مع جمال عبد الناصر تسليح العرب، فقد كنا نتعامل بمنطقة مساعدة حركة استقلال وحركة تحرر وطني وإلا لكانت لنا حسابات أخرى. ومع ذلك فإذا شئتم ان تقبلوا مستوى تجارة السلاح فليكن ما تريدون. إن المصانع السوفييتية ان ترفض عقداً تجارياً معكم طلالاً انه ليس موضوع اعتراض سياسي. لكن هذه حالة تختلف في حدودها وأبعادها عما تطلبونه منا كثيراً».

واشتكى السوفييات من أن العرب يصورون لأنفسهم ولغيرهم أن السلاح السوفييتي هو المسؤول عن

التفوق الإسرائيلي:

وهذا ظلم فاحش. لماذا حارب السلاح السوفييتي في فيتنام وانتصر. انكم سنة ١٩٧٢ حاربتم بسلاح سوفييتي وحققتم ما حققتموه، ولكنكم في هذه الحالة فقط أعطيتكم الفضل لرجالكم وليس للسلاح الذي كان في أيديهم مع أن الانجاز كان مشتركاً بين الاثنين».

وبريجنيف صاح في الرئيس يومين ذات مرة قائلاً له:

«ان بعض الوحدات العسكرية العربية ألقت سلاحها امام الإسرائيليين بغير قتال، فحصلوا عليه بدون عناء وجاؤوا ان يحلوا أسرارهم ويستكشفوا قدراته وان يستعملوها ضدكم وضدنا أيضاً، والمشكلة انكم بعد هذا كنتم تجينون إلينا تطلبون منا (تعويض الخسائر)، كأننا نحن مسؤولون عما جرى؛ والرئيس السادات سلم للولايات المتحدة طائرتين من طراز (ميج ٢٣) وكذلك صواريخ سام ٦ وسام ٧ وصواريخ المولوتكا المضاد للدبابات. «إن ذلك لم يسبب ضرراً كبيراً فحسب إنما سبب لنا جرحاً نفسياً عميقاً».

ومن أقوال المسؤولين السوفييات:

«إنكم تصرفون كما تريدون دون التشاور معنا. وهذا حقكم لا نجادلكم فيه. ففي يدكم أن تضعوا العلاقات على درجة السلم التي تريدونها ونحن نقبل لأننا نتفهم حسابياتكم. لكننا نجد أنفسنا ملزمين بالنتائج دون أن نكون طرفاً في القرارات. وانتم لا تفعلون ذلك مع الغرب».

وقال شيراكوف عضو اللجنة المركزية السوفياتية، بأن الاتحاد السوفياتي قدم الكثير للعرب ولكفاحهم ولكنه لم يستقد في المقابل من ثرواتهم على الاطلاق:

«كان هناك باستمرار (فيتو) عربي على أي استثمار أو توظيف للأموال في الاتحاد السوفياتي، كأنه قرار بالقاطعة اقوى وافعل مما كان على إسرائيل. والغريب أن البعض حاول تبرير ذلك بأنه موقف أيديولوجي للملكة العربية السعودية. يتصور أن الملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز كانت أول بلد يطلب مساعدة السوفييت وحصل عليها. وجامنا الأمير فيصل مرتين في موسكو سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٦٧... من أين ومنذ متى ظهر هذا الحاجز الأيديولوجي». (محمد حسنين هيكل)^(١٧).

وفي هذه الأيام (النصف الأول من سنة ١٩٨٨) التي ظهرت فيها بعض معالم الانفتاح في العلاقات بين السوفييات وإسرائيل، نجد محمد حسنين هيكل يقول في معرض إشارته إلى تراجع السوفييات والصين والمنايا الشرقية التي قررت تعويضات لإسرائيل - مائة مليون دولار - وحتى الهند، عن العرب وتحسن علاقاتهم مع إسرائيل:

«لقد ثبت أن العرب لا ينفون مصداقهم ولا يضيرون اعداءهم. وفي النهاية من الممكن أن يبيعوا أي صديق مع الأسف الشديد. لقد انعكس هذا على علاقات القوى الدولية بهم. فمثل انظر إلى موقف أوروبا الغربية في أول عصر البترول وانظر الى موقفها حالياً. حتى الخريطة تقول أنك تقلصت من مساحات جغرافية هائلة. فكيف يكون الخيار خيار حرب. أن خيار الحرب ليس في قوتك الذاتية وحسب بل وفي تحالفاتك الدولية أيضاً. وهنا الخاطئة تقول أنك تقلصت فكيف لك أن تواجه»^(١٨).

المساندة العربية... والحماية الاميركية؟

هناك من يعتقد بأن بعض الدول العربية هي التي تساعد وتتعاون مع أميركا وتقدم المال والخدمات مجارة لرغبات أميركا، وذلك طلباً لحماية أميركا لها وخوفاً من التهديدات الأميركية الصريحة والمبطنة. وهم يعتقدون كذلك بأن هذه الدول تبدو وكأنها تجد بأن خطر الدول «الراديكالية» عليها وعلى أنظمتها أكبر من خطر إسرائيل ومن الهيمنة الأميركية. ولعل هذا ينسجم مع ما ذكره هنري كيسنجر من أنه في زيارته الأولى للعرب في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ في طريقه للاجتماع بالسادات عقب حرب أكتوبر، شرح للملك الحسن الضرورة التي دعت أميركا لاستخدام جسر جوي لتزويد إسرائيل بالأسلحة التي حرمت مصر وسوريا من انتصارها. وقال له بأنه ما كان في استطاعة أميركا أن تسمح للأسلحة السوفياتية أن تنتصر على الأسلحة الأميركية من دون أن تسلم المنطقة بأسرها للنفوذ والمؤثرات «الراديكالية» والسوفياتية. وادعى كيسنجر بأن الملك الحسن «شارك في نظرتنا» وأنه قال: «ما كان يمكن لنا البقاء»^(١٩)، وهذا يعني (لو صدق ادعاء كيسنجر) بأن الملك الحسن كان يعتقد ويخشى بأنه لو انتصرت مصر وسوريا في حرب أكتوبر المصرية للعرب لسقط عن عرشه وما بقي نظامه قائماً.

رغم سياسات أميركا التي فيها الكثير من العداء والأذى البالغ للعرب، فإن الدول العربية بوجه عام كانت تصادق أميركا وتتعاون معها. فلقد كان منها من حارب جمال عبد الناصر بالتعاون مع أميركا والغرب ومن أشهرهم نوري السعيد، وجمال عبد الناصر والدول التي تنعت بالراديكالية لم يسعوا لعداء أميركا، وإنما عادتهم أميركا وتمرت عليهم لأنهم تمسكوا باستقلالهم ورفضوا سيطرة أميركا، وقاوموا العدوان الإسرائيلي الذي غذته أميركا بالسلح والمال والمساندة الدولية. والسادات خالف الدول العربية وتعاون مع أميركا واستجاب لضغوطها، وقدم التنازلات الجسيمة لها وإسرائيل في كامب ديفيد وفي المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، وعزل مصر وهي الدولة العربية الكبرى عن الدول العربية. فأضعف العرب وقوتهم العسكرية. وسهل لإسرائيل ضرب لبنان والسيطرة على جنوبه والاستمرار في ابتلاع وتهويد الأراضي العربية المحتلة. والملكة العربية السعودية تمنعت على مر السنين من اللجوء إلى سلاح البترول ضد أميركا والغرب، ولم تستخدمه إلا بعد تحذيرات وبعد أن طغى الكيل، ويعد أن رفضت أميركا تعديل سياستها الانحيازية الثابتة لإسرائيل رغم التحذيرات العربية وضغوط حليفت أميركا الغربيات لجعلها تعقل (مجرد أن تعقل) في تحيزها لإسرائيل وعدوان إسرائيل، فتجعلها تتسحب ولو من «أراضٍ» عربية

محتملة وليس منها جميعها. والسعودية رغم مشاركتها مع العوامل الأخرى المؤثرة على أسواق البترول في رفع الاسعار من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٥، فإنها اتبعت سياسة ضبط أسعار البترول في منظمة أوبيك لتكون في حدود التضخم العالمي، وحافظت على مستوى الإنتاج البترول في باحتياجات الدول الصناعية الغربية واليابان. وهذا ما طالب به أميركا. وفي صيف ١٩٧٩، استجابت السعودية لمناشدات الرئيس كارتر، فزادت انتاجها لتخفيف نقص البترول في العالم، واستخدمت نفوذها في تثبيت أسعار موحدة لمنظمة الأوبيك. ورغم ذلك تشكك بعض المعلقين الأميركيين في الدوافع السعودية وكانوا لاذعين في تعليقاتهم، وعبروا عن عدم رضاهم عن الرسالة التي بعث بها (الأمير) فهد إلى الرئيس كارتر وقال فيها: هذه هي هديتك في يوم الاستقلال (٤ تموز [يوليو] يوم الاستقلال الأمريكي). ويذكر الكاتب جاك اندرسون بـ «العرب الجشعين»، وصور (الكارتونيست) هيريلوك الولايات المتحدة كمدمن مخدرات مهتز يقبل «حقنة» البترول بامتنان من «مروج فاسد» سعودي. وصور السعودي وكأنه يحضر «حقنة» إضافية مكتوب عليها «سياسة السعودية للشرق الأوسط». وظهر هذا الكارتون (الرسم الكاريكاتوري) في جريدة الواشنطن بوست في تموز/ يوليو ١٩٧٩^(١٠). أما الرئيس كارتر فقال لمحوري الصحف في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٧٩ بأن السعوديين يفضلون ابقاء البترول في الأرض، وأنهم ينتجون البترول الإضافي كمعروف لبقية العالم لتوفير الاستقرار العالمي الذي يساعدهم. أما السناتور مويهان المنحاز لإسرائيل فقد خاطب مجموعة من اليهود بقوله، إن السياسة الأميركية الخارجية ليست للبيع، وأن الأميركيين لن يتركوا الحكومة الأميركية تشتري البترول على حساب حرية إسرائيل. (تلمان).

والسعودية حافظت على سياستها البترولية في سنة ١٩٨٠، لتحمي الأسواق الدولية من مؤثرات الحرب العراقية - الإيرانية التي اندلعت في خريف تلك السنة. وكان الطلب على البترول في ذلك الوقت يزيد عن احتياجات الدول الغربية بسبب الاقبال على الشراء والتخزين، نتيجة التخوف من نقص الانتاج بعد الثورة الإيرانية ثم الحرب في الخليج، ومن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع حاد في الاسعار. وكانت النتيجة أن توافر البترول بكثرة في الأسواق العالمية لأنه لم ينقطع من الخليج. وادت التخمّة البترولية الى انخفاض الاسعار وإلى نقص شديد في الموارد المالية العربية، ما زالت تعاني منه الدول العربية المصدرة للبترول والدول التي تتال المساعدات منها والآلاف من المستخدمين والعاملين في الدول المصدرة للبترول. وفي أيار/ مايو سنة ١٩٨١، عندما كان هناك وفر بترولي كبير في الأسواق العالمية وكان ٤٠٪ من بترول الأوبيك يأتي من السعودية، رفضت السعودية في اجتماع الأوبيك الذي عقد في جنيف أن تساهم في تخفيض ١٠٪ من انتاج البترول وحافظت على سعر ٣٢ دولاراً للبرميل الواحد، بينما تراوحت أسعار أوبيك الأخرى بين ٣٦ - ٤١ دولاراً للبرميل الواحد. وتمسكت السعودية بمبدأ ربط أسعار البترول العالمية بصورة مستمرة مع نسبة التضخم العالمية والنمو الاقتصادي وتذبذب العملة. (تلمان). وبطبيعة الحال، كانت هناك عدة اعتبارات تحكم سياسات السعودية البترولية، وهذه الاعتبارات كانت تتوافق أحياناً وتتعارض مع بعضها البعض. وكان أحد هذه الاعتبارات صداقة السعودية لأميركا ومراعاتها لمصالحها ومصالح حلفائها. ومن الطبيعي كذلك أن السعودية كانت كذلك تتصرف حسب تقديراتها لمصلحتها الذاتية، لأن تخفيض سعر بترولها مكنها من أن تباع منه أكثر مما تباعه دول الأوبيك الأخرى فازدادت عوائدها. وللسعودية وغيرها من الدول العربية المصدرة للبترول أموال واستثمارات ومصالح كبيرة في أميركا، ولذلك فمن مصلحتها أن يساعد البترول على الانتعاش والاستقرار الاقتصادي في أميركا. وإضافة إلى ذلك، فإن السعودية كانت تدرك ما يمكن أن تصاب به الدول النامية والصناعية من أضرار إذا ارتفعت أسعار البترول نتيجة لخفض انتاجه. وكانت تدرك أن ذلك سيؤدي إلى مصادير وعداء وضغوط تتعرض لها. وستنشط الجهود والسعي الحثيث لتخفيض استهلاك البترول ولاستقطاب بدائل للطاقة فيتناقص الطلب عليه وينخفض سعره.

وفي كتابه عن: سنوات التبدل العنيف يدّعي كيسنجر بأن حظر البترول كان في الواقع اشارة رمزية محدودة التأثير. فمع أن شحن البترول السعودي والعربي إلى أميركا توقف (١٩٧٣)، فإن شركات

البترول كان لديها مجمع بترولي مشترك تستطيع أن تسحب منه بترولاً غير عربي ليحل محل البترول العربي المحظور عن أمريكا. وقال كذلك بأن موضوع إلغاء الحظر كاد أن يتقلب إلى هاجس كبير، لأن الرئيس نيكسون (إضافة إلى أسباب أخرى) ظن أن نجاحه في رفعه سيكون انجازاً فحشاً رائعاً يتقلب على فضيحة (ووترغيت). وقال كيسنجر بأن الأثر الفعال الحقيقي للحظر كان نفسياً، لأن الخوف من أن يمتد وأن يتناقص إنتاج البترول العربي أثار موجة من الفزع والتهافت على الشراء في أوروبا واليابان انقصت الموارد المتوافرة وزادت في ارتفاع الأسعار. وذكر كيسنجر أن مشروع «الاستقلال» للطاقة الأمريكي قصد منه من قبل أمريكا أن تظهر بأن الضغط لا يمكن أن يؤثر على خطواتها السياسية أو محتواها. وأن أمريكا أصرت على التمسك بالسياسة التي خططتها الحكومة الأمريكية في الأيام المبكرة للحرب، رغم ضغوط العديد من حليفاتها اللواتي سعين لاسترضاء المنتجين (للبنترول) بتبني مطالبهم السياسية. ورغم أن الإدارة الأمريكية وجدت ذلك مؤلماً، فإنها اعتقدت بأنها خدمت حليفاتها على أفضل وجه، بالتأكيد على عجزهن في التأثير على القرارات الأمريكية، وبذلك أزال الحافز لضغوط المنتجين عليهن. وذكر كيسنجر أن الدول العربية المعتدلة كانت في وضع صعب، فإنها كانت قد لجأت في لحظة مشحونة بالعاطفة القوية إلى استخدام سلاح البنترول، ووجدت من الصعب أن تلتقي. وأن ضرورات التضامن العربي في الواقع أعطت الراديكاليين سلطة الفيتو.

أما في أمريكا فهناك من قال بأن السعودية تعتبر الولايات المتحدة حاميتها من التطرف والاعتداء الممكن وأعمال التخريب في الجزيرة العربية. وفي عددها الصادر في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٨١، قالت واشنطن بوست أن الحكومة السعودية تحب أن تظل البلاد الغربية تفكر بأن من مصلحتها بقاء الحكومة السعودية بشكل دائم في السلطة^(١١). ومن الدلائل على مراعاة السعودية لمصالح أمريكا لدرجة كبيرة، بغض النظر عن احتياجاتها الذاتية، ما قاله وزير البترول (السابق) أحمد زكي اليماني من أنه:

«إذا خفض السعوديون الإنتاج [إنتاج البترول] للمستوى اللازم لبرامجهم الإنمائية، فسيكون هناك كساد في الولايات المتحدة تزداد فيه نسبة البطالة للضغط على الأقل، ويتضاعف سعر البترول ويرتفع مستوى التضخم»^(١٢).

وكانت السعودية قد أصبحت «دولة عظمى» مالياً في السبعينات وزاد دخلها عن نفقاتها. ولكن أقوال الوزير، كما حذر البعض، لم تكن تعني أن السعودية ستراعي مصالح أمريكا والدول الغربية بلا حدود بسبب حاجتها للحماية الأمريكية، كما حسب بعض المسؤولين الأمريكيين الذين قالوا بأن السعودية تحتاج أمريكا أكثر مما تحتاج أمريكا السعودية:

«السعوديون يهتمون كثيراً ويعتقدون بتناسك العالم العربي والعالم الإسلامي بوجه عام. ويأمل وتطلعات الشعب الفلسطيني بصورة خاصة. والتعاون مع الغرب يمكن أن ينظر إليه كمصلحة حيوية سعودية، ولكن من الواضح أنهم لا يعتبرونه مصلحة لهم الحيوية الوحيدة»^(١٣).

فالسعودية رفضت فكرة التوافق الاستراتيجي الأمريكية مع إسرائيل، كما رفضت اتفاقات كامب

ديفيد.

إضافة إلى التوسع في إنتاج البترول ومعارضة ارتفاع أسعاره، وصرف ملايين الدولارات العربية لتأييد جهات تساندها أمريكا، وإرسال قوات مصرية لمساندة حكم موبوتو الذي اغتصب الحكم في زائير، وإضافة إلى المناورات المصرية - الأمريكية المشتركة، فإن هناك مسألة القواعد والتسهيلات التي تقدمها دول عربية للقوات الأمريكية. فمنع أن الدول العربية تجد حرجاً ومخاطر سياسية ووطنية تمنعها من عقد اتفاقات دفاعية رسمية مع الولايات المتحدة، وتردعها عن إعطاء أمريكا قواعد عسكرية في أراضيها وموانئها، فإن هناك من يدعي بأن بعض الدول العربية تشتري من الأسلحة والأجهزة الحربية الأمريكية، وتنشئ من المرافق الحربية ما يزيد عن حاجة قواتها وتنظيماتها العسكرية وقدراتها على إدارتها، وإن ذلك يشمل مباني وإنشاءات القيادات والمكاتب الإدارية للقوات العسكرية بمختلف أسلحتها، للقيادة والسيطرة والمواصلات على مقياس ضخم ومستوى متطور لكي تكون جاهزة، فتتمكن القوات الأمريكية من استخدامها عند الحاجة إذا دعت الضرورات الحربية إلى مجيء القوات الأمريكية إلى المنطقة.

وهناك من يعتقد بأن هناك في بعض الدول العربية قواعد وتسهيلات خاصة من المتفق عليه أن تستخدمها القوات الأمريكية عند الضرورة الحربية. كما وأن بعض الدول العربية قبلت قوة الانتشار السريع التي ابتدعها الرئيس كارتر. وكذلك قوة بحرية أمريكية ترابط في الأفق وليس في المياه مباشرة. (تلمان).

إن الاعتقاد بأن أمريكا صديقة وحامية لبعض العائلات الحاكمة في العالم العربي يحتاج إلى تحفظات ودراسة متزنة. وانتشار هذا الاعتقاد يحوز على إعجاب المسؤولين الأمريكيين ليكون عنصر ضغط يساعد على فرض السيطرة الأمريكية ومجاراة السياسات الأمريكية. ولكن الحقيقة هي أن لهذه العائلات الحاكمة العربية جذوراً تاريخية في الحكم، منها ما كان من أصل قبلي، ومنها ما لها تراث وروابط دينية ثابتة تعزز حكمها ومكانتها الرفيعة بين جميع العرب، وتعطيها تأييداً وقبولاً من قطاعات عديدة من شعوبها. ومع أن هذه الأسر الحاكمة وأنظمتها في الحكم تتعرض لضغوط وتطورات اجتماعية ومشاكل في الحكم مثل غيرها من الحكومات والأنظمة، فإن معظمها ظل في الحكم بقوة الذاتية الداخلية إلى حد كبير وسياسات حصيفة. ولا شك أن الأخطار والاضغوط التي تعرضت لها لم تصدر كلها عن عوامل ومؤثرات داخلية، وإنما جاءت من مصادر خارجية وأجنبية على رأسها الدول الاستعمارية فرنسا في سوريا ولبنان بالنسبة إلى الملك فيصل، وبريطانيا بالنسبة إلى الملك حسين ملك الحجاز، وضغوط وتهديدات أمريكا الصريحة والمبينة واستخباراتها المركزية التي اشتهرت بوساطتها الجهنمية في الاغتيال والمؤامرات وإثارة القلاقل والإضرابات وإسقاط الحكام في مختلف أنحاء العالم. وأمريكا في هذا الإطار لا تعتبر صديقة حامية، وإنما قوة تهديد جبارة تحاول فرض الانصياع لرغباتها عن طريق الابتزاز مقابل رفع شرها عن الحكام، وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية التي تعنى أمريكا بها وبترونها كثيراً، ويردد المسؤولون الأمريكيون بأن الحماية الأمريكية هي التي تحفظ أسيرتها الحاكمة على عرشها. نجد بأن الحكم ينتقل بين أعضائها بهدوء وثبات، وأن تماسكهم وحكمهم مكنهم من تخطي حادث احتلال الحرم الشريف، وتظاهرات الشيعة في المنطقة الشرقية، ومحاولات الخميني لإحداث القلاقل والشغب في مكة المكرمة في أيام الحج. وفي دراسة قام بها موظفولجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونغرس في سنة ١٩٧٨، جاء أن هناك عدة عوامل داخلية تعزز مكانة العائلة المالكة والاستقرار في المملكة. ومن هذه العوامل:

- ١ - ميل العائلة للوحدة والتضامن في وقت الأزمات.
 - ٢ - عدد أفراد العائلة المالكة الكبير ومستوى التعليم العالي بينهم.
 - ٣ - صلة النسب بين العائلة المالكة وعدد كبير من القبائل السعودية.
 - ٤ - أفراد العائلة المالكة يحتلون مناصب رئيسية في الوزارات الكبرى وخصوصاً الوزارات المهمة جداً للمحافظة على سلطة الدولة وممارسة السلطة.
 - ٥ - العائلة المالكة تحافظ على علاقات وثيقة مع النخبة الفنية والمتزايدة في البلاد.
 - ٦ - مشاركة أفراد العائلة المالكة في القوات المسلحة.
 - ٧ - المحافظة حسب التقاليد البدوية على علاقات وثيقة مع الشعب السعودي.
 - ٨ - احتواء جماعات اليمين المتطرف بالمحافظة على التقاليد الدينية، واتقاء خطر اليسار بالإعمار الاقتصادي وزيادة الخدمات الاجتماعية.
 - ٩ - إبعاد ذوي الجنسيات الأجنبية عن المراكز الحربية المهمة والمراكز الأخرى الحساسة. (تلمان).
- ويقال كذلك أن العائلة المالكة السعودية وغيرها، وجدت في مصر شاه إيران أن السلامة لا تأتي من الاعتماد على أمريكا وإنما تأتي من «التضامن العربي والإستقامة الإسلامية»، وأن سقوط الشاه الذي جلس في حضان أمريكا حسب قول أنور السادات أظهر عجز الولايات المتحدة أو عدم رغبتها (كما تشكك السعوديون) حتى في اتخاذ حليف وضعت فيه استثمارات جسيمة. وفي الأشهر الأولى من سنة ١٩٧٩، رفضت السعودية عرضاً أمنياً مستقيضاً قدمه وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون في الرياض، يشتمل على إنشاء قواعد أمريكية على الأرض السعودية. وكانت أمريكا تأمل أن تنال مقابل ذلك التزاماً سعودي

بزيادة انتاج البترول، ويمزج من الاستثمارات السعودية لدعم الدولار، ويموقف سعودي أكثر تعاطفاً مع اتفاقات كامب ديفيد. ويعتقد أن السعودية أذهلها ضخامة واتساع المقترحات الأميركية، وأنها لم ترغب في أن تشارك كـ «عميل» في تحالف ظاهر مع دولة عظمى. وكانت تتذكر وتدرك فشل الأسلحة المقدمة من أميركا في انقاذ شاه إيران من السقوط عن عرشه، وتتفر من أي ترتيبات تشير ولو بصورة غير مباشرة إلى ارتباط مع إسرائيل. وحسب تقارير صحفية، رفضت السعودية بـ «أدب ولكن بحزم» مقترحات الوزير الأميركي براون. وأنكر الرئيس كارتر أن أميركا اقترحت إنشاء قواعد أو تخصيص قوات أميركية للسعودية. ولكن (الأمير) فهد أشار إلى المقترحات الأميركية في تصريح له في بيروت في ٢ آذار/ مارس ١٩٧٩ وقال:

«الأمريكيون يشعرون بأن الاتحاد السوفييتي يحاول أن يستفيد من الأوضاع المتبدلة في المنطقة. انهم يعتقدون بأن السوفييت يحاولون أن يزيّدوا النزاعات ويشجعوا العنف. انهم يعتبرون ذلك خطراً لأنه يميل إلى زعزعة التوازن الدولي. اننا شرحنا... بأنه لا دخل لنا في الاستراتيجيات الدولية»^(١٩).

وكل هذا يعني أن الثورة الإيرانية وسقوط الشاه لم يدفع السعودية إلى أحضان أميركا كما تصور بعض المسؤولين الأميركيين.

- (١) Seth Tillman, *The United States in The Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982), P.60.
- (٢) يذكر شاول عيساوي في: *الشؤون الأمريكية العربية* (أمريكا) (شتاء ١٩٨٢ - ١٩٨٣). إن أمريكا قدمت للدول العربية بين ١٩٤٥ - ١٩٨٠ مبلغ ١٠,٧ بليون دولار. المساعدات كانت حسب الترتيب التالي: مصر، الأردن، المغرب، الجزائر، تونس.
- (٣) انظر: أنور السادات، *يا ولدي هذا عمك جمال... مذكرات أنور السادات* (بيروت: مكتبة العرفان، [١٩٧١]).
- (٤) أحمد بهاء الدين، «مفاوضات مع السادات»، في: *السياسة*، ١٩٨٦/١٢/٨.
- (٥) Tillman, *The United States in The Middle East: Interests and Obstacles*, P. 100. مترجم.
- (٦) المصدر نفسه، ص ١٠١.
- (٧) المصدر نفسه، ص ١٢١، الترجمة بتصرف بسيط.
- (٨) مالكوم كير، *السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط*. مالكوم كير كان رئيس الجامعة الأمريكية ببيروت وأستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلوس، ص ١٧٧.
- (٩) المصدر نفسه، ص ١٨٨.
- (١٠) نشر في: *الرأي* (الأردن)، ١٩٨٨/٧/٢.
- (١١) نشرت المقابلة الصحفية في مجلة: *الدراسات الفلسطينية*, vol. XIV, no.1-53 (Fall 1984).
- (١٢) بالنسبة لكل هذه الأقوال السوفييتية انظر: محمد حسن هيكل، في: *الرأي* (الأردن)، ١٩٨٥/٢/٢٦.
- (١٣) محمد حسن هيكل، *تعيش عصر الفرص الضائعة*، حوار مع مجلة كل العرب، في: *الرأي* (الأردن)، ١٩٨٨/٧/٢.
- (١٤) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little Brown, 1982), p.631.
- (١٥) We Could not have Survived.
- (١٦) عبارة الملك بالإنكليزية: Tillman, *The United States in The Middle East: Interests and Obstacles*, P.115.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٨١.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٨٢.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

في كتابه (الجدران الأخرى)، يقول هارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق الذي شارك في المفاوضات الخاصة بالتزاع في الشرق الأوسط، بأن قادة «الديمقراطيات الغربية، جابهوا مشكلة «ضحايا الجرائم» ضد اليهود وخيرة قرون من اضطهاد الشعب اليهودي في أوروبا، فاتفقوا قرأراً فريداً هو تأييد خلق دولة جديدة كملجأ للشعب اليهودي، وأجبروا شعباً آخر على التخلي عن موطنه لإفساح المجال لقيام تلك الدولة. ومنذ قيام دولة اسرائيل تلبية لمطامع الدول الغربية وتذرعاً بصورة اليهود المضطهدين، يقول كورت فالدهايم الأمين العام السابق للأمم المتحدة:

«لا تزال شاهدين على مناساة ذات بعد تاريخي عالمي. فدولة إسرائيل ولدت بقرار من الأمم المتحدة، وقد تسبب وجودها على مدى أربعين عاماً تقريباً في الشرق الأوسط بمواجهات دموية متواصلة، إذ ليس ثمة موضوع استنزف طاقات المنظمة العالمية ووضعها أمام مشكلات لا حل لها مثل قضية الشرق الأوسط. وبالرغم من الجهود التي لا نهاية لها وبعض النجاحات التي أمكن التوصل إليها، فليس هناك سبب يدعونا إلى الاعتقاد أن حلاً للتزاع الرئيسي بين العرب والإسرائيليين قد أصبح وشيكاً»^(١).

ونحن من جانبنا نقول بأنه يمكن اعتبار إنشاء إسرائيل من أبشع جرائم المجتمع الدولي، وبالدرجة الأولى بريطانيا وأمريكا في القرن العشرين. ومن أكبر مصائب العرب أن الرؤساء الأميركيين والحكومات الأميركية عامة، يعتقدون بأن وجود إسرائيل وسلامتها في الشرق الأوسط من مصالح أميركا الكبيرة. وهم يتصرفون وكأن عدوان إسرائيل على غيرها وتوسعها واغتصابها لأراضي الدول العربية جزء أصيل من هذه المصالح. وعلاقة أميركا المتميزة جداً بإسرائيل وما سببته من حروب ودمار وتشريد وظلم ومأس وعدم استقرار في الشرق الأوسط، تثير بالطبع أيضاً من التساؤلات عن الأسباب والدوافع التي أثرت وما زالت تحكم السياسات والتصرفات الأميركية في الشرق الأوسط. فالعرب في غالبيةهم الكبيرة كانوا أكثر قبولاً لأميركا وصدافتها من غيرها من الدول. والعرب حاربوا مع الغرب الذي حالفته وساندته أميركا في الحرب العالمية الأولى وما بعدها. والعرب في بلاد الشام اختاروا أميركا لتكون الدولة المنتدبة عليهم، ورحبوا بمبادئ الرئيس الأميركي ولسبون المتعلقة بالاستقلال الذاتي للشعوب التي كانت تحت الحكم العثماني، وقيام عصبة للأمم لها مواثيق توفر الضمانات المتبادلة للاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول الكبيرة والدول الصغيرة على السواء، وتحرم الاتفاقات الدولية السرية. وانتشر بين العرب الظن في ذلك الوقت بأن أميركا ليست دولة استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها. فلماذا ساندت أميركا من البداية الحركة الصهيونية العنصرية العدوانية التوسعية للاستيلاء على أرض شعب هو الشعب الفلسطيني العربي، وطرد هذا الشعب من وطنه وجرمانه من ممتلكاته وتشريده في أرجاء العالم؟ ولماذا ساندت أميركا وضغطت على دول أخرى لإنجاح قرار التقسيم في الأمم المتحدة (١٩٤٧)؟ ولماذا سعى الرئيس هاري ترومان لإدخال مائة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين ضد إرادة ومقاومة أهلها وأصحابها، واعترف بقيام دولة إسرائيل خلال دقائق من إعلان قيامها (١٩٤٨)؟ لماذا تزود أميركا إسرائيل ببلايين الدولارات سنوياً وبالدعم الاقتصادي والتبرعات، وتسمح بالاعفاءات الضريبية وبيع سندات لمساعدة إسرائيل، ومساعدات أميركا لإسرائيل هي أكثر من مساعداتها لأي دولة أخرى في العالم؟ لماذا تغدق أميركا السلاح الوفير الفتاك المتطور جداً على إسرائيل لتجعلها أقوى من الدول العربية مجتمعة، لا لتدافع عن مدنها ومبشوطناتها ومرافقها الحيوية داخل حدود قرار التقسيم أو خطوط ١٩٦٧ أو حتى لتصمد داخل الأراضي المحتلة الأخرى، وإنما بغية أن تقضي، ولو كنتيجة واقعية لذلك الإغداق، على الجيوش العربية والإرادة والصمود العربي، ولتضرب العمق المصري بمصانعه وعماله ومدارسه وأطفاله ومرافقه الحيوية، ولكي تهدم المدن والقرى اللبنانية، ويقتل الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين المدنيين الأبرياء ولتساعد في ذبحهم، وتجرح وتشوه أضعافاً مضاعفة منهم، وتتشد عشرات الآلاف من قراهم ومزارعهم وبيوتهم ومصادر رزقهم؟ وفي الكثير من هذا لم يكن كيان إسرائيل أو بقاؤها الذي يقال أنه مصلحة كبيرة

لاميركا في خطر، وإنما كان فيه وحشية إجرامية، واستهتار بالمبادئ والاعتبارات الإنسانية والاتفاقات الدولية والثنائية مع أمريكا، يتجاوزان الضرورات الأمنية والحربية باعتراف العديد من القادة الأمريكيين أنفسهم. لماذا تمنع أمريكا عن تزويد الدول العربية الصديقة و«الراديكالية» على السواء بالسلاح الذي تحتاجه للدفاع عن نفسها، حتى في وجه عدوان يأتي من غير إسرائيل، وذلك يشمل الدول الصديقة «المعتدلة» مثل السعودية والأردن والكويت البعيدة عن إسرائيل؟ لماذا زودت أمريكا إسرائيل:

«بتفاصيل تصاميم وقدرات أنظمة الدفاع الجوية السعودية والأردنية، التي مكنت سلاح الجو الإسرائيلي من النجاح في غاراته على المفاعل النووي العراقي في حزيران [يونيو] ١٩٨١ بعد الطيران فوق الأراضي السعودية والأردنية، وفي العودة فوق الأراضي السورية»^(٢)

لماذا تجعل أمريكا ضمان أمن إسرائيل سبباً ومبرراً لإهمال ضرورات الأمن العربي، حتى في الكويت والسعودية والخليج المعرضة للخطر الإيراني من أيام الشاه، ورغم أن العرب باستثناء مصر يشتركون السلاح الأمريكي بدولاراتهم وذلك لمصلحة أمريكا، بينما تدفع إسرائيل ثمن الأسلحة بدولارات المساعدات الأمريكية لها؟ ولماذا كما يقول جورج بول تنفق أمريكا أموال دافعي الضرائب الأمريكيين لتمويل عمليات (إسرائيلية) تحبط دبلوماسية أمريكا وأمالها في السلام في الشرق الأوسط ولماذا تتأخر أمريكا على استخدام حق الفيتو، وتعارض العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بالحقوق العربية وتدين إسرائيل وتندد بها؟ ولماذا تجعل نفسها أحياناً المساند الوحيد لإسرائيل في المجتمع الدولي، رغم أن إسرائيل لا تتصرف دائماً كحليف لأمريكا، ولا تشاركها في الغاية الرئيسية التي تعلنها أمريكا وهي إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط، وترفض أن تقوم بالتشاور مع الولايات المتحدة لتنسيق سياسة مشتركة، وتأثر على خداع الولايات المتحدة بشأن تحركاتها المبيتة التي كثيراً ما تنزل الضرر بخطط أمريكا وبمصالحتها، وتتعارض مع القيود المتفق عليها مع أمريكا بشأن استخدام المساعدات والأسلحة الأمريكية. ورغم أنها تطلب دائماً المزيد من المساعدات والأسلحة وتستعمل جزءاً من هذه المعونات دون خجل في سياسات وممارسات تستنكرها الولايات المتحدة مثل حرب السويس (١٩٥٦)، وفي ١٩٦٧ عندما هاجمت مصر قبل يوم واحد من وصول المبعوث المصري (زكريا محيي الدين نائب الرئيس جمال عبد الناصر) إلى واشنطن سعياً وراء حل دبلوماسي، وعندما ضربت المفاعل النووي العراقي بطائرات أمريكا المتطورة، وكذلك المناطق السكنية من بيروت فقتلت المئات من السكان الأبرياء رغم أن شمال فلسطين المحتل لم يكن قد هوجم من الأراضي اللبنانية من مدة تزيد عن سنة. ثم تخطت خط الخمسة والعشرين ميلاً الذي قدمت لأمريكا وعداً بالتوقف عنده في جنوب لبنان، وتقدمت نحو بيروت وحاصرتها وضربتها بالمدافع والطائرات الأمريكية، وهدمت مساكن المدنيين والمخيمات، وقتلت وشردت المئات والآلاف، ثم أضافت إلى ذلك نقضها للاتفاق الذي عقد بواسطة المبعوث الأمريكي فيليب حبيب، ومكّنت رجال الكتائب اللبنانية من ارتكاب المذبحة الرهيبة البشعة في مخيمي صبرا وشاتيلا؟ ويقال أن إسرائيل أخفت نياتها عن أمريكا لكي لا تمنعها من اقتراح ما يبيته من عدوان وإجرام، مثلما حدث عندما ضربت إسرائيل سفينة الاستطلاع الأمريكية ليبيري قرب الساحل المصري، وقتلت وجرح العشرات من بحارتها. وفي المجالات العسكرية، لماذا تساعد أمريكا إسرائيل في تطوير صناعاتها الحربية فتزيد في قوتها وجبروتها وفي رفضها للسلام العادل أو حتى شبه العادل، وتمكنها من كسب أسواق لاسلحتها وأجهزتها الحربية، ومن أن تزيد تأثيرها ونفوذها في الدول التي تتعامل معها؟ لماذا كان تركيز أمريكا على تسليح إسرائيل حتى لدرجة أضرت بوضعها الاقتصادي وسببت التضخم المرتفع وأخلّت بالميزان التجاري الإسرائيلي، وجعلت دين إسرائيل الخارجي (١٩٨٤) البالغ ٢١,٥ بليون دولار أضخم دين في العالم بالنسبة إلى عدد سكان إسرائيل؟

وهناك من المسؤولين الأمريكيين الذين شغلوا مناصب مسؤولة في الحكومة الأمريكية وخارجها من تسائل: لماذا يجب أن تستمر الحكومات الأمريكية في اتفاق أموال دافعي الضرائب الأمريكيين لتوفير المال للعمليات الإسرائيلية، التي تقتل المساعين والسياسات الأمريكية وتلحق الضرر بأمال أمريكا في السلام في الشرق الأوسط؟ ومن هؤلاء من تسائل: إذا كان أعضاء الكونغرس والحكومة الأمريكية قد نقضوا قسم

وظائفهم، عندما كانوا يخصصون أموال دافعي الضرائب التي تمكن إسرائيل من تعطيل أهداف أمريكا الوطنية وإنزال الضرر بمصالحها الوطنية^(١٢). فأمريكا تقوم بمبادرات ومساعدات سلمية، وفي الوقت نفسه تدفع لأحد أطراف النزاع المال والسلاح لإجهاض تلك المبادرات والمساعدات، تحسباً قال جورج بول. وعندما قامت إسرائيل بهجومها الوحشي على لبنان سنة ١٩٨٢ مستخفة بجهود الرئيس ريفان لإحلال السلام، «كافأها» الكونغرس الأمريكي باعطائها هبة تزيد بمبلغ ٢٢٥ مليون دولار عما طلبه لها الرئيس ريفان. ورغم اختلاف المصادر والتقديرات عن سبب إعطاء أمريكا لإسرائيل مساعدات قدرت بأربعة وعشرين بليون دولار من ١٩٤٨ حتى ١٩٨٢، وعلى مدى عدة سنوات كانت إسرائيل تتل سبعة ملايين دولار يومياً من أمريكا، وهذا يعادل من ثلاثة آلاف دولار ونصف إلى أربعة آلاف دولار لكل عائلة إسرائيلية مكونة من خمسة أفراد، وحدث ذلك في وقت انتشر فيه الركود والبطالة في أمريكا؟ وقدر أن أمريكا سنة ١٩٨٢ مولت ما نسبته ٢٧٪ من ميزانية إسرائيل الحربية. ويضيف جورج بول الذي أورد هذه التقديرات:

«وفي الدستور الأمريكي لا يوجد أي نص يلزمنا منح ٢,٥ مليار دولار سنوياً عندما يستخدم جزء كبير من هذه الأموال لإسباط دبلوماسيتنا، وجعل بلادنا تبدو موضع سخرية في نظر البلاد الأخرى».

وقال بول كذلك:

«إنني لا أعرف دولة في تاريخ العالم قامت بمبادرة دبلوماسية جادة لتحقيق سلام بين شعوب متنازعة، ثم أدت لطرف من الطرفين بتخريبها والقضاء عليها»^(١٣).

ولفوق كل هذا، تمنح أمريكا لإسرائيل تسهيلات تسمح لها بدفع ثمن أنظمة الأسلحة المتطورة على أساس سنوي، دون أن تضطر لأن ترصد مقدماً كامل قيمة هذه الأسلحة. لماذا لم تطلب أمريكا من إسرائيل، منذ أيام تهديد الرئيس أيزنهاور لها للإنسحاب بعد حرب السويس، أن تردّد عن أي واحدة من مقامراتها الكبيرة؟ وكما قال جورج بول وغيره، فإن أيزنهاور كان آخر رئيس أمريكي أظهر شجاعة سياسية ووقف بحزم ضد تصلب إسرائيل في قضية رئيسية. ومنذ ذلك الحين هزّت إسرائيل بازدياد بالأمم المتحدة، مطمئنة أن الولايات المتحدة ستستعمل حق الفيتو في مجلس الأمن لتحميها من التنديد والعقوبات الاقتصادية. وفي آب/ أغسطس ١٩٨٢، وقف مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة معارضاً كل الدول الأخرى، واستخدم حق الفيتو، وأجّض قرار مجلس الأمن الذي دعا إسرائيل لأن تتخلّى عن سياستها الاستيطانية غير المشروعة في الضفة الغربية. لماذا تتجاهل أمريكا وتهمّل قرارات الأمم المتحدة التي وافقت عليها أكثريات كبيرة من دول العالم الغربي والشرقي وغيرها، معترفة بحقوق الشعب الفلسطيني والحقوق العربية؟ ولماذا عارضت القرارات التي تدين إسرائيل ومنها القرار رقم (٢٣٧٩) بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، الذي اعتبر «الصهيونية» عقيدة وفكرة عنصرية؟ وكما قال جورج بول في إفادة أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونغرس الأمريكي بعد حرب لبنان، فإن أمريكا بهذا التجاهل المتكرر لجهود الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط، إنما شجعت على خلق الانطباع بأن منظمة الأمم المتحدة هي مجرد «مكان للحديث»، وإنه من المنطوق أن ممثلة أمريكا الدائمة في المنظمة جين كيريكياتريك هي أكثر المعبرين عن هذا الانطباع. لماذا أعلن الرئيس نيكسون التعبئة النووية وعرض بلاده والعالم لخطر مجابهة نووية رهيبة دون التشاور مع حليقات أمريكا، ولم يكن ذلك لضمان سلامة إسرائيل وبقائها، وإنما لمنع إرغامها على وقف عدوانها على مصر وسوريا والوقوف في أراضيها؟ لماذا لم تعاقب أمريكا إسرائيل عندما خالفت اتفاقية تسليمها التي عقدت سنة ١٩٥٢، رغم أن هذه الاتفاقية تقضي بأن لا تستعمل إسرائيل الأسلحة الأمريكية إلا لغايات الأمن الداخلي والدفاع الذاتي، ورغم أن القانون الأمريكي يتطلب، إذا وجد الكونغرس بأن إسرائيل انتهكت هذه الشروط بصورة جسيمة، قطع الاعتمادات لإسرائيل وكذلك المبيعات بالنقد والشحنات الخاصة بمبيعات سابقة؟ ولكن إسرائيل تعلمت بالخبرة أن الولايات المتحدة لن تحاسبها بموجب قواعد السلوك نفسها التي تفرضها على الدول الأخرى، ولذلك، فهي لا تهتم بالاتفاقية أو القوانين والعقود. وأمريكا اتخذت إجراءات صارمة ضد تركيا حليفة أمريكا في معاهدة شمال الأطلسي، عندما استعملت تركيا

الأسلحة الأميركية في غزو قبرص لمساندة القبارصة الأتراك ضد القبارصة اليونانيين، فأوقفت أميركا المساعدات الحربية كافة عن تركيا لمدة سنتين، رغم الضرر الذي يسببه ذلك لحلف الناتو. وحسبما علق جورج بول، فإنه إذا كان ذلك التباين مفهوماً عندما كانت إسرائيل صغيرة ضعيفة في وسط محيط عربي كبير، فإنها ظهرت سنة ١٩٦٧ كقوة ضخمة من أقوى دول العالم، وكانت قواتها رابع أقوى قوات حربية في العالم. ونظراً إلى أن مصر أصبحت محايدة بعد اتفاقات كامب ديفيد، فإن الإصرار على زيادة قوة إسرائيل هو استجابة لطموحاتها التوسعية في البلاد العربية وليس بسبب القلق على سلامتها. وإضافة إلى ذلك، فإن تزايد قوة إسرائيل لن يعطها أكثر استعداداً لتقبل التسويات، وإنما سيدفعها إلى المزيد من التصلب. وأميركا التي جعلت إسرائيل من أقوى دول العالم عسكرياً رغم قلة عدد سكانها، تعترض بشدة على تسليح نيكاراغوا المهددة من الداخل والخارج ومن أميركا بالذات، بحجة أن تسليحها لا يتناسب مع عدد سكانها. فلماذا يجوز لإسرائيل ما لا يجوز لغيرها في عين أميركا وفي مزاعمها؟ لماذا قال الرئيس نيكسون عندما بلغه نبأ الانتصارات المصرية - السورية الأولى في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بأنه يجب أن لا يسمح لإسرائيل بأن تتصرف؟ ولماذا يحارب أميركيون مع القوات الإسرائيلية في حربها دون أن يفقدوا جنسيتهم الأميركية أو دون أن يعاقبوا؟ ولماذا عارضت أميركا وصدت حليفاتها الأوروبيات وأيدت إسرائيل في رفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٧٣؟ لماذا تريد أميركا أن يفاوض العرب إسرائيل من مركز الضعف قبل انسحاب إسرائيل من أراضيهم، وحتى قبل مجرد إعلانها عن الالتزام بمبدأ الانسحاب، وفي الوقت نفسه تضغط أميركا على العرب لتقديم التنازلات المتتالية مقدماً؟ لماذا لا تتشدد أميركا بل تهمل قرار الأمم المتحدة الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم ووطنهم، رغم أن هذا كان شرطاً من شروط قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة؟ لماذا تملأ أميركا الدنيا وأجواها شهراً بعد شهر وستة بعد سنة باحتجاجات على السوفييات وتباكياً على (المنشقين) السوفييات من أمثال ساخاروف وشارانسكي، وزوجة أو زوج ادعى أنه تزوج بـ «المراسلة» زوجة تقيم خارج الاتحاد السوفيياتي ويريد الهجرة للانضمام إليها لجمع شمل «العائلة الحزينة الولهانة». بينما لا تعترض أميركا بحرم أو تضغط بشدة على إسرائيل لوقف تشتيت العائلات العربية والمذابح والقصف والتشريد وتفجير البيوت وقتل الأبرياء نساءً وأطفالاً ورجالاً، وإغلاق الجامعات وفرض البرامج المدرسية على سكان الأراضي المحتلة، واغتصاب أراضيهم ومياههم، وحرمانهم من الحقوق الإنسانية والسياسية الأساسية التي تعلن أميركا الديمقراطية أنها من حق الشعوب. وكل تلك الجرائم والفظائع الإسرائيلية تتجاوز ما تدعيه إسرائيل من ضرورات أمنية بحثة. وكل ذلك لم يمنع أميركا من مواصلة دعمها لإسرائيل لتبقى قوية. وأميركا ترى وتعلم أن إسرائيل تستخدم تلك القوة المتفوقة لارتكاب جرائمها وفظائعها دون توقف؟ ولماذا لم تسع أميركا لوضع أملاك الأفراد الفلسطينيين وشركاتهم بعد ١٩٤٨ تحت إدارة الأمم المتحدة، أو جهاز دولي يكون وصياً عليها ويحميها ويعطي أصحابها الفلسطينيين الدخل الناتج عن استثماراتها، واكتفت بتقديم مساعدات عن طريق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وهي تعلم بأنها لا تقي بأقل الاحتياجات المعيشية؟ لماذا دعت أميركا إسرائيل لتشاركها في أبحاث «حرب النجوم» التي يبتناها الرئيس ريفان بإصرار، وعقدت معها اتفاقية للمشاركة في تطوير نظام للدفاع ضد الصواريخ التي يمكن أن يستخدمها العرب؟ ولماذا لا تلزم أميركا إسرائيل بإعلان حدودها، وعلى الأقل لا تحدد أميركا حدود إسرائيل التي تعترف هي بها وتلتزم بالدفاع عنها دون غيرها؟ ولماذا تزود أميركا إسرائيل بالدعم السياسي والمال والسلاح الذي يزيد عن حاجتها للدفاع عن نفسها في وجه كل العرب. وأميركا تعلم بأن إسرائيل تستخدم هذه المساعدات للعوان، وتعرقل الوصول إلى تسوية سلمية شاملة لكي يتسع لها الوقت لتبني المزيد من المستوطنات والمدن، وتستولي على الأرض والموارد والماء وتخلق «حقائق» يهودية جديدة، فيعتاد العالم على ما ضمته إسرائيل إلى دولتها ويقبل به؟ والعرب لم يجدوا أي جدوى في أن يطلبوا من أميركا أن تتخلى عن إسرائيل، وإنما طلبوا أن لا تساند أميركا عدوان إسرائيل واستمرار توسعها، وأن لا تكون أميركا منازعة لها في مساعي التسوية. والعرب قدموا على مر السنين تنازلات جسيمة لأميركا وإسرائيل،

وقبلوا بالقرارين (٢٤٢) و (٢٢٨) اللذين تتمسك بهما الولايات المتحدة كأساس لتسوية «عادلة»، متجاهلة ما اغتصبت إسرائيل أصلاً بموجب قرار التقسيم وما يعده بالقوة التي زودتها بها. ومتجاهلة بالفعل أن إسرائيل لا تقبل هذين القرارين عن طريق الادعاء بأنهما يشكلان مبادئ أو قواعد هامة لا تفني عن المفاوضات المباشرة من أساسها، ويبدخال تفسيرات لها مغلوطة وغير مقبولة؟ ولماذا أثبتت أمريكا أن عداوتها الفعلية للعرب تكلفهم مخاسر كثيرة، ولكنها لم تثبت أن صداقة العرب لها تعود عليهم بوقف العدوان الإسرائيلي أو باسترداد الأرض والحقوق العربية؟ وحتى استرداد سيناء المشروط لم يكن صداقة من أمريكا بقدر ما كان نتيجة لقتال المصريين والسوريين والموقف العالمي، وثناً لعزل مصر عن العالم العربي الذي شارك فيه أنور السادات.

لماذا تصادق معظم الدول العربية أمريكا، وتتعاون بعضها معها في مناورات عسكرية مشتركة، وتهيء لها قواعد أو مرافق عسكرية ويدفع بعضها ملايين الدولارات لغايات وأهداف ترعاها أمريكا، فتقابلهم أمريكا بالإحتياز السياسي والمالي والعسكري لإسرائيل؟ ولماذا تقف أمريكا ضد وحدة العرب وضد القومية العربية والتضامن العربي، وتسعى لزحف التفقة بين دولهم، وتحاول إقناع الدول العربية التي تسميها «معتدلة» بأن وجود إسرائيل هو لمصلحة هذه الدول في مواجهة «الخطر» السوفياتي، و «خطر» الدول العربية الأخرى التي تسميها «إديكالية»؟ لماذا تسمي أمريكا وإذاعاتها المقاتلين الأفغان المعارضين للحكومة الأفغانية «مجاهدين»، وتحث الدول العربية على مساندتهم بوصفهم «مسلمين»، بينما تنعت المقاتلين الفلسطينيين والعرب بـ «الإرهابيين»، وهم إنما يريدون استرجاع القدس المباركة وتحرير وطنهم؟ ولماذا تطلب وتضغط أمريكا على الدول العربية لكي تقاوض إسرائيل حسب شروطها، وترفض التحذير أو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا إذا وافقت مقدماً على بقاء إسرائيل في الأرض المحتلة وفي القدس ويافا وحيفا وعكا والناصرة وغيرها من مدن فلسطين وقراها، وذلك رغم اعتراف الأمم المتحدة بالمنظمة وقبولها كمراقب فيها، وبينما لا تصر أمريكا في المقابل أن تعترف إسرائيل بالمنظمة ويمهدا الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وأمريكا وإسرائيل تعرقلان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام دون شروط مجفة، بينما تدعيان من سنوات عديدة بأن «الاطراف في النزاع يجب أن يكونوا الاطراف في السلام». ومنظمة التحرير الفلسطينية هي ممثل الشعب الفلسطيني صاحب القضية الأصلية الفلسطينية العربية باعتراف الدول العربية والأمم المتحدة. وعندما ردد جلالة الملك حسين هذا المبدأ في أيار/ مايو سنة ١٩٨٥ تسامل قائلاً:

«إذا لم تكن المنظمة طرفاً في النزاع فمن هو طرف ان!!!». (سويندز - الحيطان الأخرى).

ولماذا تصف أمريكا رجال المنظمة بـ «الإرهابيين» بينما كثيراً ما يمتدح بل ويمجد رؤسائها وقادتها، من حكوميين وغير حكوميين، قادة إسرائيل من أمثال بيغن وشامير وشارون، مع أنهم اشتبهوا كإرهابيين مجرمين، ومن الثابت أنهم ارتكبوا المذابح في فلسطين ولبنان، ومع أن الحكومات الإسرائيلية التي كانوا قادتها مارست الإرهاب البشع علناً في الأرض المحتلة والعراق وتونس وأتحاء مختلفة من العالم وتحث ستار القوانين والأنظمة، لتضفي عليه غطاء من الشرعية الكاذبة ومن المبررات الأمنية التي تتجاهل حقوق الاطراف المعتدى عليها. إذا كانت بعض الجاليات اليهودية قد اضطهدت من قبل حكومات وشعوب في أوروبا، فلماذا ساهمت أمريكا، بتصميم وثبات، في تأييد الصهيونية العدوانية العنصرية، التي سعت إلى تجميع يهود العالم في دولة صهيونية في وسط العالم العربي، وطرد الفلسطينيين والعرب من أرضهم ووطنهم دون ذنب جنوه. ولو أن مزاعم الاعتبارات الإنسانية لإتخاذ اليهود التي روج لها كانت كلها بريئة، لكان في الإمكان إعادة اليهود إلى بلدانهم الأصلية وضمان أمنهم فيها، أو إرسال العديد من لاجئهم في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى استراليا وكندا اللتين كانتا تقدمان المال والتسهيلات لطالبي الهجرة إليهما. وأمريكا التي تملأ أجواء الكرة الأرضية بتبذيراتها للاتحاد السوفياتي ولعدد من الدول اليسارية، قائلة أنها تضطهد الشعوب والأفراد وتخالف المبادئ الإنسانية وتخفق الحريات، فإنها تكفي بالتقريع الخفيف لإسرائيل التي اغتصبت بالقوة وطناً عربياً وأراضٍ عربية ومواردها وشردت شعبيها، وفرضت على من بقي

حكماً قمعياً وجعلتهم رعايا مستعمرين من الدرجة الثالثة أو الرابعة. وحسب قول جورج بول، نائب وزير الخارجية الأسبق الأمريكي، فإن الولايات المتحدة تظن بوقار إصرارها على تطبيق عالمي لجدأ تقرير المصير وتقرع الدول الأخرى التي لا تتقيد به. ولكن أميركا في الواقع تتصرف وكأن هذا المبدأ القويم يجب أن لا يطبق على الفلسطينيين أو على الجولان^(١٦).

وفي عبارات جلالة الملكة نور الحسين في خطاب القته في مؤتمر بشيكاغو في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٤:

«لقد حان الوقت لتسأل الولايات المتحدة نفسها السؤالات الصعبة التي يسألها الآخرون في جميع أنحاء الشرق الأوسط وفي الكثير من أنحاء العالم الأخرى لماذا يرفض هذا البلد [أميركا] الذي أعطى العالم فكرة تقرير المصير تطبيق هذا المبدأ على الفلسطينيين؟ لماذا يرفض هذا البلد الذي تفاوض مع الفيتكونغ وشوار زيمابوي وسوايو أن يطبق نفس مقياس الشرعية السياسية للقيادة المختارة للفلسطينيين الذين اعترفت بهم الأمم المتحدة وأكثر من مئة وعشرين دولة في أنحاء العالم... إن المواطف المعادية لأميركا تزداد تاجحاً. ويؤسفنا أن نرى بأن الكلام المعادي لأميركا أصبح يترجم أكثر فأكثر إلى أعمال عنف قاسية ضد مصالح أميركا وأفراد أميركيين. وسيكون من الخطأ الكبير والخطر لأميركا أن تدفع هذا جانباً كمجرد ظاهرة عقلية شرقية تتجرف نحو العنف والبالغة اللطيفة»^(١٧).

لماذا تتمسك أميركا بمزاعم الاعتبارات الإنسانية ويطبق المادة (١٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المواطنين السوفيات اليهود، التي تنص على أن لكل إنسان الحق في أن يترك أي بلد بما في ذلك بلده، وأن يعود إلى بلده. ولكنها لا تطالب بل في الحقيقة تساعد على منع الفلسطينيين من العودة إلى بلدهم فلسطين، أو حتى إلى الضفة الغربية وقطاع غزة التي شردوا منها بالمذابح والقصف والإرهاب. وكما قال السناتور فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي:

«هل حق الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم التي طردوا منها أقل أصالة من حق اليهود السوفيات في الانتقال إلى بيوت جديدة في أرض جديدة»^(١٨).

وحق الفلسطينيين في العودة معترف به في قرارات الأمم المتحدة. وكما تسأل ياسر عرفات:

«هل يجب أن أجبر نفسي على أن أنسى البيت الذي ولدت فيه في القدس على بضعة ياردات من حائط المبكى. وهو البيت الذي أمرت السيدة جولدا مائير بهدمه في عهد الإحتلال. هل لي حق أقل أن أكون هناك من هذه السيدة الروسية المتجنسة بالجنسية الأميركية التي أتت لتضع نفسها في أرض أجدادي»^(١٩).

لماذا لم يتجاوب المسؤولون الأميركيون مع اقتراح جلالة الملك حسين سنة ١٩٨٢، بأن تشكل مجموعة سلام من الحزبين يكون على رأسها مواطنون أميركيون من ذوي السمعة التي لا تشوبها شائبة ولا يمكن تجاهل أصواتهم، وربما من وزراء خارجية سابقين. وعلى الأقل يمكن لهذه المجموعة الصغيرة أن تتنبأ من الحقائق وأن تقدم مقترحات يمكن أن ترشد إدارة أميركية متحصرة من قيود لا داعي لها. وأوضح جلاله الملك بأن هذه العملية لا تضر سياسياً بالرئيس ريغان بل على العكس، فإنها يمكن أن تسمح بتحقيق تقدم في عملية السلام، وهي في الوقت نفسه ستكون جذابة سياسياً لأكثر الناخبين الأميركيين (كارتر - دم أبراهيم). لماذا جعلت أميركا نفسها عدوة ثابتة قاسية للعرب؟

الإجابة عن هذه الأسئلة تعود بنا في البداية إلى التاريخ ومؤثراته ورواسبه التي ما زالت تؤثر على المفاهيم والمعتقدات والتصرفات. فكتب الأديان الثلاثة القديمة المقدسة عند أصحابها تربط بني إسرائيل بالأرض المقدسة، ولقد غرس هذا الارتباط في عقول وثقافة ومعتقدات المجتمعات الغربية والأميركية. وعدد كبير في هذه المجتمعات يعتقد بأن الله وعد بني إسرائيل بأن يعطيهم أرض الميعاد وأن يعيدهم إليها بعد شتات. ونتيجة لذلك، أصبح من السهل أن يظن هؤلاء بأن قيام إسرائيل هو تنفيذ للإرادة الإلهية وتحقيق لـ «الوعد»، وهذا يطمس في عقولهم ووجدانهم بشاعة ما أتزل بالشعب الفلسطيني والعرب من مظالم وتشريد واضطهاد نتيجة لقيام دولة إسرائيل، رغم أن اغتصاب فلسطين والأرض العربية وتشريد أهلها وقتلهم يخالف تعاليم السيد المسيح، ورغم أن الوعود والبركات في «الكتاب المقدس» لا تقتصر على اسحق وبني إسرائيل. ويبدو وكأن هناك تعتياً ونسياناً في أذهانهم ووعيهم بأن تلك الوعود والبركات صدرت أصلاً لإبراهيم (جد العرب) عليه السلام ولإسماعيل (أبو العرب). ومع أننا لسنا مؤهلين لأن ندخل في

أبحاث وتفسيرات دينية، كما أننا نحترم العقائد الدينية التي تدعو إلى الخير والعدل والرحمة، والكثير منها جاء في تعاليم عيسى المسيح عليه السلام، فإنه يصح أن نشير إلى بعض ما يستند إليه بعض رجال الدين المسيحيين من نصوص «الكتاب المقدس» في نقضهم لما يدعيه اليهود والصهيونيون وأنصارهم وغيرهم عن سوء قصد أو عن خطأ وشطط. فقد جاء في سفر (التكوين):

«واجتاز ابرام [إبراهيم] في الأرض إلى مكان شكيم إلى بلوطة مور و كان الكنعانيين [العرب] حينئذ في الأرض. وظهر الرب لابرام وقال لنسلك اعطى هذه الأرض.»

وأبراهيم عليه السلام هو جد العرب حسب الروايات التاريخية الدينية. وفي أرض كنعان أجداد العرب قال الرب لإبراهيم:

«اربع عينيك وانظر من الموضع الذي انت فيه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً لأن جميع الأرض التي انت ترى لك اعطيها ولنسلك إلى الابد.... واجعل نسلك كتراب الأرض.»

ويتضح من هذا أن (الرب) لم يقل أنه اعطى الأرض لابناء اسحق. كما أن اليهود لم يكونوا كـ «تراب الأرض» كثرة في أي عصر من العصور مثل العرب أبناء اسماعيل. ثم أتى ابراهيم إلى الخليل وأقام فيها «وبنى هناك مذبحاً للرب». والوعد الذي قطع لإبراهيم اقتصر على ما كان يمكن أن يراه بنظره بالعين المجردة من موضعه، وهذا لا يمكن أن يشمل كل «فلسطين» أو كل شرق نهر الأردن. وجاء في سفر «التكوين» كذلك:

«في ذلك اليوم قطع الرب مع ابرام [إبراهيم] ميثاقاً قائلاً لنسلك اعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات.»

والعرب في التراث التاريخي الديني هم من نسل ابراهيم ولذلك فإن هذا الوعد يشملهم. والرب بارك أولاد ابراهيم وقال له عندما بشره بأن سارة ستلد له ابناً تدعوه اسحق:

«أما اسماعيل فقد سمعت لك فيه. ها أنا اباركه واكثره كثيراً جداً. اثني عشر رئيساً ولد واجعله أمة كبيرة.»

وهناك من يرى بأن وعد «العودة» إلى ما سمي أرض الميعاد، قد تحقق في التاريخ القديم وانتهى أمره عندما أعاد الفرس اليهود من بابل. وأنه ليس هناك وعد بأن تتكرر «العودة» كلما انتشر اليهود من كل جنس وعرق في أنحاء العالم على ممر العصور. كما يرون بأن في «الكتاب المقدس» نبوءة عن تشتيت اليهود بسبب «فسادهم وخروجهم عن تعاليم الرب وطرق القويمة ونقضهم للمهد»، وأن هذه النبوءة تعني بأن اليهود لن يبقوا في الأرض الموعودة، وبذلك لا يبقى فيها من نسل ابراهيم سوى العرب. وعلى كل حال ومهما تكن التفسيرات التوراتية، فليس هناك أي شك أو غموض بأن الله لم ينعم على أجداد الأجانب الغرباء من روسيا وبولندا والمانيا وغيرها، الذين يحكمون اسرائيل ويقترون أئامها، بأي وعد باعطائهم ولو شبراً واحداً من الأرض المقدسة، فهم من سلالات وأجناس غريبة لم تتحد من ابراهيم عليه السلام. وإضافة إلى ذلك، فإن العرب من مسلمين ومسيحيين ليسوا ملزمين بقبول ادعاءات أو معتقدات فيها الكثير من الغموض والخلاف في تطبيقها، حسب المزاعم والاطماع الصهيونية، ما أدى إلى جرائم جماعية وظلم وخراب ودمار وتشريد واغتصاب، وكلها تخالف المبادئ الأخلاقية والإنسانية وتعاليم السيد المسيح رسول الرحمة والمحبة. ولكن من سوء حظ العرب وقدرهم أن من رؤساء أمريكا مثل ريفان وحتى كارتر وقادتها أصحاب السلطة والتأثير القوي على مصير الشعوب والعالم من يؤمن، ولو بدرجات متفاوتة، بارتباط اليهود بـ «أرض الميعاد» وبعودة اليهود إليها. وهذا الإيمان أو الاعتقاد يؤثر على مواقفهم وسياساتهم تجاه قضية فلسطين والقضايا العربية، فيتعاطفون مع المطامع والعدوان الإسرائيلي الصهيوني التوسعي. وإضافة إلى ذلك، فإنه رغم الكراهية والأزدراء لليهود الذي تميز به العديد من المجتمعات الغربية على مر العصور، وبغض النظر عن أسباب هذه الكراهية ومبرراتها ومدى مسؤولية اليهود عنها، فإن هذه المجتمعات ظلت تعتبر، بسبب ارتباط نشوء الديانة المسيحية بالديانة اليهودية ووجود اليهود في المجتمعات الغربية، بأن اليهودية جزء من التراث والثقافة والمبادئ اليهودية المسيحية وليست عنصراً غريباً عدواً مثل «الإسلام» والمسلمين وبالتالي «العرب» وأكثريتهم مسلمة، وإن كان منهم

مسيحيون أصيلون ديناً مسيحياً وعروبة. وهناك تأثير وجاذبية «الفكرة الفريدة التي لا سابقة لها»، حسب وصف ناحوم غولدمان الرئيس السابق للمؤتمر اليهودي العالمي، به «إعادة الشعب اليهودي» إلى وطنه بعد ألفي سنة من الشتات. (تلمان). وهذه الفكرة «الخيالية المثالية» يمكن أن تكون قد أثرت مع بعض التفسيرات والمعتقدات الدينية على بعض المهووسين، الذين لم يقدروا مدى البشاعة وما فيها من انتهاك لحقوق العرب وقتلهم وبشريدهم في تحقيقها. وغولدمان نفسه قال:

«إن الطلب الصهيوني لدولة يهودية كان يتناقض بصورة تامة مع جميع مبادئ التاريخ الحديث والقانون الدولي»^(١).



(١) نشرت في: الدستور (الأردن)، ١٥/٧/١٩٨٧.

اليهود يلاحقون فالدهايم بتهمة المشاركة في اضطهاد اليهود ولو بمجرد «السماع» باضطهادهم. وهم بذلك ينتقمون منه ويرهبون غيره فلا يقرضون على مطاعمهم.

Stephen Green, *American Affairs* (Summer 1984).

(٢) من خطاب لجورج بول، نشرت منه فقرات في: الدستور (الأردن)، ١٧/١١/١٩٨٢.

(٣) جورج بول، «اسرائيل... هل هي حليف أم عبء على أمريكا» من خطاب ألقاه في مدينة سان لويس بولاية ميسوري بإشراف مجلس الشؤون الأمريكية العربية وجامعة سان لويس ومجلس سان لويس للشؤون العالمية، نشر في: الدستور (الأردن)، ١٧/١١/١٩٨٢.

(٤) المصدر نفسه،

American Arab Affairs (No 8 Spring 1984), P.3.

(٥) مجلة:

(٦) ثمان، الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ص ١٧٤.

(٧) المصدر نفسه،

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٢.

جاء معظم الأميركيين من أوروبا، وحملوا معهم الثقافة والمعتقدات والمشاعر الجماعية والرواسب الفكرية الأوروبية، ومن هذه الرواسب ذكرى الحروب بين الشرق المسلم والغرب الأوروبي المسيحي، والكرهية للمسلمين والخوف والنفور منهم كقوة غريبة عدوة. وفي هذا التراث يعتبر العرب مسلمين. ففي العصور السابقة كانت الحروب والغزوات والمذابح تثار باسم الدين، وتقلد ميراثها بصياغات وحواضر دينية، وتثار فيها النعرات والكرهية والمخاوف التي ترسب في النفوس والمشاعر وتنتقل من جيل إلى جيل. وفي التاريخ حارب المسلمون الإمبراطورية البيزنطية المسيحية وأجلوها عن البلاد العربية. والمسلمون احتلوا أسبانيا ما يزيد على سبعمائة سنة، ودخلوا جنوب فرنسا إلى ما بين بواتيه وتورن، وهددوا أوروبا المسيحية من غربها. ومن الجنوب امتلا البحر الأبيض المتوسط بالمعارك البحرية بين السفن الإسلامية والأوروبية المسيحية. واحتل المسلمون مالطة وصقلية وجنوب إيطاليا، ودخلوا كاتدرائتي بطرس وبولس خارج أسوار روما. ودفع بابا روما حنا الثامن الجزية للمسلمين سنتين. ووصل المسلمون إلى قلب أوروبا، وفي جبال الألب قلاع وجدران ينسبها أدلاء السباحة إلى غزوات المسلمين. وفي سويسرا أماكن مثل «جبابي» و«الجابي» يمكن أن يكون أصلها عربياً. (فيليب حتي - تاريخ العرب). وامتدت الحروب الصليبية على مدى مائتي سنة تقريباً باسم الدين. ومن الشرق جاء المسلمون العثمانيون واحتلوا اليونان والبلقان وقسماً من هنغاريا، وأصبح البحر الأسود بحيرة عثمانية، وحاصروا فيينا مرتين وأنقذتها جيوش النمسا وبولندا ودية لورين، وبلغت تلك الأيام أنقذت «المسيحية الغربية». وهذه الحروب تركت تراثاً مؤسفاً ومشاعر كرهية امتدت إلى أوقاتنا الحديثة. ولعل بعض ذلك يتمثل فيما نسب إلى الجنرال الفرنسي غورو عندما احتل الفرنسيون سوريا في الحرب العالمية الأولى، من أنه وقف على قبر صلاح الدين قاهر الصليبيين الغزاة وقال: «لقد عدنا يا صلاح الدين». وكذلك ما نسب إلى الجنرال اللنبي البريطاني من أنه قال: «الآن انتهت الحروب الصليبية». ولأن العرب في أكثريةهم مسلمون، فإن النظرة العامة المشوبة بشيء من الكراهية والنفور تظلهم على الرغم من أن منهم مسيحيين أصليين ديناً وعروبة.

تميز التاريخ الأمريكي بالنضال والكفاح النبيل في سبيل ميادى إنسانية وبحريات ومساواة، ولكنه تميز كذلك بنواح يمكن أن تكون قد أثرت على تقبل الشعب الأمريكي للحركة الصهيونية، وساعدت على تخاضيه عما ارتكبه إسرائيل من عدوان واغتصاب في الوطن العربي، وتشريد لأمله أصحاب الحق والأرض وقتلهم وهدم قراهم ومدنهم. فالأمريكيون جاؤوا إلى أمريكا أرض غيرهم من بلاد أوروبا المختلفة وغيرها مثلما جاء اليهود إلى فلسطين. والأمريكيون جاؤوا إلى أمريكا هرباً من القلاقل والثورات والتعصب الديني الطائفي والمجاعة والفقر، وطعموا في الرزق والثروة والأرض والمستوطنات يقطعها ملك بريطاني لتعمير المستعمرات البريطانية. ومثل اليهود الذين دفعهم الاستعمار والصهيونيون وإرهابهم إلى فلسطين، جاء الأمريكيون كذلك إلى أرض غيرهم بالإغراء والمعونات والوعود والأمال العريضة. وكانت شركات نقل المستوطنين تمونهم وتلجأ أحياناً إلى خطفهم إلى أمريكا. وجاء المجرمون والمذنبون تقادياً للعقوبات والسجن في بلادهم الأصلية. والحركة الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين تميزت بالكثير مما اتصف به الاستعمار الأمريكي لأمريكا. فالأمريكيون استولوا على أرض أمريكا بالاستيطان والشراء والإرهاب والمذابح وتشريد أصحابها الأصليين تحت حماية القوة العسكرية. وكان الكثير منهم يتوهمون أو يدعون بأنهم فيما يفعلون إنما ينشرون العمران في الأرض وكان بعضهم مقتنعاً بأنهم إنما يحققون الرغبة «الإلهية» في تعمير الأرض، وأن الله أرادهم أن يستعيدوا العبيد السود ويحكموا الهنود الحمر «المتوحشين» المختلفين. وفي الكثير من هذا يتطابق تاريخ الصهيونية بهجراتها المتتابعة إلى فلسطين ومستوطناتها فيها التي شجعتها وحمتها بريطانيا وسولها أغنياء اليهود من الخارج، ثم مولتها أمريكا وما زالت حتى الآن. وتشابه الادعاء عن جهود «الرواد» لتعمير الأرض وإحيائها،

والتغاضي عن الجرائم التي تنزل بأصحاب الأرض الذين سرقت أرضهم واغتصب وطنهم وحقوقهم. وعلى أقل تقدير، فإن هذا التشابه بين الخلفيتين التاريخيتين الأمريكية والصهيونية يبعث على التساؤل عن مدى الأثر الذي أحدثه في مفاهيم وقناعات الرؤساء والقادة الأمريكيين وقطاعات الشعب الأمريكي المختلفة، بحيث أصبحوا لا يتحسسون أو يستنكرون مدى الطفان وبشاعته في قيام إسرائيل على أرض شعب آخر حرم من وطنه وحقوقه، وفي ممارسات إسرائيل من اغتصاب وعدوان ومذابح في الوطن العربي. جاء اليهود إلى أمريكا بأعداد متزايدة من القرن الماضي، ويقارب عددهم اليوم ستة ملايين يقيم منهم حوالي مليون ونصف المليون في مدينة نيويورك. ويعتقد بأن عدد اليهود في أمريكا سيتناقص على مر السنين بسبب الزواج المختلط مع الطوائف الأخرى ولتدني نسبة المواليد بينهم. ورغم أن اليهود اندمجوا في المجتمعات الأمريكية وأصبحوا جزءاً منها، فإنهم لم يذوبوا فيها وحافظوا على هويتهم اليهودية الخاصة. وهم يعتبرون جالية أمريكية، مثل الجاليات العرقية الأخرى كالإيرلنديين واليونانيين والهسبانيول. ومواطنون أمريكيين يشاركون في الحقوق والثقافة الأمريكية والتراث والمبادئ «اليهودية المسيحية»، وليسوا «غرباء» لهم صبغة الأعداء مثل المسلمين والعرب. وفي جوابه عن سؤال عن مستقبل أمريكا وجهته إليه مجلة (لايف) الأمريكية ونشر في عددها لشهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، ربط الرئيس ريفان التقاليد اليهودية بالتقاليد المسيحية ربطاً وثيقاً، إذ قال:

«هناك كذلك مسؤوليات ضمنية... فالسؤولية الاجتماعية بأن نعني باحتياجات جيراننا ولدت من تقاليد امتنا اليهودية المسيحية، وكانت جزءاً من أخلاقيتنا قبل أن يصبح دستورنا قانوناً».

وتشير في أوبرين في كتابها **المؤسسات اليهودية الأمريكية** إلى دراسة أظهرت أن اليهود في أمريكا بلغوا مكانة اجتماعية توازي مكانة الطبقة الوسطى «أن لم نقل الطبقة العليا»، وأن جميع اليهود في سن التعليم الجامعي يلتحقون بالجامعات. وأن اليهود يكثرون في المهن:

«وإن الرخاء الذي يتمتعون به يعادل أن لم يفق نظيره عند الأساقفة الذين يعتبرون أكثر الطوائف الدينية ثراء... والحقيقة هي أن آخر الأبحاث يذكر أنهم خلال السنوات العشر الأخيرة وأصلوا تقدمهم وحصلوا على أولع المراكز في المجتمع، فصاروا أعضاء في مجلس الشيوخ ورؤساء شركات ورؤساء جامعات تنتمي إلى رابطة (Ivy League) التي تضم عدداً من أقدم الجامعات شرق الولايات المتحدة... وكليات مهنية...»^(١).

وبعد قيام دولة إسرائيل، ازداد تعلق اليهود من غير الصهيونيين بها، ومنحوها ولاهم الثابت ومساندتهم القوية السخية. وتطور الشعور:

«بالانتماء إلى شعب يهودي منتشر في العالم ومركزه إسرائيل حتى بين اليهود الذين يعتبرون أنفسهم علمانيين أو ملهدين».

ورغم الاختلافات العديدة بين اليهود وبين منظماتهم من صهيونية وغير صهيونية، فإنهم مجمعون على قضية أساسية واحدة هي «إسرائيل» ومساعدتها مهما أخطأت وبغت. ففي مطلع القرن العشرين لم تكن الحركة الصهيونية قوية في أمريكا، وكان بين المعارضين لها يهود متدينون اعترضوا على الصيغة السياسية للحركة الصهيونية على أساس أن «العودة لصهيون»، وهي المبدأ الذي تصر عليه العقيدة الصهيونية، ستأتي من فعل «الهي» وليس بواسطة جهود بشرية «زمنية». وعارضها أيضاً الاشتراكيون والشيوعيون الذين اعتبروا أن الصهيونية هي حركة رجعية برجوازية، وعارضتها خلال الحرب العالمية الأولى اللجنة الأمريكية - اليهودية برئاسة يعقوب شيف ولويس مارشال وماير سالزبرغر. وكان عدد كبير من اليهود «الوطنيين ملحدون ناكرون لوجود الله». وعارضها البعض الآخر على أساس أنها تتعارض مع الديمقراطية. فريتس محكمة في بنسلفانيا (ماير سالزبرغر) قال بأن الديمقراطية تعني بأن الذين يعيشون في بلد يختارون حكاهم ويحتفظون بسلطاتهم، وعلى أساس هذه المبادئ، فإن ميثاق الصهيونيين الذي يتطلع إلى حكم شعب في فلسطين هو مخالفة لاوضح مبدأ للديمقراطية. أنه لن يكون له معنى عملي إلا إذا كان المقصود نيل الشعب الفلسطيني وحرمانه من حق الحكم الذاتي، وفرض إرادة أشخاص في الخارج ممن يمكن أن يروا فلسطين أو لا يروها أبداً. (لنكزوفسكي). ولكن الحركة الصهيونية تغلبت على المعارضين لها، والذين طالبوا باندماج اليهود في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها، ففي ١١ أيار/ مايو سنة

١٩٤٢، عقدت المنظمة الصهيونية الاميركية اجتماعاً في نيويورك، واقترت ما سمي ببرنامج بلتيمورالذي قدمه ديفيد بن غوريون، ويقضي هذا البرنامج بإنشاء «دولة» يهودية في «مكل فلسطين»، وتشكيل جيش يهودي، وبرفض الكتاب الأبيض، ويفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية غير المحددة حسبما تقرر الوكالة اليهودية وليس بريطانيا. وزاد النشاط الصهيوني المركز لاكتساب تأييد السياسيين الاميركيين البارزين. واستجابة للنداءات والتمنيات الصهيونية، أصدرت مجالس نيابية في ولايات امريكية عديدة قرارات مؤيدة للصهيونية، ولكن بعد قيام دولة اسرائيل أصبح دعمها هدفاً أساسياً لا خلاف عليه يجمع بين الصهيونيين وغير الصهيونيين من اليهود.

احتل اليهود في امريكا مراكز عالية مؤثرة في البيت الأبيض والدوائر الحكومية وفي اعلى مناصب القضاء، ولهم نفوذ واتصالات شخصية في مجالات وقطاعات عديدة في امريكا، واشتهر منها في السابق أن شريك الرئيس ترومان في متجره قبل أن يصبح رئيساً كان يهودياً، وأنه سعى لديه بعد أن أصبح رئيساً للولايات المتحدة واقفنه بأن يرجع عن رفضه وأن يقابل وفداً يهودياً كان يبذل المساعي لمصلحة الصهيونية. واليهود في امريكا متغلغلون في دوائر المال والتجارة وغيرها، ويستخدمون قوتهم المالية لمصلحة اسرائيل ولا يغفلون عن تأييد مصالحها، وهم ينشون ويدكرون الاميركيين والعالم دوماً وتكراراً بقضية اضطهاد النازيين لليهود، ويستغلون العطف وشعور الذنب الذي تولد نتيجة لهذا الاضطهاد الذي بالغ فيه الاعلام اليهودي، وركزه على اليهود أكثر بكثير مما ركزه على شعوب أوروبا التي وقعت تحت الاحتلال النازي. واليهود ومنظمااتهم بوجه عام متفقون على محاربة العرب وتشويه سمعتهم، ولا تقوم بينهم جماعات ذات أثر قوي تطلب اسرائيل بإعادة الأرض والحقوق العربية إلى أصحابها. ورغم أن بعضهم ينتقد الممارسات الإسرائيلية البشعة، فإنهم جميعاً بوجه عام يعارضون فرض عقوبات على اسرائيل أو وقف المساعدات عنها لترتدع عن العدوان والتوسع. وحتى اليهود الذين نسب إليهم «الاعتدال والمساخر الانسانية»، فإنهم يحرصون على اسرائيل ويقلقون عليها ويريدون حمايتها، ويتحدثون عن قضية فلسطين بأنها قضية يتعارض فيها حقان (متساويان) أحدهما «حق» اليهود فيها رغم عدم صحة هذا «الحق» المزعوم، ورغم أنه من الواضح أن إنشاء اسرائيل كان اغتصاباً لأرض فلسطين ولأراض عربية تجاوزها أدى إلى قتل العرب وتشريدهم واضطهاد من بقي منهم. وهم أصحاب «الحق» الذي حاول الصهيونيون واليهود عامة طمسها. ومن الأمثلة التي تدخل هذا النطاق ما قاله العالم الشهير «المعتدل» البرت أينشتاين للصحفي محمد حسنين هيكل، عندما زاره الأخير في جامعة برنستون بامريكا سنة ١٩٥٢، من أنه كان قد احتج علناً في جريدة نيويورك تايمز على زيارة مناحيم بيغن لامريكا في نهاية ١٩٤٨، ووصفه بأنه «سفاح وارهابي» ولا يصح أن يسمح له بزيارة امريكا، وأنه رفض استقباله في بيته حيث أراد أن يأتي لكي:

«يسمع مني ويتعلم ككلميد - فأني كنت أدرك أنه لا درس يجدي مع هؤلاء الذين يؤمنون بالعنف. لا أحد يستطيع أن يشفيهم... وأنه يدكرني بالنازيين».

ولكن أينشتاين «العالم الفاضل» كان يريد أن يستطلع من هيكل عما سيفعله الضباط الاحرار الذين استولوا على الحكم في مصر باليهود. وأوضح لهيكل أن اليهود «أهله» وأنه:

«أعرف الناس بما تعرضوا له وكنت اشاركهم حلم الوطن. ان يكون لهم وطن لا يضطهدهم فيه أحد... بنفس الوضوح فانا أقول لك انني لا أريدهم بدورهم أن يضطهدوا أحداً. فعرب فلسطين لهم حق في الوطن الوحيد الذي عرفوه. لا يستطيع أحد أن ينكره عليهم. ما كان يحزنني فيما جرى في ناحيتكم من العالم سنة ١٩٤٨ أنه بدا لي صراعاً بين «حقين». ما حدث سبب لي أزمة ضمير... لقد أسعدني قيام دولة يهودية في فلسطين وأحزنتني المأساة التي تعرض لها العرب في فلسطين، وكان في قلبي أن القوى الدوائية المعنية تستطيع أن تعالج هذه المحنة. ولكن هذه القوى لم تستطع ولعلها أرادت لمصالحها تعميق المشكلة بدلاً من محاولة حلها».

بهذا اعترف أينشتاين بأن هناك «حقاً» لعرب فلسطين، ولكنه قال بأن هناك «حقاً» لليهود في وطن وأنه فرح لقيام «دولة إسرائيل»، ولم يقل بمنطق علماء الطبيعة الدقيق بأنه أن كان هناك «حق» ليهود العالم في وطن، فإن قيام هذا «الوطن اليهودي» يجب أن لا يتحقق باغتصاب وطن شعب آخر وتشريد هذا الشعب وتعرضه للحروب والمذابح والالام. ولم يقل أينشتاين العالم الكبير ان فلسطين لا تتسع ليهود.

العالم أو حتى لنصفهم، وإن إسرائيل لتحقيق الآمال الصهيونية أو حتى الآمال اليهودية في «وطن يهودي» ستعتمد على العرب وتقتصب أرضهم وتقتلهم وتشردهم. فكيف وإسرائيل كانت صهيونية وتحت سيطرة الصهيونيين عندما تحدث أينشتاين مع هيكل في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٥٢، وسأله إن كان يعرف ضباط ثورة الأحرار التي قامت في مصر وكان اللواء محمد نجيب واجهتها الظاهرة؟ وقال له:

«هل تعرف ماذا ينون عمله بأهلي... أهلي من اليهود... هؤلاء الذين يعيشون في إسرائيل؟».

وعند هذا التساؤل تذكر هيكل أن أينشتاين يهودي^(١).

جماعات الضغط اليهودي في أمريكا

اشتهر اليهود في أمريكا بالضغط التي يمارسونها لمصلحة إسرائيل وهم يلجأون إلى التهديد والابتزاز ومحاربة من يعارضهم وحتى لا يساندهم. وقضية وزير الدفاع الأمريكي جيمس فورستال، الذي أراد حماية مصالح أمريكا الحقيقية من الضغوط والابتزاز اليهودي الصهيوني، اشتهرت بانتصاره نتيجة للحرب التي شنها عليه اليهود. كان فورستال يريد أن يحمي مصالح أمريكا الخارجية من السياسات والضغط الداخلية التي تحركها جماعات اللوبي اليهودي الإسرائيلي، وكان يدرك أهمية القضية الفلسطينية وتأثيرها على مصالح أمريكا وسمعتها ومكانتها في العالم العربي. وحاول أن يفصل هذه القضية عن السياسات والضغط الداخلية، فقبل له بأن ذلك مستحيل لأن أمريكا ملتزمة بإسرائيل لدرجة كبيرة، ولأن الحزب الديمقراطي سيخسر ويربح الحزب الجمهوري إذا تمت مثل هذه المحاولة. وإذا فشلت الإدارة الأمريكية وهي من الحزب الديمقراطي في مسيرة الصهيونيين، فإن هذا الحزب سيخسر ولايات نيويورك وبنسلفانيا وكاليفورنيا. وتمسك فورستال باعقاده بأنه:

«إن الأوان لأن يولي البعض شيئاً من الاعتبار لما إذا كان يمكن أن نخسر الولايات المتحدة».

وقبل فورستال ولم يسانده حتى أصدقاؤه بصورة علنية. وضعف نفوذه وأدت الضغوط عليه إلى إلقاء نفسه منتحراً من نافذة المستشفى البحري في بشدا بولاية ميريلاند^(٢). وخسر شيوخ مقاعدهم في الكونغرس والمجالس التشريعية وفرص إعادة انتخابهم لمجلس الشيوخ الأمريكي بسبب عداوة اليهود لهم، كما أثر اليهود في إفشال ترشيح أو انتخاب بعض من رشحوا أنفسهم لرئاسة الجمهورية الأمريكية مثل مكفون وأدلاي ستيفنسون لأنهم رفضوا الضغوط الصهيونية اليهودية لجعلهم يساندون إسرائيل وقضاياها في كل ما تريده. وحتى في أيام رئاسة أيزنهاور التي اعتبرت رئاسة قوية، كانت الضغوط المباشرة على المسؤولين الحكوميين كبيرة، وكان الرأي العام الموالي لإسرائيل قوياً عليهم وبشكل عاملاً مؤثراً على القرارات الحكومية التي تتخذ بشأن قضايا الشرق الأوسط. كانت كل محاولة لمساعدة العرب تقابل بالمعارضة من وراء الستار في واشنطن، حيث كان أعضاء الكونغرس يتأثرون بالمشاعر الشعبية القوية في البلاد المخازنة لإسرائيل... وكان إذا استهان أعضاء الكونغرس بقوة هذه المشاعر أو تجاهلوا وجودها، ذكرهم بها ممثلو العديد من المنظمات الإسرائيلية الناشطة وراء الكواليس، والتي كانت دوماً ذات تأثير فعال في (الكابيتول). وعندما كان الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس يتدارسان قرصاً كبيراً لمرشروع من مشاريع الأمن المتبادل، الذي يجعل العرب يتعاطفون مع الدول الغربية ويساعد على استمرار تدفق النفط إليها، هبت عاصفة من المعارضة في وجهيهما كان مصدرها من خلف الكواليس. وعندما أصر أيزنهاور على انسحاب إسرائيل من سيناء وقطاع غزة بعد حرب ١٩٥٦، لأن عدم الانسحاب سيؤدي إلى تزايد النفوذ السوفيياتي في العالم العربي وتعرض السلام العالمي للخطر، اجتمع أيزنهاور مع مجموعة من قادة الكونغرس فلم يتجاوبوا معه. ويذكر شيرمان ادامز بأنه رغم قناعة هؤلاء القادة بضرورة الضغط على إسرائيل، فإنهم:

ورفضوا الارتباط علناً بموقف الرئيس أيزنهاور والحكومة الأمريكية خوفاً من النقمة الشعبية، وتركوا أيزنهاور يحارب وحده. وفي اجتماع أيزنهاور مع هؤلاء القادة أثار دالاس مسألة تأثير إسرائيل على سياسة الولايات المتحدة، وإن بقية العالم تعتقد بأن إسرائيل في كل قضية خطية وحاسمة كهذه تستطيع السيطرة على سياسة

أمريكا. وأن العرب سيراقيون أمريكا بقية. فهذا ثبت لديهم هذا الاعتقاد فسيضطرون إلى الاتجاه نحو السوفييت. ولكن هذا لا يعني أن علينا اتباع سياسة مضادة لإسرائيل^(١).

وقيل أن الرئيس كينيدي لم يكن راغباً في معاداة أنصار إسرائيل في الحزبين الديمقراطي والجمهوري أو في الكونغرس، ولكنه أراد أن يضع لنفوذهم بعض الحدود. وعندما رفض أدلاي ستيفنسون أن يؤيد علناً هجوم إسرائيل على مصر، خسر مبالغ طائلة كانت ستنتفيق لتأييده في انتخابات الرئاسة. ونقل عن كينيدي قوله عن ستيفنسون:

«لقد أسباب اعجابي به أنه ليس سياسياً مومساً كعظم الآخرين. هؤلاء يقولون أي شيء يكسبهم الأصوات أو المال»^(٢).

إن لليهود سيطرة قوية على وسائل الاعلام وهم يحاربون نشر ما يتعارض مع مزاعمهم واكاذيبهم، وكثيراً ما نقرأ ونسمع عن خوف الناشرين من غضب اليهود وانتقامهم وامتتاع الناشرين عن نشر ما يمكن أن لا يرضى عنه اليهود، واختفاء الكتب التي لا تعجبهم من الأسواق مثل كتاب روبرتا شتراوس فورليخت اليهودية بعنوان «مصر اليهود». وفي هذا المجال نورد ما قاله ميل وايت، المرابي المسيحي ومنتج الافلام الذي زار مصر وإسرائيل ولبنان وتحدث مع السفير الأمريكي فيه، وتحدث مع رجال الكنائس وقادة من العرب والإسرائيليين (سنة ١٩٨١) وقابل ياسر عرفات:

«عرفات تصداني أن أعود إلى لوس أنجليس وأن أجد متجرأ لبيع الكتب يوجد فيه كتاب واحد عن الفلسطينيين. ذهبت إلى بيكوك وفرمانز وإلى كل مكان فلم أجد كتاباً واحداً ولا حتى كراسة. ولكن كان هناك حرفياً مئات من العائون عن الإسرائيليين. إن هذه اعظم بلاد في العالم لنفيض المعلومات، ومع ذلك نكاد لا يكون لدينا أية معلومات بتاتا عن المشكلة الأكثر بلاء وإزعاجاً لنا»^(٣).

واليهود يستخدمون ما يملكون من سيطرة أو نفوذ على الاعلام للترويج لإسرائيل ومطالبها وللضغط لمصلحتها ولتشويه صورة العرب وتلطيف سمعتهم في أمريكا والعالم. ودأبوا على تصوير اليهود المهاجرين الى فلسطين كـ «رواد» مكافحين يريدون زرع الأرض وتعميرها. وصوروا الأرض الفلسطينية وكأنها جرداء مهملة خالية إلا من عدد ضئيل من البدو الرحل البدائيين. واستغلوا عقلية وصورة «الرواد» الأمريكيين الأوائل الذين عمروا أمريكا وصوروا اليهود المهاجرين وكأنهم مثلم.

إن أسطورة النفوذ والسيطرة اليهودية على دول العالم ليست جديدة. فقد اشتهرت (بروتوكولات حكماء صهيون) السرية من أيام روسيا القيصرية. ورغم انكار اليهود لها فإن صانعي السيارات الأمريكي الشهير هنري فورد أعاد نشرها. وهذه البروتوكولات المنسوبة إلى «حكماء صهيون» تكشف نيات وخطط قادة اليهود «الخبيثة لافساد العالم وفرض السيطرة» عليه. وفي الحقب الأخيرة انتشر الاعتقاد والصدى عن قوة اللوبي اليهودي الإسرائيلي في أمريكا، وشدة تأثيره ونفوذه على سياسات وقرارات الإدارات الأمريكية المتعاقبة. وكذلك أساليبه في كسب تأييد قادة أمريكا في الإدارات التنفيذية والتشريعية، وإرهاب ومعاينة من لا يرضخ منهم لتوجهاته ولا يمتنع عن تأييد القضايا العربية. وكثيراً ما نقرأ بأنه ليس لحالية أمريكية أخرى قوة الجالية اليهودية ونشاطها وفعاليتها. ومن أشهر منظمات اللوبي اليهودي في أمريكا، اللجنة الإسرائيلية - الأمريكية للشؤون العامة المشهورة باسم (إيباك). ومع أن هذه اللجنة تعلن في نشراتها أنها اللوبي الرسمي الوحيد المسجل والمكلف بمهمة الدعاية لدعم إسرائيل، فإن هناك العديد من المنظمات اليهودية - الأمريكية التي تقوم بالمساعي نفسها وتحاول تحقيق الغايات نفسها. ومع أنه من الصعب تحديد درجة النشاط والمبالغة فيما ينسب للوبي اليهودي من قوة ضغط ونفوذ في أمريكا، فإن ما ينسب إلى هذا اللوبي من سطوة وتأثير لا يصدر عن مزاعم عربية أو معاداة للسامية. فإن اللوبي اليهودي نفسه يعلن عن قوته وشدة بأسه ويطشه. ولعله في هذا يريد أن ينشر الخوف والإرهاب وإزالة الاعتقاد بأن النفوذ اليهودي هو أمر مخفي شريه، كما كان ينظر إليه في السابق. وفي عبارات لي أوبرين: أما الآن فالقوى الرئيسية داخل اللوبي (أي اللجنة الإسرائيلية الأمريكية (إيباك) ولجان النشاط السياسي الموالي لإسرائيل)، تشدد بل تتبالغ في مدى بأسها السياسي. وفي هذا السياق تبنت اللجنة الإسرائيلية - الأمريكية موقفاً كانت ترفضه من قبل المؤسسة اليهودية - الأمريكية. ففي المنشورات والخطب والمقابلات

تدعي تلك اللجنة المسؤولية عن ٢,٩ من بلايين الدولارات كمساعدات عسكرية واقتصادية لإسرائيل منذ سنة ١٩٧٩، وتبناهى بهزيمة نائب الينوي الجمهوري بول فندلي ونائب كاليفورنيا الجمهوري بول مكلوسكي، وتزعم أن لها من السيطرة على الكونغرس بقدر كاف لإبطال رغبات الإدارة، كما حدث في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ عندما حول مبلغ ٥٠٠ مليون دولار خصص لمساعدة إسرائيل من فئة القروض إلى فئة الهبات. وقد صرح توماس داين المدير التنفيذي للجنة علناً، بأن منظمته لا تعبر عن النفوذ السياسي فحسب بل تمارسه أيضاً. تتكون (المنظمات اليهودية - الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل) واللوبي الإسرائيلي الواسع من عدد كبير من الجمعيات واللجان والمنظمات التي تعمل لتأييد إسرائيل، وجمع مئات الملايين من الدولارات لمساعدة إسرائيل ومصالحها وقضاياها. وتبرز في مجال جمع التبرعات منظمة النداء اليهودي المتحد. ويزيد عدد مؤسسات اللوبي اليهودي عن مائتين، وترتبط بها آلاف المنظمات واللجان الصغيرة^(٣). ومن هذه التنظيمات: عصبة مناهضة الاقتراء التابعة لبني بريت، والأميريكيون المناهضون لإسرائيل، والكونغرس اليهودي - الأمريكي، والاساتذة الجامعيين من أجل السلام في الشرق الأوسط، واللجنة اليهودية - الأمريكية، ومجلس العمال الأمريكي للهندوت، والوكالة اليهودية (القسم الأمريكي)، والمؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي، والصندوق القومي اليهودي، وهذا: المنظمة الصهيونية النسائية في أمريكا، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية - الأمريكية الكبرى، والنداء الإسرائيلي المتحد، والنداء اليهودي المتحد، والمنظمة الصهيونية العالمية. وأشهر هذه المنظمات في السنوات الأخيرة بالنسبة إلى النشاط والنفوذ السياسي هي اللجنة الإسرائيلية - الأمريكية للشؤون العامة (أيباك)، التي برزت كقوة ضغط وتأثير كبيرين لمصلحة إسرائيل، بالنسبة إلى قضايا الشرق الأوسط والنزاع العربي - الإسرائيلي. ولهذه اللجنة آلاف الأعضاء، وهي توجه العديد من التنظيمات الصغيرة في مختلف أنحاء أمريكا. ومصادر تمويل أيباك هي اشتراكات الأعضاء والتبرعات السخية من الجالية اليهودية. وبينما يركز مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية جهودها على البيت الأبيض ووزارة الخارجية وبيسر صورة الإجماع اليهودي (رغم الخلافات الداخلية)، فيوجي بأنه يمثل قوة متحدة كبيرة، تصرف أيباك الكثير من جهودها على الكونغرس الأمريكي، وتنشر الفكرة بأن ما هو مفيد لإسرائيل مفيد لأمريكا، وأن مساعدة إسرائيل هي في الوقت نفسه لمصلحة أمريكا الاستراتيجية. وأن إسرائيل هي الحليف الوحيد المستقر الديمقراطي لأمريكا في الشرق الأوسط. ومن المطالب التي سمت أيباك لتحقيقها تحويل القروض الأمريكية لإسرائيل إلى هبات وزيادة المساعدات لها، ومنع الأسلحة الأمريكية عن الدول العربية بما في ذلك الدول «المعتدلة» مثل الأردن والسعودية. ودعم إسرائيل في لبنان على زعم أنها تدافع عن نفسها فيه. وكذلك أن تعمل أمريكا على دعم إسرائيل في الأمم المتحدة لأنها تتخذ مواقف سلبية من إسرائيل. وطالبت أيباك كذلك بأن تلغي أمريكا قرارها بشطب اسم العراق من لائحة الإرهاب الدولي وأن تمنع بيعه الطائرات الحربية، وأن تزيد أمريكا تعاونها الاستراتيجي مع إسرائيل حربياً وتجارياً، وتضغط على الأردن والسعودية وتعاقبهما على أعمالهما العدائية والانتقام منهما لشرائعهما الأسلحة من الاتحاد السوفياتي. وأن تطور سياسة أمريكية مستقلة للطاقة وتحارب منظمة الأوبك وتعترف بالقدس بأكملها عاصمة لإسرائيل وأن تنقل سفارتها إليها. وأن تتأثر على رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية» (لي أوبدين).

ونشاط أيباك يمتد إلى الميدان الدولي، فلقد عملت على تأمين مساعدات أمريكية لزائري قدرها عشرون مليون دولار مكافأة لها على إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ولإيباك أصدقاء في قطاعات عديدة في أمريكا. وإضافة إلى أنها تتعاون مع المنظمات اليهودية الأخرى ومع القادة والحكومة الإسرائيلية، فإن لها برامج لتطوير القيادات السياسية في مئات من الجامعات الأمريكية في مختلف الولايات، وهذه البرامج تشمل آلاف الطلاب اليهود وتستهدف استقطاب المتعلمين ورجال المستقبل، وهم أيضاً من الناجحين، والتأثير عليهم. وتتضمن هذه البرامج تدريب الطلاب البارزين، ومراقبة المناهج التعليمية في الجامعات فيما يخص إسرائيل والشرق الأوسط، ورصد الخطباء والخطب التي تلقى في لحرام الجامعات. ويلقن

الطلاب في هذه البرامج الحجج المؤيدة لإسرائيل والمعادية للعرب، وأساليب النقاش والجدل والمراوغة لمعارضة التأييد للفلسطينيين، واستغلال جرائد الطلاب وكيف يصبحون أعضاء في هيئات تحريرها وفي اتحادات الطلاب هم ومؤيديهم من الطلبة. والطلبة التابعون لهذه البرامج يحاولون تعطيل ومنع الاجتماعات والخطب في الجامعات المؤيدة للعرب وبث المشاغبين فيها، ويرصدون المتحدثين فيها المعارضين لمطامع إسرائيل، ويسجلون أحاديثهم وينظمون ملفات لهم. وعندما تبلغ (أيهاك) بأن أحد هؤلاء المعارضين سيحدث في أي كلية، فإنها تستخرج من ملفه ملخص النقاط والحجج التي يستعملها عادة، وأسلوبه في السؤال والجواب، وقائمة بأقواله السابقة التي يمكن أن يكون فيها تعارض يضعف حجته ومصداقيته، وترسل كل هذا إلى رجالها في الجامعة ليستخدم في أرباب المتحدث وزعزعة وإفشاله. ووزعت أيهاك سنة ١٩٨٢ جدول أسئلة طويل على الطلاب والأساتذة الجامعيين في أنحاء أميركا تطلب تسمية أي أستاذ يساند الجماعات المعادية لإسرائيل وبيان كيف يقدم هذه المساعدة؟ وما هي موضوعات الدعاية؟ وجمعت نتائج هذا الاستفتاء في كتاب نشر سنة ١٩٨٤ بعنوان: (دليل أيهاك للكتليات الجامعية يكشف الدعايات المعادية لإسرائيل). (فندلي - من يجرؤ على الكلام). وعلق فندلي:

«وفي الوقت الذي تدعي فيه أيهاك احترام حق الجميع في حرية التعبير عن الرأي، فإن البند الثامن من توصياتها العشر الخاص بالإجابة عن الأحداث الموالية للفلسطينيين أو المحاضرين عنها تنص على: (حاولوا منعهم)، والبند العاشر ينص على (اللفظة الذكية).

وذكر فندلي ما تعرض له الدكتور إدوارد سعيد الأمريكي الفلسطيني، أستاذ الأدب المقارن في جامعة كولومبيا، الذي يدافع عن القضية الفلسطينية والعرب. ونقل عنه قوله من محاضرة ألقاها في جامعة واشنطن في أوائل سنة ١٩٨٢:

«وقفاً عند باب القاعة ووزعوا منشوراً أرتق اللون يبدو وكأنه برنامج، ولكنه في الواقع تنديدي بي (كإرهابي) وفيه أقوال لمنظمة التحرير الفلسطينية قتلها أنا وقد خلطت بأشياء زعموا أنها صدرت عن المنظمة حول ذبح اليهود. والفكرة الكاذبة وراء ذلك هي ترويعي وترويع المستمعين كي لا يدخلوا القاعة»^(٨).

وروى إدوارد سعيد حادثة أخرى حدثت له في جامعة فلوريدا، حيث تزعم أستاذ فلسفة المجموعة المحتجة عليه:

«فاضطرت الشرطة أخيراً إلى إخراجه [إخراج أستاذ الفلسفة]. لقد كان من أقيع الأعمال. فلم يكتلوا بالتدعي بالأسئلة بل راحوا يقاطعون ويقفون ويصيحون. انها الفاشية بعينها وعريضة صريحة»^(٩). وجوبت محاضرة لادوارد سعيد في كلية ترينيتي في هارتفورد بكونكتكت في خريف ١٩٨٢ دعت إليها دائرة الأديان في الكلية، برسائل الاحتجاج من وجهاء اليهود في هارتفورد ومن أساتذة الجامعة اليهود، لأن ادوارد سعيد:

«مؤيد للفلسطينيين وأنه أدلى بتصريحات معادية لإسرائيل... وقامت حركة لحرمان الدائرة [دائرة الأديان] من كرسي استاذية جديد قيمته مليون دولار للدراسات اليهودية، ولم تهدأ الضجة إلا بعد بضعة أشهر»^(١٠).

وعندما سئلت الدائرة إذا كانت تشعر بالحرية بعد احتجاج الجالية اليهودية لتدعو إدوارد سعيد مرة ثانية، أجاب المتحدث بلسانها بالنفي. وما حدث لادوارد سعيد ليس أمراً فردياً، وإنما كان مثلاً على ما حدث في حالات عديدة متكررة لمتحدثين من مختلف الانتماءات العرقية بمن فيهم اليهود المخالفين للطغيان الصهيوني والإسرائيلي. ووصل الأمر إلى استخدام التهديد بالقتل وحمل السلاح. وعندما دعت جمعية طلبة الحقوق الهندية - الأميركية في كلية الحقوق بجامعة هارفرد إلى مؤتمر حول حقوق السكان الأصليين، ودعت ديناً أبو لغد الأميركية من أصل فلسطيني^(١١) للمشاركة في المؤتمر، اعترضت جمعية طلبة الحقوق اليهودية في هارفرد، وطلبت سحب الدعوة الموجهة إلى ديناً. فلم تسحب الدعوة. وبعد أن عقد المؤتمر وصف أحد منظمي الجو الذي ساد فيه قائلاً:

«كان الجو محمواً بشكل غير معقول. وكنا في الحقيقة قلقين جداً على سلامة ديناً وعلى سلامتنا نحن. فكان عندنا سبعة من رجال الشرطة. ووزعنا عدة مرشدين واتخذنا إجراءات أمنية محكمة. وفتشنا القادمين عند المدخل وصادروا أسلحة وسكاكين. لا سكاكين جيب بل سكاكين جزائرين. واستخدمنا الكلاب البوليسية للتفتيش عن المتجترات في القاعة. والمهم أن المؤتمر عقد ولكن في جو مشعشع جداً بالخطر»^(١٢).

وعندما تحدث مدير مكتب اعلام منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في موضوع: (فلسطين هي الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط)، بناء على دعوة من مجموعة من منظمات طلبة العالم الثالث في هارفرد، نظمت جمعية كلية الحقوق اليهودية تظاهرة مناهضة:

وفي هذه المرة ملا المظاهرون القاعة وأفسدوا المحاضرة بالفعل... فقد تحدث عبد الرحمن مدة ساعة ونصف تقريباً وسط عاصفة مستمرة من الشتائم والإهانات والصياح... الترويج كان بالفعل مكشوفاً جداً وقوياً جداً^(١٧).

وقد وضع اللوبي اليهودي اسم الدكتور وليد الخالدي (الاستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت والاستاذ الزائر في جامعة هارفرد) (١٩٨٣) في لوائح المصلين المفكرين والمنقذين لإسرائيل الذين يصنفون كأعداء، وحاولت أيباك تشويه أقواله وانتماءاته رغم أنه مفكر وطني معتدل. وأيباك (واللوبي اليهودي) تستفيد من وجود الطلاب اليهود بنسبة عالية في الجامعات. ولقد قدر بأن ٨٠٪ من الشباب والشابات اليهود في سن الدراسة الجامعية يلتحقون بالكليات والجامعات في أمريكا. في حين أن النسبة العامة في أمريكا ٤٠٪ فقط. (في أوبرين - المنظمات اليهودية الأميركية ونشاطاتها في دعم إسرائيل).

ويحاول اللوبي اليهودي خلق تأييد لإسرائيل في الجامعات في أمريكا، وتوفد أيباك بعثات من الطلبة إلى إسرائيل، حيث يبذل اللوبي ضغوطاً إرهابية على إدارات الجامعات وأساتذتها والمتحدثين لطلابها. ليعتدوا عن أي نشاط فيه تأييد للقضية الفلسطينية وحقوق العرب. وتذكر أوبرين أن بعثة معروفاً ومحترماً من العالم الثالث دعي ليشغل كرسي استاذ في العلوم السياسية في فرع نيويورك لجامعة «رونجرز»، ولكن تعيين هذا الباحث لم يتم. وأبلغ بصورة خاصة أن جماعة الأساتذة الأمريكيين من أجل السلام في الشرق الأوسط المناصرة لإسرائيل، أرسلت وقدأ زار رئيس الجامعة أدوار بلوشتاين وأقنعه بعدم الموافقة على التعيين لأن آراء الباحث المرشح مؤيدة للفلسطينيين. ولكي لا يبدو رئيس الجامعة متحيزاً، فإنه ألغى المنصب متذرعاً بالاعتبارات المالية. واللوبي اليهودي عارض تمويل الحكومات والشركات التي اعتبرها مؤيدة للعرب ولدراسات الشرق الأوسط. وفي قطاع الجامعات كذلك تقوم منظمة «الأساتذة الجامعيين الأمريكيين من أجل السلام في الشرق الأوسط» بنشاط كبير لاستقطاب التأييد لإسرائيل، رغم أنها تعلن أنها ملتزمة بسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط بين إسرائيل وجاراتها، ولكنها في الوقت نفسه تعترف أن أهدافها تتضمن الدفاع عن غايات أساسية أهمها وجود إسرائيل الدائم في أمان، وفي علاقات طبيعية مع جاراتها من الدول العربية. ومنظمة الأساتذة هذه تنظم اجتماعات إقليمية وعامة في الجامعات وبعثات دراسية إلى الشرق الأوسط، وتوزع الكتب والتقارير والنشرات والمجلات. وتصدر مجلة (ميدل ايست ريفيو)، وتجمع المعلومات عن منتقدي السياسة الإسرائيلية الذين يخطبون في الجامعات مثل: حاتم الحسيني وأدوار سعيد ونوعام تشومسكي وفواز تركي وجيمس زغبى ويسرائيل سايحاك. ولها برنامج يوجه بالراديو لحرم الجامعات يسمى «حوار الشرق الأوسط» يوزع مجاناً على مائتي حرم جامعي. (في أوبرين).

يثير اللوبي اليهودي باستمرار ذكرى ما سمي (المحرقة) التي ادعى أن النازيين قتلوا فيها «ملايين» اليهود. والغاية من ذلك بالطبع هي إبقاء هذه الذكرى في أذهان الأمريكيين والعالم لاستدرا عطفهم تجاه الشعب اليهودي، وخلق شعور بالذنب نحوه، ولتبرير حاجته إلى وطن ودولة خاصة به في «أرض الميعاد»، وإغداق المساعدات الوفيرة عليها وتزويدها بمقومات المنعة والحماية. واللوبي اليهودي وإسرائيل والمنظمات اليهودية تعمل لمصلحة إسرائيل ومطامعها في محيط أميركي متعاطف بشكل عام وبقوة في بعض قطاعاته مع إسرائيل. وحتى عندما تكون هناك مأخذ على موقف إسرائيل وتصرفاتها، فإن التأييد لإسرائيل لا يتزعزع بل يبقى ثابتاً. وهذا ما قاله المدير التنفيذي لأيباك توماس داين في خطابه أمام مؤتمر أيباك في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٧، الذي أشار فيه إلى قضية الجاسوس الأميركي بولارد، وشحن الأسلحة لجنوب أفريقيا، وتورط إسرائيل في عملية تزويد إيران وجماعات الكونترا بالأسلحة والمساعدات، وإلى التخمينات المترددة بشأن سياسة إسرائيل النووية وارتباك القيادة في القدس، وكل هذه السليبيات تحدث وسط أزمات

مالية وتجارية في الولايات المتحدة. فعلى الرغم من هذه السلبات كما قال داين، فإن أيباك نجحت، وتحققت مكاسب وفيرة لإسرائيل. ففي انتخابات الكونغرس سنة ١٩٨٦ نجحت الجهود الموالية لإسرائيل، ثم صدرت تشريعات عديدة عن الكونغرس تهدف إلى تحسين العلاقات الأميركية - الإسرائيلية. وتقدير أيباك عن هذه التشريعات لسنة ١٩٨٦ يضم أكثر من ستين صفحة مليئة بالمعلومات. كما وافق مجلساً الكونغرس بقيادة عدد من أعضائهما منهم السناتور لويد بنتسن على إعفاء الدول التي وقعت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة من القيود التجارية على المستودات، وهذا يعني أن إسرائيل ستكون معفاة من هذه القيود. وطلب الكونغرس دولاً مثل اليابان والهند أن ترفض الانصياع للمقاطعة العربية لإسرائيل. وفي مجال التعاون الاستراتيجي اعتبرت إسرائيل لأول مرة حليفاً رئيسياً من غير أعضاء الناتو مستحقاً للبرامج الخاصة، وتزايدت الاتصالات بين وزارتي الدفاع الأميركية والإسرائيلية، ففي سنة ١٩٨٦ زار ١٢٠٠ موظف من وزارة الدفاع الأميركية إسرائيل في مهمات رسمية - وهذا عدد مذهل، حسب تعبير توماس داين. وقال داين بأنه حدث تقدم في التوصل إلى اتفاقية تشترك بموجبها الولايات المتحدة مع إسرائيل في تطوير دفاع (ATBM) ضد خطر الصواريخ القصيرة المدى، التي يمكن أن تستخدمها سوريا وغيرها من الدول ضد التجمعات السكانية في إسرائيل. وإذا تم تنفيذ المشروع فستكون إسرائيل أول دولة في العالم قادرة على حماية مواطنيها ضد صواريخ أرض - أرض. وستشارك مع أميركا في أبحاث تكنولوجيا جديدة ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أضخم عقد بالدولارات تقاوضت عليه وزارة الدفاع الأميركية ووزارة الدفاع الإسرائيلية. وذكر داين بأن مبيعات وخدمات وزارة الدفاع الإسرائيلية من أجهزة وخدمات أميركا ازدادت بشكل «دراماتيكي». وعُدّد داين خمسة عوامل جعلت هذه الانجازات ممكنة، وهذه العوامل التي أسماها «قواعد بناء» هي: التأييد الثابت لإسرائيل في الكونغرس والرئيس الأميركي وإدارته. فريغان من أفضل أصدقاء إسرائيل الذين جلسوا في المكتب البيضاوي (مكتب الرئيس في البيت الأبيض)، وجورج شولتز صديق لا «تقية الكلمات حق». ومثل أعضاء الكونغرس فإنهما يعتقدان بأن مصادقة إسرائيل هي من «أفضل مصالح» الولايات المتحدة. وحقيقة الأمر أنهما حولا سياسة الولايات المتحدة خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى مستويات جديدة. فإن رفض هذا الرئيس لأن يخاصم (break with) إسرائيل خلال «الجدال» بشأن لبنان (Lebanon controversy) رغم الضغوط الفخضة من العرب ومن منتقدي إسرائيل في وسائل الإعلام لأن يفعل ذلك كان عملاً من أعمال «الإيمان والشجاعة»، ولاحقاً لذلك، فإن قراره بأن يرفض المعارضة فيقيم علاقة تعاون استراتيجي جديدة مع إسرائيل كان بداية تاريخية في سجل العلاقات بين أميركا والدولة اليهودية. وإلى مدى أبعد، فإن التحول من القروض إلى الهبات وإضافة بليون ونصف البليون إلى المساعدات لإسرائيل، كان جزءاً من التزام جورج شولتز الشخصي لمساعدة إسرائيل لإعادة العافية لاقتصادها. وقال داين بأنه لو كان في استطاعة المسؤولين الأميركيين في أعلى المراكز الإشراف شخصياً والسيطرة على نواحي سياسة أميركا كافة تجاه إسرائيل ومنعقتها، لكنت النتائج أكثر ميلاً لإسرائيل. وشك من أن المشكلات تأتي من المسؤولين في المستويات الأدنى الذين جعلوا من أنفسهم حكومة دائمة تتبع سياسة خاصة حسب نظريتهم عن المصلحة الوطنية الأميركية. وقال داين بأن هناك التحالف الاستراتيجي الأساسي القائم بين أميركا وإسرائيل، والقائم على القيم والمصالح الأساسية التي تظل ثابتة رغم الاختلافات العابرة. كما أن هناك السياسة السائدة القائمة على تجنب الإجراءات المضادة بين الدولتين، وعلى التشاور والثقة واحترام شرعية اختلاف وجهات النظر. وهناك قاعدة القيم لدى الشعب الأميركي. فمنذ أن أجريت الاستطلاعات الشعبية، أيد وفضل الشعب الأميركي بنبات إسرائيل على العرب «Over the Arabs» في أوضاع النزاع في الشرق الأوسط بأغلبية كبيرة جداً. وكانت الفكرة راسخة ومنتشرة لدى الرأي العام الأميركي بأن إسرائيل هي حليف موثوق وديمقراطي للولايات المتحدة، وأنها البلد الذي يرجع إلى أكبر حد أن يحارب إلى جانب الولايات المتحدة عند الحاجة. وكان ذلك حتى قبل إدخال التعاون الاستراتيجي في السياسة الأميركية. ورغم تجديده بالرئيس ريغان والكونغرس، قال داين طو أن سياسة أميركا الخارجية تصنع من قبل الشعب

الأميركي مباشرة لكان ذلك يوماً راتماً لأليك وإسرائيل، لأن تلك السياسة ستكون أكثر صداقة للدولة اليهودية من أي شيء رأيناه حتى الآن». وقال داين بأن التأييد لإسرائيل ممتد على نطاق واسع جداً بين القطاعات الاجتماعية في كل منطقة في أمريكا، بغض النظر عن السن والديانة أو الانتماء السياسي. وإسرائيل هي القضية التي تحظى بالإجماع بين الأحرار والمحافظين والصغار والكبار. وبين الكاثوليك والبروتستانت والسود والبيض. وحتى الأميركيين السود أيدوا إسرائيل في استفتاء آخر عبر سنوات عديدة بنسبة لا تقل عن اثنين لواحد. وأضاف داين بأن العرب هم الذين تتزايد خسارتهم في الاستفتاءات وأن مصر والأردن والسعودية خسرت كل منها ٢٥٪ من التأييد السابق وذلك حسب استفتاء هارس. وعزا داين أحد أسباب هذا التراجع إلى تورط العرب في الأعمال «الإرهابية» ضد أمريكا ورعاياها^(١١). وبغض النظر عن مدى صحة ودقة ما جاء في خطاب توماس داين، فإن تحيز وتعاون ومساندة أمريكا لإسرائيل وحتى لتوسعها أمر أكيد يتوجب على العرب مجابهته بأفضل الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات.

في مقابلة صحفية قال جورج بول، الذي كان مرشحاً لمنصب وزير الخارجية في إدارة جيمي كارتر، رداً على سؤال عن فعالية اللوبي الإسرائيلي والأسباب الكامنة وراء هذه الفعالية:

«أولاً لأن هناك مخزوناً قوياً من العطف على إسرائيل وهو عامل عاطفي لا يمكن تجاهله. إنه ليس نتيجة الشعور بأن الشعب اليهودي قد لقي اضطهاداً عبر القرون فحسب، بل نشأ بصورة خالصة بسبب القتل الجماعي والمعاملة اللذين لقيهما هذا الشعب على يد النازيين. ومن ثم فهناك شعور بأنه يجب أن يسمح له بتحقيق هدفه في وطن قومي، وأنه ينبغي للولايات المتحدة أن تدعمه بحيث لا تعرض سلامة إسرائيل كوطن للشعب اليهودي لأي خطر. وهذا على المستوى العاطفي هو عامل. ولو لم يوجد ما كان ثمة أي شيء آخر يمكن أن يكون مرغماً^(١٢)».

وأضاف بول أن اليهود الأميركيين كرماء جداً في تبرعاتهم الانتخابية السياسية. ليس فقط لأنهم يسعون للحصول على الدعم لإسرائيل، وإنما لأنهم بطبيعتهم مندمجون في السياسة أكثر من العديد من الأميركيين الآخرين. وإضافة إلى التبرعات المالية اليهودية هناك عامل آخر:

«وهو أنه في أية حملة سياسية يكون الأكثر فعالية والأكثر غالباً والماملون بإخلاص في الحملة - ويكثرون منهم يقومون بالعمل تطوعاً - هم يهود أو مؤيدون لقضية إسرائيل. ويترتب على هذا تضخم هائل لآثر الجماعات اليهودية الأمريكية في السياسة الأمريكية. إنها حقيقة من حقائق الحياة. وفي تركيبة النظام الذي عندنا هذا هو أسلوب العمل فيه. وإست أقول قطعاً إن اليهود الأميركيين ليسوا وطنيين أو أنهم لا يعيرون مصالح الولايات المتحدة أي اهتمام، لكنهم يرون أن مصالح الولايات المتحدة ومصالح إسرائيل متوافقة أصلاً^(١٣)».

ولكن حتى جورج بول المسؤول الأميركي السابق المعتدل بالنسبة إلى الحقوق العربية، ومن أشهر المنتقدين لسياسات أمريكا الموالية والداعمة بشطط لإسرائيل في قضية النزاع في الشرق الأوسط، والذي يعتقد بأن مصالح أمريكا ومصالح إسرائيل ليست متطابقة في عدة نواح، أجاب على سؤال عن مصالح الدولتين:

«قبل كل شيء أن إحدى مصالحنا في الشرق الأوسط هي العمل على القيام بالتزام عاطفي عميق نحو الشعب الإسرائيلي كي يتمكن من تحقيق هدفه في وطن له. هذا الأمر يعود إلى زمن طويل وتمتته جميع الأسباب التي ذكرت. ومن ناحية استراتيجية محضة، بغض النظر عن الأساس الفكري والعاطفي للانتماء، فإن كيننا التزامنا ذلك بصورة غير رسمية ومن دون معاهدة لكن بوسائل متعددة مختلفة يعني أن علينا أن نستمر فيه. ليس من مصلحة أمريكا أن نتراجع عن تحالفاتنا أو نوحى باننا نخذل عن أصدقائنا. لقد ترسخت أن إسرائيل صديقة للولايات المتحدة. وقد ذكرت كتابة أنه يتوجب علينا أن نعترف بأنه بينما نجد أن مصالح السياسة الخارجية لأمريكا وإسرائيل هي متطابقة في ناحية معينة، فهناك أيضاً نواح نجد أنها مختلفة، لأنه ينبغي للولايات المتحدة أن تصوغ سياستها في إطار عالمي فلا تأخذ مصالح إسرائيل فقط بعين الاعتبار بل مصالح شعوب أخرى، بينما تصاغ سياسة إسرائيل بالنسبة لوضع محل خلس بها. ومعنى هذا أن مصالحنا ومصالحها لا تتفق تماماً. وهذا ما أخذت على عاتقي قوله للشعب الأميركي^(١٤)».

وصف بول الاعتقاد بأن إسرائيل هي قاعدة متقدمة (استعمارية) للولايات المتحدة بقوله:

«لا. هذا هراء لا أساس له».

يستغل اللوبي اليهودي ما يذكر «الكتاب المقدس» والكتب والنشرات الدينية المسيحية عن دخول بني إسرائيل لأجزاء من فلسطين بين أهلها العرب من الكتانين واليوسيين. كما يستغل بعض التفسيرات لبعض ما جاء في التوراة وما أحدثته من تأثير في المعتقدات العامة والتراث الشعبي الديني في المجتمعات المسيحية الأميركية والغربية. و«الكتاب المقدس» كان على مدى أجيال عديدة أوسع الكتب انتشاراً في العالم المسيحي. وهو يربط «بني إسرائيل» بالأرض المقدسة في التاريخ القديم، وأن كان يذكر بأن هذه الأرض كنعانية وأن بني إسرائيل غريباء دخلاء، وأن «القدس» ييوسية، وأن بني إسرائيل وفدوا إليها من الخارج وعاشوا بين أهلها الأصليين. ويستغل اللوبي اليهودي كذلك التقليد والعرف الأميركي الذي يسمح للجاليات العرقية والدينية التي يتألف منها الشعب الأميركي، بأن يكون لها هوية ورغبات خاصة، وبأن تلح على الحكومة لكي تراعي هذه الطلبات وتلبيها استجابة لرغبات ومشاعر المواطنين من تلك الجاليات. ويقال بأن هذا العرف هو إرث من حقوق الشعب وأفراده الذين يخلو لهم مراجعة «الحاكم» «لرفع المظالم» واسترداد الحقوق، وأن جذوره تمتد حسب بعض الاجتهادات إلى (ماجنا كارتا) التي أجبر النبلاء الانكليز الملك جون، شقيق الملك ريتشارد قلب الأسد الصليبي، على توقيعها تلبيةً لحقوقهم. وبسبب هذا التراث والعرف الذي جاء مع قطاعات انكليزية إلى أميركا وتماثل في تقاليد الحكم فيها، فإنه ليس هناك غضاظة من ناحية المبدأ في نظر المجتمع الأميركي فيما يمارسه اللوبي اليهودي، وأن كان يلقي بعض الانتقاد اللاذع من بعض الأميركيين بسبب مفالاته وبعض أساليبه البغيضة من ضغط وتهديد وانتقام وأعمال عنف. واللوبي اليهودي يضغط على الصحافة الأميركية لإرهابها ومنعها من تقديم صورة عادلة أو متوازنة للقضايا العربية، ومن توجيه الانتقاد إلى السياسات والممارسات الإسرائيلية البشعة. وينقل الكاتب السابق بول فندلي عن مارك برونسكي الصحافي المثابر على انتقاد التجاوزات الإسرائيلية قوله، بأنه لا يمكن أن يتفادى اليهودي الحقد الوحشي والشخصي إذا فكر أن يكتب تقريراً صادقاً وهادفاً عما اختبره بنفسه. (من يجزئ على الكلام).

وعندما أخذت صحيفة واشنطن بوست تعنى بنشر أنباء الشرق الأوسط بشيء من الانصاف، انصبت عليها الشكاوى من الجماعات المؤيدة لإسرائيل بسبب ما نشرته عن أخبار لبنان ومذابح صبرا وشاتيلا. ونتيجة لضغوط رجال المنظمات والجالية اليهودية، وافق المحرر التنفيذي بنجامين برادلي على أن يراقب بيرنيوم (المدير التنفيذي لمجلس الجالية اليهودي في واشنطن الكبرى) الأنباء لمدة أسبوع واحد، بشرط أن لا يلجأ هو أو اللوبي إلى الضغط أو التدخل في عملية التحرير بأي شكل. (فندلي). وبإثر الاستياء داخل وخارج الصحيفة لهذا الترتيب الذي يتعارض مع حرية الرأي والتعبير وخصوصاً في بلد مثل أميركا. وقال روبرت غيبسون محرر الأنباء الخارجية في صحيفة لوس أنجلوس تأييداً:

«في الحقيقة لا أدري كيف يمكن عمل هذا الشيء لليهود وإنكاره على العرب». (من يجزئ على الكلام).

وبالنسبة إلى الضغوط والترهيب الذي يمارسه اللوبي اليهودي الإسرائيلي والجماعات اليهودية في المجالات والدوائر كافة، توصل بول فندلي، الكاتب الأميركي السابق الذي عانى من انتقام اللوبي اليهودي الإسرائيلي إلى نتيجة لخصها في جملة واحدة:

«إن حرية الكلام في الولايات المتحدة أخذت في الانهيار»^(١٤).

إن اللوبي اليهودي الإسرائيلي، بطبيعة الحال، يستغل النفوذ أو السيطرة اليهودية على وسائل الإعلام بمختلف أنواعها للدفاع عن إسرائيل والترويج لمطالبها، ومحاربة من يدافع عن العرب أو حتى يحاول تذكير الأميركيين بأن هناك حقوقاً عربية يجب عدم نسيانها مراعاة لمصالح أميركا ذاتها. وأخبار إسرائيل تنشر في الصحف الأميركية على نطاق واسع متكرر، والمقالات الرئيسية فيها تقضل إسرائيل على العرب الذين لم تكن تنشر أخبارهم وحقوقهم ووجهات نظرهم بصورة إيجابية وافية، وإن كان بعض التحسن قد حدث في السنوات الأخيرة في ذكر وجهات النظر والقضايا العربية. واللوبي اليهودي يدب على تذكير المسؤولين الأميركيين والشعب الأميركي بالمنافع والخدمات التي توفرها إسرائيل لأميركا، ويصدر العديد من النشرات إلى الشخصيات والمراكز المؤثرة ومنها نشرة إيباك (تقرير الشرق الأدنى) الذي يرسل

لأعضاء الكونغرس والمتنفذين داخل الدوائر الحكومية وخارجها^(١١). واللوبي الإسرائيلي يحتّ أعضاءه والمؤيدين له من النخبين الأمريكيين على إرسال آلاف الرسائل والبرقيات، وإجراء المكالمات الهاتفية للجهات المختصة لتأييد مطالب ومصالح إسرائيل وإجهاض ما تعارضه، وعلى نشر الإعلانات السياسية المؤيدة لإسرائيل في الصحف. وعلى سبيل المثال، نشر مائة وثلاثون جنرالاً متقاعداً بإيعاز من منظمة مالية لإسرائيل إعلاناً على صفحة كاملة في كل من جريدة (نيويورك تايمز) و (أمريكا اليوم) في شباط/فبراير ١٩٨٢، أعربوا فيه عن «فرعهم» لأن الجدل السياسي بشأن «التدخل» الإسرائيلي في لبنان طغى على الدلالة «الداعية للفخار» التي تمثّلت في الهزيمة الساحقة للأسلحة السوفياتية التي حارب بها الجيش والطيران السوريون في لبنان. وذكر الإعلان الرئيس ريغان بأنه هو بالذات كتب سنة ١٩٧٦ بأن المصلحة الأميركية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، كانت المنع الوقائي المسبق للاختراق السوفياتي للمنطقة، وأن:

«إسرائيل لديها الإرادة الديمقراطية والتماسك الوطني والطاقة التقنية والخلق الحربي (المعدن الحربي) لأن تفق كحليف أميركا الموثوق».

وأضاف الجنرالات:

«أيها الرئيس: إننا نحثك على إعادة انعاش التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل»^(١٢).

إلى هذا الدرك من الانحطاط والمغالطة وصل هذا العدد من جنرالات أميركا فيما يتعلق بالعُدوان الإسرائيلي على لبنان، الذي خالفت فيه إسرائيل اتفاقاتها مع أميركا ووعودها لها، وألقت القنابل على المدن والقرى اللبنانية وقتلت المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين رجالاً وشيوخاً ونساء وأطفالاً، وتآمرت ومكّنت رجال الكتلان من ارتكاب مجزرة مخيفي صبرا وشاتيلا.

استغلال خبيث للمعتقدات الدينية والهوس

يستخدم اللوبي اليهودي الإسرائيلي الاتصالات الشخصية والحفلات وإرسال الوفود لإحداث التأثير والإقناع لمصلحة إسرائيل وقضاياها لدى المسؤولين الأمريكيين، وينظم اجتماعات مع القادة الإسرائيليين خلال زيارتهم لأميركا. ويسعى اللوبي لإقامة علاقات طيبة مع الكنائس والمنظمات الدينية المسيحية المتعددة، وخصوصاً مع الجماعات البروتستانتية التي تعتبر أكثر تعاطفاً تجاه إسرائيل من الجماعات الكاثوليكية التي تتأثر بموقف الفاتيكان، الذي يرفض الاعتراف بإسرائيل قبل التوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط. وللغاتيكان «بعثة بابوية لفلسطين» في القدس. والبابا بولس السادس أعلم غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل بأن:

«الغاتيكان لن يعترف بإسرائيل ما دام النزاع في الشرق الأوسط بلا حل».

وفي مؤتمر هيئة الأمم المتحدة للإسكان سنة ١٩٧٦ أيد الفاتيكان قراراً يشجب العنصرية «كما عرفت» قرارات الأمم المتحدة»، وفي هذا ما يشير إلى قرار الأمم المتحدة الذي ينعى «الصهيونية» بأنها «شكل من أشكال العنصرية»^(١٣). وحاول اللوبي اليهودي تحسين علاقاته مع الأميركيين السود ومنظماتهم وتشويه سمعة العرب بينهم. وفي الجانب البروتستانتي الأمريكي نجد تعصبا ومساندة لإسرائيل وللوبي اليهودي. وعلى سبيل المثال قال السناتور روجر جيسون في مؤتمر أيباك السنوي العام سنة ١٩٨١: إن من أسباب تأييده الحيوي الثابت لإسرائيل هو دينه المسيحي... وأن المسيحيين وخاصة المسيحيين الإنجيليين هم من أفضل أصدقاء إسرائيل منذ ولادتها الجديدة عام (١٩٤٨). وقال كذلك بأنه يعتقد بأن أسباب «البركة» التي حظيت بها أميركا عبر السنين هي أنها أكرمت اليهود الذين لجأوا إليها، وأن الأميركيين دافعوا عن إسرائيل بانتظام. وأنه يورك بالأميركيين لأنهم اعترفوا «بحق» إسرائيل في الأرض. (فندلي). وفي مقابل هذه المزاعم والأوهام عن «بركة» اليهود ومساعدتها، فإنه يصح أن نقول بأنه لم يحدث في الأزمنة الحديثة ما يفوق بشاعة جريمة قيام إسرائيل، ومساندة أميركا لها ولعدوانها، ووحشية المذابح والتشريد المتكرر والمظالم والخراب الذي نزل بالعرب في الشرق الأوسط، ومخالفة كل هذه الآثام لتعاليم السيد المسيح. وفي الجانب المسيحي الإنجيلي من الأميركيين يشتهر المدعو جيرى فالويل أحد

كهنة كنيسة توماس رود المعدانية بفرجينيا، الذي يوصف بأنه زعيم «الأغلبية الأخلاقية» والصادق الشخصي لمناحيم بيغن واسحق شامير، والذي وصفته مجلة الإيكونوميست اللندنية بأنه آية الله للبعث المسيحي ذو الصوت الحريري والذي قيل أنه حظي بإعجاب كبير جداً في أميركا. (فندلي).

وقالويل هذا هو مؤسس جماعة «العمل السياسي» الأصولية الدينية. وكان من تصريحاته، بأن من يؤمن بالكتاب المقدس يجد بأن المسيحية ودولة اسرائيل الجديدة مرتبطتان دون انفصام، وأن إعادة تأسيس دولة اسرائيل في ١٩٤٨ للمسيحي المؤمن بالكتاب المقدس تعني بأن نبوءة العهد القديم والعهد الجديد قد تحققت. وحتى مذابح مخيمي صبرا وشاتيلا التي روعت العالم، وكذلك قصف المدن والمقرى وقتل المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، وتشريد عشرات ومئات الألوف منهم بقنابل اسرائيل وأميركا، ولم ترفع الغشاوة عن عيني المحترم قالويل ولم تهز ضميره، بل وصل به السخف والهلوسة - أو المغالطة والكذب والتضليل - الى القول:

«انا لا اعتقد بأن الحكومة الاسرائيلية كانت متورطة او مشتركة بأية طريقة في مذابح لبنان».

وكان تفسيره الأسخف لما حدث هو أن المتعاطفين مع منظمة التحرير الفلسطينية قتلوا عائلاتهم والجيران ولبنوا الرأي العلني ضد اسرائيل^(٣١)، وتابع القس المذكور ذلك بمنصرة سياسة حكومة جنوب افريقيا العنصرية. وفي كتابه استمعي يا أميركا، أدعى قالويل:

«إن إسرائيل قلعة للديمقراطية في جزء من العالم يتصف بما يقرب من الجنون... إن هذه الأمة الصغيرة سوف يهاجمها أعداؤها مرة أخرى بقيادة الجيوش الروسية وحلفائها العرب. لكن كما تنبأ النبي حزقيال في ٢٨/ ٢٩ من سفر حزقيال فإن الروس سوف يهزمون، وسوف تنتقد بيد الله اسرائيل مرة أخرى (ويضيف قالويل)... لا خيار للولايات المتحدة. فإذا أرادت هذه الأمة أن تبقى بيضاء بالقصر، ومنجزاتها العلمية أن تبقى بارزة، ولحريتها أن تبقى مصونة، فينبغي لأميركا أن تقف إلى جانب إسرائيل»^(٣٢).

ومن الانجيليين من مد نشاطه إلى جنوب لبنان. فقد قام المدير العام السابق لشركة طائرات (اليم) النفائة واسمه (أوتس)، اثر محادثة مع الرائد سعد حداد الذي اشتهر كعميل لإسرائيل في جنوب لبنان، بجمع مئات الألوف الدولارات بمساعدات الممثل بات بون لإنشاء محطة إذاعة «صوت الامل» في جنوب لبنان. وقد أطلق أوتس على هذه المحطة اسم (محطة راديو الانجيل في قلب الشرق الأوسط ذاته)... وصارت الإذاعة:

«تذيع يومياً موسيقى انجيلية أميركية وموسيقى شعبية ريفية وغربية ودروساً توراتية ودعاية لحداد. وتقول احد مساعدي حداد إدارة الأخبار في المحطة»^(٣٣).

وأراد أوتس أن يثبت أن نشاطاته قد نالت رضا الله ومباركته، فأخذ يسرد قصصاً عن المعجزات. وكانت «معجزة قلعة الشقيف» التي نشرتها مجلة «الحياة المسيحية» إحدى قصصه. وقال ان محطة الإذاعة كانت تتعرض لغذائف المدافع المنصوبة في القلعة، وقال:

«إنه عندما غضب صرخ على المدافع ثم جمع العاملين معه للصلاة. وفجأة [كما يقول] رأينا مشهداً لن ينساه احد منا أبداً. ذاك بيان الطابق العلوي للقلعة حيث كانت المدافع تحول إلى نرات أمام أعيننا. فقد شبت النيران وارتفعت سحب الدخان. وتطايرت المدافع والأبراج والصواريخ مئات الأمتار في الهواء... من دون أن تطلق عليها قذيفة واحدة من مدافع اسرائيل وحداد... وقفزنا من سياراتنا واطلقنا صرخة ابتهاج مدوية... وحتى هذا اليوم يبدو أنه لا يعرف أحد بالتاكيد ما حدث فعلاً. على أننا ننسب ما حدث الى تدبير معجز من الله»^(٣٤).

وهكذا يفترقون على الله أو يهلوسون، ومع أنه من الواجب احترام حرية المعتقدات والعقائد الدينية، فإن ذلك لايعني أن لا نفرق بين السلام والقويم منها، وبين الهلوسات والادعاءات التي تصيب الآخرين بالاذى والضرر والشروع، التي تحرمها التعاليم الدينية الكريمة التي جاءت لنشر الخير والحق والعدل في الدنيا لجميع الشعوب. وأنه لمن المؤسف والعجيب الغريب أن أصوات وتفسيرات وادعاءات قالويل وأوتس وأمثالهما تصل إلى ملايين عديدة من الأميركيين عبر الإذاعات وشاشات التلفزيونات بصورة متواصلة. وبرامج قالويل تذييعها ستمائة محطة حسبما ذكرت لي أوبرين (المنظمات اليهودية الاميركية) أو ٢٩٢ محطة تلفزيون، وحوالي ٥٠٠ محطة إذاعة كل اسبوع، حسبما ذكر بول فندلي. (من يجزؤ على

الكلام). ومعتقدات فالويل وأمثاله أصبحت توصف بأنها عقيدة «المسيحية الصهيونية»، ويقترب مع هذه العقيدة:

«برنامج عمل سياسي قوي يسعى لتجنيد المسيحيين لتأييد حكومة إسرائيل»^(٣٦).

ومن المعروف أن بعض الجماعات الدينية التي تؤيد إسرائيل، تتألف عشرات الملايين من الدولارات كهبات من الأميركيين التابعين لها أو المؤيدين لدعوتها والمتأثرين بما تنشره من معتقدات وتفسيرات وهولسات، وما زالت المجلات الأميركية ومنها التايم ونيوزويك الشهيرتان تنشر الفضائح المالية والجنسية والأخلاقية المثيرة التي كان أبطالها بعض الدعاة البارزين في هذه الجماعات، ولقد شاهدنا على شاشة التلفزيون أحد أشهر الدعاة وهو جيمي سواجارت يقف على المنبر أمام المئات من أتباع دعوتيه، وكان يبيكي وينوح ويوجه إلى ربه عبارات الندم والاستغفار لخطاياها الجنسية التي اعترف بها علناً. وجيمي سواجارت هذا هو الذي قال للملايين:

«إنني أشعر بأن أمريكا مربوطة بالهيل السري الروحي بإسرائيل. إن الفكرة المسيحية - اليهودية ترجع (كل الطريق) إلى إبراهيم وإلى وعد الله لإبراهيم الذي اعتقد أنه أيضاً يشمل أمريكا. ولأن الله ما زال يقول أنا سأبارك أولئك الذين يباركون إسرائيل، وأنا سألعن أولئك الذين يلعنون إسرائيل. وشكراً لله أن الولايات المتحدة الأميركية ما زالت اليوم تقف في المنزلة الأسمى. وأنا أعتقد بثبات [بأن ذلك] لأننا وقفنا وراء إسرائيل. وأنا أصلي إلى الله بأننا سنقف دائماً وراء إسرائيل»^(٣٧).

وفي عددها بتاريخ ١١ تموز/ يوليو ١٩٨٨، نشرت مجلة نيوزويك مقالاً مطولاً عن الفضائح الجنسية والمالية والمشاكل التي أحاطت بجماعات الدعوات الدينية التلفزيونية. وذكرت منهم فالويل وسواجارت وبات روبرتسون الذي رشح نفسه لانتخابات الرئاسة الأميركية التي جرت في نهاية سنة ١٩٨٨ (فشل فشلاً ذريعاً). وقالت مجلة نيوزويك في مقالها بأن العديد من أتباع هذه الجماعات انفصلوا عنها وتقلص عدد المشاهدين لإبرامها، كما نقصت التبرعات لها بعد أن كانت تبلغ الملايين من الدولارات، ووصلت بعض قضايا هذه الجماعات إلى محكمة الإقلاص. وذكرت نيوزويك أن مجلة (Penthouse) نشرت في عددها الصادر في تموز/ يوليو ١٩٨٨، الذي نفذ من الأسواق خلال خمسة أيام، صوراً لـ «العاهرة» دبرا مورفري عرضت فيها أوضاع جسدها (البوزات) التي دفع لها القس جيمي سواجارت المال لكي تقفها أمامه.

في مقال نشر في مجلة (العربي) الكويتية^(٣٨)، ذكر يوسف الحسن بأن بعض الجماعات المسيحية الأصولية كانت لها معتقداتها ومفاهيمها ومسايعها الصهيونية قبل هيرتسل مؤسس الفكرة الصهيونية اليهودية، وأن هذه الجماعات كانت أول من رفع شعار (أرض بلا شعب... لشعب بلا أرض). وذكر الحسن بأن القس البروتستانتي ويليام هشر دخل قاعة مؤتمر بازل الشهير بسويسرا، الذي انعقد في سنة ١٨٩٧، بصحبة هيرتسل وهتف بحياة هيرتسل الزعيم المؤسس للصهيونية قائلاً: «يحيا الملك». وطالب بني إسرائيل بالعودة إلى فلسطين قائلاً:

«استقبلوا يا أبناء إسرائيل، فالرب يدعوكم للعودة إلى وطنكم القديم في فلسطين».

وقدم هشر إلى هيرتسل خريطة فلسطين داود وسليمان الموعودة بحدودها «من الفرات إلى النيل». وبعد ثمانية وثلاثين سنة عقد في مدينة بازل نفسها في أواخر آب/ أغسطس أول مؤتمر صهيوني مسيحي دولي ضم أكثر من ستمائة رجل دين وفكر مسيحي هتفوا بحياة «إسرائيل الكبرى»، كما أطلقوا الصلوات من أجل «عاصمتها الموحدة الأبدية»... القدس. وفي هذا المؤتمر قرر المؤتمرين الانتشار في الأرض: منتظماً وحرراً وفكراً لخدمة وحماية وتكملة المشروع الصهيوني... ومن أجل إرضاء الرب أيضاً^(٣٩). ولعلمهم بذلك كانوا أول لوبي صهيوني. ومن الطبيعي أن يكون لمعتقدات هذه الجماعات وغيرها نتائج خطيرة خصوصاً إذا كان معتقدوها من قادة الدول وأصحاب النفوذ. فيلغور صاحب الوعد المشؤوم إضافة إلى قناعاته السياسية بفائدة إقامة دولة لليهود في فلسطين بالنسبة إلى المصالح البريطانية، كان يؤمن بالإلحاعات الخاصة بـ «شعب الله المختار» وحقه في أرض الميعاد، وتحقيق النبوة التوراتية بتجميع اليهود في دولة إسرائيل بـ «فلسطين» وهذه كانت من أبرز معتقداته التي ورثها في طفولته وترى ونشأ عليها في إحدى الكنائس السكوتلاندية. وقيل

عنه إنه كان أكثر فهماً من هيرتزل لطموحات الصهيونية»^(٣٠). والدعوة المسيحية الصهيونية شملت أميركا وانتشرت المواعظ والكتب التي تدعو لعودة اليهود إلى فلسطين. واقترح الرئيس جفرسون «أن يمثل رمز الولايات المتحدة الأميركية على شكل «ابناء إسرائيل» تقودهم في النهار غيمة وفي الليل عمود من النار... بدلاً من النسر»^(٣١)... مثل بني إسرائيل في أيام التيه بعد خروجهم من مصر. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، تأسست منظمة «السفارة المسيحية الدولية» في اجتماع ضم أكثر من ألف رجل ديني مسيحي، جاؤوا من أكثر من ثلاثة وعشرين دولة إلى مؤتمر عقد في القدس المحتلة. وافتتحت هذه المنظمة مكاتب لها في القسم الغربي من القدس، واتخذت ولاية كارولينا الشمالية مقراً لها:

«وافتتحت عدداً كبيراً من الفروع في المدن الأميركية الرئيسية. وتقوم هذه المراكز بجمع المال لإسرائيل و«عقد المؤتمرات وتنظيم المظاهرات وتنظيم الرحلات السياحية لإسرائيل، وممارسة الضغوط السياسية على صانعي القرار في دول العالم لصالح إسرائيل»^(٣٢).

وهذه المنظمة تعارض الضغط على إسرائيل للإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ويؤمن أعضاء وأنصار هذه المنظمة بأن إسرائيل تمتد من نهر الفرات إلى النيل. ومن أهداف المنظمة:

«الاهتمام البالغ بالشعب اليهودي وبدولة إسرائيل، وتذكير وتشجيع المسيحيين والكنايس للصلاة من أجل القدس وأرض إسرائيل وتحريرهم لممارسة التأثير في بلادهم لصالح إسرائيل. وإنشاء مشروعات اقتصادية واجتماعية في إسرائيل»^(٣٣).

وتبلغ موازنة المنظمة حوالي مائة مليون دولار، ولها ملايين من الأتباع وعشرات الآلاف من الأعضاء في جميع أنحاء العالم. ومن قرارات مؤتمر هذه المنظمة، الذي عقد في مدينة بازل في ٢٧ - ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٨٥ بحضور أكثر من ستمائة من قادة المسيحية الصهيونية من بلاد عديدة وممثلين عن المنظمات الصهيونية اليهودية والمؤسسات الإسرائيلية: الضغط لتحقيق مزيد من الاعترافات الدولية بإسرائيل كدولة لليهود، وفتح المؤسسات الدولية للعضوية والمشاركة الإسرائيلية، ومطالبة جميع الدول بالإعتراف بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، ونقل سفاراتها إليها، وإدانة جميع أشكال اللاسامية ضد اليهود، ومطالبة الدول الصديقة بالامتناع عن تسليح العرب بما في ذلك مصر، وتشجيع توطين اللاجئين في الوطن العربي، ودعم إسرائيل مالياً واقتصادياً، وعدم الرضوخ للمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل. وكان من الطبيعي أن يدرك مسيحيو فلسطين المحتلة وغيرهم مدى خطورة منظمة السفارة المسيحية الدولية. وفي مؤتمر صحفي عقده المطران إيليا خوري، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، (الذي أبعدهت سلطات الإحتلال عام ١٩٦٦) في تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٨٤ قال:

«إن وراء قيام هذه السفارة مجموعة من المسيحيين المهروسين وباعتراف من القيادة الصهيونية وتشجيع منها بدعوى الحفاظ على المصالح المسيحية في فلسطين. وإنني أؤكد أن المسيحيين هم براء من هذه السفارة وعلى راسهم المسيحيين العرب»^(٣٤).

ومهما يكن من أمر هذه الجماعات المختلفة بأخطائها أو بمبازلها وهلوساتها، فإنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار بأن هناك من رجال الدين البروتستانتين في أميركا من وقف مع الحق بروح كريمة، وجاهر بالحقائق، وتعرض نتيجة لذلك للضغوط والأذى بسبب صدقه واعتداله، كما حاربته اللوبي اليهودي وحاخامات اليهود.



هوامش (٤)

- (١) لي أوبرين، **المنظمات اليهودية الأميركية ونشاطاتها في دعم إسرائيل**، ترجمة جماعة من الاساتذة بإشراف ومراجعة محمود زايد (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٩ - ١٠.
- (٢) محمد حسنين هيكل، «زيارة جديدة للتاريخ»، في: **الرأي (الأردن)**، ١٩٨٥/٤/٥.
- (٣) هشام شرابي، **المقاومة... في وجه إسرائيل وأمريكا**، ترجمة انعام رعد (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، ص ٢٤ - ٢٥.
- عن كتاب:

Hisham Sharabi, *Palestine and Israel: the Lethal Dilemma* (New York; Pegasus, 1969).

- (٤) المصدر نفسه، ص ٢٧ - ٢٨.
- نقلًا عن كتاب: شيرمان ادمز، *First Hand Report*. ادمز كان مدير ادارة البيت الأبيض.
- (٥) المصدر نفسه.
- (٦) Richard Curtiss, *A changing Image: American Perceptions of The Arab Israeli Dispute* (Washington: American Educational Trust, 1982), P. 301.
- (٧) أوبرين، **المنظمات اليهودية الأميركية ونشاطاتها في دعم إسرائيل**.
- هناك عدد من المنظمات اليهودية عارض الصهيونية مثل:

- New Jewish Agenda
- American Council for Judaism
- The American Jewish Alternative to Zionism.

- (٨) بول فندلي، من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات امريكا الداخلية والخارجية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥)، ص ٣٠٢.
- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ٣٠٢ - ٣٠٣.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.
- دينا ابولفد كانت باحثة لدى بقعة منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة.
- (١٢) المصدر نفسه.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٥.
- (١٤) خطاب توماس داين نشر في:

Journal of Palestine Studies, vol. XVI, no. 4-64, (Summer 1987), pp. 95-106.

- (١٥) **السياسة الاميركية في الشرق الأوسط: نيكسون، فورد، كارتر، ريغان**، أشرف على إعداده ليلى بارودي ومروان بهيري (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٢٧.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ٢٧، وانظر كذلك: تحديث مع جورج بول، في: **الدراسات الفلسطينية** (ربيع، ١٩٧٨)، ص ٢٠.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٢٧ - ٢٨.
- (١٨) فندلي، من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات امريكا الداخلية والخارجية، ص ٥١١.
- (١٩) يذكر فندلي في: المصدر نفسه، إن نشرة ايباك (اخبار الشرق الادنى) توزع على حوالى ستين ألف شخص من المسؤولين والعينين بسياسة امريكا في الشرق الأوسط. وانها توزع مجاناً على الصحف وأعضاء الكونغرس وكبار رجال الحكومة والشخصيات البارزة في حقل السياسة الخارجية.
- (٢٠) Stephen Green, in: *American Arab Affairs* (Spring 1984), P. 46.

- (٢١) أوبرين، **المنظمات اليهودية الأميركية ونشاطاتها في دعم إسرائيل**، ص ٢٧٦.
- (٢٢) Curtiss, *A Changing Image*, P. 302.
- (٢٣) أوبرين، المصدر نفسه، ص ٢٨٢.
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.
- (٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٤، (الفدائيين الفلسطينيين كانوا في قلعة الشقيف).
- (٢٦) من دراسة قدمها القس دونالد واجنر لمجموعة عمل لجالس الكنائس للشرق الأوسط عقد في، ليماسول (قبرص)، نيسان ١٩٨٨. نشرت في: **جوردان تليمز (الأردن)**، ١٩٨٨/٤/١٩.

Curtiss, *A Changing Image*, P.300.

- (٢٧) مجلة العربي (الكويت)، عدد ممتاز (يناير ١٩٨٦).
- (٢٨) المصدر نفسه.
- (٢٩) المصدر نفسه.
- (٣٠) المصدر نفسه.
- (٣١) المصدر نفسه.
- (٣٢) المصدر نفسه.
- (٣٣) المصدر نفسه.
- (٣٤) المصدر نفسه.

تركز أيك جهوداً خاصة مكثفة على أعضاء الكونغرس والانتخابات، وتحاول إرهاب المرشحين وأعضاء المجلس التشريعي الذي زادت هيمنته على السياسة الخارجية الأميركية، إضافة لما له من سلطة على المساعدات الخارجية. وفي الكونغرس تحاول أيك كسب التأييد القوي لإسرائيل ولحاربة الحقوق العربية. وهي تستفيد من تتابع الانتخابات على فترات قصيرة في أمريكا. فهناك الانتخابات الحزبية الأولية لاختيار مرشحي الأحزاب لرئاسة الجمهورية والمجالس التشريعية، ثم تأتي انتخابات الرئاسة والكونغرس. والانتخابات الرئاسية تقع كل أربع سنوات، ولكن انتخابات الكونغرس تقع كل سنتين لثلث الأعضاء. ونظراً إلى أن الحملات الانتخابية تكلف ملايين الدولارات، فإن الدعم المالي والجهات التي تقدمه على جانب كبير من الأهمية والتأثير لإحراز النجاح، وذلك إضافة إلى كسب أصوات الناخبين التي اشتهر منها أصوات اليهود وأنصارهم، وخصوصاً في المناطق التي يعيش فيها اليهود بكثافة مثل نيويورك. وأييك واللوبي اليهودي نشيطون جداً في هذا المجال. والمعروف عنهم أنهم يجمعون المال الوفير للمرشحين المضارين ليكسبوا تأييدهم لإسرائيل ومطالبها بعد نجاحهم في الانتخابات. وفي الوقت نفسه فإنهم يستخدمون قوة المال والدعم والنفوذ لمحاربة الذين لا يؤيدون إسرائيل، أو لا يؤيدونها لدرجة شاملة، أو يذكرون بأن هناك حقوقاً عربية يجب عدم إهمالها، أو بأن إسرائيل تغالي في تسليها وسياساتها ولا تبالي بمصالح أمريكا. ونتيجة للحماس المتقد والنشاط البقظ والتهديدات التي تصدر عن أيك واللوبي اليهودي، فإن العديد من المرشحين في الانتخابات يتناقسون في قطع الوعود لمصلحة إسرائيل في الحملات الانتخابية. وهناك من يقول بأن الكونغرس الأميركي أصبح مرتعاً لأصحاب المصالح والأصوات المؤثرة في الانتخابات، وأن الكونغرس أصبح (وكالة مسمرة) لأصحاب المصالح الخاصة معتمدين بأعضاء الكونغرس، بدلاً من أن يكون هؤلاء نواباً تجعلهم أراؤهم النيرة ومشاعرهم الطيبة أسمى من التحيزات المحلية ومخططات الظلم. (تلمان). والمؤسف في هذا أن الكونغرس الأميركي زادت سلطته في السياسة الخارجية بعد حرب فيتنام وفضيحة الرئيس ريتشارد نيكسون في قضية ووترغيت، وبعد تورط الرئيس رونالد ريغان فيما سمي تشبيهاً (إيران غيت). ومن سوء حظ العرب أن الكونغرس يضغط على السلطة التنفيذية لمصلحة إسرائيل. وبالنسبة إلى مدى تأثير الأصوات اليهودية في الانتخابات الأميركية، قال توماس دابن المدير التنفيذي لأيك:

«لم يمنع أي ديمقراطي في انتخابات الرئاسة بدون أن يعطى بما لا يقل عن ٧٠٪ من أصوات اليهود»^(١).

واليهود في أمريكا يفاخرون بتميزهم في تمويل الحملات الانتخابية، وهم يقدمون لها من الدعم المالي أكثر من أي فريق آخر في المجتمع الأميركي. وذكرت مجلة كريستيان ساينس مونيتور في عددها الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، بأن ٥٠٪ من أموال الحزب الديمقراطي تأتي من الجالية اليهودية. وفي سنة ١٩٦٨ قدم واحد وعشرون شخصاً قروضاً لحملة هوبرت هامفري الانتخابية بلغت مائة ألف دولار من كل واحد منهم، وكان خمسة عشر من هؤلاء يهودياً. وكان اليهود المصدر الرئيسي للهيئات الكبيرة لحملة الحزب الديمقراطي. وقيل إن موندل نائب رئيس الجمهورية السابق كان يستمزع آراء أيك بشأن قضايا الشرق الأوسط قبل إصدار تصريحاته السياسية^(٢). ويقول بول فندلي الذي حاربه اللوبي اليهودي، أن التأييد الذي تلقاه إسرائيل في الكونغرس لا يأتي من التزام أخلاقي أو قناعة قائمة على مبادئ بموقف إسرائيل الصهيوني، وإنما عن خوف من تأثير اللوبي اليهودي. وقال كذلك أن اللوبي اليهودي يركز على عدد قليل من المرشحين البارزين مثل رؤساء اللجان وأصحاب الأقدمة من الأعضاء ويساندنهم أو يحاربهم إذا لم يساندوا مطالب اللوبي اليهودي. وبهذه الوسيلة يكسب اللوبي اليهودي أو يرهب الآخرين. وقيل إن ما يزيد على مائة ألف دولار دفعت من لجان يهودية لتأييد حملة ريتشارد درين الانتخابية في محاولته لإسقاط فندلي عضو مجلس النواب. وفي انتخابات ١٩٨٢ - ١٩٨٤، ركز اللوبي

اليهودي على إسقاط السناتور تشارلز بيرسي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية السابق في مجلس الشيوخ، وساعدوا خصمه في الانتخابات وقدموا له مساعدات مالية ضخمة، واتهموا بيرسي بعلاقات مع العرب ومع القس جيسي جاكسون رغم أن بيرسي كان قد ساعد اليهود وطلب أن تكون المساعدات لإسرائيل على شكل هبات لا تسدد. ولكن ذنب بيرسي كان أنه أيد بيع طائرات الأواكس السعودية الصديقة التي لها علاقات طيبة مع أمريكا^(١). والسناتور ماكفهرن ناشد إصدقائه الإسرائيليين أن لا يضغطوا على الأمريكي والكونغرس ليكونوا متحيزين لجهة واحدة، وأن لا يطلبوا من الأمريكيين أن يبنذوا مصر والسعودية ليطهروا بأنهم يعتبرون علاقتهم المهمة بالشعب والحكومة الإسرائيلية غالية، فحاربه اللوبي اليهودي الإسرائيلي وسقط في انتخابات الترشيع عن حزبه للرئاسة. (تلمان). والسناتور غرافيل من الاسكا صرح بأنه سيؤيد صفقة طائرات امريكية للسعودية، ولكنه سيفعل ذلك بالمشخصي لأنه رغم تصويته في السابق بنسبة مائة بالمائة لمصلحة إسرائيل، فإن تصويته هذه المرة ضد ما تفضله إسرائيل سيعرضه في المستقبل لخسارة جميع أنواع المساعدات المالية، وسيفقده صداقات شخصية يهودية مهمة، أصدقاء اعتبرهم طيلة حياته عزيزين عليه... وبعضهم من أقرب الأصدقاء إليه في هذه الدنيا، فهو يقدمهم اليوم بسبب هذا القرار الذي اتخذه بموجب ضميره. (تلمان). وحارب اللوبي اليهودي النابئين بول فندلي وبول مكولوسكي لانهم انتقدوا سياسات الحكومة الأمريكية بشأن إسرائيل، رغم أنهم لم يكونا عدوين لها. كان فندلي يصوت لسنوات لمصلحة مساعدات إسرائيل وينتقد مصر والدول العربية، ولكنه قابل عرفات ودون بيانه الذي لم يوقعه عن قبوله بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والتخلي عن العنف والعيش بسلام مع الجيران (١٩٧٨). ومكولوسكي طالب بتخفيض المساعدات لإسرائيل بقدر يوازي ما تنفقه على المستوطنات غير المشروعة (١٥٠ مليون دولار)، وطلب بـ «الامن لإسرائيل والعدل للفلسطينيين». ونقل فندلي عن مكولوسكي قوله:

«دسرتي ما لا يقل عن ٢٠ عضواً في الكونغرس أنهم متفقون على أن سياسات رئيس الوزراء [الإسرائيلي] بيرن تعتبر كارثة ليس على الولايات المتحدة فحسب بل وعلى إسرائيل في الواقع. ومع ذلك فقد قل جميعهم أيضاً أنهم لايجزؤون على هذا الكلام علانية إذا كانوا يتطلعون الى تجديد انتخابهم»^(٢).

ونشرت مطبوعة يهودية صورة لمكولوسكي كتب تحتها «خليفة غوبلز» واتهم أنه عدو للسامية. وحارب اللوبي اليهودي السناتور المعروف ادلاي ستيفنسون رغم أنه عارض المقاطعة العربية لإسرائيل. وكان ذنب ستيفنسون أنه وقف ضد بناء المستوطنات، وأيد حجز مبلغ ١٥٠ مليون دولار من المساعدات لإسرائيل. فنشرت صورته على غلاف مجلة جويش شيكاغو الشهرية، وقد ظهر خلف كتفه الأيمن عربي يمشق بندقيته ويحلق بغضب من خلال كوفية تغطي رأسه ومعظم وجهه، وكتبت تحت الرسم الذي يشير إلى التحطيق المنشور في المجلة عبارة (ادلاي كما يبدو في الأعين اليهودية)، واتهم ستيفنسون بأنه معادٍ للسامية. وجاء في دراسة لفسان بشارة أن ستيفنسون قال لمجلس الشيوخ:

«إن إسرائيل ذات مستوى المعيشة العالي ينالها من المحن الإقتصادي والعسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة بقدر ما يحصل عليه باقي العالم أي ٩٩,٩٪ من مجموع هؤلاء السكان... (وإن حصة إسرائيل في القانون المعروض على مجلس الشيوخ الآن بلغت ٤٢٪ من جميع المساعدات»^(٣).

وصوت عضوان من الشيوخ الى جانب التعديل الذي قدمه ستيفنسون. وفي رأي بعض المطلعين كانت شجاعة ستيفنسون وزميله تستند إلى أنهم كانوا قد قرروا عدم ترشيح أنفسهم في الانتخابات المقبلة. وحارب اللوبي اليهودي السناتور ويليام فولبرايت، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس، لأنه طالب بحدود ١٩٦٧ (مع التزام امريكي عسكري بحماية إسرائيل لتلك الحدود)، وانتقد وضوح امريكا لمطالب إسرائيل الحربية والمالية. واتهم اللوبي فولبرايت دون سند بعلاقات استثمارية مع العرب وبأنه ضد السامية. ومن أسباب تحامل اللوبي اليهودي على فولبرايت ومحاربتهم له أنه ظهر في برنامج (واجه الامة) التلفزيوني، وأعلن أن مجلس الشيوخ «مخاضع لسياسات إسرائيل التي تضر بالمصالح الأمريكية. وإن امريكا تتحمل مسؤولية كبيرة لاستمرار العنف في الشرق الأوسط وقال:

«من الواضح تماماً أنه لولا دعم الولايات المتحدة بالمال والسلاح وغيرها بلا حساب لما فعل الإسرائيليون ما يفعلونه اليوم»^(١).

وقال كذلك إن أمريكا أخفقت في الضغط على إسرائيل لكي تتفاوض للتوصل إلى تسوية سلمية. وأن الاكثورية العظمى من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي (حوالي ٨٠٪) تؤيد إسرائيل وأي شيء تريده إسرائيل بصورة كاملة. وأن إسرائيل تتحكم بمجلس الشيوخ وعلى أمريكا أن تهتم بالمصالح الأمريكية. وبعد ظهور فولبرايت في برنامج (واجه الأمة) بعدة أسابيع:

«أعرب عن فزعه من احتلال إسرائيل للأراضي العربية، واتهم الولايات المتحدة بأنها منحت إسرائيل (دعماً غير محدود لتوسعها غير المحدود)»^(٢).

وينقل فندلي في كتابه قول أحد النواب الأمريكيين بأن اللوبي اليهودي:

«رهيب ويحصل على أي شيء يريد. هذا بالإضافة إلى أن اليهود متعلمون وعندهم أموال طائلة ويصوتون في موضوع واحد هو إسرائيل. وليس لهم نظير من هذه الناحية».

ولقد صنف هذا النائب زملاءه في المجلس إلى أربع فئات:

«الفئة الأولى تغطي إسرائيل كل ما تريد. وتضم الفئة الثانية أشخاصاً تسألوهم بعض الشكوك غير أنهم لا يجربون على الخروج عن الخط فلا يقولون شيئاً. وفي الفئة الثالثة نواب لديهم شكوك عميقة ولكنهم لا يستطيعون أكثر من أن يحاولوا سرراً كبح المساعدات لإسرائيل. والمثل على هؤلاء هو لي هاملتون. أما الفئة الرابعة فقوماء نواب يجادلون علانية في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية ويتحدون ما تقوله إسرائيل. وبما أنك [الكلام موجه لفندلي] وبيت مكلسكي تركتما المجلس فلم يعد وجود لهذه الفئة»^(٣).

وهذا يعني طبعاً أن الفئة التي كانت تتجراً على معارضة مطالب وممارسات إسرائيل التي فيها شطط ومضرة لمصالح أمريكا كانت لا تتجاوز اثنين تركا المجلس، وبذلك لم يعد للفئة الرابعة وجود في ذلك الوقت على الأقل. وذكر فندلي أن النائب صاحب التصنيف طلب منه أن لا يذكر اسمه خوفاً من تأثير وعداوة واذى اللوبي اليهودي الإسرائيلي.

من الأساليب الفعالة التي تستخدمها إيباك واللوبي اليهودي التودد إلى معاوني أعضاء الكونغرس وإقامة الصلات الوثيقة بهم. وهؤلاء المعاونون لهم تأثير ملموس على أعضاء الكونغرس الذين يرتبطون بهم، وعلى المواقف والسياسات التي يناصرونها. فهم يعملون مع الأعضاء ويراسلون الناجحين، ويساعدون في أعداد وكتابة خطاب أعضاء الكونغرس، وينضمون إلى اللجان المختلفة، ويعدون الدراسات حول القضايا التي يعني بها أعضاء الكونغرس، ويحضرون الاجتماعات مع الناجحين والفئات التي لها اهتمامات لدى الكونغرس وأعضائه ومع الزوار الأجانب، وهم يلخصون لأعضاء الكونغرس الذين يعملون معهم نتائج الاجتماعات. وإيباك مؤيدة من عدد كبير من الشيوخ والنواب المؤيدين لإسرائيل من كلا الحزبين. وإيباك ومنظمات اللوبي اليهودي الأخرى لا يحصرن اتصالاتهم وروابطهم بفريق واحد. وتذكر لي أوبرين في كتابها عن: **المخفلات اليهودية ونشاطاتها في دعم إسرائيل**، أن من أشد أصدقاء إيباك وفاء في مجلس الشيوخ: هنري جاكسون وهوارد مينتزنيانم وروبرت باكود ورودي بوشويتز وادوارد كينيدي ودانيال موينيهان وجوزف بدن وسيدني بيتس الذي وصف بأنه يترأس «تجمعاً مؤيداً لإسرائيل» غير رسمي داخل المجلس. وأعضاء هذه الجماعة يجتمعون بصورة غير رسمية للبحث في الاستراتيجية التشريعية الرامية إلى دعم إسرائيل. كما اجتمع معهم مناحيم بيغن كفريق سنة ١٩٨٢. ومعاونو أعضاء الكونغرس يحكم صلتهم الوثيقة بالأعضاء، يستطيعون التأثير عليهم وتسرير المعلومات السرية من اللجان في الكونغرس واشتهر عن بعضهم أنه فعل ذلك. وبعض المعاونين يعملون عن قناعة لمصلحة إسرائيل، وبعضهم يهود متحازون لليهوديتهم وليس لجنسيتهم الأمريكية. والمعاونون المتعاطفون ينسقون جهودهم مع إيباك واللوبي اليهودي. والمعاونون في الكونغرس وموظفو إيباك والنواب المؤيدون لها يحرصون بعناية التطورات والاتجاهات داخل الكونغرس وأعمال أعضاء الكونغرس ومواقفهم، وخصوصاً ما تعلق بالعلاقات والمساعدات الخارجية. وفي وصف لإيباك صدر عن معاون في الكونغرس يعمل في لجنة العلاقات الخارجية قال: «إنها تشبه عبادة مبلولة ظف للجنة»^(٤). وإيباك تحرص على أن يحضر ممثل عنها كل

اجتماع مفتوح ليوزع البطاقات ويتصل دون وجل بكل موظف من اعلامهم درجة إلى اداناهم:

«أما الاجتماعات المغلفة فيحضرها دائماً عضو من التجمع المؤيد لإسرائيل في المجلس. ويدون بعناية خطاب كل عضو في الكونغرس وملاحظاته غير الرسمية حتى رسائله إلى ناخبه. ويطالع [سجل الكونغرس] بانتظام. وكل ملاحظة تدعو إلى التلق تستدعي زيارات من قبل اللجنة الإسرائيلية الأمريكية»^(١).

وتضيف أوبرين بأنه كثيراً ما يقحم أنصار إسرائيل في الكونغرس خطباً وأبحاثاً من اعداد اللجنة الإسرائيلية - الأمريكية (إيباك) في (سجل الكونغرس)، وبهذه الصفة توزع على محرري الصحف وكتّاب الافتتاحيات والمعلقين الأذاعيين وغيرهم من صناع الرأي العام والقادة المحليين الذين قد يكون لهم تأثير في بث الآراء الموالية لإسرائيل، ومتشورات إيباك الخاصة بجباية الأموال وزيادة العضوية تحمل القولين المختبسين التاليين لعضوين من الكونغرس:

«أولاً جهود اللجنة الإسرائيلية المتواصلة طوال عشرين عاماً الماضية لتأثر أمن إسرائيل وأمن الحلف الغربي في الشرق الأوسط تأثراً كبيراً. المجلد كليفورد كيس».

«عندما كنت أحتاج إلى معلومات عن الشرق الأوسط كان من دواعي اطمئناني أن أعلم أنني كنت أستطيع الاتكال على اللجنة الإسرائيلية الأمريكية (إيباك) للحصول على مساعدة محترفين موشوق بهم. المجلد فرائك تشرتش»^(٢).

وأيباك واللوبي الإسرائيلي يحاربون دون هوادة المرشحين وأعضاء الكونغرس الذين لا يؤيدون إسرائيل، أو يذكرون بأن للعرب حقوقاً يجب أن تراعى. وما أسرع ما يشهر اللوبي اليهودي تهمة «معاداة السامية» و «عمل للعرب» و «مناهض لإسرائيل» إذا ما تجرأ أحدهم وذكر بالحقوق العربية، أو طالب إسرائيل بالاعتدال وعدم المخالفة في مطالبها أو ممارساتها. فعندما اقترح كوني، في حملة الرئاسة الانتخابية «انسحاب» إسرائيل من الأرض العربية، ثارت عليه حملة شديدة واتهم بأنه عميل للعرب، وانسحب عضوان يهوديان من لجنة حملته الانتخابية، ومنعت عنه المساعدات المالية، وخسر ترشيح حزبه أمام جيمي كارتر. وعندما طالب القس الأسود جيسي جاكسون، الذي رشح نفسه ليكون مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة الأمريكية، بأن تكون أمريكا علاقات بناءة وإيجابية مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط دون التخلي عن علاقة أمريكا الخاصة بإسرائيل، وصفه علناً المدير الوطني لعصبة محاربة الإفتراء اليهودية بأنه «معاد للسامية»، وطالب الحزب الديمقراطي أن يتبرأ منه، وحذر من أنه إذا لم يفعل الحزب ذلك فإنه سيفقد مساندة اليهود الأمريكيين، وأن:

«اليهود سيراغبون مصالحهم عن كذب وسيصرفون تبعاً لذلك»^(٣).

واضطرب الأمريكي الأسود أندرو يونغ، سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، إلى الاستقالة بسبب الضغوط اليهودية، لأنه اجتمع مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية. وهذه الاستقالة أثارت غضب الأمريكيين السود، كما زادت اهتمامهم بقضايا الشرق الأوسط، فزار بعض البارزين من رجالهم هذه المنطقة، وقابلوا السيد ياسر عرفات وعدداً من القادة الفلسطينيين. وتنددت إسرائيل والأمريكيون اليهود بزيارة القس جيسي جاكسون إلى المنطقة. (تلعان). وتذكر لي أوبرين بأن اللوبي اليهودي ينقل الناخبين إلى واشنطن ليناشدوا أعضاء الكونغرس المترددين أن يؤيدوا مطالب إسرائيل. وأنه عندما شاع أن أحد أعضاء الكونغرس كان يفكر في اصدار تصريح ينتقد الحرب في لبنان، نقلت مجموعة من الحاخاميين המתنمين إلى ولايته بالظاهرة لكفه عن ذلك. وفي تعليق للسناور السابق تشارلز بيرسي، الذي حارب اليهود رغم تأييده لصالح إسرائيل، قال عن الضغوط اليهودية:

«إن الكونغرس يبقي في مجال مقترحات بيع الأسلحة للدول العربية رهينة للضغوط المتزايدة التي يمارسها اللوبي الإسرائيلي والتي تقارب الامتياز. ونتيجة لذلك، فإن بحث الكونغرس لمقترحات بيع الأسلحة للدول العربية قد تدنى لدرجة عزوف أعضاء الكونغرس عن بحث مزاياء المبيعات المقترحة. وقد أصبحت الحكومة الأمريكية التي تعلقت بالهزائم السابقة، تردد في عرض صفقات السعودية والدول العربية الصديقة حتى وإن كانت مخفضة جداً»^(٤).

وتمتلك إيباك لائحة كومبيوتر بأسماء الوسطاء الرئيسيين لكل أعضاء الكونغرس، وهي تستخرج

هذه الاسماء عند الحاجة للاستعانة بهم للاتصال والضغط على أعضاء الكونغرس لتأييد ما تطالب به إيباك. وهي تنشر المديح والثناء على السياسيين الذين يؤيدون إسرائيل وينسقون جهودهم مع إيباك. وتقوم إيباك بنشر هذا الثناء في منشورات ومذكرات اللوبي اليهودي. كما وأن هؤلاء السياسيين يدعون ويكرمون في المؤتمرات وحفلات العشاء ويذكرون لدى الناضحين، ويحظون في أوساط اللجنة الإسرائيلية - الأمريكية الواسعة بأرفع تقريظ وهو: «هاكم صديقاً وفاقاً لإسرائيل». (لي أوبرين).

الرئيس أيزنهاور يصمد... ويعلو خنوع الرؤساء

في سنة ١٩٥٢، تحدى الرئيس أيزنهاور اللوبي الإسرائيلي عندما أمر بوقف مساعدات لإسرائيل، إلى أن تتوقف عن العمل في القناة التي بإشراف بينائها لتحويل مياه نهر الأردن، منتبهة بذلك اتفاقات الهدنة لعام ١٩٤٩. وصمد الرئيس أيزنهاور أمام الحملات المكثفة التي شنتها الجاليات اليهودية داخل الكونغرس، وبواسطة الاعلام الأمريكي وآلاف البرقيات والرسائل التي انهالت على البيت الأبيض. واضطرت إسرائيل لوقف العمل في القناة. وأيزنهاور ضغط بنجاح على إسرائيل لتسحب من سيناء وقطاع غزة سنة ١٩٥٦. وطلب من وزير خارجيته دالاس أن يطلب من السفير الإسرائيلي أبا إيبان أن ينقل الرسالة التالية إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي:

«أنه إذا كان سمحي فيما يفعله الآن مطمئناً إلى أنني سوف أسكت مراعاة للاصوات اليهودية في الانتخابات، فإنه سوف يكون قد ارتكب خطأ كبيراً. إنني سوف أتصرف وفقاً لمصالح الولايات المتحدة سواء فزت في الانتخابات أو خسرت الرئاسة. قل لهم أن أهدافنا لا تختلف عن أهدافهم، ولكنني لا أريد أن تتم عملية إزاحة «ناصر» بوسائل الاستعمار القديم وفقاً لمصالحه»^(١).

وعندما رشح كينيدي للرئاسة تعرض «لتجربة مذهلة»، فحسبما قال الصحافي تشارلز بارتليت الذي كان صديقاً لكينيدي وكان أول من عرّف كينيدي على زوجته، فإن كينيدي كان على عشاء مع مجموعة صغيرة من أثرياء اليهود البارزين في نيويورك، وأثناء العشاء قال له أحد الحاضرين:

«بأنه يعرف أنه [كينيدي] يواجه مصاعب مالية في حملته الانتخابية، وعرض عليه باسم المجموعة «المساعدة والمساعدة بمقدار كبيره إذا تعهد كينيدي بأن يسمح لهم عندما يصبح رئيساً «أن يرسروا خط السياسة الشرق اوسطية للسنوات الأربع المقبلة»^(٢).

هذا ما نقله بارتليت لبول فندي، وقال له بأنه يتذكر بأن كينيدي شعر بأنه أهين. ولم يعرف بارتليت ماذا كان رد كينيدي على هذا العرض المخزي، ولكنه قياساً على أسلوب كينيدي فأرجح أن كينيدي بدل موضوع الحديث. وقال بارتليت ان روجر ستيفنسون، رئيس مركز جون ف. كينيدي للفنون الادائية في واشنطن، قال له بأن الأمر نفسه حدث لادلاي ستيفنسون عندما كان المرشح الديمقراطي للرئاسة. (فندي). وعلى أي حال سمح كينيدي «لأول مرة» ببيع أسلحة أمريكية لإسرائيل.

توصف مواقف الرؤساء الذين جاعوا بعد الرئيس أيزنهاور بالتخاذل تجاه الضغوط اليهودية لمصلحة إسرائيل، وبأنها ضد المصالح العربية وأحياناً ضد المصالح الأمريكية ذاتها. فالرئيس جونسون كانت له صلات وصدقات قديمة مع عائلات يهودية غنية ذات نفوذ وصلات على أعلى المستويات. وعندما كان جونسون شيخاً ديمقراطياً، قادم بشدة خطة الرئيس أيزنهاور الذي هدد بعقوبات اقتصادية وبإلغاء الإعفاء «الفريدي» من الضرائب للهبات التي تقدم لإسرائيل إذا لم تسحب من سيناء بعد حرب ١٩٥٦. وعندما قتل الرئيس جون كينيدي كان من أول تصريحات جونسون لدبلوماسي إسرائيلي بعد ذلك بقليل قوله:

«إنكم قدتمت صديقاً عظيماً جداً ولكنكم ودمتم واحداً أفضل [أي جونسون].»

وعلق الداعية الرئيسي في ذلك الوقت (أزايا كينان) لجمل ميلر، الذي كتب ترجمة حياة الرئيس جونسون ونقل قول جونسون له:

«وانا أقول بأن كل شيء فعله (جونسون) كرئيس أيد ذلك التصريح»^(٣).

ومن وجهاء اليهود الذين كانوا على صلة وثيقة بالرئيس جونسون أرثر كرم وزوجته. وقال مسؤول في

البيت الأبيض إن آرثر كرم حل في مزرعة جونسون خلال الساعات الحرجة التي سبقت حرب ١٩٦٧. وأن زوجته ماتيلدا كانت ضيفة على البيت الأبيض خلال تلك الحرب. وتقيد سجلات البيت الأبيض أن السيدة كرم كانت تكثر من اتصالها الهاتفي بجونسون. وكان هناك أقارب آفرون الرجل الثاني في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، ورجل الاستخبارات الإسرائيلية الكبير. فقد كان صديقاً لجونسون من أيام عضوية جونسون في مجلس الشيوخ. وكان آفرون يجري المحادثات الشخصية مع الرئيس جونسون في مكتبه البيضاوي في البيت الأبيض. ويقول فندلي عن جونسون الذي أغدق السلاح على إسرائيل:

«وقد جعله متعاطفاً مع المخطوطة - وهو هنا إسرائيل في نظره - يستجيب فوراً لطلب إسرائيل واللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، واصدقاء لطلب إسرائيل ذوي النفوذ الخاص آرثر جولدبرج السفير الاميركي لدى الأمم المتحدة، وفيليب كلوتزلي من شيكاغو، وثلاثة من نيويورك هم: أبراهام فينيورغ وآرثر وزوجته ماتيلدا. وغالباً ما كانت ماتيلدا تعمل بواسطة الأخوين روستو، أي والت مستشار جونسون لسلامن القومي ورويجين مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية»^(١٧).

ووصل الأمر بالرئيس جونسون إلى أنه تستر على الاعتداء الإسرائيلي على سفينة الاستخبارات الأميركية ليبرتي، التي قتل الإسرائيليون أربعة وثلاثين من بحارتها وجرحوا مائة وواحداً وسبعين في هجوم استمر ساعتين على قنرات، رغم علمهم بأنها سفينة أميركية. ويقال ان الرئيس جونسون عطل عملية رد الهجوم واثاق السفينة من قبل طائرات حاملة الطائرات (ساراتوغا)، التي كانت على بعد ثلاثين دقيقة فقط من السفينة المنكوبة ليبرتي. وصرح الاميرال دونالد انجن قائد حاملة الطائرات (أميركا) التي كانت أيضاً في الجوار:

«كان الرئيس جونسون يسيطر سيطرة تامة. ومع اننا عرفنا ان ليبرتي تتعرض للهجوم لم يكن في وسعي حتى ان اصدر أمراً بالإتخاذ».

ومع أن الطائرات الأميركية انطلقت في الجو، فإن صوت روبرت مكنامارا وزير الدفاع الاميركي سمع على أجهزة الراديو في الاسطول السادس الاميركي وهو يصدر الأمر:

«بلغوا الاسطول السادس ان يسترجع هذه الطائرات فوراً»^(١٨).

وجرى تعميم كتييف على حادث العدوان على السفينة ليبرتي. وقال الاميرال توماس مورر الذي أصبح رئيساً لهيئة الأركان عن الحادث:

«لو نشر كرواية خيالية لما صدقه احد»^(١٩).

والأخطر من ذلك في مواقف الرئيس جونسون وأوقع ضراً بالعرب، أنه قبل الطلب الإسرائيلي بأن لا يرغم إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧. وبذلك مكن إسرائيل من الاحتفاظ بهذه الأراضي وزرعها بالمستوطنات وسرقة مياهها وإلحاق العسف بأهلها وضم بعضها. وكمثال على الضغوط اليهودية على الرئيس جونسون، ينقل فندلي عن هارولد سوندرز الذي كان وقتها أحد أركان مجلس الأمن القومي، أن سيلاً عارماً من الرسائل والبرقيات انهل على الرئيس جونسون للضغط عليه ليساند إسرائيل عندما اغلق عبد الناصر مضائق تيران في أيار/ مايو ١٩٦٧، وأنه (سوندرز) قال:

«أذكر بلا مبالغة انني تلقيت ١٥٠.٠٠٠ رسالة وبرقية في مكنتي من الجالية اليهودية. نعم ١٥٠.٠٠٠ ورقة تراكتت على مكنتي. وهي تضرب كلها على نفس الوتر. وأمر جونسون بالرد على كل واحدة منها»^(٢٠).

كان هذا الفيض من الرسائل والبرقيات مرسلأ إلى الرئيس جونسون، رغم أنه لم يكن أصلاً بحاجة إلى ضغط كبير من اللوبي اليهودي الإسرائيلي للاقتناع بدعم إسرائيل. وعندما ضمت إسرائيل القدس في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وأدخلت فيها مناطق لم تكن جزءاً منها، رفضت الولايات المتحدة ودول العالم هذا الإجراء، ولكن الرئيس جونسون رفض أن يضغط على إسرائيل دون تنازلات من العرب. واستنكفت أميركا عن التصويت على قراراتين للأمم المتحدة يعلنان أن الضم الإسرائيلي للقدس باطل^(٢١). ويمكن اعتبار استنكاف أميركا عن التصويت لمصلحة القرارين، رغم ما ادعته من معارضة رسمية للضم، رضوخاً وتقيلاً لخرق إسرائيل للقانون الدولي. كما أن الرئيس جونسون لم يحترم تعهدهات بالمحافظة على السيادة الإقليمية لجميع دول الشرق الأوسط.

من بعد الرئيس جونسون، كان الرئيس نيكسون يتراجع عن تهديداته وقراراته بوقف المساعدات عن إسرائيل ليجعلها تغيل بالاعتدال - مجرد الاعتدال - وبالتوصل إلى سلام شامل مع جيرانها العرب. وقيل أيام قليلة من استقالته، أمر نيكسون بوقف شحن الأسلحة إلى إسرائيل. وأعدت صيغة الأمر ولكن كيسنجر ومعه الجنرال هينغ مساعده لم يقدم الأمر المكتوب إلى نيكسون ليوقعه، وأخرا عرضه على الرئيس إلى أن جاء الرئيس فورد الذي لم يوقع عليه. وكيسنجر نفسه يذكر هذه الواقعة في كتابه سنوات التبدل العنيف. وفي عهد الرئيس فورد، كان أبرز إنجازات اللوبي اليهودي ردع الرئيس جيرالد فورد عن إعادة تقويم السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. كان وزير خارجيته هنري كيسنجر قد عاد من جولة مكوكية في الشرق الأوسط، حيث فشل في عقد اتفاقية لفصل القوات المصرية - الإسرائيلية في سيناء بعد حرب ١٩٧٣ بسبب التصلب الإسرائيلي. وقيل أنه كان غاضباً محيطاً، فأعلن بأن أمريكا ستعيد النظر في سياستها، وأنها ستؤخر تسليم بعض أنواع الأسلحة لإسرائيل، وتعليق المفاوضات بشأن المساعدات المالية والحربية لإسرائيل بما في ذلك طائرات (ف ١٥). وخلال إعادة تقويم السياسة الشرق أوسطية، وصل الخبر أن داخل الحكومة وأخرون طلب رأيهم من خارجها إلى ما يشبه الإجماع، بأنه من الأفضل أن تدعو الحكومة الأمريكية إلى تسوية عامة في الشرق الأوسط مبنية على انسحاب إسرائيل إلى حدود سنة ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة، ويرتبط ذلك بضمانات لسلامة إسرائيل. (تلان). ولكن اللوبي اليهودي الإسرائيلي لم ينتظر نتائج إعادة التقويم للسياسة الأمريكية، فتحركت أيباك في الكونغرس وقدمت رسالة صاغها اليهودي موريس أميتاي الذي كان موظفاً سابقاً في السلك الخارجي، ومديراً تنفيذياً لأيباك، ومساعداً برلمانياً للسناتور أبراهام ربيكوف. وتبنى أنصار أيباك ومساعدوهم في الكونغرس الرسالة ووقعها ستة وسبعون شيخاً، وهي مؤرخة في ٢١ أيار/ مايو ١٩٧٥. وطلب هؤلاء الشيوخ في الرسالة الرئيس فورد بأن يستجيب لاحتياجات إسرائيل العسكرية والاقتصادية الملحة، ولكدوا على أن إسرائيل قوية هي حاجز أساسي أمام النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط، وأن منع التجهيزات الحربية عن إسرائيل يكون خطيراً وغير مشجع لقبول التسويات لدى جيران إسرائيل ويشجع على اللجوء للقوة. ووجهت الرسالة كذلك العبارات التالية للرئيس فورد:

«خلال الأسابيع القادمة يتوقع الكونغرس أن يستلم طلباتك للمساعدات الخارجية للسنة المالية ١٩٧٦. اننا نأمل [أو نثق] بأن مقترحاتك ستكون مليئة لاحتياجات إسرائيل العاجلة الحربية والاقتصادية. اننا نحثك على أن تجعل من الواضح كما نفضل نحن، بأن الولايات المتحدة وهي تعمل لمصلحتها الوطنية الخاصة تنق شبث مع إسرائيل في السعي للسلام في المفاوضات المقبلة، وأن هذه الفرضية هي أساس إعادة التقويم الجارية لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»^(٣٧).

وكانت نتيجة هذا الكتاب اجهاض عملية إعادة تقويم السياسة الأمريكية. واستمرت سياسة «الخطوة - خطوة» والحلول الجزئية الانفصالية. وكانت النيويورك تايمز قد نشرت رسالة شيوخ الكونغرس الستة والسبعين ونشطت على أساسها الجماعات المؤيدة لإسرائيل. وفي ٢٧ أيار/ مايو ١٩٧٥، كتبت النيويورك تايمز تقول:

«أما وقد شجعته مؤخراً مظاهراً الدعم في الكونغرس، فقد قررت إسرائيل أن تتجاهل دعوات الولايات المتحدة المتكررة كي تتقدم بمقترحات جديدة للمفاوضات قبل الاجتماع الأمريكي - المصري في سالفورد الأحد المقبل، بحسب رواية موظفين إسرائيليين كبار»^(٣٨).

ومن الذين وقعوا الكتاب السناتور جون كارفر الذي قال بأن «الضغط كان شديداً جداً فرضفت». وكان يقصد الضغط اليهودي. وكتب الرئيس فورد في مذكراته بأن الشيوخ ادّعوا أن الكتاب كان بدافع من الذات، ولكن لم يكن هناك أي شك في ذهنه بأنه كان موحى به من إسرائيل. وبسبب الكتاب لم يرغب الإسرائيليون بالتزحزح عن موقفهم، فأنهم كانوا واثقين بأن أولئك الستة والسبعين شيخاً سيؤيدونهم مهما فعلوا، لدرجة أنهم رفضوا أن يقترحوا أي أفكار جديدة للسلام. وكانوا بالفعل يقولون بأنه يجب تقديم تنازلات... ولكننا لن نقدم أي منها، على السادات أن يقدمها كلها، وإذا عارض فورد فسندريه من هو الرئيس المسيطر. (كيرتس صورة متبدلة). وكتب فورد كذلك بأن أكثر ما أقلقته كان إزاء أنصار

اسرائيل الاميركيين اليهود بأنه لا بد أن يكون معادياً لإسرائيل أو حتى للسامية لأنه كان يوصي بإمكانية إعادة تقويم سياسة أمريكا تجاه اسرائيل. وانكر فوردي هذه التهمة. وقال تلك الجماعات التي اتهمته بأن حبه وإعجابه بدولة إسرائيل وشعبها هو سبب قلقه لعدم إحراز تقدم نحو السلام في ذلك القسم من العالم. وحذر فوردي فيما كتب، بأنه يجب أن يكون هناك تقدم دون تأخير لتفادي حرب أخرى تكون الخامسة في ثلاثين سنة. وأنه بصراحة، فإن قادة إسرائيل لم يكونوا سريعين في إدراك هذا الخطر كما كان يأمل، فلقد أمن دائماً بصيانة سلامة إسرائيل الوطنية، ولكن دائماً في إطار صيانة السلام العالمي - وفوق كل شيء آخر - في إطار صيانة حماية مصالح الولايات المتحدة الوطنية. وما يعنيه هذا هو أن قادة إسرائيل والجالية الأميركية - اليهودية في أمريكا، ليس في استطاعتهم أن يعرفوا تحقيق تسوية مشروعة ويتوقعون منه كرئيس أن يتسامح في ذلك. (كيرتس). ولكن الجهة التي خذعت كانت الرئيس فوردي.

الرئيس جيمي كارتر الذي كان يعلن تمسكه بحقوق الإنسان وبالبادئ الأخلاقية وضرورة احترامها في السياسات الأميركية، ويظهر شيئاً من التعاطف تجاه الشعب الفلسطيني بسبب الظلم والبلاء الذي يعاني منه، وتحدث عن حق تقرير المصير لهذا الشعب، تراجع عن «الوطن القومي» للشعب الفلسطيني وعن حق تقرير المصير عندما جعل إسرائيل شريكاً كاملاً مع الفلسطينيين في حق تقرير مصيرهم. وحينما أصدر الرئيس كارتر مع الاتحاد السوفياتي البيان الأميركي - السوفياتي المشترك سنة ١٩٧٧، رفضته إسرائيل وقاومه اللوبي اليهودي - الإسرائيلي. وتوافدت على كارتر الوفود اليهودية المحتجة دون هوادة. وينقل عن كارتر أنه قال انه يذكر أن وقته كله كان يصرف في مقابلة الوفود اليهودية المحتجة. ويقال بأنه رضخ للضغط الإسرائيلي واليهودي، فترك الغموض يكتنف قضية وقف إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة في اتفاقات كامب ديفيد، لأنه أراد أن تستمر المفاوضات وتنتج (ولو على حساب العرب). وفي اجتماع كارتر مع موشيه دايان في فندق البلازا في نيويورك في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧، قيل ان الرئيس الأميركي وجه لدايان إنذاراً بوجوب قبول نوع من تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف، وقبل قيام (في النهاية) كيان أو وطن فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فاجاب دايان بأن اسرائيل لن تقبل أبداً بدولة فلسطينية تحت أي اسم، ولن تتفاوض مع المنظمة ولا تقبل التصريح الأميركي - السوفياتي المشترك. ورضخ كارتر وطار التصريح الأميركي - السوفياتي المشترك. وقال كارتر لدايان الذي كان سيتحدث إلى زعماء يهود في شيكاغو: «اعمل لي معروفاً. لا تهجنهم»^(٣١). وكان ذلك خوفاً من الإسرائيليين وأنصارهم الذين يدفعون الأموال في الانتخابات. وقالت جريدة نيويورك تايمز (٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧):

«إن السيد كارتر ومساعديه لم يكتفوا لأنهم أعطوا الانطباع (كمستسلمين) في مقابل وضع حد للحرب السياسية بينهم وبين الإسرائيليين وأنصارهم»^(٣٢).

ومن الأمثلة الشهيرة على رضوخ الرئيس كارتر للضغط اليهودية والإسرائيلية، كان تراجعه عن التصويت الأميركي في مجلس الأمن بتاريخ أول آذار/ مارس ١٩٨٠ لمصلحة القرار الذي اتخذ بالإجماع، والذي أدان المستوطنات الإسرائيلية ووصفها بأنها غير قانونية، وطالب إسرائيل بأن تتوقف عن بناء مستوطنات جديدة بما في ذلك في القدس، وأن تزيل المستوطنات القائمة^(٣٣). وكان ممثل أمريكا في الأمم المتحدة السفير دونالد ماكهنري قد قال بعد الإدلاء بصوته لمصلحة القرار:

«إننا نعتبر المستوطنات في الأراضي المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي. وإننا نعتبرها عائقاً أمام إحراز نتيجة ناجحة للمفاوضات الحالية التي تهدف إلى سلام شامل وعادل دائم في الشرق الأوسط»^(٣٤).

وادعى كارتر بأنه حدث خلل في نقل التعليمات للمندوب الأميركي في الأمم المتحدة، التي كانت تقضي حسب الزعم التراجعي بأن يتمتع المندوب عن التصويت. وتراجع كارتر هذا أثار سخرية وانتقاد الدول الأوروبية والعرب. وتحمل سايروس فانس مسؤولية الخلل. وقالت بعض الدوائر في واشنطن بأن فانس هو الذي أوعز إلى السفير ماكهنري بالتصويت لمصلحة قرار مجلس الأمن، الذي تتصل منه الرئيس كارتر استجداءً لتأييد اليهود وأصواتهم التي لم يأت منها في ولاية نيويورك سوى ربع مجموعها في الانتخابات

الحزبية الاولى. واستقال فانس بسبب قرار كارتر باستخدام القوة العسكرية لتخليص الرهائن من إيران، حسب ما ذكره هو في مذكراته خيلرات صعبة.

الرئيس رونالد ريفان تعاون مع إسرائيل، ورفع درجة مستشار البيت الابيض للشؤون اليهودية الى درجة خاصة عالية، فزادت صلات البيت الابيض مع الجماعات اليهودية المضاعفة لمصلحة اسرائيل. كما أن الرئيس ريفان اعمل «مبادرته» بشأن تسوية النزاع في الشرق الاوسط. وفي عهده عقدت عدة اتفاقات مع إسرائيل في اطار التعاون الاستراتيجي بينها وبين أمريكا. وتحت ضغط ايباك في الكونغرس، سحب الرئيس ريفان صفقة بيع صواريخ ستنجر للسعودية والأردن. وقيل ان ايباك ألغت بقرار الرئيس ريفان بـإلغاء الصفقة قبل أن يبلغ ريتشارد مورفي، مساعد وكيل وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الاوسط، بالنتي عشرة ساعة. وكان الرئيس ريفان قد ظهر قبل إلغاء هذه الصفقة امام «النداء اليهودي المتحد» ليطالب مساندة يهودية محلية، ولم يحصل على المساندة التي طلبها. وقد أعلن جلالة الملك حسين عن استيائه من استعانة الرئيس ريفان بمنظمة النداء اليهودي المتحد، واعتبرها مثالا على اضطراب ريفان أن يذهب كاستمجد لليهود للحصول على موافقة لبيع الصواريخ للأردن. وعندما أبدى الكونغرس اعتراضات على استمرار وجود المارينز في لبنان، وأشار قانون سلطات الحرب الأمريكي الذي يحد من صلاحيات رئيس الجمهورية بشأن بقاء القوات الأمريكية في الخارج، استعان الرئيس ريفان بأيباك. ونجحت ايباك في جعل الكونغرس يقتل ببقاء المارينز في لبنان لمدة اضافية قدرها ثمانية عشر شهرا قبل بحث الامر في اطار قانون صلاحيات الحرب. وقام الرئيس ريفان بالتحدث هاتفياً مع توماس داين المدير التنفيذي لايباك وشكره على المساعدة التي قدمتها لمنظمته، ولتجنيد لها منظمات اللوبي اليهودي الإسرائيلي الأخرى لتأييده^(١٤). وبالنسبة إلى خنوع رؤساء أمريكا وسياساتها لإسرائيل وضغوط اللوبي اليهودي الإسرائيلي، نقل عبارات جون بادو سفير أمريكا السابق في مصر:

«الصعوبة تكمن في أنه في أية سياسة (أمريكية) تجاه العالم العربي، كان على الولايات المتحدة أن تتوقف ثم تنتظر ثم تصفي كيف يمكن أن تؤثر هذه السياسة (على إسرائيل)، وماذا سيكون رد الفعل المحلي لانصار إسرائيل. إن هذا لم يؤد إلى تبني سياسات أمريكية متساهلة دائماً لصالح إسرائيل، ولكنه عنصر دائم رادع في حرية الاختيار التي تملكها الولايات المتحدة في تعاملها مع العالم العربي»^(١٥).

وفي تقرير سنوي قال توماس داين المدير التنفيذي لايباك:

ولقد ولت تلك الأيام التي كان بعض المسؤولين الأمريكيين فيها يعتبرون إسرائيل (عيناً) وعقبة أمام علاقات أمريكا بالعالم العربي وطفلاً مزعجاً وسبياً. ولدت تلك الفترة السوداء خلال عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣ عندما أدت حملة إسرائيل في لبنان إلى تطبيع العلاقة الخاصة القائمة منذ زمن طويل، والتي تعود إلى قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨. لم تعد إسرائيل مضطرة للاعتماد فقط على اصدقائها في الكونغرس. فالمسؤولون المتحالفون الآن موجودون على كل مستوى في الحكومة (عهد ريفان) في وزارتي الخارجية والدفاع، وفي وكالة المخابرات المركزية، في الوكالات التي تتعامل مع العلوم والتجارة والزراعة، وفي كل الأماكن التي كان فيها التأييد لإسرائيل أضعف من غيره في أماكن أخرى.

وقال داين ان جورج شولتز جاء إلى وزارة الخارجية بعد ترؤسه مؤسسة تجني بلايين الدولارات في التجارة في العالم العربي (شركة بكتل)، وأن بعض الجهات اليهودية شعرت بالخوف عندما أعلن أنه يريد أن يحل «الحاجات المشروعة والمشكلات» للمليون ونصف مليون فلسطيني يعيشون في الأراضي التي تحتلها إسرائيل:

«ومع خريف ١٩٨٢ انقلب شولتز ووافق على فكرة كانت الحكومة السابقة قد رفضتها، التعاون الاستراتيجي الذي يصور إسرائيل كمركز قوة استراتيجي يستطيع أن يساعد في حماية المصالح الأمريكية في الشرق الاوسط من الغزوات السوفياتية»^(١٦).

وفي مؤتمر ايباك في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٧، حيا داين جورج شولتز كصديق فوق مدى الكلمات وكوزير للخارجية بـدّل العلاقة الإسرائيلية - الأمريكية، ولولا الديمقراطية المعرّلة لكان في إمكانه أن ينتهج سياسة أكثر ميلاً لإسرائيل^(١٧). وقيل ان شولتز ابتعد عن نصائح خبراء الشرق الاوسط في وزارة الخارجية، وقال

لتوماس داين بأن هدفه هو أن يثبت العلاقة الإسرائيلية - الأمريكية في صلب الدائرة (وزارة الخارجية) لدرجة:

«لو وجد وزير خارجية بعد شذاتي سنوات من الآن لا يعمل إيجابياً نحو إسرائيل لما استطاع أن يتطلب على الترتيبات الداخلية في الوزارة التي تحافظ على استمرار العلاقة»^(٣٧).

وقيل كذلك أن شولتز فكر في طرد السفير الأمريكي في سوريا روبرت باجانيلي لأنه عارض الاتفاقية الإسرائيلية - اللبنانية. كما قيل أن شولتز كان يعتمد في تقديراته بشأن الشرق الأوسط على مساعده الخاص تشارلز هيل، الذي قيل أنه كان يزدي قسم الشرق الأدنى بـ (وزارة الخارجية)، وأنه كما ادعت جريدة الجوسالم بوست كان يعتبر في واشنطن كقناة الاتصال المفضلة مع الحكومة الأمريكية. وقيل كذلك أنه ما من ورقة تصل إلى شولتز لا يراها هيل. (كريستيسون).

هناك من يعتقد بأن شولتز أراد أن يحو تهمة تأييده للعرب بسبب علاقاته التجارية السابقة معهم، وأن ميله لسلحة إسرائيل ازداد بعد فشله في تحقيق اتفاقية لبنان مع إسرائيل، التي رفض الرئيس أمين الجميل في النهاية التصديق عليها. وكذلك بسبب تقرب المسؤولين الإسرائيليين منه مثل السفير الإسرائيلي موشيه أرزن ونائبه بنجامين نتانياهو، وبسبب نصف السفارة الأمريكية في لبنان الذي قتل فيه روبرت إيمز كبير رجال وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط، الذي صدف وجوده في السفارة لعقد اجتماعات بشأن «الإرهاب». وإيمز كان على صلة استشارية بشولتز. ويضاف إلى هذه الأسباب نصف مقر المارينز في بيروت الذي قتل فيه ٢٤١ أميركياً، وكذلك اصطدم شولتز مع إيباك سنة ١٩٨٢ بشأن المساعدات الأمريكية لإسرائيل الذي انتصرت فيه إيباك وخسر شولتز:

«ومن وجهة نظر داين (المدير التنفيذي لإيباك): كانت تلك نقطة التحول الحقيقية. كانت مقياساً للقوة، وإدراك كلا الجانبين مصالح بعضهما»^(٣٨).

ولعل هذا وغيره يساعد على تفسير كيف أصبحت إيباك في السنوات الأخيرة توصف بأنها «القوة الرئيسية في أمريكا اليوم»، وأن مديرها التنفيذي توماس داين أصبح من الشخصيات البارزة القوية في أمريكا. ويوصل الأمر إلى أن جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي عينه عضواً في شباط/ فبراير ١٩٨٢ في لجنة تضم سبعة وعشرين من أعضاء الكونغرس، كلفت بتقديم توصيات لإجراء تغييرات في برنامج المساعدات الخارجية. وهذا بالطبع مخالف للقواعد السليمة التي لا تجيز تعيين ممثل منظمة لوبي صاهية مصلحة، رسمياً وفعلياً، في الانحياز إلى إسرائيل وتقديم المساعدات لها. وتوماس داين كان يعمل سابقاً مساعداً برلمانياً للشيوخ البارزين تيد كنيدي وفرانك تشرش وإدوارد موسكي: «وهم إحدى الجماعات الصغيرة التي كانت تؤازرنا على تلة الكابيتول» حسبما قال داين. فأيباك تستقطب نخبة متميزة من رجال الكونغرس وغيرهم لتأييد مساعيها ومنهم: رؤساء شركات سينما ورجال صحف مشهورة ونساء بارزات وحاخامين ذوي مكانة. وذلك إضافة إلى لجان العمل السياسي، ومن أشهرها وأغناها وإكبرها «اللجنة القومية للعمل السياسي»، وهذه اللجنة تستعين ببعض رجال وممثلي السينما المشهورين مثل (وودي آلن) لجمع التبرعات ولدعم أهدافها وفي حملات انتخابات الرئاسة لمن تسانده اللجنة، وجمع المال على نطاق أوسع مما تسمح به قوانين تمويل الانتخابات للجنة إيباك. (لي أوبرين)^(٣٩). ولقد وصل التحيز والانصياع الأمريكي لضغوط إيباك واللوبي اليهودي الإسرائيلي حدّاً جعل بعض الإسرائيليين، ومنهم ضباط كبار عريقون، ينتقدون القيادة الأمريكية والكونغرس لإلحاق الضرر بإسرائيل بتزويدها من دون سؤال تقريباً بالكثير من المال ومعظم السلاح وأغلب التأييد الدبلوماسي الذي يطلبه اللوبي الإسرائيلي. هؤلاء الإسرائيليون يقولون بأن الأميركيين جعلوا من المستحيل على الإسرائيليين أن يكبحوا ما يرون أنه تجاوزات مفرطة... في السيطرة على الاقتصاد وفي استعمال القوة وفي التخلف عن اتخاذ مبادرات للسمي إلى سلام تقاوضي. (هارولد سوندرز - الجدران الأخرى). إلى هذا المدى في رأي هؤلاء الإسرائيليين بلغ نفوذ اللوبي اليهودي الإسرائيلي، وكذلك بلغ السخاء الذي تفدقه الولايات المتحدة على إسرائيل المتصلبة الجسمة المثابرة على العدوان والرافضة للسلام العادل أو حتى شبه العادل. وحتى ناحوم غولدمان

الرئيس السابق للمؤتمر اليهودي العالمي والمنظمة الصهيونية العالمية، والذي يعتبر أحد مؤسسي إسرائيل كتب في سنة ١٩٧٨:

«إن السياسات الدولية مبنية على تدخل وضغوط دائمة. وحتى إسرائيل (التي رفضت دائماً حلولاً مفروضة بالتدخل والضغط) طالبت مراراً بأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تؤثر على حليفاتها في حلف الناتو، أو أن تضغط على خصومها مثل الاتحاد السوفيتي... إن أمريكا بتمتعها عن التأثير على إسرائيل وبربضوها المفرط للمطالب الإسرائيلية... لم تقفل فقط في مساعدة إسرائيل وإنما أضرت بها على المدى البعيد... لقد أظهرت الخبرة بأن العرب والإسرائيليين إذا تركوا لوحدهم فإنهم لن يحققوا اتفاقاً. إن النزاع بطريقة معينة هو مسألة عائلية [٤] بين شعبين ساميين يتميزان بالعناد وعدم اللبنة. إن الولايات المتحدة التي تدخلت في نزاعات أخرى عديدة وساعدت في التوصل إلى تسويات، لا يجب أن يكون لها الحق فقط بل كذلك الواجب لأن تستخدم كل نفوذها في النزاع العربي الذي احتل العناوين في العالم خلال ثلاثين سنة» (٣).

في كتابه **حقبة القرارات** يقول ويليام كوانت بأن الكونغرس الأمريكي أظهر ميلاً كبيراً لمساندة إسرائيل أكثر بكثير من مصالح التبرول والعرب، وأنه في بعض الحالات أصدر ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشيوخ ونسبة كبيرة من النواب الأمريكيين بيانات مؤيدة لإسرائيل. وفي بعض الأحيان زاد الكونغرس المساعدة المقترحة من الرئيس الأمريكي لإسرائيل واستخدم سلطاته على الميزانية الأمريكية والنفقات والمعونات الخارجية لمصلحة إسرائيل (٣). وقال كوانت كذلك إن الحكومة الأمريكية طلبت مساندة بعض المؤيدين لإسرائيل، لتتمكن من الحصول على موافقة الكونغرس على صفقات بيع السلاح لدول عربية معتدلة مثل الأردن ومصر. وأن الكونغرس يضمن احترام الحكومة الأمريكية ومراعاتها لمصالح إسرائيل، رغم أنه لا يلعب دوراً كبيراً جداً في تخطيط السياسة الأمريكية بصورة مباشرة. ورغم أن اليهود الأمريكيين يشكلون أقل من ٢٪ من سكان أمريكا، فإن الجماعات الأمريكية المساندة لإسرائيل هي أفضل المنظمات ثمويلاً وتنظيماً في أمريكا. وهي موحدة الهدف ومتضامنة بشأن القضايا الإسرائيلية الرئيسية. ومع أن سلطة اللوبي اليهودي الإسرائيلي ليست مطلقة، فإنها مؤثرة جداً على صانعي القرارات الأمريكية... وأحياناً يتذرع بضغطها المسؤولون الأمريكيون لتبرير قرارات يريدها هم، بغض النظر عن ضغط اللوبي اليهودي الذي له نفوذ كبير في البيت الأبيض والوزارات والكونغرس بواسطة مسؤولين موالين لإسرائيل أو متعاطفين معها، أو ممن يمشون عداوة الجماعات اليهودية وأنصارها ويحرصون على مصالحهم الشخصية في المراكز الحكومية أو مستقبلهم السياسي. والجماعات اليهودية لها أنصار في الكونغرس، ووعود التمويل والتأييد في الانتخابات والتصويت تصنع العجائب (كوانت). وفي تقديرات هارولد سوندرز، صحيح أن أمريكا تستطيع أن تؤثر على القرارات الإسرائيلية أكثر بكثير مما تفعل إذا اختارت أن تعارض هذا التأثير بطرق مناسبة ورحيمة، ولكن ليس صحيحاً أن الولايات المتحدة تستطيع أن تجبر إسرائيل على أن تفعل أي شيء... فالأمر لا يتبع مستقبلها لأحد. ويضيف سوندرز بأن اللوبي الإسرائيلي قوي وله نفوذ كبير وقوة إقناع خصوصاً في الكونغرس، ولكن صحيح أيضاً أن رئيساً للولايات المتحدة يحافظ على موقف مقبول بشأن سلام عادل ومتين، يستطيع على الأرجح أن يعتمد على مساندة سياسة عريضة تشمل الكثيرين من الجالية اليهودية. وفي هذا القول على الأقل، لا يرفع سوندرز عن قصد أو غير قصد مسؤولية الرؤساء الأمريكيين عن قراراتهم بحجة قوة ضغط اللوبي اليهودي الإسرائيلي عليهم وعلى الكونغرس الأمريكي. وعلى كل حال ونتيجة لقوة وتأثير اللوبي اليهودي الإسرائيلي ورضوخ الحكومات الأمريكية المتكرر، فإن هناك من المسؤولين الأمريكيين السابقين وغيرهم من يعتقد بأن إسرائيل باتت تزدري وتستعزى بمحاولات الحكومات الأمريكية المتخاذلة للضغط عليها لتشارك بصورة إيجابية في مساعي التوصل إلى تسويات عادلة، أو لتتوقف عن اتباع سياسات أو القيام بممارسات تعرقل السلام وتنتهك المبادئ الإنسانية وتضر حتى بمصالح أمريكا ذاتها.

في مقابل التأييد للصهيونية في إسرائيل، ثم في مقابل اللوبي اليهودي الإسرائيلي المتشعب الذي ازداد قوة ونفوذاً في الحقب الأخيرة، كانت هناك جماعات أمريكية متفرقة تحاول التذكير بحقوق الشعب الفلسطيني والحقوق العربية وبمصالح أمريكا التي لا تتطابق في جميع النواحي والحالات مع مصالح إسرائيل. ولكن لم يكن لهذه الجماعات في أي وقت قوة أو تأثير يضاهي ويبطل مفعول الضغوط اليهودية

الإسرائيلية. ولم يكن لها التنظيم والتنسيق أو الالتزام المتقد الذي تتميز به الجماعات واللوبي اليهودي الإسرائيلي. ففي مؤتمر الصلح بباريس سنة ١٩١٩، ساعد رئيس الجامعة الأميركية ببيروت في حمل المؤتمر على اتخاذ قرار بإرسال لجنة تحقيق أميركية إلى الشرق الأوسط، لتقصي رغبات الأهالي الذين كانوا تحت الحكم العثماني المهزوم بشأن مصيرهم. وكان بعض رجال الإرساليات رؤساء وأساتذة الجامعات والمعاهد الأميركية والعاملين في برامج إغاثة اللاجئين الفلسطينيين ورجال السفارات الأميركية في الشرق الأوسط، يحاولون عند عودتهم إلى أميركا تنوير الرأي العام الأميركي بالحقائق عن القضية الفلسطينية والقضايا العربية. فهم كانوا أقرب إلى الحقائق، وأكثر إدراكاً للظلم الذي أنزل بالفلسطينيين والعرب، ولأهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية والبتروولية وعلاقات أميركا مع العرب، ومنهم من خدم في سفارات أميركية في الأقطار العربية ودرس اللغة العربية، واطلع بشكل مباشر على مآسي اللاجئين الذين طردوا وشردوا من مساكنهم وديارهم أكثر من مرة. ويقول ويليام كوانت في كتابه *حقبة القرارات*، بأنه على العموم، فإن خبرة العيش في البلاد العربية ودراسته اللغة العربية تبدو بأنها جعلت موظفي السلك الخارجي أكثر وليس أقل تعاطفاً مع المصالح العربية. وأضاف بأن هذا ينسجم مع واجبه الأساسي في سفاراتهم وهو تحسين العلاقات الأميركية مع الدول العربية التي يعملون فيها. وأن ذلك يتطلب شيئاً من التعاطف والانفتاح على الثقافة والمصالح المحلية. وهذا التعاطف يبقى بعد عودتهم إلى أميركا. ولكن ذلك لا يعني أن هذا الفريق من رجال السلك السياسي الأميركي متفقون دائماً بشأن القضايا العربية - الإسرائيلية. فهم اختلفوا بالنسبة إلى الرئيس عبد الناصر. واتفقوا بأن سلامة إسرائيل ومساعدتها يجب أن تكون سياسة ثابتة للولايات المتحدة.

كان من المتوقع أن يكون لشركات البترول الأميركية دور كبير في تأييد العرب والضغط على الحكومات الأميركية لأن تتبع سياسة غير منحازة مع إسرائيل، رعاية لمصالح أميركا وشركاتها البتروولية الكبرى وغير البتروولية التي جنت بلايين الدولارات من البترول والعمران والتجارة والائتمان العربي. ولكن هذه الشركات لم تبذل جهوداً كبيرة لمصلحة الحق العربي. ولعلها وجدت أن التحيز الأميركي لإسرائيل لم يهدد مصالحها لدرجة تقتضي أن تبذل مثل هذه الجهود والضغط. ويذكر كوانت بأن تأثير شركات البترول، مثل تأثير الجهات الأخرى المتعاطفة نسبياً مع العرب، كان أقل من نفوذ وتأثير جماعات الضغط اليهودي الإسرائيلي. فهم يخشون اتخاذ موقف علني متعاطف مع العرب، وبالنسبة إلى مثل هذه الصناعة القوية فإن البترول له صوت خافت فيما يتعلق بالقضايا العربية الإسرائيلية. وصانعو القرارات الأميركيون يفكرون في البترول العربي ويتحدثون مع ممثلي شركات البترول الأميركية، ولكنهم لا يبحثون معهم السياسات الدبلوماسية أو مبيعات الأسلحة. وإن حدث وتحدثوا، فإن ذلك يحدث في إطار متكتم. ولأنه لا صوت معلن لهم فإنهم غير مؤثرين كجماعة ضغط. (حقبة القرارات). ونفرد أحياناً أن رجال وزارتي الخارجية والدفاع في أميركا، المعنيين بالعلاقات الخارجية والمصالح الأميركية العالمية، كانوا مبالغين للجانب العربي ومعادين للصهيونية. ولكن هذا الظن لا يعكس الحقيقة كاملة. ويبدو أن المسؤولين في هاتين الوزارتين يتأثرون بطبيعة مراكزهم ومسؤولياتهم بالاعتبارات الدولية الخارجية ومصالح أميركا في الشرق الأوسط. وعندما يراعون هذه الاعتبارات والمصالح في مواقفهم ويترددون في تأييد أو معارضة المطالب اليهودية الإسرائيلية يتهمون بالانحياز للعرب. ومن المعلوم أن الذي لا يندفع بشدة في تأييد مصالح إسرائيل ومطالبها ومطامعها، يتعرض للاتهام والضغط اللوبي اليهودي الإسرائيلي وعداوته وابتزازه. وكما يذكر كوانت، فإن المسؤولين عن الشؤون العربية في وزارة الخارجية (في السبعينات) لم يكونوا (عروبيين). ولم يكن جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية مبالاً للعرب، ولا كان المسؤولون بعد حرب ١٩٦٧ مبالغين للعرب. ولم يقع أي رئيس أميركي تحت سيطرة المتعاطفين مع العرب. وفي بعض الأحيان كان البيت الأبيض يشكو من ميل وزارة الخارجية نحو العرب. أما في وزارة الدفاع فلقد تباينت النظرة والميل، فبعض المسؤولين كانوا معجبين بمهارة الإسرائيليين القتالية، والبعض الآخر قال بأن أميركا مصالح استراتيجية أكبر مع العرب مما لها مع إسرائيل. وبعضهم استاء من نقل كميات كبيرة

من الأسلحة لإسرائيل من مخازن الولايات المتحدة. وفي البيت الأبيض نجد قدراً أكبر من التحسب لمطالب إسرائيل، بسبب اعتبارات السياسات المحلية والحزبية والانتخابية التي تستند إلى المال اليهودي الوفير والأصوات الانتخابية اليهودية. والبيت الأبيض هو مصدر القرار الأخير الأقوى في السياسات والمواقف الأمريكية. والرئيس ترومان اعترف بإسرائيل رغم معارضة وزير الخارجية والدفاع وبعض مستشاريه. وحتى عندما يكون هناك مسؤولون ميالون للعرب في دائرة الشرق الأوسط، فإن نفوذهم يبقى محدوداً. وفي البيت الأبيض وما يحتويه من دوائر، يخشى بعض الموظفين الدائمين عند مجيء رئيس ومساعدين له جدد أن يوصموا بالاسلامية وبالعداء لليهود إذا هم صارحوا الرئيس الجديد أو رؤسائهم بأرائهم عن مطالب إسرائيل وممارساتها. ولهذا السبب فإنهم لا يساندون القضايا العربية حتى في نطاق المصالح الأمريكية. وإلى أن يختير الرئيس الجديد السلوك اليهودي الإسرائيلي يكون الكثير من الوقت قد فات، وفات مع بعض الفرص لاتخاذ المواقف الصحيحة، وتعزز مركز اليهود. ومن الحقب الأولى، كان هناك موالون للصهيونية بين الحزبين للرؤساء الأمريكيين اشتهر منهم هارولد ايكس وزير الداخلية، وهنري مورغانو الابن وزير الخزانة في عهد الرئيس روزفلت. وكان صموئيل رونمان وديفيد نايلز وكلاهما كليفورد والاخوان روستو وهنري كيسنجر ذوي نفوذ في الإدارات الأمريكية ومنحازين لإسرائيل. (حقة القرارات). ومن الشائع أن اللوبي اليهودي الإسرائيلي يسلط الإرهاب والضغط على المسؤولين الأمريكيين الذين يذكرون الحقوق العربية، أو حتى مصالح أمريكا التي تضر بها مطالب إسرائيل وممارساتها البشعة ومطامعها. ولذلك، فإن هناك من المسؤولين في مختلف الإدارات والمجالس من يمتنع عن تأييد القضايا العربية، وعن المطالبة بكبح جماح مطامع إسرائيل ويردعها عن شططها. وهم يلتزمون حدوداً حذرة فيما يقولون ويحاولون. ولم يستطع المتعاطفون مع العرب التغلب على مستشاري الرؤساء الأمريكيين المتأثرين بالاعتبارات المحلية التي تبرز قوة الضغوط اليهودية الإسرائيلية الحثيثة اليقظة. (حقة القرارات). واللوبي الإسرائيلي يحدد أسماء المسؤولين الحكوميين الأمريكيين الذين لا يعتبرهم متعاطفين لدرجة كافية مع إسرائيل ومطامعها. ويذكر فندي في كتابه من مجرؤ على الكلام، بأنه عندما وصل الرئيس كارتر إلى الرئاسة، جرت محاولات «تطهير واسعة النطاق» لهذه الفئة من الموظفين. وأن محرك هذه الحملة كان سنانور فلوريدا الديمقراطي ريتشارد ستون. وأنه في بداية تعيينه رئيساً للجنة مجلس الشيوخ الفرعية الخاصة بالشرق الأوسط:

«أحضر معي لائحة بالمستهدفين في البيت الأبيض، وفي رايه أن ١٥ موظفاً لم يكونوا يؤيدون بما يكفي لإسرائيل واحتياجاتها من الأسلحة، وأراد نقلهم إلى مناصب لا تشكل أراؤهم فيها مشكلة لإسرائيل. وبين المستهدفين كان وليام كوانت مساعد بريجنسكي في أمور الشرق الأوسط، ولس جانكا الذي خدم في لجنة الأمن القومي في عهد فورد، والآخرين ضباط عسكريين برتبة عقيد»^(١٧٧).

لم يرخص بريجنسكي لطلب السناتور ستون. وثارت ضجة وقال أحد الضباط: «أرى من السخرية حقاً أن يتوجه سناتور أمريكي إلى مستشار للرئيس في الأمن القومي ويطلب منه طرد أمريكيين بحجة عدم كفاية ولائهم لبلد آخر»^(١٧٨). هي إسرائيل. ومن الأمثلة المثيرة على نفوذ اللوبي اليهودي ما ذكره الأميرال توماس مورر، رئيس هيئة الأركان الأمريكية السابق، عن طلب الجنرال مردخاي غور، ملحق الدفاع في السفارة الإسرائيلية في واشنطن (أصبح فيما بعد رئيساً لأركان القوات الإسرائيلية)، لطائرات مجهزة بصواريخ جو - أرض مضادة للدبابات من نوع (مافرك) من التكنولوجيا الصالية أثناء حرب ١٩٧٣. ورفض الأميرال مورر الطلب لأنه لم يكن لدى أمريكا غير سرب واحد مجهز بهذه الصواريخ وقال لغور: «ما زلنا نجربه لإقناع الكونغرس باجتماعنا إلى هذا النوع من العتاد، وإذا أعطيناكم السرب الوحيد لدينا أقم الكونغرس القيامة علينا»^(١٧٩)، وقال له غور: «دنت تعطينا الطائرات وأنا اتكل بالكونغرس»^(١٨٠). وهكذا حصل. وانتقل سرب أمريكا الوحيد المزود بصواريخ (مافرك) إلى إسرائيل رغم معارضة الأميرال مورر. وقال مورر لفندي:

«واكتنيتي لم أر في حياتي رئيساً - كسانت من كان - يقصد ريتشارد نيكسون أو غيره - يقف في وجههم [الإسرائيليون]. حقاً أنه شيء يبلل العقل. فهم يحصلون دائماً على ما يريدون. ويعرف الإسرائيليون ماذا يجري في أي وقت. وكنت لا أصل إلى نتيجة إلا عندما أتجنب تدوين شيء. ولو عرف الشعب الأمريكي مدى

قبضة هؤلاء على حكومة لهب إلى السلاح، فمواطنونا لا يعرفون شيئاً عما يجري»^(١١).

وكتاب فندلى حافل بالأمثلة المثيرة والعجيبة عن الضغوط الإسرائيلية والاستجابة الأمريكية لها. وفي تعليقات ارتجالية في جلسة حوار في جامعة ديوك الأمريكية بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، قال الجنرال جورج براون الرئيس السابق لهيئة رؤساء الأركان المشتركة الأمريكية:

«إنك تستطيع أن تستحضر صورة وضعية فيها خطر آخر للبترول. والشعب في هذا البلد ليسوا متضايقين وغير مرتاحين فحسب بل هم يعانون. إنهم يصيبون صارمى التفكير لدرجة كافية لإسقاط النفوذ اليهودي في هذا البلد وتحطيم ذلك اللوبي... إنه قوي لدرجة لا تصدقها. إن الإسرائيليين يأتون إلينا للأسلحة والأجهزة الحربية. نحن نقول ليس في إمكاننا أن نجعل الكونغرس يؤيد ذلك. هم يقولون: «لا تقلقوا بشأن الكونغرس... الآن. إن هذا شخص (أو أشخاص) من بلد آخر... ولكنهم يستطيعون أن يفتلوا ذلك»^(١٢).

وبسبب هذه الأقوال، وجّه الرئيس ريفان تانياً للجنرال براون. وهاجمته المقالات الرئيسية في طول أميركا وعرضها، وحرفت بعض أقواله عن امتلاك اليهود للبنوك والصحف وتأثيرهم عليها.

أسرار أميركا السياسية والعسكرية تصل إلى اللوبي اليهودي بسرعة

كان هناك عامل خطير يزيد في إرهاب المسؤولين في وزارتي الدفاع والخارجية وغيرهما من الدوائر الحكومية الأمريكية. فلقد وجد الكثيرون، ومنهم السفراء الأمريكيون في الخارج، بأن أسرار مكائهم ودوائرهم تنتقل بسرعة مذهشة إلى اللوبي اليهودي الإسرائيلي فيما يتعلق بإسرائيل ومطالبها ومصالحها وبالقضايا العربية. وهذا يمكن اللوبي اليهودي الإسرائيلي من مباشرة الضغوط في وقت مبكر جداً على المراجع المختصة من مختلف المستويات. كما يمكن هذا اللوبي من معرفة وملاحقة ومحاربة أي مسؤول يعارض مطالب إسرائيل ومطامعها، أو يقترح أو يطالب بمراجعة الحقوق العربية أو حتى المصالح الأمريكية التي تتضرر من مطالب وسياسات وممارسات إسرائيل. ويحدث كل هذا في مجال السياسة والمساعدات المالية والاقتصادية وطلبات الأسلحة لإسرائيل، بما في ذلك أحدث الأسلحة والأجهزة وأدوات القتال المتطورة جداً. وينقل فندلى في كتابه من يجرؤ على الكلام الكثير مما يدل على مدى تسرب أسرار البنتاغون (وزارة الدفاع) والخارجية والسفارات لإسرائيل واللوبي اليهودي. فحسب قول أحد السفراء:

«الواقع أن التسيّرات لإسرائيل تكاد لا تصق. فإذا كان عندي ما أود إبلاغه لوزير الخارجية ولا أريد أن تعرف به إسرائيل لا بد لي من الانتظار إلى أن تتاح لي الفرصة لمقابلته شخصياً... من الحقائق التي لا حراء فيها أن كل من هو في موقع السلطة يتردد في وضع أي شيء يتعلق بإسرائيل على اللوق إذا كان سيحجب عن علم إسرائيل... تلتفت ككالة هاتفية من صديق يهودي لي يبنهني بحكم الصداقة والمودة إلى أن جميع تفاصيل وثيقة طويلة عن السياسة في الشرق الأوسط كنت قد أرسلتها لتوي إلى الخارج باتت معروفة. وكانت الوثيقة موهورة «سري جداً». وحتى يزول كل ريب فيما يقوله الصديق، فقد تلا على مسامعي بالهاتف كل كلمة في الوثيقة»^(١٣).

ويضيف فندلى بأن الإسرائيليين يحصلون «على كل ما يريدون من معلومات سواء أكانت سياسية أم تقنية من مصادرها في الحال ومن غير شئ». وأنه إذا اكتشف المسؤولون مصادر التسرب ووجهوا الاتهام إلى المذنبين: «فسوف يصيهم ما يحطم روحهم المعنوية. والواقع أنهم لا يميلون حتى إلى التسلل حول أساليب إسرائيل، خوفاً من أن يحمل تصرفهم هذا اللوبي الإسرائيلي على اعتبارهم مشاغبين واتخاذ إجراءات تشل حركتهم أو تقضي على مستقبلهم في العمل»^(١٤).

ويعتقد في هذا المجال أن شبكة الاستخبارات اليهودية لإسرائيل التي تنقل الأسرار:

«تضم عدة مؤيدين متطوعين يزودونها بالمعلومات، وهذه الشبكة قادرة على الوصول إلى كل أقسام الدوائر التنفيذية التي تتعامل بالأمور المتعلقة بإسرائيل. ونظراً إلى أن تسرب الأسرار لإسرائيل هو أمر معلوم، فإن المواطنين والمسؤولين مهجمون عن وضع أو اقتراح سياسات تكون في مصلحة الولايات المتحدة»^(١٥). ومن يخطر ويغل ذلك «عليه أن يتوقع أن يكون موضع انتقاد عندما يزور السفير الإسرائيلي وزير الخارجية أو غيره من كبار المسؤولين الأمريكيين»^(١٦).

ويبدو بأن هذا ليس الخطر الوحيد أو الأكبر الذي يتعرض له من يجرؤ على التذكير بمصالح أميركا أو حقوق العرب فيما لا ترضى عنه إسرائيل أو اللوبي اليهودي. ومما يدعو للإشارة، أن الكثير من التسرب

«يتم على أيدي مواطنين اميركيين لصالح حكومة اجنبية». ويورد فندي حالات تبين فيها بأن إسرائيل تعرف أكثر من المسؤولين الأميركيين عن عتادها الحربي. ففي حرب أكتوبر احتاجت إسرائيل لقذائف الدبابات، زودتها بها أمريكا، مدافعها من عيار ٩٠ ملم ولم تكن القذائف الخاصة بهذا العيار متوافرة في إسرائيل. ويبحث البنتاغون فلم يجد شيئاً منها... ويقول توماس بيانكا وهو ضابط كان يخدم في وكالة الأمن الدولي الملحقة بالبنتاغون: «قمنا بجهد مخلص للعثور على الذخائر المطلوبة. لقد فتشنا في كل مكان وفتشنا في كل الأسلحة - الجيش والبحرية ومشاة البحرية - فلم نعثّر على قذائف من عيار ٩٠ ملم إطلاقاً». وبلغت إسرائيل بالخبر السعي، وفي بضعة أيام جاء رد إسرائيل بأن لدى أمريكا خمسة عشر ألف قذيفة من العيار المطلوب في مستودع مشاة البحرية في هاواي^(١٢١)، وتبين أن هذا صحيح. وينقل فندي عن ريتشارد هيلمز مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية خلال حرب ١٩٦٧، أن إسرائيل ذكرت لأمريكا أرقام الأسلحة «الرمزية السرية» التي كانت تطلبها من أمريكا رغم أنها كانت سرية جداً:

«ودارك هيلمز إبان مدة خدمته أنه لم تكن تغطي على إسرائيل أية أسرار مهمة»^(١٢٢).

وحسبما نقل فندي عن (الس جانكا) مساعد وزير الدفاع سابقاً في مقابلة صحفية عن مثابرة الإسرائيليين: «أنهم لا يقبلون إطلاقاً... لا جواب. ولا يستسلمون أبداً»^(١٢٣)، وأنهم يطلبون أسلحة:

«بعضها من تكنولوجيا راقية لا تملك مثلها أية دولة أخرى. وبعضها قطع سرية تتبع للولايات المتحدة التلحق على أي خصم. ومثل هذه المواد ليست للبيع إلى أية دولة حتى وإن كانت من أقرب ولوثق حليفاتنا العسكرية كالتي ترتبط معنا في منظمة معاهدة شمال الأطلسي»^(١٢٤).

ويبدو بأن إسرائيل كانت تحظى بما تريد، فالمبيعات لإسرائيل كما يعلم (جانكا) كانت لا تخضع للتعليمات والقيود الخاصة بسياسة الإمدادات العسكرية الأمريكية. وإنما هي شيء مختلف كل الاختلاف. ورد جانكا على سؤال إذا كان يذكر مرة أخفقت فيها إسرائيل في الحصول على ما تريده من البنتاغون، فقال بعد تفكير بأنه لا يذكر خلال هذه المدة الطويلة أن إسرائيل أخفقت ولو مرة واحدة. والإسرائيليون يهرفون النظام الداخلي في البنتاغون ومواعيد اتخاذ القرارات ومن يتخذها، ولهم صدقات وصلات على كل المستويات. وكانت المراجعة الخاصة التي تلقاها طلبات إسرائيل من أعلى المراجع سياسياً، تبحث اليأس والاحباط في قلوب رجال البنتاغون فيستسلمون:

«فلماذا إذا نجشهم المهمة الشاقة للتحليل والتعليل ودراسة الحسنة والسيئات والاحتياجات؟ فذلك مضیعة للوقت»^(١٢٥). (فندي نقلاً عن جيانكا).

وفي زمن الرئيس كارتر، حاول وزير الدفاع هارولد براون التحكم في نقل التكنولوجيا، وتشدد مع إسرائيل بشأن طلباتها للأسلحة والذخائر مثل القنابل العنقودية التي استخدمتها إسرائيل في لبنان لتقتل السكان المدنيين. ولكن إسرائيل تغلبت على محاولات وزير الدفاع. ولما جاء ريفان عدل سياسة كارتر وأعاد القنابل العنقودية إلى لائحة المواد المسموح بها. (فندي). ويضيف فندي بأن هناك مسؤولين اميركيين آخرين في مناصب عليا في السلطة التنفيذية، مستعدون للتحدث بصراحة ولكن على أساس عدم ذكر أسمائهم، لأنهم لا يريدون أن يفقدوا مناصبهم. وأن إسرائيليين ضبطوا في البنتاغون وهم يحملون وثائق سرية جداً، وأحياناً وهم يفتشون محتويات سلال المهملات بعد أن أفرغوا السلال فوق المكاتب. ولهذا السبب، فقد طلب من بعض المسؤولين الإسرائيليين أن يغادروا أمريكا ولكن دون أن توجه اليهم تهمة التجسس. وكانت إسرائيل في كل مرة تنسب المغادرة لأسباب عائلية أو شخصية. ولم تكن الحكومة الأمريكية تصدر أي بيان عن هذه الوقائع. وإضافة إلى ذلك، يلجأ الإسرائيليون واللوبي اليهودي إلى تسريب الأخبار إلى الصحف للضغط على البنتاغون والحكومة الأمريكية، كما يلجأون إلى أعضاء الكونغرس للمراجعة والضغط بشأن طلبات الأسلحة وغيرها. وكان ذلك يجري رغم «الإرهاق» الذي يصيب أمريكا في احتياجاتها للأسلحة. ومنها ما حدث في الفترة بين ١٩٧٤ - ١٩٧٧:

«عندما كانت القوات الأمريكية تصبح طالبة التعويض عما أخذ منها في حرب ١٩٧٢ العربية الإسرائيلية. ففي تلك الحرب جردت أمريكا جيشها وسلاحها الجوي لتزويد إسرائيل»^(١٢٦).

وتستفيد إسرائيل من تبادل العسكريين ومن رجالها الذين يتدربون في المعاهد العسكرية الأمريكية وهم يعرفون اللغة الانكليزية بينما لا يعرف الأمريكيون عموماً اللغة العبرية. وهذا التبادل والتدريب والعلاقات يمنح الإسرائيليين قرصاً طيباً للاطلاع على الأسرار العسكرية الأمريكية، وخصوصاً بواسطة الذين يتعاطفون مع إسرائيل أو الذين تتمكن إسرائيل من ابتزازهم بالتهديد بفضحهم في أوضاع معينة. وكان للاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) نشاط كبير في أميركا، رغم أن الكثير مما يسرب لإسرائيل يعطى لها «طوعاً» دون الحاجة للتجسس، حسب قول دون بيرغس الذي كان مسؤولاً عن شعبة إسرائيل والأردن في وزارة الخارجية الأمريكية. (فندلي). والموساد تستعين بالأميركيين اليهود البارزين لتحقيق غاياتها. وحسبما تحدث أحدهم لمجلة نيوزويك:

«... انهم متغلغلون في كل ارجاء الحكومة الأمريكية. وهم يتفوقون على البوليس السري السوفيياتي... ويقول عميل سابق في وكالة الاستخبارات الاميركية المركزية: وتسكت الولايات المتحدة على عمليات الموساد في الأراضي الاميركية بسبب ترددها في اغضاب الجالية اليهودية الاميركية»^(١٢٦).

ولأنها تستفيد من معلومات الموساد، قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية، شغل عدداً من المناصب العليا ذات العلاقات بالشرق الاوسط، بأنه طلب مرات عديدة أن تتوقف الولايات المتحدة عن محاولة إخفاء الأسرار عن إسرائيل، لأنها على أي حال تحصل على ما تريد. وهي ترد بعنف كلما حاول المسؤولون الأمريكيون إخفاء الأسرار عنها. (فندلي). إلى هذا الدرك السحيق وصل اليأس وربما الاشعثزاز في قلوب بعض المسؤولين الأمريكيين تجاه سطوة إسرائيل واللوبي اليهودي والامتسلام الأمريكي، وليس هناك في التحليل الذي أعدته وكالة الاستخبارات الاميركية المركزية عام ١٩٧٩، بعد خمسة وعشرين سنة من اتفاق التجسس الاميركي - الإسرائيلي ما يدل على أن الموساد قد:

«صدت بطريقة من الطرق من عملياتها في الولايات المتحدة».

وجاء في وثيقة هذا التحليل السرية التي تقع في ٤٨ صفحة وعنوانها: «إسرائيل: خدمات الاستخبارات والأمن الخارجية»، أن الولايات المتحدة «ما زالت نقطة الارتكاز لعمليات الموساد». وجاء في الوثيقة:

«على الموساد، تنفيذاً لمهمتها في جمع معلومات سرية إيجابية، واجب رئيسي هو توجيه عمليات العملاء ضد الدول العربية ومعتمليها الرسميين ومؤسساتها في العالم بأسره، وخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة... بالإضافة إلى العمليات المستمرة ضد العرب. تجمع الموساد المعلومات السرية السياسية والاقتصادية والعلمية في العالين الشرقي والغربي لحماية دولة إسرائيل والصهيونية واليهود بوجه عام. ويتركز نشاطها في جمع المعلومات بصفة خاصة في الاتحاد السوفيياتي والولايات المتحدة وكذلك الأمم المتحدة، حيث تفسر القرارات السياسية لإسرائيل والأهداف الصهيونية... وغايات الاستخبارات الإسرائيلية في البلدان الغربية لا تقل أهمية [عما هي في الاتحاد السوفيياتي وأوروبا الشرقية]. وتجمع الموساد المعلومات السرية عن سياسات الدول الغربية والفاتيكان والأمم المتحدة تجاه الشرق الأدنى، وتشجع بيع الأسلحة لمصلحة جيش الدفاع الإسرائيلي، وتحصل على المعطيات لكم أقواء الفتات المعادية لإسرائيل في الغرب».

وتذكر الوثيقة بأن الموساد تنمي علاقاتها «مع شخصيات وإدارات حكومية رفيعة المقام في كل بلد له أهمية في نظر إسرائيل»، وأن «في الجالية اليهودية في كل بلد من بلدان العالم تقريباً صهيالية آخرون يقدمون دعماً قوياً للنشاط التجسسي الإسرائيلي»، وتعمل الموساد « وراء ستار كثيف من الشركات والمنظمات انشأ بعضها أو عدل خصيصاً لغاية معينة، وتعنى الموساد بسرعة المعلومات العملية وتجميع الأبحاث العلمية والتقنية السرية بما في ذلك محاولات التغلغل في مشاريع الدفاع السرية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية»^(١٢٧). وسلطات الأمن الداخلي في إسرائيل تلجأ لابتزاز الأسرار عن طريق لتوريط بعض المصادر الممكنة في فضائح وإن كانت كاذبة. فقد حاولت توريط كاتب في القنصلية الأمريكية في القدس في قضية إجهاض كاذبة لفتاة من القدس كان على علاقة غرامية بها، ولكن المحاولة فشلت بعد أن حاولت الفتاة الحصول على معلومات من عشيقها. وجرى محاولة في مساح فجة لاستمالة حرس مشاة البحرية (في السفارة الأمريكية في تل أبيب) بمكافآت مالية... وعثر على مذيع خفي «زرعه الإسرائيليون» في مكتب السفير الأمريكي سنة ١٩٥٤...^(١٢٨)

ويؤلف صفيثا أن لوسون عن استراق السمع هذا في بركة إلى واشنطن قال فيها: «أن على وزارة الخارجية أن

تفترض أن جميع الأحاديث في مكتبي وكذلك نصم برقياتي خلال الأشهر الستة الماضية بلغت الإسرائيليين»^(٢٢).

وهناك من يرى بأن تزايد اعتماد أمريكا على الاستخبارات الإسرائيلية وفقدانها لمصادرهما المباشرة في الشرق الأوسط، عرّض أسرارها للتسرب إلى السوفييات عن طريق إسرائيل، وخصوصاً عندما كانت إسرائيل تحاول أن تشوش وتخرب التحالفات والتعاون بين أمريكا ودول عربية وقادة عرب، مما تعتبره إسرائيل في غير مصلحتها. واعتماد أمريكا على إسرائيل في مجال الاستخبارات يمكن إسرائيل بطبيعة الحال من منع أو «تلوين» وتحريف المعلومات التي تمررها لأمريكا، بحيث تؤثر على سياسة أمريكا لمصلحة إسرائيل. (كيرتس: صورة متبدلة). ويضيف كيرتس بأن بعض المؤلفين يدعون أنه في اليوم الثالث من حرب حزيران/ يونيو (١٩٦٧)، تكشف لأمريكا أنه مهما كانت إسرائيل تفعل في الظاهر لإبقاء جلالة الملك حسين خارج الحرب، فإن «محررة» الاستخبارات الإسرائيلية كانوا يفعلون عكس ذلك. فهم كانوا يستعملون أجهزة متطورة جداً مكنتهم من اعتراض وتعديل وإعادة إرسال المخابرات التي كانت تجري بين القاهرة وعمان، وكانوا «يطبخون» الرسائل المعترضة لإغراء جلالة الملك حسين لدفع قواته بالكامل لمساندة الجيش المصري وسحبهم عن الدفاع عن الضفة الغربية وسوريا على أساس الاعتقاد الخادع بأن الجيش المصري كان على طريق النصر.

كانت إسرائيل واللوبي اليهودي يهربان من الأسرار والمعلومات حسبما يتوافق ويخدم غاياتهما إلى الصحف والإذاعات وغيرها من وسائل الإعلام والنشر. ومن الأمثلة على ذلك كان تسريب المعلومات عن المدفوعات المالية السرية التي كانت تقدمها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية إلى شخصيات في الشرق الأوسط لخدمة مصالح مشتركة، رغم أن هذا التسريب يضر بمصالح أمريكا وغاياتها في المنطقة، وخصوصاً عندما يتم هذا التسريب بتحريف مقصود للإساءة للعلاقات أمريكا مع تلك الشخصيات ودولهم. كما أن هذا التسريب يضر ويحرج المسؤولين الأمريكيين وسفراء أمريكا في الخارج. ومن الذين تعرضوا لمشاكل التسريب السفير الأمريكي السابق في دمشق تالكوت سيللي (ابن أستاذ سابق في الجامعة الأمريكية ببيروت)، الذي حذر في برقية سرية من إقرار مشروع تقدم به عضولجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي ستيفن سولازر، الذي كان يمثل أحد أحياء نيويورك، الذي يعيش فيه عدد كبير من اليهود الذين جاءوا أصلاً من سوريا. وكان مشروع قرار سولازر ينتقد سوريا لأنها لم توافق على خروج المزيد من اليهود من أراضيها. وينقل قنذلي عن سيللي قوله:

«قلت في برقيتي إذا كان سولازر مخلصاً وجاداً في إخراج اليهود من سورية فلن يضي قدماً في مشروعه هذا. أما إذا كان يريد كسب الناخبين فعليه أن يفعل شيئاً آخر»^(٢٣).

واتصل سولازر بوزير الخارجية سايروس فانس وقال له: «اسمع - عليك أن تخرج سيللي من هناك»... ففطر صواب فانس لهذا التسريب»^(٢٤). وبقي سيللي في منصبه. ولكن مشروع سولازر نجح في مجلس النواب ولم يعارضه سوى صوت واحد. ولم يعاقب الموظف الذي سرب برقية السفير سيللي السرية واكتفى بنقله إلى وظيفة أخرى. وهناك من يعتقد بأن بعض التسرب يأتي عن طريق الموظفين غير المحترفين الذين تأتي بهم الحكومات الأمريكية لاعتبارات سياسية وشخصية، وهم منتشرون في كل مكان وفي البيت الأبيض ووزارة الخارجية وفي مناصب تخطيط السياسة حيث يتاح لهم الاطلاع على مواد حساسة...

ومن المؤلف أنه ليس لديهم فكرة عن الانضباط ولا الشعور بالولاء كما هي الحال بالنسبة إلى المحترفين»^(٢٥).

ويضاف إلى ذلك السريبات التي ينقلها «عدد قليل» من أعضاء الكونغرس. وحسب مصادر النائب السابق قنذلي، فإن التقليل الإسرائيلي في وزارتي الخارجية والدفاع بلغ ذروته في عهد الرئيس ريفان. وفي سنة ١٩٨٤، استخدم أشخاص لهم صلات حميمة معروفة مع إسرائيل في العديد من مكاتب الموظفين الإداريين، وخصوصاً في وزارة الدفاع، حيث يجري البحث بشأن تكنولوجيا الأسلحة السرية جداً ومواد حساسة أخرى. ومن هؤلاء الموظفين من كان في السابق موظفاً في المنظمة الصهيونية الأمريكية. فريتشارد بيل مساعد رئيس ديوان الموظفين لسياسة الأمن الدولي، كان في السابق موظفاً لدى سناتور واشنطن

الديمقراطي هنري جاكسون المعروف بأنه من اكبر أنصار إسرائيل، واشتهر بأنه وسيط لنقل المعلومات الى الحكومة الإسرائيلية. وكان ستيفن براين مساعداً لبيرل، ووجه إليه الاتهام علناً سنة ١٩٧٨ بأنه عرض وثيقة سرية جداً عن القواعد الجوية السعودية على مجموعة من الموظفين الإسرائيليين. وشهد الصحافي مايكل سابا بأنه سمع براين يعرض الوثيقة على الإسرائيليين في أحد المطاعم. وكان براين في ذلك الوقت يعمل في هيئة لجنة الشيوخ للعلاقات الخارجية. وأوقف براين عن العمل في اللجنة ثم أعيد إليها ثم تركها ليصبح مديراً تنفيذياً للمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي الذي أنشئ - كما تقول الجيوش ويك - لإقناع الناس بأن أمن إسرائيل وأمن الولايات المتحدة مترابطان. (فندلي). وبعد ذلك انتقل براين إلى منصب في وزارة الدفاع، وعينت زوجته شوشانا في منصبه في المعهد اليهودي. وكان ذلك رغم نتائج التحقيق والدراسة في وزارة العدل الأميركية طيلة سنتين. ورغم أن وزارة العمل تثبتت من أنه كانت لبرائين علاقة وثيقة فوق العادة بإسرائيل، فإنها لم توجه ضده أي تهمة. وأقفل ملف الدعوى ضده في أواخر سنة ١٩٧٩. وفي أوائل سنة ١٩٨١ عين نائباً أول لريتشارد بيرل في البنتاغون. وما زال براين:

«يحتفظ بواحد من أهم أسرار الأمن في وزارة الدفاع وهو الكلمة الرقمية السرية جداً التي تمكنه من التوصل إلى الوثائق والإحصاءات في أي مكان من الحكومة من غير حدود تقريباً».

ويشير موظف كبير في وزارة الخارجية إلى أهمية هذه الصلاحيات فيقول:

«يفضل هذا الفتح يستطيع أن يبقى على اطلاع دائم ليس فقط على ما تتوصل إليه الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا، بل وعلى ما نأمل أن يتوافر لدينا في المستقبل نتيجة الأبحاث والتطورات السرية»^(١٢).

وإضافة إلى ذلك، فإن ريتشارد بيرل رئيس براين تعرض للاتهام بسبب علاقته مع إسرائيل. وكان قسم المراقبة في مكتب التحقيقات الاتحادي قد سجل سنة ١٩٧٠ حديثاً لبيرل وهو يبحث معلومات سرية مع أحد موظفي السفارة الإسرائيلية. وفي سنة ١٩٨٢ نشرت الصحف أنه تلقى مبالغ كبيرة للعمل لمصلحة شركة إسرائيلية للأسلحة. ولكن بيرل نفى وجود تضارب في المصالح، وأصر على أنه وإن كان قد قبض المال لقاء خدماته بعد تسلمه منصبه في وزارة الدفاع، فإنه عمل لمصلحة الشركة الإسرائيلية في الفترة بين التوظيفتين الحكوميتين. (فندلي). وفي مجال الجاسوسية الإسرائيلية في أميركا، اشتهرت قضية الجاسوس الأميركي جوناثان بولارد الذي سلم لإسرائيل آلاف الوثائق السرية الحربية التي تكشف فيما تكشف أسرار الدول العربية الحربية.

في خاتمة كتابه يقول بول فندلي، انه عندما جمع مواد الكتاب كان يبحث عن اجوبة لاسئلة مزعجة، وأنه فيما يتعلق بقضية النزاع العربي - الإسرائيلي المعقدة، فإن عدة أميركيين لا يشعرون أن في إمكانهم التحدث بحرية، وأن القليلين الذين «تجراؤا على دخول هذا الميدان» فقد تكشف أن تصورهم الذي يعتزمون التصريح به للمجتمع المنفتح الحركان وهما، وأن أحد طرفي النزاع (بالذات الطرف اليهودي):

«لا يترك مجالاً للاختلاف الشريف. والجانب الوحيد الذي يمكن الدفاع عنه بدون خوف من الملاحقة هو الجانب الإسرائيلي»^(١٣).

وتوصل فندلي الذي قضى أكثر من اثنتين وعشرين سنة كعضو في الكونغرس الأميركي ونالته الضرر من اللوبي اليهودي إلى الفئاعة التالية:

«إن الذي ينتقد السياسة الإسرائيلية بصورة مستمرة يجر على نفسه متاعب الرد المستمر المؤلم، بل وخسارة مصدر رزقه بسبب ضغوط اللوبي الإسرائيلي العنيد. فزؤساء الجمهوريه يرهقونه، والكونغرس ينفذ أوامره، وبعض الجامعات المحترمة تتجنب البرامج الأكاديمية والهبات التي يعارضها. وعائلة الإعلام والقادة العسكريين ينحنون تحت قسم أو أكثر منه. وبدلاً من الحكم على قيمة حجج منتقدي إسرائيل وأرائهم، فإن هؤلاء يجسدون فجأة أن دوافعهم وقيمهم الأخلاقية الأساسية أصبحت موضع شك. ومهما تكن انتقاداتهم معتدلة، فقد يتهمون بأنهم أدوات صماء في أيدي لوبيي النفط ومدافعين عن الإرهابيين العرب أو حتى أعداء للسامية»^(١٤).

- (١) شيريل روبينرج، في: مجلة الشؤون الأمريكية العربية (صيف ١٩٨٤).
- (٢) انظر: المصدر نفسه بشأن التبرعات والمؤثرات اليهودية في الانتخابات.
- (٣) بعد أن حرج بيبي بأن إسرائيل ضيعت فرص التفاوض وأن عرفات أكثر اعتدالاً نسبياً من المتطرفين الآخرين قال له أحد مساعديه بأن ٧٢٠٠ برقية و ٤٠٠٠ رسالة غلبتها من اليهود جاءت ضد بياناته. انظر: بيل فندلي، من يجزئ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٨٧.
- (٤) المصدر نفسه، ص ١٠٣.
- (٥) السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ص ٨٥.
- (٦) فندلي، المصدر نفسه، ص ١٦١.
- (٧) المصدر نفسه، ص ١٦١ - ١٦٢.
- (٨) المصدر نفسه، ص ١٢٧.
- (٩) في أوبرين، المنظمات اليهودية ونشاطاتها في دعم إسرائيل، ترجمة جماعة من الأساتذة بإشراف ومراجعة محمود زايد (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ١٩٧.
- (١٠) المصدر نفسه.
- (١١) المصدر نفسه، ص ١٩٩.
- (١٢) روبينرج في: مجلة الشؤون الأمريكية العربية (صيف ١٩٨٤).
- (١٣) نشرته: الراي (الأرن)، ١٩٨٧/٨/٣١.
- (١٤) محمد حسنين هيكل، صراع امبراطوريات وكفاح ثورات، في: الراي (الأرن)، ١٩٨٦/١١/٢٢.
- (١٥) فندلي، من يجزئ على الكلام. اللوبي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية، ص ١٩٢ - ١٩٤.
- (١٦) Richard Curtiss, A Changing Image: American Perceptions of The Arab Israel Dispute (Washington, America Educational Trust, 1982), p.73.
- (١٧) فندلي، المصدر نفسه، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.
- (٢١) قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٦٧.
- (٢٢) وزم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦٧.
- (٢٣) تلمان، الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ص ٦٧.
- (٢٤) أوبرين، المنظمات اليهودية ونشاطاتها في دعم إسرائيل، ص ٢٠٨.
- (٢٥) تلمان، المصدر نفسه، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.
- (٢٦) القرار رقم ٤٦٥ (١٩٨٠): شجب القرار إجراءات إسرائيل الاستيطانية وإنشاء المستوطنات وقرر أن تدابير إسرائيل لتغيير المعالم الحادية والتركيب السكاني في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس، ليس لها سند قانوني. وأن سياسة وإجراءات إسرائيل لتحويل قسم من سكانها والمهاجرين اليهود في هذه الأراضي يشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المواطنين المدنيين وقت الحرب.
- (٢٧) تلمان، المصدر نفسه، ص ١٦٧.
- (٢٨) أوبرين، المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل، ص ٢٣٥. تذكر أوبرين أن علاقات الرئيس ريفان مع مؤتمر الرؤساء اليهود، أخذت تتوتر عندما استلم الرئاسة وأنه اتجه نحو مجموعة من اليهود الجمهوريين الأنغلياء الذين كان معظمهم ناشطاً في التحالف اليهودي لدعم ريفان ويوش وفي مقدمتهم ألبرت شبيغل الصديق الشخصي لريفان؛ انظر كتاب: فندلي، من يجزئ على الكلام.
- (٢٩) John Badeau, The American Approach to The Arab World (New York: The Council on Foreign Relations, by Harper and Row, 1968), p.175.
- (٣٠) شارلس بابوك، وعلاقة إسرائيل الخاصة بواشنطن، في: الراي (الأرن) ١٩٨٦/٨/٢٠.
- (٣١) كاثلين كريستيسون في: الدراسات الفلسطينية (٩٦) (شتاء ١٩٨٨)، ص ٥١.

Institutional Arrangements.

- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٤.
- (٢٣) بابكوك، «علاقة اسرائيل للخاصة بواشنطن» في **الرأي (الأردن)** ١٩٨٦/٨/٢٠.
- (٢٤) نشرت بعض المجالات بأن وودي أن كان من الذين تدنوا بأساليب الحكومة الاسرائيلية الوحشية ضد شبان الانتفاضة العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- (٢٥) تلمان، **الولايات المتحدة في الشرق الأوسط**، ص ٢٨٧.
- (٢٦) ريفان طلب ٨٥٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية لإسرائيل فقامت لجنة العلاقات الخارجية بزيادة المبلغ ليصبح ١.٢ بليون دولار. كان رئيس اللجنة وعضو بارز فيها مرشحين في الانتخابات المقبلة.
- (٢٧) فندلي، من **يجزو على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات امريكا الداخلية والخارجية**، ص ٢٥٣.
- (٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٢ - ٢٥٤.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.
- (٤٠) المصدر نفسه.
- (٤١) المصدر نفسه، ص ٢٦٨ - ٢٦٩.
- (٤٢) Curtiss, **A Changing Image**, P.267.
- (٤٣) فندلي، المصدر نفسه، ص ٢٣١ - ٢٣٢.
- لم يذكر فندلي اسم هذا السفير ولكنه ذكر انه ما زال يقوم بمهمة عظمى، ورغم انه غير معروف كثيراً في امريكا فانه من اشهر الأميركيين في الخارج.
- (٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.
- (٤٥) المصدر نفسه.
- (٤٦) المصدر نفسه.
- (٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٤ - ٢٣٥.
- (٤٨) المصدر نفسه.
- (٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.
- (٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.
- (٥١) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.
- (٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٧. فندلي لا يذكر اسماء العديد من مراجعه حسب طلبهم ولكي لا يخلق لهم المتاعب والضرر من قبل اللوبي اليهودي واسرائيل.
- (٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٧ - ٢٥٢.
- (٥٥) المصدر نفسه.
- (٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.
- (٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.
- (٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.
- (٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ٥١١.
- (٦١) المصدر نفسه، ص ٥١١ - ٥١٢.

كانت معظم موجات المهاجرين العرب الأولى إلى الولايات المتحدة من القرويين غير المتعلمين الساعين لتحسين أحوالهم المادية. وكان معظمهم لا يعرفون اللغة الانكليزية أو غيرها من اللغات الأجنبية. وعملوا في أعمال مختلفة وكباجة متجولين. وكان من هؤلاء المهاجرين الطموحين، العصامي الشهير من بيت حنينا قرب القدس، الحاج عبد الحميد شومان، الذي أحرز ثروة في أميركا ولكنه أثر العودة إلى وطنه وأسس (البنك العربي) الذي أصبحت له مكانة عالمية رفيعة. والمهاجرون العرب تعرضوا في أميركا إلى الازدراء والعداء والتمييز العنصري من قبل الجاليات الأخرى كالكاثوليك واليهود والسود. كما تعرضوا لاعتداءات جمعيات الكوكلاكس كلان العنصرية المتطرفة التي كانت تمارس الحرق الخطف والجلد. وفي الهجرات اللاحقة، جاءت فئات عربية أفضل تعليماً وثقافة ومعرفة باللغات الأجنبية. وكان منهم أصحاب الحرف والمهن كالأطباء والمعلمين ورجال الأعمال وطلاب بالآلاف لم يعد الكثيرون منهم إلى أوطانهم، وإنما تزوجوا واستقروا في موطنهم الجديد. وتتوعد دوافع الهجرة العربية إلى أميركا. وكان الفقر وسوء الحال والسعي وراء رزق أوفر أهمها في بادئ الأمر. ثم جاءت الهجرات بسبب الحروب والمظالم والتشرد والمذابح التي سببها قيام إسرائيل ومطامعها وعدوانها وحربها في لبنان. ودفعت التطورات السياسية والاجتماعية والتأميمات والانقلابات في البلاد العربية موجات أخرى من المهاجرين. وتزوج عدد كبير من الطلاب العرب من أمريكيات لأسباب عاطفية، وسعيًا وراء الحصول على الجنسية الأميركية عن طريق زواجهن. ونمت التجمعات العربية في مدينة ولاية نيويورك وفي نيوانغلاند وفي كاليفورنيا التي يوجد فيها الوف المزارعين العرب اليمانيين. ومع أن العرب في أميركا اندمجوا إلى حد كبير في المجتمعات الأميركية التي عاشوا فيها، فإنهم لم يفقدوا هويتهم العربية وبعض عاداتهم وثقافتهم العربية. وكانت لهم معتقداتهم وتجمعاتهم ومراسيمهم ومنظماتهم الخيرية والدينية حسب طوائفهم في الكنائس والمساجد، وبقيت لهم صنوف من أطعمتهم العربية في بيوتهم وفي المطاعم التي افتتحوها في أميركا. كما بقي لهم الرقص العربي الذي انتشر في أميركا. ويذكر جيمس زغبى في عرضه لحياة العرب الأميركيين في أميركا، بأن أقدم جالية عربية أميركية وأكثرها رسوخاً تتركز في مدينة نيويورك، حيث يوجد مائة وثمانون ألف عربي أميركي. وأن شارع اتلانتك في بروكلن - نيويورك يضم منطقة تجارية عربية أكثر تطوراً من الأسواق في الاقطار العربية، وأنه بالنسبة إلى الكثيرين من المهاجرين الأميركيين العرب في مختلف أنحاء أميركا، فإن شارع اتلانتك هو أقرب شيء إلى الوطن الأم. وأن بعض الراغبين في أن يطلع أبناؤهم على المهاج العربية يقومون بأخذهم إلى هذا الشارع المشهور ليروهم الأسواق والدكاكين^(١). وفي مدينة (التناون) شرق بنسلفانيا يقيم أحد عشر ألف عربي معظمهم من سوريا. وفي يوم الاحتفال بعيد الاستقلال السوري يرفع محافظ المدينة العلم السوري فوق عمارة مجلس المدينة إكراماً لهم. وفي أميركا برز عدد من العرب كان منهم (على سبيل المثال) في مجالات مختلفة: جبران خليل جبران، المؤرخ فيليب حتي (جامعة برنستون)، الدكتور هشام شرابي (جامعة جورج تاون)، الدكتور ادوار سعيد، الدكتور ابراهيم أبو لغد، داني توماس (تلفزيون)، رالف نادر المدافع عن حقوق المستهلك، نجيب حلبي، الدكتور مايكل دبغي (جراحة القلب)، السناتور السابق جيمس أبو رزق (من أبرز السياسيين الأميركيين العرب)، جيمس زغبى وكذلك فيليب حبيب الذي كان من موظفي وزارة الخارجية الأميركية ومبعوثاً خاصاً أميركياً، اقترن اسمه بحرب لبنان ومذابح صبرا وشاتيلا. وهناك الدكتور فاروق الباز المدير في مركز أبحاث الأرض والكواكب (معهد سمثونيان)، وكان أحد الذين اختاروا مواقع الهبوط لرجال الفضاء لرحلة (أبوللو). وهناك هيلين توماس عميدة الصحفيين في البيت الأبيض، وكيسي قاسم المعتل ومذيع الاسطوانات في الراديو، والمغني المؤلف بول أنكا، وسلامة حسان (أوحسن) مدرب الملاكم الشهير محمد علي، وجوزيف روبيع المالك الرئيسي لـ (الميامي دولفنز)، وأيب جيريون نجم الفوتبول الأميركي السابق ومدرب (الشنيكاغو بيرز)،

وكاندي لينتير مؤسسة منظمة (الامهات ضد السواقه المضمورة)، ومري ابراهام الحائز على جائزة (اوسكار)، وباسر سيروان بطل امريكا في الشطرنج، ودوج فلوئي البطل الرياضي الحائز على جائزة هيسمان، وجون سنونو حاكم نيهامشير، ويوبي رجال بطل سباق (١٩٨٦)، والسناثور جورج ميتشل (ولاية مين)، وكريستا ماكوليف المعلمة ورائدة الفضاء التي قتلت في حادث احتراق مركبة الفضاء (تشالنجر)، وماري روز عوكر أول شخص من اصل سوري تنتخب للكونغرس الاميركي^(١).

نتيجة للدوان الاسرائيلي والحروب العربية - الاسرائيلية والمواقف الاميركية المنحازة لإسرائيل، ومع تطور الشعور وقبول التعددية العرقية في امريكا، ازداد الوعي بالهوية والشخصية العربية والوعي السياسي بين الاميركيين العرب، وزادت جهودهم للضغط على الحكومات الاميركية لاتباع سياسات أقل تحيزاً لإسرائيل. وأثر في هذا الاتجاه ما مارسه انصار اسرائيل واللوبي اليهودي الاسرائيلي من ضغوط على الحكومات الاميركية لمصلحة إسرائيل، وما نشروه في الإعلام الاميركي من افتراءات وتشويه ضد العرب ودولهم وضد الاميركيين العرب وتحقير ثقافتهم وأخلاقهم، ونعتهم بأنهم انصار الإرهاب ومنظمة التحرير الفلسطينية الإرهابية، وكل هذا شوه سمعة العرب جميعاً وصورتهم، وهدد بخلق موجة عداة عنصرية ضد العرب في الولايات المتحدة تنتهك حقوقهم المدنية والإنسانية، ولكنه أثار مزيداً من التحسس بالهوية العربية، فأصبح الاميركيون العرب مجموعة عرقية يربط بين أفرادها وفئاتها تماسك عربي ووعي سياسي، أسوة بالجماعات العرقية الأخرى في امريكا، وتجمعها مشاعر ومطالب عربية مشتركة. وللأميركيين العرب منظمات ونواد كثيرة تعنى بالقضايا والأهداف العربية السياسية وشؤونهم الاجتماعية والخيرية والتعليمية والثقافية، وبمقاومة ما ينشر ضد العرب بصورة تحقيرية ومحتينة ومغلوبة وشريرة وبغلة ذوق وخبت. وتسمى بعض هذه المنظمات إلى كشف الكاذب اللوبي اليهودي الاسرائيلي، وتنوير الرأي العام الاميركي، كما تسعى للتعاون مع المجموعات الأخرى في امريكا لمصلحة القضايا العربية، ونشر المخالفات الاسرائيلية لحقوق الإنسان في فلسطين. ومنها من تنظم المظاهرات والندوات ولها جرائد ونشرات تحارب الصهيونية. وبعضها يتعرض للاعتداءات اليهودية مثلما حدث لقر جريدة (Action) الذي حرق. وهذه الجريدة تصدر عن لجنة العمل للعلاقات العربية - الاميركية التي يرأسها الدكتور محمد مهدي. ومن المنظمات العربية - الاميركية الرئيسية الجمعية الوطنية للأميركيين العرب (NAAA)، التي تعنى بالقضايا العربية السياسية، ومن أهدافها تدعيم رجال الكونغرس الذين يساندون أهدافها العربية، ومن أعضائها محامون ورجال أعمال وأساتذة جامعات. ومن أبرز المنظمات الاميركية - العربية للجنة العربية - الاميركية لمكافحة التمييز (ADC) التي أسسها السناثور السابق الاميركي العربي جيمس أبو رزق سنة ١٩٨٠، للدفاع عن حقوق المواطنين الاميركيين من اصل عربي، ولحاربة الصورة القبيحة التي روجها اليهود والصهاينة وزرعوها في أذهان الاميركيين وغيرهم. كما تهدف اللجنة لجعل الاميركيين العرب قوة مؤثرة على قرارات الحكومات الاميركية فيما يتعلق بالقضايا الفلسطينية والعربية. ولقد تعرضت هذه اللجنة إلى اعتداءات خطيرة، فوضعت المتقجرات في مكاتبها وتم اغتيال مديرها الاقليمي في جنوب كاليفورنيا الكس عودة. ويبلغ عدد أعضائها الآن اثنين وعشرين ألف عضو موزعين في أكثر من خمسة وستين فرعاً، ومكتبها الرئيسي في العاصمة واشنطن، وفي دوائر مختلفة تخصص بالأعلام والأبحاث والنشر والعلاقات العامة ودائرة قانونية لخدمة المواطنين. كما أن هناك دائرة للتنسيق مع المنظمات الأخرى. وجيمس أبو رزق من داكوتا الجنوبية ومن اصل لبناني، وهو أول شخص من اصل عربي ينتخب لمجلس الشيوخ الاميركي (١٩٧٢) بعد سنتين من عضويته في مجلس النواب. ويبدل أبو رزق نشاطاً حثيثاً لمصلحة القضايا العربية في امريكا. وقد حاربه اللوبي اليهودي لأنه أعرب عن تعاطفه مع اللاجئين العرب والحقوق العربية. ويذكر بول فندلي بأن أبو رزق صرح مرة للصحفيين في مطار دنفر:

«اقسمت كسناثور اميركي أن ادمم حكومة الولايات المتحدة، وام يخطر ببالي إطلاقاً أنه سيطلب مني في يوم من الأيام أن ادين بالولاء لاية حكومة أخرى»^(٢).

وتعتبر اللجنة العربية - الأميركية لمحاربة التمييز من أنشط المنظمات العربية (الأميركية)، ويقال بأنها تتقاضي التورط في الانقسامات والاختلافات الفلسطينية اللبنانية والعربية - العربية والدينية الطائفية والفرق بين العرب الأميركيين المولودين في الخارج ومواليد أميركا. وهذه ميزة طيبة تمكنها من حصر الجهود وتوجيهها في إطار القضايا المشتركة. وهناك المعهد الأمريكي - العربي الذي يترأسه جيمس زغبى. وكذلك مجلس المنظمات الوطنية العربية - الأميركية الذي انتخب السناتور السابق أبو رزق (داكوتا الجنوبية) رئيساً له. ومجلس الشؤون العربية - الأميركية (AAA) ورابطة الجامعيين العرب (American Arab University Graduates). وللجامعة العربية في أميركا مركز للمعلومات يترأسه الدكتور كلوفيس مقصود المتفهم للعقلية الأميركية. ولبعض الدول العربية نشاط إعلامي في أميركا يوصف بأنه ليس فعال لدرجة كافية. وكان لمصر نشاط ثقافي يتضمن أعمالاً فنية وأفلاماً وموسيقى. واكتسب السادات صورة حسنة في نظر الأميركيين بزيارته للقدس واعدائه الذي اقتصر بالكثير من التنازلات، وبروزه كساع إلى «السلام»... ولو وصل ذلك السلام إلى الاستسلام ونبز الكفاح العربي المشترك. ويعتقد الكثيرون من المسؤولين والكتاب الأميركيين بأن جلالة الملك حسين يحظى بالتقدير وبصورة حسنة في أميركا، هي لمصلحة الجانب العربي. وأن جلالته كان «ناجحاً بشكل فريد» بمقدرته على التواصل الاعلامي مع الأميركيين، حتى أيام اختلافه مع أميركا بسبب كامب ديفيد. وأن جلالته كان: «متفهماً بوضوح قوة تأثير التلفزيون الأمريكي والمصحلة الأميركية، واستخدامها بكفاءة لإيصال رسالته للشعب الأمريكي».

رغم ما يبذله أفراد أميركيون عرب والمنظمات الأميركية - العربية من جهود للدفاع عن القضايا العربية في وجه اللوبي اليهودي الإسرائيلي، فإنه من المعتقد بأن الأميركيين العرب لا يشكلون قوة ضاغطة ذات أثر كبير على السياسات والقرارات الأميركية، وليس لهم نشاط كبير، وهم لا يتلقون دعماً مالياً وأيقياً من العرب في أميركا أو الخارج. كما أنهم يواجه عالم لم يصلوا إلى مستوى من الالتزام أو التنسيق والاندفاع يضاهي ما يتميز به اللوبي اليهودي ومساندوه في أميركا. ومن المعتقد أن أحد عوامل هذا الضعف، هو الاختلافات والتباين في مواقف وسياسات الدول العربية التي تنعكس على الأميركيين العرب وتضعف تعاونهم وتخلق الخصومات بينهم. كما يقال بأن السفارات العربية في واشنطن لا تقوم عامة بنشاط سياسي وإعلامي وفير لمصلحة القضايا العربية، ولا تساعد على خلق سياسات وجهود مشتركة تربطها توجهيات عربية موحدة أو متناسقة. وهذا بالطبع لا يعني بأن السفارات العربية كانت خالية من رجال لهم نشاط وكفاءة وجهود. ويذكر ريتشارد كيرتس في كتابه صورة مقبولة بأن للكوييت نشاطاً إعلامياً جيداً، وأن مكتب المعلومات الأردني في واشنطن نشيط وفعال وأنه يوزع مجلة حسنة الإخراج عن الأردن. وبالنسبة إلى انقسام الأميركيين المتحدرين من أصل عربي، قال دبلوماسي أميركي كبير، أن الجماعات العربية التي تراجع وزارة الخارجية الأميركية للاعتراض على الانحياز الأميركي لإسرائيل، كثيراً ما يدخل أفرادها في جدل فيما بينهم بشأن أولوية أهمية القضية الفلسطينية أو القضية اللبنانية، دون أن يكونوا قد اتفقوا مقدماً قبل الاجتماع على تنسيق ما يريدون قوله أو طلبه. ويجلس المسؤول الأميركي ويستمع إلى الخلافات العربية. وفي تعليق على اجتماع عقد تحت رعاية «معهد المشاريع الأميركية»، قال لس جانكا، نائب مساعد وزير الدفاع الأميركي السابق والخير في شؤون الشرق الأوسط السياسية، بأن الوفود التي تتعاطف مع القضايا العربية تقدم شكوى عامة تقريباً، مثل طلب أن تكون الولايات المتحدة أكثر توازناً أو انصافاً نحو القضايا العربية وأكثر اهتماماً بالفلسطينيين، وذلك بعكس الوفود اليهودية التي تراجع المسؤولين الأميركيين وهي تحفل لوائح محددة بمطالبها لمصلحة إسرائيل. (فندلي). وهناك شكوى تصدر عن بعض المؤيدين للقضايا العربية، وهي أنهم يتعرضون للضغط والإزعاج وأحياناً التهديد بالقتل من الجماعات أو الأفراد المؤيدين لإسرائيل، ولكنهم لا يتلقون التأييد الجانب العربي.

في السنوات الأخيرة ومع تزايد العرب من أميركيين وغيرهم في ميادين العمل والجامعات أساتذة

وطلباً في أمريكا، زادت المساعي والجهود لعرض الحقائق ووجهات النظر بشأن القضايا العربية والافتراءات اليهودية. ومن مظاهر تزايد الاهتمام السياسي بين الأمريكيين العرب، أن الأسقف جيمس جاكسون المرشح في انتخابات الحزب الديمقراطي للرئاسة، طلب من الأمريكي العربي جيمس زغبى أن يلقى خطاباً أمام المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي ليرشح جاكسون لرئاسة الولايات المتحدة (سنة ١٩٨٤)، فكان زغبى أول عربي يصعد إلى منبر مثل هذا المؤتمر. وذكر زغبى أنه وهو في طريقه ليعطي المنبر فكر:

«إن ابن مهاجر [عربي] سريش حفيد عبد [أسود] لرئاسة الولايات المتحدة».

ومن على المنبر قال زغبى:

«إنني أمريكي عربي. هناك مليونان ونصف مليون أمريكي عربي... إننا عمل الصلب من أصل سوري في (التنانين) وعمل سيارات في ديترويت. كما أننا عمال زراعيون يمنيون في كاليفورنيا والجالية اللبنانية في بروكلين. إننا البقالون الفلسطينيون في سان فرانسيسكو. أننا حرفيون وموظفون مدنيون. أننا مهاجرون ومواطنون نفخر بكوننا أمريكيين ونفخر بتراثنا»^(١).

وفي حملة الانتخابات الحزبية للرئاسة الأمريكية (١٩٨٨) التي نجح فيها كل من جورج بوش ومايكل دوكاكيس عن الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، شارك خمسة من الأمريكيين العرب في لجنة الحزب الديمقراطي لوضع برنامج الحزب الانتخابي، منهم أربعة أيدوا الفس جيمس جاكسون وواحد أيد مايكل دوكاكيس. وشاركت الأمريكية العربية السادسة ماري روز عوكر (وهي أول نائبة أمريكية من أصل عربي) كرئيسة مشاركة في الدورة التي عقدتها لجنة البرنامج الانتخابي، وأنصب اهتمام هؤلاء الأعضاء ذوي الأصل العربي على الدمج العرقي وحقوق المهاجرين ولبنان وحرب الخليج والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وقدموا مقترحات بشأنها لتتخذ فيها اللجنة بكامل أعضائها. ومن هؤلاء الأعضاء جيمس زغبى مدير المعهد الأمريكي العربي (AAI) الذي قال بعد اجتماعات اللجنة:

«نحن فخورون بالدور الذي قمنا به. الأمريكيين العرب اليوم في قلب الحزب الديمقراطي. إن قضايانا لا يمكن تجاهلها بعد الآن. إن الدور الأمريكي العربي كان مرئياً ومنظماً بصورة حسنة ومحتراً»^(٢).

إن الإعلام العربي في أمريكا أضعف بكثير من الإعلام اليهودي الإسرائيلي، وهذا الإعلام اليهودي المتجني صور الفلسطينيين للأمريكيين كـ «إرهابيين»، وأنهم أتباع منظمة التحرير الفلسطينية «الإرهابية» وليسوا مناضلين لتحرير وطنهم. ودمج السوريون واللبيين بـ «الإرهاب» وصور العرب «الراديكاليين» كأتباع وعلاء للسوفييات والشيوعية، وأبرزهم عموماً كأعداء لأمريكا والعالم، وأنهم يريدون إبادة الشعب اليهودي. ودوّج الانطباع بأن جميع العرب مسلمون، وأن الإيرانيين عرب رغم أنهم من جنس أو أجناس أخرى. وهذا الانطباع يخلق شعوراً سلبياً تجاه العرب. وفي عبارات الدكتور هشام شرابي التي أثارها هزيمة العرب سنة ١٩٦٧ والصورة الظلمة والأحقاد التي تقفرت ضدهم:

«سنة ١٩٦٧ جعلتنا نرى أنفسنا ووضعتنا في ضوء جديد... اليهود كانوا في وطنهم - مشهد مشرق في أعين العالم - بينما خسارنا لوطناً لم تكن ذات بال [للعالم]. إننا رأينا أنفسنا فجأة كما كنا في نظر العالم «المتدن»: كقسيبة أخرى من أنصاف البشر من العالم الثالث تعيش خارج التاريخ - كالهنود الحمر - سود [إسرائيل]»^(٣).

وقال الدكتور ادوارد سعيد الأستاذ الجامعي الأمريكي العربي أنه ظهر في الغرب وخصوصاً في الولايات المتحدة موقفاً ثقافياً متصلاً تجاه الفلسطينيين، مستنداً من التحيز الكامن ضد العرب والإسلام: في الغرب:

«العرب والإسلام يمثلون الفساد والقساوة والرذيلة والانحطاط والشهوانية والفساد... في المحادثات والكتابات العلمية والعامية»^(٤).

ادّعى الإعلام اليهودي الإسرائيلي أن «عداء» العرب ومقاطعتهم الاقتصادية لإسرائيل لا ينبعان فقط من عداء العرب للعسامة، وإنما هما عداء لأمريكا لأن يهودها أمريكيون. كما ادّعى أن المقاطعة الاقتصادية تخالف مبدأ بحرية التجارة الذي تؤمن به أمريكا. وروجت منظمات اللوبي اليهودي الإسرائيلي بأن منظمة التحرير الفلسطينية «عصابة إرهابية وإن لها دور مركزي في الإرهاب الدولي»، ولذلك فهي

تهدد امريكا. وسعى اعلام هذه المنظمات لان ينشر الاعتقاد والخوف من ان اموال البترول العربية تهدد سلامة امريكا، وان العرب «يشترتون امريكا»، وان العرب شعوب متخلفة واستبدادية «تظلم المرأة» و«تحرم المسيحيين من المساواة». وان العرب عنصريون مارسوا تجارة الرقيق. وفي كل هذا التشويه الاعلامي الخبيث لا يمكن فقط قصد الدفاع عن إسرائيل «وشرعيتها»، وإنما السعي إلى التشويش واضعاف تأثير الافراد والجماعات التي تبرز الحقوق العربية وتكشف الحقائق عن العرب وقضاياهم. وعندما كان البترول ومشاكل الطاقة الشغل الشاغل للأميركيين والعالم، أبرز الاعلام اليهودي صورة شيوخ البترول العرب «الجشعين» الذين يهددون امريكا والعالم بمن فيهم السعوديين، رغم أن السعودية فعلت الكثير مراعاة لمصالح امريكا والعالم الغربي في سياساتها البترولية، ورغم أن شاه ايران لعب دوراً كبيراً في رفع أسعار البترول، وشاركه في ذلك أعضاء من غير الدول العربية في منظمة (أوبك) التي هوجمت وصورت وكأنها منظمة عربية بغیضة، رغم أن نصف أعضائها تقريباً من غير الدول العربية. وفي مؤتمر بكاليفورنيا عقد سنة ١٩٨٢، اقترح (لي ايكوكا) رئيس مجلس ادارة شركة كرايزلر للسيارات الأمريكية فرض ضريبة على جميع البترول المستورد وقال: «ارفسوا العرب وهم في موقع ضعيف - هذا ما يجب ان نفعله». وفي قوله هذا كان (ايكوكا) ينشر:

«الأسطورة بأن معظم بترول امريكا المستورد يأتي من الدول العربية، بينما الحقيقة هي ان ٥٪ فقط كان يأتي من الخليج العربي، وان معظمه كان يستورد من المكسيك وكندا وفنزويلا وبريطانيا واندونيسيا، ثم تأتي السعودية في المقام السادس»^(١).

وربط الاعلام اليهودي بنهكم بين عدد أبار بترول «الشيخ العربي» وعدد «زوجاته». وفي مجلة أمريكية شهيرة قرأنا مقالاً رئيسياً عن ملك لدولة عربية من دول البترول صديقة لأمريكا، وزعم المقال بأن أخوة الملك كانوا يداعبونه بقولهم انه لا يعرف كل اولاده او عددهم. ونشر اللوبي اليهودي صورة العربي كـ «شيخ بترول مستغل شهواني» وكـ «قاتل متعطش للدماء» وكـ «بدوي صحراوي» ثم كـ «أرهابي متعطش للدماء لا قلب له». ومما يساعد على ترسيخ هذه الصور البشعة الخبيثة المفرضة «للعربي» و«للعرب» في أذهان وتفكير الشعب الأمريكي بقطاته المختلفة، أنها تظهر في مئات والوف حلقات التلفزيونات الأمريكية، وفي العديد من حلقات أشهر المسلسلات التلفزيونية الشهيرة مثل: (داينستي) و(هارت تو هارت) و(طريزان) و(كانون) و(القديس) و(روكفورد فايلز)، وأفلام سينمائية عديدة منها ما يهدف مباشرة إلى تشويه سمعة العرب وصورتهم. والأمريكيون وأطفالهم يتابعون هذه المسلسلات على مدى الساعات الطويلة التي يقضونها في مشاهدة ما يعرض على شاشات التلفزيونات يوماً بعد يوم على مدار الأيام والسنين، ويتأثرون بعمق بما يشاهدونه من صور قبيحة شريرة أو مزرية لعربي التلفزيون كما رسمها الاعلام اليهودي الخبيث، أو مؤلف يعني بالاعتبارات الترفيهية والاثارة أكثر بكثير مما يعني بالتقيد بالحقيقة والواقع. وتدل إحدى الدراسات التي أجريت في امريكا أن الطلاب الأمريكيين (رجال المستقبل) يكونون قد قضوا حتى نهاية الدراسة الثانوية في مشاهدة البرامج التلفزيونية ضئيل الوقت الذي قضوه على مقاعد الدراسة (جاك شاهين - عربي التلفزيون). وفي قاموس (Roget) كانت مترادفات كلمة «عربي»: متشرد، أفاق، بائع متجول، إلى أن أقيمت هذه المترادفات المغلوطة بسعي من اللجنة العربية الأمريكية لمحاربة التمييز.

في مقال عن أساطير رسمية عن الشرق الأوسط قالت كاتلين كريستيسون المحللة السابقة في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (١٩٦٤ - ١٩٧٩)، بأن إسرائيل ومساندتها طورو «أسطورة» (ميثولوجيا) في أمريكا عن العرب، وصفتها بأنها شاملة كاملة لدرجة تمنع وجود أي وجهة نظر أخرى عنهم...

«إسرائيل دولة صغيرة محاصرة جابهت ببطولة ونجاح [جوايات] جباراً معادياً... العرب قذرون ومحبون للحرب وهم عادة أميين وغير قادرين على الإجابة في أي معنى... العرب أحبطوا جميع المحاولات لإحلال السلام بينهم وبين إسرائيل المحبة للسلام... الفلسطينيين ليسوا شعباً متميزاً وإنما هم جماعة من الإرهابيين الذين لم يحبوا أرضهم لدرجة كافية لأن يحاربوا من أجلها سنة ١٩٤٨، ولم يكونوا أبداً قادرين

جاء العرب إلى أمريكا

على جعل الصحراء تزهر في أي حال. وهم يثبتون أن القوة الوحيدة التي تدفعهم هي الكراهية لإسرائيل. يزدرون فرصة دمج أنفسهم في مجتمعات الأردن والدول العربية الأخرى... اليهود بعد كل شيء لهم دولة واحدة بينما للعرب تسع عشرة دولة»^(١).

وأضافت كريستينسون كذلك أن صناع القرار داخل الحكومة الأمريكية ربما لا يتقبلون كل عناصر هذه الأساطير، ولكن التركيبة الذهنية التي تنتج عن أربعين سنة من سماعها، وهي أن الانطباع العام بأنه:

«لأن إسرائيل ديمقراطية وأوروبية ومحاصرة، فهي طيبة بينما يمكن أن يكون العرب وسيمين ويومانتيين أو ناسفين ولكن لا يمكن أن يكونوا أبداً مستقرين متزنين أو أن يعتمد عليهم أو مثقاه. هي متصلة لدى مجموعة صناع السياسة».

وصناع السياسة هنا تشمل مستشار الأمن القومي وأي مسؤول في وزارتي الخارجية والدفاع أعلى من مساعد وزير. والاعتقاد بأن الفلسطينيين ليسوا شعباً متميزاً بذاته وبأن طموحاتهم الوطنية ليست مشروعة وبأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست معتلهم المختار، منتشر بين عموم الشعب (الأمريكي) غير المطلع. وحتى على المستوى البيروقراطي في الحكومة، فإن المخلصين لم يسموا الفلسطينيين قبل أواسط السبعينات كفلسطينيين، وإنما كانوا يسمونهم حسب أوضاعهم: فدائيين - لاجئين - إرهابيين. وفي سنة ١٩٧٥ أشار هارولد سوندرز نائب مساعد وزير الخارجية إلى الفلسطينيين في شهادة للكونغرس، بأنهم العرب الذين يعتبرون أنفسهم «فلسطينيين». وعلقت كريستينسون على تسمية سوندرز الصخرة للفلسطينيين وقلته في شهادته بأن المشكلة الفلسطينية هي في قلب النزاع العربي - الإسرائيلي، بأنهما كانا «ثوريان» في ذلك الوقت. وبأن تصريح سوندرز غير الطريقة البيروقراطية في النظر إلى المسألة الفلسطينية وأعدت «المسرح» لاهتمام إدارة كارتر الأكبر بالفلسطينيين.

قام رجال التحقيقات الجنائية الأمريكية بعملية أطلق عليها اسم (Abscam)، وهذه التسمية تشير إلى العرب وتسمى إليهم. ففي هذه العملية تظاهر رجال مكتب التحقيقات بأنهم «شيوخ عرب من لبنان وسلطنة عمان». وعرضوا الرشوات على عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي المشبوهين ليقبوا بهم. وعلق جيمس أبو رزق، السناتور السابق والرئيس الوطني للجنة العربية - الأمريكية لمحاربة التمييز على تسمية هذه العملية بقوله:

«لو سميت العملية (Jewscam) لكانت ضجة هائلة».

ونشرت أيباك وعصبة مناهضة الاقتراء التابعة لبني بريث كتاباً تهاجم قادة الأمريكيين العرب والمنظمات الأمريكية - العربية والأمريكية من غير العرب، الذين انتقدوا سياسات إسرائيل وانهتمهم بأنهم: «مؤيدون لإرهاب منظمة التحرير ودوات دولارات البترول العربية» ووصفت القادة الأمريكيين العرب بأنهم غير موالين لأمريكا، لأن تأييد إسرائيل هو في مصلحة أمريكا الوطني... وهم لا يؤيدون إسرائيل.

مشاعر عدائية ضد العرب وبعض قاداتهم

كان من بواعث المشاعر العدائية للعرب وقاداتهم، مؤازرة مصر عبد الناصر وليبيا القذافي والجزائر للحركات التحريرية في أنحاء مختلفة من العالم. وقيل إن هذه المؤازرة خلقت انطباعاً سيئاً عدائياً في الكونغرس الأمريكي. وفي وقت من الأوقات، بلغت المشاعر الأمريكية السلبية تجاه العرب حداً جعل الدكتور هشام شرابي، الأستاذ في جامعة جورج تاون الأمريكية الشهيرة، يكتب:

«لقد كان الموقف الأمريكي من العرب في السنوات الأولى بعد الحرب [العالية الثانية] فيما لو وجد أنتد بالفعل بالغ الغموض أو الانفعال إلى حد يصعب وصفه بالمعادي أو المتفكر إلى العطف. ولكن بعد عقدين من الزمن أي في حزيران / يونيو ١٩٦٧، عندما تحول الانتباه الأمريكي بشكل لسنرح الشرق الأوسط، أصبح الموقف الأمريكي معادياً بصورة إيجابية. وما له دلالة في هذا الموقف الجديد أنه لم يرجع إلى عداء العرب لإسرائيل، بل إنما يرجع إلى شعور ضد العرب كعرب. فبدأ صبح ذلك، فنحن إزاء حقيقة مرعبة من زاوية النظر السياسية والسيكولوجية: ذلك أن الشعب الأمريكي لم يكن يحمل هذه المشاعر السلبية ضد أحد الا ضد عدو سيهدد أمريكا بالذات، وقد سلحت على يديه مدام أمريكية. فكيف إذأ ولماذا بالتالي يظهر مثل هذا الموقف

شد شعب لم تخض أمريكا ضده أي حرب على الإطلاق، بل على عكس ذلك كانت الولايات المتحدة تقيم معه علاقات ود وصداقة عبر فترة طويلة من الزمن»^(١).

وعلى كل حال، فلقد حدث بعض التحسن في السنوات الأخيرة لمصلحة العرب في الإعلام الأمريكي وفي التعبير عن الحقوق العربية، فقد تزايد ذكر القضايا ووجهات النظر العربية، ولم يعد الإعلام حكراً على مصالح ومطالب إسرائيل بالدرجة نفسها التي كان عليها في السابق. وفي رأي أبنائه المؤلف الأستاذ الجامعي الدكتور وليد الخالدي، فإن الجامعات الأمريكية على وجه العموم لم تعد مغلقة أمام عرض القضايا ووجهات النظر العربية. ولقد ساعد على هذا الاتجاه تزايد عدد الأساتذة والطلاب العرب في الجامعات الأمريكية.

يقول بعض كتاب السياسة الأمريكيين من مسؤولين سابقين وغيرهم، أن من أسباب عتب أو نفور أمريكا من العرب، أن العرب لا يظهرون التقدير والإمتنان الوافي لما تقدمه لهم أمريكا من مساعدات. وأن الأمريكيين يتضايقون من اتهام العرب لأمريكا بالاستعمار والإمبريالية رغم هذه المساعدات المادية، ورغم حماية أمريكا لبعض الدول العربية وحكامها وأنظمة الحكم فيها. كما وأن الأمريكيين لا يحبون لغة العرب «العاطفية الراديكالية»، وهم لا يضعونها في إطار الثقافة وأسلوب التعبير العربي. والأمريكيون يتضايقون من المقاومة العربية ضد إسرائيل، ولا يدركون لدرجة كافية أن هذه المقاومة مبعثها مخاوف ومظالم حقيقية. (هارولد سوندرز). وهناك الانطباع الذي يحاول اللوبي اليهودي نشره بين الأمريكيين، وهو أن العرب عموماً وبعض دولهم بوجه خاص أعداء لأمريكا، أو على الأقل مناثون لها أو غير متعاونين معها في جهودها لتسوية النزاع في الشرق الأوسط. ويبدو أن هناك تقيلاً واستغلالاً لهذا الانطباع، لأن الدول العربية سواء التي توصف بـ «الراديكالية» أم بـ «الرجعية» أم بـ «الاعتدال»، كثيراً ما تضطر لأن تشتكي من المواقف والسياسات الأمريكية التسلطية والمنحازة لدرجة صارخة لإسرائيل، وأن تعترض عليها وترفضها وتحاربها. وهذا الانطباع أو الادعاء الذي يستخدم لتحريض أمريكا ضد العرب ولتجاهل اعتراضاتهم ولتبرير سياسات أمريكا المضرّة بقضاياهم، ينافي الحقيقة الأساسية وهي أن العرب عموماً وغالبية الدول العربية لم يكونوا أعداء لأمريكا، وأن جمال عبد الناصر رئيس أكبر دولة عربية الذي امتد تأثيره القوي الجذاب في أنحاء الوطن العربي، بذل الجهد لمصادقة أمريكا والتعاون معها في حدود الكرامة وعدم التبعية، وللتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين والنزاع العربي - الإسرائيلي. وأنه عبر عن الرأي بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٤٧ بالتقسيم، يمكن أن يكون مقبولاً لدى العرب رغم أنهم يجدونه قراراً ظالماً^(٢). ولسنا ندري إذا كان هناك موقف أكثر اعتدالاً مما دل عليه قول عبد الناصر في ذلك الوقت. وبالنسبة إلى ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، نجد من الاعتدال ما يتناقض مع اتهامات أمريكا بأن المنظمة متصلة ومتطرفة. فلقد صدرت عنها تصريحات تعلن قبول المنظمة لجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والشعب الفلسطيني، وقبلت المنظمة قرارات قمة فاس المعتدلة. وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٥، قابل ياسر عرفات السناتور ماكففرن وأشار إلى قرار المجلس الوطني الفلسطيني (حزيران/يونيو ١٩٧٤) الذي ينص على السعي لإقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريرهم من فلسطين. وعندما سألته ماكففرن بتكرار إذا كان هذا يعني قبول إسرائيل واعتراف متبادل: «أجاب عرفات في كل مرة: نعم». وماكففرن أعلن موافقات عرفات هذه في مؤتمر صحفي عقده في القدس في ٤ نيسان/أبريل ١٩٧٥. ولم يصدر تكذيب عن المنظمة. وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٥، قال عرفات للسناتور بيكر بأنه لا نية هناك للقضاء على إسرائيل بالقوة، وأن هدفه البعيد المدى يبقى إقامة دولة ديمقراطية لشعبه وللشعب اليهودي: «ولكن هذا ليس الحلم للسنة القادمة، ومنظمة التحرير وافقت أو لم ترفض الإعلان الأمريكي السوفياتي المشترك. وفي مقابلة طويلة مع النائب بول فندلي الذي حاربه اللوبي اليهودي بشراسة: «صاغ [عرفات] بياناً بعتاىة بالغة باختيار كلماته وجبراته، وفوض فندلي بنشره. ولكنه لم يقبل بتوقيع البيان وقال:

«لا أفضل أن لا أوقع. ولكنني أترجم بهذا الكلام، ويمكنك أن تنقل ذلك عني».

وجاء في البيان ما يلي:

«إن منظمة التحرير الفلسطينية ستقبل دولة فلسطينية مستقلة مؤلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة مع ضم يصيل بينهما. وفي هذه الحالة ستتخذ المنظمة عن كل وسائل العنف لتوسيع رقعة تلك الدولة. واحتفظ طبعاً بحق استعمال وسائل غير عنيفة أي وسائل دبلوماسية وديموقراطية لتحقيق توحيد كل فلسطين فيما بعد. وستعترف اعترافاً واقعياً بدولة إسرائيل. وستعيش بسلام مع جميع جيراننا». دمشق - ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧^(١٧).

وحسب قول فندي، أراد عرفات أن يعلم العالم وبوضوح أنه يتوقع رد فعل إيجابياً من الرئيس كارتر. ولكن لم يصدر أي تصريح أمريكي رسمي وإن كان وزير الخارجية الأمريكي فانس طلب سرّاً بشأن «تأخذ الإدارة علماء بهذه الخطوة، حسبما علم فندي فيما بعد. وعرفات بوساطة من فندي ساعد أمريكا في مشكلة الرهائن الأمريكيين في طهران، ونجحت مساعيه في الإفراج عن أحد عشر رهينة. وكانت وساطة فندي بطلب سري من الحكومة الأمريكية. ولكن الحكومة الأمريكية (إدارة كارتر) اكتفت بشكر عرفات على معرفته:

«بصورة مكتومة جداً. أما علانية فإن المتحدثين بلسان كارتر لم يقولوا شيئاً لخدم التكهّن الذي لا أساس له، بأن منظمة التحرير تأمرت مع إيران على احتجاز الرهائن. وادعى مراسل شبكة الإذاعة الأمريكية سي. بي. إس. مارفن كالب أنه قد سمع «أحدهم» يتكلم العربية داخل السفارة (الإيرانيين يتكلمون الفارسية المختلفة عن العربية)، وذلك على ما يبدو بقصد اعتبار منظمة التحرير مسؤولة. بيد أن العكس هو الصحيح. وقد قال لي وزير الخارجية فانس قبل أن يترك منصبه بقليل إنه كان على اتصال ميموي تقريباً بعرفات وأن أركانه كانوا يعتمدون على مساعدة عرفات إبان محنة الرهائن الطويلة. ولكنه لم يصرح بذلك علناً»^(١٨).

إن الرئيس حافظ الأسد رئيس سوريا التي توصف بالدولة «الراдикаلية»، هو كما في شهادة هارولد سوندرز وجميعي كارتر ليس «متطرفاً صليماً»، وأنه «لم يعق محاولات السلام»، وترك الباب مفتوحاً للاتصالات مع أمريكا. وتعاون مع الرئيس كارتر «للتغلب على بعض عوائق السلام». وشهد كارتر كذلك بأن سوريا:

«لا تخضع للسوفييت وخالفات السوفييت عدة مرات: في «الوحدة مع مصر رغم معارضة السوفييت» وفي «عدم حضور مؤتمر جنيف سنة ١٩٧٢ رغم طلب السوفييت منهم أن يحضروا». وفي ادخال ثلاثين ألف جندي سوري إلى لبنان رغم معارضة بريجنيف العلنية للتدخل السوري ضد منظمة التحرير والعناصر اليسارية»^(١٩).

كما وأن الرئيس الأسد ليس صنيعة أو لعبة في يد السوفييت رغم حاجته اليهم. (دم إبراهيم). وفي هذا الكتاب يحدد كارتر القواعد التي قال الرئيس الأسد أن سوريا تقبل بالعمل على أساسها للتوصل إلى السلام: احترام جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن النزاع العربي - الإسرائيلي. وهذا ما لن تفعله إسرائيل والولايات المتحدة. تأييد القرار الدولي السابعين بأن الشعب الفلسطيني له الحق مثل الآخرين في الدنيا في تقرير المصير. وهذا ما لن تفعله إسرائيل وأمريكا - التقيد بالقانون الدولي الذي يحرم احتلال وضم أرض دولة أخرى ذات سيادة. وإسرائيل لن تفعل ذلك وأمريكا تحول هذا العمل غير القانوني - تحديد واحترام حدود الآخرين المعترف بها دولياً. ولكن إسرائيل لن تفعل أيّاً من هذين الأمرين. وأضاف كارتر بأن سوريا قبلت بمؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ومشاركة الممثل الذي اختاره الشعب الفلسطيني بنفسه وهو منظمة التحرير الفلسطينية. كما قبلت سوريا أن تكون مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة أساساً لأي حل للنزاع. وأن يضمن مجلس الأمن السلام بين جميع دول المنطقة بما في ذلك تلك التي تنشأ عن طريق حق تقرير المصير للفلسطينيين. ومن الواضح أنه لا حاجة لأن يتساءل أي إنسان عاقل متصف: هل هذه المطالب السورية وهل مطالب جلالته الملك حسين أو مصر أو السعودية أو العراق «متصلية» أو «متطرفة» أو «معادية لأمريكا» في أهم وأخطر قضية مصرية؟ وفي كتابه من يجزئ على الكلام، يذكر النائب الأمريكي السابق بول فندي أن ويليام فولبرايت، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي (سابقاً)، ذهب إلى الرئيس جيري فورد بعد زيارة للشرق الأوسط قابل خلالها بعض الشخصيات البارزة، وقال له:

«اسمع: اعتقد بأن هؤلاء الزعماء [العرب] مستعدون لقبول إسرائيل شرط أن يتراجع الإسرائيليون إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ وستحل المشكلة إذا كنت مستعداً لاتخاذ موقف بشأنها».

وتكهن فولبرايت بأن الشعب الأمريكي سيساند فوردي في مثل هذا الموقف، وقال بأن على فوردي أن يطلب من إسرائيل أن تعود إلى:

«حدودها في عام ١٩٦٧ وإلا فإنه سيقطع عنها الأسلحة والمال مثلما فعل أيزنهاور. ومن ناحية سياسية قلت له أن عليه في حملته (الانتخابية) المقبلة، أن يعلن أنه مع إسرائيل ولكنه مع أمريكا أولاً»^(١٤).

ولم يأخذ الرئيس فوردي بنصيحة فولبرايت الذي حاربه اللوبي اليهودي.

هناك من الأمريكيين المسؤولين وفي الدوائر السياسية من اعتقد، وربما ما زال يعتقد، بأنه إذا أعطي العرب قسطاً من حقوقهم ومطالبهم فإنهم سيطلبون المزيد، وسيميلون إلى التطرف والتصلب بدلاً من العيش بسلام مع إسرائيل. ولذلك، فإنه من الأفضل جعل إسرائيل قوة قاهرة لا تغلب، وقادرة على إنزال هزيمة ساحقة بالعرب وتحطيم عزيمتهم وسحق إرادة الصمود والنضال فيهم، فيتغلب عليهم اليأس ويستسلمون ويخضعون ويقبلون بما تحاول أمريكا وإسرائيل أن تفرضه عليهم، وهو أن إسرائيل خلقت لتبقى، ويقتنعون بأنه لا يمكنهم استرداد أي شيء إلا بالطرق السلمية عن طريق أمريكا وتحت رعايتها. وكان هنري كيسنجر الذي أنزل الضرر الجسيم بالعرب، من دعاة هذه الفكرة والمطبقين لها خلال أيامه في البيت الأبيض وفي وزارة الخارجية قبل حرب ١٩٧٣ وبعدها. وكيسنجر كان له دور كبير في تعطيل فرصة تاريخية كبيرة لتحقيق سلام طالبت به حليقات أمريكا الغربيات والعديد من دول العالم، وكان يمكن أن تقبل به الدول العربية.

(١) انظر: الراي (الأردن)، ٢٨/٥/١٩٨٥.

(٢) بعض الاسماء بالانكليزية:

- Helen Thomas
- Casey Kasen
- Paul Anka
- Salameh Hassan
- Abe Gibron
- Candy Lightner
- Crista Mcauliffe
- Joseph Robbie
- Murray Abraham.

(٣) بول فندلي، من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات اميركا الداخلية والخارجية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٧٠.

ماري روز عوكر كانت اول شخص من اصل سوري تنتخب للكونغرس الاميركي. كانت محبوبة وحاربا اللوبي اليهودي. قالت: «انني لم انطق بكلمة عن الشرق الاوسط. وربما ان موقفهم هو بسبب اصلهم العربي. ولكن والذي شارك في الحرب العالمية الثانية وخدم اخي من بعده بالجيش. ومع ذلك نتمنون اننا اقل اميركية» (فندلي).

(٤) انظر: الراي (الأردن)، ٢٨/٥/١٩٨٥.

(٥) نشر في: جوردان تايمز (الأردنية)، ١٠/٧/١٩٨٨.

(٦) Seth Tillman, *The United States in The Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982), P.191.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) جاك شاهين، العربي التلفزيوني، ص ١٤.

شاهين هو استاذ إعلام في جامعة جنوب الينوى - ادوارد زفيل.

(٩) الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٦ (شتاء ١٩٨٨).

(١٠) هشام شرابي، المقاومة الفلسطينية في وجه اسرائيل واميركا، ترجمة انعام رعد (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، ص ٢١ - ٢٢.

(١١) Tillman, *The United States in The Middle East: Interests and Obstacles*, p.212.

(١٢) فندلي، من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات اميركا الداخلية والخارجية، ص ٢٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٤) Jimmy Carter, *The Blood of Abraham* (Boston: Houghton Mifflin, 1985), P.67.

يذكر كارتر بأن الرئيس الاسد رفض «امر الرئيس صلاح جديد» لاستخدام قوة سوريا الحيوية سنة ١٩٧٠ لمساندة المقاتلين الفلسطينيين في الأردن.

(١٥) فندلي، المصدر نفسه، ص ١٦٥ - ١٦٦.

تشابه المؤثرات على سياسات أميركا في الشرق الأوسط وتتعارض وتتفاعل. ولعل أقواها وأثبتها هو الاعتقاد الأميركي بأن إسرائيل هي قاعدة استراتيجية حيوية لأميركا. فبعد قيام إسرائيل بأشهر قليلة سنة ١٩٤٨ قال الرئيس هاري ترومان:

«إننا ملتزمون بدولة لإسرائيل واسعة وحرة وقوية لدرجة كافية لجعل شعبها قادراً على إعالة نفسه في أمان»^(١).

وعندما تبين للرئيس ريتشارد نيكسون في الأيام الأولى من حرب ١٩٧٣، بأن القوات الإسرائيلية كانت تمنى بالفشل والهزيمة قال: «يجب أن لا يُسمح لإسرائيل بأن تخسر» (في القتال). وفي بداية عهده كرئيس لأميركا صرح جيمي كارتر:

«إن لدينا علاقة خاصة مع إسرائيل. إنه من المهم جداً بصورة مطلقة أن لا يشك أحد في بلادنا أو في أنحاء العالم أبداً، بأن التزامنا رقم واحد في الشرق الأوسط هو حماية حق إسرائيل في أن تبقى وأن تبقى بصورة دائمة، وأن تبقى بسلام. إنها علاقة خاصة»^(٢).

ويراعى بالنسبة إلى هذا التصريح أن كارتر كان يعلن عن واجب ادخال الاعتبارات الأخلاقية في تحديد سياسات الدولة ومراعاة حقوق الإنسان، وقسط ميتور من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. والرئيس ريفان أكد أن إسرائيل المسلحة تسليحاً ضخماً قوياً هي أغل موجودات أميركا الاستراتيجية في الشرق الأوسط. وريفان حسب رأي بعض المسؤولين الأميركيين ومنهم الرئيس كارتر مهووس بالحلول الحربية، ويضع جميع المشاكل في إطار الصراع بين الشرق والغرب، وهذه الأقوال التي اثبتت السنوات الطويلة والصروب والممارسات الأميركية المتكررة لها، أنها لم تكن مجرد تصريحات لفظية أو وعود انتخابية قابلة للتبخر توضع فيض المساعدات الهائل والدعم الثابت لإسرائيل، ولجعلها قوية متفوقة على العرب مجتمعين وللتفاضي عن تجاوزاتها وتوسعها كقاعدة استراتيجية تخدم المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. والكونفرس الأميركي وغيره من مراكز القوى والمؤثرات دفعت السياسات الأميركية في الاتجاه التحيزي نفسه لمصلحة إسرائيل والالتزام ببقائها وسلامتها دون تحديد لحدودها أو لسلوكها المقبول أو المرفوض. ويغلف كل هذا ويبرر بالادعاء بأن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وأنها مستقرة ثابتة وتشارك أميركا «القيم نفسها»، مثل الحرية الفردية والديمقراطية السياسية والمبادئ والتعاليم «اليهودية - المسيحية». وأنها الحليف الوحيد الذي يمكن أن تعتمد عليه أميركا في المنطقة، ولذلك يجب أن تكون لإسرائيل القوة الكافية لمجابهة السوفييات ولتحمي المصالح الأميركية في الشرق الأوسط.

سبقت فكرة توطين اليهود في قلب العالم العربي الحركة الصهيونية، وكان في هذا التوطين مصلحة للإمبراطورية البريطانية وحماية مواصلاتها. وقيام إسرائيل كان له علاقة بحماية قناة السويس. وبعد أن ورثت أميركا كثيراً من تركة الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية، أصبحت إسرائيل قاعدة وقوة تستخدمها أميركا لخدمة مصالحها في المنطقة. وقادة إسرائيل كانوا يعلمون أن أمن إسرائيل واستمرار تدفق المساعدات والدعم لها يتطلب أن تربط نفسها بدولة قوية، وأن تقنع هذه الدولة القوية بالمنافع والخدمات التي يمكن لإسرائيل أن تقدمها لها. وهذا ما فعلته الصهيونية مع بريطانيا من قبل. وما فعلته إسرائيل مع أميركا بعد أن أصبحت الدولة العظمى في العالم الغربي. وقادة إسرائيل واللوبي اليهودي عامة يتأبرون على تذكر أميركا بخدماتهم لها لكي تستمر في تقديم العون، وحتى لا تشعر بأنها وإنما تقدم لإسرائيل مجرد «مئة ومعروف» قد يزول، وإنما تفعل ذلك عن مصلحة وحاجة ثابتة لخدماتها. ففي مقابلة تلفزيونية صرح تيدي كوليك، مدير مكتب بن غوريون سابقاً و«رئيس بلدية» القدس حالياً، بأن أميركا:

«لا تسدي لإسرائيل (أي معروف) بمعلقاتها المساعدات، لأن الدعم الأميركي لا يحصل إلا لمصلحتكم الذاتية.

فانت لا تسدون إلينا اي معروف. (الدكتور هشام شرابي - نشر التصريح في نيويورك تايمز ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨).

وفي زيارته الأولى لاميركا بعد أن أصبح الإرهابي البولندي المجرم مناجيم بيغن رئيساً للوزراء، سمعناه عبر الإذاعات وهو يذكر القادة والشعب الأمريكي من المطار فور وصوله بالخدمات والمنافع التي تقدمها إسرائيل لاميركا، وذكر منها تسليم أميركا الأسلحة السوفياتية التي تغنمها إسرائيل من العرب وتعطيها لاميركا لتستكشف أسرارها وفعاليتها. وأنه بسبب أعمال إسرائيل الحربية سنة ١٩٦٧ (وذلك سنة ١٩٧٥) كانت قناة السويس مغلقة في وجه السفن السوفياتية التي كانت تنقل المساعدات للشيوعيين الفيتناميين في حرب فيتنام التي خاضتها أميركا. وإسرائيل لا تقف من أميركا موقف المستجدي الضعيف الذي يشكل عبئاً على أميركا. وكتب كيسنجر ومذكرات الرئيس نيكسون والرئيس كارتر حافلة بالتعنت والتصلب الإسرائيلي والمطالب التي لا يشوبها حياة أو خجل أو امتنان. ويذكر كريم بقرادوني، نائب رئيس (القوات اللبنانية) حالياً ومستشار الرئيس إلياس سركيس خلال حرب لبنان، بأن السفير الأمريكي جون غونتر دين حذر بشير الجميل على مائدة جوني عبده رئيس الاستخبارات العسكرية اللبنانية في أواخر سنة ١٩٨٠ وقال له:

«احذر الإسرائيليّين. فهم أناس لا يعجبهم العجب. تستطيع اعطاهم كل شيء ولكنهم يجدون دائماً شيئاً اضافياً يطالبون به هل لديك يا شيخ بشير طائرات تقدمها لها؟ نحن لدينا طائرات ونحن نقدم لهم أفضل النماذج منها. ومع ذلك فهم غير راضين. لا تتكل على إسرائيل بل اعتمد على نفسك».

كان ذلك بعد أن سحق بشير الجميل قوات كميل شمعون (٧ تموز/ يوليو ١٩٨٠) فزادت قوته ومكانته:

و «انتقل الأمريكيون في علاقاتهم مع بشير من العداوة الملعنة إلى الدعم الأكيد، وكانت الإدارة الأميركية قبلًا تحظر بصورة خفية على سفرائها لبنان بأن يجتمعا ببشير الجميل». (السلام المفقود - عهد الرئيس إلياس سركيس).

واللوبي اليهودي وإسرائيل يحاولان ترسيخ ونشر الاعتقاد بأن إسرائيل تصارب «الإرهاب الفلسطيني والدولي بطرق فعالة، وأن وقوة إسرائيل لا تضاهي على حماية المصالح الأميركية وردع التوسع السوفياتي كما تبين من دورها في مصر ولبنان، وبوجه عام ضد الإرهاب الدولي... وكما جاء في مذكرة صادرة عن اللجنة الإسرائيلية الأميركية (إيباك):

«كنتيجة لهذه التحركات الإسرائيلية أخذت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، التي كانت تبدو قديماً كترية خصبة للمغامرات السوفياتية تتحرك نحو علاقات مستقرة بالعالم الغربي. وبفضل تحركات إسرائيل إلى حد كبير، أصبح حوض البحر الأبيض المتوسط اليوم بحيرة أميركية باستثناء سوريا وليبيا». (أوبرين).

وهناك من ينسب إلى المجرم شارون أنه يريد أن يكون للقوات المسلحة الإسرائيلية دور الدفاع عن المنطقة الواقعة بين باكستان وليبيا والصومال ضد الراديكاليين والتوسع السوفياتي.

ما دامت إسرائيل على هذه الدرجة من الأهمية الحيوية في الاعتقاد الأمريكي وما دام القادة والشعب الأمريكي يشعرون أو يزعمون بأنهم ملتزمون ببقاء إسرائيل وأمن إسرائيل «التزاماً أخلاقياً وعاطفياً»، فإنه يصبح من الضروري جعل إسرائيل قوية جداً وقادرة على حماية نفسها، وأن تكون أقوى من (جيرانها) العرب مجتمعين لأنه من الطبيعي والمتوقع أن يسعى العرب لتحرير أرضهم واسترداد وطنهم، وأن يلجأوا إلى النضال والقتال لتحقيق هذا الهدف وهذا الواجب. وبما أن إسرائيل صورت ككيان «صغير ضعيف» محاط بالعداء في الحقب الأولى من قيامها، وبما أنها من وجهة النظر الأميركية ولغايات أميركا وجدت لتبقى، ولأن أميركا تحتاج إلى خدماتها في الشرق الأوسط وفي أنحاء أخرى من العالم، فمن الطبيعي أن تدعمها وتساندها لتجعلها قادرة على هزيمة العرب وقهرهم وسحق إرادة الصمود والقتال فيهم فيقبلوا بوجود إسرائيل. وهذا يبرر لاميركا ويهون عليها تقبل العدوان والتوسع الإسرائيلي المتكرر، وأن تغالط في ادعائها بأن تزويد إسرائيل بوسائل القوة الجبرية المتطورة والدعم المالي والسياسي سيسهرها بالأمن، وبالتالي ستتولد لديها القابلية لأن تجنح إلى الاعتدال وقبول التسويات. وهناك

الاعتقاد بأن إسرائيل توفر «امتداداً لسياسة أمريكا الخارجية، في الشرق الأوسط أقل كلفة على أمريكا مما لو كان عليها أن تتعامل مع المنطقة بنفسها من دون وجود إسرائيل. وهذا ما قاله رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي السناتور لوغار في مجلة نيوزويك الأمريكية بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، نقلاً وتأييداً لما قاله شمعون بيريز (نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي) بشأن مبررات تلبية طلبات إسرائيل للسلح والمساعدات الاقتصادية. ولقد أثبتت الأحداث والممارسات الإسرائيلية، أن إسرائيل لم تردع ولم تعتدل في تطرفها وأطماعها، وإنما استرسلت في عدوانها التوسعي في مصر وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة. وكان ذلك نتيجة لتمادي أمريكا في إغداق المساعدات عليها، وإعطائها من الأسلحة والأجهزة والعتاد الحربي ما هو أكثر تطوراً مما أعطته لحليفاتها في حلف (الناتو) وحلف (سانتو). وذكر جورج بول في هذا الشأن:

بأن المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل لعدة سنوات من ١٩٦٢ بلغت أقل من مليون دولار ولكنها وصلت بين ١٩٦٢ و ١٩٨٤ إلى ثمانية عشرة مليار دولار. وقال كذلك إن التقرير الأمريكي لهذا الإغداق كان أنه كلما شعر الإسرائيليون بالقفوة فإنهم يجنحون إلى السلم. ولقد نقض رابين هذا التقرير عندما قال ليكسندر: «طالما كنا أقوياء فإننا لن نقدم تنازلات»^(١).

وأمريكا زودت إسرائيل بالمعلومات السرية العربية عن الدول العربية ومواقع قواتها ومطاراتها وطائراتها في حرب ١٩٦٧ وكذلك في حرب ١٩٧٣. ولم تضغط عليها بشأن تطويرها أو امتلاكها للسلح النووي. وتقبلت أمريكا علمياً النظرية القائلة بأن إسرائيل يجب أن تكون على درجة من القوة والجبروت تمكنها من إنزال ضربة ساحقة بالدول العربية منفردة أو مجتمعة، في حرب يجب أن تكون سريعة خاطفة لأن إسرائيل لا تقدر على احتمال حرب طويلة الأمد، ولأن هزيمتها ستعني فناءها وتفتيت شعبيها. وفي تعليق لأحد رجال وزارة الخارجية الأمريكية المهتمكين قال:

«إذا تهدد بقاء إسرائيل، فإن أمريكا تدخل الحرب العالمية الثالثة خلال دقيقتين... أما بالنسبة لبرلين فلعل ذلك يستغرق بضعة أيام»^(٢).

أمريكا تحتاج إسرائيل لتفصل مصر والمغرب العربي عن الشرق العربي، ولتضع قيام دولة عربية كبيرة قوية يمكن أن تضعف نفوذ أو سيطرة أمريكا على المنطقة العربية في الشرق الأوسط، وربما تتحالف مع الاتحاد السوفياتي وتسيطر على أهم مصدر للطاقة وهو البترول العربي. ووجود إسرائيل القوية التي لا تقهر يوفر على أمريكا التدخل المباشر المخرج بقواتها لحمايتها كلما حاول العرب استرداد أرضهم. كما يوفر عليها إرسال قواتها وإحراق الدماء الأمريكية في الشرق الأوسط لتحقيق مآربها بصورة مباشرة. فإسرائيل حاربت عبد الناصر وما يمثله من مبادئ وسياسات قومية وسعي للاستقلال والتحرر من السيطرة الغربية. وهناك من الأمريكيين من يعتقد بأنها فعلت ذلك بتحريض من أمريكا لإسقاط أو على الأقل لإضعاف عبد الناصر، ولإتاحة الفرصة للدول العربية «الحافظة» مثل السعودية وليبيا السنوسي والكويت لاستخدام مواردها، لإضعاف التهديد لأنظمتها ومجتمعاتها من قبل مصر عبد الناصر، وكذلك لضرب منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتبرتها أمريكا تقديمية في الأردن ولبنان. وإسرائيل قبلت التعاون مع أمريكا وحشدت قواتها البرية والجوية ضد سوريا في قتال (أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٠). وأمريكا استخدمت إسرائيل في محاولاتها لإرهاب الدول العربية «الصدقية المعتدلة» لكي تخضع لما تريده أمريكا، وفي الوقت نفسه حاولت أن تقنع هذه الدول بأن وجود إسرائيل القوية يوفر حماية لها من الدول «الراديكالية المتطرفة» ومن «التفعل الشيوعي السوفياتي». ووصل الأمر بأمريكا أنها حاولت اقناع عدد من الدول العربية هي مصر (السادات) والسعودية ودول الخليج، بأن تدخل في «توافق استراتيجي» مزج مع إسرائيل وإيران (الشاه) ضد الاتحاد السوفياتي ونفوذه في المنطقة، وضد «التطرف» والدول العربية «المتطرفة» التي يساندنها السوفيات. ويستند هذا التوافق (Strategic Consensus) إلى الادعاء بأن السوفيات «خطر كبير» على العرب، وأن هذا «الخطر» أعظم من خطر إسرائيل عليهم، وأن من مصلحة العرب وإسرائيل التحالف والتعاون مع أمريكا لمحاربته وصدده. ورفض العرب هذا المسمى الأمريكي العجيب فلا شيء يطلو على خطر إسرائيل التي اغتصبت فلسطين

والأراضي العربية، وحالفت السيطرة الأجنبية وهي أداة لها، وسببت الحرب والمذابح والمآسي والتشريد للشعب الفلسطيني والعرب. وهي أداة استخدمت لتجزئة العرب واضعافهم وخلق الخصومات بينهم، ومنعهم من تحقيق ما يمكن أن يتوصلوا إليه من تضامن أو وحدة. وأن مساندة أمريكا الانحيازية الصارخة لإسرائيل على حساب العرب أضرت بالعلاقات بين الدول والشعوب العربية وأمريكا، وقربت بعضها من الاتحاد السوفياتي. ولقد وصل التحيز الأمريكي لإسرائيل ونكث أمريكا لوعودها للدول العربية وتقاضيتها عن عدوان إسرائيل وتخاذلها في السعي للوصول إلى تسوية عادلة إلى حد دفع جلالة الملك حسين في السنوات الأخيرة إلى أن يصرح علناً ومراراً بأن أمريكا متحيزة لإسرائيل، وأنها لا تقي بوعدوها وتعزل التسوية، وأنها فقدت مصداقيتها ولم يعد في الإمكان الاعتماد عليها في مساعي تحقيق السلام في الشرق الأوسط. (تصريح علني على التلفزيون الأردني ١٩٨٨/١/٣٠). وقال جلالة الملك حسين بأن مصانعي القرار في واشنطن هم تحت تأثير المتطرفين اليهود. وهذا يتوافق مع ما شكاه منه عدد من المسؤولين الأمريكيين وغيرهم وبالأخص جورج بول، مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق، الذي ندد مراراً بانصياع السياسات والممارسات الأمريكية لمطالب إسرائيل ومساندتها، رغم شططها وتعتتها وإنزالها الضرر بالمصالح الأمريكية. وفي أول شهر شباط/ فبراير (١٩٨٨)، استخدمت أمريكا الفيتو لقتل مشروع قرار لمجلس الأمن يطلب من إسرائيل مجرد أن تعامل أهالي الضفة الغربية بموجب معاهدة جنيف. وتذرع المندوب الأمريكي بأن هذا المشروع يعرقل مساعي السلام. ولعل أمريكا لم تجد تبريراً أسخف من هذا التبرير.

يعتقد العديد من القادة الأمريكيين ومن قطاعات الشعب الأمريكي بأن إسرائيل تشكل قاعدة استراتيجية برية وبحرية وجوية لأمريكا. وهناك من شبهها بحاملة طائرات ثابتة لأمريكا في الشرق الأوسط. وكذلك من يعتقد أو يروج للاعتقاد بأن تحالف أمريكا وشركتها مع إسرائيل، يزيد من نفوذ وسيطرة أمريكا في الشرق الأوسط عن طريق دفع إسرائيل لأن تقوم بما تريده أمريكا، وتتقاضى عليه إسرائيل مزيداً من المال والسلاح والأرض. وهناك ادعاءات متكررة بأن إسرائيل هي استثمار قليل التكاليف لأمريكا، وأن البلايين التي تدفعها أمريكا لإسرائيل على مدى السنين، ليست إلا مساعدات قليلة بالنسبة إلى ما تدفعه أمريكا لقواتها في حلف الأطلسي ولالتزاماتها في المحيط الهادي، على اعتبار أن إسرائيل بقواتها تحقق الغايات نفسها في منطقة الشرق الأوسط، دون أن تكلف أمريكا إرسال قوات أمريكية. فوجود ستمائة طائرة لدى إسرائيل مثلاً يغني أمريكا عن إرسال عدد كبير من حاملات الطائرات الأمريكية للمنطقة. وإعداد ونشر قوات أمريكية مساوية للجيش الإسرائيلي وبدلاً عنه، يكلف أمريكا أكثر بكثير من المساعدات التي تقدمها أمريكا لإسرائيل. وتستطرد الادعاءات فتقول بأن خدمات إسرائيل لأمريكا هي أكثر بكثير مما تقدمه أمريكا لإسرائيل، وأنه عند إجراء الحساب، فإن أمريكا تكون مدينة لإسرائيل. وتقول الادعاءات: «نصوريا الشرق الأوسط بدون إسرائيل... إن مركز أمريكا يكن أضعف بكثير». وإسرائيل من أكثر الدول تصويماً في الأمم المتحدة إلى جانب أمريكا. وهي أحياناً الدولة الوحيدة التي تصوت إلى جانبها (وبالعكس). وإسرائيل ليست شرطي أمن أمريكي (إسرائيلي) في الشرق الأوسط فقط، وإنما أصبحت تقوم بالدور نفسه في أنحاء عديدة من العالم، لنزع «التوسع والنفوذ الشيوعي والرايديكالي». وأمريكا تستخدم إسرائيل وخبرائها إسرائيل في بلدان تفضل أن لا تتورط بالتدخل فيها برجالها وخبرائها مباشرة. وإسرائيل تقوم بـ «الأعمال القذرة» نيابة عن أمريكا عندما تفضل أمريكا أن لا تنفذها بنفسها، مراعاة لمواقف الكونغرس أو للقانون الأمريكي ولليراليين ولحليقات أمريكا. وإسرائيل تبيع من القيام بالأعمال «القذرة» في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى. وإسرائيل تقدم أو تنقل السلاح لبعض الأنظمة المستبدة للبيضة في العالم الثالث لتنفيذ لسياسات الرئيس ريفان اليمينية. وفضيحة تزويد إيران بالأسلحة الأمريكية وتحويل بعض ثمنها إلى (الكونترا) في نيكاراغوا بصورة غير مشروعة ما زالت في الأذهان، وما زال بعض أبطالها أمام القضاء. وإسرائيل أظهرت استعداداً طيباً وقدمت مقترحات متعددة في مجال تنفيذ «أعمال قذرة» تستفيد هي منها.

إن انصار إسرائيل واللوبي اليهودي الإسرائيلي يروجون لنشر الاعتقاد بأن وجود إسرائيل هو منفعة لأمريكا، وأن إسرائيل تمتلك قدرات حربية كبيرة ومهارات قتالية، وخصوصاً في الطيران والعمليات التي تعتمد على السرعة والاختراق، وأن قوة إسرائيل لو لم تكن موجودة في المنطقة لكان على أمريكا أن تكونها من عندها، وخصوصاً أن الدول العربية رفضت مشاريع الأحلاف البريطانية والأميركية وأن تكون قواعد أميركية. واللوبي اليهودي الإسرائيلي الذي يقيم صلات مع الدوائر الحربية الأميركية والبنّاتون ومراكز الأبحاث الأميركية والمحليين العسكريين، يتأثر على عرض المزايا العسكرية التي تجنيها ويمكن أن تجنيها أمريكا من إسرائيل كقاعدة حربية. فهي توفر للقوات الأميركية عند الحاجة قواعد برية وجوية وبحرية ومراكز تموين وتخزين وقود وقطع غيار وأسلحة ومستشفيات ومشاكل تصليح وصيانة للأسلحة الحديثة. وتستطيع أن تمكن الطائرات الأميركية من استخدام قواعدها الجوية للتجسس الجوي والانطلاق للقتال ضد السوفييات وغيرهم من هذه القواعد القريبة من الاتحاد السوفيياتي. والقواعد الإسرائيلية أفضل من أي قواعد عربية تعطى لأمريكا، لأن إسرائيل «مستقرة ثابتة، فالقواعد فيها آمنة أكثر من القواعد العربية التي يمكن أن تتعرض لضربات وهجمات عدائية عربية. ولأنه يمكن استخدام القواعد الإسرائيلية وليس القواعد العربية ضد دول مثل سوريا وليبيا التي تقارع أمريكا وترفض أن ترضخ لسيطرتها. وطائرات إسرائيل الحربية يمكن أن توفر غطاء جويًا وحماية لطائرات النقل الأميركية في المنطقة. وإسرائيل تقوم باختيار الأسلحة الأميركية في حروبها مع العرب، فتكشف نواقصها ويقترح التحسينات لتطويرها لتصبح أكثر فعالية وبطشاً. ويذكر أن اقتراحات ونصائح إسرائيل كانت مفيدة لأمريكا، بشأن إجراء تعديلات على صنع طائرات الفانتوم (ف ٤) المهمة في السلاح الجوي الأمريكي. ولذلك، ولأنها ماهرة في استعمال الأسلحة الأميركية، فإن بعض الخبراء الأميركيين يرون بأن إسرائيل تستحق أن تضام كحليف لأمريكا. (كوانت - حقبة القرارات). وفي مقابل تزويد إسرائيل لأمريكا بصواريخ سام (١١) أرض - جو الروسية التي استولت عليها من العرب، أوصى بعض الخبراء الأميركيين ببيع إسرائيل أسلحة أميركية متطورة. وبعد حرب ١٩٦٧ قويت القناة الأميركية بالفوائد الحربية التي تقدمها ويمكن أن تقدمها إسرائيل لأمريكا، واعتبر بعض العسكريين الأميركيين بأن وجود القوات الإسرائيلية في سيناء أغلق قناة السويس في وجه السوفييات، ومنعهم من إرسال وحدات بحرية إلى المحيط الهندي. (كوانت - حقبة القرارات). وإسرائيل ساهمت في استطلاع فعالية الأسلحة الأميركية في قتالها ضد العرب، ومنها طائرات ف ١٥ و ١٦ واستنباط واقتراح سبل تحسينها. وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣، اختبرت أمريكا أسلحتها الحديثة مقابل الأسلحة السوفييتية. وشكّل فريق أمريكي - إسرائيلي مشترك لتقدير فعالية «أنظمة السلاح» في مكتب مدير الدفاع للأبحاث والهندسة في وزارة الدفاع الأميركية، لدراسة تأثيرات الانفجار واختراق الدروع والأجهزة الإلكترونية المضادة وأمور أخرى مهمة لتطوير أنظمة أسلحة متقدمة^(١). وفي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، وقّع وزير الدفاع الأمريكي فرانك كارلوتشي ووزير الدفاع الإسرائيلي المجرم اسحق رابين^(٢) اتفاقية تعاون جديدة، لتعزيز التعاون بين البلدين في مجال الأبحاث وتطوير الأسلحة. وهذه الاتفاقية رفعت إسرائيل إلى منزلة الشراكة الحربية الخاصة بحليفتها أمريكا في الناتو. وهذه الاتفاقية ستخلق وظائف ودفاع في إسرائيل، وستساعد في تعويض خسائرها الرئيسية التي نتجت عن إلغاء مشروع الطائرة (لاي)، وتمكّن شركات إسرائيل للصناعات الحربية من منافسة شركات أمريكا والناتو على قدم المساواة للحصول على العطاءات العسكرية في أمريكا. (رويتز والواشنطن بوست ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، وقيل إن إسرائيل كشفت ضعف الصواريخ والطائرات السوفييتية التي حاربت بها القوات السورية في حرب لبنان. وزعم أنها في حرب كبيرة قادرة على تحمل مسؤوليات القتال إلى أن تصل القوات الأميركية دون عوائق، لأنها ستجد الكثير مما تحتاجه من أسلحة ومعدات وتسهيلات معدة لها في إسرائيل. ومن الأمثلة على ما يفعله اللوبي الإسرائيلي لنشر الاعتقاد والقناعة في أمريكا بفائدة إسرائيل لأمريكا ومصالحها، الإعلانات الكبيرة وبعضها في حجم صفحة كاملة التي تنشر في الصحف الأميركية البارزة. وفي أحد هذه الإعلانات جاء بحرف كبير:

«إن دعم المرشحين الذين يؤمنون بإسرائيل ليس مفيداً لإسرائيل فحسب، بل هو مفيد للأميركيين أيضاً».

ثم جاء بخط: أصفر:

«بحسب بعض الناس في أمريكا اليوم إن عليك أن تكون يهودياً كي تدعم مرشحي الكونغرس الذين يؤمنون بإسرائيل. لكن ليس عليك أن تفعل ذلك. كل ما عليك عمله هو أن تؤمن بأمريكا... أنت ترى أنه إذا تعرضت مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط للخطر فقد يستغرق الوجود المهم هناك عدة شهور. أما بوجود إسرائيل كحليف فلن يستغرق ذلك إلا أياماً»^(٣).

ويقول إعلان آخر للجنة القومية للعمل السياسي نشر في نيويورك تايمز تحت صورة لياسر عرفات: «السنة المقبلة في القدس» ثم يزعم الإعلان:

«صرح ياسر عرفات أنه يريد أن يرى شعب إسرائيل وقد محي عن سطح الأرض. إن هذا التهديد ليس موجهاً نحو شعب إسرائيل فحسب بل نحو أمريكا أيضاً. إن إسرائيل أقوى حليف عسكري لنا في ذلك الجزء من العالم. غير أن الروابط بين بلدينا أعمق من ذلك، فإسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وشعبها يشاركون القيم والأهداف عينها»^(٤).

واللجنة القومية للعمل السياسي قدمت في انتخابات سنة ١٩٨٢ ما يزيد عن نصف مليون دولار للمائة وتسعين مرشحاً. (في أوبرين).

إضافة إلى أن إسرائيل تتعاون مع أمريكا في معاداة الاتحاد السوفياتي، وتحرض اليهود السوفييات و «المنشقين» على الشعب، وعلى تقديم الشكاوى والاحتجاجات في الاتحاد السوفياتي وخارجه على المظالم التي يزعمونها أو يدعونها، في محاولات لتشويه سمعة السوفييات وصورتهم في العالم، فإن إسرائيل تقدم خدمات لأمريكا في ميدان الجاسوسية ضد السوفييات والعرب وغيرهم، وتتبادل معها المعلومات الاستخبارية. ويزيد في أهمية هذه الخدمات الاعتقاد الأمريكي بأن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية هي من أفضل الأجهزة السرية كفاءة في العالم. وتقول الكتبة كلوديا رايت بأن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كانت في الماضي تتعاون مع الاستخبارات الأقدم عهداً في الشرق الأوسط وهي الاستخبارات البريطانية والفرنسية، ولكن هذا التعاون تضاعف وازداد التعاون الأمريكي مع (الموساد) الإسرائيلي وبين الوحدات العسكرية ووحدات الإشارة الأمريكية والإسرائيلية. وتذكر أوبرين كذلك:

«ومنذ تولي ريغان السلطة عمل الأمريكيون بنشاط لتشجيع المشاركة في الاستخبارات بين إسرائيل وغيرها من الأصدقاء الأمريكيين (اصدقاء أمريكا)، الذين قد يكونون معادين لإسرائيل في الظاهر. والمثل الأكثر بروزاً لهذه العلاقات هو اتفاقية وقعت سنة ١٩٨١ بين الاستخبارات العسكرية التركية و (الموساد)، لتبادل المعلومات عن الفلسطينيين المقيمين في تركيا في مقابل المعلومات عن النشاط اليوناني في قبرص. وتدخل الاستخبارات الأمريكية في باكستان معد أيضاً لاختراق علاقات باكستان بالعالم العربي»^(٥).

تقف إسرائيل إلى جانب أمريكا في صراعها الدولي مع الاتحاد السوفياتي. وهي تعرض نفسها كدولة ديمقراطية تعادي الاتحاد السوفياتي والدول العربية «الصدقية» للسوفييات. وهي تحاول إقناع الأميركيين بأنها مستعدة للمشاركة في القتال ضد السوفييات. ويعتقد الكثيرون من الأميركيين بأن إسرائيل قاعدة تصد التوسع والنفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط. وأنها ستحارب إلى جانب أمريكا إذا وقعت عمليات عسكرية يكون أحد أطرافها الاتحاد السوفياتي. ولكن هناك شكوك كبيرة بالنسبة إلى قدرة إسرائيل على الوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي إذا قام بهجوم كبير على منطقة الشرق الأوسط، أو على التأثير لدرجة كبيرة في صد هذا الهجوم. وقد وصف الجنرال جورج براون، رئيس أركان القوات المشتركة الأمريكية السابق، إسرائيل بأنها عبء عسكري على أمريكا. وذكر ويليام كوانت في كتابه حقبة القرارات بأن بعض العسكريين الأميركيين عارضوا مساندة إسرائيل، لأن هذه المساندة تقرب العرب من السوفييات فيمكن السوفييات من دخول المنطقة بخططي الحزام الشمالي العازل للسوفييات - تركيا وإيران وباكستان - ويلتفون حول (الناتو) ويهددون الجبهة (الطرية) من حلف الناتو ويمنع البترول عن أمريكا والغرب. ويذكر تلمان في كتابه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بأن كينسنجر قال لمجموعة من القادة اليهود والأميركيين سنة ١٩٧٥، بأن أفضل دفاع ضد انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط هو تقوية الحكومات العربية المعتدلة. وأن قوة إسرائيل مطلوبة لبقائها هي بذاتها، وليس لمنع انتشار الشيوعية في العالم

العربي. وهكذا فهي لا تساعد بصورة ضرورية مصالح أمريكا العالمية فيما يتعلق بالشرق الأوسط. إن بقاء إسرائيل له أهمية عاطفية للولايات المتحدة. (الولايات المتحدة في الشرق الأوسط). ويضيف تلمان بأنه صحيح أن إسرائيل تزود الولايات المتحدة بالمعلومات والأسرار الحربية، ويمكن أن تحتاج الولايات المتحدة في ظروف معينة إلى قواعد إسرائيلية بحرية أو جوية. ولكن يبدو أن هذه المنافع لا تكفي لتفسير أو تبرير اتفاق الولايات المتحدة فيما بين قيام إسرائيل وبين سنة ١٩٨٠ ما يقارب ١٢ بليون دولار كمساعدات عسكرية، وأكثر من ٥,٥ بلايين دولار كمساعدات اقتصادية، مما جعل إسرائيل أكبر منتفع من مساعدات الولايات المتحدة الخارجية. وهناك من الأميركيين من يعتقد بأن إسرائيل عبء عسكري ومالي واقتصادي على أمريكا، وأن نزاعها مع العرب يمنع الاستقرار في الشرق الأوسط، ويدفع العرب لروابط أقوى مع الاتحاد السوفيياتي، ويخلق الفرص لتدخله في المنطقة، ويهدد بحدوث مجابهات خطيرة بين الدولتين العظميين. أما القول بأن إسرائيل دولة ديمقراطية وأنها مثال يحتذى للعرب، فيضعف أن إسرائيل لا تطبق أنظمة ديمقراطية على أصحاب البلاد الفلسطينيين، وتعاملهم كرعيا من الدرجة الثالثة أو الرابعة أدنى من اليهود الغربيين (الاشكناز) واليهود الشرقيين والدروز العرب، الذين تسعى لاكتساب ولائهم وفصلهم عن أخوانهم في العروبة والوطن والمصير. وهي تتعاون مع أبشع الأنظمة الاستبدادية العنصرية في علاقاتها الوثيقة مع دولة جنوب أفريقيا. كما أن أمريكا لا تربط مصالحها بالديمقراطية، وهي كانت وما زالت حليف لعدة أنظمة ديكتاتورية استبدادية. وفي تشيلي قضت أمريكا بتدخل من وكالة الاستخبارات المركزية على حكومة الليندي، الذي أشيع عنه أنه وصل إلى الحكم في انتخابات حرة ديمقراطية. وأمريكا تتبع سياسات ومواقف تخالف أبسط القواعد الديمقراطية وحق تقرير المصير، وتشجع إسرائيل في العدوان على العرب وتمنع التصويات العادلة، وتمكن إسرائيل من الاسترسال في ممارساتها العنصرية المتفجرة وسلوكها الذي يماثل الفظائع التي تنسب للنازيين. وأمريكا تعلم بأن عدداً من قادة إسرائيل هم إرهابيون مارسوا الإجرام شخصياً ومن خلال منظماتهم الإرهابية، وأرتكبوا المذابح الجماعية ضد الفلسطينيين والعرب، وقتلوا الجنود الموظفين البريطانيين والفلسطينيين، وأغتالوا برنادوت وصدرت أحكام بحق بعضهم. ومن أشهر هؤلاء المجرمين مناحيم بيغن وشامير والجنرال شارون سفاح قرية قبية. هؤلاء هم رؤساء ووزراء دولة إسرائيل وقادة إسرائيل. وكما قال الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان للرئيس كارتر:

«إن قادة إسرائيل مجرمون دوليين». (International Outlaws).

وكما ذكر الدكتور هشام شرابي الأستاذ بجامعة جورج تاون الأمريكية:

«إن القاعدة التي تستند إليها الولايات المتحدة تتلخص في تصريح الرئيس فورد حول كامبوديا قبل سقوط عاصمتها بنوم بن: إن إرادة الولايات المتحدة هي إيقاف المد الشيوعي لمنع أي نظام تعتبره تهديداً لأمنها القومي. ويعني ذلك أن شعوب العالم ليس لها أن تتحرر، لمجرد اعتبار أمريكا أن تغيير الوضع القائم في بلدان هذه الشعوب تهديداً لأمن الولايات المتحدة. وبالتبع، فإن التعابير والمصطلحات التي يستعملها الإعلام الأمريكي تخفي الحقائق، وتمكن القادة الأميركيين من تصوير الأحداث والنتائج كما يريدون ووفقاً لما يشتهون».

وفي هذا لا تفرق أمريكا بين نظام ديمقراطي ونظام ديكتاتوري. ويضيف الدكتور شرابي:

«وبالنسبة للفلسطينيين، فالشعب الفلسطيني إن ينسب دور الولايات المتحدة في تشريدته من وطنه، ومعاداته في كفاحه العادل لاستعادة حقوقه المشروعة. فقد استمرت الولايات المتحدة في رفضها الاعتراف بحقوق الفلسطينيين بعد أن اعترفت بها دول العالم، وظل الكونغرس الأمريكي يدعم الهجرة اليهودية من روسيا إلى فلسطين، ويمنح المهاجرين اليهود الروس الملايين من الدولارات لكي يستوطنوا فلسطين».

وأمريكا لمكتت إسرائيل من منع الفلسطينيين من العودة إلى بلادهم. وفي إقادة قدمها جورج بول أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة للكونغرس الأمريكي بعد حرب لبنان، قال بالنسبة إلى مصالح أمريكا وإسرائيل:

«إن أهم قيمنا هي أننا شعب ملتزم دائماً بالعدالة والإنسانية. ونحن نقل من قيمة أنفسنا عندما نمنح لاسلمتنا (بما فيها القنابل العنقودية) بأن تستخدم في مغامرات إسرائيل حتى دون همسة احتجاج. وقد تم

إظهارنا على أننا مشجعون للغزو الإسرائيلي الوحشي، أو على الأقل أننا أمة ضعيفة وعاجزة عن كبح جماح دولة تعتمد في قوتها العسكرية على هدايانا من الأسلحة القاتلة، وتعتمد في اقتصادها على عملية حلق مستمرة من مساعدتنا الاقتصادية».

وقال بول كذلك للجنة العلاقات الخارجية:

«إن الخطوة الأولى في صياغة سياستنا الشرق أوسطية والتي ستحمي مصالحنا القومية الأساسية، هي الاعتراف بأن إسرائيل لم تعد دولة ضعيفة محاصرة ويحيط بها الأعداء الأقوياء من كل جانب. ومع ذلك، فلم نحاول جدياً تعديل سياستنا على ضوء هذا التغيير في الأوضاع. ونبدو كذلك غير حساسين تجاه حقيقة أن إسرائيل (بمساعدتنا الضخمة) كانت تبني قوة عسكرية جبارة، وأن اتفاقيات كامب ديفيد التي حيدت مصر أقوى أعداء إسرائيل، قد حررتها من تهديد القتال على الجبهتين. ولذلك كانت النتيجة هي ما خشي منه البعض منذ زيارة السادات للقدس، وهي أن التقارب الميلتر الإسرائيلي المصري، ومن خلال تخفيف الضغط على إسرائيل، سيضجع حكومة بيغن على السياسات التوسعية. فهي اليوم بدلاً من أن تحاول جادة حل المعضلة الفلسطينية، تحاول أن تلحق المناطق المحتلة عن طريق خلق ما يسمى (بالحقائق الجديدة)، وفي نفس الوقت هناك دلائل متزايدة على أنها عازمة على خلق دولة مارونية تستطيع أن تؤثر عليها. لم يكن غزو لبنان عملاً دفاعياً بل كان محاولة لسحق المعارضة الفلسطينية الشرعية الوحيدة المعترف بها، بحيث تتمكن إسرائيل من السير في عملية استيعاب المناطق المحتلة بدون تحد».

ثم أضاف جورج بول:

«هذا هو الموقف اليوم، وهو طموح لا يقتصر على حكومة بيغن بل سيزداد سوءاً إذا تمكن أرييل شارون من الوصول إلى الحكم. فمن أحاديثي مع شارون، حصلت على الانطباع بأن سياسته البعيدة المدى هي طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية والإبقاء على (عدد قليل للأعمال الشاقة) كما صرح لي أحد أصدقائي».

وفي النهاية قال بول:

«لا يوجد في دستورنا ما يطلب من دافع الضريبة الأمريكي دفع ٢,٥ مليار دولار سنوياً لأمة تجاهلت مصالحنا القومية مراراً. وفي صياغة موازنتنا لا نتعامل مع مطلب فقراء أمريكا بهذه القداسة».

يعترف الرئيس كارتر في مذكراته وفي كتابه دم إبراهيم (١٩٨٥) بالكثير مما تضمنته أقوال جورج بول، وأن كان يختلف عنه في الاتجاه ومدى التنديد بالمواقف الأمريكية. وهو يذكر بأن العرب، وحتى بعض الدول الأوروبية، يروغهم وي دفعهم إلى التنديد ما تقوم به أمريكا من تخصيص ما يعادل سبعة ملايين دولار كل يوم للإسرائيليين كمساعدات حربية واقتصادية. ولأنه ليس هناك تحد أو مسألة جديدة في أمريكا إلا نادراً لهذا المستوى من المساعدات عندما تنظم الميزانية السنوية في واشنطن. ويعزو كارتر هذا الكرم الأمريكي إلى أنه لا شك بأن أحد أقوى العناصر السياسية المؤثرة في أمريكا هي الجهود المنظمة جيداً، والمركزة تركيزاً حاداً التي يبذلها المواطنون النشطون سياسياً، الذين يؤيدون بـ «صورة لا تزعزع» السياسات الحالية لحكومة إسرائيل «مهما كانت»، وهو تأييد ثابت أكيد أكثر من تأييد أي فريق آخر داخل إسرائيل نفسها. ويضيف كارتر بأن هناك كذلك تأييداً واسعاً لإسرائيل بين ملايين المواطنين الأمريكيين من غير اليهود ولا علاقة لهم بمجموعات اللوبي. فالأمريكيون ينفرون من أعمال الإرهاب ضد المدنيين الأبرياء التي تنشر في وسائل الإعلام على مقياس واسع، وذكريات (الحرقة) ما زالت حية، وهناك تعاطف وبعض الشعور بالذنب بسبب «السكوت في واشنطن الذي لا يصدق» خلال اضطهاد هتلر لليهود الأوروبيين. والمسيحيون من جميع الطوائف يشعرون بعلاقة تقارب مع إسرائيل بسبب «روابطنا الدينية»، ولأن إسرائيل «الصفيرة» تستתר عطف معظم الأمريكيين للفريق «الأضعف» أو «الأصفر». والأصوات من إسرائيل تسمع كثيراً في إذاعات الأخبار وعادة في مضمون متعاطف. وفي المقابل، وباستثناء أنور السادات، لم يكن أي زعيم عربي مؤثراً في عرض وجهة نظر شعبه للشعب الأمريكي:

«إن المواطنين من قلب الولايات المتحدة مقتنعون بأن الالتزامات الدينية والأخلاقية والسياسية والاستراتيجية المشتركة بين الشعبين (الدولتين) هي متضافرة وحكمة كما ينبغي»^(١).

ويضيف كارتر بأن المسؤولين الأمريكيين في واشنطن، يطمعون بأن تأثيرهم قليل على سياسات إسرائيل في الأزمات، وأن قادة إسرائيل يستطيعون الشعبية المحلية التي تأتي عن «قرص انف الدولة العظمى» (أمريكا). وإن أي انتقاد علني لسياسات رئيس الوزراء بيغن من البيت الأبيض أو من وزارة

الخارجية، كان من المؤكد تقريباً أن يؤدي إلى إعلان عن مستوطنات جديدة ستقام في الضفة الغربية، أو ربما نقل دائرة إسرائيلية أخرى إلى القدس الشرقية. وهناك من الأميركيين من يذكر أسباباً أخرى لتبرير أو تفسير عجز الولايات المتحدة في التأثير على إسرائيل، فيُضاف إلى التذرع بأن الرئيس والإدارة الأمريكية يجابهون التأييد القوي لإسرائيل من قبل الكونغرس الأمريكي المنحاز لإسرائيل، هناك القول بأنه لا يمكن التوفيق بين الادعاءات والمطالب العربية وما يقابلها من الادعاءات والمطالب الإسرائيلية. ويضاف إلى ذلك «العداوة العربية - الإسرائيلية» العميقة التي لا تتأثر بنفوذ أي جهة ثالثة. ويدعي البعض أن جهود أمريكا تتعطل بسبب «تفضيل العرب للخيال بدل الواقع»، وعدم قدرتهم على تنظيم وتنسيق شؤونهم الخاصة ومواقفهم. وهناك كذلك «مركب الخوف» الإسرائيلي والاعتماد على الذات الإسرائيلي «العدواني» الذي تولد من ذكرى (الهولوكوست) وخبراتها الحقيقية والمزعومة و «محاولة العرب أن يمنحوا تأسيس دولة إسرائيل». ويعترف كارتر بأن مصالح أمريكا وإسرائيل ليست متطابقة بشكل كامل، وأن التضارب بين تلك المصالح لم يكن موضع تقييم علني حتى الآن (١٩٨٥)، ولم يناقش ويبحث بصورة محددة من قبل القادة السياسيين في أي من البلدين. وكارتر يشير بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى أن قادة إسرائيل يعرقلون مصالح أمريكا وسياساتها، متلماً تبين من مواقف إسرائيل وقادة الليكود وتقسيماتهم للقرار (٢٤٢) المحيطة له، وفي رفضهم لمبادرة الرئيس ريفان سنة ١٩٨٢. وفي تصميمهم على ابتلاع الضفة الغربية وقطاع غزة حسب تصريحات بيغن وشامير وشارون. ففي أيار/ مايو ١٩٨١ قال بيغن:

«أنا ميثايم بيغن ابن زئيف وهانا بيغن، أقسم بقدسية بأنني ما دمت أخدم الأمة كـرئيس للوزراء، فإننا لن نتخلّى عن أي جزء من جوبيا وسماريا وقطاع غزة أو مرتفعات الجولان»^(١).
ويعلق كارتر بأنه لسوء الحظ، فإن هذا القسم ينتهك الشروط الأساسية لاتفاقيات كامب ديفيد. ويصر شامير رئيس وزراء إسرائيل الحالي على أن من حق اليهود وواجبهم أن يزيّدوا استيطانهم في «فلسطين الغربية» (إسرائيل والضفة الغربية وغزة)، وأن موطن الفلسطينيين العرب يوجد في فلسطين الشرقية (مملكة الأردن). أما شارون فقلد:

«طلب بإسقاط الملك حسين لإقامة نظام فلسطيني في الأردن، حتى ولو كان على رأسه ياسر عرفات».

وقال بأن الضفة الشرقية للأردن هي:

«لنا، ولكنها ليست في أيدينا. تماماً كما كانت القدس الشرقية حتى حرب الستة أيام».

ويضيف كارتر بأنه حتى في حكومة وحدة وطنية إسرائيلية، فإن هذه المعتقدات والالتزامات ستكون عوامل قوية في صنع السياسة الإسرائيلية، لأن مجرد بضعة انسحابات لقادة المعارضة يمكن أن تسقط الحكومة. وأن هناك إسرائيليين آخرين ممن لهم نفوذ واسع يريدون توسيع حدود إسرائيل في نهاية الأمر لتشمل أجزاء كبيرة من لبنان والضفة الشرقية لنهر الأردن، والقيام بمحاولة متعمدة لإرغام أعداد كبيرة من غير اليهود على الخروج من الأراضي المحتلة. ورغم أن شامير وأغلبية أعضاء حزب الليكود يطالبون بأن تستند أي مباحثات سلام على أساس إطار كامب ديفيد، فإنهم لم يوافقوا أبداً على التنازلات التي قدمها بيغن خلال المفاوضات المضنية مع الرئيس السادات. وينقل كارتر عن وزير خارجية إسرائيل السابق أبا إيبان قوله:

«لسوء الحظ، من الواضح أن سياسة إسرائيل الحكومية بعيدة عن كامب ديفيد، لدرجة أنه عندما يستشهدون بكامب ديفيد، فإنهم إنما يشبهون كازانوفاً وهو يستشهد بالوصية السابعة من الوصايا العشر في الكتاب المقدس التي تقول «لا تزني»».

- (١) ديفد نيس، في: التلخيص، ١٩٧١/٢/٥.
- (٢) Seth Tillman, *The United States in the Middle East: Interest and Obstacles* (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982), p.53.
- (٣) «استعراض لكتاب جورج بول - الخطأ والخيانة في لبنان»، في: الوطن العربي، العدد ٤١١ (١٢/٢٨) ١٩٨٤.
- (٤) نيس، في: التلخيص، ١٩٧١/٢/٥.
- نيس خدم خمسة وعشرين سنة في السلك السياسي الخارجي الأمريكي وكان قائماً بالأعمال في السفارة الأمريكية في القاهرة قبل وخلال حرب ١٩٦٧.
- (٥) Stephen Green, *American Arab Affairs* (Summer 1984).
- (٦) رابين هو المسؤول حالياً عن مجابهة الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بوسائل القتل ودفن الأحياء وتكسير العظام وغيرها من الوسائل الوحشية.
- (٧) لي أوبرين، المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل، ترجمة جماعة من الاساتذة بإشراف ومراجعة محمود زايد (نيقوسيا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٢٢٢.
- (٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.
- (٩) لي أوبرين، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ص ٢٢٢.
- (١٠) Jimmy Carter, *The Blood of Abraham* (Boston: Houghton Mifflin, 1985), p.55.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٤٥.

القسم الثامن

سنة ١٩٨٨
الانتفاضة الوطنية الشجاعة

رغم الحروب وويلاتها، ورغم تشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين والعرب والقصف الإجرامي لمدنهم وقراهم ومخيماتهم في فلسطين ولبنان، ورغم المذابح التي تعرضوا لها من قوات إسرائيل المعتدية بمساعدات ومساندة حثيثة من أميركا على مدى عشرات السنين، فإن روح الصمود والنضال العربية لم تضيع. وفي الشهر الأخير من سنة ١٩٨٧، تفجرت انتفاضة عارمة في الأرض المحتلة إبطالها الصبيبة والشبان والبنات والنساء في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي وجه الدبابات والرشاشات الإسرائيلية ونسف البيوت والحصار والتجويع والإبعاد عن الوطن والقتل وتكسير العظام الوحشي والاعتداء على الفتيات والنساء والحيالي، استخدم أبطال الانتفاضة الحجارة يقذفونها بأيديهم ومقاليهم على قوات الاحتلال البغيض في صمود وتحدي بطولي. ورغم الأساليب الوحشية التي لجأت إليها السلطات الإسرائيلية، فإن الانتفاضة استمرت وأتاحت للعالم ولأميركا أن يشاهدا على شاشات التلفزيون وجه إسرائيل البشع، وأن يقرأ ويسمعا عبر الصحف والإذاعات عن وحشية السلطات الإسرائيلية الرسمية والمستوطنين الاسرائيليين. كما أتبع لمن زار الأرض المحتلة، ومنهم وزراء ونواب في دولهم وصحفيون وممثلو منظمات عالمية ودولية، أن يشاهدوا بأنفسهم ويشهدوا بأن سلطات الدولة التي تزعم وتزعم معها أميركا، بأنها دولة ديمقراطية، تستخدم من أساليب القمع ما تخجل منه الشعوب المتمدنة^(١). ورغم البطش الوحشي الذي تنزله قوات الاحتلال بالمناضلين الصامدين وأهل الضفة والقطاع، فإن الانتفاضة مستمرة شاملة لم تحب. وكما قال الدكتور هشام شرابي من قبل عن اللاجئ الفلسطيني:

«عن طريق الدروس المرة وجدوا بأنه لا قوانين ولا أفعال وقرارات المؤسسات الدولية ستجلب أوضاع الحق والعدالة. إن العدالة التي سيعترف بها العالم هي التي يستطيع المظلومون أن يحققوها بنضالهم وتضحياتهم»^(٢).

وفي حوار أجرته مجلة «كل العرب» مع محمد حسنين هيكل قال هيكل:

«لقد تحدثنا منذ قليل عن زمن الفرص الضائعة. وتصور أن الانتفاضة هي من الفرص الضائعة التي لم تساند ولم تستغل حتى الآن. لقد دلت الانتفاضة كما دلت غيرها من الأحداث أن شعوبنا تسبق دائما قياداتنا في كل شيء. فالشعوب تفجر أعمالاً بديعة جداً... وأول ما تقاها هذه الأعمال تقاها المسؤولين عن توجيهها وليس العدو للأسف. وهذه هي مأساة الانتفاضة الفلسطينية فقد جاءت في زمن تبدو فيه الأوضاع أكثر تردياً في العالم العربي»^(٣).

وفي الواقع، فإنه عندما اشتعلت الانتفاضة، نشأ اعتقاد في بعض الجهات بأن الأوضاع أصبحت تستدعي أن تتخلى أميركا عن تقاعسها في القيام بدور فعال للتوصل إلى حل للنزاع العربي - الإسرائيلي. وأنه من المحتمل أن تقوم أميركا بجهود فعالة لتجعل إسرائيل تساهم في التوصل إلى تسوية في النزاع.

ولكن الذي حدث هو أن وزير خارجية أمريكا جورج شولتز، جاء إلى المنطقة وأجرى مباحثات مكوكية عرض فيها مبادرة لم تنشر تفاصيلها علناً بصورة رسمية. غير أن ما سرب من المبادرة يشير إلى أنها عرضت في رسائل ماثلة وجهت إلى إسرائيل ومصر وسوريا والأردن، وأنها تضمنت المواد التالية:

- الهدف المتفق عليه هو سلام شامل ويوفر الأمن لجميع الدول في المنطقة وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

- تبدأ المفاوضات في تاريخ مبكر بين إسرائيل وكل من جاراتها التي ترغب في ذلك. هذه المفاوضات يمكن أن تبدأ قبل أو في أول أيار/ مايو ١٩٨٨. وكل من هذه المفاوضات ستكون على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٢٢٨) بجميع أجزائهما. أطراف المفاوضات الثنائية ستقرر نهج وجدول الأعمال لمفاوضاتهما. جميع المشاركين في المفاوضات يجب أن يصرحوا بقبولهم للتفاوض مع بعض.

- فيما يتعلق بالمفاوضات بين الوفد الإسرائيلي والوفد الأردني - الفلسطيني، تبدأ المفاوضات حول الترتيبات لفترة مرحلية بهدف إنهاء المفاوضات خلال ستة أشهر. بعد سبعة أشهر من بداية المفاوضات المرحلية تبدأ المفاوضات للوضع النهائي بهدف إنهاؤها خلال سنة واحدة. هذه المفاوضات ستتركز على جميع بنود ومبادئ قرار مجلس الأمن ٢٤٢. محادثات الوضع النهائي ستبدأ قبل بداية الفترة المرحلية. الفترة المرحلية ستبدأ بعد ثلاثة أشهر من التوصل إلى الاتفاقية المرحلية وستستغرق ثلاث سنوات. ستشارك الولايات المتحدة في كلتا المفاوضات وستساعد في إنجازهما بسرعة، ويوجه خاص ستقدم مشروع اتفاقية بشأن المرحلة الانتقالية لينظر فيها الفرقاء في بداية المفاوضات.

- قبل أسبوعين من بداية المفاوضات سيعقد مؤتمر دولي. سيطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يوجه دعوات للأطراف المعنية في النزاع العربي الإسرائيلي ولأعضاء مجلس الأمن الدائمين في مجلس الأمن. جميع المشاركين في المؤتمر يجب أن يقبلوا قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٢٢٨) وأن يتخلوا عن العنف والإرهاب. يجوز للفرقاء في كل من المفاوضات الثنائية أن يحيلوا إلى المؤتمر تقارير عن أوضاع مفاوضاتهم بالطريقة التي سيتفق عليها. لن يكون في إمكان المؤتمر أن يفرض الحلول أو ينقض الاتفاقات التي يتم التوصل إليها.

- التمثيل الفلسطيني سيكون في إطار الوفد الأردني - الفلسطيني. القضية الفلسطينية ستعالج في المفاوضات بين الوفدين الأردني - الفلسطيني والإسرائيلي. المفاوضات بين الوفد الإسرائيلي والوفد الأردني - الفلسطيني ستجري بصورة مستقلة عن أي مفاوضات أخرى.
- وجاء في رسالة المبادرة التي عبر عنها بعبارة (Statement of Understanding) بأن الولايات المتحدة تفهم (understands) بأن قبول الطرف المشارك يعتمد على تطبيق كل جزء من المبادرة بنية حسنة.

رغم أن أطراف النزاع تجنب رفض مقترحات شولتز فإنها لم توافق عليها. ولم تتكشف دلائل توحي بأن أمريكا ترغب في الضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير، لدرجة ترغمه على التخلي عن موقفه المتصلب الرافض للانسحاب من الأرض المحتلة وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة. وتولد رأي بأن شولتز إنما جاء للمنطقة ليمساعد إسرائيل في وظيفتها عن طريق عرض مقترحات سياسية للحل، تمتص النعمة الشعبية وتخدم روح التضال دون أن تحقق للعرب حقوقهم المشروعة. وحسبما قال محمد حسنين هيكل:

«بالنسبة لشولتز فإليك أن تتذكر لماذا قام بهذه المهمة. هو نفسه تحدث عن ذلك في مجلس العلاقات الخارجية قبل أن يبدأ أولى رحلاته إلى المنطقة، لأنه كان حتى بداية هذه الرحلة متردداً في الاقتراب من الشرق الأوسط، خصوصاً بعد سقوط اتفاقية ١٧ أيار [مايو] في لبنان. ولكنه قرر أخيراً أن يتدخل في القضية، لأن عدداً من زعماء اليهود، في أمريكا وقد هالتهم الصورة المتروية لصورة إسرائيل في الإعلام الأمريكي ذهبوا إليه ورجوه في التصحر... ومن ثم قرر أن يقوم بمساعده. قبلها لم يكن راعياً في الاقتراب من مشكلة الشرق الأوسط، خصوصاً وأن وضعه كوزير، كل الذي له في الوزارة عدة شهر قليلة، لا يسمح له أن يقترب بطريقة جدية. غير ذلك، فإن إسرائيل أمامها انتخبات، وقد تقع نتائجها من أوضاع التركيبة السياسية هناك.

فالموقف إذًا في غير صالح شولتز، ومع ذلك يحاول ومحاولته هنا إما محاولة (علاقات عامة) لصالح يهود أمريكا. وأما محاولة للضغط على الأطراف التي يعتقد أنها الأضعف وهي الطرف العربي^(١). وأضاف هيكل أنه لا يستبعد عقد مؤتمر دولي لأن العرب هم الأضعف، ولأن إسرائيل راغبة في غطاء شكلي للتخلص من الانتفاضة.

- (١) من الشهود الوزير البريطاني ديفيد ميلور الذي انتقد الاسرائيليين بعنف علناً وثلاثة نواب بريطانيات ظهرن على شاشة التلفزيون الاردني ووصفن ما شاهدته من قمع الاسرائيليين الوحشي للنساء والاطفال والصبية ووعدن بإطلاق البرلمان والرأي العام البريطاني على ما شاهدته.
- (٢) انظر: الدراسات الفلسطينية، ج ٢، رقم ٢ (شتاء ١٩٧٢)، ص ٤٤.
- (٣) نشر في: الرأي (الاردن)، ٢/٧/١٩٨٨.
- (٤) المصدر نفسه.

بعد وحدة اندماجية موقفة دامت ثمانية وثلاثين سنة منذ ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٥٠، أعلن جلالة الملك الحسين، في خطاب القاء عبر التلفزيون الأردني في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٨، فك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، كان الأردن على مداها يعلن التزامه بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بعد تحرير الأرض المحتلة، كما أن قرار الوحدة «التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي (المملكة الأردنية الهاشمية)» نص على:

«تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبكل الحق، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية».

وقال جلالة الملك في خطابه، أنه تبين في الفترة الأخيرة:

«أن هناك توجهاً فلسطينياً وعربياً عاماً يؤمن بضرورة إبراز الهوية الفلسطينية بشكل كامل في كل جهد أو نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها. كما اتضح أن هناك قناة عامة، بأن بقاء العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية وما يترتب عليها من تعامل أردني خاص مع الأخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال المؤسسات الأردنية في الأرض المحتلة، يتناقض مع هذا التوجه، مثلما سيكون عائقاً أمام النضال الفلسطيني الساعي لكسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب مناضل ضد احتلال اجنبي... وما دامت هناك قناة عامة جماعية بأن النضال من أجل تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة يمكن أن يدعم فك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين، فلا بد أن نؤيد واجتهدنا ما هو مطلوب منا. فكما تجاوبنا مع مناشدة القادة العرب لنا في قمة الرباط عام ١٩٧٤ لمواصلة التعامل مع الضفة الغربية المحتلة من خلال المؤسسات الأردنية دعماً لاصمود الأخوة هناك، فإننا نتجاوب اليوم مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية المثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومع التوجه العربي لتأكيد الهوية الفلسطينية الخالصة في سائر عناصرها شكلاً ومضموناً. ضارعين إلى الله أن يجعل من خطوتنا هذه إضافة نوعية لنضال الشعب الفلسطيني المتنامي من أجل الحرية والاستقلال».

وأوضح جلالة الملك بأنه:

«لا يمكن أن نستمر في هذا الوضع المعلق الذي لا يمكن أن يخدم القضية الفلسطينية. وكان لا بد من الخروج من نفق المخاوف والشكوك إلى رحاب الصفاء والوضوح، حيث تنتعش الثقة المتبادلة وتزدهر تقاضاها وتعاوناً ومحبة لصالح القضية الفلسطينية، وإصالح الوحدة العربية التي ستظل هدفاً عزيزاً تلتقي على السعي اليه وعلى تحقيقه سائر الشعوب العربية..»

ولعل ما ذكره جلالة الملك عن «المخاوف والشكوك» ينطبق فيما ينطبق عليه على ما تصرف من جملات مغلقة خلال مؤتمر القمة الأخير في الجزائر، من أن ياسر عرفات امتنع عن التنسيق مع الأردن، وأنه وجه اتهامات تهجمية ضد الأردن منها تهمة «التقاسم الوظيفي» بين الأردن وإسرائيل، وأنه أشار إلى «الضفة الثانية المشبوهة»، وأنه لم يجب بوضوح عندما سئل إذا كان يريد توقيف الدعم الأردني للضفة. وفي خطابه أكد جلالة الملك بأن المواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني في المملكة الأردنية الهاشمية، ستظل لهم:

«جميعاً حقوق المواطنة، وعليهم كامل التزاماتها تماماً مثل أي مواطن آخر مهما كان أصله. انهم جزء لا يتجزأ من الدولة الأردنية التي ينتسبون إليها ويعيشون على أرضها ويشاركون في حياتها وسائر انشطتها».

وأوضح جلالة الملك:

«فالأردن ليس فلسطين، والدولة الفلسطينية المستقلة ستقوم على الأرض الفلسطينية المحتلة بعد تحريرها بعشية الله، وعليها تتجسد الهوية الفلسطينية ويزهر النضال الفلسطيني، كما تؤكد ذلك الانتفاضة المباركة المخففة للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال. وإذا كانت الوحدة الوطنية في أي بلد من البلدان عزيزة غالية، فهي بالنسبة لنا في الأردن أكثر من ذلك. إنها قاعدة استقراءنا وسبب ثقتنا وازدهارنا وأساس أمننا الوطني ويمتد ثقتنا في المستقبل. مثلما هي تجسيد حي لمبادئ الثورة العربية الكبرى التي ورثناها ونعتز بحمل رايته».

وكذلك جلالة الملك أن فك العلاقة مع الضفة الغربية والإجراءات المرتبطة بها لا تعني أن الأردن قد تخلى عن واجبه القومي، سواء تجاه النزاع العربي - الإسرائيلي أو تجاه القضية الفلسطينية أو عن الإيمان بالوحدة العربية. كما أن الأردن لم ولن يتخلى عن دعم ومساعدة الشعب الفلسطيني إلى أن يبلغ غاياته الوطنية. فما من أحد خارج فلسطين كان أو يمكن أن يكون له ارتباط بفلسطين أو بقضيتها أو بقرابة من ارتباط الأردن أو ارتباط أسرة جلالة الملك بها. كما وأن الأردن دولة مواجهة حدودها أطول من حدود أي دولة عربية مع إسرائيل، وأطول من حدود الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين مع إسرائيل.

عندما أعلن جلالة الملك حسين فك العلاقات القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، شعر الكثيرون بالحزن وانهمرت الدموع من أعين شرقية وغربية عديدة. فالوحدة بين الضفتين كانت وحدة طبيعية لها جذور مديدة قوية في التاريخ القديم والحديث، فهما جزء من وطن عربي واحد لأمة عربية واحدة. وهما في تكوينات متبدلة وعلى حقب متعددة كانتا في وحدة جغرافية وإدارية. والكثيرون من الضفتين هم من عائلات وعشائر واحدة قبل الوحدة وبعد الوحدة. وخلال أربع حقب، توثقت وقويت وتزايدت هذه الروابط بحياة مشتركة، واقتترنت بها مشاعر الزمالة والمشاركة في الحياة الاجتماعية وفي الأنشطة والمصالح الاقتصادية وفي المسؤوليات الحكومية وأعبائها. كما أن الدماء التي سالت وامتزجت على التراب العربي في النضال ضد العدو الصهيوني الغاصب كانت دماء غربية وشرقية. وإضافة إلى كل هذا، كان دمج الضفتين بغض النظر عن الظروف والملايسات والادعاءات استجابة واقعية لمطمح التوحيد الذي ينادي به العرب، وإنقاذاً لما كان قد تبقى من أرض فلسطين من برائن الصهيونيين الغاصبين. وعلى كل حال، فلقد كانت الحدود الانفصالية بين الاقطار العربية من صنع دول الاستعمار في اتفاقات سرية وعلنية. وكنا نحن العرب وما زلنا نشكو منها ونلعنها ونرفضها ولو ضمناً في دساتيرنا وتصريحاتنا وكتاباتنا وخطبنا وإشعارنا. وإن كنا في الوقت نفسه في مفارقة تناقضية نتمسك بها ونذود عنها، بل ونضفي عليها الكثير من القداسة التي يتوجب علينا إعادة النظر فيها، وفي إقامة توافق بينها وبين الطموحات والمصالح القومية والحدودية.

إن يوم فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين الذي اضطّر الأردن لإجرائه كان يوماً حزيناً سالت فيه دموع عيون غربية وشرقية. ولم يخفف من مشاعر الحزن ما يعلن عن الاتجاه نحو ربط الضفتين وقطاع غزة برباط من الكونفيدرالية بعد تحرير الأرض. فالكونفيدرالية لا تشكل وحدة ودولة واحدة اندماجية أو فيدرالية. ويجد الكثيرون أنها تكريس لوجود دولتين منفصلتين لا يتجاوبان لدرجة كافية مع روابط الوحدة القومية والجغرافية والعائلية، والمصالح الاقتصادية المشتركة المتشابهة التي تتطلب الوحدة القومية والجغرافية والعائلية، والمصالح الاقتصادية المشتركة المتشابهة التي تتطلب قيام دولة واحدة مشتركة أصح وأقوى وأحب من دولتين قطريتين منفصلتين.

في منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد دورة طارئة في الجزائر قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. كما أعلن أن الدولة الفلسطينية هي للفلسطينيين أينما كانوا، في ظل نظام ديمقراطي برلماني على أساس حرية الرأي، وحرية تكوين الأحزاب، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية، واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل و:

«على أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون».

وأعلن المجلس أن فلسطين دولة عربية وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن دولة فلسطين تلتزم بمبادئ الأمم المتحدة وبمبادئ عدم الانحياز وسياساته، وأنها محبة للسلام وملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، وتؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها: «وترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإكراه، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي أو سلامة أراضي أية دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقوقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها».

وأعلن أن الدولة الفلسطينية تقوم استناداً إلى:

«الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وإنطلاقاً من قرارات الأمم العربية ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، وممارسة من الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه»^(١).

ولم يحدد المجلس حدود الدولة الفلسطينية. وأعلن البيان السياسي الصادر عن المجلس أن المجلس يقرر:

«دعوة الأمم المتحدة إلى وضع الأرض الفلسطينية المحتلة تحت إشراف دولي لحماية جماهيرنا وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي».

واكد:

«على ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة، وباعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ - ٢٢٨، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، عملاً بمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو بالغزو العسكري، ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية».

واكد المجلس على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، وإلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم، وإزالة المستعمرات التي أقامت إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ سنة ١٩٦٧. واكد المجلس على حل القضية للاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن، وعلى ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة في فلسطين لاتباع جميع الأديان، وعلى أن يضع مجلس الأمن ويضمن ترتيبات الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية. واكد المجلس قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، وأن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كونهما كدولة واحدة، وعلى أساس الاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينهما. وجدد المجلس

التزامه بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي والاستعمار والتمييز العنصري، وحققا في النضال من أجل استقلالها وأعلن «رفضه للإرهاب بكل أنواعه بما في ذلك إرهاب الدولة».

وتوجه المجلس الوطني الفلسطيني إلى الشعب الأمريكي:

«منشأنا أوساطة المختلفة العمل على وقف سياسة الإدارة الأمريكية التي تنتكز للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حق القدس في تقرير المصير، ومنشأنا كل قطاعات الشعب الأمريكي للعمل على إقرار سياسات تتطابق مع شرعية حقوق الإنسان والمواثيق والقرارات الدولية، وتخدم الجهد المطلوب لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وتوفير الأمن للشعب كافة بمن فيها الشعب الفلسطيني»^(١).

أميركا تقبل بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية

رغم اعتراف عرفات والمجلس الوطني الفلسطيني الضمني بإسرائيل وأمنها ورفض الإرهاب بكل أنواعه، ورغم قبول القرارين (٢٤٢) و (٢٢٨) وهو ما جعلته أميركا شرطا طالبت به بثبات وإصرار على مدى سنوات طويلة، فإن الحكومة الأمريكية تمنعت في بادئ الأمر عن الاعتراف بالمنظمة، ورفض وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز منح ياسر عرفات تأشيرة تمكنه من دخول أميركا لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، فأصدرت الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة قراراً تحت فيه أميركا على الالتزام بدقة ببنود الاتفاقية المبرمة بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٧ فيما يتعلق بمقر الأمم المتحدة، وعلى إعادة النظر في قرارها برفض طلب تأشيرة الدخول لياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والعدول عنها. وقد صدر هذا القرار في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، ولم تخالفه سوى الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتنعت بريطانيا عن التصويت. ورفض شولتز إعادة النظر في قراره. فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً جديداً بأكثرية ١٥٤ صوتاً ضد صوتي أميركا وإسرائيل، أشارت فيه إلى قرارها وإلى الاتفاقية التي تحكم الدخول إلى الأرض الأمريكية للعبور إلى مقر الأمم المتحدة. وأعرب القرار عن أسف الأمم المتحدة لعدم رد الدولة المضيفة بشكل إيجابي على طلب الجمعية العامة الذي جاء في قرارها ٤٨/٤٣. كما قررت الجمعية أن تنظر في المشكلة الفلسطينية، وهي البند السابع والثلاثين في جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة بكامل أعضائها في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ ديسمبر^(٢). وكان هذا القرار يعني أن يتمكن ياسر عرفات من إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة. وعندما ألقى عرفات خطابه أمام الجمعية، أشار إلى القرار الأمريكي «الجائر» الذي منعه من الذهاب إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وقدم الشكر العميق لكل الدول والقوى والمنظمة الدولية والشخصيات العالية التي ساندت الشعب الفلسطيني وأيدت حقوقه الوطنية. وعرض عرفات المواقف الإيجابية لمنظمة التحرير التي تمثلت في «اعتماد ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وشرعية حقوق الإنسان والشرعية الدولية أساساً مرجعياً لحل الصراع العربي - الإسرائيلي»، والترحيب ببيان فانس/ غروميكو سنة ١٩٧٧ كبادرة تصالح أساساً لمشروع حل للصراع. وكذلك في الموافقة على الاشتراك في مؤتمر جنيف على أساس البيان المصري - الأمريكي سنة ١٩٧٧ لتحريك عملية السلام. وفي قبول مشروع السلام العربي في فاس سنة ١٩٨٢، ومشروع الدعوة لمؤتمر دولي للسلام العربي في فاس سنة ١٩٨٢، ومشروع الدعوة لمؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة ووفق قراراتها. وفي تأييد مشروع بريجيتيف للسلام في الشرق الأوسط، والترحيب ببيان البندقية الصادر عن دول السوق الأوروبية بشأن قواعد السلام العادل في الشرق الأوسط. وذلك إضافة إلى الترحيب بعشرات البيانات والمبادرات السياسية الدولية. وكل ذلك رغم تصليب إسرائيل واستمرارها في التوسع والاستيطان وتعميم الخراب والدمار اللذين شملا لبنان واقتراح المذابح فيه. وقال عرفات انه من المؤلم أن تستمر الولايات المتحدة «وحدها» في دعم ومساندة الممارسات الإسرائيلية ومخططاتها العدوانية والتوسعية في احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية، وفي سياسة

اعلان «الدولة الفلسطينية»

«القبضة الحديدية ضد أطفالنا ونسائنا». وقال عرفات كذلك أنه من المؤلم والمؤسف أن تستمر الحكومة الأميركية في:

«رفضها الاعتراف بحق ستة ملايين فلسطيني بتقرير مصيرهم، وهو حق مقدس بالنسبة للشعب الأمريكي نفسه ولشعوب الأرض قاطبة».

وذكر عرفات جمعية الأمم المتحدة بمبادئ الرئيس الأمريكي ولسون، وأن الشعب الفلسطيني سنة ١٩١٦ عندما استفتته لجنة كنغ - كراين أختار الولايات المتحدة الأميركية كدولة انتداب. وقال عرفات إن إسرائيل قامت على أساس قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ الذي وافقت عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وهذا القرار ينص على قيام دولتين في فلسطين: واحدة عربية والثانية يهودية. فكيف تفسر الحكومة الأمريكية موقفها الذي يقر ويعترف بنصف هذا القرار المتعلق بإسرائيل، ويرفض نصفه الآخر المتعلق بالدولة الفلسطينية. وأضاف عرفات:

«بل وكيف تفسر حكومة الولايات المتحدة عدم التزامها بتنفيذ قرار سبق لها أن تبنته أكثر من مرة في جمعيتكم الموقرة، وهو القرار رقم (١٩٤) والقاضي بحق الفلسطينيين في العودة لديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها، أو التعويض على من لا يرغب في العودة... إن حكومة الولايات المتحدة تعلم إنه ليس من حقها أو من حق غيرها تجزئة الشرعية الدولية وتقتيت أحكام القوانين الدولية».

وقال عرفات بأن القرار الأول والحاسم للمجلس الوطني الفلسطيني هو إعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وبأن الدولة الفلسطينية هي دولة عربية وشعبها جزء من أمة العربية، وأنها دولة:

«محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، وأنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق. دولة تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً ليثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وترفض التهديد بالعنف أو القوة أو الإرهاب أو استعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أية دولة أخرى دون المساس بحقها التاريخي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها».

وأضاف عرفات بأن المجلس الوطني الفلسطيني كلف اللجنة التنفيذية بأن تتولى مهام الحكومة الفلسطينية المؤقتة لحين تشكيلها. وأعاد عرفات التأكيد على ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي لتسوية قضية الشرق الأوسط وجوهرها قضية فلسطين، على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٢٢٨) و:

«ضمان الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق في تقرير المصير».

وقال عرفات بأن المجلس الوطني الفلسطيني أكد على:

«ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية، وإلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧، وهو ما قرره القمم العربية وخاصة القمعتان العربيتان في فاس والجزائر».

وقال عرفات بأن المجلس الوطني الفلسطيني أكد على ضرورة:

«السعي إلى وضع الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا، ولتوفير مناخ ملائم لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي، والوصول إلى تسوية سياسية شاملة، وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضا متبادلين، ولتمكين دولة فلسطين من ممارسة نشاطاتها الفعلية في هذه الأراضي، وهذا ما اكتمت القرارات الصادرة عن القمم العربية».

وأضاف عرفات بأن المجلس الوطني الفلسطيني أكد على:

«قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة والخاصة بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، وأن العلاقة المستقبلية بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية ستكون على أسس كوندراكية وعلى أساس الاختيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية بينهما».

وقال عرفات بأن الجانب الفلسطيني من جهته اتخذ مواقف سياسية واضحة تنسجم مع إرادة المجتمع الدولي لتحقيق السلام، وأنه:

«ليس في هذا الدعم الدولي الشجاع والمشكور للاعتراف بدولة فلسطين إلا الدليل القاطع على صواب مسارنا

ومصادقية قراراتنا وانسجامها مع الإرادة المالية المحبة للسلام. ومع تقديرنا الكبير للاصوات الاميركية الحرة التي بادرت إلى شرح وتأييد مواقفنا وقراراتنا، فإن الإدارة الاميركية ما زالت غير ملتزمة بمعيار موحد بين أطراف الصراع، وما زالت تفرض علينا وحدنا الإصرار بمواقف لا يمكن حسمها قبل التفاوض والحوار داخل إطار المؤتمر الدولي».

وأعلن عرفات للجمعية العامة:

«إنني كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية أعلن من هنا مرة أخرى أنني أدین الإرهاب بكل أشكاله. إنني أدین الإرهاب بكل أشكاله».

ثم قدم عرفات بصفته رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتولى مهام الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين مبادرة السلام الفلسطينية التالية:

«أولاً: إن يتم العمل الجاد لعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وتحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بناء على مبادرة الرئيسين غوريباتشوف وميتران، والتي أيدها العديد من الدول، وتفضل الرئيس ميتران بعرضها على جميعكم في أواخر أيلول [سبتمبر] الماضي، وذلك تنفيذاً لعقد المؤتمر الدولي الذي تؤيده جميع دول العالم باستثناء حكومة إسرائيل.

ثانياً: انطلاقاً من إيماننا بالدور الحيوي للأمم المتحدة وبالشرعية الدولية، فإننا نرى أن يتم العمل بإشراف مؤقت للأمم المتحدة على أرضنا الفلسطينية ووضع قوات دولية لحماية شعبنا، وتشرف في نفس الوقت على انسحاب القوات الإسرائيلية من بلدنا.

ثالثاً: إن منظمة التحرير الفلسطينية ستعمل للوصول لتسوية سلمية شاملة بين أفراد الصراع العربي - الإسرائيلي، بما في ذلك دولة فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة الأخرى في إطار المؤتمر الدولي للسلام للشرق الأوسط، بما يحقق المساواة وتبادل المصالح، خاصة حق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني واحترام حق العيش والسلام والأمن للجميع، لجميع أفراد الصراع في المنطقة، ووفقاً للقرارين رقم ٢٤٢ و ٢٢٨. وفي حالة الإقرار بهذه الأسس داخل المؤتمر نكون قطعنا شوطاً أساسياً نحو الحل العادل، مما يتيح الاتفاق على كل ترتيبات الأمن والسلام».

ومن على منبر الجمعية العامة طالب عرفات قادة إسرائيل:

«بأن يتأثروا إلى هنا تحت إشراف الأمم المتحدة لنصنع هذا السلام، وأقول لهم إن شعبنا يريد السلام والحرية والكرامة ويريد الأمن لدولته كما يريده لجميع دول وأطراف الصراع العربي الإسرائيلي»^(١).

في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأكثرية ١٠٤ أصوات مقابل صوتين وامتناع ٣٦ دولة عن التصويت، استخدام تسمية «فلسطين» في الأمم المتحدة بدلاً من «منظمة التحرير الفلسطينية»، وكان ذلك دون المساس بصفة «المراقب» التي كانت تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية. وأشار قرار الجمعية إلى «إعلان» الدولة الفلسطينية من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨:

«واكد الضرورة الملحة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ ١٩٦٧»^(٢).

رغم الوضوح الكبير في خطاب عرفات أمام الجمعية العامة في جنيف، فإن أميركا ادعت بأنه رغم التقدم فإنه ما زال هناك غموضاً يجب أن يزول. فأصدر عرفات تصريحاً تهديدياً باللغة الإنكليزية قال فيه لمئات الصحفيين:

«في الخطاب الذي القيته (أمس الثلاثاء) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان واضحاً أننا كنا نتحدث عن حق شعبنا في الحرية والاستقلال بموجب القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة، وعن حق كل الأطراف بما فيها دولة فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة لها في الوجود والعيش في أمن وسلام».

وأضاف عرفات:

«إن منظمة التحرير الفلسطينية توافق على قراراتي مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨ كأساس لمفاوضات سلام في إطار مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط».

وأضاف عرفات كذلك:

«لنكر اننا نخلى عن الإرهاب كلية وبشكل مطلق في كل اشكافه بما في ذلك لإرهاب الاشخاص أو الدولة أو المجموعة».

ونال هذا التصريح رضاء اميركا التي كانت تطالب بصيغ معينة اشترطتها للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وإجراء محادثات معها. وفي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، أصدر وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز بياناً جاء فيه:

«أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية اليوم... بياناً قبلت فيه القرارين ٢٤٢ و ٢٢٨ الصادرين عن مجلس الأمن الدولي، واعترفت فيه بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن، وأعلنت تخليها عن الإرهاب، وبالتالي فإن الولايات المتحدة مستعدة لحوار جوهري مع ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية. انني أعين سفيري في تونس - روبرت بيليترو - كقناة وحيدة مائذين لها لإقامة هذا الحوار. إن هدف الولايات المتحدة كان ولا يزال الوصول إلى سلام شامل في الشرق الأوسط، وضمن هذا المنظار اعتبر هذا التطور خطوة اضافية نحو فتح مفاوضات مباشرة التي تستطيع وحدها الوصول إلى مثل هذا السلام بين الأطراف... لا شيء هنا يمكن أن يفسر بأن ذلك ينطوي على قبول أو اعتراف الولايات المتحدة بدولة فلسطينية مستقلة. إن موقف الولايات المتحدة هو أن وضعية الضفة الغربية وغزة لا يمكن أن تتحدد بأعمال من جانب واحد من أحد الطرفين ولكن عبر عملية تفاوضية فقط. إن الولايات المتحدة لا تعترف بإعلان دولة فلسطينية مستقلة. إنه من المهم أيضاً الإشارة إلى أن التزام الولايات المتحدة تجاه أمن إسرائيل يبقى ثابتاً»^(١).

وأصدر الرئيس ريفان في اليوم نفسه بياناً بالمعنى نفسه قال فيه، بأن المنظمة قبلت شروط اميركا لإجراء حوار موضوعي معها، وأنه فوض وزارة الخارجية بالدخول في الحوار الذي سيكون: «خطوة مهمة في عملية السلام، وخصوصاً أنها تمثل التطور المهم في التفكير الفلسطيني باتجاه مواقف واقعية وعملية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية».

وقال بيان ريفان أن على المنظمة «أن تظهر أن نبهذا العنف سيكون شاملاً ودائماً». وأضاف البيان بأن «التعهد الأمريكي:

«بأن إسرائيل ورفاهيتها لم يهتز، ويعد بالفعل سبباً رئيسياً في دخولنا في هذا الحوار لمساعدة إسرائيل على التوصل إلى الاعتراف والأمن اللذين تستحقهما».

ورد الرئيس ريفان على سؤال بقوله انه يعتقد بأن إسرائيل ستقبل بالقرارين الرئيسيين للامم المتحدة اللذين قبلهما عرفات^(٢). وفي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، عقد أول اجتماع بين السفير الأمريكي في تونس روبرت بيليترو وفريق من منظمة التحرير الفلسطينية، وقالت الأنباء الصحفية ان الاجتماع اظهر أن الجانب الأمريكي كان جاداً، وأنه أكد أن «المفاوضات الحقيقية والفعالة» ستبدأ بعد أن تساتي إدارة الرئيس المنتخب جورج بوش إلى الحكم. ولكن اميركا أعلنت بوضوح التزامها بأن إسرائيل ومعارضتها لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

في إسرائيل، قابل رئيس الحكومة شامير والقادة الإسرائيليون المتطرفون اعتراف اميركا بمنظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراض وبالتشكيك في نيات المنظمة، التي ادعوا أنها إنما تقوم بمنارات إعلامية خادعة. وقالت الصحف ووسائل الإعلام العالمية بأن رد فعل المنظمات اليهودية في اميركا لم يكن عنيفاً ضد الاعتراف الأمريكي بالمنظمة. كما قالت بأن ارتياح الدول الأوروبية كان كبيراً، خصوصاً وأن بعض هذه الدول، وخصوصاً السويد معتلة في وزير خارجيتها ستن أندرسون، بذلت جهوداً كبيرة في حث اميركا على الاعتراف بالمنظمة. وقالت مجلة تايم الأمريكية (١٢/٢٦/١٩٨٨) بأن الرئيس ريفان كان يتلقى «وابل من المكالمات الهاتفية عبر المحيط الاطلسي» تحثه على التجاوب بـ: «حساسية أكبر مع موقف عرفات، وعلى أن يكون أكثر استعداداً لقبول تنازلات».

وقالت كذلك بأن طلبات متكررة جاءت لريفان من جلالة الملك حسين والرئيس حسني مبارك والملك فهد، كما أن أصدقاء مقربين لأميركا مثل رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران والمستشار الألماني هلموت كول، شاركوا في المثابرة على الإلحاح على ريفان. وقالت المجلة كذلك انه رغم تحفظات الرئيس المنتخب جورج بوش العلنية، فإنه ووزير خارجيته المقلل جيمس بيكر كانا منزعجين من تصرفات جورج شولتز بسبب الصعوبات التي كان يخلقها في طريق التسوية قبل مدة قصيرة من

انتهاء خدمته كوزير للخارجية. وفي الجانب العربي عبرت بعض الجماعات الخارجة عن منظمة التحرير الفلسطينية عن معارضتها لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ولتصريحات عرفات، وأعلنت أن هذه القرارات والتصريحات تنتهك ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، وتمثل تخلياً عن طموحات وتطلعات وحقوق الفلسطينيين.

مما لا شك فيه أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وموقف منظمة التحرير الفلسطينية، يمثلان اعتدالاً كبيراً جداً وتجاوياً مع المواقف والضغوط الدولية السائدة في هذه الفترة من الزمن. كما أنها تنسجم مع الواقع العربي ومع ضغوط عربية، ومع ما اعتبر أنه ضرورة من متطلبات التكيف مع الواقع والإمكانات التي تقتضي التصرف دون الإغراق في السلبية والتصلب، لكي لا تضيق فرص واحتمالات استرداد الحق الفلسطيني ولو على مراحل مجددة. وعلى كل حال، فإن المستقبل القريب سيكشف إذا كانت الولايات المتحدة إنما تحاول تجميع وإحباط النضال الفلسطيني في داخل الأرض المحتلة وخارجها، أم أنها ستقف بشيء من الصلابة والتصميم في وجه التعتن والاطماع الإسرائيلية التي ما زالت تميز الموقف الإسرائيلي المتصلب، ورغم ادعاءات الرغبة في السلام التي تصدر عن بعض المسؤولين الإسرائيليين، والتي ما زالت حتى الآن لا تختلف كثيراً عن مطالبة الفلسطينيين بقبول احتلال إسرائيلي لخطوط ومواقع عديدة في الأرض الفلسطينية، وبقاء المستوطنات الإسرائيلية فيها، والمشاركة الإسرائيلية في مواردها والسيادة عليها، وكل ذلك مقابل تنازلات إسرائيلية هزيلة.

سنة ١٩٨٨ هي السنة الأخيرة في هذا الكتاب. ويصح الآن أن نتساءل ما هي الركائز الرئيسية الحالية المؤثرة في النزاع العربي - الإسرائيلي؟ وفي محاولة للإجابة عن هذا التساؤل نقول:

١ - على المسرح الدولي هناك توجهات نحو الوفاق ومساعٍ لحل النزاعات الإقليمية عن طريق التسويات السلمية في أنحاء متعددة من العالم. ولقد ساعد على الاتجاه نحو الوفاق والتسويات السلمية ما قام به الرئيس السوفياتي غورباتشوف من مبادرات أحدثت تغييراً كبيراً في صورة الاتحاد السوفياتي ونياته في المحيط الدولي. وساعد التوجه نحو الوفاق على إثارة المزيد من الاهتمام في التوصل إلى تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي، ولقد تمثل ذلك في الجهود الدولية لإقناع منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل وأمنها، والتخلي عن «الإرهاب»، وبمطالبة أمريكا بأن تقبل بالحوار مع المنظمة. وبمطالبة إسرائيل بقبول السلام والاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين. وفي تصريحاته الصحفية وخطابه في حفل العشاء الذي أقامه له رئيس مجلس الأعيان الأردني في عمان مساء ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، قال اللورد هنري بلامب رئيس البرلمان الأوروبي بأن التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حسنت فرص السلام وجعلت من الممكن عقد المؤتمر الدولي. وامتدح اللورد بلامب دور الأردن بقيادة جلالة الملك حسين في دفع مسيرة السلام وقرار جلالاته بفك العلاقات القانونية والإدارية بين الأردن والضفة الغربية، وقال بأن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر التي اعترفت بالقرارين (٢٤٢) و (٢٢٨) كأساس ساعدت في الاتجاه نحو التسوية السلمية. وقال اللورد بلامب في خطابه أنه يتحدث باسم المجموعة الأوروبية، وأن هذه المجموعة ومختلف المؤسسات المنبثقة عنها تعترف بمسؤولياتها السياسية والأخلاقية في المشاركة في التوصل إلى تسوية للنزاع في الشرق الأوسط، وأن المجموعة الأوروبية لن تتخلى عن هذه المسؤولية وستتأثر على الالتزام بها. وذكر بأنه أكد بوضوح في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ بأنه يجب على إسرائيل الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة. وأنه يجب على إسرائيل كذلك أن تشرع في الحوار مع الأطراف الأخرى، وأن الوقت قد حان لبدء محادثات السلام لحل أزمة الشرق الأوسط. وأضاف اللورد بلامب بأن السياسة التي تنتهجها إسرائيل لن تؤدي إلا لمزيد من العنف فقط، وأن ما تعرضه من استعداد للتفاوض مع ممثلين محليين منتخبين داخل الأراضي المحتلة لا يفي لتحقيق السلام العادل والدائم، وأن المؤتمر الدولي هو الإطار القانوني والعملية لتسوية النزاع. وأضاف بأنه لمس خلال زيارته لإسرائيل ومقابلته للمسؤولين الإسرائيليين بأن إسرائيل ليس

لديها خطة سلام إسرائيلية واضحة أو موقف إسرائيلي واضح حول قضية الشرق الأوسط، وأنه يترتب على المجموعة الدولية حث أطراف النزاع وتشجيعها بالوسائل كافة لبدء مسيرة السلام ولكن دون فرض الحلول عليها^(١). ومن المؤشرات الحسنة للحق العربي أن عشرات من دول العالم المختلفة اعترفت بالدولة الفلسطينية أو بـ «الإعلان عنها».

في الأمم المتحدة عبرت دول عديدة عن مطالبتها بعقد المؤتمر الدولي لإحلال السلام، ونددت بالتصلب الإسرائيلي وبممارساتها ونعنتها بأنها دولة غير محبة للسلام. ولقد جاء ذلك في ثلاثة قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، صدر الأول منها في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ بأغلبية ٨٢ صوتاً ضد ٢١ صوتاً وامتناع ٤٥ دولة عن التصويت. وأعلن هذا القرار أن جميع السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى ضم الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ غير مشروعة وتعتبر انتهاكاً للقانون الدولي، وأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجلولان السوري وضمه لإسرائيل سنة ١٩٨١ خطر على السلام، وأن سياسات وأعمال إسرائيل تؤكد أنها ليست عضواً محباً للسلام. وطلب القرار من جميع الدول التوقف عن تقديم مساعدات اقتصادية أو مالية أو تكنولوجية إليها، وعن إجراء أي تعاملات معها بغية عزلها في جميع المجالات. وجاء في القرار الثاني الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٠٢ أعضاء ومعارضة ١٨ عضواً وامتناع ثلاثين دولة عن التصويت، أن قضية فلسطين هي محور النزاع في الشرق الأوسط. وطلب القرار بعقد مؤتمر دولي لإحلال السلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة. وفي تصويت منفصل على فقرة في القرار تعلن أن اتفاقات التعاون الاستراتيجي في سنة ١٩٨١ التي وقعت بين الولايات المتحدة وإسرائيل شجعت إسرائيل على مواصلة سياساتها العدوانية والتوسعية وتشكل خطراً على أمن المنطقة، حظيت الفقرة بموافقة ٧١ صوتاً مقابل ثلاثين صوتاً معارضة وامتناع ٤٢ دولة عن التصويت. وفي القرار الثالث الذي صدر بموافقة ١٤٢ صوتاً مقابل اعتراض صوتين فقط وامتناع سبع دول عن التصويت، أعلنت الجمعية أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطتها على القدس هو قرار غير مشروع ولذلك فهو باطل ولاغ. وأعرب القرار عن أسف الجمعية العامة لنقل بعض الدول مقر بعثاتها الدبلوماسية في إسرائيل إلى القدس مخالفة بذلك القرار الذي أصدره مجلس الأمن سنة ١٩٨٠ بهذا الشأن^(٢).

٢ - إسرائيل ممثلة برئيس وزرائها شامير وأنصاره العديدين في موقفه ما زالت ترفض أن تشارك المنظمة في مفاوضات السلام ممثلة للشعب الفلسطيني. وهي ترفض أي سلام يعيد ولو بعض الأرض أو الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وما زالت تتمسك بتراث اتفاقات كامب ديفيد التي عقدت بينها وبين أنور السادات، رغم أن الدول العربية والمنظمة رفضتها ولم تقبل أن تكون طرفاً فيها. وإسرائيل ما زالت ترفض أن يكون للأمم المتحدة أو دول أخرى مشاركة فعالة في مفاوضات السلام. وأخذت تسعى إلى إحباط وإضعاف الجهود والمساعدات الدولية التي وفرتها قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، وتصريحات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الرسمية المرتبطة بها التي قبلتها أميركا ومجموعة الدول الأوروبية والعديد من دول العالم. وبادرت إلى التشكيك في نيات منظمة التحرير الفلسطينية السلمية وفي صدق تخليها عن «الإرهاب». وقام شامير بالتلويح بأنه يعد مشروعاً للسلام. وإسرائيل تطمع كالعادة أن تؤدي الخلافات العربية وانقسامات تحدث داخل المنظمة، إضافة إلى المعارضة والخصومة من المنشقين الفلسطينيين، إلى خلخلة وإضعاف التأييد والجهود الدولية المتعاطفة مع الموقف الفلسطيني، وإلى منع قيام التضامن والتنسيق العربيين الضروريين لدعم القضية الفلسطينية والانتفاضة وتحرير الجولان، وللحفاظ على ما أحرزه النضال والموقف الفلسطيني المعتدل المستجيب للتوجهات والميل الدولية من تقبل وقناعة بضرورة الضغط على إسرائيل، لدفعها نحو سلام يحقق قدراً من الحقوق الفلسطينية وتقرير المصير. وإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل رغم تزايد الأصوات اليهودية التي تدعو

إلى سلام مع العرب وحتى إلى التفاوض مع المنظمة، ما زالت مستمرة في محاولاتها القمعية الوحشية لإجهاض الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي حظيت باهتمام دولي كبير، وفضحت الممارسات الإسرائيلية الإجرامية التي جعلت من قتل الأطفال والنساء والشبان وتكسیر عظامهم وإقصائهم خارج فلسطين، وهدم بيوت عائلاتهم وإغلاق المدارس والجامعات وحصار القرى والمخيمات وفرض منع التجول عليها وتفتيشها بوحشية، ممارسة يومية وسياسة ثابتة يشارك فيها وزراء الأحزاب الإسرائيلية التي توصف بالاعتدال مع الوزراء المتعصبين المتطرفين. وهناك الآن دلائل تشير إلى أن إسرائيل تحاول استغلال الاختلافات بين بعض فصائل الانتفاضة لإجهاضها من الداخل.

٢ - قرار أمريكا بقبول الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية مهما كانت أهميته لا يصح أن يوصف بأنه قرار تاريخي. فهو لا يتعدى في حد ذاته قبول إجراء مباحثات مع منظمة التحرير في مقابل تخلي المنظمة عما وصفته أمريكا بـ «الإرهاب»، وفي مقابل ثمن كبير لمصلحة إسرائيل هو الاعتراف بإسرائيل وحققها في الوجود داخل حدود أمة ومعترف بها، والعيش بسلام إلى جانب الدول الأخرى في المنطقة بموجب قرار مجلس الأمن (٢٤٢) و (٢٣٨). وأمريكا ألحّت على استلام هذا الثمن دون أن تحصل من إسرائيل على التزام معلوم، أو حتى على وعد معلن بأنها ستعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو بحكومة أو دولة فلسطينية، أو بأنها ستسحب من أي جزء من الضفة الغربية. وليست هناك حاجة للقول بأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست غافلة في تقديراتها للآوضاع والتحركات الممكنة عن ضيق مدى قرار الحوار الأمريكي. فأمريكا ذاتها ألحقت هذا القرار بتأكيدات علنية متلاحقة صدرت عن الرئيس ريفان ووزير خارجيته جورج شولتز ومساعد وزير الخارجية موردي والرئيس المنتخب جورج بوش، تعلن أنه لا شيء يعلو على سلامة وأمن إسرائيل ورفاهها بصورة ثابتة ودائمة. وأن أمريكا لا تقبل بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وأن الحوار الأمريكي مع المنظمة هو مقدمة للمفاوضات المباشرة بين إسرائيل وأطراف النزاع الأخرى التي «وحدوها» يمكن أن تؤدي إلى تسوية سلمية، وأن أحد الأسباب الرئيسية لفتح الحوار الأمريكي - الفلسطيني هو مساعدة إسرائيل في الحصول على الاعتراف والأمن اللذين «تستحقهما»، وأن أمريكا ملتزمة كلياً بأمن إسرائيل، وليس هناك ما يدعو للشك في اعتمادها على أمريكا كحليف، وأن أمريكا تساند إسرائيل وتحافظ على تفوقها العسكري وستقف إلى جانبها في المفاوضات، وأنه ليس هناك أي مبرر للشعور بأن أمريكا خانت إسرائيل، أول للشعور بخيبة الأمل من جانب إسرائيل في أمريكا. وعلى أي حال، ومهما تولدت هناك من توقعات لتحسن في موقف أمريكا بعد الانتفاضة وموقف منظمة التحرير الجديد ومجيء جورج بوش للرئاسة، فإنه لا يمكن للعرب أن لا يدخلوا في تقديراتهم بأن أمريكا على مَرّ الحقب، هي التي مكنت إسرائيل لا من البقاء فقط وإنما من التوسع في الأرض العربية، ومن قتل وإهراق دماء مئات الألوف من العرب في فلسطين ومصر وسوريا ولبنان، وفي التسبب في التشريد والخراب والبؤس بين العرب. وأمريكا خلال كل هذه الحقب، كانت في معظم الحالات، تضغط على العرب لتقديم التنازلات لإسرائيل دون أن تضغط على إسرائيل ضغطاً فعالاً لتعدي للعرب حقاً أو أرضاً. وفي الكثير من الحالات كانت تتراجع عن وعودها للملوك والرؤساء والمسؤولين العرب، وعن الضغط على إسرائيل ومنع السلاح عنها.

٤ - العرب بطبيعة الحال هم أصحاب القضية الفلسطينية والعربية، وهم أصحاب الأرض المحتلة. والوضع الحالي هو وضع مصري ولو لعدة حقب. ومن الواضح الأكيد أنه لا يبدل عن التضامن والتنسيق المتغلّ الفعّال بينهم لتحقيق نجاح في تحرير الأرض واستعادة الحقوق العربية، وأن أمريكا بدول العالم لن تقدم للعرب أرضهم وحقوقهم على طبق من الفضة إذا لم يتحدوا ويتضامنوا ويستخدموا قواهم ووسائل ضغطهم لتحقيق مطالبهم المشروعة. ورغم الجهود التي تبذل في هذا السبيل ومن أبرزها جهود جلالة الملك حسين لتحقيق الوفاق والاتفاق بين قادة الدول العربية، فإن الخلافات والخصومات بين بعض دول المجابهة ما زالت قائمة، وما زالت إيران تستغزف جهود العراق حتى بعد وقف إطلاق النار بينهما، وما زال الاقتتال الأليم في لبنان بتشعباته العربية والدولية يستنزف ويعطل التضامن العربي. وما زال يبدو أن الخلافات العربية لا تقف عند حد يسمح بتحقيق تضامن عربي فعّال لمجابهة الأخطار الإسرائيلية والأجنبية

ولاسترداد الحقوق. وهناك من يعتقد بأن مخاوف بعض العرب من عرب آخرين يوازي أو يفوق مخاوفهم من إسرائيل وإيران... ومن المعلوم أن الكثير من الجهود العربية تستنفد في المحاولات لتتقبة الأجواء العربية وتحسين العلاقات بين الدول العربية، بدلاً من أن تصرف في وضع وتعزيز أسس للتضامن العربي والسياسات العربية المشتركة، أو المنسقة، لمصلحة القضايا العربية والأمة العربية.

- (١) من النص الكامل لإعلان الاستقلال الفلسطيني، في: الراي (الأردن)، ١١/١٦/١٩٨٨. اعترفت عشرات من الدول بالدولة الفلسطينية.
- (٢) المصدر نفسه.
- (٣) الدستور (الأردن)، ١٢/٤/١٩٨٨.
- (٤) النص الكامل لخطاب عرفات نُشر في: الشعب (الأردن)، ١٢/١٤/١٩٨٨.
- (٥) الراي (الأردن)، ١٢/١٦/١٩٨٨. امريكا واسرائيل عارضتا القرار. وكانت المجموعة الأوروبية من بين الدول الممتنعة عن التصويت.
- (٦) تصريحات عرفات وبيان وزير الخارجية الاممكي نُشرت في: الشعب (الأردن)، نقلاً عن وكالات الأنباء، ١٢/١٦/١٩٨٨.
- (٧) المصدر نفسه، انظر: تقييم (امريكا)، ١٢/٢٦/١٩٨٨.
- (٨) المؤلف عضو في مجلس الاعيان واستمع الى خطاب اللورد بلامب في حفلة العشاء - تصريحات اللورد بلامب نشرت في الصحف الاردنية بالتفصيل.
- (٩) الدستور (الأردن)، ١٢/٨/١٩٨٨.



المراجع العربية

- ابن منقذ، أسامة. **كتاب الاعتبار**. تحرير فليبي حتى. برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٢٠.
- انتونيوس، جورج. **بقية العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة تلميذ الدين الأسد واحسان عباس. ط ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢.
- اوبرين، لي. **المخيمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في دعم إسرائيل**. ترجمة جماعة من الاساتذة، بإشراف ومراجعة محمود زايد. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات: ٧٦).
- بول، جورج. **الخطأ والخيانة في لبنان: تحليل لمضامين العلاقات الأمريكية الإسرائيلية**. ترجمة عفيف تلمسوق. قدم له ستانلي هوفمن. بيروت: الدار العلمية، ١٩٨٧.
- بقراوني، كريم. **السلام المفقود: عهد اليس سركيس، ١٩٧٦ - ١٩٨٣**. ط ٢. بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤.
- جلعن، ولد مار [سفير الولايات المتحدة في العراق]. **عراق ثوري المصعد**. ط ١. بيروت: مؤسسة الانتاج الطباعي، ١٩٦٥.
- حسين (الملك). **هزيمة مع إسرائيل**. كما رواها ليفك فانس وبييار لويس. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨.
- _____ . **مهنتي كملك**. نشرها بالفرنسية فريدون: ترجمة غالب عارف طوقان. الشركة العربية للطباعة والنشر.
- روكاخ، ليفيا. **اليوميات الشخصية لموشيه شاروت**. ترجمة يسره عادل صلاح. [د.م.]: رابطة الجامعيين للطباعة والنشر.
- رياض، محمود. **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١ - ١٩٨٦. ط ٢. مج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط. ط ١. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.
- _____ . **مجلد ٢: الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل**.
- _____ . **السادات، انور. البحث عن الذات: قصة حياتي**. ط ١. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨.
- _____ . **وهيتي**. ط ١. مصر: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٢.
- _____ . **يا ولدي هذا عك جعل... مذكرات انور السادات**. بيروت: مكتبة العرفان، [١٩٧١].
- _____ . **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: فيكسون، فورد، كاتري، ريفان**. اشرف على إعداده كيلي بارودي ومروان بحري. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤.
- الشاذلي، سعد الدين. **حرب لكتوير: مذكرات**. باريس: مؤسسة الوطن العربي، ١٩٨١.
- شرابي، هشام. **الدبلوماسية والاستراتيجية في الصراع العربي - الإسرائيلي**. بيروت: الدار المتحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.
- _____ . **المقاومة الفلسطينية في وجه إسرائيل وأمريكا**. ترجمة انعام رعد. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠.
- الطريقي، عبد الله. **البترول العربي سلاح في المعركة**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٧. (دراسات فلسطينية: ٢٠).
- العاصري، محمد اديب. **عروبة فلسطين في التاريخ: الحقائق التاريخية والمكتشفات الأثرية تجاه المزاعم الصهيونية**. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٢.
- عبد الله (الملك). **مذكرات الملك عبد الله**. ط ٢. عمان: مجلة الرائد.
- فانص، سايريس. **خيالات صهيونية: مذكرات سايريس فانص**. ترجمة المركز العربي للمعلومات. بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٢.
- فندي، يول. **من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية**. بيروت: شركة المطبعة للتوزيع والنشر، ١٩٨٥.
- فوزي، محمد. **مذكرات الفريق أول محمد فوزي**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢ - ١٩٨٦. ط ٢. مج ١: حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠. بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر.
- الكتاب المقدس. **العهد القديم والعهد الجديد**. لبنان: جميعات الكتاب المقدس في الشرق الأدنى، ١٩٧٦.
- مانويل، فرانك. **بين أمريكا وفلسطين**. ترجمة يوسف حنا. عمان: وزارة الثقافة والأعلام، ١٩٦٧.
- المجالي، هزاع. **مذكراتي**. ط ١. [د.م.]: [د.ن.]. - ١٩٥٠.
- _____ . **مذكرات محمد إبراهيم كاتل: السلام الضائع في اتفاقيات كاتل بيفيد**. دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٤.
- سطر، فؤاد. **بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل**. بيروت: دار الضياء، ١٩٧٥.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. زيارة السادات لإسرائيل: وثائق وتعليقات اسرائيلية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨.
- هيكل، محمد حسنين. حديث المغامرة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩.
- _____ . بداية ونهاية عصر أنور السادات. ط ٢. [د.م.]: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٢.
- _____ . عبد الناصر والعالم. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٢.
- هيكل، محمد حسنين. حرب أكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها؟. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٢.
- _____ . بحسب لا لعبد الناصر: الحملة ضد جمال عبد الناصر، ما وراءها. ومن وراءها. بيروت: الاملية للنشر والتوزيع، ١٩٧٦.

المراجع الأجنبية

- Avnery, Uri. *Israel Without Zionists: a plea for Peace in the Middle East*. London: Macmillan, 1988.
- Backer, William W. *Theft of A Nation*. Las Vegas NV. Nevada: Defenders Publications.
- Badeau, John Stothoff. *The American Approach, to the Arab World*. New York: the Council on Foreign Relation by Harper and Row, 1968.
- Carter, Jimmy, *The Blood of Abraham*. Boston: Houghton Mifflin, 1985.
- _____ . *Keeping Faith: Memoirs of a President*. New York: Bantam Books, 1982.
- Cattan, Henry. *Palestine and International Law: The legal Aspects of the Arab-Israeli Conflict*. 2nd ed. London; New York: Longman, 1976.
- Curtiss, Richard. *Achanging Image: American Perceptions of the Arab-Israeli Dispute*. Washington: American Educational Trust, 1982.
- Davies, John. *The Evasive Peace: a Study of the Zionist-Arab Problem*. London, Murray, 1968.
- Dayan, Moshe. *Story of my Life*. Printed in Great Britain by Cox & Wyman Ltd London, Fakenhain and Reading. New York: Marrow, 1976.
- Feurelicht, Roberta Strauss. *The fate of the Jews: a People torn between Israeli Power and Jewish Ethics*. New York: Times Books, 1983.
- Fisher, Sydney Nettleton. *The Middle East: A History*. New York: Knopf, [1968].
- Glubb, John Bagot. *Britain and the Arabs*. London: Hodder and Stoughton, 1960.
- _____ . *The Middle East Crises: A Personal Interpretation*. London: Hodder and Stoughton.
- Green, Stephen. *Taking Sides*. London; Boston: Faber and Faber.
- Hitti, Philip. *The Arabs: A Short History*. Catwayerd. Chicago: Henry Regnary Company, 1970.
- Hurewitz, Jacob Coleman ed. *The Middle East and North Africa in World Politics: a documentary record*. 2nd ed. New Haven: Yale University Press, 1975-1979.
- International Communication Agency. *An Outline of American History*. U.S.: Embassy of the United States of America.
- Issawi, Charles. «Development of U.S. Arab Economic Relations.» in: *American Arab Affairs* (Winter 1982-1983).
- Al-Khalil, Tawfic. *Jerusalem from 1947-1967: A Political Survey*. M.A. American University of Beirut, Political Science and Public Administration Departement, 1969.
- Kissinger, Heny Alfred. *White House Years*. Boston: Little Brown, 1979.
- _____ . *Years of Upheaval*. Boston: Little Brown, 1982.
- Lenczowski, George. *The Middle East World Affairs*. 3rd. ed. Ithaca: Cornell University Press, 1962, and 4rd. ed. (1980).
- Loon, Hendrik Von. *The Story of Mankind*. New York: Pocket Books, 1953.
- Nevins, Allan and Henry Steele Commager. *History of the United States*. (New York: Pocket Books.
- Nixon, Richard. *The Memoirs of Richard Nixon*. 2 vols. New York: Grosset and Dumlap, 1978.
- Palmer, R.R. and Joel Colton. *A History of the Modern World*. 3rd ed. Alfred Knopf.

- Quandt, William. **Camp David: Peace Making and Politics**. Washington: The Brookings, 1986.
- . **Decade of Decision: American Policy towards the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976**. Berkeley: University of California Press, 1977.
- Robinson, **Medieval and Modern Times**. Boston: Ginn and Company.
- Saunders, Harold H. **The Other Walls: The Politics of The Arab Israeli Peace Process**. Washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1985.
- Shaheen, Jack. **The T.V. Arab**. Ohio: Bowling Green States University Popular Press.
- Sharabi, Hisham, **Governments and Politics of the Middle East in the Twentieth Century**. London; Princeton N.J.: D. Van Nostrand Company, 1962.
- . **Palestine and Israel: The Lethal dilemma**. New York: Pegasus, 1969.
- Taylor, John. **Pearl Harbour II**. London; New York: Regency Press, [s.d.].
- Tillman, Seth P. **The United States in the Middle East: Interests and Obstacles**. Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 1982.
- Tomeh, George. **United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict, 1947-1981**. Abu Dhabi: Centre for Research and Documentation; Beirut: Institute for Palestine Studies, 1975.
- ToWord Peace in the Middle East: Report of a Study Group**. Washington: The Brookings Institutions, 1975.
- Wint, Guy and Peter Galvocoressi. **Middle East Crisis**. Harmonds Worth, Middlesex: Penguin Books, 1957.
- Wood Word, BOB. **Vell: The Secret Wars of the CIA: 1981-1987**. London: Simon and Shuster, 1987.
- The World Book Encyclopedia**. Chicago: Field Enterprises Educational Corporation, 1969.



٣٦٢	الميعالزو، دليفيد
٧١٦	اميتلي، موديس
٨٦	امين، عبد المتعم
١٩٠، ١٣٠، ١٢٩	انفوسون، روبرت
٤٧٤	انطوانيت، ماري
٧٢٠	انكا، بول
٧١٢، ٧٠٥، ٦٩٨، ٦٩٤	اويرين، لي
٧١٣	
٢٥	اوريفون
٦٤	اوسلين
١٠٧	اواسد (الجنرال)
٤٠	اوايفانت، لورنس
٥٧٤	اوناسيس
٣٩٥، ٢٠٣، ٢٠٢، ١٩٣	ايبان، ابا
٧٤٨، ٤٠٤	
١٢٤، ١٢٣، ١٢٠، ٧٧	ايدن، انتوني
١٥٢، ١٤٤، ١٥٠	
٦٤	ايدى، ويليام
٧٢، ٧٤، ٧٧، ٨٩، ٩٢	اينزهاور، دويت
٩٣، ١٠٨، ١١٢، ١١٥	
١١٧، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٧	
١٢٩، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥	
١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣	
١٥٦، ١٥٨، ١٦٢، ٢٠١	
٢٠٤، ٢٠٥، ٢٤٦، ٢٥٤	
٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٩، ٢٠٦	
٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٦، ٦٥٦	
٦٧٤، ٦٩٦، ٧١٤	
١٣٢	ايفلاندا، رابور
٧٢٢	ايفكس، مارواد
٦٤٥	ايفكز، جيس
٧١٩	ايمز، روبرت
٦٩٥، ٦٩٦	اينشتاين
٢٣، ٢٢	الاويوي، صلاح الدين
(ب)	
٧١٩	بلجا نيلي، روبرت
١٦٤، ١٧٦	بلجو، جون

(١)	
٦٣٠	ال سعود، خالد بن عبد العزيز
٧١، ١٢٤، ١٣١، ١٣٢	ال سعود، سمود
١٥٢، ١٥٦، ١٧٢، ١٧٣	الفيسل
٤٦٧، ٤٢٨	
٥٤، ٥٧، ٥٩، ٦٣، ٦٧	ال سعود، عبد العزيز
	بن سعود
٧١٩	الن، ودي
٤٦٩	ابراهيم بكشا
٦٢١، ٧٣٠، ٧٣٥	ابو ديق، جيس
٧٣٠	ابولغد، ابراهيم
٢١٨	الاكسي، نورالدين
٦٢	انتشميسوف، دين
٣٥	الابريسي، الشريف
٢٢٣، ٢٨٠، ٢٨٧	الادغم، البامي
٥٧٤	لدهم، كمال
١٨٢	لدينور
٧١٩	لوق، حوشيه
٢١٨	الازهري، اسماعيل
٢٨١، ٢٤١، ٢٤٢، ٣٩٥	الاسد، حافظ
٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٥، ٤٠٦	
٤١٢، ٤١٣، ٤١٧، ٤٢٢	
٤٢٥، ٤٢٧، ٤٤٤، ٤٤٥	
٤٤٨، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٧٨	
٤٨٧، ٥٧٦، ٥٨٨، ٦٠٣	
٦٠٨، ٦٢٨، ٦٣٩، ٧٢٧	
٣٧	اسرائيل، ميخائيل بوت
٥٤٥	اسكندر، احمد
٥٦٨	الاسلامي، خالد
٣٢٧، ٣٢٢، ٣٤١	اسماعيل، احمد
١٤١	اسماعيل، باشا
٢٢٨، ٢٢٢، ٢٨٣	اسماعيل، محمد حافظ
١٨٩، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٢	اشكول، ليفي
٢١٢	
١٣٢	إلمن، ميخائيل
١٠٨، ١١٨، ١٢١	الن، جورج

٥٠، ٤٩، ٤٦	بلغور	٥٥١، ٥٢٤، ٥١٢، ٥٠٩	بلراك، امارون
١٦٠	بن بللا، احمد	٢٨٤	بلرليف، حايميم
١٣١، ١٢٩، ١٢٧، ١٢٦	بن غوريون، ديفيد	٧٣٠، ٥٢٧، ٥٢١، ٥٠٣	الباز، اسامة
٦٩٥، ٦٠١، ١٥٠، ١٤٦		٧١٢	بلكوود، روبرت
٢٨٧	البناء، حسن	٦٧٧	بلغا ماريوف، يوريس
١٧٢، ١٧١	بنكر، ايلزويرث	١٧٢	بلغش، رالف
٤٦٣، ٣٩٢، ٣٤٢، ٢٨٤	بهاء الدين، احمد	٩٨، ٩٧	بليار، جلال
٦٧٢، ٤٧٨، ٤٦٨، ٤٦٧		١٢١	بليروود
٥٦٠، ٣٩٢	بهلوي، رضا	٢١٢	بدران، شمس الدين
٣١٠، ٣٠٧، ٢١٩، ٢١٦، ١٨٤	بودغورني، نيكولاي	٧١٢	بدن، جوزف
٤١٧، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٢٢	بوراقية، الحبيب	٣٤٧	بدوي، احمد
٦٢٠، ٦١٩		٥١٨، ٣٩٤	برانفيلد، ويلي
٧٦٦، ٧٦٣، ٧٣٢	بوش، جورج	١١٧، ١١٥، ١١٤، ١١٢	براندن، هنري ويليام
٧٠٢	بوشوفتير، رودي	٤٩، ٤٦، ٤٣	براندنيز، لويس
٥٩٩، ٥٩٦، ٤٦٥، ٤٤٣	بول، جورج	٣٥٦	براون، دين
٦١٠، ٦٠٥، ٦٠٢، ٦٠٠		٧٤٥، ٧٢٢، ٢٠٥	براون، جورج
٧٠٢، ٦٨٧، ٦٨٦، ٦١٢		٦٨٢، ٦٨١، ٥٦٠	براون، مارواد
٧٤٧، ٧٤٦، ٧٤٢، ٧٤٢		٢٦٩، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٣	برغس، دونالد
٦١٩، ٥٩١	بولارد، جوناثان	٧٢٥، ٣٠٢، ٢٩٦	
٣٠٠، ٢٧٢، ٢٦١	بومبيدو، جورج	١٢٩	برنابودت (الكونت)
٢٨٨، ٢٢٥، ٢٢٠، ٢١٨	بومدين، هوري	٤٥٦، ٤٥٤، ٤٤١، ٣٨٤	بريجنسكي، زيفينو
٦٧٧، ٤١٧، ٣٩٨		٦١٧، ٥٥٥، ٥٢٦، ٤٨٧	
٣٤	بونابرت، نابليون	٧٢٢، ٦٧٦	
٢٣	بييرس (السلطان)	٢٦٨، ٢٤١، ٢٢٠، ٢١٩	بريجنيلف، ليونيد
٦٢٢	بيتون، شارلي	٣١٢، ٢٩٨، ٢١٠، ٣١٢	
٧١٣، ٧١١	بيسي، تشارلز	٣١٦، ٣٢٢، ٣١٨، ٣٥٢	
٧٢٧، ٧٢٦	بييل، ريتشارد	٣٨٢، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٦٠	
٥٩١، ٥٣٦، ٤٨١، ١٤٦	بيريز، شمعون	٥٧٣، ٤٧٦، ٤٢٠، ٣٩٤	
١٦٨	البيضاقي، عبد الرحمن	٦٦٠، ٦٧٦	
٤٣٦، ٤٠١، ٢٣٢، ١٧	بيفن، مناحيم	٧٢	البزري، عفيف
٤٦١، ٤٥٩، ٤٥١، ٤٣٨		٧١١، ٦٧٦	بشماره، غسان
٤٧٧، ٤٧٥، ٤٦٩، ٤٦٢		٥٧٦	بطرس، فؤاد
٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨١، ٤٨٠		٢٨٢	بغداداي، ابراهيم
٤٩٨، ٤٩٦، ٤٩٤، ٤٩٣		١٢١، ٨٣	البغداداي، عبد اللطيف
٥١٥، ٥٠٩، ٥٠٢، ٥٠٢		٥٨٩، ٥٤٠، ٤٦٤، ٣٤٨	بقرادوني، كريم
٥٢٦، ٥٢٤، ٥١٨، ٥١٧		٦٠٥، ٦٠٤، ٦٠٢، ٥٩٧	
٥٤٢، ٥٤٠، ٥٣٦، ٥٢٨		٧٤١	
٥٥٨، ٥٥٦، ٥٥٣، ٥٥٠		٥٤٥	البكر، احمد حسن
٥٧٨، ٥٦٥، ٥٦٢، ٥٦١		٧٣	بكداش، خالد
٥٩٧، ٥٩٢، ٥٩٢، ٥٨٩		٣٦٤، ١٢٥	بلاك، يوجين

٧٢٣، ٧٢٧، ٧١٢	جلكسون، هنري	٦٠٢، ٦١٤، ٦٢٠، ٦٢١	
٧٣٠	جيرلان، جبران خليل	٧٤١، ٧٠٥	
٤٦٨	الجريتي، علي	٦١	بيغن، أرنست
٧٠٧، ٢٥	جفرسون، توماس	٧١٣، ٦٣٠	بيكو، هوارد
٥٧٢	جلود، عبد السلام	٧٦٣	بيلليزرو، روبرت
٢٩	جمال (باشا)	٢٣٨	بيليد، ماتي
٧١٩، ٦١١ - ٦٠٩، ٦٠٢	الجميل، أمين	١٤٦	بينو، كريستيان
٥٩٩، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٧	الجميل، بشير		
٧٤١، ٦١١		(ت)	
١٥٨	جنبلط، كمال	٧٦٣، ٦٤٧، ٦٠٧	تلقش، مارغريت
٥٩٧	جنبلط، وايد	٧٠٠	تركي، فواز
٢٣	جنكيزخان	٦٣ - ٦٥، ٦٧، ٩٧، ١٦٠	ترومان، هاري
٧٢	جنيدى، أحمد	١٦٧، ٣٦٠، ٤٣٣، ٧٤٠	
٥٠	جورج، لويد	١٠٠	تريفيليان، همفري
٢٨٤	جوستين، جول	١٠٦	تريفيليان، هنري
١٢٦، ١٢١، ١١٩	جونستون، أريك	٧١٩	تشرشي، فرانك
١٧٢، ١٧٦ - ١٨٢، ١٨٦ -	جونسون، ليندون	٢٧، ٥٣، ٦١، ٦٢، ٧٧	تشرشل، ونستون
١٩٠، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦ -		٩٢، ٩٣، ١١٤، ٤٦٦	
٢٠٦، ٢١١، ٢١٣؛ ٢١٦ -		٤٦٦	تشميرلين، نيفل
٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٦ -		٧٠٠	تشموسكي، نوعام
٢٣٠، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٠٦ -		٥٩١	تلمان، سيث
٣٦٠، ٤٧٦، ٧١٤، ٧١٥ -		٩٩، ١٠١، ١٣٢	تمبلر (الجنرال)
٧١٦		٤٨٨، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٩	التهامي، حسن
٢٣٥	جونين (الجنرال)	١٩	توديل، بنيامين
٦٤	جيكوبسون، أيدى	٤٩٣	تولفيق، حسين
٦٠٦	جيلين، فيليب	٧٠٠	توملس، ايباك
		٦٤	توينبي، أرنولد
(ح)		٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠١، ٦٠٢	تويني، غسان
٢٨٢	حبيب، الصاوي	٦٠٤، ٦٠٧، ٦٠٩	
٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٧ -	حبيب، فيليب	٢١٦، ٢٢٠، ٢٨٥، ٣٠٢	تيفو، جوزيف بروز
٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠٨، ٦١٤ -		٣١١، ٣٥١، ٣٩٤، ٤٧٠	
٦٨٥، ٧٣٠		٤٨٥، ٥٧٣	
٢٢، ٧٣٠	حتي، فيليب	٥٦٩	تيرنو، ستانسفيلد
٥٩٩	حجيلان، نهى	٢٠٠	تيلور، جون
٥٠١، ٥٨٩، ٧٠٥ -	هفاد، سعد	(ث)	
٧٣٠	حصان، سلامة	٦٦	ثابت، كريم
٢٨٧، ٢٨٨، ٣٩٥، ٤٨٨ -	الحسن الثاني (الملك)	(ج)	
٥٥١، ٥٥٠		٤٥١	جانتس (السيناتور)
٥٥١	حسن، كمال	١٣٧، ١٣٦	جلكسون، آلر
٧٠٦	الحسن، يوسف		

١١٢ - ١١٩	١١٩ - ١٢٦	١٢٦ - ١٣٤	١٣٤ - ١٤٢	١٤٢ - ١٥٠	١٥٠ - ١٥٨	١٥٨ - ١٦٦	١٦٦ - ١٧٤	١٧٤ - ١٨٢	١٨٢ - ١٩٠	١٩٠ - ١٩٨	١٩٨ - ٢٠٦	٢٠٦ - ٢١٤	٢١٤ - ٢٢٢	٢٢٢ - ٢٣٠	٢٣٠ - ٢٣٨	٢٣٨ - ٢٤٦	٢٤٦ - ٢٥٤	٢٥٤ - ٢٦٢	٢٦٢ - ٢٧٠	٢٧٠ - ٢٧٨	٢٧٨ - ٢٨٦	٢٨٦ - ٢٩٤	٢٩٤ - ٣٠٢	٣٠٢ - ٣١٠	٣١٠ - ٣١٨	٣١٨ - ٣٢٦	٣٢٦ - ٣٣٤	٣٣٤ - ٣٤٢	٣٤٢ - ٣٥٠	٣٥٠ - ٣٥٨	٣٥٨ - ٣٦٦	٣٦٦ - ٣٧٤	٣٧٤ - ٣٨٢	٣٨٢ - ٣٩٠	٣٩٠ - ٣٩٨	٣٩٨ - ٤٠٦	٤٠٦ - ٤١٤	٤١٤ - ٤٢٢	٤٢٢ - ٤٣٠	٤٣٠ - ٤٣٨	٤٣٨ - ٤٤٦	٤٤٦ - ٤٥٤	٤٥٤ - ٤٦٢	٤٦٢ - ٤٧٠	٤٧٠ - ٤٧٨	٤٧٨ - ٤٨٦	٤٨٦ - ٤٩٤	٤٩٤ - ٥٠٢	٥٠٢ - ٥١٠	٥١٠ - ٥١٨	٥١٨ - ٥٢٦	٥٢٦ - ٥٣٤	٥٣٤ - ٥٤٢	٥٤٢ - ٥٥٠	٥٥٠ - ٥٥٨	٥٥٨ - ٥٦٦	٥٦٦ - ٥٧٤	٥٧٤ - ٥٨٢	٥٨٢ - ٥٩٠	٥٩٠ - ٥٩٨	٥٩٨ - ٦٠٦	٦٠٦ - ٦١٤	٦١٤ - ٦٢٢	٦٢٢ - ٦٣٠	٦٣٠ - ٦٣٨	٦٣٨ - ٦٤٦	٦٤٦ - ٦٥٤	٦٥٤ - ٦٦٢	٦٦٢ - ٦٧٠	٦٧٠ - ٦٧٨	٦٧٨ - ٦٨٦	٦٨٦ - ٦٩٤	٦٩٤ - ٧٠٢	٧٠٢ - ٧١٠	٧١٠ - ٧١٨	٧١٨ - ٧٢٦	٧٢٦ - ٧٣٤	٧٣٤ - ٧٤٢	٧٤٢ - ٧٥٠	٧٥٠ - ٧٥٨	٧٥٨ - ٧٦٦	٧٦٦ - ٧٧٤	٧٧٤ - ٧٨٢	٧٨٢ - ٧٩٠	٧٩٠ - ٧٩٨	٧٩٨ - ٨٠٦	٨٠٦ - ٨١٤	٨١٤ - ٨٢٢	٨٢٢ - ٨٣٠	٨٣٠ - ٨٣٨	٨٣٨ - ٨٤٦	٨٤٦ - ٨٥٤	٨٥٤ - ٨٦٢	٨٦٢ - ٨٧٠	٨٧٠ - ٨٧٨	٨٧٨ - ٨٨٦	٨٨٦ - ٨٩٤	٨٩٤ - ٩٠٢	٩٠٢ - ٩١٠	٩١٠ - ٩١٨	٩١٨ - ٩٢٦	٩٢٦ - ٩٣٤	٩٣٤ - ٩٤٢	٩٤٢ - ٩٥٠	٩٥٠ - ٩٥٨	٩٥٨ - ٩٦٦	٩٦٦ - ٩٧٤	٩٧٤ - ٩٨٢	٩٨٢ - ٩٩٠	٩٩٠ - ٩٩٨	٩٩٨ - ١٠٠٦	١٠٠٦ - ١٠١٤	١٠١٤ - ١٠٢٢	١٠٢٢ - ١٠٣٠	١٠٣٠ - ١٠٣٨	١٠٣٨ - ١٠٤٦	١٠٤٦ - ١٠٥٤	١٠٥٤ - ١٠٦٢	١٠٦٢ - ١٠٧٠	١٠٧٠ - ١٠٧٨	١٠٧٨ - ١٠٨٦	١٠٨٦ - ١٠٩٤	١٠٩٤ - ١١٠٢	١١٠٢ - ١١١٠	١١١٠ - ١١١٨	١١١٨ - ١١٢٦	١١٢٦ - ١١٣٤	١١٣٤ - ١١٤٢	١١٤٢ - ١١٥٠	١١٥٠ - ١١٥٨	١١٥٨ - ١١٦٦	١١٦٦ - ١١٧٤	١١٧٤ - ١١٨٢	١١٨٢ - ١١٩٠	١١٩٠ - ١١٩٨	١١٩٨ - ١٢٠٦	١٢٠٦ - ١٢١٤	١٢١٤ - ١٢٢٢	١٢٢٢ - ١٢٣٠	١٢٣٠ - ١٢٣٨	١٢٣٨ - ١٢٤٦	١٢٤٦ - ١٢٥٤	١٢٥٤ - ١٢٦٢	١٢٦٢ - ١٢٧٠	١٢٧٠ - ١٢٧٨	١٢٧٨ - ١٢٨٦	١٢٨٦ - ١٢٩٤	١٢٩٤ - ١٣٠٢	١٣٠٢ - ١٣١٠	١٣١٠ - ١٣١٨	١٣١٨ - ١٣٢٦	١٣٢٦ - ١٣٣٤	١٣٣٤ - ١٣٤٢	١٣٤٢ - ١٣٥٠	١٣٥٠ - ١٣٥٨	١٣٥٨ - ١٣٦٦	١٣٦٦ - ١٣٧٤	١٣٧٤ - ١٣٨٢	١٣٨٢ - ١٣٩٠	١٣٩٠ - ١٣٩٨	١٣٩٨ - ١٤٠٦	١٤٠٦ - ١٤١٤	١٤١٤ - ١٤٢٢	١٤٢٢ - ١٤٣٠	١٤٣٠ - ١٤٣٨	١٤٣٨ - ١٤٤٦	١٤٤٦ - ١٤٥٤	١٤٥٤ - ١٤٦٢	١٤٦٢ - ١٤٧٠	١٤٧٠ - ١٤٧٨	١٤٧٨ - ١٤٨٦	١٤٨٦ - ١٤٩٤	١٤٩٤ - ١٥٠٢	١٥٠٢ - ١٥١٠	١٥١٠ - ١٥١٨	١٥١٨ - ١٥٢٦	١٥٢٦ - ١٥٣٤	١٥٣٤ - ١٥٤٢	١٥٤٢ - ١٥٥٠	١٥٥٠ - ١٥٥٨	١٥٥٨ - ١٥٦٦	١٥٦٦ - ١٥٧٤	١٥٧٤ - ١٥٨٢	١٥٨٢ - ١٥٩٠	١٥٩٠ - ١٥٩٨	١٥٩٨ - ١٦٠٦	١٦٠٦ - ١٦١٤	١٦١٤ - ١٦٢٢</
-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	---------------

(c)

٦٣٤	الخالنجلي، عدنان
٧٣٦، ٧٠٠	الخالدي، رايد
٥٧٦، ٤١٢، ٣٤٨	خادم، عبد الحليم
١٠٨، ١٣٤، ١٦٥، ٢٠٩	خروتشوف، نيكيتا
٢٢٠	
٦٢٩، ٦٢٢	الخميسي، دوح الله
	الموسوي
١٥٩	الخيرجي، بشارة
٤٠٤	خوري، فرد
٢٤١	
١٩٤، ٢٧٤، ٣١٤، ٤٣٤	رفيع، لسمق
٤٤٦، ٤٤٤	
٦٢٢، ٦٢٥، ٦٢٧، ٦٥٨	رايت، كلوديا
٦٥٩، ٧٤٥	
٢٠٢، ٤٢٣	رسك، دين
٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٢، ٥٧٠	رضوان، فتحي
٤٠٤	الرفاعي، زيد
٢٤١، ٢٤٥	الرفاعي، عبد التميم

(د)

دالاس، جون فوستر	۴۶، ۴۷، ۸۹ - ۹۲، ۱۰۷	روجرز، ویلیام	۲۰۰، ۲۶۱، ۲۶۶، ۲۷۲
------------------	----------------------	---------------	--------------------

فهرس الاعلام

٧٤٣ ، ٧١٨ ، ٦٩٤ ، ٦٨٦
٧٦٦ ، ٧٦٢
٥٩٩ ، ٥٨٥

(ز)

٧١ ، ٧٠
٧٣٣ ، ٧٣٢ ، ٧٣٠ ، ٧٠٠
٩٧ ، ٧٦
٣٥٦

(س)

٧٠٠
٨١ - ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٧
١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٩ ، ١٥١
١٥٥ ، ١٦٩ ، ١٨٢ ، ١٨٤
٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤٨
٢٨٨ ، ٢٩١ - ٢٩٣ ، ٢٩٥
٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ -
٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٣ - ٣١٦
٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ - ٣٣٩
٣٤٣ - ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣
٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥
٣٦٧ ، ٣٧٠ - ٣٨٥ ، ٣٨٩ -
٣٩١ ، ٣٩٣ - ٤٠٢ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ -
٤١٣ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٢ -
٤٢٦ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩
٤٤٣ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٣
٤٦٠ - ٤٦٨ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ -
٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥
٤٩٧ - ٥٠١ ، ٥٠٤ - ٥٠٦
٤٩٩ - ٥٠١ ، ٥٠٤ - ٥٠٦
٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١٢ - ٥١٤
٥١٦ - ٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٢٥
٥٢٨ ، ٥٣٢ - ٥٣٤ ، ٥٣٨
٥٤٠ - ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦
٥٤٩ - ٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦
٥٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦٣ ، ٥٦٨
٥٦٩ - ٥٨٠ ، ٦٠٨ ، ٦٤٧
٦٧١ ، ٦٧٣ ، ٦٧٧ ، ٧٣٢
٧٦٥
٧٨ ، ٨٧ ، ٢٩٢ ، ٣١٨

ويغفن، نانسي

الزعيم، حسني

زغبني، جيمس

زغلول، سعد

الزيفات، حسن

سليحك، يسرائيل

السدادات، انور

٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ - ٣٠٩
٦٥٥ ، ٣١٢

٢٧ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٩ - ٦٣

٦٦

٦٦ ، ١٠٨ ، ١١٨ ، ١٢١

١٣٢

١٨٨ ، ١٧٦

١٨٦ ، ١٧٦

٥٧٤

١٩٤

٧٢٢

٦٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣

١٠٥ ، ١٢٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧

١٣٠ ، ١٤٤ ، ١٣٥ ، ١٥١

١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩

١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩٨ -

٢٠١ ، ٢١٢ ، ٢١٨ ، ٢٢١

٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٠ -

٢٣٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣

٢٤٥ - ٢٤٧ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠

٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨

٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٩٤

٢٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢

٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢١٩

٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٧

٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٥٣ ، ٢٦١

٢٦٦ ، ٢٩٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦

٤١٨ ، ٤٢١ - ٤٢٣ ، ٤٢٥

٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٦ ، ٤٤٣

٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣

٥٠٦ - ٥٠٧ ، ٥٣٦ ، ٥٤٦

٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤

٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٩٠ ، ٦٢١

١٣ ، ١٥ ، ٥٨٥ - ٥٨٨

٥٩٠ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦

٥٩٧ ، ٦٠٧ ، ٦١٠ ، ٦١٢

٦١٤ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦٢٠ -

٦٢٤ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٤

٦٤٦ ، ٦٤٨ ، ٦٥٧ ، ٦٦٥

٦٦٦ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٥

روزنفلت، فرانكلن ديلاانو

روزنفلت، ارشيبالد

روزنفلت، كيرمت

روستو، والت

روستو، يوجين

روكفلر، ديفيد

رولو، اريك

روغن، صموئيل

رياحس، محمود

ويغفن، رونالد

السدادات، جيهان

٦٢٠	سيماستيان، بيتر	٤٧٦، ٤٨٧، ٥٠٢
٤٥	سيثور (البحار)	٥٧٨، ٥٠٣
٧٣١	سروان، ياسر	٤٤١
٧٢١	سيمكو، جوزيف	٦٩٤
٧٢٦	سيلي، تالكوت	٤٠
	سموارد: ٣٩	٧٧
		٦٠٩
(ش)		١٠٣، ١٠٥، ١٠٩، ١٤٩، ١٦٧
٢١٢، ٢١٤، ٢٣١، ٢٣٦	الشاذلي، سعد الدين	٢٧٢
٢٣٧، ٢٣٩ - ٢٤٧، ٢٥٢		١٩
٥٧٢، ٢٦٥		٢٠
٥٩٧، ٥٩٤، ٢٥٤، ٢٣٨	شارون، أرنيل	٤٧١، ٤٧٠
٥٩٨، ٦٠١، ٦٠٤، ٦٠٦		٦٦٦، ٢٧
٦٢١، ٦١١		٢٨ - ٤٩، ٤٠
٦٠١، ١٠٦	شاوريت، موشيه	١٥٧، ١٥٠، ٧٢
٢٩٩	الشافعي، حسين	٢٤٨، ٤٦٣، ٥٠١، ٥٤٠
١٠٨	شاكبره، ايغل	٥٨٩، ٥٩٧، ٦٠٢، ٦٠٤
٥٦٥، ٦٢٢، ٦٤٧، ٧٠٥	شاهير، اسحق	٦٠٥، ٦٠٨، ٦٣٨
٧٦٥، ٧٤٨		٢٤٨
٦٣١	شوشيسكو، نيقولا	٦٩٩، ٧٢٠، ٧٢٣
١٢٤	شيلوف	٧٢، ٧٦، ٩٦، ١٠٢، ١٠٢
٥٦٤	شعراوس، روبرت	١١٠، ١٢٠، ١٣٢، ١٤٤
١٤، ١٥٧، ١٨٩، ١٩٦	شرابي، هشام	١٤٧، ١٤٨، ١٥٧
٦٢٢، ٦٧١، ٧٣٠، ٧٢٥		٢٤٩، ٢٩٧، ٢٩٨، ٤٠٧
٧٥٣، ٧٤٦		٢٤٣، ٤٢٣
٦١١	الشرقوني، حبيب	١٦٨، ١٦٩
٤٤٧	شرف الدين، عبد الحميد	١٥٩، ٦٠٠، ٦٠٥
٢٨٨	الشرقلوي، عبد المنعم	٢٤٧
٢٢٤	الشعري، احمد	٧٢١
٢٥٨، ٣٧٢	شليزنجر	٧٠٦
٧٢، ١٢٢، ١٥٧ - ١٥٩	شمعون، كميل	٦٧٧
٧٤١		٧٢٦
٦٦٣	شمعيت	١٠٨
٥٧٨	شنودة (البحار)	٤٢٨، ٤٤٢، ٤٨٦، ٥٠٤
١٥٩	شهاب، فؤاد	٥٠٥، ٥٢٤، ٥٣٥، ٦٠٢
٥٩٤، ٥٩٧، ٦٠٩ - ٦١١	شولتز، جورج	٦٣٠، ٦٣١، ٦٢٨، ٦٣٩
٦١٤، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٦		٦٨٤، ٧١٥، ٧٢٧
٦٣٤، ٧٠١، ٧١٨، ٧١٩		٥٤٥
٧٥٤، ٧٦٠، ٧٦٣		٤٢٥، ٥٦٩
		٤٢٨، ٤٤٢، ٤٨٦، ٥٠٤
		٥٠٥، ٥٢٤، ٥٣٥، ٦٠٢
		٦٣٠، ٦٣١، ٦٢٨، ٦٣٩
		٦٨٤، ٧١٥، ٧٢٧
		٥٤٥
		٤٢٥، ٥٦٩

٢٣٠	٢٢٦ - ٢٢١	٢٣٠
٢٤٢	٢٣٧ - ٢٤٠	٢٤٢
٢٥٤	٢٤٧ - ٢٤٤	٢٥٤
٢٦٥	٢٦٤ - ٢٦١	٢٦٥
٢٦٧	٢٦٩ - ٢٧٨	٢٦٧
٢٩٢	٢٨٦ - ٢٩١	٢٩٢
٣٠٤	٣٠٧ - ٣٠٨	٣٠٤
٣٢٥	٣٣١ - ٣٥٢	٣٢٥
٤٦٨	٤٧٠ - ٥٠١	٤٦٨
٥٧٩	٥٧٣ - ٥٧٧	٥٧٩
٦٢٢	٦٢٦ - ٦٥٣	٦٢٢
٦٨٥	٧٣٥	٦٨٥
١٤٦	عبد الهادي، عربي	١٤٦
٢٨٨	العتيقي، عبد الرحمن	٢٨٨
٤٩٣	عثمان، أمين	٤٩٣
٥٧٨	عثمان، عثمان أحمد	٥٧٨
٥٣٦	العربي، نبيل	٥٣٦
٣٦٠	عرفات، ياسر	٣٦٠
٤١٦		٤١٦
٥١٨		٥١٨
٥٩٨		٥٩٨
٦٢٢		٦٢٢
٨٣	عزت، حسن	٨٣
٥٤٥	عزيز، طارق	٥٤٥
٧٢	الحسني، صبري	٧٢
٢٨٨	عطية، شهدي	٢٨٨
٧١	العظم، خالد	٧١
٥٣	العظيمة، يوسف	٥٣
٢١	عمر (الخليفة)	٢١
٧٢	العودة، الله، طعمة	٧٢
٧٣١	عودة، الكس	٧٣١
٢٨٧	عودة، عبد القادر	٢٨٧
٧٣١	عوكز، ماري روز	٧٣١
٥١٩	غالي، بطرس	٥١٩
٥١٩	غريبال، أشرف	٥١٩
٦٢٢	غروف، براندون	٦٢٢
١٩٣	غروميكو، أندريه	١٩٣
٤٠٤		٤٠٤
٥٧٢		٥٧٢

(غ)

٧٣٠	شومان، عبد الحميد
١٣	شومسكي، نعم
٧٢، ٧١	الشيشكلي، أدب
٦٩٤	شيف، يعقوب

(ص)

٢١١، ٢٩٢	صالح، محمد
٤٦٨	الصباح، جابر الأحمد
٢٢٢، ٣٤٩	الصباح، صباح السالم
٤٠٩	الصباغ، عيسى
٨٦، ١٠٧، ١٣٠	صبري، علي
٥٧٢	
٨٣	صديقي، اسماعيل
١٥٩	الصلح، رياض
٥٣	صموئيل، هريبرت

(ط)

٦٥٧، ٦٥٦	الطريقي، عبد الله
٢٣٥	طعمة، جورج
٢٨٧	الطيب، ابراهيم
١٩	طيحس (الاميراطور)

(ع)

٢١٩، ٢١٨	عارف، عبد الرحمن
٨٤	عاص، حسين مري
٨٢، ٨٤، ١٢١، ١٦٩	عاص، عبد الحكيم
١٨٤، ٢١٢، ٢١٥	
١٩	العاصري، أدب
٥١، ٥٣، ٥٤	عبد الله (الأمير)
٢٨، ٤٠	عبد الحميد (السلطان)
٨٣	عبد الرؤوف، عبد المتعم
٤٩٤	عبد المجيد، عصمت
٧٢، ٧٦، ٨١، ٨٧، ٨٩	عبد الناصي، جمال
٩٤، ٩٦، ١٠٠، ١٠٣	
١٠٥ - ١٠٨، ١١٠، ١١٢	
١١٥، ١١٧ - ١٢١، ١٢٣	
١٢٧، ١٢٩ - ١٣٥، ١٤٢	
١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠	
١٦٢، ١٦٤ - ١٦٩، ١٧١	
١٧٣، ١٧٦ - ٢٠٢، ٢٠٨	

أميركا والعرب

٦٤٠	غلاس، تشارلز
١٠١، ١٩٨	غلوب (الجنرال)
٧٦٤، ٦٦٥	غورباتشوف، ميخائيل
٦٢٤	غورباتشوف، منوشير
٥٣، ٢٢٢	غورو (الجنرال)
١٧٦، ١٩٨، ٢٢١، ٢٢٤	غولدمبيرغ، آرثر
٢٢٧	
٦٩١، ٤٣٦	غولدمان، ناحيم
٧٠٣	غيمسون، روبرت
٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢١	
٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤	
٢٥٤، ١٧٢، ١٧٣	
١٠٧	فوستر، ويليام
١٢٥، ٣٠٩، ٦٦٥، ٧٠١	فولبرايت، ويليام
٧٢٨	
٤٥، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٧٤	فيسل (الملك)
١٣١، ٢٢٢، ٢٨٩، ٢٤٢	
٣٥٠، ٤٠٢، ٤١١، ٤٢٢	

(ف)

	(ق)			٦٦، ٧٦، ٨١، ٨٤، ٨٥	فلوق (الملك)
				٩٢، ٩٧، ١٢١، ٥٦٩	
٣٥، ٤٨٨، ٦٢٩، ٦٣٠		قلجوس بن سعيد		٢، ٤، ٥١٨، ٥٨٦، ٦٧٢	فلاحدهاميك، كورت
١٧١، ٢٠٩، ٦٥٣		قاسم، عبد الكريم		٦٨٤	
٢٥٥، ٢٧٩، ٣١٠، ٤٦٠		القذافي، معمر		٣٨٥، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٣٧	فانس، سميرس
٤٦١، ٥٧٢، ٦٢٣ - ٦٢٧				٤٢٩ - ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٧	
٦٥٧				٤٥٠، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٩	
١٩		قسطنطين (الامبراطور)		٤٦٢، ٤٨٢، ٤٩٧، ٤٩٨	
٧٣		لقنوت، عبد الغني		١، ٥٠٤، ٥٢٠، ٥٢٤	
٧١، ٧٢، ٩٢، ١٣٤، ١٥٢		القولتي، شكري		٥٣٢، ٥٣٩، ٥٥١ - ٥٥٣	
١٥٧، ١٥٦				٥٥٨ - ٥٦٤، ٥٦٥	
١٨		لورش		٤٩	فرانكلتوني، فيليكس
١٢٤		الحسيني، عبد المنعم		١٥٨	تحمة، سليمان

(ك)

۲۰	کلیان، مردخاي	۶۶۷	فضل الله، محمد حسين
۲۳۴	کلادیون (اللورد)	۶۹۹، ۷۱۱، ۷۱۲، ۷۱۴	کلندي، بول
۲۸۵، ۴۲۳، ۴۳۶	کلتر، جيمي	۷۲۲، ۷۲۴، ۷۲۷، ۷۳۷	
۴۳۹، ۴۴۲، ۴۴۶، ۴۴۷		۴۰۷، ۴۰۴، ۳۹۹	کلهسي، اسماعيل
۴۴۹، ۴۵۱، ۴۵۵، ۴۵۹		۴۰۸، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۹۳	
۴۶۰، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۷۳		۱۰۸	کفور، ادغار
۴۷۴، ۴۷۶، ۴۷۷، ۴۸۷		۱۰۸	کفور، ايدین
۴۸۸، ۴۹۴، ۴۹۶، ۴۹۸		۴۲۰، ۴۲۲، ۴۲۶، ۵۶۹	کفور، جيرالد
۵۰۰، ۵۰۴، ۵۰۶، ۵۰۷		۵۷۳، ۷۳۷، ۷۳۸	
۵۰۹، ۵۱۱، ۵۱۵، ۵۱۷		۶۵	کورستال
۵۱۸، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۶		۶۹۷	کورلیخت، روبستا
۵۲۸، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۹			کوشتراس
۵۴۹، ۵۵۲، ۵۵۷، ۵۶۰، ۵۶۴		۱۴۸، ۲۳۷، ۲۳۹، ۲۷۸	کوزي، محمد
۵۶۶، ۵۶۹، ۵۷۲، ۵۷۵		۲۸۰، ۲۹۲، ۲۹۶، ۳۰۰	

٤٤١، ٤٨٣، ٦٧٥	كثير، ملكوم	٥٨٥ - ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩٢	
٥٨٦، ٥٩٦، ٦٢٠، ٦٢١	كيريكيتريك، جين	٥٩٦، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٣	
٦٨٦		٦٢٠، ٦٢٣، ٦٢٧، ٦٢٨	
٥٨٥، ٦٠٠، ٦٠١، ٧٣٢	كيرتس، ريتشارد	٦٥٦، ٦٦٢ - ٦٦٤، ٦٧٦	
١٧٠، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤	كيسنجر، هنري	٦٨١، ٦٨٢، ٧١٣، ٧١٧	
٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٨ -		٧٢٤، ٧٣٧، ٧٤٠، ٧٤٦	
٢٥٥، ٢٦١، ٢٧٠، ٢٦٣		٧٤٨	
٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠ - ٢٧٢		٦٥٧	كلرلوتشي، فرانك
٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٧ -		٢٠٩	كلرينجا
٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٧ - ٣٠٩		٦٢٧، ٦٨٥	كلسترو، فيدل
٣١٤، ٣١٩، ٣٢٠ - ٣٢٧		٨٦، ٨٥	كلفري (السفير)
٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٧		٥١٩	كامل، حسن
٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٩ - ٣٥١		٢٤٢، ٤٢٦، ٤٨٥، ٤٩٣ -	كامل، محمد ابراهيم
٣٥٥، ٣٧٨، ٣٧٧ - ٣٨١		٤٩٨، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥١٦ -	
٣٨٩، ٣٩٢ - ٤٠٣، ٤٠٦ -		٥٢٢	
٤٠٩، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٥		١٧، ١٨	كفن، هنري
٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٥		١٥٨	كواصي، رشيد
٤٣٦، ٤٣٧، ٤٩٨، ٥٧٢		٣٩٤	كوايسكي، برونو
٥٥٤، ٥٧٥، ٦٠٨، ٦١٧		٧١٤، ٧١٥	كوم، جونسون آرثر
٦٣٨، ٦٤٣، ٦٥٥، ٦٥٧		٧٣٤، ٧٣٥	كريستيسون، كاثلين
٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٧٥		٣٧	كريسون، وارد
٦٨٠، ٧٣٢، ٧٣٨، ٧٤١		٥٩١	كلوفريوس، تيلور
٧١٩	كينيدي، تيد	٧٢٢	كليغورد، كلارك
١٢٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٣	كينيدي، جون	١٧٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥	كوانت، ويليام
١٦٥، ١٦٦، ١٧١ - ١٧٣		٢٤٣، ٢٨١، ٤٣٥، ٤٤٢	
١٧٦، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢		٤٤٣، ٤٥٦، ٤٨٥، ٥٢٦	
٣٦٠، ٣٨٤، ٦٢٩، ٦٩٧		٥٢٧، ٥٤٩ - ٥٥١، ٥٨٨	
٧١٤		٥٩٨، ٦١١، ٦٤٨، ٦٥٣	
٦٤٣، ٧١٢	كينيدي، ادوارد	٧٢٠، ٧٤٥	
(ل)		١٣	كوبيرن، الكسندر
٤٤٢	لاك، انطوني	٦٠١	كوزين (اللورد)
٤٩٣، ٧٦	لاميسون، مايلز	٢٢٤	كوزينيسوف
١٠٥، ١٠٨، ١٣٤، ٢١٥	لاي، شو لين	٢٠١، ٢٠٥، ٢٢٠، ٢٦١	كوسيفين، الكسي
٢٦	لنكولن، ابراهيم	٢٧٣، ٢٨١، ٢٩١، ٣١٠	
١٤٣، ١٤٦	لويد، سلوين	٣٥١	
٥٦٤	لينوفتش، سول	٥٣	كوكس، بري
٦٦٥	لينين، فلاديمير ا.	٧٦٣	كول، هلموت
(م)		٢٣، ٢٥	كولومبيوس، كريستوفر
٢٢١	ملخوس، ابراهيم	٥٥٦	كوهين، غيولا
		٧١	الكيفيا، رشدي

أمیرکا والعرب

٧١٢	ميتزنيلووم، هوارد	٦٩٤	مارشال، لويذ
١٩٦	ميهيو، كريستوفر	٦٢٦	ماركس، جون
		٦١٧	ماركوس
(ن)		٤٩	ملك، جوليان
٢٣٥	ناركيس (الجنرال)	٧١١	ماتكفون (المستقور)
٢٩٢	ناتصف، الليني	٦٣، ٤٦، ٤٥	ماتويل
١٠٩ - ١٠٥، ١٠١	ناتنخ، انتوني	٥١٦	ماهر، احمد
١٤٧، ١١٢		٢٥٥، ٢٦٠، ٢٧٢، ٢١٤	ماتس، غولدا
٥٥٦	ناتون، اسحق	٢٢٢، ٢٣٢، ٢٥٧، ٢٦٢	
٧٢٢	ناتان، ديفيد	٣٦٤، ٣٧١، ٤٠٠، ٤٠١	
٧١٩	ناتانيانو، بنجامين	٤٠٣، ٤١٣، ٤١٤، ٤٣٤	
٩٤، ٨٥، ٨٤	نجيب، محمد	٦٠١	
٤٩٣، ١٢١، ٩٧	النحاس، مصطفى	٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٧٦	مبارك، حسني
٦٥٣، ٥٦٩		٦١٤، ٦٢٥، ٦٧١، ٧٦٣	
١٤٦، ١٤٥، ١٢٢، ٧٢	نصر، صلاح	٩٧	المجالي، مزاع
٢٠٧، ١٧٠ - ١٦٨، ١٥٥		٤٦٩	محمد علي باشا
٢١٠، ٢٠٩		٢١	محمد (النبي)
٥٦٩، ٤٨٨، ٢٨٠، ٢٥٥	النميري، جعفر	٨٢، ٨٦	محيي الدين، خالد
٦٢٧، ٢٨٥	نهر، جواهر لال	٨٢، ١٩٠، ١٩٦، ٢٠١	محيي الدين، زكريا
٢٨٠، ١٩١	نوري، عثمان	٦٨٥، ٦١٣	
٢٢٩، ٢١٨، ١٢٥، ١١٤	نيكسون، ريتشارد	٩٠	مطر، فؤاد
٢٤٨، ٢٤٦، ٢٤٤، ٢٤٣		١٥٨	المعوشي (البطريك)
٢٦٤ - ٢٦١، ٢٥٧		١٠١	المفتي، سعيد
٢٧٧، ٢٧٤، ٢٧١		١٠١	المفتي، عزمي
٢٠٣، ٢٨٤، ٢٨١، ٢٨٠		٦٩٨	مكلوسكي، بول
٢١٥، ٢١٤، ٢١٢، ٢٠٦		٢٠٣، ٢٠٤، ٢٢٣، ٧١٥	مكملارا، روبرت
٢٢٢ - ٢٢١، ٢٢٦		٥٠	ملز، بالفرد
٢٥٣، ٢٤٩، ٢٤٨		٧٦	مقدريس، عدنان
٢٦١ - ٢٥٩، ٢٥٧، ٢٥٦		١٤٤	مفريس، روبرت
٢٨٠ - ٢٧٧، ٢٧١ - ٢٦٩		٢٦	مفرو، جيمس
٤٠٧ - ٤٠٢، ٢٨٦، ٢٨٥		٧٢٢، ٧١٥	مورو، توماس
٥٦٩، ٤٢٤، ٤٢٠، ٤١٥		٤٤، ٣٩	مورغانفو، هنري
٦٦٢، ٦٦١، ٦٥٥، ٦٤٦		١٢١، ٦٥٤، ٦٥٨، ٧٦٥	مورفي، ريتشارد
٧١٠، ٦٨٧، ٦٨٠، ٦٦٨		١٠١، ٩٧	موسى، سليمان
٧٤١، ٧٤٠، ٧١٦		٧١٩	موسكي، ادوارد
		١٤٦	موليه، غي
(هـ)		٥٠	مونتاجيو، ادوين
٤٢٣، ٥٩	هوليمان، افريل	٥٧	مونت، جيمس
٤٩	هلس، يقرب	٧١٢	موينيهان، دانيال
٤٥٠، ١٩٠	هلمفري، ميويرت	٧٦٢	موتران، فرانسوا
٤٨٨، ٤٦٦، ١١٤	هكتور، اودولف		

٤٠	والاس، لويز	٣٦٢، ٢٤٠	هرتزوغ، حايم
٦٤٠	والترز، فيرنون	١٩	هرقليوس
٥٠، ٤٩، ٤٧	وايز، ستيفن	٧٠٦	هشتر، ويليام
٤٩٧، ٤٦٣، ٦٤، ٥٠، ٤٦	وايزمن، حايم	٧٢٤، ٢٠٣، ٣٩٤	هلمز، ريتشارد
٤٩٨، ٥٠٣، ٥٠٩، ٥١٢		٢٣	هولاكو
٥٥٦، ٥٥٥، ٥٥١، ٥٤١		٦٢٥	هوجل، ماكس
٦٠٦	واينبيرغر، كاسبار	١٩	هيدريان (الامبراطور)
٦٠٠، ٥٩٧	الوزان، شفيق	١١٧	هيرتر، كريستيان
٧٦١، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٠٥	ولسن، مارولد	٣٧ - ٣٩، ٧٠٦	هيرتسل، ثيودور
٤٩، ٤٥ - ٤٣، ٢٩، ٢٦	ولسون، وريو	٢٥٥، ٥٨٦ - ٥٨٨، ٥٩٣	هيج، الكسندر
٥٤، ٥٣		٦٠١، ٦١١، ٦١٤، ٦٢٥	
٦٠٧، ٥٩٠، ٥٧٤، ٥٦٩	وودوارد، يوب	٦٠، ٧٠، ٧٨، ٧٩	هيكل، محمد حسين
٦١١، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٧		٨١، ٨٥، ٨٧، ٩٠ - ٩٤	
٦٢٨		١٠٧، ١٠٨، ١١٨ - ١٢٠	
		١٢٧، ١٢٣، ١٢٤	
		١٤٢، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٩	
		١٦٤، ١٦٥ - ١٦٧، ١٧٢	
		١٧٧، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٨	
	يلدين، اينال	٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٣٥	
٥٥٧	يلارنغ، غونار	٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٥، ٣٥٦	
٢٤٠، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٧		٢٥٧، ٢٦١، ٤٣٦، ٤٦٦	
٢٥٩، ٢٦٧، ٢٩٧، ٢٩٨		٤٧٠، ٤٨٢، ٤٨٩، ٥٦٩ -	
٣٠١، ٣٠٣، ٣١٥	يلبيت، مانير	٥٧١، ٥٧٦، ٥٧٧، ٦٢٧	
٢٠٣	يوقنت	٦٢٨، ٦٦٦، ٦٩٥، ٧٥٣	
٢٠١			
١٩٦، ١٩٩، ٤٤١	يوست، تشارلز	٧٥٤	
١٤٢	يوسف، حسن	٧١٩	هيل، تشارلز
٧١٣	يونغ، اندرو	٢٨٢	هيوم، دوغلاس
١٢٣	يونغ، جورج		
١٤٣	يونس، محمود		
٧١٢	ييفس، سيني		

(ي)

(و)



(1)

٢٢٠، ٢٢٥، ٢٤١، ٢٤٨،
٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٧٠،
٢٧٧، ٢٨٠، ٢٠٢، ٢٢٥ -
٢٢٨، ٢٢٣، ٢٤٧، ٢٤٩،
٢٦٢، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٢،
٢٩٥ - ٤٠٠، ٤٠٣، ٤١٨،
٤٢٢ - ٤٢٤، ٤٣٤، ٤٤١ -
٤٤٣، ٤٤٨، ٤٦١، ٤٨٨،
٤٩٧، ٥٠٥، ٥٣٠، ٥٣٢،
٥٣٤، ٥٣٨، ٥٦٠، ٥٦٢،
٥٦٨، ٥٨٨، ٦٠١، ٦١٥،
٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٨،
٦٤٢، ٦٤٤، ٦٧٤، ٦٨٥،
٦٩٨، ٧٠٢، ٧١٨، ٧٤٢،
٧٥٧، ٧٦٤

٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٣،
٢٤، ٢٦٥، ٢٩٢

٤٤

٤١٩، ٤٢٠، ٤٦١

١٢، ١٦، ٢٧، ٢٨، ٢٧،
٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٨،
٧١، ٧٩، ٨٩ - ٩٤، ٩٦،
٩٨ - ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥،
١٠٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢٦،
١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٦،
١٤١، ١٤٦ - ١٤٨، ١٥٢،
١٦٦، ١٦٧، ١٧٨، ١٨١ -
١٩٨، ٢٠٠ - ٢٠٨، ٢١٠ -
٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣،
٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٣ -
٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١،
٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠،
٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٢،
٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٣،
٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٩ - ٢٨١،
٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٢١ -
٣٢٦، ٣٢٩، ٣٤٣ - ٣٤٥

إسبانيا

استانبول

استراليا

اسرائيل

١٢٦، ١٥٢، ١٤٢

٢٧٢

١٥، ٢٥، ٢٧، ٢٨،
٥٨، ٦٠، ٦٢، ٦٧، ٧١،
٧٢، ٩٠، ٩٢، ١٠٠، ١٠٢،
١٠٣، ١٠٨، ١١٢، ١٢٢،
١٢٣ - ١٢٦، ١٣٥، ١٣٦،
١٥٢، ١٥٤ - ١٥٦، ١٥٩،
١٧١، ١٧٦، ١٨٤، ١٨٧،
١٩٤، ١٩٥، ٢٠٦، ٢١٠ -
٢١٣، ٢١٦، ٢١٩ - ٢٢٠،
٢٢٢، ٢٢٣ - ٢٢٤، ٢٢٩،
٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٨،
٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧١ - ٢٧٣،
٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٢، ٢٩٤،
٢٩٥، ٢٩٨، ٣١١، ٣١٢،
٣١٥ - ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٩،
٣٥١ - ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٦،
٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٢، ٣٨٦،
٣٨٩، ٣٩١، ٤٠٢، ٤٠٤،
٤٠٩، ٤١١، ٤٢٥، ٤٣٧،
٤٤١، ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٨٧،
٤٩٦، ٥٠٥، ٥٢٣، ٥٣٢،
٥٥٩، ٥٦٢، ٥٧٤، ٥٧٧،
٥٨٨، ٥٩٢، ٥٩٩، ٦٠٢،
٦١٤، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٩،
٦٤٠، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٥٢،
٦٥٤، ٦٥٦، ٦٦٥، ٦٦٧ -
٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٦، ٧٤٢ -
٧٤٥، ٧٦١

اسيا

لبنان

الاتحاد السوفيتي

الأردن

الامارات العربية المتحدة
٤١٨، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٩٦، ٥٤٤، ٥٤٦، ٦٥٩

امريكا انظر الولايات المتحدة الاميركية
امريكا اللاتينية

٢٢٣، ٥٩٢، ٦١٩، ٦٢٦

٧٤٣

٢٢، ٢٢

الاندلس

لوروبا

٢٢، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٢٣

٢٤، ١٢٦، ١٥٣، ١٥٤

٢٦٦، ٢٨٣، ٤٨٨، ٦٥٣

٦٥٨، ٦٦٤، ٦٨٠، ٦٩٣

٦٩٥

٦٦٦

اوروبا الشرقية

اوروبا الغربية

ليزان

٦١، ١١٣، ٢٨٠، ٦٦٤

٥٧، ٦٦، ٩٠، ٩٧، ١١٠

٢٨٥، ٤٤٩، ٤٧٧، ٤٩٦

٥١١، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٥٩

٥٦٨، ٦١٩، ٦٢٩، ٦٣٠

٦٤٦، ٧١٨، ٧٣٤، ٧٤٥

٧٦٦، ٧٦٧

٢٧، ٢٣، ٢٨١، ٤٢٠

٤٧٨، ٦٩٣

ايطاليا

(ب)

٩٠، ٩٧، ١١٠، ١٥١

٥٥٩، ٧٤١، ٧٤٥

٢١٢، ٢١٦، ٢٣١، ٢٥٥

٢٨٤، ٢١٢، ٢٥٢، ٥٦١

٥٩٢، ٦٢٣، ٦٣٥، ٦٥٣

٦٦٦

٢٦٢

٦٩٣

٥٤، ٦٧، ١٥١، ٢٥١

٤١٨، ٥٥٩

٢٨٢

١٢، ١٥، ٢٤، ٢٧، ٢٣

٢٤، ٢٧، ٢٨، ٤٠، ٤٤

٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٤

٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٥، ٦٧

٦٨، ٧٢، ٧٢، ٧٦، ٨١

البحر الاحمر

البحر الاسود

البحرين

البرتغال

بريطانيا

٢٤٩ - ٢٥٩، ٢٥٩، ٢٦٠

٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٨

٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٦

٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٦، ٢٩٨

٤٠١، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٢

٤١٤، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٠

٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٣، ٤٢٨

٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٦

٤٤٨، ٤٥٥، ٤٥٩، ٤٦١

٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧٠

٤٧٣، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٨٢

٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩٤، ٤٩٩

٥٠٥، ٥١٠، ٥١١، ٥١٤

٥١٦، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٨

٥٣٥، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٩

٥٥٤، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٦٢

٥٦٣، ٥٦٨، ٥٦٦، ٥٧٨

٥٨٥، ٥٨٧، ٥٩٠، ٥٩١

٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٦، ٦٠٧

٦١٠، ٦١٢، ٦١٤، ٦١٥

٦١٨، ٦١٩، ٦٢٢، ٦٣٠

٦٣١، ٦٣٣، ٦٣٩، ٦٤٠

٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٨، ٦٥٤

٦٥٦، ٦٥٦، ٦٦٤، ٦٦٩، ٦٧١

٦٧٥، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٨

٦٩٣، ٦٩٥، ٦٩٧، ٧٠١

٧٠٤، ٧٠٧، ٧١٠، ٧١١

٧١٣، ٧١٦، ٧٢٧، ٧٣٠

٧٣٤، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤٧

٧٥٤، ٧٥٧، ٧٥٩، ٧٦٠

٧٦٣، ٧٦٥، ٧٦٧

٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٧، ٢٣

١٢٦، ١٢٩، ٦٥٣، ٧٤٣

٥١٥، ٥٥٩، ٦١٤

٢٥

١٢، ٢٧، ٥٧، ٥٨، ١٨١

٤٨٨

٢٨١

٢١٦

٢٨٣، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٨

٦٠٠

الافريقيا

افغانستان

الاسكا

المغيا

المغيا الاتحادية

المغيا الشرقية

المغيا الغربية

(خ)	٥٣٠	خليج تيران	٨٩، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ٩٦ -
	٥٧، ٦٢٩، ٦٤٦، ٦٥٨	الخليج العربي	١٠٢، ١٠٩، ١١٢، ١١٤،
	٦٥٩		١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٣٤،
	١٣٠، ٥٢٠، ٥٦١	خليج العقبة	١٤١، ١٤٣، ١٤٨، ١٥٠،
			١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٢،
			١٨٣، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٥،
(د)			٢٠٨، ٢١١، ٢١٨، ٢٤٤،
	٤١٩	الدانمارك	٢٤٨، ٢٧٤، ٢٧٧، ٣٥٩،
			٣٦٢، ٣٦٩، ٣٨٠، ٣٨٢،
(ز)			٣٨٤، ٤٢٠، ٤٢٨، ٤٦٣،
	٤٢٨	زيمبابوي	٤٩٥، ٥٧١، ٦٢٩، ٦٧١،
			٦٨٤، ٦٨١
(س)			٢٢، ٢٣، ٢٧، ٩٠، ٩٦
	٢١	سلارينيا	٦٦٦
	٥٣	سان ريمو	
		السعودية	(ت)
	٤٩، ٥٤، ٥٧ - ٦٠، ٦٦،		٢٨، ٣٩، ٦٧، ٧٢، ٧٤،
	٦٧، ٧٠ - ٧٢، ٧٤، ٩٦،		٩٠، ٩٧، ١١٠، ٢٨٢،
	١٢٠، ١٣١، ١٣٢، ٢٥٦،		٥٥٩، ٦٨٦، ٧٤٥،
	١٦٦ - ١٦٩، ١٧١، ١٧٢،		٥٨، ١٠٨، ٦٦٦،
	١٧٧، ١٨٨، ٢١٠، ٢٢٧،		٤٣٣،
	٢٤٧، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٨٤،		٢١،
	٢٩٨، ٤١١، ٤١٨، ٤٣٩،		٢٢، ٢٤، ٥٨، ١٨٨، ٣٦٢،
	٤٤٩، ٤٥٥، ٤٦٢، ٤٦٤،		٢٤٧، ٢٨٨، ٤١٨، ٥٠٥،
	٤٧٧، ٤٩٦، ٥٠٥، ٥٠٦،		٥٤٥، ٥٩٠، ٦١٩
	٥١١، ٥١٨، ٥٤٤، ٥٤٦،		
	٥٦٠، ٥٨٧، ٦٢٢، ٦٢٥،		(ج)
	٦٢٨، ٦٤٦، ٦٥٩، ٦٦٠،		٢٤، ٥٨، ١٦٠، ١٩٢،
	٦٧١، ٦٧٤، ٦٨٠ - ٦٨٢،		٣١٢، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٦٤،
	٦٨٥، ٧٠٢، ٧١٨، ٧٣٤		٣٧٢، ٣٨٨، ٣٩٨، ٤١٦،
	٤١٨، ٥٥٩، ٦٣٠،	سلطنة عمان	٤١٨، ٤٨٨، ٥٤٤، ٥٤٦،
	٦٢٩،	المستقلون	٦٢٩، ٦٦٠، ٧٣٥، ٧٥٧،
	٣٣، ٥٨، ٨١، ٨٣، ١٠٨،	السودان	٧٥٩
	٢٤٧		١٦، ٢١، ٢٣، ٢٣، ٤٩،
	١٦، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٤٥،	سوريا	٥٩، ١٧٠، ٦٨٠،
	٤٩ - ٥٤، ٥٨، ٦٠، ٧١،		١٨، ٢٠٤،
	٧٢، ٧٤، ٧٦، ١٠٠، ١٠٣،		٦٠٢، ٢١٠، ٢١٤،
	١٠٥، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٧،		
	١٥٨، ١٦٤، ١٨٢، ١٨٤،		(ح)
	١٩٠ - ١٩٢، ١٩٤، ١٩٧،		٥١٥، ٥٥٩، ٦٢٤
	١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢١٢ -		
			الحصنة

٤٥٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦١ ،
٤٨٨ ، ٤٩٤ ، ٤٩٩ ، ٥٠٢ ،
٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ،
٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٩ ، ٥٢٢ ،
٥٢٣ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣٥ ،
٥٣٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٤ ، ٥٦١ ،
٥٦٨ ، ٥٧٥ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ،
٦١٢ ، ٦١٥ ، ٦١٧ ، ٦٢٠ ،
٦٣١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٧ ، ٦٧١ ،
٦٧٤ ، ٦٨٦ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ،
٧١٧ ، ٧٤٢ ، ٧٤٨ ، ٧٥٨ ،
٧٦٤ ، ٧٦٦

(ع)

١٦ ، ٣٣ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ،
٦٧ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٩٧ ،
١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٠ ، ١١٣ ،
١٣٣ ، ١٥١ ، ١٥٦ ، ٢٠٩ ،
٣٢٧ ، ٣٤٧ ، ٣٥١ ، ٣٨٤ ،
٤١٨ ، ٤٣٦ ، ٤٤٩ ، ٤٨٨ ،
٥١٥ ، ٥٤٦ ، ٥٦٨ ، ٥٨٩ ،
٦٤٦ ، ٦٩٨ ،
١٨ ، ٢٢ ،
١٤

(غ)

٢٣
١٧١

(ف)

٢٤ ، ٢٥ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٣٩ ،
٤٩ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٦١ ،
٦٧ ، ٦٨ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ١٠٣ ،
١٢٤ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ،
١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٨٧ ،
١٨٩ ، ١٩٥ ، ٢١٨ ، ٢٣٥ ،
٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ،
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٤٢٠ ،
٤٢٨ ، ٥٧٩ ، ٦٠٠ ، ٦٢٤ ،
٦٣٢ ، ٦٤٠ ، ٦٨١ ، ٦٩٣

العراق

عكا
عمان

غرنطة
غواتيمالا

فرنسا

٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢١ ،
٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ،
٢٥٢ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ،
٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢١١ ، ٢٣٨ ،
٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ،
٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ،
٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ،
٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤١١ ،
٤١٢ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ،
٤٢٢ ، ٤٢٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٨ ،
٤٥٥ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٧٨ ،
٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ،
٥٣٤ ، ٥٤٦ ، ٥٧٢ ، ٥٨٩ ،
٦٠٠ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٥ ،
٦٠٩ ، ٦١٢ ، ٦١٨ ، ٦٢١ ،
٦٣٨ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٧٢ ،
٦٨١ ، ٧٢٦

٦٩٣

٦١٧

(ش)

٣٣
٦٢٣ ، ٥٨

(ص)

١٣٠

٢٢ ، ٢١

٧٤١

٥٨ ، ٧١ ، ١٠٧ ، ١٣٤ ،
٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٩٥ ،
٤١٢ ، ٥٥٣

(ض)

١٥ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ،
٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ،
٢٣٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ،
٢٧٧ ، ٢٠٦ ، ٢٣٧ ، ٢٦٧ ،
٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ،
٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ،
٤٣٤ ، ٤٣٨ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠

سويسرا
سيمورا

الشرق الاقصى
شمال افريقيا

صحراء النقب
صقلية
الصومال
الصين

الضفة الغربية

للسطين

١٥ - ٢٢، ٢٧ - ٤٠، ٤٣،
٤٦، ٤٧، ٤٩ - ٥٥، ٥٧،
٥٩، ٦٠، ٦٢ - ٦٧،
٧٢، ٧٨، ٨١، ١٤١، ١٨٥،
٢٠٦، ٢١٤، ٢٢١، ٢٦٧،
٢٧٠، ٢٧٤، ٢٩٨،
٤٠٢، ٤١٨، ٤١٩، ٤٣٤،
٤٥٢، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٧٥،
٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٩، ٤٩٥،
٥٠٠، ٥٠١، ٥٢١، ٥٦٠،
٥٨٠، ٦٠٠، ٦١٠، ٦٣١،
٦٣٩، ٦٦٨، ٦٧٢، ٦٩٣،
٧٠٧، ٧٤٨، ٧٤٢، ٧٥٣،
٧٥٨، ٧٦١، ٧٦٢

لثوريدا
ليتنام

٢٥
١٧٠، ١٧١، ١٧٦، ١٨١،
١٨٩، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٥١،
٢٢٣، ٢٨٠، ٢٩٥، ٢٣٣،
٤٥١، ٦٢٩

فيلانفيا
الفلبين

٢٥
٢٦

(ق)

لبرص
القدس العربية

٦٨٧
١٥، ١٧ - ٢٠، ٢٢، ٢٣،
٢٧، ٤٠، ٤٧، ١٨٩، ٢٢٢،
٢٣٦، ٤١٥، ٤٥٠، ٤٦٠ -
٤٦٢، ٤٧١، ٤٧٦، ٤٧٨،
٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٥، ٥٠٩،
٥١٧، ٥٣٦، ٥٣٩، ٥٤٠،
٥٦٨، ٦٠٩، ٦٣٠، ٦٤٣،
٧٤٨، ٧٥٩، ٧٦١

للسطينية
قطاع غزة

٢١، ١٩
١٥، ١٠٥، ١٠٧، ١١٤،
١٦٦، ١٨٨، ١٨٤، ١٨٥،
٢٠١، ٢١٠، ٢١٥، ٢٤٧،
٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٦٠،
٢٦٦، ٢٦٧، ٢٩٣، ٢٩٤،
٤٣٤، ٤٣٨، ٤٥٦، ٤٦١،
٤٨٨، ٤٩٤، ٥٠٢، ٥٠٣

قطر

قناة السويس

٥١٠، ٥١٢، ٥١٩، ٥٢٧ -
٥٢٩، ٥٣٥، ٥٥٠ - ٥٥٣،
٥٦١، ٥٦٨، ٥٧٥، ٦٠٢،
٦٠٣، ٦١٥ - ٦١٧، ٦٣٠ -
٦٣٣، ٦٤٢، ٦٤٧، ٦٧١،
٦٨٨، ٦٨٩، ٧١٤، ٧١٧،
٧٤٢، ٧٤٨، ٧٥٨
٤١٨، ٤٤٤، ٥٤٦
٢٨، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٣، ١٤١ -
١٤٤، ١٤٨، ١٥١، ١٥٤،
١٦٢، ١٦٧، ١٨٥، ١٨٧،
٢١٥، ٢١٦، ٢٤٩، ٢٥٤،
٢٦٤، ٢٦٥، ٢٣٤، ٢٣٦،
٢٧٠، ٢٨٢، ٤٠٤، ٤٢٢،
٥٠٩، ٥١٥، ٥٦١، ٥٧٧،
٤ - ٦، ٦٧٤، ٧٤٠، ٧٤١،
٧٤٤

(ك)

كلمب ديليد
كاسوييا

٥٢٠ - ٥٢٢
١٧٠، ١٨١، ٢٥١، ٤٢٣،
٦٦٧

كندا

٢٤، ٢٦، ٤١٩، ٤٢٠،
٦٥٩، ٦٦٤
٢٦، ٦٢٧
٢٧
٦١٧
١١٧
٦٧، ١٥١، ١٨٨، ١٩٢،
٢٢٧، ٢٤٧، ٢٧٢، ٤١٨،
٤٢٦، ٥٠٥، ٥٤٤، ٦٢٨،
٦٥٦، ٦٨٥

(ل)

لبنان

١٥، ١٦، ٢٢، ٥٠، ٥٣،
٥٤، ٦٠، ٧٢، ٩٩، ١٠٣،
١١٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٨٨،
٢٤٤، ٢٨٩، ٣٤٨، ٤٠١،
٤٥٣، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٨٥،
٥٠٠، ٥٠١، ٥٢٧، ٥٤٠

٣٢٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٨
٣٣٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧
٣٦٣ - ٣٦٦ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩
٣٩٠ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢
٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١١
٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢١ - ٤٢٣
٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٥١ ، ٤٥٥
٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٧١
٤٧٥ ، ٤٨٢ ، ٤٨٩ ، ٤٩٦
٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٥ ، ٥١٠
٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥٣٠ ، ٥٣٨
٥٤٠ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٥٤
٥٥٩ ، ٥٦٥ ، ٥٦٥ ، ٦٠٠
٦١٢ ، ٦١٤ ، ٦١٨ ، ٦٢١
٦٣٨ ، ٦٣٣ ، ٦٦٢ ، ٦٩٦
٧٠٢ ، ٧٤١

٢٠٢ ، ٢٠١

٦٤٥

٢٣ ، ٥٨ ، ٢٦٢ ، ٣١٢
٣٤٧ ، ٣٨٧ ، ٣٩٥ ، ٤١٨
٥٧٠ ، ٥٠٥
٦٥٩

(ن)

٢٧

٦٠٠

٥١٦

٦٢٦ ، ٦٢٩

(هـ)

١٩٣ ، ٤١٩

٣٣ ، ٥٨ ، ١٥١ ، ٢٣٤

٣٢٤ ، ٤٩٦

٢٣ ، ٦٦٦

٣٥١ ، ٣٨١ ، ٣٨٢

٢٧

(و)

٢٤

١٦

مضيق تيران

مضيق هرمز

المغرب

المكسيك

ناغلازاكي

النرويج

النمسا

نيكاراغوا

هولندا

الهند

منغوليا

هولندا

هيروشيما

وادي المسيحي

وادي النيل

٥٥٧ ، ٥٩١ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ -
٦٠١ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٧ -
٦١١ ، ٦١٤ ، ٦١٦ ، ٦٢٠
٦٣١ ، ٦٤٦ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤
٦٨١ ، ٦٨٨ ، ٦٩٧ ، ٧٠١
٧٠٤ ، ٧٢٤ ، ٧٤١ ، ٧٤٢
٧٤٦ ، ٧٥٣
٣٤ ، ١٥١ ، ٢٢٢ ، ٣١٢
٣٢٧ ، ٣٤٧ ، ٣٧٢ ، ٣٨٨
٤١٨ ، ٤٤٩ ، ٤٨٨ ، ٥١٥
٥٤٤ ، ٥٧٢ ، ٦٠٨ ، ٦٢٣ -
٦٢٦ ، ٦٥٧ ، ٦٦٠ ، ٦٧٢
٧٣٥ ، ٧٤١

(م)

٢١

٢٣٥

١٢٠ ، ١٢

١٦ ، ١٧ ، ٢٣ ، ٢٣ ، ٤٠
٤٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٧
٦٨ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٦ -
٧٨ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٧
٨٩ ، ٩١ - ٩٤ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧
١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٨ -
١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٧ -
١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٥
١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧
١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٦
١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٧٢
١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٣ -
١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٤
١٩٧ - ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦
٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤
٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥
٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨
٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٧
٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٧
٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٢٨٥ ، ٢٩٥
٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٣
٣٠٦ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٥

ليبيا

ملاطية

مالي

المشرق العربي

مصر

الولايات المتحدة
الامم المتحدة

١٢ - ١٦ - ٢٢ - ٢٨ - ٣٣ -
٣٥ - ٣٧ - ٣٨ - ٤٠ - ٤١ -
٤٣ - ٤٧ - ٤٩ - ٥٢ - ٥٤ -
٥٥ - ٥٨ - ٦٢ - ٦٤ - ٦٨ -
٧١ - ٧٤ - ٧٦ - ٧٧ - ٨٩ -
٩٠ - ٩٢ - ٩٤ - ٩٦ - ٩٨ -
١٠٠ - ١٠٣ - ١٠٦ - ١٠٨ -
١١٢ - ١١٤ - ١١٨ - ١٢٥ -
١٢٧ - ١٢٩ - ١٣١ - ١٣٢ -
١٣٤ - ١٣٦ - ١٤٢ - ١٤٤ -
١٤٩ - ١٥٥ - ١٥٨ - ١٥٩ -
١٦١ - ١٦٣ - ١٦٦ - ١٧٠ -
١٧٢ - ١٧٦ - ١٨١ -
١٨٣ - ١٨٦ - ١٩٠ - ١٩٣ -
١٩٤ - ١٩٦ - ٢٠٠ - ٢٠٨ -
٢١٠ - ٢١٤ - ٢١٦ - ٢١٨ -
٢٢٠ - ٢٢٢ - ٢٢٦ - ٢٣٠ -
٢٣٢ - ٢٣٦ - ٢٣٨ - ٢٤١ -
٢٤٢ - ٢٤٤ - ٢٤٧ - ٢٤٩ -
٢٥٧ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٧٠ -
٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٨١ - ٢٩٧ -
٢٩٨ - ٣٠١ - ٣٠٣ - ٣٠٤ -
٣٠٧ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١٧ -
٣١٨ - ٣٢١ - ٣٢٦ - ٣٢٨ -
٣٣١ - ٣٣٣ - ٣٤٤ - ٣٤٩ -
٣٥٠ - ٣٦٦ - ٣٦٨ - ٣٧١ -
٣٧٢ - ٣٧٨ - ٣٨٤ - ٣٨٦ -
٣٩٠ - ٣٩٢ - ٣٩٤ - ٣٩٩ -
٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٤ - ٤١٦ -
٤١٨ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٤ -
٤٢٥ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٣٣ -

(ي)

اليابان

٢٧ - ٥٧ - ٦١ - ٤٢٠ - ٤٢١ -
٤٤١ - ٤٤٢ - ٦٣٠ - ٦٤٦ -
٦٥٣ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٤ -
٦٨٠ -
٥٨ - ١٦٠ - ١٦٥ - ١٦٧ -
١٧٠ - ١٧٢ - ١٧٨ - ٢٠٠ -
٣١٢ - ٤٨٨ - ٥١٥ - ٦٢٤ -
٦٢٨ - ٦٧٢ -
٥٧ - ٥٤٩ -
٥٧ - ٦٧ - ١٥١ - ٢١٤ -
٣٨٢ - ٤٢٠ - ٦٩٣ -

اليمن

اليمن الديمقراطية

يوغسلافيا

اليونان



(أ)

٢٩٨ ، ١٢٥ ، ١٢٤	الأسلحة السوفياتية	٦٣٤	الاتحاد الكونفدرالي
٥٩٠	الأسلحة النووية		العربي
٦١٧	الاشتراكية	٧٦	الاتحاد المصري -
٥٢٦	الاضطهاد الأوروبي		السوري
١٠٧ ، ٦٨	الاعتداءات الإسرائيلية		الانقلاب الاسرائيلي -
٦٩٥	الإعلام اليهودي	٦٠٣	الكثائبي
	الإعلان العالمي لحقوق		الاجتياح السوفياتي
٦٨٩	الإنسان	١٠٠	القيوسي
٦٦٠	الاقتصاد الأميري	٢١	الأديان السماوية
٨٧	الإقطاع	٦٩٨ ، ٤٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٨	الإرهاب
٨٧ ، ٧٧	الإقطاع الزراعي (مصر)	٢٦	الازمات الاقتصادية
٣٨١ ، ١٥٠ ، ٨٩ ، ٤٩	الإمبريالية	١٤٢	الاستخبارات الإسرائيلية
٧٣٥ ، ٤٢٨		٢٧١ ، ١٦٤ ، ١٣٣ ، ١٢١	الاستخبارات الأمريكية
٢٠٩ ، ١٣٤ ، ٧٢ ، ٥٨	الامبريالية الأمريكية	١٣٣	الاستخبارات البريطانية
١٣٤	الامبريالية الغربية	١٨٤	الاستخبارات السوفياتية
١٣	الإمكانيات العربية	١٨٧ ، ١٤٩	الاستخبارات المصرية
٦٨٥	الأمن العربي	٥٧٠	الاستراتيجية الفردية
٦٥٧	الأمن القومي	٢٠٩ ، ١٥٤ ، ٨٧ ، ٦٢	الاستعمار
١٣٥ ، ١٢٦	الأمن القومي الأمريكي	٧٦٠ ، ٦٥٨ ، ٢١١	
٦٧٢ ، ١٨٦	الأمن القومي العربي	٦٥٥	الاستعمار الإسباني
٥٠٦	الأمن القومي المصري	٦٧٢ ، ٦٥٥	الاستعمار البريطاني
٥٤ ، ٥٣	الانتداب	٦٥٥	الاستعمار البلجيكي
٧٦٦ ، ٧٦٥ ، ٧٥٣	الانتفاضة الفلسطينية	٧٧	الاستعمار الغربي
٤٣	الانتماء الديني	٦٥٥ ، ١٧٠	الاستعمار الفرنسي
٥٩٨	الانظمة العربية	٩١ ، ٢١ ، ١٦	الإسلام
٤٢٨ ، ٣٨١	الايديولوجية العنصرية	٦٥٩	الأسلحة الأمريكية
		١١٩	الأسلحة الإنكليزية
		٢٩٨	الأسلحة الأمريكية
		١٣٦ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١٠٨	الأسلحة النشيطية

(ب)

٧٢ ، ٧٠ ، ٦٧ ، ٦١ ، ٤٦	البيترول
------------------------	----------

	التنمية الاقتصادية	٥٢٠	الحرب الهندية -	
	التمنية الدولية	٥٨	البكستانية	٣١٣
	التهدد السوفياتي	٩٠	الحضارة الاسلامية	٢٣
	التهدد النووي	٤٠٩	الحضارة العربية	١٦٦، ٢٣
	(ث)		الحضارة الغربية	٦١١
			الحقوق الإنسانية	١٣٤
			الحقوق العربية	١٩٥، ١٩٦، ٢٥٩، ٤٤٠، ٤٧٤، ٤٨٢، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥٤٩، ٦٢١، ٦٨٦، ٦٨٨، ٧٠٢، ٧١٣، ٧٢٣، ٧٣٦، ١٩٥، ١٩٦، ٢٣١، ٣٦٧، ٤٤٠، ٤٥٠، ٥٠٧، ٥١١، ٥١٩، ٥٤٥، ٧٦٥
	الثورة الصناعية	٢٣	الحقوق الفلسطينية	
	الثورة المصرية	٩٤	(ج)	
			الحوار الأمريكي -	
			الفلسطيني	٧٦٦
			(خ)	
	الجالية الفلسطينية	٦٢٢	الخطر الشيوعي	
	الجالية اليهودية	٢٥٥، ٢٧١، ٤٥٠، ٦١٦، ٦٩٩، ٦٨٨	السوفييتي	٩٠
			الخلافات العربية	١٤، ٢٤٤
	الجالية اليهودية -		الداخلية	
	الأمريكية	٤٠٩، ٣٨٠	(د)	
	الجنسية الأردنية	٤٩٤	(ح)	
	الجنسية الإسرائيلية	٤٩٤	الحدود الأردنية -	
	الجنسية الأمريكية	٧٣٠	العراقية	٦٠
	الجنسية العثمانية	٣٧	الحدود العراقية -	
			التكوينية	٢٢٧
			الحدود المصرية -	
			الإسرائيلية	٢٠٢
			حرب الاستقلال	
			الأميركي	٢٣
	حرب حزيران (١٩٦٦)	١٨٨-٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٩، ٢١٣، ١٥، ٢٣، ٢٦، ٣٥، ٤٩، ٥٤، ١٦١، ٦٠١، ٦٧١، ٦٨٤	الرأي العام الإسرائيلي	٤٥١
	الحرب العالمية الأولى	١٥، ٢٣، ٢٦، ٣٥، ٤٩، ٥٤، ١٦١، ٦٠١، ٦٧١، ٦٨٤	الرأي العام الأمريكي	٢٠٢، ٢١٤، ٤١٦، ٤٨٦، ٥٠٢، ٦٣٩، ٦٤٢
			الرأي العام العللي	١٥٠
	الحرب العالمية الثانية	١٤، ٢٥، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٧٨، ١١٤، ١٢١، ١٥٤، ٣٨٠، ٦٨٧	الرأي العام العراقي	١٠٢
			البرلمانيكية	٢٤٣، ٢٥٠، ٣٢٥، ٣٩٩، ٤١١، ٦٠٠، ٦٦٧، ٦٧٦، ٦٨٥، ٧٣٦
	حرب النجوم	٦٨٧		

الرايكتلية العربية	٢٨٢، ٢٨٨، ٥٨٧	الاسرائيلي	٢٠٩، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٦٧، ٣٨٢، ٤٠٤، ٤٢٧، ٤٣٦، ٤٤٦، ٤٥٢، ٥٠٣، ٥١٥، ٥٦٠، ٦١٠، ٦١٤، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٢، ٦٢٩ - ٦٣٩، ٦٣٩، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٦٩، ٦٧٦، ٧٣٥، ٧٥٢، ٧٥٤، ٧٥٨، ٧٦٤
الرايكتلية المتطرفة	٦٦٦		
روسيا انظر الاتحاد			
السوفييتي			
رومانيا	٤٣٦		
الرياضيات	٢٧		
الديمقراطيات الغربية	٦٨٤		

(س)

السلاح النووي	١٣٦	الصراعات الدولية	١٢٠
السيادة الاسرائيلية	٥٣٦	الصراعات السوفيسية	٨٧
السيادة اللينينية	٦٠٥، ٥٠١	صقلية الأسلحة	
السيادة المصرية	٥١١	التشبيكية	٩٢
السياسة الاسرائيلية	٢٣٦	الصهيونية	
السياسة الاميركية	١٦٢، ١٨٢، ٢٤٦، ٣٠٢، ٣١٢، ٣٧٩، ٦١٢		
السياسة الخارجية	١٣، ٦٧، ١١٧، ٣٠٨، ٧١٠		
(امريكا)			
السيطرة السوفييتية	١١٧		

(ش)

الشرائع الدينية	٢٨		
الشرعية الدولية	٦٣٢		
الشرعية اللينينية	٦٧٢		
الشعائر الدينية	٦٣٠		
الشيوعية	٤٥، ٦٢، ٧١، ٧٤، ٩٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧، ١٢٠، ١٢٦، ١٣٥، ١٣٦، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٠، ٢١٠، ٢٥٠ - ٢٥٢، ٢٧٤، ٣١٩، ٣٢٥، ٣٢٦، ٦١٧، ٦١٩، ٦٤٢، ٦٦٦، ٦٧٦		

(ض)

الضغط الاميركي	٢٤٨
الضغوط الدولية	٢٤٦
الضمان الجماعي	٩٠

(ط)

الطاقة المتروية	٦٦٢
الطاقة الشمسية	٦٦٢، ٦٥٧
الطاقة النووية	٦٥٧، ٤١٥
الطب	٢٢

(ع)

العبودية	٢٦
العدالة الاجتماعية	٨٧

(ص)

الصحافة الاميركية	١٧٠، ٢١١، ٤١٦، ٤٩٩، ٦٢٢
الصحافة الكويتية	٦٢٢
الصحافة المصرية	٥٥٧
الصراع الاميركي - السوفييتي	٢٥٨
الصراع المصري -	١٣، ١٣٠، ١٨٠، ١٨١

٥٤١ ، ٥٤٥ ، ٥٦٥ ، ٥٩٧

٦١٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٣ - ٦٣٥

٦٩٠ ، ٦٩٦ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠

٧٢١ ، ٧٢٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٨

٧٦٥ ، ٧٦٦

٥٠١ ، ٦٠٥ ، ٧٢٢

٧٦ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ٢٠٩

٤٨٦ ، ٢٢٣

٤٦٠

(ك)

١٠١

٨٩

٤٨٨ ، ٤٥٥

(ل)

اللجنة الاميركية -

٦٩٧ ، ٧١٤

الاسرائيلية

اللجنة الاميركية -

٦٩٨ ، ٦٩٤

اليهودية

٥١٨ ، ٧١٤

اللوبي الاسرائيلي

٤٩٩ ، ٦٢٠ ، ٧١٩

اللوبي الصهيوني

٦٦٠ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٧٠٠

اللوبي اليهودي

٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٧ ، ٧١٠

٧١٥ ، ٧١٨ ، ٧٢٠ - ٧٢٥

٧٢٧ ، ٧٢٢ - ٧٣٤ ، ٧٤٤

(م)

٢٦٩ ، ٢٩٧ ، ٣٢٤ ، ٣٦٢

مبادرة روجرز

مبادرة اميركية -

٢٠١

روسية

٢٦ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٣٨ - ٣٨٠

المبادئ الانسانية

٢٨٦ ، ٦١١ ، ٦١٨ ، ٦٦٦

٦٥٣

المبادئ الدولية

٤١٨

المبادئ القومية

٤٠٥

مشروع الكون

٦٦١

مشروع ابوللو

٢٢٩ ، ٢٥٩

مشروع روجرز

المشروع الصهيوني

١٢

الاستيطاني

العلاقات الاميركية -

الاسرائيلية

٥٠٤ ، ٧١٨ ، ٧١٩

العلاقات الاميركية -

السعودية

٧٠

العلاقات الاميركية -

السوفياتية

٢٠٣ ، ٥٥٥

العلاقات الاميركية -

العربية

٢٣ ، ١٦٢ ، ٢٠٣ ، ٢١٠

٦٧٥ ، ٧٢١

العلاقات الاميركية -

المصرية

١١٧ ، ١٦٢ ، ٢٠٨

العلاقات الدولية

١٠ ، ١١٤

العلاقات المصرية -

السعودية

٢٢٤

العمل السيلسي

٧٠٥

العمل العسكري

٢٧٩

العربي

العمل الفلسطيني -

الاردني

٦٣٤

العنصرية

٧٠٤ ، ٧٣٠

(ف)

٦٢٤ ، ٦٤٦

فضيحة ايران غيث

٩٤

فضيحة لافون

٢٢١ ، ٢٥٨ ، ٣٦١ ، ٣٧١

فضيحة ووترغيت

٣٨٨ ، ٤١٥ ، ٤٦٦ ، ٦٨٠

٢٢

الفلسفة

(ق)

٤٦٠ ، ٦٣٦ ، ٦٥٦

القانون الدولي

٢٤٤ ، ٣١٩ ، ٤١٠ ، ٥٤٤

القضية العربية

٥٦٥

٥٥ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٧

القضية الفلسطينية

١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٩٦ ، ٢٢٤ -

٢٢٦ ، ٢٢٣ ، ٢٣١ ، ٢٣٠

٢٤٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٩٢

٢٩٣ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١١

٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤

٤٣٨ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩

٤٦٢ ، ٤٧٠ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥

٤٩٩ ، ٥٠٥ ، ٥١٩ ، ٥٢٥

المشكلة العربية -	٧٦٤	النضال الفلسطيني
الإسرائيلية	١١٧	النظام العنصري
المشكلة الفلسطينية انظر	٢٨١	الزعمات الدينية
القضية الفلسطينية	٢٨	التفويض السوفياتي
المصالح القومية	٢١٤	التفويض الصهيوني
العربية	٢٥٢.٥٢	النقطة انظر البترول
المفاعل البلقستاني	٤١٣	النمو الاقتصادي
المفاعيل النووي	(هـ)	
العراقي	٧٣٠	الهجرة العربية
المفاوضات الأردنية -	٥٩.٢٨	الهجرة اليهودية
الإسرائيلية		الهجوم المصري -
المفاوضات الإسرائيلية	٤٢٤	السوري
المصرية الأمريكية	٥٥١	الهوية الإسلامية
المقاومة الغربية	٧٦	الهوية الفلسطينية
المقاومة الغربية		الهيمنة الغربية
المسيحية	٢٣	
المقاومة الفلسطينية	١٩٥، ٢٤٠، ٢٧٧ - ٢٧٩،	(و)
	٥٣٢، ٣٦٣، ٣٢٧	
المقاومة اللبنانية	٦١١	الوحدة العربية
المواجهة الأمريكية -		الوحدة المصرية -
السوفياتية	٣٦٦	السورية
المؤتمر الصهيوني الأول		وعد بلفور
(١٨٩٧)	٣٨	٤٤ - ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٣،
		٥٥
(ن)		(ي)
النزاع العربي - الإسرائيلي انظر الصراع		اليهودية
العربي الإسرائيلي		اليهودية
النزاع المصري - الإسرائيلي	١٢٤	اليهودية الصهيونية
		٢٧٨، ٣٢٥
		٦٩٥، ٦٩٤، ٥٨٥
		٢٧، ٤٣، ٤٧، ٦٣، ٤٧٤،
		٦٩٦

أميركا والعرب

السياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين

يؤرخ نظام شرابي في هذا الكتاب السياسة الأميركية تجاه العرب وخلفيات أحداثها وأثرها الشاملة على الحياة السياسية العربية منذ بداية القرن وحتى العام ١٩٨٨. ويقف الكتاب على المداخلات السياسية الأميركية في المنطقة وانعكاساتها المباشرة على القضايا والحركات السياسية التي عصفت بالعالم العربي منذ محاولات التحرر والاستقلال التي نشطت في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ودور أميركا في العدوان الثلاثي وحرب السويس وحرب اليمن وحتى حرب تشرين (أكتوبر) ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية.

ومن خلال موقعه السياسي كوزير في الأردن خلال الستينات يقف المؤلف على الأدوار التي لعبها الرؤساء الأميركيون في توجيه السياسة الأميركية في المنطقة العربية وخصوصاً جونسون ونيكسون وريغان. مؤرخاً ومحللاً ومستنتجاً.

هذا هو أول كتاب من نوعه وشموله ورصانته يسد فراغاً كبيراً في المكتبة السياسية العربية.



1855130815